











﴿الجزء الثاني﴾

من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبيه خاتمة المحققين الشيخ  
محمد أمين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على  
الدر المختار شرح تنوير الابصار في فقه  
مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة  
النعمان نفع الله بها  
أهل الأيمان  
آمين

وبها مشها الشرح المذكور مع تقريرات لبعض الافاضل وتعليقات المصنف العلامة المرحوم  
الشيخ محمد العباسي المهدي مفتي الديار المصرية وتفييدات لواله المرحوم الشيخ محمد أمين المهدي  
مفتي مصر أيضا راجهم الله ونفع بآثارهم آمين

﴿الطبعة الثالثة﴾

بالطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٢٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الزكاة)

(كتاب الزكاة)

قرنها بالصلاة في اثنين وعشرين موضعاً في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرض في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الأنبياء اجمعاً (هي) لغة الطهارة والنماء وشراً (تعليل)

اتشارك في العنوان العشر وغيره لانه داخل فيه تعليماً أو تبعاً فهستاني (قوله قرنها) بصيغة المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خبر ط وحاصله أن الأساس ذكر الصوم عقب الصلاة كما فعل قاضيان لأنه بدني محض مثلها الآن أكثرهم قدموا الزكاة عليه اقتداءً بكتاب الله تعالى فوجلاً أنها أفضل العبادات بعد الصلاة فهستاني قلت وهو موافق لما في التصريح وشريحه أوائل الفصل الثاني من الباب الأول من أن ترتبها في الأشرفية بعد الإيمان هكذا الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهد والاعتكاف وتعمم الكلام عليه هناك (قوله في اثنين وعشرين موضعاً) كذا عزاه في الجرد إلى المصنف البرازيه وتبعه في النهروان الخ قال ح وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد رحمه الله تعالى (قوله قبل فرض رمضان) هذا مما يحسن تقدعها على الصوم ط (قوله ولا تجب على الأنبياء) لأن الزكاة طهر قلن عساه أن يتدنس والانبيا مبرؤن منه وأقوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً فالمراد بها الزكاة التي لا تليق بمقامات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو أوصاني ببلوغ الزكاة وليس المراد زكاة الفطر لأن مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن كذا أفاده الشيرازي (قوله الطهارة) هذا أنسب مما في بعض النسخ من إبداله بالنظافة (قوله والنماء) أي الزيادة لها معاني آخر البركة يقال زكاة القعدة إذا ورثها والمخ يقال زكاة نفسه إذا مدحها والشاهد الجليل يقال زكاة الشاهد إذا أتى عليه بحرقها أو حرق المعنى الشرعي لأنها طهر مؤدبها من الذنوب ومن صفات الفضل والمال اتفاق بعضه ولذا كان المدفوع مستقراً حرام على آل البيت خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وتبنيه بالخلف وما تنفق من شيء فهو يخلفه وروى الصدقات وبها تحصل البركة لا ينقص مال من صدقة ويعد حرام الدافع ويثنى عليه بالجميل والذين هم للزكاة فاعلون قد أفزع من تركي (قوله وشريحه تعليل الخ) أي أنها اسم للمعنى المصدرى لوصفها بالوجوب الذي هو من صفات الأفعال ولأن موضوع علم النعمة فعل المكلف ونقل القهستاني أنها شرها القدر الذي يخرجها إلى الفقرين قال وفي الكرماني أنها في القدر

مجاز شرعاً فانهم لا يتنازل القدر وعليه المحققون في المضررات وهو القابل للعنوان وبالاشتغال قال الزمخشري  
 وابن الأثير اهـ وقوله تعالى أنزلنا من السماء ماء فخرج من تحتها عنباً مثلاً لك كذا في قوله القدر الواجب ويحتل تأويل الآية بخراج الفعل من  
 العدم الى الوجود فكأن أقبح الصلاة (قوله) هذا التحريف لا يدخل فيه كذا السواء لانه بأخذها العامل  
 ولو جازاً فلا يوجب التملك من المكي إلا أن يقال ان السلطان أو عمله بمنزلة الوكيل عنه في صرفها مضافاً  
 وتعليقاً لها وعن الفقهاء فتأمل (قوله) في الإباحة فلا تحكي فيها وأما الكفارة فلم يخرج بقصد التملك  
 لأن الشرط فيها التمكن وهو مطلق التملك وان صدق بالإباحة أيضاً لم يخرج بقوله جزم مال الخ فافهم (قوله)  
 الا اذا دفع اليه المطعوم لانه بالدفع اليه ينبت الزكاة عليه فيصير كلاً من ملكه بخلاف ما اذا أطعمه معه ولا  
 يخفى أنه يشترط كونه فقيراً ولا حاجة الى اشتراط فقره أيضاً لان الكلام في التيمم ولا يملكه فافهم (قوله) كما  
 لو كساه أي كما يجزئ له كسائه (قوله) بشر أن يعقل القبض قد قيل الدفع والكسوة كلها ح  
 وفدرة في الفتي وغيره بالتي لا ريب فيه ولا يشنع عنه فان لم يكن عقلاً فقبض عنه أو ماله أو وصيه أو من يعوله ق ر يا  
 أو أجنبياً أو منقطعه صرحت في الحر والحر وعبر بالانض لان التملك في الترعات لا يحصل إلا به فهو جزء من  
 منه وفيه ما لم يتبدد أو لا يشار اليه من الحر تأمل (قوله) الا اذا كس عليه بمقتضى أي نفقة الأثام والأولى  
 افرادها ليعزل عن جزمه كلامه مفرداً لأن الاذا فان التيمم من تلمذه نفقته وقضى عليه أي فلا يجزئ بغير  
 الزكاة لأنه استتاع من المستحق الذي هو أبنائه وبه اذا كان يتسبب المؤدى اليه من النفقة أما اذا احتسبه  
 من الزكاة فيغير به باقي الصرعين الأول والحيث ومثله في التارخانية عن الع و ن فكان على الشارح أن يقول  
 واحتسبه مأناً فاده ح قلت والتاخر أنه اذا احتسب من الزكاة تسقط عنه النفقة المفروضة لا كنفه  
 القيمة الماحر جوابه من أن نفقة الأتارب يجب باعتبار الحاجة ولذا تسقط في المدة ولو بعد القضاء ولو وقع  
 الاستثناء عما مضى وهنا كذلك فتأمل (قوله) خلافاً للثاني أي أي يوسف فقنده يصح عبارة البرازية  
 قضى عليه بشفقة ذفره الحريم فكساه وأطعمه بنوى الزكاة صرح عبد الثاني اه زافي الخانة وقال محمد  
 بخور في الكسوة ولا يجزئ في الأطعام وقول أبي يوسف في الأطعام خلاف ظاهر الرواية اه قلت هذا اذا  
 كان على طريق الاحتدود التملك كما يشعر به لفظ الادعام ولذا قال في التارخانية عن الخطاذا كان يعول  
 وتيمنا يجعل ما يكسوه ويطعمه من زكاته لانه في الكسوة لا شئ في الجواز لو جواز كن وهو التملك وأما  
 الطعام فيا سبعة اليه بدمه يجوز أن يسلماً لثلاثين بخلاف ما إذا كان يدفع اليه (قوله) فلا يأكل من الزكاة ما كان في  
 الى الكسوة والكسوة وقال قبله والمال ما يصرجه أهل الأصول ما يتول بدخرا العادة وهو خاص بالأعيان  
 نفقة به تملك المنافع اه (قوله) عني أي الجزاء والمال وتول الشارح وهو ربع عشر نصاب حالهما  
 فان ربع النسيب من النصاب معين أيضاً فافهم (قوله) وهو ربع عشر نصاب أي أو ما يقوم مقامه من صدقات  
 المواضع أشار اليه في الصراط (قوله) خرج النافلة الخ لهما ما غير معين أما النافلة فظاهر وأما القطرة  
 فلاها وان كانت مقدرة بالصاع من شعيرة أو شعيرة ونصف من شعيرة أو زبيب فليست معينة من المال  
 لوجوبها في النسيئة وإذا هلك المال تسقط كسائتي في بابها بخلاف الزكاة ولا تجب من البر وغيره وان لم  
 يكن عنده منه شئ أما ربع العشر في الزكاة فلا يجب الا على من عنده تسعة أعشار غيره والحاصل أن الفرق  
 بينهم ما بالمتعين والتقدير هنا ما ظهر في فافهم (قوله) من مسلم الخ متعلق بتمليك واحتز بجمع ما ذكر  
 عن الكافر والغني والهاشمي ومولاه والاراد عند العلم بحالهم كسائتي في المصرف ح قال في الحر ولم يشترط  
 الحر بل لأن الدفع الى غير الحر جائز كسائتي في بيان المصرف (قوله) ولو معتموها في المغرب المعنوي النقص  
 العقل وقيل المدهوش من غير جنون اه وفيه التعديل للمرفق الصبي كافي التارخانية وفي علمه كتب الاصول  
 أن حكمه كالصبي المائل في كل أحكام واستثنى الديوسي العادات فثبت علمه أحساباً لو رد أو اليسر به  
 نوع جنون فيمنع الوجوب وفي أصول البسقي أنه لا يكف بإدائها كالصبي المائل إلا أنه ان زال العتة توجه عليه  
 الخطاب بالأدعاء لا بقتضاها مضى بلا ح قد صرح بأنه يقتضي القليل دون الكثير وان لم يكن مخالفاً فيها

خرج الإباحة فلا تأطم  
 تيمنا أو بالزكاة لا يجزئ به  
 الا اذا دفع اليه المطعوم  
 كالكسوة بشرط أن  
 يعقل القبض الا اذا  
 حكم عليه بشفقة  
 (جزء مال) خرج  
 المنفعة فالو سكن فقيرا  
 دارسنة أو لا يجزئ به  
 (عنه الشارح) وهو  
 ربع عشر نصاب  
 حولي خرج النافلة  
 والقطرة (من مسلة  
 فقير) ولو معتموها (غبة  
 هاشمي ولا مولاه)

قوله خلافاً للثاني هكذا  
 بخطه ولا وجود ذلك  
 في نسخ الشارح التي  
 يسدي ويعرر اه  
 صحيحه

مطلب في أحكام المعنوية

قبل كالتام والمغنى عليه دون الصى اذ بالغ وهو اقرب الى التحقيق كذا في شرح المغنى لهندى اسمعيل ملخصا  
**(قوله أى معتقه)** يفتح التاء والضمير للهائى **(قوله وهذا)** أى ما عترف به المصنف **(قوله أى المعهود)**  
 اشارت الى ما جابه في التهر عن اعتراض الدرر على الكثر بان قوله يملك المال يتناول الصدقة النافذة فزاد قوله  
 عنه الشارع كقفل المصنف لاجراجها وحاصل الجواب أن آل في المال للعهد وهو ما عينه الشارع **(قوله مع)**  
 قطع متعلق بتمليك وقوله من كل وجه متعلق بقطع ط **(قوله فلا يدفع لأصله)** أى وان علا وقرع وان  
 سفل وكذا روجه وزوجها وعدده ومكانه لانه لا يدفع اليهم لم تنقطع المنفعة عن الملك أى المالك من كل  
 وجه **(قوله لله تعالى)** متعلق بتمليك أى لأجل امتثال أمره تعالى **(قوله بيان لاشترط التبة)** فانها شرط  
 بالاجماع في مقاصد الابدان كلها بحر **(قوله عقل وبلوغ)** فلا تجب على مجنون وصبي لانها عبادة محضة ولا يسا  
 مخاطبين بها ولا يجاب النفقات والقرامات لكونها من حقوق العباد والعشر وصدقة الفطر لان فيها معنى المؤنة  
 ولا خلاف أنه في المجنون الأصلى يعتبر ابتداء الحلول من وقت افاقته كوقت بلوغه أما العارضي فان استوعب  
 كل الحلول فكذلك في ظاهر الرواية وهو قول محمد ورواية عن الثاني وهو الأصح وان لم يستوعبها وعن الثاني  
 أنه يعتبر في وجوبها افاقه أكثر الحلول نهر ولم يذ كر العتوه هنا والظاهر أن فيه هذا التفصيل وأنه لا تجب  
 عليه في حال العتوه لما علمت من أن حكمه كالصبي العاقل فلا تزامنه لانها عبادة محضة كإكمال الآدمر يستوعب  
 الحلول لان المجنون بلوغه فاعته بالاولى وأما ما في القهستاني من قوله يجب على العتوه والمغنى عليه ولو  
 استوعب حولا كافى فاضحان اه فيه أن راجعت نستعين من قاضحان فلم أره ذ كر حكم العتوه وانما ذ كر  
 حكم المجنون والمغنى ولولوحده فذلك فهو مشكل فتأمل **(قوله وإسلام)** فلا ذ كر على كافر لعدم خطئه بالقرع  
 سواء كان مسلما أو مشركا فلو أسلم المرتد لا يتخاطب بشئ من العبادات أيام مدته ثم كاشط الوجوب بشرط لبقائه  
 الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقط كل ما الموت بحر عن المراج **(قوله وحريه)** فلا تجب على عبد ولو  
 ملكا أو مستعصى لان العبد لا ملكه والمكاتب ونحوه وان ملك الآن ملكه ليس تاما نهر **(قوله والعلم به)** أى  
 بالافتراض وتمامه ذ كر المصنف لانه شرط لكل عبادة وقد يقال انه ذ كر الشروط العلم هنا كالإسلام  
 والشك في مقتضى ذ كرنا أيضا بحر **(قوله ولوحك الخ)** فلو أسلم الحري ثم مكث سنين وله سواها ولا علم له  
 بالشرائع لا تجب عليه زكاته فلا يتخاطب بآدابها الذاخج الى دار خلافا لافرق بدائع **(قوله ملك نصاب)** فلا  
 زكاة في سواها الوقت وتحليل المسئلة لعدم الملك ولا فيما أحززه العتو بدارهم لانهم ملكوه بالحرار عندنا  
 خلافا لاشافى بدائع ولا فيما دون النصاب ثم اعلم أن هذا جعله في الكثر شرطا واعترضه في الدرر بأنه سبب  
 وأجاب عنه في البحر بأنه أطلق على السبب اسم الشرط لاشترط كما هي في أن كلاً منهما يضاف اليه الوجود لا على  
 وجه التاثير فخرج العتوه وبقي السبب عن الشرط مضافه الوجوب اليه أضافه الشرط كما عرف في الأصول  
 اه أقول ولا حاجة الى ذلك فقد ذ كر في البدائع من الشروط الملك المطلق قال وهو الملك بدا وروية وقال ان  
 السبب هو المال لأنها وجبت شكر النعمة المال ولذا يضاف اليه يقال زكاة المال والاضافة في مثله للسببية  
 كصلاة الظهر وصوم الشهر وحيث البت اه وعليه فذلك النصاب حش جعل شرطا كما في عبارة الكثر  
 يكون من اضافة المصدر الى مفعوله وحش جعل سببا كما في عبارة المصنف يكون من اضافة الصفة الى الموصوف  
 أى النصاب المملوك وعليه أنه لا يصح تفسير عبارة الكثر بمذاخلا لما فعله في التهر لثلا يحتاج الى الجواب بما  
 مر عن البحر وأنه لا يصح تفسير عبارة المصنف عما فسر نله عبارة الكثر فافهم **(قوله نصاب)** هو مانجه  
 الشارع علامته على وجوب أكثره من المقدار المبينة في الأبواب الآتية وهذا شرط في غير زكاة الأربع  
 والتمار اذ لا يشترط فيها نصاب ولا حلول خول كما سأتى في باب العشر **(قوله نسبة الحلول)** أى الحلول  
 القمري لا الشمسي كسأأتى متاقيل زكاة المال **(قوله لحولاه عليه)** أى لأن حلوله الحلول على النصاب  
 شرط لكونه سببا وهذا لغة النسبة وسمى الحلول حولا لأن الاحوال تتحول فيه ولأنه يتحول من فصل الى  
 فصل من فصوله الأربع **(قوله خرج مال المكاتب)** أى خرج بالتقسيد لان المراد بالتام المملوك رتبة

أى معتقه وهذا معنى  
 قول الكثر علك  
 المال أى المعهود  
 اخراجها شرطا مع قطع  
 المنفعة عن المالك من كل  
 وجه فلا يدفع لأصله  
 وفرعه (لله تعالى) بيان  
 لاشترط الثانية (وشرط  
 اقتراضها عقل وبلوغ  
 وإسلام وحريه) والعلم  
 به ولوحك ككونه في  
 دارنا (وسببه) أى  
 سبب اقتراضها (ملك)  
 نصاب حولى (نسبة  
 للحول لحولاه عليه  
 (تأم) بالرفع صفة ملك  
 خرج مال المكاتب

مطلب الفرق بين السبب  
 والشرط والعلة

ويداولك المكاتب ليس يتام لوجود الماتق ولانه دائر بينه وبين المولى فان ادى مال الكسبة سلمه وان عجز سلم  
 للمولى فكلا لا يجب على المولى فيه شئ فكذا المكاتب كافي الشرب لانه قلت وخرج ايضا نحو المال المقنود  
 والساقط في بحر ومغصوب لا يثبت عليه ومدفون في بركة فلا زكاة عليه اذا عاد له كالمستأق لانه وان كان مجازا  
 له رقة لكن لا يثبت عليه كالأقدي في البدائع وخرج به ايضا كافي البحر المشتري للتجارة قبل القبض والآتي المعد  
 للتجارة **(قوله)** اقول الخ حاصله انه لا حاجة الى قوة تامة فهو نظر لانه في صدقة تصرف سبب الوجوب ولا بد في  
 التعريف من كونه جامعاً مانعاً فلو اطلق المالك عن قيد التام لم يرد عليه ملك المكاتب وذكر الخ رقة في بيان  
 الشرط لا يخرج تعريف السبب عن كونه ناقصاً فيثبت لا بد من ذكره تأمل **(قوله)** على الخ انه في زيادة رقة في  
 بيان الاستغناء عن قيد التام أي ولو فرض أن مال المكاتب لم يخرج بشرط الحرية وقصد إخراجه وأخرج  
 غيره مما تقدم يخرج بالطلاق للمالك انصرفه الى التام والمالك الكامل هو التام فلا حاجة الى التصريح به لكن  
 لا يخفى أن هذه عبارة معتد بها عند عدم التصريح بالسند فاعترض المعترض فان المطلق كثير ما يراد منه  
 الإطلاق بل هو الأصل فيه كافي كتاب الأصول فالتمسح به بالتعديت لم يرد الاطلاق أحسن ولا سيما في مقام  
 التفسير وتعلم الاحكام الشرعية وقصد الاحتراز به عن غيره وإن ذكر في المتون المبينة على الاختصار كالفرق  
 والمتق وغيرهما **(قوله)** ودخل أي في ملك التصاب المذكور فخرج **(قوله)** ماملك بسبب خيف الخ أي على قول  
 الامام لانه خلط دراهمه بدراهم غيره عند استهلاكه أماغى قوله ما فلا ضمان فلا يثبت المالك لانه فرع الضمان  
 فلا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث حصة المت منفع وفي القهستاني ولا زكاة في المغصوب والمملوك  
 شراء فاسد وهو المراد بالمغصوب مالم يخلطه بغيره لعدم المالك وأما المملوك شراء فاسد فهو مشكل لانه قيل فخره  
 غير مملوك وبعد مملوك ملكاً تاماً وان كان مستحق الفسخ فتأمل وقيل اذا كان له غيره الخ لانه اذا لم يكن له  
 غيره يكون مشغولاً بالدين للمغصوب منه فلا يلزمه زكاة ما لم يرثه منه والمراد بالغرم ما يخص به الزكاة لمافي  
 السراج لا يصرف الدين للمالك آخر لاز كاتفيه والتقيد بالانفصال غير لازم وسأفي تمام الكلام على مسئلة  
 الغصب في باب زكاة الغنم **(قوله)** فارغ عن دين بالخرصة تصيب وأطلقه فنحل الدين العارض كما ذكره الشارح  
 وبأى بانه وهذا اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة ولو خفقه بعد لم ينسقط الزكاة لانه انتهت في ذمته فلا  
 يسقطها ما لم يحن من الدين بعد ثبوتها جوهراً **(قوله)** له مطالب من جهة العباد أي مطالباً واقعاً من جهتهم **(قوله)**  
 سواء كان أي الدين **(قوله)** كزكاة فلو كان له تصاب حال عليه حول ولم يزك في مالاز كاتف عليه في الحول  
 الثاني وكذا واستلزام التصاب بعد الحول ثم استفاد نصاً آخر وحال عليه الحول لأز كاتفي المستفاد لا اشتغال  
 خمسة منه دين المستهلك أماً لو هلك في الاستفاد لنسقوط زكاة الأول بالهلاك وبحر والمطالب هنا السلطان  
 تقدر لأن الطلبة في زكاة السواهم وكذا في غيرها لكن لما كثرت الاموال في زمن عثمان رضي الله عنه وعلم  
 أن في تشعبها زكاة باجها ما رأى المحطة في تفويض الاداء لهم باجاء العجالة فصار أرباب الاموال كالوكلاء  
 عن الامام ولم سطل حققة عن الاخذ وقال أصحابنا لو علم من أهل بلدة أنهم لا يؤدون زكاة الاموال الباطنة فانه  
 يبالغهم ولا فلا تخلفه الاجماع بدائع تنبيه بما وقع في صدر الشريعة من أن دين الزكاة لا يمتنع سهو كائنه  
 عليه ابن كمال وغيره **(قوله)** وخارج في البدائع وقالوا في الخارج تمتع وجوب الزكاة لانه بطالبه وكذا اذا صار  
 العشر نافي الزمة بأن اتلف الطعام العشري صاحب فاما وجوب العشر فلا يمتنع لا بد متعلق بالطعام وجوباً  
 من مال التجارة بحر **(قوله)** وأل العبد معطوف على قوله تعالى **(قوله)** ولو كسلفه بالمعاقبة في دين العبد قال في  
 المحيط واستقرض اتفاقاً فكل عنه عشرة ولكل ألف في بيته وحال الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغله بدين  
 الكسفة لانه ان باخذ من أجهم شامخ قال في الشرب لانه وهذا الفرع ظاهر على القول بان الكسفة تتم ذمة  
 التي ذمة في الدين أماغى الصحيح من انها في المطالبة فقط فقه تأمل اهـ قلت لاشدأ ضاعلي القول بانها في المطالبة  
 يكون لرب المال أخذ الدين من الكفيل وجبته اذا امتنع فكيف الكفيل محتاج الى ما في يده لقضاء ذلك الدين  
 وان لم يكن في ذمته دفعاً للأزمة وأما الجبس عنه وقد علواً سطوط الزكاة لانه بان الدين محتاج الى هذا المال

أقول انه يخرج بشرط  
 الحرية على أن المطلق  
 ينصرف الكامل ودخل  
 ماملك بسبب خيف  
 تغصوب خطه اذا كان  
 له غيره منفصل عنه وفي  
 دينه فارغ عن دينه  
 مطالب من جهة العباد  
 سواء كان لله زكاة  
 وخارج وأل العبد ولو كسلفه

٣ (قوله) فهو مشكل  
 لانه الخ قال شيخنا  
 نقلاً عن القهستاني  
 المراد بالملك التام  
 القدر على التصرف  
 من غير أن يلزم بهذا  
 التصرف تبعاً في الدنيا  
 ولا في العقب والمملوك  
 شراء فاسد هو جفقيه  
 هذه القدرة لانه يلزم  
 بتصرفه فيه القيمة فلم  
 يكن المالك فيه تاماً على  
 هذا وان دفع الاشكال اهـ

حاجة أصلية لان قضاء الدين من الحوائج الأصلية والمال المحتاج اليه حاجة أصلية لا يكون مال الزكاة تأمل **(قوله)**  
 أو مؤجلا **(الخ)** عراقي المعراج الى شرح الطحاوي وقال وعن أبي حنيفة لا يمنع وقال الصدر الشهيد لا روية فيه  
 ولكل من المتع وعدمه وجه ادا القهستاني عن الجواهر والصحیح أنه غير مانع **(قوله)** ونفقة **(بالتبصير)** عفا على  
 كفالة يتقدر مضاف فيها أي دين كفالة ودين نفقة ط **(قوله)** لزمته بقضاء أو رضاء أي بقضاء القاضي بها أو  
 تراصها على قدر معين لأنها بدون ذلك تسقط غرض المدونة انما تصدق بنا باحدهما لكن في نفقة الزوجة مطلقا  
 أما في نفقة الأقارب فلا تصدق بنا الا اذا كانت المدقة قصيرة ودون شهر وأستاند ان القرب النفقة باذن القاضي كما  
 سأتى ان شاء الله تعالى في بابها **(قوله)** بخلاف دين نذر كما اذا كان له ما تلتزمهم ونذر ان تصدق بمائة منها فاذا  
 حال الحول عليها تلتزم من كانها ويسقط النذر بقدر درهمين ونصف لانه استحق بجهته الزكاة فيسقط النذر فيه  
 ويتصدق باقي المائة ولو تصدق بكامل النذر وقع عن الزكاة درهمان ونصف لبعثه بتبعين الله تعالى فلا يسقط  
 تبعينه ولو نذر مائة مطلقا تصدق بمائة منها النذر يقع درهمان ونصف لانه لو تصدق بثلاثة النذر كما في المعراج  
 عن الجامع **(قوله)** وكفارة أي ما نواها ح وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر وهدي البعثة والأضحية بحرية **(قوله)**  
 قالوا نحن البيع وفاء ابن جابر كانه على البايع لانه ملكه وقال بعض المشايخ على المشتري لانه بعد مالا  
 موضوعا عند البايع فيؤخذ بعينه بدائع وذكر في الخيرة أن الزكاة عليه ما تعليل المذكورين قال وليس  
 هذا بحاج الزكاة على شخص في مال واحد لان الدرهم لا تتعين في العقود والقسوس وهكذا ذكر في الدرر  
 البرزدي وهذا المسئلة أيضا في شرح الجامع ١٥ ومثله في البرازية قلت ينبغي لزومها على المشتري فقط على  
 القول الذي عليه العمل الآن من أن بيع الوفاة من مائة درهم وعليه فكيف التبرع ببيع البايع تأمل **(قوله)**  
 ولا يمنع الدين وجوب عشر وخارج برقع الدين ونصب وجوب والكلام آت في موانع الزكاة لكن لما كان كل  
 من العشر والخارج زكاة الزرع والثمار فدينهم أن الدين يمنع وجوبهما تنبه على دفعه وذكر الكفارة  
 استطرادا فاقهم **(قوله)** لانهم سامية الأرض النامية حتى ينجح في الأرض الموقوفة وأرض المسكاتب بدائع  
**(قوله)** وكفارة أي أن الدين لا يمنع وجوب التكفيل بالمال على الأعمى بحر عن الكشف الكبير قلت لكن  
 قال صاحب الجفر في شرحه على المنار والاشياء والنظار أنه صح في التبرع ومنع وجوبها بالمال مع الدين كانه زكاة  
 ١٥ ووافقهم ما سأتى في زكاة الفهم من قصة أمير بلخ **(قوله)** وفارغ عن حاجته الأصلية أشار إلى أنه معطوف  
 على قوله عن دين **(قوله)** وفسره ابن ملك أي فسر المشغول بالحاجة الأصلية والاولى فسر هاون ذلك حيث قال  
 وهي ما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقا كالتشفقة ودور السكينة وآلات الحرب والسياب المحتاج اليها الدفع  
 الحر والبرد أو تقديرا كالدين فان المدين محتاج الى قضاءه بما في يده من النصاب دفعه عن نفسه الحبس الذي  
 هو كالهلاك وكالات الحرقه وآلات المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لأهلها فان الجهل عندهم كالهلاك  
 فاذا كان له درهم مستحقه نصره في تلك الحوائج صارت كالعدومة كما أن الماء المستحق صرفه الى  
 العطش كان كالعدوم وجاز عنده التيم ١٥ وظاهر قوله فاذا كان له درهم الخ أن المراد من قوله وفارغ  
 عن حاجته الأصلية ما كان نصا من التقدير أو أحدهما فارغ عن الصرف الى تلك الحوائج لكن كلام  
 الهداية مشعر بأن المراد به نفس الحوائج فانه قال وليس في دور السكينة ونصاب البدن وآلات المنزل ودواب  
 الركوب وعبد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة لانهم مشغولة بحاجته الأصلية وليست بنامية أيضا وبه  
 يشعر كلام المصنف الآتي أيضا وأشار كلام الهداية الى أنه لا يضر كونها غير نامية أيضا اذا لم تنفع من خروجها  
 من تن كخرج الدين تأنيبا بقوله فارغ عن حوائجه الأصلية وخصه بالذكر كما قال القهستاني لما فيه من التفصيل  
 قلت على أنه لا يعترض بالقدح الا على السابق الأخص فان الحوائج الأصلية أهم من الدين والتأنيب أهمها  
 لانه يخرج به كتب العلم لغيا أهلها وليس من الحوائج الأصلية لكن قد يقال التون موضوعه للاختصار فافائدة  
 اخراج الحوائج من تن نعم تظهر الفائدة في ذكر القيد على ما قرره ابن ملك من أن المراد بالاول النصاب من  
 أحد التقدين المستحق للصرف اليها فيكون التقيد بالنامة احترازا عن أعينها والتقسيد بالحوائج الأصلية

أو مؤجلا ولو صدق  
 زوجته المؤجل للفراق  
 ونفقة لزمته بقضاء أو  
 رضا بخلاف دين نذر  
 وكفارة ويح لعدم  
 المطلب ولا يمنع الدين  
 وجوب عشر وخارج  
 وكفارة (و) فارغ (عن)  
 حاجته الأصلية لان  
 المشغول بها كالعدم  
 وفسره ابن ملك بما يدفع  
 عنه الهلاك تحقيقا  
 شبهه أو تقديرا كدينه

مطلب في زكاة ضمن  
 البيع وفاء

قوله لانهم سامية  
 الارض الخ هكذا يحطه  
 ولا يوجد لذلك في نسخ  
 الشارح التي يسدى  
 ١٥ محصية

احترار اذن انما اذا كان معه دراهم امسكه ائبته صرفها الى حاجته الاصلية لا يجب ان يكتفها اذا حال  
الحول وهي عنده لم يكن اعترضه في العصر بقوله ويخالفه ما في المراج في فصل ر كاة العروض ان ان يكتف في  
التقدي كفا امسكه لتبناه ولا يفتقو كذا في البدائع في بحث التباء التقديري انه قلت وأقر في التمر والتمر بزيادة  
وشرح المقدسي ويصير حبه الشارح أيضا ويخبره قوله في السراج سواء امسكه للتجارة وأغبرها وكذا قوله  
في التنازع في التبراة ولا لكن بحث كان ما قاله ابن مالك موافقا لظاهر عبارات المتن كما عت وقال ح  
انه الحق فالأولى التوفيق يحمل ما في البدائع وغيرها على ما اذا امسكه ليقين منه كل ما يحتاجه خلال الحول وقد  
بقي معه منه نصاب فله ر ك ذلك الباقي وان كان قصده الاتفاق منه أيضا في المستقبل لعدم استحسان صرفه الى  
حوائجه الاصلية وقت حولان الحول بخلاف ما اذا حال الحول وهو مستحق الصرف اليه لكن يحتاج الى الفرق  
بين هذا وبين ما حال الحول عليه وهو محتاج منه الى أدب حين كفا رة أو تذا رة واحتجوا به احتج اليه أيضا رة منه  
وكذا ما سألني في الجهم أنه لو كان له مال ويخاف العزوبة يلزمه بلجه اذا خرج أهل بلده قبل أن يتزوج وكذا  
لو كان محتاجا لشراء دار أو عبد فليأتمل والله أعلم **(قوله تام ولو تقديرا)** النسخة في اللغة بالذات بانقضاء القصر  
بالهيم خطأ يقال في المال رني غناه ويغنى أو غناه الله تعالى كذا في المغرب وفي الشرع هو غنى حقيق  
وتقديري فالحق في الزاد ما لا يتوالد والتنازل والتجارات والتقديري يمكن من الزاد ما يكون المال في يده أو يد  
تأبته **(قوله الاستثناء)** أي طلب التو **(قوله فلا ر كاة على مكاتب)** أي ولا على سده كافي الشرب ليقين  
الجوهرة فلو قال فلا ر كاة في كسب مكاتب كان أولى **(قوله لعدم الملك التام)** أي لعدم البدق حق السد  
وعدم ملك الرقة في حق المكاتب ثم ان رجوع المال للولي بالتصديرا وللكتاب بأداء بدل المكتبة لا ر كة عن  
السنين الماضية بل يستأنف حول بعد ا ه ح وكان الأولى بالشارح تأخير التعليق الى آخر المسائل الثلاث  
التي ذكرها فانه عليه لها أيضا لان المفقود فما لماعدم اليد وعدم ملك الرقة وقد مر ان الراد ملك التام المألول  
رقة وبدا **(قوله ولا في كسب ماذون)** أي لا عليه ولا على سيد ماذون في يده ما اذا أخذ السيد قايه ر كة ما  
مضى من السنين على الصحيح وقبل يلزمه اذا قبل الاخذ وهذا اذا لم يكن على المأذون دين مستغرق فان كان  
لا يلزم السد الاداء الماضي لا قبل الاخذ ولا بعده كذا في العرو كان على الشارح ان يقول ولا في كسب ماذون  
قبل قبضه كقائل في المشتري لتجارته بل ربما يتوهم من كلامه ان قوله بعدم قبضه المذكور في مسئلة الرهن نظرف  
لمسئلة المأذون أيضا ح **(قوله ولا في مرهون)** أي لا على المرتهن لعدم ملك الرقة ولا على الراهن لعدم اليد  
واذا استرد الراهن لا ر كة عن السنين الماضية وهو معنى قول الشارح بعدم قبضه ويدل عليه قول العرو من  
موانع الوجوب الرهن ح وظاهره ولو كان الرهن أزلي من الدين ط قلت لكن أرجع شيخنا بحثا الساماني  
الشهير في قول الشارح بعدم قبضه الى المرتهن كرايته بخطه في هامش نسخة ويؤيد ان عاوة الجهر هكذا  
ومن موانع الوجوب الرهن اذا كان في يده المرتهن لعدم ملك اليد ا ه وليس فيها ما يدل على انه لا ر كة بعد  
الاسترداد لكن قال في الحاشية السامعة اذا غصبها ومنه هان المالك وهو مقر ثم ردها عليه لا ر كاة على المالك فيما  
مضى وكذا لو رهنها بأفوله مائة ألف خلال الحول على الرهن في يده المرتهن برك الراهن ما عدا من المال الا لألف  
الدين ولا ر كاة في غنم الراهن لأنها كانت مضبوطة بالدين فرق بين الدراهم المقصوبة والسامعة فله ر ك الدراهم  
اذا قضاه دون السامعة ولولا غائب مقره وظاهره أنه لا فرق في الرهن بين السامعة والدراهم فليأتمل **(قوله)**  
قبل قبضه ا ما بعد مقر كة عما مضى كافهم في الجرم من عبارة المحطفر اجهه لكن في الثاني رجل له سامعة  
اشترأها رجل للسامية ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضه الا ر كاة على المشتري فيما مضى لأنها كانت مضبوطة  
على البائع بالتين ا ه ومقتضى التعليق عدم الفرق بين ما اشترأها للسامية وللتجارة فليأتمل **(قوله ومدون)**  
للعبد الأولى ومدون دين يطالبه العبد ليشمل دين الر كاة والخراج لأنه لله تعالى مع أنه ينع لأنه مطالب  
من جهة العباد كما مر ط **(قوله بقدر دينه)** مستحق بقوله فلا ر كاة **(قوله وعروض الدين)** أي المستغرق في  
ائتاء الحول ومثله النقص للصاب ولم يتم آخر الحول وأما الحديث بعد الحول فلا يعتبر اتفاقا ط **(قوله)**

(تام ولو تقديرا) بالقدرة  
على الاستئناس ولو نبأ به  
ثم فرع على سببه بقوله  
(فلا ر كاة على مكاتب)  
لعدم الملك التام ولا في  
كسب ماذون ولا في  
مرهون بعدم قبضه ولا  
فيما اشترأ لتجارة قبل  
قبضه (ومدون للعبد  
بقدر دينه) في ر ك  
الزائد ان يبلغ نصابا  
وعروض الدين كالهلاله  
عند محمد

ورد جملة في البصر) وعبارته وعند أبي يوسف لا يخرج عنه تفصيلة وتقديهم قول محمد بشر بترجيحه وهو كذلك  
 كما لا يخفى وقائمة الخلاف تظهر فيما إذا أراءه فقد يستأنف حولا جديدا لا عند أبي يوسف كما في المخط اه  
 أول ان كان مجرد التقدم بقضي الترجيح فقد قدم في الجوهره قول أبي يوسف وأشار في الجمع إلى أنه قول  
 أبي حنيفة أيضا وآخر في شرحه دليله ما عن دليل محمد فاقضى ترجيح قوله لأن الدليل المتأخر ينضج الجواب  
 عن المتقدم بل ما عاراه إلى محمد زافي الدائع وغيرها إلى زفر وفي الجرح في آخر باب ذكر المال من الجنى الدين  
 في خلال الحول لا يقطع حكما لحول وإن كان مستغرا وقال زفر يقطع اه وخبره الشارح هناك قبيل قول  
 المصنف وقية العرض انضم إلى الثمين فقد ظهر لك ما في ترجيح الجرح فقدر نعم ما في الجرح أوجه لأن الدين مانع  
 من استبداد الحول فينبغي من بقاءه مالا وإلى لأن البقاء سهل تأمل ولعل القول بعدم المنع مبني على ما إذا كان  
 التصليب تاما في آخر الحول أيضا بل ما في الدين من غير التصليب تأمل (قوله) ولوله نصب الخ) كان يكون  
 عند مداهم دون غيره وروض التجار وسواهم يصرّف الدين إلى الدرهم والدنانير ثم إلى العروش ثم إلى السواثم كما  
 في الصرح (قوله) ولو أجناسا أي ولو كانت السواثم التي عندهم أجناسا بان كان له أربعون من الغنم وثلاثون من  
 البقر وخمس من الإبل صرف الدين إلى الغنم أو الإبل دون البقر لأن التبعية فوق الشاة محرّم قال هكذا الملقوا  
 وقيد في المبسوط بأن يحضر الساهي ولا تليار لرب المال إن شاء صرف الدين إلى السائمة وأدى إلى كتمان  
 الدرهم وإن شاء عكس لأنهم في حضماء اه (قوله) خبر لان الواجب في كل منها شاة واحدة قال في البحر  
 وقيل يصرّف إلى الغنم لخص الأبل في العالم القابل اه أي لأمه إذا دفع من الغنم واحدة بقي تسعة  
 وثلاثون لا يختصز كنهما في القابل (تمة) بقي ما إذا كان للدون مال الزكاة وغيره من عبيد الخدمة ونسب  
 البنية ودور السكنى فصرف الدين أو إلى المال الزكاة لا إلى غيره ولو من جنس الدين خلافا لفرخ في لزج  
 على خادمه غير عنه وفيه ما تندرهم وتادم صرف دين المهر إلى الماتين دون الخدم عندنا لأن غير مال الزكاة  
 يستحق العواجم ومال الزكاة فضل عنها فكان الصرف إليه أيسر ونظر بأرباب الأموال ولهذا لا يصرّف إلى  
 ثياب البنية وقوته ولو من جنس الدين قال محمد في الأصل أرباب لو تصدق عليه لم يكن موضعا للصدقة ومعناه  
 أن مال الزكاة مشغول بالدين فالتمس بالعدم ومالك الدار والخدم لا يخرج عليه أخذ الصدقة فكان فقيرا ولا زكاة  
 على الفقير وأما إذا لم يكن له مال زكاة يصرّف الدين إلى عروض البنية ثم إلى العقار لأن المال مما يستحدث  
 في العروض ساعة فساعة أما العقار فضلا فهاجا بالباقي أعقول والظاهر أن قوله يصرّف الدين إلى عروض البنية  
 الخ كلام استطراد يعرض فيه ما إذا أراد القاضي بيع ماله عليه في قضاء دينه كاصرحوا به في آخره لا في  
 مسئلة الزكاة لأن الفرض أنه ليس له مال زكاة فأى شيء تركه ولو كان له مال زكاة فقد صرح فيه بأن الدين  
 يصرّف إلى مال الزكاة دون غيره وعليه فالواستقرض ما تقي درهم وجال عليها الحول عنده وليس له الثياب  
 البنية ونحوها ما ليس له مال زكاة لأن كلفه عليه ولو كانت الثياب تقي بالدين لأن الدين الذي عليه يصرّف إلى الدرهم  
 التي عند مدون الثياب وقد صرح في السراج أيضا أنه لا يصرّف الدين إلى مال الزكاة يصرّف في الزكاة وفي الزكاة أيضا ولا  
 يتحقق الشيء بالمال المستقرض ما لم يقض (قوله) المحتاج إليها الخ) اعتمادا بان ملك بذلك الله أراد بيان الخواص  
 الأصلية كإفادته عن حاجته الأصلية لتقدمه فقيد بذلك وجعل غير المحتاج إليها من محجزات القيد الذي بعده  
 وهو قوله تام ولو تقدرا من أحواله الترتيب القيد تأمل (قوله) وأما التزل الخ) محترز قوله لهم وقد تقدروا قوله ونحوها  
 أي كتب الدين الغير المحتاج إليها وكالوائت والعقارات (قوله) وإن لم تكن لأهلها أشار إلى أن قصد  
 الهداية بقوة لأهلها غير معتنا المصهره لكن قد يقال أراد إخراجها بقوله وعن حاجته الأصلية وجعل التي  
 لغیر أهلها خارجة بقوله تام كآثرناه في ثياب البنية والمرا دها لها من محتاج إليها لتدريس وحفظ وتخصيص كما  
 يعلم مما يأتي من التخصيص (قوله) غير أن الأهل الخ) استدراك على التعميم المأخوذ من قوله وإن لم تكن  
 لأهلها أي بان الكتب لا زكاة فيها على الأهل وغيرهم من أي علم كانت لكونها غير نائمة وإنما الفرق بين

ورد جملة في البصر ولوله نصب  
 صرف الدين لأيسرها  
 قضاه ولو أجناسا  
 صرف لأقلها زكاة  
 فإن استويا كآربعين  
 شاة ونهس ابل خير  
 (ولا في ثياب البدن)  
 المحتاج إليها لدفع الخمر  
 والبردين ملك (وأما)  
 المنزل ودور السكنى  
 ونحوها وكذا الكتب  
 وإن لم تكن لأهلها إذا  
 لم تنو لتحصار غير أن  
 الأهل له أخذ الزكاة  
 وإن ساوت نصبا الآن  
 تكون غير قه



والحديث وتفسير  
أوتر يدعى نخسين منها  
هو المختار وكذلك آلات  
المحترق الاما يقي أثر  
عنه كالمصغر لا يبع  
المجدف فيه الزكاة  
بمخلاف ما لا يقي كصاوبن  
بساوي نصا وان حال  
الحول وفي الأشباه  
القضية لا يكون غنيا  
بكتبه المحتاج اليها الا  
في دين العباد فتابعه  
(ولا في مال مفقود)  
وحد بعدد سنين (وساقط  
في بحر) استخرجه  
بعدها (ومضوب لا يئنه  
عليه) فلوله بينه تجب  
لما مضى الا في غصب  
السائمة فلا تجب وان  
كان الغاصب مقرا كما  
في النامية (ومدقون  
ببرية نسي مكلة) ثم  
نذكره وكذا الوديعة  
عند غير معارف بخلاف  
المدقون في حزن واختلف  
في المدقون في كرم وارض  
مملوكة (ودين) كان  
(جمدة الدين سنين)  
ولا يئنه عليه (ثم)  
صارته بان أقصر  
بدها عند قوم وقيله  
في مصرف النامية بما  
اختلف عليه عند  
القاضي اما قبله فتجب  
لما مضى (وما أخذ  
مصادره) أي طلبا (ثم)  
وصل اليه بعلم سنين

الاهل وغيرهم في جواز أخذ الزكاة المنع عنه فمن كان من أهلها اذا كان محتاجا اليها للتدريس والحفظ  
والتحصيل فانه لا يخرج به من الفقره اخذ الزكاة كان فقها أو محدثا وتفسيره لم يفضل عن ما جئ به نسخ  
نسارى نصا كان يكون عندهم كل نصف نخستان وقيل ثلاث لان النسختين يحتاج اليهما التحصيل كل  
من الأخرى والمختار الاول أي كون الزكاة على الواحد فاضلا عن الحاجة وأما غير الاهل فانهم يحرمون  
بالكتب من أخذ الزكاة فتعلق الحرمان على قدر نصاب غير محتاج اليه وان لم يكن ناسا وأما كتب الطب  
والنحو والنجوم فمعتبرة في المنع مطلقا ونص في الخلاصة على أن كتب الادب والمصنف الواحد كتب الفقه  
لكن اضطرب كلامه في كتب الادب فصرح في باب صدقة الفطر بانها كالنحو والطب والنجوم والذي يقتضيه  
النظر أن نسخة من النصوص ونسختين على الخلاف لا تعتبر من النصاب وكذا من أصول الفقه والكلام غير  
المخلوط بالآراء بل مقصور على تحقيق الحق من مذهب أهل السنة الآن لا يوجد غير المخلوط لأن هذه من  
الخواص الاصلية فانه في فتح القدير قلت والذي يقتضيه النظر أيضا انه ان أريد بالادب الطرافة كما في القاموس  
وذلك كتب الشعر والعروض والتاريخ ونحوه منع الأخذ وان أريد به آداب النفس كما في المغرب وهو المسمى  
بعلم الاخلاق كالأشياء الغزالي ونحوه فهو كالنسخة لانه في كتب الطب لطبيب يحتاج الى مطالعتها  
ومراجعتها لانتفاع لانها من الخواص الاصلية كالآلات المحترق وأن الاهل اذا كان يحتاج الىها فهو كغير  
الاهل كما يعلم مما مر وكذا حافظ قرآن له نصف لاحتياجه لان المناط (قوله) أوتر يدعى نخسين  
صوابه على نسخة لان المختار هو كون الزكاة على نسخة واحدة فاضلا عن الحاجة كما قد استدلنا عن النسخ ومثله في  
التمر (قوله) وكذلك آلات المحترق أي سواء كانت مالا استهلكه في الانتفاع كالقدوم والمبرد أو تسهل  
لكن هذه مالا ياتي أثره كصاوبن وحسن لفساد ومنه ما سبق كعصفر وزعران للصباغ ودهن وعص  
لدينا فلاز كافي الاول لأن ما يأخذ من الأجرة عقابه العمل وفي الأخير زكاة اذا حال عليه الحول لان  
الماخوذ عقابه العين كافي الفتح قال وقوارير العطارين ولحم الخيل والحمل المشتركة فجعله ومقاديرها وجللها ان  
كان من غرض المشتري بيعها فاضها الزكاة والاول (قوله) كالعصفر الاول كالعصفر كافي بعض النسخ لانه  
المناسب لقوله لا يبع الحلال (قوله) وان حال الحول أي لم ينوها الا لربها لم يمسكه كحرفه (قوله) فباعه أي  
يجبره القاضي على بيعها للقضا الدين وان أبيها عليه (قوله) ولا في مال مفقود (الخ) ثم وع في مثله مال  
الضمان كما يأتي (قوله) بعدها أي بعلم سنين (قوله) فلوله بينه تجب لما مضى أي تجب الزكاة بعد قبضه من  
الغاصب لما مضى من السنين قال ح ونسبي أن يجري هنا ما يأتي معجمان محمد بن أه لا زكاة له لان السنة  
قد لا تقبل فيه اه قال ط وظاهره على القول بالوجوب أن حكمه حكم الدين القوي اه أي تجب عند قبض  
أربعين درهما (قوله) فلا تجب لعدم تحقق الاسامة ط (قوله) عند غير معارف اه أي عند الاثبات فلو عند  
معارفه تجب الزكاة لتفرطه بالنسيان في غير محله بحر (قوله) في حزن كذا به وأورد غير بحر وقيل اذا كانت  
الدار عظيمة فلها حكم العمراء اسمعيل عن البرخدي (قوله) واختلف في المدقون (الخ) فتقبل بالوجوب لا مكان  
الوصول وقيل لا لأن غير حزن بحر (قوله) ولا يئنه عليه هذا على أحد القولين الصحيحين كما يأتي (قوله) ثم صارت  
أي اليئنه (قوله) بعدها أي السنين (قوله) وقيله (الخ) أي قد عدم الوجوب في المحمود عند عدم اليئنه عاذا  
حلفه عند القاضي فلف ما قبله فتجب لاحتمال نكوله وهذا نقله في غرر الاذكار لفظه وعن أبي يوسف ثم  
لا يخفى أنه على التحصيص لا يئمن عدم الوجوب ولو مع اليئنه يقتضي أن لا تجب قبل الخلف بالاولى كما فاده ط  
عن أبي السعود (قوله) وما أخذ مصادره المصادرة بأن مره بان ياتي المال والغصب أخذ المال مباشرة على  
وجه القهر فلا يكرر هذا مع قوله ومضوب لا يئنه عليه فاده ح (قوله) ثم وصل اليه أي المال في جميع هذه  
الصور (قوله) لعدم التوق عليه لقوله ولا في مال مفقود (الخ) فاده أنه من محترقات قوله ناهو وتقدر الأثرة غير ممكن  
من الزيادة لعدم كونه في بدو الدنيا بحر (قوله) حديث على كذا ذكره في الهداية الى على وليس بحر وفيها  
ذكره مسيطر ابن الجوزي في آثار الانصاف عن عثمان وابن عمر كذا في شرح التلخيص لاسلامى القارى (قوله)

يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك (ولو كان الدين على مقرض أو على معسر أو مفلس) أي محكوم بفلاسه (أو على بائع عليه بينة) وعن محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن مالك وغيره لأن البينة قد لا تنقل (أو عليه قاض سجي) أن المقتضى به عدم القضاء يعلم القاضى (فومل) إلى ملكه من زكاة ماضى) ومن فصل الدين في زكاة المال (وسبيل قوم أدائها توجه الخطاب) يعنى قوله تعالى أنوا الزكاة (ونشرطه) أى شرط اقتراض أدائها (حولان الحول) وهو في ملكه (وغنى المال كالدراهم والدينار) لتعين ما تجارة بأصل الخلقة فنزلت الزكاة كفيها أمسكها ولو للنفقة (أو السوم) بقيدها (أو بنية التجارة) في العروض إما صريحا ولا بد من مقارنتها العقد التجارة كسجي أو دلالة بان يشترى عينا بعرض التجارة أو بواجر دارة التي للتجارة بعرض فتفسير التجارة بلائبة صريحا واستثنوا من اشتراط البينة ما يشترى

لاز كاتى مال الضمار الضمار بالضاد المجعومة وزن جار قال في الحر وهو في اللغة الغائب الذي لا رضى فإذا رضى فليس بضمار وأصله الأضمار وهو الغيب والاختفاء ومنه أغمض في قلبه شأ (قوله على) قيل يعنى فاعل هو القسط وفي المحط عن المتنى عن محمد لو كان له دين على وال وهو مقرضه لا أنه لا يعطيه وقد طال به سباب الخلفه فقل بسطه فلا زكاته ولو رب غريم وهو مقرض على طلبه أو التوكيل بذلك فعليه الزكاة ولو كان لم يقدر على ذلك فلا زكاة عليه اه (قوله أو على معسر) الأصوب إسقاطه على أنه عطف على ملى نص لمقرضا أيضا لا مقابل له لأنه لو كان غريم مقرضه هو المسئلة المتقدمة والأخص قول الدرر على مقر ولو معسرا (قوله أى محكوم بفلاسه) أفاد أن قوله مفلس مشدد اللام وقيد به لأنه محل الخلاف لأن الحكم به لا يصح عند أى خيفة فكان وجوده كعدمه فهو معسر ومركمه ولو لم يقبله القاضى وجب الزكاة لا اتفاق كقضى العناية وغيره لأن المال غدا ورأى (قوله وعن محمد لا زكاة) أى وإن كان له بينة بجر (قوله وهو الصحيح) صحه فى النخبة كما في غناية البيان وصح في الحاشية أيضا وعز له إلى السرخسى بجر وباب المصروف من الثمن عن عقد الفرائد بنى أن يقول عليه قلت ونقل الباقرى تصحيح الوجوب عن الكافى قال وهو المعتقد والله مال نخر الإسلام اه وإذا جزمه في الهداية والقرر والمتنى وتبعهم المصنف والحاصل أن فيه اختلاف التصحيح وباقى تمامه في باب المصروف (قوله لأن البينة الخ) ولأن القاضى قد لا يعدل وقد لا يظفر بالخصومة بين يديه مانع فيكون أى الدين في حكم الهالك بجر (قوله سجي) أى فى كلب القضاء ط (قوله عدم القضاء) أى عدم صحة قضاء القاضى اعتمادا على علمه وقوله بالجمود وقضى به لم يصح ولا يجبان تركه لما مضى (قوله فومل إلى ملكه) أقول من ذلك ما في المحط له ألف على معسر فاشترى منه بالآلف شيئا ثم هوب منه الباقرى عليه زكاة الآلف لأنه صار قابضا لها بالدار اه ومنه ما فى الواو الخ وهدى به من رجل وكله بقبضه فوجب فيه الزكاة ثم قبضه الموهوبه فاز كنعلى الواو بلائب القابض وكيل عنه بالقبض له أولا وأقول أيضا الوصول إلى ملكه غير قيد له لو أرب مدنيه المومر تفرقه الزكاة لأنه استهلا كما ذكر عند تفصيل الدين قيل باب العائس وسأنى الكلام فيه (قوله) ومن فصل الدين) أى إلى القوى ووسط وضعف والاخير لا تركه لما مضى أصلا وفى الأولين تفصيل سبأى فقيه لنا على ما هنا تنس على إطلاقه (قوله وسبيل الخ) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله وسببه ملك نصاب الخ هو السبب الظاهرى كالزوال فظهر ط (قوله توجه الخطاب) أى الخطاب المتوجه إلى المكشوف بالامر بالأداء ط (قوله ونشرطه الخ) ما تقدم في قول المصنف وشرط اقتراضه اعقل الخ بشرط قرب المال وما هنا شرط في نفس المال المترك ط (قوله وهو في ملكه) أى والحال أن نصاب المال في ملكه التام كالمير والشرط تمام النصاب في طرفي الحول كما سبأى وقدمنا أن الحول لا بشرط في زكاة الزروع والثمار (قوله ولو للنفقة) تقدم الكلام في ذلك فلا تنقل (قوله بقيد الآلى) أهو لا كسفا يارعى في أكثر السنة بقصد الدر والنسل وأنت الضمار أشار إلى أن المراد بالسوم الاسماة إذا بدفهم من نبتها أن التامة تسقط لغير الدر والنسل كالحل والركوب ولا تغتبر هذه النسبة ما لم تنصل بفعل الاسماة كفى العسر (قوله كسجي) أى فى آخر هذا الباب وبأى بابه (قوله اه) أو بواجر داره الخ قال في الصركن ذكر في الذائع الاختلاف في بدل منافع غير معدة للتجارة حتى كتابه كاه الأصل أنه للتجارة بلائبة وفي الجامع ما يدل على التوقف على النسبة وصحح شيخنا بطر واما الجامع لأن العين وإن كانت للتجارة لكن قد يقصد بديل منافعها للنفقة فتؤثر الدالة لتبقى عليها والدار للتجارة فلا تصير للتجارة مع التردد بالالبينة اه وقيد بقوله التي للتجارة فأنزلت كانت للسكنى مثلا لا يصير بديلها للتجارة بدون النسبة فأنزوى يصح ويكون من قسم الصريح (قوله واستثنوا الخ) ذكر في النهر أنه ينبغي جعله من النسبة دلالة فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله مطلقا) أى وإن لم ينوها ونوى الشراء للنفقة حتى لو اشترى عينا لعمال الضاربة ثم اشترى لهم كسوة وطعاما للنفقة كان الكلل التجارية ويجب الزكاة في الكلل بدائع (قوله لأنه لا يعللها غيرها) أى بعل التجارة غير التجارة بخلاف المال إذا اشترى لهم طعاما ونواصيا للنفقة لا يكون للتجارة لأنه يعلل الشراء لغير التجارة بدائع (قوله ولا يصح بنية التجارة الخ) لأنها لا تصح الاعتد المضارب فيه يكون للتجارة مطلقا لأنه لا يعللها لغيرها ولا يصح بنية التجارة فيما نحن من

عقد التجارة فلا تصح فيها ملكه بغير عقد كارت ونحوه كالمساقاة ومثله الخراج من أرضه لأن الملك يثبت فيه بالثبات ولا اختباره فيه ولذا قال في البحر وخبر ج أي بقيد العقد ما إذا دخل من أرضه مخطئة تبلغ قيمتها نصيباً ونوى أن يحكموا بينهم ما أسكنها حولاً لا يثبت فيها الزكاة كافي الميراث وكذلك لا يثبت بغير العقد وزور عاقاً أرض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير كالأشترى أرض خراج أو عشر التجارة لم يكن عليه زكاة التجارة وإنما عليه حق الأرض من العشر والأخراج **(قوله)** والمستأجر والمستعارة يعني وكانت الأرض عشرة فإن العشر على المستعارة اتفاقاً وعلى المستأجر على قولهما المأخوذة وأما إذا كانتا حجتين فإن الخراج على رب الأرض فإذا نوى المستعراً والمستأجر في الخارج من بينهما التجارة يصح لعدم اجتماع الحقيقتين فأفاده ح قلت يتعين فرض المسئلة فيه ما إذا اشترى بغير التجارة وزور على جميع التعليل بعدم اجتماع الحقيقتين أم لو نوى التجارة فيما خرج من أرضه فقد غلبت أنها لا تصح لعدم العقد فلم يصح الخارج مالى تجارة فلا زكاة فيه فافهم **(قوله)** لا يجمع الحقاين غلبت مافيه **(قوله)** وشروط صحة أدائها الخ قدمنا شرطاً التين من قوله أو لا لله تعالى لكن ذكرت هنا لبيان تفصيلها فأفاده في البحر **(قوله)** أشارة إلى أنه لا اعتناء بالسمعة فلو سماها هبة أو قرضاً خرج به في الأصح وإلى أنه لو نوى الزكاة والتطوع وقع عنهما عندنا لأننا في نسبة الفرض أقوى وعندنا الثالث يقع عنه وإلى أنه ليس بالفقير أخذها بلا علة إلا إذا لم يكن في قرابته أو قبيلته أحوج منه فينبغي حكماً الأدبية وإلى أن السائل لو أخذها منه كره لا يسقط الفرض عنه في الأموال الباطنة بخلاف الظاهرة هو الملقى به وإلى أنها لا تؤخذ من ترك كتمه فقد النسبة إلا إذا وصي فقيرتين الثلث وتغافى في البحر زاد في الجوهرة أو تبرع ورثته قلت ولعل وجهه أنهم قاطعون بمقله فكيف ينتمى بتأمل **(قوله)** مقارنه هو الأصل كافي سائر المسائل وإنما اكتفى بالنسبة عند العزل كالمساقاة لأن الدفع يتفرق فيخرج باستحضار النسبة عند كل دفع فاكثي بذلك لخرج بحر والمراد بمقارنته للدفع إلى الفقير وأما المقارنة للدفع إلى الوكيل فهي من الحكمة كما يات ط **(قوله)** والمال قائم في يد الفقير بخلاف ما إذا نوى بعدهلاكه بغيره وظاهره أن المراد بقامه في يد الفقير بقاؤه في ملكه لا بالالحاق حقيقة وأن النسبة يخرج مبادىء في مال الفقير ولو بعد أيام **(قوله)** وأدفعها الذي منه على الفرقين الزكاة والخارج لأن الزكاة عندنا مائة محضة فصحت فيها القابلة الذي وإن لم يكن من أهل النسبة لأن الشرط فيها أنه الآخر بخلاف الخ لانه عبادة مركبة من المال والبدن فتنسب فيه أهله للأمور النسبية **(قوله)** لأن المعبرية النسبية الآخر علة تستلزم **(قوله)** ولما أي تكون المعبرية الآخر **(قوله)** وقال أي عند الدفع إلى الوكيل **(قوله)** ثم وامن الزكاة أي ولم يعلم الوكيل بذلك بل دفع إلى الفقير نسبة التطوع والكفارة **(قوله)** ضمن وكان مستبرأ لانه ملكه ما خلط وصار مؤدياً ما لم نفسه قال في التتارخانية إلا أننا وجدنا الأذن وأجاز المال كان أه أي أجاز قبل الدفع إلى الفقير لمافي البحر ولو أدى زكاة غيره بغير أمره فبلغه فجاز له بغير إلتامها وجدت نفقاً على المتصدق لانه ملكه ولم يصح تأمين غيره فنفتت عليه أه لكن قد يقال بخبري عن الآخر مطلق البقاء الأذن بالدفع قال في البحر ولو تصدق عنه بأمره جاز ورجع بمادفع عند أي يوسف وعند محمد لا يرجع إلا بشرط الرجوع أه تأمل ثم قال في التتارخانية أو وجدت دلالة الأذن بالخلط كما جرت العادة بالأذن من أرباب الحنفية لمخلطين الغلات وكذلك المتولى إذا كان في بدء أوقاف مختلفة وخط غلاتها ضمن وكذلك السمسار إذا خلط الأثمان أو الباع إذا خلط الأمتعة يضمن أه قال في التجنس ولا عرف في حق السمسرة والباعين لمخلط عن الغلات والأمتعة أه ويتصل بهذا العالم أن سأل الفقير أشياء وخط يضمن قلت ومقتضاه أنه لو وجد العرف فلا ضمان لو جرد الأذن حينئذ دلالة والظاهر أنه لا بد من علم المالك بهذا العرف ليكون أدانته دلالة **(قوله)** إلا إذا أوكاه الفقير لانه كما قبض شيئاً لم يكوهم وصار خالطاً ما لم يعض بعضه ووقع زكاة عن المدافع لكن بشرط أن لا يبلغ المال الذي يبذل الوكيل نصيباً بقلبه وعلمه المدافع لم يجزه إذا كان لا أخذ وكيلاً عن الفقير كافي البحر عن الظهيرة قلت وهذا إذا كان الفقير واحداً ولو كانوا متعددين لا بد أن يبلغ لكل واحد نصيباً لأن ما في بدلو كيل مشترك بينهم فإذا كانوا ثلاثة وما في بدلو كيل بلغ نصيبين لم يصيروا أغنياء فقيرين الزكاة عن المدافع بعده

أرضه العشرة أو  
للمراحيمة أو المستأجرة  
أو المستعارة لثلاث جميع  
الحقاين (وشرط صحة  
أدائها بنسبة مقارنه له)  
أي لا داء (ولو) كانت  
المقارنة (حكماً) كالو  
دفع بلانية ثم نوى والمال  
قائم في يد الفقير أو نوى  
عند الدفع للوكيل ثم  
دفع الوكيل بلانية  
أو دفعها لذي يلد فيها  
الفقراء جاز لأن الاعتبار  
نية الآخر ولو قال هذا  
تطوع أو عن كفارة  
ثم وامن الزكاة قبل  
دفع الوكيل صح ولو خلط  
زكاهموا كل به ضمن  
وكان مستبرأ إذا أوكاه  
الفقراء ولو كيل أن  
يدفع لولده الفقير

وزوجته لانفسه الا اذا قال لهم انهم جعلت شئت ولو تصدق بدهام نفسه اجر ان كان على نية الرجوع وكانت دواهم الموكل قائمة (أو بمقاربه  
(يعزل ما وجب) كله أو بعضه ولا (١٣) يخرج عن العهدة بالعزل بل بالاداء للفقراء (أو تصدق بـ) (أو اذا نوى نذراً أو جاساً آخر

الى ان يبلغ ثلاثة أنصساء الا اذا كان وكيل عن كل واحد منهم فحينئذ يعتبر لكل واحد نصه على حدة  
وليس له ان يخلط ببلادهم فلو خلط اجر أعين النافعين وضم لوكلائهم ما أنشأ اليكن أخذوا كلاً عنهم فخير وان  
بلغ المقبوض نصاً كثيراً لم يملكوا شيئاً عما في يدهم (قوله لوله الفقير) واذا كان له من غير ما في يدهم كونه  
هو فقيراً أيضاً لان الصغير يعد غنياً في أبيه أو أهله ط عن أبي السعدي وهذا حديث ما به بالدفع الى معين اذ لو  
تألف نفسه قولان حكاهما في المقتنة وذكر في الحران القواعد تنهيد بقوله بأنه لا يضمن لقوله لو نذر التصديق  
على فلان أنه ان تصدق على غيره أنه أقول وفيه نظر لان تعيين الزمان والمكان والدرهم والفقير غير معتبر في  
التنذر لان الداخل تحت ما هو قرية وهو أصل التصديق دون التعيين فيسقط وتلزم القرية كما صرحوا به وهنا  
الوكيل انما يستفيد بالتصرف من الموكل وقد أمر بالدفع الى فلان فلا يملك الدفع الى غيره كالأول وصلى زيد بكذا  
ليس لقوى الدفع الى غيره فتأمل (قوله ووزجته) أي الصغيرة (قوله ولو تصدق الخ) أي الوكيل يدفع الزكاة اذا  
أمسك دواهم الموكل ودفع من ماله ليربح بدلها في دواهم الموكل مع اختلاف ما اذا أنفقها أو لا على نفسه مثلاً  
ثم دفع من ماله فهو متبرع وعلى هذا التفصيل الوكيل بالانفاق أو قضاء الدين أو للشراء كإساق ان شاء الله تعالى  
في الوكالة وفيه إشارة الى أنه لا يشترط الادفع من عين مال الزكاة ولو ألقى امره غيره بالدفع عنه ما كان له ان يملك  
اختلاف فيما اذا دفع من مال آخر حيث قال في البحر وظاهر المقتنة ترجيح الاجزاء استدلالاً بقوله مسلم له خبر  
فولك فيما قبضت عما من ذي فليسلم صرف ثمنها من زكاتها (فرع) لو كبل دفع الزكاة وان وكل غيره بلائق  
بحر عن اختلافه وساقى متناهي الوكالة (قوله يعزل ما وجب) في نسخة يعزل باللام وهي أحسن لوافق  
المطوف عليه (قوله ولا يخرج عن العهدة بالعزل) فلو ضاعت لانسقط عنه الزكاة ولو لمات كانت ميراثاً عنه  
بغلاف ما اذا ضاعت في يد الساعي لان يده كيد الفقراء بحر عن المحيط (قوله أو تصدق بـ) بالدفع عطف على  
قوله نية أو أهله سقوطاً زكاة ولو نوى نقلاً أو لم ينو أصلاً ان الواجب ختمه وانما تسترط لتلزم دفع المزامح فلما  
أدى الكل زالت المزامجة بحر (قوله الا اذا نوى الخ) في التعبير بالتصدق اعاد الى هذا الاستثناء كافي الهم  
(قوله فيصنع) أي عما نوى (قوله لا تسقط حصته) أي لا تسقط زكاته ما تصدق به فخص زكاته من زكاة الباقي  
(قوله خلافاً لثالث) أشار بذلك تعالين المتلقي في اعتماد قول أبي يوسف ولما قدمه فاضحاً وقد أخرج في  
الهداية مع دلالة وعادة تأخير الاختيار عنده على عكس عادة قاضحان وصلح المتلقي فافهم (قوله وأطلقه) أي  
أطلق التصديق (قوله حتى الخ) تفرع على شموله الدين ح وقيد الفقير لانه لو كان غنياً فوجبه بعد الحول وفيه  
روايتان أحدهما الضمان بحر عن المحيط أي ضمان زكاته ما وجبه لانه استهلكه بعد الوجوب (قوله مع سقط  
عنه) أي مع الاربا وسقط عنه زكاته من زكاة الوالدين (١) ولو أربأ عن البعض سقط زكاته دون الباقي  
ولو نوى به الاداء عن الباقي بحر (قوله واعلم الخ) المراد بالدين ما كان ثابتاً في الذمة من مال الزكاة ولو لعين ما كان  
قائماً في ملكه من تقوى وعروض والقسمة رباعية لان الزكاة اما ان تكون دناء أو عن مال المرزكي كذلك  
لكن الدين اما ان يسقط بالزكاة أو يبقى مستحق القبض بعد ما يصير حصة فقير أو اذ في ثلاثة الاولى اداء  
الدين عن دين سقطها كما حمل من إيراد الفقير عن كل النصاب الثانية اداء الدين عن العين كتقضاء عن نقد  
أو عرض حاضر الثالثة اداء الدين عن الدين كتقضاء حاضر عن الدين وفي صورتين لا يجوز الاول اداء الدين  
عن العين كبعده ما في خدمة مدينه زكاته له الحاضر بخلاف ما اذا أمر فقيراً بقض دينه على آخره من زكاة  
عن عنده فإنه يجوز لانه عند قبض الفقير تصير عن فكلان عساعن عن الثانية اداء دين عن دين يسقط كما  
تقسم عن البحر وهو مال أو أربأ عن الفقير عن بعض النصاب ما يابو الإداء عن الباقي وعمله فان الباقي يصير عساعن  
بالقبض فيصير مؤدياً الدين عن العين اه (٢) ولذا أطلق الشارح الدين أولاً عن التقيد بالسقوط وقوله بعده

١ (قوله ولو أربأ الخ)  
هذا الفرع من موضوع  
اختلاف كسنة التصديق  
الى ذكرها الشارح  
أيضاً فرم صاحب البحر  
بسقوط الزكاة عن  
التقدير لما عتبه في  
على قول محمد اه

(٢) قوله ولذا أطلق  
الشارح (الدين) أي في  
قوله واعلم ان اداء الدين  
عن الدين وقوله ولذا  
أي يكون الدين الذي  
يسقط كالعين  
أطلق الشارح أي  
استغنى عن التقيد  
أولاً فهذا جواب عن  
سؤال ورد على الشارح  
صورتاً لم أطلق اداء  
الدين عن الدين أولاً مع

أنه مقدد بالساق وحاصل الجواب أن الشارح استغنى عن تقيد بدلالة قوله ويعذر عن دين يسقط والتعليل اه  
(قول الشارح فيصنع وضمين) فانه انما مقدد ان الزكاة من شيعن الله فلا يملكه تعين الصدقة كبقائه لأخصي عن المراجعتين قول الشارح  
بخلاف دين نذر ولعل في المسئلة قولين مشي في المراجعتين على أحدهما والشارح هنا على الآخر اه

سقيض **(قوله وحيلة الجواز)** أي فيما إذا كان له دين على معسر وأراد أن يجعله زكاة عن عين عندما وعن دين له على آخر سقيض **(قوله)** أن يعطى مديون الخ قال في الأشباه وهو أفضل من غيره أي لأنه يصير رسالة إلى براعة المدينون **(قوله)** لكونه تلغز يحسن حقه نقل العلامة إلى يرى في آخر شرح الأشباه أن الف درهم والدنانير خمس واحد في مسئلة الفقير **(قوله)** فإن كان معناه الخ والحيلة لانتفاء ذلك ما في الأشباه هو أن يوكل المدينون خادم الدائن بقض الزكاة ثم يقضاد منه فقض الوكيل صار ملكا للوكيل ولا يسلم المال للوكيل إلا بقى غنى المدينون لا احتمال أن يعزله عن ذلك قضاءه فقال الفقير قبل الدفع اه وفيها لو كان للدائن شريك في الدين يخاف أن يشاركه في المقروض والحيلة أن يتصدق الدائن بالدن ويهب المدينون ما يقضه الدائن فلا مشاركة **(قوله)** ثم هو أي الفقير يكفى والظاهر أن له أن يخالف أمره لأنه مقتضى جهة التملك كلباس في باب المصروف بجنا **(قوله)** فكأن الثواب لهما أي ثواب الزكاة للزكي وثواب التكفير للفقير وقد يقال إن ثواب التكفير ينبت للزكي أيضا لأن المال على الخير كفاعله وإن اختلف الثواب كما وكيفا ط قلت وأخرج السبوطي في الجامع الصغير لم يرتب الصدقة على يد ما تملك كان لهم من الاجرم بل أجر البدن من غير أن ينقص من أجره **(قوله)** وكذا الإشارة إلى الحيلة **(قوله)** وتعامه الخ هو ما قدمناه عن الأشباه **(قوله)** واقتراضها عمري قال في البدائع وعلمه عامة المشايخ في أي وقت أدى يكون مؤذنا بالواجب ويتعين ذلك الوقت للوجوب وإذا لم يؤد إلى آخر عمره ينشئ عليه الوجوب حتى لو لم يؤد حتى مات يأنم واستدل المصاحبة عن عليه الزكاة إذا هلك تسلمه بعد تمام الحلول والتحكم من الاداء أنه لا يضمن ولو كانت على الفور ضمن بمن آخر صوم شهر رمضان عن وقته فإن علسه القضاء **(قوله)** وجهه الباقي وغيره نقل خصصه في التارخية أيضا **(قوله)** أي واجب على الفور هذا ساقط من بعض التفسير وقمر كانه يؤد إلى قولنا اقتراضها واجب على الفور مع أنها غير مضمومة باللائل القطعية وقد يقال إن قوة اقتراضها على تقدير مضى أي اقتراض أدائها وهو من إضافة الصفة إلى الموصوفها فبصرف المعنى أدائها المفترض واجب على الفور أي بان أصل الاداء فرض وكونه على الفور واجب وهذا ما حققه في فتح القدر من أن المختار في الأصول أن مطلق الامر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل يحذر الطلب فيه ولا يكلف كل منهما لكن الامر هنا مع قرينة الفور إلى آخر ما يأتي **(قوله)** فيأتي متأخيرها الخ فظاهر الأثم بالتأخير ولول كل يومين لأنهم فسر والفور بول وأوقات الامكان وقد يقال المراد أن لا يؤخر إلى العام القابل لما في البدائع عن التسليم بالنون إذا لم يؤد حتى مضى حولان فقد أساء وأثم اه فتأمل **(قوله)** وهي أي القرينة أي الامر بالصرف **(قوله)** وهي مجعلة كذا عبارة الفتح أي حاجة الفقير بمجعة أي حاصلة **(قوله)** وتعامه في الفتح حيث قال بعدما فكون الزكاة كفرضة وفوريتها واجبة فيلزم متأخيرها من غير ضرورة الأثم كما صرح به الكرنبي والحاكم الشهيد في المتن وهو عين ما ذكره الامام أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه يكرهه فان ركعة الضرع هي العمل عند اطلاق اسمها وقد ثبت عن أئمتنا الثلاثة وجوب فوريتها وما نقله ابن خلدون عنهم من أنها على التراخي فهو بالنظر في جليل الاقتراض أي دليل الاقتراض لا وجوبها وهو لا يتحقق وجود دليل الاحتجاج وعلى هذا قولهم انشاؤه هل ذلك أو لا يجب عليه أن يزكي لأن وقتها المرفق بالشيخ كالتسليم في الصلاة في الوقت اه ملخصا **(قوله)** في الفتح أيضا إذا أخر حتى مرض يؤدى سرامن الزكاة ولو لم يكن عند مال فأراد أن يستقرض لاداء ما كان كان أكبر آية أنه لا يقدر على قضاءه فالأفضل الاستقراض والا فلا لأن خصوصية صاحب الدين أشد اه **(قوله)** أي عبد خصه بالذكر لئلا ينسب قوله فنوى خدمته وأشار بقوله مثلا إلى أن العبد غير سيد لكن الأولى أن يقول بعد فنوى استعماله ليعم مثل الثوب والداية ولا يضمن تخصصه مع تصحيقه في التجارة ليعرج على الاشتراء ومناجاة أجرة عشر بقدرتها فانها لا يجب فيها زكاة التجارة كما يأتي ونسب عليه في الفتح **(قوله)** فنوى بعد ذلك خدمته أي وإن لا يتبع للتجارة بل في التجارة بعد التجارة إذا أراد أن يستخذه مستحق فاستخدمه فهو للتجارة على حاله إلا أن ينوي أن يخرج منه من التجارة ويجعله للخدمة اه **(قوله)** ما لم يسهه أي وأؤخره كافي للزهر وغيره وبه من قسم الدين الوسط فيعتبر ما مضى أو يعتبر بالحول بعد قبضه على الخلاف الآتي في بيان أقسام الديون

وحيلة الجواز أن يعطى مديونه الفقير زكاته ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المدينون من دفعه وأخذها أكونه تلغز يحسن حقه فان كان معناه الخ رفقه للقاضي وحيلة التكفير بها التصديق على فقير ثم هو يكفى فيكون الثواب لهما وكذا في تعبير المصنف وتعامه في جيل الأشياء واقتراضها عمري أي غسل التراخي وجهه الباقي وغيره وقيل فوزي أي واجب على الفور وعليه الفتوى كما في شرح الوهابية فيأتي متأخيرها بلا عند وترتبهادته لان الامر بالصرف إلى الفقير معقر بنة الفور وهي أنه يدفع حاجته وهي مجعلة حتى لم يجب على الفور لم يحصل المقصود من الاجتناب على وجه التمام وتعامه في الفتح لا يبيح التجار ما أي عبد مثلا اشتراها فنوى بعد ذلك خدمته ثم ما وازال خدمته لا نصر للتجارة وإن نواه لها ما لم يسهه

أي التجارة (كان لها)  
لمقاومة التبعة لمعقد  
التجارة (لأما ورثة نواه  
لها) لعدم العقد إلا  
إذا تصرف فيه أي ناولها  
فتجب الزكاة لآخران  
النسبة بالعمل (الذهب  
والفضة) والساعة لما  
في الخاتمة ولو ورث ساعة  
زمن مزاها كانتا بعد حصول نواه  
أولا (وما ملكه بضعه  
كهيئة أو وصية أو نكاح  
أو صلح أو صلح عن قود)  
قيده بالقود لأن العبد  
للتجارة إذا قلته عبد  
خطأ ودفع به كان  
المدفوع للتجارة خاتمة  
وكذا كل ما يرضى به  
مال التجارة فانه يكون  
لها بالنية كإم (ونواه)  
لها كانه عند الثاني  
والأصح أنه (لا يكون  
لها بغير عن البدائع وفي  
أول الأشياء ولو فارت  
النسبة ما ليس بدل مال  
بل لأصح على الصحيح  
(لأزكاة في الآتي  
والجوهر) وإن ساءت  
ألفاظها (الآن تكون  
للتجارة) والاصل أن  
ماعدن الجهرن والسواثم  
اتماز كنسبة التجارة  
بشرط عدم المانع المؤدى  
إلى الثاني بشرط مقارنتها  
لعقد التجارة وهو كسب

(قوله بجنس مائه الزكاة) فلو دفعه لآخر أنه في مهرها أو دفعه بصلح عن قود أو دفعته لغير زوجها لكان  
هذا الأشياء لم تكن بجنس مائه الزكاة (قوله والفرق) أي بين التجارة حيث لا تحقق إلا بالفعل وبين عدمها  
بان نواه القديمة حيث تحقق بغير الدية ط (قوله فيها) أي في الترتيب كما يكتفي فيها بالنية ط وتظهر ذلك المقيم  
والصائم والكافر والعاقة والساعة حيث لا يكون مسافرا ولا مضطرا ولا مسلما ولا ساعة ولا عاقوة بغير الدية  
وتثبت أخذها بغير الدية بلي لكن صرح في النهاية والفرق بان العاقوة لا تصير ساعة بغير الدية بخلاف  
العكس ووفق في البحر يحمل الأول على ما إذا نوى أن تكون الساعة عاقوة وهي باقية في المرحى إلا بد من العمل  
وهو آخر إجماع المرحى لا العلق وحل الثاني على ما إذا نوى بعد إخراجها منه (قوله كان لها الخ) لأن الشرط  
في التجارة مقارنتها لعقدها وهو كسب المال بالمال بعقد شراء أو إجارة أو استقراض حيث لا مانع على ما يأتي  
في الشرح مع بيان المحترزات ثمان نية التجارة قد تكون صريحة وقد تكون دلالة فالأول ما ذكرنا والثاني  
ما تقدم في الشرح عند قول المصنف أونية التجارة (قوله لا نواه) قال في التبرير وطى بالارت ما دخله من  
حسوب أرضه فنوى إمساكها للتجارة فلا يحسب لو لمعها بعد حصوله اه (قوله أي ناولها) قال في التبرير يعنى نوى  
وقت البيع مثلا أن يكون به التجارة ولا تكفيه النسبة السابقة كما هو ظاهر ما في البحر اه (قوله فتجب  
الزكاة) أي إذا حال الحول على البدل ط (قوله ونواه أولا) أي نوى السوم أولا لأنها كانت ساعة فثبت على  
ما كانت وإن لم ينو خاتمة (قوله وما ملكه بضعه الخ) أي ما كان متوقفا على قوته وليس مبادلة مال بمال  
كهذه العقود إذا نوى عند العقد كونها للتجارة لا يصير لها على الأصح لأن الهبة والصدقة والوصية ليست بمبادلة  
أموال والمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العبد مبادلة مال بغير مال كإتي البدائع قال في فتح القدر والحاصل  
أن نية التجارة فيما يشتر به نصح بالاجماع وبغيره لا بالأججاع وفيما عليك بقبول عقد مهاد كره خلاف  
اه (قوله أو نكاح أو صلح) أي نوى زوجها على عديم خلافون كونه للتجارة وأخالفته عليه فنوى كذلك  
(قوله أو صلح عن قود) أي إذا نوى عند عقد الصلح التجارة بالبدل وفي الخاتمة لو كان عبد التجارة فقلته عند عدا  
فصو لمعن القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لأنه بدل عن القصاص لا عن المقتول اه (قوله كان  
المدفوع للتجارة) أي ببلان ح وذلك لأنه بدل عن المقتول وقد كان المقتول للتجارة فكذا بدله فكان مبادلة  
مال بمال ومثله فيما ظهر واختار سيد الخافى الفداء بغيره صر لما قلنا ولا منافاة ما يأتي عن الأشياء فأفهم  
(قوله فانه يكون لها) لأن حكم البدل حكم الأصل خاتمة وبما في تمام الكلام على استدلال مال التجارة في باب  
زكاة الغنم (قوله كإم) أي في شرح قوله أونية التجارة ح (قوله والأصح أنه لا يكون لها) لأن التجارة  
كسب المال بدل هومال والقبول اكتساب بغير بدل أصلا فلا تكن النسبة مقارنة عمل التجارة بدائع (قوله  
وفي أول الأشياء) أي به تأيد الأصح ط (قوله والجواهر) كلالع والباقيات والزهد وأمثالها دروعن  
الكافي (قوله وإن ساءت ألفاظ) في نسخة الوفا (قوله ما عدا الجهرن) هذا على الغلبة على الذهب والفضة  
ط وقوله والسواثم بالتصع عطا على الجهرن وما عدا ما ذكر كالجواهر والعقارات والمواشي والعاقوة والعبد  
والثياب والأشعة بخلاف من العروض (قوله المؤدى إلى الثاني) هذا وصف في معنى العلة أي لا زكاة فيها  
نواه التجارة من نحو أرض عشرة أو خمسة لتلاوي إلى تكرار الزكاة لأن العشر أو الخراج زكاة أيضا  
والتي تكسر للشاة المثلثة وفتح النون في آخره ألف مقصورة وهو أخذ الصدقة مرتين في عام كإتي القاموس  
ومنه كإتي المغرب قوله صلى الله عليه وسلم لا تبي في الصدقة (قوله وشروط مقارنتها) بالبحر عطا على شرط الأول  
ومن المقارنة ما ورثه ناولها ثم تصرف فيه ناولها أيضا لأن العشر هو النية المقارنة للتصرف بالبيع مثلا كإم  
فيكون بدل الذي نوى به التجارة بمقارنتها لعقد الشراء ففهم (قوله أو إجارة) كان أجر دار معروض ناولها بها  
التجارة ولو كانت الدار للتجارة بصريحه للتجارة بلانية لوجود التجارة دلالة كإم وفي خلاف قمعناه (قوله  
أو استقراض) لأن القرض يتقلب معاوضة المال للمال في العاقبة وهذا قول بعض المشايخ وإلى أشرف  
الجامع أن من كان له ما تملكه لماله غير ما تستقرض من رجل قبل حلول الجول نجاة أفقره تغير التجارة

ولونى التجارة بعد  
العقد واشترى شيئا  
لثينة ناولا أنه ان وجد  
رجعا لا زكاة عليه  
كالونى التجارة فيما  
خرج من أرضه كإمر  
وكالونى أرضه حاجة  
ناولى التجارة وعشرية  
وزرعها أو نذر التجارة  
وزرعها لا يكون للتجارة  
لقيام المانع

• (باب السائمة) •

(هى) الرأبة وشرعا  
(المكتفية بالرعى المباح)

(قوله عنده لا عندهما)  
صوابه عندهما لا عنده  
تأمل اهـ

(قوله شجر فيه لسيون)  
(الح) قال العلامة للفتى  
أبو السعود فى تفسير  
قوله تعالى فيه لسيون  
زرعون من سمعت  
المائة وأسماءها  
صاحبها وأصلها السوية  
وهى العلامة لانهما نزر  
الرعى عظاما فى  
أرض اهـ

٣ (قوله لا تكون سائمة  
بجر) سائمة فى رعى  
التصريح بلزوم التقيد  
بالمباح وحسن الدرد  
مأذ كرهه بقوله بعد قطعه  
لا يقال له مباح اهـ

ولم يستهلك الأقرعة حتى حال الحول لآز كذعله و يصرف الدين الى مال الزكادون الجنس الذى ليس بحال  
الزكاة فقوله لغير التجارة دليل أنه لو استقرض التجارة فصيلها وقال بعضهم لا وانوى لان القرض آثاره وهو  
تبرع لا تجارة بدائع وعلى الاول معنى فى العبر والنهر والمخ وتبعهم الشارح لكن ذكر فى الأخيرة عن شرح  
الجامع الشيخ الاسلام أن الأصح الثانى وأن معنى قول محمد فى الجامع لغير التجارة أنها كانت عند المقرض لغير  
التجارة وقائدها أنها نازدت عليه عند لغير التجارة وإنما كانت عنده للتجارة فثبت عليه عند التجارة اهـ  
والظاهر أن الثانى معنى على قول أى يوسف أن المستقرض لا يملك ما استقرضه لا بالتصرف وعندهما ملكه  
بالقبض حتى لو كان قاعاقا بدفعه فباعه من المقرض يصح عنده لأعدهما ولو باعه من اجنبى يصح اتفاقا كما  
سأى تخبره فى ماله ان شاء الله تعالى وعلى قولهما فالوجه الاول تأمل لا يقال بشكل الاول بان المستقرض  
صار مدو نا يتغير ما استقرضه والمدون لاز كذعله بقدره فاقابلة صحة التجارة فيه لا تقول فائدها  
ضيقته الى التصاب الذى معه السائى من أن قيمة عروض التجارة تضم الى التقديس فإذا كان ما تادهم فقط  
واستقرض خمسة أقرعة للتجارة فيها خمسة دراهم مثلا كان مدو نا يتغير ما هو فى نصاب تام فز كيه بخلاف  
ما اذا لم تكن للتجارة فانه لاز كذعله أصلا لان الدين يصرف الى مال الزكادون غيره كإمر فنقص نصاب  
الدرهم الذى معه فلا زكاه ولا زكى الأقرعة فافهم (قوله ولونى الح) مختار قوله وشرط مقارنته بالعقد التجارة  
ح (قوله كالونى الح) خرج بإشترار عقد التجارة وهذا ملحق بالمداير كإمر عن التهر فلا يصح تعديله باجتماع  
الحقن كقائدها منه فافهم (قوله كإمر) قبل قوله وشرط صحة أدائها ح (قوله وكالونى الح) مختار قوله  
بشرط عدم المانع الح (قوله وزرعها) قيد للعشر يمتثل للعشر بالخارج بخلاف المراج اذا كان  
خارجا مما قاسم لا موطا ومفهومه اهـ اذا لم يزرعها تجب زكاة التجارة فيها لعدم وجوب العشر فمروا وحمل المانع  
أما الخارجة فالمانع موجود وهو التالى وان عطلت (قوله لقيام المانع) وهو التالى ومفاد التعليل أنه لو زرع  
الذرى فى أرضه المملوك تجب فيه الزكاة ويخالفه ما فى العبر حيث قال فى باب زكاة المال واشترى نذرا للتجارة  
وزرعها فانه لاز كذعله وانما فيه العشر لان بذرى فى الأرض أبطل كونه للتجارة فكل ذلك كسنة الخليفة  
عند التجارة بل أوفى ولم يزرع تجب اهـ فان مقادسقوط الزكاة عن البذر بان اعتمدا مطلقا أفاده ط  
• (تنبيه) • ما ذكره الشارح من عدم وجوب الزكاة فى الأرض المشربة للتجارة وانما فيها العشر أو الخارج  
لأنه كور قال فى البدائع هو الرواية المشهورة عن أصحابنا وعن محمد أنه تجب الزكاة أيضا لان زكاة التجارة  
تجب فى الأرض والعشر يجب فى الخارج وهما مختلفان فلا يجتمع الحقان فى مال واحد ووجه ظاهر  
الرواية أن سبب الوجوب فى الكل واحد لانه يضاف اليها بقية مال فى الأرض وخارجها هو زكاةها والكل حق  
الله تعالى وحقوقه تعالى المتعلقة بالأموال النامية لا يجب فيها حقان منها بسبب مال واحد كزكاة السائمة مع  
التجارة اهـ فافهم • (باب السائمة) •

بالإضافة وبالتنوين على أنه مبتدأ وخبر فهو ليسان حقيقة ما وما بعد مليان حكمهما لهما بقدر مضاف أى صدقة  
السائمة قال فى التهر وبدأ محقق تفصيل أموال الزكاة لسوائها اقتداء بكتبه عليه الصلوات والسلام وكانت كذلك  
لأنها الى العرب وكان خل أموالهم السوا والابل أنفسهم عندهم فبدأ بها (قوله هى الرأبة) أى لغية يقال  
سامت الماشية رعت وأسماءها بها اسماء كذا فى المغرب سميت تلك لأنها سمى الأرض أى قطعها ومنه شجر  
فيه لسيون وفى ضياء الخوام السائمة المال الراعى نهر (قوله وشرعا المكتفية بالرعى الح) أطلقها فحمل المتولفة  
من أهلى وحشى لكن بعد كون الاما عليه كالمتولفة من شاة تلبى ونقر وحشى وأهلى فوجب الزكاة بها وبكل  
بها التصاب عند اختلاف الشافعى بدائع (قوله بالرعى) يدفع الرأمة صدور بكسر الكلا نفسه والناسب  
الاول انزل لجل الكلا التالى البيت ٣ لا تكون سائمة بجر قال فى التهر وأقول الكسر هو المتداول على  
الاسنة ولا يزم عليه أن تكون سائمة لوجه البها الاول خلق الكلا على المنفصل ولقاتل منه لم يظهر قول  
الغرب الكلا هو كل ما رعت الدواب من الرطب واليابس يفدا اختصاصه بالقيام فى معدته ولم تكن به سائمة  
لانه ملكه بالحول فتدبره اهـ قلت لكن فى القاموس الكلا كجبل العشب رطبه وباسه فلم يقيد بالرعى

ذكره الشيخ (في أكرالعام قصد الغر والنسل) ذكره الزيلعي وزاد في المحيط (والزيادة والسمن) لم يذكره فقط لكن في البدائع  
 أو أسماه اللحم فلا ذكر فيها كالأسماء العمل والكوب والاختارة فقهناز كالتجارة ولطهرهم تركوا ذلك لتصرح بهم بالحكمين (فوقعها نصفه  
 لا تكون سائمة) فلا ذكر فيها الشئ (١٦٦) في الموجب (ويطلى حول زكاة التجارة يجعله السوم) لأن زكاة السوم أو زكاة  
 التجارة تختلفان قدرا

(قوله ذكره الشيخ) أي ذكره التفسير في المحيط ولا بد منه لأن الكلال يشمل غير المباح ولا  
 تكون سائمة لكن قال المفسر وفيه نظر قلت لعل وجهه منع شموله لغرام المباح لحديث أحد المسجلون  
 شركا في ثلاث في الما والكل والتار فهو مباح ولو في أرض مملوكة كسأسي في قبيل الشرب إن شاء الله تعالى  
 (قوله ذكره الزيلعي) أي ذكره كقوله قصد الغر والنسل تعالى صاحب النباهة (قوله والسمن) عطف تفسير ط  
 (قوله لم يذكره) لأن الدر والنسل لا يظهر فيها ط (قوله فقط) أي الذي كور المحضة وليس المراد أنه لم يذكر  
 ولا يميز غيرها هـ حواصله أنه قد لا يذكر كور اللحم (قوله لكن في البدائع الخ) استدل الزيلعي مافي المحيطين اعتبار  
 السمن والجواب أن مراد المحيط أن السمن لا لأجل العمل بل لغرض آخر مثل أن لا يمتنع في الشفا من البرد فلا  
 تناقض بين كلامي البدائع والمحيط اهـ جـ ويجعل على اختلاف الرواية والمشايع ط وبه جزم الرجح أقول عبارة  
 البدائع هكذا اتصال السائمة صفات منها كونه معدا لاسامة الدر والنسل لما ذكرنا أن المال الذي كور المال  
 النأي والمال الثاني في الحيوان بالاسامة به يحصل النسل فيزداد المال فإن أسيت العمل والركوب وألحهم  
 فلا ذكر فيها هـ فقد أفاد أن كونه سائمة بالاسامة لا لأجل النأي أي زبادة فتشعل الاسامة لأجل السمن  
 لأنه زبادة فتم تفرع على ذلك ما خرج أسيت العمل والركوب وألحهم بغيره أنه لم يرد بالعمل السمن والا  
 كان كلامنا متناقضا لأن اللحم زبادة ولا يترجم أحد أن ذلك مبني على رواية أخرى لأنه في صدد كلام واحد  
 فتعين أن المراد بالعمل الكل أي إذا أسماه لأجل أن يأكل لجهاه وأضاف فهو كالأسماء العمل والركوب  
 إذا لم يسم قصد الاسامة قلنا بدو والتوهما ما ظهر في ثرايت في المراج ما نصه غنم التجارة نوى أن تكون  
 اللحم فذبح كل وشماته وأسامة نواها لسمولة فهي اللحم والجولة عند محمد اهـ وفيه تلف ونشر مرتب والله تعالى  
 أعلم (قوله كالأسماء العمل والركوب) لأنها تصير كشيء اللبن وعبيد الخدمة (قوله ولطهرهم تركوا  
 ذلك) أي ترك أصحاب المسجلون من تعريف السائمة ما زاده المصنف تعالى زيلعي والمحيط تصرح بمحم أي تصرح  
 التاركين بذلك بالحكمين أي يحكم ما يؤيده التصار من العروض الشاملة لسمولات ويحكم المسامة للعمل  
 والركوب وهو وجوبه وبذلك التجارة في الأول وعدمه في الثاني فلا رد على تعريفهم بأنها المكشوفة بالرى في  
 أكرالعلم اهـ تعريف بالأعم أفاد في البحر وحاصله أن القيد من الذي كور في الزيلعي والمحيط ملحوظان في  
 التعريف المذكور بشرطه التصريح المزبور فلا يكون تعريف بالأعم على أن التعريف بالأعم إنما يصح على  
 رأى المتأخرين من علماء الدين والأهل المتقدمون وأهل الفقه على جواز هـ وبه أتدفع قول النهران هذا غير دافع  
 إذ التعريف بالأعم لا يصح ولا ينفع فسد كالحكمين بعده اهـ تأمل (قوله الشئ في الموجب) بكسر  
 الجيم وهو كونه سائمة فله شرط لكونه سائما للوجوب قال في فتح القدر العلف اليسر لا زوله اسم السوم  
 المستزك بالحكمين وإذا كان مقابلة كثر بالنسبة كان هو يسيرا والتصفين بالنسبة إلى النصف كثر أولاه  
 يقع الشئ في ثبوت سبب الإعجاب فافهم (قوله مختلفان قدرا أو سببا) لأن الفدر في مال التجارة ربع العشر  
 وفي السومات ما نافي بيانه والسبب فيها هو المال الثاني لكن بشرط نية التجارة في الأول ونسبة الاسامة للدر  
 والنسل في الثاني فالاختلاف في الحقيقة في القدر والشرط لكن لما كانت النسبة لا تشرط طها جعله  
 من الاختلاف في السبب فافهم (قوله فلا شترى) تفرع على البطان (قوله كالأسماء السائمة) قد لا يان  
 عروض التجارة إذا امتدلت لا ينقطع الحول قلت وبمثل العروض الزاهم والدناير عندنا خلافا لشافعي  
 فلا ذكر كاه على الصبر في قياس قوله كافي البدائع (قوله في وسط الحول) بسكون السين وهو أقبل لانه  
 اسم لجزء منهم بين طرفي التفرع بخلاف محركها فله اسم لجزء تساوى بعده من طرفي التفرع فكأن جزءا  
 من الحول وليس مجرد اهـ ح (قوله وأقبله) أي قبل الحول على تقدير مضاف أي قبل انتهائه بيوم والمراد

وسببا فلا يبنى حول  
 أحدهما على الآخر  
 (فلاوا شترى لها) أي  
 للتجارة (ثم جعلها سائمة  
 اعتبر) أول (الحول  
 من وقت العمل) السوم  
 كالأسماء السائمة في  
 وسط الحول وأقبله  
 بيوم بخلافه أو بغير  
 جنسه أو بغيره

(قوله وفيه نظر قلت لعل  
 وجهه الخ) قد يقال لأوجه  
 لهذا النظر فانه يحتاج  
 إليه لأخراج ما قطع  
 وحمل إلى البيت فانه  
 يقال كالأسماء اهـ  
 ٢ (قوله لأجل التواهي  
 الزيادة) يعني الزيادة  
 للطفة الشاملة للسمن  
 هكذا فهم المحقق وبني  
 عليه كلامه وهو جائز  
 مخالف لتصرح عبارة  
 البدائع فإن الشاه فيها  
 مخصوص بالنسل كما  
 يرشد إلى هذا تفسيره  
 الخنا بيه فالأحسن أن  
 يقال المراد بقوله فان  
 أسيت اللحم إنما هو  
 الأكل كما قال المحقق  
 ونصحه هذا إلى ما عاين  
 من أن المراد بالسماء الدر

والنسل لا تظهر منافاة أصلا فانه ختتم لم تعرض لمسئلة السمن فتكون عبارة البدائع ختتم مساوية لعبارة

الزيلعي غاية الأمر أن صاحب البدائع زاده مسئلة من محترقات القيد الذي أتفقنا على ذكره وقد صرح صاحب البدائع قبل هذه المسئلة  
 بما يدل على مسئلة السمن فلا يتعرض عليه بها لها اهـ



ولا تفسد عنده أو يعرض ونوى بها التجارة فله يستقبل حولاً آخر جوهره وفيه ليس في سوائه الوقف ولا تحليل المسئلة زكاة لعدم المالئ ولا في المواشي العبي ولا مقطوعة القوائم لأنها ليست مائة (باب نصاب الأبل) (١٧) بكسر الباء وتسكن مؤنثة ولا واحد لها من لفظها والتسعة إليها يلى

به مطلق الزمان ولو ساعة وهو من عطف الخاص على العام فله قد يكون بأو كافي الحديث ومن كانت جحرته إلى ذنبا يصيبها أو امرأة يتزوجها وفأذنه مع أنه داخل في الوسط التسمية على بطلان الحول والبيع وإن مضى معظمه ودفع فهو من أن الماردا لوسط الجزع المعلن فافهم (قوله ولا تفسد عنده) أمواله كان عنده نقد نصابها فله ينضم اليه أو تركه معه بلا استقبال حول وكان الأولى أن يقول ولا نصاب عنده لشمل ما إذا ناعها بنفسها أو غيره ففي الجوهر قوله باع الماشية قبل الحول بدارهم أو عاصمة ضم الثمن إلى جنسه بالاجماع أى ضم الدراهم إلى الدراهم والماشية إلى الماشية (قوله المسئلة) أى المحبولة لتغارى عليها في سبل الله تعالى وقف أو وصية وهذا التفصيل عند الامام ما عندهما فلا شئ في الحل مطلقاً بزيادته (قوله ولا في المواشي العبي) نقل في الظاهر في العبي روايتين وعندهما يجب كالأول كان فيها عبي ثم روجز في الجعر في الباب الثاني بالوجوب فيها والذي يظهر أنه أن تحقق فيها السوم وجبت والأفلا بذليل التعليل والله أعلم

### • (باب) •

بالتون مبتدأ حذف خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ وخبره والذي في المنع نصاب الأبل بغير باب ط (قوله نصاب الأبل) أطلقه فقبل الذكور والأنثى ولو أوه وحساب بعد أن كانت الأم أهلية وشمل المغار بشرط أن لا تكون كلها كذلك لم يصرح به بالصغار تبع للذكور وشمل الأعمى والمرضى والأعرج لكن لا يؤخذ في الصدقة وشمل السمان والنجاف لكن تحبشة بقدر النجاف وبها في الجعر (قوله مؤنثة) قال في ذيل المغرب كل جمع مؤنث إلا ما صرح بالواو والتون فين دهم تقول جاء الرجال والنساء جاءت الرجال والنساء وأجاء الجوع مؤنثة نحو الأبل والذود والتحليل والغتم والوشش والعرب والجم وكذا كل ما يفرق بينه وبين واحد بالتاء وأما النسب كبر ونخل وروى وروم ويخى ويخت اه فافهم (قوله بغير الباء) كقولهم في النسبة إلى سلة أى بكسر اللام سلى بالفتح لتولى الكسر اسمع الباء بجر (قوله لا أنها تنول على أخاها) فيه إشارة إلى أن بينهما اشتقاقاً كرويهما اشتراك الكلمتين فى كذا الحروف مع التمسك فى المعنى كما هنا فان الأبل مهموز وبالأحرف ح (قوله يخت) بالجر بدل من قوله إلى خمس وعشرين والأولى نصبه على التمييز وهو كذلك فى بعض النسخ (قوله يختصر) يضم الباء وسكون اللام المصيبة وفتح التاء المنة فوق والتون والصاد المهملة المشددة فى آخره علم على كبره كسب خرج على ماله ح وفى القاموس يختصر بالتشديد أصله ويخت ومعناه ابن ونصر كقمت ستم وكان وجد عند الصنم ولم يعرف له أب فنسب إليه خبر القدس اه (قوله أو عراب) جمع عربى بلهائم وللأنايم عرب فقرقوا بينهما فى الجمع بجر (قوله شاة) ذكر أكان أو أنثى يجر وفى الشرب ليلية عن الجوهره قال الخبندى لا يجوز فى الزكاة الأنتى من الغنم فصاعدا وهو ما أتى عليه حول ولا يؤخذ بالخذع وهو الذى أتى عليه سنة أشهر وإن كان يجرى فى الأضحية اه (قوله عفو) مصدر بمعنى اسم المفعول أى عفا الشارع عنه فلو وجب فيه شاة ط (قوله بنت مخاض) قبلها لأنه لا يجوز دفع الذكور فيها إلا بغيرين الضمة كإياى والواحد فى المأخوذ لوسط كما يجى على باب الغنم (قوله سميت به الخ) قال فى المغرب سميت به الخ الحامل مخضاً ومخاضاً أخذها وجع الولادة مؤنثة فأما هاء المخاض أى جذع القطة والمخاض أى الشقوق الحوامل الواحدة خلفه ويقال ولها هذا الشكل وس دخل فى النانسة ابن مخاض لأن أم لم يلفظت بالمخاض من التوق اه ومثله فى القاموس فافهم (قوله شاة) لاها فدل على الحمل وأشار إلى أن المراد بنت مخاض وكذا ثبت لكون اللبن لأن تكون أمها مخاضاً ولأنها فهو يخرج من جرح العانة لا يخرج الشرط كفى الجعر عن الزبلى فى فصل محررات النكاح وهذا مع ما مر من المغرب يدل على أن هذا معنى لغوى أيضاً لا شرعى فقط كما فهمه فى الحرمين عماره قال الذى كورة فافهم (قوله وهى التى طعنت فى الثالثة) أى ولو زمن يسير كروم فلاحا فمافى القهستانى من أنها التى أتى عليها استأن فأله ط (قوله لأخرى) أى لبنت أخرى ط (قوله وحتى ركوبها) بيان لعله التسمية كفى القاموس (قوله كذا كسر رسول الله صلى الله عليه وسلم) كسب مبتدأ مضاف

وأبي بكر رضي الله عنه (ثم تستأنف (١٨) الفريضة عندنا (فيؤخذ في كل خمس شاة مع الحقيقين) ثم في كل مائة ونحو

وأربعين بنت مخاض  
وحقتان ثم في كل مائة  
ونحو ثلث حقايق  
ثم تستأنف الفريضة  
بعد المائة والحسين  
(في كل خمس شاة) مع  
الثلث حقايق (ثم في كل  
خمس وعشرين بنت  
مخاض) مع الحقايق (ثم  
في بنت وتلاثين بنت  
ليون) معهن (ثم في  
مائة وست وتسعين  
أربع حقايق إلى مائتين  
ثم تستأنف الفريضة)  
بعد المائتين (أبدا كما  
تستأنف في الحسين  
التي بعد المائة والحسين)  
حتى يحسب في كل خمسين  
حققة ولا يخرج كود  
الابل والأبقية إلا ثلاث  
مخلاف البقر والغنم  
فإن المال يختير  
(باب زكاة البقر) =  
من البقر بالسكون  
وهو التي سمى به لانه  
يشق الأرض كالثور  
لأنه يشر الأرض ويفرده  
بقرة وأتاه للوحدة  
(نصاب البقر  
والجاموس) ولو متولدا  
من وحش وأهلية  
بمخلاف عكسه  
ووحش بشروغن  
وغيرها فله لا يعتق  
النصاب

(١) قوله فيما بعد المائة  
والحسين (المخ لعل

الصواب ابدال الحسين بالعشرين تأمل اه (قوله وعطف به المخ) قد أبدى شكاكته لطيفة التعبد به وهي ان ثم تعد التراخي ألف  
وللهة وقد أجمعت التفسيرات وجوب الثلاث حقايق عن وجوب الحقيقين الواجبين في مائة وعشرين ولو أتى بالواو لم يستغنى ذلك تأمل اه

وكذا غيره وأبي بكر عطف على المضاف إليه ح وفي عامة النسخ إلى أبي بكر أي الوصلة إليه في القمع عن رواة  
الزهرى أنه صلى الله عليه وسلم كتب الصدقة ليخرج بها إلى عماله حتى توفي فأخرجها أو كرم من بعده فعل  
بها حتى قبض ثم أخرجها عمر فعمل بها الخ قلت وأما ذكر الأناحر فهذا الجمل هنا وبؤثرها إلى آخر الكلام  
لوقوع الخلاف للاختلاف الروايات فيما بعد المائة والحسين كما أشار إليه بقوله (١) في عندنا أما ما دونهم أفلا  
خلاف فيه إلا ما ورد عن علي أنه قال في خمس وعشرين من الأبل خمس شاة ونحوها في الزبلي (قوله عندنا)  
وقال الشافعي وأحمد إذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنت ليون إلى مائة وثلاثين ففيها حققة  
وبنت ليون ثم في كل أربعين بنت ليون وفي كل خمسين حققة وعن مالك قولان أحدهما كذا هنا والآخر كذهب  
الشافعي اسمعيل (قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين) الأصوب إسقاط كل ليوائق ما في المنع والدرر وغيرهما  
ولا يهاه به أن تكرر هذا العدد مرتين تكرر هذا الواجب مرتين وإن تكرر ثلاثا فثلاث وليس ذلك بمراد  
والأصوب أيضا العطف بالواو بدل ثم لأن هذا ليس استئنافا آخر بل هو من جملة الاستئناف عليه (قوله  
بنت مخاض وحقتان) فالحققتان في المائة والعشرين وبنت مخاض في الخمسة والعشرين الزائدة عليها (قوله  
ثم في كل مائة وخمسين) الأصوب إسقاط كل لمار وعطف به بالواو لأن مقتضى الاستئناف فيما بعد  
المائة والعشرين أن يحسب في بنت وتلاثين بعد ما بنت ليون مع الحقيقين لكن ليس في هذا الاستئناف بنت  
ليون بخلاف الاستئناف الذي بعده (قوله ثم في كل خمس وعشرين) أي بعد المائة والحسين والأصوب  
أيضا إسقاط كل والعطف به وفيه ما بعد بالواو بدل ثم لمار (قوله أربع حقايق) بنتا ثلاث وجبت في المائة  
والحسين والرايع وجبت في الست والأربعين الزائدة عليها إلى هنا انتهى حكم الاستئناف الثاني فلا تجب  
فيه حققة (قوله إلى مائتين) وهو في المائتين بخلاف ما زاد دفع أربع حقايق من كل خمسين حققة وأوصى  
بثلاثين من كل أربعين بنت ليون كافي المحط والميسر والخاتمة اسمعيل (قوله كما تستأنف في الحسين  
التي بعد المائة والحسين) قد عدا أحزابا عن الاستئناف الأول يعني الذي بعد المائة والعشرين إذ ليس فيه  
أوجب بنت ليون كما قدمنا ولا أوجب أربع حقايق لمدفها بها لما زاد خمس وعشرين على المائة  
والعشرين مما ذكر في النصاب مائة وخمسة وأربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحقيقين فلما زاد عليها خمس وصرار  
مائة وخمسين وجب ثلاث حقايق درر (قوله حتى يحسب كل خمسين حققة) كذلك صدر الشرع به والدرر  
والمراد في كل ست وأربعين إلى الحسين كما عرفت في النفاية قال في البحر فإذا زاد على المائتين خمس شاة ففيها شاة  
مع الأربع حقايق أو الخمس بنت ليون وفي عشرين شاة معها وفي خمس عشرة ثلاث شاة معها وفي عشرين أربع  
معا فإذا بلغت مائتين وخمسا وعشرين ففيها بنت مخاض معها إلى ست وثلاثين بنت ليون معها إلى ست  
وأربعين ومائتين ففيها خمس حقايق إلى مائتين وخمسين ثم تستأنف كذلك في مائتين وست وتسعين ست حقايق  
إلى ثمانمائة وهكذا اه (قوله ثلاث) نعم للقيمة أي القيمة الكائنة ثلاث ح (قوله فإن المال يختير) لعدم  
فضل الأتونة فيها على الذكورة ط

(باب زكاة البقر) =

قد سمت على القمع لقرهما من الأبل في الضامة حتى يملأها اسم البقرة بغير (قوله كالنواحر) هو ذكر البقر  
قاموس أي كاسي الثور وروالاه يشر الأرض أي يجرها قال في المغرب وأما والأرض ح فهو زرعوها  
وسميت البقرة للثيرة لا مائة الأرض اه (قوله وأتاه لاجتماع) أي لا لتأنيث فيجعل الذر والآنثى كافي  
البحر (قوله والجاموس) هو نوع من البقر كافي المغرب فهو مثل البقر في الزكاة والأضحية والزباوي يكمل به  
نصاب البقر وتؤخذ ثلاث من أغلها وعند الاستواء تؤخذ على الأدنى وأعلى الأعلى فهو على هذا الحكم الغنم  
والغرائب والضأن والغزبان ملك (قوله بخلاف عكسه) أي المولود من أمي ووحشة لأن الاعتبار بالأم (قوله  
ووحش) بالجر عطف على عكسه (قوله فله لا يعتق النصاب) لانه ملحق بخلاف الجنس كالحمار والوحش وإن

(تلاون سبعة) غير مشتركة (وفيها تباع) لانه تباع أمه (نوسنة) كلمة (أو تبعة) أثناءه (وفي أربعين ١٩) مسن ذوستين أو مسنة وفيما زاد

على الأربعين (بحسبه)  
في خلاصه سرار وأربعين  
الامام وعنه لاني قيسا  
زاد (الى مستن قضيا  
ضعف ما في ثلاثين) وهو  
قولها والثلثة وعليه  
الفتوى بحـ رعن  
النايـع وقصـح  
القدوري (ثم في كل  
ثلاثين تباع وفي كل  
أربعين مسنة) الا اذا  
تداخلت كائنة وعشرين  
فيصير بعـاربع أربعة  
وثلاث مسنات وهكذا

(باب زكاة الغنم) هـ

مشتق من الغنمة لانه  
ليس لها آلة الدفاع  
فكانت غنمة لكل  
طالب (انصاب الغنم  
ضائاً أو معزاً) فاهما  
سواء في تكمل النصاب  
والأخصصة وأزبالا في  
أداء الواجب والأمان  
(أربعون وفيها شاة)  
ثم الذكور والاناث  
(وفي مائة وأحدى  
وعشرين شاتان وفي  
مائتين واحدة ثلاث  
شاة وفي أربعة أربع  
شاة) وما بينهما غنم  
(ثم تعدل بولوغها أربعة  
في كل مائة شاة) الى  
غير نهاية (ويؤخذ في  
زكاتها) أي الغنم  
(التي) من الضأن  
والعز (وهو ماعز  
له سنة) لا الخنـع (الا  
بالقيمة) وهو ما أتى عليه  
أكثرها

ألف فيما يتناول على حتى يسق حلال الاكل يجر (قوله ثلاثون) ذكورا كانت أو أنثا وكذا  
الجواميس كافي البرجندى اسمعيل (قوله سبعة) نبت ثلاثون فهو فرع ويجوز النصب على التبرجح فلو  
علو قفلاز كافه بالان اذا كانت التجار فلا يعتبر فيها العدد بل القيمة (قوله غير مشتركة) فلو مشتركة لآزكي  
لتقصان نصب كل منهما عن النصاب وان جعلت الخلطة فيه كسأ في سائه في باب زكاة المال (قوله وفيها تباع)  
نص على الذكـر ثلاثين وبعدهم اختصاصه بالانثى كافي الابل (قوله كلمة) قبله لوافق قول غره ويطعن في الثانية  
لانه اذا عت السنت لم يفتنه في الثانية فلا خلافه أفاده الشيخ اسمعيل (قوله مسن) بضم الميم وكسر السين  
ما يؤخذ من الانسان وهو طولوع السن في هذه السنة لا الكبر فاستأنى عن ابن الاثير ط (قوله بحسبه) أي  
لا يكون عقوا بل بحسب المستن في الواحد والاثني عشر عشر سنة وفي الثلثين نصف عشر مستند  
(قوله بجر عن النايـع) عزاه في الجري الى الاستيعابي وقصـح القدوري وليس فيه ذر النايـع وفي النهر  
وهي أعدل كافي المحط وفي جوامع الفقه المختارة قولها وفي النايـع والاستيعابي وعليه الفتوى اهـ (قوله  
ثم في كل ثلاثين الخ) فيغير الواجب بكل عشرة ففي سبعين تباع ومسنة وفي عاتين مسنات وفي تسعين ثلاث  
أربعة وفي مائة تباع ومسنة فلي ماذر ومعدار الحساب على الثلاثينات والاربعتات ط عن القهستاني  
(قوله الا اذا تداخلت) أي التبعات والمسنات بان كان العدد صحيح أن يعطى فيه من هذه أو هذه ط (قوله  
وهكذا) أي الحكم على هذا المتوال في مائتين وأربعين غنمية أربعة وست مسنات

(باب زكاة الغنم)

الغنم محررة الشاة لا واحد لها من لفظها الواحدة وهو اسم مؤنث ليس يقع على الذكور والاناث قاموس  
وفيه الشاة الواحدة من الغنم لذكر والانثى وتكون من الضأن والمعرز والطبا والبقر والنعام وجر الوحش  
والمرأة جمعة شاة وشاة وشاة الخ (قوله مشتق من الغنمة) أي بينهما اشتقاق أكبر كما في الابل فاهم وذكر  
الضهير وان كانت الغنم مؤنثة كاعلم لان المراد هنا اللفظ (قوله لانه الخ) علة مقدمة على معلولها وقوله آلة  
الدفاع أي الدفاع عن نفسها لا ينافي وجود آله لا غير دافعة كفرورها ط (قوله ضائاً أو معزاً) يسكون الهمزة  
والعين وفتحهما جمع ضائ كضائي القاموس والكشاف وهو مذهب الاخفش والصحيح مذهب سيويو بأن  
كلامهم الميم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والانثى والضأن ما كان من ذوات الصوف والمعرز من ذوات  
الشعر فاستأن ط (قوله فاهم سواء) لان النص ورد باسم الشاة والغنم وهو شامل لهما مبر (قوله في تكمل  
النصاب) وإذا نقص نصاب الضأن وعند من المعز ما يكاد أو بالعكس وجب فيه ماز كانه كذلك كان المعز نصاباً  
تأمل فيه (قوله والأخصصة) أي تجزئ منهما ما إلا أنها تجوز بالخنـع وأما أخذ في الزكاة فمذهب الخلاف الآتي  
(قوله والرا) فلا يجوز بيع لحم الضأن بغير المعز متفاضل (قوله لافي أداء الواجب) لان النصاب اذا كان  
ضائاً يؤخذ الواجب من الضأن ولو معزاً فالحل للزول ونه ما في الغالب ولو سوا من أيهما تجزئ جرة أي يعطى  
أدنى الأعلى أو الأعلى كما قدمناه في الباب السابق (قوله والأمان) فان من حلف لا يأكل لحم انسان  
لا يحنث بكل لحم المعز المعروف ح أي فان الضأن غير المعز المعروف (قوله وما بينهما ماعز) أي ما بين كل  
نصاب ونصاب فوقه عقولاً في نفسه إذا زاد على أربعين شاة مثلاً الى المائة والعشرين لاني فيه اذا اتحد  
المائة فلو مشتركة بين ثلاثة أن لا تأكل في كل شاة قال في الصبر ولو كانت لرجل فليس للساعي أن يفرقها  
ويجعلها أربعين أربعين فيأخذ ثلاث شاة لا يأخذ المائة مائة الكل مائة ولو كان بين رجلين أربعين أربعين  
لا يخص على واحد منهما مائة كذا وليس للساعي أن يجمعها ويجعلها نصاباً يأخذها كائنه الا أن ملك كل واحد  
منهما فأصر عن النصاب اهـ (قوله وهو ماعز له سنة) أي ودخل في الثانية كافي الهداية وسائر كتب الفقه  
والمد كور في الصحاح والمعرز وغيرهما من كتب الفقه أنه من الغنم ما دخل في السنة الثالثة نذا في  
البرجندى ولذا قال الز يلى هذا على تفسير الفقهاء وعند أهل الفقه ما طعن في الثالثة اسمعيل (قوله لا  
الخنـع) بالتحريل قاموس (قوله وهو ما أتى عليه أكثرها) كذا في الهداية والكافي والدر وقيل ماله غنمية

(٢) قوله الا أنها تجوز

بالمـنـع أي من الضأن والأحسن من هذه العبارة قول ط أي أنها تجوز منهما لكن يختلفان من حيث ان الخنـع من الضأن يجزئ لامن المعز

أشهر وقيل سبعة وذكر الأقطع أنه عند الفقهاء مائة سنة أشهر قال في الجرح وهو الظاهر **(قوله على الظاهر)**  
 راجع إلى قوله لا الخلع فلن عدما جزأته هو ظاهر الرواية صرح به في الجرح **(قوله من الضأن)** قد به لان  
 العز لا خلاف أنه لا يؤخذ فيه إلا التي محرر عن لثانته **(قوله كره النكاح)** وأقر في النكاح لكن جزم في الجرح  
 وغيره بظاهر الرواية وفي الاختيار أنه الصحيح **(قوله والخلع من البقر الخ)** وأما الخلع من المعرفة في الجرح  
 لم أره عند الفقهاء وإنما نقلوا عن الأزهري أنه مائة سنة اه قلت لكن لا يصح أن يكون مراد الفقهاء أنه  
 بهذا المعنى تقي عندهم كما تقدم في كلام الشارح فالظاهر أنه لا فرق عندهم في الخلع بين الغنم والعز **(قوله)**  
 ولا شيء في خيل سائمة في المغرب الخيل اسم جمع العرب والبرادين ذكرهما وأما ناهما اه وقد بالسائمة لانهما  
 محل الخلاف أما التي في الجرح فحجب فيها كلمة التجارة اتفاقا كما يأتي **(قوله عندهم)** لمافي الكتب  
 الستة من قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة زاد مسلم الا صدقة الفطر وقال  
 الامامان كانت سائمة للرد والنسل ذكرها وأما مالها على الحول وجب فيها الزكوة كغيرها انما كانت من  
 أفراس العرب خير من أن يدفع عن كل واحد دينار أو دينين بقوله ما يعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم  
 وان كانت من أفراس غيرهم قومه لا يغروا كانت ذكرها وأما ناهما وابتان أشهرهما عدم الوجوب كذا في  
 المحط وفي الغنم الزايع الذي ذكره عنه وفي الأناث الوجوب وأجمعوا أنها لو كانت للعمل والركوب أو علوفة  
 فلا شيء فيها وان الامام لا يأخذها جبراً نهر **(قوله وعليه الفتوى)** قال الطحاوي هذا أحب القولين لأننا نرى  
 القاضي أنوز يفي الأسرار وفي النبايع وعليه الفتوى وفي الجواهر والفتوى على قولهما وفي الكافي هو  
 المختار للفتوى وتبعه المال يفي والبراديين بما خلاصة وفي الخاتمة قالوا الفتوى على قولهما الصحيح العلامة  
 قاسم قلت وبه جزم في الكثرة لكن رجح قول الامام في الغنم وأجبع عن دليله ما لا يتصل بالهداية بل المراد به  
 فرس الغازي وحقق ذلك على ما لا يرد عليه واستدل بالامام بالادلة الواضحة وقد قال في هذه الصلابة قاسم وفي  
 الثقة الصحيح قوة ورجحه الامام السرخسي في الميسرة والقدوري في التريد وأجبع عما عساهو ردعي  
 دليله صاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا القول أقوى بوجه على ما شهد به التريد والمبسوط وشرح  
 شيخنا **(قوله الأصح لا)** وقيل ثلاث وقيل خمس فهتاني **(قوله ليست التجارة)** أي هذه الثلاثة **(قوله فلا)**  
 كلام) أي لا كلام يتعلق بنفي كلمة التجارة موجود اه ح **(قوله ولا في عوامل)** أي التي أعدت للعمل  
 كأنارة الارض والحراثة وكالسقي ونحوها وفي الدرر الحوامل وهي التي أعدت لحمل الاطفال وكان المصنف  
 يظهر أن العوامل تشملها **(قوله وعلوفة)** بالفتح ما يعطى من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء مغرب قال في  
 البحر وقد منعان الفتنة أنه لو كان له ابل عوامل يعمل بها في السنة أربعة أشهر ويسمى بها في الباقي ينبغي أن  
 لا تجب فيها زكاة اه **(قوله ما لم تكن العلوفة للتجارة)** قيد بالعلوفة لان العوامل لا تكون للتجارة وان واهالها كما  
 في التهر أي لا تها مشغولة بالحاجة الاصلية **(قوله وحمل وقصيل وعمول)** في التهر الحمل ولد الشاة في السنة الاولى  
 والفصيل ولد الشاة قبل أن يصير من غنناض والجول ولد البقرة حين تضعها أمه في شهر كافي المغرب **(قوله)**  
 وصورتها الخ) أي اذا كانت سائمة سائر هي نصاب فضت ستة أشهر مثلاً فقلت ولا دائماً ماتت وتوم الحول  
 على الصغار لا تجب زكاة فها عندهما وعند الثاني تجب واحدة منها والمراد من النصاب خمس وعشرون ابلا  
 وثلاثون بقر أو ثمانون غنماً وأما ما دون خمس وعشرين ابلاً فلا شيء فيها اتفاقاً لان الثاني وأوجب واحدة منها  
 ولا يتصور فيما دون هذا المقدار وتعامه في الاختيار وفي التهستاني عن الثقة الصحيح قولهما **(قوله لا تنبأ)**  
 لكبير) قال في التهر والخلاف أي المذكور أنهما مقيد بما إذا لم يكن فيها كلبان كان كذا إذا كانت مع تسع  
 وثلاثين جلا منس وكذلك في الأبل والبقر كانت الضمان تبعاً للكبير ووجب اجاباً كذا في الدرر اه **(قوله)**  
 ويجب ذلك الواحد ولو نقصاً فلو جازم الوسط) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ويجب ذلك الواحد حسام  
 يكن جليلاً فإن لم يزد من النسخة أحسن **(قوله وهلاكه يسقطها)** أي لو هلك الكبير بعد الحول  
 بطل الواجب عندهما وعند الثاني يجب في الباقي تسعة وثلاثون جزاً من أر بعين جزاً من جمل نهر ولو هلك

الجلان وبقي الكبير ونحوه من أربعين جزءاً منه بدائع **(قوله ولو تعدد الواجب الخ)** بيانه اذا كان له مستان ومائة وتسعة عشر جلا فانه يجب مستان في قولهم مالو كان له مسنة ومائة وعشرون جلا وجبت مسنة واحدة عندهما وقال الثاني مسنة وجل وعلى هذا لو كان له تسعة وخمسون جلا وتوسع نهر عن غابة السان **(قوله ولا في عفو)** هذا قولهما وهو ان الواجب في النصاب لا في العفو وقال محمود زفر الواجب عن الكل وأثر اختلاف يظهر فمن ملك تسعاً من الابل فهلك بعد الحول منها اربعة لم يسقط شيء على الاول ويسقط على الثاني اربعة انما غشاة وكذا لو كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها ثمانون يسقط على الثاني ثلثا شاة وتعامف على الزايعي **(قوله وخصاه بالسواثم)** أي خص الصالحين العفو به دون التقول لان ما زاد على مائتي درهم لا عفو فيه عندهما بل يجب فيما زاد بحسبه أما عند أبي حنيفة فان الزائد علمه بعفو مال يبلغ أربعين درهما فخصها درهم آخر كسائي **(قوله ولا في هالك الخ)** أي لا يجب الزكاة في نصاب هالك بعد الحول أي يعلمضي الحول بل يسقط وان طلبها الساعي منه فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح وفي الفتح أنه الاشبه بالنفقة لان المال رايا في اختيار محل الاداء بين العين والقيمة والزراعي يستدعي زمانا **(قوله ومنع الساعي)** عطف على وجوبها **(قوله لتعلقها بالعين)** لان الواجب جزء من النصاب فيسقط بهلاك محله كدفع العبد لثمانية يسقط بهلاكه هداية **(قوله وان هالك بعضه)** أي بعض النصاب يسقط خطه أي حظ الهالك أي يسقط من الواجب فيه بقدر ما هلك منه **(قوله)** ويصرف الهالك الى العفو الخ أقول أي لو كان عنده ثلاث نصاب مثلاً شاة وراعي وابل لا يبلغ نصابا ليعافها لك بعض ذلك يصرف الهالك الى العفو ولا فان كان الهالك بقدر العفو بقي الواجب غلبه في الثالث نصاب ببقائه وان زاد يصرف الهالك الى نصاب يليه أي الى النصاب الثالث ويرى عن النصابين فان زاد الهالك على النصاب الثالث يصرف الزائد الى النصاب الثاني وهكذا الى أن ينتهي الى الأول ومقتضى ما مر أنه اذا نقص النصاب يسقط عنه خطه ويرى عن الباقي بقدره تأمل ثم ان هذا قول الامام رضي الله عنه وعند أبي يوسف يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصاب الثاني وعند محمد الى العفو والنصاب للمار من تعلق الزكاة به ما عند قال في المتيقن وشرحه للشارح فلو هلك بعد الحول أربعون من ثمانين شاة تحب شاة كاملة عندهما وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من أربعين بعد الحول أربعون من ثمانين شاة تحب شاة كاملة الهالك الى العفو ثم الى نصاب يليه ثم ثم وعند أبي يوسف خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من بنت مخاض لمار أنه يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصاب وعند محمد نصف بنت لبون ونعمها لمار أنه يعلق الزكاة بالنصاب والعفواه وفي البحر ظاهر الرواية عن أبي يوسف كقول الامام **(قوله بخلاف المستهلك)** أي بفعل رب المال مثلاً **(قوله بعد الحول)** أما قبله لو استهلك قبل تمام الحول فلا زكاة عليه لعدم الشروط اذا فعله حيلة لدفع الوجوب كان استبدل نصاب السائمة آخر وأخرج عن ملكة ثم أدخله فيه قال أبو يوسف لا يكره له امتناع عن الوجوب لا باطل حق العفو في المحطاة الأصغر وقال محمد بذكره واختاره الشيخ جده الدين الضرر لان فيه اضراراً للفقراء وإبطال حقهما لا وكذا الخلاف في حيلة دفع الشفعة قبل وجوبها وقبل الفتي في الشفعة على قول أبي يوسف وفي الزكاة على قول محمد وهذا تفصيل حسن شرحه بدر الجار قلت وعلى هذا التفصيل مشى المصنف في كتاب الشفعة وعزه الشارح هناك الى الجوهره وأثره وقال ومثل الزكاة الخ آية السجدة **(قوله لوجود التعدي)** عليه قوله بخلاف المستهلك فانه معنى يجب فيه الزكاة **(قوله ومنه الخ)** أي من الاستهلاك المتهوم من المستهلك قال في التهر وهو أحد قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لأنه لو فعل ذلك في الودعة لا يضمن فكذلك ائتمان الذي يقع في نفسه ترجيح الاول ثم رأيت في البدائع ترجمته ولم يجعل غيره اه قلت ومن الاستهلاك مالو أبرأ مدونه المورس بخلاف المعسر على ما سألني قبل باب العاشر **(قوله والتوى)** بالمقصر أي الهالك مبتدأ خبره هلاك **(قوله بعد القرض والاعارة)** الأصوب الاقراض قال في الفتح واقراض النصاب الدرهم بعد الحول ليس باستهلاك فتوى المال على المستقرض لا يجب أي الزكاة ومثله اعارة ثوب القارة اه والتوى هناك ان يعجد ولا يئنه عليه أو يموت المستقرض لاعتراكه **(قوله واستبدال)** بالجر عطف على

ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط ولا بكل من الصغار خلا فالثاني (و) لافي (عفو وهو ما بين النصب) في كل الاموال وخصاه بالسواثم (و) لافي (هالك بعد وجوبها) ومنع الساعي في الأصح لتعلقها بالعين لانها منه وان هلك بعضه سقط خطه و يصرف الهالك الى العفو ولا ثم الى نصاب يليه ثم ومن (بخلاف المستهلك) بعد الحول لوجود التعدي ومنه ما وجبها عن العلف والمماضي هلك فضمن بدائع والتوى بعد القرض والاعارة واستبدال المال التجارية

قوله من بنت مخاض صوابه من بنت لبون كذا في هامش نسخة المؤلف اه

القرض ٥١ ح لان المعنى أنه لو استبدل مال التجارة بمال التجارة ثم هلك البدل لا تجب الزكاة لأنه ليس  
 باستهلاك فعلي هذا يصح كونه مرفوعاً عطفاً على التوى لاستلزامه أن يكون نفس الاستبدال هلاكاً وليس  
 كذلك لقام البدل مقام الأصل وما عزي إلى التهرن أنه هلاكاً لم أره من قبل المصريح به وفي غيره أنه ليس  
 باستهلاك ولا يثبت منه أن يكون هلاكاً قال في البدائع وإذا حال الحول على مال التجارة فأنجر جمع من ملكه  
 بالدرهم أو اللاتين أو يعرض التجارة على قيمته لا يضمن الزكاة لأنه ما تلف الواجب بل نقله من محل إلى مثله  
 إذا تعبرق مال التجارة والمعنى وهو المالية لا العور فكان الأول فأنما معنى فسق الواجب ببقائه ويسقط  
 بهلاكه وأما إذا ما وحى يسير فكذلك لأنه مما لا يمكن التصر عنه فكان عقوا وإن حالي بالانغاب الناس  
 فيه ضمن قدر ذلك الحماة وركه ما بقي تحول إلى العين فسق ببقائه وتسقط بهلاكه انتهى والاستبدال  
 قبل الحول كذلك في البدائع أيضاً لو استبدل مال التجارة بمال التجارة وهي العر وض قبل تمام الحول  
 لا يبطل حكم الحول سواء استبدلها بجنسها أو بخلافه لا يعلق وجوب زكاتها بمعنى المال وهو المالية  
 والقيمة وهو باق وكذلك الدرهم أو اللاتين إذا ما عاها بجنسها أو بخلافه كدرهم بدرهم أو بدنانير وقال الشافعي  
 ينقطع حكم الحول فعلى قياس قوله لا تجب الزكاة في مال الصرافة كما إذا ما عاها بالساعة والساعة ولما ما قلنا  
 الوجوب في الدرهم يتعلق بالمعنى لا بالعين والمعنى قائم بعد الاستبدال فلا يبطل حكم الحول بخلاف استبدال  
 الساعة بالساعة فإن الحكم فيها يتعلق بالعين فيبطل الحول المتعقد على الأول ويستأنف للثاني حوالاً  
 فانهم (قوله هلاكاً) كذا في بعض النسخ وفي بعضها بعد هلاكاً (قوله) وبغير مال التجارة متعلق  
 بمبدأ محذوف دل عليه المذكور رأى واستبدال مال التجارة بغير مال التجارة استهلاكاً فضمن زكاته قال في  
 التهر وقيل في الفتح عاذاً نوى في البطل عدم التجارة عند الاستبدال أما إذا نوى نوع البدل التجارة أه قلت  
 أي وإذا وقع البدل التجارة فلا يكون الاستبدال استهلاكاً فلا يضمن زكاة الأصل لو كان بعد تمام الحول ولا  
 ينقطع حكم الحول لو كان الاستبدال قبل تمام بل يقول الوجوب إلى البدل فسق ببقائه ويسقط بهلاكه  
 كما تقدم لمصر جماع البدائع فاقبل من أنه لا تجب زكاة البدل هذا الاستبدال بل يعتبره حول جديد  
 خطأ صريح فانهم (تنبيه) مثل قوله وبغير مال التجارة ما لو استبدل بعض ليس بمال أصلاً نوى وج  
 عليه امرأة أو صاحب مدعى أو أختلعت به المرأة أو بعض هو مال لكنه ليس مال الزكاة فإن باعه  
 بعد الخدمة أو نيات البتة أو استأجر به عن أبيه فضمن الزكاة في ذلك كله لأنه استهلاكاً وكذا لو باع مال التجارة  
 بالسوا ثم عمل أن يتركها ساعة لاختلاف الواجب فكان استهلاكاً وتعامه في البدائع (تنبيه) حكم النقود  
 مثل مال التجارة ففي الفتح رجل له ألف حال حولها فاشتري بها بعد التجارة فبات وأعرض التجارة فهل كنت  
 بطلت عنه زكاة الألف ولو كان العبد للخدمة لم تسقط عنه وعامه فيه (قوله) والساعة بالساعة الأولى  
 أمقاط قوله بالساعة ليشمل استبدالها بغير ساعة قال في فتح القدر واستبدال الساعة استهلاكاً مطلقاً سواء  
 استبدلها بساعة من جنسها أو من غيره أو بغير ساعة درهم أو عرض لتعلق الزكاة بالعين أولاً والثاني وقد  
 تبدلت فإذا هلكت ساعة البدل تجب الزكاة لا يفتي أن هذا إذا استبدل بها بعد الحول أما إذا عاها قبله  
 فلا حتى لا تجب الزكاة في البدل لا يحول جديداً ويكون به درهم وقد بلغها المحدثين أه أي فثبت  
 يضم غنما إلى ما عاها من الدرهم ويركبه مع بلا استقبال حول جديد وكذا لو باعها ساعة وعند مسأته  
 فانه يضمها إليها كما تقدم في فصل الساعة عن الجوهره (قوله) وما دفع القيمة أي ولو لمع وجود المنصوص  
 عليه معراج فلا أدى ثلاثاً شاء سمان عن أربع وسط أو بعض ينتلون عن بنت مختار حاز وعامه في  
 الفتح ثم إن هذا مقيد بغير التلّي فلا تعتبر القيمة في نصاب كيلي أو زنى فإذا أدى أ ربعه مكابيل أو درهم  
 جسد عن خمسة رديشة أو زوف لا يجوز عندنا الثلاثة إلا عن أربع وعنه كيلي أو درهم آخر  
 خلافاً لغير وهذا إذا أدى من جنسه والأصل اعتبره هو القيمة اتفاقاً تقوم الحول في المال الزوى عند المقابلة  
 بخلاف جنسه ثم إن المعبر عند محمد لا ينفع الفقير من القدر والقيمة وعندهما القدر فإذا أدى خمسة أ فقرة

عمال التجارة هلاكاً  
 وبغير مال التجارة  
 والساعة بالساعة  
 استهلاكاً ( وما ذكره  
 القيمة

ردية عن خمسة جيدة يخرج عن مدعى يؤدى تمام قيمة الواجب وماز عندهما وهذا اذا كان المال جديا وادى  
من خمسة رديا ما اذا ادى من خلاف جنبه والقيمة معتبرة اتفاقا واذا ادى خمسة جيدة عن خمسة رديته  
حاز اتفاقا على اختلاف التخرج وعامه في شرح درر الصار وشرح المجمع (قوله في كالمخ) قد  
بالذ كورات لانه لا يجوز دفع القيمة في الضحاي والهدايا والعقود لان معنى القرية ابراقه ادم في العتق نقي الرق  
ونك لا يتصور بجرع عن غاية البيان ثم قال ولا يتخفى انه مقيد بقاء ايام النحر اما بعدها فيجوز دفع القيمة كما عرف  
في الاضحة اه (قوله وتخرج) ذكره في الشرب بلالية بمثل لكن نقله الشيخ اسمعيل عن الخلاصة (قوله  
ونذر) كان نذران تصدق بهذا الد سار فتنصق بقدر قدرهم او بهذا الخبر فتصدق بقيته حاز عندنا كذا في  
فتح القدير وفيه لو نذر ان يهدي شاتين او يعتي عبد بن وسطن فاهدى شاة او اعتي عبد يساوى كل منهما  
وسطن لا يجوز لان القرية في الاراقه والتصرير وقد اترما راقتين وتجرير بن فلا يخرج عن المهدية واحد  
بخلاف النذر بالصدق بشاتين وسطن فتصدق بشاة بقدرهما سالان المقصود اغناء الفقير وبه يحصل القرية  
وهو يحصل بالقيمة ولو نذر ان تصدق بفقير ذقل فتصدق بنصفه جديا يساوى عامه لا يخرج به لان الجوده لا قيمة  
لهانثار بوية وللقابلة بالفضن بخلاف جنس آخر لو تصدق بنصف فقير منه يساوى به جاز اه (قوله  
وكفارة) بالتورين وغير الاعتاق بعته ولم يذكرها الاستثناء في الهدايا بقول الكزوا التبيين والكافي وذكره في  
غاية البيان بما قدمناه معللا بان معنى القرية ان تلافى المثلث وقي الرق ونك لا يتصور ببلالية قلت عيسى  
استثناء الكسوة ايضا لما في الجرح عن الفتح بخلاف ما لو كان كسوتان ادى فوا بغيره فوين لم يخرج الا عن  
قرب واحد لان النصوص علم في الكفارة بمثلث الثوب لا بقدر الوسط فكان الأعلى وغيره داخل تحت النص  
اه (قوله وهو الاصح) أى كون المتبر في السواثم يوم الاداء اجاعاهو الاصح فله ذكر في البدائع انه قيل  
ان المتبر عنده فيها يوم الوجوب وقيل يوم الاداء وفي المحط يعتبر يوم الاداء الاجاع وهو الاصح اه  
فهو صحيح القول الثاني الموافق لقولهما وعليه فاعتبار يوم الاداء يكون متفقا عليه عندنا وعندهما (قوله  
ويقوم في البلد الذي المال فيه) فلو بعث عبد القصار في بلد آخر يقوم في البلد الذي فيه الصديجر (قوله في  
أقرب الامصار اليه) أى الى المفاضة وذكر الضمير باعتبار الموضع وعبارة الفتح الذي في الموضوع قال في العرفي  
الباب الاق وهذا أولى بمافي التبيين من انه اذا كان في المفاضة يقوم في المصر الذي يصير اليه (قوله والصدق)  
ينصف الصدوق كسر المال المشددة هو الساعي أخذ الصدقة واما المالك فالحضور فيه تشديدهما وكسر الدال  
وقيل بتخفيف الصادشربلالية عن العناية (قوله لا يأخذ الا الوسط) أى من السن الذي وجب فلو وجب  
بنتليون لا يأخذ خيار بنتليون ولا رديها بل يأخذ الوسط لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذبح بعته الى  
اليمين مالك وكرائم أموالهم هدر واما الجماعة ولأن في أخذ الوسط نظر الفقهاء ولرب المال متاعلي الفاسي  
وفي انشائية ولا تؤخذ الربوي الا كيلة والماخض وهل القسم لاسهام الكرائم اه والربى يضم الراء  
المشددة وتشديد الباعصورة وهي التي ترى ولها مغرب وفي البدائع قال محمد الربوي التي ترى ولها  
والأكيلة التي تسمن للاكل والماخض هي التي يطنها ولد ومن الناس من طعن فيه وزعم ان الربوي  
المربى واما الكيلة المأكولة وطعنه مردود عليه وكان عليه تقليد محمد اذ هو اما في اللغة أيضا واجب التقليد  
فيها كأي عبيد والاصحى والخلال والكسائي والفراء وغيرهم وقد قلده ابو عبيد مع جلالة قدره واحتج بقوله  
م وكذا أبو العباس وكان أغلب يقول محمد عن ثمان اقرب سيبويه فكان قوله بحجة في اللغة اه وعامه  
فيها (قوله ولو كله جيدا) في الظاهر يه تخيل غير ترى ودقل قال الامام يؤخذ من كل نخلة حصة ثمان  
التر وقال محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت اصنافا لا تشجيد وسط وردى اه وهذا يقتضى أن أخذ الوسط  
انما هو فيما اذا اشتمل المال على جود وسط وردى وأعلى صنعتين منها اموال كل المال كله جيدا كأربعين شاة  
أو كة تجب شاة من الكرائم لاشاة وسط عند الامام خلافا لمحمد كما لا يخفى بجرع في النهر عن العراج وان لم يكن  
فيها وسط يعتبر افضلها ليكون الواجب بقدره (قوله كذا نقله الشافعية) وعلاوه بان الحامل حيوانا كان

في ذكاة وعشر وتخرج  
وفطرة ونذر وكفارة  
غير الاعتاق) وتعتبر  
القيمة يوم الوجوب وقالا  
يوم الاداء وفي السواثم  
يوم الاداء اجاعاهو  
الاصح ويقوم في البلد  
الذي المال فيه ولو في  
مفاضة في أقرب الامصار  
اليه فتم (والصدق) لا  
(بأخذ) الا (الوسط)  
وهو أعلى الأثنى وأدنى  
الأعلى ولو كله جيدا  
جيدا (وان لم يجده)  
الصدق وكذا ان وجد

الدقل محر كما ردت التبر  
قاموس اه منه  
قوله أو العباس الظاهر  
انه المبرد اه منه

(قول الشارح جيدا)  
يجد في بعض النسخ  
زيادة بعد قوله جيدا  
الحوامل لا يؤخذ منها  
حامل كذا نقله الشافعية  
وقواعدا لا تأناه  
فليراجع وعلى هذه  
جري المحسنى اه

مطلب محمد اما في اللغة  
واجب التقليد فيها من  
اقرب سيبويه

في شرح ابن حجر **(قوله فليراجع)** لا يقال تقدم أنه لا تؤخذ الماخض لأن المراد هنا ما إذا كان النصاب كله كذلك لا يقال صرحوا به لأن كلف العوالم والحوامل لأن المراد بها المعدلة للعمل على نهرها والمراد هنا ما في بطنها ولذلك إذا كان النصاب كله كذلك فما المانع من أخذها وإن كانت حيوانين كالأرانب كانت كلها أكلة فاتها تؤخذ مع كونهم الكراثم المنهى عن أخذها وقول البحر المار أنفخصه شتم الكراثم فمثل الحمل فتأمل **(قوله فالتقديرات)** كذا في البحر ودرر البحار وغيرهما لكن يظهر ما في البحر عن المراجحة أنه اتفاق بالنسبة إلى أداء القيمة فإنه قال وأداء القيمة مع وجود خصوص عليه جائز عندنا فهاضما **(قوله من ذات)** (من) أشار بتقدير المضائق تبعا لغيره إلى أن المراد بالنسبة معناها الحقيقي واحدة الإنسان لكن قال في القرب السن هي المعروفة ثم سمي بها صاحبها ككتاب السنن في التوفيق ثم استعيرت لغيره كان الخاض وابن اللبون اه زاد في الدرر وذلك أنما يكون في الدواب دون الإنسان لأنها تعرف بالسن اه أي سميت بذلك لأن عمرها يعرف بالسن بخلاف الأدي وقصدناه أنه بخلاف القيمة من إطلاق اسم البعض على الكل كالمركبة على المولود فلا حاجة إلى تقدير مضائق إلا أن يراد الإشارة إلى تحوير كونه من مجاز الحذف تأمل **(قوله الأدنى)** أي وصفا أو سنا وكذا قوله أو الأعلى **(قوله مع الفضل)** أي ما يزيد من قيمة الواحد على المدفوع **(قوله لأنه دفع القيمة)** أي لا يبيع حتى يتأخر الجبر **(قوله ورد الفضل)** أي استردده ولم يقدره عندنا شيء لأنه يختلف بحسب الأوقات غلاء ورخاؤه وقدره الشافعي شاتين وأعرس بردهما كما بسطة في العناية وغيرها اسمعيل **(قوله بلاجر)** كذا في الهداية به جزم الكال والزيادة في القيمة الصفرية أنه الصحيح وقيل لاختيار الشافعي ذكره محمد في الأصل وسرى عليه القدوري واختاره الأسبغاني وقيل للآفة في الصورتين وهو ظاهر المتن كالكتك والدرر والملتقى وصحيفة الاختيار ويزكر في النهاية والمعراج أنه الصواب ومشى عليه في البحر وعزاه إلى المبسوط وانتصر في التبر الأول فلذا جزمه الشارح **(قوله حان)** أي خلاف المثل كما قد سئلنا موصفا **(قوله والمستفاد)** السنن والتأنيذ أنان أي المال المغايط **(قوله ولو بهية أو أوارث)** أدخل فيه المقادير سواء أوعيث أو موصية وما كان حاصلها من الأصل كالأولاد والرجح كافي التبر **(قوله إلى نصاب)** فقيده لأنه لو كان النصاب ناقصا وكل بالمستفاد فإن الحول يستعمله عند الكال بخلاف ما لو كان بعض النصاب في أثناء الحول فاستفاد ما يكمله فانه يضم عندنا وأشار إلى أنه لا يضمن بقاء الأصل حتى يوضع استأنف للمستفاد حولا من ملكه فان وجد منه شيئا قبل الحول ولو يومضه وزك الكل وكذا لو بهية ألف فاستفاد منها في الحول ثم رجع الواهب بقضاء استأنف حولا فأنقذه وشمل كلامه ما لو كان النصاب ينقص من ألف فاستفاد منها فهاضما فاجمعنا غير أنه لو تم حول الدين فعند الامام لا يميزه إلا ما ضمن المستفاد ما لم يقبض أربعين درهما فلو مات المدين فلباسطة عنه زكاة المستفاد وعندنا يجب اضمن البحر والتبر **(قوله من جنسه)** أي أن أحد التقديرات يضم إلى الآخر وأن عروض التجارة تضم إلى التقديرات العينية باعتبار قيمتها واحترز عن المستفاد من جنسه كالإبل مع الشاة فلا تضم بحر **(قوله ولو أدى إلى الخ)** هذا بمنزلة الاستئمان بما في المتن كما قال يضم المستفاد إلى جنسه ما لم ينع منه مانع وهو التي التي بقوله عليه الصلاة والسلام لا تنفي في الصدقة **(قوله لا تضم)** أي إلى ما عتده من جنس السائمة التي اشتراها هذا في التقديرات كذا أي لا زكها عند عام حول السائمة الأصلية عند الامام للمانع المذكور وعندنا يضم وكذا الخلاف في أنواع السائمة كذا بقدر اختلاف ما لو أدى عشر طعام أو أرض أو صدقة فطرد عبد ثم باع حيث تضم أمماها باعها والفرق بالامام أن عن السائمة بدل مال الزكاة وبديل حكم البديل منه فلو ضم لأدى التي التي وكذا جعل السائمة علوقة بعد ما زكها ثم باعها أو جعل عبد التجارة المؤدى زكاة ثم باعها فباعه ضم ثم لم يضمنه مال أثر كذا فصار كالآخر وعامة في البحر **(قوله كمن سائمة من كاة)** أي وكذا في المذكور قبله ففعلوا ورر سائمة من جنس السائمة تضم إلى آخرهما أيضا **(قوله ضمت)** أي الآلف المورثة إلى آخرهما أي أقرب الاثنين الأولين حولا قال في العر لا تنها استوفى على الضم ورجح أحداهما باعتبار القرب لأنه أنفع للفقراء **(قوله ويرج كل الخ)** قال في البحر ولو كان المستفاد مجا وورده إلى أصله وإن كان أبعد

فالتقديرات (ماوجب من) ذات (من دفع) المالك (الأدنى مع الفضل) جبر على الساعي لا به دفع القيمة (أو دفع الأعلى) ورد الفضل بلاجر لأنه شرافة شرط فيه الرضا هو الصحيح سراج (أو دفع القيمة) ولو دفع ثلاث شاة مائة عن أربع وسط جائز (والمستفاد) ولو بهية أو أوارث (وسط الجول يضم إلى نصاب من جنسه) فركبه يحول الأصل ولو أدى زكاة نقد ثم اشترى به سائمة لا تضم ولو له نصابان مما لم يضم أحدهما كمن سائمة من كاة ألف درهم وورث ألفا ضمت إلى آخرهما حولا ويرج كل يضم إلى أصله



حول لانه ترجع باعتبار التفرع والتولد لانه تسبع وحكام التسبع لا يقطع عن الاصل **(قوله اخذ البغاة)** الاخذ ليس قبدا احترازا بل اذ اخذوا منه ذلك سنين وهو عندهم لم يؤخذ منه شي ايضا كما في البحر والشر بل لانه عن الزبلي والبغاة قوم سلون خرجوا عن طاعة الامام الحق بان ظهر وافتاحوا ذلك شهر وظهروا بان اهل الحرب لم يولعوا على بلد من بلادنا كذلك تعطيلهم اصل المسئلة بان الامام لم يحجمهم والجماعة بالحماية وفي البحر وغيره ولو اسلم الحرب في دار الحرب واقام بها سنين ثم خرج اليهم بالسلام باخذ منه الامام لان قاتلهم بالحماية ونفسه باداها ان كان عالما بوجوبها والا فلاز كان عليه لان الخطأ لم يلقه وهو شرط الوجوب اه وساقى متناهي باب العائش انه لو مر على عائش الخوارج ففسروه ثم مر على عائش اهل العدل اخذ منه ثانيا لا يتقصده عن ورده بهم **(قوله والمخراج)** أي خراج الارض كأي غابة البساتن والظواهر ان خراج الروس (١) كذلك شهر قلت ما استظهره صرحه في المخرج **(قوله الاخذ كره)** أي في باب المصير **(قوله فعلمهم الخ)** أي دابة كأي بعض التسبح قال في الهداية واقتوان بعد وهادن للمخرج اه لكن هذا في اخذ البغاة فمتعلمهم بان البغاة لا يؤخذون بطريق الصدقة بل بطريق الاستحلال فلا يصرفونها الى مصارفها اه اما السلطان المخرج فله ولاية اخذها وبه يبقى كاذن كره في باعن أبي جعفر نعم ذكر في المخرج عن كثير من مشايخنا انه كالغلبة لانه لا يصرفه الى مصارفه وفي الهداية انه الاحوط **(قوله اعاد غير المخرج)** موافق لما نقلناه عن الهداية قال في الشر بل لانه يورعه لا يقتصر في الكافي وذكر ان يلقى ما يشيد منه فثبت قال وقيل لا نفهم باعادة المخرج **(قوله لانهم مصارفه)** علمه لمخوف تقدره اما المخرج فلا يقترون باعادة لانهم مصارف اذ اهل البغاة يعني بقاؤون اهل الحرب والمخرج حق القاتلة شرح الملتقى ط **(قوله واختلف في الاموال الباطنة هي التي تنور ودورن التجارة اذالم يخرجها على العائش لانهما لا يخرج لتحق الاموال الظاهرة كما يأتي في بابها والاموال الظاهرة هي التي باخذ زكاتها الامام وهي السواثم وما فيه العشر والمخرج وما به على العائش وبه فهم من كلام الشارح اه لاخلاف في الاموال الظاهرة مع ان فيها خلافا ايضا قال في الجنس والاولو الحية السلطان المخرج اذا اخذ الصدقات قبل ان يوليها اليها اليه الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء ثانيا لانه فقير حقيقة ومنهم من قال الاحوط ان يبقى بالاداء ثانيا كالمولى بنو لاعداد الاختيار الصحيح واذالم ينو منهم من قال يؤمر بالاداء ثانيا وقال ابو جعفر لا يكون السلطان له ولاية الاخذ فيسقط عن ارباب الصدقة فان ينضموا موضعها لا يملك اخذها وبه يبقى وهذا في صدقات الاموال الظاهرة اما لو اخذ منه السلطان اموالا مصادرة نوى اداء ان كطالب فعلى قول المشايخ المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه يبقى لانه ليس للسلطان ولاية اخذ ان كاتمن الاموال الباطنة اه اقول وبه وانما يمكن له ولاية اخذها ليرضع للفقير اليه وان نوى دفعه اليه التصديق عليه لانه اذ اختار الصحيح بخلاف الاموال الظاهرة لانه لا كان له ولاية اخذ زكاتها ينشر اعداد الاختيار لانه لم يصادر نوى التصديق عليه او لانه وفي مختارات التوازل السلطان المخرج اذا اخذ المخرج يجوز ولواخذ الصدقات او الجبايات او اخذها المصادرة ان نوى الصدقة عند الدفع قبل يجوز ايضا وبه يبقى وكذا اذا دفع الى كل جابر بنية الصدقة لانهم يعلمون من التباعد صاروا فقر اموال الاحوط الاعادة اه وهذا موافق لما صححه في البسوط وتبعه في الفتح فقد اختلفت في جميع واقعا في الاموال الباطنة اذ انوى التصديق بها على المخرج وعلمت ما هو الاحوط (قلت) وشمل ذلك ما اخذ المكاس لانه وان كان في الاصل هو العائش الذي ينصبه الامام لكن اليوم لا نصب لاخذ الصدقات بل لسلب اموال الناس طلبة بدون حماية فلا تسقط الزكاة باخذ كاصريه في البرازية فاذا نوى التصديق عليه كان على اختلاف المذكور **(قوله لانهم يعلمون الخ)** علمه لقوله قبله الاصح الصحة وقوله بما عليهم متعلق بقوله فقراء **(قوله حتى اتى)** بالناطع الموهول والمفتي بذلك محمد بن سله وامير بلع هو موسى بن عيسى بن ماهان والى خراسان سألته عن كفارة عنه فافته بذلك فجعل يبكي ويقول تحبهم انهم يقولون لي ما علمك من التباعد فوق ما علمك من المال فكفارة تلك كفارة عين من لا علمك شأنا في التباعد وعلى هذا اوصى بثلاث ماله للفقراء فدفع الى السلطان المخرج سقذ كره قاضيان في الجامع الصغير وعلى هذا فانكارهم على يحيى بن يحيى**

(أخذ البغاة) والسلطان  
الجائرة (زكاة)  
الاموال الظاهرة  
ك(السواثم والعشر  
والمخرج لاعادة على  
اربها ان صرف)  
المأخوذ في محله لا في  
ذكره (والا) يصرف  
فيه (فعلمهم) فيما بينهم  
وبين الله (اعادة غير  
المخرج) لانهم مصارفه  
واختلف في الاموال  
الباطنة في الاولو الحية  
وشرح الوهابية المفتي  
بعدم الاجزاء وفي  
البسوط الاصح الصحة  
اذ انوى بالدفع لطلبة  
زمانا للصدقة عليهم  
لانهم يعلمون من  
التباعد فقر امتي اتى  
امير بلع بالصيام  
لكفارة عن عينه ولو  
أخذها الساعي جبرا

(قوله خراج الروس)  
هو الجزية اه

مطلب فيما لو صاد  
السلطان رجلا فتوى  
بذلك اداء الزكاة اليه



الموصى به الفقراء لودفعه الى السلطان الجار سقط فواز أخذه الزكاة فقهره مئاق وجوه ما عليه وان جاز أخذه  
 لهم وجوبها عليه لعله أخرى كعدم وصوله الى حاله كائن السبل ومن له دين مؤجل تأمل (قوله) وفي شرح  
 (الوهانية الخ) فيه دفع المعاشي وورد على قول المتن فكتب الزكاة فمن آمن مال خيشت فكيف يزك منه لكن  
 علت أنه لا يجوز كونه الا اذا استبرأ من صاحبه أو صالح عنه في قول خيشتهم لو أخرج زكاة المال الحلال من مال  
 حرام ذري في الوهانية أنه يحز في عند البعض ونقل القولين في القسبة وقال في البرازية في قول في المال الحديث الذي  
 وجبت صدقته أن يقع عن الزكاة وقع عن أهله أي يوفي في القسبة وجب التصديق به لجهل أربابه وفيه تصديق بقول  
 الظهيرية رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيأ رجو به الثواب بكفر ولو علم الفقير بذلك فدفعه وأمن المعطى  
 كفر أجمعاً ونظمه في الوهانية وفي شرحها ينبغي أن يكون كذلك لو كان المؤمن أجنبياً غير المعطى والقابض  
 وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقعون اه قلت الدفع الى الفقير غير قديد مثله فبما ظهر لو يني  
 من الحرام بعينه مسجداً ونحوه مما رجو به التقرب لان العلة زكاة الثواب بغيره العقاب ولا يكون ذلك الا باعتقاد  
 حله (قوله) اذا تصدق بالحرام القطعي أي مع زكاة الثواب الناشئ عن استحلاله كما فهم (قوله) لا يكفر  
 اقصر على نفي الكفر لان التصرف فيه قبل اداءه لا يحل وان ملكه بالخلط كما علمته وفي حاشية الحوى عن  
 المال فسر القسبة أبو جعفر عن اكتسبها من أقرام السلطان وجع المال من أخذ القرامات المحرمات  
 وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال أحسب أن لا يأكل منه وبسعه محكم أن يأكله ان  
 كان ذلك الطعام لم يكن في يد المظلم غصباً أو رشوة اه أي إن لم يكن عين الغصب أو الرشوة لانه لم يملكه فهو نفس  
 الحرام فلا يحل له ولا غيره وكذا في البرازية هناك أن من لا يحل له أخذ الصدقة فالأفضل أن لا يأخذ جائزاً  
 السلطان ثم قال وكان العلامة يجوز له لا يأكل من طعامهم وبأخذ جوارهم فقيل له فيه فقال تقديم الطعام  
 يكون باحتمال المباح له يتلفه على ملك المصح فيكون أكلاً طعام الظالم والجائر فليست تصرف في ملك نفسه  
 اه قلت ولعله مبني على القول بان الحرام لا يتعدى الى خمين وسياً في تحقيق خلافه في البيع الفاسد والخطأ  
 والاباحة (قوله) لانه ليس بحرام بعينه الخ وبهم أنه قبل الخلط حرام لعينه مع أن المصريح به في كتب الأصول  
 أن مال الغير حرام لغیره لانه بعينه بخلاف لحم الميت وان كانت حرمته قطعية الا أن محالين المراد ليس هو نفس  
 الحرام لانه ملكه بالخلط وأما الحرام التصرف فيه قبل اداءه في البرازية قبل كتاب الزكاة ما أخذ من المال  
 ظالمًا ويخطئه عمله وبما لم يظلم آخر يصير ملكه وينقطع حق الاول فلا يكون أخذه عندنا حراماً محضاً  
 لا يباح الانتفاع به قبل اداءه البديل في الصحيح من المذهب اه لكن في شرح العقائد التسفيه احتمال  
 المعصية كفر اذا ثبت كونها معصية بديل قطعي وعلى هذا نفع مما ذكر في الفتاوى من انه اذا اعتقد الحرام  
 حلالاً فان كان حرمته لعنه وقد ثبت بديل قطعي بكفر والا فلا بان تكون حرمته لغیره وأثبت بديل قطعي  
 وبعضهم يفرق بين الحرام بعينه ولغيره وقال من استحل حراماً فدخل في دين النبي عليه الصلاة والسلام يخرجه  
 كنت كاح الحرام فكافر اه قال شارح المحقق ابن الفرس وهو المحقق وقائمة الخلاف تظهر في كل حال  
 التعرظاً فانه بكفر مستعمل على أحد القولين اه وحاصله أن شرط الكفر على القول الاول شأن قطعة  
 البديل وكونه حراماً لعنه وعلى الثاني بشرط الشرط الاول فقط وعلت ترجمته ما في البرازية مبني عليه (قوله)  
 ولو عمل ذنوباً قد يتكبره ذاتاً بان لانه لو لم أقل منه فعمل خمسة من مائتين ثم انحل على مائتين لا يجوز  
 وفيه شرطان آخران أن لا ينقطع النصاب في أثناء الحلول ولو عمل خمسة من مائتين ثم هلك ما في بداهة الدرهما ثم  
 استفادتم الحلول على مائتين جاز ما عمل بخلاف ما لو هلك الكل وأن يكون النصاب كاملاً في آخر الحلول فلو  
 عمل شاة من أربعين وحال الحلول وعنده تسعون لاثون فان كان دفعها للفقير وقعت نفلاً وان كانت فاتحة في يد  
 الساعي فالحقار كافي الخلاصة وقوعها زكاة وقسمها في التبر والحر (قوله) لستين) بان كان له ثمانمائة درهم دفع  
 منها مائة درهم عن المائتين عشرين منه وقوله أول تصب حرمته. ن يدفع المائة المذكورة عن المائتين وعن تسعة  
 عشر نصاً بالحدث فحدثه في ذلك العام صح وان حدثت في عام آخر فلا بد لها من زكاة على حدة كما صرح به في

وفي شرح الوهانية  
 عن البرازية انما يكفر  
 اذا تصدق بالحرام  
 القطعي اما اذا أخذ من  
 انسان مائة ومن آخر  
 مائة وخطبهم ان تصدق  
 لا يكفر لانه ليس بحرام  
 بعينه بالقطع لاستهلاكه  
 بالخلط (ولو عمل ذو  
 نصاب) زكاة (لستين  
 أول تصب صح)

مطلب في التصديق من  
 المال الحرام

مطلب استئصال المعصية  
 القطعية كفر

الصرح لكن المأثرة التي عملها تقعز كاتمة من المائتين عشرين سنة ويكون من المسئلة الاولى فقد قال في  
 النهر وعلى هذا تفرع ما في الثانية لو كان له نخس من الابل الحوامل فجعل شاتين عنها وعاق بطونهما تحت  
 نخس اقل الحول اجزأه وان عمل عاتم في السنة الثانية لا يجوز اه وذلك لانه لما عمل عاتمه في السنة  
 الثانية لم يوجد الحمل عنه في سنة التحجيل فلم يجز عاقوى التحجيل عنه وهذا أراد لاني الجواز مطلقا لانه يقع  
 عاقى في ملكه في الحول الثاني فيكون من المسئلة الاولى لان التعصيف في الجنس الواحد ولو في الولو لانه لو كان  
 عنده اربعا من درهم فادى كاتمة خمسمائة طائما كاتمة كان له أن يحسب اربعا لانه السنة الثانية لانه لا يمكن  
 أن يحسب اربعا لانه يحسب اه وقيد في الصرح بكون الجنس متصفا قال لان لو كان له نخس من الابل واربعون  
 من النعم فجعل شاة عن أحد الصنفين ثم هلك لا يكون عن الآخر ولو كان له عين ودين فجعل عن العين فهلك  
 قبل الحول حاز عن الدين ولو بعد فلا والدرهم والدينار وعروض التجارة جنس واحد اه (قوله ولو وجود  
 السب) أي سب الوجوب وهو ملك النصب الثاني في جزاء التحجيل لسنة أو أكثر كما إذا كفر بعد الجرح وكذا  
 النصب لان النصب الأول هو الأصل في السبية والراثة عليه تابعه قال في الجرح ولا يخفى أن الافضل عدم  
 التحجيل لا اختلاف فيه عند العلماء لم أره منقولا (قوله وكذا الويل) التشبيه راجع الى المسئلة الاولى وهي  
 التحجيل لسنة أو سنتين لانه اذا ملك نصا وأخرج زكاته قبل أن يحول الحول كان ذلك فصلا بعد وجود  
 السب لكونه اذا قبل وقت وجوبه وهما كذلك لان وقت أداء العشر وقت الادراك فإذا أدى قبله يكون  
 فصلا عن وقت الاداء بعد وجود السب وهو الارض النامية من الخارج حقيقة ولا يصح ارجاعه الى المسئلة  
 الثانية لان صورته ان يؤدى كاتمة نص سمعته في عامه ثم ادعى ما في ملكه وقت الاداء والمال اداءه  
 عشر ما خرج في ملكه وقت الاداء قبل وقته لا عشر ما سيحدثه بعد الخروج وقوله بعد الخروج قبل الادراك  
 دليل على ما قلنا وليس في الصرح ما يفيد خلاف ذلك فضلا عن التصريح به فانهم (قوله بعد الخروج) أي  
 خروج الزرع أو الثمرة (قوله قبل الادراك) أي ادراك الزرع أو الثمرة التي هو وقت أداء العشر لكن ذكر  
 في الصرح باب العشر ان وقته وقت خروج الزرع ونهلهو الثمرة عند أي حصة وعند أي وسف وقت  
 الادراك وعند محمد عند التقية والحداد اه وعليه فيخص التحجيل على قوله لما على قول الامام ثم اثنان  
 الهام به على ذلك هناك (قوله واختلف فيه قبل النبات وخروج الثمرة) الاختصان بقول واختلف فيه  
 قبل الخروج أي خروج النبات والثرمة فإذا أن التحجيل قبل الزرع أو قبل الفرس لا يجوز اتفاقا لانه قبل  
 وجود السب كما لو عمل زكاته المال قبل ملك النصب (قوله والالطهر الجواز) في نسخ عدم الجواز وهي  
 الصواب قال في النهر والالطهر انه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الثمر في ظاهر الرواية اه (قوله  
 وكذا الويل خراج رأسه) هذا التشبيه أيضا راجع الى المسئلة الاولى قال ح فان من عمل خراج رأسه لستين  
 صم كسافي في باب الجز به وذلك لوجود السب وهو رأسه وكذا الويل خراج أرضه عن سنتين ما إذا كره  
 القهستاني في باب العشر والخراج وعليه وجود السب وهو الارض النامية لكن يجب حمل كلامه على  
 الموطأ لطقة بالقدرة على التما فيكون سببه الارض النامية لما كان الغناء لا يفتحصه كالعشر وخراج القمامة  
 تأمل (قوله وتعام في النهر) حيث قال وليندر صوم يوم معين فجعله حاز عند الثاني خلافا لمحمد وعلى هذا  
 الخلاف الصلاة والاعتكاف وليندر خمسة كذا فان به قبلها حاز عند محمد خلافا لمحمد كذا في السراج  
 اه ح (قوله قبل تمام الحول) أي أو قبل ملك النصب التي عمل زكاتها في المسئلة الثانية كما لو أخذ  
 من التعليل (قوله لان الاعتبار كونه مصرفا وقت الصرف اليه) فصم الاداء اليه ولا يتنقص هذه العوارض  
 بحر (قوله ولو غرس الخ) هنم مسئلة استطردها ومحلها العشر والخراج ط (قوله في البيت) أي  
 يتر وبه عبر في بعض النسخ (قوله كان عليه خراج الزرع) لان في غرسه الكرم تعطل الارض ومن  
 عمل أرض الخراج يجب عليه خراجها وقد كانت حاله للزرع فيؤدى خراج حتى يثمر الكرم فعليه خراج  
 الكرم ويستقط عنه خراج الزرع لوجود خلفه فخارج الزرع صاع ودرهم في كل جريب فيؤديه الى أن يثمر الكرم  
 فيؤدى عشر دراهم حتى (قوله ولاثنى في مال صبي تغلي) أي في مال الزكاة بخلاف الخراج في أرضه

لوجود السب وكذا  
 لو عمل عشر زرعاً وغيره  
 بعد الخروج قبل الادراك  
 واختلف فيه قبل  
 النبات وخروج الثمرة  
 والالطهر الجواز وكذا  
 لو عمل خراج لرأسه  
 وتعام في النهر (وان)  
 وصلية (أيير الفقير  
 قبل تمام الحول أو مات  
 أو أورد) ذلك لان  
 (العشر كونه مصرفا  
 وقت الصرف اليه)  
 لا بعده ولو غرس في  
 أرض الخراج كرمافا  
 لم يثمر الكرم كان عليه  
 خراج للزرع بجميع الفتاوى  
 (ولاثنى في مال صبي تغلي)  
 بفتح اللام وتكرس نسبة

العشرة من الزرع والثمار فيه ضعف العشر كالحب العشر في أرض الصي المسلم كما يأتي في باب **(قوله)** لبني  
 تغلب الأولى حذفت بنى فان النسبة لتغلب وهو أبو القيسية كل في المنحط وقديقال لانع من النسبة الى  
 القبيلة المنسوبة الى أبيها **(قوله قوم الخ)** قال في الفتح بنو تغلب عرب نصاري هم عروضي الله عنه أن يضرب  
 عليهم الجزية قوما وقالوا نحن عرب لا نؤذي ما يؤذي العجم ولكن ختمنا ما باخذ بعضهم من بعض يعنون  
 الصدقة فقال عمر لا هم فرض المسلمين فقالوا فزما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ففعل وراضى هو وهم  
 أن يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية موهام شئت اه **(قوله)** ماعلى الرجل منهم وهو نصف  
 العشر **(قوله)** ويؤخذ الوسط مكررم قوله فيما تقدم المصدق باخذ الوسط ح **(قوله)** إلا أن يجير الورثة  
 أي إذا أوصى بها وزادت على الثلث لا يؤخذ إلا أن يجير الورثة (فرع) لو زادت على الثلث وأراد أن يؤذيها  
 في مرضه يؤذيها سرامن ورثته وإن لم يكن عنده مال يستقرض من آخر وأدى الزكاة كان أكبر ما به أنه  
 بقدر على فقائه فان احتج به لم يقدر حتى مات فهو معذور كذا في مختارات التوازل وغيره وانما ظاهر قولهم سرامن  
 أن الورثة إن علوا بذلك كان لهم أخذ الزكاة لضعفها وإن لم يفعلوا المورث ما يزيد به لكونه مضطرا إلى أداء القرض  
 كما عليه في شرح الكافي قال لا هو الصحيح قال في شرح الوهبانية يمكن التوفيق بين القولين بالقضاء  
 والديانة أي بحمل القول باعتبارهما من الثلث المقابل للصحيح على أنه في القضاء الأول على الديانة وهو مؤدى  
 قلنا **(قوله)** ويسمى الفرق في العينين عبارة مع المتن وأجل سنة قرية الأهل على المذهب وهي ثلثمائة  
 وأربع وخمسون وبعض يوم وقيل ثلثمائة أي يومها وهي أزيد بأحد عشر يوما اه ثمن هذا الثمن يظهر إذا  
 كان المثلث في ابتداء الأهل فلو ملكه في أثناء الشهر قيل يعتبر بالأيام وقيل يكمل الأول من الآخر ويعتبر  
 ما بينهما بالأهل لتغيرها فالوقت في العدة ط **(قوله)** لأن وقتها العمر قال في الصرع الواقعة فرق بين هذا وبين  
 ما إذا شئت في الصلاة بعد زهاب الوقت أصلا ه لا والفرق أن العمر كله وقت لأداء الزكاة فصار هذا بمنزلة  
 وقع في أداء الصلاة وفيها لو كان كذلك بعد اه قال في الصرع وقعت حادثته أي أن من سئل هل أدى  
 جميع ما عليه من الزكاة أم لا بان كان يؤدى متفرقا ولا يصبطه على يلزمه إعادتها ومقتضى ما ذكرنا لزوم  
 الاعادتها فيم يجب تغلب على ثلثه دفع قدره من لانه ثابت في خمسة سيقن فلا يخرج عن العدة بالثلث اه قلت  
 وحاصله أنه يتعربى بمقدار المؤدى كالوثلث في عدلار كمال تغلب على ثلثه أنه انلصقت عنه وادى  
 الباقي وإن لم تغلب على ثلثه شئ أدى الكل والله تعالى أعلم **(باب زكاة المال)**  
**(قوله)** آله فيه اليهود الخ جواب عما يقال إن المال اسم لما يتناول فيقال الواسم أيضا قال في التهرود هذا  
 الجواب استغنى عما قيل المال في عرفنا يشار إلى النقود والعروض اه أقول الجواب الأول ذكره كذا في  
 وتبعه في الدرر الثاني ذكره في الفتح وتبعه في الصرع يظهر لي أنه أحسن لأن تبادل الزكاة إلى اليهود وفي العرف  
 أقرب من تبادلها إلى المذكور في الحديث تأمل **(قوله)** غنمه مقدرة (أي ربع العشر **(قوله)** عشرون مثقالا  
 فادون ذلك زكاة غنمه ولو كان نقصا بغير ما يدخل بين الوزنين لانه وقع الشك في كمال التصلب فلا يحكم بكافة  
 مع الشك بجرع البدائع والتمثال لغة ما يزيد قليلا كالأكثر أو كثيرا وما يأتي ط **(قوله)** كل عشر دراهم  
 وزن سبعين مثقالا اعلم أن الدرهم كانت في عهد عمر رضى الله عنه مختلفة فبها عشرة دراهم على وزن عشرة  
 مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاخذ عمر رضى الله تعالى عنه من كل نوع ثلثا كي  
 لا تظهر الخصومة في الأخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلاث وثلاثمائة مثقالا وثلث الخمسة دراهم وثلث  
 الفاجموع سبعة وان شئت فاجمع الجميع فيكون إحدى وعشرين ثلث الجميع سبعة وثلثا كانت الدرهم العشرة  
 وزن سبعة وهذا يخرج في كل شئ حتى في الزكاة فلو تصلب بالسرقة والمهر وتقدر الدين طعن المنح لكن قوله تبعا  
 للدر وثلث الخمسة دراهم وثلثان صوابه مثقالا وثلثان **(قوله)** والله نأى الذي هو المثل كل الزبط وغيره  
 قال في الفتح والظاهر أن المثل اسم للقدار المتدبره والدينار اسم للقدرة به فيدفعه تاه وحاصله أن الدينار  
 جسم القطعة من الذهب المضروبة بالقدرة بالمثقال فالحاصل ما من حيث الوزن **(قوله)** والدرهم أربعة عشر

لبنى تغلب بكسر التاء  
 من نصارى العرب  
 وعلى المرأة ماعلى  
 الرجل منهم لأن الصلح  
 وقع منهم كذلك  
 (ويؤخذ) في زكاة  
 الساعة (الوسط) لا  
 الهرم ولا الكرامة (ولا)  
 تؤخذ من تركه بغير  
 وصية لتفقد شرطها  
 وهو النية (وإن أوصى  
 بها اعتبر من الثلث) إلا  
 أن يجير الورثة  
 (وحوها) أي الزكاة  
 (قرى) بجرع القضية  
 (لاشئ) ويسمى  
 الفرق في العين (شك)  
 أنه أدى الزكاة أو  
 (لا يؤذيها) لأن وقتها  
 العمر أشبه  
 (باب زكاة المال) اه آل  
 فيه اليهود في حديث  
 ها توار ربع عشر أموالكم  
 فان المراد به غير السبعة  
 لأن زكاتها غير مقدرة  
 به (نصف الذهب  
 عشرون مثقالا والفضة  
 مائتا درهم كل عشرة)  
 دراهم (وزن سبعة  
 مثاقيل) والدينار  
 عشرون قيراطا والدرهم  
 أربعة عشر

قيراطا فتكون للثان ألف قيراط وثمانمائة قيراط وأعلم أن هذا هو الدرهم الشرعي والدرهم المتعارفة  
عشر قيراطا وزنة الريال القرشي بالدرهم المتعارفة تسعة دراهم وقيراط واحد بالدرهم الشرعي عشرة دراهم  
وخمسة قيراط وذلك مائة وخمسة وأربعون قيراطا فيكون النصاب من الريال تسعة عشر ريالا وثلاثة  
دراهم وثلاثة قيراط  $٨١ ط$  مع بعض زيادته وتصحيح غلط وقع في عبارته فافهم ومقتضاه أن الدرهم  
المتعارف أكبر من الشرعي وبه صرح الامام السروي في القامة بقوة درهم مصر أر بع وستون حبة وهو  
أكبر من درهم الزكاة لثقله منه مائة وثمانون وحيث أن  $٨١$  لكن نظريه صاحب الفقه أنه أصغر لا أكبر  
لأن درهم الزكاة سبعون شعيرة ودرهم مصر لا يزيد على أربعة وستين شعيرة لأن  $٨١$  بع بمقدار بار بع خراب  
والخزوة به أر بع فحبات وسط  $٨١$  قلت والتظاهر أن كلام السروي مني على تقدير القيراط بار بع حبات  
كاهو المعروف الآن فإذا كان الدرهم الشرعي أر بع عشر قيراطا يكون ستة وخمسين حبة فتكون الدرهم  
العرفي أكبر منه لكن للعتبر في قيراط الدرهم الشرعي خمس حبات بخلاف قيراط الدرهم العرفي قال بعض  
الحسين الدرهم الآن المعروف بمكة والمدينة وأرض الحجاز هو السمي عرفنا لثقله والقياس والاعادة على وزن  
نمرة وهو ست عشرة خروبه كل خروبه به أر بع شعيرات أو أر بع حبات لا اختيارنا الشعيرة المتوسطة مع  
القسمية المتوسطة فوجدناها متساويتين والقيراط في عرفنا الآن هو الخروبه فيكون الدرهم العرفي أر بع  
وستين شعيرة وهو ينقص عن الشرعي بست شعيرات والمقال المعروف الآن أر بع وعشرون خروبه فهو ست  
وتسعون شعيرة فينقص عن الشرعي بار بع شعيرات فالثان من الدراهم الشرعية مائة الفقه وثمان  
عشرة فقه وثلاثة أر بع فقه وزكاتها خمسة دراهم عرفة وسبع خراب وب نصف خروبه والعشرون مثقالا  
الشرعية أحد وعشرون مثقالا عرفة الأرب بع خراب وزكاتها اثنتان عشرة خروبه ونصف خروبه  $٨٠$   
وما ذكره من أن المثقال العرفي ست وتسعون شعيرة موافق لما نقله الشارح في شرح المتن عن شرح  
الترتيب من أنه بمصر الآن درهم ونصف وذكر الرجي عن السيد محمد أسلم في المدينة المنورة أنه وقف  
على عتق ثمانية فدية عنهما هو مضروب في خلافة بني أمية ومنها في خلافة بني العباس سنة ٧٩ وفي  
خلافة عبد الملكتين من أول سنة ٨٢ وفي خلافة الرشيد سنة ١٨١ ومنها سنة ١٧٣ ومنها في زمن  
المامون وثمانين آخر متقدمة ومثاقرة وكاهما متساوية الوزن كل دينار درهم ور بع بداهم المدينة المنورة كل  
درهم مائة عشر قيراطا والقيراط أر بع حبات مخطئة  $٨١$  قلت وهذا موافق لما ذكره الشارح من  
كون الدينار الشرعي عشرين قيراطا لكن يخالفهم من حيث اقتضاه أن القيراط أر بع حبات والمثقال  
ثمانون حبة والمذكور في كتب الشافعية والحنابلة أن درهم الزكاة تسعة واثني وثمانون حبة شعيرة  
وخمسة حبات الدرهم تحسون حبة وخمسة حبات والمثقال اثنتان وتسعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها  
مادق وطول وهو يتغير بطول ولا إسلاما وثني نقص منه ثلاثة أعشاره كان درهما وثني يزيد على الدرهم ثلاثة  
أسباعه كان مثقالا  $٨١$  قلت وعليه فالدرهم اثنا عشر قيراطا كل قيراط نصف داني أر بع حبات وخمس حبة  
والمثقال سبع عشر قيراطا وحيث أن ثلاثة أسباع الدرهم على تقديرهم أحد وعشرون حبة وثلاثة  
أخماس حبة فإذا زيد ذلك على الدرهم وهو تحسون حبة وخمسة حبات بلغ اثنتين وسبعين حبة وقد ذكر في كتب  
الأنهر أقوالا كثيرة في تحديد القيراط والدرهم بناء على اختلاف الاصطلاحات والمقصود بتحديد الدرهم  
الشرعي وقد سمعت ما فيه من الاضطراب والمشهور وعندها ما ذكره الشارح \* ثم أعلم أن الدرهم والدنانير  
المتعامل بها في هذا الزمان أنواع كثيرة مختلفة الوزن والقيمة وتعامل بها الناس عديدون معروفة زنها  
ويخرجون زكاتها عديدا أيضا للصر فيطها بالوزن ولا يسمي بالدينون فإنه ان قدرها بالمثقال وثنا بثلث  
مقدارا وان قدرها بالانصاف بثلثه فهو فيخرجون عن كل أر بع قرشاً منها قرشاً من كل مائتين خمسة وهكذا  
مع أن الواجب فيها الوزن كما هو رأي فينبغي أن يكون ما يخرج من جنس القروش الثقيلة والذهب الثقيل  
حتى لا ينقص ما يخرج منه المدة عن ربع العشر قيراطاً منه يمين بخلاف ما إذا أخرج من الخفيف قطعاً ومنه

قيراطا والقيراط  
خمس شعيرات فيكون  
الدرهم الشرعي سبعين  
شعيرة والمثقال مائة  
شعيرة فهو درهم  
وثلاثة أسباع درهم



من العرض فتنه (من

ذهب أو ورق) أي فتنه

مضروبة فأفاد أن التقويم

انما يكون بالسكوك

علا بالعرف (مقوما

بأحدهما) ان استوفوا

أحد هما أروج

تعين التقويم به ولو بلغ

بأحد هانصا دون

الآخر تعين ما يبلغه

ولو بلغ بأحدهما نصبا

وحسا وبأخر أقل

قومه بالانفع للفقير

سراج (ربيع عشر) خبر

قوله للأزم (وفي كل

خمس) يضم الحاء

(بحسابه) فكل

اربعة درهم

وفي كل أربعة مثاقيل

قيراطان ومابين الخمس الى

الخمسة عشر

بجسبه وهي مسألة

الكسور (وغالب الفضة

والذهب فضة وذهب وما

غلب غشه) منها (يقوم

كالعرض ويشترط

فيه النية الا اذا كان

مخلص منهما ما يبلغ نصبا

أو أقل وعندما يتبه

أو كانت أعمال الرابحة

ولت نصبا

٣ (قوله وصوابه) (الح) وجه

ذلك ان الواجب في الحول

الاول خمسة وعشرون

وفي الثاني أربعة

وعشرون وثلاثة أعنان

فالتأرجع عن البرزخ

الحول الثالث تسعمائة

وخمسون درهما وخمسة

الاصواب تفسيره هانصا ليس بتقدها وقد أورد الزبلي أيضا ما إذا اشترى أرض عشر وزرعها أو اشترى بذرا  
للتجارة ونزعه فانه يجب فيه العشر ولا تجب فيه مال كالهاتما لا يجتمعان اه ويجب عنه بما ذكره الشارح  
من قيام المانع وأما في البرد وتعمق الصربان وعدم وجوب الزكاة في الذرة ما حدث بعد الزراعة وذلك  
لا يضر لان مجرد نية الخدمة اذا سقط وجوب الزكاة في العبد المشتري التجارة كما مر فلان يسقطه التصرف  
الاقوى من النية أولى اه (قوله من ذهب أو ورق) بيان لقوله نصاب وأشار إلى أنه مخير ما يقومها  
بالفضة وان شاء ذهب لان النية في تقدير قيم الاسماحيه ملغوا بغير لكن التفسير ليس على الإطلاق كما  
يأتي (قوله فأفاد) تفريع على تفسير الورق بالفضة المضروبة ط (قوله بالسكوك) بالسيف المهمة أي  
المضروبة على السكة وهي حديدية منقوشة يضرب عليها الدراهم فأموس ووجه الافادة ظاهر من الورق أما  
الذهب فلا كالنقش الآن يقال لما اقترن بالفضة من الغش كان الرابح المضروب اه ح (قوله علا  
بالعرف) فان العرف التقويم بالسكوك لا يجر وهو لغة لقوله أفاد (قوله مقوما بأحدهما) مكررا مع قوله  
من ذهب أو ورق لان أومعناها الخبر وحل التصاريح استوفيا فاما اذا اختلفا قوم بالانفع اه ح وقدم  
الشارح عند قوله وما زدفع القيمة أي اعتبر يوم الوجب وقال يوم الاداء كافي السواثم ويقوم في البلد الذي  
المال فيه الخ (قوله تعين التقويمه) أي اذا كان يبلغه نصبا ما في التهر عن الفتح تعين ما يبلغ نصبا دون  
ما لا يبلغ فان بلغ بكل منهما أو أحدهما أروج تعين التقويم بالاروج (قوله ولو بلغ بأحدهما نصبا ونحسا الخ)  
بيانه ما في التهر عن السراج لو كان بحيث لو قومها بالدراهم بلغت مائتين وأربعين وبالدنانير ثلثة وعشرين  
قومها بالدراهم لوجب تسفيها بخلاف الدنانير فله يجب فيها نصف دينار وقيمة خمسة ولو بلغت بالدنانير  
أربع وعشرين وبالدراهم مائة وستة وثلاثين قومها بالدنانير اه وفي الهدية ثلث دينار عشرة دراهم في الشرع  
قال في الفتح أي يقوم في الشرع بعشرة كذا كان في الابتداء (قوله وفي كل خمس بحسبه) أي ما زاد على  
النصاب عقول أي أن يبلغ خمس نصاب ثم كل ما زاد على الخمس عقول أي أن يبلغ خمس آخر (قوله وقال ما زاد  
بحسبه) يظهر أن الخلاف فيما لو كانه مائتان وخمس دراهم مضى عليها ما كان قال الامام يلزم عشرة  
أو قال خمسة لانه وجب عليه في العام الاول خمسة وعين في السالمن الذين في الثاني نصاب الا عن وعنده لاز كما  
في الكسور وفي النصاب في الثاني كملوا وفيما اذا كانه ألف على علم بلانه أحوال كان عليه في الثاني أربعة  
وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون وعنده وقال لا يجمع الاربعه والعشرين ثلثة أعنان درهم ونوع الثلاثة  
والعشرين نصف ربيع وعين درهم ولا خلاف انه يجب في الاول خمسة وعشرون كذا في السراج نهر أقول  
قوله وعين درهم كذا وحده انضاف السراج ٣ وصوابه وعين من درهم كالاجنح على الحاسب (تنبيه)  
نظهر أن الخلاف أضاف بما ذكره في الصر والتهر عن المحطمن أنه لا يضم إحدى الزبادتين الى الأخرى أي  
أريد على نصاب الفضة لا يضم الى الزكاة على نصاب الذهب يتم أربعين أو أربعة مثاقيل عند الامام لانه لاز كما  
في الكسور عنده وعندنا تضم لوجوبها في الكسور اه موضع الكسور وقف الرابحة في فائدة الضم  
عندها بعد عقولها وجوب الزكاة في الكسور وعن هذا والله أعلم نقل بعض محقق الكتاب عن شخص محمد  
أمين مبرغني أن السروجي نقل عن المحيط الخلف بالعكس وان ما في الصر والتهر غلط اه قلت وقد  
راجعت المحيط فطرا فيتمثل ما نقله السروجي وصريحه في البدائع أيضا (قوله وهي مسألة الكسور) أي  
التي يقال فيها لاز كذا في الكسور عنده ما لم تبلغ الخمس أخذ من حديث لا تأخذ من الكسور شأ نسيت  
كسورا باعتبار ما يجب فيها (قوله وغالب الفضة الخ) لان الدراهم لا تخلف عن قليل غش لانها لا تنطبع إلا به  
فجعلت الغلبة فاصلة تهر ومثلها الذهب ط (قوله فضة وذهب) لغو ونسب مرتب أي يقبض كاهم لا لاز كما  
العروض وان أعدهما التجارة كما أفاد في التهر (قوله ويشترط فيه النية) أي فقير فمتان نوي فيه التجارة تهر  
وتقدم قيل باب السائمة من وطية التجارة (قوله الإذ الخ) استثنان من شروط النية (قوله وعندنا ما تم  
به) أي من عروض التجارة أو أحد التقديين وهو مر بطبقه أو أقل ط (قوله وبلغت) أي القيمة كما



من أدنى (قوله من أدنى الخ) فسر الادنى في البائع بالتي يغلب علم الفضة قلت وينبغي تفسيرها بالمساوي على ما اختاره المصنف من وجوبها فيه كأي ذكره ريب (قوله فجب) أي فيما يغلب غش ما ذاق في فيه التجارة أو لم ينو ولكن يتخلص منه ما يبلغ نصيباً أو لم يتخلص ولكن كان أماناً له فجبته وبلغت قيمته نصيباً وقوله والأفلا أي وأن لم يوحش من ذلك فلا فجب الزكاة وحاشا أن ما يتخلص منه نصيباً أو كان غشاً لم يتجسس منه ما سوا مني التجارة أولاً لأنه إذا كان يتخلص منه نصيباً فجب كذا الخالص كما حرم في الجوهر وتوعين التقدير في الاحتياج إلى نسبة التجارة في الشئ وغيره وكذا ما كان غشاً لم يتجسس في اشتراط النسبة للمساوي ذلك هذا ما يعطيه كلام الشارع ومثله في الجوهر والتمهيد في الزبلي أن الغالب غشاً إن نواه التجارة تعتبر قيمته مطلقاً والأفان كانت فضة تتخلص فجب الزكاة إن كانت بلغت نصيباً وحدها أو بالضم إلى غيرها أو ومفاده اعتبار القيمة فيما نواه التجارة وإن يتخلص منها ما يبلغ نصيباً ونظير له عدم النافذة لأنه إذا كان يتخلص منها ما يبلغ نصيباً فجب كذا الخالص وحده كما مر من الجوهر أولاً ذاق في فيه التجارة فجب الزكاة فيه كله باعتبار القيمة ٣ وإذا تأملت كلام الزبلي براه كالصريح فمما ذكرته فافهم (فرع) في الشر بنسبة الفلوس إن كانت أماناً له أجمعه وأسلمه التجارة فجب الزكاة في قيمتها والأفلا (قوله) والتمهيد (قوله) أي أن كل ما لو من غشبة التجارة وقيل لا يجب نهراً في الشر بنسبة ليعن البرهان والأظهر عدم الوجوب لعدم التعلية المشروطة للوجوب وقيل يجب درهمان ونصف نظر إلى الوجوه الوجوب وعدمه هو ظاهر الدرر اختار الأول تبعاً لما فيه وللحاشية قال العلامة فوج وهو اختار لأن الاحتياط في العادة واجب كما حرم جوابه في كثير من المسائل منها إذا استوى العلم والبراق بنقض الموضوع احتساباً تأمل (قوله) وإذا إلى الاحتياط في نخسة وكذا الكافي ومما عرفت في الصر والمخ وقوله لا يتابع إلا الزنا أي لا يتجزع إلا الرباط (قوله) وأما الذهب الخ فمحتززه وقوله وغلب الفضة الخ فإن ذلك مفروض فيما إذا كان الاحتياط (قوله) فإن غلب الذهب الخ اعلم أن الذهب إذا خلط بالفضة فما كان يكون غالباً أو مغالباً أو مساوياً وعلى كل إيمان يبلغ كل منهما نصيباً والذهب فقط أو الفضة فقط أو الأولى أو الأولى عشرة صورة منها صورتان مختلفتان فقط وهما أن تبلغ الفضة وحدها نصيباً والذهب غالب عليها أو مساوياً والعشرة خارجة إذ عرفت هذا فقله فإن غلب الذهب فذهب فيه أربع صور يولغ كل منهما نصيباً وعدمه ويولغ الذهب فقط ويولغ الفضة فقط لكن الرابعة متممة كاعتل لأنه متى غلب الذهب على الفضة بالغة نصيباً لزوم يولغ نصيباً نصيباً ومن حكم الثلاثة السابقة بقوله فذهب أما الأولى والثالثة فظاهر لأن الذهب فيه ما يبلغ بأكثره نصيباً فكانت الفضة تبعاً له سواء بلغت نصيباً أو لا كما في الأولى أو لا كما في الثالثة فذكر كانه وكذلك الثانية لأن الذهب متى غلب كان هو المعتبر لأنه أعز وأغلى كإياها فإذا بلغ مجموعهما نصيباً ذكر كذا الذهب وقوله والأى وإن لم يغلب الذهب بان غلبت الفضة أو تساوى أو فبه عمية صور يولغ كل منهما نصيباً وعدمه ويولغ الذهب فقط أو الفضة فقط أو التساوى لكن يولغ الفضة فقط قطع التساوى متممة كاعتل فبحر سعة وتقسيد يولغ الذهب أو الفضة نصيباً يخرج بصورتين منها وهما إذا لم يبلغ كل منهما نصيباً مع غلبة الفضة أو التساوى وسنذكر كما مضى خمس صور يتبعان في التساوى وثلاثة في غلبة الفضة وقوله فإن بلغ الذهب أي يبلغ نصيباً وحده أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوى فهذه أربع صور وقوله أو الفضة أي أو بلغت الفضة وحدها نصيباً عند غلبة الذهب على الذهب فهذه الخامسة وقوله وجبت أي كذا البالغ النصب فإن بلغه الذهب وجبت كذا الذهب في الصور الأربع المذكورة لأنه لما بلغ النصب وجب اعتبار أنه أعز وأغلى وتصير الفضة تبعاً له ولو بلغت نصيباً معه وإن كان البالغ هو الفضة الغالبة عليه وجبت كذا الفضة ترجيحاً لها يولغ النصب فيجعل كفضة لكن على تفصيل فمما سنذكر موقد علم حكم ما ذكرنا في تقرير كلام الشارع في الصور الثلاثة الأولى والنسب الآخر من عبارة الشئ وعبارة الزبلي أماناً له الشئ فهي قوله ولو سئل الذهب مع الفضة فإن بلغ الذهب نصيباً في الجميع كذا الذهب سواء كان غالباً أو مغالباً أو أعز وإن لم يبلغ الذهب نصيباً فإن بلغت الفضة نصيباً في الجميع كذا الفضة أو أماناً له الزبلي فهي قوله والذهب

في البحر (قوله من أدنى الخ) فسر الادنى في البائع بالتي يغلب علم الفضة قلت وينبغي تفسيرها بالمساوي على ما اختاره المصنف من وجوبها فيه كأي ذكره ريب (قوله فجب) أي فيما يغلب غش ما ذاق في فيه التجارة أو لم ينو ولكن يتخلص منه ما يبلغ نصيباً أو لم يتخلص ولكن كان أماناً له فجبته وبلغت قيمته نصيباً وقوله والأفلا أي وأن لم يوحش من ذلك فلا فجب الزكاة وحاشا أن ما يتخلص منه نصيباً أو كان غشاً لم يتجسس منه ما سوا مني التجارة أولاً لأنه إذا كان يتخلص منه نصيباً فجب كذا الخالص كما حرم في الجوهر وتوعين التقدير في الاحتياج إلى نسبة التجارة في الشئ وغيره وكذا ما كان غشاً لم يتجسس في اشتراط النسبة للمساوي ذلك هذا ما يعطيه كلام الشارع ومثله في الجوهر والتمهيد في الزبلي أن الغالب غشاً إن نواه التجارة تعتبر قيمته مطلقاً والأفان كانت فضة تتخلص فجب الزكاة إن كانت بلغت نصيباً وحدها أو بالضم إلى غيرها أو ومفاده اعتبار القيمة فيما نواه التجارة وإن يتخلص منها ما يبلغ نصيباً ونظير له عدم النافذة لأنه إذا كان يتخلص منها ما يبلغ نصيباً فجب كذا الخالص وحده كما مر من الجوهر أولاً ذاق في فيه التجارة فجب الزكاة فيه كله باعتبار القيمة ٣ وإذا تأملت كلام الزبلي براه كالصريح فمما ذكرته فافهم (فرع) في الشر بنسبة الفلوس إن كانت أماناً له أجمعه وأسلمه التجارة فجب الزكاة في قيمتها والأفلا (قوله) والتمهيد (قوله) أي أن كل ما لو من غشبة التجارة وقيل لا يجب نهراً في الشر بنسبة ليعن البرهان والأظهر عدم الوجوب لعدم التعلية المشروطة للوجوب وقيل يجب درهمان ونصف نظر إلى الوجوه الوجوب وعدمه هو ظاهر الدرر اختار الأول تبعاً لما فيه وللحاشية قال العلامة فوج وهو اختار لأن الاحتياط في العادة واجب كما حرم جوابه في كثير من المسائل منها إذا استوى العلم والبراق بنقض الموضوع احتساباً تأمل (قوله) وإذا إلى الاحتياط في نخسة وكذا الكافي ومما عرفت في الصر والمخ وقوله لا يتابع إلا الزنا أي لا يتجزع إلا الرباط (قوله) وأما الذهب الخ فمحتززه وقوله وغلب الفضة الخ فإن ذلك مفروض فيما إذا كان الاحتياط (قوله) فإن غلب الذهب الخ اعلم أن الذهب إذا خلط بالفضة فما كان يكون غالباً أو مغالباً أو مساوياً وعلى كل إيمان يبلغ كل منهما نصيباً والذهب فقط أو الفضة فقط أو الأولى أو الأولى عشرة صورة منها صورتان مختلفتان فقط وهما أن تبلغ الفضة وحدها نصيباً والذهب غالب عليها أو مساوياً والعشرة خارجة إذ عرفت هذا فقله فإن غلب الذهب فذهب فيه أربع صور يولغ كل منهما نصيباً وعدمه ويولغ الذهب فقط ويولغ الفضة فقط لكن الرابعة متممة كاعتل لأنه متى غلب الذهب على الفضة بالغة نصيباً لزوم يولغ نصيباً نصيباً ومن حكم الثلاثة السابقة بقوله فذهب أما الأولى والثالثة فظاهر لأن الذهب فيه ما يبلغ بأكثره نصيباً فكانت الفضة تبعاً له سواء بلغت نصيباً أو لا كما في الأولى أو لا كما في الثالثة فذكر كانه وكذلك الثانية لأن الذهب متى غلب كان هو المعتبر لأنه أعز وأغلى كإياها فإذا بلغ مجموعهما نصيباً ذكر كذا الذهب وقوله والأى وإن لم يغلب الذهب بان غلبت الفضة أو تساوى أو فبه عمية صور يولغ كل منهما نصيباً وعدمه ويولغ الذهب فقط أو الفضة فقط أو التساوى لكن يولغ الفضة فقط قطع التساوى متممة كاعتل فبحر سعة وتقسيد يولغ الذهب أو الفضة نصيباً يخرج بصورتين منها وهما إذا لم يبلغ كل منهما نصيباً مع غلبة الفضة أو التساوى وسنذكر كما مضى خمس صور يتبعان في التساوى وثلاثة في غلبة الفضة وقوله فإن بلغ الذهب أي يبلغ نصيباً وحده أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوى فهذه أربع صور وقوله أو الفضة أي أو بلغت الفضة وحدها نصيباً عند غلبة الذهب على الذهب فهذه الخامسة وقوله وجبت أي كذا البالغ النصب فإن بلغه الذهب وجبت كذا الذهب في الصور الأربع المذكورة لأنه لما بلغ النصب وجب اعتبار أنه أعز وأغلى وتصير الفضة تبعاً له ولو بلغت نصيباً معه وإن كان البالغ هو الفضة الغالبة عليه وجبت كذا الفضة ترجيحاً لها يولغ النصب فيجعل كفضة لكن على تفصيل فمما سنذكر موقد علم حكم ما ذكرنا في تقرير كلام الشارع في الصور الثلاثة الأولى والنسب الآخر من عبارة الشئ وعبارة الزبلي أماناً له الشئ فهي قوله ولو سئل الذهب مع الفضة فإن بلغ الذهب نصيباً في الجميع كذا الذهب سواء كان غالباً أو مغالباً أو أعز وإن لم يبلغ الذهب نصيباً فإن بلغت الفضة نصيباً في الجميع كذا الفضة أو أماناً له الزبلي فهي قوله والذهب

المخلوطة الفضة ان يبلغ الذهب نصاب الذهب وحيث غمز كاه الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وحيث غمز كاه الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبة وأما اذا كانت مغلوقة فهو كالمذهب لانه أعز وأعلى قيمة اه وكل من هاتين العبارتين مؤداهما واحد وما قررنا في كلام الشارع من أحكام الصور السبع يؤخذ منها بقول الشئى سواء ~~ممكن~~ كان غالياً ومغلوياً بشئ ما اذا بلغت الفضة نصابها أو لا بدليل قوله بعده وان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة الخ فإنه لم يغتزز كلها ليعجز كالمغضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فأذا كان قوله قبله وان بلغ الذهب نصابه الخ فإنه يجعل الكل ذهبا اذا بلغ الذهب نصابه سواء بلغت الفضة أيضاً ولا وكذا قول الزبلي وان بلغت الفضة الخ أى لم يبلغ الذهب نصابه بدليل المقابلة فإنه اعتبر ولا الكل ذهباً بل بلغ الذهب نصابه وأطلقه فشمّل ما اذا بلغت الفضة أيضاً نصاً ولا فعل أنه لا يعتبر الكل فضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغ كان الكل ذهبا فزكى كاه الذهب لانه أعز وأعلى قيمة وكذا لو غلب الذهب وبلغ بضم الفضة اليه نصاً كما علم من قوله وأما اذا كانت مغلوقة فهو كالمذهب الخ وهذا ما عرّفه الشارع بقوله فان غلب الذهب فذهب ويدخل في قول الشئى سواء كان غالياً أو مغلوياً بحكم المساواة الاولى وهو مفهوم أيضاً من إطلاق الزبلي قوله ان بلغ الذهب نصاب الذهب الخ فقد ظهر أنه لا تحالف بين العبارتين ولا بينهما وبين عبارة الشارع لكن قول الزبلي وهذا اذا كانت الفضة غالبة لا حاجة الى ان الفضة اذا بلغت وحدها نصاً لبيان أن تكون غالبة على الذهب الذى لم يبلغ نصابها لئلا يذ كره الشئى وكأن الزبلي ذكره ليعنى عليه قوله وأما اذا كانت مغلوقة فهذا ما ظهر في تقرير هذا المحل والله أعلم بفهمه (تنبيه) قال في التتارخانية واذا كانت الفضة غالبة والذهب مغلوياً مثل أن يكون الثلاثون فضة أو أكثر لا يجعل كالمغضة لان الذهب أكثر قيمة فلا يجوز جعله نجماً اليهودية بخلاف ما اذا كان الذهب غالياً اه ومقاده أن ما مر من أنه اذا بلغت الفضة نصاباً لم يبلغ الذهب نصابه بخبر كالمغضة معقداً اذا لم يكن الذهب الذى خالطها أكثر قيمة منها ولا كان الكل ذهبا وهذا التفصيل للموعودين كره في عبارة الزبلي المارة إشارة اليه وتؤخذ منه حكم الضروريتين الباقيتين من السبع وهما اذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوى وعلى هذا فيمكن دخوله ما في قول الشارع فان غلب الذهب فذهب بان را دخلت على ما معهن من الفضة وزناً وقيمة لكن قال في المحط والبدائع الدانير الغالب عليها الذهب كالمحسوبة حكمها حكم الذهب والغالب عليها الفضة كالمهرورة والمروية ان كانت شتاراً نجماً والتجارة تعتبر قيمتها ولا يعتبر قدر ما فيها من الذهب والفضة وزناً لكل واحد منهما يخلص بالانابة اه وهذا كالصرح في أن الدانير المسكوكة المخلوطة بالفضة حكمها حكم الفضة المخلوطة بالفضة فاذا كان الذهب فيها غالياً كانت ذهبا كالمغضة الغالبة على الفضة واذا كانت الفضة غالبة عليها كانت كالمغضة المغلوقة بالفش فتقوم فان بلغت قيمتها نصاباً كانا ان كانت أعما نارية أو نوى فيها التجارة والا اعتبر ما فيها وزناً فان بلغ ما فيها نصاباً أو كان عندهما متريه نصاباً كانا هو الا فلا يعلم أن ما ذكره الشارع تعالى الزبلي والشئى في غير الدانير المسكوكة والمسكوكة التي ليست للتجارة ولا أعما نارية اه وهو قول آخر فليتأمل والله تعالى أعلم (قوله) وشروط كمال النصاب الخ أى ولو حكمنا في البحر والنهر لو كان له غنم للتجارة تساوى نصابها قبل الخول فذبح جلودها وتم الحول عليها كان عليه الزكاة ان بلغت نصاباً ولو تجمر عصره الذى للتجارة قبل الخول تم صار خلاصته الحول عليه وهو كذلك لاز كاه عليه لان النصاب في الاول باق لم يبق له الخلد يقوم بخلافه في الثاني وروى ابن سماعه عليه السلام كاه في الثاني أيضاً (قوله) لا نقصان أى انقصا السبب أى تحقيقه بمالك النصاب (قوله) للوجوب أى لتحقيق الوجوب عليه ط (قوله) فلو هلك كله أى في أثناء الحول بطل الحول حتى لو استغفره غيره امتنانه له خو لا حديداً وتقدم حكمه هلاكه بعد تمام الحول في كاه الغنم قال في النهر ومنه أى من الهلاك ما جعل السائمة عوفة لان زوال الوصف كزوال العين (قوله) وأما الدين الخ قدم الشارع عند قول المصنف فلا زكاة على مكاتب ومذنون للعبد بقدرته أن عرض الدين كالهلال عند مجرود ربحه في الجراه وقد تنفذ المترجيع ما هنا فرأى جمع الخلاف في الدين المستغرق للنصاب كما هو صريح ما في الجوهرة

(وشروط كمال النصاب)  
ولساعة (في طرق  
الحول) في الإبتداء  
للاعتقاد وفي الانتهاء  
للو جوب (فلا يضر  
نقصانه بينهما) فلو  
هلك كله بطل الحول  
وأما الدين فلا يقطع ولو  
مستغرقا

فلا يمكن التوفيق بحمل ما في الصبر على غير المستغرق فافهم **(قوله)** وفيه العرض الخ تقدم ساقية بقوم العرض  
 اذا بلغ نصبا وما هنافي بيان ما اذا بلغ وعند من التثنية ما يتبره التصلب في التهر قال الزاهد يوه أن يقوم  
 أحد التقدين ويضد اليه القيمة العروض عند الامام والا يقوم التقدين بل العروض ويضمها وقائده تظهر  
 فمن له حنطة التجارة قيمته مائة درهم وله خمسة ذنان قيمته مائة مثب الزكاة عندهم خلا فاهما **(قوله)** وضعا  
 راجع للتثنية وقوله وجعل راجع للعرض والمعنى أن الله تعالى خلق التثنية ووضعها لآبائه والامسند  
 يجعل العرض لآبائه **هـ ح** أي لانه لا يكون التجارة الا اذا وى به العبد التجارة ومخلاف التقيد **(قوله)**  
 ونضم الخ أي عند الاجتماع أو ما عند انفراد أحدهما فلا تعتبر القيمة اجابا عما دفع لان المعسر ورته  
 آداءه ووجوب كاسر وفي البدائع أيضا أن ما ذكر من وجوب الضم اذ لم يكن كل واحد منهما نصبا  
 بان كان أقل فلو كان كل منهما نصبا لما بدون زيادة لا يجب الضم بل ينفي أن يؤدى من كل واحد كانه  
 فلو ضم حتى يؤدى كله من الذهب أو الفضة فلا بأس به عندنا ولكن يجب أن يكون التسوية معاهو أنفع  
 للفقراء وأما الا يؤدى من كل ضم ماربع عشره **(قوله)** وعكسه وهو ضم الفضة الى الذهب وكذا  
 يصح العكس في قوله وفيه العرض تضم الى التثنية عند الامام كاسر عن الزاهد يوه في المحط  
 أيضا ولو اسقط قوله يجامع التثنية رجوع الضمير في عكسه الى المذكر من المستثنين ويجوز  
 ارجاعه اليه ولا يضره بيان العطف في أحدهما **(قوله)** في أي من جهة القيمة له مائة درهم خمسة مثاقيل  
 قيمته مائة مثاقيل كانهما خلا فاهما ولوله اربع فضة وزنه مائة وقيته صلاغة مائتان لا يجب الزكاة باعتبار  
 القيمة لان الجوده والصنعة في أموال الرابلية لها عند انفرادها ولا عند المقابلة بعينها ثم لا فرق بين ضم  
 الاقل الى الاكثر كاسر وعكسه كالمائة مائة وخمسون درهم او خمسة ذنان لئلا يساوي خمسين درهم يجب  
 على الصحيح عنده ونضم الاكثر الى الاقل لان المائة والخمسين بخمسة عشر ذنار وهذا دليل على أنه لا اعتبار  
 بتكامل الاجزاء عنده وانما ينضم أحد التقدين الى الآخر قبة طعن البهر قلت ومن ضم الاكثر الى الاقل ما في  
 البدائع أنه يروى عن الامام أنه قال اذا كان لرجل خمسة وتسعون درهما ودينار يساوي خمسة درهما يجب  
 الزكاة وذلك بان تقوم الفضة بالذهب كل خمسة مثاقيل **(قوله)** وقالوا بالاجزاء فان كان من هذا ثلاثة ارباع  
 نصاب ومن الآخر ربع ضم والوصف من كل او الثلث من أحدهما والثلثان من الآخر فيخرج من كل  
 جزء محاسبه حتى انه في صورة الشارح يخرج من كل نصف ربع عشره كذا كره صاحب البهر **(قوله)** وخمسة  
 عندهما تبع فيه صاحب التهر وفيه نظر لانه اذا اعتبر عندهما النتم بالاجزاء يجب في كل نصف ربع عشره  
 كاسر عن الضر وعزا الى المحط وجيشد فيخرج عن العشرة الذنان التي قيمته مائة وأربعون ربع ذنار منها  
 قيمته ثلاثة دراهم ونصف فاذا اراد دفع قيمته يكون الواجب ست دراهم عندهما أيضا لا يقال ان اعتبار الضم  
 بالاجزاء أي بالوزن عندهما مني على انه لا اعتبار بالجوده لعدم تقويمها شرعا فلا تعتبر القيمة بل الوزن والدينار  
 في الشرع بعشر دراهم كقديمه مائة قيمته هذا الجوده فلا تعتبر لا ناقول ان عدم اعتبار الجوده انما هو عند  
 المقابلة بالنفس أما عند المقابلة بخلافه فغير انما كما قديمه مائة قيمته وهو عشر ذنانير **(قوله)**  
 فافهم أشار به الى رد ما قاله صاحب الكافي من أنه عند تكامل الاجزاء كالمائة مائة درهم وعشر ذنانير  
 قيمته أقل من مائة درهم لا تعتبر القيمة عندهما أن يجب الزكاة فيها لتكامل الاجزاء لا باعتبار القيمة وليس  
 كالطبر بل لا يجب باعتبار القيمة من جهة كل من التقدين لامن جهة أحدهما عنانقله ان لم يتم باعتبار قيمة  
 الذهب الفضة يتم باعتبار قيمة الفضة بالذهب والمائة درهم في المسئلة مقومة بعشر ذنانير فحب فيها الزكاة  
 لهذا التقويم وتعام يباه في الصبر وفتح القدر **(قوله)** في نصاب مشترك المراد ان يكون بلوغه النصاب  
 بسبب الاشتراك وضم أحد المثلين الى الآخر بحيث لا يبلغ مال كل منهما ما تفراده نصابا **(قوله)** وان هجت  
 الخلطة فقه أي في النصاب المذكور وأشار بذلك الى خلاف سبب الامام الشافعي فلها يجب عندها اذا  
 هجت الخلطة وعندها عنده بالشروط التسعة الآتية ولذا قيدها بالشرع قوله بالحد الخ فافهم اذا لم

(وفيها العرض) للتجارة  
 (تضم الى التثنية) لان  
 الكل التجارة وضعا وجعل  
 (و) يضم (الذهب الى  
 الفضة) وعكسه يجامع  
 التثنية (قيمة) وقالوا  
 بالاجزاء فلوله مائة  
 درهم وعشر ذنانير  
 قيمته مائة وأربعون  
 ربع مائة عندهم وخمسة  
 (نصاب) مشترك (من  
 سائمة) ومال تجارة وان  
 هجت الخلطة فيه بالحد  
 أسباب الاسامة التسعة  
 التي يجتمعها

أوص من يتفق ويباه  
في شروح الجمع وان  
تعدد النصاب يجب  
إجماعا ويتراجعان  
بالمخصص ويباه في  
الحاوي فان بلغ نصيب  
أحدهما نصا بآره  
دون الآخر ولو يئنه  
وبين عثمانين رجلا  
ثمانون شاة لثاني عليه لانه  
عما لا يقسم خلافا  
للتاني سراج (و) أعلم  
أن الدون عند الامام  
ثلاثة قوى ومتوسط  
وضيف (فوجب)  
زكاتها اذ ان نصا بآره  
الحول لكن لا قورا بل  
عند قبض أربعين  
درهما من الدين  
القوى (كقرض وبذل  
مال تجارة) فكلما قبض  
أربعين درهما يلزمه  
دروهم (و) عند قبض  
(مائتين منه لغيرها) أي  
من بدل مال لغير تجارة  
وهو المتوسط كتمن سائمة  
وعبد خذمة ونحوهما  
عما هو مشغول

فوجد هذه الشروط لا يجب عندنا بالاولى وسماها أسيا مع أنها شروط اصطلاحا لا اسم السبب على الشرط كما  
أطلق بالعكس وقد متنا وجهه أول الباب عند قوله ملك نصاب فافهم **(قوله)** أوص من يتفق فافهم  
لأهله كل منهم ما وجوب الزكاة ولو اوجدوا الاختلاف في أول السنة والصادق لصدق الاختلاف والميم  
لاختلاف المشرح بأن يكون ذهابها إلى المرى من مكان واحد والنون لاختلاف الامة التي يجب فيه والباء  
لاختلاف الرعي والشرين للصحة لاختلاف المشرح أي موضع الشرب والقاء لاختلاف الفعل والعين لاختلاف المرى وهذه  
شروط الحظ في السابقة وأما شرطها في مال التجارة فقد ذكره في كتب الشافعية منها أن لا يتميز ذلك كان والحارس  
ومكان الحفظ كخزانة **(قوله)** وان تعدد النصاب أي بحيث يبلغ قبل الضم مال كل واحد انفرادا نصا فافهم  
يجب حيث شغل على كل منهما من كلفه فلهذا أخذ الساعي زكاة النصابين من المالكين فان تساوا فلا يرجع  
لاحد هما إلى آخر كالأول كان عثمانين شاة لكل منهما أربعون وأخذ الساعي منهما مائتين والأرجح كما  
يأتي بيليه وهذا مقابل قوله في نصاب **(قوله)** وبيليه في الحاوي) بينه فاضربان بأنهما في الحاوي حيث قال  
صورته ان يكون لهما مائة وثلاثون وعشرون شاة لاحدهما الثلثان ولآخر الثلث فالواجب شاتان  
فأخذ من كل منهما مائة فخرج صاحب الثلثين بالثلثين من الشاة التي دفعها صاحب الثلث ورجع  
صاحب الثلث بالثلثين شاة دفعها صاحب الثلثين فقام ثلثه في مقام ثلثين الثلثين المطالب بهما وبقي  
ثلث شاة فطالب به صاحب ثلثي المال اه ط وبه نلها ان الرجوع من الجائنين فالتفاعل على بابه فافهم  
**(قوله)** فان بلغ الخ) كالأول كانت ثمانون شاة بين رجلين ثلاثا فاحذف المصدق منها شاة زكاة صاحب الثلثين  
فصاحب الثلث أن يرجع عليه بقية الثلث لانه لا زكاة عليه محيط **(قوله)** ولو يئنه الخ) في التخصيص ثمانون  
شاة بين أربعين رجلا رجل واحد على كل شاة نصفها والنصف الآخر لباقيين يسر على صاحب الأربعين  
صدقة عند أي خيفة وهو قول محمود لو كانت بين رجلين يجب على كل واحد منهما شاة لما بما يقسم في هذه  
الحالة وفي الأولى لا يقسم اه أي لأن قسمة كل شاة بينه وبين من شاركه فيها لا يمكن الاتفاقها بخلاف  
قسمة الثمانين نصفين **(قوله)** عند الامام) وعندهما الدون كلها سواء فوجب كذا هو يؤدى متى قبض  
شاة قليلا أو كثيرا إلا بد الدين والكفاية والسعاية والدية في رواية بجر **(قوله)** اذ انتم نصا) الضعيف في تم بعد الدين  
المقهوم من الدون والمال اذ ان بلغ نصا بيليه أو عاينده ما يئنه النصاب **(قوله)** وقال الحول) أي لو قبل  
قبضه في القوي والمتوسط وبعدم الضعيف **(قوله)** عند قبض أربعين درهما) قال في المحيط لا الزكاة  
لا يجب في الكسور من النصاب لثاني عندهما يبلغ أربعين الدرهم ففك ذلك لا يجب الاداء على مبلغ أربعين  
للمرجح وذكر في المتن في رجل له ثلثمائة درهم بين حال عليها ثلاثة أحوال فقبض مائتين فعند أي خيفة  
زكاة السنة الأولى خمسة والثانية والثالثة أربعة وأربعة عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الأربعين  
اه **(قوله)** كقرض) قلت الظاهر ان منه مال المرصد المشهور في دينار لانه اذا أنفق المستاجر لدار الوقف  
على عمارتها الضرورية بآهر القاضى للضرورة والاعانة اليه يكون غزاة استقراض المتولى من المستاجر  
فلا قبض ذلك كله أو أربعين درهما منه ولو باقتطاع ذلك من أجر الدار تجزى كانه لمضى من الستين والثمان  
عنه غافلون **(قوله)** فكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم) هو معنى قول الفتح والبحر وتراجع الاداء إلى أن  
يقبض أربعين درهما فلهذا درهم وكذا فيما زاد فحصله اه أي فيما زاد على الأربعين من أربعين ثمانية  
وثلاثة إلى أن يبلغ مائتين فقبض خمسة دراهم ولذا عبر الشارع بقوله فكلما الخ وليس المراد ما زاد على الأربعين  
من درهم أو أكثر كونه عبارة بعض المحشين حيث زاد بعد عبارة الشارع وفيما زاد بحسبه لانه درهم  
أن المراد ما يطبق الزيادة في الكسور وهو خلاف مذهب الامام كالمجلة مما قتله انفعان المحط فافهم **(قوله)**  
أي من بدل مال لغير تجارة) أشار إلى أن الضعيف في قول المصنف منه عائد إلى بدل وفي لغيره إلى التجارة ومثل  
بدل التجارة القرض **(قوله)** كتمن سائمة) جعلها من الدين المتوسط تعال القرض والغير والغير لغيره فبها عما هو بدل  
مال ليس للتجارة وجعلها من مال في شرع المجموع من القوي ومثله في شرع حذر الجار وهو مناسب لما في غاية

البيان حيث جعل الدين الذي هو بدل عن مال قسمين اما ان يكون ذلك المال لوبيق في يد متجبر كانه ما ولا يكون كذلك اهـ قبل القسم الاول هو الدين القوي ويدخل فيه عن السامعة لانهما لوبيق في يد متجبر كانهما ولا يكونه في الحبط الدين القوي ما علكه بدلا عن مال الزكاة تأمل **(قوله)** بجوانحه الاصلية فبعدم اعتبار اعماله الاخرى بالعقل ان لا يكون عند منسوى ما هو مشغول به واتجه والافليس للتجارة يدخل فيه ما يحتاج اليه كما لا بد مما بعدم **(قوله)** واملال من عطف العام على الخلاس لانه جمع ملاك بكسر الميم معني بملاط هذا النظر الى اللغة اما في العرف خاصة العتق فكون عطف ماسان اهـ هو هو معطوف على تعليم اوعلى ما في قوله هو علمو **(قوله)** ويعتبر ما مضى من الحول (القول) اي في الدين المتوسط لان الخلاف فيه اما القوي فلا خلاف فيه لما في الحبط من انه يجب الزكاة به بحول الاصل لكن لا يزمه الادامتي بقض منه أربعين درهما واما المتوسط ففيه روايتان في رواية الاصل يجب الزكاة فيه ولا يزمه الادامتي بقض مائتي درهم فيز كيهما في رواية ابن جماعة عن أبي حنيفة لاز كذا فحتى يقض وبحول عليه الحول لانه صار مال الزكاة الآن فصار كالحادث ابتداء بوجه ظاهر الرواية انه لا تقدم على البيع صيره بالتجارة فصار مال الزكاة قيل البيع اهـ ملخصا والحاصل ان معنى الاختلاف في الدين المتوسط على انه هل يكون مال زكاة بعد القبض أو قبله فعلى الاول لا بمن معنى حول بعد قبض النصاب وعلى الثاني ابتداء الحول من وقت البيع فوله ألف من دين متوسط معني علم بحول ونصف قبضها من كيهما عن الحول الماضي على رواية الاصل فاذما مضى نصف حول بعد القبض زكاهما أيضا وعلى رواية ابن جماعة لا يزكياهما من الماضي ولا عن الحال البعدي حول بعد القبض وأما اذا كانت الاف من دين قوي كبذل عروش وتجارة فان ابتداء الحول هو حول الاصل لا من حين البيع ولا من حين القبض فذا قبض من نصاب أو أربعين درهما زكاه عما مضى بياض على حول الاصل فلو ملك عرضا للتجارة ثم بعد نصف حول باع منه ثم بعد نصف ونصف خض منه فقدمت عليه حولان فيز كيهما وقت القبض بالاخلاق كما يعلم عائقا من المحط وغيره فواقع للمعشدين هاهنا التسوية بين الدين القوي والمتوسط وانه على الرواية الثانية لا يزكي الا في الثانية الا اذا مضى حول من وقت القبض فهو خطأ لما علمت من ان الزكاة رتبة الثانية في المتوسط فقط ولا نه عليها لا يزكي الا في الاول الماضي خلافا لما به لفظ ثانيا فافهم **(قوله)** في الاصح قد علمت انه ظاهر الرواية وبعبارة الفتح والصرح في صحيح الرواية قلت لكن قال في البدائع ان رواية ابن جماعة انه لاز كذا حتى يقض المائتين وبحول الحول من وقت القبض هي الاصح من الروايتين عن أبي حنيفة اهـ ومثله في غاية البيان وعليه حكمه حكم الدين الضعيف الا في **(قوله)** ومثله ما للورث يساع على رجل اي مثل الدين المتوسط فيهما ونصابه من حين ورثه حتى يورثه كذا الضعيف فتح وبحر والاول ظاهر الرواية وشمل ما اذا وجب الدين في حق المورث بدلا عما هو مال التصارة أو بدلا عما ليس لها تاريخية لان الوارث يقوم مقام المورث في حق الملك لا في حق التجارة فاشبهه بدل مال يمكن للتجارة يحبط وفيه وأما الدين الموصى به فلا يكون نصابا قبل القبض لان الموصى له ملكه ابتداء من غير عوض ولا قائم مقام الوصي في الملك فصار كالملك كيهما اهـ اي فهو كالدين الضعيف (تنبيه) فمقتضى ما مر من ان الدين القوي والمتوسط لا يجب اذما كانا لا بعد القبض ان المورث لو مات بعد قبض قبل قبضه لا يزمه الا نصابا خارجا زكاه عند قبضه لانه يجب عليه الاداء في حياته ولا على الوارث ايضا لانه لم يملكه الا بعد موت مورثه فانتداه حوله من وقت الموت **(قوله)** الا اذا كان عند منسوى الى الدين الضعيف استثناء من اشتراط حولان الحول بعد القبض والاولى ان يقول ما يضم الدين الضعيف اليه كالأفلا ح والحاصل انه اذا قبض منه شأ وعنده نصاب يضم للقبض الى النصاب ويركبه بحوله ولا يشترط له حول بعد القبض ثم اعلم ان التقيد بالضعيف غرام في العمري الى الوالدية والظهار انه اتفاق اذ لا فرق بظهور بينهما وبين غيره كما يقتضيه اطلاق قوله والمستفاد في أثناء الحول يضم الى نصاب من حسنه وبدل على ذلك انه في البدائع قسم الدين الى ثلاثة ثم ذكر انه لا زكاة في القروض عند الامام اهـ يمكن أربعين درهما ثم قال وقال الكرخي ان هذا اذا لم يكن له مال سوى الدين والا فاقض منه فهو غنة الاستفاد فيضم الى ما عنده اهـ وكذلك في المحيط فانه ذكر الدين الثلاثة ونوع عليها فروعا آخرها أجر دارا وعبد التجارة

بجوانحه الاصلية  
كطعام وشرب واملال  
ويعتبر ما مضى من  
الحول قبل القبض في  
الاصح ومثله ما للورث  
دساع على رجل (د)  
عند قبض (مائتين مع  
حولان الحول بعدد)  
اي بعد القبض (من)  
دين ضعيف وهو بدل  
غرمال كهردية  
وبدل كتابة وخلع الا  
اذا كان عنده ما يضم  
الى الدين الضعيف  
(قوله لان الوارث الخ)  
قال شيخنا ظاهر قايده  
مقاسه في الملك فقط  
استواء الدين في  
كونها بالنسبة لوارث  
تكون من الوسط  
فليراجع اهـ

كأمر ولو أرباب الدين المدون بعد الحول (٣٨) فلاز كأمراء كن الدين قويا وألانة وقيد في المحيط بالمعسر أما الوسر فهو استهلاك

فليحفظ فخر قال في التهر  
وهذا ظاهر في أنه قصد  
للاطلاق وهو غير صحيح  
في الضعيف كما لا يخفى  
(ويجب عليها أي المرأة  
زكاة نصف مهر) من  
نقد (مردود بعد  
مضى (الحول من ألف)  
كانت (قبضته مهر)  
ثم ردت النصف (الطلاق)  
قبل النحول (فترك  
الكل لما تقرر أن  
التقيد لا يتعين في العقود  
والفسوخ (ونسقط)  
الزكاة (عن موهوب  
في) نص (مراجع)  
فيه (مطلقا) سواء  
رجع بقضائه أو غيره  
(بعد الحول) لو ردد  
الاستحقاق على عين  
الموهوب وإذا ارجع  
بصدقه كما قبله  
لأنه لا زكاة على الواهب  
اتفاقا لعدم الملك

قال إن فهاروا بتن في رواية لاز كلفه ما حق تقضي وبحول الحول لأن المنفعة ليست مال حقيقة فصار كالمهر  
وفي ظاهر الرواية يجب الزكاة بمجرد الأداء إذا قضى نصا بلان المنافع مال حقيقة لكم يستعمل لوجوب  
الزكاة لانها لا تصح نصا بالذات حتى سنة ثم قال وهذا كما إذا لم يكن له مال غير الدين فإن كان له غيره ما قضى فهو  
كلفاته فخص المهر بهذا كالمهر في شموله لأقسام الدين الثلاثة ولعل التقيد بالضعيف ليدل على غيره  
بالاولى لأن المقصود منه بشرطه كونه نصا لجميع حولان الحول بعد القبض فإذا كان يضم إلى ما عنده وبسقط  
استراط الحول الجديد لا يشترط فيه ذلك يضم بالاولى تأمل (تنبيه) ما ذكرنا من المحطص في أن أجرة  
عبد الصارية وأدار التجارة على الرواية الأولى من الدين الضعيف وفي ظاهر الرواية من المتوسط وقدر في العسر  
عن الفسخ كما لا يخفى في صحيح الرواية ثم رأيت في اللؤلؤ الجلة التصريح بأن ثلث روايات (قوله كالمهر) أي في  
قوله والمستفاد في وسط الحول يضم إلى نصيب من جنسه والمراد أن ما هنالك من أفراد تلك القاعدة يعلم حكمه منها  
والأفلم يصرح به هناك (قوله وقيد) أي بقيد عدم الزكاة فيها إذا أربأ الدائن المدون ط (قوله بالمعسر) أي  
بالمدين المعسر فكان الراجح في الهلاك ط (قوله فهو استهلاك) أي فيجوز كانه ط (قوله وهذا ظاهر الخ)  
أي قول العروة فيدخال ظاهر في أن مراده أنه تقيد لا إطلاق المذكور في قوله سواء كان الدين قويا ولا الشامل  
لأقسام الدين الثلاثة أي أن سقوط الزكاة بآراء الموصرين بعد الحول في الدين الثلاثة تقيد بالمعسر احترازا  
عن الوسر فإن المدون إذا كان موسرا وأربأ الدائن لا تسقط الزكاة لأنه استهلاك وهذا غير صحيح في الدين  
الضعيف لأنه لا يجزى كانه لا بعد قبض نصيب وحولان الحول عليه بعد القبض فقبله لا يجزى فيكون أربأوه  
استهلاك كاقبل الوجوب فلا يضم زكاة موهبه الدين المتوسط على ما قدمنا من نصيب الدائع وغاية البيان وكان  
الوضع في التعيين أن يقول وهذا ظاهر في أن أربأ المدون الوسر استهلاك مطلقا وهو غير صحيح الخ ثم إن عبارة  
المحيط لا غبار عليها في الدين القوي ونصها ولو باع عرض التجارة بعد الحول بالدرهم ثم أربأ من غيره  
والمشترى موهبه يضم الزكاة لأنه صار مستهلكا وإن كان معسرا أو لا يدري فلاز كانه لا لأنه صار دينا عليه  
وهو مقرض فصار كانه موهبه ولو وهب الدين من عليه وهو مقرض يسقط عنه الزكاة اه وفيه ولو كان له ألف على  
معسر فاشترى منه بهاد بناراهم ومهنته فقطع زكاة الألف لأنه صار قابضا لها بالدار (قوله ويجب عليها الخ)  
صورته تارة في أمه ألف وقبضتها وحال الحول ثم أطلقها قبل الدخول فقبلها دفعها اتفاقا لكن زكاة النصف  
المردود لا تسقط عنها خلافا لفرع شرح المجمع (قوله من نقد) هو الذهب أو الفضة احترازا عما لو كان المهر  
سائما وأعرضا في المحيط انتهى ترك النصف لأنه استحق عليها نصف عن النصاب والاستحقاق بمنزلة الهلاك اه  
وكان الأولى بالشارح إسقاطه لأنه يخفى عنه قول المصنف من ألف (قوله من ألف) يتعلق بقوله نصف مهر على  
أنه موهبه وقوله ثم ردت النصف لا محالة بعد قوله مردود وقوله لعل يتعلق بقوله مردود نظر الآن ط (قوله  
لا يتعين الخ) أي فلم يجب عليها أن ترد نصف ما قبضته بعينه بل مثله والدين بعد الحول لا يسقط الواجب ولو ألجته  
ثم قال ولا يزكي الزوج شيئا لأن ملكه لا يتعد اه قلت بقي ما إذا تم قبض المراتب شيئا ومال الحول عليه في يد  
الزوج ثم طلقها قبل الدخول ولم أر من صححه والظاهر أنه لا زكاة على أحد المراتب فلازم مدون بقدر ما في  
يد مدون البعاد مانع كالمهر واستحقاقه لصفته إنما هو بسبب عارض وهو الطلاق بعد الحول فصار بمنزلة ملك  
جديدا والمرأة أقل من مهرها على الزوج ديني ضعف وقد استحق الزوج نصفه قبل القبض فلاز كانه عليها مال  
بعض حول جديد بعد القبض الباقي تأمل (قوله في العقود والفسوخ) أي عقود المعاوضات من بيع  
وأجارة وعقد النكاح وفي الفسوخ كفسخ النكاح بالطلاق قبل الدخول وبجوهه وتعامه في أحكام التقدمة  
الاشياء (قوله لو ردد الاستحقاق الخ) لأن الزوج في المهر فسخ من كل وجه ولو بغير قضاء والدرهم بما  
تبعين في المهر فاستحق عين مال الزكمتين غير اختياره فصار كالهلاك ولو ألجته وبه يظهر الفرق بين المهر  
والمهر (قوله قبله) أي بقوله عن موهوبه (قوله اتفاقا لعدم الملك) لأن ملك الواهب انقطع  
بالمهر وأشار بقوله اتفاقا إلى أن في سقوطها عن الموهوب خلافا لأن زفر يقول بعدمه إن رجع الواهب

مألك بقصد النكاح ونوعه التجارة الأصح أنه لا يكون لها ويكن أن يحصل ما هنالك من المانع واسترته ونوبته التجارة مثلا بلا

بالقضاء لانه لا يطلع ملكه باختياره صار ذلك كهيئة جديدة وكسبها فلنابل هو غير مختار لانه لو امتنع عن الرد  
 اجبر بالقضاء فصار كانه هالك شر حرر الجار **(قوله)** وهي من الخيل) أي هذه المسئلة من خيل اسقاط الزكاة  
 بان سبب التدايب قبل الحول يوم ثلاثين رجوع في هنته بعد تمام الحول والتأهراة لو رجوع قبل تمام الحول  
 تسقط عنه الزكاة افضل لطلان الحول والملك تأمل وقد مننا الاختلاف في كراهة الحيلة عند قوله ولا في  
 هالك بعد وجوبها بخلاف المسئلة **(قوله)** ومنها الخ) لكن لا يمكنه الرجوع في هذا الهبة لكونها الهبة التي يدرم  
 محرمة منه نعم ان احتاج اليه فله الانفاق منه على نفسه بالمعروف والله اعلم

### (باب العاشر)

الحقة بالزكاة اتباعا لبسوط وغيره لان بعض ما يؤخذ كالموت ليس متمم فاذا اخروا بعضه وقدمه على  
 الزكاة لم ينف من معنى العادة ما يؤخذ من عشر القوم عشرهم عشر بالضم فيم اذا اخذت عشر أموالهم  
 نهر **(قوله)** ذكره سعدى) أي في حاشية الغاية حيث قال المأخوذ ربع العشر لا العشر الا ان يقال ان أطلق  
 العشر وأراد به ربعه محضاً من باب ذكر الكل وأراد به جزء أو يقال العشر صار على ما باخذه العاشر سواء كان  
 المأخوذ عشر القوم أو ربعه أو نصفه فلا حاجة إلى ان يقال العاشر تسمية التي باعتبار بعض أحواله كما لا يخفى  
 اه وفسره الشارح بتعالمه بالعلم الجنسي اذ لا شك أنه ليس علم يخص والا قرب كونه اسم جنس شرعي اذ لا  
 دليل على علمته لان العلم اعم وأوال العرب فرق بين أصامة وأعد الموضوع عن الماهية الحيوان المقدس باجراتهم  
 أحكام الاعلام على الاول من مجموعين المصرف وجواز محيى الحال منه وعدم دخول أصله حكموا على الاول  
 بالعبية الجنسية دون الثاني وقرروا بينهما بقيد الاستحضار عند الوضع وعلمه كإبني في محله وليس هناك ما يقتضي  
 عليه العشر حتى يعدل عن تنكيه الاصل على أن ادعاء التصرف والنقل في العشر ليس بأولى من ادعاء في  
 العاشر بل المتبادر من قول الكثر وغيرهم من نصبه الامام ليأخذ الصدقات من التجار ان العاشر اسم لذلك نقل  
 شرعاً له اذ لو كان التصرف وقع في العشر لكان فيه بيان معنى العشر المقول له لبيان العاشر أو بين كلاً  
 منهما فيقول هو من نصبه الامام ليأخذ العشر الشامل لربعه ونصفه وأيضاً فالاعراف والطلاق العاشر على من  
 يأخذ العشر ونصفه أو ربعه محيى هاشم الدوران اسم العشر في متعلق أخذ هو هذا مؤيداً لما قلناه والله اعلم **(قوله)**  
 هو حر مسلم) فلا يصح أن يكون بعد العدم والولاية ولا يصح أن يكون كافراً لانه لا يلي على المسلم بالآلة لا يخرج عن  
 الغاية والمراد بالآلة قوله تعالى وان يحلف الله لكافراً عن المؤمنين سبلاً **(قوله)** هذا الخ) أي اشتراط الاسلام  
 لآلة المذكور من اذ في العرو لا شك في حرمة ذلك أيضاً هـ أي لان في ذلك تعظيمه وقد نصوا على حرمة تعظيمه بل  
 قال في الشرح لآلة وما ورد من ذمه أي العاشر فعمل على من ينظم كزماننا لو علم محله كراهة حرمة تولية العسفة  
 فضلاع اليهود والكفرة هـ قلت وقد في شرح السيرة الكبر ان عمر كتب الى سعد بن أبي وقاص ولا تتخذ أحداً  
 من المشركين كاتبا على السيلين فانهم يأخذون الرشوة فيذهبهم ولا رشوة فيدين الله تعالى قال فيه نأخذ ظن الوالي  
 ممنوع من أن يثبت كاتبا من غير المسلمين لقوله تعالى ولا تتخذوا بطانة من دونكم اه **(قوله)** لما فيه من شبهة  
 الزكاة) أي وهو من جملة المصارف فعلى كتابته منه تظهر عمله ولذا هو هالك ما جعله لشيء له كإصراره الزبلى  
 فكان في شبهة الاجرة وشبه الصدقة ثم علم أن هذا الشرط أعني كونه غير هاشمي عراقي الجرائ الغاية وأمر من  
 ذكره غيره وهو مخالف لما ذكر في التها في غيرها في باب المصرف من أنه اذا استعمل الهاشمي على الصدقة  
 لا ينبغي له الاخذ منها ولو عمل ورزق من غير هاشم فلا بأس به او حرمانه بالنبغي لايجب كإصراره الزبلى هناك وهذا  
 كالتصريح في جواز نصبه عاملاً في محل ما هاشمي انه شرط لطل اخذ من الصدقة وبطل عليه فعل صاحب  
 الغاية بقوله لم يفسد من شبهة الزكاة فان مقلده أنه يجوز كونه هاشمياً اذا جعل له الامام شيئاً من المال أو كان  
 متبرعاً أو كان لا يأخذ شيئاً مما يخدمه المسلمين وسند كرفي باب المصرف عامه **(قوله)** لان الجباية بالجباية  
 أي جباية الامام هذا المأخوذ بسبب حاجته لا موال ولذا والغلب الخوارج على مصر أو قرى وبأخذوا منهم

وهي من الخيل ومنها ان  
 يهبه لطفه قبل التماس

بيوم

### (باب العاشر)

قبل هذا من تسمية الشيء  
 باسم بعض أحواله ولا  
 حاجة اليه بل العشر علم  
 لما يأخذ العاشر مطلقاً  
 ذكره سعدى أي علم  
 جنس (هو حر مسلم)  
 هذا يعلم حرمة تولية اليهود  
 على الاعمال (غدير  
 هاشمي) لما فيه من  
 شبهة الزكاة (فأمر على  
 الجباية) من الموص  
 والقطاع لأن الجباية  
 بالجباية

أو يكون مبنياً على قول  
 أي يوسف من أن ماملت  
 بالنكاح تصح فيه نية  
 التجارة اه

٣ (قوله فيما) لعلها  
 سبق فلم يأن ضم الشيء  
 في المضارع فقط لان  
 الفعل من باب قتل كافي  
 المصاح وغيره من كتب  
 اللغة كتبه مصححه

مطلب لا يجوز ان تأخذ  
 الكافر في ولاية

(بأخذ الصدقات)  
تغلب المصادقة على غيرها  
(من التبر) وزن  
بغير (المازني بأموالهم)  
الظاهرة والباطنة  
(عليه) وما ورد من  
العشائر محمول على الأخذ  
ظلم (فمن أنكر عظام  
الحلول أو قال) لم أتو  
التجارة أو (على دين)  
محمد أو منقص لكتاب  
لأن ما يأخذ من كاهن  
معراج وهو الحق بحر  
وإذا أطلقه المصنف  
مطلب ما ورد في ذم  
بالعشائر

٣ قوله لا تثنى عليهم إلا  
لأخذ الخراج كما مر أي  
متنا والذي مر متنا أخذ  
التعاضد كاهن السواثم  
والعشر والخراج لأخذ  
على أربابها إن صرف  
في محله والأفطيم إعادة  
غير الخراج اه وهو  
يزيد لفظ غير أقول  
وهو الصواب ولعله هنا  
جاء من فلم يسدي  
المؤلف ويحل عليه كتابته  
عليه ثم قد قول المصنف  
أخذ الغنائم اه محمد  
عليه السلام بن المؤلف

مطلب لا تثنى الزكاة  
بالعشر في زماننا  
(قوله) الأكثران عما  
لا يفضل عنه (الح) الصواب  
جذف لا تأمل اه

الصدقات ٣ لا تثنى عليهم إلا إعادة الخراج كما مر (قوله) السافر من خرج الساعي فله الذي يسير في القبائل لما أخذ صدقة الموالي في أمانها في  
الشريعة لا تثنى عليه لأنه لا يمتنع من الصدقات في قبائلهم من كرم في المسبوط وهو أن يأمن به الصغار من  
الصدقات ويحتمل منهم (قوله) خرج الساعي في البحر عن البدائع والمصدق بتخفيف الصاد وتبديد الدال اسم  
جنس له ما (قوله) تغلب الأخذ دفع لما يقال أن ما يأخذ من الكافر ليس بصدقة (قوله) الظاهرة والباطنة) فإن  
مال الزكاة كان ظاهر وهو الموالي وما يبره التاجر على العاشر وما يبره الكافر ليس بصدقة (قوله) الظاهرة والباطنة) فإن  
مواضعها بحر ومراعاة هذا الباب ما لم يمتنع من الصدقات على الموالي بشرطه قوله المازني بأموالهم والأفكل ما مر به على العاشر  
فهو من نوع الظاهر وسماها بالباطنة باعتبار ما كان قبل المرور أما الباطنة التي في بيتها أو أخبرها بالعاشر فلا  
يأخذ منها كما صرح به في البحر وسياً في متنا أيضاً وأشار به في التبعيم الذي ذم في العناية وغيره ما من أن المراد هنا  
الأموال الباطنة لأن الظاهر تروى للسواثم لا يحتاج العاشر فيها إلى مرور صاحب المال عليه فله يأخذ  
عشرها وإن لم يمر صاحب المال عليه اه فله كافي التبر من غير أن يمتنع الصدقة بين العاشر والساعي وقد علمت  
التفرقة بينهما كما مر في مذكورة في البدائع (قوله) وما ورد من ذم العشار الخ) من ذلك ما رواه الطبراني أن  
الله تعالى يدين من خلفه أي برحته وجوده وفضله فيغفر لمن شاء الأتبعين بفرجها أو عشاراً ورواه أبو داود وابن  
خزيمة في صحيحه وإلحاقه كمن عبقه من عامر رضي الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
لا يدخل صاحب مكس الجنة قال زيد بن هرون يعني العشار وقال الغوري يرد صاحب المكس الذي يأخذ  
من العشار إذا مر وأعلمه مكس باسم العشر أي الزكاة قال الحافظ المنذري أما الآن فأنهم يأخذونه مكساً باسم  
العشر ومكساً آخر ليس له اسم بل شيء يأخذونه حرماً واحتواوا بكونه في بطونهم بأمرهم فمداحه عندهم  
وعلمهم غضب ولهم عذاب شديد كذا في الزاوي لأن جرمهم قال وأعلم أن بعض فسقة التجار يفتن ما يأخذ  
من المكس بحسب عنه إذا قوى به الزكاة وهذا ظن باطل لا مستند في مذهب الشافعي لأن الامام لا ينصب  
المكس لمن يقض الزكاة بل لأخذ صدقته وإرساله وجد وقيل أكثر وجبته الزكاة أولاً اه وقامه هذه الزكاة  
على أنه اليوم صار المكس يقاطع الامام بشيء يدفعه الميو بصري يأخذ ما يأخذ لنفسه ظناً وعدواً وتأخذ  
ذلك ولهم التاجر عليه أو على مكس آخر في العام والصدقة لا يمتنع من ذلك ولا يجب عليه الزكاة فعلى أيضاً  
أنه لا يحسب من الزكاة عندئذ لا يلبس هو العاشر الذي ينسبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من المازني  
وقد مر أيضاً أنه لا بد من شرط أن يأمن به الصغار من الصدقات ويحتمل منهم وهذا بقدر على أبواب البلدة  
ويؤدى التجار أكثر من الصدقات وقطاع الطريق ويأخذ منهم قهراً وقد قال في البرازية إذا نوى أن يكون  
المكس زكاة فالصحيح أنه لا يقع عن الزكاة كذا قال الامام السرخسي اه وأشار بالصحيح إلى القول بأنه إذا نوى  
عند الدفع التصديق على المكس جاز لأنه فقير بما عليه من التجارات وقد مر الكلام عليه (قوله) فمن أنكر عظام  
الحلول أي على ما قيل يدع على ما في بيته أو كان في بيته مال آخر قد مال عليه حلول وما مر به لم يحل عليه الحلول  
وأبعد الجنس فإن العاشر لا يفتن بالرجوع الضيق في محمد الجنس إلا ما يخرج (قوله) أو قال لم أتو التجارة  
أو قال ليس هذا السال بل هو دونه أو ضاربه أو أتاجيريه أو مكاتبه أو عبيد ما نزل بيلي وكذا  
أو قال ليس في هذا المال صدقة فله يصدق مع غيره كافي المسوطان لم يسبب التي يخرج (قوله) أو على دين  
أي ذم من مطالبته من جهة المصادقة الممانع من وجوب النصيب كما مر قال في البحر وقد متنا أن من ذم من الزكاة  
(قوله) لأن ما يأخذ من كاهن أي فلا فرق في ذلك بين كاهن الدين ومخطأ ومنه نصيب المازني ما يأخذ منها ما  
ما يأخذ من الذي وأخرى فعلى حكم الزكاة هنا وإن كان خربة ويصرف في مصارفها كإتاني (قوله) وهو  
الحق أي ما في كرم من نعم الدين بقوله محط أو منقص لأن المنقص لكتاب مانع من الرجوع فلا فرق كافي  
المعراج بحر وهو رد على حاق التجار به وتغاية إلى السان من التصديق المحطوا الظاهر بها إرادته الاحتراز على بفضل  
عنه نصيب لأن المنقص أيضاً فلا ينافي إطلاق الكثرة إطلاقاً للمصنف ولا حاشي في المعراج من عدم الفرق  
ومافى الشريعة لا يمتنع أن المنطق لا يعارضه الفهم وفيه نظر لما علمت من التصريح في المعراج بخلاف هذا



(أو قال) أدبت إلى عاشر  
آخر وكان عاشر آخر  
محقق (أو قال) أدبت  
إلى الفقراء في مصر  
لا بعد الخروج لما يأتي  
(وحلف صدق) في  
الكل بلا إخراج راءة  
في الأصح لاستنباطه  
حتى لو أتى به على خلاف  
اسم ذلك العاشر  
وحلف صدق وعنت  
علموا ولظهر كنهه بعد  
سنتين أخذت منه (الا  
في السواثم والأموال  
الباطنة بعد إخراجها  
من البلد) لأنها لا إخراج  
لتتحقق بالأموال  
الظاهرة فكان الأخذ  
فيها للامام فيكون هو  
الزكاة والاول ينقلب  
تفلا ولا يؤخذ منه بقوله  
لقول عمر لا تتبشروا على  
الناس متابعهم لكنه  
يخلفه إذا اتهم (وكل  
ما صدق فيه مسلم) بما هم  
(صدق فيه ذي) لأن  
لهم ما لنا (الفي قوله  
أدبت أنا إلى فقير)  
لعدم ولاية ذلك

المنطوق ومن تأويله عاذرنا قدس (قوله محقق) فلولم يدرك هل عاشر أم لا لم يصدق كافي السراج لان  
الاصل عدمه نهر والمراد بالعاشر هنا عاشر أهل العدل فلولم على عاشر الحول عشرين ثانيا كإسباني (قوله  
أو قال) أدبت إلى الفقراء في مصر لان الاداء كان مقوضا اليه بجر (قوله لا بعد الخروج) أي لو قال  
أدبت زكاتها بعد ما خرجت من المدينة لا يصدق لأنها لا إخراج لتتحقق بالأموال الظاهرة فكان الأخذ  
فيها للامام زبلي وفي شرح الجامع لقاضيان واقعتبت ولاية المطالبة للامام بعد الإخراج إلى الغاية  
إذا لم يكن أدب بنفسه فإذا أدى ذلك فقد أنكر ثبوت حق المطالبة فكان القول بقوله مع البين اه (قوله لما  
يأتي) أي في رباقي قوله بعد إخراجها (قوله وحلف) القياس أن لا يمين عليه لأنها عبادة ولا يمين فيها وجه  
الاستحسان أنه منكروه مكذب وهو العاشر فهو مدعي عليه معنى لو أقره بأنه يفعل لماء التحويل بخلاف  
باقي العبادات لأنه لا مكذبته نهر (قوله في الكل) أي في أنكار تمام الحول وما ذكر بعده (قوله في الأصح)  
كذلك في الكافي وهو ظاهر الرواية كافي الدائع وشروط إخراجها راءة الاصل واختلاف في اشتراط البين معها  
كافي المراج (قوله لا شئنا ما نط) لأن الخط يشبه الخط وقدر زور قد لا يأخذ البراءة عنه وقدر  
بعدا لا يختلف يمكن أن يجعل حكما فيعترف به مع عبثه كافي (قوله وعنت عدما) قد يقال أنه دليل كنهه  
وهو تظير ما لو ذكر الحد الرابع وغلط فيه فإنه لا تسمع الدعوى وإن مازر أنه لا يقال إنها عبادة بخلاف  
حقوق العباد المحضة بجر وتعام في التهر (قوله أخذت منه) لأن حق الأخذ ثابت فلا يسطر البين  
الكتابة بجر وهذا في غير الحرف أي ما فيه فسباني أنه إذا دخل دار الحرب خرج لا يؤخذ منه لما مضى  
اه ح (قوله لا في السواثم) استتاعن تصديقه في قوله أدبت إلى الفقراء أي فلا يصدق في قوله أدبت  
زكاتها بنفسه إلى الفقراء في مصر لان حق الأخذ للسلطان فلا يكفك باطله بخلاف الأموال الباطنة بجر  
قلت ومقتضاه أنه لو أدى الأداء إلى الساعي يصدق (قوله والأموال الناطنة) أي أو الأفي أموال الباطنة وقوله  
بعد إخراجها أي إخراج الأموال الباطنة متعلق بأدب المقدار المدلول عليه بالاستثناء والمعنى لو أدى أنه  
أدى زكاة الأموال الباطنة بنفسه بعد إخراجها من البلد لا يصدق ولا يصح تعطفه بالأموال الباطنة تعلقا  
بغيرها كما هو ظاهر ولا معنوا على أنه ضمة أو مال لا يهامة أنه لا يصدق بعد إخراجها سواء قال أدبت قبل  
الإخراج أو بعده مع أنه بعد مروه بها على العاشر وقال أدبت إلى الفقراء في مصر يصدق كما مر في المتن  
فانهم (قوله فكان الأخذ في الامام) كافي الأموال الظاهرة وهي السواثم (قوله والاول نقلت نقل) هو  
الصحيح وقبل الثاني سبلة وهذا لا ينافي انفساخ الاول وقوع الثاني سبلة بأدب تأمل كذلك في الفتح ولولم  
يأخذ منه ثانيا لعله بذاته في راءة منته اختلاف المشايخ وفي جامع أبي السير لو أجاز اعطاه فلا بأس به لأنه  
لو أن له في الدفع جاز وكذا إذا أجاز دفعه نهر (قوله وأخذها منه بقوله) أي يأخذ منه العاشر الصدقة بقوله  
قال في الجرع المبسوط إذا أخبر التاجر العاشر أن متاعه مروي أو هروى وأتاهم العاشر فيه وفيه ضرر عليه  
حلفه وأخذ منه الصدقة على قوله لأنه ليس له ولاية الاضاربه وقد نقل عن عمر أنه قال له ما ولافتشوا على  
الناس متاعهم اه (قوله لا تتبشروا) انبشروا من الاستور وكشف الشيء عن الشيء فلولم وبه نصر كذا  
في جامع اللغة ح والذي قدمنا من الجبر لا تقتضوا الفاعل وهو قريب منه (قوله وكل ما صدق في بعض  
النعم وكل مال والناس هو الاول لان ما غير واقعة على المال ولذا بينها بقوله محمدا أي من أنكار الحول وما  
بعده (قوله لأنهم ما لنا) أي في رباقي في حقهم تلك الشرائط من الحول والتصاب والخراج من الدين وكونه  
للتجارة فان قيل إذا أخذوا المسلمين وجب أن يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين قلنا لا يؤخذ من زكاة  
حقيقة والمأخوذ منهم كالجزية حتى يصر في المصارفها لا زكاة لأنها ظاهرة وليسوا من أهلها وتعام في  
الكفاية (قوله لعدم ولاية ذلك) فلان ما يؤخذ منه جزية وفيها لا يصدق إذا قال أدبت إلى الفقراء أهل  
الزكاة ليسوا بمصر فاه وليس له ولاية الصرف إلى مستحقها وهو مصالح المسلمين زبلي وفي العروة ليس  
يجزى به بل في حكمه المصروف في مصارفها حتى لا تسقط جزية رأسه تلك السنة كإتص عليه الأسباني اه  
قلت صرح في شرح در البحار به جزية حقيقة فوالظاهر أنه أراد أنها جزية في ماله كإتص في ماله خراج أرضه

(لا) يصدق (حري) في شيء (الاف ام ٤٣) ولهم وقوله تصلام والتمنه لئله هذا ولدى لمقدد المالية فان لم يولدعق عليه وعشر لانه

أقر بالعتق فلا يصدق  
في حق غيره (و) الاف  
(قوله أذيت الى عاتير  
آخر وثمة عاتير) آخر  
ثلاثا يؤدى الى استئصال  
المال جزمه مثلا خسرو  
وذكره الزليبي تبعاً  
للسروحي بلفظ ينبغي  
كذا نقله المصنف عن  
البرجندى كجزم في  
العتبية والغاية بعدم  
تصدق به ووجهه في التهر  
(وأخذنا من ربع عشر  
ومن الذي) سواء كان  
تغليبا أو لم يكن كافي  
البرجندى عن الظهيرية  
(خضعه ومن الحربي  
عشر) بذلك أمر عمر  
(بشرط كون المال)  
لكل واحد (نصاباً)  
لأن ما دونه عفو  
(و) بشرط (جهلنا)

مطلب

ما يؤخذ من النصارى  
زيارة بيت المقدس  
حرام

٣ (قوله نعم قد يقال  
الح) قال مستدل بالدلالة  
على ما دعاه أصلاً ثم  
قولهم إذا أخذ من الحربي  
مرة لا يؤخذ منه ثانياً  
منعاً ما إذا تحقق الأخذ  
منه أولاً لا يؤخذ منه  
ثانياً ما نحن فيه لم يتحقق  
فيه الأخذ أولاً فيكون  
بين المستثنين تبين  
لأختلاف الموضوع  
وحيث قد يكون المحصر  
في كلام الهدياية

جزمه عليه فالجزم بأفان جزم بقال وجزم بأرض و جزم بقا رأس ولا يزم من أخذ بعضه ساقوطاً كالأباحتى  
الافى بنى تعقب لان المأخوذ في حالهم هو جزم رؤسهم ولذا قال في البحر اثنا أخذ العاشر ما عليهم سقطت عنهم  
الجزية لان عمر صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة (قوله لا يصدق حري) أى لا يلتفت الى قوله ولو  
ثبت صدقة بينه عدلة أفاد المال ط (قوله في شيء) بيان للشيء منه الخلو ف من عن الجوى أى في  
شيء مما عدا العلم بالصدق تصديقه لانه لو قال لم يتم الخلو في الأخذ منه لا يعتبر الخلو لان اعتباره لتام الحاجة  
ليحصل التمام وما عداه لا حري به بالآمان من السبي وان قال على دين فاعطه في داره لا يطالب به في داره وان  
قال المال يضاعف فلا حرمه لمصاحبها ولا آمان وان قال ليس لأجرة كنية الظاهر وان قال أدبها أنا كنية اعتقاده  
وتعاقبه في العتابة (قوله الاف ام ولده الخ) فانه يصدق في دعواه أن الجارية التى معه أم ولد لان إقراره بنسب  
من فيه صحيح فكذلك أباً وموسماً الولد نهر وعبرة الجامع الصغير والهديات فى الافى الجوارى يقول من أهانت  
أولادى وفى البحر فلو أقر شديداً عليه لا يصدق لان التدبير فى دار الحرب لا يصح (قوله لتغلام) أى ليس بثابت  
النسب من غيره ولم يكن به على قياس ما ذكرنا فى ثبوت النسب ط (قوله هذا ولدى) فلو قال أخى لا يصدق  
لانه إقرار بنسبه على الأب وثبوته يتوقف على تصديق الأب فلو أخذ عشره كذا ظهر لى ولم أره صريحاً نعم رأيت  
فى شرح السيرة الكبير لومى رقيق فقال هؤلاء أحرار لم يشر لانهم كان حاد قافهم أحراراً ولا فقد صاروا  
أحراراً بقوله (قوله لمقدد المالية) علة للمستثنى أى والاخذ لا يجب الآمن المال ط عن التهر قال الخبير  
الرملى أقول نعم يعلم حرمه مما يفعله العمال اليوم من الاخذ على رأس الحربي والذي خارج عن الجزية حتى يمكن  
من زيارة بيت المقدس (قوله وعشر) بالتخفيف أى أخذ عشره (قوله لانه أقر بالعتق) لان قوله هذا ولدى  
لا كرمته مستحاجان عن هو عند أى حقيقه (قوله فلا يصدق في حق غيره) أى فى ابطال حق العاشر وهو  
أخذ العشر لبقاء المأخوذ فى حقيقه كما (قوله ثلاثا يؤدى الى استئصال المال) علة للاستثناء أى لانه لو يصدق فى  
ذلك لزم أنه كلما عر على عاتير أخذ منه العشر يؤدى الى استئصاله ما أى أخذ من أصله (قوله جزمه مثلا  
خسرو) كذا فى بعض نسخ البحر زيادة قوله فى شرح الدرورى نصفه آخرى مثلنا شرح فى شرح الدرورى  
الصواب فان عبارة مثلنا خسرو وكعبارة الكزلاية والعبارة التى ذكرها الشارح للإمام محمد بن محمد بن  
محمود الضارى الشهرى بنى على كنية السبي غرراً لأن كذا شرح صدر الجار للإمام محمد بن يوسف القنوى  
(قوله والغاية) يعنى غاية السلب لا التقاى والا فغاية السروحي وهى شرح الهدياية أيضاً (قوله ووجهه فى  
التهر) أى بقوله الآن كلام أهل المذهب أحق ما له يذهب اه أى لانه هو مقتضى حصر صاحب  
الكثرة بقوله لا الحري فى الاف ام ولهم وكذا عبارة الدرورى والجامع الصغير لحر المذهب الامام محمد وعبرة

غيره ما حقيق الاضافا لى يكون كلام السروحي ومن تبعه محتاجاً الى الفهم عبارات أهل المذهب لا يحقيقها اه

مقرينة

(الآن أخذوا الكل فلا  
 تأخذهم بل تركه  
 ما يبلغه مأمنه ابتاع  
 للامان (ولأن أخذتهم  
 شيا اذ لم يبلغ ما لهم  
 نصابا وان أخذوا منا  
 في الأصح لأنه ظلم ولا  
 متابعه علم (أول ما أخذوا  
 منا) لستر واعله ولأن  
 أحق بالكارم (ولا  
 يؤخذ) العشر (من  
 مال صبي حربي الآن  
 يكونوا يأخذون من  
 أموال صبيانا) أشبه  
 بكافي الحاكم (أخذ  
 من الحربي مرة لا يؤخذ  
 منه ثانيا في تلك السنة إلا  
 اذا عاد الى الدار الحربي)  
 لعدم جواز الأخذ بلا  
 تجديد حول أو عهد  
 (ولوهر الحربي بعاشر  
 ولم يصله) العاشر  
 (حتى يدخل) دار الحرب  
 (ثم يخرج) ثانيا (لم يعشره  
 لما مضى) لسقوطه  
 بانقطاع الولاية (بخلاف  
 السلم والذي) لعدم  
 السقوط كره الزبلي  
 (ويؤخذ نصف عشر  
 من قيمة خبر) وحوادث  
 ميتة (كافر) كذا أفر  
 المصنف مستنفي شرحة  
 لو (للقبارة)

بقر بقوله ما أخذوا من أهل الحرب كاهو ظاهر فلس في عطفه على ما بين الثلاثة إيهام أصلا فاهم (قوله)  
 قدر ما أخذوا منا قال البرهني ظاهر العبارة يدل على أن الأئمة علوم والأخذ بحصول وبفهم من ذلك  
 أنه لم يكن أصل الأخذ لعلومنا يؤخذ منه شيء اه قال الشيخ اسمعيل لكن المقوم من انطاعة صاحب الفتح  
 وغرو عدم الأخذ منهم بعرفة عدم الأخذ مناهة يؤخذ منهم عند عدم العلم بأصل الأخذ قلنا بل اه وهو  
 الظاهر كما ظهر قريبا (قوله بجائزة) أي الأخذ بكنة خاصة بطريق الجلالة لأصل الأخذ فله حق منا واطل  
 منهم فالخصل أن دخوله في الحماية أو حبس الأخذ منهم ثم ان عرف كنه ما يأخذون منا أخذنا منهم مثله  
 مجازاة لا أن اعرف أخذهم الكل وان لم يعرف كنه ما يأخذون فالعشر لأنه قد ثبت حق الأخذ بالحماية  
 ونعذر اعتبار المجازاة فقد رضعف ما يؤخذ من الذي لأنه أحوج الى الحماية منه وعامه في الفتح قلت ويعلم  
 من قوله لأنه قد ثبت الخ أنه لو لم يعلم أصل أخذ شيء مناهة يؤخذ منهم العشر لحق سببه ولأن أخذ غيره وانما هو  
 بطريق المجازاة ومع عدم العلم أصلا لا مجازاة ولأن عدم الأخذ منهم أصلا عند العلم بعدم أخذ شيء وانما هو  
 لستر واعله ولا تأخذ بالكارم كافي وهو في الحقيقة معنى المجازاة محتر كاهم كما كونوا ليس مثله عدم  
 العلم بأصل الأخذ لحق سبب أخذ العشر وهو دخوله في الحماية وعدم تحقق المانع بخلاف فصل المجازاة  
 فله مانع من إيجاب العشر بلفتح سببه فقد تأيد ما ذكره الشيخ اسمعيل قدس (قوله) ولا تأخذ منهم شيا  
 (الخ) تصرف بمفهوم قوله بشرط كون المال نصابا (قوله لأنه ظلم) فيه أن جسع ما يأخذونه متاظم الآن  
 يقال أن الأئمة القليل ظلم يعرفه كل ذي عقل لأن القليل معدلة لقيمة غالبها والأئمة مخالفة لقيمة  
 الامان الواجب الوفاء حتى عندهم مثل ما لو أخذوا الكل (قوله لستر واعله) أي على عدم الأخذ منا ح  
 (قوله لا يؤخذ منه ثانيا) لأن حكم الامان الأول باق والاخذ في كل مرة استتصال نهر (قوله بلا تجديد حول  
 أو عهد) لكن لا يمكن من المقام في دارنا حول كمال بل بقوله الامام حين دخوله ان أقتضت ضربت عليه  
 الخبر فإنه فان أقام ضربهم لا يمكن من العود غير أنه ان مر عليه بعد الحول ٢ ولم يكن له علم ببقاء حوله لعشره  
 تباين جراه وريده الدار فاتح (قوله حتى دخل دار الحرب) أي بعد أن دخل دار الاسلام وخرج منها ط  
 (قوله بخلاف السلم والذي) أي إذا علم بأصلهم بها العاشر حيث يؤخذ منها نهر (قوله من قيمة خبر) بجر  
 خبر بلا تزيين لاضافة الى كافر على حد قول الشاعر • بين ذراعي وجهه الاسد • قال في الصريح وفي القافية  
 تعرف قيمة الخبر يقول فاسقين ثلما وندمين أسلما وفي الكافي يعرف ذلك الرجوع الى أهل الذمة اه وفي  
 حاشية نوح عن شرح الجميع أن الأول أولى (قوله وحوادث ميتة كافر) كذا في المعراج عن المحوي أنه ذكره  
 أبو الليث عرواية عن الكرخ وعمله بأنها كانت مالا في الاستد أو تصير مالا في الانتها لا ينعف فكانت كالخبر اه  
 ونقله في البحر وأقره واستشكله بان المحدثي وسأني أن أخذ قيمة القبي كاخذه وكونه مالا في  
 الاستد أو تصير مالا في الانتها لا تأنيبه في الحكم لانهم لم يجعلوا ذلك عليه عشر الحروب وانما جعلوا العلة كونه  
 مثلا اه وأجاب الرجعي بان المحدثي لا يقي دليل جواز السلم فيه فكان ٣ كالخبر لا كالخبر قلت سألني  
 في القصة التخصص على نه في جواز السلم لا يدل على أنه مئة بل جواز في غيره وأجاب ط بانه في العرجل  
 الثمر بعله ثابته وهي أن حق الأخذ من الصما فيقال مثله في حلو الميتة قلت لكن هذا لا يدفع الاشكال  
 بان أخذ قيمة القبي كاخذه وقديح بالفرق بين قيمة ما يقول أصلا وهو نحو العين كالخبر وقيمة ما  
 هو قابل القول والانتفاع كيواد الميتة والذات أو فكنت كالخبر تأمل (قوله) كذا أفر للمصنف مستنفي شرحة  
 اعلم أن المتألف كوفي شرع للمصنف هكذا يؤخذ نصف عشر من قيمة خبر كافر لقبارة لامن خنزيره فيكون  
 قوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي من كلام الشارح وكاتبها بالأحرى في بعض النسخ غلط ورأيت في متن مجرد  
 مانصه ويؤخذ نصف عشر من قيمة خبر ذي عشر قيمة من حربي في العبارة لامن خنزيره وكل مما عاين من رجوع عنه  
 خطأ ما أفره فلا نه باطلاته الكافر صريح في أن المأخوذ من الذي والحربي نصف عشر وأنه يشترط نية  
 التجار في حق كل منهم ما عدا المأخوذ من الحربي عشر ولا يشترط في حق نية التجارة وأما ما رجوع عنه فلا نه  
 يقتضي اشتراط نية التجار في حق الحربي ولذلك حل الشارح الكافر على الذي فصار المصنف ما لكن الحربي

٢ قوله ولم يكن له علم  
 الخ أي ثم علم بعد ذلك  
 اه منه

٣ (قوله كالخبر لا كالخبر الخ) هكذا نسخة المحقق ولعل صوابها كالخبر لا كالخبر تأمل

في فاخذته كمنه  
بجلاف الشفعة لانه لو  
لم يأخذ الشفع بقيمة  
الخزير يطل حقه  
أصلا فيقرر وموضع  
الضرورة مستتة  
ذكر مسعى (و) لا  
يؤخذ أيضا من مال  
في بيته مطلقا (و) لا  
من مال (بضاعة) الا  
أن تكون لحري ولا من  
مال مضاربة الا أن يرجع  
المضارب بعشر نصبه  
ان يبلغ نصبا (و) لا من  
(كسب ما دون مديون  
ب) مدين (محيط) عماله  
ورقبته (أو) ما دون  
غير مدين لكن (ليس  
معه مولا) على الصحيح  
في الثلاثة لعدم ملكهم  
والا لا يؤخذ العشر من  
الوصي انا قال هذا مال  
النبي ولا من عبد  
ومكاتب (مرعى) عاشر  
الحوارج بعشره ثم  
مر على عاشر أهل العدل  
أخذه ثانياً نقصره  
عمر وهرمهم بخلاف مالو  
غلبوا على بلد (فرع)  
مر بنصيبه بطلب

فذكره الشارح بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حري الخ اه ح (قوله) وبلغ نصبا أي وحده أو بضم الى مال  
آخره ولكي لما كان ظاهر المتن أنه ليس معه غيره وأنه بعشر مطلقا أطلق العبارة ولم يكف بحار من  
قوله ولا تأخذ منهم شيء اذ لم يبلغ مالهم نصبا بماذا ما ظهر (قوله) لا من خزيه أي الكافح (قوله) مطلقا  
أي سواء مر به وحده أو مع الخمر عندها وقال الثاني ان مر بهما عشر فكان محله تعاطف الخمر ولم يعكس لانها  
أظهر ماله الذي قبل الخمر مال وكذا بعده بتقدير التخلل وليس الخنزير كذئب نهر (قوله) فاخذ قتيه كمنه  
أي كاختصه لان قيمة الحيوان لها حكم عنه ولهذا الزوج امرأة على حيوان في النعمة ان شاع دفع عنه  
وان شاع دفع قيمته اما قيمة الخمر فليس لها حكم عين الخمر ولهذا الزوج الذي امرأة على خرافا لها قيمتها لا تخبر  
على القبول فأمكن أخذ العشر من قيمته لا من عينه لان السلم منوع عن غلته كما شرح الجامع لقاضي خان (قوله)  
بجلاف الشفعة الخ جواب عما قيل ان القيمة ليس لها حكم العين بدليل أن الذي لو باع داره من ذي خنزير  
وشفعها مسلم بأخذها بقيمة الخنزير وحاصل الجواب ان الحيوان له الضرورة حق العبد لا حياجه ولا ضرورة  
في حق السرعة لاستغنائه كإسقاطه في العراج عن الكافي وأجاب في التهرنقلا عن العناية بان القيمة لم تأخذ  
حكم العين في الاعطاء لانه موضع ازالة وتبعد قلت وحاصله الفرق بين أخذها ودفعها وفيه نظر فان في دفعها  
لذي غلتهها والمسلم منه عن غلتهها وتغلبها (قوله) في بيته الضمير يرجع الى من مرعى العاشر مسلما  
أو نصبا أو صريحا كصرحه الشارح في قوله مطلقا ح (قوله) ولا من مال بضاعة هي ائنة انقطع من المال  
واستخلاها ما يدفعه المالك لئلا يبيع فيموت بغيره ليكون الربح كله للمالك ولا يبي للعامل بحرج من المغرب ولو  
عبر المصنف بالامانة كصدور السرعة لا غناه عما يعدم (قوله) الا أن تكون لحري في الأولى تأخير هذا الاستثناء  
عن المضاربة لقول الزبيلي وان ادعى بضاعة أو نحوها فلا حرج له لصاحبها ولا أمان وأما الأمان للذي في يده اه  
ويظهر من هذا أن المال لحري وفي الردح في أيضا فعشر باعتبار الأمان للذي يملكه وان لم يملكه المالك  
باعتبار كونه في بلد الحرب والظاهر أن ذلك الدلو كان مسلما والمالك لا يبعثر لانه لا أمان للمالك ولا يبي  
الدلو لو كان بالعكس فكذلك فيما يظهر لان ذلك البعير ماله وما في يده مال مسلم لا يحتاج لآمان فليست  
(قوله) عماله ورقبته انما عقده لانه محل الخلاف بين الامام وصاحبه فعنده لا يملك مولا ما في يده من كسبه  
وعندهما ماله كعالمه رقبته بخلاف غلته بعتقه عبد من كسب المأذون عنده وعندهما شقة كإساق  
في كسب المأذون فأذا مرعى العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان معه مولا أو لا اذا كان مولا معه  
فلا نعدم ملك المولى عنده ولا شغل بالدين عندهما كإف الحرة أو ما إذا لم يكن معه فظاهر اه ح مع تفسير فافهم  
(قوله) أو ما دون غير مدين أو مدين بغير محبط بل هو أولي أفاده ح (قوله) ليس معه مولا أمالو كان معه  
ولم يكن عليه مدين أو علمدين يحبط بكسبه عشر الفاضل من الدين اذ لم يبلغ نصبا كإف المعراج والحاصل كما  
قال ط أن المأذون أمان أن يكون مدينو محبط أو بغير محبط أو غير مدين أو أصلا وفي كل أمان أن يكون معه  
مولا أو لا وفي الأولى لا شيء عليه مطلقا وكذلك الآخرين ان لم يكن معه مولا وان كان عشر حيث بقي بعد  
وفاء الدين نصبا (قوله) على الصحيح في الثلاثة كذلك في الجرح وقال في المعراج وذكر في الاسلام في جامع بعد  
ذكر المضارب والسبيخ والعبد لا يؤخذ من هؤلاء جميعا هو الصحيح لاقتداء المالك اه ومحفوظ الزبيلي لكنه  
ذكر أن أول أن الحشفة كان يقول بعشر المضاربة وكسب المأذون ثم يرجع فيما على الصحيح لعدم الملك وظاهره  
أنه لا خلاف في البضاعة (قوله) لعدم ملكهم أي الثلاثة وهم المضارب والسبيخ والعبد قال في المعراج وفي  
الاضاح بشرط لا أخذ حضور المالك والمالك جميعا فلو مره بالامان لا يأخذ ولو مره بالمال لم يأخذ  
أيضا (قوله) ولا من عبد ههنا مسئلة للمأذون المتقدم رضى (قوله) ومكاتب لانه لا ماله تام ادبحون بين  
نفسه فيكون ما يبدل لولو ط (قوله) بخلاف مالو غلبوا على بلد تقدمت المسئلة في بلد كاتبة القتم والظاهر  
أن مثله مالو اضطر الى المرور عليهم فليراجع (قوله) مر بنصيبه بطلب أي بما لا يبي حولا قال في

السنة بلائيه تجارة ولا يؤخذ من السلم شيء اتفاقا (لا) يؤخذ (من خزيه) مطلقا لانه  
في فاخذته كمنه  
بجلاف الشفعة لانه لو  
لم يأخذ الشفع بقيمة  
الخزير يطل حقه  
أصلا فيقرر وموضع  
الضرورة مستتة  
ذكر مسعى (و) لا  
يؤخذ أيضا من مال  
في بيته مطلقا (و) لا  
من مال (بضاعة) الا  
أن تكون لحري ولا من  
مال مضاربة الا أن يرجع  
المضارب بعشر نصبه  
ان يبلغ نصبا (و) لا من  
(كسب ما دون مديون  
ب) مدين (محيط) عماله  
ورقبته (أو) ما دون  
غير مدين لكن (ليس  
معه مولا) على الصحيح  
في الثلاثة لعدم ملكهم  
والا لا يؤخذ العشر من  
الوصي انا قال هذا مال  
النبي ولا من عبد  
ومكاتب (مرعى) عاشر  
الحوارج بعشره ثم  
مر على عاشر أهل العدل  
أخذه ثانياً نقصره  
عمر وهرمهم بخلاف مالو  
غلبوا على بلد (فرع)  
مر بنصيبه بطلب

النسر لئلا يورد المسئلة أن يشتري بصل قريب من الحول عليه شأ من هذا الحضر أو اتجاره فتم عليه الحول فتعذر لا يأخذ لأن كذا لكن بأمر المالك إذا ما بنفسه وقال يأخذ من حقه فلو تحته حجة أمام كذا في البرهان وقال الكمال في تعليل قول الأمام لا يؤخذ منها لأنها تقصد بالاستعانة وليس عند العامل فقراء في البريد فعملهم فلا يقبض لجهدهم فسدت خفيوت المقصود فلو كان عندهم أو أخذ صرف إلى عماله كان له ذلك اهـ (قوله نهر بحثا) ليس في عبارة التهر ما يشعر بأنه بحث على أنه مذكور في كلام الكمال كما عرفت وليس في عبارة الكمال أيضا ما يشعر بالبحث على أن ما ذكره الكمال مذكور في شرح المنظوم مع زيادة أنه لو رضى أن يعطيه العينة أخذها وفي العناية بمن باب العشر إذا حضر أو ات على العاشر وأراد العاشر أن يأخذ من عينه لاجل الفقراء عند إياه المالك عن دفع القيمة لا يأخذ وإنما قلنا لاجل الفقراء لأنه لو أخذ من عينه الصنف إلى عماله حاز وإنما قلنا عند إياه المالك عن دفع القيمة لأنه إذا أعطى القيمة لا كلام في جواز أخذه اهـ ومثله في النهاية فافهم والله أعلم

• (باب الركن) •

(قوله الحق المالح) جواب سؤال تقديره كان حق هذا البيان يذكر في السر لان المأخوذ فيه ليس ركة وإنما يصرف مصارف العينة كافي التهر ح وقسمه على العشر لان العشر مؤنة قهها بعض القربة والركاز قربة تحسنة ط (قوله من الركن) أي مأخوذ فيه لا مستحق لان أسماء الأعيان جملته ط (قوله بمعنى الركوز) خبر بعد خبر لضمير أي هو مشتق من الركن وهو معنى الركوز وليس نعتا لأنات كما لا يخفى ح قلت ويحتمل كونه حال من الركن يعني أنه مأخوذ من الركن مراد به اسم المفعول وهذا أولى بناء على أن الركن اسم جامد لا مصدر (قوله وشرا المالح) ظاهره أنه ليس معنى لقوا أو فاقوا الخ عن المغرب هو المعدن والكثرة لأن كلامهم كقول في الأرض وإن اختلف الركن اهـ وظاهره أنه حقيقة فيهما مشتركة اشتراكا معنويا وليس لهما لفظي اهـ قال في التهر وعلى هذا فيكون متواضعا وهذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز أن يكون حقيقة المعدن مجازا في الكثرة لامتناع الجمع بينهما بلطف واحد والباب معقود لهما اهـ ط (قوله فلذا) أي لاجل عمومته ط (قوله من معدن) بفتح الميم وكسر الدال وفهمها اسم جعل عن النور من المعدن وهو الإقامة وأصل المعدن المكان بقصد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الأجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض حتى صار الانتقال من اللفظ إلى ابتدائه بلا قرينة فتح (قوله خلق) بكسر الخاء وفهمها نسبة إلى الخلقة والخلق ح (قوله ركز) من كثر المال كثر من باب ضرب بوجه تسمية المصدر كافي المغرب (قوله لأنه الذي يخص) يعني أن الكثرة في الأصل اسم للشيء في الأرض بفعل إنسان كافي الغنى وغيره ولا إنسان يشمل المؤمن أيضا لكن خصه بالشرح بالكافر لان كثره هو الذي يخص أما كثر المسلم فلقطه كما يأتي (قوله وجنم مسلم أودى) خرج للحري وسبأ في حكمه متا (قوله ولو قلنا صغيرا أنى) لما في التهر وغيره أنه يعلم ما إذا كان الواحد حرا أو لا بالقاء ولأن كذا أو لا مسلما أولا (قوله نقد) أي ذهب أو فضة بحر (قوله ونحو حديد) أي حديد ونحوه هو من عطف العالم على الخاص ح (قوله وهو) أي نحو الحديد كل جامد ينابيع أي يلين بالنار (قوله ومنه الزينى) بالياء وقد تميز منهم حيث نمن بكسر الهمزة بعد الهمزة كذا في الغنى وهو ظاهر في أنها لفظ تميز ففتح ثم هذا قول الأمام آخره وقول محمد وكان أولا يقول لا شيء عليه قال الثاني آخر أنه بقرعة القبر والنفط يعني الماء والنجس فيها ولهما أنه يستخرج بالعلاج من عينه وينابيع مع غيره فكان الكفضة نهر أي فان الفضة لا تنابيع ما لم يتطهرها نهر فتح قال في التهر والمخالف في المصباح في معدنه أما الموجود في خزائن الكفار فبعضه النجس اتفاقا (قوله خرج المائع) أي بالتقيد بجامد وقوله وغيره لا ينابيع أي بالتقيد بمتنابيع فلا يخص شي من هذين القسمين وبه ظهر أن المعدن كافي القهستان وغيره لثلاثة أقسام متنابيع كالذهب والفضة والرصاص والنجاس والحديد وما تبع كالسالم والغير والنفط وما ليس شيئا منهما كالزئبق والغير وزج والكيل والزجاج وغيرها كافي باليسوس والفضة وغيرها لكن الطرزى خصه بالجرى والظاهر أنه في الأصل اسم لركن كل شيء اهـ (قوله

النجاسة كبطح ونحوه  
لا يشعروا عند الأمام إلا  
إذا كان عند العاشر  
فقراء فبأخذ ليدفع لهم  
نهر بحثا

• (باب الركن) •

الحقوه بالز كذا لكونه  
من الوظائف المالمالية  
(هو) لغفمن الركن أي  
الانبات بمعنى المر كوز  
وشرا (مال) مر كوز  
(من) كون داكزه  
الخالق أو المخلوق  
فلذا قال (معدن خلق)  
خلقه الله تعالى (و) من  
(معدن) أي مال  
(مدفون) دفنه الكفار  
لأنه الذي يخص (و) وجد  
مسلم أودى (ولو قلنا  
صغرا أنى) معدن نقد  
(و) نحو (حديد) وهو  
كل جامد ينابيع بالنار  
ومنه الزينى فخرج  
المائع

كنشط) بكسر التون وقد فتح قاموس وهو دهن يعاول الماء كسبذ كره الشارح في باب العشر ح (قوله وقار) وقار القار والقيروا القشتى يطلى به السفن ح (قوله كعادن الأحجار) كالخصب والنورة والجواهر كالواقف والقيروا زوج والزمر ذفلاشي فيها بحر (قوله في أرض خراجية أو عشرية) متعلق بوجد وساقى بإيهام في باب العشر والخراج من كلب الجهادان شاء الله تعالى قال ح وأعلم أن الأرض على أربعة أقسام بحاجة ونحوه كجميع المسلمين ومملوكة لمعين ووقف فالأول لا يكون عشرياً ولا خراجياً وكذا الثاني كإراضى مصر القديمة الموقوفة قائماً وإن كانت خراجية الأصل لأنها آلت إلى بيت المال الموت للمالكين غير وارث كما صرح به صاحب العرفى التحفة المرشدة في الأراضى المصرية . والثالث والرابع إما عشري أو خراجي ثم إن الخمس في المباحة لبيت المال والباقي الواحد . وأما الثاني وهو المملوكة لمعين فلم أر حكمه والذي يظهر لي أن الكل لبيت المال أما الخمس فظاهر وأما الباقي فالوجود للمالك وهو جمع المسلمين فأخذوه وكلهم وهو السلطان . وأما الثالث وهو المملوكة لمعين فالخمس فيه لبيت المال والباقي للمالك . وأما الرابع وهو الوقف فالخمس فيه لبيت المال أيضاً كما نقله الجوزي عن البرجندى ولم يعلم من غيره حكمه بغيره والذي يظهر لي أنه الواحد كما في الأول لعدم المالك فلجبر اه قلت وقفه بحث من وجوهه أما ولا نقوه أن المباح لا يكون عشرياً ولا خراجياً في نظرنا من غير ما صرح به في الخاتمة واختلافه وغيره مما أن أرض الجبل الذي لا يصل إليه الماء عشرياً . وأما ثانياً فنقله والثالث والرابع إما عشرياً أو خراجياً في نفسه فنظر قد ذكر الشارح في باب العشر والخراج أن الأرض المشتركة من بيت المال إذا وقفها لمستقرها أو وقفها فلا عشر فيها ولا خراج لكن فيه كلام نذكره في الباب الآتي . وأما ثانياً فنقله الموقوفة كالملكية في كون الباقي عن الخمس الواجب فيه فنقل أيضاً لأن الوقف هو خمس العين على ملك الوقف عند الامام أو على حكم ملك الله تعالى عندها والتصدق بالمنفعة وليس المعدن منفعة بل هو من أجزاها الأرض التي كانت ملكاً للوقف ثم حبسها فهو عذرة لتقص الوقف وقد صرحوا بأن التقص بصر في العبارة الوقف احتياج والاحتفاظ للاحتياج ولا يصر في بين المستحقين لأن حقهم في المنفعة لا في العين فإذا لم يكن فيه حق للمستحقين فكيف يمكنه الاحتياج لأن الأبدى الفرق بين المعدن والتقص فلتأمل . وأما رابعاً فإن المباحة الخمس في المملوكة لمعين مختلف لما مشى عليه المصنف من أنه لا شيء في الأرض المملوكة كما يأتي . (تنبيه) قال في فتح القدر قيد بالخرافة والعشر به لخرج الدار فانه لا شيء فيها لكن ورد عليه الأرض التي لا توظف فيها كالغارة إذ يقتضي أنه لا شيء في المأخوذ منها وليس كذلك فالصواب أن لا يجعل ذلك لقصد الاحتراز بل للتخصيص على أن وتطبيقها السيرة لا تمنع الأخذ بما وجد فيها اه . وأجاب في التهر بما يشبهه الشارح وهو أنه يصح جعله للاحتراز عن الدار . وعلى حكم المفازة الأولى لأنه إذا وجب في الأرض مع الوظيفة فلا ينبغي حبسها لخاصة عنها أولى اه . وأقول يمكن الجواب بأن المراد بالعشرية أو الخراجية ما تكون وتوظفها العشر أو الخراج سواء كانت تبدأ أحد أو لا تشمل المفازة وغيره بالمثل ما قدمنا من الخاتمة من أن أرض الجبل عشريه فيكون المراد للاحتراز بها عن دار الحرب . وبذلك عليه أنه في من دور البصرة بمدن غير الحرب فعمل أن المراد معدن أرضنا ولهذا قال القهستاني بعد قوله في أرض خراج أو عشرية أو خراجية ما تكون أرضنا سواء كانت حلاً أو سهلاً أو أملاً أو كلاً أو حراً عن داره أو أرضه وأرض الحرب اه ثم رأيت عن مافلتة في شرح الشيخ اسمعيل حيث قال . ومحمّد أن يكون احترازاً عما وجد في دار الحرب فإن أرضها ليست أرض خراج أو عشرية والمراد بأرض الخراج أو العشر أعين من أن تكون مملوكة لأحد أو لأصلحها للزراعة أو لا تدخل فيه المفاوز وأرض الموات فيها إذا جعلت صالحة للزراعة كانت عشريه أو خراجية اه قلت وعلى هذا فيدخل في الخراجية والعشرية جمع أقيام الأرض المأزونة في معدنها الخمس لكن مصرح المصنف بالخراج الموجود في داره أو أرضه فانه لا خمس فيه فافهم (قوله خرج الدار لا المفازة الخ) إشارة إلى ما قدمناه آنفاً عن التهر وعلى ما نقلناه لأجاجة إلى دعوى الأولوية . ولا يأتى تعرض للخراج الدار لأن المصنف سنده على إخراجها على أنه كل عليه حيث تعرض الدار إن يتعرض للأرض فيها وإن كانت مملوكة تكون خراجية

كنشط وقار وغير  
المنطوق كعادن الأحجار  
(في أرض خراجية أو  
عشرية) خرج الدار لا  
المفازة لا دخولها الأولى

أوعشر مئة مع أنه لا خمس في معدنها كما يأتي الآن يقال تركه لأن فيه أروايتين تأمل **(قوله خمس)** مبنى  
 للجهول من خمس القوم إذا أخذ خمس أموالهم من باب طلب يجرع من المغرب **(قوله مخفقا)** لأن التشديد  
 غير سديد فلا معنى لكونه يجعله خمسة أحماس فقط نعم أي لأن المراد أخذ الخمس من المعدن لا يجرده  
 أحماسا **(قوله حديث الخ)** أي قوة عليه الصلاة والسلام العجماء جبار والبر جبار والمعدن جبار وفي  
 الر كاز الخمس أخرجه السنن كذا في الفتح وقال في بيان دلالة على المطالبين الر كاز بم المعدن واكثر على  
 ما حققناه فكان أحكامهما ولا يترتب عدم ارادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد اذ أنه جبار أي هدد  
 لا شوق فيه للتناقص فإن الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به في ضمن الر كاز ليتقلب بالسلب والاحيجاب  
 اذ المراد به أن أهلا كد أو الهلاكة لا الجبر الحافرة غير مضمون لأنه لا شيء فيه نفسه والآن يجب شي أصلا وهو  
 خلاف المتفق عليه فحاصله أنه أثبت المعدن بخصوصه حكاه في خصوص اسمه ثم أثبت له حكما أترجم  
 غيره فعبر بالاسم الذي بهما لم يثبت فحما اه ملخصا ونقطة في التمر أيضا فافهم **(قوله وباقه لما لكها الخ)**  
 كذا في المتن والوفاء والتفاته والدر والإصلاح وليند كرف الهداية ونشر وجهها ولا في الكثر ونشر وجهه ولا في  
 درو الصار والمواهب والاختصار والجامع الصغير وهذا هو الظاهر فمن ذكر هذه العبارة قال بعدها وفي  
 أرضه روايتان أي في وجوب الخمس فهذا يدل على أن المراد بالخرجة والعشر غير الملوكة وأغرب من  
 ذلك أن المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب فقال ولا شيء فيه من وجب في داره وأرضه فتناقص أول كلامه  
 آخره فإن أرضه لا يخرج عن كونها عشرة مائة أو خراجا كما يأتي وقد جزم وألا وجوبه الخمس فيها والحاصل  
 أن معدن الأرض الملوكة جميعه للمالك سواء كان هو الواجد أو غيره وهذا رواية الأصل الآتية وفي رواية  
 الجامع يجب فيه الخمس وباقه للمالك مطلقا فقول ولا شيء في أرضه تنافي قوله وباقه للمالك فلذا قال الرازي  
 إن صدر كلامه مبنى على إحدى الروايتين وأخر على الأخرى قلت وقد كرهوا القهستاني وأبو ب في حاشية  
 السيد محمد أبي السعود أن الصواب حمل الملوكة كذا على الملوكة كذا في غير الواجد فلا تنافي ما بعده لأن المراد  
 به الأرض الملوكة كذا لو اجد اه قلت يؤيد هذا تعبير المصنف كصاحب الكثر أرضه فله بقدر المراد أرض  
 الواجد لكن تنافيه أن صاحب البدائع يعبر بالخرجة والعشرية بل قال ابتداء فان وجد في دار الإسلام في  
 أرض غير ملوكة يجب فيه الخمس وان وجد في دار الإسلام في أرض ملوكة أو دارا أو منزل أو حانوت فلا  
 خلاف في أن أربعة الأحماس لصاحب المالك وجد هو أو غيره لأن المعدن من توابع الأرض لأنه من  
 أجزائها وإذا ملكها المخطئ لم يملك المالك ما يبيع أجزائها فتقتل عنه إلى غيره بتوابعها أيضا واختلف  
 في وجوب الخمس الخ فقوله فلا خلاف الخ صريح في أنه لا فرق بين الملوكة كذا لو اجد أو غيره فإن قوله هو  
 أو غيره يرجع إلى الواجد فكل من الخلاف في وجوب الخمس والاتفاق على أن الباقي للمالك إنما هو في الملوكة  
 الواجد أو غيره ولا وجه لوجوب الخمس إذا كان الواجد غير المالك وعنده إذا كان هو المالك للاتحاد العلة فيها  
 وهي كون المالك ملكها جميعا أجزائها ووقع التعبير بقوله هو أو غيره في عبارة الصراش وسند كرف توجه  
 الروايتين ما هو كذا في غير محل في عدم الفرق والله تعالى أعلم **(قوله والا كجيل ومفازة)** جعله ذلك بمصادقات  
 الأرض العشرية والخراجية يصح على جوابنا السابق بأنه أربابها ما تكون وتليقها العشر والخراج إذا  
 استعملت فافهم **(قوله والمعدن)** قديمه احسن تراعى الكثرة فله خمس ولو في أرض ملوكة لأحد أو في داره  
 لأنه ليس من أجزائها كافي البدائع وما في **(قوله في داره وحانوته)** أي عند أي حنفية خلافا لما علق **(قوله)**  
 في رواية الأصل الخ) راجع لقوله وأرضه قال في غاية البيان وفي الأرض الملوكة كذا روايتان عن أبي حنيفة  
 فعلى رواية الأصل لا فرق بين الأرض والدار حيث لا شيء فيهما لأن الأرض لما انتقلت إليه انتقلت بجميع  
 أجزائها والمعدن من تراب الأرض فلم يجب فيه الخمس لما ملكه كالقضية إذا باعها الإمام من إنسان سقط عنها  
 حتى سائر الناس لأنه ملكها بديل كذا قال الجصاص وعلى رواية الجامع الصغير ينتهز الفرق وجهه أن الدار  
 حنوتها أصلا فلم تخمس قصار الكل الواجد بخلاف الأرض فإن فيها مائة الخراج والعشر فتخمس اه

(خمس) مخفقا أي أخذ  
 خمسة حديث وفي  
 الر كاز الخمس وهو بم  
 المعدن كالمز وباقه  
 لما لكها ان ملكك  
 والا كجيل ومفازة  
 (قلاوا جدد) المعدن  
 (لا شيء) فيه (ان وجد في  
 داره) وحانوته (وأرضه)  
 في رواية الأصل

قال الامام أبو يوسف في  
 كليه المسمى بالخراج  
 خذني عبد الله من معدن  
 ان أي سعيد المقري قال  
 كان أهل الجاهلية إذا  
 عطب الرجل في قلب  
 جعلوا القلب عقه  
 وإذا قتلته دابة جعلوها  
 عقه وإذا قتل معدن  
 جعلوه عقه ففسل  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن ذلك فقال  
 العجماء جبار والمعدن  
 جبار والبر جبار وفي  
 الر كاز الخمس ففصل  
 ما الر كاز بارسول الله  
 فقال الذهب والفضة  
 الذي خلقه الله تعالى  
 في الأرض يوم خلقته  
 اه مته

وهو ما (وجدت في جبل) أي في معادنها (ولو) وجدت (دين) الحاطية) أي كذا (تس) لكونه غنية والحاصل أن الكثر يجمع كيف كان والمعدن أن كان ينطبع (و) لا في (الوثر) هو مطر الربيع (وعبر) حشيش يطلع في البحر أو غنى دلية (وكذا) جمع ما يستخرج من البحر من حلية) ولونها كان كذا في قعر البحر لانه لم يزد عليه القهر فلم يكن غنية (وما عليه سمية) الاسلام من الكونز) نقدا أو غير (فلقطة) سيجي محكمها (وما عليه سمية الكفر منس) وابقية المال أول الفتح) أول وراثته لوجبا والافليت المال على الأوجه وهذا (ان ملكت أرضه والا فلواجب) ولو ساقنا صفيرا أتى لانهم من أهل الغنية (خلاص) قوله أن ينظر الخ قال في الصحفية وذلك يختلف بقوله المال وكثرته حتى قالوا في عشرة دراهم فصاعدا يعرفها حولا وقيامها إلى الثلاثة شهر أو فها

(قوله) واختارها في الكثر أي حيث انحصرت عليها بالصفحة وأراد بذلك بيان أنها لا يرجح لكن في الهداية قال عن أبي خنيفة روايتان ثم ذكر وجه الفرق بين الأرض والدار على رواية الجامع الصغير ولم يذكر وجه رواية الأصل وروايتا هذه المختار رواية الجامع وفي حاشية العلامة فوح أن القياس يقتضي ترجيحها لأمرين الأول أن رواية الجامع الأصغر تقدم على غيرها عند المعارضة الثاني أنها موافقة لقول الساجين والاختلاف في طلب الرأيا الأولى والحاصل أن الامام فرق في وجوب الجنس بين المعدن والكثر وبين المغارة والدار وبين الأرض المباحة والمملوكة وهما لا يفرقان في ذلك في الوجوب (قوله) وروى (قوله) وروى (قوله) بالصفات وتشد بالراء والقال المجمة آخره الزجر قد كافي القاموس (قوله) وروى (قوله) معترف وروى أجوده الأرز الصافي اللون لم يرق في بقيت ولعله في اسمعيل (قوله) ونحوها) أي من الاجار التي لا تنطبع (قوله) أي في معادنها) أي الموجودة فيها الحلقه فالجبل غير قيد (قوله) ولو وجدت) محتمل وقوله في معادنها وقوله دفين حال بعض مدفون وآخر دفين الحاطية عن دفين الاسلام وقوله أي كذا أشار به إلى أن حكمه ما يأتي في الكونز (قوله) لكونه غنية) فله كان في أيدي الكفار وحوته أدينا بجر (قوله) كيف كان) أي سواء كان من جنس الأرض أو لا بعد أن كان لا ينطقوا بحر ويستقي منه كذا الصخر كذا (قوله) ان كان ينطبع) أمال البالغ وما لا ينطبع من الاجار فلا يجمع كاسر (قوله) هو مطر الربيع) أي أمهله منه قال القهستاني هو جوهر مضى فيلقه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في السدف التي قيل له حيوان من جنس السمك يحلق الله تعالى القوثر فيه كافي الكرماني (قوله) حشيش الخ) قال الشيخ داود الانطاكي في تذكرته العصب أنه عيون بقعر الصخر تنفض دهنه فإذا فترت على وجه المام معدن فليقها البحر على السطح اه (قوله) وروى (قوله) لانه لم يزد عليه القهر نعمت لقوله ذهبا أي ولو كان ما يستخرج من البحر ذهب ما كنوز اصنع الصديق قعر الصخر فانه لا ينس فيه وكله الواحد والقاهر هذا انصوص في الس على علامة الاسلام لم أره فتأمل (قوله) لانه لم يزد عليه القهر الخ) حاشية أن عمل الجنس الغنية والغنيمة كانت الكثرة ثم تصير الجلبين بحكم القهر والفضة وياطين البحر لم يزد عليه قهر احد لم يكن غنية فاضحيان (قوله) سمية الاسلام) بالكسرة وهي في الأصل الزاكي والراد بها العلامة وذلك ككثالة كلة الشهادة أو نفس آخر معروف المسمى (قوله) نفس الاغنياء) أي من السلاح والآلات وأثاث المنازل والقصور والقماش بجر (قوله) فللقطة) لأن مال النبل لا ينتم بدائع (قوله) سيجي محكمها) وهو أنه نادى عليها في أبواب الساجد والاسواق الخ أن ظن عدم الطلب ثم يصر في نفسه ان ينفذ انفقرا والا فالي فقيرا آخر بشرط الثمنان ح (قوله) سمية الكفر) كتنس منس وانهم ملوك من ملوكهم المعروف بجر (قوله) تس) أي سواء كان في أرضه وأرض غيره وأرض غيره أو أرض غيره أو أرض غيره وهذا الخلاف لأن الكثرة ليس من أجزاء الدار فأكبر أن يوجب الجنس فيه بخلاف المعدن (قوله) أول الفتح) نظرف للمالك أي المختطه وهو من خصه الامام بتلك الأرض حين فتح البلد (قوله) على الأوجه) قال في التفرقا لم يعرفوا أي الورثة قال السرخسي هو لا تقصى مال الأرض وأورثته وقال أبو اليسر بوضع في بيت المال قال في الفتح وهذا الوجه فتأمل اه وثالث ما في البحر من أن الكثر موضع في الأرض قبل ملكها الأول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكه ببعضها كالمكة في جوف هادنة (قوله) وهذا أن ملك أرضه) الإشارة إلى قوله وبقية تلك وهذا قولها وما ظهر الهداية وغيره من جملتها في السراج وقال أبو يوسف الباقي بالواجب كافي أرض غير مملوكة وقوله القنوى اه قلت وهو حسن في زمان عدم استقلال بيت المال بل قال ط ان الظاهر أن يقال أي على قوله ما كان الواجد صر فمحتث إلى الأرض من نفسه ان كان فقيرا كما قالوا في بيت المقدس أنها تقدم عليه ولورضا عا وبذل عليه ما في البحر من السوط ومن أصابع كل أوسعها أن تصدق بخصمه على المساكين وإذا اطلع الامام على ذلك أمضى به ما صنع لان الجنس من الفقرا وقد وصله إلى مسخه وهو في أصابعه كاز غير محتاج إلى الحماية فهو كذا الاموال الباطنة اه (تس) في الصرعن العراج أن محل الخلاف ما لا بد منه مال الأرض فلان ادعى أنه ملكه فالقول به اضافة (قوله) والافلاواجب) أي وان لم تكن مملوكة كالجبال والمغارة فهو كالعدن يجب بحسب بواقية الواجد مطلقا بجر (قوله) لانهم من أهل الغنية) لأن دون الثلاثة إلى الدرهم جمعة وفيما دونه وما في فلس ونحوه ينظر بمقابلة ثم يرضع في كف فقير اه منه



مستأمن) فله يسترق منه ما أخذ (الاناعمل) في المغاوير (بأن الامام على شرط فله (٤٩)

الشروط) ولعل رجلان

في طلب الر كاز فهو  
لواجدوان كذا جبرين  
فهو والمستأجر (وان  
خلعنا) أى العلامة  
(أوانتبه الضرب فهو  
جاهل على) تظاهر  
(الذهب) ذكره المازلي  
لانه الغالب وقيل كالقطة  
(ولا يخمس ركاز معدنا  
كان أو كذا) (وجد  
في) صحران (دار الحرب)  
بل كاله لواجدول مستأمن  
لانه كالتلصص (و) لذا  
(لودخله) جاعا فذو سنة  
وظفروا بشئ من كنوزهم  
ومعهم (نص) لكونه  
غنية (وان وجدته)  
أى الر كاز (مستأمن  
في أرض مملوكة لبعضهم  
ردته إلى مالكه) تحزنا  
عن القدر (فان لم رده  
و) أخرجه من ملكه ملكا  
خشنا) فسيبته التصدق  
به فلو باعه صعب قيام  
ملكه لكن لا يطيع  
المشتري (ولو وجدته)  
أى الر كاز (غيره) أى  
غير مستأمن (فبها)  
أى في أرض مملوكة لهم  
حلت له (فلا رد ولا  
يخمس) لما لم يلا فرق  
بين متاع وغيره وما  
في التقاية من أن ر كاز متاع  
أرض لم تملك مخمس

الامام يرضع لهم حتى (قوله في المغاوير) فلو في أرض مملوكة مالى بالحق فله على ما مر من الخلاف أقوله  
اسماعيل (قوله فهو الواحد) تظاهر أنه لا شئ عليه لا شئ وهذا ظاهر فيما اذا خسر أحدهما ما شتره  
أخروا ثم الحرف واستخرج الر كاز ما لا شتره كل في ملكه فليس فيه كذا في ملك الشركة الفاسدة أيها الأصح  
في احتشاش واصطبلوا سائر ما لم يباحل كاحتشاش من جبال وطلب معدن من كثر وطبع آخر من طين  
مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في أخذ المباح لا يصح وما حصله أحدهما فله وما حصله الآخر فله  
لم يعلم مال كل وما حصله أحدهما باعته صاحبه فله وصاحبه أجر مثله فاما ما بلغ عند محمد وعند أي يوسف  
لبيحارويه نصف عن ذلك اه (قوله فهو المستأجر) سب كذا للصف في باب الاحارة الفاسدة فاستأجره  
لصده أو محتط فان وقت ذلك وقتنا حاز الا لا اذ اعان الحطب وهو ملكه اه وكتب هـ على قوله  
والألا أن الحطب للعامل قلت ومقتضاه أن الر كاز تظاهر للعامل أيضا اذ لم يبق له الا انفسه الاستصاري مجرد  
التوكيل وعلت أن التوكيل في أخذ المباح لا يصح بخلاف ما إذا حصله أحدهما باعته الآخر كتر كذا في المعين  
أجر مثله لانه عمل غير متبرع وهذا ظاهر في تملكه (قوله ذكره الزبلي) ومثله في الهداية (قوله لانه  
الغالب) لأن الكفار هم الذين يحرمون على جمع الدنيا واخراجها ط (قوله وقيل كالقطة) عبارة  
الهداية وقيل يجعل اسلاما في زمانه لتقدم العهد اه أى فالتظاهر أنه لم يبق شئ من آثار الجاهلية ويجب  
القيام على الظاهر ما لم يتحقق خلافه والحق منع هذا الظاهر بل دفعته إلى اليوم وجد يدان ر كاز بعد أخرى  
كذا في فتح القدير أى اذا عان أن دفعته إلى اليوم اتفق ذلك الظاهر فليتب أن كثير من التوقد على عليها  
علامة أهل الحرب يتعامل بهم السلطان والظاهر أنهم من قسم المشرك الا انهم من ضرب الجاهلية الذين  
كانوا قبل فتح البلد تامل ثم رأيت في شرح التقاية للاعلى القارى قال وأما مع اختلاف ادعاهم الكفار مع  
دعاهم المسلمين كالتلصص المستعمل في زمانه فلا ينبغي أن يكون خلاف في كونه اسلاما اه (قوله معدنا  
كان أو كذا) وتقدم القدوري بالكسر لكونه خلاف فيه فان شئ الاسلام أو جبهه الخس في علم حكم المعدن  
بالولى لعدم الخلاف فيه كافي الصرع المعراج (قوله لانه كالتلصص) قال في الهداية فهو لانه أى  
ما في صحرانهم ليس يبدأ على التلصص فلا يعذر درا ولا شئ فيه لانه بمنزلة التلصص (قوله ولذا)  
الاشارة أنهم قوه لانه كالتلصص من أنه لا يخمس الا اذا كان بالقهر والقبلة كما صرح به بعده بقوله  
لكونه غنية (قوله وان وجدته) حاصله أنه ان وجدته في أرضهم القهر المملوكة فلكل الواجد لا فرق بين  
المستأمن وغيره وهذا ما مر أمالو وحذف المملوكة فان كان غير مستأمن فلكل له أيضا لا وجبر تملكه  
(قوله أى الر كاز) يملكه والقدوري ومافى البرجندى من تقييده بالكسر فكأنه سبى على ما مر عن القدوري  
تأمل (قوله لكن لا يطيع المشتري) بخلاف ما اذا اشتري رجل شائرا فاحدا ثم باعه فله بعب  
المشتري الثاني لانتاع الفسخ حيث ح عن الصرف فليأمل (قوله ولا يخمس) الا اذا كان واجبا  
ذوى منفعة لكونه غنية كما تقدم وما (قوله لما مر) أى من أنه كالتلصص كافي الدر عن غاية البيان  
(قوله ومافى التقاية) أى الحق صدر الشريعة وكذا في الوفاة لجمعة تاج الشريعة وعارة الوفاة وان  
وجد ر كاز متاعهم في أرض منهم تملكه الخ اه قال في الدرر أنه غير صحيح لما صرح به شرح الهداية  
وغيره ان الخس انما يجب فيما يكون في معنى الغنيمة وهو فيما كان في يد أهل الحرب ووقع في يد المسلمين  
بما حاف الخسل والمذكر في الوفاة ليس كذلك لان المستأمن كالتلصص والارض من بلاد الحرب لم تقع  
في أيدي المسلمين فالصواب أن يعطى لفظا وحدها فله ويرأ على التلصص المفعول وقيل لا تملكها وتضاف  
الأرض إلى المسلمين اه وأما في الشرع فلا لا لأن المستأمن المملوكة لا لا (قوله الان يحمل الخ) هذا لالحمل صحيح  
بعبارة التقاية لانه ليس فيها الغنيمة أي من دار الحرب بخلاف عبارة الوفاة لا بعبارة عن الشرع بل لانه  
الحاصل أن المسألة في عبارة الوفاة مفروضة فيما كان الخس في أرض غير مملوكة من دار الحرب والواجد

سهو الان يحمل على متاعهم الموجود في أرضها

دومعة فيجب الخس وفي عبارة النفاة فيها إذا كانت الأرض من دار الاسلام والواجب جمل مناول يصح أن يكون فاعل وجد المستامن لان مستامنهم لا يستحق شيأ الا بالشرط كما مر والمسلم لا يكون مستامناً في دار الاسلام ثم ان هذه المسألة على العارية قد عرفت فاعلمت كما مر في ثلثة ذكرها ما أشار إليه الشارح وأولاً وصريحه في العارية وغيره هو ان وجوب الخس لا يتفاوت بين أن يكون الزك من التقنين أو غيرها كالتناع وهو كما في العقوبة ما يتبعه في البت من الرصاص والنحاس وغيرها **(قوله لنفسه)** أي ان كان محتاجاً ولا تقنه الاربعة الا الخس بأن كان دون المائتين أما ما بلغ مائتين فلا يجوز له تناول الخس بحرج من البدائع قلت لكن فيما قد بلغ ما تنص على ما ذكره ولا يقنه كدبون عاتين مثلاً فالأولى الاقتصاد على الحاجة وفي كل حال كرم من أصابعه كذا وسعه أن تصدق بخصمته على المساكين فلذا اطلع الامام على ذلك أمضى به ما صنع وان كان محتاجاً الى جميع ذلك وسعه أن يحسب نفسه وان تصدق بالخس على أهل الحاجة من آباءه وأولاده يان ذلك وليس هذا بمنزلة غير الخاريج من الارض اه

(فرع) لو اجتمع صرف الخس لنفسه وأصله وفرعه وأجنبي بشرط فقرهم

باب العشر \*

هو واحد الاجزاء العشرة والمراذبه هنا ما نسب اليه لتلجمل الترجمة نصف العشر وضعه جوى وذكر في الزكاة لانه منها قال في الفتح قبل ان تميز كد على قوله ما اشترطها التصاب والباقى بخلاف قوله وليس بشئ اذ لا شك انه في كل شيء يصرف بمصارفها واختلافها في انات بعض شروط البعض أنواع الزكاة ونفها لا يخرج عن كونه زكاة واستظهر في التمر قول العنايه ان تميز كد بخزان وأبد الشيخ اسماعيل الأول بأنه يجب فيها لا تؤخذ منه سواء ولا يحجم الزكاة ونسبته في الحديث صدقة واختلافها في وجوبه على الفور والآخرى كما في الزكاة والكلام في عشرة مواضع نسطها في البحر **(قوله يجب العشر)** ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع والمقول أي يقتضيه قوله تعالى وآتوه يوم حصاده فان عامة المفسرين على انه العشر أو نصفه وهو محتمل بنفيه قوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء فقه العشر وما سقي غريباً أو بالغة فقه نصف العشر واليوم نرى في حق لا لا ينافي لارده أنه لو كان المراد ذلك فزكاة الحبوب لا تجزى يوم الحصاد بل بعد التقية والتكثير لظهور مقدارها على أنه عند أي حنفة يجب العشر في الخضراوات ويخرج بها يوم الحصاد أي القطع بدائع مخلصاً **(قوله في عسل)** يغير توين فإن قوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف اليه ولا حاجة اليه فإن قوله بلا شرط تصاب مفعول عنه كآب عليه بقوله راجع لكل ح وصرح بالعسل إشارة الى خلاف ما ذكره والشافعي حيث قال انكس فيه شيء لانه متوكل من حيوان فأنشأه الأريسم ولعلنا مبسوط في الفتح **(قوله)** أرض غير الخراج أشار الى أن المانع من وجوبه كون الأرض خراجاً لانه لا يجتمع العشر والخراج فسمي العشرة ومالست عشرة ولا خراجية كالحبل والمقارن لكن قد منعت الخمانية وغيرها ان الحبل عشرى وقد منعت أيضاً أن المراد انه لو استعمل فهو عشرين وهذا وقد اظهر الى الأرض الخراجية بالخراج المؤتلف لانه المراد عند الإطلاق قال فلو وجد في أرض خراج المقاسمة فقه مثل ما في التمر لو وجد فيها الهلكن الكلام هنا في نفي وجوب العشر وهو غير واجب في الخراجية مطلقاً كما أفاد ما مر في واستبعد أن يخرج قسمان خراج مقاسمة وهو ما وضعه الامام على أرض فقهه لو من على أهلها جهن نصف الخراج أو ثلثه أو ربعه وخراج وطبقه مثل الذي وضعه عمر رضي الله تعالى عنه على أرض السواد لكل جرب يبلغه المصارع أو شبر كساقى تفصله في الجهاد ان شاء الله تعالى يأتي هنا بعض أحكامهما **(قوله في خرزجبل)** يدخل فيه القطن لأن التمر أسمن من غيره من أصل يصلح للأكل واللباس كافي الكرماني وفي القاموس أنه اسم جبل الشجر المشهور ما في المفرادات أنه اسم لكل ما يستطعم من أجال الشجر ويجب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعلم له أحد ونحو خرزجبل في داره حل ولو يستأنف داره لانه تسع لدار كذا في الخاتمة ما عني القسستاني **(قوله)** ان جمادى الامام الضمير عائذ الى مذكور وهو العسل والتمر والظاهر أن المراد الخاتمة من أهل الحرب والنخلة وقطاع الطريق لأن كل أحد فيان غراجال مباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف لاشئ فيها بوحدة الجبال لان الأرض ليست بمملوكة وليهما أن المقصود من ملكها التمام وقد فصل اه ح **(قوله)** لانه مال مقصود أي مقصوداً لا مالاً بالحفظ اه ط أو مقصوداً للاختلاف استمر طحايته حتى يجب فيه

باب العشر \*

(يجب) العشر (في عسل) وان قل (أرض غير الخراج) ولو غير عشرة كجبل ومفارقة بخلاف الخراجية ثلثا يجتمع العشر والخراج (و) كذا (يجب) العشر (في خرزجبل) ومفارقة ان جاء الامام لانه مال مقصود لان لم يحسم لانه كالصيد (و) يجب (في مسقي سماء)

العشر لان الحياية بالحياية فهو علة لاشتراط الحياية أو من جنس ما يقصده استغلال الأرض فهو علة للوجوب تأمل **(قوله أي مطر)** سمي بذلك مجازاً من تسمية الشيء باسم ما يجاوره أو يحمل فيه نهر **(قوله وسيع)** بالسين والحاء المهملة تنبهاً متخففة قال في المغرب ساح المياح يحسارى على وجه الأرض ومنه عاسق سحابي ماء الانهار والاداية اه **(قوله بلا شرط)** تصاب ببقاءه فيجب فيمادون التصاب بشرط أن يبلغ صاعاً وقبل نصفه وفي الخضراوات التي لا تنبت وهذا قول الامام وهو الصحيح كأي التحفة وقال لا يجب الا في الله عز وجل فيمتحولا بشرط أن يبلغ خمسة أوسق ان كان بماء وسق والوسق ستون ملماً كل صاع أربعة أمنا أو الا في يبلغ قيمة تصاب من أدنى الموسوق عند الثاني واعتبر الثالث خمسة أمثال مما يقدر به نوعه في القطن خمسة أجال وفي العسل أفراف وفي السكر أمنا وغمامه في النهر **(قوله وحولان عول)** حتى لا يخرج من الأرض مراراً ووجب في كل مرة إطلاق التصوم عن قيد الحول ولان العشر في الخارج حقيقة فستكره بذكره وكذا خراج القاسية لانه في الخارج فلما خراج الوظيفه فلا يجب في السنة الامر لانه ليس في الخارج بل في التمتع بدائع **(قوله لانه في معنى المؤنة)** أي في العشر بمعنى مؤنة الأرض أي أجرها فليس بعدل متخفف ط **(قوله أخذه جبراً)** ويسقط عن صاحب الأرض كالأدى بنفسه الآه اذا أدى بنفسه ثياب ثواب العباد وان أخذ الامام يكون له ثواب ذهب ماله في وجه الله تعالى بدائع **(قوله وفي أرض صغير ويحجون ومكان)** من مدخول العلة فلا يشترط في وجوبه العقل والبلوغ والحرية **(قوله ووقف)** أفاد أن ملك الأرض ليس بشرط الوجوب العشر وانما الشرط ملك الخارج لانه يجب في الخارج لا في الأرض فكان ملكه لها وعلمه سواء بدائع (قلت) هذا ظاهر فيما اذا زرعها أهل الوقف أما اذا زرعها غيرهم بأجره فيغير في الحلاف الآتي في الأرض المستأجرة وفي حكم ذلك أراضي مصر والشام السلطانية فانه في الأصل كانت خراجية أما الآن فلا فقد صرح في فتح القدير في أرض مصر بان المأخوذ لا ينمى أجراً لخارج قال الأثرى أنها ليست ملكة لزرع كانه لوت المالكين بلا وارث فصارت لبيت المال اه وكذا أراضي الشام كأي جهاد شرح الملتقى لكن في كونها كلها صارت لبيت المال بمسند ذكره في باب العشر والخارج ان شاء الله تعالى حيث صارت لبيت المال سقط عنها الخراج لعدم من يجب عليه وهل على زراعتها عزم أم لا فتكلم عليه في هذا الباب ثم اعلم أيها الامام بشرطه ٣ لم يجب على المشتري خراج لانه بعد أخذ الثمن لبيت المال لا يمكن أن تكون المنفعة كلها أو بعضها ولان المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداءه وان حازها عولان الساقط لا يعود كذا قاله ابن نجيم في التحفة المرصية وقال أيضاً انه لا يجب فيها العشر أيضاً قال لأن ما ارتفع في ذلك غلب وفيه نظر لما علمت ان الشرط ملك الخارج لانه يجب فيه لا في الأرض حتى وجب في الخارج من أرض الصغير والمجنون والمكاتب والوقف ولان عليه الأرض التامة بالخارج محضه قالوا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالأرض سقوط العشر المتعلق بالخارج والتميز المأخوذ لبيت المال هو بدل الأرض لا بدل الخراج على أنه قد نازع في سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو سبقت بمائة بدل ان الغازی الذي أخذه الامام دار الأئمة عليه فانه لا يجبها ابتداءه وانما ساقطها العشر فعليه العشر أو بعاء الخراج فعليه العشر كأي فان وضع الخراج عليه ابتداءه جاز ولا يلزم من سقوطه حين صارت لبيت المال لعدم من يجب عليه ان لا يجب حين وجد التزم المشتري بنفسه ما اشتراه به الخراج لان ذلك بسبب حادث كن أجره اذ زرع من مدة ثم انقضت المدة فان أجره سقط لعدم من يجب عليه فاذا آجرها لا تجب الا حرة تاويله في فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فان الأرض المدة لا تستغل لا تخلو من احسن الوظيفتين لمذاكرنا من مسئلة اللار وحيث تحقق السبب والشرط مع قيام ما قدمنا من ثبوت الكتاب والسنة والاجماع وهو دليل الوجوب الشامل للأرض المشتراة لا كذا كونه مع الخلاق قول الفقهاء يجب العشر في مسق معلوم وسيع ونصفه في مسق غريب ودالية فلا حاجة الى نقل في خبره من ذلك حيث تحقق ما ذكرنا فيه بل القول بعدم الوجوب يحتاج الى نقل صريح وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى **(قوله مجاز)** تقدم الكلام فيه **(قوله الا في الله)** لا يقصد الخراج انما قصر عليه

أي مطر (وسيع) كثر  
(بلا شرط تصاب)  
راجع لكل (و) بلا  
شرط (بقاء وحولان  
حول لان فيه معنى  
المؤنة ولما كان الامام  
أخذ جبراً ويؤخذ  
من التركة ويجب مع  
الدين وفي أرض صغير  
ويحجون ومكان  
وما دون وقف وتسميته  
زكاة مجاز (الافى) ما  
لا يقصده استغلال  
الأرض (نحو حطب

مطلب مهم في حكم  
أراضي مصر والشام  
السلطانية

٣ (قوله اذا باعها الامام  
بشرطه الخ) أي بشرط  
السبع أي مع وجود  
بشرط بيعته وهو وجود  
مسوغ لبيعها  
كاحتياج بيت مال  
المسلمين لبيعها وبدون  
مسوغ لا يصح بيعها لان  
أراضي بيت المال كغفار  
اليتيم لا يصح بيعه الا  
بمسوغ شرعى اه

وقصب ( قصب ) فارسي  
( وحشيش ) وتسن  
وسعف وصنع وقطران  
وخطمي وأشتان وشعر  
قطن وبانجان وزر  
بطيخ وقشاة وأدوية  
كحلبة وشونيز حتى لو  
أشغل أرضه بها يجب  
العشر (د) يجب نصفه  
في مسق غرب) أجدلو  
كبر (د) البنية أي  
دولاب لكثرة المونة  
وفي كتب الشافعية أو  
سقاء عياه اشتراه  
وقواعدا لا تأناه ولو  
سقى بها وبأية اعتبر  
الغالب ولو استوى بانقصه  
وقيل ثلاثة أرباعه

٣ قوله وهل يقال  
عدم شرائه الخ أي  
عدم حصة شرائه الشرب  
لعدم التعارف بوجوب  
عدم اعتبار وجوب  
نصف العشر بل  
الواجب العشر كاملا  
أو نصف وهل يقال  
عدم تعارف شرائه  
الشرب بوجوب عدم  
اعتباره بهذا الشراء  
بل يكون كالسج  
المناع حتى يجب في  
الخارج من أرض  
سقت به العشر كاملا  
وهو قريب من الأول  
أو تبقى العمارت على  
ظاهرها بدون تقدير  
ويكون المعنى أنه إذا  
سقى أرضه شربا بالخير  
لمكنه لم يشتره هل يكون  
هذا كالسقي خارج أو لا

المصنف كالذكر وغيره ليس المراد به ذاته بل ككوبه من جنس ما لا يقصده استغلال الأرض غالبا وإن المزارع  
على القصدي لو قصده ذلك وجب العشر كما صرح به بعدم (قوله) وقصب (هو كل نبات يكون ساقه أنابيب  
وكعوبا والكعوب العقد والأتوب ما بين الكعبين واحتراز الفارسي عن قصب السكر وقصب الذريرة وهو  
قصب السنبل فقه العشر على الجوهرة وفي المعراج قصب العمل يجب العشر في عمله دون خشبه  
شرب نباتية (قوله) وتين باله الموحدة قال في الفتح غرأه لو قصده قبل أنه تدخل وجب العشر فيه لأنه صار  
هو المقصود وعن محمد بن الحسين إذا بيس العشر (قوله) وسعف) بفتح السين والعين المحدثين ووق جريد  
الفل الذي يتخذ منه الزنبيل والراوخ وقد يقال العشر بنفسه والواحد سعفة مغرب (قوله) وقطران) بفتح  
القاف أو كسر هاء مع كون الطاء المهملة وفتح القاف وكسر الطاء عصاره الأرض ويحوى والأرز بفتح الهمزة  
وقسم مصر الصوبر وبالعشر يكسح الأرض فاموس (قوله) وخطمي) ثبت طيب الریح يخرج بالعراق ط  
(قوله) وأشتان) بضم الهمزة وكسر هاء فاموس (قوله) وشعر قطن) أما القطن نفسه فقه العشر كما مرط (قوله)  
وبانجان) عطف على قطن فلا يجب في شربه بوجوب في الخارج منه ط (قوله) وزر ويطيخ وقشاة) أي كل حب  
لا يصلح الزراعة كزر البطيخ والقناطيل كونها غير مقصود في نفسها بجرأه لأنه لا يقصد زراعة الحب لذاته  
بل لما يخرج منه وهو انضراوات وفيها العشر كما مر قال في السداع انضراوات كالبقول والارطاب والخبز  
والصل والثوم ونحوها وفي الصبر يجب في العشر والكتان وزر لأن كل واحد منهما مقصود فيه (قوله)  
وأدوية) في الحانية ولا يجب العشر فيها كل من الأدوية كالوزر والهيل وفي الكندر (قوله) كحلبة) بضم  
الحاء وشونيز بضم السين الحبة السوداء فاموس (قوله) حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر) فلو استثنى أرضه  
بقوام الخلف وما أشبهه أو بالحبس أو بالحبس وكان يقطع ذلك ويبعه كان فيه العشر غاية البيان ومثله في  
البدائع وغيره قال في الشرب نباتية وسبع ما يقطع ليس بقيد وإنما أطلقه فاضين أنه قال الشيخ أسعيل ومثل  
الخلاف الموقوف بالمهملتين والصنفان في بلادنا والخلاف ككتاب وتشديد ملحق صنف من الصنفان  
وليس به فاموس (قوله) غرب) بفتح المجمة وسكون الراء (قوله) ودالية) بالالف المهملة (قوله) أي دولاب) في  
المغرب الدولاب الفتح المختون التي تدبرها الدالية والتعوية ما يدبرها الموالد المتخذة طويل ربك تركيب  
مداق الأرز وفي رأسه مغرفة كبيرة تسمى بها اه وفي الفاموس الدالية المختون والتعوية تسمى بتخمين  
خصوص يشد في رأس جذع طويل والمختون الدولاب يسمى عليه اه (قوله) لكثرة المونة) علة لوجوب نصف  
العشر فيما ذكر (قوله) وقواعدا لا تأناه) كذا نقله الباقين في شرح الملتقى عن شيخه البهسي لأن العلة في  
العدل عن العشر إلى نصفه مسق غرب ودالية هي زيادة الكلفة كما عرفت وهي موجودة في شراء الماء ولعلهم  
لم يذكروا ذلك لأن المعتد عندنا أن شرائه الشرب لا يصح وقيل إن تعارفه ص ٣ وهل يقال عدم شرائه بوجوب  
عدم اعتباره أم لا تأمل نعم لو كان يجرز أمانه فله على فواشري ما أم القرب أو في حوض ينبغي أن يقال نصف  
العشر لأن كلفه بجرز على الذي يقرب أدالية (قوله) اعتبر الغالب) أي كذا السنة كما مر في السائمة  
والعاقبة في أي إذا أسامها في بعض السنة وعلفها في بعضها اعتبر لا كذا (قوله) ولو استوى بانقصه) كذا في  
الفهستاني عن الاختلاف لا وقع الشلف في زيادة على النصف فلا يجب الزيادة الشلف (قوله) وقيل ثلاثة  
أرباعه) قال في القامه قال في الأمانة الثلاثة فوخذ نصف كل واحد من الوظيفتين ولا تعارفه خلافا له أي لأن  
نصفه مسق سيم ونصفه مسق غرب يجب نصف العشر ونصف نصفه وروح الزبلي الأول قياسا على السائمة إذا  
علفها نصف الحول فله تردد بين الوجوب وعدمه فلا يجب الشلف قال في العقوبة بوقه كلامه هو أن الفرق  
بينهما ظاهر لأن في الأصل أي المقس عليه سبب الوجوب ليس ثابتا يقينا وهما نسبية ثابتا يقينا والشلف في  
نقصان الواجب وزيادة به اعتبار كثر المونة وقتها باعتبار الشبهان شبه القليل وشبه الكثرة فليأمل اه قلت  
فيه نظر لأن سبب الوجوب في السائمة موجود أيضا وهو ما نصها هو أنما الشلف في السائمة وهو شرط الوجوب  
لا سببه كما مر أول كتاب الزكاة وهما أيضا واقع الشلف في شرط وجوب الزكاة على النصف مع تحقق سبب أصل

الوجوب وهو الارض النامية الخارج بمحققا قدر **(قوله)** بل ارفع مؤن) أي يهب العشر في الاول ونصفه في الثاني بل ارفع أجزاء العمال ونفقة البقر وكرى الانهار وأجزاء الحياض نحو ذلك **ح** قال في الفتح يعني لا يقال بعدم وجوب العشر في قدام الخارج الذي بمقابلة المؤنة بل يجب العشر في الكل لانه عليه الصلاة والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ولو رفعت المؤنة كان الواجب واحدا وهو العشر خلتا في الباقي لانه لا ينزل الى نصفه الا للمؤنة والباقي بعد دفع المؤنة لا مؤنة فيه فكان الواجب دائما العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعا فعلم انه لم يعتبر شرعا عدم عشر بعض الخارج وهو القدر المساوي للمؤنة أصلا **اه** وتماه فيه **(قوله)** وبلا خارج (الخارج) قبل هذا ازاد صاحب الدرر على ما في المختارات وفيه نظر **اه** وجوابه انه داخل في قوله ولم يتوخذ ذلك الذي تضمنه عن الدرر وفي التهر وظهر قول الكزوا لرفع المؤنة أنه لا فرق بين كون المؤنة من عين الخارج أو لا قال الصيرفي وظهر انها اذا كانت جزا من الطعام أن تجعل كلها في وجوب العشر في الباقي لانه لا يقدر أن يتوخذ في نفسه فهو مضطر الى اخراجه لكن ظاهر كلامهم الاطلاق **اه** **(قوله)** لتصرفهم بالعشر أي ونصفه وضعفه **ط** **(قوله)** ويجب ضعفه أي ضعف العشر وهو الخمس نزل ان في ثقل قوم من العرب نصارى تصالحهم رضي الله عنه معهم على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ منكم كما قدمنا قبيل باب ذكر المال قال **ط** ولم يفصلوا بين كون الارض مسقة فربا وسبع ومقتضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ منكم مطلقا **اه** قلت يؤخذ قول الامام قاض خان في شرحه على الجامع الصغير في تعطيل المسئلة لان ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلي ضعفه **(قوله)** وان كان طفلا أو أنثى بيان لا إطلاق لان العشر يؤخذ من أراضي أطفالنا وانساننا فيؤخذ ضعفه من أراضي أطفالهم ونسائهم **اه** فوج **ح** قال **ح** وسواء كانت الارض للتغلي أصالة أو موروثه أو تراثا أو التي من تغلي الى تغلي **(قوله)** أو أسلم أي التغلي وفي ملكه أرض تضعفه فانها تبقى وتضعفها عندهم أو عند أبي يوسف تعود الى عشر واحد والباقي الى التضعيف وهو الكفر **ح** وشبهه يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم **ط** **(قوله)** أو ابتاعها من مسلم أي اذا اشترى التغلي أرضا عشرية من مسلم نصير تضعفه عندها وعند محمد تبقى عشرية لان الوطيفة لا تتغير بتغير المالك **اه** **ح** **(قوله)** أو ذي أي اذا اشترى التغلي أرضا تضعفها من التغلي تبقى تضعفها اتفاقا **ح** **(تنبيه)** في تخصيص البشر اتفاقا كرمي على الثقال والاقبال ما فيه انتقال المالك فكذلك في الحكم بمسألة عن البرخدي **(قوله)** فلا يتبدل هذا في الخارج مطلقا اتفاقا وفي التضعيف كذلك الا عند أبي يوسف فيما اذا اشترىها المسلم أو أسلم فانها تعود عشرية لفقد الباقي كما قدمناه **ح** **(قوله)** وأخذ الخارج (الخارج) حاصل هذه المسائل كافي للحران الارض اما عشرية أو خراجية أو تضعفها أو لا عشرية من مسلم وذي تغلي فالمسلم اذا اشترى العشرية أو الخراجية بقيت على حالها أو التضعيفه فكذلك عندهما قال أبو يوسف ترجع الى عشر واحد واذا اشترى التغلي الخراجية بقيت خراجية أو التضعيفه فهي تضعفها أو العشرية من مسلم ضعوف عليه العشر عندهما خلا للحمد واذا اشترى ذي غير تغلي خراجية أو تضعفها بقيت على حالها وعشرية صارت خراجية ان اشترى في ملكه عند **اه** **ط** **(قوله)** من ذي أي عندها ما عند محمد بقيت عشرية لان الوطيفة لا تتغير عند تغير المالك كما قدمناه **ح** **(قوله)** غير تغلي قبله لان العشرية تضعف عليه عندهما خلا للحمد **ط** **(قوله)** وقضهاته فبده لان الخارج لا يجب الا بالتك من الزراعة وذلك بالقبض بحر **(قوله)** للتغلي على لقوة وأخذ الخارج يعني انما وجب الخارج الا للعشر لان في العشر معنى العبادة والكفر بنافها **ح** **(قوله)** لتحول المصقة اليه أي الى التضييع فكأنه اشترى اهما من المسلم بحر وغيره وأعرض به لولا كان كذلك لما رجح التضييع بالعيب على المشتري لذا قبضها منه وأوجب بان الرجوع عليه لوجود القبض منه كافي لو كيل بالبيع حتى لو كان قبضها من البائع يرجع عليه لا على المشتري اسمعيل واستشكله ايضا لغير الرمي بأنهم صرحوا بان الاخذ بالشفعة شرعا من المشتري ولو الاخذ بعد القبض والافق البائع والكلام هنا بعد القبض فهو شرعا من الذي قال ويمكن الجواب على النهاية عن وادد كذا المبسوط واشترى كافر عشرية فقلعه بالخراج في قول الامام ولكن هذا بعد

(بلا رفع مؤن)

أي كلف (الزراع)

وبلا اخراج البئر

لتصرفهم بالعشر في

كل الخارج (و) يجب

(ضعفه في أرض عشرية

لتغلي مطلقا وان)

كان طفلا أو أنثى أو

(أسلم أو ابتاعها من

مسلم أو ابتاعها منه

مسلم أو ذي) لان

التضعيف كخراج

فلا يتبدل (وأخذ

الخارج من ذي) غير

تغلي (اشترى) أرضا

(عشرية من مسلم)

وقضهاته منه للتغلي

(و) أخذ (العشر من

مسلم أخذه منه) من

الذي (نشفة) لتحول

المصقة اليه

ما انقطع حق المسلم عنهم من كل وجه حتى لو استحقها مسلم أو أخذها مسلم بالشفعة كانت عشرة على حالها ولو  
 وضع عليها الخراج لأنه لم ينقطع حق المسلم عنها اهـ **(قوله)** أو ردت عليه معطوف على أخذها أي إذا اشتراها  
 الذي من مسلم شرائها فقد ردت عليه فساد البيع فهي عشرة على حالها قال في البحر لأنه لا بد من الفسخ  
 جعل البيع كأن لم يكن لأن حق المسلم هو الباع لم ينقطع بهذا البيع لكونه مستحق الرد **(قوله)** أو بخيار  
 شرط أي الباع كابقده فاضيف في شرح الجامع وقال لأن خيار الباع يمنع زوال ملكه **(قوله)** أو رتبة  
 لأنه فسخ فصار البيع كأن لم يكن كما مر **(قوله)** مطلقا أي سواء كان بقضاء أو لا وفيه رد على ظاهر عبارة الدرر  
 حيث علق قوله الآتي بقضاء بقوله ردت **(قوله)** لأنه أقاله أي لأن الرد دفع فضاء أقاله وهي فسخ في حق المتعاقدين  
 بيع جديد في حق غيره مما هو مستحق الخراج فصار شراء المسلم من الذي بعد ما صارت خراجية فبقي على  
 حالها كافي الفسخ قال في البحر ويستعبد من وضع المسئلة أن الذي أنزله بياح قديم ولا يكون وجوب  
 الخراج عليها عياد لأنه لم يقع بالفسخ بالقضاء فلا يمنع الرد **(قوله)** جعلت استأنا هو أرض يحوط عليها ما حاط  
 وفيها نصير مستقرة كذا في المعراج قيد يجعلها استأنا لأنه لم يجعلها استأنا وفيها نقل كرار الأثر فيها  
 بحر وكذلك غريستان الدلالة تابع لها كافي فاضيفان فاستأنى **(قوله)** مطلقا أي سواء ساقها عاماء العشر أو  
 أخراج لأنه أهل الخراج لا العشر بحر **(قوله)** عامته أي ما من الخراج وهو ما أنهار فخرتها لهم كذا يسمون  
 وجيرون ودجلة والفرات خلا للحمود وما من العشر هو ما السباع البر والبعير الذي لا يدخل تحت ولاية  
 أحد كذا في المتن وشرحه والحاصل أن ما من الخراج ما كان للكفرة يند عليه نحو بناء قهرا أو ما من عشرين  
 لعدم ثبوت البدلية فكل من غنمة وأورد أن هذا طاهر في ماء البحار والأمطار أما الأبار والعيون فهي خراجية  
 لأنها غنمة حبس نحو بناء قهرا منهم وأجاب في الفقه بأنه لا يرد في كل عين وبئر فإن أكرما كان من حفر  
 الكفر فقد نذر وماز إلا أن ما معلوم الحديث بعد الإسلام ويجعل الحال فيجب الحكم فيه أنه أسلاف  
 إضافة القاعد إلى أقرب وقته الممكنين اهـ **(قوله)** رضاء جواب عما استشكله العتافي من أن فيه وجوب  
 الخراج على المسلم ابتداء حتى نقل في نهاية البيان أن الامام السرخسي ذكر في كتاب الجامع أن عليه العشر  
 بكل حال لأنه أحق بالعشر من الخراج وهو الاظهر اهـ وجوابه أن المنوع وضع الخراج ابتداء محبا أما  
 باختباره فيجوز وقد اختاره هنكس سقامعاء الخراج فهو كالنأ أحبا أرضا متبنا أن الامام وسقامعاء  
 الخراج فله يجب عليه الخراج بحر وأجاب في الفقه بأن المسلم إذا سقى بالماء الخراجي ينتقل الماء بوظيفته إلى  
 الأرض فليس فيه وضع الخراج عليه ابتداء بل هو انتقال ما بوظيفته الخراج إلى بوظيفته كالأرض تسمى أرضا  
 خراجية اهـ وأصله لا يلبى (تنبيه) مقتضى تعليقهم الحكم بالماء أنه لا اعتبار بكونه في أرض عشر  
 أو خراج وهو خلاف ما مضى عليه في الخاتبة وشبهه لو أحبا أرضا موأنا فإن المعتبر بالماء دون الأرض على خلاف  
 فيه سياق في بحر رمان شافه تعالى في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد **(قوله)** عامته أي ما من العشر  
 وقوله أو بهما أي بهما العشر والخراج قال ط ظاهره ولو كان ما من الخراج أكد **(قوله)** لأنه النقية أي  
 لأن العشر أنسب بحال المسلم المقيم معنى العبادة **(قوله)** ولا شيء في دار لأن عمر رضي الله تعالى عنه  
 جعل المساكن مغفورا عليه إجماع الصحابة ولأنها لا تستحق وجوب الخراج باعتبارها وعلى هذا المقابر زيل  
 وظاهر التعديل أنه لا فرق بين القديمة والحديثة لكن صرحوا بأن أرض الخراج لو عملها صاحبها عليه الخراج  
 وفي الخاتبة اشترى أرض خراج فجعلها دارا وبني فيها بناء كان عليه خراج الأرض كما لو عملها اهـ وذكره  
 في الخاتمة ثم قال وفي فتاوى أبي الثابت إذا حصل أرضه لمرأية مقبرة أو ناءا لغيره أو مسكنا لغيره استقط  
 الخراج اهـ ويمكن بناءه الثاني على أن فيه منفعة عامة فليأمل **(قوله)** ولو لذي دخل المسلم الدار ولا يعرف  
 الهداية بالمجوس لأنه لا بد من الذي عن الإسلام لحرمته كما أنه لا يجهت فلو عار الشاربه لكان أولى **(قوله)**  
 ولا في عين غير لأنه ليس من أنزال الأرض وأعمالها وعين قنارة كعين الماء فلا عشر فيها ولا خراج بحر

(أوردت عليه فساد  
 البيع) أو بخيار شرط  
 أو رتبة مطلقا أو عيب  
 بقضاء ولو فيه رتبة  
 خراجية لأنه أقاله لا فسخ  
 (وأخذ خراج من دار  
 جعلت استأنا) أو مزرعة  
 (إن) كانت (الذي)  
 مطلقا (أو لمسلم) وقد  
 (سقامعاء عامته) أرضه  
 (و) أخذ (عشران  
 سقامعاء) المسلم (عامته)  
 أو بهما لأنه اليقية (ولا  
 شيء) في دار (مقبرة)  
 ولو لذي (و) لا في (عين  
 غير) أي زفت

(ونقط) دهن بعلماء الماء (مطلقاً) أي في أرض عشر أو خراج (و) لكن (في) الصالح للزراعة من أرض الخراج خراج لا فيها  
تعلق للخراج بالتمكين من الزراعة وأما العشر فيجب في جميع العشرى ان يزرعوا لا لالتعلق بالخراج (و يؤخذ) العشر عند الامام  
(عند ظهور الثمرة) وبدون صاحبها برهان وشروط في التبرأ من قبلها (ولا يحمل) (٥٥) لأصحاب أرض خراجة (أ) كل غلتها  
قبيل أداء خراجها

ولا يأكل كل من طعام العشر  
حتى يؤدى العشر وان  
أكل من ضمن عشره يجمع  
القتاوى والامام حبس  
الخارج للخراج ومن  
منع الخراج سنين  
لا يؤخذ لما مضى عند  
أي حشفة خاتبة (و) فيها  
(من) عليه عشر أو خراج  
اذا مات أخذ من تركه  
وفي رواية (أ) بل يسقط  
بالموت

(قوله) جهشاً لم يعنى  
الجهش فلا يجمع اه  
منه (قوله) فلا يجوز تمام  
عبارة ط الا اذا نوى  
الاداء وكان من الخراج  
الموظف اه لكن  
قوله او كان الخ لهما  
يتأى على تقييد بعضهم  
الخارج بخراج المقامة  
أما على مذهب عليه  
الحشى هنا فلا اه  
(قوله) خراج المقامة  
(أولاً) أي لانه مؤتمنة  
والعشر عباد مقمعة  
للمؤمنين فلا أخفجوا  
فكيف ما لا عبادة فيه  
أملاً اه

(قوله) فينبى تعمير  
الخارج الخ أي ثلاثاً

(قوله) ونقط والكسر وهو أنقص بجر وكذا الخ كذا الكاف والتاء اسم حمل (قوله) في جميعها (جرم الدار  
ما يضاف اليها من حقوقها وما يقعها فاموس (قوله) لا فيها) أي لا في نفس العين يقال بعض الشاي يجب  
فيها وهو نفاهاً للكثر كذا في الجرح (قوله) تعلق الخراج بالتمكين) عليه لقوله الصالح لها وهذا اذا ظهر في الخراج  
الموظف وأما خراج المقامة فكله كالعشر ط (قوله) تعلقه بالخراج) فلا يكتفى لوجوه التمكن من الزراعة  
ط (قوله) ويؤخذ العشر الخ) قال في الجوهره واختلفوا في وقت العشر في الثمار والزرع فقال أبو حنيفة وزفر  
يجب عند ظهور الثمرة والأمن علمان الفساد ان لم يستحق الحصاد اذا بلغت حد يتقعر بها وقال أبو يوسف  
عند استحقاق الحصاد وقال محمد اذا حصلت وصارت في الجبر من وفادته فيما اذا كان منه بعض ما صار  
حبشاً أو أطم غير منه بالمعروف فله بعض عشر ما كل وأطم عند أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف ومحمد  
لا يضمن ويحبس به في تكامل الأوسق ولا يحبس به في الوجوب يعني اذا بلغ المأكول مع الباقي خمسة  
أوسق وجب العشر في الباقي لا غير وان كل منها بعد ما بلغت الحصاد قبل أن يحدد من عند أبي حنيفة  
وأي يوسف ولم يضمن عند محمد وان كل بعد ما صارت في الجبر من ضمن اجاعا وما تلف بعرضه بعد حصاده  
أوسق وجب العشر في الباقي لا غير اه والكلام في العشر ومثله فيما يظهر خراج المقامة لانه جزء من  
الخارج أما خراج الوظيفة فهو في النعمة لا للخراج فلا يختلف حكمه بالأكل وعنده تأمل (قوله) ولا يحمل  
لصاحب أرض خراجية) قبل المراد به خراج المقامة فقط لان خراج الوظيفة يجب في النعمة لا لتعلقه بالحمل  
وقيل ان خراج الوظيفة كذلك لان الامام حتى حبس الخراج ففي أكله ابطال حقه كذا في النسخة  
فكانهم قال ط وفي الواقعات عن البراز به لا يحمل إلا كل من القلة قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا  
كان المال طز ما على أداء العشر اه وهو تقييد حسن ومنه يعلم أخذ العشر بل من الزرع قبل اداعا عليه فلا  
يجوز (قوله) ولا يأكل الخ) لو قال أو عشرة بعد دفعه خراجة لاستغنى عن هذا لانه فانه في كل من العشر  
وخراج المقامة لا يحمل الا كل ولو أكل من ضمن اه ح وفي شرح المتني عن المضرب ان اذا كل قليلاً بالمعروف  
لا يفي عليه قال الفقيهونه بتأخذ ط (قوله) الخراج) أي الموظف بشيئته في النعمة فيستعين على أخذه بمسألة  
الخارج بخلاف خراج المقامة فانه ثابت في العين كالعشر وان كان العشر يؤخذ جبراً لا بتقديم أول الباب انما فيه  
من معنى المؤنة فخارج المقامة أولى ح زيادة قلت وفي البدائع أن الواجب في الخراج جزء من الخراج لا من العشر  
الخارج أو نصف عشره وذلك جزء لانه واجب من حيث انه مال لا من حيث انه جزء عند تلقيه بجزء اداعيته  
اهو المتأخر منه أن المراد من الخراج المقامة فاذا كان له أداء النعمة لا يكون للامام الاخذ من عين الخراج جبراً فينبى  
تعمير الخراج في عبارة الشارح (قوله) ومن منع الخراج سنين الخ) ذكر المسئلة للمصنف في كتاب الجهاد في باب  
الجزية أيضاً فقال ويسقط الخراج بالتناخل وقيل لا وقال الشارح هناك وقيل لا يسقط كالعشر وينبى  
ترجع الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العشر بجر قال المصنف أي في المنع عزاء في الخاتمة لصاحب المذهب  
فكان هو المذهب اه ما ذكره الشارح هناك وأقول هناموافق لما ذكره صاحب الخاتمة في هذا الباب  
ومثله في النسخة وأما ما ذكر في كتاب الجهاد من الخاتمة في باب خراج الارض فنصه هكذا فان اجمع الخراج  
فلو بد سنين عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما  
قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجاع بخلاف الجزية وهذا اذا جازع عن الزراعة فان لم  
يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه أقول جزء بالقول الثاني في المتني في باب الجزية واما الظاهر ان قول الخاتمة  
وهذا اذا جازع الخ توفيق بين القولين وجعل الخلاف للفتاوى يحمل الاول على ما اذا جازع عن الزراعة والثاني على

منعهم حق المال في دفع النعمة اذا أخذ الامام جبراً واعترضه شيئاً ما به لو كان مجرد التبرع من دفع النعمة والعين مانعاً من الأخذ جبراً  
فيما جاز أخذ العشر جبراً لا التبرع المذكور ثابت فيه أو ما ضاع منهم صرحوا بجواز اخذهم جبراً فتمت العلامة على الحل وسقط ما لم يشئ تأمل اه

ما ذالم يجزأ لا يعني أن الخراج لا يجب إلا بالتكثير من الزراعة كما هو منصوص عليه في بابيه فلا يصح إرجاع  
اسم الإشارة إلى القول الثاني فقط بل هو راجع إلى القولين وتوقيفهما كما قلنا فقد ظهر أن ما عدا ما أشار  
هذا إلى الخاتمة محمول على حالة العجز بدليل عبارة الخاتمة الثانية هذا لما ظهر إلى الله تعالى أعلم وسبأ في تمام  
تحقيق ذلك في باب الجزية وأن المعتد عدم السقوط **(قوله)** والأول ظاهر الرواية أقول قال في النخبة ولا  
يسقط العشر عتق من عليه في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه يسقط ثم قال بعد ورتين  
ويسقط خراج الأرض عتق من عليه إذا كان خراج ونطقة في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك أنه لا يسقط  
فوقع الفرق بين الخراج والعشر على الروايتين اهـ ويظهر من تقييده السقوط بخراج الوظيفة أن خراج  
المقاسمة لا يسقط كالعشر في ظاهر الرواية فافهم **(قوله)** وجب الخراج أي المولف أما خراج المقاسمة فلا  
يجب كما سذكره المصنف في باب العشر والخراج أي أن تعلقه بالخراج كما قدمناه **(قوله)** ويسقطان أي العشر  
والخراج المقاسمة لتعلقهما ببعض الخارج فان هلك الخارج قبل الحصاد يسقط وبعد له لا يحسن  
الهند يعقن السراج والخاتمة وفي البراز بقوله لا يخرج بعد الحصاد لا يسقط وقوله يسقط ولو باق لا تدفع  
كالقرق والحرق وأما الجزاء والحرق والبرد أماناً إذا كانت العادة فلا لا يمكن الحفظ عنها بالهذه إذا هلك الكل  
أما الباقي البعض أن مقدار قفر بن ودرهمين وجب فقرو درهمين أو أقل يجب نصفه وأما يسقط إذا لم يبق  
من السقما يتكثير فيه من زراعته اهـ أي من زراعته أي شيء كان قحاً أو شعيراً أو غيرها **(قوله)** والخراج  
على القاصب قال في الخاتمة أرض خراجها ونطقة اختصها غاصباً واحداً ولا يثبت له مالاً أن لم يزعمها  
القاصب فلا يخرج على أحد وإن زعمها القاصب ولم تنقصها إلزراعة فلا يخرج على القاصب وإن كان القاصب  
مقرراً بالغصب أو كان المالك يتقوله تنقصها الزراعة فلا يخرج على رب الأرض اهـ قلت وفي النخبة قال بعض  
الشافعية على المالك وقال بعضهم على القاصب على كل حال اهـ ثم قال في الخاتمة وإن نقصته إلزراعة عند أبي  
حنيفة على رب الأرض قبل النقصان أو كذا كونه أجراً من القاصب فبما النقصان وعند محمد على  
القاصب فإن زاد النقصان على الخراج يدفع الفضل إلى المالك وإن غصب بعشره فزعمها أن تنقصها إلزراعة  
فلا يخرج على المالك وإن نقصته العشر على المالك كونه أجراً من النقصان اهـ قال ح وظاهر أن حكم ذات  
خروج المقاسمة كالعشرية **(قوله)** في بيع الوفاء هو المسمى ببيع الطاعة وهو المشروط فيه رجوع المبيع للبائع  
مترد إلى من على المشتري وسأفهم الأقوال فيه آخر البيع قيل كذب الكفالة أن شاء الله تعالى **(قوله)** على  
البائع أن يفي في يده أما إذا قبضه المشتري وزرع فيه وأخذ العلة فلا يخرج عليه لأنه في الحقيقة رهن فمصر  
بالزراعة غاصباً وليس للمشتري الانتفاع به رهن فيكون كسنة الغصب على السواء ويكون في وجوبه على البائع  
أو المشتري اختلاف بل قد كور في الغصب كذلك في النخبة وفي العازية بعد التفاضل إن لم تنقصها إلزراعة فالعشر  
على المشتري وإن نقصته فعلى البائع والخراج والعشر لأنه بمنزلة الرهن والمرتب لإهلاك الزراعة فاشبه الغصب ولا  
يتفاوت ما إذا كان الخارج أقل أو أكثر كذا في الإجارة اهـ **(قوله)** ولو باع الزرع الخ الظاهر أن حكم خراج  
المقاسمة كالعشر كما علم مما مر ح ثم هذا إذا باع الزرع وحده وشمل ما إذا باعه وركه للمشتري بأن البائع  
حتى أدركه فنقصه ما عشرين على المشتري وعند أبي يوسف عشرين في الغصب على البائع والباقي على المشتري  
كلما فتح وبقى ما لو باع الأرض مع الزرع أو بدونه قال في البرازية باع الأرض وطمها للمشتري أن يفي مدة  
يمكن للمشتري فيها من الزراعة فلا يخرج عليه والأقوى البائع والفتوى على تقدير المدة ثلاثة أشهر هذا  
لو باعها فطرعة ولو فيها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال أبو الليثان باعها زرعاً انعقد حبه وبلغ ولم يبق  
مذني يمكن المشتري من الزرع فلا يخرج على البائع ولو باع من آخر وأخرى مضى وقت  
التكثير لا يجب الخراج على أحد اهـ ملخصاً أي بأن تنق في يد أحد من المشتري مدة يمكن فيها من الزرع  
قبل دخول السنة الثانية **(قوله)** والعشر على المؤجر أي لو أجر الأرض العشرية فالعشر عليه من الأجرة  
كافي التنازيع وعندها على المستأجر قال في فتح القدير لو أمان العشر منوط بالخراج وهو المستأجر وله

والأول ظاهر الرواية  
• (فروغ) • يمكن ولم  
يزرع وجب الخراج  
دون العشر ويسقطان  
بهلاك الخارج والخراج  
على القاصب إن زرعها  
وكان جاحداً ولا يثبت  
لرهما • والخراج في بيع  
الوفاء على البائع أن يفي  
في يده • ولو باع الزرع  
أن قبل ادراكه فالعشر  
على المشتري ولو بعده  
فعلى البائع والعشر على  
المؤجر



أنها كانت في الزراعة تستني بالآحارة كانت الآجر مقصودة كالنير فكان الجماعة معنى مع ملكة فكان  
أولى بالاحتياج عليه اه **(قوله)** كخراج مولف فانه على المؤجر اتفاقا فالتعلق به يمكن الزراعة بالحقصة الخارج  
وأما خراج المقاحة وهو كون الواجب جزأين اثنين من الخارج كلت سدس ونحوهما فاعلى الخلاف كذا في شرح  
درر الجار وكذا الخراج المولف على المعيرة خيرية أي اتفاقا بدائع اما العشر فعلى المستعير كما يأتي **(قوله)** قال  
في الخاتمة وإن استأجر أو استعار أرضا فاعلى الزراعة فقرر فيها كراما أو طابا فخرج على المستأجر والعشر  
في قول أي حنيفة ومحمد لها صارت كراما فخرجها على من جعلها كراما اه قال الرمي مقدم بشرط كونه  
ملتف الأشجار بحيث لا يصلح ما بين الأشجار للزراعة فان صلح فخرج على المالك اه والحاصل أنه يجب الخراج  
على المؤجر والمعيران بقية الأرض صالحا للزراعة والأفعلى المستأجر والمستعير **(قوله)** كستعير (مسلم) وأوجه  
زجر على المعير لأنه لما أقام المستعير مقامه لزمه كل مؤجر قلنا حصل المؤجر الآجر الذي هو كل دار ج معني بخلاف  
المعير وقد نال ما لو استعار هاذي فاعلى العشر على المعير اتفاقا فالتقوى من حق الفقهاء بالاعتراض من الكافر كذا في  
شرح درر الجار أي لكونه ليس أهلا للعشر لكن في البدائع لو استعارها كافر فعندها العشر عليه وعن الإمام  
رواتبان في رواية كذلك وفي رواية على المالك اه تأمل **(قوله)** وفي الحاوي (أي القدسي) ح **(قوله)** وقوله  
تأخذ قلت لكن أفتى بقول الإمام جاع من المتأخرين كلنير الرمي في فتاواهم كذا في البدائع الشرح الشيخ  
اسمعيل الحائلي معني دمشق وقال حتى تفسد الآحارة بشرط خراجها أو عشرها على المستأجر كما في الأشباه  
وكذا حامد أفتى المعادي وقال في فتاواه قلت عبارة الحاوي القدسي لا تعارض عبارته فان قاضيهان من  
أهل الترجيح فان من عاده تقديم الظاهر والأشهر وقد قدم قول الإمام فكان هو المعتمد وأفتى به غير واحد  
منهم ذكره أفتى شيخ الإسلام وعطاء الله أفتى شيخ الإسلام وقد اقتصر عليه في الاسعاف والخصاف اه قلت  
لممكن في زماننا عالة الأوقاف من القرى والمزارع أرضا للمستأجر بقصل غراماتها وموئها مستأجر هادون آجر  
المثل بحث لاني الآجر ولا أضعاها بالعشر أو خراج المقاحة فلا ينبغي العدول عن الافتاء به ولها في ذلك  
لاهم في زماننا يقدرون آجر المثل بناء على أن الآجر مسالمه الوقف ولا شيء عليهم وعشر غيره أهلا ما اعتبر  
دفع العشر من جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الآجر فان آجره المثل ترسا أضعا كثيرة لا يخفى  
فان أمكن أخذ الآجر كاملة بقي بقول الإمام والأفعلى قولها ما يلزم عليهم من الضر والواضح الذي لا يقول  
به أحد والله تعالى أعلم **(قوله)** في التلخيصية السلطان لئلا يدفع أراضي المالك لها وهي التي تسمى الأراضي  
الملكية التي قوم ليعطوا الخراج جاز وطريق الجواز أحسنين اما ما قلنا من مقام الملاك في الزراعة واعطاء  
الخراج أو الآحارة بقدر الخراج يكون المأخوذ منهم خراجا حق الإمام آجر في حقهم اه ومن هذا القبيل  
الأراضي المصرية والشامية كما قدمناه ونؤخذ من هذا أنه لا عشر على المزارعين في بلادنا إذا كانت أراضيهم  
غير مملوكة لهم لأن ما يأخذ منهم نائب السلطان وهو المسمى بالزعم والتجاري إن كان عسرا فلا شيء عليهم غيره  
وان كان خراجا فكذلك لأنه لا يجتمع مع العشر وإن كان آجره فكذلك على قول الإمام من أنه لا عشر على  
المستأجر وأما على قولها فالتظاهر أنه كذلك لما علمت من أن المأخوذ ليس آجر من كل وجه لأنه خراج حق  
الإمام تأمل **(قوله)** وفي المزارعة الخ قال في التهر ولو دفع الأرض العشرة فمزارعة إن البذر من قبل العامل  
فعلى رب الأرض في قياس قوله لفسادها ووقاها في الرزق لصحتها واشتهر أن الفتوى على العدة وإن من قبل  
رب الأرض كان عليه اجابا اه ومثله في الخاتمة والفتح والحاصل أن العشر عند الإمام على رب الأرض مطلقا  
وعندها كذلك لو البذر منه ولومن العامل قطع ما يوهي ظهر أن ما ذكره الشارح هو قولها اقتصر عليه لما  
علمت من أن الفتوى على قولها بصحة المزارعة فافهم لكن ما ذكر من التفصيل يخالفه ما في البحر والمحيط  
والمرعاج والسرراج والخاتمة والتهذيب وغيرهما من أن العشر على رب الأرض عنده وعليها عندها من غير  
ذكر هذا التفصيل وهو الظاهر لما في البدائع من أن المزارعة مائة وعندها والعشر يجب في الخارج والخارج  
ينهم ما يجب العشر عليها هو في شرح درر الجار عشر جميع الخراج على رب الأرض عنده لأن المزارعة فائدة

كخراج مولف وقال  
على المستأجر كستعير  
مسلم وفي الحاوي  
وبقولها تأخذ في  
المزارعة إن كان البذر  
من رب الأرض فعليه  
ولو من العامل فعليهما  
بالحصة

مطلب هل يجب العشر  
على المزارعين في  
الأراضي السلطانية

عنده فالخراج له اما حقيقة أو تقدير الان البذر ان كل من قبله فجميع الخراج له ولا زراع أجر مثل عمله وان  
كل من قبل المزارع فالخراج له ولرب الأرض أجر مثل أرضه التي هو عترة الخراج الآن عشر حصته في عين  
الخراج وعشر حصه المزارع في ختمه قرب الأرض وفائدة ذلك السقوط بالهلاك إذ باطن العين وعدمه إذا سبط  
بلدته وأوجابوه معهما حمل العشر علمه بالحصص سلامة الخراج له ما حقيقة اه فكان ينبغي للشارح  
متابعة ما في ذكر الكسب ثم اعلم أن هذا كله في العشر أما الخراج فعلى رب الأرض اجاعا كافي البائع (قوله)  
ومن له حظ أي نصيب في بيت المال في أي بيت من البيوت الأربعة أي تسمع بيان من حصته في النظم فقلت  
وهذه المسئلة ذكرها المصنف متناهي مسائل شتى آخر الكتاب ونظمها ابن وهبان في منظومه وقال ابن  
الشنينة في شرحها ومن له الحظهم القضاة والعلماء والعلماء والمقاتلة وذرايرهم والقدر الذي يجوز لهم أخذه  
كفائتهم قال المصنف وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يعطى الناس بالحق والذي يعلمهم اه قلت لكن هؤلاء  
لهم حظ في أحد البيوت المال وهو بيت الخراج والجزية كما يأتي في بيانها ظاهر كلامه أن لأحدهم الأخر من أي  
شيء وجدته وان لم يكن من مال البيت المعدلهم وهو خلاف الظاهر من كلامهم والآن نبقى فائدة لجعل البيوت  
أربعة نعم يأتي أنه لا امام أن يستقرض من أحد البيوت لمصرفه لا آخر ثم ربما استقرض قلبه بقضى جواز  
الدفع من بيت آخر لضرورة ففي مسئلتان كان عتبه الوصول الى الحق ليس له الأخر من غير بيته الذي يستحق  
هونه والا كما في زماننا يجوز لضرورة انذول مجرا أخذه الامن يشترط أن لا يبقى حق لأحد في زماننا لعدم اقرار  
كل بيت على حدة بل يخطون المال كله ولولم يأخذنا نظره لا يمكنه الوصول الى شيء فليأمل (قوله) عاشر  
موجبه أي ينبغي توجيه بيت المال أي يستحق له والذي في شرح الوهابية عن القنية عن الامام الووري عن  
له حظ في بيت المال نظره على وجه بيت المال فله أن يأخذ ماله ولا امام ان يشارك في المنع والاعطاء في الحكم  
أي في القضاة اه قلت أي في ان يشارك في اعطاء ذلك الواجب اعلم به لمعطيه حقه من غيره ان ليس له ان يشارك في منحه  
حقه من بيت المال مطلقا كما لا يخفى (قوله) والودع الخ قال في شرح الوهابية وفي البراز به قال الامام  
الحلواني اذا كان عندك مودعة فالت مودع بلا ورثه أن يصرف الوديعه الى نفسه في زماننا هذا لا له لو اعطاها  
بيت المال لضعف لانهم لا يصرفون مصادره فان كان من أهل صرفه الى نفسه وان لم يكن من المصارف صرفه  
الى المصارف اه وقوله وان لم يكن من المصارف يؤيد ما قلناه اتفاقا حيث أطلق المصارف ولم يقيدها  
بمصارف هذا المال فعمل بمصارف البيوت الأربعة تأمل (قوله) دفع الثابتة والظالم عن نفسه أولى الخ الثابتة  
ما شو به من جهة السلطان من حق أو باطل أو غيره كافي القنية عن البرزوي والمراد دفع ما كتب فيه حق ولذا  
عطف الظلم تقصيرا وفهنا عن شمس الأئمة السرخسي توجيهه على جماعة جارية بغير حق فلبعضهم دفعها عن  
نفسه اذا لم يحمل حصته على الباقي والا فالأولى أن لا يدفعها عن نفسه ثم نقل صاحب القنية عن شيخه بدفع  
أنه اشكال لان اعطاءه اعانة للظالم على ظلمه فان أكره التواضع في زماننا بطريق الظلم عن تمكن من دفع الظلم  
عن نفسه فذلك خبره اه ملخصا وعلمه شمس ابن وهبان في منظومه وأجاب ابن النخعي بان الاشكال  
مدفوع عما فيه من أنواع الظلم على الضعيف العاجز بواسطة دفعه عن نفسه اه قلته نظر فان ما حرم أخذه  
حرم اعطائه كافي الاشياء أي الاضروا فلذا كان الظالم لا يمن أخذه المال على كل حال لا يكون العاجز عن  
الدفع عن نفسه أهنا لا اعطاء بخلاف القادرة له بطلانه ما حرم أخذه يكون معناه على الظلم باختباره تأمل  
(قوله) حسنة مفعول تحمل باقهم فاعله أي باقي جماعته (قوله) وتصح الكفالة بها أي بالنائبه سواء  
كانت بحق ككرى التهر المشترك العامة وأجره الحارس المعصية المسمى بديار مصر الخفير وما ونظف للامام  
ليجهره بالبيوش وقد اما لاسارى بان احتاج الخلق ولم يكن في بيت المال شيء فونظف على الناس ذلك والكفالة  
به سائر تافها أو كانت غير حق كما لم تكن زماننا فانها في المطالبة كالذيون بل فوقها حتى لو أخذت من  
الا كارهة الرجوع على مالك الأرض وعليه الفتوى وقيدته شمس الأئمة بما إذا أمر به طائف فلو لم يكن هافي  
الامر لم يعتبر أمره بل رجوع ذكره الشارح وصاحب التهر في الكفالة ط قلت ومعنى بحجة الكفالة

ومن له حظ في بيت المال  
ونظره على وجهه  
له أخذه ماله وللودع  
صرف ودية ماله بها  
ولا وارث لنفسه أو غيره  
من المصارف دفع الثابتة  
والظالم عن نفسه أولى الا  
انما تحمل حصته باقهم  
وتصح الكفالة بها

بالتأني التي يفرح حق أن الكفيل إذا كفّل غيره بماله كان له الرجوع عليه بما أخذ من الظالم منه لا يعني أنه  
 ثبت للظالم حتى المطالبة على الكفيل فلا رد ما قبل أن الظالم يحب أعباءه فكيف تصح الكفالة به كما تحقه  
 في محله أن شاء الله تعالى **(قوله)** يؤخر من قام بتوز بهما بالعدل أي بالمعالة كما عرفت في القبة أي بان يحمل  
 كل واحد بقدر طاقتهم لأنه لو ترك توز بهما إلى الظالم لم يحمل بعضهم مالا يطيق فصار ظمالم على ظالم فحق  
 قيام المصارف بتوز بهما بالعدل لتقبل للظلم فلذا يؤخر وهذا اليوم كالكبريت الأحمر بل هو أندر **(قوله)** وهذا  
 يعرف المخرج الشارح إليه غريز كور في كلامه وأسلف في القصة حيث قال وقال أوجعر الجني ما يضربه  
 السلطان على الرعية مصالحة لهم بصيردين أو أجاو حقا مستحقا كخراج وقال مشايخنا وكل ما يضربه الإمام  
 عليهم لمصلحة لهم فالجواب هكذا حتى أجزأ الخراسين لحفظ الطريق والمصروف ونصب الدين وروايات أبواب السكك  
 وهذا يعرف ولا يعرف خوف الفتنة ثم قال فعل في هذا ما يؤخذ في خوازم من العامة لأصلاح سننهم للصيوان  
 أو ألبس ونحوهم من مصالح العامة الذين واجب لا يجوز الاستناع عنه وليس ينظم ولكن يعلم هذا الجواب للعلم  
 به وكف اللسان عن السلطان وسعاه فيه لا لتهمه حتى لا يتعاصر وإلى زيادة على القدرة المستحق اه قلت  
 وينبغي تقييد ذلك بما إذا لم يوجد بيت المال ما يكفي نفقات الناس أيا في الجهاد من أنه يكره الجعل إن وجد  
 فيه **(قوله)** يجوز ترك الخراج للمال الخ ساقى في الجهاد مبتنا وشرا ما مضى ترك السلطان أو تأنيه الخراج  
 لرب الأرض أو وهبه ولو شغاعة جاز عند الثاني وحله لو مصرق أو لا تصدق به بقي وما في الجاهل من ترجيح  
 حله لغير المصروف خلاف المشهور ولو ترك العشر لاجور أو جاعا ونحوه جبه نفسه للفقراء مباح خلافا لما في  
 قاعدة تصرف الإمام منوط بالمصلحة من الأشيا معتر بالبرازة بقتنه اه قلت وما في الأشيا من البرازة  
 إذا ترك العشر بل عليه حاز غنا كان أو فقيرا لكن إن كان المترك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وإن كان  
 غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه قلت وما في الأشيا كروثه  
 في الأخير عن شيخ الإسلام بقوله لو غنا كان له حاز غنا من بيت مال السلطان وضمن مثله من بيت الخراج لبيت الصدقة  
 ولو فقيرا كان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه إليه ولذا قالوا إن السلطان إذا أخذ خذلا كقمن صاحب  
 المال فالتعريف صرفها للفقراء كان أن يصرفها إليه كما يصرفها إلى غيره **(قوله)** وشملها ابن النخبة هو  
 محمود والشارح المنطوية عبد البر والتعلم من بحر الوافر **(قوله)** بيت المال أربعة ساقى في آخر فصل  
 الجزية عن الزبلي أن على الإمام أن يجعل لكل نوع بيتا يخصه به أن يستقرض من أحدها للصرف فلا تسر  
 ويسمى بقدر الحاجة والفقرة والفضل قال قصر كان الله تعالى عليه حسبا اه وقال الشرنبلالي في رسالته  
 ذكرها أنه يجب عليه أن يجعل لكل نوع بيتا يخصه ولا يخلط بعضه ببعض وإنه إذا احتاج إلى مصرف  
 خزانه وليس فيما يفي به يستقرض من خزانه غيرها ثم إذا حصل حتى استقرض لها مال رد إلى المستقرض منها  
 إلا أن يكون المصروف من الصدقات أو خمس الغنائم على أهل الخراج وهم فقرامه لا يرد شيئا لاستحقاقهم  
 للصدقات والفقر وكذا في غيره إذا صرفه إلى المستحق اه **(قوله)** لكل مصارف أي لكل بيت محلات مصرف  
 لها **(قوله)** وأولها الغنائم الخ أي أول الأربعة بيت أموال الغنائم فهو على حذف مضافين وكذا يقال فيما  
 بعده ط ويسمى هذا بيت مال الجيش أي خمس الغنائم والمعادن والركاز كافي التارخانية فقوله الركاز  
 وفي نسخة ركاز متوزان من عطفا العام بحذف حرف العطف **(قوله)** (١) بعده التصديقون مبتدأ وخبره والاول  
 ويعلم بالتد كبر أي بعد الاول الآن يقال إن أولها اكتسب الثاني من المضاف إليه المواعيد الصغرى على الغنائم  
 وما عطف عليها لأنها تنفص الاول أي وتأتيها بيت أموال المتصدقين أي تركه السوائم وعشور الأراضين  
 وما أخذ العاشر من تجار المسلمين المازين عنه كافي البنداع **(قوله)** وأولها الخ قال في البداية الثالث خراج  
 الأراضين وجزء الرأس وما صوب عليه بنو تميم من الخلال وبنو تميم من الصدقة للضاغعة وما أخذ  
 العاشر من تجار أهل النخبة والمستأمنين من أهل الحرب اه زاد الشرنبلالي في رسالته عن الزبلي وهدية  
 أهل الحرب وما أخذ منهم فيقول وما صوبوا عليه ترك القتال قبل زول العسكر يسأهم فقوله مع

ويؤخر من قام  
 بتوز بهما بالعدل  
 وإن كان الأخذ بالملا  
 وهذا يعرف ولا يعرف  
 كماله التظم يجوز  
 ترك الخراج للمال لا  
 العشر وسبب مقامه مع  
 بيان بيت المال ومصارفها  
 في الجهاد وتعلمها ابن  
 النخبة فقال

بيت المال أربعة لكل  
 مصارف بينها المعلومات  
 فأولها الغنائم والكنوز  
 ركاز بعدها المتصدقون  
 وثالثها خراج مع عشور

مطلب في بيان بيت  
 المال ومصارفها

(١) قول الحنفية وبعدها  
 الخ كذا بالاسنبل  
 المقابل على خط المؤلف  
 بالواو ونسخ الشرح  
 بدونها وهو المتعين اه

مجمعه

عشور المراد به ما يأخذ العاشر من أهل الأمة وللسائمين فقط بقر يتخذ كرم مع الخراج لانه في حكمه  
أو هو خراج حقيقة كالتسليم في بلد بخلاف ما يأخذ من أقاليم كرم كتحقيقه أدخله في قوله المتصدقون كما  
فانهم وقوله وجالية هم أهل الأمة لأن عمر رضى الله تعالى عنه أحلها من أرض العرب كافي القاموس أى  
آخر جهنم منهم صار يستعمل حقيقة عرفية في الجزية التي يلها العاملون أى يلى أمرها عامل الامام وكان  
التأطيل أدخل فيها ما يؤخرون بنى تحران وبني تغلب وما أخذ من أهل الحرب من هدية أو صلح لانها في معنى  
جزية رؤسهم **(قوله الضوائع)** جمع ضائعة أى القطعات وقوله مثل مال الخ أى مثل تركه لا وارث لها أصلا  
أولها وارث لا يرث عليه كأحد الزين والآخر جعله معطوفا على الضوائع بأسقاط العالفة لأن من هذا  
النوع ما نقله الشربلاني في مقتول لا يولى لكن الدية من حلة تركه المقتول ولذا تنقض مهادونه بأكس حوا  
به تأمل **(قوله فصرف الأولين الخ)** ينقل حكمة المهمة إلى الام بضرورة الوزن أى بت الجنس وبت  
الصدقات والنصف في الأول قوله تعالى واعلموا أن ما غنمتم الآية وساقى ساقه في الجهادان شاء الله تعالى وفي  
الثاني قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية وبقى ساقه قريبا **(قوله وثالثها حواء مقتانونا)** التي  
الهداية وعلمة الكتب المعصرة أنه يصرف في مصالحنا كذلك الغنم وبناء القنطر والجسور وكفاية  
العلماء والقضاة والعمال ورزق المقاتلة وذراريهم اه أى ذراري الجمع كساقى في الجهادان شاء الله  
تعالى **(قوله واربعا يصرفه جهات الخ)** موافق لما نقله ابن الضعاف في شرح القزويني عن الزينى من أنه  
يصرف إلى المرضى والزمنى والقط وعمارة القنطر والرباط والغنم والمساعد وما أشبه ذلك اه  
ولكنه يخالف لما في الهداية وأز يلى أهل الشربلاني أى فان الذي في الهداية وعلمة الكتب أن الذي  
يصرف في مصالح المسلمين هو الثالث كما مر وأما الرابع فصرفه المشهور هو القط والفقير والفقراء الذين  
لا أولياء لهم فيعطى منه نفقتهم وأندى بينهم وكفهم وعقل جانيهم كافي الزينى وغيره وحاصله أن مصرفه  
العاجزون الفقراء فلو ذكرنا تأطيل الرابع مكان الثالث ثم قال وثالثها حواء مجزونا واربعا يصرفه الخ  
لوافق ما في عامة الكتب **(قوله تساو)** فعل ماضٍ والنفع منصوب على التبريد كعبت النفس أى تساو  
المسلمون فيها من جهة النفع اه ح والله تعالى أعلم

وجالية يلها العاملونا  
وربما الضوائع مثل ما لا  
يكون له أناس وارثونا  
فصرف الأولين أى بنص  
وثالثها حواء مقتانونا  
وربما يصرفه جهات  
تساوى النفع فيها  
المسلمونا

### (باب المصروف)

أى مصرف الزكاة  
والعشر وأما خمس  
المعدن فصرفه كالنظام  
(هو فقير وهو من له  
أدنى شيء) أى دون  
نصاب أو قدر نصاب غير  
ناهم مستغرق في الحاجة  
(ومسكين من لا شيء له)

### (باب المصروف)

**(قوله أى مصرف الزكاة والعشر)** يشير إلى وجه من حيث هو المراد بالعشر ما ينسب إليه كما مر فمثل  
العشر ونصفه المأخوذ من أرض المسكورة المأخوذة منه إذا مر على العاشر أفاده ح وهو مصرف أيضا  
لصدقة الفطر والكفارة والتذرية وغير ذلك من الصدقات الواجبة كافي القهستاني **(قوله وأما خمس المعدن)**  
بيان لوجه اقتضاه على الزكاة والعشر وأنه لا يناسب كرمه ما واند كرم في الثمانية والمخرج الأول  
كما قال ح وأما خمس الزكاة ليشمل أكثر لأنه كالمعدن في المصروف **(قوله هو فقير)** قدمه تعالى لا ولا  
الفرش شرط في جميع الامتناع لا العامل والمكاتب وإن السبيل ط **(قوله أدنى شيء)** المراد بالشيء النصاب  
الناهي بأدنى ما يورده فاعل التفضيل ليس على بله كما أشار إليه الشارح ولا يظهر أن يقول من لا على نصاب  
تأمل ليحل فيه ذلك كره الشارح وقد يقال أن المراد التمييز بين الفقير والمسكين لمدى ما قيل انهما صنف واحد  
لا بينهما وبين الغنى العلم بتحقيق عدم الغنى فلهما أى عدم ملك النصاب الثاني قد ذكر أن المسكين من لا شيء له  
أصلا والفقير من لا شيء له أصل وان قل فلتصار على الأدنى لأنه غاية ما يحصل به التميز والحاصل أن المراد هنا الفقير  
المقابل للمسكين لا الغنى **(قوله أى دون نصاب)** أى نام فاضل عن الدين فلا يورده ونافه ومصرف كافي **(قوله)**  
مستغرق في الحاجة كدار السكين وعبد الخدمة وثواب النذلة واللات الحرفة وكسب العلم للحاجة إليها  
تدريسا أو حفظا ونهضا كما مر أول الزكاة والحاصل أن النصاب قسمان موجب حرك كذا هو الثاني الخالي  
عن الدين وغير موجب لها وهو غيره فإن كان مستغرقا للحاجة لمالكه أباح أخذها ولا حرمه وأوجب غيرها  
من صدقة الفطر والأضحية ونفقة القريب المحرم كافي البصر وغيره **(قوله من لا شيء له)** يحتاج إلى المستقلة  
لغونه وما يورثه به ومحل له ذلك بخلاف الأول ومحل صرف الزكاة لئلا يخل له المشقة بعد كونه فقيرا فتح

(قوله على المذهب) من أنه أسوأ حال من الفقير وقيل على العكس والاول أصح بحر وهو قول عامة السلف  
 اسمعيل وأقربهم بالمطافأهم صنفان وهو قول الإمام وقال الثاني صنف واحد أو الخلاف يظهر فيما إذا  
 أوصى بثلث ماله زيد الفقراء والساكنين أو وقف كذلك كل من زيد الثلث وكل صنف ثلث عنده وقال الثاني  
 زيد الصنف ولهم ما انصف وتامه في النهر (قوله لقوله تعالى) أو مسكيناً مقربة) أي ألقى جلدك بالتراب بخفراً  
 خفرة جعلها أزاراً لعدم ما واره أو ألقى بطنه من الجوع وتام الاستدلال به موقوف على أن الصفة  
 كاشفة والاكثر خلافه فحصل عليه وتعامه في الفسخ (قوله وأية السفينة للرحم) جواب عما استدله به القائل  
 بأن الفقراء أسوأ حال من المسكين حيث أثبت لساكنين سفينة والجواب أنه قيل لهم مساكن ترجوا وأحب  
 أيضاً ما هم تكن لهم بل هم أجراً فاعطوا وعارية لهم فتح أي فلا فرق كانت لساكنين للاختصاص بالثلث (قوله  
 يم الساعي) هو من يسمى في القبائل لجمع صدقة السواك والعاشرين نصبه الإمام على الطريق لئلا أخذا للضرر  
 ونحوه من المارة (قوله لأنه فرغ نفسه) أي فهو يستحقه بحاله الأثرى أن أصحاب الاموال ولو جازوا الزكاة على  
 الامام لا يستحق شيئاً ولو هلك ما جعهم من الزكاة لم يستحق شيئاً كالمضارب إذا هلك مال المضاربة إلا أن فيه شبهة  
 الصدقة بدليل سقوط الزكاة عن أرباب الاموال فلا تعلق للعامل الهاشمي تزعم القربة التي صلى الله عليه وسلم  
 عن شبهة الوسخ وتعلق الفقيه لا به لا يراى الهاشمي في استحقاق الكرامة فلا تعتبر الشبهة في حقه بل على أن  
 منع العامل الهاشمي من الأخذ من غيره في السنة كاستطاع في الفسخ قال في النهر وفي النهاية استعمل الهاشمي  
 على الصدقة فأجره من مزارق لا ينبغي له أخذه ولو عمل ورزق من غيره فلا بأس به قال في البحر وهذا يبعد  
 صحة توليته وأن أخذه منهم مكره ولا حرام اهـ والمراد كراهة الضرر بقولهم لا يحل لكن ما مر من أن شرائط  
 الساعي أن لا يكون هاشمياً بعرضه وهذا الذي ينبغي أن يقول عليه اهـ ما في النهر أقول الظاهر أن الإشارة  
 في قوله وهذا إلى ما ذكره من صحة توليته وجهه أن ما ذكره من صحة توليته من عدم حمل الأخذ ما جعهم  
 الصدقة لاسيما غير فلا دليل حينئذ على عدم صحة توليته عاملاً أن الزكاة من غير هادق فمما أن شرائط أن لا يكون  
 هاشمياً تعلق في البحر عن الغاية لم أره لم يعمد على أنه في الغاية فعل ذلك بقوله لما نصبه من شبهة كاه كإعلاؤه  
 هنا فعمل أن ذلك شرط لحل الأخذ من الصدقة لافضلة التولية فلا يعارض ما هنا كما قدمنا هناك وإنه تعالى أعلم  
 (قوله فيحتاج إلى الكفاية) لكن لا يراى على نصف ما يقضه كفايياً ولا يستحق لو هلك ما جعهم لان ما يستحقه  
 منه أجرة عائلته ومن غيره كما مر قال في المراج لان عائلته في معنى الأجر توليه يتعلق بالحمل الذي عمل فيه فلاذا  
 هلك سقط حقه كالمضارب اهـ قلت وهذا مباداة للفرع يع على قوله لأنه فرغ نفسه لهذا العمل قال في بقيدان  
 ما يأخذه ليس صدقة من كل وجه بل في مقابلة عمله فلا ينافي ما مر من أنه مشبهون فافهم (قوله ما يناسب  
 للواقعيات) ذكر المصنف أنه ربما يحيط بفقمة من المال فقلت ورأيت في جامع الفوائد ونصه وفي المبسوط لا يجوز  
 دفع الزكاة إلى من يملك نصيباً إلا أن طالب العلم والفقير ومنقطع الخلق لقوله عليه الصلاة والسلام يجوز دفع  
 الزكاة لطالب العلم وإن كان له نفقة أربعين سنة اهـ (قوله من أن طالب العلم) أي الشرعي (قوله إذا فرغ  
 نفسه) أي عن الأكساب قال ط الراد أنه لا تعلق به بعد ذلك فخصوا البطالات بالعلوية وما يحل به النشاط  
 من مذهبهم الهوم لاننا في التفرغ بل هو سفي في أسباب التحصيل (قوله واستفادته) لعل الأولو يعني أو  
 المانعة لخلق ط (قوله ليجز) على لجواز الأخذ ط (قوله والحاجة داعية الخ) والوالوال والمغنى أن الانسان  
 يحتاج إلى أشياء لا تفي عنها حتى يفتقر إلى ما يجز الزكاة من كسبه عدم اكتسابه أنفق ما عنده ومكث محتاجاً  
 فستقطع عن الآفاده والاستفادة فضعف الدين لعدم من يحمه وهذا الفرع يخالف ط لطلقاتهم الحرة في الفتي  
 ولم يعتمد أحد ط قلت وهو كذلك والأوجه تخصيصه بالفقير ويكون طلب العلم من خص لجواز توليته من  
 الزكاة وغيره وإن كان قادراً على الكسب انذونه لا يحل له السؤال كسائياً ومذهب الشافعية والحنابلة أن  
 القدرة على الأكساب تمنع الفقير فلا يحل له الأخذ فضلاً عن السؤال إلا إذا اشتغل عنه بالعلم الشرعي (قوله  
 ما يكفيه وأعوانه) بيان لقوله بقدر عمله وقتنا أنه يعطى ما يملك المال والباطل عائلته ولا يعطى من يرب

على المذهب بقوله تعالى  
 أو مسكيناً مقربة وأية  
 السفينة للرحم (وعامل)  
 يم الساعي والعاشر  
 (فيعطى) ولو غنيا  
 لا هاشمياً لأنه فرغ نفسه  
 لهذا العمل فيحتاج  
 إلى الكفاية والغنى  
 لا يمنع من تناولها عند  
 الحاجة كإن السبيل  
 بحر عن البدائع  
 وهذا التعليل يقوى  
 ما نسب للواقعيات من  
 أن طالب العلم يجوز له  
 أخذ الزكاة ولو غنياً إذا  
 فرغ نفسه لأفاده العلم  
 واستفادته ليجز عن  
 الكسب والحاجة  
 داعية إلى ما لا يملكه كذا  
 ذكر المصنف (يشتد)  
 عمله) ما يكفيه وأعوانه

نصف ما يقضيه  
(ومكاتب) فغير هاشمي  
ولو عجز حل مولاه ولو غنيا  
كقصر استغنى وإن  
سبيل وصل المال وسكت  
عن المؤلفة قلوبهم  
لسقوطهم لما يزال  
العله

٣ (قوله من جهاد  
الفرار الخ) فسماته  
عليه الصلاة والسلام  
كان معظم إعطائه  
لأغنيائهم ليسعوا فلا  
يصل أن يكون هذا  
جوابا على تسليم ورود  
السؤال فالاحسن في  
الجواب ما عطفه عليه  
بقوله أو كان من الجهاد

الخ اه  
٤ (قوله الإبقاء علة  
الخ) فإن علة الكفر  
لأنه لا يترك جزء من  
استكفافهم وعدم  
انقيادهم لله تعالى  
لغيرهم أرفاه لغيره  
ولا يترك الرق فانقضاء  
العله لأن العلة يشترط  
وجودها في الاستدعاء  
دون البقاء كذا في  
التلويح بعض تفسير  
وعلة الانطباع والرمل  
هي أن المشرق كينيا  
قالوا عن المسلمين قتلهم  
حي يرب أمر النبي  
صلى الله عليه وسلم  
المسلمين بالانطباع  
والرمل وانظار القوم لرد  
على المشرق في رعيهم  
والآن قد زالت هذه العلة  
ولم ير المشرق عينا اه

المال شاك في الضرر في البرازية أخذ عائلته قبل الوجوب أو القاضى رزقه قبل المدة جاز والافضل عدم التعجيل  
لاحتمال أن لا يعيش إلى المدة اه قال في التهرؤ لم أر ما هو لك المال في يدك وقد جعل عائلته وانظاره أنه لا يترك  
(قوله بالوسط) فغير ما أن يبيع شهوته في المال والمشرى لانه اسراف يحض وعلى الامام أن يعين من يرضى  
بالوسط بحر (قوله لكن الخ) أي لو استقرت فكفائته الزكاة لا يرد على النصف لان النصف عين الانصاف  
بحر (قوله ومكاتب) هذا هو المعنى بقوله تعالى وفي الرقاب في قول أكرأهل العلم وهو المراد عن الحسن  
المصري أطلقه في مكاتب الغني أيضا وقدمه الحدادى بالكسر أما الصغير فلا يجوز وفيه نظر إذ صرح جوابا إن  
المكاتب تلك المدفوع اليه وهذا هو الملاحقه في الصغير أيضا ثم قلت قد يجب بان مراد الحدادى بالصغير من  
لا يبيع لأن كاتبه استقلاله بصرحة أو لانه لا يصح قبضه تامل ثم قال في التهر وعلى هذا فالعدل فيه وفيما  
يعد عن الامم إلى ذلك لا على أن الاستحقاق للمه لا لرقبة أو لا لأن ما نفعهم أوسع في استحقاق التصديق  
عليهم من غيرهم لا لانهم لا يملكون شأ كملن الآن راد لا يملكونه ملكا مستقرا وهل يجوز للمكاتب صرف  
المدفوع اليه في غير ذلك الوجه لم أر لهم اه والصغير فيهم لا باعتبار أصل التوقف لصاحب العرفه نقل  
عن الطيبي من الشافعية ما يقيد أن المكاتب من يعد لهم صرف المال في غير الجهة التي أخذوا  
لأجلها لانهم لا يملكونه ثم قال في الدائع إنما جاز دفع الرقبة للمكاتب لانه تملك وهو ظاهر في أن الملك  
يقع للمكاتب فبقية الرقبة لا يقع بطريق الأولى لكن بقي هل لهم على هذا الصرف في غير الجهة اه قال الخبر  
الزمني والذي يقتضيه نظر الفقيه الجواز اه قلت هو جزء العلامة المقصود في شرح نظم الكثرة (فرع ه)  
ذكر أن يبي في كتاب المكاتب عند قوله ولو اشترى أمه أو ابنته فكانت عليه أن المكاتب كسبا وليس له ملك  
حققة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا واشترى زوجته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الرق كاله ولو وجد كذا  
اه كذا في شرح الكثرة العلامة ابن السبكي شيخ صاحب العرفه قلت هو صريح في جواز دفع الرق كالكاتب وان  
ملك نصا زاد ادعى بدل الكتابة تسند عن القهستاني ما يقيد (قوله لغير هاشمي) لانه إذا عجز دفعها  
لعنتي الهاشمي الذي صار عبدا ورقبة فكاتبته التي بقي مملوكه رقية بالاولى وفي الجرع عن الأصم وقد قالوا لانه  
لا يجوز للمكاتب هاشمي لأن الملك يقع للرقي من وجه والشبهة ملققة بالحققة في حقهم اه أي أن المكاتب  
وان صاروا عبدا حتى تملك ما يدفع اليه لكنه عولوا رقية فقبضه شبه وقوع الملك لولا الهاشمي والشبهة معتبرة في  
حقه لكرامته بخلاف الغني كما مر في العامل فلذا قيد بقوله في حقهم أي حق بني هاشم وأنت خبر بان  
ما ذكر من التعليل مسوق في كلام البحر لعدم الجواز للمكاتب الهاشمي لانه تصرف المكاتب في المسئلة  
التي وقف في حكمها أو لا بل لا يفسد التعليل المذكور ذلك أصلا فافهم (قوله حل مولاه) لانه انتقل اليه  
على ما حدث بعد ملكه للمكاتب لانه حرى وبطل الملك عزيزة تبدل العين وفي الحديث الصبر هو لها صدقة  
ولها هدنة (قوله كقصر استغنى) أي وفضل معيشة في ثمة أخذ معالة الفقير لان المعترف في كونه مصرفه هو  
وقت الدفع وكذا يقال في ابن السبيل (قوله وسكت عن المؤلفة قلوبهم) كانوا ثلاثة أقسام قسم كفار كان  
عليه الصلاة والسلام يعطهم لينال الفهم على الاسلام وقسم كان يعطهم ليدفع شرهم وقسم أسلوا وقسم ضعف  
في الاسلام فكان يتالفهم لينتوا وكان ذلك كمشروعنا تابنا بالنص فلا حاجة إلى الجواب عما يقال كف  
يجوز صرفها إلى الكفار لأنه كان من جهاد ٣ الفقهاء في ذلك الوقت أو من الجهاد لانه نارة السنان وثارة  
بالاحسان أو لأنه في الفتح (قوله لسقوطهم) أي في خلافة السيد بن الإمام عهم رضي الله تعالى عنهما  
واقعد على اجماع العجابه نعم على القول بأنه لا اجماع الا عن مستند صحيح فلههم بدليل أو أنه قد قيل  
وفاته صلى الله عليه وسلم أو تقيده بالحكم بحجته أو كونه حكما مقبلا بانها علة وقد اتفق أنها ما بعد وفاته  
وتما في الفتح لكن لا يجب علنا نحن بدليل الاجماع كما هو مقرر في محله (قوله ما يزال العلة) هي  
اعزاز الدين فهو من قبل انتهاء الحكم لانتهاء علة القابلية التي كان لأجله الدفع فان الدفع كان لا عراز  
وقد أعز الله الاسلام وأعني عنهم بحر لكن مجرد التعليل بكونه معلا لا ينفك له انت لا يصلح بدلا  
على نفي الحكم للعلة لان الحكم لا يحتاج في بقاءه إلى بقاء علة لاستغنائه في البقاء عنها المعامل

في الرق والاضطباع والرمل فلا بد من دليل يدل على أن هذا الحكم مما شرع مقبدا بقاؤه بقاءها لكن لا يلزمنا نصه في جعل الاجماع فحكم بثبوت الدليل وان لم يظهر لنا على أن الآية التي ذكرها عمر تصلح لذلك وهي قوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاهق لم يسمعه من ومن شاهق لم يسمعه من **(قوله)** أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ أي هو مستند الاجماع فالشيخ في حياته صلى الله عليه وسلم بالحدث المذكور الذي سمعه أهل الاجماع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعاً بالنسبة إليهم فيصح نسخه للكتاب وجعل في النص مستند الاجماع الآية التي ذكرها عمر رضي الله تعالى عنه وانما لم يجعل الاجماع نصاً له بخلاف الصحيح لأن النسخ لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم والاجماع لا يكون الا بعده كما أوضحه المصنف في المنع **(قوله)** وردّها في فقراتهم في نسخه على فقراتهم ولقد الحديث على ما في الخبر من رواية أصحاب الكتب الستة انك ستأتي قوماً أهل كتاب فادعهم إلى الشهادة أن لا اله الا الله وأن رسول الله فانهم لم يطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فانهم لم يطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراتهم الخ اه وأما ما للفظ التخيذ كرهه الشارح تعالى الهداية في حاشيته نوح عن الحافظ ان حجر أنه لم يعرف شيئاً من المسانيد اوصيه فقراهم المسلمين فلا تدفع اليهم كل من المؤلفة كقرا او غنياء تدفع اليهم كل منهم مساكين اوصف الفقراء لا كونه من المؤلفة (١) فالشيخ العموم أو لخصوص الجهة تأمل **(قوله)** ومديون (هو المراد بالتدفع في الآية) وذكر في الفتح ما يقتضيه أنه يطلق على رب الدين أيضاً قوله قال والتجار من لزمه دين أوله دين على الناس لا يقدر على أخذ ماله عندنا فليس عليه نصيب وفيه نظر لما قال القتي القارم من عليه الدين ولا يجد دفعه أو ما في المحاص من أن القرم قد يطلق على رب الدين فليس مما الكلام فيه لأن الكلام في القارم الاخص لا في القرم وأما ما زاد في الفتح فاجابنا بالذبح البه لا به فقربدا كان السبيل كما علم به في المحط لا اله عارم وأما قول الزيلي والقارم من لزمدين ولا علك نصاً فاضلا عن دينه أو كان له مال معطوف على قوله ولا علك نصاً أخذناه فليس فيه إطلاق القارم على رب الدين كما لا يخفى لأن قوله أو كان له مال معطوف على قوله ولا علك نصاً فانهم وكلام النهر غنا يعرجو فترد **(قوله)** لا علك نصاً قيدية لأن الفقر شرط في الاستيفاء كلها لا العمل وابن السبيل اذا كان له في وطنه مال غيره الفقير يعرجو وتغل طعن الجوى انه بشرط أن لا يكون هاتين **(قوله)** أولى منه الفقير أي أولى من الذبح الفقير الغير المدون زادنا احتياجه **(قوله)** وهو منقطع الغزاة أي الذين عجزوا عن الحقوق بحسب الاسلام لفقيرهم بهلاك النفقة والادباء وغيرهما ففعل لهم الصدقة وان كانوا كاسين اذا لم يكن بقدرهم عن الجهاد فاستأني **(قوله)** وقيل الحاج أي منقطع الحاج قال في الغريب الحاج بمعنى الحاج كلباسه يحسب السمار في قوله تعالى سامر اتهمجرون وهذا قول محمود الاول قول أبي يوسف اختاره المصنف تعالى كذا قال في النهر وفي غاية البيان انه الظاهر وفي الاستيعاب انه الصحيح **(قوله)** وقيل طلبه العلم كذا في التمهيد والمريغاني واستبعدا السمرجى بان الآية تركت وليس هنالك قوم يقال لهم طلبه العلم قال في السمرجانية واستبعاده بعيد لأن طلب العلم ليس الاستيفاء الاحكام وهل يبلغ طالبه رتبة من لزم حصة النبي صلى الله عليه وسلم تلحق الاحكام عنه فأصحاب الصفة فالتفسير يطلب العلم ووجه خصوص ما وجد قال في البدائع في سبيل الله جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات اذا كان محتاجا اه **(قوله)** وقرة الاختلاف الخ يشير إلى أن هذا الاختلاف اتاه في تفسير المراد بالآية لا في الحكم ولا قال في النهر والخلف الغني لا يتناقض على أن الاستيفاء كالمسوى العامل يعطون بشرط الفقر فتنقطع الحاج أي وكذا من ذكر بعده يعطى اتفاقا وعن هذا قال في السراج وغيره فائدة الخلاف تظهر في الوصية يعني ويجوزها كالأوقاف والتذوق على ما مر أي تظهر فيما لو قال الموصي ويخوف في سبيل الله وفي الصرحن النهاية فان قلت منقطع فقراة واجاب لم يكن في وطنه مال فهو فقير والافواه في السبيل فكيف تكون الاقسام سبعة قلت هو فقير الا أنه زاد عليه بالانقطاع في عباد الله تعالى فكان مغايراً للفقير المطلق الخالي عن هذا القيد **(قوله)** وابن

أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لعاد في آخر الامر خذها من أغنيائهم وردّها في فقراتهم (ومديون) ولا علك نصاً فاضلا عن دينه وفي التمهيد دفع للمديون أولى منه الفقير (وفي سبيل الله) وهو منقطع الغزاة وقيل الحاج وقيل طلبه العلم وفسره في البدائع بجميع القرب وعرة الاختلاف في نحو الاوقاف (وابن

(١) قوله فالشيخ العموم أي العموم المؤلفة قلوبهم فانه شمل لا غنياء والفقراء كفار كانوا أو مسلمين فقوله صلى الله عليه وسلم قد رد على فقراتهم قد نسخ هذا العموم وقوله أو لخصوص الجهة أي جهة التأليف أي هذا الحديث المتقدم نسخ كون جهة التأليف مجوزة تصرف اليمن انصف بها أو الصرف الى الفقير المسلم عن انصف به ليس بكونه متصفا به بل بكونه فقيراً مسلماً

السبيل) هو المسافر حتى يهزمه الطريق فيزلي (قوله من له مال لامعه) أى سواء كان هو في غير وطنه أو في وطنه وله ديون لا يقدر على أخذها كفى التهر عن النقاة لكن الزلي جعل الثاني ملحقاته حيث قال وألق به كل من هو غائب عنه ماله وإن كان في بلد له المال حتى المعتبر وقد وجدت لاه فقير بناوان كان غنيا ناهرا اه وتعمد في الدور والفتح وهو ظاهر كلام الشارح وقال في الفتح أيضا ولا يلحق له أى لأن السبيل أن يأخذ أكثر من حاجته والأولى أن يستقرض إن قدر ولا يلزمه ذلك لجواز عجز عن الاداء ولا يلزمه التصديق بما حصل في يده عند قدرته على ماله كالفقير إذا استغنى والمساكين إذا عجز وعندهما من مال الزكاة لا يلزمهما التصديق أخفت وهذا بخلاف الفقير فإنه يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته وهذا فارق بين السبيل كما أفاده في الفخيرة (قوله ومنه ماله ماله مؤجلا) أى إذا احتاج إلى النفقة يجوز له أخذ أكثر من قدر كفايته إلى حلول الأجل نهر عن الحامية (قوله أو على غائب) أى ولو كان حاله عدم تمكنه من أخذه ط (قوله أو معسر) فيجوز له الأخذ في أصح الأقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل ولو موسر معترف باليجوز كفى الحامية وفي الفتح دفع إلى فقير فطلبها من دين على زوجها صلح فصار له وهو موسر بحيث لو طلبت أعطاه لا يحوز ولا على لا على لو طلبت جاز قال في البحر المرام من المهر ما تعوزت بحيلة والأفوه من مؤجل لا يتبع وهذا مقتضى عموم ما في الحامية ويكون عدم إعطائه بمنزلة إعساره ويقرق بينه وبين ما لا ردون بأن دفع الزوج للقاضي عما لا ينبغي للزناحلاف غيره لكن في التراز بقا أن موسرا والمجمل قدر التصاب لا يجوز عندهما به بقي احتساطا وعند الامام يجوز مطلقا اه قال في السراج والخلاف مني على أن المهر في التمة ليس بنصاب عنده وعندهما نصاب اه نهر قلت ولعل وجه الأول كون دين المهر ديناً متعقفاً لانه ليس بدل مال ولهذا لا يجب كانه حق قبض ويحول عليه حول جديد فهو قبل القبض لم يقع نصاً في حق الوجوب فكذا في حق جواز الأخذ لكن يلزم من هذا عدم الفرق بين محله وموخره فتأمل (قوله ولوله بينة في الأصح) نقل في التهر عن الحامية أنه لو كان جاحداً ولداً بينة علة لا يلحق له الأخذ كذا وقد أن لم تكن البينة علة مالم يحلفه القاضي ثم قال ولم يجعل في الأصل الدين المحجوز نصاً لم يلزم فصل بين ما إذا كان له بينة علة أو لا قال السرخسي والصحيح جواب الكتاب أى الأصل أن ليس كل قاض يعطل ولا كل بينة تعطل والخبو بين يدي القاضي خل وكل أحد لا يختار ذلك وينبغي أن يقول على هذا كفى عقد القرائد اه قلت وقد مر أول الزكاة اختلاف التصحيح فيه ومال الرضى إلى هذا وقال بل في زماننا يهر المديون بالدين وعلاته ولا يقدر المان على تحصيل منه فهو بمنزلة العدم (قوله لأن الال الجنسية) أى لأنه على الجنس أى الحقيقة قال ح وهذا تعليل لجواز الاقتصارع على فرد من كل صنف من الأصناف السبعة وأما جواز الاقتصارع على بعض الأصناف فعليه أن المراد بالآية بيان الأصناف التي يجوز الدفع اليهم لا تعيين الدفع لهم مجرد ط وبيان الاستدلال على ذلك بمسبوط الفتح وغيره (قوله عليك فلا يكتفى فيها بالإطعام إلا بطريق التملك ولو أكله غنمه أو بالزكاة لا تكتفى ط وفي التملك إشارة إلى أنه لا يصرف إلى المحتون ومن غير مراهق إلا إذا قبض لهم من يجوز له قبضه كالأب والوصي وغيرهما ويصرف إلى غيرهما يعقل الأخذ كفى الخط فاستثنى وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الزكاة (قوله كاهم) أى في أول كتاب الزكاة ط (قوله نحو مسجد) كنهه القناطر والسقايات وأصلاح الطرقات وكبرى الأتاهروا الحج والجهاد وكل ما لا يعلل فيه زلي (قوله ولال كفن ميت) لعدم جهة التملك منه الآرى أنه لو أقره سبع كان الكفن للبرع لا لأورته نهر (قوله وقضائيه) لأن قضائيه إلى لا يقتضى التملك من المدون بدليل أنهم لو تصادقوا على الدائن والمديون على أن لا دين عليه يسترده النافع وليس للدين أن يأخذ من بلقي أى وقضاء دين الميت بالأولى وإنما يسترد النافع ما دفعه في مسهلته التصديق لانه ظهر به أن لا دين للدائن فقد قبض ما لا حق له به لانه قبضه عن تمتدونه وقوله وليس للدين أن يأخذ أى لانه لم يملكه أيضاً وقد سبق في البحر ما إذا كان الدفع بغير أمر المدون فلو بأمره فهو تملك من المدون فيرجع عليه لادائن اه أى لا من قضى دين غيره بأمره أن يرجع عليه بلا شرط الرجوع في الصحيح فيكون تملك من المدون على سبيل القرض ثم هذا

السبيل وهو كل من له مال لامعه ومنه ماله ماله مؤجلا وعلى غائب أو معسر أو جاحدا ولوله بينة في الأصح (بصرف) المترك (إلى كلهم أو) المترك (بعضهم) ولو واحدا من أى صنف كان لأن الال الجنسية تبطل الجمعية وشرط الشافعي ثلاثة من كل صنف ويستلزم أن يكون المصروف (عليك) لا لباحة كاهم (لا يصرف) إلى بناء نحو (مسجد) لال (كفن ميت وقضائيه) أما دين إلى الفقير



اذالم ينو بالدفع الزكاة على المديون والافلا رجوعه على أحد كانه كفر بيا فافهم **(قوله فيجوز لو بأمره)**  
 أي يجوز زعن الزكاة على أنه غلب منه والداين يقضيه بحكم النيابة عنه ثم يصير فاضل نفسه **(قوله فاطلاق)**  
 الكتاب يعني الهداية أو القدوري حيث اطلقا من التمسك عن التقيد بالأمر وأصل البحث لان الهمام في  
 شرح الهداية تبحث قال وفي الغاية عن المحط والمقتضى لو قضى به دين حتى أوست بأمره بخلاف ظاهر الحاشية  
 يوافقه لظاهر إطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز في المبت مطلقا وهو ظاهر الحاشية أيضا حيث قال لو قضى  
 دين حتى أوست بغير إذن الخ لا يجوز فقيد الخ واطلق المبت اه **(قوله وهو الوجه)** لأنه لا بد من كونه عليك  
 وهو لا يقع عند أمره بل عند أداء المأمور وقضى التائب وحيث لم يكن للمديون أهلا لثلاثة لموته وعلى هذا  
 فاطلاق مسئلة التصديق السابقة محمول على ما إذا كان الوفاء بغير أمر المديون أم لا كان بأمره فينبغي أن  
 يرجع على المديون إذا خفي الأمر أنه ملك فقير على من أنه مدينون وظهور عدمه لا يؤثر عدم التملك بعد وقوعه  
 لله تعالى كذا في التهر وهو ملخص من كلام الفقير لكن قوله فينبغي أن يرجع على المديون ليس في عبارة الفقير  
 وهو سبق قلم لأن هذا إنما إذا لم ينو بالدفع الزكاة كإدمنه والكلام لأن فيما إذا نواه دليل التغليل وحيث  
 لا رجوع له على أحد لو عزم كأنه ينبغي أن يرجع به المديون على دائنه لأن الدائن يقضيه نيابة عنه ثم نفسه  
 وقد تبين بالتصديق عدم صحة دفعه لنفسه في حق ملك المديون ثم رأيت العلامة المقدسي اعترض بما حشفت  
 الفقير أن الدفع وقع نيابة عن المديون لو فادته وإذا لم يكن دين لم يعتبر ذلك التوكيل الضمني في القبض لأنه ثبت  
 ضرورة الدين ولادين فلا قبض فلا قبض فلا قبض اه قلت وفيه نظر لأن أمره بالدفع إلى دائنه لا يبطل بظهور  
 عدم الدين كالأمر بالدفع إلى أخيه فيكون وكيل بالقبض قصدا لا ضمانا **(قوله يصدق)** أي يصدق الذي  
 اشتراه بزيادة أه أو يصدق عليه بأن اشترى بها ما لا يملك **(قوله لعدم التملك)** على الجميع **(قوله وهو الركن)** أي  
 ركن الزكاة بالمعنى المصدرى لأنها كما هي على المال من فقير مسلم الخ وتسمى ركنات الهداية وبغيرها ظاهر  
 بخلاف ما في الدرر من تسمية شرطها **(قوله وقدمنا)** أي قبل قوله واقتضاها عمرى **(قوله أن الحلية)** أي في  
 الدفع إلى هذه الاشياء مع هذا كذا **(قوله ثم بأمره الخ)** ويكون له ثواب الزكاة ولفقير ثواب هذه القرب بحر  
 وفي التعبير ثم أشار إلى أنه لو أمره أو لا لا يجزى لأنه يكون وكلاء عنه في ذلك وفيه نظر لأن المعبر عنه الدافع ولذا  
 جازت وإن سماها قرضا أو هبة في الأصح كإدمنه فافهم **(قوله والظاهر ثم)** البحث لصاحب التهر وقال لأنه  
 مقتضى صحة التملك قال الركن والظاهر أنه لا شبهة فيه لأنه ملكه بأمره كإدمنه له شرط عليه شرط أو لا  
 والهبة والصدقة لا يقصدان الشرط الفساد **(قوله واليمين بينهما ولاد)** أي يمينه وبين المدفوع إليه لان منافع  
 الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على الكال غداية والولاد بالكسر مصدر ولدت المرأة ولادة ولاد  
 مغرب أي أصله وإن علا كونه أو أجداده وحدها من قبلهما وفرعوا من قبلهم القام من باب طلب والضم  
 خطأ لأنهم من السفالة وهي أنسب اسم مغرب كالولاد ولاد وشمى الولاد بالفتح والسفاح فلا بدفع إلى ولهم من  
 الزنا والولاد من نكاح كسائي وكذا كل صدقة واجبة كالطرفة والندور والكفارات أما الطلوع فيجوز بل هو أولى  
 كافي بالدائع وكذا يجوز خمس المعادن لأنه حبس لنفسه لما تمقنه الاربعه الأشخاص كافي الجرعن  
 الاستيعاب وقد لا يجوز لبيعة الآثار كالأخوة والأعمام والأخوال الفقير ابل هم أولى لأنه صلة  
 وصدة في الطهريته ويبدأ في الصدقات بالاقارب ثم الحيزان ولودفع ركنه إلى من نفقته واجبة عليه  
 من الأقارب بآزادهم يحسبهم من الفقير وقدمنا موضحا أول الزكاة ويجوز دفعها زوجة وأبيه وابنه  
 وزوج ابنته نازحانة وفي الفتنة اختل في المريض إذا دفع ركنه إلى أخيه وهو وارثه قبل بصح وقيل  
 لا كمن أوصى بالجميع ليس لوصي أن يدفعه إلى أقرب الميث له وصية وقيل للورثة الزكاة باعتبارها وأمره  
 كلامهم يشهد للآل نهر وكذا استظهره في العسر **(قلت)** و يظهر لا أخوه وهو يقع ركنه فيما بينه وبين  
 الله تعالى ولورثة إن علموا به الرضا اعتبارا حتى يحكم الوصية للوارث وشهده ما قدمنا فقيل لا بد من كمال المال  
 عن المختارات وغيرهم أن الزكاة على الثلث وأراد أن يؤد بها في مرضه يؤد بها من الزكاة وقدمنا أن

فيجوز لو بأمره ولو أذن  
 فأت فاطلاق الكتاب  
 يفيد عدم الجواز وهو  
 الوجه نهـ (و) لا لا  
 (من ما) أي من (يعتق)  
 لعدم التملك وهو  
 الركن وقد سئل أن  
 الحلية أن يصدق على  
 الفقير ثم بأمره بفعل  
 هذا لأشياء وله أن  
 يخالف أمره لم أره  
 والظاهر ثم (و) لا لا  
 (من بينهما ولاد)

٣ قوله أن يرجع على  
 المديون الخ قال شيخنا  
 القديرايته في عدة نسخ  
 من التهر فينبغي أن  
 يرجع المديون بأسقاط  
 اه

قوله وإلى من بينهما الخ  
 هكذا يحطه ولعله سقط  
 من قوله قلنا تأمل اه  
 مصححه

ظاهر قوله مرسا أن الورثة ولو علموا بذلك لهم أخذ ما زاد على الثلث وقد يفرق بين المسئلين بأن المرض هناك  
 مضطر إلى أداء الزكاة على الثلث والخروج عن عهدته بخلاف أدائه إلى ورثته تأمل (فرع) \* يكره  
 أن يحتال في صرف الزكاة إلى الوالد به المعسرين بأن تصدق به على فقير ثم صرفها الفقير إليها كإحدى القسمة  
 قال في شرح الوهباني في شهر رمذ كونه في غالب الكتب (قوله) ولو علموا كالفقير قد راجعت كثيرا  
 أومن ذكر ذلك وهو مشكل فإن الملك يقع للولي الفقير ثم رأيت الرجعي قال حكماء الشافعي في حاشية التبیین  
 بغيره فقال وقيل في قوله الرقيق والزوجه كذلك أه أي لا تدفع لهم الزكاة أه ثم رأيت عبارة الشافعي  
 بعضهم في المعراج ومقتضى التعبير بغيره ضعيفا لما اقتضاه الله أعلم (قوله) ولو علموا أه أي في العدة ولو بثلاث أشهر  
 عن معراج الدراية (قوله) ولا إلى عاقل المولى وكذا عاقل من يشهد بنبه قرابة ولأد وزوجه لما قال في الضر  
 والفتوح أن الدفع لمكاتب الولد غير جائز كالدفع لابنه شربلا له (قوله) ولو مكاتب أو مديرا لعدم التملك في العدة  
 والمدرول لأنه في كسب مكاتبه مخافا على وأعرض الشربلا إلى جعله المأطوف شاملا للكاتب بأنهم صرحوا  
 بأنه لو قال كل عاقل لا يجوز تناول المكاتب لأنه ليس عاقل مطلقا لأنه ما بدأ قلت وقد يجب بأنه لا ينالوه  
 هناك لشبهة انصراف المطلق إلى الكامل فلم يقتض لان الشبهة صلح للدفع لا لا تثبت ولا مقتضى ختم الرعاة هذه  
 الشبهة (قوله) أعنت المولى بعضه أعلم أن حكم مقتضى الغرض عند الإمام أن العبدان كان كله المقتضى عتق  
 بقدر ما أعنت وه استعاضة في قيمة الباقي أو تحريره وإن كان مشتركا كان كل المقتضى موسرا فافهم  
 استعاضة العبد في قيمة حصته أو قضيت المقتضى ورجع عما عني على العبد واعتق بآفته وإن كان معسرا استسقى  
 العبد لا غير وعند ههنا أعنت بعض عبيد عتق كله ولا يسى وإن أعنت بعض المسترل فليس لأخر إلا  
 الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المقتضى على العبد وسبب في تمام الأحكام في بابه (قوله  
 معسرا) حال من الأب وليس بقيد احترازي (قوله) لا يدفعه ذكره لمصلحة ولا لا دفعه عنه قول المصنف  
 ولا إلى عبده ط (قوله) لأنه مكاتبه أو مكاتب ابنه) لأنه على تقدير أن يكون كله أو يكون بينه وبين ابنه  
 ولكن موسرا واختارا لأن قضيتهم ورجع الأب على العبد عما عني فهو مكاتبه وإن كان معسرا أو كان  
 موسرا واختارا لأن الاستعاضة فهو مكاتب ابنه ومكاتب الابن لا يجوز دفع الزكاة إليه فلا يجوز دفعها إلى  
 الابن فافهم وعافر زنا ظهر أن قوله معسرا ليس بقيد احترازي كقولنا ولعل فأنه يرجع عتق التعليل إلى  
 المستثنى على سبيل القسمة والمرتبة ثم أنه مما مكاتبه لأنه يشبه في السعاية وإن خالفه من بعض الأوجه  
 كعدمه إلى الرق (قوله) وأما المسترل الخ قال في الضر ولو كان بين اثنين أحثين فاعتق أحدهما  
 حصته وهو معسر واختار السالك الاستعاضة فله مقتضى الدفع لأنه مكاتب بشرية بآفته وليس بالسالك الدفع  
 لأنه مكاتب وإن كان المقتضى موسرا واختار السالك قضيتهم فليس كذلك الدفع إلى العبد لأنه أحثين عنه  
 وليس لمقتضى الدفع إذا اختار بعد قضيتهم استعاضة أه (قوله) لأنه أم مكاتب نفسه أي فيما إذا كان  
 المولى هو السالك للمستثنى وكان المقتضى معسرا أو كان المولى هو المقتضى والموسر واستسقى العبد بعد أن  
 ضمنه السالك وقوله وأغيره أي فيما إذا كان المولى هو المقتضى في الصورة الأولى والسالك في الثانية  
 كما علم مما ذكرنا فنعان العتق في المسئلين الأولين لا يجوز زالدفع إليه لأنه مكاتب نفسه كما علم من قوله  
 ولا إلى عاقل المولى ولو مكاتب وفي الآخرين يجوز زالدفع مكاتب غيره كما علم من قول التماسين ومكاتب فقوله  
 لأنه الخ لتعليل لقوله فحكمه علم عامر وهو ظاهر فافهم قال في التماسين قلت كيف يتصور دفع الزكاة من  
 المعسر قلت يتصور بأن يكون زكاته مال مستهلك قبل الاعتناق ويكون وقت الاعتناق فقيرا (قوله) مطلقا  
 أي سواء كان المقتضى موسرا أو معسرا أو العبد كله أو مشتركا بينه وبين ابنه أو أحثين (قوله) لأنه حر كله أي  
 غير مديون وهو فيما إذا كان كل العبد يسقى أو بعضه وهو موسر وضمنه السالك (قوله) وأحر مديون أي  
 فيما إذا كان المقتضى معسرا فإن العبد يسقى السالك وهو حر (قوله) فافهم أشار به إلى أنه حر المراد على وجه  
 لا رد على ما ورد في الدرر على عبارة الهداية وإن تكلف شرحها إلى تأويلها كما علم من حاشية ذلك (قوله) ولا إلى  
 غنى استثنى منه القهستاني للمكاتب وإن السبيل والعامل ومقتضاها جواز الدفع إلى المكاتب وإن حصل نصا  
 زائد على بدل الكتابة وقمنه مخبر عن شرح ابن الشافعي وأما دفعها إلى السلطان فتقدم الكلام عليه أول الزكاة

ولو علموا لفقير (أو)  
 بينهما (زوجية) ولو  
 ميانة وقال يدفع هي  
 زوجها (ولا إلى) عاقل  
 المولى ولو مكاتب أو  
 مديرا (أو) إلى (عبد)  
 أعنت المولى بعضه  
 سواء كان كله أو بينه  
 وبين ابنه فاعتق  
 الأب حظه معسرا  
 لا يدفع له لأنه مكاتبه  
 أو مكاتب ابنه وأما  
 المسترل بينه وبين  
 أحثين فحكمه علم عامر  
 لأنه أم مكاتب نفسه أو  
 غيره وقال يجوز مطلقا  
 لأنه حر أو مديون  
 فافهم (أو) لا إلى (غنى)  
 جلت قدر نصيب

وكذا لوجع رجل فقير كاتمن جماعته (قوله فارغ عن حاجته) قال في الدائع قدر الحاجة هو ما ذكره  
 الكرخي في مختصره فقال لا بأس أن يعطى من الزكاة لمن له مسكن وما يتأثم فيه في منزله وخادم وفرس وسلاح  
 وثياب البدن وكتب العلم كان من أهله فإن كان له فضل عن ذلك تلغ قيمته مائتي درهم حرم عليه أخذ الصدقة  
 لما روى عن الحسن البصري قال كانوا يعطون من الزكاة ثلث عشرة ألف درهم من السلاح  
 والفرس والدار والخدم وهذا الان هذا الأسا من الخواص اللازمة التي لا بد للناس منها وذكر في الفتاوى  
 فيمن له حوائط ودور لفيلة لكن غلبت الأتكة فيه وعاله له فقير يحمل له أخذ الصدقة عند محمد وعبد أبي  
 يوسف لا يحمل وكذلك له كرم لا تكتفيه غلته ولو عنده طعام ليقوت يساوي مائتي درهم فإن كان كفايته شهر يحمل  
 أو كفايته سنة قيل لا يحمل وقيل يحمل لأنه مستحق الصرف إلى الكفاية فيلحق بالعدم وقد أخرج عليه الصلاة  
 والسلام لتسائه قوت سنة ولله كسوة الشتاء وهو لا يحتاج إليها في الصيف يحمل ذكر هذا في الجملة في الفتاوى  
 اه وظاهر عليه القول الثاني في مسئلة الطعام اعتماد في الترخا تبغض التهذيب أنه الصحيح وقيل عن  
 الصغرى له دار يسكنها لكن تريد على حاجته أن لا يسكن الكل يحمل له أخذ الصدقة في الصحيح وقيل لمحمد  
 عن له أرض زرعها وحائط يستغلها ودار غلتها ثلاثة آلاف ولا تكتفي لنفسه ونفقة عاله سنة يحمل له أخذ  
 الزكاة وإن كانت قيمتها تبلغ ألفا وعليه الفتوى وعندها لا يحمل اه ملخصا قلت وسئلت عن المرأه تلصق  
 غنية بالجهاز الذي تزف به إلى بيت زوجها والذي يظهر مما مر أن ما كان من أثمان المنزل وثياب البدن وأواني  
 الاستعمال مما لا بد لأمته لهنه فهو من الحاجة الأصلية وما زاد على ذلك من الحلي والأواني والأمتعة التي يقصد  
 بها الزينة إذا بلغ نصيبا تصير غنية ثم رأيت في التارخانية باب صدقة الفطر رسل الحسن بن علي عن لها  
 حواهر ولآلئ تلبسها في الأعياد وتزين بها الزوج وليس لها صاهل عليها صدقة الفطر قال نعم إذا بلغت نصيبا  
 وسئلت عنها عمر الحافظ فقال لا يجب عليها شيء اه وحاصله ثبوت الخلاف في أن الحلي غير التقدي من الخواص  
 الأصلية والله تعالى أعلم (قوله كاجر به في البحر) حيث قال ودخل تحت النصاب الناقص من الجنس من الأبل فإن  
 ملكها أو نصابا من السوائم من أي مال كان اه (قوله مافي الوهابية) أي في آخرها عند ذكر الاتان (قوله  
 لكن اعتمد في الشربلالية الخ) حيث قال وما وقع في البحر خلاف هذا فهو وليتنبهه وقد ذكر خلافه في  
 التناز الأشباه والتناز فقد ناقض نفسه ولم أر أحدا من شراح الهداية صرح بما اعتمد بل عاب عنهم تفني خلافه  
 غير أنه قال في العناية ولا يجوز دفع الزكاة إلى من ملك نصيبا سواء كان من النقود أو السوائم أو العروض اه  
 فأوهم مافي البحر وهو مدقوع لأن قول العناية سواء كان الخ مفيد تقدير النصاب بالقيمة سواء كان من العروض  
 أو السوائم لما أن العروض ليس نصيبا إلا ما يبلغ قيمته مائتي درهم وقد صرح بأن المعتمد مقدار النصاب في  
 التبيين وغيره واستدل به في الكافي بقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وله ما يفنيه فقد سأل الناس الحافا قيل وما  
 الذي يفنيه قال ما تأخر درهم أو عدله اه فقد عمل الحديث اعتبار السائمة بالقيمة لا بالطلاقة وقد نص على اعتبار  
 قيمة السوائم في عدة كتب من غير خلاف في الأشباه السراج والوهابية وشرحها أو النظار الشرفية وفي  
 الجوهره قال المرغشاني إذا كان له خمس من الأبل قيمتها أقل من مائتي درهم تحمل له الزكاة وتحجب عليه موهذا  
 ظهر أن المعتمد نصاب التقديس أي مال كان يبلغ نصابا من جنسه أو لم يبلغ اه ما نقله عن المرغشاني اه مافي  
 الشربلالية ملخصا ووفق ط بأنه روى عن محمد روايتان في النصاب المحرم للزكاة هل المعترفه القيمة أو الوزن  
 ففي المخط عنه الأول وفي الظاهر بعينه الثاني وتظهر التردد فيمن له تسعة عشر دينار قيمتها ثمانمائة درهم مثلا  
 فيجوز أخذ الزكاة على الأول لا على الثاني والظاهر أن اعتبار الوزن في الموزن ثمانية مائة ما لا يعدو كذا السائمة  
 فمعتبره المصدق على الرواية الثانية وعليها يحمل مافي البحر وعلى رواية المخط من اعتبار القيمة فيحصل مافي  
 الشربلالية وغيرها به يدفع التناقضين كآلامهم اه أقول وفيه نظر فإن قوله أما المعدود كالسائمة فيعتبر فيها  
 الهدد هو مسلم في حق وجوب الزكاة مافي حتى حرمة أخذها فهو محل النزاع فقد يقال إذا كان اختلاف الرواية

مطلب في الخواص الأصلية

مطلب في جهاز المرأه  
 نصيره غنية

فارغ عن حاجته الأصلية  
 من أي مال كان يكن له  
 نصاب سائمة لا يساوي  
 مائتي درهم كاجر به في  
 البحر والتهرواقر المصنف  
 قائل لا يره يظهر ضعف  
 مافي الوهابية وشرحه  
 من أنه تحمل له الزكاة  
 وتلزمه الزكاة اه لكن  
 اعتمد في الشربلالية مافي  
 الوهابية وسروجرم  
 بان مافي البحر وهم (و)  
 لا إلى (علاوة)

في الموزون يكون المعدوم معتبرا بالقية بلا اختلاف كما تعتبر القية اتفاقا في العروض وقد علمت أن ما ذكر في  
 البحر يصرح به شرح الهداية واتصافه بحواجرها من العناية وقد علمت تأويله مع تصريح المرتضى في عاين  
 الشبهة من أصلها فلم يحصل التناقض بين كلامهم حتى يقتضيه التوفيق العبد وانما حصل التناقض بين ما فهمه في  
 البحر وبين ما صرح به غيره والواجب الرجوع إلى ما صرحوا به حتى يرى تصريح آخر منهم بخلافه يحصل به  
 التناقض فيقتضيه بطلان التوفيق فأنهم **(قوله أي الغني)** أحقره زعمه من مملوك الفقير فيوزن فيها إليه كافي  
 منية المفقط **(قوله ولويدرا)** مثله أم الولد كافي البحر **(قوله أم وزنا الخ)** أي ولا يحد ما ينفعه كافي الذخيرة  
**(قوله على المذهب)** أي حيث أطلق فيه العبد وهذا راجع إلى قوله أم وزنا قال في الذخيرة وروى عن أبي  
 يوسف جواز الدفع إليه اه قال في الفتح وفيه نظر لأنه لا يفتي وقوع الملك لمولاه هذا العارض وهو المانع وغاية  
 ما فيه وجوب كفايته على السيد وتأنيبه به واستحباب الصدقة النافلة عليه وقد يجب بأنه عند غيبة مولاه  
 القتي وعدم قدرته على الكسب لا ينزل عن حال ابن السبيل اه قال في البحر وقد يقال أن الملك هنا يقع لأولوي  
 وليس بصرف أو ما إن السبيل فيصرف فالأولى الإطلاق كاهو المذهب اه قلت مراد صاحب الفتح الحافظين  
 السبيل في جواز الدفع إليه فيجوز مع قيام المانع كالحق به من له مال لا يقدر عليه كأمير فإذا جاز فمع تحقق  
 غناه ففي العبد العايز من كل وجهه ولو لم يكن قد تنازع في صحة الخلاف بان الرضا كماله لا ينفصل من التملك والعبد  
 لا يملكه وإن ملكه ففي ابن السبيل ونحوه وقع الملك في محل الجواز الدفع وفي العبد وقع في غير محل الجواز لأن الملك  
 يقع لأولوي إلا أن يدعى وقوعه لعبد هنا لجامع حيث لم يحد متعورا **(قوله غير المكاتب)** أي مكاتب الغني  
**(قوله محط)** أي بدني محط أي مستغرق رقبته ولما في بدني **(قوله فيوزن)** جواب نشر لمقدرا أي أما المكاتب  
 والمأذون المذكور فيوزن دفع الرضا لهما أما المكاتب فقد حرروا والمأذون فلعبد ملك المولى أكسبه في هذه  
 الحالة عند الامام خلافا لما في البحر **(قوله ولا لطفه)** أي الغني فيصرف إلى البالغ ولو ذكر أصحها  
 فهستاقا فإذن المراد بالطفل غير البالغ ذكرنا كل أن وأثنى في عيال أبيه أو لأبي الأصغر لما له به غنبا بغناه  
 ونهر **(قوله بخلاف ولده الكبير)** أي البالغ كأمير ولو من قبل فرض نفقته اجبا أو بعده عند محمد خلافا لما في  
 وعلى هذا باقية الأقارب وفي بنت الغني ذلت لزوج خلاف والأصح الجواز وهو قولهم لا روية عن الثاني نهر  
**(قوله وطفل الغنية)** أي ولو لم يكن له أب يجز عن الغنية **(قوله لا تنفع المانع)** علة الجميع والمانع أن الطفل بعد  
 غنبا يغني أبيه بخلاف الكبير أنه لا يغني غنبا يغني أبيه ولا الأب يغني ابنه ولا الروجة تغني زوجها ولا الطفل يغني  
 أمه عن البحر **(قوله وبني هاشم الخ)** أعلم أن عدم مناف وهو الأب الرابع لثني صلى الله عليه وسلم أعقب  
 أربعة وهم هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه  
 أعقب اثني عشر نصرف الزكاة إلى أولاد كل إذا كانوا مسلمين فقراء إلا أولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من  
 علي وجعفر وعقيل فهستاقى وبه علم أن إطلاق بني هاشم محال ينبغي إذا تفرع عنهم كاهلهم على بعضهم ولهذا  
 قال في الحواشي السعدية أن آل أبي لهب ينسبون إلى أبي لهب هاشم ويحمل لهم الصدقة اه وأجاب في النظر بقوله  
 وأقول قال في التامع بعد ذكر بني هاشم الأمن أبطل النص قرأته يعني به قوله صلى الله عليه وسلم لا قرابة بيني  
 وبين آل أبي لهب فله أثر علينا الآخرين وهذا صريح في انقطاع نسبته عن هاشم وبه ظهر أن في اقتصار المصنف  
 على بني هاشم كفاية فأتى من أسلم من أولاد أبي لهب غير داخل لعدم قرأته وهذا حسن جدا لم أر من يخالفه  
 فتدبر اه **(قوله بنو لهب)** في بعض النسخ بنو أبي لهب وهي أصوب **(قوله فضل لهم)** هذا ما جرى عليه جمهور  
 الشارحين خلافا لما في غاية السبل كافي البحر والنهر **(قوله لبني المطلب)** أي إن أسلم منهم وهو أخوه هاشم كأمير  
**(قوله إطلاق المانع الخ)** يعني سواء في ذلك كل الأزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم بعض ودفع غيرهم لهم وروى  
 أبو عمير عن الإمام أنه يجوز الدفع إلى بني هاشم في زمانه لأن عوضها وهو خمس الجسد لم يصل إليهم إلا هاهنا  
 الناس أمر القناتم وإصالة إلى مستحقها وإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى المعوض كذا في البحر وقال في النهر  
 وجوزنا أبو يوسف دفع بعضهم إلى بعض وهو رواية عن الإمام وقول العيصي والهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته

أي الغني ولويدرا أو  
 زمثاليس في عيال مولاه  
 أو كان مولاه متعاقبا على  
 المذهب لأن المانع  
 وقوع الملك لمولاه (غير  
 المكاتب) والمأذون  
 للسيدون بحيث فيوزن  
 (و) لا (لطفه) بخلاف  
 ولده الكبير وأبيه وأمراته  
 الفقراء وطفل الغنية  
 فيوزن لا تنفع المانع (و)  
 لا (بني هاشم) الأمن  
 أبطل النص قرأته وهم  
 بنو لهب فضل لمن أسلم  
 منهم كالمطلوب  
 ثم ظاهر المذهب إطلاق  
 المنع وقول العيصي  
 والهاشمي يجوز له دفع  
 زكاته لمنه صوابه لا يجوز  
 نهر (و) لا (مواهبهم)  
 أي عقباتهم

(قوله فضل لهم هكذا  
 بخطه ولعلها نسخة والا  
 فأنى في نسخ الشارح  
 فضل لمن أسلم منهم وهو  
 أصح بالمراد اه محصيه

كانت تحمل لسا الأنياء  
خلاف واعتدق  
التبرع لها قدر باتهم  
لهم (وجازت التلوعات  
من الصدقات و) غلة  
(الأوقاف لهم) أى  
لبقى هاشم سواء  
سماهم الواقف أولا  
على ما هو الحق كاحققة  
في الفتح لكن في السراج  
وغيره ان سماهم جاز ولا  
لاقت وجعله محشى  
الاشياء يحمل القولين ثم  
نقل عن صاحب البحر  
عن المبسوط وهل تحمل  
الصدقة لسا الأنياء  
قبل ثم وهذا مضمومة  
لتنين ناسي الله ولم  
وقبل لا بل تحمل لسا باتهم  
فهى خصوصية لقراءة  
نبينا اكراما وانها را  
لخصيته صلى الله عليه  
وسلم فلم يفتقر (لا تدفع  
الى ذى) لحديث معاذ  
(وجاز) دفع (غيرها  
وغير العشر) وانخراج  
(البه) أى الذى ولو  
واجبا كندرو كفارة  
وبقوله يقتضى حادى  
القدس وأما الحربى  
ولو مستأمن جميع  
الصدقات لا تحوزة اتفاقا  
بحر عن الغاية وغيرها  
لكن جزم الزبيلى  
بحوز التلوعه

الى هاشم مثله عند أبى حنيفة خلا فلا أبى يوسف صوابه لا يجزى ولا يصح حله على اختيار الرواية السابقة عن  
الامام بن تأمل اه وجهه أنه لو اختار تلك الرواية ما صح قوله خلا فلا أبى يوسف لما علمت من أنه موافق لها  
وفي اختصار الشارح بعض إجماع اه ح (قوله فارقاؤهم أولى) أى بالفتح لأن غلبت الرقبة يقع لولا بخلاف  
العتيق قال في التبريد عموهم لان مولى القوم يجوز الدفع اليه (قوله لحديث مولى القوم منهم) رواه أبو داود  
والترمذى والنسائى بلفظ مولى القوم من أنفسهم وبأن لا تحمل لنا الصدقة قال الترمذى حسن صحيح وكذا صححه  
الحاكم فخرج وهذا في حق حمل الصدقة وحرمها لا في جميع الوجوه الأخرى أنه ليس بكف ملهم وأن مولى المسلم اذا  
كان كافرا أو خذمنه الجزية ومولى التغلبي لا تؤخذ منه المضاعفة بل الجزية شهر قلت سأتى في باب الكفافة في  
النكاح أن مقتضى الوضع ليس بكف ملعقة الشريف (قوله لسا الأنياء) أى إياهم (قوله) واعتد  
في الترخ (قوله) هو اعتماد لثاني القولين لا في نقلهما عن المبسوط وفي حواشى مسكن عن الجوى عن شرح  
الضارى لأن بطال اتفق الفقهاء على أن أزواجه صلى الله عليه وسلم لا تدخل في الذين حرمت عليهم الصدقة ثم  
قال الجوى وفي المعنى عن عائشة رضي الله عنها أن آل محمد لا يحمل لنا الصدقة قال فهذا يدل على تحررهما عليهن  
اه تأمل (قوله) وجازت التلوعات الخ) فيدبر الصريح بقية الواجبات كالندو والعشر والكفارات ونحوها  
الصبيد الانحسار كان كافرا فجوز صرفه لهم كافي الترخ عن السراج (قوله) كاحققة في الفتح) أقول نقل في  
البحر عن عدة كتب أن النفل جائز لهم إجماعا وزكر أنه للذهب وأنه لا فرق بين التلوع والوقف كافي المحيط  
وكافي التلوع وأن الزبيلى أثبت بخلافه على وجهه يشعر بحرمة التلوع عليهم وقوله في الفتح من جهة الدليل اه  
قلت وذكر في الفتح أن الحق إجماعا لا يوجب الجزية لان النافلة لا يوافق شريع وجوب الدفع على الناظر لوجوب  
اتباعه لشرط الواقف لا يصير به واجبا على الواقف ونقل ح عبارة بطولها واحصلها يرجع منع الوقف عليهم  
كان نافلة فيه يظهر ما في كلام الشارح فان مقاده أن كلام الفتح في الوقف فقط وأنه يحمل لهم لكن وقع في نسخة  
كتب عليها ح زيادة وقيل لا طلاق قبل قوله على ما هو الحق وبما صح الكلام وسقط هذا زائد ما بعدها  
في بعض النسخ الى قوله ولا تدفع الى ذى (قوله) لكن في السراج وغيره عزاه الى الصراحي شرح الطحاوى وغيره  
(قوله) وجعله محشى الاشياء) أى الشيخ صالح الفزاري من المصنف وكذا التبريد شارح الاشياء والضمير الى ما في  
السراج وغيره ط (قوله) يحمل القولين) أى عمل القول بالحواز على ما اذا سماهم وبعدمه على ما اذا سماهم كانا  
وقف على الفقهاء ولعل وجهه أنه حيث يكون صدقة من كل وجه فلا يجوز الدفع الى فقراؤهم بخلاف ما اذا  
سماهم لانه يكون تبرعا وصدقة فهو كالوقف على جماعة أغنياء ثم على الفقراء أو ثروا بدماء في خزائن المقتنين  
قال ما لا لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وهم محصون جاز لان هذه وتلوعه ولست بصدقة وبصرف الى أولاد  
فالمرضى الله عنها اه (قوله) ثم نقل عن صاحب السراج) هذا هو موقوف في بعض النسخ والاصوب  
استقاطه لتكرره بقوله المار وهل كانت تحمل الخ (قوله) لحديث معاذ) أى المارعة صدقة ومكانت اذ  
لا خلاف أن الضمير في أغنياءهم جمع المسلمين فكذا في فقراؤهم معراج (قوله) غير العشر) فانه ملحق  
بالزكاة ولذا سموا كذا الزرع وأما الخراج فليس من الصدقات التي الكلام فيها ومصر فمصلح المسلمين كما مر  
ولذا لم يستثن في الزكاة والهدايا إلا الزكاة (قوله) خلا فلا أبى حنيفة) حيث قال ان دفع سائر الصدقات الواجبة اليه  
لا يحوز اعتبارا بالزكاة وصريح في الهدايا وغيرها بان هذا رواه عن الثاني وظاهره أن قوله المشهور وقوله ما  
(قوله) وبقوله يقتضى الذي حاشية لغير الرضى عن الجوى وبقوله تأخذ قلت لكن كلام الهدايا وغيرها  
يفيد ترجيح قولهما وعليه المتنون (قوله) وأما الحربى) مختار الذى (قوله) عن الغاية) أى غاية البنيان  
وقوله وغيرها أى النهاية فاقهم (قوله) لكن جزم الزبيلى بحوز التلوعه) أى المستأمن كاتخصيم عبارة  
التبريد أن هذا المرمى الزبيلى وكذا قال أبو السعود وغيرهم أنه متحقق على عوى الاتفاق لكن رأيت في المحيط  
من كتاب الكسب ذكر محمد بن السري الكبير لا بأس بالمسلم أن يعطى كافرا حريا أو ذميا وأن يقبل الهدية منه

قوله غير العشر هكذا  
خطه بدون واو والذى

قد نسخ الشارح وغيره العشر الأوائل واحد تأمل اه

للمرور إلى التي على الله عليه وسلم بعث جسمائهم بنا إلى مكة حين تقطوا وأمر بدفعها إلى أي سفیان بن حرب  
وصفوان بن أمية بغير قاعلي فقراء أهل مكة ولأن مكة الرحمة محمودة في كل دين والاهداء إلى الغير من كلام  
الاشراق الخ وسند غرام الكلام على ذلك في أول كتاب الوصايا **(قوله دفع بغير)** أي احتجوا وهو لغة الطلب  
والاستغاثة وادفعه التوخي الآن الأول يستعمل في العائلات والثاني في العادات وعرفا طلب الشيء بغير  
الطلب عند عدم الوقوف على حقيقته نهر **(قوله لمن ينظره مصرفا)** أي المخرج يدفع لمن ينظره غير مصرف أو  
شئ ولم يتصرف بغير حتى يظهر أنه مصرف فيخرج به في الصبح خلافا لمن ظن عدمه وتعامق في النظر وفيه واعلم أن  
المدفوع إليه لو كان السابق صف العقراء يصنع صنعههم أو كان عليه زهم أو ساءه فأعطاه كانت هذه الأسباب  
بغزة التحري كذلك في المتوسط حتى لو ظهر غناه لم يعد **(قوله فإن أنه عبده)** أي ولو لم يدر أو أم وانهر وجوهرة  
وهو مفاد من مقابلته بالكتاب وانما لم يجر له لم يخرج المدفوع عن ملكه والتكليف ذكر **(قوله أو مكانه)**  
لأنه في كسبه حقا فلم يتم التكليف بغيره والمستثنى بالكتاب عند وعندهما ترد من بغير عن البدائع  
**(قوله أو حري)** قال في الحر وأطلق أي في الكفر والكفر شمل الذي والحري وقد صرح به ما في المبني وفي  
الحط في الحر وروايتان والفرق على أحدهما أنه لو جحدصة القرية أصلا والحق النفع في غاية البيان عن  
التفصيص أجعوا أنه إذا ظهر أنه حري ولو مستأمن لا يجوز وكذا في المراجعا معا لأن صلتها لا تكون براشعا  
ولذا لم يجر التطوع إليه فترفع قرينة أنه أقول بنافسه ما قد مناهم برائع الحط عن السيرة الكسرة من أنه  
لا بأس أن يعطى حرياً الآن يقال انصفناه لا يجرم بل تركه أو لم يكن قرينة فتأمل وفي شرح الكذا لأن  
الشئ قال في كتابة السبق دفع إلى حري خطائهم تبين جازعي رواية الأصل وروى أبو يوسف عن أي حنفية أنه  
لا يجوز وهو قوله أنه قال الأقطع وقال أبو يوسف لا يجوز وهو أحق في الشافعي وقوله الآخر شمل قول أبي  
حنيفة قال في مشكلات خوارزم زاده الاجماع معتقداً أنه لو كان مستأمناً أو حر صاحب الاعادة أنه نص  
في المختار على الجواز وأطلق الكفر بدل عليه أنه كلام ابن الشئ قلت وكذا الإطلاق الهداية والمستثنى الكافر  
بدل على الجواز وما نقله عن الأقطع يدل على أنه قول أمام المذهب فحكاية الاجماع على خلافه في غير محلها  
**(قوله للمهر)** أي في قوة جمع الصدقات لا يجوز اتفاقاً **(قوله أو كونه نسياناً)** عدل عن تعبير الهداية وغيرها  
بالكفر بناعلي مام **(قوله لا بعيد)** أي خلافاً لأبي يوسف **(قوله لأنه أي بما في وسعه)** أي أي بالتكليف الذي  
هو الركن على قدر وسعه إذا ليس مكلفاً إذا دفع في ظلمة مثلاً بأن يسأل عن الفاضل من أنت وبقولنا في  
بالتكليف يدفع ما قد يقال أنه يدفع إلى عبده أو مكاتبه يكون أتباعاً في وسعه لكن رد عليه الحر في الحصول  
التكليف وهذا يؤيد ما من عدم وجوب الاعادة فيه والتعليل بعدم وجود صدقة القرينة على نظر فتدبر **(قوله)**  
ولو دفع بلا حرج أي ولا شئ كما في الفتح وفي التهستائي بأن لم يخطر بباله أنه مصرف أو لا وقوله لم يجر أن أخطأ  
أي أن تبين أنه غير مصرف قال لم يظهره شئ فهو على الجواز وقد مناهم الوشل فلما بصر وأحرى وغلب على ظنه  
أنه غير مصرف **(نسيه)** في التهستائي عن الزاهد ولا يستدعيه لظهور أنه عبد أو حري وفي الهامشي  
روايتان ولا يستدعي الولد والغني وهل يطينه فيه خلاف وإذا لم يطبق قبل تصديق وقبل رد على المعطى أنه  
**(قوله أو كره إعطاء فقير نصاباً أو أكثر)** وعن أبي يوسف لا بأس بإعطاء فقير النصاب وكرهه إلا كثر لأن جزأ من  
النصاب مستحق لحاجة الحال والباقي دونه معراج وبه ظهر وجه ما في الظهيرة وغيره عن هشام قال  
سألت أبا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهماً فصدق عليه بدرهمين قال يأخذ واحداً ويرد  
واحداً أي في الحر والهر هاتين بغير فتدبر وبه ظهر أيضاً أن دفع ما بكل النصاب كدفع النصاب قال  
في النهر والظاهر أنه لا فرق بين كون النصاب ثلثاً أو لاحقاً أو أعطاءه ورضائهم نصاباً فكذلك ولأبين  
كونه من القود أو من الحيوانات حتى لو أعطاه جساماً لا بل لم تبلغ قيمتها نصاباً كملأه أي وفي بعض  
النسخ تبلغ بدون لم والانساب الأول **(قوله بحيث لو فرقه عليهم)** أي على العمال فهو راجع إلى قوله أو  
كان صاحب عيال قال في المراجعا لأن التصديق عليه في المعنى تصديق على عياله وقوله أو لا يفضل معطوف على

(دفع بغير) لمن ينظره  
مصرفاً (فإن أنه عبده  
أو مكانه أو حري ولو  
مستأمناً أعادها) للمهر  
(وإن ما غناه أو كونه  
نسياناً أو أنه أو ابنه  
أو امرأته أو هامشي  
لا) بعيداً أنه أي عاق  
وسعه حتى لو دفع بلا حرج  
لم يجر أن أخطأ (وكره  
إعطاء فقير نصاباً) أو  
أكثر (إلا إذا كان  
المدفوع إليه (مديوناً  
أو) كان (صاحب عيال)  
بحيث (لو فرقه عليهم  
لا ينقص كلاً) أو لا يفضل  
تعدد فيه (نصاب) فلا  
يكرهه فتح

م قوله ولو دفع بلا حرج  
هكذا الخطه والذي في  
نسخ الشارح حتى لو  
دفع الخ أنه معصية

قوله لو فرقه وهو راجع الى قوله مذون ناقصه فلو نشر غير مرتب وقوله نصاب تنازع فيه يخص ويفضل فافهم  
**(قوله)** وكره تغلقها أي من بلد الى بلد آخر لان فيه رعاية حق الخوارق كان أو في زيلي والمتداومة أن الكرامة  
تترجمه تأمل فلو تغلقها جاز لان المصنف حطقت الفقر اعدو ويعتبر في كل مكان المال في الروايات كلها  
واختلف في صدقة الفطر كما يأتي **(قوله)** بل في الظهيرة (الخ) اضراب استغالي عن عدم كراهة تغلقها الى القرية  
الى تعين النقل اليهم وهذا انتهى في مجمع الفوائد معر بالآوسط عن أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم  
أه قال بأمة محمد والتي يعني بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون الى ملته ويصرفه الى  
غيرهم والتي نفسي بيده لا ينظر الله اليه يوم القيامة اه رضى والمراد بعدم القبول عدم الاثابة عليها وان سقط  
بها الغرض لان المقصود منها نسخة المحتاج وفي القرية جمع بين الصلة والصدقة وفي القهستاني والافضل  
اخوته وأخواته ثم أولادهم ثم أعمامهم ثم أخواله وعالاته ثم ذواتهم ثم جيرانه ثم أهل سكنتهم ثم أهل بلده  
كافي النظم اه قلت وتلق ذلك المقدس في شرحه **(قوله)** أو من دار الحرب (الخ) لان فقراء المسلمين الذين في دار  
الاسلام أفضل من فقراء دار الحرب بغير قلت ينبغي استثناء أسارى المسلمين اذا كان دفعها عانة على ذلك  
رقابهم من الاسر تأمل **(قوله)** وفي المراءج (الخ) تمام عبارته وكذا على المدون المحتاج **(قوله)** أفضل أي من  
الجاهل الفقير قهستاني **(قوله)** خلاصة عبارتها كافي البحر لا يكره أن ينقل كرامة المجمل قبل الخلق للفقير  
غيا حوج ومدون **(قوله)** ولا يجوز صرفه لاهل البدع عبارة البرازية ولا يجوز صرفه للكرامية (الخ) فالمراد بها  
بالبدع المكفرة تأمل **(قوله)** كالكرامية بالفتح والتشديد وقبل بالتحصيف والاول الصحيح المشهور فرقه من  
المنشئة ٣ نسبت الى عبد الله محمد كرام هو الذي نص على أن معبود على العرش استقر اواو خلق اسم  
الجوهر عليه تعالى الله عما يقول المبطلون علوا كبيرا **(قوله)** وكذا المشبهة في الصفات هم الذين يجوزون  
قيام الحوادث به تعالى فيصاؤون بعض صفاته كصفة الحوادث **(قوله)** لان معقوت المعرفة (الخ) العبارة  
مقلوبة وعبارة البرازية وغيرهم أي غير الكرامة من المشبهة في الصفات أقل حالهم لانهم مشبهون في الصفات  
والخياره لا يجوز الصرف اليهم ايضا لان معقوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمعقوت المعرفة من جهة الذات  
**(قوله)** كالايجوز دفعه ز كماله كل صدقة واجبة الاخرى الى كل طائفة من حاشية الاشياء الى السعود  
**(قوله)** وكذا الذي نفاه كولداه الى الابدان فانه كذا في العروثه المنى بالعان كما يأتي في طه وهل منه ولدقت اه  
سكت عنه أو نفاه فليراجع **(قوله)** احتياطاً غلة لقوله لا يجوز **(قوله)** الا اذا كان (الخ) غلة في العبادية  
بان النسب ثبت من النكاح وقد كفي الصبر في مقامه ومن الزنا ثبت التسبيح من الزوج لامن الزاني في  
الصحيح فلو دفع صاحب الفرائض كماله الى هذا الولي يجوز ولو دفع الزاني لا يجوز عندنا خلافا للشافعي اه فقد  
صرح بعدم جواز الدفع الى ولين الزنا وان كان له زوج معروف رضى عن الجوى وهذا اختلاف لما ذكره  
المصنف ونصير المسئلة تارنا مع العباديات ذات زوج ليخرج مما اذا لم يعلم ذلك لكون الوطع عينه وطعته لا زنا وانما  
قال في البحر وخرج ولي المنى الباز ووجه ان تزوجت وليت ثم جاء الاول جيا فان على قول الامام المرجوع عنه  
الاولاد الاول ومع هذا يجوز دفع زكاته اليهم وشهادتهم كذا في المراءج لعدم الفرعة طاهرا وطلعت فنتفى أن  
لا يجوز ذلك الثاني لو حودنا غير محققة وان ثبت التسبيح منه لكن المتقول في الولي لا يجوز ذلك في  
قول الامام وروى جوعه وعليه الفتوى وعليه فالاول دفع اليهم دون الثاني اه **(قوله)** والكل أي كل  
الفروع المذكورة من قوله ولا يجوز دفعها لاهل البدع الى هنا **(قوله)** ولا يحمل أن يسأل (الخ) فقيدها السؤال لان  
الاخذ بدونه لا يحرم بغير وقد يقوله شأمن القوت لان سؤال ما هو محتاج اليه من القوت كقوت شرب لبلالة  
واذا كان له دار يسكنها ولا يقدر على المكسب قال طهري الدين لا يحمل له السؤال اذا كان يكفيه ما دونها من مخرج ثم  
نقل ما يدل على الجواز وقال وهو اوسع وبه يعني **(قوله)** بالجميع المكسب لانه قادر بصحته وكسبه على قوت  
اليوم بغير **(قوله)** وبأن معطه (الخ) قال الكل في شرح المشرق وأما الدفع اليه من هذا السؤال عالمناحاله  
في حكمه في القياس الإغيه لانه عانة على الجرام لا يكتسب يحصل هبة وبالجملة فتعني او ان لا يكون محتاجا اليه لا يكون  
كرام الشبهة الذي أطلق اسم الجواهر على الله تعالى الى آخره قال فليجوز اه معجزة

حتى بدأهم فيسجدوا حتى  
أوحوج أو أصل أو  
أورع وأنفع المسلمين  
(أو من دار الحرب الى  
دار الاسلام أو الى  
طالب علم) وفي المراءج  
التصدق على العالم  
الفقر أفضل (أو الى  
الزهاد أو كانت معجزة)  
قبل تمام الحل فلا يكره  
خلاصة (ولا يجوز  
صرفها لاهل البدع)  
كالكرامية لانهم مشبهة  
في ذات الله وكذا المشبهة  
في الصفات في المختار  
لان معقوت المعرفة من  
جهة الذات ملحق بمعقوت  
المعرفة من جهة الصفات  
مجمع الفتاوى (كما  
لا يجوز دفع زكاة الزاني  
لأنه مشبه) أي من الزنا  
وكتنا الذي نفاه  
احتياطاً (الا اذا كان)  
الولد (من ذات زوج  
معروف) فصولين  
والكل في الاشياء (ولا)  
يحمل أن يسأل) أي  
من القوت (من له قوت  
يومه) بالفعل أو بالقوة  
كالمصنف المكسب  
وبأن معطه ان علم  
بحاله لا عاتيه على الحرم  
(وليس)

قوله نسبت الى عبد  
الله محمد الخ هكذا يحمله  
وله سقط من قبله فقط  
أوفى الصباح وكرام  
يقع الكاف مثل والله  
أي عبد الله محمد بن

عن الكسب بالجهد  
أو طلب العلم (جاء) لو  
محتاجاً (فروع) ينبغي  
دفع ما يغنيه يومه عن  
السؤال واعتباره حاله  
من حاجة وعيال والمعتبر  
في الزكاة فقراء مكان  
المال وفي الوصية مكان  
الموصى وفي الفطرة  
مكان المؤذي عند محمد  
وهو الأصح لأن رؤسهم  
تسعى له مودع الزكاة  
الحيث كان أقاربهم يرسم  
عيد أو ألى مشيراً أو  
مهدى الباكورة جازاً لا  
إذناص على التعويض  
ولو دفعها لاخته ولها على  
رؤسهم مبلغ نصيبا  
وهو ملى معقول وطلبت  
لاعتساع عن الأدلة  
لأجور والاجاز ولو دفعها  
العلم تخليقته أن كان  
يجب يعمل له ولو لم يفعله  
صح والا لا ولو وضعها  
على كفها فأتيتها الفقراء

٣ (قوله فليراجع)

قال شيخنا الظاهر أخرج  
زكاته لفقراء البلدة  
التي كان المال فيها لأن  
قولهم والمعتبر مكان  
المال أي مكانه وقت  
الوجوب لا وقت الإخراج  
لأنه بالوجوب في بلدة  
تعلق حق فقراتها  
بزكاته اهـ

أشياء أي لأن الصدقة على التقية كإن الهبة للفقير صدقة لكن فيه أن المراد بالتقيا من تلك نصا أما  
التقيا بقوت يومه فلا تكون الصدقة عليه بل صدقة فاقترنه وقع فيه أفادته في التهرؤ قال في الصريح لكن يمكن  
دفع القسائم المذكور بأن الدفع ليس أعانة على المحرم لأن المحرم في الابتداء امتحاه بالسؤال وهو مستقدم على  
الدفع ولا يكون الدفع أعانة الأولى كان الأخذ هو المحرم ففقط فليأمل أهـ قال المقدسي في شرحه وأنت خير بيان  
الظاهر أن مرادهم أن الدفع إلى المحتل هذا يدعو إلى السؤال على الوجه المذكور وبالمنع رعايتوب عن مثل  
ذلك فليأمل أهـ (قوله لكسوة) ومثلها أجر المسكن ومرة التلبت الضرورية لا ما يثبت بحريته في تفتيحها يظهر  
(قوله) أو لاشتغاله عن الكسب بالجهد أشار إلى أن له السؤال وإن كان قويا لمكسبا كما صرح به في الصريح  
غاية البيان (قوله أو طلب العلم) ذكر في الصريح بحثه ويغني أن يلحق به أي بالغازي طالب العلم لاشتغاله  
عن الكسب بالعلم ولهذا قالوا أن نفقته على أبيه وإن كان صحيحا لمكسبا كالأول كان زمانا (قوله) واعتباره حاله (الخ)  
أشار إلى أنه ليس المراد دفع ما يغنيه ذلك اليوم عن سؤال القوت فقط بل عن سؤال جميع ما يحتاجه فيه لنفسه  
وعده وأصل العبارة لشرئب لا حيث قال قوله ويندفع ما يغنيه عن سؤال يوم ظاهره تعلق الأغنياء بسؤال  
الغنى والوجه أن ينظر إلى ما يقتضيه الحال في كل فقر من عمال وحاجة أخرى كدهن وخبث وكرامتن وغير  
ذلك كافي الفتح اهـ وعامة فيها فافهم (قوله) والمعتبر في الزكاة فقرامكان المال أي لا مكان الزكاة حتى لو  
كان هو في بلد وماله في آخر يفرق في موضع المال إن كان أي في جميع الروايات يصح وظاهره أنه لو فرق في  
مكانه نفسه بكرة كاف مسئلة نقلها إلى مكان آخر في هاتين أمه وهما أنه لو كان له مال مع مضارب مثلاً في بلدة  
وحال عليه الخول هناك ثم جاء المضارب بالمال إلى بلدة تريب المال وكان لم يفرغ من كاته فهل يخرجها إلى فقراء  
بلدته أو إلى فقراء البلدة التي كان فيها المال فليراجع ٣ (قوله) وفي الوصية مكان الموصى أقول كذا في  
الطهارة عن الفتاوى لكن ذكر في وصايات شرح الوصية عن الخلاصة أوصى بأن يتصدق بثلثه ما له في فقراء  
بلدته الأفضل أن يصرف إليهم وإن أعطى غيرهم جاز وهذا أقول أي يوسف وبقي وقال محمد لا يجوز أهـ (قوله)  
مكان المؤذي أي لا مكان الرأس الذي يؤذي عنه (قوله) وهو الأصح بل صرح في النهاية والغاية بأنه ظاهر  
الرواية كافي التشرية لثلاثة وهو المذهب كافي الصريح أن أولى ما في الفتح من تصحيح قوله ما باعتبار مكان المؤذي  
عنه قال الرضوي وقال في الفتح في آخر باب صدقة الفطر الأفضل أن يؤدى عن عبيده وأولاده وحشمه حيث  
هم عند أبي يوسف وعليه الفتوى وعند محمد حيث هو أهـ تأمل قلت لكن في التنازلية يؤدى عنهم حيث هو  
وعليه الفتوى وهو قول محمد ومنه قول أبي حنيفة وهو الصحيح (قوله) إلى حبيبان أقارب له أي العقلاء والأفلا  
يصح الإلزام إلى الولي الصغير (قوله) يرسم عيد أي طمعه ٤ (قوله) أو مهدى الباكورة هي التمرة التي  
تدرك أولاً فاموس وقيد في التنازلية بالتنازلية لا تساوي شأ ومفهومه أنها لو لها قيمة لم يصح عن الزكاة لأن  
المهدي لم يدفعها لا عوض فلا يجوز أخذها بالدفع ما رضى به المهدي والرائد عليه نص عن الزكاة ثم رأيت  
ط ذكرته وزاد الآن ينزل المهدي ثمرة الواهب أهـ أي لأنه لم يقصد بها أخذ العوض وإنما جعلها وسيلة  
لصدقة فهو متبرع عا دفعه ولا يأخذها بأخذ عوضها بل صدقة لكن الأخذ لولم يطمع شأ الأرضي بتركها له  
فلا يحمل له أخذها والذي يظهر أنه لو أدى بمادفعه الزكاة بحسن نية ولاتق بتمه مشغولة بتدقيقها أو أكراداً  
كان لها قيمة لأن المهدي وصل إلى الغرض من الهدية سواء كان مأخوذاً أو صدقة فافهم ويكون حشداً راضياً  
بترك الهدية فليأمل (قوله) إذا أنص على التعويض ينبغي أن يكون مبنياً على القول بأنه إذا سمي الزكاة قرصاً  
لا تصح وتقدم أن المعتد بخلافه وعليه فتعني أنه إذا نأواهاحت وإن نص على التعويض الآن يقال إذا أنص  
على التعويض نصصر عقد معاوضة والمخوط إلى في العقود وهو الاتفاق على أن التبرع بالصدقة سمي قرصاً  
بما ذكره مشهور في القرآن العظيم فيصير الخلاف عليها بخلاف لفظ العوض إذا لعل لثمة المجردة مع اللفظ الغير  
الصالح له أو لأفضل بعضهم فقال إن تأول القرص بأن كاهراً أو لأفضل تأمل (قوله) ولو دفعها لاخته (الخ) قد سما  
الكلام عليها عند قوله وابن السبيل (قوله) والالام أي لأن الدفع يكون بمنزلة العوض طوفيه أن المدفوع إلى



جاز ولو سقط مال فرفعه  
فغير فرضي به جازان  
كان يعرفه والمال قائم  
خلاصة

### (باب صدقة الفطر)

من إضافة الحكم  
لشرطه والفطر لفظ  
اسلامي والفطرة مولى  
بل قبل لن

مطلب الأفضل أن  
ينوي بالصدقة جميع  
المؤمنين والمؤمنات

### ٣ (قوله لانها تظهر

صدق الرجل الخ) أي  
في عبادة مولاه وقوله  
ثاني صدق الرجل في  
المرأى صدق رغبته  
في المرأة اه

### (قوله بقرينة التعليق)

له قول الزيلعي كانه  
من الفطرة بمعنى الحلقة  
ولا يظهر غيره أي  
الفطرة التي هي القدر  
المخرج مأخوذة من  
الفطرة بمعنى الحلقة أي  
منقولة من هذا المعنى  
إلى هذا المعنى لا لا اخذ  
بمعنى الاشتقاق ووجه  
دلالة ما ذكره جئنا  
أن النقل هو استعمال  
اللفظ بتمامه في معني  
آخر اه

مهدى الباكورة كذلك ينبغي اعتبار النية وتظهر ما مر في أول كتاب الزكاة في الودع الذي قضى عليه  
بنقضه من أنه لا يجوز من الزكاة أن أحسن من النفقة وإن أحسن من الزكاة يجوز بمقتضى لا يكفي  
التراخي لكن فيها أيضا قال محمد أنها هلك الودع بقوله وأدى إلى صاحبها ضامها وتوفي عن زكاة  
ماله قال أن أدى للفقير الحسنة لا يجوز من الزكاة اه فتأمل وفيها من صدقة الفطر ودفعها إلى العليل  
الذي يوظفها في السفر يجوز لأن ذلك غير واجب عليه وقد قال شيخنا الأحوط والأبعد عن الشبهة أن يقدم  
البناء ولا يكون هدبة ثم يدفع إليها الخطة (قوله جاز) ويكون تملكها لهم والنية سابقة عند العزل وكذا إذا لم  
ينتهي نوى بعد انتهائه وهو قائم في بداهة الفداء كما تقدم نظيره قلت وينبغي تقييده بما إذا كان الانتباه رضاه  
لا اشتراط اختيار الدفع في الأموال الباطنة كما مر في مسألة اللغاتو يدل عليه المسئلة الآتية (قوله إن كان  
يعرفه) أي يعرف شخصه لئلا يكون تملك المحمول لانه إذا لم يعرفه بأن حاله هو موضع المال فليجده وأخبره أحد  
بأنه رفعه فقر لا يعرفه ورضى المالك بذلك بل يصح لانه يكون الناحية والشرط في الزكاة التملك تأمل (قوله والمال  
قائم) لانه لا يورثي بذلك بعدما استهلك الفقير المال بل تصير نيته كما مر (ساقية) اه اعلم أن الصدقة تستحب بإفصال  
عن كفايته وكفايته من عونه وإن تصدق عا بنقص مؤتمن من عونه أم ومن أراد التصديق عليه كله وهو يعلم من  
نفسه حسن التوكل والصبر عن المسئلة فله ذلك والأفلا يجوز ويكره لمن لا يصبر على الضيق أن ينقص نفقة  
نفسه عن الكفاية التامة كذا في شرح جرد والبحار وفي التراخي من غير المحيط بالأفضل لمن يتصدق بفلان  
ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات لا يحصل البهيم ولا ينقص من أجره شيء اه والله تعالى أعلم

### (باب صدقة الفطر)

وجه منسبته بالزكاة أن كلا منهما من الوظائف المالية وأوردناها في الميسر بعد الصوم باعتبار ترتيب الوجود  
وأوردناها المصنف هنا رعاية لجانب الصدقة ووجه ذلك التقصير من الكلام المضاف لا المضاف إليه خصوصا  
إذا كان المضاف إليه شرطا وحقها أن تقدم على العشرة من مؤتمن في معنى الصدقة وهذه العكس إلا أنه ثبت  
بالكتاب وهي غير الواجب من أنواع الزكاة والمراد بالفطر بومه لا الفطر القوي لانه يكون في كل ليلة  
من رمضان وسبب صدقة وهي العطية التي يراد بها التوبة فمن الله تعالى في ما لا يظهر صدق الرجل كالصدق  
يظهر صدق الرجل في المرأة معراج (قوله من إضافة الحكم لشرطه) المراد بالحكم وجوب الصدقة لانه الحكم  
الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب لانه الذي شرطه الفطر لانفس الوجوب  
الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس حوفي الضرر والاضافة فهما من إضافة الشيء إلى الشرط وهو مجاز لأن الحقيقة  
إضافة الحكم إلى سببه وهو الرأس اه أي لا تنافي الأول لادنى منسبة مثل كوكب الخرقا معنى الثاني معنى  
اللام الاختصاصية (قوله والفطر لفظ اسلامي) اصطلاح عليه الفقهاء كانه من الفطر بمعنى الحلقة كذا في الضر  
نعا للزيلعي والظاهر أن مراده أن الفطر المضاف إليه الصدقة الذي هو اسم اليوم المخصوص لفظ شرعي أي  
طلاقة على تلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعي إذ لا شك أن الفطر الذي هو هذا الصوم لغوي مستعمل قبل  
لتشرع أو مراده لفظ الفطرة بالتأخير بقرينة التعليق في التهر عن شرح الوقاية أن لفظ الفطرة الواقع في كلام  
لفقه هو غيرهم مولى حتى عليه بعضهم من لحن البهيم اه أي أن الفطر والمراد بها الصدقة غير لغوي لانه لا يسم  
أب هذا المعنى وأما في القاموس من أن الفطرة بالكسر صدقة الفطر والحلقة فاعترضه بعض المحققين بأن  
لأول غير صحيح لأن ذلك المخرج لم يعلم إلا من التعليل في التهر عن شرح الوقاية أن لفظ الفطرة الواقع في كلام  
لحقائق الشريعة بالقافية اه لكن في الغريب وأما قوله في المختصر الفطرة تصفها مع من رفعها صدقة  
لفطر وقد جاءت في عبارات الشافعي وغيره وهي صحيحة من طريق الفقه وإن لم أحدها فباعتدائي من الأصول  
وفي تحرير النووي هي اسم مولى ولعلها التي هي الحلقة قال أبو محمد الأزهري معناها زكاة الحلقة  
كأشهر كذا البدن اه وفي المصباح وقوله لم يجب الفطرة إلا مصل تحب زكاة الفطرة وهي البدن فلفظ  
لضاف وأقيم المضاف إليه مقامه واستغنى به في الاستعمال لفهم المعنى اه ومضى عليه التمسك ولها نقل

فرض فيها رمضان قبل  
أن يكون كان عليه السلام  
يخطب قبل الفطر  
بيومين يأمر بانحراجها  
ذكره الشنقي (بحسب)  
وحديث فرض رسول  
الله عليه السلام زكاة  
الفطر معناه قدر الإجماع  
على أن منكرها لا يكفر  
(موسى في العمر) عند  
أصحابنا وهو الصحيح  
عن السدائع معاليه  
الامر بانحراجها  
كان زكاة على قول كافر  
ولو مات فاداهوارته سائر  
(وقيل مضيقا في يوم  
الفطر عينا)

(م) قوله فصل ما في كلام  
الشارح أي في قوله  
والفطر لفظ إسلامي  
ومراده استعمال لفظ  
الفطر في اليوم  
المخصوص ولا شك في  
حدوده كما تقدم  
للمعنى في توجيه  
عبارة الزبلي وأما  
لفظ الفطر الذي عنه  
الحديث فهو بمعنى ضد  
الصوم وحديثه فكلام  
الشارح ظاهر لا غبار  
عليه وأما قول الحنفية  
ففيه ما فيه تأمل

(قوله فقال أدوا صاعا  
من برأوق الخ) قال  
شحننا هذا شك من  
الروى في لفظه عليه  
الصلوة والسلام اه

بعضهم أنهم سمى صدقة الرأوس زكاة البدن والحاصل أن لفظ الفطر بالتاء لاسل في لغويته ومعناه الخلفة  
وأما الكلام في خلافة مراده بالانحراج فإن أطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعي مولود وأما مع تقدير  
المناف فالمراد بها المعنى اللغوي ولعل هذا وجه الصحة الذي أراد صاحب المغرب وأما لفظ الفطر بدون تأويل  
كلامه في معنى لغوي وهذا تعلم ما في كلام الشارح ٣ تبعا لفرقناهم (قوله وأمر بها) أي بانحراجها وفي  
حاشيته روح والحاصل أن فرض صيام رمضان في شعبان بعد ما حوت القبلة إلى الكعبة وأمر النبي صلى الله  
عليه وسلم زكاة الفطر قبل العيد بيومين وذلك قبل أن تفرض زكاة الأموال هذا هو الصحيح ولهذا قيل إنها  
منسوخة بالزكاة وإن كان الصحيح خلافه اه (قوله وكان عليه السلام الخ) أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن  
عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر يوم أو يومين ٤ فقال أدوا صاعا  
من برأوق بين اثنين وأصاعا من برأوق شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير ففتح قال ط وهذا يتقوى ما يحسنه  
صاحب البحر سابقا باب صلاة العبد من أنه ينبغي أن يقدم أحكام صدقة الفطر في خطبة قبل يوم العبد  
لاجل أن يتذكر من انحراجها قبل الذهاب إلى المصل (قوله وحديث فرض الخ) جواب عما استدل به الشافعي  
رحمه الله على فرضه لمن حديث عمر في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من  
رمضان على الناس صاعا من برأوق أو شعير على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين فتح (قوله معناه قدر  
الخ) أي فاهة أحد معاني الفرض كقوله تعالى فتنصف ما فرضتموه يقال فرض القاضي النفقة وهذا الجواب  
ذكره في البدائع وأجاب الفتح بأن الثابت يقتضي وجوب تأجيله لا خلاف في المعنى لأن الإقراض الذي  
يشتبه الشافعية ليس على وجه يكفر صاحبه فهو معنى الوجوب عند نفاية الأمر أن الفرض في اصطلاحهم أعم  
من الواجب في عرفنا فالطمو على أحد جزأه والإجماع على الوجوب لا يدل على أن المراد بالفرض ما هو عرفنا  
أي ما يكفر صاحبه لأن ذلك إذا نزل الإجماع وأثر الكون قطعاً وكان من ضروريات الدين كالحبس لأننا كان  
ظنا وقد صرحوا بانحراجها من أنكر وجوبها لا يكفر فكان التيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا اه لمخالفت  
وقد يجب بأن قول الصحابي فرض برأوق المعنى المصطلح عندنا قطعاً بالنسبة إلى من سمعه من النبي صلى الله  
عليه وسلم بخلاف غير ما يوصل إليه بطريق قطعي فيكون مثله ولهذا قالوا أن الواجب ما يكن في عصره صلى  
الله عليه وسلم كأرضه من حوائج شريح المنار (قوله وهو الصحيح) هو ما عليه الثوري بقوله وصح لوقدم أو  
آخر (قوله مطلق) أي عن الوقت فتخص في مطلق الوقت وإنما يتبع بتعيينه فعلاً أو آخر العرفي أي وقت أدى  
كان مؤداه بالافاضة كما في سائر الواجبات الموسعة غير أن المستحب قبل الخروج إلى المصلى لقوله عليه الصلاة  
والسلام أغنوه عن المسئلة في هذا اليوم بدائع (قوله كافر) عند قول المتن واقرضها عمر الخ (قوله جاز)  
في الجوهر إذا مات من عليه زكاة أو فطرته أو كفارته أو نذر لم تؤخذ من تركه عندنا لأن يتبرع ورثته بذلك وهم  
من أهل التبرع ولم يجبروا عليه وإن أوصى تنقضي الثلث اه (قوله وقيل مضيقا) بمقابل الصحيح وهو قول  
الحسن بن زياد أن وقت أدائها يوم الفطر من أوله إلى آخره فإما لم يؤدها حتى مضى اليوم سقطت كالأضحية بدائع  
ومثله في شروح الهداية وغيرها ورحم المحقق ابن الهمام في القصر برأوق من قبل التقيد بالوقت لا المطلق لقوله  
عليه الصلاة والسلام أغنوه في هذا اليوم عن المسئلة فعدمه قضاءه بعمه العلامة ابن نجيم في بحر لكنه قال في  
شرحهم على المنار له ترجيح ما قبل الصحيح اه قلت والظاهر أن هذا قول ثالث خارج عن المذهب لأن وقوعها  
قضاء محض وبها تقرر القول بسقوطها وقد رتبه العلامة القفسي بأنهم كانوا يجاهلون في زمنه صلى الله  
عليه وسلم وأنه كان يأنه وعلمه صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن الهمام نفسه فدل ذلك على عدم التقيد  
باليوم أدلوا بتقديره ليصبح قبله كفي الصلاة وصوم رمضان والأضحية اه وما قيل في الجواب أنه فيجب  
بعد وجود السبب فهو زكاة فيحصل أن كذا بعد ذلك التصل فهو مؤد كذا لا اعتراض لئلا يمتد على حواجز  
التجديد وعلى عدم التوقيت أدلوا بأن مؤقالتهم يحل قبل وقته وإن وجد منه لأن الوقت شرطه كالأضحية  
يجوز تجديدها قبل وقته وإن وجد منه وهو اليت على أن قياس تجديدها الفطرة على الزكاة لا يصح

لان حكم الاصل مخالف لمقتضى ما سئذ كرم عن الفتح فافهم والامر في حديث أغنهم محمول على الاستصحاب  
 كما يشير اليه ما قدمناه من البدائع وصريح في الظهور بصدمة كراهة التأخير أي بغير ما كافي التمر وسأقي  
 لقوله صلى الله عليه وسلم من أذاها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أذاها بعد الصلاة فهي صدقة من  
 الصدقات واه أو داود وغيره أي نقصان أو إيهام فاصارت كغيرها من الصدقات كافي الفتح وأما إتيان هذا  
 لا يدل على قول الحسن بن زياد بسقوطه لان اعتبار ظاهره يؤدي إلى سقوط ما بعد الصلاة وإن كان الأداء  
 في باقي اليوم وليس هذا قوله فهو مصر وف عنه عده أي لانه يقول بسقوط ما بقي اليوم لا يضي الصلاة كما مر  
 (قوله فعده يكون قضاء) قد علمت أن المراد بالتضييق هو قول الحسن بسقوط ما بقي اليوم كما أشار اليه في  
 الهداية وصريحه شرأها وغيرهم وإن هذا قول ثالث لم أر من قال به سوى ابن الهمام وعلت ما فيه في هذا  
 التفرع نظر (قوله على كل حرم مسلم) فلا يجب على رقيق لعدم تحقق التملك منه ولا على كافر لانهما قربة  
 والكفر ينافيها ونظر ولا يجب على الكافر ولو له عدم مسلم أو أول مسلم بحر (قوله ولو صغيرا مجنوناً) في بعض  
 النسخ أو مجنوناً بالعطف ما وفي بعضها بلوا وهذا لو كان لهما مال قال في البدائع وأما العقل والبلوغ فليسا  
 من شرائط الوجوب في قول أي حنفية وأي يوسف حتى يجب على الصبي والمجنون إذا كان لهما مال ويعتبر بها  
 الولي من مالها وقال محمود بن زكريا يجب فضتها الأب والوصي أو أباها من مالها اه وكل يجب قطرها لم يجب  
 فطرة رقيقها من مالها كافي الهندية والبحر عن الظهيرية (قوله حتى ولو يخرجها ولو لم يكن مالها  
 في البدائع أن الصبي الذي أذاها بحر ولو به عنه فلي أصل أي حنفية وأي يوسف أنه يلزمه الأداء لانه يقدر  
 عليه بعد البلوغ اه قلت فلو كانا فقيرين لم يجب عليهما بل على من يتوهمها كإياي والظاهر أنه لو لم يرهاها من  
 من ماله لا يلزمها الأداء بعد البلوغ والأفاق تعلم الوجوب عليهما (قوله بعد البلوغ) أي وبعد الأفاق في  
 المجنون ح (قوله وإن لم ينم) يقال غي نيم وينو كذا في الأسقاطي فهو مجزوم بحذف الياء والواو ط  
 (قوله كافر) أي في قوله ونغي ط كذا عند نصاب وقسمنا إليه غة (قوله تحرم الصدقة) أي الواجبة أما  
 النافلة فأنما يحرم عليها سواء إذا كان النصاب المذ كرو مستقر في حاجته فلا تحرم عليه الصدقة ولا يجب  
 به ما بعدها (قوله كافر) أي في قوله أو صاغني (قوله ونفقة الحارم) أي الفقراء الخارجين عن الكسب  
 أو الأثا إذا كن فقيرات وقديهم لأخراج الوارثين من القبرين فإن المختار أنه يدخلها في نفقته إذا كان كسوبا  
 (قوله هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل) اعترض بأن هذا نعر يف لواجب المشرط بالقدر الممكن  
 بكسر الكاف المشددة وعرفها في التوضيح بأدنى ما يمكن به للأمر ومن أدامه لم يمتنع من غير ج غلبا ثم فسرها  
 بسلامة الأسباب والآلات وقيد بقوله من غير ج غلبا لانهم جعلوا منها الراد والرافعة في الج فافهم من  
 الآلات التي هي وسائل في حصول المطلوب مع أنه يمكن من الج جودها لكن بحر عظيم في الغالب كافي  
 التلويح وكذا النصاب الغير النافي في الفطرة فإنه يمكن من إخراجها بدون له لكن بحر في الغالب قال في التلويح  
 وهذه القدرة شرط للأداء كل واجب فضلا من الله تعالى لان القدرة التي يمتنع التكليف بدونها هي ما يكون  
 عند مسايرة الفعل فأنشأنا مطلقا ما الأسباب والآلات قبل الفعل يكون فضلا من الله تعالى (قوله فلا يشترط  
 بقاؤها) أي بقاها هذه القدرة وهي النصاب هنا حتى لو كان بعد فريوم الشعر لا يسقط الفطره وكذا هلاله المال  
 في الج كإياي (قوله لا يشترط محض) أي ليس فيه معنى العلة المؤثرة بخلاف القدرة للبصرة كإياي (قوله  
 مبسرة) بضم الميم وكسر السين المشددة (قوله هي ما يجب الخ) فيهما تقدم من الاعتراض وهي كافي التلويح  
 ما وجب بسرا الأداء على العبد بعد ما ثبت الامكان بالقدرة المكنة فهي كرامقن الله تعالى في البرهة الثانية  
 من القدرة المكنة ولهذا شترط في ذكر الواجبات المالية التي أداها شق على النفس عند العلم بذلك كآثاء  
 في الزكاة فإن الأداء يمكن بدون الآله بصيربه أسرح لا ينقص أصل المال وإنما يقوت بعض الثماء ثم القدرة  
 المكنة لما كانت شرط التمكن من الفعل واحداً به كانت شرط المحض ليس فيه معنى العلة فلم يشترط بقاؤها  
 لبقاء الواجب اذا البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرط البقاء كالشهود في النكاح شرط

فصله يكون قضاء  
 واختاره الكمال في  
 تحريره ووجهه تنوير  
 البصائر (على كل حرم  
 مسلم) ولو صغيرا  
 مجنوناً حتى ولو يخرجها  
 ولم ما وجب الأداء بعد  
 البلوغ (نرى نصاب  
 فاضل عن حاجته  
 الأصلية) كدنبه  
 وحواشي عمله (وان  
 لم ينم) كافر (وبه)  
 أي هذا النصاب (تحرم  
 الصدقة) كافر ويجب  
 الاضحية ونفقة الحارم  
 على الرابع (و) انما  
 يشترط التسولان  
 وجهها بقدره  
 ممكنة هي ما يجب  
 بمجرد التمكن من الفعل  
 فلا يشترط بقاؤها  
 لبقاء الواجب لانها  
 شرط محض (لا) بقدره  
 (مبسرة) هي ما يجب  
 بعد التمكن بصفة  
 اليسر

لأنه قد اكدون البقاء بخلاف المسيرة فانه شرط فيه معنى العلة لا انها غير صفة الواجب من العسر الى اليسر  
اذ يقال ان يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر فان شرطه القدرة للميسرة وأوجبته بصفة اليسر  
فبشرط دوامها نظرا الى معنى العلة لان هذا العلة بما لا يمكن بقاها الحكم بدونهما الا تصور اليسر بدون  
القدرة للميسرة والواجب لا يبقى بدون صفة اليسر لانه لم يشترع الا تلك الصفة فلما اشترط بقاها القدرة للميسرة  
دون الممكنة مع ان ظاهر النظر يقتضي ان يكون الامر بالعكس اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور  
بدون اليسر اهـ **(قوله فغيره الخ)** أي باعتبار انه كان يجوز ان يجب بصفة العسر أي بمجرد القدرة الممكنة  
كأمر فلا يجب بالقدرة للميسرة فكأنه تغير من العسر الى اليسر **(قوله لا يها شرط في معنى العلة)** أي والحكم  
يدور مع علة وجودها وعدمها ط **(قوله ثم فرع عليه)** أي على ما ذكر من القدرتين **(قوله فلا تسقط الفطرة)**  
لانها لم يجب للميسرة بل بالممكنة كأمر **(قوله وكذا الخ)** لان شرطه وهو الزاد والرحلة قدوة بممكنة اذ المسيرة لا  
تحصل الا بمرآك وأعاون وخدمه وليست بشرط الاجماع ط **(قوله لا يبطل النكاح الخ)** أشار الى  
ما قدمناه عن التلويح من أن الممكنة بشرط ابتداء الالتحاق كالشهود في النكاح فلا يسقط الواجب زوالها  
بخلاف المسيرة **(قوله بخلاف الزكاة)** فانها تسقط بهلاك المال بعد الحول يعني وساعتك من الأداء لا  
لان الشرع علق الوجوب بقدرة ميسرة والمعلق بقدرة ميسرة لا يبقى بدونها ط عن الحوى والقدرة للميسرة  
هنا هي وصف التمسك بالانصاب وقد يهلك لا انها لا تسقط بالاستهلاك وان انتفت القدرة للميسرة لبقائها  
تقدر اذ جراه عن التعدي ونظر الفقهاء في التلويح **(قوله وان ابراج)** أي خراج القامحة فهو كالشهر لان  
شرطه الارض النامية تحقق باختلاف الخراج الموقوف فانه يجب بمجرد التمكن من الزراعة ولا يهلك بهلاك  
الخارج وجوبه في القيمة لا في الخارج بخلافهما كأمر بيانه في باب **(قوله لا اشتراط بقاء المسيرة)** وهي وصف  
النساء وهذا على الثلاثة **(قوله عن نفسه الخ)** بيان سلب والاصل فيه رأسه ولساناً عنه وبلى عليه  
فلحق به ما هو في معناه من عبوه وبلى عليه وعامه في التبر **(قوله وان لم يصم لعذر)** الظاهر انه قد شبهه  
على ما هو حال المسلم من عدم ترك الصوم الا بعذر كما تقدم نظري في باب قضاء القوائيم حيث لم يقل المتر وكان  
ظنا بالمسلم خيرا فينتحب الفطرة وان أفطر عمدا لوجود السب وهو الرأس الذي عبوه وبلى عليه ولو لم يصم  
كالطفل الصغير والعبد الكافر ثم رأيت في البدائع ما يشير بذلك حيث قال وكذا وجود الصوم في شهر  
رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة حتى ان من أفطر لكبرا أو مرض أو سفر يلزم مصدقة الفطر لأن الامر  
بإدائها ملحق على هذا الشرط اهـ فانهم **(قوله وطه)** احتز به عن الجنين فانه لا يسي طفلا كذا  
في البرجندى اذ لطفل هو الصبي حين يسقط من بطن أمه الى أن يحتلم ويأريه طفلا وطه كذا في المغرب  
اسمعل فانهم وأشار الى أن الأم لا يجب عليها مصدقة ولادها الصغار كافي سنة المفق **(قوله الفقير)** قد شبه  
لأن الغني يجب صدقة فطر في ماله على ما مر لعذر وجوب نفقته من **(قوله والكبير المحنون)** أي الفقير أما  
الغني ففي ماله عندهما كأمر وفي التارخية عن الحظ أن المعنوم والمحنون غنة الصغير سواء لأن الجنون  
أصله ان يبلغ جنونا أو عرا ضاهوا الظاهر من المذهب اهـ **(قوله ولو تعدد الأباء)** كالأدعي ورجلان  
لقسطا أو ولدًا مشتركة بينهما **(قوله فعلى كل فطرة)** أي كاملة عند أبي وصف لأن البنوة ثابتة من كل  
منهما كمال وثبوت النسب لا يتجزأ وكذا الومان أحدهما كان ولداً للآخرين وقال محمد لعلم مصادقه  
واحدة لأن الولد لأبهما والمؤنة فكذا الصدقة لها قابلية لتجزئ كالمؤنة ولو كان أحدهما مسرأ فليؤسر  
مصدق تامعة عندهما فتح **(قوله ولو زوج طفلة)** أي الفقيرة ان صدقة الغنية في ما لها تزوجت أولا ح  
**(قوله السالطة لخدمة الزوج)** كذا في التبر عن القنينة وفيه عن الخلاصة الصغيرة ولست لزوجها لا تحب  
فطرته على أبيها لعدم المؤنة اهـ فأذا تقسدت المسئلة بقصد من صلاحها لخدمة وتسليمها للزوج ولذا قال  
الشارح في باب النفقة من تحب نفقته على الزوج وكذا صغيرة تصلح لخدمة أو الاستئناس أن أمسكها في بيته  
عند الثاني واختار في النكاح وهو صريح بانها لم تصلح لذلك لأجبت نفقته على الزوج وظاهره ولو أمسكها  
في بيته فحب على أبيها فانهم **(قوله فلا فطرة)** أما عليها الفطر ها أو أماً على زوجها فإلزامي في قوله لا عن زوجته

فغيره من العسر  
الى اليسر فبشرط  
بقاؤها لانها شرط في  
معنى العلة وقد  
حوزناه فيما علقناه على  
المنار ثم فرع عليه (فلا  
تسقط الفطرة وكذا  
الخ) بهلاك المال  
بعد الوجوب) كما  
لا يبطل النكاح بموت  
الشهود (بخلاف  
الزكاة والعسر والخارج  
لا اشتراط بقاء المسيرة  
(عن نفسه) متعلق  
بجيب وان لم يصم لعذر  
(وطه) الفقير  
والكبير المحنون ولو  
تعدد آباءه فعلى  
كل فطرة ولو زوج  
طفلة الصالحة لخدمة  
الزوج فلا فطرة والجند  
كأب عند فقده أو  
فقره

مدونا أو مستأجرا أو  
مرفهونا إذا كان عنده  
وفاء له من وأما الوصي  
بخدمته ولو أحوه وقته  
لاخر ففقط على ما  
وقته كالعبد العارية  
والوديعه والحاق وقول  
الزبلي لا يحب سبق قلم  
فقم (ومذره وأما والده  
ولو كان عبده) (كافرا)  
لتحقق السبب وهو راض  
بعبده وعلى علمه (لا عن  
زوجته) وولده الكسوف  
العاقل ولأدى عنهم  
بلاذن أجزأ استصفا  
للاذن جلد أي لوفى عياله  
والأفلا قهستاني عن  
المخط فلفظ (وعنده  
الآتي) والمأسوز  
(والغصب المحمور) إن لم  
تكن عليه يمين خلاصة

٣ (قوله) والمعتبر سبب  
الحكم الخ أي المعتبر  
في منع صدقة الفطر من  
العبد اتخاها سبب  
وجوبه كالأما وهو  
المال الناقب بنسبه  
التصاير هنا لأنفس  
الحكم وهو وجوب  
ز كالأما أي لا يشترط  
في منع صدقة الفطر  
وجود نفس الحكم كخ  
يجب صدقة الفطر في  
مشتقنا اه

٤ (قوله) مقصودا على  
الحال لاقبله) أي ليس  
بمجرد الجلبه من بل لاك  
المولى بل للزبل دفع  
فقط اه

وأما على أنها فلا يعمه وانولى عليها (قوله) كالخيار في الاختيار هذا رواية الحسن وهو خلاف ظاهر  
الرواية من أن الجسد كالأب لا في مسائل متاخر الكسبه ههنا واختاره أيضا في فتح القدر لتحقيق وجود  
السبب وهو الرأس الذي عبده وعلى علمه ولا يمتطقة ورد ما قبل من أن الولاية غير نامة لا تتقاه البهمن الأب  
فكانت كولاية الوصي بأنه غير سيد بل أن الوصي لا يعمه من ماله بخلاف الجسد إذ يمكن للصغير مال فله عبده من  
ماله كالأب ونزع في الصغر بمارعه المقتضى وصاحب التهر فلذا اختار الشارح رواية الحسن قلت لكن في  
الخاتمة ليس على الجسد أن يؤدي الصدقة عن أولاد ابنه العسر إذا كان الأب حيا متافقا الروايات وكذا لو كان  
الأب ميتا في ظاهر الرواية اه فعلم أن رواية الحسن فيما إذا كان الأب ميتا لكن مقتضى كلام الجسد أن  
الخلاف في المشتكين تم لتعليل الفسخ لا يظهر إلا في الميت تأمل (قوله) وعنده ثلثه) احتراز عن عبد العارية  
فاتها لا يجب كي لا يؤدي إلى الشئ زبلي أي تعدد الوجوب المالي في مال واحد وفي النهاية عبد العارية  
لا يساوي ضمنا وليس له مال الزكاة لا يجب صدقة فطر العبد وإن لم يؤدي إلى الثاني لأن سبب وجوب الزكاة فيه  
موجود ٣ والمعتبر سبب الحكم لا الحكم اه بحر (قوله) ومذونا) أي بدن مستغرق بذاته (قوله) أو مستأجرا  
أي آجره الغير (قوله) إذا كان عنده) أي الرأس وفاء له من أي وفضل بعد الدين نصاب كافى الهندية والمراد  
نصاب غير العبد لأنه من حواشي الأصل حيث كان ثلثه مشرئ لثلاثة وإذا لم يكن كذلك لا يلزم أحد فطرته  
لأن المترين أحسن به حتى إذا هلك هلك بدنه والفرق بين المدين والمدين حيث لا يشترط في المدين أن  
يكون عند المولى وفاء له أن الدين على العبد وفي المهرهون على السيد ح عن الزبلي (قوله) كالعبد العارية  
والوديعه) فان صدقته على المالك (قوله) والحاق) أي عبدا أو خطا لأن ملك المالك اختيارا ولما بلغ إلى الجاني  
عليه ٤ مقصودا على الحال لاقبله خاتمة (قوله) وقول الزبلي) راجع إلى قوله وأما الوصي فمختصة وعبرة  
الزبلي والعبد الوصي بقرته لئلا ينال ما لا يحب فطرته اه ط (قوله) سبق قلم) يمكن حمل كلامه على نفي الوجوب  
عن الإنسان الوصي بخدمته العبد فلا يتناقض الوجوب على مالك الرقبة ثم رأيت ط ذكره وقال وجهه النبلي  
محتى الزبلي على ما إذا مات السيد الموصى ولم يقبل الوصي له ولم يرده اه تأمل (قوله) ولو كان عبده كافرا)  
المراد بالعبد ما ينال المذرة كرا وأنتي وأما أوله لخصه استناده الكافر ولو غير كاثبة لأن عدم حمل وطه المحسوسة  
لا يستلزم عدم صحة استناده كالاتمة المشتركة فلهذا راجع أفاده ح (قوله) وهو راض بعبده) أي مؤنه واجبة  
كاملة مطلقة فخرج بالأول مؤنه الأجنبي لوجه الله تعالى وبالثاني العبد المشترك وبالثالث الزوجة فانها ضرورية  
لأجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا يحب عليه غير الروايات بخلاف الدوية كأي الزبلي أفاده ح (قوله) وعلى  
عليه) أي ولاية مال لا نكاح فلا ريب أن المراد إذا كان زوجا لآل ولأبته ولاية نكاح اه ح (قوله) لا عن زوجته)  
لقصور المؤنه والولاية لا يلبى عليها في غير حقوق الزوجية ولا يحب عليه أن يعونها في غير الروايات كالدواذنه  
(قوله) وولده الكسوف العاقل) أي ولو لم تنافى عياله لا تعدد الولاية بشوهره واحترازه عاقل عن المعتوه والمجنون  
خفكه كالصغير ولجونه عارض في ظاهر الرواية كما مر خلافا لما عن محمد في العارض بعد البلوغ من أنه كالصغير  
العاقل لزوال الولاية بالبلوغ وأشار إلى أنها لا يحب أيضا على الزن عن أبيه ولو في عياله إلا إذا كان فقيرا محتاجا كما  
في الصر والهر وعبر عنفق الجوهرة بقل وعبر أفي الخاتمة إلى النافق لكن حتى في جميع الصفار الاجماع على  
الوجوب مع علوه وجود الولاية والمؤنه جميعا وهو ظاهر (قوله) ولأدى عنهما) أي عن الزوجين ولو كانا كسوف وقال  
في الصر وظاهر الظاهر بأنه لو أدى عن في عياله نورا أمره مطلقا بغير قصد بل بوجه والولد اه (قوله) أجزأ  
استصفا) وعليه الفتوى خاتمة (ه) وأما بقوله فلاذن علقنا لوجود التمسك والافتقار حتى في البدائع بان  
الظفر لا يتأدى بدون التنية تأمل (قوله) أي لوفى عياله) انظر هل المراد من تلزيمه نفقته أو أعم ظاهر ما مر عن  
البحر الثاني وهو مفاد التعليل أيضا تأمل (قوله) وعنده الآتي) لعدم الولاية العاقلة ط (قوله) والمأسوز) لخرجه  
عن يده ونصرفه فأنه المالك بحر قلت ولو كان قائما له أهل الحرب وخرج عن ملكه بخلاف الدبر وأما  
الولد (قوله) إن لم تكن عليه يمينه) مقتضى التصحيح الذي مر في الزكاة أن لا يحب ولو كانت عليه يمينه لانه ليس

٥ قوله وأفاده بقوله الخ هكذا يحطه ولعل الأنسب وأشار كما يشعر به قوله إلى وجود التنية تأمل اه مخبئه

كل قاض يعبد ولا كل بيعة تقبل ط **قوله** (الابعد عوده) راجع الى الآتي كافي الترو والخ الى المعصوب  
 أيضا كافي البحر قال ح والظاهر أن المأثور كذلك ولذا قدر المأثور معطيا حكمه فيه قلت هذا اذا ملكه  
 أهل الحرب **قوله** (فصيب لمضى) أي من السنة فها تاتي قال الرخو ولم يوجب الزكاة لمضى في مال  
 الضمار كما تقدم فلينظر الفرق **قوله** (لان مافي بملولاه) اذ لماله حقيقة لانه عبد ماني علمدهم والعبد  
 مملوك فلا يكون مالكه نفع **قوله** (وعبد مشتركة) لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد من الشريكين وهذا  
 قول الامام وقال في كل واحدنا حصته من الرأس دون الانقصاص كافي الهداية ولو كانا أربعة عبد يجب  
 على كل واحد من اثنين ولو ثلاثة تحجب على اثنين دون الثالث وفي المحيط ذكر أن يوسف ماع أي خشفة وهو  
 الاصم كافي الحقائق والقض وفي المعنى هذا في عبد الخدمة ولا تحجب في عبد التجارة اتفاقا اه اسمعيل أي  
 ثلاثي مجتمع الحقائق في مال واحد **قوله** (وبعد الوقت) أي وقت الوجوب وهو طالع غير يوم الفطر **قوله**  
 فقبض في قول) أي خفيف كافي بعض التسع فخالصه لعموم المطلق المتون والشروح رخي قلت وهذا  
 الفرع نقله في شرح الجميع وشرحه بدرر البارع الحقائق ووجه ضعفه قصور الولاية بدليل أن أحدهما لا يملك  
 تزويجه وقصور المونة أضافان نصفه عليهم ما ساق في كتاب القسمة ولو اتفاقا على أن نفقة كل عبد على الذي  
 يخدمه حازم استحسانا بخلاف الكسوة اه إلى السابعة في الطعام صاعدون الكسوة **قوله** (وتوقف الخ)  
 لان المالك والولا يتوقفان فكذلك ما يتوقف عليهما بحر **قوله** (بخار) أي الساع أو المشتري ولها مالان المثلث  
 متزحل فان لم يكن خبار وقبضه بعد يوم الفطر وجبت على المشتري وان مات قبل القبض لم يجب على أحد  
 وان دقبل القبض بخار عيب أو روبة فعلى البائع وان بعده فعلى المشتري خاصة وتعام في العصر **قوله**  
 فاذا مر يوم الفطر) أو ردله ان ضمه ليس بلازم بل وجوده لخيار وقت طلوع الفجر كافي على ما بين في  
 الكفاية ولذا قال في العناية هذا من قبيل اطلاق الكل وإرادة البعض وما قيل هذا رد على من قال مر بل على  
 من قال مضى كالرد لان المعنى يقتضي انقضاء مختلفا للمرور فنه نظر كافي القاموس مر أي حاز وذهب  
**قوله** (على من بصيرة) أي يستقر ملكه ليشمل البائع اذا كان لخياره واختار الفسخ لان ملكه لم يزل **قوله** (أو  
 دقيقه أو سوية) الأولى أن رأيي فيما القدر والقيمة احتياطا وان نص على الدقيق في بعض الاخبار هداية  
 لان في استلامه ما بين أن رقم وهو متروك الحديث فوجب الاحتياط بان يعطى نصف صاع دقيق برأ و صاع  
 دقيق شعير يساويان نصف صاع بر و صاع شعير أقل من نصف يساوي نصف صاع بر وأقل من صاع يساوي  
 صاع شعير ولا نصف لا يساوي نصف صاع بر أو صاع لا يساوي صاع شعير فحق وقوله فوجب الاحتياط بخلاف  
 لتعير الهداية والكافي الأولى (١) الآن يحمل أحدهما على الآخر تأمل **قوله** (وجعلناه كالنهر) أي في أنه يجب  
 صاع منه **قوله** (وهو رواية) أي عن أبي خنيفة كافي بعض التسع **قوله** (وصحبهما البهنسي) أي في شرحه على  
 الملتقى والمراد أنه سحى فصحهما والافهوليس من أصحاب التصحيح قال في الصرو وصحبهما أو البسر و صحبهما الحق  
 في فتح القدير من جهة الدليل وفي شرح النفاية والأولى أن رأيي في الزيب القدر والقيمة اه أي بان يكون  
 نصف الصاع منه يساوي قيمة نصف صاع رخي اذ لم يضع من حيث القدر يصح من حيث القيمة بل يمكن فيه  
 أن الصاع من الزيب منصوص عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة كما تاتي تأمل **قوله** (أو شعير)  
 ودقيقه وسوية ثم نهر **قوله** (ولو وردشا) قال في الصرو وأطلق نصف الصاع والصاع ولم يقيد بالجد لانه  
 لو أدى نصف صاع ردي مما وان أدى عفتا أو عب أدى النصفان وان أدى قيمة الردي أدى الفضل كذا في  
 الظهير فلا هو نقل بعض المحققين عن حاشية الزبلي عن كفاية الشعبي لو كانت الخطئة مخلوطة بالشعر فلو اقلبت  
 لشعر فعليه صاع ولو بالعكس فنصف صاع **قوله** (ومالم ينص عليه الخ) قال في الدائم ولا يجوز أداء المنصوص  
 عليه بعض من بعض باعتبار العتية سواء كان الذي أدى عنه من جنسه أو من خلاف جنسه بعد أن كان من  
 المنصوص عليه فكذلك لا يجوز اخراج الخطئة عن الخطئة باعتبار القيمة بان أدى نصف صاع من حنطة جديدة عن  
 صاع من حنطة وسط لا يجوز اخراج غير الخطئة عن الخطئة باعتبار القيمة بان أدى نصف صاع عن تبلغ قيمة قيمة

(الابعد عوده) فيجب لما  
 مضى (والعن) مكانه  
 ولا يجب عليه (لان مافي يده  
 لمولاه) (وعبد مشتركة)  
 الا اذا كان عبد بين  
 اثنين وتبايا أو وجد  
 الوقت في ثوبه أحدهما  
 فقبض في قول (وتوقف)  
 الوجوب (لو) كان  
 المملوك (مبيعا بخيار)  
 فاذا امر يوم الفطر  
 والتجار باق تزم على  
 من يصيره (نصف صاع)  
 فاعل يجب (من برأ أو  
 دقيقه أو سوية) أو  
 قريب) وجعلناه كالنهر  
 وهو رواية عن الامام  
 وصحبهما البهنسي وغيره وفي  
 الحقائق والشربلية  
 عن البرهان وبه يفتي  
 (أو صاع عر أو شعير)  
 ولو رد شأوا لم ينص عليه

(١) قوله الآن يعمل الخ  
 أي بان رد الجواب  
 الثبوت أو رد الأولى  
 الا رجح بطريق الوجوب  
 اه منه

نصف صاع من حنطة عن الحنطة بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي لان القيمة انما تعتبر في غير المنصوص  
 عليه اه (تنبيه) يجوز عندنا تكميل جنس من جنس آخر من المنصوص عليه في البصر عن النظم لو أدى نصف  
 صاع شعير ونصف صاع غرا ونصف صاع غرمونا واحدا من الحنطة أو نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز  
 خلافا للشافعي (قوله وخبر) عدم جواز دقمة الان اعتبار القيمة هو الصحيح لعدم ورود النص به فكان ككثرة  
 وغرها من الحبوب التي لم يرد بها نص وكالاتحضر (قوله) وهو أي الصاع الخ اعلم ان الصاع أربعة أمداد والمذ  
 رطلان والرطل نصف من والين بالدرهم مائتان وستون درهما وبالاستار أربعون والاستار بكسر الهمزة  
 بالدرهم ستة ونصف والمثاقيل أربعة ونصف كذا في شرح درر النصار فالمد والمثلن سواء كل منهما ربع صاع  
 رطلان بالعراق والرطل مائة وثلاثون درهما وفي الزبلي والفتح اختلف في الصاع فقال الطرفان ثمانية أرطال  
 بالعراق وقال الثاني خمسة أرطال وثلاث قبل لا خلاف لان الثاني قدره رطل المدينة لانه ثلاثون استارا  
 والعراق عشرون وإذا قابلت ثمانية العراق بخمسة وثلاث المديني وجدت هما سواء وهذا هو الاشبه لان مجدا  
 لم يذكر خلاف أي يوسف ولو كان كذلك كره لانه أعرف بعنجهيه اه وتعامد في القنح ثم اعلم ان الدرهم الشرعي  
 أربعة عشر فيراطا والمتعارف الآن ستة عشر فاذا كان الصاع ألفا وأربعين درهما شربا يكون الدرهم  
 المتعارف تسعمائة وعشرة وقد صرح الشارح في شرحه على المثلثي في باب ذكر كفا الخرج بان الرطل الشامي  
 ستمائة درهم وان المد الشامي صاعان وعليه فالصاع بالرطل الشامي رطل ونصف والمد ثلاثة أرطال ويكون  
 نصف الصاع من البرع مدينا فالمد الشامي يجوز عن أربع وهكذا رأيت ايضا محررا بخط شيخ مشايخنا  
 ابراهيم السلتاني وشيخ مشايخنا مثالي العركاني وكفيهما قد وثقت في حرر نصف الصاع في علامت  
 وعشرين بعد المائتين فوجدته ثمانية وخمسون ثمانية فهو قدره برباع مد محسوسا من غير تكوير ولا يخالف  
 ذلك ما مر لان المد في زماننا أكبر من المد السابق وكذا الرطل في زماننا هو الآن يزيد على سبعة مائتين درهم  
 وهذا بناء على تقدير الصاع بالمش أو العدى ما على تقدير بل الحنطة والشعير وهو الاحوط كما يأتي في قريبا  
 فيزيد نصف الصاع على ذلك فالأحوط اخراج ربع مدينا على التمام من الحنطة الحسنة والله تعالى أعلم قال  
 ط وقد بعض مشايخي نصف الصاع بقدر حوسن بالمصري وعن النفرى تقديره بقدر ثلث وعليه فالربع  
 المصري يكفي عن ثلاث (قوله) انما تقديرهما أي تقدير الصاع عاين الصاع المذكور مدينا أي من مجموعهما  
 أي من أي نوع منهما لان كل واحد منهما يساوي كله ووزنه اذ لا يختلف أفراده ثقلا وكبرا فان سلا تاناه  
 من ماش ووزنه ألف وأربعون درهما متلا منه من ماش آخر يكون وزنه مثل وزن الاول لعدم التفاوت  
 بين ماش وماش آخر وكذا لو فعلت بالعدس كذلك بخلاف غيرها كالبر مثلا فان بعض البر قد يكون أثقل من  
 البعض فيختلف كله ووزنه فلذا اقدر الصاع بالمش أو العدى فيكون مكيلا بالبحر ايكال به ما راد اخرج  
 من الاشياء المنصوصة بلا اعتبار وزن لان كل واحد كتبه شعرا ثلاثون وزنه لم يبلغ وزنه الفا وأربعين درهما  
 ولو اعتبر الوزن لمكان ما يسع ألفا وأربعين درهما من الشعير كبر من الصاع الذي يسع هذا القدر من المش  
 أو العدى وقد اعتبروا الصاع بما فهم انه لا اعتبار بالوزن أصلا في غيرهما يدل على ذلك أيضا قول النخعي  
 قال الطحاوي الصاع ثمانية أرطال مما يستوي كله ووزنه ومعنا ان العدى والمش يستوي كله ووزنه  
 حتى لو وزن من ذلك ثمانية أرطال ووضع في الصاع لا يزيد ولا ينقص وما سوى ذلك ناره يكون الوزن أكثر  
 من الكيل كالشعير ناره بالعكس كالمخ فاما كان المكمل يسع ثمانية أرطال من العدى والمش فهو الصاع  
 الذي يكاله الشعير والتمر والحنطة اه وقد كثر نحو في القنح ثم قال وبهذا نرفع الخلاف في تقدير الصاع  
 كيلا أو وزنا ومراعاة الخلاف ما ذكر قبله حيث قال ثم يعتبر نصف صاع من بر من حيث الوزن عند أبي  
 حنيفة لانهم اختلفوا في أن الصاع ثمانية أرطال أو خمسة وثلاث كان اجماعهم انه يعتبر بالوزن وروي  
 ابن زب عن محمد انه انما يعتبر بالكيل حتى لو دفع أربعة أرطال لا يجوز منه جواز كون الحنطة ثقيلة لا تبلغ  
 نصف صاع اه وفي ارتفاع الخلاف عما ذكرنا من أن المتأخر من اعتبار نصف الصاع بالوزن عند أبي  
 حنيفة اعتبار وزن البرع بمجموعه ما راد اخرجاه لا اعتبار بالمش والعدى وانما ظاهر أن اعتباره بهما سفي

كثرة وخبر يعتبر فيه  
 القيمة (وهو أي الصاع  
 المتعبر) ما يسع ألفا  
 وأربعين درهما  
 ماش أو عدس  
 انما قدرهما  
 تساويهما كيلا ووزنا  
 مطلب في بحر الصاع  
 والمد والمثلن والرطل  
 مطلب في مقدار الفطرة  
 بالمد الشامي

الدرهم (أفضل من دفع العين على الذهب) المفتى به جوهرة ويخرج عن الظهيرة وهذا في السعة أما في السعة فدفع العين أفضل كما لا يخفى (مطلوع بحر الفطر) متعلق بيبس (فن مات قبله) أى الفبر (أرؤى بعده) أو أسلم لأحب عليه ويستحب أن يخرجها قبل الخروج إلى المصلى بعد طلوع بحر الفطر علامه وفعله عليه الصلاة والسلام (وضع أداؤها إذا قدمه على يوم الفطر أو آخره) اعتبارا بالزكاة والسبب موجودا وهو الرأس (بشرط دخول رمضان في الأول) أى مثله التقديم هو الصحيح وبه يقتضى جوهرة ويخرج عن الظهيرة لكن عامة المتون والشروح على صحة التقديم مطلقا وصححه غير واحد وجهه في التهر ونقل عن اللؤلؤ الحجة أنه ظاهر الرواية قلت فكان هو المذهب (وجاز دفع كل شخص فطر مثالي) مسكين أو (مسكين على) ما عليه إلا أكثر وبه جزم في اللؤلؤ الحجة والجمانة والسدائع والحيط وتبعهم الزيلعي في الظاهر من غير ذكر خلاف وصححه في البرهان فكان هو (المذهب) كقوله في الزكاة (المذهب)

على رواية محمد وأن الخلاف متحقق وعن هذا كرم صدر الشريعة في شرح الوفاية أن الاحوط تقدير الصاع بشانية أرطال من الخنطة الجيدة لأنه أن قدر بالمش يكون أصغر ولا يسع ثمانية أرطال من الخنطة لأنه أنقل منها وهي أثقل من الشعير فالمكيل الذى يعلو بشانية أرطال من الماش يعلو بأقل من ثمانية أرطال من الخنطة الجيدة المكتثرة اه قلت وهذا يخرج عن العهدة يفتى على رواية تقدير الصاع كلا أو وزنا فلذا كان أحوط ولكن على هذا الاحوط تقدير الشعير ولهذا نقل بعض المحققين عن حاشية الزيلعي السيد محمد أمين مرغنى أن الذى عليه من احتياجا بالحرم الشريف للملكى ومن قبلهم من مشايخهم وبه كانوا يفتون تقديره بثمانية أرطال من الشعير ولعل ذلك لاحتياطوا في الخروج عن الواجب يفتى في ميسوط السرخسى من أن الاختلاف احتياط في باب الصادقات واجب اه فإذا قدر بذلك فهو سبع ثمانية أرطال من العدس ومن الخنطة ويرى عليها البتة بخلاف العكس فلذا كان تقدير الصاع بالشعير أحوط اه ولهذا قدمنا أن الاحوط في زماننا إخراج ربع مد شحى تام (قوله ودفع القيمة) أطلقها أفضل قيمة الخنطة وغيره خلافا لما وجدنا في التارخات عن الخط وإذا أراد أن يعطى قيمة لخنطة والشعير والتبر يؤدى قيمة أى الثلاث شاء عندها وقال محمد يؤدى قيمة الخنطة (قوله أى الدرهم) ربعا يسير أنها المراد بالقيمة مع أن القيمة تكون أيضا من الفلوس والعروض كإفى البدائع والجوهرة وتعلمه أقصر على الدرهم تعال على ليلى لسان أنها الأفضل عند إرادة دفع القيمة لأن الملة في أفضل القيمة كونها أعون على دفع حاجة الفقير لاحتمال أنه يحتاج غير الخنطة مثلا من ثياب ونحوها بخلاف دفع العروض وعلى هذا فالمراد بالدرهم ما يشمل الدرهم تامل (قوله على المذهب المغيرة) مقابلة ما في المضمرات من أن دفع الخنطة أفضل في الأحوال كلها سواء كانت أيام شدة أم لالان في هذا موافقة السنة وعليه الفتوى من غير اختلاف الأفتاء ط (قوله وهذا) أى كون دفع القيمة أفضل (قوله كلا لا يخفى) يومه أجمعت مع أنه عرأفى التارخات على محمد بن طه وقال في التهر وهو حسن (قوله بطاوع الفبر) أى الفبر الثانى وعند الشافعى يفرغ وبالنس من آخر يوم من رمضان بدائع (قوله متعلق بيبس) أى المذكور أو أول الباب (قوله لا يحب عليه) لأنه وقت الوجوب ليس بأهل نهر وكذلك فقر قوله أو أيسر بعده كإفى الهندية (قوله علامه وفعله عليه الصلاة والسلام) وما لحا كمن حديث ابن عمر كإسطة في الفتح (قوله أو آخره) قدمنا الكلام عليه أول الباب (قوله اعتبارا بالزكاة) أى قياسا عليها واعتزفه في الفتح بأن حكم الأصل على خلاف القياس فلا يقاس عليه لأن التقديم وإن كان بعد السبب هو قبل الوجوب وأجاب في الصر بأنها كإزكاة بمعنى أنه لا يفرق لأنه لا يقاس اه وفيه نظر والاولى الاستدلال بحديث البخارى وكأوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين قال في الفتح وهذا مما لا يخفى على النى صلى الله عليه وسلم بل لا بد من كونه نائنت سابق فان الاسقاط قبل الوجوب مما لا يعقل فلم يكونوا يقدمون عليه الاسم اه (قوله فكان هو المذهب) نقل في الصرا اختلاف التصحيح ثم قال لكن تأييد التصيد بدخول الشعر بأن الفتوى عليه فليكن العمل عليه وخالفه في التهر بقوله واتباع الهداية أولى قال في الشعر نبالة قلت وبعضهم أن العمل بما عليه الشرع والمتون وقد كرم مثل تصحيح الهداية والكافى والتبيين وشروح الهداية وفي البرهان وإن كإل باشا وفي البرازية الصحيح جواز التجهيل لسنين وأما الحسن عن الأماماه وكذا في الخط اه قلت وبحث كل من المسئلة قولان مصححان تخير المفتى بالعمل بأهم الأنا كان لاحداهما مرجح كونه ظاهر الرأى وأما مشى عليه أصحاب المتون والشروح أو أكثر الشايخ كإسطاء أول الكتاب وقد اجتمعت هذه المراتج هنا القول بالاطلاق فلا يعمل عنه فانهم (قوله المسكين) يفتى عنه ما بعد لفهمه بالاولى ط (قوله فكان هو المذهب) كذا قال في البحر رداعلى ظاهر ما فى الزيلعي هنا والفتوى من أن المذهب المنع وأن القائل بالجواز إنما هو الكرخى اه وكذا رده العلامة توحى بأن الأمر بالعكس فإن الماتعين جمع يسير والجوز زين جهم غصير والاعتماد على ما عليه الجم الكثير (قوله والأمر في حديث أغنوم) هو ما أخرجه الدارقطنى وإن عدى ولما كفى علوم الحديث عن ابن عمر بلفظ أغنومهم عن الطواف في هذا اليوم من وجوه أجواب عما يقال أن الأغناء لا يحصل



الادفعها جلة فحبب علما بالأمر والجواب أن الأمر للندب والاليجز التقديم والتأخير وقدم الدليل على جوازهما أول الباب ونظف بقوله تعالى أن الأمر هنا للندب بخلافه لا يكره تجزئاً بل تزجراً. ويحصل من هذا الجواب أن الدفع إلى المتعدد مكره تزجراً ككرهه التأخير إلا أن يفرق بينه لآخر الناس عن اليوم لم يحصل الأغناء أصلاً بخلاف ما لو فروا للحصول الأغناء بالجموع كما عليه الكثر فيمكن مخالفة الأمر للندب لأنه أمر بالجموع لا للأفراد بشره أن العيال لا يستغنى بفطرة شخص واحد ولا يوم مرقح الواحد بغناؤه تأمل وما في الخبر من أن التحقيق أنه بالتأخير يكون فاضلاً لا مودياً قائم الحديث تبع فيه صاحب الفتح وقمنا أول الباب ترجيح خلافه فافهم **(قوله بعثته)** تصحيح لنفي المصنف للخلاف بعبارة ابن المراتبي خلاف خاص لأنه قد صرح في مواهب الرحمن بالخلاف في المستثنى بقوله ويجوز أخذوا من جمع ودفع واحدة جمع على الصحيح فيما اه قتلوا من أجل الخلاف هنا إذا خلط الجماعة صدقاتهم ودفعوا لواحد أم لا يدفع كل واحد بانفراد واحد فبعد خبرنا بالخلاف في الجواز وعدمه فليتأمل **(قوله أمرها زوجها)** أقاداً أي أن أدت عنه بدون أنه لم يجزءه طر أي السعد **(قوله بفراغ الزوج)** أمالو لأنه لا تحل له بالخلط فيجزئ عنه ط **(قوله لانه)** لأنه أمرها بالدفع من ماله وقد ملكته بالخلط بدون أنه كانت متبرعة ولم يهاضمان حنطه قلت ويبنى قصيده على اليجز الزوج ما فعلت أول توحد لالة الاذن لما في الفصل التاسع من زكاة التارخانية ودفع وحل أن رجل درهم تصدق بها عن زكاتها ما غلطها ثم دفعها عن الزكاة إذا وجد الاذن أو أجاز للمالك أن أو وحد لالة الاذن بالخلط كما حوت العادة بالان من أرباب الحنطة تخلط عن الغلات وكذا الطعان ضمن إذا خلط حنطة الناس الأفي موضع يكون مأثوناً بالخلط عرفاً أه ملخصاً **(قوله لاهم)** أي قيل بل يزكاة المال **(قوله فيجوز إن أجاز الزوج)** أي يجوز زعته أيضاً واجابة إلى التقيد بالأجاز بعد قوله **(قوله لاهم)** أجازها زوجها الآن يقال أنه إشارة إلى الجواز وإن لم يوجد الأمر بما يمكن لا بدق جواز الأجاز من كون الحنطة فاقصة يد الفقير في التارخانية سئل الباقي عن تصدق بطعام الثعيرين صدقة الفطر قال توقفت على إجازة المالك فتعبر بشرا أهلهم قيام العين ونحوه فإن لم يجز ضمن أه وفيه من الفصل التاسع أيضاً عن شرح الجعوى تصدق بماله عن رجل بالأمر ما جاز عن نفسه وإن أجازها لرجل وعلو الرجل **(قوله لاهم)** أجازها والمال قائم زاعته ولو ملكها جاز عن المتطوع **(قوله ولو لمالك)** بأن أمرته بل إذا فطرتهما خلط حنطتها بحنطته ط **(قوله ومقتضى ما مر)** أي من قوله ولو أدى عنها بلا أن أجاز استحساناً لا لأنه عادة فانه يدل على جواز أدائه عن ماله وإذا خلط حنطتها بحنطته في مستثنى كانت ملكه فيجوز زعته وعنها ومثله ما في التارخانية وغيره من رجل له أولاد وأمر أه كمال الحنطة لأجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع إلى الفقير بينهم يجوز زعته أه قلت لكن قد يقال أن دفعها الحنطة إليه من ماله أقرى من دفعها إلى الفقير وأردت أداء الفطرة من ماله التنازل فضله الصدقة وذلك باقي إذ نهله عادة بالدفع من ماله فبني عدم الجواز حيث أريد ذلك **(تنبيه)** ما نقلناه عن التارخانية قليل على جواز الجمع وأنه لا يلزم ما فرأى كل فطرته عن غيره هاء الدفع ولكن لنظرنا الأفراد أولاً ولا لا شرط أولاً بل يكفيه دفع مذهباً متلاًجلاً واحدة عن أربعة أو يكون قوله كمال الحنطة الزكاة الواقعة لم أراه وينبغي الثاني لحصول المقصود ومثله يقال في الأول أدفع قيمة الحنطة عنه وعن عاله والأحوط أفراز كل واحد حتى يرى نقل مصرح في المسئلة والله أعلم **(قوله ولا يثبت)** في الحديث الصحيح أنه جعل أباهم رعى صدقة الفطر وكان يقبل من جاهد بصدقة من غير أن يذهب إليهم رضى قلت فالمراد أنه لا يثبت علماً كمال الزكاة يذهب إلى القبائل بنفسه فلا ينافي ما في الحديث تأمل **(قوله في المصارف)** أي المالك كونه في آية الصدقات الأالعمال الغنى فيما يظهر ولا تصح من بينهم إلا لأزوجة ولا إلى غنى أو هاشمي ونحوهم ممن مرقى باب المصرف وقدمنا بيننا الأفضل في التصديق عليه **(قوله وفي كل حال)** ليس المراد أنهم الأحوال المطلقة من كل وجه فإن لكل شر وطالبست للأخرى لأنه لا شرط أن كذا الحلول والنصاب النامي والفعل والبالوع وليس شيء من ذلك شرطاً لنا بل المراد في أحوال الدفع إلى

ففي الأول وله أن قال  
في التطهيرة لا يكره  
التأخير أي تجزئاً (كما  
جاز دفع صدقة جماعة  
المسكين واحديلاً  
خلاف) بعثته (خلطت)  
امرأة أمرها زوجها  
بإداء فطرته (حنطته)  
بحنطتها بفراغ الزوج  
ودفعت الفقير جاز  
عن لاهم (لما مر)  
الانحطاط عند الامام  
استهلاك قطع حق  
صاحبه وعندهما  
لا يقطع فيجوز أن أجاز  
الزوج تطهيرة ولو  
بالعكس قال في التهرل  
أمره ومقتضى ما مر جوازه  
عنهما بلا إجازتها (ولا  
يبعث الامام على صدقة  
الفطر راعياً) لأنه عليه  
السلام لم يبعثه بدافع  
(وصدقة الفطر كزكاة  
في المصارف) وفي كل

حال

للمصارف من اشتراط التمسك واشتراط التملك فلا تنكح الاماحة كافي البدائع هذا ما ظهر لي تأمل (فرع) قدمنا في المصروف عن التلواحية لودفع الفطرة الى الطالب الذي يوقفهم وقت السحرمز الان الاحوط والأبعد عن الشبهة أن يقدم اليه قرصا هدية ثم يعطيه الخطة اه (قوله الا في جواز الدفع الى الذي) في الخاتبة جاز ويكره عند الشافعي والحدادي وابن عثيمين عن أبي يوسف لا يجوز تأخر خاتبة وقدم عن الحدادي أن الفتوى على قول أبي يوسف ومروم الكلام فيه (تنبيه) ينبغي استثناء العامل كإكلنا أنما نأكله ليس من عمله (قوله وقد مر) كل من المستثنى أما الأولى ففي باب المصروف وأما الثانية ففي هذا الباب ح (قوله وان كانت نفقتها عليه) أي على الدافع باعتبار الرأفة بذلك تبرعوا بحله المأكل من حله عليه والافتقار على زوجها وإذا لم يبيعها بها وقديقال انها على السيد حك لان العبد ملكه فإذا كان لها يبيعها ما سارت كما لها واجب في ماله ويحتمل ارجاع الضمير الى العبد ووجه المسألة أنها إذا كانت نفقتها عليه وهو ملك السيد عاينتهم عدم الحواز فافهم (قوله واجبات الاسلام سبعة) غرض صاحب الجوهرة الى الامام المحمود وقد تقرر في الأصول أن العدد لا يفهمه أو يقال ان واجبات خبر مقدم وسبعة مبتدأ مؤخر والمعنى أن هذه السبعة من واجبات الاسلام وأهلها خمسة موصلة اشتركت فيها من بين صار الواجبات فلا ترد في ط من أنه ان أراد المشتري منها فغير مسلم لأنه فاتة صلاة العبدن والجماعة وغيرهما وان أراد مطلق واجب في الصلاة والجماعة وغيرهما واجبات لا تحصى ومراعاة الواجب ما لم يوجب عليه لخدمة المرأة تزوجها والقرض العلى كالوز وعذامرمتها بناء على القول بوجوبها وسياق اختلاف التصحيح فيه والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كلب الصوم)

قال في الايضاح اعلم أن الصوم من أعظم أركان الدين وأوثق قوانين الشرع المتين به مقر النفس الأمانة بالسوء وأنه مركب من أعمال القلب ومن المنع عن المأكل والمشرب والنكاح عامة يومه وهو أجل الاتصال غير أنه أغنى التكليف على النفوس واقتضت الحكمة الإلهية أن يبدأ في التكليف بالأخف وهو الصلاة ثم بالتكاليف الأثقل ثم ينشأ بالوسط وهو الزكاة وينتقل بالاشق وهو الصوم واليه وقعت الإشارة في مقام الدحر والترتيب والخشوع والخشوع والتسليم والتصديق والتصديق والتصديق والتصديق وقد كمال في الاسلام واقام الصلاة وأتمامه الزكاة وصوم شهر رمضان فاقتضت آفة الشرعة في مصنفاتهم بذلك أن كذا في شرح ابن السبكي (قوله قيل) قائله صاحب الجرح (قوله لما في التلوية الخ) وجه الاستشهاد أن هذا الفرع يدل على أن الصيام جمع أقله ثلاثة أيام كافي الآية فان فدية الذين صوم ثلاثة أيام فكان التعبير به أولى لدلائله على التعدد فان الترجمة لأنواع الصيام الثلاثة أغنى القرض والواجب والنفل (قوله ونعقب الخ) المتعقب صاحب التلوية وحاصل كلام الشارح أنه الصوم اسم جنس له أنواع وهي الثلاثة المذكورة فثبت عبر عنه بالصوم والصيام وادعته أنواعه المترجم لها الثلاثة أيام فأكثر قال في المغرب يقال صام صوما وصياما فهو صائم وهم مقوم صيام اه فأفاد أن مدلول كل من الصوم والصيام واحد ولا لاه في واحد منهما على التعدد وفيه قال القاتني في تفسيره قوله تعالى ففدية من صيامه بان فدية الصوم وأما قدره فأنه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب اه نعم يأتي الصيام جمعا صام كما علة لكن لا يصح إرادته هنا ولا في الآية كالأخفى ولو سلم أن الصيام جمع لأفراد الصوم فلا ولوية في العدول اليه لان الالجنسية تبطل معنى الجمعية فيساوى التحير بالصوم بالصيام هذا تقرير كلام الشارح على وفق ما في التلوية فافهم وعلى هذا فينبغي كل مأمور عن التلوية وان قال في التلوية لعل وجهه أنه أراد بلفظ صيام وان لم يكن جمعا لكنه لما أطلق في آية الفدية مرادها ثلثة أيام كايين اجاله الحديث غير ان في كلام التلوية كذلك احتياطا فأتأمل (قوله والأصح الخ) قال بعضهم الصحيح ما رواه محمد بن مجاهد لم يحل خلافه أنه كره أن يقال صام رمضان وذهب رمضان لأنه اسم من أسمائه تعالى وعامة الشايخ أنه لا يكره لمجيئه في الأحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان أعتما

(الافق) جواز (الدفع الى الذي) وعدم سقوطها بهلاك المال وقدم (ولو دفع صدقة فطره الى زوجة عبد محاز) وان كانت نفقتها عليه عمدة الفتاوى للشهد (خاتمة) واجبات الاسلام سبعة الفطرة ونفقة تديرهم ووز وأخيه وعمره وخدمة أبويه والمرأة لزوجها حدادي

(كلب الصوم)

قيل لو قال الصيام لكان أولى لما في التلوية لو قال الله على صوم لزمه يوم ولو قال صيام لزمه ثلاثة أيام كما في قوله تعالى ففدية من صيام وتعب بان الصوم له أنواع على أن ال تبطل معنى الجمع والأصح أنه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف (هو) لغة

واحسابا غفيرة ما تقدم من ذنبه وعمر في رمضان تعدل حجة . ولم يثبت في المشاهير كونه من اسمائه تعالى ولئن ثبت فهو من الاسماء المشتركة كالحكم كذا في البداهة ٣ واعلم انهم لم يقرعوا في العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وربع الاول والاخر فنف شهر هنام قيل حذف بعض الكامة الا انهم جوزوه لانهم اجزوا مثل هذا العلم بحري المضاف والمضاف اليه حيث اعرىوا الجزاين كذا في شرح الكشاف للسعدنهر ومقتضاه ان رجب ليس منها خلا فالصلاح الصفدي وتبعه من قال ولا تصف شهر القفظة شهر \* الا الذي آوّه الرافد

ولذا زاد بعضهم قوله واستثن من دار جافتنع \* لانه قيار ومما سمع

**(قوله اسما مطلقا)** أي عن طعام أو كلام ظاهره أنه حقيقة لقوة في الجمع وهو ما يشهد عبارة الصحاح وفي المغرب هو اسمك الانسان عن الاكل والشرب ومن جازاه صام الفرس اذا لم يتلفس قول النافعة

\* خيل صام وخيل غوصا \* نهر **(قوله عن المفطرات الا تبة)** أشار الى أن الالف للهوان المراد الاشياء المعدودة بالمعروف بفساد الصوم فلا تتوقف معرفة على معرفة فلا دور فافهم **(قوله)** فانه مسمى حكم لحكم الشارع بعدم اعتبار ذلك الا كل مثلا **(قوله وهو اليوم)** أي اليوم الشرعي من طلوع الفجر الى الغروب وهل المراد اول زمان الطلوع أو انتشار الضوء فله خلاف كالحلاف في الصلاة واول احوط والثاني اوسع كما قال الحواشي في كافي المحيط والمراد بالغروب زمان غيوبة جرم الشمس بحيث تظهر الظل في جهة الشرق قال صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من ههنا فقد اضر الصائم أي اذا وجدت الظلمة في جهة المشرق فقد ظهر وقت الفطر وأصار مفطر افي الحكم لان الليل ليس بظرف للصوم وانما أي بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الافطار كما في فتح الباري فهتافى **(قوله مسلم الخ)** بيان للشخص المخصوص **(قوله)** كأن في دارنا الخ أنت خبر بان الكلام في بيان حقيقة الصوم شرعا أي ما يمكن أن يتحقق به ولا يخفى أن الصوم الذي هو الاسلام عن المفطرات تها را بنيت به يتحقق من المسلم الخافعي عن حض ونفاس سواء كان في دار الاسلام أو دار الحرب علم الوجوب أولا على أن الكلام في تعريف الصوم فرضا وغيره والعلم بالوجوب أو التكون في دار الاسلام انما هو شرط لوجوب رمضان كاعقل والبلوغ لا شرط للصحة فلان لا ينسب الاقتصر على قوله طاهر الخ ثم رأيت الرجحي ذكر نحو ما قلته فافهم **(قوله وأعمال الوجوب)** أي أو كأن في غير دارنا علم بالوجوب فلا يكون بدارا الاسلام موجب للصوم وان لم يعلم وجوبه اذ لا يعتد بالجهل في دار الاسلام بخلاف من أسلم في دار الحرب ولم يعلم به فله لا يجب عليه ما لم يعلم فلا أعلم ليس عليه قضاء ما مضى اذ لا تكلف بدون العلم بعمدة الجهل وانما يحصل له العلم الموجب بخبر رجلين أو رجل واحد أو اثنين مستورين أو واحد عدل وعندهما لا تنشر العدالة ولا البلوغ والحربة كافي امداد الفتاح **(قوله طاهر عن حض ونفاس)** أي خال عنهم ما لا يظلمها عن حدتها ما غير شرط **(قوله المعهود)** هي نية الشخص المذكور الصوم في وقتها الا في سببه **(قوله وأما البلوغ والافاقة الخ)** جواب عما قد يقال لم يتقدم الشخص المخصوص بالبلوغ والافاقة من الجنون والانعاده والنوم وبيان الجواب أن الكلام في تعريف الصوم الشرعي وذلك بذكر ركبه وهو الاسلام المذكور وذكر ما يتوقف عليه صحته وهي ثلاثة الاسلام والطهارة عن الخبث والنفاس والتبته كافي البدائع ولم يذكر في الفتح الاسلام لانغناء التبة عنه اذ لا تصح بدونه وليس البلوغ والافاقة من شروط الصحة لصحة بدونها كما ذكره ثم هلمن شروط وجوب رمضان وهي أربعة ثالثها الاسلام ورابعها العلم بالوجوب أو التكون في دار الاسلام للتشديد بها على أن الكلام في تعريف مطلق الصوم لا خصوص صوم رمضان كما هو ولا يذ كر شروط وجوب أداته وهي ثلاثة الصحة والاقامة والتكونين حض ونفاس **(قوله وحكمه)** أي الاخرى اما حكمه الدنيوي فهو سقوط الواجب ان كان صوما لازما بحري **(قوله ولو منبأ عنه)** كصوم الايام الخمسة لاذن الله لمعنى مجاور وهو الاعراض عن ضافة الله تعالى وهو يفيد أن في صومها أو ايا كالصلا في الارض المصنوعة كرو في النهر زاد على البحر قوله انه لا ثواب في صوم الايام الخمسة فكلام الشارح بحث صاحب النهر ط قلت صرح

اسمك مطلقا وشرعا  
(اسمك عن المفطرات)  
الاقامة (حقيقة أو حكم)  
كأن أكل ناسا  
فانه مسمى حكم (في)  
وقت مخصوص (وهو)  
السوم (من شخص)  
مخصوص (ممن كان)  
في دارنا وأعمال الوجوب  
طاهر عن حض أو  
نفاس (مع التبة)  
المعهود وما لا يبلغ  
والافاقة فلسا من شرط  
الصحة لاجتماع صوم الصبي  
ومن جن أو غني عليه  
بعد التبة وانما يصح  
صومه في اليوم الثاني  
لعدم التبة وحكمه نيل  
الثواب ولمنبأ عنه كما  
في الصلا في أرض  
مغصوبة (وسبب صوم)  
المنذور والنذر ولذا  
عن شهر او صام شهرا  
قبله عنه أجزا لم يوجد

٣ لبعضهم  
ان حادى عشرين  
شهر جادى  
في كلام الشهود بلحن  
فبيع  
ذكروا الشهر وهو مع  
رمضان  
والربيعين غير ذلك  
يبعوا  
وتعدوا في حذف واو  
وانما  
تذنون والعكس حكم  
جميع  
قال ذلك الحق باني  
هشام  
جاد مواء صوب غيث  
فبيع  
٨١ منه

في التاويل بان الخلاف بيننا وبين الشافعي في أن التهي بقضي الصحة عندنا بعض استحقات الثواب وسقوط  
القضاء وموافقة أمر الشارع ثم نقل عن الطريقة المعنية ما حاصله ان الصوم في هذه الايام تركه لفطرات  
الثلاث واعراض عن الضايق في حيث الاول يكون عمادة مستحسنة ومن حيث الثاني يكون منها لكن  
الاقل عنده الاصل والثاني عترة التابع في مشروعه وانما لا يشرع فيه وصفه اه لكن بحث بحسبه الفتوى في  
ايراد استحقات الثواب بل المراد ما سواه او الصحة لا تقتضي الثواب كالوضوء لابنية والصلوة مع الراه اه قلت  
ويؤيد وجوب القطر بعد الشروع وتصريحهم بأنه معصية **(قوله)** وبلغوا التعيين من هذا يؤخذ أنه لو نذر صوم  
الاثنين والنجس من كل أسبوع يصح صوم غيرهما عنهما ط قلت وهذا في غير النذر المعلق بالمسابقة قيل  
الاعتكاف من قوله والنذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم وقدر بخلاف المعلق فإنه لا يجوز تعجيله  
قبل وجود الشرط اه أي لان المعلق على شرط لا ينقض به الحال وسأني تمام الكلام على هذه المسئلة هناك  
**(قوله)** والكفارات أي بسبب صومها الحش والقتل أي قتل النفس خطأ أو قتل الصيد محر ما والاول قول الفخ  
وسبب صوم الكفارات أسبابها من الحش والقتل اه لان منها العزم على العود في الظهار والافطار في فطر  
رمضان والمعلق في حلق الحمر لعذر **(قوله)** على المختار اختاره السرخسي بحر **(قوله)** وغيره كالامام النووي  
وأبي السر بحر **(قوله)** الذي يمكن انشاء الصوم فيه وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبل الفصوة  
الكبرى أما الليل والفصوة ما بعد هافلا يمكن انشاء الصوم فيها والموجود في الليل محر الدالة لانه انشاء الصوم  
لكن صرح في العربي ان السبب هو الجزء الذي لا يتميز من كل يوم فوجب مقارناته اه وهذا يقتضي أنه الجزء  
الاول من كل يوم كصريحه غيره ايضا وصرح به في فصل الدوا من عند قول الكثر ولو بلغ صبي أو سلم كافر  
الحرد وقع ما أورد ابن الهمام من أنه يلزم مقارنة السبب الواجب أو تقدم الواجب على السبب بل يجوز مقارنته  
له لا ضرورة كالوشع في الصلوة في أول جزء من الوقت فإنه يسقط اشتراط تقدم السبب على الواجب المسبب  
لشروعه كصريحه في الكشف الكبير وتمام الكلام هناك فتأمل **(قوله)** حتى أفاق الجنون في ليلة أي من  
أول الشهر أو وسطه ثم جن قبل أن يصح ومضى الشهر وهو يحتج بحر وقوله أوفى آخر أيامه بعد الزوال كذا  
وقع في البحر وغيره والأحسن قول الامداد وقباعد الزوال من يومه ومنه في شرح التحرير وفي نور الايضاح  
ولا يلزم مقصودنا في اقتضيلها ونهار بعد فوات وقت التيق العصم قلت ولعل التقيد بما خرجه منه مبني على  
أن المراد الاقامة التي لم يقبها جنون فاتها انا كانت في وسطه لاشك في وجوب القضاء والمراد بعد الزوال  
ما بعد نصف النهار الشرعي أي ما بعد الفصوة الكبرى كما مر آنفا وهو مبني على قول القدوري كما يأتي تحريره  
فافهم **(تنبيه)** فترجع هذه المسئلة على ما ذكره من الاختلاف في السبب بخلافه ما في الهداية تحت جمع  
بين القولين بأنه لا منافاة فيهم وجزء منه مسبب كله ثم كل يوم يجب وجوب أدائه غاية الامر أنه تكرر سبب  
وجوب صوم اليوم باعتباره خصوصه ودخوله في ضمن غيره كافي الفتح يؤيد ما قلناه قول ابن نجيم في شرح  
المثار لو لم يكن ذلك لكان الخلاف عرق في الفروع اه تأمل **(قوله)** كافي المحتى ونصه ولو أفاق أول ليلة من  
رمضان ثم أصبح مجنونا واستوعب كل الشهر اختلف أئمة بخاري فيه والفتوى على أنه لا يلزم القضاء لان الليلة  
لا تصام فيها وكذا ان أفاق في ليلة من وسطه أوفى آخر يوم من رمضان بعد الزوال وقبل الزوال يلزم اه **(قوله)**  
وصحبه غير واحد كصاحب النهاية والظاهرية بحر وقاضيان والعناية شربلالية ومشي عليه الاستيعابي  
وجمد الدين الضرير من غير حكاية خلافا لشرح التحرير ومشي عليه في نور الايضاح قلت وكذا نقل تصحيحه  
في الأخيرة لكن نقل أيضا تصحيح لزوم القضاء ومشي عليه في الفتح قائلا لا فرق بين افاقته وقت النية أو بعده  
وفي شرح الملتقى لم يمسئله ظاهر الرواية قلت ومثله في شرح التحرير عن الكنتف وعزافه البدائع الى  
أصحابنا ولم يجل غيرهم كذا في السراج وخرجه الزبلي وهو ظاهر القدوري والكثر والهداية حيث أطلقوا  
لزوم القضاء عاتفة بعض الشهر وكذا في الجامع الصغير قال وان أفاق شيئا منه قضاءه وعبر في الملتقى بأناقة سلامة  
وفي المراجيع لو كان مقيلا في أول ليلة منه ثم جن ثم أصبح مجنونا الى آخر الشهر قضاه كله بالاتفاق غير يوم تأكل

السبب وبلغوا التعيين  
والكفارات الحش  
والقتل ورمضان  
شهود جزء من الشهر  
من ليل أو نهار على  
المختار كافي التجازية  
واختار نفر الاسلام  
وغيره أنه الجزء الذي  
يمكن انشاء الصوم فيه  
من كل يوم حتى لو أفاق  
الجنون في ليلة أوفى  
آخر أيامه بعد الزوال  
لا قضاء عليه وعليه  
الفتوى كافي المحتى  
والنهر عن الدرامة  
وصحبه غير واحد وهو  
الحق كافي القاية

اليلة ثم نقل عبارة المحتى المارة والحاصل أنهم قالوا أن معصمان وأن العبد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمذون  
 (قوله) وهو أقسام ثمانية فرض معين وغير معين وواجب كذلك ونقل مسنون أو مستحب ومكروه وترتيبها  
 أو تحريمها (قوله معين) أي له وقت خاص (قوله لكنه) أي صوم الكفارات (قوله تبطلان الكمال)  
 حيث قال في إيضاح الإصلاح وصوم المنذور والكفارة واجب لم يستعمل الإجماع على فرضية واحدهما بل على  
 وجوبه أي ثبوته عملاً لا علماً ولهذا لا يكفر صاحبه اهـ وحاصله أنه وإن ثبت لزوم كل منهما عملاً لا بالكتاب  
 والإجماع لكن لم يثبت لزومه عملاً بحيث يكفر صاحبه فرضيهما كالمشرك في الفروض القطعية كرمضان  
 ونحوه وعلى هذا فكان المنسب ذكر الكفارات في قسم الواجب كمنع ابن الكمال لأن الفرض العملي الذي  
 هو أعلى قسمي الواجب ما يقوت الجواز بقوة كالوتر وهذا ليس منه (قوله كالنذر المعين) أي وقت خاص  
 كمنذور يوم الخميس مثلاً وغير المعين كمنذور يوم الثلاثاء من الواجب صوم التطوع بعد الشروع فيه  
 وصوم قضائه عند الفساد وصوم الاعتكاف (قوله) وأما قوله تعالى الخ أي إن مقتضى ثبوت الأمر فيه  
 الآية القطعية كونه فرضاً وجوباً أهـ خص منها النذر بالمعصية بالإجماع فصارت ثلثة الدلالة فتعبد الوجوب  
 وفيه بحث لأصحاب الغنايم إذ كورع جوابه في التهر (قوله فأنه الأكمل) فيه أن الأكل قرر في الغناية  
 الوجوب الآن يكون وقع في غير هذا الموضع والذي في الصريح غير ما فأنه الكمال فله سبق قلم الشارح  
 لتساوئ القطعين أفاده ح وكلام الكمال في الفتح حاصله أن الفرضية مستفادة من الإجماع على لزوم لا من  
 الآية تخصصها كما علمت (قوله لكن تعقبه سعدى الخ) أي في حاشية الغناية فانه نقل عبارة الفتح ثم اعترضه  
 بأنه ليس على ما ينبغي لمافي أوائل كتاب السير من المحط البرهاني والنسخة الفرق بين الفرضية والواجب  
 ظاهر نظراً إلى الأحكام حتى إن الصلاة المنذورة لا تؤدى بعد صلاة العصر وتقضى الفرائض بعد صلاة العصر  
 اهـ وحاصله أن ما ذكره صريح في أن المنذور واجب لأفرض (قوله يعني عملاً) هذا صريح بالارتقاء بتعبد الخصمان  
 فان المستدل على فرضيته الآية أراد أنه فرض قطعي كما صرح به في الدرر لا مني وإنما اعترض في الفتح  
 الاستدلال بالآية بأنها لا تفيد الفرضية لما مر من تخصصها وعدل عنه كصدور الشريعة إلى الاستدلال بالإجماع  
 (قوله كما بسطه خسرو) أي في الدرر حيث أجاب عن قول صدر الشريعة أن المنذور فرض لأن لزومه ثابت  
 بالإجماع فكأن قطعي الثبوت بان المراد بالفرض هنا الفرض الاعتقادي الذي يكفر صاحبه كإدخاله عليه عبارة  
 الهداية والفرضية بهذا المعنى لا تثبت بمطلق الإجماع بل بالإجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كافي صوم  
 رمضان ولما لم يثبت في المنذور نقل الإجماع على فرضيته بالتواتر بقى في مرتبة الوجوب فان الإجماع للنقول  
 بطريق الشهرة أو بالأحاد يفيد الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى اهـ قلت وظاهر كلامه موجود الإجماع على  
 فرضية المنذور لكن لما لم ينقل متواتراً بل بطريق الشهرة أو بالأحاد فله الوجوب والأظهر ما مر من أن الكمال  
 من أن الإجماع على ثبوته عملاً لا علماً والحاصل أن العلماء أجمعوا على لزوم الكفارات والمنذورات الشرعية  
 ولا يلزم من ذلك الفرضية القطعية إلا زعمها تقديراً لما حدها (تنبيه) في شرح الشيخ اسمعيل عن ذخيرة  
 العقبي اعلم أنه قد اضطرب كلام المؤلفين في كل من المنذور والكفارات فصاحب الهداية يقولها فرض وصدور  
 للشريعة واجب وإن لم يلبس الأول واجب والثاني فرض وإن ملك بالعكس وتوجه كل ظاهر إلا الأخير (قوله)  
 ونقل) أراد به المعنى القوي وهو الزيادة لا الشرعي وهو زيادة عبادته شرعية لا علمياً لأنه أدخل فيه المكره  
 بقسمه وقد يقال إن المراد بالمعنى الشرعي لما قدمنا من أن الصوم في الأيام المكره من حيث نفسه عبادة  
 مستحسنة ومن حيث ثبوتها الأعراض عن الصفات فيكون منها في مشروعها بصله دون وصفه تأمل (قوله) يم  
 السنة) قدمنا في بحث سنن الوضوء بتحقيق الفرق بين السنة والمنذور وأن السنة ما اعلم عليها النبي صلى الله  
 عليه وسلم وخلفاؤه ومن بعده وهي سبع سنن سنة الهدى وتر كها واجب إلا ما عدا الكراهة كالجماعة والأذان  
 وسنة الزوائد كسائر التي صلى الله عليه وسلم في لباسه وقبائه وقعوده ولا يجزى بها كراهة والظاهر أن  
 صوم عاشوراء من القسم الثاني بل معافى الخالية من تحجباً فقال ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم

(وهو) أقسام ثمانية  
 (فرض) وهو نوعان  
 معين كصوم رمضان  
 أدامو غير معين  
 كصومه (قضاة وصوم  
 الكفارات) لكنه  
 فرض عملاً لا اعتقاداً  
 ولذا لا يكفر صاحبه  
 قاله الهنسي تبطلان  
 الكمال (وواجب) وهو  
 نوعان معين (كالنذر  
 المعين) وغير معين  
 كالنذر (الطلق) وأما  
 قوله تعالى ولو فوا  
 نذروهم فسخه الخصوص  
 كالنذر بمعصية فلم يبق  
 قطعياً (وقيل) فأنه  
 الأكل وغيره واعتقده  
 الشرنبلالي لكن تعقبه  
 سعدى بالفرق بأن  
 المنذور لا يؤدى بعد  
 صلاة العصر بخلاف  
 الفائتة (هو فرض  
 على الأظهر)  
 كالكفارات يعني عملاً  
 لأن مطلق الإجماع  
 لا يفيد الفرض  
 القطعي كما بسطه خسرو  
 (ونقل كغيرهما) يم  
 السنة كصوم عاشوراء  
 مع التاسع



أن لا يتكلم فيه لأنه شبه بالمعصوم فانهم يفعلون هكذا يحيط قال في الامد اقله أن يتكلم بخبر ويحتاج دعوت  
 اليه **(قوله)** ووصال ففسره أبو يوسف ومحمد بصوم معين لا فطر بينهم فجر وفسرق الخالية بأن يصوم السنة  
 ولا يفطر في الأيام المتبعية وفي الخلاصة إذا فطر في الأيام المتبعية المختارة لا بأس به **(قوله)** وإن أضر الأيام (الحجة)  
 أي العدين وأيام التشريق **(قوله)** وهذا عند أبي يوسف ظاهر أن صاحبه يقول أن خلافه وظاهر البدائع  
 أن المختار من غير أهل المذهب فيه قال وقال بعض الفقهاء من صلوات الله وأضر يوم الفطر والأضحية  
 وأيام التشريق لا يدخل تحت نهى الوصال ورد عليه أبو يوسف فقال وليس هذا عندى كما قال هذا قد صام الدهر  
 كأنه أشار إلى أن النهي عن صوم الدهر ليس بصوم هذه الأيام بل ما يضعفه عن الفرائض والأجبات والكسب  
 الذي لا يلبه منه اهـ **(قوله)** فهي خمسة عشر تفرع على قوله يوم السنة والندوب والمكروه أي فصار حجة  
 ما دخل في قوله ونقل خمسة عشر يجعل العيدين اثنين وجعل يوم الاحد منها على ما في كثير من النسخ فافهم  
 لكن بقي عليه من المكروه وتجرباً أيام التشريق وصوم يوم السبت على ما يأتي تفصيله ومن المكروه أيضاً صوم  
 المرأة والعدو والاجر بلاذن الزوج والمولى والسائر وسائر قبيلة قبل قول المتن ولو نوى مسافر الفطر ومن  
 المندوب صوم الاثنين والخميس وصوم ما وعله السلام والستين شوال على ما يأتي قبل الاعتكاف **(قوله)**  
 وأنواعه أي أنواع الصيام الا لازم **(قوله)** سبعة متتابعة عدا في الصوم سبعة أيضاً لكن إسقاط صوم الاعتكاف  
 وذكر فيه صوم البين المعين كان يقول والله لا صوم من رجاسات ولا كان الشارح أدخله تحت التذرع المعين  
 بجامع الاحتياط قولاً ثم قال في الجبر ويحكي به التذرع المطلق إذا ذكر فيه التتابع أو ما وذر كراهة إذا فطر يوماً  
 فيما يجب فيه التتابع لا يارزبه الاستقبال ان كان التتابع ما موراه لاجل الوقت وهو رمضان والتذرع المعين  
 والبين بصوم معين وان كان ما موراه لاجل الفعل وهو الصوم يارزبه الاستقبال كالسنة الباقية قلتم من  
 الاول ما زلده الشارح وهو صوم الاعتكاف تأمل **(قوله)** وستة تجزئها كذا عدا في الصوم ستة أيضاً لكن  
 أسقط النقل لان الكلام في أنواع الصيام الا لازم وذكر فيه صوم البين المطلق مثل والله لا صوم من شهره وكان  
 الشارح أدخله تحت التذرع المطلق فتلزم من **(قوله)** وصوم متعة أي وقران اذا لم يجد ما يجزئها فاته بصوم  
 ثلاثا قبل الحج وسواء اذ رجع ط **(قوله)** وفدية يثقل وجزء صيد أي اذا اختار الصيام فيها ط **(قوله)** ونذر  
 مطلق أي عن التقيد بشهر كذا وعن ذكر التتابع أو نيته **(قوله)** فصيح أدا صوم رمضان الحج قيد بالاداء  
 لان قضاء رمضان وقضاء التذرع المعين والنقل الذي أفسده بشرطه التيسر والتعين كما يأتي في قول المصنف  
 والشرط لما في الخ **(قوله)** والنذر المعين فهو في حكم رمضان تعين الوقت فهما **(قوله)** والنقل المراد به ما عدا  
 الفرض والواجب أعين أن يكون سنة أو مندوبا أو مكروها بحر ونهر **(قوله)** نية قال في الاختيار التنية  
 شرط في الصوم وهي أن يعلم قبله أنه يصوم ولا يخلو مسلم عن هذا في بلد شهر رمضان وليست التنية بالسان  
 شرطاً ولا خلاف في أول وقتها وهو غروب الشمس واختلفوا في آخره كما يأتي اهـ وسائر بيان ما يبطله وفي العصر  
 عن الظهيرة أن التسعيرية **(قوله)** فلا تصح قبل الغروب فلو يؤخذ أن تعيب الشمس أن يكون صاحبها غادماً  
 نام أو أعشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من التقديم بحر ونهر بعد غروب الشمس حال خاتبة وهما وان  
 نوى مع طلوع الفجر جاز لان الواجب قران التنية بالصوم لا تنقضها **(قوله)** إلى الضحوة الكبرى المراد بها  
 نصف النهار الشرقي والنهار الشرقي من استطراد الضحوة في أفق المشرق إلى غروب الشمس والعاقبة غروبها في  
 المغيب كما أشار إليه المصنف بقوة لعنده اهـ وحـ وعدل عن تعبير القدوري والمجمع وغيره بالزوال لضعفه  
 لان الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الضحوة من طلوع الفجر كما في الصريح المبسوط قال في الهداية  
 وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الإصح لأنه لا يمن وجوز التنية في أكثر النهار وضمه من وقت  
 طلوع الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط التنية قبلها التصديق في الأكثر اهـ وفي شرح  
 الشيخ اسمعيل ومن صرح بأنه الأصح في العاقبة والوقاية وعزاً في المحيط إلى السرخسي وهو الصحيح كما في  
 الكافي والبيان اهـ وتظهر غرة الاختلاف فيما إذا نوى عند قرب الزوال كما في التارة خاتمة عن المحيط وبه يظهر

ووصال وإن أفسر  
 الأيام الحجة وهذا عند  
 أبي يوسف كما في المحيط  
 فهي خمسة عشر  
 وأنواعه ثلاثة عشر  
 سبعة متتابعة  
 رمضان وكفارة طهار  
 وقتل وعين وفطار  
 رمضان ونذر معين  
 واعتكاف واجب وستة  
 تجزئها نفل وقضاء  
 رمضان وصوم متعة  
 وفدية يثقل وجزء  
 صيد ونذر مطلق اذا  
 قرر هذا (فصيح)  
 أداه (صوم رمضان  
 والنذر المعين والنقل  
 نية من الليل) فلا  
 تصح قبل الغروب ولا  
 عنده (إلى الضحوة  
 الكبرى) بعدها ولا  
 (عندها) اعتباراً  
 لا كثر اليوم

قوله ومن صرح الخ  
 صكذا في الأصل  
 والمناسب حذف من اهـ

أن قول الصريح والتظاهر أن الاختلاف في العبارة لا في الحكم غير ظاهر \* (تسبيح) \* قد علمت أن التبرار الشرعي من طوع العبر إلى القربى ما علم أن كل قطر نصف نهاره قبل زواله بنصف حصصه في رمق كل الساق الزوال أكثر من هذا النصف مع والافلا تقصم النية في مصر والشام قبل الزوال بخمس عشر درجة وجود النية في أكثر النهار لأن نصف حصصه الغير لأثر يدعى ثلاث عشر درجة في مصر وأربع عشر درجة في الشام فأذا كان الباقي إلى الزوال أكثر من نصف حصصه في مصر فلهذا هو الصوم كذا ذكره شيخنا شيخنا الساجد في درجة الله تعالى (تم) قال في السراج ولذا نوى الصوم من النهار نوى أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لأن أوله لا يصرفها (قوله) وععلق النية أي من غير تقيد بوصف الفرض أو الواجب أو السنة لأن رمضان معيار لم يشترع فيه صوم آخر فكان معينا للفرض والمنعين لا يحتاج إلى التبيين والتدليل المعين باعتبار ما يجب الله تعالى فيصام كل علق النية إمداد (قوله) قال بدل عن المضاف إليه كذا في بعض النسخ قال ط فلا يقال أن مطلق النية يصدق بنية أي عبادة كانت كما هو المعنى في عباراتهم أصولا وفروعا لأن رمضان يصح مع الخلق في الوصف فذهب جماعة من المشايخ إلى أن نية النفل فيه صورة في يوم الثلاثاء شرع بهذه النية ثم ظهر أن من رمضان ليكون هذا الطين معقولا ولا يخفى عليه التكفر كذا في التقرير وفي النهاية ما رده هو أنه لا للغاية النفل لم يحقق نية الأعراس والحاصل أنه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم الفرضية أو نية الألفاظ التي اعتقاد النية كفكر أو ظن فخصي عليه الكفر بغير ملخص وهذا الظاهر أن المراد بالخطا الوصف وصفر رمضان بنية نفل أو واجب آخر خطأ لأنه يعد من المسلم أن يعتمد وليس المراد بنية الواجب فقط فقول المصنف تتعادل في نية نفل ومخطا في وصف فيه نظر فإنه كان عليه الاعتصام على الثاني أو بأدله واجب آخر لأن فائدة التعيين بالخطا في الوصف التباعد عن قصد نية النفل وبعد التصريح بقوله ونية نفل لم يتبق فائدة للتعين بالخطا في الوصف وإن أريد به الواجب كما فسره الشارح هذا ما ظهر ولم أر من ينسب إليه (قوله) فقط أي دون النفل والتدليل المعين فلا يصحان بنية واجب آخر بل يقع عما نوى كأي ط (قوله) بتعين الشارح أي في قوله عليه الصلاة والسلام ما أنشأ شعبان فلا صوم إلا رمضان بخلاف التدقيق فاجعل ولاية التذوية إبطال صلاحية ما ط عن المنع (قوله) إلا أن وقع (النية) أي نية النفل أو الواجب الآخر في رمضان فهو استثناء من قوله ونية نفل ومخطا في وصف (قوله) حيث يحتاج أي المريض أو المسافر وأفراد الضمير للعطف بأول التي لأحد التثنية أو الضمير للصوم ويؤيد عود الضمير عليه في قوله تعينه وفي يقع (قوله) لعدم تعينه في حقهما لأنه لما سقط عنهم وجوب الأداء صار رمضان في حق الأداء كشعبان (قوله) من نفل أو واجب أو ألقا النية كان عن رمضان على جميع الروايات عن إمداد (قوله) على ما عليه الأكثر (بمعنى) أقول الذي في الصرخة ذلك إلى ألا كثر في حق المريض وهو أحد ثلاثة أقوال كأي ط أي في حق المسافر فإن نوى واجبا آخر يقع عنه عند إمامه أو نوى النفل أو أطلق فعنه روايتان أحدهما وقوعه عن رمضان لأن فائدة النفل التوابع وهو في فرض الوقت كرواها وينبغي وقوعه من المريض عن رمضان في النفل على الصحيح كالسافر اه واصله أن المريض والمسافر لو نوى واجبا آخر وقع عنه ولو نوى نفل أو أطلقا فعن رمضان نعم في السراج صحح روايتا وقوعه عن النفل فيه ما عليه ينشئ كلام المصنف والدرر (قوله) الصحيح وقوع الكل عن رمضان الخ المراد بالكل هو ما إذا نوى المريض النفل أو أطلق أو نوى واجبا آخر ما إذا نوى المسافر كذلك إلا أن نوى واجبا آخر يقع عنه لأن رمضان لان المسافر له أن لا يصوم فيه أن يصرفه إلى واجب آخر لأن الرخصة متعلقة بعبادة الغير وهو السفر وذلك موجود في خلاف المرض فانها متعلقة بحقيقة الغير فإذا صام حين أنه غير عاجز واستشكله صدر الشرع في التوضيح بأن المرض هو المرض الذي زاد بالصوم لا المرض الذي لا يقدره على الصوم فلا نسلم أنه إذا صام ظهر فوات شرط الرخصة قال في التلويح وجوابه أن الكلام في المرض الذي لا يطبق الصوم وتعلق الرخصة بحقيقة الغير وأما

(ويعلق النية) أي نية الصوم قال بدل عن المضاف إليه (ونية) نفل لعدم المزاحم (ويخطا في وصف) كنية واجب آخر في أداء رمضان فقط لتعينه بتعين الشارع (إلا) أنا وقعت النية (من) فرض أو مسافر حيث يحتاج إلى التعين لعدم تعينه في حقهما فلا يقع عن رمضان (بل) يقع عما نوى من نفل أو واجب (على ما عليه الأكثر) بمجرده هو الأصح سراج وقيل بأنه ظاهر الرواية فلذا اختار المصنف تبعا للدرر لكن في أوائل الأنساب الصحيح وقوع الكل عن رمضان سبوي مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن الصكمان وفي التبريلانية عن البرهان



الذي يخاف فيه ازدياد المرض فهو كالسافر بلا خلاف على ما يشعر به كلام شمس الآلحة في الموسوع من أن قول  
 الكرخي بعدم الفرق بين المسافر والمرضى سهواً، وقول المريض الذي يطبق الصوم وكان منه لزوم إبداء المرض  
 ٨١ (تنبيه) تلخص من كلام الصرائف في المرض ثلاثة أقوال أحدها ما في الاشباه المذكور هنا واختاره  
 خفر الاسلام وشمس الآلحة وجميع وضعه في الجمع تأنيهاً ما رقى التناهي يقع عما يؤى واختاره في الهداية وأكثر  
 المشايخ وقبل أنه ظاهر الرواية وينبغي وقوعه عن رمضان في النفل كالسافر كما مر تأنيهاً التفصيل بين أن  
 يضرم الصوم فتعطل الرخصة بخوف الزيادة فيصير كالسافر يقع عما يؤى وبين أن لا يضرم الصوم كفساد  
 الهضم فتعطل الرخصة بحقيقته فيقع عن فرض الوقت واختاره في الكشف والتصريح أنه وهذا القول هو ما مر  
 عن التلويح وجعله في شرح التلويح يحمل القولين وقال أنه يحقق يحصل به التوفيق بحمل ما اختاره خفر  
 الاسلام وغيره من على أن لا يضرم الصوم وحمل ما اختاره في الهداية على من يضرمه ونعقب إلا كل في التقرير هذا  
 القول بأن من لا يضرم الصوم لا يرخص له القطر له صحيح وليس الكلام فيه قلت وأجبت عنه فيما علقته على  
 الصر بما حاصله أن اليوم تأخر بزاد به المرض مع القدرة عليه كرض العين مثلاً وتأخر لا يضرمه كرض بفساد  
 الهضم فإن الصوم لا يضرمه بل ينفعه فالأول يتعلق الرخصة بخوف الزيادة والثاني بحقيقة العجزان يصل إلى  
 حالة لا يكتسب معها الصوم فإذا صام ظهر عدم عجزه فيقع عن رمضان وإن يؤى غيره لأنه إذا قدر عليه مع كونه  
 لا يضرمه لا يقول عاقل بله يرخص له القطر هذا ما ظهر لي والله أعلم **(قوله)** والتلويح العين الخ تصرح بما عفا من  
 قوله في رمضان فقط **(قوله)** ينه واجب آخر كقضاء رمضان والكفارة ما يؤى النفل فله يقع عن التلويح  
 العين سراج ثم نقل عن الكرخي أن عمداً قال يقع عن النفل وأما يوسف عن التلويح **(قوله)** يقع عن واجب يؤا  
 مطلقاً أي سواء كان صحيحاً أو مريضاً مقبلاً أو مسافراً وإذا وقع عما يؤى وجب عليه قضاء التلويح في الأصح كما  
 في الصريح عن الظهيرية **(قوله)** ولو لم يلهه زاد لفظه ولو لم يدخل غير الجاهل لكن الأولى إسقاطها لأن العالم تقدم  
 قريباً في قوله ويخطأ وصفه وأما أن الصوم واقع في رمضان ولم يذكر ما إذا حصل شهر رمضان كالسافر في  
 دار الحرب فيصير وصام عنه شهر أو يسهل في الجوفية أيضاً وصام الصائمين كثيراً من تين أي ما صام في كل سنة  
 قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية عن الأولى وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قبل يجوز وقبل لا يصح  
 في المحطاة أن يؤى صوم رمضان منها لمحذور عن القضاء ونؤى عن السنة الثانية مفسر لا يجوز ٨٢ **(قوله)**  
 فلا صوم إلا عن رمضان أي لا يفتى فيه صوم غيره ومجمله في من تعين عليه فلا راد للمسافر إذا يؤى واجبا آخر  
**(قوله)** عن العادة أي عاتلة الامساك بحجة أو لعذر **(قوله)** وقال زفر وما لك تكفي نية واحدة أي عن الشهر  
 كله وروى عن زفر أن المقيم لا يحتاج إلى النية ولو سافر لم يجر حتى ينوي من الليل وعند علمائنا الثلاثة لا يجوز  
 الابنية جديدة لكل يوم من الليل أو قبل الزوال مقبلاً ومسافراً سراج **(قوله)** قلنا الخ أي في جواب قوله الصوم  
 على الصلاة أن صوم كل يوم عبادة بنفسه دليل أن فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة **(قوله)**  
 والشرط السابق من الصيام أي من أنواعه أي السابق منها بعد الثلاثة المتقدمة في التلويح وقضاء رمضان والتلويح  
 المطلق وقضاء التلويح والعين والتلف بعد افساد الكفارات السبع وما ألحق بها من جزاء الصيد والحلق والمتعة  
 شهر وقوة السبع صوابه الأربع وهي كفارة الظهار والنفل واليمين والاقطار **(قوله)** القنبر أي لأول جزء  
 منه **(قوله)** ولو لم يكن الخ يخل في البحر للقران في حكم التبيت وأنت خير بيان التنبه على ملكة الشارع من  
 العكس إذا القران هو الأصل وفي التبيت قران حكم كافي التلويح **(قوله)** وهو الضمير راجع إلى القران الحكمي  
 ح **(قوله)** تبيت النية فلو يؤى تلك الصيامات نهراً كان تلويحاً واجماً مستحب ولا قضاء بطارئة والتبيت  
 في الأصل كل فعل دلل على نية التستاق **(قوله)** الضرورية علة لا كفاها للقران الحكمي انما عرى  
 وقت الفجر مما يشق والجبر من دفعه ٨٣ ح **(قوله)** وتعينها هو بالنظر إلى مجرد المتن معطوف  
 على تبيت والنظر إلى عبارة الشرع معطوف على قران كالأعني والمراد تعيينها تعين المشي وما هو  
 مصدر ضايف إلى فاعله المجازي **(قوله)** لعدم تعين الوقت أي لغيره للصيام بخلاف أداء رمضان

والشرط فيها أن يعلم  
بقبله أى صوم يصومه  
قال الحدادى والسنة  
أن يتلفظ بها ولا  
تطبل بالثبته بل  
الرجوع عنها بأن يعزم  
ليلا على الفطرية  
الصائم القطر لغو ونية  
الصوم فى الصلاة صحيحة  
ولا تصد به لا تلفظ ولو  
نوى القضاء نهرا صار  
تفلا فقبضه أو أفسده لان  
المهل فى إذا زاعم معتبر  
فلم يكن للكلثون يحز  
(ولا يصام يوم السبت)  
هو يوم الثلاثاء من  
شعبان وإن لم يكن عليه  
أى على القول بعدم  
اعتبار اختلاف المطالع  
لجواز تحقق الزيادة فى  
بلدة تأخرى وأما على  
مقابلة فلس شك ولا  
يصام أصلا شرح الجميع  
لغنى عن الرهلى  
(الانقلا) ويكره غيبه  
(ولو صامه واجب آخر  
كره) تنزيها ولو حزم  
أن يكون عن رمضان  
كره خسر بما (وقع  
عنه فى الاصمان لم تظهر  
رمضانيته والا) بأن  
ظهرت (فنه) لم يقبها  
(والتلف فيه أحب)  
أى أفضل اتفاقا

منصفي موم يوم  
الشد

والتردد المعين فان الوقت فيه متعين وكذلك للفقهاء لان جميع الايام سوى شهر رمضان وقت **(قوله)** والشرط فيها  
 (الخ) أى التنية المعينة لا مطلقا لان الاشتراط للتعين بكنية أن يعلم قبله أنه يصوم فلا يحتاجنا فبين ما هنا وما  
 قدمنا عن الاختيار وأقارح أن العلم لازم للتنية إلى هي نوع من الارادة فلا يمكن ارادته حتى لا يبعد العبارة **(قوله)**  
 والسنة أى سنة المشايخ لا إلى التنية على الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها عن ح **(قوله)** أن يتلفظهم فقوله  
 نويت أصوم غدا وهذا اليوم أن نوى نهار التمتع وجب من فرض رمضان سراج **(قوله)** ولا تطل بالمشيئة أى  
 استحسانا وهو الصحيح لا بالمستقى معنى حقيقة الاستثناء بل الاستعانة وطلب التوفيق حتى ولو أرا حقيقة  
 الاستثناء لا يصير صامحا كافيا للتسارعية **(قوله)** بأن يعزم بل على الفطر) فلو عزم عليه ثم أصح وأمسك ولم يصر  
 الصوم لا يصير صامحا لتسارعية **(قوله)** ونية الصائم الفطر (ف) أى يتنزه في نهاره وهذا نصريح عنهم وقوله بأن  
 يعزم بل لا وفي التسارعية نوى القضاء فلا أصبح جعله تلوعا لا أصبح **(قوله)** لان الجهل (خ) جواب عما في الفسخ  
 من قوله قبل هذا أى لزوم القضاء اذا علم أن صومه عن القضاء لم يصح يتنزه نهار ما إذا كان يعلم فلا يلزم الشرع  
 كالظنون قال في الجبر وتوقف النهر الذي يظهر ترجيح الاطلاق فان الجهل بالاحكام في دار الاسلام ليس يعتبر  
 خصوصا ما عدم جواز القضاء سنته نهار امتضى عليه فيها نظهر فليس كالظنون اهـ وما قدمنا عن القهستاني  
 منى على هذا القول **(قوله)** فلا يمكن كالظنون) ان الظنون ان يظن أن عليه قضاء يوم فترع فيه بشر وطه ثم  
 تبين أن لا صوم عليه فانه لا يلزم اتهامه لانه شرع فيه مسقطا لا ممتزا وهو معذور بالتساقط أو افسده فور  
 لانصاعه وان كان الأفضل اتصافه بخلاف ما لو مضى فيه بعد علمه فانه يصير ملتزما فلا يجوز قطعه فلو قطعه  
 لزمه قضاءه وأما من نوى القضاء بعد الفجر فان ما واعد عليه ولكنه جهل لزوم التثبيت فلم يعذر وصرح شرعه فلو  
 قطعه لزمه قضاءه وحتى **(قوله)** ولا يصام يوم السبت) هو استوامطر في الادلل الثمن النفي والاثبات بحر **(قوله)** هو  
 يوم الثلاثاء من شعبان) الاول قول نور الاضاح هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان أى لانه لا يعلم كونه يوم  
 الثلاثاء لاحتمال كونه اول شهر رمضان ويمكن أن يكون المراد انه يوم الثلاثاء من ابتداء شعبان فن ابتداء  
 لا تبعينه تأمل (تنبيه) في الفسخ وغيره لوقوع الشك في أن اليوم يوم عرفة أو يوم العرفة الأفضل فيه الصوم  
 فانهم **(قوله)** وان لم يكن على (خ) قال في شرحه على المتقي وه اندفع كلام القهستاني وغيره اهـ أى حيث قدمنا  
 انهم هلال شعبان فلم يعلم أنه الثلاثاء من شعبان أو الحادي والثلاثون أو غير هلال رمضان فلم يعلم أنه الاول  
 منه أو الثلاثاء من شعبان أو واحد أو اثنان فريد شهدتهم فلو كانت السماء مغطاة ولم يره أحد فليس  
 بيروم شك أهونه في المعراج المجتبى زيادة وتلوعا يجوز صومه ابتداء لافرضه ولا نقلا وكلامه مبني على القول  
 باعتبار اختلاف المطالع كما أدله كلام الشارحنا **(قوله)** بعدم اعتبار اختلاف المطالع) سقط من  
 ذكر النسخ لقطع اعتبار ما لم يثبت من كلامه في اختلاف المطالع وانما الكلام في اعتباره وعدمه كما يأتي  
 بيانه **(قوله)** لجواز (خ) أى فليزمن البلدة التي لم فيها الهلال **(قوله)** ولا يصام أصلا) أى ابتداء لافرضه ولا  
 نقلا كما تقدمناه أو نفعان الصبي لانه لا احتياط في صومه فلو نواص بخلاف يوم السبت) نعم لو وافق صوما يعتاده  
 فالأفضل صومه كما أحاط في المجتبى بقوله ابتداء فانهم **(قوله)** الانقلا في نسخة تلوعا **(قوله)** ويكره غيره) أى  
 من فرض أو واجب سنة معينة أو متعديدة وكذا اطلاق التنية لان المطلق شامل للقدر كافى المعراج **(قوله)**  
 واجب آخر) كندرو وكندرو وقضاء سراج **(قوله)** كره تبه) سترك وجهه **(قوله)** كره مخرا) كره  
 أهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه جعل حديث النبي عن التقدم بصوم يوم أو يومين بحر **(قوله)** وقع  
 سنة) أى عن الواجب وقيل يكون تلوعا هداية **(قوله)** ان لم تظهر رمضانته) في السراج انصافه بنسبة  
 ايجاب آخر لا يقطع لجواز أن يكون من رمضان فلا يكون قضاءه بالمثل اهـ فأفادته لولم يظهر الحال لا يكتفى  
 بما سوى فكان على المصنف أن يقول كما قال في الهداية ان ظهر ثمرته من شعبان أجزأ عما نوى في الأصح وان  
 ظهر أم من رمضان يجزئ لوجود أصل التنية اهـ **(قوله)** فغنه) أى عن رمضان **(قوله)** ولم يمتص) قد

لقوله كره تنزيها وقوله فعنه قال في السراج ولو كان مسافرا اقوى فيه واجبا آخر لم يكره لان اداء رمضان  
غير واجب عليه فلم يشبه صومه الزيادة ويقع عاقوبان بان آمن من رمضان وعندهما يكره كالقيم ويجزى  
عن رمضان ان بان آمن منه **(قوله ان وافق صوما يعتاده)** كمالو كان عاده ان يصوم يوم الخميس أو الاثنين  
فوافق ذلك يوم السبت سراج وهل ثبت العادة كافي الحضر رديفه بعض الشافعية قلت التظاهر ان اذا  
فعل ذلك فهو بمنزلة على فعل مثله بعدها فوافق يوم السبت لان الاعتناء بشعر بالسكر اراه من العود مرة  
بعدا اخرى والعرن المذكور يحصل العود حكا ما يدونه فلا تأمل **(قوله لم يندب الخ)** هو ما في الكتب الستة  
عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقصروا رمضان بصوم يوم أو يومين  
الا رجل كان يصوم صوما فليصمه والمراية غير التطوع حتى لا يراد على صوم رمضان كان اداءه أكل الكتاب على  
صومهم توفيقا بينه وبين ما أخرجه الشيطان عن عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الرجل هل صمت من شهر شعبان قال لا قال اذا فطر فصم وما مكانه سر الشهر يرفع  
السن المهمة وكسر هاء آخره كذا قال أبو عبيد وجوه واهل اللغة لا سارا القبر فيه أي اختفاه وربما كان  
ليلة أو ليلتين كذا قاله في حاشية الدرر واستدل أخذ بحديث السر على وجوب صوم يوم السبت وهو عندنا  
مخول على الاستصحاب لانه معارض بحديث التقديم توقفا بين الادلة ما يمكن كالأضحية في الفتح هذا وقد صرح  
في الهداية وشروها وغيرها بان النهي عندهم التقديم على رمضان بصوم رمضان ووجه تخصيصه بيوم  
أو يومين أن صومه عن رمضان انما يكون غالباً عندتهم الفصان في شهر أو شهرين فصومهما أو يومين عن  
رمضان على نيل ذلك احتياط كالأفدية في الامداد والسعدية قال في الفتح وعليه فلا يكره صوم واجب آخر  
في يوم السبت قال وهو ظاهر كلام التحفة حيث قال وقد قام الليل على أن الصوم يقع من واجب آخر وعن  
التلوع مطلقا لا يكره ثبت أن المكره وما قلنا يعني صوم رمضان وهو غير بعيد من كلام الشارحين والكتابي  
وغيرهم حيث ذكرنا أن المراد من حديث التقديم هو التقديم بصوم رمضان قالوا وبمقتضاه أن لا يكره واجب  
آخر أصلاً وأما كراهية الصورة التي في حديث العيصان التي في توضيح هذا الكلام أن يكون معتاداً بترك صومه  
عن واجب آخر وهو ما لا ينبغي وجوب كون المراد من النهي عن التقديم صوم رمضان كيف وجب حديث  
العصان منع غيره مع أنه يجب أن يحمل على ما جل عليه حديث التقديم لا يفرق بينهما اهـ ما في الفتح ملخصا  
وفي التارخانية تصحيح عدم الكراهية أي التحريم فلا ينافي أن التورع تركه تنزيها في المصط كان ينبغي أن لا  
يكرهه واجب آخر إلا أنه وصف بنوع كراهية احتياطاً فلا يؤثر في نقصان الثواب كالمصلا في الأرض المقصوبة  
اهـ **(قوله فلا أصل له)** كذا قال الزيلعي ثم قال ويرى موقفا على عمار بن ياسر وهو في مثله كالرفوع اهـ  
قلت وينبغي حمل نفي الأصلية على الرفع كاجل بعضهم قول النووي في حديث صلاته النهار بعد اياه لا أصل له  
على أن المراد لا أصل لرفعها ولا القصد بدموقها على مجاهد أو أي عبيده وكذا هذا إذا ورد الجارية معطافا بقوله  
وقال صلة عن عمار بن سالم الخ قال في الفتح وأخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم وصححه الترمذي عن صلة  
ابن زفر قال كان عند عمار في اليوم الذي سلك فيه فأتى بشاة مصلة فتحي بعض القوم فقال عمار بن سالم هذا  
اليوم فقد عصى أبا القاسم قال في الفتح وكذا فهم من الرجل المتخلى أنه قد صومه عن رمضان فلا يضر  
ما مر وهذا بعد على على السماع عن النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه أعلم **(قوله ولا يصومه الخواص)**  
أي وإن لم وافق صوما يعتاده ولا صام من آخر شعبان ثلاثة كراهية صومه الخواص قال في الفتح وقيد  
في التبعة بكونه على وجهه لا يعلم العوام ذلك كي لا يعتادوا صومه فقطة الجاهل زيلعي على رمضان ويدل عليه  
قصة أبي يوسف المذكور في الامداد وغيره ما صلها أن أسد بن عمرو له هل أنت مقطر فقال له في آتته أنا  
صائم وفي قوله يصومه الخواص أشار إلى أنهم يصومون صائمين لا متلومين بخلاف العوام لكن في الظاهر يري  
الافضل أن يتلوم غير كل ولا شارب لم يتقارب انتصاف النهار فإن تقارب فعلة المشايخ على أنه ينبغي القضية  
والمتين أن يصوموا بطواع وقبائلاً خاصتهم وقتوا العلم بالافطار وهذا يشهد أن التلوم أفضل في حق

(ان وافق صوما يعتاده)  
أو صام من آخر شعبان  
ثلاثة كراهية لا أقل  
لحديث لا تقصروا  
رمضان بصوم يوم  
أو يومين وأما حديث  
من صام يوم السبت  
فقد عصى أبا القاسم  
فلا أصل له (والأصوم  
الخواص وبغير غيرهم

نفس التهمة التي (وكل من علم كيفية صوم الشك فمهرين الخواص والاقر العوام والنسب) المجترة هنا (ان ينوي التطوع) على سبيل الجسزم (من لا يعتد صوم ذلك اليوم) أما المعتاد فحكمه مر ولا يحظر بيانه انه ان كان من رمضان فعنه (ذكره ما في زامه) وليس بصائم (و) رد في أصل التهمة بان (نوى ان يصوم غدا) ان كان من رمضان والا فلا (اصوم لعبد الجزم) (كا) انه ليس بصائم (لوني) انه ان لم يجد غدا فهو صائم ولا يفطر (و) يصير ضامما مع الكراهة (و) رد في وصفها بان (نوى ان كان من رمضان فعنه والا فسن واجب آخر كذا) يكره (لو قال انما صمت ان كان من رمضان والا فسن (فعل) لزيد بن مكرهين أو مكره وغير مكره (فان ظهر رمضان فيه) فعنه والا فسن (فيما) أي الواجب والتفصيل (غير مضمون بالقضاء) لعدم التفصيل قصدا (كل المتأخر لم يسل قبل التهمة) (كا) به عندها وهو الصحيح. شرح

الكل كافي التمر لكن في الهداية والمحيط والحانية وغيرهما ان المتأخر ان يصوم المقي نفسه أخذابا الاحتياط وبقي العامة بالتأخير إلى وقت الزوال ثم لا يفطر والتأخير لا يتناول كافي المغرب (قوله بعد الزوال) في الزم من غير بعض العلماء في هامش الهداية انما يقل بعد الضحوة الكبرى مع انه مختار مسايقا لان الاحتياط هو التسوية (قوله نفس التهمة التي) أي حديث لا تقدموا رمضان كذا في شرحه على الملتقي في قوله لقوله وبغير غيرهم (قوله والنسب الخ) بيان لكيفية (قوله حكمه مر) أي في قوله والصوم واجب ان وافق صوما يعتاده (قوله ولا يحظر بيانه الخ) معطوف على قوله ينوي وهو تفسير لقوله على سبيل الجزم والمراد ان لا يرد في التهمة من كونه نفلان كان من شعبان وفرضان كان من رمضان بل يحرم بنفيه نفلا محضاً ولا يضر مخطوراً احتمال كونه من رمضان بعد بزمه بنسب التمسك لانه يصوم احتياطاً لما في الاحتمال قال في غاية البيان واعتاد فرق بين المقي والعامة لان المقي يعلم ان الزمان على رمضان لا يجوز فقلنا يصوم احتياطاً احترازاً عن وقوع القطر في رمضان بخلاف العامة فله قد تقع في وهمهم الزمان فقلنا كان فطرهم افضل بعد التأخير (قوله ذكره ما في زامه) أي في حاشيته على صدر النشر يعود ذكره أيضاً المحقق في فتح القدير وكذا في العراج وغيره (قوله وليس بصائم الخ) تكميل لاقسام المسئلة المذكورة في الهداية وهي خمسة تقدم منها ثلاثة وهي الجزم بنسب النفل أو بنسب واجباً وبين رمضان وعلت أحكامها والرابع الاضجاع في أصل التهمة والخامس الاضجاع في وصفها قال في المغرب التصحيح في التهمة هو التردد فيها وان لا يبينها من ضجع في الامر اذا وحي فيه وقصر أو صله من الضجوع (قوله لعدم الجزم) في العزم فقد قلنا كن التمسك هذا اذا لم يجد حادثة قبل نصف النهار فان جدها عازماً على الصوم جاز كذا لا يتفقط بعض العلماء على هامش الهداية وهو ظاهر (قوله كانه الخ) تنظير تلك المسئلة بهذه وعادة الهداية فصار كذا انوى الخ (قوله غدا) بالعين التهمة والدال المهمة مبدوناً (قوله) وبصر صاماً أي لم يزمه بنسب الصوم وازد في وصفه بنسب فرض واجباً آخر وأقرض ونفل (قوله مع الكراهة) أي التزهيبة لان كراهة التحريم لا تثبت الا اذا جزم أنه من رمضان كما أفاده الشارح سابقاً (قوله لا يرد الخ) على ذلك كراهة في المسئلة على طريق القلب والنشر للرب في الابواب التريدين مكرهين وهذا الفرض والواجب وفي الثانية بين مكره وغيره وهذا الفرض والنفل (قوله فعنه) أي فيقع عن رمضان لو وجد أصل التهمة وهو كاف في رمضان لعدم لزوم التمسك فيه بخلاف الواجب الا انكر كما مر (قوله غير مضمون بالقضاء) بنسب غير على الحالة أي لا يلزمه قضاء ولو أفسده (قوله لعدم التفصيل قصدا) لانه فاصلاً لاسقاط من وجه وهو نية الفرض فصار كالتفصيل في جميع ما مره فيعتمد في مفسدات الامتياز كما مر (قوله كل المتأخر أي المنتظر الى نصف النهار في يوم الشك) (قوله) كانه بعد ظهر رمضان تنوي الصوم بعد الاكل جاز لان كل الناس لا يفطر وقيل لا يجوز كافي القضية بوجه في السراج والنسب لالة وسما في تمام الكلام عليه في أول الباب الا في (قوله رأي مختلف) أي مسلم بالغ عاقل ولو فلفقا كافي الضرر في الظاهر فلا يجب عليه لو صيداً أو جئناً أو شئ ما لو كان الرائي اماماً فلا يأم الناس بالصوم ولا يفطر اذا رآه وحده ويصوم هو كافي الامداد واذا انظر الرائي أملاً أو جماعة وردت شهادتهم لعدم تكامل الجمع العظيم فالحكم فيهم كذلك (قوله دليل شرعي) هو امامة أو غلظة نهر وفي القهستاني بقسقه لواء السامعية أو تغرملو كانت محبة (قوله صام) أي صوما شرعاً لانه المراد صامتاً طلق شرعاً وبطل علمه بعد وفاء إشارة الى رد قول الفقيه أي جعفر ان معناه في هلال الفطر لا ياكل ولا يشرب ولكن ينبغي أن يفسد لانه موم بعد عنه والى رد قول بعض مشايخنا من أنه بقطر فيه صرا كافي الضرر واليه أشل الشارح بقوله مطلقاً أي في هلال رمضان والفطر (تبيينه) لوصافه في هلال رمضان وكل العدم بغير الامع الامام لقوله عليه الصلوات والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وراه الترمذي وغيره والناس لم يفطر وفي مثل هذا اليوم فوجب أن لا يفطر نهر (قوله وجوباً وقيل ندباً) قال في الدائع المحققون قالوا لا ريب في وجوب الصوم عليه وانما رايه يصوم وهو محمول على التنبه احتياطاً اه قال في الحقيقة يجب عليه الصوم وفي البسوط عليه صوم ذلك اليوم وهو ظاهر استدلاله

وهائية (رأي) مكاف (هلال رمضان والفطر ورد قوله) دليل شرعي (صام) مطلقاً وجوباً وقيل ندباً

في هلال رمضان بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه في العبد الاحتياط ثم روافي الباذع مختلف لما في أكثر المعتبرات من التصريح بالوجوب فوح قلت والظاهر أن المراد بالوجوب المصطلح لا القرض لأن كونه من رمضان ليس قطعاً ولا إمام القول بنبذ صومه وسقط الكفارة بغيره ولو كان قطعاً لزم الناس صومه على أن الحسن وابن سيرين وعطاء قالوا لا يصوم إلا مع الامام كاتقوله في الخبر فلهم **(قوله قضى فقط)** أي بلا كفارة **(قوله شبه الرد)** علم لما ضمنه قوله فقط من عدم لزوم الكفارة أي أن القاضي الماروقية دليل شرعي وأورد شبهة وهذه الكفارة تندري بالشبهة هداية ولا يخفى أن هذه على سقوط الكفارة في هلال رمضان أما في هلال الفطر فلكونه يوم عيده كافٍ في التبرع وغيره وكذا تركه لظهوره **(قوله قبل الرد لشهادته)** وكذا لو لم يشهد عند الامام وصام ثم افطر كافٍ في السراج **(قوله لأن ما رآه الخ)** يروي أن عمر رضي الله عنه أخر الذي قال رأيت الهلال أن يصح حاشبه الماء ثم قاله أن الهلال فقال فقدته فقال شعرة قامت بيني وحاشيتي حسبتها هلالاً لسراج قال ح وهذا أنما يصلح لطلوعه لندم الكفارة في هلال رمضان أما في هلال شوال فلتأنيب لأنه يوم عيده على نسق ما تقدم **(قوله وأما بعد بقوله)** أي في هلال رمضان ط **(قوله في الاصم)** لأنه يوم صوم الناس فلو كان عدلاً ينبغي أن لا يكون في وجوب الكفارة خلاف لأن وجهه فيها كونه من لا يجوز القضاء بشهادته وهو مستغفر عن الفتح وقوله ممن لا يجوز أي لا يحل لأن القضاء بشهادة الفاسق صحيح وإن أتم القاضي **(قوله وقبل الخ)** هذا وأمن قول الكثر وثبت رمضان لما في الصرمين أن الصوم لا يتوقف على الثبوت وليس يلزم من رؤيته ثبوته لأن محبته لا يدخل تحت الحكم وفي الجوهرة أنه عداً لما كرم رجل ظاهر العدالة وسعده رجل وجب عليه الصوم لأنه قد وجد الخبر الصحيح قلت وأما قوله فيمالي في وطريق اثبات رمضان الخ فالمراد إثباته ضمنياً لا حلاً أن ثبت ما علق عليه من الوكالة ولا يلزم فيه الدعوى والحكم والمتى دخوله تحت الحكم فصدواكم من شيء ثبت ضمنياً لا قصداً كما في بيع الشرب والطريق في فليس إثباته لأجل صومه كما هو **(قوله لأنه لا يشهد)** قال في الهداية أنه أمر ديني فاشبهه برواية الأخبار **(قوله خبر عدل)** العدد الملكة تحمل على ملازمة التقوى والموأمة الشرط أناه وهو ترك الكفاة والأصراع في الصغار وما يحل بالمر أو يلزم أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً عاقل **(قوله على ما يحصيه البرزاني)** وكذا يحصيه في المعراج والتبسين وقال في الفتح وهو رواية الحسن وبه أخذنا للحوالي وشي عليم في نور الأيضاح وأقول انظر الراه رواية أيضاً فقد قال الحاكم الشهيد في الكفاة الذي هو جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهر الرواية مانسته وتقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلاً كمن الشاهد أو غير عدل اه والمراد بغير العدل المستور كما ساقى قريبا **(قوله لا فاسق اتفاقاً)** لأن قوله في البيانات غير موصول أي في التي تبسّر تلقبها من العدل كرواية الأخبار بخلاف الأخبار بطهارتاً لم تعجلسته ونحوه حيث يصرى في خبره في أنه قد لا يقدّر على تلقبها من جهة العدل وقول الطحاوي أو غير عدل تحول على المستور كجمهور رواية الحسن لأن المراد بالعدل من ثبت عدالته ولا يثبت في المستور أمامه ثبوت الفسق فلا قال به عندنا وعليه تعرض ماله في هداية في آخر رمضان وفيه هلاله قبل صومهم يوم أن كانوا في المصر ردت لتركهم الحسبة وأن عاوا من خارج قبلت من الفتح ملخصاً **(قوله وهل أن يشهد الخ)** قال للحوالي يلزم العدل ولو أمراً وعندنا أن يشهد في ليلته كي لا يصح ما فطر من وهي من فرض العين وأما الفاسق إن علم أن الحاكم على القول الطحاوي وبقبل قوله يجب عليه وأما المستور فمقتضى شبهة الراية بين معراج قلت وقوله أن علم الخ مني على ظاهر قول الطحاوي من قبول ظاهر الفسق فإذا كان اعتقاد القاضي ذلك يجب أن يشهد وقول الشارح وهل له يصدق عدم الوجوب بناء على عدم علمه باعتقاد القاضي كما هو مضاف التعليل بقوله لأن القاضي ربحه عما له تأمل **(قوله على المذهب)** خلافاً للامام الفيضاني حيث قال إنما يقبل الواجد العدل إذا فسر وقال رأيت من خارج البلد في الصحراء أو يقول رأيت في البلد من بين ظنل السجائب أما يدون هذا التبسين فلا يقبل كذا في الظاهر بغير **(قوله وتقبل شهادة واحد على آخر)** بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الأحكام حيث لا يقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل وامرأتان خ **(قوله كعب واثني)** أي كاتقبل شهادة عبد واثني **(قوله)**

(فان أفطر قضى فقط)

فيهما لشبهة الرد

(واختلف) الشايخ

لعدم الرواية عن

المقدمين (فيما إذا

أفطر قبل الرد) لشهادته

(والراجع عدم وجوب

الكفارة) وصححه غير

واحد لأن ما لم يتحمل

أن يكون خيالا لا حالاً

وأما بعد بقوله فقبض

الكفارة ولو فاسقاً في

الاصم (وقبل بلا

دعوى) بلا (لفظ

أشهد) وبلا حكم

ومجلس قضاء لأنه خير

لشهادة (الصوم مع

علمه كقيم) وغبار (خير

عدل) أو مستور على

ما يحصيه البرزاني على

خلاف ظاهر الرواية

لا فاسق اتفاقاً وهل

له أن يشهد مع علمه

بنفسه قال البرزاني ثم

لأن القاضي ربحه فله

(ولو) كان العدل أقنأ

أو أنى أو محذوراً في

قذف تاب بين كسفة

الرؤية ولا على المذهب

وتقبل شهادة واحد على

آخر كعب واثني

ولو على مثلهما ويجب  
على الجارية الخندرة أن  
تخرج في ليلتها بلا إذن  
مولاها وتشهد كافي  
الحافظة (وشرط  
للفطر) مع العلة  
والعدالة (نصاب  
الشهادة ولقد أشهد)  
وعدم الحد في كذب  
لتعلق نفع العبد لكن  
(لا تشترط الدعوى)  
كما لا تشترط في عتق  
الامة مطلق الحرية ولو  
كانوا بيلة لاحاً كم فيها  
صاموا بقول ثقة  
وأفطروا بالخيار عدلين  
مع العلة (الضرورة)  
ولو لم يلزم وحده  
خبر في الصوم بين نصب  
شاهد وبين أمرهم  
بالصوم بخلاف العبد  
كافي الجوهرة ولا عبرة  
بقول الموقنين ولو عدلوا  
على المذهب قال في  
الرهانية وقول أولى  
التوقيت ليس بموجب  
أه محصية

مطلب لا عبرة بقول  
الموقنين في الصوم  
مطلب ما قاله السبكي  
من الاعتماد على قول  
الحساب مردود

ولو على مثلهما) أطبق هذا التعيين قبول شهادتهم على شهادة مردود كرهو بحث صاحب النهر وقال ولم أره  
(قوله) ويجب على الجارية الخندرة أي التي لا تخاط الرجال وكذلك يجب على الحرية أن تخرج بلا إذن زوجها  
وكذا غير الخندرة والزوجة الأولى قال ط والتظاهر أن محل نكاح عند توقيف إثبات الرتبة عليها والأفلا (قوله)  
في ليلتها أي الليلة الزوية (قوله مع العلة) أي من غيم وغيره وذا (قوله نصاب الشهادة) أي على الأموال  
وهو رجلان أو رجل وامرأتان (قوله لتعلق نفع العبد) عليه لا يشترط ما ذكر في الشهادة على هلال الفطر  
بخلاف هلال الصوم لأن الصوم أمر ديني فلم يشترط فيه ذلك أما الفطر فهو نفع ديني للعبد فأنشأ  
حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها (قوله لكن لا تشترط الدعوى الخ) قال في الفتح عن الحائنة وأما الدعوى  
فنحنى أن لا تشترط كافي عتق الأمة وطلاق الحرية عند الكل وعتق العبد في قولهما وأما على قياس قوله  
فنحنى أن تشترط الدعوى في الهالين اه أي قياس قول الإمام يشترط الدعوى في عتق إليه مباشرة أو  
أيضا في الهالين لكن يزعم في الحائنة بعدم اشتراطها في هلال رمضان ثم ذكر هذا البحث وفيه نظر لأن اشتراط  
الدعوى عند عتق العبد لا حق فيه بخلاف الأمة فإن قسمه حق العبد حتى الله تعالى وهو صيانة  
فرجها والظن وإن كان فمحق عبد لكن فيحق الله تعالى حرية صومهم وجوب صلاة العبد فهو يعتق  
الامة أنه صوم فلا تشترط فيه الدعوى وإما خبره الشارح بعتا لغيره فأله الرجوع (قوله وطلاق الحرية) مفهومة  
أن الزوجة الرقيقة يشترطها الدعوى والتي في جامع الفصولين الأطلاق لكن معناه يشترط حضور الزوج  
والبيد في العتق ط (قوله يسدله) أي أو قرينة قال في السراج ولو فطر ودأ حدر رتبة قرينة ليس فيها واول  
ولم يأت مصر الشاهد وهو ثقة يصومون بقوله اه قلت والتظاهر أنه يأنه أهل القرى الصوم بسماع المدافع  
أو رتبة القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة في غلبة الظن وتغلبة الظن حجة موجهة للعمل كما صرحوا به  
واحتال كون ذلك لغير رمضان بعد ذلك بفعل من ذلك عتق في ليلة النكاح أو لغير رمضان (قوله لاحاً كم  
فيها) أي لأفلا في ولاوى كافي الفتح (قوله صاموا بقول ثقة) أي أفراط القول المصنف في شرحه وعلمهم أن  
يصوموا بقوله إذا كان عدلا اه ط (قوله وأفطر والخ) عبارة غير لايأس أن يضرطوا والتظاهر أن المراد به  
الوجوب أيضا والتعير بنى اليأس لانه مظنة الحرمة كافي في الجناح في قوله تعالى فلا جناح عليكم أن  
تقصروا من الصلاة وإنه لشدة كثرة في كلهم فافهم (قوله مع العلة) قبل قوله صاموا وأفطروا (قوله بالضرورة)  
أي ضرورية عنهم وجودها كم يشهد عنه (قوله بين نصب شاهد) أي يجعله شهادة أهله ح لكن عبارة  
الجوهرة بين أن نصب من يشهد عنه الخ والتظاهر أن العن أي الحاكم ينصير حلالا تابعا عنه لشهده عند  
ذلك النائب كما قالوا في الوقف لما كم خصوم مع آخر نصب نائبين كما عندنا لا يصح حكمه لنفسه وبطل  
على ذلك أنه وقع في بعض النسخ نائب بل شاهد (قوله بخلاف العبد) أي هلال العبد لا يكفي فيه الواحد  
(قوله ولا عبرة بقول الموقنين) أي في وجوب الصوم على الناس بل في المراج لا يعتبر قولهم بالإجماع ولا يجوز  
لهم أن يعمل بحسب نفسه وفي التهر فلا يلزم بقول الموقنين أنه أي الهلال يكون في السماء ليلة كذا أو أن  
كانوا عدولا في الصحيح كافي الاضاح ولا امام السبكي الشافعي تألف مال فيه إلى اعتماد قولهم لأن الحساب  
قطعي اه ومثله في شرح الرهانية قلت ما قاله السبكي بتمتأخروا أهل مذهبه ومنهم من يجزئ الرمي في  
شرح التهاج وفي فتاوى الشهاب الرمي الكبير الشافعي سئل عن قول السبكي لو شهدت بنية زوية الهلال ليلة  
الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم إمكان الرتبة قال الله عمل بقول أهل الحساب لأن الحساب قطعي  
والشهادة ظنية وأطال في ذلك فهل يعمل بما قاله أم لا وفيما أثار رأي الهلال نهارا قبل طلوع الشمس يوم  
التسعة والعشرين من الشهر وشهدت بنية زوية فلهذا رمضان ليلة الثلاثين من شعبان فهل تقبل الشهادة  
أم لا لأن الهلال إذا كان الشهر كاملا يقبل لثنتين أو ناقصا يقبل ليلة أو غلب الهلال ليلة الثالثة قبل دخول  
وقت العشاء لانه على اتعبله وسلم كان يصلي العشاء لم يقو الضم الثلاثة هل يعمل بالشهادة أم لا فأجاب بان  
المعوله في المسائل الثلاث ما شهدت به البينة لأن الشهادة تزعمها الشارح منزلة اليقين وما قاله السبكي مردود

رده عليه جماعة من المتأخرين وليس في العمل بالنية مخالفة لصلاته على إقحامه وسلم ووجه ما قلناه أن الشارع  
 لم يعتمد الحساب بل إتمام الكلمة بقوله نحن أمة لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا أو هكذا أو قال ابن دقيق  
 العيد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصلاة انتهى والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولا شاهد  
 قد ينسب عليه الخ لا أثر لها شرعا لا مكان وجودها في غيرها من الشهادات اهـ **(قوله)** وقيل تم الخ وهم أنه  
 قيل بأنه موجب للعمل وليس كذلك بل الخلاف في جواز الاعتماد عليهم وقد حكى في القسبة الأقوال الثلاثة  
 فنقل أولها عن القاضي عبد الجبار وصاحب جع العالم أنه لا بأس بالاعتماد على قولهم ونقل عن ابن مقاتل أنه  
 كان يسألهم ويعتد على قولهم إذا اتفق عليه جماعة منهم ثم نقل عن شرح السرخسي أنه بعدد وعن شمس  
 الأئمة الحلواني أن الشرط في وجوب الصوم والافطار الرؤية لا يؤخذ فيه بقولهم ثم نقل عن محمد الأئمة الترجاني  
 أنه اتفق أصحاب أبي حنيفة إلا النادر والشاذي أنه لا اعتماد على قولهم **(قوله)** وقيل بلاهـ أي إن شرط  
 القبول عند عدم غلبة في السماء لاهلال الصوم والافطار وأغريهما كافي الإمداد وسأني تمام الكلام عليه اخبار  
 جيع عظيم فليقل خبر الواحد لان التفرغ من بين العلم التغيير بالرؤية مع وجههم طالين لما توجه هو إليه  
 مع فرض عدم المانع وسلامة الاضرار وإن تفاوتت في الحجة ظاهر في غلظه معز قال ح ولا يشترط فيهم  
 الاسلام ولا العدالة كافي امداد الفتح ولا الحجة ولا الدعوى كافي الفهستاني اهـ قلت ما عرفت الى امداد  
 لم أرفه وفي عدم اشتراط الاسلام نظر لانه ليس المراد بها الجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب لعلم القطعي  
 حتى لا يشترط له ذلك بل ما يوجد غلبة الظن كإثباتي وعدم اشتراط الاسلام لانه من نقل صريح **(قوله)**  
 يقع العلم الشرعي أي المصطلح عليه في الأصول فمثل غالب الظن والاعتماد في فن التوحيد أيضا شرعي ولا  
 عبرة بالظن هنالك ح **(قوله)** وهو غلبة الظن لانه العلم الموجب للعمل لا العلم بعنى اليقين نص عليه في المنافع  
 وغاية البيان ابن كلال ومثله في الصرع الفتح وكذلك في المراجع وقال الفهستاني فلا يشترط خبر اليقين التواتر  
 من التواتر كما أشير إليه في المضمرات لكن كلام الشرع مشعر إليه اهـ ومراد من خبر صدر النبوة نقله قال  
 الجمع العظيم جمع يقع العلم بغيره ويحكم العقل بعدم تواترهم على الكذب اهـ وتبعه في الحدرد ورد ابن  
 كمال حشد كرف من هوأة أخطأ صدر الشرع في معتبر زعم أن المعتبر هذه العلم بعنى اليقين **(قوله)** وهو  
 مفوض الخ قال في السراج لم يقدر لهذا الجمع تقدير في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف في حشود رجلا  
 كالقسامة وقيل أكثر أهل الحجة وقيل من كل مسجد واحد أو اثنان وقال خلف بن أيوب خمسة يبلغ قليل  
 والعصم من هذا كله أنه مفوض الى رأى الامام ابن وقع في قلبه صحة ما شهدوا به وتكررت الشهود امر بالصوم  
 اهـ وكذا صححه في المواهب وتبعه الشربلاني وفي الصرع الفتح والحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أيضا  
 أن العبرة بجميع الخبير وتواترهم من كل جانب اهـ وفي التبرأة هو موافق لما صححه في السراج تأمل **(قوله)** واختاره  
 في الجرح حيث قال ويبنى العمل على هذا رواية في زماننا لان الناس تكاملت عن ترائي الاصله فانتفى  
 قولهم مع وجههم طالين لما توجه هو إليه فكان التفرغ بغير ظاهر في الغلط ثم أيد ذلك بان ظاهر الاول الحجة  
 والتطهير يدل على أن ظاهر الرواية هو اشتراط العدالة لجمع العظيم والعدد صدق يائين اهـ وأقر في  
 النهروان ونزاعه بحسبه المولى بان ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فتعين العمل به لقلية الفسق والافتراء  
 على الشهرة الخ أقول أنت خير بان كثيرا من الأحكام تغيرت بتغير الأزمان ولواشترط في زماننا لجمع العظيم لزم  
 أن لا يصوم الناس الا بعدل اثنين أو ثلاث لما هو شاهد من تكامل الناس بل كبراموا بأنهم يشتمون من  
 يشهد بالشهر ويؤذنه ويحبذ فليس في شهادة الاثنين تفرغ بين الجسد التفرغ حتى يظهر غلط الشاهد  
 فانتفى عنه ظاهر الرواية فتعين الاقتناء بالرواية الأخرى **(قوله)** وصح في الاضحية الخ هو اسم كتاب واعتمد  
 في الفتاوى الصغرى أيضا وهو قول الطحاوى وأشاد إليه الامام محمد في كتاب الامتحان من الاصل لكن  
 في الخلاصة ظاهر الرواية أنه لا فرق بين المصر وخارجه معراج وغيره قلت لكن قال في النهاية عند قوله ومن  
 رأى هلال رمضان وحده صلح الخ وفي المسبوط وأخبار الامام شهادة ما كانت السماء مصححة وهو من

وقيل تم والبعض ان  
 كان يكفر (د) قيل  
 بلاهـ جمع عظيم يقع  
 العلم الشرعي وهو  
 غلبة الظن (يخبرهم  
 وهو مفوض الى رأى  
 الامام من غير تقدير  
 بمسند على المذهب  
 وعن الامام أنه يكفى  
 بشاهدين واختاره في  
 الضرر وصح في الاضحية  
 الاكتفاء بإحدان بناء  
 من خارج البلد أو كان  
 على مكان مرتفع  
 واختاره طهبر الدين  
 قالوا وطرى آيات  
 رمضان والعيد

أهل المصرف ما إذا كانت متعبة أو حامين خارج المصرف أو كان في موضع مرتفع فله بقبل عندنا اه فقلوه  
 عندنا بل على أنه قول أئمتنا الثلاثة وقد جزمه في المحط وغيره من مقابله بقيل ثم قال وجه ظاهر الرواية أن  
 الرؤية تختلف باختلاف حقو الهواء وكذلك وتختلف أنهباط المكان وارتفاعه فإن هواء الصحراء أسمى  
 من هواء المصرف وقد يرى الهلال من أعلى الأماكن ما لا يرى من الأسفل فلا يكون تفرقه بالرؤية بخلاف  
 الظاهر بل على موافقة الظاهر اه فله التصريح بأنه ظاهر الرواية وهو كذلك لأن البسوط من كتب ظاهر  
 الرواية أيضا فقد ثبت أن كلاً من الروايتين ظاهر الرواية ثم رأته أيضاً في كافي الخاكم الذي هو جمع كلام  
 محمد في كتبه ظاهر الرواية ونصوه بقيل شهادة السلم وإسالة عدلاً كان الشاهد أو غير عدل بعد أن يشهد  
 أنه رأى خارج المصرف وأنه رأى في المصرف في المصرفة تخلف العامة من التساوي في رؤيته وإن كان ذلك في  
 مصرف ولا على في السماء بقيل في ذلك إلا الجماعة اه ونظري أنه لا منافاة بينهما لأن رواية اشتراط الجمع  
 العظيم التي عليها أصحاب المتن محمولة على ما إذا كان الشاهد من المصرف في مكان غير مرتفع فتكون الرواية  
 الثانية مقيدة للاحقة الرواية الأولى بدليل أن الرواية الأولى على فعلها لا تشهد بان التفرق في الظاهر  
 وعلى ما في الرواية الثانية توجد على الأول لهذا قال في المحط فلا يكون تفرق بالرؤية بخلاف الظاهر الخو  
 هذا فافق الخلاصة وغيره من أنه لا فرق بين المصرف وخارج المصرف على ما هو المتبادر من إطلاق الرواية الأولى  
 والله تعالى أعلم **(قوله أن يدعى)** بالمتابع لمول أو للمعلوم وقوله ضمير المسمى المفهوم من فعله أي أن يدعى مدع  
 على شخص حاضر فإن القالب له على كذا من الدين وقد قال في إذا دخل رمضان فانت وكسلي بقض  
 هذا الدين ومثل ذلك ما لو ادعى على آخر دين له عليه مجل إلى دخول رمضان فغير بالدين ويترك النحول  
**(قوله فيقصر)** أي الحاضر بالدين ولو كلاً واستشكله الأخير المسمى بأن هذا إقرار على القالب بقض المسمى  
 دينه فلا ينفذ وأقول لا إشكال لأن الدين تقضى بالمتابع فقد أقر بنسب حق القبض في ملك نفسه بخلاف  
 ما لو كانت الدعوى بعين كوديسة لأن إقرارها إقرار بنسب حق القبض ولو كسلي في ملك المولى فلا يصح  
 وبخلاف ما لو أقر بالوكلة وجه الدين فله لا يصح خصماً لإقراره حتى يقيم الوكيل البيعة على كالتة كافي  
 شرح أدب القضاء للخصاف **(قوله فيقضى عليه)** أي بنسب حق القبض **(قوله ويثبت دخول الشهر ضمناً)**  
 لأنه من ضرور وإن صحة الحكم بقض الدين فقد ثبت في ضمن إثبات حق العد لا قصد أوله قال في المص  
 عن الخلاصة بعد ما ذكره الشارح هنا لأن إثبات محي رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخر رجلاً  
 عدل القاضي بمسئ رمضان يقبل وبما الناس بالصوم يعني في يوم القيمة ولا يشترط لفظ الشهادة وشرائط  
 القضاء أما في العد فتشترط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لأنه من حقوق العباد اه قلت والحاصل  
 أن رمضان يجب صومه بلا يثبت بل بمجرد الإخبار لأنه من الديانات ولا يان من وجوب صومه ثبوته كإم  
 وحاشد فثبت أن ما على الطريق المذكور عدم توقفه على الجمع العظيم لو كانت السماء ممتلئة لأن الشهادة  
 هنا على حلول الوكلة بدخول الشهر لا على رؤية الهلال ولأنه أن حلول الوكلة يكفي فيها شاهدان لأنها  
 مجرد حق عدل لا يثبت بالثبوت النحول وإذا ثبت دخوله ضمناً وجب صومه ونظيره ما سئل عنه فلو أقر عدد  
 رمضان ولم ير هلال الفطر لم يحل الفطر وإن ثبت رمضان بشهادة واحد ثبت الفطر تبعاً وإن كان لا يثبت  
 فصد إلا بالعدو والعدالة هذا ما ناهى **(قوله شهدوا)** من إطلاق الجمع على ما فوق الواحد وفي بعض النسخ  
 شهدا بصير للثبوت وهو أولى **(قوله شاهدان)** أي ما على أنه كان بالسماعة اه وكان القاضي يرى ذلك وألرفع  
 بحكمه الخلاف وأعلى الرواية التي اختارها في المصركام **(قوله في السنة كذا)** لا بد منه لست في الإلزام  
 بصوم يومها ط **(قوله وقضى)** أي وأنه قضى فهو عطف على شهد **(قوله ووجد استصحاب شرائط الدعوى)**  
 هكذا في النسخة عن مجموع النوازل وكله مسمى على ما تقدمت من الخاتمة من حيث اشتراط الدعوى على قياس  
 قول الإمام أو تكون شهادة على القضاء بدليل التعليل بقوله لأن قضاء القاضي صحة لأنه لا يكون قضاء إلا عند  
 ذلك والظاهر أن المراد من القضاء ضمناً كما تقدم مطلقاً لا يقتضي أن الشهر لا يدخل تحت الحكم  
**(قوله أي بان)** الظاهر أن المراد بالحوال الصحة فلا تنافي الوجوب تأمل **(قوله لأنه حكايه)** فاهم لم يشهدوا بالرؤية

أن يدعى وكلاً معلقة  
 بدخوله بقض دين على  
 الحاضر فيقصر بالدين  
 ولو كلاً وينصكر  
 النحول فيشهد الشهود  
 برؤية الهلال فيقضى  
 عليه ويثبت دخول  
 الشهر ضمناً لعدم  
 دخوله تحت الحكم  
 (شهدوا أنه شهد عند  
 قاضي مصر كذا شاهدان  
 برؤية الهلال) في ليلة  
 كذا (وقضى) القاضي  
 (وهو وجد استصحاب  
 شرائط الدعوى قضى)  
 أي جاز لهذا (القاضي)  
 أن يحكم (بشهادتهما)  
 لأن قضاء القاضي صحة  
 وقد شهدوا به لآلو  
 شهدوا برؤية غيرهم  
 لأنه حكايه



ولا على شهادة غيرهم وانما حكاية روية غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا لو شهدوا روية غيرهم وان قاضي تلك  
المصر أمر الناس بصوم رمضان لانه حكايه بقول القاضي أيضا وليس بحجة بخلاف قصاته ولا أقيد بقوله ويوجد  
استيعاب شرائط الدعوى كما قلنا فتأمل **(قوله ثم الخ)** في الخبر قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح من مذهب  
أصحابنا أن الخبر انما استفاض وتحقق فيه ما بين أهل البلدة الأخرى يلزمهم حكم هذه البلدة له وشبهه في  
الشرع بل لا ينعى الغنى قلت ووجه الاستدراك أن هذا الاستفاض ليس فيه شهادة على قضاء قاض ولا على  
شهادة لكن لما كانت غزوة الخبر للتوار وقد ثبت بها أن أهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لم العمل بها لان  
البلدة لا تخضعون لما حكم شرعي عادة فلا بد من أن يكون صومهم مبنيا على حكم ما حكمه الشرع فكانت تلك  
الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور وهي أقوى من الشهادة بان أهل تلك البلدة والاهلال وصاموا لانها  
لا تقصد اليقين فلذا لم تقبل الا اذا كانت على الحكم أو على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة والانهي مجرد  
اخبار بخلاف الاستفاضة فانها تقصد اليقين فلا ينافي ما قلناه هنا ما ظهر لي تأمل **(نسيه)** قال الرحي معنى  
الاستفاضة أن تأتي من تلك البلدة جماعات متعددون كل منهم يخبر عن أهل تلك البلدة أنهم صاموا عن روية  
لا مجرد الشروع من غير علم عن أشاعه كما قد تشيع أخبار يتحدث بها سائر أهل البلدة ولا يعلم من أشاعها كما ورد  
أن في آخر الزمان يجلس الشيطان بين الجماعة فيكلمهم بالكلمة فيحدثون بها ويقولون لا تدري من قالها فقل هذا  
لا ينبغي أن يسمع قضايلا أن يثبت به حكم اه قلت وهو كلام حسن ويشير بقول الخبر انما استفاض  
وتحقق فان التحقق لا يوجد مجرد الشروع **(قوله حل الفطر)** أي اتفاقا كان ليلة الخميس والثلثين  
متعين وكذا المعصية على ما صححه في الدراية وبالإخلاصة والزيادة وصح عنه في مجموع النوازل والسيد الامام  
الاجل ناصر الدين كما في الامداد ونقل العلامة نور الاتفاق على حل الفطر في الثانية بأضغان البدائع والسرائح  
والجوهره قال والمراد اتفاق اثنتا الثلاثة وما حكى فهمان الخلاف انما هو لبعض المتأخرين وفي الفيض  
الفتوى على حل الفطر ووفق المحقق ابن الهمام كانفه عنه في الامداد بل لا بعد لوال قال بل قبله ما في  
الصواعق أي في هلال رمضان وتم العدول لا يفسرون وان قبله ما في غير أفطر والتحقق في زيادة الفتوى في الشرب في  
الثاني والاشتراف في عدم الشرب أصلا في الاول فصار كشهادة الواحد اه قال ج والحاصل اه اذا غم شوال  
أفطر واتفقا ثابت رمضان بشهادة عدلين في الغيم أو الصومان لم يتم فقبل يفطر مطلقا وقبل لا مطلقا  
وقبل يفطر وان غم رمضان أيضا والا **(قوله حيث يجوز)** حنية تقيد أي بان قبله القاضي في الغيم ادى  
الصحو وهو ممن يرى ذلك فتح أي بان كان شافعا ويرى قول الطحاوي بقول شهادة في الصوم اذا ماس الصغراء  
أو كان على مكان من تغرق في المصر وقد مترجمه وما هارجه أيضا فقد قال في الفتح في قول الهداية اذا قبل  
الامام شهادة الواحد وصاموا الخ هكذا الرواية على الاطلاق **(قوله وغم هلال الفطر)** الجملة حالة قد بينا انها  
محل الخلاف على ما ذكره المصنف **(قوله لا يحل)** أي الفطر اذا لم ير الهلال قال في الدرر يعرف ذلك انما هو  
لظهور كنية **(قوله لكن الخ)** استدراك على ما ذكره المصنف من أن خلاف محمد في اذا غم هلال الفطر بان  
المصرح به في الخبره وكذا في المراجع عن المجتبى أن حل الفطر هنا محل وفاق واتفا الخلاف فيها انما يتم وهر  
الهلال فتدبره لا يحل الفطر وعند محمد يحل كما قاله شمس الأئمة الحلواني وخبره ما نشره بلاني في الامداد قال  
في غاية البيان وصح قول محمد هو الأصح أن الفطر ما ثبت بقول الواحد ابتداء بل صاموا يوما فكم من ثبوت  
ضمنا لا يثبت قصدا وسئل عنه محمد فقال ثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد يعني لما حكم في هلال  
رمضان بقول الواحد ثبت الفطر بناء على ذلك بعد عام الثلاين قال شمس الأئمة في شرح الكافي وهو نظير  
شهادة القابلة على التسبب فانها تقبل ثم يرضى ذلك الى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة  
ابتداءه **(قوله وفي الزيل الخ)** نقله لبيان ما تقدم تعلم من كلام الخبره وهي ترجع بحكم الفطر ان لم يتم  
شوال لظهور غلظ الشاهد لان الإشتمال الفاظ الترجيح لكنه محققا علمنا من تصحيح غاية البيان بقول  
محمد لا يحل ثم حل في الامداد في غاية البيان على قول محمد لطل اذا غم شوال بناء على تحقيق خلاف الذي

ثم لو استفاض الحلواني  
البلدة الأخرى يلزمهم على  
الصحيح من المذهب بحيث  
وغيره وبعد صوم ثلاثين  
يقول عدلين حل الفطر  
الباعثه بصوم وبعد  
متعلقة بحل الوجود  
نصاب الشهادة (و) لو  
صاموا (يقول عدلين)  
حيث يجوز وغم هلال  
الفطر (لا) يحل على  
المذهب خلافا لمحمد  
كما ذكره المصنف  
لكن نقل ابن الكمال  
عن الخبره انه ان غم  
هلال الفطر حل اتفاقا  
وفي الزيل الاشبه ان  
غم حل والا

نقله المصنف وقد علت علمه وحيث نفا في غاية البيان في غير محله لانه ترجع المسألة بتحقق علمه تأمل **(قوله)**  
والأصحى كالقطر) أي ذواته كشوال فلا يثبت الغيم إلا برجل أو رجل وأمر أن وفي الصوم لابد من زيادة  
العدد على ما قدمناه وفي التوارد عن الإمام أنه كرمضان ويصح في التحفة والاول نالها المذهب ويصح في  
الهداية وشروها والتين فاختلف الصحيح وتأيد الاول ما به المذهب بحر **(قوله)** وبقيّة الاشهر التسعة) فلا  
يقبل فيها الاشهر خارجين أو رجل وأمر أن عدول أحرار غير محدودين كما في سائر الاحكام بحر عن شرح  
مختصر الجواهر للإمام الأسدي في ذكر في الامداد أنها في الصوم كرمضان والقطر أي فلا بد من الجمع العظيم  
ولم يعزل أحد لكن قال الخليل الرمي الظاهر أنه في الالهة التسعة لا فرق بين الغيم والصوم في قبول الرجلين فقد  
الصلة الموجبة لا شرط الجمع الكثير وهي وجه الكل طالين ونؤيده قوله في سائر الاحكام فلو شهد في الصوم  
بهلاك شعبان وثبت بشرط الثبوت الشرعي ثبت رمضان بعد ثلاثين ومامن شعبان وإن كان رمضان في  
الصوم لا يثبت خبره بالان ثبوته حيث ذهبى ويغفر في الضمات ما لا يغفر في القصدات **٨١ (قوله)**  
ورؤية الهلال ليلة الآتية مطلقاً أي سواء روي قبل الزوال أو بعده وقوله على المذهب أي الذي هو قول أبي  
حنيفة ومحمد قال في البدائع فلا يكون ذلك اليوم من رمضان عندهما وقال أبو يوسف كان بعد الزوال  
فذلك وإن كان قبله فهو ليلة الماضية ويكون اليوم من رمضان وعلى هذا الخلاف هلال شوال فعندهما  
يكون للسبق مطلقاً ويكون اليوم من رمضان وعندهما قبل الزوال يكون الماضية ويكون اليوم من رمضان  
لا يرى قبل الزوال عادة الآن يكون للثلاثين فيصحب في هلال رمضان كون اليوم من رمضان وفي هلال شوال  
كونه يوم الفطر والاصل عندهما أنه لا يعتبر رؤيته نهاراً وإنما العبارة لرؤيته بعد غروب الشمس لقوله صلى الله  
عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته أمر بالصوم والفطر بعد الرؤية فعبارة أبو يوسف مخالفة النص  
أما ملخص ما في الفتح أوجب الحديث سبق الرؤية في الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عتمة  
آخر كل شهر عند العتمة والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين والمختار قولهما **٨٢** قلت  
والحاصل أن الذي روي في الهلال يوم الجمعة مثلاً قبل الزوال فعند أبي يوسف هو ليلة الماضية يعني أنه يعتبر أن  
الهلال قد وحقق في الاقنى ليلة الجمعة فباب ظهر نهاراً فظهر في النهار في حكم ظهوره في ليلة ثالثة من  
ابتداء الشهر لانه لم يكن قبل ليلة لم تكن رؤيته نهاراً لانه لا يرى قبل الزوال إلا أن يكون للثلاثين فلا منافاة بين  
كونه ليلة الماضية وكونه للثلاثين لان النهار صلا بمنزلة ليلة ثالثة وإذا كان ليلة الماضية يكون يوم الجمعة  
الذكر أو أول الشهر فيصحب صومهم كان رمضان ويحب فطره وإن كان شوالاً أو ما عندهما فلا يكون الماضية  
مطلقاً بل هو للسبق ولنس كونه للسبق ثابتاً برؤيته نهاراً لانه لا عبرة عندهما برؤيته نهاراً واعتبار ما كمال  
العدة لان الخلاف على ما صرح به في البدائع والفتح إنما هو في رؤيته يوم السبت وهو يوم الثلاثين من شعبان  
أو من رمضان فإذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الثلاثين من الشهر وروى فيه الهلال نهاراً فعند أبي يوسف  
ذلك اليوم أول الشهر وعندهما لا عبرة له بالرؤية أو يكون أول الشهر يوم السبت سواء وجدت هذه الرؤية  
أو لا لان الشهر لا يرى بدعي الثلاثين فلم تعد هذه الرؤية شيئاً وحيث فقولهم هو ليلة الماضية فعندهما  
بيان الواقع وتصريح مخالفة القول بأنه الماضية فلا منافاة حيث ذهب قولهم هو للسبق فعندهما وقولهم  
لا عبرة برؤيته نهاراً عندهما وإنما كان الخلاف في رؤيته يوم السبت وهو يوم الثلاثين لان رؤيته يوم التاسع  
والعشرين لم يقل أحد أنها الماضية لتلازم أن يكون الشهر ثمانية وعشرين كانص عليه بعض المحققين  
وشمل قولهم لا عبرة برؤيته نهاراً ما أنار في يوم التاسع والعشرين قبل الشمس ثم روي ليلة الثلاثين بعد الغروب  
وشهدت بيته شرعية بذلك فنالحا بحكم برؤيته ليلاً كما هو نص الحديث ولا يلتفت إلى قول الخصم أن الله لا  
يمكن رؤيته صباحاً ثم يساق يوم واحد كما قدمناه عن فتاوى الشمس الرمي الشافعي وكذا لو ثبت رؤيته ليلاً ثم  
زعم زاعم أنه رأى صبيته نهاراً فالتفت إلى كلامه كيف وقد صرح أئمة المذاهب الاربعاء بان الصحيح

مطلب رؤية الهلال  
نهاراً

(و) هلال (الأصحى) وبقيّة  
الاشهر التسعة (كالقطر)  
على المذهب ورؤيته بالنهار  
ليلة الآتية مطلقاً على  
المذهب ذكره الخليل

## مطلب في اختلاف المطالع

(واختلاف المطالع)  
ورؤية نهار قبل  
الزوال بعده (غير معتبر  
على ظاهر المذهب)  
وعليه أكثر الشايخ  
وعليه الفتوى بجمع  
الخلاصة (فيلزم أهل  
المشرق رؤية أهل  
المغرب) أذا ثبت عندهم  
رؤية أو شئ بطريق  
موجب كما قال  
الزبيلي الأشبه أنه  
يعتبر لكن قال النكاح  
الأخذ بظاهر الرواية أحوط

• (باب ما يشد الصوم  
وما لا يشده) •

(قوله الثالث عشر)  
صوابه الثاني عشر  
وقوه هو الرابع عشر  
صوابه الثالث عشر  
لأن اليوم الثالث عشر  
من نيل الحجة هو اليوم  
الرابع من عبد الأضحية  
والأضحية في ذلك  
اليوم لا تصح عندنا  
وأصل حنبل سدي  
والوالد المؤلف أراد أن  
يكسفي اليوم الثالث  
فسمها فيه فكسب  
الثالث عشر تأمل حرو  
أقفر الورى محمد علاه

أه لا عبرة برؤية الهلال نهاراً وأما الاعتبار برؤية ليلة أو نهاراً لا عبرة بقول المجتهد ومن عاتب الدهر ما وقع في زماننا  
سنة أربعين بعد المائة والألف وهو أنه ثبت رمضان تلك السنة ليلة الاثنين التالية لتسعة وعشرين من شعبان  
بشهادة جماعة من منارة جامع دمشق وكانت السماوية ثابتة القاضي الشهر بشهادتهم بعد السعدى  
التسعة فزعم بعض الشافعية أن هذا لا يثبت خلاف للعقل وأنه غير صحيح لأنه أخوه بعض الناس بأنه  
رأى الهلال نهار الاثنين المذكور ثم تعاهد مع جماعة من أهل مذهبه على تقديم الخبر فلم يقدرُوا وأوقعوا  
التسكين في قلوب العوام ثم صاموا يوم عيد الناس وعيدوا في اليوم الثاني حتى خطبهم بعض علمائهم وأظهروا لهم  
النقول الصريحة من مذهبهم فاعتد بعضهم بانهم فعلاً كذلك مراعاة لذهب الحنفية وأن الحنفية لم يفهموا  
مذهبهم ولا يخفى أن هذا العذر أقبح من الذنب فإن فيه الاقتراع على آية الدين لترويج الخطأ الصريح فتعذر ذلك  
بإدراك كتاب رسالة حافلة بجميع تنبيه الغافلين والوسنان على أحكام هلال رمضان جعل فيها نصوص المذاهب  
الأربعة الدالة على أن الخطأ الصريح هو الذي ارتكبه وأن الحق الصحيح هو الذي اجتنبوا (قوله واختلاف  
المطالع) جمع مطالع بكسر الهمزة وموضع الطالع بجمع عن ضياء المعلوم (قوله ورؤية نهار الخ) مرفوع عطف على  
اختلاف ومعنى عدم اعتباره أنه لا يثبت بها حكم من وجوب صوم أو فطر فلذا قال في الخلاصة فلا يصام ولا  
يفطر وأعادوا على عقابله لضعف أدلة الآية لم يثبت بهذه الرؤية بل ثبت ضرورة كمال العدة كقوله  
قافهم (قوله على ظاهر المذهب) أعلم أن نفس اختلاف المطالع لا تراعى فيه معنى أنه قد يكون بين البلدتين بعد  
بحيث يطلع الهلال ليلة كذا في إحدى البلدتين دون الأخرى وكذا مطلع الشمس لأن انفصال الهلال  
عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الانحراف في انحراف الشمس في المشرق لا يلزم أن يزول في المغرب وكذا  
طالع القمر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجتها طلع فجر لقوم وطلع غروب لآخرين  
وغروب لبعض ونصف لغيرهم كافي الزبلي وقدر العدة التي تختلف فيه المطالع مسيرة شهر كما ترى  
ما في القسطنطينية عن الجواهر اعتباراً بقصة سليمان عليه السلام فله قد انتقل كل غدو ورواح من إقليم إلى إقليم  
وبينهم شهره ولا يخفى ما في هذا الاستدلال وفي شرح المنهاج يلزم وقده التاج التري على أن اختلاف  
المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرساً وأقرب به الوالد والأوجه ما تجدني به كافي به أيضاً  
أه فليصغروا وأما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع معني أنه هل يجب على كل قوم اعتبار مطالعهم ولا يلزم  
أحد العمل بمطلع غيرهم أم لا يعتبر اختلافهم بل يجب العمل بالأسبق رؤيته حتى لو رؤي في المشرق ليلة الجمعة  
وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق فقبل الأكل واعتد الزبلي وصاحب  
الفض وهو الأصح عند الشافعية لأن كل قوم محتالون بما عندهم كافي أوقات الصلاة وأيدي الدرر عارض  
من عدم وجوب العشاء والوتر على قاعدتهم وظاهر الرواية الثاني وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة  
لتعلق المطالع بما عطف على الرؤية في حديث صوموا لرؤيته بخلاف أوقات الصلوات وتعام نقر رؤيته بلساننا  
المذكورة (تنبيه) يفهم من كلامه في كتاب الحج أن اختلاف المطالع في معتبر فلا يلزم منه شيء لو ظهر  
أنه رؤي في ليلة أخرى فخلطهم بيوم هل يقال كذلك في حق الأضحية لتعريض الحج لم أره وأما الظاهر أن اختلاف  
المطالع أقال يعتبر في الصوم لتعلقه بالرؤية وهذا بخلاف الأضحية فظاهر أنها كآوقات الصلوات يلزم كل  
قوم العمل بما عندهم فنجزي الأضحية في اليوم الثالث عشر (ق) وإن كان على رؤية غيرهم هو الرابع  
عشر والله أعلم (قوله فيلزم) فاعلم ضيقه بعد أن ثبت الهلال أي هلال الصوم والقطر وأهل المشرق فغفوه  
ح أو يلزم بضم الباء من الإزاهم إلى الجوهول وأهل المشرق تابع الفاعل ورؤية متعلق بيلزم (قوله)  
بطريق موجب) كان يعمل أنان الشهادته أو يشهد على حكم القاضي أو يستفيض الخبر بخلاف ما إذا  
أخبرنا أهل بلدة كذا رأوا له حكاية ح (قوله كما) أي عند قوله شهد أنه شهد ح (قوله يكره)  
ظاهره ولو قصد دلالة من لم يره وظاهره أن الكراهة تزني ط والله أعلم

• (باب ما يشد الصوم وما لا يشده) •

الدين ابن المؤلف عني عنها أمين

المفسد هنا قسمان ما وجب القضاء فقط ومع الكفارة وغير المقدس قسما أيضا ما باح فعله أو بكره **(قوله)** الفساد والبطلان في العبادات سنان (أما في المالمات فإن لم يرتب أثر المعاملة عليها فهو البطلان وإن ترتب فإن كان مطلوب التفاسخ شرعا فهو الفساد والافهو الصحيحة عن الجبرية لو باح مية فإن أثر المعاملة هنا هو الملك غير مرتبط عليها ولو باح عبد بشرط فاسد وسلم ملكه المشتري فاسدا ووجوب التفاسخ ولو بدون شرط ملكه صحيح **(قوله)** إذا كل شرط جوابه قوله الاتي بغير كل يمينه عليه الشارح **(قوله)** ناسيا أي لصومه لأنه إذا كل والشرب والجماع معراج **(قوله)** في الفرض ولو قضاء أو كفارة **(قوله)** قبل التنية أو بعدها قدم الشارح هذه المسئلة عن شرح الوهابية قبل قوله رأى مكلف هلال رمضان الخ وصورها في المعلوم تصالقه هبانية وشرحه لكونه في معنى الصائم إذا ظهر يرت مضانة اليوم بعدما كل ناسيا موى فتصور منه التسان أي نسان تلومه لاجل الصوم بخلاف المتنفل فإنه لو كل قبل التنية لا يسي ناسيا وكذا في صوم القضاء والكفارة يتم تصور التسان في أدم رمضان والنذر والعين **(قوله)** على الصحيح متصل بقوله قبل التنية وقد نقل تصحيحه أيضا في التارخانية عن العنابة وقد اظهرت مضانته لا يجزيه وبه جرح السراج وتبعه في الترنيلالية وتعلم ابن وهبان القولين مع حكاية الصحيح الاول وأقره في الضر والنهر فكان هو المعتمد فافهم **(قوله)** الآن يذكر كفرا يترك أي إذا أكل ناسيا فذكر كراهة ناسيا بالصوم ولم يترك كرفا كل فسد صومه في الصحيح بخلاف بعضهم ظهريه لأن خيرا الواحد في العبادات مقبول فكان يجب أن يلتفت إلى تأمل الحلال لوجود المذكر بجرقت لكن لا كفارة عليه وهو المختار كما في التارخانية عن النصاب وقد نسبوا هذه المسئلة إلى أبي يوسف ونسب إليه التفتت إلى فساد الصوم بالنسيان مطلقا ولم أره غيره وسياق ما رتب **(قوله)** ويذكره أي أنوما كما في الواجب فذكره تركه عما يجزى وقوله ولو قويا له فتوى على أتمام الصوم بلا نصف وإذا كان نصف الصوم ولو كل يتقوى على سائر الطاعات يسعه أن لا يجزىه فتح وعبار غيره الأولى أن لا يجزىه وتعتبر الزبلي بالشلب والشيخ جري على الغالب ثم هذا التفصيل جرى عليه غير واحد وفي السراج عن الواقعات المختار أنه يذكر كمطلقا نه قال ح عن شيخه ومثل أكل الناسي التوهم من صلاتان كلاهما معصية في نفسه كالحرجوا أنه بكرة السهر إذا خاف فوت الصبر أكل الناسي أو التائم غير قادر فسقط الأثم عنهم لكن وجب على من يعلم حاله ما ذكر الناسي وأيقظ التائم إلى حق الضعيف عن الصوم مرحله اه **(قوله)** وليس أي النسيان عذر في حقوق العبادي من حيث ترك النسيان على فعله قلوا كل الوديع ناسيا ضمه أمان من حيث المواخذة في الآخرة فهو عذر مسقط للأثم كما في حقوقه تعالى وأمان من حيث الحكم في حقوقه تعالى فإن كان في موضع مذكر ولا داعي إليه كآكل المصلي لم يسقط نقصه فإن حالة المصلي مذكرة وطول الوقت الداعي إلى الأكل غير موجود بخلاف سلامة في القعدة الأولى وكل الصائم فإنه ساقط لوجود الداعي وهو كون القعدة محل السلام وطول الوقت الداعي إلى الدعا مع عدم المذكر وبخلاف ترك الناج التسمية فإن حالة الذبح منفردة لا مذكور مع عدم الداعي فيسقط أضمان الحر مع زيادة **(قوله)** استحسانا وفي القياس يفسد أي يدخل النصاب لوصول المظفر إلى جوفه وإن كان لا يتعدى كالتراب والحصاة هبانية **(قوله)** لعدم إمكان الترحز عنه فاشبه الغبار والذخا لوصولهما من الانفا إذا أطبق القم كما في الفخر وهذا يفسد أنه إذا وجد هباني تعاطى ما يدخل غبار في حلقة أو فسد لعل شرب نيلالية **(قوله)** ومفاده أي مفاد قوله دخل أي بنفسه بلا صنع منه **(قوله)** أنه لو أدخل حلقة النسيان أي بأي صورة كان الاندخال حتى لو تضر بصورفا وأما نفسه واستهنا كراهة الصومه أفطر لما كان الترحز عنه وهذا ما يغفل عنه كثير من الناس ولا توهم أنه كشم الروماته والمسلك لوضوح الفرق بين هواء تطيب برائح المسك وشبهه وبين جوهر دنان وصل إلى جوفه بقلعه إمداد وفيه حكم شرب النسيان ونظمه الترنيلالي في شرحه على الوهابية بقوله ويتبع من سبع النسيان وشربه \* وشربه في الصوم لا شطير ويلزمه التكفير لوطن ناعيا \* كذا في فعله هباني ففروا

الفساد والبطلان في العبادات سنان (إذا) أكل الصائم أو شرب أو جامع حال كونه (ناسيا) في الفرض والنفل قبل التنية أو بعدها على الصحيح يجوز عن القضية الآن يذكره لم يتذكر ويذكره لوقويا والا لا وليس عذرا في حقوق العباد (أو يدخل حلقة) غبارا ونابا أو دخانا ولو ذكرا استحسانا لعدم إمكان الترحز عنه ومفاده أنه لو أدخل حلقة النسيان أفطر أي ذنبا كان ولو عودا أو عثرا لو ذكرا لا مكان الترحز عنه فليسته له كإسطة الترنيلالي (أو أذهن) أو أكمل أو أحقهم مطلب بكرة السهر إذا خاف فوت الصحيح

(قوله) وان وجد طعمه في حلقه  
 (أو قبل) ولم يزل (أو)  
 احتلم أو أثر بلقيس)  
 ولو ان فرجها مراد  
 (أو بفكر) وان ملأ  
 جمع (أو يقي بل في فيه  
 بعد المضمة وابتلع  
 مع الرين) كلم  
 أدوية ومص اهليلج  
 بخلاف نحو سكر (أو)  
 دخل الماعق ذاته وان  
 كان يفعله) على المختار  
 لو كان أنه يعود ثم أخرجه  
 وعلين ثم أدخله ولو  
 مراد (أو ابتلع ما بين  
 أسنانه وعودن الحصة)  
 لانه تبع لرقبه ولو  
 قدرها أفطر كنجيه  
 (أو سرج المهن بين  
 أسنانه ودخل حلقه)  
 يعني ولم يصل إلى الجوفه  
 أما إذا وصل فانه غلب  
 الدم أو تساو فاسد والا  
 لا إلا إذا وجد طعمه  
 تراز به واستحسنه  
 المصف وهو ما عليه  
 الا كروسي (أو طعن  
 برع فوصل إلى الجوفه)  
 وان يقي في جوفه كالأ  
 ألقى بحجر في الحاقصة  
 أو غدا السهم من الجانب  
 الآخر ولو بقي التصل  
 في جوفه فسد

(قوله) وان وجد طعمه في حلقه) أي علم الكحل أو الدهن كافي السراج وكذلك الرزق فوجد دلوه في الاصم بحر  
 قال في التهرلان الموجود في حلقه أو داخل من السام الذي هو خلل البدن والفطر أعماه الداخل من الناقذ  
 لا اتفاق على أن من اغتسل في ماء فوجد ردي في طمأنه أنه لا يضر وأما كراهية الامام الخليل في الماء والتلف  
 بالثوب الملول ما فهم من الظاهر الضعيف في إقامة العليّة لا لأنه مضر اه وساق أن كلام من الكحل والدهن  
 غير مكره وكذلك الحطمة إذا كانت ضعفة عن الصوم (قوله) أو يفكر) عطف على قوله ينظر (قوله) أو يقي  
 بل في فيه بعد المضمة) جعله في الفتح والبدن شبيه دخول النخاع والشارب ومقتضاه أن العلة فيه عدم  
 إمكان التضرر عنه ويضيئ اشتراط البصق بعد خلط الماء باختلاط الماء بالبصق فلا يخرج بمجرد البل ثم لا يشترط  
 المبالغة في البصق لان الباقى بعده مجرد دليل ورطوبه لا يمكن التضرر عنه وعلى ما قلنا ينبغي أن يحمل قوله في  
 التراز به إذا بقي بعد المضمة ما غلب طعمه بالراز لم يشترط تعدد الاحتراز تأمل (قوله) كلم أدوية (أو يقي بل في فيه  
 دواء فوجد طعمه في حلقه زلبي وغيره في القهقسي طم الأدوية وقروح المطر إذا وجد في حلقه لم يضر كافي  
 المحط (قوله) ومص اهليلج) أي بأن مضغها فدخل البصاق حلقه ولا يدخل من عينه في جوفه لا يفسد صوم  
 كافي التنازلة وغيره في المغرب اهليلج معروف عن الشوكذا في القانون وعن أبي عبيد الله اهليلج بكسر  
 اللام الأخيرة ولا تقل له حقة وكذلك أهال الفراه اه (قوله) وان كان يفعله) اختاره في الهذلي والتبني وصححه في  
 المحط وفي الوالحي أنه المختار وقيل في الحاشية بأنه إن دخل لا يفسد وإن أدخله يفسد في الصحيح لأنه وصل  
 إلى الحلق يفعله فلا يضره صلاح البدن ومثله في التراز به واستظهره في الفتح والرهان شرب لينة ملحفا  
 والحاصل الاتفاق على الفطر نصب الدهن وعلى عدمه دخول الماء واختلاف التحصين في إدخاله وح (قوله)  
 كالوحد أنه الخ) جعله مشبها لما في التراز به أنه لا يفسد إلا بإجماع الظاهر أن المراد إجماع أهل المذهب  
 لانه عند الشافعية يفسد (قوله) لانه تبع لرقبه) عبارة الصرح لانه قليل لا يمكن الاحتراز عنه فيجعل غيرة الرق  
 (قوله) كنجيه) أي قيل قوله وكمره فوق شيء يأتي تفصيل المسئلة هناك (قوله) يعني ولم يصل إلى الجوفه)  
 ظاهر الحلاق المتأمله لا يضر وان كان الدهن غلب على الرق ويصح في الوحد كافي السراج وقال ووجهه أنه  
 لا يمكن الاحتراز عنه عادة فصار غيرة ما بين أسنانه وما بين من أثر المضمة كذا في إيضاح الصديق اه ولما  
 كان هذا القول خلاف ما عله الا كرم من التفصيل حاول الشارح تبعا للمصنف في شرحه جعل كلام المتن  
 على ما إذا يصل إلى الجوفه لئلا يخالف ما عله الا كرم فمن هذا يعلم حكم من قطع ضرره في رمضان ودخل  
 الدم إلى الجوفه في التهار ولو تأمل كيف علم القضاء الآن يفرق بعدم إمكان التضرر عنه فيكون كافي الذي عد  
 بنفسه فلياجنح (قوله) واستحسنه المصف) أي تبعا لشرح الوهابية تحت قال فيه وفي التراز به فسد عدم  
 الفساد في صور تغلبة البصق بما إذا يجد طعمه وهو حسن اه (قوله) هو ما عله الا كرم) أي ما ذكر من  
 التفصيل بين ما إذا غلب الدم أو تساو وأغلب البصاق هو ما عله الا كرم المشايخ كافي التهر (قوله) وسجي)  
 أي ما استحسنه المصف بحيث يقول وأكل مثل سمسة من خارج يضر إلا إذا مضغ بحيث تلتصق فيه الا  
 أن يجد الطعم في حلقه اه ولا ينبغي كافي ما لم يمتد تشتت الضمائر كالمثل (قوله) وان يقي في جوفه) أي يقي  
 زحمة وهذا ما صححه جماعة منهم فاضينان في شرحه على الجامع الصغير حيث قال وان يقي في جوفه لم  
 يذكر في الكتاب واختلافه قال بعضهم يفسد كالأدخل خشية في ذروعه ما قال بعضهم لا يفسد وهو  
 الصحيح لانه لم يوجب من الفعل ولم يصل إليه ما فيه صلاحه اه واصله أن لا يفسد موطأ ما إذا كان يفعله  
 أو فيه صلاحه ويشتراط أيضا استقرار ما داخل الجوف ففسد بالمسئلة إذا غلب الوجود الفعل مع الاستقرار  
 وان لم يفسد فلا لعدم الاستقرار وفسد أيضا فمما لا أو جر مكرها أو نلتنا كنجيه لان فيه صلاحه (قوله) كالو  
 ألقى حجر) أي ألقاه غيره فلا يفسد لكونه تفرقه وليس فيه صلاحه بخلاف ما لو أدى إلى الحاقصة كنجيه  
 (قوله) ولو بقي التصل في جوفه فسد) هنا على أحد القوانين إذ لا فرق بين فصل السهم وفصل الرمح فقد صرح في  
 فتح القدير بان الخلاف جارح فمما بان عدم انطوائه صحة جماعة اه وقد جزم الزيلعي بالصحيح فمما وعلم

(أو أدخل عودا) ونحوه  
 (في مقعده وطره  
 خارج) وأن غيبه فسد  
 وكذا لو ابتلع خشبة  
 أو خيطا ولو فيه لقمة  
 من رطبة الآن ينقل  
 منها شيء ومفاده أن  
 استقرار الدخول في  
 الجوف شرط للفساد  
 بدائع (أو أدخل أصبعه  
 بالباسقة فيه) أي يدبره أو  
 فرجه أو لميته فسد ولو  
 أدخلت قنطرة أن غابت  
 ففسد وإن بقي طرفها  
 في فرجها الخارج لا ولو  
 بالغ في الاستدعاء حتى  
 بلغ موضع الحفنة  
 ففسد وهذا لما يكون  
 ولو كان فورث داء  
 عظيما (أو نزع الجماع)  
 حال كونه (نفسا في  
 الحال عند ذكره) وكذا  
 عند طلوع القمر وإن  
 أمسى بعد النزاع لأنه  
 كالاحتلام ولو مكث حتى  
 أمسى ولم يتحرك ففسد فقط  
 وإن حرك نفسه قضى  
 وكفر كالزورع ثم أوج  
 (أو رمى القنطرة من فيه)  
 عند ذكره أو طلوع  
 القمر ولو ابتلعها إن قبل  
 انزاعها كفر وبعد  
 لا (أو جامع فيما دون

ما في كلام الشارع حيث جرى أو لأعلى الصميم وثانها على مقابلة فافهم (قوله وإن غيبه) أي غيب الطرف  
 أو العود بحيث لم يبق منه شيء في الخارج (قوله وكذا لو ابتلع خشبة) أي عودا من خشب إن غاب في حلقه  
 أو قطر أو أفلا (قوله مفاده) أي مفاد ما ذكرتنا وشرا هو أن ما دخل في الجوف أن غاب فيه فسد وهو المراد  
 بالاستقرار وإن لم يقبل ببق طرف منه في الخارج أو كان متصلا بشيء خارج لا يفسد لعدم استقراره (قوله  
 أي يدبره أو فرجها) أشار إلى أن تذكير الصبر العائد إلى المقتصد كونه في معنى الصبر ونحوه وإلى أن فاعل  
 أدخل ضمير عائد على الشخص الصائم الصادق بالذکر والافتقار (قوله ولو لميته فسد) لبقائه من البلية في  
 الداخل وهذا لو أدخل الأصبع إلى موضع الحفنة كما يعلم مما بعده قال ط وعمله إذا كان ذكرا كالأصوم والأفلا  
 فساد كما في الهندية عن الزاهدي اه وفي الفتوح خرج سرمة ففسده فان قام قبل أن يشقه ففسد صومه والا  
 فلا لأن الما اتصل بظاهرة ثم زال قبل أن يصل إلى الباطن يعود المقعد (قوله حتى بلغ موضع الحفنة) هي دواء  
 يجعل في خرطمة من آدم يقال له الحفنة مغرب ثم في بعض النسخ الحفنة بالبر وهي أولى قال في الغفر والحد  
 الذي يتعلق بالوصول إلى الفساد قدر الحفنة اه أي قدر ما يصل إلى الرأس الحفنة التي هي آلة الاحتقان وعلى  
 الأول فالمراد بالموضع الذي ينصب منه الدواء إلى الامعاء (قوله عند ذكره) بالضم ويكسر بمعنى التذكير كما موسى  
 (قوله وكذا عند طلوع القمر) أي وكذا لا يفسد لو جامع عابدا قبل الضحى وزرع في الحال عند طلوعه (قوله  
 ولو مكث) أي في مسئلة التذكير ومسئلة الطلوع (قوله حتى أمسى) هذا غير شرط في الإفساد وإن كان كره ليلان  
 حكم الكفارة أمدا (قوله وإن حرك نفسه قضى وكفر) أي إذا أمسى كما هو فرض المسئلة وقد علمت أن  
 تقصيده الامتناع لأجل الكفارة لكن يزعم هنا وجوب الكفارة مع أنه في الفتوح وغيره حكى قولين بدون ترجيح  
 لأحدهما وقد اعترضه بأن وجوبها بخلاف ناسي من أنه إذا أكل أو جامع ناسيا فكل عدل لكفارة عليه  
 على المنه شبهة خلاف ما قلناه بقول بفساد الصوم إذا أكل أو جامع ناسيا اه قلت ووجه المخالفة أنه إذا  
 لم ينجب الكفارة في الأكل عابدا الجماع ناسيا بزم منه أن لا ينجب الأولى فيما إذا جامع ناسيا فتذكر وكسك  
 وحرك نفسه لأن الفساد لا ينجب بل أنما هو ليكون التذكير بل بمنزلة ابتداء الجماع والجماع كالأكل وإذا أكل أو  
 جامع عابدا بعد جماعه ناسيا لم ينجب الكفارة فكذلك لا ينجب إذا حرك نفسه الأولى لكن هذا بخلاف مسئلة  
 الطلوع ثم يزعم عدم الوجوب فيها أيضا لطلاق ما في البدائع حيث قال هذا أي عدم الفساد إذا نزع بعد التذكير  
 أو بعد طلوع القمر أما إذا لم ينزع وبقي فعله القضاء ولا كفارة عليه في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف وجوب  
 الكفارة في الطلوع فقط لأن ابتداء الجماع كان عدا وهو واحد ابتداء أو انتهائهما الجماع العمدة في جها في التذكير  
 لا كفارة ووجه الظاهر أن الكفارة إنما تجب بفساد الصوم وذلك بعد وجوده ويقاوم في الجماع فبقع وجود الصوم  
 فاستحال إفساده فلا كفارة اه فهذا يدل على أن عدم وجوبها في التذكير متفق عليه لأن ابتداء لم يكن عدا  
 وهو فعل واحد فدخلت فيه الشبهة ولأن فيه شبهة خلاف ما قلنا كما علمت وأما الخلاف في الطلوع وما وجهه  
 ظاهر الرواية يدل على عدم الفرق بين تحريك نفسه وعدمه هذا في نقل الهندية عبارة البدائع سقط فافهم  
 (قوله كالزورع ثم أوج) أي في المسئلة لما في الخلاصة ولو زرع حتى تذكر ثم عدل بغير الكفارة وكذا في  
 مسئلة الصبح اه لكن في مسئلة التذكير ينبغي عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف ما قلنا ولعل ما هنا  
 مبني على القول الآخر بعدم اعتبار هذه الشبهة تأمل (قوله وبعد) أي لاستقرارها وهذا الأصح كما في  
 شرح الوهانية عن المحطوفيه عن الظهيرية أن قبل أن يترك كفره وبعد لا وعن ابن الفضل أن كانت لقمة نفسه  
 كفر والأفلا ام قلت ولتحليل الأصح بالاستقراء يدل على تصديدها أن يترك ففسد القول الثاني لقولهم إن  
 اللقمة الخارجة من جها تأمل كما عايناه ولا يعاقبها لكن هذا مبني على أن الغذاء الموصوف الكفارة ما يصل  
 إليه الطبع ويتقضى به شهوة البطن لا ما يعود نفعه إلى صلاح البدن والشارع في ماسي إلى اعتدالي وسيأتي  
 الكلام فيه وذكر الفتوح فيما لو أكل الحمايين أسنانه قدرا الحصة فأكثر عليه الكفارة عند زفير لا عند أي

مطلبهم المقتضى في  
الوقائع لا بد من ضرب  
اجتماع ومعرفة بأحوال  
الناس

مطلب في حكم الاستثناء  
بالكف

وسوف لانه معافه الطبع فصار عزلة التراب فقال والتحقيق ان المقتضى في الوقائع لا بد من ضرب اجتماع ومعرفة  
بأحوال الناس وقد عرف ان الكفاية تقتضي ان كمال الحناية ينظر في صاحب الواقعة كان ممن يعاقب عليه  
ذلك اخذ بقول أبي يوسف والأخذ بقول زفر **(قوله ولم ينزل)** أما لو أنزل قضى فقط كما سجد كرم المستغنى  
بلا كفارة قال في القمع وعلى المرائين كعمل الربا لاجتماع افتقار دون القرض لاختصاصه على واحسنهما الا اذا  
انزلت ولا كفارة مع الانزال اه **(قوله يعنى في غير السيلين)** أشار إلى القمع حيث قال أرباب القرض كلام من  
القبل والدر فادوسه حيث أخذوا التغطية من أي لان القرض لا يشمل الدرقة وان شبهه حكما قال في المغرب  
القرج قبل الرجل والمرأة ما تفاق أهل لفظة ثم قال وقوله القبل والدر كلاهما فرج يعنى في الحكم اه **(قوله)**  
وكذا الاستثناء بالكف أي في كونه لا يسئل لكن هذا اذا لم ينزل أما اذا أنزل فعليه القضاء كما صرح به  
وهو المختار كما يأتي لكن المتبادر من كلامه لا أنزل بقرع بما يفرضه فيكون على خلاف المختار **(قوله ولو خاف)**  
الزنا الخ الظاهر أنه غير قبل لو تم من خلاص من الزنله وحل له أخف وعادة القمع فإن غلبت الشهوة  
ففعول ارادة تسكنها فالرجاء أن لا يعاقب اه زاد في معراج الدراية وعن أحمد والشافعي في القديم الترخص  
فيه وفي الجديد بحرمه ويحوزان يستثنى بغير وجهه ونكاحه اه وسد كرم الشارح في الجديد عن الجمهور أنه  
يكفر ولعل المراد به كراهة التزني به فلا شافى قول المعراج يجوز تأمل وفي السراج ان أراد بذلك تسكين الشهوة  
المفرطة الشاغلة للقلب وكان عز بالازوجهه وأما وكذا الآية لا يقتضي الوصول اليه العز قال أبو الليث  
أرجو أن لا ياول عليه وأما اذا فعله لا استحلال الشهوة فهو آثم اه بقي هنا شيء وهو أن عمله الآثم هل هي كون ذلك  
استماعا بالخر كما يقضيه الحديث وتقصيدهم كونه بالكف ويلحق به ما لو أدخل ذكره من نفسه متلاحا أمضى  
أهمى سفع الما هو منجى الشهوة في غير مجله بغير عذر كما يقضيه قوله وأما اذا فعله لا استحلال الشهوة فالخ لم أر من  
صرح بشئ من ذلك والظاهر الأخير لأن فعله بغير وجهه ونحوه ما سفع الما لكن بالاستماع بغير صياح كالمر  
انزل بتقضي أو تطين بخلاف ما اذا كان يكتمه ويحرمه على هذا فلو أدخل ذكره في حاشية أو نحو حاشية أمضى أو  
استثنى بكفه بمجال منع الحرارة بآثم أو بغيره بل أو بغيره ما قلنا ما في الزبلي حيث استدل على عدم حله بالكف  
بقوله تعالى والذين هم قهروا وجهم فلنؤنن الآية وقال فرج الاستماع الإجماعي بالوجهه والآلة أهذا قد عدم  
حل الاستماع أي قضاء الشهوة بغيرها هذا ما ظهر له والله سبحانه أعلم **(قوله من غير انزال)** أما به فعليه القضاء  
فقط كجسائي **(قوله أو قبلها)** عطف على من فهو فعل ماض من التقبل **(قوله فأنزل)** وكذا لا يفرضه  
دون انزال ما لا يرى ونقل في الصر وكذا الزبلي وغيره لاجتماع على عدم الانسداد مع الانزال واستحلاله في الامداد  
عسيلة الاستماع بالكف قلت والفرق أن هؤلاء انزالهم مباشرة بالقرض وهذا بدونهما وعلى هذا فالاصل أن  
الجماع المقدس لوصف هو لاجتماع صوره وهو ظاهر أو معنى فقط وهو الانزال عن مباشرة بفرجه لا فرج أو في  
فرج غير مستثنى عادة وعن مباشرة بفرجه في محل مستثنى علة في انزال بالكف أو بتقضي أو تطين  
وجدت المباشرة بفرجه لا في فرج وكذا الانزال بغير المرائين فانه مباشرة بفرج بغير لا في فرج في انزال  
بوجهه أو بوجهه وجدت المباشرة بفرجه في فرج غير مستثنى عادة وفي الانزال عن أي أو تقضيه وجدت  
المباشرة بغير فرجه في محل مستثنى أما الانزال عن أي أو تقضيه هيمة فانه لم يوجد فيه شئ من معنى الجماع فصار  
كالانزال سطر أو تفكر فلذا لم يسد السوم لاجتماعها هذا ما ظهر من فض الفتح العليم **(قوله على المذهب)**  
أي قول أبي حنيفة ومحمد في الظاهر وقال أبو يوسف ينظر والاختلاف بيني على أنه هل ينال المنة والجوف  
منفذاً ولا وهو ليس باختلاف على التحقيق والظاهر أنه لا منفذ ولا على اجتماع البول فيها الترخيص كذا يقول  
الظاهر بل على وأما أنه لو بقي قصة الذر لا يفسد اتفاقا ولا شق في ذلك به بطل ما نقل من خزانه الاكل  
لحاشية كرمه فبطله ففسد لأنه يفسد لان الله من الجانبين الوصول الى الجوف وعلمه سبحانه على وجود المنفذ  
وعلمه لكن هنا يقتضي عدم الفساد في حشو الدر وقرعها الداخل ولا يخلص الا بالآيات أن المنفذ فيها  
يحذبه الطبيعة فلا يعود الامع الخارج المتداوله في الفتح قلت الاقرب انقص بأن الدر والفرج الداخل

الفرج ولم ينزل يعنى  
في غير السيلين كسرة  
ونفذ وكذا الاستثناء  
بالكف وإن كرهه بغيره  
لحديث فاكه السيد  
ملعون ولو خاف الزنا  
يرجى أن لا يوال عليه  
**(أولاً)** أدخل ذكره في  
جمعة أو ميمنة من غير  
انزال أو من فرج  
جمعة أو قبلها فأنزل أو  
أقصر في حاله ما أو  
دهنا وإن وصل الى  
المانة على المذهب وأما

في قلبها ففسد اجماعا  
 لانه لطيفة (أو أصبح  
 حنبا) وان بقي كل  
 اليوم (أو اغتاب) من  
 القبة (أو دخل) أنه  
 سخا فاستشفه فدخل  
 حلقه) وان نزل رأس  
 أنه كالمو ترطب شفته  
 بلزاق عند الكلام  
 ونحوه فابتلعه ارسال  
 ريقه الذقنه كالخيط ولم  
 يتقطع فاستشفه (ولو  
 عدم) خلافا للشافعي في  
 القادر على رج الصامصة  
 فينبغي الاحتياط (أو  
 ذاق شيابه) وان  
 كره (لم يضر) جواب  
 الشرط وكذا وقتل  
 الخيط برفاهه مرارا  
 وان بقي فيه عقد البراق  
 الا أن يكون مصبوغا  
 وتظهر لونه قد بقى فيه  
 وابتلع هذا كراوتعلمه ابن  
 النخعي فقال  
 مكبر تدل الخيط بالزرق  
 قاتلا  
 بلخاله في فيه لا يضر  
 وعن بعضهم ان يلغ  
 الريق بعد هذا  
 يضر كسبح لونه فيه  
 يظهر  
 (وان أفرط خطأ) كان  
 يفسد ففسقه الماء  
 أو شرب نائما أو تسكر  
 أو جامع على ظن عدم القيء  
 (أو) أو جر (مكرها)

من الحرف اذا لا جرح بينهما وبينه فهما في حكمه والشم والنف وان لم يكن بينهما وبين الحرف حاجز إلا أن  
 الشرع اعتبرهما في الصوم من الخارج وهذا بخلاف قصة الذرقان المأثورة لا منغلها على قولهما وعلى قول  
 أبي يوسف وان كان لها منغل في الحرف إلا أن المنغل الآخر المتصل بالقصة متعلق لا ينسخ الاعتدال وج  
 البول فلم يقطع قصته في الحرف تأمل (قوله ففسد اجماعا) وقيل على الخلاف والاول أصح فخرج الميسر  
 (قوله) أو دخل (أنه) الاول أو نزل إلى أنفه (قوله) وان نزل رأس (أنه) ذكر في الشرع نبالة أخذ من المظالم  
 ومن قولهم بعد القطر براق امتدول يتقطع من فيه الذقنه ثم ابتلعه بخله ومن قول الظهري وهو ناطق وكذا الخطاط  
 والبراق يخرج من فيه أو أنه فاستشفه واستشفه لا يفسد صومه اه ثم قال لكن يتخالف في القبة نزل الخطاط  
 الرأس أنه لكن لم يظهر ثم جفبه فوصل إلى حوقه لم يفسد اه حيث قيد بعدم الظهور (قوله) فاستشفه  
 الاول جفبه لأن الاستشفاء بالأنف وفي نسخ فاستشفه بنا فوقه فاء أي جفبه بشفته وهو ظاهر ط (قوله)  
 فينبغي الاحتياط لان مراعاة الخلاف مندوبة وهذا القادة تبطلها ان النخعي ومقاتله أنه لو ابتلع البقم  
 بعدما يتخلص بالخنز من حلقه إلى فيه لا يضر عندنا قال في الشرع نبالة ولم أره ولعله كالخطاط قال ثم وجدتها  
 في التارخية سئل ابراهيم عن ابتلع بلفا قال ان كان أقل من مل فيه لا يفسد اجماعا وان كان مل فيه  
 يتقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا يفسد اه وسد كذا شرح ذلك أيضا بحث القمي (قوله)  
 وان كره أي الا بعد كما يأتي ط (قوله) وكذا وقتل الخيط برفاهه مرارا الخ) يعني اذا اراد قتل الخيط وبه برفاهه  
 وأدخله في فيه مرارا لا يفسد صومه وان بقي في الخيط عقد البراق وفي الظاهر لا بد من أن يفسد كذا في  
 القبة وحكي الاول في الظاهر ينعن شمس الاعمال الخواص ثم قال وذكر الزيدوني اذا قتل السلعة وبلفا ريقه  
 ثم أمرها بان ياق فيه ثم ابتلع ذلك البراق ففسد صومه اه ثم لا يخفى ان المحكي عن شمس الاعمال مبدع اذ ابتلع  
 البراق والا فلا بد من التنبيه على أنه لا يفسد صومه فهو محمول على ما صرح به في النظم فكان مراد صاحب  
 الظهري أن ذلك المطلق محمول على هذا المقصد فها مسئلة واحدة خلافا لما استظهر في شرح الوهبانية من  
 أنهم استثنان بمحمل الاول على ما اذا لم يتلغ البراق والثانية على ما اذا ابتلعه اذ لا يبيخ خلاف حينئذ أصلا  
 كالاحتياط وهو خلاف المفهوم من القبة والظهريه (قوله) مكرها (مكرها) مبتدأ وقوله بالريق متعلق بل وقوله بانخاله  
 متعلق بجرح المند الذي هو قوله لا يضر ووجهه أنه بمنزلة الريق على هذا لم يتقطع كافي شرح الشرع نبالة ط  
 (قوله) بعد هذا أي بعد تكرار ادخاله في فيه (قوله) يضر أي الصوم يفسده لان جرحه بمنزلة انقطاع البراق  
 المتصل كذا في شرح الشرع نبالة ط (قوله) كسغ أي كايضرب ابتلاع الصمغ وهذا مما لا خلاف فيه وقوله  
 لونه أي الصمغ وفيه أي الريق متعلق بظهر ط (قوله) وان أفرط خطأ) شر ط جواب قوله لا يفسد فقط وهذا  
 شروع في القسم الثاني وهو ما يوجب القضاء دون الكفارة بعد فراغه مما لا يوجب شيئا والمراد بالخيط من  
 يفسد صومه بفعله المقصود دون قصد الفساد نهر عن الفخ (قوله) ففسقه الماء أي يفسد صومه ان كان  
 ذا كراهه والا فلا له ولشرب حنظل يفسد هذا أو لم يقل ان يمتنع نائما لا يفسد وان زاد ففسد ما دام  
 (قوله) أو شرب نائما) فيه أن النائم غير محلي لعدم قصد الفعل ثم صرح في التهربان المكره والنائم بالخيط  
 اه وليس هو كائنا لان النائم أو ناهب العقل لم يؤكل ذنبه وتوكل ذنبه من نسي السمعة بحسره  
 الخائبة قال الرجعي ومعنا أن النسيان اعتبر عندنا في ترك السمعة بخلاف النوم والجنون فكذا اعتبر عندنا  
 في تناول القطر لأن النسيان غير نادر الوقوع أما الذبح وتناول القطر في حال النوم والجنون فنادر فلم يلحق  
 بالنسيان (قوله) أو تسكر أو جامع الخ) أفلان الجامع قد يكون خطا وهو صرح في السراج فقال ولو جامع على ظن  
 أنه بليل ثم علم أنه بعد القيء فخرج من ساعته فصومه فاسد لا يمتنع على ولا كفارة عليه لعدم قصد الافساد اه وبه  
 يستغنى عن التكليف بتصوير الخطا في الجامع بما اذا بشرها مائة فاشتهت فتوارت حشفته أفادته في الترافقه  
 وبمسألة التسكر ستان في مقصده (قوله) أو أوجز مكرها أي حسب قلمته شئ والابحار غير قيد فلا أسقط قوله أوجز  
 وأبقي قول المتن أو مكرها معطوفا على قوله خطا لكان أولى لتبطل ما لو كل أو شرب بنفسه مكرها فانه يفسد



صومه خلافاً لفرق والشافعي كافي البدائع ولشمل الافطار بالا كرام على الجوع قال في الفتح واعلم ان ما  
 حنيفة كان يقول اولاً في المكره على الجوع عليه القضاء والكفارة لانه لا يكون الا انتشار الآلة وذلك اشارة  
 الاختيار ثم يجمع وهـ لا كفارة عليه وهو قولهما لأن فساد الصوم يتحقق بالابلاج وهو مكره فمعهم أنه ليس  
 كل من انتشر آتته يجمع اهـ أى مثل الصغير والنائم **(قوله)** أو نائم هو في حكم المكره كافي الفتح وسأيت مالوا  
 جومعت ثالثة وأجوبته **(قوله)** وأما حديث الخـ هو قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما  
 استكرهوا عليه وهذا جواب عن استدلال الشافعي على أنه لا يفسر لو كان خطئاً أو مكره لكان التقدير رفع  
 حكم الخطأ الخـ لأن نفس الخطأ يرفع والحكم نوعان ديني وهو الفساد وأخرى وهو الأثم فيتناولهما  
 والجواب أنه حيث قدر الحكم تصحج الكلام كارد ذلك مقتضى الفتح وهو لا عموم له والاثم من اثنان الحكم  
 بالاجماع فلا تصح ايراداً لا شرعياً وإنما نفس الصوم الناسي مع أن القياس أيضاً الفساد لو لم يفسد المفسر إلى  
 الجوف بقوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكـ أو شرب فليتم صومه فاتماً جامعاً لله وسقاهم  
 تقرير في المطولات **(قوله)** حازم أى عقلاً كافي شرح التحرير **(قوله)** فأكـ وكذا الجوع عدا كافي  
 نور الايضاح فالمراد بالكل الافطار **(قوله)** لشبهة علة لكل قال في البصر واتما فيجب الكفارة بافطاره عدا  
 بعداً كله أو شره أو جماعه ناسلاً عنه ظن في موضع الاستنباط والظن وهو الـ كذا لأن الـ كذا مضاد للصوم  
 ساهياً وأما حديثاً ورثه شعبة وكذا فيه شبهة لاختلاف العلماء فإن مالكاً يقول بفساد صوم من كل ناساً أو أطلقه  
 فقبل ما لو علم أنه لم يفطره فإن بلغه أحد يثبت أو لا يثبت وفيه خلاف وهو الصحيح وكذا لو ذكره في القي  
 وظن أنه يفطره فافطر فلا كفارة عليه لوجود شبهة الاستنباط بالنظر فإن القيـ والاستقامة متشابهان لأن  
 يخرجهما من الفهم وكذا لو احتمل تشابه في قضاء الشهوة وإن علم أن ذلك لا يفطره فعليه الكفارة لأنه لم يوجد  
 شبهة الاستنباط لاشبهة الاختلاف اهـ **(قوله)** الا في مسألة المتن وفي مالوا كل وكذا لو جامع أو شرب لأن علة  
 عدم الكفارة خلاف مالك وخلاف في الكل والشرب والجماع كافي الزيلعي والهداية وغيرهما **(قوله)**  
 مطلقاً أى علم عدم فطره أو لا **(قوله)** خلافاً لهم فعندهما عليه الكفارة إذا علم بعدم فطره في مسألة المتن قلت  
 وهذا إذا نطقه عن حق القسطين أو أول البين أن من أفطر ناسياً يفسد صومه إذا فسد ثم نازمه الكفارة  
 إذا كل بعده عامداً ولم يرد من ذكر هذا غيره وكذا إذا نطقه عند عدم البدائع عند قوله وإن حرك نفسه فم تقوا  
 عن أى يوسف ما تقدم من أنه لو ذكر فله يترك فبصدومه وكان هذا منشا الوهم ففهم **(قوله)** فقد التفت أى  
 قول المتن فقلن أنه أفطر إنما هو لبيان محل الاتفاق على عدم لزوم الكفارة لا لاختراعه عن العلم **(قوله)** وأما  
 أو استعطف كلاهما البناء للفاعل من حق المريض إذا واد بالحقنة واحتقن بالضم غير مائز وإنما لاصواب حقن أو  
 عوج بالحقنة والشعوط الدواء الذي صب في الأنف وأسعطه أباه ولا يقال استعطف من الفعل معراج وعدم  
 وجوب الكفارة في ذلك هو الأصح لأنها موحب الافطار صورة ومعنى والصورة الانتحار كافي الكافي وهي  
 متعمدة والفتح المجرد عنها وجب القضاء فقط أمداد **(قوله)** أو أفطر في المغرب فطر الماحصة تقطع أو فطره  
 مثله فطر أو أفطره اهـ وعلى هذه الحقنة يخرج كلامهم هنا وحسب فصيح بناءً للفاعل وهو لا ولي لتنفق  
 الافعال وتنظم الضمائر في ملك واحد ويصح بناءً للفعل وثابت للفاعل قوله فإنه نهرو وتعين الأول في  
 عبارة المصنف على الأفصح كذا في المفعول الصريح وهو قوله ذهنا منصوباً **(قوله)** ذهنا قديده لأنه لا خلاف  
 في فساد الصوم به وأنه متى أو لا على أن الماء لا يفسد وإن كان يسنعه وحر الكلام عليه **(قوله)** أو داوى  
 حائضاً وآتة الحائض الطعنة التي بلغت الجوف ونفذته والآتة من أمته لعلها مأمون باب طلب إذا ضربت  
 أمه سره وهي الخلد التي تنجم للدماغ وقبل لها آتة أى بالدمومومة على معنى ذات أمه كنعين من آتة  
 وليلة ثم ردت وجهها أو لم ترمها ومات مغرب **(قوله)** فوصل الدوا حقيقة أشار إلى أن ما وقع في ظاهر الآية  
 من تعبد الاقصاد للدواء الطلب معنى على العاد من أنه يصل والافعال حقيقة الوصول حتى ولو علم وصول  
 الباس أفنداً وعدم وصول الطرى لم يفسد وإنما الخلاف إذا لم يعلم يقيناً فاستطاع الطرى حكماً للوصول نظر إلى  
 العادة ونقاه كذا وأدعى الفتح قلت ولم يقيدوا بالاحتقان والاستعاطا لافطار الوصول إلى الجوف لظهوره

أو نائماً وأما حديث رفع  
 الخطأ فالمراد رفع الأثم  
 وفي التحرير المؤاخضة  
 بالخطأ ما ذكره عند خلافاً  
 للفتوة (أو أكل) أو جامع  
 (ناسياً) أو احتلم  
 أو أرتل بقطر أو ذرعه  
 التي (فقلن أنه أفطر  
 فأكل عدا) لشبهة ولو  
 علم عدم فطره فزنته  
 الكفارة لا في مسألة  
 المتن فلا كفارة مطلقاً  
 على المذهب لشبهة  
 خلاف مالك خلافاً لهما  
 كما في الجمع وشرحه  
 فقيد المتن إنما هو لبيان  
 الاتفاق (أو احتقن أو  
 استعطف) في أنفسهما (أو  
 أفطر في آتة ذهنا أو  
 داوى حائضاً وآتة)  
 فوصل الدوا حقيقة

٣ قوله وليلة مرفوعة  
 الخ يقال زاد ما فزعه  
 فهو مرفوع أى مرفوع  
 والحق لا توصف بأنها  
 مرفوعة فيكون هذا على  
 ضرب من التجوز اهـ

فيها والا فلا بد منه حتى لو بقي السقوط في الأنف ولم يصل إلى الرأس لا يضر ويمكن أن يكون الدواء راجعاً إلى الكل تأمل **(قوله إلى جوفه وماغاه)** فهو تنسرب من جوف الرأس إلى جوف البطن اه ط **(قوله)** وأبتلع حصاة الخ أي المضمضة أصلاً فاقصول إلى جوف الرأس يصل إلى جوف البطن اه ط **(قوله)** وأبتلع حصاة الخ أي جيب الفضائل وجود صورة الفطر ولا كفارة لعدم وجود مغناه وهو إصا ما فيه تنفع السبل إلى الجوف سواء كان مما يتغذى به أو يتداوى فقصرت الجنابة فاشتقت الكفارة وتعامف في الزهر وساقى الخلاف في معنى التفتي **(قوله)** أو يستفذر الاستفذار سبب الإعاقة فما لهما واحد ولا اقتصر في التظلم على المستفذر ط ومنه ما كل القمة بعد إخراجها إلى ما هو الأصح كما مر **(قوله)** في الفاعل المدة والجار والمجرور متعلق بقوله يجر والتكفير مبتدأ خبر ما قبله وعندهما الجملة خبر المبتدأ الذي هو مستفذر وازالته مع أنه تنكرة لفصل التعجب ويجر من إدفلي في أي لا تجب فيه كفارة ط **(قوله)** مع الاستفذار في قوله لا يضر المسئلة التي بعد **(قوله)** الشبهة خلاف زفر فإن الصوم عند تأتئ من الصحيح المقيم بغير الاستفذار ولو بلانية حتى لو أضر بعد الزمة الكفارة عنده كما صرح به في البدائع وأما عندنا فلا يضمن النية لأن الواجب الاستفذار بحجة العادة ولا عبادة دون نية فلو أضر بدونه لا يكون صحيحاً ولا يزمه القضاء دون الكفارة أما لزوم القضاء فقدم بتحقيق الصوم لقد شرطه وأما عدم الكفارة فلا نه عند زفر صام لم يوجده ما يضر فتنسقط عنه الكفارة لشبهة الخلاف وإن كان عندنا سمي مفسطاً شرعاً والى التعليل بعدم تحقق الصوم لأن الكفارة امتناع على من أفسد صومه والصوم هنا معدوم وأفسد المعدوم مستحيل وإنما يحسن التمسك بالشبهة بعد تحقق الأصل كما في المسئلة الآتية بل الأولى عدم التعرض للكفارة أصلاً ولذا اقتصر في الكفر وغيره على بيان وجوب القضاء كالغناء والجنون الغير الممتد هنا وقد استشكل بعض شراح الهداية وجوب القضاء هنا بان المعنى عليه لا يقضى اليوم الذي حدث الأغماع في ليلته لجود النية منه ظاهر فلا يضمن التكفير هنا بان يكون مريضاً أو مسافراً إلى نوى شيئاً أو متراً كاعتدال الأكل في رمضان فلم يكن حاله دلائل على عزيمة الصوم ورد في الفتح أنه تكلف مستغنى عنه لأن الكلام عند عدم النية ابتداءً لا بمرور حجب التمسك ولا شك أنه أدري بحاله بخلاف من أعني عليه فإن الأغماع قد وجب بنية حال نفسه بعد الأغماع فحق الأمر فيه على الظاهر من حاله وهو وجود النية **(قوله)** قبل الزوال هذا عند أبي حنيفة وعندهما كذلك إن أكل بعد الزوال وإن كان قبل الزوال تجب الكفارة لأنه فوت إمكان التحصيل فصار كفاسب الغايب بغير أي لأنه قبل الزوال كان يمكنه إنشاء النية وقد فوته بالأكل بخلاف ما بعد الزوال والأول ظاهر الرواية كما في البدائع ثم المراد بالزوال نصف النهار الشرعي وهو الضوء الكبري وأهو على القول بالضعف من اعتبار الزوال كما مر به **(قوله)** لشبهة خلاف الشافعي فإن الصوم لا يصح عنده بنية النهار كما لا يصح بطلان النية اه ح وهذا لتعليل وجوب القضاء دون الكفارة إذا أكل بعد النية أما لو أكل قبلها فالكلام فيه ما علمت في المسئلة المارة **(قوله)** ومفاد ما الخ نقله في البحر عن الظهيرية بلفظ ينبغي أن لا يزمه الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا في نية متخلفة فيما يظهر ط **(قوله)** مطر أو نيل فيسقط في الصحيح ولو بقطرة وقيل لا يغسل المطر بفسد الخ وجب بالعكس زازية **(قوله)** بنفسه أي بان سبق إلى حلقه بدائه ولم يتلعه بصنعه امداد **(قوله)** والقطر ينسقط على الغبار أي وبخلاف نحو القطر فإن تأخره لا يجد ملوخته في جميعه **(قوله)** فإن وجد الملوحة في جميعه **(قوله)** هذا دفع في الزهر ما يجنبه في الفتح من أن القطرة يجد ملوحتها قالاً ولولا اعتبار بوجدها في الملوحة لصحح الحس إذا لضر وروى في أكثر من ذلك ولذا اعتبرت في الخالية الوصول إلى الحلق ووجه الدفع ما علم في الزهر من أن كلام الخلاصة ظاهر في تطبيق القطر على وجدان الملوحة في جميع القسم ولا شك أن القطرة والقطرين ليسا كذلك وعليه يحل ما في الخاتمة اه وفي الأمداع عن خطا المسمى أن القطر تلحقه لا يجد ملوحتها في الحلق لتلاشها قبل الوصول وبشبه ذلك ما في الواقيات المصدر الشهيد إذا دخل الدمع في فم الصائم إن كان قليلاً نحو القطرة والقطرين لا يغسل صومه لأن الحرز عنه غير ممكن وإن كان كثيراً حتى وجد ملوخته في جميعه فو ابتلعه فسد صومه وكذا الجواب

إلى جوفه وماغاه (أو ابتلع حصاة) ونحوها مما لا يأكله الإنسان أو يعافه أو يستفذره وتكلمه ابن النخبة فقال

ومستفذر مع غير ما كرر مثلاً \*

فتى أكله التكفير يلحق به جرح

(أو لم يوق رمضان كله

صوماً ولا فطرًا) مع

الامسالك لشبهة خلاف

زفر (أو أصبح غير نال

لصوم فأكل عداً)

ولو بعد النية قبل

الزوال لشبهة خلاف

الشافعي ومفاده أن

الصوم يعلق النية

كذلك (أو دخل حلقه

مطر أو نيل) بنفسه

لا مكان التحرز عنه بضم

فم بخلاف نحو الفبار

والقطنين من دموعه

أو عرقه وأما الأكثر

فإن وجد الملوحة في

جميعه واجتمع شئ

كثير وأبتلعه أفسر

والا خلاصة

في عرق الوجه اه ملخصا وبالتعليل بعدم سكان التحريم يظهر الفرق بين الدمع والمطر كما أشار إليه الشارح فتدبر  
 ثم في التعبير بالقطر فاشارة الى ان المراد الدمع التازلل من ظاهر العين أما الوصل الى الحلق من المسام فالتظاهر  
 انه مثل الرين فلا يقطر وان وجد طعمه في جميعه فانه تأمل **(قوله أو ولي امره)** انما يجب الكفارة  
 فيه وفيما بعده لان الحبل لا بد أن يكون مشتملي على الكمال **(قوله أو صغيره لا تشتهي)** حكى في القصة  
 خلافا في وجوب الكفارة وطعم أو قبل لا يجب بالإجماع وهو الوجه كافي التهر قال الرمي وقالوا في القسطن ان  
 الصحيح انه متى أمكن وطؤها من غير افضاء ففيه من يجامع مثله أو افلا **(قوله أو قبل)** قيد بكونه قبلها لانها  
 لو قبلته ووجدت لينة الازال ولم تر بالا فسد صومها عند أبي يوسف خلافا لمحمد وكذا في وجوب القسطن بجرع  
 المعراج **(قوله ولو قبله فاحشة)** ففي غير الفاحشة مع الازال لا تجب الكفارة بالاولى **(قوله بان يدغخ)** لعل  
 المراد به عض الشفة ونحوها أو تقبيل الشرج وفي القاموس الدغغحة حركة وانفعال في نحو الايط والضع  
 والانخص **(قوله أو ليس)** أي ليس أن يمسها لانه لو لم يمس فرج حمة فانزل لا يفسد صومه وقدمناه بالافتقار  
 وفي الصرعن المعراج ولو مسدت زوجها فانزل لم يفسد صومه وقيل ان تكلفه فسد اه قال الرمي ينبغي  
 ترجيح هذا لأنه ادعى في سببية الازال تأمل **(قوله ولو بمحائل لا يمنع الحرارة)** نقض ما بعدلوه وهو عدم  
 المحائل المذكور أو ولي الحكم وهو وجوب القضاء لكن لا تظهر الاولة بالنظر الى عدم الكفارة مع ان  
 الكلام فيما وجب القضاء بدون الكفارة وقد اختلفوا في كونه لا يمنع الحرارة لمافي الصرول وسها وراه التنب  
 فامنى فان وجد حرارت جلد هافسد والا فلا **(قوله بكفه)** أو بكف امره اه سراج **(قوله أو بعينه فاحشة)**  
 هي ما تكون بتماس الفرجين والتظاهر انه غير قبله لان الازال مع المس مطلقا بدون محائل يمنع الحرارة  
 موجب لافساد كاملته وانما يظهر تقصيدها فاحشة لأجل كراهتها كما يأتي تفصيله تأمل **(قوله ولو بين  
 المراتين)** وكذا المحبوب مع المرأة رمى **(قوله كاسر)** أي عند قوه أو جامع فيعدون الفرج ولم ينزل الخ  
**(قوله أو أفسد)** أي ولو بالكل أو جامع **(قوله غير صوم رمضان)** صنفوا صوم رمضان على المقام  
 أي صوما غير رمضان فلا يشمل ما لو أفسد صلاة أو جماعا والكفر صوم غير رمضان وهي أولى فأفاده  
**(قوله أده)** حال من صوم وقبيله لافادته في الكفارة فافساد قضاء رمضان لا في القضاء أيضا فافساده **(قوله  
 لا خصاصها)** أي الكفارة وهو على التقيد بالغيرية وبالاداء وقوله بهتل رمضان أي يخرج حرمتهم  
 رمضان فلا يجب بافساد قضائه أو افساد صوم غيره لان الافطار في رمضان بلغ في الجناية فلا يلحق به غيره  
 لو ردها فيه على خلاف القياس **(قوله أو وطئت الخ)** هذا بالنظر إليها أو ما الواطئ فعله القضاء والكفارة إذ  
 لا فرق بين وطئه عاقلة أو غيرها كما في الأشياء وغيرها **(قوله بان أصبحت صائمة فحنت)** جواب عن سؤال حاصله  
 أن الجنون نافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرج وحاصل الجواب أن الجنون لا نافي الصوم إنما نافي شرطه  
 أعني النية وهي قد وجدت في هذه الصورة ط قال ح وسئلها ما اذا نوت فحنت الليل فجامعها نهارا كما في  
 التهر وكذا الوت نهارا قبل النضوة الكبرى فحنت فجامعها اه **(قوله أو تسعرا الخ)** أي يجب عليه القضاء  
 دون الكفارة لان الجناية فاصرة وهي خاتبة عدم التثبت لأجابه الا فطرا لانه لم يقصد ولهذا صرحوا بعدم  
 الاثم عليه كما قالوا في القتل الخطا لانه في هذه المراتم القتل وصرحوا بان فيه اثم ترك العزيمة والمبالغة في التثبت  
 حالة الرمي بجرع الفتح قلت لكن الظاهر عدم الاثم هنا أصلا بدليل عدم وجوب الكفارة هنا ووجوبها في  
 القتل الخطا لوجود الاثم فيه لانها مكفرة قلائم **(قوله أي الوقت الخ)** اطلاق الصوم على مطلق الوقت الشامل  
 الليل مجاز يشبه يوم مثل الربك يوم يأتي العدو والعداى اليه هنا قوله أو تسعرا **(قوله ليلا)** ليس يقيد لانه لو نزل  
 اللطوع وأكل مع ثلاث ثم تين حصة طنة فطمة القضاء ولا كفارة لانه في الامر على الاصل فلم تكمل الجناية فلو قال  
 نفسه ليلا أو نهارا كان أولى وليس له أن يأكل لان غلبة الليل عليه بجرع وأوجب في التهر بانه يقيد بالليل  
 ليطابق قوله أو تسعرا اه قلت مراد الصر أنه غير قديم حيث الحكم والتسعر وان كان الاكل في الصر لكن  
 سمي به باعتبار احتمال وقوعه في الاثم أن لا يصح التعبير به ولو نزل بقاء الليل لا يفرض المسئلة وقوعه بعد

**(أو ولي امره أتمتة)**  
 أو صغيرة لا تشتهي  
 نهر) أو بهمة أو خذا  
 أو بطن أو قبل (ولو قبله  
 فاحشة بان يدغخ أو  
 يحس شفتها (أو ليس) ولو  
 بمحائل لا يمنع الحرارة  
 أو استوى بكفه أو  
 مباشرة فاحش ولو بين  
 المراتين (فانزل)  
 قيد لكل حتى لو لم ينزل  
 لم يقطر كاسر (أو أفسد  
 غير صوم رمضان أده)  
 لا خصاصها بهتل  
 رمضان (أو وطئت نافقة  
 أو جنونه) بان أصبحت  
 صائمة فحنت (أو تسعرا  
 أو أفسد يظن اليوم)  
 أي الوقت الذي أشكل  
 فيه (ليلا) الحال أن  
 (الصر طالع الشمس  
 م تعرب)

الطلوع والاكل بعد الطلوع لا يسي مجزأ فلو لا الاعتناء المذكور لم يصح قوله أو تسحر فتدبر **(قوله)** لف  
ونشر أي مرتب بكلي بعض التسحر **(قوله)** ويكني أي لاسقاط الكفارة للشك في الأول أي في التسحر  
لان الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك امداد فكان على المتن أن يعبر هنا بالشك كما قال في نور البصاح أو  
تسحر أو جامع شاك في طلوع الغبر وهو طالع ثم يقول أو ظن الغروب قال في الهر ولا يسبح أن يراد بالظن هنا  
ما بين الشك كما زعم في العراء عدم حتمه في الشك الثاني فإنه لا يكتفي فيه الشك فالصواب ابقاء الظن على بابه غاية  
الأمر أن يكون التمسك كاعتان الشك ولا ضير فيه **ح** أقول في وجوب الكفارة مع الشك في الغروب  
اختلاف المشايخ كما نقله في البحر عن شرح الطحاوي ونقل أيضا عن البدائع تصحيح عدم الوجوب فيما إذا غلب  
على رآيه عدم الغروب لان احتمال الغروب قائم فكان شبهة والكفارة لا تجتمع شبهة **اه** ولا يخفى أن هذا  
يقضي تصحيح القول بعدم الوجوب عند الشك في الغروب بالأولى لكن ذكر في الفتح أن مختار الفقه أي  
جعفر يزوم الكفارة عند الشك لان التمسك بحال غلبة الظن بالغروب شبهة الإباحة لا حقيقتها ففي حال الشك  
دون ذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تسقط العقوبات ثم قال في الفتح هذا الظالم بين الحال فان ظهر أنه أكل قبل  
الغروب فعليه الكفارة ولا أعلم فيه خلافا **اه** ولا يخفى أن كلامنا في الثاني يوجب تأديما في التزم أن شبهة الشبهة  
انكلم تعتبر عند الشك في الغروب بل يزوم عدم اعتبارها عند غلبة الظن بعدمه بالأولى وبه يضاف ما في البدائع  
من تصحيح عدم الوجوب ولا يجزم الزم بل يزوم القضاء والكفارة وكذا في النهاية **(قوله)** عملا بالأصل فهما أي  
في الأول والثاني فان الأصل في الأول بقاء الليل فلا يجب الكفارة وفي الثاني بقاء النهار فتجب على إحدى  
الروايتين كما علمت **(قوله)** ولولم يبين الحال أي فيما لو ظن بقاء الليل أو شك فتسحر وهذا ما قبل قوله والحال  
أن الغبر طالع فان المراد به التيقن حتى لو غلب على ظنه أنه أكل بعد طلوع الغبر لا قضاء عليه في أشهر الروايات  
بحر فهذا داخل في عدم التيقن **(قوله)** لم يقض أي مسئلة الظن أو الشك في بقاء الليل لان الأصل بقاءه فلا  
يجزى بالشك بحر وأما مسئلة الظن أو الشك في الغروب مع التيقن أو عدمه فنسند كرها **(قوله)** في ظاهر  
الرواية فيه أنه ذكره الزميلي وصاحب العصر بلا حكاية خلاف وهذا وهم سري اليه من مسئلة ذكرها الزميلي  
وهي ما إذا غلب على ظنه طلوع الغبر فأكل ثم يبين شيء فإنه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقبل يقضي احتسابا  
أفاده **ح** **(قوله)** تنفزع إلى ستة وثلاثين هذا على ما في الهر قال لأنه إما أن يغلب على ظنه أو يظن أو يشك  
وكل من الثلاثة إما أن يكون في وجود المبيع أو قيام الحرم فهى ستة وكل منها على ثلاثة إما أن يبين له حصة  
مبادله أو بطلانه أو لا ولا وكل من النسبة عشر إما أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه فتلك ستة وثلاثون  
**اه** وفيه نظر لانه فرق في التقسيم الأول بين الظن وغلبته ولا فائدة لاتحادها حكما وإن اختلفا مفهوما فان  
مجرد ترجيح أحد طرفي الحكم عند العقل هو أصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين سمي غلبة  
الظن وأكره الزميلي قلنا جعلها في الضرر أربعة وعشرين ورد عليها أنه لا وجه لميل الشك تارة في وجود المبيع  
وتارة في وجود الحرم لان الشك في أحدهما شك في الآخر لاستواء الطرفين في الشك بخلاف الظن فإنه انما صح  
تملقه بالمبيع تارة وبالحرم أخرى لان له نسبة مخصوصة إلى أحد الطرفين فإذا تعلق الظن بوجود الليل لا يكون  
متعلقا بوجود النهار وبالعكس فالخروج في التقسيم أن يقال إما أن يظن بوجود المبيع أو بوجود الحرم أو يشك وكل  
من الثلاثة إما أن يكون في ابتداء الصوم أو انتهائه وفي كل من الستة إما أن يبين وجود المبيع أو وجود الحرم  
أو لا يبين فهى ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه وشبه ذلك أن الزميلي لم يذ كر غير  
ثمانية عشر وذكرا أحكاما وهي أنه ان تسحر على ظن بقاء الليل فان تيقن بقاءه أو لم يبين شيء فلا شيء عليه  
وان تيقن طلوع الغبر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في الطلوع وان تسحر على ظن طلوع الغبر فان تيقن  
الطلوع فعليه القضاء فقط وان لم يبين شيء فلا شيء عليه في ظاهر الرواية وقبل يقضي فقط وان تيقن بقاء الليل  
فلا شيء عليه فهذه تسعة في الابتداء وان ظن غروب الشمس فان تيقن عدمه فعليه القضاء فقط وان تيقن  
الغروب أو لم يبين شيء فلا شيء عليه وان شك فيه فان لم يبين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وان

لف ونشر ويكني  
الشك في الأول دون  
الثاني عملا بالأصل  
فيهما ولولم يبين الحال لم  
يقض في ظاهر الرواية  
والمسئلة تنفزع إلى ستة  
وثلاثين عملها الطولان  
(قضى)

في الصور كلها (فقط)  
 كالوشيداء على الغروب  
 وآخرا على عمنه فافطر  
 فظهر عمنه ولو كان  
 ذلك في طلوع الفجر  
 قضى وكفر لان شهادة  
 التي لاتعارض شهادة  
 الاثبات واعلم ان كل  
 ما اتفق فيه الكفاية  
 محله ما لا يقع منه  
 نكاح مرة بعد أخرى  
 لاجل قصد العصة فان  
 فعله وجبت زجره بذلك  
 أفق أعنة الامتار وعليه  
 القوي قية وهذا  
 حسن نهر (والاخير ان  
 يسكن بقية ومما  
 وجوب على الأصم)  
 لان الفطر قبض ورا  
 القبض شرعا واجب  
 كسافر أقام وماض

مطلب

في جواز الافطار بالبحري

٢ قوله فانه يجب عليه  
 الاساءة (الخ) لا يقال  
 هذا بخلاف لما مر من  
 جامع على عدم وجوب  
 الاساءة في الحائض  
 والتفساء والمريض  
 والمساقر لان الكلام  
 هناك في حال قيام  
 الحيض وأخواته وهنا  
 بعد زوال الاعتذار  
 تأمل اه

حين عدمه فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وان تبين عدمه فان تبين عدمه لم تبين شيء  
 فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وهذه تسعة في الاتهاء والحاصل انه لا يجب شيء في  
 عشر صور ويجب القضاء فقط في أربع والقضاء والكفارة في أربع أفاده (خ) قوله في الصور كلها (أى بالذ كورة  
 تحت قوله وان أفطر خطأ الخ لصور التفرع) (قوله فقط) أى بدون كفارة (قوله كالوشيداء الخ) أى فلا  
 كفارة لعدم الحناية لانه اعتمد على شهادة الاثبات ط (قوله لان شهادة التي لاتعارض الاثبات) لان الاثبات  
 لا اثبات لا التي تقبل شهادة المثلث لا الثاني بحر أى لان المشتبه به زائد علم وإذا ثبت التافه بقيت المثبتة  
 فتوجب التلن وبه اندفع ما أوردنا تعارضهما بوجوب الشك وإذا شك في الغروب ثم ظهر عدمه تحجب الكفارة  
 كما مر لكن قال في الفتح وفي النفس منه شيء يظهر بأدنى تأمل قلت ولعل وجهه أن شهادة التي اتعاها تقبل في  
 الحقوق لان الاصل العدم فلم تغد شيئا إذا اختلف المثلث لكن هنا التافه تورث شبهة فنبين أن نقط بها  
 الكفارة وفي البرازية ولو شهد واحد على الطلوع وآخرا على عدمه لا كفارة له تأمل (تتم) في تغيير المصنف  
 كغير ما تلن اشارة الى جواز السحر والافطار بالبحري وقبل لا يتصرى في الافطار والى انه يسهر بقول عدل  
 وكذا يضرب الطبول واختلف في الدليل وأما الافطار فلا يجوز بقول الواحد بل بالثني وظاهر الجواب انه لا بأس  
 به اذا كان عدلا صدقه كافي الزاهدى وأى انه لو أفطر أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاءين طائفة يوم  
 العدة وهو لغو لم يكفر وأما في المنية فاستأى قلت ومقتضى قوله لا بأس بالفطر بقول عدل صدقه انه لا يجوز  
 اذا لم يصدقه ولا بقول المستور مطبقا بالولى سماع الطبل أو المدفع الحادث في زماننا لا احتمال كونه لغو ولا أن  
 الغالب كون الضارب غير عدل فلا بد من ثلثين التحرى فيجوز لان ظاهر مذهب أصحابنا جواز الافطار بالبحري  
 كما نقله في المعراج عن شمس الأئمة السرخسى لان التحرى بفسيلة التلن وهي كاللقن كما تقدم فلو لم ينصر  
 لا يحل له الفطر لما في السراج وغيره ولو شك في الغروب لا يحل له الفطر لان الاصل بقاء التلن اه وفي الصرح عن  
 البرازية ولا يضر ما لم يضر على ظنه الغروب وان أذن المؤذن اه وقد يقال ان المدفع في زماننا يدغلة التلن  
 وان كان ضار به فاسق لان العادة أن الموقت يذهب الى اذار الحكم آخر التلن فحين له وقت ضربه ويعينه أيضا  
 للوزر وغيره وإذا ضربه يكون ذلك عاقبة الزور وأعوانه الوقت المعلن فغلب على الظن بهذه القران عدم  
 الخطأ وعدم قصد الانسداد والازم تأييد الناس وانجاب قضاء الشهر بنماه عليهم فان ظاهريهم يفطر بمجرد سماع  
 المدفع من غير تحريك ولا غلبة ظن والله تعالى أعلم (قوله مرة بعد أخرى الخ) ظاهر ما بالمرأة الثانية يجب عليه  
 الكفارة ولو حصل فاصل بامام أو أنه اذ لم يقصد المعصية وهي الافطار لا يجب ط (قوله والاخير ان) أى من تسحر  
 أو أفطر بظن الوقت ليلا الخ وقد تسع المصنف بذلك صاحب البدو ولا وجه تخصيصه كما أشار اليه الشارح فما  
 يأتي (قوله على الأصم) وقبل يستحب فتح وأجمعوا على أنه لا يجب على الحائض والتفساء والمريض والمسافر  
 وعلى لزوم من أفطر خطأ أو عدا أو يوم التلن تبين أنه رمضان ذكره فاستجنا شرنا ليلية (قوله لان الفطر)  
 أى تناول صورة الفطر والافصوم فسدقه وأشار الى قياس من الشك الاول ذكره فمقتضى القياس  
 وطوبى فيه النجعة وتقرر هكذا الفطر قبض شرعا وكل قبض شرعا له واجب فالفطر تركه واجب فظاهر (قوله  
 كسافر أقام) أى بعد نصف النهار وقبله بعد الأكل ما قبله ما يجب عليه الصوم وان كان نوى الفطر كاستأى  
 مشتاق الفصل الآتي والاصل في هذا المسائل أن كل من صار في آخر التلن بصفة لو كان في أول التلن عليها لزمه  
 الصوم فعليه الاساءة كافي الخ لامة والنهاية والعناية بكنهه غير جامع إذا دخل فيه من أكل في رمضان عدا  
 لأن الضرورة تقتضيه ولا امتناع ما يليه ولا يتحقق القادح بما فيه من أى لانه لم يتجدد حاله بعد فطره لم يكن  
 عليه قبله وكذا لا يدخل فيه من أصبح يوم الشك فطرا أو تسحر على ظن الليل أو أفطر كذلك وإذا ذكر في  
 البدائع الاصل المذكور ثم قال وكلما كل من وجب عليه الصوم لم يوجد سبب الوجوب والاهلة ثم تعذر عليه  
 حتى بان أفطر متعمدا أو أصبح يوم الشك فطرا ثم تبين أنه من رمضان أو تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع ثم  
 سافر طلوعه ٢ فانه يجب عليه الاساءة تشبها به فتعجل الوجوب الاساءة أصليا تنفرع عنهم الفروع

ونفسه طهرت لم يجنون  
 أفان (ومريض صبح)  
 ومفطر ولم يكرها أو  
 خطا (وصي بلغ وكافر  
 أسلم وكلهم يقضون)  
 خافاتهم (الآخرين)  
 وإن أفطرا لعدم  
 أهليتهما في الجزة  
 الأول من اليوم وهو  
 السبب في الصوم لكن  
 لو يؤا قبل الزوال كان  
 نفلا يقضى بالاقساد  
 كما في الشربلية عن  
 الغابية ولو نوى المسافر  
 والمجنون والمريض  
 قبل الزوال صبح عن  
 القرض ولو نوى  
 الحائض والنفساء لم  
 يصح أصلا لثاني أول  
 الوقت وهو لا يصري  
 ويومر الصبي بالصوم  
 إذا أطاقه ويضرب  
 عليه ابن عشر كالصلاة  
 هذا أصح (وإن جامع)  
 المكلف أن يمسك شهري  
 (في رمضان)

وقد حاول في الفتح تصحيح الأصل الأول فابدل صار يتحقق لكنه أتى بالوامتناعة فلم يشمه ما أراد كما أفاده  
 في البحر والهر (قوله طهرنا) أي بعد الغبير وأوجه فتح (قوله ويجنون أفان) أي بعد الإكل أو بعد فوات  
 وقت التوبة والأفان لا يصر صومه كما يأتي والتاظهر وجوبه عليه كالسافر (قوله ومفطر) عبره إشارة إلى أنه  
 لا فرق بين مفطر ومفطر وأنه لا وجه لقول المصنف والأخيران عسكان كما أفاده ح (قوله وإن أفطرا)  
 أخذنا من قول الصرسوا أفطرا في ذلك اليوم وأصاها لكن لا ينبغي أن يصوم الكافر لاصح لفقد شرطه وهو  
 النسبة المشروطة بالإسلام فلو راد صومه بعد إسلامه إذا أسلم في وقت التوبة (قوله لعدم أهليتهما) أي لأصل  
 الوجوب بخلاف الحائض فأنها أهلة وإنما سقط عنها وجوب الاداء فذا أوجب عليها القضاء ومنها المسافر  
 والمريض والمجنون (قوله وهو السبب في الصوم) أي السبب لصوم كل يوم وهذا على خلاف ما اختاره  
 السرخسي ومشي عليه المصنف أول الكتاب من أنه شهر جز من الشهر من ليل أو نهار وقد بالصوم لأن  
 السبب في الصلاة الجز المتصل بالأداء ولهذا لو بلغ أو أسلم في أثناء الوقت وجبت عليه لو حوذا الأهلية عند  
 السبب وهي معدومة في أول جز من اليوم فلذا يجب صومه خلا للفرق وأورد في الفتح أنه لو كان السبب فيه  
 هو الجزء الأول لم أن لا يجب الامسك فيه لأنه لا بد أن يتقدم السبب على الوجوب والآن يسبق الوجوب  
 على السبب وأما في الخبران اشتراط التقدم هنا سقط للضرورة وعدم تحقيقه فقد مناشأ منه أول  
 الكتاب (قوله لكن لو بالغ) أي الآخران وهو استدراك على ما فهم من اسمها وهو أنه لا يصح  
 صومهما فأفاد أنه لا يصح عن القرض في ظاهره وأية خلافة لا يوصف ويصح فقلنا لو يؤا قبل الزوال ص  
 صومهما فأفاد أنه لا يصح عن القرض في ظاهره وأية خلافة لا يوصف ويصح فقلنا لو يؤا قبل الزوال ص  
 لو أقسد أو حقه ضاؤه وجه ظاهره وأية ما في الهداية من أن الصوم لا يصري وجوبا وأهله الوجوب  
 معدومة في أوفه اه ثم إن صحة توبة التفل خصها في الحر عن الظهيرة بالصبي بخلاف الكافر لأنه ليس أهلا  
 لقطع وصلي أهله وذكر في الفتح أن أكثر المشايخ على هذا الفرق ومنه في النهاية فاهها قول البعض  
 (قوله قبل الزوال) المراد به قبل نصف النهار وهذه العبارة وقعت في أغلب الكتب في كثير من المواضع فأنما  
 أو على القول الضعيف (قوله صبح عن القرض) لأن الجنون الغير المنسوب بغيره المرض لا يمنع الوجوب  
 شربلية وكل من للسافر والمريض أهل الوجوب في أول الوقت وإن سقط عنها وجوب الاداء بخلاف من  
 بلغ أو أسلم قبل مقدمته (قوله ولو نوى الحائض والنفساء) أي قبل نصف النهار إذا طهرت أقبه (قوله لم يصح  
 أصلا) أي لا فرضا ولا تقولا شربلية (قوله لثاني الحج) أي فإن كان من الحيض والنفساء منافع صحة الصوم  
 مطلقا لا فقد هاشم لم يحسنه والصوم عائد واحد لا يصري فإذا وجد المنافي في أوله لم يتحقق حكمه في باقيه  
 وانما عن التفل ممن بلغ أو أسلم على قول بعض المشايخ لأن الصباغ منافع أصلا للصوم والكفر وإن  
 كان منافيا لكن يمكن رفعه بخلاف الحيض والنفساء هذا ما ظهر له وعلى قول أكثر المشايخ لا يحتاج إلى  
 الفرق (قوله ويومر الصبي) أي يأمره بوليه أو وصيه والتاظهر منه الوجوب وكذا أنه ينعى عن المنكرات  
 لما أتى البحر وترك الشرط (قوله إذا أطاقه) يقال أطاقه وطاقه طوقا إذا قدر عليه والاسم الطاقة كما في  
 القاموس قال ط وقدر يسع والمشاهد في صبيان زماننا عدم أطاقتهم الصوم في هذا السن اه قلت  
 يختلف ذلك باختلاف الجسم واختلاف الوقت صفا وشاء والتاظهر أنه يومر بقدر الطاقة إذا لم يطبق جمع  
 الشهر (قوله ويضرب) أي بدلا لا تحسبه ولا يحاوز الثلاث كما قبله في الصلاة وفي أحكام الأسر قس  
 الصبي إذا أقسد صومه لا يقضى لأنه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فإنه يومر بالأعادة لأنه لا يلحقه  
 مشقة (قوله وإن جامع الحج) شروع في القسم الثالث وهو ما وجب القضاء أو الكفارة ووجوبهما مقيد  
 بما يأتي من كونه عدا لا مكرها ولم يطر أميع لظن بعض ومرض بغير صرعه وما إذا نوى يلا (قوله  
 المكلف) خرج الصبي والمجنون لعدم خطيئتهما (قوله آدميا) خرج الجنى أو ألبسعود والتاظهر وجوب  
 القضاء بالزوال والأفلا كما لا يجب التمسك بدونه (قوله مشتهى) أي على الكمال فلا كفارة بجمع مهمة  
 ستة ولو أزل بجريل ولأفضاها لم ينزل كما حر وفي الصغيره بخلاف وقيل لا يجب الكفارة إلا جامع وقدمنا  
 الأوجه (قوله في رمضان) أي شهره وفيه إشارة إلى أنه لو طلع الغير وهو من واقع قترع لم يكفر كما لو جامع نائم

وعن أبي يوسف إن بقي بعد الطلوع كفروا ن بقي بعد الف لا وعليه القضاء فهستاني وقدمنا مفسلا **(قوله)**  
 أداء نفق عنه قوله في رمضان لأن المراد به الشهر وثأه وأدبه الصوم لشمل القضاء يحتاج إلى آخره  
 تأمل **(قوله)** لاسم أي من أن الكفارة أو واجب له تلك حرمة شهر رمضان فلا يجب فساد القضاء ولا فساد  
 صوم غيره **(قوله)** أو صومع يشمل ما لو جامعها زوجها الصغير كاهو مقتضى الخلاف فهم ولصريحهم بوجوب  
 القسل عليها دونه أو فاده الرمي وفي الفقهين أن الرجل يجامع الشبهة يكفر كل مرة بالسي والجنون وفي  
 الصورتين اختلاف المشايخ كافي الترتيب اه **(قوله)** وتوارت الحنفية أي غابت وهذا بيان لحقيقة الجاع لأنه  
 لا يكون الأندك ط **(قوله)** في أحد السيلين أي القبل أو الدبر وهو الصحيح في الدبر والخيار أنها لا تنفق ولو بالية  
 لتكامل الجنابة لقضاء الشهوة ويجز **(قوله)** أنزل أو لا فان الأثر زال شيع وقضاء الشهوة ينقض بدونه وقد وجب  
 به الحد وهو عقوبة مخصة فالكفارة التي فيها معنى العبادة أو لم يجز **(قوله)** ما يتغذى به أي ما من شأنه ذلك  
 كالحلقة والخبر والهم وأنما عدل لاسمته وهو لا ينقض ولا ساطته لأنه من الغذاء فقهستاني **(قوله)** وما نقله  
 السرنبلاني حيث قال في حاشيته اختلاف في معنى التغذي قال بعضهم أن عمل الطبع إلى كاهو مقتضى شهوة  
 البطن به وقال بعضهم هو ما يعود نفقه إلى صلاح البدن وقائده فيما إذا مضى لقمته ثم أخرجهما إن استعمله لفظي  
 الثاني يكفر لأعلى الأول والعكس في الحنفية لأنه لا نفق فيما للبدن ورعا تنقص عقله وعمل اليها الطبع  
 وتنقض بها شهوة البطن اه ملخصا وقال في التره به بعد عن التحقيق إذ تنقده يكون قولهم أو دواء حسوا  
 والذي ذكره المحققون أن معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن إلى الخوف أو عمن كونه غذاء أو دواء يقابل  
 القول الأول وهذا المناسب في تحقيق محل الخلاف اه أقول وحاصله أن الخلاف في معنى الفطر لا التغذي  
 لكن ما نقله عن المحققين لا يلزم منه عدم وقوع الخلاف في معنى التغذي ولكن التحقيق أنه لا خلاف فيه  
 ولو لا معنى الفطر لانهم ذكره وأن الكفارة لا تجب إلا بالفطر صورة ومعنى في الأصل الفطر صورته هو  
 الابتلاع والمعنى كونه ما يصلح به البدن من غذاء أو دواء فلا تجب في ابتلاع نحو الحصة لوجود الصورة فقط  
 ولا في نحو الاستئذان لوجود المعنى فقط كما علقه في الهذاية وغيره ما ذكر في البدائع أنها تجب بأصل ما يقصده  
 التغذي والتداوي إلى خوفه من الفهم بخلاف غيره فلا تجب في ابتلاع الجوزة أو الفوزة الصحيحة اليابسة لوجود  
 الأصل كل صورة لا معنى لأنه لا يعتاد أه فصار كالحصة والتداوي لا في كل عين ودقيق لأنه لا يقصده التغذي  
 والتداوي ولو لا كل ورق شجران كان مما يؤكل عاتق وجبت والأوجب القضاء فقط وكذا الخبز البراق  
 من فقه ما نقله وكذا زائق غيره لأنه مما يعاف منه ولو زائق حسية أو صديقه وجبت كما ذكره الحلواني لأنه  
 لا يعافه ولو أخرج لقمته ثم أعادها قال أبو الليث الأصم أنه لا كفارة لأنها صارت بحال يعاف منها اه ملخصا  
 ونظير من ذلك أن مرادهم ما يتغذى به ما يكون فيه صلاح البدن بان كان مما يؤكل على علة قصد التغذي  
 أو التداوي أو التلذذ فالجيب والحق وإن كان فيه صلاح البدن والغذاء لكنه لا يقصد ذلك والقيمة المخرجة  
 كذلك لأنها الصلابة تخرجت عن الصلاحية حكى كافي الوافي والزرعة اليه وهذا ينفسه لا يفطر لأنه ليس بما  
 يتغذى به عاتق لغافته بخلاف يرق الحبيب لأنه يتلذذه كقائه في آخر الكدر فصار ملحقا بما فيه صلاح البدن  
 ومنه الحنفية المسكرة ويؤيد ما قلنا إضافا إلى المحيط حيث ذكر أن الأصل أن الكفارة تجب بمعنى أفطر بما  
 يتغذى به لأنها الزجر وإنما يحتاج إلى جرم مما يؤكل عاتق بخلاف غيره لأن الامتناع عنه ثابت بطبيعة كشر  
 الجرم يجب فيه الحد لأنه محتاج إلى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثم كل ما يؤكل عاتق مقصود أو تبعافه  
 فهو مما يتغذى به وأما غيره فخلق على ما يتغذى به وإن كان في نفسه ممغذيا والدوا ملحق بما يتغذى به لما فيه  
 في صلاح البدن ثم ذكر الفروع إلى أن قال في القيمة وإن أخرجهما أعادها فلا كفارة وهو الأصح لأنها  
 توارت بحال تستقدروا يعاف منها فدخل القصور في معنى الغذاء اه ملخصا ولكن بشكل على ذلك وجوب  
 كفارة بيا في اللحم التي عول من مئة الأذنان ثم وردت في أم رمن ذكر فيه خلافا مع أنه أشعها فمن القيمة  
 مخرجة اللهم إلا أن يقال اللحم في ذاته مما يعصده التغذي وصلاح البدن بخلاف القيمة المذكورة والعجين

أداء لاسم أو صومع  
 وتوارت الحنفية في أحد  
 السيلين أنزل أو لا  
 أو أكل أو شرب  
 غذاء بكسر التين  
 وبالقيل للجمتين والد  
 ما يتغذى به أو دواء  
 ما يتداوى به والاضابط  
 وصول ما فيه صلاح  
 بدنه بخوفه ومنه يرق  
 حسيه فيكفر لوجود  
 معنى صلاح البدن فيه  
 ذراية وغيرها وما  
 نقله السرنبلاني عن  
 الحدادي رد في التهر

(أو احتجيم) أى فعل  
مالا يظن القطر به  
كقصد وكحل ولس وجاع  
بهيمة بلا انزال أو إدخال  
اصبغ في دبر ونحو  
ذلك (نظن فطره  
فا كل عدا قضى) في  
الصور كلها (وكفر)  
لانه ظن في غير محله حتى  
لوفاته مفت يعتد على  
قوله أو سمع حديثا ولم  
يعلم تأويله لم يكفر  
لشبهة وإن أخطأ  
المفتى ولم يثبت الأثر إلا  
في الأذهان وكذا القصة  
عند العلامة زيلعي  
لكن جعلها في المتن  
كالجامة ويرجم في البحر

٣ (قوله كنعني يرى  
الخ) ولضعف دليل  
الخاتبة لم تعتبر خلافهم  
مسقطا للكفارة مطلقا  
كما تقدم في خلاف  
مالك والشافعي بل قد ناه  
بالافتاء تأمل اه أى  
ولأن شبهة الاشتداد لم  
توجد هنا بخلاف الأصل  
ناسا فإن الأصل من  
حيث هو منافي للصوم  
وكذلك تركه ثبتت  
النية بهم عدم صحة  
الصوم وبإضمار وجد  
صورة الأضطرار ولما عناه  
فيعدهم الأضطرار جدا  
فلذلك لم يعتبر هذا  
الخلاف شبهة مسقطا  
للكفارة مطلقا بل بعد  
الافتاء اه

وبخلاف ما ذكره لأنه يؤذى البدن فلا يحصل به صلاحه ما ظهر في نحر وهذا المحل والله تعالى أعلم  
(قوله عدا) خرج المحض والمكره يحرق كذا الناسي لأن المراءى بعد الأضطرار والناسي وإن تعمد استعمال  
المفطر لم يتعد الأضطرار (قوله راجع لكل) أى كل ما ذكر من الجاع والأكل والشرب (قوله أى فعل الخ)  
أشار إلى أن الحكم ليس قاصرا على الجملة ط واحتج به عمال الفعل ما ظن القطر به كالواكل أو جامع ناسيا  
أو احتل أو أنزل بنظر أو نزعه القى يعظن أنه أضرطرا كل عدا فلا كفارة لشبهة كاس (قوله بلا انزال) أمالو  
أنزل فلا كفارة عليه بأكله عدالته أى كل وهو مفطر ط (قوله أو إدخال اصبغ) أى يابس كما تقدم ح  
فلو ثبت فلا كفارة فلا كفارة كما به يستحق الأضطرار بالبلية ط (قوله ونحو ذلك) كما به بعد قوله يشبهه أو  
مضلعة ومباشرة فاحتج بلا انزال أمداد (قوله في الصور كلها) أى المذكورة في قوله وإن جامع الخ (قوله  
وكفر) ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة أشعارا بأنه على التراخي كما قال محمد وقال أبو يوسف فإنه على  
الفرع عن أى حصة وبأن كفى الترتيب وقيل بمن مضاتين وقال الكرخ والاول الضميمة ولذا لا يكفر  
نقله كفى الزاهدي وانما تقدم القضاء أشعارا بأنه ينبغي أن يقدم على الكفارة ويستحب التسامح كفى الهداية  
فهو ساقى (قوله لا به الخ) على لقوله أو احتجيم الخ (قوله حتى الخ) تفريع على مفهوم قوله لأنه ظن في غير محله  
أى فلو كان الظن في محله فلا كفارة حتى لو افتاه الخ ط (قوله يعتمد على قوله) كنعني يرى الخاتمة مطهرة  
أمداد قال في البحر لأن العاى يجب عليه تقليد العالم إذا كان يعتمد على فتواه ثم قال وقد علم من هذا أن  
مذهب العاى أقوى بمقتضى غير تقليد عدا فلذلك قال في الفتح الحكم في حق العاى أقوى بمقتضى وفي  
النهاية و يشترط أن يكون المفتى بمن يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتاواه في البدع وحسنه وتصرفه ومثله ولا  
معتبر بغيره اه وبه يظهر أن يعتمد على المجهول فلا يكتفى اعتمادا للمستقيم وحده فانهم (قوله أو سمع حديثا)  
كتوبه صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم وهذا عند محمد لأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أقوى  
من قول المفتى فأولى أن يرتب شبهة وعن أبى يوسف خلافه لأن على العاى الاقتداء بالفتاوى لعدم الاختلاف  
حقا في معرفة الأحاديث زيلعي (قوله ولم يعلم تأويله) أما ان علم تأويله ثم أكل تحب الكفارة لانتفاء  
الشبهة وقول الأوزاعي أنه يفطر لأوزاعي شبهة مخالفته القياس مع فرض عدم الأكل كون الحديث مؤولا ثم  
تأويله أنه منسوخ أو أن الذين قال فيهما صلى الله عليه وسلم ذلك كانوا ثقاتين وعامة في الفتح وعلى الثاني  
فالمراد ذهب الثواب كما يأتي (قوله ولم يثبت الأثر) عطف على أخطأ المفتى أى وإن لم يثبت الأثر اه ح  
والمراد غير حديث الحاجم والمحجوم فإنه ثابت صحيح وأما حديث فطر المغتاب فكلها مدخولة كفى الفتح  
وفيه عن البدائع وليس أمرأة شهوة واضحا ولم ينزل فظن أنه أضرطرا كل عدا كان عليه  
الكفارة إلا إذا أول حديثا أو استحق فيها فافطر فلا كفارة عليه وإن أخطأ الفقه ولم يثبت الحديث لأن  
ظاهر الفتوى والحديث يعتبر شبهة اه (قوله الأذى الأذهان) استئناس من قوله لم يكفر بمعنى أنه إن أذن  
ثم أكل كفر لأنه متعمد يستند إلى دليل شرعى لأنه لا يعتمد على الفتوى أو تأويله الحديث هنا لأن هذا  
مما لا يشتمل على من له شتم من الفقه نقله الكمال عن البدائع لكن يخالفه ما في الخاتمة من أن الفتى كتمل أو  
ذهن نفسه أو شارب ثم أكل متعمدا عليه الكفارة إلا إذا كان ماعلا فاقفه باللفظ اه قال في الأمداد في  
هذا يكون قولنا إلا إذا افتاه فقهه شامل لمسته ذهن الشارب اه وهو كاترى مرعى لعدم الاستثناء فالاول  
لشارح تركه ح قلت لكن ما ذكره عن الخاتمة وغيره فى الفتوى يؤيد ما في البدائع (قوله وكذا القصة)  
لأن القطر مهلخاف القياس والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث فطر الصائم مؤول بالاجماع  
بذهب الثواب بخلاف حديث الجملة فإن بعض العلماء أخذ بظاهر مثل الأوزاعي وأجد أمداد ولم يعتد  
ببخلاف الظاهر فى الفتوى لانه حديث لا يثبت عدم مضى السلف على تأويله بما قلنا وفي الخاتمة قال بعضهم  
هذا والجملة تساو عامة للشارح قالوا عليه الكفارة على كل حال لأن العلماء أجمعوا على ترك العمل  
بظاهر الحديث وقالوا أراد به ثواب الآخرة وليس في هذا قول معتبر فيه لأن ما استند إلى دليل فلا يورث



شبهه اه ونحوه في السراج وكذا في الفتح عن البدائع وزعمه في الهداية أيضا وشروحهما قال الرجعي واذا لم  
بعدا أخذت والقنوى شبهة في الغيبة فعددهن الشارب أولى اه قلت ولذا سوى بينهما في الفتح عن  
البدائع وكذا في المعراج عن المسطور **(قوله شبهة)** قد علمت أن ما خالف الاجماع لا يورث شبهة والعمل على  
ما عليه الاكثر والله تعالى أعلم **(قوله ككفارة القناهر)** من يتطيق قوله وكفر أي مثله في الترتيب فيفتح أو لا  
فان لم يحصصا شهرين متتابعين فان لم يستطع أعلم سنين مسكتنا حديث الاعرابي العري وفي الكتب  
الستة فلو افترضوا بعدد استأنف الاغدر الحضي وكفارة القنصل تشتط في صومها المتتابع أيضا وهكذا  
كل كفارة تسرع فيها العتق نهر وتغامر فروع المستطعة في البحر وفيه أيضا ولا فرق في وجوب الكفارة بين  
الذكر والانثى والحر والعبد والاسلم وغيره وله ناصح في البرازية بالوجوب على الجارية فيما لا يؤخر  
سيدها بعدم طلوع الفجر عالمة بطلوعه فاجتمع عدم الوجوب عليه وبه اذا لم يمتد السلطان وهو موسر بماله  
الحلال وليس عليه بعدل أحد يقضي باعتاق الرقيق وقال أبو نصر محمد بن سلام يبقى بصيام شهرين لان المقصود  
من الكفارة الاتزان وبسهل عليه افطار شهر واغتراق رقة فلا يحصل الزجر اه **(قوله ومن ثم)** أي من  
أجل ثبوت كفارة القناهر بالكتاب وثبوت كفارة الاظفار الستة شهرا الثانية لكن هنا أدى الى الاول  
لثبوتها بثبوتها بالكتاب ومقتضاها الا كفارة بانكارها دون الاولى يؤدبها في الفتح ذكر أن سعد بن جبر  
ذهب الى أنها منسوخة \* **(تنبيه)** في التشبيه اشارة الى انه لا يلزم كونها مثلها من كل وجه فان المسحوق في  
أثنائها يقطع المتتابع في كفارة الظهار مطلقا عددا ونسبا بالسيلا أو نهار الا يختلف في كفارة الصوم  
والقتل فانه لا يقطع فيه مال الا فطر بعد أو غيره عند فطر مثل فقد زلت بعض الاقدام في هذا المقام على ونحوه  
في القهستاني وأراد بغير العذر ما سوى الحضي والحاصل أنه لا يقطع المتتابع هنا لو طبلل عددا أو نهارا ناسبا  
يختلف كفارة الظهار **(قوله ان نوى ليل)** أي بنية معينة لغيره من خلاف الشافعي فيها فكان شبهة لنسقوط  
الكفارة **(قوله ولم يكن مكرها)** أي ولو على الجماع كالمزول كانت هي المكرهة وشروحهما عليه وعلمه القنوى  
كافي الظهيرية خلافا لما في الاخيرين من وجوبها عليهم والا لكرهاها كافي بعض نسخ البحر **(قوله ولم**  
**يطرأ)** أي بعد افطاره عددا مقبىا بالبالا لعل الكفارة ولو لا المسقط **(قوله مسقط)** أي سماوى لا صنع له  
فيه ولا في شبه رجعي **(قوله كرض)** أي سيج الا فطر **(قوله والمعتدل ومها)** أي بعد ذلك لا يفصل  
عددا ولا في أن يقول عدم سقوطها لانها كانت لازمة واختلف في سقوطها وقيل السفر مكرها اذا نوا سفر  
طائعا بعد افطار انفقت الروايات على عدم سقوطها اما لو افطر بعدما سافر لم يجب نهر أي وان حرم عليه لو  
سافر بعد الفجر كما يأتي **(قوله وفي المعتدل)** عطف على قوله فيما هو واسم مفعول فيه ضمير هو نائب الفاعل عائد  
على الموصوف أي الشخص المعتاد حتى يغير تنوين (ر) مفعول به منصوب بفتح مقدرة على ألف التثنية  
المقصورة وحضام مفعول عليه أي واختلف في الشخص الذي اعتاد حتى وحضام الوادى يعني أو وفي بعض  
النسخ وحضام فيحصل أنه مرفوع أو مجرور لكن الجري غيرا لان اضافة الوصف المرفوع الى مفعوله المجرور من  
ألى لا يجوز وأما الفرق في استناد المعتاد الى الحضي والحيض أي الذي اعتاد حتى وحض والاصوب النسب  
وقوله والمثني اسم فاعل مجرور بالعطف على معاتود قال مفعول **(قوله لو افطر)** أي كل من المعتاد والمثني  
**(قوله والمعتدل مسقطها)** كذا هي في البرازية وقاضيان في شرح الجامع الصغير في المعتاد حتى وحضام شبه  
بمن افطر على ظن الغروب ثم ظهر عدمه وعليه معنى الشر نلالي وهو مخالف لما في النص حيث قال واذا  
افطر على ظن أنه يوم حضا فامتنع الاظهر وجوب الكفارة كالمو افطر على ظن أنه يوم مرضه اه  
وكتب فيما علقته عليه جعل الثانية شبهة بالاهمال الاجماع بخلاف مسئلة الحضي فان فيها اختلاف المشايخ  
والصحيح الوجوب كائن على ذلك في التارة الثانية اه وانما جزم بالوجوب في المستثنى في السراج والغرض  
والحاصل اختلاف التصحيح فيما ذكر من ذكر خلافا في سقوطها عن ثبوت قتال عدو والفرق كافي جامع  
الفصولين ان القتال يحتاج الى تقديم الاظفار ليتقوى بخلاف المرض **(قوله ولم يكفر الاول)** اما لو كفر فعليه

مطلبت في الكفارة  
٣ (قوله مفعول به  
منصوب الخ) فيه أن  
المفعول هو ضمير  
الشخص المرفوع  
بالناية وحسنه فلا وجه  
لنصب حتى لا يعتد  
لا يتعدى اللفظ واحد  
ولا رفقه وهذا اشكل  
وقال شيخنا أيضا ان  
معنادا مفعول أصله  
معتدل بكسر عينه  
والفاعل ضمير مستتر  
فيه يعود على الشخص  
وحى وحضام منصوبان  
على المفعولية وقد يكون  
اسم مفعول كما قيل في  
مختاراه

أخرى في ظاهر الرواية لعل بان الزجر لم يحصل بالأولى بجر **(قوله)** وعليه الاعتماد نقله في البحر عن الأسرار ونقل قلبه عن الجوهر في جامع في رمضان فقلبه كفارتان وإن لم يكفر بالأولى في ظاهر الرواية وهو الصحيح اه  
قلت فقد اختلف الترجيح كآري ويقتوى الثاني بأنه ظاهر الرواية **(قوله)** إن شرطية ح **(قوله)** والا لا أي وإن كان الفطر المتكرر في موضعين جميعا لا تندخل الكفارة وإن لم يكفر بالأول والعظم الخثاء ولذا أوجب الشافعي الكفارة دون الأكل والشرب **(قوله)** وتامة في شرح الوهابية قال في الوهابية ولو أكل الإنسان عدا وشهرته ولا عذره قبل بالقتل يؤمر  
قال الشرنبلالي صورته ما تعد من لعذره إلا كل جهل بالقتل لأنه مستتر في الدين أو منكر لما ثبت منه بالضرورة ولا خلاف في حل قتله ولا امر به فتعير المؤلف بقل ليس بلازم الضعف اه ح **(قوله)** وإن ذرعه القى أي غلبه وسبقه قاموس والمسئلة تنفرع إلى أربع وعشرين مسئلة لأنه أمان يق أو يسبق عوفى كل أمان إلا القم أو دونه وكل من الاربعة أمان أخرج أو عادا أو عادوه وكل ما إذا كرسوه أو لا ولا فطر في الكل على الأصح الذي لا عادوا الاستقاء بشرط الملء مع التذكر شرح الملق **(قوله)** ولو هو ملء القم أي بلوع أن مادون ملء القم مفهومه بالأولى لأجل التخصيص عليه لأن الموطوف عليه في حكم المذكور فافهم وألحق في ملء القم فعمل ما لو كان متفرقا في موضع واحد بحيث لو جمع ملا القم كافي السراج **(قوله)** لا يقصد أي عند محمد وهو الصحيح لعدم وجود الصنع ولعدم وجود صورة الفطر وهو الابتلاع وكذا معناه لأنه لا يتعدى به بل النفس فتعبر بجر **(قوله)** وإن عاداه أي أعاد ما قامه الذي هو ملء القم **(قوله)** وأقصد حصته منه فأكبر أشار إلى أنه لا فرق بين إعادة كله أو بعضه إذا كان أصله ملء القم قال الحدادي في السراج مبني الخلاف أن أبا يوسف يعتبر ملء القم ومحمدا يعتبر الصنع فملء القم حكم الخارج جو مادونه ليس بخارج لأنه عكن ضطه وقادته فظهر في أربع مسائل أحدها إذا كان ملء من ملء القم وعاد أو شيء منه قدر الحصصه ففطر إجماعا ما عند أبي يوسف فإنه ليس بخارج لأنه أقل من الملء وعنده محمد لا صنع له في الإذلال والثاني أن كان ملء القم وأعاد أو شيء منه قدر الحصصه فصاعدا ففطر إجماعا لأنه خارج أدخه خوفه ولو جرد الصنع والثالث إذا كان أقل من ملء القم وأعاد أو شيء منه ففطر عند محمد للصنع لا عند أبي يوسف لعدم الملء والرابعة إذا كان ملء القم وعاد بنفسه أو شيء منه كالحصصه فصاعدا ففطر عند أبي يوسف ولو جرد الملء لا عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح اه فثبتت الأعادة وهما الثانية والثالثة وأما إجماعه وهي التي ذكرها المصنف بقوله وإن أعاد ما عدا والآخرى خلافة وهي التي ذكرها المصنف بقوله ولا ولا فرق ففهما بن إعادة الكل أو البعض فافهم **(قوله)** إن ملا القم قبل لأفطاره إجماعا بالأعادة لكنه أو لقد حصته منه **(قوله)** والا لا أي وإن لم يملأ القم وأعاد كله أو بعضه لا يقصد صومه عند أبي يوسف ولا ينافي ما قدمه من أنه لو أعاد قدر حصته منه ففطر إجماعا لأن ذلك قبل إذا كان القم ملء القم لأنه صار في حكم الخارج لأن القم لا ينضبط عليه وما كان في حكم الخارج لا فرق بين إعادة كله أو بعضه بصنعته بخلاف مادونه لأنه في حكم الداخل فلا يقصد إلا إذا أعاد ولو قدرا للحصصه منه بصنعته وبه علم أن كلام الشارح جوابا لاختلافه بوجه من الوجوه فافهم **(قوله)** هو المختار وفي الخاتمة هو الصحيح وصححه كثير من العلماء ملى **(قوله)** أي متى كرا الصومه أشار به إلى الرد على صاحب غاية البيان حيث قال إن ذكر الجميع الاستفتاء كدلالة لا يكون الأمع العبد وحاصل الرذان المراد العبد متى كرا الصوم لا بعد التي فهو يخرج لما إذا قل ذلك لئلا ينافي قوله لا يقطر أقامه في الصراط وحاصله أن ذكر العبد لبيان تمسك الفطر بكونه ذا كرا الصوم والاستقاء لا يقصد بذلك بل يقصد به الذي **(قوله)** مطلقا أي سواء أعاد أو عادا ولا ولا ح قال في الفتح ولا ينافي فيه تقرير العود والأعادة لأنه أفطر بمجرد التي قبلها **(قوله)** وإن أقل لا أي إن لم يعد ولم تعده دليل قوة أن عاد بنفسه الخ ح **(قوله)** وهو الصحيح قال في الفتح صححه في شرح الكنتراي لم يلى وهو قول أبي يوسف **(قوله)** لم يقطر أي عند أبي يوسف لعدم الخروج فلا يقتضي السؤل ففهم أي لأن مادونه ملء القم ليس في حكم الخارج كإجماع **(قوله)** فغيره وإيتان أي

وعليه الاعتماد زائدة ويختص وغيرهما واختار بعضهم يقتضى أن الفطر يغير الجماع بتدخل ولا لا ولو أكل كل عدا شهره بلا عذر يقتل وتامة في شرح الوهابية (وان ذرعه القى مخرج) ولم يعد (لا يقطر مطلقا) ملأ أو (فان عاد) بلا ضعه (ولو) (هولم) القم من تذكرة الصوم لا يقصد خلافا للثاني (وان أعاده) أو قصد حصته منه فأكبر كرا صوم (أفطر إجماعا) ولا كفارة (إن ملا القم والا لا) هو المختار (وان استقام) أي طلب القى (عاده) أي متى كرا الصوم (إن كان ملء القم) فثبت إجماعا (مطلقا) (وان أقل لا) عند الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد أنه يقصد كافي التبع عن الكفاي (فان عاد بنفسه لم يقطر وإن أعاده فغيره وإيتان) أجمعهما لا يقصد محصا

(وهذا) كله (في طعام أو ماء أو مر) أودم (فان كان بلغما فغير مفسد) (١١٥) مطلقا خلافاً للثاني واستحسنه

الكال وغيره (ولو أكل  
لجابين أسنانه) ان  
(مثل حصاة) فأكثر  
(قضى فقط وفي أقل  
منهال) بفسر (الأذا  
أخرجه من فم فأكله)  
ولا كفارة لان النفس  
تغافه (وأكل مثل  
ممسحة) من خارج  
(يفطر) ويكفر  
الاصح (الأذا مضغ  
بحيث تلاشت في فم) الا  
أن يجد الطعام في حلقه كما  
مر واستحسنه الكال فاقلا  
وهو الاصل في كل قليل  
مضغه (وكره له) (نوق  
شئ و) كذا (مضغه بلا  
عذر) فليس بمأفاه  
العين ككون زوجها  
أو سداها سائل الخلق  
فناق في كراهة  
النوق عند الشراء  
قولان ووفق في النهي بانه  
ان وجد بدا ولم يخف  
غنا كره والا لا وهذا  
في الفرض لا النفل  
كذا قالوا وفيه كلام  
لحرمة الفطر فيه بلا  
عذر على المذهب حتى  
الكراهة (و) كره

عن أبي يوسف وعند محمد لا تأتي التفرغ لأمه (تنبه) \* لو استقام مرارا في مجلس مل معة أفطر لان  
كان في مجالس أو غنوة ثم نصف النهار ثم عشة كذا في الخرافة وتقدم في الطهارة أن محمد بن أحمد السبب  
لا المجلس لكن لا تأتي هذا على قوله هنا خلافاً لما في الحرلة فطر عنده يادون مل فالفم في الخرافة على  
قول أبي يوسف أفطر في التهر (قوله) وهذا كله أي التفصيل المتقدم ط (قوله) وأمره بالكسر والتشديد  
وهي الصفر إحدى الطابع الأربع كسر في الطهارة (قوله) أودم الظاهر أن المراد به الحامض إلا الفرق  
(١) بينه وبين الخارج من الأسنان اذ بلعه حيث يطر لو غلب على اللزاق أو أساوه أو وحطمه كأمه أو  
السبب (قوله) فان كان بلعما أي صاعدا من الحوف أما إذا كان نازلا من الرأس فلا خلاف في عدم إفساده  
الصوم بخلافه في عدم نقضه الطهارة كنفائ الشربلية ومقتضى إطلاقه أنه لا ينقض سواء كان مل  
الغيم أو دونه وسواء عاد أو أعاده أو لا والله أعلم به هذا الإطلاق وصحة قياسه على الطهارة فلما جمع ح  
(قوله) مطلقا أي سواء عاد أو استقامه وسواء كان مل علفما أو دونه وسواء عاد أو أعاده أو لا وفي هذا الإطلاق  
أضمارا لـ ح (قوله) خلافاً للثاني فله قال ان استقامه والغيم قد ح (قوله) واستحسنه الكال) حيث قال  
وقول أبي يوسف هنا أحسن وقوله بعدم النقض به أحسن لان الفطر إنما ينقطع بخل أو بالقي عمد من غير  
نظر إلى طهارة ونجاسة فلا فرق بين السقم وغيره بخلاف نقض الطهارة اه وأقر في الحر والنهر والشربلية  
وهو مراد الشارح بقوله وغيره فأنه لم أقره وقد استحسنه وقول ابن الهمام لان الفطر إنما ينقطع بخل  
أو باقي عمد الخ أو بغيره الذي قد مر في إطلاق الشربلية وإطلاق الشارح فليست بل بعد الإطالة  
بتعليل الهداية ح (قوله) ان مثل حصاة هذا ما اختاره الصدوق والشيخ واختار أبو يوسف فقد مر بما يمكن أن  
يبتلع من غير استقامه بريق واستحسنه الكال لان المانع من الإفطار ما لا يسهل الاحتراز عنه ولقد مر  
يجري بنفسه مع الريق لا فيما يتعلق باله اه (قوله) لان النفس تغافه فهو كالقمة المخرجة وقتئذ  
عن الكال ان المحقق تصديق بكونه من عاف ذلك (قوله) الاذا مضغ الخ لانه لا ينقض لسانه فلا يصل  
الى حوفه شئ ويصير تابعاً لغيره معراج (قوله) كسر أي عنقه أو خرجه من فم أسنانه (قوله) وهو أي  
وجود الطعام في الحلق (قوله) في كل قليل في بعض النسخ في كل شئ والاولى وهي الموافقة لمباراة الكال  
(قوله) وكره ما الخ الظاهر أن الكراهة في هذا الاشياء ترتب به رمل (قوله) قاله العين) وتبعه في النهي وقال  
وجعله الزلي قد افاد في الثاني فقط والاولى اه (قوله) ككون زوجها الخ بيان للعذر الاول قال في  
النهر ومن العذر الثاني أن لا يجد من مضغ لصبي من حاض أو نساء أو غيرها من لا يسوم ولم يجد مضغاً  
(قوله) ووفق في النهي عبارته ونفي حل الاول أي القول بالكراهة على ما اذا وجد بدا والثاني على ما اذا وجد  
وقبضت العين اه فقد قسد الكراهة بان يمد يده من ثرائه أي سواء خاف الفم أو لا يقول الشارح ولم  
يخف غنا عن الفم بل في النهي وقوة والا لا أي وأن لا يجد بدا وناف غنا لا يكره موافق النهي فافهم ومفهومه  
أنه اذا وجد بدا ولم يخف غنا يكره وهو ظاهر (قوله) وهذا أي الحكمة بكره الكراهة النوق والتخف بلا عذر ط  
(قوله) الا النفل لانه يباح فيه الفطر بالعذر اتفاقاً وبلا عذر في رواية الحسن والثاني فالنوق أولى بعدم  
الكراهة لانه أسوأ فافطر بل يحتمل أن يصير ما فيه وغيره (قوله) وفيه كلام) أي لصاحب البحر وصاحبه ان  
الكلام على ظاهر الرواية من عدم حمل الفطر عند عدم العذر كما كان نفي ضاله فطر بكره أما على تلك  
الرواية فليس وسياً في نهائشة اه وأجاب في النهي بأنه يمكن أن يقال إنعام بكره في النفل وكره في الفرض  
الطهارا لتفاوت الترتين اه وأجاب الزلي أضامه انما يكره في الفرض لقوته فحب حفظه وعدم نفي ضه  
للفساد فكره فيه ما يخشى منه الاضناء له ولم يكره في النفل وان لم يحمل حقيقة الفطر فيه لانه في أمه محض  
تطوع والمطوع أمر نفسه ابتداء فحطرت مرتبة من الفرض بعدم كراهة فعل بما أفضى الى الفطر من  
غير علة ظن فيه قال وهذا أولى مما في التهر (٢) لان هذا يبطل اللفظ المذكور لهما فمات اه (قوله) وكره

مطلب فيما يكره للثالث  
(١) قوله والألفا الفرق بينه  
الخ قد فرق شيخنا  
بينهما بما تقدم في

توافق الموضوع أن الخارج من الأسنان قد حقيقه والصاع من الحوف ليس يدم في الحقيقة بل في الصورة فقط وفي الحقيقة هو  
سواء مضغته فله حكم في الطعام والماء اه (٢) قوله لان هذا يبطل اللفظ أي التي سوا الاعتراض عليها وهي ما ذكرها المحقق

مضغ علك) نص عليه مع دخوله في قوله وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر لان العذوق له لا يتضح فذكر مطلقا  
 بلا عذر اهتدانا على قلت ولان العلك مضغ مخصوص بالنساء لانهما كهن كباياتي فكان مظنة عدم الكراهة  
 في الصائم لغيرهم ان ذلك عذر **(قوله)** ايض **(الح)** فقدمنا ذلك لان الاسود وغير المضغ وغير اللبث يصل منه شيء  
 الى الجوف وأما في محمل المسئلة وجعل الكمال تبعاً لما ذكر من على ذلك قال فقطعه بانه معطل بعدم الوصول فان  
 كان مما يصل عدا محكم الفصل لانه كالتيقن **(قوله)** وكره للفطرين لان الدليل اعمى التشبه بالنساء يقتضي  
 الكراهة في فقههم خالفين العارض فتح وظاهرهما فقرعية ط **(قوله)** الا في الحسوة بعذر كذا في  
 المعراج عن البردوي والحموي **(قوله)** وقيل بياح هو قول آخر الاسلام حيث قال وفي كلام محمد اشار الى انه  
 لا يكره لغير الصائم ولكن يستحب للرجال تركه الا لعذر مثل ان يكون في فقهه اه **(قوله)** لانهما كهن  
 لان بينهما من ضعيفة فلا يحتمل السواك فيضى على التثنية والسنة منه فتح **(قوله)** وكره قبله **(الح)** جزم في السراج  
 بان القطبة الفاحشة بان يضعف شفتيه ابتكره على الاطلاق أي سواء من أو قال في النهر والمعاينة على التفصيل  
 في المشهور وكذا المباشرة والفاحشة في ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها مطلقا وهو رواية الحسن قبل وهو الصحيح  
 اه واختار الكراهة في الفتح وجزم بها في الروايات بلا ذكر خلاف وهي أن يعاقبها وهو ما اختاره دان وعيسى  
 فرجه في جهليل قال في الفتح فإن هذا مكره وبلا خلاف لانه بعضى الى الجماع غالباً اه وبه علم أن رواية محمد  
 بيان لمكون ما في ظاهر الرواية من كراهة المباشرة وليس على املاقه بل هو محمول على غير الفاحشة وإذا قال  
 في الهداية والمباشرة يمثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد كره المباشرة والفاحشة اه وبه ظهرا ما مر  
 عن التهر من إيراد الخلاف في الفاحشة ليس مما ينبغي تحريمه في التثنية فانه عن المحط المتصرح به عذركه  
 من التوفيق بين الروايتين وأنه لا فرق بينهما وقوله الحمد **(قوله)** ان لم يأمن المقدس أي الانزال والجماع امداد  
**(قوله)** وان آمن لا بأس ظاهر أن الاولى عدمه لكن قال في الفتح وفي المحققين أنه عليه الصلاة والسلام  
 كان يقبيل ويباشر وهو صائم وروى ابو داود وبنو سعيد عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام سأل  
 رجلا عن المباشرة فقامت فرخصه وأما آخرها فلذا البدر خصه شيخنا الذي نهى ما شاب اه **(قوله)** لادن  
 شارب وكل) بفتح الفاصم صدين وضعها السمين وعلى الثاني فلفظي لا يكره ما سبعا لهما إلا أن الرواية هي الاولى  
 وتامة في التهر وقد كره في الاندلس اول الباب أنه يؤخذ من هذا أنه لا يكره للصائم شرب راحة المسك والورد  
 ونحوه مما لا يكون جوهر امتسلا كاللبنان فانهم قالوا لا يكره الا كمال الحال وهو شامل للطيب وغيره ولم  
 يخصصوه بوجوه منه وكذا دهن الشارب اه **(قوله)** اذ لم يقصد الا كماله لا تلازم بين قصد الجمال وقصد  
 الزينة فالقصد الاول دفع الشين واقله ما له الزينة والآخر هو أرتاد النفس وشهاتها  
 والثاني أرضعها وقالوا لا يفسد زينة النسوة ولم يكن المقصد الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت  
 في ضمن قصد مطلوب فلا يضره اذ لم يكن ملتفتا اليه فتح ولهنا قال في الاول والجملة ليس الشاب الجملة مباح اذا  
 كان لا يتكبر لان التكبر حرام وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها اه بحر **(قوله)** وأطول (العبيبة)  
 أي العذبة **(قوله)** وصرح في النهاية **(الح)** حيث قال وما راجعنا يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أنه كان يأخذ من العبيبة من طولها وعرضها وأردعها وعبيبة يعني الترمذي في جامعها ومثله في المعراج  
 وقد نبهنا على أنها في الفتح وأقره قال في التهر وسعت من بعض أعرافه الى أن قول النهاية يجب الجاء المهمة ولا  
 بأس به اه قال الشيخ اسمعيل ولكنه خلاف الظاهر واستعمالهم في مثله يستحب **(قوله)** الآن يحمل الوجوب  
 على الثبوت يؤخذ من أن ما استدبل به صاحب النهاية لا يدل على الوجوب لما صرح به في البحر وغيره أن كان يفعل  
 لا يقتضي التكرار والدوام وقد أحذف الزبلي لفظة يجب وقال وما زاد يقص وفي شرح الشيخ اسمعيل لا بأس  
 بان يقصص على تحته فإذا زاد على قبضته شيء جزمه كافي المسئلة وهو سنة كافي المسئلة وفي المختار والناصح وغيرهما  
 لا بأس باختطاط راقع العبيبة طالعت ولا ينفى الشيب إلا على وجه الترتيب ولا ينافي من حاجه وشعر وجهه  
 حالم بشبه فعل المختار ولا يخلق شعره وقوله وعن أبي يوسف لا بأس به اه **(قوله)** وأما الاختصاص **(الح)** بهذا

أيض مضغ علكهم والافطر وكره لفطرين  
 الا في الحسوة بعذر وقيل  
 يباح ويستحب لنفسه  
 لانه سواء كهن فتح  
 (و) كره قبله وس  
 ومعاينة ومباشرة فاحشة  
 (ان لم يأمن) المقدس  
 وان آمن لا بأس (لا)  
 يكره (دهن شارب  
 (لا) (كحل) اذ لم  
 يقصد الزينة وأطول  
 العبيبة اذا كانت بقدر  
 المستون وهو الفاحشة  
 وصرح في النهاية  
 بوجوب قطع ما زاد على  
 النسبة بالصوم ومقتضاه  
 الاتم يتركه الآن  
 يحمل الوجوب على  
 الثبوت وأما الاختصاص  
 وفي دون ذلك كما يفعله  
 بعض المغاربة ويحتمل  
 الرجال فلم يصح أحد

بقوله لان التفل يباح  
 الفطر فيه بعذر انتفاها  
 وبلا عذر وهو رواية  
 الحسن ووجه الإبطال  
 انه كره لفطرا لا يرد  
 عليه الاعتراض فيكونه  
 قال ليست العبيبة هي  
 ماذا كره حتى يرد ما قلتم  
 بل العبيبة كذا **(الح)** اه  
 مطلب في الفتح في  
 قصد الجمال وقصد  
 الزينة

٢ مطلب في الاخذ من  
الليلة

وفق في الفتح بين ما مروى عن مافي العصمين عن ابن عمر عنده صلى الله عليه وسلم اخذوا الشوارب واعفوا الله  
قال لانه صرح عن ابن عمر راوى هذا الحديث بأنه كان يأخذ الفاضل عن القصة فان لم يحصل على النسخ كالمواضعا  
في عمل الراوى على خلاف ما مروى مع أنه روى عن غير الراوى وعن النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الاعفاء على  
اعفائهما عن أن يأخذها بالآ وكما يراهو فعل يجوز الاعاج من خلقها لهم ونؤمنهم في مسلم عن أبي هريرة رفته  
صلى الله عليه وسلم جزا الشوارب واعفوا الله تعالى الفاضل الجوس فهذه الجلة واقعة موقع التعليل وأما الاخذ منها  
وهي دون ذلك كما يفعله بعض الغاربة ويختنه الرجال فلم يصح أحداه ملصقا **(قوله)** وحديث التوسعة الخ وهو  
من وسع على عباده يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها قال جابر بن عبد الله عن عمار قال يختلف واحد  
الاكتحال هو ما رواه السبق وضعف من اكتحل بالاعد يوم عاشوراء لم يرد أبا داود وابن الجوزي في الموضوعات  
من اكتحل يوم عاشوراء لم تر مسد عنه تلك السنة فتح قلت ومناسبة كرهاه أن صاحب الهداية استدلل  
على عدم كراهة الاكتحال للصائم بأنه عليه الصلاة والسلام قد ثبت له يوم عاشوراء إلى الصوم فيه قال في التهر  
وتعقبه ابن الزبير بأنه لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء أغفر صومه وإنما الواض لما تدعوا إقامة  
اللائم وانها الرخص يوم عاشوراء تكون الحسن قتل فيه ابتغى جهلة أهل السنة أطهار السرور واتخذ الحبيب  
واللطيفة والاكتحال وروا أحاديث موضوعة في الاكتحال وفي التوسعة فيه على العمال اه وهو مردودان  
أحاديث الاكتحال فيه ضعيفة لا موضوعة كيف وقد خرجها في الفتح ثم قال فهذه عدة طرق أن لم يخرج  
وواحدها فالجموع يتخرج به تعدد الطرق وأما حديث التوسعة فرواها الثقات وقد أورد ابن القرافي في جزئ خرج  
فيه إله مافي التهر وهو ما حو من الحواشي السعدية لتكوز ادعيا ما ذكر في أحاديث الاكتحال وما ذكره  
عن الفتح وفيه نظر فانه في الفتح ذكر أحاديث الاكتحال للصائم من طرق متعددة بعضها مقيد بعاشوراء وهو  
ما قد ناه عنه وبعضها مطلق فإيراد الاحتجاج بجموع أحاديث الاكتحال للصائم ولا يلزم منه الاحتجاج  
بحديث الاكتحال يوم عاشوراء كيف وقد خرج موضع الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة وتبعه غيره منهم  
مثل علي القاري في كلب الموضوعات ونقل السيوطي في الدرر المنيرة عن إمامنا كره وقال الجراحي في  
كشف الخفاء ومزيل الإلتباس قال إمامنا كره أيضا الاكتحال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه  
أثر وهو بدعة ثم حديث التوسعة ثابت صحيح كما قاله الحافظ السيوطي في الدرر **(قوله)** كراعه ابن عبد العزيز  
الذي في التهر والحواشي السعدية أن العزلة وهو صاحب التكت على مشكلات الهداية كاذ كرفي السعدية  
في غيره هذا القول **(قوله)** ولا سأل بل بسن الصائم كغيره صرح به في النهاية لعموم قوله صلى الله عليه وسلم ولأن  
اشق على أمي لأمرهم بالسؤال عند كل وضوء وعند كل صلاة كتناوة الظهر والعصر والمغرب وقد تقدم  
أحكامه في الطهارة بغير **(قوله)** ولو عشا أي بعد الزوال **(قوله)** على المذهب وذكره الثاني المبالو بالماء فإنه  
من ادخاله فحين عجز ضروره ويرد بأنه ليس بأقوى من المضمضة أما الرطب الأخضر فلا بأس به اتفاقا كذا في  
الخلاصة نهر **(قوله)** وكذا لا تكرر حمامة أي الحماة التي لا تضعف عن الصوم ويشي له أن يؤثره إلى وقت  
الترويض والقصد بالحمامة كرشح الإسلام أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه إلى النظر كما في التاراجانية  
امداد وقال فيه وكراهة فعل ما لم أنه يضعف عن الصوم كالغصية والحماة والعمل الشاق لما فيمن تعرضه  
للافساد اه قلت ويلحق به الحالة الكثرة في الحمام في الصف كالمواظ على **(قوله)** ومضمضة واستنشاق أي لغز  
وضوء أو اغتسال أو الاضاح **(قوله)** للتبرد راجع لقوله وتقف وما بعده **(قوله)** وبه بقى لان النبي صلى الله  
عليه وسلم صعب رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الخروا أو دود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبل  
الثوب ويلفقه على وهو صائم ولان هذه الاشياء فيها عون على العبادة ودفع الضجر الطبيعي وكرهها أبو حنيفة  
لما فيها من اظهار الضجر في العبادة كافي البرهان امداد **(قوله)** ويستحب السجود (لما رواه الجماعة الا أبا داود  
عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسجدوا فان في السجود كذا قيل المراد بالآية كحصول التقوى  
على صوم التدا وزيادة الشواب وقوله في النهاية أنه على حذف مضاف أي في كل السجود يعني على ضلله بالتسم

مطلب في حديث  
التوسعة على العمال  
والاكتحال يوم عاشوراء

وأخذ كلها فعلي يهون  
الهند ويجوز الإجماع  
فتح وحديث التوسعة على  
العمال يوم عاشوراء صحيح  
وأحاديث الاكتحال  
فيه ضعيفة لا موضوعة  
كراعه ابن عبد العزيز  
(د) لا (سؤال) ولو  
عشا أو رطبا بالماء  
على المذهب وكرهه  
الشافعي بعد الزوال  
وكذا لا تكرر حمامة  
وتلف بثوب مشيل  
ومضمضة أو استنشاق  
أو اغتسال لتبرده عند  
الثوب وبه بقى شرب لالة  
عن البرهان ويستحب  
السجود

جمع مصرو الاغريق في الرواية الفصح وهو اسم للأكل في البحر وهو السدر الاخير من الليل كالوضوء بالفتح ما يتوضأه وقيل بتعين الضم لان البركة ونيل الثواب انما يحصل بالفعل لا بنفس الماء كقول فصح لمخلصا قال في البحر ولم يصريح بما في كلامهم انه يحصل السنة بالماء وحده وظاهر الحديث يقيد وهو ما رواه أحد السجود كله ركعة فلا يدعو ولو ان يخرج أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسجرين **(قوله وتأخير)** لان معنى الاستعانة به بالغ بدائع ومحل الاحتساب ما انما يشك في بقاء الليل فان شك كره الاكل في الصبح كافي البدائع أيضا **(قوله ويجعل الفطر)** أي الا في يوم غيم ولا يقطر الماء يغلب على ظن غروب الشمس وان أنن المؤذن يحرم عن البراز به وفيه عن شرح الجامع لقاضي خان الفصيل المستحب قبل اشتراك الصوم **(تنبيه)** قال في الفض ومن كان على مكان مرتفع كتارة أو سكتة لا يقطر الماء تقرب الشمس عنده ولأهل البلد الفطر ان غربت عندهم قوله وكذا العبرة في الطلوع في حق صلاة العصر أو السجود **(قوله لحديث الخ)** كذا أورد الحديث في الهداية قال في الفتح وهو على هذا الوجه اقله والذي في فهم الطبراني ثلاث من أخلاق المرسلين فصيل الاطوار وتأخير السجود ووضع اليدين على الشمال في الصلاة أو استشكل به كيف يكون من أخلاق المرسلين ولم يكن في ملهم حل أكل السجود أو يجب تمتع أنه لم يكن في ملهم وان لم نعلم ولو سلم فلا يلزم اجتماع لتصل الثلاث ففهم اه من المراجحة ملخصا **(قوله لا يجوز الخ)** عزاء في العرايا القبيحة وقال في التنازلية وفي الفتاوى سئل علي بن أحمد عن المجترفة اذا كان يعمل أنه لو اشتغل بحرفة يلحقه مرض يبع الفطر وهو محتاج للشفقة هل يباح الأكل قبل أن عرض فنع من ذلك أو استدلت منع وهكذا حكاه عن أستاذنا الورى وفيها رآنا ما لم نسمع خبايا يصف في آخر النهار هل أن يعمل هذا العمل قال ولكن يجزئ نصف النهار ويسترجع في الباقي فان قال لا يفعله كذب بأيام الشتاء فانها أقصر في فعله فيها فعله اليوم اه ملخصا وقال الرمي وفي جامع الفتاوى ولو ضعف عن الصوم لاستغفله بالعنف فله أن يقطر ويظم لكل يوم نصف صاع اه اذا لم يدركه عديم أيام آخر يمكنه الصوم فيها أو الجب عليه القضاء على هذا الصدد اذا لم يقدر عليه مع الصوم ومهلك الزرع بالتأخير لاشك في جواز الفطر والقضاء وكذا الحجاز وقوله كذب كذب فله تقطر فان طول النهار وقصره لا تدخل في الكفاية فقد يظهر صدق قوله لا يكفي في دفعه أو إليه حلاله على الصراح تأمل اه كلام الرمي أي لان الحاجة تختلف صفات شتاء وغلا ورخصا وقلة عال وشدها ولكن ما نقله عن جامع الفتاوى صور في نور الابصار وغيره عن نذر صوم الاندونيد ما طلاق قوله يقطر ويظم وكلامنا في صوم رمضان والذي ينبغي في مسئلة المجترفة حيث كان الظاهر أن ما مر من تقصير المشايخ لا من منقول المذهب أن يقال اذا كان عندهما بكفيه وعياله لا يعمل في الفطر لانه يحرم عليه السؤال من الناس فافطر أو وليه الا فله العمل بقدر ما يكفيه ولو اذام الى الفطر محل به اذالم يمكنه العمل في غير ذلك مما لا يؤديه الى الفطر وكذا الخاف هلاك زرع أو سرقته ولم يجد من يعمل له باجر والمثل وهو يقدر عليها لانه قطع الصلاة لأقل من ذلك لكن لو كان أجر نفسه في العمل مدموعا فصار رمضان فالظاهر أن به الفطر وان كان عنده ما يكفيه اذالم مرض المستاجر بضع الأجرة كافي للتدبر فله يجب عليها الارضاع بالعقد ومحل لها الاطوار اذا خافت على الولد فيكون خوفه على نفسه أولى تأمل هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم **(قوله فان أجهد الخ)** قال في الوهابية فان أجهد الانسان بالشغل نفسه فافطر في التكفير ولو بسطوا

وتأخيره ويجعل الفطر لحديث ثلاث من أخلاق المرسلين فصيل الاطوار وتأخير السجود والسوالم **(فروع)** لا يجوز أن يعمل عملا يصل به الى الضعف فيصير نصف النهار ويسترجع الباقي فان قال لا يكفي كذب بأقصر أيام الشتاء فان أجهد الحر نفسه بالعمل حتى مرض فافطر فمضى كفرته قولان فتنبه في البرازية لوصام يحرم عن القيام صام وصلى فاعدا جاعلا بين العبادتين

قال الشرنبلالي صورته صام أحب نفسه في عمل حتى أجهد العظم فافطر لزمته الكفارة وقيل لاويه ألقى البقال وهذا بخلاف الامانة اذا أجهدت نفسه الاها معذور وتحت قهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا الصداق اه ح وظاهره وهو الذي في الشرنبلالية عن المتن ترجيح وجوب الكفارة بل قلت مقتضى قوله ولها أن تمتنع من ذلك الكفارة علم ايضا فقلت يختار فيكون ما قبله محمولا على ما اذا كان اختيارا بخلافه بل التحليل والله اعلم

(فصل في العوارض) المجتهد المصوم وقد كره الصنف منها. موبى الاكرام وخوف (١٩) هلاك أو نقصان عقل ولو بعض

أوجع شديد لوعة  
حجة (المسافر) سفرا  
شرعيا ولو عصبية أو  
حامل أو مرضع) أما  
كانت أو طرأ على التناهر  
(خاف) بقله الظن  
(على نفسها أو ولدها)  
وقد الهنسي تعالان  
الكحل عما اذا تبعت  
للارضاع (أو مرض  
خاف الزيادة) لمرضه  
وصحج خاف المرض

(فصل في العوارض) جمع عارض والمراد به هنا ما يحدث للانسان مما يمنع به عدم الصوم كما يشترطه كلام  
الشارح (قوله المجتهد لعدم الصوم) يدل على قول البدائع المسقط للصوم لما أورده على في الشهر (١) من أنه  
لا يشل السفر فانه لا يمنع الفطر وإنما يمنع عدم الشرع في الصوم وكذا المادة الفطر ٢ عروض البدق  
الصوم فيما لا يخفى (قوله خمسة) هي السفر والحد والارضاع والمرض والكبر وهي تسع قطعها بقول  
وعوارض الصوم التي قد يغتفر ٥ لزم فيها الفطر تسع تستلزم  
حل وارضاع واستكراه سفر ٥ مرض جهاد وجوع عطش كبر

(قوله موبى الاكرام) ذكر في كتاب الاكرام انه لو اكرم على اكل مستأودم أو لم يخز برأ وشرب خمر بغير ولي  
كحس أو ضرب أو قتل محل وإن عجل في قتل أو قطع عضو أو ضرب يمين محل فإن حصر يقتل أو ثم أو اكره على  
الكفر عجلي رخص له اظهاره وقله مطمئن باليمان ويؤجر لو صبر وشبهه ما رخصه تعالى كاستدصوم  
وصلاة وقتل مسدرا وفي احرار وكل ما تبعت فرضيته ملكا كتاب ١٥ وإنما لم يصر في الاول لان تلك الاشياء  
مستثناة عن الحرمية في حال الضرر وروا الاستئذان عن الحرمية محل بخلاف اجراء كلمة الكفر فإن حرمته لم ترفع  
واعتبر رخص فيه ليقوط الاثم فقط ولهذا انقل هنا في الجرع البدائع الفرق بين ما اذا كان الكفر على الفطر  
مرضاً أو مسافراً وبين ما اذا كان محصياً مقابلة لوماتع حتى قتل أو في الاول دون الثاني (قوله وخوف هلاك

الح) كالامة اذا ضعف عن العمل وخشيت الهلاك للصوم وكذا الذي ذهب به متوكل السلطان الى العمارة في  
الانام الحارة والعمل حيث ادخس في الهلاك أو نقصان العقل وفي الخلاصة الغازي اذا كان يعلم بقتله يقتل  
العدو في رمضان ويخاف الضعف ان لم يغير فطر نهر (قوله ولضعفة) عطف على العطش المتعلق بقوله  
وخوف هلاك ح أي فله شرعيه بانه ينفعه (قوله مسافر) خبر عن قوله في الفطر وأشار (٣) بالام الى انه غير  
ولكن الصوم افضل ان لم يضربه كسائي (قوله مسافر عا) أي مقدار في الشرع لقصر الصلاة ونحوه وهو  
ثلاثة أيام واليه وليس المراد كون السفر مشرباً من ماءه ووصفه بقرينة ما بعد (قوله ولو عصبية) لان الفجر  
الجوا ولا يصح للشرعية كقدمه الشارح في صلاة المسافر ط (قوله أو حامل) هي المرأة التي في بطنها حمل  
يقع الحماى يولد والمصلحة التي على ظهرها أو رأسها حمل بكسر الحاء نهر (قوله أو مرضع) هي التي سائها  
الارضاع وإن لم تبشره والمرضعة هي التي في حال الارضاع ملقحة بدهن الصبي نهر عن الكشاف (قوله أما

كانت أو طرأ) أما الفطر فلان الارضاع واجب عليها بالعقد أو بالام فلو حرمه بانه متعلق بقضاء ما كان لا بد  
معسر أو كان الولد لا يرضع من غيرها وهذا ان دفع ما في الخبر من أن المراد الرضع للفرد الام فان الان  
يستاجر غيرها محرر ونحوه في الفطر وقد رد الزبلي اضافاً الى الخبر يقول القدوري وغيره اذا افتاع على نفسها  
أو ولدها أو لولدها أو لغيره ما قبل انه ولدها من الرضاع رد في الشهر بانه انما يتم أن لو أراضته والحكم أعظم  
ثلاث فاشها بعد العقد ولو خافت عنه حالها الفطر ١٥ وأما إذا أو البعد بانه محل لها الفطر ولو كان العقد  
رمضان كافي البرجندى خلاف ما في صدر الشرع من تعيينه بغيره اذا صدر العقد قبل رمضان ١٥ (قوله

على التناهر) أي ظاهر الرواية ط (قوله بقله الظن) يأتي بانه قريباً (قوله أو ولدها) التناهر منه كاعتقده  
أن المراد الرضاع لان له ولدها حقيقة والارضاع واجب عليها بانه كافي الفطر أي عند عدم تعيينها والواجب  
قضاء أيضاً كالمهر وعنده فيكون شهرة للفطر بطريق الاتفاق لوجوبه عليها أيضاً بالعقد (قوله وقده الهنسي  
الح) هذا خبر على ما مر من الخبر لان حاشه أن المراد الرضع للفرد لوجوبه عليها وشبهه بالام اذا تبعت  
بان لم يخذل في غيرها أو كان الاب معسر لانه حينئذ واجب عليها وقد علم أن ظاهر الرواية خلافه وأنه  
يجب عليها بانه وإن لم يتعين تأمل (قوله خاف الزيادة) وإبطاء البرء أو فساد عضو محرر أو وجع العين أو جراحة  
أو صداعاً أو غيره ومثله ما اذا كان جنس المرض فمتعلق ط أي ان يولدها ويلزم من مضمونها عليهم  
وهلاكهم لضعفه عن القيام بهم انما صام (قوله وصحج خاف المرض) أي بقله الظن كسائي في ما شرح للجمع

(١) قوله لما أورد  
عليه في التناهر) وجه  
الاراد أن التعيين  
بالسقط يقتضى سبق  
التلبس بالصوم والمسافر  
إذا تلبس بالصوم لا يباح  
له الفطر وإنما يباح  
عدم الشروع فيه  
ابتداء ١٥  
٢ (قوله وكذا المادة  
الفطر) أي فان الشيخ  
القاضي انما يباح له ترك  
الشروع لبسداً لا  
افساده بعد الشروع  
فيه ١٥  
٣ (قوله وأشار بالام  
الى أنه غير الخ) فانه  
الاداة تسلط على  
المعطوف كما تسلط  
على المعطوف عليه  
ويكون الحكم للستفاد  
من الاداة ثابتاً لكل  
منهاا فيصير في الصوم  
والانفطار على هذا

كون ثابتاً في الحامل والمرضع وليس كذلك فان المرضع والحامل اذا افتاعا على نفسها أو ولدها يجب عليهما الانفطار وتبين أن يحصل  
سوء القصر لهما في حال توهم الهلاك لكن سيأتى أن المتعريف بالمجته الفطر انما هو غلبة الظن ١٥

وغلامته غافلت الضعف  
بنفسه التلن بامارة أو  
غيره أو بأخبار طبيب  
شافق مسلم مستور  
وأحد في النهر بعالص  
جواز التلن بالكاقر  
فيالنس فيه إبطال  
عادة قتلوفيه كلام  
لأن عندهم نصح المسلم  
تكراف في تطيبهم  
وفي الصرع التلوية  
الذمة أن تنتج من امثال  
أمن المولى إذا كان يحرمها  
من إقامة الفرائض  
لأما حجة على أصل  
الحرية في الفرائض  
(الفطر) يوم العذرا  
السفر كسجي (وقضوا)  
لوما (ماقدر وبلا  
قدية) بلا (ولاء) لانه  
على التراخي وإما إذا  
التطوع قبله بخلاف  
قضاء الصلاة (و) لو  
جاء رمضان الثاني (قدم  
الأدعى القضاء) ولا  
قدية لما خرب خلافا  
لشافق (ويستدل بشافق  
القول) لاية وأن  
تتبعوا والتابعين  
البر لا أفضل لتفضيل  
(إن لم يضره) فان شق  
عليه أو على رفيقه  
فأفطر أفضل لموافقة  
الجماعة (فان ما وافقه)  
أي في ذلك

من أنه لا يفطر بحول على أن المراد بالتحريف مجرد الوهم كافي للصبر والسر لنلالة (قوله ونادمة) في القهستاني  
عن الخزانة ما نصه ان الحرام لخدم أو العبد أو الذاهد لسد النهر أو كرهنا اشتد الحرق في الهلال فله الإفطار  
ككرة أو أمة ضعف الطبخ أو غسل الثوب اه ط (قوله بظلة القطن) تنازع حاف الذي في المتن وخاف وخافت  
المتان في الترح ط (قوله بامارة) أي علامة (قوله) أي بحجة ولو كانت من غير المراض عند اتحاد المرض ط  
عن أبي السعود (قوله حاف) أي له معرفة تامة في الطب فلا يجوز تقليد من أنه لم يعرفه ط (قوله مسلم)  
أما الكافر فلا يفطر على قوله لا احتمال أن غرضه إفساد العبادة كسلم شرع في الصلاة بالتميم فوعده بإعطائه الماء  
فانه لا يقطع الصلاة بالقتل بجر (قوله مستور) وقيل عد التمشير طوخره الزبلي وظاهر ما في الخبر والنهر ضعفه  
ط قلت وإذا أخذ بقول طمس ليس فمعه الشروط وأفطر فالتأخر لزوم الكفارة كالموافط بديون أمانة ولا  
يجز به لعدم غلبة الظن والتاس عن غافلون (قوله) وأغاف في النهر) أخفان تعطيل المسئلة السابقة باحتمال أن  
يكون غرض الكافر إفساد العبادة وعبار الخبر وفه إشارة إلى أن المريض يجوز له أن يستط بالكاقر فيها  
عند إبطال العبادة ط (قوله فاني) أي فكيف يتطيبهم وهو استفهام عن النتي قال ح إن ذلك شئنا  
عاقبته عن المرائنور العلامة السوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر عسل الأعرم على قتله (قوله)  
لأمة أن تنتج) أي لا يجب عليه الممثل أمر في ذلك كالموافق وقت الصلاة فتقدم طاعة الله تعالى ومقتضى  
ذلك أنها لو طاعته حتى أفطر تلمزها الكفارة ويضمد ما ذكره الشارح من التعليل وقتنا بخبره وقيل  
الفصل (قوله الا السفر) استثناء من عموم العذر فان السفر لا يبيح الفطر يوم العذر (قوله كسجي) أي  
في قول المتن يجب على مقيم إتمام يومه متسافره ح (قوله وقضوا) أي من تقدم حتى الحامل والمرضع  
وغلب الذم كره فاني ضميرهم ط (قوله بلا فدية) أشار إلى خلاف الامام الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال  
وجوب القضاء والفدية لكل يومه مستحطة كأي البدائع (قوله وبلا ولاء) بكسر الواو أي موألاء معني  
المتابعة لا لخلق قوله تعالى فعدتم أيام عز ولا خلاف في وجوب التتابع في أداء رمضان كالخلاف في نيب  
التتابع فيما يشترط فيه وتماحه في النهر (قوله لانه) أي قضاء الصوم المفهوم من قضاؤه وهذا علمه لمفهم  
من قوله وبلا ولا من عدم وجوب الفور (قوله) بل التطوع قبله ولو كان الوجوب على الفور لكره لانه  
يكون تأخير الواجب عن وقته المتيق بجر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أي فانه على الفور لقوله صلى الله  
عليه وسلم من نلم عن صلاة أو نسها فليصلها إذا ذكره لان جزاء الشرط لا يتأخر عنه أو السعدون وظاهره أنه  
يكراه التثقل بالصلاة من عليه الفوائض ولم أره نهى قلت فلهذا في قضاء الفوائض كرهته إلا في الواجب  
والرغائب فلما رجع ط (قوله) قدم الاداء على القضاء) أي ينبغي له ذلك والأفول قدم القضاء وقع عن الاداء كما مر  
نهى قلت بل الظاهر الوجوب لما مر أول الصوم من أنه لو نوى التقل أو واجباً آخر يخشى عليه الكفر تأمسل  
(قوله لما مر) أي من أنه على التراخي (قوله) خلافا لشافق) حيث أوجب مع القضاء لكل يوم المعام مسكين  
ح (قوله لا أفضل لتفضيل) لاقتضائه أن الإفطار فيه خير مما أنه سماع وقته أم وردان أنه تعالى يحب أن  
نوى رخصه كالحب أن نوى عزاءه وحبته الله تعالى ترجع إلى الأمانة في فقدان رخصة الإفطار فيها ثواب  
لكن العزيمة أكثر ثوابا ويمكن حمل الحديث على من أتت نفسه الرخصة ط (قوله ان لم يضره) أي بما  
ليس فيه خوف هلاك أو الإرجاء الفطر بجر (قوله) فان شق عليه الخ) أشار إلى أن المراد بالضرر ومطلق المشقة  
لا خصوص ضرر البدن (قوله) أو على رفيقه) اسم جنس يشمل الواحد والآخر لا كرو في بعض النسخ رفقة فاذا  
كان رفيقه أو طاعته به فطره أو التفقة مشتركة كان الفطر أفضل كأي الخلاصة وغيرها (قوله) لو وافقه الجماعة  
لا نهى شق عليهم فمعة حصته من التفقة أو عذمه موافقتهم (قوله) فان ما توافق الخ) ظاهر في رخصه إلى جميع  
شأنهم حتى الحامل والمرضع وقضية منيع غير من المتن اختصاص هذا الحكم بالمرض والسافر وقال في  
الخبر ولم أر من صرح بان الحامل والمرضع كذلك لكن يتناولهما عموم قوله في البدائع من شرائط القضاء  
الفتنة على القضاء فلي هذا إذا زال التحريف أو ما لم يمهأ بقدره بل ولا خصوصية فان كل من أفطر لعذر  
ومات قبل زواله لا يلزم من شق فيدخل المكره والأقسام الثمانية اه ملخصا من الرجي (قوله) أي في ذلك



العذر على تقدير مضاف إلى في مده **(قوله)** لعدم ادراكهم **(الح)** أي قدر ما زعمهم القضاء وجوب الوصية فرع لزوم  
 القضاء وانما يجب الوصية إذا كان له مال كافٍ شرح الملقى ط **(قوله)** بقدر ادراكهم **(الح)** ينبغي أن يستثنى  
 الإام بالتمية للسائق أن أداء الواجب لم يجز فهاهنا ساقى وقد يقال لأنا حجة الاستثناء لا بد ليس بقدر فهاهنا  
 القضاء شرعاً بل هو غير فهاهنا أيام السق والمرض لانه لو صام فيها جزء ولو صام في الأيام البقية لم يجز حتى  
**(قوله)** فوجوبها بالأولى **(الح)** رتباً في الفهستى من أن التقيد بالعذر يفيد عدم الإجزاء لكن ذكره  
 أن قد بساطة المستضي دلالة على الإجزاء قلت ووجه الأول أنه إذا أفرط لعذر وقد وجبت عليه الوصية ولم  
 يتزل هملًا فوجوبها عند عدم العذر أولى فافهم قال الرخوي ولا يشترطه ادراك زمان بقضى فيه لأنه كان يمكنه  
 الاداء وقد قوته بدون عذر **(قوله)** وفدى عنه وليه **(الح)** لم يقل عنهم ولهم وان كان ظاهر السياق اشارة إلى أن المراد  
 بقوله فان ماتوا موت أحدهم أي كان لاموتهم جلة **(قوله)** لزوماً أي فداء لازماً فهو مفعول مطلق أي يلزم  
 الأولى القضاء عنه من الثلث إذا وصى والا فلا يلزم بل يجوز قال في السراج وعلى هذا لا يلزم الوارث  
 إخراجها عنه إلا إذا وصى إلا أن يتبرع الوارث بإخراجها **(قوله)** التي تصرف في ماله اشارة إلى أن المراد  
 بالوصى ما يشمل الوصى كافي الصرح **(قوله)** قدراً أي التشبيه بالفطر من حيث القدر إذا لا يشترط التلذذ هنا  
 بل تكفي الإباحة بخلاف الفطرة وكذا هي مثل الفطر من حيث الجنس وجواز أداء القيمة وقال الفهستى  
 وإطلاق كلامه يدل على أنه لو دفع إلى فقير جلة جاز لم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع إليه أقل من نصف  
 صاع لم يعتد به وبقي أه أي بخلاف الفطر على قول كاسر **(قوله)** بعد قدرته أي المستوفى وقوته مصدر  
 معطوف على قدرته والظرف متعلق بقوله وفدى والمعنى أنه أحيا يلزمه الفداء إذا مات بعد قدرته على القضاء  
 وقوته بالموت **(قوله)** فلو فاه **(الح)** تقرر على قوله بقدر ادراكهم وعلى قوله بعد قدرته عليه فإنه يشير إلى أنه إنما  
 يفدى عما أدركه وقومون ما يذكره وأشار به إلى رد قول الطباوى أن هذا قول محمد وعنده هل يجب الوصية  
 والفداء عن جميع الشهر بالقدرة على يوم من اختلاف في التذريق كما يأتي بيانه آخر الباب أما هنا فالاختلاف  
 في أن الوجوب بقدر القدرة فقط كأنه عليه في الهدية وغيرها **(قوله)** من الثلث أي ثلث ما له بعد تجهيزها وبها  
 دون الصداق فإذ أتت الفدية على الثلث لا يجب إلا إذا لا إجازة الوارث **(قوله)** وهذا أي إخراجها من الثلث فقط  
 لو وارث لم يرض بالرائد **(قوله)** والام أي بأن لم يكن له وارث فخرج من الكل أي لو بقى كل المال فخرج من  
 الكل لأن منع الزيادة ملحق الوارث فثبت لأوارث فلا منع كالأول وأجازوا كذا لو كان وارث من لا رد عليه  
 كأحد الزوجين فتعذر الزيادة على الثلث بعد أخذ الوارث فرضه كمنساق بيانه آخر الكتاب إن شاء الله تعالى  
**(قوله)** جاز أن أريد الجواز أو ما صدقه واقصوه وقها حسن وإن أريد معطوطاً واحداً للصاع من الميت مع مونه  
 مصر على التفسير فلا وجه له والأخبار الواردة فيه موهبة أو جعل عن الحي أو قول لا مانع من كون المراد به سقوط  
 المطالبة عن الميت بالصوم أو الآخرون بأن يعلمه التأخير كالأول كان عليه من عدا وما عليه من حق مات فلو فاه  
 عنه وصية أو غيره يؤيد بتعلق الجواز بالمشقة كما تقرر مذكور في قول المصنف كغيره وإن صام أو صلى عنه فلا مانع  
 معناه لا يجوز قضاء عمالي الميت والأفواج على أبواب الصوم والصلاة يجوز كأنه كره فلم أر قوله جازاً إنما  
 على الميت الحسن المقابلة **(قوله)** إن شاء الله قبل المشقة لا يرجع الجواز بل القول كسائر العبادات وليس  
 كذلك فقد جزم بمحمد رحمه الله في فدية الشيخ الكبير وعلى المشقة فمن الحي به من أفرط بعداً وغيره حتى  
 صرافاً ناكراً من مات وعليه قضاء رمضان وقد أفرط بعد الأمانه فرط القضاء أو اعتل لأن النص لم يرد هنا  
 كما قاله الاتفاقى وكذا علق في فدية الصلاة ثلاث قال في الفتح والصلاة كالصوم يستحبان المشايخ وبه أن  
 المماثلة قد تشرع عابراً بالصوم أو الصلاة أو المماثلة بين الصلاة والصوم فانه مثل التي جاز أن يكون مثلاً  
 قال الشيخ وعلى تقدير ذلك يجب الإطعام وعلى تقدير عذمه يجب الإحسان في الأعيان فإن كل الواقع  
 نبوت المماثلة حصل المقصود الذي هو السقوط ولا كان رابته أن يصلح ما أحيا السيف والقتال بحجفه يجوز  
 إن شاء الله تعالى في غير جزم كما قال في شرح الوارث بالأطعام بخلاف إصابته من الصوم فإنه جزم بالإجزاء

العذر (فلا يجب) عليهم  
 (الوصية بالفدية) لعدم  
 ادراكهم عنهم أيام  
 آخر (ولو ماتوا بعد زوال  
 العذر وجبت) الوصية  
 بقدر ادراكهم عنهم  
 أيام آخر وأما من أفرط  
 عدا فوجوبها عليه  
 بالأولى (وفدى) لزوماً  
 (عنه) أي عن الميت  
 (وليته) التي تصرف في  
 ماله (كالفطر) قدراً  
 (بعد قدرته عليه) أي  
 على قضاء الصوم (وفوته)  
 أي فوت القضاء لموت  
 فلو فاه عشرة أيام فقد  
 على خمسة فداها فقط  
 (بوصيته من الثلث)  
 متعلق بقدرته وهذا  
 وارث. والافق. الكل  
 فهستى (وان لم يوص  
 و (تبرع وليه جاز)  
 إن شاء الله

اختيار (وان صام أو

صلى عنه) الأولى (لا

لحديث التماسي

لا يصوم أحد عن أحد

ولا يصلي أحد عن

أحد ولكن يعلم عنه

وله (وكذا) يجوز

(لتبرع عنه) وله

(بكفارة عين أو قتل)

باطعام أو كسوة (بشر

اعتناق للمؤمن من الأمم

الولاء الميت بلا رضاه

(وقد نهى كل صلاة ولو

وإيا) تكلم في قضية

القوائت (كصوم يوم)

عسى المذهب وكذا

الفتنة والاعتكاف

الواجب يعلم عنه

(١) قوله وقد يفرق بين

الفدية (الخ) لادلاء على

ما دام على عارة الكافي

فإن الثبابة فاصرة على

صاحب الوضوء خصوصاً

على ما فهمه المحقق من

أن قول الكافي وصح

التبرع في الكسوة

والاطعام الخ خاص

بكفارة العين وما نحن

فيه تبرع لأوصية فلم

يتفرق الفرق وجهت

فأعترض الترتيلي

بأن ما زاده كلام المحقق

الأوضح هو اه

(٢) قوله علم من قوله

أول الخ أي الفطرة

كثيرها من الكفارات

في جواز تبرع الولي

بها اه

(قوله) ويكون التوبة الأولى اختيار أقول الذي رأيت في الاختيار هكذا وإن لم يوص لأحد على الوضوء  
 الاطعام لانتها عبادة فلا تؤدى إلا بأمره وإن فعلوا ذلك جازي يكون له ثواب اه ولا شبهة في أن الضمير فيه  
 الميت وهذا هو الظاهر لأن الوصي إنما يصدق عن الميت لا عن نفسه فكيف يكون التوبة للميت لما صرح به في  
 الهداية من أن الإنسان إن يجعل ثواب عمله لغيره صلاً أو صوماً أو صدقة أو غيرها كما سأل في كتاب الجعن الغير  
 وقدمنا الكلام على ذلك في الجنازة قبل باب الشهادة فذكر بمثل الرجعة ثم ذكر نهائلاً أنه لو صدق عن  
 غيره لا ينقص من أجره شي (قوله) لحديث التماسي (الخ) هو موقوف على ابن عباس وأما ما في الصحيحين عن ابن  
 عباس أن فضالة قال جابر رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن أي مائت وعلمنا صوم شهر فأفوضه عنها فقال  
 لو كان على أحد دين أ كنت فأفوضه عنها فلم قال فدين الله أحق فهو منسوخ لأن فتوى الراوي على خلاف  
 مرويه بغيره روايته لنا من قول مالك ولم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين بالمدينة أن أحد منهم أمر  
 أحدًا بصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد وهذا مما يؤيد النسخ وأنه الأمر الذي استقر الشريعة عليه وتعمم في  
 الفتح وشرح الثقاته لقاري (قوله) بكفارة عين أو قتل الخ) كذا في الزبلي والدرر والصر والتبرع في  
 الترتيلي لآه أقول لا يصح تبرع الوارث في كفارة القتل بشي لأن الواجب فيها ابتداء اعتق رقبة مؤمنة ولا يصح  
 اعتناق الوارث عنه كذا كرو الصوم فيها يدل على الاعتناق لا يصح فيه الفدية بكسوة أو صوم أو تبرع في كفارة القتل  
 الاطعام ولا كسوة فكلها لمشاركة لكفارة العين فيها ما هو اه ومثله في العزبة وأجاب العلامة الأقصري أني كما  
 نقله أبو السعود في حاشيته مستكين بأن مرادها بالقتل قتل الصديق لا قتل النفس لأنه ليس فيه اطعام أهملت  
 ويرد عليه أيضاً أن الصوم في قتل الصديق أصلاً بل هو بدل لأن الواجب فيه أن يشتري ببقية هدى يذبح في  
 الحرم أو طعام تصدقه على كل فقير نصف صاع أو يصوم عن كل نصف صاع وما فهمه قلت (١) وقد يفرق بين  
 الغديق الحية وبعد الموت بدليل ما في الكافي التماسي على مصدر كفارة عين أو قتل ويجوز عن الصوم لم يحز الفدية  
 كتمتع بجزع الدم الصوم لأن الصوم هنا بدل ولا بدليل فإن مات وأوصى بالتكفير صم من ثلثه وصح  
 التبرع في الكسوة والاطعام لأن الاعتناق بلا إصاء الزام أو لا على الميت ولا الزام في الكسوة والاطعام اه  
 فقوله فإن مات وأوصى بالتكفير صم ظاهر في الفرق المذكورة به بتخصص ما سأل من أنه لا يصح الفدية  
 عن صومه هو بدل من غيره ثم إن قوله وأوصى بالتكفير شامل لكفارة العين والقتل لصحة الوصية بالاعتناق  
 بخلاف التبرع به ولذا قد صحت التبرع بالكسوة والاطعام موصرح بعدم صحة الاعتناق فيه وهذا أمر بينة ظاهرة  
 على أن المراد التبرع بكفارة العين فقط لأن كفارة القتل ليس فيها كسوة ولا اطعام فتخلص من كلام الكافي أن  
 العاجز عن صومه هو بدل عن غيره كافي كفارة العين والقتل وفدى عن نفسه في حياته وإن كان شيئاً فأنها  
 لا يصح في الكفارين ولو أوصى بالفدية يصح فيما ولو تبرع عنه ولم لا يصح في كفارة القتل لأن الواجب فيها  
 الصق ولا يصح التبرع به ويصح في كفارة العين لكن في الكسوة والاطعام دون الاعتناق لما قلناه اهكذا ينبغي  
 أن يفهم هذا المقام فاعلمته فقد نقلت فيه أقسام الأقسام (قوله) ما فيه الخ أي لأن الوالدة كلمة النسب  
 على أن ذلك ليس نفعاً محضاً لأن الولي يصير عالة عتيقه وكذا نصيبه لعدم مؤثر ولا ردمار عن الهداية من أن  
 الإنسان إن يجعل ثواب عمله لغيره وهو شال القتل لأن المراد بها اعتناقه على وجه التناهي عن الميت بدلا عن  
 صلبه بخلاف ما لا يعتق عبداً جعل ثوابه لميت فإن الاعتناق يقع عن نفسه أصالة وتكون الولادة وإنما  
 جعل الثواب لميت وبخلاف التبرع عنه بالكسوة والاطعام فإنه يصح بطريق النيابة لعدم الإلزام (قوله) كما  
 مر الخ) تقدم هناك بيان ما إذا لم يكن الميت مال أو كان الثلث لا يفي بما عليه مع بيان كيفية فعلها (قوله)  
 على الذهب) وما روى عن محمد بن مقاتل أو لا من أنه يعلم عنه ثلاثين كل يوم نصف صاع كصومه حج عنه  
 وقال كل صلاة تقضى كصوم يوم وهو الصحيح سراج (قوله) وكذا الفطرة أي فطرة الشهر بتمامه ففدية  
 صوم يوم وفدية هذا (٢) علم من قوله أولاً كالفطرة ويعني عود التشبيه إلى مسئلة التبرع وقال ح قوله  
 وكذا الفطرة أي بجزعها الولي وصيته (قوله) يعلم عنه أي من الثلث لزوماً إن أوصى والأجوازاً وكذا يقال

فما بعده وفي القهستاني أن الزكاة والجزء الكفار من الوارث بحرية بلا خلاف اه أي ولو بدون وصيته كما  
هو المتبادر من كلامه أما الزكاة فقد تقدمنا عليه عن السراج وأما الحج فمقتضى ما سبق في كتاب الحج عن القح  
أنه يقع عن الفاعل وللب التواب فقط وأما الكفارة فقد صرحت متنا **(قوله والمالئة)** الأولى وأما البقرة وكذا  
قوله والركب الأولى أو سر كة **(قوله ولشيع الغاني)** أي الذي فنت خوفه وأشرف على الضمان ولا عرفوه  
بأنه الذي كل يوم في نقص إلى أن يوتئهم ومنه ما في القهستاني عن الكرمان في المرض إذا تحقق الأس من  
أصحة فعليه القدية لكل يوم من المرض اه وكذا ما في الحر ولو نذر صوم لا يفتض عن الصوم لاستغله  
بالمعصية أن يعلم وبطرق لانه استغن أن لا يقدر على القضاء **(قوله العاجز عن الصوم)** أي يحجز استمرار كما  
يأتي أما لو يقدر عليه لشدة الحر كان له أن يقدر على القضاء **(قوله وبغى وجوبا)** لان عذر  
ليس بعرض الزوال حتى يصير إلى القضاء فوجب القدية ثم عدا الكثر وهو يقضى إشارة إلى أنه  
ليس على غيره الفداء لان تحول المرض والسفر في عرض الزوال فيجب القضاء وعند العجز ما لو تفتت الوصة  
بالقدية **(قوله ولو في أول الشهر)** أي يحجز بين دفعها في أوله أو آخره كما في العجز **(قوله ولا تعد فقير)**  
أي بخلاف نحو كفارة اليمين لخص فاعلى التصدق أو اعطى هناك سكنا صاعا من يومين ما لم يكن في العجز عن  
القنية ان عن أبي يوسف فيه روايتين وعند أبي حنيفة لا يحجزه كما في كفارة اليمين وعن أبي يوسف لو اعطى  
نصف صاع من برع يوم واحد لم يكن عجزا قال الحسن وبناخذ اه ومثله في القهستاني **(قوله ولو)**  
موسرا فدل قوله يقضى وجوبا **(قوله ولا فيستغفر الله)** هذا ذكر في القح والعرق بمسألة نذر  
الابدان إذا اشتغل عن الصوم بالمعصية فالظاهر أنه راجع إلى ما قلنا من مسألة الشيخ الغاني لأنه لا تقصير  
منه بوجه بخلاف التنازله باستغفارة الصوم بما حصل منه نوع تقصير وان كان اشتغاله بها  
واجبا لم يفي من ترجع حفظ نفسه فليأمل **(قوله هذا)** أي وجوب القدية على الشيخ الغاني ونحوه  
**(قوله أصلا بنفسه)** كرمضان وقضاؤه والنذر كما مر فيه نذر صوم لا بد وكذا لو نذر صوما معناه لم يصح حتى  
صار قايما بإزارته القدية يحجز **(قوله حتى لو نذر الصوم الخ)** نفع على مفهوم قوله أصلا بنفسه وقد يكفارة  
اليمين والقتل احتراز عن كفارة الظهار والافطار إذا عجز عن الاعتاق لأعباره وعن الصوم كبره أنه أن يعلم  
سنتين مسكنا لان هذا صار بدلا عن الصيام بالنسب والأطعام في كفارة اليمين ليس بدلا عن الصيام بل الصيام  
بدلا عنه سراج وفي العجز عن الخاتمة ونجاة اللسان وكذا لو حلق رأسه وهو عجز عن أدنى ولم يجد نسا كذا يحجز ولا  
ثلاثة أصح حنطة يفرقها على ستة مساكين وهو فان لا يستطيع الصيام فأطعم عن الصيام لم يحجز لانه بدل **(قوله)**  
لم يحجز القدية) أي في حال صلاته بخلاف ما لو وصى بها كما مر يحجزه **(قوله ولو كان أي العاجز عن الصوم)**  
وهذا نفع على مفهوم قوله وخوطب ما إذا **(قوله لم يجب الاضام)** عبر عنه الشرع بقولهم قبل لم يجب  
لان الثاني بخلاف غيره في التصرف لاق التخليط وذكر في الصران الأولى الجزية لاستغفارة من قولهم ان  
للسافر إذا لم يدركه عدة فلاتي عليه إذا مات ولطو البست صرحت في كلام أهل المذهب فلم يحجز مؤاهاهم **(قوله)**  
ومتي قدر أي الغاني الذي أقدر يقضى **(قوله شرط الخليفة)** أي في الصوم أي كون القدية خلفا  
عنه قال في البحر وانما قيدنا بالصوم ليعرج التيمم إذا قدر على الماء لا تطل الصلاة المؤداة التيمم لان خليفة  
التيمم شرطه بعجزه عن الماء لا بشدومه وكذا خليفة الأشهر عن الأرقام الاعتداء مشروطة  
بإقطاع الدمع من الرأس لا بشرط دوامه حتى لا تطل الاتكة الماضية بعد الدم على ما قدمنا في الحيض  
**(قوله المشهور)** فان ما ورد يفظ لا يطعم بخلافه الألبسة والتبليغ بخلاف ما بلغه الأداء والاتباء فانه  
التبليغ كما في المهراب وغيره فاستغنى **(قوله فلاقضاء)** برفع عليه ما لو نذر صوم القضاء نهرا فله صرحت فلا  
وان أقصر يلزمه القضاء كأذا نوى الصوم ابتداء وقدم جوابه قبل قول التيمم بالصوم بالسبب فانهم **(قوله)**  
تحجس) نص عبارته إذا دخل الرجل في الصوم على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه لم يقصر ولكن مضى  
عليه مساعمة أقصر عليه القضاء عليه لم يضي عليه مساعمة صار كونه في هذه الساعة فإذا كان قبل الزوال صار

لكل يوم كالقسطرة ولو الحية  
والحاصل أن ما كان  
عبادة بدنية فان الوصي  
يطلع عنه يعلمو عن  
كل واجب كالقسطرة  
والمالسة كان كذا  
يخرج عنه القسط  
الواجب والركب كالحج  
يجب عنه حلا من مال  
المستبحر (ولشيخ  
القاني العاجز عن  
الصوم الفطر يقضى)  
وجوبا ولو في أول  
الشهر ولا تعد فقير  
كالقسطرة ولو موسرا  
فبستغفارة هذا إذا  
كان الصوم أصلا بنفسه  
وخوطب بدنه حتى  
لزمه الصوم لكفارة  
عين أو قل ثم يحجز  
القدية لان الصوم هنا  
بدل عن غيره ولو كان  
مسافرا فاقبل الأقامة  
لم يجب الاضام ومتى  
قد عرفنى لان استمرار  
التيمم شرط الخليفة  
وهل تنكفي الإباحة في  
القدية قولان المشهور  
نعم واعتمده الكمال  
(وزعم نقل شرح فيه  
قصدنا) كما مر في الصلاة  
شرح لنا فانظر رأي  
فورا فاقضاء ما لم يضي  
ساعة لزمه القضاء لا  
بعضها صار كونه نوى  
الضي عليه في هذه  
الساعة تحجس ويحجز

شارعا في صوم التطوع فيجب عليه ١٠ والظاهر أن صوم مضي الصائم وصومه عليه الصوم وإن ساعة منصوب  
على الترفية أي إذا تذكر ومضى هو على صوم ساعة فإن لم يتناول بمفطر أو لا عزم على الفطر صار كله نوى  
الصوم فصار شارعا إذا كان ذلك في وقت النية ولو كان ساعة فالرفع على أنه فاعل مضى كما هو ظاهر تقرير الشارح  
بإزم أنه لو مضت الساعة بصير شارعا وإن عزم وقت التذكر على الفطر مع أن عزمه على الفطر ينافي كونه في  
معنى التأوى للصوم وإن كان لا ينافي الصوم لأن الصائم إذا نوى الفطر لا يفطر لكن الكلام في جعله شارعا في  
صوم مبتدئ الأفي إبقائه على صومه السابق وإن اشترط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم  
فانهم **(قوله أي بحجته)** تفسير لقوله لم يبق وقوله أداء **(قوله ولو بعروض حصص)** أي لا فرق في وجوب  
القضاء ما إذا أقصد قضاء أو لا خلاف فيه أو لا قصد في أصح الروايتين كافي النهاية وهذا يعبر على ما في الفتح  
من نقله عدم الخلاف فيه **(قوله وجب القضاء)** أي في غير الأيام الخمسة الآتية وهذا راجع إلى قوله قضاء ط  
**(قوله فلا يلزم)** أي لا أداء ولا قضاء أنفسه **(قوله فصار صوم تكاليفي)** فلا يجب صيامه بل يجب إتمامه  
ووجوب القضاء يبنى على وجوب الصيام فلا يجب قضاءه كما يجب أداءه بخلاف ما إذا أذرع صيام هذه الأيام فإنه  
يلزمه وقضيه في غير هالها لم يصرف نفس التذمر تكاليفي وإنما التزم طاعة الله تعالى والمصلحة بالفعل  
فكانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات المحاب المباشرة منع من زيادة ط **(قوله أما الصلاة)** جواب  
عن سؤال حاصله أنه ينبغي أن لا يجب الصلاة بالشروع في الأوقات المكروهة كما لا يجب الصوم في هذه الأيام  
وحاصل الجواب أن الأسلم هذا القياس فإنه لا يكون من آثار العسية مجرد الشرع فيها بل أن يصعد دليل  
من حلفه أنه لا يصلي فإنه لا يبحث عما لا ينجس بخلاف الصوم في تلك الأيام فيأبى العسية مجرد الشرع فيها  
منع وفيه أنهم عدوا مشارعا بمجرّد الإجماع حتى لو أقصد حيث نوجب قضاءه فقد تحققت مجرد الشرع  
وأما مسألة البين فهي مبنية على العرف ط قلت صحة الشرع لاستلزام تحقيق الحقيقة المركبة  
من عدة أشياء فقد صرحوا بأن المركبة قد يكون جزؤه لكل في الاسم كلكا أو قد لا يكون كالحصان  
والصوم من القسم الأول لأنه مركب من مسائل متفقة الحقيقة كل منها صوم بخلاف الصلاة فإن أعضائها  
من القيام والركوع والسجود والقعود لا شيء صلواتها مجتمع وذلك بأن يجعلها لها التعديل ذلك طاعة  
مختصة وبما بعده جهتان وتقام تقرير هذا الحل بطلب من التوسع في أول فصل النبي وأما مسألة البين على  
العرف فصاح إلى أن سأل العرف في ذلك **(قوله وهي الصحة)** وهي ظاهر الرواية كافي النسخ وغيره فلا يحسن  
أن يعبر عنها رواية بالتدوير لا شعاعا لم يحلها وكان خفي الصابة أن يقول الأقراب رواية فيقرر ظاهر الرواية ثم  
يحكي غيره بلفظ التذكير كما يفيد قول الكثر والستطوع الفطر فيعبر عن رواية فافاد أن ظاهر الرواية غيرهما  
دخى **(قوله واختارها الكمال)** وقال إن الأدلة تطافرت عليها وهي أوجه **(قوله وتاج الشريعة)** هو جدد  
صدر الشريعة وقوله وصدرها أي صدر الشريعة معطوف عليه وقوله في الوقاية وشروحها الفقه وشروحها  
الوقاية تاج الشريعة وأختصرها صدر الشريعة ومما نفاه الوقاية ثم شرحه فالوقاية قبله لآله فافهم والشرح  
وإن كان للنفاه يمكن لما كانت مختصرة من الوقاية مع جعله شرحا لها ثم إن الشارح قد تابع في هذه العبارة  
صاحب النهج وقد ردد عليه أن مانسه إلى الوقاية وشرحه لم توجد فهم ما في الوقاية فلا يفطر بلا عذر  
في رواية وقال في شرحها أي أن شرع في صوم التطوع لا يجوز له الإفطار بلا عذر لأنه إبطال العمل وفي رواية  
أخرى يجوز لأن القضاء خلفه ١٤ قلت وقد يجب أن قوة في رواية يفهم أن معظم الروايات على خلافها وأنها  
رواية شاذة وأن مختارها خلافا لاشعار هذا الاقتضاء كرواؤه كانت هي مختارها لم يزمها لم يقل في رواية  
ولما صدر الشريعة في النفاية على ذلك أيضا قرر كلامه في الشرح ولم يتقصه شيء علم أنه اختارها أيضا  
**(قوله والصافقة عزم)** بيان لبعض ما دخل في قوة ولا يفطر الشارع في نقل بلا عذر وأما تفسيره بالنقل أنهم  
نسب يعنى في الغرض والواجب **(قوله الضيف والمضيف)** كذا في البحر عن شرح الوقاية ونقله عنه القهستاني  
أيضا ثم قال لكن لم توجد رواية المضيف قلت لكن يزمها في الدرر أيضا وفيه هذه المسألة سلمان الفارسي

(أداء وقضاء) أي يجب  
اتمامه فإن فسد ولو  
بعروض حصص في  
الأصحب وجب القضاء  
(الأفي العبدن وأيام  
التشريق) فلا يلزم  
لصومونه صامها بنفس  
الشروع فيصوم من تركها  
للنهي أما الصلاة فلا يكون  
مصلها لم يصعد دليل  
مسئلة البين (ولا يفطر)  
الشارع في نقل (بلا  
عذر في رواية) وهي  
الخصيص في أخرى يصل  
بشرط أن يكون من  
نفسه القضاء واختارها  
الكمال وتاج الشريعة  
ومصدرها في الوقاية  
وشرحها (والضيفة  
عند المضيف والمضيف

رضي الله عنه والضعف في الأصل بمصدر ضعفه أضعفه ضاعا وضاقة والضيف بضم الميم من أضاف غيره أو  
 بفتحها وأصله مضبوط **(قوله ان كل صاحبها)** أي صاحب الضيافة وكذا إذا كان الضيف لا يرضى إلا أن يثمه معه  
 و يأذى بتقديم الطعام إليه وحدهم حتى **(قوله هو الصبح من المذهب)** وقيل هي عند قبل الزوال لا بعده  
 وقيل غدران وثمن من نفسه بالقضاء فعلا لا عن أخيه المسلم والأفلا قال شمس الاعتقاد الحلواني وهو أحسن  
 ما قيل في هذا الباب وفي مسئلة الذين يجب أن يكون الجواب على هذا التفصيل اه بحر قلت ويتعين تقيد  
 القول بالصبح بهذا الإخراج لا لثبوت أنه في نفسه بالقضاء يكون منع نفسه عن الوقوع في الأثم أولى  
 من مراعاة جانب صاحبها فإد الشارح بقوله الآ في هذا إذا كان قبل الزوال المحقق بالصبح بالقول الآخر  
 أيضا به حصل الجمع بين الأقوال الثلاثة تأمل **(قوله ولو حلف)** بأن قال امرأته طالق إن لم ينظر كذا في  
 السراج وكذا قوله على الطلاق فينظر ن فانه في معنى تعليق الطلاق كسبائي بيده في محله أن شاعلة تعالى **(قوله)**  
**أفطر** أي المحلوف عليه بنادى فعلا تأذى أخيه المسلم **(قوله ولا يحسنه)** أفاد أنه لو ينظر بحث الحالف فلا ير  
 بحر دقوة أفطر سواء كان حلفه بالطلاق كما مر أو بصحوقه والله فينظر وأما ما صرحوا به من التفصيل  
 والفرق بين ما عاين وما عاين فقال إنما إذا قال لا تركه يفعل كذا كما لو حلف لا يترك فلا يدخل هذه الدار فإن  
 لم تكن الدار ملك الحالف يبرئ عنه بالقول ولو ملكه أي تنصرف فافهم فلا بد من منعه بالفعل والعين فيها على العلم  
 حتى لو لم يعلم لا يحسن مطلقا أو ما أوفال أن يدخل دارى فهو على الدخول على أولئك أو لا تركه أو لا وكذا أوفال أن تركت  
 امرأتي تدخل دارى وأدرك فلان فهو على العلم فإن علم تركه كاحت والافلا وأوفال أن دخلت فهو على الدخول  
 كما يظهر ذلك إن راجع إيمان الحر وغيره نعم وفي كلام الشارح في وأترك كلب الأمان عبارة موهمة بخلاف  
 ما صرحوا به كسبائي بحريه هناك ان شاء الله تعالى فافهم **(قوله راز به)** عبارة أن نفلا أفطر وإن قضاء  
 والاعتداء به ينظر فيما لا يحسنه اه وقد نفلا في الترهأض هذا لفظ فافهم **(قوله وفي الترهأض)** الخيرية (الخ)  
 أقول ذكر في الخيرية مسئلة الضيافة ومسئلة الحلف وما فيها من الأقوال ثم قال وهذا كذا إذا كان الاضطرار  
 قبل الزوال الخ وبه علم أخرج على الأقوال كلها الأقوال بخلافها تأمنا فافهم حصول الجمع فافهم **(قوله)**  
 قبل الزوال (قد ذكرنا أن هذا العبارة واقعة في كذا الكتاب والمراجه ما قبل نصف النهار وعلى أحد القولين  
 فافهم **(قوله إلى العصر لا بعده)** هذه الغاية عزها في الترهأض السراج ولعل وجهها أن قرب وقت الاضطرار فرفع  
 ضرر الانتظار وظاهر قوله لا بعده أن الغاية داخله لكن في السراج لم يقل لا بعده **(قوله وأما غير قضاء)**  
 رمضان) أها هو فذكره فطره لأن به حكم رمضان كافي الظهيرة وظاهر اقتصاره عليه أنه لا يكره الفطر في صوم  
 الكفارة والنذر بعد الضيافة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال القهستاني عند قول  
 المتن ويفطر في النفل بعد الضيافة في الكلام إشارة إلى أنه في غير النفل لا يفطر كافي الخطط وعن أبي يوسف أنه  
 في صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر اه فانت تأم لم يستثن قضاء رمضان والتأخر من المصنف أنه جرى  
 على رواية أبي يوسف فكان ينبغي أن لا يستثنى قضاء رمضان جوى على الأشياء بصرف قط **(قوله ولا يصوم)**  
 المرأة نفلا الخ أي يكره نفلا كذا السراج والتأخر أن لها الاضطرار بعد الشروع في فعل المعصية فهو عذر به  
 تظهر مناسبة هذه المسائل هنا تأمل وأطلق النفل قبل ما أمسه نفل لكن يجب عبارض وإذا قال في العصر  
 عن القصة الزوج أن تمنع زوجته عن كل ما كان لا يحل من جهتها كالتطوع والنذر واليمين دون ما كان من  
 جهته تعالى قضاء رمضان وكذا الصلوات إذا ظهر من امرأته أن تمنع من كفارتها الظاهر بالصوم لم يتعلق حق  
 المرأة به اه **(قوله لا يعتد بمنع الضريبة)** بأن كان من رضا أو مسافرا أو محرما يبيع أو غير فليس له منعها من  
 صوم التطوع ولها أن تصوم وإن منعها إلا أن تمنعها الاستيفاء من الوطء وأما في هذه الحالة فتصومها  
 لا ينشرو فلا معنى لمنع سراج وأطلق في الظهيرة به الخ واستظهر في الصلوات الضريبة لها وإن لم يكن الزوج  
 يطؤها لأن قال في النهرو عندي أن حالة المنع على الضرر وعينه على عدمه أولى القطع بأن صوم يوم لا يهر لها  
 فلم يبق المنع عن وطئها وذلك اضربا به فان انتفى بأن كان من رضا أو مسافرا إجازاه **(قوله ولو فطرها الخ)** أفاد

(ان كل صاحبها من  
 لا يرضى بحريه حضوره  
 وتأتي بترك الاضطرار)  
 فيفطر (والا) هو  
 الصبح من المذهب  
 تلهي به (ولو حلف)  
 رجل على الصائم  
 (بطلاق امرأته) ان لم  
 يفطر أفطر (ولو) كان  
 صائما (قضاء) ولا  
 يحسنه (على المعتمد)  
 راز به وفي الترهأض  
 الخيرية وغيرها هذا  
 إذا كان قبل الزوال  
 أما بعده فلا إلا جسد  
 أو إلى العصر لا بعده  
 وفي الأشياء دعاء أحد  
 اخوانه لا يكره فطره  
 لو صائما غير قضاء  
 رمضان ولا تصوم المرأة  
 نفلا إلا أن الزوج  
 لا يعتد بمنع الضريبة  
 ولو فطرها وجب القضاء





بنفس الشروع كما قدمنا تقرر به فخصر كما لا يكونه معصية فلا يجب قضاءه وأما نفس النذر فهو طاعة (قوله)  
 (فصح) الأولى فلز لان هذا الفرق بين نومه بالنذر وعدم نومه بالشروع أما نفس الصفة فهي باقية فيها وإذا  
 صام فيها جزء أو لم يصح لجزء أو فلهما الحق (قوله) (وجوبا) وقوله في النهاية الأفضل الفطر تساهل بجر  
 (قوله) تحاميل عن العصية أي المشاورة وهي الاعراض عن إساءة دعوة الله تعالى ط (قوله) وقضاها (الح) روى  
 مسلم من حديث ياذن جبريل طاهر جل إلى ابن عمر فقال أني نذرت أن أصوم يوما فوافق يوم أضحى أو فطر  
 فقال ابن عمر أمر الله فافان النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى أنه يمكن  
 قضاءه فيخرج عن عهدته الأمر والهي شرح الوفاة لقاربي ط (قوله) (خرج عن العهد) لانه أداءه كالنذر بجر  
 (قوله) (وهذا) أي قضاء الايام المنية في صورة نذر صوم السنة للمعينة ط (قوله) (فلو بعدها) بان وقع النذر فيه  
 ليلة الرابع عشر من ذي الحجة متلا فافهم (قوله) (بالي السنة) وهو عام ذي الحجة (قوله) (على ما هو الصواب) وهو  
 الذي صنفه في الفتح فان ما يجب القاية لما قال يلزمه ما في قال الزبلي هذا هو لان هذه السنة عارة عن  
 اثني عشر شهرا من وقت النذر إلى وقت النذر ورد في الفتح بأنه هو السهولان المسئلة كما في القاية متفردة في  
 الخلاصة والخاصة في هذه السنة وهذا الشهر والادان كل سنة عر بتمعنة عارة عن مئة معنة فإذا قال  
 هذه فاعا تابد الاشارة إلى التي هو فيها حقيقة كلامه انه نذر الدنيا المنية والمستقلة بالوقوف حق الماضي  
 كما يلقى قوة لله على صوم أس كذا في الترح (قوله) (وكذا الحكم) الاشارة إلى ما في المتن من حكم السنة  
 المعينة (قوله) (يفطرها) أي الايام المنية قال ح وان صامها خرج عن العهد لانه اذا ما كالنذر (قوله)  
 لكنه يقضيها هنا متتابعة) أي موصولة بأخر الستم من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر الامكان ح عن الصر  
 وأشار إلى أنه لا يجب عليه قضاء شهر عن رمضان كالا يجب في المعينة لانه لا يذكره لم يصح نذره انه هو مستحق  
 عليه ما يجب الله تعالى فز بقدر على صرفه إلى غيره بخلاف ما اذا أوجبه وما قبل أن يذكره حيث يجب عليه  
 أن يوصي بأطعم شهر لانه لا يذكره صلا كيجب شهر غير رمضان (قوله) (وبعيد أو فطر يوما) أي بعيد الايام  
 التي صامها قبل اليوم الذي أفطر فيه ح أي ولو كان آخر الايام ط (قوله) (بخلاف المعينة) أي فانه لا يجب  
 عليه قضاء الايام المنية فيها متتابعة لان التابع فيها ضروري تعيين الوقت ح ولذا لو أفطر يوما فلهما يلزمه  
 الاضاقوه ط (قوله) (ولم يشترط) أي في المنكوة (قوله) (يقضي خمسة وثلاثين) هي رمضان والحجة المنية  
 ح أي لا يضمنه في الجسة ناقض فلا يجوز من الكمال وشهر رمضان لا يكون الا عنه يجب القضاء  
 بقدره وينبغي أن يصل ذلك عامضا وان لم يصل بجر عن العهد على الصحيح بجر (قوله) (في هذه  
 الصورة) أي بخلاف المعينة أو المنكوة والشروط فيها التتابع لانها لا تخلف الايام الخمسة فدون نذرا  
 صومها ما المنكوة بلا شرط تتابع فاتها اسم الايام بعد وفه يمكن فصل المعدود عن رمضان وعن تلك الايام  
 كما قال في السراج (قوله) (تحتل العين) أي بمصاحبة النذر ونفرد عنه ط (قوله) (نذره) أي بالصيغة  
 التي عليه ط (قوله) (فقط) أي غير تعرض العين نفا واثا وهو المراد بقوله دون العين بخلاف المسئلة  
 التي بعدها فانه تعرض لنوى العين ط (قوله) (علا بالصيغة) أي في الوجه الاول وكذا في الثاني والثالث بالاولى  
 لتا كذا النذر بالقر يتجمع ما في الثالث من زيادة في غيره (قوله) (علا بتعيينه) لان قوله لله في كذا بدل على  
 الالتزام وهو صريح في النذر فيصل عليه بلاية وكذا معها بالاولى لكنه اذا نوى أن لا يكون نذرا كان عينان  
 الملاق الا لازم واردة والمراد لانه يلزم من احباب الناس واجب تحريم تركه وتحريم المباح عين (قوله) (علا بصوم  
 الجاز) وهو الوجوب بهذا جواب عن قول الشافعي أي إلى وصف أنه يكون نذرا في الاول عينا في الثاني لان  
 النذر في هذا القطع حقيقة والعين محاذ حتى لا يتوقف الاول على التمتع وتوقف الثاني فلا يتعلمها من الجاز  
 يتعين تعيينه وعندئذ يتجسدت مع الحقيقة ولها ما له لا تتأق بين الجهتين أي جهتي النذر والعين لانها  
 يقتضيان الوجوب الآن النذر يقتضيه لعنه والبين القصر أي لصاحبه اسمه تعالى فجمعنا بينهما معلا  
 بالعين كاجتماع جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط الغرض كذا في الهداية وقام الكلام على



هذا الدليل في الفتح وكتب الاصول (قوله ونسب الخ) إذ كرهه المستقلة من مسائل التذخير غير مناسب وان تبع فيه صاحب الدرر (قوله على المختار) قال صاحب الهداية في كتابه التخصيص ان صوم السنة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار له لا بأس به لان الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن من أن يعد ذلك من رمضان فتكون تشبها بالتصاري والآذان ذلك المعنى اه وشهد في كتاب التوكل لا في البث والوافيات القسم الشهيد والمحيط البرهاني والخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زيد يادله كان لا يرى بصومها بأسا ويقول كفى بيوم الفطر مفرقا بينه وبين رمضان اه وفيها ايضا علامة التأخر من لم يره وابه بأسا واختلفوا هل الأفضل التفريق أو التتابع اه وفي الحقايق صومهما متصلا بيوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان اختلف مشايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف انه كرهه متصلا والمختار لا بأس به اه وفي الوافي والكافي والمعنى يكره عند مالك وعندنا لا يكره وعما في ذلك في رسالة تحرير الاقوال في صوم السنة من شوال للعلامة قاسم وقدر فيها على ما في منظومة التلوي وشرحهما من عز والمكراهة مطلقا إلى أبي حنيفة وأهله الأصح به على غير رواية الاصول وانه صحيح ما يفسره أحدنا في صحيحه وأهله صحيح الضعيف وعدا لن تعطيل ما به الثواب الجزيل مدعوى كونه بالدليل فساق كثيرا من نصوص كتب الذهب فراجعها فانهم (قوله والاتباع المكر والمخ) العبارة لصاحب البدائع وهذا تأويل لما روى عن أبي يوسف على خلاف ما فهمه صاحب الحقايق كإلى رسالة العلامة قاسم لكن ما مر عن الحسن بن زيد بشرى إلى أن المكر وعندي أبي يوسف تتابعها وان فصل يوم الفطر فهو متباعدة في الحقايق تأمل (قوله ولونذر صوم شهر الخ) ويزعمه صومه بالعدل لاهلا والناسهر المعين هلالا كسجي عن الفتح من نظاره ط (قوله متتابع) أفلازم التتابع ان صرح به وكذا اذا نواه اما اذا لم يذكر يومه ان شاء تابع وان شافرق وهذا في المطلق اما صوم شهر بضمه أو أيام بضمه فافترمه التتابع وان لم يذكر من سراج وفي البحر لا واجب على نفسه صومها متتابعه متفرقا لم يجز وعلى عكسه جاز اه وفي المنع ولولا قال الله على صوم مثل شهر رمضان ان أراد مثله في الوجوب فله ان يفرقه وان أراد مثله في التتابع فعليه ان يتابع وان لم يكن له نية فله ان يصوم متفرقا اه ط (قوله فافطر) عطف على يخوف أي فقامه وأفطروما ط (قوله لاهل بالوصف) وهو التتابع ط (قوله مع خلوة شهر عن أيامهم) جواب عما يقال له لو كان من الأيام المنبهة فافطر ضروري لوجوبه فنبهني أن لا يستقبل بل يقصه عنه كما مر فيها لو تكر السنة وشرط التتابع والجواب أن السنة المتتابعة لا يخلو عن أيامهم بخلاف الشهر وعلى هذا ما في السراج من أن المرء اذا كان طهرها شهرها فافطرها في صوم في أول طهرها فافطمت في أنشائه لحاض استقبلت ولو كان خضها أقل من شهر تقضى أيام خضها متصلة (قوله لالايق كنه في غير الوقت) لانه وان كان لا يعين بالتعيين كما يأتي إلا أن وقوعه بعد وقته يكون قضاء ولا يشق له تبيين النية كآخر والا دامن من القضاء ثم تقصده بقوة كذا ما ظهر كما قال ط فمالنا أفطر اليوم الاخير من الشهر أمالو أفطر العاشر مثلا فلا يلامه لو استقبل الصوم من الحادي عشر وأتم شهر الزم وقوعه بضمه في الوقت وبضمه خارج (قوله ولونذرنا) أي نحو اخبرني الاربعاء لا تفتقر المعين لا يختص واجدتها بالاولى كالونذر التضيق بدرهم منكروا ط (قوله فلونذرنا) مثال التضيق في الكل على التشر المربط ط (قوله فالتفت) أي في بعضها أو كلها فان صدق في غير يوم الجمعة بطلت آخر بدرهم آخر على شخص آخر وأما ما زالنا التخل تحت التذمة اهو رتبة وهو أصل التصديق دون التعيين فبطل التصديق لزمته القرينة كإلى الدرر في المراجع ولونذر صوم بخلافه ما في مانعة التذكار وينبغي أن لا يكون نفسا لكن لزوم ان تصديق بدرهم الساعة فصلى بعد ساعة اه (تنبيه) ذكر العلامة أن تخيير في رسالته في التذمة بالصدق اه ذكر في الحاشية انه لو عين التصديق بدرهم فبطلت سقط التذكار وهذا يدل على أن قولهم (قوله) التذمة من الدين بالدرهم ليس على الإطلاق فقال آلاف هذه فالتذمة مطلقا لكان الواجب في ذمته فاذا هلك المعين لم يسقط الواجب كذا قولهم (قوله) التذمة من الدين ليس على الحلقه في البدائع لو قال الله على أن أطعم هذا المسكين شيئا ساهموا بعينه فلا بد أن يعطيه فلهذا

خلافا لثاني (ونذر)  
تفريق صوم الست  
من شوال) ولا يكره  
التتابع على المختار  
خلافا لثاني حاشي  
والاتباع المكروه أن  
صوم الفطر وخمسة  
بعد فلو أفطر الفطر  
يكره بل يستحب  
وبين ابن كمال (ولونذر)  
صوم شهر غير معين  
متتابعه فافطروما) ولو  
من الأيام المنبهة  
(استقبل) لانه أدخل  
بالوصف خلوة شهر  
عن أيامهم ثم سر  
بخلاف السنة (لا)  
يستقبل (في) نذر شهر  
(معين) ثلاثين كنه  
غير الوقت (والنذر)  
من اعتكاف أو حج  
أو صلاة أو صيام أو  
غيرها (غير المتعلق)  
ولو معينا: (لا) يختص  
زمان ومكان ودرهم  
وقدر (فلونذر التصديق)  
يوم الجمعة بكمه بهذا  
الدرهم على فلان  
فخالف جاز  
مطلب في صوم  
السنة من شوال

سعى لانه اذا لم يعين المتذوق صار تعين الفقير مقصودا فلا يجوز ان يعطى غيره اهـ هذا وفي الجوى عن العمادة  
 لو امر رجلا وقال تصدق بهذا المال على مساكين اهل الكوفة فتصدق على مساكين اهل البصرة لم  
 يحز وكلنا ضامنا وفي المتن لو اوصى لفقراء اهل الكوفة بذلك او اعطى الوصى فقرا اهل البصرة باذن عتباتي  
 يوسف وقال محمد بن جعفر الوصى اهـ قلت ووجهه ان الوكيل ضمن بغالقة الامر وان الوصى هل هو غزاة  
 الاميل والوكيل تأمل **(قوله وكذا لو عمل قبله)** هذا داخل تحت قوله بخالف **(قوله صح)** أى خلا للحمد  
 وزفر غير ان محمد الا بخير التجهيل مطلقا وزفر اذا كان الزمان الجهيل فيه أقل فضله كافي الفتح **(فرع)** نذر  
 صوم رجب فصام قبله تسعة وعشرين وما واصل رجب كذلك ينبغي ان لا يجب القضاء وهو الاصح كافي  
 السراج أو ما خلا لثلاثين بقضى وما **(قوله أو صلاة)** بالتسعين ويوم منصوب على التفرقة ح ولو اضاف لم يمتثل  
 صلاة الصوم غيره اهـ ثم للغرب والوتر اهـ معا وقد تقدم ط **(قوله لانه تجهيل بعد وجوب السب)** أى يجوز  
 كما يجوز في الزكاة خلا للحمد ويؤخر فتح **(قوله فبلغوا التعيين)** بناء على ان وم المذكور بما هو مقرر فقط فتح  
 وقد ساء من الدراى لان التعيين ليس مقرر بمقصودة حتى يلزم بالنذر **(قوله بخلاف النذر المعلق)** أى سواء  
 علقه على شرط يرد بمثل ان قدم على أو شئ مرضى أو لا يرد بمثل ان زينت فقهه على كذا لكن اذا  
 وجد الشرط في الأول وجب ان يوفي بنذره وفي الثاني يخبر به ويؤخر كفارة عين على اللذهب لانه نذر ظاهره  
 عين معناه كسباني في الايمان شاء الله تعالى **(قوله فانه لا يجوز تجهيل الخ)** لان المعلق على شرط لا يعتقد  
 سبب العمل بل عند وجود شرطه كاتفر رقى الاصول فلو كان تجهيله ازم وقوعه قبل وجود سببه فلا يصح و يظهر  
 من هذا ان المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر الى التجهيل أما ما ذكره فيصم لا انعقاد السبب قبله وكذا ظهر منه انه  
 لا يتعين فيه المكان وبإدبرهم والفقير لان المعلق إنما أثر في باخره السبب فقط فانه شفع التجهيل أما المكان  
 والدرهم والفقير فهي باقية على الاصل من عدم التعيين لعدم تأثير المعلق في شئ منها فالذا اقتصر كغيره في  
 بيان وجه المخالفة بين المعلق وغيره على قوله فانه لا يجوز تجهيله فاذا صحه التأخير وتبديل المكان والدرهم  
 والفقير كافي في غير المعلق وكانه لا يظهر ما قرره لم ينصوا عليه وهذا مما لا شبهة فيه لمن وقف على التوجيه فافهم  
**(قوله ولم يصح)** أما الوصاية فياقر بربا **(قوله على الصحيح)** هو قوله وما قال محمد زنه الوصية بضم زناه كافي  
 فصار رمضان وأوصى في السراج حيث قال اذا نذر شهر اغبر معين ثم أقام بعد النذر وما أو كثر بقدر  
 على الصيام فلم يصح فعندهما يلزمه الايصاء بالطعام فجمع الشهر ووجهه على طريقتي الحاشا كمن ما أدركه  
 صام للصوم كل يوم من أيام النذر فاذا لم يصح جعل كالقادر على الكل فوجب الايصاء كالوحي شهر اصحيا ولم  
 يصح وعلى طريقتي الفتاوى النذر من الزمة الساعة ولا يشترط امكان الاداء وغرة اخلاف فيما اذا صام  
 ما أدركه على الاول لا يجب عليه الايصاء السابق وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا نذر ليل ومات في الليلة لا يجب  
 على الاول لعدم الاداء ويجب على الثاني الايصاء لكل اهـ ملخصا واقتصر في البائعات وغيرها على طريقتي  
 الحاشا كمن غا على ان هذا كله في النذر المطلق أما المعلق في السراج أيضا ولو اوجب على نفسه صوم رجب ثم أقام  
 يوما أو كثر ومات لم يصح في الكرخى ان مات قبل رجب لا شئ عليه وهو قول محمد خاصة لان المعلق لا يكون  
 سببا قبل وقته وعندنا على طريقتي الحاشا كمن وصى بقدر ما قدره لان النذر سبب ملزم في الحال الآتية لا بد من  
 التمسك وعلى طريقتي الفتاوى وصى بالكل لان النذر ملزم بلا شرط لان الزم اذا لم يظهر في حق الاداء نظير  
 في خلفه وهو الاطعام وأما ان صام ما أدركه أو مات عقب النذر فعلى الاول لا يجب الايصاء شئ وعلى الثاني  
 يجب الايصاء السابق ولو دخل رجب وهو مريض ثم حضر بعده وما مثله لم يصح ثم مات فعليه الايصاء لكل أما  
 على الثاني فتأخر وكذا على الاول لان خروج الشهر المعين وجهته لعدم وما مثله لا يجب عليه صوم شهر مطلق  
 فاذا لم يصح فيه وجب الايصاء لكل كافي النذر المطلق اذا بقي يوما أو كثر بقدر على الصوم ولم يصح اهـ ملخصا  
**(قوله ومات قبل تمام الشهر)** أى لم يصح في ذلك وبعبارة غيره ومات بعد يوم وفي ما اذا صام ما أدركه فهل يلزمه  
 الوصية بالسابق أم لا ينبغي ان يكون على الطريقتين المذكورتين في المريض وصريح بالخبر وفي بعض نسخ

وكذا لو عمل قبله فلو عين  
 شهرا لا اعتكاف أو  
 الصوم قبل قبله عنه صح  
 وكذا لو نذر ان يحج سنة  
 كذا في سنة قبلها صح أو  
 صلا يوم كذا صلاها  
 قبله لانه تجهيل بعد  
 وجوب السبب وهو  
 النذر فيلف والتعيين  
 شرط لالة فليصغ  
**(بخلافه)** النذر  
**(المعلق)** فانه لا يجوز  
 تجهيله قبل وجود الشرط  
 كسبى في الايمان  
**(ولو قال مريض لله)**  
 على ان اوصوم شهرا  
 مات قبل ان يصح لا  
 شئ عليه وان صح ولو  
**(وما)** ولم يصح **(زنه)**  
 الوصية بجميعه على  
 الصحيح فاجب اذا نذر  
 تلك ومات قبل تمام  
 الشهر لزمه الوصية

في التباين بخلاف  
القضاء فان سببه أدراك  
العدة (قروغ) قال  
واقه أمور لا صوم عليه  
بل انصام حنت كما يسمى  
في الامان وتزوم  
رجب فخل وهو  
مرض افطر وقضى  
كرمان أو صوم الابد  
فضعف لاستغالة للعبث  
افطر وكفر فاحر أو  
يوم يقدم فلان يقدم  
بعد الاكل أو الزوال  
أو حضه فاقضى عند  
الثاني خلافا لثالث  
قدم في رمضان فلا قضاء  
اتفاقا ولو غنى به البين  
كفر فقط الا اذا قدم  
قبل نتمفواؤه عشر  
بالتة ووقع في رمضان  
ولو نذر شهر الزمة كاملا أو  
الشهر فقضى أو جمعة  
فالسبوع الا ان بنوى  
السوم ولو نذر يوم  
السبت صوم ثمانية أيام  
صامبتن وقال سبعة  
فسبعة آتيت والفرق  
ان السبت لا يتكرر في  
السبعة فحل على العدد  
بخلاف الاول واعلم ان  
النذر الذي يقع الاموات  
من أكر العوام وما  
يؤخذ من القراهم  
والسبع والزيت ونحوها  
الى ضرائح الاولياء  
الكرام تقربا لهم  
فهو بالإجماع باطل  
وحرام

البر لكن نسخ الحرف في هذا المجل مضطرب ومحرر فحرفه فاحشا فانهم **قوله** بخلاف القضاء أي فيما اذا  
قاه رمضان لعذر ثم أدرك بعض العتقوله به من زمة الا يصح بتقديم ما قاهه انتفاعا على الصبح خلافا لما زعمه  
الطحاوي ان خلافه في هذا المسئلة **ح** **قوله** بخلاف القضاء جواب عن قياس محمد النذر على القضاء وسببه  
ان النذر سبب مزمن في الحال كإمر أو القضاء فان سببه أدراك العدة ولم يوجد فلا يجب الوصية الا بتقديم ما أدرك  
واعترض بان القضاء يجب عاججه الاداء عند المحققين بسبب الاداء وهو الشرف فكذا القضاء واجب عاججا  
فيه خفاء فانظر النهر **قوله** بل انصام حنت لان المضارع لا يكون جواب القسم الا مؤكدا بالنون فاذا  
لم توجد وجب تقدير النفي **ح** لكن سبب كفي في الامان عن العلامة المقدس ان هذا قبل تقدير اللفظ اما الآن  
فالعوام لا يفرقون بين الانيات والنفي الوجود ولا يعلمها فهو كالمصطلح لغير الفرس وغيره في الامان **قوله**  
كرمان أي وصل أو فصل درر **قوله** أو صوم عطف على صوم رجب **ح** **قوله** وكفر أي فدى **قوله** كما  
مر أي في الشيخ الفاني من انه يعلم كالمطر **قوله** أو الزوال يعني نصف النهار كإمر مرارا **قوله** فاقضى عند  
الثاني قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال الله على صوم اليوم الذي يقدم فلان فيه أيد افتقد في يوم قد  
أكل فيه بل يزره صومه ويلزمه صوم كل يوم فياستقبل لان النذر عند وجود الشرط يصير كالتكلم بال جواب  
فصير كانه قال الله على صوم هذا اليوم وقد أكل فيه فلا يزره قضاء أو قال يزره عليه قضاء **ح** وهو في الحرف  
بلا حكاية بخلاف وهو مخالف لما هنا وأما قوله ويلزمه صوم كل يوم لم يفهم قوة أيد **قوله** خلافا لثالث  
قال في النهر ولقد بعد الزوال قال محمد لثاني عليه ولا رواية قسمه عن غيره قال السرخسي والظاهر التسوية  
بينهما **ح** أي بين التقديم بعد الزوال والتقديم بعد الزوال فليشأ جري في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار  
ط **قوله** فلا قضاء انتفاعا لانه حين نذر موقع على رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه **ح** أي لثاني عليه اذا  
أدركه كالمقدمه عن السراج **قوله** كفر فقط أقول لا وصية وما قيل في توجيهه لانه صامه عن رمضان لأن  
عينه لا وصية ايضا لان التوبة في فعل المحلوف عليه غير شرط بل انصام جواب عن أنفعه مكرها أو ناسيا سواء  
والمحلف عليه الصوم وقد وجد نهر ان في عبارة النصارى اختصارا لاختلاف فيه النهر وأصل المسئلة ما في  
الفتح وغيره فوالله على أن الصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به البين فقدم فلان في يوم  
رمضان كان عليه كفارة عن ولا قضاء عليه لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولقد قيل أن بنوى  
فنوى به الشكر لأن رمضان بالنسبة وأجره عن رمضان ولا قضاء عليه اهوه يتضح بقية كلامه فانهم **قوله**  
لزمه كاملا) وفتحته متى شاء العبد لا لاول الشهر المعين هلا في كذا في اعتكاف فسخ القدر **ح** **قوله** فبقيته  
أي بقية الشهر الذي هو فيه لانه كرمه عرفا فنصرف الى المعهود بالحضور فان نوى شهر افعلى ما نوى لانه  
يتمثل كلامه فسخ عن التجنس وتقديم الكلام في ذلك **قوله** الا ان بنوى الصوم أو اذ ان زوم الاسبوع يكون  
فيما انزوى أيام جمعة أو يوم نواش لان الجمعة بذكر وروايه يوم الجمعة أو يوم الجمعة لكن الامام اغلب فانصرف  
المطلق اليه بجنس قال حوتيني انه لو نذر في الجمعة ان يزره بقية ما على قياس السنة والبشر فان سببها الواحد  
وأجرها السبت فليراجع **ح** قلت في الحرف ووالصوم أيام الجمعة فقله صوم سبعة أيام **ح** فأتى **قوله**  
بخلاف الاول أي فان السبت يتكرره فارد بالتكرر في العدد المذكور كانه قال السبت الكثر في ثمانية  
أيام وهو سبتان قال في المنج ولا يخفى ان هذا اذا لم تكن به نية أما اذا وجدت لزمه ماوى **ح** **قوله** تقربا لهم **ح**  
كان يقول يا سيدي فلان لن يرد غنى أو عوفي مرضى أو قضيت حاجتي فلك من الذهب أو الفضة أو من الطعام  
أو التمتع أو الزيت كذا **ح** **قوله** باطل وحرام لو حرمها الله نذر مخلوق والنذر العتق لا يجوز لانه عادة  
والعبادة لا تكون مخلوق ومنها أن النذور لا يثبت والملك ومنها ان ثلث أن الميت يتصرف في الأمور  
دون الله تعالى فاعتقد ذلك كفر اللهم الا ان قال بالله في نذرت لثلاث شفت مرضى أو رددت غنى أو  
قضيت حاجتي أن أطم الفقراء الذين يلبس البسطة نفقة أو الامام الشافعي أو الامام الليث أو شترى حصرا  
لمساجدهم أو زينا لوفدها أو دراهم لن يقوم بشعاري الى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لا يرد وجب

وذكر الشيخ انه ما جعل لصرف التذلل لستحقه القاطنين بابه أو مسجده فيعوزهم هذا الاعتبار ولا يجوز أن  
يصرف ذلك لغنى ولا لشرف منصب أو ذي نسب أو علم ما لم يكن فقرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف  
لأغناء إلا جاع على حرمة التذلل للخلق ولا تنعقدوا لاستغلال الدعمة ولا نه حرام بل سبوت ولا يجوز لخدم  
الشيخ أخذ إلا أن يكون فقرا أو له مال فقرا عاجز ون فأخذونه على سبيل الصدقة المستأنة وأخذها أيضا  
مكروها وما يقصد التاخر التقرب إلى الله تعالى ومعرفة إلى الفقراء ويقطع النظر عن تذلل الشيخ بحر لمنه  
شرح العلامة قاسم **(قوله)** مالم يقصد والحق أي بأن تكون صيغة التذلل تعالى التقرب إليه ويكون ذكر الشيخ  
مراد به فقراؤه كما هو ولا يخفى أن له الصرف إلى غيرهم كما مر سابقا ولا بد أن يكون التذلل رعا يصح به التذلل  
كالصدقة بالدرهم وبغيرها ما لو تذر زينا لا يقاد قبل فوق ضريح الشيخ أو في المنارة كما يفعل السامعون تذلل  
الزيت لسيدي عبد القادر وقد في المنارة جهة المشرق فهو باطل وأصح منه التذلل بقراءة الموالد في المنارة مع  
اشتماله على القنوا والعباديات وأجاب ذلك إلى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم **(قوله)** ولا سيما في هذه  
العصاير ولا سيما في مولا السيد أحمد البدوي **(قوله)** ولقد قال الحق ذكر ذلك حثافي التبر ولا يخفى على ذوي  
الفهم أن مراد الإمام بهذا الكلام انما هو ذم العوام والتباعد عن تسبيحهم المباني وسهراهم ولما ساقط  
الولاء التائب الانبعاث وذلك بسبب جهلهم العلم وتغييرهم كثير من الأحكام وتقريرهم عاهلوا باطل وحرام فهم  
كالانعام يتغير بهم العلم ويشرون من شنائعهم العظام كما هو دأب الانبياء الكرام حيث يتبرؤن من  
الابعد والارحام بخلافهم الملك العلم فانهم ما ذكرناه بالسلا

### • باب الاعتكاف •

**(قوله)** وجه المناسبة والتأخير أي وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكره وجه تأخيره عنه ان  
الصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم على الشرط وطوان الاعتكاف يطلب  
مؤكدا في العشر الاخيرين رمضان فيصم الصوم فيه فاسب ختم كتاب الصوم بذكر مسائله **(قوله)** هو لغة  
اللبث أي المكث في أي موضع كان وحسب النفس فيه قال في البحر هولة افتعال من عكف اذ لم يزل من باب  
طلب وعكفه حبسه ومنه والهدى عكوة أي به هذا النوع من العبادة لانه اقامة في المسجد مع شغل المعلم  
وفي النهاية مصدر التعلد العكف ومنه الاعتكاف في المسجد والازم العكوف ومنه يعكفون على أنصام لهم  
**(قوله)** ذكر في قديمه وان تحقق اعتكاف المرء في المسجد ملا إلى تعريف الاعتكاف المطلوب لان اعتكاف  
المرء فيه مكروه كما يأتي بل ظاهر ما في غاية اللسان ان ظاهر الرواية عدم صحته لكن صرح في غاية اللسان بأنه صحيح  
بلا خلاف في البحر وقد يقال في قديمه نظرا إلى مشربة مسجد الجماعة فانه شرط الاعتكاف الرجل فقط والاول  
اولى لمقوله بعده وأمر أعني مسجد بيتنا تأمل **(قوله)** ولو عكف فالبالغ ليس بشرط كافي البحر عن الدائم وشمل  
المسجد فيصم اعتكافه بانزول المولى ولو تذر في المولى منه ويقضه بعد العكف وكذا المرء لا يمكن ليس له منه ما بعد  
الاذن بخلاف العبد لانه ليس من أهل الملك وأما المكاتب فليس لولي منعه ولو تلو عكفا تام في البحر **(قوله)**  
أدب فيه الجنس أولا صرح بهذا الاطلاق في العناية وذكر في التبر وعزاه الشيخ اسمعيل إلى الفضل والبرازية  
وتزاة الفتاوى والخلاصة وغيرها وفيهم أيضا وان لم يصرح به من تعقبه بالقول الثاني هناك لابتداء فانهم  
**(قوله)** وصحبه بعضهم ونقل تحصيله في البحر عن ابن الهمام **(قوله)** وصحبه السروحي وهو اختيار الطحاوي قال  
الطحاوي لم يزل وهو أسير خصوصاً في زمانه فينفق أن يعمل عليه والله تعالى أعلم **(قوله)** وأما الجامع لما كان  
المسجد يشمل الخاص كمسجد المحلة والعام وهو الجامع كالمسجد في دمشق مثلاً أخرجه من عمومه تبعاً لكافي وغيره  
لعدم الخلاف فيه **(قوله)** مطلقاً أي وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها عن البحر وفي الخلاصة وغيره وان لم يكن  
عجاجة (تنبيه) هذا كالمكان الجملة قال في التبر والفتح وأما أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في  
مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل ان كان يصلي فيه جماعة فان لم يكن ففي  
مسجده أفضل لا يحتاج إلى الخروج ثم ما كان أهله أكثر **(قوله)** في مسجد بيتنا وهو المسجد ليلتها الذي ينسب

مالم يقتصدوا صرفها  
لفقره الامام وقد  
ابتلى الناس بذلك  
ولاسيما في هذه العصور  
وقد بسطه العلامة قاسم  
في شرح درر الصلوة  
ولقد قال الامام محمد  
لو كان العوام عسدي  
لاعتقمهم وأسقطت  
ولا في ذلك لانهم  
لا يهتدون بالسلك بهم  
يتعبرون

### • باب الاعتكاف •

وجه المناسبة والتأخير  
اشترط الصوم في بعضه  
والطهارة في الآخر  
في العشر الاخير (هو)  
لغة اللبث وشرا (اللبث)  
يقع الاجام ونظم المكث  
(ذكر) ولو عكف في  
مسجد جماعة هو ماله  
امام ومؤذن أدب فيه  
الجنس أو لادع الامام  
اشترط أدب الجنس فيه  
وصحبه بعضهم وقال  
يصح في كل مسجد  
وصحبه السروحي وأما  
الجامع فيصح فيه مطلقا  
اتصافا (أو) لبث  
(امراة في مسجد بيتنا)

لها ولكل أحد اتخذه كافي البراءة من مقتضاه أنه سبب إلحاح أن يخص موضعاً من بيته لصلاته  
 الشافعية أما الشافعية والاعتكاف فهو في المسجد كالأحنبي قال في السراج وليس لزوجها أن يطأها إذا أذن لها  
 لأنه ملكها ما نفقها فان منعها بعد الإذن لا يصح منعه ولا ينبغي لها الاعتكاف ببلانته وأما الأمامة فان أذن لها  
 كرملة الرجوع لا يخلط وعدم جوازها لا يخلط منافعها **(قوله ويكره في المسجد)** أي تنزيهاً كقولنا ظاهر  
 التماسه وهو صريح في البدائع بأنه خلاف الأفضل **(قوله كما إذا لم يكن فيه مسجد)** أي مسجدية وينبغي  
 أنه لو أعذته الصلاة عند إرادة الاعتكاف أن يصح **(قوله وهل يصح الخ)** البحث صاحب التمرح **(قوله)**  
 والظاهر لا لأنه على تقدير أوثقه يصح في المسجد الكراهة وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت وجه ح  
 قلت لكن صرحوا بأن ما رويين الواجب والدعة ما فيه احتياطاً وما رويين السنة والبدعة بتركه الآن  
 يقال المراد بالبدعة المكر ومحرماً وهذا ليس كذلك ولا سيما إذا كان الاعتكاف مندوباً **(قوله ثالث)**  
 هو الركن فيه أن هذا حقيقة الشرعية بما حققته الشريعة فهي البيت المخصوص أي في المسجد تأمل  
**(قوله من مسلم عاقل)** لأن السنة لا تصح بدون الإسلام والعقل فهم شرطان لها وبه يستغنى عن خطو  
 شرطين للاعتكاف المشروط بالنية كما إذا طرد الجبر **(قوله ظاهر من جنابه الخ)** جعل في البدائع الطهارة  
 من هذه الثلاثة شرطاً للاعتكاف قال في التمرح وينبغي أن يكون اشتراط الطهارة من الحض والنفس فيه  
 على رواية اشتراط الصوم في نفيه أما على عدمه فنحن أن يكون من شرائط الحيل فقط كطهارة من الجنابة  
 ولم أر من تعرض لهذا اه والحاصل أن الطهارة من الثلاثة شرط للمطلوع من الأولين بشرط الصحة أيضاً  
 المنذور وكذا في النقل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة لصحة الصوم معها وبحث فيه الرجعي  
 عامر صوابه من أن القصد الأصلي من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة بالجماعة والحاض والنفساء  
 ليستأهل الصلاة أي فلا يصح اعتكافها بخلاف الجنابة إذ عكته الطهارة والصلاة اه ويلزم أن الحائض  
 لو لم تطهر ويصل لا يصح منه ويلزمه أيضاً أن يكون من شروط صحة الصلاة بالجماعة ولم يقل به أحد تأمل  
**(قوله شرطان)** خبر المتداول هو الكون وما عطف عليه **(قوله بالسلالة)** فلا يكتفي بالجماعة التي منع عن شمس  
 الأتمة **(قوله بالشرع)** نفيه في الشرع البدائع ثم قال ولا يخفى أنه مفرع على منع وهو اشتراط زمن  
 التطوع وأما على المذهبين أن أقل النقل ساعة فلا هو ساقى قريباً أيضاً مع جوابه **(قوله والتعلق)** عطف  
 على قوله بالتندر وهذا قرينة على أنه أراد بالتندر التندر المطلق كما قد مر في البدائع فلا بد أن صورته التعلق نذر  
 أيضاً وأن مقتضى العطف خلافه نعم الظاهر أن يقول واجب بالتندر مخيراً أو مطلقاً كما عرفت الجبر والأمداد  
 فافهم **(قوله أي سنة كفاية)** نظيره أامة التراويح بالجماعة فلا فاهمها البعض سقط الطلب عن الباقي فلم  
 يأتمر بالمواظبة على الترك بلا عذر ولو كانت سنة عين لا تعموا ترك السنة للمؤكدة تأتما دون الترك الواجب كما  
 مر بيده في كتاب الطهارة **(قوله لا فاهم الخ)** جواب عما أورد على قوله في الهداية والصحح أنه سنة مؤكدة  
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عطفوا على العشر الأواخر من رمضان والمواظبة طيلة السنة اه من أن  
 المواظبة بالتارك دليل الجواب والخوان كافي العناية أنه عليه الصلاة والسلام لم يستكر على من تركه ولو كان  
 واجباً لذكر اه وحاصله أن المواظبة إنما تصدق بالوجوب إذا اقترنت بالانكار على التارك **(قوله هو معنى)**  
 غير المؤكدة مقتضاه أنه يسي سنة أيضاً بدله عليه أنه وقع في كلام الهداية في باب الوضوء طيلة السنة على  
 المستحب **(قوله وشرط الصوم لصحة الأول)** أي التندر حتى لو قال الله على أن اعتكف شهر أغير صوم ففعله أن  
 يعتكف يصوم بحر عن الظهيرية **(قوله على المذهب)** راجع لقوله فقط وهو رواية الأصل ومقابله  
 رواية الحسن أنه شرط التطوع أيضاً وهو معنى على اختلاف الرواية في أن التطوع بمقدار يوم أو لافتي رواية  
 الأصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطاً له وعلى رواية تقدره يوم وهي رواية الحسن أيضاً يكون الصوم شرطاً  
 له كافي البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك أن الصوم شرطاً أيضاً في الاعتكاف المستنون لأنه بمقدار العشر الأخير  
 حتى لو اعتكفه بلا صوم لم يضر وأسفر ينبغي أن لا يصح عنه بل يكون نفعاً فلا تحصل به أامة سنة الكفاية ونوبه

ويكره في المسجد  
 ولا يصح في غير موضع  
 صلاتها من بيته إذا  
 لم يكن فيه مسجد ولا  
 يخرج من بيته إذا  
 اعتكف فيه وهل  
 يصح من الجنابة في بيته  
 أم أروا الطاهر لا لا احتمال  
 ذكر كونه (سنة)  
 فالش هو الركن  
 والكون في المسجد  
 والنية من مسلم عاقل  
 طاهر من جنابه ونفس  
 ونفس شرطان (وهو)  
 ثلاثة أقسام (واجب)  
 بالتندر بسلالة والشرع  
 والتعلق ذكره ابن  
 الكمال (وسنة مؤكدة  
 في العشر الأخير من  
 رمضان) أي سنة كفاية  
 كافي البرهان وغيره  
 لا فاهمها بعدم الانكار  
 على من لم يفعل من  
 الصلوة أو مستحب  
 غير من الأمانة هو  
 معنى غير المؤكدة  
 (وشرط الصوم لصحة  
 الأول) اتفاقاً (فقط)  
 على المذهب (فلو نذر  
 اعتكاف ليلة لم يصح)

وان نوى معها الصوم  
لعدم غلبتها للصوم أما  
لنوى بها اليوم صح  
والفرق لا يخفى بخلاف  
ما لو قال في نذره (يلا  
وتنهرا فاصوم) ان  
لم يكن الليل محل للصوم  
لانه (يدخل الليل تبعاً  
و) اعلم أن (الشرط  
في الصوم مراعاة  
(وجوده لا ايحاده)  
لشروطه فلو نذر  
اعتكاف شهر رمضان  
لزمه وان نذر صوم  
رمضان (عن صوم  
الاعتكاف) لكن قالوا  
لوصام قطبوعاً ثم نذر  
اعتكاف ذلك اليوم  
لم يصح لاعتقاده من أوله  
قطبوعاً فبعد رجعه واجبا  
(وان لم يعتكف)  
رمضان المعين (قضى  
شهراً) غيره (بصوم  
مقصود) لعدم شرطه  
الى الكمال الاصل على فلم  
يجز في رمضان آخر ولا  
في واجب سوى فضله  
رمضان الاول لانه خفي  
عنه بتحقيقه في الاصول  
في بحث الامر (واقفه  
تفلاسة) من ليل أو  
هار عند محمد وهو  
ظاهر الرأى عن الامام  
بناء النقل على  
السلحة وبه يقضى  
والساعة في عرف الفقهاء  
جزء من الزمان لا جزء  
من أربعة وعشرين كما

قول الكثر من لبث في مسجد بصوم ونية فانه لا يمكن حمله على المنذور لتصر به بالسنة ولا على التطوع لقوله  
بعده واقفه تفلاسة فتعين حمله على السنون سنة مؤ كدفعه على اشتراط الصوم فيه وقوله في الصرا لا يمكن  
حمله عليه لتصر به يومان الصوم انما هو شرط في المنذور فقط دون غيره فنه نظر لانهم انما يصحوا بكونه شرطاً  
في المنذور غير شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم السنون لتطهروا ولا يكون بالصوم عادة ولهذا قسم في  
متن الدرر الاعتكاف الى الاقسام الثلاثة المنذور والسنون والتطوع ثم قال والصوم شرط لصحة الاول والثالث  
ولم يتعرض لثانيهما لكانا ولو كان مرادهم بالتطوع ما شمل السنون لكان عليه ان يقول شرط لصحة الاول فقط  
كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر احسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما مله لى (قوله وان نوى معها  
اليوم) ما لو نذر اعتكاف اليوم نوى اليه مع لزمه كما في البحر (قوله والفرق لا يخفى) وهو انه في الاول لم يلاحظ  
اليوم تبعاً لنية وقد بطل نذره في التطوع وهو البطل في التادع وهو اليوم وفي الثانية أطلق النية وأراد  
اليوم مجازاً من سائر اثنين حيث استعمل المقيد وهو اليه في مطلق الزمن ثم لم يستعمل هذا المطلق في المقيد  
وهو اليوم فكان اليوم مقصوداً اهـ قلت لكن هذا القرع مشكل فان الجائز هو اطلاق النذر على  
مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولو ساء اطلاق المذكور بعلاقة الاطلاق والتقييد وغيره هالساغ اطلاق  
السما على الارض والفضة على شئ طويل غير الانسان مع ان المصريح به في كتب الاصل عدمه وايضا  
صرحوا به اذا نوى العتق اطلاق صرح لان العتق وضع لازالة ملك الرقة والطلاق لازالة ملك المتعة والاولى  
سبب الثانية قصع الجائز بخلاف ما لو نوى بالطلاق العتق فانه لا يصح مع أنه يمكن فيه ادعاء اطلاق والتقييد  
فليشأ (قوله لانه يدخل الليل تبعاً) ولا يشترط تتبع ما يشترط الاصل بحر (قوله لانه ايجاده لشر وطعدها)  
أى لا يشترط ابقاعه مقصوداً لاجل الاعتكاف المشروط كما لا يشترط ابقاع الطهارة قصداً لاجل الصلاة بل اذا  
حضرت الصلاة وكان متوشطاً قبلها الفريها ولو لم يتدربكفها (قوله فلو نذر اعتكاف شهر رمضان) الظاهر ان  
مثله ما اذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم الايام ثم نذر اعتكافاً فاشتمل وراجع اهـ  
ح قلت وجه التامل ما ذكره من ان الصوم المقصود لا اعتكاف انما استعمل في رمضان لشرف الوقت كما يأتي  
تقريره والشرف غير موجود في الصوم المنذور (قوله لكن قالوا الخ) قال في الفتح ومن التقرير بعان انه  
لو اصبح ما شاماً منقطوعاً وغيره نال الصوم ثم قال الله على أن اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت نصحه منه  
نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند أبي يوسف اقوله أكثر النهار فان كان فاقه قبل نصف النهار لزمه فان لم  
يشتكفه قضاه هو فقد ظهر ان عليه عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف لتمامه نذر جعل التطوع واجبا وانه  
لا يحل الاستدراك المقادير بل هي مسئلة مستقلة لا تتعلق لها عا في التنازع قلت ما علم به الشارع على  
به في التارخانية والتبئيس والاولا والحق والمراج وشرح حدر الصار فيكون ذلك على أخرى لعدم صحة التذرية  
بضم الاستدراك على قوله الشرط وجوده لا يجده فان الشرط هو الصوم موجود مع انه لم يصح النذر  
بالاعتكاف والمخلص انه لم يصح لعدم استيعاب النهار الاعتكاف وعدم استيعابه الصوم الواجب وبه علم ان  
النذر الصوم واجب بنذر الاعتكاف أو غيره كرمضان ويمكن دفع الاستدراك بهذا فافهم (قوله قضى شهراً  
غيره) أي متتابعاً لانه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقد فاقه فيضه متتابعاً اذا واجب اعتكاف رجب  
ولم يعتكف فيه بائع (قوله سوى قضاء رمضان الاول) اما قضاء رمضان الاول فانه ان قضاها متتابعاً واعتكف  
فيه جاز لان الصوم النوى وجب فيه الاعتكاف في قضاءها بصوم شهر متتابعاً بائع أي لان القضاء خلف عن  
الاداء فخطى حكمه كما أشار اليه الشارع (قوله وتحقيقه في الاصول) وهو ان النذر كان موجبا للصوم  
المقصود ولكن سقط شرف الوقت ولما لم يعتكف في الوقت صار ذلك النذر غير لازم لمطلق عن الوقت فعاد  
شرطه الى الكمال بان وجب الاعتكاف بصوم مقصود و زال المانع وهو رمضان فان قلت على هذا كان  
ينبغي أن لا يندى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما نذر مطلقاً قلت البطلان لانه لا اتصال بصوم الشهر  
مطلقاً وهو موجود فان قلت الشرط اعم وجوده ولا يجب كونه مقصوداً كالنوى فالتبر ونحوه به الصلاة

ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث حصة الكمال منع الشرط عن مقتضاه فلا بد أن يكون مقصودا  
 اه ح عن شرح المنار لان ملك (تسبه) في البدائع لو اوجب اعتكاف شهر بعينه فاعتكف شهر اقله  
 اجزاء عند أي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر صوم شهر معين فصام فيه اه أي ساعى أن  
 النذر غير المعلق لا يختص بزمان ولا مكان كما مر بخلاف المعلق وقد متأن الاختلاف في صحة التقديم لا التأخير  
 والظاهر انه لا فرق بين نذر اعتكاف رمضان أو شهر معين غيره فيصح اعتكافه فيه وعلى القضاء وغيره سوى  
 رمضان آخر غير انه ان فعله في غير رمضان الأول أو قضاه لابه من صوم مقصود كما هو صريح المتن وليس في  
 كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيره مطلقا وانما فيه الفرق بينهما وبين غيره ما به لو فعله فيه ما اغنى عن  
 صوم مقصود لا اعتكاف بسبب شرف الوقت وخلفه وفي غيره ما لا بد من صوم مقصود وهذا ظاهر لا خفاء  
 فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الاولى ثم تركه سبحانه قطعا نظر الى رواية الحسن بتقدير يوم (قوله لانه  
 لا يشترط له الصوم) الاولى التعليل بأنه غير مقدر عندنا على ما مر أن الاختلاف في اشتراط الصوم وعدمه  
 مبنى على الاختلاف في تقديره يوم وعدمه وكلامه بهذا العكس تأمل (قوله وما في بعض المعبريات)  
 كالبدايع وتبعه ابن كال كلفه الشارح عنه فيما مر (قوله مفرغ على الضعيف) أي على رواية الحسن  
 أنه مقدر يوم أقول لا يمكن بعد ما صرح صاحب البدائع بأنه يوم بالشروع ذكر رواية الحسن  
 وجهها وهو أن الشرع في التطوع موجب للاعتماد على أصل أصحابنا صيانة للودعي عن البطلان  
 ثم ذكر رواية الأصل أنه غير مقدر يوم وأجاب عن وجه رواية الحسن بقوله وقوله الشرع فيه  
 موجب مستمكن بتقدير ما اتصل به الاداء والمخرج فواجب الذل التقدير لا يلزمه أكثر من ذلك اه  
 فعلم أن قول البدائع أولا أنه يلزم بالشروع من حيث لزوم الاتصال بالاداء لا لزوم يوم فهو مفرغ عن رواية  
 الأصل التي هي ظاهر الرواية فافهم (قوله وصرح الخ) لانه بطلان العبث وهو حرام فوجه تعالى ولا  
 تطلوا أعمالكم بكم ذائع (قوله أما النفل) أي الشامل للسنة المؤكدة ح قلت فمتنا ما فيه اشتراط  
 الصوم فيها بناء على أنها مقدر في العشر الاخر وبهذا التقدير أيضا لزوم بالشروع تأمل ثم رأت الحق ابن  
 الهمام قال ومقتضى النظر لو شرع في المسنون أغنى العشر الاوخر بنسبه ثم أفسده أن يجب قضاءه فخر جماعلي  
 قول أبي يوسف في الشرع في نفل الصلاة أو اربعا على قولهما اه أي يلزم قضاء العشرة لو أفسد  
 بعضها كما يلزمه قضاءه اربع لو شرع في نفل ثم أفسد الثلث الاول عند أبي يوسف لكن صح في الخلاصة اه  
 لأبعض الاركانين كقولهما ثم اختلف في شرح النسبة قضاء الاربع اتفاقا في الآية كالاربع قبل الظهر  
 والجمعة وهو اختيار الفضلي وصحة في التصاب وتقدم تمامه في التوافل وظاهر الرواية بخلافه وعلى كل فيظهر  
 من بحثنا في الهمام لزوم الاعتكاف في المسنون بالشروع وإن زوم قضاء جميعه أو بانه مخرج على قول أبي يوسف  
 أما على قول غيره فمقتضى اليوم الذي أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه وانما قلنا أي بانه ساعى أن الشرع ملزم  
 كالنذر وهو لو نذر العشر يلزمه كله متابعوا لو أفسد بعضه قضى بانه على ما مر في نذر صوم شهر معين والحاصل  
 أن الوجه يقتضي لزوم كل يوم شرع فيه عندهما بناء على لزوم صومه بخلاف الباقي لأن كل يوم بمنزلة شفع من  
 التافلة الرباعية وإن كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه تأمل (قوله لانه منه) اسم فاعل من أحمى اه  
 ح أي منهم فقتل (قوله كما مر) أي من قول المصنف وأقله بغل ساعة (قوله الخروج) أي من معتكفه  
 ولو مسجد البت في حق المرأة ط فلو خرجت منه ولو لم يتناول اعتكافها ولو اجبا واتى لو نفل بحر  
 (قوله الحاجة إلى انسان الخ) ولا يعتكف بعد ذلك أعمن الطهور ولا يلزمه أن يأتي بحد يديه القريب واختلف  
 فيما لو كان له بيتان فأتى البعيد منهما قبل فسد قبل لا ينبغي أن يخرج على القولين ما لو لم يزلت الخلاء  
 للمسجد القريب وأتى بيته ثم ولا يعد الفرق بين الخلافين وههنا لأن الانسان قد لا يألف غيره يشترى أي  
 فإذا كان لا يألف غيره كان لا يتيسر الاق بيه فلا يعد الجواز لا خلاف وليس كالمعتكف بعد ما يخرج له هام  
 ذهب لعبادة مريض أو صلاة جنازة من غير أن يكون خرج للثقة قصد اقامه جائز على العبر عن البدائع (قوله

يقوله المضمون كذا في  
 غرر الاذكار وغيره  
 (فلو شرع في نفل ثم  
 قطعه لا يلزم قضاءه)  
 لانه لا يشترط له الصوم  
 (على الظاهر من المذهب  
 وما في بعض المعبريات اه  
 يلزم بالشروع مفرغ  
 على الضعيف قاله المصنف  
 وغيره (وحرر عليه) أي  
 على المعتكف اعتكافا  
 واجبا أما التفضل فله  
 الخروج لانه منه  
 لا يبطل كما مر (الخروج  
 الحاجة إلى انسان)

طبيعية) حال أو خير لكان محذوفة أي سوء كانت طبيعة أو شرعية وفسر ابن الشثلي الطبيعية بما لا بد منها وما لا يقضي في المسجد **(قوله وغسل)** عديم الطبيعة تبعالا اختيارا والتبر وغيرهما وهو موافق لما علمته من تفسيره ما وقع هذا اعتراض بعض الشراح تفسير الكثرة بالبول والفاصلان الأولى تفسيرها بالظهارة ومقتضاها الدخول الاستعمال والوضوء والفصل لمشاركتها في الاحتياج وعدم الجواز في المسجد اه فافهم **(قوله ولا يمكنه الخ)** فلما يمكنه من غير أن يتلون المسجد فلا بأس به بما عني أي بأن كان فيه ركة ماء أو موضع معد للظهارة أو غسل في أنه بحيث لا يصيب المسجد الماء المستعمل قال في البدائع فإن كان بحيث يتلون بالماء المستعمل عني منه لأن تنظيف المسجد واجب اه والتقصيد بعدم الامكان بقصد أنه لو أمكن فكأنما خرج أنه يقصد وهل يجري فيه خلاف المار فبالو كان به بيان فاقى بعدمها محل نظرا لأن ذلك بعد الخروج وفرق بينه وبين ما قبله دليل ما مر من أنه بعده الذهاب لعادة مرضى لكن قول البدائع لا بأس به ربما يفيد الجواز فتأمل **(قوله وأشرعيه)** عطف على طبيعة ولقطة أو من المتن والواو في الجملة من الشرح اه خ **(قوله وعيد)** أفعاده النذر الاعتكاف في الأيام الخمسة المنبهة وفيه الاختلاف السابق في نذر صومها لان الصوم من لوازم الاعتكاف الواجب فعلى رواية محمد عن الإمام يصح لكن يقاله اقض في وقت آخر ويكفر البين أن أراد اه وإن اعتكف فيها صح وأساء وعلى رواية أبي يوسف عنه لا يصح نذره كالنذر بالصوم فيها بدائع **(قوله ولو مؤذنا)** هذا قول ضعيف والصحيح أنه لا فرق بين المؤذن وغيره كافي الصبر والامداد خ **(قوله وباب المنارة خارج المسجد)** أما إذا كان داخله فكذلك بالاولى طال في الصبر وصعدوا المشدنة أن كان بابها في المسجد لا يقصد والاكتفاء في ظاهر الرواية اه ولو قال الشارح وأذان ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج المسجد لكان أولى خ قلت بل ظاهر البدائع أن الأذان أيضا غير شرطاه قال ولو لم يعد المنارة لم يقصد بل خلاف وإن كان بابها خارج المسجد لاسهامته لا يمنع فها من كل ما يقع فيمن البول ونحوه فاشد زوايه من زوايا المسجد اه لكن ينبغي فيه إذا كان بابها خارج المسجد أن يقصد ما يخرج الأذان لأن المنارة وإن كانت من المسجد لكن خروجها إلى بابها لا لأن خروج من بابها عذر وهذا لا يكون كلام الشارح مفرعا على الضعيف ويكون قوله وباب المنارة الخ حجة مالة معتبرة المعهوم فافهم **(قوله مع مستها)** أي ومع الخطية كافي البدائع ولم يذكره لعلم به لأن السنة تكون قبل خروج الخطيب ولم يذكر كرجحة المسجد أيضا مع ذكرهم لها هنا لأنه ضعيف إذ صرحوا به إذا شرع في الفريضة حين دخل المسجد أخر أي مع نجاسة المسجد لحصولها بذلك فلا حاجة إلى نجاسة غيرها وكذا الوتر عني السنة كذا في الصبر تعالفتح لكن نقل الخبر المسمى عن خط العلامة المقدسي أنه لا شك أن صلاة الصلوة بالاستقلال أفضل من الاتيان بها في ضمن الفريضة ولا يفتي أن من يعتكف ويلزم باب الكرم اختيارا ومما وجهه من بدال تفصيل والتكريم اه فافهم **(قوله على الخلاف)** أي أو باعتبار عهده ويستأخذها بدائع قال في الصبر وقد ظهر بهذا أن الأربع التي قصي بقصد الجمعة تبتدأ آخر ظهر عليه الأصل لها في المناسبات هم غاعلى أنه لا يصح إلا السنة العديدة ولأن من اختارها من المتأخرين اختارها قبل في سبق حجه مناعلى عدم جواز تعهدها في بعض وقته في أيام الامام الصريح على أن الصريح من هذه الجواز فلا ينبغي الافتقار إليها في زماننا لاسم تطرقوا منها إلى التكامل عن الجمعة وتلن أنها غير فرض وأن الظاهر كافي عنها واعتاد ذلك كراه ملحضا قلت وفي هذا الظهور خفاء لأن الأصل عدم تعدد الجمعة وليس في كل البلاد فليكن اقتصارهم على بيان السنة مبنيا على ذلك ولأن المعتكف لا يلزم أن يأتي بها في مسجد الجمعة بل يأتي بها معتكفاه وكون الصريح جواز التعدد لا ينافي استحباب تلك الأربع خ وبما من الخلاف القوي الواقع في مذهبنا ومن ذهب القبر وقد ساقى باب الجمعة التصريح عن التبر وغيره بأنه لا شك في استحبابها وكون الأولى أن لا يقضي بها في زماننا لما ذكره لا يلزم منه عدم الاتيان بها من لا يحسن منه ذلك كأمير هتال مسبوا طعن المقدسي وغيره فقد كره بالجمعة فافهم **(قوله ولو مكث أكرم)** كيوم وليله وأتم اعتكافه فيمسراج **(قوله لا محله)** أي مسجد الجمعة تجزئ للاعتكاف وفيه إشارة إلى الفرق بين هذا وبين ما لو خرج لبول أو غائط لدخل منزله ومكث فيه حيث

طبيعة كبول وغائط وغسل واحتلام لا يمكنه الاغتسال في المسجد كذا في التفسير (أم) شرعية كعبد وأذان مؤذنا وفي المنارة خارج المسجد (والجمعة وقت الزوال ومن بعد شتائه) أي معتكفه (شرح في وقت يتركها) مع منتهى الحكم في ذلك راية وأسن بعدها أربعا أو شيئا على الخلاف ولو مكث أكثر لم يقصد لانه محله

قوله وعبد هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح كعبد وهو الاسب يقوله أولا كقول اه معينه



بفسد كأمري وفي البدائع وما روي عنه صلى الله عليه وسلم من الرخصة في عبادة المريض وصلاته الخانز ففقد قال  
 أبو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف الطلوع ويجوز جعل الرخصة على ما يخرج لو نهى ما ح كعبه الإنسان أو  
 الجمعة وعدمه أيضا أولى على جناز من غير أن يخرج ذلك قصد ذلك ما روي عنه علم أنه بعد الطلوع ولو ح  
 ما ح أنما ينزل لكش لوق غير مسجد لغرض عبادة **(قوله)** الخافعة ما التزمه أي من الاعتكاف في المسجد الأول  
 لأنه لما ابتدأ الاعتكاف فيه فكأنه عينه لذلك فكم تحمله معه مع إمكان الاتمام فيه بدائع قلت ولعله لم ينعين  
 بناء على أنه لا يتعين الزمان والمكان في النذر كأمري وعدم جواز الخروجه منه بلا عذر لا لتعنيه بل لأن الخروج  
 مضاد لحقيقة الاعتكاف الذي هو البقاء والاقامة **(قوله)** لم يذكر جواز خروجه لجماعة وقد منعان التهر  
 والفتوح ما يفيد بقاء في كلامه ما يفيد أيضا وفي الصرع البدائع لو أحرم الحج وعمره أقام في اعتكافه إلى  
 فراغه منه فإن خاف فوت الحج صحح ترسيب الاعتكاف لأن الحج أهم وانما يستقبله لأن هذا الخروج وإن  
 وجب بشرعا فاعاوجب بمقدوم عقدهم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اه **(قوله)** فيفضيه  
 أي لو أحيا بالنذر أما التلوع لقطعه قبل تمام اليوم فلا الأقرواية الحسن كأمري ويقضى النذر مع الصوم غير  
 أنه لو كان شهر امتنعا يقضى قدر ما قدروا الاستقبال لأنه لزمه متابعا لا فرق بين تسديد منه بلا عذر  
 كالجماع مثلا لا الردة وأبعد لغير وجه مرض أو غيره منه أصلا كحصى وجنون وانما هو طویل وأما حكمه  
 انذاف عن وقته للمين فإن فالت بعضه فمما لا غير ولا يجب الاستقبال أو كله قضى الكل متابعا إن قدر ولم  
 يقض حتى مات أو صلى بكل يوم طعام مسكين وإن قدر على البعض فكذلك إن كان صحيا وقت النذر أو الأمان  
 صح بوما فعل في الاختلاف المأثري الصوم والأقليات عليه بدائع ملخصا **(قوله)** الا اذا أقامه بالردة لا نهى قط  
 ما وجب عليه قبلها ما يجب الله تعالى أو إيجابه والتدبر من إيجابه اه ح أي ليس سبه باقائه النذر وقد قال  
 في الفتوح ان نفس النذر القربة قربة فيقبل بالردة كسائر القرب اه وإذا بطل سبه لم يجب قضاء وبخلاف الحج  
 والصلوات الوقتية لبقا سببها **(قوله)** قالوا وهو الاحتسان لأن في القليل ضرورة كذا في الهداية بدون لفظة  
 قالوا المشعة لثلاطف والضعف ولكنه أي ما سلا إلى ما يحته الكمال **(قوله)** ويحث فيه الكمال حيث قال قوله  
 وهو احتسان يقتضى رجه له ليس من اللوازم العدد والى رجع فيها القياس على الاحتسان ثم منع  
 كونه استحسانا بالضرورة بان الضرورة التي ساط بها التفتيح في الضرورة اللازمة وأغالب الوقوع مع  
 أهم أي الأمان من مخز ان الخروجه بضر ضرورة أصلا لأن فرض المسئلة في خروجه أقل من نصف يوم لحاجة  
 أو لأجل لعب وألا أنشد في أن من خرج من المسجد إلى السوق ولعب واللهو والقيام إلى ما قبل نصف النهار ثم  
 قال يا رسول الله أنا متعكف قال ما أعلمك عن المعتكفين اه ملخصا وقد أطلق في تحقيق ذلك كما هو ديان في  
 التحقيق رجه الله تعالى وبه علم أنه لم يسلم كونه استحسانا حتى يكون مخرج فيه القياس على الاحتسان كما أفاده  
 الرحتى فانهم **(قوله)** وهو ما ح أي من الحاجة الطبيعية والشرعية **(قوله)** والاحتسان التيسار أو في المخرج لأنه  
 عذر ثبت شرعا عند اعتبار الضعفة في بعض الأحكام فتع أي كافي بل الصائم ليسا وبوجه الوقتية عند تيسار  
 الفائتة **(قوله)** كاحققة الكمال حيث قال والذى في الحافية والخلاسة أنه لو خرج ناسيا أو مكرها أو لول فبسه  
 التهر ساعة أو لمرض فسد عنده وعلل في الخافعة المرض بأنه لا يقبل وقوعه فلم يصير مستثنى عن الإيجاب وإذا  
 الفساد في الكل وعلى هذا يفسد لولا عذر مرض أو شهو ونحوه فإن تعنت عليه لأنه لا شيء كأي المرض بل  
 يجب كافي الجمعة ولا يفسد بالانها معلوم وقوعها كانت مستثناة على هذا إذا خرج لا تغادر في أو حرق  
 أو جهادهم بغيره ففسد ولا يتم وكذا إذا نهىهم المسجد ونص عليه في الخافعة وغيره كذا تفرق أهله وانقطاع  
 الجماعة منه ونص الحاكم في الكافي فقال وأما قول أبي حنيفة طاعتكاه فسد فان خرج ساعة فغير عاظ أو بول أو  
 جمعة اه ملخصا **(قوله)** خلافا لافسده الزبلي حيث جعل الخروج لعبادة المريض والخانز وصلاته وأما  
 التفرق والحرق والخلاف إذا كان التفرع ما أو أداء الشهادة ففسد بخلاف خروجه إلى مسجد آخر أو نهى  
 المسجد وتفرق أهله لعدم صلوات الخمس فيه واخراج ظالم كرها خوفا فعلى نفسه أو ماله من المكابر ومنه

وكره تنزهها بالخافعة  
 ما التزمه بلا ضرورة  
 (فلو خرج) ولو ناسيا  
 (ساعة) زمانية لا رملية  
 كأمري (بلا عذر فسد)  
 ففضيه الا اذا أقامه  
 بالردة واعتبره كذا التهر  
 قالوا وهو الاحتسان  
 ويحث فيه الكمال (و)  
 ان خرج بعد يقبل  
 وقوعه وهو ما ح لا غير  
 (لا) يفسد وأما ما لا يقبل  
 كاتخاذ عرق وانهدام  
 مسجد ففسد لا لزم  
 لا لاطلاقه والاحتسان  
 التيسار أولى بعدم  
 الفساد كاحققة الكمال  
 خلافا لما فصله الزبلي

قوله لولا عذر مرض  
 هكذا بخطه ولعل صوابه  
 لولا عذر مرض اه

في نور الابصار على هذا التفصيل لاعلى ما يأتي عن الترفاههم **(قوله)** لكن في التبر حيث قال صرح في البدائع  
 وغيره بان عدم الفساد في الانهدام والا كراه استحسان لانه مضطر اليه لانه بعد الانهدام خرج من أن يكون  
 معتكفا لانه لا يصلي بالجماعة الصلوات الخمس وهذا لعدم الفساد بتغير في أهله اه وفي الشرب لانه لا  
 نص على الاستحسان في ذلك في المحط والمعتق والجوهر قلت وكذا في المجتبى والسراج والتلخيص وفيه  
 سقط ما ذكره أو السوء وحسبى مسكين من أن ما في البدائع وغيره حقول الصالحين وأن الزبلي ومسكين  
 والشرب لانه لا يخرجهم من خطو أحد القولين بالاسم أو طالع فيه على التعدي اذ لو كان قول الصالحين في معنى  
 الاستحسان في بعض الاعذار دون بعض وهما يقولان بعدم الفساد بل خروج أقل من نصف شهر بلا عذر أصلا  
 وأما لو كان ذلك قوله المقتل واحد منهم بل صرح في البدائع في مسئلة الانهدام والا كراه لانه لا يفسد اذا  
 دخل مسجدا آخر من ساعته استحقاقه فلو من ساعته صرح في أنه على قول الامام والحاصل أن مذهب الامام  
 الفساد بل خروج الأول أو غائط أو وجعة كما مر التصريح به عن كافي الحاشية كونه ماعر عن الخاتمة  
 والجملة والفتح وان بعض المشايخ استحسن عدمه في بعض المسائل وكذا في الثانية ثم هذا الاستحسان  
 وجه الانهدام المسجل لا يخرج به عن كونه معتكفا بناء على القول بان إقامة الخمس فيه بالجماعة غير شرط  
 كما مر أول الباب ولان الخروج بل رض وحض ونسيان اذا كان مقصدا مع أنه من قبل من له الحق سجدة  
 وتعالى فيكون لا كراه الذي هو من قبل القديم مسجداً لا ولعل المحقق بان الهام نظر إلى هذا المقنع المنقول  
 في كافي الحاشية الذي هو تفصيل كتب ظاهر الرواية وفي الخاتمة وغيره ما مر صاحب العروة واعتمد صاحب  
 البرهان حيث اقتصر على منتهى مواهب الرحمن وتبعهم المصنف أيضاً وكذا السلامة المقدسة في شرحه  
 وان خالف فيه الشرب لانه فاهم **(قوله)** وفي التلخيص وفيه في القسطنطيني **(قوله)** لو شرط فيه ايماء إلى  
 عدم الاكتفاء بالنية أو بالسوء **(قوله)** جاز ذلك قلت يشير إليه قوله في الهداية وغيره عند قوله ولا يخرج  
 الإحالة الانسان لانه معلوم وقوعه فلا بد من الخروج قصير مستثنى اه والحاصل أن ما يغلب وقوعه يصير  
 مستثنى حكواؤا لم يشترطه وما لا فلا انشأ شرطه **(قوله)** ونخص المعتكف بكل الخ أي في المسجد والبناء  
 داخله على المقصود عني أن المعتكف مقصور على الكل ونحوه في المسجد لا على في غيره ولو كانت  
 داخله على المقصود كما هو المشاء في دليله ان النكاح والرجعة غير مقصورين عليه لعدم كراهتهما في غير  
 المسجد واعلم أنه لا يكره الاكل ونحوه في الاعتكف الواجب كذلك في التطوع كافي كراهية جامع  
 الضاوي ونسبه بكرة النوم والاكل في المسجد غير المعتكف واذا اراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكف فيدخل  
 فنذكر كراهية تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل ما شاء اه **(قوله)** فلو تعاراه كره أي وان لم يحضر السعة  
 واختاره فاضيلان ووجه الزيل لانه منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له أن يشغل بأمور الدنيا بغير **(قوله)**  
 ورجعة) معطوف على اكل لاعلى بيع الأتاويل العقد بما يشاء **(قوله)** لعدم الضرورة أي الى الخروج  
 حيث يترقى في المسجد وفي التلخيص وفيه في قوله يخرج بعد الغروب الاكل والشرب اه وينبغي حمله على ما اذا  
 لم يحسن يأتي به فيقتضي يكون من الجوانب الضرورية كالنوم كره **(قوله)** احضار مع فيه لان المسجد  
 محرم عن حقوق العباد وفيه مشغله بها ولو لم يشغل المبيع لم يشغل البقعة لا يكره احضاره كدراهم  
 بسيرة أو كتاب ونحوه كره لكن مقتضى التعليل الأول الكراهية وان لم يشغل بهز قلت التعليل واحد  
 ومعناه أنه محرم عن مشغله بمقوق العباد وقوله مشغله بها نتيجة التعليل ولذا ابداه في القراج بقوله  
 فيكر مشغله بها فاهم وفي الجواهر فاذا اخلقه أن احضار ما يشترطه ليا كرهه وهو ينبغي عدم الكراهية  
 كما لا يخفى اه أي لان احضاره ضروري لاجل الاكل ولانه لا يشغل به لا يسيء وقال أو السوء  
 نقل الجوزي عن الرجدي أن احضار الثمن والمبيع الذي لا يشغل المسجد حاشا اه **(قوله)** مطلقا  
 أي هو اما احتياج الى نفسه أو علة أو كان القمار احضاره ولا كما يعلم بمقابلته ومن الزبلي والبحر **(قوله)** انتهى  
 هو ما رواه صاحب السنن الاربعة وحسنه الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والمبيع في  
 المسجد وإن يشد فيه صلاة أو يشد فيه شعر ونهى عن التعلق قبل الصلاة يوم الجمعة **(قوله)** وكذا (كه)

وغيره لكن في التبر  
 وغيره جعل عدم  
 الفساد لانهدامه  
 ويطلق جماعته  
 واخرجه كراهة استحسانا  
 وفي التلخيص وفيه  
 الحق لشرط وقت التندر  
 أن يخرج لصلاة من رضى  
 وصلاة تنجزه وجوب  
 محض علم جاز ذلك  
 فليقتض (وخص)  
 المعتكف (لا كل وشرب  
 ونوم وعقد احتياج  
 اليه) لنفسه أو علة  
 فلو تعاراه كره (كبيع  
 ونكاح ورجعة) فلو  
 خرج لاجله لفسد لعدم  
 الضرورة (وكره) أي  
 تحريمه لانها محل الخلاف  
 بحصر (احضار مبيع  
 فيه) كما كرهه مبيعة  
 غير المعتكف مطلقا  
 انتهى وكذا (كه) ونومه  
 الا لغيره اشياء وقد

قدمنه قيل الوتر لكن

قال ابن كمال لا يكره  
الاكل والشرب والنوم  
فيه مطلقا وخوف  
النجس (و) يكره معهما  
(صبت) ان اعتقد مقربة  
والالا لم يثبت من صحت  
تجارب يجب اى الصمت كما  
في غرر الاذكار عن شبر  
لحديث رحم الله امرا  
تكم فتمن اوسكت  
فلم (وتكم لا ينجي)  
وهو ما لا يثبت منه  
المباح عند الحاجة اليه  
لا عند عدمه وهو محل  
ما في الغرض امكرو في  
المسجد يا كل الحسنات  
كانا كل النار الحطب  
كاحققة في التهر  
(كقراءة قرآن  
وحدث وعلم) وتدريس  
في سائر امور علمه  
السلام وقصص الانبياء  
عليهم السلام وحيكيات  
الصالحين واتله امور  
الدين (و) بطل بوطه في  
فرج) نزل املا (ولو)  
كان وطو من خارج المسجد  
(بلا) اونها را عابدا  
(اواسيس) في الاصم  
لان حالته منذ كثره  
(و) بطل (ما زال بقلة  
اولس) او فنيذ ولو لم  
ينزل لم يبطل وان حرم  
الكل لعدم الحرج ولا  
يبطل ما زال بفكره او نظر  
ولا يسكر لئلا يلا باكل  
نسيان البقاء الصوم

أي غير المعتكف (قوله لكن الخ) استدراك على ما في الاشياء عبارة ابن الكمال عن جامع الاستيعاب في غير  
المعتكف ان يتم في المسجد مقبلا كان او غير مبسطا او متكئا لرحلاته الى القبلة والى غيره اهـ فالمعتكف  
أولى اهـ ونقله اضافي المراجع يوجب يعلم تفسيره لا الخلق قال ط لكن قوله وجلا الى القبلة غير مسلم لما  
نصوا عليه من الكراهة اهـ ومفاد كلام الشارح ترجيح هذا الاستدراك والظاهر ان مثل النوم الاكل  
والشرب اذا لم يشغل المسجد ولم يأنه لان تنظيفه واجب كما لم يكن قال في متن الوفا يوجب كل اى المعتكف  
ويشربو بنامو ويبسح ويشتري فيه لا غيره قال مثلا على في شرحه اى لا يفعل غير المعتكف شيئا من هذه  
الامور في المسجد اهـ ومثله في القهستان في ثم نقل ما مر عن المجتبى (قوله وصمت) عدل عن السكوت  
للفرق بينهما وذلك ان السكوت ضم الشفتين فان طالع سمي صمتا نهر وانما كرهه لانه ليس في شرب معتكفه  
عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتلام ولا صمتا يوم الى الليل واه اوداد وسند او حنفية عن ابي هريرة  
رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم الصمت فتح (قوله ويجب) لم  
يقبل بقتض السهل الواجب فان الكلام قد يكون حراما كالقبلة مثلا وقد يكره كاشاد شعر فيم وكذا كراهة روي  
سلعة فالصمت عن الاول فرض وعن الثاني واجب فافهم (قوله وكلم الاخير) فيه التبريع في الالحاح الان  
يقال انه نفى معنى ط عن الحوى اى لان كرهه معنى لا يفعل كما قبل في قوة تعالى وبأى الله الا ان نفى قوره  
وقوله وانها لكيرة الاعلى لما شاع من لاه معنى لا يزيد معنى لا تسهل كاذ كره من هشام في آخر المغني ويحتمل  
كون الاعمى غير كافي لو كان فهما آلهة الله لفسد تأويله يدخل عليها حرف الجر لخطاها لما بعد احلالها  
على صورة الحرفة والاولى جعل الحرام متعلقا بخوف والاستئذان من تكلم المذكور والمغني وكره تكلم  
الا كما يخبر فخذف المتعلق الخاص للقرينة فيكون الاستئذان من كلام تام موجب تأمل (قوله ومنه المباح  
الخ) اى عمالاته وهذا ما استظهره في التهر اذ خدام العناية به رد على ما في الغرض من ان الاولى تفسير  
الخبر بما فيه ثواب ففكره للمعتكف التكلم بالمباح بخلاف غيره اى غير المعتكف اهـ بانه لا شك في عدم  
استغنائه عن المباح عند الحاجة اليه فكيف يكره مطلقا اهـ والمراد ما يحتاج اليه من امر الدنيا اذ لم يقصد  
به القربة والافضيه ثواب (قوله وهو) اى المباح عند عدم الاحتياج اليه ط (قوله لاه مكروه) اى اذا جلس  
له كقائه في الظهيرة به ذكره في البحر قيل الوتر وفي المراجع عن شرح الارشاد لاباس بالحديث في المسجد  
اذا كان قليلا فاما ان يقصد المسجد الحديث فيه فلا اهـ وظاهر الوعيد ان الكراهة فيه مقترنة (قوله في  
فرج) اى قبل اودر (قوله ولو كان وطو من خارج المسجد) عمه تبع للدراشارة الى رد ما في العناية  
وغيرها من ان المعتكف انما يكون في المسجد فلا تنهاه الوطء ثم قال واولوه بانه حازه الخرج والحاجة  
الانسانية فعند ذلك يحرم عليه الوطء وذ كرف شرح التاويلات انهم كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم  
في الجماع ثم يقضون فيرجعون الى معتكفهم فقل قوله تعالى ولا تباتروهن وانتها كقولهم في المساجد  
اهـ قال الشيخ اسمعيل وفيه نظر لان مكان الوطء في المسجد وان كان فيه حرمة من جهة اخرى وهي حلول الجنب  
فيه على انه يحتمل ان يكون الوطء رجة معتكفة في مسجد يتألف منها فيزوجه فيسقط اعتكافها اهـ (قوله  
في الاصم) قال في التبريد لانه ولم يقصد الشافعي بالوطء ناسيا وهو رواية من جماعة عن ابيها باعتبارها  
بالصوم كذا في البرهان اهـ (قوله لان سالت منذ كره) تعطيل للاصحح بيان الفرق بينه وبين الصوم بان  
المعتكف له حاله منذ كره فلا يفتقر نسيانه كالحرم والمصلحة بخلاف الصائم (قوله وبطل ما زال الخ) لانه لا تزال  
صارف معنى الجماع تهر (قوله لم يبطل) لعدم معنى الجماع ولذا يقصد به الصوم (قوله وان حرم الكل) اى كل  
ما ذكر من دواعي الوطء اذ لا يلزم من عدم البطا لان بها حله لعدم الحرج قال في شرح الجمع فان قلت لم  
يحرم الدواعي في الصوم وحالة الحيض كما حرم الوطء قلت لان الصوم والحيض يكره وجودهما فلو حرم الدواعي  
فهما الوقوع في الحرج وذلك مدفوع شرعا (قوله ولا باكل نسيان الخ) والاصل ان ما كان من مختلوات  
الاغشاك وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والتهاير والليل

كالجاء والمهر وجن المسجد وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لأجل الصوم يختلف فيه الصمد  
والسهو والبل والنهار كالأكل والشرب بدائع **(قوله)** وردته وإذا بطل بهالم يجب قضاءه كما تقدم **(قوله)** إن  
داما أياما المراد الأيام أن قوته صوم بسبب عدم إمكان التمتع به ويقض في الأعزاء بالخون ط  
**(قوله)** ستة عبارة بدائع وغيره هل ينزل والمراد المبالغة فيقضي في الأقل بالاولى **(قوله)** استحسانا والقياس  
لا يقتضي كفي صوم رمضان وجه الاستحسان أن سقوط التضام في صوم رمضان إنما كان بدفع المخرج لأن  
الخون إذا طال قلما زول فبتكرار عليه صوم رمضان قصر في قضاءه وهذا المعنى لا يقتضي في الاعتكاف  
فتح **(قوله)** ولزمه الثاني أي اعتكافها مع الأيام **(قوله)** بلسانه فلا يكتفي بمجردنية القلب فتح وقدم **(قوله)**  
اعتكاف أيام كسنة مثلا **(قوله)** ولزمه حال من الثاني والاصل أنه متى دخل الليل والنهار في اعتكافه فإنه  
يلزمه متتابعوا ولا يجوز له لو فرق بجر وكذا لو نذر اعتكاف شهر غير معين لزمه اعتكاف شهر أي شهر كان  
متتابع في الليل والنهار بخلاف ما إذا نذر صوم شهر ولم يذكر التتابع ولا زوامه فإنه بخير إن شاء مفرق لأن  
الاعتكاف عندنا لغة وسننا على الاتصال لأنه لو اقامته واليالي قابلة لذلك بخلاف الصوم وعلمه في  
البدائع **(قوله)** ككسنة وهو نذر اعتكاف اليالي فليزمنه الأيام ط **(قوله)** بلقظ الجمع كالتين وما أو  
ليلة وكذا ثلاثة أيام فإنه في حكم الجمع ولا يتبع به الجمع كرجال ثلاثة وإن أراد بالعديد المسجودين فيكون  
التبقيز المثال الاول في حكم الجمع لوقوع تغييرا وبالله أن الجمع أعني الثلاثين فافهم **(قوله)** وكذا التثنية  
فإنه في حكم الجمع فيلزمه اعتكاف يومين بليته ما هو ذا عندنا هو قال أبو يوسف لا تدخل الليلة الأولى بدائع  
وأفاد أن المفرد لا تدخل فيه الليلة كما يأتي **(قوله)** يتناول الآخر أي يحكمه العرف والعادة تقول كسنة فذلان  
ثلاثة أيام وترد ثلاثة أيام وما إذا نذر من اليالي وقال تعالى ثلاث ليل أو ثلاث أيام الأرض أفعبر في موضع  
باسم اليالي وفي موضع باسم الأيام والقصة واحدة فالمراد من كل واحد منهما ما هو لزاما صاحبه حتى أنه في  
الموضع الذي لم تكن الأيام فيه على عدد اليالي أفرد كل واحد منهما كقوله سبع ليل وثمانية أيام  
حسوما كافي البدائع **(قوله)** فلو نوى المخرج لما ذكر من واليالي تعالى أيام ولم يقيد ذلك بنيتها أو عدمها إنما  
لا فرق ثم فرع عليه ما لو نوى أحدهما ما صححت كل من الكلام السابق إشارة إلى مخالفة حكمه فصع  
التفريع فافهم **(قوله)** النهار أي جنسه وفي بعض النسخ التبر بصيغة الجمع وقيل لا يجمع كالغدا  
والسراب كافي القاموس **(قوله)** محبت نية فليزمنه الأيام بتغيير ليل وله خيار التفريق لأن القرية تعلقت بالأيام  
وهي متفرقة فلا يلزمه التتابع إلا بالشرط كافي الصوم وبذلك يدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد  
غروب الشمس بدائع **(قوله)** لنيته الحقيقة أي القوية أما العرفية فتسبل اليالي كما تقدمنا وإذا كان لفظ  
حقيقة لغوي فموصوفة عرفة تنصرف عند الإطلاق عند أهل العرف إلى العرفية كإصوا عليه فلذا احتج  
المتأني إذا أريد به الحقيقة القوية وبه اندفع ما أورد من أن الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة ونية وأما في  
البدائع أن العرف أيضا في استعمال القوية يوافق نص نية اه فكان العرف مشتركوا والظاهر أن الأكثر  
استعمال خلاف القوية فلذا انصرف المعتقد الإطلاق واحتج القوية إلى النية **(قوله)** لا أي لا يصح نية  
لأنه نوى ما لا يحتمل كلامه بجر والحاصل أنه إما أن يأتي بلفظ المفرد أو بالثني أو بالجمع وكل من الثلاثة إما  
أن يكون اليوم أو الليل وكل من السنة أو ما أن نوى الحقيقة أو المجاز أو ينو ما لم تكن له نية فهي أربعة  
وعشرون وتحت حكم الثني والجمع باقسامها حتى المفرد فلو نذر اعتكاف يوم نية فقط أو ما لم ينو أن  
نوي ليلة معه لزمه ولو نذر اعتكاف ليلة ثم يصح ما لم ينو بها اليوم كما مر وتجاه في العصر **(قوله)** اعتكاف  
شهر أي ما أن أقي بلفظة شهر ما لو قال ثلاثين وما فهو ما **(قوله)** المأمور أي أول الليل من قوله لعدم  
مخيلتها ح أي فإن الناق بعد استثناءه الأيام هو اليالي المحردة فلا يصح الاعتكاف للثني وفيها اتفاق ما شرطه  
وهو الصوم **(قوله)** واعلم أن اليالي تابعة للأيام أي كل ليلة تبسع اليوم الذي بعدها ألا ترى أنه يصلي التراويح في  
مأول ليلة من رمضان دون أول ليلة من شوال فعلى هذا إذا ذكر المتأني أو بالجمع يدخل المسجد قبل الغروب  
ويخرج بعد الغروب من آخر يوم نذر به كأي صريحه في الثانية وصريحه أنه إذا قال أياما يندأ النهار فيدخل المسجد

مختلف أكله عدل وورثه  
وكذا لا يخلو وجنونه إن  
داما أياما فإن دام جنونه  
سنة فصدا استحسانا  
ولزمه الثاني بنسبه  
بلسانه اعتكاف أيام  
ولزمه أي متتابع وإن لم  
يشترط التتابع  
(عكسه) لا نذر  
أحد العديدين بلفظ  
الجمع وكذا التثنية  
يتناول الآخر (فلو  
نوى) نذر (الأيام  
النهار) خاصة (محبت  
نية) لنيته الحقيقة  
(وإن نوى بها) أي  
بالأيام (اليالي) بل  
يلزمه كلاهما (كالو  
نذر اعتكاف شهر  
ونوى النهار خاصة أو  
نوى (عكسه) أي  
اليالي خاصة فإنه لا يصح  
نيته لأن الشهر اسم  
للقدر يشمل الأيام  
واليالي فلا يحتمل  
مادونه إلا أن يستثنى  
اليالي فخص بالنهر  
ولو استثنى الأيام صح  
ولا نفي عليه لأمر وعلم  
أن اليالي تابعة للأيام

قبل طلوع القمر اه فعلى هذا لا يدخل الليل في نذر الانام الا اذا ذكره عدد معناه بجر **(قوله)** الالهة عرفها الخ  
 عبارة الصرع عن الحط الا في النجاة فيها في حكم الانام الماضية فليعرفه تامة ليوم التوبة ووليته الصرع تامة ليوم  
 عرفه اه ونقل قوله عن انسجة الوالوية الالهة نزل وقت تبع ليل رأت في ايام الاضي فبع التبر ما مضى  
 وفقا بالناس اه فاب وفي حج الوالوية ايضا الليل في باب المناسك تبع ليل التي تقدم ولهذا الوقت به عرفة  
 ليلة الصرع قبل الطلوع اه واما حاصل ان ليلة عرفة تامة لما قبلها في الحكم حتى مع الوقوف فيها وكذا  
 ليلة الصرع والتي تليها والتي بعدها حتى مع الصرع في المبالغة والجزا في فيها والمراد ان الافعال التي تفعل في النهار  
 من نحر او وقوف او نحو ذلك من افعال المناسك تصح فعلها في الليلة التي تلي ذلك النهار فقام الناس وبسبب  
 ذلك اطلق على تلك الليلة انها تبع ليوم الذي قبلها اي تبع له في الحكم لاحقية الا في كل ليلة تبع ليوم  
 الذي بعدها وهذا يقال ليلة الصرع ليلة التي يليها يوم الصرع ولو كانت ليوم الذي قبلها الصلوات اسم الليلة عرفة ولا  
 يسوغ ذلك لالتزامه لاشراؤه وحسنه فلا يصح ما قيل ان اليوم الثالث من ايام الصرع ليلة التوبة ليوم التوبة لئلا  
 ان يترجم حسب الحكم والارزاق لوتنذر اعتكاف ومعا التوبة ويوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث  
 ليال والظاهر انه لا يقول به أحد فافهم **(قوله)** اذ ترقى رمضان اتفاقا أي دائرة معناه حتى انها توحدها كما وجد  
 فهي محتصة عند الامام وصاحبه لكم اعنددها في ليلة معصية منه وعنده لا تعين ويشير الى ما قلنا في تفسير  
 الدور ان ما في الصرع عن الكافي ليلة القدر في رمضان دائرة لكنها تقدم وتاخر وعندها تكون في رمضان ولا  
 تقدم ولا تاخر اه فافهم **(قوله)** لو اواز كونها في الاول أي في رمضان الاول في الاول أي في الليلة الاولى منه  
 وفي رمضان اذ في الليلة الاخرية منه فاذا انسلخ رمضان الاول لا يقع لاحتمال الاول وانما ينسلخ الا في لا  
 يقع ايضا لاحتمال الثاني فاذا انسلخ الا في تحقق وجودها في أحدهما فينتد بق **(قوله)** اذ مضى الخ يعني  
 انما كانت في الليلة الاولى فقد وقع ببول ليلة من القابل وان كانت الثانية والثالثة الخ فقد وجبت في الماضي  
 فيتحقق عندهما وجودها قطعاً ببول ليلة من القابل روى **(قوله)** لكن قيل ما الخ أي في صاحب المحط الاقاء  
 يقول الامام يكون الحالف فيها أي على ما اختلف العلماء فيها الاول كان عامافي ليلة السابع والعشرين  
 لان العوام يسمونها ليلة القدر فنصرف خلفه الى ما تعرف عنده كاهو أحد الأقوال فيها ليلة كثيرة من  
 الاحاديث وأجاب عنها الامام بان ذلك كان في ذلك العام **(قوله)** تمة ما ذكره عن الامام هو قول له وذكر في الصرع  
 عن الخاتبة ان المشهور عن الامام انها تدور أي في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون في غيره اعقلت  
 ويؤيد ما ذكره سلطان العارفين سيدي يحيى الدين بن عربي في فتوحاته المكية بقوله واختلف الناس في ليلة  
 القدر اعم في زمانها فافهم من قال هي في السنة كلها تدور به أقول فاني رأيتها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر  
 رمضان وأكر ما رأيتها في شهر رمضان وفي العشر الآخرة من أيتها من في العشر الوسط من رمضان في غير  
 ليلة نور وفي وقتها فاعلى يقين من انها تدور في السنة في وربع من الشهر اه وفي العلماء أقوال أخرى  
 بلغت ستة وأربعين **(خاتمة)** قال في معراج القدر اية علم ان ليلة القدر ليلة قاضية مستحبة طلبها هي افضل  
 لئالي السنة وكل عمل خير فيها يعدل ألف عمل في غيرها وعن ابن المسيب من شهد العشاء ليلة القدر فقد أخذ  
 نصيب منها وعن الشافعي العشاء والصبح وبراهمان المؤمنين من شاء الله تعالى وعن المهلب من المالكية لا يمكن  
 رؤيتها على الحقيقة وهو غلط وينبغي لمن رآها ان يكتبها ويدعو الله تعالى بالانخلاص اه الامم اناسا لا  
 الاخلاص في القول والعمل وحسن الختام عند انتهاء الاجل والعون على الانعام باذا الجلال والاكرام الحمد  
 لله الذي سمعته تم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

**(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج)**

لما كان من كباش المال والبدن وكان واجبا في العمرة ومؤثرا في حديث بني الاسلام على خمس أشهر وختم  
 به العبادات أي بالصلوة والاعتقاد والحق والوقت يكون عبادة عند الله لكنه لم يشترع لقصدا التعبد  
 فقط وانما صرح بلاية بخلافه أن كل ان اسلام الاربعة فها لا تكون الاعباد لا شترط انية فيها هذا ما ظهر لي

مطلب في ليلة القدر

الليلة عرفة ويسأل

الصرع ليل الماضية

دفعاً بالناس كافي اخصية

الوالوية هذا ليلة

القدر اذ ترقى رمضان

اتفاقا الا انها تقدم

وتتاخر خلافا لما وثقته

فمن قال بعديته منه

أنشأ أو أنت طاق

ليلة القدر فعنده لا يقع

حتى ينسلخ شهر

رمضان الا في بلواذ

كونها في الاول في الاولى

وفي الا في الاخيرة

وقال يقع اذ مضى مثل

تلك الليلة في الا في

لا خلاف أنه لو قال قبل

دخول رمضان وقع

بعضه قال في الحط

والفتوى على قول الامام

لكن يقدم بكون

الحالف فيها يعرف

الاختلاف والا ففى

ليلة السابع والعشرين

والله أعلم

**(كتاب الحج)**

وأورد في التعر على قولهم مركب أنه عبادة بدنية مختصة والمال انما هو شرط في وجوده لأنه جزء مفهوماه وفيه  
أن كونه عبادة مركبة عما اتفقت عليه كلهم أصولا وفرعاً حتى أوجبوا الجمع الميت وان قلت على البدن  
لنفاهاً الجزاء لا جرم هو المال كما ينبغي عقربره وليس قولهم أنه مركب نعت بانه لبيان ماهيته حتى يقال ان  
المال شرط فيه لا جرم مفهوماه بل المراد بيان أن التعبد لا يتوصل اليه غالباً الا بجماع البدن وانفاق المال  
لا حله والصلوات والصوم وان كانتا لا يلزم من مال كسبه يستعونه وطعام يقرب به نيته فان ذلك ليس لاجلها  
بمعنى أنه لا وهما لم يفعله وقد ألم يجعل المال من شرطهما وجعل من شرطه وأيضا فان المال فهم ليس لا مشقة  
في انفاقه بخلاف المال في جبال أفاق فانه كسبه فليس أن يكون مقصوداً في العبادة ولذا وجب دفعه الى  
الثابت عند الجزاء الدائم عن الأفعال ولم يجب الجمع على الفقير القادر على المشي ووجبت الصلوات والصوم على  
العاجز عن السائر والصور هذا ما ظهر في فافهم **(قوله)** يفتح الجامع كسرهما بهم مقارن في السبع وقبل الاول  
الاسم والثاني المصدر ط عن المنع والتميز **(قوله)** كالمطعم بعضهم هو الذي يلي تبعا لاطلاق كثير من كتب اللغة  
ونقل في الفتح تصديده بالعظم عن ابن السكيت وكذا قدس به السند الشريف في نعت بانه وكذا في الاختيار  
**(قوله)** وشعره زيارتاً اعلم أنهم عرفوه بانه قصد البيت لا دأرك من أن أركان الدين فبمعنى اللغة واعتبرتهم  
في الفتح بأن أركانه الطواف والوقوف والأوجوه المستخص بالاجزاء المشخصة وما بهت الكلبة منزعاً منها  
وتعريفه بالقصد لاجل الاعمال يخرج لهما عن المفهوم اللهم لأن يكون نعت بياضاً غير حقيق فهو تعريف  
للمفهوم الاسم عرفاً لكن فيه أن المتبادر من الاسم عند الاطلاق هو الاعمال المخصوصة لا نفس القصد المخرج  
لها عن المفهوم مع أنه قد فسد في نفسه فانه لا يشمل الجماع والتعريف انما هو السبع مطلقاً كنعرف الصلوة  
والصوم وغيرهما لا يفرض فصولاً لا حيث تحتها السائر أسماء العبادات فانها أسماء الأفعال كصلوات للقيام  
والقراعات والخ والصوم فلا مسك الخ والزا كقوله لا لئلا فليكن الجمع أيضاً عبارة عن الأفعال الكائنة عند البيت  
وغيره كعرفه مخفياً ففعل الشرع عن تفسيره إلى يلي الزيارت بالقصد إلى تفسيرها بالطواف والوقوف ونعما  
لغيره ليكون اسم الأفعال كسائر أسماء العبادات ولما ورد عليه أنه يكون قوله بفعل مخصوص حشو الذم لأدبه  
كما قالوا هو الطواف والوقوف فخلص عنه بتفسيره بان يكون مجزاً مع الخ قبل ولا يخفى ما فيه لأنه يلزم عليه ادخال  
الشرط أي الإحرام في التعريف فلما بقي الزيارت على معناها القوي وهو الذهاب وفتر الفعل المخصوص  
بالطواف والوقوف فكان أولى هو فيه أن الزيارت أيضاً ليست ماهية الحقيقة فغير ما مر في تفسيره بالقصد على  
أن الإحرام وان كان شرطاً ابتداء فهو في حكم الركن انتهاء كما يصير حبه الشارع ولو سلم فذكر الشرط لا يخل  
بالتعريف بل لا بد منه لأنه لا يتحقق المعنى الشرعي بدون كنه صلى بلا طهارة ولذا ذكروا التنية في تعريف  
الزكاة والصوم فافهم والتحقق أن تفسيره بالقصد لا يخرج عن نظائره من أسماء العبادات لأن المراد  
بالقصد هنا الإحرام وهو عمل القلب والسان بالنية والتلبية أو ما بقوم مقام التلبية من تقليد البدن مع السوق  
كسبا فيكون عمل الجوارح أيضاً ولان قوله بفعل مخصوص الباء فيه للإسالة والمراد به الطواف والوقوف  
فهو قصد يقترن بهذه الأفعال لا مجرد القصد فلخرج عن كونه فعلاً مخصوصاً كسائر أسماء العبادات ثم  
فرواين الجمع وسائر أسماء العبادات حيث جعلوا القصد فيه أصلاً والفعل تبعاً وعكسوا في غيره لان التسمية في  
الجانح الاصطلاحي المنقولة عن المعاني الغريبة أن تكون أشخاص من اللغة لا ما بينة لها ولا كان للجملة هو  
مطلق القصد الى معظم خصوصه بكونه قصد إلى معظم معين بأفعال معينة ولو جعل اسم الأفعال المعينة أصالة  
لبين المعنى القوي المنقول عنه بخلاف نحو الصوم فانه في اللغة مطلق الاسم لا خصوصه بكونه اسماً كعن  
القطرات بنيت من البل وكذا الزكاة اللغة الطهارة وتزكية الشيء تطهيره وتزكية المال المسماة كاشترها  
تخليج جرمته فانه طهارة لقوله تعالى تطهرهم وتزكهم أي تطهير مخصوص بفعل مخصوص وهو التملك  
فلما جعل القصد أصلاً في تعريف الجمع شرعاً دون غيره وان كان القصد بشرطاً في الكل وكذا جعل أصلاً في  
تعريف التسميم فانه في اللغة مطلق القصد وعرفه شرعاً بانه قصد الصعيد الطاهر على وجه مخصوص وهو

(ههـ) يفتح الحاء  
وكسر هاءه القصد الى  
معظم لا مطلق القصد  
كالمطعم بعضهم وشعره  
(زياره) أي طواف  
ودونوف (مكان  
مخصوص) أي التكبنة  
وعشقة (في زمن  
مخصوص) في الطواف  
من غير التعر الى آخر  
العصر وفي الوقوف  
من زوال شمس عرفة  
لفعل التعر (بفعل  
مخصوص) بان يكون  
محرماتية الخ

الضربان فهو قصد مقترن بفعل فلم يخرج عن كونه اسم الفعل العبد وهذا معنى قول الزبلي جعل الحج اسما  
 لقصد خاص مع زيادة وصف كالتيم اسم لطلق القصد ثم جعل في الشرع اسما للقصد خاص بزيادة وصف اه  
 هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا الحل **(قوله سابقا)** أي على الوقوف والطواف أما كونه من المقاتل فواجب ط  
**(قوله لعذر)** الامان الآية ترتب بعد فوات الوقت أو لوقف من المشركن على أهل المدينة أو خوفه على نفسه  
 صلى الله عليه وسلم أو كره مخالطة المشركين في نكسهم إذا كان لهم عهد في ذلك الوقت زبلي وقدم الاول لما في  
 حاشيته للشيئي عن الهدي لان القيم أن الحصى أن الحج فرض في أو اخر سنة تسع وأن آية فرضه في قوله تعالى  
 وقته على الناس حج البيت وهي زات عام الوفود واخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم يؤخر الحج بعد فرضه عاما  
 واحدا وهذا هو الاثر في هديه وحاله صلى الله عليه وسلم وليس يبعد ادعى تقدم فرض الجمعة أو سبع  
 أو ثمان أو تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة تسع أن فيها نزل قوله تعالى وأتموا الحج والعمر لله وهذا  
 ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر باتمامه اذا شرع فيه فأن هذا من وجوب ابتداءه **(قوله مع عله)**  
**(الحج)** جواب آخر غير متوقف على وجود العذر وحاصله أن وجوبه على الفور لا احتياط فان في تأخيره  
 تعريض الفوات وهو متوقف في حقه صلى الله عليه وسلم لأنه كان يعلم بقامحاه الى أن يعلم الناس مناسكهم  
 تكبلا للتبليغ لقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالآية فهذا أثر في التعليل ولما جعل الاول تأملا  
 فهو كقولك أكرم به بالآية بحسن البذء انه أول **(قوله لأن سببه البت)** بدليل الاضافة في قوله تعالى  
 وقته على الناس حج البيت فان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها كما تفرق الاصول ولا تكرار الواجب اذا لم  
 يتكرر سببه ولحديث مسلم بأهل الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسل الله فسكت  
 حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت لم لوحت ولما استطعت قال في التمر والالتفات كانت  
 كافية في الاستدلال على نفي التكرار لان الامر لا يجنبه إلا أن أثبت التي يقتضي التي أول **(قوله وقديح)**  
 أي الحج وهذا عطف على قوله فرض **(قوله كذا اذا جاوز المقات بلا حرام)** أي فله يجب عليه أن يعود الى المقات  
 ويبلغ منه وكذا يجب عليه قبل الجائزة قال في الهداية ثم الاثافي اذا انتهى الى المواقف على قصد دخول مكة عليه  
 أن يحرم قصد الحج أو العمرة عندئذ ولم يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز لأحد المقات الا حرمها ولو لم يجز  
 ولأن وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوي فيه التاجر والمغتر وغيرهما قال في تحصيل من  
 هذا أن الحج والعمرة لا يكونان نفلا من الاثافي وانما يكونان نفلا من البستان والحرى اه قلت وقبه نظرو  
 فان حرمه بجوازته بدون احرام لا تدل على أن الاحرام لا يكون الا واجبا من الاثافي لان الواجب كونه متلبسا  
 بالاحرام وقت الجائزة سواء كان الاحرام محج نفل أو غيره لان الاحرام شرط لطل الجائزة والشرط لا يلزم تحصيله  
 مقصودا كما في امر في الاعتكاف وتلقيا أيضا ان الجانب لا يحل له دخول المسجد حتى يغتسل فإذا اغتسل لسته الجمعة  
 مثلاً دخل حازم مع اه اتماوى القبل المستون وانما يجب اذا أراد الدخول ولم يغتسل لغرضه وهذا اذا أراد محوارة  
 المقات وكان قاصدا للقتل أو حرمه ينسلك فرض أو متذورا ونقل كفاء لحصول المقصود في تعظيم البقعة فان  
 لم يكن قاصدا لذلك بان قصد الدخول لتخارج مثلاً فحينئذ يكون احرامه واجبا وتظهر تحية المسجد تنذر في أي  
 صلاة ملاها فان لم يغتسل فلا بد من تحصيل السنة من صلاته على الخصوص هذا ما ظهر لي وعن هذا والله تعالى  
 أعلم فرض الشارع تعالى لله والتميز تصوير الوجوب عالنا جاوز المقات بلا احرام فله يجب عليه العودة الى المقات  
 ويبلغ منه ويكون احرامه محسنا واجبا اذا كان لاجل الجائزة أو ما لو حرم قبلها ينسلك فرض أو تذرا ونقل فهو  
 على ما توى من فرض أو غيره ولا يجب عليه احرام خاص لاجل الجائزة وحسب تنفلا حرازة في عبارة فافهم **(قوله)**  
 كاسيحي أي قيل فصل الاحرام وكذا قيل فصل الاحصار **(قوله فان اختار الحج اتصف بالوجوب)** فيكون  
 من قبيل الواجب التحريم أي وان اختار العمرة اتصف بالوجوب واتمركه لاجل المقابلة المقام اه ح  
**(قوله كالجحاح حرام)** كذا في الضر والاول والتبيل الجحر يامو جمع فقد يقال ان الحج نفسه الذي هو  
 زيارته مكان مخصوص الخليس حرام بل الحرام هو اتفاق المال الحرام ولا تلازم بينهما كالأصل في الارض.

سابقا كاسيحي علم يقل  
 لاداء ركن من أركان  
 الدين لم يحج النفل  
 (فرض) سنة تسع  
 وانما آخره عليه الصلاة  
 والسلام لعذر مع  
 عله بتمامه لم يكمل  
 التبليغ (حرمه) لان  
 سببه البيت وهو واحد  
 والزيادة تطوع وقد  
 تجب كذا جاوز المقات  
 بلا احرام فله كاسيحي  
 يجب عليه أحد النسكين  
 فان اختار الحج اتصف  
 بالوجوب وقد يتصف  
 بالحرمة كالحج عالج حرام  
 مطلب فحين حج بحال حرام

المقصود به تقع فرضاً وانما الحرام مشغل المكان المصوب لامن حيث كون الفعل صلاة لان الفرض لا يمكن  
انصافه للحرمه وهنا كذلك فان الجحى نفسه مأمور به وانما يحرم من حيث الاتفاق وكأنه أطلق عليه الحرمه  
لان المال دخلا فيه فان الجحاده حر كمن عمل البدن والمال كالمدينه وانما قال في الجرح ويحتج بقوله  
نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة الحرام كما ورد في الحديث ثم انما سقط الفرض عنه معها ولا تافى بين مقوله  
وعدم قبوله فلاب ان عدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج اهـ أى لان عدم الترتيب يبنى على الصفة وهي  
الاتيان بالترابط والاركان والقول المترتب عليه الثواب يبنى على اشاء كعمل المال والاخلاص كالوصول  
مراتباً واسما وغالب فان الفعل صحيح لكنه بلا ثواب والله تعالى أعلم **(قوله)** ممن يجب استئذانه) كما حد أبوه  
المحتاج الى خدمته والاجداد والجدات كالأول عند فقدهم وكذا الغريم لمدون لاملاله يقضى به والكفيل  
لأولاد من فكره مخروجه بل انهم كافى الفتح وظاهره أن الكراهه تحريره ولا يعبر الشارع بالوجوب وزاد في  
الصرح السر وكذا أن كرهت مخروجه وجهه ومن عليه نفقته هو الظاهر أن هذا المالك يمكن ما يدفعه للنفقة  
في غيبته قال في الجرح وهذا كله في حج الفرض أما حج النفل فطاعة الوادين أول مطلقاً كما صرح به في المتن  
**(قوله)** حتى يلتحق) وان كان الطريق مخوفاً لا يخرج عن الطريق حتى يجرى من التوازل **(قوله)** على الفور) هو الاتيان  
به في أول اوقات الاتيان بمقابله قول محمد بن علي الترمذي وليس معناه تعين التأخير بل يعنى عدم لزوم الفور  
**(قوله)** وأصح الروايتين) لا يسلط عطفه على الثاني فهو خير مبتدأ أخذ وقوله عند الثاني خير مبتدأ أخذ  
أى هذا عند الثاني فقوله وأصح عطف عليه فافهم **(قوله)** وما لك واحد) عطف على الامام فبعد اختلاف  
الرواية عنهما أيضاً وعادة تشرح حرر الباعث فيها حيث قال وهو أصح الروايات عن أبي حنيفة ومالك وأحمد  
فافهم **(قوله)** أى استئذان) ذكره في الجرح بحثاً وأتى بسنن مؤلفه لا يعبر عن جرحه وهو عند قوم مطلق  
**(قوله)** إلا بالأصرار) أى يمكن بالأصرار فهو استئذان منقطع لعدم دخول الأصرار تحت المرح ثم لا يفتى إلا  
بأنهم من عدم الفسخ عدم الاتم فانه يأثم ولو مرة وفي شرح المذاكر لا ينجم عن التفرق ولا كمال إن حد الأصرار أن  
تتكرر منه تكرار يشعر بقلة المبالغة به اشعاراً بتركاب الكبرية بذلك اهـ ومقتضاه أنه غير مقدر بعد بدل  
مفوض الى الراى والعرف والظاهر أنه غير تين لا يكون أصراً ولا قال أى استئذان فقوله في شرح المتن فيفسق  
وترد شهادته بالتأخير عن العام الاول بلا عذر غير محذور لان مقتضاه حصوله مرة واحدة فصلاحه المرتين فافهم  
**(قوله)** ووجه الحج) أى وجه كون التأخير صغيراً أن الفور به واجبة لانهما طئنة للتمسك دليلها وهو الاحتياط  
لان في تأخيرها فخر بضاه القنوت وهو غير قطعى فيكون التأخير مكرهاً غير عاصراً لان الحرمه لا تثبت الا  
بقطعى كما قبلها وهو الفرضية وما ذكره منى على ما قاله صاحب العرف في رسالته المؤلفة في بيان المعاصي ان كل  
ما كره عند تأخير عافهم من السفار لكنه عذفها من السفار ما هو ثابت بقطعى كوطاء المظاهر منها قبل  
التكفير والبيع عند اذن الجمعة تأمل **(قوله)** كن أداء) أى يسقط عنه الاتم اتفاقاً كافى العرف قبل  
المراد أن تقويت الحج الاتم أخير قلت لا يفتى ما فيه بل الظاهر ان الصواب اتم التأخير اذ بعد الاداء لا تقويت  
وفي الفتح وبأنه بالتأخير عن اولى اماكن الامكان فلو حج بعد ارتفاع الاتم اهـ وفي القهستاني فأنتم عند النسخين  
بالتأخير اى غيره بلا عذر الا اذا أدى ولو في آخر عمره فانه رافع للاتم بلا خلاف **(قوله)** وان أتم عوته قبله) أى  
بالاجماع كافى الزمى أماعى قوله ما فظاهر وأماعى قول محمد فانه وإن لم يأثم بالتأخير عنه لكن بشرط الاداء  
قبل الموت فاذا مات قبله ظهر أنه أتم قبل من السنة الاولى وقبل من الاخره من ستر أى في نفسه الضعف  
وقبل يأثم في الجملة غير محكوم عن بل علم الله تعالى كافى الفتح **(قوله)** وسع أن يستقرض الحج) أى حازه  
ذلك وقبل يلزمه الاستقراض كافى كذا للناسل قال من لا على الفارى في شرحه عليه وهو رواية عن أبي يوسف  
وضمعه فافهم فان تحمل حقوق الله تعالى أخف من ثقل حقوق العباد اهـ قلت وهذا رد على القول الاول  
أيضاً كان للرد بقوله ولو غير قادر على وفائه أن يعلم أنه ليس له جهة وفاء أصلاً ما لو علم أنه غير قادر على الحال  
وغلب على قلبه أنه لو استشهد على الوفاء فلا رد والظاهر أن هذا هو المراد أخذاً عما ذكره في الظهيرية أيضاً

وبالكراهية كالحج  
بلان من يجب  
استئذانه وفي التوازل  
لو كان الابن مبيعاً للاب  
منعه حتى يلتحق) على  
الفور) في العام الاول  
عند التاخير وأصح  
الروايتين عن الامام  
ومالك وأحمد فيفسق  
وترد شهادته بتأخيره  
أى استئذان تأخيره  
صغيرة وباركاه مرة  
لا يفسق الا بالأصرار  
مخروجه أن الفور  
طئنة لان دليل الاحتياط  
طئنى ولا يجمعوا له لو  
ترأخى كان أداء وان  
أتم عوته قبله وقالوا  
لأن الحج حتى أتمه  
وسعه أن يستقرض  
في حج ولو غير قادر على  
وفائه ويرجى أن لا  
يؤخذ الله بذلك أى  
لأنه يوفاه اذ قد كبر  
فيبقى الظهيرية



في الزكاة حيث قال ان لم يكن عندك مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فإن كان في أكبر رأيه أنه إذا اجتهد بقضاء دينه قدر كان الأفضل أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضاءه حتى مات ربح أن يقضى الله تبارك وتعالى دينه في الآخرة وإن كل أكبر رأيه أنه لو استقرض لا يقدر على قضاءه كان الأفضل له عدمه اهـ وإذا كان هذا في الزكاة المتعلقة بحق الفقراء في الحج أولى (قوله على مسلم الحج) شروط في بيان شروط الحج جعلها في الباب أربعة أنواع • الأول شروط الوجوب وهي التي إذا وحلت بتمامها وجب الحج والأفلا وهي سبعة الإسلام والعلم بالوجوب بل في دار الحرب والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة والوقت أي القدرة في أشهر الحج وفي وقت خروج أهل بلد على ما يأتي • والتوقع الثاني شروط الأداء وهي التي إن وجدت بتمامها مع شروط الوجوب وجب أداءه بنفسه وإن فقد بعضها مع تحقق شروط الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الاجتاج • والأصل عند الموت وهي خمسة سلامة البدن وأمن الطريق وعدم الحبس وأنحرم وألزم الحج لم يعد عدم العلم بها • النوع الثالث شرائط صحة الأداء وهي تسعة الإسلام والأحرام والزمان والمكان والتبرز والعقل وباشرة الأفعال لا يعتد وعدم الجماع والأداء من عام الاحرام • النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن الفرض وهي تسعة أيضا الإسلام وبقاؤه إلى الموت والعقل والحرية والبلوغ والأداء بنفسه إن قدر وعدم نية النقل وعدم الاسفل وعدم التبع عن الغير (قوله على مسلم) فلو مات الكافر ما به الاستطاعة ثم أسلم بعدما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة بخلاف ما لو لم يكن مسلماً فلم يجز حتى افتقر حيث يقرر وجوبه ديناً في ذمته فتح وهو ظاهر على القول بالقورية لا القرائن نهر قلت وفيه نظر لأن على القول بالترابي يتحقق الوجوب من أول سني الامكان ولكنه يتبرق أدائه فنه أو بعده كما في الصلاة تجب بأول الوقت موسعاً ولازم أن لا يتحقق الوجوب الا قبيل الموت وأن لا يجب الاجتاج على من كان صحيحاً ثم مرض أو عي وأن لا يأنم المفروض بالأتاخ إذا مات قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع فتدبر (قوله) وقد حققناه الحج حاصل ما ذكره هناك أن في تكليفه بالعبادات ثلاثة مذاهب مذهب السمرقنديين غير محتاط بها آداء واعتقادوا والخيار بين محتاط باعتقاد فقط والعراقيين محتاط بها فيعاقب عليها قال وهو المعتمد كما حررمان نجيم لان ظاهر النصوص يشهد لهم بخلافه تأويل ولم ينقل عن أي حنفية وأصحابه شيء ليرجع اليه اهـ ولا يخفى أن قوله في حق الأداء فهم اهـ محتاط بها اعتقاد فقط كما هو مذهب الخياريين وهو ما صحه صاحب المنار لكن ليس في كلام الشارح أن ما هنا هو ما اعتمد هناك وما قبل ان ما هنا خلاف المذهب فيه نظر لما علمت من أنه لا نص عن أصحاب المذهب فافهم (قوله حر) فلا يجب على عبد مكر أن يكون أو مكرماً أو مبعوضاً أو مؤذوناً ولو بجمه أو كانت أم ولد لعدم أهليته ملك الزاد والرحلة ولذا يجب على عبد أهل مكة بخلاف اشتراط الزاد والرحلة في حق الفقير فإنه للتنبيه لا لالهلية فوجب على فقرا مكة بهذا التقرير ظهر الفرق بين وجوب الصلاة والصوم على العبد ونالح نهر وهو وجود الأهلية فيها لافيه والمراد أهلية الوجوب والاداء لعبد أهل الاداء فيقع له نفلاً كإسائي (قوله مكلف) أي بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا تخنون وفي المعنوخ خلاف في الأصول فذهب نفر الاسلام إلى أنه موضع الخطاب عنه مكلفي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب النووي إلى أنه مخاطب بها احتياطاً بحر وقدمنا الكلام على المعنوخ في أول الزكاة فراجع اهـ (تنبيه) ذكر في البدائع أنه لا يجوز أداها لمن مجنون وصبي لا يعقل كما لا يجب عليها ونقل غيره صحة حجهم وموافق في شرح الباب بالفرق بين من له بعض ادراك وغيره قلت وفيه نظر بل التوفيق يحمل الاول على أدائها بنفسها والثاني على فعل الولي في الولو الحية وغيرها الصبي يحج به أبوه وكذا المجنون لان احرامه عنهما هو ما عاين كاحرامهما بنفسهما اهـ وسياق تمامه (قوله) اما ما يكون في دنياه (سوا عمل بالفرضية أم لا) نسأل في الاسلام فيها أم لا بحر وقوله أو بخيار عننا الحج هذا لمن أسلم في دار الحرب فلا يجب عليه قبل العلم بالوجوب بقى لو أدى قبله ذكر القطبي في مناسك حجنا أنه لا يجوز معنى الفرض ونوزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج عن الفرض كما علم عامرو بان الحج يصبح عتقاً للنية بلا تعيين الفرضية بخلاف الصلاة بأنه يصح

(على مسلم) لان الكافر غير محتاط بفرضه  
الايان في حق الاداء  
وقد حققناه فيما  
علقناه على المنار (حر)  
مكلف عالم بفرضيته  
اما ما يكون بدونه واما  
بأخبار عدل

أوستودين (صحيح)  
البدن (بصير) غير  
محبوس ومات من  
سلطان يمنع منه (ذى)  
زاد يصعب منه فالاعتاد  
الهم ونحوه إذا قدر على  
خبر وجب لا يعتد قاردا  
(وراحلة) مختصة به  
وهو المسمى بالمقتب ان  
قدر والا فمستتر  
القدرة على المحارة  
لأفاق لا للمكي

٣ قوله رده لغير الرملى  
الخ ظاهره أن العلامة  
الرملى مال لقول  
السادة الشافعية من  
اشتراط المعادل مطلقا  
وليس كذلك فإنه قال  
ماتعانا من لم يجد معادلا  
فليس بقادر لكن هذا  
إذا كان لا يقدر على  
استحضار تمام المحارة أما  
إذا قدر فلا يشترط  
المعادل بل يضع  
أمتعه في أحد الشقين  
ويركب في الآخر إذا  
كان لا يحصل له مثقفة  
في تحويل الأمتعة إلى  
ظهور الجمل عند التزول  
هـ

(قوله الازداد والراحلة)  
الخ هكذا عبارة المحشى  
ولعل صوابها الازداحة  
تأمل هـ

عن نشأ في دارنا وان لم يعلم القرصية كالمثله (قوله أوستودين) أفاد أن الشرط أحد شرطى الشهادة العدد  
أو العدالة كالمثله (قوله صحيح البدن) أى سالم عن الآفات المانعة عن القيام بالخدمة في السفر فلا  
يجب على مقدموه مغالوج وشيخ كبير لا يثبت على الرحلة بنفسه وأعى وان وجد قائد أو محبوس ومات من  
سلطان لا بنفسه ولا بالثبته في ظاهر المذهب عن الامام وهو رايه متنها وظاهر الراية عنهما وجوب  
الاجحاج عليهم ويجزئهم ان دام الجحز وان زال أعادوا بانفسهم والحاصل أنه من شرائط الوجوب عندهم من  
شرائط وجوب الاداء عندهما وغيره الخلاف تظهر في وجوب الاجحاج والايضاء كذا كرنا وهو مقتضى اذالم  
يقدر على الجح وهو صحيح فإن قدر ثم عز قبل للرجوع إلى الجح فقرر في شاق ذمتهم فإزمه الاجحاج فلو خرج ومات  
في الطريق لم يجب الايضاء لانه لم يؤخر بعد الاجحاج ولو تكافوا الجح بانفسهم سقط عنهم وظاهر الثقة اختيار  
قولهما وكذا الأسيه إلى وقوافي الفتح ومضى على أن الصحة من شرائط وجوب الاداء هـ من الحر والتهير  
وحكى في الباب اختلاف الصحيح وفي شرحه أنه مسمى على الأول في النهاية وقال في الصريح الحق أنه المذهب  
الصحيح وان الثاني صحيحه فاضحان في شرح الجمع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (قوله بصير)  
فيه الخلاف الماز كالمثله (قوله غير محبوس) هذان شرط الاداء كالمثله والظاهر أنه لو كان حسيه لمعنه  
حقا قادرا على أدائه لا يسقط عنه وجوب الاداء (تنبيه) ذكر في شرح الباب عن شمس الاسلام أن  
السلطان ومن جعله من الامراء ملحق بالمحبوس فيجب الجح في ماله الخالى عن حقوق العباد وتماه فيه  
ولا يخفى أن هذا ان دام عزه إلى الموت والا فبسط عليه الجح بنفسه بعذر وال عذره وهو مقتضى ادعاء اذا كان  
قادرا على الجح ثم عز ولا فلا يلزمه الاجحاج على خلاف المذکور آنفا (قوله يمنع منه) أى من الجح إلى  
الخروج إليه ط (قوله ذى زاد وراحلة) أفاد أنه لا يجب الاكف الزاد مولا جزء الرحلة فلا يجب الاكف  
أو العارية في الجح وبصير إليه (قوله مختصة به) فلا يكفي لو قدر على رحلة مشتركة بركبهم غيره  
بالمعاقبة شرح الباب (قوله وهو المسمى بالمقتب) بضم الميم اسم مفعول أى ذو القتب وهو كافي القاموس  
الاكف الصغير حول السنام ح وذكره في الرحلة باعتبار كونهما ركوبا (قوله والا) أى ان لم يقدر  
على ركوب المقتب (قوله على المحارة) هى شبه اليهودج قاموس أى على شق منها بشرط أن يجد معادلا كما  
صرح به الشافعية ومافى الحر من أنه يمكنه أن يضع في الشق الآخر أمتعه رده لغير الرملى وفي شرح الباب  
امار كروب زامة أى مقتب أو بشق جمل وأما الحققة فمن مبتدعات الترفهة فليس لها عورة هـ والظاهر أن  
المراد بالحققة القتب المعروفة في زماننا المحمول بين جلن أو نعلين لكن اعترضه الشيخ عبد الله العفيف في شرح  
منسكه بأنه من انبلا اقرروه من أنه يعتبر في كل ما يلبس بحاله عادة وعرفا فلا يقدر الاعلها اعتبر في حقها بلا  
ارتباب وان قدر بالحمل أو المقتب فلا بعذر ولو كان شريفاً وذا روة هـ (قوله لا فاقى) مرتبط بقوله  
وراحلة لا بقوله فمستتر لاجهامة أن غير الأفاق يشترط له المقتب فلا يناسب قوله لا مكي يستطيع المشى  
والحاصل أن الزاد لا بد منه ولو لم يكن كالمصير غير واحد كصاحب السابيع والسراج ومافى انشائية والنهاية  
من أن المكي يلزمه الجح ولو فسر الزاد له نظيره من الهمام لأن الزاد إذا كان يمكنه الاكتساب في الطريق  
وأما الرحلة فمستتر لا فاقى دون المكي القادر على المشى وقيل شرط مطلقاً ان ما بين مكة وعرفت أربع  
فراخ ولا يقدر كل أحد على مشيها كافي المحيط وصح صاحب الباب في منسكه الكبير الأول ونظر فيه شارحه  
القارى بان القادر زائد معنى الأحكام على الغالب وحذا المكي عند تamen كن داخل المواقيت إلى الحرم كما  
ذكره المكرماني وهو بعبد ابل الظاهر مافى السراج وغيره أنه من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وفي  
الضر الزاخر واشترط الرحلة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما مادونه فلا إذا كان قادراً على  
المشى وتماه في شرح الباب (تنبيه) في الباب الفقراء فاقى إذا وصل إلى المقات فهو كالكي قال شارحه أى  
حدث لا يشترط في حقه الازداد والراحلة ان لم يكن عاجزاً عن المشى وينبغي أن يكون التقى الأفاق كذلك  
إذا عدم ركوب بعوضه إلى أحد المواقيت فالتفصيل الفقير لظهور عز عن المركب ولغيبه أنه ينبغي  
عليه أن لا يشي فلا على زعمه أنه لا يجب عليه لفقره لأنه ما كان واجبا وهو أفاق فلما صار كالكي وجب

عليه فلو زناه ففلا زناه الحج نأيا اه ملخصا وتظهر مما سنذكر في باب الحج عن القعير من أن الأمور بالجمع أو اصل  
 الحكم زناه أن يحكم الحج فرض عن نفسه لكونه صار قادرا على ما فيه كما سنعله ان شاء الله تعالى **(قوله)**  
 يشبه بالنسي الى الجمعة) أى في عدم اشتراط الرحلة فيه **(قوله)** وأراد أى حيث عبر بالرحلة وهي من الأبل  
 خاصة وهو الموافق للهداية وشروحها والمضى كتب القعير من أنها المراب من الأبل وذكرنا كان أو أنى وما في  
 القهستاني من تفسيرها بما يحمله ويجعل ما يحمله من طلعها وغیره وأنها في الأصل البعر القوي على  
 الأسفار والجال اه لا يخالف ذلك لأن غير البعر لا يحمل الإنسان مع ما يحتاجه في المسافة البعيدة وقد صرح  
 في المجتبى عن شرح الصابغى بأنه لو ملك كرى جارفه وعاجز عن النفقة اه والذي ينبغي ما قاله الامام الأندلسي  
 من الشافعية من اعتبار القدرة على البعل والجارفين بينه وبين مكة مراحل سير دون البعد لان غير الأبل  
 لا يقوى عليها قال السدي في منسكه الكبير وهو تفصيل حسن جدا ولم أر في كلام أصحابنا ما يخالفه بل ينبغي  
 أن يكون هذا التفصيل مرادهم اه فافهم **(قوله)** وانما صرحوا بالكرامة أى التزجيه كما سنظهر صاحب  
 الصبر دليل أفضله مقابل ط **(قوله)** به يقى لعل وجهه أن فقه زنا النفقة وهي مقصودة في الحج ولذا اشترط  
 في الحج عن القعير أن يحج را كذا أنست النفقة حتى لو حج ماشيا ولو بامرهم فمن كاهر به في الباب لكن  
 ساقى آخر كتاب الحج أن من نذر حج ماشيا وجب عليه المشي في الأصح وعليه المتن وعلم في الهداية وغيره بأنه  
 التزم القربة بصفة الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا كتب الله بكل خطوة حسنة من حسنات  
 الحرم قبل وما حسنات الحرم قال كل حسنة سمعنا قوله أنشئ على البدن فكان أفضل وعلمه في شرح الجامع  
 الخالي وقال في الفتح فان قيل كراهة أو حنفية في حج ماشيا فكيف يكون صفة حال فلنا ما ذكره اذا كان مظنة صومه  
 انطلق كأن يكون صائما مع المشي أو لاطقة والأفضل أن المشي أفضل في نفسه لانه أقرب الى التواضع  
 والتذلل ثم ذكر الحدیث المارو غيره قلت وأما مسأله الحج عن القعير فعمل وجهها أن المبتلى بغير أحدى  
 المسقين وهي مشقة البدن ولم يقدر الاعلى الاخرى وهي مشقة المال صارت كأنها هي المقصودة فزئم الاثنان  
 بها كلمة ولذا اوجب الاجتهاد من منزل الأمر والاتفاق من ماله ولم يجره تير غير عنه لعدم حصول مقصوده  
 فلنا ما في **(قوله)** والمقرب أفضل من المحارة لانه صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولانه يعلم من الزيادة والسعة وأخف  
 على الحيوان **(قوله)** وفي احارة الخلاصة الخ قال النحر الرمي بقوله في الخلاصة عن القتاي الصغرى ولعمري  
 هذا يحتاج على الجار وانصاف في حق الجبل فتأمل وذكر في الجوهره أن السنة وعشرون أوقية والواقية  
 سبعة مثاقيل وهي عشرة دراهم والمائتان وأربعون مثاقيل والوسق وهي قطار دمشق تقريبا **(قوله)** وظاهره  
 أن البغل كالجار كذا في التروكاته أراد الجار القوي للمعد للجل الاثقال في الأسفار فانه كالبغل والافا كثر  
 الحسير دون البغال بكثير فافهم **(قوله)** ولو وهب الأبل لابنه الخ وكذا عكسه وحيث لا يجب قبوله مع انه لا عين  
 أحدهما على الآخر يعلم حكم الابن بالاولى ومراعاة أن القدرة على الزاد والرحلة لا يفيها من المائتين  
 الا اربعة والعارة كالمقام **(قوله)** وهذا أى المذكور وهو القدرة على الزاد والرحلة **(قوله)** خلاصا لاصولين  
 حيث قالوا انهم من شروط وجوب الاداء تمامه في البصر وقيل علقناه عليه **(قوله)** كما مر في الزكاة أى من بيان  
 ما لا بد منه من الحيوان الاصلية كقرسه وسلاحه ووثابه وعبد خدمته والاحتقنة وآثاته وقضائونه  
 وأصدقته ولوموجه كافي الباب وغيره والمراد قضاء ديون العاد ولذا قال في الباب أيضا وان وجد مالا وعليه حج  
 وزكاة يجب به قبل لأن يكون للمال من جنس ما يجب فيه الزكاة فصرف اليها اه **(تنبيه)** ليس من الحيوان  
 الاصلية ما جرت به العادة المحدث برسم الهدية كالقارب والاصحاب فلا يعتد بترك الحج لغيره عن ذلك كانه عليه  
 العادى في منسكه وأقره الشيخ اسمعيل وعزاه بعضهم الى منسك المحقق ابن أمير حاج وعزاه السيد أبو السعود الى  
 منسك النكراني **(قوله)** ومنه المسكن أى الذي يسكنه هو ومن يجب عليه مسكه بخلاف الفاضل عن من  
 مسكن أو عبدا ومتاع أو كسب شرعية أو لة كهرية أو ما نحوها والطب والصوم وأمثالها من الكتب الرضاية  
 فتثبت بها الاستطاعة وان احتاج اليها كافي شرح الباب عن التارخاية **(قوله)** فانه لا يارنه بيع الزائد لانه

يستطيع المشي يشبه  
 بالنسي الى الجمعة وأراد  
 أنه لو قدر على غير الرحلة  
 من بغل أو جمار لم  
 يجب قال في البصر ولم  
 أره صريحاً وانما صرحوا  
 بالكرامة وفي السراجية  
 الحج را كما أفضل منه  
 ماشيا به يقى والمقرب  
 أفضل من المحارة وفي  
 احارة الخلاصة حل  
 الجبل مائتان وأربعون  
 مثاقيل والجار عشرين  
 فظاهره أن البغل  
 كالجار ولو وهب الأب  
 لابنه مالا يجب به لم يجب  
 قبوله لان شرائط  
 الوجوب لا يجب  
 تحصيلها وهذا منها  
 باتفاق الفقهاء خلافا  
 لاصولين (فضلا عما  
 لا بد منه) كما مر في الزكاة  
 ومنه المسكن ومرمته  
 ولو كبيراً يمكنه الاستغناء  
 ببعضه والحج للفاضل  
 فانه لا يارنه بيع الزائد  
 نعم هو الأفضل وعليه  
 عدم لزوم بيع الكل

لا يتبرق في الحاحه قدر ما لا بد منه ولو كان عنده طعام سنة ولو أكرمه بيع الزائدان كان فيه وفاء كافي الباب  
 وشرحه **(قوله)** والا كفاه بالجر عطف على بيع **(قوله)** لا يأنه) تبع في عز ذلك إلى الخلاصة ما في الحر والبر  
 والذين أتته في الخلاصة هكذا لو لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم تبلغه بالجر وتبلغه من مسكن  
 ونادم وطعام وقوت وجب عليه بالجر وإن جعلها في غيره أو غيرها لكان هذا إذا كان وقت خروج أهل بلده كاصرح  
 به في الباب أما قوله فشرطه ما شاء لا قبل الوجوب كافي مسئلة التزوج ألا تنوب عليه يحمل كلام الشارح  
 في **(قوله)** يشترط بقاها من مال الحرته) كاجود هفتان ومزارع كافي الخلاصة ورأس المال يختلف  
 وفي الأشياء المسئلة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزوج والتفصيل المذكور ذكره صاحب الهداية  
 في التحسين وذكره في الهداية مطلقاً واستشهد به على أن الحج على التزوج عنده ومقتضاه تقديم الحج على  
 التزوج وإن كان ولجاء عند التوفان وهو صريح ما في العناية مع أنه حثي من الحوائج الأصلية ولذا اعترضه من  
 كمال ناشي شرحه في الهداية بأنه حال التوفان مقدم على الحج اتفاقاً لأن في تركه أمر من ترك الفرض والوقوف  
 في الزنا جواب أي حنيفة في غير حال التوفان أه أفى غير حال تحقق الزنا له ولو تحققه فرض التزوج أه ماله  
 خافه فالزوج واجب لأفرض فيقدم الحج الفرض عليه فافهم **(قوله)** وفرضه لا يقع نفقة عليه) هذا داخل تحت  
 ما لا بد منه فهو من عطف الخاص على العام اهتماماً بشأنه ونهر والنفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى ويعتبر  
 في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا تقتير بحر أي الوسط من حاله العهود ولذا أنقصه بقوله من غير  
 تبذير الحج لا ما بين نفقة النبي والمفقير فلا ربح في الحر من أن اعتبار الوسط في نفقة الزوجة خلاف للمعقبة  
 والقنوي على اعتبار حالهما كما سبأني أن شاء الله تعالى أه لان الزنا بالوسط هناك المعنى الثاني والمراد هنا  
 الأول فافهم **(قوله)** لتقديم حق العبد) أي على حق الشرع لانهما يتحقق الشرع بل لحاجة العبد وعدم حاجة  
 الشرع الأخرى أنه إذا اجتمعت الحدود وفيها حق العبد سبأني العبد لا يملك ما من شيء إلا لله تعالى فيه  
 حق فلو قدم حق الشرع عند الاجتماع بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان وأما قوله  
 عليه الصلاة والسلام من أتى حقاً فالتأخر أه أحق من جهة التعظيم لا من جهة التقديم ولذا قلنا لا يستقرض  
 لغيره إلا إذا قدر على الوفاء كما مر وكذا إذا قطع الصلاة وتأخيرها خوفاً على نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله  
 كخوف القاهل على الولد والخوف من رذى أعمى وخوف الراعي من الذئب وأمثال ذلك كظفر الضيف **(قوله)**  
 إلى حين عوده) متعلق بقوله فضلاً أو بما لا بد منه لأنه معني ما يحتاجه أو بنفقة أي فلا يشترط بقاء نفقة لما  
 بعد عود هذنا ظاهر الرواية **(قوله)** مع أمن الطريق) أي وقت خروج أهل بلده وإن كان خفيفاً في غيره  
 بحر وقد منعان الباب أنه من شروط وجوب الاداء في شرحه أنه الأصح ووجه في الفتح وروى عن الإمام  
 أنه شرط وجوب فعل الأول تحب الوصية إذا مات قبل أمن الطريق أم بعده فصح اتفاقاً بحر **(قوله)** غلبة  
 السلامة) كذا اختاره الفقيه أو اللبس وعليه الاعتقاد واختلف في سقوطه إذا لم يكن بمن ركوب البحر  
 فقبل بسقط وقال الكرماني إن كان الغالب فيه السلامة من موضع جرت العادة تركوه بحسب والأقوال هو  
 الأصح بحر قال في الفتح والذي يظهر أنه يعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو غلب وقوع النهب  
 والغلبة من المحاربين مراراً أو سمعوا أن طائفة تعرضت للطريق ولها شوكة والناس يستعففون  
 أنفسهم عنهم لا يجب وما قى به الرازي من سقوطه عن أهل بغداد وقول الاسكافي في سنن سنن بن لادن  
 وسنن لا أقول أنه فرض في زماننا وقول النجاشي ليس على أهل خراسان منذ كذا كذا سنة اجتماعاً كان وقت  
 غلبة النهب والخوف في الطريق ثم زال وقته للنسبة **(قوله)** على ما حقه الكمال) حيث قال وقول الصفار  
 لا يرى الحج فرضاً منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لأنه لا يتوصل إليه إلا بأرأشهم فتكون الطاعة  
 سبب المعصية فظهر أن هذا الم يكن من شأنهم امتثالهم استسلام قبل النفس وأخذ الأموال وكأوا  
 يغلبون على أمأ كن يرصدون فيها الجياج وقد جمعوا عليهم مرقية مكة فقتلوا خلقاً الحرم وقد سئل

والا كفاه بسكنى  
 الاجارة بالأولى وكذا  
 لو كان عنده ما لو اشترى  
 به مسكناً وخادماً لا يبق  
 بعهده ما يكفي للبح  
 لا يأنه خلاصة وسر  
 في النهز أنه يشترط بقاء  
 رأس مال الحرته إن  
 احتلحت لذلك والا لا  
 وفي الأشياء معه ألف  
 وشاق العزوبة إن كان  
 قبل خروج أهل بلده  
 فله التزوج ولو وقته  
 زمنه الحج (و) فضلاً عن  
 (نفقة عياله) ممن تأنه  
 نفقته لتقديم حق العبد  
 (إلى) حين عوده  
 وقبل بعده يوم وقبل  
 شهر (مع أمن الطريق)  
 بغلبة السلامة ولو  
 ما رثوه على ما حققه  
 الكمال وسجيء آخر

مطلب

في قولهم يقدم حق  
 المصلحة حق الشرع

الكرخي عن لايجح خوفهم سم فقال ما سالت المادية من آفات أي لا تخلو عنها القسلة الماء وههنا السوم  
وهذا الجحاح منه رجه الله تعالى ومجمله أنه رأى أن القالب اندفاع شرهم عن الحاح وبقدره فلا تم في منته على  
آخذ خلع ما عرف من تقسيم الرشوة في كلب القضاء أه ملتصا واعترضه أن كالب ليشاق شرهم على الهداية  
بان ما ذكر في القضاء ليس على الملا قبل فيما إذا كان المعطي مضطرا بان زمة الاعطاء ضرورية من نفسه أو  
ماله أما إذا كان بالالتزامت فلا إعطاء أيضا ثم ما نحن فيه من هذا القليل أه وأفرق في الترو وأجاب السيد  
أو السعدي به هنا ضطر لا سقاط الفرض عن نفسه قلت ويؤيده ما يأتي عن القنية والمجتي فان للمكس  
والخفارة رشوة ونقل ح عن الصران الرشوة في مثل هذا جازي ولم أره فيه فليراجع **(قوله)** أن قتل بعض الحاح  
أي في كل عام وفي غالب الأعرام وحينئذ فلا تكون السلامة غالبة أه ح قلت فيه نظر فان غلبة السلامة  
ليس المراد به لكل أحد بل العبيد وهي لا تنفي الإقتل الأكرا والكثرا ما قتل الموصوف لبعض قليل  
من جمع كثير سيما إذا كان بشرطه بنفسه وخروجهم بينهم فالسلامة فيقتلهم ثم إذا كان القتل بمعاية  
القطاع مع الحاح فهو عذر إذا غلب الخوف الأمر عن القتل من أنه يشترط عدم غلبة الخوف على الخلق لا المقتد  
سمعت أن فاحوا الكرخي في شأن القرامطة المستعملين لقتل الحاح وأيضا فان ما يحصل من الموت بقلة الماء  
وههنا السوم كثر ما يحصل بالقتل بأضعاف كثيرة فلو كان عذرا لم أن لا يجيب الخ الافي القرب من  
مكة في أوقات خاصة مع أن الله تعالى أوجب على أهل الآفاق من كل فج عميق مع العلم بأن مقره لا يتخلو عما يكون  
في غيرهم من الاسفار من موت وقتل وسرقة فافهم **(قوله)** من المكس والخفارة المكس ما يأخذه العشار  
والخفارة ما يأخذه الخنزير وهو الجحر ومنه ما يأخذه الأعراب في زماننا من الصرايعين من جهة السلطان نصرة  
الله تعالى لدفع شرهم **(قوله)** والمعتدلا وعليه الفتوى شرح الباب عن المهاج **(قوله)** وعليه أي على كون المعتد  
عدم كونه عذرا فيجيب الخ ح **(قوله)** كافي مسائل الطرابلسي وعزله في شرح الباب إلى الكرماني **(قوله)**  
ومع زوج أو محرّم هذا أو قوله ومع عدم علمه بالشرطان مختصان بالمرأة فلا قال لأمرأة وما قبلها من  
الشرط مشترك والمحرّم لا يجوز له منا كتحا على التأييد بقراءة أو رضاع أو صهرية كافي النخبة وأدخل  
في الظهيرة بنت مولاة من الزنا نكح يكون محرّما لها وقد دلس على نبوتها بالوطء الحرام وعائنته  
حرمة المساهرة كذا في الخاتبة نهر لكن قال في شرح الألبان كزوام الدين شارح الهداية أما إذا كان محرّما  
بالزنا فلا تنافر معه عند بعضهم والمذهب القفوري وبه تأخذ أه وهو الأحوط في الدين والأبعد عن التهمة  
أه **(قوله)** ولو عبدا راجع لكل من الزوج والمحرّم وقوله أو نكح أو رضاع مختص بالمحرّم كالأجنبي ح لكن  
نقل السيد أبو السعود عن نفقات البرازية لا تنافر بأخير رضاع في زماننا أه أي بقلة القصد قلت ويؤيده  
كرهة الخلوة بها كالصهرة الشابة فينبغي امتنائه الصهرة الشابة هنا أيضا لان السفر للخلوة **(قوله)** كافي النهر  
بجنا حيث قال وينبغي أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اهلهن كان  
على الشارح أن يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوي ح **(قوله)** والمرافق  
كالبغ اعراض بين النعوت ح **(قوله)** غير مجبوس مختص بالمحرّم إذ لا يتصور في زوج المحلجة أن يكون  
مجبوسا ح **(قوله)** ولا فاسق بيم الزوج والمحرّم ح وقد مر في شرح الباب بكونه ماحنا لا يبالي **(قوله)** لعدم  
حفظهما لان المجبوس يتخس عليه ما منه لا اعتقاد محل نكاح محرّمه والفاقد الذي لا مروءة كذلك ولو زوجا  
وترك المصنف تقييد المحرم بكونه مأمونا لا اعتقاد ما ذكره عنه فافهم **(قوله)** مع وجوب النفقة الخ أي في شرطان  
تكون قادرا على نفقهها ونفقة **(قوله)** محرّما قيد به لانه لو خرج بمعا زوجها فلا نفقة عليه بل هي له اعلمه  
النفقة وان لم يخرج معها كذلك عند أبي يوسف وقال محمد لا نفقة لها لانها ما نعت نفسها بغيره لاسرائح **(قوله)**  
لا محجوس عليها أي حبس نفسه لاجلها من حبس نفسه لغيره فنقتضيه عليه **(قوله)** لا امرأه متعلق بمخدوف  
صفة الزوج أو محرّم ومتعلق بفرض **(قوله)** حرمة مستدرك لان الكلام فيمن يجب عليه الخ وقد مر اشتراط  
الحرية فيه لكن أشار به إلى أن ما يستفيد من المقام من عدم جواز السفر لرأه الزوج أو محرّم خاص بالحرمة

الكتاب ان قتل بعض  
الحاح عذر وهل  
ما يؤخذ في الطريق  
من المكس والخفارة  
عذر قولان والمعتد  
لا كافي القنية والمجتي  
وعليه فيجيب في  
الفاضل عما لا بد منه  
القدرة على المكس  
ونحوه كافي مسائل  
الطرابلسي (و) مع  
(زوج أو محرّم) ولو  
عبدا أو نكح أو رضاع  
(بالبغ) قبلهما كافي  
التهر بجنا (عاقلة  
والرافق) كالبغ  
جوهره (غير مجبوس  
ولا فاسق) لعدم حفظهما  
(مع) وجوب (النفقة)  
لمحرّمها (عليها) لانه  
مجبوس عليها (لا امرأه)  
حرة

فيكون للامة والمساكنة والمدره وأم الولد السفر بدونه كافي السراج لكن في شرح الباب والفتوى على أنه يكره في زماننا **(قوله ولو عوزا)** أي لا طلاق للصوم بحر قال الشاعر لكل ساقطة في الحى لا قطة \* وكل كسدة وما لها سوق

**(قوله في سفر)** هو ثلاثة أيام ولياليها فيباح لها الخروج الى مادونه لحاجة تغير بحر ويرى عن أبي حنيفة وأبي يوسف ركعة خروجا وحدها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد زمان شرح الباب ويتوهم حديث الصبيح لاجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم ولياليه الامع ذي بحر عليها وفي لفظ لاسلم مسير ليلة وفي لفظ يوم لكن قال في الفتح ثم اذا كان المذهب الاول فليس للزوج منعها اذا كان يتهاوى بين مكة أقل من ثلاثة أيام **(قوله قولان)** هما ينيان على أن وجود الزوج أو الحرم شرط وجوب أم شرط وجوب أداء والتي اختار في الفتح أنه مع الصحة وأمن الطريق شروط وجوب الاداء فيجب الايباء ان منع المرض أو خوف الطريق أو لم يولد أو حذروا ولا يحرم ويجب عليها الزوج عند فقد المحرم وعلى الاول لا يجب شي من ذلك كافي المحرم وفي الترمذي صحيح الاول في البدائع ورجع الثاني في النهاية تعالفا فيختار واختار في الفتح اه قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج بهم أنه مشى على جعل المحرم والزواج شرط أداء وجه هذا في المحرمه وابن أمير حاج في المناهل كفاها المصنف في دفعه قال وجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج لان الزوج له أن يتنعم من الخروج معها بعد أن علكها ولا تقدر على الخلاص منه ورعا لاوافقها فتتضر منه بخلاف المحرم فإنه وافقها أنفق عليه وان امتنع أمسكت نفقته وارت كذا في الجاه قافهم **(قوله)** وليس عبدا بحر لهم أي ولو مجبوا أو خصبالا لا يحرم نكاحها عليه على التأييد بل مادام مملوكا **(قوله)** وليس زوجها منعها أي اذا كان منعها بحر أو الافله منعها كاعتنائه عن غير حجة الاسلام واجبة يصنعها كالندوة والتي أحرمت بها فقاتها وتحتل منها بغيره فلا تنقضها الاذنه وكذا لو دخلت مكة بعد تجاوز المقات بغير حرمة لان حق الزوج لا تقدر على منعه بفعله بل بالحبس الله تعالى في حجة الاسلام رجعي واذا منعها زوجها فباعها بملكه تصير محصرة كساقية في بيته ان شاء الله تعالى **(قوله مع الكراهة)** أي التحريم على من في حديث الصبيح لاسافر امرأته ثلاثا لا اومعها بحر وان سلم في رواية أو زوج ط **(قوله)** ومع عدم علم الخ أي فلا يجب عليها الخ اذا وجدت كافي شرح الجمع والباب قال شارحه وهو مشعر بأنه شرط الرجوع وكراين أمير حاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر **(قوله)** أي عبدة كانت أي سواء كانت عبدة وفاة أو طلاق بل أن رجعي ح **(قوله)** المانعة من سفرها أما الواقعة في السفر فان كان الطلاق رجعا لا يضر قهرا زوجها أو باننا فان كان الى كل من بلدها ومكة أقل من مدة السفر فتخير أو الى أحدهما سفر دون الآخر فحين أن تصير الى الآخر أو كل منهما سفر فان كانت في مضر فرت فيه الى أن تنقض عدتها ولا يخرج وان وجدت محرما خلافا لهما وان كانت في قرية أو مغازة لا تأن على نفسها قلها أن تحض الى موضع آمن ولا يخرج منه حتى تحض عدتها وان وجدت محرما عنده خلافا لهما كذا في فتح القدر **(قوله)** ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة أي ثابتة وقت خروج أهل بلدها وقبل أشهر الجلاء بعد المسافة ط **(قوله)** وكذا سائر الشرائط أي يعتبر وجودها في ذلك الوقت **(تنبيه)** ذكر صاحب الباب في منسكه الكبير أن من الشرائط إمكان السر وهو أن يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الخ على السير المعتاد فان احتاج الى أن يقطع كل يوم أو في بعض الأيام أكثر من مرحلة لا يجب الجلاء ذكر شارح الباب أن من شأنه أن يتمكن من أداء المكتوبات في أوقاتها قال الكرماني لأنه لا يليق بالحكمة أن يجاب فرض على وجه يقوت به فرض آخر اه ونعمه هناك **(قوله)** فلا حرم صبي الخ تفريع على اشتراط البلوغ والحرمة **(قوله)** أو أحرم عنه أهوه المراد من كان أقرب اليه بالنسب فلا جمع والحد بحر والولد كافي الحاشية والظاهر أنه شرط الاولوية لباب وشرحه **(قوله)** وينبغي الخ قال في الباب وشرحه ويبنى أوليه أن يجنب من محظورات الاحرام كل من الخط والطيب وان ارتكبا الصبي لثمن عيلما **(قوله)** وظاهره أي ظاهر قول البسوط أو أحرم عنه أهوه بإعادة الضم الى الصبي العاقل لكن

ولو عوزا (في سفر) وهل يأنها التزوج قولان وليس عبدا بحر لها وليس زوجها منعها عن حجة الاسلام ولو جفت بسلام بحرم جازم مع الكراهة (و) مع عدم علة عليها مطلقا أية عبدة كانت ابن ماث (والعبر فزوجها) أي العدة المانعة من سفرها (وقت خروج أهل بلدها) وكذا سائر الشروط بحر (قوله) أحرم صبي عاقل أو أحرم عنه أو مزارع محرما وينبغي أن يحرمه قبله ويلبسه ازارا وورده مبسوط وظاهره أن احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه أولى (فبلغ أو بعد فعتق)

تأمله مع قول الباب وكل ما قدر الصبي عليه بنفسه لا تحوز فيه النيابة اهـ وكذا ما في جامع الاستروشنى عن  
 الأخيرة قال محمد بن الأصل والصبي الذي يحج له أهوه يقضى المناسك ويرعى الجمار وأنه على وجهين الأول إذا  
 كان صبيًا يعقل الأداء بنفسه وفي هذا الوجه إذا أحرم عنه أهوه حاز وان كان يعقل الأداء بنفسه يقضى  
 المناسك كلها يعقل مثل ما يفعله البالغ اهـ فهو ككافر يحج في أن أحرمه عنه أهوه أصبح إذا كان لا يعقل **(قوله)**  
 قبل الوقوف) وكذا بعده الأولى وهو راجع لقوله بلغ وعق **(قوله)** لا انعقاده فغلا) وكان القياس أن يصح  
 فرض الوتوى بحجة الإسلام حال وقوفه لأن الأحرام شرط كأل الصبي إذا ظهر ثم بلغ فله يصح أداء فرضه بذلك  
 الطهارة الآن الأحرام له شبهة بالركن لاشتغاله على النية حيث لم يعمده لم يصح كالوقوف في صلاة ثم بلغ بالسن  
 فان جدد أحرامها وتوى بها الفرض يقع عنه والأفلا شرح الباب **(قوله)** فلو وجدنا (خ) بأن يرجع الحججيات  
 من المواقيت ويجدد التلبية ما في كافي شرح الملتقى قلت والظاهر أن الرجوع ليس بلازم لأن إنشاء الأحرام  
 من المقات ولحب فقط كما يأتي ط **(قوله)** قبل وقوفه بعرفة) قبل عبادة الملتقى ولو أحرم الصبي أو المحنون  
 أو الكافر ثم بلغ أو أفاق وقت الحج باق فان جددوا الأحرام يحجز بهم عن حجة الإسلام اهـ ومقتضيان المراد بما  
 قبل الوقوف قبل فوت وقته كما عبره من لا على الفارى في شرحه على الوفاة والباب لكن نقل القاضي عدي  
 شرحه على الباب عن شيخه العلامة الشيخ حسن العجمي المكي أن المراد به الكيفية بعرفة حتى لو وقف بها  
 بعد الزوال لحظة فبلغ ليس له التجديد وان بقي وقت الوقوف وأبدى الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بقوله  
 صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم من حجه وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسئلة في  
 زماننا فذهب من أفتى بصدقة أحرام بعد إنشاء الوقوف ومنهم من أفتى بعدمها ولم يفرق بينهما اهـ  
 ملخصا قلت وظاهر قول المصنف تعالى قد رقبيل وقوفه أن المراد حقيقة الوقوف لا وقته فهو مؤيد لكلام  
 العجمي **(قوله)** لم يحجزه) أى عن حجة الإسلام ط **(قوله)** لا انعقاده) أى أحرام العبد فغلا فلا زاملا فبكت الخروج  
 عنه يحجز ط **(قوله)** بخلاف الصبي) لأن أحرامه غير لازم لعدم أهلية الزوم عليه ولذا أحصر وتخلل لازم  
 عليه ولا قضاء ولا جزاء عليه لا تركب المخطوبات فتح **(قوله)** والكافر) أى لو أحرم فلم يجد الأحرام بحجة  
 الإسلام أجزأ لعدم انعقاد أحرامه الأول لعدم أهلية ط عن الديات **(قوله)** والمجنون) أى لو أحرم عنه ولم يتم  
 أفاق فجدد الأحرام قبل الوقوف أجزأ عن حجة الإسلام شرح الباب وفي النسخة قال في الأصل وكل جواب  
 عرفته في الصبي يحرم عنه الأب فهو الجواب في المجنون اهـ وفي الأولى لمية قبيل الأحصار وكذا الصبي يحججه  
 أهوه وكذا المجنون يقضى المناسك ويرعى الجمار لأن أحرام الأب عنهما وهما عازجان كحرامهما بنفسهما اهـ  
 وفي شرح المقدسى عن الصبر العبق لأحج على مجنون مسلم ولا يصح منه إذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اهـ  
 فهذه النقول صريحة في أن المجنون يحرم عنه وليه كالصبي وبه اندفع ما في البصر من قوله كيف يتصور أحرام  
 المجنون بنفسه وكون وليه أحرم عنه محتاج إلى نقل صريح يقيد أنه كالصبي اهـ **(قوله)** فرضه) عربة لينيل  
 الشرط والركن ط **(قوله)** الأحرام) هو النية والتلبية أو ما يقوم مقامهما أى مقام التلبية من الذكر أو تقليد  
 البنية مع السوق لباب وشرحه **(قوله)** وهو شرط انتهاء) حتى صم قد دعاه على أشهر الجوان تركه كلباق ح  
**(قوله)** حتى لم يحجز الخ) تفريع على شبهة بالركن يعنى أن فاقنا الحج لا يجوز له استئطمة الأحرام بل عليه التصل  
 بعرفة والقضامين قابل كما يأتي ولو كان شرطًا لمحض الحازن الاستئطمة اهـ ح وبفرضه عليه أضاف ما في شرح  
 الباب من أنه لو أحرم ثم ارتد العبدان لله تعالى بطل أحرامه والأفلا دة لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة  
 للصلاة اهـ وكذا ما قد منمن من اشتراط التسمية والشرط المحض لا يحتاج إلى نية وكذا ما مر من عدم سقوط  
 الفرض عن صبي أو عبدا أحرم فبلغ أو عتق ما لم يجدد الصبي **(قوله)** ليقضى من قابل) أى هذا الأحرام السابق  
 المستدام ط **(قوله)** في أو أنه) وهو من زوال يوم عرفة إلى قبل طلوع فجر البحر ط **(قوله)** ومعظم طواف  
 الزبارة) وهو أربعة أشواط وبلغه واجب كما يأتي ط **(قوله)** وهما ركبان) يشكل عليه ما قالوا أن المأمور  
 بالحج إذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فله يكون حجه بخلاف ما إذا رجع قبله فله لا وجود

قبل الوقوف (قضى)  
 كل على أحرامه (لم)  
 يسقط فرضهما)  
 لا انعقاده فغلا (فلو وجد  
 الصبي الأحرام قبل  
 وقوفه بعرفة ونوى حجة  
 الإسلام أجزأ ولو قبل  
 العبد (المعتق ذلك)  
 التجديد المذكور  
 (لم يحجزه) لا انعقاده  
 لازما بخلاف الصبي  
 والكافر والمجنون  
 (و) الحج (فرضه) ثلاثة  
 (الأحرام) وهو شرط  
 ابتداء وله حكم الركن  
 انتهاء حتى لم يحجز لغات  
 الحج استدامته ليقضى  
 به من قابل (والوقوف  
 بعرفة) في أو أنه سميت  
 به لأن آدم وحواء  
 تعارفا فيها (د) معظم  
 (طواف الزيارة) وهما  
 ركنان

مطلب

في فرض الحج وإيجابه

لحج الأب وجود ركنيه ولو جدد أفينبغي أن لا يجرى الأمر سواء أعمات الأمور أو **تختج** بحر قال العلامة  
 المقدسي يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى بسبعة وقد راجع عرفة بخلاف من رجع اه  
 وأما الحاج عن نفسه فسند كرم عن الباب أنه إذا أوصى بالتمام الحج فالحج بنية تأمل **(تمه)** بقي من فرائض الحج  
 نية الطواف والترتيب بين الفرائض الأحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض في وقته فالوقوف من زوال  
 عرفة إلى فجر العصر والطواف بعده إلى آخر العصر ومكانه أي من أرض عرفات والوقوف ونفس المسجد للطواف  
 والحق به أنزل الجماع قبل الوقوف لباب وشرحه **(قوله وواحدة)** اسم جنس مضاف فيه وسأني حكم  
 الواجب **(قوله نيف وعشرون)** أي اثنين وعشرون هنا عازاه الشارح أو أربعة وعشرون إن اعتبر الأخير  
 وهو المحذور ثلاثة وأصلها في الباب إلى خمسة وثلاثين فراداً أحد عشر آخر وهي الوقوف بعرفة حرام الليل  
 ومتابعة الأما في الأفاضة أي أن لا يخرج من أرض عرفة إلا بعد شروق الأما في الأفاضة وتأخير المغرب  
 والعشاء إلى المزدلفة والاثنان عازا على الأكثر في طواف الزيارة قبل وينتبه بجزء من الليل فيها وعدم تأخير  
 ربي كل يوم إلى تأخير يومى القارن والتمتع قبل الحج والهدى علم ما وجد بمقابل الحق وفي أيام التبريد  
 وطواف القدوم اه قلت لكن واجب الحج الحقيقة الحجة الأول المذكور في المتن والذبح أم المالحق فهي  
 واجباته بواسطة لأنها واجبات الطواف ونحوه **(قوله وقوف جمع)** بفتح فسكون أي الوقوف فيه ولو ساعة  
 بعد الفجر كما في شرح الباب **(قوله سميت بذلك)** أي بجمع وبزلفه فقد يشار بذلك إلى ما فوق الواحد كقوله  
 تعالى عوان بين ذلك فافهم **(قوله لكل من حج)** أي أفاقاً وأغرة قارناً أو متمتعاً ومقدراً وهو راجع لجمع ما قبله  
 واتخاذ كره ثلاثاً وهو يرجع قوله لا فاق إلى الجميع والأكثريين الواجبات إلا أنه لكل من حج **(قوله)**  
 وطواف الصدر) بفتحين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس أشتاتاً ولذا يسمى طواف الوداع  
 بفتح الواو وتكسر لو ادعته البيت شرح الباب فقول الشارح أي الوداع على حذف مضاف أي طواف  
 الوداع فهو تفسير لطواف الصدر لا تفسير للصدا لا باعتبار الزوم لأن الوداع بمعنى الترك لازم للصدر بمعنى  
 الرجوع تأمل **(قوله لا فاق)** اعترض التنوير في التمهيد على الفقهاء في ذلك بأن الأفاق النواحي  
 واحد أقبح بفتحين وبساكن الفاعل والنسبة إليه ألقى لان الجمع إذا لم يسم به فالتسمية إلى واحد واجب في  
 كشف الكساف بأنه صحيح لاه أريده الخارجي أي خارج المواقف فكان عزة الانصاري وقامه في  
 شرح ابن كمال والقهستاني **(قوله غير الحائض)** لأن الحائض يسقط عنها كسبائي **(قوله والحلق)**  
 أو التقصير أي أحدهما والحلق أفضل لرجل وفيه أن هذا شرط الخروج من الأحرام والشرط لا يكون  
 الا فرضاً وأجاب في شرح الباب بأن وجوبه من حيث إيقاعه في الوقت المشروع وهو ما بعد الرمي إلى الحج  
 وبعد السعي في العمرة قلت وفيه أن هذا واجب آخر سبائي فالأحسن الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج  
 من الأحرام عليه أن يكون فرضاً قطعاً فقد يكون واجباً كوقوف الخروج الواجب من الصلاة على واجب  
 السلام تأمل ثم أرى في الفتى قال أن الحلق عند الشافعي غير واجب وهو عندنا واجب لأن التمام الواجب  
 لا يكون إلا به ثم قال بعد كلام غير أن هذا التأويل ملق فينبغيه الوجوب لا القطع **(قوله من الميقات)** يشمل  
 الحرم للمكي ونحوه كتمتع لم يسبق الهدى ط والتقصير لا حترزاً عما بعد الصلاة ولا فيجوز قبله بل هو أفضل  
 بشرطه كما في شرح الباب **(قوله إلى الغروب)** لم يقل من الزوال لأن ابتداء من الزوال غير واجب وإنما  
 الواجب أن عيده بعد تحققه مطلقاً إلى الغروب كأما ط في شرح الباب **(قوله إن وقف نهراً)** أما إذا وقف  
 ليلاً فلا واجب في حقيقته ولو وقف ساعة لا يلزم شيء كما في شرح الباب نعم يكون تارك واجب الوقوف نهراً  
 إلى الغروب **(قوله على الأشبه)** ذكر في المطلب الفائق شرح الكثر أن الأصح أنه شرط لكن ظاهر  
 الرواية أنه سبب بذكر نهراً عليه عامة المشايخ وخصه في الباب وذكر ابن الهمام أنه لو قبل أنه واجب لا بعد  
 لأن الواجب من غير تركه من تحليل الوجوب اه وبمصرح في المنهاج عن الوجيز وهو الأشبه  
 والأعدل فينبغي أن يكون عليه المعلول اه من شرح الباب **(قوله والتامين فيه)** وهو أخذ الطائف

(وواجبه) نيف  
 وعشرون (وقوف  
 جمع) وهو المزدلفة  
 سميت بذلك لأن آدم  
 اجتمع بحواء وأزلف  
 إليها أي ذنا (والسعي)  
 وعند الأئمة الثلاثة  
 هو ركن (بين الصفا)  
 مسمى به لأنه جلس عليه  
 آدم صفاً الله (والمروة)  
 لأنه جلس عليها امرأة  
 وهي حواء ولذا أنثى  
 (فدى الجمار) لكل من  
 حج (وطواف الصدر)  
 أي الوداع (لا فاق)  
 غير الحائض (والحلق)  
 أو التقصير وإنشاء  
 الأحرام من الميقات  
 وبند الوقوف بعرفة  
 إلى التقصير (إن  
 وقف نهراً) (والبداية  
 بالطواف من الحجر  
 الأسود) على الأشبه  
 لما عليه عليه  
 الصلاة والسلام وقيل  
 فرض وقيل سنة  
 (ولتأمين فيه) أي في  
 الطواف



عن عين نفسه وجعله البيت عن يساره لب (قوله في الأصح) صرح به الجمهور وقيل أنه سنة وقيل فرض  
 شرح الباب (قوله والمنشئ فيه الخ) فلو تركه بلا عذر أو أعله أو أفضله لم لأن المنشئ واجب عندنا على هذا نص  
 المشايخ وهو كلام محمد ومافي الخامسة من أنه أفضل تساهل أو محمول على التافهة لا بقل بل ينبغي في التافهة أن  
 يجب صدقة لأنه إذا شرع فيه وجب فوجب المنشئ لأن الفرض أن شرعه لم يكن بصيغة المنشئ والشرع  
 انما وجب ما شرع فيه كذا في الفتح (قوله زمة ماشيا) قال صاحب الباب في منسكه الكبير إن طاف فزحفا  
 أعاده كذا في الأصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه يجوز به لأنه أدى ما أوجب على نفسه وعلمه  
 في شرح الباب (قوله نفسه أفضل) أشار إلى أن الزحف يجوز به ولأدوم علمه لكن يحتاج إلى الفرق بين وجوبه  
 بالشرع ووجوبه بالندعي رواية الأصل ولعله أن الإيجاب بالقول أقوى منه بالفعل فيجب بالقول كاملا  
 لئلا يكون نذرا عصبية كما لو نذر اعتكافا بدون صوم لزمه به ويقو وصفه بالتقصان والواجب بالشرع هو  
 ما شرع فيه وفسر ع فيمن زحفا لا يجب عليه غيره والواجب بغيره واجب تأمل (قوله من الضامة الحكيمة)  
 أي الحديث الأكبر والأصغر وإن اختلفا في الآم والكفارة (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شحاح  
 أنه ساءت شرح الباب القاري (قوله من ثوب) لا وثوب أو ثوب ط (قوله ومكان طواف) لم ينقل  
 في شرح الباب التصريح بالقول بوجوبه وإنما قال وأما طهارة المكان فقد ذكر العز بن جماعة عن صاحب  
 الغاية أنه لو كان في مكان طوافه نجاسة لا يسلط طوافه وهذا يفيد في الشرط والفرضية واحتمال ثبوت  
 الوجوب والسنة اه (قوله والأد كره على أنه) أي هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن سنة مؤكدة  
 شرح الباب بل قال في الفتح ومافي بعض الكتب من أن نجاسة الثوب كله يجب الدم لأصله في الرواية اه  
 وفي البدن أه سنة قلو طاف وعلى ثوبه نجاسة كره من الدرهم لا يلزمه شيء بل يذكره لادخال النجاسة المسجد اه  
 (قوله وسنة العورة فيه) أي في الطواف فائدة عدم إحسانه مع أنه فرض مطلقا لزم الجميع كاعين سنن  
 لطيفة في الجمعة يعني أنه لا يلزمه تركه فسادها والأقاسنة بنابر الفرض لعدم الاتية تركه كاهية هذا ما طهره  
 وقدمنا في الجمعة (قوله فأكبر) أي من الربع فلو أقل لا يمنع وجميع المتفرق لب (قوله كافي الصلاة) أي  
 كما هو القدر المانع في الصلاة (قوله يجب الدم) أي أن لم يعدوا الأسقط وهذا في الطواف الواجب والواجب  
 الصدقة (قوله في الأصح) مقابلة ما قاله الكرماني أنه يعتد به لكنه يذكره السنة وتجب اعتدائكم  
 الشوط لتكون البداية على وجه السنة ومضى في الباب على أنه شرط لصحة السعي فعدم الاعتدال بالشوط  
 الأول يتفرع عليه وعلى القول بالوجوب لأن المراد بعدم الاعتدال به زمة إعادته أو زوم الجراعه على تقدير  
 عدمها وإنما الفرق من حيث أنه إذا لم يعد الشوط الأول يلزمه الجراعه السعي على القول بالشرطية لأنه  
 لا صحة للشروط بدون شرطه ولعل الشوط الأول على القول بالوجوب الذي هو الأصل المختار من حيث  
 الدليل كما في شرح الباب وقد يقال أنه إذا لم يعد الأول حصل البدعة بالصفاة الثاني فقد وجد الشرط ولا  
 يتصور تركه وانما يكون نارا لا آخر الاشواط إلا إذا أعاد الأول وكون ذلك شرطا لا نافي للوجوب إذا يلزم  
 من كون الشرط لا آخر توقفه عليه جهة أن يكون ذلك الشيء فرضا كما تقدمنا في الحلق خلافا لما فهمه  
 في شرح الباب هنا وفي الحلق ولو كان فرضا لم يفرضه السعي أو فرضية بعضه وجوب باقيه مع أنه كله واجب  
 يجب بدم وحينئذ تعين القول بالوجوب إذا لزمه يظهر على القول بالشرطية كما نص على في المنسك الكبير  
 وإن استقر به القاري في شرح الباب وأقنه تعالى أعلم بالصواب (قوله كاهم) أي في الطواف (قوله قيل نعم)  
 ضمه هنا وان جزمه في شرحه على المقتضى لأنه جزم بخلافه صاحب الباب فقال ولا يختص أي هذه الصلاة  
 بزمان ولا يمكن أي باعتبار الجواز والجمعة والاشتراط أي بالالموت ولو تركها لم يجز بدم أي أنه لا يجب عليه  
 الإصاء بالكفارة وذكر شراحه أن المسئلة بخلافه في حجر الصالح لا يجب الدم وفي الجوهرة والحجر الآخر  
 يجب وفي بعض المناسك لا كره على أنه لا يجب به قال الشافعية وقيل يلزم (قوله والترتيب الآتي بانه الخ)  
 أي في باب الجنائيات حيث قال هناك يجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم الذبح ثم تغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف

لمن ليس له عذر عنه  
 منه ولو نذر طوافا فخفا  
 زمة ماشيا ولو شرع  
 متفلازح حفاقة  
 أفضل (والطهارة فيه)  
 من الخلصة الحكيمة  
 على المذهب قيل  
 والخليفة من ثوب  
 وبدن ومكان طواف  
 والأد كره على أنه سنة  
 مؤكدة كما في شرح  
 لباب المنسك (وسر)  
 العورة فيه ويكشف  
 ربع العضو أكثر  
 كافي الصلاة يجب الدم  
 (وبدأة السعي بين  
 الصفا والرمة من  
 الصفا) ولو بدأ بالرمة  
 لا يعتد بالشوط الأول  
 في الأصح (والمنشئ فيه)  
 في السعي (لمن ليس له  
 عذر) كاهم (ويزيح  
 الشاة القارن والمتنع  
 وصلا لا كعتين لكل  
 أسبوع) من أي  
 طواف كان فلو تركها  
 هل عليه دم قيل نعم  
 فيومى به (والترتيب  
 الآتي بانه) (بين الرمي  
 والحلق والذبح يوم  
 النحر) وأما الترتيب  
 بين الطواف وبين  
 الرمي والحلق فسنة فلو  
 طاف قبل الرمي والحلق  
 لا شيء عليه ويكره لباب  
 وسعي ما أن المفرد لا ذبح  
 عليه وضخقه (وفعل  
 طواف الأضحية) أي

لكن لا يثني على من طاف قبل الرمي والحلق ثم ذكره لب كالأشئ على المفرد إلا إذا حلق قبل الرمي لأن ذبحه  
لا يجب اه وعلمه أنه كان ينبغي أن يصف هنا تقدم الذبح على الحلق في الذر كرواق ما بينهما من الترتيب في  
نفس الامر وأن الطواف لا يترك تقدمه على الذبح أصلا نه اذا حاز تقدمه على الرمي المتقدم على الذبح حاز  
تقدمه على الذبح بالاولى كقوله ح والحاصل أن الطواف لا يحصر فيه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكره  
هنا وأما ما يحصر فيه من الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا يذبح عليه ففيه الترتيب بين الرمي  
والحلق (قوله في يوم) تقدم في الاعتكاف أن السالي مع الايام في المناسك (قوله وراء الحطيم) لأن بعض من  
البيت كما يأتي بيانه (قوله وكون السعي بعد طواف معتمبه) وهو أن يكون أربع أشواط فأكثر وسواء طافه  
طاهرا أو محدثا أو حنطا واعدة الطواف بعد السعي فما إذا فعله محدثا أو حنطا لم يلزم النقصان إلا بالنفساخ  
الاول ح عن العر ثم أن كون هذا أو أحيا لا ينافي ما في الباب من عدم شرط لفظة السعي كما علمت سابقا  
(قوله بالمكان) أي الحرم ولو في غير منى والزمان أي أيام النحر وهذا في الحاج وأما المعتمر فلا يثبت حلقه  
بازمان كما سأل في الجنائز (قوله وترك المحظور) قال في شرح الباب فيه أن الاحتباب عن الحرمات  
فرض وإنما الواجب هو الاحتباب عن المكر وهات النحرية كالحققة أن الهام الآن فعل المحظورات وترك  
الواجبات لما اشترى كل في لزوم الجزء الحلق بها في هذا المعنى (قوله كالجاء بعد الوقوف الخ) تثبيل  
للمحظورات وقيد بعد الوقوف لأنه قبله مفسد والمراد هنا غير المسند تأمل (قوله والضايط الخ) لمالم  
يستوف الواجبات كما علمت مما ذكرناه عن الباب ذكر هذا الضابط ولقد يعكس القضية حكم الواجب لكنها  
تتبع عكسا منطقيا لا لغويا فقال بعض ما هو واجب يجب تركه لا كل ما هو واجب لأن ركعتي  
الطواف لا يجب تركهما الدم وكذا ترك الواجب بعد الرمي ما سئل في أول الجنائز لكن في الأول  
خلاف تقدمه على القول بوجوب الدم فيه مع تنفيذ الترك بلا عذر يصح العكس كما (قوله وغيره الخ) فيه  
أعلم يستوف الواجبات وأن كان مراده أن غير الفرائض والواجبات من آداب غير مفيد (قوله كان  
يتوسع في الثقة الخ) أولا بالكافي أنه بقي منها أشياء لم يذكرها هنا سأل في كطواف القدوم لا تافي  
والابتداء من الحجر الأسود على أحد الأقوال والحطب الثلاث ولزوم حج يوم الترويه وغيرهما مما سأل (قوله  
وعلى صون لسانه) أي عن المباح والمكروه تزيهوا لافهرو واجب (قوله ويستأنذ أبو به الخ) أي إذا لم يكونا  
محتاجين السمع والافكره وكذا يذكره بلائذ ذاته وكفه والنفاها أنها غير مبررة لا لأفهم الكراهة ويبدل  
عليه قوله فيما مر في تمثيله للمكروه كالحج بلائذ مما يجب استئذانه فلا ينبغي عند ذلك من السعن  
والأداب (قوله بفتح الشاف وتكسر) أي مع سكون العين وحكي الفتح مع كسر العين (قوله وفتح) عزاه  
الشيخ اسمعيل إلى بخير والامام النووي وقال خلافا لما في شرح الشافعي من أنه لم يسمع إلا تكسر (قوله وعند  
الشافعي ليس منها يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضا كافي التهر وغيره وظاهر المتن واقفه لأنه ذكر العدد  
فكان المراد حشره بل لكن إذا حذف التبرج حاز التكره فيكون المعنى عشرة أيام وأوله ح عن القسائي  
وقيل أن العشر اسم لهذه العشرة قليل المراد به اسم العدد حتى يعتبر فيه التذ كرمع المئذ والعكس  
تأمل (قوله ذوالحجة كه) متدا محذوف تلخبر بتقدم معنا ح (قوله علانا لا يه) أي قوله تعالى الحج أشهر  
معلومات (قوله فلنا اسم الجع الخ) الاضافة بيانية أي اسم هو جع والأشهر صيغة جمع حقيقة وهذا  
أحد حواين القرآن يخبرني حاصله أنه يجوز في إطلاق صفة الجمع على ما فوق الواحد لعلاقه معنى الاجتماع  
والتعدد تأهها أن التجوز في جعل بعض الشهر شهرا فلا شهرا على الحقيقة واعترض الاول بأن فيه إخراج  
العشر عن الزاد فطره وجمع الشهرين وأجابه داخل في ما فوق الواحد وهذا كله على تقدير إخراج أشهر  
أما على تقدير إخراج أشهر فلا حاجة إلى التجوز لأن الظرفية لا تقتضي الاستعاب لكن بين المراد الحديث  
الوارد في تفسير الآية فبأنها شوال وذو القعدة وعشر الخ (قوله وفائدة التأنيب الخ) جواب عن أشكال  
تقرر بأن التأنيب بهان اعتبر لفوات أي أن أفعال الحج وأخرت عن هذا الوقت بفوات الحج لفوته متأخير  
الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصح الطواف إلا سكن بعده وان خصص الفوات بفوت معظم  
عمله بالآية فلنا اسم الجع مشترك فيه ما وراء الواحد وفائدة التأنيب أنه فعل شي من أعمال الحج خارجا لا يحصره

أركانها وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كاهور وابقه عن أبي يوسف وإن اعتبر التوقيت المذكور  
لاداء الأركان في الجلة يلزم أن يكون ثاني الصلوات من الجلة الطواف فيها أو أجب الشارح بعبارة وغيره  
عما يفيد اختيار الأخير وذلك بأن فائدة أن شأمن أفعال الحج لا يجوز إلا في محل أو صام المجتمع أو العاقل ثلاثة  
أيام قبل أشهر الحج لا يجوز. وكذا السعي عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج إلا في محل أو فعه في رمضان  
لمحز ولو اشتبه عليهم يوم عرفة فوفقوا إذا هوم الصبح حاز وقوعه في زمانه ولو ظهر أنه الحادي عشر لم يحز كافي  
القلب وغيره قال القهستاني ولا ينافيه أجزاء الأحرار قبلها ولا أجزاء الرمي والحلق وطواف الزياره وغيرها بعدا  
لأن ذلك محرم فيه أه قلته نظر لأن طواف الزياره يحوز في يومين بعد عشرين ليلة الحج كملته وإن كان في  
أوله أفضل فللتناسب الجواب عن الاشكال بأن فائدة التوقيت ابتداء عدم جواز الأفعال قبله وإنهاء الفوات  
بقوت معظم أركانها وهو الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لما علمت من جواز فقه عند الاشياء بخلاف  
الحادي عشر هذا ما ظهر في فقههم **(قوله)** وأنه يكره ما لا حرج على قوة أنه لو فعل وهو ظاهر في أنه أراد  
بأفعال الحج غير الأحرار فلا ينافي أجزاء الأحرار مع الكراهة فقله لا يحز به واقع في محرم فقههم ثم في كون  
الكراهة فائدة التوقيت خفاء ولعل وجهه كون الأحرار فيها بل كن تأمل **(قوله)** قبلها أن أفاده أن الأحرار فيها  
بجوع ولولعهم قابل لا يكره ولذا قال في النسخة لا يكره الأحرار فيها بل يوم الضرر بكرة قبل أشهر الحج قال في التهر  
ويبين أن يكون مكرها وجبت له بأمن على نفسه وإن كان في أشهر الحج **(قوله)** لشبهه بالركن عليه فتوهه يكره  
أي ولو كان ركنا حقيقة لم يصح قبلها فلما كان شبهة بركن عليه من عدم الصحة بجر **(قوله)** كما  
مر أي عند قوله فرضه الأحرار **(قوله)** والاطلاق أي الكراهة بغير التبريم وبه قيدها القهستاني ونقل عن  
التمهة الإجماع على الكراهة وبه مصرح في الجرم غير تفصيل بين خوف الوقوع في محذور أو لا قال ومن  
فصل كصاحب الظهيرية قبله على المحقق المكي فقد أخطأ لكن نقل القهستاني أيضا عن المحقق التفصيل  
ثم قال في النظم عنه أنه يكره الاعتداء في يوسف **(قوله)** والعرف في الحرمر من سقمم كدت أي إذا أتى بهامرة  
فقد أتم السنة غير مقيد بوقت غير ما ثبت التي عن فقه الأتباع أفضل هذا إذا فرغ فلا ينافيه أن  
القرآن أفضل لأن ذلك أمر يرمع إلى الحج بالعمرة فالحاصل أن من أراد الاتيان بالعمرة على وجه أفضل فيه فبان  
يقرب معه عرفة فتح فلا يكره أن كثار منها خلافا لما قبل يستحب على ما علمه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من  
الاطلقة كعمرة شرح الباب **(قوله)** وصح في الجوهره وجوبها قال في الصبر واختاره في البدائع وقال أنه  
مذهب أصحابنا ومنهم من أطلق اسم السنة وهذا لا ينافي الوجوب أه والظاهر من الرواية السنة فإن محمدا  
نص على أن العمرة تطوع أه ومال إلى ذلك في الفتح وقال بعد سوق الألة تمارض مقتضيات الوجوب والنفل  
فلا تثبت ويبقى مجرد دفعه عليه الصلاة والسلام وأصحابه والتابعين وذلك وجوب السنة فقلنا بها **(قوله)** قلنا  
المأمور بالحج جواب عن سؤال مقدرا وأورد في غاية البيان دليل على الوجوب ثم أجاب عنه بخلافه الشارح ثم هذا  
مبنى على أن المراد بالاعتمام تيممها أي تيمم أفعالها ما أنشأ ربه كالأوصاف وعلمه ما تفقه في الحرمر  
أن الصلاة فسررت الاعتمام بأن يحرمهم من دور أهله ومن الأما كن القاصية فلا حاجة إلى الجواب للاتفاق  
على أن الاعتمام بهذا المعنى غير واجب فالأمر فيه لطلب اجابا فلا يدل على وجوب العمرة فقههم **(قوله)** وحلق  
أو تقصير لم يذكر ما لخص لأنه محلل مخرج منها بجر **(قوله)** وغيرهما واجب أراد بالعمرة المذكرة كوارثها  
وذلك أقل شواطئ الطواف والسعي والحلق والتقصير والأفلهن ومحرمات من غير المذكرة كونهما فقههم وأشار  
بقوله هو المختار إلى ما في التمهة حيث جعل للسعي ركنا للطواف قال في شرح الباب وهو غير مشهور وفي المذهب  
**(قوله)** ويفعل فيها كقفل الحاج قال في الباب وأحكام أحرارها كاحرام الحج من جميع الوجوه وكذا أحكم  
فرأى أنها واجباتها وسنها ومحرماتها ومفسدها ومكرهاها وأصلها وجعلها بين عمرتين واضافتها أي  
إلى غيرها في السنة ورفضها حكمها في الحج وهي لاختلافه الأقا مور منها أنها ليست بضرر وإنها لا وقت لها  
معين ولا تقوت وليس فيها وقوف برفة ولا منرفة ولا يرى فيها ولا جمع أي بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف

مطلب  
أحكام العمرة

(و) أنه (يكره الأحرار  
له قبلها) وإن أمن على  
نفسه من المحذور ولشبهه  
بالركن كما هو والملاحقا  
يفيد التعريم (والعمرة)  
في الصمرمة (مسنة)  
مؤكدة) على المذهب  
وصح في الجوهره  
وجوبها قلنا المأمور  
به في الآية الاعتمام  
وذلك بعد الشروع وبه  
نقول (وهي أحرار  
وطواف وسعي) وحلق  
أو تقصير فالأحرار  
شرط ومعظم الطواف  
ركن وغيرهما واجب  
هو المختار ويفعل فيها  
كقفل الحاج

قدوم ولا صدور ولا تحجب بدينه بفسادها ولا بطوافها اجتنأ إلى بل شاة وأن ميقاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج  
فإن ميقاته للأيام الحرم اهـ **(قوله ومازنت)** أي حجت **(قوله)** ونبت في رمضان أي إذا أفردتها كالحرم عن الفتح  
ثم التنبأ بشهر الزمان لانهم اعتمدوا زمانه سنة مؤكدة وأوجه كالحرم أي انها فيه أفضل منها في غيره واستدل  
له في الفتح عاين ابن عباس عرفة في رمضان تعدل حجة وفي طريقه لمسلم تقضي حجة وأوجه في قال وكان السلف  
رحمنا الله تعالى بهم سمعوا الحج الأصغر وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع عرات كاهن بعد الهجرة في  
ذي القعدة على ما هو الحق وتمامه فيه **(تنبيه)** نقل بعضهم عن المتأخري في رسالته للسماحة الأديب في رجب  
أن كون العرفة رجب متباين فعلها عليه الصلاة والسلام وأمرهم لم يثبت فمروى أن ابن الزبير لما فرغ  
من تحديقها بالكعبة قبل ليلة وعشرين من رجب تحاربوا في رجب من رجب في رجب فمروى أن ابن الزبير لما فرغ  
شكر الله تعالى على ذلك ولا شك أن فعل الجملة حجة ومارأ السالمون حسنا فهو عند الله حسن فهذا وجه  
تخصيص أهل مكة العرفة بشهر رجب اهـ ملخصا **(قوله تحريما)** صرح به في الفتح والباب **(قوله يوم عرفة)**  
أي قبل الزوال وبعدمه هو المذهب خلافا لما عني أي يوسف أنها لا تكرر قبل الزوال بحر **(قوله وأربعة)**  
بالتصديق والتوثيق والاصل أربعة أيام بعدها أي بعد عرفة أي بعد يومها **(تنبيه)** براد على الأيام الخمسة  
مافي الباب يوم غيرهم كراهة فعلها في أشهر الحج لأهل مكة ومن يعتنقها من أي من القميين ومن في داخل المقات  
لأن الغالب عليهم أن يحجوا في سنتهم فيكونوا متبعين وهم عن التمتع ممنوعون والأفلا من لم يكن عن العرفة  
المعرفة في أشهر الحج إذا لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعله البيان شرح الباب ومثله في الضر وهو رد على  
ما اختاره في الفتح من كراهة للأيام وان لم يحج ونقل عن القاضي عبيد في شرح الباب ومثله في الضر وهو رد على  
العلامة فاسم ليس بذهب لعلنا ولا لأربعة الأربعة ولا خلاف في عدم كراهة لأهل مكة اهـ قلت وسأني  
تمام الكلام عليه في باب التمتع إن شاء الله تعالى وهذا ما نقله ح عن الشربلانية من تصديده كراهة العرفة  
الأيام الخمسة بقوله أي في حق الحرم وأمرنا الحج يقتضي أنه لا يكره في حق غيره ما لم أومن صرحه فلا يرجع  
**(قوله أي كراهة انشاءها بالأحرام)** أي كراهة انشاء الأحرام لها في هذه الأيام ح **(قوله)** حتى يلزمه دم وان  
رفضها سبأ في الكلام عليه إن شاء الله في آخر باب الخائفة **(قوله)** لا أدأوها عطف على انشاءها ح  
**(قوله)** كفارتها فاته الحج لوقال بكافى للعراج كفاية الحج لتكمل التمتع **(قوله)** وعده أي على ما ذكر من  
أن المكروه الانشاء لا الاداء ما حرام سابق **(قوله)** فاستثناء الخائفة الخ حيث قال تكرر العرفة في خمسة  
أيام لغير القارن اهـ وجه الانقطاع ما عتبه من أن المكروه انشاء العرفة في هذه الأيام والقارن احرم بها احرام  
سابق على هذا الأيام فهو غير داخل فيما قبله فاستثناءه منقطع فافهم **(قوله)** فلا يختص الخ تفريع على  
قوله منقطع لأن حاصله أنه لا يمكن منشأ الأحرام فيها ليكن داخلين تكرر عرفة فيها وحيث فلا يختص  
جواز عرفة بيوم عرفة فافهم **(قوله)** كما هو في الضر حيث قال بعد قول الخائفة لغير القارن ما نصه وهو  
تفصيل حسن ويشي أن يكون راجعا إلى يوم عرفة لا إلى الخمسة كالأخفى وأن يلحق التمتع بالقارن اهـ قال في  
التهر هذا ظاهر في أنه فهم أن معنى مافي الخائفة من استثناء القارن أنه لا بد من العزم ليليني عليها أفعال الحج  
من ثم خصه بيوم عرفة وهو غفلة عن كلامهم فقد قال في السراج وتكرر العرفة في هذه الأيام لا يكره انشاءها  
بالأحرام ما إذا أداها ما حرام سابق كذا كان فإنها في الحج تؤدي العرفة في هذه الأيام لا يكره وعلى هذا  
فلا استثناء الواقع في الخائفة منقطع ولا اختصاص ليوم عرفة اهـ أقول لا يخفى عليك أن المتبادر من القارن في  
كلام الخائفة المدرك لا قامت الحج بخلاف مافي السراج وحيث فلا شأن أن عرفة لا تكون بعد يوم عرفة لانها  
تقبل بالوقوف كما سيأتي في بابها وليس في كلام الضر تعرض لمن فاته الحج ولأن الاستثناء متصل أو منقطع فمن  
أن جاءت الفعلة قبله موافقه **(قوله)** والمواقيت جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود واستعمل كان أعني مكان  
الأحرام كما يستعمل لكان الوقت في قوله تعالى هنالك إلى المؤمنين ولا ينافيه قول الجوهري المقات موضع  
الأحرام لأنه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والحجاز وكأنه في البحر استند إلى ظاهره مافي الصحاح فزم

(ومازنت في كل السنة)  
وتدبت في رمضان  
(وكرهت) تحريما يوم  
عرفة وأربعة بعدها أي  
كره انشاءها بالأحرام  
حتى يلزمه دم وان  
رفضها لا أدأوها  
بالأحرام السابق كقارن  
فاته الحج فاعتمر فيها  
يكره سراج وعليه  
فاستثناء الخائفة  
القارن منقطع فلا  
يختص بيوم عرفة كما  
وهو في الضر  
(والمواقيت) أي  
المواضع التي لا يحوزها

مطلب  
في المواقيت

انه متفرق بين الوقت والمكان العين والمراد هنا الثاني وأعرض عن كلامهم السابق وقد قلت ما هو الواقع نهر  
ثم اعلم ان المقاتل المكي يختلف باختلاف الناس فانهم ثلاثة أصناف أضافوا إلى أي من كان داخل  
المواقف وحرمي وذكرهم المصنف على هذا الترتيب (قوله) مدينة (قوله) مدينة أي أولها ونهرها كعبارة ونحوها كما يأتي  
(قوله) الامم أي بحج أو مرة (قوله) يضم ففتح أي يسكنون الماء صغير الخلفة بالفتح اسم بنت في الماء  
معروف (قوله) على ستة أميال من المدينة وقيل بسبعة وقيل أربعة قال العلامة القطبي في منكب المجرور من  
ذلك ما قاله السيدون والدين على اليهودي في تاريخه قد خسر في ذلك فكان من عنة باب المسجد النبوي  
المعروف باب السلام إلى عنة مسجد النجدة بنى الخلفة تسعة عشر ألف ذراع بقدر المنة الفوقية  
وسمى هذه ذراع بتقدم السنين وأثنى وثلاثين ذراعاً ونصف ذراعاً إلى الداء قلت وذلك دون خمسة أميال  
فإن الميل عندنا أربعة آلاف ذراع ذراع الحديد المستعمل الآن والله أعلم اهـ (قوله) وعشر مراحل أو توسع  
كأن البحر (قوله) وهو كذب ذكر في البحر عن مناسك المحقق ابن أمير حاج الحلي (قوله) وذات عرق في  
منكب القطبي سميت بذلك لأن فيه قراؤها والجبل وهي قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على  
العقيق والعقيق وأدبيل ما ولى أغورى فهذه قلة الأثر هي اهـ ولهذا قال في الباب والأفضل أن يحرم من  
العقيق وهو قبل ذات عرق مرحلة أو مرحلتين (قوله) على مرحلتين وقيل ثلاث وسبع بأن الأول نظر إلى  
المرحلة العرفية والثاني إلى النسرعة (قوله) وخجفة يضم الجبل وسكنوا الماء المهمل سميت بذلك لأن السيل  
نزل بها وحجب أهلها أي استأصلهم واسمها في الأصل مهمل فكن قيل انها قد ذهبت أعلامها ولم يبق بها  
الاروس خجفة لا يكاد يعرفها الأسكان بعض الرواي فلذا والله تعالى أعلم باختار الناس الأحرار احتياطاً من  
المكان المسمى برباض وبعضهم يجعله بالنسبة لأنه قبل الخجفة نصف مرحلة أو فرس بين ذلك البحر وقال  
القطبي وقد سألت جماعة ممن له خبر من عربنا عنها فأروني أكنة بعدل مرحلتين رابع إلى مكة على  
جهة اليمن على مقدار ميل من رابع تقريباً (قوله) وقرن) بفتح القاف وسكنوا الماء جبل مطلى على عرفات  
لا خلاف في ضبط هذا بين رواة الحديث والقصة والفتوة وأصحاب الأخبار وغيرهم نرى عن هذا الاسم  
واللغات (قوله) وفتح الرأعظ الخ قال في القاموس وغلط الجوهر في تحريفه كوفي نسبة أويس القرني إليه  
لأنه منسوب إلى قرن بن رومان بن ناجية من مراد أحد أجداده (قوله) ويلم بفتح اللام التفتية واللائن  
واسكان الميم ويقال لها الميم بالهمزة وهو الأصل والماء تسهل لها (قوله) جبل أي من جبال تهامة مشهور في  
زماننا بالسعدية فله بعض شراح المناسك قال في البحر وهذه المواقف ما عدا ذات عرق ثابتة في العصور  
وذا عرق في صحيح مسلم وسنن أبي داود (قوله) والعراق أي أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراق وكذا  
سائر أهل المشرق وقوله والشام مثله المصري والمغربي من طريق تبرك لبوشرحه (قوله) ٣ القبر  
المأثر بالمدينة يعني أن كون ذات عرق للعراق وخجفة للشام إذا كانا غير ما روى من المدينة أمالوا بها  
فما بينهما من مقامات أعني ذال الخلفة وهذا لأن الأفضل أنه لا يجب علم الأحرار من ذى الخلفة كاللدى كما  
يأتي بحرفه فانهم (قوله) بقربة بما يأتي أي في قوه وكذا هي لمن مريها من غير أهلها ح (قوله) والبصرة  
أي نجد اليمن ونجد الحجاز ونجد تهامة لب (قوله) واليمن أي باقي أهل اليمن وتهامة لب (قوله) ويجمعها  
الخ جمعها أيضاً الشيخ أبو القاف في الصراحيق بقوله

مواقف أفاق عيان ونجدة \* عراق وشام والمدينة قاع  
يلم قرن ذات عرق وخجفة \* حلفه مسقات التي المكرم

(قوله) وكذا هي أي هذه المواقف الخمسة (قوله) قلة النوى الشافعي وغيره سقطت هذه الخلة من بعض  
النسخ وهو الحق لأن هذه المسئلة مصرحاً في كتب المذهب شواهد وأثر وأعلام في نقلها عن النوى ورجحه  
الله تعالى ح وأجب بابه بشير إلى أنها انصافية (قوله) قالوا أي علموا أنها الخفية (قوله) ولومرعاتين كاللدى  
عمر بنى الخلفة ثم بالحقه قمارهم من الأبعد أفضل أي الأبعد عن مكة وهو ذال الخلفة لكن ذكر في شرح  
البايع ابن أمير حاج أن الأفضل تأخير الأحرار ثم وقع بينهما بأن أفضل الأول لما فيه من الخروج عن  
المقابل على خط الوقت الذي في سحر الشارح الفيل المار وكثيراً ما يقع مثل هذا الظاهر ولعل منشاها اختلاف النسخ اهـ فجمعها

تسميها العوام أسرار على  
رضي الله عنه بن عرون  
أنه قاتل الجن في بعضها  
وهو كذب وذات عرق  
بكسر فسكون على  
مرحلتين من مكة  
(وخجفة) على ثلاث  
مراحل بقرب رابع  
(وقرن) على مرحلتين  
وفتح الرأع خطأ ونسبة  
أويس السخطا آخر  
(ويلم) جبل على مرحلتين  
أيضا (للدى والعراق  
والشام) القبر المار  
بالمدينة بقربة ما يأتي  
(والتيدي واليمن) لف  
وتسمر رب ويجمعها  
قوله  
عرق العراق يللم  
البن \*  
وبنى الخلفة يحرم  
الدى  
لشام خجفة ان مررت  
بها \*  
ولأهل نجد قون ولستين  
(وكذا هي لمن مريها  
من غير أهلها) كالشام  
عمر بمقات أهل المدينة  
فهو مقاته قلة النوى  
الشافعي وغيره قالوا  
ولومرعاتين فأحرماه  
من الأعداء أفضل ولو  
أخر إلى الثاني لاشي عليه  
(٣) قول المحقق القبر  
المأثر كذا الأصل  
المقابل على خط الوقت الذي في سحر الشارح الفيل المار وكثيراً ما يقع مثل هذا الظاهر ولعل منشاها اختلاف النسخ اهـ فجمعها

الخلاف وسرعة المسارعة الى الطاعة والشاقي لما فيه من الامن من قبله الوقوع في المخطورات لتفاسد الزمان  
 بكرة العصيان فلا ينافي ما هو والاماني البائع من قوله من جاوز ميقاتا بلا احرام الى آخره الا ان المسحوب  
 ان يحرم من الاول كذا روى عن أبي حنيفة انه قال في غير اهل المدينة اذ امروا بها فجاوزوها الى الحنفية فلا  
 بأس بذلك وأحب الى أن يحرموا من ذي الحليفة لانهم لما وصلوا الى المقات الاول ازمهم بحفظة حرمة  
 فكم لهم تركها اه وذكر مشله القدوري في شرحه الا ان في قول الامام في غير اهل المدينة اشارة الى أن  
 المسألة ليس كذلك وبه يجمع بين الرايين عن الامام وجوب النهم وعدمه بحمل رواية الوجب على اللقي  
 وعدمه على غيره اه قلنا لكن نقل في الفتح أن اللقي اذا جازا الى الحنفية فاحرم عندها فلا بأس به والا فضل  
 أن يحرم من ذي الحليفة ونقل فيه عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الراي وبه من جاوز  
 وقته غير محرم ثم ان وقتا آخر فاحرم منه اجزا ولو كان آخره من وقته كان أحب الى اه فالأول صريح  
 والثاني ظاهر في اللقي انه لا شيء عليه فعلم أن قول الامام المار في غير اهل المدينة اتفاقا لا احترازا وبه  
 لا فرق في ظاهر الراي بين المدي وغيره وأما قول الهداية وقائدة التائفت أي بالوقت الخمسة النعم عن تأخير  
 الاحرام عنها لانه يجوز التقدير الاجاع فاعترض في الفتح بأنه يلزم علمه أنه لا يجوز تأخير المدي الاحرام  
 عن ذي الحليفة والمسطور خلافه. فمرى عن الامام أن عليه ما ذكر الظاهر عندهما الاول قال في التهر  
 والجواب أن النعم من التأخير مقيد بالمقات الأخير وتعممه فيه **(قوله على المذهب)** مقابلة رواية وجوب  
 النهم **(قوله وعبارة لا يسقط عنه النهم)** مقتضاها وجوبه بالمجاوزة ثم سقوطه بالاحرام من الأخير وهو  
 مخالف للمسطور كما علمته والظاهر أنه مبني على الرواية الثانية **(قوله ولو لم يحرم الخ)** كذا في الفتح ومقتضاه أن  
 وجوب الاحرام بالمخلاة انما يتبرع بعدم المرور على المواقف أو المرور عليها فلا يجوز له مجاوزة آخر ما يمر  
 عليه منها وان كان يحاذي بعدم مقانا آخر وبذلك أجاب صاحب الجرمجا أورده عليه العلامة ابن حجر  
 الهيتمي الشافعي حين اجتماعه في مكة من أنه ينبغي على مدحا أن لا يلزم الشافعي والمصري الاحرام من  
 رابع بل من خلس لمخاضاته لا آخر المواقف وهو قرن المنازل وأجابه جواب آخر وهو أن مرادهم المخلاة  
 القريبة ومخلاة المارين بقرن بعيدة لأن بينهم وبينه بعض جبال لكن نازع في التهر بأنه لا فرق بين  
 القريبة والبعيدة **(قوله تحري)** أي غلب على ظنهم مكان المخلاة أو أحرم منه ان لم يجد عالما به **(قوله اذا  
 حاذي أحدها)** في بعض النسخ اذا حاذاه أحد **(قوله وبعدها)** أي عن مكة **(قوله فان لم يكن الخ)** كذا في  
 الفتح لكن الأصوب يقول الباب فان لم يعلم المخلاة انما قال شارحه انه لا يتصور عدم المخلاة اه أي لان  
 المواقف تم جهات مكة كلها فلا بد من مخلاة أو أحدها **(قوله فلي من حلتين)** أي من مكة فتفتح وجهه أن  
 المرتحلين أوسط المساطع والافلاحتاط الزيادة مقدس **(قوله وحرم الخ)** فعله العود الى مققات منها وان لم  
 يكن ميقاتا لجرمته والا فليعدم كسبائي بيانه في الجنائيات **(قوله كلها)** زائدة لأجل دفع ما أورده على عبارة  
 الهداية كما قدمناه آنفا **(قوله أي لا فاق)** أي ومن الحق به كالحرمي والحق الذي اذ انحر حال المقات كما يأتي  
 فتقصده بالآفاق لا احترازا عما لا يضاف مكانه فلا يحرم كما يأتي **(قوله يعني الحرم)** أي التي لا تحدده قريبا  
 لخصوص مكة وانما قيد بها لان الغالب قصد دخولها **(قوله غير الخ)** كبير الدائرة والزهرة أو التجارة فتخرج  
**(قوله أوالقصد موضوع من الحل الخ)** أي ما بين المقات والحرم والمعبر القصد عند المجاوزة لا عند الخروج  
 من بيته كسبائي في الجنائيات أي قصد الأول كما إذا قصد لمسلم أو شرابه أو أنه اذا فرغ منه يدخل مكة فاني اذا  
 لو كان قصد الأول دخول مكة ومن ضرورته أن يعرف الحل فلا يحل له **(قوله فله دخول مكة بلا احرام)** أي  
 ما لم يردن كما يأتي قريبا **(قوله وهو الحلية الخ)** أي القصد المذكور وهو الحلية لان أراد دخول مكة بلا احرام  
 لكن لا تتم الحلية الا اذا كان قصد ملو من الحل قصد الأول كما قررناه ولم يرد التمسك عند دخول مكة كما يأتي  
 قريبا وساقى تمام الكلام على ذلك في أواخر الجنائيات ان شاء الله تعالى **(قوله الامور بالجملة)** ذكره في  
 الخبر بحثا بقوله وينبغي أن لا يجوز هذه الحلية للأمور بالجملة لا حيث نذر لكن سفره للجم ولاه ما مور بحجة  
 آفاقية واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجة مكية فكان مخالفا وهذا السئلة يكثر وقوعها فيمن يسافر

على المذهب وعادة  
 الباب سقط عنه النهم  
 ولو لم يحرمها تحري وأحر  
 اذا حاذي أحدها  
 وأبدها أفضل فان لم  
 يكن يحاذي فعله  
 مرتلتين (وحرم تأخير  
 الاحرام عنها) كلها  
 (لمن) أي لا فاق  
 (قصد دخول مكة)  
 يعني الحرم (ولو لم يحل)  
 غير واجاب ما لو قصد  
 موضعها من الحل  
 كتحليل وجنة حله  
 مجاوزة بلا احرام فلذا  
 حل به الصق بأهله فله  
 دخول مكة بلا احرام  
 وهو الحلية لم يندك  
 الامور بالجملة متعلقة  
 (لا يحرم التقديم)

في البحر الملح وهو مأور بالبحر يكون ذلك في وسط السنة فهل له أن يقصد البندر المعروف بمكة ليحمله إلى مكة  
 بفراحم حتى لا يطول الأحرار عليه أو أحرما بل فان المأور بالبحر ليس له أن يحرم بالعمرة اه أي لئلا إذا اغتبر  
 ثم أحرما بل يحرم مكة بصريح مخالفا في قولهم كافي التتار حاشية عن المحط وهل مخالفته لكونه جعل سفره لغرض  
 المأور به أو لكونه لم يجعل حجة أه قبه وعلى الثاني لو اعتبر أو فعل الحيلة بأن قصد البندر ثم دخل مكة ثم خرج  
 وقت الحج إلى الميقات فأحرمه لم يكن مخالفا لأن حجة صارت آفاقية أما على الأول فهو مخالف ويحتمل أن  
 المخالفة لكل من العتين كما يفيد ما أول عبارة البحر المذكورة تحقيق المخالفة بالعله الأولى لم يكن ذكر العلامة  
 القاري في بعض رسائله مسألة اضطرر بها فقها عصره وهي أن الآفاق الحاج عن التعر إذا حاور الميقات  
 بلا حرام الحج ثم عاد إلى الميقات وأحرم هل يصح عن الآخر قيل لا وقيل نعم وما هو الثاني قال وفتي به الشيخ  
 قطب الدين وشيخنا سلمان الزوي في منسكه على الشيخ على المقدسي قلت وهذا يفيد جواز الحيلة المذكورة إذا  
 عاد إلى الميقات وأحرم والجواب عن قوله لأن سفره محتشم لم يكن السج أنه إذا قصد البندر عبداً لجأزه ليقربه  
 أو ما لا يسع أو شرا عملاً ثم يدخل مكة لم يخرج عن أن يكون سفره للحج كالأقص كما أن آخر طريقه  
 التقله عنه والله تعالى أعلم فافهم وأما لو أحرما بل يحرم الميقات فأحرما فله حاجة إلى هذه الحيلة لكنه  
 يذكره تقديم الأحرار على أشهر الحج أي يحرم كإقامته قيل أحكام العمرة (قوله بل هو الأفضل) قد مناه في  
 العصاة الاتباع بالأحرار من دورته أهله ومن الأما كن القاصية قال في فتح القدر وإنما كن لتقديم على  
 المواقف أفضل لأنه أكثر تعظيماً وأمر مشقة الأجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الأحرار مهمامن  
 الأما كن القاصية ويؤمن ابن عمر أنه أحر من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابن عباس  
 أنه أحر من الشام وإن مسعود من القادسية وقال عليه الصلاة والسلام من أهل من المصدا الأقصى  
 بمره أو جعفر الله ما تقدم من بغيره وأما جدو أو داود بنحوه اه (قوله ان في أشهر الحج) أما فلها فكره  
 وإن آمن على نفسه الوقوف في المحظورات لشبه الأحرار بالر كن كاسر (قوله وأمن على نفسه) والأما الأحرار  
 من الميقات أفضل بل تأخير إلى آخر المواقف على ما اختاره ابن أمة حاج كإقامته (قوله وحل لأهل  
 داخلها) شروع في الصنف الثاني من المواقف والمراد بالداخل غير الخارج فيشمل من فيها نفسه هومن بعدها  
 فانه لا فرق بينهما في المخصوص من الرواية كما صرح به في الفتح والبحر وغيرهما وينبغي أن يراد داخل جمعها  
 ليعرج من كان بين ميقاتين كن كن منزله بين ذي الحليفة والخليفة لأنه بالنظر إلى الخليفة خارج الميقات فلا  
 يحل له دخول الحرم بلا أحرار تأمل (قوله يعني لكل الحج) أشار إلى أن المراد بالأهل ما يشمل من قصدهم من  
 غيرهم كما أفاده قبله بقوله أما لو قصد موضعاً من الحل الحج (قوله غير محرم) حال من أهل ولم يجمعه نظر إلى لفظ  
 أهل فانه مفرد وإن كان معناه جماع (قوله ما لم يردنسا) أما إن أرادهم وجب عليه الأحرار قبل دخوله  
 أرض الحرم ففاته كل الحل إلى الحرم فخرج عن هذا قال القطبي في منسكه ومما يجب التيقن له سكان حدة  
 بالبحر وأهل حدة بالمهله وأهل الأودية القرية من مكة فافهم غالباً بأن مكة في سلاسل أو سباع ذابغة بلا  
 أحرار محرم من الحج من مكة ففهمهم لمجاوزة الميقات بلا أحرار لكن بعد توجههم إلى عرفة ينبغي سقوطه  
 عنهم بوصولهم إلى أول الحل مليون الآن يقال إن هذا لا يعود إلى الميقات لعدم قصدهم العود ولأن  
 ما لم يردنسا لمجاوزة بل قصدوا التوجه إلى عرفة اه وقال القاضي محمد بن عيسى في منسكه والظاهر السقوط  
 لأن العود إلى الميقات مع التلبية مسقط لعدم المجاوزة وإن لم يقصد حصول المقصود وهو التنظيم (قوله العرج)  
 علقه قوله وحل الحج (قوله كالجواز هالح) يحتمل عودها إلى مكة فتكون الكافي القتل لأن المكي إذا  
 خرج إلى الحل الذي في داخل الميقات التي بأهله كأمرا ففان بشرط أن لا يجاوز ميقات الآفاق والأفهر  
 كآفاق الحل لدخوله دخوله بلا أحرار كما ذكر في البحر ويحتمل عودها إلى المواقف قال في التنزيل بل في  
 قوله ما لم يردنسا فان من أراد من أهل الحل لأدخل مكة بلا أحرار ونظيره المكي الخارج من هنا جاوز  
 المواقف لا يحل له العود بلا أحرار لكن أحرار من الميقات بخلاف من لم يتسبك فانه من الحل كما علمته

الأحرار (عليها) بل هو  
 الأفضل ان في أشهر  
 الحج وأمن على نفسه  
 (وحل لأهل داخلها)  
 يعني لكل من وجد في  
 داخل المواقف  
 (دخول مكة غير  
 محرم) ما لم يردنسا  
 للعرج كما لو جاوزها  
 حطاب مكة

فهذا (ميقاته الحلال) الذي بين المساويت والحرم (و) الميقات (من بينكم) يعني من يدخل الحرم (الحج) الحرم والعمره الحلال ليحقق نوع سفره والتعميم أفضل وتظهر حدود الحرم ابن المقن فقال والحرم التعديدين من أرض طيبة \* ثلاثة أميال إذا زارت إقامه وسبعة أميال عراق وطائف \* وجنته عشر ثم تسع جعرانه

### (فصل في الأحرار)

وصفة المفرد بالحج (ومن شاء الأحرار) وهو شرط صحة التسلط كسكينة الافتتاح فالصلاة والحج لهما تحرير وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من وجهين الأول أنه يقضى مطلقا ولو مظنونا بخلاف الصلاة الثاني أنه إذا أتم الأحرار حج أو عمرة لا يخرج عنه

قوله إن على الحرم هكذا في النسخة ولعله وأن اه

(قوله فهذا) الإشارة إلى أهل داخلها والمعنى الذي ذكرناه فالحرم حد في حقه كالميقات إلا فاق فلا يدخل الحرمان قصد التسلط بالأحرار ما يخرج (قوله يعني الحج) أشار إلى ما في العمر من قوله والمراد الملك من كان داخل الحرم سواء كان عبدا أو لا وسواء كان من أهلها أو لا اه فقبله الأفاق المفرد بالعمره والمتنع والحلال من أهل الحلال إذا دخل الحرم لحاجة كإتيان الباب (قوله ليحقق نوع سفر) لأن أداء الحج عرفه وفيه على الحلال فيكون إحرام المكي بالحج من الحرم ليحقق نوع سفره بتبدل المكان وأداء العمرة في الحرم فيكون إحرامه بهما من الحلال ليحقق نوع السفر شرح الفتاوى للقاري فلو عكس فأحرم بالحج من الحلال وألغى من الحرم لزعموا لأنواعا على الميقات المشروعه كإتيان الباب وغيره (قوله والتعميم أفضل) هو موضع قريب من مكة عند منسبها فاشقة وهو أقرب موضع من الحلال أي الأحرار منه للعمرة أفضل من الأحرار لها من الجعرانه وغيرهما من الحلال عندنا وإن كان على الله تعالى وحرمها لم يرد عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن أن يذهب بأخته عائشة إلى التعميم لتمر منه وبالليل القولي مقدم عندنا على الفعلي وعند الشافعي بالعكس (قوله) وتظهر جود الحرم من الملقن) هو من علماء الشافعية ونقل عن شرح المذهب لثوري أن تأمل الأبيات للذكر كونه القاضى أو الفضل التوري أن على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصبا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وكان جبريل يري به مواضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر عثمان ثم معاوية وهي إلى الآن ثابتة في جميع جوانبه الأمن جهته جنته وسهله الجعرانه فلم يلبس فيها أصاب اه ملخصا (قوله وسبعة أميال الحج) وقال \* ومن بين سبع عراق وطائف \* لاستوفى واستغنى عن البيت الثالث المذكور في العمر وهو ومن بين سبع بتدبيره منها \* وقد كملت فاشكر ربك إحسانه فأفادح عن الشرب ليلانية (قوله جعرانه) بكسر العين وتشديد الراء أو لا فصاحساكن العين وتخفيف الراء وتعلمه في ط

### (فصل في الأحرار)

مناسبة ذكر بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للإنسان أن يحاورها الأحرار ما وافقه وهو لفظة مصدر أحرم إذا دخل في حرمة لا تنتهك وحل حرام أي يحرم كذا في الأصحاب وشرط الفحول في حرمان مخصوصة أي التزامها غير أنه لا يتحقق شرعا إلا بالتسلط المذكور والخصوصية كذا في الفتح فهما شرطان في تحققها لاجزاه ماهيته كونه في الحرم حيث عرفه بنية التسلط بالحج والعمر مع الذكر أو أن خصوصية غير والمراد بالذكر التلبية ونحوها وبخصوصية ما يقوم مقامهما من سوق الهدى أو تقليد البدن فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها فلو نوى ولم يلبأ وبالعكس لا يصير محرما وهل يصير محرما بالتلبية أو بأحدهما بشرط الآخر المعتمد إذ كره الحسام الشهيد أنه بالتلبية لكن عند التلبية كما يصير شرطا في الصلاة بالتلبية لكن بشرط التكبير لا بالتكبير كما في شرح الباب ولا يشترط لفظة زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حاله فلا حرم لابس الخيط أو مجامعا انقضت في الأول حصصا وفي الثاني فاسدا كإتيان الباب (قوله وصفة المفرد بالحج) أي والأوصاف التي يفتلها الحاج المفرد بعد تحقق دخوله فيه الأحرار فهو عطف عقار فافهم وقدم الكلام في المفرد على القارن والمتنع لأنه بمنزلة المفرد من المركب (قوله التسلط) أي الصلابة غلب على عبادة الحج والعمرة (قوله كسكينة الافتتاح) للزاد من المذكر الخالي عن المعاد لأن لفظة التكبير واجب لا بشرط (قوله فالصلاة الحج) زاد في التفرع قوة وتحليل لنا كبداية للتحليل الصلاة والسلام ونحوه وتحليل الحج بالخلق والطواف على ناسائي (قوله ثم الحج أقوى) أي من الصلاة ولم يقل أفضل لما قدمناه أول كتابنا كذا في التعمير وشرحه من أن الأفضل الصلاة ثم الحج ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف (قوله من وجهين الحج) الأولى تقديم الثاني على الأول كما فعل في العمر (قوله ولو مظنونا) بيان لا إطلاق فلا حرم بالحج على من ظن أنه عليه ثم ظهر خلافه وجب الضمي فيه والقضاء أن يبطله بخلاف المظنون في الصلاة فإنه لا قضاء لو أقسده بغير واختلاف في وجوب قضائهما على المحصر والأصح الوجوب أيضا كالتسديد كرمي بيله (قوله لا يخرج عنه الحج)



بخلاف الصلاة فإنه يخرج عنها بكل ما ينافيها وأنه محرم عليه المضى في فاسدها وأما الحج فيجب المضى في فاسده  
 بجماع قبل الوقوف كصححه **(قوله)** الأجل استثناء من مقدرو الأصل لا يخرج عنه في حالة من الأحوال  
 يعمل من الأعمال الأجل الخ وقوله الأجل القرات والأحوال استثناء من حالة المقدرة والاستثناء الأول من  
 أعم الظروف والثاني من أعم الأحوال فافهم **(قوله)** فبعض العرة أي يتصل عنه بمررتلوات الوقت وعليه  
 الجمن قابل **(قوله)** فبذبح الهدى أي يتصل عنه بعدد حج في الحرم **(قوله)** وغسله أحب لأنه سنة  
 مؤكدة والوضوء يقوم مقامه حتى إقامة السنة المستحقة لا الفضيلة أي لا فضيلة السنة المؤكدة بل بشرحه  
 لكن في القهستاني عن الاختيار والمحيط أنهم ما استحبوا **(قوله)** وهو أي القسل كالماء للتأذي وصرح  
 كلام غير واحد **(قوله)** فيجب أي يطلب استحبابا وهذا يؤيد ما في القهستاني الآن يفرق بين الحائض والنفساء  
 وغيرهما أو يكون المراد يجب يس لان المسنون محبوب لا شارع تأمل **(قوله)** في حق حائض ونفساء أي قبل  
 انقطاع دمها بقرينة التفرغ انقطع الانقطاع يكون طهارة ونظافة والمرائن التفرغ ببيان صورة لا توجد  
 فيها الطهارة ليعلم أنه لم يشرع لأجلها فقط **(قوله)** وصي صرح به في التفرغ وغيره يمكن الصي إن كان غافلا  
 يكون غسله طهارة لأنه ليس المراد بها طهارة الجنابة بل طهارة الصلاة فإن غسل الجمعة والعدين طهارة  
 والنظافة معا كافي التهرم مع أنه يس لعبار الحب وحسنه فقط الصي على الحائض وهم أن غسله لا يكون إلا  
 للنظافة فيعتين أن يرايه غير العاقل هنا فيكون ذكره إشارة لقول النهر وأعلم أنه ينبغي أن ينب القسل أيضا  
 لمن أهل عنه رفقته أو أولاده لغيره لقولهم إن الأحرام فام بالغي عليه والصغير لا عن أي بل هو جامع أحرامه عن  
 نفسه وقد استقر به لكل محرم اه فافهم **(قوله)** ليس عشرة وعزبه غير واحد كان يلي والصبر والنهر والفتح  
 وقبه رذعي حافي منسك المبادئ من أنه ان عجز عن ما تبهم الآن يحمل على ما إذا أراد صلاة الأحرام **(قوله)**  
 بخلاف الجمعة والعدين قال في الصبر يعني أن القسل فيها الطهارة لا للتنظيف ولهذا يشرع التيمم لها عند العجز  
**(قوله)** لكن سوى أي في عدم مشروعية التيمم **(قوله)** ووجهه في النهر حيث قال أنه التحقيق وكذا عترض  
 في الصرع الزبلي بأن التيمم لا يشرع لها عند العجز إذا كان طاهر من الجنابة ونحوها والكل ما فيه لأنه  
 ملوث ومغبر لكن جعل طهارة ضرورية أداء الصلاة ولا ضرورة فنهما ولهذا سوى المصنف في الكافي بين  
 الأحرام وبين الجمعة والعدين اه **(قوله)** وشروط الخ بل إننا لا نجهل أي لأنه انما يشرع للأحرام حتى لو  
 اغتسل فأحدث ثم أحرم حتى تولى بل فضله كذا في البناءة معز بالجماع الفقه نهر **(قوله)** وكذا يستحب  
 الخ أي قبل القسل كافي القهستاني والباب والسراج وفي الزبلي غصب القسل تأمل والأزالة شاملة لقص  
 الأظفار والشارب وحلق العانة أو تنقيها أو استجمال النورة وكذا تنف الأظفار والعانة الشعر القري بيمين فرج  
 الرجل والمرأة ومثلها شعر الدر بل هو أولى بالأزالة لتعلق به شيء من انتشار ج عند الاستجمام بالخ **(قوله)**  
 وحلق رأسه ان اعتاده كذا في العبر والنهر وغيرها خلافا لما في شرح الباب حيث جعله من فعل العامة  
**(قوله)** ولا مانع) الواو الحال **(قوله)** وليس أزار) بالإضافة وفي بعض نسخ أزارا بالنصب على أن ليس قسل  
 حاض ثم هذا في حق الرجل **(قوله)** من السرة إلى الركبة بيان لتفسير الأزار والفاية داخله لان الركبة  
 من العورة **(قوله)** على ظهره بيان لتفسير الرءاء قال في الصبر والرءاء على الظهر والكفين والصدر **(قوله)**  
 فان زوره الخ وكذا الوشم يحمل ونحوه لم يشهد حديثا بخلاف من جهة أنه لا يحتاج إلى حفظه بخلاف شد  
 الهميان في وسطه لأنه شد تحت الأزار عادة فأداه في فتح القدر أي فلم يكن القص منه حفظ الأزار وان شدة  
 فوقه **(قوله)** ويسن أن يدخله الخ هذا يسمى اضطباعا وهو يختلف لقول الصبر والرءاء على الظهر والكفين  
 والصدر وما تنازعاه القهستاني النهاية وعزاني في شرح الباب بالرجوع عن الخزانة ثم قال وهو موهم أن  
 الاضطباع يستحب من أول أحوال الأحرام وعليه العوام وليس كذلك فإن محله المسنون قبل الطواف إلى  
 انتهائه لا غير أهالي بعض المحسنين وفي شرح الحرشي على مناسك الكعبة أنه الأصم وأنه السنة ونقله في المنسل  
 الكبير للسندى عن الغاية ومناسك الطرابلسي والفتح وقال أن أكثر كتب المذهب طائفتان الاضطباع

الاجل ما أحرمه وإن  
 أفسده إلا في القوات  
 فيجعل العدة وتالا  
 الاحصاء فبذبح الهدى  
 وضاً وغسله أحب وهو  
 للنظافة لا للطهارة  
 فيجب) بجاء مهملة  
 في حق حائض ونفساء  
 وصي) والتيمم عند  
 العجز) عن الماء ليس  
 بشرع) لأنه ملوث  
 بخلاف جهة وعيد  
 ذكر ما لا يلي وغزبه  
 لكن سوى في الكافي  
 بينهما وبين الأحرام  
 وجهه في النهر وشروط  
 لتيل السنة أن يحرم  
 وهو على طهارته) وكذا  
 يستحب) لم يرد الأحرام  
 إذا نظف شعره وشارب  
 وعاته وحلق رأسه إن  
 اعتاده) ولا يفسر حه  
 و) جماع زوجته أو  
 جاريتها لوعه ولا مانع  
 منه) كيص (وليس  
 أزار) من السرة إلى  
 الركبة) ورواه على ظهره  
 ويسن أن يدخله تحت  
 يمينه وبقية على كفه  
 الأيسر فان زوره أو  
 خله أو عقده أساء ولا

يس في الطواف لانه في الاحرام وعليه بدل الاكلية وبه قال الشافعي اه وكذا نقل القهستاني عن عدة  
 المناهل صاحب الهداية ان عدمه أولى **(قوله جديدين)** أشار بتدعيه الى افضليته وكونه ابيض افضل من  
 غيره وفي عدم غسل العتق تركه المستحب بحر **(قوله ككفن الكفاية)** التسمية في العدد والصفة ط **(قوله)**  
 وهذا أي ليس الا زوازا وادعى هذه الصفة بيان السنة والافتاء العورة كافي في خصوص ثوب واحد أو أكثر  
 من ثوبين وفي أسودين أو قطع خرق بخطه أي السمة من قبة والفضل أن لا يكون فيها مخاطة للباب بل لم يقرر  
 عن الخط أصلا بعد إخراجهم كافتاء عن الباب أيضا وان لم يرد ولم يرد لعدا مضى عليه يوم ولسه والا  
 فصدقه كما يأتي في الخنايات **(قوله وطب بدنه)** أي استحبابا عند الاحرام زلي ولوما تقي عينه كالسك والغالية  
 هو المشهور نهر **(قوله ان كان عنده)** فإذا لم يكن عنده لا يطله كافي العناية وانه من سنن الزوائد لا الهدي  
 كافي السراج نهر **(قوله بما تقي عينه)** والفرق بين الثوب والبدن أنه اعتبر في البدن تابعا والمتصل بالثوب  
 منفصل عنه وأيضا المقصود من استنائه وهو حصول الارتفاق حالة المتع منه حاصل بما في البدن فأغنى عن  
 تجويز في الثوب نهر **(قوله ندبا)** وفي الغاية أنه لم يسن نهر وبه جز في البحر والسراج **(قوله بعد ذلك)** أي بعد  
 التمس والتطيب بحر **(قوله يعني ركعتين)** يشير الى أن الأولى التعديل بهما كما فعل في أكثر الأثر الشفع شبل  
 الأربع **(قوله ويجزى بالكتوبة)** كذا في الزلي والفتح والبحر والنهر والباب وغيرهما وشبهها بتجنية المسجد  
 وفي شرح الباب أنه قاس مع الفارق لأن صلاة الاحرام منه مستقلة كصلاة الاستبراء وغيرهما لا الثوب  
 القرينة منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فله ليس لها صلا على حدة كما حققه في فتاوى الحق  
 فتأدى في ضمن غيرها أيضا اه ونقل بعضهم أنه رد عليه الشيخ خفيف الدين المرشد في **(قوله بلسه)** مطابقا  
 لجناته أي لقلبه يعني أن دعاءه بطلب التسير والتقبل لا بد أن يكون مقرونا بصدق التوجه الى الله تعالى لأن  
 الدعاء غير دالسان عن قلبه لا يقبل وليس هذا بنية للبحر كذا كره باقافهم **(قوله لمشقة الخ)** لأن أداءه  
 في أربعة متفرقة أو مكنته متباينة فلا يرى عن المشقة حاله فاسأل الله تعالى التسير لأه البسر كل عسر زلي  
**(قوله لقول ابراهيم واسماعيل عليهم السلام)** لتعليل لقوله تقبله مني لانهما طالبا ذلك في بناء البيت نائب  
 طله في قصد للبحر اليه فان الصادق المساجد عمارتها فافهم **(قوله وكذا المعبر)** لوجود المشقة في العرة  
 وان كانت أدنى من مشقة الحج **(قوله والقارن)** فيقول الهم أي أريد بالحج والعرة الحج قال ح تركه المتع لأنه  
 يرد الاحرام بالحج ويتردها يعرفه فدخل فيما قبله **(قوله وقيل)** عزاء في التحفة والفتنة الى محمد كافي النهر  
**(قوله وما في الهداية أولى)** كذا في النهر قال الرجعي ولكن ما أعظم الصلاة وما أصعب أداءها على وجهها وما  
 أخرى طلب تسيرهم الله تعالى فلذا عزمه الزلي يتعالفهم من الأعة **(قوله ناويا بها الحج)** قال في النهر فيه  
 إيماء الى أنها غير حاملة بقوله الهم أي أريد بالحج لأن النية أمر آخر وراء الارادة وهو العزم على الشيء كما  
 قال البرزقي وقد أفصح عن ذلك ما قاله الراغبان دعوى الإنسان للفتل على مراتب السائغ ثم الخاطرم  
 الفكر ثم الارادة ثم الهم ثم العزم ولولا بلسه نوبت الحج وأحرمت به ليل الحج كان حسنا ليجتمع القلب  
 والسان كذا في الزلي قال في الفتح وعلى قياس ما قلناه في شروط الصلاة أتينا بحسن إذا لم يجتمع عزته لا إذا  
 اجتمعت ولم نعلم أن أحدا من الرواة تسكع صلى الله عليه وسلم روى أنه سمعه يقول نوبت العرة ولا الحج ولهذا  
 قال مشايخنا المذكور بالسان حسن ليطابق القلب اه قال في البحر فلما حصل أن التلظظ بالسان بالنية  
 بدعة مطلقا في جميع العبادات اه لكن اعترضه الرجعي بما في جميع النواحي عن أن رضي الله تعالى عنه سمعهم  
 يصرخون بها جميعا وعنه ثم أهل الحج وعمره وأهل الناس بها أي غير ذلك مما هو مصرح بالفتح بما يقيد  
 معنى النية ولم يقل أحدان النية تعين بلفظ مخصوص لا وجوب ولا بداهة فكيف يقال أنهم لم توجد في كلام أحد  
 من الرواة قائل اه قلت قد يجاب بأن المراد في التصريح بلفظ نوبت الحج وان ما ورد من الاهلال المذكور  
 هو ما في ضمن الدعاء بالتسير والتقبل وقد علمت أن هذا ليس بنية وإنما التلبية في وقت التلبية كما أشار اليه المصنف  
 كغيره بقوله ناويا وهو ما يذكر في التلبية في الباب وشرحه وسحب أن يذكر في أهله أي في رفع صوته

دمعه (جديدين) أو  
 غسيلين (ظاهرين)  
 أبيضين ككفن  
 الكفاية وهذا بيان  
 السنة والافتاء العورة  
 كافي (وطب بدنه) ان  
 كان عنده لا توبه بما  
 تقي عينه هو الأصح  
 (وصلي) ندبا بعد ذلك  
 (شعفا) يعني ركعتين في  
 غير وقت مكروه  
 ويجزى بالكتوبة (وقال  
 للمرشد بالبحر) بلسه  
 مطابقا لجناته (الهم  
 انما ريد بالبحر فيسر طي)  
 لمشقة وطول مدته  
 (وتقبله مني) لقول  
 ابراهيم واسماعيل ربنا  
 تقبل منا وكذا المعبر  
 والقارن بخلاف الصلاة  
 لأن مدتها يسيرة كذا  
 في الهداية وقيل يقول  
 كذلك في الصلاة  
 وعنه الزلي في كل  
 عبادة وما في الهداية  
 أولى (ثم يدير صلاته  
 ناويا بها) بالتلبية  
 (الحج)

بالتلبية ما أحرمه من حج أو عمره فقد قول ليلك بحجة ومنه في البدائع تأمل **(قوله بيان لا كل)** راجع إلى قوله  
 ٢ تنويهاً إلى كافي البصر **(قوله علقق النية)** من إضافة الصفة للوصف أي بالنية المطلقة من التقيد  
 بالجزء بأن نوى التسليم من غير تعيين حج أو عمره ثم إن قيل الطواف فيها والأصرف للعمرة كما يأتي قال في  
 الباب وتعيين التسليم ليس بشرط فصع بمهما عا أحرمه الغير ثم قال في موضع آخر ولو أحرم عا أحرمه غيره  
 فهو مهم فليزجه أوجرة وقد شارحه بما إذا لم يعا أحرمه غيره اه وكذا لو علقق نية الحج صرف للقرض  
 وبأن يتأخر مقر بإقصيل قوله ولو أشعرها **(قوله ولو قبله)** لأن ذكر ما يحرم من الحج أو العمره بالنسبة  
 ليس بشرط كافي الصلاة زيلي **(قوله يذ كر يقصده التعظيم)** أي ولو مشوا بالصلوة على الصحيح شرح  
 الباب وفي الخاتمة ولو قال اللهم لم يرد قال الإمام ابن الفضل هو على الاختلاف الذي ذكرنا في الشرع وفي  
 الصلاة والحاصل أن اقتران النية بخصوص التلبية ليس بشرط بل هو السنة وإنما الشرط اقترانها بأي ذكر كان  
 وإذا لم يكن فلا بد أن تكون باللسان قال في الباب فلو ذكرها قبله لم يعتد بها والأخرس يلزم تحريك لسانه وقيل  
 لا يلزم يستحب اه وما لشارحه إلى الثاني لأن الأصح أنه لا يلزم تحريكه بل في القراءة فصلاً فهذا أولى لأن الج  
 أوسع ولأن القراءة فرض قطعي متفق عليه بخلاف التلبية **(قوله ولو بالفارسية)** أي أو غيرها كالتركية  
 والهندية كافي الباب وأشار إلى أن العربية أفضل كافي الخاتمة **(قوله وإن أحسن العربية والتلبية)** أي  
 بخلاف الصلاة لأن باب الحج أوسع حتى فام غير ذلك كرقابه كتقليد البدن عن غير سنن بلانية وفيه أن الشروع  
 في الصلاة يتحقق بالفارسية ولومع القدرة على العربية وقدمه الشارح هناك وتنبه على ما وقع للشرنبلاني وغيره  
 من الاشتباه حيث جعلوا الشروع كالقراءة **(قوله وهي ليلك اللهم ليلك)** أي أقترب باباً أقامة بعد أخرى  
 وأجبت ندماً لاجابة بعد أخرى وجهه اللهم يعني بالله معترضة بين الملو كدو الملو كدشرح السباب فالتنية  
 لأفادته التكرار ككافي فارجع البصر كين أي كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك ويحدث في بعض النسخ  
 بعد اللهم ليلك مرتين وهو الموافق لما في الكذرو والهداية والجمهور والباب وغيرهما فتكون اجازته ثانياً  
 لمبالغة التأكيد قال بعض المحققين وقد استحسنت الشافعية الوقف على ليلك الثالثة ولم أره لا يمتثل فراجع اه  
 قلت مقتضى ما في الفقهستاني الوقف على الثانية فإنه تكلم على قوله ليلك اللهم ليلك ثم قال ليلك لا ليلك  
 استثنى فإن مفاده أن الاستثنى بقوله ليلك الثالثة لا بقوله لا ليلك وهو مفاد ما في شرح الباب أيضاً  
**(قوله بكسر الهمزة وتفتح)** والأول أفضل قال في المحط لأنه عليه الصلاة والسلام فعله ودم في الثانية لأنه لم  
 يعرف نعم علل أكثرهم الأفضلية قبله استثنى الثانية فتكون التلبية لذن بخلاف الفتح فإنه تعطل للتلبية  
 أي ليلك لأن الحمد للث والثمة والملك وتعلق الإجابة التي لانهاية لها بالثبات أو لم منه باعتراضه واعتراض بأن  
 الكسبي يجوز أن يكون تعطلا مستأنفاً أيضاً ومنه وصل عليهم إن صلاتك تسكن لهم إنهم ليس من أهلك ومنه علم  
 ابنك العلم إن العلم نافع وأوجب بأنه وإن حازقه كل منهما إلا أنه يحمل هنا على الاستثنى لأو لمه بخلاف  
 الفتح إذ ليس فيه سوى التعطيل وحكي الشارح أن الإمام الفتح وعن محمد الكسبي والقرء الكسر الآن  
 المذكور في الكشف أن اختيار الإمام الكسري والشافعي الفتح وهو الذي يعطيه ظاهر كلامهم **(قوله بالفتح)**  
 الأصوب بالنصب لأنه معرب لا مبني وبعبارة التبر بالنصب على المشهور ويجوز الوقع الخ **(قوله أو مبتدأ)** وخبره  
 لأن عليه خبران محذوف دلالة ما بعده عليه والأولى جعل لك خبران وخبر المبتدأ محذوف كافر رواه الوجه في  
 قوله تعالى إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الآية فافهم **(قوله والملك)** بالنصب  
 وجوز الرفع وعلى كل حال خبر محذوف واستحسن الوقف عليه ثلاثتهم أن ما بعده مخرجه شرح الباب ونقل  
 بعضهم أنه مستحب عند الأئمة الأربعة **(تنبيه)** في الباب وشرحه يستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم  
 يخفضه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو على ما هو من المأثور اللهم إني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك  
 من غضبك والنار وفيه أيضاً وتكرارها سنة في المجلس الأول وكذا في غيره وعند تغير الحال أنت مستحب مؤكد  
 والاكثر مطلقاً مندوب ويستحب أن يكررها كل شبر فمها ثلاثاً على الولاء ولا يقطعها بكلام **(قوله وزد)**

بيان لا كل والأفصح  
 الج علقق النية ولو قبله  
 لكن بشرط مقارنتها  
 بذكر يقصده التعظيم  
 كسبج وتهيل ولو  
 بالفارسية وإن أحسن  
 العربية والتلبية على  
 المذهب (وهي ليلك  
 اللهم ليلك لا ليلك  
 ليلك إن الحمد بكسر  
 الهمزة وتفتح) والثمة  
 (ك) بالفتح أو مبتدأ  
 وخبر (الملك لا ليلك  
 لك وزد)

٢ قوله تنويهاً  
 عبارة المصنف ثانياً  
 فلعلمها عبارة غير  
 المصنف

ندبا (فيها) أي عليها  
لا في خللاها (ولا  
تقص) منها فله  
مكروه أي تحسيرا  
لقولهم إنها مكره شرط  
والزائد منه و يكون  
مستتابرا كما هو بترك  
رفع الصوت بها (وإذا  
لي نايابا) نسكا (أو ساق  
الهدى أو قلد) أي ربط  
قلادة على عنق (بدنة  
نفل أو جزء صيد) قلته في  
الحرم أو في إجماع سابق  
(وتحوى) بكتباية ونذر  
ومستقران (وتوجه  
معها) والحال أنه  
(يريد الخ) وهل  
التمرة كذلك ينبغي  
نم (أو بعثها) توجه  
ولحقها قبل المقاتلة

مطلب  
فيما يصير به محرما

فيها) ولا تستحب الزيادة من غير المأثور كإتيان العناية خلافا لما في الترافهم ثم في شرح الباب ما وقع ما تورا  
يستحب أن يقول ليل وسعد بك والتمر كله سيدك والرغما ليلك الله الخلق ليلك بحجة حق تعاد ورا  
ليلك أن العيش عيش الآخرة وليس مريبا لخيار أو حسن (قوله أي عليها) فالتفرع يعني على كما أفاده  
الزيلي قال في التمر لأن الزيادة إنما تكون بعد الاتيان بها إلا في خللاها كإتيان السراج اه فامر من ليلك  
وسعد بك الخ ونقطة في التمر عن ابن عمر يأتيه بعد التلبية لأق أنتم أفاهمهم (قوله تحري القولهم إنها مكره  
شرط) تبع فيه التمر بخلاف الصبر ولا يخفى ما فيه فله أن أراد أن الشرط خصوص الصفة المازة ففيه أن ظاهر  
المذهب كإتيان الفتح أنه يصير محرما بكل ثناع وتسبيح وقدم وإن أراد بها مطلق الذكر فلا يشهد مدعو وهو كراهة  
نقص هذه الصفة تحري عما لحق مافي البحر من أن خصوص التلبية سنة فإذا تركها أصلا ارتكب كراهة  
التز به فإذا نقص عنها كذلك لا ولي وأن قول الكافي التسبيح لا يجوز فيه نظر ظاهر وقول من قال أنها شرط  
مراد ذكر مقصده التعظيم لا خصوصها اه (قوله والزائد منه) أي تكرارها كما قدمنا من الباب وما  
الزائد على الصفة للزائد فقد مر أنها مندوبة وهو معنى مافي الكافي وغيره أنها مستحبة فاهمهم (قوله وبترك  
رفع الصوت بها) أي بالتلبية ومقتضاه أن الرفع سنة فيه صرح في التمر عن الخط وهو خلاف ما قدمناه وصرح  
به الصبر والفتح من أنه مستحب لكن ذكر في البحر في غير هذا الموضع أن الأساقدون الكراهة فلا يزم من قول  
الشارح تعاليجها أنه يكون مستتابرا أنه أن يكون سنة مؤكدة تأمل (قوله وإذا لي نايابا) قبل الأولى أن  
يقول وإذا نوي ميلان عارته فصد أنه يصير شارعا بالتلبية بشرط التنية والواقع عكسه اه أي على ما هو  
قول الحسام التمسك كما مر أول الباب والجواب كإتيان الفتح تعاليجها بل في هذه العبارة لا يستفاد منها إلا أنه  
يصير محرما عند التنية والتلبية أمان الإجماع بها وأباحتها بشرط الآخر فلا يصح أنان على خصوصها  
ذكر في التمر فاهمهم (قوله نسكا) أي معينا كبح أو مرة أو بهم للمحرر وأق أيضا من جهة الإجماع لا تتوقف  
على نية التسلي أو على تعيينه وليس المراد أنها لا تتوقف على نية نسكا أصلا فاهمهم (قوله أو ساق الهدى  
الخ) بيان لما يقوم مقام التلبية من الأفعال كما يأتي لكن لو حلف هذا واقتصر على قوله أو قلد بدنة الخ كإفعل  
في الكفر لكان أخصرا وأظهر لأن الهدى يشمل الفتح بخلاف بدنة فلها تخص الأبل والبقر وأخذ لداشة  
لم يكن محرما وإن ما فيها كما صرح به في البحر وساقنا وإذا تعرض في شرح الباب على قوله ويقوم تقلد الهدى  
مقام التلبية بأن حقه أن يعبر بالسنة بدل الهدى ومحتمل المسئلة كإتيان شرح الباب أن إقامة السنة  
مقام التلبية شرائط فيها التنية ومنها سوق البدنة والتوجه معها والأدلة والسوق أن يغتسل بها ولم يتوجه معها  
الأق بدنة المتعة والقران فلا قلده ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك بدنة نسكا فان  
كلفت البدنة لغیر المتعة والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فلا أدركها وساقها صار محرما (قوله أي ربط الخ)  
وكيفية أن يقتل خطلم من صوف أو شعر وربطه فعلا أو غيره من أفراده وهي السفرة من جلد أو لحاء شجرة  
أي خشرها أو نحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدي ثلاثا تعرض أحده وثلاثا كل منه غني إذ عطف ونذ  
(قوله أو في إجماع سابق) قبله لأن هذا الإجماع لا يتم شرعه فيه الإجماع التقليدي (قوله ونحوه) أي  
نحو جزاء الصلح من الدماء الواجبة (قوله بكتباية) أي في السنة الماضية در (قوله وتوجه معها) أي ساقا  
لها قال الكر مافي ويستحب أن يذكر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله والله أكبر  
وقته الخ شرح الباب (قوله يراد الخ) إذا لم يمع ذلك من التنية على الصواب كما صرح به الأصحاب شرح الباب  
(قوله ينبغي نم) النص لا يشرى بل في عبار شرح الباب نايابا الإجماع بأحد التسكين صرح في ذلك (قوله أو  
بعثها ثم يلحقها) عطف على قوله وتوجه معها فلا بد أن الشرط أحد الشيئين إما أن يسوقها أو يتوجه معها وإما  
أن يعثها ثم يلحقها أو يتوجه معها وهذا الشرط لغیر المتعة والقران فلا يشترط فيها التوجه معها ولا لحاقها  
كما أفاده بقوله بعدم أو بعثها للمتعة الخ فاهمهم (قوله ولحقها) اقتصر على ذكر الحقوق لأنه شرط بالاتفاق وأما  
السوق فبعد فتنه فيمنع في الجامع الصغير يشترطه واشترطه في الأصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال نخر

صمد لزمه الاحرام

بالتلبس من المقات

(أو بعثته للتحية) أو لقران

وكان التقليد والتوجه

(في أشهره) والالم بصرة

بحرما حتى يلقها

(وتوجهه بنية الاحرام

وان لم يلقها) استسنا

(فقد أحرم) لان الابه

كانت تكون بكل ذكر

تغطي تكون بكل فعل

مختص بالاحرام ثم جهة

الاحرام لتتوقف على

نية نسك لانه لو أحرم

الاحرام حتى طاف

شوطا واحدا صرف

للمرة ولو أطلق نسبة

الحج الحصر للعرض ولو

عن غلاف تفصل وان لم

يتمكن حج للعرض

شربا لنية عن الفتح

(ولو أشهرها) يخرج

سنامها الأيسر (أو

حلقها) وضع الحبل (أو

بشها للتحية) وقران (ولم

يلحقها) كما (أو ولد

شاة) لا يكون محرما

لعدم اختصاصه بالنسك

(وبعد) أي الاحرام بلا

مهلك (يتق الرث) أي

الجماع أود كبحضرة

النساء (والفسوق)

أي الخروج عن طاعة

الله (والجدال)

مطلب

فما يحرم بالاحرام وما

لا يحرم

مطلب

من حج فلم يرفأ الخ

أي من وقت الاحرام

الاسلام ذلك أمر اتفاق واتعا الشرط أن يلحقه وفي الكافي قال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط اختلف  
العبادة في هذه المسئلة فذهب من يقول ان قلده صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه في أثره صار محرما ومنهم  
من يقول اذا أدر كهافسها صار محرما فأخذنا المتعين من ذلك وقتنا اذا أدر كهافسها صار محرما بالاتفاق  
الخصاصة على ذلك شرح الباب (قوله لزمه الاحرام بالتلبس الخ) لانه حين وصل الى المقات لم يكن محرما بالتقليد  
لعدم لحاق الهدى ولا يجوز له المجاوزة بدون الاحرام فزعم الاحرام بالتلبس وحتى (قوله أو قران) صرح به  
زيادة البياض والافقوال المصنف لثبوت التمتع العرفي والقران كما وصفه في البحر (قوله والتوجه) أشار  
به الى أن الأولى للمصنف تأخير قوله في أشهر من قوله وتوجهه بنية الاحرام ط (قوله في أشهر الخ) لان  
تقليد الهدى في غير أشهر الحج لا يعتد به لانه فعل من أفعال التمتع وأفعال التمتع قبل أشهر الحج لا يعتد بها  
فيكون طوعا وفي هدى يقطع ما لم يدرك أو يسر معه لا يصير محرما كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان  
زيلي (قوله والالم بصرة الخ) أي بان لم يوجد العشر والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه بدون العشر وقوله حتى  
يلحقها أي قبل المقات ط (قوله وتوجهه بنية الاحرام) أطا أن هذه الاشياء انما قامت مقام الذكركون النية  
ط (قوله فقد أحرم) جواب قوله وانذاي نأوا الخ (قوله يختص بالاحرام) احتزبه عمالو أشهره وأوجبها  
الى آخر ما يأتي (قوله لا تتوقف على نية نسك) أي معين قال في البحر واذا أجمع الاحرام بان لم يعين ما أحرمه  
جاز عليه التعيين قبل أن يشرع في الأفعال فان لم يعين وطاف شوطا كان للمحرمة وكذا اذا أحصر قبل الأفعال  
فتم له بدتم تعيين الحرم فصب قضاها لافضاء جهة وكذا اذا جامع فأفسد وجب المضي في عمره (قوله صرف للمحرمة)  
أما على فلا يصرف اليه الا اذا عنيته قبل أن يشرع في الأفعال كما في البحر لكن في الباب موضحه لو وقف بعرفة  
قبل الطواف تعين احرامه للحج ولو لم يقصد الحج وقوفه (قوله ولو أطلق نية الحج) بأن نوى الحج لم يعين قرنا  
ولا تضاعف (قوله ولو عين غلاف تفصل) وكذا لو نوى الحج العيرا والتذرك كان عمويا وان لم يحج للعرض كذا ذكره  
غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يتأدى للعرض نية التفل  
ويروى عن الثاني وهو مذهب الشافعي وقوعه عن جهة الاسلام وكأنه قاسم على الصام لكن الفرق أن زعمان  
معارصوم للعرض بخلاف وقت إجماعه موضع الى آخر البحر ونظيره وقت الصلاة شرح الباب ثم وقت الحج  
له شبه بالمعاري باعتبار عدم جهة حجتين فلما ابتدأ يعطى النية بخلاف فرض الظهر مثلا فان وقته نزل  
من كل وجه (قوله يخرج سنامها) الباء للتصوير وهو مكر ومعدن الاما لان كل أحد لا يحسنه فليقل الحيوان  
به تعذيب ط وأشار المصنف الى أن الأشعار خاص بالابل (قوله وضع الحبل) أي على ظهرها وهو الضم والفتح  
ما تلبسه الفرس لتصاب به قاموس (قوله لا للتحية وقران) وكذا لو لم يقبل أشهر الحج حتى (قوله كما) أي  
لحوقا كالسوق الذي مر هو كونه قبل المقات وهذا مختار زقوه ولحقها ط (قوله أو قلده شاة) مختار زقوه بدنه ط  
(قوله لعدم اختصاصه بالنسك) لان الأشعار قد يكون للداواة والحلب ولرفع الحر والردو إلى الأذى ولانه اذا لم يكن  
بين يديه هدى يسوقه عند التوجه لم يوجد الا بحر الدابة وبه لا يصير محرما وتقليد التلبس بعنارف ولا سنة  
رحتى (قوله بلامه) يشير الى أن الأصوب أنه يقول يفتي بالفناء كافي القدوري والكثير هذا وفي النهر واعلم  
أنه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فرفأ ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم  
ولده أمه ان ذلك من ابتداء الاحرام لانه لا يسي جاع قبله اه (قوله أي الجماع) هو قول الجمهور شرح الباب  
لنحوه تعالى أحل لكل ليلة الصيام الرفأ الى نسائك بحر (قوله أود كبحضرة النساء) هو قول ابن عباس  
وقيل ذكره ودواعيهم طاقيل وهو الأصح شرح الباب وظاهر صنيع غير واحد من حج ما عن ابن عباس  
نهر قلت والظاهر شمول النساء لغيره لانه من دواعي الجماع تأمل (قوله أي الخروج) إشارة الى أن الفسوق  
مصدر لاجع فسق كعلم وعلوم كما شعر به تفسيرهم بالمعاضى واختار ملتزمين لرفأ والجبال ولان لله  
عنه مطلق الفسق مفردا أو جمعا فأدغم في التهر (قوله والجبال) أي لخصوص موقع الرفأ وان لم يندم المكارين  
بحر وما عن الأعشى ان من غم الخ ضرب الجبال فقيل في تأويله انه مصدر مضاعف لفاعله لكن في شرح

الثقة ورد أن الصديق رضي الله عنه ضرب رجلاً تصعر في الطريق اه قلت وحدثنا نضر بن  
 لا لجلد بل لتأديبه وإرشاده إلى مراعاة الحفظ والعمل الواجب عليه حيث لم ينزجر بالكلام وذلك لصح  
 كونه من تمام الخلق كونه أمرًا يعرف ونهياً عن منكر تأمل **(قوله فانه)** أي ما ذكر من الثلاثة ونفيه  
 أشار إلى وجه التمييز عليه لاختصاصه بالآية كلبس الحر فإنه حرام مطلقاً وفي الصلاة أشنع **(قوله وقتل)**  
 صيد البر أي صيده أو أثار يده المصدر وهو الاصطدام لصاحبه استناد القتل إليه بحر وعبر بالقتل دون الذبح  
 لاستعماله في الحرم غالباً وهذا كذلك حتى لو ذكاه كان ميتة **(قوله لا البصر)** ولو غير ما كوله لقوله تعالى أحل  
 لكم صيد البحر الآية **(قوله والدلالة)** بالكسر في المحسوسات وبالفتح في العقولات وهو الفصحى على **(قوله)**  
 في الغائب أي نفيه وقوله في الحاضر الفرق بين الإشارة والدلالة قلت والفرق أيضاً أن الأولى بالدنو نحوها  
 والثانية بالبيان ونحوه كالذهاب إليه **(قوله اذ لم يعلم المحرم)** كذا في النهر والمراد به المدلول والاضوب التعبير  
 به قال في السراج ثم الدلالة إنما تعمل إذا اتصل بها القبض وأن لا يكون المدلول عالماً بمكان الصيد وأن يصدق  
 في دلالاته وبقعه في آثره أما إذا كذب ولم يتبع أثر محضته إلى آخره صدق واتباع أثره فقتله فلا جناح على  
 الدال اه **(تنبيه)** في حكم الدلالة الاعانة عليه كالجارية سكن ومنأوله خر وسوط وكذا تنقيده وكسر بيضه  
 وكسر قوائمه وجناحه وحلوه وبعه وشراؤه كله وقتل القملة ومهما دفعه الغيرة والامر بقتله والإشارة  
 إليها أن قتلها المشار إليه والقاء نوبه في الشمس وغسله لها كلها باب **(قوله وإن لم يقصد)** قيل عليه الطبيب  
 مقول لقوله يتق ولا معنى لأم غير المقاصد إلا بقاها فيجب أن المراد غير مقاصد الطبيب بل قاصد للتداوي  
 ومع ذلك يكون محظوظاً بعله أثناءه وحتى **(قوله وذكره)** أي فقط فلا شيء عليه به كافي الخاتمة وهذا  
 يشير إلى أن المراد ما تطبق استعماله في التوب والبدن وقالوا لو لم يضر إلا الشيء عليه لانه ليس بمستعمل  
 للحرم من الطب وإنما حصل مجرد الرأفة ومن ثم قال في الخاتمة ودخل مبتدأ خبره واتصل بنوبه شيء  
 منه لم يكن عليه شيء **(قوله وقلم التلفر)** أي قطعه ولو واحد أنفسه أو غيره بأمره أو قلم ظفر غيره إلا إذا  
 انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به طعن التهستاني **(قوله)** كله أو بعضه لكن في تقطيعه كل الوجه أو الرأس  
 يوماً وليلة وتم الأربع منها كلكل وفي الأقل من يوم أو من الأربع صدقة كافي الباب وأطلقه فمحل المرأة  
 لما في البحر عن غاية البيان من أنها لا تقطع وجهها لاجتماع اه أي وانما تستر وجهها عن الاحباب باسناد شيء  
 متجاف لا يمس الوجه كإسائي آخر هذا الباب وأما ما في شرح الهداية لابن الكمال من أنها لها ستر مخففة وخارج  
 وانما المنهي عنه ستر بشيء فصل على قدره كالنقاب والبرقع فهو بحث غيب أو نقل غير بحث غيب الفلبا سمعته  
 من الإجماع ولما في البحر وغيره في آخر هذا الباب ثم رأيت بخط بعض العلماء في هامش ذلك الشرح أن هذا  
 مما انفرد به المؤلف واخفوه عن علمنا خلافاً وهو وجوب عدم عمامة شيء لوجهها اه ثم رأيت بخط ذلك  
 نقلاً عن منسك القطبي فافهم **(قوله نعم في الخاتمة الخ)** استدل على قوله أو بعضه لانه يومه من هذا محظوظاً مع  
 أنه علف في الباب من مباحات الأحرار وأما كلمة لا بأس فانها لا يدل على الكراهة دائماً ومنه قوله أو في قريباً  
 كروا ولا فلا بأس به فافهم **(قوله والرأس)** أي رأس الرجل أما الرأس فمستتره كإسائي **(قوله بخلاف الميت)** يعني  
 إذا مات محرماً حيث يغطي رأسه ووجهه ليطلان أحراره ميتة لقوله صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن آدم انقطع  
 عمله إلا من ثلاث والأحرام عمل فهو منقطع ولهذا لا يبي المأثور على إجماع الميت اتفاقاً وأما الأعراب التي  
 وقصته ناقته فقال صلى الله عليه وسلم لا تحرم ورأسه ولا وجهه فانه بعث يوم القيامة ملياً بفوه مخصوص من ذلك  
 بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم بقا أحراره وهو موقوف في غيره فقلنا انقطاعه بالموت أفاده في البحر وغيره وبه  
 يحصل الإجماع بين الحديثين ويؤيده أن قوله يبعث الخ الواقعة حال ولا عموم لها كما تقرر في الأصول فلا يدل  
 على أن غير الأعراب بعثه في ذلك **(قوله وبقيع البدن)** بالجر عطاء على الميت أي وبخلاف ستر بقية البدن  
 سوى الرأس والوجه فانه لا شيء عليه لو عصبه ويكره أن كان بغير عذر لباب وفي شرحه ونفي استثناء الكفن  
 لمنعه من لبس القفازين اه قلت وكذا القدمين مما فوق معقد الشرا لا يمنع من لبس الجواربين كما يأتي إلا

فانه من الحرم أشنع  
 (وقتل صيد البر)  
 لا البصر (والإشارة إليه)  
 في الحاضر (والدلالة)  
 عليه في الغائب ومحل  
 تحريمهما إذا لم يعلم المحرم  
 أما إذا علم فلا في الأصح  
 (والطبيب) وإن لم  
 يقصد ويكرهه (وقلم  
 التلفر ويسترا الوجه)  
 كله أو بعضه كقوله وبقعه  
 نعم في الخاتمة لا بأس  
 بوضع يده على أنفه  
 (والرأس) بخلاف الميت  
 وبقيع البدن ولو حل على  
 رأسه ثياباً كان تقطيعه

ان يكون جمراده بالستر التغطية على الا يكون لستر اللين أو الرجلين القفازين أو الجواربين ليس فتأمل  
**(قوله)** ما يعتدوما ولبه الخ الواد بمعنى أو لاني ليس المعتدوما ولبه موجب للدم فقير المعتاد كذلك موجب  
 للصدقة ط قلت لكن ينظر من أين أخذ الشارح ما ذكره فان الذي رأته في عدة كتب أنه لو غطي رأسه بغير  
 معتاد العدل ونحوه لا يلزمه شيء فقد أطلقوا عدم الرفع وقد عد ذلك في الباب من مباحات الاحرام نعم في التهر  
 عن الخاتبة لو جلل الحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون لابساً وان كان لا يلبسه الناس كالأحالة ونحوها فلا  
 ويكرهه تعصب رأسه ولو فعل ذلك بوما ولبه كان عليه صدقة هو الظاهر ان الاشارة للتعصب وكان الشارح  
 أرجعها للعمل أيضاً تأمل **(قوله)** وقالوا الخ نص عليه في الباب وغيره وكذا نص على أنه يكره كبوجهه على  
 وسادة بخلاف خدبه قال شارحه وكذا وضع رأسه عليها فانه وان لم يلمسه نقطة بعض وجهه أو رأسه الا أنه  
 الهيئة المستحبة في النوم بخلاف كب الوجه اه **(قوله)** كرم ظهر الحلاقة أتمها تحريم ط **(قوله)** بلطمي  
 بكسر اللام ثبت نهر والمراد الفصل عما خرج فيه كافي القهستاني **(قوله)** لانه طيب الخ أشار الى الخلاف في علته  
 وجوب اتقائه فالجواب متفق عليه وانما الخلاف في عتبه في موجب فتيحه عند الامام لانه راحة طيبة وان  
 لم تكن ذكية وموجبة عدم وعندها لا يقتل الهوام بيلين الشعر وموجبه صدقة ومنشأ الخلاف الاشتباه فيه  
 ولذا قال بعضهم لا خلاف في خطي العراق لانه راحة طيبة أقال في التهر **(قوله)** بخلاف صابون في جنابات  
 لغتغ لو غسل بالصابون والحرض لار وابقه وقالوا لا شيء لانه ليس بطيب ولا يقتل اه ومقتضى التعليل  
 عدم وجوب الدم والصدقة اتفاقاً ولذا قال في الظهيرة وأجمعوا أنه لا شيء عليه اه ومنه في الجرح وكذا في  
 القهستاني عن شرح الطحاوي فافهم **(قوله)** ودلوله يفتح الدال قبل هويته يارض الجاز معروف كلاشنان غير  
 أنه أسودوا الاشنان أبض رطب البدن وزير الحكمة والجرب **(قوله)** واشنان قبل هويته همزة كسرهما  
 كافي القاموس ويسمى حراً أيضاً **(قوله)** وسدر هو ورق النخح **(قوله)** وهو مشكل فان السدر كالحطمي  
 يقتل الهوام بيلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندهما كافي المنج والصابون والاشنان فيها خلاف أيضاً  
 رجحت زاذغره أن الصابون طيب راحة قلت وفيه نظر فقد علت الاتفاق على أن لا شيء فيمن دم ولا صدقة  
 لانه ليس بطيب ولا يقتل فافهم **(قوله)** وحلق رأسه وكذا رأس غيره ولو حلا للباب **(قوله)** وأذلة الشعر بنه أي  
 بقية بنه كالشارب والابط والعانة والرقبة والحاجم كافي الباب قال في الصرو والمراد إزالة شعره كقفا كان  
 حلقاً وقصلاً وتغزيراً وتورا واحراماً من أي مكان كان من الرأس والبدن مبانة وأعطينا **(قوله)** أي كل معمول  
 الخ أشابه الى أن المراد المنع عن لبس الخط وانما خص المذكور ان قد كره في الحديث وفي الصرع  
 مناسكاً ابن أمير حاج الحلبي أن يضابطه ليس كل شيء معمول على قدر البدن أو بعضه بحيث يحيط به بغطاء أو  
 تلبس ببعضه بعض أو غيرهما يستل عليه بنفس لبس مثله الا الكعب اه قلت نخرج ما خطب بعضه بعض  
 لا بحيث يحيط بالبدن مثل المرقعة فلا راس يلبسه كما قد علمناه أو فاقولة أو بعضه حرمة لبس القفازين في يدي  
 الرجل وبه صح السند في منسكه الكبير وتبعه القاري في شرح الباب وأما المراد في تنبذها عنده كافي  
 البدائع ونعامة فيما علقناه على الصر **(قوله)** كزديه هي الدرع الحديد كما يفهم من القاموس وفيه البرص  
 بالضم قلت سوسة طوله أو ذك ثوب رأسه من أي كان يلبسه الخاتبة يستمر من الرأس الى القدم **(قوله)** وقفاه بالذ  
 المضر ح من أمام ط **(قوله)** ولولم يدخل الخ في الباب من المكر وهات القاء القاء والصابون نحوهما على منسكه  
 من غير ادخال يديه في كنه وفيه من فصل الجنابات ولولا أني القاء على منسكه وزره وما فعله من وان لم يدخل  
 يديه في كنه وكذا لولم يرتز ولكن أدخل يديه في كنه ولولا قفاه ولم يرتز ولم يدخل يديه في كنه فلا شيء عليه  
 سوى الكراهة اه وفي شرحه ان ادخال إحدى اليدين في الكم كلبدين فقوله باز المراد به في الخرافة  
 علت من كراهته وتو بدقه عندنا أي عندنا الثلاثة بخلاف الرحيب قال عليه عدم كافي شرح الباب  
 واعترض على الباب حيث ذكر في مباحات الاحرام يعلم ما ذكر في مكر وهما وقال الصواب ان يقول والقاء  
 القاء ونحوه على نفسه وهو مضطجع كما ذكر في الكبير اه والحاصل أن المتنوع عنه لبس الخط القبس

لاجل عدل وطبق  
 ما لم يعتدوما ولبه  
 فتزانه صدقة وقالوا  
 لو دخل تحت ستر  
 الكعبة فأصاب رأسه  
 أو وجهه كره والا فلا  
 بأس به (وغسل رأسه  
 ولحيته بخلطمي) لانه  
 طيب أو يقتل الهوام  
 بخلاف صابون ودلوله  
 وأشنان اتفاقاً رادق  
 الجوهرة وسدر وهو  
 مشكل (وقفاه) أي  
 اللحية (وحلق رأسه  
 و) إزالة (شعر بنه)  
 الاشعر الثابت في  
 العين فلا شيء فيه  
 عندنا (وليس قصص  
 وسراويل) أي كل  
 معمول على قدر بدن  
 أو بعضه كزديه  
 ورنس (وقفاه) ولولم  
 يدخل يديه في كنه حاز  
 عندنا لأن يرتز أو  
 يخله ويجوز أن يرتدي  
 بقمص وجبة  
 ويقتضيه في نوم أو

غيره اتفاقا (وعامة)  
 وقلسوة (وخفين الا  
 أن لا يبعد قطعين  
 فيقطعهما أسفل من  
 الكعفين) عند معقد  
 الشراك فيبوز ليس  
 السروزة للجورين  
 (وتوصيغ عله  
 طب) سكورس  
 وهو الكركوصفر  
 وهو زهر القرم (الا  
 بعد زواله) بحيث  
 لا يفوح في الاصم (لا  
 يتقى (الاستحمام)  
 لطيف البقي أنه عليه  
 الصلاة والسلام  
 دخل الحمام في الحنفية  
 (والاستئطال بيت  
 ومجل لم يصبر أنه أو  
 وخيه فلو أصاب أحدهما  
 كره) كمار (وشد  
 هيمان) بكسر الهاء في  
 وسطه ومنطقة وسف  
 وسلاح (وتختم) زيلي  
 لعدم التقطية وليس  
 (أو كمال بغير مطيب)  
 فلو كصل عطب حرة  
 أو مرتين فعليه صدقة  
 ولو كثيرا فعليه دم

العتاد ولعل وجه كراهة القاصحوا القاصحوا الصاعلي الكعفين أنه كثر ما يلبس كذلك تأمل (قوله وعامة)  
 بالكسر وقلسوة ما يليس في الرأس كالعرقمة والساج والطرش ونحو ذلك (قوله وخفين) أي الرجلان فان  
 المرأة تلبس الخبط والخفين كإني قاضخان فاستاني (قوله الآن لا يبعد قطعين الخ) أفادته لوجودها لا يقطعها  
 لما فيه من اتلاف المال بغير حاجة أفاد في العسر وما عزي إلى الأمان من وجوب القيد إذا قطعها مع وجود  
 التعيين خلاف المذهب كما في شرح الباب (قوله) فيقطعها) أما لو لبسها مقابل القطع وهو ما قبله دم وفي أقل  
 صدقة ليل (قوله أسفل من الكعفين) الذي في الحديث وليقطعها حتى يكون أسفل من الكعفين وهو أرفع  
 مما هنا ابن كمال والمراد قطعها ما لم يصب الكعبان وما فوقهما من السابق كشوفه لا قطع موضع الكعفين  
 فقط كالأخني والتعل هو اللباس بكسر الميم وهو ما يلبسه أهل الحرمين عنه شرار (قوله) عند معقد الشراك  
 وهو الفصل الذي في وسط القدم كذا ويهشام عن محمد بخلافه في الموضوعه العظم الثاني أي المرتفع ولم  
 يعين في الحديث أحد ههنا لكن لما كان الكعب يطلق عليه ما جل على الأول احتياطاً لأن الاحوط فيها كان  
 أكثر كشفاً بجر (قوله فيبوز الخ) فترجع على ما فهمه مما قبله وهو جواز لبس ما لا يغطي الكعب الذي في  
 وسط القدم والسروزة قبل هو المسمى بالواجب وذكر كح أن الظاهر أنها التي يقال لها الصرمة قلت الظاهر  
 الأول لأن الصرمة المعروفة الآن هي التي تشق في الرجل من العقب ونسره والظاهر أنه لا يجوز نسره فيجب  
 إذا لبسها أن لا يشدها من العقب وإنما كان وجهها الوجه الساج طوي لا يبحث دسرة الكعب الذي في وسط  
 القدم يقطع الزائد السار ويحشو في داخله خرقه بحيث تنفذ دخول القدم كلها ولا يصل وجهه إلى الكعب  
 وقد فعلت ذلك في وقت الاحرام احترازاً عن قطع وجه الساج لما فيه من الاتلاف (قوله ووب) بل عرف عطفاً  
 على قص وفي بعض النسخ وثوباً بالنصب عطفاً على محل قص وأطلقه قبل الخبط وغيره لكن ليس الخبط  
 المطلب تتعدد فيه القيد على الرجل كافي الباب (قوله عله طب) أي راحة طيبة (قوله وهو الكركم) فيه  
 نظير في الصباح الكركم كزعفران وفيه أيضاً الورس ثبت أمقر تكون بالعين يتخذ منه القير المروحة وفي النهاية  
 عن القاصح الورس شيء آخر فاني شبهه بصبي الزعفران وهو مجلوس بين العين (قوله في الاصم) وقيل  
 بحيث لا يتناثر وهو غير صحيح لأن العبرة بطيب لا لتناثر الأثر لأنه لو كان ثوباً مصبوغاً بالريحة طيبة ولا يتناثر  
 منه شيء قلن المحرم يمنع منه كافي المستصفي بجر (قوله لا يتقى الاستحمام الخ) شروع في مسابح الاحرام وفي  
 شرح الباب ويستحب أن لا يزال الوسخ بأي ماء كان بل بقصد الطهارة أو رفع الثياب والحرارة (قوله حديث  
 السبي الخ) ذكر التورى أنه ضعف حد وقال ابن حجر في شرح السبل موضوع اتفاق الحفاط ولم يعرف  
 الحمام بلادهم إلا بعد موته صلى الله عليه وسلم (قوله والاستئطال الخ) أي قصد الانتفاع بنقل بيت من  
 شعر أو مدر ومجل يفتح الميم الأولى وكسر الثانية أو عكه (قوله كمار) أي في شرح قوله وسر الوجه والرأس  
 (قوله وشدهيمان) هو شيء يشبه تلك السراويل يشد على الوسط وتوضع فيه الدراهم ثم يوفي القاموس  
 هو الشكة والمنطقة وكسر للنفقة تشق الوسط اه ولا فرق بين كون النفقة أو غيرها كافي شرح الباب  
 ولا بين شدة فوق الأزار أو تحتها لأنه لم يقصد به حفظ الأزار بخلاف ما إذا شد أزاره لم يجز مثلاً كما قدمناه  
 (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء وتسمى بالقارسية كز كافي العيني (قوله وسف) أي وشدهيف  
 أي شد حمالته في وسطه (قوله وسلاح) قيم بعد تخصيص وهو ما يقال به فلا يدخل فيه الدرع لأنه ليس  
 (قوله وتختم أو كمال) عطف على ما قبله فيصير التقدير ولا يتقى تشقيتم واكتمال ولا معنى له إلا أن يراد  
 بالشد الاستعمال من لبذ كز المقيد واداً المطلق مجازاً أمر سلا ولو قال وتختما واكتمالاً لم يكن هذا وجباً  
 تأويله أيضاً لما جرى على الجوار وأبلغ على الابتداء وخبره محذوف أي كلف (قوله لعدم التقطية واللبس)  
 الأول راجع الاستئطال بالبيت والمحمل والشاق لما بعده (قوله فعليه صدقة) المراد به عند اطلاعهم  
 نصف حجاج بجر (قوله ولو كثيراً) أي ثلاثاً كتر بقرينة المقابلة واستظهره في شرح الباب فالمراد الكثرة  
 في الفعل لا في نفس الطبيب الخفاط فلا يلزم للمعيرة واحدة وإن كان الطبيب كثيراً في الكمال كما حره



سر لجة (و) لا يتي  
 (ختا) وفصدا وحجامة  
 وقطع ضره وسج كسر  
 وحك (أسموبه)  
 لكن يرفق ان خاف  
 سقوط شعره وأقله فان  
 في الواحد يتصدق  
 بشئ وفي الثلاث كف  
 من طعام غير أذكار  
 (وأكثر) المحرم  
 (التلبية) ندب (مستى)  
 صلى أو نفل (أو عيلا  
 شرفا أو هبطا وأدنا أو في  
 ركبا) جمع راكب أو  
 جعل ماشا وكذا لوق  
 بعضهم بعضا (أو أصغر)  
 دخل في المسجد إذا تلبية  
 في الحرم كالتكبير في  
 الصلاة (راقعا) استنانا  
 (صوتها) بلا جهد  
 كما يفعله العوام (وإذا)  
 دخل مكة بدأ بالمسجد  
 الحرم بعد ما يامن على  
 أمتعتة داخل من باب  
 السلام نهرا راندا مليا  
 متواضعا خشعا ملاخفا  
 جلالة البعثة وبن  
 القبل لدخولها وهو  
 للثقة فعب حلفض  
 ونصام (وحي شاهد  
 البيت كبر) ثلاثا وبعثه  
 الله كبر من الكعبة  
 (وهل) لا يرفع نوع  
 شرك (ثم) ابتدأ  
 بالطواف لأنه تحية  
 البيت

مطلب في حديث أفضل  
 الحج العج والنج  
 مطلب في دخول مكة

في الفتح من الجنات (قوله وفصدا) أي وان لم تصيب اليد لما قدمنا من أن تعصب غير الوجه والراس  
 اتما بكرة لو بغير عذر (قوله وحجامة) أي بلا إزالة شعر الجلب والافتحدم كلبا في (قوله يتصدق بشئ) أي  
 ثبرة وكسرة خبز (قوله وفي الثالث) أي من الشعر والقمل وأما ألا كرفس أي في الجنات (قوله ولو  
 نفلا) كذا في البدائع وخصه الطحاوي بالكسرة دون النوافل والقوافل فخرج الجعري التكبير في أيام  
 الشربق والتعميم أولى فتح وهو الصحيح المتعدد لما وافق لظاهر الرواية شرح الباب (قوله أو عيلا شرفا) أي  
 صعد مكانا شرفا (قوله جمع راكب) أي اسم جمع وهم أصحاب الابل في السفر ولا يطلق على مادن العشرة  
 نهر (قوله دخل في المسجد) هو المسجد الأخير من الليل (قوله كالتكبير في الصلاة) فكأن التكبير  
 في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال إلى حال كذا في التلبية ح ولذا قال في الباب يستحب كثرة ما عاها  
 وقاعدار كباوتار لا واقفا وسائر ما ظهر أو محجدا تاجبا أو عند تغير الأحوال والأزمان وعند ما قال قبل  
 والتهار وعند كل ركوب وزول وإذا استقم من النوم أو استعطف واحتجته وقال أيضا يستحب تكرارها في  
 كل مرة ثلاثا على الأول ولا يقطعها بكلام ولورد السلام في خلالها جاز وبكره لمعه أن يسلم عليه وإذا كانوا  
 جماعة لا يمشي أحد على تلبية الآخر بل كل إنسان يلبى بنفسه ويلبى في مسجد مكة ومن عرف ذلك لا في  
 الطواف وسعي العمرة (قوله أفعاصوها) أي بالأن يكون في مصر أو امرأة لباب زاد شارحه أو في المسجد ثلاثا  
 يشوش على المصلين والطافين (قوله استنانا) فإن تركه كان مستنانا ولا شيء عليه فغ قبل استحبابه والعبد الأول  
 شرح الباب (قوله بلا جهد) بفتح الجيم وبالدال أي تعب النفس بغاية رفع الصوت كي لا يشتر رولا تنافي بين  
 هذا وبين ما جاء أفضل الحج العج والنج أي أفضل أفراد الحج جرح شمل على هذا الأفضل أفعاله إذا الطواف  
 والوقوف أفضل منها والعج رفع الصوت بالتلبية والنج إسهالة الدم بالاراقة لأن الإنسان قد يكون جهوزي  
 الصوت مليعا فيحصل الرفع العالي مع عدم تعب نهر (قوله كما يفعله العوام) يشمل للتي وهو الجهد لا للتي ح  
 (قوله وإذا دخل مكة) المستحب دخولها نهرا كما في الثانية من باب المعلى ليكون مستقيلا في دخوله باب  
 البيت فغظيما وانخرج من السفلى بجر (قوله نهرا) قبل دخول مكة كما علمت لكن لما كان دخول المسجد  
 عقب دخول مكة صح كونه قد الله أيضا (قوله مليا) هو قبل دخول مكة أيضا قال في الباب يكون في دخوله  
 مليا داعيا إلى أن يصل باب السلام قبل المسجد (قوله لا خولها) أي مكة بديل تأتت الضمير وعبارة البحر  
 نص في ذلك ح (قوله فعب) بالحاء المهملة ح (قوله ومعنا الله) كبر من الكعبة كذا في غاية البيان والاولى  
 من كل مساواة بجر وكان الشارح رجح الاول لاقتضاء المقامه كأن الشارع في شئ أقامه الله تعالى يلاحظ  
 التبرك بأمنه تعالى فيما شرع فيه (قوله وهل) عبارة الفتح كبر وهل ثلاثا وعبارة ابن السكيت كبر ثلاثا وهل  
 ثلاثا (قوله لا يرفع نوع شرك) أي يتوهم الجاهل أن الصلاة ليست قال في البحر ولم يذكر في المتن الدعاء عند  
 مشاهدة البيت وهي غفلة عما لا يغفل عنه قوله عند ما استجاب ومحمد رحمه الله تعالى لم يعب في الأصل لم شاهد  
 الحجيا من الدعوات لأن التوقيت يذهب بمرقوعان تبرك بالمنقول منها حسن كذا في الهداية وفي الفتح ومن  
 أهم الأدعية طلب الجنة بلا حساب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هنان أهم الأذكار كما ذكره الحلي في  
 مناسكه (ه) (تنبيه) قال في الباب ولا يرفع يده عند رؤية البيت وقيل يرفع قال الصارفي في شربه أي لا يرفع  
 ولو حال دعائه لأنه لم يذكر في المشاهير من كتب أصحابنا بل قال السروحي للذهب تركه وصرح الطحاوي بأنه  
 يكره عند اعتنا الثلاثة (قوله ثم ابتدأ بالطواف) فإن كان حلالا فطواف التحية أو محررا ما لم يخطو الطواف القدوم  
 هذا إذا دخل قبل الحرم فإن دخله فغنى طواف الغرض عن التحية أو بالجره فقطوفاها ولطواف قدوم لها  
 كذا في الفتح نهر وأما إطلاقه أنه لا يكره للطواف في الأوقات التي تكرر فيها الصلاة كما صرح به في الفتح قال  
 الاله لا يصل ركعتيه فيا بل يصير إلى أن يدخل مالا كراهة فيه (قوله لأنه تحية البيت) أي لمن أراد الطواف  
 بخلاف من لم يرد وأراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد لأن يكون الوقت مكررها

للاصلاة شرح الباب القاري وفي شرحه على النقاية فان لم يكن محرما فطواف تحية لقوله لم تحب هذا  
 المسجد الطواف وليس معناه أن من لم يطف لا يصلي تحية المسجد كلفهم بعض العوام اه قلت لكن قولهم  
 تحية هذا المسجد الطواف يفسد أنه لو لم يطف لا يحصل التحية إلا أن يخص بتلك الطواف بلا عذر فزع  
 العذر تحصل التحية بالصلاة ثم رأيت في شرح الباب أيضا ما يدل على ذلك حيث قال في موضع آخر أن تحية  
 هذا المسجد بخصوصه هو الطواف إلا أن كان له مانع فبطل تحية المسجد أن لم يكن وقت كراهة اه (قوله) ما لم  
 يخف الخ أي يقدم كل ذلك على الطواف أي طواف التحية وغيرها للباب وشرحه ثم يطوف محرما وهذا ينفذ  
 أن هذه الصلوات لا تحصل بها التحية مع أنها تحصل في بقية المساجد وليس ذلك إلا لأن تحية هي الطواف  
 دون الصلاة بخلاف باقي المساجد ولهذا قال بعض العلماء أن الفرق من وجهين أحدهما أن الصلاة جنس  
 فتأب بعضها تأب بعض وليس الطواف من جنسها والثاني أن صلاة الفرض في المسجد تحية المسجد  
 والطواف تحية البيت لا تحية المسجد (قوله) فوات المكتوبة ينبغي أن يكون المراد فوات وقتها المستحب لأنه  
 يسقط به الترتيب على أحد القولين للمصنفين فالأولى ما هنا تأمل وزاد في شرح الباب فوات الحائز وزاد في  
 الجهر والتحرر ما زاد في وقت منع الناس من الطواف أو كان عليه فائتة مكتوبة اه وذكر الأخر في الباب  
 وقيل بشارحه عا إذا كان صاحب ترسبقت وإظهار أن المراد بالفائتة التي فواتها عدا وجب قضاءها  
 فوراً والاعتقاد في الطواف عليها يضرب الأناخاف فوات المكتوبة الوقتية إن أقدم علم الطواف وقضاء الفائتة  
 وحينئذ فذكر المكتوبة الوقتية يعني عن ذكر الفائتة فافهم (قوله) فاستقبل الحجر الخ أشار بالقائه إلى أنه  
 بنى الطواف قبل الاستقبال لما يذكر من أنه غير مجمع بدنه على جميع الحجر ولهذا قال في الباب ثم يقف  
 مستقبل البيت بجانب الحجر الأسود مما يلي الركن الباقى بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منكب  
 اليمين عند طرف الحجر فنوى الطواف وهذه الكيفية مستحبة والنية فرض ثم غشي ماراً إلى يمينه حتى يجاوز  
 الحجر فقف بحاله ويستقبل ويسلم ويكبر ويحمد وضل ويدعو اه قال شارحه أي يقول بسم الله والله أكبر  
 ولله الحمد والصلوة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ثم يقرأ الحمد لله عليه  
 وسلم (قوله) رافعا يديه أي عند التكبير لا عند النية فله بدعة للباب وقال شارحه القاري في موضع آخر  
 بعد كلام والحاصل أن رفع الدين في غير صلاة الاستقبال مكره وهما لا يتبدلان غيره فهو حرام أو مكره  
 تحرراً وتزهداً بما على الأقوال عندنا من أن الابتداء بالحرف فرض أو واجب أو مستوفى أو المستحب الابتداء  
 بالتسجيل الحجر للترجوع عن الاختلاف (قوله) كالصلاة أي هذا أذنيه وقدم في كتاب الصلاة أنه في الاستلام  
 وعند الحجرين يرفع يديه مع تكبيرة ويجعل يداً في الجهر والكعبة اه وعزاه القهستاني إلى شرح الطحاوي  
 وصححه في البدائع وغيرها ومضى في النقاية وغيرها على الأول وصححه في غاية البيان وغيره فاقداً خلف  
 التصحيح (قوله) واستله أي بعد أن يرسل يديه إلى الترفع عن التحفة قال في الباب وصفة الاستلام أن يضع  
 كفيه على الحجر ويضع يمين كفيه ويسلمه (قوله) قبل نم) جزمه في الباب وقال أنه مستحب ويكره مع  
 التسجيل فلا قال شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكثر وكذا نقل السجود عن  
 أصحابنا الذين رجحوا الكافي لكن قال قوام الدين الكافي الأول أن لا يسجد عند التألم من الرواية في المشاهير اه  
 وظاهر ترجيح ما قاله الكافي في المعراج وهو ظاهر الفتح ولذا اعترض في الترفع على قول الجهر أنه ضعيف بان  
 صاحب الدار أدري أي أن الكافي من أهل المذهب للمهرن وهو أدري المذهب من غير فلا ينبغي تصغير  
 ما نقله قلت لكن استدلال الكافي إلى عدم ذكره في المشاهير وهو لا ينبغي ذكره في غيره وقد استند في الجرائد أنه  
 فله عليه الصلاة والسلام والفروق بعده كإرواء الحاكم وصححه واستدل ذلك بتلا على في شرح النقاية على  
 ما مر عن الكافي وأيديه ما نقله ابن جماعة عن أصحابنا ثم رأيت نقلاً عن غاية السروجي أنه كرم الله وجهه  
 السجود على الحجر وقال أنه بدعة وهو زائل العلم على استحصاله والحديث صحيح فلهما أي على ما نقله هذا يترج  
 ما في الجهر والباب من الاستحباب إلا لا يخفى أن السروجي أيضاً من أهل الدار فهو أدري ولا يخفى عاقلة

ما لم يخف فوات المكتوبة  
 أو جماعتها أو الوزير أو  
 سنة راتبة فاستقبل  
 الحجر مكبراً مهلاً  
 رافعا يديه كالصلاة  
 واستله بكفيه وقيله  
 بلا صوت وهل يسجد  
 عليه قيل نعم (بلا إناء)

موافقا للجمهور والحدث أولى وأحرى فافهم (قوله) ترك الابتداء واجب أي فلا ترك الابتداء واجب الفعل السنة  
 وأما النظر إلى العورة لاجل الختان فليس فيه ترك الابتداء واجب لفعل السنة لأن النظر مأخوذ فيه للضرورة (قوله)  
 فان لم يقدر أي على تقييده بالابتداء أو مطلقا يضعه عليه ثم يقبلها أو يضع احداها والاولى أن تكون  
 البنية لانتها المستعمله فيها في شرف ولما نقل عن البحر العميق من أن البحر يمين الله يصافح بها عبادا والمصافحة  
 باليمين (قوله) والاعتكاف ذلك أي وضع يديه أو احداها (قوله) عيس يضم آوله وكسر تائيه من الأساس  
 كما يشير إليه كلام الشارح الآتي (قوله) غنما الأولى عنه أي الأساس لان الغنم عن الاستلاذ كره  
 بقوله والاعيس (قوله) مشيرا إليه باطن كفه أي بان رفع يديه هذا آذنه ويجعل يداها نحو الجرح مشيرا  
 بهما إليه وتظهرهما نحو وجهه هكذا المأثور بحر وفي شرح التقاية للقاري هذا منكسره أو آذنه وكله  
 حكاية لقولنا المارين (قوله) ثم يقبل كفه أي بعد الإشارة للذكورة قال في الغنم ويقبل في كل شوط  
 عند الركن الأسود ما يقع في الابتداء اه واتي بتمه عند قول المصنف وكلمها بالبحر فما ذكر (قوله)  
 فلا كعبه أو قلعة كاسيد كره لكن الاول ظاهر الرواية كاسيا (قوله) طواف القدوم يسمى أيضا  
 طواف التيمم وطواف القفا وطواف أول عهد باليت وطواف احدان العهد باليت وطواف الوارد والوارد  
 شرح اللباب ويقع هذا الطواف للقدوم من المفرد باجوان لم يتوكونه للقدوم وتؤتى غيره له وقع في عمله قال  
 في اللباب ثم ان كان الحرم مفردا باجواف طوافه هذا للقدوم وان كان مفردا بالعمرة أو متمما أو فارزا  
 وقع عن طواف العمرة تامة أو لغيره وعلى القارئ أن يطوف طوافا آخر للقدوم اه أي استجابا بعد فراغه  
 عن سعي العمرة قارى وفي اللباب وأول وتمتين دخوله مكة وآخر من وقوفه برفة فلما وقف فشد فاقب وقته  
 وان لم يقف فالتى طلوع فجر العصر (قوله) لا فاق أي لا يغترغ فلا يسلكى ولا لأهل المواقف ومن دونها  
 الى مكة سراج وشرح اللباب الآن المكي انا شرح لا فاق ثم عذرنا بما لا يفتعله طواف القدوم لباب  
 فهذا خلاف ما في القهستاني من أنه يسلك لأهل المواقف ودخلها فافهم (قوله) عن يمينه أي عن الطائف  
 لا لآخر وقوله مما يلي الباب أي باب الكعبة تأكيده وهذا واجب في الاصح كما (قوله) ولو عكس بان أخذ  
 عن يساره وجعل البيت عن يمينه وكذا الاستقبال البيت بوجهه أو استدبره وطاف بعرضا كما في شرح اللباب  
 وغيره (قوله) فلورجم أي إلى بلد قبل اعادته (قوله) وكذا الوايتدأمن غير البحر أي بعيدا والافعله  
 دم وهذا على القول بوجوبه كما أشار إليه بقوله كما في الواجبات (قوله) قال في الضرر ولا  
 كان الابتداء من البحر واجبا كان الابتداء في الطواف من الجهة التي فيها الركن اليماني قريسا من البحر  
 الأسود متعينا ليكون ما راجع إليه على جميع البحر الأسود وكثير من العوام شاهدناهم يتدنون الطواف  
 وبعض البحر خارج عن طوافهم فلحذر اه قلت فتمنع هذه الكسفة عن اللباب وأنها مستسنة لاستعنة  
 وبه صرح في فتح القدير أيضا فان لا في فعله وتبعه القاري في شرح القلب الخروج عن خلاف من يشترط  
 المرور على البحر بجميع بدنه وفي الكرماني أنه الأكل والأفضل ثم قال القاري والافلاوا قبل البحر  
 مطلقا ونوى الطواف كفي عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء عن البحر سواء قلنا أنه سنة أو واجب  
 أو فريضة أو شرط اه وفي الشرنبلالية بعدما مر عن البحر وهذا اذا لم يكن في قيامه مسامتا للبحر بان وقف  
 جهة المذمت ومال بعض حسده لقبول البحر أماما قام مسامتا للبحر فقد دخل في ذلك ثم من الركن  
 الباقى لان البحر وركته لا يبلغ عن حسنه السامته وبه يحصل الابتداء من البحر اه قلت لكن لا يحصل  
 به المرور بجميع البدن على جميع البحر لكن قد علت أنه غير لازم عندنا ولعل الشارح أشار إلى ضعفه بلفظ  
 قالوا لما علة فافهم (قوله) قبل شر وعه أي من حين تجرد لا حرام مناعه على ما قدمه عند قول المصنف وليس  
 ازارا ورداه الخ لكن قدما صحيح خلافه ولذا قال في الغنم ويبقى أن يضطرب قبل شر وعه في الطواف بقبول  
 اه فلو قال بالشارح قبيل شر وعه لكان أصوب فافهم هذا وفي شرح اللباب ولعل أن لا ضابطا عندنا في جمع  
 أشواط الطواف كما صرح به ابن النسيب فاذ فرغ من الطواف تركه حتى اذا مضى ركني الطواف مضطجعا

واجب فان لم يقدر  
 يضعهما ثم يقبلها أو  
 أحداها (والأمكنه  
 ذلك عيس) بالبحر  
 (شأنه) ولوعصا  
 (ثم قبله) أي النقي  
 (وان عجز عنهما) أي  
 الاستلام والامساك  
 (استقبله) مشيرا إليه  
 بما طعن كفه كانه  
 واضعها عليه (وكبر  
 وهلل وحمد الله تعالى  
 وصلى على النبي صلى  
 الله عليه وسلم) ثم يقبل  
 كفه وفي بقية الرفع في  
 البحر يجعل كفه للسماء  
 لا عند البحرين فلا كعبة  
 (وطاف باليت طواف  
 القدوم ويسمى هذا  
 الطواف (لا فاق)  
 لانه القادم (وأخذ)  
 الطائف (عن يمينه  
 مما يلي الباب)  
 فتسير الكعبة عن  
 يساره لان الطائف  
 كالزعم بها والواحد  
 يقف عن يمين الامام  
 ولو عكس أعاد مادام  
 مكة فلورجم فعله  
 دم وكذا الوايتدأمن غير  
 البحر كما قالوا لو يمر  
 بجميع بدنه على جميع  
 البحر (راجعلا) قبل  
 شروعه (ردا) مضت  
 ابطه المعنى ملحقا  
 طرفه على كفه الأيسر)  
 مطلب طواف القدوم

يكره كشفه منكبه وبأن الكلام على أنه لا اضطرار في السعي اه (قوله استنابا) أي في كل طواف  
بعد سعي كل طواف القدم والعمره وكطواف الزيارتان كان آخر السعي ولم يكن لأبى بقي من ليس الخطم لعذر  
هل يد له التشبه لم يعرض له أصحابنا وقال بعض الشافعية بتعذر في حقه أي على وجه الكمال فلا  
ينافي ما ذكره بعضهم أنه قد يقال بشرطه وإن كان المنكب مستورا بالخطم لعذر قلت والظاهر فعله  
شرح الباب ملخصا (قوله وراه الخطم) ويسمى خطمه تاسمبل وهو البقعة التي تحت الميزاب عليها حاجز  
كصف ذائريتها وبين البيت فرجة سمى بالخطم لأنه حطم من البيت أي كسر وبالحجر لأنه حجر منه أي يمنع  
(قوله لأن منسفة أذرع من البيت) لفظة منه خبران مقدم وسنة اسمها مؤخر ومن البيت صفة سنة والتقدير  
لأن سنة أذرع كانت من البيت ثابتة منها ومنه حال من سنة مقدم عليه ومن البيت خبر وهو جائز كقوله  
• لم يمتحسب الطلل • ط قلت والثاني أظهر فافهم حال في الفتح وليس الحجر كالمس من البيت بل سنة أذرع  
منه فقط لحديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سنة أذرع من الحجر من البيت وما  
زاد ليس من البيت وما مسلم (قوله لم يجز) بفتح أوله وضم ثانيه من الجواز بمعنى الحل لا الصفة أو ضم أوله  
وسكون ثانيه من الأجزاء أي على وجه الكمال قال القاري في شرح النقاة ولطواف من الفرجة لا يجزئه  
في تحقق كماله ولا يضمن إعادة الطواف كله لتحقيقه وإن أعاد من الخطم وحده أجزأه بأن يأخذ على عينه خارج  
الحجر حتى يبتسئ إلى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من الجانب الآخر ولا يدخل الحجر وهو أفضل  
بأن يرجع ويبتدئ من أول الحجر هكذا يفعل سبع مرات ويقضى صفته من رمل وغيره ولم يعد ص طوافه  
ووجب عليه دم اه (قوله لتستقبله) أي قاله إذا استقبله المصلح لم يقصر صلاته لأن فرضية استقبال  
الكعبة ثبت بالنص القطعي وكون الخطم من الكعبة ثبت بالأحاد فصارت كاه من الكعبة من وجه دون  
وجه فكان الاحتياط في وجوب الطواف وراه وفي عدم صحته استقباله والتشبه يمكن تخصيصه على الوجهين  
القديم ذكرناه في قوله لم يجز قطع النظر عن المفهوم فافهم (قوله وبه قرا سمبل وهاجر) عزاء في  
العصر إلى غاية البيان وذكر بعضهم أن ابن الجوزي وأردان قرا سمبل في بيان الميزاب إلى باب الحجر الغربي  
«تنبيه» لم يذكر الشاذ وان وهو الأخرى للمسلم الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراع قبل الله  
من البيت بقي متحين عمرته قرش للخطم وهو ليس منه عندنا لكن ينبغي أن يكون طوافه وراه مخرجا  
من الخلاف كافي الفتح والباب وغيرها (قوله سبعة أشواط) من الحجر إلى الحجر شروط ثابتة وهذا بيان  
لواجب لا للفرض في الطواف لما مر أن أقل الأشواط السبعة واجبة تحجب بالدم قال كن أ كرها بحرك لكن  
التظاهر أن هذا في الفرض والواجب فقد صرحوا بأنه لو ترك أكثر أشواط الصدر لم يدم وفي الأقل لكل  
شوط صدقة وأما القدم فلم يصرحوا بما يلزمه لو ترك بعد الشروع وبحسب السني في منسكه الكبير  
أنه كالصدر وتزعه في شرح الكتاب بأن الصدر واجب بجملة فلا يقاس عليه ما يجب بشرعه فالظاهر أنه  
لا يلزمه تركه كشيء سوى التوبة كصلاة التفل اه ملخصا وقد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب كله  
وقضائه بجملة ويلزم منه وجوب الاتيان بواجباته كصلاة التافلة حتى لو ترك منها أو اجابا وجب أعادتها أو  
الاتيان بما يجبر ماركهها كصلاة الواجبة ابتداء وهنا كذلك لو ترك أقله تحجب فيه صدقة ولو ترك أكثره  
يجب فيه دم لأنه الخارج لترك الواجب في الطواف كعبود السهو في ترك الواجب في التافلة والله تعالى أعلم  
(قوله لم يخلفه) أي أنه ناسن لكن فعله ناعلى الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فإنه حينئذ  
يلزم أن يفتا في شرح الباب قلت لكن التعديل يفيد أن الخلاف فيما لو قصد الدخول في طواف آخر أيضا  
(قوله لشروعه مسقطا للزمان) أي أنه شرع فيه لاسقاط الواجب عليه وهو تمام السبعة لا يلزمها نفسه بشرط  
مستأنف حتى يجب عليه كماله لما تيسر له أنه ناسن (قوله بخلاف الج) فإنه إذا شرع فيه مسقطا يلزمه  
اتمامه بخلاف بقية العبادات بخلافه والحاصل أن الطواف كغيره من العبادات مثل الصلاة والصوم ولشروعه  
على وجه الإسقاط بأن ظن أنه عليه ثم تبين خلافه لا يلزمه اتمامه إلا بخلافه يلزمه اتمامه مطلقا كما مر

استنابا (وراه الخطم)  
وجوبا لأن منه سنة  
أذرع من البيت فلو  
طاف من الفرجة لم يجز  
كاستقباله احتياطاً به  
قرا سمبل وهاجر (سبعة  
أشواط) فقط (فلو  
طاف تامناع عليه)  
فالصحيح أنه يلزمه تمام  
الاسبوع للشروع  
أي لأنه شرع فيه  
ملتمزا بخلاف ما لو ظن  
أنه مانع لشروعه  
مسقطا لملتمزا بخلاف  
الج

الفصل (١٠) تنبيه (١) لوشك في عدد الاشواط في طواف الركن أعاده ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل إذا كان يكذب ذلك يجرى ولو أخرجه عدل بعدد يتجب أن يأخذ بقوله ولو أخرجه عدل لا وجب العمل بقوله لما لباب قال شارحه ومفهوماً أنه لو شك في أشواط غير الركن لا يعدل ببنى على غلبة ظنه لا غير الفرض على التوسعة والظاهر أن الواجب في حكم الركن لأنه فرض على (٢) قوله (مكان) بالنصب على أنه اسم ان فهو اسم مكان لا ظرف مكان لأن ظرف المكان لا يقع اسم ان لأن اسمها مستند إلى الأصل وقوله داخل بالرفع على أنه خبرها وقوله لا حارجه عطف عليه ويجوز فهمه بالنصب على الظرفية والمتعلق خبر ان فكأن من ظرفة الاخصر في الاعمال فهم (٣) قوله ولو رزاع من زم أو المقام أو السواري أو على سطحه ولو لم يتفاعل البيت لباب (٤) قوله لا باليت لأن حيطان المسجد تحول بينهما وبين البيت بحر عن المحيط ومفهوماً أنه لو كانت الحيطان منه حصة يصح وجوب الفتح في هذه المفهوم غير معتبر أخذ من تعطل النسيب (٥) قوله (أي) على ما كان طافه ولا يزمه الاستقبال فتح قلت طاهره أنه لو استقبل لشي عليه فلا يلزمه تمام الأول لأن هذه الاستقبال للأكل بالاوليين الاشواط ثم يأتي في الباب ما يدل عليه حيث قال في فصل مستحبات الطواف بعضها استئناف الطواف لوقطعه أو فعله على وجه مكر وقال شارحه لقطعه أي ولو بعدد والظاهر أنه مقيد بما قبله آتيناً أكثره أي بقي ما إذا حضرت الجنابة أو المكتوبة في أثناء الشوط هل يته أو لا ثم من صرح عندنا وينبغي عدم الاعتماد إذا خاف فوت الركعة مع الامام وإذا عاد للتعامل ببنى من محل انصرافه أو يبتدئ الشوط من آخره والظاهر الأول قياساً على من سبقه الحديث في الصلاة ثم رأيت بعضهم نقله عن صحيح البخاري عن عثمان بن أبي بياح الثابتي وهو ظاهر قول الفتح ببنى على ما كان طافه والله أعلم (٦) تنبيه (٢) لما خرج بغير حاجة كره ولا جليل فقد قال في الباب ولا يفسد الطواف وعدم مكرهاته تفريقه أي الفصل بين أشواطه تفريقاً كثيراً وكذا قال في السي بل ذكر في منسكه الكبير لوقوف السي تفريقاً كثيراً كان سي كل يوم شوطاً وأقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف (٧) قوله وجازعاً كل يومع المصريح في الباب كراهة السبع فيها وكراهة الأقل في الطواف لا السي ومثل السبع الشراوعد الشرب فهمان المباحة (٨) قوله لكن الله كره أفضل منها أي من القراءة في الطواف وهذا ما نقله في الفتح عن الجنس وقال في الكافي لما ذكر الذي هو جمع كلام محمد بذكره أن رفع صوته بالقراءة ولا بأس بقراءة في نفسه وفي المتن عن أبي حنيفة لا يبنى للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى ولا يثبت ركوع في التحنن عماد كره الحاكم لأن لا بأس في الاكثر لخلاف الأولى اهـ ومن غير الأول كره قول المتن ولا بأس بذكر الله تعالى ثم قال في الفتح والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل ذكره هو النوارث من السلف والجمع عليه فكان أولى (٩) قوله فليراجع أقول الحاصل من هذا القول التي ذكرناها أن القراءات في الطواف خلاف الأولى وأن الذكر أفضل منها ما ثور أولاً كما هو مقتضى الإطلاق إلا أن يراه الكامل وهو المأثور فيوافق ما نقله الشارح عن النووي واستحسنه في شرح الباب لكن كون القراءة أفضل من غير المأثور ينبوعه قول المتن لا يبنى أن يقرأ في طوافه فله يشعر بالمتنع عن القراءة ثم زعمها والظاهر عدم المتنع عن ذكر غير المأثور يدل عليه ما أسلفناه عن الهداية من أن عماد حارجه الله لم يعز في الأصل لمشاهدة الجشيان من الدعوات لأن التوقيت يذهب بإمرة وإن تزلزل بالنقل منها فحسن اهـ وهذا يصدق المراد بالذكر هنا مطلقه كما هو مقتضى إطلاقهم على خلاف ما فصله النووي فليست (١٠) تنبيه (٣) ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنين ربنا أنشأنا الدنيا حسنة الخ ولا يتناقض ما مران الظاهر أن المراد المتنع عن قراءة ما ليس بقصد كراهة أو ليس بالحوار تأمل (١١) قوله (ورمى) أي في كل طواف بعده سي والافلا كالاضطباع يدائم قال في التهور في الغاية لو كان قارناً وقدر مل في طواف العمرة لا يرسل في طواف القدوم وفي المحيط لوطاف القصة محدثاً وسي بعده كان عليه أن يرمى في طواف الزيارة وسعي بعده حصول الأول بعد طواف ناقص وإن لم يعد فلا شيء عليه (١٢) قوله (وهو كتحفه) مصدر مجرور معطوف على تقارب وهو أقرب من جعله فعلاً معطوفاً على مشى (١٣) قوله (استنابا) في مسلم وبني

واعلم أن مكان الطواف داخل المسجد ولو ورد زعم لا حارجه لسير ورثه طافاً بالمسجد لا باليت ولو خرج منه أو من السبي إلى جنازة أو مكتوبة أو تحدى بدعوة ثم عاد ببنى وجازعاً كل يومع وافتاء قراءة لكن الله كره أفضل منها وفي منسك النووي الذكر المأثور أفضل وأما في غير المأثور فالقراءة أفضل فليراجع (ورمى) أي مشى بسرعته تقارب الخطا وهو كتحفه (في الثلاث الأولى) استنابا (فقط) فلو تركه

داود والتسعين ابن عمر رضي الله عنهما قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا وشمى  
 أو بفتح وقال ابن عباس لا يس من به أخذ بعض المشايخ كافي مسائل الكرمانى نهر **(قوله ولو في الثلاثة)**  
**(الح)** قال في الفتح ولو شمتى شوطا ثم تذكرا رمل الا في شوطين وان لم يذكرا في الثلاثة لم ير بعد ذلك اه  
 أى لان ترك الرمل في الأربع عشرة فلو رمل فيها كان تاركاً لثنتين وتركاً أحدهما أسهل بحر ولورمل في  
 الكل لا يفرقه شى ولو أوجله وينبغي أن يكره تنزيه مخالفة السنة بحجر **(قوله وقف)** وفي شرح الطحاوى عيسى  
 حتى يجعد الرمل وهو الظاهر لان وقوفه مخالف للسنة فأرى على التقايف وفي شرحه على الباب لان الموالاة بين  
 الاشواط وأجزاء الطواف ستة متفق عليها بل قيل واحدة فلا يتركها السنة مختلف فيها اه قلت ينبغي التفصيل  
 جعابين القولين بأنه ان كانت الزجفة قبل الشروع وقف لان المأذنة في الطواف مستحبة فتركه السنة الرمل  
 المزمكة وان حصلت في الانعلا فلا يقف ثلاثا تقوت الموالاة **(قوله لانه بدلا)** وهو الاشتراك في الحجر والرمل  
 لا بدله **(قوله من الحجر الى الحجر)** لالى الركن الباقى كما قيل **(قوله في كل شوط)** أى من الثلاثة **(قوله وكما)**  
**(مر)** أى في الاشواط السبعة **(قوله من الاستلام)** فهو سنة بين كل شوطين كما في غاية البيان وذ كر في المحط  
 والوالة لانه في الاستدعاء الاتباعية وفيما بين ذلك أدب بحر ووقف في شرح الباب بأنه في الطرفين أ كدما  
 بينهما قال وكذا بين الطواف والسعى اه وفي الهدى بأن يستطع الاستلام مستقبل وكبر وهطل على  
 ما ذكرنا قال في الفتح ولم يذكرا الصنف دفع الدين في كل تكبير مستقبل في كل مبدل شوط واعتقداى ان  
 عدم الرجوع هو الصواب ولم أره عليه الصلاة والسلام خلافه **(قوله واستلم الركن الباقى)** أى في كل شوط  
 والمراد بالاستلام خالسه بكفه أو يمينه دون يساره دون تقبيل وهو مذهب ولا يبايه عنه بالاشارة عند البعض  
 عن لسه لقرح شرح الباب **(قوله والدلائل تؤيده)** أى تؤيده بكونه سنة وبأنه يقبله لكن في شرح الباب  
 أن ظاهر الرواية الأول كافي الكفاي والهداية وغيرهما في الكرمانى وهو الصحيح وفي الخصمعة من محمد ضعف  
 جدا وفي البدائع لا خلاف في أن تقبيله ليس سنة وفي السراجية لا يقبله في أصح الأقاويل **(قوله ويكره)**  
 استلام غيرهما وهو الركن العراقى والشاى لانهما الساركتين حقيقة بل من وسط البيت لان بعض الحليم  
 من البيت بدائع والكرامة تنزيهية كافي البحر **(قوله ثم على شفع)** أى ركعتين يقرأ فيهما الكافرون  
 والأخلاص اقتداء بقله عليه الصلاة والسلام نهر ويستحب أن يدعو بعدهما بدعاء أتم عليه السلام ولو صلى  
 أ كنتين ركعتين جاز ولا تجزئ المكتوبة ولا المنذورة عنهما ولا يجوز اقتداء مسلمهما عنه لان طواف هذا غير  
 طواف الآخر ولو طاف بصلى لا يصلى عند الباب **(قوله في وقت صباح)** فبعد صلاة فقط فذكره في وقت الكرامة  
 بخلاف الطواف والسنة الموالاة بينهما لو بين الطواف فذكره تأخيرها عنه الا في وقت مكروه ولو طاف بعد  
 العصر صلى المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها في وقت مكروه قبل صحت مع الكرامة ويجب  
 قطعها فان مضى فيها لأحسب أن بعد الباب وفي اطلاقه نظري لما مر في أوقات الصلاة من أن الواجب  
 ولو قيل ركعتي الطواف والتذكرة لتعقد في ثلاثين الاوقات المنبهة أعنى الطلوع والاستواء والغروب  
 بخلاف ما بعد الغروب وصلاة العصر فلهما تعقد مع الكرامة فهما **(قوله على الصحيح)** وقيل يسن فسناني  
**(قوله بعد كل أسبوع)** أى على التراخي ما لم يرد أن يطوف أسبوعا آخر فعلى الغروب بحر وفي السراج يكره  
 عندهما الجمع بين أسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما وان انصرف عن وتر وقال أبو يوسف لا يكره اذا انصرف  
 عن وتر ثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة والخلاف في غير وقت الكرامة ما فيه فلا يكره واجعا ووتر الصلاة  
 الى وقت صباح اه وانما زال وقت الكرامة هل يكره الطواف قبل الصلاة لكل أسبوع ركعتين قال في البحر أنه  
 وينبغي الكرامة لان الأسابيع حينئذ صارت كآسبوع واحد اه ولو تذكرك ركعتي الطواف بعد شروعه في  
 آخر فان قبل تمام شروطه والآن الطواف وعله لكل أسبوع ركعتان لباب وأطلق الأسبوع فقبل طواف  
 الغرض والواجب والسنة والتفضل خلافا لمن قيد وجوب الصلاة الواجب قال في الفتح وهو ليس بشى  
 لاطلاق الامة اه والظاهر أن المراد بالأسبوع الطواف لا العبد حتى لو ترك أقل الاشواط لعذر مثلا

أو نسبه ولو في الثلاثة لم  
 رمل في الباقي ولو جرحه  
 الناس وقف حتى يجعد  
 فرجة في رمل بخلاف  
 الاستلام لانه بدلا من  
 الحجر الى الحجر في كل  
 شوط وكما مر بالحرف فعل  
 ما ذكر من الاستلام  
 واستلم الركن الباقى  
 وهو مندوب لكن بلا  
 تقبيل وقال محمد هو  
 سنة وقبيله والدلائل  
 تؤيده ويكره استلام  
 غيرهما وختم الطواف  
 باستلام الحجر استئنافا  
 صلى شفعاً في وقت  
 صباح (بحسب) بالحليم على  
 الصحيح (بعد كل أسبوع)

وحبت الركعتان وعليه موجب ما ترك فلما رجع وأما قوله في شرح الباب فتح بعد كل طواف ولوا أدى ناقصا  
فحتمل نقصان العدد ونقصان الوصف كالطواف مع الحدث والنجاسة والتأخر أن مراده الثاني **(قوله)** عند  
المقام عبارة الباب خلف المقام قال والمراد به ما يصدق عليه ذلك عند موعر القرب وعن ابن عمر رضي الله  
عنهما أنه إذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينهما وبين المقام صفين أو رجلا أو رجلين رواء عبد الرزاق  
اه **(قوله)** جبار الخ ذكر في الجبر عن نفسه القاضى لكن عبر بجبر الأقران أنه الموضع الذي كان فيه حين  
قام عليه ودعا الناس إلى الحج وحرر بعض العلماء الأعلام أن الحجر الذي في المقام ارتفاعه من الأرض نصف  
ذراع وربع وعن وأعلامه ربع من كل جانب نصف ذراع وربع وعن غوص القدمين سبع قراريط ونصف  
**(قوله)** قولان لم أر من حكى القولين سوى ما توهمه عبارة التهر وفيها قطرة المشهور في علمة الكتب أن صلاحها  
في المسجد أفضل من غيره وفي الباب ولا تختص بزمان ولا مكان ولا تنفوت فلو تركها لم يجز بغيره ولو صلاحها  
خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جازو يكره ويستحب موكداً أو خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر  
تحت الميزاب ثم كل ما قرب من الحجر ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لأفضلية بعد الحرم  
بل الأسامة اه **(قوله)** ثم التزم للمترجم الخ هو ما بين الحجر الأسود إلى الباب هذا وفي الفقه وسحب أن يأتي من زم  
بعد الركعتين ثم يأتي المترجم قبل الخروج إلى الصفا وقل يأتي المترجم يصلي ثم يأتي من زم ثم يعاد إلى الحجر ذكره  
السروحي اه والثاني هو الأسهل والأفضل وعليه العمل شرح الباب وما ذكره السابق مخالف للقولين ظاهرهما  
لكن الأول لا يقتضي الترتيب فيعمل على القول الأول وقد ذكر في شرح الباب في طواف الصدرة هو المشهور  
من الروايات وهو الأصح كما صرح به الكرماني والرازي اه وقال تناولم يذكر في كثير من الكتب أن ابن زمزم  
والمترجم فمابين الصلوة والتوجه إلى الصفا وعليه لعدم تأكيده **(قوله)** ان أراد السعي فأعاد أن العود إلى الحجر إنما  
يستحب لمن أراد السعي بعده والافلا كافي بالحصر وغيره وكذا الرمل والاضطباع تابعان لطواف بعديهما في  
قدمته وأشار إلى ما في التهرين أن السعي بعد طواف التقديم خمسة لاشتغاله يوم التجر بطواف القرض  
والذبح والرمي والافلا أفضل تأخيره إلى ما بعد طواف القرض لأنه واجب فحمله تعالى القرض أولى كذا في التصة  
وغيرها اه لكن ذكر في الباب خلافاً في الأفضلية قال والخلاف في غير القارن أما القارن فالأفضل به تقديم  
السعي أويس اه وأشار إلى أن السعي بعد الطواف فلو عكس أعاد السعي لأنه تبع له وصرح في المحيطبان  
تقديم الطواف شرط لفظة السعي وبه علم أن تأخير السعي واجب إلى أنه لا يجب بعده فوراً والسنة الاتصال  
به بحر فان أخر لم يضر وأولستر يحرم تعبه فلا بأس والافقداً ما عولاً في عليه باب **(قوله)** من باب الصفا (ندى)  
كذا في السراج غروجه منه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية أن خروجه منه عليه الصلاة والسلام لأنه كان  
أقرب الأبواب إلى الصفا لأنه ستة **(قوله)** فصعد الصفا الخ هذا الصعود وما بعده من فكره أن لا يصعد عليهما  
بحر عن المحيطبان إذا كان ما شاخلاً في الركب كافي شرح المرشدي واعلم أن كثيراً من درجات الصفا قد نبت  
تحت الأرض بارفتها حتى أن من وقف على أول درجته من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا  
يحتاج إلى الصعود وما بعده بعض أهل البدعة والجهالة من الصعود حتى يلتصق بالجدار بخلاف طريقة  
أهل السنة والجماعة شرح الباب **(قوله)** وكبر الخ في الباب في حمد الله تعالى وبني عليه ويكبر ثلاثاً ثم يركع ويسلم  
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه عاشاً ويذكر والذكر مع التكبير ثلاثاً أو يركع ويسلم عليه  
اه أي قد رما بقر أسورة من المفصل كافي شرحه عن العدة لصاحب الهداية **(قوله)** بصوت مرتفع  
الخاتمة على ذكر التكبير والتليل وقال زعفر موتيهما اه وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد تقدمنا  
في دعاء التلثة أنه مخفف صوتهما فحتمل أن يكون هنا كذلك تأمل **(تنبيه)** في الباب وبني في السعي  
الحاج إلى الحجر زاد شارحاً لوضوحه لاضطباع فيه مطلقاً عندنا كحقيقة في الصلاة خلافاً لاشافعية **(قوله)** ورفع يديه  
أي إذا عني كسبه لباب وبحر **(قوله)** فله العباد (قوله) قال في السراج وأعاد ذكر الصلاة ما عولم يذكر عند السلام  
الحجر لان الاستلام حالة ابتداء العبادة وهذا خلافاً لآل ختم الطواف بالسعي والعبادة يكون عند الفراغ منها

عند المقام) حجارة  
ظهرها أن ترد في الخليل  
(أو غير من المسجد)  
وهل يتعين المسجد  
قولان (ثم) التزم للمترجم  
وشرب من ما من زمزم  
(عاد) أن أراد السعي  
(واستلم الحجر وكبر وهل  
خرج) من باب الصفا  
(ندى) (فصعد الصفا)  
بحر يرى الكعبة من  
الباب (واستقبل البيت  
وكبر وهل وصل على  
النبي صلى الله عليه وسلم)  
بصوت مرتفع خاتمة

مطلب في السعيين  
الصفا والمرورة

لا عند انتهائها كافي الصلاة اه وفيه أن هذا ابتداء السعي لا ختم الطواف إلا أن يقال إن السعي انما يحقق  
عند الترويع عن الصفا أما الصعود علم فقد تحقق عنده ختم الطواف بقصد الانتقال عنه إلى عبادة أخرى  
تابعه فتأمل **(قوله)** لانه يذهب بركة القلب أي لانه بسبب حفظه يجري على لسانه بلا حضور قلب وهذا  
يختلف الدعاء في الصلاة فانه ينبغي الدعاء فيها بحفظه فلا يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد  
صلاته كما نقله ط عن الولولنجية **(قوله)** وإن يركل بالثأور فحسن أي في هذا الموضع وغيره من مناسك الحج وقد  
ذكرت ذلك في رسالي بركة التماسك أدعية التماسك **(قوله)** ثم مشى نحو المروة قال في الباب ثم هبط نحو  
المرو وصاعدا كرما شاعلى هتته حتى إذا كان دون المثلث المعلق في ركن المسجد قبل بنحو ستة أذرع سوى  
سبع أقدام في بطن الوادي حتى تجاوز المثلث ثم مشى على هتته حتى بالى المرو ويستحب أن يكون السعي بين  
الميلين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط أي بخلاف الرمل في الطواف فانه مختص بالثلاثة الأولى خلافا  
لمن جعله مثله فلو تركه أو هرول في جميع السعي فقد أساء لما مشى عليه وإن عز عنه صبر حتى يحد فرجة ولا تشبه  
بالساعي في حركته وإن كان على دابة كركبان غير أن يؤذى أحدا اه وقوله قبل بنحو ستة أذرع قال شارحه  
هو منسوب للشافعي وذكر أنصاف بعض الناس لأصحابنا اه قلت ونقله في المعراج عن شرح الوحي وقال إن  
المثل كان على متن الطريق في الموضع الذي يستدأه السعي فكان يهدمه السيل فيقوم إلى أعلى ركن المسجد  
ولقائمي معلقا فوق موضع متأخرا عن ابتداء السعي ستة أذرع لانه لم يكن موضع ألق منه الميل الثاني متصل بدار  
العباس اه ونقله في الشرنبلالية أيضا وأقره ونقله بعض المحققين عن منسك ابن الجهمي والطرابلسي والخمر  
العميق وغيرهم قلت ولا ينافي قول المتن ساعيا بين الميلين لانه باعتبار الأصل **(قوله)** التخذين في نسخة  
التخوين **(قوله)** وصعد عليها أي باعتبار الزمن الأول أو الأمان في وصف على الدرجة الأولى بل على أرضها  
يصدق أنه طلع علم شرح القلب **(قوله)** وفعل ما فعله على الصفا أي من الاستقبال بأن عمل إلى عتبة أدنى  
ميل ليتوجه إلى البيت والأقاليت لا يبدو اليوم بحجة بالبناء ومن التكبير والذكر والدعاء ما يستقبل على الصلاة  
والتماسك في الباب **(قوله)** بدأ بالصفا الحج فيه اشتراك أن الذهاب إلى المرو مشوط والعود منها إلى الصفا  
شوط وهو الصحيح وقال الطحاوي إن الذهاب والعود شوط واحد كالطواف فانه من الحجر إلى الحجر شوط  
وعامة في الفتح وغيره **(قوله)** فلو بدأ بالمروة الحج قد علمنا الكلام عليه في الواجبات **(قوله)** وندب إلى ذكره  
في الخاتمة وغيرها وقوله كتبت الطواف ليكون ختم السعي كتبت الطواف كأن ابتدأها بالسلام قال في  
الفتح والاحاجة إلى هذا القياس انذيقه نص وهو ما روي المطلبين أي وداعا قال رأيت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حين فرغ من سعيه جامعاً إذا جازى الركن فمضى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينهما وبين الطائفتين  
أحد أو ما أحد وابن ماجه وابن حبان وقال في روايته رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي خذو الركن  
الأسود والرجال وأنساعيمون بين يديه ما بينهم وبينه ستر وعامة معه **(أنشده)** قال العلامة قبل الدين  
في منسكه رأيت بخط بعض تلامذة الكمال بن الهمام في حاشية الفتح أن صلى في المسجد الحرام ينبغي أن  
لا ينعى المار بهذا الحديث وهو محمول على الطائفتين لأن الطواف صلاة فصار كركن بين يديه ضعوف من المسلمين  
اه وقال ثم رأيت في البحر العميق حكى عز الدين بن جماعة عن منسكبات أن آثار الطحاوي أن المرويين يدي  
الصلى بحضرة الكعبة يجوز اه قلت وهذا فرع غريب فليحفظ **(قوله)** ثم سكن مكة محمرا اتعابر  
بالسكنى دون الأقامة لإيهامها الأقامة الشرعية وهي لا تصح لمافي الحرم باب صلاة المسافر إذا دخل الحاج  
مكة في أيام العشر ونوى الأقامة نصف شهر لا يصح لانه لا يسه من الخروج إلى عرفات فلا يحقق اتحاد الموضع  
الذي هو شرط صحة تامة الأقامة ط **(قوله)** باجج اتعابر كنزوان كان القارون والتمتع الذي ساق الهدى  
كذلك لأن السليم معقود الفرد ط **(قوله)** ولا يجوز الحج الأولى التفرع بالضعاء على قوله محرم ما باجج  
كان فعل في البحر أي لا يجوز أن يفسخ نيابة الحج بعدما أحرمه ويقطع أفعاله ويجعل أحرامه وأفعاله العمرة  
لباب وأما أمره عليه الصلاة والسلام بذلك أصحاله الأمن ساق الهدى فخصوص بهم وأمنسوخ نهر  
وقد أوضح المقام المحقق ابن الهمام **(قوله)** بلا رمل وسعى لأن الرمل وكذا الأضياع تابعان

محمد لم يعب شيئا لانه  
يذهب بركة القلب وإن  
يترك بالثأور فحسن ثم  
مشى نحو المرو وصاعدا  
بين الميلين الآخرين في  
التخذين في جدار  
المسجد وصعد عليها  
وفعل ما فعله على الصفا  
يفعل هكذا سعي بدأ  
بالصفا ويحتمى الشوط  
السابع بالمروة فلو  
بدأ بالمروة بعد الأول  
هو الأصح وندب ختمه  
بركعتين في المسجد كتبت  
الطواف ثم سكن مكة  
محمر ما باجج ولا يجوز  
فسخ الحج بالمرء عندنا  
وطاف بالبيت نصلا  
ماشيا بلا رمل وسعى  
مطلب في عدم منع  
المارين بذي الصلى  
عند الكعبة



لطواف بعدمسحى والسعي من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تطوع فلا سعي بعده قال في الشرنبلالية  
عن الكفاي لان التنفل بالسعي غير مشروع **(قوله وهو)** أى الطواف **(قوله ينبغي تقسيده)** أى تقسيد  
كون الصلاة نافلة أفضل من طواف التطوع في حق المكي زمن الموسم لاجل التوسعة على القرية وقوله  
مطلقاً للمكي والآفاق في غير الموسم وقد فرغ على هذا البحث في التهرات لكن يخالفه ما في الولاية  
ونص الصلاة عكة أفضل لاهلها من الطواف والقرية الطواف أفضل لان الصلاة في نفسها أفضل من الطواف  
لان النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت الصلاة لكن التهرات واستدلوا به بقايتهم الطواف غير  
امكان التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى اهـ **(تنبه)** في شرح المرشدي على الكثرة قولهم ان  
الصلاة أفضل من الطواف ليس مرادهم ان صلاة ركعتين مثلاً أفضل من أداء أسبوع لان الأسبوع يشتمل  
على ركعتين مع زيادة بل مرادهم ان الزمن الذي يؤدي فيه أسبوعاً هل الأفضل فيه ان يصرف للطواف أم  
يشغله بالصلاة اهـ ونظير مما جاب به العلامة القاضي ابراهيم بن ظهيرة المكي حيث سئل هل الأفضل الطواف  
أو العمرة ان الارح ففضل الطواف على العمرة اذا شغل به مقدار زمن العمرة الا اذا قل انها لا تقع الا فرض  
كفاية فلا يكون الحكم كذلك **(تنبيه)** سكت المصنف عن دخول البيت ولا شك أنه مندوب اذا لم يشتمل  
على ابدان نفسه أو غيره وهذا امر راحة قلباً يكون تهرق وتكذا اذا لم يشتمل على دفع الرطوبة التي يأخذها الحجة  
كما أشار اليه مناعلي وسأقي تمام الكلام على الدخول عند ذكر الشارح في الفروع أخرج **(قوله أولى)**  
خطب الحج الثلاث تأنى يعرفه قول الجمع بين الصلاتين فالله اعني في اليوم الحادي عشر ففضل بين كل  
خطبة يوم وكلها خطبة واحدة بالخطبة في وسطها والخطبة يوم وعرفة وكلها بعد ما صلى الظهر بالامعة وكلها  
سنة لباب ولم يذكر المصنف والشارح الخطبة الثالثة في موضعها **(قوله وكذا قوله)** أي قبل الزوال والسرراج  
**(قوله وعلم فيها الناس)** أي التي يحتاج اليها يوم عرفة من كيفية الاحرام والخروج والنعني والمبيت بها  
والارواح منها إلى عرفة والصلاة بها والوقوف فيها والافاضة منها وغير ذلك أوجس ما يحتاج اليه الحاج في تمام حجه  
وان كان بعدها خطب لابلنا كيدخير **(قوله فاذنوا في مكة)** الفريخ كذا في الهداية وقال الكمال طاهر  
هذا الترتيب اعقاب صلاة الفجر فالخروج النعني وهو خلاف السنة واستحسن في المحط كونه بعد الزوال  
وليس بشئ وقال المرتضى بعد طلوع الشمس وهو العصر **(قوله يوم التروية)** سمى به لانهم كانوا يرون  
اليهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة اذ لم يكن في عرفات ماء جار كزمانا نشر الباب **(قائده)** في مناسك  
التروية يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة والعاشر النحر والحادي عشر القربى والثاني عشر  
الاربعاء يوم يقرن فيه نعتي والثاني عشر يوم النحر الاول والثالث عشر النحر الثاني **(قوله ومكث بها إلى)**  
الخروج عرفة أقام طلب المبيت بها فاحسنه كافي المحط وفي المبسوط يستحب ان يصلي الظهر يوم التروية نعتي  
ويصلي بها إلى صبيحة عرفة اهـ ويصلي العصر بها لوقت المختار وهو زمان الاسفار وفي الخاتمة نفس فتكفه  
قاسه على فجر منة والاكثر على الاول فهو الأفضل شرح الباب وفي مناسك التروية ما ما يغفل الناس في  
هذه الازمان من دخولهم أرض عرفات في اليوم الثامن خطأ خالف السنة ويقتربهم بسبب من كثرة معيها  
الصواب نعتي والمبيت بها والتوجه منها إلى عرفات الزول بها والخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك اهـ  
وقوله والتوجه منها إلى عرفات والزول بها في معنيتهما كلاماً يافرياً **(قوله ثم بعد طلوع الشمس)** لما كانت  
عبارة المصنف موهمة كسيرة الكثرة خلاف المراسيد هانئاً تبع القم وغيره من شروح الهداية قال في غاية  
البيان صرح به في شرح الطحاوي وشرح الكرخي والاضاح وغيره قال في الايضاح واذا طلعت الشمس يوم  
عرفة تخرج إلى عرفات لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله جاز والاول أولى اهـ  
ومثله في السراج فافهم **(قوله راج إلى عرفات)** قال في المعراج وينزل بعرفات في أي موضع شاء الا الطريق  
وقرب جبل الرحمة أفضل وقال الأئمة الثلاثة في غرة أفضل لتزوله عليه الصلاة والسلام فيه قلنا من عرفه  
وزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن عن قصد اهـ وهذا المختار في القم من ان السنة ان ينزل الامام بعرفة

وهو أفضل من الصلاة

نافلة لا فاق وقيل

لكي وفي العصر ينبغي

تقسيد زمن الموسم

والا فالطواف أفضل

من الصلاة مطلقاً

(وخطب الامام) أولى

خطب الحج الثلاث

(سابع ذي الحجة بعد

الزوال و) بعد صلاة

الظهر) وكذا قبله

(وعلم فيها الناس

فاذا صلى عكة الفجر)

يوم التروية (ثامن

الشهر خرج النعني)

قربة من الحرم على

فريخ من مكة ومكث

بها إلى فجر عرفة ثم)

بعد طلوع الشمس

(راج إلى عرفات)

(مطلب الصلاة أفضل

من الطواف وهو أفضل

من العمرة

مطلب في دخول البيت

الشريف

مطلب في الرواح إلى

عرفات

ولما نزلوا عن الامام رشد الدين من أنه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى ينزل بئر قريسا من المسجد الى زوال الشمس  
 ووقف في شرح الباب بان هذا النسبة الى الامام لا غيره وأبان النزول أولا بئر ثم يقرب جبل الرحمة تأمل **(قوله)**  
 على طريق ضيق (فتح الضاد المجمة وتشديد الموحدة وهو اسم الجبل الذي يلي مصعبا خفف شرح الباب  
**(قوله)** كلهاموقف) بكسر القاف أي موضع وقوف نهر **(قوله)** الاطن عرنة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور  
 كسابق **(قوله)** يفتح الراء) أي مع ضم العين كهجرة قاموس **(قوله)** فبعد الزوال خطب الخ) أي فاذا واصل الى  
 عرفة ومكث بهذا عامما فلماذا اكرامنا فلماذا زالت الشمس اغتسل أو وضأ والغسل أفضل شرا الى المسجد  
 أي مسجد غرقة بلا تأخير فاذا بلغه صعد الإمام الاعظم وأتابه المنبر ومجلس عليه و يؤذن المؤذن بين يديه فاذا  
 فرغ قام الامام فخطب خطبتين فيحمد الله تعالى ويثني عليه ويبي ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه  
 وسلم ويعد الناس ويأمرهم وينهاهم ويعلم للناس كل الوقوف بعرفة والمزدلفة والجمع هما والري والذبح  
 والحلق والطواف وسائر المناسك التي الى الخطبة الثالثة ثم يدعو الله تعالى وينزل اليه فان ترك الخطبة أو خطب  
 قبل الزوال أجزأه وقد أسامجوهرة وقول الزيلعي جازي صرح الكراهة تنزيلا **(قوله)** وبعد الخطبة  
 صلى بهم) ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول الداع فان زالت الشمس صعد الامام المنبر فاذا فرغ  
 من الخطبة أقام المؤذنون ويصلي الامام الخ ونحوه في الباب وفي الجرح عن المراج أنه يؤخر عرفة الجمع الى آخر  
 وقت الظهر ونحوه في شرح قاضيان على الجامع الصغير قال في شرح الباب وفيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف  
 وبنا في حديث حار رضي الله تعالى عنه حتى اذا زاغت الشمس فان ظاهره أن الخطبة كانت في أول الزوال  
 فلا تقع الصلاة في آخره **(قوله)** ماذان) أي واحد لانه لا اعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله واقتنين أي  
 يقيم الظهر ثم يصلها بغير العصر لان الاقامة ليسان الشروع في الصلاة **(قوله)** وقراءة سرية) لانها  
 صلواتها ركعات الامام سراج **(قوله)** ولم يصل بينهما أي ولا السنة الرابعة قال في الباب وان آخر الامام  
 صلاة العصر لا يكره الامور المتفاوتة بينهما أن يدخل الامام في العصر **(قوله)** على المذهب) وهو ظاهر  
 الرواية شنبلاية وهو الصحيح فلو فعل كره وأعاد الاذان العصر لا تقطع فهو مضار كالاقتفال بينهما ما جعل  
 آخر بجر أي كاشكل وشرب فاه بعد الاذان سراج وما في الأخيرة والمحيط والكافي من استئناسه الظهر  
 بخلاف الحديث واطلاق المشايخ **(تنبيه)** أخذ من هذا العلامة السيد محمد صادق بن أحمد بادشاه أنه  
 ترك تكبير التمرين في هذا وقت المزدلفة بين المغرب والعشاء مراعاة الغيرة الواردة في الحديث كأنفه عنه  
 الكاذب وفي فتاواه قلت وفيه نظري في الواردة في الحديث أنه ص في الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام فصلى  
 العصر ولم يصل بينهما فقه التصريح ترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة  
 لوجوبه دونها ولأن مدته يسيرة حتى لم يعد فاصلا بين الفريضة والارباب والحاصل أن التكبير بعد ثبوت وجوبه  
 عندنا لا يقطع هذا الدليل وما ذكره لا يصلح للدلالة كما لجمه هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم **(قوله)** ولا بعد أداء  
 العصر وقت الظهر) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعزاه في التنزيل الى شرح الوجاهية لان  
 التجنة **(قوله)** بشرط الصحة هذا الجمع الخ) اختلف في هذا الجمع هل هو سنة أو مستحب وما قيل ان تقدم  
 العصر عند الامام وجب لصلاة الجماعة يعني جعله على معنى ثبت شرح الباب **(تنبيه)** اقتصر من الشروط  
 على الامام والارحام وزاد في الباب تقدم الظهر على العصر حتى لو تولى الامام وقوع الظهر قبل الزوال أو غير  
 وضوء العصر بعد أو وضوءا عاما جمعا وزمان وهو وعرفة المكان وهو عرفة وما قرب منها والجماعة  
 فالشروط ستة قلت لكن لا يعرف داخل في الاول فان معنى اشتراط الامام اشتراط صلواتهم لا وجودهم فهم على  
 أتم في الخبر قال ان الجماعة غير شرط حتى لو حلق الناس فزع فصلى الامام وحده الصلاتين جاز بالاجماع على  
 الصحيح كذا في الوحي ثم نقل عن الداع أن الجماعة شرط الجمع عند أي حصة لكن في غير الامام لا في  
 حتى الامام ثم قال في الفتاوى والجرهز والجميع من اشتراط الجماعة ضعيف واعترضه في النهي بأنه نقله غير  
 واحد وصححه الايضاح وبأن الجواز في مسئلة الفرع للشريعة اه قلب ما مر عن الداع يصلح توفيقا

على طريق ضيق (و)  
 عرفات (كلها موقف)  
 الاطن عرنة) يفتح الراء  
 وضها وادمن الحرم  
 غرقة مسجد عرفة  
 (بعد الزوال قبل صلاة)  
 (الظهر خطب الامام)  
 في المسجد (خطبتين)  
 كاجمة وعلم فيها المناسك  
 (و) بعد الخطبة (صلى)  
 بهم الظهر والعصر باذان  
 واقتنين) وقراءة  
 سرية ولم يصل بينهما  
 ساء على المذهب ولا  
 بعد أداء العصر في وقت  
 الظهر (شرط) لصحة  
 هذا الجمع

مطلب في شروط الجمع  
 بين الصلاتين بعرفة

بن الكلامين والتعجبين قد يرتكب ادرالك جزم من الصلاتين مع الامام حتى لو أدرك بعض الظهر ثم قام  
 بقضى ما فات ثم أدرك جزم من العصر معه بكنى كما أفاد في العرو والباب **(قوله)** الامام العظيم أي خلفه بغير  
 وقوله أو نائبه أي ولو يعلم موت الامام فانه يجمع نائبه وأصحاب شرطه لان التواب لا ينزلون عتوت الخلفه بغير  
 وأطلق الامام فقبل المقيم والمسافر لكن لو كان مقبياً كامام مكة صلى بهم صلاة العتقين ولا يجوز له النصر ولا  
 للحجاج ٣ الاقتداء به حال الامام الحوافي كان الامام النسفي يقول العيب من أهل الموقف يتابعون امام  
 مكة في العصر فاني بقتاب لهم أو يري لهم الخير وصلاهم غير جائزة قال شمس الأئمة كستمع أهل الموقف  
 فاعتزلت وصليت كل صلاة في وقتها وأوصيت بذلك أصحابي وقد سمعنا أنه ينكف ويخرج مسرعاً ثم يأتي  
 عرفان فلو كان هكذا أفلا يصح جائز ولا لأفصح الاحتماء اه لمضامن التتارخانية عن المصنف **(قوله)** والا  
 صلاوا وحدها وهم جواز صلاة العصر في وقت الظهر وعدم جواز الجماعة لو صليت العصر في وقتها وليس عماد  
 فالاصوب قول الزلي صلاوا كل واحد منهم ما في وقتها أفاده ح ويمكن الجواب بان وحدها حال من مفعول  
 صلاوا لمن فاعله أي صلاوا الصلاتين وحدها أي غير مجموعت بل كل واحد في وقتها غاية أنه فيه إطلاق الجمع  
 على ما فوق الواحد فافهم **(قوله)** والاحرام بالجمع فيها احتريزه عمالو الحرم المير فلا يجوز الجمع ولو أحرم بالجمع  
 قبل صلاة العصر كالم يكن محرماً وأشار إلى أن الشرط صوره عند أداء الصلاتين ولو أحرم بعد الزوال في الأصح  
 وفي رواية لا يمن وجوده قبل الزوال يكفي التهر وقوله فيه ما يتعلق بقوله الامام وقوله الاحرام فافهم عليه  
 المصنف بقوله فلا يجوز وقوله والامن صلى الخ على طريق القبول للشرع المرتب **(قوله)** لم يصل العصر مع  
 الامام أي لم يصل ما في وقتها ومنه ما وصلى الظهر فقط مع الامام لا يصل العصر الا في وقتها ح **(قوله)** قبل  
 احرام الحج بان لم يحرم أصلاً وأحرم بالمره فقط كالحرم **(قوله)** ثم أحرم أي بالجمع قبل أداء العصر ح **(قوله)** الا في  
 وقت أي العصر ط **(قوله)** الا الاحرام فهو شرط متفق عليه عندنا والخبر بلاضافة إلى الملة كورها أي فلا  
 يشترط عندها الاقتداء بالامام أو نائبه والافاضل ط الزمان والمكان وقد قبل المصنف على العصر متفق عليه  
 عندنا كما أفاده في شرح الباب **(قوله)** وهو الاظهر لعله من جهة التلليل والإفلاتون على قول الامام وحسب في  
 البدائع وغيرها ونقل تصحيحه العلامة قاسم عن الاستيعابي وقال واعتد بهان الشرع بعد والنسفي **(قوله)** ثم  
 ذهب أي الامام مع القدم من مسجد غرة إلى الموقف أي مكان الوقوف بعرفة **(قوله)** بغسل متعلق بقوله صلى  
 وقوله ذهب قال القهستاني أي جمع بين الصلاتين وذهب إليه حال كونه مفقداً في وقت الجمع والذهاب  
 فيكون حالاً من أجل جمع وذهب والاول في خزانة المفتين والثاني في الكافي اه وقوله من لباسه مجهول  
 صفة غسل **(قوله)** ووقف الامام على ناقته في الخاتمة والافضل للامام أن يقف كما بلغه أن يقف عنده اه  
 وظاهره أن الركوب للامام فقط وهو مفهوم كلام المصنف كالهداية والبدائع وغيره هلو يؤيد بقول السراج  
 لا يدعو ويذعو الناس بدعائه فان كان على راحلته فهو بالغ في شهادتهم اه لكن في القهستاني والافضل  
 أن يكون دأ كما قرأ من الامام اه وشبهه في المتيق وقيل بعضهم عن السراج عن منسب من الصفي يذكر  
 الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة هو الافضل للامام وغيره اه ولم أفق السراج **(قوله)**  
 بقرب جبل الرحمة أي الذي في وسط عرفات وقاله إلان كلاله وأما صوره كما يفعله العوام فليد كراحد  
 عن يمينه فيه فضيلة بل حكمه حكم سائر أراضي عرفات وادي الطبري والمارودي أنه مستحب وورد النور  
 بأنه لا أصل له لانه لم يرد فيه خبر صحيح ولا ضعيف **(قوله)** عند الضحرة الكبار أي الحرات السودا للفرقة  
 فاتها مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم شرح الباب في شرح الشيخ اسمعيل عن منسب الفارسي قال قاضي  
 القضاة بدر الدين وقد اجتمع على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم وافق عليه بعضهم من بعد علمه من محدثي  
 مكة وعلمنا حتى حصل الظن بتعيينه وأنه الميمون المسجلة للوقوف على الموقف التي عن عندها ورواها حضرة  
 متصلة بصحرة الجبل وهذه الميمونين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي إلى الجبل أقرب بقليل بحيث  
 يكون الجبل قبالة عينين اذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يساره بقليل وادناه وقفه في الباب أيضاً

٣ قوله الاقتداء به الخ  
 أي في حال قصره أما  
 اذا صلى صلاة العتقين  
 فقد توبته اه

الامام العظيم أو نائبه  
 والاصلا وحدها  
 والاحرام بالجمع فيها  
 أي الصلاتين فلا يجوز  
 العصر لتفرد في  
 احدهما فلو صلى وحده  
 لم يصل العصر مع الامام  
 ولا يجوز العصر لمن  
 صلى الظهر بجماعة  
 قبل احرام الحج ثم أحرم  
 الا في وقتها وقالوا  
 بشرط صحة العصر  
 ألا الاحرام وبه قالت  
 الثلاثة وهو الاظهر  
 شرب ليلية عن البرهان  
 ثم ذهب إلى الموقف  
 بغسل من وقوفه للامام  
 على ناقته بقرب جبل  
 الرحمة عند الضحرة  
 الكبار مستقبلاً القبلة



(قوله) وانغربت الشمس الخ بيان الواجب حتى لو دفع قبل الغروب فان ما وزحد وعرفه من بعد الامان  
 يعود قوله ويدفع بعد فبقط خلافاً لغيره بخلاف ما لو اذاعه ولو مكث بعد ما افاض الامام كثيراً بلا عذر  
 أساء ولو ابطأ الامام ولم يدفع حتى ظهر الليل افاضه الا أنه اخطأ الستمين البحر والبر (قوله أي) افاض  
 الامام والناس وعليهم السكت والوفاء فاذا وجد فرحة أسرع الشئ بلا عذر وقبل لا يسأل الاضاح أي لا يسأل  
 في زمانها لكثرة الاذاع والباب وشرحه (قوله أي طريق المازمين) أي لا على طريق من سبب المازمين مرة بعد  
 الميم الاولى ويجوز تركها كما في زاس وزاي مكسورة وموصلة المضيق بين جبلين ومن ادا لفقها بالطريق التي بين  
 الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومن دلفه اسجبل وعزاه بعضهم الى العز بن جماعة وأنه نقله عن الحب الطبري  
 ورويه قول النووي ان المار به ما بين العينين الذين هم لحد الحرم وقال انه غير صحيح بل هو على العوام على الرحمة  
 بين العامين وليس ذلك اصل (قوله ماشياً) أي اذا قرب منها يدخلها ماشياً وتابوا واضعاً الايمان الحرم  
 المحترم شرح الباب (قوله الا وادى محبس) يضم للم وقته الحاء المهمة وتكرس السين المهمة المشدودة والراء  
 والانتساب منقطع لا يلبس من متى كما اشار اليه الشارح ٣ (قوله ليس من معنى) صوابه ليس من من دلفه  
 لانها محل الوقوف اه (قوله أو بطن عرنة) أي الذي قرب عرفات كما مر (قوله لم يجز) أي لم يصح  
 الاول عن وقوف من دلفه الواجب الا حول الثاني عن وقوف عرفات الركن (قوله على المشهور) أي خلافاً لما  
 في البدأ من جواز دفنها فتح (قوله والاصح) أنه المشعر الحرام وقيل هو من دلفه كلها (قوله وعليه  
 مبقدة) قيل هي اسطوانة من حجارة مربعة تدورها أربعة وعشرون ذراعاً وطولها اثنا عشر وقفاً وخمس  
 وعشرون درجة وهي على خشبة مربعة كان وقد عليها في خلافة هرون الرشيد السبع ليله من دلفه وكان  
 قبله وقد بلطبط وبعدة مصابيح كبار (قوله وصلى العشاشم الخ) أي في أول وقت العشاء الأخيرة  
 قيساً في ربي أن يصلي قبل خطبته راحه بل ينحج جهاله ويعقلها وأشار الى أنه لا يطوع بينهما ولو سئمت كدته  
 على الصميم ولو طوع أعاد الاقامة كما لو اشتغل بينهما جعل آخر يجز قال في شرح الباب يصلي ستم الغروب  
 والعشاء والوتر بعدها كما يحصر به ما لا عند الرحمن المأجى قدس الله سره الساعي في مسكنك اه وأما قول  
 الشارح قيل باب الاذان يكره التفتل بعد صلاتي الجنتين فيه كلام قدمناه هـ (قوله لان العشاء في وقت الخ)  
 علة للاقتصاري هنا على اقامته واختلاف الجمع في عرفة فله باقمتين لان الصلاة الثانية هـ لا تؤدى في غير  
 وقتها فتقتض الحاجة الى اقامته أخرى للاعلام بالشروع فيها أما الثانية هنا ففي وقتها فتستغنى عن تجديد الاعلام  
 كالترجيع العشاء بدائع (قوله كالاحتياج هنا للاعلام) فالوصلاهما منفردا جاز خلافاً في شرح النجاة  
 للرحماني فانه خلاف المشهور في المذهب شرح الباب ذكر في الباب أن الجماعة سنة في هذا الجمع ثم قال  
 وشرايط هذا الجمع الاحرام بالجمع وتقديم الوقوف عليه والزمان والمكان والوقت الخ قال شارحه فلا يجوز هذا  
 الجمع لغير الحرم بالجمع وأما ما ذكره المحبوس من أن الاحرام غير شرط فيه فقير صحيح لتصريحهم بأن هذا الجمع  
 جمع نسلك ولا يكون نسكاً الا بالاحرام بالجمع اه وبه ظهر صحة ما بحثه في التبريق وبشيء اشتراطه لكونه  
 في المغرب مؤدياً اه وظهر أن ما في التهاية والتهنية من عدم اشتراطه متى على قول المحبوس فانهم (قوله  
 ووصلى المغرب والعشاء) في بعض النسخ والسجدة ما وفي بعضها الاقتصاري على المغرب وما نقله الى الكثر  
 وغيره وهو أن لا يرد التنية على وجوب تأخير المغرب عن وقتها العشاء وتقوم به الاولى وجوب تأخير  
 العشاء الى المزدلفة ثم عزارة الباب ووصلى الصلاتين واحداهما (قوله اعاده) أي أعاد ما صلى قال العلامة  
 الشهابي في نسكه هذا اقبيا التذهب الى المزدلفة من طريقها اما اذا ذهب الى مكة من غير طريق المزدلفة باز  
 له أن يصلي المغرب في الطريق بلا توقف في ذلك ولم أحداً حاصراً بذلك سوى صاحب النهاية والعناية  
 ذكرهما في باب فضائل الفوائت وكلام شارح الكبريا يشيد على ذلك وهي قائدة حليمة اه وكذا صرح به  
 في الشافية في الباب المذكور وايضاً اه ذكره بعض المحققين عن خطيب طبرستان وروى عنه هذا من اشتراط  
 المكان لصحة هذا الجمع كما مر واتي فانه يفسد ما لم يجر على المزدلفة من صلاة المغرب في الطريق في وقتها

(واذغربت الشمس أي)

على طريق المازمين

(من دلفه) وحدها من

مازني عرفة الى المازي

محبس (ويستحب أن

ياتيها ماشياً وأن يكبر

ويهلل ويحمد ويلى

ساعة فساعتاً) المزدلفة

(كأهلها وقت الاودية

محبس) هو واديين

متى ومن دلفه فلو وقف

به أو بطن عرنة لم يجز

على المشهور (وزل

عند جبل قرح) يضم

لفتح لا يصرف للعلية

والعبدل من قازح

يجتمع من تقع والاصح

أنه المشعر الحرام وعليه

مبقدة قيل كانوا

آدم (وصلى العشاشم

بأذن واقامة لان العشاء

في وقتها لم تحج للإعلام

كالا احتياج هنا للاعلام

(ولو صلى للغرب)

والعشاء (في الطريق

أو) في عرفات أعاده

الحديث

٣ قول المحبوس ليس من

متى ليس في نسخ الشارح

التي يابدينا اه

لعلم الشرط وكذا لو طفت في عرفات فتنه **(قوله الصلاة أمامك)** الخلة في محل جزيئ من الحديث وخاطب  
به صلى الله عليه وسلم أسامة لما نزل عليه السلام بالثعب قال وتوضأ فقال أسامة الصلاة بأمر رسول الله ومعنى  
الحديث وقتها الحائز أو مكانها ط **(قوله ليلة النحر)** سيما بذلك جاعلي الحقيقة القوية والشرعية وأما  
ما مر في آخر الاعتكاف من تبعيتها اليوم الذي قبله فذلك بالنظر إلى الحكم كحقيقة هناك فانهم **(قوله)**  
والمكان من دلفة) رده على ما في الجرح المحيط لوصلاهما بعضا جواز الزدلفة تزاها وعزاق في شرح الباب  
الذي للنتقي لكن قال بعده وهو خلاف ما عليه الجمهور **(قوله والوقت)** الفرق بينه وبين الزمان هنا أن الثاني  
أعم **(قوله فصلى لغرامن وجوه)** أي تصلى هذه المسئلة فقال أي فرض لا يطلبه الإقامة فالجواب عشاء  
الزدلفة أذ لم يفصل بينهما وبين المغرب بفاصل وقال أي صلاة تصلى في غير وقتها وهي أداء أي صلاة إذا  
صليت وقتها وجبت أداؤها فالجواب مغرب الزدلفة وأي صلاة يجب أن تفعل في مكان مخصوص فالجواب  
المغرب والعشاء في الزدلفة فأنزل واستخرج غيرهما ح زادت وأي تشاء أدبت قبل المغرب من صاحب  
ترتيب وجهت فالجواب عشاء الزدلفة وإذا دلل على أي صلاة تختلف وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب  
الزدلفة وقتها ليلة الصدع وقتها بقية الأيام وأي صلاة تختلف وقتها في حالة دون حالة هي هذه تختلف وقتها  
في حالة الأحرار بالج وأي صلاة قلدها أخرج وقت التي بعدها انقلبت محبة وأي صلاة بكرة الأتاني يستها  
هي هذه **(قوله فجعوا إلى الجواز)** أي المغرب أو ماصلا من مغرب وعشاء في الوقت قبل الزدلفة ومفهومه  
أن قبل طلوع الفجر لم يجز وهذا قولهما وقال أبو يوسف يجزى وقد أساء هداية أي لأن المغرب التي صلاحها في  
الطريق أن وقت صحبة فلا يجب أداؤها في الوقت ولا بعده وإن لم تقع صحبة وجبت فيه وبعد أي أن لم  
يؤدها عنه وجب قضاءها بعده لأن ما وقع فسد لا ينقلب صحبا بعض الوقت وأحب أن الفساد موقوف يظهر  
أنه في ثاني الحال كما مر في مسئلة الترتيب كذا في العناية قلت هذا خبر جرحي أن الزدلف لم يجز أعدم العصة  
لعدم الخلخلة في خلافها في فهمه في الجرح وقام الكلام فيما علقه عليه **(قوله وهذا)** أي عدم جواز ماصلا في طريق  
الزدلفة الفهم من قوله أنه عدم ما لم يطالع الفجر فانهم **(قوله ماصلا)** لا يلزم له يصلها ماصلا قضاء **(قوله عاذ**  
العشاء إلى الجواز) قال في الظهيرية وهذا مسئلة لا بد من معرفتها وهذا كما قال أبو حنيفة فيمن ترك صلاة الظهر  
تصلى بعدها حاشا وهوذا كذا للرواية كذا لم يجز فان صلى السادسة على الجواز أه واستشكل حكم المسئلة الخبر  
الرمي بأن فيه نقول الترتيب وهو فرض يقوت الجواز بقوته كترتيب الوقت على العشاء قال الأنا يحل على  
ساقط الترتيب أو على عودها إلى الجواز إذا صلى نجا بعدها أه وهو تأويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب  
هنا بقرينة النظر بقوله في الظهيرية وهذا كما قال أبو حنيفة في موضعين هذا قال السد محمد وأبو السعود لا فرق  
في هذا بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فتراده على مسقط وجوب الترتيب أه **(قوله وينوي المغرب**  
أدام) كذا في التهر عن السراج وفيه رد على قول الجرح أنها قضاء مع أنه صرح بعدم بان وقتها وقت العشاء  
**(قوله ويترك منها)** الموافق لما قدمنا من الخالي أن يقول بغير وقتها **(قوله ويحسبها)** يعني ليلة  
العديدان يستقل فيها أو في معظمها بالصلاة من صلاة أو قرأة أو ذكر أو دراسة علم شرعي وتحول ذلك وقوله  
فانها أفضل الخ قال ح أي في حديثها الذي حق من كان مزدلفة **(قوله كما أتى به صاحب التهر وغيره)**  
صارت التهر وقد وقع السؤال في شرفها على ليلة الجمعة كنت عن مال ذلك ثم رأيت في الجوهر وقتها  
أفضل إلى السنة أه وكلامه كما ترى في تفضيلها على ليلة الجمعة لا على ليلة القدر من مافي الجوهر فتأمل ليلة  
القدر لكن هذا القدر لا يسوغ أن يقال أنه أتى به صاحب التهر أه **(قوله ويجزى الج)** تأويلها أنه من حيث  
أنه لا يجوز على أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فإذا كان عشرين ليلة أفضل منه لم تفضله  
على ليلة القدر وليلة العدا أفضل إلى العشر فيكون أفضل من ليلة القدر قال ط وذكر في التلوي في شرحه  
الصغير في حديث أفضل أيام الدنيا أيام العشر ما نصه لا اجتماع أهمات العبادات فيه وهي الأيام التي أقسم الله  
تعالى بها بقوله والتعبر وليال عشر فهي أفضل من أيام العشر الاخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ

الصلاة أمامك فتوقنتا  
بازمان والمكان والوقت  
فالزمان ليلة النحر  
والمكان مزدلفة والوقت  
وقت العشاء حتى لو وصل  
إلى مزدلفة قبل العشاء  
لم يصل المغرب حتى  
يدخل وقت العشاء فتصل  
لغرامن وجوه (مالم  
يطالع الفجر) فبعد  
إلى الجواز وهذا إذا لم  
يخف طلوع الفجر في  
الطريق فلو كان خافه  
صلاها (ولو صلى  
العشاء قبل المغرب  
بمزلفة صلى المغرب ثم  
أعاد العشاء فإن لم بعدها  
حتى ظهر الفجر عاد  
العشاء إلى الجواز)  
وينوي المغرب أداء  
ويترك منها ويحسبها  
فانها أشرف من ليلة  
القدر كما أتى به صاحب  
التهر وغيره وجزم  
شارح الصغرى سيما  
القطلافي بأن عشر  
دعاجة أفضل من  
العشر الاخير ومن  
رمضان

به بعضهم لكن الجمهور على خلافه وقال في شرحه الكبير وغيره خلاف ظاهر فيما اعلني نحو طلاق أو نذر  
 أفضل الاعتسار أو الالام قال ابن القيم والصواب أن لبالي العشر الاخير من رمضان أفضل من لبالي ذي الحجة  
 لانهما أفضل لموسم الحر وعرفة وعشر رمضان انما أفضل لباليه القدر اه قلت ونقل الرجعي عن بعضهم ما يفيد  
 التوفيق وهو أن أيام عشرين حجة أفضل من أيام عشر رمضان وللبالي الثاني أفضل من لبالي الاول لأن أفضل  
 ما في الثاني لباليه القدر وبها زاد بشره وازداد بشره في الاول بيوم عرفة اه وهذا مع ما مر عن ابن القيم كالمصرح  
 في أفضلية لباليه القدر على لباليه النحر وبزمنته تفضل ما على لباليه الجمعة لما مر عن الثوري من تفضل لباليه النحر على  
 لباليه الجمعة ولا رد على هذا حديث مسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة لأن الكلام في لباليه الا في يومها  
 وقد ذكر الشارح في آخر باب الجمعة عن الترتيب أن يومها أفضل من لباليه أي لأن فضيلة لباليه الصلاة  
 الجمعة وهي في اليوم (تيسر) في المعراج وقد مر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم  
 عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين سجدة كره في نحر يد الصالح بعلامة الموطنه الواسع في الكلام  
 عليه أخرج ونقل طعن بعض الشافعية أن أفضل لباليه مولده صلى الله عليه وسلم ثم لباليه القدر ثم لباليه  
 الاسراء والمعراج ثم لباليه عرفة ثم لباليه الجمعة ثم لباليه النصف من شعبان ثم لباليه العيد (قوله صلى القبر بغلس)  
 أي ظلمة في أول وقتها ولا يسب ذلك عندنا الا هنا وكذا يوم عرفة في حق علي ما مر عن الخاتبة وقد مرنا لا أكثر  
 على خلافه (قوله لاجل الوقوف) أي لاجل امتداده (قوله ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة  
 والنبوة عز ذلقة سنة مؤكدة في القبر لا واجبة خلافاً لما فيهما كما في الباب وشرحه (قوله ووقته الخ)  
 أي وقت حوازه قال في الباب أو أول وقته طلوع الفجر الثاني من يوم النحر وأخر طلوع الشمس منه من وقفها  
 قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقدر الواجب منه ساعة ولولطفه وقدر السنة امتداد الوقوف  
 الى الاسفار جداً وأما ركعتيه فيكونت منه عز ذلقة سواء كان بفعل نفسه أو فعل غيره بان يكون مجموعاً بأمره أو بفجر  
 أمره وهو ناتماً أو يغني عليه أو يجتنب أو سكران أو ما أو لم ينو عملها أو لم يعلم لباليه (قوله كزجة) عبارة الباب ألا  
 اذا كان لعله أو ضعف أو يكون امرأة تخاف الزحام فلا تنى عليه اه لكن قال في النحر ولم يصفى الخط  
 خوف الزحام بل رأيت أبا طلحة فقبل الرجل اه قلت وهو شامل لخوف الزحام عندنا من يقتضيه أو لا يدفع  
 لباليه في قبل دفع الناس ورجعتهم لاشق عليه لكن لاشك أن الزجة عندنا من في الطريق قبل الوصول اليه أمر  
 يحمي في زماننا فيلزم من سقوط واجب الوقوف عز ذلقة فالاولى تضييق خوف الزجة بالمرء ومحمل الحلق المحيط  
 عليه ليكون ذلك عذراً طارفاً في حقها يسقط به الواجب بخلاف الرجل أو يحمل على ما اذا خاف الزجة لضعف  
 مرض ولو قال في السراج الا اذا كانت به علة أو مرض أو ضعف بخلاف الزحام قد دفع لباليه فلا تنى عليه اه لكن  
 قد يقال ان غير من مناسك الحج لا يخلو من الزجة وقد صرحوا باله لو أفاض من عرفات لخوف الزحام وما جاوز  
 حدودها قبل الفجر وبزمنه ما لم يعقله وكذا لو نذر بعينه فبقيته كما مر في الفقه على أنه يمكنه الاحتراز  
 عن الزجة بالوقوف بعد الفجر لحظة ففصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وفيه لم يمد الوقوف للسنة  
 لخوف الزجة وهو أسهل من ترك الواجب الذي قبله اه ركن وقد يجاب بان خوف الزحام لا يوجب مرضاً إنما  
 جعله عذراً لاجل حديث أنه صلى الله عليه وسلم قد مضى أهله ببل ولم يجعل عذراً في عرفات لما فيهم من الظاهر  
 مخالفة المشركين فانهم كانوا يدفعون قبل الغروب فليست بل (قوله لاشق عليه) وكذا كل واجب انما تركه بعد  
 لاشق عليه كإتياء العري بخلاف فعل المخطول بعد ركب الخط ونحوه فان العذر لا يسقط الدم كساق في  
 الجنائيات وبه قطعاً وأردده الشرح لباليه بقوله لكن يدخله من انص الشارح بقوله من كان منكراً بضاً او به  
 أدنى من راسه فمقدية اه ثم يرد ما قدمناه أن بعض المتع من أهله لو جاوز عرفات قبل الفجر وبذلك يعبره اه لخوف  
 الزجة فزمنه وقد يجب عسائى عن شرح الاناب في الجنائيات عند قول الباب ولو انه الوقوف عز ذلقة  
 لمحضار فليعلم من أن هذا عند من جانب المخطوف فلا يؤثر اه لكن رد عليه جعلهم خوف الزجة عذراً في  
 ترك الوقوف عز ذلقة وعلت جوابه فتأمل (قوله ودعا) رافعا يديه الى السماء طعن الهندي (قوله واذا

مطلب في الغاضلة بين

لباليه العيد وللباليه الجمعة

وعشر ذي الحجة وعشر

رمضان

مطلب في الوقوف

بزدلفة

(وصلى القبر بغلس)

لاجل الوقوف (ثم

وقف) بمنزلة

وقته من طلوع

الفجر الى طلوع الشمس

ولو ما كان عرفة

لكن لو تركه بعد

ركبة بمنزلة لاشق عليه

(وكبر وهلل وبلى وصلى)

على المنطقي (ودعا واذا

أسفر جدا) فاعل أسفر اليوم والصبح وفاعله مما لا يذكر ذكره إحصاى قال الحوى ولم أقف على أيهما لا يذكر في شيء من كتب النحو والقع وفسر الامام السفار بحيث لا يفتى الى طلوع الشمس المقدار ما يصلى ركعتين وان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلى الناس الصبح فقد أسألوها في علمه هندية ط وما وقع في نسخ القديري وإذا طلعت الشمس فافتقر الإمام قال في الهداية أنه غلطان الذي صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس وتعلم في الشربلالية (قوله) فلا يبلغ بطن بحسب أي أول واديه شرح الباب في البحر وادى بحسب موضع فاصل بين معنى ومن دافعه ليس من واحد منهما قال الأزرقي وهو جسمان فذراع ونحوه وأربعون ذراعا اه (قوله) لأنه موقف التصاري هم أصحاب الفسل ح عن الشربلالية (قوله) وري حرة العقبة هي ثالث الجرات على حدة من جهة مكة وليس من معنى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الأخيرة فهستاني ولا ترى ومثله ها ولا يقوم عندها حتى يأتي منزله ولو الجية (قوله) ويكره تنزيها من فوق أي فيجزيه لأن ما حولها موضع التسلي كذا في الهداية لأنه خلاف السنة ففعله عليه السلام من أسفلها سنة لأنه المتعين وإذا ثبت في خلق كثير في زمن الصحابة من أعلاها ولم يأمرهم إلا عاده وكان وجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه اختياره حصي الخذف فانه يتوقع أن الذي خذروها من أعلاها من أسفلها فانه لا يخلو من مرور الناس فصعب بخلاف الرمي من أسفل مع المارين من فوقه كان كذا في الفتح ومقتضاه أن المراد الرمي من فوق إلى أسفل لا في موضع وقوف الرامي فوق ومقتضى تعليل الهداية بأن ما حولها وضع تسلي أن المراد الثاني إلا أن يقول كما أفاده بعض الفضلاء من المراد موضع وقوف التسلي لا موضع وقوع الحصى (قوله) سباعا أي سبع ومما يتبع حساب فلو رماها دفعة واحدة كان عن واحدة شهر (قوله) خذفا نصب على المصدر شربلالية فهو مفعول مطلق لسان النوع لأن الخذف نوع من الرمي وهو رمية الحصى بالاصابع كما أشار إليه الشارح (قوله) محتمن يقال الخذف بالعصا والخذف بالحصى فالاول بالهامة المهملة والثاني بالهمزة مشرح النهاية لقاري (قوله) أي رؤس الاصابع قيل كيفية الرمي أن يضع طرف اصبعه المني على وسط السبابة ويضع الحصى على ظهر الاصابع كأنه عائد سبعين فيرميها وقيل أن يخلق سبابة ويضعها على مقبل اصبعه كأنه عائد عشرون قيل بأخذها بطرف اصبعه وسبابة وهذا هو الأصح لأنه لا يسير المتدافع وكذا يصح في النهاية والاولو الخ وهو مراد الشارح فافهم والخلاف في الاولوية واختيارها مقدر بالافعال لسان أي قدر القوة وقيل قدرا الحصة والوثاوة والأغلة قال في التهر وهو هذا بيان المندوب وأما الجواز فيكون ولو بأد كبرع الكراهة (قوله) ويكون بينهما أي بين الرمي والجرة ويجعل معنى عن يمينه والكيفية بدار لباب (قوله) نجمة أذرع أي أو أكثر ويكره الأقل لباب لأن عادته وضع فلا يجوز وأطرح فيجوز لكنهم سمي ونحوه لفته الستة فستاني (قوله) والأيوان لم تقع من على ظهره فسبها ليعزل الرجل أو الجمل أو وقعت بنفسها لكن بعيدا من الجرح (قوله) قال في الهداية أنه لم يعرف قرينه إلا في مكان مخصوص اه وفي الباب ولو وقعت على الشخص أي أطراف الليل الذي هو علامة للجرة أجزأ ولو على قبة الشخص ولم تنزل عنه أنه لا يجزئ به البعد وإن لم يدر أنها وقعت في الرمي بنفسها أو بنقض من وقعت عليه ونحوه بكيفية اختلاف والاحتياط أن يعيدهم وكذا الورى وشلف في وقوعها هو مقعها فالاحتياط أن يعيدهم (قوله) وثلاثة أذرع الخ أي بين الحصة والجرة وهذا بيان لأجله بقوله بقر الجرة لكن قد اختلف في الفتح بذكره ونحوه قال ومنهم من لم يقدر باعتداله على اعتبار القرب عرفا ومنه البعد (قوله) ويكره بكل حصة ظاهر الرمي على الاعتدال على الله أكبر غير أنه روى عن الحسن بن زياد أنه يقول الله أكبر رغبا للشيطان ونحوه وقيل يقول أيضا اللهم اجعل عني مبرورا وسعي مشكورا ونحوه مقصورا فتح (قوله) وقطع التعلية بأولها أي في الحج الصحيح والفاسد مفردا أو متعاه أو قارنا وقيل لا يقطعها إلا بعد الزوال ولو خلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والخلق والذبح قطعها وإن لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمي إلا أن تعيب الشمس ولو ذبح قبل الرمي كان قارنا ومتعاه قطع ولو مفردا لا يابى وقد لم يرم بما يجزئ من التعلية قطع التعلية لئلا يسلم الخ لئلا يوافق ركن العزة فيقطع التعلية

مطلب في رمي حرة العقبة



قبل الشروع فيها وكذا قالت الخ لانه يتخلل بممر قصار كالعمود والمحصر يقطعها اذا خرج هديه لان القبح التحلل والقارن اذا قام الخ يقطع حين باخذ الطواف الثاني لانه يتخلل بعده بحر **(قوله بان)** أي ويترك لباب **(قوله)** لا لوري بالاقول لانه انما ذكر السبع لانه لم يذكر أصله وان ترك أقل منه كسلان فادونها فليطه لكل حصاة صدقة كسبانية في الجنابيات **(تنبيه)** لا يشترط الموالاتين المرات بل بسن فكرته تركه لباب **(قوله)** بكل ما كان من جنس الارض كذا في الهداية واعترضه الشراح بالقرون وج والياقوت فاهما من أجزاء الارض حتى جاز التيمم بها ومع ذلك لا يجوز الرمي بها ولا في العناية بتعالفها بان الجواز مشروط بالاستئذنه برمه وذلك لا يحصل ربهما اه وحاصله ان هذا الشرط يخصص لعموم كلام الهداية فيخص منه نحو القرون وج والياقوت لكن قال في التارخانية ان هذا الرواية أي رواية اشتراط الاستئذنه مخالفة لما ذكر في المحيط وكذا قال في القمح واما بعضهم ساء على في ذلك الاشتراط ومن ذكر جواز القارسي في مناسكه اه ومقاد كلامه ترجيح الجواز وبقائه كلام الهداية على عموميه ولذا اعترض في السعدية على ما في العناية بما في غاية السروسي وشرح الرابي من انه يجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الارض كالجر والمدر والطين والمغرة وللتوراة والزنج والاحجار النخسية كالياقوت والزمرد والجنش ونحوها والنج والجبلي والسكبل أو فضته من تراب وبارزجد والبلور والعقيق والقرون وج بخلاف الخشب والعنبر والؤلؤ والذهب والفضة والجواهر والنجش والؤلؤ والجواهر وهي كالأؤلؤ والعنبر فالتيمم بها ليست من أجزاء الارض وأما الذهب والفضة فان فعلهما يسمى نثارا لاريا **(قوله)** والمد الذي قطع الطين اليابس **(قوله)** والمغرة طين أحر يصغره **(قوله)** ولؤلؤ كيان قيده بتعالفهم لان الكراهي التي يتأخر بها الرمي والأصغر لا يجوز رميها الرمي أيضا لتعليقهم بأنها ليست من أجزاء الارض أفاده أبو السعود **(قوله)** وجواهر علتهم من الغاية أنها كبار الؤلؤ وعليه كان المناسب اسقاط قوله كبار ويكون كلام المصنف جارا على ما في الهداية والمحيط من جواز الرمي بالقرون وج والياقوت لكن لا بأسه بتعليق الشارح والاولى تفسير الجواهر بالاحجار النخسية لتوافق تقسيم المصنف الؤلؤ بالأكبر وتعليل الشارح وقوله وقبل يجوز إشارة إلى ما مر من الهداية والمحيط وقد علت أن السروسي والزيطي وأفارسي مشوا عليه **(قوله)** لا يسمي نثارا لاريا قال في القمح فزجر لا تنفعا اسم الرمي ولا يخفى أنه يصدق عليه اسم الرمي منع كونه سمي نثارا فإذ ما فيه أنه رخص باسم آخر باعتبار خصوص متعلقه ولا تأثر لثقل سقوط اسم الرمي عنه ولا صورته ثم قال والحاصل أنه اما أن لا يلاحظ مجرد الرمي أو مع الاستئذنه أو خصوص ما وقع منه صلى الله عليه وسلم والاول يستلزم الجواز للجواهر والثاني بالعمدة والخسبة التي لا قيمة لها والثالث بالجر خصوصا فليكن هذا أولى لمكونه أله اه قلت قد يجب بان المأثور كون الرمي لرغم الشيطان وما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الرمي بلخصا أفاد بطريق الدلالة جواز رمي كل ما كان من جنس الارض فاعتبر كل من الثاني والثالث مسعودون الاول فلم يجز بالعمدة والخسبة ولا بالفضة والذهب لكن هذا يستلزم عدم الجواز بالقرون وج والياقوت أيضا به يرجع القول آخر فقدر **(قوله)** خلاف المذهب ولذا قال في المبسوط وبعض المتشقة يقولون لو رجم بالعمرة أجزاء لان المقصود اهانة الشيطان وتلا محصل بالعمرة ولست أقول به فاشترى لباب قال في القمح على أن أكثر المحققين على أنها أمور تعبدية لا يشغل بالمعنى فيها **(قوله)** ويكره أخذها من عند الجردة وما هي الا كراهة تنزيه فنع أشار إلى أنه يجوز أخذها من أي موضع سواء وفي الباب يستحب أن يرفع من من يدلفسح حصاة ويرمي بها جرة العفة وان يرفع من المزدلفة سبعين أو من الطريق فهو جائز وقيل يستحب اه قال شارحه لكن قال الأكرامى وهذا خلاف السنة وليس مذهبا وأما ما في البدائيم وغيرهما من أنه يأخذ حصاة من المزدلفة ومن الطريق فبني على أنه على الجار السبعة وكذا ما في الظهور من أنه يستحب التقاطها من قوارع الطريق اه والحاصل أن التقاط ما عدا السبعة ليس محل مخصوص عندنا **(قوله)** لا يكره رميها أي فتنسبهم باسم راج **(قوله)** لمحدث الخ أي ما رواه البخاري والحاكم وصححه عن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله هذه الجار التي ترى بها كل عام فحصب أنها تنقص فقال انما يقبل منها يرفع

(جاز لا لوري بالاقول)  
فالتيمم بالسبع لمنع  
النقص لا الزيادة (ويجوز)  
الرمي بكل ما كان من  
جنس الارض كالجر  
والمد والطين والمغرة  
(و) كل ما يجوز التيمم  
به ولو كفا من تراب  
فيقوم مقام حصاة  
واحدة (لا) يجوز  
(خشب وعنبر ولؤلؤ)  
كبار (وجواهر) لانه  
اعزاز لاهاته وقيل  
يجوز (ذهب وفضة)  
لانه يسمى نثارا لاريا  
(وبصر) لانه ليس من  
جنس الارض وما في  
فروق الاشياء من  
جوازه بالبعد خلاف  
المذهب (ويكره)  
أخذها (من عند الجردة)  
لانها مودة لحديث  
من قبلت حجة رفعت  
جرته (و) يكره (أن)  
يلتقط حجرا واحدا  
فيكره سبعين حجرا

ولو ذلك لآثمنا لالحبال شرح النجاة لقارى وفي القصر عن سعد بن جبر قلت لأن عمار ما بال الحار  
 ترى من وقت الحليل عليه السلام ولم تصرفها بأي تلالا لند الاق فقال أما علمت أن من يقل جهر رفع  
 حصاه اه قال في السعدية قال أن تقول أهل الجاهلية كانوا على الاشرار ولا يقل على المشرك اه وأجيب  
 بأن الكفار قد تقبل عبادتهم ليعازوا عليها في الدنيا قال ط ويؤيد مواراة أجدوس لم عن أنس رضي الله  
 تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال أن الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطيها في الدنيا ويثاب عليها في  
 الآخرة وأما الكافر فيطم بحسناته في الدنيا حتى إذا قضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطي بها خيرا اه قلت  
 لكن قديعي محصيص ذلك بأفعال البرد والعبادات المشروطة بالنسبة فان الشكر طها الاسلام الآن يقال  
 ان هذا شرط في شريعته فقط تأمل **(قوله يبين)** أما بدون تيقن فلا يكره لأن الأصل الطهارة ولكن يشد  
 غسلها لتكون طهارتها متينة كذا كرف في الصبر وغيره **(قوله ووقته)** أي وقت جوازها من أدام من الغيرة أي فجر  
 الصرا في اليوم الثاني قال في الصرحي لو أخر حتى طلع الصبح في اليوم الثاني لم يزد من عدم عند خلافا له ولو أدى  
 قبل طلوع فجر الصبح بصح اتفاقا **(قوله ويسن)** كذا في جمع الروايات عن الحيط ووافقه في النهرو وغيره المعنى  
 بالاستسباب رجلي **(قوله هذا كاه)** من أسماء الشمس **(قوله وسباح لغروبها)** أي من الغروب إلى الغروب وحده في  
 الظهيرة فيمن المكره والاكروى على الاول بحر **(قوله ويكره لغروبها)** أي من الغروب إلى الغروب وكذا يكره  
 قبل طلوع الشمس بحر وهذا عند عدم العذر فلا ساحة يرى الضعفة قبل الشمس ولا يرى الرعاة إلا كافي القصر  
**(قوله لا يمتد)** نطيل إلى الاستفد من الخير بقوله ان شاء الله جمه أفضل ويجب على القارئ والمتع ط وأما  
 الاخصية فان كان مسافرا فلا يجب عليه ولا للمكي فقب كافي الصبر **(قوله ثم قصر)** أي وأحق كذا عليه  
 قوله وحلقه أفضل قال في الباب ويستحب بعده أي بعد الحلق أو التقصير أخذ الشارب وقص الشعر ولو قص  
 أطرافه وأشاره أوليته وأطبع في الحلق عليه موجب جانيته وتقام بحقيقة في شرحه **(قوله بأن يأخذ الخ)**  
 قال في الصبر والمراد بالتقصير أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤس شعره ربع الرأس مقدار الاغلة كذا ذكره الزيلعي  
 ومراحه أن يأخذ من كل شعر مقدار الاغلة كالحصر ح في الحيط وفي البدائع قالوا يجب أن يذوق التقصير  
 على قدر الاغلة حتى يستوفى قدرا الاغلة من كل شعر رأسه لأن أطراف الشعر غير متساوية قال الحلي في  
 مناسكه وهو حسن اه وفي الترتيب لانه يظهر في المراد بكل شعرة أي من شعره ربع على وجه الزموم ومن الكل  
 على سبيل الاولوية فلا يخالف في الأجزاء لأن الربع كالكل كافي الحلق اه فقول الشارح من كل شعرة أي  
 من الربع لأن الكل والناقض ما بعده وقوله وجوبه بقدر الاغلة فلا يتكرر مع قوله والربع واجب  
 والاغلة تفتح الهمة والميم وضرم الميم لغة مشهورة ومن خطأ او ما فقد خطأ واحدة لا تأمل بحر وفي تهذيب  
 المغت للنعوي لا تأمل أطراف الأصابع وقال أبو عمر والشيباني والسيستاني والجري كل اصبع ثلاث  
 أصابع **(قوله ويجب اجراء الموصي على الاقصر)** هو المختار كافي الزيلعي والصبر والباب وغيره وحق استنباطا  
 قال في شرح الباب وبقي استنباطا وهو الاظهر اه **(قوله والاسقط)** أي وإن لم يكن اجراء الموصي عليه  
 ولا يصل إلى التقصير يسقط عنه وحل بخبره من حلق والاحسن له أن يؤخر الاحلال إلى آخر الوقت من أيام الصبر  
 ولائى عليه ان لم يؤخر ولو لم يكن به قروح لكنه خرج إلى البادية فله بحدة أه أو من يحلقه لا يجر ثم لا الحلق  
 أو التقصير وليس هذا بضر فخرج لان اصابه الآفة مخرجوة في كل ساعة بخلاف براء القروح ولأن الاغلة لا تختص  
 بالموصي أو أحد في الصبر **(قوله ومتى تعذر أحدها)** أي الحلق والتقصير قال ط والاحسن تأخير هذا الجمل عن  
 قوله وحلقه أفضل اه **(قوله فلو لم يمتد الخ)** مثال لتعذر التقصير ومثله ما لو كان الشعر قصيرا فقتع من الحلق  
 وكذلك كان معقوصا ونضفورا كما جرى إلى الميسوط ووجهه أنه اذا نقص تثار بعض الشعر فيكون خنابة  
 على أحواله قبل أن يحل منه فقتع من الحلق لكن قد يقال ان هذا التنازع غير خاتمة لانه في وقت حوزة الاغلة  
 الشعر يخلق أو غيره ولو تنفاه منه أو من غيره كإياي فيبقى ما في الميسوط مشكلا تأمل ومثال تعذر الحلق مع  
 إمكان التقصير أن يفتد الآلة الحلق أو من يحلقه أو يضر الحلق لتجود سداق أو قروح برأسه وتقدم مثال

صغيرا) وإن يرى عجبته  
 يبين وقته من القصر  
 إلى القصر ويسن من  
 طلوع ذ كاهز والها  
 وسباح لغروبها ويكره  
 القصر (ثم) بعد الذي  
 (ذبح ان شاء) لانه مفرد  
 (ثم قصر) بأن يأخذ  
 من كل شعر قدر الاغلة  
 وجوبه ولو قصر السك  
 مندوب والربع واجب  
 ويجب اجراء الموصي  
 على الاقصر ونى قروح  
 ان أمكن والاسقط متى  
 تعذر أحدهما العارض  
 تعين الآخر فلو لم يمتد  
 بحيث تعذر التقصير تعين

تغذيهما جعاً في الاقارع ونزى قروح شعره قصير **(قوله وحلقه افضل)** أى هو مستون وهذا حق الرجل  
ويكره لمرأته مثله في حقها خلق الرجل لحينه وأشار الى أنه لو اقتصر على خلق الربع جاز كفاي للتصغير  
لكن مع الكراهة تركه كالسنه فان السنه خلق جميع الرأس أو تصغير جميعه كفاي شرح الباب والقه ستاني  
قال في التهر وإطلاقه أى اطلاق قول السكندر والخلق أحب يفيد أن خلق النصف أولى من التصغير ولم أره اه  
قلت ان أراد أنه أولى من تصغير الكل فهو متوع لما علمت أو من تصغير النصف أو الربع فهو ممكن **(تنبيه)**  
هذا في غير المحصر أما المحصر فلا خلق عليه كسابقى بدائع **(قوله بخنوزيه)** كخني وتنف وكذا القول في غيره  
فتنه أجزاً عن الخلق قصداً فتح **(تنبيه)** قالوا ينبغي البداهة بين الخلق لا الخلق إلا أن ما في الصبيح  
يفيد العكس وذلك أنه صلى الله عليه وسلم قال الخلق خذ وأشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه  
الناس قال في الفتح وهو الصواب وإن كان خلاف المذهب اه وأقول وافقه ما في المتن عن الامام حلفت  
رأى غطاء الخلق في ثلاثة أشياء لما أن جلست قال استقبل القصة وتاولته الجانب الايسر فقال ابدأ بالايمن  
فما أردت أن أذهب قال ادغم شعرك فرحت قد فتته اه نهرأى فهذا يفسد رموع الامام الى قول الحجام  
ولذا قال في الباب غير المختار قال شارحه كافي منسلك ابن العمي والعمي والعمى وهو الجمع وقد روى  
رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب فصح تصحيح قوله الأخير وان دفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ وقال  
السروج وعند الشافعي يذم بين الخلق وذكر كذلك بعض اصحابنا ولم ير الى أحد السنة أولى وقد صرح  
بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بشروط الكرم من الجانب الايمن وليس لأحد بعده كلام وقد أخذ الامام  
بقول الحجام ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه اه ملغضا ومثله في المعراج وغاية البيان **(قوله وحل)**  
له كل شيء أى من محظورات الاحرام كليس الخيط وقص الاظفار ط وأجلد أنه لا يحل له بارى قبل الخلق شيء  
وهو المذهب عندنا كافي شرح الباب لقارى عن الفارسي وفي شرحه على التقاية والرى غير محتمل من الاحرام  
عندنا في المشهور وبحال عندنا ما في الشافعي وفي غير المشهور عندنا فقد نص على التحلل بارى عندنا في شرح  
المبسوط نحو امر زاده وفي شرح الجامع الصغير لقاضيان بقوله وبعد الرى قبل الخلق حل له كل شيء إلا  
النساء والطب وعن أبي يوسف أنه يحل له الطب أيضاً اه **(قوله إلا النساء)** أى جاعهن ودواعيه **(قوله حل)**  
والطب والصيد تتبع في ذلك صاحب التهر فقد عزا الى الخاتبة استثناء النساء والطب والى أبي الليث استثناء  
الصيد وغير صحيح فان قاضيان قال في فتاواه فلما خلق أو قصر حل له كل شيء إلا النساء وبعد الرى قبل  
الخلق يحل له كل شيء إلا الطب والنساء الخ ومثله ما قدمناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى  
الطب من الاحلال بارى لأن الاحلال بالخلق وهو مبني على خلاف المشهور كما علمت آنفاً وقد ذكر  
الشيخ تيسلاي عبارة الخاتبة ثم قال وهذا يعلم بطلان ما ينسب لقاضيان من أن الخلق لا يحل له الطب اه  
قلت وفيه بطلان في البدائع وأما حد الخلق فهو صوره من خلالا لا باح به جمع ما حظره على النساء وهذا  
قول اصحابنا وقال ما في النساء والطب وقال الليث إلا النساء والصيد اه ومثله في المعراج والسراج  
وغاية البيان فقد عزا الأول الى الامام مالك فقط ولثاني الى أبي الليث بن سعد أحداً لا يعتد به في ما في التهر  
من عزو الى أبي الليث وهو الصحيح أحسن ما في مذهبه فهو تصحيح فافهم **(قوله طاف بالزبارة)** أى  
لفعل طواف الزبارة الذي هو تارة في المعراج قال في السراج روى طواف الإفاضة وطواف يوم النحر والطواف  
الفرود اه وشروط صحتها الاسلام وتقديم الاجرام والوقوف والتسبيح واثنين كثره زمان وهو يوم  
النحر وما بعده والمكان وهو حول البيت داخل المسجد وكونه بنفسه ولو تجمل فلا يجوز زبارة الاغتصا  
عليه وواجبه للمشي بقدره والسكن وأتمام السجدة والطهارة من الحدث وسائر العورة وقوله في أيام النحر  
وأما الترتيب بينهما بين الرى والخلق فسنه ولا مضد ولا فوات قبل المبات ولا يجزئ عنه البذل إلا اذا مات  
بعد الوقوف بعرفة وأوصى باتمام الحج بحسب البدنة لطواف الزبارة وجارجه لباب **(قوله سبعة)** أى سبعة  
أشواط كما مر بيانه **(قوله بيان لا كل)** أى الطواف الكامل المشتمل على الركن والواجب به على ذلك

الخلق بحر **(وحلقه)**  
الكل **(افضل)** ولو أزاله  
بخنوزيه جاز **(وحل)**  
كل شيء إلا النساء قيل  
والطب والصيد **(ثم)**  
طاف بالزبارة يومان  
أيام النحر الثلاثة  
بيان لوقته الواجب  
**(سبعة)** بيان لا كل  
والأفكار كن أربعة  
**(بلا رمل ولا سبي)**

مطلب في طواف الزيارة

لثلاثتهم أن السعة ركن كما يقوله الأئمة الثلاثة وإن وافقهم المحقق ابن الهمام بحثاً فإنه خلاف المذهب فلا  
يتابع عليه **(قوله أن كان سي قبل)** لم يقل أن كان رملي وسي قبل أشار إلى أنه لو كان سي قبل ولم يزل لا يزل  
هذان الرملان غير شرع في طواف يعد سي كما هو ولا سي ههنا كما في الغنابة وكذا في الباب وفيه وأما  
الاضطباع فساقت مطلقاً في هذا الطواف اه سواء سي قبله أولا **(قوله والافعلها)** أي وإن لم يكن سي  
قبل رملي وسي وإن يزل فستأتي أي لأن رملة السابق بلا سي غير مشروعة كما لم يزل يعتبر **(تنبيه)**  
قال الخليل الرمي ولم يفعلها في طواف القدوم وطواف الزيادة فعلمنا في طواف الصدرا لا سي غير مؤثّر  
كما يصير هذه في الجنائيات ومصر حوايا بان الرمي في كل طواف يعقبه سي فيه يعلم أنه يأتي بهما في الصدر  
ولم يقدمهما ولم يردعهما وان علم من اطلاقهم **(قوله لان تكرارهما)** على لقوله بلارمل وسي الخ ط  
**(تنبيه)** قال الشرنبلالي قدسنا أن الأفضل تأخير السي إلى ما بعد طواف الإفاضة وكذلك الرمي لصرا  
تعالقهم دون السنة كما في الصبر وقدّمنا أيضاً أنه لا يعتد بالسي بعد طواف القدوم إلا أن يكون في  
أشهر الحج لئلا يشك فيه فله مهم اه قلت وكذلك لا يعتد بالسي إلا بعد طواف كمال فلو طاف للقدوم جنباً أو  
مجداً ورمى فيه وسي بعده فعلمنا طواف الحشد في طواف الجنابة عاذاً بالسي ختموا الرمل ستة ليالٍ  
**(قوله بعد طواف الصبر)** فلا يصح قبله لباب **(قوله ويمدونه)** أي وقت صحته إلى آخر العمر فلو مات قبل  
فعله فنفذ كبر بعض المحشين عن شرح الباب فحاشي محمد عبد عن الصبر العميق أنهم قالوا إن عليه الوصية  
بسنه لأنه ما العذر من قبل من له الحق وإن كان آتياً لتأخير اه تأمل **(قوله وحل له النساء)** أي بعد  
الركن منه وهو أربعة أشواط ولم يطف أصلاً ليجل له النساء وإن طال وضعت سنون باجاء كذا  
في الهندية ط **(قوله بالحق السابق)** أي لا بالطواف لأن الحق هو الحل دون الطواف غير أنه آخر عمله  
في حق النساء ما بعد الطواف فإذا طاف على الخلق على كماله الرجعي آخر عمله إلا أنه إلى أنقضه العدة  
لحاجة إلى الاسترداد بل هي قسمية بعضهم الطواف محللاً آخر محاذ باعتباره شرط فافهم **(قوله قبل)**  
الخلق أي ولو بعد الرمي على المشهور عندنا كما يقرر **(قوله كان جنابة)** أي ولو قصدته التجليل ط  
**(قوله لانه لا يخرج الخ)** تصريح بما فافهم من التصريح بقصد الرمي على القول بان الرمي محلل كما مر **(قوله)**  
وليالها مني متداوياً وهو المراد بلبلة كل يومين أيام العرا لئلا التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كأن ليلة  
يوم عرفة ليلة التي تعقبه في الوجود ح قلت وهذا أعلى الخلافة ظاهر في حق الرمي فإنه إذا لم يرمها من أيام  
الصبر رمي في ليلة التي تعقب ذلك النهار وضع أدماً بخلاف ما إذا أزم إلى النهار الثاني فله يفسح قضاء يومه  
كما سذكره وأما في حق الطواف فللأدبه إلى المتخلفين أيام الصبر لانه إذا غابت الشمس من اليوم الثالث  
الذي هو آخر أيام الصبر ولم يطف زيه دم كما يأتي في مسألة الحائض فالليلة التي تعقب الثالث ليست تابعة  
في حق الطواف والالكان فيها إذا ملاز وهدم كما في الرمي فقدر **(قوله كرهه)** أي ولو أخر إلى  
اليوم الرابع الذي هو آخر أيام التبريق وهو الصحيح كما في الغنابة واضاح الطريق وفي بعض الحواشي وبه  
يقى وهو المذكور في المبسوط وقاضيان والكافي والمبائع وغيرهما خلافاً لما ذكره القندوري في شرح  
مختصر الكرخي من أن آخره أيام التبريق وتبعه الكرخي وصاحب المنافع والمستفتي في شرح الباب  
**(تنبيه)** في السراج وكلف أن آخر الحق عن أيام الصبر زيه دم أيضاً عند أبي حنيفة لأن الحق يخص عنده  
زمان وهو أيام الصبر ويمكن وهو الحرم **(قوله وهذا)** أي الكراهة وجوب الدم بالتأخير ط **(قوله ان)**  
قدرا أربعة أشواط أي أن بقي إلى غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام الصبر ما بعد طواف أو أربعة أشواط  
والتظاهر أنه يشترط مع ذلك زمن يسع خلق نيلها واغتسالها ويراجع اه ح وعلى قياس بحثه ينبغي أن  
يشترط زمن قطع المسافة أن لو كانت في بيتها ط قلت وبالأخير صرح في شرح الباب وذلك كله مفهوم  
من قول الصبر عن الخط إذا ظهرت في آخر أيام الصبر فإن أمكنها الطواف قبل الصبر ولم تفعل فعلمنا دم  
للتأخير وإن لم تكن الطواف أربعة أشواط فلا شيء عليها اه فان كان مكان الطواف لا يكون إلا بعد الغتسال  
وقطع المسافة وفي الجبر أيضاً لو حاضت بعده قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت زيه دم لدمائها

ان كان سي قبل هذا  
الطواف (والافعلها)  
لان تكرارهما لم يشرع  
(او) طواف الزيادة  
(اول وقته بعد طواف  
الصبر يوم الصبر وهو فيه)  
أي الطواف في يوم الصبر  
الاول (أفضل) ويمد  
وقته إلى آخر العمر  
(وحل له النساء) بالحق  
السابق حتى لو طاف  
قبل الحق لم يجل شيء  
فلو لم تطفه مثلاً كان  
جنابة لانه لا يخرج من  
الأحرار إلا بالخلق (فان)  
أخره عنها أي أيام  
الصبر وليالها مني (كره)  
تحريراً (ووجب دم)  
لعله الواجب وهذا  
عند الامكان فلو ظهرت  
الحائض ان قدرا أربعة  
أشواط ولم تفعل لزم دم

واللائم (أي منى) فبيت بهالري (وبعد ذوال) ثاني (البحري الجار للثلاث) بدأ (١٨٩) استناداً على

مسجد الخلف بهالري (الوسطى) ثم العتبة  
سبعاً وعشراً (وقد) نامدا  
مهلاً مكرراً لمساقد  
قراءة القرآن (بعد) تمام  
كل (ري بعد ري فقط)  
فلا يقف بعد الثالثة  
و (لا بعد ري يوم  
النصر) لأنه ليس بعده  
ري (وفا) لنفسه  
وغيره وأما كيفه نحو  
السماء

مقصود بتغيرها أه أي بعد ما قدرت على أربعة أشواط إذا في الباب فقولهم لاشئ علم تأخير الطواف  
مقبداً إذا حاضرت في وقت لا تقدر على أكثر الطواف وأما تأخير الطواف فلهما وجهان أحدهما أن تأخير الطواف  
لحباب الدم فيها الواضحة في وقت بعد ما قدرت عليه مشكلاً لأنه لا يلزمها في أول الوقت ثم يظهر ذلك  
في أول وقت حاضرتها فتعنه تأمل (ه) ثانياً بعض المحسنين عن منسك أن أميراً جوامهم  
الركب على القبول ولم تظهر فاستفتى هل تطوف أم لا قالوا قال لها لعل الدخول المسجد وأن دخلت  
ولفت تحت وصح طوافك عليك ذبح بدنه وهذا مسئلة كثيرة الوقوع بتغيرها النساء أه وتقدم حكم  
طواف المنجزة في باب الحيز فراجع (قوله) ثم (أي بعد ما على ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح  
به كقول صاحب الهداية وابن الكمال شربلاية) (تنبيه) ذكر في الباب أنه يصلي الظهر بعد ما رجع  
المنى وهو مروي في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بكة ومال إلى الفتح  
وقال في شرح الباب أنه أظهر نقلاً وعقلاً وعامة فيه وأما صلوات الجمعة في الباب وجميعه إذا كان فيه  
أمير مكة أو الجاز أو الخليفة وأما أمير الموسم فليس له ذلك إلا إذا استعمل على مكة أو أفاضلة العدة في شرح  
مناسك الكثر لترشدني عن الخط والخبرة وغيرهما أنه لا يصلحها بخلاف الجمعة وفي شرح المناسك على  
أنه لا يصلحها إلا إذا كان لا يشغل فيه بأمور راجح أه أي لأن وقت العدة وقت معظم أفعال الحج بخلاف وقت  
الجمعة ولأن الجمعة لا تقع في ذلك اليوم إلا إذا كان في شرح الباب وأما إذا كان لا يقع إلا في ذلك  
خلاف في المسئلة بين علماء الأئمة أه وفي شرح الأشباه والبرهان من كتاب الصداق منى موضع يجوز فيه صلاة  
الصداق لأنها مسقط عن الخارج ولم يرد في ذلك فتلا مع كراهية الجمعة ولا صلاة العدة يوم الأضحية لأن من  
أدركها من الشايع لم يصلها بكة والله تعالى أعلم بالسبب في ذلك أه قلنا ما عدا صلواتنا حتى فقد عثت نقله  
وأما بكة ففعل سببه أن من له إقامة العدة يكون بمنى حاشا والله تعالى أعلم (قوله) فبيت بهالري أي إلى أيام  
الري هو السنة فلو كان يتغيرها كروا لا يلزم منى لباب (قوله) وبعد ذوال ثاني (النصر) قال في الباب ثم إذا كان اليوم  
للمدنى عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الإمام خطبة واحدة بعد صلوات الظهر لا يحل فيها كتبتة اليوم  
السابع يعلم الناس أحكام الري وما ينبغي من أمور التملك وهذه الخطبة سنة ويركها غلبة عزيمة (قوله) بدأ  
استناداً على ما حصله من هذا الترتيب مستنون لمتعين به صرح في الجمع وغيره واختاره في الفتح وقال في الباب  
والأكثر على أنه سنة وعزا ما شرحه إلى البدائع والكرمانى والمخطوط السراجة ونقل في الصرح كلام المخطئ قال  
وهو صريح في الخلاف وفي اختيار السنة أه وكذا اختار ما يجب التوق في مسائل مشهورة أخرج الحج  
سأني وما في التهر من أن صريح ما في المخطوخت اختيار التعين فيه نظير بل جعل التعين رواية عن محمد بن قنبر قال  
في الباب فلو بدأ بجمعة العتبة ثم بالوسطى ثم بالاولى ثم ذكر ذلك في يومه فله بعد الوسطى والعقة حتماً أو سنة  
وكذا الورق الاول وري الاخرتين فله ري الاول ويستعمل الباقي ولو رى كل جرة ثلاث أتم الاول باربع  
ثم أعاد الوسطى يسع ثم القصوى يسع وان رى كل واحدة ثلث أتم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا بعد أه  
أي لأن فلا تركه كل فكأنه رى الثانية والثالثة بعد الاولى (قوله) عبا على مسجد الخلف وحدها من  
باب مسجد الخلف الكبير لها بذراع الحديد عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع ومنها إلى الجرة الوسطى عدد ٨٧٥  
ومن الوسطى إلى الجرة العتبة عدد ٢٠٨ كانه القسطنطيني في شرح البصائر عن القراف للملكي ونحوه  
في كتب الشافعية فحاشي القهستاني سبق قلم فافهم (قوله) الوسطى يدل من ما (قوله) ويكره بكل حصاة  
أي قالنا باسم الله أنه أكبر كرام (قوله) فقد قرأه القبر (زاد في الباب) وثلاثة أحزاب أي ثلاثة أرباع من الجزء  
أو عشر من آه قال شارحه وهو أقل المواضع واختار صاحب الحاوي والمضمرات (قوله) بعد تمام كل ري لا عند  
كل حصاة لباب (قوله) فلا يقف بعد الثالثة أي جرة العتبة أي لأنها ليس بعدها ري في كل يوم قال في الباب  
والوقوف عند الاولين سنة في الأيام كلها وقوله ولا بعد ري يوم النحر أي فيه بالواو عطف على ما ذكر في الفتح  
إشارة إلى ما في عبارة المتن من القصور (قوله) و (عطف على قوله) ووقف حامداً (قوله) نحو السماء

٢ (قوله مشكلاً) قال  
شيئاً لا إشكال فيه إذ  
كثير من المسائل مماثلة  
لهذه المسئلة ومع ذلك  
صرحوا بها باللائم ألا  
تري إلى المسافر إذا فطر  
ثم أظم بوسع عليه  
القضاء لكن إذا مات  
قبل القضاء يكون آتما  
لأنه بالوت بين عدم  
التوسع فكذلك هذه  
المسئلة وأيضاً قال أبو  
يوسف بتوسع وجوب  
الحج ووسع ذلك قال بأن  
التأخر إلى الموت فلا  
تساق بين التأخير  
والتوسع أه

مطلب في حكم صلاة  
العيد والجمعة في  
مطلب في ري الجمرات  
الثلاث

٤ (قوله فعل سببه الخ)  
فيه أن هذا لا يصح سبياً  
للسقوط لأنه يجوز  
تأخيرها بعد تركها  
بكتة الاثنان بها في ثاني  
النحر بعد الذهاب إلى

مكة (قوله) ويكره بكل حصاة ليست في نسخ الشارح التي يابننا هنا بل تقدمت في عبارة المصنف في قوله وري جرة العتبة من بطن الوادي

أو القبلية (ثم يرى غدا) كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو أحب وان قدم الرى فيه أى فى اليوم الرابع على الزوال جاز) فان وقت الرى فيه من الغروب وأما فى الثالث فمن الزوال لطلوع ذلك (وله النشر) من متى قبل طلوع فجر الرابع لا بعدد ادخول وقت الرى (وبما الرى) كله (را كباو) لكنه (فى الاولين) أى الاولى والوسطى (ماشا افضل) لانه يقف (لاقى الاخيرة) أى العقبه لانه ينصرف فالراكب أقدر عليه وأطلق أفضلته المتى فى الظهيرة ووجهه الكمال وغيره

سبعاً خفياً وكبير بكل حصة

٢ قول الشارح طلوع ذكاه قال الصلابة السندى أى فجر اليوم الاخر اه فكأنه قدر مضاعفاً فى الكلام على طلوع فجر ذكاه اليوم الاخر وبهذا التقدير تستقيم عبارة الشارح ويكون المراد به بيان وقت الاداء اه

أو القبلية) حكايه بقولنا قال فى شرح الباب رفع يده ويصوم مكسباً يجعل بالطن كسبه نحو القبلية فى ظاهر الرواية وعن أبى يوسف نحو السماء واختاره قاضيان وغيره واطلها الاول اه (قوله ثم يرى غدا) أى فى اليوم الثالث من أيام النحر وهو المقلب يوم النحر الاول فانه يجوز ان ينقره بعد الرى واليوم الرابع آخر أيام النحر يسمى يوم النحر الثانى فتح (قوله كذلك) أى مثل الرى فى اليوم الذى قبله بجراعه جميع ما ذكر فيه (قوله ان مكث) فليقل قوله ثم بعده كذلك فقط لاقى قوته ثم غدا كذلك أيضاً اه ح قال فى النهارى ان مكث على طلوع فجر الرابع فى الظاهر عن الامام وعنه القارى وسن اليوم الثالث (قوله وهو أحب) اقتداء به عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى فى من قبل فى يومين فلا اثم عليه الآية والتخير بين الفاضل والافضل كالسافر فى رمضان حيث خبر بين الصوم والافطار والاول أفضل ان لم يضرمه اتفاقاً ظهر (قوله جاز) أى صح عند الامام استحساناً مع الكراهة التمهية وقال لا يصح اعتبار ايسار الايام نهر (قوله فان وقت الرى فيه) أى فى اليوم الرابع من الغروب للغروب أى غروب خمسة ولا يتبعه ما بعد من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جواز فى الجلة فان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مستنون ويغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقاً شرح الباب (قوله فى الزوال طلوع ذكاه) أى الى طلوع الشمس من اليوم الرابع والمراد أنه وقت الجواز فى الجلة قال فى الباب وقت رضى الجبار الثلاث فى اليوم الثالث والثالثين أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله فى المشهور وقبل يجوز الوقت المستنون فيها بتدبير الزوال والغروب الشمس ومن الغروب الى طلوع وقت مكروه وانما طلع الغروب أى فجر الرابع فقد طفت وقت الاداء وبقي وقت القضاء الى آخر أيام النحر حتى فلا يترى من وقته أى المعينة فى كل يوم فعله القضاء والجواز يفوت وقت القضاء بغروب الشمس فى الرابع اه ثم قال ولولم يرم يوم النحر الثانى والثالث وما فى الليلة القبلية أى الى تمتك من الايام الماضية ولا شئ عليه سوى الاسماص ما يكن بعد ولولم يرم ليلة الحادى عشر وغيره ان غدا يصح لان الليل فى الجلف حكم الايام الماضية المستقلة ولولم يرم فى الليل بما فى النهار قضاء وعطه الكفارة ولولا آخرى الايام كلها الى الرابع مثلاً قضاءها كلها فيه وعليها الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فأت وقت القضاء وليست هذه الليلة تابعة لما قبلها له والحاصل أنه لو أخر الرى فى غير اليوم الرابع رضى فى الليلة التى قبل ذلك اليوم الذى أخر به وكان أداء لها تابعاً له وكرمه تركه السنة وان أخر على اليوم الثانى كان قضاء وزمه الجزاء وكذلك أخر الكل الى الرابع ما لم تقرب خمسة فلو غربت سقطارى وزم عدمه وقد ظهر بما قررناه أن ما ذكره الشارح تعالى النحر وغيره من أن انتهاء ما الى طلوع الشمس ليس بيا لوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء لان ما بعد فجر الرابع وقت لرى الرابع أداء لرى غير من الايام الثلاثة قضاء فافهم (قوله وله النشر) بسكون الفاء أى الرجوع سراج (قوله قبل طلوع فجر الرابع) ولكن ينقر قبل غروب الشمس أى شمس الثالث فان لم ينقر حتى غربت الشمس يكرهه أن ينقر حتى رضى فى الرابع ولينقر من الليل قبل فجر الرابع لاقى عليه وقداً سهو وقبل ليس له أن ينقر بعد الغروب فان نقر زمه دم ولينقر بعد طلوع النحر قبل الرى زمه الدم اتفاقاً للباب ولا فرق فى ذلك بين الملكى والافاق كفى النحر (قوله جاز الرى) كباو (الخ) عبارة الملتقى أن يحضره وحى جاز الرى اكبوا وغروا ك أفضل فى جرة العقبه اه وفى الباب والافضل أن رضى جرة العقبه كباو غيرهما ما شافى جميع أيام الرى اه وقوله لانه يقف أى لانه بعد الرى الاولين فى الايام الثلاثة بخلاف العقبه فى اليوم الاول وفى الثلاثة بعده فانه لا بداع بعدها والضايا أن كل رضى يقف بعده فانه يرمه ماشوا هو كل رضى بعده رضى كاهر وما لا فلا ثم هذا التفصيل قول أبى يوسف وحكاية مشهوره فى كراه ط وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكاظمى والباقين وغيرهم واما قولهم فذ كر فى الجرة أن الافضل الرى كوفى على ما فى الحاشية والمنشئ فى الكل على ما فى الظهيرة وقال فحصل أن فى المسئلة ثلاثة أقوال (قوله ووجه الكمال) أى بيان أدائها ما شافى أقرب الى التواضع والخشوع وخصوصاً فى هذا الزمان فان عامة المسلمين مشافى جميع الرى فلا يؤمن من الذى يالر كوفى بينهم بالزجة وزم عليه الصلاة والسلام كباو انما نهاره يظهر فعله ليقضى

(ولو قدم ثقله) بمقتضى

منه وخدشه (الى مكة وأقام غنى) أو ذهب لعرفة (كره) ان لم يأمن لان أئمن وكذا يكره للصلى جعل نحو فعله خلفه لشغل قلبه (وإذا نذر الحاج (الى مكة) نزل استأنا ولو ساعة (بالجيب) بضم فقتين الإبط وليست المقصورة منه (ثم) اذا أراد السفر (طاف بالصدر) أى (الوداع) (سبعة) أو طابلا رمل وسعى وهو واجب (الى أعلى أهل مكة) ومن فى حكمهم فلا يجب بل ينبى كن مكث يعلمه للنية للطواف شرطه طاف هاربا أو طابلا لم يجر لكن يكتفى أصلها فلو طاف بعد اعادة السفر ونوى الطوع أجزأ عن الصدر كما لو طاف بنية الطوع فى أيام النحر

قوله ابن شبة كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف ولعله ابن أبى شبة كما هو مشهور فى كتب الحديث اه

مصححه

(٣) قوة أو الصدر) حقه الزيادة اه

مطلق طواف الصدر

به كطوافه را كما اه قال فى العبر ولو قل بله ماشيا أفضل الا ترى جرة العقبه فى اليوم الاخير لكان له وجه لانه ذاهب الى مكة فى هذه الساعة كاهو العادة وغالب الناس راكب فلا يذاغ فى ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له عليه الصلوات والسلام اه قلت لكن فى هذا الزمان يعسر ركوبه بعد رمى العقبه ويرعاضل عنه مجده لكثرة الزحام فلو قل لانه فى اليوم الاخير يرمى الكل را كبا كذا لانه وجه انضمام تحصيل فضيلة الاتباع فى الكل بلا ضرر عليه ولا على غيره لان العادة أن الكل يركبون من منازلهم سائرين الى مكة وأما غير اليوم الاخير فيرمى الكل ماشيا (قوله) يقتضين (الخ) وبكسر التاء مفعول القاف المصدر يسكونها واحدا لانتقال نهر (قوله) أو ذهب لعرفة) فى بعض النسخ بالواو بدل أو وهو محذوف والوضع أن يقول أو تركه فيها وذهب لعرفة اذا صلب تسلط قدمه هنا الابتاويل (قوله) (كره) لا تراهم (١) شيعه عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهم انهم قدم ثقله قبل النفر فلاحه أى كملا ولا نه ووجب شغل قلبه وهو فى العبادة فذكره والطاهر أنها ترمى به بحر واعتزله فى النهر بان عمر رضى الله عنه كان يمنع منه ويؤبد عليه وهذا يؤذن بأنها ترمى عليه وفيه نظر فانه كان يؤبد على تركه خلاف الأولى تأمل (قوله) (لان أمن) بحث صاحب البحر ونبه أخوه أخذنا من مفهوم التعليل بشغل القلب ط (قوله) وكذا الخ) قال فى السراج وكذا يكره لانسان أن يجعل شيئا من حوائجه خلفه ويصلى مثل التعل وشبهه لانه يشغل خاطره فلا يتفرغ للعبادة على وجهها اه (قوله) ولو ساعة) يقتضيه على راحتته يدع سراج فيحصل بذلك أصل السنة وأما الكلال فلا كره الكلال من أنه يصلى فيه الطهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع جمعة ثم يدخل مكة بحرق فى شرح النفاية للقارى والأطهر أن يقال أهنة كفاية لان ذلك الموضوع لا يصح الحاج جمعهم وينبى لأمره الخ وكذا غيرهم أن يتزلفوه ولو ساعة أطلها الطاعة (قوله) (الابطل) ويقال له أيضا البطء هو الخلف قارى بخالف فى الفتح وهو نفاة حله ما بين الحيلين المتصلين بالمقار الى حال العبادة ذلك مصداق فى الشق الايسر وأنت ذاهب الى منى ثم تعاضل بطن الوادى (قوله) ثم اذا أراد السفر) أى ثم وما بعدها أشار الى ما فى التهر وغيره من أن أول وقته بعد طواف الزياره اذا كان على عزه من الفرع لو طاف كذلك ثم أطل الاقامة بمكة ولم يفتضها بازا طوافه ولا آخره وهو مقر بل أو قام عاملا بنوى الاقامة فله أن يطوف ويقع أداء نعم المستحب بقاعه عند اعادة السفر اه وفى الباب انه لا يسقط بنية الاقامة ولوسن وسقط بنية الاستيطان عكه أو عاجزها قبل حل النفر الاول أى قبل ثالث أيام النحر ولو نوى الاستيطان بعده لا يسقط وأن نواه قبل النفر ثم بدله الخروج لم يجب كللى اذا نحر اه (قوله) أى الوداع) بفتح الواو وهو اسم لهذا الطواف أيضا ويسمى أيضا طواف آخر العهد وأما الصدر فهو يقتضين رجوع المسافر من مقصده والشارب من موره كفى القهستانى (قوله) بلا رمل وسعى) أى ان كان فطما فى طواف القدوم ٣ أو الصدر كما مر عن الصدر الرملى (قوله) وهو واجب) فلو نذر ولم يطفح وجب عليه الرجوع ليطوف بالمحاور والمقات فيضرب بين اربعة ادم والرجوع بأسرهم جدي بعض تمتد طوافاتها بالصدر ولا تنبى عليه آخره من الاول أى تنبى سارعه ونفع الفقراء نهر ولباب (قوله) (الى أعلى أهل مكة) أفاد وهو على كل حاج أفاقى مفردا أو متع أو قارن بشرط كونه مدر كماله فغيره معدو فلا يجب على المكى ولا على الغير مطلقا وقتا لمجاوئ المحصر والمجنون والسبي والمأخوذ والنساء كفى الباب وغيره (قوله) ومن فى حكمهم) أى ممن كان داخل المواقيت وكذا من نوى الاستيطان قبل حل النفر كما مر (قوله) فلا يجب الخ) قال فى التهر والنقى عنها غامو وجوبه لانه وقدا قال الثانى أحب الى أن يطوف المكى طواف الصدر لانه وضع لئتم أفعال الخ وهذا المعنى موجود فى حقهم (قوله) كن مكث بعده) لان المستحب بقاعه عند اعادة السفر كما مر (قوله) (طاف) أى دار حول البيت ولم تحضره النية أصلا (قوله) أو طابلا) أى لم يجرى ونحوه (قوله) لكن يكتفى أصلها) أى أصل نية الطواف بلا لزوم تبين كونه للصدر أو غيره ولا تبين وجوب أو فرفة (قوله) (لو طواف الخ) الحاصل كفاى الفتح وغيره أن من طاف طوافا فى وقته وقع عنه نواه بعينه أولا ونوى طوافا آخر ومن فروعه لو قدم معتبرا طواف وقع عن العزما أو ما جوا طواف قبل يوم النحر وقع القدوم أو قارن طواف طوافين وقع الاول

وقع عن القرض (ثم)  
 بعد ركعتيه (شرب من)  
 ما عزمه وقبل العتبة)  
 تعظيماً للكبيرة (وضع)  
 صدره وجهه على  
 اللانز وتثبت بالاسار  
 ساعه) كل استضع  
 بها ولم يتلها يصع يديه  
 على رأسه مبسوطتين  
 على الجدران فاعتن  
 والتصق بالجدار (ودعا)  
 مجتهداً وبسكى (أو ينشأ  
 (ويرجع فقهرى) أى  
 الخلق (حتى يخرج  
 من المسجد) ويصره  
 ملاحظ للبت (وسط  
 طواف القدوم عن  
 وقف بقرت ساعة قبل  
 دخول مكة ولا شئ عليه  
 مطلب في حكم الجواره  
 بمكة والمدينة  
 مطلب في مضاعفة  
 الصلاة بمكة  
 ٣ (قوله مائتي سنة  
 وخمسين الخ) الذى نقله  
 الصلاة القسطلاني  
 على البخارى في باب فضل  
 الصلاة في مسجد مكة  
 وللدبنة عن النقاش  
 حسب الصلاة بالمسجد  
 الحرام فبلغت صلاة  
 واحدة فيه عزم  
 وخمسين سنة الى آخر  
 ما ذكره المحقق وحيث  
 فالصواب اسقاط ما تاتي  
 سنة اه

عن العمرة الثانية للقدوم ولو كان في يوم النحر وقع في باره أو بعدما حل النحر بعدما طاف الزبارة فهو  
 الصدور نواً لمطوع فلا تعمل السنة في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى كالأول طواف الصدر  
 ثم عاد حرام عزيمة طواف العمرة ثم الصدر وتماه في الباب (قوله ثم بعد ركعتيه) أى بعد صلاته ركعتي  
 الطواف وتقدم الكلام علم ما تقدم أيضاً قبل له بقرت المزمز لا يصلى الركعتين ثم يأتي زمزم وله الاسهل  
 والافضل وعليه العمل وأنما ذكره ههنا من الترتيب هو الادع المشهور وسنرى عليه في الفقه هناك وغير  
 عن الآخر بقل لكن جزم بقل هنا (قوله شرب من ما عزمه) أى قائماً مستقبلاً القبلة متضلعا منه  
 متضافه مراراً نظراً في كل مرة الى البيت ما حباه وجهه ورأسه وحسده صابمته على جسده ان أمكن  
 كافي الصبر وغيره وقد عقد في الفقه لذلك فصلاً مستقلاً فارجع الموسيقي بعض الكلام على زمزم آخرا  
 (قوله وقبل العتبة) أى قبل العتبة المرتفعة عن الارض فهستى (قوله ووضع) أى ثم وضع فهستى  
 (قوله ووجهه) أى خذ العين ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب (قوله وتثبت) أى تعلق كما يتعلق عبدليل  
 بطرف ثوبه بلوى جبل فهستى (قوله ودعا) أى مال تشبه بالاستمرار متضرعاً متخشعاً مكرماً للامصال  
 على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويرجع فقهرى) كذلك الهداية والجمع والتقاء وغيرها وفي مناسك  
 النورى ان خلت مكرراً ولاه ليس فيه سنة مكررة ولا تكرر ولا أثر له الا يرجع عليه اه وتبعه ان الكمال  
 والطرابلسي في مناسكه قال وقد فعله الاحباب يعني أصحبل من ههنا وقال الزبلي والعلامة حازية  
 في تنظيم الاكابر والتكرار في مكابر قال في الصبر لكنه يفعل على وجه لا يحصل منه صدم أو وطه لا حد  
 (تنبيه) في كلامه اشاراً الى أنه لا يجاوز بمكة وله هنا قال في الجمع ثم يعود الى أهله والجوار بمكة مكررة  
 أى عند خلافها ما يقوله قال الثاقبون المختلطون من العلماء كافي الاحياء قال ولا يظن أن كراهة القيام  
 تناقض فضل البقرة لان هذه الكراهة ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفقه  
 وعلى هذا فوجب كون الجوار في المدينة المنورة كذلك يعني مكرراً ههنا فان تضاعف السبابة وتعاظمها  
 ان فقد فيها تخافة السامة وقلة الادب المفضى الى الاخلال وجوب التوقير والاحلال قائم اه نهر  
 (تنبيه) قال السيد القاضي في شفاء الغرام يتصل من طرق حديث ابن الزبير ثلاث روايات احداها ان  
 الصلاة في المسجد الحرام تفصل على الصلاة بمسجد المدينة بمائة صلاة الثانية بالف صلاة الثالثة بمائة ألف  
 صلاة كما في مسند الطيالسي وأما ابن عساكر وعلى الثالثه حسب النقاش المنسوبة الصلاة بالمسجد الحرام  
 فبلغت صلاة واحدة فيه عزم مائتي سنة وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة والصلوات الخمس عزم مائتي  
 سنة وسبع وسبعين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة قال السديوراً بت إسحاق بن الدين بن صاحب المصبرى  
 ان الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجماعة بالي ألف وسبع مائة ألف والصلوات الخمس فيه ثلاثون ألفاً ألف  
 وخمسمائة صلاة وصلاة الرجل منفرداً في وطنه غير المسلمين المظلمين كل ما نفسه بمائة ألف وعشرين  
 ألف صلاة وكل ألف سنة بالف صلاة وعزم مائة ألف صلاة فخلص أن صلاة واحدة جمعة في المسجد  
 الحرام بمقتضى نوابها على نواب من صلى في بلد فرادى حتى يبلغ عزمه عليه السلام بفعله الضيف اه ثم ذكر  
 أن العلماء اختلفوا في هذا الفضل هل يوم القرض والنفل أو يختص بالقرض وهو مقتضى مشهور مذهبي  
 المالكية ومذهب الحنفية والتعميم مذهب الشافعية واختلف في المراد بالمسجد الحرام قبل مسجد الجامعة وأيد  
 الحب الطبري وقيل الحرم كله وقيل الكعبة خاصة وجاءت أحاديث تدل على تفصيل نواب الصوم وغيره من  
 القربات بمكة الا أنها في البوت ليست كما حديث الصلافها اه باختصار وذكر ان جبر في التحفة انه صرح في  
 الاحاديث بتكرار الاف ثلاثاً كما كتبه بعض المحققين وذكر البصري في شرح الاسماء في أحكام المسجدان  
 المشهور عند أصحابنا ان التضعيف لم يجمع بمكة بل جمع حرم مكة الذي يحرم صيده كما يحرمه النورى (قوله)  
 وسط طواف القدوم الخ) هذه مسائل شتى عنوانها في الهداية والافضل وذكر في الجبر ان حقيقة السقوط  
 لا تكون الا في الازم فهو هنا مجاز عن عدم سببته في حقه اماله ما شرع في ابتداء الاعمال فلا يكون



سنة عند التأخر ولا شيء عليه بتركه لأنه سنة وأما لأن طواف الزيادة أغنى عنه فالقصر ينفي عن تحية المسجد  
ولذلك يمكن للصلاة طواف قدوم لأن طوافها أغنى عنه فبعد طواف القدوم لأن القارن إذا لم يدخل مكة ووقف  
بمرفقات صار رافضاً للصلاة قبل زيارته فصار طوافها كسائر الطواف في آخر القرآن اهـ **(قوله وأسأله)** أي تركه  
السنّة وقد علمنا أن الاسماء دون الكراهة أي الصرخة **(قوله عرفية)** أي في عرف القنوة والأوضح أن يقول  
لنوبة أو شرعية كما عرفت شرح الباب **(قوله وهو السبر)** ذكر الصغير مراعاة لثبته كما في الخبر **(قوله من زوال)**  
**(الح)** متعلق بمحذوف صفة لساعة لا وصف لفساد المعنى باعتبار القافية فنذر **(قوله واجتاز)** أي مر وقوله  
مسرعا حال أشار به إلى أن هذه الساعة اليسيرة يمكن منها هذا المقدار من الوقوف فإن السرعة لا يحتاجون وقوف  
يسر على قدم عند نقل القدم الأخرى ولذا نصح اعتكافه كما مر في بابه **(قوله أو نلها أو مضى عليه)** يشير إلى أن  
الوقوف بعرفة يصح ثلاثاً كما صرح به بخلاف الطواف قال في الخبر والوقوف أن الطواف عبادة مقصودة  
ولهذا ينتقل به فلا بد من اشتراط أصل التعمد أو كان غير محتاج إلى تعمده كما مر وأما الوقوف فليس بعبادة  
مقصودة ولا لا ينتقل به فوجوب التعمد في أصل العبادة وهو الأحرار من غير اشتراط في الوقوف اهـ لكن أورد  
عليه في الترافعة في الصلاة فها عبادة مستقلة بذاتها ينتقل بها مع أنه لا يشترط لها التعمد قال ولم أره  
لأحد ولم يظهر لي عنه جواب قلت قد عرفت كون الترافعة عبادة مستقلة والتدخل بها لا يدل على ذلك كالوقوفه  
ينتقل به مع كونه ليس بعبادة مستقلة وإنما يصح نذر وكذا الترافعة في القهستان من الاعتكاف فإن النذر  
بها لا يصح لأنها فرضت بما للصلاة لا باعتبار أصل **(قوله وكذا الوأهل عن عرفية)** أي عن المعنى عليه والأناثم  
المرضي كما في شرح الباب لأن الأحرار شرط عندنا كالوقوف في الصلاة فحصة النيابة بعد وجوبه العبادة  
منه وهو خوجه للجمع مع راجع في التبر ومضى الإحلال عنه أن شوى عنه وبلى فصرح بالمعنى عليه محرم بذلك  
لانتقال أحرار الرقيق إليه وليس معناه أن يحرموا أن يلبسوا لأن هذا كلف عن بعض محظورات الأحرار  
لا عين الأحرار المحرم اهـ ويجوز به ذلك عن تحية الإسلام ولو ارتكب محظوراً لزمه موجب لا الرقيق لباب  
ويصح إحرامه سواء أحر من نفسه أولا ولا يلزمه التحريم عن المحظور لاجل إحرامه ولو أحر عنه وعن  
نفسه واركتب محظوراً لزمه سواء أحر من نفسه أو لا وحده بخلاف القارن لأنه محرم بأحر من يحرم ولا يشترط كون الأحرار  
عنه بصره كافي الباب أي خلافها لم يحتج بشرط الأحرار وقدم في الخبر بالمعنى عليه أما التام فشرط  
منه صريح الاذن في المحظور أن الرقيق الذي لا يستطيع الطواف إذا طاف به رفقة وهو نائم أو كان بصره  
جاز والأفلا اهـ قلت وقد الجواز في الباب في فصل طواف المعنى عليه والتام والقهر بحث قال ولو طافوا  
بغير رض وهو نائم من غير إغماغم كان بصره وحطوه على فور مجوز والأفلا في الفتح بعد كلامه والحاصل الفرق  
بين التام والمعنى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه قال شارح الباب وقد اختلفوا في الإجزاء بين حلق النوم  
والإغماغم في الوقوف ولعل الفرق أن التعمد شرط في الطواف عند الجهون بخلاف الوقوف اهـ ملخصاً قلت  
والكلام في الأحرار عن التام لكن إذا كان الطواف عنه لا يجوز إلا بأحرار الأحرار بالاولي **(قوله وكذا غير)**  
رفقه هذا أحد قولين بوجه في السراج ووجه في الفتح والخبر لوجود الاذن لكل دلالة كالذي في أخيه  
غيره في أهمياد لانه وتمامه في الخبر **(قوله أي بالي)** قال في الخبر وشمل أحرار الرقيق عنه ما إذا أحر عنه  
رفقه بجهة أو غيره أو هم من الملقاة أو عتقه ولم أره صريحاً اهـ قال في الشرح ثلاثة وقته تأمل لأن  
السافر من بلاد بعيدة ولا يمكن حج القرض كيف يصح أن يحرم عنه عبادة وليس واجبة عليه وقد علمنا أن الغماغم  
ولا يحصل إحرامه عنه بالتحقيق بغير قصد ظاهراً اهـ وظاهره الصغير يدل على أنه لا بد من العلم بقصد موطنه  
فإن علم فلا كلام والأفتي في تعيين الحج **(قوله مع إحرامه عن نفسه)** أي بدونه كما علمنا **(قوله إذا انته أو أفاق)**  
الاول للتام والثاني للمعنى عليه **(قوله حان)** لأنه تبين أن عمره كان في الأحرار فقط فحجت النيابة فيه تجري هو  
على موجب محرم أي موجب إحرار الرقيق عنه وقيل إشارة إلى لزوم إتيان الأفعال بنفسه لعدم إيجازه صرح  
في الباب **(قوله إن الأغماغم بعد إحرامه)** أي بنفسه وقته أن فرض المستقلة في أحرار الرقيق عنه فكان الظاهر  
والأخصر أن يقول في الأغماغم كفي بإحرامهم ولو الأغماغم بعد إحرامه طيف به المناسك أي أحضر المشاهد

تركه) لأنه سنة وأسأله  
(ومن وقف بعرفة  
ساعة) عرفية وهو  
السير من الزمان وهو  
المحمل عند الحلق  
الصقهاء (من زوال  
يومها) أي عرفة (إلى  
طواف حرم الضحى أو  
اجتاز) مسرعاً أو (ناتماً  
أو مضى عليه  
) كذا (أهل عنه  
رفقه) وكذا غير رفقه  
فتح (به) أي بالجمع  
أحراره عن نفسه فإذا  
انته أو أفاق وأتى بالأفعال  
الحجاز ولو لم يبق الأغماغم  
الأغماغم بعد إحرامه  
طيف به المناسك أي  
أحضر مشاهدته

من وقوف وطواف ونحوهما قال في البحر وتشرطنه الطواف اذا حله كما تشرط نية **(قوله)** اكتفى  
بعماسرتهم أي من غير أن يشهدوا به المشاهد من الطواف والسعي والوقوف وهو الأصح نعم ذلك أولى تهر  
وأظن هل يكتب المشرط طواف واحد عنه وعن المعنى عليه كالوجه وطوافه أو لا لم أره أو السعد قلت  
الظاهر الثاني لأنه إذا حضر الموقف كان هو الواقف وإذا طافه كان غيرة الطائفوا كما كابر حوايه  
فلا يقاس عليه ما إذا لم يحضر فلا بد من نية وقوف عنه وإنشاء طواف يسعى عنه غير ما يفعله الماشر عن نفسه  
تأمل **(قوله)** ولم أر المرحن قبل الاحرام الصلح صاحب التهر وقدمتا قبل فروض الحان صاحب البحر  
توقف فيه وقال ان احرامه عليه عنه يحتاج الى نقل وقدمنا هناك عن شرح المقدسي عن البحر العميق انه لا يخ  
على محنن من مسلم ولا يصح منه اذ لا يخ بنفسه ولكن يحرم عنه وله اه فنخرج عاقلار بن داخ ثم جن قبل  
احرامه يحرم عنه وله الاول ولعل التوقف في احرامه رفقه عنه وكلام القنبر هو ما نقله عن المنتقى عن محمد احوم  
وهو صحيح ثم أصابه عنه قضى به أصحابه المناسك وقفوا به فكث كذلك سنين ثم أفاق أجزاء ذلك عن جهة  
الاسلام اه قال في التهر وهذا رعايوي الى الجواز اه وانما قال يوي الى الجواز لان من حيث ان  
كلام القنبر في المعنوي وكلامه في المنحون بل من حيث ان كلام القنبر فيما أحرم عن نفسه ثم أصابه الغنة  
وكلامه فيما أذن قبل أن يحرم عن نفسه واما بعد القنبر الى الجواز في ذلك في غاية الخفاء فانهم **(فرع)** السعي  
الغير المبر لا يصح احرامه ولا أداءه بل يحسم من ولبه فيحرم عنه من كان أقرب اليه فلو اجتمع والدوا يحرم  
والدومته المحنن الا أنه أذن بعد الاحرام يلزمه الجواز او يصح منه الاداء وعامة في الباب **(قوله)** لحدث  
الجزعة أي معظهم كسبه الوقوف بها باعتبار الامن من البطان عند فعله لامن كل وجه فلا ينافي أن الطواف  
أفضل ط **(قوله)** طواف الحج عطف تحلل على طواف وسعي عطف تفسير والاولى الاتيان في الثلاثة بصيغة  
المضارع بل الاولى قول الكثر في باب الفوات فليصل بعمره ليفيد الوجوب به صرح في البدائع لكن المراد انه  
يفعل مثل أفعال العمرة لان ذلك ليس بعمر حقيقة كاصرح به في باب الفوات من الباب وغيره وفي الكلام  
إشارة الى أن احرام الحاق وهذا عند ما قال الثاني انقلب احرامه احرام عمرة وثمرة الخلاف تظهر فيما أحرم  
بجهة أخرى صرح عند الاحام ورفضها الثلاثا يصير جامعين احرامى جوعا ليدوم وحنان وعمره من قابل وقال  
الثاني عصى فيها لانقلاب احرامه الاولى وقال محمد لا يصح احرامه أسلا تهر **(قوله)** ولو جهنذا أو طوعا وكذا  
لو فاسدا سواء طرأ فاسدا أو اعتقد فاسدا كالإنا أحرم بجامعا تهر **(قوله)** فيما من أى من أحكام الحج ط  
**(قوله)** لكنها اكتشف وجهها لارأسها كذا عرفت في الكثر واعترضه ان يلغى باله تطول بل بلا فائدة لانها  
لا تتخالف الرجل في كشف الوجه فلو اقتصر على قوله لا تكشف رأسها لكان أولى وأجاب في البحر بأنه لما كان  
كشف وجهها نفعا لان التساير الى الفهم أنها لا تكشفه لانه محل الفتنة نص عليه وان كالمسوا فقه المراد  
بكشف الوجه عدم تماسكتي له فلذلك بكرمها أن تلبس البرقع لان ذلك يحاس وجهها كذا في البسوط  
اه قلت لو عطف قوله والمراد بالكل حوايا آخر أحسن من الاول تأمل **(قوله)** وفاقته أى باعده عنه فقال  
في الفتح وقد جعلوا ذلك أعوادا كلفته توضع على الوجه وسدل من فوقها الثوب اه **(قوله)** الجواز أى  
من حيث الاحرام بمعنى أنه لم يكن محظورا الا لم يلبس بسر وقوله بل يندب أى خوف من رؤية الاثاب وعرفى  
الفتح الاستسباب لكن صرح في النهاية بالوجوب في المحيط وذلك المسئلة على أن المرأمة منه عن اظهار  
وجهها الا لا بد بلا ضرورة لانهما منه عن تقطيع سلق النسك لولا ذلك والام يكن لهذا الاراء فائدة  
اه ونحوه في الخاتمة ووفق في البحر عما حاصله ان محل الاستسباب عند عدم الاحاب وأما عند وجودهم  
فالاراء واجب عليها عند الامكان وعند علمه يجب على الاثاب غض البصر ثم استدل على ذلك بان  
التورى نقل أن العلماء قالوا لا يجب على المرأمة ستر وجهها في طريقها بل يجب على الرجال التض قال وظهره  
نقل الاجماع واعترضه في التهر بان المراد علمه ذهبه قلت يؤيد ما سمعته من نصريح علمنا بالوجوب  
والتهنى **(تنبيه)** علمت مما تقرر عدم جهة ما في شرح الهداية لابن الكمال من أن المرأمة غير منه عن ستر  
الوجه مطلقا الأبقى فصل على قدر الوجه كالتغلب والبرقع كما تقدمنا أول الباب **(قوله)** دفعا لفتنة أى

اكتفى بعماسرتهم ولم أر  
مالوجن فاحموا عنه  
وطافوا به المناسك  
وكلام الفتح يقصد  
الجواز أو جهل أنها  
عرفة مع جهة لان  
الشرط الصكينة  
للائنة ومن لم يقف  
فيها قالت جهة لحدث  
الجزعة طواف وسعي  
وتحلل أى بافعال  
العمرة وقضى ولو  
جهنذا أو طوعا من  
قابل ولادم عليه  
والمرأمة فيما من  
(كالحرجل) لعموم  
الخطاب ما لم يقتد دليل  
الخصوص لكنها  
تكشف وجهها لارأسها  
ولوسلت شيا عليه  
واقف عنه جاز بل  
ينيب (ولا تلي جهرا)  
بل تسمع نفسها دفعا  
لفتنة

فتنة الرجال بسماع صوتها **(قوله)** وما قيل **(دعى العبي)** لان أصل مشروعيته لا طهار  
المجد وهو الرجال ولا نه يحل بالسرو وكذا السبي أي الهرة من المسلمين في المسي والاضطباع سنة الرمل **(قوله)**  
ولا تحلق لانه مثله حلق الرجل لحينه بحر **(قوله)** من ربح شعرها أي بالرجل والكل أفضل فتهتفي خلافا  
لما قيل انه لا يتصدق فيها بالربح بخلاف الرجل بحر **(قوله)** كامر أي عند قوله ثم تقصر من بين قدسه  
وكيفيته **(قوله)** وتلبس المحيط أي المحرم على الرجال غير المصبرغ بوس أو عقران أو عصفر الآن يكون  
غسلا لا يتقص شعر اللب **(قوله)** والخفين زاد في الجرو وغيره والقفا من قال في البائع لان لبس القفا من  
لبس الانقطة بدوها وانما غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفا من نهى نذب جلناه  
عليه جميعا بين الأدلة شرح اللب **(قوله)** ولا تقرب الحجر في الزحام الخ أشار إلى حاف اللب من انها عند درجة  
لا تصعد الصفا ولا تصلي عند المقام **(قوله)** لا تغمسك أي شامن أعمال الخ **(قوله)** الا الطواف فهو حرام من  
وجهين دخوله للسجد وترك واجب الطهارة **(تنبيه)** قدمنا عن المحيط أن تقدم الطواف شرط صحة  
السعي فمن هذا قال القسستاني فلو خاضت قبل الاحرام اغتسلت وأحرمت وشهدت جميع المناسك الا  
الطواف والسعي اه أي لان سعيها بدون طواف غير صحيح فافهم **(قوله)** فلو طهرت فيها الخ تقدمت المسئلة  
فقبل قوله ثم أتى **(قوله)** وهو أي الملبس بعد حصول ركبة أي ركبي الحج وهو وان كان فيه تشيت الضمائر  
لكنه ظاهر **(قوله)** يسقط طواف الصدر أي يسقط وجوبه عنها كاقدمتنا ولا دم عليها كأي اللب **(قوله)**  
والبدن الخ ذكر في اكثر هذه المسئلة سبقه ومن قلده بدنه تطوع أو نذرا أو تصدق ثم جهمعه بنا في الجفقد  
أحرم الخ وقد ذكر المصنف مسئلة التقليد اول باب الاحرام لانه محلها فكان الاولى به ذكر هذه المسئلة هناك  
أيضا **(قوله)** كاسمي أي في باب الهدي واثقه الهادي إلى الصواب واليه المرجع والمآب

### (باب القرآن)

آخر من الافراد وان كان أفضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد **(قوله)** هو أفضل أي من التمتع وكذا من  
الافراد لاولى وهذا عند الطرفين وعند الثاني هو التمتع سواء قهستاني والكلام في الآء في والا فالافراد  
أفضل كإسائي وعندما التمتع أفضل وعند الشافعي الافراد أي افراد كل واحد من الحج والعمره حرام على  
حدة كإخرجه في الهابة والعناية والتمتع خلافا لما يلي قال في التمتع أمامه الاقتصار على أحدهما فلا شك أن  
القرآن أفضل بلا خلاف وفي الجرو ما روي عن محمد أنه قال حجة كوفية وعمره كوفية أفضل عندى من  
القرآن فليس بموافق للمذهب الشافعي فانه يفضل الافراد مطلقا ومحمد انما فضله اذا اشتل على سفيرين خلافا  
لمذهبهم الز يلى من أنه موافق للشافعي ثم منشأ الخلاف اختلاف العمالة في حجة عليه الصلاة والسلام قال في  
الجرو قد أكثر الناس الكلام وأوسعهم نفقا ذلك الامام الجاهلي فانه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة اه  
ورجح علماؤنا أنه عليه الصلاة والسلام كان قارنا في بقدره يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الافراد سمعه  
يلى بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه يلى بالعمرة وحده ومن روى القرآن سمعه يلى بهما والامر الآلى عليه  
السلام فانه لا به من امتثال ما أمر به الذي هو وحى وقد أطلق في التمتع في بيان تقديم أحاديث القرآن  
فارجع اليه **(تنبيه)** اختار العلامة الشيخ عبد الرحمن العملي في منسكه التمتع لانه أفضل من الافراد أو سهل  
من القرآن لما على القرآن من المشقة في أداء التمكن لما يار به بالحنا من التمتع وهو أحرى لامتثال الامكان  
المحافظة على مسئلة أحرار الخ من الرفق ونحوه فيرجى دخوله في باب المبرور المفسر عمالقة ولا فسوق  
ولا جدال فيه وذلك لان القرآن والمفرد يقين بحرين أكثر من عشرة أيام ولما يقدر الانسان على الاحتراز  
فهامن هذه المحظورات سيما الجلال مع التحريم والجلال والمتنع انما يحرم بالحج وهو بالسروقة من الحرم فيكنه  
الاحتراز في ذلك اليومين فيسلم جمان شاعائه تعالى قال شيخ مشايخنا الشهاب أجد المتني في مناسكه وهو  
كلام بنفسه ير بيه أن القرآن في حد ذاته أفضل من التمتع لكن قد يترتب به ما يمحله من جوارحها فادار الامر  
بين أن يقرن ولا يسلم عن المحظورات ومن أن يتمتع ويسلم عنها فالاولى التمتع ليسم جهم ويكون مبرورا لانه وظيفة

وما قيل ان صوتها عورة  
ضعف (ولا ترمل) ولا  
تضطبع (ولا تسي بين  
الميلين ولا تحلق بل تقصر)  
من ربح شعرها كامر  
(وتلبس المحيط) والخفين  
والحلى (ولا تقرب الحجر في  
الزحام) لنعلم ان حاشية  
الرجال (والخني المشكل  
كله رأه فيما ذكر)  
احتياطا (وحشيتها لا  
ينع) نسكا (الاطواف)  
ولاشي عليها بتأخير  
انما تظهر الا بعد أيام  
الضر فلو طهرت فيها  
بقدا كتر الطواف لزمها  
الدم بتأخير لباب (وهو  
بعصصول ركبة يسقط  
طواف الصدر) ومثله  
النفاس (والبدن) جمع  
بدنه (من ابل وبقر)  
والهدي منها ومن التمتع  
كاسمي

### (باب القرآن)

(هو أفضل)

البراه قلت ويظهر ما قدمنا من الحق ابن أمير حاج من تفصيله تأخير الاحرام الى آخر المواقف لثلاث هذه  
 العلة وهذا كله بناء على أن المراد من حديث من حج برفش الح من ابتداء الاحرام لانه قد لا يكون حيا كما  
 قلنا التصريح به عن الترمذ قوله فائق الرشد والله تعالى أعلم **(قوله)** لحديث الخ لم أر من ذكر الحديث  
 بهذا القول فم قال في الهداية ولما قوله عليه الصلاة والسلام قال محمد أهوا بحجة وعمره معا واستند في القبح الى  
 الطحاوي في شرح الأثار وقال وروى أحمد بن حنبل حديث أم ملة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 أهوا بالآل محمد بمرقة حج وفي صحيح البخاري عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يواذي العتيق  
 يقول أناني السلة أت من ربي عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك وكنتين وقل جعفي وعرفلت وهو في  
 شرح الآثار كذلك فلان كان ما ذكره الشارح مخترجا فيها والافهم ملق من هذين الحديثين وضبط فقال يعود الى  
 التي صلى الله عليه وسلم لا الى الآتي **(قوله)** ولانه أشق) لكونه أدوم احراما وأسرع الى العباد فوقفه جمع بين  
 التمكن من طعن المنع **(قوله)** والصواب الخ) تنقله في البحر عن النووي في شرح المنهك ط **(قوله)** لبيان الجواز  
 انما قال ذلك لان مكروهه كيانا ط وكذا هو مكروه عند الشافعية كما في البحر عن النووي **(قوله)** ثم التمتع) أي  
 بقسمه أي سواء صامق الهدى أم لا ط **(قوله)** ثم الأفراد) أي بالجمع أفضل من العدة وحدها كذا في الترمذ ط **(قوله)**  
 لغة الجمع بين شئين) أي بين مجموعهما أو غيرهما قال في الصالحين بن أبي العزيم قرأنا بالكسر وقرئت العين  
 آخرهما مقرأنا أناء جمعتهما في حل واحد وذلك الجبل يسمى القرآن وقرئت الشئ بالثاء وصلته وقرئت صاحت  
 ومن قرأ القرآن الكواكب **(قوله)** أي رفع صوته بالتلبية تفسير الحقيقة للاهلال والاقلام اياه هنا التليمة التنية  
 وانما عبر عن ذلك للاهلال للاشارة الى أن رفع الصوت بها مستحب بحر **(قوله)** مع الحقيقة) بان يجمع بينهما  
 احراما في زمان واحد وحكايا بان يؤخر احرام احدا ههنا عن احرام الاخرى ويجمع بينهما أفعالا فهو قرآن بين  
 الاحرامين حكاه وقد عدى السلب للقرآن سبعة شروط الاول أن يحرم بالجمع قبل طواف العمرة كله أو أكرهه  
 أحرمه بعدا كطوافها لم يكن قارنا الثاني أن يحرم بالجمع قبل افساد العمرة الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكرهه  
 قبل الوقوف بعرفة فالوطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دم ولو  
 طاف أ كثره ثم وقف ثم أتم الباقي منه قبل طواف الزيارة الرابع أن يصومها عن الفساد فلو جامع قبل الوقوف  
 وقبل أ كثر طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه الدم وانما معه يصنع به ما شاء الخامس أن يطوف للعمرة كله  
 أو أ كثره في أشهر الخاف طواف الاكثر قبل الأشهر لم يصرف قارنا السادس أن يكون أقبلا وحكما فلا قرآن لكي  
 الا انما خرج الى الآفاق قبل أشهر الخ السابع عدم قواف الخ طوافه لم يكن قارنا وسقط الدم ولا يشترط لصحة  
 القران عدم الألبام بأهله فصنع من كوفي رجع الى أهله بعد طواف العمرة وتماهه فيه **(قوله)** قبل أن يطوف  
 لها أربعة أشواط) فالوطاف الاربعة ثم أحرم بالجمع لم يكن قارنا كذا ذكرناه بل يكون محتاجا أن كان طوافه في أشهر  
 الخ فلو قبلها لا يكون قارنا ولا متعنا كما في شرح السلب **(قوله)** وان أساء) أي علمه عدم شكر لقله أساءته وعدم  
 وجوب فرض عمرته شرح السلب **(قوله)** أو بعده) أي بعد ما شرع في قوله قليلا وبعد اتعاها سواء كان الاندخال  
 قبل الحلق أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطواف لانه يقع عليه بعض واجبات الخ فيكون جامعا  
 بينهما فاعلا والاصح وجوب فرضه وأعله الدم والقضاء ما لم يرض قدمه بجمع بينهما كما في شرح السلب  
 وسيأتي تفصيل المسئلة في أحرار الجنائيات **(قوله)** ان القارن لا يكون الا آفاقيا) أي والآفاق انما يحرم من المقام  
 أو قبله ولا يتجمل بجوارته بغير احرام حتى لو جاوز ثم أحرم لم يدمم ما لم يعد اليه محرما كما سيأتي في باب مجاوزة  
 المقام بغير احرام ح والحاصل أنه يصح من المقتل وقوله وبطل لكن قبله لبيان أن القارن لا يكون الا  
 آفاقيا فقال في البحر وهذا أحسن مما في الزيلعي من أن التقيد بالمقام اتفاق **(قوله)** أو قبله) أي ولو من ديرة  
 أهله وهو الاصل بل قد عدله والافكره كما مر وقوله أو قبله أي قبل أشهر الخ لكن تقديده على المقام  
 الزمان هو مطلقا كما مر أيضا وهذا في الاحرام وأما الأفعال فلا يدمن أدائها في أشهر الخ كما تضمنه  
 انسابان يؤدى أ كثر طواف العمرة وجميع سعيها وسيأتي الخ فيها لكن ذكر في المحيط أنه لا يشترط في القران

لحديث أناني السلة أت من ربي عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك وكنتين وقل جعفي وعرفلت وهو في  
 من ربي عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك وكنتين وقل جعفي وعرفلت وهو في  
 فقال ما آل محمد أهوا  
 بحجة وعمره معا ولانه  
 أشق والصواب أنه  
 عليه السلام أحرم بالجمع  
 ثم أدخل عليه العمرة  
 لسان الجواز فصار قارنا  
 ثم التمتع ثم الأفراد  
 والقران لغة الجمع بين  
 شئين وشرعا (أن يهل)  
 أي برفع صوته بالتلبية  
 (بحجة وعمره معا)  
 حقيقة أو حكايا بان  
 يحرم بالعمرة أولا ثم  
 بالجمع قبل أن يطوف لها  
 أربعة أشواط أو  
 عكسه بان يدخل احرام  
 العمرة على الجمع قبل أن  
 يطوف لقدم وان  
 أساء أو بعده وان لم  
 دم (من المقام) إذ  
 القارن لا يكون الا  
 آفاقيا (أو قبله في  
 أشهر الخ وقبلها  
 ويقول)

فعل أكثر أسواط المعرف في أشهر الحج وكان مستند ما روى عن محمد أنه لو طاف بجمرة في رمضان فهو قارن  
ولاد عليه ان لم يطف بجمرة في أشهر الحج وأجاب في الفتح عن القارن في هذا ما رآه بمعنى الجمع لا القارن  
الشري بديل أنه في لازم القارن بالمعنى الشري وهو لزوم الحمد شكر اذ في الايام الشري في المزمع ومواعمه  
في الصلوات قال في شرح الباب فيظهر أنه فان لمعنى الشري بجمرة المتبادر من الملاحق بمحمد وغيره أنه  
قارن بديل أنه اذا ارتكب خطوا بعد عدله الجوارح غايته أنه ليس عليه عدى شكر لانه لم يقع على الوجه  
للسنون اه تأمل **(قوله)** اما بالنصب الحج حاصله كافي الجوارح قوة ويقول ان كل من صوب باعتقالي بهل  
يكون من تمام الحد فإد البقول النية لا التلقظ لانه غير شرط وان كان مرفوعا مستأفا يكون بيانا للنية فان  
السنة لقارن التلقظ بثلث وتكفيه النية بقله وأورد في التهر على الاول أن الارادة غير النية فالحق أنه ليس  
من الحد في شيء اه يعني أن قوة إتيان الحج ليس نية وانما هو مجرد دعاء وانما النية هي العزم على الشيء والعزم  
غير الارادة وهو ما يكون بعد ذلك عند التلبية كما مر تقريره في باب الاحرام تأمل على أنه لو أديبه النية فلا ينبغي  
ادخالها في الحد لانها شرط خارج عن الماهية وقد يجب بيان الماهية الشرعية هنا لا وجود لها بدون النية تأمل  
وقدمتها هناك الكلام على حكم التلقظ بالنية فافهم **(قوله)** ويستحب الحج وانما آخرها المصنف اشعار بانها  
تامة للحج في حق القارن وانما لا يتصل عن احرامها بمجرد الحلق بعد صحتها فاستق **(قوله)** وجوبا وقوة  
تعالى فمن منع بالجمرة الى الحج جعل في جملة ما لا يعلق معنى النية بالطلاق القسرا في وعرف الصحابة من شمول  
النية للجمرة والقارن بالمعنى الشري كالحققة في الفتح **(قوله)** لا يقع الا لها لما تقدمت من أن من طاف طوافا  
في وقته وقع منه واما أولا وساقا في اضافي كلام الشارح آخر الباب **(قوله)** بسبعة أسواط بشرط وقوعه أو  
أكثره في أشهر الحج على ما تقدمت انما **(قوله)** يرمل في الثلاثة الاول أي يضطبع في جميع طوافه ثم يصلي  
ركعتيه ليل ويشرحه **(قوله)** بلا حلق لانه وان في أفعال العمرة يكالها الا أنه ممنوع من الحلق عنها بكونه  
محرما بما في فتاوى من حلقه على فراغ من أفعاله ايضا شرح الباب **(قوله)** ولزم مدان الجناحة على احرامين بحر  
وهو الظاهر خلافا لما في الهداية من أنه جناحة على احرام الحج كأوضحه في التهر **(قوله)** كامر أي في حج الفرد  
**(قوله)** ويسعى بعده ان شاء أي وان شاء سعى بعد طواف الاضحية والاول افضل لقارن أو يسرى بخلاف غيره  
فان تأخير سبعة افضل وفيه خلاف كما تقدمت فافهم **(تنبيه)** أفاد أنه يضطبع ويرمل في طواف القدوم ٣  
ان قدم السعي كما مر في الباب قال شارحه القاري وهذا ما عليه الجمهور من أن كل طواف بعد سعي  
فليرمل فيمنه وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القصر ان طواف القدوم ويرمل فيه ايضا لانه  
طواف بعد سعي وكذا في خزنة الاكل وانما يرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان أو قارنا أو اما  
نقله الزيلعي عن الغاية للسروحي من أنه اذا كان قارنا يرمل في طواف القدوم ان كان يرمل في طواف العمرة  
تخلو ما عليه الاكثر اه فافهم **(قوله)** حان لطفه فمثل ما اذا نوى أول الطوافين للعمرة والثاني للسعي أي القدوم  
أو نوى على العكس أو نوى مطلق الطواف ولم يبين أي نوى طوافا آخر نطقا وغيره فيكون الاول للعمرة والثاني  
للقدوم كافي الباب **(قوله)** واما أي تأخير سعي العمرة وتقديم طواف التمتع عليه هداية **(قوله)** ولادم عليه  
أما عندهما فظاهر لان التقديم والتأخير في التماسك لا يوجب الدم عندهما وعند طواف التمتع من تركه  
لا يوجب الدم فتقدمه أولى والسعي متأخرا بالاستئصال يعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاستئصال بالطواف هداية  
**(قوله)** وذبح أي شاة أو بدنة أو سمها ولا يسن ارادة لكل الفقرة وان اختلفت جهتها حتى لو أدا أحدهم  
الصلح بحر كسائي في الاضحية والحزور افضل من البقر والبقرة افضل من الشاة كذلك في الخاسية وغيرها تهر  
زاد في الجرو والاشتراد في البقرة افضل من الشاة اه وقد سبق في التبريد لنية تغافلها بنية عالذا كانت صسته  
من البقرة لا ترم من قبل الشاة اه وأفا جلاهم الاشتراد هنا جواز في دم الجناحة والشكر بالافرق خلافا  
لما في الصرح خصه بالثاني كما يأتي بيانه في أول الجنايات قال في الباب وشراط وجوب الذبح المقدر عليه  
وجهة القارن والعقل والبلوغ والحرة فيجب على الملوأ الصوم لا الهدي ويخصص المكان وهو الحرم والزمان

اما بالنصب والمراد به  
النية أو مستأنف والمراد  
به بيان السنة اذا النية  
بقوله تكفي كالصلاة  
يجزئ (بعد الصلاة) لهم  
ان أراد بالحج والعمرة  
فسرها في وتقبلها  
منه ويستحب تقدم  
العمرة في الذكر لتقدمها  
في الفعل (وطاف للعمرة)  
أولا وجوبا حتى لو نواه  
للحج لا يقع الا لها (سعة)  
أسواط يرمل في الثلاثة  
الاول ويسعى بلا حلق  
فليرمل في لا يحل من  
عمرة ولزم مدان  
حج كامر فيطوف  
للقدوم ويسعى بعده  
ان شاء (فان أتى  
بطوافين) مثل الوتين  
(ثم سعى لهما جاز)  
وأما ولادم عليه  
(وذبح للقارن)

٣ قوله ويرمل في  
طواف القدوم ان قدم  
السعي الحج أي قصد  
تقديم السعي على  
طواف القارن وليس  
المراد تقدمه على طواف  
القدوم كما فهم اه

منه (بصدري يوم النحر) لوجوب الترتيب (وان عجز صام ثلاثة أيام) ولو متفرقة (آخرها يوم عرفة) نذرا رجاء القدرة على الأصل فبعد لا يجزئه فقول المنع كالنحر بيان للافضل فيه كلام (وسبعة) بعد تمام أيام الحج) فرضاً وأوجاً وهو بعض أيام التشرى (أن شاء) لكن أيام التشرى لا يجزئ بقوله تعالى وسبعة أنذارهم أى فرغ من أفعال الحج فم من وطنه متى أو اتخذها موطناً (فان فأت الثلاثة تعين قوله قال في الفتح ان صوم الحج) قد تقدم نقل تأويل الرجوع بالفراغ عن صاحب الفتح فينبغي حل هذا الفرع على مقتضى كلامه السابق بان يقال أطلق السبب وأراد السبب كإفعل في الآية أو يقال إنما أطلق الحكم بالرجوع من متى لان غالب الحاج غير معين بهافعد فراغهم يتوجهون إلى مكبرهما وحينئذ فيكون كلام الثمر صحيحاً ويسقط بحث ابن كمال لكن قال شيخنا رأيت في تفسير الرجوع مذهبين

وهو أيام النحر (قوله وهو دم شكر) أى لما وقفه الله تعالى للجمع بين التسكين في أشهر الحج بسفر واحد ليل (قوله فأى كل منه) أى بخلاف دم الحنيفة كإسباى ولا يجب التصديق بنى منه وبخسبه أن تصدق بالثلث ويطم الثلث ويدخر الثلث أو يهدي الثلث لابل شارحه والآخر يدل الثاني وان كان ظاهر الذايع أنه يدل الثالث (قوله بصدري يوم النحر) أى بصدري جرة العقبة وقيل الحلق لأمرو وعادة الباب ويجب أن يكون بين الرى والحلق (قوله لوجوب الترتيب) أى ترتيب الثلاثة على الترتيب ثم الفرج ثم الحلق على ترتيب حرف وقول رذخ أما الطواف فلا يجب ترتيبه على تى منها وللفرد لا دم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرى والحلق كما تقدمنا ذلك في واجبات الحج (قوله وان عجز) أى بان لم يكن في ملكه فضل عن كفاح قدر ما يستري به الدم ولا هو أى الدم في ملكه لابل ومنه يعلم حد الفنى المعبر هنا وفيه أقوال أخرى يعلم من كلام الطهريه أن المعتبر في السيل والاعشار مكة لاها مكان المم كما نقله بعضهم عن النسك الكبير للسندى (قوله ولو متفرقة) أشار إلى عدم لزوم التتابع ومثله في السعة وإلى أن التتابع أفضل فيها كما في الباب (قوله آخرها يوم عرفة) بان يصوم السابع والتاسع والتاسع قال في شرح الباب لكن ان كان يضعف ذلك عن ان طرح الرى عرفت والوقوف والدعوات فالسبب تقديحه على هذا لا ما حتى قبل بكره الصوم فيها ان أشعفه عن القيام بصفها قال في الفتح وهي كراهة تنزيه الا أن بسى مختلفة فيوقعه في محظور (قوله نذرا رجاء القدرة على الأصل) لانه لو صام الثلاثة قبل السابع ونال به احتمال قدرته على الأصل فيصيححه ويلقوصومه فلذا تدب تأخير الصوم إليها وهذا الجملة سقطت من بعض التسع (قوله فبعد لا يجزئه) أى لا يجزئه الصوم لو أخره عن يوم النحر ويتعين الأصل والاولى اسقاط هذا لان المصنف ذكره بقوله فان فأت الثلاثة تعين الدم (قوله فيه كلام) تبع في ذلك صاحب التمر وفيه كلام لان قول المصنف آخرها يوم عرفة قد قل على شيئين الاول أنه لا يصومها قبل السابع ونال به الثاني أنه لا يؤخر الصوم عن يوم النحر الاول مندوب والثاني واجب والمصرح المصنف الثاني حيث قال فان فأت الثلاثة الخ اقتصر في المنع تبع النحر على أن فقه آخرها يوم عرفة لبيان المنسوب دون الواجب لكن قد يقال بان قوله فان فأت الخ يفاه التفرع يدل على أن المقصود من قوله آخرها يوم النحر بيان الواجب وهو عدم التأخير مع أنه لا اهم وزاد الشارح التيسير على المنسوب فتأمل (قوله بعد تمام أيام الحج) الاول ابدال الأيام بالاعمال كما فعل في النحر لصن قوله فرضاً وأوجاً فانه نعم فلا عمل من طواف الزيادة والرى والفرج والحلق وليناسب ما حل عليه الآية من الفراغ من الاعمال (قوله وهو) أى التمام المذكور بعض أيام التشرى لان اليوم الثالث مشاوق للرى لى أن قام فيه معنى (قوله أن شاء) متعلق بتمام أى وصام سبعة فى أى مكان شاء من مكة وغيرها (قوله لكن الحج) لا يحسن هذا الاستدراك بعد قوله وهو بعض أيام التشرى ح ولعل وجه دفع ما يشوه من أن قوله وهو الحج ليس شرطاً للصحة بل شرط لنفى الكراهة كما في المنذور ونحوه فانه لو صامه فيها مع الكراهة تأمل (قوله لقوله تعالى الحج) على لقوله أن شاء بقرينة التفرع ويجوز وجهه على الاستدراك لانه تعالى جعل وقت الصوم بعد الفراغ والفراغ الاخصى أيام التشرى وهذا كله ما على تفسيره على التراجع والفراغ عن الأفعال لانه سبب الرجوع فذكر السبب وأريد السبب بحجاز أفلس المراد حقيقة الرجوع إلى وطنه كما قال الشافعى فلم يجوز صومها بمكة وانما حلتها على المجاز لفرع جميع عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً وجب عليه صومها بهذا النص وقامه في الفتح وحاصله أن تفسير الشافعى لا يطرده في حجاز وادعى ابن كمال في شرح الهداية أن الأقرب الحل على معنى حقيقى وهو الرجوع من متى بالفراغ عن أفعال الحج كتقدم كرايج واعترضه في النهر بله لا يطرأ أيضاً على الحكم بم القيمى على أيضاً ولا رجوع منه الا بالفراغ فاقاله المشايخ أولى اه وإلى هذا أشار الشارح بقوله فم من وطنه من الخ قلت ٣ لكن قال في الفتح ان صوم السبعة لا يجوز تقديمه على الرجوع من متى بعد تمام الاعمال الواجبات لانه متعلق في الآية بالرجوع والمعلق بالشرط عدم قبل وجوبه اه فليأمل (قوله فان فأت الثلاثة) بان لم يصحها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لان الصوم يدل عنه والنص

خصه وقت الجحيم **(قوله فلولم يقدر)** أي على الدم تحلل أي بالحق أو بالتقصير **(قوله وعليه دمان)** أي عدم التمتع وعدم التحلل قبل أو أنه بحر عن الهدية وعامم فيه وفيما علقناه عليه **(قوله ولو قدر عليه)** أي على الدم وقوله بطل صومه أي حكم صومه وهو خليفته عن الهدى في باحة التحلل بالحق أو بالتقصير في وقته فإن الهدى أصل في ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب الترتيب بينهما بالخبر والصوم أي الثلاثة فقط خفف عن الهدى في ذلك عند العجز عنه فصار المقصود بالصوم باحة التحلل بالحق أو بالتقصير فلا قدر على الأصل قبل التحلل وجب الأصل لقدرة عليه قبل حصول المقصود بخلافه كالوقدر التمتع على المانع في الوقت قبل صلاته بغيره بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الحق أو قبله لكن بعد أيام الخروج عن هذا قال في فتح القدير فإن قدر على الهدى في خلال الثلاثة أو بعد هاقبل يوم الجحيم لم يهدى وسقط الصوم لأنه خلف وإن قدر على الأصل قبل تأدي الحكم بالخلف بطل الخلف وإن قدر عليه قبل الحق قبل أن يصوم السبعة في أيام الذبح أو بعده هالما بزمه الهدى لأن التحلل فصلص بالحق فوجود الأصل بعده لا ينقض الخلف كروى التمتع الماء بعد الصلاة بالتمتع وكذا لو لم يجد حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى لأن الذبح موقوف بأيام الخرفاذا مضت فقد حصل المقصود وهو باحة التحلل بلا هدى وكانه تحلل ثم وجد ولو صام في وقت مع وجود الهدى سطر فإن بقي الهدى إلى يوم التحريم بحره لقدرة على الأصل وإن هلك قبل الذبح جاز الجحيم عن الأصل فكان المعتبر وقت التحلل اه ونحوه في شرح الجامع لقاضيان والمحيط والزبلي والخروج غير هاهن كتب المذهب المعتبر والشربلاني رسالة سماها بديعة الهدى لما استسمر من الهدى خالف فيها ما في هذه الكتب وادعى وجوب الهدى بوجوده في أيام الخرف سواء حل أو لا متسكنا بقولهم العبرة بأيام الخرف في العجز والقدرة وترك اشتراطهم بعد ذلك عدم التحلل لإقامة الصوم مقام الهدى وادعى أيضا أن كلام الفتح وغيره يدل على أنه تحلل بالهدى أصلا بالحق خلفا عن الحق خالف عن الهدى ولا يخفى عليه أنه ليس في كلام الفتح ذلك وأن اتباع المنقول واجب فلا يقول على هذا المسألة وقد كتبت على هامشها في عدم موضوع بيان ما هي من التحلل والله تعالى أعلم **(قوله فان وقف)** أي بعد الزوال إذا الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد بالوقوف لأنه لا يكون رافضا لغيره بحجج التوجه إلى عرفات وهو الصحيح وعلم في الخرف **(قوله بطلت عمرته)** لأنه تعدى عليه أداؤه لانه يصير بابا أفعال العرته على أفعال الجحيم ذلك بخلاف المشروع بحج **(قوله فلو أن الخ)** بحجزة فقه قبل أكرطواف العمرة **(قوله لم تطل)** لأنه أنى تركها ولم ين الا واجبا هاهن الأقل والسعي بحج **(قوله ويتمها يوم الخرف)** أي قبل طواف الزيارت بلب **(قوله والأصل أن الماني)** به أي كطواف الذي نوى به القدوم أو الطلوع ومن جنس حال منه وما معنى نسل وضربه هو الشخص الذي به وضربه وله عائد على ما في وقت متعلق بالماني وقد منافر وع هذا الأصل عند طواف الصدر **(قوله وقضيت)** أي بعد أيام التشرية شرح الباب وتقدم أن المكروه إنشاء العرفة هذا لا يام لا فعلها فيها بأجرها سابق تأمل **(قوله بشرعها فيها)** فإنه ملازم كالتدبير بحج **(قوله ووجبه دم الرض)** لأن كل من تحلل بغير طواف يجب عليه دم الخصر بحج **(قوله لأنه لم يوفق السكين)** أي للجمع بينهما لطلان عمرته كما عرفت في قوله تعالى وأمرهم بغيره في رمضان

### (باب التمتع)

ذكره عقب القران لا قرآنه في معنى الانتفاع بالسكين وقدم القران لم يفضله نهر **(قوله من التمتع)** أي مشتق منه لأن التمتع مصدر مزبوا الجرد أصل المزبوط وفي الزبلي التمتع من التمتع أو التلعة وهو الانتفاع أو التمتع قال الشاعر

وقفت على قبر غريب بقفرة • مناع قلل من غريب معارف

جعل الاتس بالقرمنا تاه **(قوله وشرا أن بفعل العمرة)** أي طوافه لأن السعي ليس ركنا كما على الصحيح كالحج وقوله الآتي ثم يحرم بالحج بالنسب عطف على فعل فهو من قبة التعريف وأشار إلى أنه لا يشترط كون أحرار العرفة في أشهر الحج ولا كون التمتع في عام الأحرار بالعمره بل بشرط عام فعلها حتى لو أحرارهم بغيره في رمضان

الدم فلولم يقدر تحلل  
وعليه دمان ولو قدر عليه  
في أيام الخرف قبل الحق  
بطل صومه (فان وقف)  
القران بغيره (قبل)  
أكرطواف (العمره)  
بطلت عمرته فلو أن  
بأربعة أشواط ولو قصد  
القدوم أو الطلوع لم  
تطل ويتمها يوم الخرف  
والأصل أن الماني به من  
جنس ما هو متلبس به في  
وقت يصلح به يضر  
للتلبس به (وقضيت)  
بشرعها فيها (ووجب)  
دم الرض (العمره وسقط)  
دم القران لأنه لم يوفق  
للسكين

### (باب التمتع)

(هو) لغة من التمتع  
أو التلعة وشرا أن يفعل  
العمره أو أكثر

منسولين الغنسية  
أحدهما وهو الشهر

ان معناه القراع والذاني  
الرجوع من منى كقوله  
ابن كمال اه

وأقام على إحرامه إلى شوال من العام القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً بكل القصر (تسمية) ذكر في الباب أن شرائط التمتع أحد عشر الأول أن يطوف للعمرة كله أو أكثر في أشهر الحج الثاني أن يقدم إحرام العمرة على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثر قبل إحرام الحج الرابع عدم إفساد العمرة الخامسة عدم إفساد الحج السادسة عدم الإلزام للمماضي كما يأتي السابع أن يكون طواف العمرة كله أو أكثر والحج مفصلاً واحد فالوجع إلى أهله قبل إتمام الطواف ثم عذوب فإن كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمتعاً وإن كان أكثره في الثاني كان متمتعاً وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير الثامن أداؤه في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة وحج من سنة أخرى لم يكن متمتعاً وإن لم يلزمه ما بقي حراماً إلى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أداها لا يكون متمتعاً وإن عزم من شهرين أو مثلاً وحج كان متمتعاً العشر أن لا يدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة أو يحرم ولكن قد طاف للعمرة أكثر قبلها إلا أن يعود إلى أهله فيحرم بهرة الحادي عشر أن يكون من أهل الأقاليم والعبرة بالتوطن فلو استوطن المكي في المدينة مثلاً فهو آفاق وبالعكس مكي ومن كان له أهل هموا واستوطن أقاليمه فيها فليس يتمتع وإن كانت أقاليمه في أحدها أكثر من بصر حوله قال صاحب الصبر وينبغي أن يكون الحليم أكثر من طواف المنع في خزانة الأكل اهـ (قوله) مثلاً المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله) من عامه أي عام الطواف لإتمام إحرام العمرة كما مر وأقله أنه لو طاف إلا أكثر قبل أشهر الحج لم يكن متمتعاً ولو حج من عامه ولا فرق بين أن يكون في ذلك الطواف جنباً أو محدثاً ثم يبعث فيها ولا لأن طواف المحدث لا يرفع بالاعتادة وكذلك الحنف وتعامه في التهر آخر الباب قال في القصر والتبر والحيلة بأن دخل مكة محرماً بهرة قبل أشهر الحج بد التمتع أن لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فله منى طاف ووقع عن العمرة ثم لو أحرم بأخرى بعد دخول أشهر الحج حج من عامه لم يكن متمتعاً قول الكل لأنه صار في حكم المكي بديل أن يستغنى بمقتاتهم اهـ (قوله) فتغير التمتع أراد بالتسبيح ما وجدته في متن مجرى من قوله هو أن يحرم بهرة من الميقات في أشهر الحج ويطوف اهـ ففسد الأحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد بل وقدمه صحيح وكذلك آخره وإن زعم إذا لم يعد إلى الميقات وبكونه في أشهر الحج وليس بقيد بل وقدمه صحيح بلا كراهة وأطلق في الطواف يقتضيه أنه لا بد أن يقع جمعه في أشهر الحج لا شرط أن يكون الإحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون إلا بعد الإحرام مع أنه يكفي وجوداً ذكره فيها فلذلك أمر المصنف بتغير التسبيح إلى التسعة التي اعتمدها وهي قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أو طافها في أشهر الحج من الإحرام بما قبلها أو فيها ويطوف الحج فذلك شارح عليها في التسبيح وذكرها بعينها في الشرح أيضاً والشارح أسقطها من قوله عن إحرامها قبلها أو فيها وأقبل ولعله أسقطه استغناءه بالإطلاق ويرد على هذا التعريف أيضاً ما لو أحرم بها في عامين أو في عام واحد لكن ألم بأهله للمماضي و قد قطع الشارح لثاني بقيد قياساً بقوله في سفر واحد لا مكان على المصنف أن يقول كما قال الزبلي ثم حج من عامه ذلك من غير أن يلزمه المماضي كما كان يرد عليه أيضاً كما في التهر أن كانت الحجاً آخر اتصال بهرة إلى شوال ففصل بها فيه وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويجب أن يقول المصنف أن يفعل العمرة محرراً لأن كانت الحجاً لا يفعل العمرة لأنه أحرم بالحج لا بها وإنما يقتل بصورة أفعالها كما تقدمناه وأشار إليه في الصبر اهـ أيضاً ويرد عليه أيضاً ما صرح به من أنه لو أحرم بهرة يوم النحر فأتى بأهله ثم أحرم من يومه بالحج وبقي حرم بالحج إلى قابل فخرج كان متمتعاً اهـ لكن هذا ويرد على قول الزبلي وغيره ثم حج أم قال المصنف ثم حرم بالحج فلا صدقة عما إذا أحرم به في عام العمرة لم يحج ويمكن حمل كلام الزبلي عليه بأن يراد به ينشئ الحج تأمل (قوله) ويطوف ويسعى الحج عطف تفسير على قوله يفعل العمرة ولا حاجة إلى بيان أفعال العمرة تقدم مع أنه يومهم لزوم السعي في حجة التمتع وإن كان قبلها إشارته إلى عدمه (قوله) كما مر أي طوافاً وصحاً بما يلزم للمعتمر من سنة حقه ما (قوله) إن شاء راجع الأمر من أي من شاء فعله وإن شاء قصر وإن شاء بقي محرماً وحجاً وفيه دلالة على أن التمتع بها الذي لم يسق الهدى لا يلزمه التحليل بخلافه الإجماعي

أشواطها في أشهر الحج  
فلو طاف الأقل في رمضان  
مثلاً ثم طاف الباقي في  
شوال ثم حج من عامه كان  
متمتعاً قال المصنف  
فتغير التسبيح إلى هذا  
التعريف ويطوف  
ويسعى كما مر ويحلق  
أو يقصر إن شاء  
(ويشطب التلبية)



وغيره ونظام الهداية خلافاً وعمامة في شرح الباب (قوله في أول طوافه للعمرة) لأنه عليه الصلاة والسلام كان  
يسكن عن التلبية في العمرة إذا سلم الحجر رواء أو دونه (قوله) وأقام بركة خلافاً لهذا ليس بلازم في المتعجل بل  
إن أقام ما حج كاطلها فقامت الحرم وإن أقام بالمواقيت أو داخلها حج كاطلها فقامت للحل وإن أقام خارج  
المواقيت أحرقها كذا في القهستاني فقله ثم يخرجها إلى حجرى على هذا الفصل ط (تسبه) أو أفاضه بفعل  
ما يفعله الحلال فيطوف بالبيت ما بدا له ويعتبر قبل الحج وصرح في الباب بأنه لا يعتبر أي بناء على أنه صرح في حكم  
المسكى وإن المسكى ممنوع من العرق أشهر الحج وأن الحج لا يجرى وهو الذي جعل عليه كلام الفتح وخالفه في الحرم وغيره بأنه  
ممنوع منها إن حج من عامه وسبأ في عامه (قوله في سفر واحد) كان عليه أن يذيق عام واحد ليخرج ما إذا  
أحرم بالعمرة أو أنى بأفعاله أو في حرمه إلى العام الثاني فأحرم بالحج لا يخل سفر بينهما فإنه لا يسمى متمتعاً كما أشرنا  
إليه فافهم (قوله حقيقة) أي كاقصمه في قوله وأقام بركة خلافاً (قوله) أو حكاياً بل (الحج) أي بأن يكون  
العود إلى مكة مطلوباً منه إما بسوق الهدى وإما بأن يذيق عام واحد ليعتبر من  
من التخل قبل يوم النحر أو ما في الثاني فلان العود إلى الحرم مستحق عليه لخلق في الحرم وجوباً وعندهما أو احتساباً  
عند أي يوسف قال لا المصحح أن يذيق عامه بعد أن حلق في الحرم ولم يكن سابق الهدى لكون العود غير مطلوب  
منه والأولى للشرح أن يقول بأن لا يذيق عامه الماسح بالشميل ما إذا كان كوفياً فالاعتزال البصرة اهـ ح  
والمراد بأن لا يذيق سفره فلا يصدق بعدم الإتمام أصلاً فافهم ثم اعلم أن ما ذكر من شرط الإتمام المصحح إنما  
هو في الأتافي أما المسكى فلا يشترط فيه قبل الإتمام مصحح مطلقاً لعدم تصور كون عوده إلى الحرم غير مستحق  
عليه لأنه في الحرم وسواه يخل أو لا سابق الهدى أو لا وإنما يصح تنعمه مطلقاً كإسائي (قوله يوم التروية) لأنه يوم  
أحرام أهل مكة والأقوال أحرم يوم عرفة قياساً مرجح قال في اللب والافضل أن يحرم من السجود ويجوز من  
جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها وصح ولواجر الحرم ولكن يجب كونه فيه إلا إذا خرج إلى الحل  
لحاجة فاحرم منه لاشئ عليه بخلاف ما لو خرج بقصد الأحرار اهـ (قوله) لكنه يرمل في طواف الزيارة أي لأنه  
أول طواف يفعله في حجه أي بخلاف المفرد فله يرمل في طواف القدوم كالقارن كالحار قال في البصر وليس على  
المتعجل طواف قدوم كإسائي المتعجل أي لا يكون مستوفياً في حجه بخلاف القارن لأن المتعجل حين قدومه يحرم بالعمرة  
فقط وليس لها طواف قدوم ولا صدر اهـ الاستدراك في حجه فافهم (قوله) أن لم يكن قدمهما أي عقب  
طواف قطع بعد الأحرار ما حج فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم لمتعجل خلافاً لفهمه في النهاية  
والعناية كما بسطه في الفتح (قوله) وذي كفلقارن) التشبيه في الوجوب والإحكام للمارة في هدى القرآن (قوله)  
ولم تنب الأضحية عنه) لأنه أنى بفعل الواجب عليه إلا أضحية على المسافر ولم تنوب المتعجل والتضحية إنما يجب  
بالشرايينها والأقوال لم يوجد واحد منهما وعلى فرض وجوبها لم يجز أيضاً لهما غير أن أخذنا في عن  
أحدهما لم يجز عن الآخر مرجح الدلالة في القول والهره نصير ما يحتاج من المتعجل إلى التمسك قال في البصر وقد  
يقال له ليس فوق طواف الركن ولا مشه وقد مر أنه لو نوى به التطوع أجزأه فنعني أن يكون الدم كذلك بل  
أولى اهـ وأجاب في الترتيب لبيان الطواف لما كان متعجلاً في أيام التبر وجوباً كان للظن لا يقع ما لم يقع  
وتلغو نية غيره وأما الأضحية فهي متعجلة في ذلك الزمن كالتمتع فلا تقع الأضحية مع تعجلها عن غيرها اهـ  
والمراد بتعجلها تعجل زمني لا وجوباً حتى يرد عليه أنها لا تجب على المسافر يعني أن الأضحية لا تسمى أضحية  
الإذا وقعت في أيام النحر وكذا دم المتعجل لا كان منها متعجلاً وقد نوى الأضحية فلا تقع عن دم المتعجل بخلاف  
الطواف فإن التطوع به غير مؤقت فإذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره تصرف في الواجب الموقت لأنه  
بمكنه التطوع بعده وكذا لو نوى طوافاً آخر وأجبا تصرف في الذي حضر وقت وجوبه فغيره يلغو الآخر ما عدا  
لترتيب كالوئى القارن بطوافه الأول القدوم يقع عن العمرة كالحار فافهم وأجاب الركني بأن الدم ليس من  
أفعال الحج والعمرة ولا الحج على المفرد بأحدهما بل وجب شكره على المتعجل مما قبله لكن داخل تحت نية الحج  
والعمرة فلا بد منه من التمتع والتعجيل فلو نوى غير الحج لا يجرى كالأول لخلق التمتع بخلاف الألوقة فافهم من أعمالهما

في أول طوافه) للعمرة  
وأقام بركة خلافاً  
يحرم للحج في سفر واحد  
حقيقته أو حكاياً بل  
بأهله الماسح بجميع  
(يوم التروية وقوله أفضل  
ويجى كالمفرد) لكنه  
يرمل في طواف الزيارة  
ويسمى بعد أن لم يكن  
قدمهما بعد الأحرار  
(وذي كفلقارن) ولم  
تنب الأضحية عنه فإن  
الحج عن دم  
كالقارن وبما وصوم  
الثلاثة بعد أحرارهما

داخله تحت احرامهما فخيرى يعلق التسمية **(قوله)** أى العرة) لانه صيام بعد وجوب سببه وهو التمتع فانه يحصل بالمرعى على نية التمتع وعند الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالجماع تمامه في المحط **(قوله)** لكن فى أشهر الحج مرتبط بالصوم والاحرام فالأحرام قبلها وصام قبلها يصح لانه لا يلزم من صحة الاحرام بالمرعى قبل الشهر صحة الصوم فانه في الشهرين سبباً **(قوله)** وتأخيره) أى الى السابع والثامن والتاسع كما مر في القرآن **(قوله)** وان أراد الخ هذا هو القسم الثاني من التمتع وقوله وهو أفضل أى من انقسام الاول الذى لا سوق هدى مع ما في هذا من الموافقة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأت به من ساق الخ) أى بتم إشارته الى أى محرم أولاً بالتمتع التلبية فانه أفضل من التمتع بالسوق وان صح بشرط وتفصيل فليمتنع في باب الاحرام **(قوله)** وهو شق سنهما) بأن يقطع بالرجع أسفله حتى يخرج الدم ثم يقطع بذلك الدم سنهما ليكون ذلك علامة كونهما هدياً كالتمتع بالتلبية وشرحه **(قوله)** والألعي) اختاره القندوري لكن الاشبه الاول كما في الهداية **(قوله)** لان كل أحد لا يحسنه جرى على ما قاله الطحاوى والشيخ أبو منصور الماتريدي من أن لا يمتنع فيه يكره أصل الاشعار وكيف يكره مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه الذى يخاف منه الهلاك بنصوص في حرجا لغيره أى الصواب حيثئذ هذا الباب على العامة ظاهراً وقف على الحظي قطع الجلود من اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الأصح وهو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو مستحب بل أحسنه شرح الباب قال في الترويه يستغنى عن كون العمل على قوله ما به حسن **(قوله)** واعتبر) أى طاف وسعى والشرط أن كثر طوافها كما مر **(قوله)** ولا يتصل منها حتى يضر) لان سوق الهدى مانع من إحلاله قبل يوم النحر فالوحي على يتصل من احرامه ولزم عدم أى الآن يرجع الى أهله بعد ذبح هدى هو حلقه بلب وشرحه وتعامه فيه قال في البحر ومقتضاها أى مقتضى لزوم الدم بالحق أنه يلزمه كل جناحة على الاحرام كله محرم أقلت بل مقتضى قول الباب بل يتصل أنه محرم حقيقة وبذلك قوله إذا كان لسوق الهدى تأنيؤى اثبات الاحرام ابتداءً يكون له تأنيؤى استدائه بقاءه بالاولى لأنه أسهل من الاستداء **(قوله)** ثم أحرم للجم) اعلم أن التمتع اذا جاز بالجمان كان ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرمه قبل التحلل من العرة صار كلقارن فلزمه بلحانه ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرم بعد الحلق صار كالمرقد بالجاء الاقوى وجوبه بالتمتع وما يتعلق به شرح الباب **(قوله)** على الظاهر) أى يظهر الروايتين بقاء احرام العمرى الى الحلق ويحل منه كل شئ حتى في النساء لان المنافع من التحلل سوقه الهدى وقد زال بخصه وفي القارن يحل منه في كل شئ الا في النساء كاحرام الجمع وهذا هو الفرق بين التمتع الذى ساق الهدى وبين القارن والافلا فرق بينهما بعد الاحرام بالجماع الصحيح كذا كرناحرو عليه فانما حلق ثم جامع قبل الطواف لزمه دم واحد لو تمتعوا ودمان لو طافا وفي هذا رد لما قيل من أن احرام العرة ينتهى بالوقوف كأوضحه في النحر وغيره **(قوله)** ومن في حكمه) أى من أهل داخل المواقيت **(قوله)** يفر فقط) هذا ما دام مقبلاً اذا خرج الى الكوفة وقرن صحيح بلا كراهة لان عمر بن محمد بن عيسى قال فسار عنقه الآفاق قال المحوى هذا اذا خرج الى الكوفة قبل أشهر الحج وأما اذا خرج بعدها فقد منع من القرن فلا يتغير بخرجه من المكاتب كذا في العناية وقول المحوى هو الصحيح نقله الشيخ الشافعي عن الكرماني شرحه بنيلاية وانما قيد القرآن لانه لو اعتبر هذا الكفى أشهر الحج من عمله لا يكون متمتعاً لم يلزم بأهله بين التمسك حلالاً لان يسق الهدى وكذا ساق الهدى لا يكون متمتعاً بخلاف الآفاق اذا ساق الهدى ثم لم يأهله محرمًا كان متمتعاً بالعود مستحق عليه فمنع صحة المامه وأما الكفى فالعود غير مستحق عليه وان ساق الهدى فكان للمامه صحيفاً فلذلك لا يكره متمتعاً كذا في التبايعن اليسوط **(قوله)** ولو قرن أو تمتع جاز وأساء الخ) أى جمع بين الكراهة قلبي عنه وهذا ما منى عليه في التحفة وغاية البيان والعناية والسرراج وشرح الاستيعابى على مختصر الطحاوى واعلم أنه في التقيد أن قولهم لا تمتع ولا قران لئى يحتمل نفي الوجود ويؤيده أنهم جعلوا الامام الصحيح من الآفاق مطلقاً تمتعه والمكى لم يأهله فيقبل تمتعه ويحتمل نفي الحلق بمعنى أنه يصح لك به بأمره للهوى عنه وعمله فاشترط أنهم عدم الامام لخصه التمتع بمعنى أنه شرط لوجوده على الوجه المشرع للموجب شرعاً لشكره وأعمال الكلام في ذلك

أى العمرى لكن في أشهر الحج (أقوله) أى الاحرام (وتأخيره أفضل) رجاء وجود الهدى كما مر (وان أراد) التمتع (السوق) الهدى وهو أفضل أحرم ثم ساق هديه معه (وهو أولى من قسوده) اذا كانت لا تنساق فيقودها (وقلده بدنته) وهو أولى من القطع ولكره الاشعار وهو شق سنهما من الاسرى أو الألعين لان كل أحد لا يحسنه بان فاما من أحسنه بان قطع الجلود فقط فلا بأس به (واعتبر ولا يتصل منها) حتى يضر (ثم أحرم للجم كما مر) فبين لم يسق (وحلق يوم النحر) اذا حلق (حل من احرامه) على الظاهر (والمكى ومن في حكمه يفر فقط) ولو قرن أو تمتع جاز وأساءه عليه مدح

والذي يحط عليه كلامه اختيار الاحتمال الاول لانه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو اولي الاعتبار من كلام بعض المشايخ يعني صاحب القصة وغيره بل اختار ايضا منع المكي من العدة المجردة في شهر الحج وان لم يحج وهو ظاهر عبارة البدائع وخالفه من بعده كصاحب البحر والتهر والتميز والشرنبلاني والقاري واختاروا الاحتمال الثاني لان اجماع دم الجبر فرع الصحة ولما في المتن في باب اضافة الاحرام الى الاحرام من ان المكي اذا طاف شوط العبرة فأخرجه من فرضه فان لم يفرض شيئا جزمه في الفتح وغيره لانه أدى أفعاله كما كانت تهمه الا انه منهي والهي عن فعل شرعي لا يمنع تحقق الفعل على وجهه شرعية الاصل غير أنه يتصل عنه كصيام يوم النحر بمنذره اه فهذا تناقض ما اختاره في الفتح أو لا أي فان هذا تصریح بأنه يتصور قران المكي لكن مع الكراهة وتعامه في الشرنبلانية اقول وقد كنت كتبت على هامشه يحتاج حمله أنهم صرحوا بان عدم الامام شرط لصحة التمتع دون القران وان الامام الصحيح مطلق التمتع دون القران ومقتضى هذا ان تمتع المكي باطل لوجود الامام الصحيح بين احرامه سواء سبق الهدى أو لا لان الاتفاق انما يصح للمامة اذا لم يسبق الهدى وحلق لانه لا يسبق العود الى مكة مستحقا عليه والمكي لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه فيها كصاحب حبه في العناية وغيرها وفي النهاية والمجروح عن المحط ان الامام الصحيح ان يرجع الى أهله بعد العود ولا يكون العود الى العبرة مستحقا عليه ومن هذا قلنا لا تمتع لاهل مكة وأهل المواقيت اه أي بخلاف القران فانه يتصور منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط ولعل وجهه ان القران المشرع ما يكون احرام واحد للحج والعمرة معا والامام الصحيح ما يكون بين احرام العبرة واحرام الحج وهذا يكون في التمتع دون القران فمن هذا قلنا ان تمتع المكي باطل دون قرانه وهذا اقول ثالثا ارمي صريحه لكن يدل عليه تصریح البدائع بعدم تصور تمتع المكي وأما قوله في الشرنبلانية انه خاص عن لم يسبق الهدى وحلق دون من ساقه أو لم يسبقه ولم يحلق لان المامة حينئذ غير صحيح فغير صحيح لما علمت من التصريح بان المامة ما صحيح سابق الهدى أو لا ويدل عليه اضافة المحط المذكورة وكذا ما مر من الفسرع المذكور في باب اضافة الاحرام فانه صريح في عدم بطلان قرانه ثم ثابت ما يدل على ذلك ايضا وذلك ما في النهاية من الاسرار الامام أي زيد البوسى حيث قال ولا تمتع عتقا ولا قران لمن كان وراءه المقات على معنى ان الدم لا يجب نسكا اما التمتع فانه لا يتصور الامام الذي يوجبه من مائة أو ما للقران فيكره وبازمه الفرض لان القران أصله ان يسرع القارن في الاحرامين معا والشرع بمعان أهل مكة لا يتصور الا بخلاف في أحدهما لانه ان جمع بينهما في الحرم فقد أدخل بشرط احرام العبرة فان مبقاة الحلق وان احرم بهما من الحلق فقد أدخل بمقتضى الحلق لان مقتضاها الحرم والاصل في ذلك أهل مكة فلفظ المشرع في حق من وراء المقات ايضا اه أي أن من كان وراءه المقات أي دخله لهم حكم أهل مكة فهذا صريح في أن أهل مكة مومنين في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القران لكن مع الكراهة للاخلال بعيقات أحد الاحرامين ثم رأيت مشلا ذلك اضافي كافي الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهر الرواية ونصه وانخرج المكي الى الكوفة فطاعة فاعتبر فها من عامه وجميعه يمكن متعنا وان قرن من الكوفة كان قارنا اه ونقله في الجواهر متعللا بموضعا فراجعها وعلى هذا فقول المتن ولا تمتع ولا قران لمكي معناه في المشرعية والحلق ولا ينافي عدم التصور في أحدهما دون الآخر والقرن متعني هذا نصهم بعينه بطلان التمتع بالامام الصحيح فبالوعد بالتمتع الى بلده ونصير بهم في باب اضافة الاحرام بأنه اذا قرن ولم يفرض شيئا جزمه هذا ما ظهر في فاشتهه فان لا يحد في غير هذا الكتاب والله تعالى اعلم بالصواب **(قوله ولا يجزئه الصوم لمعصرا)** لان الصوم انما يقع بدلائع دم الشكر لانه دم الجبر شرح الباب **(قوله ثم بعد عمرته)** قيده لانه لو عاد بعد ما طاف عليها الاقل لا يبطل تمتعه لان العود مستحق عليه لانه لم يأت به محرمات **(ا)** بخلاف ما اذا طاف الاكثر **(قوله عاد الى بلده)** فلو عاد الى غيره لا يبطل تمتعه عند الامام وسواء بينهما تهر **(قوله وحلق)** ظاهره ان الحلق بعد العود فقيسه ترك الواجب عندهما والتسحب عند أي يوسف بكلمة ولو حذفته لغيره مجازية قال في البحر ودخل في قوله بعد العمرة الحلق فلا بد البطلان منه لانه من واجباتها وبه التعلل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله

ولا يجزئه الصوم لمعصرا  
(ومن اعتبر بلا سوق)  
هدى (ثم) بعد عمرته  
(عاد الى بلده) وحلق  
(ا) قوله بخلاف ما اذا  
طاف الاكثر ظاهره ان  
طواف الاكثر يمنع  
استحقاق العود اليه وفيه  
نظر فان طواف الاقل  
واجب فيكون العود  
مستحقا عليه كما اذا عاد  
قبل الحلق بل اولي لمافي  
مسئلة الحلق من الخلاف  
في وجوب كونه في الحرم  
بخلاف هذه تأمل اه

فهو متنع لان العود مستحق عليه عند من جعل الحرم شرط جواز الخلق وهو اوجبه ومحمد وعند أبي يوسف ان لم يكن مستحقا فهو مستحب كذا في البائع وغيره **(قوله)** فقد اتم المام اصحيا لان العود لم يبق مستحقا عليه كالمس **(قوله)** فبطل تنعته أي امتنع التبع الذي اراد ان يلقه بشرطه وهو عدم المام بالصحيح **(قوله)** ومع سوقه تنع أي لا يسلط تنعته يعود عندهما خلافا لمحمد لان العود مستحق عليه مادام على نية التبع لان السوق تنع من الخلق فلم يصح المامه كذا في الهداية وفي قوله مادام اعياها الى أنه لو قبله بعد العسر ان لا يبيع من علمه كان ذلك لانه لم يجرم بالبيع بعد اذ انبع الهدى وأمر بجهه موقع تطوعا ما اذا لم يعد الى بلدته واراد نحر الهدى والجنم عام لم يكن له ذلك وان فعل وحج من علمه لم يمتد التبع ودم آخر لاجل حله قبل يوم البحر كذا في المحط نهر قال في البحر فالحاصل أنه اذا ساق الهدى فلا يتجاوزها ما أن يتركه الى يوم العسر وألا فان تركه اليه فتمتعه صحيح ولا شيء عليه غير مساو عاد الى أهله وألا وان جعل دميحه فاما أن يرجع الى أهله وألا فان رجع فلا شيء عليه مطلقا سواء حج من علمه وألا وان لم يرجع اليهم فان لم يرجع من علمه فلا شيء عليه وان حجته لم يمتد ان يدم المتعة ودم لخل قبل أوله **(قوله)** كالقارن فانه لا يسلط قرانه يعود منه لان عدم المام غير شرط فيه كالمس **(قوله)** وان طافوا الخ تقدم الشارح المسئلة أول الباب وقسمنا الكلام عليها **(قوله)** اعتبارا الاكثر على الساتين ط **(قوله)** أي أتى أشباهه الى أن ذكر الكوفي مثال وان المراد منه كان خارجا عن المقات لان المكى لا تمتنع له كالمس **(قوله)** وحل من عمرته فيها لانه لو اعترق قبلها لا يكون متنعاً اتفاقا نهى **(قوله)** أي داخل المواقف أشار الى أن ذكر مكة غير قبل المراد هي وأما حكمها **(قوله)** أي غير بلده أفايدان المراد مكان لأهله في مساو المتعدا رابن نوى الأقامة فيه خمسة عشر يوما وألا كافي البائع وغيرها وقدمه لانه لو رجع الى وطنه لا يكون متنعاً اتفاقا أيضا ان لم يكن ساق الهدى نهى **(قوله)** ليعا سفره أاما اذا أقام عدة أو داخل المواقف فلا نهى رفق بسكن في سفر واحد في أشهر الحج وهو علامة التمتع وأما اذا أقام خارجا فقد ذكر الطحاوي أن هذا قول الامام وعندهما لا يكون متنعاً لان التمتع من كل عمرته بمقايير وجهه مكنته وه أن حكم السفر الاول قائم بما بعد الى وطنه وأثر الخلاف يظهر في لزوم الدم وعلته الخاص في نقل الخلاف بل يكون متنعاً اتفاقا لا محذور المسألة ولم يحل فيها خلافا قال أبو اليسر وهو الصواب وفي المعراج أنه الأصح لكن قال في الحاشي كثر من مشاغبا قالوا الصواب ما قاله الطحاوي وقال الصفا كثر ما جربنا الطحاوي فلم نجد غلطاً وكثيرا ما جربنا الخاص فوجدنا غلطاً قال ابن بلي والمسألة الأتية تؤثر في محاكمة الطحاوي نهى **(قوله)** ولو أقصدنا أي في أشهر الحجاب جامع قبل أفعالها ما لو أقصدنا قبلها ثم خرج قبل أشهر الحج وقضاها فهو حج من علمه كان متنعاً اتفاقا نهى **(قوله)** ورجع من البصرة الاولى أن يقول الى البصرة لانه كان في مكنته من شرع العمرة ويعرف الملتقي بقوله ولو أقصدنا أو أقام ببصرة وعرف الكثير بقوله وأقام بمكة فعمل أن كلا من البلدين غير قيد وإذا قال في التهر والمراد موضع لأهله فيه دل على ذلك قوله الا اذا لم بأهله **(قوله)** لانه كالملك لان سفره انتهى بالفلسفة وصارت عمرته الصحة بمكة ولا تمتع لاهل مكنته نهى **(قوله)** الا اذا لم بأهله أي بعدما أقصدنا هو حل منها نهى وقوله وأتى بهما أي بقضاه العمرة أو بأداء الحج بشرئ لانه لو أقام ببهاه فان أقام عدة فهو بالاتفاق وان أقام ببصرة فهو غير متمتع عندنا ولا تمتع لانه أنشأ سفره ودفق فيه بسكنه وله أنه قال على سفره ما يرجع الى وطنه كافي الهداية وهذا يؤيد ما عرى الطحاوي **(قوله)** لانه سفر آخر أي لان رجوعه بعد المام أنشأ سفر آخر للحج والعمرة فيكون متنعاً بطلان سفره الاول ولا يضر تنعته كون عمرته قضاء **(قوله)** أي أنه مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن عهدة الاحرام الا بالافعال هداية **(قوله)** بلاد متنع لانه لم يترفق بأداء نسكن صحيحين في سفره واحد هداية **(قوله)** بل القصد أي بل عليه من هذا أقصد وهو دم جنابة طلقني دم الشكر

**(فقد اتم المام اصحيا)**  
فبطل تنعته (ومع سوقه تنع)  
كالقارن (وان طاف لها أقل من أربعة قبل أشهر الحج وأتمها فهو حج فقد تمتع ولو طاف أربعة قبلها لا اعتبار الاكثر (كوفي) أي أتى أشباهه (حل من عمرته فيها) أي الأشهر (وسكن بمكة) أي داخل المواقف (أو ببصرة) أي غير بلده (ومع من علمه) (متنع) ليعا سفره (ولو أقصدنا) ورجع من البصرة (الى مكة) (وقضاها هو حج) يكون متنعاً لانه كالملك (الا اذا لم بأهله ثم) (رجع و (أتى بهما) لانه سفر آخر ولا يضر كون العمرة قضاء عما أقصدنا (وأي) التمكن (أقصدنا) المتنع (أنه بلاد) لقتنع بل القصد **(باب الجنابات)**

### (باب الجنابات)

لما فرغ من ذكر أقسام المحرمين وأحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الاحرام والحرم من الجنابات والقنوت والاحصاء وقدم الجنابات لان الاداء القاصر أفضل من العدم وهي بالتحسين من شريعة بل السند من

حتى علمه حنافة وهو عام إلا أنه خص بما حرم من الفعل وأصله من حتى الترو وهو أخذ من الشجر كافي القرب  
والمراد هنا خاص منه وهو ما ذكره المصنف وجهه باعتبار أنواعها ثم **(قوله بسبب الاحرام أو الحرم)** حاصل  
الاول بسبب قتلها الشيخ قطب الدين بقوله

محرمها الاحرام بان يدري • ازالة الشعر وقص التلفر

واللبس والوطء مع الدواحي • والطب والذهن وصد البر

اه زاد في الصرنا وهو ترك واجب من واجبات الحج فلو قال • محرم الاحرام ترك واجب • الخ كان  
أحسن وحاصل الثاني التعرض لصيد الحرم ومحصره قال في الصرح يخرج بقوله بسبب الحج ذكر الجمع محضرة  
النساء لانه منهي عنه مطلقا فلا وجوب الدم قال ط وقوله ان ذكر ما ناهى عنه مطلقا محض من لا يجوز  
قرانه اما الحلائل فلا يمنع منه الاصرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب عليه شيء

**(قوله)** وقد يجب بهادمان • كناية القارن والمتنع الذي ساق الهدى بعد ان تلبس باحرام الحج ط **(قوله)**

أودم • كذا ترجمت المفرد **(قوله)** أو صوم أو صدقة أو فدية بالخير وذلك فيما إذا جاز على الصيد أو تلبس

أو لبس أو حلق بعذر فيخير بين الفدية والتصدق والصيام على ما ساقى أو أن الثانية فقط تقتصر فيخير بين الصوم

والصدقة في نحو ما أوتى من صغور أو في الهدية وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من الرأ

ما يجب بقتل القملة والجردة اه زاد النمرائح وأزاله شعرات قليلة لكن أراد ان الصدقة هنا الاعمال دليل قوله

في شرح الملتقى أو صدقة ولو ربع صاع يقتل جملة أو مرة يقتل جرادة **(قوله)** ففصلها أي فلما اختلفت

أنواعها فصلها ط فالفاء تفرعية **(قوله)** الواحيد • فسر ما من ملك بالشد والشد في الجرائر سره بقوله

ان سبع البدنة لا يكفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكن قال بعده فيما لو أفسد حجه بجماع في أحد

السبلين انه يقوم الشكر في البدنة مقام الشاة فلتأمل اه شرب لاله قتل وفي أضحية الفحشاء في ذبح

سبعة عن أضحية موثقة وقران أو احصاء وجزاء الصدأ والحلق والعقيقة والطوق فانه يصح في ظاهر الاصول

وعن أبي يوسف الافضل ان تكون من جنس واحد فلو كانوا منقرين وكل واحد مقرب بما روي أبي يوسف

انه بكرة كافي النظم اه ثم أتت بعض المحشين قال وما في الجرمين اقتضى لئلا ذكره في باب الهدى بأن

سبع البدنة يجزى وكذلك أغلب كتب المذهب والتاسل صرحه بالاجزاء اه فافهم **(تنبيه)** في

شرح النفاية للقاربي ثم الكفارات كلها واجبة على التراخي فيكون مؤديا في أي وقت وانما تنفي عليه

الوجوب في آخر عمره في وقت يغلب على ظنه انه لو لم يؤد مطلقا فان لم يؤد في حق ما أتت وعليه الوصية بمولود

لم يولد لم يجب على الورثة ولو تبرعوا عنه مما لا الاصرم **(قوله)** ولو ناسا الخ • قال في الباب ثم افرق في وجوب

الجزاء بين ما إذا جاز على ما إذا لم يولد أو ما إذا كانا ذكرا أو أناسا طالما أو جاهلا طالما أو مكرها طالما

أو متبها سكران أو صلحا معمي عليه أو موقفا موسرا أو معسرا بمشترته أو مشترته بغيره قال شارحه

القاربي وقد ذكر ابن جاعت عن الامتثال لربعة انه إذا ارتكب محظور الاحرام عامدا يأنم ولا يخرج القدية

والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووي ويرى عمل ارتكب بعض العلم شيئا من هذه المحرمات وقال أنا أفندي

متوهمها انه لا التزام بالفداء فيقتل من مال العصبة وذلك خطأ صرح وجهه فيجزم عليه العمل

فانما خالف أئمة وزعمه القدية ليست القدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهه هذا كنهه من يقول

أنا أشرب الخمر وأزني الخلد يطهرني ومن فعل شأنا محرم بغيره يفقد ما خرج مجتمعا أن يكون مبرورا

اه وقد صرح أصحابنا بمثل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون مظهر من القتب ولا يعمل في سقوط الاثم

بل لا يضمن التوبة فان تاب كان الحد مطهرته وسقطت عنه العقوبة بالآخر وبذلك لا جاع ولا فلا لكن قال

صاحب الملتقط في كتاب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة من تلك الحنافة اه وبؤيده

ما ذكره الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيسر عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أكبر أي

اصطاد بعد هذا الابتداء قبل هو العذاب في الآخر جمع الكفارة التي الدنيا انما ينسبها فانه لا يرفع

الذنب عن المصرا اه وهذا تفصيل حسن وتفسيره محسن يجمع بين الآية والآيات والله أعلم اه

الحنافة هنا ما تكون

حرمة بسبب الاحرام

أو الحرم وقد يجب بها

دمان أو دومان أو صوم أو

صدقة ففصلها بقوله

(الواجب دم على محرم

بالنم) فلا تنافي على السبي

خلافا للشافعي (ولو

ناسيا) أو جاهلا أو

مكرها

(قوله أي اصطاد بعد

هذا الابتداء الخ) لعل

الصواب ابداله بالابتلاء

لانه المتقدم ذكر في

الآية وليس للابتداء

قوله ذكر أصلا تأمل

اه

أى فعمل ما في الملتصق على غير المصر وما في غيره على المصر وقد ذكر هذا التوفيق العلامة نوح في حاشية الدرر (٣٠٦) يستثنى من الإطلاق المار في وجوب الجزاء ما في الباب وترك شيأ من الواجبات بعد ثلاثي عليه على ما في السالط وأطلق بعضهم وجوبه فيها الا فيما ورد النص به وهي ترك الوقوف عز دلفته وتأخير طواف بالبركة عن وقته وترك الصدر للحض والنفاص وترك المشي في الطواف والسعي وترك السعي وترك الحلق لعله في رأيه اه لكن ذكر شارحه ما يدل على ان المراءى بالعزم لا يكون من العلاج حيث قال عند قول الباب ولو قام الوقوف عز دلفته حصار فليهدم هذا غير ظاهر لان الاحصان من جهة الاعتذار لا ان يقال ان هذا مانع من جانب الخلق فلا يجوز بدله ما في الدائع فمن أحصر بعد الوقوف حتى مضى بأمر الفرم حتى سبيله ان عليه ما ترك الوقوف عز دلفته وما ترك السعي وما تأخير طواف الزيادة اه ومثله في احصان المصر وسأني توضيحه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فيجب) تفرع على ما يفهمه المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي أفلح ذكر النامى والمكره ووجه الوجوب ان الارتفاق حصل للنائم وعدم الاختيار اسقط الاثم عنه كإذا أنفك شيأ من ط (قوله على رأسه) بالناسد لفاعل أو المفعول (قوله ان طيب) أى المخرج عضواً أى من أعضائه كالخضخض والساق والوجه والرأس لشكامل الجنبات بشكامل الارتفاق والطيب جسم له راحة مسئلة كالغرضان والسنجق والسمن ونحو ذلك وعلم من مفهوم شرطه أن طوبى طيباً أو غيراً طيباً لا كفارة عليه وان كره وقيد بغيره لان الحلال لو طيب عضواً أحرع فانتقل منه إلى آخر فلا شيء عليه اتفاقاً وقيداً بكونه من أعضائه لانه لو طيب عضو غيره أو ألبسه الخطأ منه فلا شيء عليه إجماعاً كإف الظاهر يتهم (قوله كمالاً) لان الاعتبار الكثرة قال ابن الكمال في شرح الهداية واختلف السالط في الحد الفاصل بين القليل والكثير لاختلاف عبارات محمد في بعضها جعل حد الكثرة عضواً كبيراً وفي بعضها في نفس الطيب فبعضهم اعتبر الأول وبعضهم اعتبر الثاني فقال ابن حبيب يستكره الناظر كالكتفين من ما ملو ودوا لكف من مسئلة وغالبه فهو كثير وما لا فلا وبعضهم اعتبر الكثرة ربع العضو الكبير فقال لو طيب ربع الساق أو الفخذ يلزم الدم وإن كان أقل يلزم الصدقة وقال شيخ الإسلام ان كان الطيب في نفسه قليلاً فليعتبر العضو الكمال ٣ وان كان كثيراً اعتبر العضو اه ملخصاً وهذا توافق بين الاقوال الثلاثة حتى لو طيب بالقليل عضواً كاملاً أو بالكثير ربع عضواً لزم الدم والصدقة وحصله في الخط وقال في الفتح ان التوفيق هو التوفيق ويرجع في البصر الأول وهو ما في المتن فافهم هنا وقال في الترميز لانه قوله كالأرسان ان من العضو فليس كاعضاء العورة فلا تكون الاذن مثلاً عضواً مستقلاً اه وكذا قال ابن الكمال ان المراد بالاحترار من العضو الصغير مثل الأنف والاذن لما عرفت ان من اعتبر في حد الكثرة العضو الكمال فليعتبر الكبير اه ثم ما ذكر من ان فسادون الكمال صدقة هو قوله لما قال محمد بحسب قدره فان بلغ نصف العضو صح صدقة قدر نصف قيمة الشاة أو ربعا ربع وهكذا قال في البحر واختاره الآمام الاسجلى بمقتصر عليه بلانقل خلاف (قوله ما كل طيب) أى خاص بلا خلط وبلا طبع والاقتساف حكمه (قوله كثير) هو ما يلتزم كدفعه فعله الدم قال في الفتح وهذه تشهد لعدم اعتبار العضو مطلقاً في لزوم الدم بل ذلك اذا بلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه اه بحري فان لزوم الدم بالطيب الكبير هنا وان لم يجمع الفهم يشهدنا من التوفيق وبه يظهر ان قول الشارح ولو دفعه بعد دفعه عضواً كاملاً فبما فيه فاه وهو ان المراد بالكثير هنا ما يجمع الفهم تأمل (قوله أو ما يبلغ عضواً الخ) عطف على عضواً أى أو طيب مواضع لو جعت تبلغ عضواً كاملاً فاه بحسب علمه والظاهر اعتبار بلوغ أصغر عضوين الاعضاء المطبقة كاعتباره بانكشاف العورة لكن بعد كون ذلك الأصغر عضواً كبيراً لما عرفت من أن الصغير لا يجب فيه الدم الا اذا كان الطيب كبيراً على ما مر من التوفيق (قوله فكل طيب) أى طيب مجلس من تلك المجلس ان شمل عضواً واحداً أو أكثر (قوله كفارة) سواء كفر بالاول أم لا عندنا وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر بالاول عن (قوله لتركه) لان ابتداءه كان محظوراً فكنى لبقائه حكم ابتداءه عن (قوله الطيب: كثره) ظاهره ان الاعتبار كثر التوب لا كثره الطيب وقد تبع في

فيجب على نائم غطي رأسه (ان طيب عضواً) كاملاً ووقته بأكل طيب كثيراً ما يبلغ عضواً والرجع والبدن كله كمضو واحد ان اتحد المجلس والا فكل طيب كفارة ولو ذبح ولم يركب لم يدم آخر تركه وأما التوب المطلب كثره

٣ (قوله وان كان كثيراً لا يعتبر الخ) بل يعتبر ربع عضو كبير وولد من هذا الاعتبار لم يتوفيق لان الأحوال ثلاثة اه وحاصل التوفيق بين الاقوال الثلاثة ان اعتبر العضو بقيد بحالة قلته الطيب ومن اعتبر ربع العضو بقيد بحالة كثره الطيب ومن اعتبر كثره الطيب يشترط بلوغ السجود ربع عضو كبير اه

ذلك الشر لا يسمع أنه ذك في باوق الفتح وغيره أن المعتبر كثره الطب في الثوب وان المرجع فيه العرف حتى  
 أنه في العرج جعل هذا أصح مما يقول الثاني من الأقوال الثلاثة المارة لأنه يعم البدن والثوب قلت لكن نقلا عن  
 المبرد أن كان في فيه شبر في شريكك عليه موما يطعم نصف صاع وان كان أقل من يوم فقصه قال في الفتح فيبد  
 التنصص على أن الشبر في الشبر داخل في القليل أه أي حبس وأجبه صدقة لادامع هذا بقيد اعتبار  
 الكثرة في الثوب لافي الطب لأنه لا يشدان للمعتبر كثر الثوب بل يظهره أن ما زاد على الشبر كثره موجب  
 للمدة لكثرة الطب حيث شغل فافرجع إلى اعتبار الكثرة في الطب وعلى الثوب وعلى هذا فيمكن إجراء التوفيق  
 المارها أيضا فان الطب اذا كان في نفسه كثر الزم الدم وان أصاب من الثوب أقل من شبر وان كان قليلا  
 لا يلزم حتى يصبأ كثر من شبر في شبر ورجعنا في المصالح لم يوجب مسكا وكافورا أو غيرا كثيرا في طرف  
 ازاده أو دانه من دم أي ان دام وما ولو قليلا فصدقة فتأمل **(قوله)** في شرط لزوم الدم أفرد الدم لان المراد  
 بالثوب ثوب المجرم من ازار أو داء أو مالو كان خطافه بدم أو لم يصبه من ثوبه لانه ساقى **(قوله)**  
 دوام ليه موما أشكر بتقدير الطب في الثوب بما رآني الفرق بينه وبين العضو فإنه لا يعتبر فيه الزمان حتى لو  
 غلبه من ساعته فالدم واجب كافي الفتح بخلاف الثوب **(قوله)** أو خضبرأسه أي مثلا والأفول خضبت يدها  
 أو خضبت يمينه بخناه موجب الدم أيضا كاره في الطرعي خلاف ما في العرج **(قوله)** بخناه بالممنون لأنه فعال  
 لأفعاله لنعم صفة ألف التأنيث فتح مصر به مع دخوله في الطب لا لخلاف فيه بحر **(قوله)** أما التليد الخ  
 التليد أن يأخذ شيئا من الخطمي والأس والصمغ فيجعلها في أصول الشعر لتليدها فلنأخذ أن يقول أما  
 الشين قال في الفتح فان كان خنثيا فليد الرأس فيه دم من الطب والتغطية ان دام وما ولبه على جرح رأسه  
 أو ربه أه أما لو غلبه أقل من يوم فصدقة وهذا في الرجل أما المرأة فلا تنعم من تغطيتها رأسها واستشكل في  
 الشر بليلة الزام الدم بالتغطية بخناه بقولهم ان التغطية بما ليس بمعتاد لا توجب شيئا قلت وقد يجاب بان  
 التغطية بالتليد معتادة لاهل البوادي دفع الشعث والوسخ عن الشعر وقد فعله صلى الله عليه وسلم في أحراره  
 واستشكل في العرج بأنه لا يجوز استحباب التغطية للكانت قبل الاحرام بخلاف الطب لكن أجاب المقتضى  
 بان التليد الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب حله على ما هو شأنه وهو اليسير الذي لا يتصل به تغطية قلت  
 وعليه يجعل ما في الفتح عن رشد الدين في مناسكه وحسن أن يلزم رأسه قبل احرامه **(قوله)** أو دهن) بالشد  
 أي دهن عضوا كاملا لب وذك شارحه أن بعضها اعتبر كثره الطب عما يستكره الناظر قال ولعل محله فيما  
 لا يكون عضوا كاملا على ما مر أي من التوفيق وأنه في التوادد أو حبس الدم يدهن ربع الرأس أو الوجه وأنه  
 يفرع على رواية ربع في الطب والصحيح خلافها **(قوله)** لاهما أصل الطب باعتبار أنه يلقى فيها  
 الأنوار كالورد والبنفسج فيصيران طبيبا ولا يتحوان عن نوع طب يقتلان الهوام ويلتان الشعر ويزيلان  
 التفت والشعث بحر وهذا عند الامام وقال عليه صدقة **(قوله)** بخلاف بقية الادهان عبارة الجرو وأراد  
 بالزيت دهن الزيتون والسسم وهو المشي بالشيرج فخرج بقية الادهان كالسمن والسمن أه ومقتضاه  
 خروج نحو دهن اللوز وزي المشمش فلنأصل **(قوله)** فلوأله أه أي دهن الزيت والخل وأقرد الضير  
 لمكان أو هوذا تفرع على مفهوم قوله دهن **(قوله)** أو استعطه أي استشفه بانه **(قوله)** اتفاقا لانه ليس  
 بطيب من كل وجه فاذ لم يستعمل على وجه التطيب لم يظهر حكم الطب فيه **(قوله)** ولو على وجه التداوي) لكنه  
 يعتبر بين الدم والصوم والاطعام على ما ساقى بهر **(قوله)** ولو جعله أي الطب في طعام لم يعلم ان خطا الطب  
 تغير على وجوده اما ان يخطط بطعام مطبوخ أو لافق الاول لاحكام الطب سواء كان غاليا أم غليظا وفي الثاني  
 الحكم لغلطه ان غلب الطب وجب الدم وان لم تظهر رائحته كافي الفتح والأفلاشي عليه غيره اذا وجبت معه  
 الرائحة كروان يخطط بغيره فالحكم فيه الطب سواء غلب غيره أم لا غير أنه غلبه الطب يجب الدم وفي  
 غلبة العرج يجب الصدقة الآن بشرطه ارا فيجب الدم ويحب في العرج أنه ينبغي التسوية بين المأكول  
 والمشر وبين المخطوط كل منهما ما يطيب مغلوبا ما يصدىم وجوب شي أصلا أو وجوب الصدقة فيهما وتعامه فيه

فشرط لزوم الدم  
 دوام ليه موما (أو  
 خضبرأسه بخناه)  
 رقيق أما التليد فبنيه  
 دمان (أو دهن زيت  
 أو صل) يفتح المهمة  
 الشيرج (ولو) كذا  
 (خالصين) لانهما أصل  
 الطب بخلاف بقية  
 الادهان (فلوأله) أو  
 استعطه (أو دوايه)  
 جراحة أو (شقوق رجله  
 أو أظفر في أذنيه لا يجب  
 دم ولا صدقة) اتفاقا  
 (بخلاف المسك والعنبر  
 والغالية والكافور  
 ونحوها) مما هو طيب  
 بنفسه (فانه يلزم الجزاء  
 بالاستعمال) ولو (على  
 وجه التداوي) ولو  
 جعله في طعام قد يطبخ  
 فلاشي فيه وان لم يطبخ

(تنبيه) قال ابن أمير حاج الحلبي لم أرهم تعرضوا عما اعتبر الغلبة ولم يفصلوا بين القليل والكثير كما في كل  
 الطب وحده والظاهر أنه ان وجد من الخاطئ رائحة الطب كما قيل لخط فهو غالب والأغلب وإذا كان غالباً  
 فإن كل منته أو شرب بشياً كثيراً وجب عليه دم والكثير ما بعده العارف العدل كثيراً والقليل ما بعده فإن أكل  
 ما ينضم من الحلوى المخزنة للعود نحو فلاشي عليه غير أنه ان وجدت الرائحة منك في خلاف الحلوى المضاف  
 إلى أجزاءها المأورد والسك فان في كل الكثير وما والقليل صدقة اه نهر قلت لكن قول الفقيه المارقي غير  
 المطبوع وان لم تظهر رائحته يفيد اعتبار القليلة لاجزاء البارحة موقد صريحه في شرح الباب ثم الظاهر أنه  
 أراد بل حلوى القليل المطبوخة والأقل المطبوخ لا تفصيل فيه كما علمت تأمل هذا حكم المالك كقول المشروب وأما إذا  
 خلط بما يستعمل في البدن كاستنن ونحوه في شرح الباب عن المتنق ان كان اذا نظرت إليه قالوا هذا استنن  
 فطيه صدقة وان قالوا هذا طب عليه دم (قوله زه) أي ان وجدت معه الرائحة كما مر (قوله) وأوليس مخطئاً  
 تقدم نعرضه في فصل الاحرام (قوله) ليس اعتاداً بان لا يحتاج في حفظه عند الاشتغال بالمل إلى تكلف  
 وضد أن يحتاج إلى أن يجعل ذيل قصه معنلاً على وجهه أسفل شرح الباب (قوله) أو وضعه الخ أي إلى التي  
 القاء على كتفه ولم يدخل فيه يده ولم يرز له لاشئ عليه إلا الكراهة وتقدم عام الكلام في فصل الاحرام (قوله)  
 أو ستر رأسه أي كله أو بعمومته الوجه كما يأتي بخلاف ما عصب نحو يدوم عطفه على ليس المخط لان الست  
 قد يكون بغيره كالرداء والساش أو فانه في الثمر (قوله) اعتاد أي ما يقصده التغطية علق (قوله) أمانة بكسر  
 الهمزة وتشديد الجيم أي حر كن شرح الباب وكطاسة وطست (قوله) أو عدل بكسر العين وقد نفع أي أحد  
 شق حل الدابة شرح الباب وفيد العدل في العصر والمخ المشغول بل لا يسي عدلاً لا يذلل لانه حينئذ يعدل به  
 قرينه فلذا أطلقه هنا حتى قلت لكم في أدنى البعوض الخ التقيد بما ذكره فتراجع نسخة أخرى (قوله) وما  
 كملوا أولية الظاهر أن المراد مقداراً أحدهما فلاوليس من نصف التبر إلى نصف البسل من غير انفصال أو  
 بالعكس لزم دم كما يشهد بقوله وفي الأقل صدقة شرح الباب (قوله) وفي الأقل صدقة أي نصف صاع من بر  
 وشمل الأقل الساعة الواحدة أي الفلكة وما دونها خلافاً لما في خزانه الاكمل أنه في ساعة نصف صاع وفي أقل  
 من ساعة قضية من راء بحر ومشي في الب على ما في الخزانه وأقره شارحه واعترضه مخالفة لما ذكره الفقهاء  
 (تنبيه) قد كبر بعض شراح المناسك أو أحر منسك وهو لا يس المخط وأكله في أقل من يوم وحل منه لم أره  
 نصاصر بحار مقتضى قوله ان الاتفاق الكامل الموجب للدم لا يحصل إلا بلبس يوم كامل ان تلبس صدقة  
 ويحتمل ان يقال ان التقدير باليوم باعتبار كمال الاتفاق انما هو فيما اذا طال زمن الاحرام اما اذا قصر كما في  
 مسئلتنا فحصل كمال الاتفاق فينبغي وجوب الدم ولكن مع هذا لا بد من نقل صريح (قوله) وان نزع لبلا  
 وأعدته نهراً) ومثله العكس كما في شرح الباب (قوله) ولو جيع ما يلبس مخالفة على قوله وأوليس مخطئاً أي  
 لو جيع لباس من قصص وقبائح وعامة وقتل سوسر أو بل وخف وليس بوما فطيه دم واحد ان أخذ السبب كما  
 في الباب أي ان كان لبس الكل ضرورة وأقره هافا واضطر لبعض تعدد الدم كما يأتي وظاهر ما ذكره أنه لا يلزم  
 لبس الكل في مجلس واحد خلافاً لما قبله الفقاري بل يكفي جهات في يوم واحد وبطل عليه قوله في الباب وتعد  
 الجزاء مع تعدد اللبس بأمر منها بالاتحاد السبب وعدم العزم على الترتل عند التزع وجع اللباس كله في مجلس أو  
 يوم اه أي مع اتحاد السبب كما علمت أما لو لبس البعض في يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزاء وان اتحد  
 السبب (قوله) ما لم يزع على الترتل فان نزع على قصد أن يلبسه ثانياً وأوليس ببله لا يلزم كفارة أخرى  
 لتداخل لبسه وجعلهما لبساً واحداً كما شرح الباب (قوله) كأنشائه بعده أي في وجوب الدمان بدم وما  
 أولية وفيه اشارات إلى صحة احرامه وهو لا يس بلا عذر خلافاً لما يعتقده العوام لان التبريد عن المخط من  
 واجبات الاحرام لمن شروط صحته (قوله) ولو تعدد سبب اللبس كأنما كان به جى فطحاً إلى اللبس لها  
 قرألت وأصابه حر من آخر أو جى غير هالوليس فطيه كفارتان كقوله لا أول ولا إذا حصره العدو فاحتاج

وكان مغلوباً كره أكله  
 كشم طيب وتضاح (أو  
 ليس مخطئاً) ليس اعتاداً  
 ولو أنزله ووضع على  
 كتفه لاشئ عليه (أو  
 ستر رأسه) يعتاداً ما  
 يجعل أمانة أو عدل فلا  
 شئ عليه (وما كملوا)  
 أولية كاملة وفي الأقل  
 صدقة (وإلا زائد) على  
 اليوم (كاليوم) وان نزع  
 لبلاً وأعدته نهراً ولو  
 جيع ما يلبس (ما لم  
 يزع على الترتل) لبسه  
 عند التزع فان عزم  
 عليه أي الترتل (ثم لبس)  
 تعدد الجزاء كفر للأول  
 أو لا وكذا) تعدد الجزاء  
 (لو لبس يوماً فارتدما)  
 لبسه (فإذا لم يلبس)  
 يوماً آخر فطيه الجزاء  
 أيضاً لم يحظر فكان  
 لدوامه حكم الابتداء  
 ودوام اللبس بعد ما أحر  
 وهو لا يسه كأنشائه  
 بعد ما لم يتركها أو أنشأ  
 ولو تعدد سبب اللبس



الى الابس لقتالاً ما يابليها اذا خرج ونزعها اذا رجع فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو فان ذهب  
 و جاءعد وغيره لمزمه كفارة أخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي انه اذا لبس دفع ردم صار يزعم لبس ذلك  
 ثم زال ذلك الرد وأصابه رداً خرف لبس ذلك انه محجب عليه كفارتان بحر **(قوله ولو اضطر الخ)** تخصيص  
 لما قبله من تعدد الجزاء بعد السبب قال في النسخة والاصل في جنس هذه المسائل ان لا يفتى في موضع  
 الضرورة لا تعتبر جنابة مبتدأة وفي الباب فان تعدد السبب كان اذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان  
 لبسهما على موضع الضرورة نحو ان يحتاج الى قبض فلبس قبضين أو قبضا وجبة أو يحتاج الى القلتوة فلبسها  
 مع العمامة فعليه كفارة واحدة بخبرها قال شارحه وكذا اذا لبسها على موضعين للضرورة معهما في مجلس  
 واحد بان لبس عمامة وخفا بعد ذلك فمما فعله كفارة واحدة اه وان لبسها على موضعين مختلفين موضع  
 الضرورة وغير الضرورة كان اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القبض مثلاً وليس قبضا للضرورة وقه  
 لغيرها فعليه كفارتان كفارة الضرورة بخبرها وكفارة الاختيار لا بخبرها اه **(قوله لزعم دم وأثم)** لزوم  
 الدم باحدهما والاثم بالآخر والمناسبتين التعبير بلزوم الكفارة المخيرة كان قبضاً لانه حيث كان بعد ذلك يتعين  
 الدم كسباً في لزوم كفارة واحدة في لبس العمامة مع القلتوة كافي القيصين هو المنصوص عليه كما مر عن  
 القاب ومنه في الفتح والمراج خلافاً لما في البحر من التفريق بينهما كانه عليه في السر لا لية وما ذكر من لزوم  
 الاثم عليه في البحر عن الحلبي ثم قال فيلخص هذا فان كثيراً من المجرمين يفعل عنه كماله لانه **(قوله ولو)**  
 تقن الخ) أما لو استمرع الشك في زواله فلا نفي عليه بحر **(قوله كفارة أخرى)** أي بلا تخمين دام وما بعد  
 التقن **(قوله كالكل)** هو المشهور من الرواية عن أبي حنيفة وهو المصحح على ما قاله غير واحد شرح الباب  
**(قوله)** ولا بأس بتغطية أذنه وقفاه وكذا بقية البدن الا الكفين والقدمين للزعم من لبس القلتين والبحر بين  
 ومزعمهما في فصل الاحرام **(قوله بلا ثوب)** كذا في الفتح والبحر والتاخر انه لو كان الوضع بالثوب فغلبه  
 الكراهة التحريمية فقط لان الاثني لا يبلغ ربع الوجه أفله ط **(قوله أي أزال)** أي أزال بالخلق الازالة  
 بالموسى أو بغيره مختاراً لا فلا زاله بالثور أو بغيره لستماً واحتقر شعر مختبئاً ومسه يده وسقط فهو كالخلق  
 بخلاف ما اذا تآثر شعر بالرض أو النار بحر عن المصنف قلت وشمل أيضاً التقصير كافي الباب قال شارحه  
 وصريحه في الكافي والكرماني وهو الصواب قياساً على التصل ووقع في الكفاية شرح الهندية ان التقصير  
 لاوجب الدم اه **(قوله ربع رأسه الخ)** هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور اصحاب المذهب وذكر  
 الطحاوي في مختصره ان في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحنى أكثر رأسه شرح الباب وان كان أصلع  
 ان بلغ شعره ربع رأسه فليهدم والا فصدقة وان بلغت لحية الغاية في الخفة ان كان قدر ربعها كاملة فعليه  
 دم والا فصدقة قلب والجمعة مع الشارب عضو واحد فنع **(قوله محاجة)** هي موضع الخياطة من العنق كافي البحر  
**(قوله والا فصدقة)** أي وان لم يتحجب بعد الحلق والواجب صدقة **(قوله كافي البحر عن الفتح)** قال في الترمذ ان  
 ذلك في نصيحتي من الفتح اه قلت كانه سقط من نصه والا فصدقة في نصه في الفتح واستشهد به بقول الزبيدي ان  
 حلقه لم يتحجب مقصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها **(قوله كاه)** أي كل السلاطة وانما يقبده لان ربع  
 من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لا تحجر فيها الاقتصار على العض فلا يكون حلق العض ارتفاقاً  
 كاملاً بخلاف ربع الرأس والجمعة فله معناه لبعض الناس وما في المخط من أن الأكثر من الرقعة كالكل  
 لان كل عضو لا نظيره في البدن يقوم أكثره مقام كله ضعيف وكذا ما في الخياطة من أن الابط اذا كان كثير  
 الشعر يعتبر ربع لجوب الدم والا فالاكثر والمذهب ما ذكره المصنف من اعتبار ربع الرأس والجمعة  
 والكل في غيرها في لزوم الدم بحر ملخصاً وذكر في الباب سئل الثلاثة ما لو حلق الصدر والساق والرأفة  
 أو العنقا والعضد والساعد فليهدم وقبل صدقة وان حلق أقله فصدقة ولا يقوم ربع منه لمقام الكل اه  
 قال شارحه بشر بقره وقبل صدقة الى ما في البسيط متى حلق عضو لم يقصود بالخلق فليهدم وان حلق ما  
 ليس بمقصود فصدقة ثم قال ومما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق ومما هو مقصود حلق الرأس والابطين

تعدد الجزاء ولو اضطر  
 الى قبض فلبس قبضين  
 أو الى قلتوة فلبسها  
 مع عمامة لم يزد دم وأثم  
 ولو تقن زوال الضرورة  
 فاستمر كفر أخرى  
 وتقطعت ربع الرأس أو  
 الوجه كالكل ولا بأس  
 بتغطية أذنه وقفاه  
 ووضع يده على أنفه  
 بلا ثوب (أو حلق) أي  
 أزال (ربع رأسه) أي  
 ربع لحية (أو حلق)  
 (محاجة) يعني واحد  
 والافصدقة كافي البحر  
 عن الفتح (أو حلق)  
 (أحدى ابطه) أي رجليه  
 أو رقبته (كاه) أي  
 أطراف يديه أو رجليه  
 أو الكلى (في مجلس  
 واحد) فلو تعدد المجلس  
 تعدد الدم الا اذا تعدد  
 المحل

ومثله في البدائع والترتبات وفي القصة وما في البسوط هو الأصح وقال ابن الهمام انه الحق اه والحاصل ان كل واحد من الثلاثة أعني الابطول العانة والرقبة مقصود بالخلق وحده فوجب به كمن لا يقوم بعينه مقام كله لما حيز بخلاف الصدر والاقنوح وهما فوجب به ما صدقة قال في الفتح لان القصد الى حلقهما انما هو في ضمن غيرهما لان ذلك العادة تنور بالساق وحده بل تنور بالجميع من الصلب الى القدم فكان بعض المقصود بالخلق قال في البحر فعلى هذا فالنقص بالثلاثة لا احتراز عن الصدر والساق بحال بل مقصود واعلم ان المتفرق من الخلق يجمع كالطلب فلو خلق ربيع رأسه من مواضع متفرقة فقلعه دم ليا بوساقي أن في خلق الشارب صدقة (تنبيه) ذكر الخلق في الابطون تبعاً للجامع الصغير إجماعاً الى جوارزه وإن كان التنف هو السنة ولذا عبر به في الأصل واختلف في المسنون في الشارب هل هو القص أو الخلق والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا أنه القص قال في البدائع وهو الصحيح وقاله الطحاوي القص حسن والخلق أحسن وهو قول علمائنا الثلاثة نهر قال في الفتح وتفسير القص أن ينقص حتى ينته عن الأطوار وهو بكسر الهمزة متعلق بالجنة والجمع من الشقة وكلام صاحب الهداية على أن يحاذيه اه وأما طرف الشارب وهما السالان فقل همامنه وقيل من اللحية وعليه فقيل لا بأس بتركها وقيل بتركها فيمن التشبه بالاعاجم وأهل الكلب وهذا أولى بالصواب ونعمانه في حاشية نوح ورجع في البحر ما قاله الطحاوي ثم قال وأعفاء النسبة أي الواردة في الصحيحين تركها حتى تكت وتكر والسنة قدر الفضة فإذا قطعه اه ونعمانه فيما علقناه عليه ورجع بعض ذلك في كتاب الصوم وأما العانة ففي الصرعين النهاية أن السنة فيها الخلق لما عاق في الحديث عشر من السن منها الاستعداد وتفسيره خلق العانة بالحدود (قوله) كلتي السنة في مجلسين كون ذلك من اتحاد الحمل بخلاف قص أطفال الدين مشكل ومع هذا فلا روية فيه كذا كرم في العناية أي بل هو من تحرير بعض مشايخ المذهب ان كان أحد نقل أن فهدا واحداً كما هو مقتضى منع الشارح ولم أر من صرح بذلك وأجاب في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الرواية بأن نعمة ماوجب اتحاد الحال وهو التورير فانه لو تورر جمع البدن لم يلزمه الا كفارة واحدة والخلق مثل التورير وليس في صورة النزاع أي سئل القص ما جعلها كذلك اه وفيه ان القص كذلك على أنه يلزم منه أنه لو تعدد الخلق واختلف المجلس يجب فيه كفارة مع أنه يجب لكل مجلس موجب جنباته كما صرح به في البحر وغيره (قوله) أو راسه في ربه أي ان خلق في كل مجلس بعينه فنه فيه دم واحد اتفاقاً ما لم يكفر لاول شرح الباب (قوله) لوجوبه بالشروع) أشار الى أن الحكم كذلك في كل طواف هو طوع فوجب الدم لو طاف جنباً والصدق لو جردنا كافي الشر بنسبته عن الزبلي وأما أن الكفار يجب ترك الواجب الاصطلاح بلا فرق بين الأقوى والأضعف فإن ماوجب بالشروع دون ماوجب بالعبادة تعالى كل طواف الصدر اشترط كما في الواجب الثابت بالدليل القلبي بخلاف الطواف الفرض الثابت بالقلبي فلذا وجبت فيه مع الجنابة بدنة اظهار التفاوت من حيث الثبوت فافهم (قوله) أو الفرض محدثاً قيد بلعدت لان الطواف مع نجاسة الثوب أو البدن مكروه فقط وما في الظهيرة من الجنب الدم في نجاسة كل الثوب لا أصل له في الرواية وأشار الى أن لو طاف عبر ما تقدمت الاجتزاء الصلاة معه يلزم عدم تركه السترا واجب وقد بالفرض وهو الاكثر لأنه لو طاف أفله محدثاً ولم يعد وجب عليه لكل شوط نصف صاع الا اذا بلغت خمسة فما فتنص منه ما شاع (قوله) ولو جاف قدنة) أما لو طاف أفله جنباً ولم يعد وجب عليه شاة فان أعاده وجبت عليه صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف الزمان يجر لكن في الباب لو طاف أفله جنباً فله لكل شوط صدقة وإن أعاد سقطت تأمل (قوله) ان لم يعده أي الطواف الشامل للقدم والصدر والفرض وإن أعاده فلا شيء عليه فله من طواف أي طواف مع أي حدث ثم أعاد سقطت موجه اه ح قلت لكن اذا أعاد طواف الفرض بعد أيام العزل لم يعد عند الامام لتأخيره وهذا ان كانت الاعادة طوافه جنباً والافلاشي عليه كذا في اعماد في أيام الحرم مطلقاً كافي الهداية ومضى على غير البحر وصح في السراج وغيره وزعم في غاية البيان أنه سهل وتصرح الزاوية في شرح الطحاوي يلزم الدم بالتأخير مطلقاً وأجاب في البحر بان

خلق ابطيه في مجلسين أو راسه في أربعة أو يد أو رجل) اذ لا يجمع كالكل (أو طاف للقدم) لوجوبه بالشروع (أو الصدر جنباً) أو أصلاً (أو لفرض محدثاً) ولو جنباً فيدنه (ان لم يعد به)

هذه رواية أخرى (تنبيه) من فروع الاعادة كما ذكره في الباب لوطاف في بارة خبايا والصدرة طاهر افان طاف الصدرة في أيام الصرع فليدهم لم تترك الصدرة لا تنقل الى بارة وان طاف في بارة ثانيا فلا شيء عليه أي لا تنقل الى بارة الى الصدرة وان طاف للصدرة بعد أيام الصرع فليدهم لم تترك الصدرة أي تحوّل الى بارة وتدم لتأخير الى بارة وان طاف للصدرة ثانيا يسقط عندهم وإن طاف في بارة بعد تأويل الصدرة طاهر افان حصل الصدرة في أيام الصرع انتقل الى بارة ثم ان طاف للصدرة ثانيا فلا شيء عليه ولا فليدهم لم تترك كدوان حصل بعد أيام الصرع لا ينتقل وعليه لوطاف في بارة بعد تأويل طاف في بارة بعد تأويل الصدرة خبايا فليدهم (قوله) والأصح وجوبها أي وجوب الاعادة المفهومة من قوله بعدم وهذا أيضا شامل للقدوم والصدرة والفرض قال في البحر لوطاف للقدوم خبايا منه الاعادة اه وإنما وجبت الاعادة في القدوم في الصدرة والفرض أولى اه ح (تنبيه) قال في البحر الواجب أحدثه من أمة الشاة والأعادة والأعادة هي الأصل مادام يمكنه ليكون الجابر من جنس المحصور فهي أفضل من الدم وأما إذا رجع الى أهله في الحدث اتفقوا على أن يعت الشاة أفضل من الرجوع وفي الحناية اختار في الهداية أن الرجوع أفضل لما ذكرنا واختار في المحط أن البعث أفضل لمنفعة الفقراء وإذا رجع لأول رجوع باحرام حديثه على أنه حل في حق النساء طواف في بارة خبايا إذا أحرمت بعرة بدأ بها ثم طواف في بارة ولم يدم ملتأخروا عنه وقته (قوله) وإن المعتبر الأول عطف على وجوبها وهذا ما ذهب اليه الكرخي وصححه في الإيضاح خلافاً لما ذكرنا في الحناية أما في الحديث فالمعتبر الأول اتفاقاً سراج وقوله فلا يجب الخ بيان ثمة الخلاف ففي قول الرازي يجب إعادة السعي لأن الطواف الأول قلنا نفسخ فكأنه لم يكن سراج فقوله في البحر لا ثمة للخلاف خلاف الواقع (قوله) وفي الفتح الخ عزله الى المحط ونقله في الترتيلة ومثله في الباب حيث قال لوطاف العمرة كله أو أكثر أو أقله ولو شوطاً خبايا وما ضاؤه ونفاه أو محدثاً فعله شاة لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لأنه لا مدخل في طواف العمرة قبله ولا للصدقة بخلاف طواف الزبارة وكذا الترتيلة منه أي من طواف العمرة أقله ولو شوطاً فليدهم وإن أجهد سقطت عندهم الدماء لكن في البحر عن الظهير بارة لوطاف أقله محدثاً وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الا انما بلغت قيمتها فنقص منه ما شاة اه ومثله في السراج والظاهر أنه قول آخر فافهم وأما ما سألني من قول المصنف وكل ما على الفرد يدم بسبب جنايته على إحرامه فعلى القارن دمان وكذا الصدقة وذكر للشارح هناك أن اجمع قالقارن فلا يرعى ما هنا وإن كانت حناية المجتمع على احوال الحج وإحرام العمرة لأن المراد هناك الحناية بفعل شيء من مخطورات الإحرام بخلاف ترك شيء من الواجبات كسأني في كلام الشارح وهذا الجناية يتبرأ واجب الطهارة فلا ساقى وجوب الصدقة في العمرة بفعل المخطور ولهذا المهم في الباب بل قال لا مدخل في طواف العمرة للصدقة وإن أطلق الشارح العبارة تبعا لفتح تنبيه (قوله) أو أفاض من عرفة الخ بأن ساوز حديثها قبل الغروب والافلاشي عليه كافي الباب (قوله) ولو سبغ بغيره) التذبيح التون وتشد بدال الهملة الهروب ح قال في الباب ولونديه بغيره فخرجه من عرفة قبل الغروب ولم يدمه وكذا التذبيح فبعضه لاخذ اه قال شارحه القاري وفيه أن ترك الواجب لم يسقط الدم اه وأجيب بأنه يمكنه التذليل بالعود هو مسقط للدم قلت الحسن الجواب بما تقدمنا أول الباب من أن المراد بالذليل المسقط للدم ما لا يكون من قبل العباد وسأني توضيحه في الإحصار (قوله) والغروب قصد هذا العطف بيان أن من أدهم بالامام الغروب لما بينهما من الملازمة فان الامام لما كان الواجب عليه الشر بعد الغروب كان النفر معه فترأى الغروب والافلاشي فلو غربت فنفروا ولم ينفر الامام لأشئ عليهم ولو نفر الامام قبل الغروب فتابعوه كان عليه وعليهم الدم وذلك لأن الوقوف في جزمين الليل واجب فتركه يلزم الدم كافي الصرح (قوله) ولو سبغ في الأصح) انما عليه بصدقه فظاهر الرواية عدم السقوط ونص في القدوري رواية ابن شجاع عن الامام أنه يسقط وأقاده لو عاد قبل الغروب يسقط الدم على الأصح بالاولى كافي الصرح فافهم وفي شرح النفاة للقاري أن الجمهور على أن ظاهر الرواية هو الأصح ولو عاد قبل الغروب فالظاهر عدم السقوط لأن استدامة الوقوف الى الغروب واجب فغفوت نفوت البعض اه قلت وذكر ابن الكمال في شرحه على الهداية ما حاصله ان الشراخ هنا أخطأ في نقل الرواية لما في

والاصح وجوبها في  
الحناية وتذهب الى الحدث  
وأن المعتبر الاول والثاني  
جارية فلا يجب إعادة  
السعي جوهرية وفي  
الفتح لوطاف للعمرة  
خبايا أو محدثاً فليدهم  
وكذا الترتيلة من طوافها  
شوطاً لأنه لا مدخل  
للصدقة في العمرة (أو  
أفاض من عرفة) ولو  
سبغ بغيره (قبل الامام)  
والغروب يسقط الدم  
بالعود ولو بعدم في الأصح

البدائع أنه لو عاد قبل الغروب وقبل نفي الامام سقط عندنا خلافاً لفرعان عاد قبل الغروب بعد ما خرج الامام من عرفه روي ابن شجاع عن الامام أنه يسقط واعتمد القديري في كرفي الأصل عدمه ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بلا خلاف لنظر الواجب فلا يحتمل السقوط بالعود اهـ **(قوله)** سبع الفرض) يعنى سبع الفرض لا يسقط عن الفرض مضاف أى الطواف الفرض أو على تقدير مضاف أى طواف الفرض لقول الوفاة أو يعنى الفرض مضاف أى الطواف الفرض أو على كل فاضافة سبع على معنى الامام ولا يدرج جعلها بابتداء على معنى سبع أى الفرض لان الفرض فى أشواط الطواف أكثر السبع لا كلها وان قال المحقق ان الله سام من الذين الذين الله تعالى به ان لا يجزئ أقل من السبع ولا يجزئ بعضه شئ فإنه ان أجماعه المخالفة لاهل المذهب فاطمة كفى الحر وقد قال تلميذ العلامة قاسم ان أجماعه المخالفة للذهب لا تعتبر فافهم **(قوله)** حتى لو طاف بالصدر أى مثلاً لان أى طواف حصل بعد الوقوف كان الفرض كما قدمنا من ثلثة أو فاذنك بقوله يعنى ولم يطف غيره **(قوله)** ثم ان بقى أقل الصدر أى ان بقى عليه أقل أشواط الصدر هو قد ما انتقل من الى الركن بان ترك من الفرض ثلثة أشواط وطاف بالصدر سبعة فإنه ينتقل منها لثلاثة لطواف الفرض وتبقى هنالك لثلاثة عليه من طواف الصدر فليز به لاصدة أمالو كان طواف الصدر ستة وانتقل منها ثلاثة سبقي عليه أكثر الصدر وهو أربعة فليز به لاهم ثم هذا ان لا يمكن آخر طواف الصدر الى آخر تمام الترتيب واللازمة مع الصدقة والدم صدقة أخرى لتأخير أقل الفرض عند الامام لكل شرط نصف صاع من رخلها لهما كفى العرو ومثله فى التنازعية والفتناني والباب لكن فى الشرى لثلاثة عن الفرض وان كان ترك أقل أى أقل طواف الفرض لزمه لتأخير دم وصدقة للوقوف من الصدر اهـ فلو جسد ما تأخر الأقل كبرى فتأمل **(قوله)** حتى يحرمنا قال رجع الى أهله فقله حتماً ان يعود بذلك الاحرام ولا يجزئ عنه البدل لباب **(قوله)** حتى (التساء) لانه بالحق حل له ما سواه حتى يطفو **(قوله)** (لزمدم) أى شاء أو بدنه على ما ساقى **(قوله)** (الأن بقصد الفرض) أى فلا يلزمه ثالث شئ وان تعذر المجلس مع أن نية الفرض باطله لانه لا يخرج عنه الانا لعمال لكن لما كانت المحظورات مستندة الى قصد واحد وهو تعجيل الاحلال كانت متحدة فكفادهم واحد بجر قال فى الباب واعلم ان المحرم اذا وفى الفرض الاحرام فحل يصنع ما يصنع من الحلال من لبس الثياب والتطيب والخلق والجماع وقتل الصيد قلة لا يخرج بذلك من الاحرام وعليه أن يعود كما كان محرماً ومجذباً واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المحظورات وانما يتعد الجزاء بتعدد الجنائيات اذا لم ينو الفرض ثم نية الفرض انما تعتبر من زعم أنه خرج منه بهذا القصد لجهله بمسألة عدم الخروج وأما من علم أنه لا يخرج منه بهذا القصد فانها لا تعتبر منه اهـ قلت وماذا كرم من أن نية الفرض باطله وأنه لا يخرج من الاحرام الا بالافعال محمول على ما اذا لم يكن مأموراً بالفرض كما يستدركه آخر الجنائيات ومن المأمور بالفرض المحصر معرض وأعدو لانه يذبح الهدي محلل ويرتفع آخره على ما ساقى فى بابيه وسند كرهناك أيضاً كل من منع عن المضى فى موجب الاحرام لحق البعد فإنه يحل بغير الهدي كل مرة وأولاً ما بالانكاز الزوج والمولى فان لم يهاجرا في الحلال بلا ذبح وبما قرأناه اندفع ما فى الشرى لثلاثة لم نذكره للتناقض ما مر من أنه لا يخرج عن الاحرام الا بالافعال وبين مسأله تحليل المولى منه يتوقف نظراً أو جامع **(قوله)** (أربعة منته) أمالو ترك أقله نفسه صدقة كساقى **(تنبيه)** لا يصبر حواجج طواف القدوم لو شرع فيه وترك أكثره وأقله وانظاره أنه كالتسديد لو جوبه بالشرع وقد متنا فيه فى باب الاحرام **(قوله)** ولا يتحقق الترك الا بالشرع من منته لانه مادام فيه لم يطل به ما لم يرد الشرع قال فى الحر وأشار بالترك الى أنه لو أتى عاتر كانه يلزمه شئ مطلقاً ليس بموقت اهـ أى ليس له وقت يفوت بغوته وقد متنا فى الحر والباب أنه لو نفي ولم يطفو حب عليه الرجوع لطوافه ما لم يجاوز المقتل فغيره ان اذاعة الدم والرجوع باحرام حديد بغيره ولا شئ عليه لتأخيره **(قوله)** (بلا عذر) قد تركه والركوب قال فى الفتح عن البدائع وهذا حكم ترك الواجب فى هذا الباب اهـ أى أنه ان تركه بلا عذر لزمه دم وان بعدد فلا شئ عليه مطلقاً وقبل فيما ورد به النص فخطوه هذا بخلاف ما لو ارتكب محظوراً كاللبس والطيب فإنه يلزمه موجه ولو بعدد كما قدمناه أول الباب ثم لو عاد السبي ما شايه لصاحل وجامع لم يلزمه لأن

غاية (أو ترك أقل سبع الفرض) يعنى ولم يطف غيره حتى لو طاف بالصدر انتقل الى الفرض ما بكه ثم ان بقى أقل الصدر صدقة والافدم (و تركه) أكثره بقى محسوماً أبدأ حتى التساء (حتى يطفو) فكما جامع لزمدم انما تعذر المجلس الا ان يقصد الفرض فتح (أو تركه) لو طاف بالصدر أو أربعة منته ولا يتحقق الترك الا بالشرع من منته (أو تركه) (السبي) أو أكثره أو ركبه بلا عذر (أو الوقوف بجمع) يعنى من خلفه

الشي غير مؤقت بل الشرط أن يأتي به بعد الطواف وقد وجد بحر **(قوله وألري كاهه)** انما وجب  
 بقره كعدم واحد لان الجنس متحد كافي الخلق والتلوا انما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الاري وهو  
 الرابع لانه لم يعرف قربة الاقبا وما دامت الايام باقية فالاطدة ممكنة فيرميها على التألف ثم تأخيرها يجب  
 الدم عند دخلا والما بحر به علم أن التلوا غير قلدو جوب الدم بتأخير الاري كاهه أو تأخير يوم الاري ما يلبسها  
 لو أنتم الى الليل فلا شيء عليه كما مر تقرير في بحث الاري **(قوله أوفي يوم واحد)** ولو لم يجر له نسل تام بحر  
**(قوله وألري الاول)** داخل فيما قبله كما علمت لكنه نص عليه تعالى لهداه لآخر ترك جرة العتقة في بقية  
 الأيام يلزم صدقة لانها أقل الاري فيها بخلاف اليوم الاول فانها كل ريمه حتى طافهم **(قوله أوا كثره)** كأن ريع  
 حصلت فافوقها في يوم النحر أو إحدى عشرة فيما بعده وكذا لو أنزلت أوا قبل من ذلك أو أخره فقبله  
 لكل حصة صدقة إلا أن يبلغ ما ينقص من شاطئ **(قوله أيا كثر يوم)** المفهوم من الهداية عود الصغير  
 الى الاري الاول وهو ريم العتقة في يوم النحر وهو المفهوم من عبارة المصنف أيضا لكن ما ذكره الشارح أفيد  
**(قوله أوا حلق في حل حج أو عمره)** أي يجزئ لو حلق في الاري أو العرف في الحل لتوقته للمكان وهذا عندنا  
 خلا للثاني **(قوله أيا أيام النحر)** متعلق بمحلق بقية كونه للبحر وإذا أقدمه على قوله أو عمره فتبطل حل الحاج  
 بل زمان أو شواخه فانه محذور مخالف أو يوسف فهموا هذا الخلاف في التضمن بالدم في التحلل فانه يحصل  
 بالخلق في أي زمان أو مكان فخير وأما حلق العرة فلا يتوقف بل زمان إجماعا لهداية وكلام الدرر وهم أن قوله في  
 أيام النحر قيد للبحر والعمر نوع الزمان بلعي مع أنه لا يهاجم كلام الزبلي كما علم برأجهته **(قوله فسدان)** دم  
 للكان ودم لزمان ط **(قوله لاختصاص الخلق)** أي لها بالحرم وللبحر في أيام النحر ط **(قوله خرج)** أي من  
 الحرم **(قوله ثم يرجع من حل)** أي قبل أن يحلق أو يقصر في الحل **(قوله وكذا الحاج الخ)** فيمر على  
 صاحب الدرر وصدر التريفة وابن كمال حيث أطلقوا وجوب الدم بخروجه قبل التحلل ثم رجوعه فان  
 ذات الحرم وج من الحرم لا يلزم الحرم شيء قال في الهداية ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر فقبله عندنا  
 وقال أبو يوسف لا شيء عليه وإن يقصر حتى يرجع وقصر فلا شيء عليه في قوله جميعا لانه أنه في مكانه  
 فلم يلزم ضلته اه قال في العناية ولقول الحاج ذلك لم يسقط عنهم التأخير عند أي حنيفة اه فقد نص  
 على أن الدم الذي يلزم الحاج انما هو لتأخير الخلق عن أيام النحر ويبدأ أنه اذا عاد بعد ما خرج من الحرم  
 وحلق فيه في أيام النحر لا شيء عليه وهذا لا يتوقف فيه من له أدنى الما مسائل العتقة فليتبينه أفاد في  
 التبريد لاية **(قوله وأقبل الخ)** حاصلة أنه دواي الجماع كالمناقة والمباشرة الفاحشة والجماع فيمدون الفرج  
 والتقبيل والنس يشهون وجبة لدم أنزل أو قبل الوقوف أو بعده ولا يفسد حنث منها كافي الباب وشمل  
 قوله قبل الوقوف أو بعده ثلاث صور ما كان قبل الوقوف والخلق أو بعده قبل الخلق أو بعده الوقوف والخلق  
 قبل الطواف ففي الاولين حصل الفرق بين الدواي والجماع لمقتضى وهو أن الجماع في الاول مفسد متعلق فساد  
 الجماع حقيقة كآقال في النحر وانما لم يفسد الجماع بالدواي كما يفسد بها الصوم لان فسادهما على الجماع  
 حقيقة بالنسب والجماع معنى دونه فلم يلزم به وفي الثانية موجب للبدنة لغلق الحنثا كافي الجرم وفسد تمام  
 حجب بالوقوف ولا شيء من ذلك في الدواي وأما الثالثة فاشترط الجماع ودواي في وجوب الشاة لعدم المقتضى  
 لقترفة المذكورة لان الجماع هناليس جنابة غلظت لجود الحل الاول بالخلق فلذا لم تجب بدنة ودواي  
 ملحقه في كثير من الأحكام فافهم **(تنبيه)** أطلق في التقبيل والنس فمما صدر في آخيه وأزوجته  
 أو أمه والنظر أن الأمر كالآخيه وان توقف فيه لمجوى وأخرج بهما النظر الى الفرج امرأته يشهون قاضي  
 فانه لا شيء عليه كالمفسد ولو طال النظر وتكرر وكذا الاحتلام لا وجب شيئا عندية ط **(قوله في الأصح)**  
 لم أر من صرح بتعصمه كونه أخذ من التعصم بالاطلاق في البسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح  
 الجميع وغيرها كافي الباب ورجحه في النحر بان الدواي مخزومة لاجل الحرم مطلقا فيجب الدم مطلقا واشترط  
 في الجماع الصغير الانزال وبصحته فاضيق في شرحه **(قوله وأزل)** قيد للستين فان لم ينزل فيه ما فلا شيء

(أوالري كاهه أوفي يوم  
 واحد وألري الاول أو  
 كثره) أي كثر يوم  
 (أوحلق في حل حج  
 في أيام النحر فلو بعدها  
 فسدان) (أو عمره)  
 لاختصاص الخلق بالحرم  
 (لا دم في معتبر) خرج  
 (ثم يرجع من حل) الى  
 الحرم (ثم قصر) وكذا  
 الحاج ان يرجع في أيام  
 النحر والافسدم للتأخير  
 (أوقبل) عطف على  
 حلق (أو ليس يشهوة  
 أنزل أو لا) في الأصح  
 أو استثنى بكهه أو جامع  
 بهيمة وأنزل

(أو آخر) الحاج

(الحلق أو طواف

(الفرض عن أيام العسر)

لتوقتها بها (أو قدم

نسكاً على آخر) فيجب

في يوم العسر أربع أشربة

الري ثم الذبح لغير المفرد

ثم الحلق ثم الطواف

لكن لا شيء على من

طاف قبل الري والحلق

ثم يكره بلاب وقد تقدم

كما لا شيء على المفرد إلا إذا

حلق قبل الري لأن

ذبحه لا يجب (ويجب

دعاً على قارن حلق

قبل ذبحه) ثم التأخير

وعدم القرائن على المذهب

كأحرار المصنف قال به

أن دفع ما توهمه بعضهم

من جعل الدين للعبادة

(وأن طيب) جوفه

قوله لا أتصدق (أقل

من عضواً واسترأسه

أوليس أقل من يوم) في

الفرز في الساعة نصف

صاع وفيما دونها قبضة

وطايره أن الساعة

فلكية (وأصل) تأخيره

أو (أقل من ربيع

رأسه) أو لحته أو بعض

رقبه (أو قص أقل من

خمس أطرافه أو خمسة)

الشيعة عشر (متفرقة)

من كل عضواً بعد وقد

استقر أن لكل ظفر

نصف صاع الآن يبلغ

دما

عليه ط (قوله أو آخر الحاج) قبله لأن حلق المعتر لا يتقدم إلا زمان وكذا طوافه فلا يلزمه تأخيرهما شيء  
 ط (قوله أو طواف الفرض) أي كله أو أكثره فلو أخر أقله يجب صدقة أو أشار إلى أنه لو أخر طواف الصدر  
 لا يجب شيء فمستأنى (قوله لتوقتها) أي الحلق وطواف الفرض به أي أيام الفرض عند الامام وهذا عليه  
 لوجوب الدم بتأخيرها قال في الشرنبلالية وهذا إذا كان تأخير الطواف بلا عذر حرق أو حاصت قبل أيام  
 العسر واستمرها حتى مضت لاشئ عليها التأخير وإن حاصت في أثناءها وجب الدم بطريقه فيما تقدم كذا  
 في الجوهرة عن الوجيز وألفه شخصاً أنه لا تفرط لعدم وجوب الطواف عتياً في أول وقته في الرماها بالدم  
 وقد حاصت في الأثناء نظر له وتقدم علمه في بحث الطواف (قوله أو قدم نسكاً على آخر) أي وقد فعله  
 في أيام العسر ثلاثاً يستغنى عنه بقوله قبله أو آخر الحلق الحشرنبلالية (قوله فيجب الح) لما كان قوله أو قدم الح  
 بياناً لوجوب الدم بعكس الترتيب فرغ عليه أن الترتيب واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم  
 (قوله لغير المفرد) أما هو فاذبحه مستحب كالمري (قوله لكن لا شيء على من طاف) أي مفرداً أو غير مشرح  
 الباب (قوله قبل الري والحلق) أي وكذا قبل الذبح بالأولى لأن الري مقدم على الذبح فإذا لم يجب ترتيب  
 الطواف على الري لا يجب على الذبح (قوله وقد تقدم) أي عند ذكر الواجب (قوله لا شيء على المفرد) لأن  
 الح) فيجب تقديم الري على الحلق المفرد وغيره وتقدم الري على الذبح والذبح على الحلق لغير المفرد ولوطاف  
 المفرد وغيره قبل الري والحلق لا شيء عليه بلاب وكذا وطاف قبل الذبح كما عجلت والحاصل أن الطواف لا يجب  
 ترتيبه على شيء من الثلاثة وإنما يجب ترتيب الثلاثة الري ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه  
 الترتيب بين الري والحلق فقط (قوله حلق قبل ذبحه) وكذا الحلق قبل الري بالأولى بغير وإنما وضع السئلة  
 في القارن لأن المفرد لا شيء عليه في ذلك لأنه لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير النسك وتقدمه بالحلق قبله إن كان  
 (قوله كالمري المصنف) أي تعالاضه في العسر (قوله به) أي بما ذكر من أن المذهب أن أحد الدين  
 لتأخير الآخر لقارئ الذي هودم شكر فافهم (قوله ما توهمه بعضهم) أي صاحب الهداية فثبت قال دم  
 بالحلق في غير أيامه لأن أوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق اه وقد خاضع شرح الهداية من وجوه  
 منها ما قلناه من أنص عليه في الجامع الصغير من أن أحد الدين لقارئ والآخر لتأخير ومنها أنه يلزم منه أن يجب  
 عليه خمسة دعاء أي قول من يقول أن أحرام العرة لا ينبغي بالوقوف لأن حنانيته على إكرامه والتخفيف  
 والتأخير جنباً لتان ففهم أن بعد دعاء وم القرائن وأجاب في البحر عن الأول بان ما مضى عليه رواية أخرى غير  
 رواية الجامع وإن كان المذهب خلافه وعن الثاني بان التضاعف على القارئ إنما يكون فيما إذا أدخل نقصاً  
 في أحرام عترته والأفلاحي الأدم واحد ولهذا إذا أقاض القارئ قبل الامام أو طاف إلى باره حناً أو وحدنا  
 لا يلزمه الأدم واحد لأنه لا يتعلق بالمرءة بالوقوف وطواف الزبارة وتعمام الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية  
 ما أورده على مبسوط فيه وفيما علقناه عليه (قوله أقل من عضو) أي ولو أكثره كالمري ط وهذا إذا كان  
 الطيب قليلاً على ما مر من التوقيف (قوله في الخزانة الح) أو أضاف العسر ضعفه كما قدمناه أول الباب (قوله أو  
 حلق شارب) لأنه تبع للحمة ولا يبلغ ر بها والاقول بوجوب الصدقة فيه هو المذهب الصحيح وفيه دليل على حكومة  
 عدل وقيل دم كالمري في العسر (قوله أو أقل من ربع رأسه الح) ظاهره كالتكرار الواجب نصف صاع  
 ولو كان شعر واحد ملكت في الخاتمة إن تنف من رأسه أو أنفه أو ألبسة شعرات فلعل شعرة كفى من طعام  
 وفي خزانة الأكل في خمسة نصف صاع فظهر أن في كلام المصنف اشتباهاً لأنه لا بين الصدقة ولم يفسلها بغير  
 (قوله وقد استمر الح) إشارة إلى ما في عبارة المصنف من الإيهام بكسرة اللام ومصدر الشعر بغيره وإن كان  
 لأن مفادها أنه يجب فيما فوق الواحد إلى الخمس نصف صاع قال في الشرنبلالية وهو غلط لما في الكافي  
 والهداية وشروحا من أنه لو قصر أقل من خمسة ففعله بكل ظفر صدقة الآن يبلغ ذلك ما نقص ما شاءوا  
 قض ستة عشر ظفر من كل عضو أو بقية بكل ظفر طعام مسكين الآن يبلغ ذلك ما في نسخة من نص ما شاء  
 اه (تنبيه) قال في الباب كل صدقة يجب في الطواف فهي لكل شوط نصف صاع أو في الري فلعل

حصة صدقة أو في أقل الطواف لكل نفر أو في الصدوقيات الحرام فعلى قدر القيمة اه فليقتض (قوله)  
 فنقص ماشاء أي ثلاثي في الأقل ما يجب في الأكثر قال في الباب وقبل نقص نصف صاع اه وأما  
 بيانه قريبا (قوله) وأطاف بالقدم وكذا كل طواف تقطع جيرا لما دخله من النقص بترك الطهارة نهر  
 (قوله من سبع الصدر) أما لو ترك ثلاثة من سبع القدم فلم يذكر موطن الكلام عليه (قوله ومن  
 السبي) أي لو ترك ثلاثة منه أو أقل فليس لكل شوط من صدقة إلا أن يبلغ ما يقصر بين أهله من تنقيص  
 الصدقة لباب (قوله) وأحدي الجار الثلاث أي التي بعدهم الحرط والمراد أن ترك أقل جار يوم  
 ثلاث من يوم الحر وعشرة بمابعده وحتى (قوله فكما) أي بنقص ماشاء (قوله) وأقل الحد الذي أي  
 في السراج وتقدم عن الباب التصريحه بقيل إشارة إلى ضعفه فقلت لما في عامة الكتب من المطابق للتنقيص  
 بما شاملكه غير محذور لأنه صادق بما لو شاء شيئا قل لا مثل كفن من طعام ترك ثلاث حصيات مثلا لو بلغ  
 الواجب فيها قدم مع أنه لو ترك حصة واحدة يجب نصف صاع وقد التزم ذلك بعض شراح الباب وقال أنه  
 الظاهر من إطلاقاتهم وهو بعيد كما علمت لأنهم ينقصون قيمة الدم ثلاثي يجب القليل ما يجب في أكثر فينبغي  
 أن يكون ما في السراج سببا لما أطلقوه بمعنى أنه بنقص ماشاء الألف صاع لا أكثر لقلنا لكن ما في السراج  
 مجمل وقد فسره ما نقله بعضهم عن الحر الزاخر إذا بلغ قيمة الصدقات بما ينقص منه نصف صاع يبلغ قيمة  
 المجموع أقل من ثمن الشاة وهكذا إذا نقص نصف صاع وكان ثمن الباقي بمقدار ثمن الشاة بنقص إلى أن يسير عن  
 الصدقة الباقية أقل من ثمن الشاة حتى لو كان الواجب ابتداء نصف صاع فقط كان طعنا واحدا وكان يبلغ  
 هذا بنقص منه ماشاء بحيث يصير عن الباقي أقل من ثمن الهدي اه (قوله) وأحلق الخ اعلم أن الحلق والمخولق  
 ما أن يكونا عزمين أو حلالين أو الحلق عزمي والمخولق حلالا أو العكس فكل على الحلق صدقة إلا أن  
 يكونا حلالين وعلى المخولق دم إلا أن يكون حلالا له يمكن فحلق المحرم رأس حلال يتصدق الحلق بما شاء  
 وفي غيره الصدقة نصف صاع كافى الفتح والحره يعلم ما في قوله أو حلال ووقع في الضائفة فيما إذا كان الحلق  
 حلالا والمخولق محرما له لاشئ على الحلق أنفاقا فلتأمل (قوله) فانه لاشئ عليه أي على الفاعل أما المفعول  
 فعليه الجزا إذا كان محرما للباب وشرحه (قوله) كالقطرة أهذا أن التقيد بنصف الصاع من البراءة فاق فيجوز  
 إخراج الصاع من التبرأ والشعر ط عن القهستاني قال بعض المحققين وأما المخولق بالشعر فله سطر فان  
 كانت الغلة للشعر فانه يجب عليه صاع وإن كانت الغلة فنصفه كذا في خزائن الأكل فان تساويا ينبغي  
 وجوب الصاع احتياطاً وما ذكره في القطر تجري هنا اه (قوله) بعدد قيد ثلاثة وليس الثلاثة قد  
 فان جمع محظورات الأحرار إذا كان بعدد نفسه الخيارات الثلاثة كافي المحط قهستاني وأما ترك شئ من  
 الواجبات بعدد فانه لاشئ فمعه على ما مر أول الباب عن الباب وفيه ومن الأغذار الحلي والبرد والجرح والقرح  
 والصداع والشقيقة والقمل ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها أو التلف بوجودها مع تعب ومشقة فيجوز ذلك  
 وأما الخطأ والنسيان والانغماس أو الكراهة والتموم وعدم القدرة على الكفاية فليست بما عذر في حق الضعيف ولو  
 ارتكب المحذور بغير عذر فواجه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صام ولا عن الصدقة صام  
 فان تعذر عليه ذلك بقي في ذمته اه وما في الظاهر يمين أنه أن يجز عن الدم صام ثلاثة أيام ضعف كافي الحر  
 وفيه ومن الأغذار خوف الهلاك ولعل المراد بالخوف الظن لا يجوز دأهم فقصور التثنية والستران غلب على  
 ظنه لكن بشرط أن لا يتعدى موضع الضرر فيغطي رأسه بالقلنسوة فقط أن اندفعت الضرورة ما حشيت  
 قلب العاصية عليها موجب للدم والصدقة اه قلت يعني إذا كانت تارة عن الرأس بحيث تقطع ريعانها  
 تحرم تعطينة والافتقار من ثمن الفتح وغيره التصريح بخلافه وأما مثل ما لو اضطر لجهة فليس حشيت ثم يأم  
 بخلاف ما لو ليس حبة وقلنسوة فان فيه كفارتين (قوله) ان شاء من الخ هذا ما يجب فيه الدم أما ما يجب فيه  
 الصدقة ان شاء يتصدق بما وجب عليه من نصف صاع أو أقل على مسكين أو صام يوما كافى الباب (قوله) ذبح  
 أهذا أنه يخرج عن العلة بغير الذبح فلو هلك أو سرق لا يجب غيره بخلاف ما لو سرق وهو حي واغنيا ما كل  
 من رعاية طهارة الصدقة وتعامه في البحر (قوله في الحرم) فلو ذبح في غيره لم يجز إلا أن يتصدق بالحرم على ستة

فبنقص ماشاء (أوطاف  
 للقدم) وأصدر محدثا  
 أو ترك ثلاثة من سبع  
 (الصد) ويجب لكل  
 شوط منه ومن السبي  
 نصف صاع (أو إحدى  
 الجار الثلاث) ويجب  
 لكل حصة صدقة إلا  
 أن يبلغ ما فكما  
 وأفاد الحد الذي أه  
 بنقص نصف صاع (أو  
 حلق رأس) محرم أو  
 حلال (غيره) أو رقبته  
 أو قلم لغيره بخلاف ما لو  
 طيب عضو غيره أو  
 ألبسه مخطاطاه لاشئ  
 عليه اجابا ظهيرة  
 (تصدق بنصف صاع  
 من بر) كالقطرة (وان  
 طيب أو حلق) أو ليس  
 (بعدد) خير ان شاء  
 (ذبح) في الحرم

مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع خنطة فيعين به بدلا عن الطعام بحر **(قوله)** أو تصدق) أفاد أنه لا يمن التبلد عند محدود ربحه في الصبر تعالى فتح فلا تنكح إلا بالحنه خلافاً لابي يوسف واختلف النقل عن الامام **(قوله)** بثلاثة أصوع طعام) إضافة أصوع وهو يفتح الهمزة (١) وضم الصاد وسكون الواو أو بسكون الصاد وضم الواو جمع صاع شرع النفاية القاري والطعام الربط طريق الغلبة فهستان **(قوله)** على ستة مساكين كل واحد نصف صاع حتى لو صدق به على ثلاثة أو سبعة فظاهر كلامهم أنه لا يجوز لأن العدد مخصوص عليه وعلى قول من اكتفى بالاباحة ينبغي أنه لو غنى مسكيناً واحداً وعشمة أو ثمانية أياماً لم يجوز أخذاً من مسئلة الكفارات نهر تبعا للصبر **(قوله)** أين شاء) أي في غير الحرم وأوفيه ولو على غير أهله لا لحلاق النص بخلاف الفج والتصدق على فقرامة أفضل بحر وكذا الصوم لا يتصدق بالحرم فيصومه ابن شاه كما أشار إليه في الصبر وصرح به في التبرع بالمال عن الجوهر وتوغيرها **(قوله)** ووطوءه) أي بالاج قدرا الحشفة وإن لم ينزل ولو محال لا يمنع وجود الحرادة واللذة وسواء كان في امرأة واحدة أو أكثر أجنبية أو لامة أو امرأة أو لا ابتعدت أدم الابتعاد جلس إذا لم ينو بالتأخر فرض الاحرام كما مر عليه أفاد في الصبر **(قوله)** في إحدى السبلين السبل يذكر ووثب أي القبل والدر قال في التبرع هذا في الدار مع الروايتين وهو قوله ما **(قوله)** من آدمي فلا يصدق بوطء البهيمة مطلقا لقصوره بحر أي سواء أنزل أو لا وقد ألقوا التي لا تنهي بالبهيمة كما مر في الصوم فيقتضي عدم الفساد بوطء البهيمة والصغيرة التي لا تنهي رملى ويحرم في شرح الباب **(قوله)** ولو ناسيا) مثل التعميم العبد لكن يازمه الهدى وقضاء الحج بعد التقوى سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤاخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فله يؤاخذ به الحال ولا يجوز لأطعام المولى عنه الألف الاحصار فان المولى يبعث عنه لعل هو فلا اعتق فعله بحجة وعمره بحر **(قوله)** أو مكرها) ولا رجوع على المكر كما ذكره الاسياني وحكي في الفتح خلافاً لرجوع المرأة بالدم إذا أكرهها الزوج ولم أره ولا في رجوعها بمؤنة مجها بحر **(قوله)** أو ميسرا) يؤيدان للفسد الصلاة والصوم لافرقه بين المكلف وغيره فكذلك الحج وما في الفتح من أنه لا يفسد به ضعف بحر ونهر **(قوله)** لكن لادم ولا قضاء عليه) أي على الصبي أو الجنون وأقر دالمهم لمكان أو وكذا الأمضى عليهم في احراسهم لعدم تكليفهم في شرح الباب **(قوله)** قبل وفوف فرض) بالإضافة للسبابة أي وفوف هو فرض أو بدونهما مع التوفيق في معالي الوصفة أي وفوف مفروض والمراد بالفرضية الركنية فمثل حج النقل وخرج روفوف المزدلفة إذا جامع قبله فانه لا يفسد الحج لكن فيه بدنة **(قوله)** يفسد حجه) أي بقصه نقصا فاحشا ولم يطله كافي المضمرات فهستان قال صاحب الباب بعد نقله عنه وهو قدس حسن زيل بعض الاشكالات قال القاري قلت من جعلها المضى في الأفعال لكن في عدم الابطال أو بضاعة أشكال وهو القضاء إلا أنه يمكن دفعه بأنه لو أدى على وجه الكمال اه أقول حاصله أنه ليس المراد بالفساد هنا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالصلاة بلا طهارة بل المراد به الخلل الفاضل الموجب لعدم الاعتداد بفعله ولو جوب القضاء ليجز عن العهدة فالحقيقة الشرعية موجودة ناقصة نقصا آخر جها عن الاجزاء ولهذا صرح في الفتح عن البسوط بأنه باقساد الاحرام لم يضر صار جاعته قبل الاعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لمكان خار جاعته ولما كان يازمه موجب تركه بعد ذلك من المظهور انود كرفق الباب وغيره أنه لو أهل بحجة أخرى بنوى قضاء ما قبل أدائها فهي هي ونبتة لقولنا تصح ما لم يضر من الفساد تو بهذا أظهر أن قول بعض معاصري صاحب الصران الجواز افسد لم يفسد الاحرام معناه لم يطل بالمعنى الذي ذكرنا فلا ردماء ورد عليه من نصريحهم بفساده ثم ان هذا يفسد الفرق بين الفساد والبطلان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو مستثنى من قوله لم يفرق بينهما في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيد ما صرح في الباب في فصل محرمات الاحرام من فساد الجامع قبل الووف وبطله الردة والله تعالى أعلم **(قوله)** وكذلك لو استخلفه كرجاء والفرق بينهما من اذا وطئ بهيمة حبس لا يفسد حجه أن داعي الشهوة في النسأ أتم فلم تكن في جانبين فاضرة بخلاف الرجل إذا جامع بهيمة ط **(قوله)** أو ذكرا مقطوعا ولو نصير آدمي ط **(قوله)** ويعني الخ) لان التحلل من الاحرام لا يكون إلا بأداء الأفعال أو الاحصار

(١) قوله وضم الصاد وسكون الواو يفتح القلب. الصاد تعين القلب للمكان فيصير أصوع عدد الهمزة وانتظر المصباح كسبه معصده

(أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة مساكين) أين شاء أو صام ثلاثة أيام ولو متفرقة (ووطوء في إحدى السبلين) من آدمي (ولو ناسيا) أو مكرها أو ناسيا أو ميسرا وذكره الجسادي لكن لادم ولا قضاء عليه (قبل وفوف فرض يفسد حجه) وكذلك استطلت ذكر جمار أو ذكرا مقطوعا فسد حجهما أجماعا (وعني) وجوبا



ولا وجود لاحدهما وانما وجب المضي فمعهم فسد كما أنه مشر وع باصله دون وصفه ولم يسقط الواجب به لنفسه نهـ **(قوله كذا)** أى ففعل جميع ما يفعله في الجمع الصحيح ويحتمل ما يحتمل فيه وان ارتكبت محظورا ففعله ما على التعجيب **(قوله ويذبح)** ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما شرح في غاية البيان بحر قلت وهذا صريح بخلاف ما ذكر قبل هذا في مقدمتنا أول الباب **(قوله ويقضى)** أى على الفور كما يفعله بعض المحسنين عن الصريحين وقال لغير الرأى ويقضى أى من قابل لوجوب المضي فلا يقضى الا من قابل وساقى في مجاوزة الوقت بفرا حرام أنه لو عذرهم أحرم بعمرة أو حجة ثم أقصد تلك العمرة أو الحجية وقضى الحج في عامه يسقط عنه الدم فهو صريح في جواز القضاء من عامه لتدارك ما فاتة فليست أمه **(قوله ولو تسلا)** لوجوبه بالشروع **(قوله هل يجب قضاءه)** أى قضاء القضاء الذى أقصد متى يقضى جنتين الأولى والثانية **(قوله لم أره الخ)** البحث لصاحب التهرت قال فيملا مثل عن ذلك أم الرسالة وقيل كونه انما شرع فيه مسقطا لما لم يأت المراد بالقضاء معناه المعوى والمراد بالاعادة كما هو الظاهر اهـ **(قوله ووافقه قول القهستاني)** الأول أن يقول وأعاد لان جميع العمرة اهـ ولما قال ابن الماعنى التمرير ان تسميته قضاء محال شارحه لانه في وقته وهو العرف هو اداعى قول مشايخنا اهـ أو حدث كان الثاني إذا لم يكن حجا آخر أقصد لانه لم يشرع فيه ما زان نفسه حجا آخر بل شرع فيه مسقطا عليه في نفس الامر وليس هو طالع حتى رد أن القلان يارزبه القضاء كما مر أول فصل الاحرام كذا حتى وحدث فلا يارزبه قضاء حجا آخر وانما يارزبه أدائه الثالث ان الواجب عليه كامل حتى يسقطه الواجب فكما أقصد لانه معسوى الواجب عليه أولا كما هو شرع في خلافه فافسد ما قد وجد العلامة الشيخ اسمعيل التابلي هذه المسئلة متفقون فقال ولغفل المصنف لوقته الخ ثم من قابل برضاء تلك الحجة فافسد حتى لم يكن عليه الا قضاء حجة واحدة كالأقصد قضاء صوم رمضان اهـ **(تنبيه)** تقدم في كتاب الصلاة أن الاعادة فعل مثل الواجب في وقت محلل غير الفساد وهذا المحلل هو القضاء فلا يكون اعادة لكن مرادهم هذا بالقضاء الطلاق ما على عدم الفرق بينهما في العبادات وقد علمت أن الفرق بينهما في الجفوف صدق عليه التعريف المذكور على أن تأخذ منها هذا من الميزان نعم يفهم ان الانسان مثل الفعل الاول على صفته كمال فافهم **(قوله ولم يتفرقا)** أى الرجل والمرأى القضاء بعد ما أقصد انهما بالجماع أى بان أخذ كل منهما طر يقا غير طريق الآخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه نهـ **(قوله لم يداين ثفاف الوفاق)** كذا في الجرح عن المحقق وغيره مثله في الباب وكذا في القهستاني عن الاختيار وقد رجعت الاختيار فرأيت أنه كذا فافهم قال في شرح الباب وأما ما في الجامع الصغير وليس الفرقه نبي أى بأمر ضرورى وقال قاضى خان يعنى ليس بواجب وقال زفر وما لث الشافى يجب افتراءهما وأما وقت الافتراق فعندنا وزفر أنهما وعندنا كذا آخر ما من البت وعند الشافى اذا اتى بالى مكان الجماع **(قوله بعد وقوفه)** أى قبل الحلق والطواف **(قوله ويجب بدنة)** يشمل ما إذا جامع مرة أو مراراً انما المجلس فان اختلف في بدنة الاول وثمة الثاني بحر وسئل العامد والناسى كاضر حبه في المتن والباب خلافا لما في السراج من أن الناسى عليه شاة قال في شرح الباب وهو خلاف ما في المشايخين الروايات من عدم الفرق بينهما في سائر الخنايا وصرح بخصوص المسئلة في الخاتمة **(قوله قبل الطواف)** أى طواف الزيارة كله أو أكثره كفى التهر **(قوله تلحقه الحنابة)** أى لوجود محل الاول بالحق في حق غيره التساع ما ذكر من التفصيل هو ما عليه المتن ومنه في المنسوط والداع والاسيما على وجوب البدنة قبل الحلق وعدمه وفي الفتح أنه الاوجه لا يطلق ظاهر الزاوية وجوبها بعد الوقوف بلا تفصيل وانما في الجرح والتهر وأما لو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الحلق فليتحمل شاة الباب قال شارحه القولى كذا في الجرح الآخر وغيره ولعل وجهه ان تنظيم الخنايا انما كان لمرأته هذا الزكـ وكان مقتضاه أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف الا أنه يجوز فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفا على أداء الطواف بالنسبة الى الجماع اهـ ولما مر أن وجوب الشاة في هذه المسئلة لا تزاحم فيه لاحد خلافا لما في شرح النفاة لقارى حيث جعله محل الخلاف المذكور فله نهـ

في فاسده كجائزه (ويذبح  
ويقضى) ولو تسلا ولو  
أقصد القضاء هل يجب  
قضاؤه لم أره والذى  
يظهر أن المراد بالقضاء  
الاعادة (ولم يتفرقا)  
وجوباً بل نبيان خاف  
الوقاع (د) وطؤه (بعد)  
وقوفه لم يقصد حجه  
وتجب بدنة وبعد  
الحلق قبل الطواف  
(شاة) تلحقه الحنابة

استشكلها في الفتح بان الطواف قبل الحلق لم يجعل به من شيء فكان ينبغي وجوب البدنة وعل جوابه من التوسعة  
 المذكور عن شرح الباب خذوا لم يذكر حكم جاع القارن قال في الزهر فان جامع قبل الوقوف وطواف العمرة  
 فسد بغيره وعمرته ولم يضمنان وسقطت عندهم القارن وان بعدهما قبل الحلق لزمه بدنة للحج وشاة للعمرة واختلف  
 فيها بعده اه وتوضيحه في البحر (قوله ووطؤ في عمرته) شمل عمرة المتعة ط (قوله وزيح) أي شمل بحر  
 (قوله ووطؤ بعد أن يعقذ) ولم يفسد المناسب يقول لم يفسد وزيح لصح الاختيار عن المحدثين ان تكلف  
 إلى تقدير العائد قال في البحر وشمل كلامه ما إذا طاف بالباقي وسعى أو لا لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه  
 عليه لانه بالحق يخرج عن احرامها بالكلية بخلاف ما حرم الحج والباقي المصنف حكم القارن بالبحر والمفرد  
 بالعمرة على منسحق القارن والمتنع اه (قوله أي حيوانا بالبحر) زاد غيره في التعريف ممتنعاً بجانحه أو قوائمه  
 استعازا عن الحقة والعقرب وسائر الهوام والبري ما يكون أو الدمق البر ولا عبرة بالشئ أي المكان واحتز به عن  
 البحر وهو ما يكون أو الدمق الماء ولو كان شوا في البر لان التواء أصله والكنية تبعه ما عرض فكذب الماء  
 والفسد عن الباقي كما فسدت الفخ قال وشمل السرطان والتمساح والسطحاة بحري يجعل اصطداه للبر  
 بنص الآية وعمومه امتثالاً للغير لما كقول من هو الصحيح خلافاً لما في منسحق الكرماني من تخصيصه بالسمك  
 خاصة أما البري فحرام بطريقين ولو غير ما كقول كل خير كافي البحر عن المحيط اما استنبه بعد من الذب والغراب  
 والحدأة والنسج الصائلي وما إلى القواست فليست بصدق قال في الباب وأما طيور البحر فلا يجعل اصطداها لان  
 توادها في البر وعزها مشارحة إلى البدائع والمحيطات في البحر من أن توادها في الماسق قبل أو لا في ما مر من  
 اعتبار التواء فافهم ودخل في المتوحش بأصل خلقته فخور القلي المستأنس وان كانت ذكاته بالبحر يخرج  
 البحر والشاة إذا استوحشا وان كانت ذكاته بالبحر لان المنطور اليه في الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة  
 الإمكان وعدمه بحر وخرج الكلب ولو وحشاً لانه أهلي في الأصل وكذا السنور إلا أنه أما البري فغيره وإن كان  
 عن الامام فتح وجزئي الصرمان كالكلب (تنبيه) قال في شرح الباب والظاهر أن ما بالبحر ولو جد في  
 أرض الحرم على صيد أيضاً للعموم الآية وحديث هو الطهور ماؤه والحل ميتته وقد صرح به الشافعي حيث  
 قالوا لفرق بين أن يكون الصر في الحل أو الحرم اه وفي حديث من جعن الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية  
 الخلقة وفي بعضها ستانة كالجاموس فانه في بلاد السودان مستوحش ولا يعرف منه ستانس عندهم  
 اه ولم ينح حكمه وظاهره أن الحرم منهم في بلادهم محرم عليه صيده ما دام فيها والله تعالى أعلم (قوله وأودل عليه  
 قاتله) أراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء كانت دالة حقيقية بالأعلام مكانه وهو غائب ولا بحر فقتل فيها  
 الإشارة كإشراؤه كلام الشارح وهي ما يكون بالحضرة وتفسر هافي الفتح بأنها تحصل بالدلالة تغير اللسان اه  
 ومقتضاه أن الدلالة أعم لحصولها باللسان وغيره وذكر الشيخ اسمعيل عن البرجندى ما نصه ولا ينبغي أن ذكر الدلالة  
 يعني عن الإشارة وقد تنحصر الإشارة بالحضرة والدلالة بالقبعة اه فكان ينبغي أن يزعم المصنف وأعانه عليه وأمره  
 بقتله لحديث أبي قتادة في الصبي عن رجل منكم أحد أمره أو أشار إليه وفي رواية مسلم هل أشرتم أو أعنت قالوا لا  
 قال فكفوا وقول الحران المراد بالدلالة الاعانة لا شمل الاحرام إلا اعانة فيه ما لم تكن بعده دالة على ما يأتي قريباً  
 ثم شمل ما أدخل الصيد مكانه فله على طريقه أو على يده وما لونه على آفة ترميهما كذا أو أعاره الله على  
 المعتمد الا إذا كان مع القاتل سلاح غيرها على ما عله أكره للشافعي (تنبيه) قبل الدال بالحرم  
 ما رجاع الضمير إليه وطلق في القاتل لأن الدال الحلال لا شيء عليه إلا الأثم على ما في المشاهير من الكتب وقبل  
 عليه نصف القيمة شرح الباب ولا يشترط كون المذلول محرماً فلو قتل حلالاً في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء  
 دون المذلول لباب (قوله مصادفة) هذا الشرط لو جوب الجزاء على الدال المحرم أما الأثم فصق مطلقاً  
 كافي الصر إذا في الزهر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبني أو أشير به بحر ويصدف  
 رمي أو أشر به بحر أو خير أو صدق الأول ولم يكن به ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد منهما الجزاء ولو  
 كتب الأول لم يكن عليه (قوله غير عالم) حتى لو دله والمذلول يعطيه أي برؤية أو غير ذلك على الدال ليكون

(د) ووطؤ (في عمرته)  
 قبل طوافه أربعة  
 فسد لها فحش وزيح  
 وقضى (وجوباً د)  
 ووطؤ (بعد أربعة  
 ذبح ولم يفسد) خلافاً  
 للشافعي (فان قتل محرم  
 صيداً أي حيواناً بالبحر  
 متوحشاً بأصل خلقته  
 (أودل عليه قاتله)  
 مصادفة غير عالم





بل يكون تطوعاً (أو  
صام عن طعام كل  
مسكين يوماً وإن فضل  
عن طعام مسكين) أو  
كان الواجب ابتداء  
أقل منه (تصدق به أو  
صام يوماً) بله (ولا  
يجوز أن يفرق نصف  
صاع على مسكين) قال  
المصنف تبعاً للبحر  
هكذا ~~ص~~كروه هنا  
وقدم في الفطرة  
الجواز فبني كذلك  
هنا وتكفي الإباحة  
هنا كدفع القيمة (ولم  
أن يدفع) كل الطعام  
(المسكين واحداً)  
يختلف الفطرة لأن  
العدد منصوص عليه  
(كالجواز دفعه) أي  
الجزء (الذي من لا تقبل  
شهادته كإسائه  
وإن علواً وفرعاً وإن  
سفل وزوجته وزوجها  
و) هذا (هو الخكم في  
كل صدقة واجبة) كأم  
في المصنف (ووجب  
بحرجه وتنف شجرة  
وقطع عضوه مانع)  
أن لم يقصد الإصلاح فإن  
قصده كتحصيل جماعة  
من سنور أو شبكة فلا  
شي عليه وإن ماتت (و)  
وجب (بشفر يشه  
وقطع قوائم) حتى  
خرج من حيز الاستماع

يكون الواجب ثلاث ميعان مثلاً دفعها إلى مسكينين وكذا دفع الكل الواحد لكنه ساقى التصريح به  
فإنهم (قوله بل يكون تطوعاً) أي يكون الجمع في صورة الأقل والراشد على نصف صاع كل مسكين في صورة  
الاكثر تطوعاً ح (قوله أو صام) أطلق فيه وفي الأ طعام فدل أنهم يجوز أن في الحل والحرم ومتفرقا  
ومتابعاً للاق النصف فمما بحر (قوله أقل منه) بأن قل ربوعاً وعصفوراً فوجهاً أيضاً بحر (قوله  
تصدق به) أي على غير الذين أعطاهم أو الشرح الباب (قوله ولا يجوز أن يفرق) لأن أقل منه (قوله  
قال المصنف تبعاً للبحر الخ) عبارة البحر وقد حقت بأن نصف الفطرة لا يجوز أن يفرق نصف الصاع على  
مسكين على المذهب وأن المقاتل بالجمع الكرخي فبني أن يكون كذلك هنا والنصف هنا مطلق فيجوز على  
المطابق لكن لا يجوز أن يعطى مسكين واحد كالفطرة لأن العدد منصوص عليه اه وصاحبه اختيار الجواز  
إذا فرق نصف صاع على مسكين للاق النصف وقام على الفطرة إلا إذا أعطى كل الواحد مسكين واحد  
تقريب العدد المنصوص في قوله تعالى طعام مسكين لكن لا يخفى أن جواز التفرق بمختلف العامة كب  
الذهب على أن الملاق النصف يجعل على المهود وفي الشرع وهو دفع نصف الصاع فقير واحد تأمل (قوله  
وتكفي الإباحة هنا) أي بخلاف الفطرة كما مر قال في شرح الباب وهذا اعتدائي يوسف خلافاً لمحمد وعن  
أبي حنيفة وروايتان والأصح مع الأول لكن هذا الخلاف في كفارة الحلق عن الأدنى وأما كفارة الصد  
فيجوز الأ طعام على وجه الإباحة بخلاف فممن لهم طعاماً بقدر الواجب وعكس منه حتى يستوفوا لا كتبت  
مشعرت غداً أو عشاها وإن غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو العكس حاز والمصحح كونه مائة وما لا يشترط  
الأدام في خبر الزبير واختلف في غيره وعامة فيه وانظر ولم يستوفوا لا كتبت عاشرهم من القدر الواجب  
هل يلزمه أن يزيد أن يشعوا والظاهر نعم تأمل (قوله كدفع القيمة) فمدفع لكل مسكين قيمة نصف صاع  
من رب ولا يجوز أن ينقص عنها كإلى العين بحر لكن لا يجوز أداء المنصوص عليه بعضهم عن بعض باعتبار القيمة  
حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسطى أو أدى نصف صاع من غر بطلع قيمته نصف  
صاع من راء أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي شرح الباب قلب والمنصوص هو الزبير  
والشعر وقد قهما وسوقهما والتمروا إلى رب بخلاف نحو القرية والمائش والعدس فلا يجوز إلا باعتبار القيمة  
وكذا أئمة فلا يجوز به قدر وزن نصف صاع في الصبي كإلى شرح الباب (قوله ولا أن يدفع الخ) قال في شرح  
الباب وأدفع طعاماً مسكيناً إلى المسكين واحداً بل في يوم دفعة واحدة أو دفعات فلا راء فيه واختلف  
للمشايخ فيه وعامة لم يجوزوا إلا عن واحد وعليه الفتوى اه واحترز بقوله في يوم عما أدفع إلى الواحد في سنة  
أبام كل يوم نصف صاع فأنه بحرته عندنا كما بحرته قبله ولا يخفى أن للمسكين الواحد غير قديح لو دفع الكل  
إلى مسكينين يكفي عن اثنين فقط والباقي تطوع كما مر في قوله أو أكثر منه (قوله إلى من لا تقبل شهادته)  
عدل في البحر عن تعريضهم بهذا الاعتبار بقوله إلى أصله الخ وقال له الأولى فلذا تبعه المصنف لكن خالفه  
الشارح لأنه أخصر وأظهر لشموله محله ولا رد للنقص بالشرية لأنه إنما لا تقبل شهادته فيها ومثله  
ينهم إلا مطلقاً فإنهم (قوله وهذا) أي عدم جواز الدفع إلى أصله الخ (قوله كما مر في المصنف) أي في باب  
مصرف الزكاة غير ما حاشيت قال ولا إلى من ينهم ولا لأوز وحة الخ فذكر ذلك في ذلك الباب مصرف الزكاة  
الحكم في كل صدقة واجبة فإنهم (قوله ووجب بحرجه) أعاد كره بعد ذكر الفطر التي لم يمتعه فلو غلب  
ولم يعلم موته ولا حاشته فالاحسان أن يلزمه جمع القيمة أحاطاً بمن أخضعه من الحرم ثم أرسله ولا  
يندرى أدخل الحرم أم لا يحيط ولزوم من الحرم ولم يبق له أثر لا سقط الجزاء مباح وفي المحيط خلافه  
واستظهر في البحر الأول وسقى في الباب على الثاني وقوامي النهر (قوله مانع) فيقوم خصيائهم نقصاً  
غشقرى عما بين العتين هدياً أو نصوص ط عن القهستاني قال وهذا ولم بحرجه من الحرم ونحوه عن حيز  
الاستماع والأضن كل القيمة اه ولم يكره حتى قبله ضمن قيمته فقط وسقط نقصان الجزاء كما حقه  
في الفتح تبعاً للدين على خلاف ما في البحر عن إحيط وتبامه فيما غلقته عليه (قوله حتى خرج عن حيز  
الاستماع) غير تعال الدور بحر في الغاية دون التعديل لأن المراد بالشر والقوام جسمه ما الصادق بالقليل

منه ما لا شك أنه لا يشرط في لزوم كل القيمة تنف كل الريش وقطع كل القوائم بل المراد ما يخرج منه عن حيز  
الاستماع أي عن أن يبقى يتمتع بنفسه فافهم والحزب كافى الجراح بمعنى الناحية فهو هنا معجم كافى القسائى  
فهو كطهر في قوله يظهر الغيب ولا وجه لقول بأنه من إضافة المشبهة للمشقة فافهم **(قوله)** غير المذر بكسر  
الذال بمعنى الفاسد فبقية لا تلوه كسر يصفه مذرة لاشئ عليه لان ضمانها ليس لذاتها بل لعرضية أن تصير صيدا  
وهو مفقود في الفاسد ولو كان لقشر هاقمة كبيض النعام خلا لما قاله الكرماني لان المحرم غير مسمى عن  
التعرض للقشر كافى الفتح يخرج لمخاضا **(قوله)** وتخرج من غرسه معطوف على قوله ينتف قال في اللب  
وان خرج منها أى من الضيق ففى حسب فعله قيمة الفرج حيا ولا شئ في البيضة اه وقوله به متعلق بحسب قال  
في البصر وقيد بقوله به لانه لو علم موته تغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لانعدام الامانة ولا يفسد لعدم  
العرضية اه ولو لم يعلم أن موته بسبب الكسر أو لا فالقاس أن لا يفرغ من غير البيضة لان حيا الفرج غير معلومة  
وفى الاحتصان عليه قيمة الفرج حيا غائبة **(قوله)** وذبح حلال صيد الحرم سعيده المصنف حفظ المسئلة  
وتكلم عليها هناك **(قوله)** وحطبه لانه لان العين من أجزائه الصد فبقية قيمته كما صرح به في النقا والمثني وكذا  
لو كسر يسه أو جرحه ضمن كافى البصر ثم ان ذكر الشارح المغفول وهو لونه بقيد أن الحلب مصدر مضاف  
الى ضمير الفاعل وهو الحلال مع أنه غير قيد فالقول ذكر كثر منه جعل المصدر مضافا الى ضمير المغفول وهو الصيد  
لكان أولى لانه يشمل حيثما اذا كان الحلب مخر ما كنه لا يختص بصيد الحرم تأمل **(قوله)** وقطع حسنة  
وشجره ذكر النووي عن أهل اللغة أن العشب والحلل بالقصير اسم الربط والحشيش لباس وأن الفقهاء  
يطلقون الحشيش على الربط أيضا عازا الاعتبار ما أول الله اه وفي الفتح والشجر اسم للقامم الذى يحث بهو  
فأذا حث فهو حطب اه أو أطلق في القاطع فتأمل الحلال والمحرم وقيد بالقطع لان شئ في المقالوع ضمان وأشار  
بضمين قيمته الى أنه لا مدخل للصوم هنا والى أنه علكه باداء الضمان كافى حقوق العبادو يكره الانتفاع مبيعا  
وغيره ولا يكره لأشترى وتعلم في البصر **(قوله)** غير مملوك ولا مئنت اعلم أن التائب في الحرم مما جاف أو منكسر  
أو آخر أو غيرها والسنن الأولى مستثنى من الضمان كما يأتي وغيره ما ان يكون ما ينبت الناس أولا والاول  
لا شئ فيه سواء كان من جنس ما ينبت الناس كالزروع أولا كخيلان والثاني ان كان من جنس ما ينبتونه  
فكذلك والافقه افرأه فافيه الجزاء هو التائب بنفسه وليس بما ينبت ولا منكسر ولا ياجا فالاول ان ذرا  
كأثر زرع في البصر وذكر أن المراد من قول الكثر غير مملوك هو التائب بنفسه مملوكا ولائلا يرد عليه ما لو نبت  
في ملك رجل ما لا يستتبت كام خيلان فانه مضمون أيضا كائنص عليه في المحيط وما أجابه في التهم لم يظهر  
وجه محتمه فلنا خلاف الشارح حادته ولم يتابعه بل تابع البصر وياتى قرين الشرح **(قوله)** فقطعها انسان  
لم يذكر ما اذا قطعها المالك ونقل في غاية الاتقان عن محمد أنه قال في أم خيلان تبت في الحرم في أرض  
رجل ليس لصاحبه قطعه ولو قطعه فعليه لعنة الله ومقتضيان لا يجيب عليه جزاء لكنه مخالف لما مر من ان  
كل ما ينبت بنفسه ولم يكن من جنس ما ينبت الناس فله القيمة سواء كان مملوكا أو لا فينبغي أن تارة قيمة  
واحدة خلق الشرع أو قد تفرع أفندي وصرح في شرح الباب بضمانه حازمابه **(قوله)** بناء على قوله المالح اما  
على قول الامام ان أرض الحرم سوايب أى وأفاف في حكم السوايب فلا يتصور قولهم لو نبت في ملكه محز  
وعليه فالواجب قيمة واحدة خلق الشرع فقط **(قوله)** فالو من جنسه المالح لان الذى ينبت الناس غير مستحق  
للا من بالاجل وما لا يتصوره عاذا أنبتوا التقي بما ينبتونه عادة فكان مثله مجامع انقطاع كمال النسبة  
الى الحرم عند التنسبة الى غير ما لا نبات كإلى الهداية والعتاية شرب لالة **(قوله)** كضلوع أى اذا انقلعت  
شجرة ان كانت عروقها لا تنسبها فلا شئ يقطعها الب **(قوله)** ولذا أى يكون الشجر والخشيش الذى  
هو من جنس ما ينبت الناس لا شئ فيه من جزاء خلق الشرع ولا من حرمة ط **(قوله)** حل قطع الشجر المثر  
أى وان لم يكن من جنس ما ينبت الناس لكن ان كان له مالك توقف على انازته ولا اوجب قيمته كالأختي  
ط **(قوله)** لأن أعلموا الخ يدل من قوله وفي المالح لأن ما كان من جنس ما ينبت الناس اذا نبت

(وكسر يسه) غير المذر  
(وتخرج من غرسه) ميت  
(به) أى بالكسر (وذبح)  
حلال صيد الحرم  
(وحطبه) لونه (وقطع)  
حشيشه وشجره حال  
كونه (غير مملوك) يبنى  
التائب بنفسه سواء كان  
مملوكا أو لا حتى قالوا لو  
تبت في ملكه أم خيلان  
فقطعهما انسان فعليه  
قيمة لما نكها وأخرى  
خلق الشرع بناء على  
قولهما الملقى به من علق  
أرض الحرم (ولا مئنت)  
أى ليس من جنس  
ما ينبت الناس فالو من  
جنسه فلا شئ عليه  
كضلوع وورق لم يضر  
بالشجر ولما جعل قطع  
الشجر المثر لان اجماره  
أقسام مقام الانبات

(قبحه) في كل ما ذكر

(الامانج) أو انكسر

لعدم البناء أو ذهب

بحجر كانوا أو ضرب

فسطاط لعدم إمكان

الاحتراز عنه لأنه تبع

(والعبرة للأصل لانقصه

وبعضه) أي الأصل

(كهو) ترخيصا للحرمة

(والعبرة لمكان الطائر

فإن كان) على غنم

بحيث (لوقع) الصيد

(وقع في الحرم فهو صيد

الحرم والا لولو كان

قوائم الصيد) القائم في

الحرم ورأسه في الحل

فالعبرة بقوامه وبعضها

ككلها (لأرأسه) وهذا

في القائم ولو كان نائما

فالعبرة لرأسه بسقوط

اعتبار قوامه بحيث

فاجتمع الميخ والميصرم

والعبرة لحالة الأري

إذا رام من الحل ومن

السهم في الحرم يجب

الجزاء استحسانا بدافع

(ولوسرى بوضا أو نوا) أو

أوطى لين مبيد

(فمنه) ليحرم (أكله)

فإن ربه ويكره ويجعل

شبهه في الفساد شاء

(قوله) يقتضى أن الحل

لا يثبت الحل لعل الصواب

إدخال الحل بالحرمة

أو يقول وهو كذلك

بل وليس كذلك تأمل

بنفسه أم لا يحجب فمضى لا معتبرة ما أنتبه تأمل (قوله قبحه) فاعل وجوب قوله في كل ما ذكر أي قيمة  
ما تألفه في كل ما ذكر من المسائل الثانية في الأولين والخامسة قيمة الصيد في الثالثة والبعض في الرابعة  
الفرخ وفي السابعة الحشيش وفي الثامنة الشجر (قوله الامانج أو انكسر) أي فلا  
يفضيه القاطع إلا إذا كان مجاوا كضمين قبحه لما لكه كأي شرح القلب والحق بالبحر اليابس وقدمه أنه يسمى  
حطبا (قوله) أو ضرب فسطاطا أي خيمة ومنه ما لو ذهب بحشمه أو متى دونه كأي القلب (قوله) أو لعدم إمكان  
الاحتراز عنه لأنه تبع (كذا في بعض النسخ والصواب ذكر قوله لأنه تبع بعد قوله لانقصه كأي بعض النسخ  
(قوله) والعبرة للأصل الخ) في الجرح عن الأجناس الأغصان تابعة لأصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن  
يكون أصلها في الحرم والأغصان في الحل فعلى قاطع الأغصان القيمة الشافعية عكسه فلا تنى عليه فيما الثالث  
بعض الأصل في الحل وبعضه في الحرم ضمن سواء كان القص من جانب الحل أو الحرم اهـ (قوله) والعبرة  
لمكان الطائر) أي مكانه من الشجرة لا لأصله لأن الصلبيس تابعها ط (قوله) بحيث لوقع الصيد) فسر  
الصبيد به مع أن مرجعه الطائر قصد التجميع فان هذا الحكم لا يخص الطير اهـ ح (قوله) والا لولو وقع في  
الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ القصن شأ من الحل والحرم فالعبرة للحرم ترجيحاً للطائر كما يعلم من نظائره ط  
(قوله) القائم) يحتمل ما يذ كر من التام ولو قال والعبرة لقوائم الطير لمكان أخضر وأعم له فيصحب ما إذا  
كانت في الحل ط (قوله) وبعضها ككلها) أي لو كان بعض قوامه في الحرم فهو ككلها فيجب الجزاء قال في  
شرح اللباب أي من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحل أو الحرم وهذا في القائم لأحاجة إليه مع قوله  
سابقه القائم ط (قوله) ولو كان نائما فالعبرة لرأسه) مقتضاه أنه لو كان رأسه في الحل فقط فهو من صيد الحل وبه  
صرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع الميخ والميصرم اهـ من صيد الحرم لأن القاعدة ترجع الحرم وعبرة  
العصر كالصبيحة فيما قلنا وكذا قوله في اللباب لو كان مضطجعا في الحل وجزء منه في الحرم فهو من صيد الحرم  
وقال شارحه القاري أي جزء كان وقال الكرماني لو مضطجعا في الحل ورأسه في الحرم بض من الحرم لأن العبرة لرأسه  
وهو موهوم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل إن لم يكن مستقرا على قوامه يكون عترة تنى ملقى  
وقد اجتمع فيه الحل والحرم فغير صحيح جانب الحرمة أحاطا في الدائم أعما فعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائما  
عليها وجعه إذا كان مضطجعا اهـ وهو بظاهرة كقائل في الغاية يقتضى أن الحل لا يثبت إلا إذا كان خيصة في  
الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك في الميسوط إذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم وإنه  
أعلم اهـ فافهم (قوله) والعبرة لحالة الأري) أي المعتبر في الأري حالة الأري حالة الوصول عند الإمام حتى  
لوري مجوسى إلى الصيد فاسلم ثم وصل السهم إليه لا يؤكل ولوري مسلم فارتد ثم وصل السهم يؤكل ح عن  
العصر (قوله) إذا رام ما الخ) أقول قال في اللباب ولوري صيد في الحل فهو بفضاها السهم في الحرم ضمن ولو  
رام في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم غفاته لم يكن عليه الجزاء ولكن لا يحل أكله ولو كان الأري في  
الحل والصيد في الحل الآن بينهما مقاطعة من الحرم فرفقها السهم لأشئ عليه اهـ ولا يجزى أن ما ذكره الشارح  
هو المسئلة الأخيرة كالموارد مع أنه قد عرفت في الصرا أيضا أنه لا شئ فيها من غير حكاية استحسان أو قس  
واعتسك ذلك في المسئلة الأولى حيث نقل أولاً عن الثانية وجوب الجزاء وإنه اختلف كلام الميسوط في  
موضع لا يحى وفي موضع يجب وأن هذه المسئلة مستتة من أصل أي حنفية فإن عند المعتزلة الأري الذي  
هذه المسئلة خاصة ثم نقل عن البدائع أن الوجوب استحسان وعلمه قياس ووقع بهين كالأري للميسوط وكذا  
صرح القاري عن الكرماني بأنها مستتة احتياطاً في وجوب الضمان وبه ظهر أن الشارح اشتبه عليه  
أخذى المستثنى من الأري بوسيلة إلى ذلك صاحب التمر ولا يصح حل كلامه على ما إذا حر السهم في الحرم  
وأصاب الصيد في الحرم لأنه إن كان الصيد وقت الأري في الحرم لم تكن المسئلة مستتة من اعتبار حالة الأري  
ويكون وجوب الجزاء لا شئ فيه قياساً واحتسناً وما تفرع عن الحرم أرفقه وإن كان الصيد وقت الأري في  
الحل والأصلية في الحرم بصير قية ومن السهم في الحرم لا تألفه فافهم (قوله) وبما سبعة الخ) ومنه لو قطع

حشيش الحرم أو شجره وأدى قيمته ملكه ويكره بيعه قال في الهداية لأنه ملكه بسبب حظوظ شرعاً فلو أطلق له  
 بيعه لتطرق الناس إلى محله الآثم بحوز البيع مع الكراهة بخلاف الصيد اهـ أي لأنه بيع ممتنع **(قوله)**  
 لعدم الله ثمة عليه لجواز كلفه ببيعة أي لأنه لا يقتصر على الله كالفلاحي ببيعة وإنما يباح كالمقبل الذي يحرر  
 عن المحط **(قوله)** بخلاف ذبح الحرم أي ذبحه صيد الحلال والحرم وقوله أو صيد الحرم عطف على الحرم أي  
 وبخلاف ذبح صيد الحرم من حلال أو حرمه والصديق المطوف عليه ضاف إلى فاعله وفي المصنف إلى  
 مفعوله وفي نسخة أو حلال صيد الحرم هو أحسن لكن كون ذبح الحلال صيد الحرم ممتنع أحد قولين كما  
 ستعرفه **(قوله)** ولا يرى حشيشه أي عندهما وجوز أبو يوسف للقتل ضرورة فإن منع الدواب عنه منعذروا عنه في  
 الهداية ونقل بعض المحققين عن البرهان تأييد قوله بما حاصله أن الاحتياج للبرى فوق الاحتياج للأذى  
 وأقرب صيد الحرم فوق أربعة أميال في خروج الرعاة إليه ثم عودهم فلا يبق من النهار وقت تسبع فيه الدواب  
 وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يحتل خلاها ولا يعتدشوكها وسكوته عن نفي الرعي إشارة لجواز ولا يثبت ولا  
 مساواة بينهما للبرى به دلالة إذا القطع فعل العاقل والرعي فعل الجاهل وهو جار عليه على الناس وليس في  
 النص دلالة على نفي الرعي ليلزم من اعتبار الضرر ومعارضته بخلاف الاحتشاش اهـ لكن في قوله والرعي  
 فعل الجاهل نظر لأنهم ولو لم يفت بنفسه لاشي عليه اتفاقاً وأما الخلاف في إرساله للرعي وهو مضاف **(قوله)**  
 على كفضل ما يصد به الذرع **(قوله)** إلا الأذى بكسر الهمزة والميم وسكون الالف المهملة يثبت بمكة طيب  
 الرقعة قضبان دقاق يصفقها البيوت بين الحشبات ويسد بها الخلاف في القصور بين القبائل فقهستانى ملخصاً  
 ووجه استثنائه في الحديث عذ كوفي البحر وغيره **(قوله)** ولا بأس هي هنا لائحة لمقابلتها بالحرم لا الماركة  
 أي قارى **(قوله)** وبقتل قلة الخ متعلق بقوله بعده فصدق والمراد بالقتل ما يشمل المباشرة والسبب القصدي  
 كما أودعه بقوله ثبوت احتراز أعماله لم يقصد القاتل أو القاتل كالرغل ثوبه فانت وكافة الثوب القاتل هو  
 الموجب احتراز الشاعن البدن لا خصوص القتل كافي الصبر والمراد بالقتل ما دون الكثير إلا في بيانه وفصل في  
 الباب بان في الواحدة تصدق بكسرة وفي الثنتين والثلاث بقضمة من طعام وفي الزائد مطلقاً فصاع **(قوله)**  
 والجراد القليل قال في الجراد أقل من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير القليل وينبغي أن يكون  
 كالمثل في الثلاث وما دونها يتصدق عاشاق في الاكترف صاع وفي المحط مملوء أصاب جراد في أحرابه  
 أن صام وما فوقه زاد وإن شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات فصوموما اهـ وينبغي أن يكون القتل كذلك في  
 حق العبد على أن العبد لا يكفر إلا بالمصوم اهـ ولا يخفى أن ما في المحط صريح في الفرق بين حكم القتل  
 والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القتل والكثير وعلمه بمحمل قول الجراح أو الجراح أن دفع  
 اعتراض التهر **(قوله)** إلا العقق هو طائر أبيض رقيق السواد وبياض يشبه منتهى العين والطاق قاموس ومثله  
 في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري حصة العقق والأبيض الذي في ظهره أو بطنه بياض  
 والغداد وهو المعروف عند أهل اللغة بالأبيض يقال له غراب البين لأنه يابن عن نوح عليه الصلاة والسلام  
 واشتغل بحفصتين أرسله إلى نوح الأرض والأعصر وهو في ريشه أو جناحه أو بطنه بياض أو حمرة والزاغ  
 ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب عن القهستانى **(قوله)** وتعيم الصبر حيث جعل  
 العقق كغراب واعترض على قول الهداية أنه لا يسمى غراباً ولا يشتد بالآذى بقوله فيه نظر لأنه لا يقع  
 على در الدابة كافي غابة الديان **(قوله)** ردم في التهر أي عفا في المزارع من أنه لا يقع ذلك غالباً على الظهيرة  
 حيث قال وفي العقق روايتان والتاهر أنه من السواد اهـ **(قوله)** وكل عقور قديمه بالعقور أنما العقب  
 والأفالعقور وغيره سواء أهلاً كان أو حشياً بحر **(قوله)** أي وحشياً أي ليس تفسير العقور بل تشبيهه حياً أي لأنه  
 العقور من العقور وهو الجرح وهو ما يقرط شره وداؤن قهستانى **(قوله)** أما غيره أي غير أوحش وهو الأهل  
 فليس بصيد أصلاً فلا معنى لاستثنائه لكن قد منعنا من الفتح أن الكلب مطلقاً ليس بصيد لأنه أهلى في الأصل  
 وأيضاً فإن العقرب وما بعد ليس بصيد أيضاً **(قوله)** ويعوض هو صغير البق ولا يثبت القتل والكبار والصغار

لعدمه كالتخلف  
 ذبح الحرم وأصيد الحرم  
 فاهمية (ولا يرى  
 حشيشه) بدلية (ولا  
 يقطع) فصل (الأذى  
 ولا بأس بأخذ كانه)  
 لأنها كالجلف (وبقتل  
 قلة) من يده أو القاتل  
 أو القاتل فهو في النفس  
 ثبوت (فصدق بمشاه  
 كبرادة ويجب الجزاء  
 فيها) أي القلة (بالدالة  
 كافي الصيد) يجب  
 (في الكثير منه نصف  
 صاع) الكثير (هو  
 الزائد على ثلاثة)  
 والجراد القليل بحر  
 (ولاشي يقتل غراب)  
 إلا العقق على الظاهر  
 الظهيرة وتعيم الصبر  
 ردم في التهر (وحداه)  
 بكسر ففتحين ويحوز  
 البرجندى فتح الحاء  
 (وذئ وعقرب وحية  
 وفأرة) بالهمز وبحوز  
 البرجندى التسهيل  
 (وكلب عقور) أي  
 وحشياً أمثله فليس  
 بصيد أصلاً (ويعوض



شربا ليق (قوله) لكن لا يحل الخ استدرك على الإطلاق في التل فان ظاهر مجواز إطلاق قتله بجميع أنواعه  
 مع أن فيه ما يؤيد وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤيد كاصحابه في غير موضع ط (قوله) أي إذا لم تضر  
 تصيد لتسحق ذكرك في النهر أخذنا ما في الملتقط إذا كثرت الكلاب في قرية وأضربت بأهلها أمر أربابها بقتلها  
 فان أوارق الامر إلى القاضي حتى يأمر بقتلها (قوله) وبرغوث) بضم الباء العين ط (قوله) وفران) جمع  
 فرانه وهي التي تهافت في السراج قاموس (قوله) ووزغ) هوسام أرض يتشدد الملم (قوله) ومام حنين  
 بجملة مضمومة فوجدت مفتوحة فحسنة على وزن زيردو بيه تشب الضب (قوله) وكذا جميع هوام الأرض  
 الأولى بادل جمع باقى لان ما قبله من الهوام وهي جمع هامة كل حيوان ذى سم وقد تطلق على مؤنث لسه  
 سم كقملة أما الشران فهي جمع حشرة وهي صفار دواب الأرض كآفي الدوان ط عن أبي السعد (قوله)  
 وسبع) هو كل حيوان يختلف طعاده (قوله) أي حيوان) أشار إلى ما في التهر من أن هذا الحكم لا يخص  
 السبع لان غيره إذا صال لا يشق قتله ذكره شيخ الإسلام فكان عدم التخصيص أولى انما مفهوم مقتضى  
 الروايات اتفاقا اه لكن ينبغي تصيد الحيوان بغرم الما كول لما في الصرم من أن الجمل لو صال على إنسان فقتله  
 فقتله قيمته بالغة ما بلغت لان الأذن في قتل السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع أما الجمل فلم يحصل  
 الأذن من صاحبه (قوله) صائل) أي قاهر وحامل على الحرم من الصولة أو الصالة بالهرم فتعسف في قتيبه المام  
 من أن غير الصائل يجب بقتله الحرز أو لا يجوز عن شاة وما في البدائع من أن هذا أي عدمه حوبش أي أتيا  
 هو ما لا ينبغي أن لا يذبح كالضعم والتلعب وغيرهما أما ما يتدعى غالبا فالاسد والذئب والذئب والفهد والحمر  
 قتله ولا شيء عليه قال بعض المتأخرين انه عذب الشافعي أنسب شهر قلت والقائل ان كان لكان ذكر في الفقه  
 أول الباب كلام البدائع وحده مقابل المنصوص عليه في ظاهر الرواية ثم قال ثم رأينا رواية عن أبي يوسف  
 قال في الخائنة وعن أبي يوسف الاسد غيرة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صال الكلب والذئب اه  
 فانهم (قوله) كأنزله قيمته) أي بالغة ما بلغت لانه يعنى وقيمته تعالى لا تحصى زقيمة شاة بحر قلت هذا وغير  
 مائل أما الصائل فقد عذب أنه لا يجب فيه الله تعالى شيئا فكذا اقتصر الشارع على قتيبه واحدة فانهم (قوله) واه  
 أي المحرم (قوله) ولو أهاطيا) أي خرج الام إذا كانت نلية فان عليه الحرز المأذ كرم الشارع ط (قوله) وبط  
 أهلى) هو الذي يكون في الساكن والحاضر لانه ألوف باصل الخلفة اخترازا عن الذي يبطر طه صيد فيجب  
 الجزاء بقتله بحر (قوله) ولو لحرم) الامم لتعليل أي ولو صال لجلل لاجل الحرم بل أمر مختلا فالام ما مال كما  
 في الهداية (قوله) ويحرم في الحل) أما لو نجح في الحرم فهو ميتة كقتله وفي الباب اذا نجح محرم أو حلال في  
 الحرم صيدا فقد بيعته ميتة عندنا لا يحل أكله ولا يرمي من محرم أو حلال سواء اصطاده هو أي ذابحه أو غيره  
 محرم أو حلال ولو في الحل فلو أن الحرم اذا نجح من شاة قبل أداء الضمان أو بعده فقتله ميتة ما كل ولو أكل  
 منه غير الناجح فلا شيء عليه ولو أكل الحل مما نجح في الحرم بعد الضمان لا شيء عليه لا كل ولو اصطاد حلال  
 فذبحه بحر أو اصطاد محرم فذبحه حلال فهو ميتة اه وقال شارحه القاري بأعلاه صرغوا واحد كصاحب  
 الانصاح والبحر الرازي والبدائع وغيرهم بان ذبح الحلال صيد الحرم بمحله ميتة لا يحل أكله وان أدى جزاءه  
 من غير تعرض لخلاف وذكره قاضيان أنه بكمرا كه تزعم اوقى اختلاف المسائل اختلافها فوافقنا الذابح  
 الحلال صدق الحرم فقال ما في الشافعي وأجد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي  
 هو ميتة وقال غيره هو مباح اه (قوله) على المختار) راجع لقوله لا يصير هو هذا مامر وأما الطباوى وقال  
 الخرجاني لا يحرم وغلظه القدوري واعتدروا بالطباوى فغير بخير (قوله) وتجب قيمته بذبح حلال) هذا  
 مكررم مع قوله سابقا وذبح حلال صيد الحرم لا لأنه أعاده لرتب عليه بقوة ولا يجزئه الصوم ط وأراد بالذبح  
 الاتلاف ولو تسبعا على وجه الصدوان فلو أدخل في الحرم يان بأفارسه فقتل حمام الحرم لم يضمن لانه أقام  
 واجبا وما قصد الاصطيد فلم يكن تعدا في السبب بل كان مأمورا بجر (قوله) ولا يجزئه الصوم) انما  
 اقتصر على نفي الصوم لفسدان الهدي حاشي وهو ظاهر الرواية كآفي الحرم وفي الباب فان بلغت قيمته هذا  
 اشتراه بهان شاة وان شاء اشترى بها طعاما فيشقى به كامر ويجوز فيه الهدي ان كانت قيمته قبل الذبح مثل

قيمة الصدو ولا يشترط كونها مثلها بعد الذبح وأما الصوم ففي صد الحرم فلا يجوز للحلال ويجوز للحرم **(قوله)** لا تهاجره لأن الضمان فيه باعتبار الحمل وهو الصد فصار كغرامة الأموال بخلاف الحرم فإن ضمانه جزاء الفعل لا الحمل والصوم يصلح له لأنه كفارة بحر **(قوله)** في دلالته أي دالة الحلال ولوجرم والفرق بين دالة الحرم ودالة الحلال أن الحرم التزم ترك التعرض بالحرام فلذلك ترك التزم فضمن كالودع أذال السارق على الوديعة ولا التزام الحلال فلا ضمان بها كالأجنبي أذال السارق على مال إنسان بحر **(قوله)** ولو حلالا الأولى أن يقال وهو حلال كما يفسره في مجمع التهم قال وإنما قيدناه لتظهر فائدة قيد الخول في الحرم فإن وجوب الأرسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لأنه بحر بالأحرام يجب عليه كما في الأصلاخ وغيره وبهذا يظهر ضعف ما قبل حلالا أو محرما له وعليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في الحل اهـ وحاصل أن الكلام فيمن كان حلالا في الحل وأراد الأحرام أو دخول الحرم وكان في يده صدو حرم عليه إرساله وفي الباب وشرحه أعلم أن الصد يصير آمنا ثلاثة أشياء أحرام الصائد أو بدخوله في الحرم أو بدخول الصد فيه ولو أخذ صد في الحل أو الحرم وهو بحر أو في الحرم وهو حلال لم يملكه ووجب عليه إرساله سواء كان في يده أو قصده أو في بيته ولو لم ير له حتى هلك وهو بحر أو حلال فعليه الجزاء **(قوله)** يعني الجارحة بحر زقوله لأن كان في بيته أو قصده **(قوله)** وجب إرساله قال في البحر اتفاقا **(قوله)** أي المأثرة أو قال أي المأثرة لكان أشمل لتناول الوحش فإن هذا الحكم لا يخص الطير اهـ وحل إطلاقه ما لو غصه وهو حلال من حلال فأمر القاص بانه إرساله وعليه قيمة المالك كفل زبدته يرى بوزنه الجزاء كذا في الدرر معزى إلى المتن نهر قال في الفسخ وهذا الترتيب يجب عليه عدم الرد بل إذا فعل يجب عليه الضمان **(قوله)** أو إرساله العمل وديعة هذا قول ثان في تفسير الأرسال حكم القهستاني بعد حكاية الأول وعزاه للتحفة وبشكل عليه مسألة القاص يجب لزومه الجزاء وإن رد المالكه أو أيضا قال رسول في حال أخذ الصد وهو في الحرم فيلزمه إرساله وضمان قيمته للمالك كلفا ط وأيضاً اعترضه ابن كمال بأن يدالودع بعد المالك ردف الزهر بما في فوائد الظهيرية أن بدناذمه كرحله وحاصله أن الحظوظ تكون الصد في بدنا حقيقة وبه فيها عند الودع غير حقيقة بل هي مثل بدعي ما في رحله أو قصده أو خادمه لكن رديعه ما مر عن ط وقيد يجب بانه يمكنه أن يناوله في طرف الحرم لمن هو في الحل أو إرساله في قصص ثم اعزل أن الذي يظهر من كلامهم أن هذين القولين في المسئلة الثانية فقط وهي من الحرم في الحل وفي يده صد أو في الحل أو في الحل وفي يده صد فالواجب عليه الأرسال بمعنى المأثرة لقوله في الهداية عليه أن إرساله فيه أي في الحرم وتعليقه بانه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمه الحرم وصار من صد الحرم وكذا ما قلناه عن القاص من أن الصد يصير آمنا ثلاثة أشياء الجزاء وكذا قول الباب ولو أدخل بحر أو حلال صد داخل الحرم صار حكمه حكم صد الحرم وكذا قول المصنف الآتي فلو كان حاربا لم يملكه لو كان له إبداع الجوارح بعد ما أدخله الحرم لم بحر له إرساله مع العلم بأن طاعة الجوارح قتل الصد وكذا قول الباب لو أخذ صد الحرم فأرسله في الحل لا يبرأ من الضمان حتى يعلم وصوله إلى الحرم أو أن صدك فأنزل **(قوله)** على وجه غير مضعف به يفسر ما قبله فكان الأولى تأخره عنه كما فعل في شرحه على المتن حيث قال كان بوجه أو إرساله في قصص **(قوله)** وفي كراهة جامع الفتاوى التي قوله لا يجب ساقطين بعض النسخ وحاصله أن اعتناق الصد أي إطلاقه من بدما ران أمأحه لمن يأخذه وهو تفصيل لقوله لأن تسيب الدابة حرام وقيل لا يجوز باعتقائه مطلقا كما هو ظاهر إطلاق حرمه التسيب لأنه وإن أباحه فلا غلب أنه لا يقع بدأ حفيق ساقطة فيه تضييع لال وقوله ولا يخرج عن ملكه باعتقائه محتمل معنيين الأول أنه لا يخرج عن ملكه قبل أن يأخذ أحد فأن أخذ أحد بعد الإباحة مملوكه كما يفسره عبارة مختارات النوازل الثاني أنه لا يخرج مطلقا لأن التملك للمجول لا يصح مطلقا أو الأقدم معلوم عن لافي لقطعة الصرع الهداية أن كانت القطعة شيئا يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالثوب وقشر الزمان يكون القاطن باقيا حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف ولكن يبقى على ملكه لأنه لا التملك من المجول لا يصح قال وفي البرازية للمالك أخذ هلمته إلا إذا قال عند الرمي من أخذ فهو له لقرم معلولين ولم

لأنها غرامة لا كفارة حتى لو كان الذابح محرما أجزأه الصوم وقيد بالبحر لأنه لا شيء في دلالة الألف (ومن دخل الحرم) ولو حلالا (أو أحرما) ولو في الحل (وفي بدقيقة) يعني الجارحة (صدوجب إرساله) أي المأثرة أو إرساله للصل وديعة فمستأنى على وجه غير مضيق (لأن تسيب الدابة حرام) وفي كراهة جامع الفتاوى شري عقاب من الصيد وأعتقها جاز أن قال من أخذها فهو له ولا يخرج عن ملكه باعتقائه وقيل لأنه لا يضييع لال اهـ قلت

يدكر السخى هذا التفصيل اه فينبغي أن يكون اعتاق الصيد كذلك وتكون فائقة بالاحتفال الانتفاع  
 به مع بقائه على ملك المالك لكن في لفظة التارخاسية تركناه لافقها لمن الهزال ولم يصحها وقت التركة  
 فأخذها رجل وأصلها القليل أن تكون فلا أخذ كقصور الرمان المطروحة وفي الاحتسان تكون لصاحبها  
 قال مجمل النجوز ناذ في الحيوان لجوز نافي الجارية ترمى في الأرض مريضة لافقها أخذها رجل وينفق  
 عليها فبطونهم غير شرع ولا لاه ولا لار ولا صدقة أو يعتقه لمن غير أن يملكها وهذا امر قبيح اه ملغيا  
 ومقتضاه أن غير الحيوان كالقصور يكون طرحة لاهة بدون تصريح وأنه يملكه لا أخذ بخلاف الحيوان فلا  
 علكه الا بالتصريح بالباحة كما هو مفهوم قوله ولم يصحها وهذا خلاف ما ذكرناه عن الصبر وعلى هذا يخرج ما  
 في مختارات النوازل وبأى قريبا قول ثالث وهو أن غير المحرم ولو أرسله يكون لاهة لأنه أرسله لاختاره فيكون  
 كقصور الرمان **(قوله وحشذ)** أى حين اذ كان اعتاق الصيد لا يجوز الا اذا ألبسها لم يأخذ نقد الاطارة  
 أى التي فسر بها الارسال بالباحة ولو يدعول المراج ولو كان في يده فقله أرسله على وجه لا يضيع فلان ارسال  
 الصيد ليس عندون كنسب الدابة بل هو حرام الا أن أرسله العلف أو يبيع لئلا يأخذ كذا في القوائد  
 الظهيرة اه وقال بعده على وجه لا يضيع بأن يخله في بيته أو يودعه عند حلال اه لكن ظاهر ما قدمناه  
 عن القهستاني من حكاية القولين في تفسير الارسال أن من فسرء الاطارة لم يقيد بالباحة لانه يقول ان  
 الارسال واجب فلم يكن في معنى السيد المخطور ومن فسر الارسال بالودعة فكانه يقول حيث أمكن دفع  
 التعرض للسيد بها فلا حاجة الى الاطارة المضعة للبل لا بدفع الضرورة ودونها لاقال قاضخان في شرح  
 الجامع أحرم والصيد في يده لانه أن أرسله لكن على وجه لا يضيع لان الواجب ترك التعرض بلالة السيد  
 الحقيقية لا باطل المقتضاه وكون الابعة تنفي التصنيع ممنوع لان الغالب على السيد أنه اذا أرسل لايصاد  
 ثانيا فيبقى ملكه ثامنا والتسبيح لا يجوز وانما يجب الارسال مطلقا فاما صدم هو محرم كما لانه يملكه قليل  
 فيه تصنيع ملكه ثامنا لظهر في وقد جلت ما عرفت ان هذا كله فيما لو أخذ صيداً أحرم ما لو دخل به الحرم فقله  
 يلزمه ارساله بجني اطارته وأنه ليس له ايداعه لانه صار من صيد الحرم **(قوله فتأمل)** كذا في بعض النسخ وفي  
 بعضها قبل وقال هو ظرف مني على الضم أى قبل الاطارة والعامل فيه الابعة **(قوله وأصلها)** ليس بقيد فيها  
 يظهر لان الدار في التليل على الابعة وقد يقال ان قيد منع الاختلاص قوله من أخذها فهي له ينزل به  
 والأصلح يز بدقته منع من الرجوع عنها ودونه الرجوع اذا لم يمنع ويحرط **(قوله والقول له)** أى لملكه أنه لم  
 يصحها لانه شكر لباحة التليل وإن رهن الأخذ ونكل عن المين ملت لا أخذ ط عن لفظة الصر  
**(قوله لان كان في بيته أو قفصه)** أى لم يكن اصطاد في الاحرام أو اصطاد في الاحرام يلزمه ارساله بالاجاع  
 معراج **(قوله لجرى بان العادة)** أى من لدن العادة الى الآن وهم التابعون ومن بعدهم محرمون وفي سيوتهم  
 جام في أراج وعندهم واجب وطولوا ليطبقونها وهي إحدى الخج قلت على أن استقامة الملك مخفونة  
 بغير النبلس هو التعرض للمتعة فتح والواجب جمع داجن وهو الذي ألف المكان من صمود وحشبات  
 وستائسة **(قوله ولو القفص في بيته)** أى مع خادمه أو في حله معراج وقيل ان كان القفص في بيته يلزمه ارساله  
 لكن على وجه لا يضيع هدا وهو ضعف كافي التهرق ح والظاهر أن مثله ما اذا كان الحبل المشدود في  
 رقبه السيد يد **(قوله بليل الح)** فانه بأخذ الخلاف سيد لم يجعل للمخفف سيد فكذا بأخذ القفص لا يكون  
 الطير في يد **(قوله أخذه منته)** صفة لا انسان والضمير في منه لعل ومثله مالوا خدمن الحرم الاولى لانه لو كان  
 غير ملول لا يملكه لا أخذ فلول اولى فافهم **(قوله لانه لم يخرج عن ملكه)** الاولى حقه والاقتصار على  
 التعليل الثاني لانه عين قول المصنف ولا يخرج عن ملكه ط **(قوله لانه ملكه وهو حلال)** علة لعدم خروج  
 الصيد عن ملكه ومفهومه أنه لو ملكه وهو محرم يخرج عن ملكه مع أن الحرم لا يملك السيد لقول لانه أخذ  
 وهو حلال لكان أحسن ح **(قوله لما يأتي)** أى في قول المصنف الصيد لا يملكه الحرم الخ **(قوله لانه لم يرسله)**  
 عن اختيار كذا في بعض النسخ أى لان الشرع ألزمه يرسله فكان مضطرا لشرع الله والناسب عطفه بالواو

وحشذ فقد الاطارة

بالباحة فتأمل اه وفي

كراهة مختارات النوازل

سب دابته فأخذها

آخر وأصلها فلا سبيل

للمالك عليها قال عند

تسبيها لمن أخذها

وان قال للاحقة لي بها

فله أخذها والقول له

بيمه اه (لا يجب

ان كان) السيد في

بيته لجرى بان العادة

القائمة بذلك وهي من

أحدى الطبع (أو قفصه)

ولو القفص في بيته بليل

أخذ نصف بفلافه

للمحدث (ولا يخرج)

السيد عن ملكه بهذا

الارسال فله امساكه

في الحل واه (أخذ

من انسان أخذه منته)

لانه لم يخرج عن ملكه

لانه ملكه وهو حلال

بمخلاف مالوا أخذه وهو

محرم لما يأتي لانه لم

يرسله عن اختيار

لانه عليه ثمانية لقوله وله أخذه الخ وقد علل به القرطبي كما عراه الله في الفتح وقال أنه بدل على أنه لو أرسله من غير إجماع يكون باحة اه أي فليس له أخذه من أخذه من لم يصرح بالاباحة وقت إرساله لانه غير مقرر اليه فكان يجوز إرساله باحة كالقناخسور والمان كما قدمناه **(قوله فلو كان جارحا)** تفرغ على قوله وجب إرساله والجارح من الصيد ما نكأ أو يختل بصدده **(قوله لفظه ما وجب عليه)** وهو إرساله لا على قصد الاصطيد والمسئلة تفرغ في ما إذا دخل به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من أن من دخل الحرم يصد وجب عليه إرساله بمعنى اطارته لانه صار من صيد الحرم وليس له ابداعه والالكان الواجب الابداع في الجوارح دون الإرسال لان الجوارح عداها تقتل الصيد فيكون متعددا بإرساله في الحرم **(قوله فلو باعها)** بغيره أو بأصالي قوله وجب إرساله والضمير فيه الصيد الذي أخذ من حلال ثم أحرم أو دخل به الحرم لان في قوله رد البيع الخ إشارة إلى أن البيع فاسد لا باطل كما خص عليه في الشربلية عن الكافي والظاهر بخلاف ما لو أخذ الصيد وهو حر ثم وباعه فان بيعه باطل كما سيذكر أو أطلق في البيع فقبل ما إذا باعه في الحرم أو بعدما أخرجه إلى الحل لانه صار بالإدخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بصدده ذلك بخلاف ما في الصحاح الشارحين من نقل عن المحيط خلافه من جواز البيع والال بعد الإخراج مع الكراهة لكن ذكر في التبراه ضعف قلت لكن هذا إذا لم يؤدجه بعد الإخراج أما لو أدفاه لم يملكه ويخرج عن كونه صيد الحرم كما يأتي في مسئلة التلبية ثم إن هذا أيضا مؤيد لما قلنا من أنه إذا دخل الحرم بصدده ليس له أن يرسله إلى الحل ويبيع ما علمت من أنه لا يحل أخراجه بل عليه إرساله في الحرم وأما ما مر من أنه لا يخرج عن ملكه هذا الإرسال فله أخذ في الحل وله أخذه من أخذ ومقتضاه أنه لا يبعه وأما أيضا فلا ينافي ما هنا لأن ذلك فيما لو أرسله وخرج الصيد بنفسه بخلاف ما إذا أخرجه قال في الباب ولو خرج الصيدين الحرم بنفسه حل أخذه وان أخرجه أحدهم محل فافهم **(قوله والام)** أي وأن لم يبق البيع في يد المشتري بأن ألقه أو تلف أو غلب المشتري ولا يمكن ادراكه ط عن أبي السعود **(قوله فعليه الجزاء)** تقدم قرباياه وان الصوم في صيد الحرم لا يجوز للحلال ويجوز للحرم **(قوله لان حرمة الحرم)** أي فيما لو أدخل الصيد الحرم ثم يلقه فيه أو بعدما أخرجه لم يملكه صار صيد الحرم فينتفع به مطلقا كما مر فافهم وقوله والاحرام أي فيما لو أخذ ثم أحرم **(قوله ولو أخذ حلال)** أي في الحل لسان وقوله ضمن حرمة لانه لا لا أخذ منك الصيد ملكا بمجرد ما لا يسل احترامه حرامه وقد ألقه المرسل فيضمنه بخلاف ما أخذه في حالة الاحرام لانه لا يملكه والواجب عليه تركه ويمكن ذلك بأن يخله في بيت فلا يقطع بدمه عنه كأنه متعدد باحدة ومقتضى هذا منع ما قدمناه أنه لو دخل به الحرم فأرسله أحد لا يضمن المرسل لان الأخذ يلزمه إرساله وان كان ملكه ولا يمكنه تخلته في بيته فلم يكن المرسل متعددا تأمل **(قوله وقوله لما استحسن)** وجهه أن المرسل أمر بالعرف ناسع المنكر وماعى المحسنين من سبل قال في الهداية ونظيره الاختلاف في كسر المعازف أي آلات الهوك كالطنبور قال في الصرو هو يقتضى أن يبقى يقول ما هنا لان الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف اه قال ط وأشار الشارح إلى ذلك لان الفتوى على الاستحسان لا في الاستثنى من مسائل قبلية **(قوله لم يملكه)** لان الصيد لم يبق محل فتلك في حق المحرم فصار كذا إذا اشترى الجره هداية **(قوله بل بسبب جبري)** هو ما يحصل بالملك بالاختيار وقوله **(قوله والسبب الجبري)** أي أنه ظاهر ما لم يقل وهو يفيد أن المراد بملق السبب لا يقيد كونه في الصيد فأدله ط **(قوله في إحدى عشر)** حق العبارة إحدى عشرة لانه يجب المطابقة فيه بتأنيت الجزأين تأنيت المعداد **(قوله مبسوطة في الاشياء)** لاحاجة التي ذكرها هنا وقد كرهها المحسن **(قوله فلنا قال الخ)** الأولى أن يقول ومثل الجبري تبعا لغير بقوله الخ ط **(قوله وجعله في الاشياء بالاتفاق)** حيث قال لا يدخل في ملك أحسن بغير اختيار الا لا ائرت اتفاقا الخ **(قوله لكن في التبراه)** هذا الاستدلال ليس في محله لان كلام الاشياء كما رأيت مطلق لا يقتضيه هذه الصورة ولا شلق الاتفاق على كون الارث مطلقا لغير ما وانما يمكن سببا في صورة المحرم انما ما سوره عن صيد على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحرام كقيام المانع الاربعه أي الرق والكفر والقتل

(فلو كان جارحا)  
كأن (فقتل حمام الحرم)  
فلا شيء عليه (لقتله)  
ما وجب عليه (فلوبايعه)  
رد البيع ان بقي والا  
فعليه الجزاء لان  
حرمة الحرم والاحرام  
تنتفع ببيع الصيد (ولو أخذ)  
حلال صيدا فاحرم ضمن  
مرسه (من يدا محكمية)  
اتفاقا ومن الحقيقة  
عندم خلا فلهما وقوله ما  
استحسن كافي البرهان  
(ولو أخذه محررا) يضمن  
مرسه اتفاقا لان الحرم  
لم يملكه وحينئذ فلا  
يأخذ من أخذه  
(والصيد لا يملكه المحرم)  
بسبب اختياري (تسراه)  
وهبة (بل) بسبب  
(جبري) والسبب  
الجبري في إحدى عشر  
مسئلة مبسوطة في  
الاشياء فلذا قال تبعا  
للجبر عن المحيط  
(كالارث) وجعله في  
الاشياء بالاتفاق لكن  
في التبراه السراج أنه

مطلب لا يجب الضمان  
بكسر آلات الهوك

لا يلحقه بالبرائت وهو  
 الظاهر (فإن قتله محرم  
 آخر) بالغ مسلم  
 (ضمنا) جزاين  
 الأخذ بالآخر والقاتل  
 بالقتل (ورجع  
 آخذه على قاتله) لأنه  
 قرر عليه ما كان  
 معرض السقوط  
 وهذا (إن كفر بما  
 وان) كفر (بصوم  
 فلا) على ما اختاره الكمال  
 لأنه لم يفرم شيئا (ولو  
 كان القاتل) بهيمة لم  
 يرجع على ربه ولو  
 صبا أو نصرانيا فلا  
 جزاء عليه (لأنه تعالى  
 ر) لكن (رجع  
 الأخذ عليه بالقيمة)  
 لأنه يلزم حقوق العباد  
 دون حقوق الله تعالى  
 (وكل ما على المقتربة  
 دم بسبب جنايته على  
 إمرأته) يعني بفعل شيء  
 من محظورات الله لا مطلقا  
 إذ لو ترك واجب من  
 واجبات الحج أو غيره  
 وجبات الحج أو قطع  
 نبات الحرم بتعدد  
 الجزاء لانه ليس جناية  
 على الأحرار (فصل  
 القاتل) ومثله تمتع  
 ساق الهدى (فما  
 وكذا الحكم في الصدقة)  
 فتنبأ أيضا لجنايته على  
 إمرأته (الابحازة  
 المقتل غير محرم)

واختلاف المالك في إيقاعه قيام تلك الموانع في سبية الأثر لا يقدح هذا في إباحة وان جعل استعدا كما  
 على المتن كان في محله ط (قوله وهو الظاهر) هذا من كلام التهرجيت قال وهو الظاهر لما سألني أي من  
 كون الصدح محرم العين على الحرم ولم يظهر وجه ظهوره من حيث تحقق سبب الأثر وهو موت المثلوث لا بد  
 من قيام نص يدل على كون الأحرار مناعا من إرث الصدح كصاحبه على الموانع الأربعة وكون الصدح محرم العين  
 على الحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صد البراءة من حرمها ولا تمنع من سائر التصرفات لا يدل على منع إرثه فإن  
 الجرم محرم العين أيضا ونورث (قوله فإن قتله) أي الصدح الذي أخذه الحرم (قوله محرم آخر) لم يستتره  
 عن البهيمه وبالبغ المسلم عن الصبي والكافر كإبائي وكان ينبغي بالتمتع لا احتراز عن الجنون فإنه في حكم  
 الصبي كما في ط عن الجوى وخرج أيضا ما لو قتله حلال فإنه إن كان في الحرم لزمه الجزاء والأقل لكن يرجع  
 عليه إلا خذعاضن فالرجوع فيه لا فرق فيه بين الحرم والحلال بحر (قوله لأنه قرر عليه ما كان معرض  
 السقوط) فإنه كان بمنزلة الإرسال قبل قتله ولتقرر حكم الاندفاع حتى التصديق كشهود الطلاق قبل  
 النحول إذا رجعوا كافي الهداية (قوله على ما اختار الكمال) وجرمه الزاني وصريحه في المحط عن المستغنى  
 وظاهر ما في النهاية أن يرجع الآخذ بالقيمة مطلقا عن الحر (قوله لم يرجع على ربه) عبارة الباب  
 ولو قتله بهيمة في يده فعليه الجزاء ولو يرجع على أحد قال شارح أمي من صاحب البهيمه أو راكبها واستفها  
 وقائدها والمسئلة تصرح في الحر الزاني اه أقول وهذا في الرجوع على الزاكب ونحوه أما ضمان  
 الرأب كنحوه الجزاء فلا شل منه قال في معراج الدراية وكذلك لو كان كذا أو استأقأ أو قاتل فالتفت  
 الدابة بيدها أو رجعها أو فها صيدا فعليه الجزاء فافهم (قوله ولو صبا أو نصرانيا) محترقوه بالبع مسلم  
 وعبارة المعراج لا يجيب على الصبي والجنون والكافر فزاد الجنون لأنه كالصبي كما مر وعبر بالكفر لأن  
 النصرا غير قيد وأخرجه عن قوله محرم باعتبار الصورة والأطفال الكفر ليس أهلا للقيمة التي هي شرط الأحرار  
 (قوله فلا جزاء عليه) بل على الآخذ وحده (قوله لأنه يلزمه حقوق العباد) وهذا المقرر على الآخذ ما كان  
 معرض السقوط لزمه (قوله وكل ما على المقتربة دم) لوقال كفارة لثعل الصدقة واستغنى عن قوله وكذا  
 الحكم في الصدقة ثم المراد بالكفارة ما يميل كفارة الضرورة فإن القانون لا يلبس أو غطى رأسه للضرورة  
 تعددت الكفارة كافي الجرم (قوله يعني بفعل شيء من محظورات الأحرار أي إباحة  
 عليه فله نسب نفس الأحرار لمن حث كونه حيا أو عمرة ولا محرم بسبب غير الأحرار وثقل كاليس  
 والتطيب وإزالة الشعر أو غفر فخر ح ما لولته وإباحة كالولته السي أو الرأب أو أفاض قبل الإمام وطاف جبا  
 أو بعد الحج والعمره فإن عليه الكفارة ولا تعدد على القانون لأن ثقل ليس جناية على نفس الأحرار بل هو  
 ترك واجب من واجبات الحج أو العمرة وكذلك لو طاف جبا وهو غير محرم لزمه دم كائن عليه في الحر  
 بخلاف نحو الأيس فإنه جناية على الأحرار مع قطع النظر عن كونه حيا أو عمرة وإنما حرم عليه ذلك قبل  
 الشرع في أقواله صاف بتعدد الجزاء على القانون لتبلسه بإمرتين وخرج أيضا ما لو قطع نبات الحرم فلا  
 يتعد الجزاء به أيضا على القانون قال في الحر لأنه من باب الغرامات لا تتعلق بالأحرار بخلاف صيد الحرم  
 إذ اقتله القانون فإنه يلزمه قمتان لأنه جناية على الأحرار وهو متعد ولا ينتظر أن كونه جناية على الحرم  
 لأن أقوى الحرمتين تستع أنهما أو الأحرار أقوى فكان وجوب القيمة بسبب الأحرار فقط لا بسبب  
 الحرم وإنما ينتظر أن الحرم إذا كان القاتل حلالا اه هذا ما ظهر في تقريره منا وظاهر تقرير السراج  
 أن المراد بقوة وما على المفرد بهما كان فعلا احترازا عما كان تركا كترك السي وحمل الوقوف  
 والظهار توبه يشعر كلام الشارح لكن يزعمه قطع النبات فإنه فعل تأمل (قوله ومثله تمتع ساق الهدى)  
 أولى منه قول الباب وما ذكرنا من لزوم الجزاء من على القانون هو حكم كل من جمع بين إمرتين كالتمتع  
 الذي ساق الهدى أو لم يسفك لكن لم يحمل من العمر حتى أحرم بالحج وكذلك من جمع بين الجنين والعمرتين وعلى  
 هذا لو أحرم ما توجب عمرة نهجنى قبل رفضها فعليه ما توجب اه فافهم (قوله لجنايته على إمرأته) أي



الأمين) أي إلى الولد لا إلى الذي ضمن الأصل ملكها فخرجت من أن تكون صدقاً لغيره وبطل استحقاق الامن  
فانضات قال في التهرج في ذم الام والاولاد بحل لكن مع الكراهة كافي الغاية (قوله الظاهر نم) نقله في  
التهرج في الجرم قوله فلذا أي الجزاء على ما كان حيث ولذا قالوا بتركها كما هو عند الإطلاق تصرف في  
الحرم فقل على أنه يجب ودهاباً بعد الجزاء اهـ (قوله آفاق الخ) ترجم في الكزيب مجاوزة المقات بغير  
احرام واصله المصنف جاسق لانه جناية أيضاً لكن ما سبق جناية بعد الاحرام وهذا قيله حال لو عرج جاوز  
المقات كما عرجه في الكز لثقل قوله فكيف يرد الجاني لثقل حرماً لغيره ممن الحرم ويستلزم احرام تحت  
أو لعمره ممن الحرم فان كل من لم يحرم ممن ميقاته لم يحرم ما لم يعد له سواء كان حرماً أم مستأنساً  
آفاقاً لانه امر أنه بشرط لزوم الاحرام في البستان والحرى قصد التسليم يكفي في الآفاق قصد دخول الحرم  
قصد ذلك نسكاً أم لا هو أراد البستان الخلى أي من كان في الحل داخل الموقت والحاصل أن الحرم ثلاثة  
أصناف آفاق وحلى وحرم وكل ميقاة مخصوص بقصد ميقاته في المواقف فن أراد نسكاً جاوز وقته لزم العود  
اليه (قوله مسلم بالغ) فلو جاوزة فأن أوصى فسلم بالغ لاثني عليهم ولم يقيد بشرط لثقل الفرق فانه لو جاوز ملاً  
احراماً ثم أذن له مولاه فحرم من مكة قطع دم زوجته بعد العتق فتح (قوله يرد الجاني والعمره) كذا قاله صدر  
الشرع بقوته صاحب الدرر وإن كان لما وليس يصح لما ذكره من أن ذلك قول الهمداني وهذا الذي ذكرنا  
أي من لزوم الدم بالمجاورة فإن كان يرد الجاني أو والعمره من كان دخل البستان لم يجزئه أن يدخل مكة بغير  
احرام اهـ قال في الغفر وهو ظاهر أن ما ذكرنا من أنه إذا جاوز غير محرم وجب الدم لأن يتلافاه بحله ما إذا  
قصد التسليم فان قصد التجارة أو السباحة لاثني عليه بعد الاحرام وليس كذلك لأن جمع الكتب ناطقة بوزم  
الاحرام على من قصد مكة سواء قصد التسليم أم لا وقد صرح به المصنف أي صاحب الهمداني في فصل المواقف  
فصباح يحمل على أن الغالب فمن قصد مكة من الآفاقين قصد التسليم فالمراد بقوله إذا أراد الجاني والعمره  
إذا أراد مكة أو لم يخصص من عن الشرع بلالة وليس المراد كونه خصوصاً بل قصد ما هو مطلقاً موجب للاحرام  
كما قيل فصل الاحرام موصوفه في الفتح وغيره (قوله فلو لم يرد الجاني) قد علمنا فيه ح (قوله على ما مر) أي أول  
الكتاب في بحث المواقف في قوله وحرم تأخير الاحرام عن المان قصد دخول مكة ولو لم يرد الجاني وفي بعض النسخ  
على ما ساق في المتن قرباً إلى قوله وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة أو عمره (قوله جاوز وقته) أي ميقاته  
والمراد آخر المواقف التي يجر عليها إذا لا يجب عليه الاحرام من أولها كما مر أول الكتاب (قوله اعتبار الارادة عند  
المجاورة) أي بان الآفاق الذي جاوز وقته تعتبر ارادته عند المجاوزة فان كان عند قصد المجاوزة أراد دخول مكة لم يجز  
غيره لزم الاحرام من المقات والابان أراد دخول مكان في الحل للحاجة فلا شيء عليه واستظهر في البحر اعتبار  
الارادة عند الخروج من بيته لكن ذكر ذلك في مسألة البستان الآتية وأشار الشارح إلى أنه لا فرق بين الموضعين  
حشد كذا فيهما وسد كعباً من البحر والتهرئة فانهم (قوله المقات ما) في بعض النسخ يدون  
لفظة ما وعلى كل فالمراد أي مقات كل سواء كان ميقاته الذي جاوز غير محرم أو غيره أقرب أو أبعد لا كما  
في حق الحرم سواء الأول وان يحرم من وقته بعرج الحيط (قوله ثم أحرم) أي يجمع ولو نفلاً أو بعمره وهذا ظاهر  
في قول الشارح كذا لم يحرم وقوله أو أعاد الجاني نظراً إلى قوله جاوز وقته ثم أحرم وعبارة المتن مجردة عن احراز  
قتل (قوله صفة محرماً) أي صفة معتبرة ولا لاجلها لم يشرع حال من فاعله المستتر من فاعل علفه حال  
بعد ما متناهية أو متراصة (قوله كلوا في) وكذا الوصف يعرف قبل أن يطوف لتقديم فتح (قوله ولو شوطاً)  
أخذ من البحر ومقتضاه أنه لا يفي لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من الشوط الكامل وعبارة هذا وليه وعود  
يعني ابتداء الطواف واستتم الجري لا يسقط عنه الدم بالاتفاق فقال واستتم الجري بالوولوى بعض نسخها المتأخرات  
إن الكمال في شرحها اعتماد كرمته على أن المعتبر في ذلك الشوط التام فلما لم يتناول الفصل بين الشوطين  
بالاستلام والأفهم ليس بشرط هو متلف في الغاية وعليه فالمراد بالاستلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون  
في أول الطواف ويؤيد قول البديع بعد ما طاف شوطاً أو شوطين ويظهر أن ما في الدرر من علفه باوغير

الأمين حيث هو يلج  
ردها بعد أداء الجزاء  
الظاهر نم (آفاق)  
مسلم بالغ (يرد الجاني)  
ولو نفلاً (أو والعمره)  
فلو لم يرد واحد منهما  
لا يجب عليه مجاوزة  
المقات وإن وجب حج أو  
عمره أن أراد دخول  
مكة أو الحرم على  
ما ساق في المتن قرباً  
(وجاوز وقته) ظاهر  
ما في التهرج في البدائع  
اعتبار الارادة عند  
المجاورة (ثم أحرم لزمه  
دم كذا لم يحرم فان  
عاد إلى مقات ما ثم  
أحرم أو عاد إلى ميعال  
كونه محرماً إلى شرع في  
نسكاً صفة محرماً  
كلوا في ولو شوطاً  
وانما قال (ولو)

(١) قوله وفي بعض النسخ  
هذه النسخة هي التي  
ثبتت عندنا في هامش  
الطبع كثر في كنه  
محمده

ظاهر لاقتضائه الاكتفاء ببعض الشوط فافهم **(قوله)** لان الشرط الخ أي في سقوط الدم وليس المراد أنه شرط في صحة النسك لان تعين الاحرام من المقات واجب حتى يحل الدم ولو كان شرطاً لكان قرضاً وبتركه يقصد الحج فادع الجوى ط **(قوله)** عند المقات احتراز عن داخل المقات لا خارجه حتى لو ادعى محرماً ولم يلغ فيه لكن لم يبعد ما وزع من رجوعه ما كتبه يسقط عنه الأولى لانه قوت الواجب عليه في تعظيم البيت كما في الجرح **(قوله)** خلافاً لهم حيث قالوا يسقط الدم وان لم يلج بالجرم ما كتبه وان العزيمة في الاحرام من دورته أهله فإذا رخص بالتأخير الى المقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التسعة فكان التلافي يعود عليه أهله وفي شرحها لا ينالك الكمال اعلم ان التأخير في هذا المقام من شراح الكتاب وغيرهم انفقوا على أن العزيمة إلا في ما ذكر ولا يخلو عن اشكال اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أحرم من دورته أهله فكيف يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الأفضل اه قلت وهو ممنوع فان المراد بالاحرام من دورته أهله أي ما قرب من أهل الحرم من الاماكن العبد عن المقات وقد ورد فعل ذلك عن جماعة من الصحابة وورد عليه في الحديث كما تقدم من ان العزيمة عند بحث المواقيت وقصر الصحابة الاتهام في وأتموا الحج بذلك وهذا في حق من قدر عليه كاحرم هناك فافهم **(قوله)** والأفضل عونه ظاهر ما في الجرح عن المحيط وجوب العود به صرح في شرح الباب **(قوله)** الا اذا خاف قوت الحج أي فانه لا يعود وعرض في احرامه وعليه في الجرح عن المحيط بقوله لان الحج قرض والاحرام من المقات واجب وزل الواجب أهون من ترك القرض اه ومقتضاه أنه لو لم يخف القوت يجب العود كما قلنا لعدم المزامحة وان اذناؤه يجب عدم العود به يعلم ما في قول التهرمني خاف قوت الحج لو عاد فلا فضل عنده والا فلا فضل عوده كما في المحيط اه هذا في الجرح واستفيد منه أي ما ذكره عن المحيط بأنه لا تفصيل في العزيمة وان يعود لانه القوت أصلاً اه ولا يخفى أن هذا بالنظر الى القوت والافتقار يحصل ما منع من العود غير القوت خوفاً على نفسه وأمهه فيسقط وجوب العود في العمرة أيضاً **(قوله)** أو عاد بعد رجوعه بقي عليه أن يقول أو قبل شرعه ولم يلج عند المقات ح **(قوله)** ككي يريد الحج أمال خرج الى الحل لحاجة فاحرم منه ووقف بعرفة فلا شيء عليه كلاً فافق اذا جازوا المقات فامد البستان ثم أحرم منه ولم ارتقيد مسئلة المتعمد ما اخرج على قصد الحج وينبغي أن تقتضيه وأنه لو خرج لحاجة الى الحل ثم أحرم بالجمعة لا يجب عليه شيء كلكي ففهم **(قوله)** وصار ممكناً لأن من وصل الى مكان على وجه مشروعي صار حكمه حكم أهله وهذا لما وصل الى مكة بحرمها بالعمرة وخرج منها صار في حكمه كالمكي سواء ساق الهدى أم لا طناً أراد الاحرام بالحج فبقائه الحرم والعمرة فالحل ومثل ذلك يقال في الحل وهو من كل داخل المواقيت فان سقاه الحرم والعمرة فالحل فاذا أحرم من الحرم فقلبه دم الآن يعود كما مر عن ح وصرح به هناك في التهر واللب **(قوله)** وكذا الواحرام أي المكي والمتعمد الذي في حكمه فان سقطت المكي للعمرة الى **(قوله)** وبالعود أراد به مطلق الذهاب الى المقات الواجب لنسك قوله وكذا لو أحرم بعد من الحرم فان الواجب حرجه الى الحل ليسقط الدم وليس فيه عوداً له بعد التكنون ففهم **(قوله)** كاحرم أي عوداً مما تلا الممار في الآفاق بان يعود الى المقات فيحرم ان يكن أحرم وان كان أحرم ولم يشرع في نسك يعود اليه وبلي **(قوله)** أي آفاقاً فأعاد للمراد بالأكوفي كل من كان خارج المواقيت **(قوله)** البستان أي بستان بني عامر وهو موضع قريب من مكة داخل المقات خارج الحرم وهي التي تسمى الآن نخلة بنحو دبر كمال فاذا غمر من مكة الى مكة أربعين ميلاً قال بعض المحققين قال النووي قال بعض أصحابنا هذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بارض عزفات وفي غاية السروج بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة الى مكة **(قوله)** أي مكان من الحل أشار الى أن البستان غير قدوان المراد مكان داخل المواقيت من الحل والتظاهر أنه لا يشترط أن يقصد مكاناً معيناً لان الشرط عدم قصد دخول الحرم عند المجاوزة فاي مكان قصص من داخل المواقيت يحصل المراد كما يستفهم فافهم **(قوله)** الحاجة كذا في البدع والهداية والنكرو غير هاهو اختراعه اذا أراد دخول مكان من الحل لم يجد ذلك الرواى مكة فانه لا يلج به الا بحرمه فلا

لان الشرط عند الامام  
تجديد التلبية عند  
المقات بعد العود اليه  
خلافاً لهم (سقطه)  
والأفضل عوده الا اذا  
خاف قوت الحج (والا)  
أي وان لم يعد أو عاد  
بعد رجوعه (لا) يسقط  
الدم (ككي) يريد الحج  
ومتعمد فرغ من عمرته  
وصار ممكناً (وتحرمان  
الحرم وأحراماً) بالحج  
من الحل فان عليهما  
دما لمجاوزة مقات  
المكي بلا احرام وكذا لو  
أحرم بالعمرة من الحرم  
وبالعود كما مر يسقط  
الدم (يحل كوفي)  
أي آفاق (البستان)  
أي مكان من الحل  
تدخل المقات (لحاجة)



من هذا القيد والافضل افاقى أراد دخول مكة لادبته من دخول مكان في الحل على أنه في العرج جعل الشرط  
 قصد الحل من حين خروجه من بيته أى ليكون سفره لأجله لا لدخول الحرم كما يأتى ولذا قال ابن الشلبى في  
 شرحه ومن لا مسكن حاجة بالستان لا للدخول مكة ويأتى توضيحه فافهم (قوله ولوعند المجاوزة) الظرف  
 متعلق بقصد هاءى ولو كان قصد الحاجة التى هى عليه أراد دخول البستان عند مجاوزة المقات ما بعد المجاوزة  
 فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه عند المجاوزة كان قاصداً مكة فلا يسقط الدمى ما يرجع وأما أنه لو قصد دخول  
 البستان لحاجة قبل المجاوزة فهو كذلك بالولى وأن قصد الحل من حين خروجه من بيته غير شرط خلاف ما فى  
 العرج حيث قال عقيد كره ان ذلك حله لا فاقى أراد دخول مكة بلا حرام ولم أر أن هذا القيد لا يمنه حين  
 خروجه من بيته أو لا الذى يظهر هو الأول فإنه لا شك أن الافاقى يريد دخول الحل الذى بين المقات والحرم  
 وليس ذلك كافياً فلا يمن وجود قصد مكان مخصوص من الحل فإذا دخل المقات حين يخرج من بيته اه  
 وصاحبه أن الشرط أن يكون سفره لأجل دخول الحل والافلا تحل له المجاوزة بلا حرام قال فى التهر التاهر أن  
 وجود ذلك القيد عند المجاوزة كفى ويدل على ذلك ما فى الدائم بعدما ذكر حكم المجاوزة بغير حرام قال هذا اذا  
 جاوز أحد هذه المواقف الخمسة يدايج والأمر أن يدخل مكة أو الحرم بغير حرام فأما إذا لم يرد ذلك وانما أراد  
 أن يأتى بستان بنى عامراً وغير ملحة فلا شئ عليه اه فاعتبر الإرادة عند المجاوزة كثرى اه أى إرادة الحج  
 ونحوه وادخل دخول البستان فالإرادة عند المجاوزة معتبرة فيها ولا ذكر الشارع ذلك فى الموضوعين كاقدمناه  
 فافهم وقول العرج فلا يمن وجود قصد مكان مخصوص من الحل غير ظاهر بل الشرط قصد الحل فقط تأمل  
 (قوله على مامر) أى غير باقى قوة ظاهر ما فى التهر عن الدائم الخ (قوله على المذهب) مقابله ما قاله أو  
 يوسف أنه أنوى إمامة خمسة عشر ومافى البستان فله دخول مكة بلا حرام والافلا ح عن العرج (قوله  
 دخول مكة غير محرم) أى إذا أراد دخول البستان لحاجة لا للدخول مكة ثم بدله دخول مكة لحاجة بدخولها  
 غير محرم كفى شرح ابن الشلبى ومن لا مسكن قال فى الكافى لأن وجوب الاحرام عند المقات على من يريد دخول  
 مكة وهو لم يرد دخولها وانما يرد البستان وهو غير مستحق التطعيم فلا يلزمه الاحرام بقصد دخوله اه قلت  
 وهذا أنا أراد دخول مكة لحاجة غير التسلق والافلا يجوز بقائه الا حرام وإذا قال قيل فصل الاحرام عند  
 ذكر المواقف وحل لأهل داخلها دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا (قوله ووقته البستان) أى لو أراد التسلق  
 فبقائه للحج أو العمرة البستان يعنى جميع الحل الذى بين المواقف والحرم كما مر فى بحث المواقف فلو أحرز من  
 الحرم مذهباً لم يعد كاقدمناه فى باع التهر والبيان الا اذا دخل الحرم لحاجة ثم أراد التسلق فله يحرم من  
 الحرم لأنه صار مكاناً كاملاً (قوله ولا شئ عليه) مرتبط بقوله له دخول مكة غير محرم فكان الأولى ذكره  
 قبل قوله ووقته البستان (قوله كاملاً) أى قيل فصل الاحرام حيث قال أمالوقصد موضعاً من الحل كتخلص  
 وحذمه حل له مجاوزة بلا حرام فإذا حل له التحق بأهله فله دخول مكة بلا حرام (قوله وهنحله لا فاقى الخ)  
 أى إذا لم يكن مأموراً بالحج غيره كاقدمناه الشارع هناك وقدمنا الكلام عليه ثم إن هذا الحل متشككاً  
 علمت من أنه لا يجوز له مجاوزة المقات بلا حرام ما لم يكن أراد دخول مكان فى الحل لحاجة والافضل افاقى يريد  
 دخول مكة لا بد أن يرد دخول الحل وقدمنا أن التقيد بالحاجة لحرز عمالوكان عند المجاوزة يريد دخول  
 مكة وأنه انما يجوز له دخولها بلا حرام إذا بدله بعد ذلك دخولها كاقدمناه عن شرح ابن الشلبى ومن لا مسكن  
 فلم أن الشرط لسقوط الاحرام أن يقصد دخول الحل فقط ويدل عليه أيضاً ما نقلنا عن الكافى من قوله وهو  
 لا يرد دخولها أى مكة وانما يرد البستان وكذا ما نقلناه عن الدائم من قوله فأما إذا لم يرد ذلك وانما أراد أن  
 يأتى بستان بنى عامراً وكذا قوله فى الباب من جاوز وقته يقصد مكاناً من الحل ثم بدله أن يدخل مكة فله أن  
 يدخلها بغير احرام فقوله ثم بدله أى ظهر وحديثه يقتضى أنه لو أراد دخول مكة عند المجاوزة يلزمه الاحرام  
 وأن أراد دخول البستان لأن دخول مكة لم يبدله هو بمقصوده الأصلي وقد أشار فى العجرا إلى هذا الاشكال  
 وأشار إلى جوابه بما تقدم عنه من أنه لا بد أن يكون قصد البستان من حين خروجه من بيته أى بان يكون سفره

قصد ما ولوعند المجاوزة  
 على مامر ويستفاد  
 الإمامة ليست بشرط  
 على للنهب (له دخول  
 مكة غير محرم ووقته  
 البستان ولا شئ عليه)  
 لأنه التحق بأهله كاملاً  
 وهنحله لا فاقى يريد  
 دخول مكة بلا حرام

المقصود لأجل البستان لأجل دخوله مكة كإقامته وأجاب أيضا في شرح الباب بقوله والوجه في الجملة أن  
يقصد البستان قصد أوليا ولا يضر مدخول الحرم بعده قصد أخيرا وعارضا كما إذا قصد هذين جدي تسليع  
وشراء أولا ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ما يتخلف من جاء من الهند بقصد الحج أولا  
وقصد دخول جدة تبعا ولو قصد بيعا وشراء أو هو قري من جواب البحر لأن حاصله أن يكون المقصود  
من سفره البيع والشراء في الحلال ويكون دخوله مكة تبعا لكن يتأنيق قولهم ثم بدله دخول مكة قاله في  
أنه لا بد أن يكون دخوله عارضا غير مقصود لأصله ولا تعابيل يكون المقصود دخول الحلال فقط كما هو ظاهر  
جواب البحر وكلام الكافي والبلدائع والباب وغيرها وهذا منافق لقولهم أنه الحيلة لا فاقى يريد دخول مكة  
بلا إصرار لأنه إذا كان قصد دخول الحلال فقط لم يمتح إلى حيلة إذا بدله دخول مكة على أن هذا أيضا فبين  
أراد دخوله مكة لحاجة غير النسك أما لو أراد النسك فلا يحل له دخوله بلا إصرار لأنه إذا صار من أهل الحلال  
فخافه ميقاتهم وهو الحلال كما مر مرارا فكيف من خرج من بيته لأجل الحج فافهم **(قوله)** ويجب على من دخل  
مكة أي هو الحرم وسواء قصد التجارة أو النسك أن يمر بها كإفصاح عبارة البلدائع السابقة وتقدم التصريح  
به شرعا ومتناقيل فصل الأحرام وصرح به في الباب أيضا **(قوله فاعلم)** أي إلى الميقات كما في  
الهداية لكن في البلدائع أنه إذا أقام بمكة حتى تحولت السنة بغير ميقات أهل مكة وهو الحرم للبحر والخل  
للمرأة لما أقام بمكة في حكم أهلها اهـ والتعليل بفد أن تحول السنة بغير ميقات أهل مكة كذا في الفتح ثم التقيد  
بالخروج إلى الميقات لأجل سقوط الدم للأجزاء لأن الواجب عليه دخوله مكة بلا إصرار من أهل الحرم  
والنسك به يحصل التوفيق كما تألف في الترتيب لئلا **(قوله)** عن آخر دخوله أي وعليه قضاء ما بقي لباب  
**(قوله)** وعلمه في الفتح حيث علل ذلك بأن الواجب قبل الأخير ما روي شافعي عنه فلا يسقط الألتعين بالنسبة  
اهـ ح **(قوله)** وصح منه الحج أي إذا دخل مكة بلا إصرار ولم يبق ذلك حججة أو عمره تخرج إلى الميقات وأحرمت  
بجدة أو عمره وأجمعه عليه بسبب آخر فاه بغيره ذلك علمه بالبحر والخل وان لم يبق ذلك في تمام الدخول  
لا بعده **(قوله)** من حجة الإسلام الحج أحقره عملا وأحرمت عليه بسبب الدخول فاه قد مدغم في قوله فان  
عاد الحج والتأخر أنه لو عاد إلى الميقات ونوى مكانا لم يقع واجبا عليه بالدخول ولا يكون نفلا لأنه بعد تقرير  
الوجوب عليه بخلاف ما إذا نواه فلا قبل بمجاوزة الميقات فاه يقع نفلا لعدم وجوب شيء عليه بعد حصول  
المقصود من تعظيم بقعة الأحرام كحقيقتهما أولا فافهم **(قوله)** فاه في ذلك الحج أي عام الدخول قال في  
الهداية لأنه ثلاثي الترتيب في وقته لأن الواجب عليه تعظيم هذه البقعة لأحرام كما إذا أتى الميقات محرما  
بجدة الإسلام في الابتداء بخلاف ما إذا تحولت السنة لأنه صار بدلتا في ذمته فلا ينادى بالأحرام مقصود كافي  
الاعتكاف بالندوة فاه ينادى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني اهـ قال في الفتح ولما قل أن يقول  
لأقرق بين سنة الجائزة وسنة أخرى ففي أي وقت فعل ذلك يقع إذا ما دلل لم يوجب ذلك في سنة معينة فليس  
بغواها بدلتا فيبقى فهما أحرم من الميقات بسبب علته تأدى هذا الواجب في ذمته وعلى هذا أن تكرر  
الدخول بلا إصرار منه ينبغي أن لا يحتاج إلى التعيين كن عليه يومان من رمضان فتوى بغير قضاء ما عليه ولم  
يعين وكذا لو كان من رمضان على الأصح وكذا نقول إذا رجع مرارا فأحرمت كل مرة بنفسه حتى أتى على عدد  
دخولته خرج عن عمد ما عليه اهـ وأقرق البحر **(قوله)** لصيرورته أي الترتيب دناءة على ما فهمه من  
بحث الفتح وأورد عليه أيضا أنه ينبغي أن يسقط العمرة الواجبة بدخول مكة بغير حجة المرء المنذورة في السنة  
الثانية كالمندورة في الأولى لأن العمرة لا يصير بالعدم توقها وقت معين بخلاف الحج وأجاب غاية البيان  
بان تأخير العمرة إلى أيام النحر والتسريح مكره فإذا أخرها إلى ما قبله كالمندورة لم يقصر دناءة اهـ وأقره  
في البحر ولا يخفى ما فيه فان المكر ومفعله في تلك الأيام لا بعده ما تأمل **(قوله)** فأحرمت بغيره يعلم منه ما إذا  
أحرمت بحجة الأولى أو غيرها فافهم **(قوله)** ترك الوقت مصدوم مضاف إلى مكانه أي ترك أحرام في الميقات **(قوله)**  
لغيره بالأحرار منه في القضاء عليه لقوله ولادم عليه الحج وصيرمته الوقت أشاز به إلى أنه لا بد في سقوط الدم من  
أحرام في القضاء من الميقات كما صرح به في البحر فلو أحرمت من ميقات المكي لم يسقط الدم وهو مستفاد أيضا

(و) يجب (على من دخل  
مكة بلا إصرار) لكل  
مرة (حجة أو عمره) فلو  
عاد فأحرمت نسك أجزاء  
عن آخر دخوله وقامه  
في الفتح (ومصنعه) أي  
أجزاء علمه بالدخول  
(لو أحرمت ما عليه) من  
حجة الإسلام أو ندوا  
عمره مندورة لكن (في  
صام ذلك) لتدراكه  
الترتوب في وقته (لا  
بعد) لصيرورته دناءة  
بمحويل السنة (بأوز  
الميقات) بلا إصرار  
(فأحرمت بمسيرة) ثم  
أنفسها مضى وقضى  
ولادم عليه لقوله (الوقت)  
لغيره بالأحرار منه في  
القضاء

قدمنا عن الشريفة (قوله) مكى طاف الحرم (الخ) شروعي في الجمع بين الحرمين وهو حق المكى ومن معناه  
 حنا بدون الآفاق (قوله) إضافة الحرم إلى الحج باعتبار الأول كرمه في الجنائز وبالأختار الثاني حمل  
 له في أكثر ما على حدة ثم أعلم أن أقسامه أربعة اعتبارا للحج على الحرم أو الحج على مكة والعمرى على مكة  
 والعمرى على الحج الأول لمكانه أدخل في الجنابة ولم يمسح به القدم بحال ثم ذكر الثاني بقوله على غيره  
 لقوله حاله لا يشمله على ما هو فرض ثم الثالث على الرابع لمكانه من الاتفاق في الكسفة والكسبة نهر (قوله)  
 ومن يحكمه) أشار إلى ما في النهر من أن المراد المكى غير الآفاق فعمل كل من كان داخل في المواقف من الحج  
 والحرم فافهم فالاحتراز بالمكى عن الآفاق لأنه لا يرفض واحدا منهم لغيره إن أضل بعد فعل الأقل كان  
 قارنا والافهم متع أن كان ذلك في أشهر الحج كما مر نهر (قوله) أي أقل أشواطها) يفيد أن الشوط ليس بقدر  
 وأطلقه فعمل ما إذا كان في أشهر الحج أو لا يكفى الصرع البسوط وفي النهر عن الفتح ولو طاف بالآثار في غير  
 أيام الحج في البسوط أن عليه الدم أيضا لأنه أحرم بالحج قبل الفراغ من العروة وليس المكى أن يجمع بينهما فإذا صار  
 حاملا من وجه كان عليه الدم اه وفيه أيضا قديم العروة لأنه لو أهل بالحج وطاف ثم لم يمسح به فافهم فافهم  
 طاف لأنه لو لم يمسح به فافهم أيضا اتفاقا بالأقل لأنه لو أتى بالآثار فافهم البسوط طافه لا يرفض  
 واحدا منهما وجعله الاستيعاب في ظاهر الرواية (قوله) رفضه) أي تركه من بابي طوبى ضرب كفى القرب  
 وهذا أي رفض الحج عند الامام وعندهما لا يرفض العروة لأنها أدنى ماله وأن أحرامها كدبائدها  
 شيء من أعمالها أو رفض غيرهما كذا يسر لأن يرفضها الطال العمل وفي رفضها مستأعنه أفاد في الصر  
 (قوله) وجوبا) بخلاف لما في الصريح قال بعد ما مر وقد ظهر أن رفض الحج مستحب لا واجب اه أي أو نأما  
 الواجب رفض أحدهما لا يبينه (قوله) بالخلق) أي متلا قال في الصر ولم يذكر عينا يكون رفضا ونسبي  
 أن يكون الرفض بالخلق بأن يخلق مثلا بعد الفراغ من أفعال العروة ولا يكتفي بالقول وأبانه لأنه معطوف  
 الهداية تحللا وهو لا يكون الأقبل شيء من مختلوات الأحرام اه قلت وفي الباب كل من عليه الرفض  
 يحتاج إلى نية الرفض الأمن جمع بين تحييتي قبل فوات الوقوف أو بين العرتين قبل السعي الأولى في هاتين  
 للصورتين ترفض أحدهما من غير نية رفض لكن إماما يسري إلى مكة أو الشروعي في أعمال أحدهما اه فلم  
 من مجموع ما في الصر والباب أنه لا يحصل الأقبل شيء من مختلوات الأحرام نية الرفض به وما قدمناه أوائل  
 الجنائز عند قوله وتتركه أكثر في محرم من أن الحرم إذا نوى رفض الأحرام فصنع ما يصنع الحلال من  
 ليس وحلق ونحوهما لا يخرج من الأحرام وأن نية الرفض بالمطه فهو محمول على ما إذا لم يكن ما مورا بالرفض  
 كأنه عليه هناك وقد يكون الخلق بعد الفراغ من العروة ثلاثا يكون جنابة على أحرامها (قوله) لأنه كفايت الحج  
 وحكمه أن يصل بمرة ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله) حتى لو حج) غاية لتعطيل المشقة قضاء في غير طه ط  
 (قوله) سقطت العروة) لأنه حينئذ ليس في معنى فانت الحج كالحصر إذا تحلل ثم حرم ثلث السنة فله حينئذ  
 لا يجب عليه عمره بخلاف ما إذا تحللت السنة ط ويحرم (قوله) ولو رفضها) أي العروة التي طاف لها وأدخل عليها  
 الحج (قوله) قضائها) أي ولو في ذلك العام لأن تكرار العروة في سنة واحدة ما يخلو بالحج طافه صاحب الهندية  
 ط (قوله) فقط) أي ليس عليه عمره أخرى كفاي الحج وليس مراده في الرفض الرفض الرفض الرفض الرفض  
 رفض اه (قوله) صح) لأنه أدى أفعالهما كما التزم نهر (قوله) وأسأه) أي مع الأتم بالصبر حوله من أن المكى  
 منى عن الجمع بينهما وأبانه وقدمنا الاختلاف في أن الأساعدون الكراعة أو قوقها والتوفيق بينهما فافهم  
 (قوله) وذم) أي تمكن التقصان من تسكيت تكاتب المنهى عنه لأنه فارق ولو أضاف بعد فعل الأكثر في أشهر  
 الحج فتمتع ولا تفرق المكى كما مر وهذا يؤيد قول من قال إن في التمتع والقران لكى معناه في الحل كما  
 من نهر أي لاقى الحصة قلت وقد مر ذلك في باب التمتع وقدمنا هناك تحقيق قول ثالث وهو أن تمتع المكى باطل  
 وقراءه صحيح غير جائز فتدبر كمالا راجعة (قوله) وهو دم جبر) لأن كل دم يجب بسبب الجمع وألرفض فهو دم  
 جبر وكفارة فلا يرقم الصوم مقامه وإن كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطلع غنينا بخلاف دم

(مكى) ومن يحكمه  
 طاف لمصرته ولو  
 شوطا) أي أقل  
 أشواطها) فأمروا بالحج  
 رفضه) وجوبا بالخلق  
 لمضى المكى عن الجمع  
 بينهما (وعليه دم)  
 لأجل (الرفض) وج  
 وعمره) لأنه كفايت  
 الحج حتى لو حج في سنته  
 سقطت العروة ولو  
 رفضها قضاء فقط (فلو)  
 أتبعها صح) وأسأه  
 (وذم) وهو دم جبر  
 وفي الآفاق دم مشكر

الشكر شرح الباب (قوله ومن أحرمت الحج) شروع في القسم الثاني والثالث أعني إدخال الجميع مثله والعمره على مثلها واعلم أن الأحرام يحتمل فصلها أما أن يكون على التراخي أو معاً وعلى التعاقب والأول ما ذكره في المتن ولذا أي بسم وأما الأخيران ففي التبريزه الختان عند الامام والثاني لكن يرتض أحدهما أو نحوه سائر في ظاهر الرواية وقال الثاني عقب صرورته بحر ما بلمله وأثر الخلاف يظهر فيما ذناحي قبل الشروع وقال محمد بن يزم في العدة أحدهما وفي التعاقب الأول فقط والعمرتان كالتحيتين اه قلت وأثر الخلاف يرم دمين بالخنافة عندهما ودم واحد عند محمد كافي البدائع واستشكله في شرح الباب بأنه عند الثاني يرتض أحدهما عقب الأحرام بلا مكث أي ظم تكن الخنافة عنده على إحرامين بل على واحد فيلزمه بالخنافة ودم واحد كقول محمد (قوله ثم أحرمت يوم النحر) أي قد يكون يوم النحر لأنه لو أحرمت يوم فافتسلاً أو غيرها رفض الثانية وعلمه دم رفض ويحتمل مرة ثم عند الثاني يرتض كما مر وعند الأول يوقوفه كافي المحط وينبغي أنه لو أحرمت يوم النحر بعد الوقوف نهاراً أن يرتض الوقوف للمزيد لا يعرفه لأنه سابق بحر لكن قياس ظاهر الرواية المتقدم أن تبطل بالمسبب إليها نهر (قوله فان كان قد خلق الأول) أي الخنافة الأولى قبل إحرامه بالثاني (قوله لزمه الآخر) أي فيبقى بحر ما إلى أن يؤديه في العام القابل لباب (قوله لا انتها الأول) لأن الباقي بعد الخلق الرئوي بذلك لا يصير جانبياً بالأحرام تانياً نهر ومقتضاه أن الأحرام الثاني وقع بعد الخلق وبعد الطواف الزم أيضاً وأنه لو أحرمت بعد الخلق قبل الطواف لزم دم الجميع لأن الأحرام الأولى بقي في حق حرمة النساء وبه صرح الكرماني لكن المتبادر من المتن وغيره كله دية ونسجوها والكافي خلافه لا لأصلها بقي الدم بعد الخلق من غير تقصيد بعد الطواف أيضاً لكن قال في شرح الباب أن إطلاقهم لا ينافي تقصيد الكرماني اه أي فصل المطلق على التقيد قلت لكن ما في الكرماني مني على وجوب دم الجميع بين إحرام الحج كإحرام العمره وأبقي الكلام فيه قريباً (قوله فعدم) الفاعل دخلة على فعل مقتضى أي فيلزمه الآخر عدم (قوله) (قوله قصر أول) أي إذا لم يخلق الأول ثم أحرمت الثاني لزمه دم سواهما عقب إحرام الثاني وأولاً بل أخره حتى يرجع في العام القابل وهذا عنده وهما بمقتضى الوجوب عداً داخل لأنهما لا يوجبان بالتأخير شيئاً كافي العمره (قوله عبره الحج) أشار إلى أن التقصير غير قد وانما عبر به لئلا يراه لكن فيه أنه عرفه بالخلق وقد يقال أنه من قبيل الاحتياط وهو أن يصرح في كل موضع بما سكت عنه في الآخر لصدادة كل مع الاختصار وما في التهرين أن المراد هنا بالتقصير لخلق إذا التقصير لادم فيه أعاناه الصدقة فقد قدمناً إلى الخنافات أن الصواب خلافه فافهم (قوله لجنائته على إحرامه) أي إحرام الخنافة الثانية أما إحرام الخنافة الأولى فقد انتهت بهذا التقصير فلاجنايته عليه وقوله وألّا تأخير عطف على مدخول اللام لأعلى التقصير لأن تأخير الخلق عن أيام الضرر واجب لاجتنابه على الإحرام ولو أسقط قوله على إحرامه لكان أولى وأشار بجعل العلة لوجوب الدم أحدهما حتى لا يلازمه دم الجميع بين إحرام الخنافة لأنه ليس بجناية كما يأتي أفاده ح (قوله ومن أتى بعمره إلحاق الحج) فمن أن الحكم في الجميع بين العمرتين كالجميع بين الختتين أي في القزوم والرفض ووجهه بما ينصوري في العمره كافي الباب ثم قال فلو أحرمت بعمره فطاق لها سوطاً وكله ولم يطفئها ثم أحرمت بأخرى لزمه رفض الثانية ورفضها ودم رفض ولو طاف وسعى للأولى لم يبق عليه إلحاق فأهل بأخرى لزمته ولا يرفضها وعليه دم الجميع وإن خلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ولو بعد له ولو أفسد الأولى أي بان جميع قبل طوافها فأهل بالثانية رفضها أو عصى في الأولى ولو نوى رفض الأولى وإن يكون عمله الثانية لم ينفعه وكذا هذا الختتين اه لكن فلما عانته ولو جمع بين عمرتين قبل السعي للأولى يرتض أحدهما بالشرع من غير يرتض قوله هنال الزم رفض الثانية فيه نظر فتدبر (قوله فيلزم الدم) أي لجنايته الجميع ولا دم لتأخير الخلق هنا لأنه في العمره غير مؤقت زمان كما مر إلا إذا خلق قبل الفراغ من الثانية فلزمه دم آخر كجملته نفا (قوله لا لجنيتين) يحفظ على العمرتين وقوله فلا يلزم أي دم الجميع بل يلزمه التأخير والتقصير فقط كما مر وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر حيث قال وصرح في الهداية بأنه أي الجميع بين إحرام الحجين أو عمرتين بدعة وأقرط في غاية البيان بقوله أنه حرام لأنه بدعة وهو سويل في المحيط والجميع بين إحرام الحج لا يكره

(ومن أحرمت الحج) وج  
(ثم أحرمت يوم النحر) بحر  
(فان) كان قد خلق  
للاول لزمه الآخر في  
العام القابل (بلا دم)  
لا انتها الأول (والا)  
يخلق الاول (فعدم)  
قصر عبر به لمرأه  
(أولاً) لجنايته على  
إحرامه بالتقصير أو  
التأخير (ومن أتى بعمره  
الإلحاق فأحرمت بأخرى  
ذبح) الأصل أن الجميع  
بين إحرامين لعمرتين  
مكروه بحر بما فيلزم  
الدم لا لجنيتين في ظاهر  
الرواية فلا يلزم

في ظاهر الرواية لأنه في العمدة ما ذكرناه يصح جامعاً بينهما في الفعل لأنه يؤيدهما في سنة واحدة بخلاف الخ  
 اه فلذا فرّق المصنف بين الحج والعمرة بجماع الصغرى فإنه أوجبهما واحداً للجمع وقال بعض المشايخ يجب  
 دم آخر لجمع ابتاعاً واية الأصل وقد علمت أن الفرق بينهما ظاهر الرواية وهذا خلاصة ما في الصريح أقول وفي  
 المرجع عن الكافي قبل خلاف بين الروايتين أي رواية الجامع الصغرى ورواية الأصل لا يمسكت في الجامع عن  
 إيجاب الدم للجمع ومما هو وقيل بل فيه روايتان اه وفي شرح القلب وقالوا فيه وأين أن أحدهما الوجوب به  
 صرح الترمذي وغيره وقيل ليس إلا ورواية الوجوب قال ابن الهيثم وهو الأوجه اه وتعقب ابن الهيثم ما في  
 المحيط بأن كونه يتمكن من أداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجمع بينهما فعلاً فسوى الحج والحج والعمرة قلت وكذب  
 الأصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية أيضاً فلذا صححوا رواية الوجوب بناء على تحقق اختلاف الرواية  
 والأصل عدمه فان كلام الأصل والجامع من كتب الأمام محمد فظاهر أن ما أطلقه في أحدهما محمول  
 على ما قد سبق في آخره فلذا استوجب الفتح أنه ليس بعمدة الرواية الوجوب وفيه ما من كل الهدايا وعتاة  
 السان فقوله في العمرة سهو مما لا ينبغي كيف وقد قال في التناخية للجامع بين إجماع الحج والعمرة بدعة وفي  
 الجامع الصغرى العتاة حرام لأنه من أكل الكفار هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله آفاق الحج)  
 شروع في القسم الرابع (قوله ثم حرم عمره) أي خجل أن يسرع في طواف القدوم ليليل عليه المقابلة بقوله  
 فان طافه أي شريعه ولو قليلاً كما عرفت فمرسوخاً في ما قد سبق في أول باب القرآن ولم يتقدم خلافه فافهم (قوله)  
 لزما) لأن الجمع بينهما مشروع في حق الآفاق فيصير بذلك قارناً لكنه أخطأ السنة فصرح مسأداً هدية لأن  
 السنن في القرآن أن يحرم بهما معاً ويقدم إجماعاً على إجماع الحج زبلي لكن الثاني يسمى تنوعاً عرفاً  
 (قوله وصار قارناً) قال في شرح الباب وعليه دم شكر لقله إساءة فهو لعدم وجوب رفض عمرته اه قلت  
 والاولى أن يقول ولعدم تنبذ رفض عمرته بخلاف ما إذا أحرم بعد طواف القدوم للجمع فإنه ينذر رفضها كما  
 يأتي (قوله كافر ٣) أي في أوائل باب القرآن (قوله ولذا بطلت عمرته) للتأنيب أن يقدم عليه قوله الآتي لأنها  
 لم تسرع الخ لأن كونه صار قارناً بما جعل يكون العمرة لم تسرع من يتعلل الحج وطلان عمرته بالوقوف  
 مفرع على هذا التعلل كما يعرف من الهداية وغيرها فافهم (قوله بالوقوف) أي إذا وقف يعرف قبل أن يدخل  
 مكة فقد صار رافضاً لعمرة بالوقوف وإن توجه إلى عرفات لم يقف بها بعد لا يصير رافضاً لأنه يصير قارناً زبلي  
 والمراد أنه أحرم بالعمرة ولم يأت بأكثر أو شواطئها حتى وقف يعرفات فالأقل كالعدم بحر فالمراد بقوله  
 قبل أفعالها أكثر أو شواطئها (قوله فان طافه) أي الحج ولو شوطاً كذا في الصريح في باب القرآن وقال في  
 الفتح وإن أدخل إجماع العمرة على إجماع الحج فإن كان قبل أن يطوف شيئاً من طواف القدوم فهو قارناً مسقياً  
 وعدمه شكر وإن كان بعد ما شرع فيه ولو قليلاً فهو أكثر إساءة وعليه دم اه وقد نزلت في باب القرآن  
 عن الباب وشرحه فهذا نص صريح في وجوب الدم في صورتين وأن الأول دم شكر أي اتفاقاً والثاني دم  
 جبر أو شكر على اختلاف الآتي وفي أن المراد الطواف فيما شرع فيه ولو شوطاً فافهم وأما ما قدمناه أنفاً  
 عن العزم أن الأقل كالعدم فذلك في طواف العمرة والكلام في طواف الحج فافهم (قوله قضى عليهم)  
 قال الزبلي المراد بالقضى عليهم أن يقدم أفعال العمرة على أفعال الحج لأنه قارن على ما بينا ولكنه أساء أكثر  
 من الأول حيث أخر إجماع العمرة عن طواف الحج أي طواف القدوم غير أنه ليس بركن فيه فيمكنه أن يأتي  
 بأفعال العمرة ثم أفعال الحج ويجب عليه دم اه (قوله وهو دم جبر) أي على ما اختاره في الإسلام ودم شكر  
 على ما اختاره شمس الأئمة وقرنه تطهر في جواز الأكل زبلي وصحح الأول في الهداية واختار الثاني في الفتح  
 وقواه وأطال الكلام فيه بحر قلت وكذا الاختار في الباب وغيره عن الأول ينقل (قوله لتأ كذب طوافه)  
 أي لأن إجماع الحج قد تأكد بشئ من أعماله بخلاف ما إذا لم يطف الحج هدية أي فإنه لا يسحب له رفضها  
 لعدم تأكده لأنه لم يقدم إلا إجماع ولا ترتيب فيه أما هنا فقد تأكد الترتيب من وجه تقديم طواف القدوم  
 وأعماله يجب الرفض لأن المؤتي ليس بركن الحج كذا في الزبلي (قوله قضى) أي العمرة وقوله لصحة الشروع

(آفاق أحرم حجاً) أحرم  
 (بمرتبة زما) وصار قارناً  
 مسأداً (وإذا بطلت)  
 عمرته بالوقوف قبل  
 أفعالها لتأنيب التسرع  
 مرتبة على الحج  
 (لا بالتوجه) إلى عرفات  
 (فان طافه) طواف  
 القدوم (ثم أحرم بها)  
 قضى عليهم ما ذبح وهو  
 دم جبر (وينذر رفضها)  
 لتأنيب طوافه (فان)  
 رفض قضى لصحة  
 الشروع فيها (وأراق)  
 دمها لرفضها

٣ قول المحقق كافر  
 ليس في نسخ الشارح  
 التي يابينا اه مصحبه

أى وهى مما يلزم بالشروع ط (قوله حج الخ) من تمة المسئلة التى قبلها لأن ما مر فيها إذا أدخل  
 الحرمة على الجلب قبل الوقوف بعد الشروع فى طواف القدوم أو قبله وهذا فيما لو أدخلها بعد الوقوف قبل الحلق  
 أو طواف الزيادة أو بعد طواف يوم النحر أو أيام التشرى كما أفاض فى الباب ومصرح فيه بأنه لا يكون قائلًا بتركه  
 خلاف ظاهر ما يأتى (قوله بالشروع) لأن الشروع فيه يلزم كإمارة (قوله ورفضت) حكى فيه خلافا  
 فى الهداية بقوله وقيل إن الحلق للجمع ثم أحرم لارفضها على ظاهر ما ذكر فى الأصل وقيل برفضها احترازا عن  
 النهى قال الفقيه أبو جعفر ومشايعه على هذا أى على وجوب الرفض وإن كان بعد الحلق وصححه  
 المتأخرون لأنه يبنى عليه وجوب التمسك بالجمع كل يوم وطواف الصدرة الملبى وقد كرهت الأمر فى هذه الأيام  
 فيكون بابا أفعال الحرمة على أفعال الجلب لا ريب كذا فى الفتح قلت وظاهره أنه قال من مسمى تأمل (قوله صح)  
 لأن الكراهة لعنى فى غيرها وهو كونه منقولا فى هذه الأيام بقاء بقية أعمال الجلب هداية (قوله لا تركاب  
 الكراهة) أى لجمعها ما فى الأحرام وفى الأعمال السابقة هداية أى فى الأحرام أحرم الحرمة قبل الحلق  
 وفى الأعمال أحرم بعده معراج ويزعم أن الأول الثانى بلا عكس (تنبيه) قال فى شرح الباب بعد تقرير  
 حكم المسئلة ومنه يعلم مسألة كثيرة الوقوع لأهل مكة وغيرهم أنهم قد يعترفون قبل أن يسعوا بالجمع أى  
 فيلزمهم عدم الرفض أو عدم الجمع لكن مقتضى تفيدهم الأحرام بالحرمة يوم النحر وأيام التشرى أنه لو كان  
 بعدهم الأيام لا يلزم لهم لكن بخلافه ما علمت من تعطيل الهداية فاسى وإن ساء تأخير عن أيام النحر  
 والتشرى لكانت إذا أحرم الحرمة قبله بصريح ما علمنا من أفعال الجلب وظهوره أن العلة فى الكراهة وزعم  
 الرفض هى الجمع أو وقوع الأحرام فى هذه الأيام فأما وجد كفى لكن لما كانت هذه الأيام هى أيام أداء بقية  
 أعمال الجلب على الوجه الأكل قبلها كما يشهد به ما قدمنا من الهداية وكذا قوله فيما بعد لا فلا زوم الرفض  
 لأنه قد أتى ذكر الجلب فى باب أفعال الحرمة على أفعال الجلب من كل وجه وقد كرهت الحرمة فى هذه الأيام  
 أيضا قلنا يلزمه رفض ما هو أقوى وقد كرهت الجلب فى الأخرى ولما ثبت ما على طريق التعليل كأتى  
 بما قبلها صرح بكونها على أنها أيضا بقوله فلهاذا يلزم رفضها (قوله فائت الجلب الخ) من تمة ما قبله أيضا ولما قال فى  
 الهداية فإن فائت الجلب فالحق التفرقة بقية فهو إشارته إلى أن ما مر من المنع عن الجمع لا فرق فيه بين من أدرك الجلب  
 ومن فائت (قوله به أوها) أى الجلب أو بالحرمة (قوله لأن الجمع الخ) بيانه أن فائت الجلب حاج أحراما لأن أحرام  
 الجلب ما يعتبر أداءه لأنه يتصل بأفعال الحرمة من غير أن يتصل بأحرام الحرمة فلذا أحرم بجمعه بصريح ما علمنا  
 بين الجلبين أحراما وهو بدعى فرفضها وإن أحرم بغيره بصريح ما علمنا من الحرمة أى أفعالها وهو بدعى أيضا فرفضها  
 كذا فى الزيلعي وغيره وأعلم أن فى كلام الشارع هنا أمرين الأول أنه كان ينبغي أن يقول لأن الجمع بين  
 جنتين أو غيرهما بفساط قوله أحرم لمن علمت من أن اللازم من الأحرام بغيره هو الجمع بين عمرتين أفعالا  
 لأحراما لأن يتصل بأحرام الجلب أحرام مرة والثانى أن قوله غير مشروع بخلاف ما على علمه أو لا من أن الجمع  
 بين أحرام الحرمة مكر وذنوب الجنتين فى ظاهر الرواية فإن غير المشروع عما نهى الشارع عن فعله أو تركه  
 ومن جعله المكروه والمشروع بخلافه فلا يتناول المكروه بل على الفقيهى على الكداسة قلت ويمكن الجواب  
 عن الأول بأن قوله وأمرتين معطوف على التلطف المتعلق بالجمع فيستلحق به أيضا بالأحرام من غير أنه أعادته  
 حرف الجر عن الثانى لأنه منسب على الرواية الثانية وقد علمت ترجيحها أيضا فلما منع منه فاقهم (قوله وبعده ٣)  
 أى بعد التحلل بأفعال الحرمة (قوله للرفض) أى يرفض ما أحرمه تابسا وهو علة التحلل وفى بعض النسخ لارفض  
 وفيه قلب لأن الرفض المطالب منه يكون التحلل أى بالخلق أو بفعل شئ من المحظورات مع التنية كما مر فالأولى  
 عبارة الجبر وغيره لالرفض بالتحلل قبل أوله فافهم والله سبحانه أعلم

### (باب الإحصاء)

لما كان التحلل بالإحصاء نوعا جانيا قبله لأن ما يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره عقب الجنايات وأخره لأن  
 مبناه على الاضطراب وتلغى الاختيار نهر (قوله لغة المنع) أى يخوف أو ممرض أو عجز أو ما لو منع عن

(ج) فأهل بصره  
 يوم النحر أو فى ثلاثة  
 أيام (بعده زمت)  
 بالشروع لكن مع  
 كراهة التمسك به  
 (ورفضت) وجوبا  
 مختصا من الأثر وقضيت  
 مع دم لرفض (وان  
 معنى) عليها (صع  
 وعليه عدم) لا تركاب  
 الكراهة فهو دم جبر  
 (فائت الجلب إذا أحرمه  
 أو بها وجب الرفض)  
 لأن الجمع بين أحرامين  
 جنتين وأمرتين غير  
 مشروع (و) لما فائت  
 الجلب بقى فى أحرامه  
 فيلزمه أن يتصل (عن  
 أحرام الجلب) بأفعال  
 الحرمة (ثم) بعده  
 (يقضى) ما أحرم به  
 لصفة الشروع (ويذبح)  
 للتحلل قبل أوله  
 بالرفض

### (باب الإحصاء)

هو لغة المنع

٣ قول المحقق وبعده  
 الذى فى نسخ الشارع  
 التى لا بد منها بعده

وشرعنا من ركن اذا

أحصر به أو مرض

أو موت محرر أو هلال

نفقة حله التحلل عند

نعت المفرد (وما) وقته

فان لم يجد في محرمان

يحد أو يتحل بطواف

وعن الثاني أنه يقوم

الدم بالطعام وينتقل

به فان لم يجد صام عن

كل نصف صاع وما

(والقارن حين) فلو

بعث واحدا لم يتحل

عنه (وعين يوم الذبح)

لحلم متى يتحل

ويتحصن في الحرم ولو

قبل يوم النحر خلافا

لهما (ولم يفعل

(٤) لعله الطواف اه

منه والمسلم أن الحصر

هو المنع في مكان عن

الخروج والاحصار

المنع عن الوصول الى

المطلوب عرض أو عقد

فلا بد من جامع الفسرين

على أن قوله تعالى فان

أحصرتم زلت في المنع

من العدو لأن الاحصار

أعم من الحصر لشمله

من العدو وغيره بخلاف

الحصر ولهذا نقل

بعض شراح الهداية

عن تفسير القتيبي

الاحصار هو أن يعرض

الرجل ما يحول بينه

وبين الجمن مرض أو

كسر أو عقد يقال

أحصر الرجل احصارا

فهو محصر فان حبس في

سجن أو دار قبل حصر

فهو محصور اه منه

بحسب في سجن أو مدينة فهو حصر كلف الكشف وغيره وفي المغرب أن هذا هو المشهور وعامة من شرع ابن  
 كمال **(قوله)** وشرعنا من ركنين هما الوقوف والطواف في الحج لكن سألني أن المرء يتحقق فيها الاحصار  
 ولها ركن واحد (٤) وهو الوقوف وفي بعض النسخ عن ركن بالافراد والمراد به المياحة أي عمالها وركن  
 الثالث متعدد أو متحد تأمل **(قوله)** بعد ذلك أي أدى أوسع **(قوله)** أو مرض أي زائد الذهاب **(قوله)** أو  
 موت محرر أو أذنه من لا يحرم خلوة المرأة فتشترط وجها أو كونهما معهما ابتداء فلو حرمت وليس لها  
 محرر ولا زوج فهي محصورة كالقالب والبصر ثم هذا إذا كان بينها وبين مكة مسير صغر وبلدا قتل منه  
 أو أكثر لكن يمكنه المقام في موضعها والافلااحصار فما ظهر **(قوله)** أو هلال نفقة فان سرق نفقته ان  
 قدر على الشيء فليس محصورا والافحصروان قدر عليه الحال لأنه يخاف العجز في بعض الطريق جازة التحلل  
 لباب وظاهر كلامهم هذا أن المراد بالنفقة ما ينشئ الرحلة تأمل **(قوله)** زائد الباب عما يكون به محصورا  
 أمرا آخر منها العدة فلو أهلت ما لم يخل فظننا وجها أو زنتها العدة صارت محصورة ولو بقيت أو سافرت معها محرر  
 وسناله من الطريق لكن أن وجس يبعث الهدى معه فذلك الرجل يهدي إلى الطريق والافلا فليكن  
 التحلل لعجزه عن تبليغ الهدى محله قال في الفقه فهو كالحصر الذي لم يقدر على الهدى وسناله من الزوج  
 زوجته إذا حرمت بنقل بلادته أو المولى بماله كعبد أو أمة فلو بانته أو أحرمت بفرض فرب محصورة  
 ولو أحرمت أو زوج معها وليس له منعها وتحليلها وهذا هو المأخوذ من الفرض في أشهر الحج أو قبلها في وقت  
 خروج أهل بلدها أو قبله بأيام يسيرة أو لأنه منعها وأما المأخوذ فمكره ولا منعه بعد الإحرام بلذته وهو  
 محصور وليس زوج الامتنع عنها بعد أن المولى واعلم أن كل من منع عن المضى في موجب الإحرام لحق العبد  
 فله يتحل بغير الهدى فإذا أحرمت المرأة أو العبد بالانكاح الزوج أو المولى فلهما أن يتحلا بهما في الحال كسأني  
 بيته آخر الحج ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة أن تبث الهدى وأغنه إلى الحرم وعليها أن تكن إحرامها يتبع  
 حج وعمره وان يهره فمعه اختلاف ما لو مات زوجها أو محرمة في الطريق فلا يتحل إلا بالهدى ويصل الفرقان  
 احصارا حقيق والأولى حكمي وعلى المصدي الاحصار بعد العتق وجوه وعمره اه منقضاء الباب  
 وشرحه **(قوله)** حله التحلل أفاد أنه رخصة في حقيقة لا اعتبارا من غيبت عليه وإنه أن يبقى محررا كما  
 يأتي **(قوله)** بعث المفرد أي بالحج والعمرة إلى الحرم فاستأنى **(قوله)** دما سألني بيته باب الهدى فلو بعث  
 ضمن تحلل بأولهما إلا أن الثاني يطرع كافي التاسع فاستأنى **(قوله)** أو ففته أي بشرى ما شاء هناك وتذبح  
 عنه هداية وفيه إيعاء إلى أنه لا يجوز التصديق بذلك القصة شرح الباب **(قوله)** فان لم يجد في محرما فلا يتحل  
 عندنا إلا بتمامه ولا يقوم الصوم والاعطام مقامه محصر ولا يفسد اشتراط الإحلال عند الإحرام شأنا باب قال  
 شارحه هذا هو السطور في كتب المذهب ونقل الكرماني والسروري عن محمد أنه ان اشتراط الإحلال عند  
 الإحرام إذا أحصر جازة التحلل بغير هدى **(قوله)** أو يتحل بطواف أي ويسعى ويحلق بجمع من تخفية وهذا  
 ان قدر على الوصول إلى مكة فان عجز عنه وعن الهدى يبقى محررا إذا قال في الفقه هذا هو المذهب المعروف  
**(قوله)** وعن الثاني رد في الفقهية بخلاف القصة **(قوله)** والقارن حين (فه إشارة إلى أنه لا يتحل إلا بذي ذبح الثاني  
 وأنه لا يشترط تعيين أحدهما للحج والآخر للعمرة فاستأنى وكلفان من جمع بين حجتين أو عمرتين فحصر قبل  
 السير إلى مكة فلو بعده يلزم عدم واحد لباب لأنه يصير رافضا لأحدهما محرر **(قوله)** فلو بعث واحدا (الحج عبارة  
 الهداية فان بعث بمهدي واحد لم يتحل عن الحج ويبقى في إحرام العمرة لم يتحل عن واحد منهما لأن التحلل منهما  
 شرع في حالة واحدة اه زائد الباب ولو بعثت هديين فلو جرد جدينا القدر مكة الأهدى واحد قد علم لم  
 يتحل عن الإحرامين ولا عن أحدهما **(قوله)** وعين يوم الذبح لابد أن يضامن تعيين وقت من ذلك اليوم إذا أراد  
 التحلل فيه ثلاثين قبل الذبح فانما عين وقت الزوال والتحل يتحل بعدم الاحتمال أن يكون الذبح وقت العصر  
 والتحلل قبله **(قوله)** خلافا لهما حيث قال أنه لا يجوز الذبح للحصر بالحج إلا في يوم النحر ويجوز للحصر  
 بالمعرة في شاهدة اه فعلى قولهما الحاجة إلى المواعظ في الحج تعين يوم النحر وقتها لا إذا كان بعد أيام النحر  
 فيحتاج إليها عند الكل كما في الحصر بالمعرة فأدلى في شرح الباب قال في البصر وفيه نظر لا موقوف عندهما

بأيام الصر لا يوم الأول فيحتاج إلى المواعين اثنين يوم الأول والثاني والثالث وقدم قال بحكمة الصبر إلى  
مضى الثلاثة فلا يحتاج إليها اه **(قوله الخوف)** المراد به المانع خوفاً أو غيره **(قوله والام)** بان فانه الحج  
بقوت الوقوف ط وهذا لم يحصر بالحج فلو لم يزال احصاءه بقدرته عليها **(قوله لان التحلل)** عليه  
لقوله باز **(قوله فيشق)** بالنصب في جواب النفي ط وهو من باب نسر فالتين مضمومة **(قوله وبذبحه)**  
يحل في الباب ولو اخرج من الاحرام غير الذبح حتى يحل بفعل اه أي من محظورات الاحرام ولو تغير  
حلق قارى قلت وهذا مخالف لكلام المصنف وغير مع أنه لا يظهره ثمة تأمل وأقاده لموسى بعد ذبحه  
لا شيء عليه وان لم يسرق تصدقه وضمن الوكيل قيمة ما كل منه لو غنما وتصدق بها على الفقراء في الباب  
**(قوله ولو يلا حلق وتقصير)** لكن لو فعله كان حسناً وهذا عندهما من الثاني وايتان في رواية يجب  
أحدهما وان لم يفعل فعله دم وفي رواية ينبغي أن يفعل والا فلا شيء عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الحقايق  
عن مبسوط خواهر زاد وسامع المحققين فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا الخلاف اذا احصر  
في الحل أماً في الحرم فالحلق واجب اه قال في الشرنبلالية كذا جزئه في الجوهرة والكافي وحكاية البرجندی  
عن المصنف يقول فقال وقيل انما يجب الحلق على قوله ما اذا كان الاحصاء في غير الحرم أما فيه فعله الحلق  
**(قوله هذا)** أي أماً لأدله قوله وبذبحه يحل من أنه لا يحل قبل الذبح **(قوله ففعل كالحلال)** أي كاي فعل  
الحلال من حلق وليس بخوف ذلك **(قوله أو ذبح في حل)** محترز قول المصنف في الحرم ط **(قوله لزمه جزاءه)**  
ما حقه) وتعدد تعدد الخانات ط قلت ولم أر من صرح بذلك فهو ظاهر كلامهم ولنظر الفرق بينهما بين  
ما مر من أن الحرم ولو زوى إلى قض ففعل كالحلال على نفي خروج من الاحرام بذلك لزمه دم واجب لجميع  
ما لم يترك الاستدلال لكل القصد واحد وعلاؤ ذلك بان التاويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات النبوية  
كالإتيان اذا تلف مال العادل وقتله ولا ينبغي استدلال الكل هنا إلى قصد واحد أيضاً ولنا قال بعض محققي  
الزبلي ينبغي عدم التعدد هنا أيضاً **(قوله ويجب)** أي يلزم فينبغي الفرض القطعي كألو احصر عن جهة الفرض  
والواجب الاصطلاحي كألو احصر عن النقل أكله ط **(قوله ولو نقل)** أضافه وجوب القضاء لفرض  
والنقل والمنفون والمفسد والحج عن الغير والحرم والعبدان لا وجوب أد القضاء على العبد يتأخر إلى ما بعد  
العق لبيان والمنفون هو ما لو حرم على نكاحه أن عليه الحج ثم ظهر عنه فاحصر وصرح البرزدي وصاحب  
الكشف أنه لا قضاء عليه لكن صرح السروي في الغاية بان الأصح وجوبه كألو أفسد بلا احصاء أقاده  
القارى **(قوله بالشرع)** أي بسبب شرعها وفيه أن هذا انما يظهر في النقل أما الفرض فهو واجب  
القضاء الأمر لا بالشرع تأمل **(قوله التحلل)** لأنه في معنى فائت الحج بتحلل بأفعال العمرة فإذا لم يأت بها قضاءها  
نهر والحاصل أن الحرم بالحج يلزمه الحج ابتداء وعند البحر يلزمه العمرة فإذا لم يأت بها يلزمه قضاءها كألو احرم  
بها كافي جامع فاضحان **(قوله ان لم يحج من علمه)** أمالوجه منه أنه يجب معها عمرة لأنه لا يكون كفائت الحج  
فتح وأيضاً لتأخر عمرة مع الحج انحلل بالذبح أماً اذا حل بأفعال العمرة فلا ضرورة على القضاء شرح الباب  
**(تبيينه)** اذا قضى الحج والعمرة ان شاء قضاءها بقران أو أفراد واعلم أن نية القضاء أعانتان لم تحل السنة  
اتفاقاً لو احصره بحج فنقل فلو بحجة الاسلام فلا لأنها قد بقيت عليه من ليدوها فبينوا من قابل فتح  
**(قوله وعلى المعتمر عمرة)** أي على المعتمر اذا احصر قضاء عمرة وهذا في حق تحقيق الاحصاء عنها ومن فروع  
المسئلة ما لو أهل بنبذ منهم فان احصر قبل التعيين كان عليه أن يبعث مهندي واحد ويقضي عمرة استحساناً  
وفي القياس حجة وعمره وعلمه في النهر **(قوله وعلى القارن حجة وعمرتان)** ويشتر في القضاء بين الأفراد  
والقران كاحصر حوله وحقة في الصريف فرد كلام من الثلاثة أو يجمع بين حجة وعمرة ثم يأتي بعمرة كافي شرح  
الباب **(قوله احدهما التحلل)** يشير إلى أن لزوم العمرة فيهما انما لم يحج من علم الاحصاء اذ لو حج من  
علمه لم يزل الاحصاء بعد الذبح وقد رد على تجديد الاحرام والاداء ففعل كان عليه عمرة القران فقط كافي  
الفتح لأنه لا يكون كفائت الحج فلا يلزمه عمرة التحلل كما مر في المفرد قلت ومنه لو حل بأفعال العمرة كايضه

ورجع إلى أهله فغير  
تحلل وصبر) محرماً  
(حتى زال الخوف باز  
فان أدرك الحج فيها)  
ونعت (والا تحلل  
بالعمرة) لان التحلل  
بالذبح انما هو للضرورة  
حتى لا يعتد احرامه  
فيشق عليه زبلي) وبذبحه  
يحل (ولو يلا حلق  
وتقصير) هذا فائدة  
التعيين فلو نكح ذبحه  
ففعل كالحلال فظهر  
أنه لم يذبح أو ذبح في حل  
لزمه جزاء ما حجب  
(و) يجب (عليه ان  
حل من حجه) ولو نقل  
(حجته) بالشرع  
(وعمره) التحلل ان لم  
يحج من علمه (وعلى  
المعتمر عمرة) على  
(القارن حجة وعمرتان)  
احدهما التحلل (فان  
بعث ثم زال الاحصاء  
وقد رد على) ادراك  
(الهدي والحج) معا



مما مر **(قوله توجه وجوبا)** أي لم يردى الجحش قدرته على الأصل قبل حصول القصد بالبلد نهر ويقبل  
 بهدبه ما شاء أي من بيع أروية أو صدقة ومخونك شرح الباب **(قوله ولا يقدر عليها)** أي على مجموعهما  
 بأن لم يقدر على واحد منهما أو قدر على الهدى فقط أو الجحش فقط **(قوله لا يلزمه التوجه)** أما إذا لم يقدر  
 عليها أو قدر على الهدى فقط فظاهر لكنه لو توجه لخطأ بفعل العمره حاله هو الأصل في التخل وفيه  
 سقوط العمره عنه وأما إذا قدر على الجحش دون الهدى فلو أن اتصال قول الإمام وهو الاستحسان لأنه لو لم يتصل  
 لأعماله بما حاز حرمه المال كحرمة النفس الآن الأفضل أن يتوجه ونعامة في التهر **(تنبيه)** لا يتصور  
 في حق المعتبر فقط عدم ادراك العمره لأن وقتها جميع العمر فلهما من الأربع صور فإن فقط أن يدرك  
 الهدى والعمره أو يدرك العمره فقط وقد علم حكمهما أفاده الرجعي ونحوه في الباب (فرع) لو بعث  
 الهدى ثم زال احصار ما حدث احصار آخر فإن علم أنه يدرك الهدى ونوى به احصاره الثاني جاز وحله وإن لم  
 ينزل يجز ولو بعث بالجر احصاه ثم أحصر ونوى أن يكون لاحصاره جاز عليه أقامه غيره مقامه لباب **(قوله)**  
 ولا احصار بعنما وقف بعرفة قالو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يتصل بالهدى بل يبقى جمر في حق كل شيء  
 أن لم يحلق أي بعد دخول وقته وإن حلق فهو جمر في حق النساء لا غير إلى أن يطوف بالزبارة فإن منع حق مضى  
 أيام التبر فلهما بعد ما عتلك الوقوف بعرفة والرمي وتأخير الطواف وتأخير الحلق كاف في انساب والربلي  
 وغيرهما ونقله في الجرعن كاف لما لم يأت في جمع كلام محمد في كتبه الستة التي هي نفاخر الرواية ثم  
 استشكل في الجرعن بأن واجب الجحش إذا ترك لعذر لاشئ فمضى حتى لو ترك الوقوف بعرفة خوف الزحام لاشئ عليه  
 كالمضى ترك طواف الصدور لاشئ أن الاحصار عذر ثم أجاب بحمل ما هنا على الاحصار بالدولة طلاقه  
 إذا كان بالمرضى فهو سماوى يكون عذرا في ترك الواجبات بخلاف ما كان من قبل البذلقة لا يستحق الله  
 تعالى كافي التيمم اه ونقله في التهر وهه جزم المقسوس في شرح نظم الكثرود كونه في جنابيات شرح الباب  
 قلت ولا ردمه مثله ترك الوقوف بطواف الزحام لم يرفى التيمم أن الخوف أن لم ينشأ بسبب وعبد العبد هو سماوى  
**(قوله لا من من الفوات)** فيه أن المعتبر كذلك لأن العمره لا تتوقف مع تحقق الاحصار فيها أو يجب بان المعتبر  
 يلزمه ضرر بل متد إذا حرام فوق ما التزمه ولا يمكنه أن يتصل بالحلق في يوم النحر فله الضحك أما الحاج فيمكنه  
 ذلك فلا حاجة إلى اتصال بالهدى من غير عذرا فأدمل على لكن قيل ليس له أن يحلق في مكانه في الحلق بل يؤخره  
 إلى ما بعد طواف الزبارة وقبله ذلك وفي غاية السان عن العتاني أنه أظهر **(قوله على الأصح)** بمقابله ما روى  
 عن الإمام من أنه لا احصار في مكة اليوم لإتمامه إماما **(قوله والقادر على أحدهما الخ)** تصریح بمفهوم قوله  
 والمنوع يمكنه عن الركنين محصر وذكره بقوله ولا احصار بعنما وقف بعرفة فمن قيل ذكر الأعم بعد  
 الاخص فليس بذكر الركنين **(قوله فلتتم بحجهم)** قالوا المأمور بالج إذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف  
 الزبارة يكون مجزا بغيرهم وقدمنا الكلام فيه أول كتاب الحج **(قوله وأما على الطواف)** سواء أحضر كني الحج  
 باعتبار الصور والأقاليم الطواف الركن هو ما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا فأدمل **(قوله فلتتم له)** لأن فائت  
 الحج يتصل به والدم يدل عنه في الاتصال فلا حاجة إلى الهدى بل على شرح الباب أنه يكون في معنى فائت الحج  
 فتصل عن إحرله بعد الوقوف بفعل العمره ولا دم عليه ولا عمره في القضاء أهلا لا تصاريح ذكر الطواف  
 لأنه ركن العمره والأفلا يحصل الاتصال بغير الطواف بل لا دمعه من السعي والحلق والله أشار بقوله كما رأى  
 في قول المصنف لا الاتصال بالعمره وكذا أمر قبل باب القرآن في قوله ومن لم يقف فها فائت بحج فطاف وسعي وتحلل  
 وقضى من قابل وتقدم الكلام عليه هنا **(تنبيه)** أسقط المصنف من هنا الفوات المأخذ كور في الكثر  
 وغيره كشافه بما ذكره قبل باب القرآن وقد علم أن الأساليب الموجبة لقضاء الحج أربعة الفوات والاحصار  
 عن الوقوف والفرق بينهما في كيفية الاتصال والثالث الإفساد بالجماع وإن تزامن المصنف في فاسدهم والأربع الرض  
 وروعه مذكور في الباب السابق والله تعالى أعلم

**(باب الحج عن الغير)**

(توجه وجوبا والام)  
 يقدر عليها (لا يلزمه  
 التوجه وهي رابعة  
 ولا احصار بعد ما وقف  
 بعرفة) لا من من الفوات  
 (المنوع) لو عتلك عن  
 الركنين محصر  
 على الأصح (والقادر  
 على أحدهما) أما على  
 الوقوف فلتتم بحجهم  
 وأما على الطواف فلتصله  
 به كما مر

**(باب الحج عن الغير)**

مطلب كافى الحام هو  
 جمع كلام محمد في كتبه  
 الستة كتب نفاخر  
 الرواية

مطلب في دخول الدير  
غير

اعترض في القبح بان ادخال الدير غير واقع على وجه العجبة بل هو ملزم بالاضافة اه لكن قال بعض ائمة  
التحاشي قد يدخل الالاف والالام على غير ذلك وبعض وقالوا هذه لا تتعرف بالاضافة لا تتعرف بالالف  
والالام وعندى ائمتنا تدخل عليهم فقال فعل الغير كذا ولا على خبر من البعض وهذا لان الالف والالام هان البتة  
لغيره ولكم العاقبة لا اضافة لانه قد نص أن غيرا تتعرف بالاضافة في بعض المواضع ثم ان الغير قد حصل  
على التقيد والكل على الجملة واليه نص على الجملة فيصلي دخول الالاف والالام عليه ضمن هذا الوجه يعني انما  
تتصرف على طريقه حل النظر على النظر ولن الغير نظير الضد والكل نظير الجملة والبعض نظير الجز وحل  
النظر على النظر مانع شائع في لسان العرب كحل الضد على الضد كالأخفى على من تنبع كلامهم وقد نص  
العلامة الخميني على وقوع هذين الجملتين وشيوعهما في لسانهم في الكشف أقاد ابن كمال (قوله بعبادة ما)  
أي سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قرع أو دود كرا أو طوافا أو عجا أو عرما وغير ذلك من زيارت قبور الانبياء  
عليهم الصلوات والسلام والشهداء والاولاء والصلحين وتكفي الموقر جميع أنواع البركات الهندية ما وجدنا  
في الزكاة عن التارخانية عن الحطاب افضل لمن يتصدق نفلا أن ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات لانها تصل اليهم  
ولا ينقص من أجره شيء اه وفي الخبر بحال ان الملائكة لهم شاملة للغير فلو كان لا يعود القرض في ذمته لان عدم  
الثواب لا يستلزم عدم سقوطه ذمته اه على أن الثواب لا ينعدم كما علمت وسند كرميا والاهل بالحج عن  
أبيه انه قيل له يميزه عن حج القرض وهذا يؤيد ما يحتمل في الضرر يؤيده ما قوله في جامع الفتاوى وقيل  
لا يجوز في القرائن ويحتمل أيضا أن الظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي عند الفعل لغيره ويفعله لنفسه ثم جعل  
نوايه لغيره لا إطلاق كلامهم اه قلت وانما قلنا بشيوعه للغير لينة أو لذلك لان القرض ينو عن نفسه وذمته  
جعل نوايه لغيره بل على أنه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوي الغير عند الفعل وقدمنا في آخر الحائز قبل باب  
الشهد عن ابن القيم الحنبلي انه اختلف عنده في أنه هل بشرطية الغير عند الفعل وقدمنا في آخر الحائز قبل باب  
قوله التبرع بمن أي أراد وقيل نعم وهو الاول لانه اذا وقعه لم يقبل انتفاعه عنه وقدمنا فيه أيضا انه لا يشترط في  
الوصول أن يهد به بلفظه كالأعطى فقرا لينة الزكاة لان السنة لا تشترط ذلك في حديث الجمع الغير بنحوه نعم لو  
فعله لنفسه ثم نوى جعل نوايه لغيره لم يكف كالنوى أن يهب أو يعتيق أو يتصدق وأنه يصح اهداء نصف الثواب  
أوربعه ويوصيه أنه لو اهدى الكل الى أربعة حصل لكل ربعه ونعماء هنالك (تنبيه) قال في الضرر ولم أرحمكم  
من أخذ شيئا من الدنيا يجعل شيئا من عبادة الله ليعمل وينبغي أن لا يصح ذلك اه أي لانه ان كان أخذه على عبادة  
سابقة يكون ذلك يجعلها رذائل باطل قطعوا ان كان أخذ ليعمل يكون حارة على الطاعة وهي باطلة أيضا كائن  
عليه في المتون والشروح والفتاوى الا انها استثناء للتأخر من جواز الاستيثار على التعليم والاذان والامامة  
وعلاوة الضرورة وخوف خضاع الدين في زماننا لا تقطع ما كان به طي من بيت المال ويعد له لا يجوز الاستيثار  
على الجمع عن البيت لعدم الضرورة كما في آياتنا في هذا الباب ولا على التلاوة والذكر لعدم الضرورة أيضا  
ونعم الكلام على ذلك في دراستنا في الغليل وبل الغليل في بطلان الوصية بالخمس والتهايل فانهم (قوله)  
له جعل نوايه لغيره أي خلافة المعتزة في كل العبادات والمالك والشافعي في العبادات الدينية المحضة كالصلاة  
والتلاوة فلا يقولان بوصولها لغيره بخلاف غيرها كالصدقة والحواسن اختلاف في أن ذلك أولا كما هو ظاهر اللفظ  
بل في أنه يجعل بالغير أولا بل يلغى وجهه أقدم في القبح أي الخلاف في وصول الثواب وعدمه (قوله لغيره) أي  
من الاحياء والاموات يصح عن السابق قلت وشمل المطلق الغير الذي صلى الله عليه وسلم ولم أر من صرح بذلك من  
أئمتنا وقه نزاع طوبى لغيرهم والذي رجحه الامام السبكي وعامة المتأخرين منهم الحوازي كاستثناء آخر الحائز  
فراجعه (قوله) وان نواها الخ قد مضى الكلام عليه في (قوله لظاهر الادلة) على قوله له جعل نوايه لغيره وهو  
من اضافة الصفة للموصوف أي لادلة الظاهر أي الواضحة الجلية فالظهور بالمعنى الغيري لا الاصولي لان الادلة  
فيمنوتارة قطعة لادلة على المراد لا تحتمل التأويل كما تعرفه (قوله أي الا اذا هو به) جواب قوله وأما ما سقط  
القاصم جوابها وهو لا يسقط الا في ضرورة الشعر كقوله \* فاما القتال لا قتال لديكم \* كافي المعنى وأجاب

الاصل أن كل من أتى  
بعبادة ما لم يجعل  
نواها لغيره وان  
نواها عند الفعل لنفسه  
لظاهر الأدلة وأما قوله  
تعالى وان ليس للانسان  
الا ما سقى أي الا اذا  
وهبه

مطلب في اهداء ثواب  
الاعمال للغير

مطلب فيمن أخذ في  
عبادته شيئا من الدنيا

عن قوله تعالى فاما الذين اسوت وجوههم اكفرتم بان الاصل فيقال لهم اكفرتم خفي القول استغفتمته  
 بالقول فتبعته الفاء في الخفي قال ورب شيء يصح تساولا يصح استغفالا كالجح عن غيره يصلي غيره كقبي  
 الطواف ولوملي أحد عن غيره ما يتدلى به على الخبيج اه وكذا الجواب هنا محذوف مع الفاء استغفتمته  
 عما بين المفسرة والتقدير واما قوله تعالى قول أي الا اذا وجهه على ان العاصي اختر جواز حذف الفاء  
 في سعة الكلام واستشهده الاحاديث والآثار **(قوله)** كما حقه الكمال حيث قال ما حاصله ان آية توان  
 كانت ظاهرة فيما قاله العترة لكن يحتمل أنها منسوخة أو مفسدة وقد ثبت ما وجب الصبر الى ذل وهو  
 ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى بكيشن أحلين أحد هلعته والاخر عن أمته فقد روى هذا عن عدة  
 من الصحابة وانتشر خبر جوه فلا يبعد أن يكون مشهورا يجوز تقسيم الكتاب به على ما جعله صاحبه لغيره  
 وروى الدارقطني أن رجلا سأله عليه الصلاة والسلام فقال يكن لي ابوان أربهما حال حياتهما فكيف لي  
 بهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد الموت أن تصلي لهما مع صلواتك وأن تصوم لهما مع  
 صومك وروى أن بضائع على عنه صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة  
 مرة ثم وهب أجرها لالاموات أعطى من الأجر بعد الاموات وعن أنس قال ما رسول الله أن تصدق عن موتا  
 ونحي عنهم وتنعولهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم انه يصل اليهم واتهم بفرحونه كما يفرح أحدكم بالظن إذا  
 أهدى المبرور آية التي استدلوها أن أظهرها أن لا ينفع استغفار أحد لحدوبه من الوجوه لأنه ليس  
 كما نوحوه مما نرى من خوف الاطالة يبلغ القدر المشرك بينه وهو النفع بعمل الغير يبلغ التواتر وكذا ما في  
 الكتاب العزيز من الامر بالاعطاء والبر من الاخبار باستغفار الملائكة للؤمنين قطعي في حصول النفع  
 فيخالف ظاهر الآية التي استدلوها أن أظهرها أن لا ينفع استغفار أحد لحدوبه من الوجوه لأنه ليس  
 من سبعة فقط بل بانعام ارادة ظاهرها فبعدنا عالمهم العامل وهذا أولى من التسليم لأنه أسهل اذ يبطل  
 بعد الاراد وتلاهم من قبيل الاخبار ولا ينسخ في الخبر اه **(قوله)** أو لا يصح على جواب آخر ورد الكمال به  
 بعد من ظاهر الآية ومن سياقاتها ما وعظ النبي صلى الله عليه وسلم على قليل أو كثر اه وأيضا فاتها تترك مع قوله  
 تعالى ان لا تزددن وزرا أخرى وأجيب ما جوبه آخر ذكره الزبلي وغيره من التسليم أنه والذين آمنوا وانعمهم  
 ذر بينهم ما بيننا وعلت ما فيه ومنها أنها غائبة بقوم موسى وبارهم عليهم السلام لأنها مكتوبة على ما حققها  
 ومنها أن المراد بالانسان الكافر ومنها أنه ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها أنه ليس له الا  
 سبعة لكن قد يكون سبعة عاشر أو سبابة يشكو الاخوان وتحصل الايمان واما قوله عليه الصلاة والسلام  
 اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يبدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه زبلي واما قوله عليه  
 الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فقد هو في حق الخروج عن العهدة لا في حق  
 الثواب كما في الصر **(قوله)** ولقد افصح الزاهد الخ حيث قال في الجني بعد ذكره عبارة الهداية قلت  
 ومذهب أهل العدل والتوحيد أنه ليس له ذلك الخ فعدل عن الهداية وسمى أهل عقيدته أهل العدل  
 والتوحيد لقوله لهم بوجوب الاصل على الله تعالى وأنه لو لم يفعل ذلك لكان جورا منه تعالى ولقوله لم ينسني  
 الصفات وأنه لو كان له صفات قديمة بعد الله لما قدموا وأحد بيان ابطال عقيدتهم الزائفة في كتب  
 الكلام وقد نقل كلامه في معراج الدراري وتكفل برده وكذلك الشيخ مصطفى الرضي في حاشيته فقد أطلال  
 وأطاب وأوضح الخطأ من الصواب **(قوله)** والله الموفق لا يخفى على ذوي الافهام ما فيه من حسن الإيهام  
**(قوله)** العبادات قال الامام الاشعري العبادات عبارة عن الخضوع والتخلل وحدها فصل لا يراد به الانقياد لله  
 تعالى بما مره والقرية ما ينقر به الى الله تعالى فقط أو مع الاحسان للناس كبنائهم ما وط المسجد والطاعة  
 ما يجوز لغير الله تعالى وهي موافقة الامر قال تعالى أطعوا الله وأطعوا الرسول وأولي الامر منكم اه ملخصا  
 من ط عن أبي السعود **(قوله)** كركم اه عز كلامي لا ونفني كسدة القطر وأرض كل عسر ودخل في  
 الكفاف التفتت وأشر الى أن المراد باليقين كان عبادة مختصة أو عبادة فيها معنى الموتة ومؤمن فيها معنى

كما حقه الكمال  
 أو الامام بمعنى على يلقى  
 ولهم العنة ولقد أفصح  
 الزاهد عن اعترافه  
 هنا والله الموفق العبادات  
 المالية كركامة

مطلب في الفرق بين  
 العبادة والقربة  
 والطاعة

الصلاة كغيره في الأصول **(قوله وكفارة)** أي ما نواها من اعتناق وطعام وكسوة حجر **(قوله تقبل النيابة)** الأصل فيه أن المقصود من التكليف الاستلاء والمشفقة وهي في البدنية بالعباد النفس والجوارح بالاعتقال المخصوصة وبفعل نائبه لا تحقق المشقة على نفسه فلم يجز النيابة مطلقا عند الجهر ولا القدرة في المالية بتقص المال المصوب بالنفس بإصالة إلى الفقر وهو موجود بفعل النائب والقاس أن لا تجزى النيابة في الجهر لتضمنه المشقة البدنية والمالية والأولى لا يكتفي فيها بالنائب لكنه تعالى بخص في إساقله بفعل المشقة المالية عند الجهر المستمر إلى الموت رجة وفضلا بان يدفع نفقة الحج إلى من يحج عنه حجر **(قوله لان العزم المأمور عليه التعميم)** وبيان وجه آتاه الذي في العادة المالية المشروطة لها النسبة بان الشرط نية الأصل دون النائب **(قوله ولعند دفع الوكيل)** دخل في التعميم ما لو نوى الموكل وقت الدفع إلى الوكيل أو وقت دفع الوكيل إلى الفقراء أو قضيا بينهما كافي البصر وبق ما لوعزها ونوى بها الزكاة قبل الدفع إلى الوكيل وعادة السراخ تسهلها والقاهر الجواز كافي الوفاء بالدفعها في هذه الحالة إلى الفقير بنفسه لوجود النسبة وقت الدفع حكاه عليه يمكن دخولها أيضا في قول العصر وقت الدفع إلى الوكيل وبق أيضا ما لو نوى بعد دفع الوكيل إلى الفقير وهو في بد الفقر وقاهر الجواز كافي الوفاء بالدفعها إلى الفقير بنفسه فافهم **(قوله وموصوم)** معنى كونه دينيا بان فيه ترك أعمال الدين تنهر عن الحوائج السعدية والاولى بان يقال ان الصوم مأساة عن المفطرات أي منع النفس عن تناولها والمنع من أعمال البدن **(قوله والمركية منهما)** قال في غاية السروج وفي المسووط جعل المال في الحج شرط الوجوب فيمكن الحجرك من الدين والمال قلت وهو أقرب إلى الصواب ولهذا لا يشترط المال في حق المكى إذا قدر على المشي إلى عرفات وفي فاضلان الحج عبادة مذبذبة كالصوم والصلاة اهـ وكون الحج بشرطه لا استطاعته وهي مائة الزاد والراحلة لا يستلزم أن الحجرك من المال لان الشرط غير المشروط والنسبة لا يتوكل من شرطه كما أن حصة الصلاة بشرط لها سائر العوردة والماء لظاهرة وهو المال ولو يقل أحد باتهامه كقمتن المالية كما ذكره بعض المحققين وقد منحا حواجه في أول الحج **(قوله كسج الغرض)** أطلقه فتمحل أخطأ المذكورة كافي البصر وقديه نظر الشرط دوام الجهر إلى الموت لان الجهر التقل قبل النيابة غير اشتراط حجر فضلا عن دوامه كسج الح وح من هذا القسم الجهاد لان قسم البدنية فقط كما هو مبين وهو أول من الحج إذا بد منه آفة الحرب أما الحج فقد يكون بلا مال كسج المكى وتعمام تحقيقه في شرح ابن كمال **(قوله لانه فرض العزم)** تعليل لاشتراط دوام الجهر إلى الموت أي فيعتبر فيه حجر مستوعب بقية العمر ليقع به الناس عن الأداء بالدين ابن كمال عن الكافي خافهم **(قوله)** محل وجوب الاجحاج على العاجز إذا قدر عليه حجر ثم بعد ذلك عند الامام وعندها يجب الاجحاج عليه ان كان له مال ولا يشترط أن يحب عليه وهو صحيح زيلبي والحاصل أن من قدر على الحج وهو صحيح حجر زانه الاجحاج اتفاقا أو أمان لم يملك ما لا حتى حجر عن الأداء بنفسه فهو على الخلاف بواصله أن حصة الدين شرط لوجوب عنده ووجوب الاداء عندهما وقدمنا أول الحج اختلاف التعصيم أو قول الامام هو المذهب **(قوله حتى تلزم الاعادة بزوال العذر)** أي العذر الذي يرجى زواله كالجس والمرض بخلاف نحو الهوى فلا عادت لزال على ما يأتي **(قوله وبشرط نية الحج عنه)** كان ينبغي للمنصف ذكر هذا عند قوله بعدم بشرط الامر لان ما منهما من تمام الشرط الاول **(قوله ولو نوى اسمه الحج ولو أحرص مبهما أي بان أحرص بحجة وأطلق النسبة عن ذكر الحجج عنه فله أن يعصمه نفسه أو غيره قبل الشروع في الأفعال كافي القلب)** ونسرحه وقال في الشرح بعد أن نقل عن الكافي أنه لا نص فيه وينبغي أن يصح التعصيم إجماعا لا يخفى أن محل الإجماع إذا لم يكن عليه حجة الاسلام والأفلا يجوز أنه أن يعين غيره بل ولو عين غيره وقع عنه عند الشافعي **(قوله كالجس والمرض)** أشار إلى أنه لا فرق بين كون العذر مباحا أو باصنع العباد وفي العصر عن التعصيم وإن الحج لعذر ويندو بينه وبين مكان أقام الدعوى على الطريق حتى مات أحرص أو الأفلا اهـ ومن الجهر الذي يرجى زواله عدم وجود المرأة محرقة فقد أدان أن تلغ وقتا يجز عن الجسفه أي كذا روى أو زمانة حيثئذ تعصم من حج عنها ما لو بعثت قبل نكاح لا يجوز لتوهم وجود الحرم إذا كان عدم الحرم إلى أن ماتت فيجوز كالمريض إذا أحرر جلا دوام المرض إلى أن مات كافي البصر وغيره **(قوله فلا عادت مطلقا الحج)**

وكفارة (تقبل النيابة)  
عن المكلف (مطلقا) عند  
القدرة والجهر ولو  
التأخير لما لان العبرة  
لنية الموكل ولوعند دفع  
الوكيل (والبدنية)  
كضالة وموصوم (لا)  
تقبلها (مطلقا) والمركية  
منهما كسج الغرض  
(تقبل النيابة عند  
الجهر فقط) لكن  
(بشرط دوام الجهر  
إلى الموت) لانه فرض  
العزم حتى تلزم الاعادة  
بزوال العذر (و) بشرط  
نية الحج عنه (أي عن  
الامر فيقول أحرمت  
عن فلان وليبتعن  
فلان ولو نوى اسمه  
فنوى عن الامر صريح  
وتكني نية القلب (هذا)  
أي اشتراط دوام الجهر  
إلى الموت (إذا كان)  
الجهر كالجس والمرض  
(يرجى زواله) أي يمكن  
(وإن لم يكن كذلك)  
كالمعصي والزمانة  
سقط الغرض) حج  
الغير (عنه) فلا عادت  
مطلقا سواء

ظاهر اطلاق التوثيق اشتراط العجز الدائم انه لا فرق بين مارجي زوله وغيره في لزوم الاعادة بعد زوله وعليه  
 مشي في الفتنه قال في الجرو ليس يصح بل الحق التفصيل كما صرح به في المحيط والحاشية والعراج اه وأقره  
 في التهر وتبعه المصنف وحققه في الشرنبلالة ونقل التصريح به عن كافي النسق **(قوله ثم عجز)** أي بعد فراغ  
 التائب عن الجحان كان وقت الوقوف صحيحاً أما لو عجز قبل فراغ التائب واستمر عجزاً وقوله لم يجز أي عن  
 الفرض وان وقع نقلاً لا أمراً أو داف في العسر قال الحموي ومن هنا يؤخذ عدم صحة ما يفتعله السلاطين والوزراء  
 من الاحتجاج عنهم لا بعجزهم بل بكن استمرار الموت اه وألعدم عجزهم أصلاً والمراد عدم صحته عن الفرض  
 بل يقع نقلاً ط قلت لكن قد منعت في شرح الباب عن شمس الاسلام أن السلطان ومن عمنهم من الأحرار  
 ملحق بالمجوس فيجب الاحتجاج في ماله الخالي عن حقوق العباد اه أي اذا تحقق عجزه عما ذكر ودام إلى الموت  
**(قوله وبشرط الأمر به)** صرح بهذا الشرط في العسر عن البدائع وفي الباب **(قوله فلا يجوز)** أي يقع  
 عجز ثمان حجة الأصل بل يقع عن التائب فله جعل ثوابه للأصل وسأني توضيح ذلك **(قوله الا اذا عجز أو أوج**  
**الوارث)** أي في غيرته ان شاء الله تعالى كافي البدائع والباب وهذا المذهب هو المورث أو ما لو أوصى بالاحتجاج  
 عنه فلا يجزئ تبرع غيره عنه كإبائي في المتن ثم اعلم أن التقيد بالوارث يفهم منه أن الأخي بخلافه والارام  
 للقاضي هذا الشرط من أصله والجب أنه في الباب ذكر هذا الشرط وعم شارحه الوارث وغيره من أهل التبرع  
 وعبارته للباب وشرحه هكذا **(الرابع الأمر)** أي بالاحتجاج فلا يجوز عجز غيره أمره أن أوصي به أي بالاحتجاج  
 فإنه أن أوصى بالاحتجاج عنه قطعوا عنه أجنبي أو وارث لم يجز **(وإن لم يوص به)** أي بالاحتجاج **(فتبرع عنه**  
**الوارث)** وكذلك هم أهل التبرع **(ثم عجز)** أي الوارث ونحوه **(نفسه)** أي عنه **(أو أوج عنه غيره جاز)** والموصي جاز  
 عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله أن ما سبق يحكم بجواز هذه التهمة ما عدا ما قبله  
 ففي مسائل السروجي لو مات رجل بعد وجوب الاحتجاج بوجوبه لم يجز رجل عنه أوج عنه أبيه وأخته من حجة  
 الاسلام من غيره وصية قال أبو حنيفة لم يجز به ان شاء الله بعد الوصية يحرم من غير المشيئة اه ثم أعاد في شرح  
 الباب المسئلة في محل آخر وقال فلو عجز الوارث أو أجنبي لم يجز فهو سقط عنه حجة الاسلام ان شاء الله تعالى  
 لأنه أصل الثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماني والسروجي اه وسأني  
 تمامه فالتأخر أن في هذا الشرط اختلاف الرواية وذكر الوارث غير مقتضى الرواية الأخرى **(قوله لو جاز**  
**الأمر دلالة)** لأن الوارث خلفه المورث في ماله فكانه صار مأموراً بالاداء ما عليه ولأن الميت باذن ذلك لكل  
 أحد بناء على ما قلنا من أن الوارث غير قيد وعلى في البدائع بالنص أيضاً والتأخر أنه أراد به حديثاً لم يسمع  
**(قوله النفقة من مال الأحرار)** أي المحجور عنه ومعتز زه قوله التي ولو أنفق من مال نفسه الخ وبأني بيانه  
**(قوله وجعل المأمور بنفسه)** فليس له احتجاج غيره عن الميت وان مرض ما يذنه بذلك كما يأتي متناً **(قوله وتعينه**  
**ان عينه)** هذا ينفي عن الشرط التي قبله تأمل والمراد بتعينه منع حج غيره عنه **(قوله لم يجز غيره)** أي وان  
 مات فلان للذكر ولو أن الموصي صرح منع حج غيره عنه كالأخلاق في الباب وشرحه **(قوله ولو لم يقل لأخيه جاز)**  
 قال في الباب وان لم يصح بالمتن أي قال يبيع عن فلان فبات فلان وأخوه عنه غير جاز **(قوله وأوصى لها في**  
**الباب إلى عشر بن شرط)** تقدم منه استنبط ذكر الشارح السابع بعد ذلك والثامن وجوباً فلو أوج الفقير  
 أو غيره من الحج عليه الحج عن الفرض لم يجز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك التسع وجود العذر قبل  
 الاحتجاج فلو أوج صحيح ثم عجز لأخيه به العاشر أن يبيع را كما قال في جملة ما يؤولو بأمره ضمن النفقة والمعتز ركوب  
 أكثر الطريق إلا أن ما قلنا من النفقة في ما شيا بما لا يحل عشر أن يبيع عن نفسه ومن وطنه ان أتبع الثلث والألا  
 فمن حيث يبلغ كسبياً في بيانه الثاني عشر أن يبيع من المقات فلو اعترفوا أمراً به بالاحتجاج ضمن مكة لا يجوز  
 ويضمن ويبحث فيه شارحه عما مضى اه غير ظاهر ويتوقف على نقل صريح قلت قدسنا الكلام عليه مستوفى  
 قيل باب الأحرار فرأى حجة الثالث عشر أن لا يفسد حجة فلو أنفسد لم يقع عن الأمر وان قضاه وسأني بيانه  
 الرابع عشر عدم مخالفة فلو أمره بالأفراد فترن أو تنع ولوليت لم يقع عنه وفي ضمن النفقة كسبياً ولو أمره

استمر به ذلك العذر أم لا  
 ولو أوج عنه وهو صحيح ثم  
 عجز واستمر لم يجز لم يفسد  
 شرطه **(وبشرط الأمر**  
**به)** أي بالاحتجاج **(فلا**  
**يجوز حج الغير بغير إتيانه**  
**الأناج)** أو أوج **(الوارث**  
**عن مورثه)** لوجود  
 الأمر دلالة وبقي من  
 الشروط النفقة من  
 مال الأمر **(فكأنها**  
**أو أكثرها وجب للمأمور**  
**بنفسه وتعينه ان عينه**  
**فالقول بالاحتجاج عن فلان**  
**لا غيره لم يجز حج غيره**  
**ولو لم يقل لأخيه**  
**جاز وأوصى لها في الباب**  
**إلى عشر بن شرطاً منها**  
**عدم اشتراط الأجر فلو**  
**استأجر وجلا بان قال**  
**استأجر ذلك على أن**  
**تخرج عنى بكذا**

مطلب بشرط الحج عن  
 الغير عشر بن

بالعرة فاعتمر ثم جعن نفسه أو بالجب فجب ثم اعتمر عن نفسه جاز الآن نفقة أقامته للجب أو العرة عن نفسه في ماله  
 وأذا فرغ عادت في مال الميت وان عكس لم يجز الخامس عشر أن يجرم بجمعة واحدة على أهل جمعة عن الأحرار ثم  
 بأخرى عن نفسه لم يجز الآن رفض الثانية السادس عشر أن يقرض الأهل أو أحد أفراد أسرهم بجلان بالجب ولو  
 أهل عنهم ما ضمن وسأني تمام الكلام عليه السابع عشر ومن عسر إسلام الأحرار والمأمور وعسر عليه ما  
 سبأني فلا يصح من المسلم الكفار ولا من المجنون لغيره ولا عكسه لكن لو وجب على المجنون قبل طرده بجمعة  
 صبح الاجتهاد عنه التسع عشر غير المأمور فلا يصح اجتهاد صبي غير مبرح بصبح اجتهاد المراهق ليسأني العشرين  
 عدم القنوت وسأني الكلام عليه قال في الباب وهذا الشرائط كلها في الجب القرض وأما النفل فلا شرط فيه  
 شيء منها إلا الإسلام والعقل والتميز وكذا الاستبصار ولم يجد صرح بجافي النفل وجزءه شارحاً لكن هذا  
 مبنى على أن الجب لا يقع عن الميت فيه ما ذكره بعيد (قوله لم يجز بجمعة عنه) كذا في الباب لكن قال شارحه  
 وفي الكفاية يقع الجب عن المبرح عنه في رواية الأصل عن أبي خنيفة اهـ وبه كان يقول شمس الأنعم السرخسي  
 وهو المشبه اهـ وصرح في الخاتمة بأن ظاهر الرواية الجواز لكنه قال أيضاً فلا جداء جرته واستشكل في  
 فتح القدير بما قاله وأن ما ينفقه المأمور إنما هو على حكم ملك الميت لأنه لو كان ملكه لكان الاستبصار ولا  
 يجوز الاستبصار على الطاعة فالعبارة المحرمة ما في كافى المال كونه نفقة مثله وزاد أيضاً ما في الميت ولو فقال  
 وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لأنه لا يفرغ نفسه لعمل ينتفع به المستأجر هذا  
 وإنما جاز الجب عنه لأنه لا يملك الاستبصار في الأجرة بقبى الأمر بالجب فتكون نفقة مثله اهـ قلت وعبارة كافى المال كم  
 على ما نقله الرجحى رجل استأجر رجلاً ليعمل عنه قال لا يجوز إلا ما زوجه نفقة مثله ويجوز بجمعة الإسلام عن  
 المصون إذا مات فيه قبل أن يخرج اهـ ومثله ما في الصرعن الاستبصار لا يجوز الاستبصار على الجب فلا يرفع  
 إليه الأجر لم يجز بجمعة عن الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق ورد الفضل على الورثة إلا إذا تبرع به  
 الورثة أو أوصى الميت بأن الفضل للناج اهـ ملغياً والمحال أن قول شارح لم يجز بجمعة عنه خلاف  
 ظاهر الرواية وأن قول الخاتمة أنه جزمته يشعر بأن الأجرة فاسدة مع أنها مطلقة كالاستبصار على بقية  
 الطاعات وأجاب بعضهم بأن المراد من أجر المثل نفقة المثل كما عرفت الكفاية وإنما سماها أجر اجتهاد وهذا  
 أحسن مما قبله من معنى على مذهب المتأخرين القائمين بجواز الاستبصار على الطاعات لما علمت مما تقدمناه  
 أول الباب من أن المتأخرين لم يطلقوا ذلك بل أقتروا بجواز الاستبصار على التعليم والأذان والإمامة للضرورة  
 لا على جميع الطاعات كما أوضحه المصنف في محله في كتاب الأجازات والأزيم الجواز على الصوم  
 والصلاة ولا يقبله أحد ولا ضرورة للاستبصار على الجب لا مكان دفع المال إليه لينفق على نفسه على حكم ملك  
 الميت بطريق التولية كعملت التصريح به عن الميسر والميتون المصرح فيها بجواز الاستبصار على  
 التعليم فتجوز لم يذكر فيها جواز على الجب المصرح به في عامة متون المذهب أنه لا يجوز الاستبصار على الجب  
 كالذكر والوقاية والجمع والمختار وما هاهنا من غير ما قبل قال العلامة الشرنبلالي في رسالته بوجوب الأدب  
 أنه لم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستبصار على الجب اهـ قلت ويؤيد بجواز لم عليه هدم فروع كثيرة منها  
 ما مر من أن المأمور يستحق على حكم ملك الميت وأنه يجب عليه رد الفضل واشترط الاتفاق بقدر مال الآخر  
 أو أكثره وأن الوصى يدفع المال لو أريد له بجمعة لا يجوز إلا ما زوجه الورثة وهم كبار لأنه كال تبرع بالمال فلا يجوز  
 لو أريد سبلاً لأجازة السابقين كافى الفتق ولو كان بطريق الاستبصار لم يصح شيء من هذه الفروع كما أوضحنا في  
 رسالتنا فاعطى لفافهم (قوله ولو أنفق من مال نفسه الخ) قال في الفتق فان أنفق الأكر أو الكل  
 من مال نفسه وفي المال المدفوع إليه وما يجمعه رجع به فيه إذ قد يتولى بالاشتراك من مال نفسه بلغة  
 الحاجة ولا يكون المال حائراً فتوزن ذلك كالوصى والوكيل يشتري للتم والموكل ويعطي الثمن من مال  
 نفسه ويرجع به في مال التيم والموكل اهـ قال في الصرع وبهذا علم أن اشتراطهم أن تكون النفقة  
 من مال الأمر لا حائراً عن التبرع لا مطلقاً اهـ وقال في الخاتمة إذا خط المأمور بالجب النفقة عمال  
 نفسه قال في الكتاب يضمن فان جاز وأنفق جاز ويرى عن الضمان اهـ إذا عرفت هذا فتقوله وأنفق كله

مطلب في الاستبصار على  
 الجب

لم يجز بجمعة عنه وإنما يقول  
 أمرتك أن تنفق على  
 ببلاد كراية ولو  
 أنفق من مال نفسه أو  
 خط النفقة بما له وجب  
 وأنفق كله أو أكثره  
 جاز ويرى عن الضمان

أما كثر الضمان لئلا الأمر وفيه مضاف مقدار أى مقدار كذا ومقداراً كثر وهذا يرجع إلى المستلين  
والعنى ولو أنفق المأمور بالجمع من مال نفسه ووج وأتفق مقدار كل مال آخر المدفوع اليه وأتفق مقداراً كثيراً  
وكذا إذا خلط النصف بماله ووج وأتفق الخ فأدله ح وقوله ويرى من الضمان أى الخاضع بسبب الخلط على  
مأعته وهذا بلاذن الأمر بل نقل الساتئ عن آخره الخطة الخطة بدراهم الرقعة أمره أو العرف  
(تنبيه) منذ كره أنه لو أوصى أن يجمع عنه ماله من ماله فأتى بوصى من ماله نفسه يرجع ليس بذلك لأن  
الوصية اللفظية تعتبر لفظ الوصى وهو أضاف المال إلى نفسه فلا يبدل اه محروقت وعلى هذا إذا أضاف  
المال إلى نفسه فليس المأمور أن يبدله بماله كالوصى إلا أن يفرق بينهما بأن المأمور قد يضطر إلى ذلك  
على ما مر فليأمل (قوله وشرط العجز الخ) قد علمت مما قدمناه عن الباب أن الشرط كالمشروط ليس  
الفرض دون النقل فلا يشترط في النقل شئ منها إلا الإسلام والعقل والتمييز وكذا عدم الاستحار على  
تمامه يله (قوله لا تساع يله) أى أنه يساعى في النقل ما لا يساعى في الفرض قال في الفقه أما الجائز النقل  
فلا يشترط فيه العجز لأنه لم يجب عليه واحد من المشقتين أى مشقة البدن ومشقة المال فإذا كان  
له تركهما كان له أن يفعل أحدهما بقر باليد به عز وجل فله الاستجابة فيه حصصاً اه (قوله  
على الظاهر من المذهب) كذا في المبسوط وهو الصحيح كافي كثير من الكتب بحج وبشهادة الأئمة  
من السنة وبعض الفروع من المذهب ففتح (قوله) وقيل عن المأمور بغيره الخ ذهب إليه عامة المتأخرين  
كافي الكشف قالوا وهو رواية عن محمد وهو مختلف لأثره لأنه لم ينفوا أن الفرض يسقط عن الأمر  
لأن المأمور وإن لا بد أن يرضع عن الأمر ونما في البصر قلت وعلى القول بوقوعه عن الأمر لا يغفل  
المأمور من الثواب بل ذكر العلامة فخرج عن مسائل القاضي حج الإنسان عن غيره أفضل من جمعه عن نفسه  
بعد أن أدى فرض الحج لأن نفسه متعددهم وأفضل من القاصر اه تأمل (قوله كالتفصيل) مقتضاه أن  
النفل يقع عن المأمور باتفاق ولا شروط النفقة وبه صرح بعض الشراح ومضى عليه في الباب وبه  
الاتفاق في غاية البيان به خلاف الرواية لما قاله الحاكيم الشهيد في الكافي الخ لا يقطع عن الصحيح جازم  
قال وفي الأصل يكون الحج المجمع اه (قوله لكنه يشترط الخ) استدراك على قوله يقع عن الأمر فإن  
مقتضاه محتمل ولومن غير الأهل ط أى بجمعه فانه لا يفي بدفع الزكاة (قوله لصحة الأفعال) عبرة بالجمعة  
دون الوجوب بل المراهق فانه أهل للصحة دون الوجوب ط (قوله ثم فرع عليه) أى على أن الشرط  
هو الأهلية دون اشتراط أن يكون المأمور قد جعن نفسه وبدون اشتراط الذكورة والحرية والبلوغ  
(قوله عهدة) أى بصاحبهمة وتختلف المراهق (قوله من لم يجمع) كذا في القاموس وفي الفقه والضرورة  
رأيه الذي لم يجمع عن نفسه اه أى حجة الإسلام لأن هذا الذي فيه خلاف الشافعي فهو أعم من  
ألفى القوي فكان ينبغي الشارح ذكره لأنه يشمل من لم يجمع أصلاً ومن جعن غيره وأعن نفسه فغلا أو  
نترأى وفرضاً فاسداً وصحاحاً ارتد ثم أسلم بعده كآفاده ح (قوله وغيرهم أولى لعدم الخلاف) أى  
خلاف الشافعي فانه لا يجوز جمعهم كافي في الزيلعي ح ولا يخفى أن التعليل يفيد أن الكراهة تنزيهية لأن  
مراعاة خلاف مستحبة فافهم وعلى الفقه الكراهة في المراتع في الميسول من أن حجها أنقص إذا رمل  
عليها ولا يسي في بطن الوادي ولا رفع صوت بالنسبة ولا حق في العبد عافى البائع من تملس أهل الأندلس  
الفرع عن نفسه وأطلق في صحاح الجاهل ما إذا كان ناذن مولاهم وبغوانه كما صرح به في المعراج  
فافهم وقال في الفقه أيضاً الأفضل أن يكون قد جعن نفسه حجة الإسلام وخروجاً عن الخلاف ثم قال والأفضل  
اجتماع الحر العالم بالناسك الذي جعن نفسه وذكر في البائع كراهة اجتماع الصرورة لأنه نازل فرض الحج  
ثم قال في الفقه بعدما أخال في الاستدلال والذي يقتضيه الظاهر أن الصرورة عن غيره أن كان بعد تحقق  
الوجوب عليه عاك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريره لأنه يفسق عليه في أول سنى الأسمان  
فإنه يتركه وكذلك النقل لنفسه ومع ذلك يصح لأن الهوى ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو القوات إذا لم

(وشرط المحصر)

للكور (الحج الفرض)

لا تنقل) لا تساع يله

(ويشع الحج الفروض)

(عن الأمر على)

الظاهر من المذهب

وقيل عن المأمور بغيره

ولا امر ثواب النفقة

كانت (لكنه يشترط)

لصحة النيابة (أهلية)

للمأمور لصحة الأفعال)

ثم فرع عليه بقوله

(بإخراج الصرورة)

بجمعة من لم يجمع

(والرأى) ولو أمة

(والعبد وغيره) كالمراهق

وغيرهم أولى لعدم

الخلاف (ولو أمره نسياً)

أو يجنوناً

مطلب في الصرورة

في سنة غمر نادر اه قال في الجرح والحق أنها تنزبه على الأمر لقولهم والفضل الخ نحر بمسحة على  
 الصرورة المأمور التي اجتمع فيه شروط الجرح لم يحج عن نفسه لانه أمم بالتأخير اه قلت وهذا الاتفاق  
 كلام الفقيه لانه في المأمور ومجمل كلام الشارع على الأمر فيوافق ما في العصر من أن الكراهة في حق  
 تنزيهية وان كانت في حق المأمور تحريمية (تنبيه) قال في نهج التجارة لأن جرحه التنبع بعد ما ذكر  
 كلام العصر المار أقول ونظيره بقدر أن الصرورة الفقير لا يجب عليه الجرح بدخول مكة ونظيره كلام  
 البدائع بالمطالبة الكراهة أي في قوله بكر ما يحتاج الصرورة لانه نازك فرض الجرح بقدر انه يصير بدخول مكة  
 قادر على الجرح عن نفسه وان كان وقتهم مشغولاً بالجرح عن الأمر وهي واقعة الفتوى فليست اه قلت وقد اتفق  
 بالوجوب بمقتضى دار السلطنة السلامة أو السعد وتبعه في سكب الأتھر وكذا أفتى به السيد أحمد بادشاہ  
 وأفتى فيه رسالة وأفتى سيدي عبد الفتحي التالبي بخلافه وألف فيه رسالة لانه في هذا العام لا يمكنه الجرح  
 نفسه لأن سفره بمال الأمر فيحرم عن الأمر ويحج عنه وفي تكليفه بالأقامة بمكة في قابل للجرح عن نفسه  
 وتركه عليه ببلده مخرج عظيم وكذلك في تكليفه بالعود وهو فقير مخرج عظيم أيضاً وأما ما في البدائع فاطلاقه  
 الكراهة المنصرفة إلى التحريم يقتضي أن كلامه في الصرورة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كافيته  
 ما مر عن الفتح ثم قدمنا أول الجرح الباب وشرحناه أن الفقير لا ياتي إذا وصل إلى مقبضات فهو كالملك أي أنه ان  
 قدر على الشيء زبه الجرح ولا ينوي النقل على زعم أمه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو أفتى فليست كالمالك  
 وجب عليه حتى لو لم ينفذ لانه الجرح ناسبه لكن هذا لا يدل على أن الصرورة الفقير كذلك لأن قدرته بقدرته  
 غيره فكأنما وهي غير معتبرة بخلاف ما لو خرج الجرح عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله إلى المقبضات صار قادراً  
 بقدرته بنفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعاً ابتدأه ولو كان الصرورة الفقير مثله لما صح تعسدها بل العلم  
 كراهة التحريم عما إذا كان مجمع الغبر بعد تحقق الوجوب عليه وتعليل الكراهة بأنه تقتضي الوجوب  
 عليه فليست أمم (قوله لا يصح) أي لعدم الإلحاق المذكورة (قوله واذا مرض) أي عرض له ما منعه من ذهابه كمرض  
 وجس وشمل ما لو عجزه الأمر أولاً (قوله عن الميت) أي عن المجموع عن حبائمه أمم (قوله الا اذا أذن له)  
 البناء للمعول بالنسب ما بعده ويشمل ما لو أذن له الميت أو وصيه ولم يكن عنه الميت مع اجتماع غيره كأمه (قوله)  
 خرج المكلف الخ) أي إذا نام الجرح وأوصى بأن يحج عنه وأطلق أي لم يكن مالا ولا مكاناً فانه يحج عنهم ثلث  
 ماله من بلدان بلغ الثلث لأن الواجب عليه الجرح من بلده الذي يسكنه والأفني حيث يبلغ وان لم يكن من مكان  
 بطلت الوصية كما في الباب قال شارحه ولعل للمكان مقيد بما قبل المواقيت والأفاني شيء يمكن أن يحج عنه  
 من مكة وكذا الحكم إذا أوصى أن يحج عنه عمه أو وصي مبلغة فانه ان كان يبلغ من بلده فنه أو الأفني حيث  
 يبلغ اه واحترز بالمكلف عن غيره كالصبي والمجنون فان وصيته لا تعتبر واحترز بقوله إلى الجرح عما لو خرج  
 لتجارة ونحوها وأوصى فله يحج عنهم وطنه أجماعاً كما في العراج وغيره وقد يجز وجهه بنفسه لانه لو أمره  
 ومات المأمور في الطريق فسقط كرتفصليه بعد (قوله ومات في الطريق) أرادته موته قبل الوقوف بعرفة  
 ولو كان مكة بحر وفي العنفس إذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ عن الميت لأن الجرح عرفة النص وقد منعنا عنه  
 الكلام على فرض الجرح الحاج عن نفسه إذا أوصى بالتمام الجرح بدنة (قوله انما تجب الوصية الخ) كذا  
 في العنفس قال الكمال وهو قد حسن شرحه ليلية (قوله فالأمر عليه) أي الشان منى على ما فسرنا رأي عينه فان  
 فسر المال يحج عنهم من حيث يبلغ وان فسر للمكان يحج عنهم من حيث فسلط والتظاهر أنه يجب عليه أن يوصى بما يبلغ  
 من بلدان كان في الثلث سعة فلو أوصى بمادون ذلك وعين مكانه دون بلده ما ثم لم تلغ أن الواجب عليه الجرح  
 من بلده يسكنه (قوله من بلده) فلو كان له أوطان فن أقرها إلى مكة وان لم يكن له وطن فن حيث مات ولو أوصى  
 خراساني بمكة أو مكي بلاري يحج عنهم من وطنها ولو أوصى المكي أي الذي مات بلاري أن يقرن عنه بقرن عنه  
 من الرى ليلاب أي لانه لا تفران بلن بمكة (قوله قياس الاستحصان) الأول قول الامام والثاني قوله ما أخرجه

(لا يصح) واذا مرض  
 المأمور) بالجرح في  
 الطريق ليس له دفع  
 المال إلى غيره (يجب)  
 ذلك الغير (عن الميت  
 الا اذا) أذن له بذلك بان  
 قيل له وقت الدفع  
 اصنع ما شئت فيجوز  
 له ذلك (مرض أولاً)  
 لانه صار وكلاماً مطلقاً  
 (خرج) المكلف (إلى)  
 الجرح ومات في الطريق  
 وأوصى بالجرحه) انما  
 تجب الوصية به اذا أخرجه  
 بصدور جوبه أو ما لو جرح  
 من طامه فلا (فان فسر  
 المال) أو المكان (فالامر  
 عليه) أي على ما فسر  
 (والأفني) عنه (من بلده)  
 قياس الاستحصان فليقتل  
 مطلب العمل على  
 التماس دون الاستحصان  
 هنا



في الهدية فيستعمل أنه مختاره لأن المأخوذ فيه عامة الصور الاستحسان عناية وقوام في المعراج لكن المتون على الأول وقد كرر تصحيح العلامة فاسم في كتاب الوصايا فهو وما تقدم فيه القياس على الاستحسان والله أشار بقوله فليقتض (قوله) فلو أخرج الوصي عنه من غيره (أي من غير بلد) فيما إذا وجب الإحجاج من بلده لم يصح ويضمن ويكون الإحجاج صحيح عن الميت تأبى لأنه خالف الآن يكون ذلك المكان قريبا من بلده بحيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل كما في الباب والوصي (قوله) لثله أي ثلث المال الموصى فإن بلغ الثلث الإحجاج راكبا فاجب ماشيا ليحجز وان لم يبلغ الأمانه من بلده قال محمد صحيح عن من حيث يبلغ راكبا وعن الإمام أنه يحجز بينهم وأما إن كان الثلث مكفي لا كثر من حجة فإن عين الميت حجة واحدة فالفاضل للورثة وإن أطلق أحج عنه في كل سنة حجة واحدة أو أحج في سنة حجة واحدة هو الأفضل لجملة تنفيذ الوصية لأنه ربما جهل المال ولا يضمن الميت في كل سنة حجة فهو كالأحلاق كالوفاة الوصي رجلا بالحل السنة فأخذه إلى القابلة حازع عن الميت ولا يضمن لأن ذكر السنة للاستحسان لا لتقدير حجة ومثل الثلث ما قاله الأصحاب والفرد آلاف يبلغ حجا كما في الباب وشرحه (قوله) وإن لم يف في حيث يبلغ) لكن لو أحج عنه من حيث يبلغ وفضل من الثلث وثنين أنه يبلغ من موضع أبعد منه يضمن الوصي ويحج عن الميت من حيث يبلغ الآن يكون الفاضل شأ يسرا من زاد أو كسوة فلا يضمن شرح الباب ونقله في الفسخ عن البدائع (قوله) ووارثه الأول العطف ولو كان قبل في الباب لأنه لو كان وصي فلا كلام للورث في الوصية نعم لو كان الميت هو الذي دفع للمأمور ثم مات كان للورث استرداد ما في يده المأمور وإن أكرم كسبا في الفروع أي ولو لمع وجود الوصي لأن الباقي ما سار ميراثا يكون الميت لم يوص به (قوله) ما لم يحرم) فلو أكرم ليس له الاسترداد والمحرم يضمن في إحرامه بعد فراغه من الإحليل استرداده حتى يرجع إلى أهله وإن أكرم حين أراد الإخذه أنه يأخذ ويكون إحرامه تقويعا عن الميت شرح الباب عن خزانه الكل (قوله) والام يعني بأن رد عليه غير الحلية كضفد رأفة ما أو جهل بالناسك أو ما لم يبلغه أملا فالنفقة في مال الدافع قال في البصائر استرد حليته ظهرت منه أي من المأمور فالنفقة في ماله خاصة وإن استرد لأجلته ولاهمه فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وإن استرد لنفسه رأى فيه أو لجهل بأمور الناسك فلماذا دفع إلى أصح منه فنقضة في مال الميت لأنه استرد نفقة الميت أه أفاده ح (قوله) أوصى بحج الخ) قيد الوصية لأنه لو كان لم يوص فتبع عنه الوارث بالحج والإحجاج يصح كإدخاله المصنف أي يصح عن الميت عن حجة الإسلام ما شاء الله تعالى كإدخاله ونقل ط عن الولوالجية أن التعلق بالشيء على القبول لا على الجواز وقد مننا أن يضع شرح الباب أن الوارث غير قيد فالوصي بحجته تبرع الوارث والأجنبي عنه وسأني تمام الكلام عليه (قوله) فتطوع عنه رجل أطلق الرجل المتطوع فمثل الوارث وبه صرح قاضيان بقوله الميت إذا أوصى بأن يحج عنه ماله فتبع عنه الوارث والأجنبي لا يجوز أه قلت يعني لا يجوز عن فرض الميت والأفاده نواب ذلك الحج ع عن الشرنبلالية ولهذا قال المصنف لم يحجز من الأجزاء لكن سأني ما يدل على أن الثواب إنما يحصل للميت إذا جعله له الحاج بعد الأداء (قوله) وإن أمره الميت أي أن الميت إذا أوصى بالإحجاج عنه وأمر أن يحج عنه بدفع عنه بد من مال نفسه لم يحجز عن الميت لعله المذكورة فافهم (قوله) لكن لو حج عنه (أنه) أي مثلا ولا أفكنا حكم بقية الورثة شرح الباب قلت الوصي كذلك كما يفهمه ما يأتي فربما عن عدة الفتاوى ثم إن هذا استدلال على إطلاق الرجل في قوله فتطوع عنه رجل فإن الوارث أو الوصي بخلاف الأجنبي في أنه لو تطوع من وجهه بأن أتقن من ماله لم يحجز في تركه جاز بخلاف الأجنبي لأن الوارث خليفة عن الميت ولذا الوصفي الذين من مال نفسه لم يرجع جاز قال في البحر ولو سمع على أن لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لأنه لم يحصل مقصود الميت وهو ثواب الاتفاق أه قلت وقد مننا أن الوارث ليس له الحج عمال الميت الآن بخير الورثة وهم كبار لأن هذا مثل التبرع بالمال فالظاهر تقييد حج الوارث هنا بذلك أيضا تأمل (قوله) أن لم يقل من مالي في البحر عن آخره عد الفتاوى المصدر الشهيد الوصي بأن يحج عنه فلف من ماله فأحج الوصي من مال نفسه لم يرجع ليس له ذلك لأن الوصية بالتطوع تقييد الوصي وهو أتمق المال إلى

فلو أحج الوصي عنه من غيره لم يصح (إن وفي به أي بالحج من بلده) (ثله) وإن لم يف فن حيث يبلغ استحسانا ولو وصى الميت ووارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم من المأمور منه نفقة الرجوع في ماله والأقرب مال الميت (أوصى بحج فتطوع عنه رجل لم يحجز) وإن أمره الميت لأنه يحصل مقصوده وهو ثواب الاتفاق لكن لو حج عنه ابنه لم يرجع في تركه جاز أن لم يقل من

نفسه فلا يبدل اهـ **(قوله)** وكذا الواجب لا يرجع أى أنه يجوز واستقدمته أنه لو أوجب لرجع أمه يجوز الأولى  
وقد نص عليهم فى الخاتمة حيث قال إذا أوصى الرجل بأن يبيع عنه فاجب الوارث وجلا من مال نفسه ليرجع  
فى مال المتجاوز له أن يرجع فى مال الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك الاجنبى لا يرجع ولو أوصى  
بأن يبيع عنه فاجب الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه حال الميت عن حجة الاسلام اهـ قال فى شرح اللسان بعد  
نقله وقيد بحيث لا ينجى اهـ أى لما مر من أنه يشترط فى البيع عن الغير إذا كان بوصية الانفاق من مال المتزوج  
عنه احترازاً عن التبصر كالميراث فقبوز فيه الواجب من ماله لا يرجع غفلاً لذلك وإذا لم يبيع فبالواجب  
الوارث بنفسه لا يرجع ولا يظهر فرق بينهما لما علت من أن مقصود الميت بالوصية ثواب الانفاق من ماله  
وهو حاصل فيما لو كان الواجب أو أوجب عنه ليرجع دون ما إذا أنفق الواجب فمما واستشكل ذلك فى الشرع بطلانه  
أنصافاً والتفرقة بانه فى الإجماع قام الوارث مقام الميت فى دفع المال فكان المأمور أن يبقى من المال الميت  
ببخلاف ما كان الواجب نفسه فإنه لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه الاجترار لا لافعل فلم يجرى ما لم يجر  
الرجوع فى ماله غير ظاهرة لأن حجة نفسه لانه من النفقة أيضاً فافهم **(قوله ومن حج)** أى أهل بيته لانه  
يصير تخلفاً بمجرد الداهل بلا توقف على الاعمال فأفاده ح قلت أى فى صورة المتن والأفعل لا يصير تخلفاً قال  
بالشروع كسلطه **(قوله)** عن أمره أى ولو كان أو به أو اجنبين كما صرح به فى الفتح بقوله فى الصرح  
الأو برين وسأيت أن أراجعه فانه نظر لأن الآتى فى الإحرام عناه فبما صرح به فى الفتح بقوله فى الصرح  
الآخر من فافهم **(قوله)** وقع عنه أى عن المأمور بفعله لا يجرى عن حجة الاسلام يجوز ومن رفته نظر بآتى قريباً  
**(قوله)** لانه خالفهما على أن وقوعه عن عثمان لا أن كل واحد منهما أمره أن يخلص النفقة له وقدر فهاج  
نفسه لانه لا يمكنه إبقاعه عن أحدهما لعدم الأولوية **(قوله)** وينبى حصة التعيين أو أطلق أى بكلاهما ليلس  
بحجة وسكت قال الزيلعي وإن أطلق بان سكت عن ذكر المحجور عنه معناه ومهما قال فى الكافي لا نص فيه  
وينبى أن يصح التعيين هنا لاجتماع عدم المخالفة اهـ وقوله وينبى أن يصح التعيين أى تعيين أحد أمره قبل  
الطواف والوقوف كإحدى مسئلة الإبهام وقوله إجماعاً قال شيخنا ينجى أن يجرى فيه بخلاف أى يوسف الآتى  
فى مسئلة الإبهام لم يربط بانه علة الآتى هنا أيضاً اهـ **(قوله)** ولأيهام به قال ليلس بحجة عن أحد أمرى  
ح **(قوله)** قبل الطواف المراد به طواف القدوم كما قال أو منية فبالواجب عن إجماع ابن نجيم ثم شرع فى  
طواف القدوم فنقص أحدهما فان قلت ذكر الوقوف مستدرك قلت يمكن أن لا يطوف القدوم فيكون  
الوقوف حيث ذهبوا المعبر اهـ ح **(قوله)** جاز أى عندهما قال أو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف  
وضمن نفقتهما وهو القياس لأن كل واحد منهما أمره بتعيين الجله فإذا لم يعين فقد خالف وجه قوله ما هو  
الاستحسان أن هذا إيهام فى الإحرام والاحرام ليس بمقصود واتمها ووسيلة إلى الأفعال والمهم يصلح وسيلة  
بواسطة التعيين فكتفى به شرطاً عن الزيلعي قلت والحاصل أن صور الإبهام أربعة إما أن يهل بجمعة معناه وهى  
مسئلة للفقهاء أو عن أحدهما على الإبهام أو يهل بجمعة ويطلق والاربعة أن يجرى عن أحدهما معناه بتعيين  
لما أحرمه من حج أو عمره ولم يذكر الشارع الرابطة لغيرها بخلاف كفى الفتح وقد ذكر فى الفتح أن معنى  
الجواب فى هذه الصورة على أنه إذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول بعد ذلك إلى الأمر به بعد ما صرف نفقة  
الأمر إلى نفسه ذاهباً إلى الوجه الذى أخذ النفقة لا يتصرف الإحرام إلى نفسه الا اذا تحقق المخالفة أو يجرى  
شرطان التعيين فى الصورة الأولى من الصور الأربع تحقق المخالفة والجهز عن التعيين ولا ريب من  
الأو برين الآتية لانهما بدون الأمر كإيهامى فلا تحقق المخالفة فى قوله التعيين ويمكن التعيين فى الانتهاء لأن  
حقيقته حمل الثواب والوأمرة أو ما يالج كان الحكم كفى الاجنبين وفى الصورة الثانية من الأربع لم يتحقق  
المخالفة بمجرد الإحرام قبل الشروع فى الاعمال ولا يمكن صرف الجملة لانه أخرجهما عن نفسه فجعله الأحد  
الآخر من فلا يتصرف به إلا اذا وجد تحقق المخالفة أو الجهر عن التعيين ولم يتحقق ذلك لانه يمكن التعيين الا اذا  
شرع فى الاعمال ولو شوطاً لأن الاعمال لا تقع لغيره من فتع عنه ثم لا يمكن تحويلها إلى غيره وأما التحويل

مالي وكذا الواجب لا يرجع  
كلاهما إذا قصد من مال  
نفسه (ومن حج عن)  
كل من (أمر به وقع عنه  
وضمن ماله) لانه  
خالفهما (ولا يقدر على  
حجه عن أحدهما)  
لعدم الأولوية وينبى  
حصة التعيين أو أطلق  
الإحرام ولو أجهم فإن  
عين أحدهما قبل  
الطواف والوقوف جاز

الثواب فقط ولولا التصريح لم يتحول الثواب أيضا وفي الصورة الثالثة لا خفاء أنه ليس فيها مخالفة لاحد الأمرين  
ولا تعذر التعيين ولا تقع عن نفسه لما قدمناه وأما الرابعة فالتصريح بالكل اه مافي الفتح مخلصا وانت خبيران  
ما قرر في الصورة الثانية صريح في أنه اذا شرع في الاعمال قبل تعيين احدا من امرين وقعت الخطة عن نفسه  
لتحقق المخالفة والعجز عن التعيين وكذا تقع عن نفسه بالرد في الصورة الاولى والتأخر أنها تخبر به عن حجة  
الاسلام لانها تصح بالتعيين وبالاطلاق بخلاف ما لو نوى بها النفل والمأمور وان كان صرحا عن نفسه  
بجعلها للأمرين أو لاحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل ذلك الصرف والام تقع عن نفسه أصلا فتكون  
حينئذ كالواحد من عن نفسه ابتداء ولم ينو النفل فتقع عن حجة الاسلام ولذا قال في الفتح أيضا في الواجب ما لا  
يقرن معه عمر لنفسه لا يجوز ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع عن حجة الاسلام عن نفسه لان أقل مانع بالخلق  
التنزه وقصر فها نحن في النية وفيه نظر اه كلامه والتأخر أن وجه النظر ما قررنا من أنه محض تحققت  
المخالفة ووقعت عن نفسه بطل صرف النية فخير به عن حجة الاسلام بقوله في الجبر فيما يقع عن المأمور فلا  
ولا يخبر به عن حجة الاسلام فيه نظر وقد صرح الباقر في شرح الملتقى وتبعه الشارح في شرحه على اضافاته  
يخرج بها عن حجة الاسلام فهذا ما نعرف في فقههم والاسلام (قوله بخلاف ما لو اهل الخمر تبط بقوله ومن  
خرج عن امره بنقوله جاز حجة مستأنفة لبيان جهة المخالفة بين المستثنين في الأولى لا يجوز والثانية بخلافها  
لكن الجواز هنا مشروط بما لا يأمرا بما لا يجزى وقوله عن أو به أو غيرها تنسب على أن ذكر الأولين في الكثر  
وغيره ليس بقيد اخترازي وإنما فائدته الإشارة إلى أن الوليد ينبغي ذلك جدا كما في التبر وهو علم ان التقيد  
بالأولين في هذه المسئلة لا يدل على أن المراد الأمرين في التي قبلها الاجنبان بل الواو ان اذا امره احدهما  
كلا اجنبيين كما قدمنا عن الفتح فظهر أنه لا فرق بين الأولين والاجنبيين في المستثنين وإنما العبرة بالأمر  
وعلمه أي صريحا كما نظهر في بابنا أن امره مجتمعين اثنين امره كل منهما بان يحج عنه وقوعه ولا يقدر  
على جعله لاحدهما وان أحرع عنهما بغير امره ما يحج جعله لاحدهما ولكل منهما وكذا لو أمره احدهما  
مهما يصح تعيينه بعد ذلك الأول كما في الفتح قال ومساه على أن ينته لهما تلغو لعدم الأمر فهو متبرع فتقع  
الاعمال عنه النية وإنما يجعل لهما الثواب وترتبه بعد الاداء فتلغو نية فيه فصم جعله بعد ذلك لاحدهما  
أولهما ولا اشكال في ذلك اذا كان مستغلا عنهما وان كان على احدهما حج الفرض وأوصى به لا يسقط عنه  
تبرع الوارث عنه عمال نفسه وان لم يوص به ف تبرع الوارث عنه لا يحتاج أو ايجز نفسه قال أو حنفية يحج به  
إن شاء الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم للتمعية رأيت لو كان على يبلدين الحديث انتهى وهذا أظهر  
فائدة أخرى التقيد بالأول في هذه المسئلة وهي سقوط الفرض عن الذي عنه بعد الإجماع ولو بدون  
وصية لكن يشك عليه أنه اذا تلفت نية لهما لعدم الأمر وقعت الاعمال عنه النية كيف يصح بحجولها  
إلى احدهما وقد مر أن الخراج اذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بعد ذلك إلى الآخر فمن يمكن تحويل الثواب  
فقط لخص كأمرو ولذا والله أعلم قال في الفتح ولا اشكال في ذلك اذا كان مستغلا عنهما أي لان غاية حال المتنفل  
أن يجعل ثواب عمله لنفسه وهو صحيح أما وقوعه عليه عن فرض الغير بغير امره فهو مشكل والجواب ما صرح  
كلام الشارح من أن الوارث اذا حج أو أجمع عن مورثه جاز لو جود الأمر دلالة أي فكأنه مأمور من جهة  
بنك وعلمه فتقع الاعمال عن الميت لا عن العامل بقوله في الفتح ومساه على أن ينته لهما تلغو الخ خصوص  
بما لا يمكن عليهما فرض لم يوصيه وقدمنا عن البدائع تعليقه بالنص أيضا وهو ما علمنا من حديث التميمية  
وهذا فارق الوارث الاجنبي لكن قلنا نحن شرح القلب عن الكرماني والسرور في أن الاجنبي كذلك ثم  
هذا بخلاف لاشتراط الأمر في الجمع الغير والاجنبي غير مأمور لا صرح بمحاول دلالة وقدمنا الجواب بأنه ينبغي  
على اختلاف الرواية في هذا الشرط والمشهور رأيت أنه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة ظاهر لا تقتصر  
الكثرة وغيره على الأولين فائدة ثالثة وهي أن الأمر دلالة ليس له حكم الأمر حقيقة فمن كل وجه لما علمت من أن  
الأولين لو أمرا مستغلة لم يصح تعيين احدهما بعد الإجماع كما في الاجنبيين وأن لم يأمرا مصرحا بالتعيين  
ولو فرضوا المسئلة ابتداء في الاجنبيين لتوهم أن الأولين لا يصح تعيين احدهما لو جود الأمر دلالة ففرضوها

(بخلاف ما لو اهل حج  
عن أو به أو غيرهما)  
من الاجانب حال كونه  
(مستبرطين) بعد ذلك  
(جائز)

في الاو برن لا فاد صحة التعيين وان وجد الامر دلالة وليشيدوا أن المراد بالامر في المسئلة الاولى الامر  
 صريحا والله اعلم **(تنبيه)** الذي يحصل لنا من مجموع ما قررناه أن من أهل بحجة عن شخصين فان أمره  
 بالجرع يجمع نفسه السبعة وان عين أحدهما بعد ذلك وله بعد القراع جعل ثوابه لهما وألا أحدهما وان لم  
 يأمره فكذلك الا اذا كان وارثا وكان على الميت فرض الفرض ولم يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام  
 لا امر دلالة والنص بخلاف ما اذا أوصى به لأن غرضه ثواب الاتفاق من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه  
 وبخلاف الاجنبى مطلقا لعدم الامر **(قوله)** لانه متبرع بالثواب بيان لوجه صحة التعيين في مسئلة  
 الاو برن دون مسئلة الامر وهو معنى ما قدمنا من قوله في الفتح وميناه على أن ينشأ لهما ثقل لعدم الامر فهو  
 متبرع الخ قال في الشرع لا دلالة قلت وتعليل المسئلة يفيد وقوع الجمع الفاعل فيسقط به الفرض عنه وان  
 جعل ثوابه لغيره ويفيد ذلك الاحاديث التي رواها في الفتح بقوله اعلم أن فعل الولد ذلك مندوب اليه جديا  
 أخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما صلى الله عليه وسلم من يجمع أبو أو يوقض عنهما  
 مغرما دعيوم القسامة مع الارار واخرج ايضا عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال من يجمع أبوه وأمه فقد  
 قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج واخرج ايضا عن زيد بن ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
 حج الرجل عن والده قبل منه ومنهما واشتريت أرواحهما وكسب عند الله رآه أقول قد علمت بما قررناه أنه  
 اذا حج الوارث عنهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به بقع عن الميت لسقوط الفرض عنه بذلك إن شاء الله تعالى  
 وحديث فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به عن الفاعل أيضا وقد صرفه الى غيره وأخر صرفة ثم يظهر ذلك  
 فيما اذا كان على أحدهما فرض أوصى به أو لم يكن عليه فرض أصلا وبدل على ذلك قوله في الفتح وانما جعل  
 لهما الثواب وترتبه بعد الاداء ومثله قول قاض خان في شرح الجامع وانما جعل ثواب فعله لهما وهو ما نرى عندنا  
 وجعل ثواب حجه لغيره لا تكون اداء ما جعل قبلت ينبت في الاحكام فكان له أن يجعل الثواب لهما شاء اه  
 فهذا صريح في أن النية لم تقع لهما وان الاعمال وقعت له فله جعل ثوابهما في ثمانية الاداء فيمكن ادعاء سقوط  
 الفرض عن الفاعل بذلك كحجرتا في مسئلة الجمع الآخر من به يعلم جواز جعل الانسان ثواب غرضه لغيره كما  
 ذكرنا أول السور وما اذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم منه وقوع النية والاعمال له  
 لا للفاعل الا ان يقال ان الاعمال تقع للعامل هنا أيضا كما هو مقتضى إطلاق عبارة الفتح وقاض خان وغيرهما  
 ولكن يسقط بها الفرض عن الميت فضلا من الله تعالى علما بالنص وهو حديث الخنيسة وان خالف القاس  
 ولذا علقه أبو حنيفة بالمشقة ويسقط بها الفرض عن الفاعل أيضا اخذنا من الاحاديث المذكورة ولذا كان  
 الوارث مخالفا للحكم الاجنبى في ذلك فان قلت ما مر من تعليل جواز حج الوارث بوجود الامر دلالة يقتضى وقوع  
 الاعمال عن الميت لانه لو أمر به صريحا وقعت عنه بلا شبهة فيقال ما اقتضاها اطلاق الفتح وغيره وحديث فلا يمكن  
 سقوط فرض العامل بذلك أيضا قلت قد علمت أن الامر دلالة ليس كالامر صريحا من كل وجه ولذا صرح تعيين  
 أحد أو به بعدا لهما ولو أمر به صريحا لم يصح كالاثنين فكذلك ما قلنا من وقوع الامر دلالة وقوع الاعمال عن  
 الميت لم يصح التعيين فقلنا وقوع الاعمال للعامل فيسقط فرضه بها وكذا يسقط فرض الاب والام عملا  
 بالاحاديث المذكورة والله أعلم هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في تحرير هذه الماوضع المشككة التي لم أر من  
 أوضحها هذا الايضاح والله الجدل **(قوله)** وفي الحديث كلامه وهم أن هذا حديث واحد مع أنه ما خوذ من  
 حديثين كما علمت مع تغيير بعض اللفظ بناء على الصحيح من جواز رواية الحديث بالعين للعارفين اه **(قوله)**  
 لا غير أي لا غير دم الاحرام من باقي من السماء الثلاثة وهو دم الشكر في القران والتمتع ودم الغنابة **(قوله)**  
 على الامر هذا اعتد بها وعليه المتنوع وعندي أي يوسف على الامور **(قوله)** قيل من الثلث لان الوصية  
 بالجمع تنقسم الى الثلث وهذا من نواحي الوصية وقيل من الكل لانه دين وجب حقا للامور على الميت فيقتضى  
 من جميع ماله كالأوصى بان يباع عنه ويتصدق بثمنه فباعه الوصى وضاع الثمن من يده ثم استحق العبد فان  
 المشتري يرجع بالثمن على الوصى ويرجع الوصى في قول أبي حنيفة الاخير في جميع الترك من شرج

لانه متبرع بالثواب فله  
 جعله لاحدهما  
 أولهما وفي الحديث  
 من يجمع أبو يه فقد  
 قضى عنه حجه وكان له  
 فضل عشر حجج وبعض من  
 الارار ودم الاحرام  
 لا غير على الامر في ماله  
 ولو ميتا قيل من  
 الثلث وقيل من الكل

الجامع لقاضيهما واستوجه ط الاول والرأى الثاني **(قوله ثم ان فاته الم)** أي فاته الأمور للعالمين المقام والخلق القنوت فقبل ما يكون سبب الاحصار وغيره فان الاحصار يمكن أن يكون بنفسه ومنه كأن تناول دواءه مرضا فاحتج احصر ما طاعه ح هذا وقد صرحوا بان عليه الجحيم قابل بما له نفسه كقنات الجح كافي الحر ثم قال ولم يصرحوا بان في الاحصار والقنوت اذا قضى الجحيم يكون عن الأمر أو يقع للأمر وإذا كان الأمر فهل يجبر على الجحيم قابل بما له نفسه اه اقول قال في البداية فان فاته الجحيم مع ما يصنع فاته الجحيم بدو شروع ولا يضمن النسيئة لانه فاته بغير منعه وعليه في نفسه الجحيم قابل لان الحق قد وجبت عليه بالشرع فلا يمتنع قضاؤها وهذا على قول محمد ظاهر لان الجحيم يقع عن الحاجة اه ونقله في التمر عن السراج ثم قال وعلى قول غير محمد من أنه يقع عن الأمر ينبغي أن يكون القضاء عن الأمر وتاركه النسيئة اه وتؤيده أنه صرح في الباب بأنه ان فاته ما قسمه لم يضمن ويستأنف الجحيم الميت أي بناء على قول غير محمد فعمل أن على قول محمد عليه الجحيم نفسه وعلى قول غير محمد الميت وتطهر أنه يجب عليه من ماله لكن في التنازلية عن التثني قال محمد ينج عن الميت من بلد ما أبلغت النسيئة والا فمن حيث تبلغ وعلى المحرم قضاء الجحيم الذي فاته عن نفسه ولا ضمان عليه فيما أتفق ولا نسيئة بعد القوت اه فان مقتضاه أن الجحيم الميت من ماله وعلى الأمور رجأ خرافة لما شرع فيه من مال نفسه بخلافه ما في التنازلية أيضا عن التهذيب قال، ووصف اذا فسده قبل الوقوف عليه ضمان النسيئة وعليه الجحيم الذي أفسده وعمره وجهه فلا مرد لوفاته الجح لا يضمن لاه أمين وعليه قضاء الفائت ويجوز عن الأمر اه فان قوله وعليه قضاء الفائت الجح يقتضي أن عليه الجحيم من ماله الآن يكون قوله ويجوز عن الأمر بضم أوه من باب الفعول أي وعلى الزينة لا يحتاج من ماله ثم ان الظاهر أن هذا من مقول أبي يوسف فتناقض ما مر عن التهرق فلتأمل وسأني بقية الكلام عليه **(قوله والحاجة)** أطلقه فقبله للمجامع وجزءه الصديق والخلق وليس الخط والطيب والمجازرة بغير احترام الجحيم **(قوله على الحاجة)** أي للمأمور الاول فلا نه وجب شكره على الجحيم بين التسكين وحقيقة الفعل منه وان كان الجحيم يقع عن الأمر لانه وقوع شرعي لاحقي وأما الثاني فاعتباره أنه تعالى بجنايته أو كاد في البحر **(قوله فمصر مختلفا)** هذا قول أي حنفية ووجهه أنه لم يأت بالمأمور به لانه أمره بسفر بصرفه إلى الجحيم فصدق خالف أمر الأمر فضمن بدائم زاد في الخط لان العمرة لم تقع عن الأمر لانه ما أمر به فصار كأنه يجعته واعتبر لنفسه فصدق مختلفا ولو أمره بالجح فاعتبر ثم حج من مكة فهو مختلف لانه ما أمر به حج مقادير ولو أمره بالعبرة فاعتبر ثم حج عن نفسه لم يكن مختلفا بخلاف ما اذا حج أو لا ثم اعتبر اه وانظر ما قدمنا قبل باب الاحرام **(قوله وضمن النسيئة الخ)** أما الم فموجب على المأمور وعلى كل حال بجح **(قوله فيجعد عمال نفسه)** لانه اذا أقدم له يقع ما أمره فكان واقعا عن الأمور فضمن ما اتفق في حجه من مال غيره ثم اذا قضى الجح في السنة القابلة على وجه النسيئة لا يسقط الجحيم الميت لانه ما خالف في السنة الماضية لا فيسقط الاحرام واقعا عن جحدنا الجح المودته صار واقعا عثمان بكما وعليه حجه أخرى فلا تمر كإقدامه أن تضاعف التنازلية عن التهذيب أي سوى حج القضاء وهو الاصح كافي المعراج به ما تقدم في البحر من قوله واذا فسده من الجحيم قابل بما له نفسه وفيه ما تقدم من التردد في وقوعه عن الأمر اه **(قوله وان مات الجح)** الانسب كرهه المسئلة عند قوله المخرج المكلف الجح **(قوله قبل وقوفه)** قبله لانه لو مات بعده قبل الطواف حاز عن الأمر لانه انما كان الاعظم خاتمة وقعه وقدمت لمحوه عن التمسك فأنجحت في البحر من أن أعظمته فلا من من الافساد بعده لانه بقي قبض على الأمر الاجاج اه مختلفا لغيره وأما لو بقي حيا وأتم الجح الطواف الزارة فخرج ولم يطفه فقال في الفتح لا يضمن النسيئة غير ما حرام على التسامو يعود بنسيئة نفسه ليقضى ما بقي عليه لانه كان في هذه الصورة اه **(قوله من منزل أمره)** أي أن لم يبعين منزلا ولا اتباع كإمر **(قوله فان مات)** أي المأمور الثاني **(قوله من)** ثلث الباقي بعدها أي بعد النسيئة أي ثلث الباقي بعدها كما هو المراد بقوله من ثلث ما بقي من المال فانهم وهذا عند الامام وعند أبي يوسف الباقي من الثلث وعند محمد ما بقي مع الأمور مثله أو صوب من الحج عنه ومات عن أربعة آلاف فدفع الوصي للمأمور الفاضل فصدق عند الامام ونوحنا ما بقي من ثلث ما بقي من المركة وهو ألف

ثم ان فاته لنفسه منته  
ضمن وان ما قسمه ماوية  
لا ودم القرآن والتقمع  
والجناية على الحاج  
ان اذن له الأمر  
بالقرآن والتقمع والافصير  
مختلفا فضمن (ضمن  
النسيئة أن جامع قبل  
وقوفه) فبعد عمال  
نفسه (وان بعده فلا)  
لحصول المقصود (وان  
مات) للمأمور أو سرق  
نفسه في الطريق  
قبل وقوفه (حج  
من منزل أمره) ثلث  
ما بقي من ماله فان لم  
يفقن حيث يبلغ فان  
مات أو سرق فأناب مع  
ثلث الباقي بعدها كذا  
مر بعد أخرى المان  
لا يبق من ثلثه ما يبلغ  
الجح قبل الوصية قلت

فان سرقته يؤخذ من ثلث الاكفين السابقين وهكذا الى أن لا يبقى ما نلته بكنى الحج وعند أبي يوسف اذا سرق  
 الالف الاول لم يبق من ثلث التركة الا ثلثمائة وثلاثون ولان ثلثه ان قسفت ولا تؤخذ منه أخرى  
 وعند محمد ان فضل من الالف الاولى ما يبلغ الحججه والا فلا هكذا كراخلاف عامة المشايخ وبعضهم قالوا  
 هذا ان أوصى بان يحج عنه من الثلث أو بان يحج عنه لم يرنا ما لأوصى بان يحج عنه بلث ما أقول محمد أقول  
 أي يوسف قاسم في جامع قاضيان والفتح وهذا الاختلاف اذا هلك في بدل المأمور فلو في بدل الوصي بعدما قاسم  
 الورثة يحج عنه مثل ما بقي اتفاقا كما في التارخانية **(قوله)** وظاهره أنه لا رجوع في تركه المأمور ان كان المراد أنه  
 لا رجوع لورثة الأمر في تركه للمأمور عما بقي معه فهذا يصح جدا ان ما بقي مع المأمور لا يملكه بل لو أم الحج  
 بحسب عليه رد الفضل كما يأتي فيصدق على هذا الباقي أنه من مال الأمر فيحسب من الثلث وقد صرح به  
 أفتقننا في حيث قال بثلث الباقي بما في أي الورثة والمأمور وان كان المراد أنه لا رجوع لهم عما أنفق قبل  
 موته أو بما سرق منه فهو لا شبهة فيه محض لم يختلف كما في فصولاته الحج فيغير صنعه وان كان المراد أنه لا رجوع  
 في تركه ما يدفع للمأمور الثاني فهذا هو المتعارفين قولهم بثلث ما بقي من ماله أي مال الأمر والظاهر ان هذا  
 مراد الشارح بعبه على أنه لوفاته الحج لا يصنع ورثه القضاء أن القضاء يكون عن نفسه اتفاقا فلا خلاف في مقتضاه  
 من أن هذا ظاهره على قول محمد وأنه على قول غيره يكون القضاء عن الأمر وتلزم للمأمور نفقته فان مقتضاه  
 أن للمأمور اذا مات في الطريق ترجع ورثة الأمر على تركه نفقة الذي يأمر ورثه بالحج عن مورثهم وهذا خلاف  
 ما قرره الفقهاء هنا في المسئلة الخلافية حيث جعلوا الإحراج ثانيا بثلث ما بقي من جميع مال الأمر والباقي من  
 الثلث أو الباقي مع المأمور ولم يقل أحد أنه يكون من مال المأمور فساق ما تقدم بحثنا عن الدائع والسراج  
 والتهرقة در هذا السارح ما أبعد من ما فافهم **(قوله)** خلافا لها أي في الموضوعين فبايدع ثانيا وفي المحل  
 الذي يجب الإحراج منه تاتبع **(قوله)** وقوله ما حسن يعني قوله ما في المحل أم ما في دفع ثانيا لم يذكر واقبه  
 الاستحسان وفي الفتح قول الأمام في الأول أي فبايدع ثانيا أوجه وقوله ما هنا أوجه وقدمنا ما بقدر وجهه  
 أيضا عن العناية والمراج لكن قدمنا أيضا ان للورثة على قول الأمام ونقل تعميمها العلامة قاسم **(قوله)** كما  
 أي في قوله والافصير بحال فافهم ح **(قوله)** لا التقيد لان الحج لا يختلف باختلاف السن في أي سنة  
 حصل فها وقع عن مو لا يخفى أن الأولى ايقاعه في السنة المعينة فوافقا من ذهاب النفقة أو تعطيل الحج ط **(قوله)**  
 والافضل أن يعود له أي الى منزل الأمر المالك كور في المتن قال في الصرولوا حج جلا في ثم أعادهم حازان  
 القرض صار مودى والافضل أن يحج ثم يعود الى أهله أخافهم **(قوله)** وعليه رد ما فضل من النفقة قال في البصر  
 فالخامس أن المأمور لا يكون مالكه لخدمته النفقة بل تصرف فيه على ملك الأمر حيا كان أو ميتا معينا  
 كان القدر ولا يملكه الفضل الا بالشرط الا في سوا كان الفضل كثيرا أو يسيرا كبسبر من الزاد كما  
 صرح به في الظهيرة اه قلت وهذا مما يدل على أن الاستحجار على الحج لا يصح عند المتأخرين كما قدمنا الكلام  
 عليه فافهم **(قوله)** الا ان يملكه الحج قال في الفتح ولما أراد أن يكون ما فضل للمأمور يقولون ولكن أن تهب  
 الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فان كان على موت قال والباقي من ثلث وصية اه زاد في الباب وان لم يكن  
 الأمر رجلا يقول الوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت وان أطلق فقال وما بقي من النفقة فهو للمأمور  
 فالوصية بالدية ادى لانها مجهول **(قوله)** ولورثه الحج هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفيه ثلثه لكن ذكرت  
 في كل من الموضوعين من زائد في الأمر في الأول زاد الوصي والتفصيل في نفقة الرجوع وفي هذا زاد قوله  
 وكذا ان أحرم الحج وكان غلما ان يتلوهما في ملك واحد ح **(قوله)** وكذا أن أحرم وقد دفع اليه الحج عنه وصية  
 الحج هنا التركيب فسد المعنى ووجد في نسخة لي عنه بلا وصية وهي الصواب لان المراد ان المحجوج عنه  
 اذا لم يوص بالحج ولكنه دفع الرجل ليحج عنه ثم مات الدافع فالورثة استرد المال الباقي من الرجل وان أحرم  
 بالحج قال في التهرقية لا يكون لأمر أوصى بالحج عنه ما في المحيط لودفع الرجل ما لا ليحج عنه فاهل  
 بحجة ثم مات الأمر فالورثة ان يأخذوا ما بقي من المال معه ويضربونه ما أنفق بعد موته لان نفقة الحج

وظاهره أنه لا رجوع في  
 تركه للمأمور ولما جمع  
 (لأن حيث مات) خلافا  
 لهما وقوله ما حسن  
 (فروع) يصبر  
 مخالفا للقرآن أو التبع  
 كما لا بالتأخير عن  
 السنة الأولى وان عنت  
 لانه لا استيهال لا التقيد  
 والافضل أن يعود  
 اليه وعليه رد ما فضل  
 من النفقة وان شرطه  
 له فالشرط باطل الا ان  
 يملكه بهية الفضل من  
 نفسه أو بوصي الميت  
 بلعين يولونه أن يسترد  
 المال من المأمور والم  
 يحرم وكذا ان أحرم وقد  
 دفع اليه ليحج عنه وصية



والنذر ولو قل قدم الاحصاء والجنابة ماز ولا بأس به كجسأق **(قوله)** ولا يجوز في الهدايا ما لا يجوز في الضحايا كذا  
عبر الهداية وعليه بأنه قرينة تعلقت بارتقاء المكالحة فيخصان بجعل واحد أو اثنين إلى أنه مطرد منكم  
فيجوز هناما يجوز زمة ولا يجوز هناما لا يجوز زمة ولا رد على طرد ما قدمناه من جواز إهداء عقيقة المندوز في رواية  
مع أنه لا يجوز في الأضحية لأن ما واقعة على الحيوان كما قضاء قوله وهو إبل وبقر وغنم وأسلم قتلا الرواية  
مردودة على أن العقيقة تقتضي في الأضحية كما انقضت أيامها ولم يضر الشيء فانه يتصدق بقيتها فأفهم **(قوله)**  
فصم اشتراك ستة أي لأن ذلك جائز في الضحايا فيجوز هناما على من القاعدة واشتركت في اعتبار مصدر الرأى  
المتعدى كالاختصاص والاكساب وهو مضاف إلى مفعوله أي اشتراك واحد ستة قال في الفتح عن الأصل  
والمبسوط فان اشترى بدنة لمعتملا ثم اشترى قهاسمة بعدما أوجبها لنفسه خاصة لا يسعه لأنه لما أوجبها صار  
الكل واحدا بعضها بالبحر الشرع وبعضها بالبحل فان فعله أن يتصدق بالثمن وإن نوى أن يشترى فيها  
ستة جاز لأنه لا ممانعة بين الكل على نفسه فاشترى فان لم يكن له ثمة عند الشراء ولكن لم يوجب حتى يشترى  
الستة جاز الأفضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بامر الباقي حتى تثبت الشراء في الابتداء أو  
وقوله لأنه لما أوجب الكل على نفسه بالشرع المانع يدل على أن معنى إيجابها لنفسه أن يشترى بنفسه أو بنوى  
بعد القرينة ومنه قوله في شرح اللب أي بتعين الثمة وتخصيصها لانه عرفت ذلك فأصور ستة أمّا أن  
يشترى بنفسه خاصة أو يشترى بالولاية ثم يشتري بنفسه أو يشترى بالولاية ولم يعين نفسه أو يشترى بالولاية  
الشركة أو يشترى مع ستة أو يشترى بواحد منهم فقول الشارع شرى بقرينة لا يصح على الخلاف بل هو  
خاص بعامة الصورتين الأولين لكن ينبغي أن يكون هذا التفصيل محمولا على الفقير لأن الغنى لا يجب عليه  
بالشرع بليل ما ذكر في أممية البائع عن الأصل من أنه لو اشترى بقرينة لم يصح ما عمن نفسه فاشترى فيها  
يجزئهم والاحسن فعل ذلك قبل الشراء قال وهذا أي قوله يجوزهم محمول على الغنى لانهم تتبين أمّا الفقير فلا  
يجوز أن يشترى فيها لأنه أوجبها على نفسه بالشرع فلا ضمة فتثبت له لكن سوى في الثانية في مسئلة  
الأضحية بين الغنى والفقير فامل **(قوله)** وان اختلفت أحاسنها في الفتح عن الأصل والمبسوط كل من وجب  
عليه من التمسك حازن بالشرع ستة نفر فوجب له ما علمهم وان اختلفت أحاسنها من دمتعة واحصار  
وجزأ مسد وغير ذلك ولو كان لكل من جنس واحد كان أحب اليه ما ذكر نحوه في الجهر نواهيه بظهر ما في قول  
البحر في القرآن والجنابات ان الاشتراك لا يكتفي في الجنابات بخلاف قدم الشكر وقد بينا على ذلك أول باب  
الجنابات **(قوله)** في الحج أي في كل دمه تعلق بالحج كدم الشكر والجنابة والاحصار والتفيل قال في التهر فلاردان  
من نذر يشاء وجزوا له بحجته الشاة **(قوله)** لا الحج أي فحببها بدنة ولا تال لها ما في الحج لاجل حال شارحه  
وقبه فطر إذا تقدمت أدامات بعد الوقوف وأوصى باتمام الحج بحب البدنة لطواف الزبارة وجازعه وكذا عند  
محمد بحب في النعامة بدنة ثم قوله في الحج احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة للجميع قبل أدامتها من  
طواف العمرة وأداما طوافها بالجنابة أو بالحضر أو بالنفاس اه **(قوله)** قبل الحلق أمّا بعد ففي وجوبها  
خلاف والراجح وجوب النساء ط عن البحر **(قوله)** كسر أي في الجنابات ح **(قوله)** كالأضحية  
أشاره إلى أن المستحب أن يتصدق بالثلث ويطمع الاغتنام بالثلث أو بالوحد والثلث ح عن البحر  
**(قوله)** أنابغ الحرم قد علمنا سابق من أن حل الانتفاع به لغير الفقراء مقيد بلوغه بحمله وأما في الإبراء  
لاحاجة إلى هذا التقيد لأنه قبل بلوغه الحرم ليس بهدى فلم يدخل تحت عار ما لم يصف الجهاد إلى إخراجها قال  
والفرق بينهما أنه أنابغ الحرم فالقرينة فيه بالأزقة وقد حصلت فلا كل بمصنوعها وإذا لم يبلغ فهي  
بالصدق والاكل بنافه اه وتطريق في التهر ولم يبين وجه التطرول ولعل وجه منع أنه لا يسمى هديا قبل بلوغه  
الحرم لأن قوله تعالى هديا بالغ الكعبة يدل على كسبه هديا قبل بلوغه سواء أقد بلغ صفة أو حال المقدرة  
ولأن المتوقف على بلوغه الحرم جواز الاكل منه وإطعامه الفتي دون كونه هديا ولذا الأركب في الطريق بلا  
ضرورة ولا عليه ولو عطب أو تعيب قبله لم يضر بصفته مناهه بمصلحة أهديه للفقراء فلا بأس به

**(ولا يجوز في الهدايا ما لا يجوز في الضحايا)** كجسأق  
فصم اشتراك ستة  
بدنه شرى بنفسه  
وان اختلفت أحاسنها  
**(وتجوز الشاة في الحج)**  
في كل شيء إلا في طواف  
الركن جنباً أو أضحية  
**(وطه بعد الوقوف)**  
قبل الحلق كسر  
**(و يجوز أكله)** بل  
يندب كالأضحية **(من)**  
هدى بالطقوع أنابغ  
الحرم **(وللمتعة والقران)**  
فقط



غنى كياتي فافهم **(قوله ولو أكل من غيرها)** أي غير هذه الثلاثة من بقية الهدايا كدماها كالكفارات كلها  
والنذور وهدى الإحصار والتطوع الذي يبلغ الحرم وكذلك أطم غنيا فأفاد في العصر **(قوله)** ضمن ما  
أكل أي ضمن قيمته وفي الباب وشرحه فلا يستهلكه بنفسه إن ناعه ونحو ذلك إن وهه بغيره أو أتلفه وضعه  
لم يجر وعليه قيمته أي ضمان قيمته للفقراء إن كان مما يجب التصديق بخلاف ما إذا كان لا يجب عليه  
التصدق به فإنه لا يضمن شيئا وفيه كلام بعد من العصر وعما قلناه عليه **(قوله)** أي وقته أشار إلى أن المراد  
باليوم مطلق الوقت فجمع أوقات التجر وهو مفرصان فيصير ط **(قوله)** فقط أي لا يتعين غيرها فيها ومنه  
هدى التطوع إذا بلغ الحرم فلا يتقدر زمان هو الصحيح وإن كان في يوم التجر أفضل كما ذكره الزيلعي خلافا  
لقدوري يجر **(قوله)** فلم يجر أي بالاجماع وهو ضم أو له من الأجزاء **(قوله)** بل بعده أي بل يجرته بعده  
أي بعد يوم التجر أي بأماه إلا أنه نازل في الواجب عند الامام فيلزم عدم التأخير ما عدهما لعدم التأخير عنه حتى  
لو نزع بعد التحلل بالخلق لاشي عليه **(قوله)** لا يجر أي بل يجره البسيط من أن السنة في الهدايا أيام  
التجر من وفي غيرها أيام التجر فكذلك في الأولى شرح الباب **(قوله)** لكل بيان لكون الهدى مؤثما للمكان  
سواء كان دمه شركا أو حنانيا لما تقدم أنه اسم لما يهدي من التمر إلى الحرم ودخل فيه الهدى المنذور بخلاف  
البذنة المنورة فلا يتصدق بالحرم عدهما وقوله أبو يوسف على الهدى المنذور والفرق ظاهر يجر من الخط  
**(قوله)** لا يقره العطف بخلافه يقره الجور والتقدير لا يتصدق بقره واللام عطف على وهذا أولى  
من قول ح الصواب لا يقره بقره عطف على الحرم ط **(قوله)** فإن أعطاه ضمنه أي إن أعطاه بشرط  
أما بشرطه لم يجر كافي الباب قال شارحه وتوضيحه ما قاله الطرابلسي أنه إذا شرط إعطائه بقي شر كفا فيه  
فلا يجوز الكل لقصد التهم اه أقول وفيه نظر لأن صيرورته بشرط كفا فرجعة الإجارة وسأقي في الإجارة  
القائمة أنه لا دفع لأجره لا يسجد به نصفه وأستاجر فلا يحمل طعنه بعضه أو أول البطن ببعض  
نصفه فسدت لأنه استاجر من غيره وحسنه لا يجره المثل من الدراهم كاصرحوا به أيضا  
وهذا يقتضي أن يجبه أجره من دراهم ولا يتصدق شيئا من التهم فليصره كفا فيه فلتأكل ثم لا يتصدق بقره  
الدراهما نصف والبضعة التي جعلت أجره تغفر الطمان لا تهم منافعها فلا تكون أجرة اه ثم ذكر أنه  
لو صدق عليه منها جزوا وأعطاه شيئا بجزائه ضمنه فقل أن كلامه الأول فيما بشرط الإجارة والآخر فيما لم  
بشرطه وأنه لا فرق بينهما والله أعلم **(قوله)** ولا يركبه مطلقا أي سواء أجاز له الأكل منه أو لا ثم قال وصرح  
في الخط بخرمته **(قوله)** شر نبلالة نقل ذلك في التمر نبلالة عن الجوهره والبر حندي والهداية وكافي  
التسقي وكافي الحياكم ومثله في الباب في الجرو والتمر من أن ظاهر كلامهم أنها إن نقصت ركو به لضرورة  
فإنه لا ضمان عليه بخلاف الصريح المنقول **(قوله)** فإن أطم منه أي مما ضمن من النقص وقوله ضمن قيمته لأن  
الصدقة لا تصح على غنى وعبارة الجرو لركوبها وحمل عليها فنقصت فقله ضمان ما نقص وتصديق على الفقراء  
دون الأغنياء لأن جواز الانتفاع مع الأغنياء معلق ببيع الحمل **(قوله)** وضمن أي ربح فضع الضاد وكسرهما  
بحر وفادته قطع البان **(قوله)** لا يجر قريبا مقبل على الزمان أي زمان التبع لقوله هذا إذا كان قريبا  
من وقت التبع ح وفي بعض النسخ لا يجر بدون ميم وهذا أولى ليشمل ما قرب وقته ومكانه فإنه قد يكون في  
الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم التجر وقد يكون في خارج ودخل وقته ولا يصح أن يراد كل من الزمان والمكان  
في المصدر الميم لأن المشتد لا يستعمل في معنييه أفاد الرحق **(قوله)** وتصديق أي على الفقراء فإن صرفه  
لنفسه أو استهلكه أو دفعه لمخفى ضمن قيمته أي فصدق بمثل أو بقيته شرح الباب **(قوله)** وبقي (الخ) لأن  
الوجوب يستعمل بنفسه وهذا إذا كان موصرا أمالما كان مقصرا أجزأ ذلك المصير لأن المصير يتعلق  
الاحتياط بنفسه وانما يتعلق بما عليه سراج **(قوله)** واجب هل يدخل فيه هناما لو نذر شاة معينة فهل كذا فيه  
غيرها أو لا يكون الواجب في العين لا في النية يجره وانما ظاهر الثاني كما تقدم ما قلناه عن السراج وما نقله عنه  
قريبا **(قوله)** عطف وأتبع أي قبل وصوله إلى محله من الحرم أو ماله للعين به شرح الباب والعطف بالهلال

ولو أكل مسن  
غيرها ضمن ما أكل  
(ويتعين يوم العصر) أي  
وقته وهو الأيام الثلاثة  
(انزع المتعة والقران)  
فقط لم يجر قبله بل  
بعده وعليه دم (و) يتعين  
(الحرم) لأمي (الكل)  
لألفقيه لكنه أفضل  
(و) يتصدق بحلله  
وخطمه أي زمامه  
(ولم يعط أجر الجزاء)  
أي الفأج (منه) فإن  
أعطاه ضمنه أمالو  
تصدق عليه بجزا (ولا  
يركبه) مطلقا (بلا)  
ضرورة فإن اضطر إلى  
الركوب ضمن ما نقص  
بركوبه وحمل متاعه  
وتصدق به على الفقراء  
شر نبلالة لأن أطم  
منه غنيا ضمن قيمته  
مبسطا (ولا يجلبه  
وينضح ضربها بلاله  
البارد) والواجب قر  
والاحلوه وتصدق به  
(ويقيم بدل) هدى  
(واجب عطف وأتبع)

وبله علم **(قوله ما منع الاضحية)** كالخرج والحي ط عن القهستان **(قوله ما شاء)** أي من بيع ونحوه  
فتح **(قوله ولو كان اللعب)** خصه بالذكر لأن ما عبط لا يمكن ذبحه ولا فر من المسئلة في الهدايا في المعطوب  
قال في الفخر المراد ما لم يطلب الاول حقيقته وبالثاني القرب منه ومثله في الجرح وهذا أولى لأن ما قرب من العطب  
لا يمكن ومروءة إلى الحرم فيعترض الطريق بخلاف اللعب الذي يصل إلى هذه الحالة فلهذا إذا ما كان سوف لا داني  
لحرم غير الحرم بل بذبحه ففي التعديل ما ساء إيهام **(قوله نحر الخ)** أي وليس عليه غيره لأنه لم يكن متعلقا  
بمنته كمن قال لله أن أتصدق بهذه الدراهم وأشار إلى عنها فتلقت سقط الوجوب ولم يلزم غيرهما سراج  
**(قوله ولا يطعم)** بفخر الممن بل علم أي لا يأكل كل أو أطعم غنا من لباب **(قوله لعدم بلوغه)**  
محله قال في الهداية لأن الذنن بناؤه معلق بشرط بلوغه محله في أن لا يحل قبل ذلك أصلا لأن الاتصال  
على الفقراء أفضل من أن يتركه جزر السباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود **(قوله بذنه التطوع)**  
فبذنه لأنه لا يسن تقليد الشاة ولا تقليد العج **(قوله ومنه النذر)** لأنه لما كان بحاجب العبد كان  
تطوعا أي ليس بإيجاب الشارع ابتداء بجرح **(قوله فقط)** أفاد أنه لا يقلد الحيوانات ولا دم الأحصان لأنه جار  
فيلحق بجرحها كافي الهداية ولو قلده لا يضرب جرح البسوط **(فرج) \*** كل ما يقبل بخرج العرفات وما لا  
فلو ذبح في الحرم ولزلا التعريف بما يقبل بأشهر سراج **(قوله شهدوا الخ)** بيانه ما في القلب إذا التمس  
هلال ذي الحجة فوقفوا بعدا كالأدوية القعدة ثلاثين يوما ثم تبين بشهادة أن ذلك اليوم كان يوم النحر فوقفهم  
صحیح ومحمّد تام ولا تقبل الشهادة **اه** **(قوله حتى الشهود)** أي يحجمهم حيوان كان عندهم أن هذا اليوم يوم  
النحر حتى لو وقفوا على رؤسهم لم يجوز قوفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع الإمام وإن لم يعيدوا فادعاهم  
الجرح وعليهم أن يحلوا الجرح وقضاها لجن قابل كافي الباب وغيره **(قوله للرجع الشديد)** بيان لوجه الاستحسان  
أي لأن فيه بؤس عامه لا تعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن وفي الأمر بالأعادة جرح بين فوجب أن  
يكتفي به عند الاشتباه بخلاف ما إذا وقفوا يوم التروية لأن التدارك يمكن في الجملة بان زوال الاشتباه يوم عرفة  
هذا بقوله **(قوله وقوله الخ)** أي ولو شهدوا بعد الوقوف وقوفهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله إن أمكن التدارك  
فيه نظر لأنهم إذا شهدوا أن اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية فلا شأن أن التدارك لأن بقوا يوم عرفة يمكن  
كأفاله إن كمال واعترض قول الهداية في الجملة الخ لأنه لا حاجة إليه قبلت لكن اعتراضه ساقط لأن قول الهداية  
بان زوال الاشتباه يوم عرفة بيان لقوله في الجملة ومعناه أنهم إذا شهدوا يوم عرفة زال الاشتباه بشهادتهم  
يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما إذا شهدوا يوم النحر فإنه لا يمكن التدارك قبلًا أمكن التدارك في الجملة  
أي في بعض الصور قبلت الشهادة بخلاف الشهادة قبلتهم وقفا بعد يومه فإن التدارك غير ممكن أصلا  
فلذا لم تقبل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المسئتين أنه إذا شهدوا بالوقوف قبل وقته أن تقبل الشهادة  
وإن لم يمكن التدارك لأنه لما أمكن التدارك في بعض صورها صار لقبولها محل قبلت مطلقا بخلاف الشهادة  
بالوقوف بعد وقته فإنه حيث يمكن التدارك فيها أصلا لم يكن لقبولها محل ثم أتت التصريح بذلك في شرح  
الجامع لقاضيان حيث قال في توجيه القياس في المسئلة الأولى ولهذا الوتين أنهم وقفوا يوم التروية لا يجوز ثمهم  
وإن لم يعلموا بذلك إلا يوم النحر **اه** وحاصله أن القياس هنا أن تقبل الشهادة ولا يصح للجوانب يمكن  
التدارك فكذلك هذا المسئلة إذا لم يعلموا بوقوفهم يوم التروية إلا يوم النحر فهذا مرجع فيما قلناه والله الحمد فإذا  
علت ذلك نهره أن قولنا لا يصح خلت أن أمكن التدارك غير صحيح بل الشهادة في هذه المسئلة مقبولة مطلقا  
نعم ذكرناه هذا التقسيم بمسئلة ثلاثة قال في الجرح وقد بقي هنامسئلة ثلاثة وهي ما إذا شهد يوم التروية  
والناس يبنون هذا اليوم يوم عرفة ينظر فإن أمكن للإمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهارا قبلت شهادتهم  
فما سوا استحسانا لا يمكن من الوقوف فإن لم يقفوا وعنده فاتهم الجوانب أمكنه أن يقف معهم لئلا ينهاروا  
فذلك استحسانا وإن لم يمكنه أن يقف لئلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم وبأمرهم أن يقفوا من القداستحسانا  
والشهود في هذا كغيرهم كالقضاة في التمهيز به ولا ينبغي للإمام أن يقبل في هذا شهادة الواحد والاثنين

بما منع الاضحية (ومنع  
للعب ما شاء ولو كان  
اللعب) تطوعا بغيره  
وصبح فلالته) بلمه  
(وضرب به صفعة  
سنامه) لعل أنه هدى  
للفقراء ولا يطعم (ولا  
يطعم منه غنا) لعدم  
بلوغه محله (ويقبل)  
ندبا بذنه (التطوع)  
ومنه النذر (والمنعة  
والقران فقط) لأن  
الاشتهار بالعبادة  
أكثر والستر بغيرها  
أحق (شهدوا) بعد  
الوقوف (وقوفهم بعد  
وقته لا تقبل) شهادتهم  
والوقوف صحيح  
استحسانا حتى الشهود  
للرجع الشديد (وقوله)  
أي قبل وقته قبلت أن  
أمكن التدارك لئلا  
مع أكثرهم والا لا رى  
في اليوم الثاني

ونحو ذلك **ا** فان قلت فهل يمكن حل كلام المصنف على هذه المسئلة تصحيا لكلامه قلت يمكن بنكاف وذلك بان يجعل قوله وقوله نظر فالشاهد الاول وقوفهم ويجعل المشهود محذوف فاصيرا التقدير ولو شهدوا قبل وقوفهم ان هذا اليوم عرفه فقلت ان امكن التدارك الخ واقتصر الشارح على امكان التدارك لئلا ينع على تقدير مكملته هارا ايضهم قبول الشهادته الاولى فانهم وانغمض هذا التصريح المراد **ب** قال في الباب ولا يبره باختلاف المطالع فيلزم روية اهل المغرب اهل الشرق ولذا ثبت في مصر زيار الناس في ظاهر الرواية وقيل يصح في كل بلد مطلع بلدهم اذا كان بينهما مسافة كثيرة وقدر الكثير بالشهر اه وقد متاعم الكلام على ذلك في الصوم وقد متاعمنا ان نأظهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع لما علمت من هذه المسائل تأمل **(قوله اه)** أو الثالث والرابع أشار الى ان اليوم الثاني مثال لا يتكرر فيه الرمي فهو لا احتراز عن اليوم الاول فانه لا يرى فيه الاجرة العقبه **(قوله حسن)** الاول حسن بالفاء أي هو مستنون لقوله لسنة الترتيب ثم ان روى وقت الرمي لاثنى عليه وان آخره الى الثاني كان عليه تبعا خرا جرة الواحدة تسع صدقات لا تأخر روى يومها وان آخر الشكل أو احدى عشرة حصاة التي هي أكثر روى اليوم فقبله دم عند الامام ولا شيء بالتأخير عندهما رضى فانهم وقد متاعمنا في بحث الرمي ان روى كل يومه أو في ليلة تلي سوى اليوم الرابع أو في اليوم الذي يليه قضاء فيه الجزاء وغروب شمس الرابع فأت وقت الاداء والقضاء وزمن الجزاء **(قوله لسنة)** الترتيب هو المختار عن محمد أنه واجب كما قدمنا في بحث الرمي **(قوله وجوبا)** راجع لقوله من منزله وقوله في الأصح راجع للوجوب فهما ومقابل الاول رواية الاصل أي المبسوط لمحمد بن الحسين بين الركوب والمشى ورواية عن الامام ان الركوب أفضل ومقابل الثاني القول بان يحل وجوب ابتداء المشى من المقات والقول بأنه من يحل بحرمته لان ابتداء الجوارح وانتهاء وطواف الزاوية فليزيم بقدر ما التزم والمعلول عليه التصحيح الاول لما روى عن أبي حنيفة لو ان بغدادا قال ان كلت فلا تقبل أن أجمع ما شاف فليزيم ما كوفه فكله فقبله أن يشئ من بغداد وغنامه في الفتح والبحر **(تنبيه)** صريح كلامهم هناك ان أجمع ما شاف أفضل منه روا كما خلافا لما قبله من الشارح أول كتاب الحج وقد قدمت الكلام عليه هناك **(قوله حتى يطوف الفرض)** وفي التذرية غيره حتى يحلق باب قال شارحه وقيل في الحج أن يشد بحلقه قبل الطواف أو بعده ليضرب عن احرامه اه فقلت كبحر الطواف في الحج لاجل عن غير التساقتأمل **(قوله وفي آفته بحسبه)** أي يلزمه التصديق بقدر من قبه الشاقا لوسط بحر **(قوله لاثنى عليه)** لعدم العرف بالتزام التسليمه وان مسجد المدن يجوز دخوله بلا احرام فلم يصبره ملزما للاحرام كافي الفتح وغيره **(قوله اشترى حرمته)** أو كذا لو اشترى بعد احرامه أن يحمله بحر **(قوله وله بالذنن)** أي بولو كانت حرمته بالذنان **(قوله لعدم خلف وعدم)** أي وعدا المشتري فله ما وعدها بخلاف البائع لو أنذن لها فله كان بكرهه أن يحمله كافي العصر **(قوله بقص شعرها الخ)** أفاد أنه لا يثبت التحليل بقوله حلت بل بضعه أو بضعها بأمره كالامتناء بأمره بحر قلت وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على أفعال الجبل فخرج من الاحرام بمجرد ما هو من المخطورات ولارد عليه ما صرح به من أن من فسد سجدة لا يخرج عن الاحرام الا بالافعال ويلزمه التحليل بما كاتوهه الشرع في الحائضات للفرق الواضح بين المأمور بالفرض وانتهى عنده الآري أن من أحرع بمحرم لزمه رفض أحدهما وتحلل منه بالحق ولا يلزمه أفعاله وكذا المحصر بعد ما أمرض يفتل بالهدى فكذا هنا فان الأمة ممنوعة عن المضي لحق الولي ومثلها الزوجة أمان فسد حجه فله ما أمرض بالمضي في فاسده كما ثبتنا على ذلك في الحائضات فانهم وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على الهدى وان وجب عليها بعد ما كصر به في الباب فعملها ما أرسل الهدى ويجوز عرفان كان احرامها ما جوع عرفان كان العسرة وذلك على الأمة والعبد بعد العتق كما قدمنا أول باب الاحصان **(قوله وهو ولي الخ)** لان الجاع اعظم مخطورات الاحرام حتى تعلين في الفساد يرد ذكر بعده أن جاعها تحلل لهما ان علم بحالهما او الا فلا وفسد جها **(قوله وكذا)** أي أنه أن تحللها ولا تأخر تحليلها اباهما الذي الهدى بحر **(قوله أنها محرم)** فانها استعصمت حينئذ شرائط الوجوب فليس له منعها **(قوله والا)** أي ان لم يكن لها محرم **(قوله فهي محصر)** لعدم المحرم فلا روج

أو الثالث أو الرابع  
(الوسطى والثالثة ولم  
يرم الاولى فغند القضاء  
ان روى الشكل) بالترتيب  
(حسن وان قضى  
الاولى جاز) لسنة  
الترتيب (نذر) للكلف  
(بحاجما شياشي) من  
منزله وجوب في الأصح  
(حتى يطوف الفرض)  
لاتهبالا كان ولوركب  
في كله أو أكثره لزمه  
دم وفي آفته بحسبه ولو  
نذر المشى الى المسجد  
الحرام أو مسجد المدينة  
أو غيرهما لاثنى عليه  
(اشترى حرمته) ولو  
(بالاذنه أن يحملهها)  
بلا كراهة لعدم خلف  
وعده (بقص شعرها  
أو بقل طفرها) أو عس  
طيب (ثم يحامع  
وهو أولى من التحليل  
بجماع) وكذا لو نكح  
حرة محرمة بنقل بخلاف  
الفرض ان لها محرم  
والافهي

منه العدم وجوب خروجه معها فكانت محصورة شرعا **(قوله)** فلا تصل إلا بالهدى (أي ليس له أن يحلها من ساعته كما في جمل النفل بل يتأخر حمله إما بالهدى وهذا أحد قولين وعزاه في المسئلة الكبرى إلى الكرخي والمبسوط وعزاه إلى الأصل أن الزوج يحمله بالهدى كما في شرح الباب فعمل رواية الأصل لا فرق بين النفل والفرض **(قوله)** ونذ الكتابية (أي أنها حرة من وجه ط **(قوله)** بخلاف الأمانة) فله أن يرجع بعد الأذن لأنه ملكها مانفعا وهي لا تملك فسكون الأمر به ولكنه يكره **(قوله)** إلا إذا أذن استثناء منقطع ط **(قوله)** فليس لزوجهما معها) ونفذ انتهى في تصرف السيد بعد زواجهما وزوله أن يستخدمها ولا يجب عليه تزويجها ط وهذا أول من قرأه في شرح الباب يدل هذا المذهب **(قوله)** جمل الغني أفضل من جمل الفقير لأن الغني يودي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضله الفرض أفضل من فضله التطوع عن وعن هذا إنما يظهر في جمل الفرض كما قاله ط وفيما إذا أحرأ من المقات أو مالو أحرأ من بلدهما فقد تساوى في وجوب الذهاب **(قوله)** جمل الفرض وأولى من طاعة الوالدين) لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق سبحانه وتعالى لكن هذا إذا لم يضعا بغير ممانعة أول الجمع أنه يكره بل إذا كان من يجب استئذنه أي كأحد الأبوين المحتاج إلى خدمته وقدمت أن لا يجدوا الجندات لأبوين عند فقدهما **(قوله)** بخلاف النفل) أي فان طاعتهما أولى منه مطلقا قدمنا عن الصريح المنقطع **(قوله)** ورجع في البرازية أفضل ما (ج) حيث قال الصدقة أفضل من الجمع طوعا وكذا روى عن الإمام لكنه لم يجمع وعرف المشقة أقي بان الجمع أفضل ومراحده أنه لو جمع نفلا وأنفق ألفا وتصدق بهذه الألف على الخارج فهو أفضل لأن يكون صدقة فليس أفضل من اتفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشقة في الجمع لما كانت عائدة إلى المال والبدن جعلنا أفضل في الخسار على الصدقة اه قال الرحمن والحق التفصيل فما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أشمل فهو الأفضل كما وردت في عشرة زوات ووردت في بعض على ما كان أنفع فلذا كان أجمع وأنفع في الحرب فجاءه أفضل من جهاد والعكس فيه أفضل وكذا بناءه الرباط إن كان خشيا عليه كان أفضل من الصدقة وجم النفل وإذا كان الفقير مضطرا أو من أهل الصلاح أو من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فقد يكون أكرامه أفضل من جهاد وعن ربيعة لم يحسب في المسامرات عن رجل أراد أن يجمع ألف دينار تأهب بها جهاد أمره أن يفرط الطريق وقالت له إن من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي ضرورة فافرح لهما معه فلما رجع حجاج ببلدهما كمال في رحلانهما يقول له تقبل الله منك تعجب من قولهم فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في نومته وقال له تعجب من قولهم تقبل الله منك قال نعم يا رسول الله قال إن الله خلق ملكا على صورتك حج عنك وهو يحج عنك إلى يوم القيامة كما أملك لأمره مضطرا من آل بيتي فانظر إلى هذا الأكرام الذي ناله لم ينله بسبب ولا يناله بط **(قوله)** لوقفه الجمعة (ج) في الشرع بل لينة عن الزبلي أفضل الأيام ومعرفة ما وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعه رواه ابن من معاوية في بحر بد الصحاح اه لكن نقل المناوي عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لأصل له نعم ذكر الفرائض في الأحياء قال بعض السلف إذا وافق يوم عرفته يوم الجمعة غفر لكل أهل عرفته وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان واقفا إذ نزل قوله اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي فقال أهل الكتاب وأما نزلت هذه الآية علينا لعلنا يوم عيد فقال عروضي الله عنه أشهد لقد أرسلني يوم عيد بن اثنين يوم عرفته يوم الجمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اه **(قوله)** بلا واسطة في المسئلة الكبرى السندی فان قيل قد ورد أنه يغفر لجميع أهل الموقف مطلقا فوجه تخصيص ذلك يوم الجمعة قل لأنه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره يجب حوالا القوم وقيل أنه يغفر في وقفة الجمعة للحاج وغيره وعرف للحاج فقط فان قيل قد يكون في الموقف من لا يقبل حجة فكيف يغفره قل يمكن أن تغفره الذنوب ولا ينافي الجمل والرد فالغفرة غير مقيدة بالقول والذي يوجب هذا أن الأحاديث وردت بالغفرة لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا القصد والله أعلم **(تمة)** قال العلامة نور في رسالته المستغنى في تحقيق الحج الأكبر قيل أنه الذي حج في رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل

محصورة فلا تصل إلا بالهدى ولو أذن لأمراته ينفل ليس له الرجوع للمكة مانفعا وكذا الكتابة بخلاف الأمانة إلا إذا أذن لأمرته فليس لزوجهما معها (فروج) ج الغني أفضل من ج الفقير ج الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل بناء على ما أفضل من ج النفل واختلف في الصدقة ورجع في البرازية أفضل ما (ج) المشقة في المال والبدن جميعا قال به أقي أو حصة حين حج وعرف المشقة لوقفه الجمعة حجة سبعين حجة وغفر فيها لكل فرد بلا واسطة

مطلب في تفصيل الحج على الصدقة

مطلب في فضل وقفة الجمعة

بومعرفة جمعة وغيرها والمذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر والسبب المذهب علي وابن  
 أبي أوفى والمذهب من شعبة وقيل أنه أيام منى كلها وهو قول مجاهد وسفيان الثوري وقال مجاهد لا يجزئ الاكبر  
 القرآن والاصغر الافراد وقال الزهري والشعبي وعطاء الاكبر والاصغر العمرة (قوله ضاق وقت العشاء  
 والوقوف) بان كان لو مكث لمصلحة العشاء في الطريق يطلع الفجر قبل وصوله الى عرفة ولو ذهب ووقف بموت  
 وقت العشاء (قوله يدع الصلاة) مشى عليه في السراج واختار في شرح الباب عكسه لان تأخير الوقوف  
 لمذرمع امكان التدارك في العام القابل جائز وليس في الشرح ترك فرض حاضر لفصل فرض آخر قال وهذا  
 هو الظاهر المتبادر من الالة النفسية والعقلية وهو مختار الراعي خلافا للنووي من الائمة الشافعية وقال  
 صاحب الفتح يصلي ماشيا وميا على قول من رآه ثم يقصده احتياطاً قال وهذا قول حسن وجع مستحسن  
 اه (قوله قبل نم الح) أي حديث ابن ماجه في سننه المروي عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس أن اياه  
 أخبر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه لمتعة عرفة فاجاب في قد غفرت لهم ما خلا الظالم  
 فأتى أخذ للظالم منه فقال أي رب ان شئت أعطيت الظالم لجنه وغفرت لظالم فترجى عتبة عرفة فلما  
 أصبح بالمرتفة أعاد الدعاء فاجاب الى ما سأل الحديث وقال ابن حبان كئنا تروى عنه انه منكر الحديث  
 وكلاهما ساقط الاحتجاج وقال البيهقي هذا الحديث فيه شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب الشعب فان صح  
 بشواهد فمعه اطحة والافتقد قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ونظم بعضهم بعضا دون الشرك اه وروى  
 ابن المبارك أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات وأهل المشعر ورضي عنهم التبعات  
 فقام فقال يا رسول الله هذه التامة قال هذا ذلك كل من أتى من بعدكم الى يوم القيامة فقال عمر رضى الله عنه  
 كثر خير ربنا وطاب وعماه في الفتح وساق فيه أحاديث أخر والحاصل أن حديث ابن ماجه وان ضعف فله  
 شواهد تفصحها والآية أنصاؤهم بما يشهد أيضا حديث الضاري مرفوعا من حج ولم يرفض ولم يفسق رجوع  
 من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحديث مسلم مرفوعا أن الاسلام يهدمهما كل فله من الهجرة تهديهما كان  
 قبلها وان الحج يهدمهما كان قبله لكن ذكر الكل في شرح المشاور في هذا الحديث في الحرفي تحت ذنوبه  
 كلها بالاسلام والتبشير والواجبي لوقتل وأخذ المال وأحرز ميدان الحرب ثم أسلم ثم أخذت من ذلك وعلى  
 هذا كان الاسلام كافيا في تحصيل مراد ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج كيداً في شرايه  
 وترغيباً في مبادئه فان الهجرة والحج لا يكفران الظالم ولا يقطع فيه ما عمو الكبار وانما يكفران الصغار  
 ويجوز أن يقال والكثير التي ليست من حقوق أحد كسلام الذي اه مخلصا وهكذا كرام الامام الطيبي  
 في شرحه وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا كرام النووي والقرطبي في شرح مسلم كافي البصر وفي شرح  
 الباب ومشى الطيبي على أن الحج يهدم الكبار والظالم ووقع منازعة غير بعيد أمر بادشاه من الخليفة حيث  
 مال الحوقل الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقدمال الى قول الجمهور وكتب رسالة في بيان هذه  
 المسئلة اه قلت وظاهر كلام الفقيه المثل الى تكفير الظالم أيضا وعليه مشى الامام السرخسي في شرح السير  
 الكبير وقاس عليه الشهد الصابر المحتسب وعزاه أيضا المناوي الى القرطبي في شرح حديث من حج فمرفرت  
 الحج فقال وهو ينزل الكبار والشعاع والبه ذهاب القرطبي وقال عياض وهو محمول بالنسبة الى الظالم على من  
 تاب ويجز عن فأنه وقال الترمذي وهو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا بالعباد ولا يسط الحق  
 نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها لنفسه فاقولوا لها بعد تعدد اثم آثم وهو بخوف الجبر وحق  
 ذلك البرهان القاطن في شرحه الكبير على جوهر التوحيد بان قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه لا تناول  
 حقوق الله تعالى وحقوق عباده لانها في الامة ليست ذنبا وانما الذنب المثل فما لا ييسقط اثم تخلفاته الله  
 تعالى اه والحاصل أن تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة وان كاتمي حقوقه تعالى فيسقط اثم التأخير  
 فقط عما مضى دون الاصل ودون التأخير المستقبل قال في الجرح فليس معنى التكفير كإتواهمه كثر من  
 الناس أن الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلاة والصوم وإن كان ذلك يقل أحد ذلك اه وهذا ظاهر أن قول

مطلب في الحج الاكبر

ضاق وقت العشاء

والوقوف يدع الصلاة

ويذهب لعرفة للرج

هـ هل الحج يكفر

الكبار قبل نم حري

أسلم وقبل غير المتعلقة

بالآدي كذبي أسلم

وقال عياض اجمع

اهل السنة أن الكبار

لا يكفرها الا التوبة ولا

قائل بسقوط الدين

ولو حقا لله تعالى كدين

صلاة وزكاة ثم اثم

المطل وتأخير الصلاة

ونحوها يسقط وهذا

معنى التكفير على القول

به وحديث ابن ماجه

أنه عليه الصلاة والسلام

استحبته حتى في

الدعاء والظالم

مطلب في تكفير الحج

الكبار

الشارح كرمي أسلم في غير محله لاقتضائه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا قال به كالمعلم بل هذا الحكم يخص  
الحق بلحرم عن الأكل قلت قد يقال بسقوط نفس الحق إذا مات قبل القدرة على أدائه سواء كان حق الله  
تعالى أو حق عباده وليس في تركه ما يفي به لأنه إذا سقط ثم التأخير ولم يتحقق منه ثم بعده فلا مانع من سقوط  
نفس الحق أما حق الله تعالى فظاهر وأما حق العبد فالحق تعالى رضى خصمه عنه كإمر في الحديث والظاهر أن  
هذا هو مراد القائلين بتكفير المظالم أيضاً والأمين القول بتكفيرها محل على أن نفس مطل الدين حق عبيد  
أيضاً لأن فيه جناة عليه بتأخير حقه عنه حيث قالوا بسقوطه فليست نفس الدين أيضاً عند الجيز كما تقدم  
عن عياض لكن تقييدها بغير التوبة والجزية غير ظاهر لأن التوبة مكفرة بنفسها وهي إنما تسقط حق الله  
تعالى لاحق العدة فعن كون المسقط هو الحج كما تقدمت الأحاديث المارة وأما أنه لا قائل بسقوط الدين  
فقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يحمل كلام الشارحين المأزوجة حيث صرح قول الشارح كرمي  
أسلم بهذا الاعتبار فافهم ثم أعلم أن نحو زعم تكفير الكبار للهجرة أو الحج مناف لتسقط عياض الاجماع على  
أنه لا يكفر بها إلا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم أيضاً بل القول بتكفيرهم المطلق وتأخير الصلاة بتأخير  
لأنه كبيرة وقد كفرها الجليل بقرينه وكذا ينافيه عموم قوله تعالى وبغير ما دون ذلك بل يشاهد اعتقاد أهل  
الحق أن من مات مصر على الكفار كله سوى الكفر فله قد بقي عنه بشقاعة أو بعض الفضل والحاصل  
كافي الصراحتان المسئلة فليست قطع بتكفير الجليل لكبار من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله  
تعالى أعلم (قوله ضعيف) أي بكنائنه وإنه عده الله فانهما ساقطاً الاحتجاج كما لا بأس به العباس  
ابن مرداس ما وقع في الجفر فانه جعل في العباد كلهم عدول بآيين في محله فافهم (قوله) يتبدد دخول  
البيت (البيت) وينبغي أن يقصد مصلاه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر إذا دخله منى قبل وجهه وجعل الباب  
قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار القى قبل وجهه قبر سبعين ثلاثة أذرع ثم يصلي يتوضأ مصلي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست بالسلطة لشخصه من المؤمنين مصلاه عليه السلام فإذا صلى إلى  
الجدار المذكور يضع خطه عليه ويستغفر ويحمد ثم يأخذ الأركان فيصعدوهم إلى ويسبح ويكبر ويسأل  
الله تعالى ما شاءه بلزم الأدب ما استطاع فظاهر هو ما نحن فيه (قوله) إذا لم يشتمل الحج) ومثله فيما يظهر  
دفع الرقعة على دخوله لقوة في شرح الباب ومحرم أخذ الأجرة ممن يدخل البيت أو يقصد زيارة مقام  
إبراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الإسلام وأئمة الأنام كما صرح به في الجرح وغيره اهـ وقد صرحوا  
بأن ما حرم أخذهم دفعه الاضرورة ولا ضرورة وهذا لأن دخول البيت ليس من مناسك الحج (قوله) ولا  
يحوز الحج) ٥ قبل ذكر المرشد في ذكره ما نصه قال العلامة قلب الدين الحنفي والذي يظهر لي أن  
الكسوة أن كانت من قبل السلطان من بيت المال فأمره أراجع إليه يعطى لمن شاء من المسلمين وغيرهم  
وان كانت من أوقاف السلاطين وغيرهم فأمره أراجع إلى شرط الواقف فيها فيمنع لمن عنها وإن جعل شرط  
الواقف فيها محل فيها بما جرت العوائد السالفة فلهما الحكم في سائر الأوقاف وكسوة الكعبة الشريفة  
الآن من أوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بني شبة أنهم يأخذون لا تفقه الكسوة  
العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيسبون على عادتهم فيها والله أعلم (قوله) وله لبسها) أي للشاري  
إن كان امرأة أما وكان رجلاً وكانت الكسوة من غير الحرم فكأن في شرح الباب ونقل بعض المحققين عن  
المسند الكعبة للسندى قدس ذلك أضاعاً إذا لم تكن عليها كتابة لأسماء كلمة التوحيد (قوله) إلا أن  
قتل فيه) والآل المرتد فانه يعرض عليه الإسلام فإن أسلم والاقبل كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن المتن  
لكن عبارة الباب هكذا من جن في غير الحرم بل قتل أو ارتد أو زنى أو شرب الخمر أو فعل غير ذلك مما وجب  
الحج ثم لا زالت لا تتعرض لما دام في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى إلى أن يخرج  
منه فيقتضيه وإن فعل شيئاً من ذلك في الحرم بقاء عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقاتلاً قتل فيه اهـ وكذا  
سبا في المتن قيل باب القود من الجنائيات مباح الدم التجأ إلى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج عنه بالقتل الحج

ضعيف ويدخل  
البيت إذا لم يشتمل على  
إذا بنفسه أو غيره وما  
يقوله العوام من العروة  
الوثقى والمسلم الذي  
في وسطه أنه سره الدنيا  
لا أصل له ولا يجوز شراء  
الكسوة من بني شبة  
بل من الإمام أو نائبه  
وله لبسها ولو جنباً أو  
حائضاً لا يقتل في  
الحرم إلا إذا قتل فيه

مطلب في دخول البيت

٣ مطلب في استعمال  
كسوة الكعبة

مطلب في جن في غير  
الحرم ثم التجأ إليه

زاد الشارح هناك وأما قيام دون النفس فيقتص منه في الحرم باجماعه ونقل في شرح الباب عن التنف  
 مثل ما مر عن المتن من التفصيل وقال انه مخالف فظاهره لا خلافهم ثم أجاب بقوله طالما لم يمتدحهم عند قتلهما  
 اذ لم يحصل عرض واباء لان باء عن الاسلام جنائية في الحرم وذكر أيضا عن الثانية عن أبي حنيفة لا تقطع  
 بند السارق في الحرم خلافا لهما اه قلت وعلم عبارة الثانية وان فعل شيئا من ذلك في الحرم يقام عليه الحد  
 فيه فاذا كلام الجنائية وكلام الباب الماران الحدود لا تقام في الحرم على من جنى خارجه ثم الجاء اليه في كان  
 ذلك فيمادون النفس بخلاف ما اذا كانت الجنائية فيه وعلى هذا افرق فيمادون النفس بين اقامة الحد بين  
 القصاص من حيث ان الحد فيه لا يقام في الحرم الا اذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق  
 ما صرحوا به من أن الاطراف يسلك بهم مسلك الاموال ومن جنى على المال اذا جازى الحرم يؤخذ منه لانه  
 حق الحد فكذا يقتص منه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لانه  
 ليس بمنزلة المال وأما ما في صحيح البخاري من قطعه صلى الله عليه وسلم عام الفتح بالخرزمية بمكة فلا ينافي ما  
 قلناه الا اذا ثبت أنها سرقت خارج الحرم والله تعالى أعلم **(قوله لا يقتل فيه)** لانه فيه تقدير البيت الشريف  
 وقد أمر الله تعالى بقطعه وكذا الحكم في سائر المسجد لانه يجب قطعه عن الاقدار حتى قلت ان كانت هذه  
 هي العلة فهي شاملة لكل مسجد **(قوله يكره الاستنجاء عما فرغ من)** وكذا ازالة العصابة الحقيقية من ثوبه  
 أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريمه في البيت يستحب جهه الى البلاد فقد روى الترمذي عن عائشة روى  
 الله عنها أنها كانت تحمله وتغير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي انه كان  
 يحمله وكان يصبه على المرضى ويسقيهم وأنه حمله الحسن والحسين رضي الله عنهما من الباب وشرحه  
**(تنبيه)** لا بأس بأخراج التراب والاجار التي في الحرم وكذا قيل في تراب البيت العظيم اذا كان قدرا  
 يسيرا لم يكره بمحض لان قوته عبارة المكان كذا في الظهيرية وصوبان وهبان المنع عن تراب البيت  
 ثلاثين سلط عليه الجبال فيفضي الخراب البيت والعبادة الله تعالى لان القليل من الكثير كثير كذا في معين  
 الفتى للصف **(قوله لا حرم للبدنة عندنا)** أي خلافا للائمة الثلاثة قال في الكافي لا يعرف نخل الاصطيد  
 بالنص القاطع فلا يحرم الا بدليل قطعي ولم يوجد قال ابن المنذر قال الشافعي في الجديد وماثل في المشهور  
 وأكثر من أقسام علماء الامصار لاجزاء على قائل صيده ولا على قاطع شجره وأوجب الجزار ابن أبي حنبل  
 وان أي ذنب وان نافع المالك وهو القدر للشافعي ورجحه النووي وتعام في المعراج **(قوله على الراجح)**  
 وبهم أن فيه خلافا في المذهب ولم أراه وفي آخر الباب وشرحه أجموعا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة فزادها  
 الله تعالى شرفا وعظما واختلفا أجمعا أفضل مكة وهو مذهب الأئمة الثلاثة والمرور عن بعض العصابة  
 وقبل المدينة وهو قول بعض المالكية والشافعية قبل وهو المرور عن بعض العصابة ولعل هذا مخصوص بحجائه  
 صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة الى المهاجرين من مكة وقبل بالنسبة بينهم وهو قول مجهول لا نقول ولا معقول  
**(قوله الراجح)** قال في الباب والخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فاضم أعضاء الشريعة فهو أفضل  
 بفتح الارض بالاجماع اه قال شارحه وكذا أي اختلاف في غير البيت فان الكعبة أفضل من المدينة ما عدا  
 الضريح الاقدس وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضله  
 حتى على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عسقلان الحنبلي ان تلك البقعة أفضل من العرش وقد  
 وافقه السائد المذكورون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهى بتفضل الارض على السموات لحلوله صلى الله  
 عليه وسلم بها وحكماء بعضهم عن الأكثرين خلق الانبياء منها وادفون فيها وقال النووي والجمهور على تفضيل  
 السماء على الارض فينبغي أن يستثنى منها موضع ضم أعضاء الانبياء للجمع بين أقوال العلماء **(قوله مندوبه)**  
 أي باجماع المسلمين كقوله الباب وما نسب الى الحافظ ابن تيمية الحنبلي من أنه يقول بالتي هي عنقه فقد قال بعض  
 العلماء لا أصل له واتينا بقوله بالتي عن شد الرجال الى غير المساجد الثلاث أمان من أوطار فلا يخالفها  
 كمن يارضا القبر وجمع هذا فقد رد كلامه كثيرا من العلماء والامام السبكي فيه تأليف منيف قال في شرح

ولو قتل في البيت  
 لا يقتل فيه • يكره  
 الاستنجاء بما فرغ من  
 الاغتسال • لا حرم  
 للبدنة عندنا ومكة  
 أفضل منها على الراجح  
 الامام ضم أعضاء عليه  
 الصلاة والسلام فانه  
 أفضل مطلقا حتى من  
 الكعبة والعرش  
 والكسرى وزين بقبره  
 مندوبه

مطلب في كراهية  
 الاستنجاء بما فرغ من

مطلب في تفضيل مكة  
 على المدينة

مطلب في تفضيل قبره  
 المكرم صلى الله عليه  
 وسلم

والجواب هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم لقضاء الحاجه نعم بلا كراهة بشرط ما على ماصرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبي وهو قول الكرخي وغيرهم أن الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال والنساء جميعاً فلا إشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لاطلاق الأصحاب والله أعلم بالصواب **(قوله)** بل قيل واجبه ذكره في شرح الباب وقال كما ثبت في الدر المنصبة في زيارة المسطوفين وذكره أيضاً الخليلي في حاشية المنعم عن ابن حجر وقال وانصره نعم عبارة الباب والقبح وشرح المختار أنها مقر بعمه من الوجوب بله سعة فقد ذكر في الضم ما ورد في فضل الزارون وذكر كرهتها وأذا هو أطل في ذلك وكذا في شرح المختار والباب لمراجع ذلك من أراد **(قوله)** ويد الخ قال في شرح الباب وقدرى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا كان الحج فرضاً فالاحسن للحاج أن يبدأ بالحج ثم يتبع بالزيارة وإن بدأ بالزيارة كان أحسن وهو ظاهر أيضاً وتقدم النقل على الغرض إذا لم يخش القوت بالأجتماع اهـ **(قوله)** ما لم ير به أى بالغير المكرم أى ببلده فإن من لم يدينه كاهل الشاهد بالزيارة لا محالة لأن تركها مع غيرها يهدم المساواة والشقاوة وتكون الزيارة حينئذ عترة الوسيلة وفي مرتبة السنة الفضلة للصلاة شرح الباب **(قوله)** ولينمو مع الخ قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف فخر بدالته أن يزاره فعليه الصلاة والسلام ثم يحصل له إذا قدم زيارة السعداء ويستمتع بفضل الله تعالى في مرة أخرى ينوبها فيها لأن في ذلك زيادة تعظمه صلى الله عليه وسلم وأحلاله وأوقفه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاني زيارته لا تقمه حاجة إلا يبارك في حقه قالى أن يكون شفعا له يوم القيامة اهـ ونقل الرضى عن العارف المتلاحق أنه أفقر الزيارات عن الحجى لا يكون له مقصد غير ما في سفره **(قوله)** فقد أخبر الخ أى بقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواهما من المساجد الا المسجد الحرام وصلاتى المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى رواء أحدوا من حنابل في صحبه وصحبه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الارش شرح الباب وقدمنا الكلام على المضاعفة المذكورة قبل باب القرآن وفي الحديث المتفق عليه لا تشد الرحال الا الثلاثة لمساجد المساجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى والمعى كما أتت في الأحاديث لا تشد الرحال لمسجد من المساجد الا لهذه الثلاثة لما فيها من المضاعفة بخلاف بقية المساجد فإنها متساوية في ذلك فلا بد أن قد تشد الرحال لغير ذلك كصلاة رحى وتعلم علم وزيارة المشاهد كقبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل عليه السلام وسائر الأئمة **(قوله)** وكذا في القرب أى كالصوم والاعتكاف والصدقة والذكر والقرآن ونقل الأتاني عن الطحاوى اختصاص هذا المضاعفة بالترابض وعن غيره بالتوافل كذلك **(قوله)** ولا تكره المجاورة لما في الخ يقول تكره مكة وقيل إنها على الخلاف من أبي حنيفة وصاحبه وقد مدنا قبل القرآن واختار في الباب أن المجاورة بالمدينة أفضل منها مكة وأيد وجوده ببحث فيما شارحه القارى ترجيحاً لما اختار في الفتح حين ذكر فضل المجاورة بمكة ثم قال لكن القاتر من جامع السلامة أقل القليل فلا يسي القبة باعتبارهم ولا يتركها لهم بقا في الجواز لأن شأن النفوس الدعوى للكنة وإسها لا كذب ما تكون انما خلفت فكيف إذا اتعت وعلى هذا فيجب كون الجوار بالمدينة المشرفة كذلك فان تضاعف الساعات وتعاظمه ان فقدت خلفا فافقاسا مة وقلة الأدب المفضى الى الاخلال بواجب التوقير والاحلال قائم اهـ قال ح وهو وجه فكان ينبغي التماس أن ينصر على الكراهة مؤيداً بالتقيد بالوقوف أى اعتبار القائلين حال الناس لا سيما أهل هذا الزمان والله المستعان هـ (ملاحظة) يستحب له إذا عزم على الرجوع الى أهله أن يودع المسجد صلاة ويودع بعدها ما أحب وأبان باقي القبر الكريم فيسلم ويذبح ويسأل الله تعالى أن يوصله الى أهله سالمًا ويقرل غير مودع يارسول الله ويحجته في خروج الجمع فإنه من أمارات القبول وينبغي أن يصدق بشئ على جيران النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف مبنيًا كما تنصرت على مفارقة الحضرة النبوية بكفى الفتح وفيه ومن سنن الرجوع ان يكبر على كل شرف من الارض ويقول أبكون أبكون تأتون عابدون ساجدون بلنا ساجدون صدق الله وعده وصر عبده وهرما لأحزاب واحد وهذا متفق عليه عن عليه الصلاة والسلام وإذا أشرف على بلد محرر كتابته ويقول أبكون الخ ونور الى أهله من يجبرهم ولا يفتهم فإنه منهي

بل قبل واجتمعان تسعة  
 وبدأ يابج زوفرضا  
 ويحضر لوفلا مالجرية  
 فقد أبرزلونه لاشعالة  
 ولنوعه زلزلة مسجد  
 فقد أخبر أن صلاة فيه  
 خير من ألف في غيره  
 إلا المسجد الحرام وكذا  
 بقية القرب ولا تتركه  
 المجاورة بالدينة وكذا  
 عكة ابن ثقي بنفسه

مطلب في الجبارة  
بالمدينة المشرفة ومكة  
المكرمة



عنه واذن اخذها بدأ بالمسجد فقصي فيه ركعتين ان لم يكن وقت كراهة ثم يدخل مرة ويصلي فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على ما اياه من اتمام العبادات والرجوع بالسلامة وبدم جدم وشكره من منجاة به وبجنته بقى بجانب ما وجب الاجابة باقى عمره وعلامة الجلال وروان يهود خيرا كما كان وهذا اتمام ما يسهل الله تعالى له من الضعيف من ريع العبادات اسأل الله رب العالمين ذا الجود العظم أن يحقّق في قدامه الاخلاص ويحجّله نافعا لي يوم القيامة اتم على ما تشاء وقدر بالاجابة جدير وأن يسهل اكمال هذا الكتاب مع الاخلاص والرفع العجيب ولعلامة العباد في أكثر البلاد والجمعة والا واولا حرونا طاهر او طاهر او صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم بحج علي بدافقر الورى جامعهم الحقيق محمد عابدين غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين جا سنة ١٢٤٣

(بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب النكاح)

ذكره عقب العبادات الاربع اركان الدين لانه بالنسبة اليها كالنبيط الى المركب لانه علة من وجه معاملته من وجه وقدمته على الجهاد وان اشترى كافا كان لا تتم سبيل الجهاد لان ما يحصل بالنتيجة افراد المسلمين اضعاف ما يحصل بالقتال فان القتال في الجهاد حصول القتل والتمتع على أن كونه سبيل الجهاد لم تسامح نظرا الى أن يجدد الصفة عنده بعد الفات وكذا على التقوى والوقف والأضمة وان ثابت عبادات أيضا لانه أقرب الى الاركان الاربع حتى قالوا ان الاشتغال به افضل من التحلل لتوافل العبادات أى الاشتغال به وما يشغل عليه من القيام بمصلحه واعفاف النفس عن الحرام وترتيب الوالد ويحذف (قوله ليس لنا عبادات) كذا في الاشياء وفيه نظر أما ولا فان كونه علة في الغيبة انما هو لكونه سبيل كونه السليم ولما فيه من الاعفاف ونحوه مما ذكرناه وهذا مقفوف في الجنة بل ورد أن أهل الجنة لا يكون لهم فيها وطن لكن ورد في حديث آخر لو لم يكن انما اشبهى الوافق في الجنة كان حله ووضعوه سنة في ساعة واحدة كما يشتهي وهذا أولى لقول الترمذي انما حديث حسن غريب وأما انما افلان الذي ذكره الشكر في الجنة كثر منه في الدنيا لان حال العبد يصير كحال الملاك الذي يسهون الليل والنهار لا يفكرون غايته ان هذه العبادة ليست بتكليف بل هي مقتضى الطبع لان خدمة المولى لا تفرش وزر نذات القرب وتعامق في شامسة لجوى على الاشياء (قوله عقد) العقد مجموع ايجاب احكام تكلمين مع قبول الآخر أو كلام الواحد اقام مقامهما أغنى متولى الطرفين بحر وفيه كلام بأن (قوله أى محل استمتاع الرجل بأى المراد انه عقد يفد حكمه بحسب وضع الشرع وفي البدائع أن من أحكامه ملك المتعة وهو اختصاص الزوج بمتاعها وضعتها وسائر أعضائها استمتاعا وملك الفات والنفس في حق المتع على اختلاف مشايخنا في ذلك ما يجر وعزا الدوسى المعنى الاول الى الشافعى لكن كلام المصنف كالتركض صرح باختصاره على أن الظاهر كافى التهر أن الخلف لفظي لقوله الدوسى ان هذا الملك ليس حقيقيا بل في حكمه حتى تحلل الوطء دون ماسوا من الاحكام التي لا تصل بحق الزوجان ففى القول الذى عزاه الدوسى الى أصحابنا من أنه ملك الفات ليس ملك الفات حقيقة بل ملك التمتع بها أى اختصاص الزوج به كما عبر به في البدائع وهو المراد من القول به ملك المتعة فظهر أن تفسير الملك هنا لاختصاص كما عبر به في البدائع أولى من تفسيره بطول تعاليج لان الاختصاص أقرب الى معنى الملك لان الملك فرع منه بخلاف الحل لانه لا يملك المتعة وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعا لا على أن ملك كل شئ يحبس به ظلال الزوج المتعة بالعضد ملك شرعى كمال المستاجر المتعة من استاجره للخدمة مثلا ولا رد عليه قوله في العرائر ان المراد الملك الحل لا الملك الشرعى لان المنكوح لو وطئت بشبهة فهو لها ولو ملك الانتفاع بضعها حقيقة لكن بدله اه لان ملكه لا الانتفاع بالضع حقيقة لا يستلزم ملكه البدل وانما يستلزم ملك النفس الضع كالموطئت أمته فان العقرة للملكة نفس الضع بخلاف الزوج فانهم (تنبيه) كلام الشارح والبدائع يشيران الى الحق في التمتع للرجل والمرأة كاذكرها السيد واليهود في خواص مسكن قال ويترفع علمه ما ذكره كراما لى شارح الكثر في شرحه جميع الصغرى في شرفه عليه الصلاة والسلام احفظه عز وجل لأن زوجه ملكا أو ما ملكت عينك

(كتاب النكاح)

ليس لنا عبادة شرعت  
من عهد آدم الى الآن  
ثم تستمر في الجنة الا  
النكاح والاعيان (هو)  
عند الفقهاء (عقد)  
بغير ملك المتعة أى  
حل استمتاع الرجل

من أن تزوج أن يتزويج فرج زوجته وحلقه تدبرها بخلافها حيث لا تنتظر إليه إذا منعها من النظر أو نقله ط  
وأقره والظاهر أن المراد ليس لها الجارية على ذلك لا يعني أنه لا يحل لها إذا منعها منه لأن من أحكام النكاح  
حل الاستمتاع كل منهما بالآخر ثم له ولطؤها جازيا إذا امتنعت بلامع شرعي وليس لها الجارية على الوطء بعدما  
وطئها مرة دون وجب عليه دونه أصنافا على ما سياتي تأمل (قوله من امرأته) من ابتدائه والاولى أن  
يقول بامرأته والمراد به الحقيقة أو شبهة بقرينة الاحتراز به عن الخنى وهذا بيان لمجلة العقد قال في  
الخير بعد نقله عن الفتح أن محلهما الأني والاولى أن يقال إن محلهما أنى حقيقة من ثبت آدم ليست من  
المحرمات وفي الغاية محله امرأته لم يمنع من نكاحها مانع شرعي فرج الذكرا لا كروا الخنى مطلقا والخنى  
لأنسى وما كان من التسامح مع ما على التأيد كالحرام اه وبه ظهر أن المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من  
نكاحها العقد لا الوطء لأن المراد بيان لمجلة العقد ولذا احتراز بالمانع الشرعي عن المحرم فالمراد به المحرمية  
بنسب أو سبب كالصاهرة والارتضاع وأما نحو الحضي والنفس والأحرام والظهار وقيل التكفير فهو مانع من  
حل الوطء لا من مجلة العقد فافهم (قوله فرج الذكرا) كروا الخنى المشكل أي أن اراد العقد علما  
لا يشهد ذلك استماع الرجل بهما لعدم محليتهما وكذا على الخنى لامرأته ولله في الصرع أن يعلو في  
كتاب الخنى لوزوجه أو ما وسلا امرأته أو رجلا لا يحكم به حتى يبين حاله أنه رجل أو امرأة فإذا ظهر أنه  
خلاف لما زوجه تبين أن العقد كان صحيحا والافاضل لعدم مصادفة المحل وكذا إذا زوج خنتي من خنتي  
آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والآخر أنثى اه فلو قال الشارح والخنى المشكل مطلقا  
لشمل الصور الثلاث لكنه اقتصر على اقله بعض أحكامه وليس فيه اجمال فافهم (قوله والوثنية) ساقطين  
بعض التسخ ووجب في بعضها قبل قوله والخنى والاولى ذكرها بعد نفي وجهها بالمانع الشرعي وغيرهما تبعا  
لتصريح المصنف في فصل المحرمات والاولى التصريح بالمشرية كما عيبره الشارح هناك (قوله والمحرم) هذا خارج  
بالمانع الشرعي أيضا وكذا قوله والخنية وانسان الما بقرينة التحليل باختلاف الجنس لأن قوله تعالى والله  
جعل لكم من أنفسكم أزواجا لين الراد من قوله فأنكروا ما يطلب لكم من النساء وهو الأنثى من ثبت آدم فلا  
يثبت حل غيرهما بدليل ولأن الجن يشكلون بصورتين فقد يكون ذكر أو أنثى بشكل أو بشكل آخر أو ما قبل من أن  
من سأل عن جواز التزوج بهما بضع لجهله وحاقه لعدم تصور ذلك بعد دلان التصور يمكن لأن تشكلم  
ثابت بالأحاديث والآثار والحكايات الكثيرة فإذا ثبت الهى عن قتل بعض الجنات كما مر في مكروهات الصلاة  
على أن عدم تصور ذلك لا يدل على حاقه السائل كما قاله في الاشهاد وقال الآري أن أبا اليسر ذكر في فتاويه  
أن الكفار لو تترسوا بنى من الانساء هل يرى فقال بسئل ذلك النى ولا تصور ذلك بعد رسولنا صلى الله  
عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير أن تصور كذا هنا اه وعام ذلك في رسالتنا السماة فصل الحسام الهندى  
لنصرتنا قاله القسبى بنى في الاشهاد عن السراجة لا يجوز لنا الخنى بين بنى آدم والجن  
وانسان لما لا اختلاف الجنس اه ويقاد بالفاعلة أنه لا يجوز للجن أن يتزوج أنثى أيضا وهو مفاد التعليق  
أيضا (قوله وأما الخنى) أي المصرى رضى الله عنه كافي الجرو والاولى التقسية لأخراج الحسن بن زيد  
لتبذ الامام رضى الله عنه لأنه متوهم من الملاحقة هنا أنه رواية في المذهب وليس كذلك ط لكنه نقل عنه  
عن شرح الملقى عن زواهر الجواهر الأصح أنه لا يصح نكاح أدبى خنية كعكسه لاختلاف الجنس فكذلك  
كيفية الحيوانات اه ويحتمل أن يكون مقابل الأصر قول الحسن المذكور تأمل (قوله قصد) حال  
من ضمير يفيد وقوع المصدر إلا أن كثر ما على ط (قوله كثر ما) فان المقصود فيه ملك الرقة  
وحل الاستمتاع خنى ولذا احتج في شراء المحرمه نسباً أو رضاعاً واشتركا ح (قوله التسرى) خصه بالذكر  
لأنه لو اشترها للتسرى كان حل الاستمتاع ضمنيا بالاولى ولو قال ولو للتسرى لمكان الظاهر وكلام الجرد  
عليه محتمل قال ومالك للمنة ثابت ضمنيا أو قصد التسرى ج (قوله وعند أهل الأصول) والفتح الحاصلة  
أن ما قدمه المصنف معنى عرفى الفقهاء وما ذكره هنا معناه شرعا ولأن أهل الأصول يصحون عن معنى

من امرأته لم يمنع من  
نكاحها مانع شرعي  
فرج الذكرا والخنى  
المشكل والوثنية لجواز  
ذكره ونه والحداد  
والخنية وانسان الما  
لاختلاف الجنس وأما  
الحسن نكاح الخنية  
بشهود ثنية (قصد)  
خرج ما يفيد الحل ضمنا  
كشراء أمه للتسرى  
(و) عند أهل الأصول  
والقصة (هو حقيقة في  
الوطء

النصوص الشرعية فلا تنافي بين كلاي المصنف قال في البحر قد تساوى في هذا المعنى اللغة والشرع أقوله ط  
 (قوله مجاز في العقد) وقيل بالعكس ونسبه الأصوليون إلى السافعي رضي الله عنه وقيل مشترك لفظي  
 فهما وقيل موضوع لضم الصادق والعقد والوطء فهو مشترك بمعنى به صرح صاحبنا أيضا بجر اه  
 ح والصحيح أنه حقيقة في الوطء كما في شرح التحرير (قوله مجرد عن القرائن) أي احتملا للمعنى الحقيقي  
 والمجازي بل مخرج خارج وقوله براد الوطء أي لأن المجاز خلف عن الحقيقة فترجى عليه في نفسه (قوله فصرم  
 منية الأب على الابن) أي على فروعه فتكون حرمته عليهم ثابتة بالنص وأما حرمته التي عقد عليها عقدا  
 صريحا عليهم فبالإجماع ولو قال أزوجه إن تكفنت فانت طالق تعلق بالوطء وكذلك لو أنها قبل الوطء ثم  
 تزوجها أطلق به لا بالعقد بخلاف الأجنبية فتعلق بالعقد لأن وطءها لما حرم عليه شرعا كانت الحقيقة  
 مأمورة فتعين المجاز كذا في العرو والتعريض وشرحه (قوله بخلاف) حال من ما الموصولة في قوله كأقول  
 ح من ولا تتكسوا أي حال كونه مخالفا لقوله تعالى حتى تنكح حيث لم يرد به الوطء بل أراد بالعقد لعدم  
 تجرده عن القرائن بل وجدت فيه قرينة وهي استحالة الوطء منها لأن الوطء فعل وهي متعقلة لا فاعلة وهو معنى  
 قوله والمتصور الخ (قوله لا لساندها) علة الاستغناء عن المقام أن المراد بالعقد وأما اشتراط وطء  
 المحلل فأخو من حديث العسيلة ط (قوله الإيجاز) قديقال إذا كان لا تنكح عن المجاز على التقديرين  
 فالمرجح لاحدهما على الآخر اه ح يعني أنه أن أريد بالنكاح في الآية الوطء كان مجازا فعلة القدم  
 تصور الفعل منها وإن أريد به العقد كان مجازا فهو بالأنه حقيقة الوطء فعمل الآية على أحداهما ترجيح لا  
 مرجح قديقال إن جعلها على الوطء أنسب لما وقع من المطلقة فلا تأجيل بدون وطء المحلل اللهم إلا أن يقال  
 للرجح كرامة الاستعمال ط أقول الظاهر أنه لا مانع هناك من إرادة كل منهما لكن لما كان التراجع في أن النكاح  
 حقيقة في الوطء أوفى بالعقد وكان الرجاء عندنا الأول فالوا أنه في هذه الآية مجاز لقوى معنى العقد بل كونه  
 أمصر في الرتبة القائل بأنه حقيقة فيه ولو قيل أنه مجاز عطف في الاستدلال صحيح أيضا بإصم في قوله تعالى  
 أن تجعلهم في المجاز في الاستدلال ولكن المشهور رأه مجاز لقوى بعلاقة لسانته المحملة على التمسك في كلام  
 الشرع ما عتق ذلك لأن قوته ولتصور منها العقد لا الوطء لا الإيجاز أعكن حله أيضا على أنه مجاز في الاستدلال  
 بقرينة قوله لا لساندها أي أنه من استدل على أن غير من هو وقوله ولتصور الخ بيان ليكون لساندها غير  
 حقيق فافهم (قوله عند التوقان) مصدر تاق نفسه إلى كذا إذا اشتاق من باب طلب بجر من المغرب  
 وهو التفتحت الشلال للبلان والبلالان والمراد اشتد الاشتياق كما في الزلي أي بحث بحاف الوقوع في الزنا  
 ولم يتزوج إلا لا يلزم من الاشتياق إلى الجماع الخوف بل كونه بجر قلن كذا فيما ظهر لو كان لا يمكنه منع  
 نفسه عن النظر المحرم أو عن الاستمتاع فكيف يجب التزوج وإن لم يخف الوقوع في الزنا (قوله فإن تقفن  
 الزنا لا يفرض) أي أن كان لا يمكنه الاحتراز عن الزنا لا لأنه لا ما لا يتوصل إلى ترك الحرام إلا به يكون فرضا  
 بجر وفيه نظر إذا التزم قدي يكون بغير النكاح وهو السري وحينئذ فلا يلزم وجوبه أو الفرض من المشبهة به  
 ليس قادر على نهركن قوله لا يمكنه الاحتراز عنه لأنه ظاهر في فرض السئلة في عدم قدرته على السري  
 وكذا في عدم قدرته على الصوم المباح من الوقوع في الزنا فلو قدر على شيء من ذلك لم يبق للنكاح فرضا أو واجبا  
 عين بالهوا وغيره مما عتق من الوقوع في المحرم (قوله وهذا إن ملك المهر والنفقة) هذا الشرط راجع  
 إلى القسمين أعني الواجب والغرض وزاد في الشرط آخرهما وهو عدم خوف الجور أي الظلم قال  
 فان تعارض خوف الوقوع في الزنا لم يتزوج وخوف الجور ولو زوج قدم الثاني فلا اقتراض بل بكرة أقامه  
 الكمال في الغنى ولعله لأن الجور معصية متعلقة بالعباد والمتم من الزنا من حقوق الله تعالى وحى العبد مقدم عند  
 التعارض لا حليجه ونفى المولى تعالى اه قلت ومقتضاهما الكراهية أيضا عدم هلك المهر والنفقة لانهما  
 حق عبادي وانما خوف الزنا لكن يأتي أنه مندوب الاستدانة ط قال في العرفان الله ضامن له الأداء فلا يخاف  
 الفقر إذا كان من نيته العصب والتعفف اه ومقتضاهما يجب إذا خاف الزنا وإن ملك المهر إذا قدر على

مجاز في العقد) حقت  
 جامع الكتاب والسنة  
 مجرد عن القرائن براد  
 به الوطء كما في ولا تتكسوا  
 ما نكح آثاركم من النساء  
 فصرم منية الأب على  
 الابن بخلاف حتى  
 تنكح زوجها غيره  
 لا لساندها والمتصور منها  
 العقد لا الوطء لا الإيجاز  
 (ويكون واجبا عند  
 التوقان) فإن تقفن  
 الزنا لا يفرض نهاية  
 وهذا إن ملك المهر  
 والنفقة والا فلا ثم  
 بركة بدائع

استدانت هذه المناق الاشتراط المذكور الآن يقال الشرط ملأ كل من المهر والنفقة ولو بالاستدانة أو يقال هذا في العاجز عن الكسب ومن ليس له جهة وفاعل قدم الشارح في أول الحج أنه لو لم يجمع حتى أتلف ماله وسعه أن يسقرض ويجمع ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله تعالى بذلك أي لو تأذى فاعله لو قدر كإقيدته في الشهيرة اهـ وقمت أن المراد عدم قدرته على الوفاق الحال مع غلبة ثلثه أنه لو اجتهد قدره والافاق أفضل عدمه ويثبت حل ما ذكر من نيب الاستدانة على ما ذكرنا من ظنة القدرة على الوفاق وحسنه فإذا كانت متدوية عندنا ممن الوقوع في الزنا ينبغي وجوبه عند تيقن الزنا بل ينبغي وجوبها حينئذ وإن لم يغلب على ظنهم قدرة الوفاة تأمل (قوله سنة مؤ كنف في الأصح) وهو عمل القول بالاستحباب وكثيرا ما يتساهل في إطلاق المسحوب على السنة وقيل فرض كفاية وقيل واجب كفاية ونعامة في الفتح وقبل واجب عن ابن عمر في التهر كأي حال في البحر ودليل السنة حال الاعتدال الاقتداء بحاله صلى الله عليه وسلم في نفسه ورد على من أراد من أمته التحلي للعبادة كإتيان الخصمين ردًا لما يقوله في رغب عن سقي فليس منى كما أوضحه في الفتح اهـ وهو أفضل من الاشتغال بشعر وتعليم كإتيان درر الجار وقلمناه أفضل من التحلي التوافل (قوله فإثم بتركه) لأن الصحيح أن تركه المؤ كنف مؤثم كما عفي في الصلاة بخير وقدمنا في سن الصلاة أن لا يتركها ثم يسر وأن المراد التلزم مع الإصرار وهذا أقرب للمؤ كنف الواجب وإن كان مقتضى كلام البدائع في الامامة أنه لا يفرق بينهما إلا في العبارة (قوله) ويثاب أن توى تحسبنا أي منع نفسه ونفسها عن الحرام وكذا الوتوى بخير الاتباع وامتنال الأمر بخلاف ما لو توى بخير قضاء الشهوة والله (قوله) أي القدرة على وطء أي الاعتدال في التوفيق أن لا يكون ملحق بالمرافق الواجب والفرض وهو شدة الاشتياق وأن لا يكون في غاية الفتور كالعينين وقد أفسر في شرحه على الملتقى بأن يكون بين الفتور والشوق وزاد المهر والنفقة لأن العجز عنها يقطع الفرض فيسقط السنة الأولى وفي الضرر والمراسلة القدرة على الوطء والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنة فلو لم يقدر على واحد من الثلاثة وخاف واحدا من الثلاثة أي الأخيرة فليس معتدلا فلا يكون سنة في حقه كما تقدم في البدائع اهـ (قوله) لاوطئة عليه والانتكار الخ) فإن المواطنة المقترنة بالانتكار على التلذذ دليل الوجوب وأجاب الركني بأن الحديث ليس فيه الانتكار على التلذذ بل على الراغب عنه ولا شأن أن الراغب عن السنة عمل الانتكار (قوله) ومكرها أي تحرر بما يجزى (قوله) فإن تيقنه أي تيقن الجور وم لأن النكاح إنما شرع لمصلحة تحصين النفس وتحصيل الثواب بل جور يأثم وترك المحرمات فتعذر للمصالح لم يحل هذه المقاصد وترك الشارح قسمًا مبدئيا ذكره في البحر عن المجتبى وهو الإباحة أن خاف العجز عن الإيفاء عواجه اهـ أي خوفه من رجوعه إلى الكفر ومكرها لم يجر بالجر يأثم الجور من مواجهه والتظاهر أنه إذا لم يقصد إقامة السنة بل قصد مجرد التوصل إلى قضاء الشهوة ولم يخف شيئا لم ينع عليه إذا لم يأتها السنة فيكون ساهيا أيضا كالوطء لقضاء الشهوة ولكن لما قيل له صلى الله عليه وسلم إن أجدنا بقضي شهوته فكف يثاب فقال صلى الله عليه وسلم ما معتاده أريدت لو وضعها في بحر ما كان يعاقب فينبذ الثواب مطلقا الآن يقال المراد في الحديث قضاء الشهوة لأجل تحصين النفس وقد صرح في الإشباه أن النكاح سنة مؤ كنف فيصاح إلى التمسك وأشار بالفاظ إلى توقف كونه سنة على التمسك قال وأما المباحث فتختلف صفتها باعتبار ما قصدت لأجله فإذا قصد بها التقوى على الطاعات والتوصل إليها كانت عبادة كالأكل والنوم واكتساب المال والوطء اهـ ثم رأيت في الفتح حال وقد ذكرناه إذا لم يقترن بنية كان مباحا لأن المقصود منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة ومضى العبادة على خلافه وأقول بل فيه فضل من جهة أنه كان متمكنا من قضائها بغير الطريق الشرع فالمدلول البمع ما يعلم من أنه قد ثبت تنازعا فقالا فيه قصد ترك المعصية اهـ (قوله) وينبغي إعلانه أي إظهاره وإلزامه راجع إلى النكاح بمعنى العقد الحديث الركني اعتبروا هذا النكاح واجبا ولو في المساجد وأيضوا عليه الذوق فتح (قوله) وتقديم خطبة) يضم إليها ما يذكر في إيراد العقد من الحمد والتشديد أو ما يكرهه فانه في طلب التزوج وأطلق الخطبة فأفاد أنهم لا تعين بالفاظ خصوصية وإن

مطلب كثيرا ما يتساهل في إطلاق المسحوب على السنة

(و) يكون سنة مؤكدة في الأصح قيام بتركه ويثاب أن توى تحسبنا ولما حال الاعتدال) أي القدرة على وطء ومهر ونفقة ويرجى في التهر وجوبه للمواطنة عليه والانتكار على من رغب عنه (ومكرها) تلوف الجور) فإن تيقنه موقفا وينبغي إعلانه وتقديم خطبة

خلق عاود دفعوا أحسن ومنهم ما ذكره ط عن صاحب الحصن الحصين من لفظه عليه الصلوات السلام وهو  
 الحمد لله حمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسائر أعمالنا نحن سجد لله فلا مضله  
 ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله يأبى الناس  
 بالتقوار بكم الذي خلقكم من نفس واحدة اليرقيا يأبى الذين آمنوا اتقوا الله حتى تقاطعوا وتوالت الأروا تهم  
 مسلمون يأبى الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا ولا سبدا في قوله عظيما اه **(قوله في مسجد)** الا مبره في  
 الحديث ط **(قوله يوم جعة)** أي وكونه يوم جعة فتح **(تنبيه)** قال في البرازية والبناء والنكاح بين  
 العدين جائز وكراه الزفاف والمختار أنه لا يكره لانه عليه الصلوات السلام تزوج بالمصديقة في سؤال وبغيرها  
 به وتاويل قوله عليه السلام لا نكاح بين العدين ان صح أنه عليه السلام كان يرجع عن صلاته للعدي قد قصر  
 أيام الستة يوم الجمعة فقال له حتى لا يفوته الرأى الحق الوقت الأفضل إلى الجمعة **(قوله)** بما قد شهد وشهود عدول  
 لا ينبغي أن يعقد مع المرأة بلا أحد من عصبته ولا مع عصبته فليس ولا عند شهود غير عدول ثم وبما من خلاف  
 الإمام الشافعي **(قوله والاستدانة)** لان ضمان ذلك على الله تعالى فقد روى الترمذي والنسائي وابن  
 ماجه ثلاثه حتى على الله تعالى عنهم المكاتب الذين يربوا بالاداء والنا كح الذي يربو بالعفاف والمجاهد في سبيل  
 الله تعالى ذكره بعض المحسنين وتقدم كلامه على ذلك **(قوله والنظر الباقية)** أي وأن خاف الشهوة  
 كما صرحوا به في الخبر والأصح وهذا اذا علم أنه محاب في نكاحها **(قوله دونهما)** ثلاثا يسرع عقبه فلا تلد  
**(قوله وحسب)** هو ما تقدم من مختار آياتك عن أقاموس أي بان يكون الأصول أصح بشرف وكره عدوانه  
 بها اذا كانت دونه في ذلك وكذلك الرأى الجاهل والرفق في المال تنقله ولا تحقره ولا ارفعته عليه وفي  
 نسخ روى الطبراني عن أنس عنه صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأ تلعرها لم يزد الله الا ذل ومن تزوجها مالها  
 يزد الله الا فقرا ومن تزوجها سلبها لم يزد الله الا نفاقا ومن تزوج امرأ لم يزد الله الا نفاقا ومن تزوج امرأ لم يزد الله الا نفاقا  
 رجاء ويصل رحمه يبارك الله فيها ويبارك لهافيه **(تنبيه)** هذا في الخبر ومختار أيسر النساء خطبة ومؤنة  
 نكاح الكرا حسن الحديث عليه السلام لا نكاحا فنهى أعذب أفواها وأتق أرحاما وأرضى بالسرو لا يترج طوبى له  
 بهزوة ولا قصر مقدمة ولا مكره ولا مشقة للخلق ولا ذات الولد ولا ماسة للبدن سوداء ولود غير من حسناء  
 فخير ولا يتزوج الامعة مع طول الحره ولا زانية المروأه مختار الزوج الدين الحسن الخلق الجواد المورس ولا يتزوج  
 اسقا ولا تزوج ابنته الشابة شيئا كبروا ولا رجلا دعيما وزوجها كفوا فان خطبها الكف لا يؤخرها وهو  
 كل مسلم نقي ومجلة النبات الخلق والخلق لم يغيبهن الرجال منه ولا يخطب بخمره ولا يخطب لانه حرام وخيانة  
**(قوله وهل يكره الزفاف)** هو بالكسر كتاب اهداء المرأة الذي زوجها قاموس والمراد به هنا اجتماع  
 سائر الخلق لانه لا زلفه عرفا أفاده الرجعي **(قوله المختار لا الخ)** كذا في الفقه مستدله بما مر من حديث  
 الترمذي ومرواه البصري عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت زفنتنا امرأته إلى رجل من الانصار فقال  
 لي صلى الله عليه وسلم أما يكون معهم لهو فان الانصار يجمعهم الله وروى الترمذي والنسائي عنه صلى الله  
 عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت وقال الفقهاء المازد بالدف ما لا خلاخله اه وفي  
 خبر عن النخعي ضرب الدف في العرس مختلف فيه وكذا اختلاف في القنادق العرس والولية فبينهم من قال  
 بهم كراهته كضرب الدف **(قوله وينعقد)** قال في شرح الوفاة العقد ربط أجزاء التصرف أي لا يجب  
 قبول شرع لكن هنا أريد بالقبول الحاصل بالمصدر وهو الارتباط لكن النكاح لا يجب والقبول مع  
 الارتباط وانما قتله هذا لان الشرع يعتبر الإيجاب والقبول أو كان عقد النكاح لا أمور اناريسنة  
 الشرائط وقد ذكر في شرح التنقيح في فصل النكاح أن الشرع يحكم بان الإيجاب والقبول الموجودين  
 فيما رتب ان ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعي يكون ملك للمستترى الله فذلك المعنى هو البيع فالمراد  
 بالمعنى المجموع للمركبين الإيجاب والقبول مع ذلك الارتباط المعنى لان البيع مجرد ذلك المعنى الشرعي  
 يجب والقبول آلهة كآتهم البعض لان كونهما أركان في ذلك المعنى يتفق كونهما أركان في الشرح

وكونه في مسجد يوم جعة  
 بما قد شهد وشهود  
 عدول والاستدانة له  
 والنظر الباقية وكونها  
 دونهما وحسبنا وعزا  
 ومالا وفوقه خلقا وأدبا  
 وورعا وجالا وهسل  
 يكره الزفاف المختار لا اذا  
 لم يشغل على مفصلة  
 دينية (ونعقد) ملتبسا  
 (بالحجاب)

الذي لا يجب جعل الاله الالهي كافي بنيت البيت بالخر لا لاستعانة كافي كتيب بالقلم والحاصل أن النكاح  
والبيع ونحوهما وإن كانت توجد حبالا بالحب والقبول لكن وصفها بكونها عقودا مخصوصة بارتكان  
ومشراطين يرتب عليها أحكام وينتفي تلك العقود بانقضاءها وجود شرعي زائد على الحسي فليس العقد الشرعي  
مجرد الاتفاق والقبول والارتباط وحده بل هو مجموع الثلاثة وعليه فقوله وبنعقد أي النكاح أي بنيت  
و يحصل انقضاء بالاحباب والقبول **(قوله من أحدهما)** أشار إلى أن المتقدمين كلام العاقدين بالاحباب سواء  
كان المتقدم كلام الزوج أو كلام الزوجة والمتأخر قبول ح عن الخلف لا يتصور تقديم القبول فقوله  
تزوجت ابتنتك بالاحباب وقول الآخر زوجتكها قبول خلا فالن قال الله من تقدم القبول على الاحباب  
وتعام تحققة في القبح **(قوله لان الماضي الخ)** قال في الصر وانما اختير لفظ الماضي لان واضح الغنى ليرضع  
للاستقبال لفظا عاما وانما عرف الانشاء بالشرع واختار لفظ الماضي لئلا يعملي التحقق والشوكدون  
المستقبل اه وقوله على التحقيق أي تحقيق وقوع الحدث **(قوله كزوجت نفسي الخ)** أشار إلى عدم  
الفرق بين أن يكون الموجب أصلا أو وليا أو وكلا وقوله منك بفتح الكاف وليس مراد استقصاء الالفاظ  
التي تصلح للاحباب حتى يرد عليه أن مثل بتي ابني ومثل موكي موكي وإن كان عليه أن يقول بعد قوله  
منك بفتح الكاف وكسرها أو من موليتك أو من موكيتك بفتح الكاف وكسرها أيضا لم الاحتمالات  
فانهم **(قوله ويقول الآخر تزوجت)** أي أو قبلت لنفسي أو لوكي أو ابني أو موكي ط **(قوله فالاول)**  
أي الموضوع للاستقبال **(قوله نفسك)** بكسر الكاف مفعول زوجتي أو بفتحها مفعول زوجني فيه  
حذف مفعول أحد الطرفين ولوحذفه لشم الولي والوكيل أيضا أفاده ح **(قوله أو كوفي امرأت)** ومثله  
كوفي امرأت ابني أو امرأت موكي وكذا كن زوجي أو كن زوج بنيت أو زوج موكي أفاده ح **(قوله)**  
فانه ليس بالاحباب الفاعل صحة أي إذا عرفت أن قوله عاوض معطوف على قوله بالاحباب وقبول وعرفت  
أيضاً أن العطف يقتضي الغايرة عرفت أن لفظ الامر ليس بالاحباب لكن هذا يقتضي أن قول الآخر زوجت  
في هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك أي ليس بقبول محض بل هو لفظ عام مقام الاحباب والقبول كما ذكره  
الشارح ويرد عليه أن عطف الحال على الاستقبال يقتضي أن نحو قوله تزوجت ليس بالاحباب وان قوله  
قبلت بحجة ليس بقبول مع أنها بالاحباب وقبول قطعاً **(قوله بل هو وكيل ضمني)** أي أن قوله تزوجني  
توكل بالنكاح لا مومعني ولو صرح بالتوكيل وقال وكنت لسان زوجي نفسك مني فقال تزوجت مع  
النكاح فكذلك اهتاجاً بالبيان وأشار بقوله ضمني إلى الجواب عما ورد عليه من أنه لو كان توكل لالم اقتصر  
على المجلس مع أنه يقتصر وتوضيح الجواب كما أفاده الزوجي أن المتضمن بالفتح لا تعبير بشرط بل بشرط  
المتضمن بالكسر والامر طلب النكاح فشرط فمشرط النكاح من اتحاد المجلس في ركنه لا شرط طما في  
ضمنه من أن كانه كافي اعتق عبدك عني بالقبول كان البيع فيه ضمناً بشرط فيه الاحباب والقبول لعدم  
اشتراطهما في العتي لان الملأ في الاعناق شرط وهو متضمن للقبض وهو العتيق إذا بشرط أو أنشأ فلذا ثبت  
البيع المقتضي بالفتح بشرط المقتضي بالكسر وهو العتيق لا بشرط نفسه انظر إلى التبعية فسقط القول  
الذي هو ركن البيع ولا يثبت فيه خالف الرؤية والعب ولا بشرط كونه مقدور التسليم كما ذكر في الخلف  
آخر نكاح الرقي **(قوله فاذا قال)** أي المأمور بالتزويج **(قوله أو بالسمع والطاعة)** متعلق بحذف دل عليه  
المذكور أي تزوجت أو قبلت متبعا للسمع والطاعة لأمرك ولا يحصل السمع والطاعة لأمرك لا التقدير  
الجواب ما ضام إليه الانشاء شرط العقد يكون أحدهما الضمني **(قوله رآه)** نص عما رواه الزوج  
نفسك متى فقالت بالسمع والطاعة ص اه ونقل هذا الفرع عن الصرع التواتر ونقله في موضع آخر عن  
الخلاصة فانهم **(قوله)** وقبل هو بالاحباب بمقابل القول الاول بأنه توكل ومتى على الاول في الهدية والجمع  
ونسبه في القبح إلى التحقيق وعلى الثاني ظاهر الكثر واعتراضه في الدور بانه يخالف كلامهم وأجاب في الجمر  
والتهرب له صرح في الخلاصة والثانية قال في الحاشية لفظ الامر في النكاح بالاحباب وكذا في الخلع  
والطلاق والكفالة والهبة اه قال في العتيق وهو أحسن لأن الاحباب ليس الالفاظ المفيدة لتحقيق المعنى

من أحدهما (وقول)  
من الآخر (وضعا  
لمضي) لان الماضي  
أدل على التحقيق  
(كزوجت) نفسي  
أوبقي أو موكي  
مثلا (و) يقول الآخر  
(تزوجت) بنعقد  
أيضا (ع) أي بلفظين  
(وضع أحدهما)  
لمضي (والآخر  
للاستقبال) أو الحال  
فالاول الامر (كزوجتي)  
أو زوجتي نفسك أو  
كوفي امرأتى فانه ليس  
بالاحباب بل هو وكيل  
ضمني (فاذا قال) في  
المجلس (تزوجت) أو  
قبلت أو بالسمع والطاعة  
برأيه قام مقام الطرفين  
وقيل هو بالاحباب ووجه  
في الجمر

أولاً وهو صادق على لفظ الأمر ثم قال والظاهر أنه لا بد من اعتبار كونه أو كلاً أو لا في طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعينه بكذا فيقول بعينه بجوابه يمكن ذكر في البصر عن بيع الفصح الفرق بين النكاح والبيع المسامحة لأنه لا يكون إلا بعد مقدمة موافقاً لاجتماع فكان التحقيق بخلاف البيع وأورد في الصريح كونه اجتماعاً في الخلاصة لوقال الوكيل بالنكاح هـ ابتداءً فلان يقال يقال لا يستعد النكاح ما لم يقل الوكيل بعينه فقلت لان الوكيل لا يملك التوكيل وما في الظهيرة في قول هـ ابتداءً لا في قول هـ فقلت لم يصح ما لم يقل الوكيل بعينه فقلت ثم أحاب بقوله الآن قال ما مفرغ على القول بأنه وكيلاً لا يجب وحسب ذلك يظهر عن الاختلاف بين القولين لكنه متوقف على النقل وصريح في التغير عليه على القول بأن الأمر هو وكيل يكون تمام العقد بالحبس وعلى القول بأنه يجب يكون تمام العقد قائماً بهما اهـ أي فلا يلزم على القول بأنه هو وكيل قول الأمر فقلت فهذا مختلف الجواب المذكور وكذا يختلف تعليل الخلاصة بأنه ليس الوكيل أن وكل نعم ما في الظهيرة بمؤيد الجواب لكن قال في التهرات ما في الظهيرة مشكل إذا أصبح مفرغاً على أن الأمر يجب كما هو ظاهر ولا على أنه وكل لما أنه يجوز للأب أن وكل بنكاح ابنه الصغير لا يتغير ويكون تمام العقد بالحبس غير متوقف على قبول الأب وبه اندفع ما في الصريح من أنه مفرغ على أنه وكل اهـ لكن قال العلامة المقدسي في شرحه أنما توقف الانعقاد على القول في قول الأب والوكيل هـ ابتداءً فلان لا يني أو أعطاه مثلاً لأنه ظاهر في الطلب وأنه مستقبل لم يرد به الحال والتحقيق فلم يتم به العقد بخلاف زوجتي بنتك بكذا بعد الخطبة ونحوها فانه ظاهر في التحقيق والاشبات الذي هو معنى الإيجاب اهـ فتأمل هذا وفي الصريح أنه يني على القول بأنه وكيلاً أنه لا يشترط سماع الشاهدين للأمر لأنه لا يشترط الاشهاد على التوكيل وعلى القول الآخر يشترط ثم ذكر عن المراج ما يفيد الاشتراط مطلقاً وهو أن زوجتي وإن كان وكل لكن لما يعمل زوجتي بدونه زلماً مرة فظهر العقد ثم ذكر عن الظهيرة ما يدل على خلافه وهو ما ذكره الشارح من يمين مسئلة العقد المكتوبة وبأن بيانه **(قوله والثاني)** أي ما وضع الحال المضارع وهو الأصح عندنا في قوله كل على أمكعه فهو حر يعني ما في ملكك في الحال لا ما ملكك بعد الانية وعلى القول بأنه حقيقة في الاستقبال فقوله أزوجك منعده النكاح أيضاً لأنه يحتمل الحال كما في كلة الشهادة وقد أراد به التحقيق لا المساومة بدلالة الخطبة والمقتضات بخلاف البيع كما في الصريح المحطو والاصل اهـ إذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانعقاد به وكذا إذا كان حقيقة في الاستقبال لقيام القرينة على إرادته الحال ومقتضاه أنه لو ادعى إرادته الاستقبال والوعد لا يصدق بعد تمام العقد بالقول وبأن قريناً بما يؤيد **(قوله البدوهمزة)** كما تزوجك بفتح الكاف وكسر هـ **(قوله أو ون)** ذكره في التهر بحث قال ولم يذكر والمضارع البدوهمزة بالنون كتزوجك أو تزوجك من ابني ويشي أن يكون كالبدوهمزة اهـ **(قوله كتزوجني)** بضم التاء ونفسك بكسر الكاف ومثله تزوجني ونفسك بضم التاء عطفاً على كذا الكاف مفتوحة **(قوله اذالم بنو الاستقبال)** أي الاستعداد أي طلب الوعد وهذا أفيد في الآخر فقط كافي الصريح وغيره وعادة التعليل على أن الملا حظ من جهة التبرع في ثبوت الانعقاد ولم يوجب كمال الرضا عندنا حكماً إلى كل لفظ يفيد ذلك بلا احتمال ما لو طرأ الآخر فقلنا وقال المضارع نرى الهمزة أزوجك فقلت زوجت نفسي انعقد في البدوهمزة زوجتي بنتك فقال فعلت عند عدم قصد الاستعداد لأنه يتحقق في هذا الاحتمال بخلاف الأول لأنه لا يستبرئ من الوعد وإذا كان كذلك النكاح مما لا يحري فيه المساومة كان التحقيق في الحال فانعقد له باعتار وضعه لا لإنشاء بل باعتار استعماله في غرض تحقيقه واستفاداً من أنه حتى قلت الصريح بالاستفهام أعترفهم الحال قال في شرح الطحاوي لوقال هل أعطيتهم فقال أعطيت أن كان المجلس الوعد فعد وان كان للعقد فكاح اهـ الحال الرجعي فقلنا أن العبرتنا تظهر من كلامهم لا أنهم ما لا يرى أنه منعقد به الزوج والهازل لم ينو النكاح وإنما صححت الاستقبال في البدوهمزة لأن تقدروا في الاستفهام فمما شاع في كثر في العربية اهـ وبه علم أن البدوهمزة كلاً يصح فيه الاستعداد لا يصح فيه الوعد بالتزوج في المستقبل عند قيام القرينة على قصد

والثاني للمضارع البدوهمزة أو ون أو ناه كتزوجني نفسك اذالم بنو الاستقبال

التحقيق والرضا كما قلناه آنفا فاقولهم **(قوله)** وكذا أنتم وجل أن ذكر في الفتح بحثنا حيث قال والاعتقاد بقوله أنا متروك ينبغي أن يكون كالمزارع المدعو بالهمز سواء اه قال ح لان متزوج اسم فاعل وهو موضوع لفات قام به بالحدث وتحقق في وقت التكلم فكان رد الاعلى الحال وان كانت دلالة عليه الترابية **(قوله)** وأجبتنا خاطبا قال في الفتح وقال باسم الفاعل كجئتنا خاطبا ابتكأ وتزوجني ابتكأ فقال الابن وجل أناسك لازم وليس يحتاج أن لا يقبل لعدم جريان المساومة اه قال ح فان قلت ان الإيجاب والقبول في هذا ماضيان فلا معنى لذكرهما قلت المعتزلة خاطبا لا قوله حبثنا لانه لا ينفعه النكاح ولا دخله فيه **(قوله)** لعدم جريان المساومة في النكاح احقره عن البيع فلو قال أنا متزوجت اشتري بالانعتاق البيع لجريان المساومة فيه **(قوله)** ان المجلس للنكاح أي لا يشاء عقده لانه يفهم منه التحقيق في الحال فإذا قال الآخر أعطتكها أو فعلتكم وليس الاول أن لا يقبل **(قوله)** انعتد على الذهب صوابه لم ينعتقد قد صرح في العصر عن الصدوقين ان الاعتقاد بخلاف ظاهر الرواية ومثله في التبروك في شرح المقدسي عن قوائمه تاج الشريعة وفي الاسترخائية قال لا مراءى محض من الرجال ياعروى فقال تسليط فكاح قال القاضي بدع الدين انه خلاف ظاهر الرواية **(قوله)** فلا ينعتد الخ تفرع على ما تقدم من ان اعتقاده بلفظ الخ ح **(قوله)** كقبض مهر في العصر وهل يكون القبول بالفعل كالقبول باللفظ كافي للبيع قال في الزاوية أجاب صاحب البداية في امرأه زوجت نفسها بالتمسك من رجل عند الشهود بقل الزوج شيئا لكن أعطاها المهر في المجلس أنه يكون قولاً وأنكره صاحب المحیط وقال لا مال لم يقبل بلسانه قلت بخلاف البيع لانه ينعتقد بالتعاطي والنكاح نظيره لا ينعتقد حتى يتوقف على الشهود بخلاف احوال نكاح القسولي بالفعل لو جردت قوله اه ح **(قوله)** ولا يتعاطى تكرار بيعه بلفظ كقبض مهر وكل منهما تكرار بيع قول المتن لا في ولا يتعاطى فان مسئلة قبض المهر التي قد تنازعنا عليها في العصر يصح ما شرح به المصنف قوله ولا يتعاطى ح **(قوله)** ولا يكتب حاضر فلو كتب تزوجتك فكبت خيل لم ينعتقد بخلاف ما ظهر أن يقول فقال قلت الخ اذا الكتابة من الطرفين بلا قول لا تكتفي ولو في الغيبة تأمل **(قوله)** بل غائب الظاهر أن المراد به الغائب عن المجلس وان كان حاضرا في البلد **(قوله)** فمخ فله قال بنعتد النكاح بالكتاب بنعتد بالخاطب وصورة أنه يكتب بالباطن طها فإذا بلغها الكتاب أضرت الشهود وفرأه عليهم وقالت زوجت نفسي منه أو تقول ان خلافا كتب إلى بخطني فابتهدوا أفزوجت نفسي منه أم ألولم نقل بحضرتهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينفعه دلان منع الشرط من شرط صحة النكاح ويأصالحهم الكتاب والتعبر عنه من تقدم معوا الشرط من خلاف ما إذا انتفا قال في المصنف هذا أي خلاف إذا كان الكتاب بلفظ التزوج أما إذا كان بلفظ الأمر كقوله زوجي نفسك لا يشترط اعلامها الشهود عا في الكتاب لأنها تتولى طرق العقد بحكم الوكلاء ونفعه عن الكامل وما نقله من نفي الخلاف في صورة الأمر لاشبهه بغيره على قول المصنف والمحققين أما على قول من جعل لفظة الأمر ايجابا كقاضي خضاع على ما نقلناه عنه فبصا اعلامها باهم ما في الكتاب اه وقوله لاشبهه فيه الخ قال الرجعي فيه مناقشة لما تقدم أن من قال أنه توكل يقول توكل خطبي فكتب بشرط ما تضمنه وهو الإيجاب فكذلك من شرطه سماع الشهود فنفى اشتراط السماع هناك القولين إلا أن يقال قد وجد النص هنا على أنه لا يجب فراجع اليه اه **(تنبيه)** لو أجاز الزوج بالكتاب إلى الشهود فمخوما فقال هذا كافي إلى فلا نية طه وأعلى ذلك لم يخرج في قول أبي حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وعند أبي يوسف يجوز وفائدة هذا الخلاف فيما إذا جاز الزوج الكتاب بعد العقد شهد وأباه كآبه ولم يشهد وأباه لا تقبل ولا يقضى بالنكاح وعند أبي يوسف تقبل ويقضى به أما الكتاب فصحيح بلا شاهد وأما الأشهاد لئلا تكون الرأى من اثبات الكتاب إذا جاز الزوج كافي الفتح عن مبسوط شيخ الاسلام **(قوله)** ولا بالأقرار لا يشافيه ما صرحوا به من أن النكاح ثبت بالتصديق لأن المراد هنا أن الأقرار لا يكون من صيغ العقد والمراد من قوله لم أنه يثبت بالتصديق القاضي يثبت به أي بالتصديق وبحكمه أو بالبيوع وعن الحانوق **(قوله)** كما يصح بلفظ

وكذا أنتم وجل أو  
جئتنا خاطبا لعدم  
جريان المساومة في  
النكاح وهل أعطينها  
ان المجلس للنكاح وان  
للوعد فوعد ولو قال لها  
يا عروى فقال تسليط  
انعتد على المذهب فلا  
ينعتد بقبول بالفعل  
كقبض مهر ولا يتعاطى  
ولا يكتب حاضر بل  
غائب بشرط اعلام  
الشهود عا في الكتاب  
مال لم يكن بلفظ الأمر  
فيسوي الطرفين منع  
ولا بالأقرار على المختار  
خلاصة كقوله هي  
امرأتى لان الأقرار  
اظهار لما هو ثابت  
وليس بإنشاء (وقيل  
ان) كان (محض من  
الشهود صح) كما يصح  
بلفظ الجعل

مطلب التزوج بالرمال  
كتاب



الحمل) أي بان قال الشهود جعلناه هذا نكاحا فقالوا نعم فنعتقد لان النكاح يتعقد بالحمل حتى لو قالت جعلت  
نفسى وزوجته فقلت ثم رفع ومقتضى التشبيه في عبارة الشارع أن هذا صحيح على القولين وهو ظاهر **(قوله)**  
وجعل) ماض مبني المحبوس معطوف على صم **(قوله)** ذخيرة) فله فالد كرفي ملح الأصل ادعى رجل قبل  
أمر أن نكاحا جئت فصار على ما تعلق أن تقر بذلك فآخر هذا الاقرار بها سائر والمال لازم وهذا  
الاقرار بمعرفة إنشاء النكاح لانه مقررون والعوض فهو عبارة عن تملك مستد في الحال بان كان بمحض من  
الشهود وضع النكاح والا فلا في الاصح اه ملخصا وقال في الفتح قال قاضيان وينبغي أن يكون الجواب على  
التفصيل أن أقر بعقد ماض ولم يكن بينهما عدلا يكون نكاحا وان أقر الرجل أنه زوجه وهي أمته زوجته  
يكون نكاحا وتضمن اقرارهما الانشاء بخلاف اقرارهما بماض لانه كذب وهو كما قال أبو حنيفة إذا قال لامرأته  
لست على امرأه ونوى به الطلاق يقع كانه قال لا في طلقك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى الطلاق لا يقع لانه  
كذب محض اه يعني إذا لم نقل الشهود جعلناه هذا نكاحا فالحق هذا التفصيل اه **(قوله)** احتياطاً قال  
في الصرح وقوله إن ذكر بعض المأثورات ان الصريح أنه لا يصح اه ثم راجعت نسخة أخرى من الظهيرية فقرأتها  
موضع جواز ما لا أن يقال إن الفروج محتاط فيها فلا يكفي ذكر البعض لاجتماع ما وجب للحمل والحرمه في  
ذات واحد فترجى الحرمه كذا في الحاشية اه وما يحتمل في الحاشية صحيحه في الظهيرية أيضا ومنه ولو أنشأ  
النكاح الى نصف المأثورات وان كان الصريح أنه لا يصح اه ثم راجعت نسخة أخرى من الظهيرية فقرأتها  
كذلك قال انه في الظهيرية صحيح الصريح فكيف سقط من نسخة لا الثقة فافهم **(قوله)** أو ما يعبر به عن الكل  
كل رأس والرقة بجر **(قوله)** ويرجوا في الطلاق خلافه) قال في البحر وقالوا الاصح أنه لو أنشأ الطلاق الى  
ظهورها وبطلانها يقع وكذا العتق فلو أنشأ في النكاح الى ظهورها وبطلانها قال مسألنا الاشهرين  
منه أصحابنا أنه يتعقد النكاح وذكر كرر في الاسلام السرخسي ما يدل على أنه لا يتعقد النكاح كذا في  
الذخيرة اه أقول وقال في الذخيرة أيضا في كتاب الطلاق وان قال ظهروا طلاق أو بطلن قال السرخسي في  
شرحها الاصح أنه لا يقع واستدل بحسنه ذكره في الأصل إذا قال ظهروا على كذا ظهروا أي أو بطلن على كذا  
أي أنه لا يصح مظهره وذكر في الحاشية في شرحه الاشبه منه أصحابنا أنه يقع الطلاق قال وهو ظهروا قال  
مسألنا فيما إذا أنشأ عقد النكاح الى ظهورها وبطلانها الاشبه عنده أصحابنا أنه يتعقد النكاح اه  
**(قوله)** فيحتاج للفرق) كذا قال في التهر لکن قد عتقت عما يقتضيه عن الذخيرة وألا وتبان أن الحلو في الذي صح  
انقضاء النكاح صح وقوع الطلاق وأن السرخسي الذي لم يصح الانقضاء لم يصح الوقوع بل صح عدمه  
وعلى هذا فلا حاجة للفرق وبه ظهر أن ما ذكر في الصرح وتبعه الشارع قول ثالث ملحق من القولين ولا يظهر  
وجهه **(قوله)** كان) أي التسمية وكذا ضمير قوله ح أي وتذكر الضمير باعتبار المذكر أو لأن المراد التسمية  
المسمى أي المهر **(قوله)** فلو قيل الخ) قال في الفتح كلامه قال تخرج زوجة بنفس من عايندها فقبل  
أن تقول عامة دنار قول الزوج لا يتعقد لان أول الكلام يتوقف على آخر ما إذا كان في آخر ما تغير أوله  
وهنا كذلك فان مجرد زوجة يتعقد المهر المثل وذكر المسمى معه يفيد ذلك الى تعين المذكر وقوله يعمل قول  
الزوج قبله **(قوله)** اتحاد المجلس) قال في البحر فلو اختلف المجلس لم يتعقد فلو أوجب أحدهما فقام  
الأخر أو اشغل يعمل آخر بطل الإيجاب لان شرط الاتحاد زمان فيعمل المجلس جامعاً متسلسلاً وأما  
الغور فليس من شرطه ولو عتدا وهما عسان أو يسوان على الدابة لا يجوز وان كان على سفينة متسارحاً اه  
أي لان السفينة في حكم مكان واحد **(قوله)** فرع) قال في المتن قال زوجة بنتي فسكت الخاطب فقال الصهر  
أي أو البنت أذع للمهر فقال نعم فهو قول وقيل لا اه وهذا وهم أن غندنا قولاً لا شرط الغور وأن المختار  
عدمه وأجاب في الفتح بأنه قد يكون منشاها القول من جهة أنه كان مصفاً بكونه خاطباً فسكت ولم يجب  
على الغور كان ظاهراً في جموعه فقوله نعم بعده لا يفيد جفره لأن الغور شرط مطلق والله سبحانه أعلم **(قوله)**  
لوحاضرين) احتريه عن كتابة القاتب للمأثورات في البحر عن المحيط الفرق بين الكتاب والطلب أن في الخطاب لو قال

(وجعل) الاقرار (انشاء  
وهو الاصح) ذخيرة (ولا  
يتعقد بزوجة نصفك  
على الاصح) احتياطاً  
خاتمة (لا بد أن يضيغه  
الى كلها أو ما يعبر به  
عن الكل ومنه الظاهر  
والبطن على الاشبه  
نخبة (ورجوا في  
الطلاق خلافه) فيصاح  
للفرق (وإذا وصل  
الإيجاب بالتسمية)  
لهم (كان من تمامه)  
أي الإيجاب (فلو قبل  
الأخر قبله لم يصح)  
لتوقف أول الكلام  
على آخره فيه ما يغير  
أوله (ومن شرائط  
الإيجاب والقبول اتحاد  
المجلس ولحاضرين وان  
طال كتمه وأن  
لا يخالف الإيجاب والقبول

قلت في مجلس آخر يجرى في الكتاب يجوز لأن الكلام كما وجد ثلاثي فلم يتصل الايجاب بالقول في مجلس آخر فلما ألتفت فقام في مجلس آخر وقرأته بعينه خطاب الحاضر فأصل الايجاب بالقول فصيح اه  
ومقتضاه أن قراءة الكتاب في مجلس آخر لا يثبت الجصل الاتصال بين الايجاب والقول وحشده فالحاجد  
المجلس شرط في الكتاب أيضا وانما الفرق هو قيام الكتاب وامكان قرأته ثانياً فو حشده قوله حاضر من كالتنهر  
لكان أولى والظاهر أنه لو كان مكان الكتاب رسول الايجاب فلم يثبت المرأة ثم أعاد الرسول الايجاب في مجلس آخر  
فقبلت ليصح لأن رسالته انتهت أو لا يخلف الكتابة لبقائها فأداه الرجعي اه **(قوله)** كقلت النكاح لا  
المهر) تمثيل للثني أي اذا قال تزوجت بألف فقالت قلت النكاح ولا أقبل للمهر لا يصح وان كنت التسمية  
ليست من شرط صحة النكاح لأنه انما أوجب النكاح بذلك القدر المسمى فلو صحنا قبولها بائنه مهر المثل  
ولم يرض به بل عاصي فليزعم ما لم يقرمه بخلاف ما ألد من المسمى لان غرضه النكاح بغير المثل حيث  
سكت عنه ولو قالت قلت ولم تزوجي ذلك صح النكاح عاصي وعاصي في الفتح **(قوله)** فبصح الخط الخ) أي اذا  
قال تزوجت بألف فقالت قلت بجمسمائه يصح ويجعل كأنها قبلت الألف وسقط عنه جمسمائه بغير ولا  
يحتاج الى القبول منه لان هذا إسقاط وإبراء بخلاف ما زاده فلو قالت زوجت نفسي منك بألف فقال  
الزوج قلت بالعين صح النكاح بألف الا ان قلت الزيادة في المجلس فيصح بالعين على المضي به كافي العبر  
فصورنا لخط من المرأة أو الزوجة كاعتلت وهو كذلك في الأخيرة والخلاصة وقال في التنهر بخلاف ما  
اذا زوجت نفسها منه بألف قبله بالعين أو بجمسمائه صح وتوقف قبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما  
عليه الفتوى اه وظهر أنها أوجبت بألف وقبل الزوج بجمسمائه وهو مشكل فان الخط بمن له الحق  
وهو المرأة لا بمن عليه فالظاهر أنه مما خالفه القول الا يجب فلا يصح محرراً فأداه الرجعي **(قوله)** وان  
لا يكون مضافاً كزوجت غداً أو لامعاً أي على غير ما ذكرنا من حيث أن قد مر به وقوله كما يجب أي  
الكلام على المضاف والمعلق قيل باب الولي **(قوله)** ولا لا كوجه مجهولة فلو زوج بجمسمائه بنتان لا يصح  
الا اذا كانت احدهما متروكة فنصرف الى الفارغة كافي الزيادة نهر وفي معناه اذا كانت احدهما  
محرمة عليه فلما جرح رجعي وأطلق قوله لا يصح على عدم الصحة ولو جرت مقتضى الخطبة على واحدة  
منها بغير التسمية المنكحة عند الشهود وأنه لا يثبت منه على قلت وظهر أنها لو جرت المقدمات على معينة  
وتعززت عند الشهود مضافاً يصح العقد وهي واقعة الفتوى لان المقصود في الجهة وذلك حاصل بتعنها عند  
العاقدين والشهود وان لم يصح حبسها كما اذا كانت احدهما متروكة ويؤيده ما ساقى من أنها لو كانت  
غائبة وزوجها وكليهما عان عرفها الشهود وعلموا أنه أرادها كفي ذكر اسمها والا لا يثبت ذكر الاب والجد  
أيضا ولا يخفى أن قوله زوجت بنتي وله بنتان أقل إيهاماً من قول الوكيل زوجت فاطمة وبأن تمام ذلك  
عند قوله وحضور شاهدين من بن وعنده قوله غلط وكليهما الخ **(تنبيه)** ليدرك اشتراط تغيير الرجل من  
المرأة وقت العقد الثلاث لما في التوازل في صغبر قال أو أحدهما زوجت بنتي ههنا من ابتلعها وقبل ثم  
ظهر الحاربة غلاماً والاعلام جارية ما في ذلك وقال العتي لا يجوز بجر قال الرمي ولا كثر على الاول قلت بوجه  
علم أن زوجت وزوجت يصح من الماتين بوجه صريح في الفتح عن النية ومثله في الجبر **(قوله)** ولا يشترط  
الخ) أي فيما كان بلفظ تزوج ونكاح بخلاف ما كان كتاباً لما يأتي من أنه لا يثبت من نية وأقرته وفهم  
الشهود لكن قد بقي الشرع عدم الاشتراط عما اذا علم أن هذا اللفظ ينصبه النكاح أي وان لم يعلم حقيقة  
معناه قال في الفتح لو قست المرأة زوجت نفسي بالبرية ولا تعلم معناه وقبل والشهود يعلمون ذلك أو لا يعلمون  
صح كالطلاق وقيل لا كالتسليم كذا في الخلاصة ومثل هذا في جانب الرجل الا لقنه ولا يعلم معناه وههنا  
جمله مسائل الطلاق والعاق والتمديد والنكاح والخلع والثلاثة الاول واقعة في الحكم ذكر في عناق الاصل  
في باب التمديد وانظر في الجواب قال قاضيان ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم بضمون اللفظ  
انما يتغير لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوي فيه الجدل والهزل بخلاف البيع ونحوه وما في الخلق اذا القت  
اختلعت نفسى مثل غيرها ويوقفه عدتي فقالته ولا تعلم معناه لأنه لفظ خلع اختلعت فيه قيل لا يصح وهو

كقلت النكاح لا المهر  
نعم يصح الخط كزينة  
قلتها في المجلس وأن  
لا يكون مضافاً ولا معلقاً  
كيجبي مولا المنكحة  
مجهولة ولا يشترط العلم  
بمعنى الايجاب والقول  
فيما يستوي فيه الجدل  
والهزل

الصحيح قال القاضي وينبغي أن يقع الطلاق ولا يسقط المهر ولا النفقة وكذا الوقت أن تشره وكذا المدون  
 انقلبت رب الدين لفظ الاراء ليرأه أه قلت وفي فهم الشهود اختلاف صحيح كسأني بيانه **(قوله)** ان يتجس  
 لينة) يكون ذلك اذا قلنا لعل لما قلنا واضمحج **(قوله)** به بقى) صرح به في البراز وفي العيران  
 ظاهر كلام الجنس بقدر حقه قلت وهو مقتضى كلام الفخ المأزوية جزئي من المتني والدر والوقاية وذكر  
 الشارح في شرحه على المتني أنه اختلف الصحيح فيه **(قوله)** وانما يصح الخ) اعلم ان العسر عمنه عقد النكاح  
 بلا خلاف وغيره على أربعة أقسام قسم لا خلاف في الانعقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه  
 خلاف عندنا والصحيح الاتفاق وقسم فيمخلاف والصحيح عدمه وقسم لا خلاف في عدم الانعقاد به فالاول ما  
 سوى لفظي النكاح والتزويج من لفظ الهبة والصدقة والتملك والجعل نحو جعلت بتي لك بآل والثاني نحو  
 بعث نفسي منك بكذا أو ابنتي أو اشتريتك بكذا فقالت نعم ونحو السلم والصرف والقرض والصلح والثالث  
 كالإجارة والوصية والرابع كالإباحة والاحلال والأعارة والرهن والتمتع والأقالة والخامس أطلق في الفسخ **(قوله)**  
 وماعداهما كتابة الخ) في هذا التركيب اخرج المتن من مدلوله من التصريح بجواز هذه الألفاظ وأورد عليه  
 كيف صح بالكتابة مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا بدقها من التوبة والإطاعة لا يهدعها قال الزيلعي  
 قلنا ليست بشرط مع ذكر المهر وذكر العسر خشي أنها ليست بشرط مطلق لعدم العسر لأن كالنا سيما  
 انما صرح به بل يوجب احتمال اه ولحقق ابن الهمام في بحث طويل يأتي ببعضه فيما **(قوله)** وهو كل لفظ الخ)  
 أورد عليه في العيراته بنعقد بالفاظ غير ما ذكر مثل كوفي امرأتى وقوله لعرسك نفسي وقوله لما تترابعتك  
 بكذا وقوله الهه ردت نفسي عليك وقوله صرت لي وأصرتك وقوله ثبت حق في منعك فضعك وذكر  
 ألفاظا أخرى وأنه يعقّد الكل مع القبول ثم أجب بأن العبرة في العقود بالعاني حتى في النكاح كما صرح به  
 وهذه الألفاظ تؤيد معنى النكاح وحاصله أن هذا اللفظ داخل في النكاح لان المراد لفظه وأما يؤيد  
 معناه تأمل **(قوله)** وضع التملك عين) خرج ما لا يفيد التملك أصلا كإرضي والديعة وما يفيد تملك  
 للنفقة كالإجارة والأعارة كإيا في **(قوله)** كلمة) صرح بمفهومه بقوله فلا يصح بالشركة. قال في غاية البيان  
 وكذا أي لا ينعقد بلفظ الشركة لأنه يفيد التملك في البعض دون الكل ولهذا لا يصح النكاح اذا قال  
 زوجتك نصف مالي **(قوله)** خرج الوصية غير المقتضية الحال) بان كانت معلقة أو مضافة إلى ما بعد  
 الموت أما المقتضية الحال نحو وأوصيتك بضع أمتي الحال بالآخرهم فخير كتحقيقه في الفسخ وتبعه في التبر  
 فألا وأراضا غير واحد خالفه في العير أن المعتقد ما أطلقه الشارحون من عدم الجواز لان الوصية مجاز  
 عن التملك فلا يعتد بها كان مجازا عن النكاح والمجاز لا يجازة كما في بيع العتاة اه ونقل الراسي عن  
 المقدسي أن قوله أن المجاز لا يجازة مردود يعرف ذلك من طالع أساس البلاغة اه أي كما قرروا في رأيت  
 مشفوز بمن أنه مجاز بغير تبين وكذا في خلافاه لله ليس الجوع والخوف قلت لكن قول المصنف كقوله  
 وما وضع لملك العين في الحال لأنشئ الوصية لانها موضوعة لملك العين بعد الموت فإذا استعملت في  
 تملك العين في الحال كانت مجازا فلا يصح بها النكاح بناء على أنها موضوعة لملك في الحال لا بناء على أنها  
 مجاز المجاز المهم الآن بجانب قولهم وضع عني استعمال في الحقيقة والمجاز وهو معنى على أن المجاز  
 موضوع للموضع النوعي كما وضعه شارح التحرير في أول الفصل الخامس فتأمل **(قوله)** كهة) أي اذا كانت  
 على وجه النكاح واعلم أن المنكوحة أمانة أو شرطاً أضاف الهبة الى الأمانة قال لرحل وهبت أمتي هذه  
 منك فان كان الحال يدل على النكاح من احضار شهود وتسمية المهر مهلا ومو حلا ويحسدك نصف الى  
 النكاح وان لم يكن الحال دليلا على النكاح فان نوى النكاح وصدقه للمو هو به فكذلك تصرف الى النكاح  
 بغيره النية وان لم يتصرف الى الحال الرقة وان أضيفت الى الحرية فله نعتق من غيرهه القرينة لان  
 عدم قبول الحمل للحق الحقيقي وهو الملك المقررة وجب الحمل على المجاز فهو القرينة فان قامت القرينة على  
 عدمه لا ينعقد ولو طلب من امرأتنا فقلت وهبت نفسي منك فقلت لرحل قبل لا يكون نكاحا  
 كقول أبي البنت وهبتك لتخدمك فقال قبلت الا اذا أراد به النكاح كذا في العير ط **(قوله)** وقرض الخ)

اذ لم يتجس لينة بقى  
 (وانما يصح بلفظ  
 تزويج ونكاح) لانها  
 صريح (وما) عداها  
 كتابة وهو كل لفظ (وضع  
 التملك عين) كلمة فلا  
 يصح بالشركة (في الحال)  
 خرج الوصية غير المقتضية  
 الحال (كهة) كهيئة وتعليق  
 وصدقة) وعطية وقرض  
 ٣ (قوله) لما لله يفيد ملك  
 العين في الجملة) أي لان  
 ما يثبت به انما هو ملك  
 ما لا يتعين من النقد  
 والمصدقود عليه هنا  
 متعين اه

قال في التمر وفي الصرف والقرض والصلح والرهن قولان وينبغي ترجيح انعقاده بالصرف عملاً بالكلمة لما أنه  
يضمحل العين في الجملة وبه يرجح ما في الصرف من صحح انعقاده بالقرض وإن رجح في الكشف وغيره عدمه  
وخرج السرخسي بانعقاده بالصلح والعتبة ولم يحل الاتفاق غيره أنه وسأبى الكلام على الرهن لكن قوله ولم  
يحل الاتفاق غيره سبق قل فإن الذي ذكره لا يتفق في غاية البيان أنه لا ينعقد بالصلح وهكذا نقله عنه في الضر  
وعزاه في الفتح إلى الاختصاص ثم نقل كلام السرخسي قلت وينبغي التفصيل والتوفيق بأن يقال إن جعلت المرأة  
بدل الصلح يصح مثل أن يقول أو ألتزمك مثلاً ما حللتك عن الفل التي لك على بنتي هذه وإن جعلت  
مصلحة ما بين قال ما حللتك لمن بنتي بالفل لا يصح وعليه يحمل كلام غاية البيان بدليل أنه عليه بقوله لأن  
الصلح حطيطة واسقاط الحق اهـ ولا يخفى أن الاسقاط إنما هو بالنسبة للصلح عنه والمقصود بذلك التعمين  
المراد لا إسقاطه فلذا لم يصح أمّا بدل الصلح فالحق هو بملكه إذا فصح به ملك المتعة هذا ولم أر من تعرض  
للخلاف في العتبة مثل قوله هي لك عطية بهذا اللفظ غير أنه وقد أقي به في الخبره وأما ما عطفك بنتي  
بكذا كما هو الشائع عند الأعراب والفلاحين فيصحه به العقد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع  
كثيراً أنه بقول حنبل عامل بيت المقدس فيقول أوهاهي جارية في مخطك فبنتي أن يصح إذا قصد  
العقد دون الوعد أخذاً مما قدمناه أن نأخذ عن العرفي وهو بنتي ما في المتون وإن لم يجعل أجرة كقوله أجرة  
بنتي هذه فالحق صح لأنه أي بمعنى الشكاح والعرفي في العقود لما في دون اللفاظ اهـ (قوله) وسلم واستخار  
هنا إذا جعلت المرأته من مال السلم أو جعلت أجرة فنعقد أجمعاً ما لم يجعلت سلماً فيها فقبل لا ينعقد  
لأن السلم في الحيوان لا يصح وقبل نعقد لأنه لو اتصل به القبض يضمحل الرقبة بملك كفاً فسد وأمس كل  
ما يفسد الحقيق يفسد بخلافه يورجح الفتح وهو مقتضى ما في المتون وإن لم يجعل أجرة كقوله أجرة  
بنتي بكذا فالصحيح أنه لا ينعقد لأنها لا يضمحل العين إذا فصح العرف (قوله) وكل ما عطفك به الرقاب كالجعل  
والسهم والشراء فانه ينعقد بها كأمير (قوله) بشرط نية أو فرق (قوله) هذا ما حققه في الفتح وداعلى  
ما قدمناه من الزبني حيث لم يجعل النية شرطاً عند ذكر المهر وعلى السرخسي حيث لم يجعلها شرطاً مطلقاً  
وحاصل الراد أن اعتباراً له لا يضمن فهم الشهود المراد فإن حكم السامع بأن التكلم أراد من القنط ما لم يضع  
له لا يضمن من قرينة على إرادته فقل فإن لم تكن فلا يضمن إعلام الشهود بعزاده ولذا قال في الدرر أقي  
تصور الانعقاد بلفظ الاختار عند من يحرره أن يقول أجرة بنتي ونوى به الشكاح وأعلم الشهود اهـ بخلاف  
قوله بعتك بنتي فإن عدم قول الجعل ليس وجباً للجعل على المجازي فهو فرق بينه بكتفي بها الشهود حتى لو كانت  
العقود عليها لا يضمن فرقاً لأنه يدل على الشكاح من إحصاء الشهود وذكر المهر مؤحلاً أو محلاً والا  
فإن نوى وصدة فهو واجب له صح وإن لم ينو أنصرف إلى تلك الرقبة كافي الدائع وإظهاره لا يمنع النية  
من إعلام الشهود وقد رجح شمس الأئمة إلى التصديق حيث قال ولأن كلامنا في المأذون صريحاً ولم ينق احتمال  
اهـ هنا حاصل ما في الفتح ومقتضاه أنه لا بد في كتابات الشكاح من التمتع فرينة أو تصديق القابل للرجح  
وفهم الشهود المراد وأعلامهم به (قوله) بلفظ اجارة أي في الأصح كما جرت نفس بكذا بخلاف لفظ  
الاستخار بأن جعلت المرأته لا بد لامل استأجرته أو لا بد بنفسى أو بنتي عند قصد الشكاح كأمير يابره وغيره  
بالاستخار وهذا لاجارة استأجرته لفرق الله كور فلا تكرار فافهم (قوله) ووصية أي غير مقيدة بالحال كأمير  
(قوله) ورهن فيه اختلاف المشايخ كافي البناء ورجح في اللؤلؤ الجنية ما هاتين غديم العتمة ولعل ابن الهمام  
لم يعتبر القول الآخر لعدم ظهور وجهه فعدم الرهن من قسم ما لا خلاف في عدم العتمة لأنه لا يشهد الملك  
أصلاً (قوله) ويحويها كالجحة وإحلال وتنع وإقالة وخلع كما قدمناه عن الفتح لكن ذكر في التبراهة ينبغي أن  
يقصد الأخير ما إذا لم يجعل بدل الخلع فإن جعلت كذا إذا قال أخني خلعت وجئت بنتي هذه فقبل صح أخذنا  
من مثله الاجارة (قوله) لكن تثبت به أي بخلافه كوراه (قوله) وكذا تثبت بكل لفظ لا ينعقد به الشكاح  
هذا باق من بعض النسخ وهو الحسن ولذا قال ح انه مكرم قوله لكن تثبت به الشكاح مع أن  
قوله بكل لفظ لا ينعقد به الشكاح شامل للفظ لا يدخله أصلاً كقوله لها أنت صديقي فقالت نعم فله

وسلم واستخار وصلح  
وصرف وكل ما عطف  
به الرقاب بشرط نية  
قراوية وفهم الشهود  
المقصود (لا) يصح  
(بلفظ اجارة) براه أو  
بزاي (واطارة ووصية)  
ورهن ووديعه ويحويها  
عما لا يفيد الملك لكن  
تثبت به الشبهة فلا يجزئ  
ولها الأقل من المسمى  
ومهر المثل وكذا تثبت  
بكل لفظ لا ينعقد به  
الشكاح فليحفظ

يصدق عليه لفظ لا ينعقد به النكاح ومع ذلك لا تثبت به الشبهة بخلاف العبارة الاولى فانها وقعت بيانا  
 لنحو المذكور ان ثبت في المتن فخص بكل لفظ يصدق بالملك ولا ينعقد به النكاح اهـ **(قوله)** وانما هو محقق من  
 التحصيف وهو تعبير اللفظ حتى يتغير المعنى المقصود من الوضع كلفي المصباح وفي المغرب التحصيف أن يقرأ  
 الشيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على غير ما اصططلوا عليه **(قوله)** كحزوت أي بتقديم الحميم على الزاي قال  
 في المغرب حال المكان وأجازوه وأجازوه تجاوزوا هذا سارقا وخلفوه حقيقة قطع حوزة أي وسطه ومنه حال البيع  
 أو النكاح إذا تجاوزوا حازه القاضي إذا تجاوز حوزته ومنه المحر لا وكل والوصي يتقدم ما أمر به وحوزة المحر لا  
 جائزا ويجوز الضراب الدراهم أن يجعلها أو انضمامها زارة وأجازوها زارة إذا أعطاه عليه ومنها جواز الوفود  
 للتحف واللفظ ويجوز عن الشيء ويجوز عنه أغضى عنه وعفا ويجوز في الصلاة ترخص فيها وتساهل ومنه  
 يجوز في أخذ الدراهم اهـ ملخصا **(قوله)** لصدره لاعن قصد صحيح أشاره الى الفرق بينه وبين انعقاد بلفظ  
 أغضى بان اللغة الأجنبية تصدر عن تكلمها عن قصد صحيح بخلاف لفظ التجويز فله يصدق لاعن قصد صحيح  
 بل عن تحريف وتصحيف فلا يكون حقيقة ولا يجازيها من ملخصا والتعريف التفسير وهو المراد بالتحصيف كما  
**(قوله)** تلويح ليس مراد عنز المسئلة الى التلويح بل عن مضمون التعليق لانها تميز ذكر كونه موقولا في غيره  
 من الكتب المتقدمة وانما ذكرها المصنف في متهمه ذكر في شرحه المنع كراهة الاستغناء عن عامة الامصار  
 وانه كتب فيها رسالة حاصلها اعتماد عدم الاعتقاد بهذا اللفظ لانه لم يوضع لتبليغ العين للمال وليس لفظ نكاح  
 ولا تزويج وليس بينهما وبين ألفاظ النكاح علاقة صحيحة لاجابة عنها كما استعير لفظ الهبة والبيع في نكاح ومن ثم  
 صرحوا به لا ينعقد بلفظ الاحلال والاجازة والوصية لعدم صحة الاستعارة ولا يصح قياس ذلك على اللغة  
 الأجنبية لعدم قصد الصحيح كما مر ثم استشهد بذلك بما ذكره المحقق السعد التتاراني في بحث الحقيقة  
 والحازن من التلويح وهو أن اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جازيا على القانون اما حقيقة واجازا لانه انما استعمل  
 فيما وضع له حقيقة وان استعمل في غيره فان كان لعلاقة بينه وبين الموضوع فيجازو الا في محل وهو انما  
 قسم الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير لا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع فيه فيكون  
 حقيقة وقد نال استعمال الصحيح احترازا عن اللفظ مثل استعمال لفظ الارض في السماء من غير قصد الى وضع  
 جديد اهـ **(قوله)** نعم الخ هذا ذكره المصنف ايضا حيث قال عقب عبارة التلويح المذكورة ثم لوافق قوم  
 على النطق بهذه الفظة بحيث انهم يطلبون بها الدلالة على حل الاستئاع وتصدرون قصدوا اختيار منهم  
 فالقول بان انعقاد النكاح بها وجه ظاهر لانه والحالة هذه يكون وضع جديد انهم بان انعقاد بين قوم اتفقت كلمهم  
 على هذه الفظة افعى شيخ الاسلام أبو السعود معني الدار الرومية واما صدور هذا عن قصد الى وضع جديد كما  
 يقع من بعض الجملة الاعمار فلا اعتبار به فقد قال في التلويح ان استعمال اللفظ في الموضوع أو غيره طلب  
 دلالة عليه وارانتمه فمرد ذلك كراهة ان يكون استعمالا صحيحا فلا يكون وضع جديدا اهـ وحاصل كلام المصنف  
 أنه ان تعقوا على استعمال التجويز في النكاح وضع جديد بقصد ان يكون حقيقة عرفا فيقتل الحقائق المرجحة  
 ومثل الالفاظ الأجنبية الموضوع للنفكاح فيصعب به العقيد لو جود طلب الدلالة على المعنى المراد وانما من  
 اللفظ قصدا والافذ كره هذا اللفظ بدون ما ذكر لا يكون حقيقة لعدم الوضع واجازا لعدم العلاقة فلا يصح  
 به العقيد كونه غلطاً كما أفتى به المصنف بتعاليشه العلامة ابن نجيم ومعايير يمكن أفتى بخلافه العلامة  
 انوار المي في الفتاوى الأخيرة وتنازع المصنف فيما استشهد به وكذا انزعاق حاشيته على المنه بانه داخل تحت  
 الحقيقة واجازا للمرب على عدم العلاقة وقد أقر المصنف بانه تصحيف فكيف يصح ذكر في العلاقة بل نسل  
 كونه تصحيفا ما دل حرف كان حرف فلو صدق من عارف لا ينعقد به وهو محل فتوى الشيخين من نجيم  
 ومعايير به فقيع الدليل في محله والمسئلة لم يوجبها نقل بخصوص بل في المشافعة فصار مائة الفتوى  
 وقد صرح الشافعية بانه لا يضر من عاقب ابدال الرأي سيما وعكس مع تشديده في النكاح بحيث لا يجوز ولا  
 لفظا للنكاح والتلويح والافتاء بحسب الالفاظ لا يثبت المعنى هل ينعقد بلفظ التجويز بحسب بل لعدم التعرض

وانفاط معقصة  
 كحزوت لصدره لاعن  
 قصد صحيح بل عن  
 تحريف وتصحيف فلم  
 تكن حقيقة واجازا  
 لعدم العلاقة بل غلطاً  
 فلا اعتبار به أملاً تلويح  
 ثم لوافق قوم على النطق  
 بهذه الفظة وصدروا  
 عن قصد كان ذلك وضعاً  
 جديد افعى  
 أبو السعود

مطلب هل ينعقد النكاح  
 بالالفاظ المحصفة نحو  
 حوزت

لذكر التحصيف والأصل علمه وإذا سئل في عاى قدم الجيم على الزاى بلا قصد استعاره لعدم علمه بما بل قصد  
حل الاستماع بالفظ اليازشر عاوقع له ماذا كر ينبنى فيه موافقة الشافعية وبالأولى فيما إذا انفقت كلهم  
على هذه القطعة كقطع به أبو السعود وقد صرحوا بعدم اعتبار العلق والتحصيف في مواضع فوافقوا الطلاق  
بالالفاظ المحصفة مع اشتراك الطلاق والكاح في أن جذهما وهما بعد وخطر القروج وأقنوا بالوقوف على  
الطلاق وأنه يتعلق بوقع الطلاق عند وقوع الشرط لأنه صار بمنزلة أن فعلت فانت كذا وشبهه الطلاق يلزم من  
لا أقول كذا مع كونه غلطاً ظاهر الغة وشرعاً لعدم وجود كنهه وعدم محبة الرجل الطلاق وقول أبي السعود أنه  
أي هذا الطلاق ليس بصريح ولا كناية نظر المجرى للفظ لآلى الاستعمال الغائى لعدم وجوده في بلاده فإذا لم  
نعتبر هذا القطع الفاضل زماناً لا تعتبره فيما نحن فيه مع فساد استعماله وكثرة دونه في السنة أهل القرى  
والأصابع بحث أوليهم أحدهم الترويج لصريح علمه النطق به فلاشك أنهم لا يلهمون استعاره لتدريج ملهم بعدم  
العلاقة بل هو تحصيف علمهم شافى لسانهم وقد استحسن بعض المشايخ عدم فساد الصلاة بآل بعض  
الحروف وإن لم يتقارب المخرج لأن فيه باوى العامة فكيف فيما نحن فيه أه منسأ **قوله** وأما الطلاق فيقع  
بها (الخ) أى بالالفاظ المحصفة كتلاق وتلاك وطلاك وطلاغ وتلاخ قال في الصريح فقاء ولا يصدق إلا إذا  
أنه على ذلك قبل التكلم بأن قال امرأتى تطلقى الطلاق وأما لاطق فأقول هذا ولا يفرق بين العالم  
والجاهل وعلمه القنوى أهله لا يفرق يظهر من الكاح الطلاق وقد استدل الخليل على أن ذلك باقدا من  
قول فاضلان أنه ينبغي أن يكون الكاح كالطلاق والعناق في أنه لا يشترط العلم بمعناه لأن العلم بضمون اللفظ  
إنما يعتبر لأجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجود والهلز أه قال فإذا علمنا أن الطلاق واقع مع  
التحصيف فينبغى أن يكون الكاح بقادماً أيضاً أه قلت وأما الجواب بان وقوع الطلاق للاحتياط في  
القروج فهو مشترك الإلزام على أنه لا احتياط في التفرق بعد تحقق الزوجية بمجرد التلفظ بلفظ محصف أو  
مهمل لا معنى بل للاحتياط في بقاء الزوجية حتى يتحقق الزمير فلو أنهم اعتبروا القصد بهذا اللفظ  
المحصف بدون وضع جديد ولا علاقة لم يوقعوا به الطلاق لأن اللفظ الخارج عن الحقيقة والمجاز لا معنى له فلم  
أنهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا بغيره فالفعل بل قولهم يقع بهما قصد به بعد أنه يقضى عليه  
بالوقوع وإن قال لم أربدها الطلاق جلا على أنها من أقسام الصريح ولذا قصد تصديقه بالاشهاد فلا بد أن  
قال العاى يجوز بتقديم الجيم أو زورت الزاى بدل الجيم فاصداه معنى الكاح بصريح وبدل علمه أيضاً  
ما قدمناه عن الأخير من أنه إذا قال جعلت بنى هذه بك ألف صح لأنه أى معنى الكاح والعبرة في العقود  
للعاى دون الالفاظ فهذا التعليل يدل على أن كل ما أقدم معنى الكاح يعطى حكمه لكن إذا كان بلفظ كاح  
أو زورت أو ما وضع لتأنيده العين للبال ولاشك أن لفظ جوزت أو زورت لا يفهم منه العاقدان والشهود إلا أنه  
عبارة عن الترويج ولا يقصد منه الإذاك المعنى بحسب العرف وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل واحد وحالف  
ووافق على عرفه وإذا وقع الطلاق بالالفاظ المحصفة ولوم عالم كأمروان لم تكن متعارفة كما هو ظاهر  
الملاحقهم فيما يصح الكاح من العوام بالمحصة المتعارفة بالأولى والله تعالى أعلم **(تنبيه)** علم عاقر زلة  
حوار العقد بلفظ أزوجت بهمز في أوله خلافاً لما ذكره السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين عن  
شيخه من عدم الجواز مع إلابه لم يحمده كتب الغة فكان يخرى بقاوغلا **قوله** احتراماً للقروج) أى لخطر  
أمرها وشبهه حرمها فلا يصح العقد عليها إلا بلفظ صريح أو كناية **قوله** (سماع كل) أى ولو حكما كالكتاب إلى  
غائبة لا نقره فأنه مقام الطلب كأمروان في الفسخ بنقد الكاح من الآخر إذا كانت له اشارة صلوته  
**قوله** ليحقق رضاءها) أى يصدر منها ما مان شأنه أن يدل على الرضاء الحقيقة الرضاء غير مشروطة في الكاح  
لتصريح الأكرام والهلز رضى وذكر السيد أبو السعود أن الرضاء شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل  
لذلك بما صرح به القهستاني في المهر من فساد العقد إذا كان الأكرام من جهتها أو قول فيه نظر فإنه ذكر في  
الثقابة أن في الكاح الفساد لا يجب بشئ إن لم يرضاها وان وطئها وجب مهر المثل فقال القهستاني عند قوله

وأما الطلاق فيقع بها  
قضاء كافي أوائل  
الاشياء (ولا يتعام)  
إحتراماً للقروج (وشرط  
سماع كل من العاقدين  
لفظ الآخر) ليحقق  
رضاهما

في النكاح الفساد أي الباطل كالنكاح المأخوذ أو المؤقت أو الكراه من جهته الخ فتقوله من جهتها  
معناه أنها إذا أكرهت الزوج على التزوج بها لا يجب له عليه شيء لأن الكراه من جهتها فكأن في حكم  
الباطل لا باطلا حقيقة وليس معناه أن أحداً أكرهها على التزوج وتقدر هذه المسئلة ما قاله في كتاب الكراه  
من أنه لو أكره على طلاق زوجته قبل الدخول بها لم ينفك لغيره ويرجع به على المكره أن كان المكره  
أجنبياً ولو كانت الزوجة هي التي أكرهته على الطلاق لم يجب لها شيء نص عليه القهستاني هناك أيضاً وأما  
ما ذكر من أن نكاح المكره صحيح أن كل هو الرجل وإن كان هو المرأة فهو فسد فلم أر من ذكره وإن أوجهم كلام  
القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطلقة في أن نكاح المكره صحيح كطلاقه وعقده مما يصح مع الهزل ولفظ  
المكره شامل للرجل والمرأة فمن ادعى التخصيص فعليه إثباته بالنقل الصريح ثم فرقوا بين رجل والمرأة في  
الاكراه على الزنا في أحدي الروايتين ثم رأيت في كراما لكافي لما تم التهميد ما هو صريح في الجواز قوله  
قال ولو أكرهت على أن تزوجه طائف ومهر مثلها عشرة آلاف تزوجها أو لياها مكرهين فالتكاح جائز  
ويقول القاضي الزوج إن شئت أعملها مهر مثلها وهي امرأتان كان كفوا لهما والفرق بينهما لا شيء لهما  
الخ فانه في قوله بشرط حضور شاهدين أي يشهدان على العقد أما الشهاد على التوكيل بالنكاح فليست  
بشرط لصحة كذا قدمنا من العبر وأما ما نقلتها الأنبياء عند وجود التوكيل وفي الصيغة فلا الشهادته خاص  
بالنكاح لقول الاستيعابي وأما ما في العقود فتنبذ بغير شهود ولكن الأشهاد عليه مستحب لا لأنه اه  
وفي الواقعات أنه واجب في المداينات وأما الكتابة ففي عني المحيط يستحب أن يكتب المعلق كذا يشهد عليه  
صيانة عن التلحد كافي المداينة بخلاف سائر التصارات للرجحانها بما يذكر وقوعها اه وبني أن يكون  
النكاح كالنقل لأنه لا حرج فيه اه (نتيجه) أشار بقوله فيما هو ولا النكوسة بحجوه إلى ما ذكر في العبر  
هنا بقوله ولا يدين غير النكوسة عند الشاهدين لتنتفي الجاهلية فإن كانت حاضرة متتعبة كفي الاشارة إليها  
والاحتياط كشف وجهها فإن لم يروا شخصاً وسعوا كلامهما من الشبان كانت وحدها فيه جائز ولو سعى  
أخرى فلا لعدم زوال الجهالة وكذا إذا وكت التوقيع فهو على هذا اه أي إن رآها وكانت وحدها في  
البث يجوز أن يشهدوا عليها بالتوكيل لأنها حرة والا فلا احتمال أن الموكل المرأة الأخرى وليس معناه أنه  
لا يصح التوكيل بدون ذلك وأنه يصح العقد عند فضولي فيصحب بالاجازة بعده قولاً وفعلاً لما علمته نفاقاً فهم ثم  
قال في العبر وإن كانت غائبة ولم يسمعوا كلامهما من عقد لها أو كلفها فإن كان الشهود يعرفونها كفي ذكر  
اسمها إذا علموا أنه أرادها وإن لم يعرفوها لا يدين ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وحزب الخصاف النكاح مطلقاً  
حتى لو كتبه فقال يحضرتم ما زوجت نفسي من موكتي أو من امرأت جعلت أمرها بدي فله بصع عنده  
قال فاختص بالخصاف كان كبراً في العلم يجوز الاقتداء به وذكرنا كالمشتق في المتن في قال الخصاف  
اه قلت وفي التواريخ ما تمنع المضمرات أن الأول هو الصحيح وعليه الفتوى وكذا قال في العبر في فصل الموكل  
والفضولي أن المختار في المذهب خلاف ما قاله الخصاف وإن كان الخصاف كبراً اه وما ذكره في المرأة  
بحري مثله في الرجل في ثمانية قال الامام ابن الفضل أن كان الزوج حاضراً أمشراً البه حاز ولو غاباً فلا  
مأخذ كراهه واسم أبيه وجهه قال والاحتياط أن ينسب إلى النحلة أيضاً قيل له فإن كان القاتب معروفاً  
عند الشهود قال وإن كان معروفاً لا يدين إضافة الحق إليه وقد ذكرنا عن غيري الغائبة إذا ذكر اسمها  
لاخر وهي معروفة عند الشهود وعلم اليهود أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح اه والحاصل أن الغائبة لا يدين  
ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وإن كانت معروفة عند الشهود على قول ابن الفضل وعلى قول غيره يكفي ذكر  
اسمها إن كانت معروفة عندهم والا فلا وجه من صاحب الهداية في التخصيص وقال لأن المقصود من التسمية  
التعريف وقد حصل وأقر في الغنى والعبر على قول الخصاف يكفي مطلقاً ولا يخفى أنه إذا كان الشهود كثيرين  
لا يزم معرفة الكل بل إذا ذكر اسمها وعرفها اثنان منهم كفي والظاهر أن المراد بالعرفه أن يعرف أن المعقود  
عليها هي فلانة بنت فلان القلا في المعرفة شخصها وإن ذكر الاسم غير شرط بل المراد الاسم أو ما يسمونها

(و) شرط (حضور)

شاهدين

مطلب لتخصيص كبير

في العلم يجوز الاقتداء به

يقوم مقامه لما في الجبر لوجه بيته ولم يسهله ببتان لم يصح لهما بخلاف ما إذا كانت له بنت واحدة إلا إذا  
 سماها فغير اسمها ولم يشر إليها فإنه لا يصح كافي التمس اه وفيه من الشبهة أن كان الزوج ابنة واحدة  
 والقاتل ابن واحد فقال الزوجت ابنتي من ابنتي يجوز النكاح وان كان للقاتل ابنتان فسي أحدهما اسمه  
 صم الخ وفيه عن الخلاصة أن الزوجها أخوها فقال زوجت أخوتي ولم يسهل أجاز أن كانت له أخت واحدة  
 وانظر ما قدمناه عند قوله ولا النكوة مع قوله **(قوله حزن الخ)** قال في الضرر شرط في الشهود بالحرية والعقل  
 والبلوغ والإسلام فلا ينعقد بحضرة العبد والمجانين والصبيان والكفار في نكاح المسلمين لأنه لا ولاية لهؤلاء  
 ولا فرق في العبد بين القرن والمدر والمكاتب فلو عتق العبد أو بلغ الصبيان بعد النكاح لم يفسدوا وإن كان  
 معهم غيرهم وقت العقد بمن ينعقد بحضورهم جازت شهادتهم لأنهم أهل القبول وقد انعقد العقد بغيرهم  
 والأفلا كافي الخلاصة وغيرها **(قوله أوسو حزين)** كذا في التذوق قد نسيه المصنف فذكره الشارح ليدفع  
 إيهام اختصاصه الذي كوفي شهادة النكاح كأنه عليه الخبر الرمي **(قوله سامعين قولهم ماعا)** فلا ينعقد  
 بحضرة التائبين والأصميين وهو قول العامة وتخصير الزبلي الاعتقاد بحضرة التائبين دون الأصميين ضعف  
 زد في الفسخ والبحر وأجاب في التبرع يجعل التائبين على الصنائع السامعين واعترض بأنه حيث ذكر يكون محمل  
 وفاء لا خلاف ثم قال في التبرع ينبغي أن لا يختلف في انعقاده بالأصميين إذا كان كل من الزوج والزوجة  
 آخر من نكاحه كالأب لا ينعقد إلا بشارة حيث كانت معلومة اه قال في الفسخ ومن اشتراط السماع  
 ما قدمناه في السقوي بالكاتبين أنه لا بد من سماع الشهود بما في الكتاب المشتمل على الخطبة بأن تقرأ أمامه  
 عليهم أو سماعهم بالبراء عنه بأن يقول إن فلانا كتب إلى تخطي ثم تشهدهم أنهاز زوجته نفسها اه  
 لكن إذا كان الكتاب بلفظ الأمر بأن كتب زوجي نفسي سني لا يشترط سماع الشاهدين لما فيه بناء على  
 أن صيغة الأمر توكيل لأنه لا يشترط الأشهاد على التوكيل أما على القول بأنه يجب فيشترط كافي الضرر  
 وقد مناهه في مرسومه يخرج بقوله معاملا ومعما تفريقه بأن حضرا أحدهما العقد ثم تاب وأبى عند حضرة  
 الآخر أو سمع أحدهما فقط العقد فاعيد فمع الآخذون الأول أو سمع أحدهما الإيجاب والآخذون  
 ثم أعيد سمع كل واحد ما لم يسمع أو لأن في هذه الصور وجد عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان  
 كافي شرح النكاح **(قوله على الأصح)** راجع لقوله سامعين وقوله معا مقابل الأول القول بالاكتفاء بمجرد  
 حضورهما ومقابل الثاني ماعا أي يوسف من أنه إن اتحد المجلس جاز استحسانا كافي الفسخ **(قوله فاهمين الخ)**  
 قال في الضرر حزن في التيسير بأنه لو عقدت بحضرة هذين لم يفهما كلامهما لم يحز وصححه في الجوهره وقال في  
 الظهيرة والظاهر أنه يشترط فهمه أنه نكاح واختاره في الخاتمة فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لم يحسن  
 العربية ففقدوا بها والشهود لا يعرفونها اختلف المشايخ فيه والأصح أنه ينعقد اه فقد اختلف التعجب  
 في اشتراط الفهم اه وحمل في التبرع ما في الخلاصة على القول باشتراط الحضور بلا سماع ولا فهم أي  
 وهو خلاف الأصح كما هو وقع الرجعي بحمل القول بالاشتراط على اشتراط فهمه أنه عقد نكاح والقول  
 بعدمه على عدم اشتراط فهمه معاني الألفاظ بعد فهمه أن المراد عقد النكاح **(قوله لنكاح مسلمة)** فدل قوله  
 مسلمة احتراز عن نكاح النائمة فإنه لو تزوجها مسلم عند من صم كما يأتي لكنه هو من أمافه من الشروط  
 يشترط في أن نكحه الكفار أيضا مع أنها صم بغيرهم وإذا كانوا يدعون ذلك كسأني في بابه ولدفع ذلك قال  
 في الهداية ولا ينعقد نكاح المسلمين إلا بحضور شاهدين حزن الخ وقد يجب أن الكلام في نكاح المسلمين  
 يدلل أنه سمي نكاح الكافر فأعلى حدة ولما كان تزوج المسلم ذممة لا يشترط فيه إسلام الشاهدين  
 احتراز عنه بقوله لنكاح مسلمة **(قوله ولو فاسقين الخ)** أعلم أن النكاح له مكانة في الاعتقاد وحيث أظهر  
 فالأول ما ذكره والثاني إنما يكون عند الصالحين فلا يثبت في الإظهار إلا شهادة من تفصل شهادته في سائر  
 الأحكام كافي شرح الطحاوي فلذا انعقد بحضور الفاسقين والأعيان والمحدودين في قذف وإن لم يتوابعوا  
 العاقدين وإن لم يقبل أداؤهم عند القاضي كأنه قد انعقد بحضرة العدوين بحر **(قوله أوسو حزين في قذف)** أي  
 وقد تأبأ قال في التبرع وهذا الصلابة بدعته والألزم التكرار اه واعترض بأن المقصود من إطلاق المصنف الإشارة

(حزن) أوسو حزين  
 (مكلفين سامعين  
 قولهم ماعا) على الأصح  
 (فاهمين) أنه نكاح  
 على السبب بحر  
 (مسلمين لنكاح مسلمة  
 ولو فاسقين أوسو حزين  
 في قذف



طلب في عطف الخاص  
على العام

أو عيسى وأبني

الزوجهين أو ابني

أحدهما وإن لم يثبت

النكاح بهما (بالأبني

إن ادعى القرب

كأصح نكاح مسلم

نصفه عندنمين) ولو

مختلفين بينهما (وإن

لم يثبت) النكاح

(بهما مع انكراه)

والاصل عندنا أن كل

من ملك قبول النكاح

بولاية نفسه انعقد

بحضرة (أمر) الأب

(رحلان زوج صغيره

فرزوها عند رجل

أو امرأته) والحال

أن (الأب حاضر صم)

لأنه يحصل عقدا حكا

(والأول زوج بيته

الباقه) العاقلة (محضر

شاهد واحد جازان)

كانت ابنته (حاضرة)

لأنها تجعل عاقلة (والأ

لأصل أن الأمر

مضى حضر جعل مباشر

ثم انعقد

(١) قوله لا يكون العقد

ناقضا الذي يفيد كل

من عبارة الجوى شارح

الكذب وأدى السوء في

حاشية مسكن والمخفي

هذا الحل وردع المحبة

لأعدم النفاذ وهو الذي

بقضيه قضيد النقل إلى

التي خلاف الشافعي في الفاسق العلق والحديد قبل التوبة أما المستور والمحدود التائب فلا خلاف فيه فهما كما  
في شرح الجميع والحقائق وأيضا فالحدود وأخص مطلقا من الفاسق وذكر الأخص بعد الأعم وأوقع في أقص  
الكلام على أنهم صرحوا به إذ اذ هو بل الخاص العام راديه ما عدا الخاص لكن في المعنى أن عطف الخاص  
على العام مما يقرب منه الواو وحتى لكن الفقهاء ينسحبون في عطفه بأولت وصرح بعضهم بجواز بشرط أو كما  
في حديث ومن كانت هجرته إلى الدنيا فصحبها أو امرأته ينكحها (قوله أو امرأته) كذا في الهداية والكفر  
والوقاية والمختار والإصلاح والجوفور ونشر النفاذ والغنى والخلاصة وهو مخالف لقوله في الحاشية ولا تقبل  
شهادة الأعمى عندنا لأنه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والأشارة إليهما فلا يكون كلاً منهما دفلاً  
بنعقد النكاح بحضرة اهـ والمختار ما عله الأكثر ونوح (قوله وإن لم يثبت النكاح بهما) أي بالابن  
أي شهادتهما قوله بالابن بدل من الصغير المجرور في نسخة لهما أي لزوجين وقد أشار إلى ما قد ناسم  
الفرق بين حكم انعقاد وحكم الظاهر أي بنعقد النكاح بشهادتهما وإن لم يثبت بهما عند التعبد وليس  
هذا أصحاً بالابن كما قدمناه (قوله إن ادعى القرب) أي لو كانا ابنيهما وإنهما وحدهما فادعى أحدهما  
النكاح وبحدادهما لا تقبل شهادتهما في المدعى بل تقبل عليه ولو كانا ابنيهما لا تقبل شهادتهما المدعى  
ولاعله لأنها لا تخلو عن شهادتهما لأصلهما وكذا لو كان أحدهما ابناً والآخر ابنه لاصل أصلاً كما في الضر  
(قوله كأصح إلخ) لأن الشهادة أخص من طرقت النكاح لنفسه من إثبات حاشية التفتة عليها فغلب الجز  
الادعى لا يثبتون تلك المهر لعله لأن وجوب المال لا يشترط فيه الشهادة كالبيع وغيره ولذا في شهادته على  
مثله ولو لا يثبت عليه وهذا عندهما وقال محمد بن زفر لا يصح وتعمد في الغنى وغيره وأراد التمسك بالكفاية كافي  
القهستاني قال خرج غير الكفاية كفاية في فصل المهرات ودخل الحرية الكفاية وإن كرمته كما حاق  
دار الحرب كاذ كرمه الشارح في عمرات شرى الملقى اهـ (قوله ولو مختلفين بينهما) كالأول أو امرأتين وهي  
يهوديه وشمل إطلاقه الذين غير الكفاية كجوسين والظاهر أنه احتج بهما عن الحرية لقول الزبي  
ولذا في شهادته على مثله فأذا كان شهادة أخرى على التقى لا تقبل والمستأمن حرى فأفاده السوء (قوله  
مع انكراه) أي إنكار المسلم العقد على المسماة عند انكارها فيقول عندهما مطلقاً قال محمدان قال كان معنا  
سلمان وقت العقد قبل والأول ادعى هذا الخلاف لولا أسما وأد ينهر (قوله والاصل عندنا إلخ) عبارة التهر قال  
الاسيبي والاصل أن كل من صلح أن يكون ولياً فله ولاية نفسه صلح أن يكون شاهداً فيه وقولنا ولاية نفسه  
لإخراج المكتاتب فإنه وإن كانت زوج أمته لكن لا ولاية بنفسه بل بتأليفه من المولى اهـ وهذا يقتضي  
عدم انعقاد المحجور عليه ولم أره اهـ (قوله أمر الأب رجل) أي وكله والصغير البلوغ صغيره ملاب والمستتر في  
زوجها الرجل المأمور وكونه رجلاً مثلاً فلو كان امرأة صلح لأن اشتراط أن يكون معه رجلان أو رجل وامرأة  
كما أفاده الضر (قوله لأنه يجعل عاقداً حكا) لأن الوكيل في النكاح صغيره مع نقل عبارة الوكيل فإذا كان  
الوكيل حاضراً كان مباشر إلا أن العبارة تنقل التهر وهو في المجلس وليس المباشر في هذا بخلاف ما إذا كان غائباً  
لأن المباشر ما خوذ في مفهومه الحضور فظهر أننا نزال الحاضر مباشر جبري فاندفع ما أورد في الهامة من أنه  
تكلف غير محتاج إلى فان الأب يصلي شاهداً فلا حاجة إلى اعتبار مباشر الأفي مسئلة الباقه فتعطل نصاً  
وتعمد في الضر (قوله والألا) أي وإن لم يكن حاضر الأصح لأن انتقال العبارة إليه حال عدم الحضور لا يصير  
به مباشر (قوله ولو زوج بيته الباقه العاقلة) كونهما بنته غير فأنها ولو وكلت رجلاً غيره فكذلك كافي  
الهدية وقيد الباقه لأنها لو كانت صغيرة لا يكون الوكيل شاهداً لأن العقد لا يمكن نقله إليها بغير العاقلة لأن  
المحونة كالصغيرة أفاده ط (قوله لأنها تجعل عاقلة) لأن انتقال عبارة الوكيل المأهول في المجلس فكانت  
مباشرة ضرورة لأنه لا يمكن جعلها شاهدة على نفسها (قوله والألا) أي وإن لم تكن حاضرة (١) لا يكون  
العقد نافذاً بل موقوف على إجازتها كافي الجوى لأنه لا يكون أدنى حال من الفضولي وعقد الفضولي ليس باطل  
ط عن أبي السوء (قوله جعل مباشر) لأنه إذا كان في المجلس تنقل العبارة إليه كما قدمناه (قوله ثم انعقد

شهادة المأمور) يعنى عند التواجد واداء الاظهار امان من حيث الاعتقاد الذى الكلام فيه مقصور مطلقا  
 كالأجنبي وأشار الى أنه يجوز له أن يشهد إذا تولى العقود من الزوج وانكرت ورثته كما يحكى عن الصنفين قال  
 وينبغى أن يترك العقد لا غير فيقول هذه متكوته وكذلك قالوا فى الآخر من أذا زواها ختمها ثم أراد أن  
 يشهد على النكاح ينبغي أن يقول هذه متكوته بحج عن التخيير (قوله ثلاثا يشهد على فعل نفسه) برده على  
 شهادة نحو القاتنى والقاسم لأنه يقبل مع يمينه أنه فعله ثم ثلاثا لا يجوز أن يشهد أن العقد انما لم يفعل العاقد  
 فشهاده على فعل نفسه شهادة على أنه هو الذى أكره موجب العقد فلتعريف خلاف القاتنى والقاسم لأن فعلهما  
 غير ملزم أما القاتنى فظاهر وأما القاسم فلما فى شهادات الرأية من أن وجه القبول أن المال لا يثبت القسمة  
 بل بالتراضى أو باستعمال القرعة ثم التراضى عليه اه فافهم (قوله ولو زوج المولى عبده) أى أو أمته  
 كفى الفسخ وقوله بحضرة أى العبد وقوله وواحد لمخر عطا على هذا الضمير وقوله يجوز على الظاهر ذكره  
 فى التبر ونقله السيد أبو السعود عن الدراية فيما لو زوج أمته ولا فرق بينهما وبين العبد وذكر فى الجواب أنه  
 رجع فى الفسخ بان مباشرة السبيل فكالجبر عنهما فى الزوج سبطا والاصح في مسئلة وكيفية أى فيها  
 لو زوج وكيل السيد العبد بحضرة مع آخر فإنه لا يصح (قوله صح) وقيل لا يصح لانتقاله الى السيد لان  
 العبد وكيل عنه قال فى الفسخ الاصح الجواز بتاعى منع كونهما أى العبد والامة وكيلان لأن الأذن فكل  
 الجبر عنهما فمصر فان بعدوا باهتة بالامتنان النيابة (قوله والفرق لا يخفى) هو ما ذكرناه من الفسخ من  
 أن مباشرة السيد العبد ليس فكالمصر عن العبد فى الزوج فلا ينتقل العقد اليه بل يبقى السيد هو العاقد  
 ولا يصح شاهد بخلاف أنه فيه فان العبد ممنوع عن النكاح لحق السيد لعدم أهليته فبالأذن يصير أصيلا  
 لا تامثلا ينتقل العقد الى السيد ويصح شاهد افع بحضرة (قوله ما يمل المولى عبده) أى بعد قول  
 الآخر زوجت أو لم لان قول الآخر ذلك يكون إيجابا لخصا على القول الأول قلت وسماء موجبا نظرا الى  
 الصورة (قوله لا زوجتني استخبار) المسئلة من الخيانة وتقدم أنه لو صح بالاستفهام فقال هل أعطيتها  
 فقال أعطيتها وكان المجلس للنكاح ينقذه هذا أولى بالاعتقاد فاما أن يكون فى المسئلة روايتان أو يحمل  
 هذا على أن المجلس ليس لعقد النكاح وقال فى كافى الحاشية كذا قال رجل لاسرا أمرا زوجتك كذا أمرا  
 فقالت قد فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجت وليس يحتاج فى هذا الى أن يقول الزوج قد قبلت وكذلك إذا  
 قال قد خطبتك الى نفسى بالث درهم فقالت قد تزوجت نفسى هذا كله ما إذا كان عليه شهود لان  
 هذا كلام الناس وليس بقياس اه رضى (قوله لأنه توكل) أى فيكون كلام الثانى قائما مقام الطرفين  
 وقبل أنه لا يجب وموافقه ط (قوله لم يصح) لان الغاية بشرط ذكر اسمها واسم أبها وحدها وتقدم أنه  
 إذا عرفها بالشهود يكفي ذكر اسمها فقط خلافا لابن الفضل وعندنا خلاف مبنى مطلقا والظاهر أنه فى  
 مسئلتنا لا يصح عند الكل لان ذكر الاسم وحده لا يضر فها من المراد الى غير بخلاف ذكر الاسم منسوبا  
 الى أب آخر فإن فاطمة بنت أحمد لا تصح على فاطمة بنت محمد تامل وكذا يقال فيما لو غلط فى اسمها (قوله لا  
 إذا كانت حاضرة الخ) راجع الى المسئلة التى فاتها لو كانت مشارا المولى غلط فى اسم أبها واسمها لا يضر  
 لان تعريف الإشارة للحسية أقوى من التسمية فى التسمية من الاشتراك العارض فتلقوا التسمية عندها  
 كما لو قال أقدمت زيدا هذا فإذا هو عروفاه يصح (قوله ولولا بقاء الخ) أى بان كان اسم الكبرى مثل عائشة  
 والصغرى فاطمة فقال زوجت بتي فاطمة وقبل ضم العقد عليهما وان كانت عائشة فى المراء وهذا إذا لم  
 يصفاها الكبرى أما لو قال زوجت بتي الكبرى فاطمة فى الواحدة يجب أن لا ينقد العقد على إحداها  
 لأنه ليس لها بنة كبرى بهذا الاسم اه ونحوه فى الفسخ عن الخيانة ولا تنفع التسمية هنا ولا معرفة الشهود  
 بعد صرف اللفظ عن المراد كقولنا نطلب هذا ما فى الحر عن الظهير يقول أبى الصغرى لاى الصغرى زوجت  
 ابنتي ولم زعمها فقال أبى الصغرى قبلت يقع النكاح ولا به هو الصحيح ويجب أن يحتاط فيه فيقول قلت  
 لابنتي اه وقال فى الفسخ بعد أن ذكر المسئلة بالفارسية يجوز النكاح على الأب وان جرى بينهما فمعدومات  
 النكاح لابن هو المختار لان الأب أسأفه الى نفسه بخلاف ما لو قال أبى الصغرى زوجت بتي من ابنتك فقال أبى

شهادة المأمور إذا لم يذكر  
 أنه عقده ثلاثا يشهد على  
 فعل نفسه ولو زوج  
 للمولى عبده البالغ  
 بحضرة وواحد لم يجر  
 على الظاهر ولو أذن له  
 فعد بحضرة للمولى  
 ورجل صم والفرق  
 لا يخفى (ولو قال رجل  
 لا خير زوجتني ابتك  
 فقال الآخر زوجت  
 أو قال نعم بحجابه  
 لم يكن نكاحا ما يقبل  
 الموجب عبده قبلت  
 لان زوجتني استخبار  
 وليس بعقد بخلاف  
 زوجتني لأنه توكل  
 غلط وكلها بالنكاح  
 فى اسم أبها بقدير  
 حضورها لم يصح  
 للمهالة وكذا لو غلط فى  
 اسم بنته الا إذا كانت  
 حاضرة وأشار المولى بصم  
 ولولا بقاء أراد تزويج  
 الكبرى فغلط فسمها  
 باسم الصغرى

الان قلت ولم يقل لاني يجوز النكاح الان لاضافة المزوج النكاح الى الان يقين وقول القابل قلت جواب  
 له والجواب بتقدم الاول فصار كالجواب قلت لاني اه قلت به يعلم بالاولى حكم ما يكره وقوعه حيث يقول زوج  
 يتنكح لاني فيقول له زوجتك فيقول الاول قلت فقع العقد بالان والناس عندهما قول وقد سئل عنه فاجبت  
 بذلك وبه لا يمكن الاب تنكحها وعقد الان بانها لم تها على الان مؤداؤه ما يقع كثيرا فينا حيث يقول  
 زوجتي يتنكح لاني فيقول زوجتك فان قال الاول قلت انعقد النكاح بنفسه والام بتقدم اصلا ولا لانه  
 كما ان في بعض الحيرة وبقي ما اذا قال زوج ابنتك من ابني فقال وجهها ابنتك وزوجها ابنتك فصيح الان بخلاف  
 ما مر عن الظهيرية لانه ليس فيه الاخطئة اما هنا فقوله زوج ابنتك من ابني توكل حتى لم يخج بعد ما  
 قول فمصرقول الآخر وجهها لانه معناه زوجها ابنتك لا حلال ولا فرق في العرف بين زوجتها ابنتها ووجهها كذا  
 حرره في الفتاوى الخيرية والظاهر انه لو قال زوجتك لا يصح لاحدا لان قال الاخر قلت فصيح وبقي ايضا  
 قوله لم زوجتك بنى لانك فيقول قلت ويظهر لي انه سجد لابن اسنانا التزوج اليه وقول اني البنت لانك  
 بمعناه لاجل ابنتك فلا يغير ذلك القول الاخر قلت لاني لا يشهد انما لم قال اعطيتك بنى لانك فيقول  
 قلت فالتظاهر انه سجد لابن لان قوله اعطيتك بنى لانك معناه في العرف اعطيتك بنى زوجة لانك  
 وهذا المعنى وان كان هو المراد غير من قوله لم زوجتك بنى لانك لكنه لا يسجد اللفظ كما علب والنسب وحدها  
 لا تنفع كما مر والله سبحانه اعلم واما ما في الحيرة فيمن خطب لا يتنكح اخيه فقال اوه زوجتك بنى فلا  
 لا ينكح وقال الاخر زوجت انا لا ينكح لان التزوج غير التزوج اعقبه نظير لم ينكح لان يقول اني البنت  
 زوجتك بكاف الخطاب ولا يدل كونه عن البنت حتى لو كان اجنيا عنها انعقد النكاح به بل هو اولى بالاعتقاد  
 له من المسئلة المارة عن الظهيرية لحصول الاضافة له في الاحباب والقول بخلاف ما في الظهيرية وهو يكون مصدر  
 زوجتك التزوج ومصدر زوجت التزوج لا يظهر وجهه الا بالانكاح في الاحباب والقبول فضلا عن  
 اتحاد الصفة فالقول زوجتك فقال قلت اوه زوجت جاز فاما **(قوله)** صم الخ في الفتح عن الفتاوى قيل لا  
 يصح وان قيل عن الزوج انسان واحد لانه نكاح بغير شهود لان القوم كلهم خاطبون من تكلم ومن لان  
 التعارف هكذا ان تكلم واحد وسكت القانون والخاطب لا يصير شاهدا وقيل صم وهو الصم وعلم الفتوى  
 لانه لا ضرورة في جعل الكل خاليا فيجعل التكلم فقط والباقي شهود اه ونقل بعد في البحر عن الخلاصة ان  
 المختار عدم الجواز اه ولا يخفى ان لفظ الفتوى أكد لفظا الصم ووفق بعضهم بحمل ما في الخلاصة على  
 ما اذا لوا جعلا واقول سافه قول الخلاصة وقيل واحد من القوم مثله ما مر عن الفتح وان قيل عن الزوج  
 انسان واحد فافهم **(قوله)** لم يكن له الامر الخ ذكر الشارح في آداب الامر بالبدن كنهها على ان امرها يدها  
 صم اه لكن ذكر في البحر اه ان هذا الواجب انما انفعالت زوجت نفسى على ان امرى يدها اطلق  
 نفسى كذا ويدعى الى اطلاق فقال قلت وقع الطلاق وصار الامر بيدها ما لو بدأ هو لا تطلق ولا يصير الامر  
 بيدها **(قوله)** لاني الخ اى للوك **(قوله)** ولها الاقل اى اذا اختار الفسخ فلان كان المسمى اقل من مهر  
 مثلها فهو لها المهر رضى فكانت مسقة ما زاد عن مهر المثل وان كان مهر المثل اقل فهو لها الزيادة  
 عليه لم تنزح الا بالنسبة في ضمن العقد فانفسد العقد فسد ما في ضمنه ولما كان العقد هتافا فلو قال نسدا  
 اجاب بقوله لان الموقوف كالفاسد اقله الرضى وبه يظهر ان المراد بالمسمى ما ساء مالوك لهما لهما ما ساء مالوك  
 لو قيل فانه لا وجهه فافهم **(قوله)** قتل يكفر لانه اعتقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم الغيب قال في  
 الشرائع خاتمة وفي الجفد ذكر في المقطع انه لا يكفر لان الاشياء تعرض على روح النبي صلى الله عليه وسلم وان  
 الرسل يعرفون بعض الغيب قال تعالى عالم الغيب فلا تظهر على غيبه احد الا من ارضى من رسول اه قلت  
 بل ذكروا في كتب العقائد ان من جعله كرامات الاولياء الاطلاع على بعض الغيبات ودعوى المعترضة  
 المستدلين بهذه الآية على نفيها بان المراد الاظهار بلا واسطة والمراد من الرسول الملقا اى لا يظهر على غيبه  
 بلا واسطة الا الملائكة اما النبي والاولياء فيظهرهم عليه بلا واسطة للملك او غير وقد بسطنا الكلام على هذا المسئلة

صم لصغرى خاتمة (ولو  
 بعث) مر بدالكاح  
 (اقواما القليلة فزوجها  
 الاب) او الولي يحضرهم  
 صم فيصير التكلم فقط  
 خاليا والباقي شهودا  
 يقى فتح (فزوج) قال  
 زوجي ابتسك على ان  
 امرها يدها لم يكن له  
 الامر لانه تفويض قبل  
 النكاح وبه بان زوجة  
 فلاه بكذا فزاد الوكيل  
 في المهر بنفسه فالزم  
 يعلم حتى دخل بنى الخ  
 بين اجازته وقبضه ولها  
 الاقل من المسمى ومهر  
 المثل لان الموقوف  
 كالفاسد \* تروج  
 بهادة الله ورسوله  
 يحجز بل قيل يكفر والله  
 اعلم

فربما كانت المسماة من اللحم الهندى لصغر سيدنا خالد التقى بندى فراجعها فان فيها فوائد نفيسة والله

تعالى أعلم

(فصل فى المحرمات)

شروع فى بيان شرط النكاح أضاف ان منه كون المرأة حرة لا تنصير بحلاله وأقر بفصل على حدة لكثرة شعبه  
بحر (قوله قرابة) كفر وعدهم بناته وبنات أولاده وان سفن وأصوله وهم أمهاته وأمهات أمهاته وآبائه وان  
علون وفروع أبويه وان نزلن فحرم بنات الأخوة والأخوات وبنات أولاد الأخوة والأخوات وان نزلن وفروع  
أجداده وجداته سبطن واحد قلها هذا يحرم العمات والخالات ويحل بنات العمات والأعمام والخالات والأخوات  
فتح (قوله مصاهرة) كفر وعدهم نساءه المخلولين بهن وان نزلن وأمهات الزوجات وجداتهن بعقد صحيح وان علون  
وان لم يخل بالزوجات ومحرم موطوات آباته وأجداده وان علوا ولو برتأوا للعقودات لهم عليهم بعقد صحيح  
وموطوات آبنائهم وآباء أولاده وان سفوا ولو برتأوا للعقودات لهم عليهم بعقد صحيح فتح وكذا المقلات أو  
المولودات بشهوة لأصوله وأفرعاه ومن قبل أولس أصولهن وأفرعهن (قوله رضاع) فحرمه ما حرم من  
النسب إلا ما استثنى كسبا فى بابه وهذه الثلاثة محرمة على التائب (قوله جمع) أى بين المحارم كاختن  
ونحوهما أو بين الاختينات زيادة على أربع (قوله ملك) كنكاح السيد أمته والسيدة عبدها فغيره وعبد  
الملك بالتنافى أى لأن الملكية تنافى الملوكة كسبا فى بابه وشمل ملكه لبعضها أو ملكها لبعضه (قوله  
شركة) عبارة الفتح عدم الدين السماوى كالطوبسية والمشاركة وتشمل أيضا الرتبة ونافية الصانع تعالى  
(قوله ادخال أمته على حرة) أدخله إلى فى حرمة الجمع فقال حرمة الجمع بين الحرمة والامة والحرمة متقدمة  
وهو الانبى بحر أى بالضبط وتقبل الأقسام وكذا فعل فى الفتح لكن الأولى أن يقال والحرمة غير متأخر ليشمل  
ما لو تزوجها فى عقد واحد وفى الزبلى صح نكاح الحرمة وبطل نكاح الامة (قوله ونحو) زاد فى شرحه على  
المتقى اثنين آخرين أى ضابط حال قلت وفى من المحرمات الخفى المشكل لجواز ذكره وبالجنية وإنسان الماء  
لاختلاف الجنس اه قلت وكأنته استغنى هنا عن ذكرهما بما تقدمه أول النكاح ويراد خامس سيد كره فى بابه  
وهو حرمة العان وقد تعلق السبعة مع خمسة الزيادة بقوله

أنواع تحريم النكاح سبع • فسرابة ملك رضاع جمع  
كذلك شرك نساء المصاهرة • وأمه عن حرة مؤخره  
وزيد خمسة أمته باليان • تطلقه لها ثلاثا واللعان  
تعلق بحق غير من نكاح • أو عدة خونة بلا انصاح  
وأخر الكل اختلاف الجنس • كل من والماتى لنوع الانس

(قوله حرم على المتزوج) أى من بدالتزوج وقوله ذكر إذا كان أو أنى بيان لفائدة إرجاع الضمير إلى المتزوج الشامل  
لهما إلا إلى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الأنثى إلا ما يختص بأحد الطرفين بدليله فالمراد أن  
الرجل كل يحرم عليه تزوج أمه وأفرعه كذلك يحرم على المرأة تزوج أمه وأفرعها ولا يحرم عليه تزوج بنت  
أخيه يحرم على تزوج ابن أخيه وهكذا فى خفى جانب المرأة تطهير ما يؤخذ فى جانب الرجل لأعنه وهذا معنى  
قوله فى المنع كل يحرم على الرجل أن يتزوج من ذكر يحرم على المرأة أن تتزوج من أنثى من ذكر اه فلا يقال أنه  
يلزم أن يصير المعنى يحرم على المرأة أن تتزوج بنت أخيه إلا أن تطهير بنت الأخ فى جانب الرجل ابن الأخ فى جانب  
للرأة ولأرد أيضا أنه يلزم من حرمة تزوج الرجل بأصله كأمه صرمة تزوجها بفرعها لأن التصريح بالانزاع غير  
معيب فافهم (قوله علوا وزل) نشر على ترتيب ألف وتفكيك الضمائر وإظهار المراد يقع فى الكلام النصيب  
فافهم (قوله وأخته) عطف على بنت لاعلى أخيه بقرينة قوله وبنتا الكنى محذور بالنظر للشرع مرفوع  
بالنظر لثمن ح لان للمضاف وهو نكاح الداخل على قوله أصله من كلام الشارح (قوله ولو من زنا)  
أى بان زنى الزانى بسكر ويمسكها حتى تلد بنتا بحر عن الفتح قال الحانوفى ولا يتصور مسكها وبنتا

(فصل فى المحرمات)

أسباب التحريم أنواع  
قرابة مصاهرة رضاع  
جمع ملك شرك ادخال  
أمة على حرة ففى سبعة  
ذكرها للمصنف بهذا  
الترتيب وبني التعليل  
ثلاثا وتعلق حتى الغبر  
بنكاح أو عدة كرها  
فى الرجعة (حرم) على  
المتزوج ذكرًا كان أو  
أنثى نكاح (أصله  
وفرعه) علوا وزل  
(وبنت أخيه وأخته  
وبنتها) ولو من زنا (وعنه  
وأنثاه

من الزنا الا انك لا تعلم كون الوليمة الامه اى لانه لم يحكم بحتمل أن غيره فيهم العدم الفرائض التاني  
 في ذلك الاحتفال قال ح قوله وليس زنا تعمير بالنظر الى كل ما قبله اى لا فرق في أصله أو فرعه أو أخته ان يكون  
 من الزنا أو لا وكذا اذا كانت له أخته من الزنا بنت من النكاح أو من النكاح بنت من الزنا وعلى قياسه قوله  
 وبنتها وعمته ونحوه اى أخته من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت  
 من الزنا وكذا لو من النكاح له أخته من الزنا أو من الزنا له أخته من النكاح أو من الزنا له أخته من الزنا وكذا  
 أم من النكاح لها أخته من الزنا أو من الزنا لها أخته من النكاح أو من الزنا لها أخته من النكاح أو من الزنا لها أخته من النكاح  
 فكان ينبغي أن يؤخر التعمير عن قوله ونحوه اه قلنا لكن ما ذكره الشارح أحوا لانه اقتصر على  
 ما رآه منقولاً في البحر عن الفتح حيث قال ويحل في البنت بنت من الزنا نعم عليه بصرح النص لانها بنت  
 لفة والخطاب انما هو باللغة العربية ما لم يثبت عقل كلفظ الصلاة ونحوه فصدور منقول لا شرعاً وكذا أخته من  
 الزنا وبنت أخيه وبنت أخته وأبنته منه اه فلو أخر التعمير عن الكل كان غير مبدى في اتباع النقل على أن  
 ما ذكره في البحر هنا مخالف لما ذكره نفسه في كتاب الرضا من أن البنت من الزنا لا تحرم على عم الزاني ونحوه  
 لانها بنت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة وأما انصرم على أبيه الزاني وأولاده فلا اعتبار بالجزئية ولا  
 جزئية بينهما وبين العم والحال هو مثله في الفتح هنا عن الجنين وسنذكر عبارة الجنين قريباً فافهم (تبيينه) و  
 ذكر في العم أنه دخل بنت الملاعة أيضاً فلها حكم البنت هنا لأنه يسيل من أن يكذب نفسه ويدعيها  
 فثبت نسبها منه كافي الفتح قال وقد متنا في باب المصروف عن المهر أجب أن ولد أم الولد الذي نفاه لا يجوز دفع الزكاة  
 اليه ومقتضاه ثبوت النسبة فيما بيني على الاحتساب لم لا يجوز لولده أن يتزوجها لانها أخته احتساباً ولو توقف على  
 نقل ويمكن أن يقال في بنت الملاعة انها تحرم باعتبار أنها باربية وقد دخل بأهلها لا تكلف في الفتح لا ينبغي  
 اتى لكن ثبوت اللعان لا يتوقف على الدخول بأهلها وحشده فلا يلزم أن تكون ربيته نهر (قوله فيمنه  
 السبعة الخ) لكن اختلف في وجوب حرمة الحداث وبنت السنوات فضل وضع المقتول حقيقة لان الأم في الامة  
 الأصل والبنت الفرع فكون الأسم جنت من قبيل المشك وقيل بعموم المجاز وقيل بدلالة النص والكل  
 صحيح وقامه في البحر وأما أن حرمة البنت من الزنا بصرح النص المذكور كما تقدم (قوله لو يدخل عمه  
 وحده) اى في قول المتن وعمته كدخلت في قوة تعالى وعما نكح ومثله قوله ونحوها كافي الز بليح (قوله  
 الانشاء وغيره) لا يختص هذا التعمير بالعمة والنحوه فان جميع ما تقدم سوى الأصل والفرع كذلك كما أفاده  
 الملاحق لكن فائدة النص بصرح به هنا للتنبيه على مخالفة ما بعد كاتعرفه فافهم (قوله وأما عمه أمه الخ) قال  
 في النهرو وأما عمه (١) ونحوه الخ فان كانت العمه القرى لأمه لا تحرم والاحرم وان كانت الحلة القرى لآبيه  
 لا تحرم والاحرم لان أمه العمه حشده يكون زوج أم آبه فعمته أخته زوج الحلة أم الأب أو أخته زوج الأم  
 لا تحرم فأخت زوج الحلة الأولى وأم الحلة القرى تكون أمراً الحدة إلى الأم فأختها أخت أم آباء الأم  
 وأخت أمراً الحلة لا تحرم هو المراد من قوله لانه أن تكون العمه أخته لآبه أم احترازاً عما إذا كانت أخته  
 أمه لآب أو لآب وأم فان عمته العمه لا تحل لآبها تكون أخت الحدة إلى الأب والمراد من قوله وإن كانت الحلة  
 القرى لآبه أن تكون أخته أمه لآبها احترازاً عما إذا كانت أختها لآبها أو شقيقة فإن عمته الحلة الحلة تكون  
 أخته حده أم أم فلا تحل وكان الشارح ففهم من قول التهر لا معوقه لآبه أن الضمير هو ما راجع الى مريد  
 النكاح كما هو المتبادر منه فقال ما قال وليس كذلك لما علمته فكان عليه أن يقول وأما عمه العمه لأم ونحوه الخ  
 لآب ويمكن تصحيح كلامه بأن تعدد العمه القرى يكون أخت الحلة لآبه أو الحلة القرى يكون أخت الحلة لآبها  
 كما أوضحه المحقق وأما على إطلاقه فغير صحيح (قوله بنت زوج جده الموطوءة) اى سواء كانت في حجره أو كنفه  
 ونفقه أو ولده أو كز الحرف الأخر يخرج عن العادة أو ذكره لشيخه عليهم كافي البحر واحترازاً للموطوءة وعن  
 غيره فلا تحرم بنتها بغير العقد وقول ح عن الهندية أن الحلقية لا توضع لا تقوم مقام الوطء في حجر بنتها اه  
 قلت لكن في الجنين عن أجناس الناطق قال في نوادي أبي يوسف ان دخلها في صوم رمضان وأحال احرامه

فهذه السبعة كورة  
 فإية حرمت عليكم  
 أمهاتهم ومنخل عمه  
 جده وجدته ونحوها  
 الأشقاء وغيرهن وأما  
 عمه عمه ونحوه الخ  
 أبيه خلال كنت عمه  
 وعمته ونحوه ونحوه  
 لقوله تعالى وأحل لكم  
 ما وراء ذلك (د) حرم  
 بالمصاهرة (نبت زوجته  
 الموطوءة

(١) قوله ونحوه الخ  
 شاعروا روج امرأتين  
 احلها كلهم والاخرى  
 فاطمة وقوله من كلهم  
 حرام ومن فاطمة رجة  
 وزينب وقاطمة بنت  
 أخرى اسمها مريم من غير  
 عمرو وولادة ولما سمه  
 بكر فز بن عمه بكر لآب  
 وأم ومريم حاتنه لأم  
 وحوادثه لآب فلو كان  
 زينب ومريم حاتنه  
 على بكر لآبها أخته حده  
 فاطمة ولو كان لحوادثه  
 محل لآبها أخته كلهم  
 وامرأه جداه من خط  
 الشيخ محمد العباسي  
 رجه الله

وأمر زوجته) وجداها  
مطلقا مجرد العقد  
الصحيح (وإن لم يوطأ)  
الزوج قبل تفرق  
وطأ الامهات يحرم  
البنات ونكاح البنات  
يحرم الامهات ويدخل  
بنات الرتبة والرب  
وفي الكشاف والامس  
ونحوه كالقول عند  
أبي حنيفة وأقر المصنف  
(فزوج أمه وفروعه  
مطلقا) ولو بعد ادخل  
بها أولا وأما بنت زوجة  
أبيه وأبنة خلال (و)  
حرم (الكل) جماس  
تحرر عنه نسبا ومصاهرة  
(رضاعا) الاما استثنى في  
بابه فروع مغلطة  
فقال طلق امرأته  
تطلقين ولها منهن  
فاعتدت فتكحت صغيرا  
فارضعته فحرمت عليه  
فتكحت آخر فدخل  
بها فابتهل فهل تعود  
للادول

لم يجعله أن يتزوج بنتها وقال محمد بن علي بن الزوج لم يجعل والمشاخي كان لها نصف المهر اه وظاهر أنه  
الخلاص في الخلق الفاسدة أما العصمة فلا خلاف في أنها تحرم البنت تأمل وساق تمام الكلام عليه في باب المهر  
عند ذكر أحكام الخلوة ويشترط لو طأ في حال كونها مشبهة أما لو دخل بها صغيرة لا تنتهي فطلقها فاعتدت  
بالأشهر ثم تزوجت بغيره فبطلت بنته حل لواطى أمها قبل الانتهاء الزوج بها كآباني متنا وكذا يشترط فيه أن  
يكون في حال الوطء مشبهة كذا كرهه مالك (قوله) وأم زوجته) خرج أم أمته فلا تحرم الا بالوطء وأدعوا لأن  
لفظ التسامع إذا أضف إلى الزوج كان المراد منه الحر أو كافي الظاهر والاب لا يحرم وأما المهر فالثالث التسامع المقدر  
عليهم ولو أمه بغيره كما أفاده الرضى وأبو السعود (قوله) وجداها مطلقا أي من قبل أبها وأمها وإن علون يحرم  
(قوله) مجرد العقد الصحيح) يفسره قوله وإن لم يوطأ (قوله) الصحيح احتراز عن النكاح الفاسد فله لاوجب  
بجده حرمة المصاهرة بل بالوطء وما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لأن الأضافة لا تثبت الا بالعقد  
الصحيح يحرم أي الأضافة إلى الضمير في قوله تعالى وأمهات نسائك أو في قوله وأم زوجته ويوجد في بعض النسخ  
زيادة قوله فالقاسد لا يحرم الابن بشهوة ونحوه (قوله) الزوجة) أبنة في الدرر الباهم وهو سبق (قوله) ويدخل  
أي في قوله وينتزع بنت الرتبة والرب وبنته منهن بالاجماع وقوله تعالى وبناك يحرم (قوله) وفي  
الكشاف (الخ) تبع في النقل عنه صاحب البحر ولا يخفى أن التوثيقا فثمان العس ونحوه كالوطء لا يحل  
حرمة المصاهرة من غير اختصاص بعوض دون موضع لكن لما كانت الآية مصرحة بحرمه إلى باب بقدر  
النسول وبعدمه عند علمه كان ذلك مظنة أن يتوهم أن خصوص النسول مثلا لا بد منه وأن قصر محرمات  
العس ونحوه وجب حرمة المصاهرة بخصوص ما بعد الراب فظاهر الآية فنقل النص عن أبي حنيفة بأنه  
فأتم مقام الوطء هنا دفع ذلك الوهم وليان أنه ليس من تحريمات المشايخ وأنه لم يجد النص عنهما عن أبي  
حنيفة الا في الكشاف فنقل ذلك عنه لأن المختصر عن مشايخ الذهب وهو جوفي النقل ولكون الموضع موضع  
خفاء أكد ذلك بقوله وأقره المصنف فافهم (قوله) وزوجة أمه وفروعه) لقوله تعالى ولا تنكسوا ما كنتم  
أبواكم وقوله تعالى وحلائل أنسائكم الذين من أصلابكم والحليلة الزوجة وأما حرمة الوطء فبغير عقد فبدل أحرز  
الاصلا بلا طأ طيلة الآن المبني للاحلال لحلية الآن رضاعا فافهم أنها تحرم كالنسب بحرم وغيره (قوله) ولو بعد  
(الخ) بيان فلا طلاق أي ولو كان الأصل أو الفرع بعيدا كالبعد عن علوان الآن وإن سفل وتحرم زوجة الأصل  
والفرع بمجرد العقد دخل بها أولا (قوله) وأما بنت زوجة أمه وأبنة خلال (و) كذا ثبت ابنها يحرم قال انه لم يوطأ  
ولا يحرم بنت زوج الأم ولا أمه ولا أمه زوجة الاب ولا بنتها ولا أمه زوجة الاب ولا بنتها ولا زوجة الرب ولا زوجة  
الراب (قوله) نسبا) يتميز عن نسبه تحريم الضمير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة وقوله رضاعا يتميز عن نسبه  
تحريم إلى الكل يعني يحرم من الرضاع أصوله وفروعه وفروعه أو به وفروعه وكذا فروع أجداده وجدا  
الصليون وفروعه وزوجته وأصولها وفروعه وزوجها وأصوله وحلائل أصوله وفروعه وقوله الاما استثنى أي  
استثناء مقطعا وهو توسع صورته بالباطن إلى مائة وعشانة كالمصحة ح • (تنبيه) مقتضى قوله والنكاح  
رضاعا عن قوله سابقا ولومن زنا حرمة فروع الرتبة وأصلها رضاعا وفي القهستاني عن شرح الطحاوي عدم حرمة  
نكاح لكن في النظم وغيره أنه يحرم كل من الراتب والزنية على أصل الآخرون غير رضاعا ومقتضى تشبيهه  
بالفرع والاصل أنه لا خلاف في عدم الحرمة على غيره مما من الحواشي كالأخ والعلم وفي التيجنس زني بامرأة  
فولدت فارضعها هذا لأن صبية لا يجوز لهذا الراتب تزوجها ولا أصوله وفروعه ولم الراتب الزوج بها كالمالك  
ولدت من الراتب أو خلال مثله لأنه لم يثبت نسبها من الراتب حتى يظهر فيها حكم القرابة والتحريم على أي الراتب أو ولادة  
أو ولادته لا اعتبار بالزنية ولا جرت بينهما وبين العلم وإذا ثبت ذلك في المتولد فمن الراتب كذا في المراجعة بلين الراتب  
اه قلت وهذا يخالف لما خرج من التعميم في قول الشارح ولومن زنا كذا ثبت عليه هـ (قوله) تقع مغلطة) فغسله  
محل القطع ويشهد بالام المكسورة وضم الميم أي مشقة تغسل من يجب عنها بأتامل فيها (قوله) ولها منهن  
أي نزل منها بسبب ولادتهن (قوله) فحرمت عليه) لكنهما صارت أمه رضاعا (قوله) فدخل بها) قيد به

ليكن توهم احلاله الاول والصغير لا يمكن منه الدخول **(قوله)** واحدة أم ثلاث الاول بنا على القول بان الزوج الثاني لا يهدم مادن الثلاث والثاني بنا على القول بأنه يهشمه كلياً في قوله **(قوله)** لصيرورتها حادثة انبث رضاها لان ثبوت النبوة بالارضاع مقارن لثبوتها بكونها زوجة ابنه لا صانعاً وكذا ان ثبوتها ان ثبوت النبوة عارض على الزوجية ومعاقب لها لانه لا يلزم اجتماع الوصفين في وقت واحد ولذا حرم عليه رويته المولودة بعد طلاقها ما وزوجاً اي ضمن الرضاع المطلقة قبل ارضاعه فاقهم **(قوله)** انه لم يوطئها فان علم عدم الوطء او شغل فعل اه ح والمراد بالعلم ما يشغل غلبة الظن لا حصول العلم اليقيني في ذلك فلو ومنه اخبار الانبثاء وطئها وهي في ملكه في الجرح المحض رجله جارية فقال قد وطئها لا تحل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئها يحل لابنه أن يكذب ويظاهرها لان الظاهر يشهد له أي يشهد لان الظاهر أن المراد الاخبار بان الوطء كان في غير ملكه أم لو كانت في ملكه ثم بلغها ثم أخبره بوطئها حين كانت في ملكه لا تحل لابنه تأمل **(قوله)** فوجدها نيباً أي حين أراد جامعها كافي بالبر والخبر وذلك لخبرها أو بامر غيره الجامع أم بالجامعها فوجدها نيباً وجب عليه مثله الوطء الشبهة والوطء عار لا يخلو عن عرفاً وعقر روي **(قوله)** وحرم أيضاً الصهر ما فصل من نيته قال في الصرا أراد بحرمه المصاهرة المحرمات الأربع حرمه المرأة على أصول الزاني وقرع ونسباً ورضاعاً وحرمه أصولها وقرعها على الزاني ونسباً ورضاعاً كافي الوطء الحلال ويحل لأصول الزاني وقرعاً وأصول الزاني بها وقرعها اه ومثله ما قلناه من نابع الفقهائي عن النظم وغيره وقوله ويحل الخ أي كما يحل ذلك بالوطء الحلال وتقيد بالمحرمات الأربع مخرج لبعدها وتقدم نفا الكلام عليه **(قوله)** أراد بان الوطء الحرام لان الزنا وطء مكلف في خرج منه ما يشاغل عن الملك وشبهته وكذا تثبت حرمه المصاهرة لو وطئ المتكسحة فاسداً والشيء فاسداً أو الجارية المشتركة أو المكاتبة أو المظاهر منها أو الأمة المجوسية أو زوجته الحائض أو النكاحاً أو كان محرماً أو صاعماً وانما قد قيل لان في مختلف الشافعي وليدتها أنها لا تثبت بالوطء الذي كافي بخلافه لا زنا وأحد قال في الفقه ويقول قال ما في رواية وأحد وهو قول عمرو بن مسعود وابن عباس في الأصح وعمران بن الحصين وباري وأبي عاتبة وجمهور التابعين كالصيروري والشعبي والخفي والأوزاعي وطاوس ومجاهد وعطاء بن السبب وسليمان بن يسار وجاد والنوري وابن داهية وتمامه مع بسط التليل فيه **(قوله)** وأصل محسوسة الخ لان المس والنظر سبب دعاء إلى الوطء فبقام مقامه في موضع الاحتياط هداية واستدل بذلك في الفقه بالأحاديث والآثار عن العصابة والتابعين **(قوله)** بشهوة أي ولو من أحدهما كلياً في **(قوله)** ولولشعر على الرأس خرج به المسترسل وظاهر ما في الخاتمة ترجيح أن مس الشعر غير محرم وجزء من المحض بخلافه في الجرح وفصل في الخلاصة لمس الشعر على الرأس دون المسترسل وجزءه في الجوهره وجهه في التهرجمل القولين وهو ظاهر فلذا اخرج به الشارع **(قوله)** يحال لا يمنع الحرارة أي ولو بجائز الخ فلو كان ما نعتاً لا تثبت الحرمة كذا في أكثر الكتب وكذا الجامع ما يخرج على ذكره فبان الشرح من أن الامام يظهر الدين يبقى بالحرمة في القبلة على الفهم والظن والاند والراس وان كان على الفتنة يحول على ما إذا كانت عريضة فصل الحرارة معها بحر **(قوله)** وأصل ماسته أي بشهوة قال في الفقه وثبوت الحرمة بلمسها مشروط بأن يصدقها ويقع في أكبرها يصدقها وعلى هذا ينبغي أن يقال في حسنها ما لا يحرم على أيها وإنه الآن يصدقها أو يغلب على ظنهم ماسته ثم رأيت عن أبي يوسف ما يفتي بذلك اه **(قوله)** وتأخره أي بشهوة **(قوله)** والمنظور إلى فرجها قيد الفرج لان ظاهر الفخية وغيرها أنها تقفوا على أن النظر شهوة تال ما تراها أعضاءها لا عريته ما عدا الفرج وحسنه فالحال في الكفر في محل التمسح بحر **(قوله)** المدور الداخل اختاره في الهداية ويصح في المحض والفخية وفي الخاتمة عليه الفتوى وفي الفقه وهو ظاهر الرواية لأن هذا حكم يتعلق بالفرج والداخل فرج من كل وجهه والداخل فرج من وجهه والاحتراز عن الخارج متعذر فقط اعتباره ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متمكنة بحر فلو كانت فائمة أو بالشيء غير

واحدة أم ثلاث  
الجواب لا تعود إليه أبداً  
لصيرورتها حادثة انبث  
رضاعاً وحرياً أمناً به  
لم يحل له ان يعلم أنه  
وطئها • تزوج بكراً  
فوجدها نيباً وقالت  
أولك فضي ان صدقها  
بأن بلا مهر ولا اشقي  
بأن أيضاً بالصهرية  
(و) حرم أيضاً بالصهرية  
(أصل من نيته) أراد  
بأن الوطء الحرام  
(و) أصل محسوسة  
بشهوة) ولولشعر على  
الرأس يحال لا يمنع  
الحرارة (وأصل ماسته  
وتأخره إلى ذكره  
والنظر إلى الفرجها)  
المدور (الداخل) ولو  
نظره (من زجاج)

مستندة لا تثبت الحرمة اسمعيل وقيل تثبت بالنظر الى منابت الشعر وقيل الى الشق وصححه في الخلاصة بحر  
 (قوله) او ما هي فيه (احرازها) اذا كانت فوق الماء فزامن الماء كما يأتي (قوله) وفروعه (من) بارفع عطف  
 على أصل من يتوقفه تغليب المؤنث على الذكر بالنسبة الى قوله ونظر الى ذكره (قوله) مطلقا يرجع الى  
 الأصول والفروع أي وان علون وان سفلى ط (قوله) والعرة (الخ) قال في الفتح وقوله يشعور في موضع الحال  
 فبعد اشتراط الشهوة حال المس فلو لم يفسر بشهوة ثم اشتبه عن ذلك المس لا تحرم عليه اه وكذلك في النظر  
 كافي الجبر فلو اشتبه بعد ما غرض بصرة لا تحرم قلت ويشترط وقوع الشهوة عليها لا على غيرها ما في الفتح  
 لو نظر الى فرج بنته بلا شهوة فبقي جارية مثلها فوقعته الشهوة على البنت تثبت الحرمة وان وقعت على من  
 تنهاها فلا (قوله) وحدها (فيها) أي هذا الشهوة في المس والنظر ح (قوله) أو زيادته) أي زيادة التعرّك ان يكن  
 موجودا قبلها (قوله) به (في) وقيل حدها أن يشتهي بقلبه ان لم يكن مشتهيا أو بزيادة ان كان مشتهيا ولا  
 يشترط تحرك الألف في صحته في الحسب والتحقق في غاية البيان وعليه الاعتقاد والمذهب الأول بحر قال في الفتح  
 وفرع عليه ما لو انشتر وطلب امرأته فأولج بين فخذي بنتها خطا لا تحرم أمهالها من زيادة انتشار (قوله) وفي  
 امرأة ونحوه (الخ) قال في الفتح ثم هذا الخلق حق الشاب أما الشيخ والعين فحدها تحرك قلبه أو زيادته  
 ان كان متحركا لا يحرم لميلان النفس فاته وحدها في الشهوة أصلا كالشيخ الثاني قال ولم يحد الحد  
 الحر منهنها من المس أو أقله تحرك القلب على وجهه شوش الخاطر قال ط ولم أر حرك الفخذي المشككي في  
 الشهوة ومقتضى معاملته الاضرب أن يحري عليه حكم المرأة (قوله) وفي الجوهرة (الخ) كذلك في النظر وعلى هذا  
 ينبغي أن يكون من الفرج كذلك بل الأول لا تأثير المس فوق تأثير النظر بليل إعجابه حرمة المصاهرة في غير  
 الفرج اذا كان بشهوة بخلاف النظر ح قلت ويمكن ان يكون ما في الجوهرة مفرعا على القول الآخر في حد  
 الشهوة فلا يكون النظر احترازا عن مس الفرج ولا عن مس غيره فامل (قوله) فلا حرمة) لانه بالازال ثين أنه  
 غير مقتضى الى الوطء هذه قال في العناية ومعنى قولهم انه لا وجوب الحرمة بالازال أن الحرمة عند ابتداء المس  
 بشهوة كان حكمها موقفا على أن يبين بالازال فان أزيل لم تثبت ولا ثبت لآنها تثبت لمس ثم بالازال  
 تسقط لان حرمة المصاهرة اذا ثبتت لا تسقط بدار (قوله) وفي الخلاصة (الخ) هذا يحتمل التقيد بالأصول والفروع  
 وقوله لا تحرم أي لا تثبت حرمة المصاهرة فالعنى لا يحرم حرمة ممتدة الى الانقضاء عدة الموطوءة أو  
 شبهة قال في البحر لو وطئ أخت امرأته تشبهه تحرم امرأته ما لم تنقض عدتها شبهة وفي الدراية يحرم  
 الكامل لو زف بأحدى الاختين لا يقرب الأخرى حتى يحيض الأخرى حيضه واستشكه في الفتح ووجهه أنه  
 لا اعتبار لما زفاني وإذا زف امرأته لم يحرم عليه حازله وطؤها عقيب الزنا (قوله) لا تحرم المنظور الى  
 فرجها (الخ) تباع في هذا التعير صاحب الدرر واعتراضه الشرع بل لا يصح الابتعاد مضاف أي لا يحرم  
 أصل وفرع المنظور الى فرجها لانه لا يحرم نفس المنظور الى فرجها واجب ان المراد لا يحرم على أصول  
 الناظر وفروعه وقوله أن الكلام في الحرمة وعدمها بالنسبة الى أصوله وفروعه ما لا يوافقنا فلفظ لا يحرم وبإقائه  
 المتن على حاله فيكون قوله لا المنظور معطوف على قوله والمنظور والمعنى لا يحرم أصلها وفروعها ويصلح لعدم  
 حرمتها عليه وعلى أصوله وفروعه بالاولى فانهم (قوله) اذا زاف) لاحالة له لصحة تعلق الجار بقوله المنظور  
 (قوله) لان المرتبة مثله (الخ) يشير الى ما في الفتح من الفرق بين الرتبة من الزجاج والمرأوبين الرتبة في الماعين  
 الماعيت قال كان العلة والله سبحانه أعلم ان المرتبة في المراتبة لا هو بهذا علوا الخ فبما اذا نظر  
 الى وجهه فلا ينظر في المراتبة والماء وعلى هذا التصريح به من وراء الزجاج بناء على نفوذ البصر منه فبقي نفس  
 المرتبة بخلاف المرأة ومن الماء وهذا يبقى كون الابصار من المس أو الماء واسطة انعكاس الاعمى والأثر ابعينه  
 بل بالنظر مثل الصورة فهم مختلفا في المرتبة في الماء لان البصر يتغذى اذا كان صافيا فبقي نفس مائة وان  
 كان لا يراد على الوجه الذي هو عليه ولهذا كان له الخيار اذا اشترى محكة زاهيا ما بحيث تؤخذ منه بلا حيلة  
 فيه يظهر فائدة قول الشارح مثله لكنه لا يناسب قول المصنف تبعا للدرج بالانعكاس ولهذا قال في الفتح وهذا

أو ما هي فيه وفروعه (من)  
 مطلقا والعبرة بالشهوة  
 عند المس والنظر  
 لا بعدهما وحدها  
 فهم متحرك آتته أو  
 زيادته به بقي وفي امرأة  
 ونحوه شخ كبير تحرك  
 قلبه أو زيادته وفي  
 الجوهرة لا يشترط في  
 النظر الفرج تحريك  
 آتته به بقي هذا اذا  
 لم يزل فلوا زل مع مس  
 أو نظر فلا حرمة به بقي  
 ابن كمال وغيره وفي  
 الخلاصة وطئ أخت  
 امرأته لا تحرم عليه  
 امرأته (لا) تحرم  
 (المنظور الى فرجها  
 اللخل) انذاراً (من  
 مرأة أو ما) لان  
 المرتبة مثله (بالانعكاس)  
 لاهو

قوله علوا الخ فبما اذا  
 بالاصل ولعل الصواب  
 عدم الخ فبما اذا



(هذا إذا كانت حنة  
مشتامة ولو ما شيا (أما  
غيرها) يعني البتة  
وصغيرة لم تشته (فلا)  
تثبت الحرمة بها أصلا  
كوطه دبر مطلقا وكأول  
أفشاءها لعدم تقسن  
كونه في الفرج عالم مجمل  
منه بلا فسوق بين زنا  
ونكاح (فلا تزوج  
صغيرة لا تشتهى فتدخل  
بها فطلقها وانقضت  
عدها تزوجت حبا آخر  
جاز) الاول (التزوج  
بنتها) لعدم الاشتباه  
وكذا تشترط الشهوة  
في الذكر فلو جامع غير  
مراحم زوجته أبيه لم  
يصرم فمخ (ولا قسرق)  
فيما ذكر (بين الجنس  
والنظر شهوة بين عمد  
ونسيان) وخلا  
واكره فلو أخطأ  
زوجته أو أخطأته  
لجامعها قست يدها  
المشتاة أو يدها النسيه  
حرم الأم أبنا فتح  
قبل أم امرأته في أي  
موضع كان

بقي الخ وقد عاب بأنه لم يرد الصنف بالانعكاس المتاعلى القول بان الشجاع الحار من الحدة الواقع  
على سطح السقيل فالزاد والماء ينكس من سطح السقيل الى المرئ حتى يلزم أنه يكون المرئ حينئذ حقيقته  
لا مثله وانما أراد به انعكاس نفس المرئ وهو المراد مثال فيكون متناعلى القول الآخر ويعبر عنه بالانطباع  
وهو ان القابل للسقيل تنطبع صورته ومثاله فيه لا عتبه ويدل عليه تصويره فاصينا بقوله لأنه لم يفرجها وانما  
رأى عكس فرجها فافهم (قوله هذا) أي جمع ماذ ذكر في مسائل المسامحة (قوله مشتامة) ساقى تعريها  
بأنها بنت تسع فذكر (قوله ولو ما شيا) كجهوز شهوة لها تدخل تحت الحرمة فلا تفرج حرجها وزوج  
الوليمة كالوقوع لزوجي ابراهيم وزكريا عليهم الصلاة والسلام (قوله فلا تثبت الحرمة بها) أي يوطئها أو  
لمسها أو النظر الى فرجها وقوله أصلا أي سواء كان بشهوة أو لا وسواء أزال أو لا (قوله مطلقا) أي سواء كان  
ببصبي أو امرأته كافي غاية البيان وعليه الفتوى كافي الواقعة ح عن الضروري والولي الحية أن رجل رجلاه  
أن يتزوج ابنته لان هذا الفعل لو كان في الانثى لا وجوبه للصاهر نفى الذكر أولى (قوله لعدم تقسن  
كونه في الفرج) عليه لعدم إيجاب وطء الفضاة المصاهرة فقط وأما العلة في عدم إيجاب وطء الدبر المصاهرة  
فالتقسن بعدم كون الوطء في الفرج الذي هو محل الحرث واتماز كمال انضمامها الاول في قال في الضروري ورد  
علمه أي على المستثنين أن الوطء فيما وان لم يكن سببا للحرمة فليس شهوة تسبب لها بل الموجود فيها أقوى  
وأجيب بان العلة هي الوطء السبب بالوطء وثبوت الحرمة بالنسب ليس الا كونه سببا لهذا الوطء ولا يتحقق في  
الصورتين اه وبه علم أنه لا فرق في المستثنين بين الزنا والوطء وعدمه ح (قوله عالم مجمل) زائد في الفتح وعلم  
كونه منه أي لمسا كما عند حنفي تله كذا قدمناه وهذا في الزنا لا في النكاح كالأحنفي (قوله لا فرق بين زنا  
ونكاح) راجع لاشتراط كونها مشتامة لتثبت الحرمة كافي الضرم فزاع عليه قوله فلو تزوج بصغيرة الخ (قوله  
جازه التزوج ببيتها) (٢) أما ما هارفت عليه بجبر العقد ح (قوله فلو جامع غير مراحم الخ) الذي في  
الفتح حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجته أبيه لا تثبت الحرمة قال في الضرر ونظرا لعدم اعتبار النسب الا في حد  
المشتاة أعني تسع سنين قال في التهرير وأقول التعليل بعدم الاشتباه بعيدان من لا يشتهى لا تثبت الحرمة  
بجماعه ولا خفادان ابن تسع علم من هذا بل لسان يكون مراحمه أمرا يتفق الخلية قال الصبي الذي يجمع  
منه كالباطن قالوا وهو ان يجمع ويشتهى ونسبي السامع من مثله وهو ظاهر في اعتبار كونه مراحمه لان  
تسع ويدل عليه ما في الفتح من المراحم كالباطن وفي الازالة المراحم كالباطن حتى لو جامع امرأته أو لیس  
بشهوة تثبت حرمة المصاهرة اه وبه نظر أن ما عراه الشارح الى الفتح وان لم يكن صريح كلامه لكنه مراده  
فصل من هذا أنه لا بد في كل منهما من من المراهقة وأقله لا في تسع ولذا كراتنا عشر لان ذلك أقل مدة  
يكن فيها البلوغ كما صرحوا به في باب بلوغ الفلام وهذا واقع ما مر من ان العلة هي الوطء أي يكون سببا للوطء  
أو المس الذي يكون سببا لهذا الوطء ولا يخفى أن غير المراحم منهن لا يتأتى منه الولد (قوله ولا فرق فيما ذكر)  
أي من الحرص وقوة بين المس والنظر صوابه في المس والنظر وعبرة الفتح ولا فرق في ثبوت الحرمة بالنسب  
بين كونه عامدا أو ناسيا أو مكرها أو غضا الخ أفاده ح قال الرضى وأذا علم ذلك في المس والنظر علم في الجماع  
بالاول (قوله فلو أخطأ الخ) تفريع على الخطأ ط (قوله أو يدها نسيه) أي المراحم كإكليل محرم وأما تفيد  
الفتح بكونه ناسيا من غير ما قلنا في التهرير لعل ما كان إذا نسيها بالاول ولا بد من التقيد بالشهوة وأزيد ما هارق  
المؤتمنين (قوله قبل أم امرأته الخ) قال في الشهوة إذا قبلها أو لمسها أو نظر الى فرجها قال لم يكن عن شهوة  
ذكر الصديق الشهيد أنه في القليلة يعني بالحرمة ما لم يبين أنه بلا شهوة وفي المس والنظر لا لان اثنين أه شهوة  
لان الأصل في التقبل الشهوة بخلاف المس والنظر وفي بيعه المسون خلاف هذا إذا اشترى مارية على أنه  
بالحار وقيلها أو نظر الى فرجها قال لم يكن عن شهوة أو أراد دهرها صدق ولو كانت حارة لم يصدق ومنهم من  
فصل في القليلة فقال ان كانت على العلم يعني بالحرمة لا يصدق أنه بلا شهوة وان كانت على الرأس أو الذن أو  
الخبد فلا إذا اثنين أه شهوة وكان الامام يظهر الدين بقي بالحرمة في القليلة مطلقا يقول لا يصدق في أنه



من لا يعتبر ط (قوله ليست عشتهما به يتي) كذا في الحر عن الحائنة ثم قال فأفاد أنه لا فرق بين أن تكون  
 سمينة أو لا ولذا أقال في العراج بنت حسن لا تكون مشتهدة اتفاقا وبنت أسع فصاعد أمشتهة اتفاقا وفيما بين  
 الجنس والسمع اختلاف الرواية وللشافعي والأصح أنها لا تثبت الحرمة اه (قوله) وإن ادعت الشهوة في  
 تقبيله أي ادعت الروحة أنه قبل أحد أصولها أو فرعها شهوة أو أن أحد أصولها أو فرعها ما قبله شهوة  
 فهو مصدر مضاعف إلى فاعله أو مفعوله وكذا قوله أو تقبيلها به فإن كانت ما فتحت على المفعول فاعله واعل  
 والأنسب لتنظيم الكلام إضافة الأول لفاعله والثاني لمفعوله ليكون فاعل يقوم الرجل أو ابنة كما أفاده ح (قوله)  
 فهو مصدق) لأنه ينكر ثبوت الحرمة والقول بالشكر وهذا كرم في الأخيرة في المس لا في التقبيل كما فعل الشارح  
 فانه يخالف ما شق عليه المصنف وأما أن في التقبيل يفتى بالحرمة ما لم يظهر عدم الشهوة وقد منعنا  
 الأخيرة نقل الخلاف في ذلك فاستأنف على ما في بيع العيون (قوله) أنهم بالرفع فاعل منتزعا ط (قوله)  
 أو ركب معها أي على دابة بخلاف ما إذا ركبت على ظهر موعر لما عرفت مصدق في أنه لا عن شهوة تزاوية  
 (قوله وفي الفتح الخ) قال فيه والحاصل أنه إذا أقر بالظن وأنكر الشهوة صدق بلا خلاف وفي المباشرة لا يصدق  
 بلا خلاف فيما أعلم وفي التقبيل اختلاف فيه قبل لا يصدق لأنه لا يكون إلا عن شهوة فالأقل أن يظهر  
 خلافه لا انتشار ونحوه وقبل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجنبه والخد فصدق أو على القم فلا  
 والأرجح هذا الآن الحد يترى إجماعه بالغم اه وقوله الآن يظهر الخ حقه أن يذكر بعنفه وقبل يقبل  
 كالأصفي ولم يذكر كلس وقد منعنا الأخيرة أن الأصل فيه عدم الشهوة مثل النظر فصدق إذا أنكر الشهوة  
 الآن يقوم اليها منتزعا أي لأن الانتشار دليل الشهوة وكذا إذا كان المس على الفرج كما مر عن الحدادي  
 لأنه دليل الشهوة غالباً وما ذكر في الفتح بحثنا من الحاق تقبيل الخد بالغم أي بخلاف الرأس والجنبه غير ما تقدم  
 في كلام الأخيرة عن الإمام ظهر الدين فإن ذلك لم يقبل فافهم (قوله) ولا يصدق أنه كتب الخ أي عند القاضي  
 أما ينعون بين الله تعالى أن كان كاذباً أي أقر لم تثبت الحرمة وكذا إذا أقر بجماع أمه قبل التزوج لا يصدق في  
 حقه فغيب كمال السعي لم بعد السخول ونسقه لوقوله بحر (قوله) تخنيس كذا عن إمام أبي البر وكذا رأيت  
 فيه أيضاً ونص عبارته المختار أنها يقبل اليها أشر محمد في الجامع والمذهب في الإسلام على البرزوي لأن  
 الشهوة عما عوقف عليه بغيره العضوي بغيره العضوي أو أثار آخر من لا يترك عضوه اه فإذا كرم  
 التعليل من كلام التخنيس أيضاً به ظهر أن ما في التهر من عز ومال التخنيس أن المختار عدم القول سبق قلم  
 (قوله) بين المحرم الأولى حذفه لأن قول المصنفين امرأتين يعني عنه ولثلاث وهم اختصاص الثاني بالجمع  
 وطاعاً عيّن ولا يصح إعرابه بل لانه بدل مفصل من يحمل لأن الشارح ذكره عاملاً بخصه وهو قوله وحرم  
 الجمع فافهم وأراد بالمحرم ما يشعل النسب والزنا فلو كان له زوجتان رضعتهما أرضعتها أحبته فسد  
 نكاحهما كأي الحر (قوله) أي عقداً صحيحاً) الأنسب حذف قوله صحيحاً كما فعل في البصر والتبر وذلك لح  
 لأمره لا في التقبيل الذي أثار وجهه ما في عقد واحد فإنه لا يكون صحيحاً قطعاً ولا فيما أثار وجههما على التقاب  
 وكان نكاح الأولى صحيحاً فإن نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً ثم مرة فيما أثار زوج الأولى فسد فإن له  
 حينئذ أن يقعد على الثانية ويصدق عليه ما جمع بينهما فكانوا نكاح الأولى وإن كان فسد اسمي نكاحاً كما  
 شاع في عباراتهم اه (قوله) وعدة معطوف على نكاحاً منصوب مشبه على التمييز (قوله) ولومن طلاقاً بين  
 مثل العدم من الرجعي أو من اعتاق أم ولد فلا فلهما ومن تفرق بعد نكاح فسد وأشار إلى أن من طلق  
 الأربع لا يجوز له أن يتزوج امرأته قبل انقضاء عدته فإن انقضت عدته لكل مطلقاً أربع وان  
 واحدة فواحدة بحر (فرع) مات امرأته التزوج بها بعد يوم من موتها كافي للخلاصة عن الأصل  
 وكذلك الميسر لم يصدق الإسلام والمخطأ السرخصي والحر والسترا حائنة وغيرهما من الكتب القديمة وأما ما عزي  
 إلى التفتن وجوب العدة لا يمتد عليه وقام على كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله) عاك عيّن متعلق  
 بوطءوا حترز بالجمع وطاعين الجمع ملكان غير وطء فله جائز كافي بالبحر ط (قوله) بين امرأتين يرجع إلى

ليست عشتهما) به يتي  
 (وإن ادعت الشهوة في)  
 تقبيله أو تقبيلها ابنة  
 (وأنتكرها الرجل)  
 فهو مصدق) لاهي (الا)  
 أن يقوم اليها منتزعا  
 آثم (فيعاقبها) لقرينة  
 كنه (أو يأخذ نذيرها)  
 أو يركب معها) أو  
 يحمل على الفرج أو  
 يقبلها على القم فله  
 الحدادي وفي الفتح  
 يترى إجماع الحدادين  
 بالغم وفي الخلاصة قبل  
 له ما فلت بأم امرأتك  
 فقال جامعها تثبت  
 الحرمة ولا يصدق أنه  
 كتب ولو لا (أو) وتقبل  
 الشهادة على الأفراد  
 بالمس والتقبيل عن  
 شهوة (وكذا) تقبيل  
 (على نفس المس  
 والتقبيل) والنظر إلى  
 ذكرها وفرجها (عن  
 شهوة في المختار)  
 تخنيس لأن الشهوة  
 مما عوقف عليها في الجملة  
 بانتشار أو أثار (و)  
 حرم الجمع بين المحرم  
 (نكاحاً) أي عقداً صحيحاً  
 (وعدة ولومن طلاق  
 بأثره) حرم الجمع (وطأ)  
 بملك عيّن بين امرأتين

الجمع نكاحا وعدة ومطالع عين ط أي في عبارة المصنف أما على عبارة الشارح فهو متعلق بالاختير **(قوله)** أي أنها فرضت الخ أي أية واجتمعت فيها فرضت كالمحل الآخرى كالجمع بين المرأة وعملها أو نكاحها والجمع بين الأم والبنات نسبا ورضا كالجمع بين عشرين أو ثمانين كان يتزوج كل من رجلين أم لا تحوي فولد لكل منهما بنت فيكون كل من البنين عمه الآخرى أو يتزوج كل منهما بنت الآخر ويولد لهما بنتان فكل من البنين خاله الآخرى كافي العصر **(قوله)** أيضا قيدته بعبارة وغيره لاخراج ما لو تزوج أمة ثم سبى منها فانه يجوز زواجه إذا فرضت الأم مذكرة الأبيصحة إيراد العقد على سببه ولو فرضت السيد ذكر الأجل له إيراد العقد على أمته إلا في موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذا الحرم من الجانبين مؤقتة إلى ذوالملك العين فإذا زال فأيتهما فرضت ذكر أصح إيراد العقد منه على الأخرى فلذا جاز الجمع بينهما واحتيج إلى إخراج هذه الصورة من القاعدة المذكورة بقيد لا بد من تمكن ههنا على أن المراد من عدم الحل في قوة أيتهما فرضت كالمحل الآخرى عدم حل إيراد العقد أم لا أو إرضيه عدم حل الوطء لاحتياج إخراجها إلى قيد الأبدية لأنها خارجة بدونه فانه لو فرضت السيدة ذكر الأجل له وطء أمته أفله ح **(قوله)** لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أختها **(قوله)** وهو مشهور **(قوله)** فانه ثابت في صحيح مسلم وابن حبان ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وعلقه الصدر الأول بقيل من السجانية والتابعين ورواه الجهم القتيبي ثم أبو هريرة ورواه ابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو سعيد الخدري فيصليح خصصوا عموم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم مع أن العوم المذكور مخصوص بالشركة والموسسة وبناءه من الرضاة فلو كان من أخبار الأحبار الجزاء التخصيص به غير متوقف على كونه مشهورا والظاهر أنه لا بد من ادعاء الشهرة لأن الحديث موقعه التخصيص لأن ولا تنكحوا المشركات ناسخ لعوم وأحل لكم إذ لو تقدم زمن نسخه بالآية فقام حل المشركات وهو منتفأ وتركوا التسمية وهو خلاف الأصل بيان الملازمة أنه يكون السابق حرمة المشركات ثم نسخ العام وهو أحل لكم ما وراء ذلكم ثم يجب تقدير ناسخ آخر لأن الثابت الآن الحرمة فتعوبه اندفع ما في العناية من أن شرط التخصيص المقارنة عندنا وليست معلومة **(تنبيه)** ما ذكر من الدليل لا يكفي لا ثبت عموم القاعدة من حرمة الجمع بين جميع المحارم فإن الجمع بينهما حرم لافضاة إلى قطع الرحم وقوع التشايع عائد بين الضررين والدليل على اعتبار ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم فانك إذا فعلت ذلك قطعتم أرحامكم وتعامى في الفتح **(تمه)** عن هذا أحلب الرمي الشافعي عن الجمع بين الأختين في الجنة بله لا مانع منه لأن الحكم بدور مع العلة وجودا وعدما وعلية الناقص وقطعية الرحم متفصلة في الجنة إلا الأم والبنات أي لعللة الجزئية فيهما وهي موجودة في الجنة أيضا بخلاف نحو الأختين **(قوله)** أمانة ثم سبى منها الأولى عدم ذكر هذه الصورة على علم من أن إخراجهم من القاعدة بقيد الأبدية يقتضي على أن المراد من عدم الحل عدم حل إيراد العقد وهو ثابت من الطرفين كما لو تزوجناه فثبت في قوله الآتي لم يحرم ولو أريد بعدم الحل عدم حل الوطء صح قوله لم يحرم لكنه يستثنى عن قيد الأبدية وعلله أشار إلى أن جواز الجمع بينهما ثابت على كل من التقديرين فافهم قال ح وأشار به إلى أنه لو تزوجها في عقد لم يصح نكاح واحد ولو تزوجها في عقد تبين السيد فمقدمة لم يصح نكاح الأمانة كما تقدمت أول الفصل **(قوله)** لم يحرم أي التزوج في الصور الثلاث لأن الذكر المفروض في الأولى يصير متزوجا بنت الزوج وهي بنت رجل أجنبي وفي الثانية يصير متزوجا امرأة أجنبية وفي الثالثة يصير وطئا **(قوله)** بخلاف عكسه هو ما إذا فرضت بنت الزوج أو أم الزوج أو أمانة ذكر أحبت فحرم الأخرى لأنه في الأولى يصيران الزوج فلا تحل له موطئا أمانة وفي الثانية يصير أم الزوج فلا تحل له امرأة ابنة وفي الثالثة يصير عبد فلا تحل له سبته **(قوله)** وان تزوج الخ قيد الزوج أمانة لو استرى أخته الموطئا أحاز له وطئا أولى وليس له وطء الثانية ما لم يحرم الأولى على نفسه ولو وطئها أنتم لا يحل له وطء واحدتهما حتى يحرم الأخرى ويكون النكاح صحيحا لأنه لو كان فاسدا لا تحرم عليه الموطأة

أيتهما فرضت كالمحل  
للأخرى أي بالحدوث  
مسلم لا تنكح المرأة  
على عمتها وهو مشهور  
يصلح خصصا للكتاب  
بإطلاق الجمع بين امرأة  
وبنت زوجها وأمرأة  
ابنها وأمانة ثم سبى منها  
لأنه لو فرضت المرأة  
أو امرأة الأب أو السيدة  
ذكر المبحر بخلاف  
عكسه وان تزوج بنكاح  
صحيح (أخت أمة) قد  
وطئها صح (النكاح)

ما يدخل بالنكوة لوجود الجمع حقيقة أو لطلاق في الأخت المتروكة فعمل الحر والامة أو طلاق في الامة فعمل  
 أم الولد وقد يكونها موطوءة لأن بدونه يجوز له وطء النكوة كما يأتي لأن للزوجة قبلت وطء أمها حكم فلم  
 يصير جامع بينهما وطءا لا يحق فلو أحكموا أشار إلى أنه لو لم يدخل بالنكوة حتى استمر أختها لاطأ المتزوجة لأن  
 النكوة موطوءة حكم كذا أفاده في الحر وأراد ما خلت الامة من ليس بينهما زوجية احتراز عن أمها وبنتها  
 لأن وطء احدهما يحرم الأخرى أبدا **(قوله حتى يحرم)** أي على نفسه كما وقع في عبارتهم والمتبادر منه أنه لا يضر  
 والتشد بمن المراد به يعلم منه دلالة حكم الحرمة بدون فعله كوطء احدهما وأوردته للحصول المقصود ولوفرى  
 بالغفر والتخفيف صرح وتدل ذلك منطوقا ولكنه غير لازم لما علمت فافهم **(قوله حل استمتاع)** من إضافة الصفة  
 إلى الموصوف أي يحرم الاستمتاع بالحل أفاده ط أو الأضافة ببابية أي يحرم شيئا حلالا هو استمتاع أفاده  
 الرجوع وبه اندفع أن الحل والحرمة من صفات فعل المكلف كالاستمتاع فلا يصح وصف أحدهما بالآخر فافهم  
**(قوله بسبب ما)** فصرح بالنكوة بالطلاق والخلع والرتقمع انقضاء العدة فاستأنى للملوك كدعيها كلا  
 أو بعضها واعتاقها كذا وهو بينهما التسليم وكتابته وتزويجها بشكاح جميع بخلاف الفساد إذا أدخلها  
 الزوج فانه لا يجوب العدة عليها منه تحريم على المالك ففصل له حيثما فصله النكوة ولا يؤثر الإحرام والحض  
 والنفس والصوم والهرن والأحار والتدبير لأن فرجها لا يحرم هذه الأسباب بحال في النهر ولم أر في كلامهم  
 ما لو بعها بغير فاسدا أو بعها كذا وقضت والتأخر أنه محل وطء النكوة اه أي إعلان البيع فسد عاك  
 بالتضيض وكذا لو هو بفسد على المتني بدخل طأ المصحة في العادة فليس في قوله أنه إن شاء الله تعالى  
**(في تنبيهه)** قال في الجفر فان عادت الموطوءة إلى الملك بعد الإخراج سواء كان بغير أو بشر أم بغير لم يحل وطء  
 واحد منهما حتى يحرم الامة على نفسه بسبب ما كان أولا **(قوله لأن للعقد حكم الوطء)** أورد عليه أنه لو كان  
 كذلك يجب أن لا يصح هذا الشكاح كما قاله بعض المالكية والأزهر أن نصير جامع بينهما موطوءا حكم لأن الوطء  
 السابق قام حكمه أيضا بدليل أنه لو أراد بيعها فاستحب استبراءها وهذا الأزهر ما لم يلق بطلان لمزومه وهو  
 صحة العقد وأجاب عنه في القصة بأنه لازم بقوله لأن بعده أن التمهيد لا يضر بالصحة **(قوله ولو لم يكن الخ)** محتمزه قوله  
 قد وطئها **(قوله وطء النكوة)** فان وطئ النكوة حرمت الموطوءة حتى ينفك النكوة كذا في  
 الاختيار **(قوله ودعاي الوطء كالوطء)** حتى لو كان قبل أمته أو سها بشهو أو هي فعلته ذلك ثم تزوج  
 أختها لا تحل له واحد منهما حتى يحرم الأخرى رجعي **(قوله أو وسعناهما)** هو كل امرأتين أو نساء فافهم  
 ذكر التحلل للأخرى ح ولا حاجة إلى هذه الزيادة للاستبراء عنها يقول المصنف بعد ذلك الحكم في كل ما  
 جمع من المحرمات ط **(قوله ونسئ الأول)** فلو لم فهو الصحيح والثاني باطل له وطء الأولى لأن بطلان الثانية  
 فصرم الأولى إلى انقضاء عدة الثانية كالموطوءة أخت امرأته شبهت بحرم امرأته ما لم تنقض عدتها  
 تنبيه ح عن الجبر وقال في شرح حدر الحواشي قد التمسنا أن الزوج لو عجز أحداهما لفعل بدخله بها أو  
 بيان أنها سابقة ففرض شكاحها التصادقهما وقرئ بينهما وبين الأخرى ولو دخل بها أحدهما ثم بين الأخرى  
 سابقة يعتبر البيان أن ذلك لا لا لغرض الصريح اه ومثله في التمسنا لا ينع عن شرح الجميع **(قوله فرق القاضي)**  
 بينه وبينهما يعني يفترض عليه أن يفارقهما فان لم يفارقهما وجب على القاضي أن علم أن يفارق بينهما  
 دفعا للعصية بحر لكن في الفتاوى الهندية ينع شرح الطائري ولزوجهما في عقدتين ولا يدرى أيتهما أسبق  
 فله نكاح الزوج بالبيان فان بين فصل ما بين وإن لم يبين فله لا يقرى في ذلك يفرق بينهما  
 قلت لا منافاة بينهما لأن بيان الزوج حتى ينع على السابق لما ذكرنا من شرح الجبر ولقوله لا يقرى تأمل  
 وفي النهر ينبغي أن يكون معنى التفرق من الزوج أنه يطلقهما أو أنه **(قوله ويكون مطلقا)** أي  
 تفرق القاضي المذكور وظاهر كلام الفتح أنه يجب منه فله قال والتأخر أنه طلاق حتى يتنص من طلاق كل  
 منهما مطلقا لزوجها بعد ذلك وأقر في الحر والهرن وقرئ بأن المراد عن التفرق من المذكور بالطلاق  
 وكذا قال الاتفاق في غاية البيان وتفرق القاضي كالطلاق من الزوج ثم قال في الفتح فان تفرق قبل

لكن لا يبا واحدته  
 منها حتى يحرم حل  
 استمتاع احدهما  
 عليه بسبب تالان  
 لعقد حكم الوطء حتى  
 لو نكح مشرق مغربية  
 ثبت نسب أولادها منه  
 لبثت الوطء حكما ولو لم  
 يكن وطئ الامة وطء  
 النكوة ودواحي  
 الوطء كالوطء ابن كال  
 وان تزوجهما بعد  
 أي الاختين أو سن  
 بعناهما أو بعد عقدتين  
 ونسئ الشكاح الأول  
 فرق القاضي (ينسئ)  
 وبينهما) ويكون  
 مطلقا (ولهما نصيب  
 المهر)

الدخول فله أن يترجى أحدهما لجمال وإن بعده فليس له التزوج بواحدة منهما حتى تنقضي عدتهما وإن  
انقضت عدتهما أحدهما لدون الأخرى فله زوج التي لم تنقض عدتها دون الأخرى كي لا يصير أحدهما وإن وقع بعد  
الدخول بأحدهما فله أن يترجى أحدهما لجمال دون الأخرى فإن عدتها تنقض من زوج أحدهما **أهـ** **(قوله يعني**  
**في مسئلة النسيان)** فتسقط عنه ويكون طلاقا ولقول المصنف لهما نصف المهر إذا التفرق في الباطل لا يكون  
طلاقا فافهم **(قوله إذا لم يتم الخ)** بيان الفرق بين المستثنين وذلك أن في مسئلة النسيان صح نكاح السابقة دون  
اللاحقة وتعين التفرق بينهما للجهل والتي صح نكاحها يجب لهما نصف المهر بالتفرق قبل الدخول ولما  
جهلت وجب لهما ما في مسئلة تزوجهما معاق عقد واحد فالباطل نكاح كل منهما يقينا فإذا كان التفرق  
قبل الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وإن دخل بهما وجب لكل الأقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم  
النكاح الفاسد وعليهما العدة بغير قال وقد بطلانها في الحجة بان لا تكون إحداها مشغولة بنكاح الغير أو  
عدتها فإن كانت كذلك صح نكاح الفارغة لعدم تحقق الجمع بينهما كالزوجات امرأة زوجين في عقد واحد  
وأحدهما متزوج بغير نسوة فانهما تكون زوجة لآخر له لم يتحقق الجمع بين رجلين إذا كانت هي لأجل  
لاحدهما **اهـ** **(قوله وهذا)** أي وجوب نصف المهر لهما في مسئلة النسيان **(قوله متدأين بغير ادراجنا)**  
كما إذا كان كل منهما ألف درهم **حـ** **(قوله وهو مسمى)** الضمير راجع إلى المهرين يتأويل المذكور **ح**  
**(قوله وادعى كل منهما أنها الأولى)** أما إذا تنازعا في أي النكاحين أول لا يقضى لهما بشئ لأن المقتضى له  
بجهول وهو يمنع صحة القضية كن قال رجلين لأحدهما على ألف لا يقضى لأحدهما بشئ إلا أن يسطحا  
بان يتفقا على أخذ نصف المهر فيقضى لهما به وهذا القدر أي يدعى كل منهما زاده أو جعفر الهندواني  
وظاهر الهداية تضعفه لكنه حسن بحروعه فله **(قوله ولا ينفقه لهما)** مثله ما لو كان لكل منهما مائة على  
السبق كافي الفتح وغيره أي لهما قال **ح** فلو أقامت إحداها السنة على السبق فنكاحها هو الصحيح  
والثاني باطل بتقدير ما قسمنا في قوله ونسب الأول **(قوله فإن اختلف مهرهما)** مختار قوله متساويين  
قدرا أو جنسا أو مصادق باختلافهما قدرا فقط كأن يكون مهر إحداها وزن ألف درهم من الفضة  
والأخرى وزن ألفين منها أو جنسا فقط كأن يكون مهر إحداها وزن ألف درهم من الفضة والأخرى وزن ألف  
درهم من الذهب وقد راجعنا **كأن يكون مهر إحداها وزن ألف درهم من الفضة والأخرى وزن ألفي**  
**درهم من الذهب** **(قوله فإن علمنا الخ)** اعلم أن هذا التفصيل مأخوذ من الدرر وأعرضه بحشوه بأنه لو جد  
لغيره الذي وجد في كذا الكتاب أن المسمى لهما أن كان مختلفا يقضى لكل واحد منهما ما يقع مهرها المسمى  
والذي وجد في بعضها أنه يقضى لهما بالأقل من نصفي المهرين المسميين فلو كان مهر إحداها مائة درهم  
والأخرى ثمانين يقضى على القول الأول للأولى بمائة وخمسة وعشرين درهم والأخرى ثمانين وعلى الثاني بنصف  
أقل المهرين المسميين وهو أربعون ثم ينصف بينهما فيكون لكل منهما عشرون درهما كذلك في حاشيته لنوح  
أفتدى وفي شرحه فشرح أسجع أن الاحتياط الثاني وهو الموحد في الكافي والكفاية معلا بأن فيه يقينا  
وظاهر أن المصنف أي صاحب الدرر أراد أن يوفق بين القولين بأن الأول فيما إذا كان مسمى لكل واحدة  
منهما بعين ما معلوما كالجنسية فلطامة والآخر إحداهما والثاني فيما إذا لم يكن معلوما كذلك بأن يعلم أنه مسمى  
لواحدة منهما جنسائة وللأخرى أيضا لأنه نسي تعيين كل منهما لكن سياق ما في الكافي والكفاية لا يؤدي  
إلصاق في ذلك ولذا قيل لوجعل على اختلاف الرواية كأن أولي إذا تقرر ذلك علت أن قول الشارح تعالى الدرر  
والأفكل نصف أقل المسميين غير صحيح كانه عليه في الشر نبالة وغيرها لاقتضائه أن تأخذ مهر كل امرأة من  
الواجب عليه نصف مهرها فالصواب ما في بعض نسخ الشرح وهو والاقصاف أقل المسميين لهما وهذا بناء على ما في  
الدرر من التوفيق وقد علت ما فيه **(قوله وإن لم يكن مسمى)** أي وإن لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب  
متعة وأذني للاحدهما دون الأخرى فلن لهما المسمى أخذ بعه والتي لم يسم لهما تأخذ نصف المتعة وسئل في  
شرح الشيخ أسجعيل **(قوله وجب لكل واحد مهر كامل)** قال في الفتح فلو كان التفرق بعد الدخول وجب

يعني في مسئلة  
النسيان إذا لم يتم الخ  
تزوجهما معا بالطلان  
وعدم وجوب المهر  
الاباطه كما في عامة  
الكتب فثبت وهذا  
إن كان مهرهما  
متساويين قدرا  
وجنسا (وهو مسمى في  
العقد وكانت الفرقة  
قبل الدخول) وادعى  
كل منهما أنها الأولى  
ولا ينفقه لهما فإن  
اختلف مهرهما فإن  
عليها فلكل ربع  
مهرها والأفكل  
نصف أقل المسميين  
(وإن لم يكن مسمى  
فالواجب متعة واحدة  
للمهر) وإن كانت الفرقة  
بعد الدخول وجب لكل  
واحدة مهر كامل  
لتقرره بالدخول

لكل منهما مهرها كاملا وفي النكاح الفاسد بقضيه مهر كامل وعقر كامل ويجب جله على ما اذا اتحد المسمى  
 لهما اتحدوا جنسا ما اذا اختلفا فتعذر ايجاب عقر اذ ليست احدهما أولى بجعله ذات المقر من الأخرى لانه  
 فرغ الحكم بتمام الموطوءة في النكاح الفاسد هلمع أن الفاسد ليس حكم الوطء فيه اذ سمي فيه العقر بل الاقل  
 من المسمى ومهر المثل اهـ ومنه في الجبر سوى قوله مع أن الفاسد الخ والتظاهر أن صاحب الفتح عبر أولا بانه  
 يجب لكل مهر كامل ثم بالعقر بتمام الواقع في كلام غيره ثم حقق أن الواجب في النكاح الفاسد بعد الوطء هو  
 الأقل من المسمى ومهر المثل فعمل أنه المراد بالعقر وفي المغرب العقر صدق المرأة اذا وطئت بنسبة اهـ ولا  
 يخفى ان الوطء في النكاح الفاسد وطء بنسبة وقد صرح في الكفر وغيره بان الواجب في النكاح الفاسد الاقل  
 من المسمى ومهر المثل فعمل أن اقتصار الجبر على التعبير بالعقر صحيح فافهم والمحمل أنه قد علمت أن أحد  
 النكاحين في مسئلة النسيان صحيح والأخر فاسد وبعد الدخول يجب في الصحيح المسمى وفي الفاسد العقر أي  
 الاقل من المسمى ومهر المثل وحيث لم تعلم صلحية الصحيح من الفاسد يقسم المهران بالوصف المذكور بينهما  
 فكون لكل واحد مهر كامل ثم اعلم أن الصور أربع لانه اما أن يتعد المسمى لهما أو يختلف وعلى كل حال اما أن  
 يتعد مهر مثلها أيضا ويختلف فان اتحد المسيان والمهران فلا شبهة في أنه يجب لكل منهما مهرها كاملا واما  
 اذا اتحد المسيان واختلف المهران كان سمي لهندماته ومهر مثلها تسعون ولاختلاف عدما ثمانية أيضا ومهر مثلها  
 ثمانون فالواجب ذات النكاح الصحيح المسمى وهو مائة وذات الفاسد العقر وهو مائة وثمانين التسعين والثمانين  
 فو يتعذر ايجاب احدهما اذ ليست احدهما أولى بكونها ذات العقر فلذا قيد المحقق قول الفقيه ويجب جله أي  
 جمل وجوب المهر كاملا لكل منهما على ما اذا اتحد المسمى لهما أي اذا اتحد مهر مثلها أيضا واما قول الفقيه واما  
 اذا اختلفا أي المسيان فتعذر ايجاب العقر في الحالة نظر لانه ظاهر فيما اذا اختلف المهران أيضا كان  
 سمي لهندماته ومهر مثلها ثمانون ولقد تسعين ومهر مثلها تسعون متلافا فتعذر ايجاب العقر وتعذر أيضا  
 ايجاب المسمى لان احدهما ليست بأولى من الأخرى بكونها ذات النكاح الصحيح أو ذات النكاح الفاسد حتى  
 يوجب لهما أحد المسيين بعينه وأحد العقرين بعينه لا يختلف كل منهما واما اذا اختلف المسيان واتحد  
 المهران كان سمي لهندماته ولقد تسعين ومهر مثل كل منهما ثمانون فلا يتعذر ايجاب العقر لانه ثمانون على  
 كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هندا أو وعدا بل يتعذر ايجاب المسمى ثم لم يعلم من كلام الفقيه الحكم  
 في هذه الصور الثلاث وقال طه والتظاهر أنه عند تعذر ايجاب العقر يجب لكل الاقل من المسمى ومهر مثلها قلت  
 وفيه نظر لان ذلك تنقص لمقهما وركب بعض المتقنين اذ لا شك أن هندا ذات نكاح صحيح ولها المسمى كاملا  
 ولا سيما اذا اتحد المسيان على أنه لم يعلم منه حكم ما اذا لم يتعذر ايجاب العقر بل الذي يظهر ما قرره شيخنا  
 حفظه الله تعالى وهو أنه حيث جهل ذات الصحيح منهما وذات الفاسد وكن لاحدهما المسمى والأخرى المقران  
 يأخذ المتقنين ويقسم بينهما في الصور الاربع فاذا اتحد كل من المسيين والمهران يعطيان أحد المسيين  
 وأحد المهران وإذا اتحد الأولان فقط يعطيان أحد المسيين وأقل المهران وإذا اختلف الأولان فقط يعطيان  
 أقل المسيين وأحد المهران وإذا اختلف الأولان والأخيران يعطيان أقل المسيين وأقل المهران والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (قوله) ومنه يعلم حكم دخوله واحدة) يعني أن للدخول بها يجب لها نصف المسمى ونصف الاقل  
 من مهر المثل والمسمى لانها كانت شابة وجب لها جميع المسمى وان كانت متاخرة وجب لها الاقل من مهر  
 المثل والمسمى فتأخذ نصف كل منهما وغير للدخول بها يجب لها ربع المسمى لانها كانت شابة وجب لها جميع  
 نصف المسمى وان كانت متاخرة لا يجب لها شيء فتتصف بالنصف اهـ حلف وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ  
 من الترتيب لانه يجب تقديما اذ لا دخل بأحدهما مع إقراره بانه لا يعلم أيهما أسبق نكاحا أما لو دخل  
 بأحدهما على وجه التيان فانه يبقى نكاحها كما قد تمناه عن شرح جزر الجبر وغيره ويستند فيجب لها جميع  
 المسمى لها وفي غيره وبين الأخرى ولا شيء لها لانه ظهر أنها المتأخرة فيكون نكاحها باطلا وقد مر أن الباطل  
 يجب فيه المهر الا بال دخول (قوله) وكذا الخ) الاحتمال قول الزبلي وكل ما ذكرنا من الأحكام بين الاثنين

ومنه يعلم حكم دخوله  
 واحد مقر وكذا الحكم  
 فيما جمعهما من المحارم  
 في نكاح

فهو الحكم بين كل من لا يجوز جهه من المحارم **(قوله)** وحرم نكاح المولى امتناعاً على أى ولولم يعضها وكذا المرأة  
لولا غلبة سوى سهم واحد منه فترزاق الجوهره وكذا اذا ملك أحدهما صاحبه أو بعضه فسد النكاح وأما  
المأذون والمسد إذا اشترى ماله فسد النكاح لانها لا عاقلها بالعقد وكذا الكاتب لأنه لا عاقلها بالعقد  
وإنما يشبهه فيها حق المالك وكذا قال أو خنفة فحين اشترى زوجته وهو فيها بالثمن لم يفسد نكاحها على  
أصله أن خبار المشتري لا يدخل المبيع في ملكه اه **(قوله)** لأن المالك عاقل عاقل المستثنى قال في الفتح  
لأن النكاح مائع المأذون اشترى مشتركة في الملك بين الثنا حين منهما ما يختص هي ملكه كالتفقه والسكنى  
والقسم والتمتع من العزل إلا أن منهما ما يختص هو ملكه كوجوب التمكن والقرار في المنزل والتمتع عن غيره  
ومنهما ما يكون الملك في كل منهما مشتركاً كالاتماع بجامعة ومباشرة أو الوفاق حق الاضافة والملاوكة تنافي  
المالكة فقد نافذ لازم عقد النكاح ومنافى اللازم منفى لما زوم وبسقط ما قبل يجوز كونها ماله أو كتم  
وحده الرق مالكة من جهة النكاح لأن الفرض أن لازم النكاح ملك كل واحد لئلا يرفع الرق على المملوك والرق ينفى  
**(قوله)** نعم لو فقه الخ) بشرى إلى أن المراد طهر مقي قوله وحرم مطلق النكاح لخصوص ما يتبادر منهن المنع على  
وجه ترتب عليه الآثم والأما تمتع فعل المحارم فتنزه عن أمر هو موهوب في زوج السيد أمة أو المراد به أني وجود  
العقد الشرعي المثلثية كما يشهد المماهر عن الفتح وهذا معنى ما في الجوهره وكذا في العرعن الضمرات  
المراد به في أحكام النكاح من ثبوت المهر في فسخ المولى وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير  
ذلك أما لذات زوجها مستزاعاً وطهرها ما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال أن تكون حرة أو معتقة  
الغير أو يحولها على بيعتها وقد بحثنا الخالف وكثيراً ما يقع لاسباب انسابها والابا ايده اه قلت ولاسباب السراى  
اللاتى يؤخذن غنية في زماننا لا تتفق بعدم قسمة الغنية في حق أصحاب الجنس وبسقة الغنائم وما  
ذكره الشارح في ألهاد عن المقتضى أى السعدون من أنه في زمانه وقع من السلطان التفضيل العام بعد إعطاء  
الجنس لاتباق شبهة في حل وطنهم لغيره غير مفيد أما أولاً فلان التفضيل العام غير صحيح وسأشرطه السلطان  
أخذ الجنس أولاً ولأن فيه اطلال السهام المقدرة كأص على ذلك الامام السرخسى في شرح السراى الكبرى أما ثانياً  
فلان تفضيل سلطان زمانه لا يبق إلى زماننا وأما ثالثاً فلا تنفي الشبهة باعطاء الجنس ومن العلوم في زماننا أن كل  
من وصلت يضمن العسكر إلى شى يأخذه ولا يعطى خمسة فينبغى أن يكون العقد واجباً إذا علم أنها مأخوذة من  
الغنية وإذا قال بعض الشافعية أن وطه السراى اللاتى يخلدن اليوم من الروم والهند والترك حرام وأما قوله في  
الاشبهاء بعد نقله ذلك عنه في قاعدة الأصل في الاضغاع التحريم أن هذا راجع لاحكام لازم فان الجارية الموهوبة  
الحال المرجع فيها إلى صاحب البدان كانت صغيرة وإلى إقرارها أن كانت كبيرة وان علم حالها فلا إشكال اه فلو  
اتماه في غير ما علم أنها أخذت من الغنية أما ما علم فيها ذلك فضعها ما ذكرنا ولكن قد يقال أنه يحتمل أن تكون باعها  
الامام أو أحد من العسكروا جاز الامام بيعه أما بدون ذلك فقد نص في شرح السراى الكبرى على أن سبع الغنائم  
سهم قبل القسمة المطلق كاعتاقه لكن العقد عليها لا يقع الشبهة لانها اذا كانت غنية تكون مشتركة بين  
الغنائم وأصحاب الجنس فلا يصح تزويجها بنفسها بل الراجع للشبهة سراؤها من وكيل بيت المال أو التصديق بها  
على فقير سراؤها من وساطة إن شاء الله تعالى تمام تحرر هذه المسئلة في الجهاد **(قوله)** وفيما الخ) هذا مأخوذ  
من الشرنبلالية وقوله ونحوه أى كعدم القسم لها وعدم إيقاع الطلاق عليها وعدم نبوت نسب ولها بلا دعوى  
لكن لا يفتى أن الاحتياط في العقد عليها إنما هو عند احتمال عدم حصه الملك احتمالاً لا يقع الوطء محلاً  
بلا شبهة ولا يضمن العقد عليها لذلك أن لا يعدها على نفسه خامسة ونحوه بل نقول بفتحها في الاحتياط ذلك  
أيضاً **(قوله)** وحرم نكاح الوثنية نسبة إلى عبادة الوثن وهو ما له حنة أى صورة إنسان من خشب أو حجر أو  
قصة أو جوهر تفتت والجمع أو أن والنسب صورة بلا حنة هكذا فرق بينهما كثيراً من أهل الفقه وقيل لافرق  
وقيل يطلق الوثن على غير الصورة مسمى في البناء مشهور وفي الفتح ويندخ في عبادة الوثان عبادة الشمس  
والنجوم والصورت التي استحسنوها والمعلقة والرائدة والباطنية والاباحية في شرح الوجيز وكل مذهب يكفر

(و) حرم (نكاح)  
المولى (أمنه)  
(و) العبد (سبته) لأن  
الملاوكة تنافي المالكية  
نعم لو فقه المولى  
احتياطاً كان حسناً  
وفيه ما لا يخفى في عدم  
عدها خامسة ونحوه  
من عدم الاحتياط (و)  
حرم نكاح (الوثنية)

مطلب مهم في وطه  
السراى اللاتى يؤخذن  
غنية في زماننا



به معتقده اه قلت وشمل ذلك البورز والنصيرية والسامنة فلا تحمل منا حكمهم ولا تؤكل ذبيحتهم لانهم ليس لهم كتاب ساوي أو أود حرمة النكاح حرمة الوطع واليمين كما يأتي والمراد الحرمة على المسلم للمنافي الخاصة وتحمل الجوسية والوثنية لكل كافر الا المرتد **(قوله كتابية)** أطلقه فشمع الحرية والنسبة والحرمة والامة ح عن الصبر **(قوله وان كره تنزيها)** أي سواء كانت ذميمة أو حرة فان صلح الصبر استظهر أن الكرامة في الكتابية الحرة تنزيها وقائمة أولى اه قلت على ذلك في الصبر ان الضرعية لا بد لها من شيء أو ما في معناه لانها في رتبة الواجب اه وفيه أن إطلاقهم الكرامة في الحرية بضد أي ما يخرج عنه الدليل عند المجتهد على أن التعديل بضد ذلك في الفسخ ويجوز تزوج الكتابيات والاولى أن لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا للضرورة وكره الكتابية الحرة اجاعة الافتتاح باب الفتنة من امكان التعلق المستدعي لقيام معارف دار الحرب وتعرض البعض للتعليق بالخلق أهل الكفر وعلى الرق بان تنسي وهي حيلة فيولد رقها وان كان مسلما اه فقوله والاولى أن لا يفعل يفيد كراهة التنزيه في غير الحرية وما بعده يفيد كراهة الصبر في الحرية تأمل **(قوله مؤمنة بنبي)** تفسير الكتابية لا يقيد ح **(قوله مكره بكتاب)** في النهر عن الزبلي واعلم أن من اعتقد بنسبها بأوله كتاب سنزل كصحف إبراهيم وشيث وزبور داود وهون من أهل الكتاب فيجوز منا حكمهم أو كل بناجمهم **(قوله على المذهب)** أي خلافا لما في المستضي من تفسيره الحاصل بان لا يعتدوا بذلك وبواقعته ما في مبسوط شيخ الاسلام يجب أن لا يأكلوا ذبايح أهل الكتاب ذبا عتقدوا أن المسيح له ان عزرا اله ولا يتزوجوا نساءهم قبل وعليه الفتوى ولكن بالنظر إلى الدليل ينبغي أن يجوز الأكل والتزوج اه قال في الصبر وحاصله أن المذهب الاطلاق لما ذكره منس في الأئمة في المبسوط من أن ذبيحة التصرف حلال مطلقا سواء قال بثلاث ثلاثة أو بالأطلاق الكتابية أو الدليل ووجه في فتح القدير بان القائل بذلك ملاتفتان من اليهود والنصارى انقرضوا أكلهم مع أن مطلق لفظة اشرك اذا ذكر في لسان الشريعة لا ينصرف إلى أهل الكتاب وان صح لعقبي طائفة أو فوائدا لماعين اراد منهم من عديم الله تعالى غيره من لا يدعي اتباع نبي وكتاب إلى آخر ما ذكر اه **(قوله وفي الترمذ ما)** مأخوذين من الفسخ حيث قل وأما الملة فتقتضي الواسع من منا حكمهم لان الحق عدم كتمان أهل القبلة وان وقع الزام في المباح بخلاف من خالف القواطع المعلومة بالضرورة من الدين مثل القائل بقدم العالمون في العلم بالجزئيات على ما صرح به المحققون وأقول وكذا القول بالاجاب بالذات ونفي الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباح معناه وان وقع التصريح بكفر المعتزلة ونحوهم عند الصنف معهم في رد ذمهم بله كفاي بلزمن قولهم بهذا الكفر ولا يقتضي ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس عذبه وأيضا فاتهم ما قالوا ذلك الا شبه دليل شرعي على زعمهم وان أخطأ فيه ولزمنهم المنذور على أنهم ليسوا بأدنى حال من أهل الكتاب بل هم مقرون بأثر الكتب ولعل القائل بعدم حمل منا حكمهم يحكم رد ذمهم باعتقده وهو بعيد لان ذلك أصل اعتقادهم فان سلم أنه كفر لا يكون ردة قال في الصبر وينبغي أن من اعتقده مذهبيا يكفر به ان كان قبل تقديم الاعتقاد الصحيح فهو مشرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه وهذا طاهر ان الرافضين ان كان من يعتقده الاوهق في على أو أن جبريل غلط في الوحي ولكن ينكر جمعة الصديق أو يقتض السبب المصدقة فهو كافر بخلافه القواطع المعلومة من الدين بالضرورة بخلاف ما اذا كان بفضل علما أو بسبب العصاة فله مستدع لا كفر كما أوصفت في كتابي تنبيه الاولاد بالحكم على أحكام شام خير الانام أو أحد اصحاب الكرام عليه وعليهم الصلوات والسلام **(تنبيه)** قيل لا يجوز منا حكمه من يقول أنهم مؤمنون ان شاء الله تعالى لانه كافر قال في الصبر اعجمول على من يقوله شكافي ايمانه والشافعية لا يقولون بذلك فيجوز لنا حكمه بنسبنا وبسبب لاشبه اه وصح ذلك في الفسخ بان الشافعية يردون به ايمان الرافضة كاصرحوا به وهو الذي يقض عليه العبد وهو اخبر عن نفسه بفعل في المستقبل واستعمله اليه فتعلق بقوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان شاء الله غيره ما عندنا خلاف الاول لان تعويد النفس بالجزم في مثله ليس بملحة تخير من ادخال اداته ليدقق بأنه هل يكون مؤمنا عند المرافعة ولا اه **(قوله)**

بالاجماع (ومع نكاح كتابية) وان كره تنزيها (مؤمنة بنبي) مكره (مكره بكتاب) منزل وان اعتقدوا المسيح لها وكلا حمل ذبيحتهم على المذهب بحر وفي الترمذ ما نكحة المعتزلة لاننا لانكفر أحدنا من أهل القبلة وان وقع الزام في المباح

لإعادة كوكب لا كتاب لها) هذا معنى الصائبة المذكورة في المتن على أحد التفسيرين فيها قال في الهداية ويجوز تزويج الصائبات إن كانوا أوفسون دين نبي ويقرون بكتب لانهم من أهل الكتاب وإن كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم نخرجنا حكمهم لانهم مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على اشتباه مذهبه فكل آحاد على ما وقع عنده وعلى هذا حال ذبحهم اه أي الخلاف بين الامام القائل بالحلل بناع على نفسه لانهم كتبوا كتبهم يعظمون الكواكب كتظيم السلم الكعبة وبين صاحبها القائلين بعدم الحلل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فواتفق على تفسيرهم اتفاق على الحكم فيهم قال في البصر وظاهر الهداية أن منعنا حكمهم مقيد بقيد عباد الكواكب وعدم الكتاب قالوا كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتب تجوزنا حكمهم وهو قول بعض المشايخ زعموا أن عبادة الكواكب لا تخرجهم عن كونهم أهل كتاب والصحيح أنهم إن كانوا يعبدونها حقيقة فلسوا أهل كتاب وإن كانوا يعظمونها كتظيم المسلمين لكعبة فهم أهل كتاب كذا في المجتبى اه فعلى هذا أقول المصنف لا كتاب لها لا مفهوم له لكن ما مر من حل النصرانية وإن اعتقدت المسح الهائز بقول بعض المشايخ كما أفاد في التمهيد (قوله والجوسية) نسبة إلى جوس وهم عبدة النار وعدم جواز نكاحهم ولو علمت عين الجمع عليه عند الأئمة إلا أنه بخلافه لا بداعى أنه كان لهم كتب ووقع وعامه في الفتح (قوله هذا ساقط الخ) فما اعتدنا من تكرار الوثنية ودفع إلهام العطف في الحرمة (قوله ولو جرم) المناسب لحرمة الإلام لأن النكاح المقدس في المعطوف عليه لا يتعدى إلى إلامه إلا أن يدعى فتمت معنى الزوج فله يتعدى إلى باقي لغة قليلة (قوله أومع طول الحرمة) أي مع القدرة على مهرها ونفقتها وهو بالفتح في الأصل الفضل ويعدى إلى وإلى فطول الحرمة متسع فيه بحذف السكونية ثم الإضافة إلى المفعول على ما أشار إليه المطرز في مستأنى (قوله الأصل الخ) قد يناش فيه بالإمامة للمالوكة بعد الحرمة فانه يجوز وطؤها ملكا ولا يجوز أن ينكح الأئمة على الحرمة ط (قوله يخرج عا في الحرمة وتزويجها في الأئمة) أما الثاني فهو ما استظهر في الحرمن كلام البدائع ومثله في القيساني وأما بقول المصنف والاولى أن لا يفعل وأما الاول فهو ما فهمه في التهر من كلام الفتح وهو فهم في غير محله فإنه في الفتح ذكر دليل المسئلة لنا هو ما أخرجه الستة عن ابن عباس تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميونة وهو محرم وبني بها وهو حلال وذكر دليل الأئمة الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة إلا الضاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح أي يقع الباط في الاول وضمها في الثاني مع كسر الكاف ومن فتحها في الثاني فقد صحف بحر زاد مسلم ولا يخطب ثم أجاب بترجيح الاول من وجوه ثم أجاب على تسليم التعارض بحمل الثاني اما على نهى التحريم والنكاح فيه ما طء وأعلى نهى الكراهية جعابن الدلائل وذلك لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود النكحة لأن ذلك يوجب شغل قلبه عن احسان العبادات فاعين خطبة ومراودات ودعوة واجتماعات وتفتن تنبيه النفس بطالب الجماع وهذا يحمل قوله ولا يخطب ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم باشر المكروه لأن المعنى المنوط به الكراهية هو عليه الصلاة والسلام مترددة ولا بعد في اختلاف حكمي حقا وقولا لاختلاف المناط فتناوذه كالوصول بها تارة وقوله او ما حصله أن لا ينكح إن كان المراد به الوطء فالنهي التحريم وهذا أطلق لاشبهه فيه أو العقدة التي فكر اهية وما ذكر من الوجه لا يقتضي كراهية التحريم والاحرم تجارة المحرم في الاما فان فيه أيضا شغل القلب وتنبيه النفس للجماع وتزويجه وهذا يحمل قوله ولا يخطب على أنه قد صرح في شرح درر البحار بان النهي يقتضيه وقول الكفر وحل تزويج الكناينة والصائبة المحرمة صريح في ذلك فان المكروه ومغريها لا يخل فافهم (قوله لا يصح عكسه) أي ولا جعها في عقد واحد بل يصح في الجمع نكاح الحرمة لا الأئمة كما صرح به الزبيدي وغيره وما في الأشباه قاعدة إذا اجتمع الحلال والحرام من أنه سطل فيما سئل قبله وهو مرة ادخال الأئمة على الحرمة لأن نكاح الحرمة يحل فلا يدخل نكاح الأئمة نكاح الحرمة فاسد لا يمنع نكاح الأئمة بشرط لا (قوله) تزويج أمة بلا إذن مولاها لم يدخل حتى تزويج حر ثم أجاز المولى لم يحل لأن الحل انما ثبت عند الحاجة فكانت في حكم الانشاء فيصير مرقبا أمة على حره ولو تزويج ابنتها الحر قبل الاجازة جاز لأن النكاح لو قوف

(لا) يصح نكاح عابدة كوكب لا كتاب لها ولا وطؤها على عين (والجوسية والوثنية) هذا ساقط من نسخ الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عابدة كوكب وقوله (والحرمة) صحيح أو مرة (ولو جرم) عطف على كتابة فتنه (والأمة) كانت (كتابة) أومع طول الحرمة الأصل عندنا أن كل وطء محل على عين يحمل بنكاح وما فلا (وإن كره) تجر عا في الحرمة وتزويجها في الأئمة (وصح) على أمة لا) يصح عكسه

(ولو) أم ولد (في عدة حرة) ولو من ابن وصع لوراها أي الأمة (على حرة) لبقاء المثل (ولو تزوج) رابع بعامن الاماء وخصمن الحرار (في عقد) واحد (صع) نكاح الاماء لطلان الجنس (د) (صع) نكاح أر بع من الحرار والاماء فقط (ل) لا أكثر (وله) التسري بعامن الاماء (فأوله) أر بع وأنف سريه وأرضاء أخرى فلامه رجل خيف عليه الكفر ولو أراد فقالت امرأته أقبل نفسي لا تمتنع لانه مشرع لكن لو تزوج ثلث نفسها يؤجر لحدث من رق لأمي وقالة لبرازية ونصفها (العد) ولو مدبراً (و) تمتع عليه غير ذلك فلا يصل له التسري أصلاً لانه لا يعد (الاطلاق) (و) صم نكاح (حبلى من زنا) حبلى (من غيره) أي الزنا لثبوت نسبه ولو من حري أو سيدها للمقبره (وان حرم وطوها) ودواعيه (حتى تنقع) متصل بالمسئلة الاولى لا يسبق ماؤه زرع غيره

عدم في حق الحل فلا يمتنع نكاح غيرها بحر عن المحيط لمنصاً **قوله** ولو أم ولد يشمل المدبرة والمكاتبه كفي الصبر **قوله** في عدة حرة من مدخول المألفة أي ولو عقد حرة **قوله** ولو من بائن أشار به إلى خلاف قوله ما يجوز به واقفوعا على النكاح الرجعي **قوله** لبقاء المثل أي ملك نكاح الأمة لانها تخرج بالطلاق الرجعي عن النكاح والحرة الداخلة على الأمة **قوله** في عقد واحد أي على التسع ح **قوله** لطلان الجنس مقابلة له لو كانت الحرار رابعاً صم فيهن وبطل في الاماء كافي جمع الحرمة مع الأمة بعد واحد وضم مقابلة الرجعي عن كافي الحرام أصل ذلك أنه يتطرق نكاح الحرار فان كان جازوا لو كن وحدهن أجرة وبطل نكاح الاماء وان كان غير جازراً بطلته وأجرت نكاح الاماء ان كان يجوز لو كن وحدهن اه قلت ويستفاد منه ما لو كان جله الحرار والاماء لم تدعى أر بع فانه يجوز في الحرار فقط وهو صريح مما ذكرناه فنافع عند قوله لا يصح عكسه **قوله** سريه نسبة إلى السر وهو النكاح والترحم السين كضم الحالف في دهرية نسبة إلى الدهر وإلى السر ورخصه بها ط **قوله** خيف عليه الكفر لقوله تعالى لا على أزواجه أملاكك أيمانهم فاتهم غير ملومين بزانية ومقتضمان مثله لولا أنه على التزوج على امرأته وما فرق به في الصبر من أن في الجمع بين الحرار أربعة نسب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السري فانه لا ضم بينهما إلا أن لمع التصر نه رأي لأن النص في الووم من الجهتين وقد يقال إن التبادر من الووم على التسري هو الووم على أصل الفصل بخلاف الووم على تزوج أخرى فان التبادر منه الووم على ما يلحق من خوف الجور لا على أصل الفعل فيكون علم بوقه تعالى فان خفف أن لا تعدلوا فواحدة فهذا ما فرق به في الصبر أخذاً من تنصصهم على الووم على التسري فقط والتحقق أنه ان أراد الووم على أصل الفعل يعني أنك فعلت أمراً جسيماً فهو كافر في الموضوع وان كان يعني أنك فعلت ما تركه أو لم يلبس من التعبد بالنفقة وذكره في الصبر واضرار الزوجة التسري أو بالتزوج عليها ونحو ذلك فلا كفر في الموضوعين وان لم يلاحظ شأن المعنيين فلا كفر في الموضوعين أيضاً لكن قالوا لا يحسن عليه الكفر في الاول لان التبادر منه الووم على أصل الفعل دون الثاني لتبادر خلافه فكأنه هذا ما ظهر في والله تعالى أعلم فافهم **قوله** لحدث من رق لأمي أي حرة ما قبله أي ثابته وأحسن اليه ط **قوله** ولو مدبراً مثله المكاتب وابن أم الولد الذي من غير مولاه كفي الغاية ط **قوله** ويمتنع عليه أي على العبد ولو مكاتباً كافي الصبر **قوله** أصلاً أي وان أذن به المولى **قوله** لانه لا يعد أي في هذا الباب الاطلاق فلا ينافي أنه علم غيره لا لأقر على نفسه ونحوه **قوله** وصم نكاح حبلى من زنا أي عندهما وقال أبو يوسف لا يصح والفتوى على قوله ما كفي التفهيم عن المحيط وذكر التبرائتي أنها لا تنفقه لها وقبل لها ذلك الأول ربح لان المانع من الوطء من جهتها بخلاف الحضي لانه سماوى بحر عن القبح **قوله** لا حبلى من غيره الخ يشمل الحل من نكاح صحيح أو فسد أو وطء شبهة أو مكاتبين وما لو كان الحل من مسلم أو ذمي أو حري **قوله** لثبوت نسبه فهي في العدة ونكاح المعتدة لا يصح ط **قوله** ولو من حري كالمهاجرة والسبي وعن أي حنيفة أنه يصح صحيح الرطب المتع وهو العتوق الفتح انه ظاهر المذهب بحر **قوله** المقربة بكسر القاف أشار به إلى أن ما في الهداية من قوة ولو تزوج أم ولد وهي حامل منه فالنكاح باطل محمول على ما إذا أقر به لقوله وهي حامل منه قال في التبر في التوضيح فعلى هذا ينبغي أنه ولو زوجها بعد الحمل قبل اعترافه به يجوز النكاح ويكون نصاً أقول ومن هنا قد علم أنه لو تزوج غير أم ولده وهي حامل بهو زنا كان نصاً محملاً لا يتوقف على الدعوى قضياً يتوقف عليها أولى اه **قوله** ودواعيه قال في الصبر وحكم الدواعي على قولها كما لو طء بكافي النهاية اه قال ح والذين في نفقات الصبر جواز الدواعي فغير رافقت والذين في النفقات أنزوجة الصغر ولو اتفق عليها أو لم تزلت واعترفت أم حبلى من الزنا لآزده شأن النفقة لان الحل من الزنا من الوطء لا يمنع من دواعيه اه فيمكن الفرق بين ما هنا من كانت حبلى من الزنا ثم تزوجها وما في النفقات في الزوجة إذا حلقت من الزنا تأمل ولا يمكن الجواب بان ما في النفقات على قول الامام بدليل قول الصبر هنا على قوله ما لان الصبر في قولها ما يعود إلى أي حنيفة ومحمد القائلين بصحة النكاح وأما أبو يوسف فلا يقول بصحة من أصله فافهم **قوله** متصل بالمسئلة الاولى الصبر في متصل ما قبله على



ما ذكر في شرح النظم كرم في التف وهو ضعيف قال في الحر ولو تزوج امرأة الفريسي بالثقة ودخل بها  
 لا تحب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها هو يبقى لأنه زنا والمرضى بها التحريم على زوجها من ولو طهرها  
 بشهيق حب عليها العدة وحرم على الزوج وطؤها وتكن حل ما في التف على هذا (قوله) والمضومة إلى  
 محترمة بالتشديد كأن تزوج امرأة في عقد واحد احدهما محل والاخرى غير محل لكونها محرمة ما إذا زنت  
 زوج أو مشركة لا بل المطل في احدهما ما يقتدر بقدره بخلاف ما اذا جامع بين حرمين ولو بعد ما عهدة واحدة  
 حيث سطل السهم في الكل لما أنه سطل بالشروط القاسمة بخلاف التكاح نهر (قوله) والمسي كلهما  
 أي العلة عند الامام نظر الى أن ضم المحرم في عقد التكاح لغو كضم الجدار لعمد المحلة والانقسام من حكم  
 المساواة في الدخول في العقد ولو لم يجب الحد بوط المحرم لان سقوطه من حكم صورة العقد لا من حكم انعقاده  
 فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم الدخول في العقد متنافيا لقوله بسقوط الحد لو صورة العقد كما  
 هو وعندنا ما يقيم على مهر مثلها ونعاه في العصر (قوله) فلها مهر المثل أي بالقامابلغ كاف الميسوط  
 وهو الاصح وما ذكر في ان بادان من أنه لا يجاوز المسمى فهو قولها كاف التبيين وانما وجب بالقامابلغ على  
 ما في الميسوط لانها لم تدخل في العقد كاتخذ من العصر فلا اعتبار للقيمة أصلا فان قلت ما الفرق بينهما وبين  
 ما اذا تزوج أختين في عقد واحد ودخل بهما حيث أو جبت لكل منهما أقل من مهر المثل والمسي قلت هو  
 أن كل واحدة منهما محل لراد العقد عليها وانما الممتنع الجمع بينهما فلذلك قلنا بدخولها في العقد بخلاف  
 ما هنا فان المحرمه ليست محلا أصلا والله تعالى الموفق (قوله) وبطل نكاح متعة ومؤقت قال في النسخ  
 قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما أن يذكر الوقت بلفظ التكاح والتزويج وفي المتعة أتمتع وأستمتع اه  
 يعني ما اشغل على ما متعتة والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود في المتعة وتعيين المدة في المؤقت الشهود  
 وتعيينها ولا شأن له بالدليل لهم على تعيين كون المتعة التي أبيع ثم حرم هو ما اجمع فيه مادة م ت ع قطع  
 من إلا أنه كان إذن لهم في المتعة وليس معناه أن بشر هذا بل من أن يتخالفا بلفظ أتمتع ونحوه لما عرف  
 أن اللفظ نطق ويراد معناه فاذا قلتموا فنعناه وجدوا معنى هذا اللفظ ومعناه الشهود أن يوجد عددا  
 على امرأة لا راد به مقاصد عقد التكاح من القرار والودور يشبه بل بالمتعة متعة ينتهي العقد بانتهائها أو  
 غير متعة يعني بقائه العقد مادام معها إلى أن ينصرف عنها فلا عقد فدخل فيه ما جازت المتعة والنكاح المؤقت  
 أيضا فيكون من أفراد المتعة وان عقد بلفظ التزويج وأحضر الشهود اه فخلصوا تبع في الحر والتهرثم  
 ذكر في النسخ أنه يحرم المتعة وأنه كان في حجة الدواع وكان تحريمه تأييدا لخلاف فيه بين الأئمة وعلمه الامصار  
 الاطاعة من الشيعة ونسبة الجواز الى الحال كما وقع في الهداية غلط ثم رجح قول زرارة في حجة المؤقت على معنى  
 أنه يتقدم بدواو يلو التوقيت لان غاية الامر أن المؤقت متعة وهو منسوخ لكن النسخ معناه الذي  
 كانت الشريعة عليه وهو ما ينتهي العقد بانتهائها المدة فالعقد بشرط التوقيت أو النسخ وأقرب نظرا له  
 نكاح الشغار وهو أن يجعل بضع كل من المرأتين مهرا للآخرى فله صاع التي عنه وقلنا يصح موجب المهر المثل  
 لكل منهما فله ما ينشأ التي بخلاف ما لو عقد بلفظ المتعة وأراد النكاح الصحيح للمؤقت فله لا ينعقد وان حصره  
 الشهود لا به لا يشهدك المتعة كلفظ الاحلال فان من أجل لغيره طعا ما لا يملكه فلا يصلح مجازا عن معنى النكاح  
 كما مر اه فخلص (قوله) وان جهل المدة كأن يتزوجها إلى أن ينصرف عنها كاتخذ (قوله) وأطلت في  
 الاصح كأن يتزوجها إلى ما تاتي منه وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كافي للعراج لان التأني هو المعين لجهة  
 المتعة محر (قوله) وليس منه الخ لان اشتراط القطع يدل على العقد متقدم بدواو بطل الشرط بحر (قوله)  
 أو نوى الخ لان التوقيت انما يكون باللفظ بحر (قوله) ولا بأس بتزوج التهاريات وهو أن يتزوجها على أن  
 يكون عندها مهر اءون الدال قيل قال في الحر ويتبين أن لا يكون هذا الشرط لازما عليها ولها أن تطلب  
 البيت عندها بالسلامة عرف في باب القسم اه أي اذا كان لها ضرر غيرها بشرط أن يكون في التهار عندها  
 وفي الجبل عند ضررها ما لا يواظره لها فالتأخير أنه ليس له الطلب خصوصا اذا كانت متعفة في الليل كالخمارس

(و) صح نكاح  
 (المضومة إلى محترمة  
 والمسي) كله (لها)  
 ولو دخل بالمحرمه  
 فلها مهر المثل (وبطل  
 نكاح متعة ومؤقت)  
 وان جهل المدة  
 أو طالت في الاصح  
 وليس منه ما لو نكحها  
 على أن يطلقها بعد شهر  
 أو نوى يمكنه معاهدة  
 معينه ولا بأس بتزوج  
 التهاريات عيسى

ادعت عليه عند قاض  
(أتمز وجهها) بنكاح  
صحيح (وهي) أي  
والحال أنها (محل  
للأنشاء) أي لإنشاء  
النكاح خالصة عن الموانع  
(وقضى القاضي بنكاحها  
بينه) أفتانها (ولم  
يكن) في نفس الامر  
(زوجها) وكذا (تحلل  
له) (وادعيه) (بنكاحها)  
خلافًا لهما وفي  
الشرع لا ينعى الموانع  
وبقولهما يبقى (ولو  
قضى بطلاقها) بشهادة  
الزور مع علمها بذلك  
نفذوا (حل لها) التزوج  
بآخر بعد العدة  
(وحل لشاهد) زورا  
(زوجها) وسمعت على  
الاول (وعند الثاني  
لا تحلل لهما) وعند محمد  
تحلل الاول مالم يدخل  
الثاني وهي من فروع  
القضاء بشهادة الزور  
كاسيحي (والنكاح  
لا يصح تعليقه بالشرط)  
كترجحتك ان رضيت  
أي لم ينعقد النكاح  
تعلقه بالشرط كافي  
المأدبة وغيرها في  
البرر فيه نظر (ولا  
اضافته الى المستقبل)  
كترجحتك غدا أو  
بعد غد لم يصح (ولكن  
لا يسئل) النكاح  
(بالشرط القاسد) انما  
(يسئل الشرط دونه)

بل ساقى في القسم عن الشافعية أن نحو الحارس قسم بين الزوجات نهارا واستحسنه في التهر (قوله) وحل له  
الحل وكذا يحل لهما تحكيم من وطه ثم الائتم في الاقدام على الدعوى الباطلة كافي بالبرهان والبرهان على  
قول الامام بنعوذ القضاء بهذا النكاح باطنا وكذا بنعوذ ظاهره انما اقتضت النفقة والقسم وغير ذلك (قوله)  
عند قاض (حل المحكم) مثله لعمد ط قلت الظاهر من لانهم اعترفوا بانهم اتموا له لا يحكم بقصاص وحدوده  
على عاقلة (قوله) بنكاح صحيح احتز به عن القاسد لانه لا يفسد الحل والوط ولا يفسد حقيقة ط (قوله)  
خالصة عن الموانع) نفسه لكونها خالصة لا لإنشاء الموانع مثل كونها مشرقة أو محرمة أو زوجة الغير ومعتدة  
ح (قوله) وقضى القاضي بنكاحها) وبشرط تنفيذ القضاء باطنا عند الامام حضوره وبشرط قوله قضت  
وبه أخذ طلبة المشايخ وقبل لان العقد ثبت مقتضى صحة قضائه في الباطن وما ثبت مقتضى صحة الغير  
لا يثبت بشرائطه كليس في قوله أعتق عبدك عنى بألف وفي الغنى أنه الاوجه بدل عليه اطلاق المتن يحرم  
قلت لكن ذكر في العرق كتاب القاضي الى القاضي أن العقد الاول (قوله) ولم يكن (الحل) خالصة (قوله)  
خلاف لهما) راجع للمستلزم وهذا بناء على أنه لا ينفذ القضاء باطنا عند ما يشهد الزور وفي العقود والفسوخ  
لان القاضي أخطأ الخلة اذ الشهود كذبة وله أن الشهود صدقة عندهم وراثة تفسد الزور وفي حقيقة  
الصدق وأمكن تنفيذ القضاء باطنا بتقديم النكاح فنقضه قطعاً للمنازعة وطعن فيه بعض المغاربة بأنه يمكنه  
قطع المنازعة بالطلاق فأجاب له الأكل بأن ما أن أدب الطلاق غير المشروع فلا يعتبر أو المشروع ثبت المظنون  
اذ لا يتحقق الا في نكاح صحيح وتعلقه بليسة قارى الهداية بأنه أن يرغب في المشروع ليكون طر بالقسط  
المنازعة وتعيها لئلا يمان بالمان الحق التفصيل وهو أنه يصلح لقطع المنازعة ان كانت هي المبيعة أم المولود  
كان هو المدي فلا يمكنه التصلص من الا باتفاق باطن مع أن الحكم أعظم من دعواها أو دعواه (قوله) وبقولهما  
يبقى) قال الكمال وقول الامام أوجه واستدل به دالة الاجماع على أن من اشترى حارية ثم ادعى فسخ بيعها  
كذباً وبرهن بقضيه بحل البائع وطؤها واستخدمها مع علمه بكذب دعوى المشتري مع أنه يمكنه التصلص  
بالعقود وان كان فيه انفراد مسألة فله ان يسلط فعله أن يحتلها هو ثم يزوجها ما يسلط فيه دعه ولعلامة  
فاسم رسالة في هذه المسألة أطال فيها الاستدلال بقول الامام فرجها قلت وبحث كان الوجه قول الامام من  
حيث الجليل على ما حققته في الغنى وفي تلك الرسالة فلا يعقل عنه ما تقر بأنه لا يعقل عن قول الامام بالضرورة  
أو ضعف دليله كما أوجهه في منظومة رسم المفتي وشرعها (قوله) وحل لشاهد) وكذا الغير بالاول لعدم علمه  
بحقيقة الحال (قوله) لا يحل لهما) أي الزوج القضي عليه والزوج الثاني أما الثاني فظاهر بناء على أن القضاء  
بالزور لا ينفذ باطنا عندهما وأما الاول فلان الفرقه وان لم تقع باطنا لكن قول أي خفيفة أو وثيقة شبهة ولأنه  
لو فعل ذلك كان زانياً عند الناس فيجذونه كذا في رسالة العلامة فاسم (قوله) مالم يدخل الثاني) فإذا دخل  
بها حرمت على الاول لوجوب العدة كالنكحة اذا وثقت بشبهة بغير (قوله) وهي) أي هذه البائت الثلاث  
(قوله) كاسيحي) أي في كتاب القضاء (قوله) والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) المراد أن النكاح المعلق  
بالشرط لا يصح ما لا موهمة ظاهر العبارة من أن التعليق يلغوه ببقى العقد صحيحا كافي للمسئلة ألا تموهذا  
منشأ وهم الدردر الآتي (قوله) تعليقه بالشرط) بفتح الحاء المعجمة والطاء المعجمة ما يكون معيونا واقع  
وجوده أ ح (قوله) مافي الدردر) حيث قال لا يصح تعليق النكاح بالشرط مثل أن يقول لست ان أدخلت  
الدردر زوجتك فلانا أو قال فلان تزوجها فان التعليق لا يصح وان مع النكاح (قوله) فيه نظر) لأنه من غير عدم  
حصة النكاح المعلق في الغنى والبرازية عن الاصل والحائصة والخاتمية وقفاي أي القيث  
وجامع القصولين والقننة ولعله اشتبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح المشروط معه شرط فليس  
وبينهما فرق واضح شرعية (قوله) كترجحتك) بفتح كاف الخطاب (قوله) لم يصح) كلام المتبغى عنه  
(قوله) ولكن لا يسئل (الحل) لما كان يشوهم أنه لا فرق بين النكاح المعلق بالشرط والقاسد والمفروق بالشرط  
القاسد كما وقع لصاحب الدردر في الاستدلال وان كان الثاني مسئلة مستقلة وإذا قال الشارح بعدم خلاف

مالوعة بالشرط وفيه تنبيه على منشاوهم المرد فافهم **(قوله يعني لو عقد)** أي بالعناية لا بهام كلام المصنف أن هنالك قبة المسئلة الأولى مع أنه مسئلة مستقلة وإنما أتى في أولها بالاستدراك لتنبيه السار **(قوله مع شرط فليد)** كما إذا قال تزوجت على أن لا يكون لك مهر فصح النكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل **(قوله لا أن يعلقه)** استثناء من قوله لا يصح تعليقه بالشرط **(قوله ماض)** أي مسترأى الحال وقيد به احتراز عن تعليقه بمقتبل كائن لا محالة كسبي والعقد وقوله كائن كان لاسم فاعل وهو حقيقة في التلبس بالفعل في الحال لكنه يستعمل بالمعنى الثاني فافهم **(قوله وكذا الخ)** عطف على قوله الآن يعلقه ومثله ما في المنع عن القصول العمدية لقوله فلان تزوجت بالف درهم أن رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضر افتقد الرضيت جاز النكاح استثناء وان كان غير حاضر لم يجز اه **(قوله وعنده المصنف بحثا)** حيث قال بعد نقل كلام الحمادية وينبغي أن يجري هذا التصيل في مسئلة التعليق رضا الأب لا فرق بينهما فيما يظهر اه أي لا فرق بين أن رضى أبى أو أن رضى فلان في التصيل فهما قلت بل إذا جاز التعليق رضا فلان الأجنبي الحاضر يجوز تعليقه رضا الأب بالاولى لأن الابنة ولا ينفى الجملة ولا حتى الاعتراض ولو الزوج غير كف حوله كمال الشفقة فيعتارها الملبس فكيف يقال بالجواز في الأجنبي دون الأب على أنه قنصص على هذا التصيل في مسئلة الأب يضاق الظهير بحيث قال لو كان الأب حاضر في المجلس فقبل جاز فابحثه المصنف موافقاً لقوله **(قوله لكن في النهر)** استدراك على ما بحثه المصنف وعارة النهر بعد أن ذكر كلام الظهيرة وهو مشكل والخ في الثانية اه والتي في الثانية هو قوله تزوجت أن أبى أو رضى فقالت خلت لا يصح لأنه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق اه قلت الظاهر حل ما في الثانية على ما إذا كان الأب غير حاضر في المجلس أو على أن خلت هو القياس لاه في الثانية ذكر بعد ذلك مسئلة التعليق رضا فلان فقال ان كان فلان حاضر في المجلس ورضى جاز استثناءه والافلا وان رضى اه وعائنا يحصل التوفيق بين كلامه ما لم يثبت الفرق بين الأب وغيره وقد علمت من عبارة الظهيرة عدمه وأن الجواز في الأب ثابت بالاولى ولم تأمر أحد اصرح بتخصيص خلاف هذا حتى ينبع فافهم

### (باب الولي)

لم يذكر النكاح وألفاظه ومحلّه شرعي في بيان عقده وأثره لانه ليس من شروط صحته في جميع الصور والولي فعل يعني فاعل ط **(قوله وعرفا)** أي في عرف أهل اصول الدين قال في العرف وفي اصول الدين هو العارف بالله تعالى باسمائه وصفاته حسبما عكن المواعظ على الطاعات المختصين بالمعاصي الغير المهملين في الشهوات والافات كافي شرح العقائد ح **(قوله الوارث)** كذا في الفتح وغيره قال الرمي وذكره عمالا ينبغي اذلالها كم ولي وليس وارث اه قلت وكذا سبب العبد فالنهر خص بالولي من جهة القرابة **(قوله على المذهب)** وما في البرازية من أن الأب والجد إذا كانا فاسقا فالقاضي أن تزوج من الكف قال في الفتح انه غير معروف في المذهب **(قوله ما لم يكن متشككا)** في القاموس رجل متشكك ومتشكك ومستشكك لا يقال أن جهل مشقه اه قال في الفتح عطف ما نقلناه انما كان متشككا لا يتفرد ويجهل اياه بانقص من مهر المثل ومن غير كف وسأني هذا اه وحاصله أن الفسق وان كان لا يلبس الاهلية عندنا لكن إذا كان الأب متشككا لا ننشد تزويجه لا بشرط الصلحة ومثله ما سألني من قول المصنف ولزم ولو يقين فاحش أو غير كف فان كان الولي أبا أو حدا لم يعرف منهم مأساة الاختيار وأن عرف لا اه وبه ظهر أن القاضي المتشكك وهو بمعنى سئ الاختيار لأسقط ولا يثبت مطلقا لانه لو زوج من كف مهر المثل صح كسبا في بابه وهذا خلاف ما مر عن البرازية ولا يمكن التوفيق بحمل ما مر على هذا الاقوله فلقاضي أن تزوج من الكف يقتضي سقوط ولا الأب أصلا فافهم **(قوله نحووصي)** أي كعبنون ومعوتغير أن الصبي خرج بقوله البالغ والمجنون والمعتوم والمعاقل ط **(قوله ووصي)** أي ونحووصي من ليس وارث كعبود ككافره بنت مسلمة أو مسلمة بنت كفرة ككسبا في نم لو كان الوصي قريبا أو ما كماله الترويج بالولاية ككسبا في الشرع عند بيان الاولياء **(قوله مطلقا على المذهب)** أي سواء أوصى اليه الأب بنتا أم لا وفي رواية يجوز وكذا لو أوصى الوصي رجلا في حياته

يعني لو عقد مع شرط فليد يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط الآن يعلقه بشرط ماض (كائن) لا محالة (فيكون) متحققا فنعتقد في الحال كان خطب بنتا لانه فقال أو هازو جهنم قال من فلان فكذبه فقال ان لم أكن زوجتها لفلان فقد زوجتها لا ينكح قبل تعلم كذبه انقضت تعليقه بموجود وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس كذا كره

جسوي زاده وعنده المصنف بحثا لكن في التبريل كتاب الصرف في مسئلة التعليق رضا الأب والحق الاطلاق فليشأمل المتق

### (باب الولي)

(هو) لفخلاف العبد وعرفا العارف بالله تعالى وشريا (البالغ المعقل الوارث) ولو فسقا على المذهب ما لم يكن متشككا وخرج نحووصي ووصي مطلقا على المذهب

(والولاية تنفيذ القول على التفسير) ثبت بأربع قرابة ومثك وولد وامامة (شاه أو أبي) وهي هنا وعان ولاية تندب على المكلفة ولو بكرا ولاية اجبار على الصغيرة ولوثيا ومعنوه ومرقوة كما أفاده بقوله (وهو) أي الولي (شرط صحة نكاح صغير ومجنون وريق المكلفة) فنفذ نكاح سورة مكلفة بلا رضا (ولي) والاصل أن كل من تصرف في ماله تصرف في نفسه ومالا فلا (ولي) أي الولي (إذا) كان عصبه أو ولو غير محرم كمن عظم في الأصح خاتنة وتزوج ذوا الارحام والام والقاضي (الاعتراض في غير الكف)

(١) قوله تكلمت نفسها بغير إذن ولها الخ كذا في التسخ تكلمت نفسها بزيادة لفظه نفسها ولفظ الترمذي تكلمت بغير إذن الخ باسقاطها وهو الصواب كالإختي كسبه محبسه

أولا خلافا لما في فتح القدير كإساق (قوله والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره تعريفا للقهرى كما في العصر والافتقار للقوى المحبة والنصرة كما في الغرب يمكن ما ذكره تعريف لاحد نوعها وهو ولاية الاحبار بقرينة قوله وهي هنا وعان وأفاد أن المذكور في المتن غير خاص بهذا الباب بل منه ولاية الوصي وقهر الوفاء ولاية وجوب صدقة التطر بنه على أن المراد بتنفيذ القول ما يكون في النضر أو في المال أو فهم معا والمراد في هذا الباب ما قبل الأول والتاخذون الثاني (قوله ثبت) أي الولاية المذكورة والمراد هنا ولاية الاحبار في هذا الباب فقط فتمشبه الاستخدام والولاية المعروفة أعني كالتب وجبت كانت أعني فليس المراد بها التابنت لخصوص الولي المعروف بالبالغ المعقل الموارث حتى رداه ليس في الملك والامامة وارث وحسن فلا حاجة الى التكلف في الجواب بان المراد بالارث المأخوذ في تعريف الولي هو أخذ المال بعد الموت من باب عموم المحاز فالامام يأخذ مال من لا وارث له ليضعه في بيت المال والولي يأخذ كسب عبدا المأذون في التصارة بعد موته وان لم يكن ذلك اذ الحقيقة فله كما قال طلال دليل على هذا المحراز والتعريف يصان عن مثل هذا فافهم (قوله قرابة) دخل فيها العصبات والارحام (قوله ومثك) أي ملك السيد بعد أمته (قوله وولد) أي ولد العاتقة والولادة كما ساق (قوله وامامة) دخل فيها القاضي المأذون بالتزويج لانه نائب عن الامام (قوله شاه أو أبي) احتراز به عن ولاية الوكيل (قوله وهي هنا) فيه شبهة الاستخدام لان الولاية المعروفة خاصة بولاية الاحبار وقد بقوله هنا احتراز عن الولاية في غير النكاح كما قدمناه (قوله ولاية تندب) أي يستحب لها تعفو بعض أمر حال ولها كي لا تنسب الى الواقعة صغر ولتزوج من خلاف الشافعي في البكر وهذا في الحقيقة ولاية وكاله (قوله على المكلفة) أي بالعلقة العاقلة (قوله ولو بكرا) الأولى أن يقول ولوثيا ليقيد ان تعفو بعض البكرى ولها تندب بالاولى لما علمت من علمه التندب الآن يكون مراده الاشارة الى خلاف الشافعي بقرينة ما بعده أي أنها تندب لا يجب ولو بكرا عندنا خلافا له (قوله ولوثيا) أشار الى خلاف الشافعي فله يقول ان ولاية الاحبار منوطه بلكارة فزوجها بلا إذنهم ولو بالعلقة لان كانت ثيبا ولو صغيرة فالتب الصغيرة لازوج عندهم لم تبلغ لسلط ولاية الاب (قوله ومعنوه ومرقوة) بالمر فهم ما عطف على قوله الصغير لعدم تقيدهما بالصغر والاولى تعريفا لما لثلا يتوهم عطفهما على ثيبا (قوله صغير الخ) الموصوف بحذوف أي شخص صغير الخ فبذل الذي كروا لثيبا (قوله لا مكلفة) الأولى بزيادة حر لتقابل الرقي ط وهذا تصريح بمفهوم التزويج كره ليدفن قوله فنقد مفر عنه (قوله فنفذ الخ) أراد ان ينفذ الصلة وترتب الاحكام من طلاق ووارث وغيرها الا لزوم ان هذا يخص منها لانه لا يمكن نقضه وهذا عين رفعه اذا كن من غير كف عطفه في الشر بنسب لانه أي منعقد لازما في اطلاقه نظر واحتراز بلغة عن المرقوة ولو مكاتبه أو أم ولد أو مكاتبه الصغيرة والمجنونة فلا يصح الاولي بقاءه وما أحدثت من نكاح الاولي واداء أوادود وغيره فعارض بقوله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من زوجها واداء مسلم أو أودود الترمذي والنسائي وما في في المطا والأيم من لزومها لكان أولادها ليس الولي الاساترة العقد انقضت وقد جعلها أحق منه به ويرجع هذا بقوله السند والافتاق على صحة خلاف الحدبين الأولين فانها من ضعفان أو حسنات أو يجمع والتخصيص أو بان التي للكل أو بان راد بالولي بن توقف على أنه أي لا نكاح الا بعينه ولا يفتني نكاح الكافر للسلطة والمعنوه والعدو والامامة والمراد بالسلطة حقيقة على قول من لم يصح ما ياتر فمن غير كف أو وحكمه على قول من صححه أي قالوا أن سلطه وكل ذلك ما يقع في الملاحظات التصريح ويجابرت كانه دفع المعارضة ونعم الكلام على ذلك مبسوط في الفتح (قوله والاصل الخ) عبارة الجهر والاصل هنا أن كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه الخ فانه يخرج الصبي المأذون فانه وان حاز تصرفه في ماله لكن لا ولاية نفسه لكن يرد على العكس المحجوزة فانها لا نكاح وان لم تكن التصرف في ماله على قولها بالخير على الحر فالاصل مبني على قول الامام تأمل (قوله اذا كان عصبه) أي بنفسه فلا يرد العصبه بالغير كالنفس مع الابن ولا العصبه مع الغير كالاخت مع البنت كما في الجرح (قوله في غير الكف) أي في تزويجها نفسها من غير



كف وكذلك الاعتراض في تزويجها بنفسها بقل من مهر مثلها حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضي بكسب ذكره  
 المصنف باب الكفافة (قوله فيفسخه القاضي) فلا تثبت هذه الفرقة إلا بالقضاء لأنه يجتهد فيه وكل من  
 الخصمين يشبب بدليل فلا يقطع النكاح إلا بفعل القاضي والنكاح قبله صحيح متواركان به إذا مات أحدهما  
 قبل القضاء وهذه الفرقة فسح لا تنقص عدد الطلاق ولا يجب عندها شيء من المهران وقعت قبل الدخول  
 وبفعلها المسمى وكذلك بعد الدخول الصحيحة وعليها العدة ولها نفقة العدة لأنها كانت واحدة فصح ولها أن لا تعتك  
 من الوطء حتى يرضى الولي كما اختاره الفقيه أبو الباق لا أن الولي عسى أن يفرق فصرطه شبهة وما على المفتي  
 به إلا في فهو حر أم لعدم الاعتقاد أو في الجبر (قوله ويجحد) أي باعتراض الولي بتجديد النكاح كالو زوجها  
 الولي بلائها من غير كف فطلقها ثم زوج بنفسها منه فأنما كان ذلك الولي التفرق ولا يكون الرضا الأول رضا  
 بلائها فتح وقيد بتجديد النكاح لأنه لو طلقها لم يجزها ثم راجعها في العقد ليس الولي الاعتراض كذا كرمي  
 الخثرة (قوله ما لم يسكت حتى تلد) زائد لعل يسكت للإشارة إلى أن سكوتها قبل الولادة لا يكون رضا وأن هذه  
 ليست من المسائل التي تزل فيها السكوت منزلة القول كاستاق الإشارة إليها وبفهمه أنه لو لم يسكت بل خاصم  
 حين علم فكذلك الأول فافهم لكن يسبق الكلام فيما لو لم يعلم أصلا حتى ولدت فهل له حق الاعتراض بظاهر المتن  
 لا بظاهر الشرح نعم تأمل (قوله ثلاثا يصح الولد) أي بالتفرق بين أبويه فإن بقائهما مجتمعين على رتبته أحفظ  
 له بلا شبهة فافهم (قوله وينبغي إلخ) البصيص صاحب الجرح (قوله وبقي في غير الكف إلخ) قيد ثلاثا  
 يتوهم عوده إلى قوله فنفتنك كإلخ ولا حرجا زعموا تزوجت بدون مهر المثل فقد علت أن الولي الاعتراض  
 أيضا وبظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد وأن هذا القول المفتي به خاص بغير الكف كما أشار إليه الشارح ولم  
 أر من أجرى هذا القول في المسئلتين والفرق إمكان الاستدراك بتمام مهر المثل فلذا قالوا الاعتراض حتى  
 يتم مهر المثل أو يفرق القاضي فإذا أتم المهر زال السبب الاعتراض بخلاف عدم الكفافة هذا ما ظهر في فافهم  
 (قوله بعدم جواز أصلا) هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهذا إذا كان له الولي لم يرض به قبل العقد فلا  
 يفسد ما بعده بجر وأما إذا لم يكن له الولي فهو صحيح فان لم يطلعا اتفاقا كما يأتي لأن وجه عدم الصحة على هذه  
 الرواية دفع الضرر عن الأولياء أمهي فقد درست بمقاط حقها فتم وقول الصرم لم يرض به يسأل ما إذا لم يعلم  
 أصلا فلا يلزم التصريح بعدم الرضا بل السكوت منه لا يكون رضا كذا كرنا فلا بد من حشد لفظة العقد من  
 رضا صريحا وعليه فلو سكته لم يرض به لعل لا يفسد فلستأمل (قوله وهو المختار للفتوى) وقال شمس  
 الأئمة وهذا أقرب إلى الاحتياط كذا في تصحيح العلامة فاسم لأنه ليس كل ولي يحسن المرافعة والخصومة  
 ولا كل قاض يعدل وأحسن الولي وعدل القاضي فقد يترك أنه لا ترد على أبواب الحكم واستقلال النفس  
 المصنوعات فيتقرر الضرر فكان منعه دفعه فتح (قوله تنكحت) تنكح بطلقة وقوله بلارضا متعلق بتكث  
 وقوله بعد طرف الرضا الضمير في معرفته لولي وفيها لغة للكف وقوله بلارضا في منصب على المقد الذي  
 هو رضا الولي والقصد الذي هو بعدم معرفته أمه فمصدق بتق الرضا بالمعرفة وبعدمها وجود الرضا مع عدم  
 المعرفة ففي هذه الصور الثلاثة لا تحل وأتم التحل في الصورة الرابعة وهي رضا الولي بشرا الكف مع علمه به  
 كذا اه ح قلت والانتساب بقول مع علمه به عننا ما في الصرم لول الرضا من يتزوجها من غير  
 كف ولم يعلم بالزوج عننا هل يكفي صارت ثلاثة الفتوى وينبغي لا يكتفى لأن الرضا بالمجهول لا يصح كما  
 ذكره في الخاتمة فيما إذا استأنها الولي ولم يسم الزوج فقال لأن الرضا بالمجهول لا يتحقق ولم أر منعه فلا اه  
 وأقرب إلى التبرك لكن ليس على عمومها لما سأل في كلام الشارح أنها لو فوتت الأمر إليه صح كقولها لزوجي  
 عن مختار ومحمود قال الخبر لا يلى ومقتضاها أن الولي لو قال لها أترارضي بما تفعلين أو زوجي نفسك من مختارين  
 ونحوه أم يكتفى وهو ظاهر لأنه فوض الأمر إليها ولاه من باب الاسقاط اه (قوله فليحفظ) قال في الحقائق  
 شرح المنظومة النسبة وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه اه وقال الكمال لأن التحلل في الغالب يكون غير  
 كف وأما لو بشر الولي بعقد التحلل فأنما تحلل الأول اه وفي الصرم وهذا كله إذا كان له الولي أو لا فهو صحيح  
 مطلقا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرواية) به أفتى كثير من المشايخ فقد اختلف الاتاء بجر لكن علت أن

يفسخه القاضي وقيد  
 بتجديد النكاح (مالم)  
 يسكت حتى (تلمنه)  
 ثلاثا يصح الولد وينبغي  
 الحاق الحمل بظاهره  
 (وفي) في غير الكف  
 (بعدم جواز أصلا)  
 وهو المختار للفتوى  
 (لفساد الزمان) فلا  
 تحل بطلقة ثلاثا تنكحت  
 غير كف بلارضا ولي  
 بعدم معرفته أمه فليحفظ  
 (و) بناء (على الأول)  
 وهو ظاهر الرواية  
 (فرضا البعض) من  
 الأولياء

الثاني أقرب إلى الاحتياط **(قوله قبل العقد أو بعد)** فيه أن الرضا قبل العقد يصح على كل من الأول والثاني وأما المني على الأول فقط فهو الرضا بعد العقد لأنه يصح عليه لا على الثاني المقضي به فيقدمنا عن الجهر وكلام المتن وهم أنه على الثاني لا يكون رضا البعض كالكل ولا وجهه ولعل الشارع قصد إبطال كرمه هذا الإجماع تأمل **(قوله لا يشترط لكل كلاً)** لا محقق واحد لا يتصور لأنه ثبت بسبب لا يتصور الجهر **(قوله كلاً أمانة وقود)** فإذا آمن مسلم حر باليسلم آخر أن يتعرض للحرى أو أمانة وإذا عاها أحد أولياء القصاص ليس أولى أخاطب له **(قوله وسنحققه في الوقت)** حيث زاد على ما هنا بما يقوم فيه البعض مقام الكل بعض مستحق الوقت ينتصب جميعاً من الكل وكذا بعض الورثة وكذا اثبات الأعراس في وجه أحد الغرماء وولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسلمين **(قوله والالخ)** أي وإن لم يستوفى الدرجة وقدر رضاه إلا بعد فلا قرب الاعتراض بجهر عن الفسخ وغيره **(قوله وإن لم يكن لها ولي الخ)** أي عصبه كإمره والأولى التعيين وهذا الذي ذكره المصنف من الحكم ذكره في الفسخ بحثاً بصيغة ينبغي أخذ من التمسيل بدفع الضرر عن الأولياء وأنها ربيبت بلساط حقها وجزءه في الجهر فتعبد المصنف والتلفر أنه لو كان لها عصبه صغير فهو بمنزلة من لا ولي لها لأنه لا ولاية وكذا لو كان عبداً أو قفراً كجسيرة إليه الشارع عند قوله في النكاح العصبه الخ كما يستنبط هناك وعلى هذا فلا يلزم أو عتق أو أسلم لا يتعبد له حتى الاعتراض وأما لو كان لها عصبه فأنبت فهو كطاهر لأن ولايته لا تنقطع ببطلان الزوج الصغيرة حيث هو صريح وإن كان لها ولي آخر فاضر على ما فيه من الخلاف كجسارتها والظاهر أيضاً أن هذا في الباقية أما الصغيرة فلا يصح لها أن ترض بلساط حقها إلا ترى أنها لو كان لها عصبه فزوجها من غير كف لم يصح فكذلك إذا لم يكن لها عصبه هذا كله ما طهره تفصيها من كلامهم ولم أر صريحاً **(قوله مطلقاً)** أي سواء نكحت كفواً أو غيره **(قوله اتفاقاً)** أي من القائلين برأيه طاهر المذهب والقائلين برأيه الحسن المقضي بها **(قوله أي ولي له حق الاعتراض)** وهم أن الولي في قوة وإن لم يكن لها ولي للزواج ما شمل الأرحام وليس كذلك كما عرفت فالنكاح كرمه هذا التفسير هناك لعل المراد في الموضعين ويرتفع الإجماع المذكور **(قوله ونحوه)** بالرفع عطف على قبضه أي ونحو قبض المهر قبض النفقة والخصاص في أحد هاتين أو قبض وكليهما ونحوه فصح **(قوله إن كان الخ)** كذا ذكر في النخبة وأقره في الصبر والتميز والشربلية وشرح المقدسي وظاهره أن هذا شرط في الرضالة فقط وأن مجرد العلم بعدم الكفاية لا يكفي هنا بخلاف الرضا الصريح حيث يكفي فيه العلم فقط لكن هنا بخلاف المطلق المتون ولم يذكر في الفسخ ولا في كافى الحام الذي جمع كتب طاهر الراية وأيضاً فوجهه غير ظاهر الآن لأن يكون الفرق في الخطأ رتبة الإلزام عن الصريح فتأمل ومرة المسئلة أن تكون هذا المرام زوج غير كف بنفاسم الولي وأثبت عند القاضي عدم الكفاية قبض الولي المهر قبل التفرق أو فرق القاضي بينهما ثم زوجته ثانياً بل إن الولي قبض المهر **(قوله كلاً لا يكون الخ)** مكرر بقوله المدد ما لم يسكت حتى تلد **(قوله وأما تصديقه الخ)** قال في الصبر قد رذل أن التصديق به كقوس من البعض لا يسقط حق من أنكره قال في المبسوط لو ادعى أحد الأولياء أن زوج كف أو أثبت الآخر أنه ليس بكف فيكون له أن يطالبه بالتفرق لأن التصديق بكرب الوجوب وانكرب التخييل لا يكون إسقاطاً له وفي القوائد الثلثة أقام وأنها شاهد بن بعد المالك فافهم وأما وجهها بالكفاية لا يشترط لفظ الشهادة لأنه إخبار اه **(قوله ولا يتجبر بالبقية)** والالخ البالغ والمكاتب والمكاتب ولو صغيرين ح عن القهستاني **(قوله البكر)** أطلقها فشمع ما إذا كانت زوجة قبل ذلك وطلقت قبل ذلك والالبكر مقترن بزوج كزوج الأبكار نص عليه في الأصل بجر **(قوله وهو السنة)** بأن يقول لها قبل النكاح فلان يخطبك أو يذ كرل فيسكت وإن تزوجها غير استمارة فقد أخطأ السنة وقف على رضاها بجر عن الخط واستحسن الرضى ما ذكره الشافعية من أن السنة في الاستئذان أن يرسل إليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها والأم بذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يبلغ عليه غيرها اه **(قوله أو وكسبه أو رسوله)** الأول أن يقول وكذلك

قبل العقد أو بعده  
(كالكل) لشوئته  
لكل كلاً كولاية  
أمان وقود وسنحققه في  
الوقت (لو استوفى  
الدرجة والافلا قرب)  
منهم (حق الفسخ وإن  
لم يكن لها ولي فهو)  
أي العقد (صريح) نافذ  
(مطلقاً) اتفاقاً  
(وقبضه) أي وليه  
حق الاعتراض (المهر  
ونحوه) مما يدل على  
الرضا (رضاً) دلالة أن  
كان عدم الكفاية  
ثابتاً عند القاضي قبل  
مخاصمته والام لم يكن رضا  
كلاً (لا يكون) (سكوته)  
رضاهم تلد وأما تصديقه  
بأنه كف فلا يسقط  
حق الباقي مبسوط  
(ولا يتجبر بالبقية البكر  
على النكاح) لا تطاع  
الولاية بالبلوغ (فإن  
استأنها هو) أي الولي  
وهو السنة (أو وكسبه  
أو رسوله)

تستأن في خلافة في كذا والثاني أن يقول ذهب إلى خلافة وقيل لها أن أهلك فلا تباستأن ذلك في كذا **(قوله)**  
وأخبره رسول الله **(الح)** أعاد أن قول المصنف أوزوجها محمول على ما إذا زوجهما في غيبها وهذا وإن كان خلاف  
المشهور لكن برحمته دفع التكرار مع قوله الآخر وكذا إذا زوجهما عند هفكت وفي الصبر واختلف فيما  
إذا زوجهما عن كف فلفظها فسكت فقال لا يكون رضا وقيل في قول أبي حنيفة يكون رضا أن كان الزوج أما  
أوجدا وإن كان غيره فلا يكفي خلاصة أخذ من مسئلة الصغيرة والزوجة من غير كف اه قال في التبرور وخم  
في الداراة لا أول لحفظها **(قوله)** أو فضولي عدل الشرف في الفضولي العدالة أو العددي في أخبار واحد عدل  
أو مستور بن عند أبي حنيفة ولا يكفي أخبار واحد غير عدل ولها انتظار سأل في سفر قالت القضاء **(قوله)**  
فكنت أي الكراة للثقة بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوتة رضا حتى يرضى بالكلام كافي الحام **(قوله)**  
عن رده فبده أنليس الرامد مطلق السكوت لأنها لا يلغها الخبر فكلمت لجنحي فهو سكوت هنا فكأن اجازة  
فلو قالت الحمد لله اخترت نفسي أو قالت هو دباغ لا أريد هذا كلام واحد فهو رده **(قوله)** مختارة أمالو  
أخذها عطاس أو سعال حين أخبر فلما ذهب قالت لا أرضى أو أخذها ثم ترك فقالت ذلك صبر دهالان  
سكوتها كان عن اضطراب بحر **(قوله)** غير مسهرته وفضل الاستبراء لا يعني عن من يحضره لأن الفضل إنما  
جعل أن لا يذاته على الرضا إذا لم يدل على الرضا لم يكن انتابح وغيره **(قوله)** أو بكت بلا صوت هو المختار للفتوى  
لأنه حزن على مفارقة أهله بحر أي أو بما لا يكون ذلك عند الاجتزاع **(قوله)** خافي الوفاة والتمني أي من  
أنه هو والكيا بلا صوت اذن ومعه **(قوله)** فيه نظر أي لمخالفته لما في المعراج ولا يعني فيه فان ما في الوفاة  
والتمني ذكر مثله في النفاية والإصلاح والتمني مقدمة على الشرع وفي شرح الجامع الصغير لقاضيان وإن  
بكت كان ردا في إحدى الروايتين أي وبسبب غصه في رواية يكون رضا قالوا إن كان البكاء من صوت  
وويل لا يكون رضا وإن كان عن سكوت فهو رضا اه وبه نلهم أن أصل الخلاف في أن البكاء هل هو رد أو لا  
وقوله قالوا الخ توفيق بين الروايتين فعلى لا يكون رضا أنه يكون ردا كما فهمه صاحب الوفاة وغيره وصرح به  
أيضا في الخبر حيث قال بعد حكمية الروايتين وبعضهم قالوا إن كان مع الصياح والصوت فهو رد ولا فهو  
رضا وهو الوجه وعنه الفتوى اه كفو والكيا للصوت والويل قرينة على الرد وعدم الرضا وعن هذا قال  
في الفتح بعد حكمية الروايتين والمعلول باعتبار قرائن الأحوال في البكاء والفضل فان تعارضت أو أشكل احتج  
اه فقد نلهم أن أحاق بالمعراج ضعف لا يعمل عليه **(قوله)** فهو وان أي وان لم تعلم أنه اذن كافي الفتح **(قوله)**  
أي توكل في الأول أي فيما إذا استأنها قبل العقد حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلمه الولي فزوجهما  
صح كافي الظاهر لأن الوكيل لا يشترل حتى يسلم بحر **(قوله)** فلو تعدد المزوج **(الح)** عبارة الصبر ولزوجها  
ولبن متساويان كل واحد منهما من رجل فالزوجة ما بطل لعدم الأولوية وإن سكنت بشما موقوف حتى يميز  
أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر الجواب كافي البدائع اه ولا يعني أن هذا في الاجازة والكلام إلا أن في  
الوكيل أي الاذن قبل العقد لكن الظاهر أن الحكم لا يختلف في الموضعين إن زواجهما بعد الاستئذان أما  
لو استأنها فسكت فزوجهما متعاقبان رجلين ينبغي أن يصح السابق منهما لعدم المزاحمة فافهم **(قوله)**  
واجازة عطف على توكل وقوله في الثاني أي فيما استأنها بعد العقد وهذا الأصح وفي رواية لا يكون  
السكوت بعد العقد رضا كاسطة في الفتح وقدمنا الخلاف أيضا بما إذا زوجهما عن كف فلفظها فسكت **(قوله)**  
لا لويل عونه لأن الاجازة شرطها قيام العقد بحر **(قوله)** فالقول لها لا الأصل أن السلم المكلف لا بعدد الا  
العقد الصحيح النافذ **(قوله)** فالقول لهم لأنها أقرب أن الصدوق غير تام ثم ادعت التفاد بعد ذلك فلا يقبل منها  
لمكان التهمة بحر وحيث فلا ترث وهل تعتقدان كانت صداقة في نفس الامر فلا شغل في وجوب العدة عليها  
ديانة والأقلام لو أرادت أن تزوج تنزع مؤاخنة لها بقولها أو ما لو تزوجت في الخبر فلو تزوجت المراتم  
أدعت العدة فقال الزوج تزوجت بعد ما قال القول لأنه يدعي النجاسة فلفظها يقال هنا كذلك لأن اقارها  
السابق لم يثبت من كل وجه هنا ما ظهر **(قوله)** وقوله لا غيره أي غير هذا الزوج **(قوله)** فلو رد قبل العقد لا بعده

أزوجهما ولها وأخبرها

رسوله أو فضولي عدل

(فكنت) عن رده

مختارة (أو ضحكك غير

مسهرته أو نسبت

أو بكت بلا صوت) فلو

بصوت لم يكن أن لا ورذا

حتى لو ردت بعده

ان تقدم معراج وغيره فما

في الوفاة والتمني فيه

نظر (فهو وان) أي

توكل في الأول أن اتحد

الولي فلو تعدد المزوج

لم يكن سكوتها إذا واجزة

في الثاني أن في النكاح

لا لويل عونه ولو قالت

بصوته زوجي أي

بأمرى وأنكرت الورثة

فالقول لها قترت وتعد

ولو قالت بغير أمرى

لكنت بلفظي فرضيت

فالقول لهم وقولها

غيره أو لم يمه رد قبل

العقد لا بعده

ولزوجها نفسه  
فسكتها رد بعد العقد  
لاقله ولو استأنذها  
معن فردت ثم زوجها منه  
فسكتت صح في الأصح  
بخلاف ما لو بلغها فردت  
ثم قالت رضيت لم يجز  
لطلانه بارد ولذا  
استحسنوا التبدد عند  
الرفاق لان الغالب  
اظهار النفر عند فناء  
السمع ولو استأنذها  
فسكتت فوكل من زوجها  
من مماء جازان عرف  
الزوج والمهر كاف  
القنينة واستشكل في  
الجرم له ليس للوكيل  
أن يوكل بالأذن فقتضاه  
عدم الجواز أو أنها  
مستتنة (ان علت  
بالزوج) أنه من هو  
لتظهر الرغبة فيه وأعنه  
ولو في ضمن العام كغيري  
أو بنى على لو يحصون  
والا لا مالم تفوض له  
الامر (لا العلم بالمهر)  
وقيل بشرط وهو قول  
المتأخرين بجرح عن  
الخير مؤقرا المصنف

فروايتها حاله يحتمل الاذن وعنده فقبل النكاح لم يكن النكاح فلا يجوز بالشك وبعده كان فلا يبطل  
بالشك كتنافى الظهريه وهو مشكل لانه لا يكون نكاحا الا بعد الصحة وهي بعد الاذن فظاهر أنه ليس بان  
فهما جرح وأصل الاشكال لصاحب الفتح وأجاب عنه المقدسي بان العقد اذ وقع ثم رد بعد ما يحتمل كونه  
تقرير له وكونه رد ارجح وقوعه احتمال التفرز واذا ورد قبله ما يحتمل الاذن وعنده مخرج الرد بعدم وقوعه  
فمنع من ابقائه لعدم تحقق الاذن فيه (قوله ولو زوجها لنفسه الخ) محتمل زوال المصنف أو زوجها أي ان  
الولي ولو زوجها كان السم اذ تزوج بنت عمه البكر البالغ بغير اذنها فانسكت لا يكون رضا لانه كان  
أصيلا في نفسه فضولي في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضا ولو استأنذها  
في التزوج من نفسه فسكتت جازا جاعا جرح عن الخاصة والحاصل أن الفضولي ولو من جانب اذا تولى طرفي العقد  
لا يتوقف عقد على الاجازة عندهما بل يقع باطلا بخلاف ما لو باشر العقد مع غيره من أصيل أو ولي أو وكيل  
أو فضولي آخر فانه بوقفا اتفاقا كساقى آخر باب الكفافة (قوله فسكتت) أما لو قالت حين بلغها قد  
كنت قلت اني لا اراد فلانا ولم تدعي هذا لم يجز النكاح لانها أخبرت أنها على ما تهاه الاول ذخيرة (قوله بخلاف  
ما لو بلغها الخ) لان نفاذ التزوج كان موقوفا على الاجازة وقد بطل بارد أو رد في الاول كان الاستئذان  
لا لا تزوج العارض بعده لكن قال في الفتح الوجه عدم الصحة لان ذلك الرد الصريح يوجب كونه ذلك  
السكوت دلالة الرضا اه وأقر في الصريح وقد يقال انه قد تكون علت بعد ذلك بحسن حاله وقد يكون ردّها  
الاول حيا لم علمته من أن الغالب اظهار النفر عند فناء السماع ولو كانت على امتناعها الاول اصرحت  
بارد كما صرح به الأول ولم تسرح منه (قوله ان عرف) بالبناء للمجهول ونائب الفاعل ٣ ضمير المرأة والنعى في  
الصريح ان عرفت (قوله والمهر) ينبغي أن يكون على الخلاف كافي بمسئلة المتن الاتية ح (قوله واستشكله  
في الصريح) يؤيد بما قدمناه اول النكاح في أن قوله زوجي توكل أو يجاب عن انحصار في انحصار لولا ان الوكيل  
هنا ينبت للفلان فقال وهب لا يتعد ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل لا يعلم التوكيل اه فهذا  
يدل على أن الوكيل ليس له التوكيل في النكاح وأنه ليس من المسائل التي استثنوا من هذه القاعدة وقال  
الرحمن هناك وفي حاشية الجوى على الاشياء على كلام محمد في الاصل ان مباشرة وكيل الوكيل بحضرة الوكيل  
في النكاح لا تكون كمباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع وفي مختصر عصام أنه جعله كالبيع بمباشرة  
بحضرة كباشرة بنفسه اه فبيّن أن يكون ما في القنينة مفر على راية عصام لكن الاصل وهو الميسر  
من كتب ظاهر الرواية فالتاظهر عدم الجواز فافهم (قوله ولو في ضمن العام) وكذلك لو سلم لها فلانا أو فلانا  
فسكتت فله أن زوجها من أيهما شاء بجرح (قوله لو يحصون) عبارة الفتح وهم محصورون معروفةون لها  
اه ومقتضاها أنها لو تعرفهم لم يصح وان كانوا محصورين (قوله والا لا) كقوله أن زوجك من رجل أو من  
بنى بغير (قوله مالم تفوض له الامر) أما اذا قالت أنا راضية بما فعله أنت بعد قوله أو أقواما محبطين  
أو زوجي عن مختار أو موقوفه أو استأذن صحيح كافي الظهريه وليس له بهذه المقالة أن يزوجه من رجل  
ودت نكاحه أو لا لان المراد بهذا العموم غيره كالتوكيل بتزويج امرأته أو كس الوكيل أن يزوجه من رجل  
كان الزوج قد شكى منها الوكيل وأعله بطلانها كافي للظهير بغير (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقدير  
العلم لأن المصنف ادعى المعنى في عطفه المهر على التزوج وأصل الترتيب بشرط العلم بالزوج لا المهر ح  
(قوله وقيل بشرط) أشار إلى ضعفه وان قال في الفتح انه الاوجه لان صاحب الهداية صحى الاول وقال في  
الجرم المذهب بقول النخعي ان اشارات كتب محمد تدل عليه اهتفت وعلى القول بشرط تسهيه بشرط  
كونه مهر المثل فلا يكون السكوت رضايه كافي الجرح عن الزبط ويقي على القول بعدم الاشتراط لعل بشرط  
أن زوجها غير المثل حتى لو نقص عنه لم يصح العقد الا اذا صاحارت حادثة الفتوى وراى في الحادى عشر  
من الباز يتوكل لم يذكر المهر فزوج الوكيل باكثر من مهر المثل على ما يتبعان الناس فيه أو باقل من المثل بما  
لا يتبعان فيه الناس ضح عنه خلافا لما كان لا ولا يعاقب الاعراض في جانب المرأة دفعا للمعارض عنهم اه أى

انذار صبت بذلك مقتضاه اما اذا كان الوكيل هو الولي كافي سادتنا ورضيت صم والا فلا تأمل **(قوله)**  
وما يصح في الضرر أي من التفصيل وهو أن الولي ان كان بأب أو جد اذ كثر الزوج يمكن لان الاب لا ينفص  
عن مهر المثل لا يكون الا لمصلحة تر يدعيه وان كان غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر **(قوله عن الكافي)**  
أي انقلا تخرج من الكافي فانهم **(قوله رد المحتال)** بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشئ لان ذلك في  
توجيه الصغير يتحكم الجير والكلام في الكيفية التي وجب شلور له والاب في ذلك كالجنبي **(قوله ان)**  
علمه أي الزوج وأما المهر فنه ما رثا كأنه عليه في الضرر **(قوله في سبع وثلاثين مسألة)** مذ كورة في  
الاشباه أي في قاعدة لا ينسب اليها كقولنا كذا الحشى عبارة بنسبها وزاد عليها ط عن الجوى  
مسائل أخر سبذ كرها للشرح في القوائد التي ذكرها ابن كتاب الوفاء وكتاب السوء وسياق الكلام  
عليها كلها هنالك ان شاء الله تعالى **(قوله كالجني)** المراد منه من ليس له ولاية فقبل الاب اذا كان كافرا أو  
عبداً ومكانه لكن رسول الولي قائم مقامه فيكون مكونه لرضا عند استدلله كافي الفهم والوكيل كذلك كما  
في الجبر عن القضية **(قوله أو ولي بعد)** كالاخ مع الاب اذا لم يكن الاب غائباً عن مقتضى كافي الثانية **(قوله)**  
فلا عورة لسكونها وعن الكرخي يكتفي سكوتها فتح **(قوله كالتب البتة)** أما الصغيرة فلا استئذان  
في حقها كالبكر الصغيرة فتح **(قوله الا في السكوت)** حيث يكون سكوت البكر البتة اذ تنافي حق الولي  
الافر بولا يكون اذ تنافي التب البتة مطلقا والاستثناء مطلق لان قول المصنف كالتب تنبيه بالبكر  
التي استأذنها غير الاقرب وهذه لافرق بينهما وبين التب البتة في السكوت **(قوله)** لان رضاها يكون بالذلة  
الخ أشار الى ما أورده الزلي على الكرخي غير أن رضاها لا يقتصر على القول فله لافرق بينهما في شرائط  
الاستئذان والرافق أن رضاها قد يكون صريحاً وقد يكون دلالة غير أن سكوت البكر رضا دلالة لحاشاها  
دون التب لان حاشاها قد قل بالممارسة فخلص المصنف عن ذلك بل بقوله أو ما هو في معتد الخ لكن أجاب  
في الفتح بان الحق ان الكل من قبيل القول لا التمكن فيثبت دلالة فوق القول أي لا عذائب الرضا بالقول  
يبث بالمتكمن من الوطء الاول لأنه أدل على الرضا وأعرضه في الجبر بان قول التمكن ليس بقول بل سكوت زاد  
في التهر ولهذا عدو في مسائل السكوت قلت وفيه نظر لان مقتضى كلام الفتح أن المراد بقول التمكن ما يكون  
قولا باللسان لا مجرد السكوت لان مراد ما داخل الجميع تحت القول ولذا يستثنى الا التمكن ولا ينافيه قوله من  
قبيل القول لان مراده أنه من قبيل القول الصريح بالرضا مثل قوله لارضايت ونحوه بدليل أنه قال قبله انه يكون  
أما بالقول كنتم ورضيت وبالله قلنا وأحسن وأبالذلة كطلب المهر أو التفتة الخ ثم قال والحق أن الكل  
من قبيل القول أي من قبيل القول الذي كره وأما قوله في التهر ولهذا الخ فنفية أن المذكور في مسائل  
السكوت قولهم انما سكوت الاب ولم ينف الولي مدلة التمكن من معناه سكوت عن نفي الولي لاعتبار جواب التهمة  
وأما الجواب عن اعتراض الجبر بان قول الفتح أنه من قبيل القول أي لا من القول حقيقة بل هو مثل منزهة فلا  
رد بالسكوت عند التهمة فنه أنه لو كان مراد ما لم يتحقق الاستثناء التمكن لم يكن فمدفع لما أورده  
الزلي لان الزلي يقول ان الدلالة بمنزلة القول في الارزام فانهم ثم الذي يظهر ما قاله الزلي لان الظاهر أن  
طلب المهر ونحوه لا يلزم أن يكون بالقول ولذا عبر الشارع بقوله من فعل يدل على الرضا ومقتضاه خفض المهر  
ونحوه برضا كأمير من جعله رضا دلالة في حق الزوج به صريح في الخلية بقوله الولي اذا زوج التبر فرضيت مقابها  
لم تظهر الرضا بل سألها كان لها أن رد لان التعبير فيها الرضا باللسان أو بالفعل الذي يدل على الرضا نحو التمكن  
من الوطء وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدي وكذا في حق الغلام اه **(قوله وخوله بها الخ)** هذا مكرر  
والظاهر أنه تحريف والاصل وخولته بها فان الذي في الجبر عن الظهيرة ولو خلاها برضاها هل يكون احاجة  
لا روافقه هذه المسئلة وعندى أن هذا احاجة اه وفي التارخية الظاهر أنه احاجة **(قوله والفضل سرورا)**  
احتراز عن الفضل استمره قال في البصر وأما الفضل فخذ كرف في القدر أو لأنه كالسكوت لا يكتفي وسلم هنا  
به يكتفي وجهه من قبيل القول لانه حروف اه قلت وما هنا هو الموافق لما صرح به الزلي وغيره **(قوله)**

وما يصح في الضرر  
عن الكافي رده  
الكال (وكذا اذا زوجها  
الولي عندها) أي  
بجهرتها (فكسكت)  
صم (في الاصح) ان  
علمه كالمهر والسكوت  
كانت طبق في سبع  
وثلاثين مسألة مذ كورة  
في الاشباه (فان استأذنها  
غير الاقرب) كالجني  
أولى بعد (فلا) عورة  
لسكونها (بل لا بد من  
القبول كالتب)  
البالغة لافرق بينهما الا  
في السكوت لان رضاها  
يكون بالدلالة كما ذكره  
بقوله (أو ما هو في  
معناه) من فعل يدل  
على الرضا (كطلب  
مهرها) ونفيتها  
(وعكسها من الوطء)  
ودخوله بها برضاها  
ظهورية (وقبول  
التهمة) والفضل  
سرورا

ونحو ذلك) كقبول المهر كالمهر عن الخاتنة والظاهر أن مثله قبول النفقة (قوله بخلاف خدمته) أي أن كانت خدمته من قبل في الجرح من المحط والظاهرة ولو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس رضا دلالة (قوله أي نطفه) هي من فوق إلى الأسفل والظاهرة عكسها (قوله أي كبر) أي بالزوج في التبرع بالصالحين يقال غسب الحمار به تغسس بضم التون غنوسا وغناسا فهي غاسا إذا طامل مكنتها بعد ذرا كها في منزل أهلها حتى خرجت عن عدد الأكار (قوله بكر حقيقة) أي بغير من وفي الظاهرة البكر اسم لامرأة لم يجمع بشكاح ولا غيره اه لان مصيها أول مصيها ومنه الباء كورة لأول التمار والكورة بضم الباء أول التمار وحاصل كلامهم أن الزنا في هذه المسائل العذرة أي الخلة التي على المحل لا السكارة فكانت بكر حقيقة وحكا ولذا تدخل في الوصية لا بكاربني فلان ولا بد الحاربه لو شربت على أنها بكر فوجدت زانية العذرة بشيء من ذلك له رد هالان المتعارف من اشتراط السكارة صفة العذرة أو أنه في البحر (قوله كتحريق) أي كذات تحريق الخ وهو طوطو تحريق كونها بكر حقيقة وحكا لا تغسل فلا رد أن ههنا ما زالت غفرت بها فكيف يشبهها عن زالت عذرتها ح (قوله أو طلاق) عطف على تحريق لا على حب ح (قوله بعد خلو) يصلح ظرفا للتحريق والطلاق واللو بكن لكن لما كان قوله قبل الوطء ظرفا لا آخر من فقط لعدم إمكان الوطء في الأول أمافي الحب فظاهر وأما في النكاح فلان الوطء يعم التحريق كان الأنسب تعلقه بالآخرين فقط ففهم من قوله بعد خلو أنه وقع الطلاق أو الموت قبل الخلو كانت بكر حقيقة وحكا بالو في قيد بقوله قبل وطء لانهما لم يوطئا ب حقيقة وحكا ح (قوله ههنا فقط بكر حكا) أراد بالحكمي ما ليس بحقيقي بدلالة القابلة كما هو المتبادر وإنما حاول الشارع في عبارة المصنف فقد خير بين مبتدأ النكر والافتعارة المصنف في نفسها صحيحة لان الحقيق حكيم أيضا والحكمي أعم لانه قد يكون غير حقيقي ولكن لما كان المتبادر من المطلق الحكمي أراد ما ليس بحقيقي أول عبارة المصنف ولم يقل بكر حكا فقط لانهما فافهم (قوله ان لم يشكر ولم تحبته) هذا معنى قوله أن لم يشكر زناه بكني بسكونها لان الناس عرفوها بكر افعيصوها بالعلق فيكني بسكونها كي لا تعطل عليها مصطلحها وقد نيب الشارع الى سائر النكاحات بكر اشترى بخلاف ما اذا اشترى زناها (قوله والام صادق بئان) صور ما اذا تكرم منها الزنا ولم تحبذ أو حدث ولم يشكر أو تكرم وحدث ح (قوله كوطوءه بشبهة) أي فأنها تب حقيقة وحكا ح (قوله أو نكاح فاسد) عطف على شبهة أي وكوطوءه بنكاح فاسد فافهم ما اذا لم وطأه فهي بكر حقيقة وحكا كافي النكاح الصحيح ط (قوله وقالت ترددت) أي ولم يوجد منهما ما يدل على الرضا كما في الشر بلائ ط (قوله ولا ينقلهما) قبله لان أيهما أقام السنة قبلت بشبهة بحر وان أقامها فإني في قوله ولو رهننا (قوله ولم يكن دخل بها طوعا) بان لم يدخل أو دخل كرها أو احتريه عما اذا دخل بها طوعا حيث لا تصدق في دعوى الرق لا يصح لان التمكن من الوطء كالاقرار وعن هذا صح في الولوية أنها لو أقامت بعد الدخول السنة على الرق لم تقبل لكن في حاشية القرني على الاشياء أنه وقع اختلاف التصحيح في قبول بنتها بعد الدخول على أنها كانت ترددت النكاح قبل الإحارة في النزاهة أي المذكور في الكتب أنها تفصل وصح في الوقائع عدمه لتناقض الدعوى والصحيح القبول لانه وان طلعت الدعوى والبننة لا تطل لفسادها على محررم الفرج والبرهان عليه مقبول بلا دعوى قال القرني وقد ألف شذنا العلامة على المقدسي فها رسالة اعتمد فيها صحيح القول (قوله فاقول قولها) لانه بدعي لزوم العقد وملك البضع والمراة تدفعه فكانت منكرة ولا يقبل قول ولها عليها ما رضاه لا يقرب عليها بنسب الملك واقراره عليها بنكاح بعد باوغيها صح كذا في الصحيح وينبغي أن لا تقبل شهادته لو شتم مع آخر ما رضاه كونه ساعيا في أتعابها صدر منه فهو متهم بآراء منقولة بحر قلت وفي الكافي للحاكم التمهيد وانما زوج الرجل ابنته فانكرت الرضا فشهد عليها بها وأخوها لم يجز اه فتأمل ثم اعلم انه ذكر في الصريح باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد ما منه وانما ادعت فساد وهو حصته فاقول له وعلى عكسه فرق بينهما وعليها العدة ولها نصف المهر ان لم يدخل والنكاح ان دخل كذا في الخاتمية وينبغي أن يستثنى منه ما ذكره الحاكم التمهيد في الكافي من أنه لو ادعى أحدهما

ونحو ذلك بخلاف خدمته أو قبول هديته (من زالت بكارتها بوبئة) أي نطفه (أو بدور) حيض (أو حصول) جراحة أو غنيس) أي كبر بكر حقيقة كتحريق يجب أو نطفه أو طلاق أو موت بعد خلو قبل وطء (أو زنا) وهذه فقط (بكر حكا) ان لم يشكر ولم تحبته والافتب كوطوءه بشبهة أو نكاح فاسد (قال) الزوج للبكر الباقية (بلغت النكاح فسكت وقالت ترددت) النكاح (ولا ينسب لهما) على ذلك (ولم يكن دخل بها طوعا) في الاصع (فاقول قولها) بينهما

أن النكاح كان في صغره فالقول قوله ولا نكاح بينهما ولا مهر لها إن لم يكن دخلهما قبل الأدرالك اهـ في الصر  
قلت وقدر على الاختراق البراز بمن المحيط بقوله لاختلافهما في وجود العقد وعلى ما في النسخة بقوله لأن  
النكاح في حالة الصغر قبل اجازة الولي ليس بنكاح بمعنى الخ وذكر قبله أن الاختلاف لوقوع الصحة والعقد  
فالقول لم يرد الصحة تشهدا للظاهر ولوقوع أصل وجود العقد فالقول لنكحوه وحدها وعلى هذا فلا يستثنى  
لأن ما في النسخة من الأول وما في الكافي من الثاني ولعل وجه قوله في الثانية وعلى عكس فرق بينهما الخ كونه  
مؤخذا بقراره يفسر على أنه ولذا كان لها المهر ثم إن الظاهر أن ما نحن فيه من قبل الاختلاف في أصل وجود  
العقد لأن الرصد لا يجب بالقبول وكذلك المسئلة آتية هنا ما ظهر لي **(قوله على المتي به)** وهو قولهما  
وعنده لا يمن عليها كسبا في في الدعوى في الأنساء الستة بحر **(قوله لا به وجودي الخ)** جواب عما يقال إن  
يشته على سكوتهما بينة على التي وهي غير مقبولة فاجاب بان السكوت وجودي لأنه عبارة عن ضم الشقين وبأن  
منه عدم الكلام كافي للعراج زاد في الصرأ وهو نفي بحيث به علم للشاهد فيقبل كما لو ادعت أن زوجها تكلم  
عما ورد في مجلس فبرهن على عدم التكلم فيه تقبل وكذا إذا قال الشهود كأعندنا لم نسمعها تكلم ثبت  
سكوتهما كافي للجوامع اهـ ولا يخفى أن الجواب الأول مبني على المنع والثاني على التسليم ويبحث في الأول في  
السبعة عما في شرح العقائد فمن أن السكوت ترك الكلام أو أقر عليه في النهر قلت ويمكن للجواب بان هذا  
تفسيرا للأزم ويبحث في الثاني أيضا أنه مختلف على ما في أعيان الهداية من باب اليمين في الحج والصلوات من أن  
الشهادة على التي غير مقبولة مطلقا ما به علم للشاهد ولا اهـ وكذا قال في الصر هناك الحاصل أن الشهادة  
على التي المقصود لا تقبل سواء كان نفي ضرورة أو معني وسواء أخطأ به علم الشاهد أو لا اهـ قلت وهذا في غير  
الشروط فالقول إن لم أدخل البار اليوم فكذا فشهدا ثم دخلها تقبل **(قوله فينتها أولي)** لا تباين الزيادة  
أعني الزيادة زائد على السكوت بحر **(قوله لا يبرهن على رضاها وأجازتها)** أي فتر حجة تستلزمها  
في الآيات وزيادة بينهما ثابت الأزم كذا في الشروع عزاء في النهاية فتر تسمى وكذا هو في غير كل من الفقه  
لكن في خلاصة عن آيب القاضي للضائف أن بينهما أولي في هذه الصورة اختلاف المشايخ ولعل وجهه أن  
السكوت لما كان مباحا في اجازته بل بزم من الشهادة بالاجازة كونها بما مر من السكوت مما يصرحوا  
بذلك كذا في الفتح وتبعه في الصر واستفد منه التوفيق بين القولين يحمل الأول على ما ذكرنا من الصر والشهود بانها  
قالت أجزت وأورضت وحمل الثاني على ما إذا شهدوا بانها أجازت وأورضت لاحتمال اجازتها بالسكوت فافهم  
**(قوله كالزوجها الخ)** أي أن الاختلاف في البلوغ كالاختلاف في السكوت كافي في النهر **(قوله مثلا)** فالمراد الولي  
الغير **(قوله فان القول لها)** لأنها إذا كانت مراعاة كل المنع به يحتمل التوفيق خبرها لا الهام مكره ووقع  
المات عليها عن الغير **(قوله إن ثبت أنها نسأسم)** تفسير للمراعاة كما يدل عليه كلام الخ ح **(قوله وكذا لو)**  
اذني المراهق بلوغه) إن باع أو بومه فقال الآن أنا بالغ ولم يصح البيع وقال المشتري والاب أنه صغير فالقول  
لأن لا به ينكر زوال ملكه وقد قبل بخلافه الأول أصح بحر عن النسخة **(قوله ولو برهننا الخ)** ذكر في البرازية  
عقب المسئلة الأولى وكان الشارح آخره لم يثبت الحكم كذا في المشتين فافهم استشكل بعض المحسن تصور  
البرهان على البلوغ قلت وهو يمكن للحل والأحوال أو سن البلوغ أو رؤية الدم أو التي كافي الشهادة على الزا  
**(قوله على الأصح)** راجع لمسئلة المراعاة والمراهق فقد نقل التصحيح فيما في الصر عن النسخة **(قوله بخلاف)**  
قول الصغيرة أي التي زوجها غير الأب والجد ما من زوجها قال لا خبر لها ط **(قوله رددت حين لقيت الخ)** أي  
قالت بعدما بلغت رددت النكاح واخترت نفسى حين أدركت لم يقبل قولها لأن الملك ثابت عليها ورددت بذلك  
إسأل الناس عليها كافي النسخة فافهم وهذا علم أن قولها ذلك بعد البلوغ وقامه بها صغيرة باعتبار ما كان من  
الفقدي لا لتحقيق صغرها وقتها بخلاف المراعاة المحتمل بلوغها وقت **(قوله ولوالة البلوغ)** فإن قالت عند  
القاضي أو الشهود أدركت الآن وضعت فله يصح كما يلي بيانه **(قوله ولو لم يكن آت في بيانه)** أي في قوله الولي في  
النكاح العصبية بنفسه الخ واحترزه عن الولي الذي له حق الاعتراض فله يحض العصبية كما مر وعن الوصي

على المتي به وتقبل بينته  
على سكوتهما لأنه وجودي  
بضم الشقين ولو برهننا  
فينتها أولي الآن يبرهن  
على رضاها وأجازتها  
(كالزوجها أو جد)  
مثلا زاعا عدم بلوغها  
(فقلت أنا بالغة والنكاح  
لم يصح وهي مراعاة  
وقال الأب) وأزوج (بل  
هي صغيرة) فان القول  
لها أن ثبت أنها نسأسم  
وكذا لو ادعي المراهق  
بلوغه ولو برهننا فينتها  
البلوغ أو ولي على الأصح  
بمخلاف قول الصغيرة  
رددت حين بلغت  
وكنها الزوج فالقول  
له لا نكاح زوال ملكه  
هذا واختلفا بعد زمان  
البلوغ ولوالة البلوغ  
فالقول للمهرس وهابنة  
فليقتط (والسولي)

الآ في بيانه

(النكاح الصغير والصغيرة)  
جيرا (ولونيا) كعتوه  
ومجنون شمرا (ولزم)  
النكاح ولو يفسخ  
فاحش) ينقص مهرها  
وزيادة مهره (أو)  
زوجها (غير كفها من  
كل الولي) الزوج  
بنفسه يغبن (أبأ أو  
جدا) وكذا المولى وابن  
المجنونة (المصرف  
منهم سواء الاختيار)  
مجانة وفسقا (وان عرف  
لا) يصح النكاح اتفاقا  
وكذا لو كان سكران

غير القريب كما مر وبأن أيضا (قوله) النكاح الصغير والصغيرة) قبله النكاح لأن إقراره عليها لا يصح إلا  
بشهود أو بتدبيرهما بعد البلوغ كما سذكر ما المصنف آخر الباب ولو قال ولولي النكاح غير المكلف والرفيق  
لشمل المعتوم ونحوه (تسعة) ليس لغير الأب والجد أن يسلما الصغيرة قبل قبض ما تعرف قبضه من المهر ولو  
سلما إلا أنه أن عنهما أفضاء ملوغة في الحر فليس له تسليمها للدخول بها قبل إتمامه ولو طردوا لغيره لفسخ  
كما سذكر ما الشرح في آخر باب المهر (قوله ولو يفسخ) صرح بخلاف الشافعي فإن عليه الإجماع عنده الكثرة  
وعندنا المهر يهدم العقل أو ينقصه وتوضيحه في كتب الأصول (قوله كعتوه ومجنون) أي ولو كيين والمراد  
كشخص معتوه الخ فيشمل الذكرك والآن فيقال في التهر فلولي النكاحهما إذا كان الجنون مطبقا وهو شهر على  
ما عليه الفتوى وفي منية المفتي بلغ مجنوناً ومعتوها نقي ولا يهمل الأب كما كانت فلو جن أو عته بعد البلوغ فعوقب  
الاصح وفي الجانب زوج ابنه الباطل بلانته بجن قالوا ينبغي للأب أن يقول أجزت النكاح على ابني لأنه على  
إنشاءه بعد الجنون (قوله ولزم النكاح) أي بلا توقف على إجازة أحد بل لا يثبت خيار تزويج الأب والجد والمولى  
وكذا الأب على ما يأتي (قوله ولو يفسخ فاحش) هو ما لا يتفان الناس فيه أي لا يتصالحون الغبن فيه احتراز عن  
الغبن البسر وهو ما يتفانون فيه أي يتصافونه قال في الجوهر والذى يتفان فيه الناس ما دون نصف المهر كذا  
قوله شئ من موقوف الدين وقيل ما دون العشر اه فعلى الأول الغبن الفاحش هو النصف فأفوقه وعلى الثاني  
العشر فأفوقه تأمل (قوله ينقص) الباطل تصور الغبن أي أن الغبن ينصرف في جانب الصغيرة بالنقص عن مهر  
المثل وفي جانب الصغير بالزيادة (قوله أو زوجها غير كفها) بأن تزويج ابنه أمة أو بنته عبدا وهذا عند الامام  
وقال لا يجوز أن تزوجها غير كفها ولا يجوز الخلط ولا الزيادة إلا بما يتفان الناس ح عن المخ ولا ينبغي ذكر  
المثال الأول لأن الكفاءة غير معتبرة في جانب المرأة بل جعل أفاضل في الشر بنسب لانه ونحوه ط قلت وعن هذا  
قال الشرح أو زوجها مضافا إلى خبر المولونة مع تجهة في الغبن الفاحش بقوة ينقص مهرها وزيدته ماله الله  
درهما أمهره فافهم لكن في هذا كلام يذكرك قريبا (قوله المزوج بنفسه) احترازه عما لا وكل ولا يترجمها  
وساقى به قريبا (قوله يغبن) كان عليه أن يقول أو يغير كفها ولو قال المزوج بنفسه على الوجه المذكور  
كما قال في المنع لسل من هذا (قوله وكذا المولى) أي إذا زوج الصغير أو الصغيرة المرفوقين ثم اعتقهما ثم بشا  
هن نكاحهما الأرم ولون غير كفها أو يغير مهر المثل ولا يثبت لهما خيار البلوغ لكلا ولا له المولى فهو أقوى  
من الأب والجد ولأن خيار العتق يغني عنه ط وهذا هو الصواب في التصور وأما تصور المسئلة عما إذا كان  
الاتفاق قبل التزويج فغير صحيح لانه في هذه الصورة يثبت لهما خيار البلوغ لكلا ولا له المولى فهو أقوى  
كما في الأب والجد فافهم (قوله وابن المجنونة) ومثلها المجنون قال في الصبر المجنون والمجنونة إذا زوجها المولى  
أفأ فالأخبار لهما (قوله لا يعرف منهما الخ) أي من الأب والجد وينبغي أن يكون الآن كذلك بخلاف المولى فإنه  
يتصرف في ملكه فيشتري فزوجته تصرفه مطلقا كصرفه في سائر أموره حتى فافهم (قوله مجانة وفسقا) نصب  
على التمييز والغرب المباح الذي لا يبالى ما يصنع وما قيل له ومصدره المجون والمجانة اسم منه والفعل من باب  
طلب اه وفي شرح المجمع حتى لو عرف من الأبواء الاختيار لفسخه أو لطمعه لا يجوز عقده إجماعا اه (قوله)  
وان عرف لا يصح النكاح) استشكل ذلك في فتح القدير عافى التوازل ولو تزويج بنته الصغيرة بمن يشكر أنه يشرك  
المسكرا فانه مومن له وقالت لا أَرْضَى بالنكاح أي بعدما كبرت أن لم يكن يعرفه الأب بشربه وكان غيلة أهل  
بنته مسلحين فالتكاح باطل لانه أغترج على ظن أنه كفها اه قال ابن تيمية أنه لو عرفه الأب بشربه فالتكاح  
نافع مع أن من زوج بنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخبر والشرع من يعلم أنه شرب فاسق فسوء اختياره فله امره  
أعلم بأنه لا يضمن من تحقق سوء اختياره بذلك أن يكون معروفا به فلا يلزم بطلان النكاح عند تحقق سوء  
الاختيار مع أنه لم يتحقق للناس كونه معروفا بمثل ذلك اه والحاصل أن المانع هو كون الأب مشهورا بسوء  
الاختيار قبل العقد فإذا لم يكن مشهورا بذلك ثم تزويج بنته من فاسق صح وإن تحقق بذلك أنه سقى الاختيار  
واشهر به عبد النبي فلوزوج بنته أخرى من فاسق لم يصح الثاني لانه كان مشهورا بسوء الاختيار قبله بخلاف



المقدار الأول لعدم وجود المانع قبله ولو كان المانع مجرد تحقق سوء الاختيار بدون الشهادة لزم حالة المسئلة  
أعني قولهم لزوم النكاح ولو نفي فاحش أو غير كفاه إن كان الولي أباً أو جدّاً ثم أعلم أن ما مر عن التولّد من أن  
النكاح باطل بمعناه أنه مبطل كافى النسخة لأن المسئلة مفروضة فإذا لم يرض الفتى بعدما كبرت لم يصرح  
في الخاتمة والآخر غيرهما وعلم بحمل ما في الفتنة زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حراً لاسل وكان معقفاً  
فهو باطل بالاتفاق اهـ وعلم من عبارة الفتنة أنه لا فرق في عدم الكفاة بين كونه بسبب الفتى أو غيره حتى لو  
زوجها من فقير أو ذى حرفة دينية ولم يكن كفو الهالم بصح فقصر ابن الهام كلاً منهم على الفاسق عما ينبغي كما  
أفاد في البحر وما ذكرنا من ثبوت الحار لفت إذا بلغت أعمارها في الصغيرة ما لمزوج الأولياء الكبيرة ما ذمها  
ولم يعلم عدم الكفاة ثم ظهر عدمها فلا خلاف لا حد كماله كماله حراً أو ألباب الآتى ويأتى عام الكلام  
عليه هناك **(قوله في زوجهم فاسق الخ)** وكذلك الزوجان فاحش في المهر لا يجوز أجازاً أو الصاحي يجوز لأن  
التظاهر من حال السكران أنه لا يتأمل أذنيه له رأى كامل فيقي التقصان ضرراً بخصوصاً والتظاهر من حال الصاحي  
أنه يتأمل بحرج النسخة ثم قال وكذلك السكران لو زوج من غير الكفاة كافى الخاتمة وعلم أن المراد بالاب من  
ليس بسكران ولا عرف سوء الاختيار أهـ قلت مقتضى التعليق أن السكران أو المعروف بسوء الاختيار لو  
زوجهم كف بهر المثل صحيح لعدم الضرر المحض ومعنى قوله والتظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل أى أنه  
لوفر شفته بالاولاد لو زوج بنته من غير كفاه أو نفي فاحش المصلحة تدعى هذا الضرر كماله بحسن  
العشرة معها ولاذى ونحو ذلك وهذا مفقود في السكران وسى الاختيار إذا خالفوا ظهور عدمه أهـ وسوء  
اختياره في ذلك **(قوله أى غير الأب وأبيه)** الأولى أن يزيدوا الولي لأمه **(قوله ولو الأم وأه القاضى)** هو  
الأصح لأن ولايته حاصلة نكرة عن ولاية الأخ والمه لا ثابتة الخاف في الحاحب في المحبوب أولى بحرج وقصور  
الرأى في الامور نقصان الشفقة في القاضى خيراً ولكن سذكرف مسئلة عضل الأقرب أن زوج القاضى  
نكاحه فليس لها الخيار ويأتى عامه هناك **(قوله لو عينه ولو كيلة القدر)** أى التى هو عين فاحش نهر  
وكذا لو عين له رجلاً غير كف بما يحسنه العلامة للقدسى **(تنبيه)** ذكر في شرح الجمع أن تزويج  
الأب الصغير والصغيرة من غير كف أو نفي فاحش جائز عنده لا عندهما ثم قال في المحيط الوكيل  
بالنكاح إذا زاد أو نقص عن المهر المثل فقل هذا الاختلاف لهما وهذا خلاف ما ذكره الشارح تعالى في البحر  
عن الفتنة وقد يجب بيان الوكيل في عبارة شرح الجمع ليس المراد به وكيل الأب بل وكيل الزوج أو الزوجة  
البالغين بقدر شفعة ما في الدائع حسب ذكر الخلاف السابق ثم قال وعلى هذا الخلاف التوكيل بان وكل رجل  
رجل بان تزوجه امرأته فزوجها ما كرم من مهر مثلها مقدار ما يتغابن الناس في مثله أو وكلت امرأته رجلاً  
بان تزوجه من رجل فزوجها دون صدق مثلها أو من غير كفاه اهـ وقد مناه أيضاً عن البرازة  
وعليه فلا منافاة قدس **(قوله لا يصح النكاح من غير كفاه)** مثله قول الكتوز زوج طفله غير كف  
أو نفي فاحش صح ولم يجر ذلك لنفس الأب والجد ومقتضاه أن الأخ لو زوج أخاه الصغير امرأته أدق منه  
لا يصحوفه ما مر عن الشرنبلالة من أن الكفاة لا تعتبر لزوج كماله فى بابها أو فاقولنا إن الشارح  
أشار إلى ذلك أيضاً وقد راجعت كثيراً أرى أصراً يحافى ذلك ثم رأيت في المانع مثل ما في الكتز حيث قال  
وأما نكاح الأب والجد الصغير والصغيرة فالكفاة فيه ليست بشرط عندى حقيقة لا ضرورة من به كمال  
التنظر لكال الشفقة بخلاف نكاح الأخ والعلم من غير كفاه فإنه لا يجوز إلا جازاً لا ضرراً يحض اهـ فقوله  
بخلاف الخ ظاهر في رجوعه إلى كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا فحق عدم اعتبار الكفاة لزوج أو الرجل  
لو زوج نفسه من امرأة أدق منه ليس لعصا به حق الاعتراض بخلاف الزوج و بخلاف الصغير إن إذا  
زوجها من غير الأب والجد وهذا ما ظهروا وسذكرف في أول باب الكفاة ما يؤيده الله أعلم **(قوله أصلان)** أى  
الأزواج لا تزوجوا على الرضا بعد البلوغ قال في فتح القدير وعلى هذا البنى الفرع المعروف ولو زوج الم  
الصغيرة حراً لجد من معق الجد فكبرت وأجازت لا يصح لأنه لا يمكن عقد أموقاً فلاذ لا بحرية فإن لم يحموه

فزوجهم فاسق أو  
شرير أو فقير أو ذى  
حرفة دينية لا ظهور سوء  
اختياره فلا تعارضه  
شفقته للفتنة ببحر  
(وان كان المزوج  
غيرهما) أى غير الأب  
وأبيه ولو الأم أو القاضى  
أو وكيل الأب كفى في  
المهر بمثل ما لو عينه  
القدس صح (لا يصح)  
النكاح (من غير  
كفاه أو نفي فاحش  
أصلان) وما في صدر

مطلبهم هل للصحة  
تزوج الصغير امرأة  
غير كف

لم يصح منهم التزويج بعد الكف ٥١ قال في العروقة كرفي الحائنة وغيرها أن غير الأب والجد إذا تزوج  
الصغيرة قال لا حول أن تزوجها مرتين مرة بشي ومرة بغير التسمية لأنه لو كان في التسمية نقصان  
فاحش لم يصح النكاح الأول لصح الثاني ٥٢ وليس للتزويج من غير كف محله كالايجني ٥٣ **(قوله)** صح  
ولهما فسخ أي بعد بلوغهما والحلله قصد بهما الفطما وقوعة الحمل على أنها بدل من ما لا يحكمه بقول مخدوف  
أي قائلا وقوله وهم خبر عن ما عارة صدر الشريعة في منته وصح نكاح الأب والجد الصغير والصغيرة فبين  
فاحش ومن غير كف ولا غيرهما وقال في شرحه أي لو فعل الأب أو الجد عند عدم الأب لا يكون للصغير  
والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وإن فعل غيرهما قلما أم أن يفسخا بعد البلوغ ٥٤ ولا يجني أن الوهم في عبارة  
الشرح وقد نعت على وجهه ابن الكمال وكذا المحقق التفتازاني في التلويح في بحث العوارض وذكر أنه لا يوجد  
الجامع عن بعضهم قال وهذا يدل على وجود الرواية ٥٥ قلت وفيه نظر فإن ما كان قولنا لبعض المشايخ لا يلزم  
أن يكون فيه ما يوجب أن أمه المذهب ولا سيما إذا كان قولنا بعضا مخالفا في مشاهير كتب المذهب العتيدة  
**(قوله)** ولكن لم اختيار البلوغ دفعه به وهم الزوم المتبادل من العصمة ط وأطلق فمثل النمين والسليين  
وما إذا زوجت الصغيرة نفسها أم لا والى لان الجواز ثبت ما جازة والى فالحق بنكاحها بشرع من المحط  
**(قوله)** ومعلق بها كالتجنون والمجنونة إذا كان المرزوح لم اختيار الأب والجد والابن كان أمه أمه أمه  
قال في الفتق بعد أن ذكر العصبان وكل هؤلاء ثبت لهم ولاية لأبصار على النسب والذكر في حال صغرهما ولو  
كبرهما انحسرت مثلا غلام بلغ عاقلان من قروجه أو وهو رجل جازا إذا كان مضيقا إذا أدق فلا خياره  
وان تزوجه أخوه فافقاه الخبر ٥٦ **(قوله)** بالبلوغ أي إذا علم أنه أو عند مقتها ٥٧ **(قوله)** أو العالم  
بالنكاح بعده أي بعد البلوغ بأن بلغ ولم يعلم به ثم علم بعده **(قوله)** لقصور الشفقة أي ولقصور الرأي  
في الأم وهذا جواب عن قول أبي يوسف أنه لا خيار لها باعتبار البلوغ وجهها الأب والجد **(قوله)** وبقي  
عنه خيار العتق **(قوله)** أي أن خيار العتق لا يثبت لذكر بل للأشياء فقط صغيرة أو كبيرة فإذا زوجها مولاها لم  
اعتقها فلها الخيار لأنه كان زول ملك الزوج عليها فطقت فصار لا زول إلا بالثبات لكن لو صغيرة لا تخير مالم  
تبلغ فإذا بلغت خبرها العتاق خيار العتق لا خيار البلوغ وان ثبت لها أيضا لان الأول أعم فينتظم الثاني تحته  
وقل لا يثبت لها خيار البلوغ وهو الأصغر وهكذا ذكره محقق الجامع لان ولاية المولى ولاية كاملة لا لها سبب  
للملك فلا يثبت خيار البلوغ كافي الأب والجد ولو زوج عبد صغير حر ثم اعتقه ثم بلغ فليس له خيار بلوغ ولا  
خيار عتق لان نكاح المولى باعتبار الملك لا بطريق النظر له بخلاف ما إذا زوجه بعد العتق وهو صغير لانه  
بطريق النظر هذا خلاصتها في الخبرين من الفصل السابع عشر ونحوه في جامع الصفار لا نام الاستروشي وفي  
الصر عن الأصحاب أي لو اعتق أمته الصغيرة أو لامر زوجه ثم بلغت فإن لها خيار البلوغ ٥٨ أي علم من أن  
ولا يثبت عليها بطريق النظر ولا يهاول لا يعتاق وهي متأخرة عن جميع العصبان فلها خيار البلوغ كافي ولاية الأخ  
والعم بل أولى بخلاف ما لو زوجه قبل الاعتاق ثم بلغت فلهما ليس لها خيار بلوغ كما مر لان ولاية الملك أقوى من  
ولاية الأب والجد والحاصل أن خيار العتق لا يثبت لذكر كالأشياء صغيرة أو كبيرة أو ثبت للأشياء مطلقا إذا زوجه  
حالة الترق وأن خيار البلوغ ثبت للصغير والصغيرة إذا زوجهما بعد العتق وأنه لا يثبت لهما إذا زوجهما قبله  
لاستقلال ولا تعارض العتق للصغيرة على الصحيح فقوله وبقي عنه خيار العتق معنى على الضعيف **(قوله)**  
بمحضرة أي أو وصيه **(قوله)** فإن لم يوجد أحدهما نصب القاضي وصيا خاصه فمحصروه ويطلب منه حقه للصغير  
تبطل دعوى الفرق من بينته على رضاها بالنكاح بعد البلوغ ٥٩ وتأخيرها لطلب الفرقه والاحتفاظ بها التحريم فان  
حلفت بفرق بينهما لم يثبت لمحضرة التحصين ولا انتظار إلى بلوغ الصبي أدب الأصابع عن جامع الفصولين قلت  
وأظهر أن وصي الأب مقدم على الجد كما مر جوابه في باب آخر أنه هنا في جامع الصفار قال في امرأة الصبي  
وجدت محبوسا بالقاضي بفرق بينهما محصورا ولو وجدته عنينا ينتظر بلوغه ثم قال فان لم يكن له أب ولا وصي  
فأجد أمه أو وصيه خصم فيه فان لم يكن نصب القاضي عنه خصما لم يثبت له **(قوله)** بشرط القضاء أي لا في أصله

الشرعية مع ولهما  
فخصه وهم (وان كان  
من كف وبهر المثل  
صح) لكن (لها)  
أي لصغير وصغيرة  
ومعلق بهما (خيار  
الفسخ) ولو بعد الدخول  
(بالبلوغ أو العلم  
بالنكاح بعده) لقصور  
الشفقة وبقي عنه  
خيار العتق ولو بلغت  
وهو صغير فرق بمحضرة  
أبيه أو وصيه  
(بشرط القضاء)

قوله ولكن لم اختيار  
البلوغ في نسخ الشرح  
التي يابى خيار  
الفسخ بالبلوغ أمه

ضعف استوفى عليه كل رجوع في الهبة وفيه اعاء الى أن الزوج لو كان غائبا لم يفرق بينهما ما لم يحضر الزوج  
القضاء على الغائب نهى قلت وبه صرح الاسترشي في جامعه **(قوله ففسخ)** أي هذا الشرط أغلظ الفسخ لا  
لثبوت الاختار وما صله أنه إذا كان للزوج الصغير والصغيرة غير الأب والجد قبلها ما لخير البوع أو العلم به فإن  
اختار الفسخ لا يثبت الفسخ إلا بشرط القضاء فلا فرغ عليه بقوله فتوارثان فيه أي في هذا النكاح قبل  
ثبوت فسخه **(قوله ويلزم كل المهر)** لأن المهر كالزمن جمعه بالدخول ولو حكا كالخلوة الصحيحة كذلك يلزم عود  
أحدهما قبل الدخول أما دون ذلك فيسقط ولو لخير البوع لأن الفسخ قبلها فسخ العقد والعقدان الفسخ  
يجعل كله لم يكن كافي التهر **(قوله إن من قبلها)** أي وليست بسبب من الزوج كذا في التهر واحتج به عن  
التحريم والامر بالدفان الفرقه فهم ما وإن كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقا **(قوله)**  
لا ينقص عند طلاق فلا وجد العقد بعد ذلك الثلاث كافي الفسخ **(قوله ولا يلحقها الملاق)** أي لا يلحق المعتدة  
بعده الفسخ في العدة طلاق ولو صرح وأما تلزمها العدة لأن الفسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح  
نقله في الجرحين النهاية على خلاف ما بحثه في الفسخ وقد بعد الفسخ كافي الفسخ من أن كل فرقة بطلاق يلحقها  
الطلاق في العدة إلا في العان لانه واجب حرمة مؤبداهم وسأى بيان ذلك مستوفى إن شاء الله تعالى قيل باب  
تقويض الطلاق **(قوله إلا في الرد)** يعني أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عتقها وإن كانت فرقة قاضيا  
لأن الحرمة بالردة غير متباعدة لا ارتفاعها بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستبعا فأنه من حرمتها عليه بعد  
الثلاث حرمة مفعية ولو طعن زوج كذا في الفسخ وأعرضه في التهر بانه يقتضي قصر عدهم الوقوع في العدة على  
ما إذا كانت الفرقه عما وجب حرمة مؤبداهم كالقبول والارضاء وفيه اختلاف ظاهر وتظاهر كلاهما عرف ذلك  
من تصفحه أه أي تصريحهم بعدم الملاق في عتق خبار العتق والبوع وعدم الكفاية نقصان المهر والسبي  
والمهاجرة والاباء الارتداد عيكن الجواب عن القبح أن مهره بالثابت ما كان من جهة الفسخ وقد كرفي أول  
طلاق الجبر أن الطلاق لا يقع في عتق الفسخ إلا في ارتداد أحدهما وتفرق القاضي إماما أحدهما عن الاسلام  
لكن الشارح خيل باب تقويض الطلاق قال تعالى لا يلحق الطلاق عتق الرذع اتفاق فقيد كلام البحر  
هنا بعدم الاتفاق كالأختي وقد نظمت ذلك بقولي ويلحق الطلاق فرقة الطلاق أو الأبا وأوردته بالحق  
قال ح وسأى هالة أيضا أن الفرقه بالاسلام لا يلحق الطلاق عتقها فامل وراجع أه قلت ما ذكره آخر  
قال الخبر الملى أنه في طلاق أهل الحرب أي فيما لو أبرأ أحدهما مسلما لانه لا عتق عليها وسأى تمامه هناك  
وفي باب نكاح الكافران شاء الله تعالى **(قوله وإن من قبله فطلاق)** فيه نظر فله يقتضي أن يكون التباين  
والتفصيل والسبي والاسلام وخيار البوع والردة والملك طلاقا وإن كانت من قبله وليس كذلك كاستراء واستثنائه  
الملك والردة وخيار العتق لا يحدى تفعل القاء الارب بعد الآخر فالصواب أن يقال وإن كانت الفرقه من قبله ولا  
يكن أن تكون من قبله فطلاق كما أؤدنه شفا طسب الله تعالى رآه وأله أشار في الخبر حيث قال وأما عتق الفسخ  
لبعد أن هذه الفرقه فسخ لا طلاق فلا تنقص عتده لانه يصح من الإني ولا طلاق الباهاء ومثله في الفتاوى  
الهندية وبعارته ثم الفرقه بخيار البوع ليست نطلاق لا تها فرقة بشرط في سبي المرأة والرجل وحينئذ يقال  
في الأول ثم إن كانت الفرقه من قبله لا بسبب منها أم من قبله ويمكن أن تكون منها ففسخ فاشديد ذلك عليه  
فله أحدي من تفاريق العصاه ح قلت لكن برده على إماما الزوج عن الاسلام فله طلاق مع أنه يمكن أن يكون  
منها وكذلك العان فانه من كل من ساء وهو طلاق وقد يجب عن الأول بانه على قول أبي يوسف إن الإماء فسخ ولو  
كان من الزوج وعن الثاني بان العان لما كان بائنا أو متصلا كنه من قبله وحده فقتل امل **(قوله أو خيار عتق)**  
يقتضي أن لا يبعد خيار عتق وهو هو منه فأنه تمنع العسر وفتح القدر أن خيار العتق يختص بالانثى  
وسيصرح به الشارح في باب نكاح الرقيق حيث يقول ولا يثبت غلاما **(قوله وليس إن فرقة منه)** أي قبل  
الدخول **(قوله إلا إذا اختار نفسه بخيار عتق)** صوابه بخيار البوع ويدل عليه قول الجرحي وليس إن فرقة ساءت  
من قبل الزوج قبل الدخول ولا مهر عليه الأهمية وراجع إلى خيار البوع لأن كلامه فيه لا في خيار العتق كما

الفسخ (فتوارثان فيه)  
ويلزم كل المهر ثم الفرقه  
ان من قبلها ففسخ  
لا ينقص عند طلاق ولا  
يلحقها طلاق إلا في الردة  
وان من قبله فطلاق لا  
على أوردته أو خيار عتق  
وليس إن فرقة منه ولا  
مهر عليه إلا إذا اختار  
نفسه بخيار عتق وشرط  
لكل القضاء

تعلمه اجتمعته قال وهذا الحصر غير صحيح لما في النسخة قيل كتاب النفقات حترز وج كتابته باذن مسدها  
على جارية يبيعها لم تقض المكاتبة الجارية حتى زوجها من زوجها على ما تدرهم جاز النكاحان فان طلق  
الزوج المكاتبة الاول لم يطلق الا مع وقوع الطلاق على المكاتبة ولا يقع على الامة لان طلاق المكاتبة تنصف الامة  
وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها لم يعمل طلاقها و يبطل جميع  
مهر الامة عن الزوج مع انها فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقه اذا كانت من قبل الزوج  
انما انسلط كل المهر اذا كانت طلاقا واما اذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فسخا من كل وجه فوجب  
سقوط كل الصداق كالصغير اذا بلغ و ايضا لو اشترى منكوكه قبل الدخول بها فله يسقط كل الصداق مع أن  
الفرقة جاءت من قبله لان فساد النكاح حكم معلق بالملك وكل حكم متعلق بالملك فانه يحال به على قبول المشتري لا  
على ايجاب البائع وانما سقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجه ما بلفظه ويرد على صاحب النسخة اذا اردت  
الزوج قبل الدخول فانه فرقة فهي فسخ من كل وجه مع أنه لم يسقط كل المهر بل يجب عليه نصفه فالحق أن لا  
يجعل لهذه المسئلة ضابط بل يحكم في كل فرد بما أفاده الدليل اه كلام الحر قال في التهر أقول في دعوى كون  
الفرقة من قبله فيها انما لم يكها وبعضها نظر في البدائع الفرقه الواقعة على ماها وشخصا منها فرقة بغير طلاق  
لانها فرقة حصلت بسبب لام من قبل الزوج فلا يمكن أن يجعل طلاقا ففعل فسخا فهو سباني ايضا في محله اه  
كلام التهرح (قوله الاعانة) لانها تنبني على سبب جلي بخلاف غيرها فله يبنى على سبب خفي لان الكفاة  
شي لا يعرف بالجنس وأسبابا مختلفة وكذا انقصان مهر المثل وخيار البلوغ غيب على قصور الشفقة وهو أمر  
باطل والابا هو ما بعد ورودها لا يوجد كذا في الصريح (قوله فرق النكاح) هذا الشطر الاول من بحر الكاميل  
وما عداه من البسيط وهو لا يجوز وقوعه في قولنا ان النكاح في قولهم فرق هـ (قوله فسخ طلاق) بدل  
من فرق بدل مفصل والجر قوله أتتله وخبر بعد خبر ط (قوله وهذا الدر) اسم الاشارة مستند والرد بدل منه أو  
عطف بيان والمراد به النظم المذكور شبه بالدر لتقسيمه وحله بحكمه أي يذ كراه خسر (قوله تبان الدار)  
حقيقة وحكمها كذا في أحوال الزوجين الحريين الى دار الاسلام غير مستأمن بان يخرج اليها مسلما أو ذميا أو أسلم  
أو صار ذمة في دار بخلاف ما اذا خرج مستأمن التباني الدار حقيقة فقط بخلاف ما اذا تزوج مسلم أو ذمي حرة  
ثم تبان الدار حكم قطع زينة (قوله مع نقصان مهر) ينسكن عين مع وهو لغة وكسر راء مهر بلا تنوين  
للضرورة يعني اذا نكحت ما قبل من مهرها و فرق الولي بينهما فهي فسخ تكن ان كان ذلك قبل الدخول فلا مهرها  
وان كان بعده فلها السعي كما يأتي ط (قوله كذا فساد عقد) كان نكح أمة على حرة ط أو تزوج بغير شهود (قوله  
وفقد الكف) أي اذا نكحت في الكف فلا وليا حق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أو على رواية الحسن  
والعقد فاسد لو تقدم أهم القضي (قوله نعيها) التي هو الاخبار بالموت وهو تكملة لأشاره الى أن من نكحت  
غير ثقه فكلها ماتت ط (قوله تفصيل) بالرغم من غير تنوين للضرورة أي فعله ما يوجب حرمة المصاهرة  
بغيرها الاثبات وأصولها وقطعها ذلك بغيره الذ كور وأصوله ط (قوله لسي) فيه نظر لما في باب نكاح الكافر  
والمرأة تبين ببيان الحارين لا بالسي ولئن كان المراد بالسي مع التباين فالتباين معنى عنه ح (قوله والاسلام  
الحارب) أي لو أسلم أحد الجوسين في دار الحرب ماتت منه مضي ثلاث حضرات وثلاثة أشهر في اسلام الآخر  
اقامة بشرط الفرقه وهو مضي الحيض أو الأشهر مقام السبب وهو الابطال تعذر العرض بالعدم والولاية فيصير  
مضي ذلك عترة تفريق القاضي وهذه الفرقه طلاق عندها فسخ عند أي يوسف قال في البحر في باب نكاح  
الكافر ينبغي أن يقال انها طلاق في اسلامها لانه هو الذي حكم فسخ في اسلامه (قوله اوارضاع ضررتها) أي  
اذا أضرعت الكثيره ضررتها الصغيرة في أثناء الحولين ينفسخ النكاح كما يأتي في باب اوارضاع لكونه يصير مانعا  
بين الامومتها ط والضرعة غير قيد فان منه ما مثل في البدائع لو أضرعت الصغيرة أم زوجها وأضرعت  
زوجته الصغيرة من امرأة أجنبية (قوله خبا عتق) قد علمت أنه لا يكون الامن جهتها بخلاف ما بعده  
ح (قوله بلوغ) بالجر عطف على عتق بلساقط بالعالم ط (قوله ردة) بالرغم عطف على تبان بخلاف العالم ط

الاعانة ونظم صاحب  
التهر فقال  
فرق النكاح أتتله جبا  
ناقبا  
فسخ طلاق وهذا الدر  
بحكمها  
تبان الدار مع نقصان  
مهر كذا  
فساد عقد وفقد  
الكف نعيها  
تفصيل سبي واسلام  
الحارب أو  
ارضاع ضررتها فعددا  
فيها  
خبا عتق بلوغ ردة  
وكذا

مطلب في فرق النكاح

والرادرية أحدهما فقط بخلاف ما لو اردت امعافاتهم أو ما لم يعاقبوا (قوله ملك لبعض) أظأن  
ملك الكل كذلك بدلالة الأولى (قوله وتلك الفسخ بحصها) أي يجمعها ويحقق في كل منها أو الإشارة إلى  
التي عشر للتقدمة وقد علمت سقوط السي وكان ينبغي أن يذكر به ما في الدائع تزوج مسلم كاتبة  
يهودية أو نصرانية فتجسبت ثبت الفرقة بينهما لان الجوسية لا تصلح لتكاح المسلم ولو كانت قبل السخول  
فلا مهر لها ولا نفقة لاسهافرة بغير طلاق وكانت فسخا ولو بعد السخول فلها المهر دون النفقة لاسهافرات من  
قبلها اه وقد غيرت البيت الذي قبل هذا وأسقطت منه السي وزدت هذه المسئلة فقلت  
أزواج اسلام هي تجسب نصراية قبله قد عذنا فيها

وقد علمت أن كون اسلام الحر في فسخا مخرج على قول الثاني وأعلى ما بحثه في البحر (قوله أما الطلاق الخ)  
أي أما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالجانب والعتة والايلاء والعان وبقي خامس ذكر في الفسخ وهو إياه  
الزوج عن الاسلام أو أيا سلتزوجا الذي وأبى عن الاسلام فله طلاق بخلاف عكسه فانها لو أتت بيبق  
التكاح وقد غيرت البيت الذي قبله

أما الطلاق فجب عنه إياها \* الزوج (بلازوموا) ينالوها  
وكذا اسلام أحد الحرين بغير طلاق على قوله ما لكن لما عني على كونه فسخا مذكرة (تمة) قدما  
عن الفسخ أن كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عدتها الا لعان لانه حرمة مؤبنة (قوله خلاصا لم الخ) أراد بالملك  
ملك أحدهما لا حرا أو بعضه والعتق خيار الامة إذا اعتقها مولاها بعد ما تزوجها بخلاف العبد والاسلام  
اسلام أحد الحرين وبين والتبديل فعل ما وجب حرمة المصاهرة فانه لا يرتفع التكاح بمجرد ذلك بل بعد الماتركة  
أو بغيره في القاضي كإحدى الحرمتان فلم يمتنع التفرق وقد علمت أن ذكر السي لا يحل له وما حصل ماذكره مما  
لا يحتاج إلى القضاء عانيه وروعه الفرقة بالردة فسيأتي أن ارتدادا أحدهما فسخ في الحال وقد غيرت البيت  
الآخر إلى قوله إياها بغيره أو إياها مصاهرة \* تبين مع فساد العقد بينهما

(قوله وبطل خيار البكر) أي من بلفت وهي بكرة (قوله واختاره) أما لو بلغها الخبر فأخذها العاص أو للعالم  
فلما ذهب عنها قالت لأرضي جازا إذا ذاقته متسلما وكذا إذا أخذها فقلنا فقالت لأرضي جازا لوط عن  
الهندي (قوله عالقة باصل التكاح) فلا يشترط عليها نبوت الخيل لها أو أنه لا يعتد إلا آخر المجلس كما في شرح  
المتن وفي جامع الفصولين ولو بلفت وقالت الحد اقترحت نفسى فهي على خيارها وينبغي أن تقول في فور  
البلوغ اقترحت نفسى ونقضت التكاح فبعد ما يبطل حقها بالتأخير حتى يوجبها التمكن اه (قوله فلو سألت  
الخ) لا يحل لهذا التفرع بل المقام مقام الاستدلال لأن بطلان الخيار بعلمها باصل التكاح يقتضى بطلانه  
بالأولى في هذه المسائل المذكورة لا عدم بطلانه لانها اعتماكون به بالعالم باصل التكاح ولو فرض وجودها قبله  
لم يحصل نزاع في عدم بطلان الخيار بهما عن أن النزاع قائم بآثاره فربما (قوله نهريحا) أي على خلاف ما هو  
المتقول في الزبلي والمحيط والخبر وأصل البحث لجمع قوله ابن الهام حيث قال وما قبل لوسا عن اسم الزوج  
أرض المهر أو سلت على الشهود يبطل خيارها تعسف لأدليل عليه وغاية الامر كون هذا خلاصة كلامه ابتداء  
التكاح ولو سألت البكر عن اسم الزوج لا تنفذ عليها وكذا عن المهر وكذا السلام على القادم لا يدل على الرضا  
كف وانما أرسلت لفرض الشاهد على الفسخ اهل لمصاونا زعمه في الصرفي السلام بل خيار البكر يبطل بمجرد  
السكوت ولا شك أن الاشتغال بالسلام فوق السكوت قال في التروا أقول ممنوع فقد نقول في الشفعة أن سلامه  
على المشتري لا يبطله لانه صلى الله عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك أن طلب الوابية بعد العلم بالبيع  
يبطل بالسكوت كسائر الباطع ولو كان السلام فوقه لم يطل وقالوا وقال من اشتراها ويكتمها لا تنطل شفعتها  
كافي البراءة وهذا أثر يما في فسخ القدر نعم ما وجهه في المهر انما يتبين إذا لم يطل بها أما إذا خلاصا لمخالفة صحيحة  
فالوقوف على كونه اشتغال على الايفاء لوجوبه بها فالطلاق عدم سقوطه مما لا ينبغي اه كلام الترو عن هذا  
الاخير قال الشارح قبل الخلو والخاص أن المتقول في هذه المسائل الثلاث بطلان الخيار يبحث في الفسخ

ملك لبعض وتلك الفسخ  
بحصها  
أما الطلاق فجب عنه  
وكذا

ابسلوا ولعان ذلك  
ينالوها  
قضاء قاض أي شرط

الجميع خلا  
ملك وعتق واسلام أي  
فيها

تبديل سي مع الابلاد  
بألمى

تبين مع فساد العقد  
بينها

(وبطل خيار البكر  
بالسكوت) واختاره

(عالة) باصل (التكاح)  
فلو سألت عن قدر المهر

قبل الخلو وعن الزوج  
أولمت على الشهود

لم يبطل خيارها نهريحا

عندها ونافعه في العرف مسئلة السلام فقط وانصرف في التهر للفتح في الكل وكذا الحق في المقدس  
والشر لا يولي وكان أصل الحكم مذكور بطريق التخرج والاستنباط من بعض مسانج المذهب فنأخذهم في  
الفتح في صحة هذا التخرج فانه وان كان من أهل الترجيح كذا في قضاء الصبر بل بلغ رتبة الاجتهاد كذا كره  
المقدس في باب نكاح العبد لكنه لا يتابع فيما يخالف المذهب فلو كان هذا الحكم منقولاً عن أحد أئمتنا  
الثلاثة لما عارض له ولا اتباع بحجة المخالف فنقول المذهب وعما يؤيد به قول بعض المسانج لاص منهي  
قول الحق وما قيل في الفقه (قوله ولا يتعدى إلى آخر المجلس) أي مجلس بلوغها وأعلمها بالنكاح كأي الفتح أي  
لما بلغت وهي عالة بالنكاح أو علمته بعد بلوغها فلا بد من الفصح في حال البلوغ والعلم فلو سكنت ولو قلنا  
بطل خيارها ولو قيل بتدليل المجلس (قوله لانه كالشفعة) أي في أنه بشرط لتبطل أن يطلبها الشفع فور علمه  
في ظاهر الرواية حتى لو سكنت لحظة أو تكلم بكلام لم يوطئ وما صححه الشارح في بابها من أنها تتعدى إلى آخر  
المجلس ضعف كما ساقى إن شاء الله تعالى (قوله ولو اجتمعت معه) أي الشفعة مع خيار البلوغ (قوله ثم  
تبدأ بخيار البلوغ) هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة البرائة حتى خيار البلوغ والشفعة فقال طلبها  
واختبر نفسى بطل المؤخر وثبت المقدم لانه يمكنه أن يقول طلبتها وأجزتها وأختبرتها ما جعنا نفسى  
والشفعة قال القاضي أبو جعفر مقدم خيار البلوغ لأن في خيار الشفعة ضربين أحدهما أنه لو قال من اشترى  
وبكم اشترى لا يطل وقيل يقول طلبت الحقين الذين يثبتان الشفعة ورد النكاح اهـ وتوقف الخبر على  
في وجه التبعين واستبعد الخلاف فيه لأن الظاهر أن بعض المتقدمين قال في سبيل التنبيل طلبتها نفسى  
والشفعة وبعضهم قال الشفعة ونفسى فظن بعض المتأخرين أن ذلك حتم وليس كذلك لأن طلب الحقين  
سجله هو المانع من السقوط فثبت بذلك بالأحوال المتقدم لا يضر في البيان تقديم أحدهما على الآخر بل  
لو قيل لأجابه على التفسير كان له وجه وجوه اهـ ملخصاً فأمثل قلت وأما التي تقدمت بالشفعة فلا خلاف  
لأن خيارها يتعدى كأي (قوله وتشهد الخ) قال في البرائة وإن أدركت المجلس بخيار عند رتبة العلم ولو في  
الليل تخاف في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت البتة أن لا لها أو أسندت أو فسدت وليس هذا بتكذب  
محض بل من قبل المعارض المسوغة لأحاط الحق لأن الفعل المتعدي وما حكم الاستدواء والضرورة دأبه  
إلى هذا لا إلى غيره اهـ وحاصله أنها تبقى بقولها بلغت الآن أي أن لا يقع لئلا يكون كذا صريحاً بحالها حيث  
أمكن إحياء الحق بالتعريض وهو أن يريد المسكلم ما هو خلاف المتأخر من كلامه كان أولى من الكذب  
الصريح فافهم وفي جامع الفصولين فإن قالوا متى بلغت تقول كما بلغت نقضته لا بد على هذا فإنها لو قالت  
بلغت قبل هذا ونقضته حين بلغت لا تصدق إلا إذا لا بشرط لا خيارها نفسها لكن شرط لإثباته سنة  
لنسقط البين عنها وتجيدها على اختيارها نفسها كتحلف الشفع على الشفعة فإن قالت القاضي اخترت  
نفسى حين بلغت صدقت مع البين ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة لا يقبل ويحتاج إلى البينة وكذا  
الشفيع لو قال طلبت حين علمت فالقول له ولو قال علمت أمس وطلبت لا يقبل بلائنه اهـ قلت وتحصل من  
مجموع ذلك أنها لو قالت بلغت الآن ونقضت تصدق بلائنه ولا عين ولو قالت فسخت حين بلغت تصدق بلائنه  
أو البين ولو قالت بلغت أمس ونقضت فلا بد من البينة لأنها الأعمال أنشاء الفصح في الحال بخلاف الصورة  
بالتأني حيث لم يتسده إلى الماضي فقد حكمت ما عملك استثناءه فقد ظهر الفرق بين صورتين وإن خفي على  
صاحب الفصولين كما أفاده في نور العين (قوله وإن جهلت به) أي بان لها خيار البلوغ وأنه لا يتعدى قال  
القاضى في هذا عند الشك وقال محمد بن خيار هاجمته إلى أن تعلم أنها أخبراً كأي النكاح (قوله لترفعها  
لأهل) أي لأنها تفرغ لعرقه أحكام الشرع والادار العلم فلم تعذر بالجهل بجر أي أنها يجبها التفرغ للعمل لفقد  
ما عتقها منه وأن لم تكلفه قبل بلوغها (قوله بخلاف خيار العتقة قائم عند أي يتعدى إلى آخر المجلس) ويطل  
بالقيام عنه كأي التفرغ فافهم وكذا لا يحتاج إلى القضاء بخلاف خيار السكر على ما مر والحاصل كأي التهر  
أن خيار البتة كأي خيار البلوغ في خمسة ثبوتاته لا تثنى فقط وعدم بطلانه بالسكوت في المجلس وعدم اشتراط  
القضاء فيه وكون الجهل عذراً في بطلانه ما يندلج على الاعراض وهذا الأخير بخلاف خيار التيب والقلام

(ولا يتعدى إلى آخر  
المجلس) لانه كالشفعة  
ولو اجتمعت معه تقول  
أطلب الحقين ثم تبدأ  
بخيار البلوغ لانه ديني  
وتشهد قائلة بلغت  
الآن ضرورة إحياء  
الحق (وإن جهلت به)  
لترفعها لأهل (بخلاف)  
خيار (العتقة) فله عتد  
لشغلها بالمولى (وخيار  
الصغير

على ما يأتي به وأراد البعثة التي زوجها مولاهن لالعق صغيرة أو كبر فثبت لها خلع العق لخيار الولع  
لوصفها لا أنازوجها بعد العق فثبت لها وللعبد الصغير أيضاً بخلاف خلع العق فإنه لا يثبت له ولو زوجه قبل  
العق صغيراً أو كبراً كما حررنا سابقاً **(قوله والنسب)** مثل ما لو كانت ثيباً في الأصل أو كانت بكرًا دخل بها ثم  
بقيت كافراً بالزواج وغيره **(قوله وأدلة)** عطف على صريح وضمر عليه لقرضا ط **(قوله ودفع مهر)** جله في الفسخ  
على ما إذا كان قبل الدخول أو ما لو دخل بها قبل بلوغه ينبغي أن لا يكون دفع المهر بعد بلوغه وضره لا بد منه  
أطامه وأفسح اه بحر ومثله يقال في قولها المهر بعد الدخول بها والخلو أفاده ط ومن الرضا لدلالة في جانبها  
تمكنه من الوطء وطلب الواجب من النفقة بخلاف الأصل من طعانه وخدعته نهر عن الخلاصة وتقدم في  
استئذان البعثة فثبت الخدمة عالما كانت تخضع من قبل والظاهر حرها هنا **(قوله لأن وقته العرايح)** على  
هذا انطأرت كلهم كافي عامة اللسان فأنقل عن الطحاوي من أنه يبطل بصريح الإبطال أو بما يدل عليه كذا  
استغلت بشئ آخر مشكل إذ يقتضي تقديمه بالمجلس فخرج الجواب أن مرادها التي لا يخرج عمل يدل على الرضا  
كالتمكين ونحوه لتصر به ما لا يبطل بالقيام عن المجلس بغير **(قوله صدقت)** أي لأن الظاهر بصدقها فخرج  
**(قوله ومثله الخ)** قال في المنع وهذا الفرع يدل على مانقه الزاوي وأقرب به مولاها صاحب الجرم أن القول  
قول مدعي الأكرام إذا كان في حبس الوالي ح **(قوله لا المال)** فإن الولي فيه الأب ووصيه والجد ووصيه  
والقاضي وثامه فقط ح لا يخفى أن قوله لا المال على معنى فقط أي المراد الولي هنا الولي في النكاح سواء كان له  
ولاية في المال أيضاً كالأب والجد والقاضي أو لا كالأخ والولي في المال فقط وبه اندفع ما في الشربيل من أن  
فيه تناقض بالنسبة إلى الأب والجد لأنهما لا في المال أيضاً **(قوله العصبة بنفسه)** خرج به العصبة بالغير  
كأن كانت نصر عصبه الابن ولو لا بقاءها على أمها المجنونة وكذا العصبة مع الغير كالأخوات مع البنات ولولا  
الاخت على أمها المجنونة كافي المنع والحر والمراد بغير وجه ما من رتباً بالتقديم والأفهام لا يفي الجمله  
بذل عليه قول المصنف بعد فإن لم يكن عصبه الخ والحاصل أن ولاية من ذكر بالرحم لا بالتعصيب وإن  
كانت في حال عصوبها كالتص مع الابن الصغير فانه تزوج أمها المجنونة بالرحم لا يكون نصيبه مع الابن  
**(قوله وهو من يصل بالمت)** الصغير للعصبة المذكور والمراد به المهود في باب الارث بقرينة قوله على ترتيب  
الارث والجب فيكون ثمرة ما عرفوه في باب الارث فلا رد ما قيل له لا يثبت هنا فأولاً أن يقال وهو من  
يصل بغير المكلف فلوهم هذا وفي التهرمين يأخذ كل المال إذا انفرد والباقي مع ذي سهم وهذا أول من  
نعم فيه ذكر يصل بلا واسطة أنني إذا صدقته لولاية النكاح على معتقها الصغير حيث لا فرق بينها  
اه فغير الشارح من بدل ذكر لدخول البعثة فتدفع اعتراض التهر لكن رد عليه كما قال الرحي عصات  
للعنقة فإن لهم ولاية بعدهم مع أنهم متصلون واسطة أنني اه فالأثر بغير الوطء ولا رد عليه أن  
العصبة هنا يأخذ كل المال ولا شأمنه لما قلنا آتفاؤ نظيره قولهم في نفقة الأرحام بحسب النفقة على الوارث  
بمقدار ما مع أن الكلام في النفقة على الحي أو يقال المراد من بني عصبه أو فرض المقصود تزوجهم  
وعلى كل فنكح التاويل عند ظهور المعنى غير لازم ولا اعتراض بما لا يحيط به لال غير وارد بل بربما يصح  
على فاعله كما عصى على من أو رد على نعم لفهم الماء الجارى إليه ما يذهب بشئ أنه يصدق على الجارية لانه  
بنفسها **(قوله بيان لما قبله)** أي لقوله العصبة بنفسه لانه لا يكون إلا بلا واسطة أنني يعني إذا كن من  
جهة النسب ما من السبب فقد يكون كعصبة البعثة ولا يخفى أنه بيان بالنسبة لكلام المتن أما في كلام  
الشارح فهو جزء من التصريف لانه أفلا يخرج من يصل بالمت واسطة أنني كالحال أم لا **(قوله فيقدم)**  
ابن المجنونة على أبيها هذا عندهما خلافاً لمحمد فتقدم الأب وفي الهندية عن الطحاوي أن الأفضل أن  
يأمر الأب الابن بالنكاح حتى يجوز خلاف أهوان الابن كالابن ثم يقدم الأب أمه ثم الأخ الشقيق ثم الأب  
وذكر الكرخي أن تقدم الجد على الأخ قول الامام وعندهما شتر كان والأصح أنه قول الكل ثم ابن الأخ  
الشقيق ثم الأب ثم الأخ الشقيق ثم الأب كذلك ثم ابنه كذلك ثم عمه الجد كذلك ثم ابنه  
كذلك كل هؤلاء لهم جوارح الصغير وكذا الكبيرين إن اجتا ثم المصطفى وأبني ثم ابنه وإن سفل ثم عصبته

والثيب إذا بلغا يبطل  
بالسكوت (بلا صريح)  
رضا (أو دلالة) عليه  
(كقبلة وليس) ودفع  
مهر (ولا) يبطل  
(بقيامه عن المجلس)  
لأن وقته المهر فيبقى  
حتى يوجدا الرضا ولو  
ادعت البكرين كرها  
صدقت ومفاده أن  
القول لمدي الأكرام  
لوفي حبس الوالي فليحفظ  
(الولي في النكاح) لا  
المال (العصبة بنفسه)  
وهو من يصل بالمت  
حتى البعثة (بلا واسطة)  
على (أنتي) بيان لما قبله  
ترتيب الارث والجب  
فيقدم ابن المجنونة على  
أبيها

من التسب على ترتيبهم بحرجن القم وغيره **(تنبيه)** بشرط في المعنى أن يكون الولاد له من كان  
 أمهارة الأصل وأوهامه معق فانه لا ولا به لعنق الأب علمها ولا زنها فلا يلى انكاحها كما تبس عليه صاحب  
 الدرر في كتاب الولاد فلو لم يجد له سوا الام ومعنى الاب فالولاية فلا جدونه ولم أر من تبس عليه هنا أول  
 السيد أو السعدون شيخه **(قوله)** لانه يحسبه مح نقصان فنه أن الاب لا يرت الفرضه أكثر من السدم  
 وذلك مع الابن وابنه ومع البشيرة فنه الفرض والباقي بالتعصب وعند عدم الولاد بالتعصب فقط وليس ماره  
 بالتعصب مقدر حتى ينقص منه فالأولى للعلل بانه لا يكون عصمة مع الابن تأمل **(قوله)** بشرط (على الم)  
 قلت وبشرط عدم ظهور كون الاب أو الجفسي الاختيار بحجة وفسقا اذا زوج الصغرا والصغرة بغير كنه  
 أو بغير فاحش وكونه غير سكران أيضا كما مر بيانه وأحترز بالحرية عن الصدفلا ولا به على ولده ولو مكنا  
 الأعلى أمتدون عنه لنقصه المهر والتفقه كسأني في به والتكليف عن الصغرة والمجنون فلا زوج في  
 حال جنونه مطبعا أو غير مطبق وزوج حال افاقته عن الجنون بقسمه لكن ان كان مطبقا تسلب ولا به  
 فلا تنتظر افاقته وغير المطبق الولاية ثابتة فتنظر افاقته كالتام ومقتضى النظر أن الكف والتطال اذا كان  
 بانتظار افاقته وزوج موثبه وان لم يكن مطبقا والانتظار على ما اختاره المتأخر ونفي غيبة الولي الأقر ب على  
 ما سنده كرهه فرفع ونفع في الضرر والمطبق شهر وعليه الفتوى بحر **(تنبيه)** علل الزلي ب عدم الولاية  
 لمن ذكر بانهم لا ولاية لهم على أنفسهم فأولى أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لأن الولاية على الغير فرع الولاية  
 على النفس وذكر السيد أو السعدون شيخه أن هذا نص في جواب ما قد سئل عنه على ان الحار كره طفل  
 في مشيئة على خيرات بقبض غلاتهم فوزع الخبز عليهم والنظر في مصالحهم فأجاب بطلان التولية أخذنا  
 مما ذكر **(قوله)** في حق مسلمة فندقي قوله وإسلام **(قوله)** زيد التزوج أشار إلى ان المراد بالمسألة الثالثة  
 حيث أسند التزوج اليها الثلاثي كره مع قوله ولمسلم فان الولد يشل الذكرو والانثى وحينئذ فلس في  
 كلامه ما يقتضى أن الكافر التصرف في مال بنته الصغرة المسألة فافهم وعلى ما قلنا اذا زوجت المسألة  
 نفسها وكان لها أخ أو عم كافر فلس الحق الاعتراض لانه لا ولاية له وقد مر أول الباب ان من لا ولاية  
 فكساحها صحيح نافذ مطلقا أى ولو من غير كف أو بدون مهر المثل وإذا سقطت ولاية الأب الكافر على ولده  
 المسلم فلا ولاية سقوطا على أخته المسلمة أو بنت أخيه ويؤخذ من هذا أيضا انه لو كان لها  
 عصمة رفق أو صغرة فهي بمنزلة من لا عصمة لها لانه لا ولاية لها كما قلنا وقد سئل أول الباب **(قوله)** لعنه  
 الولاية لتعليل المفهوم بغير ان الكافر لا يلى على المسئلة ولعله المسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين  
 على المؤمنين سبيلا **(قوله)** وكذا الخ عطف على المفهوم الذي قلناه والمسئلة منذ كره في الفتوى  
 والضرر **(قوله)** لمسلم على كفرة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض **(قوله)** الابن بالسبب العام الخ  
 قالوا وبنى أن يقال الآن ان يكون المسلم سيدة كفرة أو سلطانا قال السزجى لم أر هذا الاستشاق في كتب  
 أصحابنا وانما هو منسوب الى الشافعي وما قال قال في المعراج وينبغي أن يكون مرادوا رأيت في موضع  
 معزوا الى البسوط الولاية بالسبب العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية السلطنة والشهادة فقد ذكر  
 معنى ذلك الاستثناء اه بحر وفتح ومقدسى وذكر ما زلنلى أيضا بصيغة نفي وتبعه في الدور والعبي  
 وغيره حيث عروا كلهم عنه بصيغة نفي كان المناسب المصنف أن يتابعهم ثم لا يروهم أنه منقول في كتب  
 المذهب صريحاً وقول المعراج ورأيت في موضع الخ لا يكتفي في النقل لجهالة فافهم **(قوله)** أو نائبه أى  
 كالتفويض فله تزوج البنت الكافرة حيث لا ولاية لها وكان ذلك منشور منه **(قوله)** فان لم يكن عصمة  
 أى لا نسب ولا سبب كالمعق ولو أنثى وعصمته كما مر فقدمان على الام بحر **(قوله)** فالولاية للأب الخ  
 أى عند الامام ومعه أو وسف في الاصح وقال محمد ليس لغير العصمة ولاية وانما هي للحاكم والأول  
 الاستمسان والعمل عليه الا في مسائل ليست هنهم من اقبل من أن الفتوى على الثاني غير بخلافه التزوج  
 بالموسوعة لبان الفتوى من الضرر والهر **(قوله)** وفي القضية عكسه أى حيث قال فيها الأب وأولى الترجي  
 من الام قال في الضرر وحي عن خواهر زاده وجرالتقى تقديم الاخت على الام لانها من قوم الاب وينبى أن

مطلب لا يصح تولية  
 الصغرة أيضا على خيرات

لانه يحسبه مح نقصان  
 بشرطه وتكليف  
 وإسلام في حق مسلمة  
 زيد التزوج (ولده  
 مسلم) لعدم الولاية  
 (وكذا الولاية في نكاح  
 ولا في مال المسلم على  
 كافر قاله بالسبب العام  
 بان يكون المسلم  
 سيداً أمه كفرة أو  
 سلطاناً أو نائبه أو  
 شاهداً (وكذا كفرة ولاية  
 على كافر مثله)  
 اتفاقاً (فان لم يكن  
 عصمة فالولاية للأب)  
 لام الأب وفي القضية  
 عكسه



يخرج مما في القضية على هذا القول اه أي فيكون من اعتبار جميع قوم الأب يرجع الجدة لأب والاخت على  
 الأب لكن المتن على ذكر الأم عقب العصبية وعلى ترجيحها على الاخت وصرح في الجوهر بتقديم الجدة  
 على الاخت فقال وأولاهم الأم ثم الجدة ثم الاخت لأب وأم ونقل ذلك الشرنبلالي في رسالة عن شرح النقاية  
 للعلامة قاسم وقال ولم يقبل الجدة بكونها أم وأب غير أن السابق يقتضي أنها الجدة لأم وهل تقدم أم الأب  
 عليها أو تأخر عنها أو راجعا كلاهما كلام القضية يدل على الأول وساق كلام الشيخ قاسم يدل على الثاني وقد يقال  
 بالراجح لعدم المرجح وقد يقال قرأه الأب لأب واحد العصبية فتقدم أم الأب فليتأمل المعنى فقلت وجزم الخبر  
 الرمي بهذا الأخير فقال قديم القضية لأم لأن الجدة لأب أولى من الجدة لأم قولا واحدا فتفصل بعد لأم أم  
 الأب ثم لأم أم ثم الجدة القاسد تأمل هو ما جزمه الرمي أفتى به في الجلمدية ثم هذا في الجلمدية الصحيحة أما القاسدة  
 فهي كالجدة القاسد كما يأتي قريبا (قوله ثم بنت) التي قوله وهكذا ذلك في أحكام الصغار عقب الأم وكذا في  
 فتح القدر والصبر وقول الدكتور أن لم تكن عصبية فالولاية لأم ثم الاخت الخ بخلافه لكن اعتمد عنه في الصبر  
 بأنه لم يذكر في الدكتور بعد لأم لأنه خاص بالمجنون والمجنونة (قوله وهكذا) أي إلى آخر القروع وإنه فلو  
 ما (قوله ثم الجدة القاسد) قال في الصبر وظاهر كلام المصنف أن الجدة القاسد مؤخر عن الاخت لأنه من ذوى  
 الأرحام وذكر المصنف في المستصفي أنه أولى منها عند أي خيفة وعند أي يوسف والولاية لهما كما في الميراث  
 وفي فتح القدر وقياس ما صحح في الجدة لأن من تقدم الجدة تقدم الجدة القاسدة على الاخت اه فتبت بهذا أن  
 المذهب أن الجدة القاسد بعد الأم قبل الاخت اه كلام الصبر أي بعد الأم في غير المجنون والمجنونة والأقارب بنت  
 مقدمة عليه كما عرفت قلت ووجه القياس أنه ذكر وأن الأم من الجدة أم لا يسبق أم على الاخت عند  
 الكل وإن اشترط مع الاخت في الميراث عندنا لأن الولاية تنبثق على الشقيقة وشقيقة الجدة فوق شقيقة الآخر حيثند  
 يقاس عليه الجدة القاسد مع الاخت فإن شقيقته أقوى منها ومقتضى هذا أن الجدة القاسدة كذلك في غيره وهذا  
 أن من أخرج الجدة القاسدة من الاخت ذكر معه الجدة القاسدة وهو ما شئ عليه في شرح جرد البحار حيث قال  
 وعند أي خيفة لأم أم الجدة الصحيحة ثم الاخت لأن من تقدم لأم أم ثم الاخت لأم بعد هؤلاء والأم  
 بكسوة جنة قاسد ثم ولد اخت لأب وأم ولأخت لأم ثم العمة ثم الخال ثم الخالة ثم بنت عالم وهكذا الأقرب  
 فالأقرب اه (قوله المذكور والابن) سواء لأن لفظ الولد يشملهما ومقتضاه أنهما ولية واحدة ومقتضى  
 تقديم الأخوال على الخالات كما يأتي أن يقدم الذكر هنا تأمل (قوله ثم أولادهم) أي أولاد الاخت  
 الشقيقة وما عطف عليها على هذا الترتيب كما عرفت مما نقلنا عن شرح جرد البحار وهذا يقتضي عنه ما بعد (قوله  
 وهذا الترتيب أولادهم) فيقدم أولاد العمات ثم أولاد الأخوال ثم أولاد الخالات ثم أولاد بنات الأعمام ما  
 (قوله ثم الولد المولود) هو الذي أسلم على يده أو الصغيرة والاملا أنه يرتقبته ولاية التزويج فتح أي إذا  
 كان الأب مجهول النسب والأم على أنه إن حتى يعقل عنه وإن مات ثمة وقد تكون المولا من الطرفين كما  
 ساق في بابها من المولى الأنثى كما في شرح الملتقى (قوله ثم القاض) نقل القضية عن النظم أنه مقدم على  
 الأم قلت وهو خلاف ما في المتن وغيره (قوله نص له عليه في منشوره) أي على تزويج الصغار والمنشور  
 ما كتب فيه السلطان التي جعلت فلان قاضيا للبلدية كذا وانما سمي به لأن القاضي ينشره وقت قرأته على  
 الناس فمستأن وسند كرفي مسألة عضل الأقرب أنه ثبت الولاية فيها للقاضي وإن لم يكن في منشوره أي لأن  
 ثبوت الولاية فيه بالطريق السابقة عن الأب أو الجدة العاضل دفعا لظلمه ففضل ما عاتل ما إذا ثبتت الولاية  
 لأب طريق السابقة تأمل (قوله أن فرضه ذلك والانقلاب) أي وإن لم يفرض القاضي التزويج فليس لثابته  
 ذلك لما في المتن ثم القاضي ونوابه إذا شرط في عهدته تزويج الصغار والصغار والافلاهم قال في الصبر هذا بناء  
 على أن هذا الشرط انما هو في حق القاضي دون نوابه ويحتمل أن يكون شرطهما فإذا كتب في منشور  
 قاضي القضاة فإن كل ذلك في عهدته منه ملكه التائب والافلاهم أرفقه منقولاً من صحتها وحاصله  
 أن القاضي إذا كان مأذوناً بالتزويج فهل يكتفي بذلك لثابته أم لا بد أن ينص القاضي لثابته على الآن وعبارة

ثم بنت ثم بنت الابن  
 ثم بنت البنت ثم بنت  
 ابن الابن ثم بنت بنت  
 البنت وهكذا ثم الجدة  
 القاسد (ثم الاخت لأب  
 وأم ثم الاخت لأب ثم أولاد  
 الأم) المذكور والابن  
 سواء ثم أولادهم (ثم  
 لذوي الأرحام) العمات  
 ثم الأخوال ثم الخالات  
 ثم بنات الأعمام وهذا  
 الترتيب أولادهم يعني  
 ثم الولد المولود (ثم  
 السلطان ثم القاضي نص  
 له عليه في منشوره)  
 ثم نوابه إن فوض له  
 ذلك والافلا

المحنى بحمله والتسليم منها الاول وما في التهر من ان ما في المحنى لا يتقدم اشتراط تقو بض الاصل للثبات  
 كما توجه في الصر زده الرمي بانه كيف لا يقيد بجمع املاقة في قوله والمطلق يجري على املاقة وجهه له  
 فوض لهم ماله ولايته التي من جلتها الترويج صارت ذلك من جملة ما فوض اليهم وقد تقرر رآهم نواب السلطان  
 حيث اذن له بالاستئذنه عنه فيما فوضه اليه اه فافهم قلت لكن قال في انفع الوسائل القاض ان النائب الذي لم  
 ينصره القاضي على تزويج الصغار لا يملكه لانه ان كان فوض اليه الحكم بين الناس فهذا يخصص بالمرافعات  
 فلا يدرى الى الترويج وكذا وقال استنبك في الحكم اما لو قال له استنبك في جميع ما فوض الى السلطان فيملك  
 حيث عمله اه ثم استظهر في انفع الوسائل انه اذا ملك الترويج ليس له ان ياذن به لغيره لانه بمنزلة الوكيل عن  
 القاضي وليس الوكيل ان يوكّل الاذن اه **(قوله وليس الوصى)** أي وصي الصغير والصغيرة بغير والتميم  
 ووزن فصل يسلمها **(قوله من حيث هو وصي)** احترز به عن قوله لا في نعم لو كان قريبا او كما كان عليه  
 الخ **(قوله على المذهب)** لاما لك كور في كافي الحاكم مطلقا حيث قال والوصي ليس بولي وزاد في الخيرة  
 سواء وصى اليه الاب لا النكاح ولا نعم في الحائنة وغيرها وهى شامقة فائدة عن أبي حنيفة انه ذلك  
 ان اوصى اليه وعلية مصر الزبلي قال في البحر وهي رواية ضعيفة واستثنى في الفقه ما وعينه الوصى في  
 حايته جلا واعترض في الصر لانه ان زوجا من العتق في حايته الوصى فهو وكيل لوصي وان بعصونه  
 فقد بطلت الوكالة وانتقلت الى طاعة كمنع عدم قرب **(قوله يملك)** أي الترويج ان لم يكن أحد اولى  
 منه **(قوله ولا يمن لا تقلل شهادته)** كاصوله وان علوا وروعه وان سفلوا ط **(قوله علم ان فعله حكم)** أي  
 وليس له ان يحكم بنفسه لانه في حق نفسه مبررة وكذا السلطان ح عن الهندية **(تنبيه)** أقوى ابن نجيم  
 بان القاضي اذا زوج بغيره ارفع الخلاف فليس لغيره نقضه أي ما علم من ان ذلك حكمه ثم ايت ما اقيته  
 في انفع الوسائل **(قوله وان عرى عن الدعوى)** او ما فوض اليهم شرط فاعاد القضاء في المحضيات ان يصير الحكم حادثة  
 تجري فيه خصومة صححة عند القاضي من خصم على خصم وظاهره انه يجوز على الحكم القول اما الفعل  
 فلا يشترط فيه ذلك توقيفان كالمهم نهر قلت وكذا القضاء العمي لا يشترط له الدعوى والخصومة كالنا  
 شهدا على خصم بحق وذكر اسم واسم ابوه وجعل وقضى بذلك الحق كان قضاء بنفسه ضمنا وان لم يكن  
 في حادثة التبع وكذا الشهادتان فلا ترو وجع فلان وكذا زوجا فلان في كتابي خصم منكر وقضى  
 بتوكيله كان قضاء بالروية بينهما وتظهر الحكم بشروط الرضا في ضمن دعوى الوكالة ونما في قضاء  
 الاشياء **(قوله صغر غير تزوجت نفسها)** أي من كف مهر للثلث والام بتوقف لان الحاكم لا يملك العقد  
 عليها بذلك فلا يملك اجازته فكان عقدا بلا حيز نعم لو كانت لها اب أو جد وزوجت نفسها كذلك توقف لان  
 له حيز او وقت العقد لان الاب والجد كان العقد بذلك والصغير كالصغيرة لما في الحائنة من ان الصغير لو تزوج  
 بالغة تغلب فتروجت آخره كان الصبي اجاز مدلوله العقد الذي يشره في صغره فان كانت الامازة بعد  
 العقد الثاني حاز الثاني لانها ملك الفسخ قبل اجازته ولن كانت قبله فان كان الاول مهر المثل او بغير فاحش  
 والصغراب او جده نفذ اجازة الصبي بعد بلوغه والا فبصر الثاني **(قوله ولا كما تمة)** أي في موضع العقد  
**(قوله توقف الخ)** هذا قول بعض المتأخرين في احكام الصغار فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان  
 ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة ساعد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي والا فلا ينفذ وقال بعض  
 المتأخرين يشعق ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه واستشكل في البحر بانهم قالوا كل عقد لا يحيزه  
 خال حيزه وهو باطل لا يتوقف قال التوفيقية باعتبار ان حيزه السلطان كما لا يخفى اه وهذا ينبغي  
 على كفاية كون ذلك المكان تحت ولاية السلطان وان لم يكن تحت ولاية قاض وعليه فبطلان العقد يصح  
 فيه اذا كان في دار الغرب والحر والمجاز يتوقف على خلاف القرى والامصار ويدل عليه ما في الفتح في  
 فصل الوكالة للشيخ حيث قال وما لا يحيزه أي ما ليس ممن يقدر على الاجازة بطل كالانا كانت حيزه  
 فروج في الفتح في دار الغرب امر انه اوله سعة أو زوجة معتدة أو حبيوة أو صغيرة في دار الحرب باء

(وليس الوصى) من  
 حيث هو وصي (ان)  
 زوج النيم (مطلقا)  
 وان اوصى اليه  
 الأب بذلك على  
 المذهب نعم لو كان  
 قريبا او كما كان عليه  
 في الولاية كما لا يخفى  
 (فروغ) ليس لقاضي  
 تزويج الصغيرة من  
 نفسه ولا من تقل  
 شهادته كافي من  
 الحكم وبقوله المصنف  
 وبه علم ان فعله حكم  
 وان عرى عن الدعوى  
 صغيرة تزوجت نفسها  
 لا في ولا كما تمة توقف  
 ونفذ اجازتها بعد  
 بلوغها لانه حيزه هو  
 السلطان ولو زوجها

انما يكن سلطان ولا فاض لعدم من يقدر على الامضاء على العقد فوق باطلا اه وسبق في تمام في آخر  
 الباب الثاني وقد اخلص الكلام في تحرير هذه المسئلة في تنقيح الفتاوى الحامدة من كتاب المأذون **(قوله)**  
 ولان مستو بان) كما هو من شقين فلو احدى الوالدين اقر بيمينه فلا ولاية له ولا بد من اقرار الآخر بالانفا  
 على غيبة منقطعة فنكاح الابد يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب بيمينه يجوز على أحد القولين وفيه كلام  
 ما قر به **(قوله فان لم يدر)** ينبغي ان يؤول بلفظ واعتقد ان أحدهما هو الاول وقبل لما في الفقه ولو زوجهما  
 أوهاه بيمينه فلقه بامرها وزوجه بنفسهما من آخر فاهما قالت هو الاول والقول هو الاول وزوجهما  
 اقرت على النكاح لم على نفسها واقر ادها حجة تامة عليها وان قالت لا أدري الاول ولا يدري من غيرهما في بينهما  
 وكذا ولو زوجهما وليان بأمرهما اه **(قوله ولولي الابد الخ)** المراد بالابد من يلى القاتل في القرب بما يجز به  
 في كافى الحاكم وعليه فلو كان القاتل أباهما أو جدهم والولاية للجد لا للم ولد في الاختيار ولا تستقل إلى  
 السلطان لان السلطان ولي من لا ولي له وهذا هو الابد اذ الكلام فيه اه ومثله في الفقه وغيره هو يعلم أنه  
 ليس المراد بالابد بعد هذا القاضي وما في الترتيل لمن أن المراد به القاضي دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم  
 اه انما قال في المسئلة الثانية أي مسئلة عزل الاقرب كما يأتي بيانه ويدل على التعليق بدفع الظلم فإنه لا ظلم في  
 القصة بخلاف العزل فالاعتراض على الترتيل لا ينافي بمقتضى المقتضى الثاني من انما ما حدى المستثنى  
 بالآخر **(قوله حال قيام الاقرب)** أي حضور موهوم من أهل الولاية أيا كان صغيرا أو مجنوناً بانه نكاح  
 الابد بخلافه **(قوله توقف على اجازته)** تقدم أن الابد ولو زوجه بنفسها غير كف مقلولي الاعتراض ما لم يرض  
 صريحا أو ولاية كقبض المهر ونحوه فلم يجعله لكونه اجازته ظاهر أن سكوتها هنا كذلك فلا يكون سكوتها  
 اجازته نكاح الابد وان كان حاضرا في مجلس العقد ما لم يرض صريحا أو ولاية تأمل **(قوله ولو تحولت الولاية)**  
 (اليه) أي إلى الابد بدون الاقرب أو غيبة منقطعة ط **(قوله مسافة القصر الخ)** اختلف في حد الغيبة  
 فاختار المصنف تسعة أشهر مسافة القصر ونسبه في الهداية لبعض المتأخرين والظاهر لا كثره قال وعليه  
 الفتوى اه وقال في النسخة الأصح اه انما كان في موضع لو انتظر حضوره واستطلاع رأيه فالتكليف الذي  
 حضره فاقية منقطعة واليه أشار في الكتاب اه وفي الصريح المحتى والمبسوط أنه الأصح وفي النهاية واختاره  
 أكثر المشايخ وصححه ابن الفضل وفي الهداية أنه أقر به إلى الفقه وفي الفتاوى الأشبه بفقهاء وله لا تعارض بين  
 أكثر المتأخرين وأكثر المشايخ أي لان المراد من المشايخ المنقسمون وفي شرح المتن عن الحفائي أنه أصح  
 الاقوال وعليه الفتوى اه وعلم من في الاختيار والنهاية ويشير كلام النهر إلى اختياره وفي العبر والاحسن  
 الاتفاق على اه أكثر المشايخ **(قوله هل تكون غيبة منقطعة)** أي في الأولى ولا على الثانية نعم لانه لم يعتبر  
 مسافة السفر قلنا ذلك فيه أن الثاني اعتبر فوات الكف علقه في خبر فينبغي أن سطره إلى الكف فان رضى  
 بالانتظار منعه ربح فيها نكاحه الاقرب المحتى لم يجوز نكاح الابد والاولى له ساء على ان الغالب عدم  
 الانتظار تأمل **(قوله حاز على المظاهر)** أي ساء على أن ولاية الاقرب باقية مع القصة وكذا في البدائع اختلف  
 المشايخ فيه وقد رأنا الأصح القول بوجوبه والانتظار قال في المراجعي في المحيط لا رواية فيه وينبغي أن  
 لا يجوز الانتظار ولا يشترط في البسوط لا يجوز ولا يشترط فلا يشترط برأيه ولكن قد منعتة حصلت لها  
 اتفاقا فلا يبنى الحكم عليها اه وكذا في كافي الهداية المنع ثم التسليم بقوله ولو لم قال في الفقه وهذا الذي لا بد  
 الزبلي المنع من حب الرواية والمعقول وكذلك في البدائع وهو علم أن قوله على المظاهر ليس المراد به ظاهر الرواية  
 لما علمت أنه لا رواية فيه وانما هو استظهار لاحد القولين وقد علمت ما فيمن تصحيح خلافه ومنعه في أكثر  
 الكتب أقول وبشأن هذا الاول أن الذين لو كانوا في جهة واحدة كخبرين غاب أحدهما تزوج في  
 مكانه لا يصح لأنه إذا لم يصح تزوج الاقرب بالقاتل مع حضور الآخر لم يقدم جهة العقل من الغائب مع  
 حضور المتأخر في الدرجة الأولى في تأمل **(قوله من أولياء النسب)** احتراز عن القاضي **(قوله لكن في)**  
 القهستاني الخ) استبدال على ما في شرح الواسية عليه لم يستدفعه إلى نقل صريح وهذا منقول وقد أبد

وليان مستو بان قدم  
 السابق فان لم يدر أو  
 وقعا بمطال (ولولي  
 الابد التزوج بغيره  
 الاقرب) فلو تزوج  
 الابد حال قيام الاقرب  
 توقف على اجازته ولو  
 يجوز الابد اجازته بعد التحول  
 قهستاني وظهرية  
 (مسافة القصر)  
 واختار في المتن ما لم  
 ينتظر الكف حال مخاطب  
 جوابه واعتمد الباقي  
 ونقل ابن الكمال أن  
 عليه الفتوى وغرة  
 الخلاف فمن اختلف في  
 الدية هل تكون غيبة  
 منقطعة (ولو زوجهما  
 الاقرب بحث هو جازم)  
 النكاح (على القول  
 الظاهر) لم يبره  
 (و ثبت للابد)  
 من أولياء النسب شرح  
 وهبانية لكن في  
 القهستاني عن القاتل  
 لم يزوج الاقرب زوج

أما العلامة الشرنبلالي في رسالة تسامها كشف المضل فبين عقل بأنه ذكر في أنفع الوسائل عن المتقي إذا  
 كان الصغير أب امتنع عن تزويجها لا تنتقل الولاية إلى الجد بل زوجها القاضي ونقل مثله ابن الشيخ عن  
 الثماني عن روضة الساطع وكذا المقدسي عن الغاية والتميز عن المحيط والفيض عن المتقي وأشار إليه الزبلي  
 حيث قال في مسئلة تزويج الأبعد غيبة الأقرب وقال الشافعي بل زوجها الحاكم اعتبارا بعرضه وكذا قال في  
 الدائم أن نقل الولاية إلى السلطان أي حال غيبة الأقرب باطل لأنه وفي من لا ولي له وفيها الأولى وأولان فلا  
 تثبت الولاية للسلطان لا اعتد العزل من الولي لم يوجد وكذا افرق في التسهيل بين الغيبة والعزل بأن العاضل  
 ظالم بالامتناع فقام السلطان مقامه في دفع الظلم بخلاف الغائب خصوصاً للشيخ وبحوق في شرح المجمع الملكي وبه  
 أفتي العلامة ابن الشلي فهذه النقول تفيد اتفاق عندنا على نبوتها بعزل الأقرب للقاضي فقط وأما ما في  
 اختلافنا والبرازية من أنها تنتقل إلى الأبعد بعزل الأقرب جاءها قالوا لا يبعد القاضي لأنه آخر الأولياء  
 فالتفضل على بله وجهه في البحر على الأبعد من الأولياء ثم ناقض نفسه بعسطن بقوله قالوا وإن أخطأ  
 كف وعرضه الولي تثبت الولاية للقاضي نيابة عن العاضل فله التزويج وإن لم يكن في منشوره اه هذا  
 خلاصتها في الرسالة ثم ذكرها عن شرح النظم الوهابية عن المتقي ثبوت اختيارها بالبولغ أن زوجها  
 القاضي بعزل الأقرب وبه المجرى عدم نبوته والأول على أن تزويجه بطريق الولاية والثاني على أنه بطريق  
 النيابة عن العاضل وزوج الشرنبلالي دفعاً للعارض في كلامهم قلت وبزيد معارض عن التسهيل وكذا  
 قولهم فله التزويج وإن لم يكن في منشوره ويوجب على المجرى ما في الجرد على ما إذا كان العاضل الأب والجدثون  
 اختيارها عند تزويج غيرها فكذلك عند تزويج القاضي نيابة عنه **(قوله)** عند فقوت الكف أي خوف  
 فوته **(قوله)** أي امتناعه عن التزويج أي من كف مع المثل أمالو امتنع عن غير الكف أو لكون المهر أقل من  
 مهر المثل فليس بعاضل ط وإذا امتنع عن تزويجها من هذا الجانب الكف طرئاً وجهاً من كف غيره  
 استظهر في البحر أنه يكون عاضلاً قال ولم أره وتبعه المقدسي والشرنبلالي واعتزوا الرمي بأن الولاية للعاضل  
 تنتقل إلى القاضي نيابة عنه دفع الأضرار بها ولو جدد إرادة التزويج بكف غيره اه قلت وفيه نظر لأنه  
 متى حضر الكف الجانب لا ينتظر غيره خوفاً من فوته وإذا انتقلت الولاية إلى الأبعد غيبة الأقرب كما مر  
 نعم لو كان الكف الآخر حاضراً أيضاً وامتنع الولي الأقرب من تزويجها من الكف الأول لا يكون عاضلاً  
 لأن الظاهر من شقته على الصغيرة أنه اختار لها الأنفع لتعاقب الكفاهاً خلافاً لوصافا فتعين العمل بهذا  
 التفسير ولقد علم **(قوله)** ولا يبطل تزويجه يعني تزويج الأبعد حال غيبة الأقرب وكان الأولى ذكر هذه الجملة  
 بعد قوله والولي الأبعد التزويج فغيبه الأقرب ط **(قوله)** السابق أي التحقق به احترازاً عما أوزجها  
 الغائب الأقرب قبل الحاضر الأبعد فله بقول المتأخر وعما الوجه التاربع فإنه يبطل كل منهما ما سأل على بقاء  
 ولاية الغائب أماً على ما قدمنا من انقطاع ولايته فالعبرة للعقد الحاضر مطلقاً **(قوله)** وولي المحنونة والمحنون  
 أي جنواً لم يبقا وهو شهر كاس وتقدم أيضاً للعتوة كذلك **(قوله)** ولو عارضاً أي ولو كان جنونها عارضاً  
 بعد البولغ خلافاً لغير **(قوله)** اتفاقاً أي بخلاف الولاية في النكاح فيها خلاف في محمد فهي عند ملائب أيضاً  
 وعند هذا الابن **(قوله)** دون أبيها أي وأجدها والمراد أنه إذا اجتمع في المحنونة أوها وأجدها مع أنها فاولا  
 لأن عندهم دون الأب والجد في الفتح وكذلك في العصبان تزويجهما على الترتيب المار فمهم كما قدمنا من  
 الفتح **(قوله)** ولو أفرأخ قال الحاكم الشهدى الكافي الجامع لكسب ظاهر الرواية وإذا أقر الأب وأخيه ومن  
 الأولياء على الصغير والصغيرة بالنكاح أمس لم يصح على ذلك إلا شهوداً وتصديقاً منهما بعد الإذلال في  
 قول أبي حنيفة وكذلك أقر المولى على عبده وأما أقراره على أمته على ذلك فجاءت زعمول وقال أبو يوسف ومحمد  
 الإقرار من هؤلاء في جميع ذلك جائز وكذلك أقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اه ونقل في الفتح  
 عن المعنى عن أسناده الشيخ حماد بن أنس الخلاف فيما إذا أقر الولي في صغرهما أو له أشبار في المسوط وغيره  
 قال وهو الصحيح وقيل فيما إذا بلغا أو أنكأ فأقر الولي أمالوا أقر في صغرهما يصح اتفاقاً واستظهر في الفتح  
 وقد علمت أن الأول ظاهر الرواية وأنه الصحيح **(قوله)** بخلاف سولي الامة أي إذا ادعى رجل نكاحها فاقرة

القاضي عسلفون  
 الكف (التزويج)  
 بعزل الأقرب أي  
 بامتناعه عن التزويج  
 إجماعاً خلاصة (ولا يبطل  
 تزويجه) السابق (بعوة  
 الأقرب) لمصلحة ولاية  
 الشبهة (وولي المحنونة)  
 والمحنون ولو عارضاً  
 (في النكاح) أما  
 التصرف في المال فلاب  
 اتفاقاً (إنها) وإن  
 سفل (دون أبيها) كما مر  
 والأولى أن يصر الأب  
 به لصح اتفاقاً (ولو أقر  
 ولي صغيراً وصغيراً أو أقر  
 وكيل رجل أو امرأته  
 أو مولى السيد النكاح  
 لم ينفذ) لأنه أقرار على  
 الغير بخلاف سولي الامة  
 حيث يتنقل إجماعاً لأن  
 منافع نصها ملكه  
 (الآن) يشهد الشهود على

مولاها يقضي به بلائنه وتصدق بدرواى لو عتقت لاحتاج الى تصديقها ومقتضى تعليل الشارح به لا يصح  
اقرار عليها بعد الحق **(قوله بان نصب القاضى الخ)** أى لان الابعقر والصغير لا يصح اذكاره ولابد في الدعوى  
من خصم فنصب عنه خصما حتى ينكر فقام عليه اليه فثبت النكاح على الصغير أو لنفى الفسخ **(قوله أى  
الولى المقر)** بالنصب تفسير الصغير المنصوب **(قوله أو يصدق)** بالنصب عطف على يدل وقوله المولى أو السيد  
مرفوعان على الفاعلة والمفعول ذوق أى يصدق المولى أو الكلى أو العبد المولى **(قوله وقال يصدق في ذلك)**  
أى يصدق المقر في جميع فروع هذه المسئلة السابقة مثل اقرار المولى على أمته كما جعت التصريح في عبارة  
الكافي ومثله في البائع **(قوله وهذه المسئلة)** أى مسئلة عدم قبول الاقرار من ولى الصغير والصغيرة ومن  
الوكيل ومولى العبد شرحه أى مسئلة على قول الإمام من قاعدة من ملك إنشاء عقد ملك الاقرار به كالولى  
لذا أقر بالى في هذه الابلا بزوج المعتدة اذا قال في العقدوا جعلت وهو وجه قوله لما قبل قولنا كفى اقراره  
بتدريج أمته وجه قول الإمام حديث لا نكاح الا بشهود أو اقراره على الرقب لا على كونهما في البائع  
وعلى ما استظهره في الفتح في مسئلة الصغير ففي داخله في مفهوم القاعدة على قول الإمام لا لا على الانشاء  
حال بلوغه ما لا يملك الاقرار وعلى قوله لما تكون خارج عن القاعدة **(قوله ملك الاقرار به)** الاولى حذف  
هل علم مرجع الصغير وان علم من المقام لان المعنى من ملك انشاء ملك الاقرار به ط **(قوله ولها نظائر)**  
كقرار الوصى بالاستدانة على النبي لا يصح وان ملك انشاء الاستدانة يحرم عن البسوط وكان له وصي عقد  
بعت فقال الوكيل اعتقه أمس وقوله قبل الامس لا يصدق بلائنه وتعلمه في حوائش الاشياء للمعوى من  
الاقرار **(قوله هل لولى يجنحون الخ)** النص صلب التبر والتظاهر ان الصبي في حكم من ذكر ط **(قوله ومنه)**  
الشافعي لا تدفع الضرورة بالواحدة تنهر **(قوله وجوزوه)** أى تروج أكثر من واحدة

### (باب الكفاءة)

لما كانت شرط الزم على الولي اذا عتقت المرأة بنفسه حتى كان له الفسخ عند عتقها كانت فرع وجود الولي  
وهو بنيت الولاية تقدم بيان الاولايين ثبتت ثم أعقبه فصل الكفاءة فتح **(قوله أو كون المرأة أدنى)**  
اعتزله لغير الرمي بما لم يضمن كون المرأة أدنى ليس بكفاءة غير أن الكفاية من جانب المرأة غير معتبرة **(قوله  
الكفاءة معتبرة)** قالوا معنا معتبرة في الزم على الاولايين ان عند علمها جانبا لولى الفسخ اه فتح وهذا  
بنا على ظاهر الرواية ومن أن العقد صحيح والولى الاعتراض أما على رواية الحسن المختارة للفتوى من أن لا يصح  
فالمعنى معتبر في الصحة وكذلك لو كانت الزوجة صغيرة والعاقدة غير الاب والجد فقد مر أن العقد لا يصح **(قوله  
في ابتداء النكاح)** يعني عنه قول المصنف الآتي واعتبارها عند ابتداء العقد الخ وكأنه أشار الى أن الأولى ذكره  
هنا **(قوله لزومه وأوصيته)** الأول بنا على ظاهر الرواية والثاني على رواية الحسن وقدمنا أول الباب السابق  
اختلاف الكفاءة ما وأن رواية الحسن أحوط **(قوله من جانبها الخ)** أى يعتبر أن يكون الرجل مكانة لها في  
الوصف لا أن تكون لا يكون دونها فيها ولا تعتبر من جانبها بل تكون مكانة لها فيها بل يجوز أن تكون دونه  
فيها **(قوله وإذا لا تعتبر)** تعليل للمعهوم وهو أن الشريف لا يأتى أن يكون مستغفرا للدينونة كالأمة  
والكسبية لأن ذلك لا يصح طرأ في حقه بل في حقها لأن النكاح زوج للمرأة والزوج ما أتى **(تنبيه)** تقدم أن  
غير الاب والجد لزوج الصغير والصغيرة غير كف لا يصح ومقتضاه أن الكفاءة لزوج صغيره أيضا وقدمنا أن  
هذا في الزوج الصغير لأن ذلك ضرر عليه فاهنا عموما على الكبير ويشر إليه ما قدمناه أنفع من الفسخ من  
أن معني اعتبار الكفاءة اختيارها في الزم على الاولايين فإن حصله أن المرأة اذا زوجت نفسها من كف  
الزنى على الاولايين وان زوجت من غير كف لا يلزم ولا يفسخ بخلاف جانب الرجل فله ان تزوج بنفسه مكانة  
أولاهه صحيح لان زوم قال الفهم ثانی الكفاءة لغيره أو أدهر علمها أو أدهر علمها أو أدهر علمها أو أدهر علمها  
استمراره نكاح الشريف الوضعية لازم فلا اعتراض لولى بخلاف العكس له فقد أفاد أن زومه في جانب الزوج  
ان زوم نفسه كيرا لا ان زوجه لولى صغيرا كأن الكلام في الزوجة ان زوجه نفسها كيرا تعتبر

(النكاح) بان نصب  
القاضي خصما عن  
الصغير حتى ينكر  
فقام البينة عليه (أو  
يدرك الصغير والصغيرة  
فصدقه) أى الولي  
المقر (أو يصدق  
الوكيل أو العبد) عند  
أى حنفية وقال يصدق  
في ذلك وهذه المسئلة  
يجز حقه من قوله من  
ملك الانشاء ملك  
الاقرار به ولها نظائر  
(نزع) هل لولى  
يجنحون ومعنونه ويجه  
أكثر من واحد لم أره  
ومنعه الشافعي وجوزوه  
في المعنى الواحة  
(باب الكفاءة)  
من كفاء اذا ساواه  
والمراد هنا مساواة  
مخصوصة أو كون المرأة  
أدنى (الكفاءة  
معتبرة) في ابتداء  
النكاح للزوجه أو  
لخصم (من جانبها) أى  
الرجل لأن الشريف  
تأبى أن تكون فراسا  
لذنه ولأن (لا تعتبر

الكفافة من الجانبين الصغير من عند عدم الأب والجد كإحرارهما فمما تقدم والله تعالى أعلم **(قوله لكن في الظهيرة الخ)** لأوجه الاستدلال بعد ذكر ما الصحيح فله حد ذكر القولين كان حق التركب تقديم التعريف والاستدلال عليه الصحيح كما فعل في المردود أن ما في الظهيرة بشر وبوردهما إضافي الدائم كما يستدل في التهر **(قوله هي حتى الولي لاحقها)** كذا قال في الصر واستشهد به عاز كذا الشارح عن الولي الحية وفيه نظر بل هي حتى لها أيضا دليل أن الولي زوج الصغير تغير كفه لا يصح ما يمكن أبأ أو جد غير ظاهر القسوق ولما في الأخير فيقبل الفصل السادس من أن الحق في إتمام مهر المثل عند أبي حنيفة للمرأة ولا يلحق الكفافة وعندهما غير أملاء غير اه وتظاهر قوله حتى الكفافة الاتفاق على أنه حتى لكل منها وكذا ما في الصر عن الظهيرة ولو اتسب الزوج لها نسب غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكف فحق الفسخ ثابت لكل وإن كان كذا حتى الفسخ لها دون الأولياء وأن كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لأحد وعن الثاني أن لها الفسخ لا تهاضي تخرج عن المقامعه اه ومن هذا القيل ماسد كذا الشارح في باب العدة وتزوجته على امرأه أوسى أو قدر على المهر والنفقة فإن بخلافه أو على أنه فلان في فلان فذا نهر لقطا وأمر نزالها للخيار اه وبأن تمام الكلام على ذلك هناك زائد في الدائع على ما مر عن الظهيرة وإن فعلت المرأة ذلك فتزوجها ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تنبت أو تنبت أو أمانة لان الكفافة في جانب النساء غير معتبرة ما هو قد يجب بان الكلام كما مر فيما اذا زوجت نفسها بلا إذن الولي حيث لم ينسب لها حتى في الكفافة شرها بالباطلها فبقى الحق للولي فقط فله الفسخ **(قوله فلو نكحت الخ)** فترجع على قوله لاحقا وفيه أن التقصير ما من قبلها حيث لم تنصع حاله كما حرم قبلها وقبل الأولياء في زوجها شرها ولم يعلموا بعدم الكفافة ثم علوا حتى وفي كلام الولي الحية ما يفيد كما في فقر مباح على ما ذكرتم من الجواب فالترجع صحيح لان سقوط حقها اذا رزيت ومن وجه وهذا كذلك ولذا شرطت الكفافة بقبحها **(قوله لا خيار لأحد)** هذا في الكبيرة م كفو فرض الشبهة دليل قوله نكحت بطلا وقوله شرها فلا يخالف ما قد مر في الباب للمار عن النوازل لزوج بنته الصغيرة بمن شرها به السكرة فذا هو منسب له وقالت بعد ما كبرت لا أرضى بالنكاح إن لم يكن يعرفه الأب بشر به ولكن غلبه أهل بيته ما لم يكن كالنكاح ما لم لا تهتمز وج على ثلثه نسبه اه خلافا لما لحنه القدسي من اثبات الخلق في بيته ما لم ينسبه عليه الخبر الرمي قلت ولعل وجه الفرق أن الأب يصح تزوجه الصغيرة من غير الكفافة لم ينسبه فتنه وإنه انما فوق الكفافة لمصلحة تزديعها وهذا التصاهر إذا علمه غير كف ما إذا لم يعلمه فلم يظهر منه أنه زوج المصلحة المذكورة كذا كان الأب ما حنا وأسكران لكن كان الظاهر أن يقال لا يصح العقد أصلا كفي الأب المالحين والسكران مع أن المصريح به أن لها البطلة بعد البلوغ وهو فرع عنه فليتأمل **(قوله كان لهم الخيار)** لانه إذا لم يشترط الكفافة كان عدم الرضا بعدم الكفافة من الولي ومنها تأنيها من وجهه لمد كذا حال الزوج محتمل بين أن يكون كفواً وأن لا يكون والنص انما لا يتحقق الفسخ بسبب عدم الكفافة حال عدم الرضا بعدم الكفافة من كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفافة من وجه محرج عن الولي الحية **(قوله لزوم النكاح)** أي على ظاهر الرواية وله بهته على رواية الحسن المختار لا يقتوى **(قوله لا للمالك)** في اعتبار الكفافة خلاف ما لا في النوى والكرخي من مشايخنا كذا في فتح القدر فكان الأول ذكر الكرخي وفي حاشية الدرر للإمام توحان الإمام أبو الحسن الكرخي والإمام أبو بكر الحنابلي وهما من كبار علماء العراق ومن تبعهما من مشايخ العراق لم يعتبروا الكفافة في النكاح ولم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لما اختاروا هذه جمهور مشايخنا إلى أنها معتبرة وقوة لقاضي القضاة سراج الدين الهندي مؤلف مستقل في الكفافة ذكر فيه القولين على التفصيل وبين ما لكل منهما من النسند والدليل اه **(قوله نسا)** أي من جهة التسمية ونظم العلامة الجوى ما اعتبر فيه الكفافة فقال

(من جانبها) لان الزوج مستقر فلا تنقضه دالة الفرائض وهذا عند الكل في الصحيح كافي للخيارية لكن في الظهيرة في غيرها هذا عنده وعندهما تعتبر في جانبها أيضا (و) الكفافة (هي حتى الولي لاحقها) فلو نكحت رجلا ولم تعلم حاله فذا هو عبد لا خيار لها بل للأولياء ولو تزوجها رضاه ولم يعلموا بعدم الكفافة ثم علوا لا خيار لأحد الا اذا تبرأوا الكفافة أو أخبرهم بها وقت العقد فروجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير كف كان لهم الخيار والولي الحية فليفتن **(وتعتبر)** الكفافة لزوم النكاح خلافا لما لا (نسا) قوله هذا في الكبيرة الخ محل هذا الكلام على قول الشارح كان لهم الخيار وما كتب المحقق هناك هذا محله اه

ان الكفافة في النكاح تكون في \* سن لها بيت بديع قد ضبط نسب وإسلام كذلك حرقه \* حرة ودائيه مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامد يفتن واقعات قدري أقصدى عن القاعدة غير الأب والجد من الأولاد لزوج  
 له مفرق عن غير معروف ولم يجز لان القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى اه  
 وأما الكبيرة فستذكر عن البر انه لزوجها ولو كبل غنبا يجوبها ما زوان كان لها التفرق بعد (قوله فقرش  
 الخ) القرش ان من جمعها إلى والشر من كنهه في دونه ومن لم ينسب الأب فوقه فهو عري غير قرشي  
 والشر هو الخد الثاني عشر لاني صلى الله عليه وسلم وله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف  
 ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن  
 أسد بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان على هذا اقصر الجاري والخطباء الاربعة كلهم من قرش وعامة في  
 العصر (قوله بعضهم كفاه بعض) أشار به إلى أنه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي والنجدي والعدوي  
 وغيرهم ولهذا تزوج على وهو هاشمي أم كلثوم بنت فاطمة لعمر وهو عدوي فهاشمي فلو زوجت هاشمية قرشيا  
 غير هاشمي لم يعددها وان تزوجت ربيعا غير قرشي لم يعدده كزوج العريضة عجميا بحر وقوله لم يعددها  
 ذكر كنهه في التبيين وكثير من شروح الكثر والهداية وغالب المختبرات فقوله في التبيين القرشي لا يكون  
 كفوا للهاشمي كونه من بني هاشم لا من بني النضر (قوله وبقيّة العرب كفاه) العرب صنفان عرب  
 عاربة وهم اولاد قحطان ومترية وهم اولاد اسمعيل والنجيم اولاد فروخ اخي اسمعيل وهم الموالي والعقلاء  
 والمزادهم غير العرب وان لم يسمهم قحطانا بل اطلاق العرب بلادهم وركبهم احرارا بعد ان  
 كان لهم اؤلاء الاسترقاق فكأنهم اعفواهم اولاهم فصرخوا العرب على قتل الكفار والتاصر بسى مولى منهم  
 (قوله بنى بهله) قال في الفتح بهله في الاصل اسم امرأته من همدان كانت تحت حمزة بن اعصر بن سعد بن  
 قيس عيلان قيس بن لهب الهاهم معروفون بالنسابة قبل كانوا باكون بقية الطعام مرة فابنوا كانوا اخذون  
 عظام الميتة يطعمونها وابنوا اخذون دسوماها ولما قيل

ولا ينفع الأصل من هاشم . اذا كنت النفس من بهله  
 اذا قيل لك يا بهله . عوى الكلب من شوم هذا النسب

وقيل (قوله والحق الاطلاق) فان انصص لم يفصل مع أصل الله عليه وسلم كان أعز بهما بل العرب وأخلاقهم وقد  
 اطلق وليس كل بهلي كذلك بل فهم الاجراد كون قصبة منهم أو بطن صعلان فقولنا لا يسرى في حق  
 الكل فتح (قوله وبعضه) أي بقية بهله قلت بعضه ايضا اطلاق محقق في الحاشية فقرش بعضها كفاه بعض  
 والعرب بعضهم كفاه بعض وليسوا بكفاه لقرش ومن كان من الموالي أو نزلته في الاسلام فبعثهم  
 كفاه بعض وليسوا بكفاه لعرب اه والحاصل أنه لا يعتبر التفاوت في قرش حتى ان افضلهم بنى هاشم  
 كفاه لغيرهم منهم فكذلك بقية العرب بلا استثناء ويؤخذ من هذا ان من كانت أمها عورة مستلا أو هوا  
 عجمي يكون العجمي كفوا لها وان كان له شرف مثل ان النسب لا ماء وله نساء ما دفع ال كالمثاقلة يعتبر  
 التفاوت بينهما من جهة شرف الاول أو من صرح هذا والله أعلم (قوله وهذا في العرب) أي اعتبار النسب  
 انما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم الاسلام كما في الخط والتهامة وغيرهما ولا الذنابة كما في الظلم ولا الحرفة كما في  
 المضمران لان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرا فاما ما بالنافي أي لم يمتدحوا لظواهر من عتار آتهم أمعتبر  
 فاستثنى لكن فيه كراهة شرفه في مواضعه (قوله وأما في العجم) المراد بهم من لم ينسب إلى هاشمي فبأن  
 العرب ويسمون الموالي والعقلاء كأم وعامة أهل الامصار والقرى في زمانهم سواء حكموا بالعرب سنة أو  
 غيرها لا من كان منهم نسب معروف كالنبيين إلى سيد الخلقه الا ببقاء إلى الابد لصورتهم (قوله  
 فتعصية واسلاما) اعاد ان الاسلام لا يكون معتبرا في حق العريق كالتصية عليه أو حقيقة وملحاه لانهم  
 لا يتفاضلون به وانما يتفاضلون بالنسب فعريه أن كلهم يكون كفوا لغيره لانها انما في الاسلام وما اشرحه  
 فهي لازمة لعرب لأنه لا يجوز استرقاقهم ثم الاسلام معتبر في العرب بالنظر إلى نفس الزوج لا إلى ابنة وحده  
 فبطل هذا النسب معتبر في العرب فقط واسلام الأب والجد في العجم فقط والحرمة في العرب والعجم وكذا الاسلام

فقرش (بعضهم  
 أكتفاء) بعض  
 (و) بقية (العرب)  
 بعضهم (أكتفاء) بعض  
 واستثنى في المتن  
 الهداية بنى بهله  
 والحق الاطلاق قاله  
 المصنف كجبر والتبر  
 والفتح والشر بلانية  
 وبعضه مطلق المصنفين  
 كالكثير والرد وهذا  
 العرب (و) أما في العجم  
 فتعصية (حرمة واسلاما)  
 قبل نفسها واعتق غير  
 كف  
 قوله يطعنونها كذا  
 خط المؤلف والحق في  
 كتاب الفقه يطعنونها  
 قاله نصر





من آياتهم كافي لعدم كون الفاسق كفوا الهادئ أرمض بها اه وتارة في النهر بان قول الخليفة ايضا ان كان  
 الفاسق محتمرا مع ما عند الناس كاعوان السلطان يكون كفوا للثبات الصالحين وقال بعض مشايخنا لا يكون  
 معطلا كان أولا وهو اختيار ابن الفضل اه يقتضى اعتبار الصلاح من حيث لا ينفك وهذا هو الظاهر  
 وحجته فلا اعتبار بقسطها اه أى اذا كانت فلسفة بنت صالح لا يكون الفاسق كفوا الهالان العبرة بصلاح  
 الاب فلا ينعرفه فقه او يورده ان الكفاءة حق الاول اه انما اسقطتها لى لان الصالح يبرر بمعامته الفاسق لكن  
 مانعه في البرع ان الخاتبة يقتضى اعتبار صلاحها ايضا كما هو حجة فيمكن جعل كلام الخاتبة الثاني عليه بناء  
 على ان بنت الصالح صالحة غالبا قال في الحواشي العقوبة بقوله فليس فاسق كف بنت صالح فيه كلام وهو  
 ان بنت الصالح محتمل ان تكون فاسقة فيكون كفوا كما هو جوابه والاولى ما في الجميع وهو ان الفاسق ليس  
 كفوا الصالحة الا ان يقال الغالب ان بنت الصالح صالحة وكلام المصنف بناء على الغالب اه ومثله قول  
 الفهنتاني أى هو صالحة وانما يذكر لان الغالب ان تكون البنت صالحة بصلاحها اه وكذا قال المقدسي  
 قلت اقتصرهم بناء على ان صلاحها يعرف بصلاحهم لحفا عمل المرأة غالبا لاسما لأكبر والصغار اه وفي  
 النسخة ذكر شيخ الاسلام ان الفاسق لا يكون كفوا للعدل عند أى حنفية وعن أبى يوسف ومحمد ان الذى  
 يسكن ان كان يبرئ ولا يبرح يسكن ان كان كفوا الامر أنه صلح من أهل البيوت وان كان يعلن ذلك فلا  
 قبل وعنه الفتوى اه قلت والماصل ان المفهوم من كلامهم اعتبار صلاح الكل وان من اقتصر على صلاحها  
 أو صلاح آبائها انظر الى الغالب من ان صلاح الولد والوالدة ملازمان فعلى هذا والفاسق لا يكون كفوا الصالحة  
 بنت صالح بل يكون كفوا لفلسفة بنت فاسق وكذا لفلسفة بنت صالح كائن في العقوبة فليس لباها حق  
 الاعتراض لان ما يلحقه من العار ينته ا كمن العار به وهو اما ان كانت صالحة بنت فاسق فزوجت نفسها  
 من فاسق فليس لباها حق الاعتراض لانه منه وهى قد رضيت به وأما ان كانت حرة فزوجها أوها من  
 فاسق فان كان عالما بنفسه صح العقد واخاره لانه اكبر لان الاب ذلك ما لم يكن ما جانا كما مر في الباب  
 السابق وأما ان كان الاب ما نزل من الزوج صالحا فلا يصح قال في البرازيقي زوج بنته من رجل ظنه مصلا لا  
 يشرب مسكرا فاذا هو ممن فقلت بعد الكبر لا أرضى بالزواج ان لم يكن أوها يشرب المسكر ولا عرفه  
 وغلبا أهل بيته مسطرون والتمسح بالطلاق اه وانتم هذا التصريح مفرد (قوله بنت صالح) نعم لكل  
 من قوله صالحة وفاسقة وأفرده المصنف باو فرج الى ان الاعتبار بصلاح الآباء فقط واه لا عزة بنفسه بعد كونها  
 من بنات الصالحين وهذا هو الذى نقلناه عن الثر فافهم فم هو خلاف ما نقلناه عن العقوبة (قوله معلنا كان  
 أولا) أما ان كان معلنا فظاهر وأما غير المعلن فهو بان يشهد عليه أنه فعل كذا من الفسقات وهو لا يجهر به  
 فيقرق بينهما بطلب الاول اه ط (قوله على الظاهر) هذا السطه لمر من صاحب التمر لا كما يتوهم من أنه ظاهر  
 الرواية قتاده فصرح في الخاتبة عن السرخسي بأنه لم ينقل عن أى حنفية في ظاهر الرواية في هذا وفى الصحيح  
 عند ابن القسق لا يمنع الكفاءة اه وقدمنا ان تصحيح الهداية معروض لهذا التصحيح (قوله وما لا) أى في حق  
 العربى والجمعي كما مر من العرب لان التفريق بالمال أكثر من التفريق بغيره عادة وخصوصا في زمانها هذا بناء على  
 (قوله بان ينفذ على المجلد الخ) أى على ما تعارفوا به من المهر وان كان كله لا يقع فلا تنطبق القدرة  
 على النكاح ولأن يساو بينهما في التقى في ظاهر الرواية وهو الصحيح بلعى ولو صياف فهو غنى بنى أمه أو أمه أو جد  
 كباقي وشغل مالوكا ن على معدن بقدر المهر قتاده كف لانه ان يقتضى أى الدين شيء كافي الأولوية والى  
 كانت عقوبة بنت فقرا كما مر في باب الواقع معلل بان المهر الثقة عليه فيعتبر بهذا الوصف في حقه ومالوك  
 كان نساء كالسلطان والعالم قال الزبلى وقيل يكون كفوا وان لم يملك الا الثقة لان الخلل بخبره ومن ثم قالوا  
 الفسقة الجمعي كف للعربى الجاهل (قوله ونفقته شهر) حصصه في التمسح وصح في الجنبي الا كفايا للقدرة  
 عليها بالنكس فقد اختلف التصحيح واستظهر في العربى الثاني ووفق في التمر بينهما كذا الشارح وقال انه  
 أشار إليه في الخاتبة (قوله لو تطبق الجاهل) فلو صغيرة لا تطبق فهو كف وان لم ينفذ على الثقة لانه لا نفقة لها

بنت صالح معلنا كان  
 أولا على الظاهر ثم  
 (وما لا) بان ينفذ على  
 المجلد ونفقته شهر وغير  
 محذور والا فان كان  
 يكتب كل يوم كتابتها  
 لتطبيق الجاهل

فتح ومثله في النخوة **(قوله وحرقة)** ذكر الكرخي أن الكفاية فيها معتبرة عند أبي يوسف وإن أبا حنيفة بنى  
 الأمر فيها على عادة العرب أن موالهم يعملون هذه الأعمال لا يقصدون به الحرف فلا يعيرون بها وأجاب أبو  
 يوسف على عادة أهل البلاد وأنهم يتخذون ذلك حرف فيعيرون بالحق منها فلا يكون بينهم اختلاف في الحقيقة  
 بدائع ففصل هذا كل من من العرب من أهل البلاد من يخترف بنفسه فتعبر به الكفاية فيها ويعتد فكون  
 معتبرة بين العرب والعجم **(قوله مثل حائل الخ)** فإن في الملقى وشرحه حائل أو حجام أو كاس أو دباغ أو حلاق  
 أو بطار أو حديد أو صفار غير كف عسا ترا الحرف كعطار أو رازا وصواف وفيه إشارة إلى أن الحرف في جنسان  
 ليس أحدهما كفؤا للآخر لكن أفراد كل منها كف لنفسه ما به يبقى زاهدي أه أي أن الحرف إذا تاعدت  
 لا يكون أفراد أحدهما كفؤا للأفراد الأخرى بل أفراد كل واحد كفاء بعضهم لبعض وأفاد في الحصر أنه  
 لا يلزم اتحادهما في الحرفة بل التقارب كاف فالحائل كف عطار والدباغ كف علكاس والصفار كف حديد  
 والعطار كف علكاس قال الحلواني وعده الفتوى وفي القم أن الموجب هو استتصاص أهل العرف فيدور  
 معه وعلى هذا ينبغي أن يكون الحائل كفؤا للعطار بالأسكنر به لما عاك من حسن اعتباره وعدم عدا  
 نقصا لئله الأهم لأن يقرن به سلسلة غيرها أه فإذ أن الحرف إذا تقاربت أو اتحدت بحسب اعتبار  
 التكافؤ من قبلة الجهات فالعطار العجمي غير كف عطار عربي ورازعري أو عالم في الخلف نحو دباغ أو حلاق  
 عربي هل يكون كفؤا للعطار أو رازعري والقي يظهر أن شرف النسب والعلم يجبر نقص الحرفة بل يفوق  
 سائر الخ فإلا يكون نحو العطار العجمي الجاهل كفؤا لنحو حلاق عربي أو عالم وغيره مما في القم أنه يرى عن  
 أبي يوسف أن القى أسلم بنفسه وعنى إذا أحرز من الفضائل ما يقابل بسبب آخر كان كفؤا أه فلتأمل  
**(قوله البراز)** قال في القاموس البر الشاة أو متاع البيت من الشاب ويحوها وألقه البراز وحرقة البراز أه ط  
**(قوله ولا همه العالم وفاض)** قال في النهر وفي البناء عن الفاية الكناس والجمام والدباغ والحارس والسائس  
 والراعي والقيم أي البلدان في الجاهل ليس كفؤا للنبات الحياض ولا الحياض لنبات البراز والتاجر ولا همال للنبات  
 وفاض والمائل ليس كفؤا للنبات اه ففاض كان فقيرة وقيل هو فك أه وقد غلب اسم الدهقان على  
 ذي العطار الكثير في المغرب أه قلت والقاهر أن نحو الحياض إذا كان أستاذات يقبل الأعمال وله أجراء  
 يصلونه لا يكون كفؤا للنبات البراز والتاجر في زماننا كما يعلم من كلام القم المار لا يعقد العرف ذلك نقصا  
 تأمل وما في شرح الملقى عن الكافي من أن الخلف ليس بكف للبراز والعطار فظاهر أن المراد من يعمل  
 الاختلاف والنعال بدماء لو كان أستاذة اجراء ويشترها بخطة ويبيعها في حاوثة فليس في زماننا نقص  
 من البراز والعطار قال ط وأطلقوا في العالم والقاضي ولم يقيدوا العالم بذي العمل ولا القاضي عن لا يقبل  
 الرشوة فظاهر التقيد لأن القاضي حيث نال ومحوه العالم غير العامل وأحرر أه قلت ولعلمهم أطلقوا  
 ذلك لعلهم ذكرهم الكفاية في الدابة فظاهر حيث أن العالم والقاضي السلف لا يكونان كفؤين له الحية  
 يقتضيان لأن شرف الصلاح فوق شرف العلم والقضاء مع الفسق **(قوله فاض من الكل)** أي وإن كان  
 خاسر ومو أموال كثيرة لأنه من أكل دماء الناس وأموالهم كفي المحيط ثم بعضهم كفاء بعض شرح الملقى  
 وفي النهر عن البناء في مصر جنس هو أخص من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون بالسراينة أه قلت  
 مفهوم التقيد بالاتفاق أن التبع كأمير سلطان ليس كذلك لأنه أشرف من التاجر عفا كما يقيد بما يأتي في  
 الشرح عن ألبير وقد علمت أن الموجب هو استتصاص أهل العرف فيدور معه فعلى هذا من كان أميرا أو زاعما  
 وكان خالما ومروءة وخشمة بين الناس لاشك أن المرأة لا تعبر به في العرف كعمره دباغ ومائل ويحوها  
 فضلا عن سرائر ينزل كل يوم إلى الكنف وينقل بحاسته في يستسلم وكفروا أن كان فاض بذلك تنظف  
 الناس وليس له من التجاسد وكان الأمير أو زاعما كلاً أموال الناس لأن المارها على النقص والرفعة في  
 الدنيا وله هذا الماثل بمجد لا تعتبر الكفاية في الدابة لأنها من أحكام الآخرة فلا تبنى عليها أحكام الدنيا فالواق  
 الجواب عنه أن الاعتبار في كل موضع ما اقتضاه الدليل من النافع على أحكام الآخرة وعدمه بل اعتبار الدابة من

(وحرقة) فمثل حائل غير  
 كف مثل حياض ولا  
 حياض لبراز وتاجر ولا  
 هم العالم وفاض وأما  
 ألباع القالة فاض من  
 الكل

على امرئ بنوى وهو تميم بنت الصالحين فسق الزوج قلت ولعل ما تقدم عن المحطم أن تابع الظالم أخس من الكل كان في زمتهم الذي الغالب فيه التفاح بالدين والتقوى دون زماننا اللباس فيه التفاح بالله ساوهم والله أعلم **(قوله)** وأما الوظائف أى في ألا وقاف بحر **(قوله)** فن الحرف لانهما سارت طر بقالا كسابق مصر كالصانع بحر **(قوله)** لو غير دنية أى عرفا كجولة وسواقة وفراشة ووطاة بحر **(قوله)** وندريس أى في علم شرى **(قوله)** أو نظير هو بحث لصاحب الصرك لانه لا يس بشريف بل هو كاحد الناس وقد يكون عتقنا زنجوار عما كل مال الوقف ومصرفه في المنكرات فكيف يكون كفواً في ذكر الله لأن يشد بالناظر ذي المروعة وبتأثير نحو مسجد بخلاف ناظر وقف أهلى بشرط الوافق فله لا زلارفة بذلك **(قوله)** كفء لبنت الأمير بصير لا يحن أن يخص بنت الأمير بالله كركل الباقى أى فيكون كفواً لبنت التاجر بالاولى فيفيد أن الأمير أشرف من التاجر كاهو العرف وهذا مؤيد لخصنا السابق كأنه ناعله **(قوله)** اعتبار هاعند ابتداء العقد قلت ردعله مافى النسخة بحجج زوج امرأته وهو له النسب ثم ادعاه قنرى وأثبت أنها بنته أن يفرض بينهما وأما لو أقربت طارحاً لعل لم يكن له إبطال النكاح اه وقد يجب أن ثبوت النسب لما وقع مستندا الى وقت الملقوق كان عدماً لكفاهة موجود وقت المقدلا أنها كانت وجوده ثم زالت حتى شاق كون العبرة لوقت العقد وأما مسألة الأقارب فإن أقرباها يقتصر عليها فلا يلزم الزوج عوجه لما تقر بأن الأقارب جهة قاصرة على المقر **(قوله)** غفر الاول أن يقول ثم زالت كفاهة لان القصور يقابل الدابة وهى إحدى ما يسترى في الكفاهة **(قوله)** وأما لو كان دافعاً على هذا فزع صاحب الجرع على ما تقدم به ينبغي أن يكون كفواً ثم استدرك عليه مخالفته لقولهم ان الصنع وان أمكن تركها يبق عارها ووققى التهر بقوله ولقول له ان يبق عارها لم يكن كفواً وان تناسى امره بالتقدم زمانها كان كفواً لكان حسناً اه **(قوله)** لكن في التهر الخ حيث قال يدل كلامه على أن غير العرى لا يكتفى العرى وان كان حسيلاً لكن في جامع فاختار قالوا الحسب يكون كفواً القسب فالعالم الصبي يكون كفواً للمجاهل العرى والعلاء به لأن شرف الماه فوق شرف النسب وارضاء فتح القدر وجره البرازى و زادوا الماه القهر يغير يكون كفواً للعنى المجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم فوق شرف النسب فشرف المال اولى ثم الحسب قد راء به المنصب والجاه لا يفرجه في المحيط عن صدر الاسلام وهذا ليس كفواً للعربية كفى التنايع اه كلام التهر ملغضا أقول حيث كان مافى التنايع من نصيب عدم كفاهة الحسب العربى بمقتضى ما على تفسير الحسب بنى المنصب والجاه لم يصح ما ذكره المصنف من نصيب عدم الكفاهة في العالم وعزوفى شرحه الى التنايع وذكر الخير الرملى عن مجمع الفتاوى العالم يكون كفواً لقلوه لان شرف الحسب أقوى من شرف القسب وعن هذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة لان عائشة شرف العلم كذا في المحطوط كذا أيضاً جزمه في المحطوط البرازى والافض وجامع الفتاوى وصاحب الدر ثم نقل عبارة المصنف هنا ثم قال فقرر ان فيه اختلافاً ولكن حيث صرح أن ظاهر الرواية أنه لا يكتفى بها فهو المذهب خصوصاً وقد نص في التنايع أنه الأصح اه أقول قد علمت أن ما صححه في التنايع غير ما سئى عليه المصنف وأما ما ذكر من ظاهر الرواية فقد تبع فيه الصروق والشرح وانضى في الصراح فيقدان كونه ظاهر الرواية بمجرد دعوى لا دليل عليها سوى قولهم في التوزن وغيرها العربى كفواً فلا يكتفى بهم غيرهم ولا يخفى أن هذا وإن كان ظاهراً بالإطلاق ولكن قبيح الشايخ في العالم وكه من نظره فإن شأن شايع المذهب أقول قد وردت أئط عبارات مطلقة استلها من قواعد كلفة أو مسائل فرعية أو أدلة عقلية وهنا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الخيرية في قرننى جاهل تقدم في المجلس على عالم أنه يحرم علماء كتب العلماء طامحة بتقدم العلم على القرئى ولم يفرق سبحانه بين القرئى وغيره في قوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون الى آخره ما ظاهراً فرجه حيث كان شرف العلم أقوى من شرف النسب بدلالة الآية وتوضيحهم بذلك اقتضى تقديمه لما طوره هنا اعتماداً على فهمه من محل آخر فلم يكن ما ذكره الشايخ مخالفاً لظاهر الرواية وكيف يصح لاحد أن يقول ان مثل أى حقيقة أو الحسن البصرى وغيرهما ممن ليس يعرى أنه لا يكون كفواً لبنت

وأما الوظائف فن الحرف فصاحبها كفء التاجر لو غير دنية كجولة وندريس أو نظر كفء لبنت الأمير بصير بحر (و) الكفاهة (اعتبار هاعند ابتداء العقد فلا يضر ولو لها بعده) فلو كان وقتها كفواً ثم لم يغير نفسه وأما لو كان دافعاً فصار تاجراً فان بقي طارحاً لم يكن كفواً والآخر بمشاً (الصبي لا يكون كفواً للعربية ولو كان الصبي (علماً) أو سلطاناً (وهو الأصح) فصح عن التنايع وادعى في الصرح أنه ظاهر الرواية وأقره المصنف لكن في التهر ان فسر الحسب بنى المنصب والجاهل فكيف طامحة كفى التنايع وإن بالصالح فكفء لان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كجزءه البرازى وارضاء الكل وغيره والوجه فيه ظاهر

قرئى جاهل اديبت عربى ووال على عقبيه فلا جرم آه جزم عاقاله المشايخ صاحب المحط وغيره كما علمت  
وارضاء الحق بن الهمام صاحب التهر وتبهم الشارح فهم والله سبحانه أعلم **قوله** واذا قيل (الح) أى يكون  
شرف العلم أقوى قبل ان عائشة أفضل لكثرة علمها وظاهره أنه لا يقال ان فاطمة أفضل من جهة التسب لان  
الكل لا همسوق لبيان أن شرف العلم أقوى من شرف التسب لكن قد يقال باخراج فاطمة رضى الله عنهما من  
ذلك لتحق المصنعة فيها بلا واسطة ولذا قال الامام مالك انها بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا أفضل على بضعة  
منه أحدا ولا يترى من هذا الملاقى أنها أفضل والارز تمضي سائر بناته صلى الله عليه وسلم على عائشة بل على  
الخلفاء الاربعة وهو خلاف الاجماع كما بسطه ابن حجر فى الفتاوى الحدينية وحيث قد انقل عن أكثر العلماء  
من تمضي عائشة محمول على بعض الجهات كالعلم وكونها فى الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة مع على  
رضى الله عنهم ولها وقال فى بدء الامالى والمضيقات بحان فاعلم \* على الزهرافى بعض الخلال  
وقيل ان فاطمة أفضل وفصل ويمكن ارجاعه الى الاول وقيل بالتوقف لتعارض الادلة واختاره الاسترغوى من  
الحنفية وبعض الشافعية كما أوضحه مثلا على القارى فى شرح الفتحة الا كبر وشرب بدله الى (قوله) والحنفى  
كف ملت الشافعى (الح) المراد الكفاة هنا صفة العقد يعنى لوزج حنى بنت شافى بحكم صحة العقد وان  
كان فى مذهب أبيه أنه لا يصح المقداد. كانت بكرا لا ابنة ولها لا تحكم بانعتقد صحة مذهب قال  
فى البرازية رسل أى شيخ الاسلام عن بكر مائة شافعية زوجت نفه من حنى أو شافى بلا راز الا هل  
يصح أجاب نعم وان كانا يعتقدان عدم الصحة لا لا ينجب بمذهبنا لا ينجب لغيره لا يعتقدنا أنه خطأ لا ينجب  
الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعى فيه لا ينجب عليه اه وقوله لا اعتقادنا (الح) مبنى على القول بان  
المقتدلين لم يتركوا الا أفضل ليعتقد رجم مذهبهم والمعتد عند الامولىين خلافه كما بسطنا فى صدر الكتاب  
ثم لا يحنى بمذاكرنا أنه لا يسلطه كذا هذا الفرع فى الكفاة تأمل **(قوله** القروى) بفتح القاف نسبة الى القرية  
**(قوله** فلا عيرة بالبدل) أى بعدو جود ما من أنواع الكفاة قال فى البحر فالتاخر فى القرى كف ملت التاجر  
فى المصر لتقارب **(قوله** كلا عيرة بالجال) لكن النصيحة أن راعى الاولياء المجانسة فى الحسن والجمال هندية  
عن التارخانية ط **(قوله** ولا بالبدل) قال قاضيان فى شرح الجامع وأما العقل فلا روى فيه عن أصحابنا  
المقتد من واختلف فيه المتأخرون اه أى فى أنه هل يعتبر فى الكفاة أم لا **(قوله** ولا يعسوب (الح) أى ولا يعتبر  
فى الكفاة السلامة من العيوب التى يفسخ بها البيع كالجذام والجنون والبرص والجعر والذفر بحر **(قوله**  
خلاف الشافعى) وكنا لمحمد فى الثلاثة الاول اذا كان مجال لا يطبق المقام معه الا أن التفرق أو الفسخ لزوجة  
لاولى كفى الفسخ **(قوله** ليس بكف للعاقلة) قال فى التهر لا ينفق مقاعد الكساح فكان أشد من الفقر  
وذاعة الحرفة ويبنى اعتمادا لأن الناس يعبدون بتعويض الجنون أكثر من ذى الحرة الدنيئة **(قوله** أو أمه  
أوجه) عزادى التهر الى المحط وزاد فى الفسخ الجدة لكن فيه أن اعتباره كقوا بنى أبيه مبنى على ما ذكر  
من العادة بتحمل المهر وهذا مسلم فى الام والجدد اما الجدة فلم تجر العادة بمثلها وان وجد فى بعض الاوقات  
تأمل **(قوله** كامر) أى عند قول المصنف وما لا **(قوله** لان العادة) أى مقتضاه أنه لو جرت العادة بمثل النفقة  
أضاعن الان الصغير كفى زمانا أنه يكون كقوا بل فى زمانا بمثلها عن ابنه الأكبر الذى فى حرمه واظهاره أنه  
يكون كقوا بذلك لان المقصود حصول النفقة من جهة الزوج جمالك أو كسب أو غيره وهو يد أن المتأخر من  
كلام الهداية وغيرها أن الكلام فى مطلق الزوج صغيرا أو كبيرا فله قال وعن أبى يوسف أنه اعتبر القدرة على  
النفقة دون المهر لا يجرى المصلحة فى المهر بعد المارء قادر اعليه يسار أبيه اه ثم زاد فى البدائع أن ظاهر  
الرواية عدم الفرق بين النفقة والمهر لكن ما شى على المصنف نقل فى البحر تصحبه عن الحنفى ومقتضى  
تخصيصه بالصى أن الكبير ليس كذلك ووجهه أن الصغير غنى بنى أبيه فى ذلك كاختلاف الكبير لكن اذا  
كان المأثر جريان العادة بتحمل الاب لا يظهر الفرق بينهما ولا بين المهر والنفقة فهما شتى تعرفون ذلك  
والله تعالى أعلم **(قوله** باقل (الح) أى بحيث لا يتغلب فيه وقلمنا تفسيره فى الباب السابق **(قوله** فلولى

ولذا قيل ان عائشة  
أفضل من فاطمة رضى  
الله عنهم لذكركه  
القهرى والحنفى  
كف ملت الشافعى  
ومضى سئلنا عن مذهب  
أحنافنا كما بسطه  
المصنف معز بالخواهر  
الفتاوى (القروى  
كف للبدلى) فلا  
عيرة بالبدل كالأعيرة  
بالجال خانية ولا بالعقل  
ولا يعسوب يفسخ بها  
البيع خلافا للشافعى  
لكن فى التهر عن  
المرغى فى الجنون ليس  
بكف للعاقلة (وكذا  
الصى كف بنى أبيه)  
أو أمه أوجه تهر عن  
المصطلح بالنسبة الى المهر  
يعنى المجهل كامر  
(لا) بالنسبة الى النفقة  
لان العادة أن آباءه  
يصلون عن الإنشاء  
المهر لا النفقة ذخيرة  
(ولونكمت باقل من  
مهر فلولى)

العصبة) أى لا غير من الأجار وبالأقاضي لو كانت سفية كالأخيرة نهر والذى فى الأخيرة من الحجر المحجور عليها تزوجت باقل من مهر مثلها ليس للقاضي الاعتراض عليها لان الحجر فى المال لا فى النفس اه  
 بقررت لكن فى حجر الظهيرة ان لم يسجل المازوج قبله أتم مهر مثلها فان رضى والا فرق بينهما وان دخل  
 فله تمامه ولا يفرق بينهما لان التفرق كان نقصان عن مهر المثل وقد انعدم من قضي له مهر مثلها  
 بالدخول اه (قوله الاعتراض) اذا دان القصد صحيح وتقدم اه لو تزوجت غيرت فاختار الفتوى رواية  
 الحسن أنه لا يصح العقد لو أرمز ذكر مثل هذه الما راية هنا وقتضا أنه لا خلاف فى صحة العقد لو لم وجهه  
 أنه يمكن الاستدراك هنا تمام مهر المثل بخلاف عدم الكفاية ولقته تعالى اعلم (قوله أو يفرق القاضي) فى  
 الهند يقضى السراج ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضي ومالم يقض القاضي بالفرقة بينهما حكم بالطلاق  
 والظاهر والاباى والمراتب اى اه (قوله دفعا ليعار) أشار الى الجواب عن قوله ليس الولي الاعتراض لان  
 ما زاد على عشرة دراهم حقها من أسقط حقه لا يعترض عليه ولا يخطه ان الأولياء يعترضون بغيره لغير المهور  
 ويعبرون بنقصانها فأنه الكفاية بجر والتون على قول الامام (قوله فلها نصف المسمى) أى وليس لهم  
 طلب التكميل لانه عند بقاء النكاح وقد زال (قوله فلها مهرها) لان الفرقة ما تمت من قبل من له الحق وهى  
 فسح ط عن شرح الملقى (قوله فلها المسمى) هذا فى غير السفية وفيها لا تفرق بعد الدخول ولم يهر  
 المثل كما علمت (قوله) لانتهى النكاح بالموث) فلا يمكن الولي طلب الفسخ فلا يلزم الانعام لانه انما بقرمه الزوج  
 تلوف الفسخ وقد زال النكاح بالموث ط (قوله أمره بتزويج) الخ شروع فى بعض مسائل الوكيل والفضولي  
 وذكرها فى باب الولي لان الوكالة نوع من الولاية فتقتصر فقه على الموكل ونقل عقد الفضولي بالاحالة يجعله فى  
 حكم الوكيل وعقد نقل فى الكثرة وغيره فصلا على حدة واعلم أنه لا يشترط الشاهد على الوكالة بالنكاح بل على  
 عقد الوكيل وانما ينبغي أن يشهد على الوكالة اذا خيف بحمد الموكل اها ففتح (قوله بتزويج امرأته) أى  
 منكورة وبقى محترمة او طلق فى الأمة فعمل المكاتب أوام الولد بشرط ان لا تكون له وكيل لهنه مقبولا كانت  
 عماء او مقبولة الدين ومطلوعة او محتوية خلافا لهما وصغيرة لا تنصاع اتفاقا وقبل فى الخلاف ففتح زاذى  
 الفراء كتابة ومن خلف طلاقها أو ألقها أو فى عدة الموكل أو بنعت فاحش فى المهر (قوله حاز) فى بعض  
 الفسخ تنفذ هى أنسب لان الكلام فى النفاذ فى الموارح (قوله وقال لا يصح) أى اذا رد ما ذمروا والولى  
 التعبير بلا ينقل فيه أنه موقوف ووجه قول الامام أن هذا رجوع الى اطلاق المعنوع عدم التهمة ووجه  
 قولهم أن المطلق ينصرف الى المتعارف وهو التزوج بالا كفاه جوابه أن العرف مستتر فى تزوج  
 المكاثرات وغيرهن وتعامى فى الفسخ (قوله وهو استحسان) قال فى الهداية وذكر فى الوكالة أن اعتبار الكفاية  
 فى هذا استحسان عندهما لان كل أحد لا يجرى عن التزوج بطلق الزوجه فكانت الاستعانة فى التزوج  
 بالكفاية اه قال فى الفسخ وفيه إشارة الى اختيار قولهم لان الاستحسان مقدم على غيره الا فى المسائل المعالومة  
 والحق أن قول الامام ليس قياسا لانه أخذ بنسب الفسخ النصوص فكان التفرق أى الاستحسان أولى اه  
 والمراد باللفظ النصوص لفظ الموكل (قوله بنسب الصغيرة) فلو كبرته مرضاها لا يجوز عند خلاف لهما ولو  
 زوج أخته الكبيرة مرضاها جاز اتفاقا بجر ومنه فى الأخيرة (قوله أو مولت) بنسب الكبيرة بمقتاس  
 مفعول أى التى هى مولى عليها من جهة أمه أى عليها الولاية وهذا اعطف عام على خاص ونقلت كنبت أخيه  
 الصغيرة (قوله كالأمر بعصنة) محترز قول المتأمرأه بالنكاح ومنه ما لعين المهر كلفه فزوجها بكثر  
 فان دخل بها غير عالم فهو على خارده فان قارفاها فلها الاقل من المسمى ومهر المثل ولو هى الوكالة وسبب له اتفاقا  
 فزوجها ثم قال الزوج ولو بعد الدخول تزوجت بدينار وصدقه الوكيل أن أقر الزوج انها لم توكل بدينار  
 فبى بالخيار فان ردت فلها مهر المثل بالتمام ولو لا نفقة عقد فلها لان باردتين أن الدخول حصل فى نكاح  
 موقوف فوجب مهر المثل دون نفقة العقد وان كتب المازوج فاقول لهما جميعا فان ردت فباق الجواب  
 بجمله ويجب الاحتياط فى هذا فانه ربما يحصل لهما أنه لا وادتم تشكر قدر مازوجهه الوكيل ويكون القول

العصبة (الاعتراض

حقى يتم) مهر مثلها

(أو يفرق) القاضي

بين مادفع ليعار

(ولو طلقها) الزوج

(قبل تفرق الولي

قبل الدخول فلها نصف

(المسمى) فلو فرق الولي

بينهما قبل الدخول

فلا مهر لها وان بعده

فلها المسمى وكذا لو مات

أحدهما قبل التفرق

فليس لولي المطالبة

بالانعام لانتهى النكاح

بالموت جواهر الفتاوى

(أمره بتزويج امرأة

فزوجها أمة جاز) وقال

لا يصح وهو استحسان

ملقى تبع الهداية وفى

شرح الطحاوى قولهما

أحسن للفتوى واختاره

أبو الليث وأقر المصنف

وأجمعوا أنه لو زوجه

بنسب الصغيرة أو مولته

لم يجز كالأمر بعصنة

أو بجر أو أمة بخلاف

أوامره بتزويجها ولو

تعين فزوجها غير نفسه

٣ مطلب فى الوكيل

والفضولي فى النكاح

يجوز انفاقا (ولو)  
 زوجه المأمور بشكاح  
 امرأه (امرأتين في  
 عقد واحد) ينفذ  
 للمنفقة وله أن  
 يبيعهما أو احدهما  
 ولو في عقدين زما الاول  
 ووقف الثاني ولو امره  
 بامرأتين في عقد  
 فزوجه واحدا أو  
 ثنتين في عقدتين جاز  
 الا اذا قال لا تزوجني  
 الا امرأتين في عقد أو  
 في عقدتين لم تجز  
 المخالفة (ولا يتوقف  
 الإيجاب على قبول  
 غائب عن المجلس في  
 سائر العقود) من شكاح  
 وبيع وغيرهما بل  
 يبطل الإيجاب ولا  
 لنفسه الاجازة اتفاقا  
 (ويؤثر في شكاح النكاح  
 واحد) باليجاب يقوم  
 مقام القبول في خمس  
 صور كان وليا أو  
 وكيلان الجانبين أو  
 أميلا من جانب ووكيلا  
 أو وليا من آخر أو وليا  
 من جانب ووكيلا من  
 آخر تزوجت بغير  
 موكل (ليس) نكاح  
 الواحد بقبضتي (ولو  
 من جانب)

قوله افتد النكاح فتح لمصالحا في البرازية وهذا انذ كرامهم وان لم يذ كفر زوجها كثر من مهر المثل  
 على الايتن فيه الناس أو زوجهما قبل منه كذلك صرح عند من لا يملك الا وليا حتى الاعتراض في جانب  
 المرأة دفعا لعنهم اه وانظر ما قدمنا في باب الولي (قوله لا يجوز انفاقا) لان النكاح معتبر في حقها فلو كان  
 كفوا الا انه أعى أو مقعدا وصي ومعتوه فهو جائز وكذا لو كان خصيا أو عتينا وان كان لها التفرق بعد  
 ذلك بغير ثلم ولو زوجهما من أبيه أو ابنه لم يجز عند من كل موضع لا ينفذ فعل الوكيل ولا يقصد موقوف على  
 اجازة الموكل وحكم الرسول حكم الوكيل في جميع ما ذكرنا ولو كسل المرأة التزوجه بالزوج انما طلقت  
 وأنقضت عندها جميع كوكيله ان زوجه المأزوجة فطلقت وحلت فزوجهما صح (قوله شكاح امرأه)  
 نكره هادلا على أنه لو عتيا فزوجهما غير صحيح لا يكون مخالفا بل ينفذ عليه في المعنة وفي الحامية وكذا كان  
 بزوجه فسلانة أو فلانة فإيهما مزوجهما لا يبطل التوكيل بهذه الجهة المسمى (قوله للمنفقة) فعمل قاصر  
 وبغارة الهداية لانه لا وجه الى تنفيذهما بالمخالفة ولا الى التضييق احداهما عن غيرها ولا الى التعيين لعدم  
 الأولوية فتعين التفرق اه (قوله انه يجوزهما واحدا) اعترض ان يلبي هذا على قول الهداية  
 فتعين التفرق وأجاب في الصريان مراده عند عدم الاجازة فان أجاز نكاحهما واحدا ما انفك (قوله ووقف  
 الثاني) لانه فضولي فط (قوله الا اذا قال الخ) في غاية البيان أمرهما امرأتين في عقد فزوجه واحدة جاز  
 الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقد فلا يجوز اه أي لا يجوز ان يزوجه واحدة فلو زوجه ثنتين في  
 عقدتين فظاهر عدم الجواز لان قوله في عقد داخل تحت الحصر وهو المفهوم من كلام الشارح وفي المحط  
 أمرهما امرأتين في عقد فزوجهما في عقدتين جاز ولا تزوجني امرأتين الا في عقدتين فزوجهما في عقد  
 لا يجوز والفرق أنه في الاول أثبت الوكالة حاله الجمع ولم ينفها حاله التفرد لصل سكت والتصميم على الجمع  
 لا ينيق ما عاده وفي الثاني نفاه حاله التفرد والنيق مفيد لما في الجمع من تعجيل مقصوده فلم يصر وكلا حاله  
 الانفراد اه والظاهر أن في صورة التي هذمت زوجه امرأته أصبح ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد  
 آخر وكذا في صورة التي في كلام الشارح وهي لا تزوجني الا امرأتين في عقدتين وهو خلاف المفهوم من  
 كلامه فتمامل (قوله على قبول غائب) أي شخص غائب فإذا أوجب الحاضر وهو فضولي من جانب أو من  
 الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يبطل وان قبل القاعد الحاضر بان تكلم بكلامين كإني وقيد الغائب  
 لانه لو كان حاضر افتادة يتوقف كالقبولين وتارة ينفيان لم يكن فضوليا ولو من جانب كأي الصوريان  
 الآية (قوله في سائر العقود) قال المصنف في المنع هو الولي أو موثق في الكفر من قوله على قبول نكاح غائب لانه  
 رعا فافهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله بل يبطل) لما كان ينهونهم من عدم التوقف أنه تام كنفه  
 بالاجاب وحدهم دفع هذا الإيهام بالأضراب ومحل البطان اذ لم يقبل فضولي عن الغائب أما اذا قبل عنه  
 توقف على الاجازة (قوله ولا تلحقه الاجازة) يعني أنه اذا بلغ الآخر الإيجاب فقبل لا يصح العقدان الباطل  
 لا يجاز ط (قوله يقوم مقام القبول) كقوله مثلا زوجت فلانة من نفسي فانه يتضمن الشرطين فلا يحتاج الى  
 الى القبول لعدم توقف بشرط ذكر لفظ هو أصل فيه كزوجت فلانة بخلاف ما هو ثابت فيه كزوجهما  
 نفسي وكلام الهداية صريح في خلافه كما في الصريح (قوله وليا أو وكيلان الجانبين) تزوجت ابنتي بنت  
 أخي أو زوجت موكلتي فلانة موكلتي فلانة قال ط ويكني شاهدان على وكنيته وكنيتهما على العقدان الشاهد  
 يشمل الشهادات العديدة اه وقدمنا أن الشهادة على الوكالة لا تنزح الاعتناء بالجمود (قوله ووكيلا أو وليا  
 من آخر) كالأو وكه امرأته أو زوجهما من نفسه أو كانت بنت عم صغيرة لا ولي لها أقرب منه فقال  
 تزوجت موكلتي أو بنتي (قوله كزوجت بغير من موكلتي) مثال للصورة الخامسة ولا بد من التعريف  
 بالاسم والتسبب وانما يذ كره لانه مر به (قوله ليس ذلك الواحد) أي المتولى الطرفين بقبضتي كأي الخ  
 المارة (قوله ولو من جانب) أي سواء كان فضوليا من جانب واحد أو من جانبين أي جانب الزوج والزوج  
 فلذا كان فضولي لهما معاً أي كان فضوليا من أحدهما ولو كان من الآخر أميلا أو وكيلا أو وليا في هذه

الأربع لا يتوقف بل يبطل عندهما خلافاً لما في حيث حال أنه يتوقف على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقاً ولو قبل عنه فضولي آخر والخمس السابقة نافذة اتفاقاً وفي صورتها عشرة عقبة وهي الأصل من الجانبين لم يذكرها لاستلها **(قوله وإن تكلم بكلام)** أي يلصق وقبوله كزجب فلا يؤلف عنه وقد مبالغ في المفهوم وهو أن الواحد لا يتولى طرفي النكاح عندهما إذا كان فضولاً وليس جانباً سواء تكلم بكلام واحد أو بكلامين خلافاً لما في حواشي الهداية وشرح الكافي من أنه انما يبطل عندهما إذا تكلم بكلام واحد أو ماو تكلم بكلامين فانه لا يبطل بل يتوقف على قبول الغائب اتفاقاً ورد في الفتح أن الحق خلافه وأنه لا وجود لهذا العقد كلام أصحاب المذهب وإنما المنقول أن الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين عندهما وهو مطلق **(قوله لأن قبوله)** أي الفضولي المتولى الطرفين **(قوله لما تقرر الخ)** حاصله أن الاحتياط للمصدر من الفضولي وليس له قابل في المجلس ولو فضولاً آخر صدر ما طرأ عليه غير متوقف على قبول الغائب فلا يفيد قبول العاقد بعده ولم يخرج بذلك عن كونه فضولاً من الجانبين قال في الفتح أن كون كلاهما الواحد عقداً تاماً هو أثر كونه ماوراء من الطرفين أو من طرفيه ولا يلازم الطرفين الآخر **(قوله ونكاح عبد)** أي ولو مدبراً أو مكاتباً **(قوله وأمة)** أي ولو أهلك **(قوله على الإجازة)** أي إجازة السيد أو إجازة الصديق الأذن للمتاخر عن العقد لما في الصريح من التحسين لو زوج بعد إذن السيد أذن لا ينفذ لأن الأذن ليس بإجازة فلا يضمن إجازة العبد العاقد وان صدر المقدم منه **اه** **(قوله كنكاح الفضولي)** أي الذي ياتر مع آخر أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي ما لو تولى طرفي العقد وهو فضولي من الجانبين أو أحدهما فانه لا يتوقف خلافاً لما في يوسف كما قال في الصريح الفضولي من يتصرف لغيره بغير ولاية ولا وكالة أو لنفسه وليس أهلاً وانما ذكرناه في قوله أو لنفسه ليس نكاح العبد بل لأننا قلنا أنه فضولي والافهم ملحق به في أحكامه **اه** والصبي كالعبد وانما حال من يتصرف لامن يعقل ليس له البين كالوعلق طلاق زوجته غيره على دخول الدار مثلاً فانه يتوقف على إجازة الزوج فان أجاز تعلق فطلق بالتحول بعد الإجازة لا قبلها ما يقبل الزوج أجزت الطلاق على ولو قال أجزت هذا البين على رزته البين ولا يقع الطلاق ما لم يتدخل بعد الإجازة كفي الفتح عن الجامع والمتن **(قوله إن لها محيز الخ)** فسر المحيز في الهبة بمقابل يقبل الاحتياط سواء كان فضولاً أو وكيلاً أو أصيلاً وقال في باقي فصل بيع الفضولي لو باع الصبي ماله أو اشترى أو تزوج أو زوج أمته أو كاتبه عدم صحته ويتوقف على إجازة الولي فالويلع هو فاجازته فذو طلق أو خلع أو اعتق عبده على مال أو بدونه أو وهب أو تصدق أو زوج عبده أو باع ماله بمجابهة فاحشة أو اشترى بغير فاحش أو غير ذلك مما وقع له وله لا ينفذ كل ما طرأ لعدم المحيز وقت العقد إذا إذا كان لفظ الإجازة يصلح لابتداء العقد فيصيح على وجه الإنشاء كأن يقول بعد البلوغ أو وقعت ذلك الطلاق أو العتاق **اه** قال في الفتح وهذا واجب أن يفسر المحيز هنا بمن يقدر على إضاء العقد لا بالقابل مطلقاً ولا بالولي إذ لا يتوقف في هذا الصور وان قيل فضولي آخر أو ولي لعدم قدرة الولي على إضاءه فحق هذا فلا محيز له أي ماله من يقدر على الإجازة يبطل كأننا كان تحت حرة فروجه الفضولي أمة أو أخت امرأته أو حاشية أو معتمة أو مجنونة أو صغيرة يتيقن دار الحرب أو إذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدمهم يقدر على إضاءه في حالة العقد وقوع الملاحق ولو زال المانع بموت امرأته السابقة أو قضاء عدة المعتدة فاجاز لا ينفذ وأما إذا كان فصح أن يتوقف لوجود من يقدر على إضاءه **اه** ملخصاً وقوله أما إذا كان أي وحيد سلطان أو قاض في مكان عقد الفضولي على المجنونة والنثبة فتتوقف أي ويتخذ باجازتها بعد عقدها أو لو غاب عنها لوجود المجنونة العقد لا يلزم كونه من أولها بالنسب كما تقدم في الباب السابق قبيل قوله والولي الأبعد التوقيع بقية الأقرب **(قوله وإن الم الخ)** من ضمن فروع قوله ويتولى طرفي النكاح وأحد ليس بفضولي من جانب فقتلوا ههنا إماماً من جانب هو الولي بمن جانبها ومنش الصغيرة المعقودة والمجنونة ولا يخفى أن المحدث لا ولي أقرب منه **(قوله فلا يضمن الاستئذان)** أي إذا تزوجها فقتله لا يضمن استئذانها قبل العقد **(قوله لا يجوز عندهما)** لأنه لو طرأ في النكاح وهو فضولي من جانبها لم يتوقف عندهما بل يبطل كما مر وإذا لم يتوقف لا ينفذ الإجازة بعده بالسكوت أو الانصاح وهذا إذا

وان تكلم بكلامين على  
الراجح لأن قبوله غير  
معتبر شرعاً لتقرر أن  
الاحتياط لا يتوقف على  
قبول غائب (ونكاح  
عبد وأمة بغير إذن  
السيد موقوف) على  
الإجازة (كنكاح  
الفضولي) صحيح في  
البيع وتوقف عقوده  
كلها إن لها محيزاً  
العقد والابتطل (ولأن  
الم إن تزوج بنته  
الصغيرة) فلو كبره  
فلا بد من الاستئذان  
حتى لو تزوجها  
بلا استئذان فسكت  
أو أفضحت بالرضا لا يجوز  
عندهما وقال أبو  
يوسف يجوز وكذا  
لمولى اللقي والمالك  
والسلطان

زوجها لنفسه كقالت أم الزوجها لغيره بالاستئذان سابق فسكت بكرة أو أقصمت بالرضائيا يكون الحارة  
 لانه انقدم قوله فلو كان لم يتول الطرفين بنفسه بل بأمر القصدع غير من أصل أو ولأ أو وكيل أو فضولي  
 فتكون المسئلة حينئذ من فروع قوله ككاح فضولي (قوله جورة) جمع ما تقدم من قوله لان الم إلى قوله  
 السلطان عبارة الجورة ح (قوله يعني بخلاف الصغيرة الخ) وضح أن قول الجورة هو كذا المولى الخ إشارة  
 إلى أن ذ كان الم أو لا تزوج قبل المراجعة به ولا به التزوج والتزوج وظاهره أن هذا التعميم حارف الصغيرة  
 والكبيرة أي زوج المولى الصغيرة من نفسه وكذا الكبيرة لكن بالاستئذان وهذا صحيح في الكبيرة أما الصغيرة فلا  
 لانه ليس لها حكم والسلطان أن يزوجه صغيرة لاوليها غيرهما لان فعلها حكم فتعين أن يكون قول الجورة  
 وكذا الخ راجعا إلى قوله ولو كبر لسان تعيم المولى فيها فقط وهذا معنى قول الشارح بخلاف الصغيرة كما مر أي  
 في الفروع عن الباب السابق في قوله ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه الخ لكن بعد حل كلام الجورة  
 على هذا ياتي فيه أشكال آخر وهو أن الحاكم والسلطان لا يزوجه الصغيرة بنفسه لانه فعلها حكم كما مر  
 وهذا لا يظهر في المولى المقتضى فمرانه معهما في ذلك وان ظهر بالنسبة إلى الكبيرة لكنه لا يظهر بالنسبة إلى  
 الصغيرة المقهور من التقيد بالكبر فلذا قال فلغير رفاهم والذي يظهر أنه لا مانع من تزويج المولى المقتضى  
 معتقه الصغيرة لنفسه حيث لا ولي أقرب منه لانه حينئذ هو المولى الجبر فيكون أصيلا من جابه ويا من جانبها  
 لكن الم يكون داخل تحت قولهم ويتولى طرفي الكاح واحد ليس فضولي من جانب ولا يعارض ذلك عبارة  
 الجورة التي هي غير محررة فلولوا وجود المانع في الحاكم وهو أن فعله حكم لكان داخل تحت هذه القاعدة ولا  
 مانع في المولى فيبقى داخل تحتها أيضا لو كان المولى كالها كم يلزم أن لا يخلو تزويجها من ابنه ونحوه من لا تقبل  
 شهادته ويحالفه ما في الفقه عن التحنيس لوزوج القاضي الصغيرة التي هو وليها من ابنه لا يجوز كالو كسل  
 بخلاف سائر الاولاد لان تصرف القاضي حكم وحكمه لانه لا يجوز بخلاف تصرف المولى اه قوله بخلاف  
 سائر الاولاد شمل المولى المقتضى فهذا صريح في أنه ليس كلقاضي \* (تنبيه) \* تقدم أن المقتضى آخر الفصان  
 وأن المولا لا يتزوج ولو كان امرأة ثم بنوه وان سفوا ثم عصيتهن من السب على ترتيبهم كما في الفقه وحيث علمت  
 أنه تزويج الصغيرة لنفسه فكذلك بنوه وعصاؤه وكذا كان امرأة تزويج معتقه الصغيرة لنفسها وانه تعالى  
 أعلم (قوله من نفسه) في المربع زوجته امرأة وتزوجت امرأة أو ليس في كلامهم تزوجت بامرأة ولا زوجت  
 منه امرأة (قوله فان لم تكن) أي تزويجها لنفسه بشرط أن يعرفها الشهود أو يذكر اسمها أو سم أبها وجدها  
 أو تكون حاضرة مستغنية فتكفي الإشارة إليها وعند الخصافي لا يشترط كل ذلك بل يكفي قوله زوجت بنفسي من  
 موكلتي كما بسطه في الفقه والصرف قلنا الكلام عليه عند قوله وبشرط حضور شاهدين ثم إن قول الشارح فان  
 له أخرج جاعرا بآل من عن أصله ولا ضرر ذلك لانه لم يشر إلى الفظ أو أضافه لإصلاح المتن فان قول المصنف كالموكل  
 الكاف فيه التثنية بمسئله ابن الم وما مصدرية أو كافة ولو كلف خبر مقدم والمصدر المنسل من أن وصلها  
 مبتدأ مؤخر واسم الإشارة يدل منه وفيه أمران الاول المطلق الوكيل مع أن المراد منه وكيل مقيد بان زوجه  
 من نفسه والثاني أنه لا حاجة إلى زيادة اسم الإشارة فالصالح الشارح الاول بزيادة قوله الذي وكتبه والثاني بزيادة قوله  
 فان لم يوجد قوله ولو كلف خبر ليس له حظوف تقديره أن تزويج من نفسه ولم يصح له لالة التثنية عليه وقوله  
 الذي وكتبه الخ نعت فلو كلف ولا يفتي حسن هذا السلك فممكن إصلاح كلام المتن بدونه يجعل اسم الإشارة  
 مبتدأ ولو كلف خبره وقوله أن تزوجه على تقدير البناء الجارة متعلق بالوكيل وهذا وإن صح لكنه غير متبادر من  
 هذا الفظ وعلى كل فلا خلل في كلام الشارح فافهم (قوله من رجل) أي غير معين وكذا المين بالولي وفي الهندية  
 عن المصطلح رجل وكل امرأة أن تزوجه فزوجه نفسها لانه يجوز اه (قوله فزوجه من نفسه) وكذا الزوجها  
 من أبيه وأبنته عداي حتى تنفقه كما تقدمت عن الجبر لان الوكيل لا يعقد مع من لا تقبل شهادته لانه قيمة (قوله  
 لا بالخ) وهم الجواز لزوجها من أبيه وأبنته وقد علمت أنه لا يجوز (قوله أو وكتبه أن يتصرف في أمرها)  
 لانه لو أمره بتزويجها لاجل أن تزوجه من نفسه فهذا أولى عندية عن التحنيس قلت ومقتضى التعليق

جورة بمعنى بخلاف  
 الصغيرة كما مر فلغير  
 (من نفسه) فيكون  
 أصيلا من جانب ولها  
 من آخر (كالو كلف)  
 الذي وكتبه أن زوجها  
 من نفسه فان (ذلك)  
 فيكون أصيلا من جانب  
 وكلام آخر بخلاف  
 ما لو كتبه بقوله يجها من  
 رجل فزوجه من  
 نفسه (لأنها نصبت  
 من زوجها متزوجا أو)  
 وكتبه أن يتصرف في  
 أمرها



بمجرد تزويجهما من غيره وينبغي تنصيده بالقرن ينقض على أنه لو قامت قرينة على إرداف تزويجهما منه أنه يصح حال  
 شرط نفسه فقال أنت وكيل في أموري (قوله أو قالت له) في غالب النسخ يأو وفي بعضها بالواو الأول هو  
 للوافق لما في الخبر وغيره فهي مسئلة ثانية ونقل المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى أنه يصح قال البرزوي  
 لعل هذا القائل ذهب إلى أنها عات من الوكيل أنه يرد تزويجهما في شئ يجوز (قوله لم يصح) أي لم ينفذ  
 يتوقف على إجازتها لأنه صار فضولي من جانبها (قوله والاصل الخ) بأنه إن قالوا لو كان تزويج من رجل  
 الكافي في المصنف فصار الوكيل معروفاً وقد كثر رجلا منكر أو العرف عنهم كذا قولها من شئت فسمه يعني أي  
 رجل شئت (قوله) وأحد العاقدين هو الذي اقبل نفسه كافي الجراى سواء كان أصيلاً أو لبناً أو وكلاً فإنه عاقد  
 لنفسه يعني أنه غير فضولي تأمل وانظر ما لو كان فضولاً بأن كان كل من العاقدين فضولين والظاهر أن الشرط  
 قيام المعقولة ما فقط (قوله أربعة أشياء) وهم العاقدان والمبيع وصاحبه ورادائهم إن كان عرضاً كافي الخبر  
 فلوهم (قوله كما يجيء) أي في البيع (قوله لا يملك نقض النكاح) أي لا قولاً ولا فعلاً قال في إجابة العاقدون  
 في النسخ أن بعة عاقد لا يملك النسخ قولاً ولا فعلاً وهو الفضولي حتى لو تزوج رجلاً أمراً بلانته ثم قال قبل إجازته  
 فسخت لا ينفسخ وكذا الزوج إذا أختها يتوقف الثاني ولا يكون فسخاً الأول وعاقده ينفسخ بالقول فقط وهو  
 الوكيل بنكاح جعيته إذا طالب عنها فضولي فهذا الوكيل يملك النسخ بالقول ولو تزوج أختها لا ينفسخ الأول  
 وعاقده ينفسخ بالفعل فقط وهو الفضولي إذا تزوج رجلاً امرأة بلانته ثم كماله رجل أن تزوجه امرأة أو غيره بعينة  
 فزوجه أخت الأولى ينفسخ نكاح الأولى ولو فسخته بالقول لا يصح وعاقده ينفسخ بهما وهو الوكيل بتزويج  
 امرأة بعينها إذا تزوجه امرأة طالب عنها فضولي فإن فسخته الوكيل أو زوجته أختها ينفسخ (قوله بخلاف  
 البيع) والفرق أنه بالبيع قطعة المهر فله الرجوع كيلاً يتضرر بخلاف النكاح فإن الحقوق ترجع إلى  
 المعقولة عادية (قوله موافقة في المهر المسمى) قدنا الكلام عليه عند قوله بعينه (قوله وحكم رسول كوكيل)  
 قال في الفقه كوفي الرسول من مسائل أصل المبوط قال إذا أرسل إلى المرأة رسولاً أو أعبداً صغيراً أو  
 كبيراً فقال إن فلاناً ألب أن تزوجه فأنشئت أهل زوجته وسبع الشهود كلاً منهما أي كلاً منهما أو كلاً  
 الرسول فإن ذلك جائز إذا أقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه بينة فإن لم يكن أحدهما فلا نكاح بينهما لأن الرسالة  
 لما ثبت كان الآخر فضولاً ولم يرض الزوج فصحة ولا ينجي أن مثل هذا بعينه في الوكيل ثم ذكر فروعا كلها  
 تجري في الوكيل اه وقدنا أول النكاح أحكام التزويج بالرسالة الكتاب والله تعالى أعلم

باب المهر

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر فإن مهر المثل يجب بالعقد فكان حكماً كذا  
 في العناية واعترض في السبعة بأن المسمى من أحكامه أيضاً وأجاب في التهرب أنه إنما خص مهر المثل لأن حكم  
 الشيء هو أثره الثاني والواجب بالعقد إنما هو مهر المثل ولذا قالوا أنه الموجب الأصلي في باب النكاح وأما  
 المسمى فأنما قام مقامه فراضيه به ثم عرق المهر في العناية فأنه المسمى الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في  
 مقابلة البضع أما بالنسبة أو بالعقد واعترض بعدم شموله للواجب بالوطء شبهة ومن معرفة بعضه بأنه  
 اسم لما يستحق المرأة بعقد النكاح أو بالوطء وأجاب في التهرب أن المهر هو حكم النكاح بالعقد تأمل (قوله  
 ومن أسماء الخ) أفاد أنه له أسماء غيرهما كالأجر والعلائق والخاء قال في التهرب وقد جمعها بعضهم في قوله  
 صدقات ومهر بخله وفريضة وحصاة وأجر ثم عرق علائق

لكنه لم يذكر العطية والصدقة (قوله وفي استئلا الجوهرة) أي في باب الاستئلا من الجوهرة فتقلا عن الإمام  
 السرخسي (قوله في الحرا المهر المثل) سابقاً تفسيره وتفصيله (قوله وفي الإمام الخ) أي عشرة قيمة الأمانة  
 إن كانت بكرة أو نصف عشر قيمتها إن كانت ثيباً والظاهر أنه يشترط عدم نقصان العشر أو نصفه عن عشرة  
 دراهم فإن نقص وجب تكمله إلى العشرة لأن المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر المثل أو مسمى ح  
 قلت وقال في الغيض بعد نقله ما ذكره المشرح عن بعض المحققين وقيل في الجوازي ينظر إلى مثل تلك الجارية

أو قالت زوج نفسي  
 عن شئت لم يصح  
 تزويجها من نفسه كما  
 في الثانية والاصل أن  
 الوكيل معروفاً بلطالبا  
 فلا يدخل تحت التكرار  
 ولو إجازة من له الإجازة  
 نكاح الفضولي بعد  
 موته صح لان الشرط  
 قيام المعقولة وأحد  
 العاقدين لنفسه فقط  
 بخلاف إجازة بيعه  
 فإنه يشترط قيام أربعة  
 أشياء كما يجيء (فروع)  
 الفضولي قبل الإجازة  
 لا يملك نقض النكاح  
 بخلاف البيع يشترط  
 لزوم عقد الوكيل  
 موافقة في المهر المسمى  
 وحكم رسول كوكيل

باب المهر

ومن أسماء الصدقات  
 والصدقة والخلة  
 والعطية والعسرو في  
 استئلا الجوهرة العقر  
 في الحر المهر المثل وفي  
 الاماء عشريقية البكر  
 ونصف عشريقية الثيب  
 (أقله عشرة دراهم)

جلا واملو بك متزوج فيعتبر بذلك وهو المختار اه والظاهر ان هذا هو المراد من قوله آتى عند ذكر مهر المثل ان  
 مهر الامة بقدر الرغبة فيها وفي باب نكاح الرقيق من الفتح العشر هو مهر مثلها في الجمال أى ما رغبه في مثلها  
 جلا لفظ وأما قبل ما استأجر به مثلها لئلا يجوز قلنس معناه بل العادة أن ما يعطى لثقل أقل مما يعطى مهرها  
 لان الثاني للبقاء بخلاف الاول اه (قوله لحدب البهي وغيره) رواه البهي بسند ضعيف ورواه ابن أبي حاتم  
 وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاستاد حسن كافي فتح القدير في باب الكفائة (قوله ورواية الاقل الخ) أى ما يدل  
 بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة وكلها مضعفة الاحديث التمس ولو خافا  
 من حد يوجب جلا على أنه المجهول وذلك لان إعادة عندهم تعجيل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض  
 العلماء الى أنه لا يدخل بها حتى يقدم شيأ لها تمسك بعتقه صلى الله عليه وسلم علما أن يدخل بقاطعة رضى الله  
 تعالى عنهم ما حتى يعطيه شيأ فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال أعطها لدر علفا أعطها لدر عرواه أو داود  
 والنسائي ومعلوم أن الصادق كان أربما نة درهم وهي فضة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضى الله  
 تعالى عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأته على زوجها قبل أن يعطيه شيأ رواه أبو داود  
 فيجعل المنع المذ كور على التدب أى نيب تقديم شيأ ادخال السرعة عليها تألفا لقلبها اذا كان ذلك بمعهودا ووجب  
 حل ما خالف ما روته عليه جها بين الاحاديث وهذا وان قيل انه خلاف الظاهر في حديث التمس ولو خافا من  
 حديث لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعد من زوجكم بما عمل من القرآن فان حل على تعليمها ماها معه  
 أو نفي المهر بالكتابة عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى أن يتنقوا ما موالكم فقيدهم بالاحلال بالابتعا بالمال  
 فوجب كون الخبر غير مخالف له والالم يقبل لانه خبر واحد وهو لا ينسخ القطعي في الدلالة وتعماد ذلك مبسوط في  
 الفتح (قوله فضة) فمميز منصوب وأجروا فدرهم فمميز لثلاثة وفضة فمميز درهم على أن المراد بها آله الوزن  
 (قوله وزن) بالرغم صفة عشرة بالنصب حال على تقدير ذات وزن ط (قوله بسبعة مثاقيل) هو أن يكون كل  
 درهم أربع عشرة مثاقيل طاهر سلاله (قوله مضروبة كانت) أو لا فوسمي عشرة تبرا أو عشرة ضامة عشرة تبرا  
 لاضرورية صريح وانما اشترط المصكوك في نصاب السرقة لقطع تقليلها لوجود الحدبصر (قوله ولود بنا) أى في  
 نعمتها أو في ذمتها غيرها أما الاول فظاهر وأما الثاني فمكالموزوجها على عشرة على زيد فانه يصح وتأخذها  
 من أيهما شئت فان اتعت المديون أحياء الزوج على أن يوكها بالقبض منه كافي التبرأ إلى ثلاثين ثم تملك الدين  
 من غير من عليه الدين اه ح لكن اذا أضف النكاح إلى دهاهم في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا كان  
 في ذمتها غيرها فانه يتعلق بالمثل لثلاثين تملك الدين من غير من عليه الدين ويان ذلك في النخبة (قوله أو  
 عرضا) وكذا لو منعته كسكن داره وكوب دابته وزراعة أرضه حيث غلبت المدة كافي الهندية قلت ولا بد من  
 كونهما ياستحق المال بمقابلته لغيرهما أى من عدم جهة التسمية في خدمة الزوج الحارلها وتعليم القرآن  
 (قوله فتمتة عشرة وقت العقد) أى وان صارت يوم التسليم غانية فليس لها الا هو ولو كان على عكسه لها العرض  
 المسمى ودرهمان ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكيل والموزون لان ما جعل مهر الم يتغير في نفسه وانما التعريف  
 وغبات الناس يجرى عن البدائع (قوله أما في ضمانها الخ) يعنى أما الحكم في ضمانها الخ فذلك كالمزوجه على  
 ثوب وقيمة عشرة فقتضه وقيمة عشرة ون وطلقة قبل الدخول والثوب مستهل بردت عشرة لانه اذا دخل في  
 ضمانها بالقبض فقتضيه قيمته يوم القبض يجرى المحطو الهلاله كالاستهلاك لانه اذا لم تؤخذ عند اذق قيمته  
 بعد القبض في الاستهلاك في الهلاله بالاولى أو فاداه لو فاعا اعتبر قيمته يوم الطلاق لا يوم القبض وأنه ليس  
 له أخذه منها بالعبط انصف قيمته بل ان كان بالمالاتيب بالقسمه ككيل وموزون وأخذ نصفه والا بغير مشترك  
 بعد القضاء أو الرضا المسأى من أنه لو كان مسلما لم يطل ملكه أو يتوقف عوده الى ملكه على القضاء أو الرضا  
 حتى ينفذ تصرفه فيه قبل ذلك لا تصرفه كذا أفاد السيد محمد أبو السعود وأفاذا أيضا لو أرا دأت أن تعبطه  
 نصف قيمته فالظاهر أنه يغير على القبول قلت وفيه نظر لانه قبل القضاء أو الرضا لا وجه لأجباره لانه ترك

لحديث البهي وغيره  
 لامهر أقل من عشرة  
 دراهم ورواية الاقل  
 تحمل على المجهول (فضة  
 وزن بسبعة) مثاقيل كما  
 في الزكاة (مضروبة كانت  
 أولام) ولود بنا وعرضا  
 قيمته عشرة وقت العقد  
 أما في ضمانها

[illegible]

بطلاق قبل الوطء فيرم  
القبض (وتحب)  
الغشرة (ان سماها  
أرد ونهاو) يجب  
(الاكتمنها ان سي)  
الاكتر ويتأكد  
عند وطء وأخلاق  
محبت من لزوج (أو  
موت أحدهما) أو  
تزوج ثانياً قبل العدة أو  
انزاله بكارها بنحو حجر  
يخالف انزالها بدفعة  
ففيه يجب النصف بطلاق  
فصل وطء والوطء من

(قوله فعلى الاجنبي ايضا) أى كأن على الزوج نصف المسمى كما مر عن العبر (قوله ان طلق) أى طلقها  
 زوجها (قوله نهر بحثا) راجع الى قوله والافكه ونكح حيث قال وفي جامع الفصولين تداقت جارية مع أخرى  
 فزالت نكاحها ورجع عليها مهر المثل اه وهو باطلا فقام مالو كانت المدفوعة متروحة فستفاد منه  
 وجوبه على الاجنبي كما قبلنا اذ لم يطلقها الزوج قبل الدخول فسد به انتهى كلام النهر وقبه أن عبارة  
 جامع الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا طلقها قبل الدخول أو لم  
 يطلقها كالاجنبي وحينئذ يعارض بحاجبهم نصف مهر المثل على الاجنبي فيما اذا طلقها الزوج قبل الدخول  
 اه ح وما في جامع الفصولين هو المذهب كورق الحاشية والبرازية وغيرهما وهو الوجه لما علمت من أن ازالة  
 النكاح من اجنبي غير الزوج وجب مهر المثل على المزيل سواء كانت بدفع أو سحر وذلك لا منافى وجوب  
 نصف المسمى على الزوج بطلان قبل الدخول لاختلاف السبب فان سبب انحباب المهر كمالا على الدافع الجنابة  
 وسبب انحباب النصف على الزوج الطلاق ولو كان ما وجب على الزوج منقضا للجنابة حتى أوجب النصف على  
 الجنابة لم أن لا يجب على الجنابة شي إذا طلقها الزوج بعد الخلوة الصحيحة لوجوب المهر كمالا على الزوج  
 هذا وفي المنع عن جواهر الفتاوى ولو اقتضى مجنون بكرة امرأته ما يصح فقد أشرك في البسوط والجامع الصغير  
 اذا اقتضاها كرها ما يصح أو غيرها أو لا مخصوصة حتى أفضاها فطيلة المهر ولكن مشايخنا يذكرون أن هذا  
 وقع سهوا فلا يجب إلا لألالة الموضوعه لقضاء الشهوة والوطء ومحب الارض في ماله اه قلت وهذا مشكل  
 فان الافتراض أن ازالة النكاح والافكا مطلقا على البول والتقاطو المشهور في الكتب المعتمدة والمتداولة أن  
 موجب الأول مهر المثل ولو تغيرت الأولة كما علمت مما قمنا به وموجب الثاني الدية كاملة ان لم تستسلم البول  
 والاغتسلها إلا ساجدة حائفة وهذا لو من اجنبي فلو من الزوج لم يجب في الأول ضمان كما مر وكذا في الثاني  
 عندهما خلافا لا يوجب حيث جعل الزوج فيه كجنبي وانعقد أن وجهان لتصر بهما بأن الواجب في  
 سلس البول الدية وزد الشرب لا في شرح الوجاهية بأن هذا في غير الزوج وأما في ذلك والله تعالى أعلم  
 (قوله ويجب نصفه) أى نصف المهر المثل المذكور وهو العشرة ان سماها ودونها أو ألا كثر منها ان سماها والمباشر  
 التسمية وقت العقد فخرج ما فرض أو زبد بعد العقد فله ان ينصف كالتمتع كجاساني وفي البدائع ولو شرط  
 مع المسمى بالسر عا لم يأن تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق امرأته الأخرى أو على أن لا يزوجها من  
 بعدهم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى وسقط الشرط لانه اذا لم يف به بحسب عام مهر المثل ومهر المثل  
 لا يثبت بالطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره فلم يبق الا المسمى فينصف وكذلك ان شرط مع المسمى شيئا سجد ولا  
 كان يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يف بالهدية بحسب مهر المثل ولا  
 مدخل للمهر المثل في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره هذا الشرط وكذا لو تزوجها على ألف وعلى ألفين  
 حتى وجب مهر المثل انتهى (قوله بطلاق) الباء للمصاحبة لا للتبعية لما مر من أن الواجب بالعقد أقاده  
 في الشرب لا ليله ولو قال بكل فرق من قبله لشم مثل رده ونزاعه وتقبله ومعاقبته لأمر أمره وبنها قبل  
 الخلوة فاستأنى عن النظم (قوله قبل وطء أو خلوة) هو معنى قول الأكثر قبل الدخول فان الدخول يشمل  
 الخلوة أيضا إلا ما دخول سكا كافي الصرع المجتبي وسيا فيمتأن القول لها والادعت الدخول وأنكره لأنها  
 تنكح سقوط النصف (قوله فلو كان نكحها الخ) تفرع على قوله ويجب نصفه الشامل للعشرة فيما لو سمي  
 مادونها كما مر من فافهم (قوله ودرهمان ونصف) لأنه لما سمي ما قيمته دون العشرة لم نجسه أخرى تكملة  
 العشرة ولما طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى ونصف التكملة (قوله وعاد النصف الى المثل الزوج) ج  
 أى ولو كان تبرع به عنه آخر وإذا كانت الفرق قبل الدخول من قبلها عاد إليه الكل قال في الصرع العشرة  
 لو تبرع بالمرحى الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرق من قبلها يعود نصف المهر في الأول والكل  
 في الثاني الى ملك الزوج بخلاف المتبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القاضى ان كان غير  
 أمره (قوله بمجرد الطلاق) أى الطلاق المجرد عن القضاء والرضا (قوله اذ لم يكن مسلما لها) وكذلكا

اجنبي فعلى الاجنبي أيضا  
 نصف مهر مثلها ان  
 طلقت قبل الدخول  
 والافكه نهر بحثا (و)  
 يجب (نصفه بطلاق  
 قبل وطء أو خلوة)  
 فلو كان نكحها على  
 ما قيمته خمسة كان لها  
 نصفه ودرهمان ونصف  
 (وعاد النصف الى المثل  
 الزوج بمجرد الطلاق اذا  
 لم يكن مسلما لها وان)  
 كان (مسلما) لها لم يبطل

كانت سالمة فله سقط نصف المسمى بالطلاق وبقي النصف كافي الدائع **(قوله بل توقف عوده)** أي عود النصف إلى ملكه لأن العقد وانفسخ بالطلاق فقد بقي القبض بالتسلط الحاصل بالعقد وأنه من أسباب الملك فلا يزول الملك إلا بالنسخ من القاضي لأنه فسخ لسبب الملك أو بتسليمه إليه بنقض القبض حقيقة بدائع **(قوله عبد المهر)** مفعول لعق والمراد نصفه وكذا كله بالاولى إذ لا حق له في النصف الآخر **(قوله بل بعد سلاقتها)** فيه الظرفان متعلقان بعق **(قوله ونحوه)** المراد به الرضا **هـ ح** **(قوله لعدم ملكه فيه)** أي قبل القضاء ونحوه حتى لو قضى القاضي بعد العتق بالنصف له لا يتخذ العتق لأنه عتق سبق ملكه كالقبض بشرائه فإذا أعتقه بالبيع ثم رد عليه لا يتخذ ذلك العتق الذي كان قبل الرد فتح **(قوله ونفذ تصرف المرأة)** من جهة المهر على قوله بل توقف **ط** وشمل التصرف العتق والبيع والهبة وقوله قبله أي قبل القضاء ونحوه **(قوله)** وعليها نصف قيمة الأصل **الـح** لأنه إذا نفذ تصرفها فقد تعذر علم إرد النصف بعد وجوبه فقتضى نصف قيمته لزوم يوم قبض بجرأى لأنه بالنقض دخل في ضمانها **(قوله لأن زيادة المهر)** تعليل لما استند من التقييد بالأصل وهو أن المهر لو زاد بعد القبض لأقتضى أن يادع لكن في المسئلة تفصيل لأن الزيادة في المهر إما متصلة متولدة من الأصل كسكن الحاربه وجالها أو أعمار النجر أو غير متولدة كسكن الثوب والبناء في الدار أو منفصلة متولدة كالولد والثر إذا أخذ أو غير متولدة كالنكس والقلة وكل ما أن يكون قبل القبض فينصف إلا الغير المتولدة بقسمها أو بعده فلا ينصف فالأقسام ثمانية كافي التهر وغيره والحاصل أن الزيادة لا تنصف بل تسلم لزوجها إذا حدثت بعد القبض مطلقاً وقوله إن كانت غير متولدة متصلة أو منفصلة فكان الأولى بالشارح أن يقول لأن الزيادة المتولدة قبل القبض تنصف دون غيرها ثم اعلم أن هذا كما إذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعده فإن كانت قبل القبض تنصف كالأصل وإن بعد القبض فإن كان بعد القضاء لزوج بالنصف فكذلك إذا أقال المهر في يدها كالقبض بعقد فله لأنه فسخ ملكها النصف بالطلاق كافي الدائع وبقي مسائل نقصان المهر وهي خمس وعشرون صورتها كورث في المهر والثر **(قوله قبل القبض)** مظهر في قوله تنصف والواقع في التهر وغيره جعله طرفاً للزيادة فأن المؤدى واحد **ط** قلت ونصحه جعل الطرف متعلقاً بمذوق حال من زيادة تمتع العاقدان **(قوله في الشغار)** بكسر الشين مصدر شاعر **هـ ح** **(قوله)** هو أن روجه **الـح** قال في التهر وهو أن يشاعر رجل أي روجه حرمته على أن روجه الآخر يخرج عنه ولا مهر إلا هذا كذا في المقرب أي على أن يكون بضع كل صدقاً عن الآخر وهذا التقيد لا يمتنع في معنى الشغار حتى لو لم يقل ذلك والمعناه قال زوجتك بتي على أن تزوجني بتلك فقبل أو على أن يكون بضع بتي صدقاً لبتك فلم يقبل الآخر بل روجه بنته ولي يجعلها صدقاً لم يكن شغاراً بل نكاحاً صحيحاً اتفاقاً وإن وجب مهر المثل في الكل لما أنه مسمى ما لا يصلح صدقاً وأصل الشغار أن يقول بكذا فتشاعر إذا خلعت عن السكان والمراد هنا خلوع المهر لانها بهذا الشرط كأنهما أخليا البضع عنه **نهر** **(قوله معاوضة العقد)** المراد بالعقد العقود عليه وهو البضع كافي المواشي السعدية أي على أن يكون كل بضع عوض الآخر مع القول من العاقد الآخر كاشير اللفظ المتاعلة فاحترز عما إذا لم يصح بكون كل بضع عوض البضع الآخر أو صرح به أحدهما وقال الآخر زوجتك بتي كالمهر **(قوله وهو منى عنه)** خلوع المهر **الـح** جواب عما أورده الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعاً من النبي عن نكاح الشغار والنهي بقضي فساد للمنى عنه والجواب أن متعلق النبي مسمى الشغار المأخوذ في مفهومه خلوع المهر وكون البضع صدقاً وبني قالون بتي هذا المعامهة وما صدق عليها شرعاً فلا ثبت النكاح كذلك بل نطه بقي نكاحاً حاسمياً فيه ما لا يصلح مهرًا فينقض موجب المهر المثل كالسبي فيه فجر أو خنزير فاهو متعلق النبي لم يتشبه وما أبتأنه لم يتعلق به بل اقتضت العجومات صحته وعماه في الفتح زاد أن يلقى أو هو أي التي يجوز على الكراهة **هـ** أي والكراهة لا ترجح الفساد وحاصله أنه مع إيجاب مهر المثل لم يبق شغاراً حقيقة وإن سلم فالنهي على معنى الكراهة فيكون الشرع واجب فيه أمرين أنكر أهله ومهر المثل فالولد مأخوذ من النبي والثاني من الأدلة العامة على

ملكه منه بل (توقف)

عوده إلى ملكه (على

القضاء والرضا) فلها

(لأننا قلنا) أي

الزوج (عبد المهر بعد

طلاقها قبله) أي قبل

القضاء ونحوه لعدم

ملكه قبله (ونفذ

تصرف المرأة) قبله

(في الكل لبقائه ملكها)

وعلى نصف قيمة الأصل

يوم القبض لأن زيادة

المهر المنفصلة تنصف

قبل القبض لا بعده

(ووجب مهر المثل في

الشغار) هو أن روجه

بنته على أن روجه

الآخر بنته أو أختها

معاوضة بالعقد

وهو منى عنه خلوع

عن المهر فالوجوب فيه

مهر المثل فلم يبق شغاراً

مطلب نكاح الشغار

أن ماسى فيملا يصلح مهر يستقدمو بها المهر المثل وهذا الثاني دليل على جمل النهى على الكراحتون  
 الفساد وهذا التفرق ما وقع ما ورد من أن جله على الكراهة يقتضى أن الشغار لا غرمينى عنه لا خائفا  
 فيه مهر المثل ووجه الدقيق أنه إذا جازل النهى على معنى الفساد فكونه غرمينى الآن أى بعدا يجب مهر المثل  
 مسلم وإن جازل على معنى الكراهة فالنهي باق فافهم **(قوله)** وفى خدمة زوج (ج) أى يجب مهر المثل عندهما  
 في جعله المهر خدمته ما هانسة وقال مجملها فاقية الخدمة فقبلت لخدمة لا لزوجهما على سكتي داره وأوركوب  
 دابته وأجل عليها وأعلى أن تزوج أرضه ونحو ذلك من منافع الأعيان مدعمة لمعونة صحت التسعة لأن هذه  
 المنافع مال أو أحق به التسعة ثم خرج البدائع واحتراز الخزعن العبد كإبائى في قوله ولها خدته ثم لو عبد أوزاد  
 قوله أو أمة لقول النهران الظاهر من كلامهم أنه لا فرق بينهما وبين الحرية بل التثاقى المطل به أقوى في الأمة  
 منه في الحرية **(قوله)** سنة) اتخذوا كملتهم صفة النسبية بتعيين المدة فالذا لم تصح في المستعنى بالجهالة الأولى ط  
**(قوله)** لأن فيه قلب الموضوع) لأن موضوع الزوجة أن تكون هي خادمة لا العكس فانه حرام لها منافع من  
 الأمانة والأذى لا كإبائى فقد سمي ما يصلح مهر الفسخ العقد وجب مهر المثل قال في التهر واختلقت الروايات  
 في رضى غنمها وزادها أرضها التردد في بعضها خادمة وعدمه فعلى رواية الأصل والجامع لا يجوز وهو الأصح  
 وروى ابن سباعة أنه يجوز ألا يرى أن الان لو سائر أمه للخدمة لا يجوز ولو سائر أمه للرى والزراعة يصح كذا  
 في الدراية وهذا شاهد قوي من هنا قال المصنف كفيه بعدد كرواية الأصل الصواب أن يسلم لها أجماعا  
 اه **(قوله)** كذا قالوا) الأولى اسقاطه لأن عداوتهم في مثل هذه العبارة تضعف المقول والترى عنه وهو غير  
 مراد هنا تأمل **(قوله)** وبمقدار الخ) العتص صاحب التهر قال الرضى والظاهر أن ولها بضعة لها لخدمة فدية  
 الخدمة بخلاف سيد الهام السحق لمهر أمته والظاهر هنا الاتفاق على صحة التزوج بخلاف خدمتها اه  
 قلت لكن في الجرح عن الظهيرة ولو تزوجها على أن يسلم لها الب الفدرهم لها مهر المثل وهبه له أو ألقاها وهب  
 كان له أن يرجع في هبته اه وبمقتضا وجوب مهر المثل في خدمة ولها وعدم لزوم الخدمة وكذا في مثل  
 قصة شعب عليه السلام ولو فعل الزوج ما سمي ينبغي أن يحبه أم المثل على ولها كما قالوا فباله قاله اعمل  
 ممي في كرى لا تزوج أبا بقى فهل ولم زوجه أم المثل تأمل **(قوله)** كقصة شعب) فانه زوج موسمى عليها  
 السلام بنتمنى على أن يرى في غنمه ثمانى سنين وقصدته الله تعالى علنا بالانكار فكان شرعنا وقد استدل بهذه  
 القصة على ترجيح ما مر من رواية الجواز في رضى غنمها ورد في القصة بأنه انما يلزم لو كانت الضمة ملك البنودون  
 شعيب وهو مستفاد وينفع في الصرو ومفاد صحة الاستدلال بهما على الجواز في رضى غنم الأب **(قوله)** على خدمة  
 عبده) أى عبد الزوج أى خدمة عبده اياها فالصدم مرصاف لغاها وكذا ما بعده **(قوله)** وأجر آخر رضاه) في  
 الغاية عن المخطوط ولو تزوجها على خدمة سائر آخر فالصحيح محتمل ورجع على الزوج بغيره خدمته اه قال في الفتح  
 وهذا يشير الى أنه لا يخدمها فاما لانه اجبى لا يؤمن الاتكشاف عليه مع مخالطته للخدمة وأما أن يكون مراد  
 إذا كان يغير أم ذلك الحرم قال بعد كلامه ويجب أن يتفرقا فإن لم يكن بامرهم ولم يجوز وجب قيمة الخدمة وإن  
 بامرهم فإن كانت خدمة معينة تستدعى مخالطة لا يؤمن معها الاتكشاف والفطنة وجب أن تغنم وتعطى هي فيها  
 ولا تستدعى ذلك وجب تسليمها وإن كانت غرمه من قبل تزوجها على منافع ذلك الحرم حتى تصير أحق به الأله  
 أجبر وحدها من صرفته في الأول فكالأول أو في الثاني فكالثاني اه أى بان صرفته واستخدمته في النوع  
 الأول وهو ما يستدعى المخالطة فكالأول من المنع وإعطاء قيمة الخدمة وإن استخدمته بما يستدعى ذلك فأكبر  
 كالثاني من وجوب تسليم خدمته **(قوله)** وفى تعليم القرآن) أى يجب مهر المثل فيما لو تزوجها على أن يعلمها  
 القرآن أو ينحوم من الطاعات لأن السبي ليس عال دائما أى لعدم صحة الاستجار عليها عند أتمتة الثلاثة **(قوله)**  
 واهوزجك (عامعا) أى الوارد في حديث سعد الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو حائضا  
 من حديث فائس بن قبيش قال فقال عليه الصلاة والسلام هل علمك شئ من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة  
 كذا وسورماها فقال عليه الصلاة والسلام فقدمك ككها عامعا معك من القرآن وروى أنك كتبها

(و) في خدمة نوح  
(ح) سنة (الامهار)  
قرة وأمة لان فيه  
قاب الموضوع كذا  
قالوا وفادحة صرحها  
على أن يحمد سبها  
أولها قصص شبيب  
مع موسى كصته على  
خدمة عبده وأمة أو  
عبد القير رضامولا  
أو آخر رضاب (و) في  
(تعلم القرآن) النص  
بالا ابتغاء المال وباء  
نوحك عامل حسن

٣ قوة وحد كذا بالاصل  
لمقابل على خط المؤلف  
والذي في حاشية العلامة  
الطحاوي وحينئذ وهو  
التظاهر فلما جمع اه

٤ قوله سعد الساعدي  
في صحيح البخاري عن  
سهل بن سعد الساعدي  
نسقط هنا لفظ سهل  
ابن اه

**وزوجتکھا**

وزوجتها ح عن الزيلعي **(قوله)** السببية أو التعليل أي بسبب أو لاجل أن لمن أهل القرآن فليست  
 السامعة لموضع **(قوله)** لكن في التهر أصله لصاحب الصرح قال وسأني أن شاء الله تعالى في كتاب  
 الأحبار أن الفتوى على جواز الاستمرار لتعليم القرآن وألفقه فبني أن يصح تسميته مهر الان ما إذا أخذ  
 الآخر في مقابلته من النافع جاز تسميته صداقا كما قدمنا قلنا عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدر هنا أنه لما  
 جاز الشافعي أخذ الاجرة على تعليم القرآن صحح تسميته مهر أفكنا نقول يلزم على المتيقن صحة تسميته صداقا  
 ولأمرين تعرض له والله الموفق للصواب اه واعترضه المقدسي بأنه لا ضرورة تلبي إلى صحة تسميته بل تسمية  
 غيره تنفي بخلاف الحاجة إلى تعليم القرآن فانها تحقق التكامل عن الخبرات في هذا الزمان اه وفيه ان  
 المتأخرين أقروا بجواز الاستمرار على التعليم للضرورة كما صرحوا به ولهذا لم يجز على ما لا ضرورة وقته  
 كالتلاوة ونحوها ثم الضرورة تنهاه على الأصل جواز الاستمرار ولا يلزم وجوده على كل فرد من أفراد  
 وحيث ما زل على التعليم للضرورة صحت تسميته مهر الان منفعة تقابل بالمال كسكنى الدار ولا يشترط أحد  
 وجود الضرورة في المسمى اذ يلزم أن يقال مثله في تسمية السكنى مثلا ان تسمية غيرها تنفي عنها مع ان الزوجة  
 قد تكون محتاجة إلى التعليم دون السكنى والمال واعترض أيضا في الشرع لانه لا يصح تسمية التعليم لانه  
 خدمة لها وليست من مشرك مصلحتها أي بخلاف رعي غنمها وزراعة أرضها فانه وان كان خدمة لها لكنه  
 من المصالح المشتركة بينهما وأجاب بطله الشيخ عبدالحى بان الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدمة لها  
 فليس كل خدمة لا يجوزوا غايتها وكانت لخدمة فتر ذيل قال طوه وحسن لان مع القرآن لا بعد خادما لتعليم  
 شرعوا لعرفاه اه قلت ويؤيده انهم لم يجعلوا استمرار الان بالمعنى القيم والزراعة خدمة ولو كان رعي القتم  
 خدمة أو رذيلة لم يفعله نبينا موسى عليهما الصلاة والسلام بل هو حرفة كباقي الحرف الغير المسترفة بقصد  
 به الا ككتاب فكذلك التعليم لا يسمى خدمة بالولى **(تنبيه)** قال في التهر والظاهر أنه يلزم تعليم القرآن  
 الانا فانما تقر به على ارادة البعض والمختلصين من مفهومه كالايجب اهاى فلا يلزم تعليمه على وجه الحفاظ  
 عن ظهر قلبها **(قوله)** ولها خدمته لان الخدمة اذا كانت بالنزول لمصلحة كانه بخدمة المولى حقيقة بحر  
 فليس فيه قلب الموضوع اه ح ولان استخدام زوجته بالان ليس بحرام لانه عرضة للاستخدام والابتذال  
 لكونه مملوكا كالمهر بالان بدائع **(قوله)** ما دوناني ذك أي في التزوج على خدمته فلو بان ان مولاه يصح العقد  
**(قوله)** أما الحر أي الزوج الحر **(قوله)** نفقته لها مهرام أي اذا خدمها فليما يخصها على الظاهر ولو من غير  
 استخدام يدل على ذلك عطف الاستخدام عليه ط **(قوله)** وكذا استخدامهما صرح به في البدائع ايضا وقال

ولهذا لا يجوز لان من يستاجر أياه للخدمة قال في الضرورة حاصله له يحرم عليها الاستخدام بحر عليه الخدمة  
**(قوله)** فيما لا يرسم مهرام أي لم رسمه تسمية صحيحة أو سكت عنه ثم فدخل فيه ما لوسى غير مال كشمس ونحوه  
 أو مجهول الجنس كدابة ونوب قال في البحر ومن صور ذلك ما اذا تزوجها على ألف على أن تزدها ألفا أو تزوجها  
 على عيها أو قال وزوجت نفسي بخمسين دينار أو أبرأتك من قبل أو تزوجها على حكمها أو حكمه أو حكم  
 رجل أو آخر أو على ما في بطن جاريته أو غنما أو على أن يهب لابنها ألف درهم أو على تأخير الدين عنها سنة  
 والتأخير بالمثل أو على أبراه فلان من الدين أو على عتق أخيه أو طلاق ضرتها وليس من مهر أو تزوجها على  
 عبد القبول لوجوب قبته اذ لم يحرم ما كنه أو على حجة لوجوب قبته حقه وسط لامهر المثل والوسط ركوب الرحلة  
 أو على عتق أخيه انما الشرب المثل لها في الاخ اقتضاء أو تزوجته على مهر أمها وهو لا يملك لانه حائز بختاره  
 وله الخبر اذا علم اه لمخصا باختصار **(قوله)** أو في ما تزوجها على أن لا مهر لها **(قوله)** ان وطى الزوج  
 أي ولو حكمهم أي ما لا يخلو الصحة فانها كلوط على ما كذا للمهر كساق **(قوله)** أو مات عنها قال في البحر لو قال  
 أمات أحدكم كان أولى لان موتهما كونه كافى للتيين اه واعلم انه اذا ما تاجعما فعنده لا يشفى شئ وعندهما  
 بقضى بغير المثل قال السرخسي هذا اذا تقدم العبد بحيث يتعدى على القاضي الوقوف على مهر المثل أما اذا لم  
 يتقدم بقضى بغير المثل عنده أيضا جوى عن البرجندى أي بالعود **(تنبيه)** استفتى الشيخ صالح ابن المعنف

القرآن السببية أو  
 لتعليل لكن في التهر  
 ينبغي أن يصح على قول  
 للمتأخرين (ولها خدمته  
 لو) كان الزوج (عبد)  
 ما دون ذلك أما الحر  
 نفقته لها مهرام لانه  
 من الاهلية والاذلال  
 وكذا استخدام مهر  
 عن البدائع (وكذا)  
 مهر المثل  
 (فما لا يرسم مهرام  
 أو نسي ان وطى)

الزوج

من الخير الرمي بحال وطلبت المرأة مهر مثلها قبل الوطء والموت حل لها ذلك أم لا فأجاب بما في الزيلعي من أن مهر المثل يجب العقد ولهذا كان لها أن تطالب به قبل الدخول فتأكد ويتقرر بعين أحدهما وبالدخول على ما مر في المهر المتسفي في العقد اه وبه صرح الكمال وابن مفلح وغيرهما وقد بسطت في الخبرية فراجعها **(قوله)** إذا لم يراضيا أي بعد العقد **(قوله)** والام بان ترأضيا على شيء فهو الواجب بالوطء والموت أم لا وطلعهما قبل الدخول فثبت المتعة كما يأتي في قوله وما فرض بعد العقد أزيد لا ينصف **(قوله)** أو سمي خيرا أو خيرا أي سمي المسلم لان الكلام فيه أما غير المسلم فساق في بابه وكذا المسلمة والدم الاول لانه ليس بحال أصلا وشمل ما لو كانت الزوجة ذمية لانه لا يمكن إيجاب الخمر على المسلم لانهم ليست بحال في حقه وخرج ما لو سمي عشرة دراهم وطل خمر فلها المتسفي ولا يتكفل مهر المثل بغير ملصق **(قوله)** وهذا الخلل وهو خراج أي يجب مهر المثل إذا سمي حلالا وأشار إلى حرام عندي خنيفة قولا بالعكس كهذا الخلل فأنها عود له العقد المشار إليه في الأصح وأشار إلى وجوب مهر المثل الاول ولو كان حرامين ولو كان حلالين وقد اختلفا جاسا كما إذا قال على هذا الدين من الخلل فأنها وزيت وعلى هذا العقد فأنها حارية كان له مثل الدين خلا وعبد بقبعة الجارية كافي الصغيرة إلا أن الذي في الخنيفة أن لها مثل ذلك المتسفي ومقتضاه وجوب عبد وسطا وقبته ولا يتقرر أي قبعة الجارية بغيره ملصقا قال في الضر نصار الحاصل أن القسمة واعدة لهما ما أن يكونا حرامين أو حلالين أو يختلف في يجب مهر المثل فيما إذا كانا حرامين أو أالمسار له حراما ونصح التسمة في الباقين قال وأشار المصنف بوجوب مهر المثل عناني أن المشار إليه لو كان حراما فساق في ملكه الزوج لا يلزمه تسليمه وفي الأسرار أنه متفق عليه وكذا الخبر لو تخلف ما يجب تسليمها **(قوله)** أو دابة أو ثوب لا يان الشاب أحتاس كالحصان والدابة فليس البعض أولى من البعض بالأداة فصارت الجهة تاحشة بغير ثم ذكر تعريف الجنس عند الفقهاء وساق في الكلام عليه عند قول المصنف ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسط أو قبته **(قوله)** ويجب متعة لقوضه بكسر الواو من قوضت أمرها ولو لها وزوجها بلا مهر وهو بفتح هاء من فوضها ولو لها الزوج بلا مهر وعلم أن الطلاق الذي يجب فيه المتعة يكون قبل الدخول في نكاح لا تسمة فيمسوا فرض بعده أو لا وكانت التسمة فيه ذمسة كافي البدائع قال في الضر وانما يجب فيما نصح فيه التسمة من كل وجه فلو يجب من وجه دون وجه لا يجب المتعة وإن وجب مهر المثل بالدخول كما إذا تزوجها على ألف درهم وكرامتها أو على ألف وإن هدى لها هدية فأنها طلقة قبل الدخول كان لها نصف الألف لا المتعة مع أنه لو دخل بها وجب مهر المثل لا ينقص عن الألف كافي غاية البيان لان المتسفي لم يقسم من كل وجه لانه على تقدير كرامتها والاهداء يجب الألف لا مهر المثل اه وقد مناع البدائع في تعليل ذلك أنه لا مدخل لمهر المثل في الطلاق قبل الدخول **(قوله)** طلقت قبل الوطء أي والحلوة بغيره قد مر أنها وطء حكوا المراد بالطلاق فرقة جاءت من قبل الزوج ولم يشارك صاحب المهر في سبب طلاقا كانت أو فسحا كالطلاق والفرقة لا بالاموال المعان والجب والعنة والردة وأبائه الاسلام وتقبله ابتناء أو أمها يشهوه فوطءات من قبلها كردتها وأبائه الاسلام وتقبلها أنه يشهوه والرضاع وخيار البوغي والعنت وعدم الكفاءة قال لا متعة لهما لا وجوبا ولا استحبابا كافي الفتح كما لا يجب نصف المتسفي لو كان وخبر ما لو اشترى هو أو كسبه منكوبة من المولى فان مال المهر يشارك الزوج في السبب وهو الملك فلذا لا يجب المتعة ولا نصف المتسفي بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشتراها الزوج من غيرها وأوجه كافي التبيين بغير **(قوله)** وهي درع الخ الدرع بكسر الميم لانه يتلصق بالمرأة فوق القميص كافي المغرب ولم يذكر في الخبرية وأغادر القميص وهو الظاهر بغير وأقول درع المرأة قصها والجمع أدرع وعليه جرى العتي وعزاني النباية لان الأتية فكونه في الصغيرة لم يذكر معنى على تفسير المغرب وانما لم ينعق المرأة أمسها والمخفة بكسر الميم ما تنصفه المرأة من قرتها إلى قدمها قال في الاسلام هذا في دراهم ما في دار نافر ادعى الأزار ومكعب كذا في الدرر ولا يخفى اغناء المخفة عن الأزار اه في هذا التفسير أن الأول لا يتعارف تغارها كافي مكة للشربة ولودع قبته أجبر على القول كافي البدائع ثم هو ذا كمن الأبواب الثلاثة أدنى المتعة شرب ثلاثة عن الكمال وفي البدائع وأدنى ما تنكس به المرأة ونسبة عند الخرج

(أومات عنها التالم)  
يرأضيا على شيء  
يصلح مهر (والأفذل)  
الشيء (هو الواجب أو  
سمى خيرا أو خيرا أو  
هذا الخلل وهو خيرا  
هذا العبد وهو)  
لتعذر التسليم (أو دابة)  
أو ثوبا أو دارا (لم  
يبين جنبها) لفتش  
الجهة (و) يجب  
(متعة لقوضه) وهي  
من زوجت بلا مهر  
(طلعت قبل الوطء  
وهي درع وخلا ومخفة

مطلب في أحكام المتعة



ثلاثة أبواب اه قلت واعتصم هذا مع ما مر عن نفي الاسلام من أن هذا في ديارهم الخ أن يعتبر عرف كل بلدة  
 لاهلها فبما تكتسبه به المرأة عند الخروج تأمل ثم رأيت بعض الحنفية قال وفي البرحندي قال وهذا في ديارهم  
 أما في ديارنا فنحن في أوجب أكثر من ذلك لأن النساة في ديارنا ليس أكثر من ثلاثة أبواب فبما دعي ذلك الزوار  
 ومكعب اه وفي القاموس المكعب الموشى من البرود والأواب اه أي النقوش (قوله لا تدعى نصف الخ) في  
 النقص عن الأصل والبسوط المتعة لا تدعى نصف مهر المثل لاهلها خلقه فان كانا سواء فالواجب المتعة لاهلها  
 لقدر نصف المكعب المزبون وان كان النصف أقل منها فالواجب الاصل الآن نقص عن خمسة فمكعب لاهلها خمسة  
 اه وقول الشارح وأول الزوج غناوا ونالوا فغير الزبط في وجهه بل الظاهر أنه مبني على القول باعتبار حال  
 الزوج في المتعة وهو خلاف ما بعده فلتأمل (قوله وتعتبر المتعة بمجالها) أي فان كانا غنيين فلها الأعلى من  
 الثواب أو فقيرين فالأدنى أو مختلفين فالوسط وما ذكره قول الخصاص في الشق أنه الاشبه بالفقرة والكرخي اعتبر  
 حالها واختاره القدوري والامام السرخسي اعتبر حاله وصحبه في الهداية قال في البرحندي اختلف الترجيح  
 والارحون في قول الخصاص لأن الأول أولى بحصه وقال وعليه الفتوى لا أقول اه في النقص وظاهر كلامهم أن ملاحظة  
 الامر من أي أهما لا ادعى نصف مهر المثل والنقص عن خمسة دراهم معتبر على جميع الأقوال كما هو صريح  
 الأصل والبسوط ما ذكر في الفقه إذا تناكر كون المتعة وسطا لزيادة الجود ولا بغاية الرضا واعتراضه في الفقه ما به  
 لاوافق ما بين التلاثة وأجاب في البحر بأنه موافق لكل فعلى القول باعتبار حاله الوفر عليها كبراس وسط ولو  
 متوسطة فقر وسط ولو رتبة فقر بارس وسط وكذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر حالها  
 لوفقرين فلها كبراس وسط أو غنيين فأر بس وسط أو مختلفين فقر وسط اه وفي الزهران حل ما في الفخيرة  
 على هذا يمكن واعتراض الفقه عليه واندر من حيث الإطلاق فانه غني بانه يحسن القزباد (قوله أي  
 المفوضة) تفسير لغوي المحرور في سواها وانما أخرجها لأن متعتها واجبة كاعتل (قوله الامن سى لها مهر  
 الخ) هذا على ما في بعض نسخ القدوري وشي عليه صاحب الدرر لكن مبني في الذكر والمثني على أنها  
 تسحب لها مائة في البسوط وأما حط وهور وإيالات وأما صاحب التيسير والكشاف واختلفت كافي  
 انصرفت وصرح به ايضا في البدائع وعزى في المراجع الخ إذا انفقهها وجامع الاسماء يوعى هذا قال في شرح  
 للفتاوى المشهور وقال الخليل الرمي أن ما في بعض نسخ القدوري لا يصلح ما في البسوط ما حفظت فكيف مع  
 ما ذكر في هذه الكتب وعليه فكان ينبغي أن تصنف اسما ما هنا الاستثناء في البحر وقدمنا أن الفقرة إذا كانت  
 من قبلها قبل النحول لا تسحب لها المتعة أيضا لانها الحامية (قوله بل للوطاة الخ) أي بل تسحب لها قال في  
 البدائع وكل فرق جاءت من قبل الزوج بعد النحول تسحب فيها المتعة إلا أن يرتد أو بآي الاسلام لأن  
 الاستسباب طلب الفضلة والكافر ليس من أهلها (قوله فالمطلقات أربع) أي المطلقة قبل الوطء أو بعده سى  
 لها أو لا المطلقة قبله أن لم يمس لها فمتها واجبة وان حصى فقير واجبة ولا متسبية أيضا على ما هنا المطلقة بعده  
 متسبية متسبية سى لها أو لا (قوله أو يفرض قاض مهر المثل) يتسبب مهر مقول فرض قال في البدائع لو  
 تزوجها على أن لا مهر لها وحسب مهر المثل بنفس العقد عندنا دليل أنها لو طلت الفرض من الزوج يجب عليه  
 الفرض حتى لو امتنع بحرمه القاضي عليه ولو لم يفعل نال منه في الفرض وهذا دليل الوجوب قبل الفرض  
 (قوله فانها تزني) أحاديثان طويت وأما هنا وهذا التفرع مستفاد من مفهوم قوله لا يسف أي الطلاق  
 قبل النحول فيفرض له وتأكده حاله دخول ومنه الموت (قوله بشرط قبول الخ) فإذا أنها متحصنة ولو لا شهود  
 أو بعدة المهر أو الأبرامته وهي من جنس المهر أو من غير حصة مبرور وموأة كانت من الزوج أو ولي فقد صرحوا  
 بن الألب والجلوز في إجماعه ثم زاد في المهر صرح نهرو في أنتم الوسائل ولا بشرط لقبها لفظ الزيادة بل تصح بلقبها  
 وقوله واجبت كذلك أن قلت وان لم يكن بلقبه ذلك في مهره كذا يتجدد كذا كاح وان لم يكن بلقبه الزيادة  
 على خلاف غيره وكذا الوافق وجه مهره وكتبه قد وهبته فله يصح أن قبلت في مجلس الاقرار وان لم يكن  
 بلقبه الزيادة (قوله ومعرفة قدرها) أي الزيادة فلو قال زيدت في مهره لم يعين لم تصح الزيادة لجهالة كافي

لا تدعى نصفه) أي  
 نصف مهر المثل لو  
 الزوج غنيا (ولا تنقص  
 عن خمسة دراهم) لو  
 فقيرا (وتعتبر) المتعة  
 بمجالها) كالنقص به  
 يبقى (وتسحب المتعة  
 لمن سواها) أي المفوضة  
 (الامن سى لها مهر  
 وطلقت قبل وطء)  
 فلا تسحب لها بل  
 للوطاة سى لها  
 مهر أو لا المطلقاته  
 أربع (ويفرض)  
 بتراضيها أو يفرض  
 قاض مهر المثل (بعد  
 العقد) الخالي عن المهر  
 (أو زين) على ماضي  
 فانها تزني بشرط قبولها  
 في المجلس أو قول ولي  
 الصغيرة ومعرفة قدرها

الواقعات بحر (قوله وبقاء الزوجة الخ) الذي في الصبر ان الزيادة بعد موتها بصحة اذا قبلت الورثة عند أي حصة خلافا لهما كافي التبيين من البيوع اه وعزاه في أنفع الوسائل الى القدوري ثم قال لم يذكر الزيادة بعد الطلاق البتة وانقضاء العلق في الرجعي والظاهر أنه يجوز عند الأول لأنه بالوطئ انقطع النكاح وفان حمل الحمل وبعد الطلاق الحمل باق وقد ثبت له انك عند في الموت في الطلاق أولى وما ذكره في الصبر المحط من رواية يشرع أي يوسف من أن الزيادة بعد الفرقة ما لم يحمل على أنه قول أي يوسف وحده لأنه مخالف باب حنفية في الزيادة بعد الموت فكذلك قد مضى على أصله ولم ينقل عن الامام في الزيادة بعد البتة متى فصل الحجاب فعلى ما نقل عنه في الزيادة بعد الموت اه وتعه في الصبر قال في التهر والظاهر عدم الجواز بعد الموت والبتة قوله اه وشهد تصديق المحط بحال قيام النكاح اذ نقلوا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد هلاك المبيع لا تصح وفي رواية التوادع ومن ثم جزم في المهر اج وغيره ما شرطها بقاء الزوج حتى لو زادها بعد موتها لم تصح والاتفاق باصل العقد وان كان يقع مستندا لأنه لا بد أن يثبت أولاً في الحال ثم يستند شؤته مستنداً لا تنقذه المحل فتعذر استناده وما ذكره القدوري موافق لرواية التوادع قال ط والذى يظهر أن ما في المحط والمهر اج مخير على قوله ما فلا شاق في ما في التبيين وكون ظاهر الرواية بعدم صحة الزيادة بعد هلاك المبيع لا يقتضي أن يكون ظاهر الرواية ههنا الفرق بين الفصلين فام عند المجهدة في النكاح امرأته تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين وهذه الزيادة من مزايا الفضل يؤيد مفسر وعية المتعة بخلاف البيع اه (قوله وفي الكافي الخ) حاصل عبارة الكافي ترجمها في السرب بالف في العلامة للفقين ظاهر المنصوص في الأصل أنه لا يزمع عند الالتفات ويكون زباد في المهر وعند أي يوسف المهر هو الأول لأن العقد الثاني في الوقوف لوقا فيه وعند الامام أن الثاني وان لم يلقا بقوله ما فيه من الزيادة كمن قال لعبد الاكبر سنا منه هذا البني للمعا عند هاتين بقى العبد وعنده وان لم يلقا حكم النسب يعتبر في حق العتق كذا في المبسوط اه في الشئ أن هذا اذا لم يشهد على أن الثاني هزل والافلا خلاف في اعتبار الأول فالو ادعى الهزل لم يقبل بلائيه ثم ذكر أن بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط بناء على أن المقصود تغيير الأول الى الثاني وبعضهم أوجب كلا المهرين لأن الأول ثبت بثبوت الامره والثاني زيادة عليه فخص كماله ثم ذكر أن فاضلان أفتى بأنه لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم وقع بينهما طلاقاً للجهور الزوم يحمل كلامه على أنه لا يزمع عند الله تعالى في نفس الامر لا يقصد الزيادة وإن لم في حكم الحاكم لأنه يؤاخذ به بظاهر لفظه الا أن يشهد على الهزل وأطال الكلام فراجعه أقول في ما اذا جدد على المهر الأول ومقتضى ما مر من القول باعتبار تغيير الأول الى الثاني أنه لا يجب الثاني شيء هذا لا يلا زيادة فيه وعلى القول الثاني يجب المهران (تنبيه) في القنية جدد لللال نكاحا بغير يازمان جدد له لاجل الزيادة لا احتسابا اه أي لو جدد له لاجل الاحتياط لا لزومه الزيادة لانزاع كافي بالبراز وهو ينبغي أن يحمل على ما اذا صدقته الزوجة وأشهد وأفلا يصدق في ارادته الاحتياط كما مر من الجمهور أو يحمل على ما عند الله تعالى ونساق تمام الكلام على مسئلة مهر السرب والعلانية في آخر هذا الباب (قوله ويحمل على الزيادة) لوجوب تصحيح التصرف بما أمكن واشترط القول لان الزيادة في المهر لا تصح الا به فخرج عن التخصيص (قوله وفي السرية) استدراك على ما في الحاشية وأقر في التهر لكن ارتضى في التخصيص ما في الحاشية وهو الاوجه لانه ثبت حواز الزيادة في المهر يحمل كلامه على ما بقرينة الهمية الدالة على ارادة الزيادة على ما كان عليه لقصده التعويض عنه فلا يصدق في أنه لم يرد الزيادة تأمل (قوله لا ينصف) أي بالطلاق قبل الدخول بحر وهذا خبره وقوله وما فرض الخ (قوله بالمفروض) متعلق باختصاص وقوله في العقد متعلق بالمفروض وقوله بالنص أي قوله تعالى ينصف ما فرضه متعلق باختصاص أي وما فرض بعد العقد أو بعد ما من مفروض في العقد (قوله بل ينصف المتعة في الأول) أي فيما لو فرض بعد العقد لان هذا المفروض تغييره لواجب العقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف فكذلك ما ذكره من زلة مهر وعند أي يوسف لها نصف ما فرضه والأول أصح كافي شرح الملتقى (قوله ونصف الاصل في الثاني) أي فيما لو زاد بعد العقد (قوله وصح حطها) الخط الاحتياط كافي القرب وقد ضبطها الا نخط

وبقاء الزوجة على  
الظاهر مهر وفي الكافي  
حدد النكاح بزيادة  
ألف لزمه ألفان على  
الظاهر وفي الحاشية  
ولو وهبته مهرها ثم أقر  
بكذا من المهر وقيل  
صحو ويحمل على الزيادة  
وفي البرازية الا شبه أنه  
لا يصح بلا قصد الزيادة  
(لا ينصف) لا اختصاص  
التنصيف بالمفروض  
في العقد بالنص بل  
تجب المتعة في الأول  
ونصف الاصل في  
الثاني (وصح حطها)

أبداً غير محتمل ولو كبره توقف على إجازتها ولا بد من رضاها في هذه الخلاصة فلو ضارب حتى  
 وهبته ثم لم يصح وقد راعى الضرب اهـ ولواختلاف القول لم يدرى الأكره ولو رهاقته الطبع أولى  
 قسمة وأن لا تكون مريضة مرض الموت ولواختلاف مع ورثتها القول بالزوج اهـ كان في الصحة لانه يتكرر  
 المهر خلاصة ولو وهبته في مرضها فقلت قلها فلا دعوى لها بل لو رثتها بعد موتها وتمام الفروع في الصر (قوله)  
 لكاه أو بعضه فيصدق البدائع اهـ إذا كان المهر دنياً أي دراهم أو دناءة بل إن الخط في الاعيان لا يصح بغير  
 وسعى عدم جعته ان لها أن تأخذ منه مادام قائماً ولو هب في بيمسقط المهر عنه لما في البرائة بأثر ذلك عن هذا  
 العبد في العبد وبعته اهـ نهر (قوله ويرد بالرد) أي كهيئة الذين يمن عليه الذين ذكروه في أنفع  
 الوسائل بحثاً وقال له أنه واستدل في الصر على مذهبنا القسمة قالت زوجها أرائك ولم يقل قلت  
 أو كان قاتلاً فقالت أرائك زوجي يرا الأنازله اهـ قال في التهر ولا يخفى أن الذي انما هو رد الخط  
 وكاه نظر إلى أن الخط أبرامعى (قوله كرض لاحدهما منع الوطه) أي أو يلحقه ضرر قال الزيني  
 وقيل هذا التفصيل في مرضها وأما مرضه فانه مطلقاً لانه يعرض عن تكسر وقتور عاتقه هو الصحيح  
 اهـ ومنه في الفرح والبر والهر قلت ان كان التكسر والقصور منه مانعاً من الوطه أو مضراً له كان مثل  
 المراقب اشتراط المنع أو الضرر والأفوه كاصح فوجه كون مرضه مانعاً من صحة الخلوة الآن يقال  
 المراد ان مرضه في العادة يكون مانعاً من وطه فلا فائدة في ذكر التفصيل فيه بخلاف مرضه فاقبل  
 (قوله وجهه في الاسرار من الحسى) قلت وجهه في الصر انما يتحقق الخلوة حيث ذكر أن لاقامة الخلوة  
 مقام الوطه شرطاً أو بعد خلوة الحقيقة وعدم المانع الحسى أو الطبي أو الشرعى فالاول للاحتراز عما  
 إذا كان هناك ثالث فليس بمشروط وعن مكان لا يصح للخلوة كالمسجد والطريق والعمارة الجامع الخ ذكر عن  
 الاسرار ان هذين من المانع الحسى وعليه فالمانع الحسى ما يمنع من أصلها أو ما يمنع من جعته بعد تحققها  
 كالرض فافهم (قوله فليس الطبي مثال مستقل) فافهم مثلاً الطبي بوجود ثالث وبالحيض أو بالنفاس  
 مع أن الاول منى شرعاً ولا يفرط الطبع عنه فهو مانع حسى طبي شرعى والثاني طبي شرعى منى شرعى  
 الشرعى أن يار به أحد هاتين بناء على أنه يتبع من وطه الزوجة بمحض الطبع علم أنه لا بأس به شرعاً  
 فهو مانع طبي لا شرعى لكنه حسى أيضاً فافهم (قوله كاحرام الفرض أو تفصيل) بل لا وعرضه قبل وقوف  
 عرفه أو بعده قبل طواف أو طلق في أحرام التفل فم إذا كان بانه أو بغيره وقد تصواعل أنه أنه أنه يحللها  
 إذا كان بغيره طواف قلت فالتأثير أن التحريم الأخير غير مراد لأن العلة المحرمة وهي مقبولة (قوله ومن  
 الحسى الخ) لما كان ظاهر العطف يقتضى أن الرق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع أنها  
 من الحسى قد مر الشارح ط (قوله بالسكون) نقل الخبر المولى عن شرح الروض القاضى ذكر بأن القرن  
 بفتح رائه أو جهم من أسكنها (قوله عظم) في الصرع عن الغرب القرن في الفرج مانع يمنع من سوط الذكركه  
 ما غنيت غلظة أوله أو عظم وأما زنتها هناك اهـ ومقتضى ما رادف القرن والرق (قوله وعقل) بالعين  
 المهملة والقاء وقوله غنيتا العين الجمجمة أي في خارج الفرج ففي القاموس ما انتهى يخرج من قبل المراتب  
 بالذرة الحلال (قوله ولو زوج) الماصحة أي ولو كان الصغر صاحب الزوج يعنى لا فرق بين أن يكون  
 أزواجاً أو أزوجة أو كل منهما صغيراً اهـ ح قال في البحر وفي خلوة الصغير لا يقدر على الجماع ولا أن يزوج  
 فاضطرب بعدم تقدم فكان هو المعتبر في اقتدى بالغيرة بالمرأه اهـ وجب الغنيتا وتعلقه وإن كانت غنيتا  
 لأن نصبر معهم فوجوب الخلوة الفلسفة تشمل خلوة الحسى كذلك في الصرع من باب الفتنة (قوله لا يطلق معها الجماع)  
 وقد رتب إلى الطاعة بالزوج وقيل بالتسعة والاولى عدم التقدير كقصدناه ووالف الزوج بتطيقه وأراد الخلوة  
 وأنكر الاب فالقاضي يزوجها التسليم يعتبر السن كذلك في الخلاصة بجر (قوله وبلا وجود ثالث) قدر قوله بلا  
 ليكون عطفاً على قوله بلا مانع حسى بناء على أنه طبي فقط لكن عطفاً به قال ط ولا يكره ما تقدم  
 لأن ذلك يشمل من الشارح وهذا من المنصف قصد (قوله ولو نكحاً أو أعمى) لأن الأعمى يحس والناسم يستعظم  
 وينشأ من فتح ويحل فيه إزار وجه الأخرى وهو المذهب بناء على كراهة وطه لها بمحضه ضرر بجر قلت وفي

مطلب في حطاله  
 والابرا منه

مطلب في أحكام الخلوة

لكاه أو بعضه (عنه)  
 قبل أو لا ويرد بارد كما  
 في البصر (والنفس)  
 مبتدأ خبره قوله الذي  
 كالوطه (بلا مانع حسى)  
 كرض لاحدهما منع  
 الوطه (وطبعي) كوجود  
 ثالث عاقل ذكروه ان  
 الكال وجهه في  
 الاسرار من الحسى  
 وعليه فليس الطبي  
 مثال مستقل (وشرى)  
 كاحرام الفرض أو تفصيل  
 (و) من الحسى (رتقى)  
 بفتح عين التلاحم  
 (وقرن) بالسكون عظم  
 (وعقل) بفتح عين غنيتا  
 (وضفر) ولو زوج  
 لا يطلق معها الجماع  
 بلا وجود ثالث معها  
 ولو نكحاً أو أعمى (الآن)  
 يكون الثالث (مقبى)  
 لا يعقل بان لا يعبراً

قوله والمجنون والمغص  
عليه كذا يحيط المحصى  
وهو غريب موافق لقول  
المصنف وأجنونا الخ  
كتبه نصر

يكون بينهما (أو يجنونا  
أو مغص عليه) لكن في  
البرازية أن في الله ل  
صحت لأقوالهم وكذا  
الاعشى في الأصح (أو  
جارية أحدهما) فلا  
تتبع به يقتضي مبتدئ  
(والسكب يتبع أن)  
كان (يعقورا) مطلقا  
وفي الجمع وعندى  
أن كلب لا يتبع مطلقا  
(أو) كان (الزوجة  
والأم) يكن عقورا وكان  
له (لا يتبع) بقر منه  
عند صلاحه للمكان  
كمصطور يرق وعظام  
وجصراه وسط

البرازية من الخطر والباحة ولا بأس بأن يجامه زوجته وأمنه بحضرة التامع إذا كانوا يعلمون به فإن علما  
كره اه ومقتضاه صحة الخلو عند تحقق التوهم تأمل وفي البصر وفصل في المشتكى في الاعشى فإن لم يقف  
على حاله تص وإن كان أصم كان تهلرا الأصم وإن كان له الأصح اه قلت انظاره أأراد الأصم غير  
الاعشى أمالو كل أعشى أضاف لافرق في حقه بين التهلر والهل تأمل (قوله والمجنون والمغص عليه) وتيسل  
عن أن فتح قلت يظهر المنع في المجنون لانه أقوى حال من السكب العقور تأمل (قوله وكذا الاعشى) قد  
علت ما فيه من أنه لا يظهر للفرق بين الله والتهلر في حقه تأمل (قوله به يقتضي) زاد في الصريح عن الخلاصة أنه  
المختار ثم قال وحزم الامام السرخسي في المبسوط أن كلبها ما يتبع وهو قول أي خنيفة وصاحبه لانه  
يتبع من غشها بين يدي أمته طبعها اه أي وكذا: يدى أمته المألولة لانها أخنيفة لا يتبع له فالتوهم  
به أيضا الامام فاضل في شرح المجمع وفي البدائع لو كان الثالث جارية له روى أن محمدا كان يقول أولا تصح  
خلوته ثم خرج وقال لا تصح اه ولعل وجه الاول ما صرحوا به من أنه لا بأس بوطه فليس كونه عينا لامة  
دون عكسه لكن هذا يظهر في أمته دون أمته أي أن في البأس شرعا لانه من عدم فرة أو طابع السلامة  
عنه وبحث كان هو المنقول عن أئمتنا الثلاثة كهم وعزما أيضا في الفتاوى الهندية إلى الخنيفة والخنيفة المحظ  
والثانية لا ينبغي العدول عنه ولو أمته البداية والرواية ولذا قال لرحى الذهب كيف جعل المذهب المتقبي به  
ما هو خلاف قول الامام وصلح مع عدم تبعه في المعنى (قوله ان كان عقورا مطلقا) أي سواء كان كلبه  
أو كلبها (قوله لا يتبع مطلقا) أي عقورا أولا وعلى في التصح بقوله لان السكب قط لا يتبع على سببه  
ولا على من يتبعه سببه اه وحذفوا رأه السكب فوقها يكون سببه في صورة الغالب فلا يتبعوا  
عليه وكذا الأمر ما الزوج أن تكون فوقه لا تهاون كانت في صورة الغالبة وأمكن أن يمدو عليها السكب  
لكن يتبعه سببه عند انقضاء الخلوة فانهم (قوله) وكان للزوجة أي أو كان غير عقور وكان للزوجة فانه يكون  
ما هناك من مقتضى ما على كلبه في التصح أنه لا فرق بين كلبه وكلبها لان كلبها أو أن تأتحت الزوجة يمكن أن  
تتبعه من فلابد وعليه فقصم الخلوة تأمل (قوله وكان له) بالواو وفي بعض النسخ بياو وهو تحريف اه ح  
أي لان الصورة أربع عقورة أو لها وغير عقور كذلك قد كرر أولان المانع ثلاث مسود عقور مطلقا  
وغير عقور وهو لها وبقي غير مانع الصور لارابعة هي أن يكون غير عقور وكان له (قوله وبقي الخ) وبقي أيضا  
من المانع الشرعي ان يعلق مطلقا فلهذا ما إذا دخلها الملقط فيجب نصف المهر طرفة وطبها بجرع  
الواقعات قال وزاد في البرازية والخلوة أنه لا يجب العدة في هذا الطلاق لانه لا يمكن من الوطء وسماى  
وجوبها في الخلوة القابضة على الصحيح فقصم العدة هنا احتسابا اه ومنى الشارح فيما سأل في بعد صفة  
على ما في البرازية وبأني تمام الكلام فيه وسأني أيضا عند قوله والواقعة أن امتناعها من تمسكه في الخلوة  
منع صحتها لو كانت نيبالو كبرا (قوله عدم صلاحه للمكان) أي للخلوة وصلاحه من أن مانعه المطلاع  
غيرها عليها كالدار والبيت ولولم يكن في سقف كذا الحمل الذي عليه فيه مضروبة والبستان الذي له باب  
معلق بخلاف ما ليس له باب وان لم يكن هنك أحد بجر ولو كان في غرض من خان يسكنه الناس فرد الباب ولم  
ينلق والناس فعور وفي وسطه غير مترصد لنظرهما بصحت وإن كانوا مترصد من فلا فتح (قوله لمصطور طريق)  
لان السكب يجمع الناس فلا بأس من الدخول عليه ساعة فساعة وكذا الوطء فيه حرام قال تعالى ولا تناسروهن  
وأسترا كفون في المسجد والطريق يمر الناس عادة ذلك وجب الانتقاض ففتح الوطء مدافع قلت وأؤخذ  
من قوله وكذا الوطء في حرام الخ مانع وإن كان خالسا وبأنه معلق فتأمل وفي التصح ولو سافر بهما فقتل  
عن الحادثة التي كان حال فهي صحيحة (قوله وجام) أي بانه مفتوح أمالو لان مقتضوا عليهم ما  
وحددهما فلا مانع من صحتها كالأجنبي فانهم (قوله ووطئ) أي ليس على جوابه شر وكذا إذا كان  
الستر رقة أو قصيرا بحيث لو قاما ناسن طلع عليها فتح وفيه ولا تصح في المسجد والجام وقال شاذلان  
كانت طلبة شديدة حقت لانها كالأثر وعلى قياس قوله تضع على سطح لاسانه إذا كانت طلبة شديدة  
والاوجه أن لا تصح لان المانع الاحساس ولا يختص بالبصر الأبرى إلى الامتناع لو جرد الاعشى ولا البصر  
للاحاساس اه قلت الاحساس انما يمكن إذا كان معهما أحدهما على السطح أمالو كذا فوقفه وجددها

وأما من سعه أحد الهمالم سبق الاحساس الابصار والظن الشديدة تنفعه كالأبختي تأمل (قوله) وبنت ماله  
 مقنوعاً بحيث لو نظر اسنان رآها في مختلف في مجموع التوازي ان كان لا يدخل عليها أحد الايمان فهي  
 خلوة واختلاف في الخيرة ما مانع وهو الظاهر بحج وجهه ان امكان النظر مانع بلا توقف على البخل ونزولاً لثمة  
 في الاذن وعلمه (قوله) وما اذ لم يعرفها لان النكاح لا يحصل بدون المعرفة بخلاف ما اذا لم تعرفه وانفرداً به  
 ممكن من وطئه اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف عكسه فانه يحرم عليه كذلك الجورقة انه اذا لم تعرفه بحرم عليها  
 فكذلك منها وظاهر انها تتعمن وطئها به على ذلك فينبغي ان يكون مانه قاتل في هذا المانع منه  
 ازالته بان يخبرها زوجها فلما جاءه التصريح بجهته يحكم بفسخ الخلوقة فيلزم المهرط (قوله في الاصح) أي  
 أصح الروايتين لكن صرح شراح الهداية بان رواية المانع في الطلوع شاذة وبشره قوله الخالية وفي صوم القضاء  
 والكفارات والمنذورات وابتان والاصح انه لا يمنع الخلوقة وصوم الطلوع لاعتناعها في ظاهر الرواية وقبل منع  
 اه وقول الكفر وصوم الفرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمنذورات فيكون اختياراً من غير التامة والنية في غير  
 الطلوع لان الاطراف لا تغير عند جاز في روايه وتؤيد في الكثرة عبر الخالية بالاصح فله بقيداً من به صحيح  
 وكذا قول الهداية وصوم القضاء والمنذور كالتطوع في روايه فله بقيداً من كونهما بصوم رمضان أقوى  
 وهذا باسماً بحتمه في الجبر بقوله وينبغي ان يكون صوم الفرض ولو من ذراً ما نافعاً اتفاقاً لانه يحرم افساده  
 وان كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعي اه (قوله ان تصح) أي الخلوقة لقطع الكفارة بنسبة خلاف الامام  
 مالك رحمه الله فله يرى فطرماً به كانه ناسياً ولا كفارة ط (قوله) وكذا كل ما أسقط الكفارة كسب وجاع ناسياً  
 وبنيته لا يوجب غفلاً ط (قوله) وصلا الفرض فقط ط في الجبر لانه ان افساد الصلوات لم يغير فرضاً  
 كانت أو فلتاً فينبغي ان يمنع مطلقاً مع أنهم قالوا ان الصلاة الواحدة لا تمنع كالتصوم مع أنه ياتى بتركها أو غير مسمية  
 على المحيط ان صلاة التطوع لا تمنع الرابع قبل الظهور لانه ستمو كد فليجوز تركها على مثل هذا الصلوة  
 اه فانه يقتضي عدم الفرق بين السنين المؤكدة والواجبة قطع الاولى اه قلب والحاصل أنهم لم يفرقوا في  
 احرام الحج بين فرضه ونفله لا شراً كهماني لزوم القضاء والهم وفرقوا بينه في الصوم والصلوة أما الصوم فظاهر  
 لزوم القضاء والكفارة في فرضه بخلاف نفله وما الحق به لان الضرر فيه بالقطر يسيراً لا يلزم الا القضاء لا  
 غير كافي للجورقة وأما في الصلاة والفرق بينهما مشكل ان ليس في فرضها ضرر اذا دعي الاثم وزوم القضاء وهذا  
 موجود في نفله وواجباً نعم الاتم في الفرض اعظم وفي كونه من المانع صحة الخلوقة فظاهر الا ان لا يكون  
 قضاء رمضان والكفارات كالتفعل ولعل هذا وجه اختيار الكثرة لاطلاق فرض الصوم كقدمناه فكذلك الصلاة  
 ينبغي ان يكون فرضها ونفله كالفرض الصوم بخلاف نفله لانه اوسع بدليل أنه يجوز اطلاقاً دلاً على ذلك رواية  
 ونقل الصلاة يجوز قطعه بلا عتق في جميع الروايات كان كفرها ولعل المجتهد قام عنده فرق بينهما في الظاهر  
 لتاوانه تعالى اعلم (قوله فيما يجي) أي من الاحكام ط (قوله) ولو بحسبها أي مقطوعاً لا كالحصن من الحب  
 وهو القطع قال في الغاية والظاهر ان قطع الحصن ليس بشرط في المحسوب وقد اقتصر الاستيعاب على قطع  
 الذر كعن الهير (قوله) وأخصاً بغير الحاء المحجمة فمثل بعض مقنوع وهو من سلك خستياً وبني ذكره ح  
 (قوله) ان ظهر حاله أي ان ظهر قبل الخلوقة ان هذا الزوج الحلي من رجل وظهر ان نكاحه صحيح وان وطئاً حشيداً  
 جازة تكون الخلوقة كالوطء وان لم يظهره لكان ح وقوف لا يبيع الوطء فلا تكون خلوته كالوطء فافهم (قوله)  
 وما في الصر) حسباً أطلق صحة خلوته ولم يقيد بظهور حاله وما في ادباً يستعرفه (قوله في التهر) عبارة ويجب  
 ان اراد به من ظهر حاله اما المشكل فكاحه متوقفة على ان يقين حاله ولهذا الزوج وجهه من منحتة لان النكاح  
 الموقوف لا يقيداً بما علة النظر كذا في الهاية اه أي فلا يبيع الوطء حالاً ولا يفتقر خلوته كالوطء للحاصل بل أولى  
 لانه قبل التسليم بمنزلة الاثني ثم قال في التهر اطلاقاً للتيسر ان حاله يبين باللوغ وان ظهرت في علامه لرجل  
 وقدر وجهاً أو مراً تمكح بصحة نكاحه من حين عقد الاب يقين لم يصل اليها لئلا يخلو كلعنه وان زوج رجلاً اثنين  
 بطلاه وهذا صريح في عدم صحة خلوته قبل نكاحه بهذا التصريح بل ان ما نقله في الاشياء عن الاصل لوزوجه

وبنت ماله مقنوع وما  
 اذا لم يعرفها (وصوم  
 الطلوع والمنذور  
 والكفارات والقضاء  
 غير مانع أصحهم في  
 الاصح اذا كفارة  
 بالافساد ومفاده انه لو  
 كل نكاحاً ما أسقط غفلاً  
 به ان تصح وكذا كل  
 ما أسقط الكفارة نهر  
 بل المانع صوم رمضان  
 اذا وصلا الفرض فقط  
 كالوطء فيما يجي (ولو  
 كان الزوج (بحسبها أو  
 عتياً وأخصاً) أو خفي  
 ان ظهر حاله والافتكاحه  
 موقوف وما في الصر  
 والاشياء ليس على ظاهره  
 كإسقاط في التهر وقنه  
 عن شرح الوهابية ان  
 العتة قد تكون

أوبور جلا فوصل اليه جازوا الا فلا علم بذلك وأما أتقبل فوصل اليها جاز والآن قبل الثنتين ليس على ظاهره  
 والله الموفق اه أي أن ظاهر ما في الاشياء أنه مجرد وصول الرجل اليه أي وطئه له ووصوله الى المرأة  
 النكاح ولو قبل البلوغ والظهور علامة فيه وان الوطئ محل قبل التبين وأن الخلاف فيه صحيح وأنه بعد البلوغ قد  
 يتبين حاله وقد لا يتبين مع أنه في الميسوط جزم بتبين حاله بالبلوغ وأنه قبل التبين يكون نكاحه موقوفا فهو  
 صحيح في عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم محل الوطئ وفيه نظر فان قوله جاز معناه جاز العقلين حاله بذلك  
 فقد صرحوا بان ذلك رافع لا شك ولا يلزم منه محل الوطئ وقوله والا فلا علم بذلك أي أن لم يظهر فيه معناه  
 العلامة لا أحكم بحصة العقد ولا يعلمها بل يتوقف ذلك على ظهور علامة أخرى يقول الميسوط أن حاله يتبين  
 بالبلوغ معنى على الغالب والا فقد صرحوا بأنه قد يتيقن حاله مشكلا بعده كإذا حاض من فرج النساء أو من من  
 فرج الرجال وقد يتبين حاله قبل البلوغ كان يقول من أحد الفرجين دون الآخر فصحه خلوته والحاصل أن تقدير  
 صحة الخلوة يتبين حاله ظاهر لعدم محل الوطئ عليه **(قوله لمرض الخ)** وكذا السرور وسي المعقود كإسقاط في بابه  
 عن الوهانية **(قوله في ثبوت النسب الخ)** الذي حققه في الصريح ثباته مستقولا عن انصاف أن الخلوة تضم  
 مقام الوطئ والافق حتى تكمل المهر ووجوب العدة قال وما سواه فهو من أحكام العقد كالنكاح أي فانه ثبت  
 وإن لم توجد خلوة أصلا كما في تزوج مشرك في مفرقة أو من أحكام العدة كالقبلة والعجب من صاحب التمر  
 حيث تابع أنما في هذا التحقيق ثم خالفه في النظم إلا في وما ذكره في الصريح سبقة السمان الشنف  
 عند الضرر انلكنه إذا كان المطلق قبل الدخول ولو لم يزل من ستة أشهر من حين الطلاق ثبت نسبه لثنتين  
 بان العلق قبل الطلاق وإن الطلاق بعد الدخول ولو لم يزل لا كذا لا يثبت لعدم العدة ولو اختلف بها فطهرها  
 يثبت وإن جاءته لا أكثر من ستة أشهر قال في هذه الصورة تكون انصوصة الخلوة **(قوله ولو من الميسوط)**  
 لا يمكن إزالة بالشقاق وسأق في باب الغنية أنه يثبت نسبه انخلها ثم فرق بينهما ولو جاءت به لثنتين **(قوله)**  
 وفي تأكيدها أي في خلوة النكاح الصحيح أما الفاسد فليس فيه مهر المثل بل الوطئ لا بالخلوة كما سجد كماله  
 في هذا الباب حرمة الوطئ عليه فكان خلوة بالخالص **(قوله والعدة)** وجوبها من أحكام الخلوة سواء كانت  
 صحيحة أم لا أي هذا كالتب في نكاح صحيح أما الفاسد فليس فيه العدة طوط كإسقاط **(قوله في عدها)** متعلق  
 بنكاح والا في تأخير بعد قوله وحرمة نكاح الامة **(قوله وحرمة نكاح الامة)** أي لو طلق الحرته بعد الخلوة  
 بها لا يصح تزوجه أمه مادامت الحرته في العدة ولو الطلاق بانها **(قوله ومراعاة وقت الطلاق)** حقها بإياه أن  
 الموطئ وقت طلاقها في الحيض بدعي فلا يحل بل يطلقها وأما في طهر لا وطئ فيه وهو أحسن أو لا يمتنع في  
 ثلاثة أشهر لا وطئ فيها وهو حسن بخلاف غير الموطئ فان طلاقها واحدة ولو في الحيض حسن وإذا كانت  
 المختل بها كالوطئ أو وقت طلاقها الطهر فلا يحل في عدة الحيض فافهم **(قوله وكذا في وقوع طلاق ماثر آخر)**  
**(الخ)** في البراءة بقا المختار أنه يقع عليها طلاق آخر في عدة الخلوة وقيل لا اه وفي الأخيرة أو ما وقع طلاق آخر في  
 هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو أقرب الى الصواب لان الأحكام لها اختلفت بحسب القول بالوقوع  
 احتياطاً ثم هذا الطلاق يكون نجساً وابتداء كزيج الاسلام أنه يكون بانها ومثل في الوهانية وشربها  
 والحاصل أنه إذا خلجها خلوة صحيحة ثم طلقها طلقها واحدة فلا شيء في وقوعها فان طلقها في العدة طلقاً آخر  
 فقتضى كونها مطلقه قبل الدخول أن لا تقع عليها الثانية لكن لما اختلفت الأحكام في الخلوة في أنها تارة تكون  
 كالوطئ وتارة لا تكون محلاً كالوطئ في هذا فقتل ما وقع الثانية احتياطاً لوجودها في العدة والمطلق قبل  
 الدخول لا يلحقها طلاق آخر إن لم تكن معتدته بخلافه وهو الظاهر أن وجه كون الطلاق الثاني بانها هو الاحتياط  
 أو ما لم يتغير وضو الطلاق الأول وأما الرخي أنه بان أيضاً أنه طلاق قبل الدخول غير موجب للعدة لان العدة  
 انما خرجت لمحلها الخلوة كالوطئ احتياطاً لظان الظاهر وجود الوطئ في الخلوة الصحيحة ولأن الرخصة في الزوج  
 وانقرضت به طلق قبل الوطئ معتد عليه فيقع بانها وإذا كان الأول لا تعيد الرخصة يلزم كون الثاني مثله اه ويشهد

لترض أو ضعف خلقة  
 أو كبر سن (في ثبوت  
 النسب) ولو من الميسوط  
 (و) في (تأكيدها المهر)  
 المسمى (و) مهر المثل  
 بلا تسمية (النفقة  
 والسكنى والعدة مومة  
 نكاح أختها أو أربع  
 سواها) في عدها  
 (وحرمة نكاح الامة  
 ومراعاة وقت الطلاق  
 في حقها) وكذا في وقوع  
 طلاق ماثر آخر على المختار  
 (لا) تكون كالوطئ  
 (في حق) بقية الأحكام

الى هذا قول الشارع بطلاق بائن آخر فانه يشهد أن الاول بائن أيضا ويدل عليه ما يأتي من قبل من أنه لا رجعة بعده  
 وسبب أن الصريح فيه في باب الرجعة وقد علمت بما قررنا من أن المذكور في التخيير هو الطلاق الثاني بدون الاول  
 فانهم ثم ظاهرا لظهور وقوع البائن ولا ريب في أن كان بصريح الطلاق وطلاق الموطأ أمثل كذا  
 فضايف لظهور الوطء في ذلك وأجاب ح بأن المراد التخيير من بعض الوجوه وهو أن في كل منهما وقوع  
 طلاق بعد آخره وأما الجوابين البائن فبطلان في الموطأ فلا يدفع المخالفة المذكورة فانهم  
 (قوله كالنفس) أي لا يجب القسول على واحد منهما بمجرد الخلوة بخلاف الوطء (قوله والأحصان) فالزوج بعد  
 الخلوة الصحيحة لا يلزم بالرجع فقد شرط الأحصان وهو الوطء قال في عقد القران وهذا إن لم يفهم أنه خاص  
 بالرجل فهو ما كتبت عن نكاح الأحصان لها بذلك والذي يظهر لي أنه لا فرق بينه وبينه فويل أنفسه على نقل فيه  
 صريح والله أعلم قلت في الجبر ولم يصحوا مقام الوطء في حق الأحصان إن تصادقا على عدم الفحول وإن أقر به  
 لزمها حكمه وإن أقر به أحدهما صدق في حق نفسه دون صاحبه كإني المبسوط اهـ (قوله وحرمه النساء)  
 أي لم يفهموا أن الوطء مقام الوطء في ذلك فخلو من زوجته بدون وطء ولا من شهوة لم تحرم عليه شأنه بخلاف  
 الوطء والكلا في الخلوة الصحيحة كصريح في التبيين وغيرهما فإحرار عقد القران أنهما حاصلا إن  
 نكحت النساء بخلوة الصحيحة لا خلاف فيها بين الصالحين والخلاف في القاسدة قال الثاني تحريم وقال محمد  
 لا تحريم فهو ضعف وما ادعاهم عدم الخلاف ممنوع كإسقاط التبر (قوله وطئها الاول) أي لا يحل مطلقة  
 الثلاث الزوج الاول بمجرد دخوله الثاني بل لا يمين وطئها بدت العسيلة (قوله والرجعة) أي لا يصح مراجعتها  
 بالخلوة ولا رجعة بعد الطلاق الصريح بعد الخلوة بجر أي وقوع الطلاق بائنا كإدخاله (قوله والميراث)  
 أي لو طئها ميراثا وهي في عدة الخلوة لا ترث من أزيد منه وفي الصريح المجتبى ومضى ابن الشحنة في عقد القران  
 ولا أثر له ثم أتت وإن تصادقا على عدم الفحول بعد الخلوة قال الرخمي وعلى هذا ما في الشرح لو طئها  
 في مرضه بعد الخلوة الصحيحة قبل الوطء ومات في عدتها لارتب عليه جرم الطوائف فيما كبى على هذا الشرح وأقره  
 عليه تلميذه حامد أئندى العاصي مسمى دمشق اهـ (قوله وزوجها كالإكبار) كان عليه أن يقول كالنكاح  
 موافق ما قبله من المعطوفات فانهم من خواص الموطأ دون الخلوة فالعقبي أنها ليست كلوطء في تزويجها كالنكاح  
 بل تزوج كالإكبار اهـ ط (قوله على المختار) وما في المجتبى من أنها تزوج كالتزوج النكاح كإني الصريح  
 (قوله وبغير ذلك) أي غير السبعة المذكورين من زيادة أربعة آخر في النظم المذكور وهي سقوط الوطء والذي  
 التفسير وعدم فساد الصداق في مستثنان أيضا يذكرهما لعدم تسليمهما وهما الخلوة لا تكون حاجة  
 لكساح الموقف عند بعضهم وأن المرأة لا تمنع نفسها للمهر بعد ما علمت ما أعندنا في حنفية فلهذا المنع بعد  
 حقيقة الوطء كما قلنا في الجبر وادق الوهانية أيضا بقاعنة العين ويمكن دخولها في النظم كما يأتي (قوله  
 غيره) بالرفع عطف على مثل والضمير للوطء ح أي وبغاية الوطء في إحدى عشرة مئة (قوله وهذا  
 لعقد تحصيل) بجهة من متداوخر والعقد بكسر العين شبه الشعر المنتظم بعقد النكاح المنتظم (قوله تكسبل  
 مهر الخ) بيان لصور المأنة (قوله وأعداد) بالكسر والمراد به العينة (قوله وأربع) بالرفع عطف  
 على الأخت (قوله الأما) جمع أمه وقصر ماض وروى لوطأ سقط لأم ولقد استغنى عن قصره (قوله فراق فيه  
 تزويل) المراد به الطلاق اهـ ح وأما الترحيل فهو من تزويل القوم عن المكان انتقلوا أي طلاقه فنقل  
 إلى زوج من بينه أو من عصمته فانهم (قوله وأوقعوا فيه) أي في الأعداد يعني العدة اهـ ح فالضمير على  
 المذكور وهو الأعداد المذكور في البيت الثاني فانهم (قوله انطلقا) الضمير لطلاق والافتراق لطلاق اهـ  
 ح والمراد بطلاعه وقوعه في العدة بعد طلاق سابق عليه (قوله القبل) يدل من الأول ح (قوله ووجهه) أي  
 في صورتين كأنه منافي قوله والرجعة (قوله سقوط وطء) أي ما يلزم فيه الوطء لا ينقطع الخلوة في الرجعة  
 في القضاء الوطء أمر واحد ولا ينقطع عنه الخلوة وكذا التخيير إذا اختلف بها لا ينقطع عنه الوطء بمقتضى وجه  
 طلب التفرقة وعلى هذا الحل يستغنى عن ذكره بالعملة المذكور في الوهانية بل يمكن يستغنى به أيضا عن ذكر

كالصلو (الأحصان

وحرمه النساء وحلها

لالاول والرجعة

والميراث) وزوجها

كالإكبار على المختار

وغير ذلك كأنظمه

صاحب التبر فقال

وخلاصة الزوج مثل الوطء

في صور

وغيره وهذا العقد

تحصيل

تكسبل مهر وأعداد

كذلك

انطلق مسكني ومنع

الاخت قبول

وأربع وكذا قال الأما

وقد

واعز زمان فراق فيه

تزيل

وأوقعوا فيه تطلقا

انطلقا

وقيل لا ولا صواب الاول

القبل

أما القار فالأحصان

بالمى

ورجعة وكذا التورث

معقول

سقوط وطء وإحلال

لها وكذا

تحريم نكاح البكر

مبدول

التي ما لا في فكان الأولى ذكرهما مع أو اسما عليها مع تأمل (قوله كذا في) يعني أن كل منهما لم يثبت لها  
 المنة كان فإوان خلاها لا ح (قوله التكفير) يعني أن وطئ في شهر رمضان عليه الكفار وإن خلاها  
 لا ح وفي التهور عند التكفير هنا لا ينبغي إذا الكلام في الخلوة له بحجة وصوم إذا لم يفسدها كما لم  
 (قوله ما فسدت عاده) مانافية يعني أن وطئها في عاده يفسدها الوطء فسدت وإن خلاها لا ح ح ورد  
 علم ما ورد على سابقه فإن ما يفسد الوطء كالاحترام والصوم والصلوة والأعشاك المنذور بفساد الخلوة  
 والكلام في الخصية لأن عطل بما يفسد الخلوة على أحد القولين كصوم غير الأداء وصلاته النافلة تأمل  
 والمحصل أنه ينبغي إسقاط التكفير وفساد العادة وإن لم يفسد الخلوة ففصل الأحكام التي خالف الخلوة فيها الوطء  
 عشرة وقد ظلمت في بيتين مقتصر عليهما العلم بأن ما سواهما لا يخالف فيها الخلوة الوطء فقلت  
 وشافه كالوطء في غير عشرة \* مطالبة بالوطء احسان تحليل  
 وفيه وارث وجعة فعدت \* ونحوه بنت عقد بذكر وتسل  
 (قوله فقالت بعد الخول) يطلق الخول على الوطء وعلى الخلوة الجردة والبتاد منه الأول والمراد هنا  
 الاختلاف في الخلوة مع الوطء أو في الخلوة الجردة لا في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لأن الخلوة مؤكدة تمام المهر  
 فلا كان الاختلاف بينهما في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لم يظهر عثرة للاختلاف (قوله فالقول له الإنكار لها  
 سقوط نصف المهر) كذا في الفتية لمرأى وتطمه ابن وهان وقال في شرحه أنه تتبع هذا الفرع ما ظفر به  
 ولا يوجد ما ينافيه وجهه ما شاع في القواعد لأن القول بالإنكار أه قلنا أنه في حاشي الزاهد أيضا وحكي  
 فيه قولين فذكر ما مر من بالي المحط وكتب آخره عن أبي الأسرار أن القول قوله لا يه ينكر وجوب الأداء على  
 النصف أه ويظهر في أربعة أقوال الأول ولما جزمه المصنف وذلك أن المهر يجب بنفس العقد والخول  
 أو الموت مؤكدة والطلاق بينهما منصفه فيسب وجوب الكل حقيقة والمنصفه عارض والمرأة تنكر  
 العارض وتمسك بالسبب المحقق الموجب لكل ولا تثبت لها المطالبة بتمام المهر قبل الخول ولا يعود نصف  
 المهر القموض إلى ملكه بالطلاق قبل الخول إلا بالقصد أو الرضا ولا ينفذ تصرفه قبل ذلك وينفذ تصرف  
 المرأة وما زال وجوب أنكر له بأنه على النصف لكنه مقر بسببها كالأول والقصد ادعى الرد وكذا المالك  
 فدعوا الرد أنكر لضمين بعد الإقرار بسببه فلا يقبل تأمل (قوله وإن أنكر الوطء) كذا في كثير من النسخ  
 وكان المناسب أن يقول وإن أنكر الخول لما قررنا من أن الاختلاف بينهما ليس في الوطء مع الاتفاق على  
 الخلوة وليكون إشارة إلى دعاءه في الأسرار أي أن أنكاره لا يعتبر لأنه في الحقيقة مبدع في قول النصف  
 بالعارض على السبب الموجب لكل فكان أنكاره هو المعتبر وفي بعض النسخ وإن أنكرت بالتمام المعنى أن القول  
 لها وإن أنكرت أنه لم يأتها في هذا الخول الذي اتخذه لكن الأولى أن يقول وإن اعترفت بعدم الوطء لانه  
 لم يدع الوطء معني قابل بالإنكاره (قوله إنما وطأ كرها) لأنها تسخر بالطبع فلا تكن بالامتناع مختارة لعدم  
 تأكد المهر بخلاف التيب لأن امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكد المهر (قوله كما يحسنه الطرسوسي) أي في  
 أنفع الوسائل والصنف التفصيل المذكور فإن الطرسوسي نقل أولاً عن الأخيرة إذا خلاها ولم تكن من  
 نفسها اختلف المتأخرون فيه قال وفي طلاق التوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفصيل وقال قلته على وجه  
 الحقيقة ولم أظفر به بنقل والظاهر أنه أراد به التوفيق بين القولين وذكر أيضا أن هذا اقتضاه في ذلك فلا  
 كذبه فالقول قولها بينهما إلا أنها تكره (قوله وأقر المصنف) أي تعاليتها صاحب العبر (قوله فلا شيء) أي  
 خلوة حصية لها المتبادر من لفظ الخلوة أه ح أي في قول الخالفين خلوت بغير أدائها الحالية عما عنتها أو  
 يفسدها ما من والمراد ما يفسدها من غير التعلق لما مر من البحر من أن هذا يتعلق بفسادها أو فسادها  
 قولهم في الخلوة الصحيحة في النكاح القاسد كخلوة القاسد في النكاح الصحيح مع أنها في النكاح القاسد طهنة  
 كذا في البحر فالمراد الخصية فيه الحالية عما يفسدها بسوى هذا النكاح فانهم (قوله بانها) تبين معهم  
 بأن الطلاق الواقع بعد الخلوة الصحيحة يكون بانها مع أي فيها أو لم يعلم صحتها فانها لا تعمل الوطء إلا في وجوب

كذلك التي والتكفير  
 ما فسدت  
 عاده وكذا بالفضل  
 تكمل  
 (ولو افترا فقالت  
 بعد الخول  
 وقال الزوج قبل  
 الخول فالقول لها)  
 لأنكاره سقوط نصف  
 المهر وإن أنكر الوطء  
 ولم تكن في الخلوة  
 فإن بكر أصبحت والا  
 لأن البكر إنما وطأ كرها  
 كما يحسنه الطرسوسي  
 وأخبره المصنف (ولو  
 قال إن خلوت بكذا فانت  
 طالق فتلاها طلق)  
 بانها



العدة ط **(قوله)** لوجود الشرط على الإطلاق وأما على كونه مائتاً فهي ما قدمناه من المنع أفعله ح **(قوله)**  
 ووجب نصف المهر في بعض السبع بعد هذا زيادة وهي لعدم الخلو الممكنة من الوطء أي أنها مائة  
 مجرة الخلو فكان غير ممكن من الوطء شرعاً **(قوله)** ولا عدة عليها قال في الجرساني وجوبها في الخلو  
 الفاسدة على الصحيح فوجب العدة في هذه الصورة احتياطاً اه واعتزله الخواري بقوله كيف القطع  
 بوجودها مع مصادمة ذلك على أن هذه مسئلة قبل الخول فهي أجنبية والخلو لا أجنبية لا وجوب العدة  
 فليست من قسم الخلو الصحة والاعسلة فأملاً وانظر إلى قولهم إنما تقام مقام الوطء أذا تحقق التسليم اه  
 أقول التسليم منها موجود ولكن عاقباً مانع من جهته وهو التعليق كالعنين وكالودخل عليها فخرجها عن  
 بالصلوة كونها خلو باجنية ممنوع لأن الخلو بشرط الطلاق وإنما يقع بعد وجود شرطه كإلحاقه لأجنبية أن  
 تزوجت فانت طالق فوقوع الطلاق دليل تحقيق الخلو لا دلالة له لم يقع غير أنه وجد بعد تحققه لما منع من  
 جهته كإذ كان تصرفهم بوجوب العدة بالخلو الفاسدة على الصحيح فليست هذه الصورة بقول البرازية  
 لأعدة عابسي على خلاف الصحيح فهو مصادمة نقل أصح منه وأقبحهم **(قوله)** ونجب العدة ظاهره  
 الوجوب فتبادله وفي افتح قال الثاني: كالمساكن في العدة وأوجه الخلو الصحة أنها واجبة ظاهراً  
 أو حقة فقبل لزوم وجوبه متبقة بعدم الخول حل لها بآية القضاء **(قوله)** في الكل الخ هذان  
 التكاثر الصحيح أما التكاح الفاسد لا يجب العدة في الخلو فقبل بحقيقة الخول فتح **(قوله)** لتوهم الشغل  
 أي شغل الرحم نظر إلى التمكن الحقيقي وكذا في المجردة تقام احتمال الشغل بالحق وهي حق الشرع  
 وحسن الولد ولذا لا تسقط لو اسقطها ولا يحل لها الخروج ولو أن لها الزوج وتتداخل العدة وتداخل ولا يتداخل  
 حق العدة فتح وعلمه في المعراج **(قوله)** واختاره الترتيبي الخ ويزعمه البيضاوي قال في الفتح ويزعمه  
 ما ذكره العنابي **(قوله)** نجب العدة ثبوت التمكن حقيقة فتح **(قوله)** كسفر ومرض مدنف قال في الفتح  
 الأوجه في هذا القول أن يخص الصغير بقية العدة والمرض بالمدنف ثبوت التمكن حقيقة في غيرها اه  
 قلت رخص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس مدنف المرض كسفر مثل **(قوله)** لأنه نص  
 محمد أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسأله عن أبي يوسف عن الإمام صاحب المذهب **(قوله)** فله  
 المصنف أي بماله في العدة وأقره في التهر والشرع لآلة **(قوله)** الموت أيضاً أي إن الخلو كالوطء  
 فهما والراد الموت قبل الدخول أي موت الرجل بالنسبة للمدنف وموت أيها كان بالنسبة للمهر كما أوله ح  
**(قوله)** في حق المدنف والمهر أي إذا مات عنها من بعد عدة الوفاة واستحق جميع المهر كالوطء **(قوله)** فقط  
 هو معنى قول المجتبى وفيما سواهما كالعدم قلت ولا يقال به يعطى حكمه أضاف إلى الأرض لأن الأرض من أحكام  
 العدة فلذا تحقق قبل الخلو التي هي دون الوطء ففهم **(قوله)** حلت بنتها أي كتحلل بعد الخلو لا بغيره فلا  
 تحرم إلا بحقيقة الوطء على ما مر **(قوله)** فوهيته ذكر الصغير لأن الألف ذكر لا يجوز تأنيده كافي ط عن  
 الصباح وكذلك هويت نصفه فتح **(قوله)** قبل وطء أي خلوته نهر وهي وطء حكما كما **(قوله)** لعدم تعين  
 التقود في العقود ولأن الألف في التكاح إلى الدوام كان له أن يحلها بدفع مثلاً جساوياً وقد أوصفت  
 ولزم تهبشاً وطلقت قبل الدخول كان لها المأسأة المقبوض ودفع غيره ولا ذكر الكل وتعمد في التهر  
 والحاصل أنه لم يصل إليه ماله من مائة مائة بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر منع **(قوله)** أو تهبش  
 نصفه احتراز عما لو قبضت أكثر من النصف فانه ردها مما زاد على النصف بخلاف ما لو قبضت الأقل وهوته  
 الباقي فهو معلوم بالأولى بغير أي لا يرجع عليها انتهى **(قوله)** في الصورة الأولى الأنسب أن يقول في صورتين  
 فتكون قوله أو الباقي إشارة إلى أن هذه الألف ليس بقيد الثانية كما نص عليه في الجرساني في التهر ومعنى هذه  
 الألف بعد قبض النصف أي ما وهته المقبوض وغيره **(قوله)** أو وهته عرض المهر أشار إلى أنه لم يتسبب ذلك  
 وهته بعد ما نص فاحتمار رجوع نصف قيمته ومقبض لأنه ما وهته وهته عن أخرى أما العيب الذي  
 فكأنه علم أسبقاً أنه في المهر محتمل وقد يلبس لآلهما ولا يعتد منه بمرجع بالنصف أي نصف قيمته لا بالنصف

لوجوب الشرط  
 (وجوب نصف المهر)  
 ولا عدة عليها بآية  
 (نجب العدة في الكل)  
 أي كل أنواع الخلو  
 ولو فاسدة (احتياطاً)  
 أي استحساناً لترهم  
 الشغل (وقيل) فإنه  
 القدوري واختاره  
 الترتيبي وفاضل  
 (إن كان المانع شرعياً)  
 كصوم (نجب) للعدة  
 (وان) كان (حسباً)  
 كسفر ومرض مدنف  
 (لا) نجب والمذهب  
 الأول لأنه نص بحد فله  
 المصنف وفي المجتبى  
 الموت أيضاً كالوطء  
 في حق المدنف والمهر  
 فقط حتى لو ماتت الأم  
 قبل دخوله بها حلت  
 بنتها (نصت) ألف المهر  
 فوهيته وطلقت قبل  
 وطء رجوع عليها  
 (نصفه) لعدم تعين  
 التقود في العقود (وان)  
 لم يقبضه أو قبضت نصفه  
 فوهيته (الكل) في  
 الصورة الأولى (أو ما بقي)  
 وهو النصف في الثانية  
 (أو) وهبت (عرض  
 المهر) كتوبع من

التي للسفوح فيها يظهر ولو وهته أقل من نصفه ثم زاد على النصف ولو وهته الا كراً والنصف فلا رجوع  
 له بجر **(قوله أو في التهمة)** أشار إلى أنه لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص التكاح فان العرض  
 فيه يثبت في التهمة لان المال فيه ليس بمقتصد فيساع فيه بخلاف البيع بجر **(قوله)** لحصول المقصود لانه  
 وصل المعين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعينة في الضحك كتعينة في العقد بدليل أنه ليس واحدا منهما  
 دفع به حتى لو نسب فاحشاً فهو منه ربع نصف قيمته كما مر منهر \* **(تتمه)** \* حكم الموزور وغير المعين  
 وهو ما كان في التهمة حكم التهمة اما المعين منصف كالعرض واختلف في التبر والتفريق من الذهب والفضة ففي  
 رواية كالعرض وفي أخرى كالمنسوب كذلك السدائع منهر \* **(تتمه)** \* قال في الجرد وتظهر لي أن هذه  
 المسئلة على ستين وجهاً لان المهر اما ذهب أو فضة أو منثلي غيرهما أو في فالاول على عشرين وجهاً لان الموهوب  
 اما الكل أو النصف وكل منهما اما أن يكون قبل القبض أو بعدهما وبعد قبض النصف أو أقل منه أو أكثر  
 فهي عشرة وكل منها اما أن يكون مضروباً أو ترفاهي عشرون والعشرة الاولى في المنثلي وكل منها اما أن  
 يكون معينا أو لا وكذلك القيمي والاشكال هذا كونه اه وتبعه في التهر قلت وزادتمنا فتصير مائة  
 وعشرين بيان يقال ان الموهوب اما الكل أو النصف أو الاكثر من النصف أو الاقل فهي أربعة تعبر في  
 الخمسة المارة تلغ عشرين وكل منها اما أن يكون مضروباً أو ترفاهي أربعون وكذلك في كل من المنثلي والقيمي  
 أربعون وقد مر حكمه لا كثر من النصف أو الاقل **(قوله فان وفي)** بتشديد الفاء ما هي وفي توفية  
 لا بالتضمين وفي بني وقطع بقرينة قوله لا وفي أهله ح **(قوله)** وأقامها) اتخذ ذكر التوفية في الاول  
 دون هذه لانه في الاول حمل المسمى مالا غير مال وهو ما شرطه لها ووعد له من عدم آخرها وعدم الزوج  
 عليها اما ما تاقصى مال فقط ودد فيه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كأنه اشرافه الشارع فليس هنا  
 في المسمى وعدش في نسبة التعيين بالتوفية ووجهه أنه قدر دد فيه بين كونها تانياً او كرا تانياً في فاتهم **(قوله)**  
 الاولى الخ ضابطها أن يسمي لها اقتداراً ومهر مثلها كونه وشروط منفعة لها ولا يوجب ولا يرضى بجر منها  
 وكانت المنفعة مباحة الانتفاع متوقفة على فعل الزوج لاحالة بجر المقدم بشرط عليها رضى ولو ذلك  
 كان تزوجها بالف على أن لا يخرج جهان البلد أو على أن يكرمه أو أن يهدي لها هدية أو على أن يزوجه بها  
 ابنته أو على أن يعتق أناسها أو على أن يطلق ضرتها فالمنفعة لاحقة ولم يوف فليس لها الا المسمى لانها ليست  
 منصفة مقصودة لاحد المتعاقدين ومثله لا في لو شرط ما يضرها كالتزوج عليها كذا لو كان المسمى مهر  
 المنثلي أو كثرته ولو كان المنروط غير مباح كخمر وخنزير فلو المسمى عشرة فأكثروا وحملها وبطل  
 المنروط ولا يكمل مهر المنثلي لان المسئلة لا يتغير بالحرام فلا يحس عوض بفواته ولو تزوجها على ألف وعنتي  
 أخوها أو طلاق ضرتهما لفظ المصدر لا المضارع عنتي الاخ وطلعت الفضة بنفس العقد طلبة رجعة لغالبها  
 غير متقوم وهو البضع والرجحة المسمى فقط والولاية اذا انقالت وعنتي أخوها فهو له ولو تزوجها على ألف  
 وعلى أن يطلق امرأته فلا تارة وعلى أن تدعه عدا تنقسم الالف على مهر مثلها وعلى قبة العدة فان كان اسوا  
 صار نصف الالف غلابة والنصف صداقاً فاذا اخلطها قبل الدخول فلها نصف ذلك وان بعده نظر ان كان مهر  
 مثلها تنصماته أو أقل فليس لها الا ذلك وان أكثر فان وفي بالشرط فكذلك والآخر المنثلي ونعمه في المحط  
 والفتح عن الميسوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلاماً مسأى في مواصل المسئلة على وجوده لان الشرط اما نافع  
 لها ولا يجزي أو ضرر وكل اما حاصل بجر التكاح أو متوقفة على فعل الزوج وعلى كل من السنة اما أن يكون  
 مهر المنثلي أو كثر من المسمى أو أقل أو مساوياً وكل اما أن يكون قبل الدخول أو بعده وكل اما أن يباح الانتفاع  
 بالشرط أو لا وكل اما أن يشترط عليها رضى أو لا وكل اما أن يحصل الوفا بالشرط أو لا فهي ثمانون وثمانية  
 وعشرون وهذا خلاصة ما في البحر **(قوله)** والثانية الخ قال في القمع وأما التسمية فكان يتزوجها  
 على ألف ان أقامها أو أن لا يسرى عليها أو أن يطلق ضررتها أو أن كانت مولدة أو أن كانت أعجمية أو نيسا  
 وعلى ألفين ان كلاً أو أضادها **(قوله)** بقوات التفع الباعية السببية لانه في الاولى سمى لها ما لها فنفذ وهو

أوفي التهمة ( قبل  
 القبض أو بعده )  
 رجوع لحصول المقصود  
 ( تكسها بالف على أن  
 لا يخرج جهان البلد أو  
 لا يسرق عليها )  
 ( تكسها على ألفين  
 أقامها على ألفين  
 أخرجهما فان وفي )  
 عشر شرطه في الصورة  
 الاولى ( وأقام ) بها  
 في الثانية ( فلها الالف )  
 لرضاها فهنا صورتان  
 الاولى تسمية المهر مع  
 ذكر شرط ينفعها  
 والثانية تسمية مهر على  
 تقدير وغيره على تقدير  
 ( والا ) وفيه ولم يقسم  
 ( فخر المنثلي ) لقوت  
 رضاها بقوات التفع  
 ( و ) لكن لا يزاد المهر

عدم انراجها وعدم التزوج عليها ونحوه فاذا وفي فلها المسمى لانه صلح مهر او قد تم زواجه به وعند فواته بعدم رضاها بالمسمى فكل مهر مثلها وفي الثانية متى تسمت زواجها بمهر مسمى للمهرأة كما في فوجها  
 مهر المثل (قوله في المسئلة الاخيرة) قيد قوله ولا يراد على الفين فقط وفي بعض النسخ في الصورة الثانية  
 ذات التقديرين (قوله ولا ينقص عن ألف) أي في المثلين (قوله لا تنافق ما على ذلك) أي لو زاد  
 مهر مثلها في المسئلة الاخيرة على الفين ليس لها أكثر من الفين لانها وضعت معها لزيد لها من الفين  
 والالفين بخلاف المسئلة الاولى فانه لو زاد على ألفها مهر المثل لكان ما بلغ لانها لم ترض بالالف وحده بل مع  
 الوصف النافع ولم يحصل لها ولو نقص عن ألف في المثلين فلها الف لانه رضى به (قوله لسقوط الشرط)  
 لانه اذا لم يرض بحج تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت في الطلاق قبل السقوط فسقط اعتباره فلم يبق الا  
 المسمى فيتنصب بدائمه (قوله وقلة الشرطان صحيحان) أي في المسئلة الاخيرة قال في الهداية حتى كان  
 لها الفان اقام بها والافان ان اخرجها وقال زفر الشرطان فسدان ولها مهر مثلها لا ينقص من الفين  
 ولا يراد على الفين وأصل المسئلة في الاحاديث في قوله ان خطته اليوم فقلت درهم وان خطته غدا فقلت نصف  
 درهم اه (قوله في الاصح) مقابلة ما في نودان برسماعة عن محمد انها على الخلاف وضعف في العبر (قوله  
 لقلة المهرأة) جواب عما يراد على قول الامام حيث أسند الشرط الثاني في المسئلة المتقدمة وهي ما اذا تزوجها  
 على الفين اقام بها والالفين ان اخرجها وفي هذه الصورة صحيح الشرطين مع أن الترديد موجود في صورتين  
 وأجاب في الغاية بأنه في المقدمة دخلت المخاطرة على التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف فعل يخرجها ولا  
 أماتها فالمرأة على صفة واحدة من الحسن والقيح وبجملته لا تزوج بصفتها لا تزوج بغيرها ورواه الزبلي بان  
 من صور المسئلة المتقدمة ولو تزوجها على الفين ان كانت حرة أو ان كانت أمراة وعلى ألفان كانت  
 مولدا ولم تكن له أمراة مع أنه لا يخاطره ولكن جعل المثل وأجاب في العبر ان المرأة ان كانت في الكل على  
 صفة واحدة تملك المهرأة في الحرة وعندها لا ينسأ أمر استأجرها وانما وقع التنازع احتجج الى  
 اثباتها فكان فيها مخاطرة معنى بخلاف الجمال والقيح فانه أمر مشاهد فيهما لا يتغير والى ما لا يشك وعنده  
 في التبر لم يعل على هذا يعني الصحة فيلو تزوجها على الفين ان كانت أمراة وعلى ألفان لم تكن لان الشكاح  
 يثبت بالتسامع فلا يحتاج الى اثبات عند المنازعة قلت ولا يخفى ما فيه فان اتبناه بالتسامع أمما هو عند  
 الاحتجاج الى اثباته على أنه قد تكون له أمراة سابقة ببلدة أخرى لا يعرفها أحد بخلاف الجمال والقيح فلذا  
 تبع الشارح ما في العبر ولم يلتفت لما في النهر (قوله بخلاف ما لو رد الخ) هذا ايضا من صور المسئلة المتقدمة  
 التي ذكرناها لخالقة لسئلة الترديد للقيح والجمال فلا حاجة الى اعادته ولما حصل أن زديدها من القلة والكثرة  
 ان وجد فيه شرط الاقل لزمه الاقل والا فلا يلزمه الاكثر بل مهر المثل خلافا لما لا في مسئلة القبح والجمال  
 فانه يجب المسمى في أي شرط وجدنا تفاقا والفرق الامام ماهر (قوله ولو شرط الخ) هذه مسئلة استطرادية  
 ليست من جنس ما قبلها ومناسبتها لتعليق المسمى على وصف مرغوبه (قوله لزمه الكل) لان للمهر انما شرع  
 لفرد الاستمتاع دون الكثرة عن حجج الامم (قوله ورجمه في الترازية) أقول علمنا تزوجها على  
 أنها بكر فذا هي ليست كذلك يجب كل المهر خلافا لما على الصلاح بل ان ذلك وبنه فان تزوجها لم يضمن  
 مهر مثلها على أنها بكر وذا هي غير بكر لا يجب الزيادة والتوفيق واضح المتأمل اه ووجه التوفيق ما ذكره  
 في العمادة من فوائد المحط في تقليل المسئلة الثانية أنه قابل الزيادة على ما هو مرغوب وقد ثبت فلا يخفى ما  
 قوله وانما ثبت خبران في كلام الترازية ليس فيه جميع لزم الكل مطلقا بل فيه جميع لقتضيل والفرق بين  
 التزوج والمهر المثل وانما يدعى في الترازية في مسئلة وان أعطاهما لم ينع على المهر على أنها بكر فذا هي  
 ثبت قبل رد الازداعي قياسا على ما شرع في الترازية فماذا أعطاهما المال الكثير نتيجة المهر على أن يجهزها  
 بجهز عظيم ولم تأت به جميع عما يراد على مهر مثلها لو كذا أفتي أخته خوارزمي بنى أن يرجع بالزيادة ولكن  
 صرح في فوائد الامام بغير الفين أنه لا يرجع في كلتا الصورتين اه أي في صورة الترازية على مهر المثل وصورة

في المسئلة الاخيرة (على  
 الفين ولا ينقص عن  
 ألف) لا تنافق ما على  
 ذلك ولو طلقها قبل  
 في السقوط  
 الشرط وقال الشرطان  
 صحيحان (بخلاف ما لو  
 تزوجها على ألفان  
 كانت قبضة وعلى الفين  
 ان كانت حرة فانه  
 يصح الشرطان اتفاقا  
 في الاصح لقلة المهرأة  
 بخلاف ما لو رد الخ  
 للبر من القلة والكثرة  
 الشبهة والبكارة فانها  
 ان تبارزه الاقل والا  
 فمهر المثل لا يراد على  
 الاكثر ولا ينقص عن  
 الاقل تنص ولو شرط  
 البكارة فوجدتها  
 لزمه الكل بدور وجهه  
 في الترازية

الزينة على العجل كما يعلم من مراجعة القصول العبادية بقول البرازية تبعا لعمادية ولكن صرح الخبيد  
 ترجع عدم الرجوع وانه يلزم كل المهر ولذا انظم المسئلة في الإبانة وغير عن عدم وجوب لزانه بقيل فأما  
 أضرار جيز ومالك كما هو مقتضى طلاق صاحب الدور والواقية والتمسك (قوله ولوزوجها الم)  
 حاصل هذه المسئلة أن يسمى شئين تحتل القيمة اتحاد الجنس أو اختلاف نهر (قوله أو الألفين) لا يشق  
 ذكره بالألف لعدم قطع ما بين الألف وغيره فلا ولي قول البصر أو على هذا الألف والألفين فهو مثال آخر  
 مثل الذي بعده مما الاختلاف فيه فقيمة اتحاد الجنس ويمكن عطف قوله أو الألفين على مجموع قوله على هذا  
 العبد أو على هذا الألف فإن يعطف على كل واحد بانفراد كان يقول الزوج تزوجت على هذا العداو  
 هذين الألفين أو يقول على هذا الألف أو هذين الألفين تأمل (قوله أو على أحدهذين) أي أنه لا فرق بين كلمة  
 أو ولقد أحدهما فإن الحكم فيه كذلك كما صرح به في المحط بحر (قوله وأحدهما أو كس) الجملة في  
 موضع الحال في القاموس أو كس كالوعد النقص والنقص لا يزوم منه أه وقيل به لانهما لو تناوبا  
 قيمة تحت التسمية اتفاقا بحر عن الفتح وقال قله لو كانا موافقا لفتح بحر (قوله وأحدهما أو كس) (قوله  
 حكم مهر المثل) هذا قوله وعندهما الألف والمثلون على الأول ورجح في التصريح قولهما واختلفا فمضى على أن  
 مهر المثل أصل عنده والمسي خلف عنه ان تحت التسمية وقيدت هنا للجملة مصارا إلى الأصل وعندهما  
 بالعكس ومعه اذالم يصح بغير دليل أه فلو قال على أنها بالخيار تأخذ أيها شامت أو على أني بالخيار أعطي  
 أيها شامت فانه يصح اتفاقا لان اتفاق النزاع وقيد بالنكاح لان الخلع على أحد شئين مختلفين أو الاعتقاد عليه  
 بوجوب الأقل اتفاقا لا لميل إلى موجب أصلي بشار إليه عند فساد التسمية فوجب الأقل وكذا في الأقراء  
 وتعامه في البحر (قوله فلهما الألف) لا يهازى في المحط هداية (قوله فلهما الأوكس) لأن الزوج رجعي بالزينة  
 هداية (قوله والام) أي بان كان بين الألف والأوكس (قوله لانها الأصل) أي في الطلاق قبل الدخول  
 كان الأصل مهر المثل قبل الطلاق بحر (قوله وحب المتعة) أشار به إلى أن ما وقع في الدور تبعا لواقية  
 والهة اتمن أي يجب نصف الأوكس اتفاقا على التمسك على القلب أن المتعة لا تزيد على نصف الأوكس كما جعل في  
 الهداية حتى لو زادت وحبت كما صرح به في الخاتمة والهداية وقال في الفتح التحقيق أن الحكم للمتعة فأذا أنها  
 لو كانت أزيد من نصف الألف لا يتراد على نصفه لرضاه له رجعي (قوله ولوزوجها على فرس الم) شروع  
 في مسئلة أخرى موضوعها أنه تزوجها على ما هو معلوم بالجنس دون الوصف كما في الهداية وقوله فالواجب  
 الوسط أو قيمته بضد جهة التسمية لأن الجنس المعلوم مشتمل على الحد والردى والوسط فخط منها بخلاف  
 مجهور الجنس لأنه لا وسط له لا اختلاف معاني الأجناس واتخاذ الزوج بين دفع الوسط وأقبعته لأن الوسط  
 لا يعرف إلا بالقيمة فصار أصل في حق الألفا وقد ملهم لأنه في المعين بشاره كهذا العبد أو الفرس يثبت  
 للمثل لها بعد القول ان كان مملوكا والألفان تأخذ الزوج شرهاته لها فان عجز زمة قيمته وكذا إضافة إلى  
 نفسه كعبدى فلا يجزى على قبول القيمة لأن الإضافة إلى نفسه من أسباب التعريف كالاشارة ولكن في هذا اننا  
 كأنه أعيدت ملكها في واحد منهم وسط وعليه تعيينه وقوله في العزانه يتوقف ملكها على تعيينه غير  
 صحيح لانه يلزم كون الإضافة كالأجناس فله في الإجماع لو عين لها وسطا أجبر على قبوله وتعامه في المهر (قوله  
 في كل جنس له وسط) قصد بهذا التعميم أن هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهم بل يعم كل  
 جنس له وسط معلوم بحر (قوله وكل ماله بحر السلم فيه الم) فإذا وصف الثوب كهرى خبر الزوج بين دفع الوسط  
 أو قيمته كما مر وكذا لو بلغ في وصفه بان قال ماله كذلك في ظاهر الرواية نعم لذكر الاجل مع هذه المصلحة كان لها  
 أن لا تقبل القيمة لأن جهة السلم في التيبس موقوفة على ذكر الاجل وفي المكيل والموزون اذ كان رصته كقيمة  
 خاليتين الشعر صعيدية أو بحرية تعيين المسمى وإن لم يذكر الاجل لأن الموصوف فيها يثبت في الذمة وإن لم  
 يكن مؤجلا كافي للمهر والبرص رجعي كون الخبر المبرأ أن لها أن لا تقبل القيمة إذا أراد أخبارها عليها لا يعني أن  
 لها أن يتخير على القيمة إذا أراد دفع العين لأنه اذا صرح السلم تعين حقه في العين هذا وفي الفتح التصريح بان قول

(ولوزوجها على هذا  
 العبد أو على هذا الألف)  
 أو الألفين (أو على هذا  
 العبد وهذا العبد) أو  
 على أحدهذين  
 (وأحدهما أو كس  
 حكم) القاضي (مهر  
 المثل) فإن مثل الألف  
 أو فوقه فله الألف وإن  
 مثل الأوكس أو دونه  
 فله الأوكس والأفهر  
 المثل (وفي الطلاق قبل  
 الدخول يحكم متعة المثل)  
 لانها الأصل حتى لو  
 كان نصف الأوكس  
 أقل من المتعة وحب  
 للمتعة فبحر (ولوزوجها  
 على فرس) أو عبد أو  
 فرب هروى أو فراس  
 بيت أو عدد معلوم من  
 نحو ابل (فالواجب في  
 كل جنس له وسط  
 الوسط أو قيمته) وكل  
 ماله بحر السلم فيه فله خبر  
 الزوج والألف المبرأة

الهداية في ظاهر الرواية احتراماً لعماري عن أبي حنيفة أن الزوج يحجر على دفع عين الوسط وهو قول زفر وعن قول أبي يوسف أنه لو ذكر الأجل مع المبالغة وصف الثوب الطول والعرض ورافقة عين الثوب وذكر مثله عن القسوط نرجس واية زفر وصريح الجمع بانها الاصح وكذلك في درر البصار وأخرى في غرر الأذكار وابن ملك ثم لا يخفى أنه وإن لم يتعين فلا بد في عين الوسط وأقيمت من اعتبار الاوصاف التي ذكرها الزوج **(قوله)** وكذا الحكم في كل حيوان الخ فقد كثر القرس ليس قيداً ولو قال أولاً ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط وأقيمت لكان انحصاراً له بل يعم نحو العبد والثوب الهروي فإنه ح **(قوله)** هو عند الفقهاء الخ أما عند المناطقة فهو المقول على كثيرين مختلفين في الحقائق في جواب ما هو والنوع المقول على كثيرين مختلفين في العدد **(قوله)** مختلفين في الأحكام) كائن أن فاه مقل على الذكر والأنثى وأحكامها مختلفة قال في البحر ولائلاً أن الثوب تحت الكنان والقطن والحرير والأحكام مختلفة فإن الثوب الحر لا يعمل لونه وغيره يعمل فهو جنس عندهم وكذا الحيوان ينقسم القرس والجار وأما الجار فمهما اختلف باختلاف أحشائه بالبلدان وأعماله والسعة والضيقة وكذا تارافق وقتها **(قوله)** متفقين فيها) أي في الأحكام مثل أنه الاموالون في بحث الخاص والرجل وأورد عليهم أنه يشمل الحر والعبد والعاقل والمجنون وأحكامهم مختلفة فأجابوا بان اختلاف الأحكام بالعرض لا بالصفة بخلاف الذكر والأنثى فإن اختلاف أحكامهما بالصفة بخبر **(تنبيه)** على ما ذكرنا أن نحو الحيوان والهداية والمالوث والثوب جنس وأن نحو القرس والجار والعبد والثوب الهروي والكنان والقطن ونوع وأن الذي قسم قسمته وبحسب فاه الوسط وأقيمت الثانية فكان على المصنف أن يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكره دون وصفه كما قال في حق المختار تزوجها على حيوان فإن سى نوعه كالقرس سائر وإن لم يصفه وقال في شرحه الاختصار ثم الجهة أنواع جهالة النوع والوصف كقوله ثوب أو دابة أو: أرفل تصح هذه التسمية ومنها ما هو معلوم النوع مجهول الصفة كقوله عبد أو قرس أو بقر أو شاة أو ثوب هروي فاه تصح التسمية ويجب الوسط الخ فقد جعل الدابة والثوب معلوم الجنس مجهول النوع والوصف وجعل العبد والقرس والثوب الهروي معلوم الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا ما وقع لما سرق نعرف الجنس والنوع عند الفقهاء فإن قلت قال في الهداية معنى هذه التسمية أنه يسي جنس الحيوان دون الوصف بل تزوجها على قرس أو جارا ما أنال بسم الجنس بل تزوجها على دابة لا نحو التسمية ويجب مهر المثل اه فقد جعل القرس والجار جنساً قلت أراد بالجنس النوع كاصرحه في غاية البيان ولذا قاله بالوصف وأما قول البحر لا حاجة إلى حل الجنس على النوع لأن الجنس عند الفقهاء هو المقول على كثيرين الخ فقه أنه لا يصح حل الجنس في كلام الهداية على الجنس الفقهي كالأبني بل يتعين جملة على النوع وكذا قال في الهداية ولو سى جنساً بل قال هروي تصح التسمية وبغير الزوج فقد سى الهروي جنساً وليس هو جنساً للمعنى المأثور ولو توسع المصنف الهداية فقال ذكر جنسه دون وصفه بدل قوله دون نوعه تصح كلامه بأن يراد بالجنس النوع لقابلية النوع بالوصف أو ما مع مقابله النوع فلا يصح هذا ما ظهر لي **(قوله)** بخلاف مجهول الجنس) أي ما ذكر جنسه بلا قيد بنوع كقوله دابة فاه لا يصح تسميته فلا يجب الوسط وأقيمت بل يجب مهر المثل **(تنبيه)** مع ما حصل من المسئلة أن السى إذا كان من غير الثقبون كان عرضاً وحيواناً ما أن يكون معناه إشارة وإضافة فيجب بهنة أولاً لا يكون معناه فإن كان غير مكمل وموزون فإن جهل نوعه كتابة أو ثوب فسدت التسمية ويجب مهر المثل وإن علم نوعه وجهل وصفه كقرس أو ثوب هروي أو عبد صحت التسمية وتغير بين الوسط وأقيمت وكذلك لو علم وصف الثوب على ظاهر الرواية وعلى ما سار أنه الأصح تعيين الوسط لأنه يجب في الذمة كماله بخلاف الحيوان فاه لا يجب في الذمة في السلم وإن كان مكيفاً أو موزوناً فإن علم نوعه وصفه كقرب قمح جيد خال من الشعر معدى تعيين السى وما روى كعرض المشار إليه لأنه يثبت في الذمة كالا قرس وموجلاً كالسم وإن لم يعلم وصفه تغير الزوج بين الوسط وأقيمت كما في ذكر القرس أو الجار هذا خلاص ما في الاختصار والفتح والبحر لكن بشكل ما في الثانية ولو تزوجها على عشر ثوبهم أو ثوب نصفه كان له عشر ثوبهم ولو طلقه قبل الدخول بها كان لها خمسة ثوبهم

(وكذا الحكم) وهو لزوم  
الوسط (في كل حيوان  
ذكر جنسه) هو عند  
الفقهاء المقول على  
كثيرين مختلفين في  
الأحكام (دون نوعه)  
هو للقول على كثيرين  
متفقين فيها بخلاف  
مجهول الجنس كقوله  
ودابة لأنه لا وسط له

مطلب تزوجها على  
عشر ثوبهم وثوب

الا ان تكون متعها اكثر من ذلك اه قال في الجرو بهذا علم أن وجوب مهر المثل فيما اذا سمي مجهول الجنس  
 اتها وفيما اذا لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي على هذا أن لا تنظر الى المنفعة أصلا لان المسمى هنا عشرة  
 فقط و ذكر الثوب بقوله بدليل أنه لم يكمل لها مهر المثل قبل الطلاق اه وأجاب الخبر الرمي بان الثوب مجهول  
 على المدونة والبرع كما خرجته العادة غير داخل في التسمية اذ لو دخل لا وجب فسادها ففسد المهر المثل وقال في  
 فتاوا ما غلب به أنه رافع فهم صاحب البصر وأخذه في جعل الثوب لقول ولا قوة الا بالله اه قلت حله على  
 المدونة والبرع هو معنى الغائه في التسمية ووجه اشتراك هذا الفرع أن الثوب ان لم يدخل في التسمية لم يأن  
 يجب لها نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بل انظر الى المنفعة لصحة تسمية العشرة وان دخل فيها ينبغي أن  
 يعطى حكم ما لو تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها هدية فقصد صرح في المهر بأنه في الميسر بعد أن ذكر  
 عبارة محمد ولو تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها هدية فله مهر مثلها لا ينقص عن الألف قال هذه  
 المسئلة على وجهين أن أكرمها وأهدى لها هدية فله المسمى والا فمهر المثل اه قلت فهو مثل ما لو تزوجها  
 بألف على أن لا يخرجها ولا يترزوج عليها كما قدمناه به صرح في الهداية وغاية البيان وفي الدائع لو شرط  
 مع المسمى شيئا مجهولا كان تزوجها على ألف درهم وأن يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فله نصف  
 المسمى لانه اذا لم يف بالكرامة والهدية يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يدخل له في الطلاق قبل الدخول  
 اه لكن قال في الاختيار ولو تزوجها على ألف وكرامتها فله مهر المثل لا ينقص عن ألف لانه رضى بها وان  
 طلقها قبل الدخول فله نصف الألف لانه أكثر من المنفعة اه ونقل بحوي في البصر عن الروا الجسدية المحيط  
 واعترض به على ما مر من إيجاب المسمى بان الهدية والا كرام مجهولتان ولا يمكن الوفاء بالمجهول بل تقصد  
 التسمية فيجب مهر المثل وقد أجبت عنه فيما علقته على البصر بما حاصله انه يمكن حل ما في الاختيار على ما اذا  
 لم يكرمه ما اذا كرمها فله المسمى وهذا عين ما حل عليه في الميسر كلام محمد ومضى عليه في الهداية وغاية  
 البيان والدائع كما مر وجه الهدية والا كرام ثم ترفع بعد وجودها والظاهر كافي الترهات به يعني هذا أدق ما  
 يعنى كراما وهديته اه اذا لم يكرمه انشئ بقيت التسمية مجهولة لعدم رضا المرأة بالألف وحده فيجب مهر المثل  
 وكذا اذا طلقها قبل الدخول تقرر الفساد فوجب المنفعة كما هو المحكى عند عدم التسمية أو عند فسادها وانما  
 أطلق في الدائع لزوم نصف الألف لانه في العادة أكثر من المنفعة كما علمت من كلا الاختيار وهو نظير ما مر في  
 مسألة الأوكس فقد حصل عاذا كونا التوفيق بين كلامهم وشعين حل ما في الغاية علمه أيضا وذلك بان قد  
 عاذا كان مهر مثلها عشرة دراهم ولم يدفع لها أو باحتيئ تجب لها العشرة لان مهر المثل وهو الواجب عند  
 فساد التسمية وتجب المنفعة بالطلاق قبل الدخول وأما دعوى الرمي الغاء ذكر الثوب لجهالتها فلا تصح لان  
 جهالة الأكرام والهدية أخش من جهالة الثوب لان الأكرام تحته أحناس الشاب والحيوان والعروض والعقار  
 والتقود والكيل واللوزون ومع هذا لم يلقوه فعدم الغاء الثوب بالأولى وأيضا يشك على الغائه اعتبار المنفعة  
 وعلى ما قررناه لا اشكال والله أعلم بحقيقة الحال ونظير ما في الغاية ما هو معروف بين الناس في زماننا من  
 أن الأكرام لا يشاء زائدا على المهر منها ما يدفع قبل الدخول كدراهم النقش والجمام وثوب يسمى لصفاء  
 الكتاب أو ثوب آخر يرسله الزوج ليدفعها أهل الزوجة الى القابلة وبلانة الحمام ويحويها ومنه ما يدفع  
 بعد الدخول كالآذار والنف والمكعب وأثواب الحمام وهذه ما رقت معروفة عن زلة المشرط عرفا  
 حتى لو أدار الزوج أن لا يدفع ذلك بشرط نفيه وقت العقد أو يسمي في مقابلته دراهم معلومة يضمنها الى المهر  
 المسمى في العقد وقد سئل عنها في الخبرية فأجاب بما حاصله ان المقر في الكتاب من أن المعروف  
 كالشرط واجب الحاق ما ذكر بالشرط فان علم قدره لم كالمهر والا وجب مهر المثل لفساد  
 التسمية ان ذكراته من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكتابة والذي يظهر الاخير وما في  
 الثالثة صريح فيه من كبرارة الغاية المارة وما تقدم من اعتراضه على البصر وأنت خبر بان هذه  
 المذكورة انما تعترف في المعروف على وجه الزوم على أنها من جهلة المهر غير أن المهر منه ما يصير بكونه مهر  
 ومنه ما يسكت عنه بشيء على أنه معروف لا يضمن تسليمه بدليل أنه عند عدم إرادة تسليمه لا يضمن اشتراط نفيه

مطلب مسألة دراهم  
 النقش والجمام وثوب  
 الكتاب ونحوها

أو تسمة ما يقابلها كاسر فهو عترة المشروط لفظا فلا يصح جعله عترة وتبرعوا كون كلام الحنفية قصر بحافيه قد علمنا تناقضه وساقفه وقد رأيت في المتنص التصریح بلزومه كقولنا حيث ذكر في مسئلة منع المرأة نفسها حتى تقضى المهر فقال ثم إن شرط لها شيئا معلوما من المهر بخلافها فافهمنا ذلك ليس لها أن تنقض نفسها وكذلك المشروط عادة كالخلف والمكسب وديار الجافقة وديارهم السكر على ما هو عادة أهل شرق ودون شرطوا أن لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب وأن سكوتوا لا يجب الامن صدق العرف من غير رد في الاعطاء لئلا يلحقها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق بالسكوت عنه بالمشروط اه ثم رأيت المصنف أفتى به في فتاويه وحاصله أن ذلك ان صرح بعترة لا يلزم تسليمه وكذا ان سكنت عنه وكان العرف به مشهورا معلوما عند الزوج ولا يلحق أن هذا لو كان تبرعا وعدمه لم يكن لها منقض نفسها بتقضي ولا المطالبة به وكذلك لو كان لازما ففسد التسمية بل ينبغي أن يقال انه عترة اشتراط الهدية والا كرام ترفع الجاهلية ببقعة يجب المسح دون مهر المثل أو يقال وهو الأقرب أن ذلك من قبيل معلوم النوع مجهول الوصف لا فريس العبدان التفاوت في ذلك يسير في العرف فخل الجافقة يعرفونها أي من القصب والحر برا ومن القطن والحرير باعتدال الفقر والغنى وقلة المهر وكثرة وكذا باقي الذكور ان فقير الوسطين كل نوع منها فهدا ما تحرر في هذا المقام الذي كثر فيه الاوهام وزلت الأقدام فلاحظه وانه مهم والسلام **(قوله)** ووسط العبد في زماننا الحبي (أي أعلاه فالروى وأدناه الزنجي كذا في البحر والتهر والمخ) ذكر وأن ذلك عرف القاهرة وذكر السيد أو السعد أن الحبي في عرفنا لا يجب الا بالتخصيص لأن العبد متى أطلق لا يصرف الا لاسود فلذا قصر على ذكر العبد وجب الوسطين السودان أحققت والعبد في عرف الشام لا يشل الروى لانه يملو على كابل يشل الحبي والزنجي وكذا الجارية والرمة تسمى سريه وعليه فالوسط أعلى الزنجي **(قوله)** وان أمهرها العبد (الح) أراد العبد العبد النشئين الخللان والحران يكون أحدهما اما فدخل فيما اذا زوجها على هذا العبد وهذا العبد أو على مذبحين فاذا أحدهما مئة كما في شرح الطحاوي بجر **(قوله)** أي أقل المهر **(قوله)** تنع مهر المثل) جواب عن قول محمد وهو رواية عن الإمام لها العبد الباقي وتقام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر منه **(قوله)** لا يفتى بالحر أو عبدا) أي لها مع العبد الباقي قيمة الحر لو فرض كونه عبدا **(قوله)** ورجعه الكال) والمتولى عن قول الإمام وفي القهستاني عن الخاتبة أنه طاهر الرواية **(قوله)** كالأول استحق أحدهما) أي أحد العبدتين المسيين فان لها الباقي وقيمة المستحق ولو استحقا جميعا فلها قيمتهما وهذا لا جاع كما في شرح الطحاوي بجر **(قوله)** في نكاح فسد) وحكم الخول في النكاح الموتى كالخول في الفاسد فيسقط الحد وبثبت التسويج بالأقل من المسمى ومن مهر المثل خلافا لما في الاختيار من كتاب العتق وقامه في العروس وذكر في العتقة التوفيق بين ما في الاختيار

مهر المثل خلافا لما في الاختيار من كتاب العتق وقامه في العروس وذكر في العتقة التوفيق بين ما في الاختيار

غيره **(قوله)** وهو الخ) بخلاف ما لو شرط شرطا فاسدا أو كالأول ورجعه على أن لا يراها فانه يصح النكاح وفسد الشرط رجعي **(قوله)** كشهود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة والمطامعة في عدة الرابعة والامه على الحرمة في الخط تزوج ذي مسئلة فرق بينهما لا وقع فاسدا اه فتاواه أنهم لا يجحدان وأن التسبب ثبت فيهما والعدة ان تدخل بجر قلت لكن سبذ كذا الشارح في آخر فصل في ثبوت التسبب عن جميع الفتاوى حكم كافر مسئلة نو قنيتنه لا يثبت التسبب ولا يجب العدة لانه نكاح باطل اه وهذا صريح بتقديم على المفهوم فاقهم ومقتضاه الفرق بين الفاسد والباطل في النكاح لكن في الفقع قبل التكامل على نكاح المتعة أنه لا فرق بينهما في النكاح بخلاف البيع نعم في البرازية حكاية قوانين في أن نكاح الحارم باطل أو فاسد والظاهر أن المار بالباطل ما وجوده كعدمه ولذا لا يثبت التسبب ولا العدة في نكاح الحارم أيضا كما يعلم مما ساق في الحد وفي القهستاني هنا الفاسد والباطل ومثله نكاح الحارم هو كرام من جهتها أو بغير شهودا لم تزويقه الا كراهه بكونه من جهتها قد سئل الكلام عليه أول النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين وسيأتي في باب العدة أنه لا عتق في نكاح باطل وقد في البحر هناك عن الخبي أن كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالخول هم موجب لعدة أمانا كان منكوبة القبر ومعتده

ووسط العبد في زماننا الحبي (وان أمهرها العبدين (و الحال ان أحدهما حر فمهر العبد) عند الامام (ان ساوى أقله) أي عشرة دراهم (والا كمل لها العشرة) لان وجوب المسمى وان قل بضع مهر المثل وعند الثاني لها قيمة الحر ولو عبدا ورجمه الكال كالأول استحق أحدهما (ويجب مهر المثل في نكاح فسد) وهو الذي فقد شرطه من شرائط العدة كشهود (بالوطء)

مطلب في النكاح الفاسد

فالتخول فيه لاوجب العدتان علم أنها لاغير لانه لم يقل أحديهما أنه لم يقبل أصلا قال فعلى هذا يفرق بين  
 وأسد ما مله في العدته ولايجب الخدمع العلم بالحكمة لأنه إذا كان في القصة وغيرها اه والخاص لا يفرق  
 بينهما في غير العددة أما في الفرق فاستوعب هذا فيقيد قول الصرخه وان كان الحادثة إنما لم يعلم بها مستند  
 لكن رد على ما في المجتبى مثل نكاح الاختين معافان الظاهر أنه لم يقل أحديهما أنه لم يقبل لظهور وجه التقيد  
 بالمعينة والظاهر أن المعينة في العددة لا في ما لا تترأخ أحدهما عن الآخر فالتأخر باطل قطعا **(قوله في)**  
**القبل** فلو قيل للبر لا يارز مهور لانه ليس بعمل التسل كافي للخلاصة والقصة فلا يجب الملس والتقبل بشهو وشئ  
 بالاولى كما صرح به أيضا **(قوله كالحلوة)** أفاده أنه لا يجب للمهر بمجرى العقد الفاسد بالاولى **(قوله لحكمة)**  
 وطها أي غير ثبت بها التمكن من الوطأ فهي غير صحيحة كالحلوة بالخائض فلا تقام مقام الوطأ وهذا معنى  
 قول الشايخ الحلوة الصحية في النكاح الفاسد كالحلوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا في الجوهرة وقوله مسامحة  
 لقصد الحلوة بمجرى الظاهر أنهم أرادوا بالصحة هنا الحالية عما يتبعها أو بقصد هاهنا وجود ثالث أو صوم أو  
 صلاة أو حوض ونحوه فلو عدل العقد لظهور أنه غير مردود هذا سبب المسامحة وفيه مسامحة أخرى وهي أن  
 انحل في النكاح الفاسد لا توجب العدة كقصد من التمتع مع أن الفاسد في النكاح الصحيح توجبها كما مر أنه  
 المذهب **(قوله لم يرد مهر المثل الخ)** المراد بمهر المثل ما ياتي في المتن بخلاف مهر المثل الواجب بالوطأ بمهره غير  
 عقد فان المراد به غير كافي عليه في الصرخه وفي رواية فافهم هذا وفي الثانية لو تزوج بمهره لا حله عليه عند  
 الامام وعليه مهر مثلها فلما بلغ اه فهي مستثناة لأن يقال أن نكاح المهرام باطل لا يفسد على ما مر من  
 الخلاف ويكون ذلك غرة الاختلاف بعبارة الوجه الفرق بينهما كما أشار إليه في الصرخه **(قوله رضاها بالوطأ)** لأنها  
 لما تم الزمان كانت راضية بالوطأ مسقطه صحاها بالوطأ لا بالأجل أن النكحة صحيحة من وجهه لا الحق أنها  
 فاستغن عن وجهه لوقوعها في عقد فاسد ولو لم يأتها لو كان مهر المثل أقل من المسمى وجب مهر المثل فقط وظاهر  
 كلامهم أن مهر المثل لو كان أقل من العشرة فليس لها مهر المثل بخلاف النكاح الصحيح إذا وجب مهر المثل فإنه  
 لا ينقص عن عشرة بحر وشئ في الترفيق نظر فإن مهر مثلها المعتبر بقوم أيها كيف يكون أقل من العشرة  
 مع أن العشرة أقل الواجب في المهر شرعا تامل **(قوله في الأصح)** وقيل بعد التخول ليس لاحدهما فضة  
 البجضة الآخر كافي التمر وغيره **(قوله فلا ينفق وجوبه)** قال في التمر قول الزبلي وأكمل منهما فضة غير  
 محض من صاحبه لا يربطه علم الوجوب ادلائك في أنه تزوج من المعصية والخروج منها واجب بل أفاده أنه  
 أمر بانته وحده اه ح وضمر ينفق لتعريف المصنف بالام في قوله ولكل وضمر وحده لكل أي يثبت لكل  
 منهما وحده **(قوله بل يجب على القاضي)** أي أن ينفقها **(قوله وتجب العدة)** ظاهر كلامهم وجوبها  
 من وقت التفرق قضاء ودبابة وفي التفرق يجب أن يكون هذا في القضاء ما إذا علمت أنها كانت بعد آخر  
 وطأ ثلاثا ينبغي أن يحل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى على قياس ما قدمنا من نقل العتاي اه وبحله  
 فيما افرق بينهما ما إذا كانت ثلاثا من آخر وطأ ولم يفارقها فليس لها التزوج اتفاقا كما أشار إليه في غاية  
 البيان وظاهر الزبلي وهم خلافه بحر **(قوله بعد الوطأ لا الحلوة)** أي لا يجب بعد الحلوة المهر دفعت  
 وطأ وجوب العدة بعد الحلوة ولو فاسدة كما هو في النكاح الصحيح وفي الصرخه والخبر ولو اختلفا في الدخول  
 فاقوله فلا يثبت شيء من هذه الأحكام اه وقوله عن التفرق ولو كانت هذه المرأة الموطوءة أختا من أمه  
 حرم عليه امره أن ينفقها بعدتها **(قوله بالطلاق)** متعلق بمحذوف حال من العدة وقوله لا لوطأ عطف عليه  
 والمراد أن الموطوءة تشكك فليدسروا فارقها وأما أنها يجب عليها العدة التي هي عدة طلاق وهي ثلاث  
 حصص لا عدة موت وهي أربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول الشيخ والصرخه والمراد بالعدة هنا عدة الطلاق وأما  
 عدة الوفاة فلا يجب عليها من النكاح الفاسد اه ولا يصح تعليل قوله بالطلاق بقوله يجب لأن الطلاق لا يثبت  
 في النكاح الفاسد بل هو متراك كافي البصر وكذا لا يصح أن يراد بقوله لا لوطأ موت الرجل قبل الوطأ ليعبد

في القبل (لابشيره)  
 كالحلوة لحكمة وطها  
 (ولم يرد) مهر المثل  
 (على المسمى) رضاها  
 بالوطأ ولو كان دون  
 المسمى لزم مهر المثل  
 لفساد النكحة فساد  
 العقد ولو لم يسم أو جهل  
 لزم القام بالوطأ (و) يثبت  
 لكل واحد منهما فضة  
 ولو بغير محضر من  
 صاحب دخلها (ولا)  
 في الأصح تزوجا عن  
 المعصية فلا ينفق وجوبه  
 بل يجب على القاضي  
 التفرق بينهما (وتجب  
 العدة بعد الوطأ لا الحلوة  
 بالطلاق لا الموت



(من وقت التفرق)  
أو مشاركة الزوج وان  
لم تقم المرأة بالمشاركة في  
الاصح (وبت النسب)  
احاطا بلا دعوة  
(وتعتبر مدته) وهي  
سنة أشهر (من الوفاء)  
فان كانت منه الى  
الوضع أقل مدة الحمل)  
يعني ستة أشهر فأكثر  
(ببت) النسب (والام)  
بان ولادته لاقل من ستة  
أشهر (لا يثبت وهذا  
قول محمد وبه يفتي  
وقال ابتداء المدتين  
وقت العقد كالصحيح  
ورجح في التهر به  
أحوط وذكر من  
التصرفات الفاسدة  
احدى وعشرين ونظم  
منها العشرة التي في  
الخلاصة فقال  
وفاسد من العقود عشر  
اجارة وحكم هذا الاجر  
وجوب أدنى مثل أو  
مسي  
أو كاه مع فقد المسي  
والواجب الاكثري  
الكافة من التي  
سما أو من قبة

مطلب التصرفات الفاسدة

أه لو مات بعده تحب عدة الموت لما علمت من الطلاق عبارة العسر والمنع أي التحب في النكاح الفاسد والسيأتي  
في باب العدة من أنها تحب بثلاث حمض كواحد في الموطوءة ونسبة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة اه أي ان  
كانت تحبض والافتلائة أشهر أو وضع الحمل فافهم (قوله من وقت التفرق) أي تفرق في القاضي ومثله  
التفرق وهو فسخهما أو فسخ أحدهما وهو متعلق بيبس أي لا من آخر الوطأت خلافا لفر وهو الصحيح  
كافي للهداية وأقر مشراحها كالفتح والمراجيع غاية البيان وكذا يحسم في الملتقى والجوهرة والعسر ولا يخفى  
تقديم ما في ههنا لاعتبارات على ما في جميع الأنهر من تخصيص قول زفر وعبارة المواهب واعتبار العدة من وقت  
التفرق لا من آخر الوطأت فافهم (قوله أو مشاركة الزوج) في البرائة المتارة في القاضي بعد الدخول  
لا تكون الا بالقول كمثل سبيلك أو تركك ويجرد انكاح النكاح لا يكون متارة أمالوا أنكر وقال أيضا  
انهي وزوجي كان متارة والطلاق فيه متارة لكن لا ينقص به عدا الطلاق وعدم محي ما أحدهما الى الآخر  
بعد الدخول ليس متارة لانها لا تحصل الا بالقول وقال صاحب المحيط وقبل الدخول أيضا لا يتحقق الا بالقول  
اه وخص الشارع المتارة بالزوج كما فصل الزبي لان ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة أصلا مع أن  
فسخ هذا النكاح يصح من كل منهما بمحض الاخترافاضا والفرق بين المتارة والفسخ بعيد كذا في العسر  
وفرق في التهر بان المتارة في معنى الطلاق فيخص به الزوج أمال الفسخ فرغ العقد فلا يخص به وان كان في  
معنى المتارة ورد داخل الرمي بان الطلاق لا يتحقق في الفاسد فكيف يقال ان المتارة في معنى الطلاق فالحق  
عدم الفرق ولذا رحمه المقدسي في شرح نظم الكتر الخ وعامه فيما علقه على العسر وسأني قبل باب الطلاق  
قبل الدخول عن الجوهرة طلق المتكوبة فاسد لان لاله تزوجها بلا محمل قال ولم يحل خلافا لها أيضا مؤيد  
لكون الطلاق لا يتحقق في الفاسد ولما كان غير منقصد للعدل هو متارة كما علمت حتى لو طلقها واحدة ثم  
تزوجها بمصاعبات اليه بثلاث طلاقات (قوله في الاصح) هذا أحد قولين محصين ورجه في العسر وقال  
له انقص عليه الزبيعي والآخر اه شرطي لو لم يعلمها به لا تنقض عدها (قوله وببت النسب) اما  
الارت فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن أبي السعود (قوله احاطا) أي في انبائه الاحياء الولد  
ط (قوله وتعتبر مدته) أي ابتداء مدته التي يثبت فيها (قوله وهي ستة أشهر) أي فأكثر (قوله من الوفاء)  
أي اذا وقع الفرقة كافي بيبسه (قوله يعني ستة أشهر فأكثر) أشار الى أن التقدير باقل مدة الحمل  
انما هو للاحتراز عما دونه لاعمال اذ لانها أولادته لا كثر من سنتين من وقت العقد أو الدخول ولم يفارقه اقله  
يثبت نسبه اتفاقا بحر (قوله وقال الخ) ظهر فائدة الخلاف فيما اذا أنت واولدته ستة أشهر من وقت العقد  
ولاقل منها من وقت الدخول فله لا يثبت نسبه على المفتي بحر (تنبيه) ذكر في الفهم أنه يعتبر ابتداء  
المدتين وقت التفرق اذا وقعت فرقة والا فمن وقت النكاح أو الدخول على الخلاف واعترضه في العسر به  
يقضي أنها لو أتته بعد التفرق لا كثر من ستة أشهر من وقت العقد أو الدخول ولاقل منها من وقت  
التفرق أنه لا يثبت نسبه مع أنه يثبت وأجاب في التهر بان اعتبار ابتداء المدته من وقت النكاح أو الدخول  
معناه في الاقل كالمس وأعتبرها من وقت التفرق في معناه في الاكثري لوجاهته لا كثر من سنتين من وقت  
التفرق لا يثبت النسب اه ومثله في شرح المقدسي والحاصل أنه قبل التفرق يثبت النسب ولو ولدته بعد  
العقد أو الدخول لا كثر من سنتين كما مر أما بعد التفرق فلا يثبت الا اذا كان أقل من سنتين من حين التفرق  
بشرط ان لا يكون بين الولادة والعقد أو الدخول أقل من ستة أشهر (قوله ورجه في التهر) ترجمه لا يعارض  
قول صاحب الهداية وغيره من الفتوى على قول محمد (قوله وذكر من التصرفات الفاسدة) أي التي تفسد اذا  
قدمها بشرط من شروط الصحة (قوله وحكم هذا) أي حكم الاجارة الفاسدة بشرط فسد كمره دارا وبجهاة  
المسي أو بعدم التسمية أو بتسمية بخير أو بالأجر بخير حكم والمراد به أجز المثل أو المسي في الصورة الاولى وأجز  
المثل بالتمام بل في التسلاية الاخيرة وقد فصل ذلك بقوله وجوب أدنى مثل الخ فادنى امام اضاف والاضافة  
بياناً أو غير مضاف ومثل بدل منه كالا يخفى ح (قوله والواجب الاكثري) يعني أن الكتابة الفاسدة كما

إذا كاتبه على عين معسنة فغيره يجب على المكاتب الاكبر من قيمته والمسمى وأما الكتابة والقيمة مجروران ولا  
يوقف عليهما أمانتهما للثلاثين الف الفقة ح (قوله وفي الشكاح) أي الفاسد بعدم الشهود مثلاً لهم المثل  
أي القام بالمبلغ أن لم يسم مصلحاً مهراً ولا فاقلاً من مهر المثل أو المسمى ح (قوله أن يكن دخل) أمانته  
يدخل لا يخرج ح (قوله وخارج البذر) يعني أن المزارعة الفاسدة كما إذا شرط فيها فخران معسنة  
لأحدهما يكون الخارج فيها المصالح بالبذر ثم إن كانت الأرض فقطه مثل أجر العامل وإذا كان البذر من  
العامل فله أجر مثل الأرض ح (قوله أجل) تكلمة بمعنى نعم ح (قوله والصلح والرهن) أي الصلح الفاسد  
وبوجهه البطل المصالح عليه والرهن الفاسد كرهن المشاع لكل من المتعاقدين نفسه ح (قوله أمانة)  
خبر مبتدأ محذوف عائد على كل من يدل الصلح والمرهون اللذين دل عليهما الصلح والرهن أي حينئذ يكون  
ما في يد المصالح أمانة وكذلك المصالح عليه في يد من هو في يده وكذلك الرهن في يد المرتهن لأن كلا قرض  
مال صاحبه لأنه لا يكتسب فقهه نفسه لماله فله فتيقن أن يكون مضموناً عليه وهو ما أشار إليه بقوله أو كالصحيح  
حكمه وحكم الصحيح في الصلح أنه مضمون عليه بدل الصلح وصحيح الرهن مضمون بالقرض من قيمته ومن الدين  
و ينشأ أن يكون هذا هو المقدر حتى قلت وسأقي في كتاب الرهن التوفيق بأن فاسد الرهن كخصه إذا كان  
سابقاً على الدين والافلاو يأتي عامه هناك إن شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) يسكون الهبة الفاسدة ضرورة يعني أن  
الموهوب مضمون على الموهوبية بالقيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهبته مشاع يقسم ح لأنه فقهه لنفسه  
ومن قبض لنفسه ولو كان مالاً كان قبضه قبض ضمان رضى (قوله وضع يده) أي بيع المستقرض  
واللام بعد البيع وقوله اقترض نصف لصدوقه مستقر عائد على المستقرض ومفعوله محذوف عائد على  
العبد يعني إذا استقرض عبداً كان قرضاً فاسداً لأنه في قبض المالك فيصير بيعه ح وقال ط اللام في بعد  
زائدة (قوله مضاربه) يسكون الهبة الفاسدة ضرورة يعني أن المضاربة الفاسدة تبيح اشتراط عمل رب المال حكمها  
الامانة أي يكون مثل المضاربة في المضارب أمانة ح أي لأنه قبضه المالك بالثبوت وما كان كذلك فهو أمانة  
ولأنه لما فسدت صار المضارب أجنبياً والمالك في يد الأجنب أمانة رضى (قوله والمثل في البيع) أي الواجب  
في البيع الفاسد بتعويض لا يقتضيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك إن كان مثلياً وقيمته إن كان ثميناً  
وناه الامانة والقيمة مرفوعة ولا يوقف عليها بالسكون لما رضى ح وأما بقية الاحدى والعشرين فقال في  
النهر وبق من التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع والشركة والسلم والكفالة والوكالة والوقف والاقالة  
والصرف والوصية والقسمة أما الصدقة ففي جامع الفصولين أنها كالهبته الفاسدة مضمونة بالقبض وأما  
الخلع فحكمه أنه إذا بطل العوض فموقعه بطلاناً وذلك كلخلع على خيراً وخيبر أو مودة وأما الشركة وهي المفقود  
منها شرطها مثل أن يجعل الربح فباعاً على قدر المال كافي للجميع ولا ضمان عليه لو هلك المال في يده كافي جامع  
الفصولين وأما السلم وهو ما فقد في شرط من شرائط الصحة فذكر رأس المال فيه كالقبض فيصير فيه أن  
يأخذ به ما يبدله يداً بيد كذا في الفصول وأما الكفالة كما إذا جهل المكفول عنه مثلاً كقوله ما يبيت أحداً  
فعلت فحكمها عدم الجواب عليه ويرجع عما أداه حيث كان الضمان فاسداً كذا في الفصول أيضاً وأما وكالة  
والوقف والاقالة والصرف والوصية والظهار أنهم لا يفرقوا بين فاسدها أو بطلانها وأما حوايل الاقالة كالشكاح  
لا يسطر الشرط العبد وتعرف أنه لا فرق بين فاسده أو بطله وقال الوو وقع الاقالة بعد القبض بهما وابت  
الجلية فقهى بالطله اه أقول وما عزا إلى الجميع في قوله وأما الشركة الخ فقير موجوده ولم أر أحداً قال بل  
تجوز الشركة مع التساوي في الربح وعدمه فالصواب أن يعمل بالتي شرط فيها ردهم مسماة لاحدهما فاه  
مفسدها وحكم الفاسدة أن يجعل الربح فباعاً على قدر المال وإن شرط التفاضل وهذا هو الذي في الجمع وغيره  
فانهم وقد ذكر القسمة ولم يتعرض لحكمها أو بطلانها كالمصنف والشراح في بابها إن المقبوض بالقيمة الفاسدة  
كقسمته على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسم أو غيره ثبت المالك فيه ولا يتصرف فيه لخاصته  
ويضمه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد وقيل لا يثبت ويجزى بالقييل في الاشياء بالاول في البراز به والقيمة

وفي الفكاك المثلان  
يكن دخله وخارج  
السند المالك أجنب  
والصلح والرهن لكل  
نفسه أمانة أو كالصحيح  
حكمه  
ثم الهبة مضمونة  
يوم قبضه ووضع يده  
بعد اقتراض  
مضاربه وحكمها الامانة  
والمثل في البيع والا  
القيمة

أه وماز كرمي النكاح من عدم الفرق بين فاسد ما مله قد علمت ما فيه هذا وقد ادال حتى الحوالة وتعلم

حكمها مع حكم ما زاد على العشرة تكملا لتنظيم التهر على الترتيب المذكور فقال

صدقة ككهنه سواء • وألغى مع ما لا جزاء

ان شرط النكاح أو المهر أو • لا ينعقد كذا أو

بقدر مال ربح شركة فقد • كأن قطع شركة الربح فقد

ولا ضمان بهلاك المال • في بيع محررت ذرا للعالي

وسلم بعض شروطه فقد • فغسل كامن الفقه شهد

وأس مال فيه كالغصوب عد • فغضبه ما شئت ان يبايد

كفالة المجهول مفسد لها • فارفع عاذرت ان خب عدي

ان ابنى الدفع على الكفالة • ولا رجوع ان يرد وفاه

وفاد القسم ان شرط نى • لا يقتضيه العقد اذا لكى

فمك المقوم بقسمه ان • يرضى وقيل لا فقد فان القطن

وكالة وصاية والوقف • اقالة بأصاح ثم الصرف

لا فرق فيما بين ما قد فسد • وبين المثل هدبت الرشا

حوالة بشرط أن يؤدى • من بيع دار يحصل ردى

فان يؤذ المال فهو راجع • على الخيل أو حال تلخ

وقوله فغضبه ما شئت الخ أى أنه أن يستبدل رأس مال السلم الفاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط أن يكون بدا

ببدل لا يفصل عن دين بدن وفوقه اذ انبنى الدفع على الكفالة أى لوطن لزومه له ذاهدا عما كفته وقال هذا

ما كلف لثمة ربح عليه لانه اذ ما ليس بالزمن عليه على زعم زومه كالجواز قد بدنه ثم تين أن لادين

عليه وأما اذا قال خذ هذا أو فاد عمالك في خذته فلا ربح عليه لان من قضى دين غيره فلا امره لا رجوع له

على أحد (قوله والمهر) احتراز بها عن الامة كما يأتي (قوله مهر مثلها) يستد آخره قوله مهر مثلها ولا يلزم

الأخرا عن النبي بنفسه لما أشار اليه من اختلافها بشرعها ولان الثاني مفيد بقوله من قوم أبيها ثم اعلم أن

اعتبار مهر المثل المذكور حكم كل نكاح صحيح لا يسميه فيه أصلا وأسمى فيه ما هو مجهول أو ما لا يحل شرعا

وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطء سوى فمه مهر أو لا وأما ما وضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطء بشبهة فليس

المرا بدها مهر فيها مهر المثل المذكور وهذا لما في الخلاصة ان المراهبة العقر وقدر ما لا يصيبها به سطر وكما تستاجر

الزنا لو كان حلالا يجب ذلك القدر وكذا قل على من شايخنا في شرب الاصل للسر حتى أه وظاهر أه لا فرق بين

الحرم والامة ويحالفه ما في المحيط لوزن اليه غير امرأه فوطئها لم يهر مثلها لأن يحمل على العقر المذكور

توفي بطهر (قوله لا مهر) المصود له لا اعتبار الام وقومها مع قوم الاب لانهم لا اعتبار أصلا حتى تكون

أدى حال من الاحاب ط عن البرحندي قلت لكن لام قد تكون من قبيلة لا تحال قبيلة الاب والعمير من

الاجاب من كانت من قبيلة عمائل قبيلة الاب على ما يأتي فن كانت كذلك فهي أعلى حال من الام فانه (قوله

كثفت عه) مثال للمعنى ح أى المنفى في قوله ان لم تكن من قومهم والضمير فيها الاب فلام اذا كانت بنت

عم اب كانت من قوم الاب وقول النذر كنكت عه لست قلم أو مجاز (قوله وسفاده اعتبار الترتيب) كذلك

العمر والبر لكن قال في البحر بعد موطأ ظاهر كلامه خلافة أه قلت وتظهر التمرة فيما لو سواها أختها وبنت

عها متلا في الصفات المذكورة واختلف مهرها ما في الخلاصة تعتبر الأخت وأما على ظاهر كلامهم

فنه شكل وقد قال في البحر ولم أر حكم ما اذا تساوت المراهبات أن من أقارب أبيها مع اختلاف مهرها هل يعتبر

بالمهر الأقل أو لا كما روى ينفى أن كل مهر اعتبره القاضي وحكمه فانه يصح لفظة التفاوت أه وفيما قد يكون

التفاوت كثيرا وقال الخليل الرضى نص علما وأعلى أن التفويض لقضلة المهر فساد الذي يقتضيه نظر الفقه

(و) المرأة (مهر مثلها)

الشرع (مهر مثلها)

القوى أى مهر امرأة

تماثلها (من قوم أبيها)

لا مهر ان لم تكن من

قومه كبنيت عه وفي

الخلاصة ويعتبر

بأخواتها وعما لها فلن

لم يكن بنت الشقيقة

وبنت السلم انتهى

وسفاده اعتبار الترتيب

للصفتا وتعتبر الماهة

مطلب في بيان مهر المثل

اعتبار الأقل للثمن به اه قلت ويظهر لي أنه ينظر في مهر كل من هاتين المرأتين فمن وافق مهرهما مهر مثله  
تعتبر انك أن يكون حصل في مهر أحدهما عيبا فمن الزوج أو الزوجة تأمل **(قوله في الاوصاف)** الاولى  
حذفه لانها قوله سنالغ نعم احتياجه الى تكلف في الاعراب **(قوله وقت العقد)** ظرف لثمنه الثانية  
بالنظر للثمن وتعتبر بالنظر لشرح اه ح والمعنى أنه اذا أردنا أن نعرف مهر مثل امرأ تزوجت بلانسيه  
مثلا ننظر الى صفاتها وقت زواجه من رجل والى امرأ آمن قوم أيها كانت حين تزوجت في السن  
والجمال مثل الأولى ولا عير تلاحظ بعد ذلك في واحد منهما من زيادة جمال ونحوه وانقص أقاله الرجعي  
**(قوله سنا)** أراده الصغرى أو الكبرى ومنه في غاية البيان وظاهره أنه ليس المراد تحديد السن بالعدد  
كعشرين سنة مثلا بل مطلق الصغرى أو الكبرى فيما لا يتغير فيه التفاوت عرفا فثبت عشرين مثل بنت ثلاثين ولذا  
قال في المراج لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف فان الغنية تشكك باكرها من تشكك به الفقيرة وكذا  
الشابة مع الجوز والحسن مع الشوهاء اه وظاهره ان بقية الصفات كذلك فيعتبر المماثلة في أصل الصفة  
احترازا عن ضد هذا لا عن الزيادة فيها **(قوله وجمال)** وقبل لا يعتبر الجمال في بيت الحسب والشرف بل في  
أوساط الناس وهذا جدي ففتح وظهر اعتبار مطلقا بجر وكذا رد في النهر بالطلاق عبارة ولكنز وغيره قلت  
وجهه أن الكلام فيمن كانت من قوم أيها فافادنا وتاوت احداهما الاخرى في الحسب والشرف وزادت عليها في  
الجمال كانت الرغبة فيها أكثر **(قوله وبلدا وعصر)** فلو كانت من قوم أيها لكن اختلف مكانهما أو  
زمانهما لا يعتبر بمهر لان البلدان تختلف عادة أهلها في غلام المهر ورخصه فلوز وحت في غير البلدان في  
زوج فيه آثار بها لا يعتبر بمهر من فتح ومنه في كافي الحاكم الذي هو جمع كتب محمد حيث قال ولا ينظر الى  
نساءها اذا كن من غير أهل بلده لان مهور البلدان مختلفة اه ومقتضى هذا أنه لا بد من اعتبار الزمان  
والمكان وان قلنا بالا كفا بعض هذه الصفات على ما بان في فهم **(قوله وعقلا)** هو قوة تعمية في الامور  
الحسنة والقبحة أهنية محمودا فلا نسان في مثل حركاته وسكناته كافي كتب الاسول وهو بهذا المعنى شامل  
لما شرطه في التفتن من العلم والادب والقوى والعفة وكمال الخلق فقسنا في **(قوله ودينها)** أي دينه وصلاها  
فقسنا في **(قوله وعدم ولد)** أي ان كل من اعتزلها المهر كذا وان كان لها ولد اعتبر مهر مثلها مخرج من  
لها ولد **(قوله ذكر المال)** أي نقلا عن المشايخ وقصر بيان يكون زوج هذه كازواج أمثالها من نساءها  
في المال والحسب وعدمها اه أي وكذا في بقية الصفات فان الشابة والمتى مثلا زوج بها رخص من الشيخ  
والفاسق كافي البصر والنهر **(قوله ومهر الامه الخ)** قدمنا الكلام عليه أول الباب قال ح دخل في طلاقه  
ما اذا كان لها قوم أب أو أخت أو زوج حرام فمهر رجل ولم يشترط الحر بقية أمه وهي وإن كانت من قوم أيها لكن  
خالقهم في الحر يتقدم بحصول المماثلة **(قوله أي في ثبوت مهر المثل)** أشار الى أن ضميره عائدة الى مهر المثل  
يتقدم بمتشاف وهو ثبوت **(قوله لذكر)** على ثبوت مهر المثل والمراد عدا كرام المماثلة سنا وما عطف عليه  
وأشار به الى أنه لا بد من الشهادة على الأمرين المماثلة بينهما وإن مهر الأولى كان كذا ح وفي بعض النسخ  
عاز كرفال السببية أي ثبوته بسبب ما ذكر من المماثلة في الاوصاف **(قوله شهود عدول)** أشار الى  
اشتراط العدالة مع العدد لان المقصود اثبات المال والشرط في ذلك **(قوله فالقول الزوج)** لانه منكر  
الزيادة التي تدعى المراهة **(قوله وما في المحيط الخ)** جواب عما ذكر في الصرمين المخالفين ما في الخلاصة والمتى  
وهو ما مر من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في المحيط حيث قال فان فرض القاضي أو الزوج بعد العقد  
بإزالة يجري ذلك يجري التقديرا وجب بالعقد من مهر المثل زادا ونقص لان الزيادة على الواجب محجة  
والنقص عنه حائز اه ووجه المخالفة أن ظاهر ما مر أنه لا يصح القضاء مهر المثل بدون الشهادة أو الاقرار من  
الزوج وأجيب في النهر بان ما في المحيط ينبغي أن يحمل على ما ذكرنا بذلك والافاضة على مهر المثل عند إنباته  
والنقص عنه عند إنباته لا يجوز اه أقول قدمنا في البدائع عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أو زيد  
لا ينصف أم مهر المثل يجب بنفس العقد ليل أنها لو طلبت الفرض من الزوج يلزمه ولو امتنع بحجة القاضي

في الاوصاف ( وقت  
العقد سنا وجمالا  
وما لا يلبدا وعصرا  
وعقلا ودينها وكثرة  
وتوبة وعفة وعلم  
وأدبا وكمال خلق وعدم  
ولو يعتبر حال الزوج  
أيضا ذكره الكمال  
قال ومهر الامه يتقدم  
الرغبة فيها ( ويشترط  
فيه ) أي في ثبوت مهر  
المثل لما ذكر ( اخبار  
رجلين أو رجل وامرأتين  
ولفظ الشهادة ) فان  
لم يوجد شهود عدول  
فالقول الزوج يمينه  
وما في المحيط من أن  
القاضي فرض المهر  
حله في النهر على ما اذا  
رضي بذلك

عليه ولو لم يفعل تاب منه في القرض اهـ فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وأن فرض القاضى عند  
عدم التراضى فلا يصح جعل مافى المحيط على ما ذكر في الترو وأما قول المحيط زادا ونقص الخ فينبغي حمله على  
صورة فرض الزوج إذا رضى بها وبين ذلك على وجه تندفع به المتألفه أنه قد علمت أن مهر المثل لا يغيب  
بالنظر إلى من يساو بها من قوم أيها وقد علمت أيضا أنه لا يثبت إلا بشاهدين فإذا زوجت بغير مهر وطلبت من  
أزواج أن يفرض لهما مهر مثلها فاستمع ورفضته إلى القاضى وأنت بشاهدين شهد بان فإلانة من قوم أيها  
تساو بها في الصفات المذكورة وانها تزوجت بكنا بحكم لها القاضى مثل مهر فلانة المذكورة بلا زائد ولا  
نقص وانما يمكن الزيادة والنقص عند فرض الزوج بالتراضى كما قلنا وإذا كان فرض القاضى متبعا على ما قلنا  
من الشهادة المذكورة تندفع المخالفة التي ادعاها في الجرح لانه لا مسوغ لحل مافى المحيط على أن القاضى يفرض  
لها مهرأرأى هو يأنزح أحدهما بالزيادة والنقص بالرضاه مع إمكان المصير إلى الواجب لها شرعا عند وجود من  
يساو بها في الصفات من قوم أيها وإن كان المراد حل كلام المحيط على حكم القاضى عند عدم وجود من يساو بها  
من قوم أيها ومن الأجانب فلا يخالف مافى خلاصة ما للفتي أضالان كلاما مافى مهر المثل وهو لا يكون إلا  
عند وجود الممثل فتوقف ثبوته على الشهادة أو الإقرار ما عند عدم الممثل يكون تقدير مهر المثل جازيا  
بحراه لانه فتنظر فيه القاضى نظر تامل واجتهاد فيصعب به بدون شهود أو قرار من الزوج فوضع الكلامين  
مختلف كالإختي وعلى هذا لا يتأتى أيضا تعيين باده أو نقصان ذلك لا يمكن ذلك الا عند وجود الممثل ولكن جعل  
كلام المحيط على ما ذكره سابقه ما قدمنا من الباعث من أن المراد الحكم بمهر المثل وكذا ما ذكره قريبا عن  
الصيرفي من أنه إذا عدم الممثل لا يعطى لها شيء ولا يمكن حمله على حالة التراضى لما علمت من كلام الباعث ولأنه  
عند وجود التراضى يستغنى عن التراجع إلى القاضى وعند عدم وجود الشاهدين فالقول الزوج ج بينه كالمهر  
وإن لم يصح لها القاضى بما يختلف عليه فاحتج هذا العصر برواثة الموقوف **(قوله فان لم يوجد)** أي من عائتها في  
الأوصاف المذكورة كلها أو بعضها بغير مقتضاه لا كتما ببعض هذه الأوصاف وبه مصر في الاختيار  
بقوله فان لم يوجد ذلك كله فلا يبقى جديسه لانه يتعدا اجتماع هذه الأوصاف في امرأتين فيعبر بالوجود  
منها لتمامها اهـ ومثله في شرح الجميع لأن المثل وغررا لا ذكر وهو موجود في بعض نسخ المتن قلنا لكن  
بشكل علمنا اتفاق المتن على ذكر معظم هذه الأوصاف ونصرح بهذا بأن مهر المثل يختلف باختلاف  
هذه الأوصاف وكذا يختلف باختلاف العاد والعصر اهـ إذ لا شك أن الرغبة في الذكر الشابة الجملة الغنية  
أكبر من الثيب الهوز الشوها الفقيرة وإن تساوت في العقل والدين والعلم والادب وغيرهما من الأوصاف  
ككيف بقدر مهر أحداهما بغير الأخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه يتعدا اجتماع هذه الأوصاف في امرأتين  
مسلم لأن التزنا اعتبارها في قوم الأب فقط أما عند اعتبارها من الجانب أيضا فلا على أنه لو فرض عدم الوجود  
بكون القول بالزوج كذا ج كره المصنف بعدوانه امتنع رفع الأمر للقاضى بقدر مهرها على ما مر لكن في  
العصر عن الصيرفي ما في غربة وخلف ذو حنين غريبتين تدعان للمهر ولا يثبت لهما وليس لهما أخوات في  
القرية قال بحكم بحالهما بما يمكن من مثلها ما قبله يختلف البلدان قال إن وجدت في بلد ما مثل والافلا يعطى  
لها مائتي اهـ أي لعدم إمكان الحلف بعد الموت لكن فيه أن ورنه تازوج تقوم مقامه فمثل **(تنبيه)** جرى  
العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بتقدير معن الجسم نساهل القرية بالتفاوت فينبغي أن يكون  
ذلك عند السكون عنه مرة المذكورة أو المسمى وقت العقد لأن المعروف كالشرط وحسنه فلا يستل عن مهر  
المثل والله تعالى أعلم **(قوله وضع ضمان الولي مهرها)** أي سواء كان ولي الزوج أو زوجته صغيرين كانا وكبيرين  
أما ضمان ولي الكبير منها فظاهر لانه لا حاشي ثم إن كان بامرهم رجوع والا أو أم الولي الصغيرين فلا نسف  
ومعرفا ذاتا كان لها أن ترجع في تركه ولو لم يأت الوتة الرجوع في نصب الصغير خلافا لفران الكفاة  
صدرت بامر معتبر من المكفول عنه مثلثوث ولأب لا عليه فلأن الأب إذا ثبت منه معتز وقدمه على الكفاة  
دلالة ذلك من جهته نهر عن النعم **(قوله ولو عاقد)** أي ولو كان هو الذي باشر عقد النكاح بالولاية عليها

(فان لم يوجد من قبيلة  
أيها من الجانب) أي  
فمن قبيلة تتأهل قبيلة  
أيها (فان لم يوجد  
فالتقوله) أي الزوج  
في ذلك بينه كالمهر  
(وضع ضمان الولي  
مهرها ولو المرأة  
صغيرة) ولو عاقد

مطلب في ضمان الولي  
المهر

أوعله وأعلمها فانهم **(قوله لاسم)** تعال لافعله صبح بالنسبة لما إذا كان صغيرا أو أجددها وصلح جوابا عما  
يقال لو كان الضامن ولي الصغير يلزم أن يكون مطالبا ومطالب الأن حق المطالبة وذلك لإيجابها شيئا من ضمن الثمن  
عن المشتري لم يصح والجواب أنه في النكاح صغير وبغيره فلا ترجع الحقوق اليه وفي البيع أصيل ودلالة  
قضاء المهره بحكم الأثرة لا باعتبار أنه عاقد بل لأنه لا يملك قبضه بعد إيجابها إذ أنه من غير البيع وعامة في الفسخ  
**(قوله لكن)** المستند إلى على قوة وصح **(قوله بشرط صحت)** أي الولي **(قوله وهو)** أي المكفول عنه والمكفول  
له ط **(قوله وارثه)** أي وارث الولي كان يكون الولي أما الزوج أو أبا الزوج **(قوله لم يصح)** لأنه يترفع وارثه في  
مرض موته فخرج زائد في الصريح الصغير وكذا كل من ضمنه عن وارثه أو وارثه أمه أي لا تمتد إلى الوصلة لورثه  
لا يقال أنه لا يترفع من المكفول بشئ فإنه لو مات قبل الأداء ترجع المرافعة تركته ورجع باقي الوثمة في نصيب  
الان لو كفه الأب بامرأه أو كان صغيرا لم تقدمناه لا تقول لرجوع باقي الوثمة على المكفول عنه لا يخرج من الكفالة  
عن كونها ترفع ابتداء لا تمديد بل نصيبه وهو مفلس أو قد لا يملكهم الرجوع ويدل على ذلك أيضا أن كفاية  
المرض لا يثنى تعتبر من الثلث ولو لم تكن ترفع الصحة من كل المال كافي ترفعها بل بلغ من هذا أنه لإيجاب  
وارثه شأنا من ملكه على الصبية أو أزل أو أكثر فليس يصلح ما دل على لا تشبهه الشفعة خلافا لما في الجمع  
فانهم **(قوله والام)** أي وإن لم يكن المكفول له أو عنه وارث الولي المكفول بان كان ابنه ألقى أو بنت عمه ط  
**(قوله ص)** أي الضمان من الثلث كما صرحوا به في ضمان الإحني بحر أي أن كان مال الكفالة قدر ثلث  
تركته صرح وان كان أكثر منه صح بقدر الثلث لأن الكفالة تترفع ابتداء بقتلها **(قوله وقبول المرافعة)** عطف على  
صحته وهذا إذا كانت المرافعة ح **(قوله وغيرها)** وهو ولها أو فصولي غيره كساق في كتاب الكفالة وإذا  
قال في الصبر ولا يمين قولها أو قبول قابل في المجلس فانهم قال ح وهذا فيما إذا كانت صغيرة والكفول ولي  
الزوج أم إذا كان ولها أو إجماع يقوم مقام القبول كافي التهر **(قوله في مجلس الضمان)** لأن شرط العقد  
لا يتوقف على قبول غائب على المنصب ط **(قوله أو الولي الضامن)** سواء كان وليه أو ولها ح وقيد بالضمان  
لأن الكلام فيه وأنه لا يطلب بلا ضمان على ما ذكره قريبا **(قوله أم أم)** أي أم أمر الزوج الكفالة  
وأفاده لو ضمن عن ابنه الصغيرة أو وليه لا يرجع عليه المعروف بجملة مهور الصغار إلا أن يشهد في أصل الضمان  
أنه دفع لرجع فتم وبقي عامه **(قوله بغيره)** أي مهر زوجته أو المهر الواجب على ابنه **(قوله إذا)**  
زوجها أم أم ح مرتبط بقوله ولا يطلب الأب الخ لأن المهر مال يلزمه الزوج ولا يلزم الأب بالعقد إذ يلزمه  
لما أفاد الضمان شيئا بحر **(قوله على المعتد)** مقابلة ما في شرح الطحاوي والتمتع أن لها مطالبة على الصغير  
ضمن أول يميني قال في القيم والمذكور في المظومة أن هذا قول مال ونحن نختلفه ثم قال في القيم وهذا هو  
المعول عليه قلت ومثل ما في المظومة في الجمع ودرر المعاد وشرحوها وفي مواهب الرحمن لو زوج طفله الفقير  
لا يلزمه المهر عندنا وأجاب في الصريح كذا كرو شارح الطحاوي يجمعه على ما إذا كان للصغير مال بدليل أنه في  
المراجع ذكر ما في شرح الطحاوي ثم ذكر أن المهر لا يلزم أم الفقير بلا ضمان فتعين كون الأول في الغنى قلت  
وأصرح من هذا ما في الفتاوى حيث قال نفلان عن شرح الطحاوي أن الأب إذا تزوج الصغيرة أمر أمه بالمرأه أن  
تقبل المهر من أبي الزوج فيتردى الأب من مال ابنه الصغير وإن لم يضمن الخ فتوى هذا أقول الشارح على  
المعتد لا يحمله **(قوله كافي النفقة)** أي أنه لا يتراد أو الصغير بالنفقة إلا إذا ضمن كذا ذكره المصنف  
في المنع من الخلاصة وفي الخاتمة وإن كانت كريمة وليس للصغير مال لا يحب على الأب فقها ويستدين الأب  
عليه ثم يرجع على الابن إذا أيسر له وفي كافي الحاكم فإن كان صغيرا أماله له أو زوجها أو بغيره فزوجته  
الآن يكون ضمنها أم ومثله في الزباني وغيره قلت وهو مخالف لما سلكه الشارح في باب النفقة في الفروع  
حيث قال وفي المختار والمثني ونفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيرا فقيرا أو زينا أم اللهم إلا أن يحمل  
مأساة أبي على أمه يؤمر بالانفاق ليرجع عما أنفق على الابن إذا أيسر كما قالوا في الابن المورث إذا كانت أمه  
وزوجها صغيرين يؤمر بالانفاق على أمه ويرجع بها على زوجها إذا أيسر ويؤبره عبارة الخاتمة  
المذكورة فليأتمل **(قوله ولا يرجع للأب الخ)** أي لو أدى الأب المهر من مال نفسه لا يرجع له على ابنه

لأنه صغير لكن بشرط  
صحته فلو في مرض  
موته وهو وارث لم يصح  
والاصح من الثلث  
وقبول المرأة أو غيرها  
في مجلس الضمان  
(وتطالب بالثمن من  
زوجها البالغ أو الولي  
الضامن فإن أدى  
رجع عن الزوج إن  
أمر) كما هو حكم الكفالة  
(ولا يطلب الأب بغير  
ابنه الصغير الفقير) أما  
الغنى فيطلب أبوه مادفع  
من مال ابنه لأمن مال  
نفسه (إنما زوجه امرأة  
الإذا ضمنه) على المعتد  
(كافي النفقة) فإنه  
لا يؤخذ بها إلا إذا ضمن  
ولا يرجع للأب إلا إذا  
أشهد على الرجوع عند  
الأداة

الصغير قبل لان الكفيل لا رجوع له الا بالامر ولم يوجد لكن قدسنا ان اقدامه على كفالته بمنزلة الامر بشئ ولا يثب عليه ولهذا لوضعنا اجنبى بانن الاب يرجع فكذا الاب نعم ذكر في غاية بيان رجوع الاب لما ذكر في  
 الانصاف لا رجوع له لصلحه عنه عاده بلا منع في الرجوع والثابت ما عرف كاتبات النص الا ان شرط  
 الرجوع في أصل الضمان فرجع لان الصريح يفوق الدلالة أعني العرف بخلاف الوصي فله يرجع لعدم  
 العادة في تبعه فصار كبقية الاولياء غير الاب اه فعدم الرجوع بلا شاهد مخصوص بالاب ومقتضى هذا رجوع  
 الام ايضا حيث لا عرف اذا كانت وصية وقفلته اما بدون ذلك فقد صارت حادثة الصنوع في صير وجهه عليه  
 ودفعنا أمه عنه المهر وهي غير وصية عليه ثم بلغ فارادت الرجوع عليه وينبغي في هذا الحادثة عدم الرجوع  
 لا يشاهد من الصبي بلاذن ولا ولاية ولا سيما على القول الا في من اشترطوا الاشهاد في غير الاب ايضا ما لم وفي  
 الدار بما اذا شهد أي الاب عند الانعائه أدى لم يرجع وان لم يشهد عند الضمان اه والحاصل ان  
 الاشهاد عند الضمان اولاد امشروط الرجوع كما في البصر وقد بقي في القصر اهنا كان الصغير فقيرا واعتزض في  
 التهر عا من غايه البيان أي من حيث انه مطلق مع عموم التعليل بالعرف وقد يقال ان ما في القصر مني على  
 عدم المطر بالعرف اذا كان الصغير غنما فله الرجوع وان لم يشهد ولا سيما لو كان الاب فقيرا فاقبل وبقي  
 ما لو دفع بلا ضمان ومقتضى التعليل بالعادة له لا فرق في رجوع ان اشهد الا لا وصيد كرا الشرح في آخريه  
 الوصي ولو اشترى لطفه ثوبا او طعاما وشهدها يرجع به عليه يرجع له مال والا لو جوهها عليه حرجه  
 لو اشترى دارا او عدا رجوع سواء كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب  
 حفظه اه قلت واصله الفرق بين الطعام والكسوة بين غيرهما في غيرهما لا يرجع الا اذا اشهد سواء  
 كان الصغير فقيرا او لا وكذا فهم ان كان الصغير غنيا ما لو فقيرا فلا رجوع وان اشهد لو جوهها عليه بخلاف  
 نحو الدار والعدو ومقتضى هذا ان المهر بلا ضمان كالدار والعدو لم يرجع به عليه فله الرجوع عليه ان اشهد  
 ولو فقيرا والا فلا وهذا يؤيد ما في التهر فقد رها وسند كرهنا اختلاف القولين في أن الوصي لو أنفق من ماله  
 على قصد الرجوع هل يشترط الاشهاد أم لا والانصاف الاول وعليه فلا فرق بينه وبين الاب فامر عن غاية البيان  
 من قوة بخلاف الوصي مني على القول الآخر والله تعالى اعلم وشمل الرجوع بعد الاشهاد الوادي بعد بلوغ  
 الابن كافي القرض وفيه ان هذا أي اشترط الاشهاد اذا يكن الصبي دين على أبيه فلو على الابن دينه فادى مهر  
 امرأته ولم يشهد ثم ادعى أنه ادين من دينه الذي عليه صدق ولو كان الابن كبيرا فهو متبرع لانه لا عاك الا ما  
 بلا امره اه (تنبيه) اشترط الاشهاد لرجوع الاب لانما به ما قد منته من أنه لو مات وأخذت الزوجة مهرها  
 من تركته فلما في الورثة الرجوع في نصيب الصغير والمعتل من أنه صار كضرب الامر دالة والكفيل بامر المكفول  
 عنه يرجع عما أدى واتالم يرجع لو أدى بنفسه بلا اشهاد لعدله بئذ يردى تبرعا اما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت  
 الزوجة من تركته لم يجد التبرع منه فلذا يرجع في الورثة في نصيب الصغير من التركة \* (فرع) \* في القرض  
 ولو أعطى ضبعة بمهر امرأته ولم يقضها حتى مات الاب فباعته المراء لم يصح الا اذا ضمن الاب للمهر ثم أعطى  
 الضبعة فحينئذ لا حاجة الى القبض (قوله) وله استعماله وكذا لو في الصغيرة للتعليق المذكور حتى يقض مهرها  
 وتسليمها نفسها غير صحيح فله استردادها ولو ليس لغير الاب والجد تسليمها قبل قبض المهر من ولاية نفسه فان  
 تسليمها فوفاة أو شأرا إلى أنه لا يحل له ولو طأها على كره منتهان كان امتناعها الطلب للمهر عنه ومعتد بها على كافي  
 المحط بغير وينبغي تقييد الخلاف بما اذا كان وطأها ولا يرضاها اما اذا لم يطأها ولم يحل بها كذا فلا يحل  
 اتفاقا تهر (قوله) ودواعي الم لم يصرح به في شرح الجميع وانما قال لها ان تنعمن من الاستماع بها فقال في  
 التهر ايم الدواعي ط (قوله) والسفر (قوله) الاولى التعبير بالاخراج كما عرفت في التبرع الاخراج من بيتها اقاله  
 شارحه ط (قوله) وتخلو) به حكمه من الزواجا الاولى وانما الظاهر في ذلك كره على قوله ما لا في (قوله)  
 وضمنها) وكذا لو كانت مكرهة أو مضيرة أو مجنونة بالاول وهو بالاتفاق امامع الرضا فمعتدها ليس لها المنع  
 وتكون به نائرة لا تنفع لها أي لان تنعمن من الوطء وهي في بيته بغير بحثا اخذنا مما صرحوا به في الفتاوى ان

(وله انعم من الوطء)  
 ودواعي مخرج جمع  
 (والفرجها ولو بعد  
 وطء وخلوة وضمنها)  
 لان كل وطء معقود  
 عليها تسليم البعض  
 لا يجب تسليم الباقي

مطلب في منع الزوجة  
 نفسها لقبض المهر

ذلك ليس بنسوز بعد اختلاف المهر **(قوله لا خفيا بين تهيجه)** عليه لقوله ولها منعه أو غائبة واللام بمعنى إلى قاله  
أعطاه المهر الأدره واحد اقله النع وليس له استرجاع ما قبضت هندية عن السراج وفي الجرعن الحقة  
لأحالة مهر جلا عز زوجها الامتناع إلى أن يقبض المحتال لأول حالهاته الزوج اه وأشار إلى أن تسليم المهر  
مقدم سواء كان عناً أو ديناً بخلاف البيع والتمن عن فاهما يسلمان معالان القبض والتسليم معامترة  
بخلاف البيع كافي المهر عن البدائع وعامة فيه لكن في القبض لو كان الزوج أن يأخذ الأب المهر ولا يسلم  
النفث يوزر الأب يحمله ما عا تسليم ثم يقبض المهر **(قوله)** أو أخذ قدما بهجل لمنها عرفا) أي أن لم يبين  
تهيجه أو بهجل بضمه فلها المنع لا خفيا بهجل لها منعه عرفا وفي الصيرفة الفتوى على اعتبار عرف بلدهما  
من غير اعتبار الثلث والصف وفي الخاتمة يعتبر التعارف لأن الثابت عرفا كالثابت شرطا قلت والمتعارف  
في زمانا في مصر والشام بهجل الثلثين وتأجيل الثلث ولا تنس ما قدمنا من الملتقط من أن لها المنع أيضا  
للمشروط عادة كالنف والمكعب ودياج الفاقة ودرهم السكر كما هو عادة من عرفه بله دفعه على  
من سبق العرف من غير رد في أعطى مثلها من مثله ما لم بشرط عدم دفعه والعرف الضعيف لا يلحق  
المسكوت عنه لمشرط **(قوله)** أن لم يؤجل شرط قوه أو أخذ قدما بهجل لمنها يعني أن عمل ذلك إذا لم  
يشترط تأجيل الكل أو تهيجه ط وكذا البعض كختمه في قوه كالأدب بعضا وفي الفسخ حكما لتأجيل بعد  
العقد كحكمه فيه **(قوله)** فكما بشرط جواب شرط محذوف تقديره فإن أجل كله أو عمل كله ح وفي سنة  
التأجيل خلاف باقي **(قوله)** لأن الصريح الخ) أي يعتبر ما بشرط وإن تعرف بهجل البعض لأن الشرط  
صريح والعرف دلالة والصريح أقوى **(قوله)** إلا أن التأجيل (الأجل) إذا احتاز طرفة فهو استثناء من أعم الظروف  
أي فكما بشرط في كل وقت إلا في وقت بهجل الأجل فافهم قال في الجرعان كانت جهات المتقاربة كالحداد  
والدباس ونحوه فهو كالمعلوم على الصريح كافي التطورية بخلاف البيع فإنه لا يجوز هذا الشرط لأن كانت  
متقاربة كالمسرة أو المهور الرجح أو الوالدان غير السماع فالأجل لا يثبت ويوجب المهر لا وكذا في غاية  
البيان اه **(قوله)** إلا أن التأجيل استثناء من المستثنى ح **(قوله)** فيصنع العرف) قال في الجرعون كفي  
الخلاصة والزيادة باختلافه وصحح أنه صحيح وفي الخلاصة وبالطلاق بهجل المؤجل ولوراجعه إلا أن التأجيل اه  
يعني إذا كان التأجيل إلى الطلاق أو إلى المدقة معينة لا بهجل بالطلاق كما قد يقع في مصر من جعل بعضه مالا  
وبعضه مؤجلا إلى الطلاق أو الموت وبعضه مضمنا فأنما طلقها بهجل البعض المؤجل لا التحميم فتأخذه بعد الطلاق  
على نحوه م كما تأخذه قبله واختلف هل بهجل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا وإلى انقضاء المدقة وجرم  
في القصة الثاني وعزاه إلى طاعة المشايخ ولورادت ولحققت ثم أسلمت وزوجها فالحضانة لا يطالب بالمهر المؤجل  
إلى الطلاق كافي الصيرفة لأن الرد فسخ لا طلاق اه خلاصة **(قوله)** وبه يعني استحسانا لأنه لما طلب تأجيله  
كله فقد رضى بلسا لحقه في الاستمتاع وفي الخلاصة أن الاستثناء ظهر الدين كان يعني ناهي ليس لها الامتناع  
والصدر الشهيد كان يعني بأن لها ذلك اه فقد اختلف الاقتاع بحر قلت والاستحسان مقدم فلذا جازمه  
الشارح وفي الجرعن الفسخ وهذا كله إذا لم بشرط الدخول قبل حلول الأجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها  
الامتناع اتفاقا اه • **(تنبيه)** يفهم من قول الشارح أن أحله كله أنه لو أجل البعض ودفع المهر ليس  
لها الامتناع على قول الثاني مع أنه في شرح الجامع لقاضيتان ذكر أولا أنه لو كان المهر مؤجلا ليس لها المنع  
قبل حلول الأجل ولا بعده وكذا لو كان المؤجل بعضه واستوفت العاجل وكذا لو أحلته بعد العقد ثم قال وعلى  
قول أبي يوسف فلها المنع إلى استيفاء الأجل في جميع هذه الفصول إذا لم يكن دخل بها الخ وهذا يخالف لقول  
المصنف لا خفيا بين تهيجه الخ لكن رأيت في الذخيرة عن الصدر الشهيد أنه قال في مسئلة تأجيل البعض أن  
له الفسخ بها في دارنا بخلاف لان الدخول عند أداء المهر مشروط فافهم كالمشر وطعنا ما في تأجيل  
الكل فغير مشروط لا عرفا ولا نصا فلم يكن له الدخول على قول الثاني استحسانا اه فافهم **(قوله)** على أن بهجل  
أربعين) أي قبل الدخول **(قوله)** لها منعه حتى يقبضه) أي يقبض الباقي بعد الأربعين إذ ليس في اشتراط

(لا خفيا بين تهيجه)  
من المهر كله أو بعضه (أو)  
أخذ قدما بهجل لمنها  
عرفا) به يعني لأن  
المعروف كالمشرط  
(أن لم يؤجل) أو بهجل  
(كله) فكما بشرط لأن  
الصريح يفوق الدلالة إلا  
أن التأجيل الأجل جهات  
فاحشة فيبطل ما غايه  
الاتأجيل لطلاق أو  
موت فيصع العرف  
بزيادة وعن الثاني لها  
منعه أن أحله كله وبه  
يعني استحسانا ولو لم يكن  
وفي المهر لوزوجها  
على ما عا على حكم الحلول  
على أن بهجل أربعين  
لها منعه حتى يقبضه



فحيل البعض مع النص على حلول الجميع دليل على تأخير الباقي إلى الطلاق أو الموت بوجهم وجوه الدلالات  
والتي عليه العادة في مثل هذا التأخير إلى اختيار الطالب بغير عن فتاوى العلامة فاسم (فرع) في الهندية  
عن الحائصة تزوجها بالف على أن يقدها ما تبصره البقة السنة فلا فلاف كله السنة ما لم تبصر أنه تسره  
منه شيء أو كاه فتأخذه (قوله) ولها النفقة بعد التام أي المتع لاجل قبض المهر وسئل المتع من الوطوحي  
في بيت وهو ظاهر وكذا لو امتنع من النفقة إلى سنة فله النفقة كإيا في بابها وكذا لو سافر وتيسر كل عليه  
أن النفقة جزء الاحتباس ولهذا لو كانت مقصورة أو واحدة وهو ليس معها نفقة لما هم أنهم لم يتحسن بعد  
وقد يجب بان التصبر ما من جهة بعد دفع المهر فكانت محبسة حكما كانوا خرجها من منزله فله النفقة  
بمخلاف المقصورة والحاجة فان ذلك ليس من جهة هذا ما ظهر لي (قوله) فلا يخرج الخ جواب بشرط مقدار  
أي فان قضته فلا يخرج الخ وأما فيه فمقد كلام المتن فان مقتضاه أنها ان قضته ليس لها الخروج للحاجة  
وزيادة أهلها بل لا تنفع أن لها الخروج وإن لم يأن في المسائل التي ذكرها الشرح كما هو صريح عبارة في  
شرحه على المتن عن الأشباه وكذلك لو أوفدت جارية لغيره أو أقرضه بغيره ولكن أوفدته لغيره احتججنا إلى خدمتها  
ولو كان كافرا وأما كراهة إقامته ولم يسأل لها الزوج عنها من عام فخرج ببلادته في ذلك كله كما بسطه في نقفات  
الفتح خلافا لما في الفتاوى وإن تبعه ح حيث قال بعد الإخلاء لها أن يخرج ببلادته أسلافهم  
(قوله) أولز يارة أوبها) سألني في باب النفقات عن الاختيار تقسيمه إذا لم يقدر على إتيانها وفي الفتح أنه  
الحق قال وإن لم يكونا كذلك ينبغي أن يأن ذلك لهما في بركة ما في الحين بعد الحين على قدر تشارف أمان في كل  
جمعة فهو بعد فان في كراهة الخروج فخرج باب الفتنة خصوصا ما كانت شاهة والرجل من ذوي الهيات (قوله)  
أو لكونها قابلة أو غاسلة) أي تفصل الموق في كراهية الحائصة وسد كراهية النفقات عن الجرائع بينهما  
لتقدم حقها على قرض الكفاية وكذا يحتمل الجوى وقال طه أنه لا يعارض المتقول وقال الرحي وطلحه يجوز على  
ما إذا توفرت عليها ذلك اه قلت لكن المتبادر من كلامهم الإطلاق ولا مانع من أن يكون تزوجهم معاً عليه  
بمخالفتها لما سبقا حقه تأمل ثم أبيت في نقفات البصر ذكر عن التوازل أنها تخرج ببلدته ببلو ثم نقل  
عن الحائصة تقسيمه بلذ الزوج (قوله) لا يقيم عند ذلك عبارة الفتح وما عند ذلك من زيارة الأنايب وعيادتهم  
والوليصة لا يأن لها ولا يخرج الخ (قوله) والعقد الخ) عبارة في مسيحي في النفقة ومعهن الحام لا  
لنفسا من جاز بل لا تزين وكشف عورتها أحد قال الباقر عليه فلا خلاف في منعهن العلم بكشف بعضهن  
وكذا في الشرع لا يمتنع بالكمال اه وليس عدم التزين خاصا لهما لهما أهله الكمال وحسب ما يحلها الخروج  
فبشرط عدم الزينة في الكيل وتفسير الهمته على ما لا يكون داعية إلى نظر الز حال واستمالهم (قوله) مؤحلا  
ومجهلا تفسير لقوله كله والنسب بتقدير يعني قال في البصر عن شرح الجمع وأفتى بعضهم أنه إذا أوفدها  
المجمل والمؤجل وكان مأمونا سافر بها أو لا لان التأجل إنما ثبت بحكم العرف فلهما التمتع ببلدتها بالتأجيل  
لاجل امسا كهافي بلدها ما إذا أخرجهما إلى دار القربة فلا الخ (قوله) لكن في الزهر الخ) وسئل في الفرح  
ذكر أولاه إذا أوفدها المجمل فالتقوى على أنه يسافر بها كافي جامع الفصولين وفي الثانيه والاولى الحدة أنه  
ظاهر الرواية ثم ذكر عن الفقهاء أي القاسم الصغار وأي اللث أنه ليس له السفر مطلقا بلادته ما لها الفساد  
الزمان لاها لا تأمن على نفسها من زناها فكيف إذا خرجت وأمنه صرح في المختار بان عليه التقوى وفي المحيط  
أنه المختار في الولوية أن جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم ما في زماننا فلا وقال فبعضه من باب اختلاف  
الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسألة الاستنصار على الطاعات ثم ذكر باقي المتن عن شرح المصنف  
لمصنفه ثم قال فقد اختلف الافتاءوا الحسن الاقتداء بقول الفقهاء من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا  
كافي الكافي وعليه عمل القضاة في زماننا كافي أنفع الوسائل اه ولا يقال أنه إذا اختلف الافتاء لا يعدل عن  
ظاهر الرواية لأن ذلك فيما لا يكون متبدلا على اختلاف الزمان كما أنه كلام الولوية يقول العرفي فله الخ  
فان الاستيعار على الطاعات كالتعليم ونحوه لم يقل بجواز الامام ولا صاحب أو فقه في المشايخ لضرورة التي

(و) لها (النفقة) بعد  
المتع (و) لها (السفر  
والمخرج من بيت  
زوجها المتاحق (و) لها  
(زيارة أهلها بلادته ما لم  
تقضه) أي المجمل فلا  
تخرج الخ لغيرها أو  
عليها أول زيارة أوبها  
كل جمعة مرة أو ما حارم  
كل سنة ولكونها قابلة  
أو غاسلة لا يبيعان  
ذلك وإن أذن كانا  
عاصين والمعتمد جواز  
الحام بل لا تزين أشباه  
وسمي في النفقة  
(و) يسافر بها بعد إياه  
كله مؤحلا ومجهلا  
(إذا كان مأمونا عليها  
والام) يؤد كنه أول يكن  
مأمونا (لا) يسافر بها  
يفي كافي شرح الجمع  
واختاره في المتن  
البحر ومجمع الفتاوى  
واعتمده المصنفوه  
أقوى حيث لم يلبس لكن  
في التهر والذي عليه  
الحمل في ديوانه  
لا يسافر بها

مطلب في السفر بالزوجة

لوكنت في زمان الامام لقالبه فيكون ذلك مذهبه حكما كما اوضحته في شرح أرجوزتي المنظوم في شرح  
 الفتى واهـ (قوله وجزءه البرازي) كذا في التهر مع أن الذي حط عليه كلام البرازي تفويض الامر الى  
 الفتى فانه قال وبعضا ايضا المهر اذا ابدان يخرجها الى بلاد الغرب فيتمتع من ذلك لان الغرب يؤذى ويضر  
 لفساد زمان مشر ما اذن الغرب بما اشتق \* كل يوم منه من براه

كذا اختيار الفقه موه يفتى وقال القاضي قول الله تعالى احكمنون من حيث مسكتكم أولي من قول الفقه  
 قبل فقه تعالى ولا تشاورون في آخر دليل قول الفقه لا قد علمنا من علمنا من أنما مسكتكم قطعة في الاعتراض  
 بها واختار في الفصول قول القاضي فيفتى بما يقع عنده من المأثرة وعدها لان الفتى انما يفتى بحسب ما يقع  
 عنده من المصلحة اه فقه يفتى الخ صريح في أنه لم يحزم بقول الفقه ولا بقول القاضي وانما يحزم بتفويض  
 ذلك الى الفتى المسؤول عن الحادثة وأنه لا ينبغي لمراعاة ما وجد من القولين على الإطلاق فقد يكون  
 الزجر غير مأمون عليها لا بد نقلها من بين أهل البلد أو يأخذ ما هابل نقل بعضهم أن رجلا سافر زوجته  
 وادعى أنها امته وابعها فن علم الفتى شيئا من ذلك لا يحل له أن يقبضه بظاهر الرواية لان العلم بشيئان الامام  
 لم يقبل الجواز في مثل هذه الصورة وقد يفتى بزجر غير امه أو غير يفتى بالبلد لا يتيسر فيها العاش  
 فيريد أن ينقلها الى بلد أو غيرها وهو مأمون علم ابل قد ير ينقلها الى بلد أو كيف يجوز الصدور عن ظاهر  
 الرواية في هذه الصورة والحال أنه لم يوجد الضرر الذي عاله القائل بخلافه بل وجد الضرر بالزجر دونها  
 فنعلم بشيئان أن من افتى بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجواز في مثل هذه الصورة لا يرى أن من ذهب  
 بزجره لم يخطأ فقام به في مكنته من حج واستعت من السفر مع ما كان عليه بل وجدته عن السفر بها  
 وبغير ما وجدها فتعل ما اذنت فتعين تفويض الامر الى الفتى وليس هنا خاصا بهذا المسئلة بل لو لم يفتى  
 أنه ير ينقلها من محلة الى محلة أخرى في البلد بعيدة عن أهلها القصد اضراؤه لا يجوز أن يعينه على ذلك  
 ومن أراد اخلع على أن يضمن ذلك فليست في رسالتنا الشبهة تشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف  
 التي شرحت بها زمان أرجوزتي في شرح الفتى وهـ وقولي

والعرف في الشرع اعتبار \* لنعلم الحكم قديرا

(قوله وفي الفصول الخ) قد علمت أن هذا اختيار صاحب البرازي بقوات ما في الفصول غيره (قوله وقيد) الغير  
 يعود الى النقل المفهوم من قوله وينقلها وكذا الضمير في قوله وأطلقه وقوله يمكنه الرجوع الاول عنهما وفي  
 الشرح لئلا يفتى في العمل بالقول بعدم نقلها من المصرا في القرية في زماننا لما هو ظاهر من فساد الزمان والقول  
 ينقلها الى القرية ضعيف لقول الاختلاف قبل يسافرهم الى قرى المصرا القريبة لانها ليست بقرية اه وليس  
 المراد السفر الشرعي بل النقل لقوله لاها ليست بقرية اه ما في الشرح لئلا يفتى وقوله بعد نصريح الكافي  
 بان الفتوى على جواز النقل وقول القنية أنه الصواب كيف يكون متعينا نعم لو اقتصر على الرجوع بفساد  
 الزمان لمكان أولي لكن ينبغي العمل بما عر عن البرازية من تفويض الامر الى الفتى حتى لو اذرجلا ير ينقلها  
 لا اضرا بها ولا يذلا في نفسه ولا سيما اذا كانت من أشرف الناس ولم تكن القرية مسكنا لانها فان المسكن  
 يعتبر بحالهما كالفقه كما ساق في بابها (قوله وان اختلاف في المهر) قال في الفقه الاختلاف في المهر ما في  
 قدره أو في أصله وكل منهما ما في حال الحياة أو بعدمهما أو موت أحدهما وكل منهما لا ما بعد الدخول أو قبله  
 (قوله في أصله) بان ادعى أحدهما التسمية وأنكر الآخر (قوله حلف) أي بعد عجز المدي عن البرهان  
 ولم تعرض الشارحون للتصديق لظهوره كافي الجهر (قوله بحسب المثل) قال في النضر ظاهره أنه  
 يجب بالنعام ما يقع وليس كذلك بل لا زاد على ما ادعته المرأة وهي المدعىة للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو  
 هو المدي لها كما أشار اليه في الدائع اه قلت هنا ظهر لومي المدي شيئا أو لا فلا تأمل ثم هذا ما قد  
 عاذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا أو بعده وبعد الدخول أو الخلو أو ما لو طلقها قبل الدخول والخلو  
 قال في أصح المسئلة كافي الجهر ولم يشر فيه هنا لانها من قوة الآتي في الطلاق قبل الوطء حكمت  
 المثل (قوله وفي المهر بحسب إحصاء) أشار الى الرعي عند الشرح فنه حيث قال ينبغي أن لا يحلف المنكر

خبرها عليها وجزءه  
 البرازي وغيره وفي  
 المختار وعليه الفتوى  
 وفي الفصول يفتى بما  
 يقع عنده من المصلحة  
 (وينقلها فيادون مدته)  
 أي السفر (من المصرا  
 الى القرية أو بالعكس)  
 ومن قر به الى قرية لانه  
 ليس بقرية وقد علم في  
 التثنية بقرية يمكنه  
 الرجوع قبل المثل الى  
 وطنه وأطلق في الكافي  
 قائلا وعليه الفتوى  
 (وان اختلاف في المهر  
 في أصله) حلف  
 منكر التسمية فان نكل  
 ثبت وان حلف يجب  
 مهر المثل وفي المهر  
 يحلف

مطلب مسألة  
 الاختلاف في المهر

عندنا حقيقة لأنه لا يختلف عنده في النكاح فيجب مهر المثل قال في البحر وفيه نظر لان التصليف هنا على  
 المال لا على أصل النكاح فتعين أن يختلف منكر النسبة أجماعا اهـ وكذا اعترضه صاحب الدور وابن الكل  
 ونسما إلى الوهم **(قوله أجماعا)** فبدل قوله يجب وقوله يختلف **(قوله وان اختلفا في قدره)** أي نقدا كان أو  
 مكيلا أو موزنا أو موزن في القيمة أو عن وقد القدر لانه لو كان في جنسه كالعد والمخاربة أو مقيته  
 من الجود والرداءة أو نوعه كالترك والروعي فإن كان المسمى عننا فقول الزوج وان كان بنا فهو كال اختلاف  
 في الأصل ويقام في البحر **(قوله حال قيام النكاح)** أي قبل النحول أو بعد مو كذا بعد الطلاق والنحول  
 رجعي أو ما بعد الطلاق قبل النحول فأنى **(قوله فالقول لمن شهد به مهر المثل)** أي فيكون القول لها ان كان  
 مهر مثلها كقالت أو أكرهه ان كان كقالت أو أقل وان كان بينهما أي كرمها قال وأقل مما قال ولا يثبت  
 تحالفا ولزم مهر المثل كذا في الملتقى وشرحه وهذا على تخريج الرازي وجوابه ان التحالف فيما ذنا قال  
 قولهما ما اذا واقع قول أحدهما فالقول له وهو اللد كور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي في القان  
 في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصحبه في المسوط والمحيط به جزم في الكفر في باب التحالف قال في البحر ولم  
 أر من رجع الأول وتصفى التهران تقديم الزلي وغيره تعالى هداية تؤذن بترجيحه وصحبه في النهاية وقال  
 فاضنان انه الأول ولم يرد في شرح الجامع الصغير وغيره والأولى الباءة تصليف الزوج وقيل يقرع عنهما  
 قلت في ما اذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر أنه يكون القول للزوج لانه منكر الزايدة كما تقدم فيما اذا لم  
 يوجد من يمانئها تأمل **(قوله وينتسب مقسمة الخ)** هذا ما قاله بعض المشايخ وجزئه في الملتقى وكذا الزلي هنا  
 وفي باب التحالف وقال بعضهم تقدم بينهما أيضا لانها أظهرت شيئا لم يكن ظاهرا ابتداء فمما كافي البحر **(قوله)**  
 لا يثبت خلاف الظاهر أي والظاهر مع من شهد به مهر المثل ط **(قوله وان كان الخ)** هذا بيان ثلث الأقسام  
 في قوله فالقول لمن شهد به مهر المثل وقوله وان أقام البينة الخ فانه اذا لم يبق البينة أو أقامها فدينه مهر  
 المثل أو لها أو يكون بينهما مقدم بيان التسعين الأولين في المثلتين وهذا بيان الثالث وقوله فان حلفا راجع  
 إلى المسئلة الأولى وقوله أو برهننا راجع إلى الثانية لكن كان عليه خندقه تحالفه اذا رهننا لا يختلف  
**(قوله تحالفا)** فان نكل الزوج يقضى بالف وجسماته كالزافر نكل صريح وان نكلت المرأة وجب المسمى  
 ألف لانها أقرت بالحط كذا في العناية واعترض في السعدية بأنه اذا نكل يقضى بالمعروف ما عرف أن أحدهما  
 نكل الزم دعوى الآخر اهـ وصورة المسئلة فيما اذا دعت الألفين وأدى هو الألف وكان مهر المثل ألفا  
 وجسماته **(قوله قضى به)** أي به مهر المثل لكن اذا برهنه نصير الزوج في مهر المثل بين دفع الدرهم والذات  
 بخلاف التحالف لان بينة كل واحد منهما تنفي تسمية الآخر فلا يعقد عن التسمية فيجب مهر المثل ولا كذا  
 التحالف لان وجوب قدره ما يقرب الزوج بحكم الاتفاق وإلا اندبكم مهر المثل بضر ويقام فيه **(قوله وان)**  
 برهن أحدهما الخ أي فيما اذا كان مهر المثل بينهما ونفى عن هذا قوله أي أقام بينة قبلت شبهة مهر  
 المثل أو لا فان قوة الأول لا جد على انشدها أو كان بينهما **(قوله لانه توزعوا)** أي لأن البرهن المجرى دعواه  
 أو وضعها بأقامة برهانه ط **(قوله وفي الطلاق)** بمقابل قوله حال قيام النكاح **(قوله قبل الوطء)** أي أو الخلوة  
 مهر **(قوله حكم شفعة المثل)** فيكون القول لها ان كانت شفعة المثل كنصف ما قالت أو أكرهه ان كانت النعمة  
 كنصف ما قالت أو أقل وان كانت بينهما متحالفا أو رمت النعمة وعند أي يوسف القول به قبل النحول وبعد لانه  
 منكر الزايدة لا بد من ذكر ما لا يمارف مهر أو شفعة لها كذا في الملتقى وشرحه في كرفي البحر ان قدر واية  
 الأصل والجامع الصغير ان القول للزوج في نصف المهر من غير تحكيم النعمة وأنه صحبه في الدائم وشرح  
 الطحاوي ورجحه في الصغير بان النعمة موحدة فيما اذا لم تكن شفعة وهذا اتفاقا على التسمية ففتا ساء ما اتفقا  
 عليه وهو نصف ما أقرب الزوج ويحلف على نصف دعواه اهل الزاد اهـ والحاصل ترجيح قول أي يوسف  
 لكن نقضه في الفتح بعد ذلك ويقام فيها عقده على البحر **(قوله والمسمى دينه)** هو ما ثبت في النعمة غير  
 معين بل بالوصف كالقول والكيل والوزن والمقدور على ما علم مما تقدمت عن البحر **(قوله وان عينا)**

(أجماعا) ان اختلفا  
 (في قدره) حال قيام  
 النكاح فالقول لمن  
 شهد به مهر المثل  
 بينه (وأي أقام بينة  
 قبلت سواء (شهد  
 مهر المثل أو لها أولا  
 ولا وان أقام البينة  
 فينتها) مقدسة (ان  
 شهد مهر المثل وبينة)  
 مقدسة (ان شهد)  
 مهر المثل (لها) لان  
 البينة لا يثبت خلاف  
 الظاهر (وان كان) مهر  
 المثل بينهما متحالفا  
 حلفا أو برهننا قضى به  
 وان برهن أحدهما  
 قبل برهانه) لا موزن  
 دعواه (وفي الطلاق  
 قبل الوطء حكم شفعة  
 المثل) والمسمى دينه  
 وان عينا

كسيلة العبد والجارية  
فهلما المتعة بلا تحكيم  
الآن رضى الزوج  
بنصف الجارية (وأي  
أقام بينة قبلت فان  
أقاما فبينتهما) ولى (ان  
شهدت له) المتعة (وبينه  
ان شهدتها وان  
كانت) المتعة (بينهما  
تتعلقان حلف وجب  
متعة المثل وموت  
أحدهما كحيتها في  
الجنك) أصلا وقدرا  
أعدهم سقوطه بموت  
أحدهما (وبعد موتها  
فى القدر القول لورثته  
و) فى الاختلاف (فى  
أصله) القول لشكر  
التسمية (لم يقضى بشئ)  
مال يبرهن على التسمية  
(وقال يقضى بمهر المثل)  
تكال حصة (و به يقضى  
وهنا) كله (اذ لم تسلم  
نفسها فأن حلت وقع  
الاختلاف فى الحالين)  
الحيا بعد هذا لا يحكم  
بمهر المثل لانها تسلمه  
نفسها لا بعد حيل شئ  
عادة (بل يقال له لا بد  
أن تقرى عما حلت  
والا فقتلنا عليك  
بالمعارف) حيلة (تم  
يعمل فى الباقي كما ذكرنا)

أى معنا (قوله) كسيلة العبد والجارية (أى المذكور فى الحرق الاختلاف فى القدر قبل الطلاق بقوله  
وان كان المسمى عينا بان قال تزوجتك على هذا العبد وقالت المرأة على هذا الجارية أتمح المسئلة بمفوضة  
فى العين المشار اليه فى مطلق عدا بارية فافهم (قوله) فلها المتعة (الخ) قال فى الصرفها المتعمن غير تحكيم  
الآن رضى الزوج أن تأخذ نصف الجارية بخلاف ما إذا اختلفا فى الألف والالفين لأن نصف الألف ثابت  
يقين لا يتفقهما على تسمية الألف والمثل فى نصف الجارية ليس ثابتا يقين لانهما يتفقان على تسمية أحدهما  
فلا يمكن القضاء بنصف الجارية لاناختلافهما فاذ لم يوجد سقط البدل فوجب الوجوه على المتعة كذا فى  
البدائع (قوله) بخالفنا) ونهت بارت البستان (قوله) وان حلقا) الأولى التفرع بآلفاء (قوله) أصلا وقدرا) فان كان  
الاختلاف بين الحلى وورثة الميت فى الأصل بأن ادعى الحلى أن المهر مسمى وورثة الآخر أنه غير مسمى أو بالعكس  
وجب مهر المثل وان كان فى المقدار حكم مهر المثل طعن أبى السعود (قوله) لعدم سقوطه) أى مهر المثل قال  
فى الدرر لان مهر المثل لا يسقط اعتبار موت أحدهما الأثرى أن لقومته مهر المثل اذ مات أحدهما (قوله  
القول لورثته) فلان مهم ما عقر قوله بحر ولا يحكم بمهر المثل لان اعتباره يسقط عند أى حيلة بعد موتهم (قوله  
(قوله) القول لشكر التسمية) هم ورثة الزوج أيضا كفى البصر القول لمهم للمستثنى وقال فى الكزوب ما  
ولو فى القدر القول لورثته فلو حيلة كما تقدم فى الترو والعنى فتسقط الاختلاف فى التسمية كذلك (قوله  
لم يقضى بشئ) الأولى لم يقضى بالعطف أى لان موتهم ما يدل على انقراض أقرانهم فلا يمكن لقاضى أن يقدر  
مهر المثل كفى الهداية لان مهر المثل يختلف باختلاف الأوقات فانا تقدم العهد بعد الوقوف على مقداره  
فخرج وهذا يدل على أنه لو كان العهد يقضى به بحسب قلت به صرح قاضيان فى شرح الجامع (قوله) مال  
يبرهن) بناء على قول أى مال يبرهن ورثة الزوج (قوله) وبه يقضى) ذكر كرم فى الحاشية وتبعه من المتقو به  
قالت الأئمة الثلاثة لكن الشافعى يقول بعد التالف وعندنا مال لا يجب التالف فخرج وانظر اذنا تقدم  
العهد كيف يقضى بمهر المثل وقد يقال يحرى فيه ما تقدم من أنه اذا لم يوجد حيل بين ما بينهما من قوم أبها ولا من  
الاجانب فالقول بالزوج لكن مر أن القول له بينه تأمل ثم رأيت فى الباب ثمة صراعى قول الكرخى ان  
جواب الامام شافعى فى تقادم العهد بقوله وفيه نظر لانه اذا تم اذ اعتبر مهر المثل لا يكون الظاهر شاهد الاحد  
فيكون القول لورثة الزوج ككونهم مدعى عليهم كفى سائر الفتاوى (قوله) وهذا كله (الخ) نقله فى العبر عن  
المحيط وقال وأقر عليه الشارحون اه وكذا ذكر قاضيان فى شرح الجامع وأقر قلت وحاصل ذلك ان  
المرأة اذا ماتت زوجها وقد دخل بها فاحت تطلب مهرها أى وورثتها بعد موتها وقد جرت العادة أنهم لا تسلم  
نفسها لا بعد قبض شئ من المهر كما تقدم مثلا يحكم كلها بجميع مهر المثل عند عدم التسمية بل ينظر فان  
أقرت عما حلت من المعارف والاقتضى عليها ثم يعمل فى الباقي كما ذكرنا أى ان حصل اتفاق على قدر المسمى  
يدفع لها الباقي منه والا فانكر ورثة الزوج أصل التسمية فلها بقية مهر المثل وان أنكر والقتدر القول بان  
شهده مهر المثل وبعد موتها القول فى قدره لورثة الزوج وهذا هو المفهوم من هذه العبارة ونفسنا المعارف بحيلة  
عامة تمتلئنا فى قوة فتصاعلنا المعارف وقوله ثم عمل فى الباقي كما ذكرنا لانه لو كان المتعارف حصة شائعة  
لكل المهر كالمعارف فذمنا لا يمكن أن يقضى عليها الا اذا كان المهر مسمى معلوم القدر وانما كان  
كذلك لا يتأتى فيه التفصيل الماروا لكن يعلم منه أن الحكم كذلك فقتضى عليها الثلثين مثلا ويدفع لها الباقي وفى  
الخبر عن الحاشية من حلت مات ورثا أولا دأ صغارنا فى رجل دين على الميت أو ودعة وأدعت المرأة مهرها قال  
أبو القاسم ليس لقوى أن يؤدى شأمن الدين والودعة مالم يثبت البينة وأما المهر فادعت قدر مهر مثلها  
بدفعه لها اذا كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا قال الفقيه أبو البستان كان الزوج بنى بها  
فاته جميع ثم أتته بعد ما جرت العادة فجعله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المهر إلى تمام مهر مثلها  
اه هذا ونقل الرضى عن قاضيان أنه قال ان فى هذا نوع نظر لان كل المهر كان واحدا لنكاح فلا يقضى

بمقوماته منتهى بحكم الظاهر لانه لا يصلح جعلا لابطالها كان ثابتا اه ثم اطلق في تأييد كلام القاضي ورد على  
المرئي في اعتراضه على القاضي بان النظر مدفوع بغيره فساد الناس فقال ان الفساد لا يسقط به حتى ثابت بلا  
دليل والمهر من قبضة أزواج وقضاء بعضها به تدفن في ذمتها بقدره وذلك لا يكون فظاهر الحال لان الظاهر  
يسقط الدفع لالانبات قلت وذكر في البرازية فري بما حاطه القاضي لكن ما فاته القسمة مبنى على أن العرف  
الشائع مكذب لها في دعواها عدم قبض شيء وحيث أفرد الشارحون وكذا فاضحان في شرح المجمع فبقى  
به وهو قولنا العلم العرفي وتكذيب الابان الجاهل على عريضة على ما يأتي به مع أنه هو المطلق فلا والعرف  
لكان القول قوله والله أعلم **(قوله وهذا اذا ادعى الزوج الخ)** هذا من عند صاحب البصر والمرداد الزوج لو  
كان حيا أو ورثته كما هو ظاهر فلا رد ما في الشريعة ليقمن أن هذا الاثنان في حال موتهما **(قوله ولو بيعت  
الامرأة شيء)** أي من التقدر أو العروضا أو مما ذكر كل قبل الزفاف أو بعد ما بين بها نهر **(قوله ولم  
يذكر الخ)** المراد انه لم يذكر المهر ولا غيره ط **(قوله كقوله الخ)** تمثل الخ وهو يذكر **(قوله والبيته لها)**  
أي اذا أقام كل منهما ميتة بتقديم بيتها ط **(قوله فلها أن ترده)** لانها لم ترض بكونه مهرًا بجر **(قوله وترجع  
سابق المهر)** أو كذا من أن يكون دفع لها شيء قال في التبروران حاك وقد قيل لاحد من بيتي رجعه اه أما  
لو كانت ميتة الهالك قدر المهر فلا رجوع لأحد وفي البرازية لا يتخذها ثبانا ولا يستحق بحرقه ثم قال هو من  
المهر وقال هو من النفقة أعني الكسوة الواجبة عليه فالقول له لو ألولي التوب فاعلم بالقوله لانه أعرف بجهة  
التبليغ بخلاف الهالك لانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكره وبالهلاك خرج عن الملوكة وحيث  
لا ملك بحال فالاختلاف في جهة التبليغ باطل فيكون الاختلاف في ضمان الهالك بدنه فالقول لمن عاك  
البطل والضمان اه ملخصا واستشكل في التبرور وقال هذا يقتضي أن القول له في الهالك في مسئلة التبرور  
وهو مخالف لما اقتضته والفرق بصرف قدره اه قلت بل الفرق ببيان ما الله تعالى وذلك أن مسئلة التبرور  
في دعواها أهدية فلا تصدق ويكون القول له في حاق الهالك وعدمه لانه المالك لا شيء بخلاف دعواه  
أما هنا فتداعدت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له في القائم لذكرنا وتطلب منه مهرها كسوتها أما  
الهالك فالقول له لانه لا من أحد هان الظاهر بصدقها به كما يأتي في المصالحا كل وما يشبهه الشارح عن  
انفسه تأنيها ما له لو كان القول له فيه لم ضياع منها في الكسوة الواجبة عليه لانها من النفقة والنفقة  
تغطى بعض المدفوع لا يكتفي بالطلبة عما مضى ويلزم بذلك فتح باب الدعوى الباطلة بان يدعى كل زوج بعد  
عشرين سنة أن جميع ما دفع لها من كسوة ونفقة من المهر فرجع عليها بغيره وفي ذلك ما لا رضاه الشرع  
من الاضرار بالناسم أن الظاهر والماضي تكتفه أما في القائمة والاضر ولا تطلبه بكسوة أخرى إذا لم ترض  
بكونه كسوة ولا تقتضي العادة أن يكون المدفوع كسوتها لانها أن يقول أعطيها كسوة غيرها هذا ما ظهر  
والله المسر لكل عسر **(قوله ولو عوضه)** وكذا ولو عوضه أو هامن ما له لانها من زمن ما قبله الزوج  
أيضا كما في الفسخ وكذا في الصبر لم فاستشكل ما فاته في الفسخ قبل ذلك من أنه لو بيعت أو هامن ما له فله  
الرجوع لو قاما أو افلا ولوسن ما له لانها من الرجوع لانه هه منها والمرأة لا ترجع في هه زوجها اه قلت  
وهذا محمول على ما اذا كان لأعلى جهة التعويض فلا ينافي قول الشارح ولو عوضه الخ بغير تنقضاء أو لاعن  
الفسخ هذا وقد ذكر مسئلة التعويض في الفسخ وغيره مطبوعة ككتاب الحامية لكنه قال فهو باطل أو بكر الاسكاف  
ان صرح حين بعثت أعضائها عوض فكتكف والا كان هه منها وبطلت بنتها اه ومنه في الهديّة وهذا  
يحتمل أن يكون بمثابة الرادهم أو حكاية بقوله آخر ما نسل في ينبغي اعتبار العرف فيما يقتضيه التعويض  
فيكون كالمفوض تأمّل وما في ط من أن يعتمد خلاف ما قاله الاسكاف وعزاه الى الهديّة لم أره فيها ثم  
سذكر الشارح في آخر كتاب الهبة ما لا فرق بين قصر بعضها بالعوض وعدمه **(قوله من جنبه)** لم يذكر لاني  
هذه زيادة ط ولم أر أحدا ذكرها ولعل الرابحة إن التعويض لو كان حالكا وهو متى رجع عليه علة فأراد  
لجنس النسل تأمّل **(قوله من شوي)** لا معهوده بل **(قوله لاني الظاهر تكتفه)** قال في الفسخ والتي

مطلب فيما يرسله الى

الزوجة

وهذا اذا ائتمن الزوج

ايصال شيء اليها بحسب

(ولو بعث اليها امرأه شيئا

ولم يذكر وجهه عند الدفع

غير جهة المهر) كقوله

لسمع أو حياءه ثم قال

انه من المهر لم يقبل قتيبة

لوقوعه هدية فلا يثقل

مهر (ان قلت هو) أي

المبعوث (هدية وقال

هو من المهر) أو من

الكسوة أو عارية

(فالقول له) يمينه

والنقل لها فلا يثقل

والمبعوث قائم لها أن

ترده ويرجع سابق

المهر ذكره ابن الكمال

ولو عوضته ثم ادعى

عارية فلها أن تسترد

العوض من جنبه

زيلي (في غير المهر

لا لكل) كتاب وصايا

حقه حين غسل وما

ينبغي شفاها آخر زياده

(د) القول (ها) يمينها

(في المهر) كغيره ولم

مشوى لان الظاهر

يكذب

يجب اعتباره في حيز أن جمع ما ذكر من الحنطة والاوز والبق والسكر والشاة الحية وباقها يكون القول فيها قول المرأة لأن المتعارف في ذلك كله أن برهه هدية والظاهر معها لا يكون القول قوله إلا في نحو التماس والجارية اه قال في الصروحة الجهموافق لما في الجامع الصغير فإنه قال في الطعام الذي يؤكل كل يوم أعين الهياكل وغيره اه قال في التهر وأقول وبني أن لا يقبل قوله أيضا في الشاب المحمودة مع السكر ونحوه طهر اه قلت ومن ذلك ما يعنه اليه قبل الزفاف في الاعتد والوايس من نحو ثياب وحلى وكذا ما يسطر من ذلك أو من دراهم أو ثياب صبيحة العرس ويسعى في العرق صبيحة فان كان ذلك فهو في زمانا كونه هدية لامن المهر ولا يسبب السبي صبيحة فان الزوجة تعوضه عنها ثيابا ونحوها صبيحة العرس أيضا **(قوله)** ولذا قال الفقيه أي أو البت **(قوله)** كنف وسلامة لأنه لا يجب عليه تمكينها من الخروج بل يجب منعها إلا في ما سئل كره فنع قلت ينبغي قسيدا ذلك بما لم تجر به العادة لآخرنا من أن ذلك في عرفنا بغير الزوج وأنه من جملة المهر كقمتها من الملقط أن لها مع نفسها الشر وطعاده كالحق والمكعب وديباج القفاقة ودراهم السكر الخ ونحوه في عرفنا من شرط الجامع ونحوها فإن ذلك بمنزلة الشرط في المهر فإن دفعه ولا يتفق وجوب منعها من الخروج والجماع كالاجتناب **(قوله)** كنف وديباج ومتاع البيت كخرقاع البيت واجب عليه فهذا على ذكره فافهم وسيد كز المنصف في النفقة أنه يجب عليه أن يتفقد وأن يتفقد وأن يتفقد ككون زوجه وقد وعقره قال الشارح وكذا ما رأوا أن البت كغيره وليد وطع نفسه الخ **(قوله)** ما بدع أنه كسوى هذا فقيس لمن عندما خالف الفتح وأقر في الصراي أن ما يجب عليه لو ادعى مهر الأبدى لأن الظاهر بكنهه أما لو ادعى أنه كسوى ادعت أنه هدية فالقوله لأن الظاهر معه **(قوله)** ولم يزوجهما **(قوله)** مثلها إذا أبت وهي كسوة ط **(قوله)** فابعت **(قوله)** أي ما انتفاعا أي من المهر أو كان القول فيه على ما تقدم بيانه **(قوله)** فقط قد قيل عنه لاق فاعلموا حقره به عاذا فقير الاستعمال كما أشار إليه الشارح قال في الخ لانه مسلط عليهم من قبل المالك فلا يزوج في مقابلة ما انتقص استعماله من ح **(قوله)** وأبعت الأولى أو بة ليشمل المتلى **(قوله)** لانه في معنى الهبة أي والهالك والاستهلاك مانع من الرجوع بها وعارضا للزواج لانه هبة اه ومقتضاها أنه يشترط في استرداد القائم القضاء أو الزاوة كذا استشرط عدم مانع من الرجوع كما لو كان ثوبا فبعتها وأعطته ولم يرد من صرح بشئ من ذلك فليراجع والتقسيد بالهدية اعترا من النفقة فيما ظهر كإبائه في مسئلة الاتفاق على معتدة الغير **(قوله)** ولو ادعى الخ ذكر في الصرحة المسئلة عند قول الكثر بعت إلى امرأته شيئا الخ وقال قيد بكونه مائة مهر لانه لو ادعت مهر او ادعاء ودية فان كان من جنس المهر فالقول لها والافله اه قل أن هذا المسئلة في دعوى الزوجة لاق في دعوى المخطوبة التي لم يزوجهما أو هاتكان المناسيد كرها قبل قوله خطب بشئ رجل الخ وذلك لان دعوى المخطوبة أن المبعوث من المهر فصره لانه يلزم مهره فاعلموا هالكها كالنسيب أن تكون دعوى الوديعه لدعوى المهر الزوج لان الوديعه لا يلزم مهرها اذا هلكت بخلاف الزوجة فان دعواها أنه من المهر تنفعها الخ الاستدعاء ملطوق دعواها ودية تنفعه لانه يطالبها بالاسترداد فاعلموا بضمها سببها **(قوله)** بثمنه **(قوله)** التاهر يرجع إلى الصورتين ط **(قوله)** أتفق على معتدة الغير الخ حكى في البراز في هذه المسئلة ثلاثة أقوال معصية حاصل الاول أنه يرجع مطلقا بشرط التزوج أو لا وزوجه أو لا لامرئيه وحاصل الثاني أنه ان لم بشرط لا يرجع وحاصل الثالث وقد تنفع عن فصول العبادي أنه ان زوجته لا يرجع وإن أبت دمج بشرط الرجوع أو لا بدفع اليها الدراهم تنفع على نفسها وان أسكت معها لا يرجع شئ أصلا اه وحاصل ما في حق القدر حكاية الاول والاخير وحكى في الصر الاول أيضا قال وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كنف بشرطه وصح أيضا وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه فتقوله لا يرجع اذا زوجت نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع عا ولا في ذات زوجته ولم بشرط وقوله وان أبت الخ يفهم منه أنه ان أبت وفترطه يرجع فصلا وحاصل هذا القول الثاني أنه يرجع في صورة واحدة وهي ما اذا أبت وكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهي ما اذا أبت ولم بشرطه أو تزوجه وشترط

ولذا قال الفقيه المختار أنه يصدق فيما لا يجب عليه كنف وسلامة لا في ما يجب كتمار ودرع بعض ما بدع أنه كسوة لان الظاهر معه خطب بشئ رجل وبت اليها شيئا ولم يزوجهما أو هاتكان التاهر يستزعيه فاعلم فقط وان تغير بالاستعمال أو قبته هالكا لانه معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد (وكذا) يسترد ما بعت هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك لانه في معنى الهبة (ولو ادعت أنه) أي المبعوث (من المهر) وقال هو ودية فان كان من جنس المهر فالقول لها وان كان من خلافه فالقول له (بشهادة التاهر) أتفق رجل (على معتدة الغير) مطلب أتفق على معتدة الغير

أول بشرطه أربعة أقوال كلها صحيحة ذكر المصنف في شرحه أن المعتقد في فصول العبادي أعني القول الثالث وأن شفعه صاحب الجرائد اه قال والقي اعتمد فقه النفس الامار فاشيخان هو القول الاول فانه ذكر أنه ان شرط التزوج يرجع لانه شرط فليس هو الاذن كان معروفا فقبل يرجع وقيل لانه قال وينبغي أن يرجع لانه اذا لم يأت لم يتزوج لا ينفق عليها كان عترة الشرط كالسترض اذا احدى الى المقرض شيئا لم يكن احدى اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا القاضي لا يحسب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل ولم يكن قاضيا لا يهدي اليه فيكون ذلك عترة الشرط وان لم يكن مشروطا اه وأيد في الخبر في كل التفقات وأقرب به حيث مثل فمن خطب امرأ أو أتفق عليها وعلت انه ينفق ليقرب وجهها فترجعت غير عاب يله يرجع واستشهد به كلام فاشيخان المذكور وغيره وقال انه ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه اه (تنبيه) أفاد ما في الخبرية حيث استشهد على مسئلة الخطوبة بصراحة الخليفة أن الخلاف الجاري هنا في مسئلة الخطوبة المارة وأن ما فهم من أن له استدلالا قائم دون الهالك والمستهلك خاص بالهدية يتدون النفقة والكسوة والاشغال أن المعتقد بخطوبة أيضا ولا أن يكون ماعتد بحرم التصريح بخطبة بل التأثير لشرط وعدمه وكوبه شرط فاعدا وكون ذلك شروطا كالمعتد من تعطل الاقوال وعلى هذا فيقع في قرى حشوق من أن الرجل يخطب امرأ أو يصير يكسوها يهدي اليها في الاعياد يعطى لها من النفقة والمهر الى أن يكملها المهر فيقصد عليها البتة الزاني فإذا أبت أن تزوجه ينبغي أن يرجع عليها بشرا لله الهلكة على الاقوال الاربعة المارة لأن ذلك شرط التزوج كحقيقة فاشيخان فيامروني ما اذا ما تنفقت في القول الاول لا كلام في أنه الرجوع أماعلى الثالث فهل يلحق بالامام أم و ينبغي الرجوع لأن الظاهر أن علة القول الثالث أنه كالمهية للشر وطه بالعوض وهو التزوج ك ما يفهمه ما في ماوى الرازدي رمز البرهان صاحب الحيط بعث الصهر الى بيت الختن فمالا الرجوع لها بعد ولو فاقته مثل فقال لها الرجوع لو فاقنا قال الرازدي هو التوفيق أن البتة الأول قبل الزفاف ثم يحصل قرظان فهو كالمهية بشرط العوض وقد حصل فلا يرجع والثاني بعد الزفاف فيرجع اه وكذا ما رأينا من هو أو يقدرا حرام (تنبيه) لم يذكر ما لو اتفق على زوجه ثم تبين فساد كساح بان شهدوا بالزنا مع وقرض بينهما في الأخيرة الرجوع عما اتفق بفرض القاضي لأنه شين أيها أخذت بعين و لو اتفق بلا فرض لا يرجع ينشئ (قوله بشرط أن تزوجه) الاول أن يقول بطمع أن يتزوجها كما عبر في الخبر (قوله مطلقا) تفسيره المطلق في الموضوعين كدل عليه كلام المصنف في شرحه شرط التزوج أو لم بشرطه ولذا قلنا الاول أن يقول بطمع أن تزوجه الثاني المطلق المذكور وهذا القول هو الثالث قد اعتمد المصنف في مثله وشرحه وقال في الفيصليه بغير (قوله وان) كانه معفلا أي لانه اناحة لا تعليل ولا له مجهول لا يعلم قدره كامل ولن يتزوج مع عدم الرجوع الى الهبة الهلكة أو للستر لكعة على ما قلنا من عدم الفرق بين الخطوبة والمعتد (قوله بغير من العادة) سواء منع عن العادة فان ما في اللز عراف المنع الى الفصول العبادية وهو القول الثالث من الاقوال الاربعة التي تقدمناها وأما ما في الصرف هو القول الاول والقول الرابع ولم يذكر القول الثالث أصلا ولا وقع فيه العز والى العبادية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا لان كان العرف مستورا أن لا يمدفع مثله جهازا لا عارية كايذ كرمه يداون فبنيه ما بان عاز كرمها ويكن أن يكون هذا بان حكم الهبة والآن فيما كان حكم القضاء (قوله في حصته) استأثر بجالسها في مرض موته فانه تعليل فوارث ولا يصح بدونها جائزة الورثة (قوله وكنا واستمر اهلها في صفرها) أي وان سلها في مرضه أو لم سلها أصلا لانها لم تكن بشرها الا بل قبل التسليم كما بان في قولنا قبل دفع الثمن رجوع البائع على تركه ولا يرجع للورثة قبله في أدب الاوصياء من الجانبين وغيرها الا إذا اشترى خادما صغيرا وقصد الثمن من مال نفسه لا يرجع عليه الا اذا شهد بالرجوع وان لم يتقدم في ما بان ولم يكن أشهدا ضمن تركه ولا يرجع عليه ببيعة الورثة اه (قوله والحيلة) أي فيما لو أراد الاسترداد منها (قوله والاحوط) أي لا احتمال أنه اشترى لها بعض المهر في صفرها فلا يحل له أخذه بهذا الاجراءية كما في الخبر والرد وكنا

بشرط أن يتزوجها  
بعد عتدها أن تزوجه  
لأرجوع مطلقا وان  
أبت فله الرجوع ان  
كان دفع لها وان كانت  
معه فلا مطلقا بغير من  
العبادية وقبضه عن  
المشتري (خبر) انتمجهان  
وسلها فذلك ليس له  
الاسترداد منها ولا لورثته  
بعده ان سلها فذلك  
محتمل بل يخص به (قوله  
يقضي) وكذا لو اشترى  
لها في صفرها ولو بالحيلة  
والحيلة أن يسهل

لو كان يعامله الهاوي كيرة **(قوله عند التسليم)** أي بأن أي أن يسلمها أخوها ونحوه حتى ياخذها وكذا  
 لو أي أن يزوجه القزوج الاسترداد قاطعاً وهالكاً لأنه رشوة ناز في حق الحاوي الزاهد يرمز الأسرار العلانية  
 نجم الدين وإن أعطى الخرج شلاً إصلاح مصالح المصارفة أن كان من قوم الحطية أو غيرهم الذين يقدرون  
 على الإصلاح والفساد وقال هو أكرم على الإصلاح لا يرجع وإن قال على عدم الفساد والسكرت يرجع  
 لا يرد رشوة الأجرة أتمت كون في مقابلة العمل والسكرت ليس بعمل وإن لم يقبل هو أكرم يرجع وإن كان ممن  
 لا يقدرون على ذلك إن قال هو عطيماً أو أكرم على الذهاب وإياب أو الكلام أو الرسالة يبنى وبينه الإرجع  
 وإن لم يقبل شيئاً يكون هبة الرجوع فيها إن لم يجد ما يمنع الرجوع **(قوله وقال هو طيب)** كذا في القبح  
 والصبر وغيرهما وبشكل جعل القول لها بأنه اعتراف عليك الأب وانتقال الملك اليها من جهة وقد صرح في  
 البدائع بأن المرأة لأقرب من هذا المتاع اشتراط زوجي سقط قوله لأنها أقرب من المال ثم ادعت الانتقال  
 اليها فلا يثبت الأدليل اهـ ويجب أن نعلم من السائل التي علوها في الظاهر باختلاف الزوجين في متاع  
 البيت ونحوها مما يأتي في كتاب الدعوى آخر باب التعاقب ومثله ما صرح في الاختلاف في دعوى المهر والهدية  
**(قوله قال الخ)** عبرته في فتح القدر بأنه المختار فتوى ومثله ما نقله قبله من أن القول للاب أي بدون  
 تفصيل بتمهيد الظاهر لأن المانع في ذلك هبة وما اختاره الإمام السرخسي من أن القول للاب لأن ذلك  
 يستقل من جهة اهـ والظاهر أن القول للمعتد توفيق بين هذين القولين يجعل اختلاف لفظياً **(قوله قال القول)**  
 للاب أي مع البين كما في فتاوى قاضي الهادي قلت وينبغي تفصيل القول للاب عما إذا كان الجهاز كله من  
 ماله أم لا والخبر ظاهر بما ينضم من مهرها فلا لأن الشرايع وقع لها حيث كانت واضحة بذات وهو بمنزلة الأذن منها  
 عرفاً ثم لو ادعى مهرها قال القول له في الزائد إن كان العرف مشتركاً ثم اعلم أنه قال في الأشهاد أن العادة تقضي  
 اعتباراً بالحريته وأغلبيت ولذا قالوا في البيع لو ناع ودارهم أو دارتي بلد اختلف فيها التقدير مع الاختلاف  
 في المسألة والرواج أنصرف البيع إلى الأغلب قال في الهدية لأنه هو المتعارف فيصرف المطلق إليه اهـ  
 كلام الأشهاد قلت ومقتضاه أن المراد من استمرار العرف هنا غلبة من الاستمرار كونه كل منها أذا نظر  
 إليه اندر ولأن حل الاستمرار على كل واحد من أفراد الناس في تلك البلدة لا يمكن ولزم عليه حالة المسألة أذا  
 لا شك في جندور العارية من بعض الأفراد والعادة الفاسدة العامة في أشراف الناس وأسطحهم دفع ما زاد على  
 المهر من الجهاز على كسوى ما يكون على الزوجية لأنه لا خلاف في الحلي والشاب فإن الكثير منه أو الألب كتر عارية  
 فلو ما تشبه الزفاف لم يكن للرجل أن يدعي أنه له لابل القول فيه للاب أو الأم أنه عار به أو مستعار لها كما علم  
 من قول الشارح كما لو كان أكرمي بمهره مثلاً وقد يقال هذا ليس من الجهاز عرارة أو يقر لوجري العرف في  
 تلك البعض وإعارة البعض وإن شق حاشية الأستاذ السيد محمد أي السعود عن حاشية القري قال الشيخ  
 الإمام الأجل الشهابي المختار فتوى أن يحكم بكون الجهاز ملكاً لأعارة لأنه لا الظاهر الغالب الأقرب بله جرت  
 العادة يدفع الكل عار به والقول للاب وماذا جرت في البعض بكون الجهاز كتره يتعلق بما حق الزوجة وهو  
 الجميع اهـ ولعل وجهه أن البعض الذي يدعيه الأب يعني عار به لم تشهده به العادة بخلاف ما لو جرت العادة  
 لطارة الكل فلا يتعلق به حق ورثته بل يكون كله للاب والله تعالى أعلم **(تنبيه)** ذكر البيهقي شرح الأشباه  
 أن ما ذكره في مسألة الجهاز إنما هو فيما إذا كان النزاع من الأب أم أموات فادعت ورثته فلا خلاف في  
 كون الجهاز للاب في تلك الحالة ولو ادعت أموات ورثة العينة فإن كان الأب اشتري لها في  
 صغرها أو كبرها ونسب لها في حصة فهو لها خاصة اهـ قلت وفيه نظر لأن كلامه ولو ادعت ورثته ملكاً للاب  
 فالشارح يفتقره من التسليم لو كبرته ولا فرق فيه بين موت الأب وخيائه وبل غلته ما صرح من قول المصنف  
 والشارح يفتقره من التسليم لو كبرته ولا فرق فيه بين موت الأب وخيائه وبل غلته ما صرح من قول المصنف  
 والمصنف يفتقره من التسليم لو كبرته ولا فرق فيه بين موت الأب وخيائه وبل غلته ما صرح من قول المصنف  
**(قوله قال الخ)** والظاهر أنه إن أمكن التمسك بتمهيدنا على ما يجوز به مثلاً كان القول قوة فيه والا  
 قال القول قوة في البيع وحق **(قوله والأم للاب)** هذا المصنف في فتاوى قاضي الهادي وكذا يفتقره

عند التسليم الهادي  
 اتفاهله عارية والاحوط  
 أن يشتريه منها  
 تورثه بدو (أخذ أهل  
 المراثية عند التسليم  
 فلا زوج أن يسترده)  
 لأنه رشوة (بشرايته  
 ثم ادعى أن أمه دفعه لها  
 كانية وقال هو طيب  
 أو قال الزوج قلت بعد  
 نحوها لورثته وقال  
 الأب) أو ورثته بعد  
 مودة (عارية) للمعتد  
 أن القول للزوج  
 ولها إذا كان الصرف  
 مستترا أن الأب يدفع  
 مثله جهازاً لا عارية  
 أم (إن مشتركاً) كقصر  
 قال الشارح قال القول للاب  
 كما لو كان أكرمي بمهر  
 به مثلاً والأم للاب  
 في تجهيزها

مطلب في دعوى الاب  
 ان الجهاز عارية



وهان كتابي (قوله) وكذا في الصبرة ذكر ما من وهان في شرح منظومته بحثا حيث قال وينبغي أن يكون  
الحكم في تدعيم الامور بالصبر فاذا زوجها كما هو لجر بان العرف في ذلك لكن قال ان النسخة في شرحه قلت  
وفي الولي عندي نظر اه وترد في العرف في الاموال الجسد قال ان مسئلة الجسد مارت واقعة الفتوى ولم يجد فيها  
نقلا وكتب الرمي أن الذي يظهر باذعنا لراي أن الاموال الجسد كالألبان (قوله) واستحسن في التبر (حيث قال  
وقال الامام قاضيتن وبنيت أن يقال ان كان الامن الاشراق لم يقبل قوله انه عار وان كان ممن لا يجهز  
الثابت مثل ذلك قبل قوله وهذا العرفي من الحسن يمكن اه قلت ولعل وجه استجساده مع أنه لا نفاذ القول  
الغلبة أنه تفصيل له وبيان لكون الاشتراك الذي قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراق (قوله) وعلمه  
عطف تفسيره فالدار على العلم والسكوت بعده وان كان غالبيا (قوله) وزفت الى الزوج) قبله لان تعليق  
البالغة بالتسليم وهو انما يتحقق عادة الزفاف لانه حيث تبدى بصر الجاهز بسدها ففهم (قوله) ما هو معتاد بمفهومه  
أقول كل زائد على المعتاد لا يكون سكوته وصافقتين وهل تضمن الكل أو قدر الزائد محل تردد وجرم ط  
بالتن (قوله) السبع والثلاثين قال ح قدمت اها في باب الولي عن الاشياء (قوله) على ما في زواجر الجواهر  
أي طائفة الاشياء الشيخ صالح ابن مصنف التوفيق فانه زاد على ما في الاشياء ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارح  
في كتاب الوقف ح (قوله) يلحق به الضمير في عبارة الصرعن المتيقن عائد الى ما بعده الزوج الى الامن  
الدرهم والثاني ثم قال والمعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذ لها اه قلت وهذا المبعوث يسمى في عرف الاغاصم  
بالدستين كياقي (قوله) الانا سكوت طولا قال الشارح في كتاب الوقف ولو سكبت بعد زفاف زمانا  
يعرف بذلك رضاه لم يكن له أن يخصم بعد ذلك وان لم يفضله شيء اه ح وأشار بقوله يعرف الى أن المعتبر في  
الطول والقصر العرف (قوله) لكن في التبر الخ) ومثله في جامع الفصولين ولسان الحكماء عن فتاوى ظهير  
الدين المرغنياني وبه أفتى في الحمالية قلت وفي البرازي ما يفيد التوفيق حيث قال زوجها وأعطاه ثلاثة  
آلاف دينار الدستين وهي بنت مومر لم يعط لها الا بها من أفتى الانام حال الدين وصاحب الخط بان له  
مطلبها للجهاز من الاب على قدر العرف والعادة أو طلب الدستين قال وهذا اختيار الأئمة وقال الامام  
المرغنياني الصحيح أنه لا يرجع شيء لأن المال في النكاح غير مقصود وكان بعض أئمتنا يوزم يعترض بان  
الدستين هو المهر المجل كذا في الكافي وغيره فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت جسدها نفسها استيفائه  
فكف علف الزوج طلب الجهاز والشي لا يقابله عوضا وأجاب عنه الفقيه ناقل عن الاستاذ أن الدستين  
انما أدرج في العقد فهو المجل الذي ذكرته وان لم يدركه لم يعقد عليه فهو كالهبة بشرط العوض وذلك  
ما قلناه ولهذا قلنا ان لم يذكر في العقد وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج بأما لا يمكن من دعوى الجهاز  
لانه لا يمكن احتملا وسكت زمانا على الاختيار لأن القرض لم يكن للجهاز اه ملخصا وخاصة أن ذلك المجل  
لا يازم كونه هو المهر المجل دائما كما هو كلام الكافي حتى رداه مقابل بنفس الا لجهاز خال فيه تفصيل  
وهو انه حمل من جهة المهر المعقود عليه فهو المهر المجل وهو مقابل بنفس المرأة والا فهو مقابل للجهاز  
عادة حتى لو سكت بعد الزفاف ولم يطلب جهازا علم أنه دفعه تبرعا بلا طلب عوض وهو قربة الحسن وبه  
يحصل التوفيق وإثاقه الموفق لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما إذا كان معقودا عليه لانه وان  
ذكر على أنه مهر لكن من المعلوم عائد أن ذكرته لاجل كونه للجهاز فهو في معنى بدل له أيضا ولهذا كان  
مهرين لجهازها أقل من مهر ذات الجهاز وان كانت أجل منها ويجعل له ما صرح بكونه مهر او هو  
ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الا على من النكاح بدون الجهاز لم يعتبر المتيقن وسأني في باب النفقة ان  
شاهدت تعالى من يدين له هذه المسئلة وان هذا غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم ان الجهاز لم أعاد اطلقها  
تأخذه كله واذا ماتت وورث عنها وأما من ظهر لمعاقرة بين شبيهه وعوده اليه ولا ولادة انما ماتت وهذه  
المسئلة تقدر ما لزوجها كمن مهر المثل على أنها بكر فاذا هي تيب فقد مر الخلاف في لزوم ابدته وعنده  
بناحلي الخلاف في هذه المسئلة وقدر من المرح الزوم فلذا كان الصحيح هنا عدم الرجوع شيء كما مر عن

وكذا في الصبرة  
شرح وهان واستحسن  
في التبر تبعا لقاضيتن  
أن الأب ان كان  
ممن الاشراق لم  
يقبل قوله انه عار  
ولو دفع في تجهيزها  
لابتنائها من أمته  
الأب يحضره وعلمه  
وكان ساكتا وزفت الى  
الزوج فليس للأب أن  
يسرد ذلك من ابنته  
لجر بان العرف به  
(وكذا لو أنفقت الام في  
جهازها ما هو معتاد  
والاب ساكت لا ضمن)  
الامر بها من المسائل  
السبع والثلاثين بدل  
الثمن والاربعين على  
ما في زواجر الجواهر  
التي السكوت فيها  
كالنطق (فرع) ولو  
زفت اليه بلا جهاز  
يلحق به مطالبه الأب  
بالتفدية زاد في العرف  
عن المتيقن الانا سكوت  
طولا فلا خصومة له  
لكن في التبر عن  
البرازي الصحيح أنه لا  
رجع على الأب شيء  
لأن المال في النكاح  
غير مقصود

(تكلم ذي) أو مستأن  
 (نمية أو حربي حربة  
 غمة عتبة أو بلامه ربان  
 سكا عنه أو فضاه  
 و) الحال أن (فأباز  
 عندهم فوطشت أو  
 طلقت قبله أو مات عنها  
 فلامه ربان) ولو لم يمس  
 أو ورافعا البنا لانا مرنا  
 بتر كهم وما يدنيون  
 (وتثبت بقية) أحكام  
 النكاح في قسمهم  
 كالمسلمين من وجوب  
 النشفة في النكاح  
 ووفروع الطلاق  
 ونحوهما كعدة  
 ونسب وخيار بلوغ  
 ووارث بنكاح صحيح  
 وحرمه مطلقا ثلاثا  
 ونكاح محرم (وان  
 تكلمها بخمرا أو خنزير  
 عين) أي أشار إليه (ثم  
 أسلم أو أسلم أحدهما  
 قبل القبض فلهما ذلك)  
 فقتل الحر وتسيب  
 الخنزير ولو طلقها قبل  
 البخل فلها نصفه  
 (و) لها (في غير عين  
 قيمة الجز وهو المثل في  
 الخنزير) إذ أخذ قيمة  
 القمي كالأخذ عنه  
 (قرنوع) الطوقي  
 دار الإسلام لا يجوز  
 حيد أو مهر الا في  
 سنتين

المرغنى (قوله تكلم ذي الخ) لما فرغ من مهور المسلم ذكر مهور الكفار وأتى بيان أن نكحتهم وقوله أو  
 مستأن يشير إلى أنه لو عبر المصنف بالكافر كان أولى لأن المستأن كالذي هتانه عن العناية (قوله غمة)  
 أي في دار الحرب (قوله عتبة) المراد بها كل ما ليس بحال كالمهر (قوله وذا جازع عندهم) بأن كان لا يلزم  
 عندهم مهر للمثل بالنفي وبالعالم (قوله بلة) أي قبل الوطء (قوله فلامه ربان) هذا قوله وعندهما  
 مهر المثل إذ دخل بها أو مات عنها والشفعة لو طلقها قبل الوطء وقيل في الميتة والسكوت روايتان والأصح أن  
 التكل على الخلاف هداية لكن في الفتح أن ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه لأن النكاح  
 معاوضة فإم نص على نفي العوض يكون مستحقا لها أو ذكر الميتة كالمسكوت لأم البست ما لا عندهم فذكرها  
 لغو نهر (قوله ولو أسلم الخ) لو وطئته وعارة الغنم ولو أسلم أو رفع أحدهما البنا أو رافعا اه ولم يقل  
 أو أسلم أحدهما لانضمامه بالأولى (قوله لانا مرنا بتر كهم) أي ترك أعراض لا تفرير وقوله وما يدنيون الواو  
 للعطف أو الصاحبة فلا عنهم عن شرب الخمر أو كل الخنزير ويصعما ط عن أي السعور (قوله وتثبت بقية  
 أحكام النكاح) أي أن اعتقدها أو رافعا لانا ط (قوله كعدة) أي لو طلقها أو مهرها يلزم بينهما إلى انقضاء  
 عدتها ووقع الأمر بالنكاح عليهما بذلك وكذا لو طلب نفقة العدة الزينة بها رجعي (قوله ونسب) أي  
 ثبت نسب ولها فيما يثبت بالنسب بيننا رجعي (قوله وخيار بلوغ) أي لصغيره وصغيره فإذا كان المزوج  
 غير الأب والجد ط (قوله وتوارث بنكاح صحيح) هو ما يقران عليه إذا أسلم بخلاف نكاح محرم أو في  
 عدمه كسأني في القراض (قوله وحرمه مطلقا ثلاثا الخ) ففرق بينهما ولو عرفاه أحدهما أو مالوا  
 كأنهم من فلا يفرق إلا عنهما كسأني في نكاح الكافر (قوله قبل القبض) أما بعده فليس لها إلا  
 ما قبضت ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله فلهما ذلك) هذا قول الإمام وقال الشافعي لهما مهر المثل في  
 العين وغيره وقال الثالث لهما القيمة فمهما نهر (قوله ونسب الخنزير) كذا في الفتح قال الرجعي والأولى فقتل  
 الخنزير (قوله ولو طلقها الخ) قال في الفتح ولو طلقها قبل البخل ففي العين لهما نصفه عند أي خضعة وفي غير  
 العين في الحر لهما نصف القيمة وفي الخنزير النصف وعند مجملها نصف القيمة بكل حال لأنه واجب القيمة فتنصف  
 وعند أي يوسف وهو الموجب لمهر المثل لهما النصف لأن مهر المثل لا يتصف اه (قوله إذ أخذ قيمة القمي الخ)  
 بانه أن أخذ المثل في المثل أو القيمة في القمي بمنزلة أخذ العين والحر ملى فأخذ قيمته ليس كأخذ عنه بخلاف  
 القيمة في القمي كالخنزير فلذا أو حينما قيمته لمثل وأو بما لا يشري ذي من ذي دار الخنزير فإن لشبعها  
 المسلم أخذها قيمة الخنزير وأوجب ما قيمة الخنزير كعنه لو كانت بدلا عنه كسنة النكاح والقيمة في الشفعة  
 يدل عن الدار لأن الخنزير وأغاضيرها للتقدير بها لا غير واعتراض بان القيمة في النكاح أنضاد عن الغير  
 وهو الضع والمصير إليها للتقدير والجواب ما قالوا من أنه لو أنها بقيمة الخنزير قبل الإسلام أخبرت على القول  
 لأن القيمة لها حكم العين فكانت من موجبات تلك القيمة وبالإسلام تعذر أخذ القيمة فأوجبنا ما ليس من  
 موجباتها وهو مهر المثل فهما يدل على أن قيمة الخنزير يدل عنه في النكاح عزلة عنه ولذا أحوت المرأة  
 على قولها قبل الإسلام لا بعده بخلاف مسألة الدار ولولم عدم الفرق فقد يجب ما أمر آخر أن كذا في باب  
 العائش من أن جواز الأخذ بالقيمة في الدار لضروقه في النشفة ولا ضرورة هناك ما كان يجب مهر المثل  
 (قوله الطوقي دار الإسلام) أي إذا كان غير ملك العين واحترق الوطء في دار الحرب فإله لاحدقه وأما  
 المهر فلم أره (قوله الا في مستلتي) كذا في الأشباه من النكاح وفيها من أحكام غيبوبة الخشفة أن المستق  
 ثمان مسائل فزاد على ما هنا النصف إذا نكحت بغير مهر ثم أسلم أو كافوا يدنيون أن لاهم فلامه ربان والسند إذا  
 زوج أمته من عبد فالأصح أن لاهم والعبد أو ولي سببه شبهة فلامه ربان أخذ من قولهم فيما قلنا إن  
 المولى لا يسو بح على عبد دينا وكذا لو وطئ حربة أو وطئ الحارة في الموقوفة عليه أو وطئ الزهوية فاذن  
 الرهن طاعة الخ فالنهي أن لاهم في الثلاثة الأخيرة ولم أره إلا أن ونقل ح عن حيد ودل على نوح  
 حال أحد فيه شبهة الحل أن من هذا النوع وطء المسبقة فلا قبل القبض لا خد فيه لبقاء الملك أو بعده لأنه

صبي نكح بلاذن وطاعته و بائع أمته قبل تسليم ونسقط من الثمن ما قبل البكره والا فلا ٣٧٩ تدافع حارة مع أخرى فإزال

بكرته لزمها مهر المثل  
لأن الصغيرة المطالبة  
بالمهر والزواج المطالبة  
بفسلها أن تحل  
الرجل قال البرازي ولا  
يعتبر السن فلو تسلمها  
فهرت لم يلزمه طلبها  
خدم امرأه أو أخذها  
حبس إلى أن يأتي بها  
أو علم موتها المهر مهر  
السرو قبل العلانية

٣ قوله فلو وجب عليه  
المهر استحقه أي لأن  
المهر يصير من الزوائد  
المنفصلة وهي مملوكة لمن  
يده بد ضمان فكانت  
أوجب لها المهر عليه لنفسه

مطلب لأن الصغيرة  
المطالبة بالمهر

مطلب في مهر السر  
ومهر العلانية

(٤) قوله ويكون جمعه  
زائد على الأول الخ أي  
لو عقدت السر على مائة

درهم وفي العلانية على  
مائة دينار يجب جمع المهر

ويكون الثاني زائدا على  
الأول ولو عقدا على مائة

درهم ثم العلانية على مائة  
بدرهم يجب المهر الثاني

فقط وتكون الماتعة زائدة  
على المهر لا اختلاف

الحسن في الأول والجلد  
في الثانية وما قدمه عن  
الفرق من الاختلاف في

أنه يلزم المهران أو المهر  
الذي يلزمه مائة دينار

حتى الفسخ فله حق المثل فيها وكذا البسة بشرط الخيل البائع لبقاء ملكه أو المشتري لاستلامه يخرج عن ملكه بالكلية اه قال ح وهل لامهر في هذه الأرباع إطلاق الشارع يشعر بذلك فلو أجمع قلت أما الأولى فداخله في مسئلة بيع الأمه قبل التسليم فلا مهر ومثلها البسة بخيار البائع لأن ما مأ يكون فسخا للبسة أما البسة فمستأجرة البسة فبني زوم المهر لوقوع الوطء قبل تسليمه وكذا البسة بخيار المشتري أن أمضى البيع أو فسخ (قوله صبي نكح الخ) في الخانة المرافعة بلاذن وله امرأه أو دخل بها فزاد ما كانه قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقراً أما الحد فكان الصبا وأما العقرب فلا نكاحاً وتحت نفسها مع عليها أن نكاحه لا يتخذ فتدبر بطلان حقها اه وكذا الوترى بشب وهي نكحة فلا حد عليه ولا عقراً أو بكر بالغة دعت إلى نفسها وأزال عذرتها وعليه المهر لمكرهه أو صغيرة أو أمة ولو داهم العدم حصة امرأه المنفصلة في إسقاط حقها أو امرأته في إسقاط حق المولى ولا مهر عليه بقرار ما زاده هدية لمخلصا (قوله وبائع أمته) أي إذا ما قبل التسليم إلى المشتري لأحد عليه ولا مهر لأنه من شبهة المثل لكونها في ضمانه وبند أنه لو هلكت عادت إلى ملكه وإخراجها ضمان ٣ فلو وجب عليه المهر استحقه (قوله ويسقط) أي عن المشتري وبثبته لنسار كالوأنف جزأ منها ولو البسة (قوله والا فلا) أي وإن لم تكن بكارة فلا يسقط شيء ولا خسارة أيضا ويرى عن الإمام أنه لا نسار ولو البسة (قوله تدافع حارة الخ) تقدم الكلام عليها أول الباب (قوله لأن الصغيرة المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كافي الهندية عن القنيس والصغيرة غير قيد ففي الهندية الأب والجدوا القاض قبض صدق البكر صغيرة كانت أو كبيرة إذا أذنت وهي بالغة صغى التوى وليس لغيرهم نفق والوصى على ذلك على الصغيرة والثلث بالغة حتى القبض لهادون غيرها اه ومن قول ليس لغيرهم المهر فليس لها القبض إلا إذا كانت وصية وحشد فطالب الأم إذا بلغت دون الزوج كالأفاد في الهندية ط قلت أي تطالب الأم ذات قبض بغير إقرار الأم لما في البرازي وغيرها أدركت ومطلبت للمهر من الزوج فادعي الزوج أنه دفعه إلى الأب في حفرها أو أقر الأب به لأصهر إقراره عليها لأنه لا يملك القبض في هذا الحالة فلا عقاب الإقرار به وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الأب لأنه أقر قبض الأب في وقت ولا يمتنع إلا إذا كان قال عند الأخذ أو قبل مهرها ثم أنكرت البسة الرجوع عنها على الأب وفيها قبض الولى للمهر ثم ادعى الرذ على الزوج لا يصدق إذا كانت بكراً لأنه لا يملك القبض لا الرذ ولو نسباً يصدق لأنه أمين ادعى رد الأمه اه وفيها قبض الأب مهرها وهي بالغة ولا وجه لها أو قبض مكان المهر عنها ليس لها أن لا تحيد لأن ولا يقبض المهر إلى الأم وكذا التصرف فيه اه لكن في الهندية لو قبض بمهر البسة مشبعة فلم يرش أن جرى التعارف بذلك حازه ولا فلا ولو بكر أو عتق ما سأل قبض المهر في السر والسر وأول باب الأولاه (قوله قال البرازي الخ) عمارته ولا يحجز الأب على دفع الصغيرة إلى الزوج ولكن يحجز الزوج على إيفاء المثل فمن زعم الزوج أنها فصل الرجال وأنكر الأب فالقاضي يزوجها النساء ولا يعتبر السن اه قلت بل في التارخانية بالغة إذا كانت لا تتصل لا يؤمر بدفعه إلى الزوج (قوله المهر مهر السر الخ) المسئلة على وجهين الأول وتضاعف السر على مهر السر ثم تعاقب في العلانية كما تروى وليس وأخذوا اتفاقاً على المواضع فالمهر مهر السر والأفاسي في العقد ما يبرهن الزوج على أن زاده سمعة وإن اختلف الجنس فإن تمسقا على المواضع فالمهر هو السبي في العقد وإن اتفقا عليه انعقد بمهر المثل وإن وتضاعف السر على أن المهر ثاني ثم تعاقب في العلانية على أن لا مهر لها فالمهر حاق السر من الدائن لأنه لو جسد ما وجب إلا عرض عنها وإن تعاقب على أن لا تكون ذات مهر لها أو كسافي العلانية عن المهر انعقد بمهر المثل الوجه الثاني أن تعاقب في السر على مهر ثم أقر في العلانية بما كثر فإن اتفقا أو أشهد أن زاده سمعة فظهر ما ذكر عند العقد في السر وإن لم يشهد فعددها المهر هو الأول وعندمها الثاني (٤) ويكون جمعه من بادية على الأول ومن خلاف جنسه والأفاد بادية بقرماز ادعى الأول اه لمضمّن النسخة والحاصل في الوجه الأول أن العقد انما جرى في العلانية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس وأخرى من تين مرقى السر ومرقى العلانية كما قدمته مسوطاً عن القنيس عند قول المصنف وما قرأ من

التي يمكن جمعه على هذا التفصيل فتسدد الخلفاء والله أعلم اه من خط الشيخ محمد العباسي مفتي الديار المصرية بتاريخه

بعد العقد أو زيدا لا يصف وفيه نوع مخالف لما هنا عكن دفعها بما عان النظر **(قوله المرحل الى الطلاق)**  
 أحتراز عن المهر المرحل الى المدة معاونة فله بقي الى أجله بعد الطلاق وقوله يجعل بالرجعي أى مطلقا أو الى  
 انقضاء العدة كما هو قول عامة المشايخ وعلى الاول لا يتأجل ولو راجعها وليس الرجعي بقدر البائن مثله  
 بالاولى وقد امتنع الكلام على ذلك عند قوله ولها منه من الوطء الخ **(قوله ولو وهبته المهر الخ)** أى قال  
 لمطلقة لا أثر وحل حتى تهينى ما لم على من مهره ففعلت على أن تزوجه فأتى المهر عليه تزوج أم لا  
 رتبة وقوله فأتى أى قال لا أثر وحل فكذلك رد الهبة فلذا أتى المهر عليه وأن تزوجه بعد الإياه **(قوله ولو)**  
 وهبته لاحد أى غير الزوج لأن هبة الدين لمن عليه الدين تصح مطلقا أما هبة لغيره فلا تصح ما لم يسلط على  
 قبضه فيصير كره وهب من قبضه ولا يصح الا قبضه كفى جامع الفصولين **(قوله لم تصح)** أى الهبة **(قوله)**  
 وهذه حيلة الخ أفاد أنها غير فاصرة على المهر وفيها بعد لاشتراط رضا المدينين بالخوالة فإذا كان طالب الهبة  
 لارض بالخوالة الآن يصور فحين يجهل أن الخوالة تمنع من هبة الهبة وأجاب الشارح في مسائل شتى آخر  
 الكتاب أنه يمكن التحاليل مطالبة المدين برفعها من المدين لا بشرط قوله أى ملكي المذهب تأمل ومن الحيل  
 شرعني ملفوف من زوجها المهر قبل الهبة أى ثم رده بعد لاختيار رغبة أو يصلحها انسان عن المهر  
 بشئ ملفوف قبل الهبة كفى الصريح عن القنية والاخيرة أحسن والله تعالى أعلم

**(باب نكاح الرقيق)**

لما فرغ من نكاح من أهله النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر  
 لأن الاسلام غالب فيهم **(قوله هو المملوك)** في الصراح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في الصريح  
 وللمراد هنا المملوك من الآدمي لأنهم قالوا ان الكافر إذا أسرق دار الحرب فهو رقيق للملوك وإذا أخرج  
 فهو مملوك أيضا فلي هذا فكل مملوك من الآدمي رقيق لا عكسه اه وعليه فالمراد بالرقيق هنا الرقيق المحرز  
 بدار قال الأمانة أسرت لم يخرج الى دارنا ولو رحت لا يتوقف نكاحها بل لانه لا يحرره وقت وقوعه كفى  
 أنه رقيق محقق قد يقال انه يحرر وهو الامام لان به يعاقل الخارج وبعد فتمثل **(قوله كلاً أو بعضاً)**

شمل البعض والمملوك ملكا ناقصا كالمكاتب ومن وجبة سب الحرية كالمدر وأما الولد **(قوله والفقن المملوك)**  
 كلاً أخرج البعض لكن دخل فيه المكاتب والمدر وأما الولد لدخوله في المملوك وفي المغرب الفقن من  
 العبد من ملكه هو وأما وكذلك الأنثان والجمع والمؤنث وأما مائة فته فرسمه وعن ابن الاعرابي عتق  
 خالص العبد وقوله في النكاح انهم يعنون به خلاف المدر والمكاتب اه فالنكاح خافى الرقيق من أن  
 القن المملوك ملكا تاما لم ينقصه سب الحرية قال ح ثم اعلم أن كلام من الرق والمكاتب كامل وانقص في القن  
 كمالان وفي معتق البعض ناقصان وفي المكاتب كمال الرق وفي المدر وأما الولد كمال الملك **(قوله توقف)**  
 نكاح قن أطلق في نكاحه فتمثل ما لا تزوج بنفسه أو زوج غيره وقيد بالنكاح لان التبري حرام مطلقا  
 قال في الفتوى **(فروع)** مهم القصور وما يدفع لعبد مملوكه ليسرى به أو لا يجوز لعبد أن يله مولدا أو لا يلا

حل الوطء لا يثبت شرعا على العلق البين أو عقد النكاح وليس لعبد ملك عين فانه حصر رجل ووطئه في عقد النكاح  
 اه بحر **(قوله وأمة)** قد علمت أن القن يشمل الذكر والأنثى **(قوله ومكاتب)** لان الكتابة واجب على المملوك  
 في حق الاكتساب ومنه تزويج أمتائه يحصل المهر والنفقة للمولى بخلاف تزويج نفسه وعبد ودخل  
 في المكاتب معتق البعض لا يجوز نكاحه عند موته وعندهما يجوز لانه حر مدين أو فاعده في الصريح **(قوله وأما)**  
 وفي حكمها إنبها من غير مولاهما كما إذا تزوج أم ولد من غيره فماتت ولم يزوجها وأما ولدها من مولاهما  
 حر وقامه في الصريح **(قوله فان أجازت فذا)** إن كان كل من أجازة أو الراد قبل الدخول فالامر بظاهره وإن  
 كان بعده ففي الراد يطلب العبد بعد العتق كما ذكره بقوله في طالع الخ وفي الإجازة قال في الصريح من الخط  
 وغيره القاس أن يهب مهران مهر بالمخول ومهر بالإجازة كفى النكاح الفاسد اذا حدثه خصيصا وفي  
 الاستحسان لا يبرأه إلا المسمى لأن مهر المثل لو وجب لوجب لعنار العبد وحدثه فحبس بعقد واحد مهران  
 والله مجتمع اه ثم الإجازة تكون صريحا ودلالة وضروية كما سيأتي وفيه روى أن سكوتة بعد العتق

المؤجل الى الطلاق  
 يجهل بالرجعي ولا  
 يتأجل براجعتها ولو  
 وهبته المهر على أن  
 يتزوجها فأتى المهر بآ  
 نكحها أولا ولو وهبته  
 لأحد ولو كتبه قبضه  
 صح ولو أحواله به  
 أنشأته وهبته للزوج  
 لم تصح وهبته لمن  
 يرد بان يهب ولا تصح

**(باب نكاح الرقيق)**  
 هو المملوك كلاً أو  
 بعضاً والفقن المملوك كلاً  
**(توقف نكاح قن وأمة)**  
 ومكاتب ومدر وأما ولد  
 على إجازة المولى فان  
 أجازت نفذ وإن رد بطل

ليس باجازه كافي القهستاني عن القنينة (قوله فلا مهر) تفريع على قوله بطل ح أي لامهر على العبد ولا مهر  
 للامة (قوله فطال) جواب شرط مقدرا أي فان دخل فطال فافهم (قوله من له ولاية تزويج الامة) أي  
 وان لم يكن مالكها بغير وشيل الوارث والمشتري فلو مات الولي وأباه فأجاز سبب الوارث والمشتري يجوز ولا  
 فلا كاشير المهر في العادة قهستاني وشيل الشر بكن فلوزوج أحدهما الامة من دخل الزوج فان رد آخر  
 فله نصف مهر المثل والزوج الأقل من نصفه ومن نصف المسمى بجر (قوله كآب) أي أي النيم فانه تزويج  
 أمته وكذا جده وكذا وصيه والقاضي ح لانه من باب الاكتساب يخرج (قوله ومكاتب) لانه يأتى تقديم مجوزة  
 تزويج أمته لكونه من الاكتساب لا عبداً ط ونوح العبد المأذون فلا يملك تزويج الامة أيضاً بجر ومثله  
 الصبي المأذون ددد (قوله ومفاوض) فانه تزويج أمته للمفاوضة لا عبداً ح عن القهستاني بخلاف شريك  
 العنان فلا يملك تزويج الامة كأمروك والمضارب كافي البصر (قوله ومثول) ذكر في التهر بخت حيث قال  
 ولم أره كمنح رقيق بيت المال والرفق في القنينة المخرجة بنار قبل القنينة والوقف إذا كان فاذن الامام  
 والتولي وشيخي أن يصح في الامة دون العبد كالأوصى ثم رأيت في البازية لا يملك تزويج العبد الا من يملك  
 اعتاقه اه أي فانه يدل على أنه لا يصح في العبد ما في الامة فينفي الجواز ثم يجاعل الوصي كما قال ولعل  
 الشارح اقتصر على التولي فلم يذكر الامام لان أحكام الوصي والتولي مستقيمان وواحد لكن الامام في  
 مال بيت المال لمحق بالوصي أيضاً حتى أنه لا يملك بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصي وله بيع عبد القنينة  
 قبل الارزاء وبعد فني أن يملك تزويج الامة اذا رأى الصلوة تأمل (قوله وأما المصلح) يستثنى من ذلك  
 ما للزوج الاب جارية ابنه من عبداً فله يجوز عند أبي يوسف بخلاف الوصي لكن في البسوط أنه لا يجوز  
 في ظاهر الرواية فلا يستأجر بغير (قوله وغيره) أي من مدبر ومكاتب (قوله لوجود سبب الوجوب منه) أي من  
 القن وغيره فان العبد سبب وجوب المهر والثقة وقد وجد من أهله مع انتفاء المانع وهو حق المولى لانه  
 بالعتق (قوله ويسقطان عنهم) قد سقط المهر في الصرع عند قول الكثر ولوزوج عبداً ما دونها إذا لم يتزك  
 كسبا وفي كلام الشارح إشارة إلى أنه لا يملك بيعه وقسمة تقسقط عن المهر بعتقه العبد الاول (قوله وبيع  
 فن) أي بعه سببه لانه دين يتعلق برفقته وقد ظهر في حق المولى بل ينفذ بغيره فان امتنع بعه القاضي  
 بمحضرة ما لا اذارض أن يؤدى قدرته كذا في المصطهر واشتراط حضرته المولى لاحتمال أن يقبضه وقد ذكر  
 في المأذون المدون أن لقهر ما استساعاه أيضاً قال في البحر من الثقة ومقداره أن زوجته لو اشتارت استساعاه  
 لثقة كل يوم أن يكون لها ذلك أيضاً اه قلت وكذا المهر (قوله كدبر) أدخلت الكاف المكاتب ومعتق  
 البعض وابن أم الولد كافي البصر (قوله بل يسى) لانه لا يقبل البيع فردى من كسبه لامن نفسه فلو عجز  
 المكاتب صار المهر ديناً في رقبته فيباع فيه الا اذا أدى المهر مولاه واستخلصه كافي القن وقباضه أن المذبر لو عاد إلى  
 الرقبه كشافى يبيعه أن يصير المهر برفقته بجر (قوله ولومات مولاه) في القنينة زوج حمده امرأة ثم مات  
 المولى فالمرقة العبد يؤخذ به اذا عتق اه وفيه نظر لان حكمه السباعية قبل العتق لا يتأثر إلى ما بعد  
 العتق بجر قال في التهر هذا مد فوع بان ما في القنينة فله حكم سكواعه هو أن المذبر انقضت السباعية في  
 حياته المولى فبات المولى هل يؤخذ بالمهر بعد العتق قال نعم وهو ظاهر في أنه يؤخذ به جملة واحدة حيث قدر  
 عليه ويطلق حكم السباعية اه أقول حاصل الجواب أن المذبر يسى في حقه مولاه في المهر أمأه مدت مولاه  
 فانه يسى أو لا في ثلث قيمته لتخليص رقبته من الرق ويصير المهر برفقته يؤدبه بعد عتقه كدبر الارزاء  
 بطريق السباعية فان وجدته جملة أخذته والاعمال معاملة المدون المعسر ولو كان فهم ذلك من عبارة  
 القنينة فيمضاه عن ذلك الهوا إلى التهر فافهم (قوله ان تحدث) يعني ان له ثمة ثقة فيبيع فيها رقبته عما  
 عليه من الثقة في الفضل في ذمته فطال به بعد العتق ولا يتعلق برفقته فلا يباع فيه عند السيد الثاني ثم ان  
 تجبعت عليه نفقة عند السيد الثاني يبيع فيها بفعل بالتفضل كأمرو ح ووجه ما في البحر عن البسوط أن  
 النفقة يتجدد وجوبها بحضري الزمان وذلك في حكم من حدث اه أي أن ما تجد وجوبه عند السيد الثاني في حكم

فلا مهر ما لم يدخل  
 فطال بغير المثل بعد  
 عتقه ثم المراد المولى من  
 له ولاية تزويج الامة  
 كالجد وقاض ووصي  
 ومكاتب ومفاوض  
 ومثول وأما العبد فلا  
 يملك تزويج الامة بغير  
 اعتاقه ددد فان تكهوا  
 بالاذن للمهر والثقة  
 عليهم أي على القن  
 وغيره لو وجد سبب  
 الوجوب منه ويسقطان  
 عنهم القن بغير  
 الاستيفاء وبيع فن  
 قيمه لا يباع (غيره)  
 كدبر بل يسى ولومات  
 مولاه ثمة جملة ان قدر  
 مهر وقنية (لمكنه يباع  
 في النفقة مراراً) ان  
 تحدث

دين حادث فيباع فيه بخلاف ما تجد عليه وسع فيه أولا فانه لا يباع فيه ثانيا الاستغناء بابقه لانه في حكم دين  
 واحد خلافا لما في نفقات صدر الشرعة حيث يفهم منه أنه يباع في الباقي أيضا كما سبق بيانه هناك ان شاء الله  
 تعالى ثم الظاهر ان هذا مقروض فيما اذا كانت النفقة مقرضة بالقراضي أو بقضاء القاضي لانه بدون ذلك  
 تسقط عضي المدة كذا كروفي النفقات ثم رأيت في نفقات الصرم وللأسئلة عما اذا فرض القاضي لها نفقة شهر  
 مثلا وعجز عن اتمامها للقاضي ان لم يقده المولى وأما أنه لا يباع فيها بهز عن ادائه للنفقة كل يوم مثلا  
 الاضرار بالمولى ولا اجتماع قدر قيمته للاضرار بها وينبغي أن لا يصح فرضها بغير ارضها بالمجر العبد عن التصرف  
 ولا تهايمه بقصد الزيادة لاضرار المولى ولذا افرض المسئلة في الجرح فيما اذا فرضها القاضي تأمل **(قوله وفي المهر**  
**مرة)** فيه أنه لو زعم مهر آخر عند السيد الثاني كما اذا طلقها ثم تزوجها بيع ثانيا فلا فرق بين المهر والنفقة الا  
 باعتبار ان النفقة تتجدد عند السيد الثاني ولا يتخلف المهرح عن شيعة السيد وأحاطت بان النفقة التي  
 حدثت عند الثاني سببها محقق عند الاول ففكر ربيعه في شيء واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني  
 فان هذا مسبب عن عدم مستقل حتى توقف على انه اه قلت وحاصله أن النفقة المتجددة عند الثاني وإن  
 كانت في حكم دين حادث ولذا يبيع فيها ثانيا الا أنها لما كان سببها متعاد وهو العقد الاول لم تكن دينا حادثا من كل  
 وجه أما المهر الثاني فهو دين حادث من كل وجه لوجوبه بسبب جديد وأنت خبر بان هذا جواب اقتناعي ثم اعلم  
 أن دين المهر والنفقة عيب في العبد فلا يشتري الملبان لم يرض به **(تنبيه)** قال في الصرع على العراج لعلم  
 تكرار بيعه في المهر بانه يبيع في جميع المهر فيقيد أولو يبيع في مهرها المجل ثم حل الاجل يباع مرة أخرى  
 لانه انما يبيع في بعضه اه أقول فيه نظرا لانه يخالف لسان نقلة قبله عن المسبوط منه أنه ليس شيء من دين العبد  
 ما يباع فيه مرة بعد أخرى الا النفقة لانه يتجدد وجوبها بعضي الزمان الخ ولا يخفى ان المهر الموصول كان واجبا قبل  
 حلول الاجل وانما تأخرت المطالبة إلى حلوله فلهذا وجوب عيبا المشتري حتى يباع ثانيا عند مولاه يلزم أنه  
 لو كان المهر القام مثلا وقيمة العبد ما تبيع بمائة ان يباع ثانيا لا يثا ولا وهكذا لانه في كل مرة يبيع في كل المهر وهو  
 خلاف ما صرح به و مراد العراج بقوله يبيع في جميع المهر أنه يبيع لاجل جميع المهر أي لاجل ما كان  
 جميعه واجبا وقت البيع بخلاف النفقة الحادثة عند الثاني فله يبيع فيها عند الاول فيباع فيها ثانيا عند الثاني  
 فالمراد بين الفرق بين المهر والنفقة كما صرح به في المهر من النفقات فراجعها فافهم **(قوله الا اذا باعها منها)** فان  
 ما علم بان مقدار ثمنه يلقى قصاصا بقدره مما لها والباقي يسقط لان السيد لا يتوجب دينا على عبده  
**(قوله ولو زوج المولى أمته الخ)** حاصله تصيد المسئلة الاولى التي يباع فيها القن بما اذا لم تكن الامه أمه مولى  
 العبد فهذا كالاستثناء عما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما اذا كانت أمه المولى ما ذبوه مدبونه فانه يباع لها  
 أيضا وأطلق هنا الامه والعبد فمثل ما اذا كانت أم وبدين أو كانت أم ولدا أو كان أم ولدا **(قوله لا يجب**  
**المهر)** لاستلزامه الوجوب بنفسه على نفسه وهو لا يفعل وهذا بناء على أن مهر الامه يثبت للسيد ابتداء في غير  
 المأذونة والمأذونة ومعقبة البعض كافي التهرح وفي استثناء المأذونة كلام باقي غير **(قوله بل يسقط)** أي  
 بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الامه يثبت لها أولا ثم ينتقل للسيد كافي التهرح عن الفسخ وحافنة  
 وجوبها لها ولو كان عليها دين يستوفيه منه ويقضى دينها قالوا الاول أظهر كذا في شرح الجامع الكبير يرى  
 على الاشياء وأبعدا في الدرر وهذا يؤيد بتصحيحه للوالب الخ قال في العرو لم أر من ذكر له هذا الاختلاف غرة  
 ويمكن أن يقال أنها تظهر فيما لو زوج الأب أمه الصغرى من عبده فعلى الثاني يصح وهو قول أبي يوسف وعلى  
 الاول لا يصح التزويج وهو قولهما به بزعم في الولو الحلية معللانه نكاح الامه بغير مهر ليدم وجوبه على العبد  
 في كسبه لعل اه واعترضه الرحي بانه لا مخالفة في وجوب المال للصغير على أنه بخلاف مال زوجها من أمه  
 نفسه قلت وكلمة فهم أن الصغير في قوله من عبده لا يبيع أنه للصغير كما صرح به في الظهور بغير هذا وحل  
 العلامة المقدسي بقره الخلاف فضا ديهامنه وعنده وقال ويترجم القول بالوجوب ولهذا يحكمه أن امرحاج  
**(قوله وحل الخلاف الخ)** ذكر في التهرح بقوله وينبغي أن يكون محل الخلاف ما اذا لم تكن الامه مأذونة

**(وفي المهر مرة)** ويطلب  
 الباقي بعد عقده الا اذا  
 باعها منها ثانية **(ولو**  
**زوج المولى أمته من**  
**عبد لا يجب المهر في**  
**الاصح ولو الحلية وقال**  
**المرآزي بل يسقط وعلى**  
**التسليم اذا لم تكن**  
**الامه مأذونة مدبونه فان**  
**كانت يبيع أيضا**



صرح ان يلجى بجر **(قوله واذنه لعبد الخ)** الملقه فقبل ما اذا اذن له في نكاح حرأ أو أمة معبنة أو ألافاف  
 هذا بمن التمسد الامة والمعبنة اتفاق بجر **(قوله بعد اذنه)** يتعلق بنكحها وقبده ثلاثا توهم أن قوله واذنه  
 لعبد يدخل فيه الاذن بعد النكاح لان الاذن ما يكون قبل الوقوع على امرأته **(قوله فوطئها)** قبضه  
 لان المهر لا يلزم في الفاسد الا به **(قوله خلافا لها)** فتدعيها الاذن لا يتناول الا الصحيح فلا يطلب المهر في  
 الفاسد الا بعد العتي **(قوله تقبده)** أي وصدق قضاء ودية حال في النهر واعلم أنه ينبغي أن يقيد الخلاف اذا  
 لم ينو المولى الصحيح فقط فان زواجه تقبده اخذ من قوله لم يوجب أنه متزوج في الماضي يتناول عنه الفاسد أيضا  
 قال في التلخيص ولو نوى الصحيح صدق دية وقضاء وان كان قد تصغير عا بطلانها الحقيقة فانهم **(قوله)**  
 كالونص عليه أي أنه ينفذ بتقبده اتفاقا أيضا كما يجتمع في الصراخ إذا ما بعده **(قوله صم)** أي فإذا دخل بها يلزمه  
 المهر في قوله جعيل صر عن البدائع **(قوله ومع الصحيح أيضا)** أي اتفاقا وهذا ما يجتمع في النهر على خلاف  
 ما يجتمع في الجرمين أنه لا يصح اتفاقا وانما تاملت كلام كل منهما فظهر لك أو حجة ما في الصراخ كما وصحت فيها  
 عقته عليه وأني قد ريبا بعض ذلك **(قوله ولو نكحها تابيا)** أي بعد الفاسد وهذا عطف على قوله فيباع الخ فهو  
 أيضا من عمر ما خلاف لأنه اذا اتفقت الفاسد عنده يمتنع به الاذن وإذا لم ينظم له بتبني به عنده فله ان  
 يتزوج صحبها بعده بها وبغيرها **(قوله لاتيه الاذن مرة)** ومثل الاذن الامر بالتزوج كقوله قال تزوج  
 فانه لا يتزوج الامة واحدا لان الامر لا يقتضي التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأته فان قوله امرأته  
 لواحد من هذا الجنس بجر عن البدائع **(قوله وان نوى مرارا الخ)** أي لو قال لعبد تزوج ونوى به مرة بعد  
 أخرى لم يصح له عند محض ولو نوى سنتين يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا العبد لا علق التزوج بأكثر من  
 سنتين بجر عن شرح المصنف الهندي وحاصله أن الامر يتضمن المصدر وهو لفظ الحقيقة أو الاعتسار أي  
 جهة ما علكه دون العبد المحض كما قال في طلق امرأتي ونوى الواحدة أو الثلاث يصح دون السنتين **(قوله وكذا)**  
 التوكيل بالنكاح بان قال تزوج لي امرأته لا علق أن تزوجه الامر أو واحدة ولو نوى المولى كل الأربع ينبغي  
 أن يجوز زعلي قياس ما ذكرناه كل جنس النكاح في حقه ولكن ما خلفت بالنقل كذا في شرح المصنف  
 الهندي في بحث الامر بجر فافهم لكن نية الاربع انما تصح اذا لم يقل امرأته أو ما قاله كما هو تصور المسئلة  
 فيه فلا كما فادمار حتى ويؤيده امرأتها من أن المرأته من هذا الجنس **(قوله بخلاف)**  
 التوكيل به أي توكيل من يريد النكاح به وهذا ربط بقول المصنف والاذن بالنكاح ينظم جائز  
 وفاسد **(قوله فانه لا يتناول الفاسد)** لان النكاح الفاسد ليس بنكاح لا بد لا يقيد شيئا من أحكام النكاح  
 ولهذا الجلف لا يتزوج تزوج نكاحا فاسدا لا يحث بخلاف البيع يجوز في قول أبي حنيفة لان الفاسد بيع  
 فيحكم البيع وهو المالك ويدخل في عين البيع فحشبه خائبة **(قوله به يقى)** عبارة الصراخ فلا ينبغي  
 به اتفاقا وعليه الفتوى كافي المصنف وأسطر الشراح اتفاقا لان قوله وعليه الفتوى يشعر بالخلل وارجاع  
 ضميم عليه الى الاتفاق فيه نظر انما معنى الاتفاق بالانفاق فافهم **(قوله لا علق الصحيح)** لانه قد يكون  
 غرض في الفاسد وهو عدم لزوم المهر بمجرد العقد فانه لا يلزم الا بالوطء وفي الصحيح يلزم المهر بمجرد العقد  
 وتنا كيد الخلق والموت ولو يدون وطء فيه الزام على المولى كما يلزمه وهذا يؤيد ما يجتمع في الصراخ كما عند  
 قوله ومع الصحيح أيضا **(قوله بخلاف البيع)** أي بخلاف التوكيل ببيع فاسد فانه علق الصحيح لان البيع  
 الفاسد بيع حقيقة لا فائدة له المالك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد كما **(قوله الاذن في النكاح)** الأولى  
 بالنكاح بالباطل والمراد الاذن لعبد المحجور وهو قولنا الخبر واسقاط الحق لان العبد له أهلية التصرف في نفسه  
 وانما حجر علقه المولى في الاذن تصرف لنفسه أهلية وعند ذفر الشافعي هو توكيل واثابه كإساق في ماله  
 إنشاء الله تعالى والظاهر أن هذا غير خاص بالعبد لانه يقال أذنتم بذا كل طعاعى أو سكتى دارى فمعه فذل  
 حجر واسقاط حق وكذا يقال أذنتم ببيع دارى فيكون معنى الاحلال والاعارة والتوكيل وانما لم يكن الاذن  
 القيد كولا عندنا لما علمت من أنه بالاذن تصرف لنفسه لا بطريق النيابة عن المولى **(قوله والتوكيل بالبيع)**  
 أي توكيل أجنبي به وقول الصراخ المصنف الى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولى اتفاقا

واذنه لعبد في  
 النكاح ينظم  
 جائز وفاسد فيباع  
 العبد للمهر من نكحها  
 فاسدا بعبدته فوطئها  
 خلافا لها ولو نوى  
 المولى الصحيح فقط تقيد  
 به كالونص عليه ولو نوى  
 على الفاسد صح وصح  
 الصحيح اعتنا به (ولو  
 نكحها تابيا) صح  
 (أو) نكح أخرى  
 بعدها صح وقف  
 على الاجازة لاتيه  
 الاذن مرة وان نوى  
 مرارا ولم يتردد صح  
 لانها كل نكاح العبد  
 وكذا التوكيل بالنكاح  
 بخلاف التوكيل به  
 فانه لا يتناول الفاسد  
 فلا ينبغي به يقى  
 والوكيل بنكاح فاسد  
 لا علق الصحيح بخلاف  
 البيع ابن مالك وفي  
 الاشياء من قاعدة الاصل  
 في الكلام الحقيقية  
 الاذن في النكاح والبيع  
 والتوكيل بالبيع



أوهم أن الأذن هو التوكيل لكن قد علمت أنه ليس عنه مطلقا بل قد يطلق عليه فراءد لأن الذي يعنى توكيل  
 الأجنبية لأن العبد تامل **(قوله)** والنكاح لا أى التوكيل بالنكاح لا يتناول القاسد كاسم **(قوله)** واليمين على  
 النكاح كأنه أحلف لا يتزوج فله لا يحتسب إلا بالصحيح وأما إذا أحلف أنه متزوج في الماضي فله يتناول الصحيح  
 والقاسد أيضا لأن المراد في المستقبل الأعقاب وفي الماضي وقوع العقد بغير المنسوط **(قوله)** وسلا يقال  
 على قياس ما تقدم أن عني في الماضي منعقة على صورة الفعل وقد وجدت خلافا في المستقبل منعقة على  
 الترتيب الثواب وهو لا يتحصل بالقاسد ومثلها الصوم والنجس قلت وسياق في الاعان حلف لا يصوم حث  
 صوم ساعة يستأن أنظر لوجوب شرطه ولو قال صوما أو صوما حتى يوم وحش في لا يصلي ركعة وفي لا يصلي  
 صلاة تنفع وفي لا يصلي لا يحتسب حتى يقف بعرفة عن الثالث وحتى يطوف أكثر الطواف عن الثاني اه وبه  
 علم أن المراد بالصحيح في المستقبل ما يتحقق به الفعل الخالف عليه شرعا مع شرائطه وذلك في الصوم بساعة وفي  
 الصلاة ركعة وإن أقصد بعد تامل **(قوله)** صم أى النكاح لأنه يبنى على ملك الرقة وهو بان بعد الدين كاهو  
 قبله بجر **(قوله)** وسواك الغرام أى أصحاب الدين وقه تصرح بان المهر كسائر الدين فلو مات العبد وكان له  
 كسب وفي منه وما في الفسخ عن الترتيب لومات العبد مطلقا والمهر النقة يجب جه في المهر على ما إذا لم يتد  
 شأنه وأصل هذا الاستخراج والتوقيف صاحب الجر **(قوله)** والأقل أى بان كان للمهر المسمى أقل من مهر  
 المثل تساوى الغرام فيمولى بذكر المصنف لعله لا يرى كره المصنف لعله لا يرى كره المصنف لعله لا يرى كره المصنف لعله لا يرى كره  
 مهر المثل فاتها تساويهم في قدره والرائد عليه بطالبه بعد استيفاء الغرام بجر أى فيسعى لها به ان يفي في ملك  
 مولدا أو نصبرا أن يعق ولو باع العتق ما معه الفسخ لها بعه تانيا لاخذ الزائد لا يباع في لا يباع من مرتين كما  
 حرزناه فيما مر تامل **(قوله)** كدين النصة أى إذا كان على المريض دين محقه وهو ما ثبت بينه مطلقا وبقراره  
 جميعا قدم على دين المرض وهو ما أقرب من بطلان فيما مضى إذا بالغ ما في قبض بعد قضاء دينهم **(قوله)** إذا  
 باع منها في الخاتمة تزوجه بالقوم باع منها بانه سعة وعلمه من الفسخ ما لم يفرغ البيع كانت التسعة  
 يتماضى بغير العتق فيها بالف والمراقف ولا تتبعه المراءى بعد ذلك ويتبعه العتق عاين من دينه إذا عتق اه  
 وقوله ولا تبعه بتمامه ثم باع موحدة أى لا طالع عاين من مهره لا يباع ماله من ملكه أو باع من النكاح والسد  
 لا يستوجب على عتقه ما لا يخلاف ما بقى للعتق فله باق في ذمة العبد فطالبه بعد عتقه ما قبله فلا يلزم  
 من أن العبد لا يباع في دين أكثر من مرة إلا النقة ولان العتق لما أحاز به المولى منها يتعلق حصه في القيمة  
 فقط ولا يخفى أن لرائد بعه وعقده كبايعه المولى من غيرها ولا يمنع من بعه تعلق الدين رفته إلى ما بعد عتقه  
 لما قلنا فاقبل من أنه ليس لها بعه تعلق العتق به فهو وهم مشوه النصف ولو كانت النصة ولا تبعه  
 ويبيعه العتق من البيع نافي قوة إذا عتق فافهم **(قوله)** كاسم أى قيل قوله ولو زوج المولى أمتين عنده  
 ح **(قوله)** بنته المراد من تزجه من التسعة يعلمونه سواء كانت بنتا أو بنت ابن وأختا ط **(قوله)** لاها لم تملك  
 المكاتب لأنه لا يحتمل التعلق من ملك إلى ملك ما لم يجر وانما تملك ما في ذمتهم بدل الكاهه وأما جمعة عتقها  
 اه فلاه يبرأه عن بدل الكاهه ولا ثم يعق فخر **(قوله)** لتتلقى أى يبنى كونه مال كاهه أو كونه مال كاهه **(قوله)**  
 أو أم ولد ومنها القدرة ولا تدخل المكاتبه بقر ينفعه فقتضيه أى المولى لان المكاتبه لا يملك المولى  
 استخدامها فلذا يجب النقة لها بدون التسوية بجر وأما نفقة الأولاد فتكون على الأولاد ولها المكاتبه تدخل  
 في كتابتها وعامة في شرح أبدي القضاء للخصاف **(قوله)** لا يجب تنوتها هى في القصة مسدود أو أنه مولى لا  
 أمكته اه وفي الاصطلاح على نافي شرح التفصا للخصاف أن يحتج المولى بولا لا موهو يزوجها ويغفها  
 اله ولا يستعملها أما إذا كانت تذهب وتجي وتغفها مولاها لا تكون تنوتها اه بجر وقال قسره وقد  
 بالتسوية لان المولى إذا استوفى صداقها أمر أن يدخلها على زوجتها وإن لم يلزمه أن ينوتها كذا في الميسوط  
 ولذا قال في المحط لو باعها بعت لا يقدر الزوج عليها بعت مهرها كجسأت في مستهلها إذا قلنا اه أى  
 سقط لو قبل الولد هذا وفيما قلناه عن الخصاف وما نقله عن الميسوط شبهة التناقى لان الأولاد طاعة له لا بدق  
 تحقق معنى التنوت اصطلاحا من تسليم الأم إلى الزوج والثاني أفاد أن التسليم إليه بغير قبض الصداق واجب

يتناول القاسد بالنكاح  
 لا واليمين على نكاح  
 وسلا وصوم وجر  
 ويسمع ان كنت على  
 الماضي بشاؤه وان على  
 للمستقبل لا ولو زوج  
 عبده ما ذونا مدونا  
 صم وسواك المرأة  
 (الغرام حق مهر مثلها)  
 والأقل (فأرائد) عليه  
 (طالبه) بعد استيفائه  
 الغرام (كدين النصة  
 مع دين المرض) الا  
 إذا باع منها كاسم (ولو  
 زوج ينقص مكانته ثم  
 مات لا يقبل النكاح)  
 لانها لم تملك المكاتب  
 بعوت أيها (الاذا عتق  
 فرد في الرق) فقتضد  
 يقصد لتتلقى (زوج  
 أمكته) أو أم ولد لا  
 (حب) عليه (تنوتها)

وعدم وجوب التوبة ينافي وجوب التسليم المذكور والجواب ما أفاده في التهر من أن التسليم الواجب  
 يكفي فيما تخلط به القول بان بقوله المولى حتى نظرت بها وطبقتها كما صرح به في الدرامة والتوبة المنقصة  
 أمر زائد على ذلك لا يدفعان الدفع والاكتفاء فيها بالتخلية كما نلن بعضهم غير واقع اه وهذا أولى بما  
 جازيه القدسي من أن المراد بالتوبة المنقصة التوبة المستمرة (قوله) وإن شرطها لأنه شرط باطل لأن المستحق  
 لزوم ذلك الحيل لا غير لأنه لا يصح الشرط لا يتخلوا ما أن يكون بطريق الإحالة والأعارة فلا يصح الأول لجهالة  
 المدة والثاني لأن الأعارة لا تتعلق بها القز ومبصر (قوله) أما الوشرط الخارج بيان الفرق بين المستلزم وهو  
 أن اشتراط حرية الأولاد وان كان لا يقتضيه نكاح الأمة أيضا لأنه لا معنى لتعلق الحرية بالولادة  
 والتعلق صحيح ومتنع الرجوع عنه لأنه ثبت مقتضاه جريا بخلاف اشتراط التوبة لأنه يتوقف وجودها  
 على فعل حسن اختياري لأنه وعيب الإبقاء به غير أنه إذا لم يقبه لا يثبت متعلقه أعني نفس الموعوبه  
 فتح ملخصا أقر في الحر والتهر ومقتضى وجوب الوفاء به شرط غير باطل لكن لا يلزم من وجوب وجوده  
 بخلاف اشتراط الحرية لكن تقدم التصريح بأنه باطل وكذا صرح به في كافي لما كقول الوشرط ذلك لزوج  
 كان هذا الشرط باطلا ولا يخفى أن يستقدم امتنوعا معنى وجوب الوفاء به وأجديله ومعنى بطلانه  
 أنه غير لازم قضاة تامل (تنبيه) قال في التهر وقيد الراجح في الفسخ بالرجح ولو كان عبدا كانت الأولاد  
 عبيدا عندهم خلافا لمحمد اه ونظريه ح بان التطبيق المعنوي موجود قلت وهو الذي يظهر وهذا  
 التفسير غير معتبر المفهوم وإذا لم يقبه في كثير من الكتب وأما ما ذكره في التهر من اختلاف فاعتبار أنهم  
 ذكروه في مسألة العبد الموروث إذا تزوج امرأة على أنها حرة فظهرت أمة بخلاف الحر الموروث وان أولاده  
 أحرار بالقيمة اتفاقا فالتحار من مافي التهر سبق نظر بقريته أنه كرمسلة للفرور ثم قال وقيد الراجح في الفسخ  
 الخ فاشبهه عليه مسألة غسلة فليراجع (قوله) حرة أولاده) أي أولاد القته ونحوها وقوله فيه أي في العقد  
 والظاهر أن اشتراطها بعد ذلك وبمجرد ط (قوله) في هذا النكاح) أما لو طلقها ثم نكحها ثانيا فأنها مائة  
 إلا أن شرط كالول ط (قوله) والتزويج عطف على قول ط وهو أحسن من قول ح عطف على  
 الشرط (قوله) على اعتباره حال من التزويج والهاء لشرط ح (قوله) هو معنى الخ) خبران ح فكأنه  
 قال ان ولدت أولاد من هذا النكاح فهم أحرار ط (قوله) وبفاده) أي مفاد التعليق المذكور وذلك لأن  
 التعليق قبل وجود الشرط عدم ولا بد له من بقا المالك عند وجود الشرط وهذا البحث لصاحب العصر وآفته  
 عليه أخو موق التهر والقدسي وقال في البصر وقد ذكر ذلك في المسوط في التعليق صريح بما يحق لكل ولد تلده  
 فهو حر فقال لومات المولى وهي حبل لم يعتق ما تلده لنفسه المالك لا انتقالها لورثة ولو باعها المولى وهي حبل  
 حاز بيعه فان ولدت بعد لم تعتق اه الآن يفرق بين التعليق صريحاً والتعليق معنى ولم يظهر لي الآن اه  
 قلت يظهر لي الفرق بينهما من حيث أن هذا التعليق المعنوي يتعلق به حق الزوج في ضمن العقد المقصود منه  
 أصالة الولد والفرق بين محكم فساد المقصود به أصالة حرية الولد فلا يكون في حكم التعليق الصريح فلا يبطال  
 بواله المولى ونظير ذلك المكاتب فان عقد الكتابة معاوضة وهو مضمّن لتعليق العتق على أداء العبد ولا  
 يبطال هذا التعليق الضمني بوجوب المولى المعلق وأيضا فان الموروث الذي تزوج امرأة على أنها حرة يكون شرطاً  
 لحرية أولاده معنى فلا يظهر أنها أمة تكون أولاداً أحرار مع أن هذا الشرط لم يكن مع المولى وفي مسئلتنا  
 وقع شرط الحرية فيع المولى صريحاً فلا يزل حاله عن حال الموروث فتأمل (قوله) ولو ادعى الزوج الخ) هذا  
 ذكر في التهر بحثا وقال أنه خادعة الفتوى واستنبطه بما في جامع الفصولين في الموروث الذي ادعى أنه تزوجها  
 على أنها حرة ولكنه المولى فان برهن قال أولاداً أحرار بالقيمة أو ألحق المولى لأنه ادعى عليه ما لا أثر له زامه  
 فإذا نكل بحلف (قوله) لكن لا نفقة الخ) لأنها جزأ الإحتباس ولذا لم تجب نفقة الناشئة والتأخير مع غير الزوج  
 والمقصود به المحصورة بين علمها رجعي وعطف السكينة على النفقة عطف خاص على عام لأن النفقة عام  
 لها ولعلمها والسكينة (قوله) ولا يستند بها) مبني على ما مر عن نفقات الخصاف وذكر في الجبر

وان شرطها في العقد  
 أما لو شرط الحرية  
 أولادها فصح وعنى  
 كل من ولده في هذا  
 النكاح لأن قبول المولى  
 الشرط والتزويج على  
 اعتباره معنى يتعلق  
 الحرية بالولادة فيصير  
 فسخ ومفادها لو باعها  
 أومات عنها قبل  
 الفسخ فلا رية ولو  
 ادعى الزوج الشرط  
 ولا يثبت له حلف المولى  
 تهر (لكن لا نفقة ولا  
 سكتي لها إلا بها) بان  
 يدفعها إليه ولا يستند بها  
 في تسليم المولى وبطأ  
 الزوج ان تفسر بها

فأرغمة عن خدمة

الولي ويكنى في تسليمها

قوله متى تلفرت بها

وطشاهن (فان نواها

نهر بجم) عنها (صح)

رجوعه لبقاضه

(وسقطت النفقة (ولو

خدمته) أي السيد بعد

التوقف (بلا استخدام)

أو استخدمها ثم أرا

وأعلاها ليت زوجها

للا (لا) تسقط لبقاء

التوقف (وله) أي المولى

(السفر بها) أي بامته

(وان أي الزوج)

ظهيرية (وله) إحصارته

وأمنه) ولوأه ولا

يلزمه الاستبراء بل

ينبت فلو ولدت لفل

من نصف دول فهو

من المولى والنكاح

فالسبحر من الأضيال

وشنوت النسب (عنى

النكاح) وان لم ير ضيا

لامكانته ومكانته بل

يتوقف على إجازته

ولوصغير الحاف بالبالغ

فأرأنا وعقاعه موقوف

على إجازة المولى لأعلى

إحاطتها لعدم أهليتها

ان لم يكن بحسبه غيره

ولو عجزا توقف نكاح

المكاتب على رضا المولى

نائبه المومنون النكاح

عليه وبطل نكاح

المكاتبه لأنه طرأ حل

بات على موقوف فأبطله

والليل يعمل العجائب

أن التحقيق أن العدة تكونها في بيت الزوج ليللا ولا يضر الاستخدام ثم أرا (وهو) أرغمة  
 عن خدمة المولى) ظاهره أنه لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان حال ليس له وطوها ولم أر مصرحا وقد  
 يقال ان كان استناعه لا ينقص خدمة المولى أيجل أنه لا يضر بغيره منقص حق المولى لاسما والمدة قصيرة ط  
 (قوله ويكنى في تسليمها) أي الواجب يقتضي العدة وهو بهذا المعنى لا ينافي عدم وجوب التوبة كما وصحنه  
 قبل (قوله) أو استخدمها ثم أرا (الح) هذا ما تقدمت من ريعان الجرائه التحقيق قال ح وتكون نفقة النهار على  
 السيد ونفقة الليل على الزوج كما في الفهستاني عن الفتنة (قوله وان أي الزوج) أي وان أو في المهر بنجامة  
 لان حق المولى أقوى ط (قوله وله) أي للمولى حيث تم المثلثة نهر احترازا عن المكاتب فان ملكه فيه  
 ناقص فولاية الاجبار في المولى تعتمد كمال الملك وهو كامل في المهر وأم اللطوان كان الرق ناقصا والمكاتب  
 على عكسها بحر (قوله ولوأه ولا) ومثلها المهر والمدة وأشار الى أن الفتنة كذلك بالولي لمكاتبه اذا خلت في  
 الرق لا لاطلاقه عليها كما يفهم (قوله ولا يلزمه الاستبراء) قدمت في فصل المحرمات أن المصير وجوب  
 الاستبراء على السيد اذا أراد أن يزوجه وكان يطوها أو المزوج فقال في الهداية أنه لا يستبرأ للاستبراء  
 ولا وجوبه بغيره ما هو قول لا أحب أن يطوها قبل أن يستبرأ به ورجح أبو الويث قول محمود بتقديم غلام  
 الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) أي ان ادعاء الفتنة والمدة ولم ينفع عنه في أم الولد ما قلت وهذا اذا  
 زوجها غير طرأ لم يقسمناه في المحرمات عن التوسيع من أنه ينبغي أنه لو زوجها بعد العلم بل اعترافه أنه يجوز  
 النكاح ويكون نفقا (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم للمهر الاوطاء الزوج ط (قوله وان لم ير ضيا) أشار الى حق  
 الفهستاني وغيره من أن الراد لا يحازر تزويجها بلارضاهما الا كراههما على الإيجاب والقبول كما قيل اه  
 فافهم (قوله) لامكانته ومكانته) لأن ما احتضا الجانب بعد النكاح ولهذا يستحق أن يرش على المولى بالجنابة  
 عليها وتستحق المكاتبه المهر اذا وطئها المولى فصلا كالغير فلا يحيران على النكاح ط عن أبي السعود  
 (قوله ولو صغيرين) ظاهره أن المراد الا حازر ولو قل حال الصغر مع أن عبارة الصغيرين الحزن غير معتبرة أصلا  
 ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يفتد نكاح المولى عليهم ولو كانا صغيرين بل يتوقف على إجازته بعد علمه وفسما  
 والمتأخر من كلامهم الأول تأمل (قوله فلو أدنا) أي يدل النكاح قبل رد العقد فم (قوله عادم موقوف على  
 إجازة المولى) لأنه متحدة ولاية أخرى غير الولاية التي قارنها رضاه بتوحيها لان تلك الولاية كانت بحكم الملك  
 وهزم بحكم الولاية فبشرط تحديد رضاه لتحدد الولاية وصار كالشر بل اذا تزوج العبد للشر لم يملك نفسه فان  
 النكاح يحتاج الى إجازته لتحديد ملكه في الباقي ولكن أذن لعبدائه الصغير في التجارة ثم مات الابن فورنه فان  
 الصبي يحتاج في التصرف الى إذن جدي من الاب لتحديد ولاية ملكه ولكن زوج نافله مع وجوده ثم مات الابن  
 فان نكاح يحتاج الى إجازة الجد تصدق بآية بخلاف الرأى ان اذاع العبد المهرمون والمولى اذا اذاع العبد المأذون  
 للديون ثم سقط الدين في صورتين بطريق من طرق السقوط حيث لا يقتصر العقد فمالي إجازة المالك  
 ثانيا لا نقاد العقد فيها بالولاية الأصلية وهي ولاية الملك من شرح تلخيص الجامع الكبير (قوله لعدم  
 أهليتها) لان الكتابة لم تنق بعد العتق والصغير ليس من أهل الإجازة (قوله ان لم يكن الخ) قيل قوله عادا  
 (قوله ثانيا) راجع الى رضا الموقوف أي رضا نائبه قال في شرح التلخيص لكن لا بد من إجازة المولى وان  
 كان قد رضى أولا اه فافهم (قوله لعدم مؤن النكاح عليه) لأنه لما زوجه متافوض يتعلق مؤن النكاح  
 كالمهر والنفقة بنكس المكاتب لا بملك نفسه وكسب المكاتب بعد عجزه بملك المولى شرح التلخيص (قوله  
 لأنه طرأ حل بات) أي حل وطئها للسيد على حل موقوف أي حلها الزوج فأبطله كلاما اذا تزوجت بغير إذن  
 ثم لم يكن من تحله لطل النكاح لطر بان الحل البات على الموقوف ولا يبطل نكاح العبد المكاتب لعدم  
 الطر بان المذ كور من شرح التلخيص (قوله والليل يعمل العجائب) وجه الصواب أن المولى على الزام  
 النكاح بعد العتق لا قبله وأنه يتوقف على إجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على إجازته بعد وان المكاتبه  
 لو ردت الى الرق يبطل النكاح التي باشره المولى وان إجازته ولو عتقت جاز بإجازته ولهذا قيل انها مهما زادت

من المولى بعد ازا دت قر باله في الشكاح **(قوله)** ويحث الكيال هنا غير صائب قال الكيال الذي يقتضيه النظر  
 عدم التوقف على اجازة الاولى بعد العتق بل يجزى عنها نفذ الشكاح لما صرح به من أنه اذا تزوج العبد  
 بغير ان قد صدق عليه فنفذ لانه لو وقف فلما على اجازة المولى وهو مجتمع لا تتفاد ولايته وما على العبد ولا وجهه  
 لانه صدر من جهة فكيف يتوقف ولانه كان نافذا من جهة وانما وقف على السد فكذا السد هنا قاله  
 ولي يجزى وانما التوقف على اذنها بعد الكاية وقد زال في التفاد من جهة السد فكذا هو الوجه وكثيرا ما يفتقد  
 الساهون الساهين وروى في الجبر بانه سواء أدب وغلط أما الاول فلان المسئلة صرح بها الامام بحذف الجامع  
 الكبير فكيف ينسب السهول الى واليه والى محله وهو أما الثاني فلان محمد رجه على لتوقفه على اجازة المولى ما يحدد  
 له ولاية لم تكن وقت العقد وهي الولاية بالعتق ولما لم يكن له الاجازة اذا كان له المولى أقر بمنعه كالأخ والم  
 فصار كالشريك الى آخر ما قدمنا من شرح التلخيص قال وكثيرا ما يعرض الخطي على المصدين اه ومنه  
 في النهروال الشريفة والشرح الباقي وأجل العلامة المقدسي بأن ما يحث الكيال هو القياس كما صرح به الامام  
 الحصري في شرح الجامع الكبير واذا كان هو القياس لا يقال في شأنه انه غلط وموعد أدب على أن الشخص  
 الذي بلغ رتبة الاجتهاد اذا قل مقتضى النظر كذا الشيء هو القياس لا رد عليه بان هنا منقول لانه انما ينع  
 الدليل المقبول وان كان العتق لا يضي على المذهب اه والى بني عنه سواء الأدب في حق الامام محمد اه ظن  
 أن أقرع من تقريرنا المشايخ يدل على أنه قال في صدر المسئلة وعن هذا السطر فمسئلة تفتت من المحيط  
 هي أن المولى اذا تزوج كاتبة الصغيرة الى أن قال هكذا تواردها الشارحون فهذا يدل على أنه ظن أنها غير  
 منصوص عليها فالانسب حسن التقين هذا الامام **(قوله)** ولو قتل المولى أمته قد باقتل لانه لو باعها وذهب  
 بها المشتري من المصر أو غيرها موضع لا يصل اليه المزوج لا يسقط المهر بل تسقط المطالبة به الى أن يحضرها  
 وفي الحاشية لو أبت فلا صدق لهما ما لم تحضر في قاس قول الشيخين نهر وكالقتل ما لو أعنتها قبل الدخول  
 فاختارت الفرقة وقد بلو لان قتل غيره لا يسقط به المهر اتفاقا لانه لا يملك المولى الزوج لا يسقط  
 لانه تصرف في العاقدين المعقود عليه وأراد الأمانة المدة ونوام أوله لان مهر الكاتبة لها لا للمولى فلا  
 يسقط بقتل المولى اباه بحر وكالكاتبة المأذونة المدونة على ماسمي **(قوله)** قبل الوطء أي ولو كان نهر  
 كالمهر فربما أن الخلفاء العنصرية وطء حكا **(قوله)** ولو خطأ أي وتسببا كما هو مقتضى الإطلاق نهر  
**(قوله)** فالوصية مثله الخنون بالاولى نهر **(قوله)** على الراس الخ ذكر في المصنف فيه قول وفي القم  
 لو لم يكن من أهل الحجازة بان كان صبي تزوج أمته وصيه مثلا قالوا يجب أن لا يسقط في قول أي حنيفة  
 بخلاف الحر الصغيرة اذا ارتدت بسقط مهرها لان الصغيرة العاقلة من أهل الحجازة على الردة بخلاف غيرها  
 من الافعال لانها لم تحظر عليها والردة محظورة عليها اه فترج عدم السقوط بحر قال أرختي لكن  
 التي من أهل الحجازة في حقوق العباد ألا ترى أنه يجب علم الدية اذا قتل والضمان اذا أتلغ والخنون  
 مثله ولما ترك التصديق بالمكلف في الهداية والوفاء بالرد والتمتق والكنة والدليل به صدق وفيهم الاسوء الحسنة  
**(قوله)** سقط المهر هذا عند مخالفا لهما لانه منع المبدل قبل التسليم فيعجز بيع المبدل وان كان مقبوضا  
 لم يرد جمعه على الزوج بحر **(قوله)** كره ارتدت لان الفرقة حات من قبلها قبل تقر المهر فيسقط  
 رختي **(قوله)** ولو صغيرة فخطا الردة عليها بخلاف غيرها من الافعال كاسر **(قوله)** لا وقعت ذلك القتل  
 امره أهو القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطء قال في النهر لان حاشية الحر على نفسه عند في أحكام  
 الدنيا وتسليم انما ليست هذا فقتلها نفسها تفويت بعد الموت وبلوت صار للردة فلا يسقط واذا لم يسقط  
 مع أن الخلق لها أولا فعدم السقوط بقتل الوارث أولى اه **(قوله)** ولو أمة لان المهر لو لاها ولم يوجده  
 منع المبدل بحر قال ح حاصل ما يفهم من كلامهم أن العلق في سقوط المهر أمران الاول أن يكون صادرا  
 عن المهر الثاني أن ترتب عليه حكم دسوى كالأد كور في صدر المتن في الأمانة غير المأذونة وغير الكاتبة  
 اذا قتل نفسها فقد لا امران وفي الحر اذا قتل نفسها والمولى الغير المكلف اذا قتل أمته فقد الثاني  
 وفي الاجنبي أو الوارث اذا قتل حوا أو أمة فقد الاول اه أي لان الوارث لا يقتل لربيق وارثا يستحق المهر

مطلب على أن الكيال  
 ابن الهمام بلغ وتبسة  
 الاجتهاد

ويحث الكيال هنا غير  
 صائب (ولو قتل المولى  
 أمته قبل الوطء) وهو  
 ولو خطأ (وهو  
 مكلف) فالوصية لا يسقط  
 على الراس (سقط المهر)  
 لمنعه المبدل كره  
 ارتدت ولو صغيرة (الو  
 قتل ذلك) القتل  
 (امرأته) ولو أمة على  
 العيص حاشية (بفسها)  
 أو قتلها وارثها

لحرمله به فصار كالاجني بجر **(قوله)** أو أرتبت الامة مقابل قوله كرتلوت **(قوله)** كارتج حقه في النهر  
 راجع للاخيرتين وسبقه الخلف في الجرح فليست على صحيح عدم السقوط في قتل الامة نفسها فان الزبط جعل  
 الرويتين في الكل وإذا كان الصحيح منهما في شدة القتل عدم السقوط فليكن كذلك هنا وهو الظاهر لان  
 المستحق هو المولى يفعل شيئا اه **(قوله)** أو فعه الضمير المستر للمولى المكلف والبرز للقتل ح **(قوله)**  
 لتقرر أي المهر بأي الموطوح **(قوله)** ولو فعه بعده صورته زوج عده قتلته وضمن قيمته وفيها  
 مهر المرأة وشبه ما نابغه قال في النهر وساقى له ما عتق المديون كان عليه قيمته بالقتل أولى ح **(قوله)** أو  
 مكاتبته لما عرف أن مهر المكاتبه لها المولى بجر **(قوله)** أو بأذنته المدبونه بحث لصاحب النهر حيث  
 قال وأقول ينبغي أن يقيد الخلاف أي الخلاف للمارين الأمام وصاحبه بما إذا لم تكن مأذونه لحقه بها دين  
 فإن كانت لا يسقط اتفاقا لما مر من أن المهر في هذه الحالة لها وفي متعديها غاية الأمر أنه إذا لم يصدقها  
 كان على المولى قيمتها المقر ما يقتضيه المهر ويقسم بينهما **(تنبيه)** الحاصل أن المرأة إذا ماتت فلا يتجاوز  
 إما أن تكون حرمة أو مكاتبه أو أمه وكل من الثلاث ما لم يكن حقيقا أو يقتلها نفسها أو يقتل غيرها  
 وكل من التسعة ما قبل الدخول أو بعد فمضى ثمانية عشر ولا يسقط مهرها على الصحيح إلا إذا كانت أمه  
 وقتله لسبب ما قبل الدخول بحر قلت وزاد في التقسيم المأذونه المدبونه فتبلغ الصور أربعة وعشرين **(قوله)**  
 والاذن في العزل أي عزل نزع الامة **(قوله)** وهو الزنا خارج الفرج أي بعد التزويج منه لا مطلقا فقد  
 قال في المصاح فائدة المصاح أن أمي في الفرج التي يابسا الجماع فيه قبل أمنه والتي ما موان لم ينزل فإن  
 كل نكاح لا يورثه ولا يورثه وأمن نزع وأمن خارج الفرج قبل عزل وان أو لم يفرج آخر  
 فأمي فيه قبل فهو من باب منع وهي عن ذلك وان أمي قبل أن يجماع فهو الزنا في بعض الزاوي وقبح الميم  
 المشددة وكسر اللام **(قوله)** المولى الامة ولم يرد أم وأمه ولو هذه اهو ظاهر الرواية عن الثلاثة لأن حقه في  
 الوط قد تأدى بالجماع وأما منع المأخذة والواحق في المولى فاعتبر أنه في إسقاطه فلما أذن فلا كراهة  
 في العزل عند عامة العلماء وهو الصحيح وبذلك ظاهرا في الأخبار وفي الفتح وفي بعض أحوبة المشايخ الكراهة في  
 بعض عدها نهر وعنه أن الاذن لها وفي القهستاني أن السيد العزل عن أمه بخلاف وكذا الزوج الحرة  
 بل إنها هل لا الأب أو الجد والاذن في أمه الصغير في طائفة أبي السعود عن شرح الجوهري قال طه وفيه أنه  
 لأصله لصلى فيه له لجماع ولا يكون رقيقا الآن يقال أنه متوهم اه وفيه أنه لم يعتبر التوهم هنا لما  
 وقع على اذن المولى تأمل **(قوله)** وهو أي التعليل المذكور يفيد التقيد أي تقيد احتجانه إلى الاذن  
 بالائتلاف وكذا الحرة تقيد احتجانه بالائتلاف لا بغيره فالحال الرجعي وكذا بالائتلاف المراهقة لا يمكن بلوغها  
 وحلها اه ومقدار التعليل أيضا أن زوج الامة بشرط طهره الأول لا بد لا يوقف العزل على اذن المولى كما يحسنه  
 السيد أبو السعود **(قوله)** نهر بحثا أصله لصاحب الجرح حيث قال وما المكاتبه فبني أن يكون الاذن  
 به الأهل المولى يكن للمولى ولم أو مريحا اه وفيه أن للمولى حق أيضا باحتيال بغير ما ورد على الرق  
 فبني توقفه على اذن المولى استراعاة للغير حتى **(قوله)** لكن في الحائنة عارها على ما في العذر كذا في  
 الكتاب أنه لا يباح بغير إلتها وقالوا في زماننا يباح لسوا زمان اه **(قوله)** قال الكمال عار موفى الفتاوى  
 أن حاق من الوالد السوفى الحرة يسعه العزل بغير رضاها الفساد الزمان فليعتبر منه من الاعذار بسقط الاذن  
 اه فقد علم على الحائنة أن مقول المذهب عدم الأمانة هنا تنقضي من مباح الذهب بغير بعض الاحكام  
 بغير الزمان وأقر في الفتح وبه جزم القهستاني أيضا حيث قال وهذا إذا لم ينفذ على الوالد السوفى فبأن الزمان  
 والافيمير بلا ذنبا اه لكن قول الفتح فليعتبر منه المصحتل أن لا يملك ذلك العذر تقوله مثل  
 لا يصل ويحتمل أنه إذا لاحق مثل هذا العذر به كان يكون في سفر بعد أو في دار الحرب فخاف على الولد  
 أو كانت الزوجة سيئة الخلق ويريد فرقا ففان أن يحبل وكذا ما يأتي في إسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم  
**(قوله)** وقالوا الخ قال في التبر في هل يباح الإسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يقتل منه شيئا ولن يكون ذلك الخ

أو أرتبت الامة أو قبلت  
 ابن زوجها كرجع في  
 النهر إذا تقويت من  
 المولى أو فعه بعده أي  
 الوط لتقرر به ولو فعه  
 بعدد ما ومكاتبته أو  
 مأذونه المدبونه لم  
 يسقط اتفاقا والاذن  
 في العزل وهو الزنا  
 خارج الفرج المولى  
 الامة لانه لان الولد  
 حقه وهو يفيد التقيد  
 بالائتلاف وكذا الحرة  
 (وعزل عن الجرح)  
 وكذا المكاتبه نهر بحثا  
 (بأنها) لكن في  
 الخلاف أنه يباح في  
 زماننا للسفهاء قال  
 الكمال فليعتبر عندنا  
 بسقط الاذن وقالوا  
 يباح إسقاط الولد قبل  
 أربعة أشهر ولو بلا  
 اذن الزوج (وعن أمه)  
 بغير اذنها) بلا كراهة  
 فإن ظهر بها حمل حل  
 نفسه

مطلب في حكم العزل  
 مطلب في حكم إسقاط  
 الحمل

بعدها عشرين وما هو هذا بقضى أنهم أرادوا بالتخليق فتح الروح والافهوا غلطان التخليق تحقيق للمشاهد  
 قبل هذه المدة كذا في الفتح واطلاقهم بقدر عدم توقف جواز اسقاطها قبل المثلثة كورة على ان الزوج  
 وفي كراهة الحائض ولا أقول بالحل اذا حرم ولو كسر بيض الصديقه لانه أصل الصديق كان يؤخذ بالحكم  
 فلا أقل من أن يلحقها ثم هنا اذا سقطت بغير عند اه قال ابن وهبان ومن الاعذار أن ينقطع لئلا يظهر  
 الحل وليس لاي الصبي ما يستأجر به الطهر ويخاف هلاكه ونقل عن الأخيرة لو اريدت الاطلاق قبل مضى زمن  
 ينقض فيه الزوج حل بياح لها ذلك أم لا اختلافوا فيه وكان الفقيه على بن موسى يقول انه يكره فان الماه بعد  
 ما وقع في الرحمة له الحصة فيكون له حكم الحصة كافي بضعة صمد الحرم ويخوف في الطهارة قال ابن وهبان  
 فاما حصة الاسقاط محمولة على حالة العذر أو أنها لا تأثم اثم القتل اه وبما في الأخيرة تبين أنهم أرادوا بالتخليق  
 الا فتح الروح وأن فاضل من سبق بمحرم من التفقه والله تعالى الموفق اه كلام الترهح (تنبيه) أخذ  
 في التهر من هذا وعما قدمه الشارع عن الحائض والكال أنه يجوز لها سدق زوجها كما فعله النساء بحالها  
 بحنفى الصرم أنه ينبغي أن يكون حراما بعد ان الزوج قاسا على عزه بغير اذنها قلت لكن في البرائة أنه  
 منع امرأته عن العزل اه ثم النظر الى سائر الزمان يسد الجواز من الحائض خافي الجر منى على ما هو أصل  
 المذهب وما في التره على ما قاله المشايخ والله الموفق (قوله) لم يعد قبل بول بان لم يعد أصلا أو بعد بول  
 نهر أي وعزل في العود أيضا كما نقله أبو السعود عن الحنفى ونقل أيضا عن خط الزبلي أنه ينبغي أن يزاد  
 غسل الذكرا في احتمال أن يكون على رأس الذكرا بقية منه بعد البول فقول الفقيه وبه يظهر أن  
 ما ذكره في باب الفسل أن التوم والمشي مثل البول في حصول الانتفاة لا ينافي هنا فانهم (قوله) وبغير أمة  
 هذا يسمى خاثر العتق قال في التهر ولو اختارت نفسها بلا علم الزوج بصح وقبل لا يصح بغيره كذا في جامع  
 الفصولين (قوله) ولوام ولد أي أو مدبره أو مثل الكبيرة والصغيرة بحر (قوله) ومكاتبه خالفه زفر فقال  
 لا خيارها وقوامه في الفتح وأجاب عنه في الصر (قوله) ولو كان النكاح رضاه وكذا يدون رضاهما الأولى  
 وعبارته لا يبي وغيره ولا فرق في هذا بين أن يكون رضاهما أو بغيره اه وهذا التعميم ظاهر في غير المكاتب  
 لما قدمه الشارع قرى بأن أنه اجازته على النكاح لا مكاتبه ولا مكاتبته وفي المراجحة أنه ليس له أخبارها  
 بالاجماع وبه تأيد قوله في الشرب لا لئلا ينافي رضاه المكاتبه من قوله كالا ينفذ تزويجهما بدون إذن  
 مولاهما بقا ملكه رقبته لا ينفذ تزويجهما إياها بدون إذنهما الموجب الكاتبة وتعممه هذا (قوله) ففعل زادت  
 المثلث عليها) علة لقوة خيروت وذلك أن الزوج كان عاك عليها لمقتضى قبل ما صارت حرة صار عاك عليها لمقتضى  
 ثالثة وفيه ضرورة لها فذلك دفع أصل العقد دفع الزيادة المضرة لها ولهذا لم يثبت خيار العتق بعد ذلك كراهة  
 ليس عليه ضرر وهو قادر على الطلاق (قوله) فلا مهر لها أي أن لم يدخل بها الزوج لان اختيارها نفسها  
 فسخ من الأصل وان كان يدخل بها فلا مهر لسيدها لان الدخول بحكم نكاح صحيح فغيره المسمى بحر (قوله)  
 أو زوجها) بالنصب عطف على قوله نفسها (قوله) فلا مهر لسيدها أي سواء دخل الزوج بها أو لم يدخل  
 لان المهر واجب عقابا لما للزوج من البضع وقد ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى بحر عن غاية اللسان  
 قلت وقوله سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل لا ينافي ما سألني متمم التفصيل بأنه لو طلق الزوج قبل العتق  
 فالمر المولى أو بعده فهل الان ذلك فيما اذا كان النكاح بدون إذن المولى ونفذ النكاح والعقوبه تلك منافعها  
 فلا طوطى بعده فالمر لها بخلاف ما هنا فان النكاح بالاذن فنفس النكاح في حال قيام الرق كإساقى فانهم  
 (قوله) ولو صغيرة أي لو كانت المعققة صغيرة وقد تزوجها ولاها قبل العتق تأخر خبرها الى بلوغها قال في  
 الخبر لان فسخ النكاح من التصرفات المبردة من النفع والضرر فلا تملكه الصغيرة ولا تملكه ولها المقامه  
 مقامها كذا في جامع الفصولين فانها بلغت كان لها خيار العتق لا خيار الوالع على الأصح كذا في الأخيرة  
 اه وقبل يثبت لها خيار البلوغ أيضا ويدخل تحت خيار العتق وأما لو زوجها بعد العتق ثم بلغت  
 فان لها خيار البلوغ لان ولاية المولى عليها في الصورة الأولى كولاية الأب لأقوى وفي هذه كولاية الأب

ان لم يعد قبل بول  
 (وبغير أمة) ولوام  
 ولد ومكاتبه ولو حكا  
 كعقبة بعض (عتقت  
 تحت حراً وعبد ولو كان  
 النكاح رضاه) دفعا  
 لزيادة الملك عليها بطلقة  
 ثالثة فان اختارت  
 نفسها فلا مهر لها أو  
 زوجها فلا مهر لسيدها  
 ولو صغيرة تؤخر بلوغها  
 وليس لها خيار بلوغ  
 في الأصح (أو كانت)  
 الأمة (عند النكاح  
 حرة ثم صارت أمة) بان  
 أرادوا لطفاً بما زان الحزن  
 ثم سبها

والملك أضعف كما أوضحت في باب الولي **(قوله معاً)** قيد في الجبل الثلاثة واتخاذيه لأن بارتداد أحدهما  
أول حلقه أو سببه بنسخ التكااح **هـ ح** **(قوله خيرة عند الثالث)** لأنها الملقى ملكك أمر نفسها وأزاد ملك  
الزوج عليها عن العير **(قوله خلافاً لثالث)** أي حيث قال لا خيار لها لأن باصل العقد ثبت عليها ملك  
كامل رضاهما انتقص الملك فإذا اعتقت عاد إلى أصله كما كان ولا ينبغي ترجيح قول أي وسف دخله تحت  
النص كذا في العير وما دام النص قوله صلى الله عليه وسلم لم يرد حين اعتقت ملكك بضعك فاختار **هـ**  
**ح** أي حيث أفاد قوله فاختار أي أنه لا الاختيار ملك البضع على وجهه دام ملك الزوج على علمه مثل زنى فرجم  
وسرق فقطع حيث أفادت الفاء أن العلة الزنا والسرقة كما تقرر في الأصول فلا رداً وإذا رجعني من أن النص  
لا عموم فيه لأنه خطاب لعمنة فتدبر **(قوله خيار العتق)** يدل من هذا الخبر **ح** **(قوله عذر)** أي لا اشتغالها  
بخدمة المولى فلا تنفر كعلم ثم إن أعلمت بطل عايد على الأعراض في مجلس العلم اختيار الخيرة ولو جعل لها  
قدرا على أن تختار ففعلت سقط خيارها كما في التره زانق فله نص الجامع ولا شيء لها إلا حتى ضعف فلا يظهر  
في حق الاعتراض كسائر أخبارات والشبهة والكفالة بالنقص بخلاف خيار العيب **(قوله فلو لم يقهره)** قال  
في العير عن الخطأ إذا زوج عذما ثم اعتقه فافترق أن لها الخيار حتى ارتداً وخياراً إذا رجع ورجعاً  
مسلمين ثم علمت شيئا بخياراً وعلمت بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلس العلم **هـ ح** وكذا الحربية  
إذا تزوجها ثم اعتقت خيرة سواء علمت في دار الحرب أو في دارنا بعد الإسلام **هـ** **(قوله لا إذا قضى)**  
بالباق أي فلا يصح فيها العود لواقعته بالحكم للحاقه لأن الكفار في دار الحرب كلهم أرقاؤهم كانوا  
غير مملوكين لا جدياً ياتي أول العتاق **هـ ح** وأقره ط والرجعي قلت ما ياتي محمول على الحرى إذا أسره فهو  
رقيق قبل الإحراز بداناً وبغير رقيق وعملوا كسائر ذلك وهو صريح بما قدمناه أول هذا الباب فالظاهر  
أنه لا عدم صحة البضع كون الحكم بالعتاق وتأكيدها بقطعه التصرفات الموقوفة على الإسلام فيسقط به  
حق الفسخ الذي هو حق مجرد بالولي ثم رأيت في شرح التلخيص على ما نقلته فقه تعالى الحمد **(قوله وليس)**  
هذا حكماً جواب سؤال تقديره كيف سكتكم بعبدة قسم من في دار الحرب وأحكامها متقطعة عنهم **ح** **(قوله)**  
بل فتوى أي أخبار عندنا السؤال عن الحادثة ط **(قوله ولا يتوقف)** أي الفسخ بخيار العتق لا يتوقف  
على قضاء القاضي **(قوله ولا يطل بسكوت)** أي ولو كانت بكرى بل لا يمتنع الزنا صريحاً أو دلالة ط **(قوله)**  
ولا يثبت للعلم أي البعد ذكره ليس فيه زنا بضمك عليه بخلاف الامتنع لانه ملك الطلاق فلا حاجة إلى  
الفسخ **(قوله ولا يقتصر على مجلس)** أي مجلس العلم عندنا أي آخره فلا قامت بطل **(قوله كسائر خبره)** أي  
من قال لها زوجها اختارني نفسك فاختار ما دامت في المجلس **(قوله بخلاف خيار البلوغ في الكل)** أي  
في كل الخمسة المذكورة فإن الحمل فيه ليس بعذر ويتوقف على القضاء وبطل بسكوتها بعد علمها بالتكااح  
ويثبت للأنثى والعالم ولا يعتمد على آخر المجلس إن كانت بكرى ولو ثبت فوقه العير إلى وجود الزنا صريحاً أو دلالة  
كافي للعالم لا ينفذ **(قوله نكح عبد لابن)** قبل التكااح لأنه لو اشتري شياً فاعتقه للمولى لا ينفذ التزويج  
بطل لأنه لو نفذ عليه تغير المالك بغير **(قوله فعتق)** بفتح أوه منبأ الفاعل ولا يجوز زوجه بغيره بغيره لانه  
لازم أو السعد عن الجوى ط **(قوله أو باعه)** أي سلا والمراة انتقل المالك إلى آخر بشرائه أو هبة أو أمانة  
**(قوله فأما المشتري)** أي إذا كان التكااح واقعاً عند المالك الأول **(قوله زوال المانع)** لأن المانع من التنفيذ  
كان حق المولى وقد زال لما رجع عن ملكه **(قوله وكذا حكم الامة)** أطلقها فشميل القنف والمدر وقوام الولد  
والمكاتبه لكن في المدر وقوام الولد تفصيل يأتي بغير وهذا في الامة إذا اعتقت أم الولد عنها أو باعها فإن  
كل المالك الثاني لا يحل له وطؤها فكذلك العبد والأفان كل الزوج لم يدخل بها بطل العقد الموقوف بشرط وأصل  
السان عليه وإن كان دخل ففي ظاهر الرواية كذا لطلان الموقوف بغير عرض الملك الثاني وإن كان مجموعاً من  
غشائهم أو وضعه في العير **(قوله ولا خيارها)** أي الامة أم العبد فلا خياره أملاً وان نكحها لا بد أن كان  
وشمل المكاتبه فاختارها العلة الآتية وهو صريح في الشرع بغيره وما علة ابن كمال بطلان أن لها الخيار

مخافاً فاعتقت خيرة عند  
الثاني خلافاً لثالث  
مبسوطاً والحمل بهذا  
الخيار العتق  
عذر فلو لم يقهره حتى  
ارتداً ولحقها فعتقت  
ففسخت مع الامة قضى  
بالباق وليس هذا حكماً  
بل فتوى كافي (ولا)  
يتوقف على القضاء  
ولا يطل بسكوت ولا  
يثبت للعلم وبغيره  
على مجلس كسائر خبره  
بخلاف خيار البلوغ في  
الكل خاصة (نكح)  
عبد لابن فعتق أو  
باعه فأما المشتري  
(فسخ) زوال المانع  
(وكذا) حكم الامة  
ولا خيارها







لان جهتين حقيقة الملك في نصيبه حتى التملك في نصيب ولده بحر قلت وفي التظهير ولو كانت مشتركة بين رجل وابنه وجده فلا دعوى عليهم فالحمد أولى وينبغي حله على ما اذا كانا أو الرجل ميتا مثل البصير للجد الترحيم من جهتين تأمل **(قوله والاب)** أي وان لم يكونا شريكين وهذا صادق بما اذا كانت الابن وحده والاب وحده والثاني لا يصح هنا لكن أصل المسئلة مفروض في جارية الابن فهو فرض ينفي أن المراد الاول فقط فاقول **(قوله فالابن)** أي تقدم دعواه لانهما بقية معنى بحر أي لان حقيقة الملك ولا يباحق التملك ولان ملك الابن سابق فصار كما مدعى قبل الاب تأمل اه **(قوله ولو ادعى)** أي الاب وقوله المنفي بالنصب نفع لو ادعى أم ولد وقوله أو مدعيته أو مكانته بحر وان العطف على أم وهذا بيان لحتم زوجه فحقه أنه أي لو ادعى ولده أم ولد وأنه الذي نفاذ به لا يثبت نسبه الابن صدق الابن لان أم الولد لا تقبل الانتقال الى ملك غير المستودق بقوله المنفي لانه اذا لم ينفع الابن يثبت نسبه منه فلا يمكن ثبوته من الاب وان صدق الابن وكذا لو ادعى ولده مدعيته أو ولد مكانته ابنه الذي ولدته في الكفاية أو قبلها لا يثبت نسبه الا بتصدق الابن في الصرية لانه لا يمكن جعل الاب ملكا لهما قبل الوطء فان صدقته ثبت نسبه لاحتمال وطء الاب بشبهة والتظاهر لزوم النفي لكانته لان لها العقر وطء المولى فيوطء أمه أولى وحسن لم يثبت الملك في أم الولد والمدة ينبغي لزوم العقر لان على أبيه كما يفيد ما قدمناه في الوطء لها لم يخل تأمل **(قوله وحده صحيح)** خرج به الجد الفاسد كالأب كذا غير الجسد من الرحم المحرم فلا يصدق في جميع الأحوال لفقد ولا ينهم بحر عن المحيط **(قوله بعذر والابن)** أي الاب وأراد زوال الولاية عنه ليشمل ما لو كان كره أو جنونه أو ورقه أصليا أو كذا غير الراد والولاية ولا يثبت التملك **(قوله فيه)** متعلق بكاف التشبيه فالعنى أن الجد يشبه الاب في الحكم المذكور **(قوله ويشترط ثبوت ولاته)** أي ولاية الجد الناشئة عن فقد ولاية الاب أي لا يكفي ثبوتها وقت الدعوى فقط بل لا ينضم ثبوتها من وقت العلوق الى وقت الدعوى قال في القصة حتى لو أتت بالولد قبل من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعوى نقلها في الاب اه أي من أن الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعي قيام ولاية التملك من حين العلوق الى التملك **(قوله ولو فاسدا)** لان الفاسد يثبت فيه النسب فاستثنى عن تقدم الملك بحر **(قوله أبوه)** أي أبوه بحر حتى **(قوله ولو بالولاية)** في الصرعين اختفية اذ تزوج الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه لتصبح أم ولد له وعق الولد بالقرابة **(قوله وتولد من نكاح)** فلم يضر ضروره الى تملكها من وقت العلوق لثبوت النسب بدونه وأمومة الولد فرع التملك والنكاح ناقضه **(قوله وبجرب المهر)** لان تمام ما به النكاح وهو ان لم يكن مسمى مهر مثله في الجمال نهر **(قوله لا القيمة)** لعدم تملكها نهر **(قوله عاك أخيه)** فعق عليه بالقرابة حدا به وتظاهروا أن الولد علق رقيقا واختلف فيه فقبل بعق قبل الانفصال وقبل بعده وثبته تطهر في الأثر فلم تأت المولى وهو الابن بره الولد على الاول دون الثاني والوجه هو الاول لانه حديث على ملك الابن حين العلوق فلما ملكه علق عليه بالقرابة بالحديث كذا في غاية البيان والتظاهر عندى هو الثاني لانه لا ملك من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو القدر على التصرف فالتى استاده ولا قدره للسيد على التصرف في الخبز يبيع أو هبة وان صح الإصا به واعتاقه فلم يتأوله الحديث لانه في المألول من كل وجه وهو القول كل مألول أم ملكه فهو حر لا يتأول الجمل بحر وأقر في النهر والمقدسى **(قوله ومن الحيل)** أي من جملة الحيل التي يدفع بها الإنسان عنه ما يضره وهذا حيلة لما اذا ارد وطء الأمه لا تصير أم ولد له وان ولدت منه في لآتم رعله اذا ولدت وعلمت أنها الاتباع فيملكها لطفه به أو يبيع ثم يترجها بالولاية فيفسر حكمها مامر فاذا احتاج الى بيعها ماعا وحفظا فملكها لطفه أو أنفعه عليها وعلى نفسه ان احتاج اليه **(قوله ولو وطئ جارية امرأته الخ)** بحر زوجه سابقا فانه طء **(قوله لا يثبت النسب)** الابن صدق المولى الخ فيه اختصار وعبرة بالقرابة لا يثبت النسب ويدرا عنه الحديث فانه قال أحله المولى الى لا يثبت النسب لان صدق المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان صدقته في الأمرين جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملك الجارية يومان الدهر يثبت النسب كذا في الحاشية وفي القصة وطئ جارية أمه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطئ النسبة

والا فالابن ولو ادعى ولده أم ولد المنفى أو مدعيته أو مكانته بشرط تصديق الابن (وجد صحيح كلب بعد زوال ولا يثبت دعوى وكفر وضون ورق فيه) أي في الحكم المذكور (لا) يكون كلاب (قوله) أي قبل الزوال المذكور ويشترط ثبوت ولاته من الوطء الى الدعوى (ولو تزوجها) ولو فاسدا (أوه) ولو بالولاية (فولدت لم تصير أم ولد) تولده من نكاح (وبجرب المهر لا القيمة) ولو فاسدا عاك أخيه ومن الجبل أن عاك أمه لطفه ثم يتزوجها ولو وطئ جارية امرأته أو والده أو جده فولدت ولده لا يثبت النسب الابن صدق المولى) فلو كذبه ثم ملك الجارية وقتا ثابت النسب

وسمي في الاستلاد  
(حرة) متروجة برفق  
(قالت لمولى زوجها)  
الحرف المكلف) اعتقه عن  
بأنه) أوزادت ورطل  
من خرد الفاسد هنا  
كالصحيح (ففعول فسد  
التكاح) لتقدم الملك  
اقتضاه كما قال بعه  
منه وأعتقه عنه  
لكن لو قال كذلك رفع  
العق عن المأمور لعدم  
القبول كافي الحواشي  
السبعة ومقاده المولى  
قال فثبت وقوع عن الآخر  
(والولاء لها) وزنها  
الالف وسقط المهر  
(ويشع) العتق (عن  
كفارتها لفته) عنها  
(ولو تمسك بالالف لا)  
يفسد لعلم الملك والولاء  
له) لانه العتق والله أعلم  
(باب نكاح الكافر)  
يشمل النشرك والكتابي  
وهنا ثلاثة أصول  
الاول أن (كل نكاح  
ضحيين المسلمين فهو  
صحیح بین أهل الكفر)  
خلافاً للمالك ورواه قوله  
تعالى وأحرأته جملة  
الحطب وقوله عليه  
السلام ولت  
من نكاح لامن سفاح  
(والتاني أن (كل نكاح  
حرم بين المسلمين لفقد  
شرطه)  
مطلب في الكلام على  
أوى النبي صلى الله عليه  
وسلم وأهل القفرة

أولاً لانه ولدناه فبقي عليه حين دخل في ملكه وإن لم يثبت التسبب كن زني بحارة غيره فوالله منه ثم ملك الولد  
يصدق عليه وإن لم يثبت نسبته اه قلت ومعنى أحلها المولى أي سكا ح أو به من مثلاً لا بقوله جعلها حلالاً لا  
(قوله وسمي الخ) ذكر هناك ما يفيد الخلاف وقوله كلام ساقى هناك أن شاء الله تعالى (قوله قالت لمولى  
زوجها) وكذلك لو قال ذلك زوج الأم لمولى زوجته لكن لا يسقط المهر بحر (قوله الحرف المكلف) قد به  
لم يكن منه الاعتاق وقوله أنه ليس بمعتق إنما هو وكيل عنها فهو فقتضاه أن يتوقف بيع الصبي على إجازة وليه وأما  
الاعتاق فلا نظر إليه لعمدة تركه فطه وصورة كون مولى الزوج غرضاً أو غير مكلف أن يشترى العبد  
المأذون عبداً متراً وجاؤ برنه الصبي أو الجنون من أبيه أو القدر أنه لا يملك تزويج العبد لامن بثلث اعتاقه  
(قوله ورطل من نجر) مفعول زادت أي زادت له على قولها بأن (قوله كالصحيح) لأن البيع هنا غير مقصود  
فلا يلزم وجود شرطه كما يأتي في بيان (قوله ففعل) أي قال أعتقته ح عن التهر (قوله اقتضاه) هو دلالة  
الافتقار على مسكوت يتوقف عليه صدق الكلام وأوجبه فالاول كحديث رفيع الخطا والنسيان أي رفع حكمهما  
وهو الأثر والأفهام واقعان في الخارج وبالتالي كسنتناقاه لا يمكن تحصيله إلا بتقدم الملك أو المثل شرط لصحة  
العتق عنه فتقدم الملك بالبيع بمقتضى البائع والاعتاق عن الآخر بمقتضى بالكسر فمصر قوله أعتق طلب  
التعليق منه بالالف ثم أمر بمأقاة عبد الآخر عنه وقوله أعتق تخلل منه ثم الاعتاق عنه وإذا ثبت الملك فلا أمر  
فسد النكاح لثلاثين بين الآخرين ثم الملك فيه شرط والنشروط اتباع فلذا ثبت البيع المقضي بالبائع بشرط  
المقتضى وهو العتق لاشروط نفسه أظهر النكاح فشرط أهلية الآخر لا اعتاق حتى لو كان مميماً ماذوناً لم  
يثبت البيع ويسقط القول الذي هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار روية أو عيب ولا بشرط كونه مقدور  
التسليم فصح الأمر باعتاق الأرق ويسقط اعتبار القبض في الفاسد كما لو قال أعتقني عن الف وورطل من نجر  
اه بحر بالمعنى (قوله لكن لو قال الخ) حاصلة أن ما ثبت الاعتاق هنا ما ثبت بشرط المقضي بالكسر لا  
بشرط نفسه كما علمت لكن هذا إذا لم يصرح بالمقتضى بالبائع قال في فتح القدير فلو صرح بالبيع فقال بعتك  
وأعتقه لابعع عن الآخر بل عن المأمور فثبت البيع خنيا في هذه المسئلة ولا يثبت صحته كبيع الاحتق  
الأرقام فلا يفسر ح به ثبت بشرط نفسه والبيع لا يتم إلا بالقبول ولم يوجد في قوله عن نفسه اه أي لا يفسد  
النكاح كافي البصر (قوله ومقاده الخ) البحث صاحب التهر ح (قوله لو قال) أي الآخر والاولى التصريح  
به والاثان بعد ضميره (قوله وسقط المهر) لاستحالة وجوبه على عبدها نهر (قوله لا يفسد) أي  
النكاح خلافاً لابي يوسف والله تعالى أعلم

باب نكاح الكافر

لمافر من نكاح الاحرار والاراق من المسلمين شرع في نكاح الكفار وتقدم في آخر باب المهر حكم مهر الكافر  
وأه تثبت بقية أحكام النكاح في حكمهم كالمسلمين من وجوب الشفعة في النكاح ووفوع الطلاق ونحوهما كعدة  
ونسب وخيار باوع ووارث نكاح صحيح وحرم مطلقه ثلاثاً ونكاح عظام (قوله يشمل المشرک والكتابي)  
لو قال يشمل الكتابي وغيره بل كان أولى ليدخل من ليس بشرك ولا كتابي كالفري وأبداً إلى أن التعبير  
بالكافر لعموله الكتابي أو لمن يصير الهداية تعال بعدد دورى بالمشرک اه ح واعتقد في الفتح عن الهداية  
بأنه أراد بالمشرک ما يشمل الكتابي أما تفصيلاً أو هذا إلى ما اختاره البعض من أن أهل الكتاب أحسنون في  
المشركين أو باعتبار قول طائفة منهم عزير أن الله والسبح ابن الله تعالى أقرب الفري والكبرياء (قوله خلافاً  
للمالك) فلا يقول بصفه الكفر بمولود صحت بين المسلمين وأخذ منه اه لا يقول بالاصلين الآخرين بالاولى ط  
(قوله وورده) أي قول مالك المفهوم من قوله خلافاً للمالك فإنه عترة وقال مالك لا يصح ط (قوله وأمر) أنه جملة  
الحطب أي فهذه الاضافة فاضمة عرفا لونه بالنكاح وقد قصه الله تعالى في كتابه فثبت هذا المعنى ط (قوله  
ولدت من نكاح لامن سفاح) أي لامن زنا والمراد به في ما كانت عليها الماهلية من أن المرأة تسافر وجرلادة  
ثم تزويجها وقد استدل بالحديث المذكور في الفتح أيضاً ووجهه أنه صلى الله عليه وسلم منى ما وجد قبل الاسلام

من أن نكحه الجاهلية نكاحا ولا يقال إن فيه أساءة أدب لاقتضائه كفر الأوبن الشرقيين مع أن الله تعالى أحاط به وأمنه كإدراكه في حديث ضعيف لا نقول إن الحديث أعم بدليل رواية الطبراني في صحيحه وابن عساکر خرج من نكاح ولم يخرج من سفاح من إحد آدم إلى أن ولد في أي وأى لم يصح من سفاح الجاهلية شيء وأما الأوبن بضمهم ما لا ينافي كون النكاح كان في زمن الكفر ولا ينافي أيضا ما قاله الإمام في الفتحة إلا كبر من أن والده صلى الله عليه وسلم ما نكح الكفر ولا ما في جميع مسلم استأذنتني أن أستغفر لى فلم ياذن لي وما فيه أيضا أن رجلا قال يا رسول الله أنى قال في الترافل اقتداء فقال إن أنى وأى بال في الترافل ما كان أن يكون الأحباء بعد ذلك لأنه كان في حجة الوداع وكون الأيمان عند المعاينة غير نافع فكيف بعد الموت فذلك في غير الخصومة التي أكرم الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم وأما الاستدلال على نكاحها ما نكح في زمن الفترة فهو مبنى على أصول الأشاعرة أن من مات ولم تبلغه الدعوة عوت ناجيا أما المات يدة فإن مات قبل مضي مدة عكس فيها التأمل ولم يعتقد إماما ولا كفرا فلا عقاب عليه بخلاف ما إذا اعتقد كفرا أو مات بعد المدة غير معتقد نسبا ثم الضاروبن من المات يدة وافقوا الأشاعرة وجأوا قول الإمام لا عدرا لاحد في الجهل بخلافه على ما بعد البعثة واختاره الحق ابن الهمام في التحرير لكن هناك غير من مات معتقدا الكفر فقد صرح التتويى والفخر الرازي بأن من مات قبل البعثة مشركا فهو في النار وعليه حل بعض المالكية ما صح من الأحاديث في تعذيب أهل الفترة بخلاف من لم يشرك منهم ولم يوجد في عمره في غفلة من هذا كله ففهم الخلاف بخلاف من انتهى منهم بعقله كمن برأسه موزيد بن عمرو بن تغلب فلا خلاف في نجاتهم وعلى هذا فالقول في كرم الله تعالى أن يكون أو أمي لله عليه وسلم من أحد هذين القسمين بل قيل أن أبا علي عليه وسلم كلهم موحدون لقوله تعالى وتقبل في الساجدين لكن رده أو حبان في تفسيره بأنه قول الرافضة ومعنى الآية أنه ورد في نص من أحوال المتقدمين فافهم وبالجملة كما قال بعض المحققين أنه لا ينبغي ذكر هذه المسئلة الأمع من بد الأدب وليس من المسائل التي يضرب عليها أو يسئل عنها في القبر أو في الموقف فقطه السنان عن التكلم فيها بالبحر الأول وأسلم وساق زيادة كلام في هذه المسئلة في باب البر عند نقوله وقوله لأسم مقبولة دون إيمان الناس (قوله) كعدم شهود) وعدم من كافر (قوله عند الإمام) هو الصحيح كافي المضمرات فقهستانى وعندهم زفر لا يجوز وهما مع الإمام في النكاح بغير شهود ومع زفر في النكاح في عدمه الكافر ح قال في الهداية ولا يخفى أن الجريمة لا يمكن إثباتها حقا للشرع لأنهم لا يخاطبون بحقوقه ولا وحما إلى المحاب العدة حقا لأن لا لا يعتقده بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم لأنه يعتقد أنه وظاهره أنه لا عدم من الكافر عند الإمام أصلا والله ذهب بعض المشايخ فلا تثبت الرجعة لزوج غير دخلها ولا يثبت نسب الولدان إذا أنه لا قل من سنة أشهر بعد الطلاق وقيل يجب لكها ضعفة لا تمنع من جهة النكاح فيثبت لزوج الرجعة والنسب والأصح الأول كافي القهستانى عن الكرمانى وشبهه في العناية وذكر في الفتح أنه الأولى ولكن منع عدم ثبوت النسب لأنهم يتقاولون عن الإمام بل فرعوه على قوة نصه العقد بناء على عدم وجوب العدة فلنا أن نقول بعدم وجوبها وثبوت النسب لأنه إذا علم من له اليد بطريق آخر وجب الحاقه به بعد كونه عن قرأش صحيح وبحيثابه لاقل من سنة أشهر من الطلاق مما يقبل ذلك أه وأقره في البحر ونزع في التبرلان المذكور في المحسط والى بنلى أنه لا يثبت النسب قال وقد غفل عنه في البحر وأنت خير بيان صاحب الفتح لم يدع أن ذلك لم يذكر وقيل اعترف بذلك وإنما ألزمه في التحرير مع أنه لا يلزم من عدم ثبوت العدة عدم ثبوت النسب فافهم (قوله حرمة المحل) أى محل العقد وهو الزوجية فإن كانت غير محل له أصلا فإن المحرمية متناهية ابتداء وبقاء بخلاف عدم الشهود والعدة كما يأتي (قوله كصدام) وكلمة ثلاث ومعتد مسلم (قوله بل فاسدا) أعاد أن الخلاف في الجواز والنسب اسمع اتفاقهم على عدم التعرض قبل الإسلام والمرافعة بل (قوله عليه) أى على الأصح من وقوعه حازر المحب الفتحة فإذا لم يلها وإذا دخل بها ثم أسلم فعقبه إنسان محب كفى الصرا ما على القول بوقوعه فاسدا بالتحب ولا محب فأنه لا يوطى في غير ملكه فلا يكون محسنا (قوله وأجمعوا إلى) جواب عما يقال أنه

كعدم شهود (بحجوزي)  
حقهم إذا اعتقدوه  
عند الإمام (ويقرون)  
عليه بغير الإسلام  
الثالث (كل نكاح حرم)  
لحرمة المحل كصدام  
(يقع جائزا وقال مشايخ)  
العراق لا بل فاسدا  
والأول أصح وعليه  
فقبب الفتحة ويحد  
فأنه وأجمعوا على أهم  
لا يتوارثون لأن الأثر  
ثبت بالنص على خلاف  
القصاص في النكاح  
الصحيح مطلقا فيقتصر  
عليه ابن مالك

على القول بالحوار ينبغي ثبوت الارتأافا والجواب أن القياس عدم ثبوت الارتأافا لحدلأا وحينئذ لا نهما  
أجندان لكنته ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح الصحيح مطلقا أي ما يسمى صحيحا عند الإطلاق  
كالنكاح المعتبر شرعا وأما نكاح المحارم فليس صحيحا عند الإطلاق أيضا فليعلم أنه يثبت فيه التوارث كما ذكره المأشارح في  
قلت وفيه أن ما يفرضه ليس صحيحا عند الإطلاق أيضا فليعلم أنه يثبت فيه التوارث كما ذكره المأشارح في  
كتاب الفرائض حيث قال معز بالقوه وكل نكاح لو ألسا يقران عليه بتوارثانه وما لا فلا قال وصححه في  
الظهيرية اه تأمل ثم في حكاية الإجماع تعاليد أنظر فقد جرى القهستاني على ثبوت الارتأافا لكن الصحيح  
خلافه كما سمعت وكذا قال في مسك الأشر ولا يتوارثون بنكاح لا يقران عليه كنكاح المحارم وهذا هو الصحيح  
اه **(قوله أسلم المتزوجان الخ)** وكذا لو أفعال الناقيل الإسلام أقراعله ولم يذكر لاه معلوم الأول كافي  
التروايجر **(قوله أوفي عدة كافر)** احتراز عن عدة مسلم كأنه عليه المصنف بعد وقد في الهداية  
الإسلام والمراقبة عما إذا كانا محرمة فاعلة قال في العناية وأما إذا كانا بعد انقضاء العدة فبإفراق بينهما  
بالإجماع **(قوله معتقدين ذلك)** فالمركن ما إذا عدهم يفرق بينهما اتفاقا لانه وقع الحلال فبإفراق المعتقدين  
ونقل بعض المحققين عن ابن كمال أن الشرط حوازي في دن الزوج خاصة اه قلت والظاهر أنه أراد الزوج  
الأول وهو الذي طلقها لانه عدة من الزوج أطلق فإذا كان لا يعتقدها لم يكن إجماعه بخلاف ما لو كانت  
تحت مسلم كافتدائه فرباعين الهداية تأمل **(قوله أقراعله)** أي عند مطلقها لم ينفذ إذا كان النكاح  
في العدة كالمركن في الصراوض عن الميسرة إذا ألسا والعنة منقضية لا يفرق بالإجماع **(قوله لا أمرنا)**  
بتركهم الخ هذا التعليق إنما يظهر فيما إذا أفعواهما كإفراق أمابعدا الإسلام فاعلة ما في الصريح من أن  
حالة الإسلام والمراقبة حالة العدة والشهادت ليس شرطاتها وكذا العدة لا تنقضي بالنكاح عند الإطلاق  
بشيء اه ط أي فإن الموطأ أنشبهه بتجب العدة عليها حال قيام النكاح مع زوجها وتحرر عليه فنع أي  
تحرر عليه إلى انقضاء العدة **(قوله محرمين)** بيان زوج محرمي أمأوبته وكذا الزوج وسقطته ثلثا أو  
جمع بين حسن وأختين في عدة ثم ألسا أو أحدهما فرق بينهما إجماعا فنع وكذا قال في التهر وليس الحكم  
مقصودا على المحرمية بل كذلك لو زوج مسقطته ثلثا الخ ثم قيدنا بتكوينه زوجا حتى لا يفقد لانه لو تزوجهم  
على التعاقب فرق بينهما وبين الخامسة فقط ولو تزوج واحد ثم أن بما جاز نكاح الواحد لا غير ولو ألسم بعد  
ما فرق إحدى الأختين أقراعله اه ونعافيه **(قوله فرق القاضى)** أما على قولهما فظاهر لأن هذه  
الآنسة الحكم البطان فيما بينهم وأما على قوة فلاه وأن كان لها حكم الصفقة الأصح حتى تجب الصفقة  
وبعد فاذله إلا أن المحرمية وما معها تنافى البقاء كما تنافى الابتداء بخلاف العدة تهروقي أي السعدون الجوى  
قال بالبرجندى فظاهر العبارة يدل على أنه لا تقع السنوية بالإسلام وقال فاضحان تين بدون تفرق القاضى  
ذكره في الفتنة **(قوله لعدم الخطبة)** أي خطبة المحرمية وما معها العقد الزوجية ابتداء أو نقضها فظاهر على  
قول الإمام كما عرفت **(قوله وعبرافة أحدهما لا يفرق)** أي عند مطلقها بخلاف ما إذا أفعواهما لا يفرق  
بمحكمنا **(قوله بخلاف الإسلام)** أي الإسلام أحدهما جواب عن قولهما ما به يفرق عرفافة أحد الزوجين كما  
يفرق بالإسلام وبأن الجواب على قوله بالفرق هو أنه بالإسلام أحدهما طهرت حرمة أو لغير اعتقاده واعتقاد  
المصر لا يعارض الإسلام لأن الإسلام يعول ولا يلى بخلاف عرفافة أحدهما وزواجها لا ينعرفه باعتقاد  
الآخر فنع **(قوله إذا طلقها ثلثا الخ)** استثناف من قوله وعبرافة أحدهما لا يفرق ط **(قوله فله فرق)**  
بينهما لأن هذا التفرق لا ينعين إبطال الحق على الزوج لأن الطلقات الثلاث فاعلة لئلا النكاح في الأديان  
كلها يفسخ قلت لكن المشهور أن من اعتقاد أهل الفتنة أنه لا طلاق عندهم ولعله ما غامر ومن شرأنهم  
**(قوله كالزناهما)** تشبيه في مطلق يفرق لا يقصد كونه بعد عرفافة لقول المأشارح عند قتله هذه الثلاثة  
يفرق من غير عرفافة ط **(قوله من غير عقد)** وذلك لأن الخلع طلاق والذي يعتمد كون الطلاق من بالإسكاح

(أسلم المتزوجان بلا)  
سماع (شهودا وفي عدة  
كافر معتقدين ذلك  
أقرأ عليه) لأن أمرنا  
بتركهم وما يعتقدون  
(ولو كانا أي المتزوجان  
الفتان ألسا) محرمين  
أو أسلم أحد الطرفين  
أو أفعوا السنا وهما  
على الكفر ففرق  
القاضى والأذى حكمه  
بينهما لعدم الخطبة  
(وعبرافة أحدهما لا)  
يفرق لبقاء أحق الآخر  
بخلاف إسلامه لأن  
الإسلام يعول ولا يلى  
(إذا طلقها ثلثا)  
وطلبت التفرق فله  
يفرق بينهما) إجماعا  
لأنها تنافى ما معها  
من غير عقد

والوطء بعد سرام في الايدان كما يجدون به نهر أي بالوطء بعده وحمل الحدان لم يعتقد شبهة الحل في العدة  
 كائن عليه في الحد وسئل هذا التعليل يقال في مسئلة الطلاق الثلاث لا تبين ط (قوله) أو تزوج كتابة  
 في عقد مسلم) وكذا أو تزوج بالذي مسلمة أو أمة في الكفاي لما لم يشهد به يفرق بينهما و يعاقبان  
 دخل بها ولا يبلغ أربعين سوطا وتزويج المرأة من زوجها وإن أسلم بعد النكاح لم يتبدل على نكاحه (تنبيه)  
 قال في التوقيف المصنف يكون المتزوج كافرا لا للمسلم ولزوجه خفية في عدة كافر ذكر بعض المشايخ أنه  
 يجوز ولا يباح وطءه حتى يستبرأ عنده وقال النكاح باطل كذا في الحاشية وأقول وينبغي أن لا يختلف  
 في وجوبها بالنسبة إلى المسلم لأنه يعتقد وجوبها لا يرى أن القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم  
 لا دينين أو بكونه حائرا عند حكمه لأنه لو لم يكن حائرا لم يعتدوا بوجوبها يفرق أجماعا قال في الفتح فإدعى  
 المهاجر وجوب العدة من كافرا يعتقدونه لأن المضاف إلى تبين الدار الفرقة لا في العدة أهمل قوله وينبغي  
 الحرق يقال فيه أنه لا ينبغي لما مر من أن العدة انحصر في حق الزوج أي الذي طلقها ولا يحسنه بدون اعتقاده  
 ولما قدمناه أيضا عن ابن كمال من اعتبار دين الزوج خلسة وكذا ما قدمناه من ترجيح القول بأنه لا عمتن  
 الكافر عند الإمام أصلا تأمل (قوله) أو تزوجها قبل زوج آخر (الخ) مقتضاه أن المسئلة الأولى مفروضة فيما إذا  
 طلقها ثلاثا أو أقام معها من غير تحديد عقد آخر حتى تكون مسئلة أخرى وبشكل الفرق بينهما ما إذا توقف  
 التفریق في الأولى على طلب الطلاق بل إن ما ينوقف هنا على طلبها بالأولى لأنه إذا حدد عقد عليها قبل زوج آخر  
 حصلت شبهة العقد فكيف يفرق بينهما بالطلب أصلا مع وجود شبهة العقد ولا يفرق الا بطلب عند عدم وجود  
 شبهة العقد وإذا قلناه أعلم ذكر في الصرعين الاستيعابي أنه إذا طلقها ثلاثا أن أسكنها من غير تحديد سالك  
 عليها يفرق بينهما وإن لم يتوافقا إلى القاضى وإن حدد عليها من غير أن تزوج آخر فلا تفرق نعم قال وهو  
 مخالف لما في المحیط أنه سوى في التفریق بين ما تأنز وجهها ولا حيث لم تزوج غيره اه قلت لكنه مخالف  
 أيضا لاقضائه عن القطع وغيره من أن يمثل المحرمين بالزوج مطلقته ثلاثا لأن الجنس ذلك جائزا أسألو  
 أحدهما لكنه خلاف ما في الزبلي حيث قال وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا لا تجمع بين الحرام والحل اه  
 أي الخلاف المار بين الأيام وصاحبه من أنه يفرق برافعة ما عندنا لبرافعة أحدهما فلتأمل (قوله)  
 خلافا للزبلي (الخ) أقول ما في الحاوى القسوى ليس فيه مخالفة لما هنا كما يعلم من عبارة الحاوى التي نقلها  
 المصنف في منصفه راجعها وأما الزبلي ففقه مخالفة هذه كما قدمناه عنه آنفا ثم قال وذكر في الغاية  
 معز بالخط أن المطلقة ثلاثا لو طلب التفریق يفرق بينهما بالاجتماع لأنه لا تضمن إبطال حق الزوج  
 وكذا في الخلع وعند المسلم لو كانت كتابة وكذا أو تزوجها قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثا اه ووجه  
 المخالفة أن قوله وكذا في الخلع الخ يفيد توقف التفریق على الطلب في المسائل الثلاث كالمسئلة الأولى كما هو  
 مقتضى التشبيه وصرح بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة القاضى وقال عقب قوله وكذا في الخلع بمعنى اختلعت  
 من زوجها الذي تم أسكنها فرقتة إلى إلها كم قلته يفرق بينهما ما لم أسكنها طم الخ فإعزاء في الغاية  
 إلى الخط ونقطة عنها الزبلي وصاحب الفتح مخالف لما في الصرعين الخطوط وهو الذي شئى عليه المصنف  
 من عدم توقفه على المرافعة في المسائل الثلاث وتوقفه في المسئلة الأولى فقط وذكر في التبرأ بعبارة الخطوط  
 الرضوى وهي كاشى عليه صاحب الصرع والمصنف فهذا هو وجه المخالفة الذي أراد الشارح وجوبه  
 عليه في التبرأ أيضا وقد سقى على المشيئة فانهم نعم في كلام الزبلي بخلافه من وجه آخر وهو أنه ذكر أولا  
 أن المطلقة ثلاثا لا تشمل المحرمين في جريان الخلاف كما ذكرناه فربما تم ذكر ما في الغاية من أنه يفرق بطلبها  
 إجماعا ورأيت في كافي الجا لم تشهد ما في الغاية ونكحها قال وأطلق الذي زوجته ثلاثا ثم أعاد  
 عليها فرافعتها إلى السلطان ففرق بينهما وكذلك لو كانت اختلعت وأد تزوج الذي أئمة وهي في عقد من زوج  
 مسلم فطلقها وأعاد عنها فافترق بينهما اه لكن معناه أن التفریق في هذه الأخيرة لا يحتاج إلى مرافعة  
 وطلب أصلا تعلق حق المسلم وطلبها ما قدمناه عن الكفاي أيضا وهو ما لزوج الذي مسلمة (قوله) وإذا أسلم

أو تزوج كتابة في عدة  
 مسلم) أو تزوجها قبل  
 زوج آخر أو قبل طلقها  
 ثلاثا فإنه في هذه  
 الثلاثة يفرق من غير  
 مرافعة بجره من الخط  
 خلافا للزبلي والحاوى  
 من اشتراط المرافعة  
 (وإذا أسلم أحد  
 الزوجين المحوسين

أحداً وزجرجين الخ) حاصل صور اسلام أحدهما على اثنين وثلاثين لهما ما أن يكونا كتابين أو مجموعتين أو  
 الزوج كتابي وهي مجوسية وبالعكس وعلى كل فالسلم لما الزوج أو الزوجية وفي كل من الثانية ما أن يكونا في  
 دارنا أو في دار الحرب أو الزوج فقط في دارنا وبالعكس أو في دار الحرب أو في دارنا أيضاً قيد الاسلام لان النصرانية  
 إذا تهودت أو عكس لا يلتفت اليهم لان الكفر كله واحد وكذا في النصرانية في دفع ما على  
 نكاحهما كما كانت مجوسية في الاستدناء اهـ والمراد بالجووس من ليس له كتاب مما يرى فيشمل الوثني  
 واليهودي وأما المصنف بالزوجين المتجمعين في دار الاسلام ساقى محترق في قوله ولو أسلم أحد هاتين الخ (قوله)  
 أو امرأه الكتابي) أما إذا أسلم زوج الكتابية فإن النكاح يبقى كما باقي معتداً (قوله) أو سكنت) غير أنه في هذه الحالة  
 يكره عليه العرض ثلاثاً لاحتسابها كذا في المبسوط نهر (قوله) فرق بينهما) وما لم يفرق القاضي في زوجه  
 حتى لو مات الزوج قبل أن تسلم امرأته الكافرة وجعلها للمهر أي كاله وإن لم يدخل بها لان النكاح كان قائماً  
 ويترتب بالوطء ونحوه المتوار للبالغ الكفر (قوله) صبيحاً أي يعقل الدين لان ربه منه معتبره فكذلك إذا وه  
 فتح قال في أحكام الصغار والمعتوه كالصبي العاقل اهـ (قوله) على الأصح) وقبل لا يعتبر أباً أو عند أبي يوسف  
 كما اعتبر بده عند فسخ (قوله) فيمذكر أي من حكم الاسلام والاباء والاكوت (قوله) ولو كان) أي الصبي كما  
 تفيد عبارة الفسخ وليس بق. دليل البالغ منه (قوله) لعدم نهايته) بخلاف عدم التفرقة في نهاية (قوله) بل  
 يعرض الاسلام على أوجه الخ) قال في التبرير وترجعوا وانما يعرض الاسلام على أمه وأمه لصيرورته مسلماً  
 لاسلام أحدهما فان أسلم أحدهما أقر على النكاح وإن أفرق بينهما دفعاً للضرر عن المسئلة وبصر مرئياً  
 تعارضت أدلوه بموافقته بخلاف ما إذا ذكر في دار الاسلام أو بلغ مسلماً ثم سرق أو أسلم غلاماً فحين قيل  
 البلوغ قالوا بل لحاله لا مصادره مسلماً بشيعة البار عند وال نعمة الأولى من أو يتردد ركن الإيمان منه قال شمس  
 الأئمة وليس المراد من عرض الاسلام على والده أن يعرض عليه بطريق الأثر بل على سبيل الثقة العامة  
 من الأبا على الأولاد عند فعل ذلك يجعله على أن يسلم الأثر أنه إذا لم يكن له والدهان جعل القاضي له خصماً  
 وفرق بينهما فهو. إذ دليل على أن الأب لا يسقط اعتباره عند الاستدناء اهـ وهذا ما تفقه عن الباقي ومسله في  
 الترتيبية وحاصله أن فائدة نصب الوصي الحكم بالتفرقة بلا عرض بل يسقط العرض للضرورة لا لا يصير  
 مسلماً بشيعة غير الأبوين وقد عدا ذكر بأنه لو كان له أم فقط يعرض الاسلام عليها فإن أفرق بينهما لانه  
 تبع لها وإن لم تكن لها ولاية عليه لان المناط هنا الشيعة لا الولاية يقول بعض المحسن انه عندهم الأب  
 لا يعرض على الأم بل نفسه وصباغيه صحيح نعم لو كان أبواه مجنونين أيضاً ينبغي أن نصب عنه وصياً  
 والحاصل أن المجنون كالصبي في تبعته لا يوه اسلاماً وكفرهما لم يسلم قبل جنونه (قوله) وهي مجوسية الخ)  
 بخلاف عكسه وهو ما كانت نصرانية وقت اسلامه ثم تجسست فله تقع الفرقة بلا عرض عليها بخبر عن المحيط  
 وظاهره وقوع الفرقة بلا تفرق القاضي لأنها مارت كالرثة تأمل (قوله) طلاق بنفس العبد) أشار إلى أن  
 المراد بالطلاق حقيقة لا الفسخ فلا أسلم ثم زوجها ملك عليها طلقين فقط عندها وقال أبو يوسف فسخ  
 ثم هذا الطلاق بائن قبل النحول أو بعده قال في النهاية حتى لو أسلم الزوج لا يملك الرجعة قال في الصرو وأشار  
 بالطلاق الموجوب للعدة عليها أن كل دخل بها لان المرأه أن كانت حصة فقد التزم أحكام الاسلام ومن  
 حكمه وجوب العدة وإن كانت كافرة لا تعتقد وجوبها قال زوج مسلم والعتبة حقه وقت لا تبطل بدياتهم  
 والى وجوب الثقة في العدة أن كانت هي مسئلة لان المنع من الاستمتاع ما من جهة بخلاف ما إذا كانت كافرة  
 وأسلم الزوج لان المنع من جهتها ولو لا الأمر لها أن كل قبل النحول اهـ أما لو أسلمت وأبى الزوج فلهما نصف  
 المهر قبل النحول وكه بعده كافى كافي لما ذكره قال في الصرو وأشار أيضاً إلى وقوع طلاق عليها ما إذا سق  
 العدة كالوقوع الفرقة بالخلع أو الباطل أو العنة كذا في المحيط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين  
 أن يكون هو الذي أبى وهي وظاهره ما في الفسخ أنه خاص بما إذا أسلمت وأبى وهو الظاهر الأول اهـ أقول ما في الفسخ

أو امرأه الكتابي عرض  
 الإسلام على الآخران  
 أسلم فيها (والأم) بان أبي  
 أو سكنت (فرق بينهما  
 ولو كان) الزوج (صبيحاً  
 عمراً) اتفاقاً على الأصح  
 (والصبي كالصبي) فيما  
 ذكر والأسلم أن كل  
 من صرح منه الاسلام إذا  
 أقبحه صرح منه الإيهاد إذا  
 عرض عليه (ويستظهر  
 عقل) أي يتميز (غير  
 المسير ولو) كان  
 مجنوناً لا يستظهر لعدم  
 نهايته بل (يعرض)  
 الاسلام (على أوجه)  
 فإيهام أسلم تبعه فيبقى  
 النكاح فإن لم يكن له  
 أب نصب القاضي عنه  
 وصافقضي عليه  
 بالفسقة باقياً عن  
 الهنسي عن روضة  
 العلماء الزاهدني  
 (ولو أسلم الزوج وهي  
 مجوسية فتهودت أو  
 تنصرت بقي نكاحها كما  
 لو كانت في الاستدناء  
 كذلك) لأنها كتابية  
 مالا (والفسق) في  
 بينهما (طلاق) بنفس  
 العبد (فأبى لأبوت)





وانتقض عهده واذا خرج اليه الحري وعاد قبل الوصول الى داره انتقض أماته ويعسر مامعيجر ط **(قوله لم**  
**تين حتى تحيض الخ)** أفاد بتوقف السنوية على الحضي أن الآخر لو أسلم قبل انقضائها فلا ينفية بحر **(قوله**  
**أو نفى ثلاثة أشهر)** أي إن كانت لا تحيض لصغر أو كبر كافى العروان كانت حامل حتى تضع حملها ح  
عن القهستاني **(قوله)** إقامة لشرط الفرقة وهو مضى هذه المدة مقام السبب وهو الاطلاق لا يعرف الا  
بالعرض وقد عدم العرض لانعدام الولاية ومستلحاجة الى التفريق لان المشر لا يصلح لاسلم واقامة  
الشرط عند تعذر الحالة كما ترافا مضت هذه المدة صار مضى بمزلة تفريق القاضي وتكون فرق بطلاق على  
قياس قولهما وعلى قياس قول أبي يوسف بغير طلاق لانها بسبب الاصحك وتقدر ابدان وحجت في الجبراته  
ينبغي أن يقال ان كان المسلم هو المرأة تكون فرق بطلاق لان الآتي هو الزوج حكما والتفريق باماته طلاق  
عندها فكذلك ما قام مقامه وان كان للمسلم الزوج فهي سمح **(قوله)** وثبت بعدة أي ليست هذه المدة عند  
لان غير المدخول بهذا خلة تحت هذا الحكم ولو كانت عدة لا تخص ذلك بالمدخل بها وهل يجب العدة بعد  
مضى هذه المدة فان كانت المرأة ترى عدة فلا بد لاعتد على الحرية وان كانت هي المسلمة فخرجت النافقة  
الحضي هنا كذلك عند أبي حنيفة فلا يلزم لان المأجر لا عدة علم عند مدخلها كما يسأل بدائع وهذا  
وزعم الطحاوي بوجوبها قال في العرو وينبغي على اختيار قولهما **(قوله)** ولو أسلم زوج (الكثينة) هذا مختار  
قوله فيسأمر أو أمراً بالكثاني **(قوله)** كأم) أي في قوله كأم كانت في الابتداء كذلك وأشار إلى أن الذي صرح  
به فيسأمر يمكن انضمامه من هنا بان يراد بالكثينة الكثينة مالا أو أملاً **(قوله)** فهي له) لانه يجوز له التزوج  
بها ابتداء فالفاء أو لأنه أسهل نهر **(قوله)** حقيقة وحكم) المراد بالتبين حقيقة تباعدها شخصاً والحكم أن  
لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل الحري داراً ما كان لم تين  
زوجه له في داره حكماً الا اذا قبل الدفعة نهر **(قوله)** لا نالسي) تنصص على خلاف الشافعي فله عكس وجعل  
سبب الفرقة السلي بالتبين فتفرع أربع صور وفاقتهن وذلك لافتيان فقوله فلونج أحدهما الخ وقوله وان  
سبب الخ خلافتهن وقوله أو خرج سبباً وقوله أو خرجاً النالسي وفاقتهن **(قوله)** فلونج أحدهما الخ  
هذه خلافة لوجود التبين دون السلي قال في البدائع ثم إن كان الزوج هو النسي خرج فلا يعتد عليه بل خلاف  
لانما حرية وان كانت هي كذلك عند مدخلها ما وفي الفتح لو كان الخارج هو الرجل جعل له عندنا  
التزوج بأربع في الحال وبلخت امرأته التي في دار الحرب إذا كانت في دار الاسلام **(قوله)** أو أخرج) هذه  
واقعة لوجود التبين والسلي **(قوله)** وأدخل في دارنا) أفاد أنه لا يتحقق التبين بمجرد السلي بل لا بد من الاحراز  
في دارنا كافى البدائع **(قوله)** كالوني) ولهذا لا يتحقق بهم المرتد يجرى عليه أحكام المولى ط **(قوله)** أو سبباً  
هذه خلافة والتي بعدها واقعة لعدم السلي فيها **(قوله)** أو تم أسلم) عبارة الصرا وأستأن من تم أسلم الخ  
فلونها عاطفة لحال عند وقعة على الحال السابقة وهي قوله تمسين وتم عاطفة لانها على تلك الحال المحذوفة  
**(قوله)** حتى لو كانت الخ) تفريع على اشتراط تبيان العارفين حقيقة وحكم **(قوله)** لم تين) لان الدار وان  
اختلفت حقيقة لكنها عند مدخلها لان فرض المسلمة فيها إذا نكحها مسلم أو ذمي ثم نسب ولو كان فرضها نكاحاً  
لنكحها لأنه لا يسع لان تبيان العارفين منع بقاها لنكاح فبمع ابتداءه لا يلو كقوله الرخي ولو نكحها وهي  
هنا ما كان صار ذمياً لان المرأة أتت مع زوجها في المقام كافى الفتح من باب المستأن فافهم **(قوله)** ولو نكحها  
أي المسلم والذي **(قوله)** بابت) لتبين العارفين حقيقة وحكم ط **(قوله)** وان خرجت قبله) أي لا تين  
لان الزوي من أهل دار الاسلام فلا خرج قبله صار ذمياً لا يمكن من العود لانها أتت مع زوجها في المقام كما  
علت فافهم **(قوله)** وما في الفتح الخ) قال في التهر وفي المحط مسلم تزوجت في دار الحرب فخرج به رجل الى  
دار الاسلام بابت من زوجها بالتبين فلونج خرجت بنفسها قبل زوجها لم تين لانها صار من أهل دارنا بالترافها  
أحكام المسلمين اذ لا يمكن من العود والزوي من أهل دار الاسلام فلا تين قال في الفتح بعدة برفق الصورة  
الاولى إذا أخرجها الرجل فمراحتي ملكها المتحقق التبين بينهما لو نكحها بغير حقيقة وحكم أما حقيقة

(ومن هاجرت النسا)  
مسئلة أو زينة (حالات بان  
بلاعة) فيل تزوجها  
أما الحاصل ففي تضع  
على الأطهر للعدة  
بل لتسفل الرحم  
بحق الفير (وارتداد  
أحدهما) أي الزوجين  
(فقس) فلا ينقص  
عددا (عاجل) بلا فضاء  
(فقلو طوم) ولو حكا  
(كل مهرها) لتأكده  
به (ولغيرها نصفه) أو  
نسي أو المنة (وارتد)  
وعليه نفقة العدة ولا  
شي من المهر والنفقة  
سوى السكني به بقي (أو  
ارتدت) لمجيء الفرقه  
منها

فتأهروا ما حكا فلانها في دار الحرب حكا وزوجها في دار الإسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله وأما حكا الخ  
بحث اه ولعل وجه ما مر من أن سعى الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل  
القرار وهي هنا كذا فلا يمكن من الرجوع ثم راجعت المحط الرضوي فإذا الذي فيه مسلم زوج سريه كاتبة  
في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بان ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تنزع عنها ما مر وهذا لا يخارعه  
والظاهر أن ما وقع في نفقة صاحب الفتح تحريف والصواب ما استعمل اه حقلت وما نقله في النهر عن المحط  
ذكر مثله في كافي الحاكم الشهيد فالصواب في المسئلة الأولى التي نقلها الفتح عن المحط أنها لا تنزل لاختلاف  
الدار حقيقة لاحكا (قوله) ومن هاجرت النسا الخ المهاجرة تترك دار الحرب والدار الإسلام على عز عدم  
العود وذلك بان تنص مسئلة أو زينة أو صارت كذلك بغير هذه المسئلة داخلية فيها بلها لكن ما مر فيما إذا خرج  
أحدهما مهاجرا وقعت الفرقه بينهما والمقصود من هذه أنها كانت المهاجرة تترك دار الحرب والفرقة فلا عدة عليها  
عند أي حنفية سواء كانت حاملا أو أملا فتزوج للحال الإحلال فتربص لاعي وجه العدة بل ترتفع المانع  
بالموضع وعند ما عملها العدة فغيره يظهر أن نفقة المصنف طحال أي غير الحلي لأوجهه بخلاف قول الأكثر  
وتنكح المهاجرة طحال بلا عدة فاتها لا احترام من الحاصل كما عرفت لكنه وهم أن الحاصل لو أخذت كأهوه من  
ملك وغيره وليس كذلك (قوله على الأطهر) مقابله رواية الحسن أنه يصح نكاحها قبل الوضع لكن  
لا يقرها زوجها حتى تضع كالحلي من الزنا ورجحها الأقطع لكن الأولى ظاهر الرواية تهر وصحبها  
الشاريون وعليها الأكثر بحر (قوله لا للعدة) نفي قولها لما أوهبه من ملك وغيره (قوله بل لتسفل  
الرحم بحق التقيم) أقلبه الفرق بينهما من الحاصل من الزنا فإن هذه جعلها ثابت النسب فيؤبر في منع العقد  
احتياطاً لا يقع الجمع بين الفرائدين وهو مجتمع غيرة الجمع وطا كافي الفتح بخلاف الحاصل من الزنا وإن ما عارفا  
لا حرمة وأيسر فيه حق الغير فلا يصح نكاحها فاتهم (قوله ففسخ) أي عند الإمام بخلاف الأئمة من الإسلام  
وسوى محمد بن سنان كالأبطلان وأبو يوسف فإن كلاهما ففسخ وقرق الإمامان الردة من ففسخ فالتكاح  
لخاتمتها العصة والطلاق يستدعي قيام النكاح فتعذر جعلها طلاقاً وعامة في النهر قال في الفتح ويقع طلاق  
زوج المرتدة عليها ما دامت في العدة لأن الحرمة باردة غير مائة بقا تها رتفع بالإسلام ففسخ طلاق عليها في  
العدة ستة أعاشة منهم من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مفسدة وطه زوج آخر بخلاف حرمة المهرية فاتها  
متأيدة لا غاية لها فلا يفسد طلاق فائده غلت وهذا إذا لم تلق دار الحرب في الخاتمة قبل النكاح فإن  
المرتدة لم تلق دار الحرب فطلق امرأته لا يقع وإن عاد مسلوها في العدة فطلقها يقع والمرتدة إذا لحقت  
فطلقها زوجها تمعدت مسئلة قبل الحيض فعندنا لا يقع وعند ما يقع (قوله فلا ينقص عددا) فلوارتد مرارا  
وحد الإسلام في كل مرة ووجد النكاح على قول أي حنفية فعل امر أتم من غير أصله زوج ثان بحر عن  
الخاتمة (قوله بلا فضاء) أي لا توقف على قضاء القاضي وكذا بلا توقف على قضى عند في المخول بها كافي  
البحر (قوله ولو حكا) أراد به المأهولة الصبيحة (قوله كل مهرها) أطلقه فقيل ارتداد وارتدادها بحر  
(قوله لتأكده) أي تأكد علم المهر به أي بالوطء الحقيق أو الحكمي (قوله أو المنة) أي أن لم يكن مسمى  
(قوله لوارتد) يدين قوله ولغيرها نصف الخ (قوله وعليه نفقة العدة) أي لو مدخولاً بها لا غير هالعدة  
عليها أو أضاف وجوب العدة سواء ارتدت أو ارتدت لحض أو بالأشهر لو صغرة أو أيسة أو بوضع الحمل كافي البحر  
(قوله ولا تنص من المهر) أي في غير المدخول بها لأنها محل التفصيل بقوله لوارتد قوله (قوله والنفقة)  
قد علمت أن الكلام في غير المدخول بها وهذه لا نفقة لها لعدم العدة لا تكون الردة منها لكن المدخول بها  
كذلك لا نفقة لها لوارتد ولذا قال في البحر وحكم نفقة العدة كحكم المهر قبل الدخول فإن كان هو المرتد فلها  
نفقة العدة وإن ارتدت فلا نفقة لها (قوله سوى السكني) فلا تسقط سكني المدخول بها في العدة لأنها حاسق  
الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا صرح الخ على النفقة دون السكني والظاهر أن هذا مبرور فبما أوسلت وال  
فالمرتدة تجس حتى تعود وسياق أن المصنوعة كالتجارية بلانها لا نفقة لها ولا سكني (قوله لوارتد) أطلقه

فل تأكله ولو ماتت في العتوق نهار زوجها المسلم استحسانا وصرحوا بتعريضها حنفيا وسبعين ٤٠٣ وغيره على الاسلام وعلى تحديد

النكاح جزاها بمهر  
يسير كد نثار وعليه  
الفتوى ولو الحياة وأقوى  
مشايخ بل بعدم الفقرة  
يردها جزاها وتيسر الا  
سما التي تقع في المكفر ثم  
تنكر قال في النهر والافتاء  
بهذا أولى من الافتاء  
عما في التولد لكن قال  
المصنف ومن تصفح  
أحوال نساء زماننا وما  
يقع منهن من موجبات  
الرد مكررا في كل يوم  
يتوقف في الافتاء برواية  
التولد وقد بسطت  
في القصة والمختار والغنى  
والعصر حاصلها أنها  
باردة تسترق وتكون  
في السليين عند أي  
حنف فخره الله تعالى  
ويشترها الزوج من  
الامام أو صهرها إليه  
لومصرا ولو استولى  
عليها الزوج بعد الردة  
ملكها وله بيعها مالم  
تكن ولدت منه فتكون  
كأم الولد ونقل المصنف  
في كتاب القسب أن عمر  
رضي الله عنه هجم على  
ناحسة فصرها بالردة  
حتى سقط خمارها فقبل  
له بالامر المؤمنين قد  
سقط خمارها يقال أنها  
لاحقة لها ومن هنا  
قال القسبة أبو بكر  
الجنبي حين مرنساة

فتنبل الحر والامة والصغيرة والكبيرة بحر (قوله قبل تأكله) أي المهر قاله يثا كد بالموت أو النحول  
ولو حكما (قوله) وردها زوجها استحسانا هذا إذا ارتدت وهي مرضية ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب بخلاف  
ردتها في الصحة وبخلاف ما لو ارتدت وهو طاهر ثم لم يطلغاها ماتت أولى وهي في العدة كفي لثامته من فصل العدة  
التي رثت وسيدكر المصنف أيضا في طلاق المرض ووجهه أن ردته في معنى مرض الموت لأنه إن لم يسلم  
بقتل فكيف نأرقه ثم مطلقا أما المألرأة فتقتل بالردة فلم تكن فارة إلا إذا كانت ردتها في المرض (قوله)  
وصرحوا بتعريضها حنفيا وسبعين) هو خاشع لقول أبي يوسف فإن نهاية تعريضها لمرعته حنفيا وسبعين  
وعندها تسعة وثلاثون قال في الحاوي القسبي ويقول أبي يوسف تأخذ قال في المصنف في هذا العدة في نهاية  
التعريض قول أبي يوسف سواء كان في تعريض المرتدة أولا (قوله وغيره) أي المهر ليس إلى أن تسلم أو توت (قوله) وعلى  
تحديد النكاح) فكل قاض أن يحددهم يسر ولو بدني رضى أم لا وتنع من القرب بغيره بعد اسلامها  
ولا يخفى أن محله ما إذا طلب الزوج قبل أن تسلم أو كره صريحها فانها لا تجوز تزوج من غيره لأنه تركه حقه  
بحر ونهر (قوله جزاها) عبارة العرج حسم الباب المعصية والحيلة للتلاص منه اه ولا يباينهم هذا أن  
يكون المهر على تحديد النكاح مقصورا على ما إذا ارتدت لأجل التخلص منه بل قالوا بل قد سئل هذا الباب من  
أصله سواء تمت الحياة أم لا لم يجعل ذلك حيلة (قوله قال في النهر الخ) عبارته ولا يخفى أن الافتاء اختاره  
بعض أئمة بل أول من الافتاء على التولد وقد شاهدنا من المشايخ في تحديد ما فاضل عن حرها بالضرر ونحوه  
مالا بعد ولا بعد وقد كان بعض مشايخنا من علماء الهيم ابتلى بأمرأة تقع فيها وحب الكفر كثيرا ثم تنكر  
وعن التصديقات ومن القراء عدا للفتنة تجلب التسريح والله ليس لكل عسر اه قلت المشقة في التحديد  
لا تقتضي أن يكون قول أئمة بل أول من افتاء في التولد بل أولى مما عارض أن عليه الفتوى وهو قول الجنابيين لأن ما في  
التولد هو ما يأتي من أنها بالردة تسترق تأمل (قوله) وقد بسطت) أي رواية التولد (قوله والغنى) فيه أنه  
لم يدعى قوله ولا تسترق المرتبة ما ثبت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وفي رواية التولد عن أبي حنيفة تسترق  
اه ثم أيت صاحب الغنى بسطت في باب المرتد (قوله وحاصلها الخ) قال في القصة بعد ما عارض عن الغنى ولو  
كان الزوج عالما استولى عليها بعد الردة تكون في السليين عند أي حنفية ثم يشترها من الإمام  
أو صهرها إليه ان كان مصرقا فالأولى مفت بهذه الرواية حسم هذا الأمر لاس به اه قال في الصرح هكذا  
في خزانة الفتاوى ونقل قوله فلو أفتى مفت الخ من شمس الامة الرضوي اه قلت ومقتضى قوله ثم يشترها  
الخ أن ما كان مصرقا فالعكس كما بعد الاستدلال عليها وقوله تكون فإلا ط ظاهر ولو لم يسل بعد لان اسلام  
الرفيق لا يخرج عن الرق اه (قوله ولو استولى عليها الزوج) فيما اختصرت في عبارة القسبة بعد ما تقدم  
قلت وفي زماننا بعد فتنة التلا العامة صارت هذه الولايات التي غلبوا عليها وأجروا أحكامهم فيها كتموا زمر وما  
وراءها من راسان ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى عليها الزوج بعد الردة عكسها ولا يحتاج  
الشراؤها من الإمام مفتي يحكم الرق حسم الكسب للحيلة ومكر المكر على ما أشار إليه في السرا الكبير اه  
فقوله ملكها الخ مبني على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق ما دامت في دار الاسلام ولا حاجة إلى الافتاء برواية  
التولد لاذ كرمين صير ودارهم دار حرب في زمانهم فيملكها بمجرد الاستسلام عليها اللهم ليست في دار الاسلام  
فانهم (قوله وله بيعها الخ) ذكره في الصريح الخاف من قول القسبة عكسها واستنسله قوله مالم تكن الخ على  
في الخاف ولو لم يفت أم الولد بعد الردة احسانا دار الحرب ثم يسلط عليها الزوج بعد كونها أم ولدا وأمومة الولد  
تنكر بتركها بالملك اه (قوله بالردة) بالكسر السوط والجمع دريميل سدرومدر مصاح (قوله)  
والذراع) اللفظ والنسب لثامته الذراع بالجمع ط (قوله فقال) تأكد فقال الاول ط والاداعي  
المطول الفاصل (قوله كأنهن حريات) أي فيهن في جملة كاتل والراس والذراع ليس بعورة من الرقيق  
ووجه الاخ من قول عمر رضي الله تعالى عنه أنه اذا سقطت حرمة الناحية تسقط حرمة هؤلاء الكاشفات  
رؤسهن في بحر الاجانب لما ظهر له من حالهن أنهن مستغفات تستينعن وهذا ليس بسقط حرمة من فاهم ثم علم

على شتمهم كاشفات الرؤس والذراع فقيل له كيف فقال لاحرمته لهن انما الشك في باطنهن كانهن حريات (وفي النكاح

أنه اذا وصل الى حال الكفر وصبر من ردت في حكمهم ما من من أنهم لا علكن ما من في دار الاسلام على ظاهر  
 الرواية . وأما ما من من أنه لا ياب من الاقتاء بحاق التواد من جواز استرقاقهم فذا بالنسبة الى ردة الزوجة  
 للضرورة لا مطلقا لدا ضرورة في غير الزوجة الى الاقتاء بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحر من جواز  
 النظر اليه جواز غلظ حكمه في دار الان غاشه أنهم صرح قيا ولا يلزم من جواز النظر اليه جواز الاستيلاء  
 والتعصم من وطأ وغيره لانه يجوز النظر الى علوة الغير ولا يجوز وطؤ هابل عقد نكاح وهذا أظهر غلط من ينسب  
 نفسه الى العلم في زماننا في زعمه الباطل أن الرأيات الثلاثي يظهر في الاسواق بلا احتشام يجوز وطؤهن بحكم  
 الاستيلاء فله غلط قبيح يكاد ان يكون كفر احيث يؤدي الى استباحة الزنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 • (فرع) • في الصرع الحاشية غلب عن امر أنه قبل الدخول بها فخير به ما خيره ولو لم يخلو كأو محدونا  
 في قذف وهو ثقة عنده أو غير ثقة لكن أكرم رأيه أنه صادق في التزويج بربيع سواها وان أخبر بربيع وزوجها  
 لها التزويج بآخر بعد العدة وقاية الاستحسان قال السرخسي وهي الاصح **(قوله ان ارتدنا معا)** المسئلة  
 مقيدة بما اذا لم يطلو أحدهما يد الحرب فان لحق بانتهى كونه استغنى عنه عما قدمه من أن تان للدارين سبب  
 الفرقة نهر **(قوله بان لم يعلم سبق)** أما المصلحة الحقيقية فتعذر وما في الجرحي ما لو علم أنهم ارتدوا بكفة  
 واحدة فقبه بعد ظهورهم ارتداهما معا بالفعل بحكم بان جازا معصفا أو اقيما في القاذورات وأوجب الدخول  
 لهم **(قوله لا فرق)** فانه اذا لم يعلم سبق أحدهما بالوث بيزول منزلة من ما توامعا ولا يرت أحدهما الآخر  
 فالتشبيه في أن الجاهل بالسبق كمال المصلحة ط **(قوله كذلك)** أي معا بان لم يعلم سبق **(قوله وفلسنا في)**  
 لان ردة أحدهما منافعة للنكاح ابتداء فكذا بقا منهر وهذا أصح من عفوهم قوله ثم أسلم كذلك وسكت عن  
 مفهوم قوله ان ارتدنا مع الله تقدم في قوله أو اتدأ أحدهما من عجل **(قوله قبل الآخر)** وكذلك بقي  
 أحدهما من تداءلوا في نهر **(قوله قبل الدخول)** أما بعد فلها المهر في الوجهين لان المهر يقرر بالدخول  
 دينيا في ذمة الزوج والديون لا تسقط بالردة قطع **(قوله ولو المتأخرى)** لحي ما لفرقة من قبلها بسبب تأخرها **(قوله)**  
 فضفه أي عند التسمية أو متعة عندهما **(قوله والولد يتبع خير الابوين)** هذا بتصور من الطرفين  
 في الاسلام العارض بان كانا كافرين فاسلم أو أسلمت ثم جاءت بواد قبل العرض على الآخر والتفرق أو بعده  
 في مدة ثبت النسب في مثله أو كان بينهما ولد صغير قبل اسلام أحدهما فانه باسلام أحدهما يصير الولد مسلما  
 وأما في الاسلام الاصل فلا يتصور الا أن تكون الأم كاتبة والاب مسلما فخرج ونهر • (تبينه) وينع التعبير  
 بالابوين اخراج ولد الزنا أو ابنت في فتاوى الشهاب السبلي قال واقعة الفتوى في زماننا مسلم زني بنصرانية  
 فانت بواد قبل يكون مسلما أو اب بعض الشافعية بعدهم وبعضهم باسلامه ذكر أن السبكي نص عليه وهو  
 غير ظاهر فان الشارع قطع نسب وولد الزنا وبنته من الزنا لتحل له عندهم فكيف يكون مسلما أو فتى فاضى الفتنة  
 التحلي باسلامه أيضا وتوقف عن الكفاية فانه وان كان منقطع النسب عن أبيه حتى لا يرت قد صرحوا  
 عندنا بان بنته من الزنا لا تحل له وبله لا يدفع زكاته لابنه من الزنا ولا تقبل شهادته والذي يقوى عندي أنه  
 لا يحكم باسلامه على مقتضى مذهبا وانما أتينا الاحكام المذكورة احتياطاً لظن الحقيقة الجزئية بينهما اه  
 قلت يظهر لي الحكم بالاسلام للحدث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أو أوهما الفذان هم وولده  
 أو نصرانه فانهم قالوا لعل انتفاقهما انقلاؤه عن الفطرة فاذما يتفقان على أصل الفطرة أو على ما هو أقرب  
 اليها حتى لو كان أحدهما مجوسا والآخر كتابيا فهو كتابي كما يأتي وهنالس له أو ان متفقان فسبي على الفطرة  
 ولأنهم قالوا ان الحاقه بالمسلم منهما أو بالكتابي أنفع له ولاشأن أن النظر لحقيقة الجزئية أنفع له وأصلحت  
 نظروا للحرث في تلك المسائل احتياطاً فلنظر لها هنا احتياطاً أيضاً فان الاحتياط للدين أو لولي ولان الكفر  
 أفحج القبيح فلا ينبغي الحكم به على شخص دون أمر صريح ولا هم قالوا في حرمة بنته من الزنا ان السرخسي قطع  
 النسبة الى الرائي لما فهم ان اشاعة الفاحشة فلم يثبت الثقة والارت لذلك وهذا لا ينفي النسبة الحقيقية لان  
 الحقائق لا مرد لها في ادعي أنه لا يلزم النسبة الشرعية فعليه البيان • (تمة) • ذكر الاستدلال في غير

ان ارتدنا معا بان لم  
 يعلم سبق فيحصل  
 كالتفسير في ثم أسلم  
 كذلك استصحابا (وفسد  
 ان أسلم أحدهما قبل  
 الآخر) ولا مرد قبل  
 الدخول ولو المتأخرى ولو  
 هو فوضفه أو معتز (والولد  
 يتبع خير الابوين  
 ديناً) ان اتحدت الدار  
 مطلب الولد يتبع خير  
 الابوين ديناً

أحكام الصغار أن الولد لا يصير مسلماً بإسلام جده ولو أومستاً وأن هن من المسائل التي ليس فيها الجدل كالأب  
 لأنه لو كان تابعاً له لكان تابعاً لجد الجد وهكذا أفترى إلى أن يكون التمس مسلمين بإسلام آدم عليه السلام وفنه  
 أيضاً الصغير تبع له أو أحدهما في الدين فإن اتعدا قلبي الدنيا علمت فالدار يستوي فيما قلنا أن  
 يكون عاقلاً أو غير عاقل لأنه قبل البلوغ ترجع له في الدين ما يصف الإسلام اه فافاد أن التبعية لا تنقطع  
 إلا بالبلوغ أو بالإسلام بنفسه وبصرح في الصغر والمنع من باب الجواز ذكر أيضاً الحق ابن أمير حاج في شرح  
 التمر بعين شرح الجامع الغير لغفر الإسلام أنه لا فرق في الصغيرين أن يعقل أو لا وأنه نص عليه في الجامع  
 الكبير وشرحه قلت وفي شرح السير الكبير الإمام السرخسي قال بعد كلامه مانصه وهذا تبين خطأ من يقول  
 من أصحابنا أن الذي يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً بتعال أو به فقد نص ههنا على أنه يصير مسلماً أهو كقوله  
 أيضاً أن التبعية تنقطع ببلوغه عاقلاً اه أي قولي بلغ بخلافه تبين لنا أن ما في القصص من  
 أن المراد بالولد هنا الطفل الذي لا يعقل الإسلام خطأ كما جمعته من عبارة السرخسي وإن أقي به الشهاب السلي  
 لمختلفاً لما نص عليه الإمام محقق الجامع الكبير والسير الكبير ولم يصرح به في هذا الكتب ولا طلاق المتن  
 أيضاً فافهم (قوله ولو حكمنا) أي سواء كان الاتحاد حقيقة وحكما كان يكون خيراً لأن من مع الولي في دار  
 الإسلام أو في دار الحرب أو كان حكماً فقط كما مثل به الشرح واحتراز عن اختلافهما حقيقة وحكما بان كان  
 الأب في دارنا والصغير عنه واليه أشار بقوله بخلاف العكس اه ح قلت وما في المنع من جعله حكم العكس كما  
 قبله قال في الصرانه سهو (قوله والمجوسى شرمن الكتابي) قال في النهر أرف هذا الجمل لسان أن أحد  
 الأولي لو كان كتابياً والأخر مجوسياً كان الولد كتابياً قلنا في الدنيا لا تفرقه من المسلمين بالأحكام من  
 حل الذبص والنا كنه وفي الآخرة من نقصان العقاب كذا في الفقيه يعني أن الأصل بقاؤه بعد البلوغ على  
 ما كان عليه والأطفال المشركون في الدنيا يورثون قهراً منهم الإمام كافر ولم يدخله في جوارحه الأولى بحسب ما عايناه  
 في بعض العبارات من الملاقاة في غير على الكتابي بل الشرايات فيه غير أن المجوسى شرأه وعلى هذا فقوله والولد  
 ينبع خير الأولي من دينه بالمراد به دين الإسلام فقط ثلاثاً تكرار الجمله الثانية فله ليس المراد منها مجرد دين أن  
 المجوسى شرمن الكتابي الذي لا يدخله في محبة بل المراد بان لا يه المقصود هنا وهو تبعية الولد لا خلفه ما شرا فصل  
 من كنهه ودينه ونعمه يكف عنها بالجمله الأولى بل بان راد الدين الأعم بحسب ما عايناه في إطلاق الخير فعلى غير  
 الإسلام فافهم (قوله وسائر أهل الشرك) من لادين به عاوبا (قوله والنصراني شرمن اليهودي) كذا  
 نقله في الصرعن البرازي فيون الجازية ونقل عن الخلاصة عكسه ثم قال أنه يلزم على الأول كون الولد المتولين  
 يهودية نصراني أو عكسه تبعاً لليهودى لا النصراني اه أي وليس بالواقع نهر قلت بل مقتضى كلام الجرائه  
 الواقع اه قال ان فائدة مخفة العقوبة في الآخرة كذا في الدنيا في أضحية الولد الجمله بكرة الاكل من طعام  
 المجوسى والنصراني لان المجوسى يطبخ المخففة والموقوفة المتردبة والنصراني لا ذبيحة وانما يأكل ذبيحة المسلم  
 أو يحتق ولا بأس بطعام اليهودى لأنه لا يأكل الا من ذبيحة اليهودى والمسلم اه فعلم أن النصراني شرمن  
 اليهودى في أحكام الدنيا أيضاً اه كلام الجرائه (قوله لأنه لا ذبيحة) أي لا يذبح بدليل قوله بل يحتق وليس المراد  
 أنه لو ذبح لاثق كل ذبيحته لما تقدم أول كتاب النكاح من حل ذبيحته وقالوا للمسيح ابن الله ح (قوله  
 أشد عذاباً) لان نزاع النصراني في الاهيات ونزاع اليهود في التوات وقوله تعالى وقال اليهودي عزير ابن الله  
 كلاماً طائفة منهم قليلة كما صرح به في التفسير وقوله تعالى تبدين أشد الناس عدواً ولا يلا برلان الجث  
 في قوة الكفر وشدة نفي قوة العداء ومنعها اه برازي به (قوله كفر الخ) قال في الجرائه هذا يقتضى أنه  
 لو قال الكتابي خير من المجوسى بكفر مع أن هذه العار وقعت في المخطوغة مره إلا أن يقال للفرق وهو الظاهر  
 لأنه لا خيرة لأحد من المؤمنين أي اليهودية والنصرانية على الأخرى في أحكام الدنيا والآخرة بخلاف الكتابي  
 بالنسبة إلى المجوسى للفرق بين أحكامهما في الدنيا والآخرة اه قلت وهذا كلام غير مجرداً عما ولا فله  
 مختلف لما حرم من أن النصراني شرمن اليهودى في الدنيا والآخرة كما تقدم وما تابنا من علة الاكفاره

ولو حكمنا بان كان الصغير  
 في دارنا والأب عنه بخلاف  
 العكس (والمجوسى  
 ومثله كوثق وسائر  
 أهل الشرك) شرمن  
 الكتابي (والنصراني  
 شرمن اليهودى في  
 الدارين لأنه لا ذبيحة  
 بل يحتق كمجوسى  
 وفي الآخرة أشد عذاباً  
 وفي جامع التصويل  
 لوقال النصرانية خير  
 من اليهودية أو المجوسية  
 كفر لآبائه الخ ليعرف  
 بالقطعي

أثبت الخليل أقيم قطعا لعدم خيرية أحدى المتن على الأخرى لأنه لو كانت العلة هذه لم يلزم إلا كفا  
 وحديث القول بان النصرانية خير من اليهودية مثل القول بان الكتابي خير من الجوسى لأن فيه أثبات لخيرية  
 له مع أنه لا خرفه قطعا وإن كان أقل شرافا فلظاهر عدم الفرق بين العبارتين وأن ما في المحط وغيره دليل على  
 أنه لا يكفر بذلك ولعل وجهه أن لفظ خير قد رابده ما هو أقل ضررا كما يقال في المثل الرمد خير من العمى  
 وكقول الشاعر \* ولكن قتل الحر خير من الأسر \* ثم رأيت في آخر الصباح أن العلماء قد يقولون  
 هذا أصح من هنا ومراهم أنه أقل ضحفا ولا يريدون أنه يصح في نفسه اه وهذا عين ما قلته وشاهد  
 وحديث القول بالا كفا لم يثبت على إرادة ثبوت لخيرية سواء استعمل أفعال التفضيل على بابه أو أريد أصل  
 الفعل كما في أي الفرقين خير والقول بعلمه مبنى على ما قلناه والله أعلم **(قوله)** لكن ورد في السنة الخ  
 بوجه أن هذا حديث وليس كذلك وعبارته البرازية والمذكور في كتب أهل السنة الخ ووجه الاستدلال  
 أن تعبير علماء أهل السنة والجماعة بنقل دليل على جواز القول بان النصرانية خير من اليهودية وإن  
 الكتابي خير من الجوسى لأن فيه أثبات أسعدية الجوس وخيرتهم على العقلة قال في البرازية أجيب عنه  
 بان النهي عنه هو كونهم خير من كذا مطلقا كونهم أسعد حال بمعنى أقل مكاره وأذى أثباتا لا شرعا إذ  
 يجوز أن يقال كفر بعضهم أخف من بعض وعذاب بعض أذف من بعض وأهون أو أخل حال بمعنى الوصف كذا  
 قيل ولا يثبت اه أي لا يثبت هذا الجواب لأنه إذا صح تأويل هذا بما ذكره ص تأويل ذلك لغيره وكون أسعد  
 مستدال لخلاله لأنه فاعل معنى أو كون الحال بمعنى الوصف لا يثبت قال في التبرك من مقتضى ما مر عن جامع  
 الفصولين القول بالكفر في صورتين وهو الموافق للتعليل الأول وكذا الذي عليه القول اه وفيه ما مر  
 عن الفصولين مع نقله وهو محل النزاع فالصريح أن في المسئلة قولين وأن الذي عليه القول الجواب لما سمعت من  
 وقوعه في كلامهم **(قوله)** خالفين هما التوراة المسي رزان والظلة السامة أهر من ح **(قوله)** خالفوا لاعدله  
 أي حيث قالوا أن الحريان يحتل أفعاله الاختيارية ح قلت وكفى أهل الأهواء فيه كلام والمعتقد خلافه  
 كما ساقى بسطه أن شاء الله تعالى في البقرة **(قوله)** بآت) أي أن تعجب الام أيضا لأجابه إلى هذه الزيادة مع  
 هذا الإيهام والاحسن إبقاء المتن على حاله وأعلن أن الشارح زاد اتفاق قول المتن أو صغيرة نصرا أو أبطلنا لثبوت  
 فاعطاه التسامح فتراجع التسع وذكر ط عن الهندية أن مثل الصغيرة ما إذا بلغت معتوهة لبقائها تابعة  
 للابوين في الدين لأنه ليس للمعتوهة إسلام بنفسها حقيقة فكانت غيرة الصغرى من هذا الوجه **(قوله)** بلاهم  
 أي أن لم يدخل بها ح **(قوله)** مثلا راجع إلى قوله ماتت أي أن الموت غير قيدا إلى قوله نصرانية أي أو يهودية  
**(قوله)** وكذا أعكسه بان تعجب أمها بعد أن مات أو هانصر إنا ح **(قوله)** لتناهي النعمة أي انتهت نعمة الولد  
 للابوين **(قوله)** عوت أحدهما نصرا الخ أي إذا مات أحد الكتابين ذمسا أو مسلمات تعجب الباقي منهما لا ينعه  
 الولد وكذا لو مات أحدهما مردلان حكم المرتد الجريح على الإسلام فله حكم المسلم حتى أن كسب إسلامه بره  
 وارتد المسلم فهو أقرب إلى الإسلام من الكتابي وغيره قال في الصرور لو مات أحد الابوين في دارنا مسلما أو مردنا  
 ارتد الآخر وخلق بها بدار الحرب لم ينعى عليه إذا مات لان التبعية حكم تناهي للموت مسلما وكذا لو مات  
 مردلان أحكام الإسلام قائمة **(قوله)** فلم تبطل أي التبعية بكفر الآخر قال طو الأولى أن يقول تعجب الآخر  
 لأنه كان أو لا كرافاية الأمر أنه انتقل إلى الحالة من الكفر ثم من التي كان عليها بقى أن يقال إن التبعية قائما  
 تناهت وانقطعت عن بقى من الواهين بتعصبه لا يعوت أحدهما لأنه لو أسلم من بقى تبعية ابنه أو الجواب أن  
 المردا انقطاع التبعية عن الباقي منهما إذا انتقل إلى حاله دون التي كان عليها لما تقر أن الولد إذا تبع خير  
 الابوين ذمنا أو أعفهما شرعا فالمراد بالتبعية للتبعية لثبوتها فافهم **(قوله)** لم تبين لان التبعية مسألة متعلها وتبعها  
 لدار بحر **(قوله)** ما لم يلقا أي بالنت فإن لحاقا بدار الحرب مات لا تنقطع حكم الدار بحر أي بان من زوجها  
 لتبين الدارين ولا هانصر من تدفعها قال في شرح تلخيص الجامع الكبير وهذا بخلاف ما إذا كانت  
 الصغيرة تعقل وتغير عن نفسها لثبوتها لثبوت وان لحاقها إلا إذا ارتدت بنفسها فثبتت تبعية عندها خلافاً للإبي

لكن ورد في السنة أن  
 الجوسى أسعد حاله من  
 المعتزة لأثبت الجوس  
 خالفين فقط وهؤلاء  
 خالفوا لاعدله برزانية  
 ونهر (ولو تعجب أبو  
 صغيرة نصرانية تحت  
 مسلم بآت) بلاهم  
 (ولو) كان قد مات الام  
 نصرانية أمثلا وكذا  
 عكسه (لم تبين) تناهي  
 التبعية عوت أحدهما  
 ذميا أو مسلما أو مردنا  
 فلم تبطل بكفر الآخر  
 وفي المحط لو ارتد لم  
 تبين حاله بل يلقا ولو بلغت  
 خافضة مسلم تحت

يوسف اه فتأملهم ما قدمنا من أن التبعة لا تنقطع قبل البلوغ وقد نالها قهرا ما لم يأت لها فاقترع كلاهما  
 فأتيا الاثنين فاجتمعنا مع شرح الضرر قال في التهرق الفرق بين الزوجين وأما تأمل فتدبر اه قلت الفرق  
 ظاهر وهو أن البنت بارئ إذا زوجها المثلين تبقى مسئلة تبعها لهما والدار لأن المرتب على حكم غيره على الإسلام  
 فلذا لم ين من زوجها ما لم يطبقها التباين وانقطاع ولا ية الجبر بخلاف محسوسهم النصرا لئلا يأتها تبعها  
 في التحسين لعدم جبرهما على العود إلى النصرا ثم صار كل واحد من المثلين مع حلقتهما ولا يمكن تبعهما للدرايع  
 بقا تبعة الابوين فلذا بان من زوجها ما قبل تدبر **(قوله)** أن ين مطلقا أي سوا مطلقا أو لا لأنها مسئلة أصالة  
 لا تعاو كذلك الصبية العاقلة أسلمت ثم جئت لأنها صارت أصلا في الإسلام بحجر عن المحيط **(قوله)** فتجبها أي  
 المسلم وزوجته النصرا إنهما معا وقوله أو تنصرا صوابه أو تهودا لأن موضوع المسئلة أن الزوجة نصرا إنهما قال في  
 التهرق قد بارئ لان المسئلة لو كان تحتها نصرا إنهما فتدبر وقعت الفرق بينهما اتفاقا واختلف الشيخان فقال في التبعسا  
 قال أبو يوسف تنفع وقال محمد لا تنفع لا يوسف أن الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تقرر فصار كزوجة الزوج وحده  
 وفرق محمدان المحسوسة لأجل السلم فأختارها كالارتداد اه أي فكانت لها الزمان مع ما أتى في البصر عن المحيط  
 تأخير قليل أي يوسف وظاهره اعتماده وهو ظاهر قوله في الفتح أيضا تنفع الفرق عند أبي يوسف خلافا لمحمد فلذا  
 جزمه الشارح **(قوله)** مطلقا أي مسلما أو كافرا أو مرتدا وهوتا كذلك فهم من السكر في النفي ح **(قوله)**  
 وخبره محمد أي خبر محمد هذا الذي أسلم في اختبار الأربع مطلقا أي أربع نسوة أي أربع كانت وخبره ما يشاق  
 اختيار أي الاختين شاعوا البنت أي يختار النفي هذه الصورة لا الأم أو تبركها جعلناه روى أن غيلان (١)  
 الدليلي أسلم وتحتة عشر نسوة أسلم معه فغيره التي سلى الله عليه وسلم فأختار أربعاً منهن وكذلك في روى الدليلي  
 أسلم وتحتة أختان فغيره فأختار أحدهما وأختها فاختار البنت لأن نكاحها أمتع في نكاح الأم من نكاح الأم  
 لها ولها أن هذه الأنكحة فاسدة لكن لا تنصرف لهم لأنها ما تآمر بآثارهم وما يدنون فاذا أسلموا يجب التعرض  
 وتخبر غيلان وغيره أن كان في التزوج بعد الفرق ج عن النكح وقوله في التزوج بعد الفرق أي التزوج بعد  
 جديد وماذا كرفي نكاح البنت أمتها أو الأم بدخل واحد منهما فان دخل لأحدهما من زوج الثانية  
 فنكاحها باطل لأن الدخول محرم سواء كان بالأم أو البنت وإن دخل بالثانية فقط فإن كانت الأم باطل  
 نكاحها مجعاً اتفاقاً لأن نكاح البنت محرم الأم والدخول للأم محرم البنت وإن كانت البنت كذلك  
 عندها لأن تزوج البنت دون الأم وعند محمد نكاح البنت هو الحائز وقد دخل بها وهي امرأة ونكاح  
 الأم باطل كذا في البائع **(قوله)** بلغت المسئلة أي ما هامة لمعتار ما كان لها قبل البلوغ من الحكم بالإسلام  
 تبعاً لابوين ولذا قيل سمياهما محمد ثم تدفعوه بانت أي من زوجها لأنها لم يبق لها دين الابوين زوال التبعة  
 بالبلوغ وليس لها دين نفسها فكانت كافر لأمهاتها كذا في شرح التلخيص **(قوله)** وعامة في الكافي حيث  
 قال مسلم تزوج صغرة نصرا إنهما أو ابوان نهر إنا بن فكبرت وهي لم تعقل دينها الإدمان ولا تصفه وهي  
 غير معتوفة فأتيا من من زوجها وكذلك الصغرة المسئلة إذا بلغت طهارة وهي لا تعقل الإسلام لا تصفه وهي  
 غير معتوفة بانت من زوجها كذا في المحيط ولما لم ياتل الدخول ولم يعد محرم المسمى ويجب أن يذ كر  
 الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها أهلكك فان قالت نعم حكم بالإسلام وإن قالت لا أعرفه فواقدر  
 على وصفه ولا أصفها مات ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الإسلام ولم تصفه لم تن وان  
 وصفت المحسوسة بانت عندها خلافاً لأبي يوسف وهي مثبته ارتدادا لصي اه وطوقه ولو عقلت  
 الإسلام أي قبل البلوغ محرم تزوجه بلقت وتأتها من أنها مسئلة تبعاً لابوين ما قبل البلوغ كذا في شرح التلخيص  
 وبه استدل على نفي وجوب أداء الأيمان على الصبي وعامة في أول الفصل الثاني من شرح الضرر وفي سر  
 أحكام الصغار أن قوله بعقل الإسلام يعني صفة الإسلام يدل على أن من قال لا إله إلا الله لا يكون مسلماً حتى  
 يعلم صفة الأيمان وكذلك إذا اشترى مارة واستوصفها بالإسلام فلم يعلم لا تكون مؤمنة وصفة الأيمان  
 نأذ كره في حديث شجر يل عليه السلام أن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث  
 بعد الموت والشدة وخبره وشهره من الله تعالى اه وقدمنا في الجنازة رسله عن الفتح والله أعلم

(١) قوله غيلان الدليلي كذا  
 في الأصل المقابل على  
 خط المؤلف والذي في  
 متني الأخبار غيلان  
 الثقي وفيه عز والحديث  
 لأحمد وابن ماجه  
 والترمذي اه محسبه

فارتد إلى من مطلقا مسلم  
 تحت نصرا فتجب  
 أو تنصرا بانت (ولم)  
 يصح (أن يشكر من رتد أو  
 مرتداً أحد) من الناس  
 مطلقا (أسلم) الكافر  
 (وتحتة) خمس نسوة  
 فصاعدا أو أختان أو  
 أبويهما باطل نكاحهن  
 إن تزوجن بمصدق  
 واحد فان تزوج فلا شتر  
 باطل وخبره محمد  
 والشافعي علا حديث  
 في روى كان تخبره  
 في التزوج بعد الفرق  
 (بلقت) المسئلة المنكحة  
 ولم تصف (الإسلام) بانت  
 ولا مهر قبل الدخول  
 وينبغي أن يذ كر الله  
 تعالى بجميع صفاته  
 عندها وتقر بذلك  
 وعامة في الكافي

## (باب القسم)

(قوله القسمة) في القرب القسم بالفتح مصدر قسم القسام المال بين الشركاء فرقه بينهم وعين أنصاعهم ومنه القسم بين النساء اهـ أي لأنه يقسم بينهن الثبوت ونحوها وفي المصباح قسمته قسما من باب ضرب والاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الحصة والنصيب فقال هذا قسمي والجمع أقسام مثل حمل وأحال وانقسموا المال بينهم والاسم القسمة وأطلق على النصيب أيضا وجعلها قسم مثل مدرة وسدر ويجب القسم بين النساء اهـ فلما ان القسم هنالما صدر على أصله وبصر أن رباحه القسمة أي الأقسام أو النصيب تأمل (قوله وتظهر الآية أنه فرض) فإن قوله تعالى فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أم لا بالقصر على الواحد عند خوف الجور فيجوز أن لا يجوز فعله إيجاب العدل عند تعددهن كما قاله في الفتح أو لئلا يدب ويعلم إيجاب العدل من حيث أنه انما عطف على ترك الواجب كإتي السدائع وعلى كل فقد دلت الآية على إيجابه تأمل (قوله أي أن لا يجوز) أشار به إلى التخصص عما عترض به على الهدا بحث قال وإذا كان للرجل أمران أن حران فعله أن يعدل بينهما فإنه يفهم أنه لا يجب بين الحرية والامة وأجاب في الفتح بأن معنى العدل هنا التسوية لا ضد الجور فإذا كانتا حرتين أو امتن فعله التسوية بينهما وإن كانتا حرة وأمة فلا يعدل بينهما أي لا يسوي بل يعدل عني لا يجوز وهو أن يقسم للحر ضعف الامة فالإهام نشأ من اشتراك اللفظ اهـ ولكن لما لم يقدر المصنف هنا بحجة ولا غيره هاتسب أن يفسر كلامه بعدم الجور أي عدم الميل عن الواجب عليه من تسوية ومنه ما تضمنت التسوية بين الحرتين أو الامتن وعدم ميلهن الحرية والامة وكذا في النفقة لعدم لزوم التسوية فيها مطلقا كما يأتي (قوله بالتسوية في الثبوت) الأولى حذف قوله بالتسوية لانه لا يجب بين الحرية والامة كما علب بل يجب عدلها وقد يجب بان المراد التسوية أمتانا ونفسا أي يجب أن لا يجوز تأنيها بين الحرية والامة ونفسها بين الحرتين وبين الامتن ولم يذكر الأقامة في التاهل لأنها تخفى في الجملة فلا تقدر كسائر (قوله وفي الملبوس والمأكل) أي والسكنى ولو عير بالنفقة لشمل الكل ثم إن هذا معطوف على قوله فيه وصيغره القسم المراد به الثبوت فقط بقرينة العطف وقد علب أن العدل في كلامه عني عدم الجور ولا يعني التسوية بل قلها لا تفرق في النفقة مطلقا قال في البحر قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحرتين والامتن في المأكل والشرب والملبوس والسكنى والثبوت وهكذا كراؤنا في الحديث والخوف أنه على قول من اعتبر المال الرجل وحده في النفقة وأما على القول المفتي به من اعتبار المال مافلا فإن أحداها قد تكون غنية والأخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما مطلقا في النفقة اهـ وبه ظهر أنه لا حاجة إلى ما ذكره المصنف في التعميم جعله ما في المتن مبنيا على اعتبار حاله (قوله والعصبة) كان الناسب ذكره عقب قوله في الثبوت لأن العصبة أي للعاشرة والمؤانسة ثمة الثبوت في الحائسة ومما يجب على الأزواج لتمام العدل والتسوية بينهما فيها عليهما والثبوت عندهما العصبة والمؤانسة لأقربا لعلكم وهو الحب والجماع (قوله لا في الجامعة) لأنها تنبش على النشاط والاختلاف قال بعض أهل العلم إن تركه لعدم الداعية والانتشار عند وإن تركه مع الداعية إليه لكن دأبه على الضرورة أقوى فهو مما يدخل تحت قدرته فتح وكأنه مذهب الغير وإنما يذكر في البحر والنهر تأمل (قوله بل يستحب) أي ما ذكر من الجامعة ح أما المحبة فهي ميل القلب وهو لا يملك قال في الفتح والمستحب أن يسوي بينهما في جميع الاستمتاع من الوطء والقبلة وكذا في الجوارى وأمهات الأولاد ليصنهن عن الاستمتاع بغير ما قبل إلى الفاحشة ولا يجب شي لأنه تعالى قال فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فأدان العدل بينهما ليس واجبا (قوله ويسقط حقها عير) قال في الفتح وعلم أن ترك الجماعة مطلقا لا يخل به صرح أصحابنا بأن جماعها أحاطوا بواحدة ما لم تكن لا يدخل تحت القضاء والازام الأولياء الأولى ولم يقدر وأمه منقو بخلاف أن يبلغ بمدة الأيلاء أربعا أو سبعا أو طسعا به اهـ قال في التبرق هذا الكلام تصريح بأن الجماع يعدل المرتبة لاحقا اهـ قلت فيه نظر بل هو حق وحققها أيضا علمت من أنه واجب بذاته قال في البحر وحيث علم أن الوطء لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب لفرجة وفي البدائع لها أن تطالب بالوطء لأن حله لها حقها كما أن خطها له حقا وإذا طال السحب عليه ويحب عليه

## (باب القسم)

بفتح الصاد القسمة  
وبالكسر النصيب  
(يجب) وتظهر الآية أنه  
فرض نهي (أن يعدل)  
أي أن لا يجوز (فيه) أي  
في القسم بالتسوية في  
الثبوت (وفي الملبوس  
والمأكل) والعصبة  
(لا في الجامعة) كالجمعة  
بل يستحب ويسقط  
حقها عير ويجب بذاته  
أحيانا



في الحكم سره وان ياتى بحدية لافي الحكم عند بعض أصحابنا وعند بعضهم يجب عليه في الحكم اه وعلم انه كان على الشارع أن يقول ويسقط حقها في القضاء أي لأنه لو لم يصح امره بوجه القاضي سنة ثم يفسخ القضا ما أوصلها امره واحدا لم تعرض له لأنه علم أنه غير عين وقت القضا بل بأمره بل بأداة أحاط بالوجوبها عليه الا عند مرض أو عتة عارضة وتحولت وسبأ في باب الظاهر أن على القاضي إزام الظاهر بالتمكين دفعها لقصر عنها بحسب أو ضرب إلى أن يكفر أو يطلق وهذا بيان على القول بالماز إليه يجب الزيادة عليه في الحكم فتأمل (قوله) ولا يبلغ مدة الأيلاء) تقدم عن الفتح التعبير بقوله ويجب أن لا يبلغ الخ وظاهره أنه منقول لكن ذكر قبله في مقدار الدور أنه لا ينبغي أن يطلق به مقدار مدة الأيلاء وهو أربعة أشهر فهذا بحث منه كما سذكره المشرح فالتظاهر أن ما هنا مبني على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو أربعة أشهر فيدل أن الماز الأيلاء المرسوم يؤيد ذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لما سمع في الليل امرأته تقول

فوالله لو لا الله خشى عواقبه \* لخرج من هذا السر برجواته

فقال عنها فاذا تزوجها في الجاه فسال بته خصصه كصبر المرأتين الرجل فقال أربعة أشهر فامرأه امرأه الاجناد لا يتلف التزوج عن أمه أو كثر منها أو لم يكن في هذا الملتزم بدم مقارة بهما المشرع الله تعالى الفرق بالايلاخ فيها (قوله) ويؤمر بالتعدي (الخ) في الفتح فاما انما لم يكن في الامر امرأة واحدة فتشغل عنها العبادة أو السرارى اخذ الطحاوي رواية الحسن عن أبي حنيفة أن لها وما وليه من كل أربع ليال وباقيله لأن له أن يسقط حقها في الثلاث بتزوج ثلاث حرائر وإن كانت الزوجة امرأة فلهما يوم إلى في كل سبع وظاهر المذهب أن لا يتعين مقدار لأن القسم معنى نسبي وإيجابه طلب الجاهد وهو يتوقف على وجود النسبين فلا يطلب بخل تصوره بل يؤمر أن يبيت معها وصحبها أحيانا من غير توقف اه ونقل في التهرنج البدائع أن ما رواه الحسن هو قول الامام أو لا تهرج عنه مؤلفه ليس بشي (قوله) وسبع لامة) لأنه أن يتزوج عليها ثلاث حرائر فيقسم لهن سنة أو لهما يوم (قوله) نهر محتاج بحث قال ومقتضى النظر أنه لا يجوز له أن يدعى قدر طاقها ما يعين المقدار أو أقل عليه لاختنا نعم في كتب المالكية خلاف فحصل بقضى عليها بأربع في الليل وأربع في النهار وقبل بأربع فيما وعن أنس بن مالك عشر مرات فيما وفي حديث ابن فرحون ثاني غير مرة وعندي أن الرأي في القاضي فيقضيه بما ينطبق على ثلثه أنها تطيق اه قال الحوي عتقه وأقول ينبغي أن يسألها القاضي عما ينطبق ويكون القول لها بمنزلة لا يعلم الامتداد هذا طبق للقواعد وأما كونه منوطا بظن القاضي فهو ان لم يكن صحيحا فبعد هذا وقد صرح ابن محمد أن في تأسيس النظار وغيره اه اذالم يوجد نص في حكم من كتب أصحابنا يرجع الى مذهب مالك وأقول لم أر حكما لو تضررت من عظم أنه يغفل أو طول وهي واقعة الفتوى اه أقول ما نقله عن ابن محمد غير مشهور ولم أزم ذكره غير نعم ذكر في الدر المنقي في باب الرجعة عن القهستاني عن ديباج قال في أن بعض أصحابنا مال الى أقوله ضرورة هذا وقد صرحوا عند بيان الزوجة إذا كانت مضجرة لا تطيق الوطء لا تسلم الى الزوج حتى تطيقه والصحيح أنه غير مقدر بالنسب بل يفرض الى القاضي بالنظر الهام من سمن أو هزال وقسمنا عن التنازلية أن البتة إذا كانت لا تحتمل لا يؤمر بدفعها الى الزوج أيضا فقوله لا تحتمل ينسب مالو كان تضعفها وهزالها أو لكبرها له وفي الاشيا من أحكام غيبوه الى الخشعة فبما جرح على الزوج وطول زوجته مع بقاء الشكاح قال وفيما إذا كانت لا تحتمل لصغر أو مرض أو سمنه اه ويرى بما فهم من عظم أنه وحرر الشرب لئلا في شره على الهابة أنه لو جامع زوجته فانت أو صارت مضجرة فإن كانت مضجرة أو مكروهة أو لا تطيق تازمه الله اتفاقا فعلم من هذا كله أنه لا يحل له وطؤها ما يؤذي الى اخره اذ هافتصير على ما ينطبق منه عند استيفر القاضي وأخبار النساء وان لم يعلم بذلك فقولها وكذا في غلط الآية ويؤمر في طولها بالعدل قدر ما تطيقه منها أو بقدر أن ترحل معتدل انطلق والله تعالى أعلم (قوله) لا يفرق (الخ) لأنه بحث علم أن وجوب القسم أعماه للصحة والمؤانسة دون الجامعة فلا فرق بين زوج رجح بحر (قوله) ومريض) قال في البحر ولم أركيفية قسمه في مرض صحيح كان لا يقد على القول

ولا يبلغ مدة الأيلاء  
الا رضاه ويؤمر  
المعتد بصحتها أحيانا  
وقدر الطحاوي يوم  
وليست من كل أربع  
لحرة وسبع لامة ولو  
تضررت من كثرة جماعه  
لم تجز أن ياتى على قدر  
طاقها ولأرى في تعيين  
المقدار للقاضي بما  
يظن لطاقها نهر بحثا  
(بلا فرق بين فحل  
وصحي وعين ويحبوب  
ومريض وصحيح)

الى بيت الاخرى والظاهر ان المراد انه اذا صح ذهب عند الاخرى بقدر ما اقام عند الاولى مرضاه ولا يخفى انه اذا كان الاختلاف في مقدار الدور المحال صحته في مرضه اولى فاما كنه عند الاولى بهذا اقام عند الثانية بقدرها نهر قلت وهذا اذا اراد ان يجعل مدته قامة مدور حتى لا يتناقض ما ياتي من انه لو اقام عند احداهما شهر اهدر ماضى **(قوله)** وصي دخل بامرأته التي في الصر وغيره بامرأته بالثنية قال في الخبر لا يجوز له حتى التمس حقوق العباد توجه على الصبيان عند تقرر السب وفي الفتح وقال مالك ويدور على الصبي على نسائه وظاهره انه لم يطلع على شيء عندنا ويشي أن بامرأته الاولى اذ لم يامر به بذلك ولم يدبره اه قال الخليل الرمي وقد في الخاتمة الصبي بالمرأه في فلاقسم على غيره وليس يقدر المهر المكن وطؤه كذلك اه **(قوله)** وبالغ لم يدخل ومثله ما لو دخل بالاولى **(قوله)** بغير بختا راجع الى قوله وبالغ لم يدخل قال في الصر وفي المحط وان لم يدخل الصغير بغير خلاف فانه في كونه معها اه وظاهره أن القسم على البالغ لغرض المخلول به لان في كونه معها فائدة ولذا انما قيدوا بالمخلول في امرأته الصبي اه قلت يظهر لي أن دخول الصبي غير قيد وانما المراد به الذي بالغ من المخلول وحصول العصبه والاستئناس به ولذا لم يقيد في الخاتمة بالمخلول بل قال والمرأه والمرأه في القسم سواء فقوله في المحط وان لم يدخل أي لم يبلغ هذا السن بقوله فلا فائدة في كونه معها لان ذلك انما لها فائدة في كون المرأه معها من الاستئناس به والعشرة معها يات على ما اذا كانت وحدها وحده فلا فرق بين المرأه والبالغ في وجوب القسم كاهو صريح عبارة الخاتمة وهو شامل لما بعد المخلول وقوله لان سبب وجوبه عقد النكاح كافي البدائع فلذا وجب عليه نفقة قبل المخلول وجب عليه القسم في البيوت معهما ما ترض بالاقامة في بيت أهلها لصلاح شأنها والافهون ظالمها **(قوله)** ويجنونه لا تخاف بضم التاء أي لا تخاف منها الزوج بان كانت لا تضرب ولا تؤذي لانها لا تجب عليه نفقة وان كانا والافه في حكم النائرة **(قوله)** يمكن وطؤها غير عنها في الخاتمة وغيره بالمرأه قال الخليل الرمي في حاشية المخ خلاف ما لا يمكن وطؤها للاحق لها فاعلم ذلك ولا تقتصر على كثير من نسخ المخ لا يمكن وطؤها فانه خطأ اه **(قوله)** وبغيره أي بغيره وأمره وأمرها ط **(قوله)** ومظاهر بفتح الهاء وقوله ومولى بضم الميم وسكون الواو وفتح الاء منومة من الاء وقوله منها تنازع على من مظاهر ومولى **(قوله)** ومقابلاتهن أي مقابل ما ذكر من قوله وماض الخ ط **(قوله)** رجعة منصوب على أنه صفة لمفعول مطلق مجنون أي وكذا مطلقه مطلق رجعة ح **(تنبيه)** قال في التهرور وأحكام النكحة اذا وطلت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة من لا قدرة لها على وفائه والتائرة والسطور في كتاب الشافعية لا قسم لها في الكل وعندى أنه يجب للوطوء شبهة أخذ من قوله لها لمجرد الانساق ودفع الوحشة وفي المحبوسة ترد وأما النائرة فلا ينبغي التردد في سقوطها لانها بخروجها رخصت سابقا طحها لم واعتزله الحوى بان للوطوء شبهة لا نفقة لها على في هذه العدة ومعلوم أن القسم عبارة عن التسوية في البيوتة والتفقة والسكنى اه زاد بعض الفضلاء أنه يخاف من القسم لها الوقوع في الحرام لانها معتدلة بغير ويحرم عليه مسها وتقليها فلا يجب لها وكذا المحبوسة لان في وجوبه عليه ضرر رايه بدخوله الحبس **(قوله)** ولو اقام عند واحد منهما أي قبل الخصومة أو بعدها خاتمة **(قوله)** في غير سفر أم اذا سافر باحداهما ليس للآخرى أن تطلب منه أن يسكن عندهما مثل التي سافرها ط عن الهندية **(قوله)** وهدر ماضى فليس لها أن تطلب أن يتم عندها مثل ذلك ط عن الهندية والذي يقتضيه النظر أن يؤمر بالقضاء اذا طلبت لانه حتى ادعى وله قدرة على إيفائه ففتح وأجاب في التهر عا ذكره الشارح من التعليل قال الرجح لأنه لا ينبغي التفتة وهي تسقط بالضي **(قوله)** لان القسمة تكون بعد الطلب عليه لقوله وهدر ماضى وقدمنا عن البدائع أن سبب وجوب القسم عقد النكاح ولهذا ياتى تركه قبل الطلب وهذا يؤيد بحث الفتح وقد يجب بان المعنى أن لا يجاز على القسم من القاضي يكون بعد الطلب والالزام أنها لو طلبت بها ثم جاز يلزمه القضاء وهو يخالف لما قبلنا من الخاتمة في قوله قبل الخصومة أو بعدها وكذا تعليل المسئلة في البرازية وغيره بان القسم لا يصير نفاق التهمة فانه يسجل ما بعد الطلب **(قوله)** بعد نهى القاضي أخاذه لا يعز بالمرأة الاولى وبه

وصي دخل بامرأته وبالغ لم يدخل بغير بختا وأقر المصنف ومراجعة وصحيفة (وخاص وذا نفاس) ويجنونه لا تخاف بضم التاء وقراءه وصغيرة يمكن وطؤها ومقابلاتهن وكذا مطلقه رجعة ان قصد رجعتها والا لا بجر (ولو اقام عند واحد شهر في غير سفر ثم خاصته الاخرى) في ذلك (يؤمر بالعدل بينهما في المستقبل وهدر ماضى وان أم به) لان القسمة تكون بعد الطلب (وان عاد الى الجور بعد نهى القاضي اياه

صرح في الصراط **(قوله عز بغير جس)** بل وجميع عقوبته وياحرى بالعدل لأنه أساء الأدب وارتكب ما هو محرم عليه وهو الجور معراج وهذا مستثنى من قوله إن القاضي الخارف في التعزير بين الضرب والجس بصر قلت ومنه ما لو امتنع من الانفاق على قريبه **(قوله لتقوته الحق)** الضمير لجس ح ويؤيد قول الجوهرة لأنه لا يستدل الحق فيه بالجس لأنه موقوف على الزمان اه أي لما مر أن القسم بالعصم والمؤانسة والاشك أنه في مدقة الجس يفوت بذلك على العلم والجس الامتناع من الانفاق على قريبه فافهم **(قوله فختنذ بقبض القاضي بقدره)** أي التي خاصته ومقصوده أنه لو لم يقل ذلك يسقط ماضى مع أن هذا بعد الخصامة والطلب لم يعلمت من أن القسم لا يصير دينا وأطلق القدر مع أن فيه كلاما يأتي **(قوله والبكر الخ)** نص على الأولين لأن فيه اختلاف الأئمة الثلاثة وعلى الأخير فلا يقع ما يتوهم من عدم مساواة الكتابة للسلبة بسبب ارتفاعها عليها بالإسلام فأدفع في التبر ولعله لم يقصر على قوله والجديدة والقديمة لشمس ما كان الكبر والتب جديدتين بأن تزوجهما معا تأمل **(قوله لا إطلاق الآية)** أي قوله تعالى ولن تستعبروا أن تعدوا أي في الحمة فلا تخافوا في القسم أنه ابن عباس وقوله تعالى وعشرين من الملعوف وبغايته القسم وقوله تعالى فان خفت أن تعدوا أو لا إطلاق لأحد النبي ولأن القسم من حقوق النكاح ولا تقاوب بينهما في ذلك وأما ما روى من نحو الكبر سبع والقب ثلاث فخصل أن المراد التفضيل في الباء متون الزاد فقول ب تقديم الدليل القطعي كما في الصبر وفي شرح درر البعائر أن الجديد لا يدل على نفي التسوية بل على اختيار الجديد والسبع والثلاث جبايته وبين ما روي **(قوله ولا مائة الخ)** أي أنا كانه زوجتان أمه حرة قلامه النسف وهذا إذا نواها السد منزلا ولم أر من ذكره كما تلهوه **(قوله أمال النسفة)** هي الأكل والشرب واللبس والسكن **(قوله فصلها)** أي أن كان كل من الزوج والزوجة غنيين فالواجب نفقة الاغنياء وقصر بن نفقة الفقراء أو مختلفين فالوسط وهذا هو الحق به كما روي قدامنا أن كلام المصنف والشرح محمول عليه فافهم **(قوله ولا قسم في السفر الخ)** لأنه لا يتيسر الإجماع مع معرف الزامه ذلك من الضرر ما لا يخفى غير وانه قد يفتى بحداهما في السفر والآخرى في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الأمانة ولطوف الفتنة أو يمنع من سفر أحدهما كره منها فتمنع من مخاف مصيبتها في السفر للسفر نزع قرعته الزام الضرر الشديد وهو من تدفع في الناق للرجوع فتح وأقرر ما سافر من هل بقسم **(قوله والقرعة أحب)** وقال الشافعي مستحقا لهما ولما لهما من أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفر أفرع من نسائه فمن خرج بهما لم يجز جها مع قلنا كل استحباب بالتطبيق قلوبهم لأن مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب مع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن القسم واجبا عليه وتعامه في الفتح والبصر وهذا مع قوله فيه فتعين من مخاف مصيبتها المخصر مع في أن من خرجت قرعته أيا زامه السفر **(قوله صخ)** مثل ما لو كان بشرط رشوته وأنها وإن بطل الشرط كما أضعف في الفتح خلافا لما يجتهل الباقي لأنه اعتاض عن حق لم يحس ولو أن يسقط حجةها أو يقال له مثل أخذ العوض في القول عن الوظائف لأن من أجاز بناء على العرف ولا عرف هنا تدبر ثم ذكر بعض الشافعية أنه يستبطل من هذه المسئلة ومن خلع الإختي على مال جواز التزول عن الوظائف والدرام وأنه أتى به شيخ الإسلام ذكر لمن الشافعية والشيخ نور الدين العمري من المالكية والشافعية من الخبابة قلت واضطر بغير رأي المتأخرين من الحنفية وأقوى الخبير الرأى بعلمه وسيأتي عام الكلام عليه أنه شاء الله تعالى في الوقف **(قوله لاه)** أي حقها وهو القسم ما وجب أيا لم يجب بعد سقط أي لم يسقط بلساقطها **(قوله وفي الصبر بحثناهم)** بحث قال ولعل الشايح تمام يعتبروا هذا التفضيل لأن هذه الهة انتهى اسقاط عتق كان الحق سوا وجهه أو أصلحها فله أن يحصل حصة الواهب قلن شاء **(قوله وازع في التبر)** حيث قال أقول كون الحق فينا الواهب لصاحبها ممنوع في البدائع في توجيه المسئلة بأنه حتى ثبت لها فله أن تستوفى ولها أن تبرأ اه أقول وقد نقل المحققان الهامهما ذكره الشافعية وأفرغوا عنه قال وفرعوا إذا كانت لالة الواهب على لالة للموهر به قسم لاه لالتين متواليتين وإن كانت لالتيهما فله نقلها من وإلى لاه لالتين على قولين لشافعية والخبابة والألمر عندي أن

عز بغير جس  
جوهرة تقوته الحق  
وهذا إذا لم يقل انما  
فقط ذلك لأن خيار  
الدولي فختنذ بقبض  
القاضي بقدره نهر  
بحثا (والبكر والتب  
والجديدة والقديمة  
والسبعة والكتابة سواء)  
لاطلاق الآية (ولامة  
والكتابة وأم الولد  
والجديدة) والمعنة  
(نصف المهر) أي  
من البتوة والسكن  
معها أمال النسفة يجعلها  
(ولا قسم في السفر)  
دفع المخرج (فه السفر  
عن شائعهن والقرعة  
أحب) تطبيقا لقولهم  
(ولو تركت قسمها)  
بالكسر أي نويتها  
(الضربها ص) ولها  
الرجوع في ذلك في  
المستقبل لأنه ما وجب  
فاسقط ولو جعلته  
لصنعت لعله لغيرها  
ذكر الشافعي لا وفي  
الصبر بحثناهم ونزعه  
في التبر (ويقيم عند  
كل واحدة منهم يوم  
وليلا)

لكن تعارضه التسوية في الليل (٤١٣) حتى لو اقلد في بعد الغروب والثانية بعد العشاء فقد ترك القسم ولا يحسمها في غير

قوتها وكذا لا يدخل عليها الا لصحتها ولو اشتد في الجوهره لباس أن يقيم عندها حتى تنسى أو عتوت انتهى يعني اذا لم يكن عندها من يؤنسها ولو مرض هو في يمينها كالا في نوبتها لانه لو كان صعبا وأراد ذلك ينبغي أن يقبل منه نهر (وان شاء سلانا) أي ثلاثة أيام وليلاتها (ولا يقيم عند احداهما أكثر) باذن (الآخرى) خلاصة زاد في الخاتمة (والرأي في البداهة في القسم (اليه) وكذا في مضار الدور هدايتونين وقيد في الفتح بحثا عبد الابلاد ووجه وعمه في البحر وظرفه في النهر قال المصنف وظاهر بحثهما أنها لم يطعها على ما في الخلاصة من التقيد بالثلاثة أيام كما عرفت عليه في المختصر والله أعلم (قروغ) لو كان عمله لئلا كالحارس ذكر الشافعية أنه يضمن نهارا وهو حسن وحقه عليها أن يطيعه في كل صباح يأمره به وله منعها من الغزل ومن أكل ما يتأذى من راحته بل ومن الخنة

ليس به ذلك الأرض التي تلباق في التوبة لانه قد تضررت بذلك اه فاستظهره الحق يقتضي ترجيح ما في النهر بالاولى (قوله لكن الخ) قال في الفتح لانه خلاف في العمل الواجب في التوبة والتأنيب في اليوم والليل وليس المراد أن يضيق زمان النهار بقدر ما عتشر فيه احداهما باعتبار الآخرى بل ذلك في التوبة وأما النهر في الجملة اه يعني لو كنت عند واحدكم كثيرا لتركه فانه ان عتبت عند الثانية ولو اقل منه بخلافه في الليل نهر (قوله ولا يحسمها في غير نوبتها) أي ولو نوبتها ط (قوله يعني اذا لم يكن الخ) هذا التقيد لصاحب النهر بحثا وهو ظاهر والمطعم في السريالية ط (قوله ولو مرض هو في يمينه) هذا اذا كان له بيت ليس فيه واحدة منهن والا فان لم يقدر على التحول الى بيت الأخرى شي بعد العشاء عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى مرضا كما قدمنا من النهر (قوله ولا يقيم عند احداهما أكثر الخ) لم يبين ما لو أقام أكثر من ثلاثة أيام هل يهدر الزائد أو يقيم عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى ثم قسم بينهما ثلاثة وثلاثة أو وما وما والظاهر الثاني لان هدر ما مضى فيما اذا أقام عند احداهما لا على سبيل القسم كما تقدم وهناك الاقامه على سبيل القسم فلا يهدر شيء ويؤيد بما في الخاتمة من أنه لو أقام عند الجديدة ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك اه لكن ظاهره أنه أن يجعل الدور مستمر ثلاثة أو سبعة وهذا يخالف لما ذكره المصنف ويؤيد بما قدمنا من شرح دور الجار في التوفيق بين الأدلة أن الحديث يدل على اختيار الدور بالسبع أو الثلاث تأمل وعن هذا نقل القسطنطين في الخاتمة والسراجة وغيرهما أنه أن يقيم عند امرأه ثلاثة أو سبعة وعند أخرى كذلك اه والفتى في الخاتمة هو ما ذكرنا في كافي الحاكم الشهيد يكون عند كل واحدة منهما ما يوليه وان شاء من جعل لكل واحدة منهما ثلاثة أيام فعل وروى عن الأشعث بن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لأهل مكة حين دخل بها ان شئت ٣ سعة و٧ سبعة لهن اه ومقتضى روايته الحديث أنه أن التسبع بل في غاية البيان ان شاء ثلث لكل واحدة وان شامس الى غير ذلك (قوله زاد في الخاتمة) وهو أن عارة الخاتمة صريحة في الحصر كصراحة الخلاصة وليس كذلك فان الذي فيها عليه أن يسوى بينهما فيكون عند كل واحدة منهما ما يوليه أو ثلاثة أيام وليلاتها (قوله زاد في البداهة) اه فاقطعنا هذا بيان لا يفضل لائق الزيادة بقدره في عبارة المارة تأمل (قوله وقيد في الفتح) أي قيد كلام الهادئة المذكور حيث قال اعلم أن هذا الاطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لانه لو أراد أن يدور ستة سنين ما ظن الاطلاق ذلك بل ينبغي أن يطلقه مقدار مدته الايام وهو أربعة أشهر ولذا كان وجوده لثلاثين وربع الوضحة وجب أن تعتبر بالمدته القربى وأما ان أكثر من جعفر فمضرة لأن أرضها فقوة وأما الخاضع ابطل عن مدته الايام فيناسب أن تكون أو في قول الشارح أو جهة بمعنى بل كافي قول الشاعر \* كانوا ثمانين أو اذوا غامضة \* ح (قوله وعمه في النهر) حيث قال والظاهر الاطلاق لانه لمضار حيث كان على وجهه القسم لانها مغطيته بجي نوبتها (قوله وتظرفه في النهر) حيث قال في نقي المضار مطلقا نظر لا ينبغي اه قلت وأيضا فان الأطمئنان عجم التوبة متفجع مع طول المدته كسنة مثلا لا احتمال موته أو موت جميع ما فيه من قوتها التي انشأ شرع القسم لاجله وهو الاستئناس (قوله وظهر بحثهما) أي صاحب الفتح والنهر كافي المنع ح (قوله من التقيد بالثلاثة أيام) قد علمت ما ينبغي هذا التقيد (قوله وهو حسن) كذلكه في النهر (قوله في كل صباح) ظاهره أنه عند الامر به يمكن واجبا عليها كامر السلطان الرعية ط (قوله ومن أكل ما يتأذى) أي راحته كقوم وصل ويؤخذ منه أنه لو تأذى من راحة الخنا المشهورة منعها من شره (قوله بل ومن الختام) ذكر في الفتح بحثا أخذها من قوله (قوله وعلمه في عاقبته على المتقى) وعبارته عن الثانية معزلة بالمتقى أو كانه امرأة وسراى أمر يوم وليلة من كل أربع عندها وفي الواقع عندهن شامسهن وكذا لو كان ثلاث نسوة أمر يوم وليلة عند كل منهن ويقوم في يوم وليلة عندهن شامسهن وسراى وليلة أربعة أيام عند كل يوم وليلة لم يكن عند السراى الا وقفة المار ويكره لرجل أن يطأ امرأته عند هادئ بعض أو أعى أو ضربها أو أمتها أو رأسه اه ثم قال ولا يصح من الضرا لا الاضرار ولو قالت لاسكن معي أمسا

**(باب الرضاع)**

(هو) لغة يفتح وكسر  
مص الشدنى وشربا  
(مص من ثدى أمية)  
ولو بكرا أو أمية  
أو أمية والحق بالمص  
الوجور والسعوط (في  
وقت مخصوص) هو  
(حولان ونصف عنه  
وحولان) فقط  
(عندما وهو الأصح)  
فتح وبه يبقى كافي فصيح  
التدوير عن العون  
لكن في الجوهرة أنه في  
الحولان ونصف ولو بعد  
القطام محرم وعليه  
الفتوى واستدلوا بقول  
الامام بقوله تعالى  
وجعله وقفا لثلاثون  
شهرا أي مدة كل منهما  
ثلاثون شهرا غير أن النقص  
في الأول قائم بقول  
عائشة لا يبقى الولد أكثر  
من سنتين

قوله يستعقل وسبعة  
لهن كذا في النسخة  
القابلة على خطأ المؤلف  
بأنه المربوطة والذي  
في سائر روايات مسلم  
سبع في الموضعين  
بأنه المبرورة اه  
مصححه

ليس لهذا ذلك ولو أقام عند الأمه وما فاعتقت بغير عند الحره وما كذلك العكس اه أي لو أقام عند الحره وما  
ففتقر وجهه الأمة فيقول إلى المعتقد ولا يكمل الحره يومين تنزى لا الحره ما تمزق لها ابتداء كافي المعراج  
أقول وما نقله أو لا عن المتفق معنى على رواية الحسن الرجوع عنها كما تقدم من أن الحره وما وليه من كل  
أربع هكذا خطري ثم رأيت الشرنبلال صرح به في رسالته بتجديد المسرات لقسمين من الزويات وقال ولم أر  
من به على ذلك وبني الرسالة على سؤال في رجل به زوجتان وجوار يقسم لزوجتين ثم يمتد بجواريه  
ما شاء ثم يرجع إلى زوجته ويقسم لهما ما يحب الجوار إذا خاف من قول ابن الهمام لازم أنه إذا ماتت عند واحدة  
للميت بيت عند الأخرى كذلك لأنه يجب أن يبيت عند كل واحدة منهما ما دامها له ولو لم يبيت عند الكل  
بعض المال وانقرض لم يمنع من ذلك اه يعني بعد تمام دورهن وسواء انقرضت به أو كان مع جواريه اه  
فانهم والله سبحانه أعلم

**(باب الرضاع)**

لما كان المقصود من الكتاب الجور ولا يعش غالبا في ابتداء إنشاءه إلا بالرضاع وكان به أحكام تتعلق به وهي  
من آثار النكاح المتأخر عنه فحق وجب تأخيرها إلى آخر أحكامه ثم قبل كتاب الرضاع ليس من تصنيف محمد  
تمامه بعض أصحابه ونسبه إليهم وهو المأخذ كمالها كم أو الفضل في مختصره ليس بالكتاب مع التمام  
إراد كمال محمد في جميع كتبه بخلافه تعالى بل وعلمهم على أنه من أوائل مصنفاته وأعماله يذكر كمالها كم  
أفصحها وأورد من ذلك في كتاب النكاح فتح **(قوله يفتح وكسر)** ولم يذكر والضم مع جواز لأنه بمعنى  
أن يرضع منه أي كافي القاموس وفيه أن فعله جاسم باب علم في لغة تهامة وهي ما فوق نجد من باب ضرب  
في لغة نجد وجاسم باب كرم نهر زائد في المصباح لغة أخرى من باب فتح مصدر يرضع أو يرضع أو يرضع **(قوله)**  
مص الشدنى قال في المصباح الشدنى المرأة ويقال في الرجل أيضا قال ابن السكيت ذكره ونوّه اه وهذا  
التعريف قاصر لأن في القصة بيم المص ولويس هجمة فالأولى ما في القاموس هو لغة شمر ما بين من الضرع  
والشدى ط **(قوله أمية)** خرج به الجول والهمزة بصر **(قوله أو أمية)** ذكر في التهرأخذ من الخلافهم  
قال وهو مادة الفتوى **(قوله والحق بالمص الخ)** تعريض بالرد على صاحب الجور بحيث يخل التعريف  
منفوض طردا انقدرو جد المص والارضاع أن لم يضل إلى الحرف وعكسا انقدرو جد الرضاع والمص كافي  
الجور والسعوط ثم أحاب بان المراد بالمص الوصول إلى الحرف من التفتن ونحوه لا من باب الوصول فاطلق  
السبب وأراد المسبب واعتز به في التهرأخذ المص يستلزم الوصول إلى الحرف لما في القاموس من مصته شمرته  
شمر بارقا وجعل الجور والسعوط ملحقين بالمص ح وفي المصباح الجور يقع الواو والواو يصيب في  
الحلق وأوردت المرص الجوار فقلت به ذلك ووجرت ما جرم من باب وعد لغة والسعوط كرسول دوا يصيب في  
الأنف والسعوط كقعود مصدر وأعطته الواو تتعدى إلى مفعولين **(قوله في وقت مخصوص)** قد يقال أنه  
لا حاجة إلى الاستغناء عنه بالرضع وذلك أنه بعد المدة لا يسي رضيعا نص عليه في العامة تهر وفيه نظر  
والذي في العامة أن الكسر لا يسي رضيعا كمداد على من سوى في التهرأخذ من الكبير والصغير **(قوله عن)**  
العون كذا في عامة النسخ وفي بعضها عن العون بالعين والواو وهو اسم كتاب يشاهو الذي رأيت  
في التهرأخذ فصيح التدوير أيضا فافهم **(قوله لكن الخ)** استدلال على قوله به بقي وحاصله أنهم يقولون  
أنه بكل منهما ط **(قوله أي مدة كل منهما ثلاثون)** تقدير المضاف ليس لصحة الجمل لأن الأخبار بالزمان عن  
المعنى صحيح بلا تقدير فافهم بل لسان حاصل المعنى قال في الفتح وجهه أنه صليهد كرسيتين وضرب بهما مائدة  
فكانت لكل واحدة منهما مكانها كالأجل للمشروب ليس على شخصين بأن قال أحبت الذين الذين على فلان  
والذين الذين على فلان سنة يفهم منه أن السنة بكاملها لكل **(قوله غير أن النقص)** أي عن الثلاثين في الأول  
يعني في مدة الجمل أي أكثر مدته قام أي يحق ويثبت **(قوله لا يبقى الولد الخ)** الذي في الفتح الولد لا يبقى في بطن  
أمة أكثر من سنتين ولو بقدر فلكه مغزل وفي رواية ولو بقدر ظل مغزل وشمر حق موضعه اه وظل

ومثله لا يعرف الاصطلاح  
والآية مسؤولة  
توزيعهم للأجل على  
الأقل والأكثر فلم تكن  
دلائلها قطعية على أن  
الواجب على المقتد  
العزل يقول المجهد  
فإن لم يظهر دليله كما  
أفاده في رسم الفتوى  
لكن في آخر الحواوي  
فإن خالفنا قبل بغير  
المسئتي والأصح  
أن العبرة بقوة الدليل ثم  
التحلف في التحريم أما  
لزوم أجر الرضاع  
للطفة فتقدر بحولين  
بالإجماع (ويثبت  
التحريم في المدة فقط  
ولو بسد النظام  
والاستثناء للطعام  
على) تظاهر المذهب  
وعليه الفتوى فح  
وغيره قال المصنف  
كالبحر فإني الزيلعي  
خلاف المعتدل لأن  
الفتوى متى اختلفت  
رجح ظاهر الرواية  
ولم يرد الرضاع بعد  
مدته لأنه جزء أدى  
والاستفاد به لتفسير  
ضرورة حرام على  
الصحيح شرع الوهابية  
وفي البحر لا يجوز  
التداوى بالتحريم في  
ظاهر المذهب أصله  
بول المأ كول كما مر

المغزل كمره وفتى مسباح وهو على تقدير مضايقة قد جاعل شرح الارشاد ولو بدور فلكه مغزل  
والقرص قليل المدة مغرب (قوله ومثله لا يعرف الاصطلاح) لأن المقدرات لا يهتدى العقل بها فتح أي  
فهو في حكم المرفوع المسوع من التي صلى الله عليه وسلم (قوله والآية مؤولة) أي قابلة للتأويل بمعنى آخر  
فلم تكن قطعية الدلالة على المعنى الأول فإن تخصصها بغير الواحد (قوله لتوزيعهم) أي العلماء  
كالمصالحين وغيرهما للأجل أي ثلاثون شهرا على الأقل أي أقل مدة الحمل وهو ستة أشهر والأكثر أي أكثر  
مدة الرضاع وهو سنتان فثلاثون بيان لمجموع المدين لكل ولحصة (قوله على أن المخرج) ترقى في الجواب  
وقه إشارة إلى ما أورد في الفتوى على دليل الإمام المار من أنه يستلزم كون لفظ ثلاثين مستعملا في المطلق  
واحد في المدلول ثلاثين وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد ومن أن أسماء العدد  
لا يجوز شيئا في الآخر خصوص عليه كثير من المحققين لأنهمزة الأعلام على سمياتها اه وأجاب الرجعي  
بان جهة وفضله مستدان وثلاثون خبر عن أحدهما أي الثاني وحذف خبر الآخر فأحد الخبرين مستعمل في  
حقيقته والآخر في مجاز فلا جمع في لفظ واحد وعن الثاني بأنه المطلق أشهر قوله تعالى ألم نجعل أسماءهم معلومات  
على شهرين وبعض الثالث اه قلت وقه أن الشهر ليس من أسماء العدد فالناس الجواب عما قاله الجمهور  
من أن عشرة الاثني عشر رتبة غائبة كما أشار إليه في الفتوى لكن هذا خاص بالاستثناء والكلام ليس فيه (قوله  
كأفاده في رسم الفتوى) المصنف في الامام فاضل في فصل رسم الفتوى من أول فتاواه مطر في الإشارة  
لا يصريح العبارة (قوله لكن المخرج) استدراك على قوله الواجب على المقتد الحلف به بضد وجوب اتباعه  
سواء وافقه صاحباه أو خالفاه وهو قول عبد الله بن المبارك (قوله قبل بغير الفتوى) أي وقبل لا بغير مطلقا  
كالحل فهذا قول ثان قال في السراجة والأول أصح أن لم يكن المفتي مجتهدا وما قدما اختيار القول الثاني أي  
التحريم أن كان مجتهدا ولا يفتي أن بغير المجتهداتما هو في النظر في الدليل وهذا معنى قول الحواوي والأصح أن  
العبرة بقوة الدليل لأن قوة الدليل لا تظهر لتغير المجتهد في المذهب تأمل وتعامم بغير هذه المسئلة في شرح  
أرجوز في رسم الفتوى (قوله والأصح أن العبرة بقوة الدليل) قال في البحر ولا يفتي قوته دليلها فان قوله  
تعالى والوالدات رضعن الآية يدل على أنه لا رضاع بعد التام وأما قوله تعالى فان أراد انفصالا عن رضع منها  
فإنما هو قبل التحولين بدليل تقييده بالرضاع والتشاور وبعدهما لا يحتاج اليهما وأما استدلال صاحب  
الهداية بالأما ببقوله تعالى وجهه وفضله ثلاثون شهرا ابتاعه على أن الملتزم منها كما مر فقد رجح إلى المفتي  
في باب ثبوت النسب من أن الثلاثين لها العمل ستة أشهر والعامان الفصل اه (قوله أما لزوم أجر  
الرضاع المخرج) وكذا وجوب الرضاع على الأم بدلة شهر عن الجنين (قوله في المدة فقط) أنما بعدهما قوله  
لا وجوب التحريم بحر (قوله فإني الزيلعي) أي من قوله وذكر الخلفاء أنه إن فلم قبل معنى المدة  
واستغنى للطعام لم يكن رضاعا وإن لم يستغن ثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى  
(قوله لأن الفتوى المخرج) ولأن الأكثرين على الأول كما في التمر (قوله ولم يرد الرضاع بصمدته) اقتصر عليه  
الزيلعي وهو الصحيح كما في شرح المنظومة بحر لكن في القهستاني عن الخط لا يستغنى في حولين حل الرضاع  
بصمدته إلى نصف ولا تأثم عند العامة خلافا لطف بن أبوب اه وتقل أيضا قل عن إجازة القاعدي أنه واجب  
إلى الاستغناء ومسحب إلى حولين وإثبات الزيلعي ونصف اه قلت قد وقف يحمل المذنب كلام المصنف على  
حولين ونصف بقرينة أن الزيلعي ذكره بعدا وحاشا لغيره فلا يخالف قول العامة تأمل (قوله وفي البحر) عبارة  
وعلى هذا أي الفرع المذكور لا يجوز الاستغناء بالتداوى قال في الفتوى وأهل الطب يثبتون لأن الفتى  
الذي نزل بسبب بنت مرضعة فتعالي جمع العين واختلف المشايخ فيقبل لا يجوز وقبل يجوز إذا علم أنه نزل به  
الرمول ولا يفتي أن حقيقة العلم مستندة ظاهرا إذا غلب على التلبس والأفوه بمعنى المنع اه ولا يفتي أن التداوى  
بالحرم لا يجوز في ظاهر المذهب أصله بول ما يؤكل لحمه فإنه لا يشرب أصلا اه (قوله بالحرم) أي الحرم  
استعماله ظاهرا كان أو نجسا ج (قوله كما مر) أي قيل فصل البرجيت قال فرج اختلف في التداوى  
بالحرم وظاهر المذهب المنع كما في رضاع البحر لكن نقل المصنفه وضاع الحواوي وقيل برخص إذا علم فيه

على قطام ولا هاتمه

قبل الحولين ان لم

يضره ( أى الولد

القطام كله ) أيضا

( الجارها ) أى أمته

( على الارضاع وليس

له ذلك ) يعنى الاجبار

بنوعيه ( مع زوجته

الحرّة ) ولو ( قبلهما )

لأن حق الرتبة لها

جوهره ( ويثبت به )

ولوين الحريين رتبة

( وان قل ) ان علم

وصوله بوقوف من فيه

أو أنفسه لا يعتبر

فالو اتقم الحلة ولم

يدخل العين في حلقه

لا يلزم حرمانه في المانع

شكا ولو بالية ولو

أرضها أترك أهل

قرية ثم يدرمن أرضها

فأراد أحدهم تزوجها

ان لم تظهر علامة ولم

يشهد بذلك خاصة

( أمومية المرضعة

الرضيع ) ثبت ( بقوة

زوج مرضعة ) اذا كان

( لبنها )

قوله ثم نسخ الخ الذى

في صحيح مسلم ثم نسخ

بخص معلومات

فتوفى رسول الله صلى

الله عليه وسلم ومن

الخ اه فراحه ان

شئت اه مقصده

قوله وما قبل لكره نسخ

الخ عبارة الفتح ليكن

لنسخ الخ

الشفاء ولم يعلم دواء آخر كإرضاع الجرحى لعطشان وعليه الفتوى اه ح قلت لمقت وعليه الفتوى رأيت في  
نسخة من المنع بعد القول الثاني كذا كذا شرح كملته وكذا رأيت في الحاوى القدسي فعلم ان ما في نسخة  
ط تحريف فانهم (قوله) ولا بد اجبار أمته الخ لا نه لاحق لها في الترتيب في حال رقبها بل الحق له لا نهاملكه  
وكذا الحكم في ولا هاتمه غير لا نهاملكه رضى قلت والظاهر ان الولد اجبارا أيضا وان شرط الزوج حرة  
الاولاد لان الرضاع يزيلها ويغسلها عن خدمته (قوله) على الارضاع) الاطلاق شامل للمصباح وأمن غيرها  
ولو اجابنى بجره أو بدونه الا انه استخدمهما أرااد (قوله) بنوعيه) أى الاجبار على القطام وعلى الارضاع  
(قوله) مع زوجته الحرة) أما زوجته الأمه فطلق لسبدها وان شرط الزوج حرة أو لا فلا يظهر كذا كره  
أنها فانهم (قوله) ولو قبلهما) أى قبل الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة صحيح بالنسبة إلى عدم اجبار  
على الرضاع أى ليس له اجبارها على عدم تعينه ذلك في المدة بأن لم يأخذنى غيرها ولم يكن للاب  
والاصغر مال كسأنى في الحضانة والنفقة أما بالنسبة إلى النوع الآخر وهو عدم الاجبار على القطام فأنما  
صحيح الحولين وأما بعدهما فالظاهر أنه يجبرها على القطام لأن الارضاع بعدهما حرام على القول بأن مدته  
الحولان تأمل ح زيادة قلت وما استظهره منى على ظاهر كلام المصنف السابق وقمنا الكلام فيه (قوله)  
ولوين الحريين) قال في الحر وفي العزاة وفي الرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع في دار  
الحرب أو ملوا أو خرجوا إلى الدار نأبى أحكام الرضاع فيما بينهم اه ح (قوله) وإن قل) أشار به إلى أن قول  
الشافعي وأحدى إلى رأيت عن أحمد أنه لا يثبت الحرصم الا بخص رضعات شيعات محدث مسلم لا يحرم  
المصرة والمصتان وقول عائشة مرضى القمحها كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ثم نسخ  
بخص رضعات معلومات يحرم فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما قرأ من القرآن وأما مسلم  
والجواب أن التقدير منسوخ صرح به شيخنا ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر أنه قال لا نه ان الزبير  
يقول لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضاهما لغيره من قضاه قال تعالى وأما هنك الا أن أرضعكم وأخواتكم  
من الرضاة فهذا أمان ان يكون ردلا رواه بنحوها وأول عدم حصتها أول عدم اجازته تشديد المطلق الكتاب بخبر  
الواحد وهذا معنى قوله في الهداية أنه مردود الكتاب أو منسوخه وأما ما رويته عائشة فلا بد نسخ الكل  
نسخا قريبا حتى ان لم يلقه كان مقرها والارضاع بعض القرآن كما تقوله والفاض وما قبل لكره نسخ  
الترادف مع رضاه الحكم فليس بشئ لأن انعامه بامه بكمه بعد نسخه يحتاج إلى دليل ونعم ذلك مبسوط في الفتح  
والتبين وغيره (قوله) تبينه) نقل ط عن الخيرية أنه لو قضى شافعي بعدم الحرمة برضعة نفسمه وانذرغ إلى  
حتى أمضاه اه فتأمل (قوله) لا غير) بأن يحتز في قول المصنف والاحتقان والافتقار في أن دعوى نفقة وأما  
(قوله) فالو اتقم الخ) فترجع على التشديد بقوله ان علم في القضية امرأة كانت تعلى ثديها مبيها واستشهد ذلك  
بينهم ثم يقول لم يكن في ثدي لبن حين التقم اتدنى ولم يعلم ذلك الامن جهتها اجاز لانها ان يتزوج بهذه الصبية  
اه ط وفي الفتح لو أدخلت الحلفة في الصبي وشكت في الارضاع لا يثبت الحرمة بالثبوت ثم قال ولو اجب على  
النساء ان لا يرضعن كل صبي من غير ضرور وادان أرضعن فليحظن ذلك وليشهره في مكتبته احتياطا اه  
وفي الصرع الحاشية يذكره لآمان أن ترضع صبي بلا إذن زوجته الا اذا خافت حلاكه (قوله) ثم يدر) أى لم  
يدرمن أرضها منهم فلا بد ان تعلم المرضعة (قوله) ان لم تظهر علامة) لم أر من فسر له أو يمكن أن تغفل بتد  
المرأعات الذين على الحمل الذي فيه الصبية أو كونها كنه فيفعله أم لو تقوى على الارضاع ط (قوله) ولم يشهد  
بذلك) بالنساء اليهود والجار والمجور نائب الفاعل (قوله) حاز) ههنا من باب الرخصة كذا لا يشهد باب  
الشكاح وهذه المسئلة خارجة عن قاعدة الأصل في الأضاع الحرصم ومثلها ما لو اختلطت الرضعة بشيء  
محصر وهذا اختلاف المسئلة الاولى فإنه لاحاقه إلى آخرها لان نيب الحرمة غير مفعلة فيها كذا فاعلم في  
الأشياء (قوله) أمومية) بالرفع فاعل ثبت قال القمى سألني والامومة مستند هو كون الشخص أمّا اه (قوله)  
وأبو تزوج مرضعة لبنها) المراد به الابن الذى نزل منها بسبب ولادتها من رجل تزوج وأسد فليس الزوج

قيد بل خرج من القالب بحر وأما إذا كان العن من زنا فمفسد خلاف سبذ كالشارح وبأنى الكلام فيه **(قوله)** أى الرضع وهو متعلق بالابوة أى لانه مصدر معناه كونه أباً ط **(قوله)** كما يجيء أى في قوله طلق ذنابين ح **(قوله)** أى بسببه أشار إلى أن من يعنى به السببه ط **(قوله)** ما يحرم من النسب معتاداً المحرمه بسبب الرضاع معتبرة بحرمه لتسبب فضل وجه الابن والابن من الرضاع لانها حرام بسبب التسبب فكذلك اسباب الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في البسوط بحر وقد استشكل في الفتح الاستدلال على تحريمها بالحديث لان حرمها بسبب الصهره لا بالنسب ومحرمات النسب هي السبع المذكور في آية التحريم بل قيدنا الأصل بما قبله من حلية الاب والابن من الرضاع فيقيد عليها وتامه فيه **(قوله)** رواد الشبان أشار به إلى أنه حديث لكن فيه قصير اقتضاه تركيب المتن وهو زيادة الغاموض موضع الضمير موضع الظاهر وأصله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ح وتقدم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارف على أن المصنف لم يقصد روايته الحديث ط **(قوله)** يفارق التسبب الارضاع بسبب التسبب ورفع الارضاع ح وله اعما نسبت اليه المغارفة وان كان مغايرة من الجانبين لانه الفرع والتسبب هو الأصل المعترف في التحريم والمغارفة غالباً تكون من العارض ط **(قوله)** في صور أى سبع واعما كانت إحدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع بالضاف أو المضاف اليه أو بهما كلياً أى اضماعه ولا يخفى عليه أن المذكور في المتن ستة صور فان قوله وأم أى حرم رضعه وأم أى أخت اذ كل واحد من هذه المذكورات كذلك فان أخت البنت مثل أخت الابن وأم الخالة مثل أم الخال وقس عليه ح **(قوله)** كما نفاه أشار إلى كفاه على عدم المحصر في ذلك لما قال في الغنى ان المحرم في الرضاع وجود المعنى المحرم في النسب فاذا انتفى في شيء من صور الرضاع انتفى المحرمه فاستغاد أنه لا حصر فيه فذكر له فافهم والنافعة الزيادة تطلق على ولد الولد زيادته على الولد الصلي وتقدم أن كل صورة من هذه السبع تنفرد على ثلاث صور فوله وإذا كان نسباً له أم من الرضاع تحمل ذلك بخلاف أمه من النسب لانها حلية ابنتك وان كان رضيعاً بان رضع من زوجة ابنتك ولهذا الرضع أم نسبية أو رضاعية أخرى تحمل ذلك **(قوله)** أو حلية الولد صادق بأن يكون الولد رضيعاً بان رضع من زوجته وله حلية نسبية أو حدة أم أم أخرى أرضعته وبأن يكون نسبياً حلية رضاعية بخلاف النسبية فلا تحمل لانها أم أم وأم زوجتك واحترز بجملة الوهم أم الولد لانها محل من التسبب وتكفي من الرضاع **(قوله)** وأم أى أخت صادق بأن يكون كل منهما من الرضاع كأن يكون لك أخت من الرضاع لها أم أخرى من الرضاع أرضعها وحدها وبأن تكون الاخت فقط من الرضاع لها أم نسبية وبأن تكون الام فقط من الرضاع كأن تكون لك أخت نسبياً لها أم رضاعية بخلاف النسبية لانها أم أم لك وأولادك **(قوله)** وأخت ابن أى كل منهما رضاعي أو الاول رضاعي والثاني نسي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل منهما نسبياً فلا تحمل لانها أم أم بنتك أو بنتك ومن هنا يعلم ماذا رضع ولدت من أم أمه فان أمه لا تحرم عليها كونها أخت ابنتك رضيعاً أو حدة الرضعى ط وأخت البنت كأخت الابن وأودادته بتصور الحمل في أخت ابنته ونسباً بان يرضع من أمه ولها فإذا كان لكل منهما بنت من غير الام قبل لشرى كه التزوج بها وهى أخت ولده نسباً من الاب والتفريق ما في شرح الوهبانية وأجل عنها شرب لانه **(قوله)** وأم أى أخت الكلا فيه كالكل على أم الاخت وقبه ما مر عن ح **(قوله)** وأم أخال فيه الصور الثلاث أما إذا كان نسبياً فلا تحمل لان أم أم من النسب جدتك أو سبب جدتك **(قوله)** وعمة ابن فيه الصور الثلاث أيضاً بأن يكون كل منهما رضيعاً كأن يرضع من زوجتك ورضع أيضاً من زوجتك أخره أخت فهذه الاخت عمه ابنتك من الرضاع أو الاول رضيعاً فقط بأن يكون ذلك الرضيع ابنتك من النسب والثاني فقط بان يكون ابنتك من الرضاع عمه من النسب بخلاف ما لو كان كل منهما من النسب فان العمة لا تحمل لانها أختك **(قوله)** استثناء قطع الخ جواب عن قول الياضى ان استثناء أخت ابنته وأم أخيه من الرضاع من هذا الأصل ليس بصحيح فان حرمتها في التسبب للماهر دون النسب له فقدم المحقق على محل الاستثناء مطلقاً وفي جواب أيضاً عن قوله في الغاية ان هذا تخصيص للحديث بدليل

له والا لا كما يجيء  
(فصر منه) أى  
بسببه (ما يحرم من  
النسب) رواد الشبان  
واستثنى بعضهم إحدى  
وعشرين صورة وجهها  
في قوله

يفارق التسبب الارضاع  
في صور  
كأم نافعة أو حدة الولد  
وأم أخت وأخت ابن  
وأم أخ  
وأم خال وعمة ابن اعتمد  
(الأم أخيه وأخته)  
استثناء قطع لان حرمة  
من ذكر بالمصاهرة  
لا بالنسب فلم يكن  
الحديث معتاداً لما  
استثناء الفقهاء فلا  
تخصيص بالعقل كما  
قيل فان حرمة أم أخته  
وأخيه نسبية كونها  
أم أم أو موطوءة أبيه



عقل وبيان الجواب ما قاله الرضائي ان هذا سهو فان الحديث يوجب عموم الحرمة لاجل الرضاع حيث وجدت  
الحرمة لاجل النسب وحرمة أم أخيه من النسب لاجل أم أخيه بل لكونها أمه أو موطوءة أبيه ألا ترى  
أنهم يحرمون عليه وأن لم يكن له أم وكذا أختها من النسب لاجل أمه أو موطوءة أبيه أو بنت امرأته  
بدليل حرمتها وأن لم يكن له ابن وهذا المعنى وجب الحرمة في الرضاع أيضا حتى لا يجوز لها أن تزوج بأمه ولا  
موطوءة أبيه ولا بنت امرأته كل ذلك من الرضاع فمثل دعوى التخصيص اه وحاصله يرجع الى أن الاستثناء  
منقطع كما قال الشارح لعدم تناول الحديث له هذا وقد اعترض ح قول الشارح تعالى الصداق حرمت  
ذكر المصاهرة فإن فيه نظرا من وجهين الأول أن المصاهرة لا تتصور في عمه ولدا لها أخته الشقيقة أو لاب أو  
لام وكذا في بنت عمه ولدا لها بنت أخته الشقيقة أو لاب أو لام الثاني أن المصاهرة في الصورة السبعة الباقية  
إنما تتصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير الآخر والتقديرين لا يخرج من طهره ولا نسب المصاهرة بيان  
ذلك أن أم أخيك إنما تكون حرمتها بالمصاهرة إذا كان أخ أو أخت أو أم مستثناة أم أمك بخلاف الأخ  
الشقيق أو لام فإن حرمة أمه بالنسب لانها أمك وحرمة أختك بالنسب لكونها أمك بالمصاهرة فإن كانت أخت  
الابن لأمه لانها أمك بخلافها شقيقة أو لاب فانها بنتك وحرمة أختك بالنسب لانها أمك بالمصاهرة فإن كانت أم  
أبيها لانها أمك أمك بخلافها أم أبيها أمك وحرمة أمك بالمصاهرة فإن كانت أختك لأمك بخلافها شقيقة  
أو لام لانها بنتك ومثل أمك أمك بالخال وحرمة بنت أختك لأمك لانها أمك بالمصاهرة ولو كانت أخت لأم  
لانها تكون بنتك بخلافها شقيقة أو لاب لانها بنتك وحرمة أمك ولدا لها أختك لانها أمك بالمصاهرة فإن  
كانت أم ابنك لانها حليلة ابنك بخلاف أم بنتك لانها بنتك فقد ظهر أن التعليق بهذا غير صحيح بل  
التعليق الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة أم أخته الخ كسبنيته اه أقول والجواب عن الأول أن قول  
الشارح ان حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد من ذكر هو أم أخيه وأخته لانه هو الذي سقذ كره دون بقية  
الصورة لأنه لا يذره كرهه تقيلا آخر شامل للجميع وهو قوله فان حرمة أم أخته وأخيه الخ منع قوله  
وقس عليه أخت ابنه الخ كاستنصحه وعن الثاني أعني قوله ان المصاهرة ما عا تتصور على تقدير واحد فقط  
بان المراد بذلك التقدير وبيان ذلك ان الحديث يدل على أن كل ما يحرم من النسب يحرم تطهيرا من الرضاع  
ف يقال يحرم الام نسبا فكذلك يحرم الام رضاعا ويحرم الاب نسبا فكذلك يحرم الاب رضاعا وهكذا الى آخر  
الحرمات النسبية فأم أخيك الشقيق أو أختك أختك لانها أمك لانها أمك بالمصاهرة ولو كانت أختك لأمك  
لم يكن لك أخ منها فلا يحسن أن يقال يحرم أم الأخ الشقيق أو لام لانه يكره مع قوله يحرم الام فعلم أن المراد  
أم الأخ لا بنته لانه لا يورده عليه أن الأم الأخ لا بنته بالمصاهرة والحديث انما يوجب حرمة الرضاع على  
حرمة النسب لا على حرمة المصاهرة وأجاب بان الاستثناء منقطع وكذا يقال أخت الابن إذا كانت شقيقة أو  
لاب انما يحرم لكونها بنتك وقد علم تحريم البنت من النسب فإدراجها في الأخت لأم لانها بنتك فلم تعلم حرمتها  
من محرمات النسب فلم تكن تكرار اللفظ لكان تدخل في الحديث كل استثناءاتهما قطعاً وهكذا يقال في  
البواقي والحاصل أن الحديث يلزم حرمة الرضاع على حرمة النسب وكان ما يحرم من النسب من تقاربه  
المستثنات قد يحرم من النسب على تقدير ومن المصاهرة على تقدير لم يصح أن يراد منه التقدير الأول لانه يازم  
منه التكرار بلا فائدة فتعين إرادة التقدير الثاني وان كل الاستثناءات منقطعاً مادام التكرار وتبينها على  
بيان ما يحل من زيادة التوضيح هذا غاية ما يمكن توجه كلامه به والله تعالى أعلم ولهم في هذا المعنى مفقود في  
الرضاع لان أم أختها وأختها رضاعا ليست أمه ولا موطوءة أبيه (قوله ورس عليه الخ) أي على ما ذكر  
من المعنى أخت ابنه وبنته الخ فإن تقول انما حرمت عليه أخت ابنه وبنته نسبا لكونها بنته أو بنت امرأته وهذا  
المعنى مفقود في الرضاع وكذا أخت ابنه وبنته نسبا لانما حرمت عليه لكونها أمه أو أم امرأته وهذا مفقود في  
الرضاع وهكذا البواقي وهذا التقرير علم أن التعليق للذكر بقوله فان حرمة أم أختها الخ طريق في جميع الصور  
لكن لكل صورة عبارة تليق بها قلنا قال ورس عليه الخ وأن ضمير عليه راجع الى أم أخته وأخيه حتى

وهذا المعنى مفقود في  
الرضاع (وقس عليه  
أخت ابنه) وبنته  
(وحدد ابنه) وبنته  
(وأم عمه وبنته وأم خاله  
وبنته)



وعشرين زيادة العاشر من الصور تكون من خواص كتابه كما قال لكتها مائة أهله ح أي بل بقي  
 السادسة ثمانية **(قوله وهو ظاهر)** كأن يكون له أخ رضاعي يضع مع بنت من امرأته أخرى **(قوله)**  
 فهو أي قوله نسأط **(قوله لازم التكرار)** لأنه إذا اتصل بالضاف فقط كان المضاف اليه من الرضاع  
 أو المضاف إليه فقط كان المضاف من الرضاع وهذا خلاف في قوله وتحل أخت أخيه رضاعاً ح **(قوله)**  
 لكونهما أخوين أي شقيقين لأن كان الذين شرعاً منهن الرجل واحداً ولأنه لا يمكن كذلك وقد  
 يكونان لأب كما إذا كان لرجل امرأتان وولد ثمانية فأرضعت كل واحدة صغيراً فإن الصغيرين أخوان  
 لأن حتى لو كان أحدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما كذا كره مسكين ح **(قوله وإن اختلف الزمن)** كأن  
 أرضعت الولد الثاني بعد الأول بعشرين سنة مثلاً وكان كل منهما في مدة الرضاع **(قوله وولد مرضعها)** أي  
 من النسب أما الذي من الرضاع فله وإن كان كذلك لكنه فهم حكمه قوله ولا حل بين رضاعي امرأة ح  
 وأطلقه فأذا التحريم وإن لم يرضع ولها النسب بخلاف ما إذا كان الولدان أحنيين فإنه لا يمين ارتضاعها  
 من امرأة واحدة كما دللته الجملة الأولى ولهذا لم يستغن بها عن هذه الجملة وما في الضرر للمتردد في الضرر وشمل  
 أضاماً لولده قبل أرضاعها للرضعة أو بعده ولو يستغن **(فرع)** في الجرح من آخر البسوط لو كانت  
 أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن إلا من الرضعة من أم البنات أن  
 يتزوج واحدة منهما وكان لأخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا أنه التي أرضعتها مهم وحدها لأنها  
 أختهم من الرضعة **(قوله أي التي أرضعتها)** تفصيله مضاف إلى الضمير **(قوله ولين بكر)** المراد بها التي  
 لم تصمم قط بنكاح أو سفاح وإن كانت العذرة غير بائنة كل ذلك بنصوئية حوى والحرمة لا تعدى  
 الذي وجهاً ولو أطلقه قبل الدخول به التزوج برضعته لأن الذين ليس به قهستاني ط أما لو أطلقها  
 بعد الدخول فليس له التزوج بالرضعة لأنها صارت من الرابثة التي يدخل بأمرها بحجر عن الخانية  
**(قوله واللا)** أي وإن لم تبلغ تسع سنين قبل ذلك لهن بالحرم جوهره لأنهم نصوا على أن الذين لا يتصور إلا  
 عن تصور منه الولادة فيحكم بأنه ليس لنا كالأولز البكر ماء أسفر لا يثبت من أرضاعه تحريم كافي شرح  
 الوجاهية **(قوله ولو محلوب)** سواء قبل موته فشر به السي بعد موته أو قبل بعد موته بجر  
**(قوله فيصيرنا كهم)** أي أنا كهم الرضعة العلوية من المقام أفاده ح **(قوله محرم البنية)** لأنها أم  
 امرأته بجر **(قوله فيصيرها)** أي بلا حرقه إذا ماتت بين رجال فقط ما غير المحرم ميمها بخبره وقيل تفصل  
 في بنائها أفاده ط **(قوله ويدفنها)** لأن الأولى بالدفن المحارم ط **(قوله بخلاف وطئها)** أي الميتة فإنه  
 لا يتعلق به حرمة المساهرة **(قوله وفرق وجود التغذي لا اللفظ)** لأن المقصود من اللبن التغذي والموت لا يمنع  
 منه والمقصود من الوطء اللفظ المعتاد لذلك لا يوجد في الميتة بجر عن الجوهره وإذا انتفت الذمة المعتادة باوطء  
 لكون الميتة ليست بحلله عادت صارت كالبهيمه بل أبغ لأن الموت منفرد بطعامه لا ينتفاء قصد الولد الذي هرق  
 الحقيقة غلة حرمة المساهرة فالمراد في الألفاظ انتفاء اللزوم فلا مرد أن الميتة ليست هي العلة فافهم **(قوله)**  
 ومخروط عطف على لبن ميتة أي وكذا يحرم لبن امرأة ومخروط عطف على أه ح ومثل الماء كل ما منع بل  
 والجسد كذلك أفاده في النهر ط **(قوله إذا غلب لبن الرأه)** أي على أحد الذكور أو في الرأه وقيل العطف في أجان  
 الخائفة من حدث الأجزاء وقال هنافسها محمد في الدوامان بغيره عن كونه لبناً وقال الثاني أن غير الطعام واليون  
 لأن غير أحدهما نهر ويخوف في الضرر وفي ذلك التفتي فقال تعتبر النية بالإجزاء في الجنس وفي غيره  
 بغير طم أولون أو رجح كروى عن أبي يوسف أنه لا يمتنع التفتي في غير الجنس ويصف واحد والمذ كوراً أفاده  
 أنه لا يمتنع إلا أن تغاير الطعام واليون نعم بواقفه ما في التفتي من اعتبار أحد الأوصاف إلا أنه لم يضره لا في وصف ط  
**(قوله وكذا إذا استويا)** أي لبن المرأة أو أحد المذ كورات ح **(قوله لعدم الأولوية)** علة لاستواء لبن  
 المرأتين وأفاده ثبوت التحريم بينهما وأما علة استواء لبن المرأة مع الباقى فهي أن لبنها يغمر مغلوبه فيمكن  
 مسهلها كافي البصر **(قوله وعلق محمد الح)** مقابل لما أفاده كلام المصنف من أنه لو كان لبن إحدى المرأتين

وهو ظاهر (و) كذا  
 (نسباً) بأن يكون لأخيه  
 لأبيه أخت لام فهو  
 متصل بهما لا بأحدهما  
 لزوم التكرار كما لا يخفى  
 (ولا حل بين رضاعي  
 امرأة) لكونهما  
 أخوين وإن اختلف  
 الزمن والأب (ولا حل  
 بين الرضعة وولد  
 مرضعها) أي التي  
 أرضعتها (وولد لها)  
 لأنه ولد الآخر (ولين بكر  
 بنته من) فأكثر  
 (عسراً) والألا  
 جوهره (و كذا)  
 يحرم (لبن ميتة) ولو  
 محلوباً فيصيرنا كهم  
 محرمات لينة فيصيرها  
 ويدفنها بخلاف وطئها  
 وفرق وجود التغذي  
 لا اللفظ (ومخروط عطف  
 دواء أولان أخرى أولان  
 شاة إذا غلب لبن المرأة  
 وكذا إذا استويا) اجابا  
 لعدم الأولوية جوهره  
 وعلق محمد الحرمة

غالب على الحر به فقط ولو استويا تعلق بهما **(قوله مطلقاً)** أي تساوي وأغلب أحدهما لأن الجنس لا يغلب الجنس **ح** **(قوله قبل وهو الأصح)** قال في الحر وهو رواية عن أبي حنيفة قال في العامة وهو أظهر وأحوط وفي شرح المجمع قبل أنه الأصح **هـ** وفي الشريعة بلالة ويرجع بعض المشايخ قول محمد وهو المال صاحب الهداية متأخراً بجليل محمد في الفتح **ح** **(قوله مطلقاً)** أي سواء كان غلباً أم مغلوباً باعتدال الإمام وقال إن كان غالب الحرم والخلاف مقيد بالذي لم يسه التنازع فلا يطرح فلا يحرم مطلقاً اتفاقاً وبما إذا كان الطعام مختصاً ما إذا كان رقيقاً شرباً باعتبار القلب اتفاقاً قبل وبما إذا لم يكن اللبن متقاطراً عند دفع القصة مأمعاً فيجزم اتفاقاً والأصح عدم اعتبار التقاطر على قوله **نهر** **(قوله وإن حاسم حوسوا)** في القاموس حسا زيد المرق شربه شارباً بعدئذ بحر وما أفادهم من أنه لا يحرم وإن حاسم مختلف لاذ كرنا اتفاقاً في النهر وكذا ما جزم به في الفتح من أن الطعام لو كان رقيقاً شرباً باعتبار غلبة اللبن إن غلب وأثبتنا الحرمة وكذا ما في الخاتمة لو حاسم حوسوا ثبت الحرمة في قولهم **هـ** جعوا وكذا في الصرعن المستعق وقال إن وضع محمد في الأكل يدل عليه **هـ** أي يدل على أن الشرب يحرم نعم نقل **ح** عن مجمع الأنهر عن الحائفة أنه قبل أنه لا تثبت الحرمة بكل حال والمال السرخي وهو العصم كافي أكثر الكتب **هـ** قلت والذرية في الحائفة وكذا في الصرعن وهو ما نقلناه عنها أتوا وليس فيها ما ذكر عن السرخي والنقول عن السرخي ليس في الحوس بل في غيره وفي الفتح قبل أن تثبت الحرمة على قول أبي حنيفة إذا كان لا يتقاطر اللبن عند دحل القصة فلو يتقاطر تثبت وقبل لا تثبت والمال خمس الأئمة السرخي وذكر شيخ الإسلام أن لا تثبت على قول أبي حنيفة إذا أكل لقمة لقمة فلو حاسم حوسوا ثبت **هـ** فيما قاله خمس الأئمة أنها عدم اعتبار التقاطر عند دحل كل وهو الأصح كما مر عن النهر وصرح بتعجيبه أيضاً الهداية وغيرها وكلامنا ما إذا كان الطعام رقيقاً شرباً حوسوا وهذا تثبت به الحرمة كما جعته ولم أر من صحح خلافه ولا يقال يلزم من تقاطر اللبن عند دفع القصة أن يكون الطعام رقيقاً شرباً لأنه لو كان كذلك لم يكن التقاطر من اللبن وحده بل يكون منهما معا فظهر أن المراد كون الطعام مختصاً بالشرب ولقد اتفقنا مشعر بذلك أيضاً فاقهم **(قوله وكذا الوجه)** قال في الصرعن ولجعل اللبن مختصاً أوروباً أو شرباً إذا أوجبنا أو أقطنا أو مصلنا فتناولوا السبي لا تثبت به الحرمة لأن اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا يثبت اللحم ولا ينشأ العظم ولا يكتفي به الصبي في الاعتناء فلا يحرم **هـ** **ح** وفي القاموس اللبن الخفض مأخوذ زبدته الشرب إذا اللبن الرائب المستخرج ما وموا الأظف مثلث وبحرل شئ يضمن المحيض الغثي والمسل اللبن وضع في وعاء خوص أو خرف ليحضر ماؤه **هـ** **(قوله ولا الاحتقان)** في المصباح حققت المرض إذا أوسلت الدوام إلى بطنه من مخرجه بالحقنة واحتقن هو الاسم للحقنة مثل الفرق من الاعتراق ثم أطلقت على ما ابتدأ به والجمع حقن مثل غرفة وغرف **هـ** بحر والناسب أن يقال ولا الحقن أي حقن الصبي اللبن إذا احتقان من احتقن وهو فعل قاصر والصبي لا يحتقن بنفسه بل يحقنه غيره ولا يصح أخذ من تحتقن المبني للجهول لأنه لا يبيّن من القاصر ولا يلزم من تفسير الاحتقان في تاج المصادر بعمل الحقنة تعديده للقول العموم بل كصبي في عبارة الهداية حيث قال إذا احتقن الصبي خلافاً لما في النهاية والمراجع كالحقنة في الفتح وتفسير النهر نفسه نظراً قدس **(قوله والاحتقان)** في بعض النسخ الاحتقان من الاقتناع والظاهر أنه تحريف **(قوله وواقفة)** الجراحة في الحوف وأدومة بالمد والتشديد الجراحة في الرأس تصل إلى أم الدماغ **(قوله ومشكل)** أي خشي مشكل **(قوله إلا أن قال الخ)** لأنه حينئذ يضع له امرأة كذا كرو في باب أنشئ فشبهه التحريم وحتى **(قوله والالام)** تكرار لانه علم من الإطلاق قوله ومشكل بديل الاستثناء **(قوله لعدم الكرامة)** لأن ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة للحرمة فلم تعتبر الشاة أم الصبي والالكان الكباش أمه والاختصاص فرع الأمية وعام تحقيقه في الفتح **(قوله ولو أَرْضعت الكبيرة)** أطلقها فشمّل المدخولة وغيرها وسواء كان لبنها أم من غيره وقع الرضاع قبل الطلاق أو بعده في عقد زجري أو بشئ ينونه بصغرى أو كبرى فقوله ولو لم يأنه فيهم منه حكم الرجعية بالأولى لأن الزوجة قائمة من كل وجه ثم التفتيد به ليس أحترافاً لأن

بالرأيتين مطلقاً قبل  
وهو الأصح (لا يحرم  
الخالط بطعام) مطلقاً  
وإن حاسم حوسوا وكذا  
لوجبه لأن اسم  
الرضاع لا يقع عليه بحر  
(و لا الاحتقان  
والاحتقان في أذن)  
واحليل (واقفة وأمة  
و لا لبن رسل)  
ومشكل إلا إذا قال  
النساء أنه لا يكون على  
غزارته إلا المرأة ولا  
لأجوهرة (و لا لبن  
شاة) وغيرها لعدم  
الكرامة (ولو أَرْضعت  
الكبيرة) ولو مائة

أخت الكبيرة وأمهاتهن فانسباورضاعا ان دخل بالكبيرة مثله المرام لجميع المرات وبنت أختها في  
الاول وبين الاختين في الثاني وبين المرات وبنتها في الثالث وليس له أن يتزوج واحدة منهما ولا المرأة  
أيضا وان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالث كان المراجعة لا تحل له لكنها أم امرأته ولا الكبيرة بتكونها أم أم  
امرأته وتحل الصغيرة بتكونها ابنة امرأته ولم يدخل بها ولم يدخل بها وبعدها في الصراط **(قوله)** ضربتها الصغيرة أي التي  
في مدخل الرضاع ولا يشترط قيام نكاح الصغيرة وقت الرضاع ما قبل وجوده فيما مضى كاف لما في البدائع ولو تزوج  
صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة لها لن فارضعها حرمت عليها لاها صارت أم منكم كونه كانت له صغير من نكاح  
النت اه بحر وان كان دخل بالأم حرمت الصغيرة أيضا لانه صار جامع بينهما بل لان دخول الأمها  
يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الأمهات والرضاع الطارئ على النكاح كالسابق وفي الحاشية ولو تزوج أم  
ولده بعدد الصغيرة فارضعته بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاها لان العبد صار ابنًا لولي حرمت عليه  
لانها كانت موطوءة أبيه وعلى المولى لانها أم ابنته اه نهر **(قوله)** وكذا الواو جره اه على الكبيرة رجل  
فيها أي الصغيرة وأشار إلى أن الحرمة لا تنوق على الرضاع بل المدا على وصول لبن الكبيرة إلى حوف  
الصغيرة فتبين كلاهما منه ولكل نصف الصداق على الزوج ويقدم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما  
ان تعد الفسادان ارضعها من غير حاجة بان كانت شبي وبقل قوله انه لم يعتمد الفساد بجر **(قوله)** ان دخل  
بالأم سواء كان اللبن منه أو من غيره وسواء وقع الرضاع في النكاح أو بعد الطلاق ولو أتانا ولو بعد العدا ما  
انما كان اللبن منه ووقع الرضاع في النكاح أو بعد الرجعي أو البائن وبعد العدة حرمتا أبدا وانفسخ النكاح  
في الاولين أم امرأته الصغيرة فلا نكاح صارت بنته وبنت مدخولته رضاءا وأم امرأته الكبيرة فلا نكاح أم بنته وأم  
معدودة رضاءا وان كان اللبن من غيره حرمتا أيضا وانفسخ النكاح في الاولين أم امرأته الصغيرة فلا نكاح  
مدخولته رضاءا وأم امرأته الكبيرة فلا نكاح أم معدودة رضاءا أفاده ح وذكر في الحصران النكاح لا ينفسخ  
لان المذهب عندنا أن النكاح لا يرتفع بجرمة الرضاع والصاهرة بل يفسد حتى ولو طهرها قبل التفريق  
لا يعتمد عليه محقق الاصل اه ثم قال وينبغي أن يكون الفساد في الرضاع الطارئ على النكاح أي كانها  
أما لو زوجها فشهد أنها اختار تنفع النكاح حتى ولو طهرها بعد ولها الرجوع بعد العدة من غير مشاركة اه قال  
الرمي لكن سابق أنه لا تنفع الفرقة لا التفريق القاضي فراجع به وتأمل اه **(قوله)** والبن منه هذ يقتضي  
امكان انفراذ كون البن منهن كونهن مدخولته وهو فاسد لانه يلزم من كون البن منه أن تكون مدخولة  
وفي نسخة والبن منه بالواو هي فاسدة أيضا لانها تقتضي عدم حرمتها اذا كانت مدخولة والبن من غيره وهو  
ظاهر الطلاق فالصواب اسقاطها اه ح قلت والشارح متابع للبحر والتهر والمقدس وأجاب عنه ط  
ما كان أن تكون حبي من زناه بما قبل له لبن فارضعته به فقد حرمتا والبن منهن مع عدم تحقق الخول اه  
وفيه أن الحمل من الزنا دخول بها وحل الخول المذكور على الخول في النكاح الا لا بد منه بعد تحقق  
الخول في الزنا السابق وأجاب السامحاني بالحل على ما اذا طلق ذات لبنه فلا تأثم زوجها بعد زواج آخر بوق  
لبنها فارضعته ضربتها وقبعا علت والاحسن الجواب بان قوله ان دخل بالأم على تقدير قولنا والبن من غيره  
قوله والبن منه عطف على هذا المقدور هو القرينة على هذا التقدير لتصل المقابلهين المتعاطفين ولو قال  
والبن منه أولا لكان واضح وأولى **(قوله)** والام أي وان لم تكن مدخولة ولبنها حينئذ من غيره فطعا وهذا  
شامل لما اذا كان الرضاع قبل الطلاق أو بعده فان كان قبله انفسخ نكاحها لكونه جامعيا بين بنتها وأمها  
رضاعا وإنه لا بعد العقد على البنت لعدم الخول بالأم وان كان بعده لا ينفسخ نكاح البنت وحرمت الأم أبدا  
في صورتين العقد على البنت وكلام الشرح قاصر على الصورة الاولى اه ح **(قوله)** ان لموطأ فلوطأ وتلقت  
لها كمال المهر مطلقا لكن لا تنفع لها في هذه العدة اذا جاءت الفرقة من قبلها أو اقلها انفسخ بجر **(قوله)** لحي  
الفرقة منها) نصار كدتها به يعلم أنها لو كانت مكرهة أو نائمة فارضعها الصغيرة وأخذ شخص لبنها فوجره  
الصغيرة أو كانت الكبيرة مخبونة كان لها نصف المهر لا تنفعا إضافة الفرقة إليها بجر **(قوله)** لعدم الخول

(ضربتها) الصغيرة وكذا  
لأوجره رجل في غيرها  
(حرمتا) أبدا ان دخل  
بالأم والبن منه والام  
تزوج الصغيرة ثانيا  
(والام) - والكبيرة فان  
لموطأ) لحي والفرقة  
منها (والصغيرة تصفه)  
لعدم الخول (ورجع)  
الزوج (به على الكبيرة)

تعليل تنصيف المهر وأما له أصل استحقاقها له فهي وقوع الفقرة لا من جهتها والارتضاع وإن كان فعلها  
وبه وقع الفساد لكن لا يؤثر في إسقاط حقها لعدم خطابها بالأحكام كالقولت مورثا ولا تها بمجودة طبعها  
واغاسطه مهرها لارتداد أو بوجها وخطابها مع أنها لا فعل منها أصلا لان الرد مختص بوقوع حق الصغيرة أيضا  
واضافة الحرمة إلى ردتها التابعة لردتها وأنها والارتضاع لا حاطة له فيستحق النظر فستحق المهر امره ملصقان  
الفتح وغيره **(قوله لعدم الخول)** إذ لا يتأق في الرضعة **(قوله وكذا على المورث)** أي يرجع الزوج عليه بما  
لزم الزوج وهو نصف مضاف كل منهما كما قدمناه بحر وقدمنا عنه أنشأان النشر طهه أنشأ بعد الفساد  
**(قوله أن تعمدت الفساد)** بل قد الرجوع عليها ما سقوط مهرها قبل الوطء فلا يشترط له تعمد الفساد  
ط عن أي السعد **(قوله بأن تكون عاقلة)** فلا رجوع على المجنونة والمكرهة والناتجة وفيه أن اشتراط العلم بقو  
عن قوله عاقلة متبذلة أو كنف في النهر **(قوله ولم تقصد الخ)** فلو أَرْضَعَتْها على تان أنها مائة ثم ظهر أنها شائعة  
لا تكون حتمه بحر **(قوله بشرطه)** أي في التصريح به التعدي بحافر النيران كان في ملكه لا يضمن  
والأصغر وتغامق في البحر **(قوله والقول لها)** أي في أنها تستلجم عنها بحر **(قوله طلق ذات ابن)** أي عنه  
بأن ولدت منه لأنه لا تزوج امرأ أو لم تلد منقط وزل لها لهن وأرضعت ولدا يكون الزوج بالمولد لأن نسبته  
إليه بسبب الولادة عنه وإذا انتفى انتفى النسبة فكان كبن البكر ولهذا لو ولدت الزوج فزل لها لهن فأرضعت  
به ثم خف لها تاهم بد فرأضعت حية فإن لا تزوج الرضعة التزوج بهذه الصبية ولو كان صبا كان له التزوج  
بأولاده هذا الرجل من غير الرضعة بحر عن الثانية **(قوله ويكون ريبا الثاني)** فيحل له التزوج ببنات الثاني من  
غير الرضعة بحر **(قوله والوطء شبهة كالحلال)** صورته وطئت امرأه بشبهة خيلت وولدت ثم تزوجت ثم أرضعت  
صبا كان ابنها طاهي بنسبه لا الزوج ومنه صورة الزنا لاح **(قوله فتح)** وذلك حيث قال لن الزنا كالحلال  
فإذا أرضعته متناحرته على الزاني وأبائه وأبائته وانصفوا في النسب عن الجراحى ولم الزاني التزوج بها  
كالولد من الزاني لأنه لا يثبت نسبهما من الزاني والتحرر على آية الزاني وأولاده الجارية لا جارية بينهما وبين الم  
وأثبت هذا في المتوالف من الزنا فكذا في الرضعة بلين الزنا قال في الخلاصة وكذا لو تحبل من الزنا وأرضعت  
لابن الزنا تحرر على الزاني كما تحرر بنتها عليه وذكر الوري أن الحرمة تنبت من جهة الأم خاصة ما يثبت النسب  
حينئذ تنبت من الأب وكذا ذكر الإصيصي وصاحب التبايع وهو أوجه لأن الحرمة من الزنا عصبية وذلك  
في الولادة منه لأنه مخلوق من مائدون الذين أنليس البين كائن من منه لأنه فرج التفذي وهو لا يقع إلا بعد دخول  
من أعلى المعدة لا من أسفل البدن كالحقبة فلا تات فلا حرمة بخلاف ثابت النسب لأن النص أثبت الحرمة  
منه وإذا ترجع عدم حرمة الرضعة بلين الزاني على الزاني فعليه ما على من ليس البين منه أولى خلافا لما في الخلاصة  
لأنه يخالف المسطور في الكتب المشهورة أذ يقتضي بحر بنت الرضعة بلين غير الزوج على الزوج بطريق أولى  
أه كلام الفتح ملخصا وحاصله أن في حرمة الرضعة بلين الزاني على الزاني وكذا على أصوله وفروعه ومروايتن كاصرح  
به القسستاني أيضا وأن الأوجه رواية عدم الحرمة وأن ما في الخلاصة من أنها لو أرضعت لابن الزاني تحرر على  
الزاني مردود لأن المسطور في الكتب المشهورة أن الرضعة بلين غير الزوج لا تحرر على الزوج كما تقدم في قوة  
الطلاق ذات لن الحر وكلام الخلاصة يقتضي بحرهما بالآل وما في الفتاوى إذا خالف ما في المشاهير من الشروح  
لا يقبل هذا تقرير كلام الفتح وقد وقع في فهمه خطأ كثير منه ما دعا في الحر من أن يحل الخلاف أصول الزاني  
وفروعه وأنها لا تحل الزاني اتفاقا والمحصل كما قال في البحر أن المعتمد في المذهب أن لبن الزاني لا يتعلق به  
التحرر وظاهر المراجع والخاتمة أن المعتمد بثبوته اه قلت ذكر في شرح النسبة أنه لا يبعد عن الدابة أنا  
واقتراب رواية وقد علمت أن الوجه مع رواية عدم التحريم **(قوله قال الزاوي)** التقيد بالزوجة لقوله  
بعد فرق بينهما والافتقار له ذلك لأجنية قبل العقد عليها كذا **(قوله هكذا أفسر الشافعي في الهداية وغيره)**  
أني بذلك الرد على من جعل تكرار الإقرار ثباتا أيضا مثل قوله هو حق ونحوه وزعم في الجبر أنه ليس مثله  
وهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البرين الشحنة خالف فيها بعض معاصريه وعقبها

وكذا على المورث (ان)  
تعمدت الفساد) بأن  
تكون عاقلة طاعة  
متبذلة عالة بالنكاح  
وبإفساد الارتضاع ولم  
تقصد دفع جوع أو هلاك  
(والا) لأن السبب  
يشترط فيه التعدي  
والقول لها إن لم  
يظهر منها تعمد الفساد  
مراجع (الطلاق ذات ابن  
فالتعدي وتزوجت)  
بأمر (خيلت وأرضعت  
فحكمه من الأول)  
لأنه منه يبين فلا يزول  
بلشكلا ويكون ريبا  
لثاني (حتى تلد) فيكون  
الذين من الثاني والوطء  
شبهة كالحلال قيل  
وكذا الزنا والأوجه لا  
فتح (قال) لزوجه  
(هذه رضعتي ثم يرجع)  
عن قوله (صدق) لأن  
الرضاع مما يحل في فلا  
يمنع التناقص فيه (ولو  
ثبت عليه بأن قال)  
بعده (هو حق كما  
قلت ونحوه) هكذا  
فسر الشافعي في الهداية  
وغيرها



بذلك جميعاً كذا  
أنفسهما وقال (جمعاً  
(أخيراً ثم تزوجها)  
جاز (وكذا) الاقرار في  
(السب) ليس يلزمه  
الاثبات عليه فوال  
هذه أختي أو أوي وليس  
نسبها معروفة  
قال وهبت صدق وان  
ثبت عليه فرق بينهما  
(و) الرضاع (جمع حبة  
المال) وهي شهادة  
عديني أو عدل وعديني  
لكن لا تقع الشقة إلا  
بترقيق القاضي لضمها  
حق العبد (وهل  
يتوقف ثبوته على  
دعوى المرأة الظاهر  
لا لضمها حرمه الفرج  
وهي من حقوق تعالى  
(كما في الشهادة  
بطلاقها) ولو شهد  
عندها عدلان على  
الرضاع بينهما أو  
طلاقها ثلاثاً وهو محمّد  
ثم مانا أو ما قبل  
الشهادة عند القاضي  
لا يسعها المقام معه ولا  
قله به بقي ولا تزوج  
بأخرو قيل لها تزوج  
دأه شرعاً وهابنة  
(فروع) قضى القاضي  
بالفسق رضاء  
بشهادة امرأتين لم ينفذ  
\* مصر وحل ندي  
زوجته لم تحرم \* تزوج  
صغيرتين فأرضعت كلا  
أمرأة ولبنهما من رجل

حل لها تزوجها لان الطلاق في حقها ما عتق لاستقلال الرجل به فصح رجوعها متى رأى حل في الحكم أما فيما  
بينهما وبين الله تعالى فلا إذا كانت طامة بالثلاث ح (قوله أو أقرها بذلك) أي ما خوة الرضاء أي ولم يصبر الرجل  
على إقراره فانه إذا صرنا لنفعها كذاب نفسه بعده كامر (قوله وان ثبت عليه فرق بينهما) أي إذا لم يكن لها  
نسب معروف وكانت قسماً أمه أو بنته لا يفرق بينهما وإن ادعى ذلك لانه كاذب في إقراره بمقتضى بدائع (قوله  
نسب معروف) أو لا تصح أمه أو بنته لا يفرق بينهما وإن ادعى ذلك لانه كاذب في إقراره بمقتضى بدائع (قوله  
هجت الم) أي دليل إثباته وهنا عند الإنكار لانه ثبت بالقرار مع الأصراء كامر (قوله) وهي شهادة عدلين  
(الم) أي من الرجال وأدائه لا يثبت بخبر الواحد أمره أنه كان أو جلاب قبل العقد أو بعده وبه صرح في الكافي  
والنهاية نعم الما في رضاء الخاتمة لو شهدت به امرأه قبل النكاح فهو في حصة من تكذب بها لكن في محرمات  
الخاتمة أن كان قبله والخبر عدل ثقة لا يجوز النكاح وإن بعده وهما كبيران فلا حوط التزوه به خرم الرازي  
معللان الشك في الأول وقع في الجواز وفي الثاني في الطلان والفق أسهل من الرقع ويوفى بحمل الأول على ما  
إذا لم تعلم عدله المخبر أو على ما في الحيط من أن فمروا بين مقتضاه أنه بعد العقد لا يعتبر اتفاقا لكن نقل  
الزيلي عن المغني ذكر اهبة الهداية أن خبر الواحد مقبول في الرضاء الطاريئ بان كان بمحض صغرة فشهدت  
واحدة بن أمه أو أخته أرضعتها بعد العقد قلت ويشير إليه ما مر من قول الخاتمة وهما كبيران فكأن قال في  
الحرم بعد ذلك أن ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطلقاً لكن هو المذهب في المذهب قلت وهو أيضاً ظاهر كلام كافي  
الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهر الرواية وفرق بينهما وبين قول خبر الواحد نصاصة الماء والمجم فراجعه من  
كتاب الاستحسان (ه) (تبيين) في الهندية تزوج امرأه فقالت امرأه أرضعتك كافراً وعلى أربعة أوجه أحدها صدقها  
فسد النكاح ولا مهران لم يدخل وإن كذبا هو عيلة قالته بالمفارقة والافضل له إعطاء نصف المهر لم يدخل  
والافضل لها أن لا تأخذ شيئاً ولم يدخل فالافضل دفع كاله والنفقة والسكنى والافضل لها أخذ الأقل من مهر الثلث  
والسكنى لا تنفقو السكنى وبسعه المقام معها وكذا لو شهد غير عدول أو امرأتان أو رجل وامرأة أو أن صدقتها  
الرجل وكذبها فسد النكاح والمهر بماله وان العكس لا يصدق ولها أن تحلته ويصرف إذا نسك ١١ (قوله  
وعديني) أي ولو واحد أهم الرضعة ولا يضر كون شهادته على فعل نفسها لانه لا أهمية في ذلك كشهادة القاسم  
والوزان والكامل على رب الدين حيث كان حاضرًا بمحض قلته وما في شرح الوهابية عن التفتن أنه لا يقبل  
شهادة الرضعة عند أي خيفة أو اجتهاد فظاهر أن المراد إذا كانت وحدها احترازاً عن قول مالك وأن أدهم  
نظم الوهابية خلاف ذلك فتأمل (قوله تضمنها) أي الشهادة حق العبد أي بطلان حقه وهو حل التمتع فلا  
يضمن القضاء أي لم توجد التركة لما في النهر الحاصل أن المذهب عندنا كما قال الزيلي في العمان أن النكاح  
لا يرتفع بجرمة الرضاء والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئ قبل التفريق لا يجب عليه الحد أشبهه الآخر ولم يشبهه  
نص عليه في الأصل وفي الفاسد لا يضمن تفرق القاضي والمتاركة بالقول في المدخول بها وفي غيرها يكتفي  
بالمفارقة لا بالدين كامر اه (قوله الظاهر لا) كذا استظهره في الحرص عند المسئلة الطلاق المذكورة  
ومثلها الشهادة بتعق الأمة ونحوها من المسائل الأربعة عشر التي تقبل الشهادة فيها حصة بلا دعوى وهي  
مذ كور في قضاء الاشياء فتزاد ههنا (قوله ثم مانا) أي الشاهدان (قوله لا يسعها المقام معه) لان  
هذه شهادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضاء فكذا إذا قامت عند هابنة (قوله وقيل لها تزوج بدله)  
أشار إلى ضعفه لما في شرح الوهابية عن الضمة عن العلاء الترجاني أنه لا يجوز في المذهب الصحيح اه وخبر  
به التاجر في أجوباب الرجعة فانهم (قوله قضى القاضي) أي المجتهد أو القلدي لكن (قوله لم ينفذ) لانه  
من المسائل التي لا يسوغ فيها الاجتهاد وهي نفى وثلاثون مذ كور في قضاء الاشياء (قوله مصر رجل)  
ففيه احترازاً عما إذا كان الزوج صغيراً في مدة الرضاء فانها محرم عليه (قوله ولبنهما من رجل) أي واحد  
وقد يله يتصور التحريم بين الصغيرتين لانهما صارتا خاتمتين لا برضاء عالماً وإن كانا من كل واحد من رجل لم  
تحرم الصغيرتان والمراد بالرجل غير الزوج إذ لو كان لبنهما من الزوج ففي النسخ أن الصواب وجوب الضمان



على كل منهما لان كلاهما قد افسدت لصورة كل صغيرة يتأله خلاطين حرف المسئلة وقال ولستم مائة بدل قوله من رجل اه (قوله لم يضمن الخ) بخلاف ما مر فيما أورضت الكثرة ضربها متحدة الفساد حيث ضمن لان فعل الكثرة هناك مستقل بالافساد فضاف الافساد اليها ما هنا ففعل كل من الكثرة تنغمس بمقتضى ما افلا يضاف الى واحد منهما لان الفساد باعتبار الجمع بين الاختين منهما بخلاف الجرمة هناك لانه للجمع بين الأم والبنت وهو يقوم بالكثرة فتح لمخصا (قوله غرم المهر) أي يحجب المهر على الأب ويرجع به على الابن والمسئلة مذكورة في الهندية في الحرمات وقدها هنا اذا كانت الزوجة مكرهه وصدق الزوج ان التقبل بشهو وتقع الفرقة والا فالقول به اه وأما لو كانت مطارعة فلا مهر لها لان الفرقة ما تمت من قبلها ثم ينبغي أن قال الرجعي أن يكون ذلك مقبدا على الدخول وأن المراد بالمهر نصفه أما بعد الدخول فلا غرم لان المهر وجب بالدخول والاب قد استوفاه كما قالوا في رجوع شاعدي الطلاق ان كان قبل الدخول غرما نصف المهر وان بعده فلا غرم أصلا (قوله وقال ذلك) أي تعهدت الفساد (قوله لا) أي لا يغرم المهر لان الابن نصف المهر رازية ونصيره بالنصف مؤبد ما قاله الرجعي (قوله فلا يلزم المهر) لانه لا يجمع بين حدومهر رازية والله تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق)

لما ذكر النكاح وأحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيما به يرتفع وقد علم الرضا لانه وجب حرمة مؤبدة بخلاف الطلاق فتدعوا لا تدعى الأخ بغير (قوله لكن جعلوا الخ) عبارة الصراحة انه استعمل في النكاح بالطلاق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الأول صريحا والثاني كناية فلم يتوقف على أنفة في طلقك وأنت مطلقة بالتدبير وتوقف عليها في طلقك ومطلقة لا تخفف اه قال في البدائع وهذا الاستعمال في العرف وان كان المعنى في العظيمة لا يختلف في اللغة ومثل هذا ما ذكره كمال حسان وحسان أنه دفع الحاد يستعمل في المرأة وبكسر هاء الفرس اه والظاهر أنه أراد بالعرف عرف اللغة لانه صرح في محل آخر ان الطلاق في اللغة والشرع علوي عن رفع قيد النكاح وصرح أيضا بما يدل على أن الطلاق في اللغة صريح وكناية فافهم (قوله) وشرع طرغ قيد النكاح اعترضه في الخبر بامور الأول أنهم قالوا ركنه اللفظ المخصوص النال على رفع القيد فينبغي أن يرفع به أن حقيقة الشيء ركنه فعله هذا لفظ دل على رفع قيد النكاح الثاني أن القيد صريح ومنها بمنوعة عن الخروج والزوج كافي البدائع فكان هذا التعريف منسبا للمعنى القوي لا الشرعي الثالث أنه كان ينبغي أن يرفع به أنه رفع عقد النكاح بلفظ مخصوص ولو ما لا اه أقول والجواب عن الأول أن الطلاق اسم بمعنى المصدر الذي هو التطلق كالسلام والسراح بمعنى التسليم والتسريح أو مصدر طلق بضم اللام وقصها مطلقا كالفساد كذا في الفتح وتقدم أنه لغة رفع الوثاق مطلقا أي حسيًا كوثاق البعير والاسير ومعنويا كما هنا وأن المعنى الشرعي مستعمل في اللغة أيضا فقد ثبت أن حقيقة الطلاق الشرعي هو الحادث الذي هو مدلول المصدر لانفس اللفظ لكن لما كان أمرا معنويا لا يتحقق الا بلفظه المستعمل فيه قبل ان يركنه اللفظ فليس اللفظ حقيقة بل دل عليه فلذا قال المصنف بغير الفتح أنه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وعن الثاني والثالث أن المراد بالقييد القيد والذا قال في الجوهرية هو في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقدة النكاح فقد فسره بالمعنى للمدري كما قلنا أولا وعبر عن رفع القيد بخل العبدة أي بغير رابطة النكاح استعارة والمراد برفع القيد رفع أحكامه لان العقود كانت لا تنقضي بعد النكاح بها كحقيقة التلويح في بحث الطل وعن هذا قال في البدائع وأما بيان ما رفع حكم النكاح فالطلاق وقال فيه النكاح الحميم أحكام بعضها أصلي وبعضها من التوابع فالاول حل الوطء الاعراض والثاني حل النظر ومثل التعقوبات الجسدية وغيرها اه وأما ما أورده في الصريح أن من أنال العقد العدة في المدخول بها فلذلك يفسر وهو رفع العقد فقهه أن العقد ليس من أحكام النكاح لانه غير موضوع لها أو كونها من آثاره لا يتأق وجودها بعد رفع أحكامه كما أن نفس الطلاق من آثار عقد النكاح ولا يصح أن يكون من أحكامه بيان ذلك أن العقود على أحكامها كما صرح به وقالوا أيضا ان الخارج المتعلق بالحكم أن كان مؤثرا فيه فهو العلة وأن كان مفضيا اليه بلا تأثير فهو السبب وان لم يكن مؤثرا فيه ولا مفضيا اليه

لم يضمن وان تعهدنا  
الفساد لعروضه

بالاختة قبل الابن  
زوجة أبيه وقال أهدت  
الفساد غرم المهر ولو  
وطها وقال ذلك لا لزوم  
الحذف بلزم المهر

• (كتاب الطلاق) •

(هو) لغة رفع القيد  
لكن جعلوا في المرأة  
مطلقا وفي غيرها مطلقا  
فلذا كان أنت مطلقة  
بالسكون كناية وشرعا  
(رفع قيد النكاح)

فان توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط والا فان دخل عليه فهو العلامة وتعامه في كتب الاصول ولا يشبهه آن عقد النكاح علة لمل الوطء ونحوه لا رفع الحبل بل رفع الحبل علة الطلاق لانه وضع له نعم النكاح شرطه كالآن الطلاق شرط لوجوب العدة الواحدة لاجله فقد صرحوا في باب العدة ان شرطها رفع النكاح أو شبهت فانكاح شرط لانقاذ الطلاق شرط العدة فصح كونهما من آثار هذا الاعتبار فانهم **(قوله)** في الحال بالبان متعلقان برفع **(قوله)** أو المال أي بعد انقضاء العدة أو تقسيم طلقين إلى الأولى وعليه فلو مات في العدة أو بعد مراجعتها ينبغي أن يتبين عدم وقوع الطلقة الأولى حتى لو حلف أنه لم يقع عليها طلاقا لا بحث بحر وقبه أن المراجعة تقتضي وقوع الطلاق فقد صرح الزيلعي وغيره بان المراجعة بدون وقوع الطلاق محال مقدسي فالصواب في تعريفه الشامل النوعين ما في القهستاني من أنه إزالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص **(قلت)** ولذا قال في البدائع أما الطلاق الرجعي فالحكم الاصل في نقصان العدد فأما زوال المثل وحل الوطء فليس بحكم أصلي بل لازم حتى لا يثبت الحال بل بعد انقضاء العدة وهذا عندنا وعند الشافعي زوال حل الوطء من أحكامه الأصلية حتى لا يحل له وطؤها قبل المراجعة **(قوله)** هو ما استدل على الطلاق أي على مادة ط ل ق صر بمحامل أنت طالق أو كناية كطلقته فتنحطت وكانت ط ل ق وغيرهما بقول القاضي فرفت بينهما عندنا ما ازواج الاسلام والعنة واللعان وسائر الكتابات المفيدة للرجعة واليسوية ولفظ الخلع فنع لكن قوته وغيرهما أي غير الصريح والكناية يفيد أن قول القاضي فرفت والكتابات ولفظ الخلع مما استدل على مائة ط ل ق وليس كذلك فالنسب عطفه على ما استدل والضريح ادعى ماؤنه نظر الآية لانه واقع على مائة ط ل ق **(قوله)** فخرج الصوخ الخ قال في الفتح فخرج تفريق القاضي في بابها ورد أحد على الصريح والكتابة **(قوله)** فخرج الصوخ الخ قال في الفتح فخرج تفريق القاضي في بابها ورد أحد الزوجين وتبين الدارين حقيقة وحكايا والبلغ والعق وعدم الكتابة ونقصان المهر فاته ليست طلاقا اه وقد مر ظمنا في باب الأولى ما هو بطلاق وما هو فسخ وما يشترط فيه قضاء القاضي وما لا يشترط فراجع **(قوله)** وهذا أعجز بادة قوله أو المال وقوله بلفظ مخصوص **(قوله)** عبارة الكز والملتقى هي دفع القيد الثابت شرعا للنكاح **(قوله)** منقوضة طردا وعكسا أي أنها غير ما تنفذ لدخول الصوخ فيها وغير ما تنفذ فخرج الرجعي **(قوله)** كريمة هي الظن والشك أي ظن القاضي **(قوله)** والمذهب الأول لا طلاق قوله تعالى فلفظوهن لعدتهن لا جناح عليكم ان طلقتم النساء لانهن صلى الله عليه وسلم طلق حفصة لانهن ولا كبروكنا فعله الصالحة والحسن على رضى الله عنهم استكر النكاح والطلاق وأما ما رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال انقض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس فعله بلازم الشامل للباح والمنسحب والواجب والمكروه كما قاله الشنخي بغير ملخصا **(قلت)** لكن حاصل الجواب أن كونه مغضوا لا ينافي كونه حلالا فان الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه وهو منغوض بخلاف ما إذا ريد بالحلال ما لا يترجم تركه على فعله وأنت خير أن هذا الجواب سيؤيد بقول الثاني وإن بعدت تأييده أيضا فانهم **(قوله)** وقولهم الخ جواب عن قوله في الفتح ان قولهم بالاحتة واطلهم قول من قال لا يباح الا لكبرياء ربه بأنه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ولم يقرن باحدثهم منافي لقولهم الاصل فيه الحظر لانه من كفران نعمة النكاح والاباحة لانه إلى الحلال ولا حديث انقض الحلال إلى الله تعالى الطلاق وأجاب في البحر بأن هذا الاصل لا يدل على أنه محظور شرعا وإنما يفيد أن الاصل فيه الحظر وترك ذلك بالشروع فصار الحل هو الشرع فهو نظير قولهم الاصل في النكاح الحظر وانما البيع الحاجة إلى التوالد والتسلسل فهل يفهم منه أنه محظور فالخو اباحتها لغرض الحاجة طلبا للخلاص منها لا لإزالة المأثم اه أقول لا ينبغي ما بين الاصلين من الفرق فان الحظر الذي هو الاصل في النكاح قد زال بالكافة فلم يبق فيه حظير أصلا لا يعارض خارجي بخلاف الطلاق فقد صرح في الهداية بأنه مشروع في ذاتهم من حيث أنه إزالة الرق وان هذا لا ينافي الحظر لانه في غيره وهو ما قد من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية اه فهذا صريح في أن مشروع ومحتظور من جهةين وأنه لا منافاة في اجتماعهما الاختلاف الحشمة كالتصديق الأرض المقصوبة فتكون الاصل فيه الحظر لم يزل بالكافة بل هو باق إلى الآن بخلاف الحظر في النكاح فانه من

في الحال بالبان أو المال بالرجعي بلفظ مخصوص هو ما استدل على الطلاق فخرج الصوخ كغيره حتى ولو غور ربه فانه فسخ لا طلاق وهذا علم أن عبارة الكز والملتقى منقوضة طردا وعكسا بغير (وايقاعه صياح) عند العامة لا طلاق الآيات آكل (وقيل) فاته النكاح (الأصح) حظه (أي منعه) (الا) لاجبة صكرية وكبر والمذهب الأول كافي البحر وقولهم الاصل فيه الحظر معناه أن الشارع ترك هذا الاصل فأباحه

حيث كونه استعانة بجزء الآدمي المحترم والمطاع على العورات فخذال للحاجة الى التواضع بقوام العالم وأما المطلق  
فان الأصل فيه المظهر بمعنى أنه محذور الالعارض بيبه وهو معنى قولهم الأصل فيه المظهر والاماحة للحاجة  
الى الخلاص فإذا كان بلا سبب أصلا لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون حقا وسفاهة رأى ومجرد كفران  
الحجة والخلاص الانبياء بها وأهلها وأولادها ولهذا قالوا ان سببه الخلاص الى الخلاص عند تباين الاخلاق  
وعرض الضعفاء المروجة عدم اقامة حدود الله تعالى فليست الحاجة خاصة بالكبر والرياسة كقول بل هي  
أعم من الاختراق في الفتح حيث تجرد عن الحاجة البهجة شرعا يبق على أصله من المظهر ولهذا قال تعالى فان  
أطعتم فلا تنزعوا عنهم سبيلا أى لا تطلبوا الفرار وعليه حديث أفض الخلال الى الله المطلق قال في الفتح  
ويحمل لفظ المباح على ما أبيع في بعض الأوقات أى أوقات تحقق الحاجة المهيمة اه وإذا وجدت الحاجة  
للكورة أبيع وعليها يحمل ما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه وغيرهم من الأئمة صولتهم عن العبث  
والانذابة بلا سبب فقهوا في الجران الحق بالبحث لغير حاجة طلبا للخلاص منها ان أرادوا الخلاص منها بالخلاص  
بلا سبب كما هو السادس منه فهو ممنوع لمخالفة لقرولهم ان الحاجة الى الخلاص فلم يسموا بالاعتدال الحاجة  
اله لا عند مجرد ارادة الخلاص وان أرادوا الخلاص عند الحاجة اليه فهو المطلوب وقوله في البحر انشأنا  
ما يصح في الفتح اختيار القول الضعيف وليس للذهب عن علمنا فيه نظر لان الضعيف هو عدم الحاجة  
الاكبر أو يرى الذي يصح في الفتح عدم التقيد بذلك كما هو مقتضى الملاقاة الحاجة وبقررتاه أيضا زال  
التناق بين قولهم بالحاجة وقولهم ان الأصل فيه المظهر لاختلاف الحقيقة ونظر أيضا أنه لا محالة بين ما نطه  
أما الذهب وما صح في الفتح فاقسم هذا التحريم فقه من فتح القدر (قوله بل رخص) اضرب انتقال ط  
(قوله لومؤنية) أطلقه فمثل المؤنية لاقترانه بقوله ط (قوله أوتارك صلاة) الظاهر أن ترك  
الفرار غير الصلاة كالصلاة وعن ابن مسعود لأن الله تعالى وصداقه انتم خير من أن تأخذ امرأه  
لاصلى ط (قوله ومفاده) أى هذا استحباب طلاقها وهذا قاله في البحر وقال ولهذا قالوا في الفتاوى انه ان  
بضره على ترك الصلاة ولم يقولوا عليه مع أن في ضره على تركها وإيتين ذكرهما قاضيان اه (قوله  
لوفات الامساك المعروف) كإلو كان خصا ومجبوا وأعدنا أو سكر أو وسكر أو الشكاز بفقه الشين المهيمة  
وتشدد الكاف وبالزى هو الذى تنتشر آتة لم أقبل أن يخاطبهم لا تستمر آتة بعدهم لاجتماعها والمحرر  
بفتح الحاء المشددة وهو المسحور وبني المروى في زماننا ح عن شرح الوهابية (قوله لو بدعا) باقى بيانه  
(قوله ومن محاسنه التخلص به من المكارة) أى الدينية والدينية بجرأى كان عجز عن اقامة حقوق الزوجية  
أو كان لا يستنهاها قال في الفتح ومنها أى من محاسنه جعله بيد الرجال دون النساء لاختصاصهن بنقصان  
العقل وغلبة الهوى ونقصان الدين ومنها شرعه ثلاثا لان النفس كذوبه عما تظهر عدم الحاجة اليها ثم حصل  
التمسك فشرع ثلاثا ليجرب نفسه أولا وثانيا اه ملصقا (قوله وبه) أى يكون التخلص المذكور من محاسنه  
انزل يقع طلاق الدور لغات هذه الحكمة اه ح وصى بالدور لانه دار الأمر بين متنافين لانه يلزمهم من وقوع  
المحرر وقوع الثلاث المعلقة قبله ويلزمهم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المزا الدور المصلح عليه في علم  
الكلام وهو توقف كل من الشين على الآخر فيلزم توقف الشين على نفسه وتأخرها بامر تبة وأمر تبتين ط  
(قوله واقع) أى اذا طلقها واحدة يقع ثلاث الواحدة المحررة وثلاث من المعلقة ولو طلقها اثنين وقتا وواحدة  
من المعلقة وأطلقها ثلاثا يقع فنزل الطلاق الحق لا يصادف أهله فيلغو ولو قال ان طلقها ثلاث طلاق  
قبله ثم طلقها واحدة وقع ثنتان المحررة والمعلقة وقس على ذلك كذا في فتح القدر (قوله حتى ولو حكم الخ) تقرير  
على قوله واقع اجماعا ثم هذا كالمصنف أيضا عن جواهر الفتاوى أنه قال ولو حكم ما ك بصحة الدور وبقاء  
السكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على ما ك آخره فقهها لأن مثل هذا الاعتدال خلاف الله  
قول مجبول باطل فليس ظاهره الطلاق ونقل قبله عن جواهر الفتاوى أن هذا القول لأى العباس بن سريج  
من أصحاب الشافعي وأنه أنكر عليه خضع أئمة المسلمين وأباه قول خضر فان الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة

بل رخص لومؤنية أو  
تارك صلاة غاية ومفاده  
أن لا تم بمعاشرته من  
لا تصلى ويجب لوفات  
الامساك بل المعروف  
ويحرم لو بدعا ومن  
محاسنه التخلص به من  
المكارة وبه يعلم أن  
طلاق الدور يعوان  
طلاق فانت طالق  
قبله ثلاثا واقع اجماعا  
كما مره المصنف معزنا  
بجواهر الفتاوى حتى  
لو حكم بصحة الدور ما ك

مطلب  
طلاق الدور

السلف من أبي حنيفة والشافعي وأصحابهما أجبت على أن طلاق المكلف واقع اه قلت لكن بشكل على دعوى الإجماع أن كثيرا من أئمة الشافعية قالوا بوجوه الدور كالمزني وابن الحداد والفتال والقاضي أبي الطيب والسيأوي وكذا الغزالي والسبكي لكنهم رجعوا عنه وقد عرفت في فتح القدير القول بطلان الدور إلى بعض المتأخرين من مشايخنا القول بوجوه وأنها لا تطلق إلى أكثرهم واتصرفة صاحب الجسر لكن رأيت مؤلفا حافلا للعلامة ابن حجر المكي في بطلانه وأنه قول أكثر الشافعية وأن القرافي من المالكية نقل عن شيخه العز ابن عبد السلام الشافعي الملقب بسلطان العلماء أنه لا يصح بل يحرم تقليد القائل بوجوه ونقض قضاه القاضي به لحالته لقواعد الشرع وقال أنه شنع على القائل به جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة وأنه نقل بعض الأئمة عن أبي حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وانعاقوق عنهم في وقوع الثلاث والمخير وحده وأن شارح الإرشاد قال إن العتق في الفتوى وقوع المخير وعليه العمل في الديار المصرية والشامية وعزاه الرافعي إلى أبي حنيفة وأنه بالغ السروحي من الحنفية فقال أنه يشبه مذاهب التصاري أنه لا يمكن الزوج بإيقاع طلاق على زوجته مدة عمره اه ملخصا وذكر في فتح القدير أيضا أن القول بوجوه الدور يختلف حكم اللغة وحكم العقل وحكم الشرع وقرره على الأمرين وعليه فأرجع إليه (تبيينه) قد بان لنا أن المعتد عند الشافعية وقوع المخير فقط بنسأ على إبطال الكلام كله وهو جملة التعليق وقدر من الفسخ الجزم بوقوع الثلاث عند بناء على إبطال لفظ فقط لأنه لا دور وإنما حصل به ونقل ابن حجر عن معنى الحنابلة حكمه القولين عندهم وقد عينا ما يثبتان الخلاف ثابت عندنا أيضا والله أعلم (قوله وأقسامه ثلاثة) (قوله) يأتي بها تقريرا (قوله مصرح) هو ما لا يستعمل إلا في حل عقد النكاح سواء كان الواقع به رجعا أو ثباتا كجسأ في بيانته في الباب الثاني (قوله) وملحق به) أي من حيث عدم احتياجه إلى التنية كلفظ التصريم أو من حيث وقوعه رجعي به وإن احتاج إلى تنية كاعتدى واستعفى في رجل وأنت واحدة فأفاده الرجعي (قوله وكذا) هي ما لم يوضع الطلاق واحتله وغيره كما سأأتي في باب (قوله وعمله المنكوح) أي لو معتد به عن طلاق رجعي أو ثبات غير ثلاث في حره وثنتين في أمة أو عن فسح ينفريق لأبواء أحدهما عن الإسلام أو بارتداد أحدهما ونظير ذلك المقسود بقوله بعدة عن الطلاق بلحق \* أو ردة أو بالأبواء يفرق

بغلاف عدة الفسخ بحزمة مؤبدة كتفصيل ابن الزوج أو غير مؤبدة كالفسخ بخيار عتق ولو غر وعدم كفاية ونقصان مهر روى أحدهما ومهاجرة فلا يقع الطلاق فيها كما حرم في الصبر عن الفسخ وكذا ما سأتى آخر الباب لو ردت زوجته حينما حلت ملكته فطلقها في عدة لا يقع وبأنى تمام الكلام عليه آخر الكتابات (قوله وأهل زوج عاقل الخ) أحترز بالزوج عن سيد العبد والذات الصغير والعاقل ولو حكم عن المجنون والمعتوه والمدهوش والمبرس والمعنى عليه بخلاف السكران مضطرا أو مكرها وبالبالغ عن الصبي ولو مرهقا وبالمتسقط عن التام وأفاده أنه لا شرط كونه مسلما صحيحا طائعا حادأ عاما دفع طلاق العبد والسكران بسبب مجنون والكافر والمريض والمكره والهائل والمخطئ كجسأ في (قوله) وكنه لفظ مخصوص (هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كناية فيخرج الفسخ على ما مر وأراد اللفظ ولو حكم بالدخول الكتابية المستينة وإشارة الأخرس والإشارة إلى العدد لا صابغ في قوله أنت طالق هكذا كجسأ في وبه طهر أن من تشاجر مع زوجته فأعطاه ثلاثة أمانات لا شرط بنوى الطلاق ولم يذكر لفظا لا صريح ولا كناية لا يقع عليه كما أفق به الخبر الرمي وغيره وكذا ما يفعله بعض سكان البوادي من أمرها بمحقق شعره لا يقع به طلاق وإن نواه (قوله خال عن الاستثناء) ما أتانا صاحبنا استثناء بشرطه فلا يتحقق طلاق كقوله إن شاء الله تعالى أو لا إن شاء الله تعالى إذا في الحر وإن لا يكون الطلاق انتهاء عاقبة لفظه لو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث لم تقع الثالثة عند الإمام ط (قوله لفظ) التأمل وحده وقد فيها لأن الرأى عليهم بكلمة واحدة بمعنى ومقر قال يس بأحسن بحر (قوله رجعية) قالوا واحدة الثانية بدعة في ظاهر الرواية وفي رواية الزوائد لا تنكر وبحر عن الفسخ ثم ذكر عن المحطآن أن اللفظ في حالة الخوض لا يكره الإجماع لأنه لا يمكن تحصيل العوض إلا به أو بسيد كره الشارح وبأنى تمامه (قوله في طهر) هذا

لا يفتنأ أصلا) وأقسامه ثلاثة حسن وأحسن وبدي) يأتي به وأنفاطه صريح وملحق به وكناية (وعمله المنكوح) وأهل زوج عاقل بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص خال عن الاستثناء (طاقة) رجعية) فقط في طهر

صالح بأوله وأخوه قبل والثاني أولى واحتراز من تطويل العدة عليها وقبل الأول قال في الهداية وهو الأطهر من  
 كلام محمد بن واخره عن الخيض فله فيه مدعي كإثباتي **(قوله لا وطه فيه)** جلت في محل رخصة طهر ولم يقل منه  
 ليعمل في كلامه ما لو طهت بشبهة فان طلاقا فيه حيث تدعي نص عليه الاستيعاب لم يكن برده الزنا فان  
 الطلاق في طهر وقع فمضى حتى لو قال لها أنت طالق للسنة وهي طاهرة ولكن وطه غيره فان كان نازعا وان  
 بشبهة فلا كذلك في المحطو كان الفرق أن وطه الزنا لم يترتب عليه أحكام النكاح فكان هدر اختلاف الموطأ بشبهة  
 وبما عرفت أن كلام المصنف أولى من قول غيره بما عرفت لم يكن لاندان يقول ولا في خيض قبله ولا طلاق  
 فمما لم يظهر جهلها لم تكن آتية ولا صغيرة كإثبات البائع لانه لو طلقها في طهر وطهها في خيض قبله كان بدعا  
 وكذا لو كان قد طلقها فيه وفي هذا الطهر لان الجمع بين تطليقتين في طهر واحد مكر وعندها لو طلقها بعد ظهور  
 جهلها أو كانت ممن لا تخيض في طهر وطهها فيه لا يكون بدعا لعدم العلة أعني تطويل العدة طاهر **(قوله)**  
 وز كها حتى تخيض عدها معناه الترك من غير طلاق آخر الترتيل مطلقا لانه اذا راجعها لا يخرج الطلاق عن  
 كونه أحسن بجر **(قوله أحسن)** أي من القسم الثاني لانه متفق عليه بخلاف الثاني فإن مال قال بكرهاته  
 لاندفاع الحاجة لحد بجر من المراج **(قوله بالنسبة الى البعض الآخر)** أي لانه في نفسه حسن فأن دفعه  
 ما قبل كيف يكون حراما مع أنه أبغض الحلال وهذا أحد قسمي السنون ومعنى السنون هنا ما ثبت على وجه  
 لا يستوجب اعتبارا له المستعجل طراب لان الطلاق ليس عبادة في نفسه ليست في ثواب فالمراد هنا المباح ثم  
 لو وقعت داعية أن يطلقها بدعا فنع نفسه الى وقت السني يثب على كف نفسه عن المعصية لا على نص  
 الطلاق فكيف نفسه عن الزنا لم يبعد نهى أسبابه ووجود الداعية فله ثواب لا على عدم الزنا لأن الصحيح أن  
 المكلفه الكف لا العلم كما عرفت في الأصول بجر وفتح **(قوله وطه فيه)** مبتدأ وليس موطوءة أي مدخول بها  
 متعلق بمحذوف صفة ولكذا الحرف في قوله ولو في خيض وقوله ولو موطوءة متعلق بقرين أو حال منه على رأي  
 وتقرين معطوف بهذا الواو على المبتدأ وقوله في ثلاثة أظهار متعلق بقرين أيضا وقوله فحين تخيض حال  
 من ثلاث المضاف اليه تقرر بل كونه مفعولا في المعنى وقوله وفي ثلاثة أشهر عطف على في ثلاثة أظهار وقوله  
 حسن خيرا المبتدأ وما عطف عليه وحاصله أن السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو أن لا يزيد  
 على الواحدة بكلمة واحدة لا فرق فيه بين المدخولة وغيرها لكنه في المدخولة خاص بالزنا كان في طهر لا وطه فيه  
 ولا في خيض قبله كما هو الافي هو مدعي وفي غيرها لا فرق بين كونه في طهر أو في خيض لان الوقت أعني الطهر  
 انبالي عن الجماع خاص بالمدخولة فله في المدخولة مراعاة الوقت والعديدان بطلقها واحدة في الطهر المذكور  
 فقط وهو السني الأحسن أو ثلاثة مفرق في ثلاثة أظهار أو أشهر وهو السني الحسن وذكر في الجرح من المراج  
 أن الملو هو كالوطه هنا وتقدم التصريح بذلك في أحكام الملو من كتاب النكاح **(قوله في ثلاثة أظهار)** أي ان  
 كانت حرة أو انثى طهرين برجنتين والخلاف المتقدم في أول الطهر وأخره يجري هنا كتابه عليه في البحر  
**(قوله لا وطلاق فيه)** أي في الخيض لانه غزلة ما لا يقع التطليقتين في هذا الطهر وهو مكره وانما لم يقل ولا  
 طلاق فيه ولا في الطهر لان الموضوع تفرق الثلاث في ثلاثة أظهار ط **(قوله وفي ثلاثة أشهر)** أي هلاله  
 ان طلقها في أول الشهر وهو البلية التي روي فيها الهلال والاعتبار كل شهر ثلاثين يوما في تفرق الطلاق اتفاقا  
 وكذا في حق انقضاء العدة عنده وعندها أشهر بالام وشهران بالهلال قال في الفتح قبل الفتوى على قولهما  
 لانه أسهل وليس بشئ اه **(قوله في حق غيرها)** أي في حق من بلغت السن ولم ترأ أو كانت حاملا أو صغيرة  
 لم تبلغ تسع سنين أو أخته بلغت تسعا وخمسين سنة على الأرجح أما عتمة الطهر فمن ذوات الأقران إلا أنها  
 شبه رأت الدم فلا يطلقها السنة الواحدة ما لم تدخل في حد الاناس إذا الخيض من خوف حقا صرحت به غير  
 واحد نهر قال في البحر فعلى هذا لو كان قد طلقها في الطهر واستدل لا يمكن تطليقة للسنة حتى تخيض ثم ظهر  
 وهي كثيرة والوقوف في الشبهة التي لا تخيض زمان الرضاع اه **(قلت)** وتبين الصغيرة ما قل في تبلغ تسعا فبعد أن  
 التي بلغت الا يفرق طلاقا على الأشهر وليس كذلك وانما تظهر فأنه في قوله بعينه محل طلاق فحين عجب وط

لاوطه فيه) وز كها حتى  
 تخيض عدها (أحسن)  
 بالنسبة الى البعض  
 الآخر (وطه فيه لغير  
 موطوءة ولو في خيض  
 ولو موطوءة تفسر في  
 الثلاث في ثلاثة أظهار  
 لاوطه فيها) ولا في خيض  
 قبلها وطلاق فيه (فحين  
 تخيض) وفي ثلاثة  
 أشهر (في) غيرها  
 حسن وسى فعلم أن

كأنته (قوله بالاولى) لان الاول أحسن منه وهذا جواب لصاحب التهر عن قول الفقيه لوجه تخصيص هذا  
باسم طلاق السنة لان الاول أيضا كذلك فالمناسب غير المفضل ومن طلاق السنة اه (قوله أى الآنة  
والصغيرة والحامل) أى المفهومات من قوله في غيرها وكان الاولى للصنف التصريح بمن هنالك ليعود الضمير  
في طلاقهن الى الحد كورصر بحا والاراد بعله من بلغت بالنسب وامتد طهرها وبلغت تسعا كما يظهر مما بعده  
(قوله لاني الكراهة الخ) أى لان كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات الحيض لتوهم الحبل فثبت به  
العلم أنها بالحيض أو بالوضع قال في الفتح وهذا الوجه يقتضي في التي لا تحيض للصغر والكبر بل اتفق  
امتداد طهرها متصل بالصغر وفي التي لم تبلغ بعد وقد وصلت الى سن البلوغ أن لا يجوز تعقيب وطئها بطلاقها  
لتوهم الحبل في كل منهما اه وقال قبله وفي المحط قال الحلو اني هذا في صغيرة ولا ربح حبلها أما فمن ربح  
فلا انفصل أن يفصل بين وطئها وطلاقها شهر كما قال زفر ولا يخفى أن قول زفر ليس هو أفضله الفصل بل  
لزومه اه وأجاب في الصريح ان التشبيه باعتبار ما أصل الفاصل وهو الشهر لا في الافضل اه وأخبر بقوله متصل  
بالصغر أى بان بلغت بالنسب وامتد طهرها عن امتد طهرها بعد ما بلغت بالحيض فاهم الاطلاق للسنة الواحدة  
كأمر لانها شبهة قدرأت الدم وهو مرجو والحد مائة ساعة ففيها أحكام ذوات الأقرام بخلاف من بلغت  
ولم تلام أصلا (قوله والبدى) منسوب الى البدعة والمراد بها هنا المحرمة لتصر بهم بعبادة بحر (قوله  
ثلاث متفرقة) وكذا بكلمة واحدة الاولى وعن الامامة لا يقع لفظ الثلاث ولا في حالة الحيض لانه بدعة محرمة  
وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن اسحق وطائفة وعكرمة في مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ان الناس  
قد استحووا في أمر كل نكاح فيه أنه فاولا مضنا عليهم فأضاه عليهم وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم  
من أمته المسلمين الى انه يقع ثلاث قال في الفتح بعد سوق الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم وأما مضاه  
عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعلم بانها كانت واحدة فلا يمكن الاوقد لما عرفت الزمان المتأخر  
على وجود ناسخ أو عليهم بانها الحكم انكف العلمهم بانها لم تكن بعد علوا استعمالها في الزمن المتأخر وقول بعض  
الحنابلة توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآته فهل صح لكم عنهم أو عن عشرين عنهم  
القول بوقوع الثلاث باطل أما بالإجماع فظاهر ظاهر لانه لم ينقل عن أحد منهم انه خالف عمر حين أمضى الثلاث  
ولا يزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف نسبة كل في حجة كبر الحكم واحد على أما جاع صكوف وأما ناسخ  
فالمعترف بنقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والمائة ألف لا يبلغ عدة المجتهدين الفقهاء منهم أكرم من عشرين  
كأن خلفاء العادة وزير دين ثابت ومعدن حبل وأنس وأبي هريرة والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون منهم  
وقد ثبت النقل عن أكثرهم صريحاً بقاء الثلاث ولم يظهر لهم بخلافه فاذ بعد الحق الاضلال وعن هذا  
قلت الحكم كما كتبنا واحداً لم يفتحه حكمه لانه لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف للاختلاف وغاية الامر فيه  
أن يصير كسبع أمهات الاولاد أجمع على نفسه وكن في الزمن الاول يعني اه ملخصاً ثم أطال في ذلك (قوله في  
طهر واحد) فثلاث والتثنية (قوله لاربعة فيه) فلو تخطل بين الطلقتين رجعة لا يكره ان كانت القول  
أو بخلافه أو بالسبع من شهوة لا بالجماع اجماعاً لانه طهر فيه جامع وهذا على رواية الطحاوي الا أنه يظهر  
الرواية ان الرجعة لا تكون فاصلة وكذا لو تخطل النكاح أو فادق في الصبر (قوله وطئ فيه) أى لم تكن حلي  
ولا أنس ولا صغيرة لم تبلغ سبع سنين كما مر (قوله في حيض موطوء) أى لم يدخل بها ومثلها المقتضى بها كما مر  
(قوله لكان أو جز وأفود) أما الاول فظاهر وأما الثاني فلا يثبت ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كما مر وما لا  
يلحقها في النفس فانه يدعى كذا في الصبر وما لا يعلقها في طهر لم يتجامعها قبل في حيض قبله وما لا يعلقها في طهر  
ملحقها في حيض قبله فلهذا (قوله وتجب رجعتها) أى الوطوء والطلقة في الحيض (قوله على الأصح) بمقتابه  
قول القنوري انها مستحبة لان العصبية وقعت فتعذر ارتضاعها ووجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم لم يرق  
حديث ابن عمر في العصبية مما يثبت فليارتجاعها حين طلقها في حالة الحيض فانه يثبت على وجوبه من صريح وهو

الاول سني بالاولى وحل  
طلاقهن) أى الآنة  
والصغيرة والحامل  
(عقب وطئ) لاني  
الكراهة فيمن تحيض  
لتوهم الحبل وهو  
مفقود هنا (والبدى  
ثلاث) متفرقة (أو ثلثان  
جمرة أو مرتين في طهر)  
واحدة (لاربعة فيه أو  
واحدة في طهر وطئ  
فيه أو) واحدة في  
(حيض موطوء) لو  
قال والبدى ما خلفها  
لكان أو جز وأفود  
(وتجب رجعتها) على  
الأصح (فيه) أى في



المخول فلا يقع غيرهما بل يترجى وجها فتقع أخرى بلا عدة فلا تزوجها أيضا وقعت الثالثة وعلا في البصر بان  
 زوال الملتصق بعد اثنين لا يبطلها اه فتأمل **(قوله)** أو مضى شهر يرجع الى الصورة الثانية **(قوله)** وان نوى الخ  
 أو أضاف وقوع الثلاث على الاطهار متبعا اذا نواه أو أطلق أو أضاف نواه غير فله يصح نهر **(قوله)** لانه محتمل  
 كلامه وهذا لان الامكان ان تكون الوقت حاز ان تكون للتعديل أي لأجل السنة التي أوجبت وقوع  
 الثلاث وانما جعلت نية الحال فإولى أن تقع عند كل رأس شهر فليدرك الثلاث لانه لو لم يدر كذا وقعت واحدة  
 للحال ان فانت في طهر لم يجامعها فيه والا فليتحقق طهر ولو نوى ثلاثا فترقى على الاطهار صحيح ولو جله فقولان ورجع  
 في المنع القول بأنه لا يصح وتعامه في النهر **(قوله)** ويقع طلاق كل زوج هذه الكلمة متضمنة لزواج المباشرة  
 اذا يقع طلاقا متاعلا في العدة وأوجب بأنه ليس زوج من كل وجهه أو أن امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل  
 الحاصل ثم كلامه شامل لما اذا وكل به أو أجاز من الفضولي نهر وساقى **(قوله)** ليدخل السكران أي فله في  
 حكم العاقل زجره فلا منافاة بين قوله عاقل وقوله لا في أسكران **(قوله)** فان طلاقه صحيح أي طلاق المكره  
 وشمل ما إذا أكرمه على التوكيل بالطلاق فوكل فطلق أو وكيل فله يقع بجر قال بحشه الخبر الرمي ومثله العتاق  
 كما صرحوا به وأما التوكيل بالنكاح فلم أر من صرح به والظاهر أنه لا يخالفهما في ذلك تنصريحهم بان الثلاث  
 تصح مع الأكرام استحسانا وقد ذكر الرزبي في مثله الطلاق أن الوقوع استحسانا والقاس أن لا تصح الوكالة  
 لأن الوكالة تبطل بالهرج فكذلك مع الأكرام كالبصير وأما الوجه الاستحسان أن الأكرام لا يمنع انعقاد البيع  
 ولكن وجب فساد فكذا التوكيل يتقدم مع الأكرام والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة تكون نهان  
 الاستحسانات فإذا لم تبطل فقد نفذ تصرف الوكيل اه فانظر الى عدة الاستحسان في الطلاق يتحداه في النكاح  
 فكانت حكمهما واحدا تأمل اه كلام الرمي (قلت) وساقى تمام الكلام على ذلك في كتاب الأكرام  
 ان شاء الله تعالى **(قوله)** لا تراه بالطلاق قيد الطلاق لان الكلام فيه ولا فافرا المكره بغيره لا يصح أيضا كما  
 لو أقر بعق أو نكاح أو رجعة أو فء أو غفوع دم عدواً وبعدد أنه ابنه أو جاريته أنها موله كأيص عليه  
 الحاك في الكافي هنا وفي البصر أن المراد إذا أكرمه على التفتن بالطلاق فلو أكرمه على أن يكتب طلاق امرأته  
 فكسب لا تطلق لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا كذا في الحاشية ولو أقر بالطلاق  
 كذا وأجاز لا يقع قضاء لادناه اه وباقى تعامه **(قوله)** طلاق (قوله) طلاق (قوله) طلاق (قوله) طلاق (قوله) طلاق  
 ما عطف عليه مستند بالخبر بخلافه قد صدره نص مع الأكرام يدل عليه قوله آخر أهله نص مع الأكرام ان  
 كان الزوج قد ولي فلا رجوع له على المكره والأفله الرجوع نصف المسمى كذا ذكر المصنف في الأكرام ما  
**(قوله)** وبلايه فان تركت أربعة أشهر بانت منه فان لم يكن يدخلها وجب نصف المهر ولم يرجع به على  
 التي أكرمه كافي **(قوله)** نكاح يشمل ما إذا أكرمه الزوج أو الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى الخلاف  
 خلافاً لما قيل من أن العقد لا يصح إذا أكرهت هي عليه كما لو خصم في النكاح قيل قوله وشروط حضور  
 شاهدين فأفهم **(قوله)** مع استيلاء بكسر الهمزة من غير تنوين لضرورة النظم ح وصورة أنه ينكره على  
 استيلاء أمته فانما وطنها وأتت ولا تثبت منه ولا يجوز له نفسه ط وفه أن هذا أكرمه على فعل حسي وهو  
 الوطء مرتب عليه ثم آخر وهو صبرورتها لم ولدوا أمته كثيرة كالأكرام على دخول دار على عتق عبده  
 على دخوله فله يعتق ولا يضمن له المكره أو أكرمه على شراء عبداً على عتقه على ملكه فله يعتق وعليه  
 قيمته لبايع ولا يرجع على المكره بشئ كافي كافي الحاك من الأكرام قال وكذا لو أكرمه على شراء ذبيحة  
 محرمة أو أمانة وقد وثقت أو أمانة قد جعلها مديراً فأنما ملكها اه وصورة الرجعي بأن يذكره على أن يتر  
 بأنها أو لا يوقف معاملة معاملة قبله عن الكافي أيضا والله أعلم **(قوله)** غفوع عن العمد أي لو وجب  
 له على رجل قصاص في نفس أو فمادنها فأكرمه بعد تلف أو حبس حتى عفا فالغفوع حاز ولا ضمان  
 على الخاني ولا على المكره لانه لم يتلفه مالا ولا ضماناً للشهود إذا رجعوا فلا ضمان عليهم ولو وجب  
 له على رجل حتى من مال أو كلفة بنفس أو غير ذلك فأكرمه بعد قبض أو حبس حتى أبرأ من

أو مدي شهر تقع (وان  
 نوى أن تقع الثلاث  
 الساعة أو) أن تقع  
 عند رأس (كل شهر  
 واحدة صحب نية) لانه  
 محتمل كلامه (ويقع  
 طلاق كل زوج بالغ  
 عاقل) ولو تقدير ابدائع  
 ليدخل السكران (ولو  
 عبداً أو مكرها) فان  
 طلاقه صحيح لا انفراجه  
 بالطلاق وقد تنظم في  
 النهر ما يصح مع الأكرام  
 فقال

طلاق وبلايه نكاح  
 ورجعة \*  
 نكاح مع استيلاء غفوع  
 عن العمد

مطلب

في الأكرام على التوكيل  
 بالطلاق والنكاح  
 والعتاق

مطلب

في المسائل التي تصح  
 مع الأكرام



من ذلك كانت البراءة باطلة كذا في الكافي وبه علم أنه احتراز للمصنف عن الخطأ لأن موجب المال فلا تصح البراءة منه **(قوله رضاع)** ورد عليه ما ذكرناه في الاستبلاذ فإنه أيضا فعل حتى ترتب عليه حكم آخر وهذا لا ينصرف كاعتقته وكذا يقال مثله ما لو أكرم على الخلو بزوجته أو على وطئها فإنه بتقريبه جمع الهرم وكذا لو أكرم على وطء أمه أو زوجته أو بنتها تحرم عليه زوجته **(قوله وأيمان)** جمع عين قال في الكافي في باب الأكرام على النذر واليمين ولو أكرم رجل بوعده تلف حتى جعل على نفسه صدقة لله تعالى وصوما أو حجاً أو عمرة أو غزوة فيسبل الله تعالى أوبنه أو أوشياً ينقر بهما إلى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكره وكذلك لو أكرهه على اليمين بشئ من ذلك أو بغيره من الطاعات أو للعاصي اهـ **(قوله وفيه)** أي في الإبداء بقول أو فعل ذكره الشارح في الأكرام **(قوله ونذره)** قدمنا الكلام عليه قريبا **(قوله قبول الإبداء)** أخذ في الضر من قوله في التفتية أكرم على قبول الودعة فقلت في بدو فلمستحقها فضمن المودع اهـ ناعني أن المودع يفتح المال قال في النهر بعد نقله ثم ظهر لي أنه بكسر اللام فليس من المواضع في شئ وذلك أنه في البرازية قال أكره بالحبس على إبداء ماله عند هذا الرجل وأكره المودع أن يعاضل بقوله فضاغ لا ضمان على المكره والمقايض لأنه ما عوضه بنفسه كالوهدت الرمح فالقته في حجره فلهذا لم يرد فضاغ في بدو لا يضمن اهـ قلت وحاصله أن التعديل المذكور يدل على أن المستحق للودعة في مسألة التفتية ليس له تضمين المودع بالفتح لأنه إذا كان مكرها على قبولها لم يكن قابضا لنفسه فتعين أنه بالكسر لأنه دفعها باختياره فلم يستحق تضمينه ولكن مع هذا أيضا لو صح فرائضه بالفتح لم يكن من هذه المواضع أيضا لأن الكلام فيما يصح مع الأكرام وتضمينه يدل على أنه لم يصح قبوله للودعة لأن حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فتأمل **(قوله كذا الصلح عن عمد)** أي قبول القاتل الصلح عن دم العمد على مال كذا في البصر أي إذا أكرم على أن يصلح صاحب الحق على مال أكثر من الدية أو أقل فصالحه بطل الدوم بلزم الحاق شئ كافي كافي الحاكم وذكره أنه لو أكره ولو لم يعمد على أن يصلح منه على ألف فلا شئ في غير الألف اهـ واعتازت المال القاتل في الثانية لأنه غير مكره **(قوله طلاق على جعل)** أي قبول المرأة الطلاق على مال محرقيق الطلاق ولا شئ علم من المال ولو كان مكان التلحق قطع فخلع بالف درهم كان الطلاق بائنا ولا شئ عليه ولو كان هو المكره على الخلع على ألف وقد دخل بها وهي غير مكره وقع الخلع وزمها الألف وتعامه في الكافي **(قوله عينه أنت)** أي بالطلاق وفاعل أنت ضمير الينح والرابح تعلق الطلاق على شئ كانا أكرم على أن يقول أن تكسر بدافز حتى كذا **(قوله كذا العتق)** أي الأكرام على اليمين بالعتق وأما الأكرام على نفس العتق فساق فافهم كالوا أكرم على أن قال أن تدخل البارقات حرا وإن صلبت أو أكلت أو شربت ففعل بعتق العمد وبغير الذي أكرهه فبته وتعامه في الكافي **(قوله والاسلام)** ولومن ذى كماله كثر من المشايخ وما في الحائنة من التفصيل بين الذي فلا يصح والحر فيبصح فقباس والاسمحسان بصحته مطلقا فاده الشارح في الأكرام ط ولو كان أكرهه على الإقرار بالاسلام فمأذني فلاقرار باطل كذا في الكافي **(قوله بتدبير العبد)** يضم الرامن غير تنوين للضرورة ح وتضمينه بالعنفساسة الروي والامة مثله ط **(قوله وإيجاب احسان)** أي بإيجاب صدقة بغيره وتقدم نقله عن الكافي **(قوله وعق)** يرجع بقية العبد على المكره إذا اعتقه لغير كفارة أو الإقرار بوجع كذا كراملصنف في الأكرام ط وشمل العتق بالتفعل كالوا أكرهه على شراء محرمة ولكنه لا يرجع على المكره بشئ كما قدمنا عن الكافي وبه صرح في البرازية من الأكرام خلافا لما يوهبه ما نقله الشارح في الأكرام عن ابن الكمال فافهم **(قوله عشرين في العبد)** حال من فاعل تصح قال في النهر وهي ترجع إلى ستة عشر لدخول الإحسان في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق في الطلاق ودخول اليمين بالعتق في العتق اهـ ح وتقدم عن النهر أن قبول الإبداء ليس منها فاعتدت إلى خمسة عشر وقلنا أن الاستبلاذ والرضاع من الأفعال المحسنة التي ترتب عليها أمر آخر فلا ينبغي تخصيصها بالثلاثة فاعتدت إلى ثلاثة عشر وقد ثبت عليها خمسة آخر القطع من أكرام كافي الحاكم الأولى الخلع على مال بان أكرهه على خلع امرأته على ألف وقد تزوجها على أربعة آلاف ودخل بها والمرأه غير

رضاع وأيمان وفي

ونذره

قبول لإبداء كذا الصلح

عن عمد

طلاق على جعل عين به

أنت

كذا العتق والاسلام

تدبير العبد

وإيجاب احسان وعق

فهذه

تصح مع الأكسراه

عشرين في العبد

مكرهه فاطلع واقع (٢) ولها علمه الالف ولا شيء على الذي كرهه ولو كانت هي المكرهه كان الطلاق بانها ولا شيء عليها \* الثانية الفسخ كألو اعتقت وله زوج لم يدخل بها فأكرهت على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل المهر عن الزوج ولا شيء على المكره ولو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمرء لا يملك الرجوع ولا يرجع على المكره \* الثالثة التكفير كألو كرهه بعد تلف على أن يكفر عنه فاحتج بها ولا رجوعه على المكره وان أكرهه على عتق عبده فاعتقها لم يجز وعلى المكره قيمته ولو أكرهه لم يجز أجزأ عنها وكذلك كل شيء وجب عليه الله تعالى من نذر أو هدي أو صلعة أو حج فأكرهه على أن يحضيه ولم يأمره المكره بشيء بعينه أجزأ ولا ضمان على المكره \* الرابعة ما كان شرط الفديرة كالوعق عتق عبدي شرأته أو طلاق زوجتي على دخول الدار فأكرهه على الشراء والدخول أو أكرهه على شراء عتق مجرمه أو أمانة قد ولعت منه ونحو ذلك ويدخل فيه الرضاع فإنه شرط الحريم والاستيلاء أي الوطء طلب الولد فإنه شرط لشوته منه أيضا \* الخامسة ما قد منه من التوكيل بالطلاق والعتق فقد صارت في عشرة صور فمقتضى

طلاق واعتاق نكاح ورجعة \* طهار وإيلاء وعقود العمد  
يمين وإسلام وفيه ونزوه \* قبول الصلح العمد بتدبير العبد  
ثلاث وعشر صححوها لمكره \* وقدرت صحاوي خلع على نقد  
وفسخ وتكفير وشرط العبد \* وتوكل عتق أو طلاق فله عتق

(قوله أو هازلا) أي فيقع قضاء دينه كما يذكره الشارح به صرح في الخلاصة مع إلزامه بكار باللفظ فيستحق الغلظ وكذا في البرازية وأما في أكرهه الخائبة لو أكرهه على أن يقر بالطلاق فأقر لا يقع كألو أقر بالطلاق هازلا أو كانا فقال في الجمران مراده بعدم الوقوع في المشبه بعينه دينه ثم نقل عن البرازية والقبلة لو أكرهه الخائبة عن الماضي كذا لا يقع دينه وإن أشهد قبل ذلك لا يقع قضاءه أيضا اهـ ويمكن جعل ما في الثانية على ما إذا شهد على أنه يقر بالطلاق هازلا فلا يجزئ أن يفتي عن الخلاصة إنما هو قولنا أنشأ الطلاق هازلا أو ما في الخائبة فيما لو أقر به هازلا فلا منافاة بينهما في التلويح وكأنه يبطل الإقرار بالطلاق والعتاق مكره كما كذا يبطل الإقرار به ما هازلا لأن الهزل لجيل الكذب لا كراحتي أو أجاز ذلك لم يجز لأن الإجازة إنما تلحق بسيما تعقد احتمل العصة والطلاق وبالإجازة لا يصير الكذب صدقا وهذا بخلاف إنشاء الطلاق والعتاق ونحوهما مما لا يحتمل الفسخ فإنه لا أثر فيه للهزل اهـ وهذا يدفع ما أورده الرمي من المناقاة بين عبارة الخائبة وغيرها (قوله لا يفيده حقيقة كلامه) بيان لغنى الهازل وفيه قصور في التحرير وشرحه الهزل لغة اللعب واصطلاحاً أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازي بل أو يذهب غير ما هو مالا تصح إرادته منه وهذا الجد هو أن يراد باللفظ أخذهما (قوله خفف العقل) في التحرير وشرحه السفه في اللغة الخفة وفي اصطلاح الفقه الخفة نعت الإنسان على العمل في ماله بخلاف بمقتضى العقل (قوله أو سكران) السكر سوزن بل العقل فلا يعرفه السماء من الأرض وقال لا يغلب على العقل فهذه في كلامهم رجحوا قوله لما في الطهارة والامان والجدود وفي شرح بكر السكر الذي تصحبه التصرفات أن يصير بحال يستحسن ما يستقيحه الناس وبالعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال في البصر والمعتقد في المذهب الأول ثم قلت لكن صرح المحقق ابن الهمام في التحرير أن تعريف السكر بما عر عن الإمام غاصه في السكر الموجب للعدا له لوميز بين الأرض والسما كان في مكره نقصان وهو شبهة العدم فتدري به الجدوا ما تعريفه عنده غير وجوب الدين الأحكام فالمعريف فيه عند اختلاف الكلام والهدان كقولها وتقل شارحها أن أمير ما عر عنه أن المراد أن يكون غالب كلامه هذا فإنا لو نصقحه مستقيماً فليس يسكر فيكون حكمه حكم المعتاق إقراره بالجدود وغير ذلك لأن السكران في العرف من اختلط حده بهز لا يستقر على شيء وما أكره المشايخ إلى قوله ما هو قول الأئمة الثلاثة واختاره ولفظي لأنه المتعارف وتأييد قبول على رضى الله عنه ما ذكره هدى ورواها والشافعي ولضعف وجه قوله ثم بين وجه الضعف فراجعوه طهر أن المختار قوله ما في جميع

(أو هازلا) لا يقصد حقيقة كلامه (أو سكران) سقيا خفيف العقل

٢ (قوله وله علمه) لعل الصواب وله عليها تأمل

مطلب في تعريف السكران وحكمه

أفون أوينج زجا

به يفتي تصحيح القدوري

واختلف التصحيح فمن

سكر مكرها أو مضطرا

نعم لوزال عقله بالصداع

أو بجماع لم يرضع وفي

القهستاني معزيا

لراهندي أنه لو لم يرضع

ما يقويه الخطاب كان

نصره باطلا اه

واستثنى في الأشام من

تصرفات السكران

سبع مسائل منها

الوكيل بالطلاق

صاحبا لكن قيده

البرازي بكونه على

مال والا وقع مطلقا

وقع الشافعي طلاق

السكران واختاره

الطحاوي والكركشي

وفي التتارخانية عن

التفريق والقنوي

قول الحنفى وجيش

كذا بالأصل المقابل على

خط المؤلف والشافعي

نسخ الشارح أو

جيش اه معص

مطلب في الحشيشة

والأفون والبنج

السرف من أصحاب

الامام الشافعي وأسد

ابن عمر و صاحب الامام

أي حشيشة اه منه

الابواب فافهم وبين في القصر بحكمه انه ان كان سكره بغير بني محرم لا يبطل تكليفه فانزله الاحكام وتصم  
 عاراة من الطلاق والعاق والبيع والافراز ورزج الصغار من كف والأقراض والاستقراض لان العقل  
 قائم واتسع عرض فوات فهم الخطاب معصيته في حق الائمه وجوب القضاء وصح اسلامه كالكراه لارادته  
 لعدم التصديق ما الهازل فاما كرفع عدم تصديما يقول بالاستعفاء لانه صدر من تعصم تصحيح استعفاء  
 بالدين بخلاف السكران (قوله ولو بنيد) أي سواء كان سكر من الجرا أو الاشربة الاربع المحرمة وغيرها  
 من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل عند مجادل في القصر ويقوله يبقى لان السكر من كل شراب محرم وفي  
 البحر من البرازية المختار في زماننا لزوم الحد ووقوع الطلاق اه وما في الخاتمة من تصحيح عدم الوقوع فهو مسمى  
 غل في قوله ما من أن النيبند حلل والمقضى بخلافه وفي التمر عن الجوهر ان الخلاف مقيد بالاشربة لا بتداوى  
 فلو هو والطرب فيقع بالاجماع ٢ (قوله وجشيش) قال في الفتح اتفق مشايخ المذهبين من الشافعية  
 والحنفية بوقوع طلاق من غلب عقله باكل الحشيش وهو الحشيش ورق القنب لغواهم بحرمته بعد أن  
 اختلفوا فيها فأتى ٣ الرزج بجرمها وأتى أسد بن عمر وبجله لان المتعلمين لم يتكلموا فيها بشئ لعدم  
 ظهور شأنها منهم فلما ظهر من أمرها من الفساد كثير وقشاع لمشايع المذهبين التي تحرعوا وأفوا بوقوع  
 الطلاق عن زوال عقله بها اه (قوله أو أفون أو بنج) الأفون ما يخرج من الحشيش والبنج ما يخرج من  
 مسبت وصرح في البدائع وغيره بعدم وقوع الطلاق بكلمة لا بان زوال عقله لم يكن بسبب هو معصية  
 والحق التفصيل وهو ان كان لتداوى لم يقع لعدم المعصية وان للهو وادخال الآفة قصد الحشيش أن لا يزيد في  
 الوقوع وفي تصحيح القدوري عن الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر من البنج والأفون يقع زجا وعليه القنوي  
 وتعام في التمر (قوله زجا) أشار به الى التفصيل المذكور فانه اذا كان لتداوى لازر عنه لعدم قصد  
 المعصية ط (قوله واختلف التصحيح الخ) فصحت في النجفة وغيره عدم الوقوع وجرم في الخلاصة بالوقوع قال  
 في القصر والاول أحسن لان موجب الوقوع عند زوال العقل ليس الا التسبب في زواله بسبب محظور وهو  
 مستوف وفي التمر عن تصحيح القدوري انه التحقيق (قوله نعم زوال عقله بالصداع) لان زوال العقل  
 الصداع والشر بعلته والحد بالحد انضاف الى علة العلة لا عند عدم صلاحية العلة وتعام في الفتح هذا وقد  
 فرض المسئلة في الفتح والصرح فيما اثاره بخرافصه وبخلافه ما في المتنط لو كان النيبند شديدا فصعد  
 فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه وان كان النيبند بدا حراما فصعد فذهب عقله وقع طلاقه اه فقد فرغ  
 بين ما اذا كان بغير بني محرم وغير محرم كجاري فامل (قوله أو بجماع) كذا ذكر من ورق الرمان فله لا يقع طلاقه  
 ولاعتاقه ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب كذا في الهندية ط قلت وكذا السكر ببنج أو أفون  
 تناوله الى وجه المعصية لتداوى كافر (قوله وفي القهستاني الخ) هذا مسمى على تعريف السكران الذي  
 تصح تصرفاته عندنا به من معصية العقل ما يقويه التكليف وتجب منه في القصر وقال لاشأنه على هذا  
 التقدير لا يقبه لاحد أن يقول لا تصح تصرفاته (قوله منها الوكيل بالطلاق صاحب) أي فانه اذا طلق سكران  
 لا يقع ومنها الرد ومنها الافراز بل بدو انخالصة ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها رزج الصغيرة باقل  
 من مهر المثل أو الصغيرة كتر فانه لا ينفذ ومنها الوكيل بالبيع لسكر فباع لم ينفذ على موكله ومنها القصب  
 من صاير ورد على وهو سكران كذا في الاشباح ط قلت لكن اعترضه حشيشة الجوى في الأخيرة من المنقول في  
 العمادة أن القاصب يبرأ بالردعه من الضمان فكيفه فيها كالمسحوق كذا في مسئلة الوكيل بالطلاق بان  
 الصحيح الوقوع نص عليه في الخاتمة والبحر (قوله لكن قيده البرازي) قال في التمر عن البرازية وقوله بطلاقها  
 على مال فطلقها في حال السكر فله لا يقع وان كان التوكيل والايقاع حال السكر وقع ولو بلا مال وقع مطلقا  
 لان الرأي لا يثبت بتقدير البطل اه أقول والتخليل فيبدأ به لو كلف بطلاقها على ألف فطلقها في حال  
 السكر وقع مطلقا ح (قوله واختاره الطحاوي والكركشي) وكذا نجد من سلمه وهو قول زفر كما فاد في الفتح  
 (قوله عن التفريق) موافقه عن التفريق بدال آخره لا ينافي كما يشق نسخ التتارخانية (قوله والقنوي

عليه) قد علمت مخالفة لسائر المتون ح وفي التناخانية طلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ  
وهو من هذا أصحنا (قوله ان دام الموت) بقيد طارنا فقط ح قال في الصبر على هذا الناطق من اعتقل  
لسنة توقف بان دأبه الى الموت فنفذوا زال بطل اه قلت وكذا الزوج بالاشارة لا يحل له وطؤها لعدم نفاد  
قبل الموت وكذا ما عرقه ولا يخفى ما في هذا من الخرج (قوله به بقى) وقدر الترتيب الاستدلال يستصغر  
وفي التناخانية عن التتابع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة وبنيه الذي ولد هو اعرس او لم اعليه ذلك ودام  
حتى صارت اشارته مفهومة والام تعتبر (قوله واستحسن الكمال الخ) حيث قال وقال بعض الشافعية ان كان  
يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة لان دفع الضرورة ما هو ادل على المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال  
بعض مشايخنا اه قلت بل هذا القول تصرح بما هو المفهوم من ظاهر الرواية في كافي الحاكم الشهيدي  
نصفه فان كان الاخرس لا يكتب وكان له اشارته تعرف في طلاقه ونكاحه وشراؤه وبمعفه فوجاز وان كان لم يعرف  
ذلك منه أو شئ منه فهو باطل اه فقد تروى جواز الاشارة على غيره عن الكتابة فيقيد انه ان كان يحسن الكتابة  
لا يجوز اشارته ثم الكلام في التناخات وهو في صرحه تصرفه على الكتابة والا فغيره يقع طلاقه بكتابه كايان  
آخر الباب في السهم (قوله باشارته المعهودة) أي المقرنة بنصوب منه لان العادة منه ذلك فكانت الاشارة  
بيانا لما جله الاخرس بخر عن الفسخ وطلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي كنافي المضرات  
ط عن الهندية (قوله بان اراد التكليم بغير الطلاق) بان اراد ان يقول سبحان الله فصرى على لسانه أنت طالق  
تطلق لانه صريح لا يحتاج الى التمسك في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ط عن النسخ وقوله كطلاق الهازل  
واللاعب مخالف لما قدمنا من ان ياتي قريبا وفيه القدرين الحاويز معني الى الجامع الاصفران أسداسل  
عن اراد ان يقول زينب طالتي فغيرى على لسانه عمر على أيهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطلق التي سمى  
وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحده منهما اما التي سمى فلا نه لم يرها وما غيرها فلا نه اطلقت طلقت  
بغير دلالة (قوله غيرى عام عتاه) كالأول والزوجها قرا على اعتدى أنت طالتي ثلاثا ففعل طلقت ثلاثا في  
القضاء لا يفي به وبين الله تعالى اذ لم يعلم الزوج ولم ينجر عن التلاصق (قوله أو غافلا أو ساهيا) في الصباح  
الغفلة غفلة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وفيه ايضا ساهيا عن الشيء يسوغ غفل قلبه عنه حتى زال عنه  
فكره ذكره وفرقوا بين الساهي والناسي بان الناسي اذا ذكره كروا الساهي بخلافه اه قال الظاهر ان المراد  
هنا القائل بالناسي بقرينة عطف الساهي عليه وصورته أن يعلق طلاقه على دخول الدار مثلا فدخلها ناسيا  
التعليق أو ساهيا (قوله أو غافلا معصية) بخلافه وتلاخ وتلاخ وتلاخ كأيذ كره أول الباب الآتي  
(قوله يقع قضاء) متعلق بالخطي وما بعده ح لكن في وقوعه في الساهي والقائل على ما صورته لا يظهر  
التقسيد بالقضاء اذا فرق في مباشره بين الحنتين التعمد وغيره (تنبيه) في الحاويز الى الزاهد حتى ظن أنه وقع  
الثلاث على امرأته فقام من لم يكن أهلا لقتوى وكلف الحاكم كتابته في الصلح فكتبت ثم استغنى عن هو  
أهل لقتوى فاقى بأنه لا يقع والتطبيقات الثلاث مكتوبة في الصلح فظن أنه لا يعود اليها به ولكن لا يصدق  
في الحكم اه (قوله واللاعب) الظاهر أنه عطف على الهازل للتفسير ح (قوله جعل له به جذا) لانه  
تكلم بالسبب قصد اقله حكمه وان لم يرض به لانه محال لا يحتمل النقص كالعناق والتذروا بين (قوله أو  
مرضا) أي لم يزل عقله بالمرض بدليل التعليل ط (قوله أو كافرا) أي وقد ترفعنا لانه لا يحكم بالفرقة  
الا في ثلاث كما يفسر في نكاح الكافر ط (قوله لوجود التكليف) على لهما وهو جري على المعتقد في الكفار  
أنهم مكلفون بالحكم القروع اعتقادا أو أداه ط (قوله كالنكاح) أي فكان نكاح الفضولي صحيح  
موقوف على الاجازة بالفعل وبالفعل فكنا طلاقه ح فلو حلف لا يطلق فطلق فضولي ان أجاز بالقول حيث  
وبالفعل لا يجر والاجازة بالفعل يمكن أن تكون بان يدفع المأخوذ صداقها بعد ما يطلق الفضولي كما قد مدق  
الظهر لكن في حاشية الجمل الرنم أنه نقل في جامع الفصولين عن فوائد صاحب المحيط أن يث المهر اليها ليس  
باجازة لوجوبه قبل الطلاق بخلاف النكاح وأنه نقل عن مجموع النوازل في الطلاق والخلع قولين في قض

عليه (أو أعرس) ولو طارنا  
ان دام الموت به بقى  
وعليه فتصريفه موقوف  
واستحسن الكمال  
اشتراط كتابته (باشارته)  
المعهودة فانها تكون  
كعبارة الناطق استحسانا  
(أو محض) بان أراد  
التكليم بغير الطلاق فغيرى  
على لسانه الطلاق أو تطلق  
به غير عام عتاه أو غافلا  
أو ساهيا أو ألقاها  
معصية يقع قضاء فقط  
بخلاف الهازل واللاعب  
فانه يقع قضاء وديانة  
لان الشارع جعله  
به جذا فقم (أو مرضيا  
أو كافرا) لو جحد  
التكليف وأما طلاق  
الفضولي والاجازة قول  
وفسلا فكان النكاح  
رتابة (و) بناء على  
اعتبار الزوج المذكور  
(لا يقع طلاق للمولى على

بطل هل هو اجازة تام لا فرجعه اه قلت وقد يجعل ما في القواعد على بحث المجلد فلا ينافي ما في التهر تأمل  
 قوله حديث ابن ماجه) رومان ابن عباس من طريق فهم ابن لهجة ورواه الدارقطني ايشان من غيرها كما  
 في الشرح وراه قدومه الحديث لان ابن لهجة من كلهم فقد اختلف المحدثون في حرجه ووثوقه (قوله) الطلاق  
 ان أخذ الباقى) كتابه من ملك المتعة (قوله) الا اذا قال) أى المولى عند تزويج أمته من عبده وصورهما  
 انابا للمولى لانه لو بدأ العقد فقال زوجنى أمته فعمل على أن أمرها ببدلها فطلقها كملشت فزوجها منه  
 يجوز النكاح ولا يكون الامر ببدل المولى كافي الصرعن الخائبة ولم يذكر وجه الفرقه في الخائبة  
 في مسئلة قبلها وهي اذا تزوج امرأه على أنها طالق حاز النكاح وبطل الطلاق وقال أو البت هذا انابا  
 الزوج وقال تزوجت على أنك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منته على أنى طلق أو على أن  
 يكون الامر ببدل أطلق نفسي كملشت فقال الزوج قبلت حاز النكاح ويقع الطلاق ويكون الامر ببدلها  
 لأن البداء اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح أما اذا كانت من المرأة يصح  
 التفويض بعد النكاح لان الزوج لما طلق بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن اعادتها في السؤال صار  
 كأنه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الامر ببدل فيصير مقوضا بعد النكاح اه (قوله) وكذا  
 الخ) هذه الصورة حله لتصوره الامر ببدل المولى بل توقف على قبول العبد لانه في الاول قد تم النكاح بقول  
 المولى زوجت أمى فيمكن العبد أن لا يقبل فلا يصح الامر ببدل المولى أفند في الصرع (قوله) والمجنون) قال  
 في التلويح المجنون اختلال القوة المعية بين الامور والخسنة والقيصة المدركة فأوجب بان لا تظهر آثارها  
 وتعتل أفعالها المانقصان جبل عليه دماغه في أصل الخلقة واما لزوم حرج المبالغ عن الاعتدال بسبب  
 خلط أرواقه واما الاستسلام للسلطان عليه والقضاء لاختلال الفاسدة المصحح بقهر ووضوح من غمها يصلح  
 ميبا اه وفي الصرعن الخائبة فرجل عرفاته كان مجنونا فقلت له امرأته طلقنى البارحة فقال أصابني  
 الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله اه (قوله) الا اذا علق عاقل الخ) كقوته ان دخلت للدار  
 فدخلها مجنونا بخلاف ان جئت فانت طالق بخن لم يقع كذا ذكره الشارح في باب نكاح الكافر فالمراد اذا  
 علق على غير جنونه (قوله) أو كان عنتنا) أى وقرق القاضى بينه وبين زوجته بطلها بعد تأجيله سنة لان  
 الجنون لا يعدم الشهوة كإساقى في يله ان شاء الله تعالى (قوله) أو مجبوا) أى وقرق القاضى بينهما  
 في الحال بطلها (قوله) وقع الطلاق) جواب اذا وقع في المسائل الاربع الحاجزة وقعه الضرر ولا ينافي  
 عدم اهليته الطلاق في غيرها كما مر تحققي في باب نكاح الكافر (قوله) والوصى) أى الا اذا كان مجبوا  
 وقرق بينهما أو أسلت زوجته فعرض الاسلام عليه غير أنفى وقع الطلاق على قال وقد أفتت بعد وقوعه فيها  
 اذا وزوجه أبوه امرأه وعلق عليه متى تزوج أو تسمى عليها فكذلك فترجوع حالها بالتحقق أولا اه (قوله)  
 أو أجازة بعد البويع) لانه حين وقوعه وقع بالباطل والاطل لا يحاز ط (قوله) لانه ابتداءا بيقاع) لان الضمير  
 في أوقعته مارجع الى الجنس الطلاق ومنه ما قال أو أفت ذلك الطلاق بخلاف قوله أوقعته الذى تلقته فانه  
 أشار الى المعنى الذى حكم بطلانه فاسب ما اذا قال أنت طالق أفتا ثم قال ثلاثا نعليل والباقي على ضرائك فان  
 را تدعى الثلاث ملغى أفند في الصرع (قوله) وحوزه الامام أحد) أى اذا كان غير اهليته بان يعلم أن زوجته  
 تبين منه كاهو مقرر في متون مذهبه فافهم (قوله) من العته) بالصر بل من باب تعب مصباح (قوله) وهو  
 اختلال في العقل) هذا ذكر في الصرع يعرف المجنون وقال ويدخل فيه المعتوه وأحسن الأقوال في الفرق  
 بينهما ان المعتوه هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التديريك لا يضرب ولا يشتر بخلاف المجنون اه  
 وصرح الاموليون بان حكمه كالصبي الآن اليوسى قال يجب عليه الصادات احتياطاً وزجراً صدر الاسلام  
 بان العته نوع جتون فيمنع وجوب أداء الحقوق جميعا كما بسطه في شرح الضمير (قوله) بالكسر الخ) أى كسر  
 البناء قال في الصرع وفي بعض كتب الطب أنه ورم حار يعرض للجباب الذى بين الكبد والامعاء ثم يتصل  
 بالمخاط ط (قوله) هو لغة المشفى) قال في الصرع والاعضاء في القلب والمخاط تعطل القوى المدركة

امرأته عتبه) حديث  
 ابن ماجه الطلاق لمن  
 أخذ الباقى الا اذا قال  
 تزوجتها منك على أن  
 أمرها ببدل أطلقها  
 كملشت فقال العبد  
 قبلت وكذا اذا قال العبد  
 اذا تزوجتها فامرها  
 ببدل أبدا كان كذلك  
 خائبة (والمجنون)  
 الا اذا علق عاقل من جن  
 فوجد الشرط أو كان  
 عنتا أو مجبوا أو أسلت  
 وهو كلفوا أى أبواه  
 الاسلام وقع الطلاق  
 أشباه (والوصى) ولو  
 مراهما أو أجازة بعد  
 البويع أو قال أوقعته  
 وقع لانه ابتداءا بيقاع  
 وحوزه الامام أحد  
 (والمعتوه) من العته  
 وهو اختلال في العقل  
 (والمبرسم) من البرسام  
 بالكسر علة كالمجنون  
 (والغنى عليه) هولة  
 النفس (والمدهوش)

مطلب في طلاق  
المدحوش

والمرح كعن أفعالها مع بقاء العقل مغاويرا ولا اعصم منه الأنبياء وهو فوق النوم فلزمه ما زعمه وزادتم كقولنا  
حدثنا ولو في جميع حالات الصلاة وتوقع البناء بخلاف النوم في الصلاة إذا اضطلع بحالة النوم البناء (قوله) وفي  
القاموس (دهش) أي على الكسر كفتح ثم إن اقتصره على ذكر التعرير صحيح فإنه في القاموس قال بعد  
أذهب عقله من ذهل أو وهه اه بل اقتصر على هذا في المسباح فقال دهش دهشان باب تعجب عقله  
حياء أو خوفا اه وهذا هو المراد هنا ولذا جعله في الصردا خلاف الجنون وقال في الخيرية غلط من فسره  
بالتخيل لا يلزم من التعرير وهو التردد في الأمر ذهب العقل وسئل ظمنا من ملق زوجته ثلاثا في مجلس القاضي  
وهو محتاط مدحوش فأجاب ظمنا أيضا بان الدهش من أقسام الجنون فلا يقع وإذا كان يعتاد ما عرف منه  
الدهش مرة يصديق بلا زهان اه قلت ولما قلنا ابن القيم الجنبي رسالة في طلاق الغضبان قال فيها انه على  
ثلاثة أقسام أحدها أن يحصل له مبادئ الغضب بحيث لا يتغير عقله ويعلم ما يقول ويقصده وهذا الاشكال في  
الثاني أن يبلغ النهاية فلا يعلم ما يقول ولا يريد بهذا الأرب أنه لا يفتش من أقواله الثالث من قوس بين  
المرتين بحيث لا يصير كالجنون فهذا يحمل النظر والأدلة تدل على عدم نفوذ أقواله اه لمفصان شرح النام  
الجنينة لكن أشار في العامة إلى مخالفتها في الثالث حيث قال ويقع طلاق من غضب خلا فالان القيم اه وهذا  
الموافق عندنا لما في المدحوش لكن برده على أنه لم تعتبر أقوال المعتومع أنه لا يلزم فيه أن يصل إلى حالة  
لا يعلم فيها ما يقول ولا يريد وقد يجب بان المعتومع كان مستمرا على حالة واحدة يمكن ضبطها اعتبرت فيها  
واكتفى فيه بعدم نقص العقل بخلاف الغضب فإنه عارض في بعض الأحوال لكن برده على الدهش فاهم  
كذلك والتي نظير في أن كلام المدحوش والغضبان لا يلزم فيه أن يكون بحيث لا يعلم ما يقول بل يكون  
فيه بقلة الهذيان واختلاط الحد بالهزل كما هو المتيقن في السكران على ما مر ولا ينافيه تعريف الدهش  
بذهاب العقل فإن الجنون فنون ولذا فسر في الصردا اختلال العقل وأدخل فيه الغته والبرام والاعاء  
والدهش ويؤيد ما قلنا قول بعضهم العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الأندرا الجنون ضده وأيضاً فإن بعض  
المخمين يعرف ما يقول ويريد ويذكر ما شهد الحامل به فاهم عاقل فظهر متفي بحمله ما ينافيه فإذا كان  
الجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويقصده فغيره الأولى فالذي ينبغي التعويل عليه في المدحوش ونحوه انطاة  
الحكم غلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته وكذا يقال فيمن اختل عقله كثيرا ولرض أو لصيه  
فلما تم فإدام في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله وإن كان يعلم ما يريد به لأن هذه المعرفة  
والأراد غير معتبرة لعدم حصولها عن إدراك صحيح كالاعتبر من الصبي العاقل ثم شكل عليه ما سأل في التعليق  
عن البحر وصريحه في الفقه والخائفة وغيرها وهو لو طلق فشهده عنده اثنان أو ثلاثة استثبت وهو غير ذكرا إن  
كان بحيث إذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الأخذ بشهادتهما أو لا اه فان مقتضاه أنه إذا كان لا يدري  
ما يقول يقع طلاقه والأقوال حاشية إلى الأخذ بقوله ما أتت استثبت وهذا مشكل جدا لأن يجب بان المراد  
بكونه لا يدري ما يقول أنه لقوة غضبه قد ينسى ما يقول ولا يتذكره بعد وليس المراد أن يصار بحري على لسانه  
ما لا يفهمه أو لا يقصده إذ لا شك أنه حثيث يكون في أعلى مراتب الجنون ويؤيد هذا الحمل أنه في هذا الصدد  
عليه بأنه ملق وهو قاصد لكنه لم يذكر الاستثبات عند غضبه هذا ما ظهر في تحرير هذا المقام والله أعلم بحقيقة  
المرام ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو أنه قال في الوالدية إن كان بحال لو غضب بحري على لسانه ما لا يحفظه  
بعد جازة الاعتماد على قول الشاهدين فقوله لا يحفظه بعد صريح فيما قلنا والله أعلم (قوله) لأنه أعاد الصبر إلى  
غير معتبر أشار به إلى أن الفرق بين كلام الصبي وبين كلام النائم هو أن كلام الصبي معتبر في اللغة والتصوفاة الأمر  
أن الشارع أفعال بخلاف كلام النائم فإنه غير معتبر عند أحد اه ح قلت وهو ما أخذ من قول الشارح ولما  
لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خير ولا شر وتبطل عبارته من الإسلام والدق والطلاق ولم توصف  
بغيره واتشاه وصدق وكذب كالحال الطيور اه ومثل في التلويح فهذا نصريح في أن كلام النائم لا يسمى كلاما  
لغة ولا شرعا غير الماهل وما أفساد سلامته فلا نافيها لا يتوقف على كون الكلام معتبرا في اللغة

فتح وفي القاموس  
دهش الرجل تعبر  
ودهش بالناعلم فعل  
فهو مدحوش وأدهشه  
الله (والثاني) لانتفاء  
الأرادة ولما لا يتصف  
بصدق ولا كذب ولا  
خير ولا إنشاء ولوقال  
أجزته أو وقته لا يقع  
لأنه أعاد الصبر إلى غير  
معتبر جوهره ولوقال  
أوقعت ذلك الطلاق

والشرع لانها تفسد الماهل أكثر من غيره فقد اقصى الفرق بين كلامه وكلام الصبي فافهم ثم لا يخفى انه لا حاجة  
الى الفرق بينهما في قوله لا يجره لانه لا يقع فيها لان الاجل لما يستعقد وقفا وكل من طلاق الصبي والثام وقع  
في الملاحم وقفا كما هو الحكم في تصرفات الصبي التي هي ضرر بعض كالمطلاق والعق. بخلاف الفرد بين النفع  
والضرر كالباع والشر او النكاح فانه يستعقد وقفا حتى لو بلغ فاجاز صريح كقصد ما قيل باب المهر وانما  
يحتاج الى الفرق بينهما في قوله او وقعت فانه قد عرف الصبي انه يقع لانه ابتداء بقاء. ولم يجعل في الثام كذلك  
لأنه صريح الفرق أن كلام الصبي له معنى لغوي وان لم يلزمه الشرع عوجبه فصع عود الضمير في وقوعه الى الجنس  
الطلاق الذي تضمنه قوله لزوجته طلقته بخلاف الثام فان كلامه لم يعتبر بقاء ايضا كان مهمل لم تضمن  
لأنه افتقد عاد الضمير على غيره كذا صلا كانه قال او وقعت بدون ضمير بل صرح جعله ابتداء بقاء (قوله)  
وجعلته طلاقا) كذا عبارة البحر والندى ايت في التلخيص اذ قال جعلت ذلك الطلاق طلاقا بلسم الاشارة  
كالي قبلها قلت وبشكل الفرق فان اسم الاشارة كضمير في عوده الى ماسبق فبغني عدم الوقوع هنا ايضا  
لقد يجب ان اسم الاشارة لما العار جعه اعتبر لفظ الطلاق المذكور بعده فصار كأنه قال او وقعت الطلاق  
او جعلت الطلاق طلاقا فصع جعله ابتداء بقاء بخلاف الضمير اذ العار جعه كافر زناه في التلخيص ولو قال  
او وقعت ما تعلق به حالة التزم لا يقع شيء اه وهو ظاهر كما في طلاق الصبي (قوله) واذاماك أحدهما  
الأخر يعني ملكا حقيقة فلا تقع الفرق بين المكاتب وزوجته اذا اشترى اها فقام الرق والناثب له حق الملك  
لوهو لا يقع بهاء النكاح كما في الغني شرب لالة (قوله) انهاء الثاني أي قال او يوسف لا يقع الطلاق في المستثنى  
بأنه وقع بمحمد فلهما ان العدة قاعة والمعتد محل الطلاق ولا يوسف ان الفرق وقعت عك احد الزوجين صاحبه  
او بقاء الدارين فخرجت المراتم بحيلة الطلاق والعدلة لا تثبت الحيلة كافي النكاح الفاسد قد بان بصر  
المهاجر لان الطلاق قبله لا يقع اتفاقا لان العدة لم تظهر أثرها في حق الطلاق وانما ظهر أثرها في حق  
الزوج بزوج آخر كذا في المصنف اه ابن ملك على الجميع (تنبيه) قال في الشر نبالة لم يذكر المصنف  
نكس المسئلة الاولى وهو مالور حار بعد شرائه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول محمد بن يوسف  
الاول ورجع ابو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعلمه الفتوى فانه فاضا من فعله تكون الفتوى  
على ما سئل عليه المصنف تبعا لجمع من عدم وقوع الطلاق فيما لو حررت به بعد شرائه اياه اه (قوله)  
واعتبار عدده بالنساء لقوله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة تثنان وعدتها حصتان رواه ابو داود والترمذي  
وابن ماجه والدارقطني عن عائشة زفره وقال الترمذي حديث غريب والعمل عليه عند أهل العلم من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي الدارقطني قال القاسم وسالم عمل به المسلمون ونعمام في القبح وحقق انه  
ان لم يكن صحيفا فهو حسن (قوله مطلقا) راجع الى الحرية والامة أي سواء كانت الحرية والامة تحت سراً  
عند ط (قوله) وبقيع الطلاق الخ) يعني اذا قال لامرأته اعتقتك تطلق اذ انوى او دل عليه الحال وان اذال لامة  
مطلقا لا تعتق لان ازالة الملك أقوى من ازالة السيد وليست الاولى لازمة الثانية فلا تصح استعارة الثانية لاولى  
وهو العكس بدر (قوله) كتب الطلاق الخ) قال في الهنذية الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة  
وتنفي بالمرسومة أن يكون مصدرا ومعنوا مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة أن لا يكون مصدرا ومعنوا  
وهو على وجهين مسندة وغير مسندة فالمسندة ما يكتب على الضيقة والمطلو الارض على وجهه يمكن فهمه  
وقرأته وغير المسندة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقراءته في غير المسندة لا يقع الطلاق وان  
نوى وان كانت مسندة لمكتها غير مرسومة ان نوى الطلاق بقع والا وان كانت مرسومة بقع الطلاق نوى ولم  
ينو المرسومة لا تخافوا ما ان ارسل الطلاق بان كتب ما بعد فانت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق وتزويها  
القدمين وقت الكتابة وان علق طلاقا بمجيء الكتاب بان كتب اذا جاء كذا في فانت طالق فبما هذا الكتاب  
بقراءته اولى تقرأ بضع الطلاق كذا في خلاصة ط (قوله) ان مسندنا أي لم يكن مرسوما أي معتادا وانما لم  
قبله لفهمه من مقابلة وهو قوله ولو كتب على وجه الرسالة الخ فانه المراد بالرسوم (قوله مطلقا) الرابع

أوجعته طلاقا وقع بحر  
(واذا ملك أحدهما  
الأخر) كله أو بعضه  
بطل النكاح ولو حررت  
حين ملكته فطلقها في  
العدة أخرجت  
الحرية) التماسا  
ثم خرج زوجها كذلك  
سلبا فطلقها في العدة  
أنه الثاني في المستثنى  
(وأوقعه الثالث) فهم  
(واعتبار عدده بالنساء)  
وعند الشافعي بالرجال  
(فطلاق سوة ثلاث  
وطلاق أمة تثنان)  
مطلقا (وبقيع الطلاق  
لفظ العتق بنية) أو لالة  
حال (لأعكسه) لان  
ازالة الملك أقوى من  
ازالة القيد (فروع)  
كتب الطلاق ان مسندنا  
على نحو وقوع ان  
نوى وقيل مطلقا  
مطلب اعتبار عدد  
الطلاق بالنساء  
مطلب في الطلاق  
بالكتابة

ولو على نحو الما قبل  
مطلقا ولو كتب على  
وجه الرسالة والخطاب  
كان يكتب بإفلاحة إذا  
أثله كتابي هذا فانت  
طالق طلقت بوصول  
الكتاب جوهرة وفي  
البر كتب لامرأته كل  
امرأه غيرك وغير  
فلانة طالق ثم محاسن  
الاخير وبه لم تطلق  
وهذه محلة عجيبة وسيجي  
ما لاستثنى بالكتابة

### • (باب الصريح) •

(صريحه ما يستعمل  
الافيه) ولو بالفارسية  
(كالتفليس) وأنت  
طالق ومطلقه بالتشديد  
فيلخطبها لانه لو قال  
ان خرجت يقع الطلاق  
أولا بخبر جي الاناني  
فاني حلفت بالطلاق  
فخرجت لم يقع لتركه  
الاضافة اليها (ويقع بها)  
أي بهذه الالفاظ  
مطبق سن بوش يقع به  
الرجعي

في الموضوعين نرى أول بنو وقوله ولو على نحو الما مقابل قوله ان مستدنا **(قوله)** طلقت بوصول الكتاب أي  
الهاول لا يحتاج الى التيق المستثنى المرسوم ولا يصدق في القضاء انه على بحر به الخطير ومفهومة أنه يصلح  
دبابة في الرسوم رجي ولو وصل إلى أبيها فترقه ولم يدفعه اليها فان كان متصرفا في جميع أموره فها وصل اليها  
بلد ما وقع وان لم يكن كذلك فلا ما يصل اليها وان أخرها بوصوله المدفوعه اليها رقا ان أمكن فهمه وقرأه  
وقع والا فلا ط عن الهندية وفي التتارخانة كتب في قرطاس اذا أثله كتابي هذا فانت طالق ثم نسخة في  
أمر غير نسخة وفيه عليه فاتها الكتابان طلقت ثنتين قضاهن أقر أسهما كتاباه أو رهنه وفي الدبابة يقع  
واحدة باسما أتاها ويطل الآخر ولو قال للكتاب اكتب طلاق امرأتي كان أفرادا بالطلاق وان لم يكتب  
ولو استكتب من آخر كتابا بالطلاق أو قرأ على الزوج فأخذ الزوج وختمه وعونه ونعت به اليها فاتها أو قرأ  
ان أقر الزوج جأته كتابه أو قال لرجل بعته اليها أو قال له اكتب نسخة وبعث بها اليها وان لم يقرأه كتابه  
لم يقع بینه لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق قضاء ولا دبابة وكذا كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يعلم بنفسه  
لا يقع الطلاق ما لم يقرأه كتابه اه ملخصا **(قوله)** كتب لامرأته الخ صورته امرأته تدعى بن بزوج في  
بلد أخرى امرأته تدعى عائشة فليغز بن بفاق منها فكتب اليها كل امرأه غيرك وغير عائشة طالق ثم  
قوله وغير عائشة اه قلت وينبغي أن يشهد على كتابه ما شاء لئلا يظهر الحال فيكتب عليه القاضي بطلاق عائشة  
تأمل **(قوله)** عجيبة وبوجه الجب يقع الكتابة بعد محوها **(قوله)** وسيجي ما لاستثنى بالكتابة) أي في باب العلقين  
عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا اه ح وفي الهندية وإذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو لطلق  
بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لا روية لهذه المسئلة وينبغي أن يصح كذا في التظهير به ط والله سبحانه أعلم

### • (باب الصريح) •

لم أقدم ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الاولية السني والبدعي وبعض أحكام تلك الكلمات ذكر أحكام بعض  
جزئياتها مضافة الى المرأة أو الى بعضها وما هو صريح منها أو كتابة فصار كتصديق بعضا جالا **(قوله)** ما لم  
يستعمل (الافيه) أي غالبا كما يشهد كلام البصر وعرفه في البحر رجا حيث حكمه الشرع بلانية وأولها العطف  
أوما يقوم مقامه من الكتابة السنية أو الإشارة المفهومة فلا يقع بلفظة ثلاثة أحوار اليها وأما ما جعلت شرها  
وان اعتقدا لاقائه والحق طلاقا كما تقدمناه لان ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه مما ذكر **(قوله)** ولو  
بالفارسية) فلا يستعمل فيها الا في الطلاق فهو صريح يقع بلانية وما يستعمل فيها استعمال الطلاق وغيره  
فحكمه مع كتابات العربية في جميع الاحكام بجر وفي حاشيته للبر الملى عن جامع الفصولين أنه ذكر  
كلاما بالفارسية معناه ان فصل كذا تحصى كلمة الشرع بني وبذلك ينبغي أن يصح المين على الطلاق لانه  
متعارف بينهم فيه اه قلن لكن قال في نور العين الظاهر أنه لا يصح المين لمافي الرازيه من كتاب الالفاظ  
الكفرية قد اشهر في رسالتك شروان أن من قال جعلت كتابا أو على طهانه طلاق ثلاثا ملحق وهذا باطل  
ومن هذا ما للعوام اه فتأمل • (تنبيه) • قال في الشرنبلالية وقع السؤال عن التطلق بلفظة الترك هل  
هو رجي باعتبار القصد أو بان باعتباره مدلول سن بوش أو بوش أول لان معناه خالية أو خلة فتنظر اه قلت  
وأفتى الرجي تليذا في البر الملى بأنه رجي وقال كما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود ونقل مثله شيخ مشايخنا  
التركي عن فتاوى على أفتى بمعنى دار السلطنة وعن الحامدية **(قوله)** بالتشديد أي تشديد الالام في مطلقه  
أما بالتخفيف فليكن بالكتابة بجر وسند كرم في بابها **(قوله)** لتركه الاضافة) أي المعنوية فقامه الشرط  
والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الإشارة نحو هذه طالق وكذا نحو امرأتي طالق وزين طالق اه ح  
أقول وما ذكره الشارح من التعليل أصله لصاحب البحر أخذ من قول الرازيه في الاعان قال لها لخرجي من  
الدار الا ذاتي فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها وبمحمل الحلف بطلاق غيرها  
فالقول له اه ومثله في الجائنة وفي هذا الاخت نظر فإن مفهوم كلام الرازيه أنه لو أراد الحلف بطلاقها يقع لانه  
جعل القول له في صرفة الى طلاق غيرها والمفهوم من تعليل الشارح بتعاليج عدم الوقوع أصلا فنقد شرقي



الاضافة مع انه لو اراد إطلاقها تكون الاضافة موجودة ويكون المعنى فاقى حلفت بالطلاق منك أو بطلاقك ولا يلزم كون الاضافة صحيحة في كلامه لما في البحر لو قال طالق فقبل له من عنيت فقال امرأتى طلقت امرأتها على أنه في الفتنة قال عازيا إلى البرهان صاحب المحيط رجل دعت جماعة إلى شرب الخمر فقال اتى حلفت بالطلاق أتى لا شرب ولكن كذا نفسه ثم شرب طلقت وقال صاحب التحفة لا تطلق دابة اه وما في التحفة لا يختلف ما قبله لان المراد طلقت قضاء فقط لما مر من انه لو اخبر بالطلاق كذا لا يقع دابة بخلاف الهازل فهذا يدل على وقوعه وان لم يصفه إلى المرأة صريحاً يمكن جعله على ما ذكروا من انه ردت الحلفت بطلاق غيرها فلا يختلف ما في البرازمة وهو بدمها في البحر لو قال امرأتى طلقت او قال طلقت امرأتى ثلاثا وقال لم أعن امرأتى بصدق اه ويشهرونه انه لو لم يقل ذلك تطلق امرأتها لان العادة أن من لها امرأتها انما يحلف بطلاقها لا بطلاق غيرها فاقوله اني حلفت بالطلاق بصرف الها ما لم ير غير هالاه بحته كلامه بخلاف ما لو ذكر اسمها واسم أبيها أو أمها أو ولدها فقال عمر طالق أو بنت فلان أو بنت فلانة أو أم فلان فقد صرحوا بأنها تطلق وأنها لو لم يقل لم أعن امرأتى لا يصدق قضاء اذا كانت امرأتها كما وصف بكسائي قبل الكتابات وسذكر قريسان من الالفاظ المستعملة في الطلاق بمنى وأحرام بمنى وعلى الطلاق وعلى الحرام يقع بلائيه للعرف الخ فالوقوع بالطلاق مع أنه ليس فيه اضافة الطلاق لها صريحاً فلهذا لم يسلط في الفتنة وظاهره أنه لا يصدق في أنه لم يدامر أنه للعرف والله أعلم **قوله** وما يعتناها من الصريح أي مثل ما سجد كرم من نحو كوفي طالقوا طلق وبمطقة التثنية يد وكذا المضارع اذا غلبت الحال مثل أطلق كفي الصريح ومنه في عرف زماننا تكون في مقاومت خذى طلاقاً فقالت أخذت فقد صحح الوقوع به بلا اشتراط ثنية كفي الفتح وكذا لا يشترط قولها أخذت كفي البحر وأما ما في البحر من أن منه شئت طلاقاً ورغبت طلاقاً ففيه خلاف وخزم الزيلعي به لا بدعيه بل من التنية كاذره الخبير الرمي أي فكيف كان فلان الصريح يحتاج إلى التنية وأما ما في البحر أيضاً من أنه منه وهتت طلاقاً وأردت عن طلاقاً ورغبت طلاقاً فليس كذلك الشارح تصحح عدم الوقوع به وأما التنية الطلاق فليس معنى المذكور ان لان المراد بما يقع به واحد صحيح وان نوى خلافها كما صرح به المصنف وأنت الطلاق تصح فيه ثنية الثلاث كاذر وعقبه وأما أنت أطلق من فلانه ففي التمر عن الولولجية أنه كاذر قال فإن جواباً لقولها ان فلا تطلق امرأتها وقع ولا بد من كفي الخلاصة لان دلالة الحال فاقعة مقام التنية حتى لو لم تكن فاقعة لم يقع الا بالثنية اه فاقه **قوله** ويدخل نحو طلاق وتلاخ الخ أي العين المجردة قال في الصرونية الالفاظ المحصية وهي خمسة فزاد على ما هنا تلاق وزاد في التبريد التلاق لا ما قال ط ويشتق ان يقال ان فاعل الكلمة اما طاء أو تاء واللام اما قاف أو عين أو غين أو كاف أو لام أو تان في خمسة بشيرة تسع منها مصحفة وهي ماعد الطامع التاق اه **قوله** أو ط ل ق ظاهر ما هنا ومثله في الفتح والبحر ان يأتي بحرف الهجاء أو الظاهر عدم الفرق بينها وبين أفعالها في الخبر من كلب العتي وعن أبي يوسف فمن قال لأمته ألفون تاهما امرأها أو قال لأمراًه ألفون تاه طاء ألف ما قاله قاف انه ان نوى الطلاق والتلاق تطلق المرأة وتعتق الأمة وغير ذلك الكتاب لان هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام الا انهم لا تستعمل كذلك فغضرت كالكتابة في الاعتقاد إلى التنية اه وأنت خير به اذا انقرا إلى التنية لا يناسب ذكره لان الكلام فيما يقع به الرجعية وان لم ينو ويصريح بالشارح أيضاً بعد صفته بانفكاره إلى التنية وذكر ما يضاف إلى الكتابات وقسمناه أيضاً أول الطلاق عن الفتح وفي الصروية يقع بالتسبي كآب ط ل ق وكذلك قيل له طلقتها فقال ن ع م أ ب ل ي بالهجا ما وان لم يتكلم به أطلقه في الحائض ولم يشترط التنية وشروطها في البدع اه (قلت) عديم التصريح بالاشتراط لا ينافي الاشتراط على أن الذي في التلبية فهو مثله الجواب بالتسبي والسؤال بقول القائل طلقتها فريتم على ارادته قوله يقع بلائيه بخلاف قوله ابتداء أنت طالق بالتسبي تأخيل **قوله** أو طلاق باش كلمة فالرسالة قال في الخبر لو قال لهامس طلاق باش أو قال طلاق باش تحكمت التنية وكان الامام يظهر الدين بقى بالوقوع في هذا الصورة بلائيه **قوله** لا فرق الخ) هذا ذكر في الالفاظ المحصية فكان عليم ذكره عنها

وما يعتناها من الصريح  
ويدخل نحو طلاق وتلاخ  
وطلاق وتلاخ أو  
ط ل ق أو طلاق باش  
بلا فرق بين عالم وجاهل

مطلب  
من الصريح الالفاظ  
المحصية

بلا فاصل **(قوله تعديته)** أي التعديف نحو يقالها بالافصد الطلاق **(قوله طلقت امرأتك)** وكذا انطلق  
لوقيل له ألسنت طلقت امرأتك على ما بحثه في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنم أو بلى كما ساقى  
في الفروع آخر هذا الباب **(قوله طلقت)** أي بلانية على ما قرئناه أنفا **(قوله واحدة)** بالرفع فاعل قوله  
ويقع وهو صفة أو موصوف محذوف أي طلقة واحدة أفاده القهستاني **(قوله رجعية)** أي عند عدم ما يحمله  
بأننا في البدائع أن الصريح نوعان صريح رجعي وصريح بائن فالأول أن يكون محذوف الطلاق بعد  
الدخول حقيقة غير مقرون بعوض ولا بعد الثلاث لئلا يؤول إلى الإشارة ولا موصوف بصفة تنبئ عن اليثوية  
أو تدل على علم من غير حرف العطف ولا مشبه بعدد أو وصف تدل عليها أو ما الثاني فخلافة وهو أن يكون محذوف  
الابانة ويحذف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة أو بعده لكن مقرونا بعد الثلاث نساء أو إشارة أو  
موصوف بصفة تنبئ عن اليثوية أو تدل عليها من غير حرف العطف أو مشبه بعدد أو وصف تدل عليها اهـ ويعلم  
محتز القبول بما يذكره المصنف آخر الباب من وقوع الثلاث في أنت هكذا مشرا بإصابعه ووقوع البائن في  
أنت طالق بائن بخلاف بائن وبأنت طالق كلف أو تطبيقه ولو به واختار في الفتح أن القسم الثاني ليس من  
الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر في الصريح ما في البدائع معالاً بأن حد الصريح يشمل الكل قال في التبر  
للقطع بأنه قبل الدخول أو على مال ونحو ذلك ليس كما به والاحتراز إلى النسبة أو دلالة الحال تعين أن يكون  
صريحاً لا ذلاً واسطة بينهما اهـ وفيه عن الصريحة لوقيل لها أنت طالق ولا رجعة في عليل فرجعة لوقال  
على أن لا رجعة في عليل فباشن اهـ وساقى آخر الباب تمام الكلام على الفرع الأخير **(قوله وان نوى)**  
خلافه قيد ينهيه لأنه لو قال جعلت بائنة أو ثلاثاً كانت كذلك عند الإمام ومعنى جعل الواحدة ثلاثاً على  
قوله أنه الحق بها انتننن لأنه جعل الواحدة ثلاثاً كذا في البدائع ووافقه الثاني في اليثوية دون الثلاث  
ونفاهاً الثالث نهر وتعممه فيه وفي الصريح وسذكره المصنف في باب الكنيات وعلم بما ذكرناه أنه لو قرئ  
بالعدد ابتدأ فقال أنت طالق ثنتين أو قال ثلاثاً يقع لمساقى في الباب الآتي أنه متى قرئ بالعدد كان الوقوع به  
وسند كرفي الكتابات ما لو الحق بالمعد بعد ما سكت **(قوله من البائن أو أكثر)** بيان لقوله خلافه فإن الصغير  
فيه الواحدة الرجعة بخلاف الواحدة الأكثر رجعاً أو بائناً واختلاف الرجعة البائن في كلامه لفوضر  
مشوش وفيه أيضاً انشأته إلى أنه لا يشمل نية المكره الطلاق عن وثاق فلا يراد به تصحيحه قضاء كما في قريبا  
فافهم **(قوله خلافه لاشافعي)** راجع إلى قوله أو أكثر فقط والاولى أن يقول خلافاً لآفة الثلاثة كما يفاد من  
الصريح وهو القول الأول لا ما لم لأنه نوى بمقتضى لفظه ط **(قوله أولم ينوشياً)** لما مر أن الصريح لا يحتاج إلى  
النية ولكن لا بد في وقوعه قضاء ودائه من قصد إضافة لفظ الطلاق إليها على اعتدائه ولم يصرفه إلى ما يحمله كما  
أفاده في الفتح وحقيقة في التبر احترازاً عما لو كرر مسائل الطلاق بحضرتها أو كتبها فلا من كتاب امرأتك طلاق  
مع التلفظ أو حكمي عين غيره فإنه لا يقع أصلاً ما لم يقصد بوجهه وعمل الوقت لفظ الطلاق فلفظ به غير ما يعتد  
فلا يقع أصلاً على ما أتى به مشايخ أوزجند صباه عن التيسير وغيرهم على الوقوع قضاء فقط وعالم سبق لسانه  
من قول أنت حاضر مثلاً إلى أنت طالق فإنه يقع قضاء فقط وعالم سبق لسانه من قول أنت طالق فإنه يقع  
قضاء فقط أيضاً وأما الهالز فيقع طلاقه قضاء ودائه لأنه قصد السبب عالم بأنه سبب قرب الشرح حكمه عليه  
أراد أنه لم يرد كما مر وهذا ظهر عدم صحة ما في الصريح والاشباه من أن قولهم إن الصريح لا يحتاج إلى النية فافهم  
في القضاء ما في النية فحتاج إليها أخذ من قولهم لنوى الطلاق عن وثاق أو سبق لسانه إلى لفظ الطلاق  
يقع قضاء فقط أي لا دائه لأنه لم ينو وقوعه نظر لأن عدم وقوعه دائه في الأول لأنه صرف اللفظ إلى ما يحتاجه وفي  
الثاني لعدم قصد اللفظ والأزهم من هذا أنه يشترط في وقوعه دائه قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح أما اشتراط  
نية الطلاق فلا بدليل أنه لنوى الطلاق عن العمل لا يقتضيه وقوعه دائه أيضاً كما يأتي مع أنه لم ينو معنى الطلاق  
وكذا لو طلق هالزاً **(قوله عن وثاق)** بفتح الواو وكسرها القيد وجهه وثق كباط وروبط مصباح وعلم أنه  
لنوى الطلاق عن قسدين أيضاً **(قوله دين)** أي تصحيح نية فيما بينه وبينه تعالى أنه نوى ما يحمله

وان قال تصدقته  
نحوه فإلم يصدق قضاءه  
الإناء شهد عليه قبله  
يقى ولو قيل له طلقت  
امرأتك فقال نعم أو  
بلى بالجهاد طلقت  
بجر (واحدة) رجعية  
وان نوى خلافها من  
البائن أو أكثر خلافاً  
لشافعي (أولم ينوشياً)  
ولو نوى به الطلاق عن  
وثاق دين

مطلب  
الصريح نوعان رجعي  
وبائن

مطلب  
في قول الصران الصريح  
يحتاج في وقوعه دائه  
إلى النية

لقظه فمقتضى المقضى بعدم الوقوع أما القاضى فلا يصدقه وبقضى عليه الوقوع لانه خلاف الظاهر بالقرينة  
 (قوله) ان لم يقرب به بعدد هذا الشرط ذكره في الجرو وغيره فيما لو صرح بالوثاق أو القيدان قال أنت طالق ثلاثا  
 من هذا القيد ففقد قضاؤه بانه كافى في البرازية وعلاقه في المحط بانه لا يتصور دفع القيد ثلاث مرات فاقصر فمالى  
 قبله التكاثر كى لا ينفو اه قال في التهر وهذا التعليل يفسد اختيار الحكم في الوفاق مرتين اه ولما اطلق الشارع  
 العدول لا يخفى ان هذا الصرح في الخيد التكاثر بسبب عدم دفع القيد بانه بالوثاق (قوله) صدق  
 قضاء ايضا أى قال يصدق دية له لوجود القرينة العامة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه ط (قوله) كالو  
 صرح الخ) أى قال يصدق قضاؤه بديه الا اذا قرنه بالعدد فلا يصدق أصلا كما مر (قوله) وكذا لو نوى الخ قال  
 في الصرح ومنه أى من الصريح ما طلق أو ما ملطقة بالنسبة ولو قال أردت التسمي لم يصدق قضاؤه من خلاصة  
 ولو كان لها زوج ملطقة قال أردت ذلك الطلاق صدق دية تاتاق الروايات وقضاؤه رواية أبى سليمان  
 وهو حسن كافى بالغت وهو الصحيح كافى بالخاية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق وكذا لو كان لها زوج قد مات اه  
 (قلت) وقد ذكرنا هذا التفصيل في صورته لا كما سمعت ولم يذكره في الاخبار كانت طالق تعامل (قوله)  
 لم يصدق أصلا أى لقضاؤه لانه قال في الغت لان الطلاق لم يقع القيدوهى ليست مقبلة العمل فلا يكون  
 محتمل اللفظ وعنه أنه يدين لانه يستعمل التخصيص (قوله) من فقط أى ولا يصدق قضاؤه لانه يظن أنه طلق  
 ثم وصل لفظ العمل استدراكا بخلاف ما لو وصل لفظ الوثاق لانه يستعمل فيه فلا يفتح والحاصل كافى الجمران  
 كلام من الوثاق والقيد العمل اما أن يذكر أو ينوى فان ذكرهما أن يقرب بالعدد أو لا فان قرن به وقع بلائيه والا  
 ففي ذكر العمل وقع قضاؤه فقط وفي لفظي الوثاق والقيد لا يقع أصلا وان لم يذكر نوى لا يدين في لفظ العمل  
 ودين في الوثاق والقيد ويقع قضاؤه الآن ان يكون مكرها والمرأه كالتقاضى اذا سمعته أو أخبرها عدل لا يعمل لها  
 تمكنه الفتوى على أنه ليس لها قتل ولا تقتل نفسها بل تقتدى بنفسها بما أوتى به من كراهة ليس له قتلها اذا  
 حرمت عليه وكلها مردودته بالصرح في البرازية عن الاوزجسدى انها ترفع الامر للقاضى فان حلف ولا يدين  
 لها فالقائه عليه اه (قلت) أى اذا لم تقدر على القضاء والهروب ولا على منعه عنها فلا ينفى ما قبله (قوله) وفي أنت  
 الطلاق وأطلق الخ) بيان لما اذا أخبر عنها بمصدر معروف أو مكرها أو سمع فاعل بعدم مصدر ذلك (قوله)  
 يعنى بالمصدر الخ) الأول ذكره بعد قول المصنف أو ننتين (قوله) وقفتا رجعتين هذا ما شئى عليه في الهداية  
 ويرى عن الثاني وبه قال أبو جعفر ومقتضى الاطلاق عدم المصنوبه قال نفي الاسلام وأبعد في الغت وذكره في  
 التهر أنه المرجع في المذهب (قوله) لم يصدق ولا بها) والابان بالاول فلفظو الثاني (قوله) أو ننتين أى في الحرية  
 (قوله) لانه صريح مصدر) عليه قوله أو ننتين يعنى ان المصدر من الفاظ الوجدان لا رأى فيه العدول المحض  
 بل التوحيد وهو بالقرينة الحقيقة والجنسية والمثني محتمل عنهما نهر (قوله) لانه فرددكمى) لان  
 الثلاث كل الطلاق فهى الفرد الكامل منه فرادتها لا تكون ارادة العدد ط (قوله) وان كان أى  
 لفردية الحكمة (قوله) لكن جزء في الجبر أنه سهو) حيث قال وأما ما في الجوهرة من أنه اذا تقدم على الحرية  
 واحدة فانه يقع ننتين اذا نواها بما نى مع الاولى فهو ظاهر اه ونظر فيه صاحب التهر به اذا نوى الننتين  
 مع الاولى فقد نوى الثلاث واذا لم يبق في ملكه الا ننتين وقفتا اه ح (أقول) ان كان المراد به نوى الننتين  
 مضموه من الى الاولى لم يخرج بذلك عن نية الننتين وذلك عند محض لاصح نية وان كان المراد به نوى الثلاث  
 التى من جعلها الاولى فهو صحيح لان الثلاث فردا عشارى قال في الذخيرة ولو طلق الحر قواحدة ثم قال لها أنت  
 على حرام بنوى ننتين لاصح نية لو نوى الثلاث فصحت نية وتقع طليقتان آخران اه فافهم (فرع)  
 في البرازية قال لانه أنه أتبع على حرام بنوى الثلاث في لمحاذاها والواحد في الاخرى صحت نية عند الامام  
 وعليه الفتوى (قوله) يقع بلائيه للعرف) أى يتكون صريحها لا كناية بدليل عدم اشتراط النية وان كان الواقع  
 في لفظ الحرام البان لان الصريح تدفع به البان كما مر لكن في وقوع البان به بحث مستدرك في باب الكليات  
 وانما كان ماذكره صريحها ملطقة في العرف في استعماله في الطلاق لا يعرف من صيغ الطلاق غيره

ان لم يقرب به بعدد  
 ولو مكرها مستق  
 قضاء أيضا كالوصرح  
 بالوثاق أو القيد وكذا  
 لو نوى طلاقهما من زوجها  
 الاول على الصحيح خاتمة  
 ولو نوى عن العمل لم  
 يصدق أصلا ولو صرح  
 به من فقط (وفي أنت  
 الطلاق) أو طلاق  
 أو أنت طالق الطلاق  
 (أو أنت طالق ملطقا  
 يقع واحتمل رجعية ان  
 لم ينشأ أو نوى) يعنى  
 بالمصدر لانه لو نوى  
 بطلاق واحد وبالطلاق  
 أخرى وقفتا رجعتين  
 لو مدحولا بها تقوله  
 أنت طالق أنت طالق  
 زيلق (واحدة أو  
 ننتين) لانه صريح مصدر  
 لا يحتمل العدد (فان  
 نوى ثلاثا ثلاث) لانه  
 فردكمى (و) انما كان  
 (الننتين في الامه)  
 وكذا في حرة تقديمها  
 واحدة جوهرة تكتن  
 جزم في الحر أنه سهو  
 (بخبرة الثلاث في الحرية)  
 ومن الاطلاق المستعملة  
 الطلاق بنوى والحرام  
 يلزمنى وعلى الطلاق  
 وعلى الحرام ففقد بلا  
 نية للعرف فلو لم يكن له  
 امرأه

ولاحظ به إلا الرجال وقد مر أن الصريح ما غلب في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفاً ولا  
 فيه من أي لغة كانت وهذا في عرف زماننا كذلك فوجب اعتباره صريحاً كما هي التأترون في أنت على حرام  
 بالله طلاق يأن في العرف بلائنه مع أن المنصوص عليه عند المتقدمين توقفه على التيه ولا نافي ذلك ما يأن من أنه  
 لو قال طلاقاً على لم يقع لأن ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى هذا يحمل ما أقي به العلامة أو السعد أفندي  
 معني الروم من أن عني الطلاق أو يأن في الطلاق ليس بصريح ولا كناية أي لأنه لم يتعارف في زمنه ولذا قال  
 المصنف في محضه أنه في ديار ناصار العرف فاشاق استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فوجب  
 الافتناع من غيرنية كالمحك في الحرام يأن في وعلى الحرام وعن صريح وقوع الطلاق به لتعارف الشيخ  
 قاسم في تصحيحه وإفناء أي السعد مبنى على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً كما لا يخفى اه وما ذكره  
 الشيخ قاسم ذكره بقوله شيخه المحقق ابن الهمام في فتح القدير وتبعه في البحر والنهر ولبيدي عبد الغني النابلسي  
 رسالة في ذلك لم يعمل رفع الانطلاق في عني الطلاق ونقل فيها الوقوع عن بقية المذاهب الثلاثة أقول وقد رأيت  
 المسئلة منقولة عندنا عن المتقدمين في التخيير وعن ابن سلام فبين قال أن فعلت كذلك ثلاث تطلقات على أو  
 قال على وأجبت بتبعه عدة أهل البلد غلب ذلك في أيامهم اه وكذا ذكرها السروجي في الغاية كما يأن  
 وما أقي به في الخبر يقين عدم الوقوع تعالى بالسعد أفندي فقد جرح عنه وأقي عقبه بخلافه وقال أقول  
 الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شتهار في معنى التطلق فبص الرجوع اليه والتعويل عليه بلا الاحتياط في  
 أمر الفروج اه (تسبه) عبارة المحقق ابن الهمام في الفتح هكذا وقد تعير في عرفنا في الحلف الطلاق  
 يأن في لأفعل كذا بريدان فعلته لم الطلاق وقع فبص أن يحرم عليهم لأنه صار بمنزلة قوله أن فعلت فأن  
 طلق وكذا تعارف أهل الأرياف الحلف بقوله على الطلاق لأفعل اه وهذا صريح في أنه تعليق في المعنى على  
 فعل الحالف عليه بغلبة العرف وإن لم يكن فيه أداة تعليق صريحاً كما رأيت التصريح به بأن ذلك معتبر في الفصل  
 التاسع عشر من التآخية حيث قال وفي الحاي عن أبي الحسن الكرخي فبين أنهم لم يصل القعدة فقال  
 عبدهم أنه قد صلاها وقد تعارفوا شرطاً في سلتهم قال أجري أمرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبدي  
 حران لم كن صلت القعدة وصلها لم يمتي كذا هنا اه وفي التآخية وإن قال أنت طالق لو دخلت الدار  
 لطلقك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته لطلقها إن دخلت الدار فإنه دخل الدار بعده حران دخلت الدار لأضرمتك  
 فهذا رجل حلف بمعني عبده ليضربها إن دخلت الدار فإن دخلت الدار فإنه أن يطلقها فإن مات وأومات فقد  
 فأت الشرط في آخر الحلية اه أي يقع الطلاق كافي منية المعنى (قلت) فبص بمنزلة قوله أن دخلت الدار ولم  
 أطلقك فأن طلق وإن دخلت الدار ولم أضربك فعبدي حر وكذا الحلية في كتبهم أنه حارم بحري القسر بمنزلة  
 قوله والله فعلت كذا قال في التهر ولو قال على الطلاق أو الطلاق يأن في أو الحرام ولم يقل لأفعل كذا لم أجده  
 في كلامهم اه وفي حواشي مسكن وقد تظفره شيخنا مصر ما في كلام الغاية للسروجي مع ما إلى المعنى  
 ونصه الطلاق يأن في أو لا يأن في صريح لأنه يقال لئن وقع طلاقه لم يأن في الطلاق وكذا قوله على الطلاق اه ونقل  
 السيد الجوى عن الغاية مع ما إلى الجواهر الطلاق لا يأن في مع غيرنية اه قلت لكن يحتمل أن يكون مراد  
 الغاية ما لا ذكر الحالف عليه لما علمت من أنه راد به في العرف التعليق وإن قوله على الطلاق لأفعل كذا بمنزلة  
 قوله أن فعلت كذا فأن طلق فأن لا يأن كذا لا أفعل كذا يأن في قوله على الطلاق بدون تعليق والتعارف استعماله في  
 موضع التعليق دون الانشاء فإذا لم يتعارف استعماله في الانشاء معني أن يكون صريحاً فينبغي أن يكون على  
 الخلاف الآتي فيما لو قال طلاقاً على ثم رأيت سدي عبد الغني ذكره في رسالة (تسبه) يأن في أم لو ي  
 الثلاث تصح نيته لأن الطلاق مذكور بلفظ المصدر وقد علمت محققاً أنه وكذا في قوله على الحرام فقد صرحوا به  
 تصح نيته الثلاث في أنت على حرام (قوله لا يكون عينا الخ) يعني في صورة الحلف بالحرام فانه المذكور في التخيير  
 وغيرها ثم رأيت في التآخية في قال في الموضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام لم تكن له أمراً أن حثرت فيه  
 الكفارة والتي على أنه لا يأن في (قوله) وكذا على الطلاق من ذراعي هذا بحث صاحب البحر أخيه ناصر

يكون بيننا فيكفر  
 بالجنس جميع القدوري  
 وكذا على الطلاق من  
 ذراعي بحر

مطلب

في قولهم على الطلاق  
 على الحرام

مطلب

في قوله على الطلاق  
 من ذراعي

من أنه لو قال أنت طالق من هذا العمل ولم يقره بالعدو وقع قضاء لادناه قال فانه يدل على الوقوع قضاءها  
 بالأولى ورد العلامة المقدسي بأنه في المجلس عليه ما طلب المرأة التي هي محل الطلاق ثم ذكر العمل الذي لم تكن  
 مفيدة حسبا ولا شرعا فلم يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف في غيره ولا دليل بخلاف المجلس لانه  
 أشبه الطلاق الذي غير محله وهو ذارعه مع أنه اذا قال أنا نكحت طالق بلفظه لم ينافي قوله لا نكحت الخير المسمى (قلت)  
 وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله لما مر من أن قوله على الطلاق لا أفعل كذا اختاره لم يفعل فأنت  
 طالق فهو في العرف مضاف الى المرأة بمعنى ولولا اعتبار اضافة المذكر لم يقع فكذلك صار هذا غير قوله  
 ان فعلت كذا فأنت طالق من ذراعي فساوى المجلس عليه في اضافة الى المرأة وأيضا فان قوله أنا نكحت طالق  
 فيه وصف الرجل بالطلاق صريح فلا يقع لان الطلاق صفة المرأة وأما قوله على الطلاق فان معناه وقوع طلاق  
 المرأة على الزوج فليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله بل الى محله مع اضافة الوقوع الى محله أيضا فانه شاع في  
 كلامهم قولهم اذا قال كذا وقع عليه الطلاق ثم قال الخير المسمى ان الحالف بقوله على الطلاق من ذراعي  
 لا يربطه الزوجية قطعاً لاختلاف العوام الاعراض بها خشية الوقوع فيقولون تار من ذراعي وتار من كشتوا في  
 وتار من مروى وبعضهم يزيد بعد ذلك لان النساء لا خير في ذكركن اه (قلت) ان كان العرف كذلك فينبغي  
 ان لا يتبدد في عدم الوقوع لانه اوقع الطلاق على ذراعه ونحوه وعلى المرأة ثم قال الخير المسمى اللهم ان يقول  
 على الطلاق ثلاثين ذراعي فليقول بوقوعه وجه لان ذكر الثلاث بعينه فتأمل اه (قوله) ولو قال لطلاقك على  
 لم يقع قال في الحاشية ولو قال لطلاقك على ذكر في الأصل على وجه الاستثناء فقال الآري انه لو قال الله عني  
 طلاق امرأتي لا يلزمه شيء اه (قلت) ومقتضاه ان علة عدم الوقوع في طلاقك على أنه صيغة نذر كقوله على  
 حجة فكأنه نذر ان يطلقها والنذر لا يكون الا في عاقبة مقصود وهو الطلاق انغض الحلال الى الله تعالى فليس  
 عينه فكذا لم يلزمه شيء (قوله) ولو زاد الخ طاهره أو قوله لطلاقك على بدون ياتك ليس فيه لطلاقك المذكر  
 وهو المفهوم من الحاشية وبالجملة أيضا لكن نقل سيدي عبد القوي عن أدب القاضي السرخسي رجل قال  
 لامرأته اطلاقك على فرض ألازم أو قال لطلاقك على فالصحيح أنه يقع في الكل بخلاف الفتوى لانه مما يجب  
 جعل اخبارا ونقل مثله عن مختصر المحيط (قوله) وقال القاضي المختار (نم) عبارة فتاوى الخاصي قال لها  
 لطلاقك على واجب أو قال لطلاقك لازم يقع بلا شبهة عند أي حنفية وهو المختار وبه قال محمد بن مقاتل وعليه  
 الفتوى اه وانت خبير بان لفظ الفتوى كذا لفظ التصحيح ونقل في الحاشية عن الفقيه أبي جعفر أنه يقع في  
 قوله واجب لتعارف الناس لافي قوله ثابت أو فرض ألازم لعدم التعارف ومقتضاه الوقوع في قوله على الطلاق  
 لانه المتعارف في زماننا كما علمت وعمل الخاصي الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا أو ثابتا بل حكمه وحكمه  
 لا يجب ولا يثبت لبعده الوقوع قال في الفتوى وهذا بعيد ان ثبوته اقتضاه ويتوقف على نفيه الا ان يظهر فيه  
 عرف فاش فصير صرحا فلا يصدق قضاء في صيرعته وفيما بينه وبين الله تعالى ان قصده وقع والا فلا به قد  
 يقال هذا الأمر على واجب بمعنى ينبغي أن أفعله لا في فعلته فكأنه قال ينبغي أن أطلقك اه (قوله) قال  
 الكمال الحق (نم) نقل عنه في البحر والنهر واقر عليه بعد حكايتهما الخلاف ووجهه أنه يحتمل التعاقب فيوقف  
 على النية وفي التعاقب لا يتحقق التعاقب المختار لعدم توقفه عليها به كان يقع طهر الدين قال المقدسي ويوقع في  
 عصرنا قل هذا ما يطلب الرجل من المرأة ان لا يوافق قول أرائك الله وكانت حادثة الفتوى وكثبت بعضهم المتعارفين  
 بذلك اه (قلت) ومثله في فتاوى قاضي الهداية والمنظومة المحكية وسأقي بحامه في الجلع (قوله) كوني طلاقا أو  
 اطلق قال في الضمير عن محمد انه يقع لان كوني ليس أمرا حقيقة لعدم تصور كونه طلاقا متناهيا بل عبارة عن  
 اثبات كونه طلاقا كقوله تعالى كن فتكون ليس أمرا بل كناية عن التكوين وكونه طلاقا لغايتي ايقاعا  
 قبل قبض من ايقاعا بقا وكذا قوله اطلق ومثله اللازمة كوني حرة (قوله) أو باطلقة قد علم أنه لو كان لها زوج  
 طلاقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق دناه وكذا قضا في الصحيح وفي التار حاشية عن المحيط قالت أنت طالق  
 ثم قال باطلقة لا تنفع أخرى (قوله) بالتشديد أي تشديدا لا ماما بتحقيقه فانهم ملقوا بالكتابة ككلمته من

ولو قال لطلاقك على لم  
 يقع ولو زاد واجبا ولازم  
 أو ثابت أو فرض هل  
 يقع قال البرازي المختار لا  
 وقال القاضي الخاصي  
 المختار (نم) ولو قال لطلاقك  
 الله هل يفترق نية قال  
 الكمال الحق (نم) ولو قال  
 لها كوني طلاقا أو اطلق  
 أو باطلقة بالتشديد

الحر **(قوله وقع)** أي من غلبة لانه صريح **(قوله بكسر اللام وضعها)** ذكر الضم بحث صاحب التهرج  
 قال وينبغي أن يكون الضم كذلك اذ هو لغتهم لا ينتظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على التثنية اه واعترض  
 بأنه ينبغي توقف الضم ايضا على التثنية لانه اذا لم ينتظر الآخر لم تكن مادة ط ل ق موجودة ولا ملاحظة فلا يمكن  
 صريح بخلاف الكسر على لغتهم ينتظر اه قلت قد يجب بان الضم في نداء الترخيم لما كان لغة ثابتة لم يخرج  
 به اللفظ عن اراء قاعنا المراد به قبل النداء فان كل من سمع اللفظ المرخي يعلم أن المراد به نداء تلك المادة وان  
 انتظار المحذوف وعدهم امر باعتبار قدره وليست عليه الضم والكسر والازم ان يكون المنادى اسما آخر  
 غير المقصود ندائه ههنا مظهر له فتأمل **(قوله اوانت طال بالكسر)** أي فانه يقع بلانية بخلافه أنت طالق  
 بخلاف اللام فلا يقع وان نوى ان حذف آخر الكلام معتدرا فتاخر ثانيا **(قوله والوقوف على التثنية)** أي  
 وان لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نية الطلاق أي وما في حكمها كاللذان كره والضم بكاف  
 الخاتمة وفي كاتبات الفتح أن الوجه إطلاق التوقف على التثنية لانه بلا خلاف ليس صريحا بالاتفاق لعدم  
 غلبة الاستعمال ولا الترخيم لغتهما في غير النداء فالتثنية لغة وعرفا فيصنف قضا مع البين الاعتدال غضب أو  
 مذكرة الطلاق فيقع قضاء أسكنها أولا وتامه فيه **(قلت)** وما قد مناه أضاف عن التثنية ثمانية أن حذف آخر  
 الكلام معتدرا فينبغي الجواب فان لفظ طالق صريح قطعاً فاذا كان حذف الآخر معتدرا عرفاً لم يخرج عنه  
 صراحته وقد عدي حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وعدهم أهل البدع من قسم الاكتفاء ونظمه  
 للمؤيدون كثيراً منه \* أن النجاة لعاشق أن النجاة \* وأضاف ان بدل الآخر بحرف غيره كالإفراط المحصنة  
 للتقدمة لم يخرج عنه صريحاً مع عدم غلبة الاستعمال فيها وما ذاك الا كونها أريد به اللفظ الصريح وان  
 التصحيح عارض بل يراه على اللسان خطأ وقد رد الكونه لغة المتكلم ههنا مظهر لغهي القاصر **(قوله كما**  
**لوتجيبه)** أي فانه يتوقف على التثنية وقد مر بيانه فافهم **(قوله وفي التهرج عن التصحيح الخ)** أي يصح القدوري  
 قلعة قاسم وقصده الردعي ما فهمه في الحر من أن وهنك طلاقاً من الصريح وكذا أودعتك وهنك  
 قال في التهرج نقل في تصحيح القدوري عن قاضيان وهنك طلاقاً الصحيح فيه عدم الوقوع اه في أودعتك  
 وهنك بلا وفي وساق أن وهنك كناية في المحيط وقال وهنك طلاقاً قال لا يقع لان لا يزيد زوال  
 الملك اه **(قلت)** ومقتضى كونه كناية به يقع بشرط التثنية وقد عدي في الحر في باب التكنيات منها وكذا عدتها  
 وهنك طلاقاً وأودعتك طلاقاً وأقرمتك طلاقاً وساقى غمامه هنك **(قوله كاتبت طالق)** وكذا الوافق  
 بالضم القاسم واسم الإشارة العائد اليها واسمها العلى ونحو ذلك وأشار الى أن المراد به ما يعبر به عن جعلها  
 وضعا والمراد بقوله أو التي ما يعبر به عنها ما يعبر به عن الجملة بطريق التجوز كقبتك والأفالك يعبر به عن الجملة  
 بكاف الفتح وهو أظهر مما في الزيلعي من أن الروح والنبد والجسد مثل أنت ككافى الحر لان الروح بعض  
 الجسد وكذا الجسد باعتبار الروح والبدن لا تدخل فيه الأطراف أفاده في التهرج **(قوله كناية الخ)** فانه عبر  
 به عن الكل في قوله تعالى فخر برقيقة والعنق في قتل أعناقهم لها خاصين لوصفها بجميع المذكور الموضح  
 لقائل والعقل والذوات لا لأعضاءه والروح في قولهم هلكت روحه أي نفسه ومثله النفس بكافى وكيناعلم  
 فيها أن النفس بالنفس **(قوله الأطراف الخ)** أي البدن والرجلان والراس وهذه التفرقة بين الجسد والبدن  
 عزها في التهرج ان كمال في ايضاح الاصلاح وعزها الرجعي الى الفائق للرجسري والمصاح ورأيت في فعل  
 العدمتين الأخيرة قال محمد والبدن هو من اليه المتكسبه **(قوله والفرج)** عبره عن الكل في حديث  
 لعن الله الفروج على السم وج قال في الفتح لم يحدث غير هذا **(قوله والوجه والراس)** أي قوة تعالى  
 كل شيء هائل الا وجهه وبق وجهدك أي خاتمه الكريمة واعتقد أساور أسمين الرقيق وأنجب مادام  
 رأسك سالماً يقال مراد به القات أضافه قال في الحر وفي الفتح من كتاب الكفالة لم يذكر محمد  
 كفل نفسه قال البجلي لا يصح كافي الطلاق إلا أن سوي به البدن والذي يجب أن يصح في الكفالة والطلاق  
 إذا عين بما يعبر به عن الكل قال عيسى القوم وهو عين في الناس ولعله لم يكن معروفاً زمانهم

وقع وكذا ما طال بكسر  
 اللام وضعها لانه ترخي  
 أو أنت طال بالكسر  
 والوقوف على التثنية  
 كالتجيب به أو باليقين  
 وفي التهرج عن التصحيح  
 الصحيح عدم الوقوع  
 بهنك طلاقاً ونحوه  
 وإذا أضاف الطلاق  
 اليها كانت طالق  
 أو إلى ما يعبر بها  
 كناية والعنق والروح  
 والبدن والجسد  
 الأطراف داخلة في  
 الجسد دون البدن  
 والفرج والوجه  
 والراس

في زمانا فلا شك في ذلك اه (قوله وكذا الاستالح) قال في الجرة الاست وان كان مراد بالجر لا يلازم مساواتهما في الحكم لان الاعتبار هنا لكون القصد يعبر عن الكل الا ترى ان البضع مراد بالفرج وليس حكمه هنا يحكمه في التعبير اه والحاصل ان الاست والفرج يعبر بهما عن الكل فقع اذا أضف الیهما بخلاف مراد الأول وهو الدبر ومراد الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلازم من الترادف المساواة في الحكم لكن أو رد في الفتح انه ان كان الاعتبار اشتهار التعبير يجب ان لا يقع بالاضافة الى الفرج أي لعدم اشتهار التعبير به عن الكل وان كان للتعبير وقوع الاستعمال من بعض اهل اللسان يجب ان يقع في اليد بلا خلاف لثبوت استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك عاقبت بذلك أي قدمت وقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى رد اه (قلت) قد عاين ان التعبير الاول يمكن لا يلازم اشتهار التعبير به عن الكل عند جميع الناس بل في عرف المتكلم في بلده مثلا فقع بالاضافة الى البدن اذا اشتهر عند التعبير بهما عن الكل ولا يقع بالاضافة الى الفرج اذا لم يشر فيه رأي في كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال ووقوعه بالاضافة الى الرأس باعتبار كونه معبراً به عن الكل لا باعتبار نفسه فتصرا وإذا وقال الزوج غيب الرأس مقصرا قال الخواص لا بعد ان يقال لا يقع لكن ينبغي ان يكون ذلك دالة على ما في القضاء اذا كان التعبير به عن الكل عرفاً مشتهراً لا يصدق ولو قال غيب اليد صاحبها كما رأيت في ذلك في الآية والحديث وتعرف قوم التعبير بهما عن الكل وقع لان الطلاق مبني على العرف ولذا أطلق السلي في الفارسية بفتح ولو تكلم به العربي ولا يدريه لا يقع اه فقد قيد الوقوع قضاء في الاضافة الى الرأس أو اليد عاذا كان التعبير به عن الكل متعارفاً وصرح ايضا بقوله وتعارف قوم التعبير بهما أي نال فاعاد انه عدم تعارف ذلك عندهم لا يقع مع ان التعبير بالرأس والدع عن الكل ثابت لثقة وشرا عاثة تعالى أعلم (قوله والدم) كان المناسب اسقاطه مستند كرمي محله فيما ساقى وأما ذكر البضع والدبر فهنا ذكر مراديهما ح (قوله كصفها وثلاثها الى عشرينها) وكذا الوضائف التي جزم منها كفي الثانية لان الجزء الشائع على سائر التصريفات كالبصم وغيره هداية قال ط الا انه ينبغي ان في غير الطلاق وقال شيخنا زاده انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى الى الكل لتسوية فقع في الكل (قوله لعدم تجزئه) عليه لقوله أو الى جزئيات منها ط وفيه انه يلازم منه وقوع الطلاق بالاضافة الى الاصبع مثلاً فانما يناسب التحليل بما ذكرناه انما نحن الهداية (قوله ولو قال الح) اشار به الى ان تقييد الجزء بالمتاخر ليس للاحتراز عن المعين لما ذكر من الفرع اقله في البصر (قوله وقعت بخاري) أي ولم يوجد فيه نص عن المتقدمين ولا عن المتأخرين تاريخاً (قوله علايا لاضافتين) أي لان الرأس في النصف الأعلى والفرج في الأسفل فيصير موضعاً للطلاق الى رأسها أو فرجها ط عن المحيط قال في البصر وقد علم انه لو اقتصر على أحدهما وقعت واحدة اتفاقاً اه وهو ممنوع في الثاني كما هو ظاهر نهر أي لان من وقع واحدة لاضافتين لم يعتبر كون الفرج في الثانية فاذا اقتصر على الاضافة الثانية فقط كيف يقع بها اتفاقاً لم لو اقتصر على الاضافة الاولى يقع اتفاقاً نعم ان كان كلا من القولين مشكلاً لان النصف الأعلى أو الأسفل ليس جزءاً شائعاً وهو ظاهر ولا يلزم يعبر به عن الكل ووجود الرأس في الاول والفرج في الثاني لا يصير معبراً به عن الكل لان ما خرج منه ان يقع بالاضافة الى جزء يعبر به عن الكل على تقدير مضائق أي اسم جزء كما فاد في الفتح وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن الكل اه وحسن ذلك هو وجود النصف الأعلى نفس الرأس وفي الأسفل نفس الفرج لا اسمها الذي يعبر به عن الكل ولهذا الوضع بدعي رأسها وقال هذا الرأس طاق لا تطلق لان وضعه بدعي منه على ارادة نفس الرأس بخلاف ما اذا لم تضعها عليه كما يأتي لانه يكون معنى هذه الكلمات فلا تأمل (قوله أو الوجه) أي منك ط (قوله بل عن البعض) بقرينة ذكر مثل في الاول ووضع اليد في الأخير (قوله بل قال هذا الرأس) ومنه فيما يظهر هذا الوجه أو ههنا الرتبة والظاهر انه ههنا البدن التعبير باسم الرأس وبحكمه وان لم يعبر عنه بقوله هذا العضو يقع لان المعبر به عن الكل هو اسم الرأس ونحوه واسم العضو نظيره ما فيمنه اتفاقاً مل (قوله وقع في الأصح) ولهذا القول لا يعبر عنه مثل هذا الرأس بالحدسهم

وكذا الاست بخلاف  
البضع والدبر والدم على  
اختصار خلاصة (أو)  
أضافه (الى جزء شائع  
منها) كصفها وثلاثها  
الى عشرينها (وقع لعدم  
تجزئه ولو قال نصفك  
الأعلى طاق واحدة  
ونصفك الأسفل ثنتين  
وقعت بخاري فأنتي  
بعضهم بطلقة وبعضهم  
ثلاث علايا لاضافتين  
خلاصة (وأذا قال  
الرقبة منك أو الوجه أو  
وضع يده على الرأس  
أو العنق) أو الوجه  
(وقال هذا العضو  
طالع لم يقع في  
الأصح) لأنه لم يجعله  
عبارة عن الكل بل عن  
البعض حتى لو يقع  
بدمبل قال هذا الرأس  
طاق وأشر الى رأسها  
وقع في الأصح ولو روي  
تخصيص العضو بنحى

وأشار إلى رأس عهده فقال المشتري قلبت ما زال البيع بحر عن الخاتمة **(قوله فتح)** قدمنا عارته قبل  
 صيغة **(قوله)** كالأيقع وأضافه إلى البدن لأنه لم يشتر بين الناس التمتع بهما عن الكل حتى لو اشترى بين  
 قوم وقع كالمتمتع عن الفتح **(قوله)** الأينية المحار أي بالطلاق البعض على الكل إذا لم يكن مشتهرا فلو اشترى  
 بذلك فلا حاجة إلى البدن المحار وذكر في الفتح ما حمله له عند الشافعي يقع بإضافته إلى البدن الرجل ونحوها  
 حقيقة وسبب ذلك أن الطلاق محله المرأة لا تمحل النكاح وحيلة أخرى لها النكاح بطريق التمتع فلا يقع  
 الطلاق إلا بإضافة إلى ذاتها أو إلى جزئيات منها هو محل التصرفات أو إلى معين غير معنى الكل حتى لو أريد  
 نفسه لم يقع فالتخلاف في أن ما عاكس تمحل يكون محلا لإضافة الطلاق السعي على حقيقة دون صيرورة عبارة  
 عن الكل فتعدهم وعندنا لا وأما على كونه محار عن الكل فلا إشكال أنه يقع بها كأن أرحل بعد كونه  
 مستقما اه أي بخلاف نحو الرقي والتفريق لا يستقيم إرادتها للكل به والحاصل كافي الخبر أن هذه  
 الالفاظ ثلاثة صريح يقع فيه بلانية كل مرة وكافية لا يقع إلا بالنية كاليد وما ليس صريحاً ولا كافية لا يقع به  
 وإن نوى كل ريق والسن والشعر والعرق والغلب **(قوله)** والذين قلت الطلاق الذين مراد  
 بهم الكل عرف مشتهراً لأن قوله لا يزال يخبر ما دامت هذه الفتن سالمة فنفى أن تكون كالرأس **(قوله)**  
 وكذا التدي والدمجوهرة أقول الذي في الجوهره إذا قال مدخله وإنيان العصمة منها يقع لأن الدم غير  
 به عن الجلة يقال ذهب حمه هدا اه وهكذا نقل عن الجوهره في العسر والهر ونقل في التبر عن الخلاصة  
 نصحيح عدم الوقوع كما هو ظاهر للثبوت **(قوله)** لأنه لا يعبره أي ما ذكر من هذا الالفاظ اه ط **(قوله)**  
 فلو عبر به قوم أي عداً وكذا لا خصوص له بل لو عبر وما يعضو كان فهو كذلك كره أو السعدون عند  
 ونقل الجوى عن المحاكات لخلال زاده ما نصه يجب أن يحتاط في أمر الطلاق إذا أضيف إلى البدن والرجل  
 بالسان الترتي فأنهما يقع بهما عن الجلة والفتات اه ط **(قوله)** وكذا الخ أمهل هذا في الفتح حيث  
 ذكر أن ما لا يعبر به عن الجلة كاليد والرجل والاصبع واليد لا يقع الطلاق بإضافته إليه خلافاً لغيره والشافعي  
 ومالك وأحمد لا خلاف أنه لا إضافة إلى الشعر والتفريق والسن والرق والعرق لا يقع به فقال والعتاق والظهار  
 والأبلاء وكل عيب من أسباب الحرمة في هذا الخلاف فلو ظاهر أو أي أو متى أصعبها لا يصح عندنا وبصح  
 عندهم وكذا العفو عن القصاص وما كان من أسباب الحل كالتكاح لا يصح إضافته إلى الحر المعلن الذي  
 لا يعبر به عن الكل بخلاف اه **(قلت)** ولم يطعن من جهة الإضافة إلى جزئيات أو ما يعبر به عن الكل في  
 النكاح وتقدم هذا قوله ولا يفتقر بزوجت نصه في الأصح لشمها ما خاتمة بل لا بد أن ينصه إلى كلها أو  
 ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والبطن على الأسماء الأخيرة ووجه الفرق في الطلاق خلافه في نكاح الفرق اه وتقدمنا  
 الكلام على ذلك وأن من اختار صحة النكاح بإضافة إلى الظاهر والبطن اختار الوقوع في الطلاق ومن اختار  
 عدم الصحة في النكاح اختار عدم الوقوع فلا حاجة إلى الفرق **(قوله)** ولومن ألف جزءه بأن يقول أنت طالق  
 جزء من ألف جزء من مطلقة ط **(قوله)** لعدم التجزئ أي في الطلاق فذكر جزءه كذكره صواب الكلام  
 العاقل عن الالتفات وإذ جعل الشارع العفو عن بعض القصاص عفو عن كله شهر وعي هذا القول أنت طالق  
 مطلقة وما أوصافاً لمطلقين جوهره **(قوله)** فلو زادت الأجزاء أي مع الإضافة إلى الضمير كانت طالق  
 نصف مطلقة وثلاثة أو بمها فزادت الأجزاء على الواحدة بنصف السدس فتقع بمطلقة أخرى ط **(قوله)**  
 وهكذا يعني فزادت الأجزاء على المطلقة وقع ثلاث نحو أنت طالق ثلثي مطلقة وثلاثة أرباعها أو أربعة  
 أخماسها ح قال في فتح القدر الآن الأصح في اتحاد المجمع وإن زادت أجزاء واحدة أن تقع واحدة واحدة  
 أمثال الأجزاء إلى الواحدة نص عليه في اللبس والاول هو المختار عند جماعة من المشايخ اه قال في العسر  
 وعلى الأصح لو قال أنت طالق واحدة ونصفها تقع واحدة كافي الأخيرة بخلاف واحدة ونصفها اه ومافي  
 الأخيرة عراه في الهندية إلى المحيط والبدائع لكن الذي رأيت في البدائع ولو تجاوز العدد عن واحد لم يذكر  
 هذا في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تقع بمطلقين وقال بعضهم واحدة اه **(قوله)** فتح

أن يدين فتح (ك) لا  
 يقع (أو أضافه إلى البدن)  
 الأينية المحار (والرجل)  
 واليد والشعر والافتقار  
 واللباق والغندم والظفر  
 والبطن واللسان  
 والأذن والضم والسدر  
 والذن والسن والرق  
 والعرق) وكذا التدي  
 والدمجوهرة لأنه لا  
 يعبر به عن الجلة فلو عبر  
 به قوم عنها وقع وكذا  
 كل ما كان من أسباب  
 الحرمة لا أهل اتفاقاً  
 (وبزوال المطلقة) ولومن  
 ألف جزءه (مطلقة)  
 لعدم التجزئ فلو زادت  
 الأجزاء وقس أخرى  
 وهكذا ما لم يقل نصف  
 مطلقة وثلاث مطلقة  
 وسدس مطلقة فيقع



الثلاث لان المنكر اذا اعيد منكر كان الثاني غير الأول فتكامل كل جزء بخلاف ما اذا قال نصف تطلعة  
 وثلاثا وبسبب ما حلت تقع واحدة لان الثاني والثالث عن الأول وهذا في المدخول بها ما غير ما فلا يقع الا  
 واحد في الصور كما يحضر **(قوله ولو بلا واو واحدة)** أي بان قال نصف تطلعة ثلاث تطلعة سدس تطلعة ثلاثة اولا  
 حذف العاطف على أن هذه الأجزاء من تطلعة واحدة وأن الثاني بدل من الأول والثالث بدل من الثاني وبالدل  
 هو البدل منه أو بعضه **(قوله على المختار)** أي عند جماعة من المشايخ وقد علمت عن البسيط أن الأصل  
 خلافه عند اتحاد المربع وأنه جرى عليه في النخبة والمحيط **(قوله وكذا لو كان مكان السدس ربعا الخ)**  
 نص عبارة القهستاني نقلها عن المحيط وقال نصف تطلعة وثلاث تطلعة وربع تطلعة فتنتان على المختار  
 وقبل واحدة ولو كان مكان الربع سدس فلا ثلاث وقبل واحدة اهـ والظاهر أنه سبق ظن من القهستاني أنه في  
 الثانية لم يرد إلى الجزء على الواحد وجعل الواقع فيها ثلاثا وافي الأولى زادت وجعل الواقع ثنتين مع أنه يجب  
 أن يكون الواقع ثلاثا في صورتين لأن اعتبار الأجزاء ما هو عند اتحاد المربع أعاد عند الاتان بالاسم التكررة  
 فيعتبر كل جزء تطلعة كاستدراك على أن عبارة المحيط كما نقله ط عن الهندي هكذا قال أنت طالت نصف تطلعة  
 وثلاث تطلعة وسدس تطلعة يقع ثلاث لا أنه أضف كل جزء إلى تطلعة منكره والتكررة اذا كررت كانت  
 الثانية غير الأولى ولو قال نصف تطلعة وثلاثا وبسبب ما حلت واحدة فان ما وجد في الأجزاء تطلعة ما كان  
 نصف تطلعة وثلاثا وبسبب ما حلت واحدة وقبل ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الأصح كذا  
 في الظهيرة اهـ وقدمنا عن الفقيه أنه في البسيط صحيح وقوع الواحدة وعلى كل فروع الخلف هو الاضافة  
 إلى الضمير لا إلى الاسم المتكرر لكن رأيت في التاتارخانية عن المحيط ما نصه وذكر الصدر الشهيدي واقعا أنه  
 اذا قال لها أنت طالت نصف تطلعة وثلاث تطلعة وربع تطلعة تقع ثنتان هو المختار في قياس ما ذكر الصدر  
 الشهيد ينبغي في قوة أنت طالت نصف تطلعة وثلاث تطلعة وسدس تطلعة تقع تطلعة واحدة اهـ وهذا  
 أقل اشكالا وكأنه مبني على اعتبار الأجزاء في الاضافة إلى الاسم التكررة أيضا كالاضافة إلى الضمير لكنه خلاف  
 ما جزمه في البدائع والفهم والنهر من الفرق بينهما **(قوله وسيجي)** أي متعلق آخر يتعلق حسب قال اخراج  
 بعض التالقي لغير خلاف إيقاعه فلو قال أنت طالت ثلاثا لا نصف تطلعة وقع الثلاث في المختار اهـ قال في  
 الفهم وقبل على قول أي سوف ثنتان لان التالقي لا يتغير في الإيقاع فكذا في الاستثناء فكأنه قال الواحدة  
**(قوله بخلاف إيقاعه)** أي إيقاع البعض وهو ما ذكره **(قوله وجمع الخ)** كان الأولى ما نصت تأخير هذه  
 المسئلة عما بعدها كما فعل في الهداية والتكرير ليعم الكلام على الأجزاء مستصلا **(قوله فيما أصله الخطر)** أي بان  
 لا يباح الإيقاع المحاجة كالتالقي **(قوله عند الامام)** وقال يدخل الغائبين يقع في الأولى ثنتان وفي الثانية  
 ثلاث وقال يفر لا يقع في الأولى حتى ويقع في الثانية واحدة وهو القياس لعدم دخول الغائبين في المحدود  
 كاعتبار من هذا الحائط إلى هذا الحائط وقول الثلاثا تحسين بالعرف وهو أن هذا الكلام مبيد كرفي  
 العرف وكان بين الغائبين عند رده إلى كثر من الأقل والأقل من الأكثر كقولنا من سنين السبعين  
 أي كثر من سنين وأقل من سبعين فقي نحو طالت من واحدة إلى ثنتين انتهى ذلك العرف عند الامام فوجب  
 أعمال طالت وقوعه واحدة ويدخل الكل فيما أصله الإضافة كختم من مالى من درهم الدرهمين أما ما أصله  
 الخطر فلا من خطر مرة على عدم اعادة الكل الآن الغاية الأولى دخل ضرر ما لا من وجودها في قرب  
 عليها الطلعة الثانية ثلاثية بلا وأولى بخلاف الغلبة الثانية وهي ثلاث فله يصح وقوع الثانية بلا ثلاثة أمافي  
 صورتين واحدة على ثنتين فلا حاجة إلى ادخالها لعدم الضرر وبالمثل كونه وتام بقرير في الفهم **(قوله)**  
**الغائبين** أي يدخل الغائبين فله أخذ الكل أي الألف في المثال المذكور كما أورد في الصرافهم **(قوله ثلاثة)**  
**الخ)** لان نصف التالقيتين واحدة فلا ثلاثة أصناف تالقيتين ثلاث تالقيتين ضرورية **(قوله وقبل ثنتان)**  
 لانه التالقيتين اذا نقصتا كانت أربعة أصناف فثلاثة منهن تالقيتين ونصف كل تالقيتين واجب بان هذا  
 التوهم منشؤه اشتباه قولنا نصف التالقيتين ونصفنا كلام من تالقيتين والثاني هو الوجه لاربعة أصناف

الثلاث ولو بلا واو  
 فواحدة ولو قال تطلعة  
 ونصفها فتنتان على  
 المختار جوهره وكذا لو  
 كان مكان السدس  
 ربعا فتنتان على المختار  
 وقبل واحدة قهستاني  
 وسيجي أن استثناءه  
 بعض التالقي لغيره  
 بخلاف إيقاعه (و) يقع  
 بقوله (من) وليست في  
 ثنتين أو مابين واحدة إلى  
 ثنتين واحداً بقوله  
 من واحدة أو مابين  
 واحدة (إلى ثلاث  
 ثنتان) الأصل فيما  
 أصله الخطر دخول  
 الغاية الأولى فقط عند  
 الامام وفيما سرحه  
 الإضافة كنه من  
 مالى من مائة إلى ألف  
 الغائبين اتفاقاً (و) يقع  
 ثلاثة أصناف تالقيتين  
 ثلاثة) وقبل ثنتان  
 (وبثلاثة أصناف

ملقة) أو نضي ملقتين  
(ملقتان وتصل يقع  
ثلاث) والأول أصح  
(وواحدة في ثنتين  
واحدة إن لم ينو أو نوى  
الضرب) لأنه يكرر  
الأجزاء الألفراد (وإن  
نوى واجسدة وثنيتين  
فثلاث) لو مدخولها  
(وفي غير الموطوءة  
واحدة كقولها لها  
واحدة وثنيتين) لأنه لم  
ينو لثنتين يحمل (وإن  
نوى مع الثنتين فثلاث)  
مطلقا (وبمع ثنتين)  
في ثنتين ولو (بني الضرب  
ثنتان) لما مر ولو نوى  
معنى الواو أو مع فكما  
(د) بقوله (من هنالي  
الشام واحدة رجعية)  
مالم يصحها بطول أو كبر  
فأنته (د) أنت مطلق  
تجئة أو في مكة أو في  
الدار أو التل أو الشمس  
أو نوب كذا (تخير) يقع  
الحال (كقوله أنت مطلق  
مرضية أو مصلحة)  
أو وأنت مرضية أو  
وأنت تصلين (وصدق)  
في العكس (دليله)  
لإقصاء (وإن عنت  
إذا) دخلت أو إذا  
(ليست) وإذا مرحت  
وتحيز ذلك فيتعلى به  
كقوله إلى سنة أو إلى  
رأس الشهر أو الشتاء  
(وإذا دخلت مكة يتعلق)

واللفظ وإن كان يحتمله وإنما هو ما دبر لكن بخلاف الظاهر نهر قال في الفتح لأن الظاهر هو أن نصف التطلعتين  
تطلعتان لأن نصف التطلعتين (قوله) أو نضي ملقتين) وكذا نصف ثلاث تطلعتان ولو قال نصف تطلعتين فواحدة  
أو نضي ثلاث تطلعتان فلا ثلاث بحر (قوله) ملقتان لأنها ملقة ونصف تطلعتان نصف وفي نضي ملقتين  
يشكامل كل نصف فيحصل ملقتان (قل) ونضي أن يكون أربعة أن ثلاث ملقة وخمسة وأربع ملقة مثل ثلاث  
أنصاف ملقة تأمل (قوله) وقيل يقع ثلاث لأن كل نصف يشكامل في نفسه فتصير ثلاثا (قوله) والأول أصح  
قال في الصبر وهو المنقول في الجامع الصغير واختاره الناطقي وصححه العتاني اه ثم ذكر أن نصف التطلعتين عشرة  
صورة وذكر أحكامها فراجع (قوله) لأنه يكرر الأجزاء (الخ) أي إن الضرب يوزن في تكرار الأجزاء المضروب  
لأزيادة العدد والملكة التي جعل لها أجزاء كثيرة لا تدعى ملقة ولزاد في العدد ين في الدنيا فبقوله لأنه  
يضرب جدره في مائة فتصير مائة ثم المائة في ألف فتصير مائة ألف وقال زفر والحسن بن زباد والأئمة الثلاثة  
يقع ثنتان لأن عرف أهل الحساب فيه تضعف أحد العددين بعد الآخر وجه في الفتح بأن العرف لا يمنع  
والفرض أنه تكلم بعرفهم وأراد فصلا كالواو وقع بلفظ أخرى فأرسله وأغبرها هو يدبرها والاراء بأنه لو كان  
كذلك لم ينو في الدنيا فتصير لازم لأن ضرب جدره في مائة أن كان اختيارا كقوله عندي درهم في مائة فهو  
كذلك وإن كان إنشاء فجعلته في مائة لا يمكن لأنه لا يصنع بقوله ذلك واختاره أيضا غاية السنان ومناها  
به في الصبر من أن قوله في ثنتين ظرف حقيقة وهو لا يصح له وإذا لم يكن صالحا لم يعتبر فيه العرف ولا التنية كما  
لوني بقوله أسقى الماء الملاق فله لا يقع رد الماء في أن اللفظ صريح أي حقيقة عرفة لأهل الحساب  
صريح في معناه العرفي وكذلك وقع في النهر والمخ قال الرحق فترادفه في المسألة على أسئلة المقي بها بقول زفر  
اه أي لأن الحق بين الهمام من أهل التجميع كما عرفت به صاحب الصبر في كتاب القضاء (قوله) فثلاث لأنه  
يحتمله كلامه فإن الواو الجمع والتلفظ بجميع المتطوف فقص أن راجع معنى الواو بحر وفيه تشديد على نفسه  
نهر (قوله) لو مدخولها أي ولو حكما ليشمل المحتل بها فإن الطلاق في العدة يعلقها احتياطاً وهو الأقرب  
لصواب كما تقدم في أحكام الخلق من باب المهر وبسطنا الكلام عليه هناك (قوله) كقوله لها أي لغرض الموطوءة  
أنت طالق واحدة وثنيتين فأنها تين بقوله واحدة لا في عدة فلا يعلقها بما بعدها (قوله) فثلاث لأن أراد معنى  
مع في ثابت كقوله تعلو ويجاوز عن سائرهم في أصحاب الجنة فصار كأنها قال لها أنت طالق واحدة مع ثنتين  
أنافذ في البحر (قوله) مطلقا أي مدخولها أو لا ح (قوله) لما أي من قوله لأنه يكرر الأجزاء إلا الأفراد ح  
(قوله) فكما أي يقع في صورة معنى الوارد ثلاث في المدخول بها وثنيتين في غيرهما في صورة معنى مع ثلاث  
مطلقا ح (قوله) واحدة رجعية لأنه وفيه بقصر لانه متى وقع في مكان وقع في كل الأماكن كقوله قصصه  
بالشام تقصر بالنسبة إلى ما وراءه ثم لا يتجمل القصر حقيقة فكان قصر حكمه وهو بالرجع وطوله بالثمن  
ولأنه لم يصحها بغير ولا كبر بل مدحا إلى مكان وهو لا يحتمل فلم يثبت به زيادة شدة نهر (قوله) أو نوب كذا أي  
وعليها نوب غيره نهر (قوله) يقع للحال تفسير لقوله تخير وذلك لأن الطلاق الذي هو رفع القيد الشرعي  
معدوم في الحال وقد جعل الشارع على أنهما أن تعلق وجوده وجوداً معدوماً بعد الطلاق عند وجوده  
والأفعال والزمان هما الصالحان لذلك لأن كلامهما معدوم في الحال ثم وجد تخلف المكان الذي هو عين  
تأبته فله لا يتصور إلا تأبته وتعام في الفتح (قوله) لأقصاء لما يقمن التخصف على نفسه بحر (قوله)  
فتعلق عطف على قوله ويصدق وقوله به أي بالشرط المذكور في الصورة (قوله) كقوله إلى سنة (الخ) في  
التأني تأني عن المحطولو قال أنت طالق إلى الليل وإلى شهر وإلى سنة وإلى الصيف وإلى الشتاء وإلى الربيع  
أو إلى الخريف فهو على ثلاثة أوجه إيمان بنوي الوقوع بعد الوقت المتأبب إليه فمع الطلاق بعدمه أو  
بنوي الوقوع ويجعل الوقت لا يمتد إذ يقع الحال أولاً تكون نية أصلاً فيقع بعد الوقت عندنا والحال عند  
زفر فاسم على ما إذا جعل الغاية مكاناً كالجمعة أو إلى بعد إذ قلته بطل الغاية ويقع الحال اه (قوله) تعلق  
لوجود حقيقة بحر (قوله) وكذا (الخ) أي يتعلق بالفعل فلا تعلق حتى تفعل بحر (قوله) أو في ثلاث

ولا تطلق حتى ترك وتبهد وقبل حتى رفع رأسها من السجدة وقبل حتى توجه القعدة تأخرانية **(قوله)**  
 ويحذرك كقولهم في مرض أو وجعل قلبه لافرق بين الفعل الاختياري وغيره كما في الصراط **(قوله)** لأن  
 الطرف يشبه الشرط من حيث ان الطرف لا يوجد من الطرف كالشرط لا يوجد من الشرط لا يعمل  
 عليه عند تقدير معناه أعني الطرف شهر **(قوله)** تميز الأولى تميز على أنه فعل ماضٍ حوالة كما قال بعده تعلق  
 بسعة الفعل وإنما تميز لأنه أوقع المطلق الحال وعلاه عاز كرفع سوا وجه الدخول والحض أولاً وحتى  
 (قلت) وينبغي أن يتعلق بآلة التوقيت كما في أتم الصلاة تعلق الشمس **(قوله)** ولو لم يتعلق لانها  
 لا الصاق وقد أوقع عليها ملاماً لمصفاً عاز كزلا يقع إليه وحتى **(قوله)** وفي حضك الخ قال في البدائع وإذا  
 قال أنت طالق في حضك أو مع حضك ختم أركان الهم تطلق بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لأن كلتيه للطرف  
 والحض لا يعمل طرفاً فيجعل شرطاً وكلية مع لقارته فلذا استمر ثلاثة أيام أنه كل حض من جن وجوده فيقع  
 من ذلك الوقت ولو قال في حضك فقام بحض وتطهر لا تطلق لأن الحصة اسم للكمال وذلك اتصال الظهور بها  
 ولو كانت حائضاً في هذه الفصول كلها لا يقع ما لم تطهر وتحض أخرى لأنه جعل الحض شرطاً للوقوع  
 والشرط ما يكون معدوماً على خطر وجوده هو الحض المستقل لا الموجود في الحال أهـ (قلت) وينبغي  
 الوقوع ولو في سبب حضك الموجود تأمل وفي الجوهره ولو قال لها هي حائض أنا حضت فهو على حض  
 مستقل فإن عني ما يحدث من هذا الحض فكلوي لأنه يحدث عالا خلافاً لغيره لعل في الحائض  
 ووزي هذا الجدل لا بحث لأنه ليس له أجزاً متعددة أهـ وفي الحائض قال الحائض إذا حضت فأن طالق فهو  
 على حض مستقل ولو قال لها أنا حضت غدا فهو على دوام ذلك الحض إلى غير القعدة لا يتصور حدوث  
 حض في الغد فيعمل على الدوام وكذا الأمر حتى وهي مرضه بخلاف قوله الحصة إذا أصبحت فضع كلكب  
 لأن الحصة أمر بتقديره وأما حكم الاستاء كقوله لقائم أذاقت وقاعد أذاقت للمألو إذا ما كلك والحض  
 والمرض وإن كان عند الأنا الشرع لما علق بالحالة أحكاماً لا تتعلق بكل جزء منه ففعل الكل شأ واحداً  
 أهـ **(قوله)** وفي ثلاثة أيام تميز لأن الوقت يصلح ظرفاً لكونه حالاً قائماً طلق في وقت طلق في سائر الأوقات  
 بجز **(قوله)** عيسى الثالث لأن الجعي ففعل لا يصلح ظرفاً فصار شرطاً بجز **(قوله)** لأن الشرط تعسفي  
 المستقل لعله لقوله سوى يوم حلفه فان عيسى اليوم عبارة عن عيسى أول جرته يقال جاء يوم الجمعة كاطلع الفجر  
 واليوم الأول كقدمي أول جرته أو فادق في البحر ومفاده أن هذا أقيم بالحلف نهاراً وفي التارخية ولو قال في  
 الليل أنت طالق في عيسى ثلاثة أيام طلق في اليوم الثالث ولو قال في بعض ثلاثة أيام أن قال ذلك  
 ليلا طلق بجز وبشمس الثالث هكذا في بعض نسخ المصنف وفي بعضها لا تطلق حتى يجي ضلعه فلقه من  
 الليلة الرابعة وهكذا كذا المقدوري أهـ **(قوله)** لعل لأن التكليف دفع فيه وانما لا يتغير لأنه جعل الوقوع  
 في زمان معين والزمان يصلح لا يقع إلا أنه متع مانع من إيقاعه فيه ط **(قوله)** وقوله تميز لأن الضلعة  
 طرف متع فصدق بجين التكلم ط **(قوله)** إن رفع الخ الفرق أنه على الرفع يكون تعاتراً فكان فاصلاً  
 وعلى النصب يكون تعاتراً تطليقة لم يكن فاصلاً نهر عن المحيط أي وانما لم يكن فاصلاً أجوبى لم يكن قوله في  
 دخولاً مستأنفاً بل يتعلق بطاق فتبقيبه **(قوله)** وسأل الكسائي محمد الخ أشار به إلى عدمه لأن كونه هشام  
 في المعنى من الباب الأول من بحث البلاد أنه كتب الرشد إلى أبي يوسف يسأله عن ذلك فقال هل من مسألة نحو  
 فقته ولا آمن من الخطأ أن قلت فيها فسألت الكسائي فقال إن رفعاً ثلاثاً لم يلق واحدة له قال أنت طالق  
 ثم أخبر أن الطلاق الثام ثلاث وإن نصها طلق ثلاثاً لأن معناه أنت طالق ثلاثاً وما بينهما محالة معترضة أهـ  
 لمصاف في الفتح وهو بعد كونه غلباً بعد من مفرقة مقام الاحتياط من شرطه مفرقة العربية وأباليها  
 لأن الاحتياط يقع في الالة السبعة الغربية والذي نقله أهل الثبوت من هذه المسئلة من قرأ الفتوى حين  
 وصلت خلافه وان المرسل الكسائي إلى محمد بن الحسن ولا دخل لأبي يوسف أصلاً ولا لإبراهيم ولما قام أبي يوسف  
 أجل من أن يحتاج في مثل هذا التركيب مع انما متواتر ما يدور راعته في التصرفات من مقتضيات الالفاظ

وكذا في دخول الدار  
 أو قبل سبب ثوب كذا  
 أو قبل حلا تذك ونحو ذلك  
 لأن الطرف يشبه الشرط  
 ولو قال له خضوك أو  
 لحضك تميز ولو بالياء  
 تعلق وفي حضك وهي  
 حائض حتى تحض  
 أخرى وفي حضك  
 حتى تحض وتطهر وفي  
 ثلاثة أيام تميز وفي  
 عيسى الثالث سوى  
 يوم حلفه لأن الشرط  
 تعسفي المستقل ويوم  
 القيامته وقوله تميز  
 وفي طالق تطليقة  
 حسنة في دخول  
 الدار إن رفع حسنة  
 تميز وإن نصها تعلق  
 وسأل الكسائي محمد  
 عن قال لأمر أهـ

أعين \*

وان تفرق فيا بعدن فلنفرق

أشام \*

فانت طلاق والطلاق

عزيمه \*

ثلاث ومن يفرق أعق

وأظم

كر يفرق فقال ان رفع ثلاثا

فوا واحدة وان نصبها

ثلاث وتقام في المعنى

وفيما علقته على الملقى

(و) قوله (أنت طالق

عند أوفى غد يقع عند)

طلوع (الصبح وصبح في

الثاني يقال العصر) أي

آخر النهار (قضاء

ومصدق فمدا بانه)

ومثله أنت طالق شعبان

أو في شعبان (وفي أنت

طالق اليوم غدا أو

غدا اليوم اعتبر القفظ

الأول ولو عطف بالواو

يقع في الأول واحدة

وفي الثاني ثنتان كقوله

أنت طالق بالليل

والنهار أو أول النهار

وأخرو عكسه

مطلب

في قول الشاعر فانت

طلاق والطلاق عزيمه

مطلب

في إضافة الطلاق الى

الزمان

في البسوط ذكر ابن سماعة أن الكسائي بعث إلى محمد بن قتيبة فدفعهما إلى قفرا ثم اعلمه فكتب في جوابه  
ما عرفاه فتمسك الكسائي بجوابه اه وذكر عن ح حاشية المعنى للجلال السبوطي ان هذا قول المروى في تاريخ

الطبيب البغدادي (قوله فان ترقى الخ) بعد هذين البيتين بيت ثالث وهو قوله

فبين يمان كنت غير رفيقه \* وما الاخرى بعد الثلاث مقدم

قال في النهر وفي شرح الشواهد للجلال الرقي ضد العنف يقال رقي بفتح الفاء رقي بضمها وبالخرق بالضم

وسكون الراء الاسم من خرق بالكسر يخرق الخرق خرقا بفتح الخاء والراء هو ضد الرقي وفي القاموس أن ما ضمه

بالكسر كخرح وبالضم ككرم وأعين من العين وهو البركة وأشام من الشؤم وهو ضد العين وذكر ابن عبيش أن في

البيت الثاني حذف الفاعل المستند أي فهو أعق وأن تعليله واللام مقدره أي لأجل كونك غير رفيقه والمقدم

مقدم مني من قدم بمعنى تقدم أي ليس لأحد تقدم إلى العشرة والافه بعد عام الثلاث انتهى تمام الفرقه اه

(قوله فانت طالق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل ط (قوله والطلاق عزيمه) أي معزيمه عليه ليس بلفظ ولا لعب

نهر (قوله وتقام في المعنى) حيث قال أقول ان الصواب أن كلاما من الرفع والنصب يحتمل وقوع الثلاث

والواحدة ما الرفع فلان في والطلاق ما لم يجرأ الجنس كزيد الرجل أي هو الرجل المعتد به وما العهد الذي كرى

أي وهذا الطلاق المذكور عزيمه ثلاث فعلى العهد تقع الثلاث وعلى الجفنة تقع واحدة وما أن النصب فانه

يحتمل أن يكون على المفعول المطلق فيقتضى وقوع الثلاث لأن المعنى فانت طالق طلاقا ثلاثا ثم اعتراض بينهما

بقوله والطلاق عزيمه وأن يكون كلاما من المستثنى من عزيمه وحتملا بلزم وقوع الثلاث لأن المعنى والطلاق عزيمه

إذا كان ثلاثا بل يضرع ماؤه هذا ما يقتضيه القفظ والذي أراد الشاعر الثلاث لقوله فبين يمان الخ اه وذكر في الفصح

أن الظاهر في النصب للمفعول المطلق وفي الرفع العهد الذي يقع الثلاث ولما ظهر من الشاعر أنه أراد (قوله

وبقوله أنت الخ) هذا اعتدله في الهداية وغيرها فاصلا في إضافة الطلاق إلى الزمان (قوله يقع عند طلوع

الصبح) أي الخبر الصادق لا الكاذب ولكونه أخص من الضمير غيره وجه الوقوع عند طلوع الصبح أنه وصفها

بالطلاق في جميع الفذفين الجزاء الأول لعدم المزامحه بحر (قوله وصبح في الثاني نية العصر) لانه وصفها في

جزء منه بحر (قوله أي آخر النهار) تفسير مراد الشاعر أنه لو أراد وقت الضميمة والزوال صدق كذلك ط (قوله

قضاء) وقال الأصمح كالأول ولا خلاف في محبتها فمدا بانه والفرقه عموم متعلق بها بخلافه مقدره لا مطلقا

بها لفرقه لغة بين صمت سنة وفي سنة وشرا بين لا صوم من عمرى حيث لا يدرا بالصوم كله وفي عمرى حيث يربطه

وبين قوله ان صمت شهر أفعيله بحر حيث يقع على صوم جمعه بخلاف ان صمت في هذا الشهر حيث يقع على

صوم ساعة منه كافي المحظية جزء من الزمان مع ذكر هاية الحقيقة ومع حذفها فيقتضيه العام فلا يصدق

قضاء وهذا بخلاف ما لا يضر الزمان في حقه فانه لا فرق فيه بين الحلف والاثبت كصمت يوم الجمعة وفي يومها

وتقام في الصر والنهر (قلت وكذا لا فرق بينهما فيما يخص زمانه منع العلم بعدم تنوله مثل أكلت يوم الجمعة أو

في يومها (قوله أوفى شعبان) فإذا لم تكن له نية طلق حين نصب الشمس من آخر يوم من رجب وان نوى آخر

شعبان فعلى الخلاف فبحر (قوله اعتبر القفظ الأول) فقع في اليوم في الأول وفي غدي الثاني لانه ذكره القفظ

الأول ثبت حكمه بخبر في الأول وتعليل في الثاني فلا يحتمل التحصير بذكر الثاني لان الخبر لا يقبل التعليل ولا

الملقى التحصير نهر (قوله ولو عطف الخ) قال في التبيين لأن المعطوف غير المعطوف عليه غير أنه لا حاجة لئالي

إيقاع الأخرى في الأولى لأن ما كان وصفها غدا بطلاق واقع عليها اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فقعان اه ح

(قوله كقوله أنت طالق بالليل والنهار) أي فانه يقع واحدا إذا كانت هذا المقالة في الليل وكذا في أول النهار

وأخروا كانت هذا المقالة في أول النهار ح (قوله وعكسه) بالجر عطف على مدحول الكاف يعني

إذا قال أنت طالق بالنهار والليل أو آخر النهار وأوله طلق ثنتين إذا كانت هذا المقالة بالليل وأول النهار

أضنا فلو كانت هذا المقالة بالنهار وآخر النهار أنكس الحكم في الكل كافي الصر ح (قلت) وهذا انما

ينصير في المعطوف بلفظ في لما في الخبر ولو قال لئالي أنت طالق في ليل وفي نهارك أوقال نهار أنت طالق

في تبارك وفي الملك طلق في كل وقت تطلعة فان قوى واحدة من لانه بحجة اعظم يحمل لفظ في على معنى مع  
**(قوله)** أو اليوم ورأس الشهر أي خضع واحدة ولو قال رأس الشهر واليوم فتشأن فكان الأولى تقدم على  
قوله وعكسه كما لا يخفى **(قوله)** كلن ومستقبل كالوم وغدا وأما الماضي والكلن كاس واليوم ففهم  
كلام يأتي قرى بياني الشرح وفي الخاتمة قال لاني وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم وآخره فهي واحدة  
ولو عكس فتشأن لان الطلاق الواقع في آخر اليوم لا يكون واقعا في أوله فيقع طلاقا **(قوله)** انحد لانها اذا  
طلقت اليوم تكون طالق غدا فلا حاجة الى التعليل في الصريح الخاتمة أنت طالق اليوم وبعد طلقت  
تشتن في قول أي حسنة وأي وصف ولعل وجهه أن اليوم وغدا عترة وقت واحد دخول الليل فيه بخلاف وبعد  
غدا فهما كوقتين لأن تركه يوما من الزمان غرضه على ارادته تطلقا آخر في بعد الغد كما يأتي قرى بياني  
لكن يشك عليه وقوع الواحد في اليوم ورأس الشهر الا أن يحمل على المراد ان كان الحلف في آخر يوم  
من الشهر فلا يوجد فاصل تأمل **(قوله)** طلقت واحدة للحال وأخرى في الغد) أما في قوله أنت طالق اليوم  
واذا ما غدا فلان المحي مشروط معطوف على الإيقاع والمعطوف غير المعطوف عليه والموقع للحال لا يكون متعلقا  
بشرط فلا بد وان يكون المتعلق تطلعة أخرى فان لم يذكر أو لا يطلق الا بطولوم العير فوق وقت المخر لا اتصال  
مغبر الاول بالآخر كذا في الصرا وما في قوله أنت طالق لابل غدا فلا بد اراد بالاضراب ابطال النحر وعكسه ابطاله  
ويقع بقوله بل غدا أخرى **(قوله)** فرفرف الشك هذا قول الامام والثاني آخره قال محمد والثاني أولا  
تطلق رجعية لانه أدخل الشك في الواحد فقي قوله أنت طالق ولهما أن الوصف في قرن بك كالعديد كان  
الزوج بعدد بدليل ما اجتمع عليه من أنه لو قال لغيرا لدخل بها أنت طالق ثلاثا وتضمن ولو كان الوقوع  
بالوصف لقتل كالثلاث نهر وقيد بعد لانه لو قال أنت طالق أولا لا يقع في قولهم لانه أدخل الشك  
في الإيقاع وكذا أنت طالق الا لانه استثناء وكذا أنت طالق ان كان أو ان يكن أولا لانه شرط والایقاع اذا  
لحقه استثناء وشرط لم يبق ايقاعا محروما فروع المسئلة فيه **(قوله)** طلاق متنافية للإيقاع أو الوقوع نشر  
مرتب ح أي لان امرته متنافية للإيقاع الطلاق منه وموتها متنافية لوقوعه عليها **(قوله)** كذا أنت طالق الخ  
لانه أسند الطلاق الى حالة معهوده متنافية لبالكة الطلاق فكان حاشه انكار الطلاق فيلقو ولاه حين تعذر  
تخصيه انشاء امكن تخصيه اخبارا عن عدم النكاح أي طالق أمس عن قيد النكاح اذ لم تنكح بعد  
أو عن طلاق كان لها ان حكيك اه فتح وقيد بكونه لم يقعه بالتزوج لانه لو عصبه كانت طالق  
قبل أن تزوجك اذ تزوجت أو أنت طالق اذ تزوجت قبل أن تزوجك ففهم ما يقع عند التزوج اتفاقا  
وتلقوا القليلة وان اخرج الجزء كان تزوجت فانت طالق قبل أن تزوجك لم يقع خلافا في وصف لان الفاء  
ربحت الشرطية والمعلق بالشرط كالخبر عن وجوده فصار كأنه قال بعد التزوج أنت طالق قبل أن تزوجك  
وعنائه في العصر **(قوله)** ولو نكحها قبل أمس الخ) ثم رما ونكحها في الامس ومقتضى قول البعض المذكور  
أنغاولا حين تعذر تخصيه انشاء الخ لم يقع لانه لم يتعذر تأمل ثم رأيت التصريح بالوقوع في شرح درر البحار  
حيث قال ولو تزوجها وقوله تعذر **(قوله)** لان الانشاء في الماضي انشاء في الحال) لانه ما أسنده الى حالة  
متنافية ولا يمكن تخصيه اخبارا لكتبه وعدم قدرته على الاستدفاع فكان انشاء في الحال وعلى هذه التكتة حكم  
بعض المتأخرين من مشايخنا في مسئلة الدور بالوقوع وحكم أكثرهم بعدمه وعنه في الفتح والعصر والتهر  
وقد سئل الكلام عليها استوفى أول الطلاق **(قوله)** بعد لان الواقع في اليوم لا يكون واقعا في الامس فاقضى  
أخرى بمر عن المحيط قال في التهر أنت خير بيان العلة المذكورة في الامس واليوم تأتي في اليوم والامس  
قد تدرى الفرق بينهما فانه دقيق على أن مقتضى الأصل أي المتقدم قرى بالوقوع واحد في الامس واليوم لانه  
بدأ بالكلن اه تأمل **(قوله)** وقيل يمكنه) بزوجه في الخاتمة وقيل في الخبر عزان الى المتفق أنت طالق  
أمس واليوم يقع واحدة وفي عكسه تشأن كأنه قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة اه قال ح وهذا هو  
الحق لان ايقاعه في الامس ايقاع في اليوم كما قال القديسي **(قوله)** وكان معهودا أي لم يجنون ولو باقاة بينة

أو اليوم ورأس  
الشهر والاصل أنه متى  
أنشأ الطلاق لو تبتن  
كلن ومستقبل بحرف  
عطف فان بدأ بالكلن  
انحد أو المستقل  
تعهد وفي أنت طالق  
اليوم واذا ما غدا أو  
أنت طالق لابل غدا  
طلقت واحدة للحال  
وأخرى في الغد (أنت  
طالق واحدة أولا أو  
مع موتي أو مع موتك  
لقوم) أما الاول فلفرف  
الشك وأما الثاني  
فلاضافته لحالة متنافية  
للايقاع أو الوقوع  
(كذا أنت طالق قبل  
أن تزوجك أو أمس  
و) قدر نكحها اليوم  
ولو نكحها قبل أمس  
وقع الآن لان الانشاء  
في الماضي انشاء في  
الحال ولو قال أمس  
واليوم تعهد وعكسه  
انحد وقيل بعكسه أو  
أنت طالق قبل أن  
أخلق أو قبل أن تخلق  
أو طلقك وأنتي أو  
فأنت أو يجنون وكان  
معهودا

قوله (أنت حـ قبل أن  
أستريك أو أنت حـ  
أمس وقد اشتراه اليوم  
فله يعنى كما) يعنى (أو  
أقر لعبد ثم اشتراه)  
لاقرار بحريته (أنت)  
طالق قبل موتى بشهرين  
أو أكثر ومات قبـل  
مضى شهرين لم تطلق  
لاستغناء الشرط (وان  
مات بعـده طـلقت  
مستنداً) الأول المسند  
لاعتد الموت (و) فأنـده  
أنه (لا مـرأته) لأن  
العـدة قد تنقضى  
بشهرين بثلاثـ حـيض  
(قال لها أنت طالق كل  
يوم) أو كل جمعة أو رأس  
كل شهر (ولاجته تقع  
واحدة) فإن نوى كل  
يوم أو قال فى كل يوم أو  
مع أو عند أو كلما مضى  
يوم يقع ثلاث فى أيام  
ثلاثة والأصل أنه متى  
رُكـبـت كـلـة التـطـرف  
انحدوا والاتصدوا فى  
الخلاصة أنت طالق مع  
كل يوم تطلقه وقع  
ثـلـثـات لـلـحـال (قال  
أطوبكم بحـر طالق  
الآن لا تطلق حتى تموت  
بـجـداهـما تـنـتـطـلـق  
الأخرى) لوجود شرطه  
حينئذ (قال أنت طالق  
قبل قدوم زيد بشهر  
فقدم بعـد شهر

عـله (قـولـه) كان لقوا) لأن حاصـله أنـكـار الطلاق كما مر (قـولـه) لاقرار بحريته) عـله للصـور الثلاث ط  
(قـولـه) قـل مـوتى) مثـله قـل مـوتك ط (قـولـه) لا تنفـاء الشرط) اعترض بأن الموت كثر لا محالة فليس بشرط  
ولا فى معناه بل هو عـرف طـلـوق المضاف إلـه الطلاق وإنما يقع مستنداً لومات بعد الشهرين بخلاف القدوم كما  
سأى وأجاب الرضى بان المراد لا تنفـاء بشرطه الاستدلال بشرطه وجوده مان مستنداً له الوقوع قبل الموت  
وهو المـالـة العـنـة اهـ (قلت) على أن الشرط ليس هو الموت بل مـضى شهرين بعد الحلف وهذا محتمل الوقوع  
وعدمه فإذا لم يـضـم لم يوجد الشرط فـلـم يـكـن تكـيـل ذلك من الماضي كانت طالق أمس قلت هنا محتمل  
أن يموت بعد شهرين فاعتبر حقيقة كلامه بخلاف الأمس تأمل (قـولـه) مستنداً لأول المدعى هنا قول الإمام  
وعندهما يقع عند الموت مقتصر أو قد انتفى أهلية الإيقاع أو الوقوع قبل وفوقه لا عند الموت ودلوهما  
رحتى (قـولـه) وفأنـده أنه لا مـوت لـه (الـجـ) اعترضه الشرنبلالى عما حـصـله أن عدم مـرأته بانها على إمكان انفصال  
العـدة بشهرين ضعيف والصحيح المعنى به اقتصار العدة عند الأمان على وقت الموت فقرنه نص على شرح الجامع  
الكبير أنـلا يظهر الاستدراك للثلاث كفى الطلاق لما فيه من إبطال حقها ومع ضعفه فوجهه غير ظاهر لأن عدة  
زوجة الفارز بعد الأجلين ومضى ثلاث حـيـض فى شهرين حقيقة لا تنقضى عدتها حتى مضى شهرين وعشر أيام  
لتمام بعد الأجلين فتره فكيف تنعـم بـما كان الثلاث فى شهرين اهـ وأجـبه الرضى بأن الطلاق يقع عند مستنداً  
لاول المدعى فإن كان فيها مـرأته الموت فقد تحقق القرار منه والافـكـذلك لأنه لا يعلم وقوع طلاقه إلا بعـده  
وتعلق حقها بعمله ولا يتأتى موته بعد العدة لأنها يجب بالموت عندئذ على الصحيح لانها لا تثبت مع الشك فى وجود  
بـيـها وعلى الضعيف من أنها تستند إلى حين الوقوع فإنها تكون بعد الأجلين لا بعد ثلاث حـيـض فى شهرين  
ولـو سلم فلـا بد من تحقق ذلك بأن تعترف بأنها حاضت ثلاثاً لا بمضى الشهرين بل ولا بمضى السنو الستين فما  
ذكره المصنف تعالى للرد لا ينطبق على قواعد القـعـوجـه فلينبه اهـ (قـولـه) بشهرين بثلاث حـيـض  
الباء الأولى لتعديده متعلقة بتنقضى والثانية للصاحبة فى موضع الحال من شهرين فاقهـم (قـولـه) أنت طالق  
كل يوم) قال فى الضرر وما متفرع على حذف وإنبائها وقال أنت طالق كل يوم تقع واحدة عند اغتـنـا  
الثلاثة وقال زفر تقع ثلاث فى ثلاثة أيام ولـو قال فى كل يوم طـلـقت ثلاثاً فى كل يوم واحدة جاءها كالقول عندئذ  
يوم أو كلما مضى يوم والفرق لما أن فى التطرف والزمان اغتـنـا هو طرف من حـسـب الوقوع فلهزم من كل يوم فيه  
وقوع بعد الواقع بخلاف كل يوم فيه الأوصاف بالواقع فالوئى أن تطلق كل يوم تطلقه أخرى محض نية اهـ  
(قـولـه) أو كل جمعة) محله ما إذا نوى كل جمعة قرأها ما على الدهر أو لم تكن له نية وإن كانت نية على كل يوم  
جمعة فهو طالق فى كل يوم جمعة حتى تين بثلاث ط عن الضرر وحاصله أن نوى بالجمعة الأسبوع أو أطلق  
قواحدة وإن نوى اليوم المخصوص فثلاث لوجود الفاصل بين الأيام كما ينص قريباً (قـولـه) أو رأس كل شهر  
الصواب حذف رأس فى النسخة والهندية والثرغسية أنت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثاً رأس كل  
شهر واحدة ولـو قال أنت طالق كل شهر طـلـقت واحدة لأن فى الأول بينهما فاصل فى الوقوع ولا كذلك الثاني  
اهـ أى لأن رأس الشهر أوفى من رأس الشهر ورأس الأخر فاصل فانتفى إيقاع طلاقه فى أول كل شهر  
وتظهير ما مر عن الحامية فى أنت طالق اليوم بعدد بخلاف قوله فى كل شهر فإن الوقت المضاف إليه الطلاق  
متصل فصار بمنزلة وقت واحد فكان الواقع فى أوله واقعاً فى كله وتقدر أنت طالق اليوم وقد هذا ما ظهر  
(قـولـه) فإن نوى كل يوم) أى نوى أن يقع تطلقه فى كل يوم أو فى كل جمعة أو أسبوع وكذلك نوى بالجمعة وبها  
المخصوص كما مر (قـولـه) أو قال فى كل يوم) لأنه جعل كل يوم ظرفاً للوقوع فيستعدد الواقع (قـولـه) وفى الخلاصة  
الـجـ) كذا وقع فى الضرر وتبعه الشارح وفيه تحريف بزيادة لفظة فـان عبارة الخلاصة أنت طالق مع كل  
تطلقه يكون لفظة يوم وحيد فلا ينافى قوله أومع فاقهـم (قـولـه) تطلق الأخرى) أى مستنداً عند  
مقتضى ما عتد هـا فمـر قال المقدسى قلت فلهزمه القـرـولـى لم يشـمـأ لو كان بانها راجع لو رجعا أو قال تـنـلـم  
لأحدى أميته فالحكم كذلك فليتأمل اهـ وقوله بينهما أى بين الحلف والموت (قـولـه) لوجود شرطه) أى

للنوى وهو طول العمر وقوله حيث أدنى حين اذ ماتت الاخرى قبلها ط وهذا مبني على أن المراد بالهول كما  
 عرنا تأخر حياتها عن حياة الاخرى لا من زاد عمرها من حين المولاد الى حين الوفاة بل عمر الاخرى والا فقلد  
 تكون التي ماتت أولا طول عمرها من الاخرى كان ماتت الاولى من السبعين مثلا وكانت الاخرى في سن  
 العشرين فلو كان المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يزدها على السبعين وكل من المعين مستعمل في العرف  
 والأقرب المراد هنا تعبير الفتح وغيره بقوله أطول كما حجة فان التاخير منه من تأخر حياتها عن حياة الاخرى  
 فكان الاولى للتعريف به **(قوله)** وقع الطلاق مقصرا وقال زفر مستبدا وان قال قبل موت زيد بشهر  
 وقع مستندا عند أي حنفية وقال مقصرا على الموت وقائمة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فعند أي حنفية  
 تعتبر من أول الشهر فلو كان وطئها في الشهر يصير مراحما ان كان الطلاق رجعا ولو كان ثلاثا وطئها فيه  
 غرم العقر وعندهما تعتبر العدة من الحلال ولا يصير مراحما ولا يلزمه عقر وقتل تعتبر العدة من وقت الموت اتفاقا  
 احكاما ولو مات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل الموت ولو مات بعد العدة فيما انطلقتها في أثناء  
 الشهر ثم وضعت حملها ولم تكن مدخولا بها لم تحب عدة لا يقع لعدم الحمل اذ المستقل ثبت للحال ثم يستند  
 كذلك الجامع الكبير والاسرار والفروق لا في حنفية من القدوم والموت ان الموت معرف والرجع الا بقصر على  
 للعرف كما قال ان كان زيد في الدار فانت طالق فخرج منها آخر النهار طلق من حين تكلم وهذا ان الموت  
 في الابتداء محتمل ان يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت أصلا فأنشأ الشرط في احتمال الخطر فإذا مضى  
 شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كان لا محالة الا ان الطلاق لا يقع في الحال لانحتاج الى شهر  
 ينصل بالموت ولم يغير ثبات الموت يعرفه ففارق من هذا الوجه الشرط وأشبه الوقت في قوله أنت طالق قبل  
 رمضان بشهر فقلنا ما مر من الظهور والاقتصار وهو الاستناد ولو قال قبل رمضان بشهر وقع في ضمان اتفاقا  
 وعامة في الفتح **(قوله)** أن طريق ثبوت الحكم أربعة المراد جنس الطريق فصاعدا اخبار بقوله أربعة ط  
**(قوله)** والتبيين كذا اعتبارهم فهو مصدر بمعنى التبيين أي الظهور **(قوله)** كالتعلق كافي أنت طالق ان  
 دخلت الدار فان أنت طالق على ثبوت حكمه وهو الطلاق مثل بعت علة ثبوت المثل واعتقت علة ثبوت الحرية  
 لكنكما التعلق لم يتعد علة الاعتد بوجود شرطه وهو دخول الدار وعندنا لا في شفعدة في الحال والتعلق  
 يزخر زول حكمه الى وجود الشرط وثمة خلاف في قوله ان تزوجت فانت طالق فانه يصح عندنا لا تفاد علة  
 في وقت الملك لا عند علمه كما بسط في الأصول فافهم **(قوله)** ثبوت الحكم في الحال كأنشاء البيع والطلاق  
 والعناق وغيرها ح عن المنع **(قوله)** والاستناد الخ قال في الاشياء وهو دائر بين التبيين والاقتصار وذلك  
 كالضمومات فكل عند اداء العيان مستندا الى وقت وجود السبب والنصاب فله يجب الزكاة عند تمام الحول  
 مستندا الى وقت وجوده وكطهارة المسحاضة والتميم تنتقض عند خروج الوقت ورواها ما مستندا الى وقت  
 الحدث ولهذا يجوز المسح لهما **(قوله)** بشرط بقائه الخ هذا الشرط هو الفارق بين الاستناد والتبيين  
 كما وضعه عن المنع من فروع المسئلة ما قاله ولو قال لاسمه أنت جرة قبل موت فلان بشهر وت طئها لم يبعها  
 أول بيعها أو باع الام فقط أو بالعكس عتيق الولد عنده لا عندها وعقبت الام بالا جاع ولو لم يبعها وهذا ان  
 عندها السند العتيق سرى الى الولد وعندها لا يسرى لعدم الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها مات  
 فلان تمام الشهر فعندنا لا تعلق لعدم امكان الاستناد الى أول الشهر زوال المثل في أثناءه وعندها تعلق لانه  
 مقصرو وعام الفروع في حواشي الاشياء **(قوله)** حين الحول أي حين تمامه **(قوله)** مستندا لوجود النصاب  
 أي في أول الحول بشرط وجود النصاب كل المدة قال ط والمراد أن لا يعدم كل في الأثناء لانه اذا عدم جمعه  
 ثم ملك نصبا آخر ولو بعد الاول ساعة اعتبر حوله مستأنف **(قوله)** تطلق من حين القول أي بلا اشتراط  
 بقائه الخ حتى لو ماتت بعد القول ثلاثا لم يملكها ثلاثا ثم ظهر أنه كان في الدار لا تقع الثلاث لانه حين وقوع  
 الاول وان ابقاع الثاني كان بعد انقضاء العدة كافي للمنع الا كذا **(قوله)** فتعنته أي من حين القول  
**(قوله)** وسكت محترمه قوله لا في وفي قوله أنت طالق ما لم أطلق أنت طالق **(قوله)** طلق البال وكذا لو قال

مطلب  
 الانقلاب والاقتصار  
 والاستناد والتبيين

وقع الطلاق مقصرا  
 اعلم أن طريق ثبوت  
 الاحكام أربعة  
 الانقلاب والاقتصار  
 والاستناد والتبيين  
 فالانقلاب صيرورة  
 ما ليس بعلة  
 كالخلق والاقتصار  
 ثبوت الحكم في الحال  
 والاستناد ثبوته في  
 الحال مستبدا الى  
 ما قبله بشرط بقائه  
 كل المدة كالزوم الزكاة  
 حين الحول مستندا  
 لوجود النصاب  
 والتبيين أن يظهر في  
 الحال تقدم الحكم  
 كقوله ان كان زيد في  
 الدار فانت طالق  
 وتبين في القيد وجوده  
 فيما تطلق من حين  
 القول فتعنته أنت  
 طالق ما لم أطلق أو حتى ما لم  
 أطلق وسكت  
 طلق البال بسكوته





وان قل وهو زمان قوله أنت طالع قبل أن يفرغ منه وجه الاستحسان أن زمان اليرسنتي بدلالة حال الخلاف  
 لأن مقصوده بالين والرو لا يمكن إلا جعل هذا القدر مستثنى وقامه في القبح **(قوله)** لأن التطبيق المقيد أي  
 بقوله على ألف يدخل تحت المطلق أي الذي في قوله إن لم أطلق فله صادق بالمقيد وغيره فإذا وجد التطبيق ولو  
 مقيدا انعدم شرط الخشوع وهو عدم التطبيق **(قوله)** والاصل أن اليوم (الح) قيد اليوم لأن الليل لا يستعمل  
 لطلوع الوقت بل هو اسم لسواد الليل وضاعوا فاقول إن دخلت ليلاً لم تطلق إن دخلت نهاراً أما لفظ اليوم  
 فطلق على أيام النهار حقيقة اتفاقاً وعلى مطلق الوقت حقيقة أيضاً فيكون مشتركاً وقيل بجواز  
 الجمع لأن الجواز أولى من الاشتراك أي لعدم احتياجها إلى تكرار الوضع والمشهور أن اليوم من طلوع  
 النجم إلى غروب الشمس والناهر من طلوعها إلى غروبها ولو نوى اليوم بياض النهار صدق قضاء لانه نوى حقيقة  
 كلامه فصدق وإن كان فيه تخفيف على نفسه ذكره الزبيدي ثم اليوم أعني يكون لمطلق الوقت فيما لا يشد  
 إذا كان مشتركاً فلو عرف بالالتصاق بالضرورة من لآ كلف اليوم فله يكون لياض النهار وقامه في  
 العصر وما في النهار من أنه لو خرج القصر المذكور على أن الكلام بما عتد لاستثنى عن هذا التقيد فله نظر  
 لأنه يقتضي دخول الليل على القول بأن الكلام لا يستلزم أن اليوم معرف بالعهدة المحضورية فكيف يكون  
 لغيره فالحق ما في البحر ثم قيد دخول الليل لئلا يفتقر إلى معرفه عاينده كما في أمره بيلد اليوم وغدا في  
 الجمع الصغرى دخلت فيه الليلة قال في التلويح وليس مناعلي أن اليوم لمطلق الوقت بل على أنه بمنزلة أمره  
 بيلد ومعنى في مثله يستلزم أسبوع اليوم الليلة بخلاف أمره بيلد اليوم وهو غداً في اليوم المنفرد لا يستلزم  
 ما نأثنا من الليل **(قوله)** متى قرن بفعل بمندخل المراد بالمتدما يصعب ضرب المدة كالسور والكوب والصوم  
 وتغيره المراد بتقويض الطلاق وعلا عند عكسه كالطلاق والتزويج والكلام والعتاق والدخول والخروج  
 بحرقة قال ليست التوبة يومين وركب القصر وما يختلف فحمت يومين ودخلت ثلاثة أيام تلويح وذكر  
 بعض محسني المراد بامتداد الليل والركوب امتداد بقاها متماخذاً والقرينة التقيد باليوم لا أسبوعاً أي لأن  
 حقيقة الركوب الحركة التي يصير بها فوق الدابة واللبس جعل التوبة على يده وذلك غير معتد وأشار الشارح  
 بقوة يستوعب المدة إلى ما في شرح الوفاة من أن المراد امتداد يمكن أن يستوعب النهار لا مطلق الامتداد  
 لأنهم جعلوا التكلم من قبل غير الممتد ولأنه يتخذ ما نطو بلائكن لا يجب يستوعب النهار وخزفي  
 الهداية بأن التكلم غير ممتد قال في الصراة الحوزة الهندية في شرح المعنى أنه ممتد جعل ما في الهداية  
 من البعض المشايخ ورجحه أيضاً في القبح وعليه فلا حاجة إلى تقيد الامتداد بنهار بل هو مبني على القول الأول  
 كما حققه صاحب النهر والمقدسي وبشرى إليه القول بالتلويح بما يصعب ضرب المدة تأمل وأشار بقوله كلامه باليد  
 إلى أن المراد بالفعل الممتد المظروف أي العامل في اليوم لا الذي أضيف إليه اليوم فله لا عبرة بامتداده وعدمه  
 عند المحققين لأنه وإن كان متصرفاً أيضاً لكنه ذكر تعيين الطرفين والمقصود بذكر الطرفين أنها خواصه  
 وقوع العامل فيه وحاصله أن الصور أربع لا معقيد يكون المضائق إليه ومظروف اليوم بما عتد كما أمره بيلد  
 يوم كيزيد وقد يكونان من غير الممتد كانت طالع يوم يقدم وفي هذين لافرق بين اعتبار المضائق إليه  
 أو المظروف وقد يكون المظروف ممتداً والمضائق إليه غير ممتد كما أمره بيلد يوم يقدم وبالعكس كانت حر  
 ومير كيزيد وفي هذين ظهر الفرق واتفقوا فيها على اعتبار المظروف فإذا قدم زيد أو كزيد لا يكون  
 الأمر بيهما أو لا يعنى العبد اتفاقاً ووقع في كلام بعضهم أن الاعتبار بالمضائق إليه لكنه لم يعتبر في هذين بل  
 اعتبر في الأولين وقد علمت أنه لافرق فيهما بين اعتبار المضائق إليه والمظروف وفي هذا الخلاف في الحقيقة كما  
 في الكشف والتلويح وغيرهما ويرد على من حكى الخلاف وعلى ما في الزبيدي وشرح الوفاة من ترجيح اعتبار  
 الممتد فيهما كما في البحر ثم أعز أن ما ذكر من الأصل أنها عند الإطلاق والخلو عن الواجبات فلا تتحقق مخالفتها  
 بقرينة فكيف ما عتد بالفعل مع كون اليوم لمطلق الوقت مثل أن ركوباً يومياً أو أياكم العدو أو أحسن الطين بالله  
 يومياً تأنيك الموت وبالعكس مثل أنت طالع يوم يوم يوم يوماً أنت حر يوم تكسف الشمس أو فاد في التلويح **(قوله)**

لأن التطبيق المقيد يدخل  
 تحت المطلق (أنت  
 طالع يوم أزواجك  
 فتكلمه باللائحة  
 بخلاف الأمر باليد)  
 أي أمره بيلد يوم  
 يقدم يقدمه ليلاً لم  
 تخمير ولو سار إلى  
 لغروب والاصل أن  
 اليوم متى قرن بفعل  
 عتد يستوعب المدة  
 وراد به النهار كالأمر  
 باليد فله يصح جعله  
 يدها يوماً أو شهراً ومتى  
 قرن بفعل لا يستوعبها  
 وراد به مطلق الوقت  
 مطلب في قوله يوم  
 متى قرن بفعل عتد  
 ١  
 ٢ (قوله ولا يعنى العدد)  
 السواب أسقاطاً تأمل اه

ولووى) به الطلاق  
(وتبين في البين  
والحرام) أى أثلثك  
بائن أو أنا عليك حرام  
(أن نوى) لأن الأمانة  
لأزالة الوصلة والتحرير  
لأزالة الحمل وهما  
مشتركان فتصح  
الإضافة للمحقى ولم  
يقل منك أو عليك لم  
يقع بخلافه أنت بائن  
أو حرام حيث يقع إذا  
نوى وإن يقل منى  
نعم لو حمل أمرها بدها  
شرط قولها بائن نسئ  
ويقع بارتك عن  
الزوجة بلائنه أنت  
طالق تنسين مع عتق  
مولدك المذات فحق  
سندها ملقت تنسين (وله  
الرجعة) لوجود التطلق  
بعد الاعتاق لأنه شرط  
ونقل ابن الكمال أن  
كله مع إذا أقهر بين  
حينين مختلفين محل  
محل الشرط (ولو علق)  
بالبينة المجهول (عتقها  
وطلاها جميعا) والقد  
فأما القد (لا رجعة  
له لتعلقهما بشرط  
واحد (وعدها) في  
المستثنى (ثلاث  
حيض احتياطاً

٣ خزانة الأكل اسم  
كتاب في ست مجلدات  
تصنف أبى عبد الله  
وصف بن على بن محمد  
الجزائى ونسب لآبى  
اليت والصحيح لهذا كفاي تاج التراجم العلامة فاسم اه منه

كيفية الطلاق) أشاره إلى أن قولهم الطلاق بما اعتد المرابه يقع لا كون المرأة طالقاً لا بتدليل  
هو أمر مستر لا فائدة في تعلق الطرف به كما أفاده صدر الشريعة والحاصل أن المراد إنشاء الطلاق وهو لا يعتد  
بل يقتضى مجر صدور له لا تزوهو كونها طالقاً (قوله أوبرى) بخلاف أنت برشة فانه يقع به البائن كما بآلى  
في الكفايات أفاده ح (قوله ليس نسئ) لأن محلي الطلاق فاعقدها الآية فالإضافة إليها إضافة إلى غير محله  
فلغزوه ولم يذموا لمكها الطلاق فطلقه لا يقع مجر (قوله أو أنا عليك حرام) الأولى وأنا أو أنا وكفى  
بعض النسخ (قوله لأن الأمانة) أى فلتعلمها موضوع لأزالة الوصلة التكاح من البين وهو الفصل وكذا يقال في  
التحرير (قوله وهما مشتركان) فتصح الإضافة للمجهول أى الوصلة والتحرير مشتركان بين الزوجين أو  
بكسرهما مبني على ما علم أن الزوجان مشتركان في الوصلة والتحرير (قوله حتى لو يقل المحل) أى بان قال أنا  
بائن أو أنا حرام ثم الأولى أن يقول ولم يقل لأنه محترز للتبديعك عليك كفى الجرم ووجهه في بعض  
النسخ ولولم يبين حتى (قوله لم يقع بخلاف المحل) قال في التنبيه والفرق أن البينة أو الحرام إذا كان مضاعفاً  
للبائنة لأزالة ما بينهما من الوصلة والحمل وإذا أشرف إليه لا يعتن لجواز أن تكون له امرأة أخرى فريد بوقه  
أنابن منها أو حرام عليها اه ح (قوله إذا نوى) هذا القصد ما قرى أنت حرام على أصل المذهب أما في الفتوى  
فيقع بلائنه كما بآلى في الآية اه ح (قوله وإن يقل منى) ودعى ما في ٣ خزانة الأكل لا يقد الله  
الجزائى حيث ذكر أنه إذا لم يقل منى يكون باطلا وهو هو ويصح في الصور فأنذ كونه بعد كما وضعه الجزائى  
عن القصة (قوله نعم المحل) قال في الضر والحاصل أنه إذا أشاف الحرمة أو البينة إليها كانت بائن أو حرام  
وقع من غير إضافة إليه وإن أضاف إلى نفسه كأن حرام أو بائن لا يقع من غير إضافة إليها وإن خبرها فأجاب  
بالحرمة أو البينة فلا يبين الجمع بين الإضافة أنت حرام على أنا حرام عليك أنت بائن منى أنا منك  
(قوله بلائنه) في حال الغضب وغيره تنازاً بينه وبين مقتضاه أنه طلاق صريح وفيه نظروف في كتابات الجوهره أنا  
يرى من تكاد يقع أن نوى وفي أنا يرى من طلاقاً لا يقع لأن البراءة من النسي تركله اه (قوله لأنه شرط)  
لأنه علق التطلق بالاعتاق غير أنه عير عنه بالعتق مجاز من استعار الحكم للعتق والمعلق يوجد بعد الشرط فطلق  
ونى حرة وهذا لأن الشرط ما يكون بعدوما على خطر الوجود والحكم فعلق به والمذكور من هذه الصفة وأورد أن  
كله مع القرآن فيكون متعلقاً بالعتق الشرط وأجيبنا بما أفاد ذكر المتأخر من بطلانه منة المقارن لتعقبي  
وتوجه ومنه مع العسر يسراً وصير إليه هنا الموجب هو وجوب معنى الشرط لها وتعامق في النهر (قوله يمين  
حينين) كالطلاق والعتاق والعسر واليسر ط (قوله يحل محل الشرط) فكأنه قال إن اعتقتك فتكون  
مع معنى بعد ح (قوله ولو علق المحل) أى علق الزوج والسيد بان قال السيد إذا ما القصد فانت حرة وقال  
الزوج إذا ما القصد فانت طالق تنسين ط (قوله يحى القيد) أى مثلاً إذا دار اتحاد المعلق عليه أفاده ط  
(قوله لا رجعة) أى اتفاقاً في رواية وفي رواية أن عند محله الرجعة لأن الطلاق والعتق لم يتلفا بشرط  
واحد وجب أن تطلق زمان نزول الحرية فيصافقها وهي حرة لا تقاترهما وجوداً فلا تجرمهما حرة غلظت  
ولهما أن زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق فضرورة تعلقهما بشرط واحد ولا خفاء أن العتق في زمان  
ثبوت عتق ثابت لأطباع العقلاء على أن الشيء في زمان ثبوت عتق ثابت فلا تصادفها التطبيق فأن وهي حرة  
بخلاف المسئلة الأولى لأن العتق مقشر فقع الطلاق بعد وتعامق في النهر (قوله في المستثنى) أى اتفاقاً  
بحر عن المحيط (قوله ثلاث حيض) أى إن كانت من ذوات الحيض والافتلا نأ شهراً ووضع الحمل ط  
(قوله احتياطاً) متعلق بالمسئلة الثانية فقط ح يعنى أن التعليل بالاحتياط لأجوب الاعتداء بثلاث حيض  
خاص بالثانية لأن مقتضى وقوع الطلاق عليها هي أمانة تكون عديتها حينئذ وإذا كانت الطالقتين لكن  
وجب القيد بثلاث حيض للاحتياط ولعل وجهه أنها لو انطلقت في حال الرق فتكفل لها اعتد الحرية بلا  
مهلة رجعت العدة عليها وهي حرة لأن الطلاق وإن كان علة لوجوب العدة والعلة مقارنه للعقد أو في الزمان  
لكنه متأخر عنها في الزمان تأمل أما في المسئلة الأولى فوجوب الاعتداء بثلاث حيض ظاهر لأن وقوع الطلاق

علم بعد الاعتناق من كل وجهه ولما تم تعين الطلقتين كامر **(قوله ولو كان الزوج مرضيا)** أي وقت التعليق  
**(قوله لا رث منه)** انما يظهر في الصورة الثانية ط ويل عليه التعليق أما في الصورة الاولى فالتظاهر أنها  
 رث لان التعلق فيها بعد الاعتناق كامر والطلاق رحي فكيف قدمنا عليها وهي حرق عدة طلاق رحي قرت  
 منه **(قوله ولو وقع)** أي الطلاق وهي أمة أو ألامه لا رث فلا يتحقق الفراغ قال في الزهر ومعه نفي ما مر عن  
 محمد أن رث اه أي لان عنده يقع الطلاق عليها وهي حرق ذلك الرجعة قرت وهذا يؤيد ما قلنا في افتراق الصورة  
 الاولى **(قوله المنشورة)** يعني عنه قول المصنف وتعتبر المنشورة **(قوله وقع بعده)** أي بعد ما أشار إليه  
 من الاصابع الاشارة القوية أو بعد ما أشار به منها الاشارة الحسية تأمل فان أشار بثلاث فهي ثلاث أو  
 بثنتين فتنتان أو واحدة فواحدة كإني الهداية قال في الحر لان هذا تشبه بعد ما أشار إليه وهو العدد المفاد  
 كنهه بالاصابع المشار إليه بذال ان الهاء تشبهه والكاف للتشبيه والاشارة اه وانظر هل الاشارة إلى غير  
 الاصابع من العودات كذلك أم لا لاختصاص ارادة العبد في العادة بالاصابع تأمل **(قوله بخلاف مثل هذا)**  
 أي بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار باصابعه الثلاث بحر **(قوله والا فواحدة)** أي مائة كقوله أنت  
 طالق كلف بحر عن المحيط وبإياه ما نقله اباض عن الباعث من أنه أي هذا اللفظ يحتمل التشبيه في العداد أو  
 الصفة وهي الشبهة فاجابوا في صح وان تكن له نية تجعل على التشبيه في الصفة لانه أدنى اه أي ان لم يتو  
 يحل على أن الواقع ملقة واحدة شبيهة بالثلاث في الشبهة وهي التينونة **(قوله لان الكاف)** أي في هذا ط  
**(قوله ولذا)** أي لفرق المذكور بين الكاف ومثل ط **(قوله كإيمان جبريل)** قلن الحقيقة في القدرين  
 واحدة وهي التصديق بالخاتم **(قوله لا مثل إيمان جبريل)** لزيادة في السفق من كونه عن مشاهدة فيصعب به  
 زيادة الاطمئنان كما أشير إليه في قوله تعالى قال رب أنى كيف نحفي الموق الآية وبه يحصل زيادة القرب ورفع  
 الميزة لكن ما نقل عن الإمام هنا بخلافه ما في الخلاصة من قوله قال أو خفيفة أو كرم أن يقول الرجل إيماني  
 كإيمان جبريل ولكن يقول أنت إيمان من به جبريل اه وكذا ما نقله أو خفيفة في كتاب العالم والتميز ان  
 إيماننا مثل إيمان الملائكة لا أننا واحد أنما لله تعالى ويؤمن بقدره وما من عند الله عز وجل مثل  
 ما أقرت به الملائكة وصدق به الأنبياء والمرسلين فهنا إيماننا مثل إيمانهم لا أننا مثل شيء أمثله الملائكة  
 مما عاينته من عباد الله تعالى ولم نعاينهم نحن ولهم بعد ذلك علنا فاضال في الثواب على الإيمان وجع  
 العبادات الخ ولا يخفى أن بين هذه العبارات الثلاث تخالفا بحسب الظاهر ويمكن التوفيق بحمل الاولى على العالم  
 لانه قال أقول إيماني كإيمان جبريل ولا أقول مثل إيمان جبريل والثانية على غير مقلوه أو كرم أن يقول  
 الرجل والثالثة على ما إذا فصل وصرح بالمؤمن به وان كان بلفظ التثنية لعدم الإيهام بعد التصريح فيجوز للعالم  
 والمحال والعلامة ان كان بالشارع في هذه المسئلة هذا خلاصة ما فيها **(قوله ككف)** يعني اذا نوى الكف  
 صدق دية وقبض عليه واحدة لان الكف واحدة ح **(قوله والمعتد الخ)** لم أر من صرح بهذا الاعتماد  
 وكاه فهمه من عبارة البحر وهو فهم في غير محله كما عرفت وفي الهداية والاشارة تقع بالثبوت منه فلو نوى  
 الاشارة بالضمومتين صدق دية لا قضاء وهذا اذا نوى الاشارة بالكف حتى تقع في الاولى فتنتان وفي الثانية  
 واحدة لا يحتمل لكنه خلاف الظاهر اه قال في غاية السان وأراد بالاولى نية الاشارة بالضمومتين والثانية  
 نية الكف فلا يصدق قضاء في صورتين وتطلق ثلاثا لأنه أشار إليها باصابعه الثلاث المنشورة اه وفي كافي  
 الحاكم وان كان يعني بثلاث أصابع أنها واحدة ويقول إيماناً أشرك بالكف دين ولا يصدق قضاء فيها ناصرح  
 في أن ارادة الكف تصح دية مع الاشارة بثلاث أصابع فقط وعبارة البحر والاشارة تقع بالثبوت منه فلو نوى  
 بالضمومتين للعرف والسنن ولو نوى الاشارة بالضمومتين صدق دية لا قضاء وكذا لو نوى الاشارة بالكف والاشارة  
 بالكف أن تقع الاصابع كلها منشورة وهذا هو المعتد وهذا أقواله كرها في المعراج الاول لوجعل ظهر  
 الكف إلى المأمور بطون الاصابع المنشورة يصدق قضاء بالعكس لا الثاني لوجا ط كفي الساعات المعبرة  
 للثبوت والارضاء فليعلم الثالث ان ثبوت رعي ضم بالعبرة بالثبوت وان ضامعين نشر فليعلم اه بملخص القول

**(ولو كان الزوج مرضيا)**  
 لا رث منه (ولو وقع به)  
 أمة فلا رث مبسوط  
**(أنت طالق هكذا)**  
 مشددا بالاصابع  
 المنشورة (وقع بعده)  
 بخلاف مثل هذا فإنه  
 ان نوى ثلاثا وقع والا  
 فواحدة لان الكاف  
 للتشبيه في الذات ومثل  
 للتشبيه الصفات ولذا  
 قال أو خفيفة إيماني  
 كإيمان جبريل لا مثل  
 إيمان جبريل بحر  
 (وتعتبر المنشورة)  
 لا المضمومة الادامة  
 ككف والمعتد في  
 الاشارة في الكف فصر  
 كل الاصابع

مطلب في قول الإمام  
 إيماني كإيمان جبريل

وهذا هو المعتبر راجع لقوله والاشارة تقع للمنشورة أي بدون تفصيل بقرينة حكاية الأقوال الثلاثة بعده  
وبدل عليه أضاف قوله في الفتح بعد حكاية الأقوال المذكورة والمعول عليه المطلق المصنف أي أن العبرة  
المنشورة مطلقا وليس راجعا لقوله والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها منشورة كما فهمه الشارح لم يلتفت  
ولذا كرم أن صريح الهداية وعادة اللسان وكافي الحاشية أراد الكف بدفعه عن نشر الثلاث فقط وما  
ذكر من اشتراط نشر الاصابع كلها راجع إلى الفتح إلى معراج الدراية ولعله قول آخر أو هو محمول على أنه عند  
يصدق قضاء كإشهره كلام الفتح كما أوضحته فيما علقته على الجرف ووافق ما يأتي عن القهستاني ووجه ظاهر  
فإن نشر الكل قرينة على أنه لم ير الثلاث بل الكف والظاهر أنه احتراز عن نشر البعض انضمام الكل فهو  
أظهر في إرادة الكف دون الثلاث فكذا ما ظهر في هذا المحل والله أعلم **(قوله)** ونقل القهستاني (الخ) قد علت  
ظهور وجهه فافهم **(قوله)** ولولم يقل هكذا أي بأن قال أنت طالق وأشار بثلاث أصابع ونوى الثلاث ولم  
يذكر لسانه فأنها تطلق واحدة خاتمة **(قوله)** أفقد التشبيه أي بالعدد قال القهستاني لأنه لا يأتي بتعق  
الطلاق بدون الفضل لا حتى عدده بنونه **(قوله)** لم أره كذا قال في الأشيا من أحكام الاشارة بوجز الخبر الرمي  
بأنه لغو وإن نوى به الطلاق وقال لأن الفضل لا يشعره والنية لا تؤثر في غير الفضل قال الزبلي في تعليل أصل المسئلة  
لأن الاشارة بالأصابع تفيد العلم بالعدده وشرعا إذا اقترنت بالاسم المبهم اه ولا خلاف هنا في إثباته فتأمل  
وقد رأيت كذا كونه بالعلم المذكور في كتب الشافعية اه كلام الرمي لم يصور أي بخط الشارح مقتضى  
ما في الخاتمة من قوله ولو قال لامرأته أنت ثلاث قال ابن الفضل اخافى يقع أنه يقع هنا ذأوى وفيها أضافا  
قال طالق فقبل من عنيت فقال امرأتى طلقت ولو قال أنتى ثلاثا لطلقت نوى أو كان في هذا كره الطلاق  
والأحوال يخشى أن لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرحي عبارة الجانية الأولى ثم قال والظاهر أن قوله هكذا مثل  
قوله ثلاث اه أقول أي لأن كلامهما من تطبيق فطلقا مقدرا وقول الرمي أن الفضل لا يشعره غير مسلم  
وما نقله عن الزبلي لا ينافيه لأن المراد بالاسم المبهم فقط هكذا المراد به العدد الذي أشهره إليه وسماه مبهما لكونه لم  
يصرح بكيمته كإحقيقه في النهر والاسم المبهم ذكر في مستتافه فدل العلم بعد الطلاق المقدار الذي واما المنكح  
فكان قوله ثلاث دل على عند طلاق مقدرا واما المنكح ولا فرق بينهما إلا من جهة أن العبد في أحد هما صريح  
وفي الآخر غير صريح وهذا الفرق غير مؤثر بدليل أنه لا فرق بين قوله أنت طالق هكذا أمشيرا إلى الاصابع الثلاث  
وبين قوله أنت طالق ثلاثا فكذا ما ظهر في فافهم **(قوله)** ولو أشار بظهوره فالمضمومة أراد به تفيد قوله فله  
وتعتبر المنشورة لا المضمومة أي تعتبر إذا أشار بظهورها بل جعل باطن المنشورة إلى المرأة وظهرها إلى نفسه أما  
لو أشار بظهورها بل جعل ظهرها إلى المرأة وباطنها إلى نفسه فالمعتبر المضمومة وهذا التفصيل غير عنه في الهداية بقيل  
وصرح في الشرع لئلا ينافيه ضعف وقال إن الاعتبار بالمنشورة مطلقا وعمله المعول فلا تعتبر المضمومة مطلقا قضاء  
للعرف والسنة وتعتبر ديانته كإتي التبيين والمواهب والخاتمة والبحر والفتح وقيل النشر لو عن طلق والحق لو عن نشر  
وقيل إن بطن كفه إلى السماء فالمنشورون ولا أرض فالمضموم اه وكذا قلنا عن الجران المتعبد بالطلاق وعن  
الفتح أنه المعول عليه فالأقوال الثلاثة المفصلة ضعيفة وإن مضى على الأول منها في الوفاة والرد فافهم **(قوله)**  
وبقع (الخ) شروع في بيان وقوع البائن بوصف الطلاق بما ينبغي عن الشدة والزيادة نهر وقاعل يقع قوله الآتي  
واحد ثمانية **(قوله)** البتة مضرب أمر مانا قطع به وحزم نهر **(قوله)** وقال الشافعي (الخ) كان المناسب ذكره  
بعد قوله واحدة لأنه يؤيد كرهه لأنه محل الخلاف دون الالتفات إلى بعده كما يفيد كلام الهداية لكن كلام مدر  
البحار وشرحه يفيد أن الخلاف في الكل **(قوله)** أو أخش الطلاق أشار به إلى كل وصف على أفعل بما يأتي لأنه  
لتفاوت وهو يحصل بالبينونة وهو أفخس من الطلاق الرحي بحر **(قوله)** أو طلاق الشيطان أو البدة) انما وقع  
بأنه لأن الرحي سني غالبا فإن قلت قد تقدم في الطلاق الدعي اه لو قال أنت طالق البدة أو طلاق البدة ولا  
نفة فإن كان في طهر فبه جاع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعتها وإن كان في طهر لا جاع  
فيه لا يقع في الحال حتى تحيض أو يحامها في ذلك الطهر قلت لا منافاة بينهما لأن ما ذكر وهما وقوع الواحدة

ونقل القهستاني أنه يصدق  
قضاء بنية الاشارة  
بالكف وهي واحدة  
ولولم يقل هكذا يقع  
واحدة لفقد التشبيه  
ولو قال أنت هكذا مشيرا  
ولم يقل طالق لم أره  
**(ولو أشار بظهورها)**  
فالمضمومة للعرف ولو  
كان رؤسها نحو الخاطب  
فإن نشرها عن ضم  
فالعبرة بنشر وان ضمها  
عن نشر فاضم ابن كمال  
**(د) يقع (ب) فمضومة**  
**(أ) أنت طالق بائن أو**  
**(البتة)** وقال الشافعي  
يقع رجعا لموطوءة  
**(أ) أو فحش الطلاق أو**  
**طلاق الشيطان أو**  
**البدة أو أشتر الطلاق**

البائنة بلائية أعم من كونه تقع الساعة أو بعد وجود شيء محرج لكن قال في التهر مقتضى كلام المصنف وقوع  
بائنة للحال وإن تم تصف بهذا الوصف لأن البديعي لم يقصر فيما ذكره من البائنة بدعي كما هو ظاهر اهـ قلت ووقع  
البائنة للحال صريح في شرح دور الجارور وعليه أيضا ما في البائع من هذا الباب ولو قال أنت طالق لبدعة فهي  
واحدة مرجحة لأن البدعة قد تكون في البائن وقد تكون في الطلاق حاله الخصر فيقع الشك في البينة فلا  
ثبت بالشك وكذا إذا قال طلاق الشيطان وروى عن أبي يوسف في أنت طالق لبدعة أنا وفي واحدة بائنة  
صريح لانقضاء محتمل ذلك اهـ لكن في الهداية كذا وألا وقوع البائن ثم ذكر ما عني أبي يوسف ثم قال وعن  
محمد يكون رجعا فعلم أن ما ذكره وألا قول الامام وعليه المتن وما في البائع وألا قول محمد وما نقله في البحر  
فالتأخر أنه متى على قول أبي يوسف لأنه لم يقع البائن لا بنية فإلزام منه فهو على التفسير الذي ذكره في البحر  
تأمل (قوله) أو كالحلل قال في البحر الحامل أن الوصف عاين عن الزيادة وجب البينة والتشبيه كذلك أي  
شي كان له كبر أو غيره وكبحه من دل وكسبه لاقتضاء التشبيه الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظم  
مطلقا وزعم أن يكون عظميا عند الناس فرأس ربان عند الأول فقط وكليل عند الأول والثالث فقط  
وكقطع الجبل عند الكل وكقطع ما بر عند الأولين ومحمد بن قيس مع الثاني (قوله) أو كالفاحش الاحتمال  
كون التشبيه في القوة أو في العدد فان نوى الثاني وقع الثلاث والاشتراك في الأقل وهو اليونيه وكذا في مثل ألف  
ومثل ثلاث بخلاف كعدد الآلاف أو كعدد الثلاث فثلاث بلائية وفي واحدة كالفاحش واحدة فان نوى  
الثلاث لأن الواحدة لا تحتمل الثلاث وتعامه في البحر (قوله) أو مل البيت وجه اليونيه به أن الشيء قد عدا  
البيت لمظلمه في نفسه وقد عدا لم كبره فأهموا في محذوثة وعند عدمها ثبت الأقل بجر (قوله) أو تطلقه  
شديدا (الخ) ما يصعب تدركه بشد طبعي يقال فيه لهذا الأمر طول وعرض وهو البائن بهر قيد بذكر  
التلفيق لأنه لو قال أنت طالق قوية أو شديدا وطوله أو عرضه كثر رجعا لأنه لا يصلح صفه لطلاق بل  
لإرادة الاستيعاب وطوله لأنه لو قال طول كذا وعرض كذا لم يقع نية الثلاث وإن كانت ثمانية أيضا ظهر  
(قوله) أو أخشبه بالبين المحضة قبل التزوير جمع إلى معنى الأشدية ط (قوله) أو كبره بالمال الموحدة  
أما كبره بالمشاء والمثله فمما قربا (قوله) لأنه وصف الطلاق بما يجتبه وهو اليونيه فله ثبت به اليونيه  
قبل الدخول للحال وكذا عند ذكر المال وبعد ذلك انقضت العدة بحر (قوله) فيصيح لماسم أي في أول هذا  
الباب من أنه مصدر محتمل الفرد الاعتراري وهو الثلاث في الحرمة التثنية في الأمة فصيح نية والقاضي جواب  
شرط محذوف أي فان نوى ما ذكره مضافه ح فان قلت لم يذكر المصدر في نحو طالق أشد الطلاق قلت قال في  
الفتح إن المعنى طالق طلاقا هو أشد الطلاق لأن أفضل التفضل بعض ما أضف إليه فكان أشد معرا به عن  
المصدر الذي هو الطلاق (تسبه) ظاهر كلامه محبة نية الثلاث في جميع ما مر وقال في التهر لكن قال الغنائي  
الصحيح أنها لا تصح في تطلقه شديدا وطوله أو عرضه لأنه لا نية التثنية في المحتمل وتطلقه بتأدية الوحدة  
لا تحتمل الثلاث وتسبه إلى السرخصي اهـ ومنه في الفهر والجر قلت لكن المتن على خلافه وقد يجاب بان  
التأليف أن تكون هنا الوحدة بل ثلثه لثالث القصد أو لأنه كقولهم في التثنية وفي أمثال العرب أنا أغلب  
بذمة الضم أغضبه ذكره الريحاني ولو سلم أن التألف هنا الوحدة فيجب بأنهم قد عدا الواحدة نية الثلاث في جميع  
ما مر به وصف الطلاق باليونيه وهي نوعان خفيفة وغلظة فإذا نوى الثانية صرح فقال حدثان تأدية الوحدة  
لانتفاء إرادة اليونيه الغلظة وهي ما لا محل له المرأه الأبرز ح آخر فليس المراد أنه نوى بها أنت طالق ثلاث  
مطلق بل نوى حكم الثلاث وهو اليونيه الغلظة وتظهر قولهم لو نوى الثلاث بآب بآب أو لم فهمي ثلاث فان  
معنا لو نوى حكم الثلاث لا لفظه لأن لفظه بآب كبرام لا يفسد ذلك فكذلك هنا على أن الثلاث فرد اعتباري  
ولهذا صرح إرادته بالمصدر ولم تصح إرادته التثنية لانهما عدد محض وفرديته باعتبار ما لا يقللنا في تأدية الوحدة  
هنا ما ظهر لي (قوله) كالوئى تشبيه في الصحة ط (قوله) ونحوه (أي من كل كاية قرنت بطالق كافي الفتح  
والبحر (قوله) فيقع ثنتان بائنتان) أي على أن التوكيد خبر يعلى خبره نية الأولى خبره نية الثانية

أو كالحلل أو كالفاحش أو  
مل البيت أو تطلقه  
شديدا أو طوله أو  
عرضه أو أسوأه أو  
أشده أو أخشبه أو  
أخشبه (أو) كبره أو  
أعرضه أو أطوله أو  
أغلظه أو أعظمه واحدة  
بائنة في الكل لأنه  
وصف الطلاق بما يجتبه  
(إن لم يونسلا) في  
الحرمة وتثنية في الأمة  
فيصيح لماسم كالوئى  
بطالق واحد ونحو  
بآب أخرى فيقع ثنتان  
بائنتان

ولو عطف وقال وبأن  
أوتيتان ولم ينسو  
شأنا رجعة ولو بقائه  
فانتهت خيرة (كما)  
يقع البائن (لوقال أنت  
طالق طلقة تملك بها  
نفسك) لانها لا تملك  
نفسها الا بالباين ولو قال  
أنت طالق على أن  
لا رجعة في عليك  
الرجعة وقيل لأجوده  
ورجع في العبر الثاني  
وخطا من أقي بالرجعي  
في التعاليق وقول  
المؤلفين تكون طالقا  
طلقة تملك بها نفسها  
المخ لكن في البرازية  
وعبرها قال للدخول  
ان طلقك واحدة  
فهى بائنة وثلاث  
طلقات يقع رجعيان  
الوصف لا يوجب  
الموصوف وكذا لو قال  
ان دخلت الدار فكذا  
ثم قبل بدخولها الدار  
قال جعلته ثائتا وثلاثا  
لا يصح لعدم وقوع  
الطلاق عليها انتهى  
ومفاد وقوع الطلاق  
الرجعي في معنى تزوجت  
عليك فانت طالق طلقة  
تتمكن بها نفسك اذ  
غايته مساواة لانت  
بائن والوصف لا يوجب  
الموصوف كذا حره

اذ معنى الرجعي كونه بحيث لا يرجعها وذلك مستف بائنا البائنة الثانية فلا فائدة في وصفها بالرجعة فتح  
(قوله ولو عطف المخ) محترز تقيد المصنف المسئلة بدون عطف (قوله فرجعة) أى فى طالق طلقة رجعة  
ذخيرة (قوله ولو بالقاء فبائنة) أى اذا لم ينسوا أى اذ لم ينسوا كالأفدية بقوله ولو عطف والقاء باقى المسئلة بحالها  
فهى طالق طلقة بائنة ولعل وجه الفرق أن القاء التعقب بلا مهلة والطلاق الذى بعده البينة لا يكون  
الا بائنا أما لو قال تقتضى التعقب بل تعليله والبراءة الذى هو معنى ثم والطلاق الذى تترأخى عنه البينة  
لا يلزم كونه بائنا فيكون قوله وبأن لغوا ولا يحمل الواو على التعقب لانه عند الاحتمال راد الأذى وهو الرجعي  
هنا كالأردن تكرير الإيقاع لعدم البينة وانظر لم تبعن تكرير الإيقاع مع وجودها كذا الطلاق فان الأصل  
في العطف المقارفة كان ينبغي وقوع بائنتين مع الواو ثم ومفهوم التقيد بعدم البينة أنه لو نوى تكرير الإيقاع مع  
الحروف الثلاثة أو نوى البائن الثالث أنه يقع ما نوى (قوله كالوقال المخ) يشعر كلام المصنف في المخ أن هذا  
الفرع غير منقول حيث قال فانه يقع به الطلاق البائن كما فى به مولا صاحب البحر واستظهره على البائع  
من قوله اذا وصف الطلاق بصفة تدل على البينة كان بائنا المخ (قوله على كذا نفسك) حقه أن يقال على كذا  
لانه مضارع مرفوع بالنون ثم سمع حقه في قول الشاعر

أنت أسرى وتبسى تملكى \* وجهك بالعنبر والمسل الذكى

وهو لغز خرج عليها بعض المحققين حديث كاتكونوا في عليكم وخديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا  
حتى تحبوا (قوله لا تملكها الا بالباين) صرح به في البائع وقال ايضا اذا وصف الطلاق بصفة تدل  
على البينة كان بائنا هو هذه الصفة بمعنى قوله أنت طالق طلقة بائنة لان ملكها نفسها بائنا في الرجعي على  
هو رجعتها فيه بدون رضاه (قوله ورجع في العبر الثاني) وذلك أنه تقدم أنه اذا وصف الطلاق بصفة من البينة  
والزيادة يقع به البائن عندنا وقال الشافعي يقع به الرجعي لانه خلاف المشروع فليكون كذا قال أنت طالق على  
أن لا رجعة في عليك ورد في الهداية أنه وصفه بما يحتمله وبأن مسئلة الرجعة ممنوعة أى لا تسلم أنه يقع فيها  
الرجعي بل تقع واحدة بائنة كافي الغناية والفتح وغاية البيان والتبيين قال في البحر فقد علمت أن المذهب في  
مسئلة الرجعة وقوع البائن (قوله وخطا) أى نسبه الى الخطا مثل فسقة نسبه الى الفسقة وقوله وقول  
المؤلفين بالرجح قال عطف تفسير على التعاليق وهو يكسر التاء المثلثة وهم عدول دار القاضى وسجون اليهود  
وسموا مؤلفين لانهم يوقعون من يشهد ببيان أنه نكحها أو لانهم يكسبون مكوك الوثاق أفاده ط قلت وأصل  
المسئلة التي ذكرها صاحب البحر وقد ألف فيها مسألة أيضا هي أن رجلا قال لزوجته متى ظهر لي امرأ غيرة  
وأرأتني من مهرل فانت طالق واحدة تملك بها نفسك ثم ظهر له امرأ غيرة أو أرأتني من مهرها فجاب فيها  
بأنه بائن ورد على من أقي بالرجعي (قوله لكن في البرازية المخ) انتصار لفك الملقى وردنا الحد الرمي في حوائش  
المخ بان المعلق في حادثة التعاليق هو الطلاق الموصوف بالبينة وفي مسئلة البرازية المعلق وصف البينة فقط  
والموصوف لم يوجد بعد فهو في مسئلة التعاليق كانه قال أن تزوجت عليك فانت طالق بائنا لا قال بعنه تأمل  
اه والحاصل أنه في مسئلة البرازية لا يقدح في الصفة وحدها على وجود الموصوف والحكم في المعلق أنه  
لولا التعليق لو حلق الحال ولا يمكن أن يوجد في الحال بينة طلقة غير موجودة لو كانت لا لان الوصف  
لا يسبق موصوفه وكذا في المسئلة الثانية تجعل الطلقة المعلقة بائنة أو لا تأخذ بل وجودها فيلزم ايضا سبق الصفة  
موصوفها فانهم (قوله ومفاد المخ) هذه عبارة المصنف في الكنايات مع بعض تغيير وقد علمت الفرق بين المقننة  
والمقبس عليها (قوله مساواة لانت بائن) كان حق التعبير أن يقال مساواة لهو بائن شاعلى ما فهم من أنه  
تعلق بوصف الطلاق فقط وقد علمت عدم المساواة ثم هو مساواة لانت بائن على ما قاله صاحب البحر من أنه تعلق  
للموصوف ومنه متفهم في معنى متى تزوجت عليك فانت بائن فهذا التعلق بالمتى بلا قصد (تجبه) ويقع كثيرا  
في كلام العرب وأنت طالق تحلى للناظر ويحرم على وأنت في الخبرية بالرجعي لأن قوله ويحرم على أن كان  
الحال بخلاف المشروع لانها لا تحرم إلا بعد انقضاء العدة وان كان لا استقبال فصيح ولا ينافي الرجعة وكذا

أقبح الرجعي في قولهم أنت طالق لا رد له فافاض ولا عالم له لا عالم له أخواجه عن موضوعه الشرعي وأبدى  
في حواشيه على الترخ على الصيغة لو قال أنت طالق ولا رجعة في عليقة فرجعية ولو قال على أن لا رجعة في  
عليقة فثبت اه وقال ان قولهم لا رد له فافاض لا رجعة في عليقة لا رجعة في عليقة لا رجعة في عليقة لا رجعة في عليقة  
هو ظاهر لا رجعة في عليقة لا رجعة في عليقة لا رجعة في عليقة لا رجعة في عليقة لا رجعة في عليقة لا رجعة في عليقة لا رجعة في عليقة  
مضى أنت طالق فلا فاض ومطافه عدم الرجعة أي طلاقاً ما نفاه ودخل تحت القاعدة من أنه إذا وصف  
الطلاق بغير من الشدة والزيادة يقع به البائن كما مر عن الهداية أما ولا رجعة في عليقة فليس صفة للطلاق  
بل هو كلام مستأنف أخبر به عما هو خلاف الشرع فان الشرع هو وقوع الرجعي بآنت طالق فقوله ولا  
رجعة لقوم من قوله أنت طالق وبائن أو ثم بآنت بلائيه كما مر وكذا قولهم لا رد له فافاض الخ ليس صفة للطلاق بل  
هو صفة لآفة يدخل تحت القاعدة المذكورة وبئله تحلى التنازير ويحرم على وقد خفي ذلك على الرجعي  
لغير من هذا وما في الصير فيمن الفرق بين المستثنين مخالف القاعدة المذكورة نعم لو صدق قوله ويحرم على  
إيقاع الطلاق وقع به أخرى بآنت ما لم ينوبه الثلاث فثلاث بآنت طالق وبائن كما قدمناه وبئله قول العوام  
في زماننا أيضاً أنت طالق كما أحسن حمله من غير ما مراده بالثاني أيضاً لحرمة فهو بمنزلة قوله كما حالت  
لحرمت على فكما عقد عليها بآنت من الآن رد بذلك الكلام لا يخار عن الطلاق المذكور دون إنشاء  
الصرح ودون جعل هذه الجملة صفة للطلاق المذكور فلا يحرم أبداً لأنه أخبار بخلاف الشرع ولكن العاصي  
لا يهمل ذلك بل الظاهر أنه مرد إنشاءه أيضاً لحرمة فاقع في غناوى الشيخ اسمعيل الحائلي من وقوع الرجعي به  
فقط مرة واحدة غير ظاهر فاعتبر تحرير هذا المجل فانه مما يخفى **(قوله بالثلاث من فوق)** الظاهر أنه قصد  
ذلك ليعمل الأولى ما ناقناه بالثلاث ولقد أن هذا الصيرف هنا لا ضرر لأن ذلك صار لغة عامة وقد مر أن  
الطلاق يقع بالاتفاق المحضة فلا ريب ما عترض به في الأخيرة على المصنفين أن هذا قول من شأنه المذكور في  
كلامهم ضبطه بالثلاث ولم أر أحد ضبطه بالثلاث وبعبارة أصح الأ كبريات المثلثة فانه يقع به الثلاث ولا يدين  
إذا قال قوت واحدة **(قوله ولا يدين في إرادة الواحد)** مفهومه أنه يدين في إرادة التثنية ووجهه أن أقبل  
التفضل قدراده أصل الفعل أي كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فيصدق دلالة اه ح قلت لكن بآنت  
ترجح أن الكثير ثلاث لا تثنتين وحديثه فلا فرق بين أ كثر وكثير فافهم **(قوله كالأول)** كالأول أي بآنت  
المثلثة وأشار به إلى ما قلنا من أن ضبطه بالثلاث ليس للاختراع من المثلثة **(قوله وأنت طالق مراراً في الصرع)** عن  
الجوهرة لو قال أنت طالق مراراً ثلاثاً كان مدخولاً بها كذا في النهاية اه وذ كر في الصيرف ما كثر  
من ورقة عن البرازية أنت على حرام ألف مرة تقع واحدة اه وما في البرازية ذكره في الأخيرة أيضاً وذكره  
الشارح آخر باب الأيلام أقول ولا يخالف ما في الجوهرة لأن قوله ألف مرة عبارة تكرير مراراً مستعديداً والواقع به  
في أول مرة طلاق بآنت في المرة الثانية لا يقع في الثاني لأن البائن لا يلقى البائن إذا ما كان جعل الثاني خيراً عن الأول  
كأن أنت بآنت بآنت بآنت في الكتابات بخلاف ما تناوينا في الثلاث أنت حرام وأنت بآنت فافهم لانه  
لفظ واحد صالح للمنبهة الصغرى والكبرى وقوله أنت طالق مراراً عبارة تكرار هذا اللفظ ثلاث مرات كما كثر  
والواقع الأول رجعي وكذا ما بعده إلى الثالثة لانه صريح والصريح يلقى الصريح مما دامت في العدة ولا يقيد  
بمدخول به لأن غير هاتين بالمرة الأولى لا إلى عدة فلا يلحقها بما بعدها فاعتبر تحرير هذا المقام فقضى على  
كثير من الأنهام **(قوله أ أو فافهم)** جمع ألف ح أي يقع به الثلاث ويقتضوا **(قوله لا لا قليل الخ)** عبارة الجوهرة  
وإن قال أنت طالق لا قليل ولا كثر تقع ثلاثاً مختاراً لأن القليل واحدة والكثير ثلاث فافهم قال أولاً لا قليل  
فقد قيد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثر بعد ذلك اه قلت لكن في الجملة والبرازية يقع الثلاث في المختار وقال  
القصه أ جعفر يثبتان في الأشهاد اه وذكر في الأخيرة أن الأول اختيار الصدر الشهد وعلمه غير قال وحكي  
عن أبي جعفر الهندواني أنه يقع ثنتان لانه لا مال لا قليل فقد قصد أفع التثنية لأن التثنية كثير فلا يعمل قوله  
ولا كثر بعد ذلك وهذا القول أقرب إلى الصواب اه وفي الثانية أنه الظاهر اه وبه علم أقولان مرجحان

المصنف هنا وفي  
الكتابات (بخلاف)  
أنت طالق (أ كثره)  
أي الطلاق (بآنته)  
المثناة من فوق قوله  
يقع به الثلاث ولا يدين  
في (إرادة الواحد)  
كالأول أ كثر الطلاق  
أوأنت طالق مراراً أو  
أولاً ولا قليل ولا كثير  
ثلاثاً هو المختار كاف  
الجوهرة ولو قال أقل  
الطلاق

فواحدة و لوقال  
عامة الطلاق أو  
أجله أولون منه أو  
أكثر السلات أو كبير  
الطلاق فثنتان وكذا  
لا كثير ولا قليل على  
الاشبه مضمرات وفي  
القنية طلقته آخر  
الثلاث تطلق فثلاث  
وطالتي آخر ثلاث  
تطلق فواحدة  
والفرق دقق حسن  
(فروع) « يقع بانت  
طالق كل التلقية  
واحدة وكل تلقية  
ثلاث وعدد التراب  
واحدة وعدد الرسل  
ثلاث وعدد شعر  
ابليس أو عدد شعر  
بطن كفي واحدة  
وعند شعر ظهر كفي  
أوساق أو وساق أو  
فرجل أو عدد ما في  
هذا الخوض من السجل

وسنابعه على الاختلاف في الكثير في الصرع المحيط و لوقال أنت طالق كثيرا كرفي الأصل أنه يقع الثلاث  
لأن الكثير هو الثلاث وذكر أبو الليث في الفتاوى يقع ثنتان اه قلت وينبغي أرجحية القول الأول لأن الأصل  
من كتب ظاهر الرواية وهو مقدم على ما في الفتاوى (قوله فواحدة) أي رجعة لعدم ما يفيد البائن لأن  
الرجعي أقل الطلاق (قوله و لوقال عامة الطلاق) إنما وقع به ثنتان لكثرة استعماله في الغالب وغالب الطلاق  
ثنتان (قوله أو أجله) كانه محرم من الكاتب والفرق في الصرع به الجرم وتشديد الالام وكذا في النخبة  
وجل التي مضطمة أما لأجل فبني على أن يكون ثلاثا رخي والأحسن ما قاله ط من أنه نوى بالأجل الأعظم  
من جهة الكم فثلاث ومن جهة موافقة السنة فواحدة رجعة في طهر لاوطقه ولا حض قبله (قوله أو  
لون منه) وهما طلقان ورجعتان و لوقال ثلاثة ألوان فثلاثة وكذلك لوقال ألوان ثمن الطلاق فثلاثة وإن نوى  
ألوان الحر والصفرة صغيلة وكذا ضروبا أو أوعا أو جوهرا من الطلاق خيرة قلت وينبغي فيه ألون ألوان  
الحر والصفرة أن يكون الواقع واحدا ثمة لما مر من أصل الامام فيها ألوان صف الطلاق (قوله وكذا لا كثير  
ولا قليل) الذي في الصرع المحيط أنه يقع به واحدة كذا في النخبة والبرازية والخاصة والجوهرة وغيرها  
فلا يرجع كتاب المضمرات نعم لكل وجه فوجه الواحد أنه لما في الكثير أثبت القليل فلا يفيد نفيه بعد وجه  
التثنية أن الكثير ثلاث والقليل واحدة فلذا انفاهما ثبت ما بينهما (قوله والفرق دقق حسن) وجه الفرق أنه  
أشاق الآخر إلى ثلاث معهود ومعهودين أو وقعها بخلاف المكر اه ح أقول هذا بعد تسليمة أعانني سما على  
على ما ذكره الشارح تبع الصر في أول باب الطلاق الصرع من تعريف لفظ ثلاث في الأولى وتكرره في الثانية سمع  
أنه متكرر في صورتين كلأنته في عدة كتب كالتراخاتية والهندية والنخبة والبرازية وقد ذكر الفرق في البرازية  
بان الآخر هو الثالث ولا يقع من المتقدم مثله عليه كذا في الأولى أخير عن إيقاع الثلاث وفي الثانية وصف  
لأمر أن يكون آخر الثلاث بعد الإيقاع وهي لا توصف بذلك في أنت طالق وفي يقع الواحدة اه فقاطا الفرق من  
التصريح بالقليل الماضي في الأول واسم الفاعل في الثاني لأن التعريف والتكثير فافهم انتهى ومقتضاه أن  
لفظ آخر في الثانية مرفوع خبرا تابعا عن أنت لصيغوصا فالمرء أهالو كان منصوبا يكون وصفا للطلاق  
فساوي الصورة الأولى واحتمال كونه منصوبا على الظرف خبرا تابعا بعد (قوله يقع بانت طالق الخ) لأن كلا  
إذا أضيف إلى معرف أو أضافت عمومها لجزء أو أجزاء الطلقة لا تدعي لطلقة وإذا أضيفت إلى منكر أو أضافت عموم  
الأفراد اه ح ولذا كان قولك كل الرمان ما أكل كذا لأن قسره لا نوى كل بخلاف كل رمان بالتكثير وهذا  
عند الخلو عن القرائن كالحرف ما في باب المسح على الخفين (تنبيه) ذكر في النخبة لوقال كل الطلاق فواحدة  
وهكذا نقل عنها في الصرع لكن في مختارات التوازل أنه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لأن الطلاق مصدر يحتمل  
الثلاث بخلاف الطلقة على أنه ذكر في النخبة ما أيضا أنت طالق الطلاق كله فهو ثلاث والفرق يظهر بين كل  
الطلاق والطلاق كله تأمل (قوله وعدد التراب واحدة) قال في الفتح وشبهه بالعدد فيما أعدده فقال طالق  
كعدد الشمس أو التراب أو مثله فعدائي وصف رجعة واختار ما لم يخرج من الشائعة لأن التشبيه بالعدد  
فيما أعدده لغو لا عند التراب وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي وأحد لا يرد بالعدد إذا ذكر أكثر من  
وفي قياس قول أبي شعبة واحدة لأنه لا تشبيه يقضي خبرا بمن الزيادة كما مر أمالوقال مثل التراب يقع  
واحدة رجعة عند محمد اه (قوله وعدد الرمل ثلاث) أي جاء كما في الصرع الجوهرة وإنما كان القربا غير  
معدول لأنه اسم جنس أفرادى بخلاف رمل لاها اسم جنس حي لا يصدق على أقل من ثلاثة نهر واصله أن  
مادل على الماهية صادقا على القليل والكثير كالتراب والماء والعسل فهو اسم جنس أفرادى بخلاف ما لا يدل على  
أقل من ثلاث ويميز بين طلقه وكثيره بالناء كل رمل والثر فهو اسم جنس حي والجمع فهو أفراد أقلها ثلاث فيقع  
بما نفاة العدد له ثلاث (قوله وعند شعر ابليس الخ) أي تضع واحدة أو أضافه إلى عدد محمول النفي والانتفاء  
أو إلى عدد معلوم النفي كالمائة في كافي الفتح ولم يذكر أنها ثمانية وألا مقتضى ما ذكر في عدد التراب أنها ثمانية  
في قياس قول أبي خنيفة ورجعية عند أبي يوسف يدل عليه ما ذكره في بيان أبي حنيفة أنه يلقو ذكر العدد



ويصير كأنه قال أنت طالق **(قوله وقع بعده)** أي بما يقبله المحل والزائد لفظ **(قوله والالا)** أي وإن لم يوجد شيء من الشعر بان اطلق بالضرورة مثلا ولا وجد شيء من السمل لم يقع شيء وهذا صحيح في غير مسئلة السمل أما في المقصد كرفي الجوهره وكذا في البصر عن الظاهر أنه إذا لم يكن في الحوض سمل تقع واحدة فكان الصواب ذكرها مع مسئلة شعر ابليس وشعر بطن كتي وقد ذكر في الترهات على في المحط مسئلة السمل وشعر ابليس وبطن كتي بأنه إذا لم يكن شعروا لسمل لم يتبرز ذكر السمل بغيره لفظا وصار كأنه قال أنت طالق اه وفي البصر عن محمد الفرق بين مسئلة ظهر كتي وقد اطلق مسئلة بطن كتي أنه في الأولى لا يقع شيء لأنه يقع على عدد الشعور النابتة فإذا لم يكن عليه شعر لم يوجد الشعر طوق الثانية تقع واحدة لأنه لا يقع على عدد الشعر اه قلت وحاصله أن ظهر الكف ومثله الساق والفرج لما كان محل الشعر غالا وزواله لا يكون الاعراض صار العددة الشريطة يقع شيء عند عدمه بخلاف ما إذا كان معلوم الانتفاء كشعر بطن كتي أو بجمه ولا يمكن عليه كشعر ابليس أو يمكن لكن انتفاءه لا يتوقف على عارض كسمل الحوض فلا يتوقف على وجود عدل يقع الطلاق مطلقا لكن في مسئلة السمل لا يمكن وجود العددة فإذا وجد وقع بقدره **(قوله طلاق إن نواه)** لأن الجله تصلح لإنشاء الطلاق كما تصلح لإنكاره فتعين الأول بالنسبة وقيد بالنسبة لأنه لا يقع بدونها انصافا لكونه من الكتابات وأشار بقوله طلاق إلى أن الواقع بهذه الكتابات ربح كذا في البصر من باب الكتابات **(قوله لا تطلق اتفاقا وإن نوى)** ومثله قوله لم أتزوجا ولم يكن بيننا نكاح أو لا حاشي فقلت بدائع لكن في المحط ذكر الواقع في قوله لا اعتدله قال ولو قال لا نكاح بيننا يقع الطلاق والأصل أن نفي النكاح أصل لا يكون ملافا بل يكون جورا ونفي النكاح في الحال يكون ملافا إذا نوى بما عدا فالصحيح أنه على هذا الخلاف ما هصر **(قوله فربما نيتا أرادته التي فيها)** وذلك لأن الميزان لما كيمضون الجله الحسرية فلا يكون جوابه إلا أخبا وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون إلا اتفاقا فوجب صرفه إلى الأخبار عن نفي النكاح كلبا **(قوله وفي الخلاصة الخ)** عبارة للخلاصة الست طلقته أو وجد كذا في بعض النسخ كما يشهد ما في ح قال صاحب البصر في شرحه على المنار وذكر في التحقيق أن موجب نفي تصديق ما قبلها من كلام مني أو مثبت استغناها كمن أخبرنا كما إذا قبل كذا فمز بدأ أو فمز بدققت ثم كان تصديق ما قبله وتحققا بعد الهمة وموجب بلى لا يجب ما بعد التي استغناها ما كان أخبرنا فإذا قبل لم يمتز بدققت بلى كمن متما قد قام الآن للمعتبر في أحكام الشرع العرف حتى يصام كل واحد منهما مقام الآخر اه **(قوله وفي الفتح الخ)** عبارته والذي ينبغي عدم الفرق فإن أهل العرف لا يفرقون بل يفهمون منهما معجبا المنى **(قوله وفي البرازية)** أي في أوائل كتاب النكاح **(قوله كان إقرارا بالنكاح وتطلق)** أي فإذا كان أنكراه بزمه مبرها ونفقة عندها ورثة لو ماتت في عدتها **(قوله لا قضاء الطلاق النكاح وضعا)** لأن الطلاق لفظ وشعر عارفه القيد ثابت النكاح فلا بد لصحته من حق النكاح لأن المقضي ما يقدر لصحة الكلام فكله قال ثم أنت امرأتى وأنت طالق كما قالوا في اعتق عبد الله بن أبي قحافة وهذا صحيح لا مانع في الخلاصة من النكاح عن المتن قال لهما أنت في زوجة وأنت طالق فليس بإقرار بالنكاح قال في البرازية تصام القرينة المتقدمة على أنه ما أراد الطلاق حقيقة اه أي لأن تصريحه بنفي الزوجية ينافي أقضاهما فلا يكون الطلاق مراداه حقيقة **(قوله بنى على الأقل)** أي كذا كره الاستيعاب لأن يستحق بالأكثرا ويكون أكثر ظنهم عن الإمام الثاني إذا كان لا يدري أثلاث أم أقل فيحصر وإن استويا لم يشكك عليه أشباه عن البرازية قال ط وعلى قول الثاني اقتصر فاضينان ولعله لأنه يعمل بالاعتباط خصوصا في باب الفروج اه قلت ويمكن حل الأول على القضاء والثاني على الديانة ويؤيد مسئلة المتن في باب التعليق لو قال إن تولدت كرا فانت طالق واحدة وإن ولدت أنثى فانت طالق فتنين قوله هما ولم يدرا لاول وتطلق واحدة قضاء وتنين ترها أي جديته هنا وفي الاشياء أيضا وإن قال عزمت على أنه ثلاث يتركها وإن أخره عدول حضر وإنك المجلس بأنها واحدة وصديقهم أخذ بقولهم

وقع بعده ان وجد  
والالا لمست لزوج  
أولستى بأمرأة أو  
قالتى لمست لزوج  
فقال صدقت طلاق ان  
نواه خلافا لهما ولو أكره  
بالقسم أو شل أمراة  
فقال لا تطلق اتفاقا  
وان نوى لان البين  
والسؤال فربما أرادته  
التي فيها وفي الخلاصة  
قبله الست طلقها  
تطلق بلى لا ينص وفي  
الفتح ينبغي عدم الفرق  
للصرف وفي البرازية  
قالتى أنا امرأتى فقال  
لها أنت طالق كان  
إقرارا بالنكاح وتطلق  
لا قضاء الطلاق النكاح  
وضعا على أنه حلف ولم  
يدر بطلاق أو غيره لقا  
كالوشك أطلق أم لا  
ولو شل أطلق واحدة أو  
أكثر بفي على الأقل  
وفي الجوهره طلق  
المنكحة فاسدا ثلاثا

**(قوله)** له تزوجها بلا محلل لان الطلاق انما يلحق المتكوجة نكاحاً صحيحاً والمعدية بعد الطلاق أو الفسخ بالردة أو الأمان من الإسلام كما قلنا من العبرح أي والمتكوجة فاسدة البست واحدة من ذكر ط أي فلا ينعقد الطلاق في النكاح الفاسد ولا ينقص عدلانه متاركة كما قلنا من العبر والازانية في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد حيث كان متاركة لا طلاقاً حقيقة كان له تزوجها بعد صحيح بلا محلل وعلمك عليها ثلاث طلاقات والله تعالى أعلم

• (باب طلاق غير المدخول بها) •

**(قوله)** فلاحول والعان الخ أي عند الامام بناء على أنه كلام واحد وأن قوله بازانية ليس بفصل بين الطلاق والعدد ولا بين الجزاء والشرط بل مثل أنت طالق بازانية ان دخلت الدار فبطل الطلاق بالمخول ويقع الثلاث في أنت طالق بازانية ثلاثاً ولا حدة عليه لوقوع القذف وهي زوجته لما يأتي من أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به ولا لعاناً فضلاً أرمه لتفريق بينهما وهو لا يتأني بعد البينة وهو لا يصح بدون أثره ومثله بازانية أنت طالق ثلاثاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً بازانية حيث يجب كافي لعان الصبر لوقوع القذف بعد الإلانة وعند أبي يوسف يقع في مسئلتنا واحدة وعليه الحد لأنه جعل القذف فاصلاً في وقوعه ثلاثاً وكان الوقوع بقوله أنت طالق فكان بعد الطلاق البائن لها غير مدخول بها فوجب الحد اهـ ح لمنصاع زيادة **(قوله)** لوقوع الثلاث الخ كذا في البرازية وصوابه لوقوع القذف ويكون الضمير في بعد القذف كالمهر لك مما قرره **(قوله)** وكذا الخ أي يقع الثلاث ولا حدة ولا لعان كما هو مقتضى التشبيه بناء على أن المراد بالوصف ما وصفناه في قوله بازانية وهو القذف فإذا انصرف الاستثناء إليه ينتفي الحد والعان لأنه لم يبق قد فاضل عن وقوع الثلاث لعدم تعلقها بالاستثناء ومنها المقرر وهو الموافق لما في شرحه على المتيقن وبعبارة البرازية ونصها أنت طالق ثلاثاً بازانية إن شاء الله يقع وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا أنت طالق بالحق إن شاء الله وكذا أنت طالق باخيصة إن شاء الله يصرف الاستثناء إلى الكل ولا يقع الطلاق كما به قال بافلانة والاصل عنده أن المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزمه حد كقوله بالحق بازانية فالاستثناء على الوصف فإن كان لا يجب حد ولا يقع به طلاق كقوله باخيصة فالاستثناء على الكل اهـ لكن قوله وكذا أنت طالق باخيصة صوابه ولو قال أنت طالق باخيصة كغيره في النخبة وغيره هلكته تساهل لظهور المراد بذكر الأصل المذكور وقوله يقع أي الطلاق جليل على أن المراد بالوصف القذف لا الطلاق والاصل يصح قوله وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا ما قرره من الأصل وأصرح منه قوله في النخبة وغيره فالاستثناء على الآخر وهو القذف ويقع الطلاق فافهم ثم اعلم أن هذا الذي ذكره الشارح عن البرازية عزله في النخبة إلى التوارد وهو ضعف فقد ذكر القارسي في شرح تلخيص الجامع أن قوله بازانية ان تحلل بين الشرط والجزاء كانت طالق بازانية ان دخلت الدار أو بين الإيجاب والاستثناء كانت طالق بازانية إن شاء الله لم يكن قذافي الاصح وان تقدم عليها أو ظهر عنهما كان قذافي الحال وعن أبي يوسف أن التحلل لا يفصل (١) فلا يتعلق الطلاق بل يقع للحال ويجب العان وعن محمد يتعلق الطلاق ويجب العان وجه ظاهر الرواية أن بازانية نداء لإعلام عاربه فلا يفصل ويتعلق الطلاق بالشرط فتعلق القذف أيضاً لأنه أقرب إلى الشرط اهـ ملخصاً فهذا نص صريح بان انصراف الاستثناء إلى الكل هو الاصح وظاهر الرواية وصرح بذلك في النخبة أيضاً ومضى عليه الشارح في باب التعلق **(قوله)** وجوب الشرط القدر في قول المتن قال تزوجه وكان الأولى للشارح ذكره عقب قوله ثلاثاً **(قوله)** لما تقرر الخ لان الواقع عند ذكر العدم مصدر موصوف بالعدد أي نظيفاً ثلاثاً فتصير السبعة الموضوع لانشاء الطلاق متوقفاً حاكمها عند ذكر العدد عليه بجر قال في الفتح وبه اتفق قول الحسن البصري وعطاء وجاهرين زيادته يقع عليها واحدة لتبوتها طالق ولا يؤثر العدديتها ونص محمد رحمه الله تعالى قال وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً جميعاً فقد خالف السنن وأتم وان دخل بها ولم يدخل سواء بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم

له تزوجها بلا محلل ولم يحلل خلافاً

• (باب طلاق غير المدخول بها) •

**(قال)** تزوجه غير المدخول بها أنت طالق بازانية ثلاثاً فلاحول والعان لوقوع الثلاث عليها وهي زوجة ثم بابت بعده وكذا أنت طالق ثلاثاً بازانية ان شاء الله تعالى الاستثناء بالوصف بازانية (وقرن) لما تقرر أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به

(١) قوله لا يفصل لعله يفصل بجحف لا وقوله يجب للعان لعله لا يجب وظهر ذلك مما قرره عن أبي يوسف في أول الباب تأمل اهـ من خط الشيخ محمد العباسي المهدى مفتي الديار المصرية سابقاً رحمه الله

وغيرهم رضوان الله عليهم **(قوله وما قبل الخ)** رد على ما نقله في شرح الجمع عن كتاب المشكلات وأثره عليه حيث قال وفي المشكلات من طلق امرأته التبريد للدخول بها ثلاثا فإنه لا يتزوجها بلا تحليل وأما قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره في حق المدخول بها اه ووجه الرد أنه يخالف المذهب لأنه إما أن يريد عدم وقوع الثلاث عليها بل تقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علمت أنه يريد ما لا يقع شيء أصلا وبعبارة الشارح فتحتل الزوجين لكن كلام الدوريعين الاول اورد وقوع الثلاث مع عدم اشتراط الحلال وقد بالغ الحق ان الهمام في رد حيث قال في اثار ارباب الرحمة لا فرق في ذلك أي باشتراط الحلال بين كون الطلقة مدخولا بها ولا لا صريح الملاق النص وقد وقع في بعض الكتب أن غير المدخول بها تحل بالزوج وهو زلة عظيمة مصداقه النص والاجماع لا يحل للمسلم أن يتقله فضلا عن أن يعتبره لأن في نقله اشاعته وعند ذلك ينفتح باب الشيطان في تخفيف الامر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقولنا شرع له من عدم مخالفة الكتاب والاجماع تعودنا في حق الزنى والطلاق والامر بمن ضروريات الدين لا بعدا كقوله تعالى فيه اه **(قوله لعموم الغنى)** أي لفظا لخص فانه يصح غير المدخول بها وفيه أن الآية صريحة في المدخول بها لأن الطلاق ذكر فيه مفرقا وتقر به في نفسه ولا يكون في غير المدخول بها إلا بعد بد النكاح فالاول لا يستلزم ذلك السنة وهو ما ذكر عن الامام محمد ط **(قوله وجه في غرر الاذكار)** حيث قال ولا يشك في ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلقات متفرقات لوافق ما في عامة كتب الخفية اه فافهم قلت ويؤيد هذا الحمل قوله في المشكلات وأما قوله تعالى فإن طلقها الخ فإنه ذكر في الآية مفرقا فلذا أحاب عنه صاحب المشكلات بان ما في الآية وادرى في المدخول بها قاتل **(قوله وان فرق بوصف)** نحو أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة وأخر نحو أنت طالق طالق طالق أو جعل نحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق ح ومثله في شرح الملتقى **(قوله يعطف)** أي في الثلاث سواء كان بالواو أو الفاء أو ثم أو بل ح وسد كر العطف مسئلة العطف بمنجزة وعطفه مع تفصيل في العطفة **(قوله وغيره)** الاول اوردونه ط **(قوله بان بالاول)** أي قبل الفراغ من الكلام الثاني عند أبي يوسف وعند محمد بعده لحوازان بل في كلام مشرطاً واستندوا بوجع السرخسي الاول والخلاف عند العطف بالواو وغيره فمن مات قبل فراغ من الثاني وقع عند أبي يوسف لا عند محمد ومما في الصرو والنهر **(قوله ولنا)** أي كونه بان بالعدة ح **(قوله تقع الثانية)** المراد بها ما بعد الاولى فيقبل الثالثة **(قوله بخلاف الموطوعة)** أي ولو حكا كالمختلج بها فاقها كالوطوعة في يوم العدة وكذا في وقوع طلاق بان آخر في عدتها وقبل لا يقع والصواب الاول كما مر في باب المهر نكاحاً أو وضاعاً هنالك **(قوله حيث يقع الكل)** أي في جميع الصور المتقدمة لقاء العدة ولا يصدق قضاء أنه عنى الاول كلساني في الفروع الا اذا قبل له ما فعلت لطلبها أو قد قلت هي طالق لان السؤال وقع عن الاول فانصرف الجواب اليه بجر **(قوله)** أو تثبت مع طلاق بالالخ أي لان مع هنا بمعنى بعد كما تقدم في قوله مع عتق مولاً بالاء اه ح أي فيكون الطلاق شرطاً لطلقة واحدة لا تقع الثلاث لان الشرط لطلقة واحدة **(قوله كالقول)** نصفاً وواحدة أي تقع واحدة لانه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كله لا ما واحداً وعرفنا في المحط الى محمد بجر أي لان المستعمل عطف الكسر على الصحيح **(قوله لانه جلة واحدة)** لانه اذا أراد ان يقع بها ليس لها معارضة يمكن النطق بها أخصر منها ولو كنوا قولاً واحداً أو أخرى وقع تثان لعدم استعمال أخرى ابتداءً نهر لا يقال أنت طالق تثان أخصر منها لان الكلام عند ارادة ان يقع الصحيح والكسر بلفظاً أخرى فتدري يكون له فيه غرض على أنه ان لم يكن له غرض صحيح فالعطف لفظاً لتثان لا يؤيد معنى النصف ومعنى أخرى لغفوان كان المراد بها طلقة بخلاف أنت طالق واحداً وواحدة فانه يعني عنه طالق تثان فعذله عن تثان اليه مقر بتعدي ارادة التفرق وكذا نصفاً وواحدة لان نصف الطلقة في حكم الطلقة كما مر في محله فصار جيزة واحدة وواحدة وهو من التفرق بقرينة العدول عن الاصل من تقديم الصحيح على الكسر فافهم **(قوله لما مر)** أي من قوله لانه جلة واحدة اه ح أي لانه أخصر ما ينقلبه اذا أراد ان يقع بهذه الطريقة

وما قبل من أنه لا يقع  
لتنزيل الآية في  
الموطوعة ما قبل  
محض منسوخة الصفة  
عما تقرر أن العبرة  
لعموم اللفظ  
لخصوص السبب  
وجه في غرر الاذكار  
على كونه متفرقة فلا  
يقع الا الاولى فقط  
(وان فرق) بوصف أو  
خبراً أو جعل بصف أو  
غيره (بان بالاول)  
لا لعدة (وذا لم)  
تقع الثانية) بخلاف  
الموطوعة حيث يقع  
الكل وعم التفرق  
قوله (وكذا أنت طالق  
ثلاثاً متفرقات) أو  
تثان مع طلاق بالاء  
فطلقها واحدة وقع  
(واحدة) كالقول نصفاً  
وواحدة على الصحيح  
جوهره ولو قال واحدة  
ونصفاً تثان اتفاقاً لانه  
جمله واحدة ولو قال  
واحدة وعشرين أو  
وثلاثين فثلاث  
لما مر

وهو مختار في التعبير لغة اه بحر لكتنمذ كرنك في احدى وعشرين لافي واحدة وعشرين ثم نقل عن  
الحط لوقال واحدة وعشرو وقعت واحدة بخلاف احدى عشر فثلاث لعدم العطف وكذا لوقال واحدة ومائة أو  
واحدة وألفاً أو واحدة وعشرين تقع واحدة لان هذا غير مستعمل في المعتاد فانه يقال في العادة مائة واحدة  
وألف واحدة فلم يجعل هذه الجملة كلاً ما واحداً بل اعتبر عطفها وقال أبو يوسف يقع الثلاث لان قوله واحدة  
ومائة ومائة واحدة سواء اه وظاهره أن قول أبي يوسف في هذا المسائل غير المعتمد لكن قال في التهور جزم  
الربط به في واحدة وعشرين بوبى الترجيح **(قوله والطلاق يقع بعدد قرن به لانه)** أى متى قرن الطلاق  
بالعدد كان الوقوع بعد دليل ما أجمعوا عليه من أنه لو قال نفراً المدخول بها أنت طالق ثلاثاً طلق ثلاثاً ولو  
كان الوقوع بطلاق لكانت لآلى عدة فلما العدد من أنه لو قال أنت طالق واحدة أنت طالق واحدة أنت طالق واحدة  
الوقوع بطلاق لكان العدد فصلاً فوقع ثم اعلم أن الوقوع أيضاً بالمصدر عند كره وكذا بالصفة عند كرها  
كما إذا قال أنت طالق التستحي لوقال بعدها إن شاء الله متصلاً لا يقع ولو كان الوقوع باسم الفاعل لوقع وبدل  
عنه ما في الحط لوقال أنت طالق لئنه أو أنت طالق بئن فانت قبل قوله لئنه أو بئن لا يقع شئ لانه صفة  
للايقاع لا لاختلافه فتوقف الايقاع على ذلك الصفة وأنه لا يتصور بعد الموت اه وكذا ما في عتق الخاتمة  
قال بعد أنت حر السنة فانت العبد قبل السنة عتق عدا بحر من الباب المار عند قوله أنت طالق واحدة أو لا  
وقال هنا ويدخل في العدد أصله وهو الواحد لا يدخل اتصاله بالايقاع ولا بضرب انقطاع النفس فلو قال أنت  
طالق وسكت ثم قال ثلاثاً فواحدة ولو انقطع النفس أو أخذ انسان فقه ثم قال ثلاثاً على الفور فثلاث لوقال نفراً  
المدخولة أنت طالق فبالطمة أو بالزنب ثلاثاً فوقع لوقال أنت طالق أشهدوا ثلاثاً فواحدة لوقال فاشهدوا  
فثلاث كذا في الظهيرة اه قلت وحاصله أن انقطاع النفس واسمالة الفعل لا يقطع الاتصال بين الطلاق  
وعده وكذا النداء لانه لتعين مخاطبة وكذا عطف فاشهد والفاء لانهما يتعلق ما بعدهما قبلها فصار الكل  
كلاً ما واحداً **(قوله عند ذكر العدد)** أى عند التصريح به فلا يكفي قصده كما في التيممات أو أخذ أحده فافهم  
**(قوله بعد الايقاع)** المراد به ذكر الصيغة الموضوع لا لايقاع لولا العدد **(قوله قبل تمام العدد)** قدر لفظ تمام تبعاً  
لجواز احترازه عما لو قال أنت طالق أحد عشر فانت قبل تمام العدد **(قوله لئنه)** أى فلا يقع شئ مفرق بين  
المهر بتمامه ورتب الزوج منها ط **(قوله لما تقر)** أى من أن الوقوع بالعدد هو لم تكن محلاً عند وقوع  
العدد ح أو كما تقر من أن صدر الكلام بتوقف على آخره لوجوب ما بعده كالشرط والاستثناء فحكي لوقال  
أنت طالق إن دخلت البئر أو إن شأ الله فانت قبل الشرط والاستثناء لم تطلق لان وجودهما يخرج الكلام  
عن أن يكون ايقاعاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً بامر فانت قبل قوله بامر طلق لانه غير مبرور كذا أنت  
طالق وأنت طالق فانت قبل الثاني لان كل كلام عامل في الوقوع إنما يعمل إذا صادفها وهي حصة ولو قال أنت  
طالق وأنت طالق إن دخلت البئر فانت عند الاول والثاني لا يقع لغير كافي الجرح عن الخبر **(قوله أو أخذ)**  
أحده أى لم يذ كر العدد على الفور عند رفع اليد عن فاما لوقال ثلاثاً على الفور فوقع كامر **(قوله)**  
على بالصفة أشار إلى وجه الفرق بين موتها وموت زوجها أن الزوج وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها ولم  
يتصل في موتها ذكر العدد بل لفظ الطلاق في قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق كافي أخذ الفهم  
إذا لم يشل بعد ما حبت تقع واحدة فأدفع في الصرع عن المراج **(قوله لان الوقوع بلفظه لا بقصده)** الضمير ان  
لزوج أو لعدد ودعى الاول يكون التعليل لمطوق العلة التي قبله وعلى الثاني لغيرها وهو عدم العمل بالعدد  
الذي قصد فافهم **(قوله بالعطف)** أى بالواو فتقع واحدة لان الواو اطلق الجمع أعسم من كونه المعية أو  
للتقدم والتأخر فلا يتوقف الاول على الآخر الاول كانت للمعية وهو متوقف فعمل لفظه فحين بالاولى  
فلا يقع ما بعدهما وصل الواو العطف بالشاء وشم بالاولى لاقتضاء الفاء التعقيب وتم الترتيب فيها وأما  
بل في أنت طالق واحدة لابل ثنتين فكذلك لانها بابت بالاولى ولو كانت مدخولاً ما تقع ثلاث لانه أخبراً به غلط  
في ايقاع الواحدة ورجع عنها إلى ايقاع الثنتين بيلها فصح ايقاعها دون رجوعه فنع لوقال لها طلقك أمس

مطلب الطلاق يقع  
بعدد قرن به لانه

(والطلاق يقع  
بعدد قرن به لانه)  
نفسه عند ذكر العدد  
وعند علمه الوقوع  
بالصفة (فلومات)  
يعمل للموطوعة وغيرها  
(بعد الايقاع قبل تمام  
العدد لئنه) لما تقر  
(ولومات) الزوج أو أخذ  
أحده قبل ذكر العدد  
(وقع واحدة) عملاً  
بالصفة لان الوقوع بلفظه  
لا بقصده (لوقال نفراً  
الموطوعة) أنت طالق  
واحدة وواحدة  
بالعطف

(أ) وقبل واحدة

أو بعدها واحدة يقع

واحدة بائنة وأتلتها

الثانية لعدم العدة

(وق) أنت طالق واحدة

بعد واحدة أو قبلها

واحدة أو مع واحدة أو

معها واحدة تثنان

الاصل أنه متى وقع

بالاول نفسا الثاني أو

الثاني اقسمت ثلاثا

الايقاع في الماضي

ايقاع في الحال (و) يقع

(بانت طالق واحدة

واحدة ان دخلت

لدار تثنان ودخلت

لتعلقها بالشرط دفعة

(و) تقع (واحدة ان

قدم الشرط) لان المعلق

كالخبر (و) يقع (في

المسبوطة تثنان في

كلها) لوجود العدة

ومن مسائل قبل وبعد

ما قبل

ما يقول الفقه آية الله

ولا زال عندنا الاحسان

فهو علق البلاء بشهر

قبل ما بعد قبله رمضان

ويشذ عن ثمانية أوجه

ففي بعض قبل في ذي

الحجة وبعض بعد في

جادي الآخرة وقبل

أولا أو وسطا أو آخر

شوال وبعد كذلك في

شعبان لافاء الطرفين

فيقبل قبله أو بعده

مطلب في قبل ما بعد

قبله رمضان

واحدة لابل تثنان تقع تثنان لأنه خبر قبل التدار في الغلط بخلاف الانشاع خبر لمخضا **(قوله)** أو قبل واحدة  
 الخ الضابط أن الظرف حيث ذكر بنسبتين أن أضغالى ظاهر كان صفة لابل كما في رد قبل عمرو  
 وأن أضغالى خبر الاول كان صفة للمخفى كما في رد قبله أو بعده عمرو ولا حشنة خبر عن الثاني ولا يوصف  
 البعدا والمراد بالصفة المعنوية والمحكوم عليه بالوصفة هو الظرف فخطوا لا فالحق قبله عمرو حال من زيد  
 لو نوعها بعد معرفة والحال ووصف صاحبها ففي واحدة قبل واحدة أو في الاول قبل الثانية كانت بها فلا تقع  
 الثانية وفي بعدها ثانية كذلك لا يوصف الثانية بالعدية ولو لم يصغها لم تقع فهذا أولى وهذا في غير المدخول  
 بها وفي المدخول بها تقع تثنان لوجود العدة كما في **(قوله)** تثنان لأنه في واحدة بعد واحدة جعل العدة  
 صفة لاولى فاقضى ايقاع الثانية قبله لان ايقاع في الماضي ايقاع في الحال لا امتناع الاستدلال بالماضي  
 فيقران فتقع تثنان وكذا في واحدة قبلها واحدة لأنه جعل القليلة صفة لثانية فاقضى ايقاعها قبل الاول  
 فيقران وأما مع فالقران فلا فرق بينهما لان الانسان بالصبر أو لا فاقضى وقوعهما معا تحققتا لعلها **(قوله)** متى  
 وقع الاول كما في قبل واحدة أو بعدها واحدة فان الأولى فيهما هي الواقعة لوصفها بما قبل الثانية وأما  
 الثانية بعدها وهو معنى كونها قبل الثانية فتكون الثانية متأخر في الصورتين فقلت **(قوله)** أو بالثاني اقترنا  
 المراد الثاني المتأخر في انشاء ايقاع لاق اللفظ وذلك كما في بعد واحدة وقبلها واحدة فله أو وقع فيها واحدة  
 وهي الاولى الموصوفة بما بعد الثانية وأما الثانية قبلها وهو معنى كونها بعد الثانية فيقران ويحتمل أن يراد  
 بالثاني اللفظ المتأخر فله سابق في ايقاع من حيث الاخبار لتضمن الكلام الاخبار عن ايقاع الثانية قبل  
 الاول **(قوله)** ويقع الخ من عطف الخاص على العام لدخوله تحت قوله وان فرق فكان الاول ذكر عقبه  
**(قوله)** تثنان أي ان اقتصرت عليهما وان اذلتا **(قوله)** لتعلقها بالشرط دفعة لان الشرط مغير لا ييقع  
 فاذا اتصل المغير توقف صدر الكلام عليه فتعلق به كل من الطرفين معا فيقعان عند وجود الشرط كذلك  
 بخلاف ما لو قدم الشرط فلا يتوقف لعدم المغير **(قوله)** وتقع واحدة ان قدم الشرط هذا عند مواعدهما  
 تثنان ان صور وجه الكمال وأقر في البصر وقوله لان المعلق كالخبر أي يصح عند وجود شرطه كالخبر ولو نجز  
 حقيقة لم يقع الثانية بخلاف ما اذا أخر الشرط لوجود المغير بل في (تثنية) العطف بالفاء كالأول وتقع واحدة  
 ان قدم الشرط اتفاقا على الاصح وتعلق الثانية وتثنان ان أخر وفي العطف بينهما أخره تنجزت واحدة وتعلقا  
 بعدا ولو موطوءة تعلق الاخير بنقص ما قبله وان قدم الشرط لتعلق الثانية وتثنان في الاول فيقع عند  
 الشرط بعد التزوج الثاني ولو موطوءة تعلق الاول وتنجز ما بعده وعندها تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره  
 لان عند وجود الشرط تطلق الموطوءة ثلاثا وغبرها واحدة وتعام في البصر **(قوله)** في كلها أي كل الصور  
 التي ذكرها في العطف بل تعلق بشرط وفي قبل وبعد في الشرط المتقدم والمتأخر **(قوله)** ومن مسائل قبل  
 بعد ما قبل أي ما قبله بعضهم نظام من بحر الخلف وأب في شرح المجموع لا يشوبه خارج اللفظة أن  
 هذا السبب يقع بالعلامة أي عمرو والحاصل بعارض الشام وأقضى فيه وأبدع وقال ابن من العاني الحقيقة التي  
 لا يعرفها احد في مثل هذا الزمان وأنه يشذ عن ثمانية أوجه لان ما بعد ما قد يكون قبله أو بعده أو يتخلف  
 بينهما أربعة أوجه كل منها قد يكون قبله قبل أو بعده صارت ثمانية والاعانة في الجميع أنه كلما اجتمع منه ما قبل  
 وبعد انتم ما لان كل شهر حاصل بعدها وقبله وحاصل قبل ما هو بعده ولا يوجب حشنة لان بعد رمضان فيكون  
 شعبان أو قبله رمضان فيكون شوال الخ **(قوله)** في ذي الحجة لان قبله ذا القعدة وقبل هذا القبل شوال وقبل  
 قبل القبل رمضان ط **(قوله)** في جادي الآخرة لان بعد رجاء وبعد قبل البعد شعبان وبعد بعد البعد  
 نبضان ط **(قوله)** في شوال) سوابه في شعبان ح أي لان فرض المسئلة أن فلا ذكر مرة واحدة وتكرر  
 فيذلي لفظ قبل ولفظ بعد من غير ترتيب لفظ بعد الثاني هو المعتبر فيصير كله قال بعد رمضان وهو شعبان كما  
 في **(قوله)** وبعد كذلك أي أولا أو وسطا أو آخر **(قوله)** في شعبان) سوابه في شوال ح أي ينتظر  
 ثلثة **(قوله)** لافاء الطرفين) المراد الطرفين قبل وبعد كله انما اطلق عليهما طرفين لما بينهما من التقابل

وعادة الصبح يلقي قبل بعد وعادة الظهر يلقي قبل وبعد لان كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو شوال أو بعده رمضان وهو شعبان ح قلت وأما ما في الجهر من أن الملقى الطرفان الأولان يعني الخالدين عن الضمير سواء اختلفا أو اتفقا فرفع عليه معبر الآخر المضاف للضمير فقط فهو خطأ يختلف لما قرره نفسه أولا ولم اقره غيره \* (تنبه) \* هذا كله مبنى على أن ما ملغاة لا يحل لها من الاعراب ويحتمل أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة فتكون في محل جر باضافة الطرف الذي قبلها لها وفيه الوجه الثمانية لكن أحكامها تختلف ففي محض قبل يقع في شوال وفي محض بعد في شعبان وفي قبل ثم بعد في جادى الآخرة وفي بعدهم قبلين في ذي الحجة وفي الصور الاربع الباقية على عكس ما مر في الغامض أي بما وقع منه في شوال أو في شعبان على تقدير الالغاء يقع بعكسه على تقدير الموصولة والموصوفة كإذ كره العلامة بدر الدين القرني الشافعي ورايته مخطئة معزى إلى العلامة ابن الحلبي وقال أن السبكي في ذلك مؤلفا فقط وقد أوضحت هذه المسئلة في رسالة كتبت سبيل التحاف الذي التنبه به جواب ما يقول الفقهاء وبنت فيها المقام على الأمر بدليله وخلاصته ذلك أن قوله بشهر قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زاد منه يكون رمضان مبتدا والطرف الأول خبر عنه وهو مضاف إلى الثاني لان ما زاد لا تكتفى عن العمل نحو فيما راجه وغير ما راجل والثاني مضاف إلى الثالث والجملة من المبتدأ والخبر مفعلة شهر والرباط الضمير المضاف إليه الطرف الآخر والمعنى بشهر رمضان كائن قبل قبل قبله وهو ذي الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الطرف الأول مفعلة لشهر وهو مضاف إلى الموصول والطرف الثاني المضاف إلى الثالث خبر مقدم عن رمضان والجملة صلة ما والعائد الضمير الآخر والمعنى بشهر كائن قبل الشهر الذي رمضان كائن قبل قبله فالشهر الذي رمضان قبل قبله (١) وهذا الوجه فلاذ قبله هو شوال وكذا يقال على تقدير ما نكره موصوفة وعلى هذا القياس في باقي الصور وقد تلمع جمع ما مر من الصور فقلت خنجر أو أعود المربان \* فنه عا طلته تبيان \* لجمادى الآخرة في محض بعد وبعكس ذو حجة ألبان \* ثم شوال أو تكرر قبل \* مع بعده وعكسه شعبان ألغ ضد ابضده وهو بعد \* مع قبل وما بقي الميزان \* ذلك أن تلغ ما أو ما إذا ما وصلت أو وصفتها ظالمان \* جاضوا في محض قبل \* وبعكس شعبان جاء الزمان وجمادى قبل ما بعده \* ثم ذو حجة لعكس أو أن وسوى ذاب عكس الغائباهم \* فهو تحقيق من هم الغرضان

رمضان ( ولو قال  
امرأتى طالبتى وله  
امرأتان أو ثلاث تطلق  
واحدة منهن وله خمار  
التعين ) اتضاهوا أما  
تصحيح الزيلعي فأنما هو في  
غير المصر مع كسر أتي  
سواء بكسر راء المصنف  
وسجعي في الایلاء

مطلب فيما قال امرأته  
طالبتى وله امرأتان أو  
أكثر تطلق واحدة

(١) قوله هو ذو الحجة كذلك  
بالأصول ومصوابه ذو القعدة  
كما هو واضح اه مصنفه

وتوضيح ذلك في رسالتنا المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله) وأما تصحيح الزيلعي (الخ) رد على صاحب التذرع حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو الصحيح احترازاً عما قبل يقع على كل واحدة طلاق وعزاه إلى إيلاء الزيلعي واعتزض في المنع بان عبارة الزيلعي هكذا أورد في الفتاوى أنها قال لا امرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق ولكن لم ينو الطلاق وقع الطلاق ولو كان له أربع نسوة والمسئلة بمجالها تقع على كل واحدة منهن طلاقاً مائة وقبل تطلق واحدة منهن والماله البان وهو الاظهر والاشبه وفي إيلاء الفتح والجهر أن في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام كان له أكثر من زوجة واحدة تقع على كل تطلقه واحدة بخلاف المصر مع نحو امرأته طالقتى وله أكثر من واحدة فلا تقع إلا واحدة وأجاب الأول جندى أنه لا يقع إلا على واحدة وهو الاشبه وعزاه في الجهر إلى البرازمة وبخلافه والاشبه وفي الفتح والاشبه عندي ما في الفتاوى لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يتم كل زوجة على سبيل الاستغراق كقوله هن طالقتى لا البتل كأحد كن طالقتى وحيث وقع هذا القفظ وقع باننا وفي الخاتمة ما مر أنه طالقتى وله امرأتان مع وفاته أن يصرف الطلاق إلى أيته ما شو لم يحل خلافاً فظهر أن التصحيح في غير المصر مع كلال المسلمين ونحوه لم يكن يتم كل زوجة كما لا عزم في الدرر كلام المنع لمنه أو سباني في الإيلاء عن التهرن قول الزيلعي هنا والمسئلة بمجالها يعني التحريم لا بقيد أنت على حرام محتاطاً للواحدة بل يجب فيه أن لا يقع إلا على المخاطبة اه أقول والحاصل أنه لا خلاف في أمر أنه طالقتى أنه أن يصرفه إلى أيته ما شئت من المخاطبة في الدرر ولا في أنت على حرام أنه لا يقع إلا على المخاطبة فقط خلافاً لما وجهه

كالأمر الزبلي وإنما الخلاف فيما يعم كل زوجة على سبيل الاستعراق فاختار الأول وجنسى أنه لا يقع الأعلى  
 واحدة فله صرفه إلى أن يتم شأه نظر إلى أنه لا ينفصل فرد واختار المحقق أن الهامم أنه يقع على الكل لاستعراقه  
 وهذا هو الظاهر وبطل على أن يحمل الخلاف ما قلناه في التخيير كما في حلال المسكين على حرام وهو صريح  
 تغليب الفقه والظاهر أنه لا خلاف في كل حل على حرام لأنه بعد التصريح بطلان العموم لا يمكن حمله على فرد خاص  
 بخلاف العموم المستدام الإضافي وظهري أن عدم الخلاف في الصريح لا خصوص صراحته بل كونه  
 بلفظ امرأتى الذى عمومته بدلى أى صادق على واحدة لا بعضها أى واحدة كانت مثل قوله أحداهن طالق حتى  
 لو كان الصريح بلفظ عمومته استعراقى مثل حلال الله طالق أو من يحل لى طالق أو من فى عقدك كاسى طالق  
 جرى فيه الخلاف المذكور وكان فيه ترجيح ابن الهمام أظهر ويظهر من هذا أن قوله امرأتى حرام لا يأتى  
 فيه الخلاف المذكور لما عرفت من أن عمومته بدلى لاستعراقى فهو مثل امرأتى طالق وبه ظهر أن حل الشارح  
 تصحيح الزبلى على امرأتى حرام غير مناسب لقام وقوله كحرام للمصنف الخ فيه أنه مخالف لما قدمناه من المصنف  
 من قوله فظهر أن التصحيح فى غير الصريح كحلال المسكين ونحوه يكون نعم كل زوجة فلا بد حرره للمصنف  
 هو الحمل على العام الاستعراقى فاختاره ابن الهمام فافهم وظاهر مما قررناه أن قوله على الطلاق كإعراب  
 الشافعى زمانا مثل قوله امرأتى طالق لأن معناه كإعراب أن فعلت كذا الزم الطلاق وقوعه ولا يخفى أن هذا محتمل  
 لأن يكون المراد من الطلاق من امرأتى أو من أكثر ولا يرجع لاحدهما على الآخر فينبغى أن يشبهه صرفه  
 إلى من شاء ونسبى أن يكون قوله على الحرام كذلك لأن معناه أن فعلت كذا فأمر أنه حرام عليه (تنبيه) هـ  
 لا فرق بين ذلك بين المعلق والمخبر وكذا الفرق بين حلفه حرماً أو كرهه صرف إلا كذا فى واحدة وفى البرائة  
 عن فوائد شيخ الإسلام قال حلال الله عليه حرام أن فعل كذا وفعله وحلف بطلاق امرأتان فعل كذا وفعله  
 وله امرأتان فأراد أن يصرف هذين الطلاقين فى واحدة منهما أشار فى الزيادة إلى أنه عطف كذا له لكن إذا  
 كانت أحدهما قبل وقوع الثانية لم يفسد صرفه بهما فى البرائة ككتاب الإيمان أن فعلت كذا فأمر أنه  
 طالق وله امرأتان أو كثر طلقت واحدة وتوالت الأيام وانطلق أحدهما أتت أو جعلا موتت عندهما وجد  
 الشرط تعينت الأخرى الطلاق وإن كان لم تنقض العدة قالسان الله اهـ بى شئ وهو ما لو كان الطلاق ثلاثاً  
 فهل إن وقع على كل واحدة طلبة أم لا بد أن يجمع الثلاث على واحدة وعلى الأولى فعل تكون كل واحدة  
 من الثلاث بآنية ثلاثاً بل هو وصف اليمينونة وهي صفة الأصل أو تكون رجعة نظر الواقع ورأيت بخط شيخ  
 من أصحابنا السابغى عن المنية لو كان رجل ثلاث نساء فقال امرأتى ثلاث تطلقات يقع ثلاث لكل واحدة  
 وعندنا يحنقه لكل واحدة من طلاقين وهو الأصح اهـ وفيه مخالفة لما قدمناه من أنه لا خلاف فى أنه  
 صرفه إلى من شاء فليست أم (قوله) قال لسانه الخ وجموعه الواحدة فى هذه الصور أن بعض الطلقة طلبة  
 كإعراب فبب كل واحدة فى ابتاع طلبة يمين ربهما وفى طلقتين نصف طلبة وفى ثلاث ثلاثاً أو باع طلبة وفى  
 أربع طلبة كاملة (قوله) فطلق كل واحدة ثلاثاً أى إلى التلخيص يقع على كل واحدة من طلقتان  
 كذا فى الحاشية من قبل الفقه والبر (قوله) يقع على كل واحدة ثلاثاً الخ لأنه لا بد من كل  
 واحدة منهن فى الخمس طلبة ورابع طلبة وفى الست طلبة ونصف وفى السبع طلبة وثلاثة أرباع وفى الثمان  
 طلقتان وهذا حديث لا يثبت كفى الكافى والفتوح استرازا عما إذا نوى قسمة كل واحدة يمين فله يقع على كل  
 واحدة ثلاث (قوله) ثلاثاً لأنه لا بد من كل واحدة من الثمانية طلقتان وتقسيم التسعة يمين يقع على كل  
 طلبة ثلاثة (قوله) ومثله أى مثل بين قال فى الفتوح فلفظين ولفظاً لاشر لك سواء بخلاف ما لو طلق امرأتين  
 كل واحدة واحدة ثم قال لسانه أشر كذا فبما أوقعت عليهما يقع عليهما طلقتان اهـ وعامة فمعتنقوله  
 فى الباب السابق ولو قال أنت طالق ثلاثاً أنصاف طلبة (قوله) امرأتى طالق امرأتى طالق مثله ما لو قال  
 وأمرأتى بالعطف كفى التخيير (قوله) لصحة تفرق الطلاق الخ كذا على فى العصر بعد نقله السبعة عن  
 التخيير لأن المنخولة يحمل لا يقع الثانية بسبب العدة فله ابتاع الطلاقين عليها بخلاف غير المنخولة لأنها

(قال لسانه الرابع)  
 يمكن تطلقه طلقت  
 كل واحدة طلبة وكذا  
 لو قال يمينك تطلقتان  
 أو ثلاثاً وأربعاً لأن  
 ينوى قسمة كل واحدة  
 يمين فطلق كل  
 واحدة ثلاثاً ولو قال  
 يمينك خمس تطلقات  
 يقع على كل واحدة  
 ثلاثاً وهكذا إلى ثمان  
 تطلقات فإن زاد عليها  
 طلقت كل واحدة  
 ثلاثاً ومثله قوله  
 أشر كذا فى تطلقه  
 خاتمة فيها (قال)  
 لأمراةين لم يفسد  
 واحدة منهما امرأتى  
 طالق امرأتى طالق  
 ثم قال أردت واحدة  
 منهما لا يصدق ولو  
 مدخولتين فله ابتاع  
 الطلاق على  
 أحدهما لصحة  
 تفرق الطلاق على  
 المنخولة لأعلى غيرها  
 (قال) امرأتى طالق

ولم يسم وله امرأته ( معروفة ) ( ملققة امرأته ) استحساناً ( فان قالى امرأته أخرى وياها عتبت لا يقبل قوله الا يئسنة (ولو) كان (له امرأتان) كلناهما معروفة صرفة الى أيهما شاء ) خاتمة ولم يحك خلافاً ( فروغ ) • كزلف الطلاق وقع الكل وإن نوى التاكيدين • كان اسمها طالقاً أو مرة فتأدها أن نوى الطلاق أو العناق وقعا والا • قال لامرأته هذه الكلمة طالق ملقت أولبعده هذا الجار حرقنى • قال أنت طالق وأنت حرقو عنى الآخر كذا وقع قضاء الا إذا أشهد على ذلك وكذا المظالم إذا أشهد عند اختلاف الظالم بالطلاق الثلاث أنه يحلف كذا ما صدق قضاء وديته شرح وهنابة • وفي النهر قال فلانة طالق واسمها كذلك وقال عتبت غير هادين ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا لو حلف لداثته بطلاق امرأته فلانة واسمها غيره لا يطلق • وقد كثر في زماننا قول الرجل أنت طالق على الرتبة مذهب قال المصنف وبنى الجرم وقوعه قضاء وديته • ولو قال أنت طالق في قول الفقهاء

بأنه بالاول فلا يصدق في إرادته لها الثاني كالمو كان طلق المخدومة ثانياً أو رجلاً أو بنتاً عتبت أملاً فلتأصع أرادتها بالاول ولا الثاني كما يعلم مما نقلنا قرياعن البرزاني بقي ما إذا كانت أخذها بمدخلها لم يقطعه في ذلك حاكم فان أرادها بالطلاقين صح وإن أراد غير المدخول بها لا يصدق في الثاني لاهلها لم يبق امرأته بل الثانية امرأته فيقع عليها الثاني كالمو ظاهر ( قوله ) ولم يسم أملاً وسماها باسمها فكذلك الاول ويقع على التي عليها أيضاً لو كانت زوجة قال في البرزانية ولو قال فلانة بنت فلان طالق ثم قال أردت امرأته أخرى • عتبت بذلك الاسم والنسب لا يصدق ويقع على امرأته بخلاف ما إذا أقرب باللمس فله رجل أنه هو أو أنكر يصدق بالخلف ما له على هذا المال لا ما هو فلان وكذا لو قال زينب طالق وهو اسم امرأته ثم قال أردت به غير امرأتي لا يصدق ويقع عليهما إن كانتا زوجة وكذا لو نسبها إلى أمها أو أختها أو ولدها وهي كذلك ولو حلف أن يخرج من المصر فامرأته عاشتة كذا واسمها طامة لا تطلق إذا خرج ( قوله ) استحساناً كذا في الجرم عن الظهيرة ومثله في الخاتمة ومقتضاه أن القياس خلافه تأمل ( قوله ) كلناهما معروفة احتراز عما لو كانت إحداها معروفة فقط وهو المسئلة التي قبلها أو المجهولتان فكالمعروفتان ثم هذه المسئلة كالأحمر مكررمع قوله ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان أو ثلاث ( قوله ) ولم يحك خلافاً رد على صاحب الدرر كما مر تقريره ( قوله ) كزلف الطلاق • ما ن قال الدخولة أنت طالق أنت طالق أو قد طلقك قد طلقك وأنت طالق قد طلقك وأنت طالق وأنت طالق وإذا قال أنت طالق ثم قيل له ما قلت فقال قد طلقها أو قلت هي طالق فهي طالق واحدة لا نه جواب كذا في كل ما كرم ( قوله ) وإن نوى التاكيدين • أي وقوع الكل قضاء وكذا إذا طلق أنثى أي بان نوى استئثافاً ولا تأكيداً لان الأصل عدم التاكيد ( قوله ) والا • أي بان قصداً لتأديته أو أطلق فلا يقع على العتبات أشباه في العاشر من مباحث النسبة وذكره في التاسع أنه فرق المحسوس في التلقيح بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع وهو خلاف المشهور أنه قلت وفي عبارة الأشاعرة لان المحسوس فرق بان الحراسم صالح للتسمية وهو اسم لبعض الناس بخلاف طلاق أو مطلقاً فالتأديته يقع على أنثى المعنى فتطلق بخلاف الحر ويوافق ما في الخلاصة أشهد أن اسم عبد عمر حرم دعاء بحر لا عتق ولو سمي امرأته طالق قائم دعائها بالطلاق تطلق ( قوله ) قال لامرأته هذه الكلمة طالق ملقت الخ) لما قالوا من أنه لا تعتبر الصفقة والسبب مع الإشارة كالمو كان له امرأته بصيرة فقال امرأته هذه العصاة طالق وأشار إلى البصرة فتطلق ولو رأى شخصاً من أنه امرأته مرة فقال يا عمر أنت طالق ولم يشر إلى شخصها فإذا الشخص غير امرأته تطلق لان المعبر عند عدم الإشارة الاسم وقد وجد كذا في الخاتمة وقصنا بسط الكلام على مسئلة الإشارة والتسمية في باب الإمامة ( قوله ) وعنى الآخر كذا الخ) قدمنا الكلام عليه في أول الطلاق ( قوله ) على ذلك • أي على أنه يخبر كذا ( قوله ) وكذا المظالم إذا أشهد الخ) أقول التقييد بالشهاد إذا كان مظلوماً غير لازم في الأشياء وأما نسبة شخص العام في البين فتقوله دالة اتفاقاً وقضاء عند الحلف والقنوى على قوله إن كان الخالف مظلوماً كذلك اختلوا أهل الاعتبار لنسبة الحالف والمستحلف والقنوى على نسبة الحالف إن كان مظلوماً لا إن كان ظالماً كما في أول الجمل والخلاصة أهو حواشيه ما ل الفتاوى التحلف بغير الله تعالى ظلم والنسبة نسبة الحالف وإن كان المستحلف محققاً ( قوله ) أنه يحلف • متعلق بأشده ( قوله ) قال فلانة • أي زينب مثلاً وقوله واسمها كذلك • أي زينب وصغير غير ما دله أقاده ( قوله ) وعلى هذا الخ) أي لان المعبر الاسم عند عدم الإشارة كذا ذكرناه اتفاقاً والفرع منقول ذكرناه قرياعن البرزانية فافهم ( قوله ) وبنى الجرم وقوعه قضاء وديته أو لا شبهة في كونه رجلاً لا ما ن اتفاقاً للمذهب كلها على وقوع الرجعي بأن طالق وتعام في الشهادة وكذا أنت طالق على مذهب اليهود والنصارى كما في نه البحر الرملى أيضاً وكذا أنت طالق لا ردك قاض ولا عالم أو أنت طالق تحي للختار وصحري على فيقع بالكل طلق رجعة كما قدمنا قبل هذا الباب ( قوله ) في قول الفقهاء الخ) وكذا في قول القضاء والمسلمين والفرق أن تطلق قضاء ولا تطلق ديانة إلا بالنسبة ثمانية لكن في النسخ أول الطلاق ولو قال طالق في كتاب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في أوقاتها والأوقع



في الحال لان الكتاب يدل على الوقوع للسنه والسنة فصباح الى التائه ولوقال على الكتاب اياه وعلى قول القصة  
أو القصة أو إطلاق القضاء أو القصة فان نوى السنتين وفي القضاء يقع في الحال لان قول القصة والقصة  
يقضي الامر من فاذن خصص دين ولا يسمع في القضاء لان غير ظاهر اهـ فتأمل **(قوله قال نساء الدنيا الخ)**  
في الاشهاد عن عتيق الخاتبة رجل قال عبيد اهل بغداد احرار ولم يعمدوه من اهلها اوفال كل عبيد اهل  
بغداد اكل عتيق الارض اوفى الدنيا قال ابو يوسف لا يعتق عبيد وقال محمد بن عتيق في هذا الخلاف في الطلاق  
والفتوى على قول ابي يوسف ولوقال كل عتيق هذه السكة اوفى المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو  
قال كل عتيق هذه الدار وعبيده فاعتقوا في قوله لم لوقال ولد آدم كلهم احرار في قولهم اهـ وهو صريح في  
جر بان الخلاف في الجملة كالسكة لا تعني السكة لكن ذكر في النسخة أو لا الخلاف في نساء اهل بغداد طلاق  
فمنذ ابي يوسف ورواية عن محمد لا تطلق الا ان نوبها لان هذا امر عام وعن محمد ايضا تطلق بلائنه ثم نقل عن  
فتاوى محمد ان في القرية اختلاف المشايخ منهم من القها بالبيت والسكة ومنهم من القها بالمصر اهـ  
ومقتضاها عدم الخلاف في السكة ثم عمل بعدم الوقوع في المصر واهل النسيان لو وقع به لكان انشاق حقه  
فيكون انشاء اضافي فمهم وهو متوقف على اجازتهم وهي معتدلة **(قوله فقال فقلت) اي طلق بقرينة**  
**(قوله فواحدة فان بنوا الثلاث) اي بان نوى الواحدة ولم ينو ساء له بدون العطف بمحتمل تكرير**  
**الاول ومحملة الابتداء فاي ذلك نوى الزوج صحت بنسبه كذا في عيون المسائل وفي المتنق انه تقع الثلاث ولم**  
**يشترط نية الزوج نخبة (قوله ولو عطف بالواو فثلاث) لانه قرينة التكرار في طابقه الجواب وفي الخاتبة**  
**قالت طلقني ثلاثا فقال فقلت اوفال طلق وقعن ولوقال بحسبها انت طالق اوفانت طالق تقع واحدة اهـ**  
**اي بان نوى الثلاث والفرق ان طلقني امر بالتطلق وقوله طلقك فطلق فصح جوابا الجواب بضمين اعاده**  
**ما في السؤال بخلاف انت طالق وله اخبار عن صفه فاقته بالمثل وانما ثبت التطلق اقتضاها تصحيح الوصف**  
**والثابت اقتضاها ضرورة فيثبت التطلق في حق صفة هذا الوصف لا في حق كونه جوابا في انت طالق كلاما**  
**مستدراؤه لا يحتمل الثلاث اقله في النسخة (قوله اعتبارا بالانشاء) لانه على انشاء الطلاق علمه فيك الاجازة**  
**التي هي اضعف بالاولى شرح تلخيص الجامع للفتاوى (قوله اذا نوى) صوابه اذا نوى بضم النون كجاءه**  
**في تلخيص الجامع قال القاري في شرحه وكذا قالت المرأة بنت نفسى فقال الزوج اجرت لفلانة لكن بشرط**  
**نية الزوج ولم ير ان الطلاق وقصع هنائية الثلاث اما اشتراط نية الزوج فلان لفظ البنوة من كتابات الطلاق**  
**وامانة المرأة فلم يذكر محمد في الكتاب وقالوا يجب ان بشرط حتى يقع التصرف فطلقا فتوقف على الاجازة**  
**واما بدون نيتها يقع اخبارا عن بنوة الشخص او بنوة شئ آخر كالوكان من جانب الزوج فلا يحتمل الاجازة**  
**فلا يتوقف واما صحة نية الثلاث فمعارف من احتمال لفظ ههنا كناية الثلاث اهـ (قوله بخلاف الاول) لان**  
**قوة اجرت عزية قوله طلق فلا يحتاج الى نية ولا تصح نية الثلاث حـ (قوله وفي اخبر لا يقع الخ) اي**  
**لوقالت المرأة اخبرت نفسي منك فقال الزوج اجرت نوى الطلاق لا يقع شئ لان قوله اخبرت لم يوضع الطلاق**  
**لا صريحا ولا كناية وللهذا انما بنسبه فقال له اخبرتك لا اخبرت نفسك ونوى الطلاق لا يقع شئ لا نوى**  
**ما لا يحتمله لفظه ولا عرف في ايقاع الطلاق به الا اذا وقع جوابا لتفسير الزوج الجاهل في الطلاق شرح التلخيص**  
**(قوله من كانت امرأته عليه حرام) كذا في بعض النسخ برفع حرام والصواب ما في اكثر النسخ من النسب لانه**  
**خبر كان (قوله فهو اقرا منه بجر منها) عبارة البرازية قال في المحيط فهذه اقرار منه بجر منها على في الحكم**  
**اهـ واما قوله في الحكم اي في القضاء اهلها لا تحرم دية اذا لم يكن حرهما من قبل كالأخ بطلاقها كذا**  
**لا يقال ان هذه تصح لقرانه وقع الطلاق بلا لفظ اصل الامر بجر ولا كناية ولا بدوا ولا لا تقول هذا اقرار**  
**عن تحريره مسانق لانشاء طلاق في الحال بغير لفظ ثم يقال هذا اقرار بغير لفظ بل بالفعل وقدره جوابا بان**  
**الاقرار قد يكون بالاشارة وقد يكون بلا لفظ ولا فعل كالسكوت في بعض المواضع فاقهم (قوله وقيل لا) بناء**  
**على ان هذا الفعل لا يكون اقرارا فاقهم (قوله وسئل الخ) تأييد لما قبله وبين ان عدم الفرق بين الفعل من**

أوفال القاضي أو المفتي  
دين • قال نساء الدنيا أو  
نساء العالم طوا السق  
لم تطلق امرأته بخلاف  
نساء المحلة والدار والبيت  
وفي نساء القرية والبلدة  
خلاف الثاني وكذا  
العتق • قالت زوجها  
طلقني فقال فقلت  
طلقت فلان قالت زني  
فقال فقلت طلقك  
أخرى • ولوقالت  
طلقني طلقني طلقني  
فقال طلقك فواحدة  
ان لم ينو الثلاث ولو  
عطف بالواو فثلاث  
ولوقالت طلقك نفسي  
فاجازت طلقك اعتبارا  
بالانشاء كذا اثبت  
نفسى اذا نوى ولو ثلاثا  
بخلاف الاول وفي  
اخبر لا يقع لانه لم  
يوضع الجواب • وفي  
البرازية قال بين  
أهصابه من كانت  
امرأته عليه حراما  
فلفعل هذا الامر ففعله  
واحد منهم فهو اقرار  
منه بجر منها وقيل لا  
انتهى • وسئل ابو

واحدا أو أكثر من التبرع المقيد بالثمن والتعلق المقيد الرجعي **(قوله طلقن)** أى طلق نساء كل من  
 المصفقين شاعلى أن هذا التصفق إقرار **(قوله ثم تكلم الخالف)** سكت عما إذا تكلم غيره والظاهر أنه  
 لا يقع لأن تعلق التمسك لا يسرى حكمه إلى غيره إلا إذا قال الغير أنا كذلك مثلاً وما الفرعان السابقان فغلا  
 من الإقرار لا إنشاء والتعلق إنشاء ط قلت يؤيد مما فى إيمان البرازية جماعة كان يصنع بعضهم بعضاً فقال  
 واحد منهم من صنع صاحب بعدد فأمر أنه طلق فقال واحد هلا ثم صنع القائل صاحبه لا يقع لأن هلا ليس  
 بين أه وهلا كلمة فلسفة **(قوله والخالف لا يخرج نفسه عن اليمين)** أشار بهذا إلى أن دخول الخالف هنا فى  
 عموم كلامه لقربة أن قلنا أن التمسك لا يدخل فى عموم كلامه وفى التحرير أن دخوله قول الجمهور والله تعالى أعلم

### باب الكتابات

لما فرغ من أحكام الصريح الذى هو الأصل فى الكلام له أنه موضوع لإفهام والصريح أدخل فيه شرع فى  
 الكتابات وهو مصدر كذا بكنا إذا ستر نهر **(قوله كاتبه عند الفقهاء)** أى كاتبة الطلاق المراد فى هذا الحمل والا  
 فقنا هاهنا عندهم مطلقاً كأوليين ما ستر المراد منه فى نفسه قال فى التهرجج بالخبر ما لو استتر المراد فى  
 الصريح وبأسطة فتخرج به اللفظ أو تكشف المراد فى الكتابة بواسطة التفسير والصريح والكتابات من  
 أقسام الحقيقة والحجاز فالحقيقة التى لم تهجر صريح والمجوزة التى غلب معناها الحجازى كاتبة والحجاز الغالب  
 الاستعمال صريح وغير الغالب كاتبة اه ح **(قوله ما لم يوضع له الخ)** أى بل وضع لها هو أعين من حكمه  
 لأن ما سوى الثلاث الرجعية لا تبيح له الطلاق أصلاً بل هو حكمه من البيونة من النكاح وعليه فحق  
 قوله واحتمل تساهل والمراد أنه متعلق بغيره أفله فى الفسخ وأشار به إلى عدم حصره وذلك قال فى شرح  
 الملقن ثم أفاط الكتابات كثيرة ترقى إلى أكثر من خمسة وتجب نفاط على ما فى النظم والتفسير وغيره  
 فتنه اه ومنها عديت عناقية فى البائن الثانية كآفتى به الشيخ أصحبل الحائلى (قلت) ومما أنت خالصة  
 المستعمل فى زماننا فقه فى معنى خليفة برة تأمل وفى البرازية قال لا تخران كنت تضر بنى لأجل فلا تلى  
 تزوجها فأتى تركها فخذها وبنى الطلاق تقع واحدة مائة **(تنبيه)** أتى بعض المتأخرين بأن معنى اليمين  
 لا أقول كذا أو بالطلاق فتقع به واحداً مائة لقولهم الكتابات بما احتمل الطلاق وغيره وزده عصره السيد محمد  
 أبو السعود فى حاشية مسكين به لا يلزمه إلا كفارة يمين لأن ما ذكره فى تعريف الكتابات ليس على الخلاف بل  
 هو مقيد لفظ يصح خطابها به ويصح لإنشاء الطلاق الذى أضره ولا أخبار به أو وقع كات حرام إذا احتمل  
 لأنى طلقنا أو حرام العصبه وكذا بقية الألفاظ وليس لفظ اليمين كذلك أيضاً يصح بأن يتخاطبها بأن يمين  
 فضلاً عن إرادة إنشاء الطلاق به أو الأخبار به أو وقع حتى لو قال أنت يمين لأنى طلقنا لا يصح فليس كل  
 ما احتمل الطلاق من كاتبة بل يهذين القسدين ولا بد من ثالث هو كون اللفظ مسموعاً من الطلاق وثالث شاعلى  
 كالحرمية فى أنت حرام ونفى فى الصريح عدم الوقوع بلا أحمل لا أشتهك لا رغصة فى فلك وإن نوى ووجهه أن  
 معانى هذه الألفاظ ليست ناشئة عن الطلاق لأن الغالب التديم بعد فتنها الخمسة والأشياء والرغبة بخلاف  
 الحرمة فإذ لم يقع بهذا الألفاظ مع احتمال أن يكون المراد لأنى طلقنا فى لفظ اليمين الأولى ولأنهم قسموا  
 الكتابات ثلاثة أقسام كاتبة ما يصلح جواب السؤال الطلاق لا يكره كعتدى وما يصلح جواباً ورد السؤال كترجى  
 وما يصلح جواباً سباً كتليه ولا شأن بهذا اللفظ غير صالح لشي من الثلاثة لأنها ألسنة الطلاق لا يصلح جواباً  
 بقوله على عمن لا فعلن كذلك لأن الجواب يكون عابداً على إنشاء الطلاق إجابة لسؤالها كعتدى وأعلى عدمه  
 رد الطلب كترجى وأسبأها كتليه وعلى عمن لا يدل على إنشاء الطلاق اه مخلص مع زيادة ثم قال به لظهور أن  
 ما نقل عن فتاوى الطورى إذا قال أيمان المسلمين تلزمنى تطلق امرأه خطافاً حش وصيحت كثير من شيوخنا  
 فتاوى الطورى كفتاوى ابن نجيم لا تؤثر بها إلا إذا ثبت بمثل آخر اه واعتز به ط فان على عمن يمتثل  
 الطلاق وغيره لأنه يكون به والله تعالى فثبت نوى الطلاق فعملت بهتة وكأنه قال على الطلاق لا أقول كذا أو قمت  
 أن على الطلاق من التعليق المعنوى وما فى فتاوى الطورى من تخصيصه بالطلاق المعروف لكل المسلمين على

اليمين قال لجماعة  
 كل نساء له امرأة  
 مطلقاً فليصدق بيده  
 فصفقوا فقال طلقن  
 وقيل ليس هو بإقرار  
 جماعة يصدقون فى  
 مجلس فقال دجل منهم  
 من تكلم بعد هذا  
 فأمر أنه طلق ثم تكلم  
 الخالف فطلعت امرأته  
 لأن كلمته من التصريح  
 والخالف لا يخرج  
 نفسه عن اليمين فيجوز

### باب الكتابات

(كاتبة) عند الفقهاء  
 (ما لم يوضع له) أى  
 الطلاق وأخته وغيره  
 (ف) الكتابات (لا تطلق)  
 (٢٠)



البدن أحسن اه فهو على الأول جواب وعلى الثاني رد وفي الجرح عن شرح فاضل خان لوقال استمرى متى خرج عن كونه كناية اه وهل المراد عدم الوقوع به أصلاً وأنه يقع بلائيه والظاهر الثاني وعلمه فهل الواقع بان أو رجمي والظاهر البائن لكون قوله متى قرينة لفظية على إرادة الطلاق بعزلة المذكرة تأمل (قوله انتقل انطلق) مثل انخرى وقد تقدم ح (قوله من العربية) بالنسبة المحضة والراء راجع للأول وقوله أو من العربية بالجملة والراء راجع للثاني من عربى فلان يعزب أى بعينه أيضاً تبعدى ح ر بلائيه فمما فى اخر ح أيضاً من الاحتياين (قوله يحتل ردا) أى يصلح جواباً أيضاً ولا يصلح سبباً ولا شتماً ح (قوله خلية) بفتح الخاء الجمجمة فعيلة بمعنى فاعلة أى حالة ما عن النكاح أو عن الخسر ح أى فهو على الأول جواب وعلى الثاني سبب وشتم ومثله ما يأتى (قوله برية) بالهمز و ز ك أى منفصلة ما عن قبل النكاح أو حسن الخلق ح (قوله حرام) من حرم الشيء بالضم حراماً منع أو يدهمها الوصف ومعناه المنوع فحصل على ما سبق وسبق وقوع البائن به بلائيه فى زماناً للتعرف لا فرق فى ذلك بين محرمة وحرمته سواء قال على "أولا أو حلال المسلمين على" حرام وكل حل على حرام أو أنت متى فى الحرام وفى قوله حرمت نفسى لا بد أن يقول عليك وأورد أنه اذا وقع الطلاق بهذه الألفاظ بلائيه ينبئ أن يكون كالصريح فى إيقاعه الرجعة وأجيب بأن المتعارف يقع البائن لا الرجعى حتى لوقال أنو يصدق ولوقال مرتين ونوى بالأولى وأورد أنه اذا وقع الطلاق بهذه الألفاظ فى البرازية ح عن الهر (قلت) لكن عبارة البرازية قال لا شراً أنه أتت على "حرام ونوى الثالث فى احداهما والواحدة فى الأخرى صحت نية عند الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكر من الإيراد والجواب منذ كور فى البرازية أيضاً ومقتضى الجواب وقوع الرجعى به فى زماناً لأنه لم يتعارف بإيقاع البائن به فان المعنى الجاهل الذى يختلف بقوله على الحرام لا يفعل كذلك لا يميز بين البائن والرجعى فضلاً عن أن يكون عرفاً بإيقاع البائن به وانما المعروف عنده أن من حث بهذا اليمين يقع عليه الطلاق مثل قوله على الطلاق لا يفعل كذا وقدر من أن الوقوع بقوله على الطلاق إنما هو للعرف لانه فى حكم التعليق وكذا على الحرام والألفاصل عدم الوقوع أصلاً كما فى طلاقك على كاتقدم تقريره حيث كان الوقوع بهذين اللفظين للعرف ينبئ أن يقع بهما المتعارف بالافرق بينهما وان كان الحرام فى الأصل كناية يقع بهما البائن لأنه لما غلب استعماله فى الطلاق لم يبق كناية ولا لم يتوقف على النية أو دلالة الحال ولا شئ من الكناية يقع به الطلاق بلائيه أو دلالة الحال كالصريح به فى الدائع ويدل على ذلك ما ذكره البرازى عقب قوله فى الجواب السابق ان المتعارف به إيقاع البائن لا الرجعى حيث قال ما صممت بخلاف فإسرية قوله سرحتك وهو هوها كرم لانه صار صريحاً فى العرف على ما صرح به نجم الزاهدى الخوازمى فى شرح القدورى اه وقد صرح البرازى أولاً بأن حلال الله على حرام بالعربية أو بالفارسية لا يحتاج إلى نية حيث قال لوقال حلال لا بد روى أو حلال الله عليه حرام لاسخطة إلى النية وهو الصحيح المقى به للعرف وأنه يقع به البائن لانه المتعارف ثم فرق بينهما سرحتك فان سرحتك كناية لكن فى عرف الفرس غلب استعماله فى الصريح فإذا قالوها كرم أى سرحتك يقع به الرجعى مع أن أصله كناية أيضاً وما ذك إلا لأنه غلب فى عرف الفرس استعماله فى الطلاق وقدر من أن الصريح مالم يستعمل الا فى الطلاق من أى لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله فى البائن عند العرب والفرس وقع به البائن ولو لا ذلك لوقع به الرجعى والحاصل أن المتأخرين خالفوا المتقدمين فى وقوع البائن بالحرام بلائيه حتى لا يصدق اذا قال لم أنول لأجل العرف الحادث فى زمان المتأخرين فتوقف الآن وقوع البائن به على وجود العرف كإحدى زمانهم وأما اذا تعورف استعماله فى مجرد الطلاق لا بشئ كونه بآئناً بين وقوع الرجعى به كإحدى فإسرية سرحتك ومثله ما قدسنا فى أول باب الصريح من وقوع الرجعى بقوله من بوش أو بوش أول فى لغة العرب مع أن معناه العربى أنت خلية وهو كناية لكنه غلب فى لغة العرب استعماله فى الطلاق هذا ما ظهر انتهى القاصر ولم أر أحداً ذكره وهى مسألة مهمة كثيرة الوقوع فتأمل ثم ظهر فى بعض مدعى بعض يصلح جواباً وهو أن لفظ حرام معناه عدم حمل الوطء ودواغيه وذلك يكون بالأيلاء مع بقاء العقد وهو غير متعارف ويكون الطلاق الراجع للعقد هو قسماً بآئى ورجعى لكن

انتقل انطلق اغسرى  
لعزى من العربية أو  
من العربية (يحتل ردا)  
ويحوي خلية برية حرام

الرجي لا يخرج الموطع من البائن وكونه الحق بالصرح العرف لا يناق وقوع البائن فان الصريح قد يقع به البائن كطليقة شديدة ونحوه كما ان بعض الكنايات قد يقع به الرجعي مثل اعتدى واستترى ورجل أنت واحدة والحاصل أنه لما تعورف به الطلاق صار معتاداً بغير الرجعة وبجرعها لا يكون الاطلاق هنا غاية ما ظهر في هذا المقام وعليه فلا حاجة الى ما اجاب به في البراز يقين أن المتعارف به يقع البائن لما عجلت بما رددته والله سبحانه أعلم **(قوله بائن)** من بان الشيء انفصل أي منفصلة من وصلة النكاح أو من المصير **(قوله كبتة)** من البت بمعنى القطع فيحصل ما احتله البائن وأوجب مودته فيه الاثبات والام وأجاز الغراء استقامتها ومنه من البتل وهو الاقطاع وبه سميت حرمة لا تقطعا عن الرجال واطلقة الزهراء لا تقطعا عن نسائهن ما تفضلوا ودينا وحسبنا وقيل عن الدنيا الى غيرها وفيه من الاحتمال ما مر عن النهر **(قوله يصلح سباً)** أي يصلح جواباً أو مضاً أو يصلح رداً ومثله في النهر وإن الكمال والبدائع خلافاً لما يظهر من الحرمان أنه يصلح الرد أيضاً **(قوله اعتدى)** أمر بالاعتداء الى شيء من العدة أو من العدة أي اعتدى فهي عليك بدائع **(قوله واستترى)** أمر بتعريف براءة الرجعي ومطهرتها من الماوانه كابقعة الاعتداء الى شيء من العدة ويحتمل استترى لا تطلق بدائع **(قوله أنت واحدة)** أي طالق تطلقه واحدة ويحتمل أنت واحدة عندى أو في قولك مديحاً ونما فاذنوا في الأول فكله قاله ولا اعتبار بأعراب الأول عند عامة المشايخ وهو الأصح لأن العوام لا يعرفون بين وجوهه والخاص لا يعرفونه في خطاباتهم بل تلتصاغتهم والعرف لغتهم ولما رآى أهل العرف بخاري كلالهم لا يعرفونه على أن الرفع لا يناق وقوع الاحتمال أن بدائع تطلق واحدة خطها نفس الطليقة السابقة كرجل عدل لكن قدامتوا الأعراب في الأقرار فيما قاله على درهم غير داني رفاعاً ونسباً فطلب الفرق وكانه عللاً الاحتياط في البائن فقدمه ونعماً في النهر **(قوله أنت حر)** أي أله أترد لمن الرق أو من رقب النكاح أو اعتدلت مثل أنت حره كأي الفسخ وكذا كوفي حرماً واعتق كأي البدائع نهر **(قوله اختارى أمره)** ببطل كأي تان عن تقويض الطلاق أي اختارى ففسخ بالفراق أو في عمل أو أمره ببطل في الطلاق أو في تصرف آخر وفي النهر عن الحوائى السعدية وهذا لا ينسب كرم في هذا المقام وقد وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فرفع أم يقع به الطلاق وأقبحه وحرم خلافاً لما تقدم من ذلك أنه قد نبه عليه الشارح عند قوله لا يختارى ح أي حيث ذكر أنه لا يقع بهما الطلاق حال تعلق المرأة نفسها أي مع نية الزوج تقويض الطلاق لها أو دلالة الحال من غضب أو مذكرة كأي في الباب الآتي وبمعناها **(قوله سرحك)** من السراح بفتح السين وهو الإرسال أي أرسلك لاني طلقك أو طليقتك لوكذا طارقتك لاني طلقك أو في هذا المنزل نهر **(قوله لا يحتمل السب والرد)** أي بل معناها الجواب فقط ح أي جواب طلب الطلاق أي التطلق فتح **(قوله تأتيراً)** تمييزاً عما مر من الفاعل أي يتوقف تأثير الأقسام الثلاثة على نية ط **(قوله الاحتمال)** لماذا كرهنا أن كل واحد من الانقاط يحتمل الطلاق وغيره والحال لا يدل على أحدهما فاستل عن نية وصدق في ذلك قضاء بدائع قال فان قلت انما يصلح جواباً يبنى الوقوع وان تكن نية قلت ليس المراد بكونه جواباً أنه جواب للحصول الطلاق بل هو جواب لكلامه بغير السؤال أما اذا تكلمت بسؤال الطلاق فحصلت لماذا كرهت فيه لا يتوقف على النية الأول كما يأتي أه قلت لكنه مخالف لما ذكرناه أن نفع الفسخ من تفسيره المحتمل للجواب طلب الطلاق أي التطلق فالأولى الجواب عن الإرباب يقال انما اعتدى بتعويض الطلاق إجابة لسؤالها أي أنه ان كان هنالك سؤال الطلاق فخص الطلاق ولا يلزم وجود سؤال الطلاق في جميع الحالات لأنه قد تكون الحالة طارقتك لاني طلقك فقط بدون سؤال الطلاق ومع ذلك لا يخرج نحو اعتدى عن كونه متعوضاً للجواب بمعنى أنه لو كان سؤال التخص جواباً ولما يقع بالتوقف على نية في حالة الغضب المجردة عن السؤال تأمل **(قوله يمينه)** فاليمين لازمة سواء ادعت الطلاق أم لا لقائه تعالى ط عن الصر **(قوله فان نكل)** أي عند القاضي لأن النكاح عند غيره لا يعتبر ط **(قوله توقف الأولان)** أي ما يصلح رداً وجواباً لما يصلح سباً وجواباً لا يتوقف ما ينعين الجواب

بائن) ومرا دقها كبتة  
بتلة (يصلح سباً ونحو  
اعتدى واستترى  
رجل أنت واحدة أنت  
حره اختارى أمره  
ببطل سرحك طارقتك  
لا يحتمل السب والرد  
في حالة الرضا أي غير  
الغضب والسب كره  
(توقف الأقسام)  
الثلاثة تأتيراً على  
نية الاحتمال والقول  
له يمينه في عدم النية  
ويكني تخليفه في منزله  
فان أبي رفته لما كرم  
فان نكل فرق بينهما  
يجتبي (وفي الغضب)  
توقف (الأولان) ان  
نوى وقع والا (وفي  
مذكرة الطلاق)

مطلبه  
لا اعتبار بالأعراب هنا

بيان ذلك ان حالة الغضب تصلح للرد والتباعد والسب والشتم كما تصلح للطلاق والافاط الاولين بمحتلان ذلك ايضا فصار الحال في نفسه محتملا للطلاق وغيره فاذا غي به غيره فقد نوى ما يحتمله كلامه ولا يكذب الظاهر فصدق في القضاء بخلاف افاط الاخيرة أي ما يتعين للجواب لانها وان احتملت الطلاق وغيره ايضا لكنها المازال عليها احتمال الرد والتباعد والسب والشتم الذين احتملتها حال الغضب بصفتها الحال دالة على اعادة الطلاق فخرج جانب الطلاق في كلامه مظاهرا فلا يصدق في الصرف عن الظاهر فلذا اوقع بمقتضاه بلا توقف على النية كافي صريح الطلاق اذا نوى به الطلاق عن وثاق **(قوله بتوقف الاول فقط)** أي ما يصلح للرد والجواب لان حالة المذاكرة تصلح للرد والتباعد كما تصلح للطلاق دون الشتم و افاط الاول كذلك فانما نوى به الرد لا الطلاق فقد نوى محتملا كلامه بلا مخالفة للظاهر فتوقف الوقوع على النية بخلاف افاط الاخيرين فانها وان احتملت الطلاق لكنها لا تختل ما يحتمله المذاكرة من الرد والتباعد فخرج جانب الطلاق مظاهرا فلا يصدق في الصرف عنه فلذا اوقع بمقتضاه بلا نية والحاصل أن الاول يتوقف على النية في حالة الرضا والغضب والمذاكرة والثاني في حالة الرضا والغضب فقط ويقع في حالة المذاكرة بلا نية والثالث يتوقف عليها في حالة الرضا فقط ويقع في حالة الغضب والمذاكرة بلا نية وقد تاملت ذلك بقولي

نحو اخرجي قومي اذهبي ردي اصبح \* خلية برية سباصح  
واستبرئي اعتدي جوابا بقبحم \* فالاول القصد له دوما لزم  
والثاني في الغضب والرضا انقضت \* لالذكر والثالث في الرضا فقط  
ورسمها في شبلة لزيادة الايضاح بهذه الصورة

رد وجواب اخرجي اذهبي	سب وجواب خلية برية	جواب فقط اعتدي استبرئي
رضا	تلازم النية	تلازم النية
غضب	تلازم النية	يقع بلا نية
مذاكرة	تلازم النية	يقع بلا نية

**(قوله لان مع الدلالة)** اسم ان ضمير الشأن محذوف **(قوله لانها)** أي الدلالة **(قوله بينها)** أي المرأة **(قوله على الدلالة)** أي الغضب والمذاكرة **(قوله على النية)** أي لو رهنفت فيما يتوقف على نية الطلاق على أنه نوى لا تقبل **(قوله فالسؤال الجمل يقع)** يعني اذا قال السائل قلت كذا هل يقع على الطلاق يقول المقتضى نعم ان نويت ح **(قوله ولو يكيقع)** يعني لو قال السائل قلت كذا لم يقع على المقتضى يقع واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية يعني لا يقول له المقتضى تقع واحدة فانوت ح **(قوله وتقع رجعية)** أي وان نوى الباش ح **(قوله بقوله اعتدي)** لانه من باب الاخبار أي لمطلق فاعتدي أو اعتدي لاني لمطلق فتفي المدخل بها يثبت الطلاق وتجب العدة في غير هاتين الطلاق على نية ولا تجب العدة كذلك التلويح وقامه في التمر **(قوله واستبرئي رجل)** فمنع البائع أنه كناية عن الاعتدال من العدة فقال له ما قلناه تنافي اعتدي **(قوله وأنت واحدة)** لانه اذا نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة لمصدر محذوف أي طلاق مطلق واحدة وصريح الطلاق يعقب الرجعة والمصدر وان احتمل نية الثلاث لكن التخصيص على الواحدة يمنع اعادة الثلاث **(قوله في الاصح)** كذا حصة في الهداية وغيره او قد من الكلام عليه **(قوله فلا ردا لمخ)** أي اذا علمت أن الضمير بما عائد الى الاقاط المذكورة في المتن فلا ردا ن غيرهما من اقاط الكتابات قد يقع به الرجعي من كل كناية كمن فيها ذكر الطلاق لمكن جعلها في الجرد داخله بالاول تحت الاقاط الثلاثة الواقعة بها الرجعي لان علة وقوع الرجعي بها وجود الطلاق مقتضى أو مضمر أو اعمد كمرقها الطلاق يقع بها الرجعي بالاول

يتوقف (الاول فقط)  
ويقع بالآخرين وان لم  
يسو لان مع الدلالة  
لا يصدق قضاء في نفي  
النية لانها أقوى  
لكونها مظهرة والنية  
باطنة ولذا تقبل بينهما  
على الدلالة لاعلى النية  
الا أن تقام على اقراره  
بها عمادة ثم في كل  
موضع تشترط النية فلو  
السؤال الجمل يقع يقول  
نعم ان نويت ولو يك  
يقع يقول واحدة ولا  
يتعرض لاشتراط النية  
بنازية فليحفظ (وتقع)  
رجعية بقوله اعتدي  
واستبرئي رجل وأنت  
واحدة) وان نوى  
أكثر ولا عبرة بأعراب  
واحد في الاصح (و) يقع  
(ببقائها) أي باقي  
اقاط الكتابات  
المذكورة فلا يرد وقوع  
الرجعي ببعض الكتابات

**(قوله)** نحو أناري من ملاقك أي يقع به الرجب إذا نوى فتح لكن في الجوهر ولو قال أناري من تكاحك وقع الطلاق إذا نوى أن أناري من ملاقك لا يقع شيء لأن البراءة من الشيء تركه اهـ وكذا في البراءة اختلاف التعصيف في برئت من ملاقك وجرم في الثانية بتعصيف عدم الوقوع به لكن قال في التعصيف وفي البراءة اختلاف في برئت من ملاقك والأول وجه عتدي أن يقع بثلاث حقيقة برئت منه تستلزم جرمه عن الإيقاع وهو بالبنونة بانقضاء العدة والثلاث وأعدم الإيقاع أصلاً وبذلك صار كاية فإذا أراد الأول وقع وصرف إلى إحدى البنونتين وهي التي دون الثلاث اهـ قلت مقتضى هذا وقوع واحدة بثلاثة لأن الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برئت تأمل **(قوله)** وخليت سبيل ملاقك وكلنا خليت ملاقك وأترك ملاقك إن نوى وقوع والا فلا خاتمة **(قوله)** بالتعصيف أي تخفيف اللام أما بالتسديد فهو صريح يقع به بلائيه كما حرم في بابه **(قوله)** وأنت أطلق من امرأة فلان فان كان جواباً لقوله ان فلا تطلق امرأته وقع ولا بد من دلالة الحال فاقعة مقام النية حتى لو لم تكن فاقعة يقع الادلالة نية نهر في باب الصريح عن الخلاصة فلس من الصريح والام يتوقف على النية وعلا في التعصيف أن أفعال التعصيف ليس صريحاً فافهم **(قوله)** وهي مطلقة أي والحال ان امرأته فلا تطلق المطلقة والا فلا يقع وهذا القيد كفي الصريح لكن في التعصيف أو لباب الصريح أنه لا فرق بين كونها مطلقة أو لا قال والمضى عند عدم كونها مطلقة لأجل فلائيه يعني أن من في قوله من امرأته فلا تطلق لعل **(قوله)** وأنت ط ل ق قدسنا في باب الصريح عن النية تطيله بان هذا الحرف في فهم منها ما هو المفهوم من صريح الكلام إلا أنها لا تستعمل كذلك فصار كالكناية في الافتقار إلى النية **(قوله)** وغير ذلك الخ مثل الطلاق عليك وهنك ملاقك بعكس ملاقك إذا قالت اشتريت من غيري خذني ملاقك أقرضك ملاقك قدسنا الله ملاقك أو قضاه وشئت في كل يقع بالنية وحكي كما في التعصيف زاد في الصريح الطلاق لك أو عليك أنت طال يحذف الآخر لست لي امرأة وما أتاك زوج أعزتك ملاقك وتبصر الامر بسدها على ما في المحط اهـ وشبهه لطف الله وهو الحق خلا قالن قال لا تشترط النية كما قدمه الشارح في باب الصريح لكن قدسنا هناك تعصيف عدم اشتراط النية في خذني ملاقك فهو من الصريح وأما ما قبل من أن من الصريح يضاف الاسم أعزتك ملاقك ووهبت لك وشئت ملاقك فقدسنا تعصيف خلافه فافهم وقدم الشارح هناك أن أنت طال ان الكسر لا يتوقف على النية والأول توقف قدسنا الكلام عليه ثم ذكر في التعصيف هناك لوال قال أنت ثلاث توقفت ثلاث أن نوى لأنه يحتمل لفظه ولو قال أم أو لا يصدق إذا كان في حال منكرة الطلاق لأنه لا يحتمل الرد والصدق **(قوله)** خلا اختاري استثناء من قوله وبساقها بالنظر إلى قوله لا في وثلاث ان نواه ولو أخره بعد ما يقول وثلاث أن نواه لا في اختاري لمكان أولى ط **(قوله)** لا تصع فيه أيضاً أي كالتصع نية الثلاث في الانفاط الثلاثة السابقة ط **(قوله)** ما لم يطلق المرأة نفسها أي مع نية الزوج الطلاق أو دلالة الحال لأن ذلك كاية تفويض لا كاية بإيقاع كأي في الباب الآتي **(قوله)** البائن بالرفع فاعل يقع في قوله ويقع بساقها **(قوله)** ان نواه أي نوى الواحدة وليس الضمير لسان وأنه لكونه معنى المطلقة لأن وقوع البائن لا يتوقف على نيته وقوله أو التنتين عطف على الهام وحاصله أنه إذا نوى الواحدة أو التنتين لا يقع الواحدة حتى لو طلق الحرة واحدة ثم أباه ونوى تنتين كانت واحدة ولو نوى الثلاث وقص لحصول البنونة في حقها التنتين وبالواحدة السابقة بجر عن المحيط وتقدم في باب الصريح أن ما في الجوهر فهو مسمى بالكلام عليه **(قوله)** ما تقرر أن الطلاق مصدر فيه ان ألقاها الكتابات سوى الثلاث السابقة غير متضمنة لفظ الطلاق لا كما عساهو أعم منه ومن حكمه لانها لم يرد بها الطلاق أصلاً بل البنونة كما قدمناه أول الباب والالكان الواقع بهارحما كالانفاط الثلاث والانفاط المصريح بها ذكره فان للناسب التعبير بالبنونة فانها مصدر والمصدر من ألقاها الواحدان لا يرى فيه العدد المحض بل التوحيد وهو الفردية الحقيقية والجنسية والتي جعل عنها حالة عدد محض ثم رأيت صاحب الجوهر غير البنونة كما قلنا بل الطلاق وبما قرره أنه ليس المراد بالمصدر نفس ألقاها الكاية حتى يعرض عليه بان نحو سرحتك فارتقت خلية به لا مصدر فيها فافهم **(قوله)** ولا تصح في الأمالخ لان

أيضا نحو أناري من  
طلاقك وخليت  
سبيل طلاقك  
وأنت مطلقة بالتعصيف  
وأنت أطلق من امرأة  
فلان وهي مطلقة وأنت  
ط ل ق وغير ذلك  
عما صرحوا به خلا  
اختاري فان نية  
الثلاث لا تصع فيه  
أيضا ولا تصع به ولا  
بأمر بك بل ما لم يطلق  
المرأة نفسها كما يأتي  
(البائن ان نواه أو  
التنتين لما تقرر أن  
الطلاق مصدر لا يحتمل  
محض العدد (وثلاث  
ان نواه) الواحدة الجنسية  
ولذا صح في الامة نية

الثنتين (قال اعتدى  
ثلاثا ونوى بالاول طلاقا  
وبالباقي حضا صدق)  
فضاعف لنته حقيقة كلامه  
(وان لم ينسويه) أي  
بالباقي (شيئا فثلاث)  
لانه الحال بنية الاول  
حتى لو نوى بالثاني فقط  
فثنتان أو بالثالث  
فواحدة ولم ينسويه  
بالكل يقع وأقسامها  
أربعة وعشرون ذكرها  
الكمال ويزاد لو نوى  
بالكل واحدة فواحدة  
دلالة وثلاث قضاء ولو  
قال أنت طالق اعتدى  
أو عطفه بالواو أو الفاء  
فان نوى واحدة فواحدة  
أو ثنتين وقعتان لم ينسويه  
ففسى الواو ثنتان وفي  
الفاعيل واحدة وقيل  
ثنتان (ملحقها واحدة)  
بعد الدخول (فخلفها  
ثلاثا) ص كمال طلقها  
رجعا فجعله قسلا  
الرجعة (ثلاثا) أو ثلاثا  
وكذا أو قال في العدة  
أزمنت امرأتى ثلاث  
تطلقات بتلك التولية  
أو أجزمتها بتطليقتين  
بتلك التولية

الثنتين في حقها كل الجنس كالثلاث للحرية (قوله قال اعتدى ثلاثا) أي قاله ثلاث مرات (قوله وبالباقي حضا)  
هذا إذا كان الخطاب مع من هي من ذوات الحيض فلو كانت آيسة أو صغيرة فقال أردت بالاول طلاقا وبالباقي  
ترضا لا أشهر كان حكمه كذلك فتح (قوله لنته حقيقة كلامه) وهو أراد أنه أمرها بالاعتدال بالحيض بعد  
الطلاق (قوله بنية الاول) أي دلالة الحال بسبب نيته الايقاع الاول قال في فتح القدر فقد ظهر عما ذكر أن حالة  
مذا كة الطلاق لا تقتصر على السؤال وهو خلاف ما قدموا من أنها سأل سألها أو سأل أحسن طلاقا بل هي  
أعم منه ومن مجرد ابتداء الايقاع (قوله حتى) نضر جمع على ما فهم من اعتبار دلالة الحال ط (قوله لو نوى بالثاني  
فقط) أي نوى به الطلاق ولم ينسويه شيئا فثنتان أي يقع به واحدة وكذا بالثالث أخرى وإن لم ينسويه دلالة  
الحال بايقاع الثاني ولا يقع بالاول شي لأنه لم ينسويه ودلالة الحال وجبت بعدم (قوله أربعة وعشرون) حاصلها أنه  
أما أن ينسوي بالكل طلاقا وبالاولى طلاقا وحضا لا غيرا وبالاولين طلاقا لا غيرا وبالاولى والثالثة كذلك أو  
بالثانية والثالثة طلاقا وبالاولى حضا في هذه الستة تقع الثلاث أو بالثانية طلاقا لا غيرا وبالاولى طلاقا والثانية  
حضا لا غيرا وبالاولى طلاقا والثالثة حضا لا غيرا وبالآخرين طلاقا لا غيرا وبالاولين حضا لا غيرا وبالاولى  
والثالثة حضا لا غيرا وبالاولى والثالثة طلاقا وبالثالثة حضا لا غيرا وبالاولى والثالثة حضا لا غيرا وبالاولى  
والثالثة حضا لا غيرا وبالاولى والثالثة حضا لا غيرا وبالاولى والثالثة حضا لا غيرا وبالاولى والثالثة حضا لا غيرا  
عشرة تقع فيها ثنتان أو بكل منها حضا أو بالثالثة طلاقا وحضا لا غيرا وبالثالثة طلاقا وبالثالثة حضا لا غيرا  
والآخرين حضا لا غيرا وبالاولى طلاقا والثالثة حضا لا غيرا وهذه الستة تقع واحدة وأربعة والعشرون إن  
لا نوى بكل منها شيئا فلا يقع شيء والأصل أنه إذا نوى الطلاق بإحدى ثنته لما كره الطلاق فإذا نوى بإحدى  
الحيض صدق لظهور الأمر بالاعتدال بالحيض عقب الطلاق ولا يصدق في عدمه نيتي جبا بعد ما إذا لم ينسويه  
الطلاق بشيء صحيح وكذا لا ما قبل المنوي بها ونية الحيض واحدة غير مسبوقة فواحدة نوى به الطلاق يقع بها  
الطلاق وتثبت حالة المذا كة فيعبر فيها بالحكم المذكور بخلاف ما إذا كانت مسبوقة فواحدة أو بدو الطلاق  
حيث لا تقع مع الثانية كذا في التبرع عن الفسخ (قلت) ولستين هذا الأصل في بعض الصور الماركة بأربعة التوضيح  
فإذا نوى بالاولى حضا لا غيرا وقع الثلاث لانه لما نوى بالاولى الحيض وقعت طلاقا لانه غير مسبوقة بايقاع ولما  
نوى بالثانية والثالثة الحيض أيضا ثبت نية لوقوع الاولى قبلها وإذا نوى بالاولى طلاقا وبالثالثة حضا لا غيرا  
يقع ثنتان لان نية الحيض بالثالثة حصصة لبقيةها بايقاع الاولى ولما ينسويه بالثالثة شيئا وقع بها أخرى ثنتين  
المذا كة فوقع الاولى وإذا نوى بالكل حضا وقعت واحدة وهي الاولى لعدم سبقها بايقاع وصحت نية بالثالثة  
والثالثة الحيض لسبق الايقاع قبلها وعلى هذا الفاس (قوله فواحدة ديانة) لاحتمال قصده التاكيد  
كانت طالق طالق فتح (قوله وثلاث قضاء) لانه يكون نوايا بكل لفظة ثلث تطلقه وهو لا يعجز فيسكن كامل فيقع  
الثلاث بجرع المحيط قال في الفسخ والتأ كيد بخلاف الظاهر وعلت ان المرأة كلقاض لا يحل لها ان تمكنه  
إذا علمت منه ما ظاهرا بخلاف مدعاه اه وفي الصرعن المحيط وقال عنت فطلقة تعتد بها ثلاث حضا بصنع  
لانه محتمل والظاهر لا يكتفي اه قلت ومثله في كاف الحاكم الشهيد (قوله فان نوى واحدة) أي بان نوى باعتدى  
في الصور الثلاث الأمر بالعدة بالحيض دون الطلاق فصدق لظهور الأمر به عقب الطلاق كما مر (قوله  
وقعتا) وتكونان رجعتين لان اعتدى لا يقع به البائن كما عالج (قوله في الواو ثنتان) وكذلك في صورة عدم  
العطف أصلا لانه في الصورتين يكون أمرامستأنفا ولا ماستأذنه وفي حال هذا كره الطلاق فيحصل على  
الطلاق بجرع المحيط (قوله قبل واحد حزمه في المحيط على أنه المذهب معلل بأن الفاعل موصول أي فتصدق  
الأمر على الاعتدال بالحيض (قوله وقيل ثنتان) متى عليه في الحابة وجهه جل الأمر على الطلاق للمذا كة  
قلت والاول أربعة تأمل (قوله طلقها واحدة الخ) عبارة الأخيرة وغيرها طلقها رجعة ثم قال في العدة جعلت  
هذه التولية ثمانية أو ثلاثا ص عند أي تنصيفه وهي أخص من عبارة المنصف وأظهر وقد بقوله في العدة لانه  
بعدها تصير المرأة أجنبية فلا يمكنه جعل طلاقها ثلاثا أو اثنا ولا إقيد الشارح بقوله بعد الدخول لانه لو قبله



لا يمكن جعلها ثلاثا لكونها ثابت قبل الجعل لآلئ عند وقوعه قبل الرجعة لانه بعدها يبطل عمل الطلاق فيستعذر  
 جعلها مائة أو ثلاثا أيضا وإذا جعلها مائة في العدة فالعدة من يوم يقع الرجعي كما ذكره في البرازية أي لامن  
 يوم الجعل وقدمنا في أول باب الصريح عن السيد الشيخ أن معنى جعل الواحد ثلاثا أنه ألحق بها اثنين لأن  
 جعل الواحد ثلاثا \* (تنبيه) \* ذكر الطلاق بلا عدد فصيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاثا واقع ثلاث عدها  
 خلافا لمحمد ولولم يستل وقال بعد ما سكت ثلاثا أن كان سكوتها لا تقطع النفس تطلق ثلاثا لانه مضطره فلا يعد  
 قاصلا والأقوال واحدة كافي البرازية وفي الجوهرة قال أنت طالق فصيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاث عدها ثلاث  
 وفي الخاتمة ويحتمل أن هذا قول أبي حنيفة فإن عنده إذا طلق واحدة ثم قال جعلتها ثلاثا أصبح ثلاثا لاهون هنا  
 بعد حكم ما قبل المطلق قل بالثلاث فقال بالثلاث أنه يقع بالاولى لأن الجعل فيه أظهر وفي البرازية قال لها أنت  
 طالق واحدة فقال هرا فقال هرا فعمل ما نوى والأقوال في الله وهرا في الفارسية ألف ولا يخالف هذا  
 ما فهمناه لاهم تأمره أن يجعله ألفا وأما عرضت تعرضت محتملا وقيل سكت فيه أمر بها بصره ثلاثا فأجاب  
 والجواب يتضمن ما في السؤال كذا بخط شيخ مشايخنا الشافعي قلت والذي يظهر أن قوله له قل بالثلاث أمر  
 بلحق العدد بأول كلامه فلا يلحق كالو كدهم بعد سكوتها بلا طلب ثم لو قال لها أنت طالق فقالت طلقي بالثلاث  
 فقال بالثلاث فإنه لا شبهة في كونه محتملا وأنشأناه حوالا للطلب والله أعلم **(قوله فهو كمال)** أي ففي ثلاث في  
 الاول وتنتان في الثاني كافي الخاتمة والبرازية وعليه فكون قد ألحق بالطلقة الأولى طلقتين في الاول وطلقة في  
 الثاني **(قوله كالم)** أي قبل طلاق غير المخلو بها وقوله فذكر أشار به إلى العتق السابق هناك مع صاحب  
 الصريح مسئلة العتق وقد علمت ما فيه **(قوله الصريح)** يلحق الصريح كم قال لها أنت طالق ثم قال أنت  
 طالق أو طلقتي على مال وقع الثاني يخرج فلا فرق في الصريح الثاني بين كون الواقع بمرجعا أو ثانيا **(قوله)**  
 ويلحق البائن كما قال لها أنت بائن أو نكحتي على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق يخرج عن البرازية ثم قال  
 وإذا ألحق الصريح البائن كان بائنا لأن السنونة السابقة عليه تنعم الرجعة كافي الخلاصة وقالوا بزيادة  
 الصريح الإلحاق للبائن بكونه خاطئا به وأشار الملاحض إلى أن كل امرأته طالق فإنه لا يقع على  
 المختلفة الخ وسيد كره الشارح في قوة ويستثنى ما في البرازية الخ وبقي الكلام فيه **(قوله بشرط العدة)** هذا  
 الشرط لا يمتنع في جميع صور الخلق فالاولى تأخير عنها ح **(قوله الصريح)** ما لا يحتاج إلى نية من هنائي  
 قوله على المشهور كان الواجب كره قبل قوله والبائن يلحق الصريح لأن هذا كلف من متعلقات الجملة الاولى  
 أعني قوة الصريح يلحق الصريح والبائن ولأن المراد بالصريح في الجملة الثانية خصوص الرجعي كما نعرفه قريبا  
 بعض أن المراد بالصريح هنا حقيقة لا نوع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الأعم وأما الكناية  
 الرواجح كما عتدى واستثنى رجل وأنت واحدتوما ألحق بها فها هو أن كانت تلحق البائن في ظاهر الرواية  
 بشرط التمسك بها لما وقع بها الرجعي كانت في معنى الصريح كافي البائين أي فهي ملحقة بالصريح في  
 حكم الخلق للبائن أهاده في البحر وقال في النعمان جهة هذه الالفاظ لا ضمارة فإن معنى قوله أنت واحدة أنت  
 طالق طلقة واحدة قصير المحكم للصريح يمكن لا بد من التمسك بهذا المعنى اه فأنطوجه كونه في  
 حكم الصريح وهو كونه مختصا فها هو أن لا يقع انما هو به لاه نفسه لكن ثبوته ضرر أو نفي على التمسك وبعد  
 ثبوته بالنسبة لا يحتاج إلى نية قال ح ولا رد أنت على علم على المعنى به من عدم توقفه على التمسك به البائن ويلحق  
 البائن ولا يلحقه البائن بكونه بائنا لأن عدم توقفه على التمسك به أمر غرض لا يحسب أصل ومعه اه  
**(قوله بائنا كان الواقع به أو رجعا)** يؤيد ما قدمنا في أول فصل الصريح عن البائين من أن الصريح  
 نوعان صريح رجعي وصريح بائن ويستثنى فصيل فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما مر قبل فصل  
 طلاق غير المخلو به من أن لا يقع الصريح الواقع بها البائن مثل أنت طالق بائن أو البتة أو أخش الطلاق  
 أو طلاق الشيطان أو طلقة طويلة أو غرضة الخ فهذه كلها صريح لا توقف على التمسك به البائن ويلحق  
 الصريح والبائن قال في الخلاصة والصريح يلحق البائن وإن لم يكن رجعا هنا وفي التصوري شرح المعسودي  
 لراعي المحقق أي منصور السبكي في المختلفة لم يخص صريح الطلاق إذا كانت في العدة والكناية أيضا

فهو صكها قال  
 ولو قال إن طلقته فهي  
 بائن أو ثلاث ثم طلقها  
 يقع رجعا لأن الوصف  
 لا ينسب للموصوف كما  
 صرفت ذكر (الصريح  
 يلحق الصريح ويطلق  
 البائن) بشرط العدة  
 (والباين يلحق الصريح)  
 الصريح ما لا يحتاج إلى  
 نية بائنا كان الواقع به  
 أو رجعا يقع  
 مطلب الصريح ويلحق  
 الصريح والبائن

تلقها اذا كانت في حكم الصريح كاعتدى الخ ثم قال والكتابات والبواين لا تلحقها أي المختلعة وان كان  
الطلاق وجعيا بلحقها الكتابات لان ملك النكاح باق قال في عقد القران وهما مؤملان في الفسخ ومعنى العطف  
في قول المنصوري والبواين ما وقع من البواين لا يلحق الكتابات بلحقه ذكر الباش كما أطلقوا عليه اه ونظفه في  
النهر وأقره أقول والصواب أن الواو والبواين قد انسخ وان مراد المنصوري الكتابات البواين  
المعلقة للكتابات الرجعية التي ذكرها قبله لما علمته من أن البواين بغية لفظ الكتابات من الصريح الذي يلحق الباش  
والاصار من كلامه لا موقفه فتدبر **(قوله)** فنه الخ أي اذا عرفت أن قوله الصريح يلحق الصريح  
والباش المراد بالصريح فيه ما ذكره ظهر أن منه الطلاق الثلاث فلحقهما أي يلحق الصريح والباش فاذا بان  
أمر أنه تم طلقها ثلاثا في العدة وقع وهي واقعة حطب قال في فتح القدر الحق أنه يلحقها للمصنف من أن الصريح  
وان كان باثنا يلحق الباش ومن أن المراد بالباش الذي لا يلحق هو ما كان كناية اه وتبعه تلميذه ابن النخعي في  
عقد القران وقد أخذ صاحب البحر والنهر والفتح والمقنن والشربلاي وغيرهم وهو صريح ما نقلناه اتفاقا  
الخلاصة وأيده صاحب الدرر والقرآن كذا ذكره في خلافا لمن رجع عدم وقوع الثلاث فانه خلاف المشهور كما  
يأتي **(قوله)** وكذا الطلاق على مال أي بأنه أفضل من الصريح وان كان الواقع به باثنا **(قوله)** والباش بالنسب  
معطوف على قوله الرجعي **(قوله)** ولا يلزم المال أي اذا بانها تم طلقها في العدة على مال وقع الثاني أيضا ولا  
يلزم المال لان اعطاء تحصيل الخلاص المنجز وانه حاصل كافي للصريح البرازية أي بخلاف ما قبله فانه اذا  
طلقها رجعا توقف الخلاص على انقضاء العدة فاذا طلقها بعد عالج في العدة تزم المال لانها كانت في  
الحال قال في الصريح اعلم أن المال وان لم يلزم أي في مسئلتنا فلا بد في الوقوع من قوله لان قوله أنت طالق على  
ألف تعلقي طلاقها بالقبول فلا يقع بلا وجود الشرط كافي البرازية فالتعريف به أي في الصريح هنا اللفظ أي  
كونه من ألفاظ الصريح وان كان معناه أي الواقع به الباش والمراد باللفظ ما يشمل المنجز كافي الكتابات الرجعية  
كأمر **(قوله)** على المشهور رد على ما ذكره بعضهم في واقعة حطب المذكورة انقضاء أه لا يقع الثلاث باثنا في  
المعنى والباش لا يلحق الباش واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ وجعله الاصح المعنى به أه فانه المصنف قلت وفي  
الحاوي الزايد عزائي الاسرار لنص الدين قال لها أنت باثنا ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثا لا يقع الثلاث  
عند أي حصة تكون الثلاث بنونية غلظة في المعنى وعند ما يقع لكونها في القفص صريحها الاصح قوله لان  
الاعتبار للمعنى دون اللفظ ثم عزائي الشرح المعون مثله ثم عزائي كتاب آخر قال محمدا لا يقع الثلاث والفتوى على  
قوله ثم قال وفي فصول الاستروشي مثله اه وقد تكفل برده المصنف في المنع ونقله عنه في الشربلاية وأقره  
وقد تقرر أن الزايد ينقل الروايات الضعيفة فلا يتابع فيما ينسب به وقد وجد النقل عن الخلاصة والبرازية  
وغيرهما بما يخالفه كما قدمناه وقد استدل في الدرر والعقوبة على خلافه ايضا كما ذكره قريبا وكفنا قدوة  
ما ذكره في فتح القدر وانه عليه من بعده كما قدمناه فلذا اعتمد الشارح وجعله المشهور وما يدل عليه قطعاه له لو  
طلقها ثم طلقها ثم قال في عتقا تلحق أنت طالق فهذا صريح انقضاء ما في معنى وهو واقع قطعاً فقد استدل على  
لحوق الصريح بالباش بقوله تعالى فلا جناح عليهم فيما افتتبه به يعني تلحق ثم قال تعالى فان طلقها فلا تحل له  
من بعد الحنث والفاة لتعقيب قال في الفتح فهو نص على وقوع الثالثة بعد الحنث اه ومثله في الدرر عن التلويح وفي  
حواشي الخبر الرمي قال في مشتل الاحكام والباش لا يلحق الباش يعني الباش القفلي أما الباش المعنوي يلحق  
القفلي مثل الثلاث من البسوط اه **(قوله)** لا يلحق الباش الباش المراد بالباش الذي لا يلحق هو ما كان بلفظ  
الكتابات لا هو الذي ليس بظاهر افي انشاء الطلاق كذا في الفتح وقد سبق له الذي لا يلحق اشارة الى أن الباش  
الموقع أولا أهم من كونه بلفظ الكتابة أو بلفظ الصريح المقيد بنونية كإطلاق على مال وحديثه فيكون المراد  
بالصريح في الجملة الثانية أعني قولهم والباش يلحق الصريح الباش هو الصريح الرجعي فقط دون الصريح  
الباش به ظهر أن ما نقله الشارح وألغى الفتح من أن الصريح ما لا يحتاج الى نية باثنا كان الواقع به أو رجعا  
خاص بالصريح في الجملة الاولى أعني قولهم الصريح يلحق الصريح والباش كمال عليه كلام الفتح الذي ذكره

فيه الطلاق الثلاث  
فيلحقها وكذا الطلاق  
على مال فيلحق الرجعي  
ويجب للمال والباش  
ولا يلزم المال كافي  
الخلاصة فالتعريف به  
اللفظ لا المعنى على  
المشهور (لا) يلحق  
الباش (الباش)





الاول و به سقط ما قبل ان كلامه شامل لكون التعلق الثاني بعدو حودا لشرط الثاني اوقبله وكذا سقط  
قول هذا القائل ان تعدد جعله اخبارا عن الاول موجود في المعلق والمضاف سواء كان التعلق أو الاضافة  
قبل التصريح و بعده فبين عدم الفرق و انما اتفقت كلهم على اشتراط كونه قبل ايجاد الخبر اه اذ لا يخفى  
ان التعلق بعد ايجاد الخبر يصلح كون المعلق فيه وهو النيوة الثانية خبرا عن الخبر الثابت أو لا يخلاف  
ما قبله قالو جعلا ما لم يودون ما قبله قدس **(قوله ثم قلت)** فلو عكست أي بان كنهه أو لانه دخلت فالتأخر  
ان الحكم كنهه لو جود العلة لان كلامه تعليقه لا يصلح اخبارا عن الآخر لعدم كونها لما قلنا عند كل من  
التعلقين اه ح **(قوله وفي النزاهة الخ)** لا فرق بينه وبين ما في الخبر من اللفظ البان والخبر اجماعا وفي افادة  
انه يقع باجماع من قوله ففعل أحدهما وهما و يدلما حته محض آفاده **(قوله وكذا الفعل الثاني)** أراد  
بالبان الآخر لا الترتيب بدليل قوله أحدهما ح **(قوله قد قبله)** أي بقوله في المثل قبل الخبر البان  
**(قوله لم يصح)** لانه يمكن جعله خبرا عن الاول المخبر كائنا **(قوله ويستثنى الخ)** أي من قوله لم يصح يعلق  
البان و انما تخبر به انما يقع الطلاق في هاتين الصورتين لعدم تناول اللفظ انما تعدد البان حتى  
لهذا كلف المرأه وقع قال في التهور وفي التصوري شرح المسعودي المتعلقة بلحقه صريح الطلاق اذا كانت  
في العدة اه ح واصله ان عدم الوقوع لكونها ليست امرأته من كل وجه بل تسمى بمخلعة ومساته وان  
كان أترسكاح وهو العدة سابقا حتى لحقها الصريح اذا أضافه اليها خطاب أو اشار وكذا لو زهاها بالطلاق  
كما صرح به في كافي الحاكم ومثله في الخبر حيث قال كل امرأه على لا تدخل المسألة بالخلع والابلاء الا ان  
تعبأ أي فبعد عدم التمتع صارت في حكم الأجنبية فلا تسمى امرأته ولذا قال في حاوي الزاهد في حال امرأته  
أنه طالق واحد ثم قال ان كتب امرأه على فانت طالق ثلاثا كان الطلاق الاول بان لا يقع الثاني وان كان  
رجعا يقع الثاني اه لكن يشك على هذا في تعليق الصريح عن المحط لو حلف لا يخرج امرأته من هذا الدار  
فطلقها وانقضت عدتها وخرجت (١) بحث وكذا لو قال ان قلت امرأه في قصدي خرجت قلنا بعد النيوة لان  
الاضافة لتعريف لا لتعديدها أي بتعني ذات المحطو عليها البان كونه امرأته فاذ كان لفظ المرأه شاملا لها  
بعد النيوة وانقضاء العدة في حال مقاء العدة كأي مستثناة لا ولي وقد يحاج بان التعريف المعلق حالة التعلق  
لا حالة وجود الشرط وهي في حالة التعلق كانت امرأته من كل وجه ولذا وقع البان المعلق قبل وجود البان  
المخبر كما مر وسنذكر بتحقيق المسألة ان شاء الله تعالى في التعلق عند قوله وزوال الملك لا سطر البين **(قوله)**  
ويضبط الكل (بضم الباء وكسر هاء والمراد بالكل صورة الحاق والمستثنى منها ط **(قوله ما قبل)** البيت  
الاول والشيخ الاسلام عبد البر شارح النظم والهياني في المنع والبيت الثاني لمصاحب النهر ح **(قوله كلا)**  
أخر أي آخر كلامه وقوع الصريح والبان بعد الصريح والبان ح ولا يخفى ما في قوة كلامه من الاجام  
نهر قلت وفي تكثير من نسخ الشرح لو قايلا كلا ولا يستقيم معه الوزن **(قوله لا بانا)** عطف على كلا ومع  
يسكون العين الوزن يعني بعد كافي قوة تعالى من مع العسر يسرا نعم لقوله باننا أي لا يخرج باننا كأننا بعينته  
وهذا العطف للاستئناف المعنى كأنه قال كلا آخر الا باننا بعينته وقوله الا اذا علمت من قبله استثناء من  
الطف الذي هو بمنزلة الاستثناء أي لا يخرج باننا بعد ان اذا علمت البان الواقع بعد المثل قبل المثل فتصير  
علقت البان الاول وضيقه المثل التي هو البان الثاني اه ح والتعير للمثل بغير ما تخرج النيوة  
الكبرى ولا يخفى ما في البيت من التقصير والوضوح ما قبل

صريح طلاق المرءه يقع مثله و يلحق باننا بان قبله

كذا عكسه لا بان بعد بان سوى بان قد كان علق قبله

**(قوله لا بكن امرأه)** استثناء ثان من قوله كلا برفاهه بعد اخرج البان بعد البان من قبل البان بعد الصريح  
والصريح بعد الصريح والبان في حقه من غير ما تخرج هذا الاخير ما في النزاهة من قوله كل امرأه على  
طالق وكان له متعلقة فانه صريح على باننا لم يقع لما علمت باننا بل على معنى في وكل بالضم على الحكاية والواقف

ثم قلت يفسح

أخرى ذخيرة وفي

النزاهة ان فعلت كذا

فقال الله على حرام ثم

قال كذلك لامر آخر

ففعل أحدهما بان

وكذا الفعل الثاني على

الاشبه فليحفظ قد

بالقبلة لانه لو بانها

أولاً ثم أضاف البان

أو علقه لم يصح كتصريح

بدائع ويستثنى ما في

النزاهة في كل امرأة له

طلاق لم يقع على المتعلقة

ولو قال ان فعلت كذا

فامرأته كذا لم يقع

على معقدة البان

ويضبط الكل ما قبل

كلا آخر لا بانا مع مثله

الا اذا علمت من قبله

الا بكن امرأه وقد

خلع

والحق الصريح بعلم

يقع

مطلب المتعلقة بالبانة

ليست امرأه من كل وجه

(١) قوله بحث أي

تفصيل البين حتى لو

تزوجها ثم خرج لا يقع

عليه شيء اه من خط

الشيخ محمد العاصمي

قوله وقد خلع للحال وألحق منى الفاعل معطوف على خلع ودمى على الضم لقطعه عن الإضافة ونه متاعها وهو ظرف لألحق أى وألحق الصريح بعد الخلع ح **(قوله كل فرقة الخ)** أفاده أن قوله والصريح يلحق الصريح الخ اتها وفي الطلاق لا الصريح هذا و رد على الكلمة الأولى بأنه أحدهما عن الإسلام وارتداد أحدهما وعلى الثانية الفرقة كاللعان كإياقي بيانه **(قوله كسلام)** أى إسلام الزوج أو امرأته بحسبة أبت الإسلام أو إسلام زوجتيه هاجرت النكاح كذا بخط الساجي وذكر في الفتح أول كتاب الطلاق إذا سأل أحد الزوجين لا يقع طلاقه عليها وكذا أولهاجر أحدهما مسلماً أو زناً أو حرماً مستأثراً فأسلم أحدهما وصار نصافيه امرأته حتى تحيض ثلاث حيض فتقع الفرقة بلا طلاق فلا يقع عليها طلاقه ثم قال إذا أسلم أحد الزوجين الذميين وقرق بينهما الملاء الآخر فانه يقع عليها طلاقه وإن كانت هي الآية أى وإن كانت بحسبة قال وبه ينتقض ما قيل إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اهـ قلت وهو رد على ما في البرازية إذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه وتبعه الشارح لكن ذكر الخياط الملى أن موضوع ما في البرازية في طلاق أهل الحرب بلفظ وعليه فكان لفظاً لم يحرف عن سبب تأمل ومسته الإجماع واردة على المصنف لا هنا فسخ ولحق فيه الطلاق **(قوله)** وردت مع لحاق أى إذا ارتد ولحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع وإن عاد مسلماً فطلقها في العدة يقع والمردان إذا لم تحض فطلقها زوجها ثم عادت مسألة قبل الحضي فعنده لا يقع وعندها يقع فانه وقيد للحاق إذ بدونه يقع لان الحرمة غير متأدية فانه يرتفع بالإسلام فتخرج من علمه في باب نكاح الكافرة في الأخيرة ولو ارتدت المأثورة لم يلحق وطلقها في العدة وقع لا لو حالها إلا أنها بالارتداد باتت والمبانة بلحقها صريح الطلاق لا الخلع اهـ ولا يخفى أن الفرقة بالردة فسخ ولو بدون لحاق وفى واردة على المصنف **(قوله)** وخيار بلوغ وعق وكذا الفرقة بجمرة المصاهرة كقبيل ابن زوج لاهاجر مة مؤبد فلا يفسد الطلاق فأنه في باقي الفتح أول الطلاق وصرح في موضع آخر بأنه لا يقع في الفرقة باللعان لأنه حرمة مؤبدة أيضاً قلنت ومثله الفرقة بضرع وصرح أيضاً بعدم اللحاق في الفسخ بعدم الكف عن نفقة وانما المهرود كرفي الأخيرة أيضاً عدم اللحاق في ملكها زوجها وقد طلقها قبل أن يتبعها أو تنقعه لا ولو آخر جمعة من ملكها وهي في العدة فانه يقع لأنه مادام عبد الله لا تنقعه عليها ولا سكنى فلا يقع طلاقه عليها بخلاف ما إذا باعته أو أعنته فبيع **(قوله)** مطلقاً أى صريحاً وكتابة أو غيره ما بعد **(قوله)** وكل فرقة هي طلاق كالفرقة في الأيلا والمال والحب والعنة وتقدم في باب المهر لتمامان الفرق ويان ما يكون منها فسخاً وما يكون طلاقاً وما يتوقف منها على قضاء القاضى وما لا يتوقف وصرح في الأخيرة بأن معتد باللعان بلحقها الطلاق وهو خلاف ما قدمناه أن نفع الفسخ من الفرقة باللعان طلاق لا فسخ لكن تعليله بأنه ما حرم مؤبد غير جماعه لكن ساقى في بابها ما حرم مؤبد مادام أهل اللعان فإذا نزعها عن أهله اللعان وأحدهما أن ينكحها وكذا الوا كذب نفسه حدوله أن ينكحها تأمل **(قوله)** على نحو ما بينا أى من قوله الصريح يلحق الصريح الخ ح **(قوله)** اتها يلحق الطلاق لعنة الطلاق الخ اعترضه في أول طلاق الفتح بأنه غير ما صرح لان العدة قد تتحقق بدون الطلاق والوطء كالعرض الفسخ بخلاف بعد مرداد فلو الآن يجب بيان أن الوطء ملحقة بالوطء ثم يقتضى أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق مع أنه مقبوض عاذاً أسلم أحدهما وأبت عن الإسلام فانه يقع طلاقه عليها مع أن الفرقة فيها فسخ وعما إذا ارتد أحدهما فانه يقع طلاقه مع أن الفرقة بردته فسخ خلافاً لابي يوسف وكذا بردها إجماعاً وهذا التقض وارد أيضاً على عبارات من كإدسنه فصار الحاصل أن الطلاق يلحق في عدة فرقة عن طلاق أو إياه أو برة بدون لحاق بدار الحرب وتعلمت ذلك بقولى ويلحق الطلاق فرقة الطلاق \* أو أياً وأوردته وبإياه يفرق

(كل فرقة هي فسخ من كل وجه) كسلام وردت مع لحاق وخيار بلوغ وعق (لا يقع الطلاق في عدها) مطلقاً (وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدها) على نحو ما بينا (فروع) اتها يلحق الطلاق لعنة الطلاق أما العدة فوطء فلا يلحقها خلاصة وفي القضية زوج امرأته من غيره لم يكن طلاقاً

وهو أحسن من قول المفسر

في عدة من الطلاق يلحق \* أو برة وبإياه يفرق

**(قوله)** أما العدة فوطء فلا يلحقها مثله لوطئها بآثا وأنها معها بعنف حتى من عدها مثلاً وطمعاً بالحرمة فانها عدة تأبى وتداخلت إذا حاجت إلى التفتة فهي منها ما لم يزوجها حيضاً أيضاً كإكمال الثانية فوطئها

في الحديثين الأخيرين لا يقع لانها معطوطة لالطلاق أو لادق الأخير **(قوله ثم رقم)** أي رقم ان نوى بالكتاب آخر لان عطلة ذكر حروف اصطلاح عليها من اسماء الكتب **(قوله ان نوى طلق)** لصل وجهه ان قوله زوجت امرأتى فلا يتحمل أن يكون على تقدير ان صرح وتوحيها منك لا وقد راجعنا لما طلق منى فانما نوى الطلاق تعين الثاني فخلق **(قوله تقع واحدة بلاينة)** لان تزوج قرينة فان نوى الثلاث فثلاث رازمة بخلافه ما في شرح الجامع الصغير لقاضيان ولو قال اذهبي فتزوجي وقال لم اؤطلاق لا يقع شيء لان معناه انك منكم اه الا ان يفرق بين الواو والفاهو بعد تنكير على ان تزوجي كلمة مثل اذهبي فصاح الى النسبة فن ان صار قرينة على اربعة الطلاق باذهبي مع انه مذكور بعدم القرينة لا بد ان تقدم كما يعلم مما مر في اعندي ثلاثا فالوجه ما في شرح الجامع والفرق بين الواو والفاهو في الأخير ما في الأخير **(قوله ثم رقم)** لان يقع الا لثلاثة وان نوى فهي واحدة مائة وان نوى الثلاث فثلاث **(قوله وأقلني)** في الدائع قال محمد طالعها أقلني بر بد الطلاق يقع لانه معنى اذهبي تقول العرب أقلع خيرا اذهب بخير ويحتمل ان يفرق بر اذ لم يقل أقلع الرجل اذا طلع بر اذ به **(قوله وانت على كالمئة)** أي يقع ان نوى والرماد التشبيه بما هو محرم العين كالحرام والخمر والمثلية فلكم فله كالمئة في أنت على حرام بخلاف ما لو قال أنت على كساعة فلان فلا يقع وان نوى فله في الأخير ما في أنت على كساعة فلان ليس محرم العين وجهه كانت على حرام مبنية على مذهب المتقدمين من وقف الوقوع على النسبة **(قوله لانه تشبيه السرعة)** الاولى في السرعة كانه قال أنت حرام بر بما كسرة الما في حرمه وقد مر ان أنت حرام ملحق بالنصرح فلا يحتاج الى مئة فقلع هذا مبنية على غير القتيمة ط قلت وهو المتعين **(قوله ما لم يقل خذني أي طريق شئت)** أي فان نوى يقع ثلاث في رواية أسد بن محمد وقال ابن سلام أخاف ان يقع ثلاث لحاق كلام الناس كانه بر يدان مراد الناس غلغله اسلكى الطرق الاربع والافا لفظ اغما يصطلي الامر بسلكه أحدها والاربعان تقع واحدة مائة تقع والله سبحانه أعلم

• (باب نفوذ الطلاق) •

أي نفوذه لزوج أو غيره هاضم بما كان التفويض أو كلمة يقال فوض له الامر أي أورد الله سبحانه فالكلمة نفوذه اختار أو أمره بيلد والصريح قوله طلق نفسك أو السعود **(قوله سبعة)** أي الصريح والكلمة ح **(قوله وأنواعه)** الضمير على ما وقع الفعل لا التفويض والابرام تقسم الشيء الى نفسه وإلى غيره أو السعود **(قوله تفويض وتوكيل)** المراد بالتفويض تعليق الطلاق كما يأتي وذكر في الفتح في فصل المشيئة أن صاحب الهداية جعل مناط الفرق بين التوكيل والتوكيل حرمتان للمالك يعمل برأي نفسه بخلاف الوكيل ومرة له عامل لنفسه بخلافه ومرة به يعمل بمشيئة نفسه بخلافه قال والفرق بين الرأى والمشية ان العمل بالرأى عمل بما رآه أهو بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بمشيئته أي باختياره ابتداء بلا اعتبار مطابقة أمر الأمر ولا اعتبار معنى الاصوب يقتضيه قال بعد ما بحث في الاولين ان الفرق الثالث اصوب **(قوله ورسالة)** كان يقول لرجل اذهب الى فلانة وقول لهما ان زوجك يقول لك اختاري فهو ناقل لكلام المرسل لا مشيئة لكلامه بخلاف المالك والوكيل لانهم قالوا ان الرسول معبر وصغيره فاما شهرى **(قوله ثلاثة)** أي الاستقراء عند المصنف منها الاختيار لثلاثة بصرح الاخبار ولم يجعله فصلا على جهة كصاحب الهداية لانه لم يسمه شيء ففضل به عما فيه خلاف الآخرين فاكتفى فيه بالباب شهر وماله ان التفويض أعظم فانس أن يترجمه بالباب الثلاثة أنواعه فانس أن يترجم لكل منها فصل لكن لم يترجمه لغيره لانه لم يسمه كلامه به فظهر أن ترجمة المصنف لثلاث بالغير متسامة **(قوله قال لها اختاري)** أشار بعدم ذكر قولها الى انه تملك يتيم المالك وحده فلو رجع قبل انقضاء المجلس لم يصح وقد انقضاء على التخصيص لانه لو قال لها اختاري الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة ترجعة لانه لما صرح بالطلاق كان التخصيص بين الامتنان بالرعي وتركه طعن الصبر **(قوله أو أمره بيلد)** لاجابة المالك كاحكام الامر باليد في فصل مستقل يأتي ط **(قوله تفويض الطلاق)** دل على هذا المصنف عند الباب الثاني النهر **(قوله لهما كاية)** أي من كايته التفويض من ثلاثة **(قوله فلا يعملان بلاينة)** أي فضاوية في حالة اثر ما في حالة الغضب أو الما كرا فلا يصدق فضا في أنه لم ينو الطلاق

ثم رقم ان نوى طلق  
اذهي وزوجي تقع  
واحدة بلاينة اذهبي الى  
جهنم يقع ان نوى خلاصة  
وكذا اذهبي عني وأقلني  
وفضضت النكاح  
وانت على كالمئة أو  
كلم الخمر بر أو حرام  
كلا لانه تشبيهه  
بالسرعة ولا يقع باربعة  
طرق عليك مفتوحة  
وان نوى ما لم يقل خذني  
أي طريق شئت

(باب نفوذ الطلاق)

لما ذكر ما وقع بنفسه  
بنوعه كما وقع  
غيره طه وأوعه  
ثلاثة تفويض  
وتوكيل ورسالة  
والفاظ التفويض  
ثلاثة تخيير وأمره  
بيلد (قال لها اختاري  
وشيئة أو أمره بيلد نوى)  
تفويض (الطلاق)  
لانها كاية فلا يعملان  
بلاينة

لانهم اجمعوا على الجواب كما هو ولا يسعها المقام معه الابتكاح مستقبل لانها كالتقاضى اقله في القبح والعبر  
ثم اعلم ان اشتراط النسخ ما هو فيه الا ان يذكر النفس او ما يقوم مقامها في كلامه وانما ذكر في كلامه ما حفظ كما  
يأتي بحريه وقتها فقلت فاقول لم ارسن نبيه عليه **(قوله)** او ملقي نفسك هنا فتدبر بالصرح ولا يحتاج الى شبهة  
والواقع به رجعي وتصح فيه شبهة الثلاث كما سذكره المصنف اول فصل المشتبه **(قوله)** في مجلس علمها فادانه  
لا اعتبار بعلمه فلو خيرا ثم قام هو لم يسل بخلاف علمها بمرجع البدائع ط **(قوله)** مشافهة أي في الحاضرة او  
اختيارا في الغائبة متضمنان على الحالين علمها **(قوله)** ما لم يوقته الخ فلو قال جعلتها ان تطلق نفسها اليوم  
اعتبر مجلس علمها في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت بخرج الامر عن يدها وكذا كل وقت قد انقضوا به وهي  
غائبة ولم تعلم حتى انقضى بطل خيارها فتح وبهر وسبأ في فروغ في التوقيت آخر الباب وأنه لا يسل الوقت  
بالاعراض **(قوله)** وبعضى الوقت معطوف على وقتها لم يزوجها ابانها الباع من بحر نفق النساء الخ وعلى لغة  
كأهو أحد الأوجه التي يجب بها عن قوله تعالى انه من يتق وصرفه قرا مترفع بصرفه فقلت لهما ان تطلق في  
اجلس وان طالع مدة عدم توقيته ومضى الوقت ما لم يوقته او وقته ولم يحض فان وقته ومضى سقيا لخيار وأما  
جعله مرفوعا والواقعة للحال فهو فاسد مناعه ومعنى أما الاول فلان جهة الحال التي فعلها مضار عن مثب  
لا تقتصر بالاولى أو الثانية فاصورة المعنى مدته بوقت في حال مضى الوقت وان لم يوقه كيف مضى الوقت فافهم  
ثم في بعض النسخ بعضى الوقت بالفاء والباء الحارة مصدر والمعنى فان وقت فمضت المجلس بعضى الوقت  
**(قوله)** قبل علمها ليس قد احتراز بابل هو تنبيه على الاخرى ليعلم مقابله بالاولى كما هو عادة الشارح في مواضع  
لا يحصى فافهم **(قوله)** ما لم يوقه الخ الا ان يذكره اطلاقا يعطيه على قوله ما لم يوقه ولو قال ما لم يفعل ما يدل  
على الاعراض لكان أنصر أو قد يصح عطف قوله أو حكا على حقيقة لانه فنه عن قوله أو تعمل ما يقطعه  
ولان بطلانه بكل قيام مطلقا قول البعض والاصح كما في العروا والتهر أنه لا بد أن يدل على الاعراض وأثر  
الاختلاف يظهر فيما لو قامت لتدعو الشهود كما يأتي ولو أقامها وأجمعها بطل كما يأتي لتكتمها من المداينة  
الى اختيارها نفسها فاعند ذلك دليل الاعراض **(قوله)** لتدلى مجلسها حقيقة أفاد ان القسام يختلفه  
المجلس حقيقة وهو خلاف ما في انصاف الاصلاح فانه قال ان المجلس وان لم يتبدل بمجرد القسام الا ان الخيار  
يطل به لانه يدل على الاعراض وهنا ظاهر من كلام صاحب الهداية وفي التبيين المجلس يتبدل تاريخ حقيقة  
بالقول الى مكان آخر وتارة تحكما بالاخذ في عمل آخر ط قلت وكان الشارح حل القسام على التحول  
فانه يقال قام عن مجلسه اذا تحول عنه لا بمجرد القسام عن قولها علمت من ان بطلانه بكل قيام مطلقا  
خلاف الاصح **(قوله)** مما يدل على الاعراض فثبت به لانه لو خيرا فاقبلت ثوبا وشربت لا يسل خيارها  
لان البس قد يكون تشبعا وشهودا والعطش قد يكون تشبعا مع من التأمل ودخل في العمل الكلام  
الاخرى وهذا في التفسير المطلق أما الموقت بشهر مثلا فلا يسل بذلك مادام الوقت فاقب كما هو أفاد في البحر  
وباتي غام الكلام فيما يكون اعراضا وما لا يكون **(قوله)** فيتوقف على قولها في المجلس أراد ان يقول  
الجواب والضمير في توقفه عائد على التعلق المفهوم من قوله قلها ان تطلق لا على التمسك بالصرح ولا  
من أن هذا التمسك يتم بالملك وحده ولا يتوقف على القول لكونها تطلق بعد التفويض وهو بعد تمام التمسك كما  
أوضحه في القبح والتهر وبه علم أن هذا التمسك لا يتوقف فاعلم على القول ولا على الجواب في المجلس لان الجواب  
أي التعلق بعد علمه وانما التوقف على الجواب هو جهة التعلق فافهم **(قوله)** فلم يصح رجوعه فترجع على كونه  
ليس وكذا فان الوكالة غير لازمة فلو كان وكلا لصح عزها قال في البحر من جامع الفضولين تفويض الطلاق  
المبا قبل هو وكالة تلك عزها ولو الاصح أنه لا يمكن اه لكن اذا كان تملكها لا يلزم منه عدم صحة الرجوع فاق  
المراجع قال لا تنقض بالهبة فاقب التمسك ويصح الرجوع اه وعلله في الأخيرة انه معنى البين اذ هو تعلق  
الطلاق بتطبيقها نفسها واعتز به في الفتح بان هذا يجري في سائر الوالات لضعفه معنى اذ ابته فقدا يرتفع  
أن الرجوع عنها صحيح وانما العلة هي كونه تملكها بالملك وحده لا بقول وتعمده في التمسك فافهم **(قوله)** حتى لو  
خيرها الخ فترجع على عدم كونه وكلا بل هو تملك فان علة الخلف هو قول محمد كونها ثابتة وهو

(أو ملقي نفسك قبلها)  
أن تطلق في مجلس  
علمها (ب) مشافهة أو  
اختيارا (وان طالع) وما  
أوأ كثر ما لم يوقته  
وبعضى الوقت قبل علمها  
(ما لم قسم) لتبدل  
مجلسها حقيقة (أو)  
حكايان (تفصل  
ما يقطعه) مما يدل على  
الاعراض لانه تحليلك  
فيتوقف على قولها في  
المجلس لا توكيل فلم يصح  
رجوعه حتى لو خيرها  
ثم جلف أن لا يطقها  
فطلقت لم يحض في  
الاصح (لا تطلق) (بعده)  
أي المجلس (الاذا زاد)  
على قوله ملقي نفسك



ممنوع كما في الفهم عن الزيادة لصاحب المحط أي لمكونها صارت مالكة وعليه فلو وكل رجلا بطلاقها بحث كسأني في الإيمان إن شاء الله تعالى عندئذ كرمًا بمنح نفسه بفعل ما موره **(قوله)** وأخوانه الأولى وأختبه وبهما اختار وأمره بكيلًا واعلم أن ما ذكره المصنف هنا الحق وقوله وجاوس القائمة سبذ كرمًا أيضا في فصل المشبهة **(قوله)** فلا يتقدم المجلس أما في متى ومتى ما فلا تهم العموم والأول فأنه قال في أي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس وأما في إذا وإذا ما فانهما متى وسواء عنددهما وأما عنده فيستعملان فليس كما يستعملان في ظرف لكن الأمر صار بيدها فلا يخرج بالثالث ح عن المنع **(قوله)** لا يمر أئمن أن يخلص أو كيل بل لوصرح بتوكيلها بطلاقها يكون عليك لا أو كيلًا كما في الصرع عن القصولين **(قوله)** أو قوله لأجنبي طلق امرأتى فبطل الطلاق لأنه لو قال امرأتى بكيلًا يقتصر على المجلس ولا يعلل الرجوع على الأصح بحر عن الخلاصة في فصل المشبهة ولو جمع بين الأمر باليد والأمر بالطلاق فيه تفصيل مذ كور هناك **(قوله)** فيصير رجوعه زاد الشارح الفاعل تكون في جواب أما التي زادها قبل **(قوله)** لأنه لا وكيل محض أي بخلاف طلق نفسك لأنها علة تنفصها فكان عليك لا أو كيلًا بحر **(قوله)** كان عليك في حقها لأنها علة تنفصها وقوله أو كيلًا في حق ضررتها لأنها علة تنفصها والظاهر أنه ليس من عموم الجواز ولا من استعمال المشترك في معنيته لأن حقيقة قوله طلق واحد هو في الأمر بالطلاق وإن اختلف الحكم والترتيب عليه باختلاف متعلقه كما قال لا أو كيلًا طلق امرأتى وأمر تلك فاته وكيل وأصل فافهم **(قوله)** فبصره عليك فلا يعلل الرجوع لأنه فوض الأمر إليه والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته وأو كيل مطلوب منه الفعل شاء أو لم يشأ ط عن المنع **(قوله)** لا أو كيلًا أي بان صرح بالوكيلة بحر عن الخاتمة **(قوله)** لا يرجع ولا يعزل لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك العزل لأنه لو قال لأجنبي أمر امرأتى بكيلًا ثم قال عزلت وجعلت بيدها لا يصح عزله مع أنه لم يرجع عن التفويض بالملكة فافهم **(قوله)** ولا يبطل بجنون الزوج نظرنا إلى أنه تعليق ط **(قوله)** لا يبطل هو الخامس ط **(قوله)** فيصم فصرح على الخامس وبه ما في الصرع عن المحط لو جعل أمرها يدي صلي لا يعقل أو يجنون فذلك الهاد ما د في المجلس لأن هذا تعليق في ضمنه تعليق فان لم يصح باعتبار التوكيل يصح باعتبار معنى التعليق فخصنا باعتبار التعليق فكانه قال إن قال ذلك المجنون أنت طالق فانت طالق وباعتبار معنى التوكيل يقتصر على المجلس عللا للشبهين اه ط قال في الأخيرة ومن هذا استخرجنا جواب مسئلة صارت واقعة الفتوى صحتها إذا قال لامرأة الصغيرة أمره بكيلًا شوى الطلاق فطلقت نفسها صحت لأن تقدير كلامه ان طلقت نفسك فانت طالق **(قوله)** وصي لا يعقل بشرط أن يتكلم فيصم أن وقع عليها الطلاق ولا يلزم من التمييز العقل ط عن الصرع **(قوله)** بخلاف التوكيل أي في المسائل الخمس لكن في الأخيرة بحث ما ذكره في فصل المشبهة **(قوله)** نعم لو جن أي المفوض إليه ط **(قوله)** فهنا تنسوخ الخ نظيره كما في الصرع من فصل المشبهة لو جن أو كيل بالبيع جنوا يعقل فيه البيع والشراء ما لا يعقل بغيره بخلاف ما لو كان مجنونًا بهذه الصفة لأنه في الأول كان التوكيل يبيع تكون العهدة على الوكيل وبعد ما جن تكون العهدة على الموكل فلا ينفذ وفي الثاني ما عاوى لبيع عهده على الموكل فينفذ عليه كافي الخاتمة وفي تفويض الطلاق وإن كان له عهدة أصلا لكن الزوج حين التفويض لم يعلق الأعلى كلام عاقل فإذا طلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما إذا فوض إلى مجنون ابتداء لم يعقل أصلا فاته يصح باعتبار معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح إلا إذا كان يعقل البيع والشراء كما مر وكذا به معنى المعنوي ومن فرى التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه تسويع في الابتداء ما لم يتساع في القاع وهو خلاف القاعدة الفقهاء من أنه يتساع في القاع ما لم يتساع في الابتداء اه ما في الصرع لمصا (قلت) وهذا القاعدة غير عنها في الأشياء بقوله الرابعة يقتصر في التراجع بالانقراض في غير ما فرغ عليها فروغ ثم فرغ على عكسها فرغ غير هذا من الفرعين فتصريفه عكس العكس أربعة بنو ياد من الفرعين **(قوله)** وجاوس القائمة في جامع القصولين ولو شئت في البيت من جانب إلى جانب لم يبطل اه قال في الجرح ومعناه أن يخبرها وهي قائمة فثبت من جانب إلى آخرها

وأخوانه ( متى شئت  
أومتى شئت أو إذا  
شئت أو إذا ما شئت) فلا  
يتقدم المجلس (ولم يصح  
رجوعه) لما مر (و) أما  
في (طلق ضررتك أو)  
قوله لأجنبي (طلق  
امرأتى) فصر رجوعه  
عنه (ولم يقيد بالمجلس)  
لأنه أو كيل محض وفي  
طلق نفسك وضررتك  
كان تخليكا في حقها  
أو كيلا في حق ضررتها  
جوهره (الانقاصه  
بالمشبهة) فبصر عليك  
لا أو كيلا والفرق بينهما  
في خمسة أحكام ففي  
التوكيل لا يرجع ولا  
يعزل ولا يبطل بجنون  
الزوج ويتقدم المجلس  
لا يعقل فيصم فتوفيته  
لمجنون وصي لا يعقل  
بخلاف التوكيل بحر  
نعم لو جن بعد التفويض  
لم يقع فهنا تسويع ابتداء  
لإبقاء عكس القاعدة  
فاحفظ (وجاوس)  
القاعدة

(واتكاه القاعدة وقعود  
التكسنة ودعاء الأب)  
أو غيره (الشورة) يفتح  
ضم المشاورة (ودعاء  
شهود للشهاد) على  
اختيارها الطلاق إذا لم  
يكن عندها من  
يدعوهم سواء انحوت  
عن مكانها أو لا في الأصح  
خلاصة (وإياها دابة  
هي راكبها لا يقطع  
المجلس ولو أقامها أو  
جامعها مكرهه بطل  
لتمكها من الاختيار  
(والفلك لها كاليب  
وسير دابتها كسرها)  
حتى لا يتبدل المجلس  
يجري الفلك ويتبدل  
بسير الدابة لا ضافته  
إليها إلا أن يغيث مع  
سكونه أو يكون في محل  
يقوده الجاهل فانه  
كالسفينة (وفي اختاري  
نفسك لا تصح نية  
الثلاث) لعدم تنوع  
الاختيار بخلاف أنت  
ياش أو أمره ببدل (بل  
تين) أو أحده (إن قالت  
اخترت نفسي) (أو أنا  
أختار نفسي) استحسانا  
بمخلاف قوله طلق  
نفسك

لو خيرها وهي قاعدة في البيت فقامت بطل خيارها بمجرد قيامها لانه دليل الاعراض اه قلت وفيه ان هذا قول  
البعض وأن الأصح أنه لا بد أن يكون مع القيام دليل الاعراض (قوله) واتكاه القاعدة (أما لو اضجعت  
فقبل لا يطل وقيل ان هاتين الوساة كما يفعل للثوم بطل بحرج عن الخلاصة (قوله) للشورة) فلو بدعته لغيرها بطل  
لما مر من أن الكلام الأجنبي دليل الاعراض (قوله) يفتح وضم) أي فتح الميم وضم الشين وكذا سيكون الشين  
مع فتح الميم والواو كافي الصباح (قوله) إذا لم يكن عندها من يدعوهم) صادق إذا لم يكن عندها أحد أصلا  
أو عندها ولا يدعوهم فلو عندها من يدعوهم فدعت نفسها بطل والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعاء الأب  
لشورة ط (قوله) في الأصح) وقيل ان تحولت بطل بناء على أن الاعتبار ما تبدل المجلس أو الأعراس والأصح  
اعتبار الأعراس أو أقدام في الحر (قوله) لتمكها من الاختيار) أي اختارها نفسها فقدم ذلك دليل الاعراض  
بحر (قوله) والفلك) أي السفينة (قوله) حتى لا يتبدل الخ) لأن سيرها يغيث مضاق اليد راكبها بل إلى غير من  
الرجوع ودفع المرافعة بطل الخلو بسرها بل يتبدل المجلس فتح (قوله) إلا أن يغيث مع سكونه) لأنها لا يمكنها  
الجواب بأسرع من ذلك فلا يتبدل حكما لأن اتحاد المجلس إنما يعتبر ليسير الجواب مستمرا بالخطاب وقودا وإذا  
كان بلا فصل كذا في الغرض وفسر الأسراع في الخلاصة بأن يسبق جوابها لخطوبتها وتظاهر قول الغرض فلا  
يتبدل حكما إلا بشرط هذا السبق لأنه لا يحصل به التبدل لا حقيقة ولا حكما (قوله) فانه كالسفينة) يعني  
بجامع أن السرى كل منهما غير متعلق باليد راكب وقيل هذا أنها لو كانت على دابة وثقت من يقودها أن لا يطل  
بسيرها تهر وأقره الرمي (قلت) قد يقال أنه قياس مع الفارق فانه لو كان في محل يقودها آخر ينسب السير  
إلى القائد لعدم تمكن راكب الجمل من تسير الدابة بخلاف راكب الدابة فله عكسه التسير فينسب إليه وان  
قادم غيره تأمل قال الرجعي وينبغي أن الدابة لو حجت وعجزت عن ردها أن تكون كالسفينة لأن فعلها حينئذ  
لا ينسب إلى راكبها بل إلى قائد الدابة (قوله) لا يطل خيارها فمما لو كانت قاعدة أو كانت فصل المكتوبة  
أو الورق فأنها والسنة المؤكدة في الأصح أو وضعت إلى الثالثة زكوة أخرى وليست من غير قيام أو أو كلف قليلا  
أو شربت أو قرأ قليلا أو سجت أو قالت لم لا تطلقني بلسانك قال في الفتح لأن الجدل للمجلس ما يكون قطعاً  
للكلام الأول وإفادته في غيره وليس هذا كذلك بل الكل يتعلق بمعنى واحد وهو الطلاق ونجما في الهر  
(قوله) لعدم تنوع الاختيار) لأن اختارها إنما يفيد الخلو والصفاء والنيونة تثبت به مقتضى ولا عموم  
له نهر أي معنى اخترت نفسي اصطفتها من ملك أحد لها وذلك النيونة فصارت النيونة مقتضى وهو ما يقدر  
ضرورة تصحيح الكلام فإن اصطفاها بنفسها مع ملك الزوج لا يمكن فيقدر لاني أنت نفسي والمقتضى لا عموم  
له لأنه ضروري فيقدر بقدر الضرورة وهو النيونة الصغرى ذهابها لتخلص نفسها وتصلطها من ملك الزوج  
فلا تصح نية الكبرى لعدم إحاطة اللفظ لها رجلي (قوله) بخلاف أنت ياين) لأنه ملفوظ به لا مانع من عموم  
فاذا أطلق انصرف إلى الأدنى وهو النيونة الصغرى ولو نوى الكبرى صح لأنه نوى محتمل للفظ وكذا قوله  
أمره ببدل ولا يصح إيقاع الرجعي به لأنه تفويض بلفظ الكتابة والواقع بها الشان وهو يحتمل النيونتين  
فيصرف إلى الصغرى وإن نوى الكبرى فاقوتها بلفظها أو ينتهاج إلى اقتادها رجلي (قوله) استحسانا  
راجع إلى قوله أو أنا اختار نفسي أي لو كرت بلفظ المضارع سواء كرت أنا أو لاني القياس لا يقع لأنه وعد  
ووجه الاستحسان قول عائشة ترضى الله عنها لما خيرها التي صلى الله عليه وسلم بل أختار الله رسوله واعتبره  
صلى الله عليه وسلم جواباً ولأن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستحسان كما هو أحد المآخذ وقيل  
بالقلب وقيل مشترك بينهما وعلى الاشتراك يرجحهما لارادة الحال بقرينة كونه أخبارا عن أمر قائم في الحال وذلك  
يمكن في الاختيار لأن محله القلب فيصح الأخبار باللسان عما هو قائم بعمل آخر حال الأخبار كافي الشهادة  
بخلاف قولها أطلق نفسي لا يمكن جعله أخبارا عن طلاق قائم لأنه إنما يقو باللسان فلو جاز لقائه الأمران  
في زمن واحد وهو محال وهذا بناء على أن لا يقع لا يكون بنفس أطلق لعدم التعارف وقدمائه أنه لو تعورف جاز  
ومقتضاه أن يقع بهما أن تعورف لأنه إنشاء أخبار كذا في الفتح ملخصاً قال في التهرز وقيد المسئلة في المراج

عالمًا لم ينو إنشاء الطلاق فإن واد وقع اهـ والمناسبت التعبد بضمير المؤنث لأن المسئلة هي قول المرأة أنا طلق نفسى  
 تأمل **(قوله أنا طلق)** ليس هذا في الجوهره وتوفي بالجر والهرم والنجى والغفر بل صرح في الجهر في الفصل الآتى  
 نفعلا عن الاختيار وغيره وسيد كره الشارح أنه يقع بقوله أنا طلق لأن المرأة وصف بالطلاق دون  
 الرجل اهـ وعبارتها بجهره وإن قال طلق نفسك فقلت أنا طلق يقع قياسا واستحسانا اهـ نعم ذكر في الجهر  
 في فصل المشتبه عن الحاشية قال لا مرأه أنه أنت طلق ثلاثا سنت فقلت أنا طلق لا يقع شئ اهـ لكن عدم  
 الوقوع لانه على الثلاث على مشيبتها الثلاث ولا يمكن ايقاع الثلاث بلفظ طلق فلا يقع شئ له ولو جحد المعلق  
 عليه ولذا قال في الأخيرة لا يقع الآن نقول أنا طلق ثلاثا لم يعلم أن لفظنا أنا طلق يصلح جوابا وانما لم يقع هنالك  
 فلا اقتدر **(قوله أو تتو)** مضارع مبنى للعلوم فاعله ضمير المرأة مجزوم بحذف الياء عطف على يتعارف المبني  
 للجهر لـ ح ثم هذا من عبارة الغفر بل من زيادة الشارح أخذاً بما نقلناه من أنفعالن النهر عن المراج **(قوله أو)**  
 الاختيار مصدر اختارى وأفاد أن ذكر النفس ليس شرطاً لمقصوده بل هي أو ما يقوم مقامها بما في **(قوله)**  
 في أحد كلاهما وإذا كانت النفس في كلاهما فالأولى وإن اختلفت عن كلاهما لم يقع بجر **(قوله بالإجماع)**  
 لأن وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرف بالإجماع والعصاة وإجماعهم في اللفظة المفسرة من أحد الحاشيتين ط  
 عن إضاح الإصلاح **(قوله لا تنهاتك فيه الانشاء)** أى قبلت تفسيره أيضاً ط قال في الجهر عن المصط  
 والحاشية لو قالت في المجلس غيب نفسى يقع لهما ما دامت فيه تلك الانشاء **(قوله الآن يتصافان)** بظاهره ولو  
 بعد المجلس بجر **(قوله والتأخيه)** نسبة إلى تاج الشريعة **(قوله لكن رده الكمال)** حيث قال الإياع  
 بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه ولو لا هذا لم يكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية  
 دون المقابلة بعد أن نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه ما طلق والواقع غير ذلك فيسمع لفظ لا يصلح  
 له أصلاً كسقى اهـ **(قوله ونقله الأكل)** أى في العنايه ط **(قوله فلو قال الخ)** تفرع على ما علم من أن  
 الشرط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها في تفسير الاختيار **(قوله إذا لم تنهاتك فيه)** أى واختيارها نفسها  
 هو الذي يتحد مره بان قال لها اختارى فقلت اخترت نفسى تقع واحدة ويتعدا أخرى كاختارى نفسك  
 ثلاثاً تطلق فقلت اخترت وقع فليد بالموحدة ظهر أنه أراد تحريفها في الطلاق فيمكن تفسيره ولا يرد  
 أن هذا مناقض لما مر من أن الاختيار لا يتوقع لانه لا يلزم محاذ كذا كون الاختيار نفسه يتنوع كالبنونه  
 إلى غلظة وخففة حتى يصاب كل نوع منه بالتشخيص غير يانقلظ آخر أفاد في الفتح **(قوله وكذا ذكر)**  
 التلطفة) وقع بانه ان في كلامها بان قالت اخترت نفسى بتلطفة بخلافها في كلامه فله يقع بها ملحقه  
 رجعية لانه تفويض بالصريح وتصح فيه نية الثلاث كالمراج وتكرار لفظ اختارى لأن الاختيار في حق  
 الطلاق هو الذي يتكرر فكأن منعنا ط عن الإيضاح لكن في كون التكرار مفسراً كالنفس كلام  
 باني قريباً **(قوله وفوله اخترت أبى الخ)** لأن الكون عندهما إنما يكون بالبنونه وعدم الوصله مع الزوج  
 بخلاف اخترت فمراً وإن ارجح بجر لم يقع وينبئ أن يصح على ما إذا كان لها أب أو أم ما إذا لم يكن وكان لها  
 أخ رغبى أن يقع لانهما حينئذ تكون عند معاداة كذا في الفتح قال في النهر ولم أر ما لو قالت اخترت أبى أو أمى وقد  
 ما أتوا لأخ لها وينبئ أن يقع بقيام ذلك مقام اخترت نفسى اهـ والحاصل أن المفسر عناية ألفاظ النفس  
 والاختيار والطلاق والتكرار وأبى وأمى وأخى والأزواج وزاد ناس وهو المصدق كلامه فلو قال اختارى  
 ثلاثا فقلت اخترت يقع ثلاث لانه دليل اراد ما اختار الطلاق لانه الذي يتعدى وقوله اخترت بتصرفه اليه  
 فيقع الثلاث أفاد في الجهر **(قوله والشرط الخ)** إنما كثر في ذكر هذا الاسم في أحد الكلامين لانها ان  
 كثر في كلامه تضمن جواباً لعلته كأنها قالت فعلت ذلك وإن كانت في كلامها فقد وجد ما يخص بالبنونه  
 في اللفظ العامل في الإيقاع فكذا وجد نية الزوج مع غلبة البنونه فتثبت بخلاف ما إذا لم يذكر النفس ونحوها  
 في شئ من الطرفين لأن الهم لا يفسر للبهيم ولا جماع المار وتعام في الفتح **(قوله فليخص الخ)** أخلف من  
 الفهستاني ح وكيف يخص مع مخالفتهم لقول المنون وذكر النفس والاختيار في أحد كلاهما مباشر **(قوله)**

أطلق نفسى لم يقع  
 لانه وعسجوه مالم  
 يتعارف أو تنو الانشاء  
 فتح (ذكر النفس أو  
 الاختيار في أحد  
 كلاهما شرط) صحة  
 الوقوع بالإجماع  
 (ويشترط ذكرها  
 متصلا كان منفصلا  
 فان في المجلس صح)  
 لانها تلك فيه الانشاء  
 (والا) الآن يتصافان  
 على اختيار النفس  
 فيصم وان خلا  
 كلامهما عن ذكر  
 النفس دور والتأخيه  
 وأفسره البهني  
 والباقى لكن رده  
 الكمال ونقله الاكل  
 بقيل والحق ضعفه نهر  
 (فولو قال اختارى اختارته  
 أو طلقته أو أمك) (وقع لو  
 قالت اخترت) فان ذكر  
 الاختيار كذا كر  
 النفس اذ اناله فيه  
 للموحد وكذا ذكر  
 التلطفة وتكرار لفظ  
 اختارى وقولها  
 اخترت أبى أو أمى أو  
 أهلى والأزواج يقوم  
 مقام ذكر النفس  
 والشرط ذكر ذلك في  
 كلام أحدهما كاستلنا  
 فيلخص اختياره  
 بكلام الزوج كاتن ولو  
 قالت اخترت نفسى  
 وزوجى أو نفسى لابل

الاختيار من عدم  
الوقوع سهو نم لو  
عكست لم يقع اعتبارا  
للقدم وبطل امرها  
كما لو عطف باو أو  
أرشاها فاختاره  
فاختارته أو قالت  
ألحقت نفسي بأهلي  
(ولو كررها) أي لفظة  
اختاري (ثلاثا) بعطف  
أو غير (فقلت)  
اخترت أو (اخترت)  
اختياره أو اخترت  
الاولى أو الوسطى أو  
الاخيرة يقع بلائنه  
مسن الزوج دلالة  
التكرار (ثلاثا) وقالا  
يقع في اخترت الاولى

٣ (قول المصنف أو  
اخترت الاولى أو  
الوسطى الخ) قال أو  
خفيفة لانهما ملكت  
الكل دفعة بدون  
ترتيب فلم تتحقق الاولى  
مثلا فيلغو ذكر الاولى  
أو الوسطى مثلا ويبقى  
قولها اخترت وهي لو  
اقتصرت عليه يقع  
الثلاث وقال الطرفان  
يقع واحدة لان قولها  
الاولى مثلا مستقيم  
للفردة والوصف  
بالاولية فكانها قالت  
اخترت واحدة سابقة  
وحيث لا تتحقق الوصف  
يلغو ويبقى قولها واحدة  
فقع اه

ومافي الاختيار هو شرح المختار أو لفظه (قوله من عدم الوقوع) أي في مسئلة الاضراب (قوله سهو) لمخالفته لما  
هو المتقول في الكتب المعتمدة بجر (قوله ولو عكست) بان قالت اخترت زوي لابل نفسي أو قالت زوي ونفسي  
بجر (قوله اعتبار القدم) لعدم صحة الرجوع عنه (قوله وبطل امرها) عطف على لم يقع ح أي خرج الامر  
من يدها في مسئلتها العكس (قوله كما لو عطف باو) أي فانه لا يقع ويخرج الامر من يدها لان أو أحد الشئين  
فلا يدرى لاختيارها نفسا ولا وزعها على التعيين فكان اشتغال الاعمال بينهما فكان اعراضا ح (قوله أو أرشاها  
الخ) أي جعل لها اما للاختياره فاخترته لا يقع ولا يجب المال لانه رؤيته ذهو واعتراض عن ترك حق غلبت نفسها  
فهو كالاغتراض عن ترك حق الشفعة فتح (قوله أو قالت الخ) قال في البحر ولو قال لها اختاري فقلت ألحقت  
نفسي بأهلي لم يقع كما في جامع الفصولين وهو مشكل لانه من الكنايات فهو كقولها أنا بائن اه ح وهذا  
ذكره في البحر في الفصل الا في مسند كرجوابه ثم عند قوله وكل لفظ يصلح للإيقاع الخ (قوله بعطف) أي  
أو أو أو فاما أو ثم وفي شرح التلخيص الفارسي أنه في العطف بين الاختيارت نفسها قبل تكلم الزوج بالثانية وهي  
غير مستحولة بها بان لا يوقع بغيرها حتى بجر (قوله بلائنه) كذا في الكتو واللهاية والصدر الشهيد  
والعتابي وجهه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على ارادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع الكبير  
والتعدي إلى التكرار خاص بالطلاق فأغنى عن ذكر النفس والنسبة لكن قال في غناه البان ان المصرح به في  
الجامع الكبير اشتراط النية وهو الظاهر اه وذهب اليه فاضان وأبو المين التسي ورجحه في الفغني ان  
تكرار الامر للاختيار لا يصير مظهر في الطلاق لو أن زيدا اختار في المال أو اختار في السكن قال في  
البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلائنه مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الامر الا بها والحاصل أن المعتمد  
رواية ودرية اشتراط التمدون النفس اه أقول والذي مال اليه العلامة قائم والمقدس هو الاول وقول البحر  
باشتراط التمدون النفس فيه نظر لان من قال بعدم اشتراط النية ساعد على أن التكرار دليل ارادة الطلاق  
يقول لا يشترط ذكر النفس أيضا دلالة التكرار كما هو صريح عبارة التلخيص المارة وصرح ماضي انضمام  
عذ التكرار من المفصلات السبعة ومن قال باشتراط النية لم يجعل التكرار دليلا على ارادة الطلاق كما هو صريح  
كلام الفتح المازونه في شرح الزوائد لقاضيان حيث لم يكن التكرار دليلا على ارادة الطلاق في لفظ  
الاختبار بلا مفسر وتقدم الاجماع على اشتراط النية فمن القول باشتراط النية اشتراط ذكر النفس ولا يحصل  
التفسير بالنسبة لما في الفتح حيث قال ولا ياقع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولو لا هذا  
لأمكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحال المدون المقالة ان نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه ما مل  
اه فم حيث كان الاختلاف المازا انما هو في الوقوع قضاء يعني أن يقال ان ذكر الزوج النفس مع التكرار  
لا يشترط معه النية اتفاقا لما علمت من أن مناط الاختلاف هو ان التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في  
الدلالة على ارادة الطلاق أو لا فاذا وجد التصريح بذكر النفس تعينت الدلالة على ارادة الطلاق فلا يبقى محل  
للخلاف في اشتراط النية قضاء لان ذكر النفس بذكره في دعواه أنه لم ينو كما في كتابات الطلاق من أن الدلالة  
أقوى من النية لكونها مظهرة والنية ماطنة فتعين كون الخلاف المار في أنه هل تشترط النية في صورة التكرار  
أو لا لا يشترط تحله ما انما يذ كر النفس أو ما يقوم مقامها هاهنا ما ظهر في هذا المقام فتدبره قوله مفرد ومن هنا  
ظهرت أنه لا تنافي بين قوله هنا بلائنه وقوله في أول الباب بنوى الطلاق لان ما ذكره أو لان لاشتراط النية  
انما هو فيما اذا لم يذ كر النفس ونحوها من المفسر ان في كلام الزوج وانما ذكر في كلام المرأة فتشترط النية  
لتم عليه البيهنية كما قدمنا سابقا في الفتح وقدمنا أن الغضب والمذاكرة يقوم مقام النية في القضاء ما اذا  
ذكرت النفس ونحوها في كلامه فلا حاجة إلى النية في القضاء لو حرم ما يخص بالبنوة وهل التكرار في كلامه  
مفسر كالنفس فيغي عن النية أو لافه الخلاف الذي سمعته وأما انما يذ كر النفس أو نحوها في كلامه ولا في  
كلامه لا يقع أصلا وان نوى كما بجر (قوله ثلاثا) لو يقع في بعض التسخ كره قبل قوله بلائنه وهو الذي في المنع  
وهو الانسب لادواته أن الثلاثة لا تشترط لها النية أيضا ط (قوله في اخترت الاولى) فليد لان في قوله اخترت

الى اخروا حدثنا بانه واختاره الجاهلوى بحروا فيه الشيخ على المقدسى وفي الجاهلوى (٤٩٣) المقدسى وبه تأخذنا انتهى فقد اقلد

أن قولها هو الحق به  
لان قولهم وبه تأخذ  
من اللفظ العلم بها  
على الاتقاء كذا انضبط  
السرف الغزوى يحشى  
الاشبه (دو قاتل)  
في جواب الخصم  
المذكور (ملقت نفسى)

أو اختارت نفسى بطلقة  
أو اختارت الطلقة الأولى

(بانت وولد فى الأصم)  
لتقوضه بالثان فلا  
تلك غير (أمره بيلك)

فى تطلقة أو اختارت  
تطلقة فاختارت  
نفسها ملقت رجعية

لتقوضه بالها بالصرى  
والمفيد للينونة أذا

قرن بالصرى صار  
رجعاً كتمسكه قد

بني ومثلها بالاعتلاق  
لتطلق نفسها وأخى

تطلق فهى بائة كما  
لوحصل أمرها بيلدا

لأنه فصل نفقته اليك  
فطلق نفسها متى

شئت فلم تصل فطلقت  
كان بائناً لان نفقة

الطلاق لم تكن فى  
نفس الامر (فروج)

قال رجل خير امرأتى  
فلم يخرجه مالم يخرجه

بخلاف أخيهما بالخيار  
لأقراره قال الهات

طائى ان شئت واختارتى  
فقلت شئت واخترت

وقع تثنان قال اختارتى

أو اخترت اختارة يقع ثلاث اتفاقاً وكذا اخترت مرة أو مرة أو بدفعة أو بدفعة أو واحدة أو اختارة واحدة تقع الثلاث في قولهم بجر (قوله الآخرون) أى والوسطى وألاخيرة والمراد أنها قالت اخترت الأولى وأوقات اخترت الوسطى وأوقات الاختيرة ويحتمل كون المراد أنها ذكرت الثلاث مع العطف بأو (قوله وأقره الشيخ على المقدسى) فيه أن المقدسى في شرحه على نظم الكفاة على القولين ثم ذكر توجيه قولها وأقره بتوجيه قول الامام (قوله فقد أفلح) فيه أن قول الامام متى علمه أصحاب التون وأمره بيلدا في الهداية فكان هو المرجع عنده على عدم موافق طالق الفسخ وغيره في توجيهه ودفع ما يرد عليه وتبعه في الصواب والتمسك بالاعتقاد لأصحاب التون والشروح فلا يعبأ برأيه اعتماد الجاهلوى المقدسى (قوله فى جواب الخصم المذكور) أى المذكر تثنان كما فى التبر وعبارة الجرح في جواب قوله اختارتى (قوله فى الأصم) الانسب ببداله بقوله هو الصواب لان ما فى الهداية وبعض نسخ الجامع الصغير أنه تلك الرجعة جزء الشارحون بأنه غلط وما فى الصبر أنه رواية رديف التبر (قوله تقوضه بالثان) لان لفظ التخصير كما في دفعه البان (قوله فلا تعلق غير) لانه لا عبرة لا بقاضا بل تقوض الزوج الأخرى أنه لو أمرها بالثان أو الرجعى فمكسرة وقع ما أمره الزوج بجر (قوله فاختارت نفسها) أشار الى أن اختارت كما يصلح جواباً للاختيار يصلح جواباً لأمراً بيلدا كما يأتى أوله ط (قوله والمفيد للينونة الخ) جواب عن سؤال هو أن كلام من أمره بيلدا واختارتى بمقتضى البينة فلا يجوز صرفه عنها لغيرها قال الساجى ومن هنا يعلم أن قوله زوجته روى طالق رجعى (قوله كتمسكه) يعنى أن الصرى إذا قرن بالكتابة كان بائناً نحو أن طلق بائناً ح (قوله بخلاف) الباء للبيان متعلق بقضى أو غنى بقضى بسبب مخالفة الخ وقوله ومثلها الباء اعتراض ح (قوله فهى بائة) لانه قوض لها بلفظ البان وذكرك الصرى على أوجه لا على أنه هو المفوض بخلافه فى لا يحصل الامر منظر وفان التطلقة والباينة اعني فى رجعى (قوله كما يجعل أمرها بيلدا) أى بان قال أمره بيلدا لولم الخ فقولها لولم تصل شرط وقوله أمره بيلدا دليل جوابه وقوله فطلق تفسير لكون أمرها بيلدا ح (قوله لان نفقة الطلاق) على لسان الثلاث ط (قوله لم تكن فى نفس الامر) أى فى نفس الامر بيلدا أى لم تكن معمولة وليس المراد بنفس الامر الواقع ح (قوله فلم يخرجه) يعنى لم يكن لها الخيار كما عبر به فى الصبر وصح وأرتكب الشارح هذا التركيب كان عليه أن يخفف الفاء كما لا يخفى ح وفى بعض النسخ فلا خيار لها ما لم يخرجه (قوله بخلاف) أخبرها بالخيار أى قبل أن يخرجهما سمعت الخبر فاختارت نفسها وقول لان الامر بالآخر يرضى تقدم الخبر عنه فكان هذا القرار من الزوج بنبوت الخيار لها بجر (قوله وقع تثنان) أحدهما بالمشبهة وأخرى بالخيار لانه قوض لها طلاقين أحدهما صريح وادّعى كناية حال ذكر الصرى لم ينقصر الى بنية بجر (قوله لم يخرجه) حتى إذا رقت فى اليوم بطل أصلا هندية ومنه إذا قال اختارتى فى اليوم وغدا فى الصبر ط (قوله ولو اختارتى غدا) بان قال اختارتى اليوم واختارتى غدا فهما خياران بشر شئت اعتلج ذكر الاختيار ط وسألتى ما يتعد وما يتعد فى الباء الى (قوله قال اختارتى اليوم الخ) الماذر كيعرفا أنصرف الى العهد وهو الحاضر ولم يكن يخبره حتى الماتى منه فكانت خيرة الى اقتضائه وذلك بغروب الشمس فى اليوم ورؤية الهلال فى الشهر وشامذى لحقة فى السنة كما لو حلف ليكلمه اليوم أو الشهر أو السنة أو ما لو تكره أنصرف الى كماله وكان ابتدأ ومن حين التخيير فتمت به منتهى فى التدينين ما بينهما من الليل ضرورة مع أن الليل لا يتبع اليوم المفرد وكان هذه المسئلة مستأنسة من ذلك رجعى وما ذكره الشارح ما يؤمن من الجوهر وعبارة الجرح فى الفصل الآتى عن الخيرة وقال أمره بيلدا وما أشهر أو سئله فلها الا امر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة يحتمل أن يكون المراد أنه يكلم من الليل أو يكلم من اليوم التالى مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا فى الأيمان فى لا كلمة وما يشككها من اليوم التالى مع دخول الليل كما مر عن رجعى (قوله والى عام ثلاثين يوماً) لان التقويض حصل فى يوم وغدا لم يجد ولو اختارتى غدا تعدد قال اختارتى اليوم وأمره بيلدا هذا الشهر خيرة فى بقيته ما وإن قال يوماً أو شهراً فى ساعة كلمى مثلها من الفتوى إلى عام ثلاثين يوماً ولو جعله لها رأس

الاولى ويومها ولا يبطل  
المؤقت الاعراض بل  
بعض الوقت علت أولا

(باب الامر باليد)

هو كالاختيار الا في نية

الثلاث لا غير (اذا قال

لها) ولو صغيرة لانه

كالتعليق بزيادة (أمره)

يبدل أو بشمالك )

أو أنفك أو لسنانك

(يسوي ثلاثا) أي

تفويضها (فقلت) في

مجلسه (اخرت نفسي

واحدة) وأقبلت نفسي

أواخرت أمري وأنت

على حرام أو سني بآن

أو أنا منك بآن أو طلق

(وقعن) وكذا الوفاة

أبوها قبلها خلاصة

و يتسنى أن يفقد

بالصغيرة ( وأعرتك

طلاقاً) وأمره ببد

الله وبدل أو أمره ببدك

على المختار خلاصة

(كأمره) يسدك )

وذكر اسمه تعالى للترك

وان لم ينزلنا فواحدة

ولو طلقت ثلاثا فقال

توبت واحدة ولادالة

حلف وتقبل بيتهما على

الدالة كما مر (واحد

المجلس وعليها) وذكر

النفس أو ما يقوم

مقامها (شرطه فلو جعل

أمره هايد ولم تعلم

بذلك (وطلقت نفسها

بعض الشهر فلا يمكن اعتبار الأهل فيه فعتبر بالامام الاجماع ذخيرة ومفهومة أنه لو كان حين أهل الهلال  
يعتبر به الهلال كافي مسئلة الاجارة (قوله في الليلة الأولى ومها) لان الرأس الاول ونحت الشهرين  
الليل والنهار فأول الليل الليلة الأولى وأول الشهر اليوم الاول ط (قوله ولا يسئل المؤقت) أي لئلا يفسد المؤقت  
يوماً أو شهر أو سنة لا أعراض في مجلس العلم بل بعض الوقت المعين علمت بالتخيير ولا أما الخيار المطلق فيسئل  
بالاعراض ط والله أعلم

(باب الامر باليد)

الامر هنا معنى الحال والسد معنى التصرف يحجر عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذي جعله  
زوجها في تصرفها ط وقد متنا أن المناسب الترجع هنا الفصل بدل الباب (قوله هو كالاختيار) أي في  
اشتراط التوبة ذكر النفس أو ما يقوم مقامها وعدم طلاق الزوج الرجوع وتقيد بمجلس التفويض أو مجلس  
علم اذا كانت غائبة أو بالمتاذا كان مؤقداً (قوله الا في نية الثلاث) فانه اصح هنا في التخيير لأن الامر  
جنس يحتل الخصوص والعوم فاهم قوي بحيث نته وما في البدائع من عدم اشتراط ذكر النفس هنا بخلاف  
لعامة الكتب كافي العبر والهر (قوله ولو صغيرة) هذه واقعة الفتوى التي قدمناها في الباب المازع من ذخيرة  
(قوله لانه كالتعليق) أي لانه وان كان تعليقاً لكن فيه معنى التعليق كما مر به في التخيير (قوله أمره)  
(يبدل) مثله المعلق كان دخلت الدار فأمره ببدك فان طلقت نفسها كما وضعت القدم فيها طلقت وان بعد  
طامشت خطوتين لم تطلق لانها طلقت بعد ما خرج الامر من يدها بجر من المحيط في العتابة وان مشيت خطوة  
يطلق فيجعل على ما اذا كانت رجلاً فوق العتبة والاخرى دخلت بها وما سئ على ما اذا كانت خارج العتبة  
فأول خطوة لم تعد أول الدخول والثانية تعدى ويخرج الامر من يدها مقدس (قوله أو بشمالك الخ) في  
الزيادة أمره في عنيك وأمثاله يسئل عن التبيح (قوله ينوي ثلاثا) أشار إلى أنه لا بد من نية التفويض  
دنايه أو دلالة الحال قضاء كافي العبر وسأني يحترز قوله ثلاثا (قوله أي تفويضها) أي تفويض الثلاث  
وأشار إلى أن هذه الالفاظ كافية عن التفويض لاعتق الايقاع حتى لو نوى بها الايقاع لم يقع لان لفظها لا يحتمل  
ذلك وهو ظاهر في غير الامر باليد ما هو في فصل الايقاع لانه اذا كان امرها بيدها وكان لم يجعل كاية  
عنه لعدم التعارف رضى (قوله في مجلسه) استشهد هذا القيد من القضاء التعقيبية فهو هذا قيد في التفويض  
الطلاق عن الوقت كما مر (قوله وقعن) أي الثلاث لان الاختيار يصلح جواباً للامر باليد لكونه تعليقاً كالغير  
والواحدة صفة للاختار قصار كأنها قالت اخترت نفسي مرة واحدة وبذلك نفع الثلاث نهر أما طلق  
نفسك فان الاختار يصلح جواباً له كما يأتي في الفصل الآتي (قوله وعني الخ) فيه نظرو عبارة الخلاصة  
عن المتن لجعل أمرها بيداً بها فقال أوها قبلتها طلقت وكذا الرجل أمرها بيداً فقال قلت نفسي  
طلقت اه وفي مثل هذا لا توقف على مغزاه لانه يصح أن يجعل الامر بيداً حتى وان كانت بالغة وليس في  
عبارة الخلاصة أنه جعل أمرها بيداً فقال أوها حتى يتأتى ما يحتمل الشارح تعال صاحب الهر رضى (قلت)  
على أنه اذا جعل أمرها بيداً يكون في معنى التعليق على اختيارها نفسها فلا يصح من أبيها ولو كانت صغيرة  
وكذا الوجه يبدل أوها يصح منها ولو كبيرة لعدم وجود المعلق عليه (قوله وذكر كاسمه تعالى للترك) أي فتنفرد  
المخالفة للامر (قوله وان لم ينزلنا) يحترز قوله ينوي ثلاثا وهو صادق بان لم ينوعدا أو نوي واحدة وتبين  
في الحرظانها تقع واحدة ثالثة وقد متنا أنه لا بد من نية التفويض الهادئة أو بدل الحال علمه قضاء بجر (قوله)  
ولادالاه) أما اذا وجدت الدلالة على الثلاث كذا كرتها أو الاشارة بثلاث أصابع فجعلها وهذا أول من قول  
الهر كذا كان في حال الغضب أو اذا كرر الطلاق فانه لا يدل على نية الثلاث ط (قوله وتقبل بيتهما على الدالة)  
أي على الغضب والمذا كرمثلا ولا تقبل على النية الآن تمام على اقراء بها كافي النهر عن العمادية (قوله كما  
مر) أي في أول الكتابات ح (قوله أو ما يقوم مقامها) كالاختيار واخرت أمري ط وكأخرت أي وأخر  
أعلى أو الأزاوج كما يعلم مما مر في التخيير والظاهر أيضاً أن التكرار هنا مثله هناك (قوله فلو جعل أمرها بيداً

لم تطلق ( لعدم شرطه  
خاصية ) وكل لفظ يصلح  
للايقاع منه يصلح  
للجواب منها وما لا يصلح  
للايقاع منه ( فلا يصلح  
للجواب منها ) فلو قالت  
أنا طالق أو طلق نفسي  
وقع بخلاف طلقك  
لان المرأة توصف  
بالطلاق دون الرجل  
اختصار ( اللفظ الاختصار  
خاصة ) فانه ليس من  
ألفاظ الطلاق ويصلح  
جوابها بدائع لكن  
رد عليه بحسنه بقولها  
وقول أيها كافر قدبر  
وفي قولها في جوابه  
( طلق نفسي واحدة  
أو اخترت نفسي بتطلقة  
بأن واحدة ) لما تقر  
أن التعبير بتفويض  
الزوج لا يقطعها ( ولا  
يدخل الليل في ) قوله  
( أمره ) يملك اليوم  
وبعد غد ) لانهما  
تلكان ( فان ردت  
الأمر في يومها بطل  
الأمر في ذلك اليوم  
فكان أمرها يبطل  
بعد غد ) ولو طلق ليل  
لم يصح ولا يطلاق المرأة  
( ويدخل ) الليل ( في )  
أمره يملك اليوم وغدا

( الخ ) مختار قوله وعليها وزلة الآخرين لظهورهما فلو اخترت نفسها بعد انقضاء المجلس لا يقع وهذا إذا أطلق أما  
إذا وقته كأمرك يملك يومها فلها التمسار مادام الوقت ولو قال لها أمرك يملك فقالت اخترت ولم تقل نفسي  
ولا ما يقوم مقامه لم يقع رضى ( قوله لم تطلق ) كالأكل لا يصبر ولا يقبل العلم بالو كذا حتى لو تصرف لا يصح  
تصرفه بخلاف الوصي لانه خلافة كالأمانة زانية ( قوله وكل لفظ يصلح ) نقل هذا الأصل في الجرح عن البدائع ولم  
أر من أوجهه والذي ظهر لي في بيانه أنه ليس المراد تخصيص اللفظ عادة موهنته ولا بتغير الضمائر والهيئات  
كأقبل بل المراد أن تستند اللفظ إلى ما لو استند إليه الزوج يقع به الطلاق فهذا يكون ما يصلح للايقاع منه  
يصلح للجواب منها فقوله أنت على حرام وأنت مني بآث وأنت لثلاث يصلح للجواب كأمرك لأنها استندت للحرمه  
والدينونة في الأولين إلى الزوج وهو لو استند إليه يقع بأن قال أنا عليك حرام وأنا منك بآث وفي الثالث  
استندت العتونه إلى نفسها وهو لو استند إلى نفسها يقع بأن قال أنت مني بآث وكذا قولها أنا طالق أو طلق  
نفسى استندت الطلاق إلى نفسها فصيح جواب لانه لو استند الطلاق إليها يقع بخلاف قولها اطلقك ومثله قولها  
أنت مني طالق لأنها استندت الطلاق إليه وهو لو استند إلى نفسه لم يقع تخيل لم يكن حاله لا يقطع عنه لم يصلح  
للجواب منها فهذا هو الصواب في تقرير هذا الضابط ومسقط ما قبل أنه منقوض بهذا الأخير لانه لو قال  
لها اطلقك يقع وهو مبني على أن المراد تغير الضمائر والهيئات وليس كذلك بل المراد إذا كنا نعلم أن المراد  
من قولهم كل ما يصلح للايقاع من الزوج ما يصلح به بلا توقف على نية بعد طيبانه الطلاق لما في جامع الفصولين  
الأصل أن كل شيء من الزوج طلاق إذا سألته فأجابها فإذا أوقعت مشهه على نفسها بعد ما صار الطلاق  
بيدها تطلق فلو قالت طلقني فقال أنت حرام وابن أخيلة أو بره تطلق فلو قالت بعد ما صار الطلاق بيدها  
تطلق أيضا ولو قالته طلقني فقال الحق بأهلك قال لم أو طلاقا صدق فلو قالت بعد ما صار الأمر بيدها بأن  
قالت ألحق نفسي بأهلك لا تطلق أيضا اه أي لانه من الكتابات التي تحتل الرد فتوقف على التسعة في حالة  
الغضب والذل فلا تتعين للايقاع بعد سؤاها الطلاق إلا بالنية بخلاف حرام وابن أخيلة يقع بلا نية في حال  
الذل كما توبه اندفع ما في الجرح من اشتراك الفرق بين ألحق نفسي وأنا بآث فلقهم ( قوله فانه ليس من ألفاظ  
الطلاق ) لانه لو نوى به الايقاع لم يقع لانه كانه تفويض لا يقطع لكنه ثبت بالاجماع على خلاف القياس كأمرك  
ومثله أمرك يملك وإنما لم يستند لانه لا يصلح جوابا لأنها بان تقول أمرى يملك كأمرك به في الجرح ( قوله  
لكن رد عليه ) أي على هذا الضابط حصته أي حصته الجواب منها بقوله اقبلت أو قول أيها ذلك إذا كان  
التفويض إليه مع أن القبول لا يصلح للايقاع منه وهذا الأراء لصاحب الجرح وقد جاب عنه بأن قولها اقبلت  
عبارة عن اخذت نفسي فهو داخل تحت المسمى ( قوله لما تقر بالخ ) عليه لقوله بآث يعني وإن أجابت  
بالصريح الواقع به الرضى لكن يقع بآث لان المعتبر تفويض الزوج وتوقيضه انما يكون بالآث لانها به عكس  
أمرها بالارضى وأما علة وقوع أو احدثت الثلاث فهي أن الواحد في كلامها صفة لمصدره وطلقة  
أن خصوص العامل اللفظي قرر بتخصص المقتدر وهذا وقع الفرق بين طلق نفسي واحدة واخترت  
نفسى واحدة وأدفع ما قبل أنه ينبغي وقوع الواحد في الثاني أيضا وتعامه في الفتح ( قوله ولا يدخل الليل )  
أراد بالليل الجنس فقبل الليلتين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه لظهوره ح وفي الحاشية القدسي  
ولا يدخل الليلان وغدغه ( قوله لانها متعلكان ) قال في الجرح لان عطف من على زمن مماثل مفصول بينهما  
زمن مماثل لهما ظاهر في قصد تقيد الأمر المذكور بالأول وتقيد الأمر الآخر بالثاني فمصر اللفظ اليوم مفردا  
غير مجموع إلى ما بعد في الحكم المذكور ولا به صار عطف جملة على جملة أي أمرك يملك اليوم وأمرك يملك  
بعد غد أو فرد اليوم لا يدخل الليل فكذا إذا عطف جملة أخرى اه ح ( قوله فكان أمرها يبطل بعد غد )  
التي شرح عليه المصنف وكان بالواو وهي الأولى ط ( قلت ) وهي كذلك في بعض النسخ ( قوله ولو طلق )  
مضعف مبني لظهوره حذف مفعوله يعني ولو طلق نفسها ليل أو في أحصى الليلتين لا يصح وهذا أصح مما عا  
لهم من قوله ولا يدخل الليل ح ( قوله ولا تطلق المرأة ) أراد بهذا دفع ما نبههم من اقتضاء كونهما متعلكين

جواز أن تطلق نفسها مرتين في كل يوم مرة **اه** ح (أقول) هذا يحتاج إلى نقل صريح بهذا المعنى لأن كونهما متعلقين يدل على أن لهما أن تطلق نفسها اليوم وبعد غد وفي المنع لما ثبت أنها أمران لانفصال وقتها ثبت لهما الخسار في كل واحد من الوقتين على جهة فرد أحدهما لارتداد الآخر وفي خلاف زفر **اه** قالوا نظر إن مراد الشارح أنها لا تطلق في كل يوم المرأة قال في البدائع ولو اختارت نفسها في الوقت مرتين لئلا تختار مرة أخرى لان الفتنة تقتضي الوقت لا التكرار ذكر ذلك في بحث المؤقت كالיום والشهر فإذا كان متعلقين في وقتين فلها أن تختار في كل واحد منهما مرة فقط ويدل عليه ما ذكره قريبا عن البدائع أيضا فافهم (قوله) وإن ردت له الخ عطف على قوله ويدخل الليل لبيان الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها من وجهين أحدهما أن لهما أن تطلق نفسها ليلا والثاني لو ردت الأمر اليوم لم تملك في الغد وبه علم أن العطف بالواو أحسن منه بالغاء فافهم (قوله) لم يبق في الغد قال في الهداية هو ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة أنها لا تختار نفسها غدا لأنها لا تملك رد الأمر كالاتحاد بالانقاع **اه** (قوله) لانه لم يفرض واحد لانه لم يفصل بين ما يوم آخر وكان جماعهم في الجمع في التملك الواحد فهو كقوله أمرت بيلك ومن وفيه تدخل الليلة المتوسطة استعمالا لغويا يعرفها بجر (قوله) فهما أمران قال في البدائع حتى لو اختارت زوجها اليوم وأردت الأمر فهي على خيارها غدا لانه لم يذكر اللفظ فقد تعدلتا تفويض فرد أحدهما لا يكون ردًا للآخر ولو اختارت نفسها في اليوم الأول فخلعت ثم تزوجها قبل الغد فأردت أن تختار نفسها غدا فلها ذلك وتطلق أخرى لانه ملكها بكل واحد من التفويضين خلافا لاقاباق أحدهما لا يمنع الايقاع بالآخر **اه** فهذا دليل على ما ذكرناه في المسئلة الأولى من أن لهما أن تطلق في كل يوم مرة واحدة (قوله) ولم يذكر خلافا أي لم يذكر في خلاصة خلاف في كونها أمرين فإما في الهداية من تخصص أي يوسف رواية ذلك عنه ليس لانسات الخلاف وانما هو لا يخرج الفرع المذكور كافي الفتح (قوله) ولا يدخل الليل لانه أثبت لها الأمر في يوم مفرد والثابت في اليوم الذي يليه أمر آخر فتح (قوله) ظاهر ما مر أم من قوله فان ردت الأمر في يومها بطل الأمر في ذلك اليوم وانما قال ظاهر احتمال أن الأمر إذا ردت الأمر اختارها زوجها الا قوله لانه وسنسمع التفصيل في **هـ** (قوله) لكن في العادة الخ فيه اختصار فكان عليه أن يقول وفي الخبر أنه لا يرتد ووق في العادة الخ وبين ذلك أن الحكم بصغر دهرها من قبض لما في الخبر من أنه لو جعل أمرها بديها أو بدأ جني ثم ردت الأمر وأردت الأخني لا يصح لأن هذا تعلق بشي لا لازم وقوعه المستلزم من وجهين أحدهما شرعهم الله تعالى **اه** قال المصنف في فصوله والتوفيق أنه يرتد بعد التفويض لا بعد قوة نظره الاقرار فان من أقر لسان بشي فصدقه المقرة ثم رد اقراره لا يصح الرد **اه** ومضى على هذا التوفيق شرع الهداية واختار المحقق ابن الهمام في الفتح توفيقا آخر وهو أن المراد بقوله لم يرد الأمر في يومها بطل هو اختارها زوجها اليوم وحققته انتفاء ملكها والمراد بما في الخبر أن تقول ردت **اه** والرد قد قول الهداية لأنها اذا اختارت نفسها اليوم لا يبق لها الخسار في غد فكذلك اذا اختارت زوجها وحدها رد الأمر ووقوف في جامع الفصولين بأنه محتمل أن يكون في المسئلة وبيان لانه تعلق من وجهه فيصير رد قبل قوله نظرا إلى التملك ولا يصح نظر إلى التعلق لاقوله ولا بعدم فروا مع صحة الرد فنظر التعلق وفساد نظر التعلق **اه** واستظهر في الخبر وأدبانه في الهداية نقل رواية عن أبي حنيفة بأنها لا تملك رد الأمر كالاتحاد بالانقاع وقال فلا حاجة إلى ما تكلفه ابن الهمام والشارحون وأورد قبل ذلك في ما قاله المصنف والشارحون أن قولها بعد القول ردت اعراض مسطر لخيارها وبأنه على هذا لا يراد المقتضى فقال وهذا عجب حيث أبطلوا بما يدل على الاعراض والرد كالأكل والشرب بولم يطلوه بصرح الرد **اه** أقول هذا مدفوع بأن الكلام في المؤقت وقد صرحوا بأنه لا يبطل بالقيام من المجلس والأكل والشرب ما من بعض الوقت بخلاف المطلق عن الوقت كما مر (قوله) قبل قوله مصدر مضاف لفعوله أي قبول المرأة التفويض (قوله) كالإبراء أي عن الدين فله بدوته لا يتوقف على القول ويرتد ردًا فمن معنى الاسقاط والتبليك فتح (قوله) وإنه في المصنف عطف على قوله أنه يرتد ردًا أي وظاهر ما مر أيضا أنه في التملك مثل أمرت بيلك اليوم وغدا لا يبق في الغد وفيه أن هذا منصوب في كلام المصنف صريح

وإن ردت في يومها لم يبق في الغد لانه تفويض واحد (ولو قال أمرت بيلك اليوم وأمرت بيلك غدا فهما أمران) خاتمة ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل كالاتحاد (تنبيه) ظاهر ما مر أنه يرتد ردًا لكن في العادة أنه يرتد قبل قوله لا يصح كالإبراء وإنه في المصنف لا يبق في الغد لكن في الواحدة أمرت



وقوله لكن الخ استدراك على قوله لا يبقى في الغد **(قوله الرأس الشهر)** أي الشهر الذي **(قوله بطل خيلها في اليوم الخ)** المراد اليوم والغدا المجلس كجعله في التواريخ لا خصوص اليوم الاول والثاني **(قوله ولها أن تختار نفسها في الغد)** أي فبقيني مع أمه من المتحدح **(قوله عند الامام)** وكذا عند محمد وقال أبو يوسف خرج الامر من يدها في الشهر كله وذكر في السدائع أن بعضهم ذكر الخلاف على العكس أي أنه يخرج الامر في الشهر كله عندهما لعند أبي يوسف وكذا في التواريخ وقال أنه الصحيح **(قوله ما متى ذكر الوقت)** أي كما مر **(قوله اليوم وغدا)** أو إلى رأس الشهر اعتبره طلقاً أي والتعلق لا يرتد بارداً والأول وإن لم يذكر الوقت كما مر **(قوله يبدل)** يعتبره طلقاً أي والتعلق يرتد قبل قوله كما مر وفيه نظر من وجهين الاول أن القبول هنا بمعنى اختيارها احد الامرين نفسها أو زوجها فإذا قال تختار زوجي وجد القبول فلا تعلق الرد بعده باختارها نفسها فلا فرق حيث ذين باعتبار التعلق والتعلق فلي تأمل الثاني ما أورده ح من أن هذا التوجه لا يدفع التنافض بين ما في المتن وما في الواو الخ لانه يقتضي أن يبقى الامر يدها في الغد اذا اختارت زوجها اليوم في أمر **(قوله يبدل)** اليوم وغدا مع أنه خلاف ما نص عليه المصنف وأجاب ط بأن مقصود الشرح ثبوت التنافض لا دفعه أقول والجواب عن التنافض أن الخلاف جار في مسئلة المتن أيضاً فمقتضى ما عن الهداية وفي السدائع ولقال أمر **(قوله يبدل)** اليوم وغدا فهو على ما مر من الاختلاف وصرح به الواو الخ أيضاً قال في مسئلة اليوم وغدا الوقت الامر في اليوم يبقى في الغد وفي الجامع الصغير لا يبقى وعليه الفتوى اه وقد علمت مما مر من حكاية الخلاف في مسئلة الشهر أن الامر لا يبقى في الغد عندهما خلافاً لابي يوسف فافهم **(قوله في لو طلبها ما تنازع)** قد بالشر لا به لوطقها راجعاً بقى أمرها قولاً واحداً وأراد الشرح الجواب عن مناقضة أخرى بين كلامهم فإن العماد ذكر في فصوله أنه لو قال أمر **(قوله يبدل)** ثم طلبها ما تنازع من يدها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وقع بمحصل الاول على التقويض المعز وأثنى على الملحق قال في التمهيد وأمله ما مر من أن الباش لا يلحق الباش الا اذا كان معطلاً **(قوله لكن في الصريح)** استدراك على فوقف العماد فله صرح في الفتنه بأنه اذا قال ان فعلت كذا فأمر **(قوله يبدل)** ثم طلبها قبل وجود الشرط طلاقاً بانها تم زوجها يبقى الامر في يدها ثم رجع لا يبقى في ظاهر الرواية فهذه اصريح في أن الملحق يخرج كالمخرج في ظاهر الرواية قال في الصريح ملحق أن في المسئلة اختلاف الرواية وان ظاهر الرواية بطلانها لا به لوطقلت نفسها في العدة لا بعد زوج آخر لقوله من زوال الباش بعد البين لا يبطلها ولا الخصية بغيره التعلق وأجاب في التمهيد ما في الفتنه مني على اطلاق ظاهر الرواية وهو مذهبنا من التوفيق قلت وثوبت معاً في شرح المقدسي عن الخلاصة قال السرخسي قال لآخر أنه اختار في طلبها ما تنازل لاختار وكذا الامر بالدو لو رجعا لاسطل أمه أن الباش لا يلحق الباش فلور وجهاً في العدة وبعد هذا لا يعود الامر يختلف ما اذا كان الامر معطلاً بشرط ثم بانها تم وبعد الشرط وفي الاملا قال اختار اذا شئت أو أمر **(قوله يبدل)** اذا شئت ثم طلبها واحدة بائنة زوجها واختار نفسها عند أبي حنيفة طلقاً بانها وعند أبي يوسف لا قال الامام السرخسي قوله ضعيف اه فظهر بهذا اقومه ما وقع في الفصول فان قلت نفس الاختيار فيه معنى التعلق فينبغي أن لا يكون فرق قلنا الفرق بين التعلق والصريح وما فيه معنى التعلق ظاهر لا يفتي على من عنده نوع تحقيق ول بعضهم ما كلام بعض الظاهر البه عن التحكم عليه اه والظاهر أنه أراد بالبعض صاحب الجرح فان ما ذكر من عدم الفرق بين الخبز والتعلق وتقيده البطلان بما اذا طلقت نفسها في العدة لا بعد ما با على أن الخصية بغيره التعلق يرد صريح كلام السرخسي فافهم **(قوله صح)** مقتضى اذا ابتدأت المرأة طلاقاً تزوجت بنفسها على أن امرئ يبدى أطلق بنفسه كلما ريداً وعلى أن يطلق فقال الزوج قبلت ما لو بدأ الزوج لا تطلق ولا يصير الامر بسببها كافي الجرح عن الخلاصة والبرائة **(قوله لم تسمع)** أي لعدم حصول غرته ط **(قوله يحكم الامر)** بالعلوية لان حكم الشيء غرته أو لم يترتب عليه وحكم الامر ملكها مطلق نفسها **(قوله لم ادعته)** أي ادعت المجلس للعد كورا والطلاق **(قوله قال قول لها)** لانه وجب عليه ما تار وهو الخيرة قال ظاهر عدم الاشتغال بشئ آخر

يسئل إلى رأس الشهر  
فقال اختارت زوجي  
بطل خسارها في اليوم  
ولها أن تختار نفسها  
في الغد عند الامام  
ووجهه في الدراية  
بأنه متى ذكر الوقت  
اعتبر طلقاً ولا تملك  
بقى لوطقها ما تنازل  
بطل أمرها ان كان  
التفويض من غير اتم  
وان معطلاً كان دخلت  
الدار فأمر **(قوله يبدل)** أو  
مؤقتاً لا عادية لكن  
في الصريح الفتنه  
ظاهر الرواية أن الملحق  
كالخبر **(قوله صح)**

نكحها على أن أمرها  
يدها صح ولو ادعت  
جعلها أمرها يدها لم  
تسمع الا اذا طلقت  
نفسها بحكم الامر ثم  
ادعته تسقط اه قالت  
طلعت نفسي في المجلس  
بلا تبدل وأكثر قال قول  
لها جعل أمرها يدها  
ان خبرها بغير جنابة

بحر ولا نه لا أقره الضمير والطلاق ما بانكاره مدعي اطلاق السبب والاصل عدمه وهذا اختلاف ما قاله الله  
جعلت امرأته يديك في العتق أمس فلم تعتق نفسك وقال القن فعلت لا يصدق اذا المولى لم يقر بعته لان جعل  
الامر بيده لا وجب العتق ما لم يعتق القن نفسه والمولى ينكره بخلاف الطلاق فانه اقرب به وادى اطلاقه فمفضل  
منه كما وضع في الجرحوا باعافى جامع القصولين من أنه ينبغي عدم الفرق **(قوله ثم اخلفه)** أي قال ضربتها  
بجناية وقالت بدونها ينبغي أن يكون ذلك بعد اختيارها نفسها كما علم بمماثلة **(قوله قال قول له)** لانه ينكر  
صيرورة الامر بيدها وان لم يبين الجناية ولو أقامت بينة على أنه غير جناية ينبغي أن تقبل وان قامت على النفي  
لكونها على الشرط والشرط يجوز انما بالينة وان كان نفيها عن العمادية **(قوله كاسي)** أي في  
باب التعلق عند قوله الا اذا رعت ح **(قوله ما ترى بدعي)** استفهام وقوله افعل ما تريد امر **(قوله لم تطلق)**  
الخ أي لانه وان كان في هذا كذا للطلاق لكنه لا يتعين تفويض الاحتمال التهم أي افعل ان خلدت تأمل  
**(قوله لا يدخل نكاح الفضولي الخ)** في الجرح عن القتيقان تزوجت عليا امرأه فامرها سيدة فدخلت امرأه  
في نكاحه بنكاح الفضولي وأجاز بالفعل ليس لها أن تطلقها ولو قال ان دخلت امرأتك نكحي فلها ذلك  
وكذا في التوكيل بذلك اه أي لانه بعد الفضولي مع عدم الاحازة لقول لم يصدق له تزوجها لم يصدق أنها  
دخلت في نكاحه ومثل دخلت قوله بحل لي لكن سيد كرفي آخر كتاب الاعان عدم الخت مطلقا حيث قال  
كل امرأه تدخل في نكاحي أو تصر حلالا في ذلك فإنا نكاح فضولي بالفعل لا بحث ومنه ان تزوجت امرأه  
بنفسى أو بوكيل أو بفضولي أو دخلت في نكاحي وجه ما تكن زوجة طالق قال قوله أو بفضولي عطف على  
قوله بنفسى وعمله تزوجت وهو خاص بالقول وانما يسد باب الفضولي لوزاد وأجرت نكاح فضولي ولو بالفعل  
ولا يختص به الا اذا كان المعلق طلاق المترجعة فيرفع الامر الى شافعي ليضع بين المضافة اه وحاصله أنه اما  
أن يعلق طلاق زوجته أو طلاق التي يتزوجها في الثانية فيرفع الامر الى شافعي وتعلم أن في المسئلة قولين ووجه  
عدم الخت في ادخلت امرأتك نكاحي أن دخولها لا يكون بالاتزاج فكأنه قال ان تزوجها يتزوج  
الفضولي لا يصير مترجعا بخلاف كل عدل دخل في ملكي فانه بحث بمقتضى الفضولي فان ملك البين لا يختص  
بالتراميل به لأسباب سواء وقد ذكر المصنف القولين في فتاواه ورجح القول بعدم الخت وسأني أن شاء الله  
تعالى نعام الكلام على ذلك في الايعان **(قوله لم يبع)** لانه تعليق لهما وهو في معنى التعليق على فعلهما ما لم  
يوجد المعلق عليه بفعل أحدهما والله تعالى أعلم

**(فصل في المشيئة)** \* هذا هو النوع الثالث من أنواع التفويض وليس المراد تعليق الطلاق على المشيئة  
صريحاً بل ما يشبهه ويشمل التبعي فقد قال في كافي الحاكم اذا قال لها طلق نفسك ولم يذكر فيه مشيئة  
فذلك عنزة المشيئة ولهذا في المجلس اه أي لانه موقوف على مشيئته أو تطلقها مشيئة ولهذا قال في الكافي  
قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت فقلت قد طلقت نفسي واحدة ففي طلق وقد شئت حيث طلقت  
نفسها اه وبما عرفناه ان دفع ما أورد به في التبرع العناية من أن المناسب للترجعة الانتداء عسلة فهذا كثر  
المشيئة ولا حاجة الى ما أحاط عنه في الحواشي السعدية من أن ذكر ما فيه المشيئة من الزمة مما لم يذكر فيه مشيئة  
الركب من المفرد يعني والمفرد يعني المركب فكذلك ما لم يشره اه وإن أقر في التبرع يصلح هذا الجواب  
عما قد يقال لذكر مسائل المشيئة ضمن مسائل المشيئة صريحاً وان كان كل منهما مقصوداً من هذا الباب  
فافهم **(قوله أو ترى واحدة)** لو حلف هذا العلم بالاولى ثم **(قوله أو تثنى في الحرة)** لانها في حقها عند  
محض بخلاف الامه فتضمن التثنى في حقها لانها مفردة اعتباري كالتلا في حق الحرة **(قوله فطلقت)** أي  
واحدة أو تثنى أو تلا أو كل مع عدم التنية أصلاً أو مع نية الواحدة أو التثنى في الحرة فهي نية واحدة والواقع  
فيها لفظ رجعة أما في الامه فالصور أربع آحاد لا تها ما أن تطلق واحدة أو تثنى وكل مع عدم التنية أو مع  
نية الواحدة تنكر قوله أو تلاً ناجار على قوله ما وقع وأحد بترجعة أما عند الامه فها اذا طلقت تلاً أو ترى  
واحدة أو لم يترأصلاً لا يقع تثنى أو تلاً موجب طلق هو الفرد الحقيقي فثبت وان لم ينو والفرد الاعتباري أعني

فصرها ثم اختلفا  
فالقول لانه منكر  
وتقبل يثبتها على  
الشرط المستثنى كما  
سيجي \* طلب أولها  
طالقتها فقال الزوج  
لا بها ما تريضي افعل  
ما تريد وخرج فطلقها  
أوهام لم تطلق ان لم يرد  
الزوج التفويض  
والقوله في خلاصة  
لا يدخل نكاح الفضولي  
ما لم يقل ان دخلت  
امرأة في نكاحي \*  
جعل أمرها بين رجلين  
فطلقها أحدهما لم يبع

### • (فصل في المشيئة) •

(قال لها طلق نفسك  
ولم ينو أو ترى واحدة)  
أو تثنى في الحرة  
(فطلقت وقصد رجعة  
وان طلقت تلاً

الترتبات محتملة لا يثبت إلا بنبذة فأتيناها بالثلاث حيثما اشتغال بغير ما فوض إليها لا يقع شيء كما أفاده في  
 الترتيبات لم يقتضاه أنه إذا قوى تنتين فطلعت ثلاثا لا يقع عندئذ شيء أيضا فافهم **(قوله ونواه)** أي الثلاث  
 وأقرنا بغير اعتبار للذ كورا ولا تها فربما عتباري وقبده احتراز عما انال من أواملا وروي واحدا وتنتين  
 فله لا يقع شيء عندئذ كما عرفت **(قوله وقعن)** أي الثلاث سواء وقعت بافظ واحدا ومتفرقا وانعاصم ارادة  
 الثلاث لأن قوله طلق نفسك معناه أفعلى التطلق فهو مذ كور لعله لأنه جزء معنى اللفظ فصحة العزم غير  
 أن العزم في حق الأمانة تثنان وفي حق الحرية ثلاث فتح وقوة وأمتغر قابلا على أنه لو روي الثلاث فطلعت واحدة  
 أو تنتين وقع وبأي التصريح وقوع الواحد في طلق نفسك ثلاثا فطلعت واحدا وهو باق في عمله **(قوله قد)**  
 بخطابهم أي بقوله نفسك فافهم **(قوله وبقوله في جوابه الخ)** اعلم أنه لو قال لها طلق نفسك فقالت في  
 جوابه أنت نفسي طلقك رجعة ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في الفسخ وحاصل الفرق أن المفوض  
 للطلاق والأمانة من أفعالها التي تستعمل في إيقاعه كتابة فقد اجاب عن فوض إليها بخلاف الاختيار ليس من  
 أفعال الطلاق لا صرحا ولا كتابة ولهذا لو قالت أنت نفسي توقف على إجازته ولو قالت اخترت نفسي فهو  
 مطلق ولا يلحقه إحازة وانعاصم كتابة بما جماع العصاة فيما انحصل جوابا للتصريح غير أن إجازة وصف فصل  
 الأمانة فيه فلفظ الوصف وثبت الأصل اه وقوله ولهذا الخ استدلال على إثبات الفرق في مسئلتنا بأنه  
 في مسئلة أخرى وهي ما لو ابتدأت وقالت أنت نفسي بدون قوله لها طلق نفسك وقع أن إجازة أي مع التيمنه  
 وكذلك ما كان قد قبل الكتابات عن شخص الجامع وشرحه ولو ابتدأت وقالت اخترت نفسي لا يقع وان  
 أما من السنة لأن اخترت لم يوضع كتابة إلا في جواب التصريح ولهذا لو قال لها اخترت لك أو بالطلاق لا يقع بخلاف  
 لفظ الأمانة وقوله غير أنها الخ بيان لوقوع الرجعي في مسئلتنا وعرفنا أنه يظهر أنه اشتبه على الشارح بمسئلة  
 الابتداء عتبه الخ جوابا فالصواب اسقاط قوله بل إجازة وقوله فعدوا أن إجازة لا تخل فيها إذا ابتدأت بقولها  
 أنت نفسي وأخترت وقد كرم المسئلة قبل الكتابات وكلامنا الآن فيما إذا قالت خل في جواب قوله لها  
 طلق نفسك وذلك لا يتوقف على الإجازة أصلا ولا على نيتها الطلاق خلافا لما في النهر عن التخصيص لأن ما في  
 التخصيص من اشتراط نيتها انعاز كره في مسئلة الابتداء لا في مسئلة الجواب لأن قولها أنت نفسي في جواب  
 قوله طلق نفسك غير محتاج إلى النية وأيضا فإن الواقع هنا رجعي وفي مسئلة الابتداء بشر ما رأيت ما نعلم على  
 بعض ما قلنا وكذا الرجعي فافهم **(قوله لأنه كتابة)** لعله لقوله طلق وأما لعله كونها رجعة فتعقد **(قوله ولا)**  
 كتابة أي ليس من كتابات الطلاق بل هو كتابة تفويض وأما عرف جوابا للتصريح بلفظ اختاري لا جامع والحق  
 به الأمر بالبدخلاف طلق فله لا يقع الاختيار جوابا لما قال في الصرا وأما بعدتهم صلاحته للجواب أن الأمر  
 يخرج من دها لا اشتغالها بما لا يعتبها كافي الفسخ ودل اقتصاره على نفي الاختيار أن كل لفظ يصلح للإيقاع من  
 الزوج يصلح جوابا لطلق نفسك كجواب الأمر بالبدخلاف صرح به في الخلاصة اه **(قوله بأواضع الثلاثة)** أي  
 التصريح بالأمر بالبدخلاف **(قوله لا فيمن معنى التطلق)** أو لكونه تليكما به بالبدخلاف وحده بلا توقف على  
 القول كما عرفت به في الفسخ وقدمناه في التفويض **(قوله لأنه تعلق)** أي وإن صرح بلفظ الوكالة كما إذا قال  
 وكنتك طلاقا كافي الخاتمة أي لا حاجة له لتفسيها ولو كمل عامل نفسه أفاده في الشرع قال والظاهر أنه لا  
 فرق بين تعلق التطلق أو الطلاق في حق هذا الحكم أي بتقديم المجلس لما في المحيط أن قال لها طلق نفسك  
 ولم يذ كره مسئلة فوعزلة المسئلة إلا في حيلة وهي أن نية الثلاث صحيحة طلق دون أنت طلق أنت أنت اه  
 وظاهره أنها إذا لم تثن في المجلس خرج الأمر من دها اه **(قوله ونحو ما الخ)** كذا ثبت أنها إذا ما شئت وأجبت شئت  
 فإن لها أن تطلق في المجلس وبعد ذلك هذه الألفاظ لعموم الألفاظ فصار كذا إذا قال في أي وقت شئت وكلما كفى  
 مع أفاده التكرار إلى الثلاث بخلاف أن وكفى وحسب وكما وأن وأتما فله في هذه بتقديم المجلس والأداة أو زما  
 واحدة كالسئلة بخلاف ما إذا علقه شيء آخر من أفعالها كالأكل فله لا يقتصر على المجلس ثم عرف الجمع  
 بجر فتامه وأعلم أنه يرد كالمستفسر ما في لفظ ويحب العوم وأذا أطلقت بنفسها بلا قصد غلطا لا يقع  
 بخلاف ما إذا يذ كره حيث يقع قال في الفسخ وقدمنا ما هو حجب ما أطلق من كلامهم من الوقوع بلفظ

ونواه وقعن) قيد  
 بخطابها لأنه لو قال طلق  
 أي ناسي شئت لم تدخل  
 تحت عموم خطابه  
 (وبقوله في جوابه  
 أنت نفسي طلقك)  
 رجعت أن إجازة لأنه  
 كتابة (لا باخترت)  
 نفسي وإن إجازة لأن  
 الاختيار ليس بصريح  
 ولا كتابة (ولا جاك)  
 الزوج (الرجوع عنه)  
 أي عن التفويض  
 بأواضع الثلاثة لما فيه  
 من معنى التعلق  
 (وتقديم المجلس) لأنه  
 تعلق (الأداة زادت في  
 شئت) ونحوه مما يفيد  
 عموم الوقت فتعلق

الطلاق غلط على الوقوع قضاء لادبته تهر **(قوله مطلقاً)** أى فى المجلس وعدم **(قوله)** وإذا قال الرجل ذلك باسم  
 الاشارة اجمع الى الامر بالتطليق أى قال له طلق امرأتى قبله احترازاً عما لو قال له امرأتى يسلك فله  
 يقتصر على المجلس ولا على الرجوع على الاصح وكذا جعلت التلافاً فاطلقتها يقتصر على المجلس ويكون  
 رجعياً مجرداً إذا رجع العاقل احترازاً عن الصبي والمجنون لأنه لا بد فى صحة التوكيل من عقل الوكيل كما  
 صرح به فى كتاب الوكيل خلافاً لما إذا جعل امرها بصدى أو مجنون فله يصح لأنه يملك فى ضمنه تعليق  
 فكله قال ان قال المجنون أنت طالق فأنت طالق فهذا مما خالف فيه التلبيك التوكيل أو فادق الصواب تقدم  
 ذلك فى باب التفويض لكن نقل فى البحر بعد ذلك عن البرازة التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ الوكيل  
 وإذا يقع منه حال سكره اه الآن يقال ان هذا لا شاق اشتراط العقل لجهة التوكيل ابتداءً لكن مقتضى  
 التعليق بلفظ الوكيل عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالتطليق وعليه فلا فرق بين التلبيك والتوكيل فى  
 ذلك فلتأمل **(قوله)** الا اذا زاد أو كمل عرتك الخ أى فانه لا يقبل الرجوع ويصير لازماً كفى الخلاصة وغيرهما  
 ومقتضاه أنه لا يملك عزته لانه لا يملك الرجوع ويختلف فى المصير الخاتمة الصحيح أنه مملك عزته وفى  
 طريقه أقوال قال السرخسي يقول عرتك عن جميع الوكالات فيصرف الى المعلق والخبر وقيل يقول  
 عرتك كوكلك وقيل يقول رجعت عن الوكالة المطلقة وعرتك عن الوكالة المطلقة **(قوله)** فمقتضاه الخ لانه  
 علقه بالمشيئة والمالك هو الذى يصرف عن مشيئته هداية ثم اعلم أنه لو قال شئت ليقع لان الزوج أمره  
 بتطليقها ان شاء ولم يوجد التطليق بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال شئت وقع لوجود الشرط وهو  
 مشيئته ولو قال طلقها فقال فعلت وقع لانه كتابه عن قوله طلق بحرف عن المحطوفه عن كافي الخ كما لو ركه ان  
 يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثاً ان نوى الزوج الثلاث وقع والى يقع شئ عنده وقال يقع واحدة **(قوله)**  
 طلقها فى مجلسه لا غير فلو قام من مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما  
 فوض الهمان المشيئة ومشيئتها تقتصر على المجلس فكذلك الوكالة كذلك الخاتمة قال الحوافي ينبغي أن  
 يحفظ هذه الآية مما عساه الباقى فان الوكيل لا يجوز ان يقع عن مشيئته ولا يدبر أن الطلاق لا يقع وهذا  
 مما يستثنى من قوله لم يقتضيه المجلس تهر وهذا مما يقر به فقال وكالة تقتضى مجلس الوكيل بحر **(قوله)** وملتفت  
 واحدة قال فى الخلاف فرق بين الواحدة والثنتين ولو قال وملتفت أقل وقع ما وقعته لكان أولى وأما الى  
 أنها لو طلقت ثلاثاً لم يقع بالاولى وسواء كانت متفرقة أو بلفظ واحد اه **(قوله)** وقتت أى رجعت  
 لان اللفظ صريح كذا فى بعض النسخ **(قوله)** لانهما أى الواحدة وقال فى الفتح لانها لم ملكك ايقاع  
 الثلاث كان لها أن تقع منها ما شئت كالزوج نفسه اه قال الرملى مقتضاه أن فى مسئلة ما إذا قال لها طلق  
 نفسك ونوى ثلاثاً فطلقت ثنتين تقع ثنتان لانها لم ملكك أيضاً ايقاع الثلاث فكان لها أن تقع منها ما شئت  
 ولم أر من يمه عليه يدل عليه قولهم فيها انه لا فرق بين ايقاعه الثلاث بلفظ واحد ومتفرقة فاعتد التفرق  
 قد حكمنا بوقوع الثانية قبل الثالثة فلو اقتصر على الثانية تقع الثنتين فقط فلو ملك الثنتين لما حار  
 التفويض تأمل اه **(قوله)** وكذا الوكيل الخ قال فى البحر ولا فرق فى هذا الحكم بين التلبيك والتوكيل فلو  
 وكله أن يطلقها ثلاثاً فطلقها واحدة وقعت واحدة ولو وكله أن يطلقها ثلاثاً فأفردهم فطلقها واحدة لم يقع  
 شئ الا أن يطلقها واحدة بكل اللفظ كذا فى كافي الحاكم اه أى لان الواحدة وان كانت بعضاً  
 فوض الهمك لكن الزوج لم يرض بالطلاق الا بعوض مخصوص فلا يصح بدونه **(قوله)** لا يقع شئ فى عكسه  
 أى فيما إذا أمرها بالواحدة فطلقت ثلاثاً بكملة واحدة عند الامام أما لو قالت واحدة واحدة واحدة وقعت  
 واحدة فماذا الاستثناء بالاولى ويقوم ما بعده وكذا لو قال امرأتى يسلك نوى واحدة فطلقت نفسها ثلاثاً  
 قال فى المبسوط تقع واحدة فماذا الاستثناء لم يرض بالعدد فلو قال لفظ صالح للعموم والمخصوص وتعامى فى البحر  
**(قوله)** وقالوا واحدة أى تقع واحدة **(قوله)** طلق نفسك الخ لا فرق فى المعلق بالمشيئة بين كونه امرأته  
 بالتطليق أو نفس الطلاق حتى لو قال لها أنت طالق ثلاثاً شئت أو واحدة ان شئت فطلقت لم يقع شئ بحر  
**(قوله)** وكذا عكسه بان يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثاً بحر **(قوله)** لا يقع فيها بلا خلاف

مطلقاً (وإذا قال الرجل  
 ذلك) أو قال لها طلق  
 ضرتك (لم يقتضيه  
 بالمجلس) لانه توكيل  
 فله الرجوع الا اذا زاد  
 وكما عرتك فأنت  
 وكيل (الا اذا زاد ان  
 شئت) فيقتضيه (ولا  
 يرجع) لصرفه  
 تملك كافي الخاتمة فطلقها  
 ان شئت لم يصح وكذا  
 ما لم تثنأ فلن شاعت فى  
 مجلس عليها فطلقها فى  
 مجلسه لا غير والوكلاء  
 عنه عاقلون (قال لها  
 طلق نفسك ثلاثاً) أو  
 ثنتين (وطلقت واحدة  
 وقعت) لانها بعض  
 ما فوضه وكذا الوكيل  
 ما لم يرض بالف (لا  
 يقع شئ فى عكسه)  
 وقالوا واحدة (طلق  
 نفسك ثلاثاً ان شئت  
 فطلقت واحدة) كذا  
 (عكسه) لا يقع فيها

في الأولى لان تفويض الثلاث معلق بشرط هو مبنيتهما بالاهلال معناه ان شئت الثلاث فلم يحدد الشرط لانه لم  
تساو الا واحدة بخلاف ما اذا لم يحدد بالمشيئة ودخل في كلامهما او قالت شئت واحدة وواحدة متصلا  
بعضها عن بعض السكوت لانه فاصل فلم توجد مشيئة الثلاث بخلاف التمسك بلا سكوت لان مشيئة الثلاث  
قد وجدت بعد التفراغ من الكل وهي في كساحه ولا فرق بين المدخولة وغيرها واما الثانية فتقدم الوقوع فيها فقول  
الامام وعندهما متقع واحدة بجر **(قوله)** لا شرط اما الواقعة لفظا انما شرط الموافقة لفظا فهو اصل لا فيما هو  
نعم وهنا كذلك لان الايقاع بالعدد عند ذكره لا في الوصف فلذا امرها بالثلاث والواحدة فكسكت وتكون قد  
خلفت في الاصل الذي به الايقاع بخلاف ما مر من انه لو قال لها طلق فنفسك فقلت انت نفسي فامها تطلق  
لانها خالفت في الوصف فقط فلعنوا يقع الرجي كما مر لكن هذا يقتضي عدم الفرق بين العلق بالمشيئة وغيره  
مع انه تقدم في غير العلق بها كطلي فنفسك ثلاثا وطلقت واحدة انه يقع واحدة الا ان قال ان شرط اما الواقعة  
لفظا خاص بالعلق بالمشيئة فيكون تطلقا لا تباين بصورة اللفظ كما في مبادير كالشارح يربعان الحانية  
فلذا لم **(قوله)** لما في تعلق الحانية بغيره على ما في الصراط في نفسك ثلث عشرة ان شئت فقلت طلقت نفسي  
ثلاثا لا يقع ثم قال لو قال لها انت طلقت واحدة ان شئت فقلت شئت نصف واحدة لا تطلق فهو على ان الشارح  
استقصد المشيئة ووجه عدم الوقوع في الخلف في اللفظ وان وافق في المعنى لان العشرة لا يقع منها الا ثلاثة  
والنصف يقع واحدة **(قوله)** امرها بياض اورجي الخ بان قال لها طلق فنفسك ثلث فقلت طلقت نفسي  
رجعة وقال لها رجعة فقلت طلقت نفسي بان تقول ما اذا قالت انت نفسي لاه راجع لما قلته وقد فرق  
بينهما فاضحان في حق الوكيل فقال رمل قال لغيره طلق امر ا في رجعة فقال لها الوكيل طلقت ثلثة فقلت  
واحدة رجعة وولوا الوكيل انت بها لا يقع شيء اه ولعل الفرق بين الوكيل والمأمور ان الوكيل بالطلاق  
لا يملك الايقاع بلفظ الكناية لانها متوقفة على نية وقد امره بطلاق لا يتوقف على النية فكان مخالفا للاصل  
بخلاف المرأة فانه ملكها الطلاق بكل لفظ لا يملك الايقاع به صرحا كان أو كناية لكنه يتوقف على وجود  
النقل بان الوكيل لا يملك الايقاع بالكناية بجر واعتوض في التبر بان ما في الحانية صريح في أن الوكيل يكون  
مخالفًا بايقاع الكناية وهذا وقد انشأ الشهاب السلمي كلاما عما اذا قالت طلقت نفسي بانه بخلاف ان شئت نفسي  
فانه لا يقع شيء وقال فاعتزم هذا التبر بانه لا يحد في شئ من الشروع ونقله الشربلاني وأقره قلت لكن  
السلمي قد نبأ ان أخذ من كلام فاضحان في الوكيل وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما فقيم ما علمت  
مع انه تقدم اول الفصل انها تطلق بقولها انت نفسي فليست **(قوله)** والاصل الخ قال في القمع والحاصل  
أن المخالفان كانت في الوصف لا يبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به المخالفه وقع على الوجه الذي فرض  
به بخلاف ما اذا كانت في الاصل حيث يبطل كذا ان فرض واحدة فطلعت ثلاثا على قول أبي حنيفة أو فرض  
ثلاثا فطلعت ألفا **(قوله)** حانية بجر أي نقله في البصر عن الحانية وفي بعض النسخ بجر بالواو وهي صحيحة  
أيضاً بل أولى لان ذلك مستفاد من مجموع الكنايين فانه في الحانية ذكر في باب التعلق قال لها طلق فنفسك  
واحدة بانه ان شئت فطلعت نفسها رجعة أو قال واحدة أمك الرجعة ان شئت فطلعت ثلثة لا يقع شيء  
في قياس قول أبي حنيفة لانها ما انت عشيته ما فرض لها فاستطعت منه في الجهر ان ما ذكره المصنف مفروض  
في غير العلق بالمشيئة فافهم **(قوله)** أي لم يوجد بعد لما كان قوله لعدم ضاد فاعلى ماضى وانقطع مع ان  
التعليق به تغيير خصه بقوله أي لم يوجد بعد وانما أطلقه للمصنف اعتمادا على ما ذكر في مقابلة **(قوله)**  
كلنا شاطح مثل بمثلان اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المعلوم محققا على الجاهل أو محتملا **(قوله)** بطل  
الاصراخ أي حال الطلاق قال في الجهر لانه علق الطلاق بعشيته المخيرة وهي أنت بلطعة فلم يحدد الشرط  
قد بقوله شئت مقصود عمله لاها لوقالت شئت طلاق الخ وقع لانها اذا لم تذكر الطلاق لا تعتبر الا بلفظ  
صالح للايقاع ويستفاد منه أنه لو قال شئت طلاق وقع بالنية لان المشيئة تنبئ عن الوجود لانها من الشيء وهو  
الموجود بخلاف اريد طلاق لانه لا ينبئ عن الوجود فتدفع الفرق الفقهاء بين المشيئة والارادة في صفات العبد

لاشترط الموافقة لفظا  
لما في تعلق الحانية  
امرها بعشر فطلعت  
ثلاثا أو واحدة فطلعت  
نصف لم يقع (امرها  
بياض اورجي فكسكت  
في الجواب وقع ما امره)  
الزوج (به ولو عوصفها)  
والاصل أن المخالفة  
في الوصف لا تبطل  
الجواب بخلاف الاصل  
وهذا اذا لم يكن معلقا  
عشيته فان علقه فكسكت  
لم يقع شيء لانها ما انت  
عشيته ما فرض لها  
حانية بجر (قال لها  
انت طلقت ان شئت  
فقلت شئت ان شئت  
انت فقال شئت  
نبوى الطلاق أو قالت  
شئت ان كان (كنا  
لعدم) أي لم يوجد  
بعد كان شاه أي أو ان  
جاه الجبل وهي في التبر  
(بطل) الامر لفضل الشرط

وان كانتا دفين في حقه تعالى كالمواضع فهما واجب ورضيت مثل أردت اه (قوله وان قالت)  
 أي في المجلس بحر (قوله) أراد بالماضي المحقق وجوده أي سواء وجدوا انقض مثل ان كان فلان قلبه  
 وقديماً وكان حاضراً كالمثل السراج (قوله مثلاً) راجع إلى قوله ليلاً (قوله) لأنه تعالى لا ان التعلق  
 بكائن بتجيز ولا يصح تعلق الأبرار بكائن ولا يراد له قول هو كافر ان كنت كذا وهو يعلم أنه قد فعله مع  
 المختار أنه لا يكفر لان الكفر ينشئ على تبدل الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل وعامه في الصرح (قوله)  
 فردت الامر) بان قالت لا تشاء (قوله لا يرتد) فلها بعد ذلك أن تشاء لانه لم يملكها في الحال شأناً  
 أضافه إلى وقت مشيئتها فلا يكون عكس كقوله فلا يرتد لانه في الهداية وقد يقال انه ليس عكس في حال أصلاً  
 بل هو تعلق بالطلاق على مشيئته وقوله بالطلاق أعيد بشرط الذي هو مشيئتها وليس الواقع الاطلاقة المعلق  
 ثم هذا صحيح في قوله طلق فبذلك ان شئت فخر وأجاب في الصرح ان المحطم انه يتضمن معنى التعلق وهو لازم  
 لا يقبل الابطال ومعنى التعليل لان المال هو الذي ينصرف عن مشيئته وادارتة وهي عاملة في التعلق لنفسها  
 والمال هو الذي يعمل لنفسه وجواب التعليل يقتصر على المجلس وفي الجامع أنت طالق ان شئت أو أحببت  
 أو هو يتلصص بين لانه تعليل معنى تعلق صورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة بملغى دون الصورة اه  
 وفائدة أنه لا يختص بعينه لا يحلف اه أقول وقوله وجواب التعليل يقتصر على المجلس خاص بماذا عاقل  
 مادة لا تصيد عموم الوقت كان وكيف وحيث وكما من خلاف ما يدل على العموم وهو المذكور هنا وتقدم  
 أيضاً أول الفصل (قوله) ولا يتقيد بالمجلس) أما في كلمتي ومنى ما قلنا من التوقيت وهي عاملة في الأوقات  
 كلها كما أنه قال في أي وقت شئت وأما إذا ما فكتي عندهما وعند الامام وان كانت تستعمل بشرط  
 تستعمل لا تستعمل الوقت لكن الامر ما يريد فلا يخرج بالقيام عن المجلس بالشك نعم لقال أردت مجرد  
 الشرط لئان نقول يتقيد بالمجلس ويحلف في التهمة مبر وعامة في الفتح (قوله) لانها تسمى الزمان) تعليل  
 لعدم التقيد بالمجلس كما أن قوله لا الأفعال عليه لقوله ولا تطلق الواحدة ط (قوله) لا تطلقاً) كذا في بعض  
 النسخ بالنصب عطف على التعليل وفي أكثر النسخ لا تطلق ويمكن تأويله يجعل لا تافية لنفسه والخبر محذوف  
 دل عليه ما قبله والتقدير لا تطلق بعد تطلق بملوك لها قافهم (قوله) ولا تجمع ولا تسمى (عبارة الهداية فلا تخلط  
 الا بقاء جملة وجمعا قال في العناية قبل معناهما واحد قبل الجملة أن تقول طلقت نفسي ثلاثاً والجمع أن تقول  
 طلقت واحداً وواحداً واحدة هذا هو الظاهر اه يعني في تفسير الجمع فكأنه يشترط ما في الدراية حسب  
 فسر الجمع بان تقول طلقت وطلقت وطلقت قال والاول أصح يعني كونه ما يعني واحداً كذا في التمر ويمكن أن  
 يراد بالجملة الثنتان وبالجمع الثلاث ويكون قوله ولا تجمع ولا تسمى إشارة إلى ذلك ثم اعلم أن ما في الدراية من تفسير  
 الجمع بان تقول طلقت وطلقت وطلقت وأن الأصح خلافه بفد أن لها أن تطلق ثلاثاً متفرقة في مجلس واحد  
 على الأصح وأليه يشير ما في العناية أيضاً حسب فسر بطلقت واحداً وواحداً واحدة فانه جمع لا اتحاد العامل  
 يختلف ما في الدراية فانه يفرق بين لاجع لتكرر الفعل وعلى هذا ما في القهستاني من قوله تطلق ثلاثاً متفرقة  
 أي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من واحدة لان كمال العموم الإفراد فلا تطلق ثلاثاً  
 مجتمعة اه يعني على خلاف الأصح الآن يحمل قوله أكثر من واحدة على المجتمعة بقوله فلا تطلق ثلاثاً  
 مجتمعة تأمل ويدل على ما قلنا ما في جامع الفصولين أمره بذلك كما شئت فلها أن تختار نفسها كما كانت في  
 المجلس أو يصح في ثين ثلاثاً لأنها لا تطلق نفسها في دفعة واحدة أكثر من واحدة اعطاء مقتضاهما أن لها أن  
 تطلق في مجلس واحد ثلاثاً متفرقة الآن يفرق بين أنت طالق وأمره بذلك لكن في غاية البيان قال وهن من  
 مسائل الجامع الصغير وصورتها محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قال لأمه أنت طالق كذا شئت قال  
 لها أن تطلق نفسها وان قامت من مجلسها وأخذت في عمل آخر واحداً بعد واحد حتى تطلق نفسها ثلاثاً  
 قال في غاية البيان لان كمال التعميم الفعل فلها مبدئية بنفسه إلى أن تستوفي الثلاث فإذا قامت من  
 المجلس وأخذت في عمل آخر بطلت مشيئته المعلق كذا في ذلك المجلس بوجود دليل الاعراض ولكن لها

(وان قالت شئت  
 ان) كان (لامر قد  
 مضى) أراد بالماضي  
 المحقق وجوده كان  
 كان أي في الدار وهو  
 فيها أو كان هذا ليلاً  
 وهي فيه مثلاً (ملقبة)  
 لانه تميز (قال لها أنت  
 طالق متى شئت أو متى  
 ما شئت أو اذا شئت أو  
 اذا شئت فردت الامر  
 لا يرتد ولا يتقيد  
 بالمجلس ولا تطلق  
 نفسها (الواحدة)  
 لانها تسمى الزمان لا  
 الأفعال فذلك التعلق  
 في كل زمان لا تطلقاً  
 بعد تطلق ولها تفرق  
 الثلاث في كل ما شئت  
 ولا تجمع ولا تسمى

مستثناة أخرى بحكم كذا اهـ فهنا صرح في أن لها تفرق الثلاث في مجلس واحد اهـ وأصرح منه  
 ماف التارخا من المحيط ولوقال لها أنت طالق كذا كذا فلهذا أبدا كذا كذا في المجلس وغيره واحدة  
 بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا اهـ فافهم (تمه) وقال في الفتح فلو طلقت ثلاثا أو اثنين وقع عندها واحدة  
 وعندها يقع شيء اهـ وفي الصرع لليسوط كذا كذا فانت طالق ثلاثا فقلت مست واحدة فلهذا لطل لان  
 معنى كلامه كذا كذا الثلاث اهـ قلت فأنا ذات تفرق الثلاث أعني فلهذا كذا كذا في المجلس  
 الحاكم كذا كذا فانت طالق ثلاثا فقلت كذا كذا فانت طالق واحدة فقلت ثلاثا فقلت  
 لوقال فانت طالق ولم يقل ثلاثا فقلت ثلاثا اهـ أي جهة فلو تفرقة ولوقال في مجلس حاز فاعلمت (قوله لا لها  
 لعدم الأفراد) بكسر الهمزة أي أنها لا تفرق كذا كذا اضبطه الشرح في شرحه على المناو وكذا اضبطه ح وقال  
 هو مصدر في وقت يصيرهم الأفراد ويجوز فيها اهـ وفي شرح العيني لأن كذا كذا في الأوقات والأفعال عموم  
 الأفراد لا عموم الاجتماع فيقتضي إيقاع الواحد حتى كل من مالي ما ينتهي إلا أن ينصرف إلى الملك القائم  
 اهـ (قوله لا يقع) لأن التعلق إنما ينصرف إلى الملك القائم وهو الثلاث فاستغرقت به انتهى التوفيق بحر  
 (قوله والا) أي وإن لم تطلق نفسها أطلاقا وطلقت نفسها ثلاثا في مجلس أو طلقت نفسها واحدة فقط أو اثنين  
 في مجلس ح (قوله وهي) مسألة الهمم الآتية اهـ أي في آخر باب الرجعة وهي أن الزوج الثاني يهدم ما دون  
 الثلاث كما يهدم الثلاث من طلق امرأته واحدة أو أكثر ثم عدت إليه بعد زوج آخر عدت إليه على حديد  
 قبل عليها ثلاث طلقات وهذا عند بعضنا عند جماعا يهدم الثاني الثلاث فقط لا ما دونها من طلق امرأته اثنين  
 ثم عدت إليه بعد زوج آخر عدت إليه عاين وهو طلقة واحدة فلما طلقها بعد الطلقة واحدة لا تجزم عليه  
 حرمة غلظة عندها وعندنا تحرم وكذا إذا قال كذا دخلت النار فانت طالق فدخلت النار من بين ووقع عليها  
 الطلاق وانقضت عدتها ثم عدت إليه بعد زوج آخر فعندها تطلق كذا كذا كذا كذا إلى أن تبين ثلاث طلقات  
 خلا فالحمد كذا كذا في باب التعلق عند قوله وتعلق الثلاث بطلت بغيره وعادة الصرع عند كذا كذا  
 بعد الطلاق الثلاث لا لها ولو طلق نفسها واحدة أو اثنين ثم عدت إليه بعد زوج آخر فلهذا أن تفرق الثلاث  
 خلا فالحمد وهي مسألة الهمم الآتية اهـ وهو موافق لما تقدمنا من الزيلعي ومثله في الفتح وغاية اللسان وهذا  
 صرح في أنها بعد العدول لها أن تطلق نفسها ثلاثا مفرقة عندها وعندنا تطلق ما بقي فقط فترق الثلاث  
 متى على قولها لما على قول محمد فافهم نعم شكل على هذا التعلل الماربان التعلق إنما تنصرف إلى الملك القائم  
 وهو الثلاث فله يقتضي أنها لو طلقت نفسها اثنين ثم عدت إليه بعد زوج آخر ليس لها أن تطلق نفسها أصلا  
 عندها لأنها عدت إليه على حادب وطلقات الملك الأول هدمها الزوج الثاني ولا إشكال على قول محمد من أنها  
 تطلق واحدة فقط لأنها الباقية لتكون الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث عنده ثم رأت الحق في الفتح أفاد  
 الجواب عن ذلك في باب التعلق بما مضى له أن قولهم إن التعلق طلقت هذا الملك الثلاث مقيد بعد ما كذا كذا  
 فإذا زال الملك لبعضها صار التعلق ثلاثا مطلقا (قوله لا لها المكان) فثبت طرف مكان متى على الضم وأن  
 طرف مكان يكون استقاما فإذا قيل أين زيد لم يلزم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطاً أيضاً وترادفهما ما قال  
 أينما أقام ثم يجرع من المصاح (قوله ولا تعلق بالطلاق) ولنا لو قال أنت طالق بمكة أو في مكة كان نصرا  
 الطلاق كما يفرقون طالقا في كل مكان في الحال بخلاف الزمان فإن الطلاق يتعلق به (قوله فيجعلانها  
 عن إن الخ) جواب عن إيراد من أخذها أنه إذا ألقى ذكر المكان صارت طالق شتى به يقع الجواب كانت  
 طالق دخلت النار فإنهم ما أنه إذا كان مختاراً عن الشرط لم جل على أن دون متى عمال بطل بالقيام عن المجلس  
 والجواب عن الأول أنه جعل التفرق مختاراً عن الشرط لأن كلامهم ما يضطره من التأخير وهو أن متى انتبه  
 بالكلمة وعن الثاني بل من جعله على أن أولى لانها أم الباب ولا يحرف الشرط فيه بطل بالقيام أفاد في الفتح  
 (قوله ويقع في الحال رجعية الخ) أي تطلق طلقة رجعية بمجرد قوله ذلك شاعت والأثران قالت شتى ثالثة  
 أو ثلاثا وتفرق الزوج ذلك نصير كذا كذا لغيره فلهذا عندنا ما عندنا فافهم إننا لم يقع شيء فعنده أصل الطلاق

لأنها لعدم الأفراد  
 (ولو طلقت بعد زوج  
 آخر لا يقع) إن كانت  
 طلقت نفسها ثلاثا  
 مفرقة والأفلا تفرقها  
 بعد زوج آخر وهي  
 مسألة الهمم الآتية  
 (أنت طالق حيث  
 شئت أو أين شئت  
 لا تطلق إلا إذا شئت في  
 المجلس وإن قامت من  
 مجلسها) قبل مشيتها  
 (لا) مشيتها لها لأنها  
 للمكان ولا تعلق بالطلاق  
 به فيجعلانها عن إن لها  
 أم الباب (وفي كيف  
 شئت يقع في الحال  
 رجعية فإن شاعت  
 بائة أو ثلاثا وقع)  
 ما شأته (مع نفيه)  
 مطلب في مسألة الهمم

والأفرجعية

لوموطاة والا بات

وبطل الامر وقول

الزبلي والعبي قبل

القول صوابه بعده

قته (وفي كشتا أو

ماشت لها أن تطلق

ماشات) في مجلسها

ولم يكن بدعيا لضرورة

(وان ردت) أو أنت بما

يفيد الاعراض (ارتد)

لانه تعليق في الحال

فيجوبه كذلك قال لها

طلق (تفلسل من

ثلاث ماشت تطلق

مادون الثلاث ومثله

اختار من الثلاث

ماشت لان من تبعضه

وقال إني تبعضه فطلق

الثلاث والاول أظهر

(فروع) قال أنت طالق

ان شئت وان لم تشأ

خلقت للحال ولو قال ان

كنت تحبين الطلاق

فأنت طالق وان كنت

تبعضينه فانت طالق

مطلب أنت طالق

ان شئت وان لم تشأ

لا يتعلق بعشمتها بل صفته وعندها يتعلقان معا وتامه في الفتح وكتب في حاشيته على شرح المنار الفرق بين  
 هذا التفويض وعامة التفويضات حيث لم يتجس إلى نسبة الزوج أن المفوض هو نكاح الطلاق وهو متزوج من  
 البينة والعدد فيحتاج إلى التفتحين أحدهما بخلاف عامة التفويضات (قوله والأفرجعية) صادق  
 إذا شئت خلاف ما وقع وماذا لم ينو شيئا والمراد الأول لما في الفتح وان اختلفا بان شئت بالبنين والزوج ثلاثا أو  
 على القلب فهي رجعة لانه لفت عشمتها لعدم الموافقة في إيقاع الزوج بالسر ومثله لا يعمل في جعله ثانيا  
 أو ثلاثا ولو لم تحضر الزوج نية لم يذ كره في الأصل ويجب أن تعتزم عشمتها حتى لو شئت ثانية أو ثلاثا لم ينو  
 الزوج يقع ما وقع بالاتفاق الخ هـ (قوله لوموطاة) قبل قوله رجعية في الموضوعين وتقدم في باب  
 المهر نظما أن المختلى بها كلوطوط في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عدها فافهم (قوله والا) أي  
 بان كانت غير مدخول بها ملقت طلاقا ثانيا ونحو ج الامر من يدها فلو كانت عدها بعد العدة كذا في الفتح أما  
 المختلى بها قبل نزول العدة كما ملقت فطلق رجعية ولا يخرج الامر من يدها فافهم (قوله وقول الزبلي) عبارته  
 وعرة الخلاف تظهر في موضعين فيما إذا قامت عن المجلس قبل المشقة وقبلها كان ذلك قبل الدخول فانه يقع  
 عندهم طلاق رجعية وعندها لا يقع شيء والرد كالقيام هـ ح (قوله لها أن تطلق ماشات) أي واحدتها أو اثنتين  
 أو ثلاثا وتعلق أصل الطلاق بعشمتها بالاتفاق بخلاف مسألة كيف شئت على قوله لان كاسم للعدد وما شئت  
 تعميم للعدد والواحد عند بعض أئمة الفقهاء فكان التفويض في نفس العدد والواقع ليس إلا العدد لانه  
 ذكر فصار التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء ثم انشأ ففتح • (تيسه) • لم يذ كره اشتراط التيسين الزوج  
 وشروطه الشارح في شرحه على المنار وكذا في شرح المرافعة ذكر في الكشف أنه رأى بخطه نسخة معلما بعامة  
 البرزوي أن مطابقة أرائه في الزوج شرط لانه كان للعدد ملهم احتج إلى التيسه وأقره في التقرير لكن ظاهر  
 الهداية والفتح وغيره أنه لا شرط واستظهر صاحب العرف في شرحه على المنار لانه لا اشتراط لان المفوض اليها  
 القدر فقط وأقر أدفا لإجماع بخلافه في كيف لان المفوض اليها الحال وهو مشترك في كونهما قلت وهو  
 ظاهر المتن أيضا (قوله في مجلسها) لانه تعليق فيقتصر عليه كأم (قوله ولم يكن بدعيا) قال في العروا فله  
 بقوله ماشات أن لها أن تطلق كدمن واحد من غير كراهة ولا يكون بدعيا إلا ما وقع الزوج لهما  
 مضطرة إلى ذلك لانها لو خرجت من ج الامر من يدها هـ قلت وكذا لو كانت حاضرا وقدم التصريح في  
 أول الطلاق قال ط ويقال تلين ذلك في كفت شئت السابق إذا وقعت ثلاثا مع البينة (قوله وان ردت) بان  
 قالت لا أطلق فتح (قوله ما يفيد الاعراض) كالنوم والقيام عن المجلس (قوله لانه تعليق في الحال) احتراز عن  
 إذا ومتى يعني هذا تعليق بخبر غير مضاف إلى وقت في المستقبل فاقضى جوابا في الحال فتح (قوله والاول أظهر)  
 لانه لو كان المراد إيانا لكتفي قوله طلق ماشت بكافي النه عن التصريح (قوله ان شئت وان لم تشأ) ٢ علمه  
 إذا جعل المشقة وعندها شرط واحد أو المشقة والاباء فلهما لا تطلق أحد القدر كانت طلاق ان شئت ولم تشأ  
 أولن شئت وأيت وان كرران وقدم الجزاء كانت طلاق ان شئت وان لم تشأ في فاشات في مجلسها ولم تطلق  
 لانه جعل كلامهما شرط على حدة كقوله أنت طالق ان دخلت الدار أو لم تدخل وان أخرجها كان شئت وان  
 لم تشأ فانت طالق لا تطلق أبدا لانه مع التأخير صلا كشرط واحد وتعذر اجتماعهما بخلاف ما إذا أمكن فلا  
 تطلق حتى يوجد كان أو كذا وان شربت فانت طالق وان كرران وأحدهما المشقة والآخر الاباء كانت طلاق ان  
 شئت وان أيت وقع شاعة أو أيت وان سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع لان كلامهما شرط على حدة والاباء  
 فعل كالمشقة فافهم ما وجد يقع وإذا تعلمنا لا يقع وكذا لو لم يكرران وعطف ما كانت طلاق ان شئت أو أيت لانه  
 علقه ما حدهما لو قال ان شئت فانت طالق وان لم تشأ فانت طالق لعل بخلاف ان كنت تحبين الطلاق  
 فانت طالق وان كنت تبعضينه فانت طالق لانه يجوز أن لا تحب ولا تبعض فلا يقيش بشرط الوقوع ولا يجوز  
 أن تشاء ولا تشاء فكون أحد الشرطين ثابتا لا حاجة لوقوعه ولو قال أنت طالق ان أيت أو كرهت فقلت أيت  
 تطلق ولو قال ان لم تشأ فانت طالق فقلت لا أشاء لا تطلق لان أيت صيغة لا يجادل إلا بعد عدل على ما بينا



وقد جود فوقه وقوله وإن لم تنأى صفة للعدم لا لا محذور عنه أن لم تدخل بالوجود عدم المشقة لا يتحقق بقوله إلا أن شاء لان لها أن تشاء بعد أنما يتحقق بالوجود بحصر المحظ وذكر بعده أنه لعل عدم مشقة نفسه فهو كذلك بخلاف أن لم يشأ فلا يقال إلا أن شاء والفرق أن شرط البرق الاثنى مشقة طلاقها في المجلس وبقوله إلا أن شاء تبدل المجلس لأنه اشتغال بالاحتجاج الهاذيكه في الإيقاع السكون حتى يقوم **(قوله لم تطلق)** محله ما إذا قالت لأحب ولا أنقض أو سكنت أما لو قالت أحب أو أنقض طلق لان التعليق بالحبة ونحوها تعلّق على الاخبار بذلك ولو كان مختلفا لما في الواقع كسباني **(قوله ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء)** لان المشقة تنفي عن الوجود ولا واسطة بين الوجود وعدمه **(قوله أو أشد كإنشائه)** هنم مشقة ثانية وقوله فقالت كل أنا أنشأ محله الخ جواب المشقة الأولى وترد جواب المشقة الثانية لكونه معلوما للمقابلة تقدر فقالت كل أنا أنشأ بضمه لا يقع لدعوى كل أن صاحبها أقل بغضائها فلم يتم الشرط **(قوله فقالت كل الخ أي وكذبها)** الزوج كاذبه في كاف الحاكم ومقتضاه لو صدقها موقوف عليها لان أقل التفضيل ينظم الواحد والا كثيرا سياتي في الوقف فيما لشرط النظر لا ردا تامل **(قوله فلم يتم الشرط)** لانها غير مصدقة في الشهادة على صاحبها بحراي لانها لا تكون أنشأ أو بضمها الا اذا كانت الاخرى أقل وهي لا تصدق على ما في قلب الاخرى فلم يثبت كونها أنشأ من الاخرى ويقال في الاخرى كذلك فلم يثبت أنشأ بضمه واحتسبها فلم يتم شرط الوقوع على واحدة منهما ومقتضى التعليق أنه لو قالت واحدة منهما لمقتضى أنا أنشأ لم يقع عليها إلا أن يقال ان في دعوى كل منهما تكذيب كل الاخرى بخلاف دعوى احدهما لو سأت في التعليق أم لو قال ان كنت تحبين كذا فانت كذا وفلا فقالت أحب صدق في حق نفسها تامل **(قوله تم التعليق بالمشقة الخ)** وكذلك التعليق بكل ماهو من المعاني التي لا يطلع عليها غير صاحبها **(قوله فيقتضيه المجلس)** وكذا اذا كنت كاذبه في الاخبار بالحبة والبغض يقع بخلاف التعليق بالحض ونحوه ثم ان هذا يقتضي بيع على التملك قبل والاو في يادته لا يعلل الرجوع عنه لستخرج على كونه تعليقا فانه المهر من نقره على التملك قلت وفيه أن المراد بيان ما خالف التعليق بهذه المذكورات التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه مما أوافق فيه الجميع فافهم **(قوله بخلاف التعليق بغيرها)** كالعليق على الحضي أو على دخول الدار فانه تعلّق بمحض لا يقتضيه المجلس وكذا لا يقع في نفس الامر إلا الاخبار كذا كسباني والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب التعليق) •

ذكره بعد بيان تخصيص الطلاق صريحاً وكذا كناية لانه مر كمن ذكر الطلاق والشرط فأقره عن المفسر زهر **(قوله من علقه تعلّقاً)** كذا في الصرو والاولى أن يقول وهو مصدر علقه محله معلقاً ط أي لان كلامهم هو اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد بيان المأذاة لا فائدة أن المراد به لغة مطلق التعليق الشامل للنسي واللعنوي **(قوله واصطلاحاً)** هذا الخ فهو خاص بالمعنوي والمراد بالجملة الأولى في كلامه جملة الجزاء أو الثلاثة جملة الشرط والضمون ما يقتضيهما جملة من المعنى فهو في مثل ان دخلت الدار فانت طلاقاً ط حصول طلاقها بمحصل دخولها الدار **(قوله وبسمي عينا)** الخ قال في القتران العين في الأصل القوة وسميت إحدى العينين بالعين زادة قوة على الاخرى وبسمي الحقة الله تعالى عينا لقوته على المحلوف عليه من الفعل أو الترتب بتدبر النفس فيه ولا شك في أن تعليق المذكور للنفس على أمر بحيث ينزل شرطاً عند نزوله يفقد الامتناع عن ذلك الامر وتعلّق بصورتها أي بالنفس على ذلك يفيد الحمل عليه فكان عينا له لكن هذا محتمل أنه حقيقة أو مجاز في اللغة وفي أمان البحر ظمير ما في البدائع أن التعليق عين في اللغة أيضاً قال لان محمداً أطلق عليه عينا وقوله حقيقة في اللغة أه فافاد أنه عين لغة واصطلاحاً لا قال في معراج الدراية العين يقع على الحقة بالله تعالى وعلى التعليق قلت لكن مقتضى كلام الفتح البارز ان المراد به التعليق على أمر اختياري

لم تطلق لانه يجوز أن لا تحب ولا تبغض ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء ولو قال لهما أشد كحبا لطلاق أو أشد كإنشائه طلاق فقالت كل أنا أنشأ محله لا يقع لدعوى كل أن صاحبها أقل حاتمها فلم يتم الشرط ثم التعليق بالمشقة أو الإرادة أو الرضا أو الهوى أو الحبة يكون تملكه معنى التعليق فيقتضيه المجلس كما مر يملك بخلاف التعليق بغيرها

• (باب التعليق) •

(هو) لعق من علقه تعلّقاً قاموس جعله معلقاً واصطلاحاً (اربط) حصول مضمون جملة بمحصل مضمون جملة أخرى) وبسمي عينا مجازاً وشرطاً

المعلق ليقيد قوة الامتناع عن الامر المحلوف عليه أو قوة الحيل عليه نحو ان بشرتني بكذا فانت حرقه فيمنع  
 التعلق لا يسيى بما مثل ان طلعت الشمس أو ان حضرت فانت كذا لكن في تليص الجامع وشرحه القاري  
 لو حلف لا يحلف بهين حيث يتعلق الجزاء بما يصح شرطه سواء كان الشرط فعل نفسه أم فعل غيره أم عجي  
 الوقت كانت طالق ان دخلت أو ان قدم زيدا وإذا حاد غدا وكذا اذا جاع اس الشهر أو اذا اهل الهلال والمرأة  
 من ذوات الحضيض دون الاشهر ولو ذكر كركن العيين وهو يتعلق الجزاء بوجود العيين شرط الحنف فحلت الآن  
 يعلق بعمل من أعمال القلب كان شئت أو اردت أو أحببت أو هويت أو رزيت أو عجي الشهر كذا جاع اس  
 الشهر والمرأة من ذوات الاشهر فلا يحل شئت أو ما لا اول فلانه مستعمل في التملك ولذا يقتصر على المجلس فلم ينمض  
 للتعلق أو ما الثاني فلانه مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس الشهر في حقه ما وقت وقوع الطلاق السني فلم  
 ينمض للتعلق وللهذا لم يحل شئت أو ما لا اول فلانه مستعمل في التملك ولذا يقتصر على المجلس فلم ينمض  
 الواقع من كونه مالكا للتطبيق فلم ينمض للتعلق ولا بقوله لعبد ان أدبت الى آفاقا تنحرون عجزت فانت  
 رقيق وان وجد الشرط والجزء لانه تفسير الكتاب فلم ينمض للتعلق ولا بقوله أنت طالق ان حضرت حفصة  
 لان الحفصة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جز من الطهر فيقع في الطهر فامكن جعله تفسير الطلاق السنة فلم  
 ينمض للتعلق وانما لم ينمض عنه لم ينمض للتعلق في هذه الصور لان الحلف بالطلاق محذور وجعل كلام  
 العاقل على وجه فيه اعدام المحذور أولى وقد امكن حله هنا على ما يحتمله من التملك أو التفسير فلا يحمل على  
 الحلف بالطلاق وانما حلت في قوله ان حضرت فانت طالق لوجود شرط الحنف وهو العيين يذكركه وهو الجزاء  
 والشرط وقوله ان حضرت لا يصح تفسير الطلاق الذي يتنوع الذي الى أنواع فلم يمكن جعله تفسير باختلاف  
 السني فله نوع واحد وانما حلت فيما اذا قال لها أنت طالق ان طلعت الشمس مع أن معنى العيين وهو الرجل أو  
 المنع مفقود ومع أن طلوع الشمس محقق لوجوده لا يصح شرطه لانه لا خطر في وجوده لا تقول الحيل والمنع  
 ثمرة العيين وحكمة فقد تم الركن في العيين دون الثمرة والحكمة انما الحكم الشرعي في العقود الشرعية يتعلق بالضرورة  
 لا بالثمرة والحكمة ولذا الوصف لا يبيح بيعا فاسدا حيث لوجود كركن البيع وان كان المطلوب منه وهو انتقال  
 الملك غير ثابت ولا نسلم عدم الخطر لا احتمال قيام الساعة في كل زمان اهـ ملخصا ما حله ان كل يتعلق بعين سواء  
 كان تعلقا على فعله أو فعل غيره أو على عجي الوقت وان لم توجد فيه ثمرة العيين وهي المجلس أو المنع فحلت في  
 حلفه لا يحلف الا اذا امكن صرفه عن صورة التعلق الى حمله تملكاً أو تفسير الطلاق السنة أو لسان الواقع أو  
 للكتابة كافي هذه المسائل الخمس المستنبطة كسأني في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى وهذا ينضم ما قاله في  
 العمر من ان تعذر المصنف بالتعلق أو لم ين قول الهداية باب العيين بالطلاق لان التعلق يشمل الصوري كهد  
 الخمس وبعضها قد ذكر في هذا الباب مع أنها ليست عينا كاعتل وقوله في التمهارة لا يحل فيها انها ليست  
 عينا ناعرا فلا ينافي كونها يمتنا في اصطلاح الفقه اصفاط لما علت من أن عدم الحنف فيها لعدم تخصها تعلقا  
 وانما ليست عينا عند هدمه وايضا لو كان ذلك منبعا على العرف فما الفرق في العرف بين ان حضرت وان حضرت  
 حيث معنى كان الاول عندنا في الثاني (قوله كون الشرط) أي مدلول فعل الشرط (قوله على خطر الوجود)  
 أي مسترددين ان يكون وأن لا يكون لاستحالة ولا متحققا لاحالة لان الشرط للعمل والمنع وكل منهما لا  
 يتصور فهما شرح التصرير (قوله فالحق) محترز قوله معدوما ح (قوله تعيين) ليس على إطلاقه بل فيما  
 لمقاته حكم ابتدائه كقوله لعبد ما من ملكك فانت حر حتى حين سكت وقوله لها ان ابصرت أو وصفت أو  
 صممت وهي بصيرة أو سمعة أو وصية طلعت الساعة لان ذلك أمر عتد فكان لبقا لمحكم الابتداء بخلاف ان  
 حضرت أو مرضت وهي حاضر أو مرضت فعلى حصة مستقبلة لان الحضيض والمرض لما لا يتعدا فلهذا في البحر  
 ووجهه كفاي الحاجة أن الحضيض والمرض وان كان عتدا الا أن الشرع لم يعلق بالحالة أحكاما لا تتعلق بكل جزء  
 منه فقد جعل الكل شأ واحد فافهم (قوله والمستحيل) محترز قوله على خطر الوجود ح (قوله لا) فلا  
 يقع أصلا لان غرضه منه تحقيق الشيء حيث علقه بأمر محال وهذا يرجع الى قوله ما يمكن ان الشرط اعتقاد

مطلب فيما لو حلف  
 لا يحلف فعلى

مطلب لا يحل بالتعلق  
 الطلاق بالتعلق

كون الشرط معدوما  
 على خطر الوجود فالحق  
 كان كان السماء فوقنا  
 قصير والمستحيل كان  
 دخل الجمل في سم الخياط  
 لغو

وكونه متصلا بالعدو وأن لا يقصده المجازة فلو قالت بلسفة فقال ان كنت كقالت فانت كذا تعبير كان كذا أولاد كذا الشرط  
فتحو انت طالق ان لغويته بقى وجوده باطحت تأخر الجزاء كيانى (شرط الملك) (٥٠٧) حقيقة كقوله لغته ان فقلت كذا فانت

حر أو حكا أو حكا

مطلب ان لم يتزوج  
بغلان فانت طالق

مطلب التعلق المراد  
به المجازة دون الشرط

(٢) قوله أو شرط أى قلت

ورأيت في وصايا خرافة

الاكمل ما يؤيد حديث

قال أوصى لانه ان تفتق

على أن لا تزوج ثم مات

فقلت لا تزوج فانها

تفتق من ثلثة فان

تزوجت بعد لم يطل

الوصية وكذا القول هى

حر على ان تنبت على

الاسلام أو على أن لا

ترجع عن الاسلام فان

أقامت على الاسلام

ساعة فهي حرة من ثلثة

ولا تطل بارتيادها بعد

وكذا نصرائى قال ان

ثبتت على النصرانية

بعده أو على الاسلام

وأن أوصى لا يولد ان

لم يتزوج أبدا ان وقت

وقتها هو كقالت فان

تزوجت بعد فطلعت

وميتة وكذا ان قال لامة

هى حرة ان لم تتزوج

شهر اتمته

٢ قوله أو شرط أى

الح لعل هذا التقدير

خاص بالتروجة وأما

الخالصة عن الزواج

فالمكش فيه شرط صحة جن

لوقال رجل لامرأة

اليمين خلافا لى يوسف وعلى هذا ظهر ما فى الخبرين فلو قال لها ان لم تزدى على الدينار الذى أخذت منى كسى  
فانت طالق فاذن الدينارى كسبه لا تطلق بجر ومنه ما فى القنبرسكران طرق الباب لم تقعه فقال ان لم تقضى  
الباب البسة فانت طالق ولم يكن فى الدار أحد لا تطلق نهر ومنه ما فى سنن فى الفروع أو أبواب  
(٢) قوله أو شرط أى قلت ورأيت في وصايا خرافة الاكمل ما يؤيد حديث قال أوصى لانه ان تفتق على أن لا تزوج ثم مات فقلت لا تزوج فانها تفتق من ثلثة فان تزوجت بعد لم يطل الوصية وكذا القول هى حر على ان تنبت على الاسلام أو على أن لا ترجع عن الاسلام فان أقامت على الاسلام ساعة فهي حرة من ثلثة ولا تطل بارتيادها بعد وكذا نصرائى قال ان ثبتت على النصرانية بعده أو على الاسلام وأن أوصى لا يولد ان لم يتزوج أبدا ان وقت وقتها هو كقالت فان تزوجت بعد فطلعت وميتة وكذا ان قال لامة هى حرة ان لم تتزوج شهر اتمته ٢ قوله أو شرط أى الح لعل هذا التقدير خاص بالتروجة وأما الخالصة عن الزواج فالمكش فيه شرط صحة جن لوقال رجل لامرأة

اليمين خلافا لى يوسف وعلى هذا ظهر ما فى الخبرين فلو قال لها ان لم تزدى على الدينار الذى أخذت منى كسى فانت طالق فاذن الدينارى كسبه لا تطلق بجر ومنه ما فى القنبرسكران طرق الباب لم تقعه فقال ان لم تقضى الباب البسة فانت طالق ولم يكن فى الدار أحد لا تطلق نهر ومنه ما فى سنن فى الفروع أو أبواب (٢) قوله أو شرط أى قلت ورأيت في وصايا خرافة الاكمل ما يؤيد حديث قال أوصى لانه ان تفتق على أن لا تزوج ثم مات فقلت لا تزوج فانها تفتق من ثلثة فان تزوجت بعد لم يطل الوصية وكذا القول هى حر على ان تنبت على الاسلام أو على أن لا ترجع عن الاسلام فان أقامت على الاسلام ساعة فهي حرة من ثلثة ولا تطل بارتيادها بعد وكذا نصرائى قال ان ثبتت على النصرانية بعده أو على الاسلام وأن أوصى لا يولد ان لم يتزوج أبدا ان وقت وقتها هو كقالت فان تزوجت بعد فطلعت وميتة وكذا ان قال لامة هى حرة ان لم تتزوج شهر اتمته ٢ قوله أو شرط أى الح لعل هذا التقدير خاص بالتروجة وأما الخالصة عن الزواج فالمكش فيه شرط صحة جن لوقال رجل لامرأة

اليمين خلافا لى يوسف وعلى هذا ظهر ما فى الخبرين فلو قال لها ان لم تزدى على الدينار الذى أخذت منى كسى فانت طالق فاذن الدينارى كسبه لا تطلق بجر ومنه ما فى القنبرسكران طرق الباب لم تقعه فقال ان لم تقضى الباب البسة فانت طالق ولم يكن فى الدار أحد لا تطلق نهر ومنه ما فى سنن فى الفروع أو أبواب (٢) قوله أو شرط أى قلت ورأيت في وصايا خرافة الاكمل ما يؤيد حديث قال أوصى لانه ان تفتق على أن لا تزوج ثم مات فقلت لا تزوج فانها تفتق من ثلثة فان تزوجت بعد لم يطل الوصية وكذا القول هى حر على ان تنبت على الاسلام أو على أن لا ترجع عن الاسلام فان أقامت على الاسلام ساعة فهي حرة من ثلثة ولا تطل بارتيادها بعد وكذا نصرائى قال ان ثبتت على النصرانية بعده أو على الاسلام وأن أوصى لا يولد ان لم يتزوج أبدا ان وقت وقتها هو كقالت فان تزوجت بعد فطلعت وميتة وكذا ان قال لامة هى حرة ان لم تتزوج شهر اتمته ٢ قوله أو شرط أى الح لعل هذا التقدير خاص بالتروجة وأما الخالصة عن الزواج فالمكش فيه شرط صحة جن لوقال رجل لامرأة

خالصة عن الزوج أنت طالق وان دخلت الدار فانت طالق كان قوله لا غير لعدم الملك ٤ (قوله ما صحت تطبيقه بشرط طالخ) أى بالوقوف معلق فى المعنى على اجازة الملك والتعلق الحقيقي يقتصر على وقت الشرط فيصعب هذا فى الطلاق دون البيع فيستند ٥

(قوله إنك حرة)

أو عتده (إن نهت

فانت طلاق أو الأضافة

(إليه) أي الملك الحقيقي

عاماً وأخصاً كان ملكك

عبداً أو ان ملكك لغير

فكذلك أو الملك كذا

(كان) نكت امرأة

أو ان (نكتك فانت

طالق) وكذا كل امرأة

وتكن معنى الشرط

الا في العنة باسم

أو نسب أو إشارة

فلو قال المرأة التي

أزواجه طالق تطلق

بزوجها ولو قال هذه

المرأة الخ لا تفرقها

بالإشارة فلما الوصف

(فلما قوله لأجنبية ان

زوت زيداً فانت طالق

فكذلك فزارت) وكذا

كل امرأة أجمع معها

في فراش ففسي طالق

فزوجها لم تطلق وكل

حاربة أطوها حرة

فاشترى حاربة فوطئها

لم تعتق لعدم الملك

والأضافة إليه وأندق

الصران زيارة المرأة

في عرفنا لا تكون الا

بطعامها بطبخ عند

الزور فيحفظ (كلها

أيقاعه) الطلاق

٣ (قوله وانظر ما في

الفصل العاشر) حاصل

ما ذكره صاحب البحر

في هذه المسئلة أنه لو

قدم الشرط بان قال =

فهو حكمي حقيقة وإن كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي حكوا إلى هذا أشار بقوله ولو حكما ط (قوله)  
 لمكوحته أو معتده فيه تشرع تب قال في البحر وقد عتدا آخر الكتابات عند قوله الصريح بلحق الصريح  
 أن تطلق طلاق العدة فيها صحيح في جميع الصور إلا إذا كانت معتدة عن بطن وعلق بانها كإلى الدائع اعتباراً  
 لتعلق بالتخصيص (قوله) أو الأضافة إليه بان يكون معلقاً بالملك كامل وقوله ان صرت زوجتي أو نسب الملك  
 كالنكاح أي التزوج وكذا تشرع بان اشتريت عبداً بخلاف قوله لعدم مودته ان مات سيدك فانت حرة  
 لا يصح التعلق لان الموت ليس بموضوع لذلك بل لا يطله ثم اعلم ان المراد هنا الأضافة معناها القوي الشاملة  
 لتعلق المحض والأضافة الاصلاحية كانت طالق يوم أزوجك كإشارة إليه في الغرض وقد اطال في البحر في  
 بيان الفرق بينهما فراجع (قوله فكذلك) أي فهو حر أو فانت حر (قوله أو الحكمي) عطف على الحقيقي ح  
 (قوله كذلك) أي عاماً وأخصاً أو أشركك إلى خلاف ما ألتزمه الله حيث خصه بالخاص بأمرأة أو بغيره أو  
 قسماً أو بكراً أو مشوبة ككل بكر أو ثيب (قوله كان نكت امرأة) أي ففسي طالق وحذف دلالة ما بعده  
 عليه (قوله) أو ان نكتك لا فرق بين كونها أجنبية أو معتدة كإلى البحر (قوله) وكذا كل امرأة أي إذا قال  
 كل امرأة زوجها طالق والحيلة فيه ما في البحر من أنه يزوج فضولي ويخير الفاعل كسوق الواجب إليها أو  
 يزوجها بعد ما وقع الطلاق عليها لكلاً كل لا تقتضي التكرار اه وقدمنا قبل فصل المشتبه ما يتعلق  
 بهذا البحث (فرع) قال كل امرأة أزواجه ففسي طالق ان قلت فلا تفكهم ثم زوج لا يقع الطلاق  
 عليها وان لم تزوج ثم كلف طلق للزوجة بعد الكلام الاول خاتمة ٣ وانظر ما في الفصل العاشر من  
 النسخة (قوله باسم أو نسب) التي في البحر وغيره ونسبها لو قال فلان فلان بنت فلان التي أزواجه  
 طالق فتزوجها لم تطلق اه أي لا تملكها الوصف التزوج في قوله فلان بنت فلان طالق وهي أجنبية ولم  
 توجد الأضافة إلى الملك فلا يقع ان تزوجها (قوله وأشار) التعريف بالإشارة في الحاضرة وبالاسم والتب  
 في القائمة حتى لو كانت المرأة حاضرة عند الحلف لا يحصل التعريف بذلك اسمها ونسبها ولا تلغو الصفة وتبقى  
 الطلاق بالتزوج وعليه ما في الجامع رجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان كل غلام محمد بن عبد الله هذا  
 أحد فامره طالق وأشار الحلف إلى الغلام لا إلى نفسه ثم كلف الغلام نفسه طلق لان الحلف حاضر فمقر به  
 بالإشارة أو الأضافة ولم يوجد ما في منكره فخل تحت اسم التكرار أو قل في البحر عن جامع شيخ الاسلام (قوله)  
 فلما الوصف) أي قوة أزواجه فامره طالق قال ههنا طالق كقوله لامرأة ههنا المرأة التي تدخل الدار طالق  
 فانها تطلق للمال دخلت وأبهر وانما تطلق الأجنبية لعدم الملك وعدم الأضافة إليه لا لتمام الوصف بخلاف  
 امرأته (قوله لعدم الملك والأضافة إليه) أما في مسألة المتن فظاهر وكذا فيما بعد هالان الاجتماع في فراش  
 لا يلزم كونه عن نكاح كان وطء الحاربة لا يلزم كونه عن ملك ومشك ذلك ما لو قال لوالديه ان زوجتي  
 امرأة ففسي طالق فلا تفرق بلاء امرأه لا تطلق لأنه غير مضاف إلى ملك النكاح لان تزويجها بلاء امره  
 لا يصح بحر عن المحيط قال لا فرق بين كونه بأمه أو ببلأ امره كإلى المراجع اه قلت لكن في الخاتمة في  
 مسودة الامر ان الصحيح أنه يصح الميقن وتطلق اه وهو مشك لان الكلام في وجود شرط التعلق وهو  
 الملك أو الأضافة إليه وتزوج الأوبن غير سبب للملك من كل وجه لأنه قد يكون بأمه ويؤدبه الهم الآن يكون  
 مراد الخاتمة ما إذا قال ان زوجتي بأمري تخشع تصح الفين وتطلق والأفلاحة لا تفصل المذ كور قبل  
 جميعه لتعلق بالأحرم ما في المراجع (قوله وأندق في البحر الخ) قلت هذا العرف في دمشق الآن غير مطرد بل  
 كان وبان نعم في بعض أطراف الناس وقال ط قلت العرف الجاري في مصر الآن أنها تعتد أزواجها ولو معها  
 شيء غير ما يطبخ (قوله كالنكاح الخ) أصل ذلك ما في البحر عن المراجع ولو أضافه إلى النكاح لا يقع كإلى قول أنت  
 طالق مع نكاحك أو في نكاحك كذا ذكر في الجامع بخلاف أنت طالق مع تزويج أياك فإنه يقع وهو مشك  
 وقبل الفرق انما أضاف الزوج إلى فاعله واستوفى مفعوله جعل التزوج في غير تزويج الملك لأنه سببه وحل مع  
 على بعد تصحيفه في نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح

هـ وأشار الشارح إلى هذا الفرق بقوله تمام الكلام الخ ومقتضاه أنه لو قال مع تكليحي أياك أوفال مع  
 تزويجك انعكس الحكم لكن قال ح وفي النفس من هذا التعليل شيء فلو قيل مع تكليحي على تقدير مع  
 تكليحي أياك والمقدر كاللفظ وإلى هذا الضعف أشار بصفة التبريض اه قلت الاظهر الفرق به عند  
 عدم التصريح بالفاعل بحتمل زوجه لها أو تزوج غيرها لكن مقتضى هذا عدم الفرق بين التكاح  
 والتزويج في أنه ان صرح بذكر الفاعل يقع فيها أو لا فلا فمما تأمل وأقر به من هذا كله ما استنبطه بعض  
 فضلاء المدرس أن الزوج بعقب التزويج فإذا قارن الطلاق بالتزويج وحمل المالك له لا تزويج فيصح وتطلق  
 بخلاف مع تكليحي لأنه مقارن للملك (قوله كم موق أو موتك) لأضافته لخاصة منافية لا يقع في الأول  
 والوقوف في الثاني كما تقدم في باب الصريح (قوله في الجنتي عن محمد في المضافة) أي في البين المضافة إلى الملك  
 وعبارته الجنتي على ما في الصريح وتلفظت برواية عن محمد أنه لا يقع به كل بقي كثير من أعمه خوارج اه  
 وأما ما في الظهيرية من أنه قول محمديه بقي فذلك غير ما نحن فيه كما يأتي بيانه قريباً فافهم (قوله والجنتي  
 تقلبه الخ) أي تقلبه الشافعي قال في الصريح والجنتي أن رفع الأمر إلى شافعي يفسخ البين المضافة ولو قال ان  
 تزويجك فلا فله في طالق ثلاثاً وتزويجك فله في طالق ثلاثاً وتزويجك فله في طالق ثلاثاً وتزويجك فله في طالق ثلاثاً  
 الطلاق ليس بشيء حل لملك ولو وطئها الزوج بعد التكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطء حلالاً إذا فسخ وإذا  
 فسخ لا يحتاج إلى تجديد العقد ولو قال كل امرأ تزويجها فله طالق فزوج امرأه ففسخ البين ثم تزوج  
 امرأه أخرى لا يحتاج إلى الفسخ في كل امرأه كذلك الخلاصة وفي الظهيرية أنه قول محمديه بقوله بقي اه  
 قلت ومفهومه أن عندهما يحتاج إلى الفسخ في كل امرأه صريح في الظهيرية أيضاً بخلاف هنا فبما إذا  
 فسخ القاضي الشافعي البين في امرأه تزويج بالخالف امرأه أخرى ففسخ هذا لا يفي الفسخ الأول بل يقع  
 للطلاق على الثانية مالم يفسخ ثانياً وعند محمد يكفي لإتمامين واحدة فلا يحتاج إلى فسخها ثانياً ويقول محمد بقي  
 ولا يخفى أن هذا مبني على صحة البين عنده وأنه يفسخ بها الطلاق فلا ينافي ما مر من الجنتي من أن عدم الوقوع  
 روايته في زعمه أنه في الظهيرية يجعل عدم الوقوع قولاً محملاً وأما عنه موانع المقي به فقد هوهم فافهم ثم قال في  
 الصريح وأما اعتدلاً على امرأه واحدة فلا يفسخ بفسخ التكاح بعد ما تزوجت الأيمان كلها وإذا اعتد على كل امرأه  
 بمينا على حدة لا شك أن إذا فسخ على امرأه لا يفسخ على الأخرى وإذا اعتد عنه بكلمة كلها فله يحتاج إلى  
 تكرار الفسخ في كل عين اه فهي أربع مسائل في شرح الجمع للمصنف فان أمضاه فاض حتى يعتد  
 كان أحوط اه ومحل الفسخ من الشافعي إذا كان قبل أن يطلقها ثلاثاً لأنه لو فسخ تطلق ثلاثاً بالتصريح بعد  
 التكاح فلا يفسد كافي الخاتمة وفيها أيضاً شرطه أن لا يأخذ القاضي عليه مالا فلا أخذ لا ينفذ عند الكل إلا أن  
 أخذ على الكتاب قدراً مجرداً للثلث فلا يزيد ولا ينقص الأول أن لا يأخذ مطلقاً اه (تنبيه) ذكر في البحر في  
 كل القاضي إلى القاضي عن الوطء المستوفى لها أنت طالق التمتع فاعلى القاضي فاضر إله حجة وهو إله  
 بآية فانه يبيع رأى القاضي عند محمد في فعله للتمام معها وقيل أنه قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يعمل هذا  
 إن قضى له فان قضى عليه بالبنوة والزوج لا رايه يبيع رأى القاضي إجماعاً إذا كان الزوج عالماً  
 رأى واحتل فلا يعلو ما اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه وهذا إذا قضى له أماناً أتى به فهو على  
 الاختلاف السابق لأن قول المقي في حق الجاهل غيره رأيه واحتله اه أي يلزم الجاهل اتباع قول المتقدم  
 كما يابن العالم أتباعاً واحتله وهذا على أنه لا حاجة إلى التعليل لجمع القضاء لأن القضاء ملزم سواء وقيل رأي  
 الزوج أو واقفه وكذلك إذا فسخ الزوج جاهلاً (قوله بل محكم) في ثلاثين حكم كلفضاع على اصح وفي  
 البرازية وعن المصدر قول لا يعمل لأحد أن يفعل ذلك قال بل لو لم يعلم ولا يبقى به ثلاثاً ينظر للجاهل إلى  
 عدم المذهب اه بحر (قوله بل افتاء عند الخ) عطف على محرو الباء وهو موقوف في الصريح على الزانية  
 وعن أصحابنا ما هو أوسع من ذلك وهو أنه لو استغنى فقها عن ذلك لا فاقته بطلان البين محل العمل بقوله  
 وأما كها وروى أوسع من هذا وهو أنه لو تألف مقي بلغل ثم افتاءه حرطه بعمد عمل بالقوى الأولى

(مقارن لثبوت ملك)

كانت طالق مع

تكليحي ويصح مع

تزوجي أياك تمام

الكلام بفعله

ومفعوله (أزواجه)

كم موق أو موتك

هـ (قائلة) \* في الجنتي

عن محمد في المضافة

لا يقع به أفتى أئمة

خوارج انتهى وهو

قول الشافعي والجنتي

تقلبه بفسخ فاض

بل محكم لفتاء عند

= ان كذا إذا كل الخ

يكون الشرط حصول

كلام قبل التزويج وأما

لو عكس بان آخر الشرط

انعكس الحكم وكان

الشرط حصول كلام

بعد التزويج حتى لو كلم

ثم تزوج تطلق في

المسئلة الأولى دون

الثانية ولو كلم بعدها

التزوج على المسئلة

الثانية تطلق لحصول

الشرط وهو الكلام

بعد التزوج اه

مطلب في فسخ البين

المضافة إلى الملك

قوله بعمل يقتوى الثاني في حق امرأه أخرى لا في حق الأولى ويعمل بكلا القولين في حدادتين لكن لا يقتضيه  
 اه قلت يعني أن الملقى لا يقتضي صاحب الحدادته بما يتوصل به إلى فسخ البين فلا يقول له ارفع الامر إلى الشافعي  
 أو حكمه في ذلك أو استفتى به يقول يقع عليك الطلاق لأن عليه أن يحجب بما يعتقده وليس له أن يدل على  
 ما يهدم مذهب وليس المراد أنه لا يقتضيه فسخ البين إذا فعل صاحب الحدادته شأن ذلك المعلن من أن الجاهل  
 يلزمه اتباع رأي القاضي والمفتي على أن قضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع الخلاف فإذا فعل شأن ذلك فعلى  
 الحق أن يقتضيه بجملة الفسخ لا يقال اذا كان ذلك قول محمد فكيف لا يقتضيه لما علمت من أن ذلك رواة عن  
 محمد ودون قوله كقول الشيخين بالوقوع وان ما في الظاهرية لا ينافي ذلك كما قرره انما نقول وليس للمفتي الاقتناء بالرواية  
 الضعيفة وكونها أقوى بها كثيرا من أن تغتوار زم لا ينبغي ضعفها ولنا تقدم عن الصدرة لا محل لاحد أن يفعل  
 ذلك وكذا ما تقدم عن الخلاف من أنه يعلم ولا يقتضيه فلا يثبت هذه الرواية عن محمد وأما كانت صحيحة فليسوا بالحكم  
 عليها ولم يحتجوا إلى ما نهى على مذهب الشافعي فهذا يدل على أنها رواة مبتدعة كما نبهنا عليه كلام المجتبي المرافقه  
 هنا وفي الصرعن البرازية والتزوج فعلا أو من فسخ البين في زماننا وبني أبي يحيى إلى عالم ويقول له ما حلف  
 واحتجنا به إلى نكاح الفضولي في زوجة العالم امرأه بمجرد الفعل فلا يثبت وكذا انما قال جماعة في حاشية إلى  
 نكاح الفضولي في زوجة واحدة منهم ما إذا قال رجل أعطيتك عقد فتقولي بكونه كبراه **(قوله وبقتونين)**  
 صوابه وبقتونين بيمين احدهما من قبله عن الآخر المقصورة والثانية بالاشتماء كافي تنبيه على وقصوى  
 قال في الائمة آخر مقصورتى لحدادهما ان كان عن ثلاثة مرتبة

**(قوله في حدادتين)** فنهى لان المستحق اذا فعل بقول المفتي في حدادته فأنه آخر خلاف قول الاول ليس له نقض  
 عمله السابق في تلك الحدادته نعم العمل به في حدادته أخرى كن صلى الظهر مثلا مع امرأه أجنبية مقلدا  
 لابي حنيفة فقلنا الشافعي ليس له ابطال تلك الظاهر نعم يعمل بقول الشافعي في ظهر آخر وهذا هو المراد من قول  
 من قال (أ) ليس للقلد الرجوع عن مذهبه وتقدم عام الكلام على ذلك أول الكتاب في رسم المفتي **(قوله ولا يقتضيه)**  
 به علمت وجهه **(قوله تعليقه ثلاث)** هذا خاص بالحره وقوله ومادونها نعم بالحره والأمة وتقدر في الأمة  
 وبطلان نصير الشتين في الأمة تعليق مادون الثلاث وهو صادق بالنتين وبالأحاده وظاهر عبارة الشارع أن ضمير  
 تعليقه الزوج المعلق وهو أولى من عودته على الطلاق لان الأصل اضغطة المصدري فاعله كاذر في الظاهر **(قوله)**  
 الا المضافه إلى الملك (أ) أي في نحو كذا تزوجت امرأه فهي طالق فلا تطلق امرأته فلا تلتزم تزوجها فاتها  
 تطلق لان ما يجزى غير ما علقه فان المعلق طلاق ملك حادث فلا يبطله نصير بطلاق ملك قبله **(قوله كاسر)** لم  
 يتقدم ذلك في كلامه صريحاً ويمكن أن يكون مراده ما قدمه في فصل المشية فيما قال لها أنت طالق كلما  
 شئت فطلعت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة **(قوله يبطل زوال الحمل)** وذلك  
 وقوع الثلاث وقوله لا زوال الملك أي وقوع مادونها فان الملك وان زال به عند انقضاء العدة لكن الحمل ثابت  
 فانه أن يعود لها بالزوج آخر يحمل بخلاف الثلاث فإن وقوعها يزيل الحمل بالكلية بحيث لا يعود إلى العمل  
 ولما كان المعلق هو طلاق هذا الملك بطل التعلق زوالها لا زوال مادونها **(قوله يبطل التعلق)** أي  
 زوال الحمل بنصير الثلاث **(قوله لم يبطل)** لانه لم يزل الحمل يتخير مادون الثلاث وان زال الملك **(قوله فيقع)**  
 المعلق كله لان بطلان التعلق زوال الحمل ولم يزل التعلق فإذا وجد المعلق عليه وهو دخول الدار فيقع  
 المعلق وهو الثلاث ولا ينافيه قولهم ان المعلق طلاق هذا الملك وقد زال به انما لا ينافيه ما إذا كانت الثلاث  
 باقية فإذا زال بعضها صار المعلق ثلاثا مطلقه كما أفادته في الفتح وقدمناه قبل هذا الباب **(قوله بقية الاول)** أي  
 ما بقى من طلاقات النكاح الاول **(قوله وهي مسألة الهدم الآتية)** قد ناقش في هذا الباب الكلام عليها  
 وحاصلها أن الزوج الثاني يهدم الثلاث وما دونها اعتدها واعتد محمد بنهم الثلاث فقط **(قوله وعترته)** أي  
 عترته الخلف في مسألة الهدم **(قوله له رجعتها)** أي عدها لان الزوج الثاني يهدم الواحدة الباقية وعادت  
 المرأه إلى الاول على ما يجد يدفعه إلى ثلاث طلاقات فإذا دخلت الدار وقع واحد من الثلاث وبقي منها اثنتان

وبقتونين في حدادتين  
 وهذا يعلم ولا يقتضيه  
 به برأيه (وبطل  
 نصير الثلاث) للحره  
 والنتين للأمة  
 (تعليقه) الثلاث وما  
 دونها الا المضافه إلى الملك  
 كاسر (لا يتخير مادونها)  
 اعلم أن التعلق  
 يبطل زوال الحمل لا زوال  
 الملك فلو علق الثلاث أو  
 مادونها بدخول الدار  
 ثم تجزى الثلاث ثم نكحها  
 بعد التعليل بطل التعلق  
 فلا يقع بدخولها ثانياً  
 ولو كان تجزى مادونها لم  
 يبطل فيقع للمعلق كله  
 وأوقع محمد بقية الاول  
 وهي مسألة الهدم  
 الآتية وعترته فيمن  
 علق واحدة ثم تجزى  
 ثنتين ثم نكحها بعد  
 زوج آخر فدخلت  
 له رجعتها

مطلب في معنى قولهم  
 ليس للقلد الرجوع  
 عن مذهب

فإن الرجعة **(قوله)** خلافا لمحمد فعنده لأكثر الرجعة لعودها بما بقي من المال الأول وهي واحدة وقد وقعت  
بالتحليل ط **(قوله)** وكذا بطل أي التعلق وهذا عطف على الترخ **(قوله)** بطاقه يضعه الام ط عن  
القاموس **(قوله)** خلافا لهما أي لأصحابه فعندهما لا يبطل التعلق لأن زوال المال لا يبطله وإن بقاءه  
فقطه باعتباره قيام أهله وبالزنا تدارق تعصبة فلم يبق تعلقه بقوات الإلهية فإذا عاد إلى الإسلام لم يعد  
تعلق التعلق الذي حكم بقوله بغير عن شرح الجميع للمصنف **(قوله)** وبغوت محل الباطل نقه في الجرح  
الثاني كن بلفظ وما يبطله فوت محل الشرط كقوت محل الجزاء كما إذا قال إن كلمت فلانا لمخ التعليل المذكور  
لفوات محل الشرط فإن الشرط هو كلمت ودخلت أي مضمونهما وهو الكلام والدخول ومحلها هو فلان  
والدار المشار إليها وفوت محل الجزاء كوت المرأة التي هي محل الطلاق فإن بغوت هذين المحلين يبطل التعلق  
لأن التعلق لا بد أن يكون على أمر على خطر الوجود قد تحقق عدمه ولا يقال يمكن جازم بغير عدمه وإعاده  
البيان ذار الآن بينه انعقدت على حدة كانت فيه كالألفاق لقتل فلانا وما أعد بعد السناد أخرى غير  
لشار اليا كاصح جوابه أيضا لا يدخل هذه الدار تأمل **(قوله)** وسعي مسئلة الكوز بضرعه أي في باب  
البرقي في الأكل والشرب من كتاب الأيمان وحاصلها أن ما كان تصور البرقي للمستقبل شرطا انعقاد العين وشرط  
قيامه خلافا لابي يوسف فلو حلف بشرن ما عهد الكوز اليوم ولا ما عهد أو كان فيه ففسد قبل مضي اليوم  
لا بحث عندهما لعدم انعقاد في الأول وبطلناه في الثاني وإن لم يقل اليوم لا ما فيه فكذلك لعدم انعقادها  
أما إن كان فيه ما عصب فانه بحث اتفاقا لانعقادها ما كان البرم بحث بالصلاان البرم بحث عليه كإفترج  
تخاضب قلت البرم بحث كالأيمان الخالف والماء بغير اختلاف المؤقتة فانه لا يجب عليه البرم أو آخر أجزاء الوقت  
المعين ومن فروعه يقتل زيدا اليوم أولا كن هذا الرغف اليوم وليخص به غدا فأت زيدا أو أكل الرغف  
غير قبل مضي اليوم وأقصى الدين أو أفرأ فلان قبل التعليل بحث وتما في الجرح من الأيمان أقول وانما يذكر  
هذا التفصيل في المسئلة السابقة لأن شرط البحث فيها أمر وجودي وهو الكلام والدخول فإتومات أو جعلت  
بست التفصيلات المحل ووقع الأمر من البحث فلا تقتضي بقاء العين سواء كانت مؤقتة أو مطلقة بخلاف ما إذا  
كان شرط البحث أمر اعلم مثل أن لم أكل زيدا أو أن لم أدخل فلانها لا يبطل بغوت المحل بل يتحقق به البحث  
لأن من شرط البرم إذا لم يكن شرط البرم مستحيلا أو انهو مسئلة الكوز وقد عطلت ما فهمان التفصيل وليس  
مها فوله لأصعدن السماء فإن العين فيها انعقدة وبحث عقبا لأن صعود السماء أمر ممكن في نفسه وقد وقع  
لبعض الأتباء والملائكة وغيرهم ولكنه بحث عقب العين أو في آخر الوقت في المؤقتة لتحقق الأمر عاده وهذا  
بخلاف مسئلة الكوز فإن شرب ما ليس موبودا في الكوز أو ما أفر منه غير ممكن في نفسه ولا في العادة فلذا  
تطل العين ولا بحث إذا أصعب منه وكانت العين مطلقة كما ساقى تحققة في الأيمان أن شاء الله تعالى وانظر  
ما سجد ذكر آخر الباب **(قوله)** رجعتا لأنه لما علق الثلاثة كانت أمته هو لا يعلمها الا اثنين فكان معقلا  
تدريج **(قوله)** وألفاظ الشرط عدل عن الاسماء والحروف لاشتغالها عليهما وهو قد يكون الرامسحق  
لشفاقا كبر من الشرط بحر كتحقق العلامة سي بذلك لأنه علامة على ترتيب الثانية على الأولى وهي الثاني  
جوابه لا مرام على القول الأول شارك الكلام الذي بعد كلام السائل وجزأ بمجوز الألفاظ ينبغي فعل  
آخر أشبه الجزاء كلي التبر فإضافة الألفاظ إلى الشرط إضافة المسمى إلى الاسم وقد قدمنا في هذا الكتاب  
الكلام على الاشتقاق والظاهر أنه لا اشتقاق هنا إذ لا بد من المغاير لفظا بل الشرط هنا بمعنى العلة لا بمعنى الشيء  
خاص تأمل **(قوله)** أي علامات وجود الجزاء أي أن فعلها لا بد أن تدل بالثبات على وجود الجزاء كما ذكر في التمرري  
عند وجود الشرط **(قوله)** فلو وقعها وقع الحال هو قول الجمهور لا التعليل ولا بشرط وجود لا يخلو وقت  
الوقوع بل يقع الطلاق نظر الظاهر اللفظ وزعم النكائي سائر القضاة في مجلس الرشيد أنه شرط طرية بمعنى إذا  
وهو مذهب الكوفيين ووجهه في المعنى وعلى كل حال إذا نوى التعلق ينبغي أن قصد نيته من مختصرا إلى ذلك  
أشار الشارح بقوله فدين ط **(قوله)** وكذا وحذف القام من الجواب يعني يقع الحال مام بنوا التعلق فيدين

خلافا لمحمد وكذا

يبطل بطاقه

مرتبدا بالحر

خس لا قالها وبغوت

محل البر كان كلمت

فلانا أو دخلت هذه

الدار فأت أو جعلت

بساتا كما بسطناه فيها

علقناه على اللتقي

وسعي مسئلة الكوز

بضرعه (فرع) •

قال زوجه الامه ان

دخلت الدار فأت

لمالقي ثلاثا فقتلت

فنخلت رجعتها فبينة

(وألفاظ الشرط) أي

علامات وجود الجزاء

(ان) المسكوتة فلو

فتعها وقع الحال مام

بنوا التعلق فدين

وكذا وحذف القام

من الجواب

مطلب في مسئلة الكوز

مطلب في ألفاظ الشرط

مطلب فيما لا وحذف

القام من الجواب

وعن أبي يوسف أنه يتعلق جلال الكلام على الفائدة فتصغر الفاء والخلاف مبني على جواز حذفها اختصارا  
فأما زحل أهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه تفرع المذهب بحر وقد قبله عن المفتي أن  
الخنفس قال إن ذلك واقع في النثر الفصيح وإن منه أن ترك الخبر الوصية للوالدين وقال ابن مالك يجوز في النثر  
نادر أو مستحدث اللفظة فإن ما صاحبها أو الاستعجم بها أه قلت ينبغي في زماننا إذا قال إن دخلت أنت طلاق  
أن يتعلق قضالان العلامة لا يفرقون بين دخول الفاعل عنه عند قصد التعليق وقد صار ذلك لهم ولا سيما  
مع وقوعه في الكلام الفصيح كما مر وكفى قوله تعالى وإن أطمعوهم أنك لمسر كون وإن اتلى عليهم آياتنا بينات  
ما كان جنتهم والذي إذا ما صمهم البغي هم ينتصرون وغير ذلك وإن ادعى تأويل الأول بأنه على تقدير القسم  
والثاني والثالث على جمل إذا مجرد الوقت بلا ملاحظة الشرط فله مؤيد لقول الكوفيين والتأويل خلاف  
اقتضاه وإن اصر ذلك لفظة العلامة ينبغي حمل كلامهم عليه كما لو تكلم به من كان من أهل تلك اللغة من العرب  
وكذا لو كان التعليق لفظ أعجمي وقد قال العلامة فاسم أنه يحمل كلام على عاقد ونادر وحالف على لفظة هذا

ما ظهر له ولقته مسجله وتعالى علم ثم رأيت بعد كتابي لهذا في شرح نظم الكثرة العلامة المقدسي أقول ينبغي  
ترجيح قول أبي يوسف كتر حذف الفاء كما سمعت وقالوا العوام لا يعتبر بهم الفن في قولهم أنت واحدة  
بالنصب الذي لم يقل به أحداهم (تنبه) وجوب افتتان الجواب للفتحة نأخر الجواب لاقعته الشارح أول  
الباب وإذا كانت الأداتان تقوم إذا الغائية مقام الفاعل في ربط الجواب كما قرر في محله (قوله) ونحو طلبة  
(الح) أي في نحو اللوامض السبعة المذكورة في قول الشاعر طلبة الخ فأنها إذا وقعت جوابا لمع افتتانها  
بالفاء قال في الثمراى جملة طلبة كالاسروا لله والاسفهام والتبى والعرض والتضيض والدعاء مراراد  
بالخامد ثم وشى وعسى وفعل التخب وقوله وعائى وبالجملة لفظة المقرنة على التناهي وبعد ظاهر ما  
مقدرة كافي التسهيل وعبارا لرضى كل جملة فطمة مصدر يحرف سوى لا وفي المضارع سواء كان الفعل  
المصدر ماضيا ومضارعاً فدخل التي بأن كثر المرادى وزاد للمقرنة بالقسم أو بلسن جعل ابن هشام  
القسم من الطلبة وهو غلط في البحر والمجمل أن المراد أربعة المقرنة بسوف أو أن أو بى أو القسم فالجملة  
أحد عشر موضعا أشار إليها الشارح بقوة في نحو طلبة الخ ونظمه الحق ابن الهمام في الفتح بقوله

تسلم جواب الشرط ثم قرأه \* بفاء إذا ما فعله طلبة لأن  
كذا ما بدأ ومقسما كان أو بقى \* ووب وسن أو بسوف إدرياقى  
أو اسمية أو كان منبى ما وآن \* وإن من يجد عما حددناه قدعنا

(قوله وكل) لم يذكر النجاة كلا ولا كلفا في أدوات الشرط لاهم بالسماتها وأغاد كرهها الفقهاء أثبت معنى  
الشرط معهما وهو يتعلق بالمر على خطر الوجود وهو الفعل الواقع صفة الاسم الذى أضفاه إليه بحر (قوله)  
ولم نسمع كمالا المنصوبة (الح) قال في الثمراى نقل النجاة أن كمالا المنصوبة للذكر المنصوبة على الظرف وهو العامل  
فيما يحذف ويل على معجوب الشرط والتقدير أنت طلاق كلما كان كذا وكذا وما إلى معجوب المصدرية  
الترقية وزعم ابن عصفورا لم يمتدأ ما نكر منصوفة والعائد مخفوف وجملة الشرط والجزء في موضع الخبر  
ورده أو جازى بأن كمالا المنصوبة وأنت خبر بيان هذا بعد تسليمة لا ينافى كونها مبتدأ إذا الفتحة  
فيها فتحة بناء وينبأ لاضافتها إلى سى أه فراد الشارح بالنصب ما يشمل فتحة الأعراب وفتحة البناء كما هو  
عرف المثلثة من وقوله ولم يمتدأ أى كما هو قول ابن عصفورا أشار به إلى الرد على أى جازى فإن المسجع فيها فتح  
لا يهلولا ينافى ذلك كونها مبتدأ يجعل الفتحة فتحة بناء لاضافتها إلى سى فقد أضافها في الثمراى وجر عبارة فأنهم  
(قوله) ويحذف (أ) أشار به إلى أنه ليس المراد حصر اللفاظ الشرط بالاستة المذكورة فإن منها الوين وإن وإن  
وأنى برأى وما في الفتح فرع قال أنت طلاق ولا دخول أول أو لا أول أو مهمل لا يقع وكذا في الأخبار بأن قال  
الطهارة لا يمس ولا كذا أه قلت ومنها ما أفاد معناها في البحر أنت طلاق يدخل الديران ويحذف المطلق  
حتى تدخل أو تحذف لأن الباطل وصل والاصاق وأغما يصل المطلق ويلصق بال دخول إذا تعلق به ولو قال أنت

في نحو طلبة  
واسمية وبجاء  
وعاقد وبيان بالثمنين  
كالختم في شرح المتن  
(وإذا واما وكل) لم نسمع  
(كلام) المنصوبة  
ولم يمتدأ لاضافتها إلى  
(وسى وسى ما) ونحو ذلك

مطلب الموضح التي  
يجب افتتانها بالفاء

مطلب ما يكون في حكم  
الشرط



طلق على دخولك الدار قلت يقع والأفلا لأنه استعمل السؤل استعمال الأعوان فكان الشرط قبول  
 العوض لا وجوده كما لو قال على أن تعطني ألف درهم اه قلت وقد يكون الكلام متضمنا لتعليق بدون  
 تصريح بأدائه كما مر في قوله وبكى معنى الشرط الخ ومنه ما في الجرح حيث قال وفي المحيط وعن أبي يوسف  
 لو قال أنت طالق دخلت فهذا صحيح أنه دخل الدار وأكده باليمين فصرح بأنه قال إن لم أكن دخلت الدار فإن  
 لم يكن دخلت طلق ولو قال أنت طالق لا دخلت الدار تعلّق بالسؤل اه ثم قال ولو قال أنت طالق وواقه  
 لأفعل كذا فهو تعلّق بيمين ولو قال أنت طالق والله لأفعل كذا طلق للحال ذكرهما في جوامع الفقه اه  
 (قلت) والفرق أنه إذا لم يعطف القسم تعين ما بعده جوابا له وصار فاعلا فلا يصلح أنت طالق لتعلّق فتحترز منه  
 أيضا على الطلاق لأفعل كذا (قوله كذا) بهذا ما جزمه في الصرم أن المذهب أنها بمعنى الشرط خلافا لما  
 في الصرم من أنها التحقيق عدم الشرط فلا تأتي لتعلّق على ما فيه خطر الوجود (قوله تعلّق بدخولها) كذلك  
 المحط وفيه وعن أبي يوسف أنت طالق لو دخلت الدار طلقك فهذا جرح حلف بطلاق امرأته لم يطلعتها  
 دخلت الدار فلا دخلت زمة لم يطلعتها ولا يقع الإيعون أحدها كقوله إن لم أت البصرة اه بحر وقمنا  
 الكلام في ذلك أوائل باب الصرم (قوله فلا زاد عوما) فيه أن الفعل لا عومله وبعبارة الغاية كما في الفسخ  
 والحران الفعل وهو الدخول أضف إلى جماعه فإدائه عومله عرفه مرة بعد أخرى اه فإدائه بعومله التكرار  
 (قوله وهي غريبة) أي مخالطة القول المنون وفيها تنصل اليمين إذا وجد الشرط مرة لا في كل جزم بغربانها  
 في الفسخ والعصر وانكشفها إلى يلى (قوله وجهه في الصرا أحد القولين) ذكر ذلك عند قول الكفر فنهان  
 وجد الشرط حيث قال والحق أن ما في الغاية أحد القولين نقل القولين في القنية في مسألة صعود السطح اه  
 ونقل هنا عن المراجع وعن بعض الحنابلة أن سقي تقضي التكرار والصحيح أن غير كل لا يوجب التكرار اه  
 فألا ضعف هذا القول وضعف ما عن بعض الحنابلة فافهم (قوله أي سطل اليمين) أي انتهت ويتم وإن قلت  
 حنث فلا يتصور الحنث ثانيا إلا بيمين أخرى لا ما غير مقضية بعومله هو التكرار لفتنه (قوله بسطلان التعلّق)  
 ٢ فيه أن اليمين تنهت التعلّق (قوله لا في كذا) فإن اليمين لا تنتهي بوجود الشرط مرة واحدة حصرا أن سقي  
 لا تنفيذ التكرار وقيل بقضية والحق أنها إنما تضد عوم الأوقات حتى متى خرجت فانت طالق للغايات أي  
 وقت تحقق فيه الخروج يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وإن المرفوعة بلفظ أبدا كسقي فلذا قال إن تزوجت  
 فلا أنه أداها في كذا فترجوها فطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تطلق لأن التأديغا ما في التوقيت حسبا بعدم التزوج  
 ولا يتكرر وأي كذلك حتى لو قال أي امرأة تزوجها فهي طالق لا يقع الأعلى امرأته واحدة كما في المحيط وغيره  
 بخلاف كل امرأة تزوجها تنهر والفرق أن لفظ كل بعومله لفظ أي أعياهم بعوم الصفة لقولهم في أي عبيدي  
 ضربته فهو حر لا يتناول الواحد لأنه أسند إلى الخاص وفي أي عبيدي ضربته بقي الكل إذا ضرب الواحد استند  
 إلى عام وفي أي امرأة تزوجت نفسها في طلق يتناول الجمع وتقام تحققة في بص (قوله كتحضه كل  
 عوم الأسماء) لأن كلما تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء فقد كل منهما عومها دخلت عليه فلذا  
 وجد فعل واحد وأسماء واحد فقد وجد المخوف عليه فاطلقت اليمين في حقه وفي حق غيره من الأفعال والأسماء  
 فافعل حالها فحنث كلما وجد المخوف عليه غير أن المخوف عليه طلق هذا الملك وهي متناهية فالخامس  
 أن كلما بعوم الأفعال وعوم الأسماء ضروري فحنث بكل فعل حتى تنتهي طلق هذا الملك وكل بعوم الأسماء  
 وعوم الأفعال ضروري ولو قال المصنف لا في كل وكلما لكان أولى لأن اليمين في كل وإن انتهت في حق اسم  
 بشيئ حتى غيره من الأسماء ومن فروعهما لو كان له أربع نسوة فقال كل امرأة أنت دخلت الدار فهي طالق  
 فنخلت واحدة طلقت ولو دخلن طلقن فإن دخلت ثلث المرأة مرة أخرى لا تطلق ولو قال كلما دخلت فدخلت  
 امرأة طلقت ولو دخلت ثانيا تطلق وكذلك الثالثان تزوجت بعد الثلاث طلقت إلى الأول ثم دخلت لم تطلق  
 خلافا لفرق ومنها لو قال كلما دخلت فخرجت طلق أي طلق وله أربع نسوة فدخل أربع مرات ولم يدخل واحدة بعينها  
 يقع بكل دخلة واحدة إن شاء فخرجها عنهن وإن شاء جمعها على واحدة بحر وفي التنزيل لا يفرع بكثر وقوعه

كذا كانت طالق لو  
 دخلت الدار تطلق  
 بدخولها ومن نحو من  
 دخل منكن الدار فهي  
 طالق فلو دخلت واحدة  
 مرار طلقت بكل مرة  
 لأن الدخول أمياف إلى  
 جماعة فلا زاد عوما  
 كذلك الغاية وهي غريبة  
 وجهه في الصرا أحد  
 القولين (وفيها) كما  
 (تنصل) أي يتصل  
 (اليمين) بسطلان  
 التعلّق (إذا وجد  
 الشرط مرة لا في كل  
 فله ينصل بعد الثلاث)  
 لاقتضاها عوم الأفعال  
 كالتنصل كل عوم الأسماء

٣ (قوله فيه أن اليمين الخ)  
 قال شيا يمكن تصحيح  
 العبارة بأن أراد باليمين  
 فصل الفاعل الذي هو  
 الإلزام والتعلّق بنفس  
 جلي الشرط والجزاء  
 اه ويمكن أن يراد  
 باليمين نفس الطلاق  
 المعلق والتعلّق بمعناه  
 العرفي الذي هو ربط  
 الطلاق بدخول الدار  
 مثلا وأخبر أن هذا  
 أحسن لاطلاق اليمين  
 على نفس الطلاق كثيرا  
 في لسان الفقهاء تأمل  
 بانصاف اه

قال السراج نقل عن المتقي قال ان تزوجت امرأته فهي طالق ثلاثا وكلما حلت حرمت فترجوها فبانت  
بثلاث ثم تزوجها بعد زوج يحوز وان عني بقوله كلما حلت حرمت الطلاق فليس بشئ وان لم يكن أراد به  
طلاقاتها فمعي. اهـ قلت ولعل وجهه أن قوله وكلما حلت حرمت ليس تعليقا للملك الخاص لانه لا يلزم أن  
يكون حلها العقد لحوازان تردهم يسترق فلينأمل **(قوله فلا يقع)** تفريع على قوله فانه يدخل بعد الثلاث  
وانما يقع لان الحالف عليه طلق هذا الملك وهي متناهية كما مر أما لو كان الزوج الآخر قبل الثلاث فانه  
يقع ما بين **(قوله)** للدخول على سبب الملك أي التزوج فكلما وجد هذا الشرط وحصلت الثلاث فبنته  
جراؤه بحر وفه عن الكافي وغيره لو قال كلما تكملت فانت طالق فتكلمت في يوم ثلاث مرات ووطئها في كل  
مرة طلقت طلقين وعليه مهران ونصف وقال محمد بن ثلث ثلاثا وعليه أربعه مهر ونصف. اهـ قلت ووجهه  
كافي الاول والحيه أنه لم تزوجها أولا وقعت واحدة ووجب نصف مهر فادخل بها وجب مهر كامل لانه ووطئ  
بشبهة الحمل ووجب العدة فلان تزوجها ثانيا وقعت أخرى وهذا المطلق بعد الدخول معنى فان من تزوج  
المعتدة وطلقها قبل الدخول بها يكون عندنا حقة وأبي يوسف طلاقا بعد الدخول معنى فجب مهر كامل  
فصار مهران ونصف فلان دخل بها وهي معتدة عن رجعي صار من ارجعوا لا يجب بالوطئ وثالث تزوجها ثلاثا  
لم يصح النكاح لانه تزوجها وهي منكوبة اهـ **(قوله)** لتكرار الوقوع) اشارة الى الفرق وحاصله أنه في الأول  
علق وقوع الطلاق على ايقاعه الطلاق وتناطقت مرة يقع الطلاق عليها مرة أخرى ولما تقع الثالثة لان الثالثة  
واقعة وليست بموقفة بخلاف الثاني فان المعلق عليه فيه وقوع الطلاق الصادق بالايقاع وان الايقاع يستلزم  
الوقوع فذا طلقتا مرة ووجد الشرط فتقع أخرى ووقوع أخرى وجد شرط آخر فتقع أخرى اهـ **(ح) (تنبيه)**  
المنعقد بكلمة كلما أيان منعقد للصال لان كلما غير تكرر الشرط والجزء هو هذا رواية الجامع وعليها  
القوى لانها أحوط وفي رواية البسوط المنعقد للصل بين واحدة وتجب اعادة العقد هامة بعد أخرى كلما  
حدث اهـ محيط وينبغي أن تظهر الثمرة في الاول كما لحظت فانت طالق ثم علق بكلمة كلما يقع الآن ثلاث  
على الأول وواحدة على الثاني وفي قضاء البرز قال كلما تزوجت فانت كذا ثلاثا فترجوها ففسخ العيين شافعي  
ثم طلقتا ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر فعلى رواية الجامع وهي الأصح يحتاج الى الحكم بالفسخ ثانيا بجرم طعن  
**(قوله)** وزوال الملك لا يبطل البين) أي زوال المحدثون الثلاث كافي الغم والطمع ما لحظنا كفاءا عما مر من أن التعليق  
يبطل زوال الخ ل أي يتخير الثلاث ثم رد عليه أنه يبطل بالرد مع الحاق خلافا لها وأجاب في الصحري بان الطلاق  
فيسفرو به المعلق عن الأهلية لان زوال الملك واعتراضه في التهر بأن عتق مدبره أو أمهات أو لاد مدليل زوال  
ملكه وقد زوال الملك لان زوال الحمل اليرم بطل العيين كما مر فان قلت قد جعلوا زوال الملك بسطلا للعين فيها  
لو حلف لا يخرج امرأته إلا بغيره فخرجت بعد الطلاق وانقضاء العدة لم يحسن وبطلت العيين بالنسبة حتى لو  
تزوجها ثانيا ثم خرجت بلا إذن لم يحسن قلت العيين مقيدة بحال ولاية الاذن والمنع بدلالة الحال وذلك حال قيام  
الزوجه فقط العيين بزوال الزوجه كالحلف لا يخرج الابن فخره فمقتضى دسنة خرج لم يحسن بخلاف  
الاذن فلا زال ولا معاملة بينهما لانها مطلقة كافي المحيط بجر وحاصله أنهم لم يبطل زوال الملك بل لفقد شرط  
قيده به العيين وتطير ولو حلفه الوالي لم يمتنع بكل مقصد تعيد بحال قيام ولايته كسأيت في الأيمان **(تنبيه)**  
استثنى في الصرم من عدم بطلانها زوال الملك فرعا في القصة ان سكنت في هذه البلد فامرأته طالق وخرج على  
القور وخلع امرأته ثم سكتها قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست امرأته وقت وجود الشرط اهـ قال في  
الصر فقد بطلت العيين بزوال الملك هنا فلي هذا يفرق بين كون الجزاء فانت طالق وبين كونه فامرأته طالق  
لانها بعد النيونة لم تنب امرأته فلي حفظ هذا فانه حسن جدا اهـ وسذكره الشارح في الفروع وحاصله تعيد  
قولهم بزوال الملك لا يبطل البين بما اذا لم يكن الجزاء فامرأته طالق أمالو كان كذلك فانها تبطل **(أقول)** ما في  
القصة ضعيف لانه معنى على اعتبار حالة الشرط بدليل التعليق بقوله لانها وقت وجود الشرط ليست امرأته  
وهو خلاف الظاهر في القصة أيضا فان فعلت كذا فخلل الله على حرام ثم قال ان فعلت كذا فخلل الله على حرام

(فلا يقع ان نكحها بعد  
زوج آخر الا اذا دخلت)  
كلما (على التزوج نحو  
كلما تزوجت فانت  
كذا) للدخولها على  
سبب الملك وهو غير متناه  
ومن لطف مسائلها  
لو قال لو وطئته كلما  
طلقتك فانت طالق  
فطلقتها واحدة تقع  
ثلاثون وفي كل وقت علق  
طلاق يقع ثلاث  
لتكرار الوقوع لكنه  
لا يزيد على الثلاث  
(وزوال الملك)

مطلب

المنعقد بكلمة كلما  
أيان منعقد للصال  
لا يمين واحدة

مطلب

زوال الملك لا يبطل البين

فجعل أحد الطرفين حتى يثبت امره ثم فعل الآخر فقبل لا يقع الثاني لانها ليست امره عند وجود الشرط وقبل يقع وهو الاظهر اهـ فافاد ان الظاهر اعتبار حالة التعليق لحالة وجود الشرط وهي في حالة التعليق كانت امره انما يضر بشئونهما بعده وهذا هو الموافق لما أطلقه أصحاب المتن هنا وبما صرحوا به ايضا في الكتابات من ان البائن لا يلحق بالبائن الا اذا كان البائن معلقا قبل ايجاد الجز البائن كقوله ان دخلت الدار فانت بائن ثم يابها ثم دخلت فانت بائنة وذلك باعتبار حالة التعليق فانها كانت امره من كل وجه ولو اعتبر حالة وجود الشرط لزمن ان لا يقع المعلق فقد ظهر ان المرجح اعتبار حالة التعليق وعلمه ما في الصرعن المحيط لو حلف لا يخرج امره من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت اوقال ان قلت امره اني فلا نه فعدي حر قبلها بعد البتة بحيث فهم حالان الاضافة لتعريف لا التقيد اهـ وكذا ما قدمنا من الصر لوقال كل دخلت فامر اني طالق وله اربع نسوة فدخل اربع مرات الخ فان تصرحه بان به ان يجمعها على واحدة يشمل ما اذا كانت غير موطوءة وذلك بناء على اعتبار حالة التعليق لانها لو كانت امره فدخلت في الايمان الثلاث لما علمت من ترجيح ان المنقذ بكلمة كل ايمان منقذة لقال وينبغي على القول بأنه كالحاشيت منقذتين آخر انه لا علم بجمعها على واحدة لانها بعد الحاشيت ثم امره ان فلا تدخل في الايمان المنقذة بعد ما قدمنا في آخر الكتابات من انه انذاك كل امره على لا تدخل المائة بالطلع والاياء الا ان يصحها فانتم تحقيق هذا المقام وعليك السلام **(قوله من نكاح او عين)** بيان للثلاث وقوله فلو اياها وابعه الخ تفرع عليها بطريق التشرير المرتب **(قوله فلو اياها)** اي بعدون الثلاث **(قوله وتصل اليها الخ)** لا تكرار بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيها فصل اليمن اذا وجد الشرط مرة لان المقصود هناك الانحلال عرفي غير كما هو متعبد الانحلال اهـ ح ولانه هناك انحلالها بوجودها في غير المالك بخلاف ما سبق ط **(قوله مطلقا)** اي هو ام وجد الشرط في المالك اولا كما يدل عليه الا لاحق **(قوله لكن)** ان وجد في المالك طلق المالك فقبل ما اذا وجد في العدة والرد وجود غامه في المالك لاجبه حتى لو قال ان حقت طلاق فانت طالق فحقت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلق وتغامه في العصر وسياق عند قول المصنف علق الثلاث بشئتين يقع المعلق ان وجد الثاني في المالك والا **(قوله غيلة الخ)** تفرع على قوله والا **(قوله في وجود الشرط)** اي أصلا وتحققا كما في شرح الجمع أي اختلاف في وجود أصل التعليق بالشرط اوف تحققي الشرط بعد التعليق وفي البرازية ادعى الاستثناء والتعليق فالقوله ثم قال وذكر النسبي ادعى الزوج الاستثناء وانكرت فالقول لها ولا صدق بلائنه وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعى الارسال فالقوله له وسيدكر المصنف الاختلاف في دعوى الاستثناء وظاهر ما ذكر عن النسبي ان الاختلاف عرفي في دعوى الشرط تأمل وفي الصرعن القصة ادعت بأنها طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبنة فيه لمرأته ولو ادعت عليه أنه حلف لا يضر بها وادعى هو أنه لا يضر بها من غير ذنب وأقام البنة فثبت كلا الأمرين وتعلق بينهما كان اهـ **(قوله اليم العدي)** يخوان لم تدخل الدار اليوم **(قوله فالقوله)** اي اذا لم يعلم بوجوده المنافضة القول لها في نفسها كما في **(قوله)** لا نكاه الطلاق أي انكار وقوعه وهذا أولى من التعليق بأنه متسلما لاصل وهو عدم الشرط لانه لا شئ مثل ان لم اجمعها على حقتك فالقوله أنه جامعها من أن الظاهر شاهدا لها من وجهين كون الاصل عدم العارض وكون الحرمة مانعة من الجماع **(قوله ومفاده)** أي مفاد طلاق قوله فالقوله **(قوله ان القول له)** بكسر الهمزة والجله جواب لو وهي جوابها خبر ان الاولى المفتوحة الهمزة والمصدر المنسل من المفتوح وجعلها خبر السند وهو مفاد قال في الصرعن ثم اعلم ان ظاهر المتن يقتضي أنه لو علق طلاقها بمنع وصول نفقتها شهر ثم ادعى الوصول وانكرت فالقول قوله في عدم وقوع الطلاق وقوله في عدم وصول المال الخ **(قوله فادعى الوصول)** أي بعدم ضي الانام المعينة كافي القصة والاشبهة **(قوله وبه جزم في القصة)** كذا قاله في الجرو والهر لكن الذي رأيت في القصة راض العينين والاصل القول لمرأته ثم رجع للثقة على العكس أي القول للرجل **(قوله واقرقه)** البصر حيث قال في فصل الامر باليد قبل القول لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح

مطلبهم

الاضافة لتعريف

لالتقيد فيما لو قال

لا تخرج امره من

الدار

من نكاح او عين لا يسل

(اليمن) فلو اياها او

باعه ثم نكحها او اشتراه

فوجد الشرط طلقت

وعتق لبقائه التعليق بقاء

محله (وتصل) اليمن

(بعد) وجود (الشرط

مطلقا) لكن ان وجد

في المالك طلقت وعتق

والا لا غيلة من علق

الثلاث بدخول الدار

أن يطلقها واحدة ثم

بعد العدة تدخلها

فصل اليمن فنيكحها

(فان اختلفا في وجود

(الشرط) أي ثبوته ليم

(العدي) فالقول له مع

(اليمن) لا نكاه الطلاق

ومفاده أنه لو علق طلاقها

بعدم وصول نفقتها بانام

فادعى الوصول وانكرت

ان القول له وبه جزم في

القصة لكن صح في

التملازمة والبرازية أن

القول لها واقرقه في البصر

مطلب

اختلاف الزوجين

في وجود الشرط

أن القول قولها في مذاق كل موضع يدعي ايفاء حق وهي تشكر اه وقال هنا كونه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال اه ونقل الخبر الرمي أيضا تصح من الفض والقول والقبول ثم اعلم انه ذكر في جامع الفصولين رمز فوائد صدر الاسلام انه قال في مسئلة النفقة لو شترت حتى مضت المدة ينبغي أن لا تطلق لانهما اشترتا لم يبق لهما نفقة (قوله وهو يقتضي تخصيص المتون) أي تخصيصها بكون القول له انما يتضمن دعوى ايفاء مال حلالا لطلق على المقتد (قوله وزعم شيخنا) يعني الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر حيث سئل عن حلف بالطلاق لانه انه يدفعه الدين في وقت معين فأجاب بأنه يصدق في الدفع بعينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويحلف الدائن على عدم القبض ويستجبه اه قلت وهذا نظير المأمور بدفع الدين اذا ادعى الدفع من مال الآخر فله يصدق في حق راءه نفسه لا في حق راءه الآخر هذا وقد علم مما قدمناه عن الفتنة وعن صاحب البحر ان في المسئلة قولين فقط أحدهما القول بالتفصيل والآخر كون القول للرأى في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال وأما كون القول للرجل في الأمرين فلا قاله بخلاف لما توهمه الخبر الرمي وكذا صاحب نور العين من كلام جامع الفصولين حيث ذكر أن القول للرجل لانه منكر للحكم ثم ذكر أن القول لها وانه الأصح ثم رخص في الأخيرة التفصيل فتوهم منه أن الأفعال ثلاثة نعم أنه لا يمكن أن يقال ان القول له في ايفاء المال اليها أو الى الدائن أصلا اذا لوجه مع ما يابزم عليه من اتخاذ ذلك حيلة لكل مدعيين أو اذ منع الحق عن مستحقه حيث يمكنه أن يعلق الطلاق على عدم الأداء في وقت معين ثم يدعي الأداء وهذا على لا يقول به أحد فضلا عن أن يكون هو المقام من المتون والشروح قطع أن ما حكاكم في جامع الفصولين آخر هو المراد بالقول الذي ذكرناه ولا بد عليه التعليل بأنه منكر للحكم أي حكم التعليق وهو الخش عند أحد الشرط فتدبر (قوله الا اذا برهنت) وكذا لو برهن غيرها لانه لا يشترط دعوى الرأى لطلاق ولا أن تبرهن لأن الشهادة على عتق الأمه وطلاق المرأة تقبل حصة بلا دعوى أو قل في البحر ولو برهنا فظاهر ترجيح برهانها لانه اذا كان القول له كان برهانها لغوا ويدل عليه أيضا ما قدمناه عن البحر عن الفتنة فيما لو ادعت أنه أطلقها بلا شرط الخ (قوله وان كان نفيها) لانها على التي صودر على إثبات الطلاق حقيقة والعبارة للقاصد لا للصورة كالأشهاد أنه أسلم واستنى وشهد آخر أن أنه أسلم ولم يستن تقبل الثانية ولو كان نفيها في آخرهما اثبات اسلامه ويشكل عليه ما ساق في الإيمان لو قال بعده حران لم يبح العام فنهد ابصره بالكونه لم يقتضي خلافا لحمد لانها شهادة نفي معنى لانها بمعنى لم يبح العام فهذا يدل على أن شهادة التي لا تقبل على الشرط وانما قال في الغرض ان قول محمد أوجه لكن قل ان علة عدم العتق اشتراط الدعوى في شهادة عتق المدد وعلمه فلو كانت أمة تعتقت اتفاقا فلا يشترط دعواها فيثبت الاشكال أو قل في العصر (قوله لانه عتق الانشاء) أي فلا يترجم أمانا كانت طاهرة فلا يصدق لانه ريدا بطلان حكم واقع في الظاهر لو جود وقت السنة وقد اعترف بالسبب لان المضاف سبب لقال زبيلي (قلت) وهذا مشكل لان الاعتراف بالسبب انما يثبت عند ثبوت الشرط وقد أنكر الشرط نعم هذا يظهر لو قال أنت طالق السنة بدون تعليق ففي العصر عن الكافي لو قال لامرأته الموطوءة أنت طالق السنة لا يقع الا في طهر خال عن الطلاق ولو طوع عتقت خالصا عن الطلاق ولو طوع فلما خلت وطهرت وادعى الزوج جامعها أو طلاقها في الحضي لا يقبل قوله في منع الطلاق الذي لا يتعد المضاف سببا للحال وانما يترأى حكمة فقط فدعوى الطلاق أو الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر لكن يقع طلاق آخر باقره بالطلاق في الحضي وان ادعى الطلاق أو الجماع وهي حاض منق ولو قال لم أجامعك في حضتك فأنت طالق فادعى الجماع في الحضي لا تطلق لانه على الطلاق يصريح الشرط والعلق بالشرط اتما يتقدم عند الشرط لما عرف فلذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فقبل قوله وكذا لو قال والله لا أبرئك أربعة أشهر فحقت المدة ثم ادعى قربانها في المدة لا يقبل لان الايلاسبب في الحال لكن تراخي وقوع الطلاق الى مضى المدة وقد مضت المدة ووقع ظاهر اذ دعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان قبل مضى المدة يقبل قوله لانه لا يقع الطلاق بعد وقد أخبر عن عتق الانشاء فقبل قوله ولو قال ان لم أقربك في أربعة أشهر فأنت طالق فحقت المدة ثم ادعى القربان في المدة لا يقع

والنهر وهو يقتضي تخصيص المتون لكن قال المصنف وزعم شيخنا فتوهمه بما تقدمه المتون والشروح لانها الموضوع لنقل المذهب كالأجنبي (الا اذا برهنت) فان الفتنة تقبل على الشرط وان كان نفيها كان لم تجز مسهر في البسلة فامرأتي كذا فشهدا أنها لم تحبه قلت وطلقت في التبيين ان لم أجامعك في حضتك فأنت طالق السنة ثم قال جامعك ان حاضا فالقول له لانه عتق الانشاء والا لا انتهى

لانه علق الطلاق بصريح الشرط حتى أنكر الشرط فقد أنكر السبب فقبل قوله اه فهذا كإثباتي بخلاف  
 لما مر عن الزبلي فليست أمثل **(قوله)** فالمسئلة السابقة هي قوله فان اختلفا في وجود الشرط والآن اتفقي  
 قوله ان حضرت كآية الشارح فيها ح والأحن تفسير الآية بقوله وما لا يعلم الا انها الخ **(قوله)** ليست على  
 الخلاصهما فقد الأولى بما إذا كان عاكلاً الانشاء وقد لا تنبأ إذا كان لا علمك أخذاً من هذا الفصل  
 المذكور هنا وما قاله الشارح تبع فيه أن كمال في شرح الاصلاح وفيه بحثاً ما لا يقلل علمت من مخالفة هذا  
 التفصيل لما ذكره من الكافي وأما تأنيق ان الاختلاف هنا في الجماع لا في الحيض والجماع ليس بما لا يعلم  
 وجوده الا منها لان الرجل يعلم لكونه فعلة وأما تأنيق ان لا يعلم هذا التفصيل في حمل المسئلة لا يلزم منه تنقيد  
 هاتين المسئلتين اللتين هما قاعدة ثابتهما مسائل جرت له مسأله أطلق بعضها وصرح في بعضها بما اختلف  
 هذا التفصيل كما تقدمنا في مسئلة الثقة عن النخيرة والقنينة من دعوى الوصول بعد مضي الأيام المعتبرة وكما  
 قدمنا عن الكافي قريب قوله ان لم أقرب لي في أربعة أشهر من أن الدعوى يعلم مضي المدة فقد قبل قوله مع أنه  
 لا يكال الا انما يقتدر **(قوله)** وما لا يعلم الا منها فبده لانه لو كان يعلم من غير ما توقف الوقوع على تصديقها وأما  
 البينة كالخول والكلام اتفاقاً واختلفوا في الوقوع بولادتها فقلنا يقع بشهادة القابلة وعنده لا يمين شهادة  
 رجلين أو رجل واحد وأما بين جواهره ولا يشمل ما لو قال ان شربتم مسكراً فغير ذلك فأمراً بسله وشربتم  
 اختلفا فالقول له لانه ينكر وقوع الطلاق مع أن الاذن لا يستفاد الا منها لكن يطالع عليه بالقول بخلاف الحيض  
 والمجبة **(قوله)** استحصاناً والقياس ان يكون القول قوله لانها تدعى شرط الحنفية على الزوج وقوعه الطلاق  
 وهو منكر فيكون القول قوله ولا تصدق بالجمعة كغيره من الشروط وجه الاستحصان أن هذا الامر لا يعرف  
 الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر في لا تقع في الحرام اذا اجتناب عنه واجب عليها  
 شرعاً فيصير طهره وهو الاخبار فتعنته فيصحب قولها الختار عن عهدته الواجب بطلان **(قوله)** نهر بحثاً  
 أصل الخلف لا شبه صاحب الصريح قال وظاهره أنه لا يمين عليها وبدل عليه قولهم ان الطلاق معلق  
 باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التخلف لانه وقع بقولها والتخلف جراه التكرار وهي لو أخبرت ثم قالت كنت  
 كاذبة لا ترفع الطلاق لانتفاضها اه لكن في حوائج مسكين نقل الجوى عن رضي المقدسي أن عليها اليمين  
 بالجماع أن ليس هذان المواضع المستثنى من قولهم كل من قبل قوله فعليه اليمين اه **(قلت)** ولا ينبغي تأنيقنا  
 علمت من عدم الغائب في التخلف ومن وجه الاحتسان وعدم ذكرها في المستثنى لا يدل على عدم كونها منها  
 فكيف من أصل استثنى منه أشياء مع بقاء غير ذلك فيكون ذلك بحسب ما خطر في ذهن المستثنى ولا سيما مع ظهور  
 الوجه ثم هذا في القضاء ظاهر وأما في الدية فبينني التفرقة بين الحيض والمجبة لان تعلق الطلاق باخبارها  
 قضاء وديانة أما هو في المجبة أما في الحيض فلا تطلق دية الا اذا كانت صادقة كما تعرفه بربا فانهم **(قوله)**  
 ومراعاة كماله) وأما حكم الصغيرة التي لا يحصى مثلهما والآية فقال في التهرم له ويثبت أن يقبل من  
 الآيسة لا الصغيرة **(قوله)** واحتلام كحض في الأصغر قال في التهرم واختلف فيما لو قال بعدد ان احتلت فأنكر  
 فقال احتلت فرؤى هنام أنه لا يصدق والأصح أنه يصدق لان الاحتلام لا يعرفه غيره كالحض كذا في المحيط  
**(قوله)** كقوله ان حضرت الخ اعلم ان التعلق بالمجبة كالتعلق بالحيض الا في شئ أحدهما أن التعلق بالمجبة  
 يقتصر على المجلس لكونه تحريماً حتى لو قامت وقالت أحبل لا تطلق والتعلق بالحيض لا سطل بالقيام كسائر  
 التطهقات الثاني أنهما ان كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعلق بالمجبة لا في التعلق بالحيض لا تطلق  
 فيما بين وبين الله تعالى بلى ومثله في الفرج وغيره وفي كافي الحائز كالمشهد ولو قال أنت طالق ان كنت تحمين  
 كذا وكذا الشيء يعرف أنها تحمينه أو لا تحمينه الموت والعذاب فقال أنا أحبه فالقول قولها مادامت في مجلسها  
 وكذا ان كنت تحمين كذا الشيء يعلم أنها تحمينه كالحياة والنفى فقال أنا أنقضه فهي طالق وان قال أنت طالق  
 ثلاثاً ان كنت تحمين كذا فقال لست أحبه وهي كاذبة لم يقع وكذا لو قال أنت طالق ثلاثاً ان كنت أنا أحبه  
 ثم قال لست أحبه وهو كاذب فهي امرأته وسعد فيما بينه وبين الله تعالى أن يطأها وكذلك اليمين على البغض

قلت فالمسئلة السابقة  
 والآية ليست على  
 اطلاقيهما (وما لا يعلم)  
 وجوده (الانما صدقت  
 في حق نفسها خاصة)  
 استحصاناً بلا يمين نهر  
 بحثاً ومراعاة كماله  
 واحتلام كحض في  
 الأصغر (كقوله ان  
 حضرت فأنت طالق  
 وفلاناً) وان كنت  
 تحمين عذاب الله فأنت  
 كذا وعنده من قولها  
 حضرت والحيض قائم

وكذلك لو قال ان كنت تحبين الطلاق بقلبك أو بدينه أو بنفسه أو بشئ منه بقلبك دون لسانك فأنت ملقة  
 ثلاثا فقلت لا أشاء ولا أحب ولا أهوى ولا أريد ولا أتشهى فهي امرأته ولا تصدق بعد ذلك على قولها خلافه  
 وان كانت في مجلسها ذلك أو سكنت فلا تقل شأخي تقوم فهي امرأته وان كان في قلبها خلاف ما أظهرت فقلت  
 يسعها ان تقرب معه فيما بينها وبين الله تعالى في قول ألى خيفة وألى يوسف وقال محمد لا يسعها المقام معها  
 كان ما في قلبها خلاف ما أظهرت على لسانها اهـ وذكر في البحر في مسئلة ان كنت أنا أحب كذا الخ قال شمس  
 الأئمة هذاشكل لانه يعرف ما في قلبه حقيقة وان كان لا يعرف ما في قلبها لكن الطريق ما قلنا ان الحكم مدار  
 على الظاهر وهو الاخبار وجودا وعدما وذكر فاضلان قال لا مرأته ان سررتك فأنت ملقة فضررها فقلت  
 سرتي قالوا لا تطلق لانك تتيقن بكذبها قال فاضلان وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يوقف عليه فينتهي أن  
 يتعلق الطلاق بخبرها وقبل قولها في ذلك وان كنت تتيقن بكذبها كما لو قال ان كنت تحبين ان يعذبك الله  
 بنار جهنم فأنت ملقة فقلت أحب يقع اهـ قال في البحر وهو ممنوع لقول الهدياته انه لا يتيقن بكذبها الا  
 لشدة بغضها اياه قد تحب التخلص منه بالعذاب اهـ وبهذا ظهر انه لو علق بفعل قلبي وأخبرت به فان يقنا  
 بكذبها لم يقع والأوقع وفي البدائع ان كنت تكرهين البتة تعلق باخبارها بالكره فمع أنها لا تصل الى حالة  
 تكره البتة فقد تتقن بكذبها وقد يقال انها لشدة تحبها للسلامة الذن انكرها لجنه لاها لا تنور لم اليه الا بالون  
 وهي تكرهه فلتتقن بكذبها وظهر كلامهم هنا أنها لا تكفر بقوله أنا أحب عذاب جهنم وأكره الجنة اهـ  
 ووفق في التمرين منه وبين مسئلة السرور بان يلام الضرب القائم به دليل ظاهر على كذبها بخلاف مجرد  
 العذاب فانه لا دليل فيه على التيقن بكذبها الماهر اهـ (قلت) لكن يبقى الاشكال في مسئلة ان كنت أنا أحب  
 كذا اذا أخبر بخلاف ما في قلبه فانه يتيقن بكذبه واذا ادرك الحكم على الاخبار كما مر من شمس الأئمة لم يرد هذا  
 لكن يتوجه اشكال فاضلان في مسئلة السرور ان محابله يتعلق بالحكم بالاخبار ما لم يتيقن غير المحبر  
 بكذبه وبه يدفع اشكال شمس الأئمة واشكال فاضلان فتأمل (تنبيه) قال في البحر يرد بحسبها لانه لو  
 علقه بحسبها فظاهر ما في المحطاة لانه يضمن تصديق الزوج فانه قال لو قال أنت طالق ان لم تكن أمك تنهري  
 ذلك فقلت الأم أنا لا أهوى وكذبها الزوج لا تطلق فان صدقها فطلقت كما عرف وروى ابن رستم عن محمد انه لو  
 قال ان كان فلان مؤمنا فأنت طالق لا تطلق لان هذا لا يعمله الا هو ولا يصدق هو على غيره وان كان هو من  
 المسلمين يصلي ويحج ولو قال لا تحل لي البتة حاجة فاقضها لي فقال امرأته طالق ان لم أقض حاجتك فقال حاجتي  
 ان تطلق زوجك فله ان لا يصدق فيه ولا تطلق زوجته لانه لا يحمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره اهـ قال  
 الخليلي الى فسد علم من هذه الفروع انه ان علق بفعل الغيرة لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان عمال يعلم الامنه  
 أم لا ولا يضمن تصديق الزوج فيها والامنه فيما ثبت بها من الامر الذي يعلم (قوله) لم يقبل قولها لانه ضروري  
 فيشترط فيه قيام الشرط زيلي أي لأن قبول قولها ضروري بمحكم شرعي عليه وبأن قيامه (قوله) مطلق  
 هي فقط أي دون فلاحه لان المتصور اليه في حقها شرعا الاخبار به لانها آمنة وفي حق ضررتها متبعة وبهذا دلتها  
 على ذلك شهادة فردولا يصدق أن يقبل قول الانسان في حق نفسه لا في حق غيره كما أحد البوراة اذا أقر بين على  
 الميت اقتصر على نصيبه ان لم يصدق الباقر وعامة في العمر (قوله) أو علم وجود الحضيض منها) لا يتابعه ما تقدم  
 من قوة وما لا يعلم الامتناع لان ذلك فيما اذا أشكل أمرها وذا فقام بشكل بان أخبر في وقت عندتها  
 المعروفة لزوجه وأضررتها وشوهدا منها بحيث لم يبق شك تأمل رجلي (قوله) وفي ان حضيض الخ تفصيل  
 وبيان لما أجله أولا ومثله التعلق بغير أوقع كانت طالق في حضيض أو مع حضيض كما في البحر (قوله) وقع من  
 حيز رأت لانه بالاستمرارين أنه حضيض من الاستداء فيصعب على المقق أن يعتبه فيقول مطلق من حيز رأت  
 الدم وليس هذا من باب الاستدأاد أو هو من باب التمييز وإذا قال من حيز رأت وعامة بيانه في البحر وفيه عن  
 الكافي في مسئلة ان حضيض قصدي حر وضربت طالق اذا رأت الدم فقلت حضيض وصدقها ما قبل الاستمرار  
 يمنع الزوج عن وطء المرأة أو استخفاف العبد في التلانة لا احتمال الاستمرار (قوله) وكان بدعيا) لو وقع في

فان انقطع لم يقبل  
 قولها زاني وحداي  
 (أو أحب مطلق هي  
 فقط) ان كذبها الزوج  
 فان صدقها أو علم  
 ويعود الحضيض منها مطلقا  
 جميعا حدادي (وفي ان  
 حضيض لا يقع بروية الدم)  
 لاحتمال الاستحضارة  
 (فان استمر ثلاثا وقع  
 من حيز رأت) وكان  
 بدعيا



لا يقع فإن علم الأول فلا كلام وإن اختلفا القول الزوج لأنه منكر وإن تحقق ولادتهما معا وقسع الثلاث وتعد بالأقراء (وإن ولدت غلاما وجارية ولدت الأولى يقع ثنتان قضاء وثلاث نكزها) وإن ولدت غلامين وجارية فواحدة قضاء وثلاث نكزها (و) هذا بخلاف ما (لو قال إن كان حمل غلاما فأنت طالق ولحده وإن كان جارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق) لأن الحمل اسم لكل غلام يمكن الحمل غلاما أو جارية لم تطلق (وكذا) لو قال (إن كان مافي بطنك غلاما) والمسئلة بنكاحها المسموما (بخلاف إن كان في بطنك) والمسئلة بنكاحها (فانه يقع الثلاث) لعدم اللفظ العام (فروغ) على طلاقها بصلها لم تطلق حتى تلدا كثر من ستين من وقت المين \* قال إن ولدت ولدا فأنت طالق أو نحو فولدت ولدا مستطلقا وعقت \* قال لا أم ولدا ولدت فانت حرة تقضى به العدة جوهره (علق) العتاق أو الطلاق ولو

وغيره بالزوم لكن في الهداية يقولون أن يأخذ الثنتين نكزها واحتياطاً قائل وإنما تنازه الثنتان في القضاء لأن وقوعهما غير محقق والحمل كمن تأتا سبق فلا زول لا احتمال قيل ولو قال وأخرى نكزها لكان أولى لاجتماع العبارة للثنتين غير الواحدة وان سلم فانتزاعها هو واحدة والأخرى قضاء (قوله) ومضت العدة بالتأني أشار إلى أنه لا رجعة ولا ارتجاس (قوله فلا كلام) أى أنه يقع المعلق السابق ولا يقع بالآخر شيء لما ذكره من أن الطلاق المقارن الخ (قوله لأنه منكر) أى لطفظة الزائدة وهذا من فروع قوله وإن اختلفا في وجود الشرط الخ (قوله) وإن تحقق ولادتهما معا الخ) لم يذكر كمال المصنف لاحتجته عادة ثم وإن ولدت خنتي وقعت واحدة وتوقفت الأخرى حتى يبين حاله هندية عن البحر الزاخر ط (قوله) يقع ثنتان قضاء الخ لأن الغلامان كان أولاً أو تاباً تطلق ثلاثاً واحدة وثنتين للجارية الأولى لأن العدة لا تقضى ما بقي في البطن ولد وإن كان آخر يقع ثنتان للجارية الأولى ولا يقع بالثانية شيء لأن البين للجارية أنه انحلت بالأولى ولا يقع بالغلام شيء لأنه حال انقضاء العدة وتريد ثنتين في حكم الأقل قضاء وبالأكثر نكزها فتح (قوله) فواحدة قضاء لأنه إن كان الغلامان أو لا وقعت واحدة بأولهما ولا يقع بالتأني شيء ولا للجارية الأخيرة لا نقضاء العدة وإن كانت الجارية أولاً أو وسطاً وقع ثنتان بها واحدة بالغلام بعدها وقيلها فريد ثنتين وثلاث واحدة (قوله) لأن الحمل اسم لكل لأنه اسم جنس مضاف قيم كله فتح (قوله) والمسئلة بنكاحها) أى ولدت غلاما وجارية (قوله) لم يسموا أى يقتضى أن شرط وقوع واحدة أو اثنتين كون جميع ما في بطنها غلاما أو جارية وبه مافي الفتح إن كان مافي هذا العدل خطه فهي طالق أو دفقا فطلق فإذا فيه خطه فدينق لا تطلق (قوله) لعدم اللفظ العام) أى واصلق اللفظ فانه يصدق على الجارية والغلام أنهما كانا البطن ط وفي الجامع لو قال إن ولدت ولدا فأنت طالق فإن كان الذي تلده غلاما فأنت طالق ثنتين فولدت غلاما يقع الثلاث لوجوب الشرطين لأن المطلق موجود في المقيد وهو قول ماق والشافعي فتح (قوله) تطلق حتى تلد الخ) لأنه علقه بحدوث الحمل بعد المين ويوهم حدوث الحمل قبل المين المستين وقوع الثلث في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط بحر وتتقضى العدة بالولد كافي كافي الحائز وهو صريح في أن الطلاق لم يقع بعد الولادة والأم تنقض العدة بما قبل يقع عليها الحمل الحادث بعد المين لأنه المعلق عليه فقوله حتى تلدها تظهر بالولادة لا كثر من ستين من وقت المين أن الطلاق قد وقع من أول الحمل وإنما الشرط كون الولادة لا كثر من ستين من وقت المين ليصح حدوث الحمل بعد المين إذ لو كانت لاق من ذلك احتمل حدوثه قبل المين فلا يقع بالشك ثم إذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوقت الحمل مجهول فلم يعلم وقت الوقوع إلا أن يقال وقوعه قبل الولادة ستة أشهر ليتحقق الحمل فيه وما قبله مشكوك فيه فلا يقع بالشك كذا يحجج ح (تبيين) هذه المين لا تحرم الوطء لكن يستحب أن لا يطأ إلا بالاستبراء لتصريح حدوث الحمل كافي الصريح المحيط وإنما لم يجب الاستبراء لأن حل الوطء أصل وحدث الحمل موهوم كما أفاده ح (قوله) تنقض به العدة في العبارة سقط والأصل عقت لأنه ولد تنقض به العدة وعبارة الجوهره هكذا وإذا قال إن ولدت ولدا فأنت طالق فولدت ولدا مبتاطة وكذا إذا قال لأمته إذا ولدت ولدا فأنت حرة فهو كذلك لأن الموجد مولود فيكون ولدا حقيقة ويعتبر ولدا في الشرع حتى تنقض به العدة والدم بعده نفاس وأمه أم ولد فتقضي الشرط وهو ولادة الولد أم فقوله حتى تنقض به العدة غاية لقوله ويعتبر ولدا في الشرع وليس معناه ما يفهم من الشرع من أن الأم الولد تنحصر به من العدة لأن العدة يجب عقب الجارية والحرة معلقة بالولادة فهي واقعة عقبها فالولادة متقدمة على وجوب العدة بمرتين فكيف تنقض العدة بالولادة كما أفاده ح (قوله) ينكر الشرط وذلك بأن عطف شرط على آخر وأخر الجزاء أقدم فلان وإذا أقدم فلان فأنت طالق فانه لا يقع حتى يقدم لأنه عطف شرط على شرط لا يحكمه ثم ذكر الجزاء فعلق به ما قصار شرطاً واحداً فلا يقع إلا بوجودهما فإن نوى الوقوع بأحدهما صحته بتقدم الجزاء على أحدهما وفيه تغلط أو بان كروا ذلك الشرط بغير عطف كان أكلت أن ليست فأنت طالق ما لم تلبس ثم تأكل فتقدم المؤخر والتقدير أن ليست فإن كانت فأنت



طالق وكذا كل امرأة تزوجها ان قلت فلا نفهي طالق يقدم المؤخر فصور التقدير ان قلت فلا  
 فكل امرأ تزوجها طالق وعلى هذا اذا قال ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فأنت طالق لا تطلق حتى  
 نساءه أو لا ثم بعد هاتر يعطيه لانه شرط في العطة الوعد وفي الوعد السؤال فكأنه قال ان سألتني ان وعدتك  
 ان أعطيتك كذا فالفتح وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني متريلا على الاول عاده وكان الجزاء مترازا عن الشرطين  
 أو متفهما عليهما والا كان كل شرط في موضعه كان أكلت ان شربت فأنت حر حتى ان شربت ثم أكل لم يعق  
 وكذا ان دعوتني ان أحبتك أو ان كنت لاهة ان أنتيتي بقر كل شرط في موضعه لانهما اذا كانا مترين عارفا  
 اضمين كلمة ثم وكذلك ان توسط الجزاء بين الشرطين بقر كل شرط في موضعه لانه تخلل الجزاء بين الشرطين  
 بحرف الوصل وهو الفاء فيكون الاول شرطا لانعقاد البين والثاني شرط الحث كان دخلت الدار فأت طالق  
 ان قلت فلا يوجب شرط قيام الملك عند الشرط الاول لانه جعل شرط انعقاد البين كانه قال عند الدخول ان  
 قلت فلا تأت طالق واليمين لاتعقد الا في الملك أو مضافا له فان كانت في ملكه عند دخول الدار صح  
 البين المتعلقة بالكلام فانما كانت يقع والان دخلت بعد الطلاق والعدة لم يصح وان كانت وان دخلت الدار  
 في العدة وكتبت فمطلقة والحاصل ان اذا كرر أدا الشرط بلا عطف توقف الوقوع على وجوده ولكن ان  
 قدم الجزاء عليهما أو أخره فالملك بشرط عند أحدهما وهو الموقوف به أو لا على التقديم والتأخير وان وسطه فلا بد  
 من الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على أحدهما قدم الجزاء أو وسطه فان أخره توقف علم حوا ان لم  
 يكر رادة الشرط فلا بد من وجود الشئين قدم الجزاء عليهما أو أخره بجزءا فمطلقة عما فيه **(قوله)** أو لم يعطف  
 على حقيقة قال في العدة ما الثاني أعني ما ليسا شرطين حقيقة وهو ان يكون فعلا متعلقا بشئين من حيث  
 هو متعلق بهما نحو ان دخلت هذه الدار وهذه أو ان كلمت أبا عمرو وأبا يوسف كذا فانهم ما شرطوا لحد الان  
 بنوى الوقوع بأحدهما فاشترط الوقوع قيام الملك عند آخرهما وكذا ان فعلنا فاعلمنا من حيث هو قائم  
 بهما نحو ان حاز يدوم وعرفك اذا ان الشرط بمجهتها اه **(قوله)** ان وجد الشرط الثاني في الملك آخر ان  
 الشرط الاول فانه على التفصيل كالمطل وأما أصل التعليق فنشرط بعينه الملك أو الاضافة كأمرا أول الياب  
 فالكلام فيما بعد صحة التعليق **(قوله)** والمسئلة ربعية لانها ما ان وجد في الملك أو أخرجه أو الاول فقط في  
 الملك والعكس فان كان الثاني في الملك وقع الطلاق سواء كان الاول في الملك أو لا وان كان الثاني خارج الملك  
 لا يقع سواء كان الاول في الملك أو لا اه في قوله ان حاز يدوم بقر فانت طالق لانما معاوهي في ملكه أو ملكها  
 وانقضت عدتها حاز يدوم تزوجها لعدها وعرفك وان جاز بعد العدة قبل التزوج أو سائر بدق العدة وعرف  
 بعد هاتر التزوج لا تطلق **(قوله)** ولم يجب عليه العقر أشارتني العقر فقط الى شوب الحرمة بالثبوت فان  
 الواجب عليه التزوج لئلا والعقر انضم مهر المرأه ولو طشت بشبهه والفتح المخرج كافي الصراح بقر وقدمه بالكلام  
 عليه في باب المهر **(قوله)** بالثبوت بفتح اللام وسكون الباء المكث من لبث كسبح وهو نادر لان المصدر من فعل  
 بالكسر فبانه العسر لئلا ان بعد بجرع عن القاموس **(قوله)** لان السئليس بوطه لان الولد ألى الجاع  
 أنحال الفرج في الفرج وليس له دوام حتى يكون له واه حكم استدانته كن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها  
 لا يحث بالثبوت بجر **(قوله)** لم يضر به امرأه أي عند محمد لانه فعل واحد فليس لآدمه حكم فعل على حدة  
 وقال أبو يوسف يصير امرأه لوجود السئليس بشهوة وهو القياس نه قال في العبر ومن المصف يقول محمد دليل  
 على أنه المختار وقيل شئني أن يصير امرأه عند الكل لوجود السئليس بشهوة كذا في المراجح ويؤيدني تصحيح قول  
 أبي يوسف لظهور ذلك اه **(قوله)** في الطلاق الرجعي أي فيما اذا كان المعلق على الوطء فلا رجعا **(قوله)**  
 حقيقة وحكاية لا يصح جعله تعبيرا لقوله ثم أبلغ ثانيا بعد قوله اذا أخرج لانه بدو الاخراج لا يمكنه تعري بل  
 نفسه الا بعد ايلاج ان حقيقة فيصير امرأه لاجل الاخراج الثاني لا بالجرع بل غشيع جعله تعبيرا لجمع قوله  
 أخرج ثم أبلغ وعلى كل فقوله فيصير امرأه لاجل التانية لا وجه لتفسيرها بالتانية الآن تصور المسئلة عما  
 اذا أخرج فقال ان جامعنا فانت طالق فله قال في العبر انما ينزع ولم يصح له حتى أزل لا تطلق فان حرك نفسه

ولا كان جائز يدوم بقر  
 فانت كذا (يقع) المعلق  
 (ان وجد) الشرط  
 (الثاني في الملك والا لا)  
 لاستراط الملك حالة  
 الحث والمسئلة  
 ربعية (علق الثلاث  
 أو العتق) لامتسه  
 (بالوطء) حث بالتقاء  
 التثانين (لم يجب)  
 عليه (العسر) في  
 السئليس (بالثبوت) بعد  
 الايلاج لان البث ليس  
 بوطء (لنا) (لم يصح به  
 مراجعنا) الطلاق  
 (الرجعي اذا أخرج  
 ثم أبلغ ثانيا) حقيقة أو  
 حكاية ان حرك نفسه  
 فيصير امرأه لاجل الحركة

مطلوب وتكررت أداة  
 الشرط بلا عطف فهو  
 على التقديم والتأخير

الثانية ويحب العقر  
لا الحد لا تحل المجلس  
(لا تطلق) الجسدية  
(في) قوله لقدعية (ان)  
نكتها أي فلانة  
(عليها) طالق اذا  
نكح فلانة (عليها)  
عقب البائن (ان  
الشروط مشاركتها في  
القسم ولو وجد (فلو)  
نكح (في عقد رجعي)  
أو لم يقل علي  
(طلقت) الجديعة كره  
مسكين وقيل في النهر  
بجانبها اذا اراد جعلها  
والا فلا قسم لها كما  
مر (قال لها أنت  
طالقت ان شاء الله  
متصلا) الالتفص  
أو سعال أو حشاء أو  
عطاس أو قفل لسان  
أو امسالك فم أو فاصل

- (١) مطلب مسائل  
الاستثناء والمشيئة  
(٢) مطلب الاستثناء ثبت  
حكمه في صيغ الاخبار  
لا في الامر والنهي  
(٣) مطلب الاستثناء  
يطلق على الشرط لغة  
واسمعا  
(٤) مطلب قال أنت  
طالقت وسكت ثم قال  
ثلاثا ثم واحدة

ملقت ويصير ما جبالا لمرحلة الثانية (قوله ويحب العقر) أي فيما لا علق الثلاث أو عتق الأمة لا ن  
الضع المحترم لا يتخلو عن عقر أو عقر بحر (قوله لا تحل المجلس) أي لا يحل الحد إلا بالراجح وتأنيوا كان جلتا  
لما فيمن شبهة أنه جاع واحد بالنظر ان اتحاد المقصود وهو قضاء الكف في المجلس الواحد قد كثر أوله غير  
موجب للحد فلا يكون أكثر مما جبالا وان قال فقلت أنها على حرام وهذا يدفع ما يقال أنه ينبغي أن يجب  
الحد في العتق لا وطءه ولا في مال ولا في شبهة وهي العدة بخلاف الطلاق وجود العدة فأدعى المراجع لكن روى  
عن محمد بن زكريا ما رواه ثم تزوجها في تلك الحالة فان لم يزل ذلك ولم يتزوج وجهه من انهم لم يوطءوا أي لم يوطءوا  
المجلس العقد ومنهم بالعدوان لم يستأنف الا دخال لا بدوامه على ذلك فوق الخلوة بعد العقد قال في التهر وهذا  
يشكل على ما مر ان قد جعل لا آخر هذا الفعل الواحد حكم على حدة اه وأجاب ح تعالى للموى بان هذا  
مر روى عن محمد ذلك قوله فلا تنافي واعتز به ط عاقب العرق هذه المسئلة من أن تخصص الرواية  
بمحمد لا يدل على خلاف بل لا يهاوون عتقهم دون غيره اه فأنما قلت والجواب بالحاسم لا شك من أصله  
أن اعتبار آخر الفعل هناك من جهة كونه خلوة مقترنة للمهر بل فوقها من جهة كونه وطئا ولا يمكن اعتبار ذلك  
في إيجاب الحد وثبت الرجعة لان الخلوة لا توجد في ذلك فافهم (قوله لان الشرط ما عدا) عبارة النهر لان الشرط  
لم يوجد لان التزوج جعله أن يدخل علم من تنازعا في الفرائض وتزوجهما في القسم ولو وجد (قوله وقيد)  
أي في الطلاق انا فكتفيها في عدة الرجعي عا ذكر أخذ من مفهوم التعليق وقال ان هذه الواردة على المصنف  
بعض صاحب الكفر قلت وقد يقال ان المراجعة في القسم موجودة حكما وان لم يرد مر اجتهاد وقت الطلاق  
لا احتمال تغير الارادة بعده بل اعادة المراجعة كالتزوجهما حال سفره أو حال نشوز الاولى فان الذي يظهر الوقوع  
وان لم توجد المراجعة حقيقة وقت التزوج فتأمل (قوله كافر) أي في باب القسم ح (قوله قال لها الخ) (١)  
شروع في مسائل الاستثناء وعقد لها في الهداية فصلا على حديثه قال في الفتح وأحق الاستثناء بالتعلق  
لاشتركا كما في منع الكلام من اثباته من جهة الان الشرط يمنع الكل والاستثناء البعض وقدم مسئلة ان  
شاء الله لمشايتها الشرط في منع الكل وذكر أدلة التعلق ولكن ليس على طريقه لانه من لا إلى غاية والشرط  
منع الرضا حقيقة كما يفيد أكرم بن نعيم ان دخلا والظاهر يورد في بحث التعلقات ولفظ الاستثناء اسم توقيفي  
قال تعالى ولا يستنون أي لا يقولون ان شاء الله ولفظ كذا في الاسم ايضا التمسك كذا في فصل الاستثناء (٢)  
واغتايبت حكمه في صيغ الاخبار وان كان ان شاء الله في الامر والنهي فلو قال أعتقت عبدي من بعد موافق  
ان شاء الله لا يعمل الاستثناء فله عتقه ولو قال بع عبدي هذا ان شاء الله كان للمأمور به وعن الحلواني  
كل ما يختص بالسان يطله الاستثناء كالطلاق والبيع بخلاف ما لا يختص به كالصوم لأنه لا يفعله قال تويت  
صوم غدا ان شاء الله تعالى له أدائه بذلك التبع كذا في الفتح ومعنى قوله توقيفي انه وارد في لغة الاصطلاح  
فقط وفي حاشية البصائر الخفا من سورة الكهف الاستثناء (٣) يطلق على التقيد بالشرط في اللغة  
والاستعمال كالص على السرا في شرح الكتاب قال الراغب الاستثناء رفع ما وجبه عموم سابق في قوله  
تعالى قل لا أحد فيما أوحى الي من امر ما على طاعم بطعمه الا ان يكون منه أو رفع ما توجبه اللفظ بقوله امراني  
طالقت ان شاء الله اه وفي الحديث من حلف على شيء فقال ان شاء الله فقد استثنى اه وبقي الخلاف في انه انطال  
أو تعلق (قوله متصلا) احتراز عن المتصل بان وحينئذ القطن فاصل من سكوت بلا ضرورة تنفس ونحوه  
أومن كلام بقو كاي ويقتضي الفصح السكوت بالكثير وفي الخاتمة (٤) قال روحه أنت طالق وسكت ثم قال  
ثلاثا ان كان سكوتها لا تقطع النفس تطلق ثلاثا لا واقع واحد وفي أعيان البراءة ما أخذ الوالي وقال بالله فقال  
منه ثم قال تأتين يوم الجمعة فقال الرجل من له فلم يأت لم يحسن لانه بالحكاية والسكوت صلا فاصلين اسم الله  
تعالى وحقيقه وكذا فيما لو كان الحلف بالطلاق اه (قوله الالتفص) أي وان كان منه بتدخلك في حال  
سكت فقدر النفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء فاصل كذا في الفتح فعمل ان السكوت دخلا النفس بلا تنفس كثير  
وان السكوت بنفس ولو بلا ضرورة عفو (قوله أو امسالك فم) أي اذا أتى بالاستثناء عقب رفع اليد عن

(قوله) لا كيد) نحو أنت طالق طالق ان شاء الله اذا قصدت كيداً فانه تقدم في الفروع قيل الكتاباته انه  
 لو ركز لفظ الطلاق وقع الكل فان نوى التأكد كدين اهـ وكذا أنت حر ان شاء الله كافي بالشرح وبأن  
 تمام الكلام على ذلك (قوله) أو تكمل) نحو أنت طالق واحدة وثلاثاً ان شاء الله بخلاف ثلاثاً واحدة  
 ان شاء الله فوقع الثلاث كافي بالشرح لا بد كرراً واحدة بعد الثلاث لغير بخلاف العكس (قوله) كنت طالق بازائية  
 أو طالق ان شاء الله مثلاً ان قصد الحد والطلاق على سبيل التفسير المرتب قال في العروة في البراءة ما أنت طالق  
 ثلاثاً بازائية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق طالق ان شاء الله وكذا أنت طالق  
 بامية ان شاء الله بصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كله قال باقلاية والاصل عنده أن المذكور في  
 آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزمه كقوله طالق بازائية فالاستثناء على الكل اهـ ح أقول في هذه  
 العبارة تحريف وسقط فالاول في قوله وكذا أنت طالق بامية فان صوابه ولو قال أنت طالق بامية الخ كما عبر  
 في النسخة فخطفته حكم ما قبله والثاني في قوله والاصل الخ فان قوله فالاستثناء على الكل يخالف لقوله قبله يقع  
 وصرف الاستثناء الى الوصف أي يقع الطلاق بقوله أنت طالق وصرف الاستثناء الى الوصف أي ما وصفه  
 من قوله طالق أو بازائية فلا يقع به طلاق ولا يلزمه كقوله الصواب في النسخة والاصل أن المذكور في آخر  
 الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يجب به حد فالاستثناء على قوله بازائية أو طالق وان كان لا يجب  
 حد ولا يقع به طلاق فالاستثناء على الكل نحو قوله بامية اهـ ثم اعلم ان هذا التفصيل نفعه في النسخة لفظ وفي  
 وادراي الولي عن أبي يوسف الخ ونقل عنه عن ظاهر الرواية انصراف الاستثناء الى الكل بدون تفصيل وقال  
 انه الصحيح ومثله في شرح تلميز الجامع فامسى عليه في البراءة بخلاف الصحيح كما وضعناه اول باب طلاق  
 غير المدخول بها وابقه قول الشارح ناهض الاستثناء فان المتأخر منه انصراف الاستثناء الى الكل أي  
 الطلاق والوصف لا الى الوصف فقط وحسنه فلا يقع الطلاق ولا يلزمه حد ولا ينعى هذا تخالف  
 لما سئى عليه في البراءة صحت ما علمت فلا يناسب عن الشارح المسئلة الى البراءة فانهم (قوله)  
 (وقع) الاولى فانه يقع وانما كان الفاصل هنالقه لا فائدة في تكرار جئ لكونه مدلول الصيغة  
 شرعاً واظهر لم يجعل تأكيدا أو تفسيراً كما قالوا في حواشي وعني (قوله) وقواد في التهر) اعلم  
 أنه قال في القسنة لو قال أنت طالق رجعا أو باننا ان شاء الله يسئل عن نيته فان عني الرجعي لا يقع وعني  
 البائن يقع ولا يعمل الاستثناء اهـ قال في العروة صوابه ان عني الرجعي يقع لعدم صحة الاستثناء للفاصل  
 وان عني البائن لم يقع لصحة الاستثناء اهـ قال في التهر أقول بل الصواب ما في القسنة وذلك ان معنى كلامه  
 أنت طالق أحدهن من ههنا لا يكون الرجعي لغوا وان نواه بخلاف ما اننا نوى البائن وأما البائن فليس  
 لغوا على كل حال اهـ أقول لا يعني ما في هذا الكلام من عدم الاتهام والتناقض التام بسببه أنه قوله  
 وأما البائن فليس لغوا على كل حال يقتضي عدم وقوع عصاة الاستثناء وسواء لم رجعي الذي قال فيه انه  
 لا يكون لغوا وان نواه بخلاف ما في القسنة ومناقض لقوله بخلاف ما اننا نوى البائن  
 فانهم ولذا قال ح ان الخ في ما في العروة اننا نوى الرجعي فجملة أنت طالق تفيد مكان قوله رجعا أو باننا  
 الذي هو بمعنى أحدهن لغوا بخلاف ما اننا نوى البائن فان تلك الجملة لا تفيد مكان قوله رجعا أو باننا لغوا  
 فان قلت لم نوى البائن فان قوله رجعا لغوا اذا كان بكفه أن يقول أنت طالق باننا قلت هو تركب صحيح  
 لغة وشرعا كافي احدى امرأتى طالق رجعت كل من قصوده البائن وكان قوله أنت طالق غير مفيد للبائن فهو  
 محض بيان أن يقول أنت طالق رجعا أو باننا ونوى البائن وبين أن يقول أنت طالق باننا اهـ (قوله) مسجونا  
 هذا عند الهندواي وهو الصحيح كافي بالذات أع وعند الكرخي ليس بشرط (قوله) بحث الخ) أشار به الى أن  
 المراد بالسجوع مسأته أن يسمع وان لم يسمعه المنقول لكم أموات مثلاً ط (قوله) الشك) أي الشك في  
 مشيئة الله تعالى في الطلاق لعدم اطلاع عليها ح (قوله) وان ماتت قبل قوله ان شاء الله) لان ما جرى تطبيق  
 لا تطبيق وموتها لا ينافي التعليق لانه مبطل والموت أيضاً مبطل فلا يتلفا فيكون الاستثناء صحيحاً فلا يقع

مفيداً كيداً وتكميل  
 أوجد أو طلاق أو نداء  
 كنت طالق بازائية أو  
 باطل ان شاء الله صحيح  
 الاستثناء بازائية وحائية  
 بخلاف الفاصل اللغو  
 كنت طالق رجعا ان  
 شاء الله وقع وباننا  
 لا يقع ولو قال  
 رجعا أو باننا يقع  
 بنية البائن لا الرجعي  
 قسنة وقواد في التهر  
 (مسجونا) بحث لو  
 قرب شخص الله الى  
 فيه سمع فصحت استثناء  
 الاصحابية (لا يقع)  
 شك (وان ماتت  
 قبل قوله ان شاء الله)

وان مات يقع (ولا يشترط) فيه (القصد ولا التلقظ) بهما فلو تلقظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصلاً أو أزال عكس أو أزال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع عناده (ولا العلم بعناه) حتى لو أتى بالشيء من غير قصد جاهلاً لم يقع خلافًا للشافعي وأقوى الشيخ الرمي للشافعي فيمن حلف على شيء بالطلاق فأنشأه الغير طائفاً بجهته بعدم الوقوع اهـ قلت ولم أره لأحد من علمائنا والله أعلم ولو شهدا بها وهو لا يذكرها ان كان بحال لا يدرى ما يجري على لسانه لغضب حازه الاعتماد عليهما والا لا يجز (ويقبل قوله ان ادعاءه) وأنكرته (في ظاهر المروي) عن صاحب المذهب (ويقبل لا) يقبل الابينة (وعليه الاعتماد) والقوى احتياطاً

مطلب في الوفاق وأنشأه آخر مطلب فيما لو ادعى الاستثناء وأنكرته الزوجة

عليه الطلاق كذا في التبيين ح (قوله وان مات يقع) أي ان مات الزوج وهو برده يقع لأنه لم يتصل به الاستثناء وتعلم ارادته بان يذكر لا يخرج قبل الطلاق كذا في النهر ح (قوله ولا يشترط فيه القصد) هو الظاهر من المذهب لان الطلاق مع الاستثناء ليس طلاقاً قاطعاً من حكمة الله وهو الذي يصل وضوءه الظاهر يظهر اليوم الثاني من سنة ما عضي في هذه المسئلة خلفين أيوب الزاهد فرأيت أبا يوسف في التمام فأنشأه فأجاب عن قولي وطلبت الدليل فقال أرايت لو قال أنت طالق فجزى على لسانه أو غير طالق أيقع قلت لا قال هذا كذا يبرز يرفع (قوله ولا التلقظ بهما) أي الطلاق والاستثناء (قوله وأعكس) أي كتب الطلاق وتلقظ بالاستثناء (قوله أو أزال الاستثناء الخ) أشار به الى قسم رابع وهو ما اذا كتبهما معاً لم يقع أيضاً وان أزال الاستثناء بعد الكتابة فافهم (قوله ولا العلم بعناه) فصار كسكوت البكر لاذ زوجها أوها ولا تدرى أن السكوت رضائياً به العقد عليها فتح (قوله من غير قصد) راجع لقوله ولا يشترط القصد وقوله جاهلاً راجع لقوله ولا العلم بعناه ح (قوله وأقوى الشيخ الرمي للشافعي الخ) اعلم ان هذه المسئلة منسوبة عند الشافعية على أن من أخذ بقول غيره معتدداً عليه لا بحث وفروعه عليه ما فوعل الحلو في علمه معتدداً على اقتناعه بمقبول حشبهه وغلب على ظنه قصد قه لم يثبت وان لم يكن أهلاً لانه اذا الدار على غلبة الظن وعملها لا على الأهل فالواو منه قول غير الحالف بعد حلفه إلا ان شاء الله ثم يخبره بان شيئاً غيره نفعه فعملها لا على الحلو في علمه اعتماداً على خبر الخبر اهـ وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من ان الحالف لا يقول طائفاً بجهته حال من الضمير في قوله وهو مشروط بالاخبار كاعتقده وقوله بعدم الوقوع متعلق بقوله وأقوى (قوله قلت الخ) اعلم ان المقرر عندنا أنه بحث بفعل الحلو في علمه ولو لمكرها وظن أنها لا ونسأها وهي علمه ومجنوناً فانا كان يثبت بفعله مكرها ونحوه فكيف لا يثبت بفعله قصد مع ظن عدم الملتزم صرحوا في الاعيان بأنه لو حلف على ماض أو حال ظن نفسه صدقاً لا يؤخذ فيها الا في ثلاث طلاق وعتاق ونذر وقد قال الشارح هنا لم يقع الطلاق على غالب الظن اذا ثبت خلافه وقد شرع في الشافعية خلافه اهـ (قوله ان كان بحال الخ) اما لو لم يكن كذلك الحال لا يجوز له الاعتماد عليهما كافي الفتح وغيره قلت ومقتضى هذا الفرع أن من وصل في الغضب الى حالة لا يدرى فيها ما يقول يقع طلاقه والامحجج الى اعتماد قول الشاهد من انه استثنى مع أنه مرأول الطلاق أنه لا يقع طلاق المدعوش وأقوى به انه الرمي فيمن طلق وهو مقتطد مدعوش لان الدش من اقسام الجنون ولا يحتج أن من وصل الى حالة لا يدرى فيها ما يقول كان في حكم الجنون وقد متنا الجواب هناك بله ليس الرمي ادعاءً اهـ وصل الى حالة لا يدرى ما يقول بان لا يقصد ولا يفهم معناه بحيث يكون كالنائم والسكران بل المراد أنه قد ينسى ما يقول لاستغفال فكره باستسلام الغضب والله تعالى أعلم (قوله ويقبل قوله الخ) قال الخبر الرمي في حواشي المنع لم يذكر اهـ وينبغي وكذلك صاحب البحر والنهر والكمال ولم أره لأحد وينبغي على ما هو المعتد ان يكون بمنزلة اذا أنكرته الزوجة وأما اذا لم تنكره فلا عين عليه اللهم الا اذا اتهمه القاضي اهـ (قوله ان ادعاءه وأنكرته) أي ادعى الاستثناء ومنه الشرط كافي الفتح وغيره وقد بان تكرارها لا محل الخلاف اذ لو لم يكن له منازع فلا اشكال في أن القول قوله بل جرحه في الفتح قلت لكن في التنازعانية عن الملقظ اذا سمعت المرأة بالطلاق ولم تسع الاستثناء لا بسبعها أن عنك من الوطء اهـ أي فليزنها منازعته اذا لم تسع قال في البحر ولو شهدوا بالطلاق أو بالغ الاستثناء أو شهدوا به لم يستن قبل وهذا مما تقبل فيه السنة على التقي لانه في المعنى أمر وجرى لانه عبارة عن ضم الشفقتين عقب التكلم بالرجوع وان قالوا لم يسمع منه غير كلمة الخلع والزوج يدي الاستثناء فالقول له بلواذنه فانه ولم يسمعو بالشرط سمعوا له لسماعهم على ما عرف في الجامع الصغير اهـ قال في التبرع عنه وفي فوائد شمس الإسلام لا يقبل قوله وفي الفصول وهو الصحيح اهـ قلت وكذا لا يقبل قوله اذا ظهر منه دليل جصاً لخلع كقتض الدل أو نحوه كافي جامع الفصولين قال في التنازعانية والمراد ذكر الدليل للاحقة لا الخلف في هذا اذ ان ذكر الدليل وقت الطلاق والخلع لا يصدق بقتض دعوى الاستثناء اهـ (قوله ويقبل لا يقبل الخ) قال انه الرمي أقول حتماً وقع خلاف وترجع لكل من القولين قالوا يجب الرجوع الى ظاهر الرواية لا ما عداها

ليس من هذا الجانب وأيضاً كما غلب الفساد في الرجال غلب في النساء فقد تكون كارهة له فطلب الخلاص منه فنفتري عليه ففقى المقتي يظهر الرواية التي هو المذهب ويفرض ما لمن الأمر إلى الله تعالى فتأمل  
 وأنصف من نفسك أه قلت الفساد وان كان في القريتين لكن أكثر العوام لا يعرفون أن الاستثناء مبطل  
 للبين وإنما بعد ذلك حله بعض من لا يخاف الله تعالى وأيضاً هان دعوى الزوج بخلاف الظاهر فإنه يدعى  
 الاستثناء يدعى إبطال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من أن القول بقوله في وجود الشرط كدخلوها  
 الدار مثلاً فإنه بعد قوله أن دخلت الدار فإنه طلق لم يتعقد المطلق إلا بعد وجودها بالدخول وهو ينكره  
 والظاهر يشهد له أمّا هنا فالظاهر خلاف قوله وإنما الفساد ينبغي الرجوع إلى الظاهر قال في القبح نقل نجيم  
 الدين التتبي عن شيخ الإسلام أبي الحسن أن مشايخنا أجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق أن لا ينصق الزوج  
 الآية لا بخلاف الظاهر وقد فسد حال الناس له **(قوله)** وقيل إن عرف بالصلاح **(الح)** فإنه صاحب  
 القبح حيث قال عقب ما نقلناه عنه اتفاقاً الذي عندي أن ينتظر فإن كان الرجل معروفاً بالصلاح والشهود  
 لا يشهدون على النبي ينبغي أن يؤخذ بما في المحط من عدم الوقوع تصدق له وإن عرف بالفسق أو جهل  
 حاله فلا تلحقه الفساد في هذا الزمان أه قلت ولا ينبغي أن هذا لتحقيق القول الثاني للمقتي به لأن للمشايخ  
 علوهم وفساد الزمان أي فيكون الزوج جهتم أو إذا كان ما لم تنتفي التهمة فيقبل قوله فلا يكون هنا قولاً  
 ثالثاً قد **(قوله)** وحكم من لم يوقع على مشيئة **(الح)** تعميم بعد تخصص فإن الباري عز وجل لم يوقع  
 على مشيئته وأما بما تنقل أن المراد ما يعين له مشيئة لا يوقع عليها كمن شاء الأسرون لا مشيئته  
 أصلاً كمن شاء الجدار فأما **(قوله)** فيما ذكر متعلق بحكم والمراد بعد ذلك كالتعليق بالمشيئة ح  
**(قوله)** كذلك أي كالتعليق بعيشة الله تعالى في عدم الوقوع ح **(قوله)** وكذلك إن شئت بأن علق بعيشة  
 الله تعالى مثلاً ومشيئته من وقع على مشيئته **(قوله)** لم يقع أصلاً أي وإن شاء فزيد **(قوله)** ومثل أن لا  
 أي إذا قال الأنا بشاء الله تعالى فهو مثل أن شاء الله ويحتمل أن يراد إلا المركبة من أن الشرطية ولا التامة كافي  
 قوله تعالى لا تضلوه تكن فتنة • **(تنبيه)** • ذكر في الأصول الجسر رجل قال لا كله إلا سافككمه ناسباً  
 كذا كراحت بخلاف إلا أن أنس فلا بحث والفرق أنه في الأول أطلق واستثنى الكلام ناسفك فطوى  
 الثاني وقت البين بالنسب لأن قوله إلا أن يعني حق فيتهى البين بالنسب **(قوله)** وإن لم أي أن بشاء الله  
 تعالى فلو قال أنت طالق واحدة إن شاء الله تعالى وأنت طالق تثنيتين إن بشاء الله تعالى لا يقع شيء أما في الأولى  
 فلا استثناء وأما في الثانية فلا نال وأفعناه علناً أي أنه تعالى شاءه لأن الوقوع دليل المشيئة لأن كل واقع بعيشة  
 الله تعالى وهو علق بعدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا بعيشته جل وعلا فيطال الأبقاع ضرورة ويجوز وعام الكلام  
 على هذا المشيئة في التلويح عند الكلام على في التفرقة **(قوله)** وما أي ما شاء الله تعالى فلا يقع أما على كونها  
 معدومة بفرقة فظاهر الشك وأما على كونها موصولة كما يجب فكذلك لأن المراد أنت طالق الطلاق الذي شاء  
 الله تعالى ومشيتة لا تعلم فلا يقع إلا بالصيغة ثابتة بيقين فلا تزول بالشك أو طلق في النهر **(قوله)** وما يشاء ومعناه  
 أنت طالق بنية عدم مشيئة الله طلاقاً والوجه في عدم الوقوع ما ذكر في أن لم ط **(قوله)** ولا أول **(الح)** انما  
 كان هذا استثناءً لأن لا يدل على امتناع الجزاء الذي هو الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الأب أو  
 حسنها ط **(قوله)** ذكر ما من الهمام في فتواه كان الشراح رأى ذلك في فتوى معروضة إلى ابن الهمام لأنهم  
 نصح أنه كذب فتاوى والظاهر أن ذلك غير ثابت غنه لم يفتهم ذلك في فتح القدر حيث قال ويترأى  
 خلاف في الفصل بالذكر القليل فإنه ذكر في النوازل وقال والله لا كلم فلان لا تخبر الله أن شاء الله تعالى هو  
 يستن ديانة لأقضاء وفي الفتاوى لو أراد أن يخلف رجلاً ويخاف أن يستن في السر يخلف موأماً من يذكر  
 عقب الحلف موصلاً سبحانه الله أو غيره من الكلام والأوجه أن لا يصح الاستثناء لفصل بالذكر أه فهذا  
 كآري صريح في أن نحو سبحانه الله عقب البين فاصل مبطل للاستثناء أمّا أنه استثناء فلم يقل به أحد فافهم  
**(قوله)** لانه تو كيد راجع لقوله محرو قال في القبح وقياسه إذا كرر ثلاثاً وأما أن يكون مثله أه وقوله

لقية الفساد خاتمة  
 وقيل إن عرف  
 بالصلاح فلقوله  
 وحكم من لم يوقع على  
 مشيئته فيما ذكر  
 كالأنس والجن  
 والملائكة والجدار  
 والجدار ككذلك  
 وكذا إن شئت كان  
 شاء الله وشاعره لم يقع  
 أصلاً ومثل أن لا وأن  
 لم إذا وما لم يشأ من  
 الاستثناء أنت طالق  
 لولا أولاً ولولا حسنك  
 أولاً أي أحبك لم يقع  
 خاتمة ومنه سبحانه الله  
 ذكر ابن الهمام في  
 فتواه قال أنت طالق  
 ثلاثاً وثلاثاً شاء الله  
 أو أنت حر ومن شاء الله  
 طلقت ثلاثاً وتعتق  
 العبد عند الامام لأن  
 القصد الثاني لغسولاً  
 وجهه لكونه تو كيداً  
 لفصل بالاولى بخلاف  
 قوله حر أو وتعتق  
 لأنه تو كيد وعطف

وعطف تفسير راجع لقوله هو عتيق ففعله لغيره وترتب وتعالى يجعل حرو من عطف التفسير لانه  
 انما يكون بغير لفظ الاول كما في القبح (قوله فانه تطلق الخ) اعلم ان التعلق بعينه الله تعالى باطل عندها  
 امر رفع الحكم لا يجب السابق وعند أبي يوسف تعلق وله ما شرط كونه متصلا بآثار الشر وطولها انه لا  
 طريق للوصول الى معرفة شئته تعالى فكأن ابطال الخلاف بقية الشر وطوعه على كل لا يقع الطلاق في مثل أنت  
 طالق ان شاء الله تعالى نعم تظهر غرابة الخلاف في مواضع منها اذا قدم الشر وطول آيات القام في الجواب كان شاه  
 الله أنت طالق فعندها لا يقع لانه ابطال فلا يختلف وعند يمين لان التعلق لا يصح بدون القام في موضع  
 وجوبها ومنها اذا حلف لا يخلف بالطلاق وقاله حيث على التعلق لا ابطال كما في هذا ما قرره الزبلي  
 وابن الهمام وغيرهما ومثله في متن مواهب الرحمن حيث قال ويجعل أي أو يوسف ان شاء الله التعلق وهما  
 لا ابطال وبه يعني فلو قال ان شاء الله أنت كتابلا فانه يقع على الاول ويلغو على الثاني اه لكن ذكر في متن الجمع  
 عكس ذلك حيث قال وان شاء الله أنت طالق يجعله تعلقا وهما متعلقا وحده في الصريح ما تقدم وفيه نظر  
 فان مقابلة التعلق بالطلاق تقتضي عدم الوقوع على قول أبي يوسف القائل بالتعلق والوقوع على قوله ما على  
 أنه صرح بذلك صاحب الجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب الدار أدري وصرح بذلك أيضا في شرح درر الصالح  
 حيث ذكر أن أو أن أو يوسف يجعله تعلقا لان المطل للمطل لا يجب ابطال حكمه ثم قال وحله تميز لانه  
 لما تميز رابطا لم يمتنع وهو القام في قوله أنت طالق مخبرا اه وقال في التتارخانية وان قال ان شاء الله أنت  
 طالق بدون حرف القام فهذا الاستثناء صحيح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الواو الجية به نأخذ في المحطوق  
 محقق هذا الاستثناء قطع الطلاق وأوقع في القضاء وبين أن رآه الاستبعاد ذكر الخلاف على هذا الوجه  
 في القدوري وفي الخاتبة لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق في قول محمد والفتوى على قول أبي يوسف اه ومثله  
 في النخبة وذكر في الخاتبة قبل هذا أول باب التعلق مثل ما مر عن الزبلي وغيره والحاصل أن أو يوسف قائل  
 بان المشقة تعلق ولكن اختلف في الخبر عي في قوله فقبل تزم القام في الجواب كما في بقية الشر وط فقع  
 بدونها قبل لا فلا يقع وان محمدا قائل بان ابطال واختلاف في الخبر عي في قوله فقبل انما تكون ابطالا مع  
 الرطب وجود القام في الجواب فلو حذفت في موضع وجوبها وقع محض وهو معنى كونها حاشيتا للتعلق وقيل  
 انهما عند ملا بطل مطلقا فلا يقع وان سقطت القام أو ما أو حنيفة فقبل مع أي يوسف وقيل مع محمد وهذا ظاهر  
 أن ما في الصريح أنه على القول بالتعلق لا يقع الطلاق اذا لم يأت بالقام خلا فالأمر هو في القبح من أنه يقع فيه  
 نظر لما عرفت من اختلاف الخبر عي وظهر أيضا أن ما في القبح من أن أو يوسف قائل بانها لا ابطال وأنه صرح في  
 الخاتبة بذلك فهو مخالف لما سمعته على أن الذي رأيته في الخاتبة التصريح بانها عند التعلق وكذا ما فهمه من أن  
 ما في شرح الجمع غلط وتبع في النظر فهو بعيد لما علمت من موافقة لعل كتب معتبرة وانصرح القدوري  
 به بل هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب القبح والصراة والهر وغيرهم فاعتمد شرح هذا المقام الذي  
 فيه اقدم الافهام (قوله لا اتصال للمطل بالاحباب) عليه لقوله تعلق كما مر عن شرح درر الصالح والمراد ابطال  
 لقن ان شاء الله فانه استثناء صحيح وان سقطت القام من جوابه كما مر عن التتارخانية فلو لا يجب وهو قوله أنت  
 طالق فلا يقع واستشكل في الصريحان مقتضى التعلق الوقوع عند عدم القام لعدم رابط أو واجب الرمي بما  
 في الواو الجية من أن المقصود من اعلام الحكم لا التعلق وفي الاعداء لا يحتاج الى حرف الجر اختلف قوله  
 ان دخلت الدار فانت طالق لان المقصود من التعلق فاقترع اه قلت وهذا على أحد الخبرين وهو ما منى  
 عليه في الجمع وغيره ما على الخبر عي الاخر من عدم صحة التعلق بدون القام وهو ما في الزبلي وغيره فقع كما  
 مر فافهم (قوله وقيل الخلاف بالعكس) يعني الخلاف في أن التعلق بالمشقة هل هو ابطال أو تعلق لا في  
 مسألة التي أي فقبل انه ابطال عند أبي يوسف تعلق عند محمد لم يذكر هذا القائل أو بالحنيفة ويجعل ارادة  
 الخلاف في مسألة التي أي قبل انه يقع عند أبي يوسف لا عندها كما مر عن الزبلي وغيره فافهم (قوله وعلى  
 كل الخ) أي سواء قيل ان التعلق أو لا ابطال قول أبي يوسف أو قول غيره فالمتقى به عدم الوقوع لما شئ عليه

تفسير فيصم الاستثناء  
 (وكذا) يقع الطلاق  
 بقوله (ان شاء الله أنت  
 طالق) فانه تطلق  
 عندهما تعلق عند  
 أبي يوسف لا اتصال  
 المطل بالاحباب فلا  
 يقع كما لو آخر وقيل  
 ان الخلاف بالعكس وعلى  
 كل فالمتقى به عدم  
 الوقوع اذا قدم المشقة  
 ولم يأت بالقام فان أي

مطلب مهم لفطنان  
 ان شاء الله هل هو ابطال أو  
 تعلق

وقاله حنف على التعليق  
لا الانطلاق ( وبأنه  
طالق بعينه الله أو  
بارئته أو عيسته أو  
رضاه ) لا تطلق لان  
الله لا لاصاق فكانت  
كالمصاق الجبره  
في الشرط ( وان أضافه )  
أي المذكور من المشقة  
وغرها ( إلى المذكن )  
ذلك على ما يقتضيه على  
المجلس ( كما هو وان قال  
بأنه أو يحكمه أو  
قضائه أو أذنه أو بعله  
أو بقدرته يقع في الحال  
أضيف إليه تعالى وإلى  
القدر انبساطه  
التعريف عرفا ( كقوله )  
أنت طالق ( بحكم  
القاضي وان قال ذلك  
بالإذن يقع في الوجوه  
كلها ) لأنه لتعلق ( وان  
كان ذلك ( بحرف في ان  
أضافه إلى الله تعالى  
لا يقع في الوجوه كلها )  
لان في معنى الشرط  
( الا في العلم ما يقع في  
الحال ) وكذا القدرة  
ان نوى بها ضد الجبر  
لوجود قدرته الله تعالى  
قطعا كالعلم وان أضاف  
إلى المصداق كان تعليقاً في  
الاربع الاول وما عتبتها  
كله ونوى بالروية  
( تطبيقاً غيرها ) وهي  
سنة ثم العرفه وأما ان  
تضاف لله والعدد  
والعشرون اما أن

المصنف خلاف المقتضى ( قوله لم يقع اتفاقاً ) اذ لا شك حثت في جهة التعليق ( قوله وغيره الخ ) هذا الضمير  
لما مرجه في كلامه لأنه راجع إلى أنه لو أقر الشرط وقال أنت طالق ان شاء الله أو قدسمه أو في الغاء في  
الجواب فهو ابطال عند هذا التعليق عند أبي يوسف وقدمنا ان ثمة الخلاف تطهر في مواضع منها مسئلة  
التي وهي ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالغاء في الجواب كقوله سابقاً ومنها قدمه بياتها في الخامسة حيث  
قال ولو قال ان حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال له أنت طالق ان شاء الله طلق امرأته في قول أبي يوسف  
ولا تطلق في قول محمد لان على قول أبي يوسف أنت طالق ان شاء الله بيمين لوجود الشرط والجزاء وعلى  
قول محمد ليس بيمين اهـ أي لأنه عند الإبطال وقدمنا ان الفتوى عليه وعما ذكره لعلم ان الضمير في  
قوله وقاله راجع إلى ما لو أقر الشرط كانت طالق ان شاء الله أو قدسمه أو في الغاء الرابطة كان شاء الله فانت  
طالق ( قوله وأورضاه ) الرضا لا الاعتراض على الفاعل وان لم يكن معه محبة ط ( قوله لان الابطال لاصاق )  
أي هو المعنى الحقيقي لها فليصنع وقوع الطلاق بأحد هذه الاربع وهو غيب لا يطالع عليها فلا تعلق بالشك ط  
( قوله وان أضافه ) أي بالبدل ( قوله أي المذكور ) جواب عن المصنف حيث أقر الضمير ومعه متعدد  
ما ( قوله فيقتصر على المجلس ) أي مجلس عليه فان شافته طلق والاخرج الامر من يده ( قوله كما هو ) أي  
في فصل المشقة ح ( قوله ان ارادته التعريف عرفاً ) أي فلا يصدق في ارادة التعليق والتأخره أنه يصدق فيه  
بما نسل ( قوله وان قال ذلك ) أي المذكور من الاضافات العشرة ( قوله في الوجوه كلها ) أي سواء أضيفت  
إلى الله تعالى وإلى العبد ( قوله لأنه لتعلق ) أي لتعلق الايقاع بكقوله طالق في الخواص الخارجة على الايقاع  
لا يتوقف على وجود علمه كما هو فلا مردان للمشقة وبخلافه غير معلومة ولا كون محبة الله تعالى بالطلاق معدومة  
لكنه انما ينعض الحلال إليه تعالى ( قوله لان في معنى الشرط ) فيكون تطبيقاً لا الوقف عليه ففتح قبل وفي قوله  
بمعنى الشرط اشارة إلى أنه لا يصح شرطاً محضاً حتى يقع الطلاق بعد بل يقع معه وتظهر الترخيصة في القول  
لأجنبية أنت طالق في تكاثر فروجه الاطلاق كقوله قال مع تكاثر بخلاف ان تزوجت تلوح أي لان الطلاق  
لا يكون المتنازع النكاح ( قوله فله يقع في الحال ) لأنه لا يصح فيه عن الله تعالى بحال لأنه يعلم ما كان  
وما لم يكن فكان تطبيقاً ما هو موجود فيكون باقياً على ( قوله ان نوى بها ضد الجبر ) أي نوى حقيقته لانها  
صفة متنافسة للجبر فيكون تطبيقاً ما هو موجوداً ما نوى بها التقدير فلا يقع لأنه تعالى قد قدر شيئاً وقد لا يقدره  
( قوله والروية ) الكيفية ان تكون مصدر رأى الصبرية ومصدر القلبية الرأي ومصدر الحلية الروية  
وقد يستعمل كل في الآخر وهذا منه لان روية طلاقها بالقلب لا بالبرهان ( قوله ثم العرفه ) الظاهر  
في الترخيصة ان يقول فالحاصل ان العشرة الخ لا يعتد ح ( قوله اما ان تكون بياء ) تركه ان من التقسيم  
كأنه المصنف بقية الكلام عليها وحاصل حكمها انها ابطال أو تعلق في العشرة ان أضيفت إلى الله تعالى  
وتعلق فيها ان أضيفت إلى العبد قال في الجبر والحاصل أنه ان أتى بان لم يقع في الكل اهـ يعني اذا أضيفت إلى  
الله تعالى فالاقسام خمسة ثمانية اهـ ح قلت الذي ذكره المصنف كفيه ان الاربع الاول لتعلق وهذا  
وان ذكره السابق فكيف معنى الشرط وأصل أدوات الشرط هو ان فلا تكون الستة الباقية لتعلق  
أصلها رأيت الزبلي صرح بذلك حيث قال فالحاصل ان هذه الاضافات عشرة اربعة منها التعلق وهي المشقة  
وأخواتها وستة ليست لتعلق وهي الامر وأخواته الخ وعلى هذا اذا أضيفت إلى العبدان الشرط كانت  
الاربع الاول لتعلق وتتوقف على المجلس والستة الباقية لتعلق لا يتوقف عليه فقوله في الجبر لم يقع في الكل  
أي لم يقع أصلاً ان أضيفت إلى الله تعالى لم يقع في الحال ان أضيفت إلى العبد فافهم لكن رد على الجبر كما قال ط  
أي هذا يناق ما ذكره المصنف في صورة العلم اذا أضيف إليه تعالى فله يقع وعلمه به تعلق بأمر موجود  
فكذلك تخبرنا ( قوله وعلى ما مر من العاصدية ) أي من قوله فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستنساخ موصلاً أو  
عكس أو زال الاستنساخ بعد الكتابة لم يقع ( قوله فهي ما هو وعائون ) صوابه ما تثنان وأربعون لان ما في  
البرازية صورة وهي كتابة الطلاق والاستنساخ وما في العبادية ثلاث صور وضرباً أربعة في ستين تبلغ  
تكون بياء وألام وفي فهي ستون وفي البرازية كتب الطلاق واستثنى بالكتابة صرح وعلى ما مر من العاصدية فهي مائة وعشرون وفي كيف

مطلب أحكام الاستثناء  
الوضعي

شاء الله تعالى وجبة  
( أنت طالق ثلاثا لا

واحدة يقع ثنتان وفي  
الاثنتين واحدة وفي الـ

ثلاثا يقع ثلاثان لان  
استثناء الكل باطل ان

كان بلفظ الصدر أو  
مساويه وان يصرها

كسائي طلاق لا  
هؤلاء أو الازنيب وعرة

وهذا وعبدى أحرارا  
هؤلاء أو الأسالماء ونكاحا

وراشدا وهم الكل  
مع كسائي وفي الإقرار

(وعتبر) في المستثنى  
كونه كلاً وبعضاً من

جمله الكلام لامن  
جمله الكلام الذي يحكم

بعضه وهو الثلاث في  
أنت طالق عشرين أو

تسعة أو واحدة ولا  
ثمانية تقع ثنتان ولا

سبع أو ثلث أو مئتي  
تعدد الاستثناء بلا أو

مطلب فيما لو تعدد  
الاستثناء

ماتين وأربعين وقدرت دونك أن العشرة ما ان تضاق إلى الله تعالى إلى من وقف على مشيئته من العباد  
أومن لا يوقف أو إلى الثلاثة أو إلى اثنين منها فهي سبعة تضرب في العشرة تبلغ سبعين وعلى كل ما بان أو بالباء أو  
اللام أو في نيل مائتين وعشرين وعلى كل ما بان بتلفظ بالطلاق والاستثناء معاً معاً أو يكسها أو يعومها بعد  
النكاح أو عجمو الطلاق أو الانشاء أو تلفظ بالطلاق ويكتب آخر أو بالعكس أو يعومها كتب فهي  
ثمانية في مائتين وثمانين تبلغ الفين ومائتين وأربعين (قوله تطلق رجعة) لان المضاف إلى المشقة الله تعالى  
حال الطلاق وكشفته من المفرد والتعدد والرجعي والباقي لا أصله فوقع أنه لانه المستثنى وهو الواحدة الرجعية  
(قوله أنت طالق ثلاثا لا واحدة) شروع في استثناء التصصيل بعد الفراغ من استثناء التعطيل كما ذكر  
القهستاني وفي الصريح الاستثناء من عرف وهو ما مر من التعليق بالمشقة ووضع وهو المراد هنا وهو بيان بالأمر  
أحد أو آخراتها من بعدهم بالرجع بالصدر وبسبب خمسة بالثبوت اختياراً وبالزائد على المستثنى منه  
وبالمساواة وبسبب استثناء بعض الطلقة وباطال البعض كتبت طالق ثنتين وثنتين الثلاثا كما في الخاتمة اه  
مختصاً أي لأن إخراج الثلاث من إحدى الثنتين لغو وفي الفصح عن المتن أنت طالق ثلاثا وثلاثا لا أربعاً  
ثلاث عند لاه بصرفه وثلاثاً فاصلاً لتوا وعندهما يقع ثنتان كله قال سائر الأرباع لو قال ثلاثا لا واحدة  
ثنتين طوب بالبيان فإن مات قبله طلقت واحدة وهو الصحيح وفي رواية ثنتين (قوله وفي الاثنين واحدة) عن أبي  
يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية وبه قال أحدو تحقيق ذلك في الفصح (قوله لان استثناء الكل  
باطل) ههنا مضاعف لأنه يمكن بعد استثناء يكون جبراً المصدر فإن كان صريحاً على هذا فرع ما لو قال أنت طالق  
ثلاثاً لا ثلاثاً لا واحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنين الواحدة وقع ثنتان نهر وهذا من تعدد الاستثناء  
وأي بآتيه وأما بطل استثناء الكل لانه لا يبي بعد مشيئته بصر متكاملاً والاستثناء لم يضع الاستثناء بالقي بعد  
التثنية لانه يرجع بعد التثنية كقيل والأصح فيما قبل الرجوع كما لو قال أو صبت لفلان ثلثاً ما لا لث ما لا  
أفاد في الفصح (قوله ان كان بلفظ الصدر) أي كالمثل في التثنية وقوله نسائي طلاق إلى الناسي وعبدى أحرار  
الاعبدى كافي الصرح وفي الفصح ولو قال واحدة وثنتين الاثنين أو قال ثنتين واحدة الاثنين يقع الثلاث  
وكذا اثنتين واحدة واحدة لانه في الأولين إخراج الاثنين من الثنتين أو من الواحدة وفي الثالثة واحدة من  
واحدة فلا يصح بخلاف ما لو قال واحدة وثنتين الواحدة حيث تثنى لصحة إخراج الواحدة من الثنتين  
والأصل أن الاستثناء إنما يصر في المبالغة وإذا تعقب جلا فقهه وقيل لا خير منها اه (قوله أو مساويه) نحو  
أنت طالق ثلاثا لا واحدة واحدة وأنت طالق ثلاثا لا اثنين وواحدة ونحو أنت طالق الازنيب  
وعرة وهذا وليس له رابعة وأنت أحرار الأسالماء وأغما ورشدا وليس له رابع اه ح (قوله صم) أي صم  
الاستثناء في هذه الأمثلة وكذا قوله كل امرأ طلق الالهة وليس سواها لا تطلق لان المساواة في الوجود  
لا تمنع حصته انعم وضعا لانه تصرف في صحتي بحريتي أنه بنظره إلى الصيغة المستثنى منه فإن تمت المستثنى  
وغيره موضع صم الاستثناء فإن كل امرأة صم في الوضع هذه وغيرها وكذا الفظ نسائي بيم السمات وغيرها بخلاف  
أنت فانه لا يصر غير السمات المخاطبات وبخلاف ما لا يمكن فيه عموم أصلا ومنه ما في الفصح حيث قال ولو قال طالق  
واحدة وواحدة واحدة الثلاثا بطل الاستثناء اتفاقاً لعدم تعدد يصح معه إخراج شيء اه وكذا ما في الصريح  
لو قال للدخول أنت طالق أنت طالق أنت طالق الواحدة تقع الثلاث وكذا لو قال أنت طالق واحدة واحدة  
واحدة واحدة واحدة كركبت متفرقة فعتبر كل كلام في حق صحة الاستثناء كله ليس معه غيره وكذا ههنا  
طالق وهذه واحدة واحدة لو قال أنت طالق الالهة مع الاستثناء اه (قوله تقع واحدة) ولو كان المعبر  
ما يحكم ببعض من العشرة وهو الثلاث لزم استثناء التسعة من الثلاث فليقع ويقع الثلاث (قوله وبني تعدد  
الاستثناء) أي أو ما يمكن استثناء بعضه من بعض بخلاف ما لا يمكن كضامو الازنيب الأكبر الأصغر أو حكامه  
الأول حكمه قال في الفصح وأصل صحة الاستثناء من الاستثناء قوله تعالى الآل لو أطاعكم فهو أجع من الأمر أنه  
(قوله بلا أو) فإن كان بلا أو كان الكل اسما لما من الصدر ونحو أنت طالق عشرين أو الازنيب أو الواحدة





اختلعت لا لأنه تعذر  
والأول تعلق دعاها  
للوفاة قالت فقال متى  
يكون فقلت غدا فقال  
إن لم تفعل هذا المراد  
غدا مات كذا ثم نسيه  
حتى مضى الغد لا يقع  
حلف أن لا يأتيها  
فاستقى فحلفت فقامت  
أن تستعقل حلفت وإن  
لم أشبعك من الجماع ففعل  
أنزلها إن لم أجمعك  
ألف مرة فكذلك فصل  
للمائة لا العدد وإن  
وطئت ففعل جماع  
الفرج وإن توى الدوس  
بالقدم حشبه أيضا  
له امرأه تجنب وفاض  
ونفسه فقال أخشكن  
طالق طلقت النفساء  
وفي أخشكن طالق  
فعل الحائض قال  
التي حابة فقال امرأته  
طالق إن لم أقضها فقال  
هي أن تطلق امرأتك  
فله أن لا يصدق قال  
لأعضائه لم أذهب بكم  
الله إلى منزلي فأمر أنه  
كذا فذهب بهم رمض  
الطريق فاشتمهم البس  
فحبسهم لا يحنت وإن  
خرجت من الدار إلا  
بأن تخرجت بطريقها  
لا يحنت وحلف لا يرجع  
الدار ثم رجع لشي  
نسيه لا يحنت \*

الملك بعد الدين لا يسلطها ونصفه في القصة لو قال لها أمر بك بيلك ثم اختلعت منه وتزوجت فامر زوجها ففعل ما أمر  
بدهار وابتاع والصحيح أنه لا يبقى قال إن غبت عنك أربعة أشهر فأمر بك بيلك ثم أطلقها وانقضت عدتها  
وتزوجت ثم عدت إلى الأول وغاب عنها أربعة أشهر فلما أن تعلق نفسها أه والفرق بينهما أن الأول تعلق  
للتخبر فسلط بزوال الملك الثاني تعلق للتخبر فكان بينهما فلا يسلط أه كلامه الصوره به تعلم ما في كلام السارح  
من الجحاح الخلق والحاصل أن الخبر يسلط بالطلاق البائن إذا كان الخبر متخرا بخلاف المعلق وهذا ما وفق به  
في الفصول المجامدة بين كلامهم كحزونا فقبل فصل المشتبه (قوله لا يقع) لأن الحنفية شرطه أن يطلب منها عدا  
وتعنت ولم يطلب بجر ونحوه في التارخية عن المنتقى (قلت) ومقتضاه أن التسان لا تأثره هنا لكن ساقى  
في الأيمان تعليله بأن إمكان الشرط لبقاء الدين بعد انعقادها كما هو شرط لانعقادها خلافا لآل يوسف ولا يخفى  
ما فيه فإن إمكان البربحي بالتد كرمي أنه بازم أن يكون التسان عذرا في عدم الحنفية غير هذه الصورة  
أيضا وهو خلاف المتصور فافهم (قوله إن مستعقلا حلفت) لأنه يسمى ابتائنا منه قال تعالى فأتوا حرمتك أنى  
شئت (قوله فعل في أنزلها) أي تنقذ الدين على أن يجماع حتى تنزل لأن شهرها ربه كسر شهرته قبله (قوله فعل  
المائة لا العدد) فلا تقدر بذلك والسبعون كثير غاية ويطاهر أن يحمله ما لم يتوالد عدان فواء علمت نيت له  
شدد على نفسه ط (قوله حشبه أيضا) أي كما يحنت الجماع فلا يصح فيه المعنى المتبادر ويؤاخذوا به  
لأنه شدد على نفسه فأبهم فعل حشبه بقى لفعل كلامها هل يحنت من بين الظاهر ثم وينبغي أن لا يحنت  
في الدائمة إلا بما توى قال ط ولو قال إن وطئت من غير كرامر أه ولا ضهير أه فعلى الدوس القدم هو اللقطة  
والعرف وذلك باتفاق أصح ما ناوله ما لم يتوالد الجماع والأعلم بنته فيما يظهر (قوله امرأته الخ) لامتسابة  
له في هذا الباب أن ليس فعلها تعلق وقوله طلقت النفساء فعل وجهه أن الحنفية قد يطلق على المستكره بجر  
كالزوم والبطل ودم النفساء من طول مكنته (قوله فعل الحائض) لعن وجهه انتهى عنه في القرآن نسا  
أو كثره وزاد أوقاته ومنه غيب فاحش ثم رأيت في الصرع عن القصة علله بقوله لأنه نص (قوله فله أن  
لا يصدق) ولا تطلق زوجته لأنه محتمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره بجر عن المحيط ولا يقال إن هذا  
عملا أو وقفه على الأمانة فالقول له كقوله لها أن كت تحين فقال أحب لأن ذلك فيما إذا كان المعلق عليه  
من جهة الزوجة لا من جهة أخرى كقدمته وأولاده لو صدق حنت (قوله لا يحنت) بنافي ما يأتي في ريمان  
أن شرط الحنفية أن كل عدما وعمر حنت أه وأصله لصاحب الصر (أقول) لا إشكال لأنه صدق عليه أنه  
ذهب بقدم الحنفية لوجود البرو يشهد ما يأتي متنافي الأيمان لا يخفى وألا يذهب إلى مكة فخرج بردها ثم رجع  
حنت إذا جاوز عزان مصر على قصد أه فان عدم الحنفية قبل الوجود المحلوف عليه ط (قلت) وذكر في الحائض  
تخرج عن عدم الحنفية في مسافة العسس على قول أبي حنيفة ومحمد فحيا إذا حلف للبشر من الماء الذي في هذا  
الكون اليوم فأمره قبل مضى اليوم لا يحنت عندها أه وفي الأخيرة ما يدل على أن في المسئلة خلافا (قوله  
فخرجت طريقها لا يحنت) وكذا لو خرجت للفرق لأن الشرط لا يخرج بغير إذنه لغير الفرق والفرق بجر أي  
لأن ذلك غير مريد ادعوا فلا يدخل في العين وكذا في تنقيدها النكاح كساقى في الأيمان وعمله في الفتح هناك  
بأن لا إذن أعيا سمع له المنع وهو مثل السلطان إذا حلف أنسا لفرعن المخبر كل داعر في المدينة كان  
على مدعولا بنبه فلو أنها ثم تزوجها فخرجت بلا إذن لا تطلق وإن كان زوال الملك لا يسلط الدين عندنا لا إمام  
تعتقد الأعلى بقاء النكاح أه ومثله تحلف برب الدين القرم أن لا يخرج من البلد إلا بنية تنقيدها الدين كما  
ساقى هناك إن شاء الله تعالى (قوله حلف لا يرجع الخ) في الحائض قبل خرج مع الوالي خالف أن لا يرجع إلا  
بإذن الوالي فقط من الخائف من الرجوع لا حله لا يحنت لأن هذا الرجوع مستثنى من الدين عادة أه أي لأن  
المحلف عليه هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه فلا يرجع لحاجة نية العود لم يتحقق المحلوف عليه والحاصل  
أن هذه المسئلة والتي قبلها تخصص الدين فيها بدلالة العادة والعادة مخصصة كما تقر في كتب الأصول

حلف بخبر من ساء كدله اليوم والسالك نظام فان لم يكنه أخرجه (قوله وان عدم الحنفية فيها) أي في أصل مسئلة وتظهر  
السارح لا مسئلة دخول مكة أه \* مطلب الدين تخصص بدلالة العادة والعرف

وتقدير ذلك ما في الخاتمة أيضا رجل حلف بجلاد أن يطيعه في كل ما أمر به ويهاجمه ثم نهاه عن جراحه امرأته  
 لا يبحث أن لم يكن هناك سبب يدل عليه لأن الناس لا يردون بهذا التي عن جراح امرأته عده كما لا راديه  
 التي عن الاكل والشرب وفيها أيضا اتهامه امرأته بجراحه خلف لاجلها انصرف الى الناس الذي تكره  
 المرأه كذا قولان وان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فصرها ووضع يده عليها لا يبحث أن كانت عنه لأجل  
 المرأه أو لأمر يدي على أمه يري بالوضع لغير الشرب اه (قلت) ومثله فيما نظهر ما ذكر بعض محقق الخاتمة  
 فمن قال بزوجته ان قلت في كلامه لم أقل لمثله فانت طالق فقالت له أنت طالق ولم يقل لها منه من أنها  
 لا تطلق لأن كلام الزوج مختص بما كان سببا أو دعاء أو نحو ما ليس مرادها أنها لو قالت اشترى نوأ أن يقول  
 لها منه بل أراد الكلام الذي كان سبب حلقه اه (قوله) فاليمين على التلفظ باللسان كذا في القصة والحاوي  
 فإن اهدى معز بالو يرى ولعله محمول على ما اذا كان الحالف عالما وقت الحلف بأنه لا يمكنه إخراجها بالفعل  
 فنصرف الى التلفظ بقوله أخرج من داري ولو حل على اليمين للمؤثقة كافي لأشرب ما هذا الكوذا اليوم لا ماء  
 فيه لكان ينبغي عدم الحث بعنى اليوم وان لم يقل لها أخرج ولعله لم يحمل عليها إلا مكان صرف اليمين الى التلفظ  
 المذكور بقوله المجز عن الحقيقة كما لو حلف لا يدع فلا يسكن في هذا الدار فقد قالوا إن كانت الدار ملكا  
 للحالف فاليمين بالقول والفعل والأفعال قول قطعا لأنه لا عكس منه بالفعل ومثله ما لو كان أجرة الدار فقد صرحوا  
 بأنه يرد بقوله أخرج من داري وجهه أن المستأجر ملك المتافع فصارت الحالف كالأجنبي الذي لا ملك في الدار  
 وأما ما يذكره الشارح آخر ذلك الأعيان حيث قال لا يدخل فلان داره فيمنعه على التي لم يملكه ولا  
 فعل التي والتمنع جملتها في الأعيان لا ينفق كثير من الكتب من ذكر هذا التفصيل في حلقه لا بدعه ولا  
 يتركه ففي قولوا الجسبة قال ان أدخلت فالتابعي أو قال ان دخل فلان بيتي أو قال ان تركت فلا يدخل بيتي  
 فأمرته طالق فاليمين في الأول على أن يدخل أمره لانه متى دخل أمره فقد أدخله وفي الثاني على الدخول  
 أمر الحالف أولي الأمر علم ولم يعلم لأنه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول يعلم الحالف لأن شرط الحث  
 التردد للدخول حتى علم ولم يتبع فقد ترك اه ومثله في إيمان البصر عن المحط وغيره قطعه لقائى أنه وجد الدخول  
 صريح في انعقاد اليمين على نفس فعل الغير وإتقال الشارح هناك قال لغيره والله تفتعلن كذا فهو حالف فإذا  
 لم يفعله المخاطب حيث ألتخ فلم أنه في حلقه لا يدخل فلان داره بحيث يدخله وإن تهمل الحالف لأنه وجد شرط  
 الحث بخلاف لا يتركه يدخل فإن فيه التفصيل المات ولو جرى هذا التفصيل في الحلف على فعل الغير لم أنه  
 لو قال ان دخل فلان داري فانت طالق أو لو تهاجمه على الدخول ثم يدخل لا يقع الطلاق وأنه لو قال والله تفتعلن  
 كذا وأمره بالفعل فلم يفعل لا يبحث وقد يجب بحمل قول الشارح في الإيعان فيمنعه على التي لم يملكه منعه  
 على ما ذكره ههنا من كون المخوف عليه طالما بقربه أن فرض المسئلة في الحلف على دار الحالف فلا يمكن حله  
 على التفصيل المذكور وفيها إذا كانت الدار ملك الحالف أو ملك غيره وسأقي إن شاء الله تعالى في ما تمحير لها  
 المحل في الأعيان واتما عن مسئلة كذا ههنا لأن بعض محشى الأشباغ اعتبر بعبارة الشارح المذكورة في الإيعان  
 فأقضى بعدم البحث بعد الدخول في قوله لا يدخل فلان داري وهو ما اشتهر على السنة العوام من أنه لا يبحث في  
 الحلف على ما لا عكس له وليس على المخالفة فتنبه لك (قوله) ان لم تحيى بفعل المؤثقة الحالف طابقا مناسبا خوفه فانت  
 طالق ح (قوله) الساعة راجع اليها وقديمه لأن المظلة لا يبحث فيها إلا بالأس بنصوص الحالف وأضاع  
 الشوب ط (قوله) لا يبحث (لمدم مكان البر وقيل يبحث فيما ط عن البصر (قلت) وفي الخاتمة قال لأمر أنه ان  
 لم تحيى بمتاع كذا غدا فانت طالق فعنت المرأه على يدانسان فلان كان نوى وصول المتاع الساعة غدا لا يبحث  
 لأنه نوى بحمل لفظه وان لم ينشأ أو نوى جملها بنفسه لا يبحث ولا يكون اليمين على الوصول إلا بالنية اه (قوله)  
 بطل اليمين لأنه بعد إقرارها منه لم يبق لها عليه فلا يمكن دفعه (قوله) ما يكتب في التعاليق أي ما يكتب الزوج  
 على نفسه عند خوف المرأه من نقلها أو تزوج عليها (قوله) متى نقلها الخ جواب متى يحذف أي متى طلق  
 وقوله وأمر أنه بالو والدوا لمطعة على قوله نقلها أو تزوج عليها (قوله) فلودفع لها الكل أي كل الدين المعبر عنه بقوله

مطلب

لا يدع فلا يسكن في هذا الدار

فاليمين على التلفظ باللسان • ان لم تحيى بصلان • أو ان لم ترقى نوى الساعة فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه وأخذ الثوب قبل دفعها لا يبحث كذا ان لم أدفع البيل الدينار الذي على الرأس الشهر فكنا فأمر أنه قبل رأس الشهر بطل اليمين • بنى ما يكتب في التعاليق متى نقلها أو تزوج عليها أو أمر من كذا أو من باقى صداها فادفع لها الكل

هل يثبت الظاهر لا تصرح بهم بعبارة (٥٣٣) الاسقاط والرجوع عما دفعه • حلف بالله أنه لم يدخل هذه الدار اليوم  
 قال عدس ان لم يكن  
 دخل لا كفارة ولا  
 يعتق عبده إلا بالصدق  
 أو لئلا ينعوس ولا يدخل  
 للقضاء في البين بالله  
 حتى لو كانت عينه  
 الأولى يعتق أو يطلق  
 حنث في البين  
 لدخولها في القضاء •  
 أخذت من ماله درهما  
 فاستترت به ليلا وخلطه  
 اللطام بدرامه وقال  
 زوجها ان لم ترد به اليوم  
 فأنت كذا خيلته أن  
 تأخذ كيس اللطام  
 وتسلمه للزوج قبل مضى  
 اليوم والا حنث ولو  
 ضاع من اللطام قال  
 يعلم أنه أذنب أو سقط في  
 البحر لا يحنث • حلف  
 ان لم أكن اليوم في  
 العالم أو في هذه الدنيا  
 فكأنما حبس ولو في بيت  
 حتى يمضي اليوم ولو  
 حلف ان لم يهرب بيت  
 فلان غدا فقد منع  
 حتى يمضي الغد حنث  
 وكذا ان لم أخرج من  
 هذا المنزل فكأنما فقد  
 أو ان لم أذهب بك الى  
 منزلي فأخذه فاهرب  
 منه أو ان لم يحضري  
 الليلة منزلي فكأنما افترقا  
 أو بها حنث في المختار  
 بخلاف لا أسكن فأغلق  
 الباب أو قبيل لا يحنث  
 في المختار (قلت) قال ابن  
 التيمونة والأصل أنه متى

• مطلب المحبوس ليس في الدنيا • مطلب الأصل أن شرط الحنث ان كان عديما وعجز يحنث

العدم

العدم وقد أقره الحبس اه (قلت) أما مسئلة العسس فقد مر الجواب عنها وأما مسئلة القنينة فظاهر أنها منبهة على خلاف المختار وهو عدم الخنث فيما إذا كان للمنع غير حسي فلذا فرق بين المنع بالمرض والمنع بحسب السلطان لأن الحبس أغلق لباب الحبس فهو منع غير حسي بخلاف المرض فإنه كالقيد فهو منع حسي لكن في أعيان البراءة من الخلع عشران لم يحضر في القنينة فكذلك اقتيدت ومنعت منعاً حسباً كذا القنينة في أنه يخنث والأصح أنه لا يخنث فقد صحح عدم الخنث في المنع الحسي لكن ذكر في القنينة أن المختار الخنث ولو لم يقيد يكون لمنعت منعاً حسباً فظاهر أنه ترجم بقول القنينة وهو الموافق للأصل للمار لأن الشرط هنا عدى ويكون الفصل بين المنع الحسي وغيره خاصاً فيما إذا كان الشرط وجوداً أو يكون ما في القنينة والبراءة منبهاً على إجماع في العدى أيضاً والله أعلم (تنبيه) إمام لم أنهم صرحوا بأن فوات الحمل يبطل البين وأن العجز عن فعل المحالوف عليه يبطلها أيضاً وموتة لا ومطلقة وأن إمكان تصور البر شرط لانعدامها في الإبتداء مطلقاً وشرط لبقائها وموتة وعلى هذا أقولهم في بشرن ما هذا الكوز اليوم ولا ما فيه لا يخنث وجهه أنهم لم تعد لعدم إمكان البراءة أو فيما لو كان فيه ما عاضب يبطل لعدم إمكان البر بعد انعقادها والعجز فيه ناشئ عن فوات الحمل وفي أن لم يخرج بنحوه فقد منع يخنث لأن العجز لم ينشأ عن فوات الحمل لأن الحمل فيه هو الخالف والأمر أنه و ذلك وهو موجود بخلاف الماء الذي صب فإذا لم يخرج بتحقيق شرط الخنث لبقاء الحمل وإن عجز حقيقة لا مكان البر عقلاً بل بطلته الحاصل له كإفادته أنه لم أمس السماء اليوم وأنه يخنث حصه لأنه وإن استحالة عادة لكنه في نفسه يمكن لأنه وجبت بعض الأبناء بخلاف ما لو صب الماء لأن عوداً للمحالوف عليه غير ممكن أصلاً وفي لا يمكن فقيد منع لا يخنث لأن شرط الخنث وجودي وهو سكا به نفسه والوجودي يمكن إعدامه بالاكراه والمنع بأن ينسب لغيبه وهو المكروه بالكسر بخلاف لا يخرج لأن شرط الخنث عدى وهو لا يمكن إعدامه بالاكراه لتقصه من المكروه بالفتح وهذا معنى قولهم الأكره في الوجودي لاقى العدى فصار الحاصل أنه إذا كان شرط الخنث عدماً بما كان عجز عن شرط البر فبفوات الحمل لا يخنث وإن مع بقاء الحمل خنث سواء كان المانع حسباً أو لا وكذا لو كان المانع كونه مستحلاً عادة كس السماء وإن كان الشرط وجوداً لا يخنث مطلقاً ولو كان المانع غير حسي في المختار هذا ما تجرد من كلامهم والله تعالى أعلم فانهم (قوله) ومقادير (الم) أي لأن شرط الخنث فيه عدى وهو عدم الأداء والحمل وهو الخالف لما وإذا كان يخنث في حلقه لممس السماء اليوم مع كون شرط البر مستحلاً عادة فخنثه هنا لا بد من شرط البر يمكن بأن يقص ما لا يوجد من يرضه أو يرضه به ولا ونحو ذلك فإن ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا يرد ما قبل أنه يستفاد عدم الخنث من قوله في المنع حافاً لبعضين فلأنه غدا ومات أحدهما قبل مضي القدر أو قضاؤه له أو أراهم تتعد اه لأن عدم الخنث فيه لطلان البين بقوت الحمل كالوصف ما في الكوز فإن شرط البر صار مستحلاً عقلاً وعادة بخلاف مس السماء فإنه يمكن عقلاً وإن استعمال عادة وكذا الأرض ما في الخاتبة لم آكل هذا الرغيف اليوم فإنه غير قبل الغروب لا يخنث لأنه من فروع مسئلة الكوز كاصرحوا به لفوات الحمل وهو الرغيف وما المشهده صاحب الصرح حيث قال إن قوله في القنينة متى عجز عن المحالوف عليه والبين مؤقتة فأنها تبطل يقتضي بطلانها في الحادثة المذكورة اه فيه نظر لأن مراد القنينة العجز الحقيقي كإفادته مسئلة الكوز والناقضه ما أطلق عليه أصحاب المتن من عدم الطلن في لأصعدت السماء ثم رأيت الرمي نقل عن فتاوى صاحب الجراء أنه أفتى بالخنث في مسئلتنا استندا إلى إمكان البر حقيقة وعادة مع الاعسار جهة أو تصديقاً وأرث اه وهو عين ما قلناه أولاً وبالله الحمد

### (باب طلاق المريض)

لما كان المرض من العوارض أخره (قوله) عنونه لأصالته أي اقتصر على ذكر المريض في الترجمة مع أن قوله من غالب حالة الهلاك عرّض أو عرّضه صريح في أن الحكم في غير المريض كذلك ولكن الأصل في هذا الباب المرض وغيره ممن كان في حكمه معلقاً به وقيل المراد بالمرض من غالب حالة الهلاك بخلافه غير (قوله) لغرامه من أرثها أي ظاهر وإن اتفق أنه لم يقصد الغرام (قوله) فغيره عليه قصد بيان توجه نوريها

عجز عن شرط الخنث  
خنث في العدى لا  
الوجودي قال في النهر  
ومقادير الخنث فيمن  
حلف لبؤنين اليوم  
دينه فغير لفقره وقد  
من يرضه خلافا لما  
يختم في الجور قد بر

### (باب طلاق المريض)

عنونه لأصالته  
ويقاله الفار لغرامه  
من أرثها فغيره عليه  
قصده

الى تمام عذتها وقد يكون التفسر منها كما سيجيء (من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره بأن أفضاه مرض يجزيه عن أقامة مصلحه خارج البيت) هو الأصح كعجز الفقيه عن الاتيان الى المسجد ويجز السويق عن الاتيان الى دكانه وفي حقها أن يجز عن مصلحتها داخله كما في البرازية ومفاده أنها لو قدرت على نحو الطبخ دون مسعود السطح لم تكن مريضة قال في التهر وهو الظاهر (قلت) وفي آخر وصايا الجني المرض المعسر المضي المبيع لصلاته قاعدا والمقعد والمفلوج والمساكين اذا تناول ولم يقعد في التفسر

٢ (قوله الى الحلاء لا يكون قاترا) لعل الصواب اسقاطا لاحت كان مفرغا على كلام المصنف تأمل. اهـ

٣ (قوله الى الحلاء لا يكون قاترا) لعل الصواب اسقاطا لاحت كان مفرغا على كلام المصنف تأمل. اهـ

منه اعتبارا بقاتل مورته بجماع كونه فعلا بحرم القرض فاسد وعام تقرر في الفتح وعن هذا قال في العروة علمن كلامهم أنه لا يجوز لزوم المريض التعلق بحقها بما لا اذا رزيت به اهـ قال في التهر وفي نظر لان الشارع حشد دعله قصد لم يكن آتيا الا بصورة الاطال لا بحقيقته فقدر اهـ وقد يقال لو كان ينفذ القصد بموت المريض عليه الشارع قتل الموت يستحل الاثر نهرايت في الترخاينة عن المقتط قال عمدا مرض الرجل وقد دخل بامرأة اهـ كرهه أن يطلعه او كان قبل الخول لا يكره اهـ (قوله الى تمام عذتها) لان التمرات لا بد أن يكون لتسببها وسبب هو الاز وجبة والعقوبة والزوجة تنقطع بالبنوة وهذا اشار الى خلاف ما في قوله بانه وان مات بعد تزوجها كما يأتي (قوله كما سيجيء) أي في قول المصنف ولو باشرت بسبب الفرق وهي مريضة الخ ط (قوله بان أفضاه مرض) أي لازمه حتى أشرف على الموت بمصباح (قوله عجزه) الى الخ فلو قدر على أقامة مصلحه في البيت كالوضوء والقيام الى الحلاء لا يكون قاترا وفسره في الهناية بأن يكون صاحب فراش وهو أن لا يقوم بجوانحه كما يعتاده الاصحاء وهذا أشيق من الاول لان كونه ذات فراش يقتضي اعتبار العجز عن مصلحه في البيت فلو قدر عليها في لا يكون قاترا وصححه في الفتح حيث قال فاما اذا أمكنه القيام بما في البيت لا في خارجه فالصحيح أنه صحيح اهـ أقول ومقتضى هذا كله أنه لو كان مريضاً مضطرباً منه الهلاك لكانت له عجز عن مصلحه كما يكون في استدعاء المرض لا يكون قاترا وفي قولنا قال أو البت كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضاً من الموت بل العبرة بالقلية لوالفالمس من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وإن كان يضر من البيت وبه كان يبقى الصدر الشهيد ثم نقل عن صاحب المحط أنه ذكر محمد في الاصل مسائل تدل على أن الشرط خوف الهلاك غالباً لا كونه صاحب فراش اهـ وبأن تمامه (قوله هو الأصح) صححه الزبيدي وقيل من لا يصلي قائماً وقيل من لا يصلي وقيل من زاد مرضه ط عن القهستاني (قوله كعجز الفقيه الخ) ينبغي أن يكون المراد العجز عن نحو ذلك من الاتيان الى المسجد والدكان لا قامة المصالح التي ينفذ في الكل اذ لو كان مختصاً بعجز فاشقة كما لو كان مكارياً أو جالساً على ظهره أو دقاً أو نجاراً أو نحو ذلك مما لا يمكن أقامة مع أدنى مرض وعجز عنه مع قدرته على الخروج الى المسجد والسوق لا يكون مريضاً وإن كانت هذه مصلحه ولا ازم أن يكون عدم القدرة على الخروج الى الله كان للسمع والشم والشمع والشمع مريضاً وغيره من محسب اختلاف المصالح فتأمل ثم هذا الترخا يظهر أيضاً في حق من كان تقدرته على الخروج قبل المرض أمالو كان غير قادر عليه قبل المرض لكبر أو لعلته في رجله فلا يظهر فينبغي اعتبار غلبة الهلاك في حقه وهو ما مر عن أبي الشيوبي في اعتماد ما علمت من أنه كان يبق به الصدر الشهيد وأن كلام محمد يدل عليه ولا طرأه فمن كان عاجزاً قبل المرض ويؤيده أن من الخلق بالمرض كمن يبرز رجله ونحوه ما اعتبره غلبة الهلاك دون العجز عن الخروج ولأن بعض من يكون مطعوناً أو به استعانة قبل غلبة المرض عليه قد يخرج لقضاء مصلحه مع أكثره الى الهلاك من مريض ضعيف عن الخروج لصداق أو هزل مثلاً وقد يوفق بين القولين بأنه ان علم ان به مرضه لمكانها وهو يزداد الى الموت فهو للعجز وإن لم يعلم أنه مهلك يعتبر العجز عن الخروج الصالح هذا ما ظهر لي فان قلت ان مرض الموت هو الذي يتصل به الموت فافائدة تعريضه عما ذكر قلت فائدة أنه قد يطلو سنة فأكبر كما يأتي فلا يسمى مرض الموت وإن اتصل به الموت أيضاً فقد عوت المريض بسبب آخر كالقتل فلا بد من حد فاصل تنبئ عليه الاحكام (قوله قال في التهر وهو الظاهر) رد على قوله في الفتح أما المرأة فان لم يحسبها المصعد الى السطح فهي مريضة قائلة يقتضي أنهم لو عجزت عنه لاعادونه كالطبخ تكون مريضة مع أنه خلاف ما في الملتقى وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بمصالح بيتها تأمل (قوله المرض) مبتدأ والمعتبر صفته والمضي خبره وقد علمت أن هذا القول مقابل الأصح (قوله والمقعد) هو الذي لا حراك به من دافع جسده كأنه لم يقدعه وعندنا الحلاء هو الزنم وبعضهم فرق وقال المقعد للتشيع الاعضاء والزمن الذي طال مرضه مغرب (قوله ولم يقعد في القرائ) احتراز عما اذا تناول ثم تغير حاله فانه اذا مات من ذلك التغير يعتبر قصره من الثلث كما في الخلاصة

(قوله) ثم من شح) أي شح وجاه وهو رمز الشمس الأتمة الخلوافي وفي الهندية عن الترتاشي وفسر أصحابنا  
التناول بالسنة فأنافق على هذه العلة سنة قصصه بعدها كصفره في حال مجتمعه له أي عام بنوعه له ما عجلت  
(قوله) وفي القصة الخ) قال ح أخذنا ما تقدم عن الهندية أن هذا لا ينافي ما قبله لأننا زدنا بدل السنة فقط اه ولا  
يخفى ما فيه وفي الهندية أيضا المقعد والمفلوج مادام زيد ما به كالمرض فان صار قديما لم يزد فهو كالصحيح في  
الطلاق وبغيره كذلك الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصديق الشهيد حسام الأتمة والصدور الكبر  
برهان الأتمة وفسر أصحابنا إلى آخر ما مر (قلت) وبما حله أنه ابن صار قديما بان تناول سنة ولم يحصل فيه ازدباد  
فهو صحيح أمالومات حالة الازدباد الواقع قبل التناول أو بعده فهو مريض (قوله) أو يزد رجل آخر في حقه  
بيان لحكم الصحيح الملقى بالمرض بغيره ومن كان غالب حاله الهلاك كما في التهايق وغيره أو الأولى أن يقال من  
خفى عليه الهلاك غالبا على أن غالب ما يتعلق بالوفد وإن لم يكن الواقع غلبة الهلاك فان في المبالغة لا يكون  
الهلاك غالبا لأن يزدلن علم ليس من أقدمه بخلاف غلبة خوف الهلاك كذلك الصبر ومثله في الفتح  
ومقتضاه أن الأولى ترك التعبد بكونه أقوى منه وإذ لم يقبله في الكثرة وغيره ساعى أن المتعبد غلبة خوف  
الهلاك لا غلبة الهلاك فان من خرج من صف القابل وازداد جلا فلب عليه خوف الهلاك وإن لم يكن الرجل  
أقوى منه ولا يقبل عليه الهلاك إلا إذا علم أنه أقوى منه فما جرى عليه الصنف مني على ما في التهايق من أن  
المتعبد غلبة الهلاك وعليه جرى في التهر وقال وإذا قد بعضهم المسئلة عما إذا علم أن المبالغة ليس من أقدمه بل  
أقوى منه اه وبما قررناه علم أن ما في المتن يختلف لما اختاره في الصبر من الفتح فافهم ويؤيد ما في الفتح  
ما ذكره في معراج الدرايش كتاب الوصايا والاختلط الطائفتان لقتال وكل منهما مكافئة لاخرى ومقهوره  
فهو في حكم مرض الموت وإن لم يتناول فلا اه فله يدل على أن المكافئة تنكح (قوله) من قصاص أو يرجع  
يركز الوقت من طالع البقعة فهاست (قوله) أوبق على لو من السفينة) وهم أن اتكبر السفينة شرط لكونه  
قائما وليس كذلك فقد قال في المبسوط فان تلاطمت الأمواج وخيف الفرق فهو كالمرض وكذلك في البدائع  
وقيد الاستيعاب بأن يكون من ذلك الموج أمالوسكن ثم مات لا تراث له بحر (قلت) وهذا شرط في المبالغة وغيره  
أيضا كما في (قوله) وبقي في فب) أمالوز كه فهو كالصحيح ما لم يخرج به جرحا يخاف منه الهلاك غالبا كما يفهم  
بما مر (قوله) فإن بالطلاق) أي هارب من توبته ما من ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة (قوله) خبرين  
أي خبرين الموصوفة في قوله من غالب حاله الهلاك الخ (قوله) ولا يصح تبرعه الأمن الثالث) أي كوقفه ومجانبته  
وزوجه بأكر من مهر المثل واستفد من هذا المرض في حق الوصية والقرار لا يختلف ط والمراد بقوله  
تبرعه أي لا حتى فلولوا لث لم يصح أصلا (قوله) فلولوا بأنهما) أي بواحدة أو أكثر ولم يقل أو لطفه لرجعيا كما  
قال في الكثرة قال في التهر وعندي اه كان ينبغي حذف الرجعي من هذا الباب لانه فيه تراث ولو لطفها في  
الصحة ما قبلت العلة بخلاف السابق فانها لا تراث إلا إذا كان في المرض وقد أحسن القديس في إقتصاره  
على السابق ولم أر من نه على هذا اه قال ط والطلاق ليس يقيد بل كذلك لو أنهما تباخرا بولوغه أو قتبيله  
أو سها أو بته أو رده كافي البدائع وكأه كني به عن كل فرقة جاعت من قبله حوى اه لكن هذا في قول الكثر  
لطفها ما تناول المصنف بأنهما لا يحتاج إلى دعوى الكناية (قوله) وهي من أهل الميراث) أي من وقت الطلاق  
إلى وقت الموت كاسيرضه الشارح (قوله) علم بأهلها أم لا الخ) هذا كله ما في متناوشر ما أشار إلى أن  
بالأولى ذكره هنا (قوله) فلولوا كرم) مختار قوله طاعنا على كرم على خلافه السابق لا تراث وهذا كان لا كراه  
توجدت فلو كان بجس أو قيد يصير قارا كافي الهندية عن القتيابة ثم علم أنه ذكره في جامع القصول أنه  
لا رواه هذه المسئلة في الكتب وذكره في بعض المشايخ قولين الأول أنها تراث لأن الأكرام لا تراث في الطلاق  
ببطل وقوع طلاق المكره والثاني أنه ينبغي أن لا تراث للميراث لأن كرم على قتل مورثه ولا تراث للمكره  
الكسر لو ارتد ولم يوجده من القتل اه واستظهر الرجعي الأول لتعلق حقه في إرضاعه ولم يوجدها  
فإن طاعه إلا إذا كانت هي التي أكرهته على الطلاق ويؤيدها لوجهها بالبسمكة مرة ورثت مع أن الفرقة

كلاهما خبر من شح حد  
التناول سنة انتهى وفي  
القصة المفلوج والمفلوج  
والقصد مادام يزداد  
كالمرض (أو يزداد جلا  
أقوى) منه (أو قدم  
ليقتل من قصاص  
أو يرجع) أو بقي على  
لوح من السفينة أو  
أقره مسبح وبقي في  
فيه (فإن بالطلاق)  
خبرين (ولا يصح  
تبرعه الأمن الثالث)  
أنها) وهي من أهل  
الميراث علم بأهلها أم لا  
كان أسلت أو اعتقت  
ولم يعلم (طاعنا) بلا  
رضاها فلولوا كرم

ليست باختيارهما اه (قلت) الظاهر ترجيح الثاني ولذا جزمه الشارح بطلانها لان اربث من اباها في مرضه  
 لرد قصده عليه وهو فرق من اربثها ومع الاكرام يظهر منه قرار فعل الطلاق عليه فلا أثر له كأن علمه علم اربث  
 القاتل لمورثه قصده فيجوز الميراث فيه قصده عليه واذا كان مركزها يظهر هذا القصد فيه مع أن القاتل  
 يحتظور عليه بخلاف الطلاق فله مع الاكرام غير يحتظور وقوله واجمعها ابنه مكرهه ورثت صوابه اه ثبت كآبائي  
 التيمم عليه فهو مؤيد لما قلنا (قوله اه ورثت) بحتمه قوله بلا رضاها أي كان خالعت وفي حكمه كل فرقة وقعت  
 من قبلها كاختيار امرأتين نفسها فاستثنى ط (قوله اه وكهت على رضاها) أي على مبد رضاها  
 كسؤالها الطلاق ولو قال على سؤالها الطلاق كما قال غيرنا كان أولى ط (قوله اه واجمعها ابنه مكرهه) بحث  
 لصاحب التهر وأقر ما لجوى عليه ويخالفه ما في الحر عن الدائع الشرفة لو وقعت بتقبل ابن الزوج لارث  
 مطاوعة كانت أم مكرهه أما الأول فلرضاها بابطال حقها وأما الثاني فلم يرد من الزوج أبطل حقها التعلق  
 بالارث لوقوع الفرقة بفعل غيره اه والجماع كتقبيل في حرمة المصاهرة وليس لنا الاتباع النص ط (قلت)  
 وفي جامع القصولين أيضا جامعها ان مرض مكرهه لم يرثه الا ان أمره الاب بذلك فتنقل فعل الابن الى الاب  
 في حق الفرقة فيصير قار اه وشبه في الأخير معز بالاصل وكذلك في الوالدية والمهنية ولا ربحي هنا كلام  
 مصادم لتقول فهو غير مقبول (قوله اه بذلك الحال) يدل من قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلاك من مرض  
 ونحوه واحتج به عما اذا طلق في الصحة ثم مرض ومات وفي العدة لارثه من مخرج أي الا اذا كان الطلاق  
 رجعيًا فلن يرثه وكذا يرثها لو ماتت في العدة جامع القصولين وفيه قال في مرضه قد كتب ابتلى في صحتي  
 أوزر وجئت بلا شهود أو بيننا رضاع قبل النكاح أوزر وجئت في العدة وأنكرت المرأة لثابت منه ورثه لاول  
 صدقته (قوله فلو صرح) الاول فلو زال ذلك الحال اه ح أي لم يملأ ما لو عاد المازد الى الصف أو أعيد المخرج  
 القاتل الى الحبس أو سكن المومج ثم مات فهو كالمرضي اذ ارثي من مرضه كما في الدائع وعزم الالهافي الفتاوى  
 الهندية ورويه ما قدمنا من الاستيعابي من التصريح بأنه لو سكن المومج ثم مات لارثت لكن في الفسخ والقرب  
 القاتل فطلق ثم خلى سبيله أو حبس ثم قتل أو مات فهو كالمرضي يرثه لانه ظهر فراره بذلك الطلاق ثم رتبته موته  
 فلا يباي يكونه بغيره اه ومثله في معراج الدراية بدون فعل وتبعه في الحر والهر وهو مشكل لانه يلزم عليه  
 أن المريض لو صرح ثم مات أن يرثه لصدق التعليل المذكور عليه مع أنه خلاف ما أطلقوا عليه من اشتراطهم  
 موته في ذلك الوجه أئح الوجه الذي هو حالة لا يغلب فيها الهلاك ولأنه بعد ما خلى سبيله أو أعيد للحبس ثم مات  
 لم يمت في ذلك الوجه بل مات في غيره في حالة لا يغلب فيها الهلاك ولذا وطلق وهو في الحبس قبل أخراجه القاتل لم  
 يكن فارا فكذلك بعد إعادته اليه نعم ما ذكر من التعليل انما يصح لموته في ذلك الوجه بسبب آخر موت المريض  
 بقتل وموت من آخر ج القاتل باقرار سبع ونحوه والظاهر أن في عبارة الفسخ سقط من فلم الناسخ والاصل في  
 العبارة فهو كالمرضي اذ ارثي بخلاف موته بسبب غيره فانما يرثه لانه ظهر فراره الخ فلتأمل (قوله اه بذلك  
 السبب) متعلق بقوله ومات لكن زيادة الشارح قوله موته اقتضت اعرا به خبرا مقدما وموته مستأخر اولا  
 حاجة الى هذه الزيادة وقسطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول لاهافي أنه مات قبل انقضاء العدة  
 مع اليقين فان نكحت فلا ارث لها ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض عدتي لا يقبل قولها ولو كانت أمه قد  
 عتقت ومات الزوج فالعدت للعتق في حياته وادعت الورثة أنه بعد موته فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كالذا  
 ادعت أنها أسلمت في حياته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم ونعم في الحر عن الخاتبة (قوله للدخول)  
 أي الدخول بما حققته أعني الموطوءة لغير المختسل بها فاتها وإن وجبت عليها العدة لتلك الارث كما مر  
 في باب المهر في الفرق بينا الخلو والدخول أهله ط فافهم (قوله لاهومنها) أي لو اباها في مرضه فانت هي  
 قبل انقضاء عدتها لارثتها بخلاف ما لو طلقها رجعيًا كآبائي (قوله اه وعندا جد اخ) وعن مالك وان تزوجت  
 بأزواج وعند الشافعي لارث المختلعة والمطلقة ثلاثا ولا غيرهما لارث لان الكنايات عند مدوا جمع درمتمني  
 (قوله اه وكذا ارث طالبة رجعية) أي في مرضه كما هو الموضع واقتزى بالرجعية عما لو اباها أي امرها كما يذكرو

أورضت لم ترث ولو  
 أكرهت على رضاها  
 أو جامعها ابنه مكرهه  
 ورثت (وهو كذلك)  
 بذلك الحال (ومات)  
 فيه فلو صرح ثم مات في  
 عدتها لم ترث (بذلك  
 السبب) موته (أو بغيره)  
 كأن يقتل المريض  
 أو يموت بجهة أخرى  
 (في العدة) للدخول  
 (ورثت هي) منه لاهو  
 منها رضاه بأسقاطه حقه  
 وعند أحمد ترث بعد  
 العدة ما لم تنزوج بأخر  
 (وكذا) ترث (طالبة  
 رجعية)



(قوله أو طلاق فقط) أي بأن فاته في مرضه طلق قطعهما ثلاثا فاتفقت العدة ثم انصارت مدة طلاقه بطل  
حقها في الارث كقولها لطلق رجعت فأنا ما جامع الفصولين (قوله لان الرجعي لا يزول النكاح) أي قبل  
انقضاء العدة أي قبل تركه راضية بما سبق طلقها بخلاف ما لو طلق البائن (قوله حتى حل وطؤها) أي بدون  
تجدد عقدك اذا كان الوطء قبل المراجعة القول كان هو مراحمته كرهه (قوله وتوارثان في العدة  
مطلقا) أي سواء كان طلاقها في حصة أو مرضه مرضاها وبدونه كافي البدائع فأما ما أتت به في العدة ثم  
الآخر بخلاف ما بعد العدة لانه زال النكاح وقدمنا في بيان القول لها في ما أتت به قبل انقضاء العدة بقي هنا  
مسئلة هي واقعة الفتوى مثلث عنها ولم أرها صرح في حق رجل طلق زوجته المريضة طلاقا رجعا ثم ماتت بعد  
شهرين فادعى عدم انقضاء العدة فلم يثبتها وادعى وراثتها انقضاءها وهي لم تنقل موتها بانقضاءها ولم تبلغ  
سن البأس فهل القول به أولهم والأخرى يظهر لي أن القول بالزوج لان نسب الارث هو الزوج كان محققا  
لان الرجعي لا يزوله فلا يزول الاحتمال وهي لو ادعت قبل موتها انقضاءها في مدة تحتكم به يكون القول لها لانه  
لا يملك الامن جهتها بخلاف وراثتها فاقبل (قوله بخلاف البائن) فان فيه لا بد من استمرار الاهل من وقت الطلاق  
الى وقت الموت كأي ذكره قريبا (قوله وكذلك ترث ما أتت به) أي من طلقها بانقضاءها لاهلها لو كانت مطلقة  
رجعة لارث كأي ذكره المصنف وكذلك البائن بتقيد ابن الزوج ولو مكرهه كأي (قوله ليجي بالحرمة بينوته)  
أي فكان القرار منه (قوله ومن لا عناني مرضه) أطلقه فقبل ما اذا كان القذف في الصحا أو في المرض وقال  
محمدان كان القذف في الصحة واللعان في المرض لم ترث نهر (قوله أو أي منها ايضا) أراد به أن يكون مضى  
الدية في المرض أيضا صرح (قوله لما صرح) أي عن أن الفرقه ماتت بسبب منه قال في الهداية وهذا ليجي بالتحقيق  
يقبل لانه منه انجي لمجا إلى الخصومة لدفع العار عنها (قوله وان أتت في حصة الخ) وجه عدم الارث فيها أن  
الايلاف معنى تعليق الطلاق بغير أربعة أشهر بخلافه عن الوقاع ولا بد أن يكون الطلاق والشرط في مرضه  
وهنا وان تمكن من ابطاله بالي لم يكن ضرر بزمانه وهو وجوب الكفو له عليه لم يكن ممكنا كأي (قوله فقات)  
أي في عدتها كأي (قوله لانه لا يبالغ) فقبل المسئلة الثانية ط (قوله ولا بد في البائن الخ) لتعليل المسئلة  
الثالثة أي الواردة قطع أهله الارث ط (قوله أو يطلقها) أي لا فرق بين الطلاق الرجعي وعدم الطلاق  
أملا (قوله فطاوعت) الطواوعة ليست بغيره فاقبلوا كانت مسكره لارث أيضا لانه لم يوجد من الزوج ابطال  
حقها كافي الصريح البدائع لكن لو أمر أو مذهب وورثت كلفتمته (قوله ليجي بالفرقة منها) أي فكانت  
راضية بما سبق طلقها (قوله أو أي بها مرضا) يصدر عن انسلاته واحدة ما نعت فطلقها ثلاثا فاقوله في الحر لم  
أر حكمه أي صريحه قال كأي جدي بعض نسخ البحر ويضي أن لا ميراث لها لرضاها للبائن اه (قوله  
عمل ما جازته) لانه في المصلحة لارث واعترضه في النهر بان هذا لا يجدي نعم فيها اذا كان الطلاق في مرضه  
انذبل الرضا فيه قائم اهقل فيه نظر لانه ارضت بطلاق موقوف بغيره لم يلحقها ولا يزوج منه مرضاها بما سبقه  
وعادة جامع الفصولين وليس هذا كطلاق يسألها ان مرض جل البطل انقولها طلققت نفسي لم يكن بطلا  
بل يتوقف على اجازته فاذا أجاز في مرضه فكانه أنا الطلاق فكان فلان اه فافهم (قوله أو اختلعت منه)  
قبه لانه لو طلقها أخرى من زوجها لمريض فلها الارث لو ماتت في العدة لانها لم ترض بهذا الطلاق ففسر  
الزوج فارجع من جامع الفصولين قلت ومفاد التعليل أن الاجنبي لو طلقها من زوجها على مهرها أجازت  
فعله ترث أيضا لان اجازتها حصلت بعد النية فلم تؤثر في ابل ارث في سقوط مهرها فثبت القرائل  
الاجازة فلا ترتفع بها فلا يصح أن يقال انها لارث لدليل الرضا قائم لان المتبرقة به قبل النية لا بعددها  
فانهم (قوله ولو يلوغ الخ) أضافه غير مقصور على اختياره بتفويض الطلاق لا يقال ان الفرقه في خيار البلوغ  
تتوقف على فسخ القاضي فلم تكن بغيره فافصل كأي البائن نفسها فاجازه الزوج لان فسخ القاضي موقوف على  
طلبه اذ لم يمتد فصار كطلبه البائن من زوجها وذلك رضاها ما لم يرض (قوله رضاها) أي لان الفرقه وقعت  
باختيارها لانه لا يتقدم على الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بجيبس) عبارة في الدر المنثور في حصن وكذا عبارة



ومنه ما في البدائع لم  
أطلقك أو أن تزوج  
عليك فانت طالق  
ثلاثا فمفعول فعل حتى مات  
ورثته ولو ماتت هي لم  
يرثها (وفي غير هالام ثرت  
وهو ما إذا كافى العصة  
أو التعلق فقط أو بفعلها  
ولهامته بدو حاصلها  
ستعشر لان التعلق  
امامجي وقت أو بفعل  
أجنبي أو بفعلها أو بفعلها  
ول وجهي على أربعة  
لان التعلق والشرط  
امافي العصة أو المرض  
أو أحدهما وقد علم  
حكمها (قال لها في حصته  
ان شئت) أنا (وفلان  
فانت طالق ثلاثا ثم  
مرض فشاء الزوج  
والاجنبي الطلاق معا  
أو شاء الزوج ثم الاجنبي  
ثم مات الزوج لا ثرت  
وان شاء الاجنبي أو لاشم  
الزوج ورثت) كذا  
في الخلية والفرق لا يخفى  
انبتيشية الاجنبي أولا  
صار الطلاق معلقا على  
فعله فقط (صداق أي  
المرض مرض الموت  
والزوجة على ثلاث في  
العصوة) على (مضى  
العدة ثم أقر لها بدین)  
أو عين (أو أوصى لها  
بشيء فلها الأقل منه)  
أي بما أقر أو أوصى  
(ومن الميراث) التهمة  
وتعتمد من وقت إقراره

ظروف الهلاك في الدنيا وفي العقب نهر ملخصا (قوله ومنه) أي من الفرار وهو من قسم التعلق بفعله نفسه  
في انما ورثته لانه وجد الشرط وهو عدم التعلق أو عدم التزوج قبيل موته وهو وقت مرض فكان فارا وان كان  
التعلق في العقب وانما لم يرثها لانه سابقا حقه حيث آخر الشرط الى موتها وذلك في البدائع أيضا انه لو قال  
ان لم أت البصرة فانت طالق ثلاثا لم يرثها حتى مات ورثته لقلنا ما إذا ماتت هي يرثها لانها ماتت بحي زوجها  
لعدم شرط الوقوع لجواز ان بأت البصرة بعد موتها أي بخلاف تطلقها وتزوجها عليها فانه لا يمكن بعد  
موتها \* (تنبيه) \* تعقيد الشرخ الطلاق بكونه ثلاثا غير لازم في مسئلة موتها لانه لو كان زوجها وحكمنا  
بالوقوع في آخر زمن أجزأ عما بها وهو الجزء الذي يعقبه الموت بكون الواقع به باننا لعدم إمكان العدة كن لم  
يدخلها كما قدمنا من الغرض في باب الصريح عند نقوه ان لم أطلقها فانت طالق (قوله أو التعلق فقط) أي  
التعلق بفعل أجنبي أو جمعي الوقت كإتي العبر وهو المفهوم من التزويج فالتعلق هنا يجعل على عومه  
حتى يشمل فعل نفسه لان التعلق به اذا وحيد في العصة فقط أي وجد الشرط في المرض ورثته منه وقد صرح  
به المتن فلا يصح دخوله في العموم كذا يحيط بالسماحي فلهذه (قوله أو بفعلها ولهامته بد) أي مطلقا سواء كان  
التعلق والشرط في المرض أو أحدهما أولا ولا قال في التيسير وفي غيرها أي في غير هذه الصور التي ذكرناها  
رثت وهو ما إذا كان التعلق والشرط في العصبق أو جوه كلها أو كان التعلق في العصة فيها اذ اعلم بفعل  
الاجنبي أو جمعي الوقت أو كفصا كان اذ علقه بفعلها الذي لهامته بد فانها لا ثرت في هذه الصور كلها اه ح  
(قوله وحاصلها ستعشر) يمكن بسطها الى ثمانية وعشرين لانه اذ علقه على فعله أو بفعلها أو بفعل أجنبي  
فالفعل امامته بد أو لافهذه ستة فصر في أوجه الشرط والتعلق الاربعة فتبلغ أربعة وعشرين وفي تعلقه  
على الوقت أربع صور فتبلغ ثمانية وعشرين لكن في فعله أو بفعل الاجنبي لافرق بين مامته بد أو لا بخلاف  
فعلها كما علمت لا يخفى أن كون كل من التعلق والشرط في العصة لا تدخله في طلاق المرض ولذا لم يذكر في  
الصرف بالنسب اسقاطه وتكون الصور إحدى وعشرين (قوله أو أحدهما بالنسب) أو الزرع عطفا على اسم ان  
أي أو أحدهما في أحد المذكورين بان يكون التعلق في العصة والشرط في المرض أو بالعكس (قوله قال لها في  
حصته) ما إذا كان هذا التعلق في المرض ورثت في جميع الصور لانه من التعلق بفعل الاجنبي وفعله وقد  
تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة ط (قوله والفرق لا يخفى) قال في الصرف وحصله أن الطلاق تعلق على  
مشتبه ما إذا شأ أعماله يكن الزوج عجم العدة فلا يكون فارقا بخلاف ما إذا شأ ثرت ستة الزوج لانه حينئذ  
تمت العدة له اه أي فيكون من التعلق بفعله فكفي فيه كون الشرط فقط في المرض بخلاف الوجهين  
الاولين فانهما من قبيل التعلق بفعل الاجنبي فلا يفيق من كون التعلق والشرط في المرض والفرق أن  
التعلق في العصة (قوله وعلى مضي العدة) فبقية لظهر خلاف الصالحين حيث قالوا بقرار موته  
لاتنفاء التهمة بانتفاء العدة كافي التيسير في فهمه أنه لو تصادقا على الثلاث في العصة ولم تصادقا على انتفاء  
العدة يكون لها الأقل اتفاقا اه ح (قوله فلها الأقل) من الميراث من في الموضوعين بيان للاقل والواو بمعنى  
أو ومصلحة الأقل محذوفة تقديرها من الآخر والمعنى فلها الوصية به الذي هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل  
من الوصية به ولا يجوز أن تكون الواو للجمع انصهر المعنى حينئذ فلها الميراث والوصية به لأن هذا الأقل وهو  
فاسد كالأجوز أن تكون في الموضوعين مصلحة الأقل سواء كانت الواو للجمع أو جمعي أو انصهر المعنى على الاول  
فلها الأقل من كل واحد منهما وعلى الثاني فلها الأقل من أحدهما وكلاهما فاسد اه ح أي لانه يصدر الأقل  
شأنه راعى الميراث والوصية به مع أن الميراث الأقل واحد منهما هو أقل من الآخر (قوله التهمة) أي تهمة  
مواضعة الزوجين على الإقرار بالفرقة وانقضاء العدة لعلطها الزوج زينة على مبرا نها وهد التهمة في الزيادة  
فقط فردناها وقالوا يجوز الإقرار بالوصية لانهما صارت أجنبية لعدم العدة دليل قول شهادته لانه قد وقع  
زكاته لها وتزوجها بخلاف جوابه لانه لا مواضعة تعلق حتى الزكاته للشهادة والتزوج فلا تهمة بحصر ملخصا  
عن الهداية وشروحها (قوله وتضمن وقت الفرار الخ) كذلك في الهداية والخالية في باب العدة انفقوا  
عليه وحينئذ فلا يثبت شيء من هذه الأحكام المذكورة أنفوا ولا تزوجه بأختها وأربع ضواها وهو خلاص

ما صرحوا به هنا وبه اندفع ما في غاية السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال فان كان جرى بينهما خصومة ووزنت  
خسنته في مرضه، فهو دليل عدم المواضعة فلا تهمه الا فلا تصح التهمة بغير ملخص وأقره في النهر وحاصله أن  
ما قرره ههنا من قول شهادتها لها ونحوه من الاحكام يقتضي أن ابتداء العدة يستند الى وقت الطلاق وما  
يحمي به باب العدة من وجوبها من وقت الاقرار يقتضي انتفاء هذه الاحكام أقول لا ينبغي أن العدة تأخذ  
من وقت الطلاق وإذا أقر الزوجان بعضها صدقاً فيما لا تهمه فيه ولا صرحوا بأنه لا يجب لها تنقصة ولا سكنى غلار  
بتصديقها والشهادة متوحها مما لا تهمه فيها اذ لا مواضعة عاقبتها كما تقدم بخلاف الوصية عازا ادعى قدر  
المرات فالصدق في حقها عند أي حنيفة وقد ان العدة تنقض لا بطلان الزيادة لانها موضع تهمه فليس المراد  
عدم انقضاء العدة في سائر الاحكام بل في موضع التهمة فقط وبه علم أن كلامي في القول باعتبارها من وقت الطلاق  
والقول باعتبارها من وقت الاقرار ليس على عمومها ولذا قال في فتح القدر في باب العدة ان فتوى المتأخرين أي  
بوجوبها من وقت الاقرار بخلافه للائمة الاربعة وجوهها الصعبة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم التهمة  
فينبغي أن يصرح بحالها للناس الذين هم مظانها ولهذا فصل الامام السعدي بحمل كلام محمد في المسوط  
من أن ابتداء العدة من وقت الطلاق على ما اذا كان متفرق من وقت الذي أسند الطلاق اليه ما اذا كانا  
مجتبئين فالكتاب في كلامهما ما مر فلا يصح ما في الاستاذ قال في الصريح أن هذا هو التوفيق اه أي بين  
كلام المتقدمين والمتأخرين وبه ظهر صحة ما قاله السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال لكن ما قاله من أن  
الخصومة وترك التهمة دليل عدم المواضعة في الصحيح بأنه غير ظاهر لان وصيته لها بأكثر من المرات ظاهرة  
في أن تلك الخصومة محيلة لتست على حقيقتها اهني ماذر الامام السعدي من التفرق ظاهر في عدم المواضعة  
لتصح وصيته لها وتزوجه أو غيرها أو بعبارة ما رواه الله سبحانه أعلمه (تسبه) أعلم أن ما تأخذ به شبه المرات فلو  
توسى من التركة قبل القسمة كان على الكل ولو طلبت أخذ الف درهم والتركة كعروض لم يكن لها ذلك وشبهه  
بالذين حتى كان للورثة أن يعطوها من غير التركة أو تأخذها من غيرهما ما تأخذ من كذا أهله في فتح القدر  
والصريح وغيرها (قوله بعد مضيا) أي مضى العدة من وقت الاقرار (قوله فلها جيع ما أقر أو وصي) لانها  
صارت أجنبية فانقضى التهمة ونقضها ان ما تأخذ به يبق في شبه المرات أصلا فلا يأت في حقه ما مر أن تغفلها قبل  
مضى العدة لم تعطل الزاد على المرات التهمة فكان ما تأخذها من التركة ووصية نظر الزعماء فاعتبر في المشايخ  
وبعد مضى العدة لم تنق التهمة فلذا استحق جيع ما أقر أو وصي به ونخص كونه نائا ووصية وبه علم أن من  
ذكر الشبهة هنا يتبع ظاهر عبارة النهر لم يصب قافهم (قوله ولولم يكن عرض موته) الباعث على أي ولولم يكن  
هذا التصديق في مرض موته بأن صح منه أو كان غير مرض أصلا ثم مات في عدها صرح اقراره ووصيته لعدم  
التهمة (قوله ولو كذبته) مختز قوله تصادفا (قوله لم يصح اقراره) أي ولا وصيته معاملة لها بزوجها انما زوجة  
وهو وارثه ولا وصية للوارث ولا اقراره ولو ينبغي تصدعها إذا مات في مرضه قبل مضى عدها من وقت الاقرار  
لانما قريب لطلاقها لاننا نثبت عملا اقرارها وان كذبته وصار فأزادها من مرضه ثم مات في العدة أو لم  
يصح ومات بعد العدة لم ترث منه قصصه وصيته واقراره لها مال ولا تكذيبها في الطلاق السابق رضا بالطلاق  
الواقع الآن كاللا ينبغي هذا ما ظهر في (قوله لا بعده) أقول هذا لما يظهر لو ادعت أن الابنة كانت في الخصعة لان  
دعواها تنقض اعترافها بأنها الارث منه لكونه غير فأزادها لو ادعت أن الابنة كانت في ذلك المرض الذي مات فيه  
فلا لانها ادعت عليه طلاقا ثم مع غيرها لما زعمت أنها بآنت منه وجب علم ما قرنته فاذا ادعت عليه ذلك  
الواجب لا يلزم منه أن تكون وراضية بطلاقها كاللا ينبغي فيجب أن ترث سواء أصرت على دعواها أو صدقته قبل  
موته أو بعده كما أقر لها بما ادعت عليه ولم أر من تعرض لذلك وكلهم سكتوا عنه لظهوره قافهم (قوله لو كان طلقت  
الح) جعل حكم المسئلة الأولى مشبا هذه لانه لا خلاف فيها بخلاف الأولى كما عرفت (قوله بأمرها) الأولى رضاها  
لشغل اختيارها بنفسها في التفويض أو أقامه الحوى عن البرجندی ط (قوله فان لها الاقل) أي ما أقر أو وصي  
به ومن الارث وهذا انصرح بوجه الشبه المغايب الكاف (قوله قال صحيح) قلبه ليكون فرار به البيان أو ما كان

به يفتى ولو مات بعد  
مضيا فلها جيع ما أقر  
أو وصي عبادية ولولم  
يكن عرض موته صح  
اقراره ووصيته ولو  
كذبته لم يصح اقراره  
شرح الجميع وفي الفصول  
ادعت عليه مريضاً أنه  
أبائنا فيجسد وحلقه  
القاضي خلف ثم صدقته  
ومات ترثه لو صدقته  
قبل موته لا لو بعده  
(كن طلقت ثلاثاً ما مرها  
في مرضه ثم أوصي لها  
أو أقر) فان لها الاقل  
(قال صحيح لا مرأته)

احدا كاطلاق ثمين (الطلاق في مرضه الذي مات فيه) في احداهما صار فارا بالسان قوت منه) كافي ومغاده له لو حلف صححا وحث  
 فريضا فيتم في احداهما صار فارا ولم اره نهر (ولا يشترط عليه) أي الزوج (٥٤١) (بأهلها) أي بالمرأة لم يأت (ولو

مرضا يكون فارا بذلك القول لا ينسب الى السان فافهم (قوله احدا كاطلاق) أي فلا كافي عبارة الفصح عن الكافي  
 وهو المراد لان الكلام فيما يكون فيه فارا ولا فرق في الرجعي (قوله قوت منه) لانه بين الطلاق بعد تعلق صححها بما  
 فريضة قصده كالوأتنا جعل انشله في حق الارتباط منه ولو مات احداهما قبله ثمنات تعينت الاخرى ولم  
 يرت له بيان حكمي فانتفت التمتع منه وعامة في الفصح قلت وماذا كرم انه يصرف فارا بهذا السان مؤثرا بقول  
 بان السان في الطلاق للمهم باق الطلاق معلقا بشرط السان معنى أي شغوب الحال لوقوع الطلاق عند  
 السان فيقع عند السان بالكلام السابق امل على القول بأنه باق الحال في واحدة غير عين والبيان تعيين لمن وقع  
 عليها الطلاق فينتفي عن لا يصرف فارا لان الوقوع يكون في حال صحة كذا في الدائع وعلم الكلام على ذلك  
 مبسوط فيه (قوله لو حلف صححا) أي بان على فعل غيره كان قال ان دخل زيد داره فاحدا كاطلاق ثلاثا  
 اما على على فعله صار فارا بالفعل في مرضه لا ينسب الى السان فافهم (قوله صار فارا) يظهر لك وجهه عاذر كانه  
 انقضاء الدائع (قوله ولا يشترط علمه) حاصله ان أهلية الروح لا يشترط في كونه فارا فاذا كانت أهلية  
 أو كتابية فأنها في مرضه ثم تركت علمه عليها ذلك لكن لو كانت أعقت أو أسلت وهو غير غافل عنها في مرضه  
 صار فارا ورثه لا يفتق الشرط وقت لاله (قوله بعد غد) اما لو قال لها يا فتى طلاق ثلاثا بعد غد باق الطلاق  
 والعقاق معا ولا مراء لها ولو قال اذا أعقت فانت طلاق ثلاثا كان فارا كذا في الظهيرية أي لان المعلق يعقب  
 المعلق عليه فيحقق شرط الفراق قبل وقوع الطلاق بخلاف ما فيه فان المضاف الى الفسخ وسامعا (قوله والا  
 يعلم لارت) لانه وقت التعليق لم يقصد ابطال صحته لم يعلم وان صارت اطلاقا قبل زول الطلاق ولم تكن  
 شروط التعليق لان عقدها مضاف بخلاف ما اذا كانت حرة وقته ولم يعلم به لانه امر حكمي فلا يشترط العلم به  
 كذا في العبر والظاهر ان يقال لانه امر ثابت تأمل ه (نفسه) ومقتضى قول المصنف كان فارا لا يقع عليها  
 ثلاث طلاقات والا كان رجعا لانها صارت حرة ولا فسر أرى في الرجعي فافهم وبشكل عليه ما مر قبل انقضاء  
 الشرطين باب التعليق أو لانه قال وزوجته لاله ان دخلت الدار فانت طلاق ثلاثا فاعتقت فدخلت رجعتها  
 له ومقتضا ان يقع هذا طلاقا ولا يكون ٣ وقيل يجب اخذها بما قالوا في الفرقين من الاضافة والتعليق  
 ان المضاف يشغوب سببا للحال بخلاف المعلق حتى لو قال أنت بعد غد املك بيعة اليوم عليك ان قال اذا ما غدا  
 كافي طلاق الاشياء والنظر في مسئلتها قال لانه أنت بعد غد انقضاء سببا للحال فانت طلاق الزوج أنت طلاق  
 ثلاثا بعد غد انقضاء سببا لطلاق بعد تحقق سبب الحرة فطلق ثلاثا بخلاف مسئلة التعليق فانه وقت التعليق  
 لا تملك كرم من طلقين ولم يتحقق سبب الحرة وقته فلا يقع كرم عا على هذه اعادة ما ظهر في تأمله (قوله ولو  
 علقه) أي الطلاق البائن بعقدها وكان التعليق والشرط في المرض لانه تعلق بفعل أجنبي ط (قوله او برضه)  
 كقوله ان مرضت فانت طلاق ثلاثا يكون فارا لانه حصل شرط الحث المرض مطلقا والمرض المطلق هو  
 صاحب الفراش الذي كان الموضع لانه وذامر المرض كذا في الواو الجمة ونقل في العبر تخصصه عن الحامية  
 قلت ومقتضا انه لو مرض قبله ثم وضع منه لم تطلق لجهة المرض على المطلق أي الكامل منه وهو الذي يتصل به  
 الموت فلس المراد مطلق مرض بل المراد مرض مطلق وبينهما فرق واضح مثل ما مطلق ومطلق ما فافهم  
 (قوله او وكل به الخ) قال في الدائم وقالوا فمن قوض طلاق امرأته الى أجنبي في العهدة موطا فافهم في المرض ان  
 لا يرضى ان كان على وجهه لا علة غيره عنه بان ملكه الطلاق لا يرت لاله لم يقدر على فسخه بعد مرضه صار  
 الاضمار في المرض كالا بقاء في الصبيحون كان عكسه علة في فعله صار كاشا لالتوكيل في المرض قوته (قوله  
 ولو أبرأ الخ) مشروعي كون المرأة متفارة بعد بيان كون الرجل فارا وهذا ما أشار اليه في أول الباب بقوله وقد  
 يكون الفرار منها (قوله وورثها الزوج) لانه كالتعلق صححها بما في مرض موته تعلق صحه بها في مرض موتها  
 بجر (قوله او موطا وعقار بن زوجها) احقر اعرابا لو ار كرهها فانه لا يرثها بعد مباشرتها بسبب الفرقه ومثله

ملحقها ماتا في مرضه  
 وقد كان سببا ما عتقها  
 قوله أو كانت كتابية  
 فأسلت (ولم يعلم به  
 كان فارا) ففرض ظهيرة  
 (بخلاف ما لو قال لأمته  
 أنت بعد غد أو قال الزوج  
 أنت طلاق ثلاثا بعد  
 غدا علم بكلام المولى  
 كان فارا والام يعلم  
 (لا يرت كتابية ولو علقه  
 بعقدها أو عرضه أو  
 وكله وهو صحيح فأوقعه  
 حال مرضه فادرا على  
 عزه كان فارا (ولو  
 نأثرت المرأة (سبب  
 الفرقه وهي) أي والحال  
 أنها لم يرضه وماتت  
 قبل انقضاء العدة  
 ورثها) الزوج (كأذا  
 وقت الفرقه) بينهما  
 (باختيارها نفسها في  
 خاز الوارث والعتق أو  
 بتسليمها) أو موطا وعقار  
 (ابن زوجها)

٣ أقوله وقد صحب اخنا  
 مما قالوا الخ قال فينا  
 التعقيب ان التعليق  
 والاضافة مستويان في  
 عدم الانقضاء لا عند  
 وجود الشرط والوقت  
 حتى يملك المولى بيع  
 المضاف بعقده الا اذا  
 كانت الاضافة الى ما بعد  
 الموت حيث يكون  
 الاشكال ايقنا ويمكن

دفعه بان مسئلة التعليق لم وجد فيها ما يقتضي العقب قبل التعليق بخلاف مسئلة الاضافة فانه قد وجد فيها اضافة الطلاق قبل اضافة العقب  
 فيقول ابتداء بقاء الطلاق الراس على ما يملكه في الاولى لعدم تحقق مقتضى العقب وفي الثانية لما وجد اضافة للمقتضية للعقب ثم نقل بالفاء

وهي مريضه لاتهام  
(على) مافي الخاتبة  
والفتح عن الجمع وزعم  
بمافي الكافي قال في  
الصر فكان هو  
(المذهب) لانها طلاق  
فكانت مضافة اليه  
(وقيل) قائله الزلي  
(هو كالاول) فبرها (ولو)  
ارتدت ثم ماتت أو ولدت  
بدار الحرب فإن كانت  
الرد في المرض ورثها  
زوجها (استحسانا  
(والا) بان ارتدت في  
الصحة (لا) برها بخلاف  
ودته فانها في معنى عرض  
موتة فترثه مطلقا ولو  
ارتدا معا فإن أسلمت  
هي ورثته والا لا خاتبة  
(قال آخر امرأة تزوجها  
ظاني ثلاثين فماتت امرأة  
ثم أخرى ثم ماتت الزوج)  
طلقت الأخرى (عند  
التزوج) (ولا يصير  
فارا) خلافا لما لان  
الموت معرف واتصافه  
بأخرية من وقت  
الشرط فيثبت مستندا  
دوره (فروغ) أبايتها  
في مرضه ثم قال لها أنا  
تزوجتك فأنت طالق  
ثلاثا تزوجها في العدة  
ومات في مرضه لم ترث  
لأنها في علة مستقبلة  
وقد حصل التزوج  
بفعلها فلم يكن فرارا  
خلافاً لمحمد خاتبة  
كذبها الورثة بعنوته

بالاول ما لو أمر ابنها بما كرهها بخلاف ما إذا كان هو المريض وأمر ابنها بما كرهها فإنه يكون فاراراً ورثته وإذا  
بأمره فلا كافر (قوله) وهي مريضه قبل الطر وع المذ كور تصح به لصح اندراجها تحت الأصل المذ كور  
وهو قوله ولو بشرت المرأة أن لا تكرار فافهم (قوله) لها أي الفرقة بالأسباب المذ كور ومثلها رد المذ كور  
كأبائي (قوله) وإذا أي كونها باعاً من قبلها لم تكن طلاقاً بل هي فسخ لان المرأة ليست أهل الطلاق (قوله)  
فإنه لا يرثها أي ولا يرثه كافر عند قول المصنف واختلعت منه أو اختارت نفسها أي إذا كان ذلك في مرضه  
ط لكن في العان ترثه كافر لان ابتداء من جهته (قوله) لانها طلاق فيعتبر باعاً من جهته فلا تكون فاراراً  
لاضطرابها إلى ذلك أما في العان فلقد وقع الباعث أو مافي الحب والعنة فلقد حصل الاعقاب المطلوب من  
النكاح فصار مثل التعليق بفعلها الذي لا بد له منه بخلاف ما إذا أسأته الطلاق في مرضه فمطلقاً رافعاً  
باسقاط حقها بالضرورة فلا ترثه وان كان باعاً من جهته فافهم ثم بشكل عدم ارثها منه بل بشرت نفسها  
بمرضه الحب والعنة فإن علة عدم ارثها كونها مريضة كافر فماتت في دعوى اضطرابها والحجاب أنه ليس اضطراباً  
حقيقاً فلا منافاة ولو سلم اضطرابها حقيقة لا يترتب منه ارثها منه لان ارثها منه لا يكون إلا إذا ثبت فرارها  
ثبت لأنه لم يضطرها إلى ذلك فهي كمن وطئها ابنته مكره لا ترث منه إلا إذا أمر ابنه بذلك كافر فلم يرثه  
اضطراباً رافعاً لم يعلم جنايته عليها بخلاف ما هنا فان اضطرابها عذر في نفي فرارها عنه من جهته فافهم  
بخلاف فرارها منه من جهته فلا ترثه اضطراباً رافعاً كالمكره فان اضطرابه إلى قتل غيره أعمى نور في فعله  
حيث نفي القود عنه لا في فعل غيره وهو من كرهه ويؤيد ما قلنا قوله في الفسخ لو حصلت الفرقة في مرضه  
بالحب والعنة وخيار المبرور والعق لا ترثه رضاها بالمطل وإن كانت مضطربة لان سبب الاضطراب ليس من  
جهته فلم يكن جانباً في الفرقة اه هذا ما ظهر في هذا المحل فتأمل (قوله) ثم ماتت أو ولدت أي قبل انعقاد  
العدة ط (قوله) ورثها لأنه تبين أن قصدها الفرار ط (قوله) استحساناً والقياس أن لا يرثها لعدم جريته بين  
المسلم والكافر ط (قوله) لا يرثها لأنها ماتت بنفس الردة قبل أن تصير مشرقة على الهلاك وليست بالردة مشرقة  
عليه لانها لا تقتل كذا في الفسخ (قوله) بخلاف ردته (الخ) لأنه يقتل ان استدامها ط (قوله) مطلقاً أي سواء  
كانت في الصحة أو المرض ط (قوله) ولو ارثها معاً (الخ) قال في الصروان ارتد معها ثم أسلم أحدهما ثم ماتت  
أحدهما مات المسلم لا يرث المرتد وان كان الذي مات من تدها والزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد  
ماتت فإن كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث كذا في الخاتبة اه (قوله)  
طلقت الأخرى (إذا) الشارح ذلك بمعالله ولا صلاح عبارة اللحن لان قوله عند التزوج متعلق بقوله طلقته وعلى  
مافي المتن متعلق بقوله مات وليس المعنى عليه وقوله ولا يصير فاراراً الواف من الشرع للعطف على طلقته وإذا  
يصير فاراراً ترث منه فإن كان دخل بها قبلها مهر ونصف فأنهر بالنسبة والنصف بالطلاق قبل الدخول  
وعندها بالخص بلا احداً دز يلي من باب المين الطلاق والعاق (قوله) خلافاً لما لا فمعهدها يقع عند الموت  
لأنه الوقت الذي تحققت فيه الأخرية ونصير فاراراً ترثه ولها مهر واحد وتعد بعد الأجلين من عدة الطلاق  
والوفاة وان كان الطلاق رجعي فاطلها عدة الوفاة والاحداً فادام الزلي (قوله) لان المرتد معرف (الخ) علة  
لقول الامام أي يعرف أن هذه المرأة آخر امرأة (قوله) واتصافه أي التزوج من وقت الشرط وهو التزوج ط  
(قوله) فثبت مستندا أي إلى وقت التزوج كالمعلق الطلاق بمحضه برؤية الدم لاحتمال الانقطاع  
فإذا استبرأ فلا يظهر أنه وقع من أولها زلي ومقتضى هذا لو كان وقت التزوج من بضائع يصير  
ترثه (قوله) لم ترث (الخ) بانه أن عدتها الأولى قد بطلت بالتزوج فبطل ارثها التاب لها بسبب الإلابة في مرضه  
لأنها عاترت ما دامت في العدة وقد زالت ووجب عليها عدة مستقبلية الطلاق الثاني كما يأتي في العدتين  
من طلق معنته قبل الطول يجب عليها عدة مستقبلية ولا يمكن أن ترث بعد الطلاق الثاني لان شرط  
وقوعه التزوج وقد حصل بفعلها فافهم كذا في توفيق الثلاث وهذا عند محمد ومحمد يقول ترثه لأنه  
عليها تمام العدة الأولى فقط في حكم الفرار بالطلاق الأول بقاعدة تدرجى (قوله) كذبها الورثة (الخ)

في الطلاق في مرضه  
فالتسول لها كقولها  
طلقت وهما وقالوا في  
النقطة ولو لم يصبه طلقها  
في المرض ومات بعد  
العدة فالمشكك من  
متاع البيت لوارث الزوج  
لصيرورتها أجنبية  
بخلافه في العدة جامع  
الفصولين

• (باب الرجعة) •

بالفتح وتكسر تعدى  
ولا تعدى (هي استدامة  
الملك القائم) بلا عوض  
مادامت (في العدة) أي  
عدة الدخول حقيقة إذ  
للا رجعة في عدة الخلوة  
إن قال وفي البراءة يذهب  
الوطء بعد الدخول وإنكرت  
فه الرجعة لاقعكسه  
وتصم مع أكرامه وهرزل  
ولعب خطئا (بضم)  
متعلق باستدامة  
(راجتك) وردتلك  
وسكتك بلا

(١) قوله والرجعة  
والرجعي بكسر الراء  
علوة القويين والرجعة  
بكسر الراء والفتح أقصم  
والرجعي والرجعان  
بالضم فهما على أن  
كسر الراء الرجعة خاص  
برجعة الطلاق وانظر  
كتاب الله أم معجمه

أي لو ادعت أنه أبانها في مرض موته وأنه مات وهي في العدة وقالت الورثة بل في العدة فالقول لها بينها  
لا يكرها سقوط الأرض لهما تقرر بطلاق لا يسقط المهرات (قوله) فالمشكك من متاع البيت هو ما يصلح للرجل  
والمرأة أما ما يصلح لأحدهما فالقول لكل فيما يصلح له وفي المسئلة تفصيل سياقي أن شاء الله تعالى في باب  
التألف من كلمة الدعوى (قوله) لصيرورتها أجنبية أي فلم تنق ذات بدل البدلورثة والقول لذي اليد (قوله)  
بخلافه في العدة أي بخلاف موته في عدتها فإن المشكك حينئذ لا أعند أي خيفة لانه ارتكز فلم تكن  
أجنبية فكانت مأت قبل الطلاق جامع الفصولين واقفه سبحانه أعلم

• (باب الرجعة) •

ذكرها بعد الطلاق لانها متأخرة عنه طبعاً فكانوا ضاعوا نهر (قوله) بالفتح وتكسر قال في التهر والجهور  
على أن الفتح فيها أقصم من الكسر خلافاً لأزهري في دعوى أكثرية الكسري ولكي تعالى أن يرد في انكسار  
الكسر على الفتح (قوله) بتعدي ولا بتعدي أي يستعمل فعله متعدداً بنفسه ولا ما فتعدي على قال في  
الفتح يقال رجع إلى أهله ورجعت إليهم أي ردتهم وقال تعالى فإن رجعت الله إلى طاعتهم ويقال في  
مصدروا يضار جعوا ورجعوا ورجعوا (١) والرجعي بكسر الراء وما قالوا إلى الله رجعتك (قوله) هي  
استدامة الملك عبرة بالاستدامة بدل الراد الذي هو معنى الرجعة لأن التبادر منه ما يكون بعد الزوال فيناق قوله  
القائم ولأن المراد به هنا الإبقاء قال تعالى ويعملن أحق برهن قال في الفتح والرد يصح حقيقة بعد انعقاد  
سبب زوال الملك وأن لم يكن زال بعد يقال رد البائع المبيع في بيع اختيار للبائع أه فهذا إذا بقائه للثابت  
القائم أي استدامة وإسالك قال تعالى فإذا بلغن أجلهن أي قارن السلوغ فأسكنوهن ما كان لهن قال في التهر  
والاستسكان استدامة القائم لأعادة الرائل ولما قص الأبلام منها وأظهرها واللعان وتناولها بقوله زوجاني طواقي  
وليس شرطها شهود ولا يجب عوض مالي حتى لو أرحها أو فخر بزمه على قولها وتجعل بذاتني مهرها وقال  
أبو بكر لا يصير زيادة ولا تحجب ولو لرجع الأمت على الحرة التي تزوجها بعد طلاقها مع أه (قوله) بلا عوض  
أي بلا اشتراط عوض فالمراد في اشتراطه لائق وجوده لم يلجأ وانما ذكره تأكيذاً لدعوى قيام الملك الذي  
زال اشتراط في ردها إليه العوض (قوله) أي عدة الدخول حقيقة أي الوطء ح (قوله) إذا رجعت عدة  
الخلوة أي ولو كان معها لم ينظر بشهوة ولو إلى الفرج الداخل ح ووجهه أن الأصل في مشروعية  
العدة بعد الوطء تعريق إرادة الرجم تحفظاً عن اختلاط الانساب ووجب بعد الخلوة بلاوطء احتياطاً وليس من  
الاحتياط تصحيح الرجعة فيها رجعي (قوله) إن كان حمل حدث قال في العدة بعد الدخول لا يمين هذا القول لأن  
العدة قد تحجب بالخلوة العصبية بلا دخول ولا تصح فيها الرجعة أه قلت وتقدم أيضاً باب المهر أن الخلوة  
الصغيرة لا تكون كالوطء في الرجعة أه وإذا كان ذلك في الخلوة الصغيرة فالفاسدة بالاولى (قوله) وفي البراءة  
الحج الاولى إساقطه لانه ساقط متناوشاً وقوله بعد الدخول المراد به بعد الخلوة والاولى التعدي به كما عبره فيها  
سياقي (قوله) وتصم مع أكرام الحج قال في الجرح من أحكدها أنها لا تصح إضافتها إلى وقت المستقبل ولا  
تعلقها بالشرط كما إذا قال أدعاهم فقدر رجعتك أو أن دخلت الدار فقدر رجعتك وتصم مع أكرامه والمهرزل  
والعقب والخطا كالنكاح كنفاء البائع ط وفي القسنة أو أجاز مرة القسوة صحت ذلك بغير (قوله) وهرزل  
ولعب (سره) ما في القاموس بضد الحد أو طء (قوله) خطئا كان أراد أن يقول استحق الماهة فقال راجعت  
زوجي (قوله) بضم رجعتك الاول لأن يقول بالقول يجوز رجعتك لم يطف عليه قوله الا في وقت فعل طء وهذا  
بيان لركها وهو قول أو فعل الاول فسمان صريح كامل ومنه النكاح والزوج كما يأتي ويبدأ به لأنه لا خلاف فيه  
وكما يقتل أنت عندي أو كنت أو أنت امرأت فلا يصير مراحعا لانه لا أثر في الضرر والتهر (قوله) راجعتك  
أي في حال خطاها ومثله راجعت امرأت في حال غيبها وحضورها أيضاً ومنه رجعتك ولا رجعتك فتح (قوله)  
وردتلك وسكتك قال في الفتح وفي المحطس سكتك بغيره أن سكتك وهما لغتان وفي بعض المواضع شترط  
في ردتك ذكر كراهية فيقول إلى الأولى تكأى وإلى عصبتي وهو حسن انطباعه يستعمل لضد القول أه

(قوله) والفعل هذا ليس من الصريح ولا الكتاب لانهم لم يروا من عوارض المعنى فافهم ثم ظهر كلامهم ان الفعل في حكم الصريح لثبوت الرجعة من المجنون كآباء (قوله) مع الكراهة الظاهر انها تنهيه كما شرب له كلام الجرح في شرح قوله والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء متى وتقدم قوله في القنع عند الكلام على قول الشافعي حرمة الوطء انه عندنا محل لقسم تلك النكاح من كل وجه وانما قول عندنا قضاء العنف فكذلك الحل قائما قبل انقضائها اه لا ردة حرمة السفر لان ذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كآباء وتقدم ايضا قوله في القنع والمصنف ان راجعها بالقول فافهم (قوله) بكل ما وجب حرمة المصاهرة) يدل من (١) الفعل يدل بعض من كل ح أي لان من الفعل ما لا يوجب حرمة المصاهرة كالزوج والوطء في الدبر ولما عطفا المصنف على قوله بكل فليس مراده المصبر بما وجب حرمة المصاهرة فافهم و باعتبار هذا العطف يصح كونه يدل مفصل من مجمل (قوله) كس) أي بشهوة كافي النفع وبقدومه على ما وجب حرمة المصاهرة ح قال في البحر ودخل الوطء هو التفتيل بشهوة على أي موضع كان فإأخذ أو قنأ أو جهة أو أسا والمسلم بلا مائل أو مجاميل يحذر الحرار معه بشهوة والنظر إلى داخل الفرج بشهوة فإن كانت مستكنة وخرج ما لنا كانت هذه الأفعال تغير بشهوة وتظهر إلى غير داخل الفرج بشهوة ولولا حلقة الدبر فإنه لا يكون محرما لكنه مكروه كافي الأول والحجة في القنعة وبصر محرما وقوع صرعه في فرجها بشهوة من غير قصد المراجعة اه وفي المحط وبكره التفصيل والمسلم تغير بشهوة إذا لم يزد الرجعة اه (قوله) ولومها اختلاسا) خلست الشيء خلست من باب ضرب اختطفته بسر عني غفلة واختلسته كلف مصباح قال في البحر ولا فرق بين كون التفصيل والمسلم والنظر بشهوة منه أو منها بشرط أن يصدقها سواء كان بتسكنه أو فعلته اختلاسا أو كان نكاحا أو مكرها أو معتوها أما إذا اعتبه وأنكره لا تثبت الرجعة اه (قوله) ان صدقها المخرج) قال في القنع هذا إذا صدقها الزوج في الشهوة فإن أنكره لا تثبت الرجعة وكذلك مات فصدقها الورثة ولا تقبل البينة على الشهوة ولا نهى عن كفا في الخلاصة اه قلنا لكن من في حرمان النكاح متناوضا وشرحا وان ادعت الشهوة في تقبله أو قبيلها أنه وأنكرها الرجل فهو مصدق لاهي الآن يقوم لها منشا لأنه فعايقها فقرة بكذبه أو يأخذ نكاحا أو يركب معها أو يعسا على الفرج أو قبيلها على النكاح اه ومقتضاها أنها لو لم تستفرجها أو قبيلته على الغمر أن تصدق وان كذبها وله تقبل البينة على الشهوة لأنها بما تعارف بالأناظر كما صرح به هناك وبأن تمامه قاتل (قوله) ورجعة المجنون بالفعل) أي إذا طلق رجعا ثم جن قال في القنع ورجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقول وقيل بالعكس وقيل بهما اه وظاهره ترجيح الأول وانقصر عليه البرازي قال في البحر ولعله الراعي لما عارف أنه مؤاخذا بقوله دون أقواله وعمله في الصبر به بان الرضا ليس شرط ولها لو أكره على الرجعة بالفعل يصح اه (قوله) وتصح بتزوجها) الأولى حذف نص لان قول المصنف وتزوجها معطوف على قوله بكل المتعلق بقوله استدامة (قوله) به بقى) قال في البحر وهو ظاهر اه واية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الأول والحجة وعمله الفتوى كذا في النبايع فقول الشارح ان له ليس رجعة عنده خلافا لمحمد على غير ظاهر الرواية كالأختي فعلم ان لفظ النكاح يستعمل الرجعة ولا تستعار له اه ملخصا قلت وفيه انه صرح بنفسه في النكاح بأنه بعد بقوله لماتته راجعنا كذا فافهم الآن يجب بان مراده في نكاح الأجنبية (قوله) على المعتد) لان عليه الفتوى كافي القنع والبحر (قوله) لانه لا يخوع من مس بشهوة) لان الاعتبار بالمس بالشهوة بخلاف المصاهرة لانه يعتبر فيها بذنبي ذلك شهوة تكون سببا للوطء وإذا لم يوجب ذلك الوطء كالأنازل بعد المس وإذا لم يشرط أحدنا عدم الانزال بالمس ونحوه (قوله) ان لم يطلق (بائنا) هنا بيان لشرط الرجعة ولما شرط خمسة تعطل بالتأمل شر بلائها قلنا هي أن لا يكون الطلاق ثلاثا في الحرمة وثنتين في الأمانة ولا واحدة مقترنة بعوض مالى ولا بصفة تنهى عن النكاح قطو بلا أو شديدة ولا مشبهة كطرفة مثل الحبل ولا كانه تقع بهائين ولا يفتي أن الشرط واحد هو كون الطلاق رجعا وهذا شرط كونه رجعا ثم تقدم منها شرط كان بائنا كما أوضحناه أول كتاب الطلاق وقد استغنى عن هذا المصنف بقوله ان لم يطلق بائنا وهو لو من قول الكثران لم يطلق ثلاثا لكن قال الحارثي لا حاجة إلى هذا مع قوله استدامة الملك

(١) قول الحلبي يدل من الفعل فيه جعل كلام المصنف بلا من كلام الشارح الا أن يقال لما امتزجا كأنهما اتحداه نصر

نسبة لانه صريح (و) بالفعل مع الكراهة (بكل ما وجب حرمة المصاهرة) كس ولومها اختلاسا ونكاحا أو مكرها أو مجنوناً أو معتوها ان صدقها هو أو ورنه بصدوقه جوهره ورجعة المجنون بالفعل برازية (و) تصح (بتر) وجهها في العدة به بقى جوهره (و) ووطئها في الدبر على المعتد لانه لا يخوع من مس بشهوة (ان لم يطلق بائنا) فان





غير قصدت بطلانها وذلك اضرار بها اه وقوله وهو مكر ومن جهتين أي لكونها رجعة بالفعل وبدون اشهاد والكره تزيهه فقها كما عرفت وه اندفع ما في الشربلاية (قوله) (انتهاب) أي الرجعة بعد العدة فيها أي في العدة والظرف متعلق بآذي والجار والمجرور متعلق بالضمير العائد على الرجعة أي آذي بعد العدة الرجعة في العدة فهو على حد قول الشاعر \* وما هو عنها بالحدث المترجم \* أي وما الحديث عنها (قوله) (صح بالمصادقة) لان النكاح ثبت بصدقهما فالرجعة أولى به ونظاره ولو كانا كاذبين ولا يخفى أن هذا حكم القضاء أما الدية فتلى ما في نفس الأمر (قوله) (والا لا يصح) أي ما دلت عليه الرجعة لانه لا يخرج عن شيء لا عاك انشاءه في الحال وهي تنكره فكان القول لها باليمين لما عرفت في الأشياء الستة بجر أي لا يتحقق كتاب الدعوى حيث قال المصنف هناك ولا يخلف في نكاح ورجعة وفي ما لا يستلزم ويرى ونسب ولا وحيد ولعان والفتوى على أنه يخلف في الأشياء الستة اه أي السبعة الأولى وهذا قولهما أما الأخير فلا يتخلف اتفاقا (قوله) (ولما) أي لم يكره لا يقبل قوله اذ لم تصدقوا أو قام بينة تقبل لانه اذا كان القول لها تكون الدية عليه لان البينة لا تثبت خلاف الظاهر وفي نسخة وكذا الكاف وكلاهما صحيحان فافهم (قوله) (وتقدم الخ) أعني فصل المحرمات ح حيث قال وتقبل الشهادة على الاقرار بالس والقبول عن شهوة وكذا تقبل على نفس اللسان والتقبل والنظر إلى ذكر ما وفر جهان عن شهوة في المختار تجنب لأن الشهوة مما أوقف عليها في الجملة ما انشأ أو أثاراه وقد ساق رأيت القول للمدعي الشهوة في المعاقبة مع الانتشار والس فرج والتقبل على الفهم وهو مؤيد لقبول الشهادة بالشهوة (قوله) (وهذا من أعجب المسائل الخ) نقول ذلك عن بسوط الامام السرخسي أي لانه اذا قبل للرجل أقر بشيء في الحال فلم يثبت اقراره ولو برهن على أنه أقر به في الماضي ثبت فأنك تذهب من ذلك لأن اقراره في الحال ثابت بالمعينة وهو أقوى من الثابت بالمعينة لا احتمال أن البينة كاذبة ولذلك لو اتفق على آخر عال وبرهن عليه ثم أقر للمدعي عليه به بطلت البينة لان الاقرار أقوى وهنا عكس ذلك ووجهه أن اقراره في الحال بأنه أقر في العدة محرم بدعوى فلا تثبت بالينة واذ اظهر السب بطل الحب فاطلاق الاعراض عليهم بأنه لا يجب ثبوت عن سوء الأدب فافهم (قوله) (للملك الانشاء في الحال الخ) أي من ملك الانشاء عمل الاخبار كالوصي والمولى ولو كبل البائع ومن له الخيار بجر عن تخلص الجامع (قوله) (يرد الانشاء) اما اذا أراد الاخبار فرجع الى تصديقها ط (قوله) (فقال عجيبة) أشار الى أنها قالت موصولا كما يأتي بحترزه والى أن الزوج بدأ فلو بدأت فقلت انقضت عدتي فقال الزوج راجعتك فاقول لها اتفاقا في الشغل وقع الكلامان معانيه أي أن لا تثبت الرجعة نهر (قوله) (فانها الانصاح الخ) لا يخفى أن هذا مقيد اذا كانت المدة لم تحل الانقضاد الا تثبت الرجعة لان ادعت أنها ولدت وثبت ذلك وعندها تصح لانه انشاء حال قيام العدة ظاهرا أو خفية عن قيامها حال كلامها أسنة في الاخبار وأقرب زمان بحال عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة مقارنه لانقضاد العدة فلا تصح وتأم في الفتح (قوله) (صح اتفاقا) لانها تمهية بسبب سكوتها وعدم جوابها على الفور فتح (قوله) (كالوكتك الخ) قال في الفتح تسلف المراءاة بالاجماع على أن عدتها كانت منقضية حال اخبارها والفرق لا في حصة بين هذه وبين الرجعة حيث لا تسلف عنده أنه ابرأها في العدة لأن الزام البين لقائده النكول وهو بذل عنه وبذل الرجعة وغيرها من الأشياء الستة لا يجوز والعدة هي الامتناع عن التزوج والاحتباس في منزل الزوج وبذله حائز ثم اذا نكحت هنا تثبت الرجعة بناء على ثبوت العدلة وتكولها ضرورة كسوت النسب بشهادة القابلة بناء على شهادتها بالولادة اه لكن ماذا كمن الاجماع تبعوا بل يشرح الجميع أغرضه في الخبر بأن مذهبهما صحة الرجعة هنا فلا يمتصو للاختلاف عندها ولذا اقتصر على الاستحلاف عند دفع البدائع وغيرها (قوله) (عن معنى العدة) الأولى على معنى العدة لانه متعلق باليمين ط (قوله) (فصدقة السبد وكذبته) قديده لانها لم يصدقها فثبت الرجعة اتفاقا ولو كذبه لا تثبت اتفاقا ط عن التهر (قوله) (ولا يينة) فلو أقامها تثبت الرجعة نهر (قوله) (فالقول لها عند الامام) وقالا القول للمولى لانه أقر بما هو خالص حقه فيقبل كالو أقر عليها بالنكاح وله أن حكم الرجعة من الصحة

(انتهاب بعد العدة فيها) بأن قال (٥٤٦) كنت واجبتك في عدتك (فصدقة صح) بالمصادقة (والا لا) صح اجماع (و) كذا (ل) أو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عدتها قد راجعتها أو أنه قال قد جامعها (تقدم قولها على نفس اللسان والتقبل فاحفظ) كان رجعة لأن الثابت بالبينة ككتاب المعانة وهذا من أعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره بأقراره بل بالبينة (كما لو قال فيها سكنت راجعتك أمس) فانها تصح (وان كذبته) للملك الانشاء في الحال (بخلاف) قوله لها (راجعتك) يريد الانشاء (فقال) على الفور (عجيبة) قدممت عدتي فانها الانصاح عند الامام لمقارنتها لانقضاد العدة حتى لو سكنت ثم أجابت بصحت اتفاقا كما لو نكحت عن البين عن معنى العدة (قال زوج الأمة بعدها) أي العدة (راجعتها) فصدقه (السبد وكذبته) الأمة ولا يينة (أو قال) سمنت عدتي (واذكر) الزوج والمولى (فالقول لها) عند الامام لانها أمانة (فلو كذبه للمولى) وصدقته الأمة فالقول (له) أي للمولى

قوله بالحدث المترجم كذا الأصل المقابل على

وعدهما متى على العدم من قيامه أو انقضاء ما هو أمينة فبما صدقة بالأخبار بالانقضاء أو البقاء لا قول الأولى  
 فيها أصلاً وانما قيل قوله في النكاح لا لفراديه بخلاف الرجعة نهر **(قوله على الصحيح)** أي عند الكل قال في  
 الترخيب ان القول الأول بالاتفاق وقوله على الصحيح احتراز عما في النبايع أنه على الخلاف أيضاً له **(قوله)**  
 ظهور الخ قال في التهر والفرق للامام بين هذا وما مر أنها منتزعة العقد في الحال واستنزل ظهور ذلك  
 المولى المتعة فلا يقبل قولها في ابتطالها بخلاف ما مر لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر بقيام العدة فلم يظهر  
 ملكة مع العدة لمقبل قوله اه قال في الصرة فالمجلس أنه لا فرق في الحكم بين المستلين وهو عدم صحة الرجعة  
 وان اختلف التصور **(قوله ثم انما تعتبر المدة)** يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عدتي لا بد من  
 كون المدة تحتل ذلك ثم انما يشترط احتمال المدخل اذا كانت العدة بالحض ولو كانت الطهارة وضع الجبل  
 ولو سقطا مستبين الخلق فلا يشترط مدة اه ح وساق آخر البيان للمدة **(قوله يوم الأمة)** لأن عدتها  
 حضنتان والأخير لشمع الثانية فهو أو لم ين قول الهادي من الحيضة الثالثة **(قوله لعشرة)** علة لظهور أي  
 لأجل تمامها سواء انقطع الدم أو لا نهر لكن اذا لم ينقطع على العشرة ولو لها علة انقطعت الرجعة من حين انتهاء  
 عذتها كما في الدر المنثور عن الرزلي وغيره **(قوله مطلقاً)** يفسره ما بعده ويحتمل أن يكون المراد به انقطع الدم  
 وأولاهو إشارة إلى ما ذكرناه أن نفعان التهر **(قوله احتياطاً)** راجع لكل لان سور الحارم كقول في طهوريته  
 فلما اغتسلت مع وجود الماء المطلق فالاحتياط انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والتزوج  
 لاحتمال عدمه **(قوله أو عضي جمع وقت صلاة)** المراد خروج الوقت بتمامه سواء كان الانقطاع قبله في وقت  
 مهمل كوقت الشروق أو في أوله أو في آتائه احتراز عن مضي زمن منه يسع الصلاة لانه لا يستبرأ من يخرج  
 الوقت بتمامه لان المراد أن تصير الصلاة نافية عنها ولهذا لو طهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه ما يسع  
 الغسل والتبرع علة لانقطاع الرجعة ما يخرج في الوقت الذي بعده لانها يخرج في الوقت الأول لم تصير الصلاة نافية  
 عنها لعدم قدرتها فعملي الأداء فافهم **(قوله ولو عاودها الخ)** قال في الصر وانما شرط في الأقل أحد الشئين  
 لأنه لا محتمل عودها لبقاء المدة فلا بد من أن يتقوى الانقطاع بحضرة الغسل أو باز وضوء من أحكام  
 الطهارات فخرجت الكفاية لأنه لا يتوقع في حقها ما رتقاً ثمة كسفي الانقطاع كذا ذكره الشارحون  
 ونما مر أن القاطع للرجعة الانقطاع لكن لما كان غير محقق اشترط معه ما يحققه فأذا نهر أو اغتسلت ثم  
 عاد الدم ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة وتبين أن الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو تزوجت بعد الانقطاع لا أقل  
 قبل الغسل ومضى الوقت تبين صحة النكاح هكذا فادع في دفع القدر بحثاً وهو وان خالف ظاهر المتن لكن  
 المعنى يساعدهم والقواعد لا تأباه اه أي لان عبارة المتن تفيد أن القاطع للرجعة هو الغسل أو وضوء  
 الوقت لانفس الانقطاع أي انقطاع الدم فلا ينقطع ثم اغتسلت أو مضى الوقت ثم راجعها أو تزوجها أو تزوجت  
 ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة فظاهر المتن صحة التزوج دون الرجعة ولو انقطع ولم يعاودها فزوجت باخر قبل  
 الاغتسال ومضى الوقت لم يصح التزوج وبقيت الرجعة ولا شأن بهذا خلاف ما بحث في الفتح خلافاً لما فهمه  
 في التهر وقد يقال أن مرداهم بالانقطاع على دون العشرة لانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه معاودة لأنه اذا  
 عادوا ولم يجاوز العشرة تبين أن غسلها لم يصح وأن الصلاة لم تصح بانقضت الرجعة ولم يصح تزويجها  
 لكن تبقى المخالفة قبل الزواج أو تزوجت قبل الغسل ومضى وقت الصلاة ولم يعاودها أصلاً فان مقتضى  
 المتن صحة الرجعة دون التزوج وهذا لا يحتمل التأويل بخلافه بمجرد البحث غير مقبولة ولذا كان الانقطاع  
 نفسه هو القاطع للرجعة فلا يعنى أن يكون مشروطاً ببقائه وهو حكم الشرع عليها بأخذ أحكام  
 الطهارات لانها اذا اغتسلت يجوز لها الشرع القراءة والطواف ونحوها وكذا اذا حكم عليها بصيرورة الصلاة  
 دينا بمنزلة فان القياس بقيام حضيها مادامت مدة بعودها الدم فانما حكم الشرع عليها بشئ من أحكام  
 الطهارات ليكون حكمها من نفع الحضي ما يتحقق عنده بالعدوى المدة فاذا عاودها الحكم المذكور والابن  
 وحيداً فلا يعمل الانقطاع عنده من انقطاع الرجعة وصحة التزوج إلا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المستمر فاذا

على الصحيح لظهور  
 ملكة في البضع فلا  
 عنكها ابتطالها  
 انقضت عدتي ثم قالت لم  
 تنقض كان له الرجعة  
 لاخبارها بكذا في حق  
 علمها بشئ ثم انما تعتبر  
 المدة ولو بالحض لا بالقطع  
 وله تحليفها أنه مستبين  
 الخلق ولو بالوادة لم  
 يقبل الابينة ولو خرج  
 وتنقطع الرجعة  
 اذا طهرت من الحيض  
 الأخير يوم الأمة  
 لعشرة أيام مطلقاً  
 وان لم تغسل ولا أقل  
 لا تنقطع حتى تغسل  
 ولو سور جار لاحتال  
 طهارته مع وجود  
 المطلق لكن اتصلي  
 لاحتال الصلابة ولا  
 تزوج احتياطاً أو  
 عضي جميع وقت  
 صلاة فتفسيره في  
 نهرها ولو عادها ولم  
 يجاوز العشرة فله  
 الرجعة أو حتى  
 تنبهم عند عدم الماء  
 وتصلى ولو نفل صلاة  
 تامة

زال يعود الدم بطل عمله وإن بقي الحكم بقي العمل وعن هذا والله تعالى أعلم اقتصر الشارح على بعض البحث  
 المذكور الذي يمكن حل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن (قوله في الأصح) نقل صححه في الفتح عن الميسر  
 وكذا في التبيين وشرح الجمع لكن نقل في الجوهر عن الفتاوى تصحيح انقطاعها بمجرد الشروع ولو سئلت  
 المحقق أو قرأت القرآن أو دخلت المسجد قال لا يجوز تنقطع وقال الرزقي لا كذا في الفتح شرباً لاسية قال  
 في التلويح وتقييد المصنف بالصلاة وبنيها اختار قول الرزقي وهذا عندهما وقال محمد تنقطع بمجرد التيمم وهو  
 القياس لأنه ظاهرة مطلقة وجرحه في الفتح وأقره في البحر والتهر (قوله بمجرد الانقطاع) أي بلا توقف على  
 غسل أو مضى وقت أو تيمم كما قدمناه عن البحر لعدم خطابها بالاداماة الكفر (قوله فالت ومفاد) البحث  
 لصاحب التهر (قوله ونسب أقل من عضو) كالأصبع والأصبعين وبعض العضو الساعد بحر والمراد  
 باللسان الشك لأن المراد أنها وجدت بعض العضو كما قلنا ندره لآصاله ماء ولا يقر سنة ما بعده أو فاده الرزقي  
 وط (قوله تنقطع) أي الرجعة وقيل به لأنه لا يجل لزوجهما بانها ولا يجل تزوجها بالشرع لا تنسل تلك  
 المعة أو يضي عليها أذى وقت سلامته على القدرة على الغسل بحر عن الاستيعاب أي احتياطاً في أمر القروح  
 نهر فلذا لم يعتبروا هانما اعتبروه في الطهارة من أنه إذا شك قبل الفراغ غسل مائشاً فلو بعده لا يعتبر فاهم  
 (قوله لتسارع الخفاف) ظاهره أن الحكم المذكور فيما إذا حصل الشك قبل ذهاب البلية فلو شك بعد  
 مدته طويلاً ذهب فيها البلية فالظاهر عدم اعتبار عدم حصول الشك في عضو تام أو أقل لعدم ظهور العلم هنا  
 تأمل (قوله ولو نسب عضو) كاليد والرجل بحر (قوله لانهما عضو واحد) أي بقية زنته وكل واحد  
 بافتراده غير تام دون العضو وهذا قول محمد ورواه عن أبي يوسف وفي رواية عنه أنه ترك كل بافتراده كركل  
 عضو وأشار إلى تصحيح الأول في المتن حيث قدمه وفي هذا حيث أنوع مع قطعه بأن في فرضيه اختلافاً  
 بخلاف غيره من الأعضاء (قوله طلق حاملًا) أي من ظهر كونها حاملًا وقت الطلاق ولا دنيا لأقل من  
 ستة أشهر من وقت الطلاق (قوله فراجعها قبل الوضع) هذا إذا زاد المصنف نفع الصدر للثبوت كما يأتي  
 لأنه بعد الوضع لا راجعة (قوله فقامت ولأقل من ستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح) كذا في أكثر  
 النسخ وفي بعضها فقامت ولأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق ولستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح وهذه  
 هي الصواب لأنه بذلك لم يأن الولد علق بعد النكاح قبل الطلاق (قوله محض رجعة السابقة) أي المد كونه  
 في قوله فراجعها قبل الوضع أي ظهر بهذه الولادة أن تلك الرجعة كانت صحيحة وإن كان مقتضى إنكاره  
 الولد أنها الأصح لأنها على رزعه قبل النكاح والطفقة قبله لا رجعة قبلها لكن لما ثبت نسبه منه صار مكناً  
 شرعاً فصحت رجعته (قوله وتوقف ظهور رجعتي الخ) أعلم أنه قال في الوفاية طلق ذات حمل أو ولد وقال لم أطأ  
 راجع اه ومثله في الكنز والهداية وغيرهما واعتزهم المحقق صدر الشريعة بأن ذات الحمل فيها النكاح  
 وذلك أن وجود الحمل وقت الطلاق إنما يعرف إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقته وإذا ولدت انقضت العدة  
 فكيف علق الرجعة ولا راد أنه علق الرجعة قبل وضع الحمل أي بأن يحكم بصحتها قبله لأنه لا أنكر الولد لم  
 يكن مكذباً شرعاً لا بعد الولادة لأقل من ستة أشهر رجعت لأقربها فالصواب أن يقال ومن طلق حاملًا منكر أو طأها  
 فراجعها فقامت ولأقل من ستة أشهر رجعت للرجعة اه ولخصنا وقد سعه المصنف في معناه كما رأيت وقد أشار  
 الشارح إلى الجواب عن الوفاية بأن قوله راجع معناه أنه لو راجع قبل الولادة رجعت متوقفة على الولادة  
 لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور رجعتي على الولادة لا ينافي معهما لكن لا يخفى ما في ذلك من  
 البعد لكن انتصر في البحر للشافعي ورد قول صدر الشريعة أن وجود الحمل الخ بالجنس يثبت قبل الوضع  
 ويثبت به التسليم لصراحه في باب خيار العيب أن حل الجارية المسعة يثبت بظهوره قبل الوضع وفي باب  
 ثبوت التسليم يثبت بالحبل الظاهر اه أي وإنما كان الحل يثبت قبل الولادة يمكن الحكم بصحة الرجعة قبلها  
 ورداً أيضاً بقوله بآشافي حواشيه عليه من وجهين أحدهما ما مر عن الضرر والثاني أنه سيجي في المسئلة  
 الآتية أنه لو راجعها قبل ولده لأقل من عامين ثبت نسبه قال فعلم أن الحل يعرف بالولادة لا كثر من ستة أشهر اه

في الأصح وفي الكافية  
 بمجرد الانقطاع متى  
 لعدم خطابها قلت  
 ومفاده أن الجنونة  
 والمعترضة كذلك (ولو)  
 اعتسبت ونسبت أقل من  
 عضو تنقطع لتسارع  
 الخفاف فلو ثبتت  
 عدم الوصول أو تركه  
 محمد الانتفاع (ولو)  
 نسب عضو لا تنقطع  
 وكل واحد من المضمضة  
 والاستنشاق كالأقل  
 لأنها عضو واحد على  
 الصحيح مسمى (طلق)  
 حاملًا منكرًا وطأها  
 فراجعها قبل الوضع  
 (فقامت ولأقل من  
 ستة أشهر) من وقت  
 الطلاق ولستة أشهر  
 (فصاعداً) من وقت  
 النكاح (محض رجعته  
 السابقة وتوقف ظهور  
 رجعتي على الوضع لا ينافي  
 معهما قبله فلا مسأحة في  
 كلام الوفاية (كما) محض  
 (ولو طلق)

وأقرق التهر أقول وقد أجاب عن الوجه الأول العلامة للفتوى حيث قال إن كلام صدر الشريعة يفتحق  
 بالقبول تحقيق وقول من رد مدعى الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب فيه مبرود أماما استدلل به في باب  
 خبار العيب رواية ضعيفة عن محمد بن ربه شاذة لم تأل العيب عن أبي يوسف وإين أظهر هاته أنما  
 يقبل قولها ٢ للنصومة لا لرد وأماما في باب ثبوت النسب من قولهم الحمل الطاهر فقامت النسب  
 بالفراس والولادة بقول المرأة والخلاف هناك معروف أن ما حقيقه يقول إذا خجل الزوج ولادة المعتدة لا تثبت  
 إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين إلا أن يكون الحمل ظاهر فثبت معه بشهادة المرأة أو هي القابلة قليل  
 في هذا أن الحمل يثبت وإنما ظهره يؤيد بشهادة المرأة أو ما ثبوتة فتوقف على الولادة كما نص عليه في المبسوط  
 فيما قال إن حملت فطالتي فقال لو وطئها مرة لا أفضل أن لا يقر بها ثم قال إن أنت لم يولد بعد قوله المذكور  
 لا كرمين سنتين يقع الطلاق وتنقض العدة ولو لم يولد في شتهه الأولاد على الوجه المخصوص وظهوره لا يسمى  
 ثبوت ولا يترتب عليه ما يتوقف على الثبوت اه (قلت) وفيه نظر فإن الذي حرمه على ذلك أن الولادة تثبت  
 بقول المرأة ولدت إذا كان هناك حمل ظاهر أو فراس قائم أو اعتراف من الزوج بظهور الحمل حتى لو علق  
 طلقها ولو لا أنها يقع بقولها ولدت عند أي خفية وشهادة القابلة شرط عند متعين ولو بعد عند لا تثبت  
 الولادة إلا بشهادة القابلة فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحمل عند وقد قال العلامة فاسم هناك إن المراد  
 بظهور ما أن تظهر أماراته بحيث يغلب ظن كل من شاهد بانك بها حاملا فم يعتبر بظهور حيث لم يعارضه غيره  
 كفي مستثنى فإن إقرارها لم يفي بما يتحقق حجة مع ما لم يظهر كذبها بل تدل على ستة أشهر وتظهر ما لو خبرت  
 المعتدة بانقضاء عتها ثم ادعت الحمل فانهم لم يتطروا إلى ظهور الحمل وإنما تطروا إلى ولادتها فإذا ولدت  
 لأقل من ستة أشهر من وقت الأختار ثبت النسب لا يثبت كذبها ولو لا كذا لكانت ناقض في شرطها وإلى ظهور  
 الحمل عند التناقض وإنما تطروا إلى ما يظهر به كذب الأخبار الأول يقتضيه أم لا يقال صدر الشريعة  
 وأماما الجواب عن الوجه الثاني فهو أن الطلاق في المسئلة الآتية مفروض بعد إقراره بالخلاف والطلاق بعد  
 الخلو موجب للعدة ومعتدة الرجعي إذا لم يقر بانقضاء عتها وأجاحت ولدت نسبه لكن إن ولده لا كرمين  
 سنتين كانت الولادة ترجع إلى الأولاد علقه قبل الطلاق كسأ في العدة فإذا ثبت نسبه وكان قد راجعها  
 بالقول مثلاً تسعين حصة تلك الرجعة بالولادة لأقل من عامين ما في مستثناه لم يقر بالولادة منها العدة فإذا  
 طلقها يكون طلاقا قبل الخلو ناهي فلا عدة عليها فإذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق تبين أن  
 الطلاق كان بعد الدخول وأنهم معتدة فإذا كان قد راجعها قبل الولادة تسعين حصة لا تنافي في العدة بخلاف  
 ما إذا ولدت بعد ستة أشهر من وقت الطلاق فإنه لا يظهر أن الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد لها  
 صرحوا به من أن الأصل أن كل امرأ لم ينجب عليها العدة فإن نسب ولدها لا يثبت من الزوج إلا إذا علم بقائه  
 منه بأن يحيى به لأقل من ستة أشهر به ظهر أنه لا فرق بين المستثنى في توقف حصة الرجعة على الولادة وثبوت  
 النسب وأن النسب لا يثبت في مستثنى الأولاد لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق لعل بها علقته  
 قبل الطلاق وأنهم معتدة بخلاف المسئلة الآتية لأنها مفروضة في المختل بها الواجب عليها العدة قصص رجعتها  
 وإن ولدت لا كرمين ستة أشهر فانغمض تحرير هذا المقام الذي دللته أقسام الإلهام والسلام فانهم (قوله)  
 من ولدت قبل الطلاق أي إذا جاعت به ستة أشهر فأ كرمين وقت النكاح (قوله) حيث لم يتعلق بإقراره حتى  
 (الغير) قال في البحر ولاردماء أو ردم في الكافي بأن من أقر بعد آخر ثم اشتد ثم استحق منه ثم وصل إليه  
 فإنه يؤمر بالتسليم إلى المرأة وإن صار مكذبا لم يكن له نكاحه بغيره حتى العير بخلاف بمسئلة الرجعة  
 اه ح (قوله) لأن الشرع لم يكنه لأنه لا علك الرجعة إلا في عدة الدخول أي الوطء لا في عدة الخلو  
 وهو قد أنكر الوطء فمصدق في حق نفسه والرجعة معه ولم يكنه الشرع فيه بخلاف ما مر وما ياتي فانه  
 بثبوت النسب صار مكذبا شرعا ولا راد أنه لا خلو بينهما كالمهرس ويجب العدة لأن أن كذا المهرس ينبغي على  
 تسليم المبطل والعصمة يجب احتياطا لا احتمال الوطء ولا يابزم من ذلك آيات الوطء فلم يكن مكذبا شرعا

مطلب  
 في قبيل ان الحمل  
 لا يثبت الا بالولادة

من ولدت قبل  
 الطلاق فالولدت بعده  
 فلا رجعة لمضى السنة  
 (متكررا وطاهرا) لان  
 الشرع كذب يحصل  
 الولد لفراس فطلق زعمه  
 حيث لم يتعلق بإقراره  
 حق العير (ولو خلاها  
 ثم أنكره) أي الوطء (ثم  
 طلقها) علك الرجعة  
 لأن الشرع لم يكنه ولو  
 أقره وأنكرته

٢ قوله للنصومة لا لرد  
 يعني إذا ادعى المشتري  
 الحمل لا لتوجهه  
 انقصومة على المشتري  
 ما لم تشهد النساء به  
 فينته تنصومه انقصومة  
 فيعلقه بالناصح على أنها  
 ليس بها حمل وقت البيع  
 فان حلف فيها والاردت  
 عليه وليس المراد أنه  
 يثبت الرد بمجرد شهادة  
 السابعة ومثل هذا في  
 دعوى الشبهة وغيرها  
 مما لا يطالع عليه الرجال  
 اه منه

وبد لأقل من حولين  
من حين الطلاق  
(معت رجعتها السابقة  
لصور ورتبه سكذا كاسر  
(وقولان ولدت فانت  
طالق فولدت) فطلقت  
فاعتدت (ثم) ولدت  
(آخر بطينين) يعني  
بعدة ستة أشهر ولو أكثر  
من عشرين مأم تقرر  
بأنقضاء العدة لأن  
أمتداد الطهر لأغاية  
له الأساس (فهو) أي  
الولد الثاني (رجعة)  
اذ يجعل العلق بوطه  
حادث في العدة بخلاف  
ما لو كانا بطن واحد  
(وفي كلما ولدت) فانت  
طالق (فولدت ثلاث  
بطن تقع الثلاث  
والولد الثاني رجعة)  
في الطلاق الأول كاسر  
وتطلق به ثانيا (كالولد  
الثالث) فانه رجعة في  
الثاني وتطلق به ثلاثا فلا  
يكما (وتعند) للطلاق  
الثالث (بالخص) لانها  
من ذوات الأقراء  
مالم تدخل في من البأس  
فبالأشهر ولو كانوا بطنين  
يقسم ثنتان بالأولين  
لأن السائل أنقضاء  
العدة فتح (والطلفة  
الرجعية تستر)  
وعمر ذلك في البائن  
والوفاة (لزوجها)  
الحاضر والغائب فقد

بأنكاره كذا بقول من الصر (قوله) فله الرجعة) لأن الظاهر شاهد لها فان أخاها دولة الفحول بحر (قوله)  
والسئلة بمجالها) يعني اختلى بها أو أنكر وطأها (قوله) صحت رجعتها أي ظهر صحتها (قوله) لصيرورته  
مكذبا) أي في قوله لم جامعها لانه بنوت التسب نزل وطأها قبل الطلاق لانه وان أنكر لان تكذيبه أولى  
من حله على الزنا نهر وقد تم تحقيق السئلة (قوله) فاعتدت أي دخلت في العدة وهو معنى قول الصر  
ووجب العدة وليس معتماضة عند تعلق بقالان الصواب حذفه فافهم (قوله) بطينين) حال من  
مفعول ولدت الأول وولدت الثاني لامتعلق بولدت (قوله) يعني بعد ستة أشهر) تفسير لقوله بطينين لانه  
لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تعيين كون الثاني موجودا قبل ولادة الأول فيكون قد اجتمع في بطن فلا  
تكون ولادة الثاني رجعة لانه علق قبل الطلاق بقينا (قوله) فهو رجعة أي الوطأ الذي كان الولد منه  
رجعة وأسندنا له لأن الوطأ يعلم بالبه (قوله) وطأها) أي بعد الطلاق في العدة قصصه به مراجعها  
بها حالها معلى الصلاح حيث لم تقرر بأنقضاء العدة كإذا طلقها فراجعها فولدت لا كمن سنين فانه يكون  
وطأها حادث السئلة بخلاف ما إذا ولدت له أقل من سنتين فانه لا يكون رجعة لاحتمال علقه قبل الطلاق كما قد سنه  
وهذا الاحتمال ناسط هنا لانهم أمتى كاملين بطنين كان الثاني من وطأ حادث بعد الطلاق السئلة كاذ كراه  
في الفتح وبه أتدفع ما في شرح مسكن من دعوى المخالفة (قوله) بخلاف الخ) قد علمت وجهها نفيا (قوله)  
ثلاث بطنين) بأن كان بين كل ولادتين ستة أشهر فأكثر (قوله) كاسر) أي من جعل العلق بوطه حادث  
في العدة لا يقال فيه الحكم عليه بالوطأ في النفاس وهو حرام لأن النفاس ليس لافله عدد ويجوز أن لا يرى  
دما أصلا نهر (قوله) ثلاثا) الأولى أن يقول ثالثا لوافق قوله ثانيا (قوله) علقا بكما) علقه وقوله وتطلق في  
المؤمنين أي فان كلما تقضى التكرار لاتها لعدم الافعال (قوله) فبالأشهر) أي تعتد بالأشهر ويصل  
مامضى من الحيض وان وجد منه شيء ط (قوله) ولو كانوا بطنين) بأن يكون بين كل اثنتين أقل من ستة  
أشهر (قوله) لأنقضاء العدة) فيكون وقت النهر وهو الولادة فان وقت انقضاء العدة فلا يقع به شيء قال  
في الدر المنثور الآن نجي به رابع أي تطلق بالثالث ولم تلد الثالث لا تطلق بالثاني ولو كان الأولان في بطن  
والثالث في بطن تقع واحدة الأول وتنقضى العدة بالثاني ولا يقع شيء بالثالث ولو كان الأول في بطن والثاني  
والثالث في بطن تقع ثنتان بالأول والثاني وتنقضى العدة بالثالث فلا يقع شيء بمجرع الفتح اه (قوله) والمطلقة  
الرجعية تستر) لانها حلال لزوج نسكها والرجعة مستحبة والقرين حامل عليها فيكون مشروعا  
(قوله) ومجرع ذلك في البائن والوفاة) أما في البائن فمرومة النظر اليها وعدم مشروعية الرجعة وأما في  
الوفاة فموجب الاحد اذا فادق الصر (قوله) لفقد العلة) وهي الحمل على المراجعة ط (قوله) والا) بأن  
كانت تعلم أنه لا راجعها للعدة بفضها بصر (قوله) ذكر مسكن) أي ذكر قوله اذا كانت الرجعة مرحوة  
الخ وأقر في الصر وغيره (قوله) انتهى المطلق) أي في قوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن نزل في المطلقة  
رجعة ونهى عن الأخراج مطلق شامل لمادون سفر (قوله) مالم يشهد على رجعتها) لعل الأولى مالم راجعها  
لأن الأشهر عند سدب فقط ط أي فلا يحسن جعل الأشهر غاية لمرة الأخراج لانها تنتهي بالرجعة مطلقا  
وذكر في الفتح أن مقتضى ما في الهداية مقصر كراهة المسافرة والحوادث أيضا عند عدم قصد المراجعة على تقدير  
ما إذا راجعها بعد ذلك في العدة لانه تين أنهما لم تكن أجنبية لأن الطلاق لم يعمل عله والأوجه تحريم السفر  
مطلقا لطلاق النص في منعه دون الخاف لعدم النص فيها اه مخلصا فافهم (قوله) تبطل العدة) أي فان أشهد  
قتبطل (قوله) وهذا الخ) الإشارة إلى ما فهم من قوله مالم يشهد من أن الأخراج ليس رجعة ففي الصر أن المراد  
أن كان يصح بعدم رجعتها أما إذا سكت كانت المسافرة رجعة دالة كما أشار إليه في الفتح وشرح الجامع  
الصغير لقاضي وقتنا وهو السائل رعاية البيان مع لعل بان السفر دالة لالرجعة فانتبه به ما ذكره الزايلي من  
أن السفر ليس دالة لالرجعة اه (قوله) فتح بخنا) فيه أنه ليس في كلام الفتح ما يفيد أنه بحث منه كيف وهو

مشار إليه في الكتب السابقة وعادة القبح ولحرمتها أي المسافرة به هذا النص لم تكن رخصة قبل ولادلتها  
أي ولا تكون دلالة الرخصة لأن الكلام فيه نص بعدم رجعتها وأورد عليه أن التقيل بشهوة ونحوه يكون  
تفسير رخصة وإن نادى على نفسه بعدم الرجعة وجوابه الفرق بين الحلال والحرمه اه أي بأن التقيل حلال  
فكون رخصة والمسافرة حرام فلا تكون رخصة ولادلالة عليها مع التصريح بعدمها فقولنا لأن الكلام الخ  
يغيد أن ذلك منقول لا يثبت فافهم **(قوله خلاف الشافعي)** مبنى الخلاف هو أن الرجعة عندئذ تستلزم المالك  
القائم وعنده استحداث الحلل الزائل فبطل عند القيام له التكاثر من كل وجه وانما قول عندئذ قضاء العدة  
**(قوله لأنه مباح)** فيه مساححة لأن الوطء مكروه عند المخالفة لئلا يكسر تحريمه والمباح ما يتعلق به خطب  
الشرايع بخلاف بين الفعل والتكليف على السواء والمكروه ولو تنزه به راجع التبرك فلا يكون مباحا فالأولى أن  
يقول لأنه جائز فإن الجائز يطلق على ما لا يجزئ شرعا ولو أجازوا كذا كره في التصريح **(قوله لكن)**  
تكراه الخلو بينهما الاستدراك مستدرك فان الوطء مثلهما كما علمت **(قوله ان لم يكن من قصده الرجعة)**  
لأن الخلو بينهما أدت إلى المس بشهوة فبصر بها معا وهو لا يدها فطلقها فاستطول العدة عليها ط عن البصر  
**(قوله ويثبت القسم لها الخ)** ساقى في الباب الآتي أن المطلقة رجعة لاحقة لها في الجماع لقضاء الوطء  
ولذا استحسب مراحتها بغيره وحديثه في القسم لأجل الاستئناس تأمل **(قوله واللام)** أي وإن لم يكن من قصده  
الرجعة لا يثبت القسم لأنه لو ثبت مع عدم قصد هارعا أدى إلى الخلو فيلزم ما مر ط **(قوله وينكح)**  
مباشرة بعدون الثلاث لماذا كره ما يتدبرك به الطلاق الرجعي ذكر ما يتدبرك به غيره فنه ولذا عقدته في الهداية  
هنا فصلا **(قوله بالاجماع)** راجع إلى قوة في العدة وهو جواب عن سؤال هو أن قوله تعالى ولا تخرجوا عتدة  
التكاثر حتى يبلغ الكتاب أجله يعني انقضاء العدة عام فكيف حال الزوج زوجته في العدة والنص بهومه  
منعه والجواب أنه خص منه القسم من الزوج نفسه بالاجماع **(قوله ومنع غيره)** أي غير الزوج في العدة  
لأنه لا نسب للعلاق فله لا يوقف على حقيقة أمه من الأول أو الثاني وهذا حكمه فشرعة العلق الأصل  
والمراد ذكر ما هاتين عتدهم المانع من تخصيص الزوج بالاجماع لا بيان عتده لأنه رديعه الصغيرة والدية  
وعدة الوفاة قبل الدخول ومعتدة الحي والحينة والتاسعة والثالثة فانه لا اشتداد في ذلك ولا يجوز الزوج في المدة  
لعله آخرى هي أطهار خطر الحمل أو هو حكم تعبدى وعلم به في الفتح **(قوله لا ينكح مطلقة)** تقديره ولو نكح  
هو مقتضى العطف على ما قبله لكن الأولى أن يزول لا يطأ عتده لأنه لا يجزئ له نكاحها بالعقد لا بحمل  
له وطء المالك كما يأتي ولو قال لا تحل كافي الآية الكريمة لتحل كلامهما **(قوله من نكاح صحيح نافذ)**  
احترز بالصحيح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط العدة ككونه بغير شهوة فانه لا حكمه قبل الوطء بعده  
بحسب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عدداً متمسكة فلو طلقها فلا يقع حتى تزوجها بلا حمل كما  
تقدم آخر باب الصريح وأحترز ثانياً فنعن الموقوف في نكاح الرقيق من الفتاوى الهندية عن المحيط أن  
زوج العدة والكتاب واللدرا أو ابن أو ولد بلاذن المولى ثم طلقها فلا تقبل إذا تزوج المولى فهذا الطلاق  
مشاركة النكاح لا طلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق فان أحاز المولى النكاح بعده لا يحل  
إجازته وإن اذن له بتزوجه بعده كرهته تزوجه ولم يفرق بينهما اه **(قوله كما خضعته)** أي في باب العدة  
حيث قال هنالك والخلو في النكاح الفاسد لاوجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لأنه فيسخر جوهره  
اه ولينذكر الموقوف هنالك لأنه من أقسام الفاسد ومحمّل أن مرادها ما أتى غير ما من قوله خرج القاسد  
والوقوف الخ فانه وإن كان في المحلل ليكنه فيهم أنه في الذي طلق غير معتبر أيضاً وليس مرادها الإشارة إلى تحقيق  
ما يأتي بعدهم من قوله ثم هذا كلفه رخصة النكاح الأول لأن مرادها محتمة في المنهاج كلها كاستعرقه  
وليس مما نحن فيه فافهم **(قوله وما في الشكالات)** حيث قال من طلق امرأته قبل الدخول بها فلا فاته أن  
يتزوجها بلا تحلل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحلل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره في الدخول بها **(قوله)**  
باطل أي أن حل على ظاهره وهذا قال في الفتح أنه زلة عظيمة مسلمة للنص والاجماع لا يجزئ لمسلمه أن ينكح

وأقره المصنف (والطلاق  
الرجعي لا يحرم الوطء)  
خلافاً لشافعي رضي الله  
عنه (فالوطء لا يعقر  
عليه) لأنه مباح (لكن  
تكراه الخلو بينهما) تنزيها  
(ان لم يكن من قصده  
الرجعة واللام) تكراه  
(ويثبت القسم لها ان  
كان من قصد الرجعة  
واللام) قسم المباح عن  
البدائع قال ومصرحوا  
بأنه ضرب امرأته على  
زلة الزينة وهو شامل  
للمطلق رجعي (وينكح  
مباشرة بعدون الثلاث  
العدة بعد ما بالاجماع)  
ومنع غيره فيها لاشتهاء  
النسب (لا ينكح  
مطلقة) من نكاح  
صحيح نافذ كما خضعته  
(بها) أي بالثلاث  
(لوحدة وتشتين ولوامة)  
ولو قبل الدخول وما في  
الشكالات باطل

مطلب

في العقد على المباشرة

يطأها غيره ولو الغير  
(مرأها) مجامع مثله  
وقدره شيخ الاسلام  
بغير سنين أو خصيا أو  
مجنونا أو ذميا النسبة  
(بنكاح) نافذ خرج  
الفساد والموروف فلو  
تكلمها عبد بلان سبد  
ووطئها قبل الاجازة  
لا يخلها حتى يطأها  
بعدها ومن طلع  
الحبل أن تزوج لم يخل  
مرأها حتى يشاهد  
أو لم يخلها فيقبل  
النكاح ثم تبعد ليل  
آخر فلا يظهر أمرها  
لكن على رواية الحسن

مطلب

مال أو خصيا إلى بعض  
أقوال ما لم يرحه الله  
ضرورة

مطلب

حيلة إسقاط عدة المحلل

٤ (قوله بخلاف  
الفساد والموروف الخ)  
انظر هنا مع قوله  
فيظهر بها الحبل فانه  
فيظهر الحبل يظهر  
الكامل أيضا قال شيخنا  
الآن الاستدلال يؤثر في  
الأحكام الثلاثية بل  
تأثيره قاصر على القائم  
والآتي فيثبت لا يحكم  
على الوطء الماضي  
بالكمال ٥١

فصلان أن يعتبر لاف في نفسه اشاعتة وعند ذلك ينقضي بالشرط في تخفيف الأمر فيه ولا يخل في أن مثله  
مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوت شرط من عدم مخالفة الكتاب والاجماع نوعين الممنوع الزيف والضللال والأمر  
فمن ضروريات الدين لا يبعد كذا مخالفة ٥١ أقول وبالله أن يعتبر بذكر الزاهد في آخر الحار في  
أول كتاب الحبل فانه عقد فيه صلا في حيلة تحليل المطلقة ثلاثا وذكر فيه هذه المسئلة غير قابلة للتأويل إلا في  
وذكر حلا كثيرة كالمطلقة متينة على ما يأتي ذكر من الاكتفاء بالعقد بدون وطء (قوله آدمو قول) أي قاله  
العلامة الحارفي في شرحه غرر الأذكار على رد الحار ولا يشك ما في المسئلة لأن المراد من قوله ثلاثا  
ثلاث طلاق متفرقات لوافق ما في عامة الكتب الخفية ٥١ وقد مرنا ما بيده هذا التأويل بحجوب صاحب  
المسئلة عن الآية فان الطلاق ذكر فيها مفرق مع التمسرح فيها بعدم الخل فأجاب بانها في الدخول بها فافهم  
(قوله كاسر) أي في أول باب طلاق غير الدخول بها (قوله حق) يطأها غيره أي حقيقة أو حكما كما لو تزوجت  
بجيبوب خلعت منه كاساني وشمل مالو وطئها حائضا وعجزة وشمل مالو طئها أزواج كل زوج ثلاثا قبل  
الدخول فتزوجت بآخر ودخل بها فحل لكل بحر ولا يمن كون الوطء بالنكاح بعدم معنى عدة الأول  
لو لم يخلها واستكت عنه لظهوره ثم اعلم أن اشتراط الدخول ثابت الاجماع فلا يكفي مجرد العقد قال  
القهستاني وفي الكشف وغيره من كتب الأصول أن العلماء غير سعد بن المسيب انفقوا على اشتراط الدخول  
وفي الزاهد أي أنه ثابت بالجماع الأمة وفي المسئلة أن سعد بن جريح عنه في قول الجوهري عن علي بن بسو وجهه  
ويعود من أفتي به مرر وما نسب إلى الصدر الشهيد فليس له أن يفتي بصحة ما قبل فها تبعضه وذكر في الخلاصة  
عنه أن من أفتي به فطعن عليه الله والملائكة والناس أجمعين فانه مخالف للاجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به  
وقامه فيه (قوله ولو مرأها) هو الذي من البلوغ نهر ولا بد أن يطلقها بعد البلوغ لأن طلاقه غير واقع دمت في  
عن التامر ثانية (قوله مجامع مثله) تفسير لمرأها ذكر في الجامع وقيل هو الذي تحرك ألتو ويشتهي النسوة  
كذا في الفتح ولا يخفى أنه لا تنافي بين القولين نهر والأولى أن يكون حرا بالغان الانزال شرط عند ما لك في  
الخلاصة فالأولى للجميع بين المذهبن لأنه كالتلذذ لا يخفى ٣ ولذا مال أو خصيا إلى بعض أقواله ضرورة  
كما في دياحة المعنى قهستاني وفي حاشية الفتح وذكر الفقيه أبو الشافعي تأسيس التلذذ أنه إذا لم يرد في  
مذهب الإمام قول في مسئلة رجوع المذهب مال لأنه أقرب المذاهب إليه ٥١ (قوله أو خصيا) يقع إن شاء  
وهو من قطعت خصته وانما حاز تحليله لوجود الآية ط (قوله أو مجنونا) بنونين ح وفي نسخة أو مجنونا  
ببانه وهو الذي لم يرق له شيء فله في محل الختان لكن شرط تحليله أن يحل منه كما يأتي (قوله أو ذميا  
لنمة) أي ولو كان التحليل لأجل زوجه المسلم كافي البحر (قوله خرج الفاسد والموروف) أي خرج ما يقيد  
التأخذ وقبها أن الفاسد يقابل الصحيح لا التأخذ لأن التأخذ من العود ولا يتوقف على اجازة غير العاقد فاليسع  
بشرط فاسد نافذ بالعمى الذي كورنم الموروف فيه طريقان للشيخ قبل هو قسم من الصحيح وقيل من الفاسد كما  
سأني بتحقيقه في السور عن شاء الله تعالى فعلى الطريق الثاني كل موروف فاسد ولا عس لغويا ويقال أيضا  
كل صحيح نافذ ولا يصح العكس على الطريقين فافهم به علم أنه كان ينبغي للصفة تبعية الكثر وغيره التعبير  
بنكاح صحيح فيخرج الفاسد وكذا الموروف على أحد الطريقين وقد يجب أن النكاح المطلق هو الصحيح  
فيخرج به الفاسد (قوله ووطئها قبل الاجازة لا يخلها) أي وإن أجاز بعد وعل وجهه أن النكاح  
المشروط بالنص ينصرف إلى الكامل لأنه المهور شرعا ٤ بخلاف الفاسد والموروف والافتد صرحوا بأن  
الموروف بنفسه سيلق المحلل وتأخر حكمه إلى وقت الاجازة فيظهر بها الحل من وقت العقد (قوله ومن  
لطيف الحل الخ) أي حل التحليل على وجه يؤمن فيه من علقها منه ومن امتناعه من طلاقها ومن  
تطهروا أمر التحليل بين الناس بخلاف ما إذا كان حرا بالغنا (قوله لكن الخ) استدراك على هذه الحيلة  
وحاصله أنها إنما تنتم على ظاهر المذهب من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط لا انعقاد أماعلى رواية  
الحسن الملقى بهما من أنها شرط فلا يخلها الرقيق لعدم الصك كفتان كان لها ولو لم يرض بذلك والأبنا



يكون لها ولي أصلاً أو كان ورضى فحصلها اتفاقاً كما مر في باب الكفاءة وهذا أحد وجهيها وأورد هذا الامام الحلال في  
 قائمها كافي البرازية أن المراهق في مختلف فقله رفع إلى ما كرى مذهب من لا يقول بالجمعة فيصنف مثلاً  
 يحصل المرام **(قوله أنه لا يجلها)** الأولى حلف أنه **(قوله وتخصى عنه)** ذكر بعض الشافعية خيلة  
 لا سقط العدة فإن تزوج صغير لم يبلغ عشرين سنين ويدخل به مع انتشاراً لتموج بحكم بصحة النكاح شافعي ثم  
 يطلقها الصبي ويحكم بحلي بصفة خلافه وأنه لا عدة عليها ما لو بلغ عشرين سنة العدة عند الحنابلة أو يطلقها  
 وله إذا راى في ذلك المصلحة ويحكم به مالكى ويعدم وجوب العدة وطئه ثم تزوجها الأول ويحكم شافعي بجمعه  
 لأن حكمها كما في رفع الخلاف بعد تقدم الدعوى مستوفياً بشرائطه فقل الأول ما قلت ومن شروطه أن لا يأخذ  
 على الحكم إلا ما وفي **(قوله ١)** ويحكم به مالكى مخالفة لما تقدمنا من اشتراط الزوال عند المالك وكأنه يقول **(آخر قوله)**  
**(أي الثاني)** أي النكاح الثاني يجوز أن يراد الزوج الثاني وعليه جرى الزبلي لكنه جاز قال العيني والأول  
 أقرب والثاني أظهر نهر **(قوله لا يجلها عين)** عطف على قوله بنكاح نافذ **(قوله لا يجلها عين)** بالنص  
 أي في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره فإنه جعل غاية لعدم الحل الثابت بقوله تعالى فلا تحل له فإذا طلق زوجته  
 الأمة تنكح من بعد الدعوى وطئها مولاها لا يجلها الأول لأن المولى ليس بزوج **(قوله ولا ملكاً أمه الخ)** عطف  
 على قوله وله المولى أي لو طلقها اثنين وهي أمه ثم ملكها أو نكحها أو نكحها ثم طلقها أو نكحها ثم طلقها  
 وملكها لا يجلها وله طؤها ملك العيني حتى تزوجها فيدخل بها الزوج ثم يطلقها كافي الفتح ثم لا ينجح أن هذه  
 المسئلة لم يجلها كلام المصنف لا منوطاً ولا مفهوماً فلا يصح تفرعها على قوله لا يجلها عين لأن عندنا لا يملكها  
 المطلق حتى يطأها غيره بالنكاح لا يجلها عيني فالشروط وطؤها بالنكاح لا يملك هو الفقيه لا نفس المطلق بل يصح  
 تفرع الأول وهي عدم حملها المطلق وطؤها المولى ثم قال المصنف في ما لا يملكها عيني الخ الصبح  
 تفرع هذه أيضاً كما أفاده **ح** فتعين جعله تفرعاً على قوله لا يجلها الزوج بالنص فإن الزوج المشروط  
 بالنص جعل غاية لعدم الحل كما عرفت وهو شامل لعدم الحل بنكاح أو ملك عيني فيصح تفرع المستثنين عليه  
 فالهم **(قوله من فرق بينهما)** أراد التفرع من المنع عن الوطء عموم الجواز فيحل الفاعل لنكاح وغيره فلا  
 برأه لا تفرق في الطهارات فافهم **(قوله لا يجلها أمه)** أي ما لم يكفر في الطهارات ويكتب نفسه أو تصدق في  
 العنان **ح** فوجه التبيين المستثنين أن ردوا للعاق والسي لم تطهر حكم الطهارات والعان كالم تطهر حكم  
 الطلاق **(قوله في الحمل لثنين)** هو حمل غيبوبة الحشفة من القبل **(قوله فلو كانت صغيرة)** محترزة قوله  
 والشروط التيقن بوقوع الوطء وقوة فلو وطئ مفضلة تفرع على قوله في الحمل التيقن وكان عليه عطفه ما لو  
**(قوله لم تحل الأول)** لأن قلها لا تصيبه الحشفة ولذا يجب الفصل بمجرد وطئها ولم تثبت حمة المصاهرة  
 حتى حل الوطئ الزوج بينهما **(قوله والام)** أي ما كانت صغيرة وطئها مثلها حل الأول والوجود الشرط وهو  
 الوطء في محل التيقن الموجب لفصل كما يأتى وإن أقضاهما هذا الوطء لأن الأقضاء حصل بعد الوطء المعترضا  
 بخلاف المقتضا قبله فصور الشك في كون الوطء في القبل أو في الذكر وهذا الشك حاصل قبل الوطء لا بعده  
 فافهم **(قوله برزازية)** لم أر فيها قوله وإن أقضاهما ثم رأيت في الفتح والهر **(قوله لا يجلها الخ)** قال في  
 الدر المنثور وقد تقدم الفقه الأحل سراج الدين أبو بكر على بن موسى الهاملى رحمه الله ذلك تطمحيداً فقال

وفي المقتضا مسئلة غيبه \* عيني من ليس يعرفها غيره  
 إذا حرمت على زوج وحلت \* لثان نال من وطئه نصيه  
 فطلقها فم تحل فليست \* حلالاً للقدم ولا خطيه  
 لثان أن ذلك الوطء منها \* بفرج أو شكت القريه  
 فإن حلت فقد وطئ بفرج \* ولم تنكح الشكوك لثانويه

**(قوله فافهم لا يجلها حتى تحل الخ)** هذه العبارة عزها المصنف في المخ البرازية والذين في الفتح هكذا فلا يعمل  
 بمقتضى تحل ثم قال وفي الخبر ولو كان غيباً لم يجل فان حلت وولدت حلت الأول عند أبي يوسف خلافاً

المفتى بها أنه لا يجلها  
 لعدم الكفاءة أن لها ولي  
 والأفجلها اتفاقاً كما مر  
 (وتخصى عنه) أي  
 الثاني (الملك عيني)  
 لا يجلها الزوج  
 بالنص فلا يجلها وطئه  
 المولى ولا ملك أمه بعد  
 طلقين أوجه بعد  
 ثلاث ورودة وسي نظيره  
 من فرق بينهما يظهر  
 أو لسان ثم أرادت  
 وسيت مملكها لم يحل  
 له أبداً (والشرط التيقن  
 بوقوع الوطء في الحمل)  
 التيقن به فلو كانت  
 صغيرة لا يوطئ مثلها لم  
 تحل الأول والأحلت وإن  
 أقضاهما برزازية (فالو  
 وطئ مفضلة لا يجلها إلا  
 إذا حلت) لعدم أن  
 الوطء كان في قبلها (كما  
 لو تزوجت بمحبوب)  
 فانها لا يجل حتى تحل  
 لوجود الدخول حكماً  
 (١) قوله وفي قوله ويحكم به  
 مالك الخ) لا مخالفة  
 أصلاً لأن المالكى لم  
 يحكم بالتطيل بوطء الصبي  
 بل التماساً بمقتضى طلاق  
 الولي فقط اهـ

حتى ثبت التسبب فتح  
فالاقتصار على الوطء  
فصور الان جسم  
الحقيقى والحكمى  
(والايلاج فى محل  
الكارة محلها والموت  
عنها لا) كافي القصة  
واستكمل المصنف  
وفى التبر وكه ضعف  
لما فى التبيين بشرط أن  
يكون الايلاج موجبا  
للقسول وهو انتفاء  
التخلفين بلا حائل عن  
الحرارة وكونه عن قوة  
نفسه فلا محلها من  
لا يقدر على الامعاء  
البدل اذا انتعش وعمل  
ولو فى حض وتغاس  
واحرام وان كان حراما  
وان لم ينزل لان الشرط  
النزول لا الشبع قلت وفى  
الجنسى الصواب حلها  
بشغل الحشفة مطلقا  
لكن فى شرح المشرق  
لان ملكا ولو طهاها  
فانتهى لاحتها الاول لعدم  
ذوق الصلبة وينبغي  
أن يكون الوطء فى حالة  
الانغاص كذلك (وكره)  
التزوج حتى (يعمر)

٣ قوله لكن اذا قلنا  
الحق فيه ان ايلاج الشيخ  
الفانى لا يفيد لدا صلا  
مختلف التام الخ فان  
فيه لغة كايلاج  
المستقط غاية الاخر  
بالتزوج والانغاص فحصل  
ذهول عنها لم يقل أحد  
ما شرا منه كرها فقهه  
ينام أن يكون مثله

لحمد اه (قوله حتى ثبت) برفع ثبت على أن حتى ابتدائية (قوله فالاقتصار على الوطء قصورا الخ)  
أى اقتصار التزوج على قولهم حتى يطها غيره وهذا ما أخذ من المصنف فى المتع وقال الرضى جعله قصورا مع أنه  
هو الذى عليه اللون والشروح ويشهد له حديث العسيلة التى ثبت به الحكم وما عساه روى عن أبى  
يوسف لم تعد فتربحها على ما هو المذهب هو القصور اه قلت لكن جزمه فى الخاتمة وغيره كذا فى الفتح  
كما عرفت ونقله الزى بلى عن الغاية وقال لا فالرغم منه فى السدائع وهذا يقيد باعتقوله أى يوسف ثم  
الوجه قول محمود زفر ولا ينافى ثبت التسبب فانه يعتمد قيام الفرائض وان لم يحد وطء حقيقة والتحليل يعتمد  
الوطء لا مجرد العقد الميثى فالتسبب فانه خلاف الاجماع كما تقدم وبان على هذا ثبت التحليل بتزوج مشرق  
عمرية ما عرفت وللمسألة أشهر لثبوت نسبه مع العلم بعدم الوطء وما ذاك الا لكون التسبب بما يحتمل لاثباته بما  
أمكن ولو توهمه غلبا بنص الوطء لفراش وأقامة العقد مقام الوطء كالحالة الموجبة للعدة وأما التحليل فقد شدد  
الشرع فى ثبوته وهذا قالوا ان شرعته لا غلبة الزوج عموما بغض حين عمل أنقض ما يباح فغلظ الشرط ووافه  
الوطء الموجب للفسل بلاج الحشفة لاحتلال فى المحل المتضمن استرخاء عن المضائق الصغيرة من بالغ أو مراهق  
قادر على تعذر صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا عاكف عن (قوله والموت عندها) أى لو ماتت فانه قبل الوطء لا محلها  
لالاول وان كان الموت كالدخول فى محاب العدة وتقرر المهر المسمى لان الشرط هنا الوطء (قوله واستنكحه  
المصنف) للتصريح بجمع الى الاحلال الفهم من قول المصنف محلها وأصل الاشكال لصاحب العصر فانه قال  
بعدد كرهنا الفرج مع أنه نقل فى المحيط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأته وهى عذراء لا يغسل عليه ما لم ينزل  
لان العدة مانعة من مواراتها الحشفة اه أى لا محلها الا الوطء الموجب للفسل ط وأجاب الرضى والساحفى  
بجعل ما فى القضية على ما نأز ال بكارة بقرينة الايلاج فانه لا يكون بدونه وفيه ان عبارة الفقيه هكذا اذ ابلغ  
الى مكان البكارة وحمل الى معنى فى يقيد ثم لا يخفى أن ما يضر به صاحب القضية لا يستدعيه كيف وهو  
مخالف لما فى المشاهير كقول الهداية والشرط الايلاج وقول الفتح يقيد كونه عن قوة نفسه وان كان مطلقا  
بقرينة اذا كان محدورا بالحل الى آخر ما فى عن التبيين وكذا ما مر من الرتبة وبمسئلة المضادة وبعد اعتراف  
المصنف بما سألنا ما كان ينبغي له جعله مستثنا (قوله اذا انتعش وعمل) هذا ما يذكركه فى التبيين ثم ذكر فى الفتح  
والتهروا فظاهر أن الاستبراء منقطع لان الاعتناء بالانتماء والمرابيه وبالعمل أن يكون نوع انتشار يحصل به  
ايلاج أن يكون عذرة اذ يحال خرفة فى المحل فانه رعى لا يحصل به التقاء التختين ولما قال بعد ذلك فى الفتح  
بمختلف من فى التفقروا وألجها بها حتى التقي التختان فانها بمثل (قوله ولو فى حض الخ) الاولى خلق هذه  
الجملة من هنا ذكرها عند قول المصنف حتى يطها غيره (قوله مطلقا) أى سواء كان الايلاج عسيلة اليد  
أو لا وبعبارة الجتنى وقيل ايلاج الشيخ الفانى بسببه محلها وقيل انما تنتشر لانه فادخله بيده أو بيدها وكان  
الذكر أتمل لاحتها بالايلاج والصواب حلها لانه متعلق بدخول الحشفة اه وأقره فى الشرنبلالية وهو خلاف  
ما مضى عليه الزبلى وابن الهمام صاحب الهركامروفيه أن الحل معلق بذوق الصلبة كما عرفت فتأمل (قوله  
لكن فى شرح المشرق الخ) فيه ان هذا الكتاب ليس موضوعا لتغل المذهب وإطلاق اللون والشروح برده  
وذوق العسيلة فلانهم جحد حكم الأثرى أن التام اذا وجد البال يجب عليه الفسل وكذا المعنى عليه مع أن  
خروج المني لا وجهه الأعم وجوده لانه وما ذاك الا لوجوده باحكاك الأهازى ما حصلت وذهل عنها بنقل النوم  
والانغاص وقد تقدم أن المحتون محلها والجنون فوق الانغاص والنوح حتى قلت وزايت فى معراج اللذائى ووطء  
الناتئة والمعنى عليها محل عندنا فى أحد قولى الشافعى اه هكذا رأيت فى نسخة مسقة قلت راجع نسخة أخرى  
لا يخفى أن نومها وانغاصه كنومها وانغاصها ٣ لكن اذا قلنا ان ايلاج الشيخ الفانى لاحتها ما لم ينتعش وعمل  
بأنه أن يكون مثله التام والمعنى عليه وكذلك فى ما بينها. فمعى على تصويب الجتنى من الاكتفاء بدخول الحشفة  
بظهور الاحلال فى الكل فتأمل (قوله وكره التزوج حتى) كذا فى العصر لكن فى القهستانى وكره الاول  
والثانى وعمرام حتى مسكين الى الجوى عن الظهيرة وينبغي أن يراد المرأته أى أولى من الاولى فى الكراهة

لان العقد بشرط التعليل انما يجري بينهما وبين الثاني والاول بساغ في ذلك ومنسب والمشرأولى من القسب  
ولفظ الحديث يشمل الكل فان الحمل له يصدق على المرأة ايضا **(قوله)** حديث عن الحمل والحمل له) باضافة  
حديث الى عن فهو حكاية للمعنى والافتقار الحديث كافي الفتح لعن الله الحمل واعلم انه هو كذلك في بعض  
النسخ **(قوله)** بشرط التعليل) تاويل الحديث بجعل العن على ذلك وبأن تعلم الكلام عليه **(قوله)** وان  
حلت الاول الخ) هذا قول الامام وعن ابي يوسف انه يفسد النكاح لانه في معنى المؤقت ولا يجعلها وعن محمد بن  
ولا يجعلها لانه اسجل ما آخرها شرع كافي فتن المورث هدية **(قوله)** خلافا لما زعم البرازي حيث قال زوجت  
المطقة نفسها من الثاني بشرط أن يحامها ويطلقها التحل الاول قال الامام النكاح والشرط ان رزق حتى اذا  
أتى الثاني طلاقها اجبره القاضي على ذلك وحلت الاول اه وهو ما خوض من روضه الزنوسى قال في التهر قال  
الامام يظهر الدين هذا السين لم يوجد غير من الكتب كذا في العناية وفي فتح القدير هذا ما لم يعرف في ظاهر  
الرواية ولا ينبغي أن يقول عليه ولا يحكم به لانه مع كونه ضعيف التوثيق تنوعت فواعيد المذهب لانه لا شك انه  
شرط في النكاح لا يقتضيه العقد وهو ما لا يطل بشرط الفاسد قبل يطل الشرط وصمم فصيطلان هذا  
وان لا يجبر على الطلاق اه **(قوله)** او وامسكتك) أى ويقول ان تزوجت وامسكتك وهذا اذا خافت  
امساكها بطلت الاول اذا خافت امساكها بعد الجماع **(قوله)** ولو نافخت الخ) الاولى او تقول وتحت الخ) الخ  
لان الحليتين السابقتين سيبيها خوف المذكور ط **(قوله)** وعامة في العمادية) حيث قال ولو قال لها  
تزوجت على أن أمره يبدل فقبلت جاز النكاح ولغا الشرط لان الامر انما يصح في الملك أو مضافا اليه ولم  
يوجد واحد منهما بخلاف ما مر فان الامرار يبدلهما قارن الصبر وتها منسكوحة اه نهر وقدمنا قبل  
فصل المشتبه والحاصل أن الشرط صحيح اذا ابتدأت المرأة اذا ابتدأ الرجل ولكن الفرق خفي؛ نعم يظهر  
على القول بأن الزوج هو الموجب تقديمه وتأخر المراهي القابلة كنت تأمل **(قوله)** اما اذا أضرت الخ)  
بمخزوقه بشرط التحليل **(قوله)** لا يكره) بل محل له في قولهم جميعا فستأني عن المضمرات **(قوله)** لقد  
الاصلاح) أى اذا كان قصد ذلك لا لخرق قضاء الشهوة وتوحيها أو وردا لروى ان التاب عاده كالنائب  
نضا أى قصير بشرط التحليل كانه مخصوص عليه في العقد فكريوا جاب في الفقه بأنه لا يلزم من قصد الزوج ذلك  
أن يكون معروفا به بين الناس امتداد في نفس نفسه ذلك بوضوح مشتمل به اه تأمل **(قوله)** وتاويل العن  
الخ) الاولى ان يقول وتاويل الخ) كالمعبر بالبرازي ولا سيما وقد ذكره بعد ما مشى علماء المصنف  
من التأويل المشهور عند علماء الفقه تأويل آخر وانه ضعيف قال في الفقه وهذا قول آخر وهو انه  
ما حوز وان شرط لقصد الاصلاح وتأويل العن عنده هو لا اذا شرط الاجر على ذلك اه قلت والعن على  
هذا الحل أظهر لانه كاختار الاجر على عبادة التيس وهو حرام ويقر به أنه عليه الصلاة والسلام مما التيس  
المستعار وأورد على التأويل الاول أنه مع اشتراط التحليل مكر ومحرما وفاعل الحرام لا يستوجب العن  
ففاعل المكر وهه أولى أقول حقيقة العن المشهورة هي الطرد عن الرحمة حتى لا تكون الا لكافر ولذا يجوز على  
معين لم يعلم موته على الكفر بدليل وان كان فاسقا متمورا كزبد على العقد بخلاف نحو التيس وأى ليلب  
وأى يجعل فيجوز وبخلاف غير العن كالتالين والكاذبين فيجوز أيضا لان المراد بجنس التالين وفهم من  
عموت كفر افعال العن لبيان ان هذا الوصف يوجب الكفر بن التنفير عنه والتحذير منه لا لقصد العن على كل  
فرد من هذا الجنس لان لعن الواحد العن كهذا التالين لا يجوز فكف كل فرد من أفراد التالين وانما كان  
المراد بالجنس لا فاعل من التنفير والتحذير لا يلزم أن تكون تلك العصية مأمنا من الكبائر خلافا لما أطا العن  
بالكبائر فانه وردا للعن في غيرها كجنس البسوزين ومن أم قوما أوهمه كارهون ومن سل مضمينه أى قنوط على  
الطريق والمرأى السلبا أى التي لا تنصيب يد بها لمرهاه أى التي لا تكحل والمرأى اذا خرجت من طرها نصير  
اذا تزوجها وانما كبح النذور اثبات القصور ومن جلس وسط الحقة وغير ذلك ومنه ما هنا فاما ما ظهر لي لكن  
يشكل على منع لعن العن مشروعية العن وفيه لعن معين نعم يجب باله معق على تقدير كونه كاذبا لكنه

حديث لعن الحمل  
والحمل له (بشرط  
التعليل) كزوجتك  
على أن أحلتك (وان  
حلت الاول) لصحة  
النكاح وبطلان  
الشرط فلا يجبر على  
الطلاق كحقيقه الكمال  
خلافا لما زعم البرازي  
ومن لطيف الحيل قوله  
ان تزوجت وجامعتك  
أو وامسكتك فوق  
ثلاث مثلا فانت بائن  
ولو نافخت أن لا يطلقها  
تقول زوجتك نفسى  
على أن أمرى يبدى  
زلىسى وقامهق  
العمادية (أما اذا أضرت  
ذلك لا) يكره (وكان)  
الرجل (ما حوزا)  
لقصد اصلاح وتأويل  
العن اذا شرط الاجر  
ذكره البرازي

٤ (قوله ولكن الفرق  
خفي) قال شيخنا العلي  
وجهه هو أن قول المرأة  
على أن أمرى يبدى لا يخ  
أكونه قبل النكاح فلا  
يؤثر قبول الزوج فيه  
وليس يصح ما صوفوا  
على الإباحة حتى يكون  
لقبول تأثير فساوى  
بده الزوج اه  
مطلب في حكم لعن  
العصاة

لا يخرج عن عين معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستاني قال المعنى في الأصل الطرد وشرفا في حق الكفار  
 الأعداء من رجة الله تعالى وفي حق المؤمنين الإسقاط عن درجة الأبرار أو هو في لعان الشرفاء قلت هل يشرع لعن  
 الكلاب المعنى قلت قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن مسعود أنه قال من شابهها لمه بالمبالغة للملاعة  
 وكانوا يقولون إذا اختلفوا في شيء جعله الله على الكلاب سنا قالوا هي مشروعة في زماننا أيضا اه وعن هذا  
 قيل إن المراد باللعن في مثل ذلك الطرد عن منزل الأبرار لا عن رجة العزيز الغفار وقيل إن الشبهة أن حقيقة  
 المعنى هنا ليست بخصومة بل المقصود إظهار خساسة الخليل بالباشرة والخلل به بالعداها بعد مضاجعة غيره  
 وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال وفيه كلام فتأمل اه ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكرها  
 تحريرا **(قوله ثم هذا كله)** أي كل ما مر من لزوم الخليل بالشروط المارة وكراهة التصريح بالشروط **(قوله)**  
 فرع جملة النكاح كذا عبر في التبر والمرا دمجته باتفاق الأئمة لا محتمة عندنا بقربته ما بعده فافهم وقد مر أنه لو  
 كان فاسدا أو موقوفا لا يلزم الخليل بل يحل بدونه وإن كرهوه بل تقبل دعواه الفساد عندنا بالإسقاط الخليل لم  
 أراه الآن فيم يأتي آخر الباب أنه لو ادعى بعد الثلاث أنه طلقها واحد قبل وانقضت عدتها لا يصدقان وسأنتي  
 هذه المسئلة في العدة تأتي هناك حادثة الفتوى في ذلك فرجعها **(قوله)** أو بحضرة فاسقين أي يتحقق فسقهما  
 والأناظر العدة التي يكتفي عند الشافعي فافهم **(قوله)** رفع الأمر لشافعي (الح) أقول الذي عدله العمل عند  
 الشافعية هو ما حرره ابن حجر في التمهين أن الحاكم لا يحكم بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط الخليل وذلك أنه ذكر  
 أن الزوجين لو وافقا وأقاما بنية فساد النكاح لم يفتل ذلك بالنسبة لسقوط الخليل لأنه حتى الله تعالى لم يجوز  
 لهما العمل به باطنا لكن إذا علم بهما الحاك ففرق بينهما قال في موضع آخر وجبت في نكح مختلفيه فان  
 قلت القائل بفسخه أو حكمهما من إيهامه بطلان ثلاثين الخليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لأنه نفي للتقليد  
 في مسئلة واحدة وهو منقطع قطعاً وان اتفق التقليد والحكم لا ينجح لحال نعم يعني أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم  
 التقليد لم يقبل منه لأنه لا بد من ذلك رفع الخليل الذي لم يعتد به ظاهر فعله وأيضاً فعمل المكلف صانع عن  
 الالغاء لا سيما أن وقع منه ما يصرح بالاعتدائه كالتطليق ثلاثاً اه والذي يحرر من كلامه أن الزوج  
 إن علم بفساد النكاح فإن قلت القائل بفسخه أو حكمهما كره أهلا يسقط الخليل والإسقاط له تجديد  
 للعقد بعد الثلاث ديانة وإذا علم به الحاكم ففرق بينهما لو ادعى عدم التقليد بصدقه الحاكم وإذا علمت ذلك علمت أنه  
 لا فائدة في قول الشارح بفسخه ورفع الأمر لشافعي إذ لا يحكم الشافعي بسقوط الخليل ولا يقبل ما يسقطه  
 لكن قال ابن فليم في حاشية التحفة إن له تقليد الشافعي والعقد لا يحل لأن هذه قضية أخرى فلا تلتقي مالم  
 يحكم بفسخه التقليد الأول كما اه قلت لكن هذا في الديانة علمت من أن الحاكم يفرق بينهما إذا علم به لأن  
 الخليل حق لله تعالى نعم صرح شيخ الإسلام كراهي في شرح منبهه من أن الزوجين لو اختلفا في المني ومهر المثل  
 وأقيمت بنية على فساد ثبت مهر المثل ويسقط الخليل تعاده لكن استظهر ابن حجر عدم سقوطه والله أعلم  
 فان قلت عكن الحكم به عندنا على قول محمد ما شرط الأولي قلت لا عكن في زماننا لأنه خلاف المعتقد في المذهب  
 والقضاة مأموون بالحكم بفسخ الأقوال على أنه نقل في الترتيب أن شيخ الإسلام سئل هل يصح القضاء به  
 فقال لا أدري فان محمد أو شرط الولي لكنه قال لو طلقها ثم أراد أن يزوجها فاني أكرهه ذلك اه أي فان لفظ  
 أكره قد يستعمل من المجتهد في الحرام **(قوله)** في قضيه (ب) أي يحلها الأول وقوله وبطلان النكاح عطف بسبب  
 على مسبب فان قضاءه يبطلان النكاح الأول بسبب بطلان الأول وانما ذكر القضاء لتبطل الحادثة  
 الخلافة كالمجموع عليها وقصصنا في باب التعليق ما ينبغي استدراكه هنا ولا تعتد بقرب العهدية **(قوله)** أي في  
 القائم والآتي في لافي المنقضي عبارة البرازية على ما في التبرويه لا يظهر أن لوط في النكاح الأول كان حراماً وأن  
 في الأول لا خصالان القضاء لاحق كدليل النسخ يعمل في القائم والآتي في المنقضي اه أي لأن ما مضى كان  
 مبنياً على اعتقاد الحل تقليد للمذهب صحيح وأما ما عمل بخلافه بعد الحكم المزمع كالنسخ حكم إلى آخره لا يلزم  
 منه بطلان ما مضى ومنه ما لوقته رأى المجتهد كذا لوقته ما حثني ولم ينو صلى به التبرير صراحة شافعية بعد دخول

ثم هذا كله فرع صحة  
 النكاح الأول حتى لو  
 كان بلاولي بل عبارة  
 المرأة أو بلفظ هبة أو  
 بحضرة فاسقين ثم  
 طلقها ثلاثاً وأراد حلها  
 بلا زوج رفع الأمر  
 لشافعي فيقضيه به  
 وبطلان النكاح أي  
 في القائم والآتي في لافي  
 المنقضي بزازية وفيها  
 قال الزوج الثاني كان  
 النكاح فاسداً أول  
 أدخل بها وكذبته  
 مطلب في حيلة إسقاط  
 الخليل بحكم شافعي  
 بفساد النكاح الأول

فلقول لها ولو قال الزوج الاول ذلك فلقوله أى فى حق نفسه (والزوج الثانى) (٥٥٧) يهدم بالحقول) فلقوله يدخل

وقت العصر يلزمه إعادة الوضوء بالنسبة الى ما صلح به (قوله فلقول لها) كذا فى الصريح عبارة البرازية ادعت  
 أن الثانى جامعها أو أكثر الجماع حلت للأول وعلى القلب لاه ومثله فى الفتاوى الهندية من الخلاصة وغيره  
 قوله (٣) وعلى القلب لاه فى الفتح والصريح ولوقالت دخل فى الثانى والثالث منكر فلقوله قولها وكذا فى العكس اه  
 فتأمل (قوله فلقوله) أى فى حق الفرقة كانه طلقه فى حقها حتى يحجبها نصف المسمى أو كانه أدخل  
 بها بجر (قوله والزوج الثانى) أى نكحها منه (قوله مادون الثلاث) أى يهدم ما وقع من الطلقة أو الطلقتين  
 فيصلحها كان لم يكن أو ما قبل ان المردأته يهدم ما بين من المثلث الاول فهو من سوء التصور كما عليه الهندى  
 أفاده فى النهر (قوله أى كايهدم الثلاث) تفسر لقوله (قوله لاه الخ) جواب عاقلة محمد بن أن قوله تعالى  
 حتى تشكروا ما غير جعل غاية لانها ما حلزمتا لطلقة فهدمها والجواب أنه أذا هدمها يهدم ما دونها بالاولى  
 فهو مما يتب بدلالة النص وعام يبحث ذلك فى كتب الأصول وقوله عام ويرى عن ابن عمر وابن عباس وقول  
 محمد بن عمر بن عمرو وعلى وأبى بن كعب وعمران بن الحصين كفى الفتح (قوله وهو الخ) ليس هذا فى عبارة الفتح  
 بل ذكره فى التبرير وتبعه فى النهر وعبارة الفتح بعدما أطال فى الكلام من الجانبين فظهر أن القول ما قاله محمد  
 وباقي الأئمة الثلاثة ولقد صدق قول صاحب الاسرار ومثله يخالف فيها كبار الأصحاب يعزى (٤) فقهها وبصعب  
 الخروج منها (قوله أقره المصنف كعبه) أى كصاحب الصريح والنهر والمفسر والشربللى والرملى والحولى وكذا  
 شارح التحرير المحقق ابن أسير مراح لكن المتن على قول الامام وأشار فى حق المتن الذى ترجحه  
 العلامة فاسم عن جماعة من أصحاب الترجيح ولم يرجع على ما قاله شيخه فى الفتح وكذا لم يرجع على ما ذهب  
 الرجن مع أنه كتب ما يتبع صاحب الفتح فى ترجحه (قوله عصى عنه) أى الزوج الاول أسند الفتاوى لانه  
 سبهاهم والاه بالعدة الطلاق (قوله وعنده الزوج الثانى) ليس المراد أنها قالت مضت عدنى من الثانى فقتل  
 قالت تزوجت وبخلى الزوج وطلقتى وانقضت عدنى كاذ كفى الهداية لان قولها مضت عدنى لا ينفذ  
 ما ذكره وجوبها بالخلو ويجبر هذا لأجل ومن ثم قال فى النهاية أعاد كفى الهداية بخيارها بسوطا لانها لو قالت  
 حلت لفتز وتهايم قالت لم يكن الثانى دخل فى ان كانت طالة بشرائط لم تصدق والاصدق وفيما ذكره  
 بسوطا لا تصدق فى كل حال وعن السرخسى لا يحل له أن تزوجها حتى يستفسرها لاختلاف الناس فى حلها  
 بجبر العقد وعن الامام الفضلى لو قالت تزوجنى فاني تزوجت عول وانقضت عدنى ثم قالت ما تزوجت  
 صدقت الآن تكون أقرب بدخول الثانى اه لانها غير متافضة بعمل قولها تزوجت على العقد وقولها  
 ما تزوجت معنا ما دخل فى فإذا أقرب بالدخول ثبت تنافضها كما أفاده فى الفتح وباتى عامه (قوله أنه أن  
 يصدقها) لانها ما بين العاقلات تكون البضع متفوما عند الدخول والديات تتعلق بالحل به وقول الواحد  
 مقبول فيه ما دد (قوله ان غلب على ظنه صدقها) أشار به الى أن عدالتها ليست شرطا ولهذا قال فى البدائع  
 وكفى الحاكم وغيرهما بالأس أن يصدقها ان كانت ثقة عندها ووقع فى قلبه صدقها اه وكذا لو قالت  
 منكوحه حرج لا تخرط لطفى زوجى وانقضت عدنى حاز تصديقها لادفع فى ظنه عدله كانت أم لا ولو قالت  
 نكحنا حتى لا نسد ولو عدلة كذا فى البرازية بجر (قوله وأقل مدته عنه) أى عند الامام وهذا بيان  
 لقوله والمدة متصلة فلا احتمال فيما دون ذلك (قوله يحض) متعلق بقوله عدوه وهذا أولى مما قبل أى بسبب  
 كون المراتع متافهاهم واحترقه عن الهداية لاشهر حتى ذوات الاشهر فان عدته ليس لها أقل وأكبر  
 هى ثلاثة أشهر لوجه ونفسها الوأمة (قوله شهران) أى ستون يوما عنه لانه يجعله مطلقا أو الطهر حرجا  
 من وقوع الطلاق فى طهر وعلى فيه فيحتاج الى ثلاثة أشهر بخمسة وأربعين وثلاث بعض خمسة عشر رجلا  
 الطهر على أقله والحض على وسطه لان اجتماع أقلهما فى مئة واحدة تدرو هذا على يخرج محققا لاه الامام ما  
 على يخرج للحسن فيقبله مطلقا آخر الطهر حرجا من طول الطهر فاحتاج الى طهرين بثلاث وثلاث  
 حض بثلاثين رجلا الطهر على أقله والحض على أكثره لا يحتاج الى مثلها فى عتق الزوج لثانى زيادة

يهدم اتفاقا فتنه (مادون  
 الثلاث أيضا) أى كايهدم الثلاث أجمعا  
 لانها أهدم الثلاث  
 فادونها أولى خلافا  
 لمحمد بن مطلق قدونها  
 وعادت اليه بعد آخر  
 عدلت بثلاث لوجه  
 وتبين الوأمة وعند محمد  
 وباقي الأئمة عاقب وهو  
 الخى فتح وأقره المصنف  
 كعبه (ولو أخبرت  
 مطلقة الثلاث بعضى  
 عدته وعنده الزوج  
 الثانى) بعد دخوله  
 (ولمدة تحمله جازله)  
 أى الاول (أن يصدقها  
 ان غلب على ظنه  
 صدقها) وأقل مدته عنه  
 عند بعض شهران  
 قوله ويخالف قوله وعلى  
 القلب لاه الخ لا يفتى  
 ان قول البرازى وعلى  
 القلب لاهمعا انه لا بد  
 الزوج الثانى الجماع  
 وأكبره لا يحل الاول  
 فيه الاعتار لقولها  
 كالمسئلة الأولى وحسنه  
 فلا مخالفة بين ما فى  
 البرازية والفتح فان قول  
 الفتح وكذا فى العكس  
 أى الحكم فى مسئلة  
 العكس كالحكم فى  
 الاصل من اعتبار قول  
 المرأة فكأن قوله وكذا  
 فى العكس مساو لقول  
 البرازى وعلى القلب لاه

(٥) قوله يعزى فقهها الخ يعزى بفتح الواو من عزى كعزى معنى ففدى أى المسئلة للخلافية بين كبار الأصحاب يفقد فقهها أى فهمها أى لا يوفى  
 فيها على الواقع بقينا اه مطلب مسئلة الهند

ولامة أربعون يوما

تدع السقط كالم

ولو تزوجت بعد

مدة تحتمله ثم قالت لم

تتقض عدي أوما

تزوجت با حتم تصدق

لان اقبامها على

التزوج دليل الحل وعن

السرخصي لا يحمل

تزوجها حتى يستفسرها

وفي البرازيه قالت

طلعتي ثلاثا ثم ارادت

تزوج نفسها من ليس

لهذا قالت أصرت عليه ثم

أكذبت نفسها

(سمعت من زوجها

أنه طلقها ولا تقدر على

منعه من نفسها) الا

بقتله (لهاتله) بدواه

خوف القصاص ولا

تقتل نفسها وقال

الا وزجدي رفع

الامر لقاضى فان

حلف ولايته

(٣) قوله وعلى تخريج

محمد في مائة وعشرين

(وما) ينبغي أن يراد

طهرها أيضا لتكون

زواج الثاني وطلاقه

واقعين فيه ويجب يلزم

عليه أن يطلقها في

طهر وطهر في مقياسي

تخريج الحسن وبهذا

فعل ما في قول الجشي

لكن يلزم على هذا

التخريج الخ اه

مطلب الاقدام على

التكاح اقرار بعض العدة

طهر على تخريج الحسن فتصدق في مائة وخمسة وثلاثين يوما وعلى تخريج محمد (٣) في مائة وعشرين يوما  
 أفاده ح قلت والمراد بزيادة الطهر هو الطهر الذي تزوجها فيه الثاني وطلقاتها في آخر كلكن يلزم على هذا التخريج  
 وقوع الطلاق في طهر وطلقاتها في ثلاثين دخوله بها تامل وهذا يؤيد تخريج محمد (قوله) ولامة أربعون  
 عطف على محذوف كله قال الحرثي شهران ولامة أربعون يوما على تخريج محمد طهران ثلاثين ويجوز أن  
 بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوما طهر خمسة عشر وحضنتا بعشرين فتصدق بثلاثين يوما على  
 تخريج محمد خمسة وعشرين يوما على تخريج الحسن وعام التفصيل وحكاية الخلاف في التبيين (قوله) مالم  
 تدع السقط (أي من الزوج الأول) لأنه يمكن إسقاطها في يوم الطلاق فتتقض عدتها أما ادعاء من الثاني فلا بد  
 من أن يعرض عليه من يمكن أن يسدين فيه بعض خلقه رجعي قلت وكذا الواعدت من الأول لا بد أن يكون  
 بينهما بين عقد الأول مدة أربعة أشهر (قوله) كالم أي في أول البطح (قوله) ولو تزوجت الخ قال في  
 الفتح وفي التعليل قولنا ولو تزوجها ولم يسألهما قالت ما تزوجت وأما تدخل في صدق ذلك أم لا يعلم لأن من جهتها  
 واستشكل بان اقبامها على التكاح اعتراف منها بعدها فكانت متعاضدة فينبغي أن لا يقبل منها كقولنا بعد  
 التزوج بها كنت بحسبة وأمرته أو معتدا ومتكسوة النيران وكان العقد بغير شهود ذكره في الجامع  
 الكبير وغيره بخلاف قوله لم تنقض عدتي ثم رأيت في الخلاصة ما وافق الاشكال المذكور قال في الفتاوى في  
 باب الساقط قالت بعد ما تزوجها الأول ما تزوجت ما خرق قال الزوج الأول تزوجت ما خرو دخل بذلك التصديق  
 المرأة اه ما في الفتح أقول قد يدعى الاشكال بان المطلقة ثلاثا ما فيها البالغ من إيراد العقد عليها ولا لزول الا  
 بعد وجوب شرط الحل وذلك بان تخبر بها تزوجت بعدها ما خرو دخل بها وانقضت عدتها والمدة تحتمل أو  
 تخبر بانها حلته وهي عالمة بشرائط الحل على ما مر عن النهاية فينبغي لا يقبل قوله لتناقض ما يبدون ذلك  
 فيقبل ولا تناقض لاحتمال ظن الحل بمجرد العقد ولان اقبامها على العقد بدون تفسير لا لزول به المانع فلم يكن  
 اعترافا ولما قال السرخصي لا بد من استفسارها يؤيد ما مر عن الفضلي أيضا وهذا بخلاف قولها كنت  
 بحسبة الخ فانها حين العقد لم يقم مانع من إيراد العقد عليها فصح العقد فلا يقبل اخبارها بما فيها من تناقضها  
 فان مجرد اقبامها على العقد اعتراف بعد ما منع منه فإذا ادعت ما يتنافاه يقبل وما مر عن الفتاوى يحول على  
 ما إذا تزوجها بعد ما قسرت وتيقنا في كلامهم وفي البرازيه تزوجت المطلقة ثم قالت الثاني تزوجت في العدة  
 ان كان من التكاح والطلاق أقل من شهر من صدق في قول الامام وكان التكاح الثاني فاسدا وان أكررا  
 وصح الثاني والاقدام على التكاح اقرار بعضي العدة لان العدة حق الاول والتكاح حق الثاني ولا يحتمل أن يدل  
 الاقدام على المضى بخلاف المطلقة ثلاثا إذا تزوجت الأول بعد مدها ثم قالت تزوجت بذلك تكاح الثاني حيث  
 لا يكون اقدامها على اصابته الثاني وتكاحها قالت المطلقة ثلاثا تزوجت غير لم وزوجها الأول ثم قالت كنت  
 كاذبة فيما قلتم لم تكن تزوجت فان لم تكن أقربت بدخول الثاني كان التكاح باطلا وان كانت أقربت لم تصدق  
 اه وهذا مؤيد لما قلنا من الفرق والتوفيق وبلته التوفيق وبما قرره ظاهره في كلام الشارح والظاهر انه  
 نابع ما يحتمل في الفتح (قوله) وفي البرازيه الخ) اقتصر على بعض عبارة البرازيه تبعا لغير وهو غير مرضي وتمام  
 عبارة ما هكذا ووصف في الرضاع على أنها إذا قال هذا البني رضعا وأمرت عليه أن يتزوجها لان الحرمة ليست  
 لها قالوا به يبقى في جميع الوجوه هو مقتضاه أن المقضي به أن لها أن تزوج نفسها منه هنا وهذا ما قدمه الشارح  
 في آخر الرضاع بقوله ومفاد ما ذكره من أن ما ذكره الشارح هناك بقوله في الخلاصة عن الصدر الشهيد بطلان  
 وفيه دليل على أنها لو ادعت الطلاق الثلاث أو أكثر الزوج حل لها أن تزوج نفسها منه اه وعلمه في التهر بان  
 الطلاق في حقها بما لا يخفى لا يستلزم الحل به فصح رجوعها اه أي صح في الحل أمافي الدامنه لو كانت جالدة  
 بالطلاق فلا يحمل وعار فله علمت أن ما قدمه الشارح يقول لا يحتمل منه فافهم (قوله) أنه طلقها) أي ثلاثا لان  
 ما بدونها يمكن فيه بعد العقد الا إذا كان ينكر (قوله) لهاتله بدواه) قال في المحطوب ينبغي لها أن تقتدي بغيرها لو  
 تهرت به وان لم تقدر فتمتنع على ما به يقر بها ولكن ينبغي أن تقتله بالذوات وليس لها أن تقتل نفسها لو ان

وان قتله فلا شيء  
عليها والبائن كالثلث  
برزاقية وبها شهد أنه  
طالها نالها التزوج  
بأثر الحيل لوغيا  
انتهى قلت يعني دبانه  
والصحيح عدم الجواز  
قته وفيها لم يقدر هو  
أن يخلص عنها ولو  
غاب حصرت وردها لها  
لا يحل له قتلها وبعد  
عنها جهده (وقيل لا)  
قتله قاتله الاستجابي  
(وهو يفتي) كما في  
التلخيصية وشرح  
الوهابية عن الملقط  
أي والائم عليه كإمر  
(قال بعده) أي بعد طلاقه  
ثلاثا (كان قتلها  
طلقة واحدة وانقضت  
عدها وصدقته المرأة  
في ذلك لا يصدقان  
على المنجب) الفتية  
كأول ثم صدقته هي وقيل  
يصدقان ولو طلقها  
ثنتين قبل الدخول ثم  
قال كنت طلقها قبلها  
واحدة أخذ بالثلاث  
(باب الإيلاء) \*

(باب الإيلاء) \*  
منابته النيونة مالا  
(هو) لغة البين وشرعا  
(الحلف على تركها)  
(قوله وجعه ألا لا يفتي)  
أن هذا جاع إلى لا غير

اه معجمه

قتله مالا بحسب القصص اه (قوله فلائم عليه) أي وحده وينبغي تصديعها إذا لم تقدر على الاقتداء  
أو الهرب (قوله وان قتله الخ) أفاد بالحدة الأمرين ط (قوله لوغيا) تمام عبارة البرزاقية وان كان  
حاضر الألائم الزوج أنكر احتيج إلى القضاء بالفرقة ويجوز القضاء بها بالبحضر والزواج اه (قوله والصحيح  
عدم الجواز) قال في الفتية قال يعني للبديع والحاصل أنه على جواب خمس الأشعة الأوزج حتى ونجم الذين  
التسبي والسيد أي شجاع وأي حامد السرخسي يحمل لها أن تتزوج بزواج آخر فيما ينهين الله تعالى وعلى  
جواب الباقي لا يحل اه وفي الفتاوى السراجة إذا أخبرها بقاء الزوج طلقها وهو غائب وسعها أن تعتد  
وتتزوج ولم يقدره بالديانة اه كذا في شرح الوهابية قلت هذا تأويل لقول الأشعة المذكورين فله إذا  
حل لها التزوج بالخوارقة فحل لها التحليل هنا بالاولى إذا سمعت الطلاق أو شهد به عدلان عندها بل صرحوا  
بان لها التزوج إذا نكحها بطلانها ولو على عشرة ثقة ان غلب على ظنهم أنه حق وظاهر الاطلاق جواز  
في القضاء حتى ولو علمها القاضي بتركها فتصح عدم الجواز هنا بشكل الآن يحمل على القضاء وان كان  
خلاف الظاهر فمأمل نعم وطلقاتها هو مقبر معها بائنا هاعشرة الأزواج ليس لها التزوج لعدم انقضائه  
عندها منه كإساقى بياض العدة (قوله لا يحل له قتلها) ينبغي جريان الخلاف فيه بل القول بقتلها هنا أقرب  
من القول بقتلها في قيام لانها سارقة والسارق يقتل وإن تاب تأمل (قوله وقيل لا تقتله الخ) فنقل  
التلخيصية أيضا القول الاول بقتله عن الشيخ الإمام أبي القاسم وشيخ الاسلام أبي الحسن عطامن حررتو الامام  
أبي شجاع ونقله عن فتاوى الامام محمد بن الوليد السير قندي عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة ونقل أيضا  
أن الشيخ الإمام نجم الدين كان يحكي قول الامام أبي شجاع ويقول انه رجل كبير وله شياخ كبار لا يقول  
ما يقول الا عن جهة فالاعتداع على قوله اه وبه علم أنه قول معتد أيضا (قوله وانقضت عدها) انما قال  
ذلك لتدبر أحجية لا يلحقها الطلاق الثلاث أقول وهذا إذا لم يكن انقضاء العدة معروفا بالمسند كره المشرح  
في آخر العدة عن الفتية أيضا طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدها فلو مضى معها ما علموا عند  
الناس لم تقع الثلاث والافتقار لو حكم عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد انكارها فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك بمدة  
طلقة لم يقبل اه (قوله أخذ بالثلاث) لان أخذها على الطلاق يدل على بقاء العصمة وتطليق ثلاثا لا يقراره  
واحتياطاً ط والله سبحانه وتعالى اعلم

### \*(باب الإيلاء)\*

(قوله منابته النيونة مالا) أي مناسبه كره ذلك عطف على الجعة ما ذكره في الجرمين أن الإيلاء  
واجب النيونة في نافي الحال كالطلاق الرجعي اه ويحتمل أن المناسبه البائن للذ كوراسو باب الرجعة في قوله  
ويستحب منابته الخ لتكن فيه أن المطلوب بناء المناسبه بين كل باب وموافقه والبرزاقية كرفي باب الرجعة استطرادا  
فانهم (قوله هو لغة البين) وجعه ألا لا يفتي أي بولي إيلاء كصرف أعطى فتح (قوله وشرعا الحلف الخ)  
يشمل التعليق بما عتق فانه يسمى بما عتق فده في باب التعليق ولهذا قال في العتق وفي الشرع هو الممنوع على  
ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعدا بلفظه تعالى أو يتعلق بما استعفى القربان قال وهو أوفى من قول  
الكثرة الحلف على ترك قربانها أربعة أشهر لان مجرد الحلف يتحقق في نحوان وبذلك فتتق على أن أصلي ركعتين  
أو أغرو فانه لا يكون بذلك لولاه لئس مما عتق في نفسه وان تعلق بشقة بعاز من خمسين النفس من الجن  
والكسل اه وهذا وارد على المنصف وما لا يجاب به في الجرد في التهور وشرح المقدسي (قوله على ترك قربانها)  
أي الزوجة مالا وما لا تقوله لاحتمال أن تزوجه الله لا أقربك لان المعتبر وقت تعذر الإيلاء كما يأتي فلا  
حاجة إلى القول بان كماله لا بد من أن يقال في التعريف حاصلا في التكسار أو مضاعفا إلى على أن ذلك كما قال في  
التهور شرط وشأن الشر وطرح وجهان التعريف اه ودخل في الزوجة المعتدة الرجعي وما لو أن من زوجته  
الحرة ثم أنها بطلقة ثم مضت مدة الإيلاء وهي معتدة فانه يقع عليها أخرى كإساقى أو ورد عليه الفتنة في مافي  
الخاتبة لولا أن من زوجته الأمة ثم شرها فاقضت مدته لم يقع اه قلت يحيل بان شرها فافسخ العقد فكأنها

لم تكن زوجة وقتها وإن الشريط بقاد الزوجة أو أثرها كالعدة ولا عدة هنا كالمصمت عدة الحرة قبل المدة  
 ودخل أيضا الصغيرة ولولا وطأ وقبلة القربان أي الوطأ لانه لو حلف على غيره كواثقه لاعتس جلدى حليل أو لا  
 أقرب قرأشك ويحتمل ذلك بئس الوطأ لم يكن موليا كإياي **(قوله مدته)** أي الآتي بها **(قوله ولو لم يات)** تعميم  
 لفعل الصدور وهو قرأشك كرههنا وان صرح به المصنف بعد إشارة إلى دخوله في العرف على قول الامام  
 لصحة حلفه وان لم تزل الكفارة كإياي فافهم **(قوله والمولى)** يضم المولى وكسر الهمزة ماعل من أكل **(قوله)** الا  
 بشئ مشق يلزمه الشرط كونه مشقافى نفسه كالحج ونحوه كإياي فخرج غيره كالفرز ووصلا وكعتن وان عرض  
 اشتقاقه بلين أو كسل كإيمر عن الفهم ومن المشق الكفاروا ورد في الصراية الذي عاقبه كفارة كواثقه  
 لا أقرب فإنه يصح عند الامام بل لا يزوم كفارة وما إذا قال لست بالاربع والله لا أقرب يكن فاقه بكنهه قربان ثلاث  
 منهن بلائى يلزمه وأجابه عن الاول عاقب الكافي من أنه ما خلا عن حنثا يلزمه بليل أنه يحلف في الدعوى  
 بالله العظيم ولكن منع من وجوب الكفارة عليه مانع وهو كونه عابدا وهو ليس من أهلها قلت والجواب عن  
 الثاني أن الابداء وقع على جهة الاربع لا على بعضه ولذا لم يحنث بقربان البعض لانه غير المحلوف عليه بل  
 بعضه كما أفاده شرح الهداية فهو كقوله لا أكلم زيد او عرجي لا يحنث بأحدهما بل يكلم الآخر في البدائع قولنا  
 لأمرأته وأمنه والله لا أقرب بك إلا يكون مولى لمن أمرأته حتى يقرب الامة اهـ أي لأن شرط الحنث قربانها  
 فلا يحنث بقربان أحدهما لكن إذا قرب بها عين شرط البر بالنع عن قربان الثانية فإن كانت الثانية هي الزوجة  
 صار مولى لمنها وقتضاء أهله أو قرب الثلاثة في المسئلة المارة صار مولى من الرابعة \* **(تنبيه)** \* لو حلف على  
 ترك قربانها بعتق عبده ثم أعاد أو مات العبد سقط الابداء لانه صار بحال لا يلزم مشق بقربانها فلو عاد إلى ملكه  
 بعد البيع قبل القربان طاح حكم الابداء بدائع **(قوله المانع كقر)** إشارة إلى ما مر عن الكافي **(قوله)** وكره  
 الحلف أي الحلف للمذكور **(قوله)** بكونها منكوبة أي ولو حلفا بكونها ربيحي كما قدمنا ومثل ما لو أباها بعدد  
 ثم مضت مدته في العدة كأمرو به علم أنه لا يطل بالامة بمادون الثلاث قال في البدائع والابداء لا يعتق في غير  
 المأز ابتداء وان كان يبي دون الملك اهـ فخرجت الاختية والمائة كإياي وكذا الامة والمدره وأما الولد لقوله  
 تعالى الذين يؤمنون من نسائهم والزوجه المالكه كتمالك النكاح كإياي البدائع **(قوله)** ومنه أي من كونها  
 منكوبة وقت تعزير الايمان تزوجت فواثقه لا أقرب لأن المعلق بالشرط كالحنث عند وجود الشرط فهي  
 منكوبة وقت التعزير **(قوله)** ثم تزوجها أي بعدما وقع عليه الطلاق المعلق وقوله يلزمه كفارة الخ مضاعف ثبت  
 حكم الابداء وعمل به من لزوم الكفارة بالقربان في المدة ووقوع البائت بترك القربان وهذا الامة المعلق الابداء  
 والطلاق على الزوج ثم تزل الابداء قبل البينة وتزل الطلاق عنه وبنات لانه قبل الدخول وزوال  
 الملك لا يطل حكم الابداء فاذا تزوجها في مدته عمل به الامة والقدم الطلاق على الابداء بطل حكمه عند الامام  
 لانه ينزل عقب البينة والابداء لا يعتق في غير الملك كما أفاده في العرق باب التعليق بقوله لو قال ان تزوجت  
 فانت طالق وانت على كظهر أمي والله لا أقرب بك ثم تزوجها وقع الطلاق وبلغوا الظهار والابداء لا يعتد لانه ينزل  
 الطلاق أولا فتصير مائة وعندها ينزل جمعا ولو أتم الطلاق فتزوجها وقع وصح الظهار والابداء اهـ فافهم  
**(قوله)** وأهله الزوج والطلاق أفاد شراطا العقل والبلوغ فلا يصح ابداء الصبي والمجنون لانهما ليسن أهل  
 الطلاق ونصم ابداء العدم عمالا يتعلق بالمال كان فرتك فعلي صوم أو حنث أو عزم أو امرأتى طالق فان حنث  
 لزما لمزأه أو والله لا أقرب فان حنثا يلزمه الكفارة بالصوم بخلاف ما يتعلق بالمال مثل فعلتي حنثا ربيعا أو أن  
 أتصدق بكذبا لانه ليس من أهل ملك المال بدائع **(قوله)** فصم ابداء الذي أي عنده لا عنه ما لكن كل من  
 القولين ليس على إطلاقه لان ابداء عاهوقر بمحضه كالحج أصبح اتفاقا ولا يلزم كونه قر به كالحق يصح  
 اتفاقا وعاقبه كفارة كواثقه لا أقرب بك يصح عنه لا عنه ما كإياي الصبر وغيره **(قوله)** بغير ماهوقر به أي بمحضه  
 احسنه من نحو الحج والصوم كما علمت **(قوله)** وفائده الخ أي أن تصح ابداء الذي وان لم تزل الكفارة  
 بالحنث فائده توهي وقوع الطلاق بترك قربانها في المدة **(قوله)** ومن شراطه الخ ومنها أن لا يغيث بكان لانه

مدته ولو لم يات (والمولى)  
 هو الذي لا يمكنه قربان  
 امرأته (الابن) مشق  
 (يلزمه) (المانع) كقر  
 وركنه الحلف بشرطه  
 محلبة المرأة بكونها  
 منكوبة وقت تعزير  
 (الابداء) ومنه ان  
 تزوجت فواثقه  
 لا أقرب ولو زاد وانت  
 طالق ثم تزوجها ربه  
 كفارة بالقربان ووقع  
 بائت بترك (وأهلية  
 الزوج والطلاق) وعندها  
 لكفارة (فصم ابداء  
 الذي) بغير ماهوقر به  
 وفائده وقوع الطلاق  
 ومن شراطه علم  
 النقص عن المدة

(قوله الابن مشق)  
 الحرف من كتب الفتنة  
 شاق لاشق اهـ محصيه



عن قرانها في غيره وأن لا يجمع بين الزوجة وغيرها كلمته أو أجنبية لانه عنكته قران امرأته وحدها بل لزوم  
 في كماله ما اشتراط أن لا يقدر زمان فغير صحيح لانه أن يدل زمان مدة الايلا على صحة نفسه وان أردت في  
 مادونهما فمما زاده الشارح فافهم نعم بشرط أن لا يستثنى بعض المدته لئلا يقر بل مدته الا لو اعمالى تفصيل  
 فيه سألني وأن يكون المنع عن القران فقط لما في اللولاجية لوقال ان قرينك أو دعوتك الى الفرائش فانت  
 طالق لا يصير مولدا لانه عنكته القران بلائي يلزمه بان يدعوها الى الفرائش فيصن ثم يصر في المدته اه  
**(قوله وحكمه)** أي الدنيوى أما الاخرى فلا ثم إن لم يغيها كما يفيد قوله تعالى فان فاولا فان الله غفور رحيم  
 وصرح القهستاني عن التفصيل ان الايلا مكره ومضروحا أيضا بان وقوع الطلاق بمضى المدته جزاء لظلمك  
 ذكر في الفتح أول الباب أن الايلا لا يلزمه العصمة إذ قد يكون رضاه لحوق غيب على الولد وعدم  
 موافقة مزاجها ونحوه فتفتان عليه لقطع لجاح النفس **(قوله ولم يطأ)** عطف تفسير والمراد بالوطء  
 حقيقة عند القدماء وما يقوم مقامه كالقول عند الجعفر طاراد لم يفي لم يرجع الى ما حلف عليه **(قوله)**  
 والكفارة أو الجزاء بالعتق باو وفي بعض النسخ بالواو وافتقار الدر وشرح المصنف وهو بمعنى  
 أولان المراد بيان نوعه بقريته قوله الا في الحلف فله تعلق بوجوب الكفارة وفي غيره وجوب الجزاء  
 أي المعلق عليه كالنج والعتق والطلاق ونحو ذلك ويمكن حمل الواو على معناها انك تنكح أختها الفكرة  
 والجزاء في نحو والله لا أقر بك وان تركت فعلى حج كذا فعلى فيه أيهما بل لأن يجب بلان في أحدهما  
 الكفارة وفي الآخر الجزاء وان وقع عند الرط للاق واحد بدل ما قالوا في والله لا أقر بك اذا كرره ثلاثا ولم  
 ينو أن يكسبه أعيان ثلاثه فيجوز لكل كفارة وشع ما لمصلحة واحدة كسألني آخر الباب فافهم **(قوله)**  
 ان حنث بالقران أي الوطء حقيقة فلا يحث بالي باللسان عند الجعفر عن الوطء لانه غير المحلوف  
 عليه ولو لم يوطئ بعد في المدته حنث كسب ان **(قوله أربعة أشهر)** لا خلاف أنه ان وقع في غرة الشهر  
 اعتبر بمدته بالأهلة ولو وقع في بعضه فلا ريب أن الامام وقال الثاني تعتبر بالايام وعن زعفران تعتبر بقية الشهر  
 بالايام والشهر الثاني والثالث بالأهلة وبكامل أيام الشهر الاول بالايام من أول الشهر الرابع ٣ نهر عن  
 البدائع **(قوله وللامه شهران)** يوم ما كان زوجها حرا ولو اعتقت في أثناء المدته بعد ما طلقت انتقلت الى  
 مدة الحرا ونهر وبشله في البدائع **(قوله فلا ايلاه)** أي في حق الطلاق بدائع أي لا في حق الحنث فلو قال  
 حرمة والله لا أقر بك شهرين لم يصر بها فمما تطلق ولقر بها فمما حنث **(قوله وسببه كسب في الرجعي)**  
 وهو النكاح من قيام المشاجرة وعدم الموافقة شهر ومثله في شرح درر الصلوك أنه خص الرجعي لكونه أشبه  
 في النية ما لا على ما مر تأمل **(قوله صريح وكتابه)** وقبل ثلاثة صريح وما يجري مجراؤه ككتابه فالصريح  
 لفظان الجامع والنسك أما القران والمباذعة والوطء فهي كتابات تجري مجرى الصريح قال في الفتح والاولى  
 جعل الكل من الصريح لان الصراحة منوطه بتأثير المعنى لعللة الاستعمال فيه سواء كان حقيقة أم مجازا  
 لألحقيقة والواجب كون الصريح لفظ النكاح فقط في البدائع الانتقاض في النكاح يجري مجرى الصريح اه  
 وسألني ألقاط الكتابة وفي الصلوك ادعى في الصريح أنه لم يعن الجامع لاضيق قضاءه بصدق ديانة والكتابة كل  
 لفظ لا يستحق الى الفهم معنى الوقوع منه ويحتمل ولا يكون بلايه بلانية ويدن في القضاء **(قوله في من الصريح)**  
 الخ ذكر منه أربعة ألقاط وأشار الى أنه بقي غيرها فان منه قوله فليكر لا أفضل كما مر وفي المتن لا انام مع  
 الايلا بلانية وكذا النيس فرجى رجل وهذا يخالف ما في الدائع من أن لا يستعمل في فرائش كتابه وما في  
 جوامع الفقهاء أنه لو قال لا نيس جلدي جلدك لا يصير مولدا لانه يمكن أن يلف ذكره بنى أو أدعى الفتح وتظاهر  
 ما في الجوامع أنه ليس صريح ولا كتابة قلت والذي يظهر ما في المتن من أن القطن من الصريح لما عرفت من  
 أن الصراحة منوطه بتأثير المعنى والمتبادر من قوله فلان ناهي عن زوجته هو الوطء ثم لا يتبادر ذلك من قول  
 بلت معها في فرائش وتبي الخافضة بمسألة المس وما ذكر من الامكان لا ينافي التبادر والزام أن تكون المباذعة  
 كذلك لانها بمعنى وضع البضع على البضع أي الفرج فيمكن أن يقال لا يلزم منه الجامع وكذا الانتقاض أي

(و حكمه وقوع طلقة  
 بانه ان بر) ولم يطأ  
 (و لزوم) (الكفارة أو  
 الجزاء) المعلق (ان  
 حنث بالقران  
 (و) المدته (أقلها الفرة)  
 أربعة أشهر ولامه  
 شهران ولا حدلا كرها  
 فلا يلام بحلفه على أقل  
 من الاثنين وسببه  
 كسب في الرجعي  
 وألقاطه صريح وكتابه  
 (من الصريح  
 ٣ قوله من أول الشهر  
 الرابع الخ) صوابه  
 الخامس وكذا قوله  
 ولثالث صوابه والرابع  
 أيضا تأمل والله اعلم اه

ازالة السكره يمكن باصبع ونحوها تأمل (قوله لوقال والله الخ) فبه القسم لانه لوقال لا أقرب ولم يقل والله لا يكون مولدا كره الاسمي بحج اى لانه لا بد من لزوم ما يشق (قوله وكل ما يعتقد به البين) كل مبتدأ حذف خبره تقديره كذلك قال في البحر وأراد بقوله والله ما يعتقد به البين كقوله تالله وعظمة الله وحلاله وكبرياته فخرج ما لا يعتقد به كقوله وعلم الله لا أقرب بل وعلمه غضب الله تعالى وسخطه ان قربك ا (قوله لا أقربك) اى بلا بيان مدة أشار الى أنه كلما وقت عدة الابلاء لان الاطلاق كالتأيد ومثله لو جعله غاية لا يرجى وجودها في مدة الابلاء كقوله في رجب لا أقربك حتى أصوم المحرم وكقوله الا في مكان كذا وحتى تقضى ولما بينهما أربعة أشهر فأكثر ولما قل لم يكن مولدا وكذا حتى تطلع الشمس من مغربها وحتى تخرج الدابة أو اللحال استحسانا لانه في العرف للتأيد كذا ان كل رجب وجودها في مدته لكن لا يتصور بقاء الكناخ معه حتى تنوي أو موت أو اطلاق ثلاثا وحتى أمهلك أو أمك شقصا منك وهي أمة وان تصور بقاء حتى أشتريك لا يكون مولدا لان المطلق الشراء لا يزال النكاح لانه قد شترها بالغير وهو لو انفسى فكذلك لانه قد يكون الشراء فاسدا لا بالقض حتى لو قال انفسى وأفضل كان مولدا فبصرفه لا أقربك مادمت في نكاحي ولو قال حتى أعقبت عني أو ألق زوجتي فهو ياراه عنده ما خلا فلا في يوسف ولا خلاف في عدمه في حتى أدخل الدار أو أكل زيدا كافي للثرو وغيره (قوله لغير حائض الخ) في غاية البيان معنى لا يشمل حلف لا يقربها وهي حائض لم يكن مولدا لان الزوج ممنوع عن الوطء بالحض فلا يصير المنع مضافا للبين اه وبهذا علم ان الصريح وان كل لا يحتاج الى النسبة لا يقع به لوجود ماصرف كذا في الصريح وقوله الشتر لا في حيا بما اننا علمنا على ما لا يحضها وفصل سعدى في حواشي الغنايه بحمل ما في الشامل على ما اذا قال لا أقرب لم يقيد عدة ما لوقال اربعة أشهر فانه يكون مولدا لو كانت حاضا هذه معنى قول الشارح حائض حاض وقوله بعده في المقبول لحائض وأوصفه في النثر بأنه اذا قيل بربع أشهر يكون قريته على اضافة المنع الى البين اه أقول هذا كلفه معنى على أن قول الشامل وهي حائض ليس من كلام الزوج بل كذا ذكر المقدسي انه حال من مفعول يقربها لان فاعل حلف اى فهو من كلام الزوج قلت وربما أفاده ما في كافى الحاكم حيث قال وان حلف لا يقربها وهي حائض لم يكن مولدا وان حلف لا يقربها حتى تفعل شيئا تدعى فعله قبل معنى اربعة أشهر لم يكن مولدا وان تأخر ذلك اربعة أشهر لم يضره اه فقوله حتى تفعل من كلام الزوج قطعاف كذا قوله وهي حائض وقد أفاد على عذ كره بعده وهي أن مدة الحض يمكن مضاهيل اربعة أشهر فلا يصير مولدا وان زادت عليها ويؤيده تعطيل الولا لبحر بقوله لانه منع نفسه عن قربانها في مدة الحض وانه أقل من اربعة أشهر اه ولو كانت العلة ما أمر من كون الزوج ممنوعا عن الوطء ما الحض الخ لكان الواجب كذا في شروط صحة الابلاء بان يقال يشترط في صحتها أن لا يكون الزوج ممنوعا عن وطئها وقت الابلاء ويرد عليه أنه يشمل ما اذا كانت محرمة أو معتكفة أو صالحة أو مصلحة له ساقى له بصم الابلاء وهي محرمة وان كان بينها وبين الحرم أكرمن اربعة أشهر ولا يكون فهو باللسان بل بالجماع لان الاحرام مانع شرعى وهو لا يسقط حقاقي الجماع فقد صح الابلاء مع علمه ما ممنوع عن قربانها شرعا في مدة اربعة أشهر ففي حالة الحض يصح بالاولى فما كان الجواب عن حالة الاحرام فهو الجواب عن حالة الحض فاعتقم تحرير هذا المقام والسلام (قوله لتبين المدة) اى لان ذكر المدة قريته على أن المنع للبين لا للحض بخلاف ما لا يذ كرها كاضر (قوله أو نحوه محاسن) كقوله فعلى عمة أو صدقة أو صدام أو هدى أو عتسكاف أو عين أو كفارة عين أو فوات طالق أو هنة زوجة أخرى أو فعدي حرا أو فعلى عتي لعبد منهم أو فعلى صوم يوم بخلاف صوم هذا الشهر لانه يمكنه قربانها بعدمضيه بلائى بلزمه ولو قال فعلى اتباع جنازة أو صدقة تلاوة أو قراءة القرآن أو تسبيحة أو الصلاة في بيت المقدس لم يكن مولدا وفي الاخير خلاف بخلافها لانهم بالنذر كذا في النفع وأشار في النفع الى الجواب عن قول محمد بن المدا على لزوم ما يشق لاعلى صحة النذر والازم أن يكون مولدا بالتعلق على صلاته وتعين والمنه بان يسقط النذر بصلاته في غير بيت المقدس (قوله لعدم مشقتها) اى وان زامها بلحظ لصحة النذر بها وأشار

(لوقال والله) وكل ما  
يعتقده البين (لا  
أقربك) لغير حائض  
ذكره سعدى  
لعدم اضافة المنع  
حيث أنه الى البين  
أو والله لا أقربك  
لا أحاملك لا أمولا  
لا أغتسل منك من  
جنابة (اربعة أشهر)  
ولو لحائض لتعين  
المدة (أو ان قريته)  
فعلى حج أو نحوه محاسن  
يخلاف فعلى صلاة  
ركعتين فليس يحول  
لعدم مشقتها بخلاف



للمولى الذي انتهى ملكه بالثلاث ح ٢ أى نكحه قبل أن تزوج بغيره وكذا بعده ولكن ما سئل الهدم الآتية **(قوله لا يشترط هذا الملك)** فبهذا السبيل فزع ما إذا علق طلاقها بالخول مثلا ثم نكح الثلاث فزوجت بغيره ثم أعادها فدخلت لا تطلق خلافا لفرز وكذا الأولى منهن ما طلقها إلا باطل لا يلاصق لومضت أو بغيره أشهر وفى الفصة ٢ لم يقع الطلاق خلافا لفرز ولزوجها بعد وزج آخر فى الايلاء لو لم يعد الايلاء خلافا له فزع **(قوله بتخير الطلاق)** أى بتخير طلاقه وأطلقتين ح **(قوله ثم عدت بثلاث)** بان تزوجها بعد وزج آخر بناء على قوله سامان الزوج الثاني مدم ما دون الثلاث وشبهت حاله بدفعه لاول ثلاث لا بما يقى **(قوله يقع بالايلاء)** الضمير عائلى الثلاث باعتبار معنى الطلاق الثلاث والاولى أن يقول تقع بالثاء الفوقية يعنى تطلق كما مضى عليها أربعة أشهر لم يجعها فها حتى تين بثلاث كذا قال فى الفتح والنهر والتبيين قلت ولا بد من تقييده بان تزوجها بعد كل مدة على ما هو الأصح ليكون الطلاق جزءا للعلم كالمكره وانهم لم يلقوه هنا قرب العهد فتأمل **(قوله خلافا لمحمد)** فعنده ما تقع الثلاث بل ما يقى من واحدة أو ثنتين بناء على قوله ان الثاني لا يهدم ما دون الثلاث كما قيل هذا الباب ومراعاة لدقوه **(قوله بعد وزج آخر)** مكررا بما ذكره المصنف فبطل وكان الأولى بالمصنف فى التصريح أن يقول وكفران ومولى لم يكون عطف على جواب الشرط وهو قوله لم تطلق **(قوله لبقاء العين للث)** أى لبقى الثنتان لم تبق فى حق الطلاق فصار كما لو قال لا يجزئ لا لأربك لا يكون بذلك مولى ويجب الكفارة إذا قربها زيلى **(قوله بعد هذين الشهرين)** فبدا اتفاق لآله لوقال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك كما صرح به فى التبيين ح ومثله فى الفتح والحر **(قوله لتحقق المدة)** أى أربعة أشهر ولهذا قال لا كلم فلا نومين ومومن كان كقوله لا كلمه أربعة أيام والاصل فى حسن هذه المسائل أن تمتع عطف من غير إعادة حرف النفي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون عينا واحدا ولو أضاف حرف النسي أو كرر اسم الله تعالى يكون عيني وتداخل مدتهما بية لوقال والله لا كلمه زيد ومومن ولا مومن يكون عيني ومدتهما واحدة حتى لو كلمه فى اليوم الأول والثاني بحث فيها وما يجب عليه كفارتان وان كلمه فى اليوم الثالث لا يبحث لان قصده مدتهما وكذا لوقال والله لا كلمه زيد ومومن والله لا كلمه زيد ومومن لئلا يكون لوقال والله لا كلمه مومن ومومن كان عينا واحدا ومدته أربعة أيام حتى لو كلمه فها يجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا لوقال والله لا كلمه موما ومومن كانت عينا واحدة تلى ثلاثة أيام حتى لو كلمه فها يجب كفارة واحدة لوقال والله لا كلمه موما ولا مومن أو قال والله لا كلمه موما والله لا كلمه مومن يكون عيني فبدا الأولى يوم ومدة الثانية ومومان حتى لو كلمه فى اليوم الأول يجب عليه كفارتان وفى اليوم الثانى كفارة واحدة ولو كلمه فى اليوم الثالث لا يبحث لان قصده مدتهما وعلى هذا لوقال والله لا كلمه شهرين ولا شهرين أو قال والله لا كلمه شهرين والله لا كلمه شهرين لا يكون مولى الا تمهما عينا فتداخل مدتهما حتى لو قربها قبل مضي شهرين يجب عليه كفارتان ولو قربها بعد مضيها يجب عليه حتى لا يتقصد مدتهما زيلى قلت وحاصله أنه يحكم بتعدد المدينين بخلاف حرف النفي أو تكرار اسم الله تعالى ومضى كانت المدة مقيدة كانت المدة مقيدة أى تكون المدة المدة فى العين الأولى داخلية فى مدة العين الثانية ومضى كانت المدة مقيدة كانت المدة مقيدة أى تكون المدة الثانية غير الأولى وقد تعددت المدة مع تعدد المدينين بان نص على مقدار المدة فوجب فى كل مدة كفارة واحدة كما يأتى فى المسئلة الثانية **(قوله ولو مكث يوما)** يعنى بعد قوله والله لا كلمه شهرين **(قوله اذ الساعة كذلك)** أى الزمانية فالمراد أن يفصل بين الحلقين هـ بفصل **(قوله قال بعد الشهرين الاولين أولا)** أى أن التقيد بالظرف هنا اتفاق كما فى المسئلة الأولى **(قوله لنقص المدة)** أى بقدر الفاصل بين الحلقين وهو اليوم مثلا لأن مدة الاستمتاع عن قربتها فى الحلق الأول شهران وفى الثاني شهران بعد هما بين الحلقين مدة بلزمه حتى يقربها قبلها فلم توجد مدة فى الايلاء الأولى فان الأربعة أشهر فما لا فاصل بينها كما مر وهذا ان قال جماعة من الشهرين الاولين فله نص على تغاير المدة وان تعدد القسم أما اذا بقى بعد تعدد القسم بتكرار اسمه تعالى بلا موجب تعدد المدة فلم توجد مدة الايلاء أيضا **(قوله لكن ان قاله الحج)** استدلال

بالايلاء خلافا لمحمد كما مر فى مسئلة الهدم (وان وطئها) بعد وزج آخر (كفر لبقائه العين) للثنت (والله لا أقرب بك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين) بلا تعدد تحقيق المدة (ولو مكث يوما) أراد به مطلق الزمان اذ الساعة كذلك بحر (ثم قال والله لا أقرب بك شهرين) لم يكن مولى (قال بعد الشهرين الاولين أولا) لنقص المدة لكن ان قاله (قوله أى نكحها الحج) هذا لا يناسد كروها فان فرض المسئلة فيها انما تطلق ثلاثا وحشد لا يمكن تزوجها قبل زوج آخر والظاهر أن محل هذا الكلام عند قول المصنف فلونكها فانا وثالثا اهـ ٣ (قوله لم يقع الطلاق خلافا الحج) لعل هذا ساقط فلم والأبعد تخيير الثلاث لا يتصور وقوع طلاق آخر اجابا وهو واضح اهـ (قوله مومن ولا مومن) هكذا فى الزيلى وما وقع فى حاشية ح يوما ولا مومن فهو محرف فافهم اهـ منه هـ (قوله بفما لل هل يشترط أن يكون الفاصل مدة تسع الوطء الظاهر نعم ولكن لم أره فراجع اهـ ثم سمعت من شيخنا الاطلاق وليس للنفس ميل اليه والظاهر أن يكون السكون اختيارا كالفصل فى الاستئنه اهـ على

على ما ذكره من عدم الفرق بين ذكر القطر وعدمه أي أنه لا فرق بينهما من حيث أنه لا يكون مولدا  
ولكن بينهما فرق من جهة أخرى أفاده في القطر وغيره وهي أنه إن قلنا تتعين مدة البين الثانية كذا في  
البحر والنهر أي تصير مدة بينهما غير داخل فمما قبلها وغير الشارح عن هذا بقوله لم تحددت الكفارة  
أخذنا من قوله في الفتح في هذه الصورة فلو قرر في الشهرين الأولين لزمته كفارة واحدة وكذا في الشهرين  
الآخرين لأنه لم يجمع على الشهرين عينا بل على كل شهرين عينا واحدة اهـ وما أورده عليه شرح الهداية  
من أنه يلزمه بالقرآن كقارنان قال في الفتح خطأ ما علمت قال في التهرا لا إذا كان لكل عينا مدة  
على حدة فلا تدخل بين المدين حتى تلزمه الكفارتان الآن براد القران في مدتهما كذا في الحواشي  
السعدية وعندى أن هذا الحمل مما يجب المصير إليه اهـ قلت وما وقع في الفتح وتبع عليه في البحر من قوله  
ولكن تتداخل المدتان فلو قرر في الشهرين الأولين لزمته كفارة واحدة الخ سبق قل وصوبه لا تتداخل ولم  
أزمنه عليه ولكن المعنى وسوابق الكلام ولو لاحظته تدل عليه وكذلك أصريح ما قلناه عن النهر وأما إذا لم يقل  
بعد الشهرين الأولين تصير مدتهما واحدة وتأخر الثانية عن الأولى يوم كذا في البحر والنهر وغير الشارح  
عن هذا بقوله ولا تعددت أي وإن لم يقل تعددت الكفارة أخذنا من قوله في الفتح لم يكن مولدا داخل المدين  
فتأخر المدة الثانية عن الأولى بيوم واحد وأما ما عجب مافصل بين البينين فالحاصل من البينين الحلف على  
شهرين ويوم أو ساعة على حسب الفاصل اهـ قلت وحاصله أنه لما قال لا أثر للشهرين ثم بعد يوم مثلا قال  
كذا لم تحدد المدتان لتعدد القسم كما مر لكن اليوم الفاصل بين البينين دخل في البين الأول ودون الثانية  
فلزم تكميل الشهرين في البين الثانية زيادة يوم في الشهرين وهذا اليوم لا تدخل في البين الثانية دون  
الأولى عكس اليوم الفاصل ولزم من هذا تدخل المدين ماعد اليومين المذكورين لأنه لم يجمع علمه ما بين  
فلو قرر في أحد هاتين كفارة واحدة بخلاف بقية المدة داخلها لم تحدد البينين فتعددها الكفارة وهذا  
ما ظهر في هذا المقام **(قوله الأيوما)** مثله الساعة ط عن الجوى **(قوله لم يكن مولدا لئلا)** لانه استثنى  
يوما متكررا فيصدق على كل يومين أيام السنة حقيقة فيمكنه قراتها قبل مضي أربعة أشهر من غير أن يلزمه  
وصرفه إلى الآخر كما يقوله زفر الخراج عن حقيقة وهي للتكرار إلى التعيين بلا حاجة بخلاف قوله الانقضاء  
يوم لأن الانقضاء لا يكون عرفا إلا من آخرها بخلاف قوله آخر تدل على أو أحدهما في سنة الأيوما فانه راد به  
الآخر لاجبة تعميم العقد وتأخير المطالبة بخلاف قوله والله لا أصكلم زيد سنة الأيوما لأن الحامل وهو  
المعاظفة اقتضى عدم كلامه في الحال فتأخر ولا بد أن يكون عن راض كما مر وإن كان عن مغايضة لكن لزوم  
أحد المكرهين فيه لو تأخر عارض جهة المعاظفة فتساقطوا على مقتضى المقتضوه والتكرار هذا حاصل ما في البحر  
والنهر **(قوله بل أنقر بها)** أي في يوم ولم يقر بها بصدقه **(قوله صلوها)** أي إذا غرت الشمس من ذلك  
اليوم لا يجزى القران بخلاف قوله سنة الأيوما فإنه إذا قر بها صار مولدا من ساعته بحر **(قوله والام)** أي وإن  
لم يبق أربعة أشهر لا يصير مولدا **(قوله فيصير مولدا)** أي هو بدلالة ما بعد اليوم المستثنى لأخاذه فيصير عليه  
ما من حكم الأيوما بدو وحذف قوله الأيوما تركه كما ستصير مولدا وقع عليه طلقان فقد كافي الصريح عن  
الوالد في وقتها عن ابنها **(قوله لم يكن مولدا أبدا)** سواء قر بها أولا بحر **(قوله وهي بها)** أي قال ذلك  
والحال أن زوجته بركة **(قوله فيطأها)** أي في المقيم غير أن يلزمه فإن كان لا يمكنه بأن كان بين الموضعين  
ثمانية أشهر صار مولدا على ما في جوامع الفقه وأما على ما ذكره قاضيان فالعبرة بأربعة أشهر والذي يظهر  
ضعفه لا مكان خروج منهما إلى الآخر قبلتين في أقل من ذلك بحر وفيه أنه لم يتحقق الأيوما على كل من  
القرين لأنه الحلف على ترك قراتها والحلف هنا على عدم النحول وقد يجعل به من كنيته فلا يكون مولدا  
به إلا الثانية ط **(قوله لبقائه الزوجه)** فيتناولها قوله تعالى الذين يؤمنون من نسائهم واعترض بأن الأيوما  
جزء التلقين عن حقهما من الجماع والزوجه لاحق لها فيه لاقتضاء ولا بد من استحقاقها جماعها بدون الجماع فلا  
يكون طالبا وأجاب (١) شمس الأئمة الكردى بأن الحكم في المنصوص مشتق من النص لا من المعنى وتما في

أحدثت الكفارة والا  
تعددت (أوقال والله لا  
أقر بل سنة الأيوما)  
لم يكن مولدا لئلا  
بل إن قر بها يوم  
من السنة أربعة أشهر  
فأكثر صار مولدا والا  
لا لو حلف سنة لم يكن  
مولدا يقر بها فيصير  
مولدا ولو زاد الأيوما  
أقر بل فيه لم يكن مولدا  
أبدا لانه استثنى كل يوم  
بقر بها فيه فلم يصور  
منه أبدا (أوقال وهو  
بالصورة والله لا أدخل  
مكة وهي بالهال يكون  
مولدا لأنه يمكنه أن  
يخرجها منها فذاها  
(الذين المطلقة جميعا  
صم) لبقائه الزوجه

شمس الأئمة الكردى  
هو أول من قرأ الهداية  
على مؤلفها في حاشية  
سعدى على العناية اهـ  
منه

وبطل عضى العدة  
(ولوا فى منامته أو  
أجنبية لكها بعدة)  
أى بعد الأيلاد ولم  
يصفه للآل كما  
(لا) يصح لغوات محله  
ولو وطها كفر لبقاء  
العين ولو أن غاها ناهان  
منّت مدته وهى فى  
العدة ثابت باخرى والا  
لاخانة (عز) عزرا  
سقيبا لاسكيا كاحرام  
لكونه مأخذه (عن  
وطها لمرض بأعدها  
أو سفرها أو زنتها) و  
جه أو عنته (أو عسافه  
لا يضر على قطعها فى مدته  
الأيلاد أو لجه) اذا لم  
يقدر على وطها فى  
المن كافي الصرع  
الثابة وقوله (لا يحق)  
لم أنه لغيره فلا يرجع  
كنزاحسا

٣ (قوله وأما لو تكس  
المائة الخ) أي المائة  
بـ المدالة، كما  
هو موضوع مسئلة  
الخاتبة الآتية وليس  
المراد أنه آسن المائة  
ثم زوجها لان الحكم  
في هذه المسئلة كلهم  
في الاختية اه  
٤ (قوله وفي الخاتبة  
أيضا الخ) موضوع  
المسئلة مذكوره  
الشارح بقوله ولو آسى  
فأبائنا أي آسن  
زوجته فأبائنا كأنها  
علمقر بها

العناية قال في الفتح الأثرى أنه ثبت بالإجماع أن أسقطت حقها في الجماع لخوف القبل على ولداً وغيره فعلم أن  
التعطيل بالتطيل باعتبار رتبة الأحكام على القالب **(قوله)** ويطل عضو العدة أي عضواً قبل تمامه ماله  
كانت من ذوات الأقران واستظهرها بالتضييق مذهبهم **(قوله)** من مباتته أي بشلان أو بيان نهر  
**(قوله)** نكحها أي الأجنبية تعد فلو مضى أربعة أشهر وهو في نكاحه ولم يفر بها من ٣ أو ما لو نكح المأنة  
فندكره في باع الخاتبة **(قوله)** ولم يصفه للثالث أما إذا أخافه ما ن قال أن تزوجت فوائته لا فرق بل كان  
مولداً **(قوله)** كالمز في شرح قوله المصنف وشرطه محلة المرأة **(قوله)** لغواوت محله لأن شرطه محلة  
لرأه لا يكون لها متكوحة وقت تحيز الإبلاد كإقدمه المصنف **(قوله)** لبقاء البين أي في حق وجوب الكفارة  
عند الختلان انعقاد البين بعدم التصور حسب الأثرى أنها تستدعي ما هو معصية فنع **(قوله)** ولوا أي  
أي من زوجته فأبها بعده مع إثباته إلى أن بقاء النكاح بعده غير شرط **(قوله)** واللام أي وأن لم يفسد المدة  
في العدة بل بعدها لا بين ٣ وفي الخاتبة أيضاً ن تزوجها قبل انقضاء العدة كان الإبلاد على حاله حتى لو تمت  
أربعة أشهر من وقت الإبلاد مباتت بأخرى وإن تزوجها بعد انقضاء العدة كان مولداً وتعتبر بد منه وقت  
الترج **(قوله)** عز عن وطئه ظاهر صنعه أن العجز حدث بعد الإبلاد مع أنه يشترط في العجز زواجه من وقت  
الإبلاد لمضى مده كما يأتي التصريح به فلم ير العجز القائم بالعارض ثم رأت في الهندية عن الفخر هذا إذا  
كان عاجزاً من وقت الإبلاد لمضى أربعة أشهر إلخ ثم قال وإن كان الإبلاد معللاً بشرطه فانه تعتبر العدة  
والمرض حتى جواز النكاح باللسان حال وجود الشرط للاحالة المتعلقة اهـ **(قوله)** عزاً حقيقياً بأن لا يكون  
المانع من الوطء شرعياً فإنه لو كان شرعياً يكون قادراً عليه حقيقة عاجزاً عنه محكماً كالفي البدائع **(قوله)** للاحكام  
كالحرام أي كالذات التي هي محرمة أو هو محرم وبينهما وبين الحرج أربعة أشهر فإن فاء لا يصح إلا  
بالفعل وإن كان عاصياً في فعله كذا في التارخاينة عن شرح الطحاوي وعمله في الفتح والعريانه بالنسب  
بأختياره بطريق محظور فيما لم يفسد فلا يستحق تخفيفاً اهـ وقوله بعد الزنه أي من وقوع الطلاق وهو متعلق  
بالنسب والطريق المحظور هو الإبلاد فإنه فعله بأختياره فكان متسبباً في الزنه مع قدرته على الجماع حقيقة  
فصار ظاهراً مانعاً عنها وهو حق عدى فلا يسلط وإن عجز عنه محكاً بسبب الاحرام ولا يكون عجزه الحكمي سبباً  
للتخفيف بالنكاح باللسان لأنه مباشرته المحظور لا يستحق التخفيف وإنما السقوط في العجز الحقيقي لأنه لا تكلف  
على الإطلاق فصار كالعاصي يسفقه إذا عجز عن الملاءمة بإيجاز التمهيد هذا ما ظهر في **(قوله)** تكونه بأختياره أي لكون  
الإبلاد لا الاحرام كالمهر في مآثره وإنه وإسما في صورة إجماع المرأة وهذا إن كان كما قلنا من أن حضنها غير  
مانع من جهة الإبلاد لأنه غايته أنه مانع شرعياً والارز أن لا يصح مسألة الاحرام كإقدمنا **(قوله)** أو صغرها  
أما صغرها فهو مانع من جهة الإبلاد كإقدمنا **(قوله)** أو تزوجها زنت المرأة من باب تعبه في رتقاء إذا نسد  
مدخل الذكر من فرجها ولا يستطيع جاعها لمصباح **(قوله)** أو جبهه أو عنته أي كونه محجوباً أو عنتها **(قوله)**  
أو عساقه إلخ عطف على قوله مرض **(قوله)** في مدة الإبلاد أي أربعة أشهر أو أكثر كما صرح به في  
الفتح وكافي الحاكم الشهيد وقال وإن كان أقل من أربعة أشهر لم يجز النكاح إلا بالجماع أي وإن منعه سلطان أو  
عدو له فلا بد على شرف الزوال كذا في الفتح **(قوله)** أو حبسه إلخ قال في الفتح واختلف في الحبس فصح أن  
باللسان بتسببه في البدائع وفي شرح الطحاوي خلافه وهو جواب الرواية نص عليه الحاكم في الكافي ووفق  
في البدائع يحمل ما في الكافي من شرح الطحاوي على إمكان الوصول إلى السجن بأن تتدخل عليه فجماعها والحبس  
يجوز لا يعتبر في النكاح باللسان وبطلان تعبه اهـ فاذكره الشارح وهو التوفيق للذكر وأما في الفتح بقوله  
والحبس يعني الحرج أن هذا الخلاف والتوفيق إنما هو فيما إذا كان الحبس بظلم فلو جاز لا يعتبر أصلاً لأنه قادر على  
الخروج منه بإذاعة الحق ويحمل أن يكون إشارة إلى توفيق آخر وعليه معنى المقدسي **(قوله)** فليدبر الجمع قال  
ح راجعاً فإبنا متغولاً في الفتاوى الهندية عن غاية السروجي قلت ولقد اختلف في النكاح ٥ فله  
مذكور في الفتح كما جمعه **(قوله)** وكذا حبسها أي سواء كان بحق أو بظلم لأن العذر إذا لم يكن منه

لا يقدر على دفعه رضى (قوله ونشوزها) قال في البحر ودخل تحت العجز أن تكون متمتعته أو كانت  
 في مكان لا يعرفه وهي ناشزة وأمال القاضي بينهما الشهادة بالطلاق الثلاث لقرينة (قوله فقيوه الخ) أى  
 البطل لا يلازم حتى يطلاق أى فى بقاء العيين باعتبار الحنفى فلا حتى لو طوطها بالطلاق بالناسن فى  
 مدخل الأيلاد لزمه كفاية تحقق الحنفى بجر لان العيين لا تصلح إلا بالحنف والحنف إنما يحصل بفعل المحلوف  
 عليه والقول ليس بمحلف فاعلمه فلا تصلح العيين بدائع (قوله بلسله) فقيه لان المرض لو طوطها بقله لا بلسانه  
 لا يعتبر بجر عن الخاتمة وقيل يعتبر ان صدقته والاول أوجه فتح (قوله ونحوه) كرجعتك ولرجعتك فقول  
 الصنف نحو قوله الخ لبيان أن لفظة غيرة غير قيد وقول الشارح هنا ونحوه لبيان أنه لا يستوفى ألفاظه لان المراد  
 ما يدل على التي فافهم (قوله فان قدر على الجماع الخ) فهل ما اذا كان قادرا وقت الأيلاد ثم عجز بشرط ان  
 يحض زمن يقدر على وطئها بعد الأيلاد وما اذا كان عاجزا وقت ثم قدر في المدفوق قد يكونه في المدة لانه لو قدر عليه  
 بعد هذا لا يبطل بجر (قوله لانه الاصل) أى واللان خلفه وإذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبطل  
 بطل كالتيم اذ ارادى الماء في صلاته بجر (قوله فان وطئ في غيره) كذا قال وطئها حال الحيض أو قبلها بهوة  
 أو ليلها أو نطرا إلى فرجها بشهوة كافي للهندية ط قلت لكن الذى في الهندية خلاف ما نقله عن أبيه مثله  
 الحيض ونصها المرض المولى اذا جامع امرأته فمبادون الفرج لا يكون ذلك غشامنه وإن فرجها في حالة الحيض  
 يكون فينا كذا في الظهيرية اه وتوهم ما قدمناه من التارخانية من حصه التي بالوطء حاله الاحرام فان  
 المانع الشرعى موجود في كل منهما فافهم (قوله ومفاد الخ) أى مفاد قوله فان قدر على الجماع الخ أنه  
 بشرط حصه التي باللسان دوام العجز قلت ومفاد هذا الشرط أنه لو زال العجز بطل التي باللسان وإن وجد  
 في المدة غير محمل في جامع القسولين في طلاق المرض اذا أتى مريض ثم مرضت امرأته قبل برزته ثم برزت  
 مريضة إلى مضي المدة فان فتمت جميعا عندنا وعند زفر نلسانه لانا اختلف سبب الرخصة إذ كلا المرصين  
 يوجب حوا إلى بلسانه واختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى على الثانية وتفسير الأولى  
 كأن لم تكن كسافر تيم لعدم الماء ثم مرض مرضا يبعه التيم بانفراده كذا هنا مرض المرأة يبع التي  
 بلسانه فلا يبيح حكمه على مرض الزوج اه وقيل نص الشارح هذه المصاحفة باب التيم لكن في النسخ  
 والبدائع ولو لا أن الأيلاد هو مرض وهو مرض وبات مضي المدة ثم مرض وتزوجها وهو مرض ففاد بلسانه لم يصح  
 عندهما وصح عند أبي يوسف وهو الأصح على ما قاله الآن الأيلاد هو جلسته وهو مرض وعاد حكمه وهو مرض  
 وفي زمان الصحة هي مباحة لاحق لها في الوطء فلا ينعى حكم الأيلاد فيه ولهما أنه اذا صح في المدة الثانية فقد قدر  
 على الجماع حقيقة فسطا اعتبار التي باللسان في تلك المدة وإن كان لا يقدر على جماعها إلا بعصية كما مر فيما اذا  
 كان محرما اه فهنا اختلف سبب الرخصة ولم يعتبر على قول أبي يوسف فتأمل ولعل الجواب أن اختلاف  
 أسباب الرخصة إنما يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى اذا اجتمع السدان في وقت واحد فله حنفى عندنا وعندنا  
 وبقول الثاني فاذا زال الأول لم يعتبر الثاني بعد الحكم ببقائه بخلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال الأول فان الثاني  
 يعمل عمله لعدم ما يليقه كافي المسئلة الثانية وقيل على ذلك أنهم لم يعملوا وقول الامامين باختلاف أسباب الرخصة  
 كما سمعت فاعتنم هذا التصرف فافهم (قوله وبه صرح في المتن) قلت وكذا في البدائع (قوله وفي الحادى  
 الخ) من فروع الشرط المذكور كافي البدائع (قوله ثم مرض) أى بعد مضي مدته من حصه يقدر فها على  
 الجماع فان كان لا يقدر قصره فافهمه بالقول لانه ليس بمرطوق في الجماع فكان معذورا بدائع (قوله  
 وبقي شرط ثالث) أى اذا دعى ما من شرط العجز واشترطوا ما به (قوله وهو قيام النكاح) فان  
 تكون زوجته غير بائنة بمات (قوله بقى الأيلاد) فاذا تزوجها ومنعت المدة تبين منه لان التي بالقول حال  
 قيام النكاح انما رفع الأيلاد في حق حكم الطلاق لحصول ايقاعه فله ولا حائل اليه ونحوه بخلاف التي  
 بالجماع فله يصح بعد ثبوت البتة ونحوه لا يبقى الأيلاد بل يبطل لانه حنفى بالوطء فالتحليل العيين وبطلت ولم  
 يوجد الحنفى ههنا ولا تصلح العيين ولا يرتفع الأيلاد بدائع (قوله قال لامرأته أنت على حرام ايلاد نوى

ونشوزها فقيوه  
 بجر قوله بلسانه قث  
 الها أو اجسك أو  
 أبطلت الأيلاد أو رجعت  
 عما قلت ونحوه لانه  
 اذاها بالمتع فيرضها  
 بالوعد فان قدر على  
 الجماع في المدة فقيوه  
 الوطء في الفرج لانه  
 الاصل فان وطئ في  
 غيبه كدبر الام  
 يكون فافهمه  
 اشترط دوام العجز من  
 وقت الأيلاد إلى مضي  
 مدته وبه صرح في  
 المتن وفي الحادى إلى  
 وهو صحيح ثم مرض لم  
 يكن فيوه الا لجماع  
 وبقي شرط ثالث ذكره  
 في البدائع وهو قيام  
 النكاح وقت البتة  
 باللسان فلوا بأنها ثم فاد  
 بلسانه بقى الايلاد  
 كاللامرأته أنت على  
 حرام ونحو ذلك كانت  
 معى في الحرام (ايلاد  
 ان نوى

مطلب في قوله أنت على  
 حرام

التحريم أول ينو  
شياً وظاهر أن نواه  
وهذان نوى الكذب  
وناديه وأما قضاءه  
فايلاء فمستأنف  
(وتقدمه ثالثة أن نوى  
الطلاق وثلاثان نواه  
ويبقى بأنه طلاق بائن  
وإن لم ينو) لفظة  
العرف

(قوله احتراز عن ارادة  
المخ) لعل هذا سبق قل  
وأصل العبارة احتراز  
عن تصديقه في نية  
الكذب كما يدل عليه  
سبق الكلام وقد أتى  
شيئاً العادة على  
حاله وأعاد أن قول  
المخ احتراز عن  
ارادة العين المخ معناه  
أنه احتراز عن قول  
السرخصي وحصل  
مرجع الضمير في قول  
الكلام وهذا هو  
الصواب على قول  
ذكره أولاً ولم يذكره  
المخني هنا قال ويدل  
عليه قول الكلام على  
ما عليه العمل والفتوى  
فإن ما عليه العمل  
والفتوى إنما هو  
الحكم بالطلاق  
لا الإيلاء اه فأنزل

التحريم المخ) أقول هكذا عبارة المتن هنا وعبارتها في كتب الأيمان كل حمل على حرام فهو على الطعام  
والشراب والفتوى على أنه نية امرأته من غير نية وذكر في الهداية هناك أنه ينصرف إلى الطعام والشراب  
للعرف فله يستعمل فيما يتناول صفة فيصنف إذا أكل أو شرب ولا يتناول المرأة بالنية وإذا نواه كان الإيلاء  
ولا ينصرف إلى نوى المخ والشراب وهذا كالجواب بظاهر الرواية ثم ذكر اختيار المشايخ للتأخير  
أنه نية امرأته بلانية وحاصله أن ظاهر الرواية أنصرف إلى الطعام والشراب عرفاً وأما نوى تحريم المرأة لا يختص  
بما قبل يصور شأنها وإيلاء الطعام والشراب وبه ظهر أن ما هنالك التفصيل بين نية تحريم المرأة أو الطلاق أو  
الكذب والطلاق خاص بما إذا لم يكن القصد علماً بخلاف ما إذا كان علماً مثل كل حمل أو حلل الله أو حلل  
المسلمين فله ينصرف إلى الطعام والشراب بلانية للعرف ولما أتى أيضاً نواه والفتوى على قول المتأخرين  
بأنصرف إلى الطلاق البائن علماً كان أو خاصاً فاعتزم هذا التعرير (قوله) ومخونك) أي من الألفاظ الخاصة  
بكالعنت (قوله إيلاء) أي مطلق في معنى المؤبد وقد مر حكمه قال في الدرر فإن هذا القصد مجمل فكان  
يباه إلى الجمل فإن قال أردت التحريم أولاً ثم بدت شياً كان بمنزلة يصير بمولداً لا تحريم الحلال عين (قوله  
وظاهر أن نواه) لأن في الطلاق حرمته فأنواه صريحاً به محتمل درر (قوله) وهدر) بالسر الذي لا يباطل  
(قوله) إن نوى الكذب) لأنه نوى حقيقة كلامه انقضت وصفها بالحرمته وهي موصوفة بالحل فكان كذباً  
وأوردلو كان حقيقة كلامه لا ينصرف إليه بلانية مع أنه بلانية ينصرف إلى العين والجواب أن هذه حقيقة  
أولى فلا تتناول الالائية واليمين للحقيقة الثانية بواسطة الاستظهار بمر عن الفتوى وحاصله أن الأولى حقيقة لغوية  
والثانية عرفية (قوله) وأما قضاءه فإيلاء) أي لا يصدق في القضاء أنه أراد الكذب لأن تحريم الحلال عين  
بالنص وهذا أقول شمس الأعنة السرخصي قال في الفتوى وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى كما ذكره  
والأول قول الحارثي وهو ظاهر الرواية لكن الفتوى على العرف الحادث اه وحاصله أن مذهب عرف  
أصله وهو كونه عيناً بمعنى الإيلاء وعرف حادث وهو ارادة الطلاق وما قاله شمس الأعنة من أنه لا يصدق في  
القضاء بل يكون إيلاءاً بمعنى على العرف الأصلي والفتوى على العرف الحادث لأن كلام كل عاقد وحالف ونحوه  
يحمل على عرفه وإن خالف ظاهر الرواية كما قالوا من أن الحاكم أو المفتي ليس له أن يحكم اه ويقتضي بظاهر الرواية  
وتغير العرف فكان الصواب ما قاله شمس الأعنة من أنه لا يصدق قضاءه ولكن حمله على الإيلاء ليس هو  
الصواب في زماننا بل الصواب حمله على الطلاق لأنه العرف الحادث المفتي به فقوله في الفتوى وهذا هو الصواب  
على ما عليه العمل والفتوى احتراز عن ارادة العين أي إيلاء الذي هو العرف الأصلي وبهذا التعرير سقط  
ما في البحر والتهر من أن فيه نظر لأن العمل والفتوى إنما هو في انصرافه إلى الطلاق من غير نية لاق كونه عيناً  
اه (قوله) إن نوى الطلاق) أي وأدلت عليه الحال نهر أي بان كان في حال منكرة الطلاق أو في حالة الرضا  
أو الغضب فلا بد من النية لانه مما يصلح سبباً كإحدى الكتابات فافهم ثم نية الطلاق ما إذا نوى واحدة أو اثنتين  
في الحرة وما إذا طلقها واحدة ثم قال أنت على حرام أو اثنتين فانه وإن نيه الثلاث لم يقع بالحرام الواحدة کافی  
البر وسواء في الفروع أو أبواب خلافاً لما هو به كلام الفتح من أنه لا يقع به شيء كما ذكره (قوله) وثلاث  
أن نواه) لأن هذا القصد من الكتابات على ما مر وفيها تصح نية الثلاث نهر ولا تصح فيه نية اثنتين لانهما  
عدد محض كما مر الأنا كانت أمة (قوله) وإن لم ينو) هذا في القضاء وأما في البتة فلا يقع ما لم ينو وعدم  
نية الطلاق صادق بعدم نية شيء أصلاً ونية الظاهر أو الإيلاء فله لا يصدق قضاءه كما مر به في حيث قال  
وعن هذا النوى غيره لا يصدق قضاءه قلت الظاهر أنه إذا لم ينو شيئاً أصلاً يقع بذاته أيضاً قال في الضرر ذكر  
الأدع من غير الدين لا تقول لا تسترط الثانية لكن يجعل نواها عرفاً اه وفي الفتوى فصار كما إذا تلفظ بطلاقاً لا يصدق  
في القضاء بل فيما ينو بين العتلى اه فهذا ظاهر فيما قلناه فافهم (قوله) لفظة العرف) إشارة إلى ما في البحر  
حيث قال فإن قلت أن واقع الطلاق بلانية ينبغي أن يكون كالصريح فيكون الواقع به جمعاً قلت المتعارف  
به أتياع البائن كذا في البرازية اه أقول وفي هذا الجواب نظر فإنه يقتضي أنه لو لم يعترف به أتياع البائن يقع



الرجعي كافي زماناً فان المتعارف الآن استعمال الحرام في الطلاق ولا يعززون بين الرجعي والباطل فتشلا عن أن  
يكون عرفهم فيه الباطل وعلى هذا التحليل بقلة العرف لوقوع الطلاق به بلا شبهة وأما كونه متعارفاً لمقتضى  
لفظ الحرام لأن الرجعي لا يحرم لزوجهما دامت في العدة وإنما يصح وصفها بالحرام الباطل وهذا حاصل  
ما يستطاع في الكتابات فافهم (تنبيه) قال الخليل الرمي في حاشية الخ في كتابه البيان أن قول أكثر عوام بلادنا  
لا يقصدون بقوله أنت محرمة على أو حرام على أو حرمته على الأحرمة الوطء المقابل له ولذلك أكثرهم  
يصر بمسئله تحررهما ولا يرد قطعاً إلا تحريراً الجماع إلى هذا المذهب ولا شك أنه من موجب بلائ تأمل فقل  
من حق هذه المسئلة على وجهها وانظر إلى قولهم لا نقول لا نستطيع التمكن يجعل نوايا عرفاتهم وصرح  
في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك بل كان مشتركاً تعين اعتبار النية وتصديق الحالف كما هو مذهب  
المتقدمين اه وفي أعان الغفر وقال الزيدوني في ميسوطه لم يتفق على عرف الناس في هذا أي في كل حل على حرام  
لأن من لا امرأته يخلف به كخلفه خوالجسلة ولو كان العرف مستغنياً في ذلك لما استعمله إلا أنوالجسلة  
فما يصح أن نقول أن نوى الطلاق يكون طلاقاً فاما من غير دلالة فلا احتياط أن يفهم الإنسان فيه ولا يخالف  
التقنين واعلم أن مثل هذا اللفظ لا يتعارف في ديار نابل المتعارف فيه حرام على كماله ونحوه كما كل كذا أو ليسه  
دون الصيغة العامة وتعارفوا أيضاً الحرام بلزمني ولا شك في أنهم يردون الطلاق معطفاً فافهم يردون بعده لا  
أفضل كذا في طلاق ويجب انصافاً وعليهم والحاصل أن العتري في انصراف هذه اللفظة عن رتبة أو فارسية  
اليمعني بلائ التعارف فيه فان لم يتعارف سئل عن نية فيما نصرف بلائ لوقال أردت غيره بصدق ديانة  
لا فضل اه ماق الفتح وتعيده في الصرح قلت والمتعارف في ديارنا رتبة الطلاق يقولهم على الحرام لا يفعل كذا  
دون غيره من اللفاظ المذكورة (قوله) ولما يخلف به إلا الرجال أي حيث يقال أن فعلت كذا فكل حال  
عليه حرام (قوله) ولولم تكن له امرأة (قوله) قال في البراز يفوق للمواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام إن لم تكن له  
امرأة ان حشنت نية الكفارة والنسفي على أنه لا يترجم اه ومثله في الصرح قلت وفي الظاهر بما يفيد التوفيق  
فانه قال وان حلف بهذا اللفظ أنه ما كان فعل كذا وقد كان فعل لم تكن له امرأة بل زمني لأنه جعل عينا  
بالطلاق ولو جعلناه عينا لله تعالى فهو غوس وان حلف على أمر في المستقبل ففعل وليس له امرأة فكن عليه  
الكفارة لان تحرر الحلال عين اه فيصير كلام النسفي على الحلف على غير المستقبل وبقا رتبة ما يشرط أن ماق  
أعان النهاية عن التوازل ان لم تكن له امرأة تترجم الكفارة فعنما اذا حلف على أنه لا يفعل كذا في المستقبل  
وحشنت بفعله لا كجمله عليه في الصرح ذلك من أن معناها اذا أكل أو شرب وقال لا نصرفه عند عدم الرتبة  
إلى الطعام والشراب اه لان انصرافه إلى ذلك قبل تغير العرف يارادة الطلاق من لفظ الحرام أما بعده فيصير  
عينا عند عدم الرتبة كما سمعت من كلامهم وراي في بيان مثله (قوله) أو حلف به المرأة (قوله) قال في الصرح يبرز  
لأن الزوجه قلت زوجها أنا عليك حرام أو حرمته صار عينا حتى لو جامعها طاعة أو مكرهت بحث اه وقوله  
طاعة أو مكرهة أولى من قول الفتح فلو كانت حشنت وكفرت (قوله) كالومات الخ نص عبارة البرازة وانا  
كان له امرأة وقت الحلف وماتت قبل الشرط أو ماتت لآل عتري الشرط الصحيح أنه لا يطلق امرأته  
المتزوجة وعليه الفتوى لان حلفه ما رجع إلى الله تعالى وقت الوجود فلا ينقلب طلاقاً اه وهكذا نقل العياشي  
الصريح عن البرازة ولا يخفى أن التحليل لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط بذلك علم ما نقله ح عن الثانية  
ونصه وان كان له امرأة وقت البين فانت قبل الشرط أو ماتت لآل عتري الشرط لا تترجم كفارة البين لان  
عينه انصرف إلى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت البين فترجم امرأته ثم باشر الشرط استلحقوا  
فيه قال الفقيه أو جعفر تين المتزوجة وقال غيره لا يطلق وعليه الفتوى لان عتري حلفت عينا لله تعالى وقت  
وجودها فلا يتصور بلائاً بعد ذلك اه قلت ومثله في أعان الصريح عن الظاهر بقتضيه سقط من عبارة البرازة بقوله  
ثم باشر الشرط إلى القوة ثانياً ثم باشر الشرط (قوله) ومثله (قوله) أي مثل أنت على حرام الأولي ذكره في الجملة عند  
أول المسئلة كخلف في التهر (قوله) والحرام بلزمني هذا ذكر في الفتح كاقصمه ومثله على الحرام بخاص (قوله)

ولما يخلف به الرجال  
ولم تكن له امرأة أو  
حلفت به المرأة كان  
عينا كالومات أو ماتت  
لآل عتري ثم وجد  
الشرط لم تطلق امرأته  
المتزوجة به يفتي  
لصيرورت عينا فلا  
تنقلب طلاقاً ومثله أنت  
معي في الحرام والحرام  
يلزمني وحرمته على  
وأنت محرمة أو حرام على

أولم يقل على وأنا عليل حرام  
أوجرم وأوجرت نفسي  
عليك وأنت على كالحمار  
أو كالتنزيير رازية (ولو  
كله) أربع (أسوة)  
والمسئلة بمجالها (وقع  
على كل واحد منهما  
طلقة) بانه (وقيل تطلق  
واحدتهما) واليه  
البيان كما مر في الصريح  
(وهو لا يظهر) والاشبه  
ذكره الزلي ولي البرازي  
وغیرهما وقال الكمال  
الاشبه عندي الاول به  
جزم صاحب الصرقي  
فتاواه وصححه في جواهر  
الفتاوى وأقره المصنف  
في شرحه لكن في النهر  
يجب أن يكون معنى  
قول الزلي والمسئلة  
بمجالها يعني التصريح  
لا بقيد أنت على حرام  
مخاطبا لواحدة كافي  
المتن بل يجب فيه أن  
لا يقع الأعلى المخاطبة  
إه قلت يعني بخلاف  
حلال الله أو حلال  
المسلمين فانه يعم به  
يحصل التوفيق فيلصق  
(فروع) أنت على  
حرام ألف مرة

أولم يقل على (رد على صاحب زناة الا كل حيث اشترطه كالأرضه في الجرم عن القسبة وقدمنا في الكتابات  
عن الصرقي اذا أضاف الحرمه أو اليثونه اليها كانت بائن أو حرام ووقع من غير إضافة اليه وإن أضاف إلى  
نفسه كانا حرام أو بائن لا يقع من غير إضافة اليها وإن خيراها جانباً بحرمه أو اليثونه فلا يضمن الجمع بين  
الاضافتين أنت حرام على أو أنا حرام عليك أنت بائن متى أو أبائن منك اه (قوله) أو حرمت نفسي (عليك) في  
هذا يشترط أن يقول عليك نه لانه أضاف الحرمه إلى نفسه قال في البرازي حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل  
عليك بنوى الطلاق لا يقع (قوله) أو أنت على كالحمار الخ) قال في البرازي وإن قال أنت على كالحمار أو التنزيير أو ما  
كان محرماً لعين فهو كقوله أنت على حرام وإن لم ينهول يكون عنافاً فاختلافه اه ومقتضاه أنه لو لم ينه  
الطلاق لا يكون طلاقاً لعدم العرف بخلاف أنت على حرام فإن العرف فيه قام مقام النية كما مر فافهم (قوله)  
والمسئلة بمجالها) يسألي عن النهر بيانه (قوله) كما مر في الصريح) أي في باب طلاق غير المدخول بها أنه لو طلق  
بالصريح كقوله امرأتى طالق وله أربع مثلاً يقع على واحدة منهما بلا حكمة خلاف وقدمنا بسطه هناك  
(قوله) ذكره الزلي) الضمير للمالك ذكره متناوياً من قوله ولو كان الخ (قوله) وقال الكمال) عبارته  
وفي الفتاوى لو قال لامرأته أنت على حرام أو حلال الله على حرام فهذا على ثلاثة أوجه أحدها أن قال وإن كان له  
أربع طلقت كل واحدة طلقة وعلى فتوى الاوزنجندي والامام مسعود الكشاني تقع واحدة واليه البيان  
قال في النخبة والتمصص والاشبه وعندى أن الاشبه مافي الفتاوى لا أن قوله حلال الله أو حلال المسلمين يعم  
كل زوجة فإذا كان فمعر في الطلاق يكون بمنزلة قوله نه لوان حلال الله شملهم على سبيل الاستراق  
لا على سبيل البذل كما في قوله احداً كن طالق اه وأنت خيرين تعليه صريح في أن عمل الخلاف والترجيح  
هو اللفظ العام لا الخاص كانت على حرام وإن كان مذكورياً عبارة الفتاوى إذا لا يخفى على أحد أنه لا يدخل  
فموسى المخاطبة فليس النزاع فيه كما يأتي عن النهر ويدل على ذلك أيضاً أنه في النخبة قد حكى الخلاف المذكور  
في حلال المسلمين على حرام كذا في البرازية (قوله) لكن في النهر الخ) استدل على ما مر من قول الزلي والمسئلة  
بمجالها فله وهم أن المراد المسئلة المذكورة قبله في الكتوب هي أنت على حرام عمن أن هذا لا يمكن جزم أن الخلاف  
فيه يجب كون المراد الاتان لفظ حرام لكن لا بالمخالط مع واحدة كما وقع في المتن بل على وجهه حلال الله  
أو حلال المسلمين على حرام فإن هذا هو محل النزاع كما عرفت من عبارة الكمال (قوله) قلت الخ) بيان لقول النهر  
لا بقيد أنت على حرام الخ وحاصله أنه ليس مراد الزلي اللفظ الخاص بل العام كما قلنا (قوله) وبه يحصل  
التوفيق) أي بما ذكر في النهر وذلك بحمل القول بأنه يقع على كل واحدة منهما لطفة على ما إذا كان اللفظ عاماً  
والقول بأنه تطلق واحدة منهما فقط على ما إذا كان اللفظ خاصاً هذا هو المتبادر من كلام الشارح ولا يخفى فافهم  
فإن الزلي قد ذكر في الخلاف وقد قلنا كلامه على أن مرادهما إذا كان اللفظ عاماً فيكون الخلاف فيه وهو  
صريح كلام الغض والنخبة والبرازي كما عرفت وأيضاً كيف يصح في أنت على حرام أن يقال يقع على واحدة  
من الأربع واليه البيان بل لا يقع الأعلى المخاطبة فقط وأما ما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول به من  
جمله كلام الزلي على نحو امرأتى على حرام وقرعته بينه وبين امرأتى طالق حيث جعل الخلاف المذكور  
جاري في الاول دون الثاني وعزاه هناك إلى المصنف فقد ذكرنا هناك أنه يخالف كلام المصنف فإن المصنف  
جعل كلام الزلي على حال المسلمين وحققناه هناك عدم الفرق بين قوله امرأتى على حرام و امرأتى طالق وأنه في كل  
منهما يقع على واحدة والله البيان لأن لفظ امرأتى عموماً يصدق على واحدة منهما لا يضمن خلاف حلال  
المسلمين فإن عموماً مستتر في كل دفعه واحدة وإذا كان لا خلاف في قوله امرأتى طالق في أنه لا يقع إلا  
على واحدة يقال مثله في امرأتى جرم وكون أحدهما صريحاً والآخر كناية لا يوجب الفرق ومن ادعاه فعليه  
البيان والمحال أنه لا خلاف في أن أنت على حرام يخص المخاطبة وفي أن كل حل عليه حرام يعم الأربع لصريح  
أداة العموم الاستراق وفي أمرأته حرام أو طالق يقع على واحدة غير معينة وانما الخلاف في نحو حلال الله  
أو حلال المسلمين فيلزم يقع على واحدة غير معينة نظراً إلى صورته أفراداً والاشبه أنه يعم الكل وقد متناوياً

تمام الكلام على ذلك فافهم وانهم هذا التصريح الفريد وازرع عنك قلاية التقليد • **(قوله تقع واحدة)** كذا في النسخة والبرازية ووجهه انه عبارة عن تكرير هذا اللفظ ألف مرة وهو لو زل لا يقع الا الاول لان البائن لا يلحق البائن بخلاف ما قيل بطلاق غير المدخول بهما من أنه يقع الثلاث فيما لو قال المدخول بهما أنت طالق مرارا أو قاله صريح والصريح انما تكرير ليقطع الصريح ولما قد مدخل المدخول بهما البقاء العدة كما اوضحناه هناك فافهم **(قوله ناو يا ننتين)** أي بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لان الننتين عند محض ولفظ حرام لا يحتمل الا ان تكون أمه لانه في حقها الفري لا يعتري وفي قوله تقع واحدة مدعى ما في الفتح من قوله لم يقع شيء فانه سبق قلم والواقع في عباراتهم لم يصرح بنبه بخلاف ما اذا نوى الثلاث فانه يصح وتقع نتيان تكملة للثلاث كما في الخاتمة وغيرها أما في العصر وأجاب في التهر مان قوله لم يقع شيء أي بنسبه وان وقع بلفظه تأمل وفيه رد أيضا على ما في الجوهر من أنه يقع نتيان اذا نواه مع الاولى كما قدمه الشارح في أول باب الصريح وقدمه الكلام عليه هناك **(قوله والثاني عينا)** أي بالاداء وقوله صريح ما نوى لان فيه تشديدا على نفسه لا ملو نوى بطلاقا أو أطلق وانصرف إلى الطلاق كما هو المقتضى لم يقع شيء لانه بائن والبائن لا يلحق منه كما مر فافهم **(قوله وقع الثلاث)** لان البائن يلحق البائن اذا كان معلقا لانه حثيث لا يصلح حمله خبرا عن الاول كما مر في بابه **(قوله)** وقامه في البرازية وعبارة قال لاهرا أنه أتباع على حرام ونوى الثلاث في احداهما او الواحد في الاخرى بحيث نتج عند الامام وعلمه الفتوى ولو قال نويت الطلاق في احداهما او البين في الاخرى عند الثاني يقع الطلاق عليهما وعندهما كما نوى قال الثلاث أنتن على حرام ونوى الثلاث في الواحدة او البين في الثانية والكذب في الثالثة ملحق ثلاثا وقيل هذا على قول الثاني وعلى قوله ما ينبغي أن يكون على ما نوى اهـ **(قوله حثيثا)** هو الذي يعني يكون ابلا من كل واحدة منهما وهذا على غير المقتضى وعلى المقتضى يقع على كل واحدة منهما مطلقا فانه احـ أي لانه في العرف طلاق **(قوله والفرق لا ينفق)** الفرق هو ان هاتين حرمه اسم الله تعالى لا يتحقق الاوطئهما وفي قوله أنتن على حرام صار ابلا باعتدائهم معنى التصريح وهو موجود في كل منهما كذا في الفتح عن المحيط ومثله في العرو وغيره وقال حـ الفرق هو ان في قوة أنتن على حرام حرمهما على نفسه ونحو حرمهما التصريح لكل منهما وفي قوله لا أثر يكمنع نفسه من قرانها معا فلا يثبت الاوطئهما وقد صرح بهذا الفرق صاحب التهر في كتاب الاعان عند قوله ومن حرم ملكه لم يحرم حثيثا بين كل هذا الرغف على حرام وبين لا أثر كل هذا الرغف مان بنحوه الرغف على نفسه حرم عزاءه ايضا وفي الثاني انما منع نفسه من كل الرغف كما فلا يثبت بالبعض اهـ قلت لكن ذكر في الصريح عن الخاتمة قال مشايخنا الصريح انه لا يثبت بأ كل لقمة لان قوله هذا الرغف على حرام بغيره وقوله لا أثر كل هذا الرغف اهـ أي لان تحريم الحلال عين لكن مقتضى ما مر عن الفتح أنه يفرق بين الحلف باسمه تعالى وبين غيره مما الحلف به تأمل **(قوله ان نوى التكرار)** أي التا كيدا لتحديد أي يكون ابلا او احدا او عينا واحدا حتى لو لم يقر بما في المدة طلق طلاقة واحدة وان قر بها فلهما زمة كفارة واحدة **(قوله والا)** أي وان لم ينوشا أو أراد التشديد او التغلظ وهو الا ابتداء دون التكرار كذا في الفتح **(قوله فالابلا واحد)** والقباس أن يكون الابلا ثلاثا ايضا وهو قول محمد بن ابي حنيفة وأر بعضا أشهر لم يقر بها تبين بطلانها تبين ما نوى في آخره ان تكون غير مدخول بها فلا يقع الواحدة وفي الاستحسان وهو قولهما الابلا واحدة فلا يقع الواحدة لان المدخل كانت محتبة كان المتعصفا فلا يثبت تكرار الابلاء ويجيب بالفتح بان ثلاث كفارات اجاء لان الشرط الواحد يكفي لابعان كثيرة كافي الفتح والله سبحانه أعلم

### (باب الخلع)

أخبر عن الابلاء الا بالامحريم المبال كان أقرب إلى الطلاق بخلاف الخلع فان فيه معنى المعاوضة من جانب المرأة ولا ينبغي الابلاء فشو زمن قبله والخلع نشو زمن قبلها فاعلم ان المقدم بالرجل على المثلل أو اعتناء **(قوله هو لغة الازالة الخ)** يقال خلعت العنق وغيره خلعا زعمته والعنق المثلل أو زعمته بالمخالعة اذا اقتدست منه فخلعها هو خلعا والاسم الخلع بالضم وهو استعار من خلع لباس لان كل واحد منهما لباس لا خرفا فافعل

تقع واحدة • طلقها واحدة ثم قال أنت حرام ناويا ننتين تقع واحدة • كرهه منين ونوى بالاول طلاقا والثاني عينا ص • قال ثلاث مرات حلال الله على حرام ان فعلت كذا ووجد الشرط وقع الثالث • قال لهما أنتما علي حرام ونوى في احدهما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فكما نوى به يفتى وقامه في البرازية • قال أنتن على حرام حثيثا وكل ولو قال والله لأفسد بكما يبحث الاوطئهما والفرق لا ينفق وفي الجوهر كروا لله لا أقرب لثلاثي مجلس ان نوى التكرار اخذا والا فلا يلاء واحد والعين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الابلاء والعين

### (باب الخلع)

(هو) لقمة الازالة

١ (قوله أي ابلا الخ)

فيه ان شرط طهارة الابلاء

قيام الزوجة حقيقة

وقد زلت بلفظ نونة

تأمل ذلك اهـ

ذلك فكان كل واحد تزج باسمه بحرف عن الصباح **(قوله واستعمل الخ)** ظاهر ماته خاص بالضم في ذلك وهو اسم المصدر هو خلاف ما مر عن الصباح وأنه تصرف لقوى وتظهر ما مر في الطلاق ان الطلاق والاغلاق رفع القسمة طلقا لكن خص الطلاق بغير رفع قبل النكاح واستعمل في غيره الاطلاق **(قوله وفي غيره)** الانسب وفي غيره ما **(قوله ازالة ملك النكاح)** مثل ما لو خلع المطلق رجعا بما قاله يصح ويجب المال بغير وسياتي **(قوله فانه لو)** لان النكاح الفاسد لا يفسد ملك المتعة والنيونة الواردة صلت الازالة قبله فلا يمكن في الخلع ازالة قال في الجرد فلا يسقط المهر ويترك له بعد الخلع ولاية الجبر على النكاح في الرده كافي بالزيادة اه قلت وظاهر اطلاقه انه لا يسقط المهر في النكاح الفاسد ولو بعد الوطء لكن في جامع الفصولين نكحها فاسدا فوطئها فاختلعت بالمهر قبل يسقط ان الخلع يجعل كتابة عن الاراء لان الخلع وضع لهذا وقبل لا يسقط لان الخلع لقالة انما يصح في النكاح القائم اه وفي الجرد ايضا ولو خالعها بما لم يخالعها في العدة لم يصح كافي الفتنة ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعها بعد الخلع حيث لم يصح وبين ما اذا خالعها بما لم يخالع حيث يقع ولا يجب المال وقد كررناه آخر الكتاب اه قلت قد منا الفرق هناك وهو ان الخلع بان وهو لا يلق منه والطلاق بما لم يصح فخلق الخلع وانما يجب المال هل لان المال انما يميز اذا كانت غلبة نفسها واذا يقع به البان واذا خلعها بما لم يخالع لم يقد الطلاق حلكها بنفسها المحصول بالخلع قبله ولذا ازم المال فيما لو طلقها بما لم يخالع لم يقد الطلاق على ذلك هناك **(قوله المتروقة)** بالرغم صفة الازالة وقوله على قولها أي المرأة قال في الضر ولا يمين القول منها حيث كان على مال أو كان يلفظ خالعك أو اختلى اه وفي التارخانية قال الامر انه اذا دخلت الفار فقد خالعك على انك دخلت الفار يقع الطلاق بالف يريده اذا قبلت عند السخول اه ومفاده عدم صحة القول قبل الشرط كما ذكر **(قوله خرج ما لو قال خلعك الخ)** أي لو لم ذكر المال لانه متى كان على مال ازم قولها كما ذكرناه فلو قد بقوله أو بانه على ظاهر الرواية لانه كتابة فلا يسه من التوبة ولا لالة الحال لكن سأتى أنه لغلبة الاستعمال ما ذكرنا صريح **(قوله غير مسقط للحقوق)** أي المتعلقة بالزوجة وسياتي بيانها **(قوله بخلاف خالعك الخ)** كان الاو في ان يقول بخلاف ما اذا ذكر المال أو قال خالعك الخ وأما دان التعريف خاص بالخلع المسقط للحقوق فقوله لها خلعك بلا ذكر مال لا يسي خلعها شرعا بل هو طلاق بان غير متوقف على قولها بخلاف ما اذا ذكر معه المال أو كان يلفظ المفاعلة والامر فانه لا يمين قولها كما لا يمين معاوضة من جانبها كافي والظاهر ان خالعك يلفظ المفاعلة انما يتوقف على القول بسقوط المهر لا وقوع الطلاق به اذ لا يظهر فرق في الواقع بين خالعك وخلعتك ونسائي ما يؤيده تأمل وفي حكمه الطلاق على مال فلا يمين القول وان لم يسم خلعها ومنه ظهر انه لا فرق عند ذكر المال بين خلعك وخلعتك ولعل ليس كل ما توافق على قولها يسمى خلعاً ولا كل ما كان يلفظ الخلع يتوقف على القول بسقط الحقوق **(تنبيه)** في التارخانية وغيرهما طلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره اخلع امرأتى فخلعها بلا عوض لا يصح **(قوله وأختلى الخ)** اذا قال لها اخلعي نفسك فهو على رغبة أو حياء ما ان يقول بكذا فخلعت يصح وان لم يقل ان زوج بعده أجزأت أو قلت على الاختار وأما أن يقول عمال ولم يقدروا ما عاشت فقالت خلعت نفسي بكذا ففي ظاهر الرواية لا يزم الخلع ما لم يقل بعده وأما أن يقول اخلعي ولم يذعه فخلعت فعند أبي يوسف لم يكن خلعاً وعن محمد تطلق بالإيدل به أخذ كثير من المشايخ والاربع أن يقول بلامال فخلعت يتم بقوله او بما في جامع الفصولين ومثله في الخاتمة ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو الوجه الثالث وقد ذكر في الخاتمة الخلاف المشار ود كر أن قول محمد أخنيته أكثر المشايخ فاقها بخلاف ما عاها ما لم يذ كر في الخاتمة قال خالعك فقلت يرى معامله من المهر فان لم يكن عليه مهر ود ما ساق إليها كذا ذكر الحاكم الشهيد به أخذان الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف ان الخلع لا يكون الا بعوض اه لكن فيه كلام مستدكر **(قوله لفظ الخلع)** يتعلق بالازالة **(قوله فانه غير مسقط)** أي للمهر على المعتد كاسبه كرم المصنف ثم يسقط النفقة والمهر ومضة كسبائي **(قوله كاسبية)** في قول المصنف ويسقط الخلع والمأوا الخ **(قوله فانه كذلك)** أي خلع مسقط للحقوق بغير قال في العمادة ود كر في المشتط لو قال بعت

واستعمل في ازالة الزوجة بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا كافي الجرد **(ازالة ملك النكاح)** خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبعد النيونة والردة فانه لقوى كافي الفصول **(المتروقة على قولها)** خرج ما لو قال خلعتك أو ايا الطلاق فانه يقع باننا غير مسقط للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خلعتك يلفظ المفاعلة أو اختلى بالامر ولم يسم شيئا قبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البذل وده خاتمة **(يلفظ الخلع)** خرج الطلاق على مال فانه غير مسقط وقع وزاد نسائي **(أرواق)** معناه ليخل لفظ المباشرة فانه مسقط كما نسبي ولفظ البيع والشراء فانه كذلك

منه تفلسك ولم يذكر ما لا فقال اشترت يقع الطلاق على ما قضت من المهر ورده المهر وان تقبض سقطا في  
 ذمة الزوج اهـ **(قوله خلافاً للحنفية)** حيث قال ان الصحيح أن الخلع بلفظ البيع والشراء لا بوجوب البراءة من  
 المهر الا ذكره وفي كلامه كذا من **(قوله)** وأما التعريف **(الخ)** لان الرجعي لا يزال للثالث **(قوله)** ولا بأس به) أي  
 ولو في حالة الخلع فلا يكره ما لا اجاع لانه لا يمكن تحصيل العوض الا بمجرد أول كتاب الطلاق وقدمه المخرج  
 هناك **(قوله)** للشقاق أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتخاصم وفي القهستاني عن شرح الطحاوي السنة  
 انا وقع بين الزوجين اختلاف أن يجتمع أهلهم يصلحوا بينهم ما كان لم يصلحوا لهما الطلاق والخلع اهـ وهذا هو  
 الحكم المذكور في الآية وقد أوضح الكلام عليه في الفتح آخر الباب **(قوله)** عما يصلح لهما هذا التركيب  
 هو ما شرط السبل في الخلع لان الظاهر تعلقه بما لا يقع مع أنك علت أنه لو قال خالعت فقلت تم الخلع بلا ذكر  
 يدل وبهذا اعترض في الجري على الفتح حيث ذكر في التعريف قوة يدل ثم قال الا أن يقال مهرها التي يسقطه  
 يدل فلم يعرض السبل اهـ والاولى تغيير الكثرة بغيره بقوله وما يصلح مهر اصل بدل الخلع فان معناه انه اذا ذكر في  
 الخلع بدل يصلح جعله مهره فانه يصح وسياق انه اذا بطل العوض فيه تطلق بانها جاز **(قوله)** بغير عكس كفي فلا  
 يصح أن يقال ما لا يصلح مهر الا يصلح بدل الخلع لان بعض ما لا يصلح مهر اصل بدل خلع كما مثل فالكلمة كالمية  
 نعم صدق عكسها موجه برتبة كعوض ما يصلح بدل خلع يصلح مهر **(قوله)** وحوز العيني انعكاسها أي كالمية  
 نعم القوله في غايه البيان انه مطرد معكس كما لان القرض من طرد الكلي أن يكون ما لا مقوما ليس فيه  
 جهة مستتمة ومادون العشرة بهذه المائة ومن عكس الكلي أن لا يكون ما لا مقوما أو أن يكون في جهة  
 مستتمة ومادون العشرة فما لم مقوم ليس فيه جهة فلا رد السؤال لاعلى الطرد الكلي ولا على عكسه اهـ قال في  
 التهريل ينبغي أن الصلاحية المطلقة هي الكلمة وكونه مطلق المال المقوم خاليعا عن الكمية يصلح مهرام مخرج فلذا  
 منع المحققون انعكاسها كالمية **(قوله)** وشريطة الطلاق وهو الرأى اهلية الزوج وكون المرأى انحلال الطلاق مخيراً أو مطلقاً  
 على المالك وأما ركبه فهو ثلثي الدائع اذا كان بعوض الايجاب والقبول لانه عقد على الطلاق بعوض فلا تقع  
 الفرقة ولا يستحق العوض بدون القبول بخلاف ما اذا قال خالعت ولم يذكر العوض ونوى الطلاق فانه يقع وان  
 لم تقبل لانه طلاق بلا عوض فلا يفتقر الى القبول اهـ ونحوه في الشرع بلاية آخر الباب عن الحنفية وظاهره أن  
 خالعت مثل خالعت في أه بلا ذكر مال لا يتوقف على القبول وهو خلاف ظاهر ما را الا أن يقال توقف لفظ  
 الفاعلة على القبول شرط لكونه منسقط الحقوق بخلاف خالعت فانه لا يسقط ولعم القبول تام وفي الحنفية  
 قال خالعت فقلت يقع البائن وكذا ان لم تقبل لان الطلاق يقع بقوله خالعت وفيها ايضا قال خالعت على كذا  
 وسي ما لا معلوما يقع الطلاق ما لم تقبل كما لو قال طلقته على ألفها أي لانه معلق على القبول أو ما انما يذكر  
 المال فلا يكون معلقاً على القبول معنى فقع الطلاق وان لم تقبل فتأمل **(قوله)** لانه تعليق الطلاق بقبول المال  
 كذا صرح به في البدائع ولما قال في الحنفية وقال خالعت على كذا وسي ما لا معلوما يقع الطلاق ما لم تقبل كما  
 لو قال طلقته على ألف درهم لا يقع ما لم تقبل اهـ يتفرع على هذا ما سأتى آخر الباب في أول الفروع كما سنوضحه  
 فانهم **(قوله)** فلا يصح رجوعه **(الخ)** أي لو ابتداء الزوج بالخلع فقال خالعت على ألف درهم لم يملك الرجوع  
 عنه وكذا ان علق فضحه والشيء المراءى عن القبول أنه ان يطلقه بشرط يرضيه الى الوقت مثل اذا قدمه بدينق  
 خالعت على كذا أو خالعت على كذا اغدا أو رأس الشهر والقول لها بعد قدوم زوجي ملوك لانه نطق  
 عند وجود الشرط والوقت فكان قبولها قبل ذلك لغوا بدائع **(قوله)** ولا يقتصر على المجلس فلا يصلح قيامه عنه  
 قبل قبولها بدائع **(قوله)** ويقتصر قبولها **(الخ)** فيه أن هذا من فروع كونه معاوضة من جانبها فكان الاولى تأخير  
 وعارة الدائع ولا يشترط حضور المرأى بل يتوقف على ما رواه المجلس حتى لو كانت غائبة فلفظها فاقبل القبول لكن  
 في مجلسه الا انه في جانبها معاوضة **(قوله)** وفي جانبها معاوضة عطف على قوله بين في جانبه أي لان المرأى ان علق  
 الطلاق هو ملوكه وتعلقه بالشرط والطلاق بمقتله ولا يجهل الرجوع ولا شرط الجاز بل يطل الشرطونه  
 ولا يتقيد بالمجلس وأما في جانبها معاوضة المال لانه تعليق المال بعوض فيزاني فيه أحكام معاوضة المال

كما حصل في الصغرى خلافاً  
 للحنفية وأما التعريف  
 صحة الخلع المطلقة رجعي  
 ولا بأس به عند الحاجة  
 للشقاق بعدم الوفاق  
 (بما يصلح لهما) بغير  
 عكس كفي لصحة الخلع  
 بدون العشرة وبما في  
 دهاو بطن غنمها وحوز  
 العيني انعكاسها (و)  
 شرطه كالطلاق وصفته  
 ما ذكره بقوله (هو)  
 عين في جانبه) لانه تعليق  
 الطلاق بقبول المال  
 (فلا يصح رجوعه) عنه  
 (قبل قبولها ولا يصح  
 شرطه الحار ولا يقتصر  
 على المجلس) أي مجلسه  
 ويقتصر قبولها على  
 مجلس علم (وفي جانبها  
 معاوضة) محال

كالبصع ونحوه كافي البدائع (قوله فصع رجوعها) أي إذا كان الابتداء منها بان قالت اختلعت نفسى منك  
بكذا فلها أن ترجع عنه قبل قبول الزوج ويطل بقباهما عن المجلس وبقبائه أيضا ولا يتوقف على ما وراء  
المجلس بان كان الزوج غائبا حتى لو بلغه وقبل لم يصح ولا يصح تطليقه ولا اضافته بدائع (قوله وصع شرط  
الخيار لها) بان قال خالعت على كذا على أنك الخيار ثلاثة أيام فقلت حاز الشرط عد حتى لو اختارت في الليلة  
وقعت الطلاق ووجبا المال وان ردت لا يقع ولا يجب وعند هذا شرط الخيار باطل والطلاق واقع والمال لازم  
بدائع قال في الصرع قد بخار الشرط لأن خيار الزوجة لا يثبت في الخلع ولا في عقد لا يتحمل الفسخ كافي  
القصول وأما خيار العيب في بدل الخلع فثبت في العيب القاض وهو ما يخبر جهم من الجودة إلى الوساطة ومنها  
إلى الرءاء وتدون اليسير (قوله ولو أكرمن ثلاثة أيام) أي بخلاف البيع لأن اشتراطه في البيع على خلاف  
القصاص لأنه من التلكات وعامة في الصرع الكشعر إذا أطلقا أي عن ذكر للدة ينبغي أن يكون لها الخيار  
في مجلسه فقط لا سيما إذا أطلقا في البيع بحروقه نظرا لأنه إن أراد ذلك كراخيلا أطلق نفسه أن ثبوته في  
البيع مقيد بما بعد العقد ما عند العقد ففسد البيع كافي والنهر وحيد فان ذكر بعد قبولها الخلع لا يفيد  
لأنه لا يتحمل الفسخ بعد عامه بخلاف البيع وإن ذكره قبل القول لم يصح قسامه على البيع لأنه لا يثبت فيه  
الاهم الآن بان قال لا يثبت فيه لأنه فسد بالشرط الفاسد بخلاف الخلع لكن لو ثبت في البيع لثبت  
مقتصر على المجلس كما لو ثبت فيه بعد العقد كذلك في الخلع لا يتجاوز المجلس تأمل (قوله ويقتصر على المجلس)  
الضمير راجع للخلع فيطل بقباهما عن المجلس وبقبائه أيضا كامر (قوله بشرط الخ) فالوقتها اختلعت منك  
بالمهر ونفقة العدة العربية وهي لا تعلم معناه وألقها بأرأئتن نفقة العدة لا يصح أنه لا يصح لأن التفويض  
كالتوكيل لا يتم إلا بطر الوكيل والأراعى نفقة العدة والمهر وإن كان إسقاط الكسبة إسقاطا يتحمل الفسخ فصار  
فيه شبهة البيع والبيع وكل المعاوضة لا بد فيها من العلم وهذه الصورة كثيرا ما تقع فتحقت الظاهر أن المراد  
بصع الخلع ولا يلزم البطلان لان جهلهما بعينه عن عرفه عدم سقوط حقهما ولا يلزم منه عدم طلاقها قبل تأمل  
هذا وعامة سائر ما نالنا يعرفون موجبا لخلع أنه مسقط للحقوق فإذا طلق منه أن خلعها فقال خالعتك  
ورضيت فهل يقطع مهرها بغير ذلك أم لا لم أجد فيه ضربه ومقتضى ما ذكره في سقوط خيار الوأع أنها  
لا تغتفر بالجهل وسيأتي في الشركة أن المعاوضة لا تصح إلا بلفظ المعاوضة وإن لم يعرفها معاها تأمل (قوله يصح  
مع الجهل) أي قضاء فقط كالمقدمة في باب الطلاق حتى (قوله وطرف العبد الخ) أي سانه قال في النقابة  
وشرحها القهستاني والعبد والامة في العتق عزلتها أي المرات في الخلع فالولي عزله حتى أنه إذا قال العبد المولى  
اشترت نفسي منك كذا كان له الرجوع قبل قبول المولى وإذا قال المولى بع نفسي منك كذا الس له الرجوع  
وقس عليه شرط الخيار والاختصار على المجلس ط وحاصله أن العتق بال معاوضة من جانب العبد كالمسلم  
جانب المرأة فتعبر من جانب أحكام المعاوضات بخلاف جانب المولى فإنه عزله الزوج فتعسكر فيه تلك الأحكام  
(قوله كطرفها في الطلاق) أي في الخلع لأن الكلام فيه وألفظ عليه لأنه طلاق الكتابية تأمل (قوله والخلع  
يكون الخ) في الجوهره ألقاها الخلعة خالعتك يا ابتك يا ابتك فأرقتك طلق نفسك على ألف اهور اءعله  
ما ذكره المصنف من لفظ البسم والشراء (قوله كبعت نفسك) تقدم عن الصغرى يصحح أنه مسقط للحقوق  
(قوله وأطلاقك) في الصرع ولو قال بع منك طلاقك لم يهرك فقالت طلقت نفسي بابت منه مهرها عزله قولها  
اشترت وقبل يقع رجعا أو لا أصح ولو قال بع منك تطليقة فقالت اشترت يقع رجعا بخلافه صرح به  
وقد التفتة في الخاتمة عاذا لم يذكر البطلان قال ولو قال بع نفسي منك فقالت اشترت يقع طلاقا بان لأن  
بيع الطلاق قبل الطلاق فإذا لم يذكر البطلان يضر كنهه قال ملقتك فيكون رجعا أما بيع نفسها فملك النفس  
من المرأة وملك النفس لا يحصل إلا بالثابت فيكون ما نالها فإذا كان بع منك تطليقة كذا يقع به البطلان أيضا  
(قوله وأطلقك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق على ما لم يسقط المهر وهو خلاف العبد كسابق ح أي لا  
مر أن المراد الخلع المسقط للحقوق والطلاق على ما ليس منه (قوله أن الواقع به) أي بالخلع ولو بلفظ البيع

(فصع رجوعها) قبل  
قبوله (و) صرع شرط  
الخيار لها) ولو أكثر  
من ثلاثة أيام  
بصر (و) يقتصر على  
المجلس) كالبيع  
(فائدة) بشرط  
في قبولها عليها معناه  
لأنه معاوضة بخلاف  
طلاق وعتاق وتبدير  
لأنه إسقاط والإسقاط  
يصح مع الجهل (وطرف  
العبد في العتاق على  
مال كطرفها في  
الطلاق) (و) الخلع  
(يكون بلفظ البيع  
والشراء والطلاق  
والمباينة) كبعت  
نفسك أو طلاقك أو  
طلقتك على كذا أو  
بارأئتك أي فارقتك  
وقيل المرأة (و) حكمه

مطلب ألقاها الخلع  
خسنة

والمبارأة **(قوله ولو بلا مال)** هذا إذا كان لفظ الخلع أو بلفظ بيع النفس بخلاف بيع الطلاق أو الطلاق بلا ذكر بدل فانه يقع به الزحى كاعلمته نفا **(قوله ولو بالطلاق الخ)** في بعض النسخ وبالطلاق باسقاط أو وهو الأول لماعتل من أن الطلاق على مال خارج عن الخلع المسقط للحقوق لكن لما كان المراد بيان وقوع البتة به صم الطلاق الخلع عليه واتخذ كالمصرح نفا على التوهم إذا كان الكتاب كذا **(قوله)** ط وأراد ما لا بأس به من الأراء منه حتى لو قال أم أئمت على علم على طلاق ففعل برئ وبات بخلاف طلق على أن أؤثر ما على علم فان التأخير ليس بمال وصح التأخير لوله غاية معاملة والأفلا والطلاق رجي مطلقا بجرع البراءة وفي الغرض آخر الباطن قال أم أئمت من كل حق يكون للقساع على الرجال فقتل فقال في فوره طلقته وهي مدخول بها يقع بالثلاثة يعوض وإذا اختلف بكل حق لها عليه فلهما التفتة مادامت في العدة لانهما لم يكن لها حق حال الخلع فقد ظهر أن نسمة كل حق لها عليه وكل حق يكون للقساع صحته وينصرف إلى الثامنة لها انذالاه قلت نعم لو قالت من كل حق للقساع على الرجال قبل الخلع وبعد فان التفتة تسقط كافي البراءة وبسببها وسببها أيضا ما رواه على العاقل من نفقة الولد **(قوله)** وغيره أي غير نفقة الطلاق بكونه على مال دون الخلع تظهر فيها لوبل البدل كما يسمى له ولو طلقها بغير ما أؤثر وأؤثره رجي في الخلع رجي في الطلاق بخلافها فلهما الطلاق البدل وإذا اطل برئ لفظ الخلع والواقع به بان لفظ الطلاق والواقع به رجي لانه صرح فلو لم يكن ذلك لمرطبا في وقوع البتة بالطلاق دون الخلع لم تظهر غير نفقة نسمة لكن الاقتصاد في بيان التمرة على بطلان البدل حمل نذر فان مثله ما لو لم يذ كر البدل أصلا لم ولما كون الخلع يسقط الحقوق والطلاق على مال لا يسقطها فليس غير التمسيد للمال كالأختي فافهم **(قوله)** والخلع من الكتابات لانه يحتمل الاختلاع عن اللباس أو أو الحيرات أو عن النكاح عناية ومثله المبارأة **(قوله)** فغيره ما اعتبر فيها) وشعبه تطلقه بأنه إلا أن نوى ثلاثا فتكون ثلاثا ونوى ثنتين كانت واحدة فانه كافي لما حكم **(قوله)** من قرائن الطلاق) كنا كذا لفظ الطلاق وسؤالها وفي الفرد المنتقى ونسمة المال وإن لم يكن مقوما من القرائن اه ط **(قوله)** لوفى بكونه فضا) أي كما يقول الحنابلة أنه لا يقع به طلاق بل يوفى بالانقص العدد شرط عليه من الطلاق بصر **(قوله)** نفذ لانه يجتهد فيه) أي موضع اجتهد بصح معنى أنه يسوغ فيه الاجتهاد لانه لم يخالف كتابا ولا سنة مشهور ولا اجما اذا اختلف من ذلك شيئا رأى المجتهد لم يكن مجتهدا فيه حتى لو حكم بما كراهه لا ينفذ كما قرر في محله وبأن في أول الباب الأتي عن الفتح ماوضحه ولا يخفى أن المراد بقوله فنفذ هو ما حكمه حتى في مسئلتنا بخلاف الحنفى فانه وإن صح حكمه بغير مذهبه على أحد القولين لكنه في زماننا لا يصح انفاقة التمسيد السلطان قضاء بالحكم بالصحيح من مذهبنا فلا ينفذ حكمه الضعيف فضلا عن مذهب الغير فافهم **(قوله)** لا يصدق قضاء) أي بل ديانة لأن الله تعالى عالم بصره لكن لا يصح المرأه أن تقسم معه لأنها كالقاضي لا تعرف منه إلا الظاهر بجرع البسوط **(قوله)** في الصور الأربع) أي بما لو كان بلفظ الخلع أو البيع والشراء أو الطلاق أو المبارأة **(قوله)** بخلاف لفظ بيع وطلاق) لانها مصرية محان تنازعية لكن صراحة البيع مثل بيع نفسك أو طلاقا معنى أن دلالة عليه قطعية لا تختلف عنه لأن البيع فيبرز والملك المبيع فلزم منه قطع زوال ملك المنة كما أؤثره المصنف في المنع تأمل وأما صراحة الطلاق فظاهر وإن كان لا يكون حكمه حكم الخلع إلا عند ذكر المال لأن الكلام في أنه يقع به الطلاق أي الرجي إذا لم يكن بمال ولا يصدق في أنه لم يرد به الطلاق لكونه صريحا فافهم **(قوله)** وفيما شرنا إلى شرط الثانية) أي اشتراطها لوقوع عهده وكذا قضاء إذا لم يكن قرن بمن ذ كر مال ويحرم كمالها الحكم في سائر الكتابات **(قوله)** ههنا) أي في لفظ الخلع وفي الصرع البراءة فلو كانت المبارأة أيضا كذلك أي غلب استعمالها في الطلاق لم يختر إلى الثانية وإن كانت من الكتابات والاتبني الشنة مشروطة فمهم لوفى سائر الكتابات على الأصل اه وفيه إشارة إلى أن المبارأة لم يفسد استعمالها في الطلاق عرفا بخلاف الخلع فانه مشتهر بين الخاص والعام فافهم **(قوله)** وكره بغيره (الحنفى) أي خلا كل أو كبروا الحق أن الأخذ إذا كان التشروعه لم قطع بالقوة تعالى فلا تأخذوا متعشيا إلا أنه أخذ ملكه بسبب

مطلب أراه من حق  
يكون للقساع على الرجال

مطلب معنى المجتهد فيه

أن الواقع به ولو بلا

مال (والطلاق) المصرح

(على مال طلاق بغيره) وغيره

قبول بطل البدل كما يسمى

(و) الخلع (هو من

الكتابات فغيره ما

يعتبر فيها من قرائن الطلاق

لكن لوفى بكونه

فضا نفذ لانه يجتهد فيه

وقيل لا (خلعه ما لم قال

أؤثره الطلاق فان ذكر

بدل لم يصدق) فضا في

الصور الأربع (والا

صدق فيها اذا وقع

بلفظ (خلع والمبارأة)

لانها كتابتان ولا

قرينة بخلاف لفظ بيع

وطلاق لانه خلاف

الظاهر وفيه إشارة إلى

اشتراط البينة وهو ظاهر

الرواية إلا أن المناشخ

قالوا لا تشترط البينة ههنا

لانه يحكم بخلية الاستعمال

صار كما لمصرح كافي

القوس تاتي عن

متفرقات طلاق المحيط

(وكره) بغيره (الحنفى)

أخذ

شئ

فصح الشئ كراهة  
الزيادة وتعبير المتق  
لابأس به فيد أنها  
تترتبة وبه يحصل  
التوفيق (أكرها)  
الزوج (عليه تطلق  
بسلام) لان الرضا  
شرط لزوم المال  
وسقوطه ولو لم يبد  
في يدها قبل الدفع (أو  
استحق فعلها قبله)  
البدل (فما ومثله لو  
مثلا) لان المخلع لا يقبل  
الفسخ (خلعها وأطلقها  
بغير او خير أو سيئة  
ونحوها) مما ليس عمال  
(وقع) طلاق (ثلاثي)  
المخلع رجعي في غير  
وقوعا (بجها) فيها  
لطلان البدل وهو  
النشرة كما هو ولو لم  
حلالا كهذا المخل فأن  
هو خير رجعي للمهران لم  
يعلم والاثني (أو كماله)  
على ما في يدي أي  
الحسنة (والاثني في يدها)  
لعدم التسمية وكذا  
عكسها لكن لو كان في يده  
جوهره لها قبلت  
فهو له علمت أولا  
لاضرارها نفسها  
بقبولها (وان زادت من  
مال أو زاده من زينة)  
عليه في الأولى (مهرها)  
ان غشته  
(٢) قوله ابن أبي جوير  
هكذا بالاصل القابل  
على خطه ولعل الصواب اسقاط الثاني كما هو مشهور اه

خيت وتعلمه في الفسخ لكن نقل في الصريح المرد المشور ليس على أخر ج ابن أبي جبر عن ابن زدي في الآية  
قال ثم خصر بعد فقال فان ختم أن لا يقبل محدودا لا يخلعناح عليها بما اقتضته قال فسخت هذه تال اه  
وهو يقتضي حل الاختصاص اذا رضى اه أي سواء كان التشويزه أو منها أو منها لكن فيه أنه ذكر في  
الصراو اعني الفسخ أن الآ الأولى فيما إذا كان التشويزه فقط والثانية فيما إذا لم يكن منه فلا تعارض بينهما  
وأما لو تعارضت فحرة الاختصاص بآية الإجماع وقوله تعالى ولا تعسوهن شرارا تعتدوا وأما كها  
لأربعة بل اضرار الاختصاص في مقابلة خلاصها منه مخالف الدليل القطعي فافهم (قوله) ويلحق به أي  
بالاخذ (قوله ان نشر) في المصاح نشر المراء من زوجها نشوزا من باب فعدو ضرب بعصته ونشر الرجل  
من امرأته نشوزا بالوجهين تركها وجعلها وأصله الارتفاع اه ملخصا (قوله ولونه نشوزا أيضا) لان  
قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتضى به بدل على الإباحة إذا كان التشويز من الجانبين بصاروا للنس وإذا كان  
من جانبها فقط بدلاته الأولى (قوله) به يحصل التوفيق أي بين ما رجع في الفسخ من نفي كراهة أخذ الآخر  
وهو رواية الجامع الصغير بين ما رجحه الشئ من آياتها وهو رواية الأصل في فصل الأولى على نفي التسمية  
والثاني على اثبات التسمية وهذا التوفيق مصرح به في الفسخ فأنه ذكر أن المسئلة مختلفة بين النجاسة وذكر  
النصوص من الجانبين ثم حقق ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه نعم يكون أخذ الزنا بالخلاف  
الأولى والمتعجمول على الأولى اه ومضى عليه في البحر أيضا (قوله عليه) أي على المخلع من غير أن  
تقول له خالفي وفي الصريح القول أي لئلا كان هو المستدعي بقوله تالعت فافهم (قوله تطلق) أي اثباتان  
كان يلفظ المخلع فورجها كان يلفظ الطلاق على مال كأمه وباقي (قوله شرط لزوم المال) أي عليها  
وهو البديل المذكور في المخل وقوله وسقوطه أي عن الزوج وهو للمهر الذي عليه (قوله أو استحق) أي ادعاء  
آخر وأثبت أنه لو منه ما في الفسخ عن كافي الحاكم لو كان عدا حلال الدم فقط عند رجوع عليها بغيره وكذا  
لو وجد خلع بعد فسخ عند رجوعه وأخذ فحتم اه (قوله مما ليس عمال) كالدم والمهر (قوله وقع) أي أن  
قبلت بغير (قوله ما في المخلع) لانه من الكتابات التي لا بد من قطع الوصلة فكان الواقع به أن لا يخلف لفظ  
اعتدى وأخوه كما في يده وبه وبخلافه الطلاق فله صريح لا يقتضي البدونة أيضا (قوله مما فيها) أي في  
الصورتين والجانب كشد غبطة التي بلا بدل قال في الفسخ أي بلا شيء يجب للزوج لأن ملك النكاح في الخروج  
غير مقوم ولذا لا يلزم شئ في الطلاق أو أوجب زفر عليها بالمهر كافي المحيط بمرأه أو مالو كان المهر في ذمته فانه  
يسقطها منه من أن خالعت سقط الحقوق وإن لم يكن بعوض تأمل (قوله كأمه) أي في قوله وعثره فيما  
لو بطل البدل وقد منابه (قوله ولو لم يتحلل الخ) قال في الفسخ في كتب المالكة لو خلعها على حلال  
وحر لم يكره وما لم يصح ولا بحسبة المال قيل وهو قاس قول أصحابنا وهو صحيح اه (قوله رجع بالمهر) أي  
أن أخذته واسقطته وهذا اعتدال امام وعنده يجب عليه من خل وطلعه صار مغروما من جهتها باسمه  
المال اه ح (قوله أي الحسنة) فبها ثلاثا تكرر قوله الآ في الواليت والصندوق الخ مما هو في يدها  
الحكمة فافهم (قوله ولا شيء في يدها) أمالو كان فهاشئ ولو قبلها فمهر بغير (قوله لعدم التسمية) علم  
لما فهم من التسمية وهو وقوع البان بجائنا أي لعدم تسمية شئ تصبره غارته بغير لان ما في يدها قد يكون مقوما  
وقد يكون غيره فكان راضيا بذلك فسخ (قوله وكذا عكسه) بأن قال لها خالعت على ما في يدي ولا شيء فيها بغير  
وهذا مفهومه بالاولى (قوله لكن الخ) لما كان عدم زوم شئ في المسئلة الأولى لعدم التعرير منها صار مبنية  
أن يومه تنهاته لا يستحق الجوهر تكثر وملها فاستدرك على ذلك ما لا لانه الرأ ما ضربت بنفسها حاش  
قلت المخلع قبل أن تطل ما في يده فهذا الاستدراك في محله فافهم (قوله وان زادت) أي على قولها خالعت على  
ما في يدي أي ولا شيء في يدها (قوله بدت عليه في الأولى مهرها) أي في قولها من مال ومثلته من متاع أو من مال  
المهر وقد أضافها أو على ما في يدي جار يتر أو غني من حل لانه لم يثبت عمل إلا بكن الزوج راضيا لمرأه لا  
بالعوض ولا وجهه إلى إيجاب المسمى أو قيمته لغيره التوال في قيمة البضع أغنى مهر المثل لانه غير متقومه أخرج



فتمنع إيجاب ما قام على الزوج من المسمى أو مهر المثل نهر **(قوله وال)** أي وإن لم تكن قبضته برئ منه ولا شيء  
عليها وكذا الأثني عليها لو كانت قد أبرأته منه بجر **(قوله)** أو ثلاثة دراهم في الثانية) أي في قوله لمن دراهم  
معرفاً أو منكر الأيهام كرتاب جمع وأقسامه لا غاية وأدناه ثلاثة فوجب ولو قالت على ما في هذا المكان من  
الشيء والخسل والبالغ والجار أو الشاير مثل ثلاثة أيضاً كذا في الدراية قال في الصروف في الشاير نظر للجملة  
وأقول ينبغي إيجاب الوسط في الكل وبه منفع ما قال نهر **(قلت)** وفيه نظر لأن الشاير سهول الجنس مثل الدابة  
والعبد بخلاف الغنل والجار وإذا تزوجها على ثوب أو عبد وجسمه المثل ولو على فرس أو ثوب هروري  
وجب الوسط وعليه فينبغي في الشاير المطلقة دلهم كإلى الأولى ثم أيتى كإلى الجارية الشهد ما نصه وإن  
اختلفت منه على موصوف من السكيل والموزون والشاير فهو جائز وإن اختلفت منه بثوب غير منسوب إلى نوع  
أولى على ذلك فهو المهر الذي أعطاه أو كذلك الدابة اهـ **(قوله)** ولو في يدها أقل من (الخ) ولو كان أكثر من ثلاثة  
فهو ذلك درع النية **(قوله لم أره)** قال في النهر ولو سمعت دراهم فلذا في يدها تأخير لا يجبه غير الدرهم ولم أره  
اهـ ح **(قلت)** وينبغي في عرفنا زوم التأخير لأن الدرهم يطلق عرفاً على ما يشبهها والمأخوذ أيضاً اختلف على  
شيء غير المهر فهو على أوجه الأول أن يكون ذلك المسمى غير متقوم بثلثه أو بتفريقه بينا الثاني أن يحتل  
كونه مالا أو غير ممل ما في بينها أو يدها من شيء فإن الشيء يشمل المال وغيره وكذا ما في يدها أو ما بينهما فإن  
ما في البطن قد يكون دجافاً وحده المسمى فهو له والأوقع جانا الثالث أن يكون مالا مسجوداً مثل ما في يدها  
أو ثلثيها العام أو ما اكتسب العام فلهما دراهم ما قبضت من المهر سواء وجد ذلك أو لا الرابع أن يكون مالا لكنه  
لا يوقف على قدره مثل ما في بينها أو يدها من المتاع أو ما في يدها من المتاع أو ما في يدها من المتاع أو ما في يدها من المتاع  
منه شيء فهو له والأردت ما قبضت من المهر الخامس أن يكون مالا لا مقداره معلوم مثل ما في يدها من الدرهم  
فإن أقله ثلاثة فكان مقداره معلوماً له الثلاثة أو الأكثر السادس إذا نسبت مالا أو ثبات إلى غير مال كذا  
انحل فإذا هو غير مال علم بأنه غير فلا شيء له والاربع بالمهر هذا حاصل ما في التخيير **(قوله)** إذا لم تلتد لأقل المدة  
أعني مدة الحل وهذا أقبل لعدم وجوب شيء أم لو كانت لأقلها فهو له تحقق وجوده والأولى ذكره هنا بدقوله وبطن  
التم لأن الظاهر اعتبار أقل مدته أيضاً **(قائمه)** في إقرار الجوهرة أقل مدة حل الدواب سوى السائمة  
أشهر وأقل مدة حل السائمة أربعة أشهر **(قوله)** وقد في الخلاصة وغيرها كان للنسب ذكره هنا عقب قوله  
ردت مهرها أو ثلاثة دراهم كما فصل في البري لم أره من جمع الضمير هو الرد المذكور وغيره من الخلاصة هكذا وفي  
القنود رجل خلع امرأته عليها علم من المهر فنامته أن لها عليه قبضة المهر ثم تذكر أنه لم يبق لها عليه شيء  
من المهر وقع الطلاق عليها غيرها فوجب عليها أن رد المهر إن قبضته أما إذا علم أن لا مهر لها عليه بان وهبت مخرج  
الخلع ولا رد على الزوج شيئاً كانا عالها على ما في هذا البيت من المتاع وعلم أنه لا متاع في هذا البيت اهـ وكذا  
على ما في يدها من المال وغيره أو ليس في يدها شيء كإلى الجني **(قوله)** على رايها من ضمة معاً أمهاتان  
وجدته منهن والأفلاشي عليها وأما الشرط الرابع من عيب البذل صاع الشرط بجر **(قوله)** لم تبرا) لأنه عقد  
معاوضة فتقتضي سلامة العوض بجر **(قوله)** لأنه) تعليل لما استوفين المقام أن اطلع جميع فيصع الملع  
ويبطل الشرط الفاسد فتدبر لونه لعلها على أن يبطل الوعدته وعلى أن يكون مملهاً للوفاة أو لا يجني  
بخلاف الشرط الملامم كإلى اختلف بشرط الصل أو بشرط أن رد إليها أو قبضتها فقل لا يحرم بشرط كتب  
الصل وراد الاقشاق المجلس كما يأتى في الفروع وعلم في الجرح **(قوله)** طلق ثلاثاً بائناً) أم لو قالت واحدة  
بأنف فطلقها ثلاثاً فإن قال بأنف وقلت وقعن وإن لم تقبل لا يقع شيء وإن لم يذكر المال طلقته عنده ثلاثاً  
شيء وعندهما واحدة بأنف وثلاثاً بلا شيء كالفرقة وقال أنت طلق واحدة واحدهم واحدهم عنك لكل  
كإلى الصرع الثانية **(قوله)** فطلقها واحدة) مثلها اثنتان بثلثي ولو طلقها ثلاثاً كان له جميع الألف سواء كانت  
بلفظة واحدة أو متفرقة في مجلس واحد بجر **(قوله)** لأنه) لأن الباء تصبب الأعراض وهو ينقسم على العوض  
بجر **(قوله)** إن طلقها في مجلسه) فلو طلقها لم يجز شيء ثم زوجها أنه معاوضة من جانبها فتدبر في قبضه

والأثني على الجوهرة  
(أو ثلاثة دراهم) في  
الثانية ولو في يدها أقل  
كثمنها ولو سمعت دراهم  
فإن دناسير لم أره  
(والبيت والصندوق  
وبطن الجارية) إذا  
لم تلتد لأقل المدة  
(و) بطن (التم) وغير  
الشجر (كالد) فذكر  
اليه مثل كإلى الصر  
قال وقيدته في الخلاصة  
وغيرها بدم العلم فقال  
لوعلم أنه لا متاع في  
البيت أو أنه لا مهر لها  
عليه في خلعها غيرها  
لا يبنها شيء إلا ما لم  
تدعه في صر مغرورا  
ولون أن عليه المهر ثم  
نذكر علمه ردت المهر  
(خالته على عبد أبي  
لها على رايها من ضمة  
لم تبرا) عليها تسليه  
ان فدرت والافقيته  
لأنه لا يبطل بالشرط  
الفاسد كالنكاح (قال  
طلق ثلاثاً بائناً  
على ألف فطلقها واحدة  
وقع في الأول بائنة بثلثه)  
أي بثلث الألف إن  
طلقها في مجلسه والا  
فبما يقع وفي الثانية

بألف) أو على ألف (فطلقت نفسها واحدة لم ينعش) لانه لم يرض بالبنوة الا بذكر ألف بخلاف ما مر (رضاهما بألف فبعضها أولى وقوله لها أنت طالق بألف أو على ألف وقبلت في مجلسها (لزم) ان لم تكن مكرهه كالمكره ولا مريضة ولا محجج (الألف) لانه تعريض أو تعليق وفي المبرعن التارخاسية قال لأمس أنتم أحدا كما طالق بألف درهم والأخرى عاتق دينار فقلنا طلقتا بغير شيء أنت طالق وعليك ألف وأنت حر وعليك ألف طلقت وعنت بجانا) وان لم يقبل لان قوله وعليك ألف جملة ماسة وقال ان قلا صم وزم المال علابان الواو واللال وفي الحاوي ويقولهما بقى (قال طلقتك أمس على ألف فمقبلي وقالت قلت والقول له يمينه بخلاف قوله بعثك طلاقك أمس على ألف فز تقبلي وقالت قلت فاقول لها وكذا الوال لعبدك كذلك (كقوله) مطلب تسعمل على في الاستعلاء والزوم حقيقة

المجلس كافي قول السبع رجي ولو دأ هو فقال خالعتك على ألف اعتبر مجلسها دونه فلو ذهب قبلت في مجلسها ذلك صحيح بمرعن الجوهره (قوله لو كان ملحقها تنفي) أي قبل قولها لطلقت الخ ثم طلقتها واحدة بعد قولها ذلك فله كل ألف لحصول المقصود ولذا قال في الخلاصة قالت طلقتي أربعا بألف فطلقتها ثلاثا فهي الألف ولو طلقتها واحدة قبلت الألف وتامة في العبر (قوله لان على الشرط) والمشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط ولو طلقتها ثلاثا متفرقة في مجلس واحد لزمها الألف لان الأولى والثانية تقع عنده رغبة فاقباعت الثالثة وهي منكوبة فله الألف وان في ثلاثة مجالس فعندها ثلث الألف وعدة لاشئ له بمرعن المحط (تنبيه) قبل ان على حقيقة الاستعلاء بخلاف الشرط والحق أنها حقيقة للاستعلاء ان اتصلت بالاحسام المحسوسة كقفت على السطح وفي غير حقيقة في معنى الزوم الصادق على الشرط المحض نحو ما يغفل عن أن لا يشركن وأنت طالق على أن تدخل الدار وعلى المعاوضة الشرعية المحضة كعفى هذا على ألف والعرفية كغفل هذا على أن أشعرك عن عذري وما نحن فيه مما يصح فيه كل من معنى الزوم لان الطلاق مما يتعلق على الشرط المحض والاعتياض وذكر المال لا يرجع الثاني فان المال يصح جعله شرطاً لمحض حتى لا تنقسم أجزاءه على أجزاء مقابلة كما يصح جعله عوضاً من مقابلة المال بالثلث وعلى هذا يكون لفظ على مشتركين الاستعلاء والزوم لقيام دليل الحقيقة فيهما وهو التبادر بمجرد الإطلاق وكون المحاز خيرا من الاشتراط فهو عند التردد وقول أهل العربية أنها الاستعلاء محمول على هذا وان أهل الاجتهاد هم أهل العربية يتوهم تحققه في الفتح وذكر في البرهانه ذكر في التحرير ترجيح العوضيه بذكر المال لانها الاصل (قوله في بعضها أولى) فيه بحث لا ما قد يكون لها غرض في الثلاث سيما المدة الرجوع اليه لثبته بغضه فتخاف من أن يجعلها حادثة للمعاودة اليه فلا يتم الا بالثلاث مقدسي وقد يقال ان هذا لا ينظر اليه بعد حصول المقصود بملكها بنفسها على أن امكان المعاودة حاصل بل على التحليل فانهم (قوله وقبلت في مجلسها) فلو بعد لم يلزمها المال لانه ما ملته من جانبها كالمكره اذا لم يكن معطلا ولا مضافا ولا اعتبر القول بعد وجود الشرط ولو قفت كذا فمعه من البدائع ومثله في العبر (قوله كالمكره) أي قول المصنف أكرهها عليه بطلاق بلا مال (قوله ولا مريضة ولا مريضة) فلو مضى لم يلزم المال ولو مريضة اعتبر من الثلث كما في بيانه (قوله لانه تعويض) بالعن العملة لا بالقائه كما هو جلق بعض النسخ وهذا راسع لقوله بألف وقوله أو تعليق رابع لقوله على ألف قال الزيلعي ولا يمين قبولها لانه عقده معاوضة أو تعليق بشرط فلا تنعقد المعاوضة بدون القول ولا ينزل المعلق بدون الشرط اذ لا ولا له لاحد مما في الزام صاحبه بدون رضا والطلاق بان لانها الترتيب للمال الاتساع لها نفسها وذلك بالبنوة (قوله طلقتا فعرضي) لانه علق طلاقهما على قبولهما وقد وجد لم يلزم كل واحد منهما فان لكل أن تقول لان بنين الا الدرهم وبنين أن يلزم لرضي منهما الدرهم واذا طلقتا لاشئ كان رجعا م لا به بلفظ الصريح رجي وما قيل من أنه يفتي أن يلزمهما درهمهما فعوضا عما ينبغي فان الطلاق الصريح ولو على مال غير مسقط لهما على العبد كما في متننا فانهم (قوله وان لم يقبل) ما لعله على قوله طلقت وعنت لانه عند القول تطلق ويعتق الأولى لانه متفق عليه فالبنوة اشارة الى رد قولها ولا يصح جعل المبالغة لقوله بحالنا المناسبة أن يقول وان قلا كالبخفي (قوله جملة تامة) أي فلا تربط عاقبتها الا بدلالة الحال اذا الأصل في الجملة الاستقلال ولا دلالة هناك لان الطلاق والعناق يتفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانهم لا يوجبان بدونه (تنبيه) اتفقوا على أنها الحال في أدائي الفأوأنت حر لتعذر عطف الحبر على الانشاء وعلى أنها بمعنى المعاوضة في أجل هذا ولا بد من المعاوضة في الاجارة أصلية وعلى تعين المعلق في قول المضارب خذ هذا المال واعمل به في الثلاث لانه فلا تنعقد المضاربة وعلى احتمال الامر ينفي أن طالق وأنت مريضة أو مصلية اذ لا مانع ولا معين فتجوز الطلاق قضاهو يتعلق بدينه ان فرغوا من عاقبة في العبر (قوله علابان الواو واللال) فكأنه قال أنت طالق في حال وجوب الألف على عليك ولا يتحقق ذلك الا بالقول وبه يلزم المال نهر (قوله وكذا الوال لعبدك كذلك) أي كذا الحكم

٢ (قوله كن رجعا بالخ) قال شيخنا انه ان هذا طلاق عيال وانما سقط المال للجهالة فيكون ثابتا لا يرى الى قوله وبنين لو به يلزم لرضي منهما الدرهم فله حينئذ يكون الواقع بان يزوجها

العبد بألف أسلم فلم

يقبل وقال المشتري

قلت فان القول

للمشتري والفرق ان

الطلاق بمال عين من

جانبه وهي تدعى مخته

وهو شكر أما البيع

فأقراره بقرارة القول

فانكاره يرجع فلا يسمع

ولو رهنأ أخذ بيئتها

تتارخا (ولو ادعى الخلع

على مال وهي تنكر

يقع الطلاق) بقراره

(والعوى في المال

بحالها) فيكون القول لها

لأنها تنكر (وعكسه لا)

يقع كعكس كالزانية

(فروع) أنكر الخلع

أو ادعى شلما أو استثناء

أو أن ما قضه من دينه

أو اختلفا في الطوع

والكره فالقوله ولو

قلت كان يضر بدل

فالقول لها أدعت المهر

ونفقة العدم وأنه طلقها

وآدى الخلع ولا يثبت

فالقول لها في المهر وفي

الثقة خلع امرأته

على عبد قسمة قسمة

على مسميها وخلعتك

٢ (قوله ساقط باليمن)

بيانه هو أن موضوع

السبب أن الزوج يدعى

الخلع مع التمسك على

سقوط الثقة والتخصص

في أصل الخلع على سقوط

الثقة لا يكون هذا الخلع

سببا لاستحقاق النفقة

فإن قال العبد أعقتك أسلم على ألف فلم يقبل أو بعته أسلم نفسه منك بألف فلم يقبل بحر (قوله عين من جانبه) فهو عقد تام فلا يكون الإقرار به إقرارا بقول المرأه بخلاف البيع فله بلا قول ليس يبيع بحر (قوله أخذ بيئتها) على أنها قبلت لأن الأصل أن من كان القول له لا يحتاج إلى بيعة لأنها لا يثبت خلاف الظاهر والظاهر أن كان القول له وهو الزوج المنكر وجود شرط الخشوع والقول بخلاف الظاهر قول المرأة فتقدم بيعتها عند التعارض ولا سيما إذا كانتا لا يثبت الطلاق أو أنها ما قبل من أن يثبتها قامت على الأثبات ويستعمل على الشيء فلم يقبل فثبت أنه لا يثبت على الشيء في شرط الخشوع مقبولة كما في التعلق فانهم (قوله يقع الطلاق بقراره) أي الطلاق بالبيان وإن لم يثبت المال لأنه يبي لفظ الخلع القر به هو كما يقع به البيان كما في (قوله بحالها) أي على حالها المعروف في الدعوى من أن القول المنكر والبيعة للدي (قوله وعكسه) أي لو ادعت الخلع لا يقع بدعواها حتى لا يثبتها إلا على الألف أو الباع رضى (قوله كعكس) أي سواء ادعت عبال أو بدعوه ولا يثبت المال لأنها إنما أقرت به في مقابلة الخلع حيث لم يثبت الخلع لم يثبت المال لأن الزوج يأنكره وقد رافقه ربه رضى (فروع) اختلاف في كمال الخلع فقال من كان وقال ثلاث قبل القول له وقيل لو اختلفا بعد الزوج فقلت لم يجر الزوج لأنه وقع بعد الخلع الثالث وأنكره والقوله ولو اختلفا في العدم وعدمه فبطل الخلع على عدم الخلع الثاني وقالت عدة الخلع الثالث فالقول لها فلا يجل التحاكم جامع الفصولين (قوله أنكر الخلع) كمرجع قول المصنف وعكسه لا ط (قوله) أو ادعى شلما أو استثناء بأن قال أنت طالق بالتحقيق ثم ادعى أنه قال أن دخلت الدار أو أن شاء الله قال في جامع الفصولين طلق أو خلع ثم ادعى الاستثناء صدق ولم يذكر البطل في الخلع لا لؤد كره بأن قال خلعتك بكذا ولو ادعى الاستثناء وقال ما قضه منك فهو حق كان على عكس وقال في دفعته لبطل الخلع فالقوله لأنه لما أنكر حصة الخلع فقد أنكر وجوب البطل عليها وأقر أنه عليها لا واحد المالين والمرأه متفرقة مانع عليها ما لا آخر فصدق الزوج بخلاف ما لو يدعى الاستثناء لأنه أقر أن عليها بدل الخلع والمالك هو المرأه أم قبل قولها أو لم يقره واصل أنه ادعى الاستثناء مقبولة إلا إذا كان الخلع بدل فإن البطل قرينة على قصد الخلع فلا تقبل دعوى البطل بالاستثناء إلا إذا ادعى أن ما قضه ليس بدل الخلع بل عن حق آخر فإن القول له لا تنكره حصة الخلع ووجوب البطل بدعوى الاستثناء (قلت) لكن فيه أن المانع من صحة دعوى الاستثناء ذكر البطل في عقد الخلع لا قضه بعده فثبت ذكر البطل لم يقبل دعواه الاستثناء فلم يقبل أنكره حصة الخلع ووجوب البطل بل بقي الخلع بدل وادعى بعد ذلك أن ما قضه هو حق آخر وهي تقول بل بدل الخلع فيكون القول قولها لأنها المملوكة بالدفع والقول قول المملوكة فلم يبق فرق بين ما ادعى الاستثناء أو لم يدعه ولعل هذا وجه النظر والله تعالى أعلم بهذا وقدم في باب التعلق أن الفتوى على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشرط لفساد الزمان وتقدم الكلام فيه هناك (قوله) أو أن ما قضه من دينه في الزنا يدفع بدل الخلع وزعم الزوج أنه قضه بجهة أخرى أفي الإمام تلميذ الدين أن القول له وقيل لها لأنها المملوكة اه (قلت) الظاهر الثاني وإن أجزبه في جامع الفصولين كما عجلت وهن مشقة مستقلة منها على ما إذا اتفق على الخلع يبدل واختلفا في جهة القبض وإنما عطفها بأو يصح عطفها بالواو فتكون تنبيه ما قبله لكن ربما علمت من النظر فانهم (قوله) أو اختلفا في الطوع والكره) أي في القول له أو ما يقع الخلع بأكراه فصحيح كما يأتي ط (قوله والقول لها) لأن حصة الخلع لا تدعى البطل فتكون منكرت ويكون القول قولها بحر (قوله) أو ادعى الخلع) ينبغي حمله على ما إذا كان مدعيا لنفقة العدمين حله بدل الخلع بحر (قوله) فالقول لها في المهر وفي (الثقة) لأن المهر كان تاباعه قبله فدعوى سقوطه غير مقبولة وأما نفقة العدمين فواجبة وهي تدعى استحقاقها بالطلاق وهو شكر فكان القول له وهو مشكل فانهم اتفقوا على سبب استحقاقها لأن الخلع والطلاق نوعان نفقة العدمين كسقط بحر (قلت) وأصل الاستسكال لأصحاب جامع الفصولين واعترضه في نور العين على أنه ساقط باليمن ٣ (قوله) قسمة قسمة على مسميها) فلما كانت قسمة ثلاثين ومهر أحدها ما تان ومهر الأخرى ما تان لم لا على عشر ونالأخرى عشرة ولا يضمن بينهما مناصفة وتخل إذا كان العبد

فأعترف بهذا الخلع لا يكون اعترافا بالسبب لأن السبب الخلع الخالي عن اشتراط سقوط الثقة ولم يضمن الزوج اعترافا بذلك اه

لأنجبى أو لهوا والمهران متقاولان أما لو كان بينهما حائضا منصفه والمهران متساويان يكون العبد بدل الخلع ط  
 وفرض المسئلة في كافي الحاكم عاقل الخلع امرأته على ألف **(قوله)** وقف على قبولها قال في المحقق الظاهر أن  
 غنى به وقوع الطلاق ومعرفة هذه المسئلة من أهم المهمات في هذا الزمان لأن الناس يعتادون إضافة الخلع إلى  
 مال الزوج بعد إتمامها اليقين المهر فيها علم أنها إذا قبلت وقع الطلاق ولم يجب على الزوج شيء وفي منية الفقهاء  
 خلعت على علي بن عبيد بن النضر وقيل ينبغي أن يقع الطلاق ولا يحسن شي وسئل الدين أنه ما في المحقق وسئل  
 الشارح آخر البصحة أيعاد بدل الخلع عليه وسأني غاملة **(قوله)** في نكاح صحيح ذكر سليمان الواقع والا  
 فقد أخرج القليد أول الباب بقوله أزاله ملك النكاح أو أنه ط وقدمنا قولين في سقوط المهر بعد الدخول في  
 القليد وتقدم أيضا لو أنها ماتت خالعا على مهرها لم يسقط المهر قال في الفصول لأنه لم يسلم لها بعد الخلع شيء  
 وكذا لو أوردت خالعا **(قوله)** كما عتده الحمادي وغيره أي كصاحب الفتاوى الصغرى فإنه صحيح أنه يسقط  
 المهر للخلع والمبارأة وصحيح في الخاصية أنه لا يسقط المهر إلا بد كره وصححه في جامع الفصولين أيضا فقد اختلف  
 التصحيح وقول الشارح أول الباب خلافا للثانية تبع فمقول العبر وإن صرح فاضنان بخلافه ولم يظهر  
 وجوب جميع التصحيح الأول على الثاني مع أنهم هما قولان فاضنان من أجل من يعتمد على تصحيحه **(قوله)**  
 والمبارأة) بفتح الهمزة مقالة من البراءة ترك الهمزة خطأ وهي أن يقول الزوج برئت من نكاحي بكذا قال  
 صدر الشريعة وفي الغنى هو أن يقول براءتك على ألف فتقبل نهر (قلت) وما في الغنى موافق لما في كافي الحاكم  
 ثم قال في النهر قد المصنف بقوله براءتك لأنه لو قال له لم تترك نكاحي وقع الطلاق وينبغي أن لا يسقط به شيء  
 اه أي لا أنه إذا لم يكن نلفظ المفاعلة ولم يذكره بدلا لم يتوقف على قبولها فيقع به البائن ولا يكون مسقطا عنه  
 قوله خلعت خلاف ما إذا كان نلفظ المفاعلة أو ذكره بدلا فإنه يتوقف على القبول حتى يكون مسقطا  
 وجه أظهر أنه لا منافاة بين ما نقله أو لأن صدر الشريعة المصرح فيه كراي البذل وبين ما ذكره آخر آفاقهم  
**(تنبيه)** ذكر في أول الباب أخذ من عبارة الغنى أن المارأة من ألقاط الخلع (قلت) وقدمنا في الجوهر  
 التصريح به لكن تقدم عن البراءة أن نلفظ الخلع من ألقاط الكناية الآن المشايخ قالوا أنه أغلبه استعماله  
 صار كالمصريح فلا يفتقر إلى التسمية وأن المبارأة إذا غلب استعمالها فهي كذلك وتقدم أيضا أن الواقع  
 بالخلع قطعية باتت سواء نوى الواحدة أو التنتين وإن نوى الثلاث فثلاث وإن أخذ عليه جعل لم يصدق أنه لم يرد  
 به الطلاق قال في الكافي الحاكم والمبارأة عنه الخلع في جميع ذلك **(قوله)** أي الأبرار من الجانبين أي بأن تقول  
 له بارتني فقول لها براءتك أو يقول لها ذلك وتقول هي قبلت كما في شرح المنظومة فالمراد ما بين الأبرار من  
 أحدهما والقبول من الآخر ط **(قوله)** كل حق) شمل المهر والتفقة المهر ومنه المأضية والكسوة كذلك  
 وكذا المتعة تسقط بلا ذكر ويستثنى ما إذا خالعا على مهرها أو بعضه وكان مقبوضا فإنها ترد ولا تبرا  
 ومقتضى إطلاقهم البراءة الآن يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر منه فلا تبرا عنه كالأموال  
 آخر بجر وهذا قول الإمام وعند محمد لا يسقط الأسماء فيهما أي في الخلع والمبارأة وأبو يوسف مع الإمام  
 في المبارأة ومع محمد في الخلع ملحق ثم علم أن حاصل وجوه المسئلة أن البذل إما أن يكون مسكوتا عنه أو متصفا  
 أو مبيعا للزوج أو علما بغيرها كله أو بعضه أو مالا آخر وكل من السنة على وجهين إما أن يكون المهر  
 مقبوضا أولا وكل من الاتي عشرهما أن يكون قبل الدخول بها أو بعده فإن كان البذل مسكوتا عنه ففيه  
 روايتان أحدهما براءة كل منهما من المهر فلا ردماقضت ولا يطالب هو عاقل وسأني تمام الكلام عليه  
 عند قول المصنف ويرى عن الوجل لوعلى الخوان كان متصفا بقوله اخلني فبذلتي بغيرتي ففعلت وقبل  
 الزوج صحيح بغير شيء لأنه صريح في عدم المال ووقع البائن فلا يبرأ كل منهما عن حق صاحبه وإن كان معصيا  
 على الزوج فسيأتي آخر الباب وإن كان بكل المهر فإن كان مقبوضا رجع بجمعه والعاقبة عنه كالمطلق أي  
 قبل الدخول أو بعده وإن خالعا على أن يجعله لها أو لا حتى جاز الخلع والمهر للزوج وإن بعضه كالعشر مثلا  
 والمهر عشرون فإن قبضته رجع بدرهمين بعد الدخول وسلم لها الباقي ودرهم فقط إن كان قبله لأنه عشر

على عبيد وقف على  
 قبولها ولم يجب شيء  
 بجر (ويسقط الخلع)  
 في نكاح صحيح ولو بلفظ  
 يسع وشراء كما عتده  
 الحمادي وغيره  
 (والمبارأة) أي الأبرار  
 من الجانبين (كل حق)

مطلب

حاصل مسائل الخلع  
 والمبارأة على أربعة  
 وعشرين وجها

النصف وإن لم يكن مقبوضا سقط الكل مطلقا المسمى بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع وإن عاين آخر غير  
 المهر فله المسمى ويرى كل منهما مطلقا في الأحوال كلها اهـ ملخصا من الصبر والتهور وغير الأول كل لكن المراد  
 بالآخر ما إذا كان مالا معلوما موجودا في الحال والأفوه على ستة أوجه قدمنا هنا في الخيرة (قوله) ثابت  
 وتنها أي وقت الخلع والبراءة أحقره عن حق ثبت بعدهما كتفعة العدة والسكنى كأي شيء إليه التنازل  
 (قوله) بما يتعلق أي من الحق الذي يتعلق بذلك النكاح الذي وقع الخلع منه (قوله) لا الأول) لأنه ليس  
 من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الأول (قوله) ومنه المتعة الأولى ومنه أي من الحق الذي يسقط  
 قال في الصبر وأما المتعة فقال في البراءة ما عاينها قبل الدخول وكان لم يسم مهر أسقط المتعة بلا ذكر اهـ  
 ويحتمل أن مراده أن المتعة مثل المهر فتسقط إذا كانت حصة ذلك النكاح لامتعة نكاح غيره كما لا يخفى  
 صحيح (الح) قال في الصبر ومقتضى الإبراء العام عدم العدة وكأنه لما وقع في ضمن الخلع تخصص بما هو من حقوق  
 النكاح (قوله) إذا ناض عليها أي على النفقة في الخلع أما لو لم تسقط حتى انخلعت ثم أسقطتها لا تسقط  
 لأسقاطها حينئذ فقد المالم يجب فانها إنما يجب شافيا بخلاف ذلك الإسقاط الضمني فإنه يسقط باعتبار  
 ما استحققه وقت الخلع والباقي سقط تعاقب في ضمن الخلع فتح وفي النكاح من النفقة قالت زوجهما أنت ترى من  
 نفقتي أبدا مادمت امرأته لا يصح لأن حصة الإبراء تعتمد الجواب أو قيام سبب الوجوب ولم يوجد لها نالان  
 سبب وجوبها في المستقبل هو الاحتباس في المستقبل وهو غير موجود في الحال ثم قال وإذا أراد أن ينفق  
 قبل أن تصير بنتا فمقتضى الإبراء ما عاينها قبل الدخول وكان لم يسم مهر أسقط المتعة بلا ذكر اهـ  
 البراءة عنه لأن العوض قائم مقامه والاستيفاء قبل الوجوب يصح بالاتفاق اهـ وفي الفتية وإن لم تكن النفقة  
 واجبة لكن سببها قائم فصح الإبراء عنها اهـ أي فإن الخلع سبب لوجوب نفقة العدة وهذا معنى قوله في البائع  
 فأما نفقة العدة فأنما يجب عند العدة فكان الخلع على النفقة مانعا من وجوبها أي بخلاف إبرائها عن النفقة  
 قبل الخلع أو بعده فإنه لا يصح وفي البراءة وقبل يصح وهو الأشبه (قلت) لكن المذكور في عامة الكتب أنه  
 لا يصح ولذا أجريه في الفسخ وشرح الطحاوي وبالسابع وكذا في الخالية وغيرها بل علم أنه بالاتفاق وفي  
 الأول أيضا انخلعت منه بكل حق هو لها عليه فله النفقة مادامت في العدة لأنها لم تكن حرة لها وقت الخلع وفي  
 الصبر عن البراءة فاختلعت بتطلقة بالثقة على كل حق يجب التسليم على الرجل قبل الخلع وبعده ولم يذكر  
 الصداق ونفقة العدة تثبت البراءة عنهما لأن المهر ثابت قبل الخلع والنفقة بعده اهـ (تنبيه) وقعت حادثة  
 سئل عنها في امرأته طلعت من زوجها الطلاق على أن تبرئه من مهرها ومن أعان معاوية فرفض وأراد أن يسم  
 ذلك فقال إن كانت برأه تدا صديقة فأنت طالقة فأجبت بأنها لا تطلق لقولهم إن البراءة عن الاعيان لا تنص  
 ومرار الزوج التعليق على حصة البراءة عن الكل ليسلم في جميع العوض هكذا ظهر لي ثم رأيت بعد حواشي هذا في  
 فتاوى الكاظمي ونقل عن فتاوى العلامة عبد الرحمن الرشدي أنه سئل عما يقع كثير من قول المأمر أن رأيت  
 من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقا بعهدة رأيت فأجاب بعدم الوقوع وقال ووافقتي بعض حنيفة العصر  
 وتوقف بعضهم محتجبان شيئا جارا فقه من ظهوره كان يفتي بالوقوع لقولهم إن نفقة العدة تسقط بالنسبة  
 فقلت هذا عمل عاصي لأن النفقة تحبس الطلاق وما فوضوا إلى المردود ما لم يعلق به كذلك  
 لا تنافي المعلق عليه لا تنافي بينهما وأما المذكور في باب الخلع فالمراد به البراءة التي هي نوع من الخلع للوقوف  
 على قبولها في المجلس فإذا كان على المهر ونفقة العدة سقطت النفقة بعهدة أمها فانها تعلق بمحض فلا يقع  
 بطلان بعض المعلق عليه اهـ ملخصا ثم رأيت بالبري في شرح الأشباه صوب ما أفتي به من أنه ظهره ورد على  
 الرشدي مستند المأمر من التصريح بسقوط النفقة بالشرط (أقول) والصواب أنه إذا لم يكن الإبراء مناعا على  
 طلب الطلاق لم تسقط النفقة وإن طلقتها بعهدة لأنه في حال قيام النكاح وإن كان مناعا على سقطت وإن كان  
 حال قيام النكاح لأنه حينئذ يصير مقابلا بعوض في النكاح والخالية وغيرهما ملتبسة منه طلاقا فقال أرى شيئا  
 عن كل حق حتى المطلق فقالت أرى أنك من كل حق التسليم على الأزواج فقال الزوج في فورده مطلقا واجبة

ثابت وقتها (الكل)  
 منهما على الآخر  
 مما يتعلق بذلك  
 النكاح) حتى لو أتاها  
 ثم نكحها ثانية بعد آخر  
 فاختلعت منه على  
 مهرها يرى عن الثاني  
 لا الأول ومثله المتعة  
 براءة وفيها انخلعت  
 على أن لا دعوى لكل  
 على صاحبها مدي أن  
 له كذا من القطن صح  
 لاختصاص البراءة  
 بحقوق النكاح (الا)  
 نفقة العدة) وسكنها  
 فلا يسقطان (الأذا)  
 نص عليها) تسقط  
 النفقة لا السكنى

مطلب

حادثة الفتوى أرى أنه  
 عن مهرها وعن  
 أعان معاوية فقال  
 إن كانت برأتك  
 صديقة فأنت طالق

وهي مدخولها متعينة لانه طلاق بعوض وهو الراء ادلالة اه وأما في الفسخ أن النفقة لا تسقط بذلك  
 لتصرف الحق إلى القائم لها ذلك اه نعم قلنا أنما أنها لو أراثة عن كل حق قبل الخلع وبعده تسقط  
 فكذا إذا طلق أرباعه المهر والنفقة صرح بها لطفها فأراثة وطلقها فوراً يصح الراء إلا أنه  
 بعوض وهو ملكها بنفسها فكانت المستوفت النفقة بسنعا بدلها والاستيفاء قبل الوجوب يصح كالردع لها  
 نفقة شهر يصح وعلى هذا يكون إراء بشرط فإذا لم يطلقها لم يبرأ فقد صرح في الخاتبة بأنها لو أراثة عليها  
 عليه على أن يطلقها فإن طلقها جازت البراءة والأفلا بخلاف ما لو أراثة على أن لا يزوج عليها فصحت البراءة  
 دون الشرط لأن الأول يصح فيه الجعل دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلا وفي الحاوي الزايدى ولو أراثة  
 ليطلقها فقام ثم طلقها يبرأ أن لم ينقطع حكم المجلس والأفلا اه إذا علت ذلك فقد ظهر أنه صحة هذه البراءة  
 موقوفة على الطلاق فوراً أي في المجلس فإذا قال لها طلاقاً بصيغة باتل يكون قد علق الطلاق على صحة البراءة  
 فيقتضى تحقق صحته قبله كاهو مقتضى الشرط ولا صحته إلا بعد فلم يوجب جعل المعلق عليه فلا يقع الطلاق  
 بخلاف ما لو نجز الطلاق فإنه يقع وتصحة البراءة فقد ظهر أن الحق ما قاله المرشدى ولا يتنافى نصريحهم  
 بسقوط النفقة للشرط لما علم من أن سقوطها موقوف على الطلاق أو الخلع فلا تحدد البراءة قبله وإنما  
 توجد بطلاق أو خلع متجراً لمعلق على صحته أما ظهر في هذا الحل وهذه المسئلة كثيرة ألوفوع فلتنظر  
 تحريرها والله سبحانه أعلم **(قوله)** أنها للاحق الشرع لأن كسها في غير بيت الطلاق معصية تجزى عن الفسخ **(قوله)**  
 إلا إذا أراثة عن مؤنة السكى بأن كانت ساكنة في بيت نفسها أو تعطي الأجر من مالها فصحت التزاهل فصح  
 لكن مقتضى هذا أنه لا بد من التصريح بمؤنة السكى مع أنه ذكر في الفسخ وغيره في فصل الأحكام لو اختلفت  
 على أن لا تسكى لها فإن مؤنة السكى تسقط عن الزوج وإن كان بها أن تسكى بيت الزوج ولا يحل لها أن تخرج  
 منه إلا تأمل **(قوله)** وهو أي دخول المصنف إلى النفقة العدة التي تستغنى عنه عقده بالشارح من قوله ثابت وقبها  
 لأن قوله لكل منهن متعلق بذلك المحذوف على أنه صفة خلق فإذا كان تقدير كلامه ذلك استغنى به عن الاستثناء  
 المذكور فكان الأولى تركه فافهم **(قوله)** مسقط للمهر بقية لما في الصراة صرح في شرح الوفاة والخلاصة  
 والبرازي به والجوهرة بان النفقة المقتضى بها تسقط بطلاق أو طلقوه فمثل الطلاق بمال وغيره اه وفيه كلام  
 ساقى في النفقة **(قوله)** ذكره البرازي بلفظ وعليه الفتوى ومثله في الفصول وغيره وفي الصراة نفاهاً الراية  
 وصحة الشارحون وقاضجان اه **(قلت)** وحاصل عبارة قاضجان أن الطلاق حال حكمه حكم الخلع عندهما أي  
 أنه غير مسقط للمهر وعنده رواية كقولهما وهو الضمير وفي رواية كالمخلع عندهما أي في أنه مسقط اه وقد سنا  
 ذكر الخلاف في الخلع عن الملتقى وبهذا تعلم ما في عبارة التهر من الإيهام الذي وقع غيره في الغلط فافهم **(قوله)**  
 ذكره الهنسي ونسبه تلمنه السابق في شرحه على الملتقى وأقبح الخبر الرمي لكن نقل ط عن العلامة المقدسي  
 أنه أتى بصحة البراءة للعارف **(قلت)** وبه أتى قارى الهداية وابن الشلي معللاً بأن العرف على كونه إراء  
 قال وكس منه الناصر القاني وشيخ الاسلام الحنبلي اه وكذا ذكر في المنظومة المحبة وأقبحه في الحمدية  
 وأبعد السانجاني عافى البرازي به قال طلق الله أولاً أنه اعتقل الله بضع الطلاق والعاقب زانق الجوهرة توى أولم  
 بنو **(قوله)** من نفقة الولد) مثل الحل بأن شرط إراءته من نفقة إذا دلته **(قوله)** من نفقة الولد) وهي مؤنة الرضاع  
 كساقى الجعر عن الفسخ ومثله في الكفاية والاختصار **(قوله)** وفيه من الملتقى الخ) ظاهره أن هذه رواية أخرى  
 يؤيد بها في الخلاصة وإنما يصح على أمساك الولد إذا بين للزوج أن لم يبرأ من نفقة أو لمسا كان الولد رضيعاً أو قطعاً  
 وفي الملتقى الخ **(قلت)** ولعل وجه الرواية الأولى أن الخلع إذا وقع على نفقة أو لمسا كوهو رضيع بقضى إلى  
 المنازعة لأن المراد يقول أردت نفقته شهر امتلا والزوج يقول أكثر وجه الرواية الثانية أن كونه رضيعاً بقضى  
 على إراءته الرضاع وقد جزم بهذه الرواية في الخاتبة والبرازي **(قوله)** بخلاف الغطيم) لأن مدة بقائه عندها  
 استغناء الغلام وحيض الحارثة وهي مجهولة اه **(ح)** **(قلت)** لم أر هذا التعليل لغيره وهو ظاهر إذا كان الخلع  
 على أمسا كعند حامدة الحنابلة على أنه لا يظهر على القول المعتمد تقدير مدة الحضانة بسبع للغلام وعشر

لأنها حق الشرع إلا إذا  
 أراثة عن مؤنة السكى  
 فيصح فسخ وهو مستغنى  
 عنه عاذرنا إذا النفقة  
 والسكى لم تحيا وقبها  
 بل بعدها (وقيل  
 الطلاق على مال) مسقط  
 للمهر (كالخلع والمعتد  
 لا) ذكره البرازي ولا  
 يبرأ بأبركه التقدير  
 الهنسي (شرط البراءة  
 من نفقة الولدان وقتاً  
 كسنة) صرح وزعموا لا  
 لا يعرفه عن الملتقى  
 وغيره لو كان الولد  
 رضيعاً صح وإن لم يوتقنا  
 وترفعه حولين بخلاف  
 الغطيم

مطلب

في البراءة بقولها أراثة  
 الله

مطلب

في الخلع على نفقة الولد

الحاربة بل الظاهر أن مراده أن الخلع إذا كان على نفقة الولد وهو رضيع برأيه ما يؤهله الرضاع لأن نفقته على  
 أرضاعه وهو مؤثر شرعا فنصرف إلى الخلاف ما إذا كان قطعا فلا بد من التوقف لأن نفقته طعامه وشربه  
 ونظا ليس له وقت مخصوص لانه يأكل مدة عمره فلا تصح التسمة بدون توقف للجهالة وفي الخبر مروي أبو  
 سليمان عن محمد بن أبي خنيفة في المرأة المختلعة من زوجها نفقة ولده منهلما عاشوا فان علم أن رد لهما الذي  
 أخذت منه أهله فهو نظير ما إذا خلعها على ما في بينهما من المتاع ولم يحد فمضى فافهم **(قوله ولو تزوجها)** أي  
 وقد خلعها على نفقة العدة والوالد نهى ط أي وكان التزوج قبل تمام المدخ **(قوله أوهرت)** أي وورثت الولد  
 على الزوج بحر وكذا لو خلعته على نفقة العدة ولم تكن في منزل الطلاق حتى سقطت نفقتها رجع عليها بالنفقة  
 كما يحسم في البحر **(قوله أو مات الولد)** وكذا لو لم يكن في بطنها ولد فيما إذا خلعها على أرضاع جلد إذا ولده له إلى  
 سنتين قد رقية الرضاع ولو خالت عشرين رجع عليها باجر رضاء سنتين ونفقة باقي السنين فمضى **(قوله رجع)**  
 ببقية نفقة الولد) بأن مضت سنة من السنتين مثله ردة رضاء سنة كأي الفتح **(قوله والعدة)** أي ببقية نفقة  
 العدة فبما إذا خلعها أيضا **(قوله إذا اشترط برأتها)** أي وقت الخلع عوت الولد أو موتها كأي الفتح قال  
 في البحر والحليلة في برأتها أن يقول الزوج خلعك على أي يرى من نفقة الولد السنتين فإن مات الولد قبلهما  
 فلا رجوع على عليك كذا في الجانبين بخلاف ما لو اشترط الطلاق للارضاع سنة بكذا على أنه مات قبلها فلا أجر لها  
 فلا حاجة فائدة كذا في إجازات الخلاصة اه قال في البرازية لا يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره **(قوله ولها)**  
 مطالبة الخ أي إن الكسوة لا تدخل في التخصيص عليها قال في الفتح ولها أن تطالبه بكسوة ما لم يكن إلا أن  
 اختلعت على نفقته وكسوته فليس لها وأن كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضاء وقطعا اه ومثله  
 في الخلاصة (ه) وانظر ما فائدة التخصيم في الولد هذا وقد تعرف الآن خلع المرأة على كفايتها بالولد يعني قيامها  
 عملها كما هو وعدم مطالبة أهله منها إلى تمام المدخ والظاهر أنه يكفي عن التخصيص على الكسوة لأن المعروف  
 كالمسروط تأمل **(قوله فصيح كالقنبر)** أي كأي صم في استحضار القنبر وهي المرسعة قال في البرازية يتوان خلعها  
 على أرضاع وللمسنة وعلى نفقة ولده بعد الطعام عشرين بصم والجهالة لا تمنع هنا كالأستاجر نظرا لبعدها  
 وكسوتها بصم عند الامام لان العادة جرت بالتوسع على الأستاجر وهذا بصم عند الكل لانه لا يجري المناقشة ولو  
 من الشتر في نفقة ولده اه **(قوله يجبر عليها)** لأن بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد دين له عليها كما إذا كان  
 له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضاءه لا تسقط نفقة الولد عنه قال وعليه الاعتماد لا على ما أجاب به سائر المفتين  
 أنه تسقط كذا في الفتنة والحواوي ونحوه في الفتح وغيره وأما هذا أن الأب يرجع عليها بعد إقرارها **(قوله صم في)**  
 الانثى لا الغلام) لانه يحتاج إلى معرفة أدب الرجال والتعلق بالخلوة فلهذا طال مكثهم في الام يتخلق بالخلق  
 التساموي ذلك من القسما لا يتخفى كذا في الفتاوى الهندية قال القنبر وفي قوله صم في الانثى بحث لأن  
 القنبر به لأن ان الانثى لا تتبع عند الام إلى البلوغ فتأمل اه (قلت) العلة تضييع حق الولد ولا تضييع في بقاءه الانثى  
 إلى البلوغ عند أمهات مردان يقال ان مدة البلوغ مجهولة ولعل الجهالة تقتضيان الغالب البلوغ في خمسة عشر  
**(قوله لا حتى الولد)** لأن إقامه عند زوجها الأجنبي مضر بالولد ولا يسقط حقها في الحضنة ومثله ما في الجانب  
 لو خلعها على أن يكون الولد عندهم معلومة صم الخلع وبطل الشرط لأن كون الولد الصغير عند الام حق الولد  
 فلا يبطل ما بطل لهما **(قوله ويظهر إلى مثل أسما ك)** أي أجز مثل أسما ك كما جبر في الخلاصة **(قوله طلق)** أي  
 باثقال لفظا لخلع كباقي ومرا أيضا **(قوله في الأصم)** وقيل لا تطلق لانه معلق بلزوم المال وقد عدهم زوجها الأصم  
 أنه معلق بقول الأب وقد وجد رزية **(قوله قال قلت هي)** أشار بالكاف إلى أنها مسئلة افتقاه فافهم قال في  
 الفتح هذا أي ما ذكر من الخلاف إذا قبل الأب فان قبلت وهي عاقلة تفعل أن النكاح جالب للخلع سالب وقيل  
 الطلاق الاتفاق ولا يلزمه المال اه (قلت) ويقع كثيرا أنه يطلقها بعتا لإقرارها بالامن مهرها والظاهر أنه  
 يقع الرجي لعدم سقوط المهر ثم رأيت في جامع الفصولين ما نصه واقعة قال لآخر أنه الصبية أنت طالق بمهر ر  
 قبلت ينبغي أن تطلق رجعا ولا يسقط المهر اه وبقي ما يرد من شرح الوهابية **(قوله ولم يلزم المال)** أي

ه (قوله) وانظر ما فائدة  
 التخصيم الخ لعل فائدة  
 دفع وهم الفرق بينهما  
 بأن نفقة الرضيع إنما  
 هي أرضاعه فتصم  
 المطالبة بكسوة بخلاف  
 الصغير فان نفقته كله  
 وشربه وكسوته فاحتاج  
 إلى دفع هذا الوهم  
 بالتميم اه  
 مطلب  
 في خلع الصغيرة

وكذا الكبيرة الا اذا  
قبلت فليزنها المال ولا  
يصح من الأم ما لم تزن  
البدل ولا على صغير  
أصلا ( كما لو خالعت )  
المراة ( بذلك ) أي عاها  
أو غيرها ( وهي غير  
رشيمة ) فانها تطلق ولا  
يلائم حتى لو كان يلفظ  
الطلاق يقع جميعا فيها  
شرح وهابية ( فان  
خالعها ) الأب على مال  
( ضامنا له ) أي ملزما  
لا كقوله لعدم وجوب  
المال عليها ( وصح والمال  
عليه ) كخلف مع  
الأجنبي فالأب أولى  
( بلا سقوط مهر ) لأنه  
لم يدخل تحت ولاية الأب  
ومن جيل سقوطه أن  
يجعل بدل الخلع على  
أجنبي بقدر المهر ثم يجعل  
به الزوج عليه من له  
ولا يقض ذلك منه  
برازية ( وان شرطه )

مطلبه

في خلع غير الرشيد

مطلبه

في خلع الفضولي

لا عليها ولا على الأب على قول ابن سلة وعنه يزنه وان لم يضمن جامع الفضولين أما اذا ضمنه فلا كلام في لزوم  
عليه وهي مسئلة المتزلاتة قال في الحر ومذهب مالك أن الأب اذا علم أن الخلع خير لها بان كان الزوج لا يحسن  
عشرتها فخلع على صداقها صحح فان قضى به فاض نفذ قضاءه كذا في البرازية والمراد بالقاضي المالك ( قوله )  
وكذا الكبيرة ( الخ ) أي ادخلها أو هابها لانها قوله لا يلائمها المال الأولى لأنه كالأجنبي في حقه ما في الفضولين  
اذا ضمنه الأب والأجنبي وقع الخلع ثم ان أجازت نفذ على ابوي الزوج من المهر والأترجعه به على الزوج والزوج  
على الخالع وان لم يضمن توقف الخلع على إجازتها فان أجازت ما زوري الزوج عن المهر والأب لا يبرأ في الأخيرة  
ولا تطلق وقال غيره ينبغي أن تطلق لأنه معاق بالقبول وقد وجد اه أي بقبول الخالع وفي البرازية وان لم  
يضمن توقف على قولها في حق المال قال وهذا دليل على أن الطلاق واقع وقيل لا يقع الا بإجازتها اه ( قوله ) ولا  
يصح من الأم ( الخ ) قال في الصغرى قيدا للأب لأنه لو جرى الخلع بين زوج الصغرى وأمها فان أضافت الأم البدل إلى  
مال نفسها أو وضعت ثم الخلع كالأجنبي والا فلا رواية فيه والصحيح أنه لا يقع الطلاق بخلاف الأب ( قوله ) ولا على  
صغيرا أصلا قال في الصغرى قيدا لأن في الخلع لا يخلع ابنة الصغرى لا يصح ولا يتوقف خلع الصغرى على إجازة ابوي  
وحاصله أنه في الصغرى لا يلائمها المال مع وقوع الطلاق وفي الصغرى لا وقوع أصلا ( قوله ) وهي غير رشيمة الرشيد  
كون الشخص مطلقا في مال ولو فاسقا كجسائي في الجور ذكروا هناك اه أي الجبر بالسفينة يقتصر عند أبي يوسف  
إلى القضاء كالجبر بالدين وقال محمد بن عبد الله بن محمد بن الفضل وهو يذهب إلى أن يصدقه على خلاف الشرع ويظهر ما في  
شرح الوهابية أن اعتماد الثاني فإنه قال عن اليسوط واذا بلغت المرأة سن البلوغ فمستعدة فاختلعت من زوجها حال  
الخلع لان وقوع الطلاق في الخلع يعتمد القبول وقد تحقق منها ولم يلائمها المال لانها التزمت له لأعوض هو المال  
ولا لمصلحة ظاهرة فيجعل كصغيرة فان كان طلقها تطلق على ذلك المال على رجعتها لان وقوعه بالصغير  
لا يوجب السقوط الا بوجوب البدل بخلاف ما اذا كان يلفظ الخلع اه لمحض ( قوله ) فانها تطلق ( الخ ) نصريح  
بوجه التشابه بين مسئلة الصغرى وغير الرشيد وقوله فيما في المسئلتين ( قوله ) فان خالعها أي الصغرى  
( قوله ) على مال مثل المهر ( قوله ) لعدم وجوب المال عليها فلم يتحقق التكافؤ لانها ضمن دمة التكفل بالزينة  
الاصيل في الطالبة ولا مطالبة على الاصيل ط ( قوله ) كخلع من الأجنبي أي الفضولي وحاصل الامر فيه أنه اذا  
خالع الزوج فان أضاف البدل إلى نفسه على وجه يفسد ضابطه أو ملكه اياه كخلعها بألف على أو على ألفي  
ضامن أو على ألفي هذا وعدي هذا ففعل صح والبدل عليه فان استحق لزمت قيمته ولا يتوقف على قبول المراء  
وان أرسله بان قال على ألف أو على هذا العبد فان قبلت لزمتها تسليما أو قيمته ان عجزت وان أضافته إلى غيره  
كعبد فلان اعتبر بقول فلان ولو خالطها الزوج أو خالطته فلان اعتبر قبولها سواء كان البدل مرسل أو  
مضافا إليها أو إلى الأجنبي ولا يطلب الوكيل بالخلع بالبدل الا اذا ضمنه ورجع به عليها وتعام في العبد  
( قوله ) فالأب أولى لأنه على التصرف في نفسها وماله افتح ( قوله ) بلا سقوط مهر أي سواء كان الخلع  
على المهر أو على الف مثلا لكن اذا كان على المهر فلان أن يرجع به على الزوج والزوج يرجع به على الأب  
لضمانه ما لو كان على ألف فانها انما رجعت للمهر على الزوج لا يرجع به على الأب لأنه لم يضمن له المهر بل  
ضمن له الألف وكلام الفتح محمول على هذا التفصيل كافي التهر وتشرح المقدسي خلافا لما فهمه في الصغرى  
فحكم عليه بالخلع وما ذكره الشارح في شرح المتن في حل هذا الجدل فيه إجماعا غل ( قوله ) ومن جيل  
سقوطه أي سقوط المهر عن الزوج وأشار إلى أنه حلا أعزها ما قدمنا من حكم مالي بصحته ومنها أن يقر  
الأب ببعض صداقها وثقة عدتها فحله اقرار الأب بقضه بخلاف سائر الأولياء ثم يطلقها الزوج أو بالتكليف  
يراق الظاهر أماعدا أنه تعالى فلا يكلف البصر واعترضهم في جامع الفضولين بأنه تعليم الكتب وشغل ذمة  
الزوج وأب القديس بأنه عند اضراء الزوج جها وعدم إمكان الخلاص الا بذلك لا بصر ( قوله ) ان يجعل  
أي الزوج وفي نسخة أن يجعل أي هو والاب وقوله ثم يجعل به أي بالمهر والزوج فاعل يجعل وقوله عليه أي على  
الأجنبي وهي موجودة في بعض النسخ وقوله من له ولا يقض بغير جيل وقوله قبض ذلك منه أي قبض المهر  
من الزوج والمراد به ولا يقض المهر منه هو الأب ان كان والانتصاف القاضي وصيا صورته ان اذا كان



المهر الضام لا يتخالف الزوج جمع أجنبي على أقسن ماله ثم يحيل الزوج الأب أو الوصي بالمهر على الأجنبي بشرط القبول وأن يكون الأجنبي أملاً من الزوج فينتدبر الزوج عن المهر ويصرف في خدمة ذلك الأجنبي لكن في ذلك ضرر للأجنبي فلذا قبل ثم يبره الأب أو يصر بقضه من ماله في الظاهر إقرار الأب ابتداء بدون هذا الكلف بما قدمته أو تفاوض بعض النسخ ثم يحيل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه وهذه حيلة أخرى ذكرها في الصبر عن البرائة وتعليقها فاعل يحيل ضمير يعود على الأجنبي والزوج مقعوله والصبر فيه يعود على بدل المخلع أي يحيل الأجنبي الزوج بالانقضاء على من له ولا يقبض أي على الأب أو الوصي فبراً الأجنبي من البدل ويصرف في خدمة الأب وقوله في البرائة قبح الزوج منه غير ظاهر تأمل لكن يعني عن هذه الحيلة الثانية التزام الأب البدل ابتداء بدون هذا الكلف تأمل (قوله أي الزوج الضمان) تفسير فقهاء المستر والبارز والمراد الضمان المضمون لموافق قول الفتح أي لو شرط الزوج الألف عليها توقف على قبولها الخ وفي البرائة لمخلع أن أجري بين الزوج والمرأة فاعلم القول كان البدل حرماً مطلقاً ومضافاً إلى المرأة أو الأجنبي إضافة مطلقاً أو ضماناً أه أمثلة ذلك أخفى على هذا العبد وأعلى عداً وعلى عدى هذا وأعلى عداً فلان (قوله طلق) لوجود الشرط وهو قبولها أو البينة أو المخلع فبعد القول دون لزوم المال كما إذا تمت خراً أو نحوه فتح (قوله وأن قبل الأب) لأن قبولها بشرط وهو لا يتحمل التلبية فتح (قوله في الأصح) وفي رواية يصح لانه تنفع محض إذا تنقض من عهده بل مال فتح (قوله وأجازت) أي أجازت قبول الأب ح ومثله في الدر المنثور وهو المفهوم من الفتح فافهم (قوله قال الزوج خالستك) قيد بصيغة الإغالة لانه لو قال خالستك لا يتوقف على القول ولا يبرأ كافي الصبر وتقدم أول الباب وهذا المستقلة في الزوجة بالثقة (قوله ويرى عن المهر المؤجل الخ) ذكر في الخلاصة والبرائة أنه في هذه الصود يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو الصحيح وإن لم يكن على الزوج مهر فعليها بما ساق إليها من المهر لأن المال مذكور كورعاً فبذلك الخلع أه وهكذا في الفتح قال في الصبر وظاهر أول البرائة أن المهر إذا كان مقبوضاً فلا رجوع له وصريح آخره لا يرجع وبه صرح في الثانية فمستلزم يبرأ كل منهما عن صاحبه قال وقد ظهر في أن جعل البرائة ما إذا خالستك لا يندفع الجهل فافهم تأمر عن المجهل وبرأه عن المؤجل ولذا قال في المحط الصحيح أه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها ما بقي في خدمته يسقط أه قلت ويؤيد بما في الخاتمة لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه فان لم يكن لها عليه مهر زيهار فمما ساق إليها كذا ذكره الحاشية والشهد وأن الفضل أه وحاصله أن الزوج يبرأ مما لها في خدمته من المهر كلاً أو بعضاً أو ما في فلان يبرأ المهر كله ولو قبضت الكل زيهار لم يبرأ منها ظهر ما في قول المصنف والاربع مما ساق إليها من المهر كله ولو قبضت الكل لا يبرأ منها ولو قبضت كل المهر فكان حقه أن يقول والاربع المهر الآن بحجبها عنها قبضت الكل ما تركه جهلاً فتأمل ثم اعلم أن هذا كله مخالف لما في الفتح عند قوله ويسقط المخلع والمرأة كل حق الخ من أن البدل أن كان مسكوتاً عنه فقه ثلاث روايات أحدها رامة كل منهما عن المهر لا غير فلا يطلب به أحدها الآخر قبل النحول أو بعد مقبوضاً أو لا حتى لا يرجع عليه بشئ أن لم يكن مقبوضاً ولا يرجع الزوج عليها أن كان مقبوضاً كله والمخلع قبل النحول لأن المال مذكور عراً فالمخلع الخ ومثله في الزيلعي وشرح الوهابية والمفتني والشرنبلية وقوله والمخلع قبل النحول أي ومثله لو بعد الأول لا يبرأ منها ما قبلت قبل النحول لانه نصف المهر فان لم يبرأه رضى منه عنها لم يبرأ منها بعد النحول بالأولى وفي شرح الجامع الصغير لقاضيان خلعها ولم يذكر العوض عندهما لا يبرأ أحدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالنكاح وعن أبي حنيفة روايتان والصحيح رامة كل منهما عن صاحبه أه وفي متن المختار والمباراة كل المخلع يسقطان كل حق لكل منهما على الآخر بما يتعلق بالنكاح حتى لو كان قبل النحول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها بشئ ولو قبض شيئاً لا يرجع عليه بشئ أه ومثله في متن المتن وفي شرح درر البحار وشرح الجميع أن لم يسأها شيء كل منهما عن الآخر قبضت المهر لا يدخل بها لم لا أه قلت وبه علم أن ما مر عن الفتاوى قول آخر غير الصحيح في الشرع والتون وتظهر هذا لخلل كلام المصنفين

أي الزوج اضمأن (عليها)  
أي الصغيرة (فان قلت  
وهي من أهل) بان تعقل  
أن النكاح حالب  
والمخلع سالب (طلقت  
بلا شيء) لعدم أهلية العرامة  
وان لم تقبل أول تعقل لم  
تطلق وان قبل الأب في  
الأصح بلعي ولو بلغت  
وأجازت حاز فتح (قال)  
الزوج (خالستك فقبلت)  
للرأة ولم يذكر أمالاً  
(طلقت) لوجود  
الايجاب والقبول  
(ويرى عن) المهر  
(المؤجل لو) كان (عليه)  
والا يكن عليه من  
المؤجل شئ (ردت)  
عليه (ماساق إليها من  
المهر المجل) لما مر أنه  
معاوضة فتعبر بقدر  
الامكان

مطلب في خلع المريضة  
(خلع المريضة يعتبر  
من الثلث) لأنه تبرع  
فله الأقل من أرثه وبذل  
الخلع ان خرج من  
الثلث والاقل من  
ارثه والثلث ان ماتت  
في العدة ولو بعدها وقبل  
الدخول فله البذل ان  
خرج من الثلث وعامة  
في الفصولين (اختلفت  
للكاتبه لزومها المال  
بعد العتق ولو باذن  
المولى) طهرها عن التبرع  
(والامة وأم المولى باذن  
المولى لزومها المال للمال)  
قتباع الامة وتسمى أم  
الولد والمدرية ولو بلا إذن  
فبعد العتق (خلع الامة  
مولاهما على رقبتهما  
ان زوجها اصرع الخلع  
مما تاولان) زوجها  
(مكتبا أو صيدا أو مدبرا  
صم وصارت أمة للسيد)  
فلا يطل النكاح أما  
الحرة فلو ملكها لطل  
النكاح فبطل الخلع  
فكان في تصحيحه إبطاله  
اختيار (فروع) حال  
خالفته على ألف قاله  
ثلاثا فقبلت طلقت  
بثلاثة آلاف تلحقه  
بشروطها \* في التلق  
أنت طالق أو بعبارة  
قبلت

وجهن أحدهما انتهى على خلاف الصحيح والثاني أنه هو أم البكر والمطلوع فقط مع أنه لم يقل به أحدوا غير  
الخلاف في ربيع المهر إذا كانت قبضته (قوله خلع المريضة) أي مرض الموت الذي ورثت منه كان الزوج كل  
البذل لتراضيهما كالوهاب شيئا ثم رثت من مرضها وان ماتت في العدة (قوله لأنه تبرع) لما تقرر أن البضع  
غير متقوم عند الخروج فبأنه من بدل الخلع تبرع لا يصح لوارثه وينقل لاجن من الثلث لكنه يعطى الأقل  
دفعاً لثمة المواضعة كما مر في طلاقها في مرضه (قوله فله الأقل الخ) أي أنه لو كان رثتها من أجله ومن بدل الخلع  
ستين والثلث مائة فقد خرج الأثر والبذل من الثلث فله الأقل وهو خسون وإن كان الثلث أربعين فله الأقل  
منه ومن الأثر وهو أربعون والحاصل أنه له الأقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث ولو غير ذلك تبعاً  
لجامع الفصولين لكن أخصر وأظهر (قوله فله البذل ان خرج من الثلث) أعاد أنه لا ينتظر إلى الأثر هنا  
لعدمه مجتمعا بعد العدة وقبل الدخول لحصول الشيئونة فينتظر إلى البذل والثلث فعطى الأقل لكن أقاد في  
لتأخرانية أنه لو قبل الدخول والخلع على المهر يسقط نصفه بطلانها والنصف الآخر وصية لغير الوارث فلو لم  
يكن له مال غير يسلمه ثلث ذلك النصف (قوله وعامة في الفصولين) أي في أحكام المرضي وأخر الكتاب يذكر  
عبارة: يتمها في الصر عند قول الكثر وزمها المال (قوله لغيرها عن التبرع) أي ولو بالاذن كتمها بغير وهذا  
لتأخره إلى ما بعد التلق (قوله لزومها المال للحال) لا تفكك الجبر باذن المولى فظهر في حقه كالأردن بغير  
(قوله قتياع الامة) أي إلا أن يذهب المولى كالأردن بغيرها من الفصولين (فروع) الامة تتوارق الحرة الصغيرة  
العاقلة إذا اختلفت من زوجها ما بها الا توأخذ ببدل الخلع بعد البلوغ كالأمة أو أخته في الحال كما في الذخيرة وفي  
جامع الفصولين ولو طلق الصبيته حال صبر رجعي أو في الامة يصير باناً إذا اطلاق حال يصح في الامة لكنه مؤجل  
وفي الصبيته يقع بلا مال ولو عاقلة (قوله على رقبتهما) أي جعل السيد زوج رقبتهما بدل الخلع ط (قوله صر الخلع  
مجاناً) ظاهر أنه لا يسقط المهر والظاهر سقوطه لطلان التسمية فهو كسبية: الحرة والخير ط (قوله السيد) أي  
سيد الزوج غير المكاتب (قوله فلا يطل النكاح) لأنه لا يصير مملوكاً فتزوج بل لسيدته وأما المكاتب فانه يثبت  
فهو حق الملك وحتى الملك لا يقع بهما النكاح فلا يصح سحر عن الجامع وما في المنع من أن الملك يقع لسيد  
المكاتب وهو مقتضى إطلاق منتهى عن تأويله بالنسبة لمحقاق البحث لو عجز المكاتب صارت لسيدته فأفاده  
الرجح (قوله فكان في تصحيحه إبطاله) أي بما كان كذلك فهو باطل والمراد بطلان كونه معاوضة لا مطلقاً للمصر  
أول الباب أنه عين في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فإذا طلقت جهة المعاوضة بقى الجهة الأخرى وإلى هذا  
أشار في النقص بقوله لكنه يقع طلاقاً بائناً لأنه بطل البذل وبقي فخلع الخلع وهو طلاق بائناً (قوله طلقت بثلاثة  
آلاف) أي طلقت ثلاثاً ثلاثاً لا في الجهر صرح به في الجهر عن المحقق عند قول الكثر وزمها المال وقال لأنه لم يقع  
شيء إلا بقبولها لأن الطلاق يتعلق بقبولها في الخلع فوق الثلاث عند قبولها لجهة بثلاث آلاف اه قلت وهذا  
إذا كان بائناً والام يمكن معاوضة فلا يتوقف على القبول فتقع الأولى ويلغو ما بعده لان البائناً لا يلحق البائناً  
ولذا قال في جامع الفصولين قال لها فخلعتك لكونه ثلاثاً وأراد به الطلاق فهي واحدة بائنة ولو قال فخلعتك  
على ما قلته من المهر قاله ثلاثاً فقبلت طلقت ثلاثاً لأنه لم يقع إلا بقبولها وكذا لو قالت خلعت نفسي منك  
بألف قالته ثلاثاً فقال رضى أو أجرت كانت ثلاثاً ثلاثاً آلاف وهذا خلاف ما في فتاوى العدة وما في العدة هو  
الصحيح اه قلت وما في العدة هو أنه يقع واحدة بالسعي وبطل الأول والثاني والثالث كما في المعاوضات  
اه ولعل وجهه أنه لما كان بمنان جاتنه صار معلقاً على قولها إذا ابتدأ بخلاف ما إذا ابتدأت هي فانه من  
جانبها معاوضة فلا يصير تطبيقاً على قوله فإذا قبل يكون قولاً للعقد الثالث ويلغو الثاني به الأول والثاني هذا  
ما لم يرد وفي جامع الفصولين أيضاً قال طلقتك على ألف طلقتك على ثلاثة آلاف فقبلت فهو على المالين جميعاً  
ومنه التمس على ما لا يخلاف البيع فانه يقع على آخر الأيمان إذا الرجوع في البيع قبل قبوله يصح بخلاف عتق  
وظلاق اه والظاهر أنها لو ابتدأت هي بذلك فقبل تقع طلاق واحدة بالمال الأخير فقط لأنه يصح رجوعها

لأرجوعه كأمراً أول الباب بناء على ما قلنا من أنه عين من جانبه معاوضة من جانبها **(قوله)** طلقت ثلاثاً الخ أي  
بأنه أخرج وفيه عن الخلاصة عن أبي يوسف لو قالت طلقتي أر ما بألف فطلقتها ثلاثاً فأنقضى بألف ولو طلقتها  
واحدة فطلعت الألف اه أي لأنها إذا ابتدأت كل معاوضة لألف فطلقتها ثلاثاً ابتداءً كانت **(قوله)** قلت  
فطلبت الفرق الخ وكذا يطلب الفرق بين علي أن تدخل في الدار حيث توقف على الدخول وبين علي أن تعطيني  
كذا حيث توقف على القول مثل علي دخولك الدار وقمستل عن هذه القروع الثلاثة في الفرق لم يدفر فارتقل  
كلامه في التهرؤ وسكت عليه ونقل في العرائق عن شرح الباب الفرق بين المصدر الصريح والمؤول حصه  
جل الثاني على الحديثين الأول أي فيصع زيداً ما أن يقوم وأما أن يتعدى فزيداً ما قياماً وما أقعدوا لكن لم  
يظهر الفرق فيما نحن فيه كقوله ح أقول قد يظهر الفرق ولا بد من مقدمات أحداها ما قاله السبكي في  
التعليقات الفرق بين المصدر الصريح والمؤول مع اشتراكهما في الدلالة على الحدث أن موضوع الصريح  
الحدث فقط وهو أمر تصوري والمؤول يرتبط به بالحصول أما ما ضاهاً ما حالاً وما مستقلاً كان اثباتاً  
وبعداً بالحصول في ذلك أن كان متصفاً هو أمر تصديقي ولهذا يبدآن بالفعل مسدداً للفعول لا ينهينها من النسبة  
اه ونقله السيوطي في الأشياء الصريحة وتقول أيضاً أن المصدر الصريح غير مؤقت بخلاف المؤول فالصريح  
دال على الأزمته الثلاثة فلا تهميه فهو عام بخلاف المؤول وأيضاً المؤول اسم تقدير يغير مفعول به وانما  
المفعول به صرف وفعل وشبه بالضمير وإنما يصح وصفه بخلاف الصريح فله يقال يعني ضربك الشديد  
مخلاف أن تضرب بالشديد تأنيهاً ما تضمنه من المحقق إن الهمام أن على تسهل حقيقة الاستعلاء انصرفت  
بالاجسام وفي غيرهما المعنى الزوم الصادق على الشرط المحض وعلى المعاوضة الشريعة والعرفية وترجم  
المعاوضة عند ذكر العوض لأنها الأصل كافي التحرير نالها أن الطلاق يتعلق بالزمان دون المكان ونحوه إذا  
علت ذلك فتقول أنا قال لها علي أن تعطيني كذا فهو متعلق على فعل مستقبل صالح للمعاوضة فيستقر قبولها  
لإزمها المال فصار كونه علقه على القول أنه يحصل غرضه من الطلاق بعوض فطلق بالقول وإن لم تعطه  
في الحال بخلاف علي أن تدخل فله صالح للشرط المحض لمدى ما يفيد المعاوضة فتعين تعلقه بالدخول بلا توقف  
على قبول إذ لا غرامة لتعها أو ما على دخولك الدار فليس فيه فعل يصلح جعله شرطاً بل هو أمر تصوري  
لا يصلح جعله شرطاً لا بد كقولك معي على الحصول في أحد الأزمته الثلاثة لصير غرضه أن دخلت  
أو بتقدير الوقت كافي أنت طالق في دخولك الدار بقرينة في التفرقة إذ الطلاق لا يكون مطروفاً في الدخول  
بل في زمانه ولا يحسن هنا تقدير الوقت لعدم ما يقتضيه لأن جعل على المعاوضة نفى عنه بدون تكلف فإن  
العاقلة قد يكون له غرض في جعل الدخول متلاعوضاً عن الطلاق هذا أيضاً ما ظهر من الفرق والله تعالى أعلم  
**(قوله)** فاقول لها ) لأنها تنكر الزيادة على ثلث الألف فتصدق قال في الصريح عنها فإن أقالا البينة فالبينة  
بينة الزوج اه **(قوله)** صم الخ ) لأنه لا يفسد بالشرط القامد كأمراً **(قوله)** وبطل الشرط ) أي فلا يكون  
المهر لوله ولا لا حتى بل يكون الزوج كافي الزاماً وغيره ولو ليس له امسك الولد عند أناسا كعند أمه  
حقه فلا يطل بابطالها كالتضمنه من الخائفة **(قوله)** بان الخ ) قال في الخائفة قالت له اخفي على ألف فقال  
أنت طالق قبل هو جواب و تم الخلع وقيل لا بل طلاق والختار الأول لأنه جواب ظاهر فإن قال لم أعنه به  
الجواب صدق ووضع الطلاق بلاشئ وكذا وقالت المرأة اختلعت منك فقال لمطلقتك قبل هو جواب وتم الخلع  
وقيل لا بل رجعي وقيل بطل الزوج عن النية وفي المسئلة الأولى ينبغي أن يبطل اه وفي البازية والختار  
أنه إذا أراد الجواب يكون جواباً يجعل كقوله قال أنت طالق بالخلع لأنه خرج به الجواب فكون خطا ويرأى عن المهر  
**(قوله)** ولا رواية الخ ) ذكر ذلك في آخر القصة في باب المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف فلما تكرر  
وقال فهل يقع بطلان المعاودة بالمال كسئلة الخ : بأنات أمر جواهل براء الزوج لوجود الشرط صوراً ولا يبرأ  
اه ونقل عبارة في العرف قبل قوله ولزمها المال وكسبت فيما علقته عليه أن صاحب القسبة ذكر في الحامو  
عن الإسراء الجواب بأن الواقع رجعي ويبرأ الزوج لتمامه ما على وقوع الرجعي ومقابله بالمال لا تغيره عن

مطلب في الفرق بين  
على أن تدخل وعلى  
دخولك وعلى أن تعطيني

مطلب في الفرق بين  
المصدر الصريح والمؤول

طلقت ثلاثاً وإن قبلت

الثلاث لم تطلق لتعليقه

بقبولها بازاء الأربع

• أنت طالق على

دخولك الدار توقف على

القول وعلى أن تدخل

الدار توقف على الدخول

قلت فطلبت الفرق

فإن أن والفعل يعني

المصدر فتدبر • قال

خلعتك واحدة بألف

وقالت اغماصاً لك

الثلاث قلت ثلثها

فالقول لها • خلعها

على أن صدقها لولاها

أولاً جنسي وأعلى أن

يمسك الولد عند صم

الخلع وبطل الشرط •

قالت اختلعت منك

فقال لها لمطلقتك أنت

وقيل رجعي • ولا رواية

لوقالت أبرأك من المهر

بشرط الطلاق الرجعي

فطلقتها رجعي

وصفه بالرجعي وأما مسئلة الزاد فبأنه في المدة المطلقة منه المرأة مطلقين ثنتين بألف فبقوله المال  
وصفه بالرجعي فيقولوا لهم إن أرض بلزوم الألف مع بقاء النكاح ولأن الباء تعصب الأعراس والعوض يستلزم  
المعوض وهو انصرام النكاح بينهما اهـ ملخصاً قلت هذا الجواب إنما يظهر إذا كان الواقع أنه قال ذلك بعد  
طلبها منه البائنتين أما لو ابتدأ الزوج بذلك وقالت قبلت بلزوم أن يقع به الرجعي لوجود تراخيها على ذلك  
مع أن المتقول بخلافه ففي النسخة من الباب السادس في الطلاق أنت طالق الساعة واحدة وغداً أخرى بألف  
قلت وقم في الحال واحدة بنصف الألف وغداً أخرى بلائش لأن شرط وجوب البدل بالطلاق زال والمالك  
به وقد زال المالك الأول لكن إن تزوجها قبل حيي القعد تطلق أخرى غداً بنصف الألف زال المالك بها ولو قال  
لقد خولت أنت طالق الساعة واحدة رجعة وغداً أخرى بألف فقلت وقعت في الحال واحدة بلائش لوصفها  
بما ساق البدل فإن الطلاق يبدل لا يكون رجوعاً وفي القعد تطلق أخرى بألف زال المالك بها لأن الأولى رجعة  
لأنه لو قال أنت طالق اليوم بائنة وغداً أخرى بألف تقع في الحال بائنة بلائش لأن البائنة تصرح بالائنة  
لا يقابلها شيء وغداً أخرى بلائش لأن المالك زال بالأولى لا بها إلا إذا تزوجها قبل حيي القعد فتقع أخرى بألف  
لزال المالك بها ولو قال أنت طالق الساعة واحدة رجعة وغداً أخرى رجعة بألف بنصف البدل البها  
وكذا أنت طالق الساعة ثلاثاً وغداً أخرى بائنة بألف أو الساعة واحدة بنفريتي وغداً أخرى بنفريتي بألف  
درهم بنصف البها فتكونان بائنتين لأنه لا بد من الغاء الوصف السابق أو البدل والقاء الأول أو لئلا لأن الآخر  
ناهيه فتقع واحدة في الحال بنصف الألف وغداً أخرى بما إذا زال تزوجها قبل القعد فتقع الثانية بنصفه  
ولو قال أنت طالق اليوم واحد وغداً أخرى رجعة بألف بنصف البدل البها أيضاً له وصف الثانية بالساق  
فنصرف البدل إلى الطلقتين اهـ ملخصاً وقد ذكر في الفتح ذلك أصلاً وهو أنه متى ذكر طلاقاً بوزن كعقبها  
مألاً يكون مقابلاً لها إذا وصف الأول بما ساق وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلاً للثاني وأنه  
يشرط لزوم المال حصول البائنة اهـ وقوله إذا وصف الأول أي فقط ولو وصف بالساق كلاً  
منهما أو الثاني فقط أو لم يصف شيئاً مما ساق يكون للمال مقابلاً بهما ولو لم يصف شيئاً بالثاني  
لعارض بنته سابقة عليه لأن ذلك العارض إذا زال كان تزوجها قبل وقت الثاني يجب المال به أيضاً وهذا  
يسهل فهم هذه المسائل **(قوله)** لكن في الزاد أن الخ لیس في عبارة القنينة والحواشي المنقولة عن الزاد أن الطلاق  
رجعاً في الموضعين بل في الأول فقط والمناسبات ما فعله الشارح من ذكره في الموضعين لموافق ما ذكرناه  
أنفاً على ما في القنينة لا يكون البدل لها بل للثاني فقط والملك به كالمصير به في عبارة النسخة  
وعبارة الفتح **(قوله)** لكن يقع الخ هذا غير مدع كوفي عبارة الزاد أن الطلاق في القنينة ولا يناسبها أيضاً  
لما عرفت ثم هو الصحيح على ما ذكره الشارح ومصر التصريح به في عبارة النسخة في هذه المسئلة فافهم قال  
ح يعني أن في اليوم الأول يقع طلاقاً بائنة تخمس مائة وفي غداً تقع أخرى تخمس مائة إن عقد عليها قبل  
حيي القعد والأول وقع أخرى بنفريتي اهـ **(قوله)** وفي الظاهر يقع الخ لم أجده فيها ونقله في البحر عن الأول والخ  
بلفظ فاعلم بيديك فطلق نفسك متى تشاء ومثله في جامع الفصولين بلفظ تطلق وقد أسقطه الشارح  
ولا بد منه لقوله بعدد وقع الرجعي الأول بعد التصريح بقسمها لما قبله كان الواقع البائن لأن التفويض  
بالأمر بالسيد من الكتابات ويقع به البائن وإن قالت طلاقاً بنفسها لأن العبرة بتفويض الزوج لا بإتباع المرأة  
كأمر في محله فإذا أتى بعده المصير اعتبر كأنها في النسخة أمرت بيديك فطلقت فهي رجعة اهـ  
وقد قال في البحر لا يسقط المهر لعدم صحته فأمر بالصغيرة ويقع الرجعي لأنه كالغائب لها عند وجود الشرط  
أنت طالق على كذا وحكمه ما ذكرناه اهـ ومثله في جامع الفصولين **(قوله)** أو كذا من المهر لطلان والأرد  
بفتح الهمزة وتشديد الزاي معروف ط **(قوله)** أوسع من البيع أي من السلم لأنه الذي بشرط فيه  
ذلك ط **(قوله)** قلت ومفاد الخ مخالف لما قدمه قبل قوله ويسقط الخلع والمأنة الخ من قوله خلعتك  
على عبيد يوقف على قولها ولم يحشئ وقدمنا هناك عن المختص ما يؤيده لكن ذكر في البحر هناك  
عن البراءة اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدها على أن الزوج يردها على عشرين درهماً صح

لكن في الزاد أن أنت  
طالق اليوم رجعا وغداً  
أخرى رجعا بألف  
فالمثل لهما وهما بائنتان  
لكن يقع غداً بنفريتي  
إن لم يعلم كنه وفي  
الظاهرة قال لصغيرة  
إن غبت عنك أربعة  
أشهر فاعلم بيديك  
بعد أن تبين من المهر  
فوجد الشرط فأمر أنه  
وطقت نفسها لا يسقط  
المهر ويقع الرجعي  
وفي البراءة ما اختلعت  
مهرها على أن يعطها  
عشرين درهماً وكذا ما  
من الأرز صح ولا يشترط  
بيان مكان الأيضاء لأن  
الخلع أوسع من البيع  
قلت ومفاد صحته  
يجب بدل الخلع عليه  
فليحفظ وفي القنينة



مطلب ما يسوغ فيه  
الاجتهاد

بحرم عليه تأييداً  
وصف لا يمكن زواله  
نفسه تشبيهه ما تحت  
امرأته أو غلبته  
تلاوا وكذا تجوسه  
لجواز اسلامها وقوله  
بحرم صفة لنخص  
التناول لذكر الاثنى  
فأوليهما يهرج أبوه أو  
قريبه كان مظاهراً  
قوله المصنف تبعاً للص  
ورده في التهرج عاق  
السلطان من شرائط  
الظهار كون المظاهره  
من جنس التسامح  
لوشبهها بظهر أمه أو  
ابنه لم يصح لأنه اتما  
عرف بالشرع والشرع  
ورد في النساء ثم ردد  
ما في الخائنة أنت على  
كلامه والخبر والخبر  
والنبي والنبوة والرسالة  
والرايا والرسوة وقتل  
المسلم نوى ملاقاؤه  
ظهاراً فكانوا على  
الصحيح كانت على كافي  
فإن التشبيه بالأم تشبيه  
نظيرها وزائد ذكره  
الفتاوى معز الصمص  
(وصم اضافته إلى الفت  
أوسيه) كان تكسك  
فكذلك حتى لو قال إن  
زوجك فانت على  
كظهر أي مائة مرة  
فعله لكل مرة كفارة  
تتكرر ثمانية (وتلهاها  
منه لغو) فلا حرمه عليها  
ولا كفارة به يفسى  
جنسورة ورجحان  
إنه لا يجب كفارة

لأنه في كلام المصنف معطوف على زوجته المنصوب على الفعلية (قوله بحرم عليه) أي بعضو بحرم النظر  
اليمن أعضاء بحرمه عليه نساً وصهرية أو رضاعاً كالفرج والبرص وبجملتها كانت على كافي فله تشبيه بالنظر  
وزيادة كافي لكن هنا كناية لانه من الله كسافي وعلم أنه لا بدق المشبه من كون الجزء بحرم النظر  
اليه والا فلا يصح وإن كان يعبر به عن الكل كراس أي أو وجهه بخلاف الزوجة المشبهة فله يتي ذكر  
الجزء الذي يعبر به عن الكل منها وإن لم يحرم النظر اليه كراس فله وجهه بخلاف الزوجة المشبهة فله يتي ذكر  
وأمنه قال في الفتح والفرق بين كون ذلك العضو الظاهر وغيره مما لا يحل النظر اليه وأما شخص باسم الظاهر  
تقليلاً لظهوره كانه الأصل في استعمالهم وقد في النهاية التعرير بكونه متفقاً عليه احترازاً عن أم المرفي بها  
وبتأثيرها ليهما يمكن مظاهراً وعزاه إلى شرح الطحاوي لكن هذا قول محمد وقال أبو يوسف يكون  
مظاهر قبل وهو قول الإمام قال القاضي طهري الدين وهو الصحيح لكن رجح العادي قول محمد ثم قال في الفتح  
والخلاف يعني على فأن الحكم الحاكم يحل نكاحها وعملها على كون الحرمه بمحاطتها وأولاً بل على كونها  
يسوغ فيها الاجتهاد ولا وعده تنوع الاجتهاد لوجود الاجماع والنص الغير المحتمل للتأويل بسلامة معارضة  
نص آخر في نظر المجهدين كانت المعارضة ثابتة في الواقع ولهذا يختلف في كون الحل يسوغ فيه الاجتهاد وفي  
فناح حكم الحاكم بخلافه اهـ (قوله وصف) الباطنية المحترمة والتابيد (قوله لا يمكن زواله) كالاتمة  
والاختصاص ولو رضاء والمصاهرة (قوله لجواز اسلامها) أي وصيرورتها كناية كافي الصحر فخرتها مؤيد  
بالنظر اليه بقاوصف المحسوسه مؤيداً إذا انقطع ط (قوله وديق التهرج عاق البائع الخ) أقول ومثله  
ما في الخائنة التشبيه بالرجل أي رجل كان لا يكون ظاهراً ونحوه في التارخات من التهذيب وكذا في الظهريه  
ثم رأيت أن بعض اصحاب كافي الحاكم وهذا باعروض ما يجب فيه بلفظ وينبغي أن يكون مظاهراً قال في  
التهرجه اندفع ما في الصرح من جزم عاق المحط ولم ينقله بحثاً (قوله ثم رضاء في الخائنة الخ) كذا في التهر  
وهو مردود فان الذي في الخائنة خلاف هذا ونصه وقال لاسمائه أنه أن على كاتبة والعم والحزم والخبر اختلفت  
الروايات فيه والصحيح أنه إن لم ينوشاً لا يكون بالاموان نوى الطلاق يكون طلاقاً وإن نوى الظهار لا يكون  
ظهاراً اهـ وكذا في التارخات والتبريد لانه معز الخائنة فعلم أن لفظة لاسماطين نسخة صاحب التهرجه  
تأيد ما في البائع وغيره فافهم (قوله فان التشبيه بالأم الخ) جواب عما قيل أنه ليس فيه تشبيه بعضو بحرم  
النظر اليمن بحرمه (قوله معز الصمص) الذي رأيت في الفتاوى عزمه والنظم بدون ذكر التعصيم وانما هو  
مذكور في الخائنة ولكن لعكس ما قال كاعلم (قوله كان تكسك) أي زوجك وهذا مثال لسبب  
الملك ومثال الملك كان صرت زوجتي (قوله فكذا) أي فانت على كظهر أي ولو زادوا أنت طلق ثم زوجها  
بعدم وقوع الطلاق للملق بقى حكم الظهار إلا إذا قدم فقال فانت طالق وأنت على كظهر أي لانه ما أنت بنزل  
الطلاق ولا لكونه قبل الدخول بناء على التبريد في التزول عند دخولهما كافي الدر المنقح آخر الباب  
وقد ساقى التعلق وفي أول باب الابله (قوله مائة مرة) يحتفل أن يكون حلالاً من مقول القول أي قال ذلك  
الكلام مرة واحدة والأقرب المتبادر أنه حال من جملة جواب الشرط فهو من تنه مقول القول وتكرر  
الظهار والتكفارة على الأول مظاهر وكذا على الثاني بخلافه ما قال أنت طالق مراراً وأولاً فاحت تطلق ثلاثاً كما  
مر قبل باب طلاق غير الدخول بها بخلاف ما قال أنت على حرام ألف مرة وهي مدخول بها تحت وقع  
واحدة فقط وقدما هاتك وكذا في آخر الابله الفرق بينهما ما هنا بخلافه تكرر هذا الكلام بقدر العدد  
المذكور والحرام إذا كرر مراراً لا يقع به الواحدة لانه ما أنت بخلاف الطلاق لانه صريح بطوق مثله والظهار يلحق  
الظهار أيضاً كسافي متافهم (قوله وتلهاها من نوى) أي إذا قالت أنت على كظهر أي أو أنا عليك كظهر  
أملك فهو لوعان التهرج ليس بها ط (قوله فلا حرمه الخ) بيان لكونه لقوا أي فلا حرمه عليها إذا مكنته  
من نفسها ولا كفارة لظهار ولا بين ط (قوله به يتي) مقابلة ما في شرح الوهانية للتبريد عن الحسن بن  
زيد من جملة مظاهرها وعليها كفارة الظهار وروي عن أبي يوسف اهـ ط (قوله إيجاب كفارة عين) فتجب

(ثم أي الظهار) كانت على كظهر أي أو أملك وكذا وحذف على كأي النهر (أو أملك) كظهر أي ونحوه) كلقية عما يعبره عن الكل ونصفك) ونحوه من الجزء السابع (كظهر أي أو كبطن أو كفضها أو كفر بها (٥٩١) أو كظهر أختي أو غني أو فرج

أي أو فرج بنتي) كنا في نسخ الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار والذي في نسخ المتن أو فرج أبي الما أو فرج أبي وقد عرفت وجه بصره مظهرا) بلانية لأنه صريح (فصره موطؤا عليه ودواعيه) لمنع عن التماس التماس للكل وكذا يحرم عليها تمككه ولا يحرم النظر وعن محمد لودم من سفره تسبيلها الشفقة (حتى يكفر) وإن عادت إليه ثلاثين أو بعد تزويج آخر لها حكم الظهار وكذا العان (فان ولو قل) تابو (استغفر وكفر للظهار فقط) وقيل عليه أخرى لقوله (ولا يعود) لو طها نانا (قبلها) قل الكفارة (وعوده) المذكور في الآية (عزمه) عزمها مؤكدا لغزيم ثم بدله

٣ مطلب بلاغات محمد رحمه الله مستندة

قوله لانه على الوجه حرمه المصاهرة مطلقا تأمل فيه أن ثبوت حرمه المصاهرة بهذا التقييد لا يقتضي حرمته على المظاهر بدون شهورها ينسب من الفرق فإن حرمه المصاهرة فيها شبه

بالنكح وقيل كفارة للظهار فان كان تعلقا فحسبعتي تزوجته وان كانت في نكاحه حسب الحال ما لم يطلقها لانه لا يحل لها العزم على منعهم من الجماع يحرم عن ابن وهبان (قوله) كانت على) حال في العروصى وعندى ومعنى تعلق (قوله على ما في النهر) أي بحثا عنها فالتا بالتحقق في العزم من أنه ينبغي أن لا يكون مظهرا أو قال انحر إلى ما لا يكون مظهرا ما لم ينو به الظهار لان حذف الطرف عند العلم جائز وانما زواجه صام تأمل اه وعلمه فهو كناية مظهر تتوقف على النسبة لاحتمال كظهر أي على غيري (قوله ونحوه) الخ) قال في المحرر كل ما صرح به إضافة الطلاق اليه كان مظهرا به فخرج البدو والرجل أي ونحوهما (قوله) كظهر أي الخ) أي من كل عضو لا يحل النظر اليه من محرمته تأسيسا كما مر فخرج ما جعل النظر اليه كالبدو والرجل والنسب فلا يكون مظهرا وفي الحاشية ثبت على كذا أي في القياس يكون مظهرا ولولا قال قلنا فتعذر أي لا يكون مظهرا أو كذا رأيت كذا أي أنه يفقد الشرط في الثانية من جهة المشقة وفي الثالثة من جهة المشقة (قوله ولا يخفى ما فيه من التكرار) وذلك في فرج الأم فانه ذكر مرتين وأجاب طين المراد بقوله أو فرج أي أو فرج بنتي أنه ذكره مرديا بينهما (قوله والذي في نسخ المتن) أي المحرمين الشرح (قوله بصره مظهر بلانية) أي لا يكون الاظهار ولو في به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يمكن من الاتيان به كذا في البداية وهو يقتضي أن الظهار كان طلاقا في الاسلام حتى يوصف بالسبع ثم قال ولانه كان طلاقا في الحاشية وهو يقتضي أن جعله طهارا ليس إضافة محرم والحوايه أنه كان طلاقا مبدل لقوله عليه الصلاة والسلام ما أزاله الا فحسبعتي غلبت فقلت أنه قد سمع قوله لانه صريح) مظهر كلاً منهم أن الصريح ما كان فمذكر العضود مستحق وسد كذا المصنف ألقاها الكناية قال ط فيصير مظهر الهازل ولا يجب التفرقة نقصان عدد الطلاق ولا ينو وتوان طالت المدة هتدي (قوله) بدواعيه من القسوة والس النظر إلى فرجها شهوة أم الس بغير شهوة فخرج بالاجماع نهر (قوله) لمنع عن التماس الخ) أعني قوله تعالى من قبل أن يتأسفانه شامل لقوله ودواعيه ولا موجب له العمل على الجواز وهو لو لم يكن المكان المحضة فصرم الكل بالنسب كأي الفصح قلت وخروج المس بغير شهوة فالاجماع غير موجب للعمل على الجواز خلافا لما في العصر (قوله) ولا يحرم النظر) أي إلى مظهرها أو بطنها ولا إلى الشعر والصدر بحرمي لو شهوة بخلاف النظر إلى الفرج شهوة كما مر (قوله الشفقة) أي إذا كان التمسيل لا يحرم الا اذا كان عن بهوتة ينبغي تفسيده بأن لا يكون على العمى ٣ لانه على الفهم وجوب حرمه المصاهرة مطلقا تأمل (قوله) حتى يكفر) خاصة لقوله فيصيرم وهذا انما يكن مؤقتا فهو قتل سقط محض الوقت كإياني (قوله) وإن عادت إليه الخ) بالفي النهر أو أاد بالثانية أي بقوله حتى يكفر أو لم يطلقها ثلاثا ثم عادت السعد للظهار وكذا لو كانت أمة اشتراها ونسخ العقد أو كانت حرة فطقت ثم تزوجها بالحرب وسيتأثرها لا يحل له ما لم يكفر (قوله) وكذا العان) أي تبقى حرمته مؤبده ولو عادت إليه بعد تزوج آخر حتى تصدقه أو يكتب نفسه أو يحررها أو أحدهما بن أهله العان كسأني تقرره ولا يخفى أن كونها أمة أو مريد تخفى عليها عن أهله العان فلا يصح فهو بالنسبة لهما أيضا فافهم (قوله) تاب واستغفر) قال في الصرا الاستغفار مقول في المواطن قول مالك في الرأفة التوبة من هذا المعصية وهي حرمة الوطء قبل الكفارة اه وأقله أنه لم يشبهه حديث كأي الفصح يمكن نقل فرج أفندي عن العلامة قاسم أنه ذكره بحذف الأصل فقال باب الظهار يلغى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن زنا جلالا من امرأته فوقع عاقل قبل أن يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر ٣ وبلاغات محمد مستندة وقد استند في كتاب الصوم (قوله) وقيل عليه نهرى لوطه) ظاهر أن القتال به من أهل المذهب وليس كذلك لما في الفصح فلا يجب كفارتان كما نقل عن عمرو بن العاص وقبيصة وسعيد بن جبير والزهري وقادق ثلاث كفارات كهاو عن الحسن البصري والفتوى (قوله) ولا يعود الخ) فان عادت تاب واستغفر أيضا فالتام الحرمه قبل التكفير (قوله) عزما مؤكدا) أي مستمرا

فما ملأت من حيث ان القاضي التفرق بين المتعاقبين على الفهم اذ انزوا بخلاف هذا فانه امر ديني محض لا يتعلق لقاضيه فيكون التفرق الحكم كسائر الاعضاء متى علم الرجل من نفسه ايا من وجود الشهوة بهذا التقييد يكون ذلك ولا يتم فعله اه

أن لا يباح ما لا كفارة  
عليه (على) استحالة  
(وطئها) أي رجوع  
عما قالوا فيريدون  
الوطء قال الفراء العود  
الرجوع واللام على عن  
(ولمراء أن تطالبه  
بالوطء) لتعلق حقها به  
(وعليها أن تقصه من  
الاستمتاع حتى يكفر  
وعلى القاضي الزامه)  
بالتكفير دفعا لضرورة  
عنها يحبس أو يضرب إلى  
أن يكفر أو يطلق فإن  
قال كبرت صدق ما لم  
يعرف بالكذب ولو قيده  
وقت سقط عبثه وتعلقه  
بمشتبه الله تطله  
بمخلاف مشبهة فلان  
(وان نوى بآنت على  
مثل أي) أو كأي وكذا  
لو حذفت على خاتمة  
(برأ أو تلهار أو مطلقا  
صحت نيته) ووقع ماؤه  
لانه كأي (والا) ينو  
شيأ أو حذفت الكافي  
(لغا) وتعين الأدنى أي  
البريء الكرامة  
ويكره قوله أنت أي  
والباقى وبالأحق ونحوه  
(وإن أنت على حرام كأي  
صح ما نواه من تلهار أو  
طلاق) وتخرج إرادة  
أكرامه لإزالة لفظ  
التصريح وإن لم ينو

لدليل ما بعده ط (قوله لا كفارة عليه) لعدم العزم الملو كدلائها وجبت عليه بنفس العزم سقطت كما  
قال بعضهم لانها بعد سقوطها لا تعود إلى سبب جديد يخرج عن البدائع لكن فيه في الباب الآتي ولو عزم  
أبانتها سقطت اه ويمكن الجواب بأنه عبر به عن عدم الوجوب بساكنه (قوله على استحالة وطئها) قدر  
استحالة لقوله في الصبر وما لا مشايخ من قولهم العزم على وطئها العزم على استحالة وطئها والعزم على نفس  
الوطء لانهم قالوا المراد في الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا بوجبه وهو انما يكون باستباحتها بعكس عما  
لكونه ضد الحرمة لنقض وطئها (قوله أي رجوع الخ) تفسير لقوله يعودون والمناسب للتعبير بأو  
العاطفة بدل أي التفسير به لان تفسير العود بالعزم على استحالة الوطء مبني على أن الآية على تقدير مضاف  
أي يعودون لنقضه ولتقص ما قالوا كما مر وهذا تفسير آخر مبني على ما نقله عن الفراء تأمل (قوله وعلى  
القاضي الزامه) اعترض بأنه لا فائدة للاجتماع على التكفير إلا الوطء أو الوطء لا يقضي به عليه الامر وما أحسن  
العزم كما مر في القسم ولهذا الوار عتينا نعلم ما وطئها مرة لا نوحل قال الحارثي وفرض المسئلة في الدائم  
بما هو قبل التلهار أبان بعد وقد يقال فائدة الاجماع على التكفير دفع المعصية اه أي أن التلهار معصية  
حاملة على الامتناع من حقها الواجب عليه دية فأمره رفعها التحليل كما يأمر المولى من امره بقربها في  
الدية ويرفق بينهما قال لم يقر بها بآنت منه دفع الضرر عنها (قوله يحبس أو يضرب) أي يحبس أو يذل فإن أي  
ضربه كأي الصبر (قوله ولو قيده وقت الخ) فلا وارد في بآنتها داخل الوقت لا يجوز بلا كفارة يخرج  
والتلهار أن الوقت إذا كان أربعة أشهر فما كثره لا يكون إلا بعد عدم ركنه وهو الخلف والتعلق بشق ط  
وهو ظاهر وفي الزبلي في غير هذا المحل وقول من قال ان التلهار عين فاسدان التلهار منكر من القول وزور  
محض والين تصرف مشرووع مباح اه ثم رأيت في كافي الحاكم ولا يدخل على التلهار إبداء وإن لم يباحها  
أربعة أشهر اه (قوله بخلاف مشبهة فلان) فانها لا تطله بل إن شاء فلان في المجلس كان تلهاراً كأي التلهار  
ح (قوله وإن نوى الخ) بيان لكنايات التلهار وإشارته إلى أن صريحه لا يدفع من ذكر العضو يخرج (قوله لانه  
كنايه) أي من كنايات التلهار والطلاق قال في الصبر وإذا نوى به الطلاق كان بائناً كلفظ الحرام وإن نوى  
الإبداء فهو إبداء عند أي وسف وظهر عند محمد والحصم أن تلهار عند الكل لا يقر بمؤكداً بالتشبيه اه  
وتطرق في الفتح بأنه انما يقضي في أنت على حرام كأي والكلام في مجرد أنت كأي اه أي بدون لفظ حرام  
قلت وقد يعالج بان الحرمة مراد فلو لم تذكر صريحاً هذا وقال الخبر الرمي وكذا لو نوى الحرمة المحرمة ينبغي  
أن يكون تلهاراً وينبغي أن لا يصدق قضاء في إرادة البراءة كان في حال المشاهدة ذكر الطلاق اه (قوله  
أو حذفت الكافي) بأن قال أنت أي ومن بعض الذين جعله من باب زباد سدر مستحق عن القهستاني قلت  
ويدل عليه ما ذكره من الفتح من أنه لا ينبغي التصريح بالأداة (قوله لنا) لانه يحمل في حق التشبيه فإلم  
يبين مراد خصوص لا يحكم بشي ففتح (قوله ويكره الخ) جزماً لانه تعالى الصبر والنهر والذي في الفتح  
وفي أنت أي لا يكون تلهاراً وينبغي أن يكون مكرها فقد صرحوا بأن قوله وسفته بأخيه مكره وفيه  
حديث رواه أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيع رجلاً يقول لاسم أمه أخيه فذكر ذلك ونهى  
عنه ومعنى النهي قريب من لفظ التشبيه ولو لا هذا الحديث لا يمكن أن يقال هو تلهار لأن التشبيه في أنت أي  
أقوى منه سمع ذكر الأداة لفظاً بأخيه استعارة بلاشك وهي منبغية على التشبيه لكن الحديث أفاد كونه ليس  
تلهاراً حيث لم يبين فيه محسوس الكراهة والنهي فعمل أنه لا ينبغي كونه تلهاراً من التصريح بأداة التشبيه  
شرباً وشئله أن تقول لها ياتني أو يا أخى ونحوه اه (قوله من تلهار) لانه مشبه في الحرمة بأمه وهذا شأنه  
بظهره ما يكون مظهراً فكذلك أولى نهر (قوله أو مطلقاً) لان هذا اللفظ من الكنايات وما يقع الطلاق  
بالتشبيه أو دلالته الجلال على ما مر وقوله كأي تأكيد للحرمة ولم يأمر الوفاة بدلالة على إرادة الطلاق بأن سألته  
أياه وقال نيت التلهار نهر قلت ينبغي أن لا يصدق لان دلالة الجلال قرينة ظاهرة تقدم على النية في باب  
الكنايات فلا يصدق في نية الأدنى لان فيه تخفيفاً عليه تأمل هذا ولم يبين في هذه المسئلة ما إذا نوى الإبداء أو مجرد



في الأصح (وأنت على) سراج (كظهر أي ثبت الظهار لا غير) لأنه صريح (والظهار) صريح (من أمته ولا يمين نكحها بلا أمرها ثم ظهرها ثم أحارت) لعدم الزوجية (أنتن على كظهر أي نكحها منين) إجماعا (وكفر لكل) وقال حاشي واحد بكفارة واحدة كالإبلاء (ظاهر من أمرها ثم أحار في مجلس أو مجلس قطعه لكل ظهار كفارة فان عني التكرار) والنا كند (فان مجلس صدق) قضاء (والإلا على العتد وكذا لعلقه بنكاحها كأمير أي قبل الكفارة لأنه ظهار مؤبد (قوله تجد) (فروع) \* أنت على كظهر أي كل يوم اتحد ولو أن بني تتحد وله قسما لها للإلا ولو قال كظهر أي اليوم وكلا جاء يوم فكلا جديوم صارم ظاهر الظهار آخر معناه الأول وستي واستتي يوم الجمعة مثلا ان كفي يوم الامتناء ليجزوا الأجزاء ثمانية وجر (باب الكفارة)

التحريم وفي التواريخ ما عني المحيط وإن نوى التحريم لم لا غير صحت بينه وبينها عن الخاتمة نوى الطلاق أو الظهار أو الإبلاء فهو على ما نوى قال النجاشي وأما قلنا بصفة نية التحريم يكون إبلاء عند أي يوسف وظهار عند محمد وعلى ما صحح فيما تقدم يكون ظهارا على قول النكاح لأنه يحرم مؤكدا بالنسبة وأما ذكر نكاح المكررة وقوعه فدلنا أنه لا يفسد في الحال كما أن أراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهار اه (قوله ثبت الأذى) لعدم إتمام التملك النكاح وإن طال ط (قوله في الأصح) لا يفسد مؤكدا بالنسبة كما أمر قال في الحاشية وفي رواية عن أبي حنيفة يكون إبلاء ما صحح الأول (قوله لا يفسد) لأن فيه التصريح بالظهار فكان مظهرا سوا نوى الطلاق أو الإبلاء أو لم تكن له نية تحريم وعندنا إذا نوى الطلاق أو الإبلاء فعلى ما نوى وعن أبي يوسف إذا أراد به الطلاق لم يفسد في أفعال الظهار وكذا إذا أراد به البين فيكون حولا ومظهرا آثارا ثمانية (قوله من أمته) أي لا يصح ظهار منها ابتداء ما يضاف فيصير لها أمه لو ظهر من زوجته الأمة ثم اشتراها بغير الظهار لأن حرمة الظهار إذا ما دقت الحيل لا تزول إلا بالكفارة كأي التهر (قوله ثم أحارت) أي أحارت النكاح وأما أصل الظهار لا يفسد في النسبة قبل الإحار ولا يتوقف بالارادة لظاهره على الإحارة ونعاه في البحر (قوله كالإبلاء) لأنه لو أن من كان مولا ليمين وزمته كفارة واحدة والفرق عندنا أن الكفارة في الظهار رفع الحرمة وهي متعددة تعددهن وفي الإبلاء هل تنزل حرمة الاسم الكرم وهو ليس بتعدد أفاده في البحر وغيره (قوله فان مجلس صدق قضاء الخ) أقول انتهى في دفع القديم لو كرر الظهار من امرأة واحدة من ثم نأوا أكثر في مجلس أو مجلس تكرر الكفارة بتعدد إلا أن نوى عابدا لا ولا تا كند أفصدق قضاء فيها لا كقفل في المجلس لا المجلس اه ومثله في التبريد لا عني السراج وقال في البحر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجلس والعقد الأول اه وبه تعالى أنه اشتبه الأمر على المصنف والشارح ثم رأيت ط منعني ذلك (قوله وكذا) أي يتكرر الظهار أو الكفارة ولو علقه بنكاحها بما يفسد التكرار كما أمر أي في قوله لو قال إن تزوجت فانت على كظهر أي مائة مرة كذا لعلقه بنشره متكررا كما في قريبا (قوله اتحد) أي كان ظهارا واحدا بحر فبطل بكفارة واحدة هندية وليس له أن يقر بها للإبلاء ط أي قبل الكفارة لأنه ظهار مؤبد (قوله تجد) أي الظهار كل يوم فإذا مضى يوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الآخر له أن يقر بها للإبلاء لأن الفرق فيه معنى الشرط اه ط ولذا عزم على وطئها ثم أزمه كفارة ذلك اليوم دون ما مضى لبطائه كما هو ظاهر (قوله فكلا جاء يوم صار الخ) في العارية سقط وخصه ما في العرائن على كظهر أي اليوم وكلاهما يوم كان مظاهرا أمنا اليوم وإذا مضى بطل هذا الظهار وله أن يقر بها في الليل فإذا عزم كان مظاهرا لظهار آخر دائما غير مؤقت كذا كلما جاء يوم صار مظاهرا لظهار آخر مع بقاء الأول اه ومقتضاها أن يكفر اليوم الأول إذا عزم فيه ثم بعد ذلك عزم يكفر عن كل واحد من الأيام السابقة على وعزمه لبقا لظاهره كل يوم مع مجتمعا يأتي بعد لأن كمال التكرار الأفعال بخلاف كل لأنها مضمومة الأفراد أي الأيام في مثل قوله كل يوم في المسئلة السابقة (قوله بشرط متكرر) كقوله كلما دخلت الدار فانت على كظهر أي فمتكرر بكرر الدخول كما في البحر (قوله وصح تكفيره في رجب) وكذا في رمضان فيما يظهر بل أول (قوله لا في شعبان) لأنه لا وطأها فيه بلا كفارة لعدم جنسه في مدة الظهار والكفارة لاستباحة الوطء المنوع شرعا عند العزم عليه فلا تحق فيه والظهار آه لا فرق في ذلك بين كونه وطئا في رجب أو لإبلاءه بالوطء قبل التكفير لا بزمه بالتوبة والاستغفار ويزم به التكفير عند العزم على الوطء ولو لم التكفير بالظهار السابق لا بالوطء فلا يصح التكفير في غير مده سواه وطئها قبله أو لا فلهنهم والله سبحانه أعلم

### (باب الكفارة)

(قوله اختلفت في سبها) أي سبب وجوها ما سبب بشرعيتها أهو سبب لوجوب التوبة وهو اسلامه وعنه عن الله تعالى أن لا يصعب ولا ناعضا نال لها من تمام التوبة لأنها شرعت للتكفير بحر (قوله والجهود) أه الظهار والعود أي هو من كتب منها ما قيل الظهار فقط والعود بشرط لأن سبها ما أنضاف إليه وقيل عكسه

اختلفت في سبها والجهود أه الظهار والعود (هي) لغة

مطلب لاستحالة في جعل العصية سببا للعبادة

وقيل العزم على المحبة الوطء هو قول كثير من مشايخنا وعلماء الكلام عليه في الفتح أول الباب السابق وفي الجرم ما يؤيد أنه الظاهر حيث قال في الطريقة العينية لا استحالة في جعل العصية سببا للعبادة أتى حكمه بأن تكفر بالعصية وتذهب البنية خصوصا انصارهم من أئمة جرحها بقصودا وانما الحال أن يجعل سببا للعبادة الموصلة إلى الجنة اه وفيه أيضا أنه لا أثر لهذا الاختلاف **(قوله من كفر)** بيان للمادة الاستشاق لا المشتق منه لانه المصدر بالفعل **(قوله محامد)** كذا في المسباح والاستبصار في الصبر عن المحبة انما تبته عن السرفقة لانها مأخوذة من الكفر وهو التغطية والستر اه ومنه سمي الزراع كافرا وظهر هذا أن العصية لا تسمى من المحبة بل تستر ولا يأخذ بها مع بقائها فيها وهو أحد قولين وإن الذنب يسقط بها بدون توبة والله يشهد ما مر عن الطريقة العينية لكن مخالفه ما مر عن الصبر من أنها من تمام التوبة وهو الظاهر \* **(تنبيه)** \* ركن الكفارة الفعل المخصوص من اعتناق وصيام واطعام ويشترط لوجوبها القدرة عليها وصحتها التامة المقارنة لفعلها لا المخاخرة ومصرفها مصرف الزكاة لكن الذي مصرف لها أيضا دون الحر وفيه كلام سابق وصفتها أنها عقوبة وجوب باعلاها أدا وحكمها سقوط الواجب عن التوبة وحصول الثواب المقصود لتكفيرها لظواهرها وحسنه على التراخي على الصحيح فلا تأثم بالتأخير عن أول أوقات الامكان ويكون مؤثرا بالافاضا وبشأن من أخر عمره مقيا ثم عزم قبل أدائها ولا تؤخذ من تركه بلا وصية من الثلث ولو تبرع الورثة بها جازا في الاعتناق والصوم وعلم في البحر قلت لكن مر أنه يجزى على التكفير بالظهور ومقتضاه الاتية بالتأخير وأيضا حيث كانت من تمام التوبة يجب فيها تمامها **(قوله تحرير رقية)** لا بد أن تكون الرقية غير الظاهر منها لما في الظهيرة والتاريخانية أنتهت بجعل ظاهر من أشرها وأعتقه عن ظهره لا يجر عنه هذا فلا يوجب في يوسف بحر وفيه عن التواريخ ولا بد أن يكون المعتق محصيا والأفان ما بين من مرضه وهو لا يجر من الثلث لا يجوز وأن أجاز الورثة ولو يرى جاز **(قوله قبل الوطء)** ليس قيد المحبة بل الوجوب وفي الحزمة وفي معنى الوطء وأعيه **(قوله بنية الكفارة)** أي بنية مقارئة لاعتناقه أو لشراء ما يقرب كما يأتي **(قوله فلو روت أنه)** تفرع على قوله أي باعتناقه فانه بغيره أنه لا بد من صنعه والارتجاس وصورة ارتكاب الألبان عليه كذا ورحم من الإن تكاليف ثم عزم عنه فلو روى الكفارة حين موتها لم يجره بخلاف ما لو أجازها عند شرائه أنه كذا يأتي **(قوله وبوصفها الخ)** تعبر بالرقبة لأن الرقبة كأي الهداية عارة عن الذات أي الشيء المرفوق المأول من كل وجه اه فعمل جمع حاذكر وقوله من كل وجه متعلق بالرفوق لأن الكمال في الرقبة شرط دون الملك ولذا جاز الملك الذي لم يؤشرا لا الدبر غاية وتخرج الجنين وإن ولدته لاف من شبه أشهر لانه رقية من وجه جزء من الأيمن وجهه حتى يعتق باعتناقه كما في الصبر عن المحبة والكبير ولو شفا فأنابا للر بضع الذي ربح ربه والمقصود إذا وصل إليه بحر لكن في الهندية عن غاية السرور ولا يجزى الهزم العاجز **(قوله أو مباح الدم)** عزاء في الجزاء جامع الخوامع وذكر قبله عن عمد أنه إذا قضى بدمه ثم أعتقه عن ظهارة ثم عني عنه لم يجز ومثله في الفتح وظاهر الأول الجواز وإن لم يصف عنه ولم يجمع فافهم **(قوله أو موهونا)** في الصبر عن البدائم وكذا لو اعتق عبد موهونا فسي يعتق الدين فانه يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى لأن السعاية ليست ببدل عن الرق **(قوله أو مدبونا)** أي وأن اختار القرمه استسعاه لأن استغراق الدين بريقته واستسعاه لا يخل بالرق والمالك فان السعاية لم توسع الأخراج عن الحرية فوقع تحرر رامن كل وجه بغير بدل عليه يجوز عن الخط **(قوله أو مرنده)** أي بلا خلاف لاسمها لا يقتل كذا في الفتح **(قوله وفي المرتد الخ)** خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر وقد علمت أن مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان التماس ذكره هنا وظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتد فانه قال ويدخل في الكفار المرتد والمرتب على خلاف في المرتد لاسمها لا يقتل وظاهره أن العلة في المرتد أنه يقتل وفي النهر وفي المرتد خلاف ويلحقه قال الكرخي كالأعتق حلال الدم ومن منع قال أنه لا بد من صراحة بوضوف الكفارة لاسم لا يجوز اه أي لأن اعتناقه في حكم مصرف الكفارة إليه ومقتضى هذا التعليق أن اعتناق الحر لا يجزى عنها ولذا أطلق في الفتح عدم الإجزاء لكن في الصبر عن التواريخ لو أعتق عبد حر في جوار الحرب إن لم يجعل سببا

من كفر الله عنه الذنب من كفر الله عنه الذنب محام وشرا (تحرير رقية) قبل الوطء أي اعتناقه بنية الكفارة فلو روت أنه تأويا الكفارة لم يجز (ولو صغيرا) رضيعا (أو كافرا) أو مباح الدم أو موهونا أو مدبونا أو أبقا على حياته أو مرنده وفي المرتد جرحي حتى سببه خلاف



فقرر الاثر بذلك الوطء لم يكن اعتبار ذلك النصف من الشرط حتى يكفي معه عتق النصف الباقي لان المجموع حيث تلتبس قبل التماس بل بعضه قبله وبعضه بعد فليس هو الشرط فتنفي الحرية بعد المجموع كما كانت الى ان يبعد الشرط وهو عتق كل الرقة أي قبل التماس الثاني لجل هو ما بعده وتعامق الفتح ثم هذا عنده اما عندها اعتناق النصف قبل الوطء اعتناق لكل كاهن (قوله فان لم يجد) أي بوقت الاداء لا وقت الوجوب بجر وساق في الفروع (قوله وان احتاجت لعتقه) مبالغ على المفهوم فكأنه قال اما ان وجدعتن عتقه وان احتاجت لعتقه (قوله) أو لقضاء دينه الخ قال في الجرح وفي الدائع لو كان في ملكه رقة صالحه فكتف بغيره يجب عليه فتحه رهسواء كان عليه دين أو لم يكن لانه واجد حقيقة اه وحاصله ان الدين لا يمنع بغير الرقة الموجود وتوقع وجوبه بشرائه لعل على أحد القولين اه (قوله يعني العبد) أي ان الضمير في قوله يكون زمانا راجع للعبد وهذا التأويل لصاحب البحر وتبعه في النهر والنم والشرب لانه (قوله ويحتل الخ) هذا هو الاستدراك فانه كونه للخدمة يتناق كونه زمانا (قوله لكنه يحتاج الى نقل) أي ان ما في الجوهره محتمل وعارضه ما في التارخا من قوله ومن ملك رقة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها اه وكذا قول الدائم المتقدم لانه واجد حقيقة أي ان النص يدل على اجزاء الصوم عند عدم الوجدان وهذا واجد فان قلت يحتاج اليه كالعالم ولنا اجاز التيمم مع وجود الماء المحتاج اليه للعطش مع ان اجزاء التيمم مع تبق النص على عدم وجدان الماء قلت ذكر في الفتح ان الفرق عندنا ان الله ما ورى بسا كالعطش واستعماله محظور عليه بخلاف الخادم ونقل ط عن السيد الجوى ولو قيل يجوز الصوم اذا كان المولى زمانا لا يحسن بخدمته اذا عتقه كانه وجهه وجهه قلت وهو ظاهر اذا لم يكن الاعتناق تحصيل ما لا يطلق كاذنا كان يكسبه وينفق عليه ويحتفل فاجاب اعتناقه مع ذلك مما يخالف قواعد الشرعة فلا يحتاج الى نقل بخصوصه كالايجي (قوله ولا يعتبر مسكنه) أي لا يكونه قادر على العتق فلا ينعين عليه بيعه وشراؤه قبل بيعه الصوم لانه كالمسا وليس أهله خزانه وتقيدهم بالمسكن بقيد ان لو كانت بيت غير مسكنه لم يبيع وفي الدلائل المتني ولاعتقنا به التي لا بد منها اه ومفاد من وجوب ما لا يتخلسه منها ط (قوله وله مال الخ) أي عن عبد فاضلا عن قدر كفايته لان قدرها مستحق الصرق فصار كالعالم ومنها قدر كفايته لقوت يومه ولحضرته والا لقوت شهره بحر والحاصل ان المسئلة على ثلاثة أوجه ان ملك الرقة لا يحرثه الصوم ولو محتاجا اليه على ما مر تفصيله وان وجد غيرها مما هو مشغول بحاجة الاصلية كالمسكن فهو غيرة العدم لانه ليس عن الواجب ولا معدا لخصه وان وجد ما أعد لخصه كالدراهم والذات وهه مشغول بحوائجه الاصلية فان صر فيها لغيره الصوم لتحقيق غيرة والا فقولان أحدهما انه يصير غيرة العدم فاحتجته به والآخر انه مال لما أعد لخصه فهو واجد لرقة محكما فافاده الرقي والقولان المذكوران بشرهما كلام محمد كما أوضحه في البحر (قوله وله مال غائب انتظره) أي ليعتقه ولا يحرثه الصوم وكذلك لو كان من يضامه ضارحي ربه فانه ينتظر الصلة لصوم بحر بخلاف ما اذا كان لا يربح ربه فانه يطعم كسائى وفي البحر عن المحيط لولدين لا يقدر على أخذ من ماله بونه يحرثه الصوم وان قدر فلا وكذلك لو جبت عليها كفارة وقدرت وهما زوجا على عبد وهو قادر على أدائه اذا علمت اه (قوله لم يجد) أي الصوم عن الأولى اما الاعتناق فحاز مطلقا ثم هذا ذكر في البحر بحثا وأقره عليه في التز والمقدس أخذنا ما في المحيط عليه كفارة يمين وعنده طعام يكفي لاحداهما فاضام عن احدهما ثم أطعم عن الاخرى لا يجوز صومه لانه أطعم وهو قادر على التكفير بالمال (قوله بالهلال) حال من نقل الشهرين المقدر بعدل وفي بعض النسخ لو بالهلال وحاصله أنه اذا ابتدأ الصرق في أول الشهر كفاه صوم شهرين يمين أو نواقص وكذلك لو كان أحدهما تاما والآخر ناقصا (قوله والام) أي وان لم يكن صومه في أول الشهر روية الهلال بان غم أو صام في ثمان شهراته بصوم ستين وما وفي كافي الحاكم وان صام شهر الهلال تسعة وعشرين وقد صام قبله خمسة عشر وبعد خمسة عشر يوما أجزاء (قوله ولو قدر الخ) أفلاذ ان المراد بعدم الوجدان في قوله فان لم يجد الخ عنهم مستمر الى فراغ صوم الشهرين بحر (قوله لزمه العتق) وكذلك قدر على الصوم في آخر الاطعام

(فان لم يجد) النظار (ما يعتق) وان احتاجه لخدمته أو لقضاء دينه لانه واجد حقيقة بدائع فما في الجوهره عتق للخدمة لم يجز الصوم الا أن يكون زمانا انتهى يعني العبد ليتوافق كلامهم ويحصل رجوعه الى ما كانه يحتاج الى نقل ولا يعتبر مسكنه وله مال وعليه دين مثله ان أدى الدين اجزاء الصوم والا فقولان وله مال غائب انتظره ولو عليه كفارة وان وفي ملكه رقة فصام عن احدهما ثم اعتق عن الاخرى لم يجز وبعبارة جاز (صلم شهرين) ولو غائبة وتجب بالهلال والا فستين وما ولو قدر على التبرير في آخر الاخير لزمه العتق وأتم صومه نقبا ولقضاء لو اقلس

٣ (قوله لانه أعلم وهو قادر الخ) هكذا نسخة المحقق بلقطا لم ولعل الصواب صام وهو قادر الخ تأمل اه

ازمه الصوم وانقلب الاطعام فغلا شرب لالة (قوله وان صار نقلا) لانه شرع مسقطا لامتداده من أي وقد علم  
 أن الظان لا يلزمه الانعامان قطع على الفور أو المضي عليه ولو قلنا صار عترة الشروع في التفل فليزمه  
 تمامه حتى لكن بشرط كون المضي عليه في وقت التفتاد لو كان بعد الزوال لاعتكبه الشروع ولا يكون  
 العزم على المضي عترة الشروع كما قررناه في الصوم (قوله ليس فيه ما رمضان الخ) لانه حتى الصحيح القسم  
 لا يبع غير فرض الوقت أما المسافر فله أن يصوم عن واجب آخر وفي المرض روايتان كعلم في الأصول في بحث  
 الامر والمراد بالايام المثلث يوما العيد وأيام التشرى لان الصوم بسبب النهي فيها لنقص فلا يتابعه الكمال  
 وأقله لا يشترط أن لا يكون فيها وقت تدر صومه لان المنذور المعين ذاتي فيه واجبا آخر وقع عماوي بخلاف  
 رمضان بحر وصورة عروض يوم الفطر عليه بما لو كان مسافرا وصام رمضان عن كفارة (قوله وكذا كل  
 صوم الخ) ككفارة قتل وأقاربين وفي البصر عن أيمان الفتح والمنذور المشروط فيه التتابع بمعنى أو  
 مطلقا بخلاف المعين الخلق على اشتراطه فان التتابع فيهما من زمن لم لا يستقبل اذا فطر فيه يوما كرجب مثلا  
 فله لا يزعل رمضان وحكمه ما ذكرناه (قوله فان أظفر) أظفاه لو كل تسليما بضر كاف الكافي (قوله  
 بخلاف الحضي) فله لا يقطع كفارة قتلها وأقاربها لانها لا تحشر من خالف عنه بخلاف كفارة البين وعليها  
 أن تصل ما بعد الحضي بما قبله فلا أظفر بعده وما استقبلت تركها التتابع بلا ضرورة أما النفس فقطع  
 التتابع في صوم كل كفارة وتماضي البصر (قوله الا اذا ألبست) بان صامت شهرا متلفا صامتت لم ألبست  
 استقبلت لانها قدرت على مراعاة التتابع فلزمها بحر عن التتبع أي قدرت عليه قبل كمال الصوم بخلاف  
 ما بعده ثم نقل عن المحيط وعن أبي يوسف اذا حلت في الشهر الثاني بنت (قوله وأبغره) أي بغير عذر وهذا  
 قصر عن عامه مفهومه بالاول (قوله وطأ غميط) كأن وطئها لامة مطلقا ونهارا ناسا كذا في الهندية أما  
 ان وطئها نهارا ماضيا لم صومه ط وهذا داخل في قوله فان أظفر (قوله كالوطء في كفارة القتل) فأمرو  
 وطئ فيها لامة الاستأنف لان المنع من الوطء في كفارة القتل لم يخص بالصوم بهرم عن الجوهره والاول  
 التعليل بان النص اشترط الصوم قبل تمامهما (قوله وغيره) كالدائع والتخفة وغاية البيان والعناية والفتح  
 (قوله وتقسيد ابن ملك الخ) فيه أن التقسيد الممدوح في أكثر الكتب والفظ من ابن ملك وجعله لاحترار  
 عن التسان بل هو قد اتفقا في كافي البصر (قوله لكن في القهستاني ما يخالفه) حيث قال وكذا استأنف  
 الصوم ونطها أي المظاهر منها عذبا كافي بالوسط والظن والهداية والكافي والقشوري والمضمرات  
 والراهدى والتفوي وغيره هو بمر دفعول الاستبصار في شرح الطحاوي بالليل عذبا أو نسيانا لا يلحق أن يحمل  
 العبد على أنه قد اتفقا في كافي صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب التمهات له اه  
 قلت وقد يقال ان ما في الاستبصار صريح فقدم على المفهوم كما تقر في محله ولا مسمى عليه في المختار وغيره كما  
 علمت ومضى عليه أيضا العلامة ابن كمال باشا في مئنه وقال في علم الشرح من هاتين أن من قال فلا عذما  
 بحسن لان العذو السهو في الوطء بالليل سواء اه وقال في الفتح والعناية ان جاءه الليل عذما أو ناسا سواء  
 لأن الخلاف في وطء لا يقيد الصوم بأي خلاف بين أبي يوسف والطرفين فعند جماع المظاهر منها اتعا يقطع  
 التتابع ان أقصد الصوم وعندهما مطلقا لا تقدم الكفارة على التماس شرط لنقص وتعام تقرير في الفتح  
 ولذا قال في المحواشي العقوبيان عدم الفرق بين السهو والعذو والظاهر لانه مقتضى دليل أي حنفية ومحمد  
 (قوله لا خلاف في النص الخ) ومن قواعدنا أن لا يحمل المطلق على المقدون كان في حادثة واحدة تعد أن يكونا في  
 حكمين وانما منع عن الوطء قبل الاطعام مع تحريم لجواز قدرته على العتق والصيام فنعان بعده كذا قالوا  
 وفيه نظر فان القدرة حال قيام العجز بالفسق والكبر والمرض الذي لا رجى زواله أمر موهوم واعتبار الامور  
 الموهومة لا تثبت الاحكام ابتداء بل بنيت الاستصحاب نهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله والعبد) مستدا  
 خبره قوله لا يجزئ له الصوم لان العبد لا يملك وان ملك والعق والاطعام لا يصح الا لمن يملك (قوله ولو كانتا)  
 لان ملكه غير تام بل على شرف الزوال (قوله أو مستسقى) هو الذي عتق بضمه موسى في باقيه وهذا عذمه وأما

وان صار نقلا (متا بين  
 قبل المسبب ليس فيما  
 رمضان وأيام نهي  
 عن صومها) وكذا كل  
 صوم شرط فيه التتابع  
 فان أظفر بعد كسفر  
 ونفس بخلاف الحضي لا  
 اذا ألبست (أو بغيره أو  
 وطئها) أي المظاهر منها أو  
 مالو وطئ غيرهما وطأ  
 غير مغطر بضر اتفقا  
 كالوطء في كفارة القتل  
 (فيهما) أي الشهرين  
 مطلقا) لبلأ أو نهارا عذبا  
 أو ناسا كافي المختار وغيره  
 وتقيد ابن ملك بالليل  
 بالعد غلط بحر كن  
 في القهستاني ما يخالفه  
 قنية (استأنف الصوم  
 لا الاطعام ونطها في  
 خلاله) لا لخلق النص  
 في الاطعام وتقيد في  
 تحريم وصيام (والعبد)  
 ولو كانتا أو مستسقى  
 وكذا الحر المحجور

عندهما فحق كل واحد يكون حراما ولو تافهص تكفيره بالاعتاق والأطعام رضى **(قوله على المعتد)** أى من  
 حرمان الحجر على الحر السفيه وهو قولهما فاقوا اعتق عددها حتى فى قيمته ولم يحز عن تكفيره كذا فى خزائن  
 الاكمل وغيرها نهر وأطلق الحر أنه بقرقه فقال النحر ليس له كفارة إلا الصوم **(قوله ولم ينصف)**  
 جواب عن سؤال كفى من الصوم المذكور وهو صوم شهرين إلا نصفه ما عدا أن العبد على النصف من الحرف  
 كثير من الأحكام والمواهب أنه لم ينصف فى الكفارة من معنى العباد والعبادة لا تنصف فى حقها وإنما  
 تنصف العقوبة كالمدة والقيمة كالنكاح **(قوله وليس السبب منته)** أى من صوم هذه الكفارة لأنه تعالى  
 بهما حق المراء بخلاف بقية الكفارات أنه أن عتقه عن صومه العدم تعلق حق عتقها بحجر **(قوله ولو بأمره)**  
 أى أمر السبلة بأن ملكه ذلك وأمره أن يكفر به إذا لم يكن الاختيار فى أداء ما كف به أو بأمر العبد السب  
 لأنه يضمن تملكه ثم التكفير عنه كالأمر بالحجر غير بذلك **(قوله فطعمه عنه المولى)** فمما سمح به عبارة الفتح  
 الاقنى الاحصار فان المولى يعف عنه لعل هو فاذ عتق فطعمه عنه وعمره **(قوله قبل نديا ويل وجونا)** الخلاف فى  
 الوجوب وعنده فى الخبر عن البدائع لو أحصر بعد ما أحرم بان المولى قبل لا يلزم المولى فأن هدى له لا يجب  
 له فعل بل ولا حق فاذ عتق وجب عليه وقيل يلزمه لأن هذا مذهب سبيلية أتى به العبدان المولى فصار  
 كالنقطة اهـ لمضا قال ط وقد يقال من نفي الوجوب لا ينفى التسبب بل يقول به مراعاة لقول الآخر  
**(قوله لا يرضى برؤه)** فلورضى وجب الصوم رضى **(قوله أى لك)** الاطعام لا يخص بالتكليف كما ساقى لكن  
 المراد هنا التكليف وما يصح له الأباحة وإذا قال فى البدائع إذا أراد التكليف أطمع كالقطرة وإذا أراد الأباحة  
 أطعمهم غدا وعشه **(قوله ولو حاكم)** أى فان الفقير منه وفى الله هتاف وقد للسكنى اتفاق لو أجاز الصرف  
 إلى غير من مضاف إلى كذا اهـ ويحتمل أن يكون ما عتق قوله سنين لئلا ما أوطع واحد استثنى وما لكن  
 يقضى عتقا بأى من تصرع المصنفه **(قوله ولا يحجز غير المراهق)** أى لو كان فهم صبي لم يراهق ولا يحجز  
 واختلف المصنف فيه وقال الحواشى إلى عدم الجواز يحجز عند قول الكفر والشرط غدا أن أو عشا أن مشعاين  
 وز كعند قول الكفر ويحجز برؤية عن البدائع وأما اطعام الصغير عن الكفارة فيأثر بطر في التكليف  
 لا الأباحة اهـ وبه علم أن ذلك هنا غير صحيح وأن وقع في التهران الكلام هنا فى التكليف وهو صحيح للصغير  
 قالوا بوجه كره عند قوله وإن غداهم وعشاها لم يكفل فى الخبر وكذا فى الصحاح قال هناك ولو كان فيه  
 أطعمهم صبي فطعم يحجز له لا يستوفى كلاما اهـ وفى التتارخانية وإذا عاى سكن وأحدهم صبي فطعم أو  
 فوق ذلك لا يحجزه كذا فى الأمثل وفى المجرى إذا كانوا غانا يعتمد عليهم يحجز اهـ وبه ظهر أن  
 المراد بالاطعام وغير المراهق من لا يستوفى الطعام المعتاد **(قوله كالقطرة قدرا)** أى نصف صاع من رءى صاع  
 من تمر أو شعير ودقيق كل كسبه وكذا السويق واشتقوا هل يعتبر الكيل أو القيمة فيها كما فى صدقة القطر يحجز  
 وفى التتارخانية ولو أدى الدقيق أو السويق أجزأ لم يكن قيل يعتبر فيه تمام الكيل وذلك نصف صاع فى دقيق  
 الحنطة وصاع فى دقيق الشعير وإلى ما لالكرخى والقدرى وقيل بالقيمة فلا يعتبر فيه تمام الكيل اهـ فقول  
 الضر ودقيق كل كسبه معنى على الأول تأمل قال فى الضر ودقيق بعض من الحنطة والبعض من الشعير جاز  
 لنا كذا قدرا الواجب كربع صاع من رءى صاع من شعير لا تجزأ القصور وهو الاطعام ولا يحجز التكميل  
 بالقيمة كنصف صاع من تمر جديد أو صاع من الوسط **(قوله ومصرفا)** فلا يحجز اطعام أسله وفرقه  
 وأحد الزوجين ومعلومه والهائى ويحجز اطعام الذى لا يحز ولو استأنى من غير قال الزمى وفى الحواشى  
 وإن أطعم فقرا أهل القيمة جاز وقال أبو يوسف لا يحجز به نأخذاه قلت بل مصرف كافى الحكم بأنه لا يحجز  
 ولم يذ كرهه خلافاً به علم أنه ظاهر الرواية عن الكل **(قوله أن العطف الفقارة)** فان عطف الفقمة على  
 المنصوص بالفقرة من قوله كالقطرة يقتضى أن القيمة من غير المنصوص اهـ ح وقال الشهر من قوله وقد تكرر  
 إذا القيمة أعين قيمة المنصوص عنه وقوله اهـ كلام ذكرته فيما علقناه على الخبر فافهم والحاصل أن دفع  
 القيمة بما يحجز ودفع من غير المنصوص أما لو دفع منه مواطرين القيمة عن منصوص آخر لا يحجز إلا أن

٣ لقراى حرس له كفارة  
 الأبالصوم

عنه بالسف على المعتد  
 (لا يحجزه إلا الصوم)  
 المذكور ولم ينصف هنا  
 فيه من معنى العباد  
 وليس للسبب منته  
 (ولو) ومنته (اعتق)  
 سده عنه أو أطعم (ولو)  
 بأمره لعدم أهلية التملك  
 الاقنى الاحصار فطعم  
 عنه المولى قبل نديا وقيل  
 وجونا (فان يحجز عن  
 الصوم) كرض لا يرضى  
 برؤه أو كبير (أطعم) أى  
 تلك (سنتين مسكينا)  
 ولو حاكم ولا يحجز غير  
 المراهق بئاع (كالقطرة)  
 قدرا ومصرفا (أو قيمة)  
 تلك (من غير المنصوص  
 إذ العطف الفقارة  
 (وان) أراد الأباحة

فراغهم وعشاهم أو  
غداهم وأعطاهم قيمة

العشاء أو عكسه

أو أعطاهم غداً أو

عشاءً أو عشاء

وصحوا وأوسعهم (جاء)

بشرط إدام في خبر

شعير وذرة لابر (ك)

جاز (أو أطمع واحداً

سنتين وما) الصدقة الحاجة

(ولو أطمع كل الطعام

في يوم واحد دفعةً أجزاً

عن يومه صدقةً فقط)

اتفاقاً (وكذا إذا لم يكن

الطعام بدفعات في يوم

واحد على الأصح)

ذكره الزيلعي لفسد

العقد حقيقة وحكا

(أمر غيره أن يطمع عنه

عنظهاره ففعل ذلك

القيصر (صح) وهل

يرجع إن قال على أن

يرجع بجمع وإن

سكت في الدين يرجع

اتفاقاً وفي الكسفاة

والزكاة لا يرجع على

المذهب (كما عرفت

اللاحقة) بشرط التسع

(في طعام الكفارات)

سوى القتل (و) في

(القديرة) لصوم وحياة

حج وإجازة الجمع بين الحاة

ونكث (دون الصدقات

والعشر) والضابط أن

ما شرع بلفظ الطعام

وطعام جاز فيه اللاحقة

وما شرع بلفظ ابتداء

وأداء شرطه فيه التملك

(خبر عبد بن عمن

نهلين) من امرأته وأمرأته (وليعين) واحداً واحداً (صح عنه ما ومثله) في العدة

بلغ المدفوع الكمية المقدرة شرعاً ولو دفع نصف صاع فربما عتق فيه نصف صاع لا يجوز عليه وإن تيمم  
أعطاهم المقدرة من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فإن لم يجدوا ما يعطاهم ما سألوا في غيرهم وتسلم في العبر  
(قوله) فمقدراً في بعض النسخ غداهم بدون فاء كما هو أصل المتن وأولوا في فرد الشارح قوله لا مقدراً فلا  
يشرط جواب الشرط وقوله جاز (قوله) وأعطاهم وأعطاهم قيمة العشاء) أي يجوز الجمع بين اللاحقة  
والتبليغ لأنه جمع بين شيئين جائز على الافتراء وكذلك يجوز أن لا يملك ثلثين وأطعم ثلثين ولا يجوز تبليغ  
أحدهما الآخر يجر في كل الحالك وإن أعطى كل مسكين نصف صاع من غروم لم يملك حنطة أجزاً ذلك  
(قوله) أو أعطاهم غداً أي أشبعهم بطعام قبل نصف النهار مرتين وقوله أو عشاءً أي أشبعهم بطعام بعد  
نصف النهار مرتين كذا في الدرر وهذا طاهر في أن ذلك في يوم واحد فلا تنكفي في يوم أو كذا في آخر أي لم يكن  
صريحاً بما أتى في الفروع آخر الباب بخلافه (قوله) وأشبعهم أي وانقل ما أكلوا كما في الوفاة ولا يشرط في طعام  
اللاحقة أن كلان مستعانة لكل مسكين ولو كان فيهم شعيرتان قبل الأكل أو صبي غير مراهق لم يجر بحر وسأني  
أضاف وقتما أن الصواب ذكر الصبي هنا في التبليغ (قوله) بشرط إدام الخ) أي إن لم يكن الاستعانة في التسع  
وقد أحذقون والله مال الكرخي والآخر لا يجوز إلا بتغير اللون لا محمد أنص على البرقي لا بإدات كما في الصروق  
التراخنة والسحب أن تغذيهم ويغذيهم بغيرهم إدام (قوله) كما جاز لو أطمع) يشمل التبليغ واللاحقة ويعرف  
الذكر باعتلى المختص بالتبليغ والحق أنه لا فرق على المذهب وتام في الصروف والكسوة في كفارة البين  
كلا طعام حتى لو أعطى واحداً عشرة أو أوفى عشرة أيام يجوز ولو غدى واحداً عشرين ومائة كفارة أمين أجزاً  
أه قلت ومقتضاه أنه لو غدا مائة وعشرين ومائة أجزاً من كفارة الطهارت أجزاً من كفارة البين أجزاً من كفارة التستر  
وعن الحسن بن زيد عن أبي حنيفة أن غداً واحد ما مائة وعشرين ومائة أجزاً (قوله) لتبليغ الحاجة) لأن المقصود  
سببها المحتاج والحاجة تعبد بتبليغ إدام ففكر المسكين بتكرار الحاجة كما كان تعدد حاكم وفي الصباح  
الحلة الفصح الفقر والحاجة يجر (قوله) دفعه أي أو بدفعات وقوله بدفعات أي أو بدفعه كما في الجوف ومن  
قبل الاحتياط حيث صرح في كل من الموضعين بما سكت عنه في الموضع الآخر (قوله) وكذا إذا لم يكن أي  
لا يجوز إلا في يوم واحد وفصله عما قبله لأن في التبليغ خلافاً بخلاف اللاحقة فافهم (قوله) لفتل تعدد الخ) عليه  
لستين قال في الملح لا لم لا تدفع حاجته في ذلك اليوم فالصرف إليه بعد ذلك يكون أطعم الطعام فلا يجوز  
ط (قوله) أمر غيره الخ) قيد الأمر لا لو أطمع عنه بلا أمر يجر ولا أطعم له لو أمره بالجمع عن كفارة لم يجر  
عندها خلافاً لا في وصفه ولو جعل ساء لما اتفقا وتكفروا لورث بالأطعام جائز وفي كفارة أمين الكسوة  
أي بخلاف الاعتاق ولذا المصنف تبرع في كفارة القتل كما في المحظن (قوله) صح) لأنه طلب منه التبليغ معنى  
ويكون الفقير قابضاً أو لا تم نفسه شهر (قوله) في الدين ربح) أي لو أمره بالقبض دينه وكنا لو أمره بالقبض  
ينفق عليه ربحاً من كتابه ولو كان (قوله) وفي الكفارة والركاة أي لو قال أعطه من كفارة أو أجزاً كتمالي  
وكذا تعرض عن حتى أو هل نفلان عن أن قال لا يرجع بلا شرط الرجوع في كل موضع ملك المدفوع إليه  
المال المدفوع وفقاً لملك المال فالأمر يرجع بلا شرط ولو بلا مقابلة مال لا يرجع بلا شرط رتبة وتعام  
الكلام على هذه المسائل ذكرنا في تنقيح الحامدية (قوله) في طعام الكفارات) قيدته لأن اللاحقة في الكسوة  
في كفارة البين لا يجوز كالأجزاء عشرين ما كان كل مسكين أو يجر (قوله) سوى القتل) فإنه لا أطعمه فلا  
الحاجة وأعاد ذلك على الصبي حيث قال أعني كفارات الطهارت والأمين والصوم والقتل (قوله) وفي القديرة هذا  
ظاهر الرواية وروى الحسن أنه لا بدفعها من التبليغ يجر (قوله) لصوم أي في السج الغايي ومن أخرج عنه بعد  
موت (قوله) وحياة (ج) كذا وليس بغير فاء يذبح أو يطعم أو يصوم (قوله) وما جاز الجمع بين الحاة وتبليغ) يكرر  
مع قوله المبدأ وأعطاهم قيمة العشاء (قوله) دون الصدقات) أي كذا صدقة القطر (قوله) والضابط  
الخ) بيانه أن الواجب في الكفارات هو القديرة لا أطعمه وهو يخفف في التكبير من الطعام واتخاذ التبليغ باعتباره  
تكميل في أن كذا إذا لم يوفى صدقة القطر إلا إذا هوها التبليغ حقيقة وأدفع الجبر (قوله) ومثله في الصحة الخ)

نهلين) من امرأته وأمرأته (وليعين) واحداً واحداً (صح عنه ما ومثله) في العدة

(الصيام) أربعة أشهر (والاطعام) مائة (٦٠٠) وعشرين فقير الاتحاد الجنس بخلاف اختلافه إلا أن ينوي بكل كلاصم

(وان حور عنهما رقية) واحدة (أوصام) عنهما (شهرين) صم عن واحد) بتعينه وله وطه التي كفر عنها دون الأخرى (وعن ظهار وقتل لا) يصح لما مر بالمعسر ككافرة فتصح عن الظهار استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل) فله لا بد في كفارة القتل من كونها مؤمنة فلا يتوطلها ما أجمع بين الرأى بينهما أو اختاروا ونكحها معافان كانتا غارت عن كل منهما ولو كانتا أحداهما متروحة صم في الفارغة بجرع البدائع (قوله كلاصم) أي من البراذل ولو كان من غرا وشعر يكون موضوع المسئلة كلاصم بجر (قوله بدفعة واحدة) أما لو كان بدفعتا جاز اتفاقا كافي الكافي معلا بأنه في المرة الثانية يسكن آخر بجر (قوله كافر) فص ظهارين أي عن ظهارين من امرأة أو أمة أو ابن ح (قوله صم عن واحد) لأن نقصان عن العبد لا يجوز فالواجب في الظهارين اطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب إلى الأقل كالأطعم ثلثين مسكينا لكل واحد صاعا فله لا يكتفي عن نهار واحد وفي البدائع وكذا لو أطعم عشرة مساكين عن عشرين لكل مسكين صاعا فعلى هذا الخلاف بجر (قوله أي عنهما) فلا يتأني به عن أحدهما لكن لما كان فيما بهام أنه لا يصح أصلا ألمها المصنف حال شرحه ط (قوله خلاصا) حيث قال يصح عنها (قوله ورجمها الكمال) وكذا الاتفاق في غاية البيان (قوله والأصل الخ) لأن النية إنما اعتبرت بتعيين بعض الأشخاص عن بعض لا اختلاف إلا غرض باختلاف الاحتاس فلا يحتاج إليها في الجنس الواحد لأن الأغراض لا تختلف باعتبارها فلا تعتبر في فيصطلق نية الظهار ويعبر بها بالزمن أكثر من واحد وكون المدفوع لكل مسكين أكثر من نصف صاع لا يستلزم ذلك لأن نصف الصاع أدنى المقادير لانتعاز الزيادة عليه بل النقصان بخلاف ما انفارق الدفع أو كالتأخير وقد يقال اعتبارها للحاجة إلى التبرع وهو محتاج إليه في أشخاص الجنس الواحد كافي الاحتاس وقد ظهر أثر هذا الاعتبار فيما صرحوا به من أنه لو اعتق عبد عن أحد الظهارين بصدقة صم نية التعيين ولم تلغ حتى حل وطه التي عنها دفع وقوله وقد يقال الخ بيان ترجيح قول مجاهد في الصرا ولا ثم قال يعلم وقد قرر المراد في النهاية ما يدفع الإراد فقال أراه به تعيم الجنس بالنسبة إلى أنه إذا عين ظهارا أحدهما صم وحل فربما كافي القوائد الظهريه اه قلت وحاصله أن المراد بالتعيين القوائد جمع أفراد الجنس لا فرد خاص فتأمل ه ثم أعلم أن محمد بن الحسن يعرف بالاتحاد السبب ويختلفه باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبل الأول والصلا من الثاني وكذا صوم معينين رمضان ونحوهما في الصبر والهر (قوله وقت التكفير) برفع وقت على أنه خير للمعسر حتى لو كان وقت الظهار غشا وقت التكفير فقرا أجزأه الصوم وعلى العكس لم يحضره تنازعا (قوله أطعم مائة وعشرين) أي كل واحد أكلة واحدة (قوله فاعد على ستم منهم) أي من المائة والعشرين وينبغي أنه إذا عدى العدد ثم غابوا أن ينتظر حضورهم أو بعد الغد أفع التساع على غيره بجر فلو كان المظلم وصيا ينبغي أن يحسب عليه الانتظار إلا أن يغلب على ظنه عدم وجودهم فستأنف نهر (قوله لزوم العدد) وهو المستون مع القذا وهو الاكثان المشعنان في الإلحاق والصاع ونصفه في التقليل (قوله ولم يجز اطعام فطيم ولا شيعان) تقدم الكلام عليه والله سبحانه أعلم

• (باب العان) •

ه (قوله ثم أعلم أن محمد بن الحسن الخ) مقتضى هذا الكلام أن يكون الظهار من قبيل مختلف

• (باب العان) •

الجنس لأن الألفاظ أعراض سيال فقوله اليوم مثلا أت على كظهر أي غير قوله ذلك أمس وأجاب شيخنا بان هذا تدقيق فلسفي لا يعتبره الفقهاء بل يحلون الثاني من الألفاظ عين الأول وهذا هو التحقيق إذ لو قيل بالتعارف لم يأت إلى الآن غير التزل اه



(هو) لقسمه من الاعن

كقائل من الاعن وهو

الطرد والابعاد سمى به

لانا الغضب الغنة نفسه

قلها والسبق من

اسباب الترجع وشرا

(شهادات) أربعة

كشهود الزنا مؤكداً

بالاعان مقسرون

شهادة (بالعن)

وشهادتها بالغضب

لانهم يكرن الاعن

فكان الغضب اربع

لها (فأخيه) شهادته

(مقام حد القذف في

حقه) شهادتها بمقام

حد الزنا في حقها) أي

انما تلاعن على نفسه

القذف وغناها حد الزنا

لان الاستشهاد بالله

مهلك كالمذبل بل أشد

(وشروطه قيام الزوجة

وكون النكاح صحيحاً)

لاطلا (وسببه قذف

الرجل زوجته قذفاً

وجب الحد في

الأجنبية) نعت ذلك

لانها هي المقدوفة فتم

لها شروط الاحسان

(وركن شهادات

مؤكدات باليمين

والعن وحكمه حرمة

الوطء والاستمتاع بعد

التلاعن ولوقيل

التصريق بينهما)

لحديث المسلا عنان

لا يجتمعان أبداً (وأهله

من هو أهل الشهادة)

على السلم (فن قذف)

بصر مع الزنا

(قوله) مصدر لاعن أي سماعوا القاس الملائعة لكن ذكروا واحداً من الجماعة أنه قاسي أيضاً (قوله) سمي به بالغضب أي سمع أنه مشغل على ذكر الغضب في جانبها كما شغل على ذكر الاعن في جانبه (قوله) شهادات أربعة) هذا سان ركنه ودل على اشتراط أهلها للشهادة حتى كل منها يكسره به لاهلة الذين كاذب الله الشافعي وسباني (قوله) كشهود الزنا) أي أعينته بهم فاللعن لما كان شاهد نفسه كركله أو نعاً أو قذفه شرح الملقط ط (قوله) مؤكداً بالاعان) أي مقبولين بها لان لمقتله أشهد بالله كلساني (قوله) بالاعن) أي بعد الزنا ومثله الغضب (قوله) لانهم يكرن الاعن) كما ورد في الحديث انهم يكرن الاعن ويكرن العشر أي الزوج قال في العناية فسلمن يحترن على الاقدام عليه لكونه جريه على السترة وسقوط وقعه من فقهين فقرن الركن في جانبين بالغضب بدعاهن عن الاقدام (قوله) حق) أي على تقدير كذبه وظاهر اطلاعه يقتضي عدم قبول شهادته أبداً وبصره بالعين هنا جعلي في الاختيار وذكر الزيلعي في القذف أنها تقبل تهر (قوله) ومقام حد الزنا في حقها) أي على تقدير صدقه كافي للترح (قوله) أي اذا تلاعن الخ) بيان لوجه قيام الشهادات من الجانبين مقام الحدين (قوله) مهلك) أي اذا كان كذا كافي لليمين ح (قوله) بل أشد) لان اهلالة المحدثين واهلالة الحرى على اسم الله تعالى أخرى ولهذا الآية أشد (قوله) وشروطه قيام الزوجة) فلا مانع من القذف للشكوة طسداً والأمانة ولو واحدة بخلاف المطقة رجعة ولا يقذف زوجته المنة وشروطه أيضاً الحرمة والعقل والبلوغ والاسلام والناطق وعدم الحد في قذفه من شرط رابطة لهما وبشرط في القاذف خاصة عدم إقامة البينة على صدقه وفي المقدوف خاصة انكارها وجود الزنا منها وعقوباتها وبشرط أيضاً كون القذف بصر مع الزنا كونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في الجرعين البدائع ونفي الولاية عنه بصر مع الزنا يأتي أكثر هذا الشرط في غرضون كلامه (قوله) وجب الحد في الأجنبية) أي بان تكون محصنة (قوله) خصت بذلك) أي بشرط كونها محصنة وحاصلها كافي للقرآن أن المراد هي المقدوف قدوة فاختصت بشرط كونها من محذوفاتها بعد اشتراط أهلها الشهادة بخلافه فله ليس مقدوفاً وهو شاهد فاشتراط أهلها للشهادة كونهم من محذوفاته اه وفيه رد لما في النهاية من أن كونه محصناً شرط أيضاً للاعان وقد خطأ الزيلعي وغيره (قوله) فتم لها شروط الاحسان) القاصصة أي اذا كانت المقدوف قدوة فبشرط أن يتم لها شروط الاحسان المستوية وهي أن تكون عفيفة عن الزنا عاقلة نائمة مسلمة (قوله) وركنه) يعني عنه ما ذكر في تعريفه ط (قوله) والاستمتاع) أي بالادواي ومن حكمه وجوب التفرق بينهما وقوع البائن بهذا التفرق يحرم ط (قوله) بعد التلاعن) أي مادام حكمهما قائماً فلو تراجا أو أحدهما عن أهله العلان أن ينكحها كإبائى وعله جل الحديث المذكور ولا ينافسه قوله أبداً كافي قوله تعالى انهم ان يظهروا عليكم يرجوكم أو يعيدوكم في ملتهم ولن تفلحوا انما أبداً أي ما دمت في ملتهم كافي البدائع وعام الكلام على الحديث مبسوط في الفتح (قوله) من هو أهل الشهادة) أي لادانها على السلم لا لخصها فلا لعان بين كافرين وان قبلت شهادة بعضهم على بعض عندنا ولا بين مسلمين ولا من أحدهما ملوك أو صبي أو عجنون أو محدوف في قذف أو كفر وصح بين الأعميين والغافقين لانهم أهل قلة لا اله الا الله لا قبل للغضب ولم يقدروا على التمييز وقد قبلت شهادته فيما ثبت بالتسامع كلوث والنكاح والتسوية في الجوار والبر والتميز لكن قال في الدر المنثور قلت الأصح عدم القبول كليهما ثم عم القهستاني الالهية ولو بحكم القاضى لغزو القضاء بشهادتهما اه أي المراد لغزو دان لم يجز للقاضى فعله لكن برعله المحدوف في القذف قال ابن كمال يشاؤا ما المحدوف في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته أصلاً ثم لخصها بنقله عن الكلام في الجواز فله أمر وراد النفاذ اه قلت برعله القاضى فله بنقل القضاء بشهادته مع أنه لا يجوز ولعل مراد مبتني الجواز في المحصنة بالنفاذ فانما الحكم بصحتها من رها كشافه والقاضى يصح القضاء بشهادته وكذا الأعمى على القول بصحتها فيما ثبت بالتسامع بخلاف المحدوف في القذف (قوله) بصر مع الزنا) كذا في أو يوافي لاه ترخيم قد ثبت قبل أن أثره في جسد أو ونفسه لئلا يخرج الكتابة

والنضر بعض نحو لست أنكر أن أفاده القهستاني وخرج بذكر الزنا والوطا فلا لعان فيه عند وعندهما ثبت فيه  
 كذا في الصرط وخرج أيضا وجبت معها رجلان معهما لان الجماع لا يستلزم الزنا بحر **(قوله في دار الاسلام)**  
 أخرجه الحرب لانقطاع الولاية **(قوله زوجته)** شمل غير المدخول بها كذا في الدر المنثور وغيره **(قوله الحية)** لان  
 المستلزم تيق وجه ولا ينافي فيها اللعان فلو قذف زوجته المسته فطلب من وقع القذف في نسب من غير اولاد  
 القاذف يعدل للقذف ان لم يبرهن ما لو طالع من القاذف عليه ولادة سقط عنه لانه لا يحل لولده رجعي **(قوله)**  
 ينكح صحيح هو ايضا في القذف لزوجته لان المنكوحة فاسدا غير زوجة ولو دخل بها قبل لم يبق عقيقة ايضا  
 فلا يحل قاذفها **(قوله ولو في عدم الرجعي)** خرجت المبنة فلا لعان فيها لكن بعد كذا لا حرجي  
 قهستاني عن شرح الطحاوي ط **(قوله العفيفة)** ذات لها صفة تغلب على الشهوة وفي الشريعة امر آثر ينة  
 من الوطء الحرام والتهمة قهستاني **(قوله بان لم توطأ الخ)** بيان للعفة الشريعة وقوله حراما أي وطأ حراما أي  
 محترما لعفته لا للعارض وذلك بان يكون في غيره ملك صحيح بخلاف ما لو كان في ملكه وسر لعارض حض ونحوه  
 فلا المراد بان زناهما ما أوجب الحد ولا آجال ولومته بشبهة أي ولو كان بشبهة كوطء معتدنه بان زنا وان ظن  
 حله وقوله ولا ينكح فاسدا الاول واستباح فاسدا عطفنا على قوله بشبهة لانه من الوطء الحرام وقوله ولا لها ولا الخ  
 الاول ولم يكن لها ولا عطفنا على قوله لم توطأ لانه بيان لقوله وتهمة فانه تهم بان زنا بوجودها بلا بآب أي بلا  
 أب معروف وسأقي في باب القذف ان شاء الله تعالى ان المراد بعدم معرفته عندمها في بلد القذف لا في كل  
 البلاد **(قوله وصلها)** أي كل من الزوجين **(قوله لاداء الشهادة)** لا تثبت عليها كإقرار فان الصبي أهل للتمتع لا لاداء  
**(قوله فخرج نحو الخ)** أي من كل من لا تصح شهادته ومنه ما اذا كان أحدهما مجذوبا وقذف أو كافرا  
 كزمره وصورتها اذا كان الزوج كافرا فقط ما في الدائع أسلمت امرأته من قبل عرض الاسلام عليه قذفها بالزنا  
 أي اه لا يثبت عليها بالزنا ولا الشهادة لكافر على مسلم وهذا رد ما في القهستاني من انه يشترط صلاحية الشهادة  
 حالة اللعان لانه القذف فله يلزم عليه جرمه بين كافر بن و زورقين بعد الاسلام والعقوبات والظاهر انه شرط في  
 الحالتين وسيد كرام الصنف أيضا ان العبرة بالاحصان حالة القذف **(قوله ودخل الاعي الخ)** تقدم بيانه  
**(قوله اؤذن في نسب الولد)** أطلقه فقيل ما اذا صرح بجمعه بالزنا ولا على اختيار صاحب الولاية والابن وهو  
 الحق خلافا لما في المحط والمنعني لان قطع التسبب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال كون الولد ووطءه ساقط  
 بالاجماع على أن من قال لست لأبني يكون قاذفا لا مسمي يلزمه حد القذف مع وجود هذا الاحتمال وعلمه  
 في الصرط **(تنبيه)** في النخبة لا يشرع اللعان بنى الولد في الجيوب وانخصي ومن لا يولد له ولد لانه لا يلحق به الولد  
 اه وقه نظرا لنزول الجيوب بنزل المسحق وثبت نسب والده على ما هو المختار كذا في الفتح ويأتي في أول الامعان  
 ما يؤيده **(قوله منه)** متعلق بنسب أب وبني وقوله أو من غيره بان في نسب ولده زوجته من أبيه **(قوله وطالته)**  
 قدبه لانها لم تطالعه فلا لعان لانه حقه الدفع العارض و امرأته طلبها اذا كان القذف بصريح الزنا ما بنى  
 الولد فاطلب حقه أيضا لاحتياجه الى نفي من ليس ولده عنه بحر **(قوله أو طالته الولد المنق)** هذا سبق قلم  
 ولم أره غيره والصواب أن يقال أو طالب النافي بالولد عبارة الفتح ويشترط طلبها بخلاف ما اذا كان القذف  
 بنى الولد فان الشرط طلبه لاحتياجه الى نفي من ليس ولده عنه وبعبارة الزايلي لا بد من طلبها الا أن يكون  
 القذف بنى الولد فانه أن يطلب لاحتياجه الخ ومنه ما ذكرناه نقاض البحر ولا يخفى أن الضمير في طلبه  
 راجع للقذف لا للولد فمطلبه ليس بشرط لوجوب حد القذف ان كان ولده غير القاذف وكانت الأهمية والا  
 فاشترط طلبها كسباني في بابه والكلام في الطلب الذي هو شرط وجوب اللعان ولا يكون بعبد موتها  
 وهذا ظاهر حتى أثرنا الى بعض ما قلنا **(قوله أي عوجب القذف)** أشار الى أن الضمير راجع  
 الى القذف المفهوم من قوله قذف لكن على تقدير مضاف وهو موجب وأعاد الضمير عليه عني موجه على  
 طريق الاستدعاء عليه اقتصر القهستاني **(قوله وهو الحد)** أي حد القذف ان كذب نفسه أو اللعان ان أصر  
 كيانا **(قوله عند القاضي)** متعلق بطلبته قال في البحر ولا بد من كونه أي الطلب في مجلس القاضي كذا في

في دار الاسلام (زوجته)  
 الحية ينكح صحيح ولو في  
 عند الرجعي العفيفة  
 عن فعل (الزنا) وتهمة  
 بان لم توطأ حراما ولو مرة  
 بشبهة ولا ينكح فاسدا  
 ولا لها ولا بآب (وصلها)  
 لاداء الشهادة على  
 المسلم فخرج نحو الخ  
 وصغير ودخل الأمي  
 والفاسق لأنهما من  
 أهل الاداء (أو) من نفي  
 نسب الولد منه أو من  
 غيره (وطالته) أو  
 طالته الولد المنق (ه)  
 أي عوجب القذف وهو  
 الحد عند القاضي

فإن تقدم الزمان لا يسلط الحق في ذنب وقصاص وحقوق عباد جوهرة والأفضل لها الستر ولما أن كان أمرها به (لاعن) خبير أن إن أقره ذنبا أو ثبت ذنفه بالينة فلا وإنكر ولائحة لها لم يتحلف وسقط العان (فإن أبي حنيس حتى يلاعن أو يكتب نفسه فجد) لقتل (فإن لاعن لاغت) بعده لانه المدعي فلو بدأ بعاتها أعادت فلو فرق قبل الاعادة صحت حصول المقصود اختيار (والا حسب حتى تلاعن أو رضته) فينتفع به العان ولا يتحد وان صدقة أو بعالة ليس باقرار صدق أو لا يثنى أنسب لانه حق الولد فلا يصدق في إبطاله ولو امتنع أحبا وجله في الحر على ما إذا تم تعف المراء واستشكل في التبرجسها بعد امتناعه لعدم وجوب عليها حينئذ (وإذا لم يسلح) الزوج (شاهدا) زقه أو قره (وكان أهلا لقتل) أي بالغافلا ناطقا (حد) الأصل أن العان إذا سقط لمعني من جهة فلو اختلف صحبا حد أو فلا حد للعان (فإن صلح) شاهدا (و) الخاليات (هي) أن تصلح أو (عن لا يجد فانها

البدائع (قوله ولو بعد العفو) أي لا يسقط بالعفو لكن مع العفو لا حد لاجتماع العفو بل ترك الطلب حتى لو عان القذف وطلب الحد القاتل فلا ينفعهم من عدم سقوطه بالعفو أن القاضي يقيم الحد عليه مع العفو كما نه عليه في الحر في باب حد القذف (قوله لا يسلط الحق في ذنب الخ) بخلاف بقية الحدود وسأني القضاء أن شاء الله تعالى أن السلطان إذا نهى القاضي عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة صرح ولا يصح سماعها منه وهذا إذا كان الخصم منكرا ولم يكن القراء بعد ذنبا ولا فقه ولا يثنى أن التهم عن سماعها لا يسقط الحق بل هو باق في الدنيا وأخره وإذا ألوا ذلك السلطان بسماعها بعد ذلك ثبت الحق فانهم (قوله) إن أقره ذنبا الخ) قبل قوله لاعن وهو مقيد أيضا بصرارده ويجزعه عن السنة على زناها وعلى أقرارها به أو على تصديقها له وتأمه في الحر (قوله) أو ثبت ذنفه بالينة هي رجلان لأجل وأمر أن إن حر وغيره وعمله في كل الحالك به لاشهادة لنفسه في الحدود وهما مناهما أه خاف الأمر وتبع في الرأى متى من قوله أو رجل وأمر أن تسبق قلم (قوله لم يتحلف) أي لانه حد كافي أي الاستحلف فائدة التكول وهو اقرار بمعنى الأصريح فمما يشبهه نذر في الحد بها (قوله) حسب حتى يلاعن الخ) قال ابن كمال غناة أخرى يثنى الحيس بها وهي أن تبين منه بطلاق أو غير ذلك من الرخص في البسوط أه وهو مفهوم من قول المصنف سابقا وشرطه قيام الزوجية شر بلاية (قوله) بعد (قوله) بعد لا على أنه لا يجد بعد امتناعه فلا ين شتم الماشح تهر (قوله) لانه المدعي علة البعدي (قوله) فلو بدأ خصمه بعد للقاضي وكذا خصمه فرق (قوله) عادت ليكون على الترتيب المشروع يجز عن الاختيار وتظاهر ما لوجب لكن قال في محل آخر وفي الثانية لا يجب الاعادة وقد أخطأ السنن وجهه في الغفر بانه الوجه وهو قول مالك أه وشبهه في الشر بلاية (قوله) ولا يتحد وما في بعض نسخ القدوري قصد غلط لأن الحد لا يجب بالقرار مرة فكيف يجب التصديق مرة بحر ويلي (قلت) وقد يجب بأن مر الدال قد روي التصديق بالقرار بالان لا يجز قوله لا صدقت واكتفى عن ذكر التكرار اعتمادا على ما ذكر في بابيه ويشترى هذا قول الحالك في الكافي وإذا صدقت المرأ تزوجها عند الإمام فقالت صدق ولم يقل زنت وأعادت ذلك أربع مرات في مجلس متفرقة لم يلزمها حد الزنا وبطل العان ولا يحسم ذنفا بعد هذا أه (قوله) ولا يثنى النسب لانه أعاد يثنى بالعان ولم يوجد به ظهر أن ما في شرى الوفاة والتعاين من أنها إذا صدقته يثنى غير صحيح كما به عليه في شرح الدرر والقرر بحر وسياق أن شروط التي ستة منها تفرق القاضي بينهما بعد للعان (قوله) لعدم وجوب عليها حينئذ أي حين امتنع لانه لا يجب عليها إلا بعد لعانه فقبله ليس امتناعا لحق وجب تهر وأجاب ط به بعد الترافع منها صار أمضاء للعان حتى الشرع فلذا تم تعف وأظهرت الامتناع بحسب بخلاف ما إذا هو فقط فلا تخيس أه فتأمل وأجاب الرخي بانه ليس المراد أنها امتناعا أن واحد بل المراد امتناعه بعد المطالبة به وامتناعها بعد لعانه فأرجح المسئلة إلى ما في المتن والله تعالى أعلم بالصواب (قوله) لرقه) أي لكونه محدوقا في ذنب بحر (قوله) أو قره) بان أسلمت ثم ذنفا قبل عرض الإسلام عليه بحر (قوله) أي بالغافلا ناطقا ما لو كان صيدا أو مجنوناً أو أرس فلا حد ولا لعان مخ لان ذنفه غير صحيح (قوله) إذا سقط لمعني من جهته) بان لم يصلح شاهد لرقه وبحكمه ما لو سقط لمعني من جهته وهو المسئلة لا يثنى كلام المصنف فلا حد ولا لعان وتبين ما لو سقط من جهتها كالأحد وكذا في ذنب فهو كالاول لانه سقط لمعني من جهته لان البسامة فلا تضره جهته كما إذا طرد في الجوهرة ويأني غناه قريبا (قوله) فلو اختلف صحبا) بان كان بالغافلا ناطقا (قوله) ولا أي وإن لم يكن القنف صحبا لم يكن كذلك (قوله) فلا حد للعان) نفي العان تأ كد لان الكلام فيه إذا سقط (قوله) لم تعلم) أي لاشهادة أو أعزاه لنسب المحدود في ذنب فقام لهم التدخل في كلام المصنف لا يها من محد قاذفها كذا أفلم في الضرر ولولا هذا الزيادة لكان المفهوم من كلام المصنف أنه لم يجعله له لا يجد كما يأتي بيانه (قوله) فلا حد عليه) لان شرط الحد الاحصان وهو كونه مسلمة من قبل العانة عقبة كما يشرط العان الاحصان وأهله الشهادة فلذا كانت غير محصنة فلا حد ولا لعان لمقد الاحصان وإذا كانت محصنة لكنهما محدوق في ذنب فلا لعان لعدم أهلية

الأحصان عند القنف  
فلوقدناها وهي أمة أو كفرة  
ثم أسلمت أو عقت  
فلاحه والاعان) زلفي  
(وبسقط) الاعان بعد  
وجوبه (بالطلاق البت) ثم  
لا يعود يزوجها بعده  
لأن الباق لا يعود  
(وكذا) بسقط (زناها)  
ووطئها بشبهة وودتها  
ولا يعود لو أسلمت بعده  
(وبسقط) عوت شاهد  
القنف وغيبته لا  
يسقط (للمحبي) الشاهد  
(أوفس) وأرشد (ولفقال)  
لزوجته (زنت) وأنت  
صيبة أو محبونه وهو  
أي الجنون (معهود)  
فلا لعان) لاستداه لغير  
محله (بجلاف) زنت  
(وأنت ذمية أو أمة أو  
متدبرعين سنة وعمرها  
أقل) حيث يتلعلنها  
لاقتصاره فتح (وصفته  
ماطلق النص) الشرعي  
(به) من كتب وسنة  
(فان التفتنا) وبوأ كره  
٢ قوله (الآن يقال الخ)  
قال شخناقيه أن هذا  
التعليل لا يتبع المدعي  
إذا بلازم من سقوط  
الأصل سقوط التلغ  
بل أكثر من التلغ  
عند سقوط الأصل بل  
هذا معنى الخلفه ثم قال  
الآن يكون في الكلام  
حذف والتقدير لانه  
خلفه حيث لا مانع من

الشهادة ولا أحد أيضاً لأنه سقط الاعان لغني من جهتها لا من جهة  
صغره أو محبونه فلا حيل لعدم الاحصان ولا لعان ذلك ولعدم اهلهما للشهادتين وإذا كانت غير عسفة سقطا  
أي لعدم الاحصان ولا منه صادق في قوله وإذا كانت عسفة محدودة فلما علمت هكذا بنيتي تحر بهذا المقام  
فانهم (قوله كالأقضية الحبي) هذا في غير العسفة المحدودة أما فيه أحد الاحتيان فقفها كافي الشر بلائله  
لأن سقوط المدعي الزوج له لغيره وجوده في الاحتيان (قوله لأنه خلفه) كذا في الدرر والصحيح في التعليل  
ما قدمناه من هذا لا يظهر في العسفة المحدودة لأن الاعان فيها ليس بسقط تعال الجدل بالعكس ٢ الآن يقال  
الضيق في أنه لم يرد في خلفه للعان بناء على أن الواجب الأصلي في قذف الزوج هو الاعان والخلف عنه معنى  
أنه إذا سقط الاعان وجب الخلف لمانع منه وفي كلام ابن الكل ما يدل على هذا التأويل فنذكر (قوله)  
لكنه يعزى أي وهو لأنه إذا ما ألحق الشين بها كذا في البحر وظاهره وجوب التعزير في غير العسفة قاله  
أبو السعود وقد يقال إنها هي التي ألحق الشين بنفسها ط (قلت) هذا الظاهر أن كانت شجاعة أو لا فيعزى  
بطلبها لاظهار الفاحشة (قوله وهذا) أي قوله وإذا لم يصلح شاهدها الخ (قوله نصريح بمخافهم) أي من قوله  
قذفها وجب الخلف الإخسية وقوله وصلها لاداء الشهادة فانه احتراز عن غير العسفة وعما إذا لم يصلح وصلحت  
أو عكسه فانهم (تمة) قال في الصر والم تعرض صرحا لما إذا لم يصلح لاداء الشهادة وقد فهم من اشتراطه  
أولاً أنه لا لعان وأما الحد فلا يجب لو صغير أو محبونه أو أكثر من أو مولا كمن ويحب لو محدودين في قذف  
لاستماع الاعان لغني من جهته وكذا يجب لو كان هو عبد أو محبونه محدود لأن قذف العسفة موجب للحد ولو كانت  
محدودة (قوله ويعتبر الاحصان) يعلم منه ومن قوله وكذا يسقط زناها اشتراط دوامه من حين القنف إلى  
حين التلاعن ط (قوله بالطلاق البائن) لو قال بالنيونة لتل الشين بالطلاق أو الفسخ أو الموت وفي كافي  
الحاكم إذا قنف الرجل امرأته ثم بانت منه بطلاق أو غيره فلا حيل له ولا لعان لأن حيله كان الاعان فلما لم  
يستقر الاعان بعد النيونة لم يحول إلى الحد ولو أ كذب نفسه لم يحد ولو أ كذب نفسه لم يحد ولو أ كذب نفسه لم يحد  
الحد ولو قال بانه زانية أنت طالق ثلاثاً لم يمهز ولا لعان اه أي لحصول النيونة بعد وجوب الاعان (قوله)  
وبسقط عوت الخ) أي أنشأه بعد عت القاضى ثم مات أو غاب لا يقضى به قال في الفتح وفي الجامع لو مات  
الشاهدان أو غابا بعد ما عدل لا يقضى باللعان وفي المال يقضى بخلاف ما لو غابا أو فسقا أو ارتدنا حيث  
يلاعن بينهما اه (قلت) ولعل وجه الفرق أن الحد يدرك الشين وأما احتمال الرجوع الشاهد عن شهادته قبل  
القضاء فيه فإداهما حاضر افتاحا لا احتمال قائم فإذا قضى القاضي بشهادته ولم يرجع زال الاحتمال وبعد  
القضاء يلغون ذلك الاحتمال لذا كذا الحق بالقضاء أما إذا مات أو غاب فلا يقضى بشهادته لأنه لو كان موجودا  
احتمل الرجوع قبل القضاء فمثل هذا وفي اشتراط حضور الشاهدين لأقامة الحد كلامهم كور في الشر بلائله  
في باب حد السرقة فراجع وسأني بياه هناك إن شاء الله تعالى (قوله معهود) أي عهد وقوعه منها (قوله)  
فلا لعان) أي ولا حيل لعدم الاحصان (قوله لاستداه لغير محله) أي لاستداه لغيره فان محله البالغة العاقلة  
وعبار الفتح يمكن قذف الخ لانه فعلها لا وصف لارتا (قوله حيث يتلعلنها) صوابه يتلعلنان بالتون  
في آخره كما وجد في بعض النسخ (قوله لاقتصاره) أي لانه يقع مقتصر على زمن التكلم ولا يستند لهما  
توصف لارتا وهي ذمية أو أمة فقد ألحق بها الشين فانهم وكذا في متدبرعين سنة ولو عمرها أقل لأنه ما بلغه في  
القدم تأمل (قوله من كتب وسنة) بيان لنقص الشرعي وبه استغنى عما في الصر الظاهر أنه أراد بالصفة  
الركن يعني المباشرة انضمت على وجه السنن لم ينطق بالنص وهو أن القاضي يقضيهما متقاملين ويقول له  
التعني فقول الزوج أشهد الله أني ابن الصديق في مرامته لم يهن الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه إن كان من  
الكاذبين في مرامه لهما من الزنا بشير اليافي كل مرة ثم يقول المرأ أربع مرات أشهد بالله أنه لم يهن الكاذبين فيما  
رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليهما إن كان من الصادقين في مرامه لهما من الزنا كذا في التهرح  
\* (تبشيه) ومقتضى مشروعية الاعان جواز ادعاء الاعان على كذب معين فان قوله لعنة الله عليه إن كان من

(بانت بتفرق الحاكم)

فتوارثان قبل تفرقه

(الذي وقع العان عنده)

وبقرق (وان لم يرنا)

للفرقه شئ ولو زالت

أهلية العان فان بما

يرجى زواله تكون

فرق والا لا ولولنا

ققاب أحدهما وكل

للتفرق فرق تان خانية

ومفاده أهذا لم يركل

ينتظر (فلو لم يفرق)

الحاكم (حتى عزل أو

مات استقبل الحاكم

الثاني) خلافا لعمد

اختصار (ولو أخطأ

الحاكم ففرق بينهما

بعد وجود الأكرمين

كل منهما صرح ولو بعد

(الأقل) أي مرة أو مرتين

(لا) ولو فرق بعلمته

قبل علمها نفذ لأنه

مجهنقه تارسمية

وقد نفى الصريح

القاضي الحنفى أما هو

فلا نقض (وصرح وطروها

بعد العلم قبل التفرق)

لما صر ولها نفقة العدة

(وان قذف) الزوج

(ولو) (حتى) الحاكم

(نسبه) عن أبيه

(والحقه بأهله) بشرط

صحة النكاح وتكون

العلاق في حال مجرى فيه

اللعان حتى لو علق وهي

أمة أو كاتبة ففقت أو

أصلت لا يثبت لعدم

التلاعن وأما شروط

التي فستة مبسطة

الكاينين دعى على نفسه باللعن على تقدير كذبه قطعية على ذلك لا يخرج عن التعيين ثم يقال إن مشروعيته إن كان صادقا ولو كان كاذبا ليجزى به وذكر في البحر ما يدل على الجواز بما في عمدة غلبه البيان من أن المصلحة مشروعة في ما تناهى الملاعة كما يقولون - لا - الاختلاف في شئ من هذه على الكاينين أو قلنا قلنا الكلام على ذلك في باب الرجعة (قوله بانت بتفرق الحاكم) أي تكون الفرقة تطلقه ما نعتدها وقال أبو يوسف هو يخرج مبدى هذا (قوله فتوارثان قبل تفرقه) لأنها امرأ عام لم يفرق القاضي بينهما كافي ثم يحرم الوطء ودواعيه قبل التفرق كما هو بآتي ثم هذا تفرق على المفهوم وهو أنه لا تقع الفرقة بنفس العان قبل تفرق الحاكم وتفرق عليه أيضا ما في السعدية عن الكفاية أنه لو طلقها في هذا طلاقا بالغا بشع وكذا لو أكلت بنفسه حل له الوطء من غير تجديد النكاح له وعند الشافعي تقع الفرقة بنفس العان والكلام معه مبسوط في الفتح وهذا أحد المواضع التي شرط فيها القضاء وقد ذكرها في المنع من مظلومة وتقدمت في الطلاق (قوله الذي وقع العان عنده) مختزلة في قوله في غلوم يفرق الخ (قوله ولو زالت الخ) هذا أيضا من فروع عدم وقوع الفرقة قبل التفرق (قوله فرق) لأنه يرجع عود الاصحاب فتح (قوله والا) أي وإن زالت أهلية العان بما لا يرجز زواله بأن أكلت بنفسه أو قذف أحدهما أو أخطأ لقتل أو وطئته وطأ حراما أو حرس أحدهما لا يفرق بينهما فتح (قوله ينتظر) لأن التفرق حكم فلا يصح على القائم حتى (قوله استقبل الحاكم الثاني) أي استأنف العان (قوله خلافا لعمد) فعنده لا يستقبل لأن العان قائم بمقام الحد صار كقائمة الحد حقيقة وذلك لا يؤثر فيه عزل الحاكم وموته ولهما أن تمام الامتصاص في التفرق والانهاء فلا يتأخر فيه فيجب الاستقبال كذا في الاختيار ومفاده أنه لا تحصل حرمة الوطء قبل التفرق وسيأتي خلافه ومفاده أيضا أنه لا يمين ملية التلاعن عند الحاكم الثاني فليراجع (قوله بعد وجود الأكرمين) بأن التلعن كلهم ثلاث مرات (قوله صرح) أي التفرق وقد أخطأ النسبة كذا (قوله لانه مجهنقه) فإن الامام الشافعي رحمه الله تعالى قال بوقوع الفرقة بلعن الزوج فقط كذا في التهرج (قلت) وقلنا في الخلع وقل في الظاهر معنى المجهنقه وانما فهمته تعلم أنه لا يثبت كونه مجهنقه فيه بمجرد وقوع الخلاف فيه بين المجهنقين (قوله يفرق القاضي الحنفى) المراد بغير مرمى يرجز أو ما يلحقه منه أو بتقليد الشهد كشافتي (قوله أما هو فلا نقض) أي يتأخر على المعتمد أن القاضي ليس له الحكم بخلاف مذهبه ولا سيما قضائنا لما لا يورث الحكم بأصح أقوال أبي حنيفة (قوله وصرح وطروها) أي ودواعيه كما مر ط (قوله لما صر) أي من حديث التلاعن لا يجهنق أبدا ح (قوله ولها) أي الملاعة بعد التفرق ط (قوله نفقة العدة) أي والسكنى وانما حجت ولها يمينتين لزيمه وان لم تكن علم بعد تزيمه إلى ستة أشهر كافي الكافي (قوله ح) فلانها بعد موته لا عن ولم يطلع نسبه وكذا الوجبات ولدين أحدهما ليست فتفاهما أو مات أحدهما قبل العان كإساقتي (قوله ني نسبه) أي لإبدان بقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعدما قال فرق بينكما كما روى عن أبي يوسف في المبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضروراته التفرق في نسب كالمعدولوت يفرق بينهما لا يثبت النسب بمجرد عن النهاية (قوله وألحقه بابه) هذا غير لازم في الثاني وأما خرج من خرج التا كدنه من النهاية (قوله بشرط صحة النكاح) هذا الشرط والذي بعدهم أدهما في الصريح شرط النسبة للذكورة في البائع وأما بعدهما الشارح مع الستة إشارة إلى أنهما ليسا شرطين في أصالة وانما هما شرطان لللعان كما أطلق في التهرقهما من شروط التي وبسطة لكن الثاني يفتى عن الأول تأمل (قوله لعدم التلاعن) لأنه في نسبه مستندا لوقوع العلق وليست وقت من أهل العان لا يثبت النسب بدون لعان (قوله فستة) الأول التفرق الثاني أن يكون عند الولادة وبعد ما يوم أو يومين الثالث أن لا يتقدم منه اقرباءه ولو دلالة ككونه عند التمتع عدم رده الرابع حجة الولد بوقت التفرق الخامس أن لا تلد بعد التفرق ولذا أخرج من يطن واحد السادس أن لا يكون محكما بثبوت شرعا كان ذلك فلا فاقبل على وضع فوات الرضيع وقضى بدينه على عاقلة الأب ثم في الأب نسبه بلا عن القاضي بينهما ولا يقطع نسب الولد لأن القضاء لا يتعلق بعاقلة الأب

مذكورة في السنان  
ومجيء (وأن أكتب  
نفسه) ولولا أن مات  
الولد النقي عن مال فادعى  
نسبه (حد) القذف  
(وله) بعدما كذب  
نفسه (أن ينكحها)  
خداً ولا (وكنّا انقذف  
غيرها حد أو) صدقة  
أو (زنت) وإن لم يحد  
لزوال العفة والحاصل  
أنه تزوجها اخترباً  
أو أحدهما عن أهله  
العان (ولا لعان لو كانا  
أحرسين أو أحدهما  
وكذا لو لم أرنا) (أحرس  
(بعده) أي العان  
(قبل التفرق فلا  
تفريق ولا حد)  
لدرته بالنسبة مع فقد  
الركن وهو لفظ أشهد  
ولذا اتلنا عن الكتابة  
(كألا لعان بنى (الجل)  
لعدم بيقينه عند القذف  
ولو يتقناه ولادته لأقل  
المدّة بمركانه قال  
كنت حاملاً فكذا  
والقذف لا يصح تعليقه  
بالشرط (وتلّا بقوله  
زنت وهذا (الجل منه)  
للقذف الصريح (ولم  
ينف) الحاكم (الجل)  
لعدم الحكم عليه قبل  
ولادته ونفسه عليه الصلاة  
والسلام وأدله لعل  
بالوحي (نفي الولد الحى

مطلباً

الجل يحتمل كونه نفقاً

وفي محكاة

قضاء يكون الولادته ولا ينقطع النسب بعده ونعامة في الحر (قوله وسجي) أي عند قوله في الولد الحى الخ  
لكن المذكور هناك أكثر الشرط لا كلها (قوله) وإن أكتب نفسه حد) أي إذا أكتبها بعد لعان  
تقليبه بغير أن يطلقها قبل الاكذاب فكذلك وإن أتابها أكتب فلا حد ولا لعان زلعي أي لأن العان  
لم يستقر بعد البيونة فلم يحول إلى الحد كما قدمنا عن الكافي قال في الشريعة ولوله وإن أكتب نفسه ليس  
تكراراً من قوله حبس حتى يلاع أو يكتب نفسه فيه بل لأن ذلك فيقبل للعان وهذا فيما بعده (قوله  
ولولاه) أي سواء كان الاكذاب باعترافه أو بيئته أو دلالة تهر (قوله فادعى نسبه) أي قاله لا يصدق على  
النسب ولا المرات وضرب الحد فإن كان الولد تركه ولذا كرا أو أي ثبت نسبه من المدعى ووزن الأب  
منه كافي الحاكم (قوله القذف) أي القذف الثاني الذي تضمنته كلمات لعان كشهودنا إذا رجعوا فانهم  
محدون لا للقذف الأول لأنه أخذ عوجه وهو العان كما فادعى في الحر وأعاد الرجى أنه لم أكتب نفسه نين  
أن العان لم يقع موقعه من قيامه مقام حد القذف فرجعنا إلى الأصل من لزوم الحد القذف الأول فافهم (قوله  
حداً) (ولاً) أشار إلى ما في الحر من أن تقيد بالرجى بالحد اتفاقاً (قوله أوزنت وإن لم يحد) أراد بالرجى الوطء  
الحرام وإن لم يكن زناً شرعاً كما ذكره الاستيعابى بجر ثم إن عبارة الهداية والكفاي أوزنت فثبت قال في الفتح  
قبل لا يستقيم لانها إذا حلفت كان حدها الرجم فلا يتصور حلفها للزوج بل بغير ذلك في تخرج عن الأهلة  
ومنها من شرطه بنسبه بالنون بمعنى نسبت غيرها للزنا وهو معنى القذف فيستقيم حينئذ وقف حلفها للأول  
على حدّها لأنه حد القذف وتوجبه تخفيفها أن يكون القذف والعان قبل الفسخ بها ثم زنت فثبت فإن  
حدّها حينئذ الحد لا الرجم لانها لا يحدّها له وذكر القهستاني أنه يتصور الزنا في المدخولة كما أشار إليه  
في المضطرب بأن ترد وتلقى بدار الحرب ثم تنسب وتقع في ملك رجل فيزني بغير حلفها اه وفيه أن الأصل ترك  
الزنا لا بالزنا وذكر في الصرمان الرواية التي تصف هذا المذكر المصنف الحد وأشار الشارح بقوله وإن لم يحد إلى  
أن التقيد بالحد غير معتبر في القهوم على رواية التفتيش بخلافه على التشديد كما صرح به في التهر (قوله زوال  
العفة) غلّه لعل السكاح فيما إذا صدقته أوزنت ما إذا كذب نفسه ولم يحد واحدهما القذف فظهور أن  
العان لم يقع موقعه كما قدمناه تأمل (قوله عن أهله العان) لانهما لم يقامتا لعن لا حقيقة ولا حصة  
التلاع حين وقوعه ولا حكايا زوال الأهلية التي كان التلاع يقيامها كحد وقوعه فلا ينافي الحد بحد كما تقدم  
(قوله لدرته بالنسبة) وهي احتمال تصديق أحدهما الآخر لو كان ناطقاً (قوله مع فقد الركن) أي فيما إذا  
كان الحر من قبل العان (قوله ولذا) أي لفقد الركن أو للشبهة وهو أظهر لأن الكتابة قائمة مقام النطق في  
الطلاق ونحو ذلك فيها شبهة كشارة الآخر فيندرى بالحد بها (قوله لعدم يقينه) قال في الفتح لا يحتمل كونه  
نفقاً أو مأمراً وقد أخبرني بعض أهل العلم عن خواصها أنه ظهر بها جمل واستمر إلى تسعة أشهر ولم يشككن  
في معنى ثبوتها به شبهة ثياب المولود ثم أصابها الحلق وحلست الذابية تحتها فلم تزل تعمر العصرة بعد العصرة  
وفي كل عصرة تصب الملعن قاضت فارغ من غير ولد وأما ورثته والوصية وله فلا يثبت له إلا بعد الانفصال  
فثبتان لا بد لولا الفصل وأما العتق فله يقبل التعليق بالشرط ففتحه معلق بمعنى وأما رد الجارية المبيعة للجل  
فلأن الجل ظاهر واحتمال الرجوع شبهة والرد بالعيب لا يتبع بالشبهة وتتنع العان بها لأنه من قبيل الحدود  
والنسب يثبت بالشبهة فلا يقاس على العيب اه (قوله ولو تنقاهما الخ) جواب عن قول صاحبين بجرمان العان  
إذا نكحته لأقل من ستة أشهر لتلقن بقيامه (قوله لعل بالوحي) أي لعل صلى الله عليه وسلم بالجل وحام الله  
تعالى والمراد الجواب عما استدله بقوله ما له يلاع أن أولاده لا لاق للدة وعن قول الشافعي أنه يلاع عن قبل  
الولادة وهذا بعد تسليم كون هلال قذفها نفي الجل فقد أنكر ما من حسبل بل قذفها بالزنا وقال وحدت شريك  
ابن مضاء على بطلان زنيها على أن كون لعانها قبل الوضع معارض عما في الصحيحين من أنه بعد فلا يستدل  
بأحدهما بعينه لتعارض وتعامه في الفتح ولكن لم يذكر فيه أنه صلى الله عليه وسلم نفقاه قبل الوضع كما اقتضاه  
كلام الشارح تعالى وتعامه قوله صلى الله عليه وسلم أنظر وهما فان جاءته كذا فهو له لعل أو جاءته كذا ففهي

لشريك وأنها ولدت فألقى الولد إلى أمواج البحر ثم أتته أشماتس بشر يك **(قوله عند التهنئة)** بالهمز من هـ ناته  
 بالولادة الشغل والهمز مصباح **(قوله)** ومدته سبعة أيام عاده أشار به إلى أنه لم يمدد من هـ ناته كاهو ظاهر الرواية  
 وعن الإمام يمدد برش ثلاثة أيام في رواية الحسن بسبعة وخمسة السرخسي بأن نصب المقدير رأى لا يجوز  
 شرب لاله وعندهما تقدره عدة النفاس فتح **(قوله)** وعند ابتداء آله الولادة أي عند شربها كلها ويحتمل  
 والواو يعني أو كما يشهد كلام المصنف في المنع وكلام الفتح وغيره **(قوله)** وبعد له أي بعد قبوله التهنئة وأسكنه  
 عندها وأشر آله الولادة وسكنه عن النبي ومضى ذلك الوقت أقرار منه مع قال في الفتح وهذا من المواضع التي  
 اعتد فيها السكوت رضا لرواية عن محمد بن ولده الأمانة أي به فسكت لا يكون قبولاً له غير ثابت إلا بالضرورة  
 والسكوت ليس دعوى ونسب ولد المنكوحه ثابت منه فسكنه يسقط حقه في الثاني اهـ وولد أم الولد كولد  
 المنكوحه لأن لها فراساً بخلاف الأمانة لا فراس لها لم يهرز **(قوله)** خلفه علمه كآله ولادتها فيقبل كأنها ولده  
 لأن خلفه النبي عند أي خيفة في مقدار ما يقبل فيه التهنئة وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد المقدم كأي الفتح  
 شرب لاله **(قوله)** ليس على إطلاقه بل هو مشروط بالشروط الستة المارة **(قوله)** في أول التروأين تنفيق أوام  
 فوعلى الثاني وأما الجمع وثم وتوأم كدسان مصباح وهما ولدان بن ولادتهما أقل من ستة أشهر بحر **(قوله)**  
 إن يرجع فقبده لآله لو يرجع عن الأقرار الثاني بلا عن اهـ ح وذكر الرشي أن هذا القيد لم يذكر في النص  
 والبر والذرة والمنع وغيرها ولا هو في شرح الملتقى وكأنه غلط من الكاتب لآله بقراره الثاني كتب نفسه بنفي  
 الأول لأنهما من أم واحد فصار قاذفاً وجوعه لا يسقطا لحدثه اهـ **(قوله)** لتكذبه نفسه أي بقراره الثاني  
 وهذا آله أوله **(قوله)** وان عكس بان أقر الأول ونفي الثاني **(قوله)** إن لم يرجع لآله لو يرجع بلا عن بل يحد  
 اهـ ح لأنه أكتب نفسه وهذا صحيح موافق لما مر ولما في قر سابقا فهم **(قوله)** لتنفقها بنفسه آله لقوله لا عن اهـ ح  
 اهـ ح لأنه أكتب نفسه وهذا صحيح موافق لما مر ولما في قر سابقا فهم **(قوله)** لتنفقها بنفسه آله لقوله لا عن اهـ ح  
 قال في الفتح لا يقال ثبوت نسب الأول معتبر بل بعد نفي الثاني باعتبار بقائه مشرعاً يكون مكذبه بنفسه بعد نفي  
 الثاني وذلك وجب الحد لا يقول الحقيقة انقطاع عبثونه أمر حكى والحد لا يحتمل في إثباته فكان اعتبار  
 الحقيقة هنا استعجالاً الحكمي اهـ وقوله ذلك وجب الحد بنفي بما قاله حسن أنه لو يرجع يحد ولا ينفيه ما في النص  
 عن الفتح من أنه لو قال بعد نفي الثاني هما بنائي أو لبنا بنائي فلا حد فيهما اهـ لعدم الرجوع في الأول وعدم  
 القذف في الثاني في الفتح ولو قال بعد ذلك هما بنائي لا حد عليه لأنه صلت ثبوت نسبهما ولا يكون رجوعاً  
 لعدم كذب نفسه بخلاف ما إذا قال كذبت عليهما التصريح بالرجوع ولو قال لبنا بنائي كانا ابنه ولا يحد لأن  
 القاضي نفي أحدهما وذلك نفي التوأم فليس يلزم منه وجه ولم يكن قاذفاً لمطلق بل من وجه اهـ فافهم  
**(قوله)** لا عن كذا في الفتح والبصر ومثله في الجوهر عن الوجيز ومقتضى ما في التهر أنه يحدو عزاء إلى الفتح وهو  
 خلاف الواقع فافهم ثم قال الرشي إن ما هنا مشكل لأن بقراره الثالث صار مكذبه بنفسه في نفي الثاني فينبغي أن  
 يحد له بعد لا كذب بل يحد لقتل ان اهـ قلت والجواب أنه لما أقر الأول كان أقراره بالكل فيكون أقراره  
 بالثالث باكيداً لأقراره الأول لا يمكن رجوعه لأنه صادق فيه كما مر أعلاه وأعلى في الفتح للمسته بقوله لأن الأقرار  
 بثبوت نسب بعض الخلق أقرار بالكل كمن قال بده أو رجله مني وقال وكذا في ولد واحد إذا أقر به وقتله ثم أقر به  
 بلا عن ويأمره اهـ **(قوله)** يحد لأنه لما نفي الأول لم يملكه إلا أن يحد له الثالث صار مكذبه بنفسه فزاده الحد لا يقبل  
 رجوعه بعد **(قوله)** كوت أحدهم قال في الفتح لو ضاعها مافات أحدهما وقتل قبل اللعان زاماً له لا يمكن نفي  
 الميت لآله لأنه لم يولد واستغناء عنه فلا يتحقق الحي لا به لا يفارقه وبلا عن بينهما عند يحد لوجود اتفاق اللعان  
 ينقل عن نفي الولد لا بلا عن عند أي وسف لآله القنف وأوجب لينا يقطع النسب اهـ ملخصاً (قلت) واقتصر  
 الحاكم في الكافي على ذكر الأول بلحاظ خلاف فعله أنه ظاهر الرواية عن الكل فكان ينبغي الشرح ذكر  
 قوله كوت أحدهم عقب قوله في المسئلة الأولى بلا عن وهم من لم يكون القسم بثبوت النسب واللعان أما على  
 ما ذكره فإنه يقتضي عدم اللعان وهو خلاف ظاهر الرواية يقتضي وجوب الحد وفيه نظر لا على القول بعدم  
 اللعان فالظاهر عدم الحد أيضاً لأن اللعان سقط لمعنى ليس من جهة **(قوله)** ثبت نسب أي نسب ولد اللعان

عند التهنئة ومدتها  
 سبعة أيام عاده (و) عند  
 (البيع آله الولادة صح  
 وبعد له) لا أقرار به دلالة  
 ولو عايناه علمه كآله  
 ولادتها (ولا عن فيها)  
 فيما إذا صح أو لا وجود  
 القذف فقد تحقق اللعان  
 بنفي الولد ولم ينفع  
 النسب فقوله فيما  
 ونفي نسب ليس على  
 إطلاقه (نفي أول  
 التروأين وأقر الثاني  
 ح) إن لم يرجع  
 لتكذبه نفسه (وان  
 عكس لا عن) إن لم يرجع  
 لتنفقها بنفسه والنسب  
 ثابت فيها (لأنهما من  
 أم واحد) ولو جاءت  
 بثلاثة في بطن واحدة  
 فنفي الثاني وأقر الأول  
 والثالث لا عن وهم بنوه  
 ولو نفي الأول والثالث  
 وأقر الثاني يحدوهم  
 بنوه كوت أحدهم  
 شئني (مات ولد اللعان  
 وله ولد فادعاه للملاعن  
 إن ولد اللعان ذكر  
 ثبت نسبهما) أجماعاً  
 (وان) كان (أخي) لا

خلافا لهما ابن مالك

(فروع) الاقرار

بالوفا الذي ليس منه حرام

كالسكون لاستحقاق

نسب من ليس منه بحر

وفيه من سقط اللعان

بوجهما أو ثبت النسب

بالاقرار أو بطريق

الحكم لم ينتف بنسبه أبدا

فلو شاء ولم يلاع حتى

قدفها أحسن بالوفا فقد

فقد ثبت نسب الوفا

ولا يفتي بعد ذلك من

نسب التوأمين ثم مات

أحدهما عن توأمه

وأيه وأخ لأم فالأول

أثلا فإرشا وردا لأم

السيد من والأخوين

الثلاث والباقي رد عليهم

وبه علم أن فيه يخرج

عن كونه عصبة قال

ومصرحوا بإقائه بعد

القطع في كل الأحكام

لقسام فراسمها الا في

حكمين الإرث والنفقة

فقط حتى لا تصح دعوة

غيره السابق وإن صدقه الوفا

انتهى (قلت) قال الهنسي

الآن أن يكون من ولد

منه لشبهه وإدعاه بعد

موت الملاحن فيلحق

(باب العنن وغيره)

(هو) لغة من لا يقدر

على الجاع ففعل بمعنى

مفعول جمعه عن شبرا

(من) لا يقدر على جاع

فرج زوجته

قال في البحر وورث الاب منه اتفاقا للاحقة الولد الثاني إلى ثبوت النسب فقاؤه بقاء الاول (قوله لاستغناء)  
 أي استغناء ولد الانثى بنسب أبيه فان ولد البنت بنسب إلى أبيه قال في البحر فبعد موتها أي موت الانثى المنقبة  
 لانها كانت حجة ثبت بنسبها بدعوة ولها اتفاقا (قوله خلافا لهما) فبعد ما ثبت بنسب من بحر (قوله الاقرار  
 بالوفا الخ) قال عليه الصلاة والسلام حين نزلت آية الملاعة أي امرأه أدخلت على قوم من ليس منهم فليست  
 من الله شي ولن يدخلها الله بحته وأما رجل جحد ولم يوهو ينظر إليه أحجب الله عنه يوم القيامة ونقصه على  
 رؤس الاولين والآخرين رولا أو دأود والنساق وفي الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام من ادعى أن ابني الاسلام غير  
 أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فليخضعه حرام كذا في الفتوح (قوله بوجه ما) كعدم ملاح أحد هما الشهادة وعدم  
 الأنصاف (قوله فقد ثبت نسب الوفا) أي ضمنان حد فادفها يتضمن ثبوت نسب الوفا لأم أبيه (قوله فالأول  
 أثلا فالأخ) الإرث مبتدأ خبر محذوف تقديره يكون أو ثبت وفي كلام العرب حكمك مسيطا وما ذكره مناهو  
 ما جزمه في العرو والنهر فتلا عن شرح التلخيص وعز في العرف قبل هذا في شهادات الجامع وهو مخالف لما ذكره  
 الشارح في الفرائض من أنه رثن من توأمه مرات أخ لأبوين ومثله في سبك الانهر معر في الاختيار لكن  
 نسب السرخسي في الميسوط الاول إلى علمنا ونسب الثاني إلى الامام مالك وسياق تمام الكلام عليه في  
 الفرائض إنشاء الله تعالى (قوله رد عليهم) أي بقدر حصصهم فيقص كالثلث فالمسئلة الفرض من ستة  
 والرد من ثلثة ط (قوله وبه علم الخ) قال في البحر وهذا بين أن قطع النسب جري في التوأم لانه لو لم يقطع نسب  
 عن أخيه التوأم لم كان عصبة يأخذ الثلثين وقطع النسب عن أخيه التوأم للبيعة لأيهما ولا يعم في شرح  
 التلخيص اه (قوله في كل الأحكام) فيبقى النسب بين الولد والملاحن في حق الشهادة والار كذا والقصاص  
 والنكاح وعدم الحقوق بالفرج لا يجوز شهادة أحدهما لآخر لا صرف ذكر كتمانها له ولا بحسب القصاص على  
 الأب بقوله ولو كان لابن الملاعة ابن ولزوج بنت من امرأة أخرى لا يجوز لابن أن يتزوج بنتك البنت ولوالدي  
 انسان هذا الولد لا يصح وإن صدقه الوفا في ذلك فتخرج النخبة (قوله لقيام فراسمها) أي ثبوت كونها فراسمها  
 زوجة وقت الولادة قال في المصباح وكل واحد من الزوجين يسمى فراسمها الآخر كما يسمى لاساقا في العرلان  
 التي بالعان ثبت شرعا بخلاف الأصل بنا على زعمه ونظمه كونه مولدا على فراسمه وقد قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم الولد لفراس فلا يظهر في حق منار الاحكام (قوله حتى لا تصح دعوة غير الثاني) أمادعوة الثاني  
 فتصح مطلقا ولو كان للمتنى كبريا أحاد النسب من الثاني بحر (قوله قال الهنسي الخ) كذا رأيت في شرح  
 الهنسي على المتن غير معزى لأحسب أن ذلك ذكر في الفتوح بخلافه قال بعد نقله ما مر عن النخبة وهو  
 مشكل في ثبوت النسب اذا كان للمدعي عن وللمتدعي عنه وإدعاه بدعوة الملاحن لانه ما يخاطب في إثباته وهو  
 مقطوع النسب من غيره وقع الامام من ثبوته من الملاحن وثبوته من أمه لا ينافيه اه أي لا يمكن كونه  
 وطها بشبهة والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب العنن وغيره)

شروع في بيان من به مرضه تعلق بالنكاح (قوله وغيره) الاول ونحوه من كل من لا يقدر على جاع  
 زوجته كالمجرب والخصي والمسحور والشيخ الكبير والشكاز كنداد بن ميمونة وزا من اذا أخذت المرأة  
 أنزل قبل أن يخاطبها قاموس (قوله على الجاع) أي جاع زوجته وأغيره هافهوا أعين المعنى الشرعي  
 الآتي (قوله فعل بمعنى مفعول) هذا مبني على أنه من عن بمعنى حسن لامن عن بمعنى أعرض قال في المصباح  
 قال الأزهرى ويبنى عتبالاذ كرهين بقل المرأة عن عين وشمال أي يعترض اذا أراد أن يلاحه والعنة بالضم  
 خنيرة لا بل والخصي يقول الفقهاء لو عن عن امرأة أخرج على المعنى الثاني دون لاول لانه يقال عن عن  
 التي عن من يلب ضرب بالبناء المفاعيل اذا أعرض عنه وانصرف ويجوز أن يقرأ بالبناء للفعول اه وذكر  
 أيضا أن قول الفقهاء بمعنى عن في كلام الجوهري ما يشبهه كلامه في الشهور رجل عن عين بين التعتين  
 والعنة (قوله جمعتن) بضم أوله وتانية فاعنه ط (قوله على جاع فرج زوجته) أي مع وجود الالة



سواء كانت تقوم أو لا تخرج الدر فلا تخرج عن العنة الاذخال فيه خلافا لان عقيل من الخيانة تخرج لان  
 الاذخال فيه وان كان أشد لكنه قد يكون متوعنا الاذخال في الفرج الحصر وأخرج أيضا والقدرد على  
 جامع غير خلوها وعلى التبدون البكر وفي المراجع اذا ولى الحشة فقط فليس بعين وان كان مقطوعا  
 فلا بد من ايلاج بقية الذك قال في الجرو ينبغي الاكتفاء بقدرها من مقطوعها ولم أر حكايا ماذا قطع ذكره  
 والخلق المحبوب يشبهه لكن قولهم لو رزقت به فلا خيار لها يتألفه وله نظيران أحدهما الخرب المستأجر  
 البار الثاني لو أنفك البائع المبيع قبل القبض أه أي قوله ليس له فسخ الأجرة ولا الرجوع بالثمن **(قوله)**  
 لما منع منه أي فقط فخرج ما اذا كان المانع منها فقط أو منهما جميعا كإتاني ط **(قوله)** أو حصر قال في  
 الجرو فهو عين في حق من لا يملك الهالقوات المقصود في حقها فان الصرع نال في وجوده وتصوره وتكون  
 أثره كافي المحيط اه **(قوله)** اذا رتقاء أي التي وجبت زوجها محبوا بالقرابة مثلها كإتاني **(قوله)** محبوا  
 في المصباح حيثما جاز باب قتل قطعه وهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استؤتمت صدا كبره اه فالصدر  
 هو الجلب والاسم هو الجلب فله هو المذا كبر جمع ذكر وللر ادبها الذك والخصمان نفعيا **(قوله)** أو مقطوع  
 الذك فقط قال في النهرو لم يذكره والقاهر اه يعطى هذا الحكم اه وهذا لا يشترط فيه **(قوله)**  
 أو مضمره بهما الضمير أي ضمير الذك وقوله خدأ أي نهاه وساقعة مصاح **(قوله)** كازن بل رأى المكسورة  
 واحدا للزوار **(قوله)** وفيه نظير أشار الى ما قاله الشربلاني في شرحه على الوهانية أقول ان هذا حاله دون حال  
 العنين لا مكان ذوال عتقه فيصل الهاء وهو محتمل هنا فكه حكم المحبوب بجامع انه لا يمكنه ادخال آتبه  
 القصير داخل الفرج فالضرر الحاصل للسر آتبه مساو لضرر الجرب فلهما الجلب التفرق وهذا ظاهر ان  
 انتهاء التفرق لا وجه وهو من القصة فلا يسل اه قلت لكن لم يفرقه صاحب القصة بل نقه في الفسخ  
 والجرح من المحيط والاحسن الجواب بان المراد بداخل الفرج نهايته عند الوصول بالهاتون قال في العصر  
 وظاهره انه اذا كان لا يمكنه ادخاله أصلا فله كالمحبوب لتقسيمه لداخل اه وقدمنا ما هو صريح في أشد ط  
 ادخال الحشة **(قوله)** لا في مستثنى التأجيل ويحيى الولد أي أن المحبوب لا يؤجل بل يفرق في الحال ولو  
 ولدت امرأته بعد التفرق لا يسل التفرق كإتاني وزاد في العصر مستثنى أيضا به بفرق بلا انتظار ولو غدا  
 انتظار حصته لومرضا **(قوله)** فرق المايم وهو طلاق بائن كفرقة العنين بجرع الخيانة ولها كل المهر  
 وعليها العدة ان خلاها عنده وعندهما لها نصفه كإتاني بئله بدائع **(قوله)** بطلها هو على التراضي كإتاني  
 بئله **(قوله)** لو حرمه أمالامة فالخيار لولاها كإتاني متنا **(قوله)** بالغة فهو صغيرة انتظر ولو غدا في المحبوب  
 والعنين لا احتمال أن ترضى بهما بحصر وغيره وأم العقل قصير شرط ففرق بطلب الولي المجنونة أو من نصبه  
 القاضي كإتاني الفسخ وبأني **(قوله)** غير رتقاء وقرنام أمالهما فلا خيار لهما لتحقيق المانع منهما كإتاني ولأه  
 لاحق لهما في الجماع وفي الجرح التنازخا نفعيا ولو اختلفا في كونها رتقاء بئله النساء **(قوله)** وغير طاعة محالة  
 الخ أمالو كانت طاعة فلا خيار لهما على المذهب كإتاني وكلنا لو رزقت به بعد التكاح **(قوله)** ولو للمحبوب  
 صغيرا فبدا للمحبوب لان العنين لو كان صغيرا ينتظر ولو غدا كإتاني وشمل الطلاق المجنون بالنزول في العصر عن  
 الفسخ لو كان أحدهما مجنونا فاقاله لا يؤثر الى عقله في الحب والعقل عدم الفائدة ويرق بينهما في الحال في  
 الحب وبعد التأجيل في العنين لان المجنون لا يعدم الشهوة اه قال في النهرو لو كان مجنونا ويضيق هل تنتظر  
 افاقته لم أر المسئلة والذي ينبغي أن يقال ان كان هو الزوج لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر لحوازل ضاهيه اذ اذهي  
 أفاقته كإتاني كانت غير طاعة اه وصح في البدائع أن المجنون لا يؤجل لانه لا يملك الطلاق لكن في العصر عن  
 المراجع وروى الصبي هناك الطلاق في مسئلة الحب لانه مستحق عليه كإتاني لمعنى القرب ومنهم من جعله  
 فرقة بغير طلاق والاول أصح اه \* (تتمة) \* لو اختلفا في كونه محبوا فان كان لا يعرف بالسر من وراء  
 الثياب أمر القاضي أمينا ان ينظر الى عورته فيضرب بحبله لانه يباح عند الضرورة خائفة **(قوله)** لم يحول حقا  
 بالوطء مرة وما زاد عليها فهو مستحق في ديانة لأقضاء بجرع جامع قاضيتان ويأثم اذا نزل الدنيا فمتعتام

يعنى لما منع منه كبر  
 سن أو سحر أو الرتقاء  
 لا خيار لها للمانع منها  
 خائفة (انما وجدت المرأة  
 زوجها محبوا) أو  
 مقطوع الذك فقط أو  
 صغير جدا كالز ولو  
 قصيرا لا يمكنه ادخاله  
 داخل الفرج فليس لها  
 الفرقة بجرع فيه نظر  
 وفيه المحبوب كالعينين  
 الا في مستثنى التأجيل  
 ويحيى الولد (فرق)  
 الحاكم بطلها لو رتقاء  
 غير رتقاء وقرنام وغير طاعة  
 بحاله قبل التكاح وغير  
 راضية بعده (بينما  
 في الحال) ولو للمحبوب  
 صغيرا لعدم فائدة  
 التأجيل فلو حب بعد  
 وصوله اليها مرة (أو  
 صار عينا بعد) أي  
 الوصول (لا) يفرق  
 لحصول حقا بالوطء  
 مرة

جاءت امرأة المحبوب

بولد ولم تعلم بحسبه

فادعاه ثبت نفسه ثم علمت

فلهما الفرقة تارخانية

ولو ولد لربما التفرق

الى سنتين ثبت

نسه لا تزاله بالسحق

والتفريق باق

بحاله لبقائه (ولو)

كان غنيا بطل التفريق

لزال عنه ثبوت نسه

كما يبطل التفريق

بالنية على اقرارها

بالوصول قبل التفريق

لأبعدها لثمة فسقط

تظلال بلوغ (ولو وجدته

عينا) هومن لا يصل

الى النساء لمرض أو

كبر أو مصر ويسمى

المعقود وهاتية (أو

خصيا) لا ينتشر ذكره

فان انقشر لم ينجس بجر

وعليه فهو من عطف

الخاص على العام

نقضه وان كان بأو

لان الفقهاء يتساهلون

في نكح نهر (أجل

سنة) لاشتمالها على

الفصول الاربعة

٣ مطلب قبل المحصور

والمربوط

٤ مطلب في عطف

الخاص على العام

٥ مطلب في طبائع فصول

السنة الاربعة

القدرة على الوطء ط (قوله ولم تعلم) أي وقت العقد وقيدته لثبوت الحمار لها (قوله) فادعاه ثبت نفسه

التي في التارخانية وأثبت القاضي نفسه فلو أنى بالوطء غرألت الراكه قال ط وانما عند بلوغه يرفع

ما يتوهم أنه لما ائتمنوا صرح بحياض سقط حقها والا فثبت النسب منه لا يتوقف على الدعوى كما تقدمه

عمارة الهندية اه قلت وهو مفاد ما ذكره رابع التارخانية وفي عدة الصرعن كافي الحاكم والخصي

كالصحيح في الولد والعدة وكذا المحبوب اذا كان نزل والام بلزمه الولد فكان غيرة الصبي في الولد والعدة (قوله

ثبت نسه) أي اذا خلاها قال في التارخانية ولو كان الزوج محبوا بفقر القاضي بينهما فاجتات ولولا لاف من

سنة أشهر من وقت الفرقة لزمه الولد خلاها أو لم يحل وهذا عند أبي يوسف وقال أبو حنيفة بلزمه الى سنتين اذا

خلاها والفرقة ماضية لا خلاف (قوله قبل التفريق) متعلق باقرارها (قوله لا بعده) أي لا يبطل التفريق

لو اقرب بعد ما نه كان وصل إليها بجر فلا حاجة الى اقامة الزوج السنة هنا ففهم (قوله لثمة) أي احتمال

كذبها بل هي متناقضة فتح (قوله فسقط نظر الزبلي) هو ان الطلاق وقع بنقضه وهو باق فكيف

يبطل بثبوت التسبب الا ترى انها لو اقرب بعد التفريق أنه كان قد وصل إليها لا يبطل التفريق اه وجوابه

ان ثبوت التسبب المحبوب باعتبار الانزال بالسحق والتفريق بينهما باعتبار الحب وهو موجود بخلاف

ثبوته من العین فانه يظهره أنه ليس بعین والتفريق باعتباره بخلاف ما استشهد به من اقرارها فانها متممة

في ابطال القضاء لاحتمال كذبها فظهر أن البحث بعيد كافي فتح القدر بجر قلت لكن قد يقره ان التسبب

يثبت من العین مع بقاء عتد بالسحق أيضا وبالاستدخال فلا يلزمه وال غنيمه الهم الان يقال وجود آ لا

دليل على أن الولد حصل بأوطء لانه الاصل القالب فلا ينظر الى النادر بلا ضرورة (قوله ولو وجدته

أي لو وجدت المرأة لم تغير الرقعة كإمري في زوجة المحبوب وزوجها ولو معتوها فوجبل بمحض خصم

عنه كافي الجبر ويشترط تأجيله في الحلال كونه بالغاً ومراهقة كونه هجوعاً وغير متلبس باحرام كإساقى

وشمل ما لو وصل الهام أن بانها تم تزوجها ولم يصل إليها في النكاح الثاني لتسد حق المطالبة بكل عقد كافي

الحر (قوله غنيا) ومثله الشكاز كإمري (قوله هومن لا يصل الى النساء الخ) هذا معناه لغة وأما معناه

الشريعي المراد هنا فهو من لا يقدر على جماع فرب زوجته مع قيام الاله لمرض به كإمري فالاولى حذف هذه

الجملة كما أفاده ط (قوله لمرض) أي مرض العنة وهو ما عتد في خصوص الاله مع صحة الجسد فلا

ينافي ما يأتي من أن المريض لا يوجبل حتى يصح لان المراد به المرض المضطرب للاعضاء حتى حصل به فتور في

الاله كما تأمل (قوله أو مصر) زادت في العانة أو ضعف في أصل خلقته أو غير ذلك ٣ (قائلة) نقل ط عن

تبيين المحارم عن كتاب وهب بن منبه انه مما ينفع للسجود والمربوط أن يؤتى بسبع ورقات سد خضر

وتدق بين حجرين ثم تخرج معاً ويحسونه ويغتسل بالباقي فانه يزول بذن الله تعالى (قوله أو خصيا) بفتح

الخاء من زرع خصيتاه وبوق ذكره قبل بمعنى مفعول والجمع خصيان مصباح (قوله وعليه الخ) أي على

التقيد بقوله لا ينتشر والمراد الجواب عن اعتراض الجرباء لاجلها الى عطفه على العین لدخوله فيه فاجابها

بمن عطف الخاص على العام لكن لا بد من نكحة كافي عطف جبريل على الملائكة زيادة شرفه وبها يقول

نقفاً أي خفاً لدخوله فيه بسبب تسميته باسم خاص ولو كان المشهور في عطف الخاص على العام اختصاصه

بالو ويحتمى كافي مات الناس حتى الانباء دون أو اجاب بانه ناسخ الفقهاء والناسخ استعمال كلمة مكان أخرى

لا لعلاقة وقرينة لكن فيه انه وقع بأوفي الحديث الصحيح ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها وامراً ينكحها

وحوز به بعض المحققين ثم أيضاً كافي حديث واذا نكحت فأحسنوا النكحة ثم لم يرد بجمعه ولصحة شرفه (قوله

لاشتمالها على الفصول الاربعة) لان الامتناع لعلة عقره أو آفة أصلية فان كان من علته متعقبة فاما عن

غلبة حرارة أو ورودة أو وطوبة أو بوسه والسنة تشمل على الفصول الاربعة ه الصلح حار باس والخريف

بارد باس وهو أربأ الفصول والشتاء بارد بطب والربيع حار بطب فان كان مرضه عن أحد هذه ثم علا حتى

الفصل المضاد فيه أو من كيفيتين فيتم في مجموع فصلين مضادين فكانت السنة تمام ما يتعرف به الحال فاذا

مضت ولم يصل عرف أنه بأفة أصلية وفيه نظر اذ قد عتد سنين بأفة معتزلة كالصحو فالحق أن التفريق  
 لما ينطلي لمن عدم والى زمانته وألا فة الأصلية ومضى السنة موجبة لثأ أو هو عدم إضامتها وال سنة  
 جعلت غاية في الصبر وإبلاء العذر شرعا وعامه في الفتح **(قوله)** ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلد لان هذا  
 مقدمة أمر لا يكرن الاعتد القاضي وهو الفرة فكذلك مقدمته ولو الجدية فلا يعتبر تأجيل المرأه لأجل غيرهما  
 بحر عن الخانية ولا يعتبر تأجيل غير الحاكم كالنمى كان فتح وظاهره ولو يحكى تأمل وفي الصبر ولو عزل القاضي  
 بعدما أحله بنى المولى على التأجيل الاول **(قوله)** بالاهلة على المذهب وجهه أن الثابت عن العصاة كعمر  
 وغيره ماسم السنة وأهل السرع أغمايتعارفون الأشهر والسنين بالاهلة وإذا أطلقوا السنة انصرف الى خلاف  
 يصروحوا بخلافه فتح **(قوله)** وبعض يوم هو عيان ساعات وعيان وأربعون دقيقة فهستاني وذلك ثلث يوم وثلث  
 عشر يوم **(قوله)** وقيل شمس اختاره شمس الأمة السرخسي وقاضيان وظاهر الدين وهي رواية الحسن عن أبي  
 حنيفة فتح وعن محمدان الاعتدال بعد مضي ثلثمائة وستون يوما فهستاني **(قوله)** وهي أربعين يوما أي  
 وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة أو تسع وأربعين دقيقة وعامة في الفهستاني **(قوله)** فالأيام اجاعا ظاهر  
 المطلة اعتبار السنة العديدة كل شهر ثلاثون يوما وله لا يكمل الاول ثلاثين من الشهر الاخرى في الأشهر  
 بالاهلة كما هو قول السامحين في الاجارة وقد أحرزوا هذا الخلاف بين الامام برصاصه في العدة وبعضهم ذكر أن  
 المعتبر فيها الأيام اجاعا وأن الخلاف انما هو في الاجارة وهو مقتضى الإطلاق المصنف هناك **(قوله)** وأيام  
 حبسها وكذا انقسامها ط عن الجبر لكي لم أرفى الجبر فتراجم نسخة أخرى **(قوله)** منها أي بحسب  
 علمه من السنة ولا يعرض عليه بدله **(قوله)** وكذا اجمع وعينه لان الجبر حاد بفعله ويمكن أن يخرج جماعه او  
 يؤخر الج والغبية فتح ولا يقال بعدد على القول بوجوب الج فوراً وعدم إمكان أخراسها معه لان الجحى لله  
 تعالى فلا يسقط بحسب العبد تأمل **(قوله)** لامة سجها وغيبها أي لا تحسب عليه لان الجهر من قبلها فكان  
 عذرا فعض وكذا لو حبس الزوج ولو بغيرها او امتنع من الجي الى السجن فان لم يتنع وكان موضع خلوة  
 فيه احتسب عليه فتح **(قوله)** ومرضه مرضها أي مرضا لا يستطيع معه الوطء وعليه الفتوى فهستاني عن  
 الخزانة **(قوله)** مطلقا أي سواء كان شهرا أو دونه أو أكثر كما عرعر اربعة كلاما ولو الجدية قال في الجبر ويصح  
 في الخانية أن الشهر لا يحسب بل مادونه وفي المحط أصح الروايات عن أبي يوسف أن ما زاد على نصف الشهر  
 لا يحسب اياه فانهم ولا يصح أن يدخل تحت الإطلاق أن يستطيع معه الوطء ولا فله لوجه لعدم احتساب  
 أيام المرض التي يمكنه فيها الوطء لان ذلك تقصير منه فكيف يعرض عليه بدله فانهم والظاهر أن قول  
 الفهستاني المار وعليه الفتوى بمقابل التفصيل المذكور عن الخانية والمحيط بل في المسئلة اختلاف الفتوى  
 بل اختلاف تصحيح فقط فانهم والظاهر جميع ما ذكره الشارح لان لفظ الفتوى كذا الفاظ الترجيع فقدم  
 على ما في الخاتمة والمحط وهو انما مقتضى إطلاق المتون كالمداينة والتمتق والوقاية وغيرها **(قوله)** ما لم يكن  
 صيبا أي غير قادر على الوطء لائق الفتح عن قاضيان الغلام الذي يبلغ أربع عشرة سنة إذ يصل الى امرأته  
 ويصل الى غيرها ويؤجل اياه تأمل **(قوله)** واحرامه كذا عرفت في الخلاصة والفتح والاولى بابل الاحرام بالاحلال  
 كما وقع في البائع **(قوله)** أجل سنة وشهرين الاول أجل سنة بعد شهرين أي لاجل الصوم في الفتح ولو رافعه  
 وهو مظهر منها اعتبار المدة من حين المرافعة كان قادرا على الاعتاق وان كان عاجزا امهله شهرين الكفارة ثم  
 أحله فيتم تأجيله سنة وشهرين ولو ظاهر بعد التأجيل لم يلتفت الى ذلك ولم يرد على المدة امه وشيئاً له لو رافعه  
 في رمضان أن عمله رمضان وشهرين بعده لانه لا يمكنه صوم الكفارة فيه **(قوله)** فيها أي في القضية المطلوبة  
 أي **(قوله)** والادب التفريق لانها فرق قبل الدخول حقيقة فكانت بأنتهولها كمال المهر وعلم العدة وجود  
 الطلوة الصحيحة بغير **(قوله)** من القاضي أن أن طلاقها أي أن أي الزوج لانه وجب عليه التسريح بالاحسان  
 حين عجز عن الاستسبال بالمهر وفلذا امتنع عن طلاقها فاناب عنه وأضف فعله الموقبل بكني اختيارها نفسها  
 ولا يحتاج الى القضاء لتفسير العتيق قبل وهو الاصح كذا في غاية البيان وجعل في الجمع الاول قول الامام والثاني

ولا عبرة بتأجيل غير  
 قاضي البلد (قرية)  
 بالاهلة على المذهب  
 وهي ثلاثمائة وأربعة  
 وخمسون يوما وبعض  
 يوم وقيل شمس بالايام  
 وهي أربعين يوما  
 يوما قبل ويهتق ولو  
 أجل في أثناء الشهر  
 فبالايام اجاعا (ورمضان  
 وأيام حبسها منها)  
 وكذا اجمع وعينه (لامدة  
 سجها وغيبها) مرضه  
 (ورمضان) مطلقا  
 يقى ولو الجدية ويؤجل  
 من وقت الحسومة مالم  
 يكن صيبا أو مرضا أو  
 محرما فبعد بلوغه وعصته  
 واحرامه ولو مظهرها  
 لا يقدر على العتيق أجل  
 سنة وشهرين (فان وكني  
 مرة) فيها (والابانت  
 بالتفريق) من القاضي  
 أن أي طلاقها

قولهما نهر وفي البدائع عن شرح مختصر الطحاوي ان الثاني ظاهر الرواية ثم قال وذكر في بعض المواضع  
 أن ما ذكر في ظاهر الرواية قولهما **(قوله بطليموس)** أي طليمانيا فالاول للتأجيل والثاني للتفرق وطلب  
 وكلها عند غيبتها كطلبها على خلافه ولم يذكره محمد بن جرير **(قوله يتعلق بالجميع)** أي جمع الأفعال  
 وهي فرق وأجل وانت ح عن النهر **(قوله كاسر)** المراد به قوله بطليموس المذكور بعد قوله فرق ح **(قوله)**  
**بطليموس** أي أوداه لا يؤخر إلى عقله إلا ليس له غايه معروفة بخلاف الصغرة فإنه يؤخر إلى ما يولغ في الاحتفال  
 ورضاه له كاسر ثم خصه بمحضه من التهر من أمهالو كانت تعقب تؤخر كما مر منه ولهم **(قوله)** أي ومن نصه القاضي  
 أي أن لم يكن لها ولي نصب لها القاضي خصها بها كما أقام في الفتح **(قوله)** فالخيار لولاها أي كافي العزل وعند  
 أبي يوسف لها كفو في العزل بحر والقوى على الاول ولوالجيه **(قوله)** لأن الولد له مقتضى هذا التعليل أنه لو  
 شرطه الولد لم يكن الخيار للولي لكن علل في البدائع بعده بقوله ولأن اختيار القرعة والمقامع الزوج تصرف  
 نه على نفسها ونفسها وجميع أجزائها ملك المولى فكان ولاية التصرف له **(قوله)** أي هذا الخيار (الإشارة  
 إلى الخلاف في هذا الباب أي خيار زوجة العتق ونحوه أحقره عن خيار البائع فإنه على الفور وحيث فشنيل  
 خيار الطالب قبل الأجل وبعده كالموصري ما في المتن فافهم وفي الفتح ولا يفسد حكمها في طلب القرعة بتأخير  
 المرافعة قبل الأجل ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل مهما أخرج لأن ذلك قد يكون التحريم بقرحة الوصول لا  
 لمرتبته فلا يبطل حكمها بالملك اه وهذا قبل خصير القاضي لها فهو بعده على الفور كما يأتي بيانه فافهم **(قوله)**  
 لم يبطل حكمها أي ما لم تقل رضى بالمقام معه كذا قد مضى في التلخيص عمن المصنف ما في قوله لا في كالموصري  
 الخ **(قوله)** ثم تركت مدة أي قبل المرافعة والتأجيل ثلاثين سنة عما بعده **(قوله)** ولو أدى الوطاع الخ هذا شامل  
 لما قبل التأجيل وبعده لم يكن قول الشارح إلا في مجلسها معن الثاني كما تعرفه والحاصل كافي للفتق وغيره  
 أنهم إذا اختلفا في الوطع قبل التأجيل فإن كانت حين تزوجها تديا أو بكر أو قال التسامح أي أن ثبت بالقول  
 مع عينه وإن قلن بكر أو كذا وإن اختلفا بعد التأجيل وهي ثيب أو بكر أو قلن ثيب فالقول به وإن  
 قلن بكر أو كذا خيرا اه وما صله كافي الصراحتها لو ثبتا بالقول به سمته ابتداء أو تها فإن نكل في الابتداء أجل  
 وفي الانتهاء لغير القرعة ولو بكر أو أجل في الابتداء ويرقى في الانتهاء **(قوله)** نعمه يشير إلى ما في كافي الحاكم من  
 اشتراط عدالتها مل **(قوله)** والثنتان أحوط وفي البدائع أو ثوب وفي الاستيعاب أفضل بحر **(قوله)** فإن  
 تبول الخ قال في الفتح وطريق معرفة أنها بكر أن تدفع بعض المرات في فرجها أصغر بيضة للباح فإن دخلت  
 من غير غشغش في ثيب أو الفكر أو تكسر وتسك في فرجها فإن دخلت فثيب أو الفكر وقيل إن أمكنها أن  
 تبول على الجدار فيكر أو لا فتنب اه وتعبير في الثالث بقيل مشير إلى ضعفه ولما قال القاضي في جوابه ترد  
 فإن موضع البكرة غير البال اه **(قوله)** أو يدخل الخ بالبناء للجهول أي يحسن بالداخل ذلك فإن لم يدخل  
 ففي بكر أو لا ظهر ما في بعض النسخ أو لا يدخل بل لا تافه **(قوله)** مع بيضة الميراث ضم وبالحاء المهملة فالص  
 كل شيء وصفره البيض كاللحمه أو ما في البيض كله فاموس **(قوله)** خيرة أي يكون القول قولها وبخبرها  
 القاضي قال في النهر وظاهر كلامه أنها لا تختلف اه قلت صرح به في البدائع عن شرح الطحاوي معللا  
 بأن البكرة فيها أصل وقد تفوت بهلدهن قال في الفتح وإذا اختارت نفسها أمره القاضي أن يطلقها فإن أئ  
 فرق بينهما **(قوله)** في مجلسها اه قال في العروة عليه الفتوى كافي المحط والواقعات وفي البدائع ناهر الرواية  
 أنه لا يتوقف على المجلس اه ومضى على الاول في الفتح هذا ثم اعلم أن ما مر من أن خيارها على التراخي لأعلى  
 الفور لا بنافي ما هنا لأن ما مرنا هو في الخلاف قبل التأجيل أو بعده قبل المرافعة وتخير القاضي لها وما خافها  
 بعد التأجيل والمرافعة تأنيبا يعني أنها إذا وجدت مع عنتها فلها أن ترفع إلى القاضي ليؤجله سنة أو أن تسكت مدة  
 طويلة فإذا أجهل ومضى السنة فلها أن ترفع تأنيبا إلى القاضي ليرقى بينهما وأن سكتت بعد مضي السنة مدة  
 طويلة قبل المرافعة تأنيبا فإذا رفته إليه وثبت عدم وصولها إليها خيراها القاضي فإن اختارت نفسها في المجلس  
 أمره القاضي أن يطلقها قال في البدائع فإن خيرها القاضي فأقامت معه مطاوعة في المضاجعة وغير ذلك كان

(بطليموس) يتعلق بالجميع  
 فيم امرأه المصوب كاسر  
 ولو محتونة بطليموس  
 أو من نصه القاضي  
 (ولو أمة فالخيار لولاها)  
 لأن الولد (هو) أي  
 هذا الخيار (على  
 التراخي) لا الفور (ولو  
 وجدته عننا) أو يجوبها  
 (ولم) تخصم زمانا  
 لم يبطل حكمها وكذا  
 لو خاصته ثم تركت  
 مدة قبل الطالب ولو  
 ضاحجه تلك الأيام  
 خانية (كالموصري) أي  
 قاض فاجله سنة  
 ومضى السنة (ولم  
 تخصم زمانا) زبلي  
 (ولو ادعى الوطع أو تكبره  
 فإن قالت امرأة ثقته  
 والثنتان أحوط (هي  
 بكر) بأن تبول على  
 جدار أو تتدخل في  
 فرجها مع بيضة  
 (خيرة) في مجلسها  
 (وان قالت هي ثيب)

أو كانت نيا (صدق).

بجمله) فان نكلا في  
الابتداء أجل وفي  
الانتهاء خیر (كا)  
يصق (لو وجدت  
نيا وزعت زوال  
عذرتها بسبب آخر غير  
ولم يصبه مشلا)  
لانه ظاهر والاصل  
عدم أسباب آخر  
مراج (وان اختارته)  
ولودلا (بطل حقاها  
كألو) وجسمها دليل  
اعراض بان قامت  
من مجلسها أو أقامها  
أعوان القاضي أو  
قام القاضي (قبل  
أن تختارها) به بقى  
واقعت لامكانه مع  
القيام فان اختلفت  
طلق أو فرق القاضي  
(زواج) الأولى وأمرأة  
(أخرى طالة محله  
لاخبارها على المذهب)  
الفتى به يجر عن الخط  
خلافا لتعصيم الخاتمة  
(لا يقتر) أحد الزوجين  
(بعض الآخر) ولو لوأخشا  
كثرتون وجنا وورص  
ورتي وقرن وخالف  
الأمة الثلاثة في المسئلة  
بالزوج ولو قضى بالرد  
صم فتح (ولو راضيا)  
أي العتق وزوجه  
(على النكاح) نادرا بعد  
التفريق صم) وله حق  
رتق أمته وكذا زوجته  
وهل يخبر الظاهر نعم  
لان التسليم الواجب

دليل الرضا ولو علمت ذلك بعد مضى الاجل قبل تخير القاضي لم يكن ذلك رضا وذكر الكرخي عن أبي  
يوسف أنه اذا خيرها الحيا كم فقلت عن مجلسه قبل أن تختار أو أقام لها كم أو أقام لها عن مجلسه أو قوله ولم  
تقل شيئا فلا خيار لها وذكر القاضي أنه لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية اهـ لمصلحة هذا صرح فيها  
قلت ان أن اختيار الثابت لها قبل تخير القاضي على التراخي ولا يبطل بخلافه وأما بعد تخير القاضي  
فبطل بالمساحة ونحوها وكذا أقامها عن المجلس قبل اختيار التفريق على ما علمه الفتوى هكذا فهمت قبل  
أن أرى النقل والله تعالى الحمد فانهم (قوله أو كانت نيا) أي حين تزويجها وهو عطف على قالت (قوله صدق  
بجمله) أي على أنه وطئها لانه منسكراستحقاق الفرقه والاصل السلامة (قوله في الابتداء) أي قبل التأجيل  
(قوله لانه ظاهر) أي أن الظاهر زوال عذرتها بالوطء وهو سبب آخر بخلاف الأصل بقى أو قرأه أزالها  
باصبعه وادعى أنه صار قادرا على وطئها ووطئها فهل بقى خيارها أم لا والظاهر الثاني حصول القصد ودان  
كان عن عن ذلك لما في أحكام الصفار من الخبايا أن الزوج لو أزال عذرة المرأة بالاصبع لا يقضي ويعز  
اه (قوله وان اختارته) أي بعد تمام السنة وتخبر القاضي لها يقرب بما بعده ما قبل تخير القاضي فانه  
لا يبطل حقاها قبل التأجيل أو بعد تمام ترض صرحا ولا يتقدم المجلس كما صرح به (قوله ولودلا) أي  
بتأخير الاختيار إلى أن قامت أو أقمت عبادة مثله في الحر والنهر (قوله كألو) وجسمها دليل اعراض الخ بيان  
لاختار دلالة كالمثل فان دليل الاعراض عن التفريق دليل اختيارها الزوج (قوله لامكانه) أي الاختيار  
(قوله أو فرق القاضي) أي اذا لم يطلق الزوج (قوله علته بجمله) قدس قوه وأمرأة أخرى وأما الأولى  
ضلوم أي أعمالة محله اهـ ح وكله جل الأولى على التي اختلفت فرقة وهو غير لازم لصدقه على من طلقها  
قبل عليها بجمله فأفاده ط (قوله خلافا لتعصيم الخاتمة) حيث قال فرق بين العتق وأمرأة ثم تزوج بآخرى  
تصل بجمله اختلفت الروايات والصحيح أن الثاني سحق الخصومة لان الإنسان قد يجر عن امرأة ولا يجر  
عن غيرها اهـ ح واستظهر الرجوع ما في الخاتمة بان عزمه عن الوصول إلى الأولى قد يكون لسره عنها فقط  
قلت ووجه المقتضى أنه بعد علمها بتحقيق عزم وعدم علمها بان عزم مختص بالأولى تكون راضية به وطعمها في  
وصوله البهايو كد رضاءها به (قوله ولا يخبر الخ) أي ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح يعيب  
في الآخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول عطاء والفتي وعمر بن عبد العزيز وأبي داود وأبي غلابه وابن أبي  
ليلى والروايات والنوري والخياط وداود الظاهري وأما غيره في الميسوط أنه مذهب على وابن مسعود رضي  
أنه تعالى عنهم فتح (قوله وجنا) هو داء يتشقق به الجلد وتنز ويقطع اللحم فتهتن عن الطلبة (قوله  
ورص) هو بياض في ظاهر الجلد يشبه به قهستاني (قوله ورتق) بالمرسل استداد مدخل الذكر  
كأفاده في المصباح (قوله وقرن) كفلس لحم ينبت في مدخل الذكر كالنملة وقد يكون عظما مصباح  
ونقل الخبر الرازي عن شرح الروض القاضي ذكر أن الفتح على ارادة المصباح والاسكان على ارادة الاسم  
الأن الفتح أرجح لكونه موافقا لباقي العيوب فانها كلها مصادر هذه العيوب وأما انكار بعضهم على  
الفقهاء فمقتضى وتخييه إياهم فليس بكاذرا اهـ (قوله ولو بالزوج) في المصارعة فلتاها تقتضي عدم خيار  
الزوج عندهم اذا كانت هذه الخسة في الزوجة والواقع خلافه والظاهر أن أصلها نصف الأئمة الثلاثة في  
الخسة مطلقا ومحمد في الثلاثة الأول ولو بالزوج كما يفهم من الجرو وغيره اهـ ح قلت وفي نسخة وعند محمد ولو بالزوج  
لكن يرد عليها أن الرتي والقرن لا يرجعان بالزوج هذا وقد تكفل في الفتح برما استدله في الأئمة الثلاثة ومحمد  
بما لا يرد عليه (قوله ولو قضى بالرد صم) أي لو قضى بها كمرأفأفأ أنه مما يسوغ فيه الاجتهاد وهذا المسئلة  
ذكرها في الضرر أرها في الفتح (قوله صم) الروايات عن أحد أئمة الأئمة عن كسرة القلعان وهذا  
باطل لا أصل له بجر عن المعراج (قوله وكذا زوجته) أي له حق رتقها لكن هذه العبارة غير مقبولة وانما  
المتقول قولهم في تعطل عدم انشراح بسبب الرتي لا يمكن شقه وهذا لا يدل على أن هذا قولنا قال في الجبر بعد  
فعله التعطل المذكور ولكن مارأيت هل يشق جيرا أم لا (قوله لان التسليم الواجب الخ) فبما لا يابن من

وجوبه ارتكاب هذه المشقة فقد سقط القام في الصلاة المشقة وسقط الصوم عن المرضع اذا خافت على نفسها أو ولدها ونظائره كثيرة وقد يفرق بأن هذا واجب له مطالب من العاد ط **(قوله لها الشارح)** أي لعدم الكفاءة واعتراضه بعض مشايخ مشايخنا بأن الحمار المصقة قلت وهو موافق لما ذكره الشارح أول باب الكفاءة من أنها حق الولي لاحق المرأة لكن حققنا هناك أن الكفاءة محققة وما نقلنا عن الظهير بقولنا نسب الزوج لها نسباً غير نسبة فان ظهر دونه وهو ليس بكفء فحق الفسخ ثابت لكل وان كان كفواً في الفسخ لهادون الأولياء وان كان ما ظهر فوق ما أخفى فلا فسخ لأحد وعن الثاني ان لها الفسخ لانها عسي تهرعن للقائه وعظمته هناك لكن لظهر في الآن أن ثبوت حق الفسخ لها لا يغير بل لعدم الكفاءة دليل أنه لو ظهر كفواً ثبت لها حق الفسخ لانه غرها ولا يثبت الأولياء لان التغير لم يحصل لهم وحققهم في الكفاءة وهي موجود وقوله فلا يلزم من ثبوت الخيار لها في هذه المسائل ظهوره غير كفء والله سبحانه أعلم

### (باب العدة)

لم ترتب في الوجود على الفرقة جميع أنواعها ودها عقب الكل بحر **(قوله الاحصاء)** يقال عدت الشيء عدته احصيته - صاه وقال أيضاً على المعداد فتح قلت في الصباح والقاموس وغيرهما عدت المرأة أيام أقرانها فهو معنى لقوى أيضاً **(قوله الاستعداد)** أي التهيؤ للامرو ويقال لما أعدته لحوائذ الدهر من مال وسلاح ونهر وصباح **(قوله وشريعار بص الخ)** أي انتظار انقضاء المدة بالتزوج فحققته الترك للزوج والزيادة الا لازم شرعاً في مدة معينة شرعاً لا اورد كنه حرمات ثبتت عند الفرقة وعليه فبني أن يقال في التعريف هي لزوم التبرص ليصح كون كنه حرمات لانها لزومات والا فلا تبرص فعلها والحرمات أحكام الله تعالى فلا تكون نفسه وعيامة في الفتح قلت لكن تقدير الزوج مع قول الشارح كالكذب يلزم المرأة تركه وأي مانع من أن يراد بالتبرص الامتناع عن التزوج والخروج ونحوهما ما يكون المراد من الحرمات هذه الامتناعات بدليل أن المدة مفسدة شرعية قائمة بالمرأة فلا بد أن يكون تركها قاطعاً بالمرأة وعليه فلا حاجة إلى ما في الحواشي السعدية من انه اذا كان تركها الحرمات يكون التعريف بالتبرص تصرفاً بالامراء وغيره في الدائع بأنها أحل ضرباً لا نقصاً ما بين من أن ترك النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لفعل التبرص الذي هو الكف قلت وهذا للموافق لما مر عن الصحاح وغيره وهو الذي حققه في الفتح عند قوله واذا وطئت المعتدة شبهة وقال ان الذي يشبه محققة كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعديهن ثلاثة أشهر انه نفس المدة الخاصة التي تعلقت بالحرمات فيها وتقيدت بها الأخرى الماثبة فيها ولا وجود للكف ولا التبرص اه ولا يشكل عليه كون الحرمات تركاً لا ان له منعوا إذا جعلها بعضهم حكم العتة وهو الاطهر على التعريفين قال في التهر وتعرف السدائش شامل لعدة الصغيرة بخلاف تعريف المصنف أو أكثر المشايخ لا يطلقون لفظ الجوب عليها بل يقولون تعدد والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنقضي العدة قال شمس الأئمة انها مجرد مضي المدة فثبتت في حقها لا تؤتى إلى توحيه خطاب الشرع عليها فان قلت كون مسماها المدة لا يستلزم ان تمام خطاب الولي أن لا يزوجهها قلت اذا كان كذلك فالتأنيب فيها عدم صحة التزوج لا خطاب أحد بل وضع الشارع عدم صحة التزوج ليقول اه وهو ملخص من الفتح والحاصل أن الصغيرة أهل لخطاب الوضع وهذا منه يلحوظ بضمين المتلفات كافي الصر **(قوله أو الرجل الخ)** قال في الفتح حرمة تزوجه بأختها لا يكون من العدة بل هو حكم عدها ولا شأن به معنى كونه هو أيضاً لعدة لان معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج وهو مضي المدة وهو كذلك في العدة غير أن اسم العدة اصطلاحاً خاص بتبرصها لا بتبرصه اه **(قوله عشرون)** وهي نكاح أخت امرأة أو غيرها وانما ثبت أنها لو ثبت أختها الخامسة وانما على الحرمة ونكاح أخت الموطوءة في نكاح فاسد وفي شبهة عقد ونكاح الرابعة كذلك أي اذا كان له ثلاث زوجات ووطئ أخرى بنكاح فاسد وشبهه عقديس له تزوج الرابعة حتى يفتي عتة الموطوءة ونكاح المعتدة فلا خفي أي بخلاف معتدته ونكاح المطلقة ثلاثاً أي قبل التطليع ووطء الأمة المستترأة أي قبل الاستبراء والحاصل من الزنا اذا تزوجها أي قبل الوضع والحرية اذا أُلحقت بخار

عليها لا يمكن بدونه نهر قلت وأقاربه البهسي أنها لو تزوجته على أنه حر أو سبي أو قادر على المهر والنفقة فإن بخلافه أو على أنه فلان فلان فإذا هو لقبه أو ابن زنا كان لها اختيار فليفظ

### \* (باب العدة) \*

(هي) لغة بالكسر الاحصاء وبالضم الاستعداد للامر وشريعاً تبرص يلزم المرأة أو الرجل عند وجود سببه وموضع تبرصه عشرون مذكورة في الخرافة حاصلها يرجع إلى أن من امتنع نكاحها

مطلب

عشرون موضعاً يعتد

فيها الرجل

الحرب وهاجرت النواكث كانت حاملا فتزوجها رجل أي قبل الوضع والمسبية لا توطأ حتى تحيض أو يمضي شهر  
 إلا لتحض أصغر أو أكبر ونكاح الكاتبة ووطؤها لولاها حتى تمت أو يهرج نفسها ونكاح الوثنية والمرتدة  
 والجوسية لا يجوز حتى تسلم اه بجموعها وقوله والخامسة يحتمل أن يراد به أن من أربيع منع عن نكاح  
 الخامسة حتى يطلق إحدى الأربع ويحتمل أن يراد بوطأ إحدى الأربع منع عن تزوج خامسة مكانها حتى  
 يمضي عدة المطلقة وهكذا يقال في السائل الخمس التي قبلها وكذا في قوله وأدخل الأمة على الحرمة فانهم **(قوله)**  
 المانع) حتى الفير عقد أو عدة وأدخل الأمة على الحرمة وإن زاد على أربع والجمع بين المحرمات أو لوجوب تحليل  
 أو استبراء **(قوله)** وأربع سواها أي تزوج أربع سواها أنه بعد واحد **(قوله)** وأصلاها أي في اصطلاح  
 الفقهاء وهو أخص من المعنى الشرعي المار لماعلمت أن اسم العدة مخصص بربصها لا بربصه **(قوله)** وأولى  
 الصغيرة) معنى أنه يجب عليه أن يربصها أي يجعلها منصفة بصفة المعتدات لأن العدة عنها الأصغر ولها إذا  
 يصح أن يقال أنهاطلقت أو مات زوجها وحصل ولها أن يعتد بدمها ثم يقولون تعتدي ولو وجوب إنما  
 هو على الولي بالإنابة وجها حتى تنقضي العدة، مدة العدة تأمل والمجنونة كالصغيرة **(قوله)** عند زوال النكاح  
 أو ودخله أن الرجعي لا يزوج فيه النكاح إلا بالقضاء العدة قالوا ولا تعرف البدائع المارود في دفعه عنه إراد الصغيرة  
 الخافس فيه ذكر المازم وأولى حجة قول ابن جال هي اسم لاجل ضرب لاتقاء ما يقع من آثار النكاح أو الفرائض  
 لشهره عدة أم الولد **(قوله)** فلا عدة **(قوله)** بل يجوز تزوج المرنى حالوان كانت حاملا لكن يمنع عن الوطء حتى  
 تنضع ولا فينبذ الاستبراء ط وسأيت آخر الباب أن تزوجت امرأة القبر ودخل بها عالما بذلك لا يحرم على  
 الزوج وطؤها لأنه زنا **(قوله)** أو شبهة) عطف على زوال لا على النكاح لأنه لو عطف عليه لاقضى أنها لا تحب إلا  
 عند زوال شبهة وليس كذلك كذا في الجرم ومرا دة الرعي الفتح حيث صرح بعطفه على النكاح قلت أي لأن  
 الشبهة التي هي صفة الوطء السابق لا تزول عنه إذ زولت لوجوبه الحد نعم إذا أريد زوال منشئه صاح عطف  
 أو شبهة على النكاح لمسايا من من عبد العدة في النكاح القاسد بعد التفرق من القاضى بينهما والتماركة  
 وينكح زول منشئه الذي هو النكاح القاسد وفي شبهة عند انتهاء الوطء أو تصاح الحال فانهم **(قوله)** زناه  
 أو شبهة) أي يكسر الشين وسكون الباء ويقطعها وكسر الهاء ثابتهما خبر النكاح والتسميه مثل **(قوله)**  
 يشمل عدة أم الولد) لأن لها فرشا كالفرجة وإن كان أضعف من فرأشها وقد زال بالعنف بجر **(قوله)** عقد النكاح  
 أي ولو فاسدا بجر **(قوله)** بالتسليم) أي بالوطء **(قوله)** وما جرى مجراه) عطف على التسليم والضمير يعود إليه والأولى  
 الباب **(قوله)** أي صحبة) فيه نظرون الذي تقدم في باب المهر أن المذهب وجوب العدة للثألة صحبة أو طسدة  
 وقال القدوري أن كان الفساد مانع شرعي كالصوم وجبت وإن كان مانع حسي كارتق لا يجب كلام المشرح  
 لموافق واحد من القولين اه ح قلت يمكن جله على الثاني يحتمل الشرعي كالمعدم غيرة فسد لها فهي  
 صحبة معه وإنما الفساد مانع الحسي ويدل عليه قوله فلا عدة بخلافه رتقاء **(قوله)** وشرطها الفرقة) أي زوال  
 النكاح أو شبهة كجاء الفتح قال فلاضافة في قولنا عدة الطلاق إلى الشرط **(قوله)** وركها حرمت) أي لزومات كالمهر  
 عن الفتح لا نفس الحرمة أي أشياء لازمة للمهر لا يحرم علم اتعديها وقوله ثابتهما أي تقدر مضاف أي بسببها  
 عند (أ) وجود شرطها والآن ثبت الشئ بنفسه لأن ترك الشئ ما هيته تأمل **(قوله)** حرمة تزوج) أي تزوجها  
 غيره فانها حرمة علمها بخلاف تزوجه أختها أو أربع سواها فانها حرمة عليه فلا يكون من العدة بل هو حكمها  
 كما أفاده في الفتح **(قوله)** وخروج) أي حرمة خروجها من منزل طلفت فيه وسأيت باقي الحرمت في فصل الحداد  
**(قوله)** وصحة الطلاق فيها) لا وجه له ركان العدة بل هو من أحكامها كما سئى عليه في الدرر على أنه لا يتحقق  
 في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة الثلاث فخذ كرهنا سبق قرا والظاهر أنه أراد أن يقول وحكمها حرمت الخ  
 فسبق قلته أي قوله وركها ويدل عليه تعبيره بقوله ثابتهما فانها تنسب الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمت

عليه لما منع لزوم والله  
 كنكاح أختها وأربع  
 سواها وأصلاها  
 (ربص يلزم المرأة) أو  
 ولي الصغيرة) عند زوال  
 النكاح) فلا عدة **(قوله)** زنا أو  
 شبهة) كنكاح فاسد  
 ومن خوفه لعنة زوجها  
 وينبغي زيادة وشبهه  
 ليشمل عدة أم الولد  
 (وجب وجوبه) عقد  
 النكاح المتأكد بالتسليم  
 وما جرى مجراه) من  
 موت أو خلوها أي صحبة  
 فلا عدة بخلافه رتقاء  
 وشرطها الفرقة) وركها  
 حرمت ثابتهما) حرمة  
 تزوج وخروج) وصحة  
 الطلاق فيها) أي في العدة

وحكمها حرمه  
نكاح اختها وأقاربها  
حضي وأشهر ووضع  
جل كما أفاده بقوله  
(وهي في حق حرمه)  
ولو كذبة تحت مسلم  
(تحضي الطلاق) ولو  
رجبياً (أوضح) بجميع  
أسبابه ومنه الفرقة  
بتقيل ابن الزوج من  
(بعد النكاح) حقيقة  
أو حكمياً أسقطه في الشرح  
وحرمه بان قوله الآتي  
ان وطئها مع الجميع  
(ثلاث حيض كوامل)  
لعلم تجزئ الحيضة  
فالولي لا يعرف براءة  
الرحم والثانية لحرمه  
النكاح والثالثة لفضيلة  
الحرمة (كذا) عدة أم  
ولمات مولاه أو  
أعقها (لان لها فراساً  
كالحرمة ما تكن حاملاً  
أو آيسة

مطلب حكاية شمس  
الآفة السرخسي

أحكاماً تعال صاحب الدرر وغيره أظهر من جعلها أركاناً كما مر فتدبر **(قوله)** وحكمها حرمه نكاح اختها أي  
من حكمها والمراد بالاخت ما ينسب كل ذات رحم محرم عنها وكثير من المسائل التي يتربص فيها الرجل من حكم  
العدة ومنه حصة الطلاق فيها كما عرفت **(قوله)** ولو كذبة تحت مسلم (أي) كذبة كالمسألة حرمه نكاحها وأقاربها  
بحر واجتر زعموا كانت تحت ذمي وكانوا الأيديون عدة كذا في متن آخر الباب **(قوله)** الطلاق (أوضح) تقدم في  
باب الولي نظماً فرق النكاح التي تكون فسخاً والتي تكون طلاقاً **(قوله)** جميع أسبابه (أي) مثل الانقضاء بخيار  
الزوج والعقود وعدم الكفاية ومثل أحد الزوجين الآخر والرد في بعض الصور والاتفاق عن النكاح الفاسد  
والوطء شبهة فتعزل لكن الأخير ليس فسخاً ويرد على الإطلاق فسخ نكاح المسبية بتبائن الدارين والمهاجرة بالنسبة  
مسئلة أو نسية فإنه لا بد من على واحد منهما مما لم تكن حاملاً كذا في المتن آخر الباب تأمل وقيد في  
الشرعية لآلية قوله ومثل أحد الزوجين الآخر ما إذا لم تكن لانراج ما إذا لم تكن لكن ذكر الزائر يلي ما يخالفه في  
فصل الحداد وفي التمسك ووفق بينهما السيد محمد أو السعدي بأنه إذا لم تكن له عدة عليها بل لغيره وأيضاً لأعدة  
عليها في مالها لم تكن فاعقته فتزوجته على ما يفهم من كلامهم اهـ قلت وفي العروا شريز حبه بعد النكاح  
لأعدة عليها ولو تعد لغيره فلا تزوجها لغيره ما لم تحض حيضين ولهذا وطلقها السيد في هذه العدة يقع لانها  
معددة لغيره ولا يحل له ذلك المين وتامه فيه **(قوله)** ومنه الفرقة الخ (أي) رد على ابن كمال حيث قال الطلاق أو الفسخ  
أو الرجع فزاد الرجع وقال اعلم أن النكاح بعد غامه لا يحتمل الفسخ عند تافكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح  
كالفرقة بخيار بلوغ أو عتق أو بعد كفافة فسخ وبعد غامه كالفرقة على أحد الزوجين للأخر أو بتقيل  
ابن الزوج ونحوه مرفوع وهذا واضح عندهم من خبره في هذا الفن اهـ قال في التبر وهذا التقسيم لزوم  
عرج عليه والذي ذكره أهل الآثار أن القسمة ثلاثة وإن الفرقة بالتقيل من الفسخ كما قدمناه **(قوله)**  
أو حكمياً (أي) المراد بالخلوة ولو فائدة كما مر وسأني **(قوله)** أسقطه أي أسقط المصنف قوله بعد النكاح  
حقيقة أو حكمياً من متنه الذي شرح عليه ط **(قوله)** راجع للجميع أي لأنواع العدة بالحيض  
والمعددة بالأشهر ولا بد أيضاً من انتهاء شمولة للوط الحكمي ليغني عن قوله أو حكمياً **(قوله)** ثلاث حيض  
بالنصب على الظرفية أي في مدة ثلاث حيض للأنثى كون مسمى العدة بصلوات المرأة والرفع إنما يناسب  
كون مسمىها نفس الاجل الآن يكون أطلقها على المدعى بما إذا كان في دفع القدر من غير **(تنبيه)** لو  
انقطع دمها فاعلمت بدوا حتى رأت صفرة في أيامها بالحيض أحب بعض المشايخ بأنه تنقص به العدة  
كما قدمناه في باب الحيض عن السراج **(قوله)** لعدم تجزئ الحيضة (أي) علة تكون الثلاث كوامل حتى لو  
طلقت في الحيض وجب تكميل هذه الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنها لما لم تجزئ اعتبر تمامها كما تقرر  
في كتب الأصول ودر لكن سألني في المتن أنه لا اعتبار بالحيض مطلق فيه ومقتضاه أن ابتداء العدة من  
الحيضة الثالثة وهو الأنسب لعدم تجزئ الثلاث كوامل **(قوله)** فالأولى الخ (أي) بان حكمه كونها  
ثلاثة لا تمنع أن يشروعية العدة لتعرف براءة الرحم أي بخلافه من الحل وذلك يحصل بمرتين أن حكمه الثانية  
لحرمة النكاح أي لاظهار حرمة واعتبار محبت لم ينقطع أثره بحصة واحدة في الحرمة ولا موز في بقية الحرمة  
ثلاثة لفضيلتها **(قوله)** كذا أي كالمرفق كون عدتها ثلاث حيض كوامل إذا كانت ممن تحضي در وغيرها  
**(قوله)** لان لها فراساً أي وقد وجبت العدة وزواله فاشبه عدة النكاح ثم ما امتافه عمر رضي الله عنه فإنه قال  
عدة أم الولد ثلاث حيض كذا في الهداية ولان لها فراساً ثبت نسب وإنها منه بالسكوت لكنه أضعف من  
فراس الحرمة وإنما ينتفي النسب بمجرد النسب بل لا بد من حكمي أن شمس الآفة لما أخرج من السكن زوج السلطان  
أمهات وأولادهم خدامه الاحرار فاستحسنه العلماء وخطأه شمس الآفة بان تحت كل خادم حر وهذا تزوج الآمة  
على الحرمة فقال السلطان أعقبهن وأجدد العقد فاستحسنه العلماء وخطأه شمس الآفة بان علمهن العدة بعد  
الاتفاق وقيل إن هذا كان بسبب حسبه وإن القاضي أغراه عليه وإن الطلبة لما تمتع عنه منعوا عنه كنهه فأبلى  
المبسوط من حفظه **(قوله)** ما لم تكن حاملاً (أي) فإن كانت فعدتها الوضع بحر **(قوله)** أو آيسة (أي) فإن كانت



فعدتها ثلاثة أشهر بحر **(قوله أو محرمة عليه)** فلا عدة زوال فراشته حتى وأساب الحرمة عليه ثلاث  
نكاح العدة وعدته ونفسيل ابن الولي فلا عدة عليها بحوث الولي واعتاقه بعد تقبيل ابنه كافي للحائض بحر **(قوله)**  
ولومات مولاه و زوجها الخ أي بعد ما اعتقها مولاه أو علم أن هذا المسألة على ثلاثة أوجه ١ الأول أن يعلم  
أن بين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام فعمل بأن تعدد بأربعة أشهر وعشرين إلى أن كان قد مات أو لا  
ثم مات الزوج وحج حرة فلا يجب عتق المولى شي وتعدد الوفاة عدة الحرة وإن كان الزوج ميتاً أو لا وهي أمة  
زمنها شهران وخمسة أيام ولا يلزمها عتق المولى شي لأنها معتدة الزوج في حال يلزمها أربع أشهر وعشرين وفي  
حال نصفها فإلزامها إلا أكثر احتياطاً ولا تنقل عدتها على احتمال الثاني لما قلنا أنها لا تنقل في الموت ٢  
الثاني أن يعلم أن بين موتها شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعمل بأن تعدد بأربعة أشهر وعشرين فإنها ثلاث حض  
احتياطاً لأن المولى إن كان مات أو لا لم يلزمها عدته لأنها منكوبة وبعدموت الزوج يلزمها أربع أشهر وعشرين  
لأنها حرة وإن مات الزوج أو لا يلزمها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه لأنها مصورة أن بينهما ما غلبت  
أو أكثر فثبت المولى بعده وجب عليها ثلاث حض فيصير بينهما احتياطاً ٣ الثالث أن لا يعلم كين موتها مولاه  
الأول منها ما فكل الأول عندكم كالثاني عندهما كذا في المراج وغيره بحر وقوله الثالث ضد كوفي ح عن  
البحر في راجعه وفي كلام الشارح إشارة إلى هذا الوجه الثلاثة فأشار إلى الأول والثالث بقوله تعدد بأربعة أشهر  
وعشرين وإلى الثالث عند ما سبقه أو بأبعد الأجلين **(قوله)** ولا عدة على أمة وأم ولد أي إذا مات مولاه أو  
اعتقها ما جاعل بحر وهذا يحتمل قول المصنف كذا أم ولد **(قوله)** وكذا مولوة بنسبها أو نكاح فسد أي عدة  
كل منهما ثلاث حض وسذكر المصنف هذه المسألة مرة ثانية وبأن الكلام عليها في لطيفة بحكي في الميسر  
أن جلاز زوج ابنه بنين فأدخل النساء وجه كل أخ على أخيه فأبى العلماء أن كل واحد يحتجب التي  
أصاها وتعتق بعد الزوجها أو أب أو خنفسه رحمه الله تعالى بأنه أنار في كل واحد عوطاً ولا يطلق كل  
واحد زوجته ويعقد على مولوة ولا يدخل عليها الحال لأنه صاحب العدة ففعل كذا في زوجم العلماء على  
جوابه **(قوله في الموت)** الغالب يجب عدتها ثلاثة أشهر لا تأخبط لظهور الحزن على زوج عاترها إلى الموت ولزوجة  
هنا بحر **(قوله)** يتعلق بالصورتين معاً أي أن بقوله في الموت والفرقة مرتبط بصورتين المولوة بنسبها أو نكاح  
فاسد **(قوله)** والعدة حتى من لم تحض شروع في النوع الثاني من أنواع العدة وهو العدة بالثمن وهو معطوف  
على قوله وهي في حق حرة تحض **(قوله)** حرة أم ولد أي لا فرق بينهما في مسائل من أن عدة كل منهما ثلاثة  
أشهر وهذا في أم الولد إذا مات مولاه واعتقها أما إذا كانت منكوبة فعدتها نصف الفرة في الموت والطلاق  
سواء كانت من محض أو لا كما يعلم مما سأل في غمان أم الولد لا تكون إلا كغيره بقوله لصغر خاص بلحرقه وقوله أو  
كبر شامل لهما كما لا يخفى فافهم **(قوله)** بأن لم تبلغ تسعا وقبل سبعين قد سئل عن السنين على الباء الموحدة وفي الفتح  
والأول أصح وهذا إن أقل من يمكن فيه بلوغ الانثى ونفسه بذلك تسع الفتح والبحر والهر لا يعلم منه حكم من  
زاد سناً في ذلك ولم تبلغ السن وتسمى المراهقة وقد ذكر في الفتح أن عدتها أيضاً ثلاثة أشهر فلو أطلق الصغيرة  
وفسر هاجس لم يبلغ بالسن لتعمل المراهقة ومن دونها وهي من لم تبلغ تسعاً وقد يقال مراد إخراج المراهقة  
لختيار المذاق في البحر بقوله وعن الإمام الفضلي أنها إذا كانت مراهقة لا تنقض عدتها بالاشهر بل يوقف  
حالتها حتى يظهر هل حلت من ذلك الوطء أم لا لأن ظهر جلها عند الجال الوضع والأقل الأشهر قال في الفتح ويعد  
بزمن التوقف من عدتها لأنه كان يظهر حالها إذا لم يظهر كان من عدتها أه قلت يعني أن ظهور عدم جلها  
يحكم على العدة بثلاثة أشهر مضت ويكون زمن التوقف بعد الفتح أو توقفه حتى صحت عدتها وفي  
تفصيص الفتح فرغ في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر إلا إذا كانت مراهقة فتبقى عليها بالظهور فراغ عنها  
كذا في المخط اه من غير ذكر خلاف وهو حسن اه كلام الفتح لكن ينبغي الاقتناء احتياطاً قبل العقيدان  
لا بعدد عليها إلا بعد التوقف لكن لم يذكر رابدة التوقف التي يظهرها الجلل وذكر في الحاشية عن يوسع  
البرازيه أنه يصدق في دعوى الجلل في رواية إذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشرين لأقل وفي رواية بعد

أو محرمة عليه  
ولومات مولاه و زوجها  
لم يدرك الأول تعدد بأربعة  
أشهر وعشرين أو بأبعد  
الأجلين بحر ولا يرث  
من زوجها العدة بحقق  
حريتها وموتها ولا عدة  
على أمة ومدة كان  
يطؤها العدة الفرائض  
جوهرة (و) كذا  
(مطوأة بنسبها)  
كزوجة تغير بطلها (أو)  
نكاح فسد (كوفي في)  
الموت والفرقة) يتعلق  
بالصورتين معاً (و)  
العدة (في حق من لم  
تحض) حرة أم ولد  
(لصغر) بأن لم تبلغ  
تسعا (أو كبر)

مطلب حكاية أي  
خسفة في المولوة  
بنسبة  
مطلب في عدة الصغيرة  
المراهقة  
قول المحقق وأم ولد  
صوابه ومدة كما هي  
عبارة الشارح اه

(أو بلفت بالن) وخرج  
بقوله (ولم تحض)  
الثابت المتعدد بالظهر  
إن حاضت ثم امتد  
ظهرها فتعدت الحضيض  
إلى أن تبلغ سن الأياس  
جوهرة وغيرها وما  
في شرح الوهبانية من  
انقضائها بسبعة أشهر  
غريب يخالف جميع  
الروايات فلا يقضى به  
كف وفي نكاح  
الخلاصة لو قبل الحنفى  
ما من هذا الإمام  
الشافعى في كتابه أن  
يقول قال أبو حنيفة كذا  
ثم لوفى مالى بذلك  
نفذ كفى العسر والنهر  
وقد نظمته شيخنا الخبير  
الرملى سالما من النقد  
فقال

لمتددة طهرها بسبعة أشهر  
وفاعدة أن مالى يقدم  
ومن بعده لأوجه  
لنقض هكذا \*

يقال بان تعدله ينظر  
وأما عند الحنفى  
فالحنفى به كفى حضيض  
الفتح تقدير طهرها  
بشهرين فستة أشهر  
فلا طهر وثلاث حضيض  
بشهر احتياطاً (ثلاثة  
أشهر) إلا أنه لا يوفى الفترة  
والأقباليام بجر وغيره

٣ مطلب فى الاقتضاء  
بالشعيف

شهرين وخمسة أيام وعله عمل الناس ٨ ومضى فى الحامدية على الأخيرة وفيه نظر لأن المراد من مستثناة  
التوقف بعدمضى ثلاثة أشهر فالأولى الأخذ بما أتت الأولى فامضت أربعة أشهر وعشر ولم يظهر الحمل علم  
أن العداء نقضت من حين مضى ثلاثة أشهر (قوله بان بلفت سن الأياس) سبأى أن تقدر فى القتر وأى تمام  
الكلام عليها (قوله أو بلفت بالن) أى خمس عشر فستة عن العناية ومثلها لو بلفت بالانزال قبل هذه المدة  
وقوله ولم تحض شامل للماز ثم إذا أصلا أو أتت وانقطع قبل التام قال فى العسر عن التترخاوية بلفت قرأت يوما  
عما ثم انقطع حتى مضت ستة ثم طلقها فاعتد بها الأشهر أو هو سبأى كذا الشارح عن الحرانها إذا بلفت ثلاثين سنة  
ولم تحض حكم بأيسها وبأى بيانه (قوله بان حاضت) أى ثلاثة أيام مثلا (قوله ثم امتد طهرها) أى سنة أو أكثر  
بجر (قوله من انقضائها بسبعة أشهر) ستة منها مدة الأياس وثلاثة منها المدة ورايت بخط شيخنا عفا  
الساحفى أن العقد عند المالكية أنه لا بد لوفاء العدة من سنة كاملة تسعة أشهر لمدة الأياس وثلاثة أشهر  
لانقضاء العدة قلت وإنما عرفت الجمع بالحول (قوله فلا يقضى به) ٣ اعترض بأنه قول مالك والتقليد حاز بشرط  
عدم التلقف كذا كره الشيخ حسن الشرنبلالى فى رسالة قبل ومع التلقف كذا كره الملايان فروغ فى رسالة قلت  
ما ذكره ابن فروغ وسدى عبد القى فى رسالة خاصة والتقليد وإن حاز بشرط فهو للعامل لنفسه لا للحنفى  
لغيره فلا يقضى بغير الرجوع فى مذهبه لما قدمه الشارح فى رسم القى بقوله وحاصل ما ذكره الشيخ فاسم فى تصحيحه  
أنه لا فرق بين القى والقاضى لأن الملقى مخير عن الحكم والقاضى ملزم به وأن الحكم والقاضى بالقول للمرجوح  
جهل وخروج لا جامع وإن الحكم الملقى باطل بالاجماع وأن الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا لمع وقدمنا  
الكلام عليه نال فاقهم (قوله وحسب أن يقول الخ) ههنا لمضى على قول بعض الأصوليين لا يجوز تقليد  
المفضل ومع وجود الفاضل وبنى على ذلك وجوب اعتقاد أن مذهبه صواب بمثل الخطأ وأن مذهب غيره مخطئ  
يحتل الصواب فإذا نسل عن حكم لا يجب إلا ما هو صواب عند فلا يجوز أن يجب عذبه الغير وقدمنا فى  
ديباجة الكتاب عام الكلام على ذلك (قوله ثم لوفى مالى) بذلك نفذ لأنه مجتهد فيه وهذا كله رد على ماقى البرازية  
قال العلامة والفتوى فى زماننا على قول مالك وعلى ماقى جامع الفصولين لوفى فاض بانقضاء عدها بعدتها  
مضى تسعة أشهر فنفاه لأن العقد أن القاضى لا يصح قضاءه بغير مذهب مخصوصا فضاة زماننا (قوله لمتمدة)  
بالتثنية ونصب طهرها على التميز (قوله وقاعدة) بقصره فالضرورة وهو هو سبأى أخرجه بقوله بسبعة أشهر والجملة  
دليل جواب الشرط الذى هو أن مالى يقتدر على أن حكم القاضى المالى يقتدر التسعة أشهر لمتمدة الطهر  
كان هذا المقدار عدها ومن بعده أى من بعد قضاء القاضى للمالى هذا المقدار لأوجه لنقض القاضى  
الحنفى حكمه لأنه فضل مجتهد فيه فقضاؤه ورفع الخلاف ٨ ح وفى بعض النسخ أن مالى يقرر راء الحكم  
قد علم أن العقد عند المالكية تقدر المدة بحول ونفاه أيضا فى البحر عن الجمع مع مالك (قوله هكذا)  
يقال) معنى ينبغي أن يقال مثل هذا القول الخالى من نقد واعتراض ينظر به عليه كما قال بعضهم  
أنه يبقى بالضرورة ٨ ح قلنا لكن هذا ظاهر إذا أمكن قضاء مالى به أو بحكمه أمافى بلاد  
لا يوجد فيها مالى يحكمه فالضرورة متحققة وكان هذا وجه ما مر عن البرازية والقصولين فلا رد قوله فى النهر  
أنه لا داعى إلى الاتباع بقول نفعده أنه خطأ يحتل الصواب مع إمكان الترافع إلى مالى يحكمه أم تأمل ولها  
قال الزاهد وقد كان بعض أصحابنا يقولون يقول مالك فى هذه المسئلة للضرورة أم ثم رأيت ما يحتج به  
ذكر محضى مسكين عن السيد الحوى وسأى نظير هذه المسئلة فى زوجة المفقود حيث قيل أنه يبقى بقوله  
مالك أنها تعتد عدة الوفاة بعد مضى أربع سنين (قوله وأما عند الحنفى) الأولى أن يقول عمدة الدم أن  
المستحاضة والمراد به المتخيرة التى نسبت عداها وأما إذا استمرها الدم وكانت تعمد عداها فأنها ردى عداها كفى  
العسر (قوله فالحنفى به الخ) حاصله أنها تنقض عدها بسبعة أشهر وقبل ثلاثة (قوله والأقباليام فى الخطأ)  
اتفق عدة الطلاق والموت فى غرة الشهر واعتبرت بالشهور إلا بالهجران ونقضت عن العددين اتفق فى وسط الشهر  
فعدت إلى أمام باعتبار أيام العقد فى الطلاق بتسعين وما وفى الوفاة بماهة وثلاثين وعندهما بكل الأول من الأخيرة

وأيضا ما بالاهلة وعدة الايام الممنوعة أن لا يكمل فلان أربعة أشهر والايام المستقروا وسط الشهر ومن الرجل اذا ولد  
في أثناءه وصوم الكفار اذا صار فيه وسط الشهر على هذا الخلاف اه وقدمت على المجتبى تأجل الفتن اذا  
كان في أثناء الشهر فله يعتبر بالايام اجاعا عجزه قال وفي الصغير أن اعتبار العدة بالايام اجاعا تأخرا الخلاف  
في الاشارة واستشكله الفقيه في بيان الاول والمال كورق للخطوط الخاتمة والميسر وغيره (قوله في الكل)  
يعني أن التقيد بالوطئ شرط في جميع ما مر من مسائل العدة للحض والعدو لا شهر كآدم سابقا بقوله راجع  
لجميع (قوله ولو فاسدة) أطلقها فشم لماذا كان فسادها بالانحسار حتى أشرى وهذا هو الحق كما بيناه عند  
قوله صححة اه (قوله كاسر) أي في باب المهر لا في هذا الباب فان الذي قدمه في التقيد بالصححة ط (قوله)  
ولو رضعا الخ) فيه مسامحة لان الكلام فيمن وطئت والرضع لما تأق منه وطئ زوجته فكان الاول أن يقول  
ولو غير مراهق وعبارة القنينة تحجب العدة بدخول زوجها الصبي المراهق وفي أحاد الجرحا في قول أي حنفية  
وأي يوسف ان المهر والعدة واجبان وطء الصبي في قول محمد تحجب العدة من المهر ثم قال ولا خلاف بينهم  
لانها ما يافي مراهق ينصرونه الاغلاق أي أن تعلق منه أي تحجب ومحمد أجاب فيمن لا يتصوره من لا ذكره  
في حكم أصعبه اه وذكر في العرق ذلك أنهم صرحوا بفساد خواتمه ووجوب العدة بخواتمها للقنينة الشاملة  
لخواتم الصبي ووجوب العدة اذا وطئها بنكاح فسد فكذا الصبي لا لا ثم قال فخاصه أنه كالباق في الجميع  
والفاسد في الوطئ يشبه الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كالاتفي فليصفا هو مسئلة عدت زوجته ووضع  
الحمل تأتي بامور الطلاق الموجه لعدتها بعد الدخول أن يكون ختما فليس زوجها وبلى وعن الاسلام  
أو أن يتجلى بها في قصره وبطفتها في كبره وصورة التفريق أن يدخل بها بعد فاسد (قوله والعدة لوت) أي  
موتد وج الحرة اما الماتعة في حكمه ما بعد (قوله كاسر) أي قريبا (قوله من الايام) أي والبال أيضا کافی  
المجتبى وفي غير الاذكار أي عشر ليل مع عشرة ايام من شهر حرام وعن الاوزاعي ان القنينة عشر ليل لاله  
حذف التاء في الآية عليه فلها الزوج في اليوم العشر فلان ذكر كل من الايام والبال بصيغة الجميع لفظا أو  
تقدير يقتضي دخول ما وازيه استقر اه ومثله في الفتح وما مر عن الاوزاعي عرافة في الخاتمة لان الفضل  
وقال انه لا حوط لانه زبدلية أي لو مات قبل طواع الصبر فلا يمن مضى اليه بعد العاشر وعلى قول العامة  
تقتضي بغروب الشمس كافي الجروفيه نظير هو مسالوقول العامة لما عمن التقدير بعشرة ايام وعشر ليل  
وقد ينقص عن قولهم لو فرض الموت بعد الغروب فكان الاحوط قولهم لا قوله (قوله بشرط طاعة النكاح) جميعا  
الى الموت لان العدة في النكاح الفاسد ثلاث حض لوت وغيره كاسر قال في الصبر ولهذا قدمنا أن المكاتب  
لو اشترى زوجته ثم مات عن وفاته لم يجب عدة الوفاة فان لم يدخل بها فلا عدة أصلا وان دخل فقلت عنه فتعد  
بمحض فساد النكاح قبل الموت وان لم يتعد فله تعدت بشهرين ورجعة ايام عدة الوفاة لانهما مملوكان لا لولي  
كافي الخاتمة (قوله ولو صغيرة) الاولى ولو كبيرة لان المردان عدة الموت أربعة أشهر وعشر وان كانت من ذوات  
الحض فمن كانت من ذوات الاشهر الاولى تأمل (قوله تحت مسلم) اما لو كانت تحت كافر لم تعد اذا اعتدوا  
ذلك كما سجد كره المصنف (قوله ولو عيدا) أي ولو كانت زوج الحرة عيدا (قوله فلم يفرج عنها الا الحلال) ذن  
عدتها الموت ووضع الحمل كافي الحرة اذا مات عنها وهي حامل اما لو حلفت في العدة بغير موافقة تغفر في  
الصحيح كافي في قريبا (قوله وعم كلامه حمنة الطهر الخ) الظاهر أن حمل ذكره منسلة عند ذكر مسئلة الشابة  
للمتة الطهر يعني أنها ماتت في أيها بعد طلاق بالحض لا بالاشهر واما ذكره ما فلا حمل لان التي ترى الدم  
تعدت لموت بأربعة أشهر وعشر فقيرها تعدت بالاشهر لا بالحض الاولى اذا دخل بالحض في عدة الوفاة واما  
قوله فلم يفرج عنها الا الحلال صرح في ذلك ثم رأيت الرجعي فأد بعض ذلك وقدمت ان السراج ما يضل بحث  
الشرخ وهو أن الموضع اذا حلفت بالحض حتى رأته حفر في ايامه تقتضيه العدة فأداه لا بد من حض  
الموضع ولو بمجلة الدم وانما أمر منتهى المجتبى قال أعياننا اذا تأخر حض المولدة لعرض أو غيره بقيت في  
العدة حتى تحيض أو تبلغ حدا لايس اه (قوله وفي حق أمه) أطلقها فشم لزوجة القنينة وأم الولد والمدة

مطلب في عدة زوجة

الصغير

(ان وطئت) في

الكل ولو حكا كالخاتمة

ولو فاسدة كاسر ولو

رضعا تحجب العدة

لالمهر قنينة (و) العدة

(لوت أربعة أشهر)

بالاهلة لوتى الفترة كاسر

(وعشر) من الايام

بشرط بقاء النكاح

صحيحا الى الموت (مطلقا)

وطئت أولا ولو صغيرة

أو كتابة تحت مسلم ولو

عيدا فلم يفرج عنها الا

الحامل قلت وعم كلامه

عدة الطهر كالرضع

وهي واقعة الفتوى ولم

أرها لان فراسمه

(وفي) حتى (أمة)

مطلب في عدة الموت

والكتابة والمستعانة عند الامام ولا بد من قيد الخول في الامة الا في المتوف عنها زوجها بغير قيد باروحة  
 لانها لو كانت موطوءة على الجن لاعدت عليها الا اذا كانت أم ولدا مات عنها سداها أو أعتقها فقد تنال ثلث حض  
 كاس **(قوله)** لعدم الجزى يعنى أن الرق منصف ومقتضاه لزوم حضنة ونصف لكن الحض لا يتجزأ فوجب  
 حضنتان **(قوله)** لطلاق أو فسخ أو نكاح فاسد أو وطء شبهة فحسبنا **(قوله)** نصف الحرة أى شهر  
 ونصف في طلاق ونحوه وشهران ونحوه أو ما في الموت **(قوله)** وفي حق الحامل أى من نكاح ولو فاسدا فلا  
 عدت على الحامل من زنا أصلا بغير **(قوله)** مطلقا أى سواء كان عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطء شبهة نهر  
**(قوله)** ولو أمية أى منكوبة سواء كانت قنة أو مدبرة أو مكاتسة أو أم ولدا أو مستعانة ط عن الهندية  
 ومثل المنكوبة أم الولد اذا مات عنها سداها وأعتقها كما في كفى الحاكم **(قوله)** أو كاتبة لم يقل تحت  
 مسلم كما قال في سابقه اختلاف ههنا بين كونها تحت مسلم أو ذى على ما ساقى في المتن **(قوله)** أو من زنا الخ  
 ومثله ما لو كان الحمل في العدة كما في القهستاني والرد المحتق وفي الحاوى الزاهدى اذا حلت للعنة وولدت  
 تنقض به العدة سواء كان من المطلق أو من زنا وعنه لا تنقض به من زنا ولو كان الحمل بنكاح فاسد وولدت  
 تنقض به العدة وان ولدت بعد التاركة لا قبلها اه لكن باقى قريبين حلت بعلوم تزويجها الصبي ان  
 لها عدة الموت فلما يدقوه اذا حلت للعنة معدة الطلاق بغير شفا بعد تأمل ثم رأيت في التهر عند مسئلة  
 الفار الآتية قال وأعلم أن المعتد ولو حلت في عده تذاكر الكرخى أن عدها موضع الحمل ولم يفصل والذي ذكره  
 محمد أن هذا في عدة الطلاق أما في عدة الوفاة فلا تغير بالحمل وهو الصحيح كذا في البدائع اه وفي الجرع  
 التاركة الحية المعتدة عن وطء شبهة اذا حلت في العدة ثم وضعت انقضت عدها وقسم عن الحائض المتوفى عنها  
 زوجها اذا ولدت لا كمن ستن من الموت حكم بانقضاض عدها قبل الولادة ستة أشهر وزيادة فتصل كأنها  
 تزوجت آخر بعد انقضاض العدة وحلت منه **(قوله)** بان تزوج حلي من زنا الخ أفاد أن العدة ليست من أجل  
 الزنا لا تقدم له لاعدت على الحامل من الزنا أصلا وانما العدة لموت الزوج أو طلاقه قال الرضى ويعلم كون الحمل  
 من زنا ولو لادته قبل ستة أشهر من حين العقد **(قوله)** ودخل بها هو قد بلغ المتوفى عنها لما مر أن عدة الوفاة  
 لا يشترط لها الخول ودخولها بها بالغواة أو وطئها مع حرمة لاه وان جاز نكاح الحلي من زنا لا يحل وطؤها  
 رضى ونقل المسئلة في الجرع عن البدائع بدون قيد الخول **(قوله)** وضع حملها أى بالقدح عمنها وولدت بعد  
 الطلاق أو الموت يوم أو أقل جوهره والمراد به الحمل الذى استبان بعض خلقه أو كله فان لم يستن بعضهم تنقض  
 العدة لان الحمل اسم لمنطقة متغيرة فاذا كان مضغعة أو علقمة لم تغير فلا يعرف كونها متغيرة بيقين الا باستبانها بعض  
 الخلق بجرع المحيط وفيه عنه أيضا أنه لا يستبين الا ما تموعشرين يوما وفيه عن المحبى ان المستبين بعض  
 خلقه بغير فيه أربعة أشهر وتام الخلق ستة أشهر وقدمت في الحض استشكل صاحب الصبر اهذا ان المشاهد  
 ظهر الخلق قبل أربعة أشهر فالظاهر أن المراد بنفي الروح لانه لا يكون قبلها وقد متانها ههنا **(قوله)** لان الحمل  
 الخ علة لتقدير انقضاء جميع فلو ولدت وفي بطنها آخر تنقض العدة بالآخر واذا اسقط سقطا ان استبان بعض  
 خلقه انقضت العدة لانه ولو لا الاقل **(قوله)** خزوج كره الولد كالكل الخ ههنا باقى تقدير رجوع في قوله وضع  
 جميع حملها الا أن يراد جميع الافراد لا جميع الاجزاء وقد يقال ان قوله الا فى حملها لا لزوم رجوع عدم انقضاض  
 عدها يخرج الا أكثر وفيه أنهم لو لم تنقض أصبحت مراخبة قبل خروج بابه فلما أرادها تنقض من وجه دون  
 وجه ولذا قال في الجرع وقال في الهارونيات لو خرج أكثر الولد لم تصح الرجعة وحلت للزوج وقال مشايخنا لا يحل  
 للزوج أيضا لانه فاه مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتسابا ولو يقوم مقامه في حق حملها لا لزوم احتسابا  
 اع **(قوله)** في جميع الاحكام أى في انقطاع الرجعة ووقوع الطلاق والعلق والعلق ولادتهما وروى عنهما انقضاض  
 فلا تملى ولا تصوم ههنا ما يقتضيه الاطلاق **(قوله)** ولو مع الاقل في بعض النسخ ولا منع الاقل بالانفاضة وهي  
 الصواب وعبار الجرع وخروج الرأس فقط أو مع الاقل لا اعتبار به وذكره عن النوادر تفسيره البدن بانه من  
 الايتين الى التاكيد ولا بعد الرأس ولا بالرجلين أى فقط **(قوله)** فلا تقصص بقطعه بل فيه الديث بغير **(قوله)**

محض (الطلاق أو فسخ  
 حضنتان) لعدم  
 التجزى (و) في (أمة) لم  
 تخص (الطلاق أو فسخ  
 أو مات عنها زوجها  
 نصف الحرة) لقول  
 التصيف (و) في حق  
 (الحامل) مطلقا ولو  
 أمة أو كاتبة أو من زنا  
 بان تزوج حلي من زنا  
 ودخل بها ثم مات أو  
 طلقها فتعد بالوضع  
 جواهر الفتاوى (وضع)  
 جميع (حملها) لان  
 الحمل اسم لجميع ما في  
 البطن وفي الجرع خروج  
 أكثر الولد كالكل في  
 جميع الاحكام الا في  
 حملها لا لزوم احتسابا  
 ولا عبرة بخروج الرأس  
 ولو مع الاقل فلا تقصص  
 بقطعه

المائة لولا قتل من  
سنتين ثم يثبت لاكثر  
(ولو) كان (زوجها)  
الميت (صغيرا) غير  
مراحم ولو ثبت لاقول  
من نصف حول من  
موت في الاصح لعموم  
آية وأولات الاجال  
(وفين حلت لعلموت  
الصبي) بان ولدت نصف  
حول فأكثر (عدة  
الموت) اجماعا لعدم  
الجل عند الموت (ولا  
نسب في حاله) اذ لم يولد  
الصبي نعم يبقى نبوته  
من المراهق احتياطا  
ولومات في بطنها ينبغي  
بقائه عندها لأن ينزل  
أو تبلغ حبلا لها  
نهر (وق) حتى (أمرأه)  
الفار من) الطلاق  
(البائن) ان مات وهي  
في العدة (ابعد الاجل  
من عدة الوفاة) عدة  
الطلاق احتياطيا بان  
تربص أربع أشهر  
وعشرين وقت الموت  
فهي ثلاث حضيض من  
وقت الطلاق ثم هي  
وفي قصور لاهل الوتر  
فيها حضا فاعتد عليها  
بثلاث حضيض حتى ولو  
امتطهرها حتى عدتها  
حتى تبلغ الاياس  
فخرج (و) قيد البائن  
لان (المطقة الرجعي  
ما للموت) اجماعا  
(و) العدة (فمن)  
أعتقت في عتق رجعي

ولا يثبت نسبه الخ) أي لو جامع المدة المدخولة وله فخرج رأسه لاقول من سنتين يخرج الباقي لاكثر بلزمتي  
يخرج الرأس ونصف البدن لاقول من سنتين بغير (قوله) ولو كان زوجها لو وصلته وهو ما فعل على قوله وضع حملها  
(قوله) غير مراحم) أي يبلغ ثنتي عشرة سنة فمستأنق (قوله) ولو ثبت لاقول الخ) أي لا يتحقق وجود الحمل وقت  
الموت (قوله) في الاصح) مقابله ما روي شاذان عن الثاني أن لها عدة للموت نهر (قوله) بان ولدت نصف حول فأكثر  
وقل لا أكثر من سنتين وليس بشئ فتح (قوله) لعدم الحمل عند الموت) أي لعدم تحقق وجوده عند مفارقة  
أولات الاجال (قوله) في حاله) أي حال موت الصبي أو حال وجوده لجل عند موته وحذونه بعدم (قوله) ان لا  
ما للصبي) أي فلا يتصور منه العلق وانما ثبت نسب ولد المشرقي من مفرقة اقامة العقد مقام العلق بصورة  
حقيقة بخلاف الصبي كافي الجهر (قوله) نعم ينبغي الخ) عارضا لغيره يجب كون ذلك الصبي غير مراحم وأما  
المراهق فيجب أن يثبت النسب عنه اذا لم يمكن بان ما عساه لاقول من ستة أشهر من العقد اه وأيدق الجهر  
بقوله ولهذا صور المسئلة الحاكم الشهيد في الكافي عاذا كان رضعا اه ولا يخفى أن مفهوم الرواية معتبر فافهم  
(قوله) أو تبلغ حد الاياس) يعني فتعدت الاشهر بعلموفه أنه متف لقوله تعالى وأولات الاجال الآية فتأمل  
ح قلت وفي حاشية البحر للشيخ خير الدين لبعض القول بالانقضاء مع وجوده لاستعمال الرحمة كذا في كتب  
الشافعية قال الرمي في شرح المباح جوامع واسترا أكثر من أربع سنين لم تنقض الاوضاع لعدم آية كما  
أفتى به الولد والاب لا يتصور رها بثلث وقال ابن قاسم في حاشية شرح المنهج قال حينئذ الطلابة لا يفتي جماعة  
عصرنا بالتوقيف على خروجه والذي أفتوه عدم التوقيف اذا أبس من خروجه لم يضر رها بثلث من التزوج اه ولا  
ثمن في قواعد يدفع ما قاله فاعلم ذلك اه ملحوظ به ظهر أن المراد من قوله أو تبلغ حد الاياس هو الاياس من  
خروجه وهل المراد منه نهائية حد الحمل وهو أربع سنين عند الشافعية وسنتين عندنا وأعمهم ذلك محتمل  
والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة لما افتتضه صريح الآية (قوله) وفي حق امرأة الفار الخ) معطوف على قوله سابقا  
في حق زوجته متعلق بما يتعلق به وهو الضمير العائد على العدة وقوله من الطلاق متعلق به ولو قال الطلاق  
بالامكان كان أظهر والمراد امرأة الفار من التي بقي مرضه بغير رضاها بحيث صار فراقا ومات في عدتها فاعتد بها  
أبعد الاجل عند ما خلا فلا يوسع لانه وان انقطع النكاح بالطلاق خصة لكنه باق حكم في حق الارث  
فيصير بين عدة الطلاق والوفاء خاتما على الفسخ قلت وهو صريح في أنه لو مات في مرضه برضاها بحيث  
لم يضر فارقا تعد عدة الطلاق فقط وهي واقعة القترى فيلحفظ وخرج أيضا ما لو طلقها بانثاني حصة ثم مات  
لا تنتقل عدتها ولان ثمة اقصا صرح به في الفسخ لانه ليس فارقا (قوله) ان مات وهي في العدة بان لم تحض ثلاثا  
قبل موته فان ماتت ثلاثا قبله انقضت عدتها ولم تدخل تحت المسئلة لانه لا امرأته الا اذا مات قبل انقضاء  
العدة وقد أشكل ذلك على بعض خصة العصر لعدم التأمل بغير (قوله) من عدة الوفاة الخ) بيان لا بعدا لاجل  
في بابية لا متعلقة بأبعد ط (قوله) احتياطاً) علمت وجهه (قوله) وفيه قصور) لان قوله فيها ثلاث  
حضيض يقتضي أنه لا بد أن تكون الحضيض الثلاث أو بعضها في مدة الاربعة لاشهر وعشر (قوله) حتى  
تبلغ الاياس) فانما يقتضي من الاياس بعد الاشهر كحصر به في الفسخ أيضا فافهم (قوله) وقيد البائن الخ)  
حاصل المسئلة أن الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجعي حضا ومريضه ودخلت في عدة الطلاق ثم مات  
والعدة غيبة تنتقل عدتها الى عدة الموت باجماع اهلنا حيث نزلت حتم وثمة ما اذا كانت تنقضه لم تكن  
زوجته فلا يجب عليها ما يمتنع من ولادته وكذلك لو طلقها بانثاني حصة ثم مات في عدتها كحصر لم لا يخفى أن  
أمرأة الفار هي التي طلقها بانثاني مرضه وما بين عدتها ولو كان رجعا لم تكن كذلك فقول المصنف تعبا  
لذلك وغيره والمطلة الرجعي علقا على قوله من البائن يقتضي أن أمرأة الفار لا تكون طلاقا بانثا وثارة  
رجعا وان حكم طلاقها بالبائن ماحر وهذا حكم خلاف الفار رجعي ولا يخفى أن مطقة الرجعي لو سميت امرأة  
الفار لزمته لزوم المطلة ذكرها في الشر ثلاثا وألف لها لرسالة خاصة ذكر أن هذا الابهام وقع في كثير  
من الكتب وحكم عليها بانطما ولا يخفى أنه ليس فيها سوى المسئلة في العطف على أمرأة الفار اعتمادا على  
ظهوره لمراد لاجل الاختصار ليستغنى عن التفسير في عدم (قوله) لعدم) مبتدأ خبره وقوله أن تم وأشارته

التي أوجب عليها أن تستأنف عدة حرم قبل انتقال عدتها إلى عدة الحرام أو تفتي على ماضى وتكمل ثلاث  
 حض أو ثلاثة أشهر إن كانت من لا تحض فافهم وأما قوله أعقت في عدة حرمي أن العتق بعد طلاق الزوج  
 إذا كان قبله لزماً بعدة الحرة ابتداءً أو أن عدة طلاق لا عتق لانها لو كانت أمه وأعتقها وهي منكوبة  
 الغير لا عدة عليها لكونها محرمه عليه كأم وأما أن العدة مائة أو أكثر أعقتها بعدة قضاء عدتها وأما ما فيها ثلاث  
 حض كأم لانها عادت فرأى أنه كما يعلم من الجوهر (قوله فكعدة أمة) أي حضت أو شهر ونصف أو شهرين  
 ونحوه أيام بلا انقلاب إلى عدة الحرة فتستأنف (قوله لبقاء النكاح في الرجعي) بيان للفرق وهو أن النكاح قائم  
 من كل وجه بعد الطلاق الرجعي والعتق بكل ملك الزوج عليها والعقد المالك الكامل مقدّم على ما لا يحض  
 بخلافه بعد البائن أو الموت (قوله وقد تنتقل العدة) جعلها سائماً باعتبار المتقل عنه أو لا الانتقال خمس  
 أقلام ط (قوله طلق رجعي) قيد بالرجعي ليمكن انتقالها بالعتق وبالموت وقضي ذلك على محض مسكن  
 أقلام ط (قوله غاضت) أي قبل تمام العدة وكذا يقال فيما بعده ط (قوله نصير ثلاثاً) أي تنتقل إلى  
 عدة الحرام ثلاثاً لولا طلاقها رجعي كما علت (قوله لا يابس) أي إلى أن وصل إلى من الأيابس (قوله نصير بالاشهر)  
 ولا تعتبر الأيام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض ط (قوله فعاد لهما) ومثله ما لو جلت ولو ذكره  
 لاستوفى المثال أنواع العدة الثلاثة وهي العدة بالحيض والاشهر ووضع الحمل لكن لو ماتت زوجها بقي عدتها  
 ووضع الحمل ولا تنتقل إلى الأشهر (قوله نصير بالحيض) معنى على أحد الأقوال الأربعة (قوله نصير أربعة  
 أشهر وعشر) لانها معتدلة رجعي فلها عدة طلاق كأم قلت وقد اشتمل هذا المثال على عدة الصغرة والكبرة  
 والأمة والحرة والحاض والأيسة المطلقة والمتوفى عنها زوجها والمعتقة وإن اشترطت وهي الحي على ما ذكرنا  
 (قوله فعاد لهما) أي في أثناء الأشهر أو بعدها بل عليه قوله أو جلت من زوج آخر فإن جعلها منه لا يكون  
 الأيسر الأشهر وبدل غلبه أيضاً ما قبله وهو قوله لكن اختار الهنسي المخرج ح (قوله على جاري عاداتها)  
 مقتضاها اعتبار عدة نكاحها أو عدة طلاقها أو عدة رجوعها أو عدة طلاقها أو عدة رجوعها أو عدة طلاقها  
 البصر واختلاف في معنى قوله إذا رأت الدم على العادة فقبل معناه إذا كانت سائلاً كثيراً احترازاً عما إذا رأت  
 بلبسة وقيل معناه إذا رأت رجلاً أو أسوداً أو أصراً أو خضراً أو زينة وقيل معناه إذا كان يكون على العادة  
 الجارية حتى لو كان عدتها قبل الأيابس أو صغراً فإنه كذلك انتقض كذلك الفتح وصرح في المراجع بأن الفتوى  
 على الأول اه والآخر هو ما ذكره الشارح فافهم (قوله لأن شرط الخلفة أي خلفه الأشهر عن الحيض  
 والخلف هو الذي لا يصر إليه الاعتدال الأصل كالفدية بل شيخ الغفاني وأما البديل كالمسح على الخفين  
 فلا يشترط فيه ذلك أفاده ط (قوله ستة أقوال صحيحة) أحدها ينتقض مطلقاً واختاره في الهداية \* الثاني  
 لا ينتقض مطلقاً واختاره الأسيدي \* الثالث ينتقض إذا قبل تمام الأشهر لبعدها وأقبح به الصدر  
 الشهيد وفي المحمدي وهو الصحيح المختار للفتوى \* الرابع ينتقض على رواية عدم التقدير للأيابس التي هي ظاهر  
 الرواية فامتدأت الأبر على ظننا فإلما حاضت تبين خطئها ولا ينتقض على رواية التقدير واختاره في الإيضاح  
 واقصر عليه في الثاني وجزءه القنوري والخصاص ونصر في البدائع \* الخامس ينتقض إن لم يكن حكم  
 بإبائها وإن حكم به فلا كأن يدعي أحدهما فساد النكاح فيقتضي بطلان وهو قول محمد بن مقاتل وصحبه في  
 الاختيار \* السادس ينتقض في المستقبل فلا يعتد بالأيابس لطلاق بعده لا لماضي فلا تقسداً لنكحة  
 المبشرة بعد الاعتدال بالاشهر وصحبه في النوازل اه (قوله وعليه) أي على هذا القول فالنكاح جائز لانه  
 انما يقع بعد تمام الأشهر وقوع معتبر أو جود شرطه وهو الأيابس وجوبه وهو الانقطاع في مدته التي يغلب  
 فيها ارتفاع الحيض وهو الحس والحسون ولا تعتد في المستقبل بالأيابس لتحقق الدم المعتد خارجاً عن الفرج  
 على غير وجه الفساد بل على الوجه المعتد فالتحقق اليأس تحقق حكمه وإذا تحقق الحيض تحقق حكمه وأما  
 اشتراط دوام الانقطاع الملو في اليأس فلا دليل له فقد تحقق اليأس من الشيء ثم وجوبه تمامه في الفتح وهذا

لعدة البائن (لا الموت) ان تم  
 الرجعي دون الآخرين  
 وقد تنتقل العدة ستاً  
 كما مة صغيرة  
 منكوبة طلق  
 رجعياً فاعتد بالاشهر  
 ونصف فغاضت نصير  
 حضت من فاعتد نصير  
 ثلاثاً فامتد طهرها  
 لا لا يابس نصير بالاشهر  
 فغاضت نصير  
 بالحيض فغاضت وجها  
 نصير أربعة أشهر  
 وعشر (أ) أيسة اعتد  
 بالاشهر ثم عادت بها  
 على جاري عاداتها أو  
 جلت من زوج آخر  
 بطلت عدتها وقيل  
 نكاحها (استأنف  
 بالحيض) لأن شرط  
 الخلفة تحقق الأيابس  
 عن الأصل وذلك بالجزء  
 النائم إلى الموت وهو  
 ظاهر الرواية كافي  
 الثابت واختاره في  
 الهداية فتعين المصير  
 له قاله في الجبر بعد  
 حكاية ستة أقوال  
 صحيحة وأقره المصنف  
 لكن اختار الهنسي  
 ما اختاره الشهيد أنها  
 إن رأت قبل تمام الأشهر  
 استأنف لانها عادت  
 وهو ما اختاره صدر  
 الشريعة ومنا لا خسرو  
 والناثي وأقره المصنف  
 في باب الحيض وعليه  
 فالنكاح جائز واعتد في

المستقبل بالحيض كما صح في الملازمة وغيره في الجوهر والمحمدي أنه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح  
 القنوري وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي النهاء أعيد الروايات وتبعها فيما علقته على الملق (والصغيرة) لو حاضت

كثرى ترجيح أيضا لهذا القول **(قوله لا تستأنف)** لأنه لم يبين بالحض أنها كانت قبل من ذوات الأقراب بخلاف  
 الآية ط **(قوله إلا إذا حاضت)** استثناء منقطع ط **(قوله في أنثائها)** أي قبل غماها ولو ساعة ط  
**(قوله ثم أبست)** أي بلغت سن الإياس عند الحيضين وانقطع دمها فخرج **(قوله لا رخصة غيرها)** وقيل للرخصة  
 خمس وخمسون وقيل هلستون وقيل ستون مطلقا وقيل سبعون وفي ظاهر الأمر لا يعتد بقوله بل أن  
 تبلغ من السن ما لا يحض مثله أبست وذلك يعرف بالاحتياط والمأنة في تركيب البدن والسن والهرم لا ح  
 عن البحر وفي القهستاني وقيل ثلاثون **(قوله وقيل الفتوى على تحسين)** قال القهستاني به يبقى اليوم كافي  
 الماتع **(قوله وفي البحر عن الجامع الخ)** يحتمل أن يكون مبنيا على القول بتقديره بثلاثين لكن ظاهر قوله ولم  
 تحض أنها لم يسبق لها حض أصلا وهي الشبهة التي بلغت السن ومركبها يؤيد بما في الترتيبات من  
 التسابع أمر أمارات الدهوي بنت ثلاثين متغلارأت وماذا لا غير ثم طلقها زوجها قال أبست هي بأية  
 وقال أبو جعفر تعتد بالسنور لا من الألف بل يحض وبه تأخذ اه **(تنبيه)** هل يؤخذ بقوله أنها بلغت  
 سن الإياس كما يقبل قوله بالبلوغ بعد الصغر أم لا بمن بينه أم من صرح بمن علمنا وبني الأول على  
 رواية التقدير عدة ما على رواية عدمه فالمعتبر اجتهد الرأي كما تأمل **(نقطة)** ذكر في المحقق شرح  
 للمنظومة التسعة في باب الامهال ما نصه وعندنا ما لم تبلغ حد الإياس لا تعتد بالسنور وحده خمس وخمسون  
 سنة هو المختار لكنه يشترط للحكم بالإياس في هذه المصنفات ينقطع الدم عنها لمطلوبه وهي ستة أشهر في الأصح  
 ثم هل يشترط أن يكون انقطاع ستة أشهر بعد مدة الإياس الأصح أنه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة  
 الإياس ثم تمت عدة الإياس وطلقها زوجها حكم بإسائها وتعد بثلاثة أشهر هذا هو المصوص في الشافعي  
 الحنفى وهذه دقيقة تحفظها ونقل هذه العبارة وأقرها الشهاب أحد من ونس الشافعي في شرحه على الكفر عن  
 خط العلامة ما ذكره في شرح الكفر غير معزلة لاحد ونقلها عن السيد الحنفى **(قوله وعدة المنكوحة الخ)** مبتدا  
 خبره قوله الاتي الحض وهذا الجملة بتمامها مستغنى عنها بقوله سابقا كذا ولم مات عنها ولو أها وأعتقها  
 ومطلوبة شبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة ط على أن كلامه هذا هو وجوب العلق النكاح الفاسد ولو  
 قبل الوطء وليس كذلك قالها لا يجب فيه ما خلوه قبل الوطء في القيل كما مر في باب المهر **(قوله نكاحا فاسدا)** هي  
 المنكوحة تفسيره نكاح امرأته الغير بلاعقوبتها متروكة ونكاح المخرج مع العلم بعدم الحل فاسد عند  
 خلافا لمخرج **(قوله فلا تعتد في باطل)** فيه أنه لا فرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البيع كافي نكاح  
 العهر والمنظومة المحسنة لكن في البحر عن المجتبى كل نكاح اختلف العلماء في حوازه كالنكاح بلا شهود فالحلول  
 فيه موجب لعدة أما نكاح منكوحة الغير وعدته فالحلول فيه لاوجب للعقدان علم أنها لا غير لأنه لم يقل  
 أحد حوازه قبل معتقدا أصلا فعلى هذا يفرق بين فاسد وماطل في العقد ولهذا يجب الحذف العلم بالحرمه فلو كونه  
 زنا كافي القية وغيرها اه قلبه ويشكل عليه أن نكاح المخرج مع العلم بعدم الحل فاسد كما علم أنه لم يقل  
 أحد من المسلمين يجوز أو يتقدم في باب المهر أن المحلول في النكاح الفاسد موجب للعقد ونوب التسبب ومثل  
 له في البحر هال بالفتوح بلا شهود وزوج الاختين معا والأخت في عدة الأخت ونكاح العتق والخامسة  
 في عدة الأربعة والأمة على الحرة اه **(قوله الاختيار)** ومثله في المحطه علل أن التسبب لا يثبت فيه لا بموجب  
 فلم تعتقد حتى حكمه فلا يؤثر شبهة الملك اه **(قوله لكن الصواب الخ)** فقد نقل الزبلي في النكاح الفاسد  
 ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الأصل إذا تزوجت المرأة بغير إذن مولاه أو دخل بها الزوج وولدت له  
 أشهر ثم تزوجها فأنقض المولى بالزوج فهو وإن الزوج فقد اعتبر من وقت النكاح لأن وقت الحلول ولم يحل  
 خلافا قال الحلواني هذه المسئلة دليل على أن الفرائض تعتد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافا لما يقوله  
 البعض أنه لا يعتد بالأبسحل اه فهذا صريح في ثبوت التسبب فيه ويتبعه وجوب العدة فكان ما في المحيط  
 والاختيار سهواً مجردة لكن يشكل على هذا أصري بمجهول النكاح الفاسد لما يجب فيه مهر المثل والعدة  
 بالوطء لا بمجرد العقد ولا بدخله فسادا له عدم التمكن فهما من الوطء كالمطلوع لما قضى فلا مقام الوطء كما

بعد تمام الأشهر (لا  
 تستأنف إلا إذا حاضت  
 في أنثائها) قستانف  
 بالحض (كاستأنف)  
 العدة (بالشهور من  
 حاضت خمسة) أو ثنتين  
 (ثم أبست) بحر زائن  
 الجمع بين الأصل والبدل  
 (و) الإياس (سنة)  
 للرخصة وغيرها (خمس  
 وخمسون) عند الجمهور  
 وعليه الفتوى وقيل  
 الفتوى على تحسين  
 نهر وفي البحر عن  
 الجامع صغيرة بلغت  
 ثلاثين سنة لم تحض  
 حكم بإسائها (وعدة  
 المنكوحة نكاحا فاسدا)  
 فلا عدة في باطل وكذا  
 موقوف قبل الإجازة  
 اختار لكن الصواب  
 ثبوت العقد والتسبب  
 مطلب عدة المنكوحة  
 فاسدا ولو طوأت شبهة  
 مطلب في النكاح  
 الفاسد والباطل

(والموطوءة بنسبة)  
ومن تزوج امرأة الغير  
غير عالم بحالها كاسيبي  
والموطوءة بنسبة أن  
تقيم مع زوجها الاول  
وتخرج بانه في العدة  
لقيام النكاح بينهما  
انما هو الوطء على  
تأزمه نفقتها وكسونها  
بحر يعني اذ لم تكن  
عالم الغرضية كاسيبي  
(وام الولد) فلا عد على  
مدبرة ومعتقة (غير  
الآنسة والحامل) فان  
عدتهما بالاشهر والوضع  
(الحيض الموت) أي  
موت الواطئ (وغيره)  
كفرقة أو متاركة

صرح بذلك في الفتح والبر وغيرهما في باب المهر الا ان يقال ان انعقاد الفرائض بنفس العقد انما هو بالنسبة  
الى النسب لانه محتاط في اثباته احاطا لولم يعلم انه قد كفي العر هنالك انه تعتبر مدة النسب وهي ستة اشهر  
من وقت اللخول عند مجئ عليه الفتوى لان النكاح الفاسد ليس بداع اليه والاقامة باعتباره كذا في الهداية  
أي اقامة العقد مقام الوطء باعتار كون العقد داعيا الى الوطء وعندهما ابتداء المدمن وقت العقد فاسا على  
الصحيح والمشايع أقربا بوقول محمد لعدم صحة القياس المذكور وفائدة الخلاف فيما اذا أنت وولد لست أشهر من  
وقت العقد ولا أقل منهما من وقت اللخول فانه لا يثبت نسبته على الفتى به اه اذ اعلمت ذلك فيمكن أن يحمل ما في  
الاختيار والمجيب على قول محمد ان الراد من عدم ثبوت النسب اذا أنت به لاقل من ستة أشهر من وقت اللخول  
وان كان لا أكثر منهن وقت العقد ويحمل ما تقدم عن الزيلعي على قولهما بدليل أنه فرض المسئلة فيما اذا  
ولدت لست أشهر مذروجا ولم يعتبر وقت اللخول بقرينة عام الكلام ولا ينبغي أن التوفيق وأولى من الخطأ  
وشق العصا (قوله والموطوءة بنسبة) كالتى زفت الى غير زوجها والموجود للام على فراشه اذا ادعى الاختباء  
كذا في الفتح واذا قل في النهر بحثنا من ذلك ما وقع الاستغناء عنه فمن اشترى أمه فوطئها ثم أثبتت انها حرة  
الاصل اه وهو ظاهر ومن ذلك ما لو وطئ معتدته بنسبة وستاى ومنه ما في كتب الشافعية اذا دخلت منها  
فخرجها منعتى زوج أو سيد عليها العدة كالموطوءة بنسبة قال في البر ولم أره لاجتماعها والقواعد لا تملك لان  
وجوبها التعرف رافة الحرم (قوله ومنه) أي من قسم الوطء بنسبة قال في النهر وأدخل في شرح  
البرقردى منكوبة الفريحت الموطوءة بنسبة حيث قال أي شبه الملك والعقد بان زفت اليه غيرا امرأته  
فوطئها أو تزوج منكوبة الفريول بعلم بحالها وأنت خير بان هذا يقتضى الاستغناء عن المنكوبة فاسدا اذ  
لاشك انهم لموطوءة بنسبة العقد بضابلهى أولى بذلك من منكوبة الفرياد اشتراط الشهادة في النكاح بخلاف  
فيه بين العلماء بخلاف الفرائض عن نكاح الغير اه اذ اعلمت ذلك فطهر ك أن الشارح متابع لما في شرح  
البرقردى لا يخالفه الا في وقت صدقته كان عليه ان يذ كر قوله ومنه الخ عقوب قوله المنكوبة نكاحا فاسدا  
لا بد قوله والموطوءة بنسبة فافهم ويمكن الجواب عن البرقردى بأنه حمل المنكوبة نكاحا فاسدا على ماسقط  
من شرط الصحة بعد وجود الحمله كالنكاح المؤقتا وغيره بنسبة المنكوبة الغير فهمي غير محمل الا لا يمكن  
اجتماعمكن في أن واحد على شئ واحد فالعقد لم يؤزم كفا فاسدا وانما أثر وجود النسبة والشارح كثير  
المتابعة لغير قلعه فافهمها اشارة الى ما قلنا (قوله كاسيبي) أي في المتن آخر الباب (قوله يعني اذ لم تكن  
عالم الغرضية) فلان كذا كذا أيضا في البرقردى وسنده على ما في المتن من أن المنكوبة اذا تزوجت حرة جلا ودخل  
بها ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الاول نفقتها ما دامت في العدة لانها لم لو حبس عليها العدة صارت ناشرة  
اه (قوله كاسيبي) أي في قول القروع (قوله وام الولد) أي التى مات مولها أو أعتقها ولا نفقة لها في هذه  
العدة كما في الصرعين كفى الحاكم أي لانها عد موطوءة لا عتد (قوله فلا عد على مدبرة ومعتقة) المناسب  
وأما بدل قوله ومعتقة قال في الصرعين قديما الولد ان المدبرة والأمة اذا عتقت أو ماتت بعد الاعدة عليها  
بالاجماع كذا كرم الاسيبي اه أي لانه لا فراش لهما كما تقدمه الشارح (قوله غير الآنسة والحامل)  
منسوب على الخالصة من خبر المنكوبة والموطوءة وام الولد ويجوز رعت لهن وكان الاولى أن يرد قوله  
وغيرا محرمة عليهما هذا في أم الولد كانه لم يذ كر له كونه صريحا في امر (قوله بالاشهر والوضع) فيه لف  
ونشر مرتب (قوله الحيض) جمع حصة أي عتق لانه كوايت ثلاث حضن ان كن من ذوات الحيض والا  
فلا شهر أو وضع الحمل وهذا ان كانت المنكوبة نكاحا فاسدا والموطوءة بنسبة حرة ان لا مخضتان كافي  
الصر (قوله أي موت الواطئ) أي في المسائل الثلاث وأما فلا بد لعنف النكاح الفاسد بدون وطء كما تقدمته  
والواطئ في الاخير هو المولى الذى مات عنها أو أعتقها المالكون زوجات تكون عدتها عدة الامه المنكوبة  
(قوله وغيره) أي غير الموت وهذا خاص فيما عدا الاخير (قوله كفرقة) الاولى كفرقة أي تفرق  
التقاضى وسياى أن ابتداء العتق الموت من وقت الموت وفي غير من وقت التفرق والمتاركة وأما بيان



التارك (قوله) لان عدته هو العالج جواب سؤال حاصله لم كانت عدته هؤلاء المحض ولم يعتبر واقع من عدته و  
ط (قوله) لتعرف بامر ارحم أى لاجل أن يعرف أن ارحم غير مشغول لاقتضاء الحق النكاح الا لانكاح  
صحح والمحض هو المعروف (قوله) ولم يكف بحضه) كالاستيذان لان القامد الحق بالصحيح احتياطا مخ  
(قوله) ولا اعتد بحضه طلقه) أى اذا طلقها في المحض لا يحسم العدد لان ما وجد قبل الطلاق لا  
يحسم منه العدم العجزى فالواجب لكل من الرأفة فوجب كماله العدم العجزى أى يظهر قال في الدرر المتقى  
لوقال بحضه وقعت الفرقة فليكن أجل (قوله) واذا وطئت للعدته) أى من طلاق أو غير دورتي وكذا  
انكوحه اذا وطئت بشبهه ثم طلقها زوجها كان عليها عدة أخرى وما دخلت في الفسخ وغيره (قوله) بشبهه  
متعلق بقوله وطئت وذلك كالموطوءة لا تزوج في العدم بعد الثلاث بنكاح وكذا بدونه اذا قال طلق طنت أنها  
تحل لى أو بعد ما أنها بالفاظ الكناية وتامة في الفسخ ومفاد أهله وطئها بعد الثلاث في العدم بلانكاح عالما  
بحرمتها لا يجب عدة أخرى لانه زنا وفي الرأفة بطلانها لا وطئها في العدم مع العلم بالحرمه لا تستأنف العدة  
بثلاث حضور جان اذا علم بالحرمه ووجد شرط الاحسان ولو كان منكرا اخلافه لا تنقض العدة  
ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في التوكل البائن كالثلاث والصد لم يجعل الطلاق على مال وانقطع كالثلاث  
وذكر أنه لو خالفه ولو بمال ثم طلقها في العدم عالما بالحرمه تستأنف العدة لكل وطوء وتدخل العدة على أن  
تنقض الأولى بعدد تكون الثانية والثالثة عدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيه محلا لآخر ولا يحسم ما نفقة  
اه وما قاله السدر هو ظاهر ما قدمناه انقاع الفسخ جعل الوطء بعد الالبه بالفاظ الكناية من الوطء  
بشبهه أى يقول بعض الامة بأنه لا يقع بها البائن فأورث الخلاف فيها شبهه (قوله) ولومن المطلق) أى كما قلت انفا  
ثم الأولى أن يقول ومن غير المطلق لما في الفسخ من أن الشافعي واقتضى أن عدوله فيها اذا كان الواطئ المطلق  
اه فعلم أن غير المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب التنصص عليه لدخول المطلق في الأولى وفي الدرر والراجح  
المرأة اذا وجب عليها عدان فاما أن يكون من رجلين أو من واحد في الثاني لا شأن أن العدن قد تدخلتا وفي  
الأول ان كلتا من جنسين كلتو في عناه زوجها اذا وطئت بشبهه أو من جنس واحد كالطرفة اذا تزوجت في  
عدته ما فوطئها الثاني وقرق بينهما اذا دخلتا عدتاه لو يكون ما من المحض بحسبهما جعلا واذا انقضت العدة  
الأولى ولم تكمل الثانية فعلم ان تمام الثانية اه (قوله) والمرى من المالح) بيان لقتلها قبل كانت وطئت بعد  
حصة من الأولى فعلم احضان تكمله الأولى ويحسم بهما من عدة الثاني فاما حاض و واحدة بعد ذلك تمت  
الثانية أيضا نهر وهذا لأن كان بعد التفرق بينهما وبين الواطئ الثاني أما اذا حلت حصة قبله ففى من عدة  
الأول خاصة وعامة في الصرعين الجوهرة وقالوا أنا كان الواطئ هو المطلق فهل يشترط أن يكون بعد التفرق  
ايضام أرض صريحا اه (قلت) الظاهر أن التفرق بحكم العقد القامد لرفع شبهه أما الوطء بشبهه بدون عقد وان  
الشبهة ترفع بمجرد العلم بحقيقة الحال والله أعلم وفي الصرعين الحاشية واذا تمت عدة الأول حل الثاني أن يترجها  
لا فمراهما تتم عدة الثاني بثلاث حضور من جنس التفرق في وانما كان طلاق الأول وجها كأنه أن راجعها في  
عدته ولا يطو لها حتى تنقض عدة الثاني اه ملخصا وقسمه عن الجوهرة ثم اذا دخلتا والعدم رجعي فلا نفقة  
لهما على واحد منهما ولومن بائن فنفقة على الأول والزوجة اذا تزوجت بآخر وقرق بينهما بعد الدخول فلا نفقة  
لهما على زوجها لانهما منعن أنفسهما في العدة اه (قلت) ولعل الفرق في البائن أن المنع بالنيونة لا العدم من الثاني  
بخلاف الرجعي وانما لم يجب على الواطئ لأن عدته منه عدته وطءه لا نفقة فيها تأمل (تنبيه) يمكن انقضاء  
العدتين معا كمكتمة الأشهر لو فوطئت فها بشبهه ومكتمت فيها ثلثا وانما انقضاه الثانية قبل الأولى كالوعدت  
الحض قبل تمام أربعة أشهر وعشر ويمكن تأخر الثانية بحكم ما من الأولى كالوفاة بعد تمام الأشهر (قوله)  
وكذا لو بالاشهر) كآيسة وطئت بشبهه في خلال عدتها فقامت الثانية الأشهر أيضا نهر (قوله) أو بهما  
لومعندة فواه) مثاله ما ذكره في التنبيه فلو كان الأول أن يزاد موضع الدخول وهو مشبه للحال الآتية  
(قوله) فلو حجب قوه والمرى منهما) أى الذي هو قاصر على المحض وقد يجب بيان المراد بالمرى الحاصل بالمع

لأن عقولنا تتلذذ  
براحة أرحم وهو  
لطيف ولم يكف  
بحسنة احتياط (ولا  
اعتد ابحيض ظقت  
فيه) أجماعا (وأنا  
وطئت المعتد بشبهه)  
ولمزل المطلق (وبحت  
عده أنرى) لتجد  
السبب (وتدخلا  
والرقت) من البحيض  
(منهاو) عليها أن  
(تم) العدة الثانية أن  
غت الأولى) وكذا لو  
بالأشهر أو بهمالو  
ممتدة فاقه فلو حذفت  
قوله والمرئ منها

مطلب  
في روضة المعتدة بشبه

حلت فعدتها الوضع  
المعتدلة وفاة فلا  
تتغير بالحل كما مر  
وصححه في البدائع  
(ومبدأ العدة بعد  
الطلاق) بعد الموت  
على الفور (وتنقضي  
العدة وان حلت)  
المرأة (بهما) أي  
بالطلاق والموت لأنها  
أجل فلا يشترط العلم  
بعضه سواء اعترف  
بالطلاق أو أنكر (فلو  
طلق امرأته ثم أنكره  
وأثبت عليه بيته ونقض  
القاضي بالفرقة) كان  
أدعته عليه في شوال  
ونقضه في الحرم (فالعدة  
من وقت الطلاق لآمن  
وقت القضاء) رازية  
وفي الطلاق المبهم  
وقت البين ولو شهدا  
بطلاقها ثم بعد أيام  
عدلا فنقض بالفرقة  
فالعدة من وقت  
الشهادة لا القضاء  
بخلاف ما (لو أقر  
بطلاقها منذ زمان  
ماض فإن الفتوى  
أنهما من وقت الاقرار  
مطلقا نفيا تهمة  
المواضع لكن (إن  
كذبته في الاستدلال  
أو قالت لا أدري  
(وجبت) العدة (من  
وقت الاقرار ولها للنفقة  
والسكنى وإن صدقته  
فكذلك غير أنه) إن  
وطئها لزمت مهر ثان

لأروية البصر ط (قوله لعمهما) أي لم من تعدد العدتين بالاشهر ومن تعدد الاشهر للوفاء والحض  
لوطع الشبهة (قوله وعم الحائل وحلت) عطف على لعمهما أي ولم من تعدد العدتين وضع الحائل كالحائل  
بالمهر وهي من لم تكن حلي فإذا حلت في العدة تنقضي وضعه سواء كان من المطلق أو من زنا أو من نكاح  
فإذا زاد ولته بعد الماركة لأجلها كإقمتنا من الحياء الزاوي (قوله المعتدلة وفاة الخ) أقاد أن المراد  
بالحائل إذا كانت معدة من طلاق أو فسح بخلاف العدة من وفاة فافهم قال في النفوس والحق لا صمويل  
من حلت في عدتها فعدتها أن تضع حملها وفي الموتى عنها زوجها إذا حلت بعد موت الزوج فعدتها بالاشهر  
أه وقدم عن البدائع أه والتي مر عن البدائع ذكر في الزهر عند مسئلة عدة الفار وهو الذي كتبنا في عدة  
الحامل عند قوله أو من زنا حيث قال أفاق عدة وفاة فلا تنغير بالحلل وهو الصحيح أي بل تبقى عدتها أربعة أشهر  
وعشر (قوله كالمهر) أي عند قول المصنف ولدت أربعة أشهر وعشر مطلقا حيث قال الشارح هناك  
فلم يخرج عنها إلا الحامل يعني من مات عنها وهي حامل كإقمتنا فدل أن من لم تكن حاملا عند الموت وحلت  
بعده فهي داخل تحت الإطلاق فلا تنغير عدتها بل تبقى بالاشهر ويعلم أيضا من قوله بعده وفيمن حلت بعد  
موت الصبي عند الموت إجماع العدم بالحلل عند الموت أه فافهم لكن الظاهر أن هذا ما نظر إلى وفاة أماعة  
الوطء الذي حصل منه قبل فلا تنقضي الأوضاع من كل شبهة لأنه ثابت النسب بخلاف ما لو كان من زنا لأن  
الزنا لا عمة أصلا فافهم (قوله لأنها أجل) أي لأن العدة أجل فلا يشترط العلم ببعضه أي بعض الأجل أه ح  
وفي عامة التنصيص لانهما ضمير التنصيص أي عدة الطلاق وعدة الموت (قلت) وهذا نسبي على تعريف البدائع من  
أن العدة أجل ضرب لا ينقض ما بقي من آثار النكاح وقد مضى ترجمه (قوله فلو طلق) تقرير على المتن ط  
(قوله من وقت البين) لأنه أنشأ من وجه بحر وهذا الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق  
والموت أه ح قال في التبريد لآمنة قوله وأبدا وأغصها أي عقب الطلاق والموت يستثنى منه من بين  
طلاقها فإن عدتها من وقت البين لآمن وقت قوله أحدا كالمطلق وأن مات قبل البين لزم كالأشهر ما عدا  
الوفاء تستكمل فيها ثلاث حيض كافي البرازية أه وسأقي استثناء مسائل أخرى في كلامه (قوله عدلا) أي  
الشاهدان أي ذكرهما غيرهما لصح القضاء بشهادة ما على ما عرف في موضعه (قوله من وقت الشهادة) على  
حذف مضاف أي من وقت تحمل الشهادة لآمن وقت أدائها فافهم وأه في الحرم أنه طلقها في شوال كان  
ابتداء العدتين شوال كان تقدم ح (قلت) والظاهر أن أدوقت الشهادة على ظاهرها بما على أن أدأها حصل  
وقت التحمل لأنها شهادة حصة بنق الشهادة تأخيرها لا عند فلا تقبل كما أشير إليه في البصر (قوله بخلاف  
الخ) مر تربط بقوله فالعدتين وقت الطلاق (قوله فإن الفتوى) أي من وقت الاقرار مطلقا أي سواء صدقته  
أم كذبته أم قالت لا أدري كما يدل عليه السياق قال في البحر وظاهر كلام محمد في المسوط عبارة الكثر اعتبارها  
من وقت الطلاق إلا أن المتأخرين اختاروا وجوبهما من وقت الاقرار حتى لا يجعل التزوج بآخرها وأربع  
سواها جزر الميث كتم بلادها وهو المختار كافي الفسري أه ووفق السعدي بحمل كلام محمد على ما إذا كانا  
متفرقين من الوقت الذي استند الطلاق إليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصح أن في  
الاستدلال قال في البحر وهذا هو التوفيق إن شاء الله تعالى وفي الفتوى المتأخرين مخالفة للاعتقاد بأربعة  
وجهور الصحابة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم تهمة فينبغي أن تعزى به محالها والناس الذين هم  
مظانها ولهذا فاصل السعدي بجمعه أه ملخصا وأمر في البحر والنهر (قوله نفيا تهمة المواضع) أي  
الموافقة على الطلاق وإن قضاء العدة لم يحرم إقرار المرء بغير لها بلين أو ليتزوج أختها أو أرمعها أو فافهم  
لكن الخ استدلال على ما قبله حيث مكث فيه عن بيان النفقة والسكنى فإن قهرا فإين التصديق  
والتكذيب وكان لا أخصر أن يقول فإن الفتوى أي أن كذبته الخ (قوله إن وطئها لمهر ثان) ينبغي  
تقسيمها إذا كان في عدة ما دون الثلاث أو في عدة الثلاث لكن مع طئه الحامل لما قدمنا من البرازية أنه لو  
وطئها في عدة الثلاث مع العلم بالحرمه كان زنا بقي هل يسكر للمهر يسكر الوطء ذكر في البحر في باب

المهر عن الخلاصة ولو لم يكن المصدق من ثلاث وادعى الشبهة بانه مهر واحد بكل وطء مهر قبل ان كانت  
الطلقات الثلاث حجة فظن أنها لم تقع فهو ظن في موضعه فلا يزمه مهر واحد وان ظن أنها اتفقت لكن ظن ان  
وطءا واحدا هو ظن في غير موضعه فلا يزمه بكل وطء مهر اه تأمل **(قوله)** ولا تنقضا الخ أي اذا كان الزمن  
الماضي استغرق العدة ما لا ينبغي منه شيء فوجب النسخة والسكنى فيه ط **(قوله)** لا يقول قولها على نفسها أي  
في حق نفسها فيسقط ما وجب عليها قال في الضرر والحاصل أنها ان كذبت في الاسناد وقالت لا أدري في وقت  
الافراق وان صدقته في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الافراق اه وفيه أن السكنى  
من حق الله تعالى ومقتضاها زوجها وان صدقته ط **(قلت)** وليس في عبارة الصبر لفظ السكنى بل عبارته  
ولكن لا تنقذه لولا كسوة ان صدقته وهكذا في الزور وأصل المسئلة في الخاتبة كعجزه الشارح لها وعبارتها  
وفي الفتوى عليها العدم من وقت الافراق ولا يظهر أثر تطلقها الا في ابطال النفقة فقد ظهر أن ذلك السكنى  
في كلام المصنف مستدرك فافهم **(قوله)** ثم أطلقها فقبل ما اذا وطء أولا اه ط **(قوله)** ان سقرا  
بطلاقها تنقض عتبتها أي يكون استدواها من وقت الطلاق والظاهر أن المراد اقراره بين الناس لا بمجرد  
اقراره عند هامة تصديقها وان المراد اقراره من حين التطلق وبه يظهر الفرق بين هذا المسئلة ومسئلة  
الزنا فانها مبرومة فمما لو كتم طلاقها ثم اقر به بعد زمان وظهر أيضا عدم مخالفتها لصحح الآي عن جواهر  
الفتاوى من اعتبار الاشتهار والامساك في الفروع من اعتبارها أيضا فافهم **(قوله)** فان اشتر الخ فلو طلقها  
ثلاثا بعد هذه الطلقة المشتهرة لاتنع الثلاث كسائي في الفروع **(قوله)** وكذا لو خالها هو دخل تحت قوله  
أبناها لكن الابنة قد تكون بدون عليها بخلاف الخالعة لانها مفعلة فأشار الى أنه لا فرق في اشتراط الاشتهار  
بين كونها طلة أو ألقاها فافهم **(قوله)** وأشهد أشار الى أن الاشتهار لا يبان يكون باقراره بين الناس لا بمجرد  
سماعهم من غيره ولو أن اقراره عند رجلين يكفي فلا يزمه الاقرار عند أكثر من الشهود اشتهار كما قالوا في  
النكاح من أن الاعلان الذي قال باشرطه الامام ما يحصل بالشاهدين فافهم **(قوله)** وكذا لو كتم طلاقها لم  
تنقض زجرا أي بجر العين السكنى وهذا التعليل ذكره في الخاتبة وتقدم تعليل آخر وهو قوله نفي  
الثبوت المواتعة وهو كدفع الهدايا وكذا في المسئلة مكررا بما في المتن لانه مفروض فيما لو كتم طلاقها  
ثم أخبره بعد زمان كما مر في بعض النسخ ولا خلاف في وجوب اقراره بالاصل أم ان كتم ثم أخبره بعد مدة فالفتوى  
على أنه لا يصح في الاسناد بل بحسب العدم من وقت الافراق واصل صدقته أو كذبت به وان لم يكتمه بل أقر به من وقت  
وقوعه وان لم يشهر بين الناس فكذلك وان اشهر بينهم بحسب العدم من حين وقوعه وتنقض ان كان زمانها  
مضى وهذا اذا لم يكن وطئها شبهة ظن الحل والوجوب ما لو طء عدة أخرى وتداخلتا كما مر وكذا كما لو طئها بحسب  
عدة أخرى فلا يحل لها التزوج بأحرام ما لم يحض عدة الوطء الاخر بخلاف ما اذا كان الوطء بلا شبهة فله لا وجوب  
عدة تجسده زنا أو لا لا وجوب عدة كما مر فله التزوج بأحرام صرح به في الترخا خاتمة الفصل الثاني والعشرين  
من الطلاق أي اذا كان الطلاق مشتهرا بوضعه عدته كعائلته والا فلا ولحق الثلاث بعد هذه الطلقة على هذا  
التفصيل كسائي في الفروع **(قوله)** وحديثه قد وهما من وقت الثبوت والظهور أي حين دخلت هذا  
التفصيل الذي ذكرنا حاصلا لظاهر أن هذه المسائل انما لم يكن الطلاق فيها مشتهرا أي يكون مبدأ العدم من وقت  
الثبوت أي ثبوت الطلاق وتلوه بينهم فقوله والظهور عطف تفسير أي يكون مبدأ وهما من وقت اقراره بين  
الناس فتكون هذه المسائل مستندة أيضا من قوله ومبدأ العدم بعد الطلاق بخلاف ما اذا كان مشتهرا من  
الاصل فانها تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن الافراق في عبارة الخاتبة بمعنى الاشهاد بين الناس من حين  
التطلق هكذا ينبغي حل هذا المقام فافهم **(قوله)** وبسببها في النكاح القاسم يدل على الفرق الخ وقال في  
من آخر الوطأت لان الوطء موجب للسبب الموجب للموجب لعدم شبهة النكاح ووقع هذه الشبهة  
بالفرق لا يرى أنه لو طئها قبل التفرق لا يجب الحنوب لعدم يجب فلا يصح مشاركة في العدة ما لم ترتفع  
الشبهة بالتفرق كافي الكافي وغيره اه سائحا في **(قلت)** ولم أر من صرح بهذا العدة في الوطء شبهة بلا عقد

اختبار و (لانقصة)  
ولا كسوة (ولاسكنى)  
لهالقول قولها على  
نفسها خاتبة وفيها البتة  
ثم أقام معها زمانا  
مقرا بطلاقها تنقض  
عتبتها لان مشكرا وفي  
أول طلاق جواهر  
الفتاوى أبناها وأقام  
معاها فان اشهر طلاقها  
فما بين الناس تنقض  
والا وكذا لو خالها فان  
بين الناس وأشهد على  
ذلك تنقض والا هو  
الصحيح وكذا لو كتم  
طلاقها لم تنقض زجرا  
اه وحديثه قد وهما من  
وقت الثبوت والظهور  
(وبسببها في النكاح)  
القاسم

بعدم التفرق  
من القاضي بينهما  
ثم لو طها أحد جوهرة  
وغيرها وقيد في الصر  
بجوابك وبعدم العدة  
لعدم الحدود المعتدة  
(أو) المتاركة أي الظاهر  
العزم من الزوج (على  
تركها وطها) بأن يقول  
بلسان تركك بلاوطه  
ونحوه ومنه الطلاق  
وانكار النكاح لو  
بجبرتها واللا لا يجرد  
العزم لو مدخولة والا  
فيكفي تفرق البدان  
والملوطة في النكاح  
الفاقد لاوجب العدة  
والطلاق فيه لا ينقص  
عددا للطلاق لانه فسخ  
جوهرة ولا تعتد  
في بيت الزوج رزاقه  
(قالت مضت عدتي  
والمدته فحله وكذبها  
الزوج قبل قولها مع  
حلفها والام تحمله  
المسدة (لا) لأن الأيمن  
اتخاذت في الابطاح  
الظاهر ثم لو بالتهور  
فالمقدر المذكور ولو  
بالحيض فأقلها حيرة

وينبغي أن يكون من آخر الوطأت عند زوال الشبهة بأن علم أنها غير زوجته وأنها لا تحل لها إلا بعقد نافذ سبق  
سبب لعدم سقوط الوطأة المذكرة كما علم مما ذكرنا والله أعلم **(قوله)** بعد التفرق من القاضي أي عقبه  
وهذا إذا كان في زمان يصلح لابتدائها فلا يشك عما إذا فرق في الحيض فإنه يعتبر ابتداءها بعد ذلك لا بمن  
ثلاث حضرات فلهذا القهستاني والمراد بالتفرق أن يحكم القاضي به بينهما كما في الصرع العناية تأمل **(قوله)**  
وقيد في الصر بمخالخ أقول لو كان من أدهم وجوب الحد إذا كان الوطء بعد لعدم سبق تركه فائدة  
أنه إذا حكم النكاح الصحيح فعلم منه الفساد بالاولى وقد نازعه العلامة المقدسي بقوله وقد يقال هذه العدة  
تختلف غير هذا في هذا الحكم لأنها اثر نكاح فاسد كما قلته في أنها لا تعتد في بيت الزوج اه وأيضاً فدره  
السائح بأن هذا البحث وإن تأداه عليه غير واحد فيه غفلة عن فهم تعليل المسئلة وهو ما مر في الرد على زفر  
من ارتفاع الشبهة بالتفرق إلى أي بقي بعد التفرق ما يندريه الحد ورده الرحي أيضاً حاصله أن دره  
الحد قبل التفرق بشبهة العقد والعدة بعد تكون شبهة الشبهة وهي غير معتبرة بخلاف عدتها الثلاث في النكاح  
الصحيح لأن من الحل فانه شبهة الفعل لا شبهة في بيته ونفقة مدارة عليها وهما لا تنفقه ولا احتباس اه (قلت)  
لكن يشك عليه ما صرح به في الصر وغيره من أنه لو تزوج طليدا أخت امرأته لم يحرم عليه امرأته إلى انقضاء  
العدة وهذا يدل على بقاء أثر هذا النكاح بالنسبة إليه وقد يجب أن يبقاء أثره بالعدة لا ينقطع كون وطئه فإذا  
يجبه كالأوطى معتد من الثلاث طالما لم يجرمتها فإنه زنا محتمل مع بقاء أثر النكاح قطعاً **(قوله)** من الزوج قد  
بلان ظاهراً كلامهم أنها لا تكون من المرأة قال في الصر ويجزى بالملهر أنها تكون من المرأة أيضاً وإذا  
ذكر مسكين من مورثها أن يقول فارقك اه وردهم ما تنافقهم على أن كل منهما فسخ هذا النكاح والفسخ  
شركة اه قال في الزهر وقد منما يدفعه اه أي ذكره أن المتاركة في معنى الطلاق فتمضي بها  
الزوج اه وردهم إلى الرطب بأنه لا طلاق في النكاح الفاسد وتقدم عليه هناك وأن المقدسي تابع الصر  
**(قوله)** ونحوه بالنصب عطف على قوله تركك أي كسيت سبيلك وأفارقك **(قوله)** ومنه أي من الفسوخ  
أوسن الظاهر **(قوله)** لا يجرد العزم بالرفع عطف على الطلاق بالجر عطف على الظاهر العزم قصد به الشبهة  
على ما في المتن وغيره من قوة أو العزم على تركها وطؤها على تقدير مضى أي الظاهر العزم كالتبرك المصنف  
تبعاً لأن كمال لما في العناية أن العزم أمر بالملأ اطلاع عليه وله دليل ظاهري هو اخباره **(قوله)** واللا يقني  
تفرق البدان أي مع العزم على تركها قال في الصرع من المهر وأما غير المدخول بها فتحقق المتاركة بالقول  
بالترك عند بعضهم وهو تركها على قصد أن لا يعود إليها وعند البعض لا تكون المتاركة إلا بالقول فمما **(قوله)**  
والملوطة في النكاح الفاسد أي سواء كانت حصية أو فاسدة ح وقه أنها لا تكون إلا فاسدة لانه ممنوع شرعاً  
عن وطئها كالمملوطة بالخالف لكن المراد فسادها بغير فساد النكاح بأن كان ثم مانع آخر **(قوله)** لاوجب العدة  
أي ولا المهر وأنما يجبان بحصة الوطء **(قوله)** ولا تعتد في بيت الزوج لاسيما حال قيام العقد لاحقاً عليها  
في احتباسها في بيته فبعداً وليكن سابقاً في الفصل الآتي خلافاً لما أخذ حقولين وباتي عامه **(قوله)**  
ذكر في الصرع قد علم في النكاح الفاسد من باب المهر أن المراد به العدة عدة المتاركة كعدة العدة علم بجوهره إلا  
الحيض بعد الدخول وأنه لا حداد ولا نفقة فيها وأنه يحرم عليه امرأته لو تزوج أختها فاسداً إلى انقضاء العدة  
وأن وجوبها في القضاء أمافي الدانة لو علمت أنها حاض بعد آخر وطء ثلاثاً قبل لها التزوج بل بالتفرق ونحوه  
وأن الأراجع عند استمرارها المتاركة **(قوله)** قالت مضت عدتي الخ اعلم أن انقضاء العدة لا ينصرف في اخبارها  
بل يكون به وبالفعل بأن تزوجت بآخر بعد عدم تنقضي في مثله العدة فلو قالت بعد علم تنقضي لم تنصق لأن  
الانقضاء علم بدليل الاقرار بجرع البائع **(قوله)** وكذبها الزوج وأما إذا ادعى هو مضى عدتها وكذبته  
فسأق في آخر الفروع **(قوله)** قبل قولها مع حلفها أي ولو كانت مرضعاً لانه يتصور من بعضهن كافي الاتقوى  
سائحاً **(قوله)** ثم لو بالتهور الخ شروع في بيان أدنى ما تحمله المدة **(قوله)** فالقدر المذكور أي إذا  
كانت عن تعدد بالتهور فلا بد من مضى المقدس شرعاً المذكور في ما مر وهو ثلاثة أشهر للحر ونصفها للامة

(قوله ستون يوما) فاعمل كما أنه طلقها في الطهر بعد الوطء وبوخلها أقل الطهر خمسة عشر لانه لا غاية لا تكره وأوسط الحضي خمسة لان اجتماع أهلها ثلثه فثلاثة أطهر بخمسة وأربعين وثلاث حضي بخمسة عشر فصارت ستين وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن أنه يجعل كما أنه طلقها في آخر الطهر احترازا عن طول العدة عليها وبوخلها أقل الطهر وأكثر الحضي بعد الطهر ان ثلاثين وماثلث حضي ثلاثين أيضا وعندها أقل مدة تصدق فيها الحرة تسعة وثلاثون وماثلث حضي تسعة وأطهر طهر ان ثلاثين فأدله ط (قوله وأمة أربعين) هنا على تخريج محمد طهر ان ثلاثين وحضتان بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر وحضتان بعشرين ط وفي بعض نسخ الصراحة على رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة وثلاثون كما في البدائع وغيرها (قوله ما لم تدع السقط) غايته لا اشتراط المدة المذكورة في الحرة والأمة قال ط والمراد السقط الذي يظهر بعض خلقه ولا بد من مدة يحتمل فيها ظهور ذلك اه أي قالوا كجهنم طلقها بعشر مثلا لا قبل قولها لانه لا بد من بعض خلقه قبل أربعة أشهر كما تقدم وأشار إلى أنها لو ذبح انتقض العدة ولم تقرب سقط لا تصدق وقيل تصدق لاحتمالها قال في الزهر والظاهر الأول وقال الرمي والثاني ضعيف كما تقدم في باب الرجعة فراجع اه (قوله كما رمي في الرجعة) حيث قال هناك ثم انما اعتبر المتلو بالحضي لا بالسقط وفي تحليفها أنه مستين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الابنة ولو حرة فخير اه قال في الجبر وفيه نظر فقد صرحوا في باب ثبوت النسب أن عدتها تنقضي بقرارها ووضع الحمل وأن وقف الولادة على النية انتعاهو لاجل ثبوت النسب (قوله وما يمكن) عطف على ما لم تدع (قوله معلقا ولادتها) مثله ما لو أوقعه عقب الولادة بلا فصل ط (قوله فيضيم) بالنية للفاعل وضيمه عائد إلى الامام وقوله خمسة وعشرين مفعوله وفي نسخة وعشرين نافع على أن تضمين مفعول (قوله كما رمي في الحضي) حيث قال واحدا قلها أي النفس الا اذا احتيج اليه لعدته كقوله اذا ولدت فانت طلق فقالت تصدق عدتي فقد رما الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث حضي والثاني وأحد عشر والثالث ساعة اه (قلت) وعليه فاما طلق عقب الولادة فلا بد من مضي خمسة وعشرين للنفس ثم تعد بستين يوما كما مر فاقبل مدة تصدق فيها عند خمسة وثلاثون وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن أقل المدة مائة يوم بتقدير النفس وطهره أربعين وعلى قول الثاني أقلها خمسة وستون لانها مضي أحد عشر وما للنفس ثم طهر خمسة عشر يوما ثم تعد بستة وثلاثين وعلى قول محمد أقلها أربعون وخمسون يوما وساعف فلا بد من مضي سبعة للنفس وخمسة عشر للطهر ثم تسعة وثلاثين وتقدم تمامه في الحضي (قوله معتدته) أي من طلاق من غير ثلاث حضي متني لأنها لو كانت معتدته من رجعي فالعدا الثانية رجعة ولو من ثلاث لم تحل له قبل زوج آخر (قوله ولو من فاسد) بأن تزوجها فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها صحها في العدة أو ما عكسها بأن تزوجها أولا صحها ثم طلقها بعد الدخول ففرق زوجها في العدة فاسدا فلامر ولا اشتقاق عدته بل عليها اتمام العدة الأولى بالاتفاق لأنه لا يمكن من الوطء في النكاح الفاسد فلا يجعل وطئا حكا لعدم إمكان الحقيقة ولذا لا يجب عدته ولا مهر بالخلو وفي القاسد فأدله في الحر (قوله ولو حكا) أي ولو كان الوطء حكا وهو بالخلو والمعنى قبل الوطء والخلو ح (قوله) لانها موقوفة في بد الخ أي فينوب عن القبض المستحق بالعقد الثاني كالقاسم اذا اشترى المصوب الذي في بدنه بصر فاضايجره بالعقد فكان طلاقا بعد الدخول لا يقال الطلاق بعد الدخول علقه الرجعة ولا رجعة له هنا لانه لا ينزهن فاقتم مقام الوطء في العقد الثاني حتى المهر والعدة أن يقوم مقامه في حق الرجعة كالخلو أو قيمت مقام الوطء في حقهم ما لم يتم مقام ملك الرجعة وتام في المنع (قلت) وأيضا فان الطلاق الأول بأن كاصر حوايه فكيف جعلك الرجعة في عدته وان كان الثاني رجعا (قوله وهذا مطلق للمسائل العشر) وفي لزوم معتدته من نكاح صحيح أو معتدته من فاسد فلهذه شتان من مسائلها فانهما تزوج معتدته وهو مريض وطلقها قبل الدخول فكيف كانا وانما يفرق بينهما لعدم الكفاية بعد الدخول فتكفيها في العدة بغير فرق بينهما في قبيل الدخول خامسها تزوج صغيرة أو أمة ودخل بها ثم انماها ثم تزوجها في العدة قبلت واعتقت فاختارت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج الصغيرة أو الأمة فاختارت نفسها بالخلو أو بالعق بعد الدخول

ستون يوما وأمة  
أربعون ما لم تدع السقط  
كما رمي في الرجعة وما لم  
يدن بطلاقها معلقا  
بولادتها فيضيم ذلك  
خمس وعشرين للنفس  
كما رمي في الحضي (نكح)  
نكاحا صحيا (معتدته)  
ولو من فاسد (وطلقها  
قبل الوطء) ولو حكا  
(وجب عليه مهر تام  
وعليها عدة معتدته)  
لأنه مقبوضة في بدنه  
بالوطء الأول لم يمازرها  
وهو العدة وهذا حد في  
المسائل العشر

مطلب

الدخول في النكاح  
الأول دخول في الثاني  
في مسائل

ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول سابعها تزوج معتدته فلما دخل الدخول وبقي الصور وقع في  
 الحرم مكر رابل الصورتان الأولتان ٢ واحدة ففي في الحقيقة مستترة فافهم (قوله على أن الدخول في  
 الشكاح الأول دخول في الثاني) هنا عندهما وعند محمود زفر لا يكون دخول في الثاني فلا عتدته وأوجب  
 نصف المهر لكن عند محمود يجب تكميل العدة الأولى وعند زفر لا يجب اه ح أي فحل للزوج فليعلم  
 حله لا سقط عتدته المحلل بأن يطلقه بعد الدخول ثم يعقد عليها ثم يطلقها قبل الدخول فحل للزوج ثلاثة  
 (قوله أطلقه المصنف على بطول) نقل ح عبارة المصنف بطولها وحاصلها أنه قال وقد يقع كثيرا في دارنا  
 العمل يقول زفر من بعض القضاة الذين لا خوف لهم طعما في تحصيل الحطام الثاني قال الكمال في فتحه ومأقاه  
 زفر فاستلزامه إبطال المقصود من شرعها وهو عدم اشتباه الأنساب ومع ذلك هو يجتهد فيه بل صرح في  
 جامع الفصولين بأنه لو قضى به قاض نفذ قضاؤه لأن الاجتهاد فيه مسأغا وهو موافق لشرع قوله تعالى ثم  
 طلقوهن من قبل أن تسوهن قال كعلم من عدة معتدونها اه والوجه عندي في هذا الزمان عدم  
 نفاد ما لا يتمايق لأخذ المال عقابته كإهو المعهود من قضائنا وقيل شئنا شيخنا شيخ الإسلام الكرشي  
 عما يفعله بعض القضاة من الأخذ بقول زفر بعدم العدة فقال قال بعض المحققين إن ما قاله زفر فاسد وذكر  
 بعض العلماء عن زفر أنه وافق للشيخ الثلاثة في عدم حمل الوطء الأول قبل العدة وان صرح كاحه اذلا بآدم  
 من جهة حمل الوطء لكن المشهور عن زفر الأول وهو الذي يفعله قضائنا لا كراهته تعالى منهم فيزجون  
 في حالة الطلاق قبل الاستئصال ولا يترون إلى ما نص عليه علماءنا من أن القاضي إذا ارتضى في حادثة  
 لا يتخذ حكمه فيها والقلد إذا خالف إمامه في مسألة لا يتخذ حكمه فيها على الأصح ومراحم قال بفتا حكم  
 القاضي في هذه المسئلة القاضي المجتهد كائن عليه المحققون قال الشيخ حافظ الدين لا خفاء أن علم قضائنا  
 ليس بشبهة فضلا عن الحق قاله عن قضائنا منه وبلاذ فكيف اليوم أكرهم جاهلون نعوذ بالله تعالى من  
 الخبر أم على أحكام الله تعالى بلاء وليس للقاضي المقلد الاتباع مشهور المذهب ولا سيما الذي يقول له السلطان  
 وليتخذ القضاء على مذهبه فلا ن وقد عمل المتأخرون بقول زفر في مسائل معروفها لوقفها للبليل والعرف  
 وأعرضا عن حملها فمن خطر الشبهة لا تخلط الأنساب ولقد صحبت العلماء العاملين الأكابر في بيابان  
 سبعين سنة فمأرا أحدا منهم أفتى بها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم فخرها بالله تعالى خيرا وقدس أرواحهم حيث  
 اجتنبوا ما يربو واستمسكوا بما لا يريب اه (قوله إلا أن نص السلطان الخ) فيه نظرا لقضائه أن يتخلفه  
 القاضي مشهور والمذهب نصع إذا نص السلطان مع أنافه منافي هذا الباب ما رأوا الكلاب من أن الحكم  
 والقضاة القول المرجوح حمل وخرق الإجماع تأمل (قوله طلقها في) حترزه عن المسلم كما يأتي (قوله لم تعتد  
 عند أبي حنيفة) فلوزج وهما مسلم أو في قور طلاقها حاز كافي فتح القدر بحر (قلت) والفرق بين هذين  
 ما إذا كان زوجهما مسلما حيث تعتد ما أفاده بقوله لأنها حقه ومعتد أي أن العدة انما تحب حقا للزوج  
 فإذا كان كافرا لا يعتد بها لاحتج به وإن تزوجهما مسلم يتخلف ما إذا كان الزوج مسلما فيجب لأجل حقه  
 واعتقاده وإن تزوجهما في مثلها وكان لا يعتد بها هو بسقط ما يحبه في التزويج باب نكاح الكافر من أنه ينبغي  
 أن لا يعتد في وجوده بالزوجهما مسلم لأنه يعتقد وجودهما الخ إلا ينبغي أنه يعتقد وجودهما بالنفس لتصين  
 مانه ولا يعتد بوجودهما لكافرا لأنه اعتد ما ثبت عند مجتهدهم ذكر في الخاتمة هناك الذي إذا ما من أنه  
 التهمة قزو جهما مسلم أو ذمي من ساعته ذكر بعض الشايخ أنه يجوز نكاحها ولا يباح وطؤها حتى يستبرأ  
 بحصة في قول أبي حنيفة وفي قول صاحب نكاحها ما لم تل حتى تعتد بثلاث حض (قوله لا أمر بآبائهم  
 وما يعتقدون) غلب ما يعتقدوها حقا لأنفسهم لا تزويجهم أي أمر بآبائهم كهم ومعتد بهم في مصادرة  
 والمصدر للتسليق في محل نصب على أنه مفعول معه (قوله وقيد الولو الخ) قال في الصر بعد نقله وأطلقه  
 في الهداية معلا بأن في بطنها ولا يثبت النسب وعن الإمام يصح العقد عليها ولا يطؤها كالحامل من الزنا  
 والأول أصح اه مافي الهداية (قوله اتفاقا) أي بين الإمام ومأحبيه وقوله مطلقا أي سواء كانت

النية على أن الدخول  
 في النكاح الأول دخول  
 في الثاني وقول زفر  
 لا عتدتها فحل  
 للزوج أطلقه المصنف  
 بما يلول وجزم بأن  
 القاضي المقلد انما خالف  
 مشهور مذهبه لا يتخذ  
 حكمه في الأصح كما  
 لو ارتضى إلا أن نص  
 السلطان على العمل بغير  
 المشهور وقيل توسع فيصير  
 حقيقا زفر يابو هذالم  
 يقع بل الواقع خلافه  
 فليحفظ (نمى غير  
 حامل طلقها في أومات  
 عنها لم تعتد) عند أبي  
 حنيفة (إذا اعتقدوا  
 ذلك) لا أمر بآبائهم  
 وما يعتقدون (ولو)  
 كانت النية (حامل)  
 تعتد بوضعها (اتفاقا  
 وقيد الولو الخ) عا إذا  
 اعتقدوها (و) النية  
 (ولو طلقها مسلم) أومات  
 عنها (تعتد) اتفاقا

٢ قوله الأولتان كذا  
 بخط المحقق وصوابه  
 الأولان بحذف التاء  
 قاله نصر الهوريني



طلقها ومضى سبعة أشهر فنكت آخر لم يصح إذا لم تحض فيها ثلاث حض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من لا تحض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا يقول كنت طلقها واحدة ومضت عندها فلومضها معلوم عند الناس لم يقع الثلاث والابق ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد انكاهه فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك عدله مطلقاً لم يقبل بجر وفيه عن الجوهرة أخبرها فقالت أن زوجها الغائب مات أو طلقها ثلاثاً أو أنها منه كآب على يدقة بالطلاق أن أكبر رأيا أنه حق فلا بأس أن تعتد وتزوج وكذا لو قالت امرأته لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتي لأبأس أن ينكحها وفيه عن كافي الحاكم وشككت في وقت موته نعتد من وقت تسقي به احتياطاً وفيه عن المحيط كذبته في مدة تحمله لم تسقط نفقتها وله نكاح أختها علا بنجرهما بقدر الامكان فلو وليت لأكثر من نصف حول ثبت

مطلبه

في المنى الهلالي ويختار

ويزيد أيضاً أنها لم تعد مخلوقة المحبوب وما ذاك الا توهم العلوق عنه بحسبه **(قوله)** ومضى سبعة أشهر لعل الأولى تسعة بتقدم التعالي السن ليكون اشاراً إلى ما مر فطاعن الامام مالك أن خمسة أشهر تنقض عدتها بتسعة أشهر فلغى أنه لم يصح ما لم تحض وان مضى تسعة أشهر تأمل **(قوله)** لم يصح الخ هذا ظاهر انما صدق الزوج في أهلها لم تحض والا فالقوله لما قدمناه عن البائع عند قوله قالت مضت عدتي ومثله ما قدمناه في الرجعة عن البراز بمن أن المطلقة لو قالت ثلاثي تزوجني في العدتان كان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت عنده فسد النكاح وان أكثر لا وضع النكاح لان الاقدام على النكاح اقرار ببعض العدة **(قوله)** لأن من لا تحيض لا تحبل أي فلما حلت بين أهلها من أهل الحيض فلا تنقض عدتها الا بثلاث حض **(قوله)** فلومضها معلوم عند الناس أي بان كان آخر وقت الطلاق به وأشهره بينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة تنقض وان كان مقبلاً معها لان اقامتها معها بعد اشهر الطلاق لا تختم مضها في الصحيح كقدمه عن جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها على الحزمية بلا شبهة كان زناً فلا تحجب عدتها أخرى ولو كان الوطء شبهة وجب لكل وطء عدتها أخرى وتداخلت مع التي قبلها فلا تحبل تزوجها بغيره قبل انقضاء العدة من الوطء الاخير ولو طلقها ثلاثاً بعد انقضاء عدة الطلاق الاول لم تقع وان كانت في عدة الوطء كقدمه عن البراز به وبه ظهر جواب ما دونه القوي في رجل أبا ن زوجته بلفظ طارم فاستغنى شافها فأنكاه به رجعي وأقام معها مدة ثم أبانها كذلك فراجعها شافها أيضاً ومضت مدة طهارة أيضاً ثم أبانها كذلك فأنكاه شافها بكفارة حين ثم طلقها الآن ثلاثاً وكان مقرها الثلاث الاول واشهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضاء عدة الذي قبله ومقتضى ما مر أنه لا يقع عليه سوى طلبة واحدة وهي الاولى حيث كانت مشهورة وهو مقرها ومضت عدتها فلا تقع الثانية ولا ما بعدها وان وطئها في تلك العدة لا وطء شبهة كآلته وإثمه سبحانه أعلم **(قوله)** يقبل أي لان العدة من هذه الطلقة لا تنقض ما لم يكن الطلاق مشتهراً كآلته ولو كان مشتهراً التمسكه قبل الحكم عليه بالثلاث لانه مانع من صحة الحكم ما بعد وقوعه عن ذلك أي انكار الثلاث لتسلسل على كنهه فلا يقبل منه فلا ينافي قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح هذا ما طهره **(قوله)** على يدقة هذا غير قيد كافي الوالدية وفي جامع الفصولين أخبرها واحديت زوجها أو ردها أو شغلها قبل لها الزوج ولو سمع من هذا الرجل آخره أن شهدانه من باب الدين فيثبت بغير الواحد بخلاف النكاح والنسب أخبرها عدل أو غير عدل فألها بنكابين زوجها بطلاق ولا يندري أنه كتابه أو لا إلا أن أكبر رأيا أنه حق فلا بأس بالتزوج اه وتقدم قبيل الايام ما يفيد أن هذا في الديانة ثم رأيت بخط الشافعي عن جامع الفتاوى شهد اثنين أن الغائب طلق زوجته لا تقبل في حق الحاكم بطلاق الغائب وتقبل في حق سكوت الحاكم في أنها تعتد وتزوج بآخر اه وحاصله أنه يسوغ للحاكم السكوت لانه أمر ديني لا انبات الطلاق لانه حكم على غائب فلا يصح ويظهر أن ابتداء العدة من وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لانه غير مقم معها فلا حجة وقوله فلا بأس يفيد أن الاولى عدمه وفي البراءة أخبرها رجل بموته وآخر بحياة فلان شهدانه عن موته أو حياته وهو عدل وصحها أن تعتد وتزوج ما لم يورثا أو تاريخ الحاشية متأخر ولو تزوجت وأخبرها جماعة بأنها حي أن صدقت الاول صح النكاح **(قوله)** لا بأس أن ينكحها في الحاشية قالت تارنيز وبعد النكاح وسعه أن يعقد على خيرها أو يترجها وان أخبرته بالحزمية ما مر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو نحو ذلك فان كانت ثقة أو لم تكن ووقع في قلبه صدقها فلا بأس بأن يزوجها الا لو قالت كان نكاحي فليسا أو كان زوجي على غير الاسلام لانها أخبرت بما مر مستكر اه أي لان الاصل صحة النكاح سائماً بخلاف **(قوله)** وشككت أي التي أنها أخبر بموت زوجها **(قوله)** وفيه عن المحيط صوابه عن الفتح وعبارته هكذا وفي فتح القدر اذا قال الزوج أخبرني بأن عدتها انقضت فان كانت في مدة لا تنقض في مثلها لا يقبل قوله ولا قوله إلا أن تبين ما هو محتمل من لفظ سقط مسبقاً من الخلق فيثبت يقبل قولها ولو كان في مدة تحمله فكذبته لم تسقط نفقتها لانه أن يزوجها بآخره لانه أمر ديني يقبل قوله فيه اه فالخصل أنه يعمل بغيرها ما بعد الامكان



بغيره فيما هو حققة وحق الشرع وبغيرها في حقها من وجوب النفقة والسكنى اه والمسئلة مفروضة في الاختلاف مع زوجها التي طلقها **(قوله ثبت نسبه)** أي لان حقها في النسب أملى كحق الولد لانها تعبر وادلايه فلم يقل قوله ولا ينفذ نكاح أختها لانه صار مكنيا في خبر شرع بخلاف القضاء بالنفقة لانه يصور استحقاق النفقة لغير العدة فكاه وبحث في حقها بسبب العتوق في حق بسبب آخر فان تزوج أختها ومات فالمرات لاخت وقيل ان قال هذا في الصحة فالمرات لا اخت ولا العدة فلا نفقة به المعتدة قيل ضد نكاح الاحت والاصح لا تصور استحقاق المرات بغير الزوجة قتل مائة استحقاق النفقة يخرج عن المحط لمنصا وحاصله مستثنان احدهما لو وليت التي أقر باقتضائهن لو ثبت نسب الولد يفسد نكاح أختها لانه صار مكنيا بشرعا ثانيهما لو أقر بذلك ثم تزوج أختها فثبت نسبه الاخت دون المعتدة وقيل هذا لو أقر في حصته فلو في مرضه صار فاراقرته المعتدة وانما ورثته فالاصح انه لا يفسد نكاح أختها لانها من ارثها كونه بطريق الزوجة حتى يفسد نكاح الاخت بتصوره بطريق آخر وبه علم أن في كلام الشارح اختصارا لاختلا وصواب التصديق ان يقول ولومات ثمة الاخت وقيل المعتدة ان قال ذلك في مرضه ولم يفسد نكاح أختها في الاصح ولو وليت لا كرم نص في حوله ثبت نسبه وفسد نكاح أختها والله سبحانه أعلم

ثبت نسبه ولم يفسد  
نكاح أختها في الاصح  
قترنه لو مات دون العدة

\* (فصل في الحداد) \*

جامع بين بلاء بعد ومدفون

وروي بالحكم وهو لغة

كافي القاموس ترك

الزينة للمعتدة وشعاره

الزينة ونحوها المعتدة

بأن أو موت (بعد) يضم

الحاء كسرهما كاجر

مكافئة لمسلة ولوامة

منكحة) ينكح صحيح

ويخل بها بدليل قوله

(إذا كانت معتقدة

أو موت) وان أمرها

المطلق أو الميت بتركه

لانه حق الشرع اظهارا

للتأسف على فوات

النكاح (ترك الزينة)

يجي أو حرر أو امتشاط

بضميق الإنسان

(والطيب) وان لم يكن

لها كسب الا فيه

\* (فصل في الحداد) \* لما ذكر نفس وجوب العدة وكيفية وجوبها أخذت كراما وجبها على المعتدة فانه في المرتبة الثانية من أصل وجوبها فتح **(قوله)** من بلاء بعد ومدفون أي أنه جامع الزيدون من المجرى الذي كتموا وكسب قال في المصباح أحدث المرأه الحداد فهي محدودة فكذا ترك الزينة لو لم توجد محدودة الحداد بالكر في حد بغيرها وانكر الاصمعي الثلاثي فانصرف على الرأى انه اذا قلناه المصباح **(قوله)** وروي بالجلب أي من جلبدت التي قطعته فكاهما انقطع عن الزينة وما كانت عليه من **(قوله)** ترك الزينة لعدة أي مطلقا ولو من رجعي أو كانت كرامة صغيرة فيكون أعظم من الشرعي ط **(قوله)** ونحوها كالطيب واليمن والشكل ط **(قوله)** بعد أي وجوبها في العصر **(قوله)** يضم الحاء يعني وقع التام من بلاء بعد اه ح **(قوله)** وكسرها يعني وقع التام فيكون من بلاء بعد اه ح **(قوله)** مكافئة أي بالغة عقالة وبأن محترمه ويختار في القيد **(قوله)** مسلة مثل من ألبس في العدة قصد فباقي منها جوهره **(قوله)** ولوامة لانها مكافئة لحقوق الشرع ما لم يقضه حق العبد بغير والحاصل ان الحداد لا يوت حق المولى لانها محرمة على مادامت في العدة بخلاف اعتدادها في بيت الزوج كما يأتي **(قوله)** منكحة) بالرفع نعت المكفلة ح **(قوله)** ودخل بها) هذا القيد صحيح بالنسبة للمعتدة قالت امام معتدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان الصواب اسقاط هذا القيد فان لفظ معتدة يعني عنه اه ح **(قوله)** اذا كانت معتدة بت من البت وهو القطع أي المبتوت فلا فوهي المطلقة ثلاثا أو واحدة مائة والفرفقة بخارج الحب والعنة ونحوهما من **(قوله)** لانه حق الشرع أي فلا يكال العدا ساقطه ولان هذا الاشياء دواعي الرغبة وهي ممنوعة عن النكاح فتحجبها الثلاث بتدبيره الى الوقوع في المحرم هداية ط **(قوله)** ترك الزينة متعلق بحد واليه الاشارة للعنة لان التارك عدى أو قصير أو راسية أو لا راسية لان في محرم معنى تناسف ولان الحد في الأصل المنع فلا بد ان فيه ملاسة التي لنفسه **(قوله)** بطل أي بجميع أنواعه من فضة ذهب وجواهر بخر فالفقهاء والذين يمتدحون به الرأى من حلى أو كل كافي الكفاي فقد استدلوا بما بعده ويؤيد ما في قاضيان المعتدة تحجب عن كل ذي نفقة والخطيب وليس الحبيب اه وأجاب في النهر بأن ما بعده تفصيل لذلك الاجال قلت فيه ان هذا التفصيل غير موقوف بالمقصود فلا ظهر أنه اراد ان الزينة نوعا منها وهو ما ذكره الشارح من الحلى والحرر لانه قوامها وغرمها بالنسبة اليه فقطعها عليها **(قوله)** أو حرر أي بجميع أنواعه ولو أواه ولو أسود بخر وقوله ولو أسود اشار به الى خلاف ما لا بحث قال بياح لها الحرر الأسود كافي القبح وبه علم أنه لا يصح استثناء الأسود كواقع في الدر المنثور عن الهنسي فانه ليس مذهبا فظهر **(قوله)** بضيق الإنسان فلها الامتشاط باسنان المشط الواسع ذكره في المبسوط ويبحث فيه في القبح لكن يأتي عن الجوهره تفصيلا بالعدر **(قوله)** والطيب

أي استعماله في البدن أو الثوب فهستاني وأعم منه قوله في البحر والفتح فلا تحضر عمله ولا تحضره **(قوله)** والدهن بالفتح والضم والأول مصدر والثاني اسم وقوله ولو بلا طب يؤيد أراد اسم العين لكن يحتمل أن يكون المعنى ولو بلا استعمال طب فافهم **(قوله)** كزيت خالص أي من الطب والكشور والسمن وغير ذلك لأنه يلبس الشعر فيكون زينة بشرى يلقي به يظهر أن المنوع استعماله على وجه يكون فيه زينة فلا تنغم من مسه بسد لعصر أو يسع أو كأي كالأدهم الرجى **(قوله)** والكحل بالفتح والضم كإمر في الدهن والظاهر أن المراد به ما تحصل به الزينة كالأسود ونحوه بخلاف الأبيض ما لم يكن مطيبا **(قوله)** وليس المعصفور والمزعفر الخ أي ليس الثوب المصبوغ بالعصفور والعقران والمراد بالثوب ما كان جديدا تقع به الزينة والأفلا بأس به لأنه لا يقصد به الاستمرار والعورة والأحكام تنبئ على المقاصد كأي المحط فهستاني **(قوله)** ومصبوغ عفرًا أو ورس المغرة الطين الأحمر يفتحين والتسكين لغة تخفيف والورس يبت أصفر زروع بالين ويصبغ به قبل هو صنف من الكركم وقيل يشبه مصباح قال الزبلي ولا يحتمل ليس المشق وهو المصبوغ بالمشق وهو المغرة وذكر في القافية أن لبس الصبم كره وهو ثوب موسى يعمل في الين وقيل ضرب من برود الين ينسج أبيض ثم يصبغ اه وفي المغرب لأنه يصبغ غره ثم ينسج ثم يحل وفي المصباح المشق وإن حل المغرة وقالوا ثوب مشق بالفتح والضم والعصب العين والصلاد المثلث من فلس قلت ووقع في كافي الحام كولا ثوب قصب بالفتح في المصباح القصب ثياب من كتان ناعمة واحدها قصب على النسبة **(قوله)** راجع للجميع فإن كان وجع العين فتكتمل أو حكة فليس الحر أو تشكر أو سها فدهن وعشط الأسنان الغلظة المتاعمة من غير اذنا زينة لأن هذا تداء لاز يتجوهه قال في الفتح وفي الكافي إذا لم يكن لها ثوب إلا المصبوغ فإنه لا بأس به لضرورة مشقة العورة ولكن لا تقصد الزينة وينبغي تقييده بقدر ما يستحدث في غير ما يبيعه والاستخلاف بمنه أو من مالهان كان لها اه قلت وقد بعض الشافعية ألا كحل العذر بكونه ليلًا ثم تعرفها كجور في الحديث وأخرج الحديث في الفتح أيضًا ولم أيسر في حديثنا من علمائنا أنه معلوم من قاعدتان الضرورة تنقد بقدرها ولكن أن كفاها الليل أو النهار أقصر على الليل ولا يعكس لأن الليل أخفى زينة الكحل وهو محل الحديث والله سبحانه أعلم **(قوله)** ولا بأس بأسود في الفتح ويأج لها ليس الأسود عند الأئمة إلا لأنه وجعه الظاهرية كالأحمر والأخضر اه وعلل الزبلي جواز زينه بأنه لا يقصده الزينة قلت والمراد الأسود من غير الحرير خلافا لما لك كإمر **(قوله)** وأزرق ذكره في التهرجاء وهو ظاهر إلا إذا كان رافعا في اللون كإصص عليه الشافعية لأن الغالب فيه حنذا قصدا زينة **(قوله)** ومعصفر خلق الخ في البحر ويستثنى من المعصفر والمزعفر الخ الذي لا راحة له فإنه حائر في الهداية اه فافهم قال الرجى والمراد بالاراحة الخلة ما لم تحصل به الزينة لأنها المانع لا لاراحة بخلاف الأحمر الذي يمنع للمرة ولا راحة لها اه قلت وأعم منه قول الزبلي وذكر الخواص أن المراد بالثياب المذكرة الجديدها ما لو كان خلقا لا تقع فيه الزينة فلا بأس به اه ومثله ما مر من فهستاني وفي القاموس خلق الثوب كصبر وكرم وسمع خلوة وخلقًا محركة بلى \* **(تنبيه)** مقتضى اقتضاهم على منعها مما مر أن الأحاد خاص بالبدن فلا تنغم من تحمير فراش وأثاث بيت وجلس على حر كإصص عليه الشافعية ونقل في العراج أن عند الأئمة الثلاثة لها أن تدخل الحمام وتغسل رأسها بالخطمي والسدرا ولم يذكر حكمه عندنا قال في البحر واقتصار المصنف على زينه ما ذكر يفيد جواز دخول الحمام لها **(قوله)** لا حداد أي واجب كما في الزبلي **(قوله)** على سعة الخ شروع في محترقات القصد للمارة بزيادة ثمنه وهي المطلقة قبل الدخول محترقة لأنه إذا كانت معدنة **(قوله)** كآفة وصغيرة ومجنونة لكن لو أسلت الكآفة في العدة زنها للأحداد فيما بقي منها كإمر من الجوهره وكذا ينبغي أن يقال في الصغيرة والمجنونة إذا بلغت وأفاق في البصر وانما زمت العدة عليهم دون الأحاد لأنه حق الله تعالى كإمر ولا ينفه من خطاب التكليف لأن اللبس والتطيب فعل جسي يحكمهم بحرمته بخلاف العدة فإنها من ربط المسيمات بالأسباب على معنى أنه عند الميتونة يثبت شرع عدم حصة كإمر في عدة معينة فهو حكم بعدم فلا يتوقف على خطاب التكليف كما أوضحه في الفتح فافهم

(والدهن) ولو بلا طب  
طيب كزيت خالص  
(والكحل) والخنازير ليس  
المعصفور والمزعفر  
ومصبوغ عفرًا أو ورس  
(الابيض) راجع  
لجميع إذا ضرورت  
تبع المحظورات ولا بأس  
بأسود وأزرق ومعصفر  
خلق لا راحة له (لا)  
حداد على سعة كآفة  
ومغيرة ومجنونة

**(قوله ومعتدة عتي)** هي أم الولد التي أعقها مولاها ومثلها التي مات عنها مولاها فانها اعتقت عرته ولما كان في دخولها خفاه صرح به الشارح وسكت عن الاول لتطهر بها فانهم **(قوله أو طلاقه)** محتمل زوجه منكوبة فكان المناسخ كرمع معتدة الفتاح **(قوله أو طلاق رجعي)** كان المناسخ أن يزيمعه المطلقة قبل الدخول فانها خرجت بقوله معتدة أوله ح **(قوله أو بياح الحداد الخ)** أي الحديث الصحيح لايحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحذف فوق ثلاث الا على زوجها فانها تحذف أربعة أشهر وعشر افضل على حله في الثلاث دون ما فوقها وعليه حل المطلق محمد بن النوار عدم الحل كما وأدم في الفتوح وفي الصريح الترخا عنه أنه يستعمله انه كأي تركه أصلا **(قوله ولا زوج منعتها الخ)** عبارة الفتح وينبغي أنها لو أرادت أن تحذف على قرابة ثلاثة أيام ولها زوج له أن عندها لان الزينة حقه حتى كان له أن يضربها على تركها اذا امتنع وهو يريد بها وهذا الاحداد سماح لها والا واجب وبه يقول حقه لهوا في البحر قال في الترمذي مقتضى الحديث أنه ليس له ذلك والمذكور في كتب الشافعية أن له ذلك فوقعنا ذلك ما وجدنا في الحل في الحديث على عدمه اهـ أي بان يقال ان الحل المفهوم من الحديث محمول على ما اذا لم ينعه زوجها لان كل حل ثبت لشيء يقيد بعدم المانع منه والا فلا يحل كمنها ولما كان بحث الفتح مخالفاً لحديث قوله به ضربها على ترك الزينة كان بحثنا موافقاً للقول وأقر علمه من بعدهم فلا يخرج به الشارح وليس الصواب صاحب الترمذي فقط فانهم **(قوله وينبغي حل الزيادة الخ)** فيه نظر فان صريح الحديث المذكور في الحل فوق ثلاث واذا قيد الحل في الثلاث التام في الحديث بما لا يرضى لا يلزم منه أن يكون رضاه مبيحاً ما ثبت عدم حله وهو لا حداد فوق الثلاث كما لا يخفى وقال الرجعي الحديث مطلق وقد حله أهبات المؤمنين على المطلقة دعت أم حبيبة لطلب بعد موت أبيها بثلاث وكذا ثبت بعد موت أخيها وقالت كل منهما ما لمي الطلبين من حاجة رأت في جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة الخ كلف وقد أطلق محمد عدم حل الاحداد لمن مات أوها أو ابنها وقال ابن عاصم في الزوج خاصة اهـ **(قوله وفي الترخا عنه الخ)** عبارة تهازل أو الفضل عن المرأة عوت زوجها أوها أو غيرها من الأعراب فصنعوها أسود قبله شهرين أو ثلاثة أو أربعاً تأسفاً على الميت أتعذر ذلك فقال لا وسئل عنها على بن أحمد فقال لا تعذر وهي آفة لا الزوج في حق زوجها فانها تعذر في ثلاثة أيام اهـ **(قوله وظاهره)** منهان (السواد الخ) أي يقيد به المطلق ما مر من أنه لا بأس بأسود واجب ط نجعل ما هنا على منعه لاجل التأسف وليس وما مر على ما كان مصبوغاً أسود قبل موت الزوج لتوافق عباراتهم لكن ينفيه الماحضة في الثلاث تأمل **(قوله وفي النهر)** هو بحث سبقه في البحر أخذ من عبارة الجوهرة كقوله مناه في الكافرة **(قوله ونكاح فاسد)** فتمر خطبة لان الظاهر أنها ليست بضرية بالنكاح الفاسد ترضى به بالنكاح الصحيح **(قوله)** وأما الخالية أي عن نكاح وعنده **(قوله)** اذا لم يخطبها غيره ورضى به الخ نقله في الصريح الشافعية وقال ولم أره لاجتماع أصله الحديث الصحيح لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وقيل ويمن أن يأتينه اهـ أي بان لا يأذن بالخطب الاول وهو منقول عندنا فقد قال الرمي وفي النخعة كأنه صلى الله عليه وسلم عن الانبياء على سوم الغنم عن الخطبة على خطبة الغنم والمرا من ذلك أن يركن قلب المرأة الى ما خطبها الاول كذا في الترخا عنه في باب الكراهة فانهم اهـ **(قوله فلو سكت فتولان)** أي للشفعة قال الحنفية الرمي وقوله لا ينسب اليها سكت قول يقتضي ترجيح الجواز اهـ هذا الظاهر اذا لم يعلم كون قلبها الى الاول بقرائن الاحوال والافيدون عزلة التصريح بالرضا **(قوله بالكسر وتضم)** لكن الضم يختص بالموعدة والكسر يطلب المرأة فهستاني ثم الضم في المعنى الثاني غريب كما في النهر **(قوله وضع التعريض)** خلاف التصريح قال الفهستاني والتحقيق أن التعريض هو أن يقص من اللفظ معناه حقيقة ويجازى أو كناية ومن السياق معناه معرنيته فالوضع له والمعرض به كراهة مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول السائل جئت لك لاسلم عليك فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب حتى **(قوله كاري بالبروج)** وأخرج البيهقي عن سعد بن جبيل أن قال تقولوا لا معر وفقال يقول الخ فيك لا رغب واني لا رجوان تختص وليس في هذا نصريح

(ومعتدة عتي) كونه  
عن أم ولد (و) معتدة  
(نكاح فاسد) أو ولد  
بشبه أو طلاق رجعي  
وبياح الحداد على  
قرابة ثلاثة أيام فقط  
والزوج منعتها لان  
الزينة حقه فتح وينبغي  
حل الزيادة على الثلاثة  
اذا رضى الزوج أول  
تكن من وجه نهر وفي  
الترخا يقولوا تعذر في  
ليس السواد وهي آفة  
اللازوجة في حق زوجها  
فتعذر في ثلاثة  
أيام قال في البحر  
وظاهره منها من  
السواد تأسفاً على موت  
زوجها فوق الثلاثة وفي  
النهر لو بلغت في العدة  
لزمها الحداد فيما بقي  
(والمعتدة) أي معتدة  
كانت عتي قسم معتدة  
عتي ونكاح فاسد وما  
الخالية فتخطب اذا لم  
يخطبها غيره ورضى به  
فلو سكت فتولان (تحرر  
خطبتها) بالكسر وتضم  
(وضع التعريض)  
كاري بالبروج (ومعتدة

بالتزوج والنكاح ونحوه وانما الحيلة أو مصلحة فتح وفيه رد على ما في البدائع من أنه لا يقول أرجو أن يتجمع  
وانما الحيلة اذ لا يحل لاحد أن يشافه أجنبية به اه ووجه الرد أن هذا تفسير ما أتوا به من أن المانع المذهب  
كصاحب الهداية وغيره ووجهه أنه من التعريض للأذن فيه لا رادة للزوج ومنعه هو المانع فانه لا مخاطب  
أجنبية بصره ثم الزوج والنكاح على وجه الخطبة يجوز حيث لا مانع منه فالتعريض أولى نعم يمنع خطابها  
بما ذكرنا اذ لم يكن في معرض الخطبة وليس الكلام فيه فافهم **(قوله لا المطلقة اجماعا الخ)** نقله في البر والنهر  
عن المعراج وشمل مطلقة البائن وبه صرح الزبلي وفي الفتح أن التعريض لا يجوز في المطلقة اجماعا فله  
لا يجوز لها الخروج من منزلها أصلا فلا يمكن من التعريض على وجه لا يخفى على الناس ولا قضاء إلى عداوة  
المطلق اه وينافي نقل اجماع ما في الاختيار حيث قال مانعه وهذا كله في المستوتة والمتوفى عنها زوجها  
أما المطلقة الرجعية فلا يجوز التصريح والتأويل لان نكاح الأول قائم اه **(قوله ومفاده)** أي مفاد التعليق  
حيث قيد بعداؤه المطلق والصبر في جواز التعريض به يفرض بين الخطبة والتعريض ط أي لما قدمه الشارح  
أنه لا يجوز خطبة معتدة عتق ونكاح فاسد **(قوله لكن في الفهستاني الخ)** عبارته هكذا ولم يوجد نص في معتدة  
عتق ومعتدة وطه بالشبهة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي أن يعرض للأولين بخلاف الآخرين ففي الظهيرة  
لا يجوز تزويجهم من البيت بخلاف الأولين وفي المضمرات أن بناء التعريض على الخروج اه وباصله أن  
الأولين أي معتدة العتق ومعتدة وطه الشبهة يجوز أن يعرض لهما لجواز تزويجهم من بيت العدة بخلاف  
معتدة الفرقة أي الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد فلا يجوز التعريض لهما لعدم جواز تزويجهما فان جواز  
التعريض منى على جواز الخروج اذ لا يمكن من التعريض لمن لا يخرج لكن نص في كافى الحاكم على  
جواز خروج معتدة العتق والنكاح الفاسد نعم بكل ذلك في معتدة العتق فان قلت علمت بممارعة طحل  
حرمة التعريض بافضاءه إلى عداوة المطلق ومعتدة العتق فأنه فان سيدها الذي اعتقها هو أمولاه اذ كان  
مهرها تزويجهم من نفسه بعد أي من نازعه في ذلك أكثر لأن بر بمعتدة العتق التي مات عنها سيدها فلا  
يشكل لكونها معتدة وفاة هذا وقس على معتدة العتق من نسخة الفهستاني التي وقعت للمسي فحل كلامه  
على غير المراد فافهم **(قوله بأى فرقة كانت الخ)** أي ولو بعصبة كقبيلها من زوجها يخرج عن البدائع قال في  
النهر قد معتدة الطلاق لأن معتدة الوط لا تمنع من الخروج كالعتدة عن عتق ونكاح فاسد وطه شبهة الا  
اذا منعها من مائة كذا في البدائع وفي الظهيرة خلافه حيث قال سائر وجوه الفرق التي توجب العدة من  
النكاح الصحيح والفاسد سواء يعني في حق حرمة الخروج من بيتها وحكي فتوى الأوزجندى أنها لا تعد في  
بيت الزوج اه والصبر في أنها لا تكون حرة فاسدا لا لماله عليها بحر أي لان النكاح الفاسد لا يفيد المنع  
من الخروج قبل التفرق فكذا بعد مودع كذا الشارح آخر الفصل حكاية الخلاف مع افادة التوفيق المستفاد  
من كلام البدائع وبأنى علمه **(قوله في الأصم)** لانها هي التي اختارت البطلان حقا فلا يبطل بحق عليها كما  
في الزبلي ومقابل ما قيل انها يخرج من اثنائها فاحتج بالوقوف عنها قال في الفتح والحق أن على المقي أن  
ينظر في خصوص الوقائع فان علم في واقعة يخرج هذه المختلعة عن العتبة ان لم يخرج أفتاء المجلد وان علم  
قدرتها فانها المحرمة اه وأقر في النهر والشرنبلالية **(قوله أو على السكنى)** قال الزبلي فكان كالأول  
اختلفت على أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها أن تكتري بيت الزوج ولا يحصل  
لها أن يخرج منه اه ومثله في الفتح أي لان سكنها في بيته واجبة عليها بشرطه فلا تخلط اسقاطها بل تسقط  
مؤنتها وتظهر أنه لا يلزم التصريح بمؤنة السكنى بل مجرد الخلع على السكنى مسقط لمؤنتها كإنها عليه في باب  
الخلع تأمل **(قوله لو حره)** أي ما غير هاتفي الخروج في عدة الطلاق والوفاء اذ لا يلزمها المقام في منزل زوجها في  
حال النكاح فكذا بعده ولأن الخدمة حق المولى فلا يجوز ابطالها الا اذا أواها منزل لا تختلص لا يخرج  
وله الرجوع ولو أواها في النكاح ثم طلق فلا يرجع منعها من الخروج حتى يظلم المولى كما في العصر  
**(قوله أو لمبة مبنو)** أي أسكنها المولى في بيت زوجها ولم يطلبها كاعلمت **(قوله ولو من فاسد)** أي

الوفاء لا المطلقة اجماعا  
لا قضاة إلى عداوة المطلق  
ومفاده جواز معتدة  
عتق ونكاح فاسد وطه  
شبهة نهر لكن في  
الفهستاني عن المضمرات  
أن بناء التعريض على  
الخروج (ولا يخرج  
معتد رجسي وبائن)  
بأى فرقة كانت على  
ما في الظهيرة ولو مختلفة  
على نفقة عتقها في الأصم  
اختيار أو على السكنى  
فيلزمها أن تكتري  
بيت الزوج معراج (لو  
حره) أو أمة مبنو ولو  
من فاسد

مطلب الحق أن على  
المفتي أن ينظر في  
خصوص الوقائع

مكافئة من بيتها أصلا

للا ولا ولاها ولا ولاي  
صن دافها منازل غيره  
ولو بانه لانه حتى الله  
تعالى بخلاف نحوامة  
لتقدم حق العبد  
(ومعقده موت فخر في  
الحديد وتنت)  
أنداليل (في منزلها)  
لان نفقها اعلمها فصاح  
لنصر حتى لو كان  
عندما فاتها

صارت الماطلة فلا يحل  
لها الخروج فخرج  
في الغيبة خروجها  
لاصلاح ما لاندلها  
كزراعة ولا وبلها  
(ملقت) أومات وهي  
زائرة (في غيبه) سكتها  
طلت اليه فوراً  
لرجوعه عليها  
(وتعدنان) أي معتدة  
ملاوق وموت (في بيت  
وجبت فيه) ولا  
بحر حان منه (الآن  
فخرج) أو نهدم المنزل  
أو تخاف) انه دامه

أو (تلق ما لها أو  
لا تحدد كراء البيت) ويحوي  
ذلك من الضرورات  
فخرج لاقرب موضع  
السوق والطلاق الى  
حشاه الزوج ولولم  
يكفها نصيبا من الدار  
اشترت من الجانب  
محتي وظاهره وجوب  
الشراء لو قادرة أو  
الكرامير وأقره أخوه  
والمصنف قلت لكن  
التي آتت به نسختي  
الجبني ليست من

ولو كانت العتق من نكاح طليد وهذا مستفاد من قوله بأي فرقة كانت كايته ح (قوله مكافئة) أخرج  
الصغير والجنونة والكافرة في العرعن البدائع أما الأولان فلا يتعلق بهما شيء من أحكام التكليف وأما  
الكتانية فلا تهاجر بمطالبة بحق الشرع ولكن الزوج يمنع الجنونة والكتانية صانعة لما هو وكذلك الأول زوج  
المجوسية وأبى الإسلام اه وفيه المراج وشرح النفاية للمرافعة كالألف في النع من الخروج  
وكالكتانية في عدم وجوب الاحداد اه أي لاحتمال علوقها منه قبل الطلاق فله منعها من حينها (قوله  
من بيتها) متعلق بقوله ولا يخرج والمراد به مضاف اليها السكتي حال وقوع الفرقة والموت ههنا سواء كان  
مولا كالزوج وأغير حتى لو كان غائبا وهي في ذابا برة قادرة على دفعها فليس لها أن تخرج بل تنفع وترجع  
ان كان باذن الحاكم يجوز بل (قوله أصلا) تعيم بقوله لا يخرج ويبينه بقوله لا للا ولا ولاها (قوله فيها  
منازل لغيره) أي غير الزوج بخلاف ما إذا كانت فان لها أن تخرج اليها وتبيت في أي منزل شاءت لانها أنصاف  
اليها بالسكتي بل (قوله ولو بانه) تعيم أيضا بقوله ولا يخرج حتى ان المطلقة ترجع لحيوان كانت منكوسة  
حكما لا يخرج من بيت العدة ولو بانه لان الحرمة بعد العتق الله تعالى فلا يمكن ان يطلعه بخلاف ما نقلها  
لانها حق الزوج فيقال ان يطلعه بحر (قوله بخلاف نحوامة) أراد ايلامة القصة ونصوها للمدبر وأما الولد والمكاتب  
والمراد ان لا تكن ميواة لان الخدمة حتى المولى كما روى عدم الخروج حتى الله تعالى فيقدم حق العبد لاحتياجه  
(قوله في الجديدين) أي البطل والتهار فاهما يتعبدان دائما ط (قوله لان نفقها عليها) أي لم تنسقط  
باختيارها بخلاف المختلفة كما روى هذا بين الفرق بين معتدة الموت ومعتدة الطلاق قال في الهبة وأما المتوفى  
عنها زوجها فلانه لا تنسقط لها فصاح الى الخروج فلهما الطلب المعاش وقيدت بان يهيم للوال كذلك  
المطلقة لان النفقة مدارة عليها من مال زوجها اه قال في الفتح والمجمل أن مدارج خروجها بسبب قيام نخل  
المعيشة فيقدر بقدره حتى انقضت حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وهذا ان دفع  
قول الصران الظاهر من كلامهم جواز خروج المعتدة عن وفاتها ولو كان عند نافقة والافعال لا يخرج  
المعتدة عن طلاق أو موت الا للضرورة فان المطلقة تخرج للضرورة ليسلا وانهار اه زوجها الدفع أن معتدة  
الموت لا كانت في العادة محتاجة الى الخروج لاجل أن تكسب النفقة قالوا انها تخرج في النهار وبعض  
الليل بخلاف المطلقة وأما الخروج للضرورة فلا فرق فيه بينهما كما نصوصه فيها بأن فالمراد به ههنا للضرورة  
ولهذا بعد ما أطلق في كافي الحاكم منع خروج المطلقة قال والمتوفى عنها زوجها تخرج للنهار لحاجتها ولا تبيت  
في غير منزلها فهذا صريح في الفرق بينهما من عبارة المتون وهم ظاهر ما قاله في الخبر فلو قد وخر وجها  
بالمساحة في الكافي لكان أظهر (قوله وجوز في القصة الخ) قال في النهر ولا بد أن يقصد ذلك بان تبيت  
في بيت زوجها (قوله أي معتدة طلاق وموت) قال في المحررة وهذا اذا كان الطلاق رجعا فلو اثنان فلا بد من  
ستره الآن ان يكون فاسقا فانه تخرج اه فاعاد أن مطلقا الرجعي لا يخرج ولا تحصره ووفاسقا للقيام  
الزوجة بينهما ولا نفايته اه اذا وطئها صار مباحا (قوله في بيت وجبت فيه) هو مضاف اليها بالسكتي  
قبل الفرقة ولو خرج بيت الزوج كما أنفأه بل بيوت الاخوة كافي الشرب لبلية (قوله ولا يخرج ان) بالنه  
للفاعل والمناستقر جان ماله الفوقية لانه متى المؤنث الثاني أوله ط (قوله الآن تخرج) الأولى  
الانباين بضمير التنبيه وفيما بعده ط ومثل اخراج الزوج ظملا وأصاحب المنزل لعدم قدرته على الكراء  
أو لو اراد أن كان نصيبا من البيت لا يكفها بحر أي لا يكفها اذا قسمته لانه لا يحير على سكنها معه اذا طلب  
القسمه أو الما ياء ولو كان نصيبا من البيت كفايتها (قوله ولا يحد كراء البيت) أعاد ان يحد قدرته على ماله من  
مالها وترجع به المطلقة على الزوج ان كان باذن الحاكم كما (قوله ونحو ذلك) من معاق التغير في الوفاة  
بالمل من أمر الميت والموت ولا أحجمه مالها التحول ولو توفى شديدا أو الافلا (قوله فخرج) أي معتدة الوفاة  
كذلك عليه ما بعده ط (قوله وفي الطلاق الخ) عطف على محذوف تقديره هذا في الوفاة ط وتعين المنزل  
الثاني للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فخرج كذلك اذا طلعه وهو نائب طالعين لهما مراح وفيما يصانع ان تنقلها

الاستتار فحصر (ولابد من سترتها بينهما في البائن) ثلاثا يختلئ بالاجنبية ومفاده أن الحائل يمنع الخلوة المحرمة (وان ضائق المنزل عليها ما وكان الزوج فاسقا فخرجه أولى) لان مكنتها واجب لامكته ومفاده وجوب الحكم به ذكركه الكمال (وحسن أن يحصل القاضي بينهما امرأه) ثقة تزرق من بيت المال بجرع تخلص الجامع (فائدة على الخلوة بينهما) وفي المحقق الأفضل للخلوة بستر ولو فاسقا فأمراء قال ولهما أن يسكناهما الثلاث في بيت واحد اذا لم يلقا التفاهد الا زواج ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين اقرقا ولكل منهما شتون سنة وبينهما أولاد تنعذر عليها مفارقهم فبسكنان في بيتهم ولا يجتمعان في فرش ولا يتقنان التفاهد الا زواج لهم اهل ذلك قال نعم وأما سره المنصرف (أبناها وأولادها) فلو في مصر (وليس بينها وبين مصرها مدسفر وجبت) ولو بين مصرها مدته وبين مقصدها أقل مضت (وان كانت تلك أى عدة السفر) (من كل

الى أقرب المواضع مما اتهم في الوفاة والى حيث شاعت في الطلاق بحرفا فاذن تعين الاقرب مفوض اليها فانهم وحكم ما انتقلت اليه حكم المسكن الاصل فلا يخرج منه بحر (قوله فلحصر) أقول الذي رأيت في نصي المحقق استتر من الشراء يؤيده في المحقق قال استتر من الاخط وأولاده الكبار اه الا يجب عليها الاستتار من أولاد زوجها لكن رأيت في كافي الحاكماته وانما طلقها زوجها وليس لها الايت واحد فنبغي أن يجعل بينه وبينها حجابا وكذا في الوفاة اذا كان له أولاد بديل من غير ما جعلوا بينهم وبينه سترأ أقامت والا انتقلت اه وأنت خير بان هذا نص ظاهر الرواية فوجب المصير له ولعل وجهه مخشبة الفتنة حيث كانوا راجعا للمعا في بيت واحد وان كانوا يحرم لها بكونهم أولاد زوجها كما قالوا بكراهة الخلوة بالمصاهرة الشابة وفي الجرعين المراجع وكذلك حكم السرة اذا مات زوجها وله أولاد كبارا جانب اه فسماهم أحاسننا قلنا وهذا مؤيد لنسخة الشارع ولا ينفعه أن فرض المسئلة في المحقق أن نصيبه لا يكتفي بها فان كان لا يكتفي فذلك يؤمر بالملك فيه مع الاستتار لان المراد انه لا يكتفي بأن يختلئ فيه ومجدها ولا فرض المسئلة في الكافي كما في البيت الواحد ثم ان قول الكافي والا انتقلت يدل على أنه لا يلزمه الشراء منه ما في التهرعن الخاتنة وغيره لو كان في الورقة من ليس محرما له وحصله الا يكتفي باقلها أن يخرج وان لم يخرج جوهرا فلهذا ايضا مؤيد لنسخة الشارع وهذا التفرع يسطر تحامل المحسين كلهم على الشارع فانهم (قوله ولا يضمن سترتها) بينهما في البائن وفي المولود تستتر عن سائر الورقة من ليس بحرم لها عتدية وتلازمه أن لا ستر في الرجي وقول المصنف الآتي ومطلقة الرجي كالبائن يفيد طلب السرة فيه ايضا فهو دائما متقدم في باب الرجعة أنه لا يدخل على مطلقه الا ان يؤذنها ثم الظاهر نيب السرة فلو لم يكن لها سترت اجنبية ومحرر طلق وقدمت عن الجوهر ما يفيد عدم لزوم السرة في الرجي ولو الزوج فاسقا فإقسام الزوجة واعلامها بالخول للثلاث بصرها احصاؤه ولو لا سترها فلا يستلزم وجوب السرة بعد الخول ثم لا مانع من نديها (قوله ومفاد ما ان الحائل الخ) أي مفاد التعليل أن الحائل يمنع الخلوة المحرمة ويمكن أن يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الا أن يوجد نقل بخلافه بحر (قوله أو كان الزوج فاسقا) لانه انما كفى بالحائل لان الزوج بعقد المحرمة فلا يقدم على الحرم الا أن يكون فاسقا فتخرج (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل وجوب مكنتها وجوب الحكم به أي خرج عنها وقولهم وخرجوه أولى اهل المراد انه أرح كما يقال اذا تعارض محرم ومسيح فالحرم أولى وأرح فله براد الوجوب فخر (قوله وحسن) أي اذا كان فاسقا ولم يخرج بحسن أن يجعل الخ (قوله امرأه ثقة) لا يقال ان المرأة على أصلكم لا تصح للخلوة حتى لم تعجزوا الرأى السريع مع ساءة ثقت وقتل فاضمام غيرها زاد الفتنة لا نقول تصل للخلوة في البلد لقاء الاستبراء من العشرة وما كان الاستغناء بخلاف المأزوق على وأفاد أن معنى قدرتها على الخلوة امكان الاستغناء (قوله تزرق من بيت المال) لانها مشغولة بمنع الزوج حقه تعالى احتياط الامر القروج فكانت نقضها في ماله تعالى ذخير من النقضات (قوله وفي الجوا الخ) حيث قال والأفضل أن يجعل بينهما في البتة بستر الا أن يكون فاسقا ففعال بامرأة ثقة وان تعذر فلخرجي وخرجوها أولى اهل المحضا وانه مخالف لما حرمان السرة لا بد منها كما عبر المصنف بتعالله اياه وهو الظاهر لحرمة الخلوة بالاجنبية (قوله وسئل شيخ الاسلام) حيث أطلقوه ينصرف الى بكر المشهور بخواهر زاده كاه ارا دمنقل هذا تخصص ما نقله عن المحقق بما اذا كانت السكنى معها للحاجة كوجود أولاد يخشى ضياعهم ولسكنوا معه أو معها أو كونها كبيرين لا يجدهن من بعوله ولا هي من يشتري لهما أو نحو ذلك والظاهر أن التقيد بكون سنهما من سنه وجود الأولاد مسمى على كونه كان كذلك في حادثة السؤال كما فادمت (قوله ورجعت) سواء كانت في مصر أو غير وهذا اذا كان المقصد سفر بحر أي فيجب الرجوع للثلاث بصرها في العدة بلا حرم بخلاف ما اذا لم يكن بينهما وبين المقصد سفر فانها تخرج على إحدى الروايتين لعدم السفر فانهم (قوله ولو بين مصرها الخ) هذه عكس المسئلة الاولى (قوله مضت) أي الى المقصد لان في رجوعها انما عسر (قوله وان كانت تلك الخ) هذه مسئلة ثالثة وفي حكمها عكسها وهو ما اذا لم يكن

مدت سفر من الجانبين فخير والرجوع أحله هذا على ما في الكافي أما على ما في النهاية وغيرهما فتعين الرجوع كما  
في الجرو ولم يرجع أحدهما على الآخر وظهري أن رجعة الثاني لأن فيه قطع السفر وهو أولى من إقامته إلا أن الزم من  
قطعه أنه أسفر ثم أخرج في المسئلة الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال أنه لا وجه له مقتضى إطلاق صاحب  
الهداية الرجوع في المسئلة الأولى أي حيث لم يقيد بما قلناه في البحر (قوله) ولا يعتبر ما في حجة وميسرة أي  
من الإصدار والقرى لا تلبس وطنا ولا مقصدا في اعتباره اضربها (قوله) في الصورة أي صورة  
تعين الرجوع وصورة التخصير (قوله) تعتدق الخ) لأنها حجت تساوي في مدة السفر كما في العود مرجح وهو  
حصول الواجب الأصلي فكان أولى وأعمال يجب لعدم التوصل إليها إلا بمسرة سفر (قوله) ولكن إن مرت أي  
في الماضي أو العود بحر والانساف التبعون يقول وإن كانت في مصر تعتدق ليكون مقابلا لقوله وإن  
كانت في مفارقة ثم يقول وكذلك إن مرت بما يصلح للاقامة فتأمل ط (قوله) وبينه أي بين ما مرت به مما  
يصلح للاقامة وبين مقصدها الذي كانت ذاهبة إليه وانظر ما فاتت هذه الزيادة لأن فرض المسئلة الأولى وعلى ذلك  
في رجوعها إلى مصرها ومضاهيها من الجانبين مدة سفر ثم رجعت التهرؤ لم أرها فيه (قوله) أو كانت أي  
حين الطلاق أو الموت (قوله) تصلح للاقامة) بأن تأمن فيها على نفسها ومالهو تحبها محتاجه (قوله) وليس  
للزني الخ) أي ليس له إذا طلقها في منزلها أن يسافر بها (قوله) في حصة) بكسر الميم مركبة التسه كالهودج  
قاموس (قوله) مع زوجها) أي حاله كونها معه في حصة أو الحصة فلو قدم الطرف على الميرور كان أولى  
وعبرة البحر عن الظهيرة طلقها بالادية وهي معه في حصة أو حصة والزوج ينتقل من موضع إلى آخر فلا  
والما الخ) قلت والقاهر أن هذا إذا لم يكن انفرادها في الحصة أو الحصة عنه ولا عمل سائر بينهما قال الرجعي من  
كان فطما يجب أن يحال بينهما ما أمرة ثقة قادرة على الحيلة والله أعلم (قوله) ولوعن رجعي) تقدم كالفي  
الرجعة عدل السفر رجعة ط (قوله) فيما مر) أي من أحكام الطلاق في السفر لكنها يفهم كلامهم (قوله)  
بخلاف البائة) فأنها ترجع وأعضي مع من ناعت لارتفاع النكاح بينهما فصار أخذنا رجعي (قوله) طلب  
من القاضي الخ) علم هذا ما مر متنا (قوله) فالحا السكينة) لا تنافي في التفرقة لأن الفرقه جاءت  
معصيتها ط (قوله) مرعي الزانية خلافه) أي مر في باب العدة قبل قول المصنف قالت مضت عدي الخ حيث  
قال هناك ولادة تعتدق بيت الزوج رانية اه فافهم لكن هذا موافق لما في الجنبى لا يخالف فكان المناسب أن  
يقول مرعي الظهيرة خلافه) أي مر في هذا الفصل عند قول المصنف ولا يخرج معتدق رجعي وبأن بحث قال  
الشارح رأى فرقة كانت على ما في الظهيرة يؤقدها عبارتها هناك ومنها حكاية ما في الزانية عن الأوزجندى  
(قوله) لكن في البداة الخ) كانه أراد بهذا الاستدلال رفع التناقض بين النصين يحمل جواز الرجوع  
على عدم منع الزوج وعدم الخروج على المنع فتأمل اه قلت لكن ينبغي تفصيدهما إذا لم يكن لها زوج لأن  
حق زوجها مقدم يؤيده ما في كل الحام ك وليس على أم الأولى عدها من سدها ولا على المعتدق نكاح  
فالسبب انقضاء من ذلك ولهما أن يخرجوا بتبتي في غير منزلها ألا ترى أن امرأته رجل وتزوجت ودخل بها  
الزوج ثم فرق بينهما حاورت الزوجها الأول كانه لم يكن تنشوف للزوجها الأول وتزني وعليها عدة  
الأخر ثلاث حض اه والله سبحانه أعلم

(فصل في ثبوت النسب) أي بيان ما ثبت التسبب فيه وما لا يثبت قال في التهرؤ فرغ من ذكر أنواع  
المعتدق ذكر ما يلزم من اعتدال ذوات الحمل وهو وثالث النسب وهو مصدر نسبه إلى أبيه (قوله) خيرة عائشة  
هو الآخر حجة الدارقطني والسبق في تسببها أنها قالت ما زدت المرأة في الحمل على سنتين فقدمها يتحول ظل عود  
الحمل والفرق لا يكون الحمل أكثر من سنتين الخ وتامع في الفتح قال في الجرو وظل الحمل مثل قلته لأنه حال  
الدوران أسرع زوالا من سائر الأطلال (قوله) أربع سنين) لما روى الدارقطني عن مالك بن أنس قال هذه  
جارية امرأة محمد بن عجلان امرأة أم صدق وزوجها رجل صدق حلت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة كل بطن

في أربع سنين ولا يخفى أن قول عائشة رضي الله تعالى عنها لا يعرف الاسماء فهو مقدم على هذا لأنه بعد  
 جهة نسبتها إلى الشارع لا يتطرق إليه الخطأ بخلاف الحكاية فاما بعد جهة نسبتها إلى مالك فمحمّل خطأها  
 وكون دمه انقطع أربع سنين ثم جاءت ولده فيجوز أنها امتد طهرها ستين أو أكثر ثم حبلت ولو وجدت حركة  
 في البطن مثلا فلا يفسد قطعا في الحمل وعما فيه في الفتح **(قوله ولو لا شهر لاسياها)** أي لظن اسياها لانه تين  
 ولادتها ايامها لم تكن آيسة ط عن أبي السعد قلت وهذا تيميم للمعدة أي لا فرق بين المعدة قبل الحيض أو  
 بالاشهر في البائن والرجعي اذ لم تفر بانقضاء العدة وإن أقربت بانقضائها مفسرا بثلاثة أشهر فكذلك لأنه تين  
 أن عدتها لم تكن بالاشهر فلم يصح اقرارها وإن أقربت مطلقا في مدة تصل لثلاثة أقراء فان ولدت لا قل من  
 ستة أشهر منذ أقربت ثبت النسب ولا يلزم لابطال اليأس حل اقرارها على الانقضاء بالاقراء جلا لكلها  
 على الصحة عند الامكان اه من البدائع لمخصا واختصر في الصراحتين اختلا **(قوله وفلسد النكاح في ذلك)**  
 كصحة فيه نظر فانه لا يلزم قولهم اذ انتبه لتمام الستين أولا كتر منهما كان رجعة لان الوطء في عدة  
 النكاح الفاسد لا يوجب الرجعة فتأمل ح وأجاب ط بان الاشتراك في قوله في ذلك لثبوت النسب لا للرجعة  
 قال ثم إن محل ثبوت النسب فيه اذ انتبه لا قل من ستين من وقت الفارقة لا كتر منهما ومحرر الحكم فيما  
 اذا انتبه لتمامها اه وقدمنا في باب المهر عام الكلام علمه **(قوله والمدة تحتمله)** أي تحتمل المضي وهذا  
 الفصل فهو محل المتن لا لمطوقه لان عدم اقرارها بمضي العدة فيما اذا ولدت لا كتر من ستين لا يصح تقيد باحتمال  
 المضي وعبارة الفتح وغيره لم تفر بانقضاء العدة فان أقربت بانقضائها والمدة تحتمله بان تكون ستين يوما على  
 قول الامام وتسعة وثلاثين على قولهما ثم حاجب ولا يثبت نسبه الا اذا كانت لا قل من ستة أشهر من وقت  
 الاقرار فانه يثبت نسبه قبلين بقيام الحمل وقت الاقرار فظهر كذا هذا في المطلقه البائنة والمتوفى  
 عنها اذا ادعت انقضائها ثم حاجب ولا يتمام ستة أشهر لا يثبت نسبه ولا قل يثبت اه **(قوله لا اكثر منهما)**  
 أي من الستين **(قوله وأتمامها)** تصرح بحجافهم من قوله لا في الاقل لان التقيد به مع فهمه من التقيد  
 بالاكثر ليس أن حكم الستين حكم الاكثر كانه عليه في الصبر **(قوله لعاقوبها في العدة)** فصيروا يوطء  
 فربما حذر فقوله وكانت الولادة رجعة معناه أنها دليل الرجعة لان الرجعة حقيقة بالوطء السابق لايها  
**(قوله لئنك)** لأنه محتمل العاقوب قبل الطلاق ومحتمل بعده فلا يصير ما جاء بالمثل **(قوله وإن ثبت)**  
 نسبه لوجود العاقوب في النكاح أو في العدة جوهرة **(قوله كما في مستوتة)** يشمل البت بالواحدة والثلاث  
 والحرة والامة بشرط أن لا عليها كما يأتي ويشمل ما اذا تزوجها في العدة ولا يجر وساق في بابه في الفرع ونقل  
 ط عن الحموي عن البرجسدي اشتراط كون المستوتة من خولها فلو غير من خولها فلو كانت لستة أشهر  
 أو أكثر من وقت الفارقة لا يثبت وإن لا قل منها ثبت أي اذا كان من وقت العقد ستة أشهر فما كراهي  
 البحر واعلم أن شرط ثبوت النسب فيما ذكر من ولادة المطلقه الرجعية والبائنة مقدم على ما ساق من الشهادة  
 بالولادة واعترف من الزوج بالبل أو جعل ظاهر بحر **(قوله لجواز وجوده)** أي الحبل وقته أي وقت  
 الطلاق **(قوله ولم تفر بمضيها)** فلما قرئت في كمال رجعي كما قدمنا عن الفتح **(قوله كما)** أي اشتراط عدم  
 الاقرار المذ كونهما لم تفر في الرجعي **(قوله ولو لتمامها)** خصه بالذ كر لأن في الولادة فلا كثر لا يثبت  
 بالأول اه ح **(قوله لا يثبت النسب)** لأنه لو ثبت لم يثبت الطلاق على الطلاق اذا لم يحل الوطء بعده بخلاف  
 المطلقه الرجعية فثبت بان لم يكن الولد في بطن أمه كتر من ستين بحر **(قوله لتصور العاقوب في حال الطلاق)**  
 أي فيكون قبل زوال الفرائض فافهم من الكتاب أنه ثبت قال في التبر والحق حله على اختلاف الراي وبين تنوادر  
 ستين أهله في التبر وهو ما أخذ من الفتح **(قوله وزعم في الجوهرة أنه الصواب)** حيث جزم بأن قول القدوري  
 لا يثبت أهله المذ كور في غير من الكتب أنه ثبت قال في التبر والحق حله على اختلاف الراي وبين تنوادر  
 المتن على عدم ثبوته كما قال القدوري إذ قد جرى عليه في الكفر والواق وهكذا صدر الشريعة وصاحب  
 الجميع وهم الراوية أدري **(قوله لانه التزمه)** أي وله وجه بان وطئها بشبهة في العدة هدابة وغيرها

ولو بالاشهر لاسياها بناه  
 وفلسد النكاح في ذلك  
 كصحة فستن في وان  
 ولدت لا كتر من  
 ستين ولو لعشرين  
 مستفاد كذا احتمال  
 امتداد طهرها وعاقوبها  
 في العدة (ما لم تفر  
 بمضي العدة) والمدة  
 تحتمله (وكانت)  
 الولادة (رجعة) لو في  
 الاكثر منهما) أو  
 لتمامها لعاقوبها في العدة  
 (لا في الاقل) لئنك  
 وإن ثبت نسبه (كما)  
 يثبت بالادعاء لاحتمالها  
 (في مستوتة) جلت به  
 لا قل منها) من وقت  
 الطلاق لجواز وجوده  
 وقت (لم تفر بمضيها) كما  
 (ولو لتمامها) يثبت  
 النسب وقيل يثبت  
 لتصور العاقوب في حال  
 الطلاق وزعم في  
 الجوهرة أنه الصواب  
 (الابعدوه) لانه  
 التزمه

مطلب في ثبوت النسب  
 من المطلقه



(قوله) وهي شبه عقد أيضا أي كآثار شبهة فعل وأشار به إلى الجواب عن اعتراض الزبلي بأن المتبوتة الثلاث إذا وطئها الزوج شبهة كانت شبهة في الفعل وقد نصوا على أن شبهة الفعل لا يثبت فيها النسب وإن ادعاءه واجب في العمر بان وطئ المطلقة الثلاث أو على ما لم تنعخص الفعل بل هي شبهة عقد أيضا فلا تنقضي أي لأن ثبوت النسب لوجود شبهة العقد على أنه صريح ابن مالك في شرح المجموع بأن من وطئ امرأة زنت البه وقبله أنها امرأتها فهي شبهة في الفعل وأن النسب يثبت إذا ادعاءه لم يمس كل شبهة في الفعل تنعذ دعوى النسب اه وسبأ في الحدود وإن شاعلة تعالى بتحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة المثل اه ح ملخصا (قوله) والأذا ولدت توأمين الخ) أي فثبتت نسبهما لكن باع حارية فثبتت بتوأمين كذلك فأنعاهما البائع فثبتت نسبهما ونقض البيع وهذا عندهما وقال محمد لا يثبت لأن الثاني من علوق حدث بعد الإلابة فثبتته الأول لأنهما توأمين قبل هو الصواب لأن ولدا الجارية الثاني يجوز كونه حدث على مالك البائع قبل بيعه بخلاف الولد الثاني في المتبوتة فتح (قوله) والأذا لم يكنهما) أقول فهما المسئلة ستأ في أول الفروع وحاصلها أنه إذا طلق أمته فطهرها فلما أن طلقها قبل الدخول أو بعده والثاني إمارجي أو يابن وأحمد وتنتن فإن كان قبل الدخول اشترط ثلوث نسبه ولادته لأقل من نصف حوله لم يملكها وإن كان بعده بطلقتين اشترط ستان فأقل من طلقها ولا اعتبار لو في الشراء أهنيما وإن طلقها بانتهى كذلك ولو رجعا يثبت ولو لعشرين بعد الطلاق بشرط كونه لأقل من ستة أشهر من شرائها في المثلثين وبه علم أن قوله ولولا كثر من سنتين خاص بالرجعي وكلامنا في البائن فالصواب حذف لفظ كثر فافهم (قوله) بدائع) حيث قال وكل جواب عرفته في المعتدة عن طلاق فهو الجواب في المعتدة من غير طلاق من أسباب الفرق اه بخراي كافرقة زنا وخيار بلوغ أو عتق أو عدم كفافة أو عدم مهر مثل (قوله) لكن في القهستاني الخ) استدراك على قول المصنف وإن تمامها لا الأبدعوت ومعارضة القهستاني لكن في شرح الطحاوي أن الدعوت مفسر بوطقة الولادة لا كونهما اه فله يقتضي مضمومه أنه لا يحتاج إلى دعوة في الولادة لتتمامها ويمكن برأيه إلى الرواية التي جرى عليها في الجوهر وكلام المصنف على رواية القنوري ط فافهم (قوله) وإن لم تصدقه) أي في أن الوليمة (قوله) وهي الإوجه) لأنه يمكن منه وقد ادعاء ولا معارض ولذا لم يذكر اشتراط تصديقها في رواية الألسرخسي في البسوط والبيهقي في الشامل وذلك ظاهر في ضعفها وغرابتها فتح (قوله) ويثبت الخ) قال في الفتح حاصل المسئلة أن الصغيرة إذا طلقت فاما قبل الدخول أو بعده فإن كان قبله طاعت بولده لأقل من ستة أشهر ثبتت نسبها بقتن بقبام قبل الطلاق وإن جاءت به لا كونهما لا يثبت لأن الفرض أن لا عدة عليها ولا يثبت لم كونه قبل الطلاق لتلزم العدة وإن طلقها بعد الدخول فإن أقربت بانقضاء العدة بعد ثلاثة أشهر لم يولد لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار ثبت وإن لست أشهر أو أكثر لا يثبت لانقضاء العدة باقرارها ولا يثبت لم كونه قبلها حتى يثبتن يكذبها وإن لم تقر بانقضائها لم تنع جلا فتدعيها إن جاءت به لأقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق ثبتت والأفلا وعندي يوسف يثبت إلى سنتين في البائن وإلى تسعة وعشرين شهرا في الرجعي لا احتمال ووطئ أي آخرعتها الثلاثة أشهر وإن ادعت جلا فلا تكليف فيه أنه لا يقتصر بانقضاء عدتها على أقل من تسعة أشهر لا مطلقا اه وتامه فيه (قوله) والمطلقة) أما الصغيرة المتوفى عنها فإني بساتها (قوله) ولو رجعا) أعانها بغيره لأنه لا يختلف حكم البائن بالمجولة كما تقدم فأقدمها على اتحاد مع البائن هنا ط (قوله) المراهقة) المقاربة بالبلوغ وهي من بلغت سنائكم أن تبلغ فيه وهو تسع سنين ولم تحمها بعلامه البلوغ أو آمن دونها فلا يثبت فيها الحمل (قوله) وإن ولدت لأقل من الأقل) أي من أقل مدة الحمل فالعنى لأقل من ستة أشهر أي من وقت الطلاق (قوله) وكذلك القرم) أي من أقربت بانقضائها بعد ثلاثة أشهر (قوله) وإن ولدت ثلاث) أي لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار أي ولدت لأقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق لا ظهور كذبها يثبتن كافي الزبلي وحديثه فلا فرق بين الإقرار وعلمه في أنه لا يثبت النسب إلا إذا ولدت لأقل من تسعة أشهر وأما بقيد بعدم الإقرار لا فيم خلاف أي يوسف كما مر بخلاف ما إذا أقربت فله بالافتقار كما علمت فله ح

وهي شبهة عقد أيضا  
والأذا ولدت توأمين  
أحدهما الأقل من سنتين  
والآخر لا كثر والأذا  
ملكها فثبتت وإن ولدت  
لأقل من ستة أشهر من  
يوم الشراء ولولا كثر  
من سنتين من وقت  
الطلاق والطلاق سائر  
أسباب الفرق بدائع  
لكن في القهستاني عن  
شرح الطحاوي أن  
الدعوة مشروط بوطق  
الولادة لا كثر منها  
(وإن لم تصدقه المرأة  
في رواية) وهي الإوجه  
فتح (و) يشترط بولده  
المطلقة ولو رجعا  
(المراهقة المدخول  
بها) وكذا غير المدخولة  
إن ولدت لأقل من الأقل  
(غير المقر بانقضائها)  
وكذا المقرتان ولدت  
لثلاث سنين وقت الإقرار  
(إذا لم تنع حيلة)

مطلب في ثبوت النسب  
من الصغيرة

فلو ادعته فكسالة) تكرر مع ما يأتي في المتن مع ما فهم من الإطلاق في محل التقيد (قوله لا قبل من تسعة أشهر) فيطلقه ويثبت نسب ولد المطلقة المراهقة أي ولدها المولود لا قبل الخ وانما ثبت في ذلك لأن عدتها ثلاثة أشهر وأقصى المدد الجائز ستة أشهر ولذا ولدت له لا قبل من تسعة أشهر منذ طلقتها ما بين أن الجن كان قبل انقضاء العدة (لا) كونه بعدها (لا) لصغرهما يجعل سكوتها كالإقرار بغير عدتها (فلو ادعت حيا فهي ككبيرة) في بعض الأحكام (لا عتافها بالبلوغ) يثبت نسب ولدها معتدة (الموت لا قبل منهل من وقت) أي الموت (إذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها) أما الصغيرة فإن ولدت لا قبل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت والوالد لا أقرب بعضها بعد أربعة أشهر وعشر فولدت له ستة أشهر لم يثبت وأما الآيسة فككافض لأن عدة الموت بالاشهر لكل الإحامل إذ يلي (وإن ولدت لا كثر منها من وقت) (لا) يثبت بدائع ولولهما كالا كثر بجر بحثا (و) كنا (المقرة بعضها) لو (لا قبل من أقل مدتها من وقت الإقرار) ولا قبل من أكثرها من وقت البت

لتبين كذا بها

(قوله فلو ادعته فكسالة) تكرر مع ما يأتي في المتن مع ما فهم من الإطلاق في محل التقيد (قوله لا قبل من تسعة أشهر) فيطلقه ويثبت نسب ولد المطلقة المراهقة أي ولدها المولود لا قبل الخ وانما ثبت في ذلك لأن عدتها ثلاثة أشهر وأقصى المدد الجائز ستة أشهر ولذا ولدت له لا قبل من تسعة أشهر منذ طلقتها ما بين أن الجن كان قبل انقضاء العدة وهذا معنى قول السراح لكون العلوق في العدة (قوله والوالد) أي وإن لم يكن لا قبل بل ولدت له تسعة أشهر فأكثر فإنه لا يثبت نسب له لجل حاجته بعد العدة أما أن أقرب بانقضائها فظاهر وأما أن لم تقر فكان القياس على الكبيرة يقتضي أن يثبت إذا ولدت له لا قبل من سنتين كما قال أبو يوسف والفرق لهما أن لا تنقض عدة الصغيرة جهة واحد حق الشرع في بعضها بحكم الشرع بالإقضاء وهي في الدلالة فوق إقرارها وغامض في الفتح (قوله أن يكون بعدها) على لعدم الثبوت وقوله لا تنها الخ على البعدية وقوله لصغرهما على العمل بمقدمة على معلولها (قوله في بعض الأحكام) أي في حق ثبوت نسب من حيث أنه لا يقتصر على أقل من تسعة أشهر بل يثبت إذا ولدت له لا قبل من سنتين ولو الطلاق بأشهر لا قبل من تسعة وعشرين شهر الورج جلا مطلقا فإن الكبيرة ثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لا كثر من سنتين وإن طال الحسن إلا بسلبوا إذا امتداد طهرها ووطئه أما ذاق آخر الطهر بحر أما الصغيرة فإن عدتها ثلاثة أشهر فصحت وطؤها في آخر عدتها ثم تحبل سنتين فلا بد أن يكون أقل من تسعة وعشرين شهر من حين الإقرار (قوله لا عتافها بالبلوغ) لأن غير البالغة لا تحبل (قوله لا قبل منها) أي من سنتين (قوله إن كانت كبيرة) أي ولم تقر بانقضائها وأما إذا أقربت فهي داخلية في عموم قوله الآي وكذا المقررة بعضها الخ بحر (قوله أما الصغيرة) أي التي لم تقر بالحبل ولا بانقضائها وهذا عند أبي يوسف يثبت إلى سنتين والوجه ما ينافي المعتدة الصغيرة من الطلاق إذ يلي (قوله ثبت) لأنه ثبت أنه كان موجودا قبل مضى عدة الوفاة بحر (قوله والوالد) لأنه حادث بعد مضىها بحر (قوله ولو أقرب بعضها الخ) يعني عنه ما ذكره المصنف في بيان المقررة لكنه لا يرى المصنف قبل أول المسئلة بالكبيرة تدفع وهم مدخول الصغيرة في كلامه الآتي فخصها بالذكر هنا وفي ما وادعت الصغيرة الحبل وهي كالكبيرة يثبت نسب إلى سنتين لأن القول قولها في ذلك إذ يلي (قوله لسته أشهر) أي فصاعدا إذ يلي (قوله لم يثبت) لاحتمال حدوثه بعد الإقرار كما يأتي (قوله) وأما الآيسة فككافض الخ اعلم أن ما ذكره من الشارع من حكم الصغيرة والآيسة تنبع فيه أن يلي ومضى عليه في التهر وكذا في العرق في مسئلة المراهقة السابقة لكنه عاقل هنا فقال ومثل ما إذا كانت من ذوات الأقراء والأشهر لكن فيبقى الدائع بأن تكون من ذوات الإقرار قال وأما إذا كانت من ذوات الأشهر فإن كانت آيسة أو صغيرة في كفاها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرنا ما هو ذكر في التهر أنه لم يرد ذلك في البدائع قلت فلعله ساقط من نصه فقد رأيت فيها (قوله الإحامل) فعدها موضع الحمل للوثة وغيره (قوله من وقت) أي المولود (قوله ولو لهما) أي ولو ولدت له سنتين (قوله فكلا كثر) قياسا على ما مر في معتدة الطلاق البت لكن تقدم أن فيه اختلاف الروايتين (قوله وكذا المقررة بعضها) أي يثبت نسب ولدها أي مطلقا سواء كانت عتمة ثا أو رجعي أو وفاة كافي الهداية لكن في الخامسة أنه يثبت في المطلقة الآيسة الحسنين وإن أقرب بانقضائها أو قدمناه عن البدائع فارجع إليه بحر وشمل الإطلاق للمراهقة أيضا كما في شرح مسكين ولذا قال ابن السكيت في شرحه على الكثر ما ذكر من أول الفصل الخناقيل الاعتراف بعضها (قوله لا قبل من أقل مدتها) أي مدتها الحمل أي لا قبل من ستة أشهر (قوله ولا قبل من أكثرها) أي أكثر مدتها الحمل أي ولا قبل من سنتين من وقت الفراق فإن لا كثر لا يثبت ولو لا قبل من ستة أشهر من وقت الإقرار بحر (قوله لتبين بكذا بها) استشكله الزليعي بما إذا أقربت بانقضائها بعد مضى ستة مثلا ثم ولدت لا قبل من ستة أشهر من وقت الإقرار ولا قبل من سنتين من وقت الفراق فإنه محتمل أن عدتها انقضت في شهر من أول ولادتها ثم أقربت بعد ذلك زمان طويل ولا يلزم من إقرارها بانقضائها أن تنقض في ذلك الوقت فلم يظهر كذا به يبين إلا إذا قالت انقضت عدتي الساعة ثم ولدت لا قبل للممن ذلك الوقت واستظهر في العرق وقال بحج كل ما فهم عليه كما رغبهم من غاية البيان وتبعه في التهر والشربلية لا يقال أن النسب يثبت عند الإطلاق لأنه حق الولد فيحتل

في إثباته نظر الولد لا تقول ان ذلك عند قيام العقد أما بعد زواله أصلاً فلا وهن إلى أقرب بأشهاد العدو والقول  
قوله في ذلك زوال العقد أصلاً وحكم الشرع بجها لا لزواج ما لم يوجد ما يبطل اقترانها وينقض بكتبهما وعند  
الاطلاق لم يوجد ذلك واللازم أن يثبت وان ولده لا كرم من ستة أشهر من وقت الاقرار مع أنهم أطباء وقراء على  
خلافه لا احتمال حدونه فانهم **(قوله والالا)** أي وان لم تلد لأقل من ستة أشهر بان ولده لتسامها أولاً أكثر  
من وقت الاقرار أو ولده لا أقل منها ولا كرم من سنتين من وقت التسوية وقوله لا احتمال حدونه بعد الاقرار قاصر  
على الأول أما العلة في الثاني فهي أن الولد لا يعكس في البطن أكثر من سنتين فأوله ط **(قوله عوت وأطلق)** أي  
بأن أوريحي وبه صرح فقرا الاسلام عليه جرى فاضحان وقيل السرخصي بالبين قال في العبر (١) والحقاها  
في الرجعي ان ما عتبه لا كرم من سنتين أحسن إلى الشهادة كالبين وان لأقل يثبت نسبه بشهادة القابلة اتفاقاً  
لقيام الفراش شهر وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كما تنكح في معتد جري الخ فيجعل الطلاق هنا على  
البين لموافق كلامه لا في فافهم **(قوله ان حجت)** بالنسبة للجهول والفاعل الورثة في الموت والزوج في  
الطلاق ح **(قوله بجمعة تامة)** متعلق بيبث أي بشهادة رجلين أو رجل واحد وأما في تصويره فإذا دخلت  
المرأة بحضورهم يثبتنا بعلون أنه ليس فيه غيرهما خرجت مع الولد فعلمون أنها ولدهم وفيه إذا لم يعدوا النظر  
بل وقع اتفاقاً وبه يندفع ما أورد من أن شهادة رجل تستلزم فسقهم فلا تقبل فتح ونهر **(قوله واكتفيا)**  
بالقابلة أي إذا كانت حرة مسلمة علة كافي للنسب **(قوله قبل ويرجل)** أي على قولهما بعينه يقبل  
شهادتهما وغيره ما رآه في الضعيف لكن قال في الجوهرة وفي الخلاصة يقبل على أصح الأقوال كذا في المستضي  
اه ولعل وجهه أن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأة **(قوله أو يرسل ظاهر)** ظهوره بان تأتيه لأقل  
من ستة أشهر كافي السراج وقال الشيخ قاسم المراد ظهوره أن تكون أمارات حملها مائة سلفاً وحب غلبة  
الفتن يكون ما ملاكل من شاهدها اه شرب لينة ومشي في التهر على الثاني حيث قال أو يرسل ظاهر يعرفه  
كل أحد اه وهذا يشهدان الحبل قد يثبت بدون ولادتهما مؤبداً قد متاف في به الرجعة **(قوله وهل)**  
تنكح الشهادة أي إذا ولدت وبعد الزوج والولادة وتظهر الحبل لان الحبل وقت النازعة لم يكن موجوداً  
حتى ينكح يظهره محر وحاصله أنه قبل الولادة إذا كان ظاهره يعرفه كل أحد فلا حاجة إلى إثباته وأما بعد  
الولادة فخص في العبر أنه تنكح الشهادة على أن كان ظاهره هو ظاهر فافهم **(قوله ولو أنكرتعيه الخ)** يثبه  
أنكر للجهول فيقبل انكار الزوج وانكار الورثة اه خ يعني لو اعترف بولادتها وانكر تعيين الحديث  
تعيينه بشهادة القابلة اجاعا ولا يثبت بدونها اجاعا لاحتمال أن يكون غير هذا المعبر **(تنبيه) \*** لم  
يذكر ما إذا اعترف بالحبل أو كان ظاهراً أو كان الفراش قائماً هل يحتاج في ثبوت النسب إلى شهادة القابلة  
لتعيين الولد أم لا ظاهر كلام المصنف كالذكر والهداية لا به صرح في البدائم وكذا في غاية السروجي وأنكر  
على صاحب مئتي الصراشرا طه ذلك عند أبي شعبة لكن رد ما يلحق به سهو أنه لا بد من تعيين الولد  
اجاعا فيجمع هذه الصور وأطال فيه موجز عن ابن كمال ومثله ما في الجوهرة من أنه لا بد من شهادة القابلة  
لجواز أن تكون ولدت ولما امتا وأرادت الزامة ولو غيره اه وهو صريح كلام الهداية أخاوكذا كلام  
الكلابي والنسبي والاختيار واقع وغيرهم وذلك في العبر وفي قباين القولين قال في التره بعد عن التفتيح  
ورد ما أيضاً المقدسي في شرحه والاصل كافي الزبلي أن شهادة النساء لا تكون حجة في تعيين الولد إلا إذا ثبت  
بمؤيد من ظهور رجل أو اعتراف منه أو فراش قائم نص على مئتي الصرا وغيره وأما الخلاف في ثبوت نفس  
الولادة قولها فافهم يثبت في الصور الثلاث وعندها لا يثبت إلا بشهادة القابلة فلو على الطلاق ولادتها يقع  
عنده قولها ولدت لأعترافه بالحبل أو لظهوره وعندها لا يقبل حتى تشهد القابلة نص عليه في الانصاح  
والنهاية وغيرها اه ملخصاً **(قوله كما تنكح الخ)** تمديد لاطلاق قوله وأطلاق الشامل للرجعي والبين لان  
معتد الرجعي إذا ولدت لا كرم من سنتين لم تكن أقرب من انقضائها يكون ذلك رجعة أهله ح أي رجعة  
بالوطء السابق فتكون قد ولدت والتكاسخ قائم فلا يشوق ثبوت الولادة على الشهادة إذا أنكرها بل تنكح شهادة

(والالا) يثبت لاحتمال  
حدونه بعد الاقرار  
(و) يثبت نسب ولد  
(المعتد) عوت أو  
طلاق (ان حجت  
ولادتها بجمعة تامة)  
واكتفيا بالقابلة قبل  
ويرجل (أو يرسل  
ظاهر) وهل تنكح  
الشهادة بكونه كان  
ظاهر في العبر يحتاج  
(أو اقرار) الزوج (به)  
بالحبل ولو أنكر تعيينه  
تنكح شهادة القابلة  
اجاعا كما تنكح في  
معتد جري ولدت لا أكثر

(١) قوله والحقاها  
هذه على العكس والصواب  
ما ذكره السيد كالاجنحي  
فانظرها تهتدي اه من  
خط الشيخ محمد العباسي  
المهدي رحمه الله

من سنتين لالأقل (أو  
تصدق) بعض (الورثة)  
فيثبت في حق المقرين  
(و) أمّا (ثبت النسب  
في حق غيرهم) حتى  
الناس كافة (إن تم  
نصاب الشهادة بهم)  
بان شهدهم المقر رجل  
آخر وكذا لوصد المقر  
عليه الورثة وهم من  
أهل التصديق فيثبت  
النسب ولا ينفع الرجوع  
(والأ) يتم نصابها (لا)  
يشارك المكذبن وهل  
يشترط لفظ الشهادة  
وتجلس الحكم الأصح  
لأنظر التشبيه الاقرار  
وشروطا للعدد نظرا  
لثبته الشهادة ونقل  
المصنف عن الزبلي  
ما يفيد اشتراط العدالة ثم  
قال يقول شيخنا وينبغي  
أن لا تشترط العدالة إنما  
لا ينبغي قلت وقوله أنه كف  
تشرط العدالة في المقر  
المهم الآن يقال لأجل  
السراية فقام ولا يرجع  
(ولو زالت فاختلفا في  
الذمة (فقلت) المرأة  
تكتفى من نصف  
حول وادعى الأقل  
فأقول لها بل ابعين  
وقالا تختلف وبه يفتى  
كاسبيء في الدعوى  
(وهو) أي الولد (ابنه)  
شهادة الظاهر لها  
بالوفاة من نكاح جلالها  
على الصلاح (قال ان  
تكتفى فهي طالق  
فتكفيها لو ثبتت نصف  
حول ذكيتها لم يمتد)  
احتياطاً لتصوير الوطء  
حالة العقد ولو ولدته

القبالة لتقام الفرائض فيثبت النسب بالفرائض وتعين الولادة بشهادة القابلة كما ذكره الزبلي في ولادة  
المكسوة (قوله لا لأقل) أي لا تكتفي بشهادة القابلة على الولادة لأقل من سنتين لانقضاء عدتها لم يبق زوجة  
والولادة تمام السنتين كذلك لا يحتاج (قوله أو تصديق بعض الورثة) المراد ببعض من لا يثبت نصاب  
الشهادة وهو الواحد العدل والألا كرفع عدم العدالة كما يظهر من مقابل ح وضرورة المسئلة لا ودعت معتدة  
الوفاء والولادة فصدفها الورثة ولم يشهد بها أحد فدونك في اللفظ ولهم جعلان الأثر تخلص حقهم فيقبل  
تصديقهم فيه فتح (قوله فيثبت في حق المقرين) الأولى في حق من أقر لشمل الواحد ولا تهم لو كانوا جماعة  
ثبت في حق غيرهم أيضاً لأن يحمل على ما إذا كانوا غير عدول أفاده ط (قوله في حق غيرهم) أي في حق من  
لم يصدق (قوله حتى الناس كافة) فإذا ادعى هذا الولد ينال نصيب على رجل تسمع دعواه عليه بلا توقف على  
اثبات نسبه تأنيلاً (قوله إن تم نصاب الشهادة بهم) أي بالمقرين (قوله بان شهدهم المقر رجل آخر) أفاد  
أنه لا يشترط في تمام نصاب الشهادة أن يكون كلهم ورثة لكن إذا كان أحد الشاهدين أجنبياً لا يمين شروط  
الشهادة من مجلس الحكم والخصومة ولفظ الشهادة مذهبهم وهو محض لسوا مقرين فوجهه حتى (قوله وكذا  
لو صدق المقر عليه الورثة) الخ كذا في أغلب النسخ فالمقر اسم فاعل منصوب على أنه مفعول صدق وعليه متعلق  
يصدق أي على الأقر والورثة بالرفع فاعل صدق وفي بعض النسخ وصدقه عليه الورثة وفي بعضها لوصد المقر  
بقية الورثة الخ وهما أحسن من النسخة الأولى (قوله وهم من أهل التصديق) للناس وهو من أهل الشهادة  
قال في الفتح أما في حق ثبوت النسب من السكت يظهر في حق الناس كافة قالوا إذا كان الورثة من أهل الشهادة  
بان يكونوا ذكوراً أمهاتهم عدول ثبت لتقام الحجة فيشارك المقرين منهم والمكرن وبطالع غيرهم الملت  
بدينه اهـ (قوله والأ) يتم نصابها بان كان المصدق رجلاً وامراً أمثلاً وكذا لو كان رجلين غير عدلين كما يظهر  
من عبارة الفتح المذكور وتوابعها في (قوله لا يشارك المكذبن) للناس لعارضة المصنف أن يقول لا يثبت  
النسب فلا يشارك المكذبن (قوله الأصح) هذا إذا كان الشهود ورثة فلو فقه غير وارث لا يمين لفظ  
الشهادة وتجلس الحكم والخصومة لعدم شبهة الاقرار في حقه كما تقدم رجي والمراد أن يتم نصاب من الورثة  
اذلوتهم بهم ينظر إلى شهادة غيرهم (قوله نظر التشبيه الاقرار) عليه في الفتح بعبارة أخرى وهي أن الثبوت في  
حق غيرهم تبع الثبوت في حقهم ولا راي السبع شرائط الا إذا ثبت أصالة وعلى هذا فلو لم يكونوا من أهل  
الشهادة لا يثبت النسب الا في حق المقرين منهم اهـ (قوله عن الزبلي) حيث قال وثبت في حق غيرهم  
أيضاً إذا كانوا من أهل الشهادة بان كل منهم رجلان عدلان أو رجل وامراً بان عدول فيشارك  
المصدقين والمكذبن اهـ ومثله قول الفتح لا روههم عدول وتعيده باهلية الشهادة (قوله فقول  
شيخنا) الشيخ زين بن نجيم صاحب العبر (قوله الآن يقال لأجل السراية) أي لأجل سراية ثبوت  
النسب إلى غير المقر وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج التأمل والرجاحة ح (قوله كاسبيء في الدعوى)  
أي من أن الفتوى على قولهم بالاختلاف في المسائل الستة (قوله بشهادة الظاهر لها الخ) وهو له  
ظاهر بشهده أيضاً وهو إضافة الحادث إلى أقرب أوقات لكن ترجح ظاهرها بان النسب محتاط في  
اثباته نهروا لعدم عليه هذا التي فتح \* (تنبيه) لا تسمع ربه ولا يثبت ورثته على قدر تكسبها  
يطابق قوله لا شهادة على التي معنى فلا تقبل والنسب يحتال لاثباتهما أمكن والأمر هنا سابق  
التزوج باسم امرأته يسر وجهها كما سمعوا يقع ذلك كثيراً وهذا جوابي لحادثة فليثبت به شرئاً لثبته  
(قوله فلو ثبت نصف حول) أي من غير زيادة ولا نقصان زبلي (قوله لم يمتد نسبه) لانهما راسله لهما  
ولدت ستة أشهر من وقت النكاح فقد ولدت لأقل منهن وقت الطلاق فكان المعلق قوله في حالة النكاح  
والتصور تأتت الجاهدة (قوله لتصوير الوطء على العقد) بأن عقداً بنفسهما وسمع الشهود كلاهما  
وهو محتاط له فوافق النكاح الأثرال أو وكلا في العقد قبل له معنة فوطئها فحصل على المقارنة إذا لم  
يعلم تقدم النقد كافي شرح السلي أو يتزوجها عند الشهود والعاقبة من طرفها فاضل ويكون تمام العقد

برضاها حال الواقعة كافي منوات ابن كمال قال في الفسخ وحاصله أن الثبوت يتوقف على الفراش وهو يثبت  
مقارنا لنكاح المقارن لعلوق فتعلق وهي فراش فيثبت نسبه **(قوله لم يثبت)** لانه تبين أن العلوق كان سابقا  
على النكاح ز يلى **(قوله وكذا لا كثر)** لانه تبين أنها علقته بعده لا حاكمنا حين وقع الطلاق لعدم  
وجوب العدة لكونه قبل الدخول والخلوة ولم تبين طلاق هذا الحكم ز يلى أما اذا دلته لسة أشهر لا غير  
فعلينا العدة لجلها بابت النسب شرنا لانه لا يملك بعلاوقها وقت النكاح قبل الطلاق كاعتلت من  
عبارة الهداية فتدفع الطلاق عليها وهي حامل وعليه فهو طلاق بعد الدخول فتعتمد بوضع الحمل وقد صرح  
في التهر بأن هذا الطلاق رجعي وبأن قضاء العدة بالوضع **(قوله ولو يوم)** أى لحظة ح **(قوله وأقره في)**  
البحر حيث قال وتوقفه في غير القدر بأن منعهم النسب هنا في مدة يتصور أن يكون منه وهي سنتان  
سابقا الاحتياط في إثباته والاحتياط كذلك كور في غاية العدة فان العدة المستمرة كونها لجل أ كثر من ستة  
أشهر وربعا غضى دهور ولم يسمع فيها ولا مدة ستة أشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوثه احتمال فاقى  
احتمال في إثبات النسب اذا انفصل لا محال لا ينعى بقتضى نفسه وير كظاهر ما يقتضى ثبوته وليست شرعى أى  
الاحتياطين أ بعد الاحتياط الذى فرضوه لتصور العلوق منه لثبوت النسب وهو كونه تزوجها وهو بطورها  
ووافق الزوال العقد أو احتمال كون الحمل انما زاد على ستة أشهر يوم يكون من غيره اه ح أقول  
وحاصله الحاق الولادة لا كثر من نصف حول بالولادة لتصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب بالقرى وهو  
أنه في صورته نصف كان الولد موجودا وقت العقد بقينا فانما أمكن حدوثه من العائد ولو بوجه بعد تبين  
ارتكابه بخلاف ما اذا أمكن حدوثه بعد العقدان ولانه لا كثر من نصف حول ولو يوم فإنه لم يتبين  
وجوده وقته حتى يرتكبه الوجه البعيد مع حكم الشرع عليها بما يتا في وجوده وهو عدم العدة والحاصل  
أن في كل من صورتين الاحتمال المعدل الخالف لعادة المستمرة وهو الولادة لسة أشهر لكن انما زاد عليها يوم  
مثلا احتل وجوده وعدمه وقد عارض احتمال الوجود للحكم عليها بعدم العدة بخلاف ما اذا لم يرتكبه من زوجته  
وقت العقد مع فقد المعارض هنا ما ظهر في قدره **(قوله يجعله واطما)** لانه يثبت النسب بسجل واطما  
حكم قال الز يلى وكان ينبغي وجوب مهران من مهر بالوطء ومهر بالنكاح كالزوج وامرأة حال وطئها وأجاب في  
الفسخ عنم الفرع المشبه وأمه مشكل بخلافه صرح المذهب لان لا يصح في ثبوت النسب مكان الدخول ولا  
يتصور الزنا بوطئها حال وطئها المشتبه قبل التزوج وقد حكم فيه غير واحد في صريح الرواية بالحكم  
بمهران في الفرع المشبه بخلاف ذلك قلت الفرع منقول فالحسن الجواب بان الوطء في مسلتين يمكن  
تصوره حال التزوج كما هو تصويره عن ابن السكيت وابن كمال فلا يلزم الامهر واحدا لدخول المقارن لعمدة  
بخلاف الفرع المذكور بان العدة تقضى عارض على الوطء فلذا وجب مهران ونقل ح عن شيخه في  
تصور المقارنة أن يقال انه قال ألا وترتجى ثم أبلغ وأمرى وقالت قلت في وقت واحد فكان الوطء حاصلا  
في صلب العقد غير متقدم عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق اه وماذا كرنا ما أقرب وقد جعل بأحسن من  
هذا كله وهو أنه جعل واطما حكمًا ضروريًا لثبوت النسب لا حقيقة فلم يتحقق موجب المهرين فوجب أحدهما  
بخلاف الفرع المذكور **(قوله ولا يكون محصنا)** لانه وطء حكمي كاعتلت فافان في جليل ولا يرجع **(قوله لم)**  
تطلق بشهادة امرأة أى على الولادة فانما أنكره لان شهادة من ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق  
الطلاق لانه ينقل عنها بجر **(قوله كامر)** حيث قال في شرح قول المصنف ان محدث ولادته بالخوا كفتها  
بالقابلية ط وقامت بتقديرها بكونها غير مسئلة علة **(قوله مع ذلك)** أى التعليق ط **(قوله بلا شهادة)**  
أى أصلا وعند عدم اشتراط شهادة القابلة بجر **(قوله لا قراره بذلك)** أى حكمي لان قراره بالجلل اقرارا  
ينقض البس وهو الولادة وأما اذا كان للجلل ظاهر اقلان الطلاق تعلق بأمره كان لا محالة فيقبل قولها فيه  
بجر **(قوله وأما النسب الخ)** يحتر ز قوله لم تطلق يعنى أن النسب يثبت بشهادة امرأة وكذا ما هو من لازمه  
كأمومة الولد لو كانت المعلن طلاقها أمه حتى لو ملكها أصلت أمه ولله وكسوت العان فيها انما قال وجوب

لا قبل منه لم يثبت وكذا  
لا كثر ولو يوم ولكن  
بحضه في الفسخ وأقره  
في البحر (و) لزسه  
(مهرها) يجعله واطما  
حكم ولا يكون محصنا  
نهاية (علق طلاقها  
ولادته) تطلق بشهادة  
امرأة بل بحجة ثامة  
خلافهما كامر (ولو  
أقر) المعلن (مع ذلك)  
بالجلل أو كان ظاهرا  
(خلقت) بالولادة (بلا)  
شهادة لا قراره بذلك  
وأما النسب ولوازمه  
كأمومة الولد فلا يثبت  
بدون شهادة القابلة  
اتفاقا بجر (قال لامة  
ان كان في بطنك ولام)

المبدقة ان لم يكن أهلاً لعان أولاده في البحر (قوله أوان كان بهاجل ٢) أي وأقالان كان بهاجل  
فهو مني فلا فرق بينهما بحر وفي بعض النسخ كان بدون عطف وفي بعضها وكان بدون ان والظاهر أنهما  
تخريف (قوله ظاهر الخ) الجبل صاحب البحر وتبعه أخوه في البحر وهو ظاهر ومن غير القابلة بناء على  
الاجل (قوله فهو أم ولد) لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني وإنما  
الحاجة إلى تعيين المولد وهو ثبت بشهادة القابلة اتفاقاً در (قوله وان لا كرمته) كذا قال الزيلي وزاد  
في الفتح والبحر والهر وغاية البيان والدر وأنها هو مشكل لأنه لا يمكن حثث علقوه بعصمائه لأن  
ما بعد دون نصف الحول فلي تأمل ولما جمع رجوع (قوله حتى ينقبه) هو كذلك في غاية البيان وقد يقال  
كيف يصح أن ينقبه بعد اقترابه فلي تأمل رجوع قلت بل في وقفة في ثبوت نسب لو جازت به لا كرم من سنة  
أشهر ورأيت في التهر من باب الاستلزامه ينبغي أن يقدم علاناً وضعت لاقول من نصف حول من وقت  
الاعتراف فلا لا كرم لأصبراً ولم تقطع عن المحيط (قوله قال للعلم) أي ولم ينسبه لنفسه ولم يكن معروف  
النسب ولم يكن ط (قوله المعروف بغيره الأصل) كذا عبر بعض النسخ رجوع كراين الشلي أن التقيد  
بالاصل غير ظاهر بل يكفي كونها حرة اه أي لأنه إذا أريد بغيره الأصل كون أصولها أحراراً فهو غير  
شرط وكذا لو أريد به كونها حرة من حين أصل خلقها لأن الحرية العارضة تكون لكن قد يقال أن الحرية  
العارضة لا تكون إلا إذا كانت قبل ولادة ذلك العلام بسنتين والأفلا لا احتمال كونها أمة ولو استولدها  
أولعبره وزوجها منه ثم ولدت هذا العلام وأقره فأنما حدثت نسبته من أهل الأرض بخلاف ما إذا علمت  
حرية قبل الولادة بسنتين فأكرمناه علم كونها حرة وقت العلق وانما ولدت بارو حية كما يأتي هذا ما ظهر لي  
(قوله وهو ابنه) لم يظهر لي وجه التقيد به فإن السنة ثابتة لما قررنا لم تأمل اه ح قل لعل وجهه أنها  
لو قالت أنا أمها أموهذا ابني من رجل غيره تكون مكذبة فيما أوصلته إلى أنثى كونها امرأة أمه وهو قوله  
هو ابني (قوله براته) أي هي والعلام (قوله استحساناً) والقباس أن لا ميراث لها لأن النسب كما ثبت بالنكاح  
المحرم ثبت بالنكاح الفاسد والوطء عن شبهة وعكس العين فليكن قوله اقتراراً بالنكاح وجه الاستحسان  
أن المسئلة فيها إذا كانت معروفة بالحرية يكونها أم العلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعاً وعادة  
لأنه الموضوع لحصول الأولاد دون غيره فيها احتمالان لا يستبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال  
كونه طلقها في حقه وانقضت عدتها لأنه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقسامه ما لم يتحقق زواله كذا في  
البحر ح (قوله فإن جعلت حريتها) أي بل لم تعلم أصلاً أو علم عرضها ولم تصف وقت العلق على ما قررناه  
أنفاً (قوله وأموهنا) في بعض النسخ ينفو تاموا لاحتاجة إلى الماء المتحتم لأن المصدر الامومة قال ط  
والناسب زيادة أو اسلمها ليكون محترراً الثالث (قوله قيد اتفاق) فائتد كره أن للوارث أن يقول  
ذلك كافي البحر عن غاية البيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك إلى آخر كلام المصنف (قوله وأكان صغيراً)  
أي الوارث (قوله لارث) لأن ظهور الحرية باعتبار المارحة دفع الرق إلى استحسان الأرض هداية  
فهو كالقود يجعل حياته ما له حتى لا يرث غيره منه لا بالنسبة إلى غيره حتى لا يرث من أحدهم وكذا اسلمها  
الآن لا يثبت اسلمها وقت موته لثبوتها للاحق الأرض (قوله قتلتم) قاله الترمذي قال لاهم أقروا  
بالخول ولم يثبت كونها أم ولد بقولهم اه وارثاً لغيرها بل يولي والفتح قال في الصروردة في غاية  
البيان بأن الخول إنما يجمعهم المثل في غير صرور النكاح لأن كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا  
والاصل عدم الشبهة في أي دليل يحمل على ذلك فلا يجمعهم المثل اه وأقر في التهر وأنت خير بيان هذا الخاص  
بما إذا قال أنت أم ولد أي ما لو قال كنت نصرانية فقد أقر النكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهي أمة لكن في  
هذا معطاة التهر لولا أنها لاها (قوله فباعت بولد) أي عتت أشهر فأكرم من وقت التزوج والأفلا ظاهر ثبوت نسب  
منه لما صرحوا به من أن النكاح حوله ولم يولد من سنة أشهر لم يثبت نسبهم من الزوج وبفسد النكاح لأنه لا يلزم  
كونها حرة من زمانه بل يثبت كونهم من زوج أو وطء شبهة فلذا فسد النكاح هنا صحت دعواه لعدم

منى فثبت امرأه)  
ظاهرة بم غير القابلة  
(بالولادة فهي أم ولد)  
اجل (ان حاجته لاقول  
من نصف حول من وقت  
مقالته وان لا كرمته  
لا لا احتمال علقوه بعد  
مقالته قيد بالعلق  
لأنه لو قال هنما مل من  
ثبت نسبته إلى ستن  
حتى ينقبه غاية (قال  
لنكاح هو ابني ومات)  
المهر (فقلت أمه)  
المعروفة بغيره الأصل  
والاسلام وانما أم  
العلام (أنا امرأته  
وهو ابنه براته استحساناً  
فإن جعلت حريتها) أو  
أموهنا لم يرث وبقوله  
(فقال وارثه أنت أم  
ولد أي) قيد اتفاقاً إذ  
الحكم كذلك ولم يقل  
شأ أو كان صغيراً كافي  
البحر (أو كنت نصرانية  
وقت موته ولم يعلم  
اسلمها) وقته (أو قال)  
وارثه (كانت زوجة  
له وهي أمة) ترث في  
الصور المذكرة وهل  
لها مهر المثل قبل تم  
(زوج أمته من عبده  
فيما عت بولد فاعتد المولى  
(٢) قوله ان كان بهافي  
نسبة بكوني أولى من  
الأولى التي فيها اعادة  
الضمير مؤنثاً على البطن  
مع أنه مذكرة فله نصير  
اليهودي

لم يثبت نسبها (قوله) فمخ الشكاح وهو لا يقبل الفسخ (وعتق) الولد (وتصير) الامة (أم ولد) لا قراره بينوته وأمومتها (ولدت) أمته الموطوءة ولما وقف ثبوت نسبها على دعوته (لضعف فراشها (٦٤٧) (كلمة مشتركة بين اثنين استولدها واحد)

الماتع ثم رأيت في حاشية العلامة توفيق نقل ذلك عن حاشية الدرر اللواتي وعن غيرها (قوله) وهو لا يقبل الفسخ (يعني بعد تمامه احترازا عن فسخه بعدم الكفاية وبالوجوه والعتق وأما ما ردت وتقبل ابن الرزق فهو وإن كان بعد التام لكنه انفساخ لا فسخ أهـ ح (قوله) لا قراره بينوته وأمومتها (قوله) نفس مررت فالاول عليه لعقوه والثاني لصبروتها وأم ولدته عتق بموته (قوله) عبارة الدرر استولدها (أي بصغير التثنية ونحوه) على أن ما هنا نسق فلم لأنه إذا استولدها الشرى كان بان جلت بولده فادعيه وصارت أم ولد لها تبتى مشر كذا إذا جابت بولده بعد ذلك لا يثبت نسبها بلا دعوة لأنه لا يحل وطؤها والاحتساب من خلاف ما إذا استولدها أحدهما ولم يشر به نصف فثبت أو نصف غيرها وصارت شخصية فانه يحل له وطؤها فلا يحتاج إلى الثاني على دعوة أو فادما راجح فافهم (قوله) كام ولد كاتبها ما (قوله) فانه إذا ثبت بولده لا يثبت من الولي إلا إذا ادعى حرمة وطءه عليه أهـ ح والتشبه في عدم ثبوت نسب الولد الثاني لا بدعوه فقال الولد بعد الكتابة يتخالف حاله قبلها حاله قبلها يثبت بلا دعوة ط (قوله) على أربع مراتب ٢) ضعف وهو فراش الامة لا يثبت النسب فيه إلا بالدعوة ومتوسط وهو فراش أم الولد فانه يثبت بلا دعوة ولكنه يثبت بالنسب وهو فراش المنكوحه ومعتدة الرجعي فانه فلا يثبت إلا بالعان وأقوى كقراشر معتدة البائن فإن الولد لا يثبت فيه أصلا لأن نفسه متوقفة على العان وشروط العان الزوجية ح (قوله) بدخول المرأة نفس طاهره والأطفال بمن تصورهم أمكاه ولذا لم يثبتوا النسب من زوجة الطفل ولا من ولدت لآل من سنة أشهر على مامر قصصه وعبارة الفسخ والحق أن التصور شرط الوفاة أمر أم ولد بولده لا يثبت نسبها بالتصور ثابت في الفرسية وكرامات الأولياء والاستخدامات فكون صاحب خطوه وأختي أهـ (قوله) ليس من الكرامة عندنا) لما في العمادة أمه مثل أو بعد الله العز في عمادى عن إبراهيم بن آدم أنهم رأوه بالبصرة يوم الخروية وروى ذلك اليوم بمكة قال كان ابن مقاتل يذهب إلى أن اعتقادك كسر لان ذلك ليس من الكرامة بل هو من المحرقات وأما أنا فأسقطه ولا أطلق عليه الكفر أهـ (قوله) لكن في عقائد حرم الاول نفع الفسخ التفتن النسب على بل مثل عما يحكي أن الكرامة كانت تزور واحد من الاولياء على سبيل الكرامة لا لاهل الولاية حازر به قتال خوق العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند أهل السنة والجماعة ولا يمس بالهجرة لانها أثر دعوى الرسالة ولباطها بكفر وفراغ كرامة وتماه في شرح الوهابية من السير عند قوله ومن لولي قال طي مسافة يجوز جهول ثم بعض بكفر

عبارة الدرر استولدها (ثم جاءت بول لا يثبت النسب بدونها) حرمة وطءها كام ولد كاتبها مولاه وسيجي في الاستلاد أن الفرائش على أربع مراتب وقد اكتفوا بقسام الفرائش بسلا دخول كزوج المغرقة عشرة سنة فافهم سنة قولنا ثلاثة أشهر مذكور وجه التصوره كرامة أو استنما ففتح لكن في النهرا لاقصاار على الثاني أولى لان طي المسافة ليس من الكرامة عندنا قلت لكن في عقائد التفتن حرم الاول نفع الفسخ التفتن النسب على بل مثل عما يحكي أن الكرامة كانت تزور واحد من الاولياء على سبيل الكرامة لا لاهل الولاية حازر به قتال خوق العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند أهل السنة والجماعة ولا يمس بالهجرة لانها أثر دعوى الرسالة ولباطها بكفر وفراغ كرامة وتماه في شرح الوهابية من السير عند قوله ومن لولي قال طي مسافة يجوز جهول ثم بعض بكفر

وانتهى في كل ما كان خارقا \* عن النسب التصوري وينصر ٢ مطلب الفرائش على أربع مراتب ٣ مطلب في ثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات

أى ينصر هذا القول (الخ) والحاصل أنه وقع الخلاف عندنا في مسألة على المساقعة العبدية فتباح العراق قالوا لا  
 يكون ذلك إلا محضه فاعتقدناه كمنجهل أو كفر وشايخ ترسان وما وراء النهر أنبتوه كرامة ولم يردص صريح  
 في المسألة عن أئمتنا الثلاثة سوى قول محمد هذا ولم ينصر ذلك إلا من ملخص شرح أبو حنيفة عن جدواهر الفتاوى  
 وفي التواريخ أنه أن مسئلة تزوج المتوفى عشرية فوذا الجواز أى فاتها من المذهب والحاصل أنه لا خلاف  
 عندنا في ثبوت الكرامة وأما الخلاف فيما كان من جنس الميزات الكبار والعبدان الجواز مطلقا إلا فيما ثبت  
 بالليل عدم أمكاته كالإثنين بسورة وتام الكلام على ذلك في حاشية ح (قوله غلب عن امرأته الخ) شامل  
 لما أتينا به من موته وأطلاقة فاعتدت وتزوجت ثم بان خلاصه لولا أن ادعت ذلك ثم بان خلافه ح (قوله وفي  
 حاشية شرح المنار الخ) قال الشارح في شرحه على المنار لكن الصحيح ما وردنا الجواز أى أن الأولاد من الثاني إن  
 أحتمل الحال وإن الأم أرحم إلى هذا القول وعليه الفتوى كما في حاشية ابن الحنبلي عن الواقعات والأسرار ونقله  
 ابن نجيم عن الظهيرية أنه وإحتمال الحال وإن تله لستة أشهر فأكرم من وقت النكاح (قوله حكى أربعة أقوال)  
 حاصل عبارته مع شرحه لأن ملك أن الأولاد لولاه عند أى حنفية مطلقا أى سواء أتت به لاقل من ستة أشهر  
 أو لولاه نكاح الأول صحيح فاعتداه أولى وفي رواية ثالثة في وعليه الفتوى لأن الولد للفرأش الحقيقي وإن كان فاسدا  
 وعندنا أى يوسف لولاه أن أتت به لاقل من ستة أشهر من عقد الثاني بشرط العلق من الأول وإن لا كثر الثاني  
 وعند محمد لولاه أن كان بين وطء الثاني والولادة أقل من سنتين فالأكرم منها فلثاني بشرط أنه ليس من الأول  
 والنكاح الصحيح مع احتمال العلق منه أولى بالأعتبار وأما موضع المسئلة في الولد المأثر تدلى الأول بأجماع  
 أنه قلت ونظيره أنه على المقضي به يكون الولد للثاني مطلقا وإن جاعته بعد لاقل من ستة أشهر من وقت العقد كيدل  
 عليه ذكر الإطلاق فيه والاقصا على التفصيل بعده وهذا خلاف ما قاله ابن الحنبلي وهذا وجه الاستدراك  
 لكن لا يخفى ما فيه فقد ذكرنا بيان النكوة لو ولدت لولاه ستة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج وبفسد  
 النكاح أى لا يثبت تصور العلق منه وفيما دون ستة أشهر لا يتصور ذلك وهذا إذا لم يعلم بالزواج  
 غيره فكيف أن ظهر زوج غيره فلا يثبت في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قال في شرح درر البصائر هنا مشكل  
 فيما إذا أتت به لاقل من ستة أشهر منذ زوجه الخ أى أن الإطلاق غير مرد وأن الصواب ما نقله ابن الحنبلي  
 وبه يظهر أن هذا ولأدع عن الإمام المفسر بهما إلى أخذها أبو يوسف وأنه لا يثبت كلام المصنف  
 والجمع بما نقله ابن الحنبلي وأنه لا وجه للاستدراك عليه عا في الجمع وأنه أعلم (قوله نكح أمه الخ) قال في  
 الشرح قوله ومن تزوج أمه فطلقها أى بعد النكاح واحدة ثانية أو رجعة ثم اشتراها قبل أن تقر بانقضاء عتها  
 جازت بولده لاقل من ستة أشهر منذ اشتراها لزمه وقد يبعد النكاح ولو واحدة لأنه لو كان قبله لا يلزمه إلا أن يجيء  
 به لاقل من ستة أشهر منذ فارقها لأنه لا يعتد لها أو بعد مو الطلاق فثنا ثبت النسب إلى سنتين من وقت الطلاق  
 ثم إذا كانت الواحدة رجعة فهو ولدا للعند فليزمه وإن جاست لعشرين بعد الطلاق فأكرم بعد كونه لاقل  
 من ستة أشهر من الشراء وإن كانت بالثبوت إلى أقل من سنتين أو تمام السنتين بعد كونه لاقل من ستة أشهر  
 من الشراء ههنا قال في البحر فالخامس أن المطلقة قبل النكاح والمبنة بالثبوت لا اعتبار بهما لوقت الشراء بل لوقت  
 الطلاق في الأولى بشرط لثبوت نسبه ولادته لاقل من ستة أشهر وفي الثانية لثبوت نسبه لاقل من ستة أشهر  
 يثبت ولو لعشرين بعد الطلاق أو أكرم ولو واحدة ثانية فلا بد أن تأتي به تمام سنتين أو أقل بعد أن يكون لاقل  
 من ستة أشهر من وقت الشراء في المسئلة (قوله فطلقها) أى بعد النكاح واحدة ثانية أو رجعة  
 بدليل الاستثناء الآتي والطلاق غير مدعى لو اشتراها ولم يطلقها الحاكم كذلك شهر (قوله فاشترأها) أى ملكها  
 بأى سبب كان أى قبل أن تقر بانقضاء عتها كإمارة مع الإقرار بشرط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من  
 وقت الإقرار كإمارة من وقت الشراء كما تهاجر (قوله لزمه) لأنه ولدا للعند فتتحقق كون العلق سابقا على  
 الشراء ولها ما يثبت نسبه بلا دعوى نهر وإن ولدت لستين من وقت الطلاق يجر لكن في الرجعية ولو  
 لا كرم من سنتين كما يأتي (قوله وإلا) أى بان ولدت لتمام ستة أشهر أو لا كرم منها إلا يلزمه لأنه ولد

أى ينصر هذا القول  
 بنص محمد أتت من  
 بكرامات الألباء (غاب  
 عن امرأته فتزوجت  
 بأمر وولدت أولادا)  
 ثم جله الزوج الأول  
 (فالولاد لثاني على  
 المذهب) الفير يرجع  
 إليه الإمام وعليه الفتوى  
 كما في الحاشية والجوهرة  
 والكافي وغيرها وفي  
 حاشية شرح المنار لأن  
 الحنبلي وعليه الفتوى  
 إن أحتمل الحال لكن  
 في آخر دعوى الجميع  
 حكى أربعة أقوال ثم  
 أتى بما اعتد المصنف  
 ونقله ابن ملك بله  
 للمستفرض حقيقة فالولد  
 لفرأش الحقيقي وإن  
 كان فاسدا وقامه فيه  
 فراجع \* (فروع) \*  
 نكح أمه فطلقها فاشترأها  
 فولدت لاقل من نصف  
 حول منذ اشتراها لزمه  
 وإلا



المالو كانه شرا هو ميعتدته ووطو حلاله اما في الرجعي فظاهر واما في البائن فلان عدته تهاينه  
لا تحترمها عليه فاذا امكن علوقه في الملك استند اليه لان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته وللمالو كذا يثبت  
مدون دعوى وهذا بخلاف البائن يبنوه غلظة فلن شرعها لاحتها تعين العلوق قبله كما يأتي **(قوله الا المطلقة**  
**الخ)** لما كان قولة فطلقة شاملا لما اطلقها واحد حترجيتها باثنتي وتين قبل الخول وبعد وكل الحكم  
المستقيم محصيا بالمطلقة واحدة بعد الخول رجعية او باثنتي ستين هذه الصور الثلاث فتقوله قبل الخول شامل  
للمطلقة والمستقين والصورة الثالثة قوة والمائة لتين يعني بعد الخول اه ح فاقهم وقيد بقوله بتين لانها  
امو يبنونها لغلظة ثنتان فقطوا الحاصل ان الصور خمس لان الرجعي لا يكون قبل الخول فلذا كان المستقني  
ثلاث صور فقط **(قوله فطلقة)** أي باعتبار في هذه الثلاث المستتات وقت الطلاق ولا اعتبار فيه الوقت  
الشراء كما مر عن البحر **(قوله لكن في الثانية)** لما كان قضية الاستثناء المعبر ان تطلعا من نصف حول  
مطلقة ما بين ان هذا بائنا بالمطلقة قبل الخول واحدة وتين فلو ولدت نصف حول أو اكتر لا يزمه لعدم  
العدة كما قدمنا في أول الباب اما المطلقة ثنتين بعد الخول فله يزمه وله الستين فأقل من وقت الطلاق وان  
لاقل من نصف حول من وقت الشراء اعطرت بها عليه مرم غلظة حتى تنكح غيره فلا يجعلها الشراء معتذر  
المالوق فيه وتعين كونه قبله فله يزمه ستين مطلقا لاجواز أنه كان موجودا وقت الطلاق لا الا كترتين عدمه  
لكن ثبوته تمام الستين مبنى على ما زعم في الجوهر فانه الصواب وهو أحد الرايين كما قدمنا في أول الباب فاقهم  
**(قوله وفي الرجعي لا كرم طلاق)** أي ثبت فيه وانه لا كرم ستين بتا تصلي لثلاث الا كتر بغير **(قوله**  
**في المستقني)** يعني في مسئلة الرجعي ومثله المطلقة البائنة بعد الخول كما يعلم من عبارة النص المتقدمة وكلام  
الشارح يورهم ان احدى المستقنين البائنة بتين لان البائنة الواحدة لا ذكر لها هنا فلذا اورد عليه ان المائة  
بتين لا اعتبار فيها وقت الشراء أصلا كما مر لكن لما ذكر الشارح في أول المسئلة اختصاص وقت الشراء  
بالمطلقة بعد الخول ولحد ترجعته او باثنتي بدل الاستثناء بعده كما بيناه وذكره الرجعي بين ان فرقته  
الثانية مثله لكن لا يخفى ما فيه من انخفاض عن هذا الحكم في المستقني صرح به أو لا فلا حاجة الى اعادته  
ولكن مع هذا لا يحكم عليه بالخطا فاقهم **(قوله وكذا ولدتها بعد الشراء)** لان النكاح ما زال اذ لا بعد امته  
وعند محمد يزمه الى ستين بلا دعوى او من شراها له بطل النكاح بالشرع ووجب العدة لكلها انظر في حقه  
للأول والعق ثلثي نهضت وحكم معتد بالثمن فترافضا ثم اختلف **(قوله قولان)** فعندنا في وصف بقدر لطلان  
النكاح وعند محمد لا إلا لا يمين الدعوى هناك العدة لم تظهر في حقه بخلاف العتيق اقدم في الفسخ **(قوله**  
**لزمه)** لان ولدا أم الولد لا يحتاج الى الدعوى ولكنه ينتهي بالثمن فله يصح نفيه هنا رجعي **(قوله ولا كتر لا)**  
بذكر حكم تمام الستين وتقديم حكاية الرايين في معتد البت ويحث البحر في معتد الموت فينبغي ان يكون  
هنا كنفك وياتي قربا ما يدل على ان التمام كالأقل **(قوله الا ان يدعيه)** أي في صورة العتيق **(قوله ولو**  
**تزوجت)** أي أم الولد **(قوله وانما يصح)** هذا ظاهر في صورة العتيق والظاهر ان المراد في صورة الموت  
ادعاء ورثته لقبه منهم مقامه تأمل **(قوله كان الولي اتفاقا)** كذا في عدة الصرع الخالية فقيدت النسب  
هنا الولد تمام الستين فكان التمام في حكم الأقل **(قوله لكونها معتد)** أي من الولي ونكاح الزوج باطل  
فكون الولد لصاحب العدة اذا ادعاء **(قوله بخلاف ما لو تزوجت)** أي فولدت لستة أشهر أو كرمه تزوجت  
فادعاء بجر عن الخالية **(قوله فله تزوج اتفاقا)** لعل وجهه ما بينها العدة من طوله بشبه العقد  
وحرر على الولي ووطوها لذلك كان ثباته لصاحب العدة أو لانه المستفرض حقيقة وان كان فله تأمل ثم  
لا يخفى ان الكلام الآن في أم الولد بغيره ههنا ولا فاقهم **(قوله لفساد نكاح الآخر)** يتألف ما تقدم من ان  
الغير مقلعراش الحقيقي ولو فاسدا في الأولى لتعليل بعدم امكان جعله من الثاني لعدم أقل مدة الحمل رجعي  
وتعليل الشارح لم ارفى البحر **(قوله فلو طلق الثاني)** لاسكانه مع تعدد كونه من الاول **(قوله ولو لأقل من نصفه)**  
أي مع كونه لا كرم من ستين مذابت **(قوله لم يزمه الاول ولا الثاني)** لان التساوي لا يدلن لا كرم من ستين

الا المطلقة قبل الخول  
والمائة بتين فطلقة  
لكن في الثانية يثبت  
لستين فأقل وفي الرجعي  
لا كرم مطلقا بعد ان  
يكون لأقل من نصف  
حول منذ شرائها  
في المستقني وكذا  
لو اعتقها بعد  
الشراء ولو باعها فولدت  
لا كرم من الأقل منذ  
باعها فلتعاهل بقدر  
لتصديق المشتري  
قولان هاتين أم ولده  
أو اعتقها فولدت دون  
ستين يزمه ولا كتر لا  
ان يدعيه ولو تزوجت  
في العدة فولدت لستين  
من عتقه أو موته ونصف  
حول فأكتر من  
تزوجت وادعيها معا  
كان للمولى اتفاقا  
لكونها معتد بخلاف  
ما لو تزوجت أم الولد بلا  
اثنه فالتزوج اتفاقا  
ولو تزوجت معتد  
بأن فولدت لأقل من  
ستين مذابت ولأقل  
من الأقل مذ تزوجت  
فالولد الاول لفساد نكاح  
الآخر ولو لا كرمهما  
مذابت ونصف حول  
مذ تزوجت فالولد الثاني  
ولو لأقل من نصفه لم  
يُزَم الاول ولا الثاني

ولالأقل من ستة أشهر كافي لما حكم **(قوله والنكاح صحيح)** أي عندهما وعند أبي يوسف فاسد لأنه إذا ثبت من الثاني أن من الزنا نكاح الحامل من الزنا صحيح عندها لا عند كذا في البدائع وتبعه في الجرح ولم يظهر وجه له لأنه إذا لم يثبت من واحد منهما علم أنه من غيرها ولا يثبت أن يكون من الزنا احتمال كونه بشبهة ولا يصح النكاح إلا إذا علم أنه من زنا فاق الزلي وغيره ولو ثبت المنكوحه لأقل من ستة أشهر فمذرت زواجها لم يثبت التسبب لان العاقد ساقط على النكاح وبفسد النكاح لاحتمال أنه من زواج آخر نكاح صحيح أو بشبهة اهـ فلما لم **(قوله ولو لأقل منهما)** أي لأقل من سنتين من وقت الطلاق ونصفه أي لنصف حول من وقت زواج الثاني فقد أمكن هنا جعله من الأول أو من الثاني **(قوله لكنه نقل هنا)** أي في هذا الباب قيل قوله الآن يدعيه أي والنص هو المتبع فلا يقول على الجسعة ط **(قوله دليل انقضاء عدتها)** فكان غيرة ما إذا أقرت بانقضائها **(قوله أن أمكن إثباته منه)** أما إذا لم يمكن بأن حاصته لا تكون سنتين فمفادت وأسته أشهر مذرت زوجة فهو الثاني كافي الجرح عن البدائع **(قوله ولو نكح امرأته)** الأولى نكحها العود الصغير على معتد البائن وإن كان الحكم أعم لكن لموافق آخر الكلام **(قوله نفسه الثاني)** أي يجوز النكاح بحر **(قوله نفسه الأول)** لأن المطلق لا يسقط إلا بمائة وعشرين وما فوقه أن يعين وما نطفة وأربعين علقه وأربعين مضغة بحر عن الواجبة وقسمنا في العدة كلامه **(قوله لأنه نكاح باطل)** أي فالوطء فيه زنا لا يثبت به التسبب بخلاف الفاسد فإنه وطء شبهة فيثبت به التسبب ولما تكون بالفاسد فراسا لا باطلا رخصي والله سبحانه أعلم

### (باب الحضنة)

لما ذكر موت نسب الولد عصبأحوال المعتد كمن يكون عنه الولد فبح **(قوله يفتح الحاء وكسرهما)** كذا في المصباح والبحر عن القريب يمكن في القاموس حضن الصبي حضنا وحضانه بالكسر بحه في حضنه أو ربه كحضنته ثم قال وحضن فلا نفع كذا حضنا وحضانه بفهمهما مجعولة **(قوله تربية الولد)** فاعلى الإطلاق معناه القوي أمال الشري فهو تربية الولد في حق الحضنة كما قاله القهستاني **(قوله تثبت للام)** ظاهره أن الحق لها قبل الولد وساقى الكلام عليه قال الرمي ويشترط في الحضنة أن تكون حرة لعلقة عاقلة أسيمة قادرة وأن تخلو من زوج وأجنبي وكذا في الماضي للذكر سوى الشروط الأخيرة فلما لم يثبت عن كلاً منهم اهـ **(قلت)** ويثبت أن يزبدعق حرة أو مكاتبه ولدت في الكفاه وأن زيدان تكون رجلا بحر ما لم تكن من بدو ولم تكن في بيت البض الأول ولم تنتم عن تربته مما عند أسرار الأب وساقى بيان ذلك كله والمراد بكونها أسيمة أن لا يضع الولد عندها ما شغلها عنه بالخروج من منزلها كل وقت وأقرب بعض المتأخرين بأن المراهقة لها لحن الحضنة لقول العيني أحكام المراهقين أحكام البالغين في ما تراتصرفت **(قلت)** لا يفتي أن هذا عند ادعاء البويع والأفوه في حكم القاصر كحقيقة في تنعيم الحامدة وأقربها الخمر الرمي وهل يشترط كونها صيرة في

### (باب الحضنة)

يفتح الحاء وكسرهما تربية الولد تثبت للام التسمية ولو كتابة أو بحجوسة أو بعد الفرقة إلا أن تكون حرة حتى تسلم لأمها تحبس (أو فاجرح) فورا يضع الولد به كرنا ونحوه وسرقة وبناحية كافي البحر والهر بحثا

مطلب شروط الحضنة

الاشتباق في أحكام الامعي ولم أر حكيم يحجمه عدم حضنته وروى تلمذا لشرائطه وصف ويشتري أن يكون حرة وأما حضنته فإن أمكنه حفظ المحضون فإن أهلا والأقلا اهـ وهو بحث وجه وهو معلوم من قول الرمي قادرة كما يعلم منه حكم ما إذا كانت مريضة أو كبرية حرة **(قوله النسبية)** احتراز عن الأم الرضاة فلا تثبت لها اهـ ح وكذا الاختصاص لو نحوها **(قوله ولو كتابة أو بحجوسة)** لأن الشبهة لا تختلف باختلاف الدين وصورة الثانية أن يكون بحجوسين ترافعا للثنا أو أسلم الزوج وحده وساقى نصيبه ما إذا لم يعقل الولد بنا **(قوله أو بعد الفرقة)** عطفه على مذخور لو إشارة إلى عدم اختصاص الحضنة بها بعد هاترقة الولد في حال قيام النكاح تسمى حضنة **(قوله لأنها تحبس)** أي وتضرب فلا تفرغ للحضنة بحر **(قوله كافي البحر والهر بحثا)** قال في الجز ويضي أن يكون المراد التسقي في كلامهم هذا لا للمقتضى لاشتغال الأم عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه لا مطلقه الصديق بترك الصلاة تلمسا في أن النسبية حتى يولدها المسلم ما يعقل الاذنان فالفاقة المسلمة أو في قال في التهر وأقول في قصره على الزنا تصور أدل كانت سارقة أو مغتربة أو ناجة فالحكم كذلك وعلى هذا ظاهر ادق فيضيع الولد اهـ ويمكن حل ما في البحر عليه بأن يكون قوله ونحوه من فروع أطلق على الزنا



هذه العبار لتقره وانما قالوا على الصحيح وهذا لا ينز أن يكون من نص المذهب بل يحتمل التخريج تأمل ومقاله  
ما قبل ان الام أولى (قوله مجتبى) هو شرح الزاهد على مختصر القدوري وذلك حيث قال في النفقات وهل  
يرجع الم أو المقتضى الاب اذا أسير بما أنفق على الصغير ثم من بعض الكتب لا يرجع من يؤدى النفقة  
على الاب ولا على الابن بخلاف الام اذا أسير زوجها ثم يرجع ثم من فيه اختلاف المشايخ اوهذه امروض  
فبما اذا كان الاب معسرا ووجب نفقة الاول على عمه أو عته أو أمه فلا ترجع على الاب اذا أسير وفي الم  
والعمه خلاف المذكور فلا يحتمل ذكره هنا ولا ذكر الم لان الكلام في العمه اذا أخذته لمحضنه محبها وانما كان  
لهما الرجوع فلا فائدتى أخذ من الام الآن يقال مرادنا لا ترجع بأجره لمحضنه وأم النفقة على الوالد الم  
تبرع بها فهل له الرجوع بها على الاب قبل تم تأمل (قوله والمقتضى بقيد الم) هو بحث لمصاحب البحر  
ذكر في الباب الا فى قال بل كل حاضنة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام وقال ولم أر من صرح بأن الاجنبية  
كالمعاماة كانت متبرعة ولا تقاس على العمه لانها حاضنة في الجملة وقد ذكر السؤال عنها في زماننا وظهر التواتر أن  
الام تأخذ بأجر المثل ولا تكون الاجنبية أولى بخلاف العمه الآن يوجد نقل اه (قلت) وفي الفهستاف بعد كلام  
ما مضى وفيه اشار على أنها أى الام أولى من المهرم وان طلبت أجرة والمهرم لم يطلبه والأصح أن يقال لها أمسكه  
أو ادفعه الى المهرم كافي الظلم اه فهذا ظاهر في أن العمه تغرق بل مثلها بصفة المحارم وفي أن غير المهرم ليس  
كذلك وفي حاشية الخبر الرضى على المهرم ان هذا نفقه حسن صحيح قال وقد سئل عن صغيرة لها أم تطلب زيادة  
على أجرة المثل وبت ان عمر تدبضها بثمان مائة فاجبت بانها تدفع لأم لكن بأجر المثل فقط لأن تلك كلاجنبية  
لا حق لها في الحضانة أصلا فلا يعتبر تبرعها لان دفع الصغير اليها ضرر له فلا يعتبر معه الضرر في المال لان  
حرمت دون حرمة وهذا يختلف المحكى في نحو العمه والحالة عند السار فلا بدفع المهرم الا لضرر على المهرم في دفع  
الاجرة به تكرر هذه المسئلة فاعتبه فقضى من تظن له اه (قلت) ويؤيد هذا لو كان الاب حاولت الام  
النفقة من مال الولد أو ادان الاب ربه عندهم انفسه لا يسقط حق الامع من الاب أشفق من الاجنبية ولم  
كان الاب أم أو أخت عند متحضر الولد بمجاناة لرضي من هو أقرب منها الا لا أجرة فلها أن تربع عند الاب وهذه  
تقع كشد الكن هذا اذا طلبت الام أجرة على الحضانة فتول تبرعت بالحضانة فطلبت الاجرة على الارضاع وقال  
الاب ان أبى أو أختى رضعه بمجاناة تكون أولى ولكن يقال لها أرضعه في بيت الام لان ذلك لا يسقط حضنتها  
كأجر عمه فنفقه ذلك (قوله بالنفقة) أى من مال الصغير الموروث له من أبيه فمعه وظاهره ان المراد نفقة  
الصبي والظاهر أن أجرة الحضانة كذلك تأمل (قوله ابقاها له) هذا لتعيل من المصنف فانه بعد أن نقل في  
المع كلام المنة قال وله وجه وجهه لان رعاية المصلحة في ابقاها له أولى من مراعاة عدم حقوق الضرر الذي  
يحصل له لكونه عند الأختى اه والمراد بالأختى زوج الام وفيه نظر فان الوصى أختى كزنى الام اذ لم يذكر  
أنه حرم محرمة فالاولى لاقتصار على أن دفعه الام مصلحة زائدة وهي ابقاها ففكانت أولى بل فيه  
مصلحة أخرى وهي كون الام أشفق عليه من الوصى وهي أهل الحضانة في الجملة بخلاف الوصى ولا يخالف  
هذا ما قدمناه انما نفع الرضى حيث لم يعتبر الضرر في المال لان ذلك عندنا ودفعه للاجنبية الى لاحق لها  
في الحضانة أصلا بخلاف ما هنا حتى لو طلبت الام المتروجة للاجنبى ربه بنفقة مقدرة وتبرع الوصى ببقى  
أن يدفع لها بأضاعي فليس ماذكر الرضى ولا يعتبر تبرع الوصى تأمل ثم لا يخفى أن هذا كله عند عدم  
وجود متبرع عن أهل الحضانة كالمعمه أو الخالة والأففى أخق من الام والاجنبى (تنبيه) وقت  
حادثه القتوى مثلت عنها قدما وهي صغيرة ماتت أمه ووز كتهما لاوله أب معسر ووجدت أم أب  
متروجه بمجد أراحت أم أمه ربه بآجر وأم أبيه رضى بذلك بمجاناة حيث يدفع للترعة أخذها بها فانه  
اذا دفع للام السابقة الحضانة ابقاها له مع كونها ربه في حجر زوجها الاجنبى فبالاولى دفعه لأم أبيه  
المتبرعة ابقاها له مع كونه في حجر أبيه وحده الشقوقن عليه وكتب جعت بها رسالة سميتها الانفتن  
أخذها لرجوع على الحضانة والله أعلم (قوله والقرية ابن عمه بمجاناة في بعض النسخ والقرية ابن المرن ربه بمجاناة  
وهي أظهر (قوله ولا حاضنة) أمالو كان له حاضنة كالمعمه أو الخالة فهي أولى من أمه لا يسقط حقها

يرجع الم والمقتضى على  
الاب اذا أسير قيل نعم  
مجتبى والمقتضى ليست  
يقصد فيها يظهر وفي  
المنة تزوجت أم صغير  
وفي أووه وأراحت ربه  
بلا نفقة مقدرة وأراد  
وصغير ربه يتهم دفع  
اليها لاله ابقاها له  
وفي الحادى تزوجت  
بأجنبى وطلبت ربه  
بنفقة والقرية ابن عمه  
بمجاناة ولا حاضنة له

بالترويج بأجني ومن ابن الم لتقدمها عليه والتظاهر أنها أولى وان طلبت النفقة لهما الخاصة حقيقة (قوله) فله ذلك أي الاتزام المفهوم من التزيم ووجهه أن ابن الم له حق حصة الغلام بحيث لا حاشية غير موالا مساقطة الخاصة هنا والتظاهر بذلك وان طلب النفقة أيضا له هو الخاص حقيقة ثم رأيت الشافعي كتب كذلك (قوله) ولا تجبر عليها أي على الحضانة والصواب أن يقول ولا تجبر على الارضاع كما سذكر المصنف في باب النفقة حيث قال وليس على أمه ارضاعه الا اذا تعينت وهذا لا يتوقف على ما قبله وبين قوة ولا تقدر الحاضنة الخ قوله بمعنى أنها تجبر على الحضانة وهو أحد قولين في المسئلة كما يأتي والا فكيف يصح أن عشي على قولين متقابلين (قوله) بأن لم يأخذ الخ هذا ذكر في الحاشية في مقام تعين الارضاع فهو مويل بالموافاة بينه وبين قوله وسجي في النفقة مويل قلنا أيضا فله والذي سجي عندها (قوله) فتنتقل الحدة أي تنتقل الحضانة من ابى الامي الاستحقاق كالحدة ان كانت والا فلا عليها فبما ظهر واستظهر الرجحان هذا الاسقاط لا بدوم فله الرجوع لان حقها ثابت شأنها فسقط الكسب لا المستقل اه أي فهو كسقاطها القسم لضرتهما فلا ردان السابق لا يعود لان العائد غير السابق بخلاف اسقاط حق الشفعة ثم رأيت بخط بعض العلماء عن المعنى أي السعد مسئلة في رجل طلق زوجته ولها ولد صغيره وأسقط حقهما من الحضانة وحكم بذلك كما كرهل لها الرجوع بأخذ الولد الجواب نعم له ذلك فان أقوى الحقين في الحضانة للصغير وإن أسقطت الزوجة حقه فلا تقدر على اسقاط حقه اذا اه (قوله) ولا تقدر الحاضنة الخ اختلف في الحضانة هل هي حق الحاضنة أو حق الولد لقليل بالاول ولا تجبر اذا امتنع وزوجه غير واحد وعليه الفتوى وقيل بالثاني فتجبر واختار الفقهاء الثلاثة أبو القاسم والهندواني وخوهر زادوا يدق الفتح عا في كافي الحاكم كاشيهما الذي هو جمع كلام محمد بن مسئلة فخلع المذكورة قال فافاد أي كلام الحاكم أن يقول الفقهاء جوابا لظاهر الرواية قال في البحر فالترويج قد اختلف الاول والاقضية يقول الفقهاء الثلاثة لكن فيمدق الظهيرة بأن لا يكون للصغير ذو رحم محرم فحينئذ تجبر الام لا في واسع الولد أما ما امتنع الام وكان له جدر حصة باس كما دفعه الله الهان الحضانة كانت حقا لا مضع امعها فالحقها وعزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة وعمله في المحيط بأنها لم أسقط حقهما في حق الولد فصارت حصة السنة أو المتروكة فتكون البسطة الأولى اه مافي البحر ملخصا (قلت) ويؤخذ من هذا التوفيق بين القولين وذلك أن ما في المحيط يدل على أن لكل من الحاضنة والحضون حقا في الحضانة ومثله ما قدمنا عن المعنى أي السعد وقول من قال انها حق الحاضنة فلا تجبر محمول على ما إذا تم تعين لها واقتصر على أنها حقها لان الحضون حينئذ لا يضيع حقه لو جود من يحضنه غيره او من قال انها حق الحضون فغير محمول على ما اذا تعينت واقتصر على أنها حقه لعدم من يحضنه غيره والاولى على ذلك أيضا ما مر عن الظهيرة بحسب عزى الى الفقهاء الثلاثة القائلين بالجبر أنها تجبر عندهم اذا لم يجد غيرها لالا اذا وجدوا ما قوله في النهر ان مافي الظهيرة ليس بظاهر لما في الفتح من أنه اذا لم يجد غيرها أجبرت بلا خلاف فقه نظر لانه على ما علمت من التوفيق رفع الخلاف أصلا وان كان حكاية القولين نقدا للخلاف فيما اذا وجد غيرها ولكن حيث أمكن التوفيق كان أولى ويكون الخلاف لفظيا وكما لمن نظير فاعتن هذا التحرير (قوله) لانه أي الحضانة وذكر الصغير نظر القبط (قوله) أجبرت بلا خلاف ولو وجد غيرها لم تجبر بلا خلاف أيضا على ما ذكرنا من التوفيق (قوله) وهذا يعم الخ أي قوة ولو لم يجد غيرها لم يجبر كتابا بالاصل المقابل على خط المؤلف وإلى في ط أي حين اذ لم يوجد اه معصيه

فله ذلك (ولا تجبر) من  
لها الحضانة (عليها الا اذا  
تعينت لها) بأن لم يأخذ  
نفس غيرها أول يمكن  
الاب والاصغر ماله به  
يفتح حاشية وسجي في  
النفقة واذا أسقطت الام  
حقها صارت كسنة أو  
متروكة فتنتقل الحدة  
بجبر (ولا تقدر الحاضنة  
على ابطال حق الصغير  
فيهما) حتى لو اختلفت  
على أن تنزل ولها  
عند الترويج جمع المانع  
وبطل الشرط لانه حق  
الولد ليس لها أن تبطله  
بالشرط ولو لم يوجد  
غيرها أجبرت بلا خلاف  
فتر وهذا يعم ما لو وجد  
وامتنع من القبول بغير  
وحيد فلا جرة لها  
جسورة (وقسحق)  
الحاضنة (أجر الحاضنة

قوله أي حين لم يوجد  
كتابا بالاصل المقابل  
على خط المؤلف وإلى  
في ط أي حين اذ لم يوجد  
اه معصيه

والنفقة على الأب وفي المنصورة أن أم الصغير إذا امتنع عن إمساكها ولا زوج لا تم تجبر عليه وعليه الفتوى  
وقال الفقيه أو جعفر مجبر ومثق عليهم مال الصغير فيه أخذ الفقيه أو باليث فهذا ناسخ في أن الأجرة تؤخذ  
مع الجير اهـ وثاني بيان وجهه قريباً **(قوله)** إذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لايه هذا قيد في أن الأجرة كانت الحاضرة  
أما لو كانت غيرها فالظاهر استحقاتها أجرة الحاضرة الأولى وقوله لا يمتنع من أجرة الوالد في نكاح أو وعد رجل  
غير الأب فانما تستحق الأجرة عليه لكن إذا كان النكاح محرم بالصغير أو الإفلاحة فانما الجير اهـ وقال المصنف  
في المنع وعندي بأنه لا حاجة إلى قوله إذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لأن الظاهر وجوب أجرة الحاضرة لها إذا كانت  
أهلاً وما ذكرنا هو شرط لوجوب أجرة الرضاع لها إلا أنها استأجرت له إذا لم تكن منكوبة أو معتدة اهـ ونزاعه  
الجير الرمي في طينته على المتخيل بان امتناع وجوب أجرة الرضاع للكونة ومعتد له في وجوبه عليها ديانة وذلك  
موجود في الحاضرة بل دعوى الأولى بمقها غير بعيد إلى آخر ما قاله (قلت) على أن نقد علمت بمقادمتها فأن  
الأجرة تستحق مع وجود الجير فلا تنافي الوجوب ولعل وجهه أن نفقة الصغير لم يجب على أبيه لو غنياً ولا في  
مال الصغير كان من جلبه الاتفاق على حاضته التي حبست نفسها الإجله عن التزوج ومثلها أجرة الرضاع فلم  
تكن أجرة خالصة من كل وجه حتى ينافيها الوجوب بل لها شبه الأجرة وشبه النفقة فإذا كانت منكوبة أو معتدة  
لا يملك استحقاق أجرة لآل الحضانة ولا على الرضايع لوجوبها عليها ديانة ولأن النفقة ثابتة لها بدونهما بخلاف  
ما بعد انقضاء العدة فانما تستحقها إعلاناً بشه الأجرة وعن هذا كان لا وجه عدم الفرق بين معتد الرجي والبن  
كأهم مقتضى الإطلاق الكثير وظاهر الهداية ترجحه فانه ذكر في الرضايع أن في معتد البنين والبنين وأخر دليل  
عدم الجواز لأن ذكر في الجوهر وغيرهما تصحيح الجواز وأما في مال الأب الآ في **(قوله)** وهي غير أجرة الرضايع  
ونفقته قال في الصرفي هذا يجب على الأب ثلاثة أجرة الرضايع وأجرة الحضانة ونفقة الولد اهـ ومثله في  
النسب لآلية **(قوله)** عن السراجية المراد بهما فتاوى سراج الدين فآرى الهداية قاطبة في مال الأب الآ في عزى ذلك  
إلى ما صرح به من أن العمل لرد المصنف لأنه محتمل أنه أراد بهما الفتاوى السراجية المشهورة مع قوله لكن في ألف على  
ذلك غير ما فهمه لكن قوله إذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لايه نفقه في الجرع السراجية ولم أره ما كان عبارة  
فتاوى فآرى الهداية يستلزم هل تستحق المطلقة أجرة بسبب حضانة ولها خاص من غير رضايع له فأجابهم  
تستحق أجرة على الحضانة وكذا إذا احتاج إلى خادم يانميه اهـ وأقضى بذلك أيضاً صاحب الصرفي فتاواه وكذلك في  
الخيرية ومثني عليه في النهر وتضمن أنه مفهوم من قولهم في مسئلة الحقوا لخال إن الأب مبسر **(قوله)** خلافاً لما  
نفقه للمصنف (بحث) قال بعد نقل كلام فآرى الهداية لكن يسلك على هذا الإطلاق ما في جواهر الفتاوى قال

إذا لم تكن منكوبة  
ولا معتدة لايه  
وهي غير أجرة رضايعه  
ونفقته كآل الجرع  
السراجية خلافاً لما  
نفقه المصنف من جواهر  
الفتاوى وفي شرح  
النقابة لما في عن  
الجير المحيط سئل أبو  
حفص عن لها امسألة  
الولد وليس لها مسكن  
مع الولد فقال على الأب  
مسكنها جميعاً وقال  
نجم الأشعة المختار أنه  
عليه السكنى في الحضانة

مطلب

في لزوم أجرة مسكن  
الحضانة

سئل قاضي القضاة فخر الدين فاضل خان عن المستوفى هل لها أجرة الحضانة بعد فطام الولد فقال لا والله تعالى أعلم اهـ  
(قلت) يمكن حل المستوفى على المعتد من طلاق بل يفهم منى على إحدى الروايتين في البنين بقايد من أنما لكن  
التسبب بعد فطام الولد يظهر في وجهه ولعله لكونه الواقع في حادثة الفتوى **(قوله)** وقال نجم الأشعة المختار أن  
عليه السكنى في نفقات الجرع عن التفريق لا يجب في الحضانة أجرة المسكن وقال آخرون يجب أن كل ما يصح  
مالاً والأقضى من يجب عليه نفقته أهو في النهر وينبغي ترجيح عدم الوجوب لأن وجوب الأجرة لا يستلزم وجوب  
المسكن بخلاف النفقة اهـ (قلت) صاحب النهر ليس من أهل الترجيح فلا يعارض ترجحه ترجيح نجم الأشعة ولا  
سمايع ضعف نظره فان القول بوجوب أجرة المسكن ليس مبني على وجوب الأجرة على الحضانة بل على وجوب  
نفقة الولد فقد تكون الحاضرة لا مسكن لها أو لا بل تسكن عند غيرها فكيف يان لها أجرة مسكن لبعض فيه  
الولد بل الوجه لزومه على من تازمه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل الجير الرمي عن المصنف أنه اختلف في  
لزومه والأظهر الزوم كآل بعض المعتزات قال الرمي وهذا يعلم من قولهم إذا احتاج الصغير لخدم يانميه الأب فان  
احتاجه إلى المسكن يقر اهـ (قلت) واعتمد ابن الشحنة محتالاً لما اختاره ابن وهبان وشيخه الطرسوسي  
والحاصل أن الأجرة لزومها لآل لكن هذا أعيا يظهر لو لم يكن لها مسكن أو لم تكن لها مسكن فكذلك أن بعض  
فيه الوجه يمكن تبيانه فلا يلزم احتياجه إلى التفتيش أن يكون ذلك فوق ما بين القولين وبشر إليه قول أبي

وكذا احتاج الصغير  
الى علم يلزم الاب  
وفي كسب الشافعية  
مؤنة الحضنة في مال  
الحضون لوله والا فلي  
من تازسه نفقته قال  
شحناء وقواعد تقتضيه  
فيقتضيه ثم حرران  
الحضنة كرضاع والله  
تعالى اعلم (ثم) اى  
بعد الام بان ماتت االم  
تقبل أو أسقطت حقها  
أوزوجت بأجنبي (أم)  
(الام) وان علت عند  
عدم أهلية القرى (ثم)  
أم الأب وان علت  
بالشرط المذكور وأما  
أم أي الام فتؤخر عن  
أم الأب بل عن الخالة  
أبناصير (ثم) الاخت  
لاب أو أم (ثم) لان هذا  
الحق اقرب الام (ثم)  
الاخت (الأب) ثم بنت  
الاخت لابوين ثم لام  
لاب (ثم) الخالان كذلك  
أي لابوين ثم لام ثم لاب  
ثم بنت الاخت لاب ثم  
بنت الاخ (ثم) العات  
كذلك ثم خالة الام كذلك  
ثم خالة الاب كذلك ثم  
عجات الامهات والآله  
بهذا الترتيب ثم  
العصبات بترتيب الآث  
فيقدم الاب ثم الجد ثم  
الأخ الشقيق ثم بنت ثم  
بنوه كذلك ثم بنت بنوه  
وإذا اجتمعوا فالأورع

حفظ وليس لهم السكن ولا يحق أن يهدوا الأرفق الباتين فليكن عليه العمل والله الموفق فانهم (قوله) وكذا  
الخ) قد منعن فتاوى هاتري الهداية (قوله) قال شحنة) يعني لغير الرمي في حواشيه على الصبر فانهم (قوله)  
وقواعد تقتضيه) قلت ما قدمت من باع عن خط شيخ مشايخنا السأخاني صريح في ذلك فقد وافق بحجته  
المتقول (قوله) ثم حرر) أي لغير الرمي أن الحضنة كارضاع أي في أمها لأجر الام فيها المستكسوة أو معتدة  
والافلاها الأجرة من مال الصغيران كان له مال والا فلي مال أبيه أو من تازمه نفقته هذا خلاصتها ما يحاط عليه  
رأه بعد كلام طويل وقد عرفت ما يندبعا تقتضيه عن خط السأخاني (قلت) وهذا كالمحيط لموجو حتميت  
بالحضنة فان وجد فاما أن يكون أحد باع الصغير أو لا على كل فاما أن يكون الأب معسرا أو لا وعلى كل  
فاما أن يكون للصغير مال أو لا فان كان أجنبيا يدفع لاهل الحضنة بأجر مثل ولومن مال الصغير وان كان  
المتبرع غير أجنبي فان كان الأب معسرا والصغيرة مال أو لا يقال للام اما أن تنكحها أم أو تدفعه لغيره مثلا  
المتبرع موصو لئله لوله مال وان كان الأب معسرا والصغيرة مال فكذلك لأن الأجرة حيث جعل الصغير وان  
كان الأب معسرا والام للصغيرة فالأهم مقدمة وان طلعت الأجرة نظر الصغير بلا شرط في ماله هذا حصل  
ما تخرج لرصد الضعيف ساعني أن الحضنة كارضاع ويقام ذلك في رسالتنا الا اننا عن أخذ الأجرة على  
الحضنة (قوله) أوله تقبل أو أسقطت حقها) معنى على عدم الجبر كالاحتج ح ومرا الكلام فيه (قوله) أوزوجت  
بأجنبي) أشمل من ذلك قول الصبر أوله تكن أهلا للحضنة فانه يسئل مالو كانت فاجرة ما أو غير ما مؤنة (قوله) عند  
عدم أهلية القرى) قد علموه وان علت لان العبد لاحق له عند أهلية القرى (قوله) بالشرط المذكور)  
هو عدم أهلية القرى (قوله) البحر) أي أخذنا من قول الخصاص ان أم أي الام لا تكون عترة قراءة الام من قبل  
أما وكذا أشمل من كل من قبل إلى الام اه زاد في الولولة لان هذا الحق اقرب الام قال في الصبر وظاهره  
تاخر أم أي الام من أم الأب بل عن الخالة أيضا وقد صارت حادثة الفتوى اه قال ط وجعلنا أن الاخت  
لام والخالة ستاخرت عن أم الأب فلا أن أول من أم أي الام لا يكون من قرابة الام فمن كانت مقسمة  
عليهن وهي أم الأب ولي التقدم اه تأمل (قوله) ثم الاخت لأب وأم) أي اخت الصغير لان قرابة الأب وان  
كنت لا تدخل لها في اعتبار وهو الادلاء بالام الحكم الصلي للرجوع خلافا لقول زفر باشا زهما مع الاخت لام  
أفاده الرابعي (قوله) لان هذا الحق) أي الحضنة وهذا على كون الاخت لام على الاخت الشفعية (قوله) ثم  
الاخت لأب) تقدمها على الخالة هو ما سئى عليه أصحاب المتنون اعتبار القرى اقربا وتقدم المثل بالام  
على المثل بالاب عند اتحاد من بينهما قال في الصبر وهذا رواية كتب النكاح وفي رواية كتاب الطلاق  
الخالة أولى لانها تدل على أهم تلك الأب (قوله) ثم بنت الاخت لأبوين ثم لام) كونها أحق من الخالة تناق  
الروايات وأما بنت الاخت لأب ففي رواية أحق والصحيح أن الخالة أحق منها بكفى الصبر والرابعي (قوله) ثم  
لأب) هذا ساقط من بعض النسخ وهو التماس على من أن الجميع خلافه مع مخالفة لما بعده (قوله) ثم  
الخالات) أي نالات الصغير (قوله) ثم بنت الاخت لأب) هذا هو الصحيح كما علمت به صريح في خلاصته أيضا  
(قوله) ثم بنت الأخ) أي لأب وأم وألام وألأب فيما يظهر ح أي على الترتيب قال الرابعي وبنت الاخت  
أولى من بنت الأخ لان الاخت لها حق في الحضنة دون الأخ فكان للمثل بها أولى (قوله) ثم العات كذلك)  
أي تقدم العات لأب وأم ثم لام ثم لأب ولم يذكر بنت الخالة والعمالة لاحقا لهن لأنهن غير محرم بحر وبأن  
الكلام فيه (قوله) ثم عات الأمهات والآله) فليس ماذكر في الخالات تقدم عمل الأم على عمل الأب ويضد  
ما مر من أن هذا الحق اقرب الأم وكذا ما في كل ما لم يكن من قوه وكل من كان من قبل الأم فهو أولى عن هو  
من قبل الأب (قوله) هذا الترتيب) أي التمه لأبوين ثم لام ثم لأب (قوله) ثم العصات) أي ان لم يكن الصغير أحد  
من محارمه التسليم بحر وان الآله ساقط الحضنة لأنه كالعبد ويرى (قوله) ثم الجد) أي أو الأب وان علما بحر  
(قوله) ثم بنوه) كذلك أي بنو الأخ الشقيق بنو الأخ لا بنوه كذا كل من سفل من أولادهم بحر (قوله) ثم بنت  
بنوه) ينبغي أن يقول كذلك لكفى الصبر والفتوى ثم شقيق الأب لاب وأما ولادته فمدفع المبلغ العام للصغيرة  
لاهم غير محرم (قوله) وإذا اجتمعوا الخ) أي لعين ط وينبغي اسقاطه بالاستنفاع عنه عساك فانه راجع

لو كان الاخوة والاعمام  
غير مأمونين لاسلم  
الحضوة اليهم

ثم الاسن لاختيار سوي  
فاسق ومعنوه وابن عم  
لمشتهة وهو غير مأمون  
ثم اذا يكن عسيفة فلذوى  
الارحام فتدفع لأخ لام  
ثم لانه ثم لأم لأم  
لقال لاوين ثم لأم  
برهن وعنى بحر فان  
تساوا فأصلحهم ثم  
أوردهم ثم أكبرهم  
ولا حق للادع وعنة  
ونال وحالة لعدم الحرمة  
(و) الحاشنة (النبية)  
ولو محسوسة (كسلة  
ما لم يعقل ديناً) ينبغي  
تقديره بسبع سنين  
لحصة لملا من شذ نهر  
(أو) الى أن يتخاف  
أن يالف الكفر  
فتزعمها وإن لم يعقل  
ديناً بحر (و) الحاشنة  
(يسقط حقها بنكاح  
غير محرمه) أى الصغير  
وكننا بسكتها عند  
المضنية لمافى القنية  
لو تزوجت الأم بأخ  
فأمسكتة الأم فى بيت  
الراب فلا باب أخنوفى  
العر قد ترددت فيها  
لو أمسكتها لخالقة  
ونحوها فى بيت أجنبى  
عانية والظاهر السقوط  
فيلاعلى ما من لكن  
فى التهر والظاهر علمه

لكل ح (قوله سوي فاسق) استئناس من قوله ثم العصبان قال فى البحر ولا لعصبة الفاسق ولا الى سوي العتاقة  
تحرز اعن الثقة اه وفى البدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسهم أو أموالهم لاسلم اليهم  
وسطر القاضي امرأته علة أئمة فيسلبها لها إلا أن يبلغ (قوله ومعنوه) فى نسخة ومعنى أى يكسر  
التعلقول البحر المار ولا الى سوي العتاقة وفى الفتح ويدفع الذى كرا الى سوي العتاقة لأنه آخر العصبان ولا يدفع  
الاتى اليه اه (قلت) ينبغي أنه لو كان سوي العتاقة امرأته أن يدفع الاتى المادون الذى ذكر (تنبيه) ما شرط فى  
البدائع فى العصبة اتحاد الدين حتى لو كان الصبي اليهودى أخوان أحداهما لم يدفع لليهودى لأنه عصبته  
للاسلم اه (قوله وابن عم لمشتهة الخ) أما اذا كانت لاشتهى كبت سنة مثلاً فلا منع لأنه لا قننة وكذا اذا  
كانت لاشتهى وكان مأموناً بحر بحسب ما أوردناه فى الثقة وإن لم يكن لبحارية غير ابن عمه فلا اختيار للقاضى إن  
رأه أصلح فيها اليه أو أضع على بدأمنة اه (قلت) ما فى الثقة علة فى شرحها البدائع بقوله لأن الولاية فى  
هذه الحالة اليه فراعى الأصل اه وهو ظاهر فى أنه لا حق لآخر فى الم فى البحارية مطلقاً وإن للقاضى بدفعها لأجنبىة  
ولو مأموناً بحسب رأى المصلحة فى ذلك ولو كان الحق له لم يكن للقاضى الاختيار وقدر الرمى ما يجرى فى البحر  
فيصومقاتلو بتعليقه بهان ابن عم غير محرم وأنه لا حق لغير المحرم قال ولعل وجهه أنه لو ثبت له حضانتها كانت  
عنده إلى أن تشهى فتقع القسمة قسم من أصله (قوله ثم اذا لم يكن عصبة الخ) أفأذن العصبان معقومان  
على ذوى الارحام الذى كور والمراد بالعصبة المسحق أن لو لم يستحق كان عم بحارية يقدم عليه مثل الاخ لام  
والخال كاصرحه فى البدائع والمراد بذى الارحام من كان منهم محرماً احترازاً عن ابن العم والحالة كايأتى  
(قوله فتدفع لأخ لام) كان ينبغي أن يذكر أولاً الجلبا فى الهندية أنه أولى من الاخ لام والخال اه (قوله  
ثم لام) الذى فى الشرع لا يلبس عن البرهان وكذا فى الفتح ثم لأم (قوله برهان وعنى بحر) كذا فى  
بعض النسخ وسقط من بعضها فقط بحر وهو الاول لأنه فى البحر لم يعز إلى البرهان والعنى (قوله فان  
تساوا) كاخوة أشقاء مثلاً (قوله ولا حق للادع الخ) كان المناسب التصريح بالنسب بدل الولد لأن الولد  
يشمل الذكر والاتى وقد مر أن ابن العم له حق فى الفلام دون البحارية وأما الفرق بين البحارية والمشتهة وغيرهما  
فقد علمت بما فيه فافهم وفى الصراح حتى نسبنا العم والحالة لأئمة غير محرم وكذلك نسبنا الاعمام والاخوان  
بأولى كذا فى كثير من الكتب اه ووجه الاول أنه أن العم والحالة مقدمتان على العم والخال مع أنه لا حق  
لناتهما ومقتضاها أنه لا حق لنبات العم ونحوها فى حضنة البحارية ولا لأن العم فى حضنة الفلام وينبى  
أجزاء الفصل المذكور فى ابن العم هانولاً رتب ذكره تأمل وشئت عن صغيره جداً أو أمه بنت عمه ولا يشبه  
أن الحضنة للجد كاعلمه مما ذكره من الهندية أما لو كان الصغير أختى فان قلنا أن لنبات العم حق فى الاتى  
ينبى فقد علم على الجد لا لأن النساء أقدر لكنه خلاف ما مر عن الهندية فلتأمل (قوله والحاشنة  
القيمة) أشار الى أن ما فى الكثرين التقيد بالأمتافى بل كل جفت تقمته كذلك كاصرحه فى خزانه  
الأكل بحر (قوله ولو محسوسة) بأن أسلزل زوجها وأبى (قوله بسبع سنين) فائدة هذا ظاهر فى الاتى  
لأن الذى انتهى حضنته بالسبع نحوى (قوله وأبى أن يتخاف) أشار الى أن قول المصنف أو يتخاف منسوب  
بأن مضمر تبعاً والى معنى الى كفى الفتح وهذا زاد فى الهندية فظاهره أنه انما يخاف أن يالف الكفر تزعمها  
وإن لم يعقل ديناً بحر قال ط ولم يثقلوا لآلف الكفر والظاهر أن يفسر سببه بنحو اختلاطهم بهم وفى الفتح  
وتتبع أن تغذيه البحر ولم الخنزير وإن خيف ضم الى ناس من المسلمين وقول الحر لم يزع عنها بل انضم الى أباس  
من المسلمين فيه بحر وهو الظاهر أن لزيدة لا تتخلف تأمل (قوله بنكاح غير محرمه) أى وسوا يدخلها  
أولاً وكان ينبغي أن يقول غير محرمه النسب لأن الرضاى كالأختى فى سقوط حضنتها برمى (قلت) وينبى  
أنه لو لم يكن للفلام سوى ابن عم تزوجت أمه أحداهما أن لا يسقط حضنتها لأن الآخر أجنبى مثله فلا فائدة  
فى دفعه اليه بقاء وعندها وأبى واحتز زعمالو كان زوج الجدة لحداً وزوج الأم والخالقة العم ونحوه (قوله  
فى بيت الراب) بتسديد الاسم فاعل من الترية وهو زوج الأم والوالد ريبه (قوله فلا باب أخذه)



أى الأذى يمكن لها يمكن وطلبت من الأب أن يسكنها في مكان فان السكنى في الحضانة عليه كاسم (قوله)  
 للفرق بين المخرج استظهر هذا الخبر المسمى أيضا بقوله من تزوج الام الاجنبي طمعه زرا أى قليلا وسطر اليه  
 شرا أى نظر الغضب وهذا مقصود فى الاجتناب عن الحضانة قال ح وفى النفس من هذا الفرق حتى قال الرب  
 اذا كان كذا فالاجنبي أولى كجهو المشاهد اه (قلت) الأصوب التفصيل وهو أن الحاضنة اذا كانت تأكل  
 وحدها وانما معها فالحق لان الاجنبي لا سبيل له عليها ولا على ولها بخلاف ما اذا كانت في عيال ذلك الاجنبي  
 أو كانت زوجة لو كانت علمت أن سقوط الحضانة ينال دفع الضرر عن الصغير فينتفى الحق أن يكون ذا بصيرة  
 ليراعى الأصل الولد قاله قد يكون له قريب مفضل له ينهى موته ويكون زوج أمه مشفقا عليه بعز عليه فراقه  
 فيريد قربه أخذه من الموضع ولو ذمها أولا كل من نفقته أو نحو ذلك وقد يكون له زوجة تؤذيه بأضعاف ما تؤذيه  
 زوج أمه الاجنبي وقد يكون له أولاد يخشى على البنات منهم الفتنة لسكناهم معهم فاذ علم الملقى أو القاضي  
 شيئا من ذلك لا يحل له تزعم من أمه لان مدار أمر الحضانة على نفع الولد وقد مر عن البدائع لو كانت الاخوة  
 والأم غيرة ما مؤثر على نفسها أو مالها لا تسلم اليهم وقد منافي العدة عن الفسخ عند قوله ان الخلطة لا يخرج  
 من بيتها فى الأصح أن الحق أن على الملقى أن يتصرف بخصوص الوقائع فان علم بحرا عن العيشة ان لم يخرج  
 أفتها لا يحل لان علم قدرتها (قوله قال) أى في التهر وأصله الجرح قال ودخل تحت غير الحرم الحرم  
 الذى ليس بحرم كالم فلو كان اجنبي اه أى فاذا تزوجته سقط حقها وأنت خير بان هذا مفروض  
 فيها اذا كان مستحق للحضانة أقرب منه فلم يكن غيره موكل بالولد كرايى عند أمه وكذا لو كان أختي لأنتهى  
 أو كان ما مؤثر على ما يحسنه فى الجرح فانهم (قوله الباتنة) أمالارحية فلا بد من انقضاء العدة قبلها تهر ومقتضاه  
 العود فى الباتنة قبل انقضاء العدة مع أنها تستدق بيت الزوج ولعل وجهه ارتفاع ولايته عليها فلا ضرر بالولد  
 عنده وفى ذلك تأييد لما قدمنا من التفصيل تأمل قال فى الدر المنثور وكذا أى تقوم الحضانة لوالد البنين  
 وورثته ثم لوالد الماتعة كراهة العيني وغيره فالأحسن ويعود الحق لزوال مانعه اه (قوله زوال المانع) أى  
 ليس من قيل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فقوله يسقط حقها لمانع من مانع كقولهم  
 تسقط الفتنة بالنشوز والولاية بالخون ثم يعود زوال ذلك أفاد في التهر وقد يقال ان الساقط لا يعود بل عاد  
 حتى جديد قيامه به بخلاف سقوط الشفعة لانها حق واحد كاسم فقدر (قوله والقول لها المخرج) أى  
 ادعى زوجها أو أنكرت قاله قول لها ولو أقرب منه لكنها ادعت الطلاق فان لم تكن الزوج قاله قول لها لان عيشته  
 وينبغي أن يكون مع الميراث فى الفصلين تهر وجهه الفرق أن دعواها لطلاق المعين لا لاطلاق الشرع بدون  
 تصديق لم يقبل قولها أصلا (قوله حتى يستغنى عن التام) بأن يأكل ويشرب ويستغنى وحده والمراد  
 بالاستغناء تمام الطهارة بأن تطهر للماء بلا معين وقيل مجرد الاستغناء وهو الطهارة من الضلالة وان لم يقدر  
 على تمام الطهارة يزى على أى الطهارة الشاملة للوضوء (قوله وقد نسيح) هو قريب من الاول بل عيشته  
 لانه حينئذ يستغنى وحده لا لى بالى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو وامرأيتكم بالصلاة انما بقوا سبعا  
 والامر بها لا يكون الا بعد القدرة على الطهارة يزى على (قوله وبه يقضى) وقيل نسيح سنن (قوله لانه القالب)  
 أى الاستغناء والقالب فى هذا السنن (قوله فان أكل المخرج) كأذا أن القاضي لا يحل لأحدهما بل ينظر فيلزم  
 كفى الجرح عن الطهارة وجهه أن الميراث يتكامل ولا عاك أحدهما لاطلاق الحق للميراث كونه عند أمه قبل  
 السبع وعند أبيه بعدها (قوله ولو جبرا) أى ان لم يأخذ بعد الاستغناء أجبر عليه كفى الملقى وفى الفسخ  
 ويجبر الاب على أخذ الولد بعد استغناء من الام لان نفقته وصيانته عليه بالإجاء اه وفى شرح المجمع وإذا  
 استغنى القلام عن الخدمه أجبر الاب والوصى والولى على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه وفى الخلاصة  
 وغيرها وإذا استغنى القلام وبلغت الجارية فالحضنة أولى يقدم الأقرب فالأقرب ولا حتى لان الميراث  
 حضنة الجارية اه (قلت) بى ما اذا انتهت الحضانة ولم يوجله عصبه ولا وصى فالطهارة تترك عند الحاضنة  
 الا أن يرى القاضي غيرها أولى والله أعلم (قوله والا) بان نفقت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه ط

الفرق بين ميراث الزوج  
 الام والواجبى قال  
 والرحم فقط كالم الم  
 والاجنبي (وتعود)  
 الحضانة (بالفرقة)  
 الباتنة زوال المانع  
 والقول لها فى نسق  
 الزوج وكذا فى تطليقه  
 ان أبهته لان عيشته  
 (والحضانة) أما وغيرها  
 (أحق به) أى بالقلام  
 حتى يستغنى عن النساء  
 وقد نسيح وبه يقضى  
 لانه القالب ولو اختلفا  
 فى سنه فان أكل وشرب  
 وليس واستغنى وحده  
 دفع اليه ولو جبرا والا

(والاموالجدة) لام وأب (أحق بها) بالصغيرة (حتى يحض) أى تبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلف في حضنها فالقول للام بحر بمخا أو أول  
 يتنى أن يحكم سنهوا بعمل بالغالب وعندنا ما حتى يحتم الغلام وتزوج الصغيرة ويدخل بها الزوج عني (وغيرهما أحق بها حتى تنسهي)  
 وقد ينسح وبه يتنى وينت إحدى عشر مئة متناه اتفاقا زاي (وعن محمد أن الحكم في الاموالجدة كذلك) وبه يفتى لكثرة الفساد زاي  
 وأفادته لاسقط الحضنة بتزوجها مادامت (٦٥٨) لتصلح للرجال الا في رواية عن الثاني اذا كان يستأنس بها كافي القنية وفي

الظهير امرأه قالت  
 هذا ابتك من بتي وقد  
 ماتت أمه فأعطني نفقته  
 فقال صدقت لكن أمه  
 لم تحت وهي في معتد وأراد  
 أخذ الصبي منع حتى  
 يعلم القاضي أمه وتحضر  
 عنده فتأخذه لانه أقر  
 بأنها جدته وما ضنت ثم  
 ادعى أحققة غيرها  
 وزاعم هل فإن (أحضر  
 الاب امرأه فقال هذه  
 ابتك (وهذا) ابني (منها)  
 وقالت الجدة لام ماهذه  
 ابنتي (وقد ماتت ابنتي  
 أم هذا الولد فالقول  
 للرجل والمرأة التي معه  
 ويدفع الصبي اليهما)  
 لان الفرائض لهما فيكون  
 الولد لهما (كزوجين  
 بينهم مولا فادعى الزوج  
 أنه ابنه لانهما بل من  
 غيرها (وعكست)  
 فقالت حوايني لانه  
 (حكم بكونه ابنا لهما)  
 لما قلنا وكذا قالت  
 الجدة هذا ابتك من بتي  
 المسته فقال بل من غيرها  
 فالقول لهما يأخذ الصبي

(قوله والجدة) أى وان علت ط (قوله أى تبلغ) وبأوغها بالما بالحض أو الانزال أو السن ط قال في البصر  
 لانها بعد الاستغناء فحتاج الى معرفة أدائها لتساو المرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ يحتاج الى التحصن  
 والحفظ والابن أقوى وأهدى (قوله في ظاهر الرواية) مقابلة رواية محمد الثانية (قوله فالقول للام) لانه  
 يدعى سقوط حقها بحر (قوله وأقول الخ) هو صاحب التهرجيت قال وأقول ينبغي أن ينظر الى سنهاتان  
 بلغت سن التحض فيه الاتي غالبا فالقول له والالها اه والذى ينبغي الرجوع الى الصغيرة فان ادعت البلوغ في  
 سن يجزمه صدقت كاهو المصر حبه في باقي الاحكام أفاده الرجعي (قوله مشبهة اتفاقا) بل في محرمات الخ  
 بنت تسع فصعدا مشبهة اتفاقا سألنا حتى (قوله كذلك) أى في كونها أم حق بها حتى تنسهي (قوله وبه يفتى)  
 قال في البصر بعد نقل تصحيحه والحاصل أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأفاد) أى المصنف بقوله  
 حتى تنسهي من غير تعيد عاقل الزوج (قوله بتزوجها) أى الصغيرة (قوله مادامت لتصلح للرجال) فان  
 صلحت تسقط سنهات في أول النفقات أن التي تنسهي لوطا فميدون الفرج يلزمه نفقتها وكذا التي تصلح للخدمة  
 أو الاستئناس أن أسكنها في بيته عند الثاني واختاره في النفقة اه ومقتضاها أن صلحها للرجال يفي بالوطء  
 فيمدون الفرج ولذا الزمة نفقتها بخلاف من تصلح للخدمة والاستئناس فقط حيث لا يلزمه نفقتها إلا أن رضى  
 بها أو أسكنها في بيته (قوله الا في رواية الخ) فيما شارة الى ضعفها وظاهر ما إذا صلحت للرجال قبل البلوغ  
 وقد زوجها أو هو لها أحضنة لانهما اتفاقا وهذا ظاهر على القول بالمتقى به لا على ظاهر الرواية من موله حتى يحض  
 فيحتاج اطلافة الى تصديق أفاده في البصر أى تصديقه حتى يحض عاذا لم تزوج (قوله وفي الظهير الخ)  
 دخول على المتنى ط (قوله لكن أمه) أى التي هي ابتك (قوله لان الفرائض لهما) لكون الشكاح ثبت  
 بالتصادق (قوله لما قلنا) من أن الفرائض لهما (قوله وكذلك قالت الجدة) سماها جدته نظر الزعماء (قوله فقال  
 بل من غيرها) أى من امرأه أحسنه عنك وهذا هو الفرق بين هذه وبين المسئلة الأولى فانه في الأولى اعترف  
 بأنه من ابتها وأنما جدته (قوله وكذلك الجدة) بأن قالت ماهذه أم بل من أم ابنتي ظهيرة (قوله وصدقتها  
 المرأة) بأن قالت صدقت ما أنا به وقد كذب هذا الرجل ولكن امرأته ظهيرة (ن لانهما قال هذا ابني  
 من هذه المرأة) وكذلك قوله بل من غيرها (قوله انتهى لمنصفا) أى انتهى كلام الظهير بمال كونه لمنصفا  
 أفادته أنه لم يأت بعين عارته بل حذف بعضها اختصارا وهو كذلك وان استوفى صورة المسئلة فافهم (قوله  
 ولا خيار للولد عندنا) أى ما يبلغ السن الذي يترع من الام يأخذ الأب ولا خيار للصغير لانه لقصور عقله يختار  
 من عندنا لعب وقد صرح أن الصغائر لم يخبروا وأما حديث انه صلى الله عليه وسلم خير فلكونه قال اللهم اهد  
 فوقك لاختيار الأنظر بدعائه عليه الصلاة والسلام وعامه في الفسخ (قوله وأفاده) أى أفاده ما ذكر من ثبوت  
 التخيير والأفاد لا يبلغ مع زايه تفصيل وتبين ذلك فافهم (قوله مبلغ التسام) أى بما تبلغ به النساء من  
 الحيض ونحوه ولجذفة كان أوضع (قوله ضمها إلى أبي نفسه) أى وان لم يخف عليها الفساد لو جد في السن  
 بحر والاب غريقه فلان الاخ والم كذلك عند فقد الاب ما لم يخف عليها منها فنظر القاضي امرأه مسئلة فته  
 قسم لها كاص عليه في كافى انما كرم ذكر المصنف بعد (قوله الا اذا دخلت في السن) عبارة الوجهين  
 مختصر المحيط الا اذا كانت مسنة ولها رأى وفي كفاية المحقق وفه القف من رأى البياض فهو أشتب وأحبط

منها وكذلك أحضر امرأه وقال يا بني من هذه لامي ابتك وكذلك الجدة صدقت قول المرأة فلا بد أوله لانه لما قلنا  
 هذا بل من هذه المرأة فقد أنكر كونها جدته فيكون متكررا حتى حضنتها وهي أقرته بلحقى انتهى لمنصفا (ولا خيار للولد عندنا لمطلقا)  
 ذكرنا كلنا أو حتى خلافا لما قلنا قلنا وهذا قبل البلوغ أما بعد فخير بين أو هو وان أراد الانفرا فله ذلك مؤيد بمعز بالنية وأفاده  
 بقوله (بلغت الحارمة مبلغ النساء) بركضها إلى أبي نفسه (الا اذا دخلت في السن واجتمع لهما رأى فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف  
 عليها (وان نكحها) ضمها (الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها) فلا بد والجدة لولاية الضم

التبهرها كافي الابتداء بجرع عن التبهرية والقلام اذ عقل واستغنى برأيه (٦٥٩) ليس الاب ضمه الى نفسه (الاناث لم يكن مأمونا

على نفسه فله ضمه مدفع  
فتنة أوعار وتاديه اذا  
وقع منه شيء ولا تنفعة  
عنه الآن يتبرع بجر  
(والجدعة الاب فيه)  
فيما ذكر (وان لم يكن  
له اب ولا جد) لكن  
(له أخ أو عم فله ضمه  
ان لم يكن مقسدا وان  
كان) مقسدا (لا يمكن  
من ذلك) وكذا الحكم  
في كل عصبة ذي رحم  
محرم منها فان لم يكن  
له اب ولا جد ولا  
غيره من العصبات  
أو كان لها عصبة  
مفسد فانظر في اب  
الحاكم (فان كانت  
مأمونة فخلاها تنقرد  
بالسكنى والا وضعها  
عند امرأة) (أئمة  
قادرة على الحفظ بلا  
فرق في ذلك بين بكر  
وثيب) (لا يجعل ناطرا  
السكنى ذكره البعض  
وغيره) (واذا بلغ الذكور  
حد الكسب يدفعهم  
الاب الى العمل ليكسبوا  
أو يؤجرهم وينفق  
عليهم من أجرهم بخلاف  
الاناث ولو الاب ميسرا  
يدفع كسب الابن الى  
أبيه كافي سائر  
الاملاك مؤيد زاده  
معزى الغلامه) (ليس  
للطفلة) (بأثنا بعد  
عذتها) (الخروج بالولد

ثم شيخ فاذا ارتفع عن ذلك فهو من رضى (قوله) (لا تبهرها الخ) الفرق أن الاب والجد كان لهما ولاية الضم  
في الابتداء مضافا بعد احوال جبرها الى ترك مأمونة ما غيرها فلم تكن له ولاية الضم في الابتداء فلا  
تكون له ولاية الاعتداء بجرع عن التبهرية (قلت) وفيه نظر فان المتون مصرحة بأنه انما تكن امرأة  
طالفة للعصبات على زنيهم في ذلك الباب ولا ية الضم ابتداء لغير الاب والجد الا ان يزيد قوله ما غيرها  
العصبة غير المحرم كان لهم ومولى العصابة فان الاتي لا ضم اليه كالمهر وعبارة الفتح الآن تكون غير مأمونة على  
نفسه لا يوقف بها فلا بد ان يضم اليه وكذا الاخ والعم والمفسدان كان في شئ تضعه القاضي  
عند امرأة ثقة اه وزاد الى يلى وكذا الحكم في كل عصبة ذي رحم محرم منها اه وهذا الذي سئى عليه المصنف  
بعد (قوله) والقلام اذ عقل الخ) كان ينبغي الابتداء بعصبة الغلام أو ذكرها آخر الان ما قبلها وما بعدها في  
الجارية ثم المراد بالغلام البالغ لان الكلام فيما يعطى البلوغ وعبارة الى يلى ثم الغلام اذا بلغ رشدا فله ان تنقرد  
الآن ان يكون مفسدا مخوفا فعليه الخ واحتراز عما اذا بلغ معتوها في الجوهره من بلغ معتوها كان عند الام سواء  
كان اسنأ أو بنتا اه وفي الفتح والمعتوه لا يخبره يكون عند الام اه قال في الجرح بعد تنقله ما في الفتح وينبغي  
أن يكون عند من يقول بتضير الولد أو ما عندنا فالتعويذ اذا بلغ السن المذكور أى الذى يترفع فيه من الام يكون  
عند الاب اه وتبعه في التبر وهو الموقوف القواعد تأمل (قوله) (له ضمه) أى الاب ولا ية ضمه اليه والقلام  
أن الجد كذلك بل غير من العصبات كالاخ والعم وأب من صرح بذلك ولعلمه اعتمد وأعلى أن لما لم يمكنه  
من المعاصى وهذا في زمان غير واقع فتعين الاتقاء ولا ية ضمه لكل من يؤتمن عليه من أقارب ومقدر على  
حقيقته فان دفع المنكر واجب على كل من قدر على لاسباب من يلقه عاره وذلك ايضا من أعظم مسله الرحم  
والشرع أمر بصلته ويدفع المنكر ما أمكن قال تعالى ان الله بأمر البعد والاحسان ويتأذى القريب وينهى  
عن التفتش والسكر والبغى ينظر كل علم ذكر من ثم رأيت في حاشية الصريح لم يذكر ذلك بحثا أيضا وقال ولم  
أدرم قال ثم رأيت النقل فيه وهو ما في المناهج والخلاصة والتلخيصية وان لم يكن له اب أو ابنة فتنقض الحضانة  
فن سواء من العصبة أو الى الاقرب الا اقرب غير ان الاتي لا تنفع الا الى محرم اه (قلت) كالامتناع اذا بلغ  
الغلام وما نقله في قبيل البلوغ ولذا لم يذكر فيه التفصيل بين كونه مأمونا أو غيره (قوله) (فيما ذكر) أى من  
أحكام البكر والتيب والغلام والتاديب ط (قوله) (وان لم يكن لها) أى البكر كما تقدمت عن الكافي وكذا التيب  
كما علمت خلافا لغيره عن التبهرية وفيه مذهب المصنف بعد في قوله بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب (تنبيه)  
حاصل ما ذكره في الولد اذا بلغ انه اما ان يكون بكر اسنة أو ثيبا مأمونا أو غلاما كذلك فله الخيار واما ان  
يكون بكر اسنة أو يكون ثيبا أو غلاما غير مأمونين فلا خيار لهم بل ضمهم الاب اليه (قوله) (واذا بلغ الذكور  
حد الكسب) أى قبل بلوغهم مبلغ الرجال انفس لم يجزهم عليه بعده (قوله) (بخلاف الاناث) فليس له ان  
يؤجرهن في عمل أو خدمة تارة ثانية لان المستاجر يتخول بها وذلك سئى في الشرع خذرة وشغله انه يدفعها الى  
امرأة لتعلم حرفة كطبخ أو خالطة أو لا محذور فيه وسأى في عامة الفتق (قوله) (ولو الاب ميسرا) أى يخشى  
منه اتلاف كسب الابن (قوله) (كافي سائر الاملاك) أى أملاك الصبيان تارة ثانية أى فان القاضي نصب لهم  
وصيا يحفظهم لها مذهب كان الاب ميسرا (قوله) (ليس للطفلة) (الخ) اما المطلقة رجعية فكما حكم النكحة  
ليس لها الخروج لان سئى السكنى الزوج واما العدة فليس لها الخروج قبل انقضاء العدة المطلقة والخروج والقلام  
أن المتوفى عنها زوجها كالطالقة في ذلك فلا خلاف في ذلك بل ان كان الاوليا لغيرهم بمقام الاب وما فيه اضرار بالولد  
ظاهر للنسب اه وعلى لا يقال ان مقتضاها الموت يخرج بوم أو بعض الليل لان المراد من الانتقال الى بلدة أخرى  
وليس له ذلك في العتق ما بعد انقضائها فلم أره وقول الرضى لقيام الاوليا بمقام الاب يشهد منهن ذلك بعد  
العدة ايضا لكن مثل شيخ مشايخنا العلامة افقه من لا على التكاثر عن زنيهم حضانة أمه بعد ثلاثين يوما  
السفر بهن بلده التي تزوجت فيها الى بلدة أخرى فهل لخدمتها فالحال بان الواقع في كسب المهر مستوتا  
وشروا مقتضاها المستقلة بالطفلة والاب ولم يرض أن اجاز غيرهما ومقتضاها أن الجد ليس له معها ما قبله الخ

من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت) فلو بينهما تفاوت بحيث يمكنه أن يصر وانه ثم يرجع في نهاره

الرملي لم يستغفبه إلى النقل فنبغى التوقف حتى ترى النقل الصريح فان العلم امانة هذا حاصل ماراً به بخطه  
 رحمه الله تعالى ووجه توقفه التقيد بالاب والمطلقة فيحصل كونه للاحتراز بقدره بتخصيصهم هذا الحكم بالام  
 المطلقة فقط وبحمل عدمه لما قاله الرمي ولله سبحانه اعلم **(قوله لم تنع)** الا اذا انتقلت من مصر الى قرية كانت  
**(قوله مطلقاً)** سواء كان وطنها أو لا وقع العقد فيه أو لا يخرج **(قوله من محلة إلى محلة)** أي في بلد واحدة والظاهر  
 أنه لو كان بين المحلتين تفاوت تنع **(قوله الا اذا انتقلت الخ)** قال الرمي في حواشي المنع هذا خطأ تابع فيه  
 صاحب البحر ان ليس لها نقله من قرية إلى مصر بينهما تفاوت والجب في حكمه لم يقل به أحد جعله متتابعاً مجرد  
 تقليد للفرقة وفي طعن الهندية عن المحيط وان أراد نقله من قرية إلى مصر جامع وليس ذلك بمصرها  
 ولا وقع النكاح فيها فليس له ذلك الآن يكون المصفر يمان القرية على التفسير الذي قلنا اه **(قوله وفي)**  
 عكسه لا الخ أي وفي انتقاله من المصر إلى القرية لا يمكن من ذلك ولو كانت القرية مقر يستضرر الولد بخلفه  
 بأخلاق أهل السواد أي أهل القرى المحيطة على الجفاه **(قوله الا اذا كان الخ)** استثنان من قوله وفي عكسه  
 لاوله ما اذا انتقلت من قرية إلى مصر وإلى قرية أو من مصر إلى مصر ولذا عم الشارح بقوله ما انتقلت اليه  
 ويمكن جعله مستثنى من قوله ليس المطلقة لخروج ولكن كان حق العطف ما لو أو أفاده ط **(قوله أي عقد)**  
 عليها في وطنها أفاذا ان المراءى بالنكاح مجرد العقد وان لا الإشارة بنبهة لوطن فلا بد في جواز الانتقال إلى البلد  
 البعيد من شرطين كونها وطنها وكون العقد فيها وفي رواية الجامع الصغير ان شرط العقدون الوطن قال  
 الزبلي والاول أصح لان التزوج في دار ليس التزاماً لقيام فيها عراً فلا يكون لها النقلة اليها **(قوله ولو بقي في)**  
 الأصح أي ولو كان الوطن الواقع فيه العقد مقر بخلاف ما في شرح القاتلي فانه ضعف كافي البحر **(قوله)**  
 الاداء الحرب استثنان الاستثناء في المتن وقوله الآن يكونان مستثنان استثنان من قوله الاداء الحرب أي لها  
 الانتقال إلى وطنها الذي نكحها فيه إن لم يكن دار الحرب والزواج مسلم أو ذمي فلو كانا بين مستثنان فلها  
 ذلك كافي البائع والحاصل أن عبارة المتن والشرح في غاية الخفاء مع التطويل فلا طهر ولا اخضران يقال  
 والمطلقة لخروجها من مرقمة إلى مصر قرية لا عكسه ومن بلد إلى أخرى وطنها وقد نكحها فيها ولوداد  
 حرب ولو زوجها سر يملكها فهذه عبارة وخبره فاعلم جامعاً معاملة **(قوله وهذا الحكم)** أي الذي ذكر من  
 الخروج والتفصيل فيه ط **(قوله كجده)** وغير الجد من المحضات مثلها والاولى كافي البحر **(قوله لعدم)**  
 العقد بينهما لان العقد على الزوجية وطنها دليل الرضا بما فيها الولد ولا عديته وبين الجد **(قوله)**  
 الابن أي ان ابن الاب وكذا من له حق الحضنة من الرجال ط تأمل **(قوله من اخراجه)** أي إلى  
 مكان بعيد وأقر ببكيتها أن تبصر فيه ثم ترجع لانها اذا كانت لها الحضنة تنع من أخفها منها فضلاً عن  
 اخراجه فاق التهر من تضييع البعد أخفا ما بقي عن الحاوي غير صحيح فافهم **(قوله من بلد أمه)** الظاهر  
 أن غيرها من المحضات كذلك ط **(قوله ما بقيت حضانتها)** كذلك التهر وفيه كلام **(قوله فلا أخنا الخ)**  
 تفرع على مفهوم ما فيه وفي المجموع ولا يخرج الاب لو بدد قبل الاستثناء وعلم في شرحه بما فيه من الاضرار  
 بالا بها طل حضنتها قال في البحر وهو بدل على أن حضانتها اذا سقطت جازة السفر به ثم نقل كلام  
 السراجية المذكور وقال وهو صريح فيما قلنا اه لكن في الشرح لبلاغة عن الزهراني وكذلك لا يخرج الابيه  
 من محل اقامته قبل استثناءه وان لم يكن لها حق في الحضنة لاحتمال عودها وزوال المانع اه وهو المفهوم مما  
 يأتي عن فتاوى الرمي وبدله ما في الحاوي كما عرفت ولا نافية ما مر عن شرح المجموع لاحتمال أن ير بدلق  
 الحال أو الاستقبال تأمل **(قوله كافي السراجية)** المراد بها فتاوى سراج الدين قاضي الهندي **(قوله وبه)**  
 المصنف الخ وكذلك في التهر ولا حاجة اليه لانها اذا تزوجت وكان لها أم أهل الحضنة أو غيرها فليس  
 لابيها أخفها منها فضلاً عن سفره **(قوله وفي الحاوي)** يعني القديسي **(قوله اخراجه الخ)** أنت خير  
 بأن هذا المجموع على ما اذا لم يكن لها حق الحضنة انكسارها كان لها الحضنة لا يمكن من أخفها منها فضلاً عن  
 اخراجه عنها إلى قرية أو بلدة قريبة أو بعيدة خلافاً لما في التهر كما مر فافهم ثم لا يخفى أنه مخالف لما مر



رجع بما أخذه من  
التفقة بحر (على  
زوجها) لانها جزء  
الاحتباس وكل مجبوس  
لنفعه غيره يلزم نفعه  
كفت وقاض ووصى  
ز يلى وعامل ومقاتلة  
قاموا بدفع العدو  
ومضارب سافر عمال  
مضاربة ولا ردالزن  
لجسه لنتفقتها (ولو  
صغرا) جدا في ماله  
لاعلى أبيه الا اذا كان  
ضمها كمال في المهر  
(لا يقدر على الوطء)  
لان المانع من قبله (أو  
قبيل ولو) كانت  
(مسلة أو ككفرة  
أو كبيرة أو صغيرة تطبق  
الوطء) أو تستهي الوطء  
فيما دون الفرج حتى  
لزم تكن كذلك كان  
المانع منها فلا نفقة كما  
لو كان صغيرا (نفقة  
أو غنية موطوءة أو لا)  
كان كل الزوج صغيرا  
أو كانت رتقه أو قرناه

مطلـ

لا تحبس على الأب نفقة  
زوجته الصغرى

أن الصواب لا يستحق بلا التافة اذا احتباس فيه (قوله على زوجها) أى ولو عدا حتى يباع في نفسها (قوله)  
وكل مجبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشك الأول طوبت صغرا للعلم من التعليل السابق والتقدير  
الزوج مجبوس للنفع الزوج الخ ونيج لزوم نفعها عليه فافهم (قوله كفت وقاض) أى وال فافهم قدر  
ما يكسبه ويكتفى من تازمهم نفقتهم من بيت المال لاحتباسهم في مصلحة المسلمين رضى (قوله ووصى) فله  
الأول من نفقته وأجره في مال المهر حتى وظاهره ولو غنيا أو وصى الميت وفيه كلام سياتى إن شاء الله تعالى  
في باب آخر الكتاب (قوله ز يلى) وهم أن الز يلى ذكر هذه الثلاثة فقط مع أنه ذكر السنة وزاد عليهم الوالى ح  
(قوله وعامل) أى في الصدقات ز يلى (قوله قاموا بدفع العدو) أى نصبا وأنفسهم ذلك وترقوا غرة فتحب  
لنفعهم ولم يترهم (قوله ومضارب) فتفتقه في مال المضاربة مادام سافر الاحتباس لها فلو كان مضاربا  
لرجلين أو أكثر فتفتقه على حسب المال الذى (قوله ولا ردالزن) قال في البحر واعترض بأن الرهن مجبوس  
لحق الرهن وهو الاستبقاء وإذا كان أحق به من سائر الرما مع أن نفقته على الرهن وأحببانه مجبوس  
بحق الرهن أيضا هو زوايد عنه عند الهلاك مع كونه ملكا اه فقولهم كونه ملكا ترجيح لجانب  
الرهن في وجوب النفقة عليه وحدم كونه مجبوسا لمحقها ولو الشارح أخبله ح (قلت) لا إخلال بتركه فان  
الحق من الهام لم يذكره لأن نفعه الجبس اذا كانت غير مختصة بالنفع لأحب النفقة على الغير فهو كالأجير اذا  
عمل في المشرك لا يستحق أجره لانه عامل لنفسه من وجه فافهم (قوله في ماله لا على أبيه الخ) كذلك كافى  
الحاكم التمس بحث قال فان كان صغرا لاله لم يؤخذ أو منفقة وزجته الآن يكون ضمها اه وفي  
الخاتمة وان كانت كبيرة وليس الصغرى مال لا تحبس على الأب نفقتها وبسند الأب عليه شرع على الابن اذا  
أسير اه وعزاه في البحر والتهر الى الخلاصة أيضا قال الرضى ومثله في الز يلى وكثير من الكتب اه (قلت) يوه  
جزم المصنف والشارح في باب المهر وأنت خير إن الكافي هو نص المذهب ولا سيما أكثر الكتب عليه فقدم  
على مسند كمال الشارح في الفروع عن المختار والمقتضى من وجوبها على أبيه الآن يحمل على وجوب الاستدانة  
لرجع تأمل (تنبيه) قال في الشرح ثلاثية بعد نفقه ما في الخاتمة أقول هذا اذا كان في زوج الصغرى مصلحة  
ولا مصلحة في زوج كافر مريض بالغة حد الموت وطاعة الوطء مع كثير لزوم نفقة بقررها القاضي فتستغرق  
ماله إن كان أو يصغر زادن كثير ونص المذهب أنه اذا عرف الأب سوء الاختيار بحجته أو فسقا فالعقد باطل  
اتفاقا صرح به في البحر وغيره وقدمه المصنف في باب الولى اه (قلت) المصريح به في المتن والشرح أن قلاب  
زوج الصغرى والصغيرة غير كف وبدون مهر المثل ينعن فالحش لأن كمال شفقة الأب دليل على وجود المصلحة  
مالم يكن سكران أو معروفا سوء الاختيار لأن ذلك دليل على عدم تأمله في المصلحة وأنت خير بأن الشرط أن  
لا يكون معروفا سوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العقد المذكور والألزام أن لا يتصور  
حصة عقد ما يلحق الفاحش والغير الكف كاهم تقرروا في باب الولى فظهر أنه اذا لم يكن معروفا بذات الزوج  
طفله امرأه وضع ذلك مطلقا كما هو المنصوص في عامة كتب المذهب فامة لا نفقة مقام المصلحة فافهم (قوله)  
لان المانع من قبله) دخل في هذا الجيوب والعين والمرضى الذى لا يقدر على الجماع كاصغر به في الهندية  
(قوله أو فقيرا) ليس عند قدر النفقة لزوجه مفرقة من نفقة عليه بامر القاضي ط وسأق (قوله ولو مسلة  
أو ككفرة) الأولى إسقاط مسلة (قوله تطبق الوطء) أى منه أو من غيره كما بقية كلام الفقهاء وأشار الى ما في الز يلى  
من تفصيح عدم تقدمه مالم يكن فان السجدة الضخمة تحتمل الجماع ولو صغيرة السن (قوله) أو تستهي الوطء فيها  
دون الفرج) لان الظاهر أن من كانت كذلك فهي مطبقة للجماع في الجملة وان لم تنطقه من خصوص زوج  
مختلف (قوله فلا نفقة) أى لم يحسبها في بيتة للنفقة والاستئناس كما يأتى قريبا (قوله كذا أو كذا صغيرا) إن  
لان المانع من الوطء وحسبها وجوده منه أيضا لا يضر بعد عدم وجود التسليم الموجب للنفقة منها  
(قوله موطوءة أو لا) أى سواء خيل بها أم لا (قوله كان الزوج الخ) تجمل لقوله أو لا فافهم أن  
عدم وطئها لا فرق فيه بين أن يكون لمانع منه أصلا أو لمانع من جهة أو من جهتها وهي مشبهة كالقرناه

أو معنوية أو كبيرة  
لاوطاً وكذا صغيرة تصل  
للخدمة أو الاستئناس  
إن أسكنها في بيته عند  
الثاني واختاره في النفقة  
(ولو صنعت نفسها للهر)  
دخل بها أولاً ولو كان  
مؤجلاً عند الثاني  
وعليه الفتوى كافي  
الهر والنهر وارتضاه  
مخفى الاسم لأنه منع  
بحق فسحق النفقة  
(بقدرها) به يبقى  
ويحاطب بقدر رسمه  
والباقي دين إلى المصرة  
ولو موسراً وفي فقيرة  
لا ياربه أن يعلمها عما  
ياكل بل يندب (ولو  
هي في بيت أبيها) إذا لم  
يطلبها الزوج بالنفقة  
به يبقى وكذا إذا طالها  
ولم تنجب أو امتعت  
للهر (أو مرضت في  
بيت الزوج) فأنزلها  
النفقة استحقاقاً للقيام  
بالاحتباس وكذا لو  
مرضت ثم أله نفلت  
أو في منزلها بقى  
ولنفسها ما صنعت وعليه  
الفتوى كما حربه في  
الفتح وفي الحاشية  
مرضت عند الزوج  
فانتقلت لدار أبيها إن  
لم يكن نقلها بمحضة  
وغيرها فله النفقة والا  
لا كإلزامه مداواتها

ونحوه لأن المعترف بإحباب النفقة الاحتباس لا تنفع مقصود من وطء أو من دواعه وإذا وجبت لصغيرة  
تشتهى الجماع فمداون الفرج كإمر فافهم **(قوله أو معنوية)** في الثاني ناسية المختون بقله النفقة إذا لم تنجب  
نفساً بغير حق **(قوله وكذا صغيرة)** أي لا تشتهى أصلاً وللجماع فمداون الفرج والأمر به نفساً أسكنها  
أولاً كإمرأتها **(قوله إن أسكنها في بيته)** وإن ردها فلا نفقة لها أبداً منع وحاصله أنه غير ما في مسئلة المشبهة  
فلا تجبر بل ياربه نفقة مطلقاً كإمرأته فافهم **(قوله ولو صنعت نفسها للهر)** أي الذي تعورق تقدره  
لأنه منع بحق لتقصير من جهته فلا تسقط النفقة به بل يلى **(قوله دخل بها أولاً)** قيم للنع أي لها النفقة  
بالمعنى المذكور سواء كان قبل الدخول أو بعد لكن يوسف يسقط حقها في المنع إذا دخل بها برضاها  
**(قوله وعليه الفتوى)** أي استحساناً لأنه لما طلب تأجيله كله فقبرضى يسقط حقها في الاستماع وفي الحاشية  
أن الاستاذ ظهر الدين كان يبقى بأمره ليس لها الامتناع والصد الشهد كان يبقى بأن له ذلك اه فقلنا خالف  
الافتاء بحرم باب المهر وقد سئلنا أن الاستحسان مقدم فلنا جزم به الشرح وفي الصرع الفتح وهذا  
كأنه إذا لم يشتر الدخول قبل حلول الأجل فأنشطره ورضيت به ليس لها الامتناع على قول الثاني اه وعام  
الكلام قد سئلنا هناك **(قوله فسحق النفقة)** أي وإن لم يكن لها المطالبة بالهر **(قوله به يبقى)** كذا في  
الهداية وهو قول انصاف وفي الأولى الجدية وهو الصحيح وعليه الفتوى وظاهر الرواية واعتبارها لفظاً وبه قال  
جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمود في النفقة والبدائع أنه الصحيح بحركتين للثبوت والنسوخ على الأول وفي  
الحاشية وقال بعض الناس يعتبر مال المرأة قال في الصرع وأفقوا على وجوب نفقة الوسرين إذا كانا موسرين  
وعلى نفقة العسرين إذا كانا عسرين وإنما الاختلاف فيما إذا كان أحدهما موسراً والآخر معسراً  
فعلى ظاهر الرواية الاعتبار لحال الرجل فإن كان موسراً وفي معسر فنفقة الوسرين وفي عكسه نفقة  
العسرين وأما على المقيى به فحب نفقة الوسط في المثلثين وهو فوق نفقة المعسر ودون نفقة الموسر اه  
**(تنبيه)** صرحوا ببيان اليسار والاعسار في نفقة الألاب ولم أر من عرفهما في نفقة الزوجة وأعلمهم وكذا  
ذلك في العرف والتفرق إلى الحال من التوسع في الاتفاق وعدمه ويؤيد قول البدائع حتى لو كان الرجل  
مفرطاً في اليسار يأكل خبزاً لحواري ولحم الباج والرداء مفرطاً في الفقر تأكل في بيت أهلها خبز الشعير  
يعلمها خبزاً لخطبة ولحم الشاة **(قوله ويحاطب الخ)** صرح به في الهداية وقد غفل عنه في غاية  
البيان فقال إذا كان معسراً وفي موسراً ووجبت الوسط فقط كلفها بما ليس في رصعه **(قوله والباقي)** أي  
ما يكمل نفقة الوسط **(قوله ولو هي في بيت أبيها)** قيم لقوله فحب الزوجة وهذا ظاهر الرواية فحب النفقة  
من حين العقد الصحيح وإن لم تنتقل إلى المنزل الزوج إذا لم يطلبها وقال بعض المتأخرين لا يجب ما لم ترق إلى  
منزله وهو رواية عن أبي يوسف واختاره القدوري وليس الفتوى عليه وعامة في الفتح **(قوله إذا لم يطلبها)**  
الخ الأخضر والألهم أن يقول به يبقى إذا لم تنجب من النفقة بغير حق **(قوله لقيام الاحتباس)**  
فله يستأنس بها ويمسها ويحفظ البيت والمال بالغ أراض فأشبه بالحض هداية **(قوله وكذا لو مرضت)**  
الخ هذا خلاف الفهم من قول المصنف أو مرضت في بيت الزوج أي بعد ما سلمت نفسها بصحة فإن  
مفهومه أنها لو سلمت نفسها مرضة لا نفقة لها لأن التسليم لم يصح كافي الهداية لكن خفي في الفتح أن هذا  
مبنى على قول البعض من اشتراط التسليم لوجوب النفقة وقد علمت أنه خلاف لما في من يعلها بالفسق  
الصحيح لا التسليم فاختار وجوب النفقة لقيام الاحتباس **(قوله والألام)** أي وإن أمكن نقلها إلى بيت الزوج  
مجمعة ونحوها فإن تنقل لانتقل لها كافي الصريح لانتقلها فافهم من النفقة مع القدرة بخلاف ما إذا لم تقدر أصلاً لكن  
سأى أي لا يجب بل يترق إذا لم يحكمها الانتقال معها أصلاً فتجعل عدم إمكان الانتقال مانعاً من وجوب  
النفقة وهذا جعل موجباً له وقد يجب بالقرى وهو أنها تالي الانتقال إلى بيته فتجب تحقق التسليم ولا نصير  
بعده تائراً إلا إذا أسكنها الانتقال إليه وأبشعته بخلاف ما إذا لم يوجد تسليم أصلاً ومرضت بحيث لا يمكنها  
الانتقال فلا نفقة لها لعدم التسليم أصلاً حقيقة وإلحاقاً وسأى ما يؤيد **(قوله لا ياربه مداواتها)** أي أيأناه

لهامدا والمرض ولا آجرة الطيب ولا القصد ولا الحماة هتد عن السراج والظاهر أن منها ما استعمله النساء  
 بماز يل الكفر ونحوه وأما آجرة القابلة فبأن الكلام عليها **(قوله)** لا نفقة لأحد عشر أي بعد المنكوحة  
 فاسدا وعدتها أمر واحد وذكر العبد لعدم التميز اه ح وقد ذكر المصنف منها خمسة وذكر  
 الشارح ستة لكن ما زاد الشارح سدا كرم المصنف مرفا ويرى منكوحة فاسدا وعدته لا غير زوجة  
 وستنكح عليها في حالها وينبغي أن يذكر الموطأ وبشبهه لما في الخلاصة كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها اه  
 لأن زوجها ممنوع عنها لبعضي من جهتها ويمكن ادخالها في النائرة تأمل **(قوله)** ومنكوحة فاسدا وعدته  
 الأولى وعدته وتقدم الكلام على المنكوحة فاسدا وفي الثانية غاب عنها فترتحت بآخر ودخلها وفرق  
 بينهما بعد عود الأولى فلا نفقة لها في عدتها الأولى ولا على الثاني بخلاف المسقولة إذا طلقها فلا نفقة  
 في العدة ودخلها الثاني فلا نفقة والسكنى على الأول اه أي لا نفقة ممن طلقها من الأول إلى الثاني  
 الأولى فانها معدومة من وطء الثاني بعد فاسدا فلا نفقة لعلها ولا على زوجها لأنها منعت نفسها عن  
 جهتها وفي الهندية إنهم أمرهم بغيرها وأنكر أن حملها منه لا نفقة عليه لأنه ممنوع من استمتاعها عن  
 قبلها وإن أقر به زمته **(تنبيه)** زوج معدومة البس إنما يسقط نفقته ما دام في بيت العدة والأصارت  
 نائرة كافي الأخيرة **(قوله)** وصغيرة لاوطأ وكذا إن حملت فلعنة أو الاستئناس ولم يسكنها في بيته كأم  
 فافهم **(قوله)** بغير حق ذكر محترقه بقوله بخلاف ما لو خرجت الخ وكذا هو إجماع الخ خرجت حتى يدفع  
 لها المهر ولو الخروج في موضوع مريت في المهر وسأني بعضها عند قوله ولاعتصم من الخروج إلى الوالد  
**(قوله)** وهي النائرة أي بالعلم الشرعي أما في اللغة فهي العاصية على الزوج المفضلة **(قوله)** ولو بعد سفره  
 أو عادت إلى بيت الزوج بعد ما سفر خرجت عن كونها نائرة يخرج عن الخلاصة أي فسدت في النفقة  
 فكسب الله لنفي عليها وأرفق أمرها القاضي لفرض لعلها نفقة أمال أو انفتحت على نفسها بدون ذلك فلا  
 رجوع لهما لئلا يسأني أنها مسقطا للمضي بدون قضاء لراض **(قوله)** والقول لها الخ أي حيث لا ينسبه وهذا  
 أخذ في الضرر على الخلاصة وقال هي نائرة فلا نفقة لها إن شهدوا أنه أوطأها المجل وهي لم تكن في بيته  
 سقطت النفقة وإن شهدوا أنها ليست في طاعة العمل لم تقبل لاحتمال كونها في بيته ولا تسقط لأن الزوج  
 يغلب عليها اه **(قلت)** ويؤخذ منه أيضا تنقيص كون القول لها عاذا كتبت في بيته وهذا ظاهر لو كان  
 الاختلاف في نشوز في الحال أمال أو ادعى عليها سقوط النفقة المفروضة في شهر راض مثلا لنشوز هافه والظاهر  
 أن القول لها أيضا لانكارها موجب الرجوع عليها تأمل ولو ادعت أن زوجها إلى بيت أهلها كان بطنه  
 وأنكر أو ثبت نشوزها ثم ادعت أنه بعد شهر مثلا أنزلها المكث هناك هل يكون القول لها أم لا أم أراه  
 والظاهر الثاني لا يحق المسقط تأمل **(قوله)** وتسقط به أي بالنشوز النفقة المفروضة يعني إذا كان لها  
 عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نشرت سقطت تلك الأشهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت  
 عليه فانها لا تسقط كسأني في مسئلة الموت اه ح **(قلت)** وسقوط المفروضة منصوص عنه في الجامع أما  
 الاستدانة فقد كفي النخوة أنه يجب أن يكون على الروايتين سقوطها بالموت والأصح منهما عدم السقوط  
 اه ومقتضى هذا أنها لو عادت إلى بيته لا يعود ما سقط وهل يبطل الفرض فيصاح إلى تجديد بعد العود إلى  
 بيته أم لا أم هو وظاهر عدم بطلانه لأن كلامهم في سقوط المفروض لا الفرض فتأمل **(قوله)** لو مانعت من  
 الوطء الخ فبمقتضى السراج يخرج الزوج ويقتدره على وطئها كرها قال بعضهم لا نفقة لها لأنها نائرة اه  
 والثاني وجهه في حق من يستحي وهذا يشير إلى أن هذا النوع في منزلها نشوز الاتفاق ما يجاني **(قوله)** لها  
 أي ملكا أو إجارة **(قوله)** ما لم تكن ماله من قبله بأن قالته حوائج المنزل أو أكثر من ذلك في محتاجة  
 المنزل هذا أخذ كراهة فلها النفقة بحر **(قوله)** لعدم اعتبار الشبهة في زمانها نقله صاحب الهداية في  
 التبيين وصاحب المحیط في الأخيرة **(قوله)** بخلاف الخ لأن السكنى في المصوب حرم والامتناع عن الحرام  
 واجب بخلاف الامتناع عن الشبهة فله مندوب فيقدم عليه حتى الزوج الواجب وسئل عن امرأة أسكنها

(لا) نفقة لأحد عشر  
 مرتدة ومقبلة أنه  
 ومعدومة من  
 ومنكوحة فاسدا  
 وعدته وأمة لم تنوأ  
 وصغيرة لاوطأ  
 وخارجة من بيته بغير  
 حق وهي النائرة حتى  
 تعود ولو بعد سفره خلافا  
 لشافعي والقول لها  
 في عدم النشوز بينها  
 وتسقط به المفروضة  
 لا المستدانة في الأصح  
 كالوطء قيد بالخروج  
 لهما ولو مانعت من الوطء  
 لم تكن نائرة وسئل  
 الخروج المحكي  
 كان كل المنزل لها فتمت  
 من النشوز عليها  
 فهي كالمطلوعة مالم  
 تكن ماله النقلة ولو  
 كان فيه شبهة كيد  
 السلطان فامتنعت  
 منه فهي نائرة لعدم  
 اعتبار الشبهة في زمانها  
 بخلاف ما إذا خرجت  
 من بيت العصب أو أبيت



زوجها في بلاد النور والحد من امتعت وطلبت منه السكنى في بلاد الاسلام خوفا على دينها وظهر لها أن لها ذلك لان بلاد الروم في زمانا شعبة يداد الحرب **(قوله)** والسرقة أي ساعلي المقتى بمن أنه ليس له السرقة بها الفساد الزمان فامتاعها حتى **(قوله)** أوع أجني الخ هذا مفهوم بالأولى لانها اذا استحققت النفقة عند امتناعها عن السرقة مع الأخني بالأولى وأهوى على أصل المذهب من أن الزوج السرقة لكن لما بعث اليها أجنبيا لم ينهها كان امتناعها من السرقة مع حتى ولما قد بدأ أخني اذ لو كان محرما لم يكن لها نفقة لانه ليس لها الامتاع ومثله السرقة كلام بسطنا في باب المهر **(قوله)** وقيل تكون ناشرة أشار الى ضعفه فيه صرح في الحر لكن قواه الرجعي وغيره بأنه قائم صحتها وله منعها من الغزل ونحوه وعن كل ما تاذى راحته كالخنا والنقض والارضاع وأولى لانه بمنزلة ما يفقه عليه اذا كان من الاشراف (أقول) وأنت خير بأن هذا كله لا يدل لقول بأنها تصير بذلك ناشرة لانها الخار حة تفريق كافر والارز أنها تصير ناشرة اذا خالفته في الغزل والنقض والخنا وبحول ذلك مما تخالفه أمره وهي في سبب فساد لا ينجي نعم فبدأن سمعها من هذا الاجراء بل ذكر الخبير الرمي أنه أن منعها من ارضاع ولها من غيره ورعيته اخذنا في الترخاوية عن الكافي في اجارة الظفر والزوج أن يمنع أمره عما يوجب خلا في حقه وما فيها أيضا عن السفا في ولاها في الارضاع والسرقة ونقص ذلك من حالها حق الزوج فكان له أن يمنعها اه فافهم **(قوله)** قال في النهر وفيه نظر وجهها معذورة لا شغلها مع اختلاف الشبهة القس عليها فانها لا اعذر لها لنقص التسليم منسوب اليها فادح وفيه ان المحبوسة قلبا والمقصود به وجاجة الفرض مع غيره معذورة وقد سقطت نفقة في الهندية في الأمة اذا أسلمها السيد زوجها ليلاقط عليه نفقة النهر وعلى الزوج نفقة الليل وقيل ههنا كذلك (قلت) وسيد ذكر الشارح قيل قوة وتعرض لزوجته القاتبة عن الجهر أن منعها من الغزل وكل عمل ولو قايمة ومثله اه وأنت خير بأنه اذا كان له منعها من ذلك فان عصته ووجبت بلانته كانت ناشرة مادامت خارجة عن لم تمنعها تكن ناشرة والله تعالى أعلم **(قوله)** ومحبوسة ولو ظلم شغل حبسا مدين تقدر على ايفائه أو لاقبل النفقة المأوى بعدها وعلى الاعتماد زبلي وعلى الفتوى فتح لأن العتير في سقوط نفقة فوات الاحتباس لامن جهة الزوج بحر **(قوله)** صيرفة كذا نقله عنها في المنع وأقره ونقله في النهر بلانته عن الخاتبة **(قوله)** كسبه مصدر مضاف لمفعوله أي كونه محبوسا فافهم **(قوله)** مطلقا أي أو لو ظلم أو حبسته هي لادن عليه أو أجني **(قوله)** لكن الخ قال في النهر قيد بحبس لان حبسه مطلقا غير مقسط لنفقتها كذا في غير كتاب الا أنه في تصحيح القدوري نقل عن قاضيان أنه لو حبس في حصن السلطان ظلم الاختلاف وفيه والصحيح أنها لا تستحق النفقة اه (قلت) ونقل المقدسي عبارة الخاتبة كذا وقال كذا في نسخة المؤبدية ونسخ جديدة لها كتبت منها وفي نسخة القسمة التي عليها خط بعض المشايخ حذف لا فيلجرو اه (قلت) وهكذا رأيت بدون لافي نسخة عتقة عندي من الخاتبة وكذا نقله في الهندية عن الخاتبة ففعل صاحب تصحيح القدوري نقل ذلك من نسخة المدرسة المؤبدية أيضا وما نقل عنها فتكون لازمة لوقا في ما بقية التسع القديمة وما في غير كتاب والمعنى بسا عده أيضا لان الاحتباس حامل عن من جهة لامن جهتها كجاء من مرضا أو صبرا جدا أو محبوسا أو عتقا **(قوله)** وفي الصراح عبارة وفي الخلاصة أنها اذا حبسته وطلب أن يحبس معها فانها لا تحبس وذكر في مال الفتاوى الخ (قلت) وهذا اذا كان في الحبس موضع خال كافي الترخاوية ثم لا ينجي أن تقيد مع ما لو خيف عليها الفساد فظاهر في أن فرض المسئلة فما اذا ظهر القاضى أن قصد حبسها أن تفعل ما رتب حديث كانت من أهل التهمة والفساد لا يجرد دعوى الزوج ذلك فنفني القاضى أن يعرض في ذلك فخذ وقم في زمانا أن أمر أوجب تزوجها مدين لها على طلب حبسها معه لأجل أن يخرج من الحبس وبأكل ما لها ولا ينجي أن حبسها غير قبل لو حبسها غيرها وخاف عليها الفساد فالحكم كذا لان العلة تخوف الفساد **(قوله)** لم تزق أي لم تنقل إلى بيت زوجها **(قوله)** أي لا يعتكها الخ اعلم أن الذهب المحج القى عليه الفتوى وجوب النفقة للزينة قبل النفقة أو بعدها أسكنه جاءها أو لا مع ما زوجها ولا يجب أن تمنع نفسها اذا طلب نقلها فلا فرق في حيث زينها وبين الصحيح في جود التمكن من الاستمتاع كافي الحاضر والتسابع وحيث

الذهب البسه أو السفر معه أو مع أجني بعته لنقلها فانها النفقة وكذا لو أخرجت نفسها لارضاع صبي وزوجها شرف ولم يخرج وقيل تكون ناشرة ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار أو عكسه فلا نفقة لنقص التسليم قال في المجتبى وبه عرف جواب واقفة في زمانا أم لو تزوج من المحترفات التي تكون بالنهار في مصالحها وبالليل عنده فلا نفقة لها انتهى قال في النهر وفيه نظر (ومحبوسة) ولو ظلم الا اذا حبسها هو مدين له فانها النفقة في الأصح جوهره وكذا لو قيد على الوصول إليها في الحبس صيرفة كسبه مطلقا لكن في تصحيح القدوري لو حبس في حصن السلطان فالصحيح سقوطها وفي الصرحن مال الفتاوى ولو خيف عليها الفساد تحبس معه عتقا لما تخرج (ومرضة لم تزق) أي لا يمكنها الانتقال معه أصلا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعلم التسليم تقدر بالاجر

(وحاجة) ولونفلا  
(لامعه ولو عجم)  
لقوات الاحتباس (ولو  
معه فقلبه نفعاً الحضر  
خاصة) لانقطة السفر  
والكره (استعت)  
المراء (من الطين  
والخيز ان كانت من  
لا تخد) أو كان بهاءة  
فعله أن يأتيها طعام  
مها (والا) بأن كانت  
من تخد نفسها وقد  
على ذلك (لا) يجب عليه  
ولا يجوز لها أخذ الأجرة  
على ذلك لو جوبه عليها  
ديانة ولو شربته لأنه  
عليه الصلاة والسلام  
قسم الأعمال بين على  
وقاطمة فجعل أعمال  
الناس على على رضى  
الله عنه والداخل على  
قاطمة رضى الله تعالى  
عنها مع أنها لم يند  
نساء العالمين يحس  
(ويجب عليه) أن يطبخ  
وخيز وأنيق شراب  
وطبخ ككوز وجرة  
وقدر ومغرفة) وكذا  
سائر أدوات البيت  
كحصر ولبد وطبقه  
وما تنظف به وتريل  
الوضع كسط وأشتان  
وما منع الصنمان  
ومداس رجلها وتعامه  
في الجوهرة والحصر  
وفيه أجرة القابلة على  
من استأجرها من  
زوجة وزوج ولو جاءت  
بلا استئجار قيل عليه  
وقيل عليها

فلا ينبغي ادخالها فيه لانقطة لهي لكن ظاهر التجسس أنه اذا كان مرضها ما تمنع النقلة فلا نفقة لها وان لم  
تتمتع نفسها لعدم التسليم بالكيفية فهذا امر من فرق بين المربعة والصحة وعليه يحمل كلام المصنف هذا  
حاصل ما حرم في الحصر ومضى عليه الشارح حيث ذكر في امرائها لها النفقة اذا مرضت بعد النقلة في بيت  
الزوج أو قبل النقلة ثم انتقلت الى بيته ولم تنتقل ولم تتمتع نفسها ثم ذكر أنها التي لانقطة لها هي التي مرضت  
قبل النقلة مرضاً لا يمكنها الانتقال معه وقد سئل الفرق بين هذين التي التي مرضت عند الزوج ثم عادت الى دار  
أبيها ولا يمكنها الانتقال (قوله ومقصوبه) أي من أخذها رجل وذهب بها وهذا ظاهر الرواية وعن أبي  
يوسف أنها النفقة والغتوى على الأول لأن فوات الاحتباس ليس منه ليعمل بأفيا تقدر الهداية وقيد بقوله  
كرها لأنه لو ذهب بها على صورة العصب لكن رضاهم فلا خلاف فيها اذ لا خلاف في أنها فاشرة فافهم (قوله  
ولونفلا) المناسب ولو فرض أنهم عدم الوجوب في النقل بالأولى لأنه متفق عليه أما الفرض في الحر عن  
الخير عن أبي يوسف أنه عذر فلها نفقة الحضر وفي رواية عنه يؤمر بالزوج معها والاتفاق عليها (قوله  
لامعه) عطف على مقدار الحاجة وحدها أومع غير الزوج لامعه (قوله لقوات الاحتباس) على قوله لانقطة  
لا حذر الخ (قوله ولومعه) أي ولو جتمع الزوج ولو كانا لا ينفلا كما في الهندية ط (قلت) وكذا لو جرت  
معه امرأ أو تحارة لقسم الاحتباس لكونها معه (قوله لانقطة السفر والكره) فستطرق إلى قيمة الطعام في الحضر  
لا في السفر بجر (قلت) لا يخفى أن هذا اذا خرج معها لأجلها أما لو أخرجهما ولو لم يجمع ذلك (قوله من  
الطين والخيز) عبارة الهندية من الطين والخيز (قوله فقله أن يأتيها طعامهما) أو يأتيها عن يكفها على  
الطين والخيز هدية (قوله لا يجب عليه) وفي بعض المواضع يجبر على ذلك قال السرخسي لا يجبر ولكن اذا لم  
تطبخ لا يعطها الا دام وهو الصحيح كذلك الفتح وما نقله عن بعض المواضع عزافاً الى البدائع أي الى البيت  
ومقتضى ما صححه السرخسي أنه لا يلزم سوى الخبز تأمل لكن رأيت صاحب النظر قال بعد قوله لا يعطها  
الا دام أي ادام هو طعام لا مطلقاً لا لا يخفى (قوله على ذلك) أي على الطين والخيز (قوله لو جوبه عليها ديانة)  
فتقبحه ولكنها لا يجبر عليه أن يأت بدائع (قوله ولو شربته) كذا قال في الحر أخذ من التعليل وهو مختلف  
لما قبله من أنها اذا كانت من لا تخد فقله أن يأتيها طعامها والا فلا وجوب عليها ديانة بل يرق فرق بين  
الصورتين المهم الآن يقال ان الشربة قد تكون من تخد نفسها وقد لا تكون والتي تظهر اعتبار حالها  
في الغنى والفقر لا في الشرف وعلمه فان الشربة الفقيرة تخد نفسها وحاله عليه الصلاة والسلام وحال  
أهل بيته في غاية من التقليل من الدنيا فلا يقاس عليه حال أهل التسرع تأمل وعبارة صاحب الهداية في  
مختارات النوازل تؤيد ما ذهبنا إليه وان كانت من تخد نفسها فقلها الطين والخيز لأنه عليه الصلاة  
والسلام الخ (قوله ولبد) يكلدوا واحداً للورد والطنفسة مثلاً البساط (قوله وتعامه في الجوهرة) حيث  
قال ويجب عليه ما تنظف به وتريل الوضع كالسط والذهن والسدر والخطمي والاشنان والصابون على عادة  
أهل البلد أما الخشب والكل فلا يلزم بل هو على اختياره وأما الطبيب فيجب عليه ما يقطع به السهوك لا غير  
وعليه ما يقطع به الصنان لا الدواء الأرض ولا أجرة الطبيب ولا الفصاد ولا الحجام وعليه من الماء ما تنقل به  
نباهاً وبنيها لاشرامه الفسل من الحنابة بل ينقلها بها أو ياذن لها بنقله وان كانت عورة فاستأجر من  
ينقلها وعليه ماء الوضوء اه لكن في الهندية ان عن ماء الاغتسال على الزوج وكذا ماء الوضوء وعليه  
فتوى مشايخ بل والصدور الشهد وهو اختيار قاض خان اه وفي الرأية ولا يفرض لها الفاكسة  
والسهل بالبحر بل يريح العرق والصنان دفر الألب بالاداء المهمة أي شنته كما في المصباح (تنبيه) فقلع  
مما ذكر أنه لا يلزم لها القهوة والبخان وإن قصرت رتبته كما لأن ذلك ان كان من قبل الدواء أو من قبل  
التفكه فكل من الدواء والتفكه لا يلزم ما عجلت (قوله قيل عليه الخ) عبارة الحر عن الخلاصة فقل ان  
يقول عليه لأنه مؤنة الجاع ولما قل أن يقول عليها لا جرت الطبيب اه وكذا ذكر غيره ومقتضاه أنه يقاس  
نحو وجهين لم يجز أحسن المشايخ أحدهما خلاف ما يفهمه كلام الشارح ويظهر في رجب الأول لان نفع

القابلة لمغفله يعود إلى الولد فيكون على أبيه تأمل **(قوله)** وتعرض لها الكسوة كان على المصنف أن يصل  
الكلام على الكسوة بعضه بعضاً بأن يقدم قوله وتراد في الشتاء الخ هنا أو يؤخر هذا الجمله هناك ط وإجماع  
أن تقدم الكسوة مما يختلف باختلاف الأماكن والعادات فصحب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في  
كل وقت ومكان فإن شاعرها أصنافاً وإن شاعقها وقضى القيمة كذا في المجتبى وفي البدائع الكسوة على  
الاختلاف كالنفقة من اعتبار حاله فقط أو حاله مخرج **(قوله)** في كل نصف حول مره) الا اذا تزوج وبنيها  
ولم يعطها كسوة فقط بل بهما قبل نصف الحول والكسوة كالنفقة في أنه لا يشترط مضى المدة بمجرد  
الخلاصة واصله أنها يجب لها هذه المدة عام المدة وإجماع أنه لا يحد لها الكسوة ما لم يتفرق عما عندها أو يبلغ  
الوقت الذي يكسوها كافي الخا كرم فيه تفصيل سائر قيل قوله وتغلبه **(قوله)** والزواج الانفاق عليها بنفسه  
لكونه قواماً عليها لا لأنها أفضل فإن المفروض أن المدفوعة لها ذلك لها فإنها لا طعامها والتصدق ومقتضاه  
أنها لو أمرته باتفاق بعض المقرر لها بالاقبال أو بشرط ما لم يسألها كل ما فضل عنها في الخاين لو كانت  
من مالها أو من المسئلة لها الرجوع عليه بالمفروض بغير مخصص **(قوله)** ولو بعد فرض القاضي) لا لجله هنا لأن  
من شروط فرض القاضي أن يظهر له مظهر وعدم انفاقه كما نعرفه **(قوله)** فيفرض الخ) فترجع على الاستثناء  
وبيان نصيبته لكنه غير مفيد فكان عليه أن يبدله بقوله فيأمره بملعها أي ليس له أن يتفق عليها بل يدفع لها  
ما تنفقه على نفسها وقد أصح الشارح عبارة المصنف حيث عطف قوله وبأمر الخ على قوله فيفرض لكن كان  
عليه حذف قوله أن شكك مظهر لانه نفق عنه قول المصنف أن يظهر للقاضي عدم انفاقه مع إجماعه الا كثرة  
بغير الشكاية ووضع ما قلنا ما في الصريح من الخلاصة والخبرة الزوج هو الذي يلي الانفاق الا اذا ظهر عند  
القاضي مظهر فحينئذ يفرض التنفق وبأمره بملعها يتفق على نفسها نظراً لها فإن لم يعط حبيسه ولا تسقط  
عنه النفقة اه وقوله بملعها مع حضرته بيان لشروطه لخوازفرض القاضي التنفق ذكره في البدائع لكن  
سأقي في المتن فرضها على العاقلة مال عندهم بقره وبالزوجة ومطاع على قول زفر القتيبي ويؤخذ  
من كلام الأخير والخبر أن خلاصة شرط ثالث وهو ظهور مظهر وقوله ولم يكن صاحباً ندين بالشرط رابع  
ذكره في غاية البيان حيث قال اذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائة يمكن المرأته تناول مقدار كفايتها  
فليس لها أن تطالبه بفرض النفقة وإن لم يكن هذه الصفة فإن رضت أن تأكل معه فيها ونعت وإن صاحبته  
يفرض لها المعروف اه وهو كالصريح في أن المرأه بصاحب المائة من عيها تناول كفايتها من طعامه  
سواء كان يتفق على من لا يجب عليه نفقته أولاً فافهم **(قوله)** لأنها الخ) لتعيل لما فهم من الشرط  
الرابع أي كونها يجعل لها تناول كفايتها ولو بدون أنه لا يفرض لها اذا أمكن ذلك فافهم **(قوله)** فإن لم يعط  
الخ) فترجع على قوله لمعها وفي الفتح امتنع عن الانفاق عليها مع البسر لم يتفرق بينهما ويبيع الخا كماله  
عليه وبصرفه في نفقتها فإن لم يجد لها ماله يجب حتى يتفق عليها ولا يفسخ ولا يسام مسكنه وخامسه لأنه من  
أصول حوائجها وهي مقدمة على ديونه وقيل يبيع ماسوى الأزار لا في الرد وقيل ماسوى دستمن الثياب  
واله مال الخوازي وقيل دستين واله مال السرخسي ولا يباع عملته فاستثنى عن المحيط درمتين والست  
من الثياب ما يليسه الإنسان ويكتفيه لردده في حوائجهم دعوت متباح **(قوله)** أي كل مدة تناسب الخ)  
قالوا يعتبر في الفرض الاصح والإيسر في المحترق يوماً يوماً لأنه قد لا يقدر على تحصيل نفقته شهر دفعه وهاتيناه  
على أنه يعطها مبعجلاً ويعطها كل يوم عند المساء عن اليوم الذي يلي ذلك المساء لتتمكن من الصرف في حاجتها  
في ذلك اليوم وأن كان تاجر أفتقه شهر شهراً ومن الدهاقين ففتقه ستة بسنة ومن الصناع الذين لا ينقص  
عملهم إلا انقضاء الأسبوع كذلك فتح وغيره (قلت) ومضى في الاختصار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير  
بشهر لأنه وسط وهو الذي ذكره محمد ثم في الأخير عن السرخسي أنه ليس بتقدير لازم وإن بعض المتأخرين  
اعتبر ما مر من التفصيل في حال الزوج **(قوله)** وله الدفع كل يوم) ذكر في الصريح بحثاً ذكر التفصيل المذكور  
ثم قال وبني أن يكون عمله ما زاد أراضى الزوج والأقوال أنا أادفع نفقة كل يوم مجعلاً لا يجبر على غيره لأنه

(وتعرض لها الكسوة)  
في كل نصف حول مره)  
تحدد الحاجه حراً ورباً  
(والزوج الانفاق عليها  
بنفسه) ولو بعد فرض  
القاضي خلاصة (الأن  
يظهر للقاضي علم  
انفاقه فيفرض) أي  
يقدر (لها) بملعها مع  
حضرته وبأمره بملعها  
إن شكك مظهره ولم  
يكن صاحب مائة  
لأنها أن تأكل من  
طعامه وتتخذوا من  
كرامه بلائنه فإن لم  
يعط حبيسه ولا تسقط  
عنه النفقة خلاصة  
وبغيرها وقوله (في كل  
شهر) أي كل مدة  
تناسبه كيوم العترة  
وسنة الدهقان والدفع  
كل يوم

انما اعتبر ما ذكره من خضيق عليه فاذا كان يضرة لا يشعل وتظهر كلامهم أن كل مدة تسببت حال الزوج أنه يعيل نفقتها كما صرحوا به في اليوم اه فتأمل **(قوله)** كمالها الطلب الخ ذكر في الخبر ما صرح عن محمد بن القدير بشهر لانه أقل الأجل المعتادة ثم قال وفرع على هذا أنه لو لم يدفع لها فأرادت أن تغلب كل يوم فانتهاه عند الساعات فلا حصه كل يوم معلومة فيمكن طلبها بخلاف ما دون اليوم لانه مقدر بالساعات فلا يمكن اعتباره اه فان كان الخليل لها في طلب كل يوم ذلك يدفع لها نفقة الشهر فلا ينافي ما يجيء في الصريح من جعل الخليله في الدفع كل يوم فافهم ثم جعل الخليله قد يكون فيه اضارها كما هو مشاهد حيث يحوجها إلى الخروج من بيتها في كل يوم وإلى المحاجة والمنازعة وربما لا تحده وإن وحده لا يعطها قالوا وفي زماننا ما نقلناه عن الخبر من التقدير بالشهر وجعل الخليل لها في الأخذ كل يوم لكن إذا ما طلها كذا كراهه لا مطلقا لانه إذا دفع لها نفقة كل شهر فانتفعت وطلبت الأخذ كل يوم تكون متعنتة فاصد لا ضراره ومخاضته في كل يوم فبني التعويل على هذا التفصيل الموافق لقواعد الشرع المعلومة من قطع المنازعة والخصومة **(قوله)** ولها الأخذ كقيل الخ عبارة الفتح امرأة قالت أن زوجي يطيل القسيه عنى فطلبت كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال أبو يوسف تأخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسانا وعلية الفتوى فلو علم أنه يمكث في السفر أكثر من شهر أخذ عند أبي يوسف الكفيل يا أكثر من شهر اه فظهر أن محل الأخذ الكفيل بنفقة شهر هو عدم العلم بقدر غيبه فصاح أن يمكث أقل أو أكثر فيقتصر على الشهر لانه أقل الأجل المعتادة كما صرح ويحل الأكثر لو علم أنه يغيب أكثر كالخروج للبحر مثلا فيؤخذ بقدرها فافهم ثم في عبارة الشارح اختصار يومهم خلاف المراد وما أخذه كلامه من أن خلاف أبي يوسف في الحملين لا في الأول فقط هو صريح عبارة الفتح المذكورة فافهم **(قوله)** وقس سائر الديون عليه أي على دين النفقة قال في نور العين وفي آخر كفاية المحيط والفتوى في مسئلة النفقة على قول أبي يوسف وفي سائر الديون لو اتفق وقت سبيل كان حسنا وحقا للناس وفي الأفضة أجعلوا في الدين المؤجل إذا فرج حلول الأجل وأراد المدون السفر لا يجب عليه إعطاء الكفيل وفي الصغرى المدون إذا أراد أن يغيب ليس لرب الدين أن يطالبه بإعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل بأنه أن يطالبه قسما على نفقة شهر لا يبعد وفي المتن رب الدين لو قال للقاضي ان مدوني فلانا برأى أن يغيب عنى فانه يطالبه بإعطاء الكفيل وإن كان الدين مؤجلا اه ثم لا يخفى أنه لا يأتى هنا التقيد بالشهر بل المراد الكفاية بكل الدين لانه شيء مقدر ثابت في ذمة المدون بخلاف النفقة فانها زائدة تارة فإدلة المدة فتتقيد الكفاية بقدر مدة الغيبة ثم لو كان الدين مقسطا يظهر التقيد بأخذ الكفيل باسما طمعة الغيبة فافهم **(قوله)** ولو نفل لها كل شهر كذا أعلم أن ما صرح انما هو في الخلاف في جواز أخذه الكفيل منه جبراً عند خوف الغيبة والكلام الآن في قدر المدة التي تصح بها الكفاية فان كفل لها كل شهر عشر دراهم فان قال أبداً وما دامت زوجين وقمع على الإبداء اتفاقاً والواقع على شهر واحد عند أبي حنيفة وعلى الأبعد أبي يوسف وهو أرفق وعلية الفتوى في الصريح ومفاده أنها لا تصح قبل الفرض أو التراضي على شيء معين وصريحه في الصريح الخبر في شرح قوله ولا تجب نفقة مضت إلا بالقضاء أو الرضا لكن نقل بعده عن الواقيات لو قالت له برأى الغيبة وطلبت منه كفيلا ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب وقال أبو يوسف استحس أن أخذ كفيل بنفقة شهر وعلية الفتوى لأنها إن لم تجب لقال تجب بعده فيصير كأنه كفل بما ذاب لها على الزوج فيجبر استحسانا وحقا بالناس قال وزاد في الخبر أنه لا فرق بين كونها مفروضة أو لا **(قلت)** وهذا يخالف لما قبله من أنها لا تصح قبل الفرض أو التراضي ووقف الرمي بحمل ما قبله على حال الحضور وحمل هذا على حال إرادة الغيبة فيصح في الغيبة مطلقا استحسانا وعلية فامر من أن الأب لا يطالب بنفقة زوجة ابنة الإذاضته ما قبله فمفروضه أو للمقضية توفيقا بين كلامهم **(قلت)** وفي الخبر من كذب الأقضية إذا ضمن النفقة والمهر عن زوجها ضمنان النفقة باطل الآن بسبب شيأ بأن يصطليح على شيء مقدر لنفقة كل شهر ثم ضمنه رجل فيجوز لزوجها النفقة بهذا الاصطلاح فيصح ضمنان ولكن لا يلزمه أكثر من نفقة شهر اه وظاهر أن هذا هو القياس إذ لا يصح ضمنان بما يجب لأن النفقة لا تجب قبل الاصطلاح على قدر

مطلب  
في اخذ المرأة كفيلا  
بالنفقة

كأهل الطلب  
يوم عند المساء اليوم  
الآتي ولها الأخذ كقيل  
بنفقة شهر فأكثر خوفا  
من غيبته عند الثاني  
وبه يفتى وقس سائر  
الديون عليه وبه اتفق  
بعضهم جواهر الفتاوى  
من كفاية البلب الأول  
ولو كفل لها كل شهر  
كذا أبداً وقع على الأب  
وكذا لو لم يقل أبداً عند  
الثاني وبه يفتى ببحر  
وفيه ما لدين زوجها  
لم يلتصق أصلا بالأبرياء

قدر معين بالقضاء والرضا ولا يسقط بالعضى عند عدم ذلك لكن علمت مما مر أن الاستحسان الجواز وان لم يجب  
 الحال وإنه يصير كأنه كفل لها بما ذاب لها على الزوج أى عابت لها عليه بعد والكفالة ذلك ما رتق غير  
 النفقة فكذلك النفقة ولا يخفى أن على الاستحسان ما يقضى مستحقى الحضرة ويدل عليه إطلاقهم  
 مسئلة ضمان الأب نفقة زوجة الابن وكذا قوله في فتح القدر ولو ضمن لها نفقة سنة حاز وإن لم تكن ولجبة هذا  
 ما ظهر من التوفيق وهو بالقول بصدق ما تضمنه في قوله (قوله) وهذا الكفالة تضمن زمان العقد أضالته كفضل  
 مادام النكاح وهو في العدة ما بين من وجه كافى للخبرة وتحقق الفسخ ولو كفل لها نفقة ولها بدأ وبنفقة  
 خاتمها ما عاش لم يصح لسقوط النفقة عنه إذا أسير الولد أو بلغ أو استغنت المرأة عن الخادم فكان الوقت مجهولا  
 بخلاف نفقة المرأة لوجوبها ما بين النكاح كافى للخبرة ثم اعلم أن الكفالة للمال بشرط لصحتها أن يكون المال  
 دينيا حصوا وهو ما لا يسقط إلا بالاداء أو الإبراء ودين النفقة يسقط بالمولوت والطلاق فانقاس أن لا يصح فيه  
 الكفالة وكانهم أخذوا بالاستحسان كما ذكره الشارح في كتاب الكفالة فاتهم (قوله) لسقوطه أى لسقوط  
 دين النفقة بموت أحدهما وكذا بالطلاق على ما قدم من الخلاف على ما ساقى فكان أضعف من دين الزوج فلا  
 يلزم رضاه **ح** (قوله) بخلاف سائر الديون أى أنه يقع التقاس فيها تقاسا ولا بشرط التساوى فلا يخلفا  
 كالإذن كان أحدهما جديدا أو الآخر بدنا فالدينين رضا صاحب الجيد كافى بالبرح **(قوله)** وفيه أى فى البر  
 عند قول الكثر والسكوت في بيت المال لكن هذا لو جنى بعض نسخ البر **(قوله)** لا أجر عليه لأن منفعة  
 سكوت المار تعود للمالك لكن سببا في الإجازة أن الفتوى على الصحة لتبينها في السكوت **أفاده** **ح** (قوله)  
 ومفهومه **الخ** من كلام البر **(قوله)** فلا أجر عليه لأن هذه الثلاثة تضمن التصبوى تابعة لزوج في السكوت  
 ولو جنى العقد منها واعترضه بأن سكتها عارضة بعد تحقق التصبى منها ولا اعتبار نسبة السكوت العارضة  
 إليه بعد تحقق الفعل منها أو قد يجب تبينها لما ثبت تابعة في السكوت صارت اليده فصار كغائب الغائب  
 لكن مقتضى هذا جواز تضمينها وتضمينها الأجرة كالموالمحكم في الغائب وغائب الغائب **(قوله)** بقدر  
 الغلاء والرخس **أى** أى على كل وقت أو مكان بما يناسبه وفى البراز ما إذا فرض القاضي النفقة ثم حرض تسقط  
 الزيادة ولا يطل القضاء والعكس لما طلب الزيادة وكذا الأصل على من معلوم ثم غلا السعر أو رخص  
 كما سذكره المصنف والشارح **(قوله)** ولا تقدر بدراهم ودينار أى لا تقدر بشئ معين بحيث لا يزيد ولا  
 تنقص في كل مكان وزمان وما ذكره بمنهم تقدره على المعسر بأربعة دراهم في كل شهر فليس بلازم  
 وانما هو على ما شاهد في زمانه وانما على القاضي في زماننا اعتبار الكفاية بالمعروف كافى للخبرة **(قوله)** لكن  
 في البر **الخ** حيث قال فالأصل أنه ينبغي للقاضي إذا أدار فرض النفقة أن ينظر في سعر البلد ونظر  
 ما يكفى لمحبس عرف ذلك البلد ونظره بالدرهم ثم يقدر بالدرهم كافى المحسب اما اعتبار حله أو  
 باعتبار حالهما كما مر فقال وفى المحتج أن شافرض لها أصنافا أو شافوقها وفرض لها القيمة **أه** ثم اعلم  
 أن هذا الإنصاف ما عزا إلى الاختيار والجمع من عدم تقديرها بدراهم أى شئ معين لا يزد ولا ينقص بل هو  
 مؤكده ومفسر فلا وجه لاستدراكه عليه فالأولى جعل قوله لكن الخ استدراكا على قوله ويقدرها بقدر  
 الغلاء والرخس فان ما ذكره فى البر يقيدان القاضي بخبرين ذلك بين فرضها أصنافا أى من خير وإدام  
 ودين وصاوين وتحقق ذلك ما ظهر للقاضي عدم اتفاقه بنفسه بأمره بدفع ذلك أو بقيته بقدر كفايتها واحتشد  
 فالاستدراك فى جميع فاتهم **(قوله)** وفيه أى فى البر بحثنا **(قوله)** كاله أن يرفعها الأولى أن يقول بديل أن  
 له أن يرفعها الخ ليقيد أنه بحث فان صاحب البر ذكر هذه المسئلة عن الخلاصة ثم قال وهو يدل على أنه الخ  
**(قوله)** وراى الشارح **أى** أى ادعى ما قدره بمختلف الكسوة بدعين وخارجين ولحققة في كل سنة قال  
 الظهير به أن خلاف عرفهم أى عرف صاحب السراويل والحية والفراس والطاق وما دفعه أى الحرو والبرد  
 وفى الشتاء عر خز وجبة فز وخارج برسيم **أه** وفى الخبر تمادى كره محمد على عادتهم وذلك يختلف  
 باختلاف الأماكن كروبراد والعادات فعلى القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان وكل جواب

لسقوطه بالمولوت بخلاف  
 سائر الديون وفيه أجرت  
 دارها من زوجها وما  
 يسكن فيه لا أجر عليه  
 ولو دخل بها في منزل  
 كانت فيه بأجر فطولت  
 به بعد سنة فقالت  
 أخبرتك بأن المنزل  
 بالكرام على الجور  
 فهو عليها لأنها العاقدة  
 برأية ومفهومه ما شألو  
 سكنت بغير اختيار في  
 وقف أو مال يمين أو  
 معدلا لا تغفل فالأجرة  
 عليه فليصغر ويقدرها  
 بقدر الغلاء والرخس  
 ولا تقدر بدراهم ودينار  
 كافى الاختيار وعمره  
 المصنف شرح الجمع  
 للمصنف لكن فى البر  
 عن المحيط ثم الضم إن شاء  
 القاضي فرضها أصنافا  
 أو قيمتها بالدرهم  
 ثم يقدر بالدرهم وفيه  
 لو خوت على نفسها فله  
 أن يرفعها القاضي لتأكل  
 مما فرض لها خوفا  
 عليها من الهزال فله  
 يضره كاله أن يرفعها  
 القاضي ليس التوبلان  
 الزينة حقه **(وإذا فى)**  
 الشتاء عر وسر والا

وما يدفعه أنى حرور  
(ولما أوفرائش) وحدها  
لأنهار عما تغزل عنه أيام  
حيضها ومريضها (إن)  
طليته ومختلف ذلك  
يسارا وعسلوا وحالا  
وبلدا اختار وليس  
عليه مخفاه بل خف أمته  
مختبى وفي الحر قد  
استفد من هذا أنه لو  
كان لها أمتعت من فرش  
ونحوها لا يستقط عن  
الزوج ذلك بل يجب  
عليه وقدرنا من  
بأمرها فرض أمتعتها  
ولأضافه حرارها ونفق  
سواء كنعت كسوتها  
لكن قلنا في المهر عنه  
عن المتخى لو زفت إليه  
بلاجهاز يلحق به فله  
مطالبة الأب بالنقد إلا إذا  
سكت انتهى وعليه فلو  
زفت به إليه لا يحرم  
عليه الانتفاع به وفي  
عرفنا يلتزمون كثرة  
المهر لكثرة الجهاز  
وقلته لقلته ولا شك  
أن المعروف كالشرط  
فبنى العمل بعام  
كذا في النهر وقبوع  
قضاء الصريح هل تقدر  
القاضي للنفقة حكمته  
قلت نعم لأن طلب التقدير  
بشرط دعوى فلا  
تسقط مخفى المدلول  
فرض لها كل يوم وكل  
شهر هل يكون قضاء  
مادام التكاح قلت نعم  
مطلب فيما لو زفت إليه  
بلاجهاز يلحق به

عرفته في النفقة من اعتبار حاله أو حالهما فلهما في الكسوة (قوله وما يدفع الخ) مقول فعل مقدر  
دل عليه عليه المذكور أدعطف على جية لئلا يناسب تقيد الفعل بالثناء وما يدفع أى الخرى يناسب الصف  
(قوله إن طليته) راجع لقوله ويقدرها وقوة وزاد (قوله ومختلف ذلك الخ) هو معنى ما ذكرناه أن نفاع  
الظاهرة وعن الأخيرة وقوله وحالا أى حال الزوجين في البسار والاعراف فهو عطف مراد تأمل ولو قال  
بده وقتها كان أولى (قوله وليس عليه مخفها الخ) قال في البراز يؤلف كراخا والاراف كسوة المرأة  
وذكرهما في كسوة الخدم ونفق في ديالهم بحكم العرف وفي ديالنا يقرب الزار والمكعب وما تنام عليه  
له وقال السرخسي ولم يوجب محمد الأزار لأنه انما يحتاج للزوج والمرأة أمتعت عنه قال في الأخيرة هذا  
التعليل إشارة إلى أنه لا يفرض للمرأة الأزار في ديالنا أيضا له والحاصل أنه اختلف التعليل لعدم ذكر الأزار  
فقبل العرف ولذا أوجبنا لمصاف لاختلاف العرف في زمانه وقبل حرمة الخروج ولعل الأول أوجه لأنها  
محل لها الخروج في مواضع فلا بد لها من ساتر وتقدم أنه يحجبها مدامس رجلها والظاهر أنه لا خلاف فيه أن  
كان المراد به ما تلبسه في البيت وكذا الخف وألحور وفي الشناطع المبرد الشدبد (قوله وفي الجراح الخ) عبارته  
والحاصل أن المرأة ليس عليها التسلط بنفسها في بيته وعليه لها جسد ما يكفها بحسب حالها من كل وشرب  
وليس وفرش ولا يزيها أن تنعم عاهول ملكها ولا أن تفرش لسان من فرش الخ (قلت) وبفادته أنه يلزمه كسوتها  
من حين عقد عليها وبخوفه بما هو المصريح به عن الخلاصة فتجب له لأمور حله المضى نصف الحول  
وأن زفت إليه بنبذ فلا يلزمها استعمالها كالمصنف المدلول تلبس ما دفعها فعلها عليه غيره كما هو يأتي وكما  
لو كانت تلبس طعاما بكنها أو قريت على نفسها أو بق معاهد ادم مما فرض لها عليه فيجب لها غيره عليه (قوله  
بلاجهاز يليق به) الضمير في عبارة الصريح المسمى عائد إلى ما بعته الزوج إلى الأب من الدراهم والدينانير ثم  
قال والمعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها له وقدمنا في باب المهر أن هذا المدعوت إلى الأب يسمى في عرف  
الأعاجم بالديسمان وأنه في الكافي وغيره فسر بالمهر المجل وأن غيره فصل وقال أن أدري في العقد فهو المهر  
المجل حتى ملكك المرأة أمتعت نفسها بالاستيفاء فلا يملك الزوج طلب الجهاز لأن التأييد لاقباله عوضا وإن لم  
يذكر فيه ولم يعقد عليه فهو كالمهر بشرط العوض فله طلب الجهاز على قدر العرف والعادة وأطلب الديسمان  
وبذلك يحصل التوفيق بين القولين (قوله فله مطالبة الأب بالنقد) أى التقدير وهو ما بعته إلى الأب لأعلى كونه  
من المهر بل على كونه بمقابل ما يتخذ الزوج في الجهاز لما علمت من أنه هبة بشرط العوض فله الرجوع بها  
عند عدم العوض فانهم (قوله إلا إذا سكت) أى ما ناعرف به رضاه (قوله وعليه) أى يبنى على ما ذكر  
من أنه المطالبة به لأنه يصير ملكه حين تسلمه بعد ارتخاف (قوله فبنى العمل بعام) أى من أنه لا يحرم  
الانتفاع به بلا ذمتها وأما ما ذكره صاحب التبرهان عن البراز فمن أن الصحيح أنه لا يرجع على الأب بشئ  
لأن المال في النكاح غير مقصود له فهو مبنى على أن ذلك المجل أدري في العقد بدليل التعليل بأن المال  
وهو الجهاز غير مقصود في النكاح لأن المهر يجعل بدلا عن البضع وحده لا يقال له وأن أدري في العقد يعتبر  
بدلا عن الجهاز فضلا عن العرف فصار المقصود عليه كالمهر ما لا يتناول بلزمتهم فساد السمعة لعدم العلم بما  
يخص كل واحد منهما وأيضا حصر حجب مهر وهو بدل البضع لا يعتبر المعنى على أن هذا العرف غير  
معروف في زماننا فإن كل أحد يعلم أن الجهاز ملك المرأة وأنه لا يتناولها تأخذ كله وإذا ماتت وبورث عهولاً  
يخص بشئ منه وأما المعروف أنه يرد في المهر لثاني جهاز كثير ليزين به بيتهم ويتنفع به أزواجه وهو أولاده  
إذا ماتت كما يرد في مهر القنينة لأجل ذلك لا تكون الجهاز كله أو بعضها ملكا ولا يملك الانتفاع به وإن لم  
تأذن فانهم (قوله هل تقدر القاضي) أى من غير قوله حكمت بذلك والظاهر أنه لا بد لنا وقبعا بعد  
من الموضع وصح براءه وكان ينبغي ذكر هذه المسألة عند قول المصنف الآتي والثقة لا تصير دينا إلا القضاء  
أو الرضا (قوله بشرطه) هو شكوى المثل وحضور الزوج وكونه غير صاحب مائة ط (قوله فلا تسقط)  
أى النفقة وهذا فرع على كونه محكما (قوله هل يصح كون قضاء الخ) قال في البحر ومثله

الأبراء أي الآفة قربا يدل على أن الفرض في الشهر الأول مختار وفيما بعده مضاف فيختار بدخوله وهكذا  
 اه (قوله المانع) كشور هاقسقط في مذهبه كإمرو وكغيره السعرا غلاما أو رخصا فتقص أو تزداد (قوله  
 وإنه) أي المانع مما سبق أن النفقة تصير بنا بالقضاء ولا يسقط مضي المدّة ط (قوله قبل الفرض) يشمل  
 الفرض بالقضاء وبالرضا وقوله باطل لأنها لا تصير بنا بدون الفرض المذكور وليس في كلامه مضمون فافهم  
 (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو شاءها على أن تبره من نفقة العدة كإفادته في بلده أبراء بعرض وهو  
 استيفاء قبل الوجوب فيجزأ أما الأول فهو إسقاط الشيء قبل وجوبه فلا يجوز (قوله ومن شهر  
 مستقبل) أي إذا كانت محروصة بالانتهر فلو بالأيام يبرأ من نفقة موعده مستقبل وكذا لو بالسنين يبرأ عن نفقة  
 مستقبل كما هو ظاهر وظاهر أن المراد بالمستقبل ما دخل أوله لأنه إما يتخير بدخوله كإفادته أو لا يتخير بدخوله  
 دخوله حكمه حكم ما بعد من الأشهر المستقبلية ويؤيد ما في البحر وكذا لو قالت أبرأتك عن نفقة سنتك  
 يبرأ الأمان نفقة شهر واحد لأن القاضي لما فرض نفقة كل شهر فافترض لعنف يتجدد بتجدد الشهر  
 فما لم يتجدد الشهر لا يتجدد الفرض وما لم يتجدد الفرض لا تصير نفقة الشهر التالي واجبة الخ واصله أن  
 النفقة تفرض لعنف الحاجة المتجددة فإذا فرضت كل شهر كذا صارت الحاجة محددة بتجدد كل شهر فقبل  
 بتجدد لا يتجدد الفرض فلم تحب النفقة قبله ولا يصح الإبراء عما يجب ومقتضاه أنه لو فرضها كل سنة كذا  
 صح الإبراء عن سنتك دخلت لأن أكثر ولا عن سنة لم تدخل هنا ما ظهر لي فتدبره (قوله حتى لو شرط)  
 فترجع على مفهوم كون تقدير القاضي النفقة حكما منه اه ح والمفهوم هو كونها بدون تقدير القاضي  
 لا تكون لازمة وفيه أنها تارة بالتراضي على قدر معلوم تصير به دينا في ذمة الزوج فتعين كونه تقدير القاضي  
 مفهوم وقوله الإبراء قبل الفرض باطل وقد علمت أن الفرض شامل للقضاء والرضا لأن الفرض بمعنى التقدير  
 وهو حاصل بكل منهما ومفهومه أنه قبل الفرض المذكور لا تكون لازمة لأن الشرط ملل كورليس فيه تقدير  
 كإظهاره قريبا فافهم (قوله تكون من غير تقدير) كذا في بعض النسخ وفي بعضها يوجب بدل تكون فقرة  
 من غير تقدير فتصير بالتووين (قوله والكسوة كسوة الشاة والصف) أي بأنها الكسوة الواجبة في كل  
 نصف حول بان بأنها بها ما بالالتوويم وتقدير بدرامهم بدل الشاة فافهم (قوله لم يزم الخ) كذا ذكره في  
 البحر بحثا ووجهه أن ذلك الشرط وعدمه سواء لأن ذلك هو الواجب عليه نفس العقد وسأشرطه أولا وإنما  
 يعدل إلى التقدير بشئ معين الصلح والتراضي أو بقضاء القاضي إذا ظهر له مطلقه فتصير النفقة بذلك لازمة عليه  
 ودينا فيتم حتى لا يسقط مضي المتوويم يصح الإبراء عنها وقبل ذلك لا تصير كذلك كإفادته (قوله فلها بعد ذلك  
 الخ) أي بعد ما كرم الشرط طلب التقدير في النفقة والكسوة من الزوج والقاضي بشرطه المار (قوله  
 ولو حكم بحجب العقد المالك الخ) أي لو أضاف إلى المالك بعدا المنازعة في حصة العقد فقال حكمت بحصته وصحة  
 شروطه وبحجبه أي بما سوجه العقد وقبضه من لزوم المهر ولزوم تسليمها نفسها ونحوه صح الحكم لكن  
 للنفق تقدير النفقة دراهم وإن كان مذهب المالك لزوم الشرط بالتووين لأن ذلك لم يصح حكم المالك فيه  
 إذ لا بد في حصة الحكم من الدعوى والحادثة أي أنها أهملها في الحادثة التي يحكم بها لو يقع بينهما تنازع في حصة  
 اشتراط التووين حتى يصح حكمه وإن قال حكمت بشروطه وموجبه أن ليس لزوم اشتراط التووين من  
 موجبات العقد اللازمة فلنفي الحكم بخلافه (قوله بقى لو حكم الخ) أي حكمك ستوفيا ثم انظره كما  
 (قوله لا) أي ليس للشافعي الحكم بالتووين لأن نفسه باطل قضاء الخفي ط (قوله وعلم الخ) هنا بحث  
 لصاحب النظر ط (قوله فلو حكم الشافعي بالتووين) بأن تراعى إليه وطبقت منه التقدير وأي ولي يظهر للقاضي  
 مطلقه حكمها بالتووين لم يكن للنفق نقضه (قوله لا لأن يظهر بعد ذلك مطلقه ففرضها دراهم تكون ذلك حادثة  
 أخرى غير التي حكم بها الشافعي (قوله بطل الفرض السابق) أي الفرض الحاصل بالقضاء أو بالرضا (قوله  
 رضاها بذلك) لأن الفرض كان حكمه الكسوة أنتم لها فان النفقة تصير به دينا في ذمة فلا يسقط مضي فلما  
 اتفق على التووين في المستقبل يكون اعراضا عن الفرض السابق وهذا المستلزم ذكره في البحر بحثا وقال

مطلب

في الأبراء عن النفقة

الإلزام وإذا قالوا الأبراء

قبل الفرض باطل

وبعد يصح مما مضى

ومن شهر مستقبل

حتى لو شرط في العقد

أن النفقة تكون من

غير تقدير والكسوة

كسوة الشاة والصف

لم يزم فلها بعد ذلك

طلب التقدير فيما ولو

حكم بحجب العقد

مالك يرى ذلك للنفق

تقديرها لعدم الدعوى

والحادثة بقى لو حكم

النفق بفرضها دراهم

هل للشافعي بعده أن

يحكم بالتووين قال الشيخ

فاسم في مسوجيات

الأحكام لا وعليه فلو حكم

الشافعي بالتووين ليس

للنفق الحكم بخلافه

فليحفظ نعم لا اتفاقا بعد

الفرض على أن تأكل

معها غير ما بطل الفرض

السابق لرضاها بذلك

أنها كثيرة الوقوع وقد أخذها في التخيير ولو سلمنا الحتمية على ثلاثة دراهم كل شهر قبل التقدير بالقضاء أو الرضا وبعد كان تقدير النفقة فيجوز الزيادة عليه لو قالت لا يكفي والنقصان عنه لو قال لا أطيعه وعلم القاضي صدقه بالسؤال عنه والالان التزامه ذلك اختيارا مدلل قدرته عليه ولو سلمنا الحتمية على نحو ثوب أو عبد أو يصح للقاضي أن يفرضه في النفقة فإن كان قبل التقدير بالقضاء أو الرضا كان تقديره أضافا أو كان بعده كان معاوضة فلا يجوز الزيادة عليه ولا النقصان اهـ ملخصا قال في الصروع علمه أن تراصها على ما يصلح للنفقة مبطل لفرض القاضي فيستلزم منه أنها لو اتفقا الخ **(قوله وفي السراجة الخ)** أي فتاوى سراج الدين قارئ الهداية وهذا مخالف لما قاله الشيخ قاسم وكون ذلك مفروضا في النفقة وهذا في الكسوة لا يحسد في نفقاتي الفرق تأمل وقد عجب ابن ذال في فرض القاضي وهذا في الرضا بدليل قوله ورضيت وقوله وقضى به لم يرد به القضاء الحقيقي بل بالضرورة لأن التقدير صرح تراصها قبل القضاء أيضا فان شرط القضاء ظهور المثل ويجوز الرضا لم يظهر مبطل وجبت فخرجوها وطلب الكسوة قاشا ليس فيه إبطال قضاء سابق بل فيها عارض عن حقها لكون التقدير رضاهما أتفق كما في فرض القاضي ويظهر من هذا أن قوله السابق لو اتفقا الخ غير قيد بل يكفي طلبا ويظهر منه أيضا أنه لا فرق بين كون طلبا بعد الفرض والتقدير بالقضاء أو الرضا وإذا ذكر في السراجة عقب قوله لو اتفقا الخ لكن بشكل على هذا ما مر عن الشيخ قاسم فانه إذا لم يصح حكم الشافعي بالتعيين يصدق الحكم الخفي بالتقدير بالدراهم فعدم جهة طلبا بدون حكم يكون بالاولى فلي تأمل **(قوله وقالوا الخ)** الأصل أن القاضي إذا ظهر له انطاط في التقدير ورد له الألفا فلو قدر له عشرة دراهم فنفسه فرضي التهرؤ في مناهي يفرض لها عشرة أخرى إذا لم يظهر خطؤه في التقدير يبقين لجوازا أنها قد رتب على نفسها فيبقى التقدير معتبرا فيقضي لها ما ترضى بخلاف ما إذا أسرفت فيها وأسرفت وأهلك قبل مضى الوقت لا يقضى بأخرى ما لم يرض الوقت لعدم ظهور الخطأ وبخلاف نفقة المحرم وكذا كسوته فانه إذا مضى الوقت بقي شيء لا يقضى بأخرى لأنها في حقها باعتبار الحاجة وهذا الوضع منه يفرضه أخرى وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة فانها لا يقضى لها ما ترضى إلا إذا تخلفت قبل مضى المدة بالاستعمال المعتاد فيقضى لها ما ترضى قبل تمام المدة لظهور خطئه في التقدير حيث وقت وقتا تبق معه الكسوة والادامضت المدة وهي باقية لكونها استعملت أخرى معها فيقضى لها ما ترضى أيضا لعدم ظهور الخطأ من قبل ما إذا لم تستعملها أصلا وبسكت عنه الشارح لعدم الاولى وفهم من كلامه أنها إذا تخلفت قبل مضى المدة باستعمال غيرها معتاد لا يقضى بأخرى ما لم يرض المدة لعدم ظهور الخطأ في التقدير وانما إذا بقيت في المدة مع استعمالها وحدها فكذلك لا يقضى لها ما ترضى ما لم تخلف لظهور خطئه حيث وقت وقتا تبق الكسوة بعد تمام الكلام في الصرعن الأخيرة **(قوله وتجب تلادها المملوك لها)** لأن كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها إذا بدلتها منه هذا ويعلم منه أنها إذا مضت وجب عليه أخذها ولو كانت أمة وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبنا ولم أر دسرحا وإن علم من كلامهم رمي (قلت) هذا ظاهر على خلاف الظاهر في البرقيل هو أي الخادم كل من يخدمه أحرار كان أو عبد املاكها أوبة أولهما وأقربهما وظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كافي الأخيرة أنه ملوك كفايتها يمكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادم لانها بسبب الملك فإذا لم يكن في حكمها لانها نفقة اهـ ثم قال وهذا علم أنه إذا لم يكن لها خادم ملوك لا يلزمه كراهة لا يخدمه لكن يلزمه أن يشتري لها ما يحتاجه من السوق كما صرح به في السراجة اهـ الا ان يقال هذا في غير المروضة لانه إذا اشترى لها ما يحتاجه تستغنى عنه بخلاف المروضة إذا لم يخدمه من غير ضابطه فكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج من إذا طلبت تقوم عنها في الطبع ونحوه فقد مر أنها إذا لم تقبل باتباعه يكفها ذلك إذا كانت ممن لا يخدم ولا تقدير وكذا إذا كان تلخدمه أولاده كإبائي **(قوله على الظاهر)** أي ظاهر الرواية كما علمت **(قوله ملكا تاما)** احتج به عن الزوجة المكتوبة أن كان لها مملوك فلن نفقة لا تجب على زوجها كافي المنع أخذ من تنسدها بل في غيره بالحره بقر لو كانت الزوجة حرة وكاتب أمتهما فظاهر أن نفقة على الزوج ان لم تستغل عن خدمته لان

وفي السراجة تقدير كسوتها دراهم ورضيت وقضيه هل لها أن ترجع وتطلب كسوة قاشا أجب نعم وقالوا ما بقي من النفقة لها فيقضى بأخرى بخلاف أسراف وسرفة وهلاؤه ونفقة محرم وكسوة والا إذا تخلفت بالاستعمال المعتاد أو استعملت معها أخرى فيفرض أخرى (و) تجب تلادها المملوك لها على الظاهر ملكا تاما ولا شغل له

مطل

في نفقة خادم المرأة



غير خدمتها بالفعل فلو

لم يكن في ملكها أولم

يخدمها لا نفقة لان

نفقة الخادم اذا اخدمته

ولو ابعدها لم يخدمه بل

منه لا يرضاه فلا يملك

اخراج خادمها بل

ما زاد عليه بجرمها

(لو) حره لا أمسه

جوهره لعدم ملكها

(سوسرا) لا يصراف

الأصح والقول له في

العسر ولورهنافستها

أولى خاتمة (ولو) ولاد

لا يكتفه خادم واحد

فرض عليه نفقة

(لخدمين) أو أكثر

اتفاقا فخرج عن الثاني

غنى زفت السهم

كثير استفت نفقة

المجموع ذكره المصنف

ثم قال في الصرعن

الغاية وبه تأخذ قال

وفي السراحة ويفرض

عليه نفقة خادمها وان

كانت من الأشراف

فرض نفقة خادمين

وعليه الفتوى (ولا

يفرق بينهما بجرمها)

بأنواع الثلاثة (ولا

يعدم إبقائه) لو غابا

(حقها ولو سوسرا)

وبجونه الشافعي بعسار

الزوج وبضررها

يفتيه ولو قضى به حتى

مطلب في فتح السكاح

بالعجز عن النفقة

أو بالعيه

القيده بالحره لا يلزم منه اخراج أمتها المكتوبة فافهم (قوله بالفعل) ليس المراد أنه أتى بفتح النون في حال  
تلبسه بالخدمة دون ما قبل الشروع فيها أو بعد الفراغ منها أو لا يتوهمه أحد وأما الراد الاحتراز عما إذا لم  
يخدمها وان كان لا تملك له غير خدمتها ولذا قال في الدر المنثور فلو لم يكن في ملكها أو كان له شغل غير خدمتها أولم  
يكن له شغل لكن يخدمها فلا نفقة اه فقد قرع على القيود الثلاثة وفي الصرعن الأخيرة نفقة الخادم  
انما يجب عليه لزمه الخدمة فإذا استعت عن العجز والجبر وأعمال البيت لم يجب بخلاف نفقة المرأة فإنها بما عاينته  
الاحتباس اه فافهم (قوله ولو ابعدها لم يخدمها) أي فاعدا اخرج خادمها من بيته فلا يملك خلعها  
الصحيح خاتمة لا يملك اقلها لخدمته بخلاف الزوج ولو ألبسته قال في الترمذي بغيره أن يفسد الخادم بتضرر  
من خادمها أما إذا تضرر منه بان كان يختلس من غن ما يشتره به كاهود أو بصفار العبد في دناءة لم تسند له  
غيره وبعدها لم يخدم أمين قاله لا يتوقف على رضاه اه وفيه أنه يمكن الزوج تعاطي الشراء بخدمة لأمته من  
الأوجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة بها الكلام فيما يتعلق بها ط فلو كان خادمها يختلس أمتعة  
بيته يمكن أن يكون عند الزوج في اخراجها (قوله بجرمها) راجع لقوله بل ما زاد وعارته ونظرها في  
ظاهر قوله لا يملك اخرج خادمها لأمته على اخرج ابعدها واحد من بيته لا أنه زاد على قوله اه أماعلى  
قول أبي يوسف آ في فلا (قوله زوج) لاحاجة اليه بصدق المتن الموكك كصريحه المصنف في المنع فأفاده  
ح وأشار إليه الشارح بقوله لعدم ملكها (قوله سوسرا) منصوب على أنه خير كان المقدور بعد ولو على حل  
الشارح صار منصوبا على الخاتمة من الزوج في قول المصنف أول الباب فجب للزوج على زوجته في زوجها قاله هنا  
ولخدمها لم يعاف على قوله للزوجة فافهم قال في الصرعن في غايه البيان واليسار مقدر نصب حرمان الصدقة  
لأنصاب وجوب الزكاة اه وفي الصرعن ولا تقدر نفقة الخادم بقدر اخدمه على ما ذكرنا نفقة المرأة بل يفرض  
له ما يكتفه بالمعروف ولكن لا تملك نفقته نفقة أمه تبع له اقتصر نفقته عنها في الأدم وما ذكره محمد في  
الكتابين ثبات الخادم فهو بناء على عاداتهم وذلك يختلف في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية فيما  
يفرض له في كل وقت ومكان اه ملخصا (قوله في الأصح) خلافا لما يقوله محمد أنه يفرض لخادمها ولو  
كان الزوج معسرا أو تعلمه في الفسخ والبصر (قوله والقول له في العسر) لأنه متمثل بالأصل مخير ولا متمكر  
لسبب الجواب قال في البصر الآن تقيم المرأة للبيته ويشترط في هذا الخبر العدد والعدل لا لفظا للشهادة وفي  
الفهسة في العسر اسم من الأعسر أي لا تقدر يستعمله بعض أهل العلم الآية غير مسموع كافي الطلاق قال  
الطبري له خطأ محض وثامس ارتكبه هو المراجعة اليسار (قوله لا يكتفه) عبارة الفسخ لا يكتفه (قوله  
فرض عليه الخادم أو أكثر) فافهم أن الخدم لها أي لا يلزم نفقة أكثر من خادمها إلا إذا احتاجهم  
لأولادها لو لم يكن لها خادم واحتاج أولادها إلى أكثر من خادم يلزمه لأن ذلك من جلة نفقتهم كالأختي (قوله  
وعن الثاني) أي أبي يوسف أشار إلى أن هذا رواه عن أبي يوسف لأن المنقول عنه في الهداية وغيره أنه يفرض  
لخادمين احتياج أحدهما الصالح الداخل والآخر الصالح الخارج (قوله زفت اليه) أشار إلى أن التعبير  
حاله في بيت أمه لا حاله الطارى عليها في بيت الزوج ناسل رضى (قوله ثم قال في البصر الخ) عبارة العسر  
هكذا قال الحماوي وروى صاحب الأمل عن أبي يوسف أن المرأة إذا كانت من أجل مقدارها من خدمة خادم  
واحد أتفق على من لا يبدلها منه من الخدم من هو أكثر من الخدم الواحد أو اثنين أو أكثر من ذلك قال به  
تأخذ كذا في غايه البيان وفي الظاهرية والرواية والمرأة إذا كانت من بيت الأشراف ولو اخدمت بمجرم الزوج  
على نفقة خادمين اه فلما حصل أن المذهب الاقتصاد على واحد مطلقا والمأخوذه عند الشافعي قول أبي يوسف  
اه (قوله ولا يفرق بينهما بجرمها) أي غائبا كان أو حاضرا (قوله بأنواعها) وهي ما كوله وميلوس  
وسكن ح (قوله حقها) أي من النفقة وهو منصوب بفعل المصدر وهو إبقائه (قوله ولو سوسرا) المناسب  
ولو معسر لأنه أشار إلى خلاف الشافعي رجائه والأصح عند عدم الفسخ منع المورس حقها كذا هنا (قوله  
بالعسر الزوج) مقابل قوله ولا يفرق بينهما بجرمها ط (قوله وبضررها بغيره) أي تضرر المرأة بعدم وصول

النفقة بسبب غيبته وفي بعض النسخ: وتعدّها باقية، أي تعدّها النفقة وهي أظهر وهذا مقابل قوله ولا يعدم  
 إبقائه حقه والحاصل أن عند الشافعي إذا عسر الزوج بالنفقة فلها الفسخ وكذا إذا غاب وتعدّر تحصيلها منه  
 على ما اختاره كثير منهنه لكن الأصح العمد عندهم أن لا يفسخ ما دام ميسرا وإن انقطع خبره وتعدّر استيفاء  
 النفقة من ماله كما صرح به في الأم قال في النفقة بعد نفقه ذلك فترم خيافا في شرحه بحجبه بالفسخ في منقطع خبر  
 لأماله حاضر بخلاف المأمور ولا يثبت ولا يفسخ بغيبة من جهل حاله يسارا أو عسارا بل لا يثبت بينة أنه غاب  
 ميسرا فلا يفسخ ما لم تشهد بأعساره لأن وان علم استناده للاستصحاب أو ذكرته تقوية لا شك كما يأتي **أمر قوله**  
 نعم لو أمر شافعي أي بشرط أن يكون مأذونا لله بالاستنابة خاتمة قال في غرر الأذكار لم أعلم أن منسأ بخاتمة  
 استسناؤا أن ينصب القاضي الحنفى نائبين مذهب التفريق بينهما إذا كان الزوج حاضرا أو أوى عن الطلاق  
 لأن دفع الحاجة الدائمة لا ينسب بالاستدانة إذا ظهر أنها لا تجد من يقرضها وغنى الزوج ما لا أمر متوهم  
 والتفريق ضروري إذا طلبته وأن كان غائبا لا يفرق لأن عجزه غير معلوم حال غيبته وإن قضى بالتفريق لا ينفذ  
 قضاءه لأنه ليس في مجتهديه لأن العجز لم يثبت له ونقل في البحر اختلاف المشايخ وأن الصحيح كما في الأخيرة عدم  
 التفانظ وهو مجازاة الشهود كما في العادة والفتح وذكر في قضاء الاشياء في المسائل التي لا ينفذ فيها قضاء  
 القاضي أن منها التفريق للمجرم عن الاتفاق غائبا على الصحيح لا حاضرا اهـ والحاصل أن التفريق بالمهر عن  
 النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقا أو ما لم تشهد بينة بأعساره الآن كما عرفت بما  
 نقلناه عن النفقة والحالة الأولى جعلها مشايخنا حكما يجتهد فيه فينفذه القضاء دون الثانية وبه تعلم ما في كلام  
 الشارح حيث حرم التفريق فيما فاته مبنى على خلاف الصحيح المار عن الأخيرة وذكر في الفتح أنه يمكن الفسخ  
 بشرط أن يثبت عجزه بل بمعنى فقده وهو أن تعدّر النفقة عليها ورد في العجز به ليس مذهب الشافعي قلت  
 ويؤيد ما قدمناه عن النفقة حيث رد على شرح المنهج به خلاف المنقول فعلى هذا ما يقع في زماننا من فسخ  
 القاضي الشافعي بالغيبة لا يصح وليس للحنفي تنفيذ ميسره على ابن الفقراء وعلى عجز المرأة عن تحصيل  
 النفقة منه بسبب غيبته فليثبت لذلك ثم يصح الثاني عندنا أحد كما ذكر في كتب مذهبنا وعلى ما حمل ما في فتاوى  
 قاضي الهدايا بحث شغل عن غايه زوجها ولم يترك لها نفقة فأجاب إذا أقامت بينة على ذلك وطلبت فسخ النكاح  
 من قاض راء ففسخ نفقه وقضاء على الغائب وفي نفاذ القضاء على الغائب روايتان عندنا فعلى القول بنفاذ  
 يسوغ للحنفي أن يزوجه من القرب بعد العدة فإذا حضر الزوج الأول ورهن على خلاف ما ادعت من تركها  
 بالنفقة لا تقبل بينته لأن البينة الأولى ترجح القضاء فلا تطل الثانية اهـ وأجاب عن نظيره في موضع آخر  
 بأنه إذا فسخ النكاح ما لم يرد ذلك ونفذ نفسه قاض آخر وترجعت غيره صح الفسخ والتنفيد الزوج  
 بالغرب ولا تقع بحضور الزوج ولدا عنه اهـ ثم لو عندنا نفقة في مدة غيبته لم نقوله من قاض راء لا يصح أن يرد  
 به الشافعي فضلا عن الحنفى بل يرد به الحنفى فانهم **قوله** إذا لم يرتش الأمر والمأمور أما الأول فلأن نصب  
 القاضي بالشرع لا يصح وأما الثاني فلأن حكمه ما لا يصح ولو صح نصبه وعليه فالنائب العطف بأمر **قوله** وبعد  
 الفرض أشار إلى أن في عبارة المصنف كلاما مطوبا بعد قوله ولا يفرق بينهما بمجرد غيبته بل يفرق لها  
 النفقة عليه وأمرها بالاستدانة أي كمن الفرض يظهر فيها لو كان المعسر عن النفقة حاضر الآن الغائب إذا لم يكن  
 له مال حاضر لا يفرض لها نفقة عليه كما في كافى الحاكم وسد كره المصنف بعد ذلك كره أن الملقى به قول زفر  
 فانهم **قوله** بالاستدانة ذكر الخلاف وشيعة الشارحون أنها الشراء بالنسبة لتقضى الثمن من مال الزوج  
 وفي الحنفى أنها الاستقراض بحر ونقل القهستاني الثاني عن صدر الشريعة قال وأليه بشر كلام المغرب اهـ  
 وفي العقبية أنه الأولى كاللاحنفي قال في الدر المنثور لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الأصح ولا يصح  
 الأولى أهومته في الجموع عن الرجعي قلت الثاني أسرى على المرأة لا يهاقد لا تخضع ببعضها بالثبته محتاجا  
 في كل يوم بخلاف الاستقراض لنفقة شهر مثلا وبأن يقر بالجواب عن الإرادة **تنبيه** في قضاء الحاوى الزاهد  
 فإن لم يجتمع تستدين منه عليه اكتسب وأنفق وجعلته ينا عليه بأمر القاضي وإن تقدر على اكتساب

لم ينفذ نعم لو أمر شافعي  
 فقضى به نفذ الأمر يرتش  
 الأمر والمأمور بحر (و)  
 بعد الفرض (أمرها)  
 القاضي بالاستدانة

مطلب في الأمر بالاستدانة  
 على الزوج

لها السؤال ليوهم وتعمل مسئلة لها بدنا عليه أيضاً امر به **(قوله)** لتعمل عليه الخ اعلم أنهم قالوا ان المرأه أضحى  
الرجوع على الزوج بالنفقة بعد فرض القاضي سواء أكلت من مالها أو استأنتها بأمر القاضي أو بدونه ولكن  
فائدة الأمر بالاستئانة عدم سقوطها بموت أحدهما كسند كره المصنف بقوله وموت أحدهما وطلاتها  
يسقط المفروض إلا إذا استأنتت بأمر قاض وأشار الشارع إلى فائدة أخرى وهي ما في تحريم القدوري  
والهبة من أن فائدة الأمر بها أن تحيل القريم على الزوج وإن لم يرض الزوج وبدون الأمر بس إلهانك  
وذ كرفي الفسخ عن النفقة أن فائدة الرجوع القريم على الزوج وعلى المرأة قال في الصر وظاهر أن القريم  
الرجوع عليه بالأحواله منها وعلى ما في الصر لا رجوع له بالأحواله إله قلت الظاهر عدم مخالفة وأن المراد  
بالأحواله دلالتها القريم على وجه المطالبة بان نقوله انز وحى فلان فطاله بالدين إلا يمكن إرادة حقيقة  
أحواله هنا بدليل تصريحهم بان القريم مطالبة المرأة بها أيضاً وأنه لا يشترط رضا الزوج بل هو على خلافه وقد  
صرحوا أيضاً بان الاستئانة تقام القاضي بحباب الدين على الزوج لأن القاضي ولاية كاملة عليه فلذا كان  
القريم أن يرجع عليه وبدون الأمر بها لا يرجع عليه بل عليها وهي ترجع على الزوج فتظهر من هذا أن  
الاستئانة لأمر تقع لها وبجيبها الدين على الزوج بسبب ولاية القاضي عليه لا بطريق الكافة عن الزوج وبه  
اندفع ما مر من أن التوكيل بالاستقراض لا يصح فافهم **(قوله)** ان صرحنا الخ لا يصح جعله قبل القوله وهي  
عليه لا ترجوع المرأه على الزوج ثابت لهما قبل الأمر بالاستئانة كما يمكن بل هو قبل قوله لتعمل عليه وعادة  
الجنسي فإذا استأنتت هل تصرح بان استئنتت على زوجي أو تنوي أم اذا صرح بظاهر وكذا اذا نوت وإذا لم  
تصرح ولم تنو لا يكون استئانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستئانة عليه وأنكر الزوج قال في القوله إله قلت  
وفائدة أنكاره عدم رجوع القريم عليه بل يرجع عليها وهي ترجع عليه وانها تسقط بموت أحدهما وطلاتها  
كالمعاصر والقاهر أنه لا عين على الزوج إذ كيف يصف على عدم بينهما ولما يقيد بالعين خلافاً لما نقله  
الرجعي من التقيد فاني لم أره في المحكي ولا في الصر **(قوله)** ونحو الادانة الخ قال في الاختصار المعسر إذا  
كان زوجاً معسراً ولها أن من غير موسر أو أخ موسر تنفق على زوجها يوم الزوال أو الأخ بالانفاق  
عليها ويرجع على الزوج إذا أيسر ويحسب الآن والأخ إذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزبلي  
فتبين بهذا أن الادانة لنفقها إذا كان الزوج معسراً وهي معسر ونحوه على من كانت يجب عليه نفقتها  
لولا الزوج وعلى هذا كان المعسر والأصغار ولم يقدروا على انفاقهم يجب نفقتهم على من يجب عليه لولا  
الأب كالأم والأخ والم زوج يرجع على الأب إذا أيسر بخلاف نفقة أولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد  
اليسار لأنها لا يجب مع الأعصار فكان كالت أمه وأقره عليه في فتح القدير بحر قلت ومقتضاه أنه لا فرق  
بين الأم وغيرها في ثبوت الرجوع على الأب مع أنه سدد كز قيل القريم وع أنه لا رجوع في الصبي إلا لامه وبه  
كلامه سند كرهنا **(قوله)** كزوجهم يصح رجوعه لكل من الزوجة والصغار إله أي كان يكون  
لها أخ أو عم ولا ولادها أخ من غيرها أو عم فتسند لنفسها من أخها أو عمها ولا ولادها من أخهم وأعمهم  
وظاهر أنه لا يقدم الأخ على المم هنا بل **(قوله)** ويستفيض أي في الفروع **(قوله)** ثم أيسر أي الزوج  
كما فسره في المخ والأولى أن يقول ثم أيسر أحدهما ح قلت ومثله ما لو أيسر **(قوله)** فخاصته إذا تقدر  
بدون طلبها **(قوله)** ثم أي القاضي نفقة يساره أي يسار الزوج أي امرأته فقوله في الوسط ولو قال  
وجب الوسط كمال فيها بعد ملكان أو وضع ح **(قوله)** في المستقبل أي الماضي قبل الخاصصة فتدريته  
ولو ينعرض السائر **(قوله)** وبالعكس بان قضى بنفقة اليسار لكونها موسر ثم أعسر الزوج على  
ما قال أو ثم أعسر أحدهما على ما هو الأولى ولو قال قضى بنفقة الأعسر ثم أيسر أحدهما أو بالعكس وجب  
الوسط لكن أوضح وأخصر إله ح **(قوله)** كامر في قوله بقدر ما لهما ح **(قوله)** صلحت وجه الخ  
قدما عن قوله لرضاها بذلك عن النخبة أن الصلح على النفقة تارة يكون تقدير النفقة كالمص على نحو  
الدهام قبل تقدير النفقة القضاء والرضا أو بعده فتجوز الزيادة عليه والتقصان عنه أي بالطلاق والرخن  
وتارة يكون معاوضة كالمص على نحو عبدان كان بعد تقديرها بما ذكره فلا تجوز الزيادة ولا نقصان

لتجمل (عليه) وإن أبي

الزوج أما بدون الأمر

ف يرجع عليها وهي عليه

ان صرحنا فانه عليه

أوتت ولو أنكرتها

فأقول له تجبني ويجب

الادانة على من يجب

عليه نفقة ونفقة

الصغار ولولا الزوج كاخ

وعسم ويجب الأخ

ونحوه إذا امتنع لان

هذا من المعروف زبلي

واختصار ويستفيض

(قضى بنفقة الأعصار

ثم أيسر فخاصته ثم)

القاضي نفقة يساره في

المستقبل (وبالعكس

وجب الوسط) كامر

(صلحت وجهما عن

نفقة كل شهر على دهايم

ثم) قالت لا تكفي في

مطلب في الصلح عن

النفقة

ولقول التقدير فهو تقدير فكلما منه محمول على ما إذا لم يكن معاوضة ولذا قد بقوله على دراهم **(قوله زيدت)**  
 أي يسع القاضي دعواها ويزيدها إذا كانت لا تكفيها المافي كافٍ لما حكم صالحته المأز وجعل على نفقة  
 لا تكفيها فلها أن ترجع عنه وتطالب بالكفاية اهـ **(قوله فلا التفات لبقائه)** فانه التزمه باختياره وذلك  
 دليل على كونه قادراً على أداء التزمه فجميع ذلك الآن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فإذا  
 أخبروه أنه لا يطيق ذلك نقص عنه وأوجب على قدر طاقتة ذخيرة وحاصله أنه لا يقبل قوله لتناقضه ما لم يظهر  
 للقاضي أنه بخلاف المراءاة فانه لا تناقض منها فانه غير ملتزم لأن لها الرجوع عن الصلح كإمارة الكلام فيه  
 فثبت لم تكن متناقضة تسمح دعواها على الزوج بعدم الكفاية فان أقر بذلك التزمه بآية وإن أنكر حلفه  
 أو طلب منه بآية ولا يفعل كذا في دعوى الزوج لعدم سماعها هذا ما ظهر في بيانه فافهم هذا أو أماناً  
 النخري من أن القاضي لو فرض لها ما لا يكفيها فلها أن ترجع لأنه ظهر خطؤه وقلة التدارك بالقضاء  
 يكفيها وكذلك لو فرض على الزوج بآية على الكفاية فله الاستماع عنها اهـ فلا يراد على ما مر لأن هذا في  
 القضاء بطريق الإلزام على الزوج فلم يظهر فيه التناقض منه بخلاف الصلح رضاه وقد خفي هذا على غير واحد  
 فافهم **(قوله بكل حال)** تابع فيه المصنف في شرحه قوله أنه لا ينعى مع عدم ظهور وجهه فالتناسب ساقطه  
 تأمل **(قوله إذا تفسر سعر الطعام الخ)** لأن ذلك عارض فلا يكون متناقضاً لأنه لم يدع أن ذلك كان وقت  
 الصلح بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المراءاة الأولى وكالمصنف في الصلح على التمهيد بآية إذا فرض  
 القاضي للمراءاة النفقة فلا الطعام أو رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم اهـ **(قوله الآن يتعرف الخ)** أي  
 يطلب المعرفة وهذا استئناس بقوله فلا التفات لبقائه كإلغائه فكان المناسب كرمعيه **(قوله لم يلزمه إلا)**  
 نفقة مثلها) لظهور أن المال لكل شهر على الفقير المحتاج شيء كثير في زمانهم لا يشغل فيه قال في الخلاصة  
 وصلح على أي كثر من حقوقها في النفقة والكسوة وإن كان قدما يتأن الناس في مثله حاز والاهل بآية  
 مردود ولا يثبت القضاء اهـ وعليه فلو مضت مدة لا تسقط النفقة الأولى بطل أصل القضاء لم يثبت القاضي  
 وعامة في البهر وكذا أراد بالقضاء التقدير تأمل **(قوله والنفقة لا تصير ديناً الخ)** أي إذا لم ينطق عليها بان  
 غلب عليها أو كان حاضراً ما منع فلا يطلب به بل تسقط بحسب المدة قال في القواعد كفي القايمة عزاً إلى  
 النخري أن نفقة ما دون الشهر لا تسقط فكله جعل القليل عملاً لا يمكن الاحتراز عنه إذ لو سقطت بحسب يسير من  
 الزمان لما تمكنت من الأخذ أصلاً اهـ ومثله في البهر وكذلك في الشر بآية عن البرهان وجهه في غاية  
 الظهور ولن تدبر فافهم ثم اعلم أن المراد بالنفقة نفقة الزوجة بخلاف نفقة القريب فانها لا تصير ديناً ولو بعد  
 القضاء والراضي لم يثبت مدته بعده ما تسقط كما يأتي وسأني أن الزلي استثنى نفقة الصغير وأبى تمام  
 الكلام عليه عند قول المصنف قضى بنفقة غير الزوجة الخ **(قوله إلا بالقضاء)** بأن يرضها القاضي عليه  
 أسناً أو دراهم أو دنائره **(قوله فقبل ذلك لا يلزمه شيء)** أي لا يلزمه عمل شيء قبل القرض بالقضاء أو  
 الرضا ولا عايش قبل لأنه لم يجب بعد ولذا لا يصح الإبراع ما قبل القرض وبعده يصح عملاً من ومن شهر  
 مستقبل كما تقدم قبل قوله ولذا هو أماً الكفاية بهائشراً أو أكرضه في البهر هاتين النخريه إنما انصاع  
 قبل القرض والرضا وفعل بعدم النخريه أيضاً بخلافه وقد سئل الكلام عليه والتوفيق بين كلامه  
**(قوله وبعده)** أي وبعد القضاء والرضا ترجع لآنها بعد ما رتب عليها كما قدمنا ولذا قال في الخاتمة لو  
 أكانت من مالها أو من المسئلة لها الرجوع بالقرض اهـ وكذا لو راض على شيء ثم مضت مدته ترجع بها  
 ولا تسقط قال في البهر فهذا هو المراد بقوله أو أضافاً ما هو به بعض حنفية العصر من أن المراد به أنه إذا  
 مضت مدته بقرض ولا رضى له والرضا لكونه ما مضى قبله لم يجب عليه فهو التزام ما لم يلزم وإنما يلزمه ما مضى  
 وبعده الرضا لأنه صار واجباً بالقضاء وأطلق في الرجوع فثبت ما إذا شرط الرجوع لها أولاً كما هو  
 ظاهر المتن والشرع وأما ما في الخاتمة والتلخيص فمن أن القاضي إذا فرض لها القاضي إذا فرض لها القاضي فقال

زيدت ولو (قال الزوج  
 لا أطيق ذلك فهو لازم)  
 فلا التفات لبقائه بكل  
 حال (إذا تفسر سعر  
 الطعام وعلم القاضي  
 أن ما دون ذلك)  
 المصالح عليه (يكفيها)  
 فثبت بقرض كتابتها  
 نفقه المصنف عن الخاتمة  
 وفي البهر عن النخريه  
 الآن يتعرف القاضي  
 عن حاله بالسؤال من  
 الناس فيوجب بقدر  
 طاقته وفي الظهريه  
 صالحها عن نفقة كل  
 شهر على ما تدرهم  
 والزوج محتاج لم يلزمه إلا  
 نفقة مثلها (والنفقة  
 لا تصير ديناً إلا بالقضاء  
 أو الرضا) أي  
 اصطلاحهما على قدر  
 معين أسناً أو دراهم  
 فقبل ذلك لا يلزمه شيء  
 وبعده ترجع بما  
 أنفق ولو من مال  
 نفسها بلا أمر قاض  
 مطلب لا تصير النفقة  
 ديناً إلا بالقضاء أو الرضا

الزوج استقرضى ثل شهر وكذا أتفق لاجرم ما ينقل وترجي بذلك على قلل المراد لاجرم جمع الاستقراض  
بل بالمعروض فقط والافهم غلط محض أفادهم البحر وأجاب المقدسي بن التوكل في القرض لا يصح وأنا  
شرط الرجوع يكون كالأمر على هذا المقدار فترجع به وصكنا إذا جاز الخبر الرمي به لما يصح الأمر  
بالاستقراض عليه صارت مستقرضة على نفسه لم تبرع أن لا يشترط الرجوع عليه **(قوله)** أطلق النفقة  
فقبل نفقة العدة فإذا التقضه حتى انقضت العدة في الغنى أن المختار عند اللواقي أنها لا تسقط وسد كره عن  
البر أن الصحيح السقوط وأنه لا بد من إصلاح الترتيب هنا لا إطلاقها عدم السقوط وإن هذا كله في غير المستدانة  
وسأني علم الكلام فيه **(قوله)** ولو اختلفا في المدة أي في قدر ما مضى من مائة من وقت القضاء أو الزمان كذا لو اختلفا  
في قدر النفقة أو جنسها كفي البرازية **(قوله)** فالقول له لا ما تدعي وإنما تدعي وهو شكر فالقول له مع عنه  
ذخيرة **(قوله)** ويعتد أحدهما وإطلاقها أو كذا بنسوزها كما كتبه الشارح بقوله وتسقطه أي بالنسوز والفروضة  
للاستدانة في الأصح كقولهم اه وموت أحدهما غير ينفذ كذا موقوفها بالاولى كما لا يخفى قال الخبر الرمي وقيد  
السقوط بالطلاق فيصاح الشيخ محمد بن سراج الدين الحاف في عما النافض شهر يعني فأن يدوهو قبل ما يمتنع تأمل  
اه **(قوله)** واعتد في البحر بمقتضى الحال فأنه لا ينقل السقوط بالطلاق عن التقاضية والجهرية والخائنية والظهورية  
والجنسية والنفقة وإن القاضي الأعلى التيسر نص على أن ذلك مروي وأنه أفتى به الصدر الشهد والامام هذا  
الدين المرغنى في شبهة المال إذا جتمع عليه خارج أو أنه لم يسقط عنه ما جتمع عليه ثم قال فقد نهى من هذا  
أن الراسخ عندهم يسقطها بالطلاق كقولهم ثم قال بعده قال العبد الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها  
بالطلاق ولو باننا الأمور ذكر ثلاثة اثنتان منها ضعفت وقال الثالث وهو أنها في الدائع من الخلع لو قال  
خالعتك ونوى الطلاق يقع الطلاق ولا يسقط شيء من المهر والنفقة قال فهذا من جملة الدائع وفي الدائع  
أضواء لا خلاف بينهم في الطلاق على ما لا بد من أن ما من الحقوق التي وجبت لها سبب النكاح إذ لا بد  
بتعين المصير إليه على كل مفت وقاض اعتماد عدم السقوط خصوصاً ما تضمنته القول بالسقوط من الإضرار  
بالنساء اه لمضار ودفعه العلامة المقدسي والخبر الرمي بإمكان حل ما في الدائع من الحقوق التي لا تسقط  
على المهر ونفقة ما دون الشهر والنفقة المستدانة بأمره وإن هذه الآية قد أفتى بها من تقدم وذكر في الترتيب  
كلا قوياً والتقاضية والأصلاح والغرر وغيرها قال المقدسي ولهذا توفقت كثيراً في الفتوى بالسقوط ونظرت  
بنقل صريح في نصيب عدم السقوط في خزانة المقتني وفي الجواهر أنه لا ينبغي أن يبقى بسقوطها بالطلاق الرجعي  
ثلاثاً تحتها الناس وسيلة لقطع حق النساء اه والذي يتعين المصير إليه أن يقال بتأمل عند الفتوى كما مر به  
عادتنا لما نحن في هذا المقام اه لمضاه **(قوله)** لكن الخ استدراك على إطلاق الطلاق الشامل للثاني والرجعي  
بتخصيص السقوط بالبراءة وعدمه بالرجعي **(قوله)** والفتوى الخ هذه عبارة جواهر الفتوى كما في النسخ فيكون  
بذل من ما اه ح وفي هذه العبارة مخالفة لما نقله المقدسي عنها **(قوله)** وبالأول أي بالسقوط بالطلاق مطلقاً  
**(قوله)** أفتى شيخنا يعني الخبر الرمي قال في التجربة بعد عزوه إلى الخلاصة والبرازية يؤكدهم أن كتب وأفتى به  
الشيخ زين الدين بن نجيم والشيخين الشيخ أمين الدين وفي فتاويهما **(قوله)** لكن صحيح الشربلاني الخ  
وعبارته ما أذا طلق وقد تعبد لها نفقة معترضة تسقط وهو غير المختار وأما المصنف أي ابن  
هبة بن بصفه قبل والأصح عدم السقوط ولو كان الطلاق بانثالثاً لا يتخلى له السقوط حقوق النساء وما ذكره  
الشارح أي أن الشبهة غير التصديق في المسئلة اه ووافقنا في الفتوى عن خزانة المقتني أن المفروضة لا  
تسقط بالطلاق على الأصح اه ط **(قوله)** في تأمل عند الفتوى بأن تنظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصاً من  
النفقة أو لسوء أخلاقه مثلاً كان الأول يلزمها وإن كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي وينبغي  
التعويل عليه ط **(قوله)** لا لها صلته أي والصلوات تطل بالموت قبل القبض هداية وهذا التعليل لا يظهر في  
الطلاق وتعليقه ما قدمنا من أنها كبراج برأس الذي **(قوله)** في الصحيح كذا في آخر طي عن النهاية والبحر  
والنهر وغيرها ومقابلته قول النصف بسقوطها ولعمري الأمر المستدانة وهو ظاهر الهداية قال في الغنى والصحيح  
ما ذكره الحاشية الشبهة انما مع الأمر بالاستدانة لا تسقط بل لأن الاستدانة بأمر من له ولاية تأم عليه

ولو اختلفا في المدة

فالقول له والنفقة عليها

ولو أنكرت اتفاقه

فالقول لها بينهما ذخيرة

(وجوز أحدهما

وطلاقها) ولو رجعا

ظهرية وخائنية واعتد

في المهر بمقتضى عدم

سقوطها بالطلاق لكن

اعتد المصنف ما في

جواهر الفتوى والفتوى

عدم سقوطها بالرجعي

كي لا يتخذ الناس ذلك

حيلة واستحسنه محض

الاشياء وبالأول أفتى

شيخنا الرمي لكن صحيح

الشربلاني في شرحه

لوهبانية ما يبحثه في

الصحيح عدم السقوط

ولو باننا قال وهو الأصح

وإذا ذكر ابن الشحنة

فتأمل عند الفتوى

(يسقط الفروض) لا تأنها

مسئلة (الانداستدانة

بأمر القاضي) فلا تسقط

بجواز وطلاق في الصحيح

كالاستدانة بنفسه فلا تسقط الموت وعلى هذا الخلاف سقوطها بعد الامر بالاستدانة بالطلاق والصحيح لا يسقط  
 اهـ **(قوله لما راجع)** ارجع هنا في كلامه **(قوله فيلير)** أنت خير بأنه مخالف للثبوت والشرع فلا يعمل عليه  
 حـ وقد عرفت قول الحنفى بسقوط المرفوع مع الامر بالاستدانة فكيف بدونه والظاهر ان ما ذكره كان  
 كالسبق فلم **(قوله عوت)** أو طلاق هذا عندهما وقال محمد رفع عنها حصتها ماضى ويحسد الباقي ان كان قائما  
 وقبته ان كان منتهكاً بخير قال في الفتح والموت والطلاق قبل الدخول سواء في نفقة المطلقة اذا مات الزوج  
 اختلوا فيه قبل ترد وقيل لا تسترد بالانفاق لان العدة قائمت في موته كذا في الاقضية اقال الخياط على واستفد  
 منه ومما في الفتح جواب حادثة الفتوى بطلانها بانواع العمل بالنفقة تسعة أشهر فاقطعت سقطا بعد عشرة  
 ايام فانقضت بذلك عدتها هل يرجع عليها باز ادعى حصة العشرة أم لا الجواب لا يرجع عندهما لا عند محمد وهو  
 القياس **(قوله عجلها الزوج أو أوبه)** للمنفق الواجبية وغيره لا يوجب الزوج اذا دفع نفقة امرأته ما تنعمت بطلانها الزوج  
 ليس للاب ان يسترد ما دفع لانه لو اعطاها الزوج والمستهة بطلانها لا يمكن له ذلك عند أبي يوسف وعليه الفتوى  
 فكذا اذا اعطاها أوبه اهـ ووجهه أنها ماله من زوجته ولا يرجع فيها به من زوجته والبرءة توفى الهبة لا الوقت  
 الرجوع فالرجوع من الموانع من الرجوع كالنكاح ودفع الاب كدفع الابن فلا اشكال بحرقلت وظاهره ان دفع  
 الاجني ليس كذلك ولعل وجهه ان الاب يدفع بطريق النيابة عن ابنه عداة فكان هبته من الابن فلا رجوع  
 بخلاف دفع الاجني فامل **(قوله يباع القن)** أي يبيعه مسد لانه من تعلق في رقبته بلذ المولى فيؤمر ببيعه  
 فان امتنع باعه القاضي بحضرته كقصد منه عن النهي في نكاح الرقيق والقن عند الفقهاء من لا يراه فيه وجه  
 وفي الاقضية من ملكه هو وأبو امره **(قوله ويسى مدبر ومكاتب)** لعدم صحة بيعهما مثل ماله أم الولد وقوله  
 في الجبر والهرم وأم الولد فيه سقط ومعتق البعض عند الامام عنده لا المكاتب هندية عن الخطوط واختارت  
 استسعاء القن دون بيعه ينبغي ان له انك كالمال في المأذون المديون اذا اختار الفراء استسعاء بحر وأقره  
 أخوه والمقدمي **(قوله لم يهن)** أما لو عجزت عن عاتى الرق فيعيرى عليه حكم القن **(قوله وبدونه الخ)** يعني  
 اذا تزوج القن أو المدبر ويحرمه بلان السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المستحقة لا التي في حال رقه  
 لعدم كونها زوجة وقته قال في الفتاوى الهندية فان تزوج هو لا يغير لان المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في  
 الكافي وان أعقق واحدهم جاز نكاح محين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اهـ حـ **(قوله المفروضة)**  
 كذا قيد في الهرم وعزها الى الفتح وغيره أي أنها بدون العرض تسقط بالعضى كنفقة زوجة الحر والذى في  
 الفتح فرضها بقضاء القاضي وهل بالتراضى كذلك أم ردود كرت في باب نكاح الرقيق بحثاً أنه ينبغي أن لا يصح  
 فرضها بتراضى مع الجبر بعد العتق التصرف ولاها به بقصد لا يضر المولى تأمل **(قوله اذا جتمع)**  
 عليه الخ) أعاد أنه لا يباع بالقدرة البسر كنفقة كل يوم وليله لا يرضها أن تصير إلى أن يجتمع لها من النفقة قدر  
 قيمتها في الاول من الاضرار بالمولى وما في الثاني من الاضرار بها أفادته في العسر قلت والظاهر ان اختيار  
 المولى ان شاء ما عسجه أو يباع منه بقدر ما لها عليه ثم ان جعلها عليه نفقة أخرى يباع من حصة كل من  
 السيد المشتري بقدر ما يخصه لانه غير مشترك في مدين فحرم كل منهما بقدر ما عليه وهكذا ليسع منه  
 ثلثا ورابع تأمل **(قوله ولم ينفذ)** فلما اختار المولى فداءه لا يباع لاحقا في النفقة لا في رقة العبد **(قوله)**  
 ولو بنت المولى) فبطلان الزوجة فان لها النفقة على عتقها لان البنت تستحق الدين على الاب فكذلك على عبده  
 بحر عن النخبة **(قوله لا أمته)** أي أمه مولاة أي لا يصح على العبد نفقة زوجته التي هي أمه مولاة سواء  
 بوأها ولا لاسما جعلها للمولى ونفقة المولود على المالك يجر وينظر مالو كان مكاتباً للمولى ولعلها عليه  
 شرب لا لية **(قوله ولا نفقة وله الخ)** لأنه اذا كانت زوجته حرة مولاة لا حر لوعالها ونفقة مولى لا قدرة  
 والا فعلى الاقرب فالاقرب من ربههم وانما كانت مكاتبه فالولاد تابع لها في الكتابة فنفسه مقيم عليها وانما كانت  
 الزوجة فأمه مولاة وأولادها تابع لها في الرق والتدبير والاستيلاء ونفقة مقيم على مولاهم لأنهم ملكه وهذا  
 معنى قوله تبعية الامأى لانهم العبد ونفقة ولا مولاة كانت زوجته حرة أو غيرها تبعية الولاد لانه في الحر يرق

لما امر أمها كاستدانته  
 بنفسه وعبارتان الكمال  
 الا اذا استدانته بعد  
 فرض قاض آخر ولو بلا  
 أمره فيلير (ولا رد)  
 النفقة والكسوة (المجمل)  
 عوت أو طلاق بطلانها  
 الزوج أو أوبه ولو فاقته  
 به يفتى (يباع القن)  
 ويسى مدبر ومكاتب لم  
 يهن (المأذون في النكاح)  
 وبدونه يطالب بعد  
 عتقه (نفقة في زوجته)  
 المفروضة اذا جتمع عليه  
 ما يهن عن أدائه ولم  
 يفده ذخيرة ولو بنت  
 المولى لا أمته ولا نفقة  
 ولده ولو زوجته حرة بل  
 نفقة على أمه ولو  
 مكاتبه

مطلب في بيع العبد  
 لنفقة زوجته

حرة والكتابة لو كانت بالرق وفتنة والتدبير أو الاستلزام لم يدبر أو أمولة فافهم **(قوله ولو كانت بالرق في البصر**  
عن كافي الحاكم وشرحه لتسقي وشرح الطحاوي والشامل وكذا في الفتح المسكات لا تجب عليه نفقة ولده سواء  
كانت أمه حرة أو أمه لهذا المعنى وإذا كانت أمه أمه المسكات مسكاتة وهذا المولى واحد حقيقة الولد على الام  
لان الولد تابع للام في كتابتها ولهذا كان كسب الولد لها أو أرض الخنا بة عليها وميراثها لها وكذلك النفقة  
تكون عليها اه وبه يظهر أن الضمير في قوله سبي وكذا ما بعده عائدة إلى الولد لانه معنى كون كسبه لاه ولا  
ضرورة لاراعه الزوج لان الكلام في نفقة ولما الكتاب امانة نفقة زوجته فعمل حكمها من قوله ومكات لم يجهز  
فافهم نعم قوله ونفقة على أبيه الظاهر انه سبقت قلم من صاحب الجوهر قبل اعلم من صريح هذه الكتب  
المعتمدة من أن نفقته على أمه ونحوه في ح عن النخبة **(قوله ثم علم فرضي)** أما ما ذكره في المسمى بحالة أو  
على بعد الشراء لم ير في قوله رد لانه عبا طلع عليه فنع **(قوله لانه دين حادث)** أي عند المشتري لان النفقة  
تقتلد شافعا على حسب تجديد الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري  
فنع **(قوله فاق الدرر)** الخ تفريع على قوله بعد الشراء وقوله لانه دين حادث فان معناه انه اذ باع ما يتابعه يجمع  
عليه من النفقة عند المشتري لا عاين عليه من عند الاول كاذابيع فلم يفخته عا عليه لا بايع يتابعه بل بما  
يحدث عند الثاني ولهذا رد يتابعه على ما في الدرر تبعا لصد الشريعة حيث قال اصوره عند تزوج امرأته  
بأن المولى يفرض القاضي النفقة عليه فاتبعه عليه ألف درهم فبيع بخمس مائة وهي قيمته والمشتري يعلم أن  
عليه دين النفقة يباع مائة أخرى بخلاف ما إذا كان عليه ألف سبب آخر فبيع بخمس مائة لا يباع مائة أخرى  
اه وأجاب ح بان قوله يباع مائة أخرى يحتمل أن يكون المراد به يباع فيما يتجدد في الخمسة الباقية  
فالحسن قول الشرنبلالة فيه تساهل لانه يباع فيما بقي عليه من الألف وليس كذلك بل فيما يتجدد  
عليه من النفقة عند المشتري كما هو مذكور في الذهب اه لكن قوله بخلاف الخ يمنع من هذا التأويل ولا يخفى  
**(قوله في الأصح)** وقبل لا تسقط بالقتل لانه أخلف القيمة فتقتل به كسائر الذنوب وليس بشئ لان الدين إنما  
ينتقل الى العاقبة اذا كان ديننا لا يسقط بالموثوق وهذا يسقط بالموثوق **(قوله ويبيع في دين غيرها)** يتوزن دين  
وجزء يرها على أية صفة له أي غير النفقة كالمهر ومازماه بغيره من ذنوب أو ضمان متلف قال حوفه أنه لا يظهر  
فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث في ملك المولى اذ بايع فيه لا يباع في بيعته عند مولى آخر نفقة كان أو  
غيرها الا ان يقال ان سبب النفقة كان أمرا واحدا مستمرا يقال له بيع فيه مرارا عند مولى متعددين بخلاف  
غيره **(قوله ومفاده أن لها استعانة)** لكونها من جهة الغرام ولا اختصاصهم ط **(قوله قال)** أي صاحب  
البصر وأقره أخوه والمقتضى وذكر الرمي أنه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوفه على ما في البصر اه قلت  
وزأيت مصر حاه في النخبة عن أبي يوسف **(قوله على قول الثاني)** أي من أنه يؤتى تجهيزا على الزوج  
وان ترك ما لا أن الكفن كالكسوة حال الحياة **(قوله المنكوحة)** أي التي زوجها بعد هجر جل ما غير  
المنكوحة فنفتها على سبيلها مطلقا **(قوله أما المسكاتة)** كالحرة للمكة ما فتها على المولى قبل المولى عليها ولاية  
الاستخدام فله النفقة بخلاف المتكمن من نفسها وان تنقل وتسقط بالشوز كالحرة ط **(قوله ولو عدا)** أي  
لغير سبب لامة اذ لو كان عدا فنفتها على السيد أو أمه لا ط عن الرزيلي **(قوله بان دفعها اليها)** أي  
بأن تحلى المولى بين الامتوز وحوا في منزل الزوج ولا يستعملها كذلك في الخا كالمشهد بجر لان  
الاحتباس لا يضيح الا بالتبوة لان للمتبرع في استحقاق النفقة نفع فله المصالح الزوج وذلك يحصل بالتبوة  
وان استخدمها بعد التبوة سقط نفقة تبو الزوال للوجوب بل على الزوال الاحتباس للوجوب للنفقة ومقتضاه  
أنه استخدمها في غير بيت الزوج ويدل عليه قوله في الهداية انا أو أمه أي مع الزوج من الزوال لا تغلب النفقة  
لانه تحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد التبوة سقطت النفقة لانه فات الاحتباس وفسر التبوة بما  
مر فعلم أن النفقة لا تحب الا بالتبوة لان بها يحصل الاحتباس للوجوب فلو استخدمها وهي في  
بيت الزوج بخياطة أو غزل مثلاً لم تسقط النفقة قبلها لاحتباس في بيت الزوج ولا يتابعه مقلوهم  
لو استخدمها سقطت النفقة فان المراد استخدمها في غير بيت الزوج كإدخاله عليه كلام الرزيلي والهداية

لتبعية الام ولو كانتين  
سعى لاسه ونفقة على  
ابيه جوهرة (مر بعد  
أخرى) أي لواجتمع عليه  
نفقة أخرى بعد الشراء  
من علمه أو لم يعلم  
فرضي بيع ثنائيا وكذا  
المشتري الثالث ولم  
يجز الا بدين حادث قاله  
الكامل وابن الكمال  
فاق الدرر تبعا لصد  
سهو (ونسقطونه  
وقوله في الأصح  
ويبيع في دين غيرها)  
مر بعد المصدق سببه  
في المأذون أن الغرماء  
استعانه ومفاده أن  
لها استعانه ولونفقة  
كل يوم بحر قال وهل  
يباع في كفتها ينبغي  
على قول الثاني المقتضى به  
نعم كما يباع في كسوتها  
ونفقة لامة المنكوحة  
ولومدبرة أو أمه أو أمة  
الكتابة فكالحرة  
(اتعجب) على الزوج  
ولو عدا (بالتبوة)  
بان بدفعها اليه

خلافا لما فهم في العبر من أنه على ما فهم من أن قولهم ولا يستخدمها في تعريف التوبة شرط آخر لها وليس كذلك بل هو عطف تفسير فنعما التولية بينهما وبين الزوج وبدل عليه قوله في التوبة ثم أن استخدمها المولى بعد ذلك ولم يحل بينهما وبين الزوج فلا تنفع لها القوت بموجب الثقة وهو التوبة من جهتهم إلى الحق فبأنهت الحرمة بالتأخير فنعما كالمصرح في أن الاستخدام بدون قوت التولية لا يضر إذا تشبه الناشئة بالانحراج ومن يتأخر وج فافهم **(قوله)** فلا يستخدمها المولى أي في غير بيت الزوج كما عرفت فافهم وقيد الاستخدام لانها لو كانت تأخر إلى المولى في بعض الأوقات وتخدم من غير أن يستخدمها لم تنقطع نفقتها لأن الثقة حق المولى فلا تسقط بغيره نخرة \* **(فرع)** \* لو سلم الزوج جلا واستخدمها فاعلى الزوج نفقة الليل كافتى به والاصحاب التمة كافي التلواخانية **(قوله)** أو أهلك أي لو جاع إلى بيته وليس هو فيه فاستخدمها أهل البيت ومنعواهم الرجوع إلى بيت الزوج فلا تنفع لها إلا استخدام أهل المولى أي أهله أو استخدمه نخرة **(قوله)** بعدها أي بعد التوبة **(قوله)** لا أجل انقضاء العدة الأولى لأجل الاعتدال ان انقضاءها لا يتوقف على التوبة وقد مر في فصل الحد أنه يجوز لإقامة المطلقة الخروج إلا إذا كانت مسبوقة **(قوله)** أي لو لم يكن أو أهله قبل الطلاق (سقطت) بخلاف حرة تنزرت فطلقت فعادت وفي العبر بحثا فرضها قبل التوبة باطل ونفقات الزوجات المختلفة مختلفة بحالهما (وكذا تحببها السكنى في بيت خال عن أهل) سوى طهارة الذي لا يفهم الجماع وأمه وأم ولد (وأهلها) ولو ولداه من غيره (بقدر حالهما)

مطلب في مسكن الزوجة

٣ قوله على المعنى الأول أي ما حره قبله من التصرف بمشركه غيرها وقوله وأما على الثاني أي منعها من المعاشرة مع زوجها أنه

ولا معنى لهذا بعد قولهم لأن النفقة مشروعة للكفاية الخ اه أي لأنه مصرح في ذلك **(قوله)** وكذا تحببها أي الزوجة السكنى أي الإسكان وتقدم أن اسم النفقة جمعها لكنه أفردها لأن لها حكما يخصها **(قوله)** حال عن أهل الخ لأنها تنصرف عما تركه غيره فبأنه لا تأمن على مناعها أو يمنعها من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع لأن اختيار ذلك لانها رغبة في انتفاع بحقوقها **(قوله)** وأمه وأم ولد قال في الفتح وأما أمته فقيل أيضا لا يسكنها معها إلا أراضا واختار أنه لا ذلك لأنه يحتاج إلى استخدامها في كل وقت غير أنه لا يطهرها بحضرتها كما أنه لا يحل له ولزوجته محضرهما ولا يحضره الفرض اه وذكر كرام الوليد في العبر معن بالي آخر الكفر قلت وذكر في نخرة أن هذا مشكل أما ٣ على المعنى الأول فنظاه وأما على الثاني فلا به تذكره الجملة بين يدي أمته اه قلت وقد يكون أضرار أم ولد لها كزمن أضرار زوجها وفي الدر المنثور عن الصيطن أم ولد كذا قاله **(قوله)** وأهلها أي من منعهم السكنى معها في بيته سواء كان ملكا أو أحراراً وطاعة **(قوله)** من غيره حال من ولدها لا مسقة والآن حذف الوصول مع بعض الصلة فهو ساقط إذا تقدر السكنى من غيره اه وأطلق ولها قسم الذي لا يشبه الجماع لأنه لا يلزمه إسكان ولها في بيتها وحاشية الحبر الرمي على العبرة بمنعهم من أراضاعه ويتعلق بالتلواخانية أن لا يرجع منعها عما وجب خلاف حقه وما فيها من السفنات ولأنها في الأراضاع والسر يقتض جمالها وجالها حقه فلم منعها تأمل اه قلت وعليه فله منعهم من أراضاعه ولو كان البيت لها **(قوله)** بقدر حالهما أي في اليسار والإعسار فليس

ولا يستخدمها (فلا استخدمها المولى) أو أهله (بعدها) أو بواها بعد الطلاق لأجل انقضاء العدة (لا قبله) أي لو لم يكن بواها قبل الطلاق (سقطت) بخلاف حرة تنزرت فطلقت فعادت وفي العبر بحثا فرضها قبل التوبة باطل ونفقات الزوجات المختلفة مختلفة بحالهما (وكذا تحببها السكنى في بيت خال عن أهل) سوى طهارة الذي لا يفهم الجماع وأمه وأم ولد (وأهلها) ولو ولداه من غيره (بقدر حالهما)

مطلب في مسكن الزوجة

٣ قوله على المعنى الأول أي ما حره قبله من التصرف بمشركه غيرها وقوله وأما على الثاني أي منعها من المعاشرة مع زوجها أنه



مسكن الاغناء يمكن الفقراء كما في البحر لكن اذا كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا فقد مرأته بمسكنها من  
 الطعام والكسوة والوسط ويخاطب بقدر وسعه السابق دين عليه الى المسرة فاقطر هل يتأني ذلك هنا **(قوله)**  
 وبنت منفرد أي ما يات منه وهو محل منفرد معن فستأني والظاهر أن المراد بالملفرد ما كان مختصا بها  
 ليس فيه ما يشاركه له أحد من أهل الدار **(قوله غلق)** بالبحر يك ما يعلق ويقع بلفتح فستأني **(قوله)**  
 زادني الاختيار والعيني ومثله في الزرع وأقر في الفتح بعدما نقل عن القاضي الامام اهنا كان له غلق  
 يخصه وكان لا يلا مشتر كاليس لها أن تطلبه عمن آخر **(قوله)** ومفاد لزوم كيف ومطبخ أي بيت الخلاء  
 وموضع الطبخ بان يكون داخل البيت وفي الدار لا يشاركها فيه ما أحد من أهل الدار قلت وينبغي أن يكون هذا  
 في غير الفقراء الذين يسكنون في الزرع والاحواش بحيث يكون لكل واحد بيت يخصه وبعض المرافق  
 مشتركة كالحمام والنبور وبئر الماء وبأني تعلم قريبا **(قوله)** لحصول المقصود هو أنها على متاعها وعدم  
 ما يتعدها من المعاشرة مع زوجها والاستمتاع **(قوله)** وفي الصرعين الخاتمة الخ عبارة الخاتمة فان كانت دارها  
 بيوت وأعلى لها بيتا يعلق وينفع لم يكن لها أن تطلب بيتا آخر اذا لم يكن غنى أحد من أحماء الزوج يؤذيها اه  
 قال المصنف في شرحه فهم شخصان قوله ثم اشار بقدر الاليت لكن في الزاوية بيت أن تسكن مع أحماء  
 الزوج وفي الدار بيوت أن فرغ لها بيتا له غلق على حدس وليس فيه أحد منهم لا تسكن من مطلته بيتا آخر اه  
 فضرير مراح البيت لا الدار وهو الظاهر لكن ينبغي أن يكون الحكم كذلك فبأذا كان في الدار من الاجاء  
 من يؤذيها وان لم يدل عليه كلام الترازى اه قلت وفي البدائم ولو اراد أن يسكنهم ضررها أو مع أحمائها  
 كله أو أخته وبنته فابت عليه أن يسكنها في منزل منفرد لان لها هاديل الاذى والضرر ولا يحتاج الى  
 جاعها ومعاشرتها في أي وقت ينقضي ولا يمكن ذلك مع ثالث حتى لو كان في الدار بيوت وجعل لبيتها غلقا على  
 حدة قالو ليس لها أن تطلبه ما آخر اهذهذا صريح في أن لا يضر عدم وجدان أحد في البيت لا في الدار **(قوله)** من  
 أحماء الزوج صوابه من أحماء المرأة على عهده في الفتاوى الهندية عن الظهيرية لأن اقارب الزوج أحماء  
 المرأة واقاربها أحماء اه ح وأوجب بان الزوج يطلق على المرأة أيضا وهذا التاويل بعد وهو في عبارة  
 الزاوية المارة أعيد **(قوله)** ونقل المصنف عن المتصالح وعبارته وقر في الملتقط لصدا الاسلامين ما اذا  
 جمع بين امرأتين في دار أو سكن كلاف بيت غلق على حدة لكل منهما أن تطلب بيت في دار على حدة لانه  
 لا يتوفر على كل منهما حقها الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الاجاء فان للثاني في الضراء أو فر  
 اه قلت وهكذا نقله في الزاوية عن الملتقط المذكور والذي يدل به في الملتقط لا يقسام الحسيني وكذا في  
 تحبينس الملتقط المذكور فالامام الاستروشي هكذا ثبت أن تسكن مع ضررها وصهرتها ان أمكنه أن يحصل  
 لها بيتا على حدة في دار ليس لها غيره ذلك وليس للزوج أن يسكن امرأته وأمه في بيت واحد لانه يكره أن  
 يحامها وفي البيت غيره ما وان سكن الام في بيت داره والمرأفة بيت آخر فليس لها غيره ذلك وكره ان تصاف  
 أن لها أن تقول لا أسكن مع والديك وأقربائك في الدار فأقر في دارا قال صاحب الملتقط هذا والوجه  
 على الموسرة الشريفة وما ذكره نقله أن افراد بيت في الدار كفي انما هو في المرأة الوسط اعتبارا في السكنى  
 بالعرف اه قلت والحاصل أن المشهور وهو المتبادر من إطلاق المتن أنه يكفها بيته غلق من دار سواء  
 كان في الدار ضررها أو أحماءها وعلى ما فهمه في البحر من عبارة الخاتمة ولو انما المصنف في شرحه لا يكتفي ذلك  
 اذا كان في الدار أحد من أحمائها يؤذيها وكذا في الضرر لا يولى على ما نقله المصنف عن ملتقط لصدا الاسلام بكني  
 مع الاجمال مع الضرر وعلى ما نقلنا عن ملتقط في القاسم وتجنبه للاستروشي أن ذلك يختلف باختلاف  
 الناس في الشر يفقدان اليسار لا بمن افراد في دار يؤمنه سوطا لئلا يكفها بيت واحد من دار وفهموه  
 أن من كانت من نوبات الاعصار يكفها بيت ولو مع أحمائها وضرتها كما كثر الإعراب وأهل القرى يوقر المدين  
 الذين يسكنون في الاحواش والزرع وهذا التقصيل هو الموافق لما مر من أن المسكن يستقر بقدر ما له وما لوقه  
 تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وبنحي اعتمد في زمانها فقد مر أن الطعام والكسوة يختلفان

كطعام وكسوة (وبنت  
 منفرد من داره غلق)  
 زادني الاختيار والعيني  
 ومرافق ومفاد لزوم  
 كيف ومطبخ وينبغي  
 الافتاء به بجر (كأها)  
 لحصول المقصود  
 هداية وفي البحر عن  
 انطاسة بشرط أن  
 لا يكون في الدار أحد  
 من أحماء الزوج يؤذيها  
 ونقل المصنف عن  
 الملتقط كفايته مع  
 الاجاء لامع الضرائر  
 فكل من زوجتيه  
 مطالبة بيت من دار  
 على حدة

بإختلاف الزمان والمكان وأهل بلاده الشامية لا يسكنون في بيت من دلم مشتملة على أجناب وهذا في أساطهم  
 فضلا عن أنشراحهم الآن تكون دار موروثه بين أخوة مشا فليسكن كل منهم في جهة منهمهاج الاستراة في  
 مراعاتها فلا تضرت زوجة أحدهم من أجنابها وأرضتها وأراد زوجها أسكنها في بيت منفرد من دار الجماعة  
 أجناب وفي البيت مطبخ وخلاء يعدون ذلك من أعظم العار عليهم فنبغي الإقناع لهم بدار من أجنابهم ينبغي أن  
 لأزمنة أسكناتها في دار واسعة كدار أبيها أو كداره التي هو ساكن فيها لأن كثيرا من الأوساط والأشراف  
 يسكنون الدار الصغيرة وهذا موافق لما قدمناه من المتقطن قوله اعتبار في السكنى بالمعروف اذ لا شأن  
 المعروف بخلاف باختلاف الزمان والمكان فعلى المقتضى أن ينظر إلى حال أهل زمانه وبلده أذ يدون ذلك لا يحصل  
 العائثر تملع وفيه وقد قال تعالى ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن **(قوله)** ولا يلزمه اتباعها عؤنة الخ قال في التهر  
 ولم يحقق كلامهم ذكر المؤنسة الا في فتاوى قارئ الهداية قال أنها لا تختب الخ **(قوله)** ومفاده الخ عبارة الصر  
 هكذا قالوا الزوج أن يسكنها أحب ولكن بين جيران صالحين ولو قالت إنه يضربني ويؤذي فربما  
 يسكنني بين قوم صالحين فإن علم القاضي ذلك زجره ومنع من العلفي حقها والابال الجيران عن صنعته  
 فإن صدق قوله منع من التعدي في حقها ولا يتركها تهمة وان لم يكن في حوارها من يوق به أو كانوا عيانا في  
 الزوج أمره أسكنها بين قوم صالحين اه ولم يصر جوابه لضرب وانما قالوا زجره وأعله لها لم يطلب  
 تعزيره وانما طلبت الأسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران ليس يسكن  
 شرعي اه **(قوله)** لكن نظريه الشرنبلالي الخ أي تطرق كلام التهر وأجيب عنه بحمله على ما إذا رضت بذلك  
 ولم يطلبه عسكن له جيران فالجواب أن الإقناع يلزم المؤنسة وعدمه يختلف باختلاف المسكن ولو منع وجود  
 الجيران فإن كان صغيرا كساكن الربوع والحيشان فلا يلزم لعدم الاستيعاش بقرب الجيران وإن كان كبيرا  
 كالدار الخالية من السكان المرتفعة الجدران يلزم لاسيما خشيت على عقلها كما أقامه السيد محمد أو السعود في  
 حواشي مسكنين وهو كالأمر وجبه لأن ما في السراجية من علم الزوم مشروط بشرطين أسكنها بين جيران  
 صالحين وعدم الاستيعاش فإذا أسكنها في دار وكان يحيط بها ليلابيت عند ضربتها ونحوه وليس لها ولدا وخادم  
 تستأنس به أو لم يكن عندها من يدفع عنها إذا خشيت منصوص وذوي الضاد كان من المضارة التي  
 عنها ولا سيما إذا كانت صغيرة السن فيلزمه اتباعها عؤنة أو أسكنها في بيت من دار عندهم لا يؤنبها أن  
 كان مسكنها ملحق بمجالسهما والله سبحانه أعلم **(قوله)** على ما اختاره في الاختيار التذرية في الاختيار  
 شرح المختار هكذا أقبل لا يمنعهم من الخروج إلى والدين وقبل عنهم ولا يمنعهم من الدخول إليها في كل جمعة  
 وغيرهم من الأقارب في كل سنة هو المختار اه فتقوله هو المختار مقابل القول بالشرف في دخول المحارم كما  
 أفاد في الدرر والفتح نعم ماذ كره الشارح اختاره في فتح القدير حيث قال وعن أبي يوسف في النوادر تقييد  
 خروجها بان لا يقدر على اتباعها فإن قدر الاندب وهو حسن وقد اختار بعض المشايخ منعهم من الخروج  
 إليها وأشار إلى نفعه في شرح المختار والحق الأخذ بقول أبي يوسف إذا كان الأبوان بالصفة التي ذكرتها واللا  
 ينبغي أن يأن لها في زيارتهما في الحين بعد الحين على قدر متعارف أما في كل جمعة فهو بعيد فإن في كراهة الخروج  
 فتح باب التفتة خصوصا إذا كانت شابة والزوج من ذوي الهبات بخلاف خروج الأبوين فإنه أيسر اه وهذا  
 ترجيح منه خلاف ما ذكر في البحر أنه الأصح المقتضى به من أنها تخرج إلى والديها في كل جمعة بانه وبدونه وللدارم  
 في كل سنة مرة لا بد وبدونه **(قوله)** زما أي مرضا مرضا ضابطا **(قوله)** فعلمه تعاهده أي بضراحتناحه  
 لها وهذا إذا لم يكن له من يقوم عليه كأقربى الخاتمة **(قوله)** ولو كان لا نكاح من المباحة بالمعروف  
 المأمور بها **(قوله)** وإن أبي الزوج لم يحق حق الولد لولها النفقة الظاهر لا وإن كانت خارجة من بيتة حتى  
 كآثر خرجت فرض الخ **(قوله)** على كل جمعة ههنا هو الصحيح خلافا لما قاله المنع من الدخول معلل بان المنزل  
 ملكه وله حق النكاح من دخول ملكه دون القيام على باب الدار ولين قال لا يمنع من الدخول بل من القرار لأن  
 التفتة في الملك وطول الكلام أقامه في البحر وظاهر الكثرة وغيره ما اختيار القول بالمنع من الدخول مطلقا

(ولا يلزمه اتباعها عؤنة)  
 وأمره بأسكنها بين  
 جيران صالحين بحيث  
 لا تستوحش سراجة  
 ومفاده أن البيت  
 بلا جيران ليس مسكنا  
 شرعيا بحر وفي التهر  
 وظاهره وجوبها لو  
 البيت خالي عن الجيران  
 لاسيما إذا خشيت على  
 عقلها من صنعته قلت  
 لكن نظريه  
 الشرنبلالي بما مر أن  
 ما لا جيران لا غير مسكن  
 شرعي فتنبه (ولا يمنعها  
 من الخروج إلى  
 والدين) في كل جمعة  
 أن لم يقدر على اتباعها  
 على ما اختاره في  
 الاختيار ولو أوجها زما  
 مثلا فاحتاجها فعلمها  
 تعاهده ولو كافرا وإن  
 أبي الزوج فتح (ولا يمنعها  
 من الدخول إليها في  
 كل جمعة وفي غيرهما  
 من المحارم

مطلب في الكلام على  
 المؤنسة

في كل سنة لها الخروج  
ولهم الخروج زيلخي  
(وعتصمهم الكينونة)  
وفي نسخة من البيوتنة  
لكن عبارة مثلًا مسكين  
من القرار (عندها به)  
يقى خاتمة وعتصمان  
زيارة الاجانب وعادتهم  
والوليمة وان اذن كانا  
عاصيين كما في باب  
المهر وفي الجربة منها  
من الغزل وكل على ولو  
تربعا لأجنس ولو قاطبة  
أو معلقة لتقدم حقه  
على فرض الكفاية  
ومن مجلس العلم الانزلة  
استمتع زوجها من سؤاها  
ومن الجاهم الانفساد وان  
حاز بلا زين وكشف عورة  
أحد قال الباقي وعليه  
فلا خلاف في منعهن  
للعلم بكشف بعضهن  
وكذا في الشرنبلالية  
معز بالاكال (وتفرض)  
النفقة باؤها  
الثلاثة (لزوجها الغائب)  
مئة سفر صريفة  
واستصنه في الصبر  
ولو مفقودا (وطفله)  
ومثله كير زين  
مطلب في منع النساء  
من الجاهم  
مطلب في فرض النفقة  
لزوجها الغائب

واختياره القدوري وجرحه في الفخرة وقال ولا ينعهم من التلثر لها والكلام معها خارج المنزل الآن يخاف  
عليه الفساد فله منعهم ذلك أيضا (قوله في كل سنة) وقبل في كل شهر كما (قوله لها الخروج ولهم الخروج  
زيلخي) المناسب ابقاها هذا الجاهم في بعض النسخ وعبارته زيلخي وقبل لا ينعهم من الخروج الى الوالدان ولا  
عنهم من الخروج عليها في كل جمعة الخ (قوله وعتصمهم الكينونة) الظاهر ان الضمير تدل على الابوين  
والخادم (قوله وفي نسخة من البيوتنة الخ) به عبر في الشهر وتعتبر مثلًا مسكين يؤيد نسخة الاولى ومثله في  
الزيلي والصبر ويؤيد صام من التعليل بان التفتق في المكسوط طول الكلام (قوله وعتصمهم الخ) ولا تنطوع  
لصلاة والصوم بفراذن الزوج بحرج عن الظهيرة قلت ينبغي تفصيل الصلاة بصلاته التهج في الليل لان في ذلك  
منعها حقه وتقصيها لجالها بالسر والتعب وجمالها حقه أيضا كما مر أما غيره ولا سيما السنن الروايات فلا وجه  
لمنعها ما كالا يفتي (قوله والوليمة) ظاهره ولو كانت عند الحرام لانتهاج على جمع فلا تخلف من الفساد عدا  
رحتي (قوله وكل على ولو تربعا لاجنسي) هذا ذكر في الصبر بحثا قال وينبغي عدم تخصيص الغزل بل له  
أن عتصمهم الاعمال كمالها المقصود للكسب لانها مستغنى عنه لوجوب كفائها عليه وكذا من العمل تربعا  
لاجنسي بالاولي اه وقوله بالاولي سابق قول الشارح ولو تربعا لاقضاء الوالوة صلة كون غير التبع اولى وهو غير  
صحيح كذا قيل وقد يجب بان ما كان غير تبع بل بالاجرة قد يستدعي خروجها المطالبة الاجنبي بالاجرة تأمل  
قلت ثم ان قوله لهما منعها من الغزل يشمل غزلها لنفسها فان كانت العلة فيه السهر والتعب المنقص  
لجمالها منعها ما يؤيد في ذلك لامادونه وان كانت العلة استغناءها عن الكسب كما مر فقيدها فقد يحتاج  
الى ما يلزم الزوج شرأولها والذي ينبغي تحريمه ان يكونه منعها عن كل عمل يؤدي الى تنقيص حقه او  
ضرره او اذى زوجها من ينه ما العمل الذي لا ضرورة فيه فلا وجه لمنعها عنه خصوصاً في حال غيبته من بينه  
فان ترك المرأة بلا عول فيها يؤدى الى مساوس النفس والشيطان أو الاشتغال بما لا يعنى مع الاجانب  
والجيران (قوله ولو قاطبة ومغسلة) أى التي تغسل الموى كافي الخاتمة ونقل في الصبر عنها تفصيل زوجها بان  
الزوج بعدما نقل عن النوازل أن لها الخروج ببلانته واقتصر عليه في الفهم وقوى في الجبر الاول بما عطل به  
الشارح (قوله على فرض الكفاية) بخلاف فرض العين كما في غلظها الخروج اليهم محرم (قوله ومن مجلس  
العلم) معطوف على قوله من الغزل فان لم تقع لها انزلة وأرادت الخروج لطلب مسائل الموضوع والصلوات كان  
الزوج يحفظ ذلك ويعلمها منعها والا لاولي أن يذن لها أحيانا بغير (قوله ومن الجاهم الخ) التبع منه قول  
الفقيه وخالفه فاضحيان فقال بدخوله مشروع لقتلها والرجال خلافاً لاهل بعض الناس لكن انما يباح اذالم  
يكن فيه انسان مكشوف العورة اه وعلى ذلك فلا خلاف في منعهن العلم بان كثير ممن من مكشوف العورة وقد  
وردت أحاديث تؤيد قول الفقهاء وورد استثناء النساء والمريضه وتعام في الفتح وقال خيله وحيث أبحاثها  
الخروج فاعلمنا بباح بشرط عدم الزم من توقعه الهمة الى ما يكون داعية لنظر الرجال والاستهانة قال الله تعالى ولا  
تبرجن برج بالجاهلية الاولى اه وأشار الشارح بقوله وان يباين الى قول فاضحيان الى أنه لا ينافي منع الزوج لها  
من بدخوله مع مشروعيتها كالا ينافي منعها من صوم النفل وان كان مشروعاً وانما ينافي منعها من دخولها  
بان الزوج والظاهر أنه مراد الفقيه خلافاً لفهمه الشرنبلالي (قوله وتفرض النفقة) وكذا لو كانت  
مفروضة ومضت مدة ثم غلب لها أو خذلها من ماله المذكور كأهلها في البدائع (قوله مفترقة) متعلق  
بالغائب (قوله واستحسنه في الجبر) قال وهو قديمين يجب حفظه فله فيلادونهما سهل احضار مورما اجته  
اه لكن في الفهستاني وفي فرض القاضي تفقعر من الغائب عن البللحولة كان بينهما ملة مقرر أو لا كافي  
المية وينبغي أن تفرض نفقة عرس المتوارى في البللحولة فيه المقنود اه في الجوى عن البرجندى  
عن الفتية عن الخط سوا كانت النفس مفترقة أو لا حتى لو ذهب الى القرية غير كفاية البللحولة فاضى  
أن يفرض لها النفقة اه (قوله وطفله) أى الفقير الحارط (قوله ومثله كير زين) المراد به الابن العاجز عن

الكسب لمرض أو غيره كإساقى بسله **(قوله وأنتى مطلقاً)** أى ولو غير مرضه لان مجرد الاثمة غير ط والمراد  
 به البتة التقيرة **(قوله وأبو به)** أى القيرين ولو قادرين على الكسب على أحد القولين كإساقى **(قوله فلا)**  
 تفرض لماله كذا أخيه المراهبة كل ذى رحم محرم مما سوى قرابة الولدان نفقتهم لا تجب قبل القضاء ولهذا  
 ليس لهم أن يأخذوا من ماله شيئاً قبل القضاة اذا لم يفرزوا به فكان القضاء في حقهم ابتداءً لا يجوز ذلك  
 على الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الولدان لهم الاخذ قبل القضاء بلارضاهم فيكون القضاء في حقهم اعانة  
 وتوى من القاضي كفى الدريور بالمولد فانه اذا كان عاجزاً عن الكسب وامتنع مولده من الاتفاق عليه فان  
 له الاخذ من مال مولده ومقتضاه أن يفرض للعاجز في مال مولده الا أن يجاب بان العبد لا يجبه دين على  
 مولده فلتأمل وإذا لم يجد ما يملكه في بيت مولده ولم يفرضه القاضي كيف يفعل وينبغي أن يؤخره بقدر  
 نفقته لو قدر على الكسب ويبيعه لو عاجزاً كما يأتى في العبد الوديعة ولم أره فله الرجوع **(قوله ولا يقضى عنه)**  
 دينه) فلو حضر صاحب الدين غير عاى وموعدا الغائب لم يأمره القاضي بقضاء الدين وإن كان مقر بالمال  
 ويدينه لان القاضي انما يأمركم في حق الغائب بما يكون نظراً له وسقطا للملكه وفى الاتفاق على زوجته من ماله  
 حفظ ملكه وفى فاعدينه قضاه عليه يقول القير بحر عن الخيرة ولا رد المملوك لان القاضي لا يقضى على  
 مولده بنفقة بخلاف الزوجة تأمل **(قوله لانه قضاة على الغائب)** علة لقوله ولا تفرض وقوله ولا يقضى **(قوله)**  
 في حاله) فلو االه فذلك مطلق **(قوله كبر)** هو غير المضروب من الذهب وأمنه ومن القضاة وفى  
 بعض النسخ كبر وبنى عنه قوله وأطعم فكان الاول أولى ودخل فيه الدراهم والله تاجر بالاولى قال الزهلى  
 والتبر عزلة الدراهم في هذا الحكم لانه يصلح قيمة المضروب اه وينبغي تقييده بما اذا وقع به التعامل كقوله الرجى  
**(قوله وأطعم)** زندق البصر وغيره أو كسوة **(قوله أما أخلاقه)** أى خلاف حسن الحق كعروض وعقار **(قوله)**  
 عندا وعلى الخ) يشمل ما كان مالاً ودبيعة أو مضاربة بحرمته الاستحقاق في غلة الوقت اذا قرره الناظر كإساقى به  
 في الحليمة لان الناظر كوكيل عن أهل الوقف وكذا غلة العبد والدار كفى والنهر وقد يكون المال عند شخص اذ  
 لو كان في بيته وعلم القاضي بالنكاح فرض له ان ينفقها الاقتضاء على الزوج بالنفقة كالأقرىدين ثم غاب  
 وله من جنسه مال في بيته يقضى لصاحب الدين فيمبخر وقد يفرق بعدا كمالاً في قرين **(قوله ويبدأ بالاول)**  
 أى مال الوديعة لان القاضي نصب ناظر افسد به لانه انظر الغائب لان الدين محفوظ لا يجهل الهلاك بخلاف  
 الوديعة فتح وخير وفى الصرع الحامية الوديعة أولى من الدين في البساطة لان اتفاق منها وذكر الرجى أن القاضي  
 والاطعان وولى الدين والتولى بحسب علم العمل بماله والاولى والناظر كالاختي اه تأمل قلت واذا تناقفا فلاس  
 المدون أو غيره أو انكاره فالدائنة أولى **(قوله لا المدون)** والفرق أن القاضي له ولاية الإلزام فاذا فرض النفقة  
 في ذلك المال صار المودع مأموراً بالدفع منه الى المقرض له فلذا ادعى دفع الامانة صدق بخلاف المدون فانه  
 لا يصدق لانه يدعى ثبوت دين له بذمة الغائب لم يقرر ان الدين تنقضى باسمها **(قوله أو اقرارها)** ذكره فى  
 الصرع بحثا وعلة بانها مقرر على نفسها اه أى لان النفقة تصير بالقضاء نذراً على الزوج قلت لكن ينبغي صحة  
 اقرارها في حق نفسها فلا ترجع على الزوج لا في حق الزوج تأمل **(قوله ولو تناقفا الخ)** هذه الجملة في بعض النسخ  
 مذكورة قبل قوله وقبل والمراد ضمناً المدون عدم براءته وقوله ولا رجوع أى لها على من أنفق عليه **(قوله)**  
 وبالزوجة) عطف على الصغير المبرور في قوله من يتره ولذا أعاد الجار **(قوله انا على قاض بذلك)** أى ولم يقره  
 المدون والمودع ولا ينافى هذا قولهم ان القاضي لا يقضى بعهده لغيره من إيت هذا ليس قضاء له اعانة وتوى  
 أقامه الرجى **(قوله ولو علم)** أى القاضي بأحدهما أى أحد الأمرين بان علم المال مثلاً احتج بالقرار المدون  
 أو المودع بالأخر أى بالزوجة أو بالنسب **(قوله ولا يدينه هنا الخ)** يحتمل وقوله من يقره الخ أى أنه لو حدد  
 المال أو النكاح أو أحدهما لا يقبل بينهما على المال لانها ليست بحصص في اثبات الملك للغائب ولا على  
 الزوجة لان المودع والمدون ليسا بحصص في اثبات النكاح على الغائب ولا يدين عليهم ماله لا يستحق الا من  
 كان خصماً كذلك في الحامية وهذا يستثنى من قوله من كل أمر شئ كونه فإذا أنكره يحلف بحسب

وأنتى مطلقاً (وأبو به)  
 فقط فلا تفرض  
 لماله كذا أخيه  
 ولا يقضى عنه دينه لانه  
 قضاة على الغائب (فى)  
 ماله من حسن حقهم  
 كبراً وأطعم أما أخلاقه  
 فيفتقر للبيع ولا يباع  
 مال الغائب اتفاقاً  
 (عند) أعلى (من)  
 يقربه (عند الامانة)  
 وعلى الدين ويبدأ بالاول  
 وقبل قول المودع فى  
 الدفع النفقة لا المدون  
 الاينة أو اقرارها بحر  
 وسببه ولو انفق قبل  
 فرض ضمناً لا رجوع  
 (وبالزوجة و) بقرابة  
 الولاد وكذا الحكم  
 ثابت اذا علم قاض  
 بذلك أى على الزوجة  
 ونسب ولو علم بأحدهما  
 احتج بالقرار بالآخر  
 ولا يدينه هنا لعدم  
 الخصم

ولو قال أوفته فالظاهر أنه لا يعين لها عليه لانه ليس خصما في ذلك وفي ولو برهن على أن زوجها لم يقع لها قبل غيبته نفقة تكفيها أو أنه أطلقها ومضى عنها بائني قوله في حق منع ما تحت يد مقلبي قلت الآن تدعى ضامع ما دفعه لها وأنه لم يكفها تأمل **(قوله)** وكفها لجواز أنه عمل لها النفقة أو كانت ناشرة أو مطلقة فنقضت عنها بآخر **(قوله)** في الاصم راجع لكل من قوله بما أخذته وقوله وجوبه لأن القاضي نصب ناظر القهارج فصعب عليه النظر إليه ومقابل الأول القول بأخذ كفيل لنفسها ومقابل الثاني قول الخصاف أنه حسن فأدح **(قوله)** ويخلفها كان الأولى تقدمه على التكفيل لأن القاضي يحلف أولاً ثم يعطي النفقة وبأخذ الكفيل كما في إباحة الإصلاح اهـ **(قوله)** أي مع الكفيل على حذف مضاف أي مع أخذ الكفيل وعبارته أن يلي مع التكفيل **(قوله)** وكذا كل أخذ نفقته بثبوت أخذ ونصب نفقته على أنه مفعية **(قوله)** كان الكمال حيث قال ويخلفه أي يخلف من يطلب النفقة وكفله ونقل مثله في الحر عن المستفي قال في الشرب ثلاثة ولكن له كل صغيرا كف يخلف فليست له قلت الظاهر أنه يحلف أنه أن ما مدفع لها نفقته فافهم وفي الجرو هذا يدل على أنه يؤخذ التكفيل من الولدين أيضا وهو الظاهر لأنه أنظر لقاب وقديقال انما يؤخذ من الولدين لا خيال التحصيل وقدمنا أن النفقة المحيلة للقرىب اذا هلكت أسرفت بقضى به بأخرى بخلاف الزوجة فليس في تكفيله احتياط القاب لا هو لأدعى هلا كهاتل منه اهـ وقه أنه قديدي علم الأخذون الهلاك فكان الاحتياط في تكفيله فافهم **(قوله)** ولا كانت ناشرة كذا في الضرر الأولى ولا هي ناشرة لأن لهما لو كانت ناشرة ثم ماتت لينة ولو بعينته عانت نفقتها كما مر **(قوله)** طولبت هي أو كفيلها أي بخير الزوج بين مطالبتها ومطالبة كفيلها **(قوله)** وكذا أي بخير الزوج أيضا اذا احتفظها ونكحت ولو أقرب ما أخذ منها دون الكفيل لان الإقرار بجهة فاصرة فظهر في حقها فقط بائني وشبهه في نفسها في حيث قال وان حلها فانتكس جمع على الكفيل والزوج فاذن أقرب ما أخذها بجمع عليها فقط كما في شرح الطحاوي اهـ قلت وهو متكل فان التكون اقرا أو اضافار جه الفرق هنا ذكر في الخبر ولا تكت خيرا لزوج وان لم ينك الكفيل لان التكون اقرا والاصل اذا أقرب بالمال لم الكفيل وان جدد الكفيل اهـ وهذا يقتضي ثبوت التغير فمهما ولا اشكال فممكن أعرض في الضرر على قوله والاصل اذا أقرب الزمان هذا فمما لا يرد بين يجب كقوله ما ثبت عليه أو تاب ما لا يرد بين فاقم في الحال كقوله قلت على العجب فلا يلزم الكفيل وهناك من ما أخذته تأنف فكان الدين قائما وقت الثمنان في ختم الحال فلا يلزم الكفيل قال فلحق عاق الميسر وشرح الطحاوي من أنه اذا أقرب ما لا يخرج جمع عليها فقط اهـ قلت لكن يعود الاشكال المار فقد علمت بما في الفتاوى اهـ في شرح الطحاوي فرق بين التكون والاقرار ولعل وجهها لم يظهر لنا فافهم **(قوله)** ولو أقرب طولبت فقط كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه في بعضها ولو حلفت وكان في نفسه عاق في الضرر الأخيرة فان لم يكن الزوج بينه وتحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل فانه وهم أن عليها شي وليس جبر ادل المراد أنه لا يخلف الكفيل أصابيل لحلفها أي عتوا عنه في دفع المطالبة كما فاده بعض المحسن وهو كلام جيد انلو كان علمها شي فاقا فائدة التصلي ولزم أن يكون القول للزوج بلا يئنه ولا يخفى فساد **(قوله)** باقاة الزوجة بينة على النكاح أو التمسب هذا بخير ما تقدم من اشتراط اقرار المودع والبلدون بازوجة أو التمسب أو علم القاضي بذلك كما أشار إليه بقوله فاسم ولا يعين ولا يئنه فقال ح وكان المناسب لقوله أو التمسب أن يقول فله لا تفرض على غائب باقاة الزوجة أو التمسب ولا كما لا يخفى **(قوله)** ان لم يخلف مال أي لم يترك ما لا يئنه ولا عند مودع ولا على مدون وهذا بخير قوله في مال قال في الخبر أنه اذا لم يكن للزوج مال حاضر وأرادت أقامة بينة على النكاح أو كان القاضي يعلمه وطلب أن يفرض لها النفقة وأمرها بالاستدانة لا يحجبها ذلك فلا تفرز **(قوله)** وبأمرها بالنصب عطف على يفرض وقوله ولا يقضى به أي بالنكاح عطف على قوله لا تفرض ح **(قوله)** ويقضى بها وتعلم من مالها أن كان له مال والا توهم بالاستدانة ولا تحتاج إلى بينة على أنه لم يخلف نفقة بخر **(قوله)** الحاجة لأن الزوج كثير ما يتعسر ويركها يبلا

(وكفها) أي أخذتها  
 قفلا بما أخذته  
 لا ينفسها وجوباً في  
 الاصم (ويحلفها معه)  
 أي مع الكفيل  
 احتياطاً وكذا كل  
 أخذ نفقته فلو ذكر  
 الضمير كان الكمال  
 لكان أولى (أن القاب  
 لم يعطها النفقة) ولا  
 كانت ناشرة ولا مطلقة  
 مضت عنها فان حضر  
 الزوج وبرهن أنه أوفاها  
 النفقة طولبت هي أو  
 كفيلها رد ما أخذت  
 وكذا لو يبرهن ونكحت  
 ولو أقرب طولبت فقط  
 (لا) تفرض على غائب  
 (باقاة) الزوجة (بينة)  
 على النكاح أو التمسب  
 (ولا) تفرض أيضاً  
 (ان) لم يخلف ما لا فاقامت  
 بينة يفرض عليه  
 وبأمرها بالاستدانة ولا  
 يقضى به (لأنه) قضاه على  
 القاب (وقال زفر  
 يقضى بها) أي النفقة  
 (لأنه) أي بالنكاح  
 (وعمل) القضاء اليوم  
 على هذا الحاجة

نفقه خصوصاً في زمانها قال الزبلي لأن في قبول البيعة بهذا الصفة نظر الهاوليس فيه ضرر على الغائب  
لأنه لو ضرر وصدها أو أبت ذلك بطريقه كلفت أخذت لحقتها أو لا يرجع عليها وعلى الكفيل (قوله ففقي  
به) وهو الأصح كما في البرهان وقال النصف وهذا أرفق بالناس كما في التهر وهو الخشار كما في ستنى الأبحر وفي غيره  
وبه يفتي شرنبلان واستحسنه أكثر المشايخ ففقي به شرح مجمع (قوله وهذا من الست التي يفتي بها يقول  
زفر) أوصلها للجوى إلى خمس عشرة مثله ونظمها في قصيدتها أحدها هـ ٢ فقول المريض في الصلاة  
كهية التشهد ٣ فقول المتنفل كذا ٤ تقر من سعى إلى ظالم يرى عفرمه هـ لا بد في دعوى العقار  
من بيان حدوده الأربع ٦ قبول شهادة الأعمى فيما فيه تسلمع ٧ الوكيل بالحصومة لا يملك خفض المال  
٨ لا يسقط خيار المشتري برؤية الدين من صحتها ٩ لا يسقط خياره برؤية الثوب سوطاً ١٠ بشرط  
تسليم الكفيل المكفول عنه في مجلس الحكم ١١ إذا تعيب المبيع يجب على الراعي بيان أنه اشتراه سلباً يكذا  
١٢ تأخير الشفع الشفعة شهر بعد الأشهاد بطلها ١٣ أنا وصي بثلث نقده وغنم فباع الثلثان فله ثلث  
الباقى منها ١٤ إذا قضى الفريم جيلاد بزوج له لا يجبر على القبول ١٥ إذا نفق المقتضى على القطة  
وسحبها الاستفاة فهل كنت سقطاً أم لا قلت وبسقاط ثلاثه وهي دعوى العقار وشهادة الأعمى  
والوصية بثلث الثلثان المقتضى به خلاف قول زفر فيها وهو قول أمثنا الثلاثة وعلمه المتن وغيره كما به عليه  
سيدى عبد الغنى التاليسى في شرحه على النظم المذكور وهذا وقد تردد على ذلك غنى مسائل ١ إذا قال أنت  
طالق واحدة في نيتين وأراد الضرب تقع نيتان عنده ورجحه المحقق الكمال ابن الهمام والاتفاق في غاية البيان  
٢ تعليق عتق العبد بقوله أنت أم أوتقت فانت حر تدبر عتده ورجحه ابن الهمام ومن بعده ٣ التكاثر  
الوقت يصح عنده ورجحه ابن الهمام به مال التوقيت ٤ وقف الدراهم والدينارين يصح عند زفر وهي  
رواية الانصاري عنه وعليه العمل اليوم في بلاد الروم بخلافه عندهم فهو في الحقيقة وقف منقول فيه تعامل  
وساقي في الوقف تحقيقه هـ لو جفت يته امرأ في ليلة مظلمة ظن امرأته غوطتها لا يجد ولونها لم يجد هو  
قول زفر وعن أبى يوسف محمد طلقا قال أبو البالك الكبير وروايت زفر يؤخذ كذا في التارخانة ٦ لو حلف  
لا يعز بدا كذا فقدم المأمور بدلائحه عند زفر وعليه الفتوى خلافاً لأبى يوسف وهذا إذا خرج الكلام  
مخرج الرسالة بأن قال إن زيداً يستعرك كذا والاحتث كما في التهر وغيره ٧ حوازي التيمم خاف فوت  
الوقت إذا وضأ وهو قول زفر وقد منافي التيمم رجحه لكن مع الأمر بالأعادة احتياطاً ٨ طهارة بل الدواب  
على قول زفر يفتي بها في محل الضرورة كبرى ما دامت في الشام كحذر العمدى في حديثه وشرحها  
لسيدى عبد الغنى وتقدم بيانه في الطهارة فصارت جملة المسائل عشرين مسألة بعد اسقاط الثلاثة المتارة  
وقد نظمها كذا بقول

ففتي به) وهذا من  
الست التي يفتي بها  
يقول زفر

بحمد الله العالمين مبسلاً • أتوج نظمي والصلامة على العلا  
وبعد فلا يفتي بما قاله زفر • سوى هو وعشرين تقسيمها انجلى  
جلوس مريض مثل حال تشهد • كذا من يصلى فاعلم استغلا  
وتقدير انفاق من غلبت زوجها • بل انزل مال منه متر جوتقولا  
رايح شراوى ما تصب عنه • إذا قال انى ابتغصام الحلى  
وليس بلى قبضاً وكيل خصومة • ويضمن ساع بالبرى يقبولا  
ونسلم بكقول بمجلس حاكم • تحتم أن يشترط على من تكفل  
وسعى خيار عند رؤية شتر • ثوب بلا نشر لظو مبسلاً  
كذارى عليم من حسن داره • انما يكن من دخل قد تأملا  
فضاحلاداً عن زوف أداتها • فلاحوان لم ير أن يتضلا  
مبداً تشهد على أخذ شفعة • بتأخير شهره انك أبطلا

توى بقطة في حال حبس لأخفا \* صرفت عليها سقط ذاكملا  
 وزد ضرب حساب أرا لمطلق \* صبح بترجيع الكمال تعذلا  
 ورجع أضعافه تدبير عبده \* بتدبيره القتل والموث فاقلا  
 وأيضاً كإفسه توقيت عدة \* صبح وذا التوقيت يجعل مرسلا  
 ووقف دنابر أجز ودرهم \* كاهلة الانصرى دام مصلا  
 وواطئ من قدلتها زوجة لنا \* آتة بسبل حدمنا زمهلا  
 ويحتش في والله لست معبرنا \* زبانا أعطى ابن جاهر صلا  
 لمن خاف قوت الوقت ساغ تبهم \* ولكن لاصط بالاعتقلا  
 طهارة زبلى في حصل ضرورة \* كبرى مياه النام صبت من البلا  
 فهالك عروبا بالجال تسربت \* وجات عقودا لرفي جدها حلى  
 وصلى على ختم التين ربنا \* وآل وأصحاب من بالقي عسلا

(قوله وعليه الخ) أى على قول زفر وهذا تفرغ من صاحب البعر (قوله تقبل ينبت على النكاح) أى  
 لا يقضى به بل يفرض لها النفقة ولذكر البينة على التسليم الاختصاراً أولاً بحث قامت على النكاح  
 تكون قاعة على النسب ضمنا لقام القرائن تأمل (قوله أن لم يكن عالماً به) انذو كان عالماً بالبحر إلى سنة  
 وتكون المسئلة على قولنا نحن الثلاثة كالم (قوله ثم يفرض لهم) أى للزوجة والمغارة بحر (قوله  
 ثم بأمرها بالانفاق أو الاستدانة) عبارة البعر ثم بأمرها بالاستدانة وبه علم أن المناسب عطف الاستدانة لولو أو  
 كإو جدي بعض النسخ لا يهملون تسندن ومضت عدة تسقط نفقة غير الزوجة ولو بعد النفقة كما لم يكن  
 سائاً أن أن يلقى جعل الصغير كزوجة في عدم السقوط بل يضى بخلاف بقية الأقران وبأن تمام الكلام عليه  
 (قوله وتحبس الطلقة الرجعي والبان) كنه على إبدال المطلقة لعدة لان النفقة تابعة للعدة وقد بالرجعي  
 والبان اختصاراً على الوأعنى أم أوله فلان نفقة لها في العدة كافي كافي لها كزوجة أو كان النكاح فليدافى البصر  
 لو زوجت معتدة البان وقرى بعد الخول فلا نفقة على الثاني لفساد نكاحه ولا على الأول إن خرجت من  
 بنته لشوزها وفي المحنى نفقة العدة كنفقة النكاح وفي الأخيرة وتسقط بالقشوز وتعود بالعدو وأطلق  
 فتقبل الحمل وغيرها والبان ثلاث أو تأمل كافي الثانية ويستثنى مالوا لها على أن لا نفقة لها ولا سكى  
 فلها السكى دون النفقة كما لم يفعله وياتى قريباً (قوله والفرقة بلا معصية) أى من قبلها فلو كانت  
 معصيتها فليس لها سوى السكى كما يأتى قال في البصر فالخامس أن الفرقة ما من قبله أو من قبلها فالو من  
 قبلها فلها النفقة مطلقاً سواء كانت معصية أو لا إطلاقاً وأيضاً وإن كانت من قبلها فإن كانت معصية فلا نفقة  
 لها ولها السكى في جميع الصور اه ملخصاً (قوله وتفرق بعدم قيامه) مثله عدم مهر المثل ولا يحق  
 أن هذا في الباقية التي زوجت نفسها بالاولى فإن العقد يضيغ في ظاهر الرواية ولو لم يحق الفسخ تكن المقتى به  
 الآن بطلانه كالأصغرة التي زوجها غير الأب والجد غير كفاء ويدون مهر المثل وهذا كنه ما بعد الخول  
 أم قبله فلان نفقة لعدم العدة (قوله النفقة الخ) باقر فاعل يجب (قوله والسكى) يلزم أن تلزم المنزل  
 الذي يسكنان فيه قبل الطلاق فهستاقى وتقدم الكلام عليه في بلد العدة (قوله أن طالت المدة) أشار  
 إلى الاعتذار عن من حيث لم يذكر الكسوة وذلك لان العدة لا تطول غالباً فيستغنى عنها حتى لو احتاجت  
 إلى الطول المدة كمنتهى الطهر يجب (قوله ولا تسقط النفقة الخ) أى إذا مضت عدة العدة لم تقضها فلها أخذها  
 ولو فرضت أى أو سطط عليها لكن لو استندت على القاضي فلا كلام والافق مختلف اختار الخواص  
 أنهم لا تسقط بشاؤوا أشار السرخسي إلى أنها تسقط وفي الأخيرة وغيره أنه الحقيق قال في البصر وعده فلا بد  
 من اصلاح الثمن فظهر صرحوا بان النفقة يجب للقضاء أو الرضا وتصدق ديناً وهذا لا يصح ديناً إلا إذا انقضت  
 العدة لكن في أنهم أن الملاقى الثمن يشهد بالاختاره الخواص قل وظاهر الفهم اختار ما حجت اقتصر عليه  
 (قوله فلها النفقة) أى يكون القول قولها في عدم انقضائها مع عينها فلها النفقة كافي البعر (قوله ما يحكم

وعليه لو غلبت زوجته  
 وصغار تقبل ينبت على  
 النكاح إن لم يكن عالماً  
 به ثم يفرض لهم ثم  
 بأمرها بالانفاق أو  
 الاستدانة لرجوع بحر  
 (و) يجب (المطلقة الرجعي  
 والبان والفرقة بلا  
 معصية كمن عتق)  
 وبلوغ وتفرق بعدم  
 كفاءة النفقة والسكى  
 والكسوة إن طالت  
 المدة ولا تسقط النفقة  
 للزوجة حصص العدة  
 على المختار بزيادة ولو  
 ادعت امتداد الطهر  
 فلها النفقة ما لم يحكم

مطلب في نفقة المطلقة

(١) قول المحقق على ما لم يكن مسبق فلم يصابه بالمحكم فانه قصر

بأنقضائها فان حكمه بان أقام الزوج بيته على إقراره به برئ منها **(قوله)** ما لم تدع الجبل في بعض النسخ وما لم تدع العطف على (١) ما لم يكن وهي الصواب لانها اذا أقربت بأنقضاء عدتها في مدة تحتها ثم ولدت لا يثبت التسبف فكيف تحب النفقة ثم يثبت ولو ولدت لاقل من أقله من حين الإقرار ولاقل من أكثر من حين الطلاق لظهور ذلك في إقراره في كراهية بابه ولا يمكن حله على هذا لأنه يناقض قوله فلها النفقة إلى سنتين وعبارة الحر وان ادعت حلالا جزوا غار عليها **(قوله)** فلا رجوع عليها أي اذا قالت ظنت الجبل ولم أحض وأما مدة الطهر وقال الزوج قد ادعت الجبل وأكثرت من أن ينفق في قوله وتزيمه النفقة حتى تحض ثلاثا أو تلغ من الداس وتعفى بعده ثلاثة أشهر وتعامه في الحر فلو أقربت أن عدتها انقضت منذ كذا أو أنها لم تكن حاملا رجوع عليها أخذت بعد انقضائها كالأختي **(قوله)** في الخلاصة عدتها الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراهقة فنقضت عليها ما لم يظهر قرار غيرها كذا في المحط اهـ من غير ذلك خلاف وهو حسن كذا في الفتح وقدمناه في العدة باسط عما هنا **(قوله)** وان شرط الخ ذ كوفي الحر جوابا عن حادث في زمانه **(قوله)** وان يلخص لالهيته أي لا احتمال أن يعتد الطهر بها كذا في الفتح ومقتضاه أن الحمل كذلك هذا وقد ورد في التعليق المذكور أن جهالة المصالح عنه لا تضر ثم رأيت المقدس في باب الخلع اعترض كذلك وقد يجب بان المراد جهالة ما يثبت في التمتع بخلاف الذين الثابت في التمتع اذا صولح عنه فان جهالته لا تضر تأمل **(قوله)** ولو حاملا قال القهستاني وقيل للحامل النفقة في جميع المال كافي المضمرات **(قوله)** من مولاها لبس هذا من كلام الجوهري بل ذكره في الترحيب قال وينبغي أن يكون معناه اذا حبست أممن سيدها واعترف بان الحمل منه لك بما تلد لا بعد الموت أم ثم اعلم أن استنبطه هذا المسئلة ترجع فيه الصنف صاحب الجوهرة وقال إنها واردة على كثير من التوهم واعترضه الرشي بابه لم يذكرها الا صاحب الجوهرة وأمن تابعه وهذه العبارات الثلاثة لا تعارض المتون الموضوعة فنقل المذهب مع أنه لا وجه لها لأن أم الولد تنقض بوجه وتصور اجنبية عنه فلا وجه لها يجب نفقتها في تركه قلت يؤيد هذا في البائع اذا اعتقت أم الولد وأمن عنها مولاها فانها لا تنفق له ولا سكنى لأن عدتها عدلولة كعددة النكحة فاسدا وقال في موضع آخر لا تنفق لها اذا اعتقها وان كانت ممنوعة من الخروج لأن هذا الجبس لم يثبت بسبب النكاح بل لتعصين الماء فثبتت معدته الفاسد وفي الأخيرة وكذا لو مات عنها لا تنفق في تركه ولكن ان كان لها ولد فنفقها عليه ولو صغيرا فهذه العبارات تشمل الحامل وغيرها وان كانت معدته للوليد من نكاح صحيح لا تنفق لها ولو حاملا فكيف الأمة التي عدتها عدلولة لا عدتة فعلم أنه لا وجه لاستثنائها **(قوله)** عصبتها احتراز عن معصيته كتصغير بنتها أو ابلاؤه أو زوجه أو أباها ممن الاسلام وعما اذا لم يكن بعصته منه ولا منها كخيار بلوغ ونحوه ووطء ابن الزوج لها مكرهة فان النفقة واجبة لها بانواعها كما مر **(قوله)** فاستأنى في الكفاية اهـ الأولى فاستأنى عن الكفاية وعارضة وهذا الأخير خرج من بيته والا فواجب كما أشار إليه في الكفاية اهـ **(قوله)** كرهه وتقبل ابنه أي كرهته وتقبلها ابنه **(قوله)** لا غرهارها بل غر عطاقل السكنى **(قوله)** والفرق أي بين السكنى وغيرها وعن هذا قال في الأخيرة وغيرها بشرط في الخلع ان لا تنفق لها ولا سكنى فلها السكنى لا النفقة لان النفقة حقها والسكنى في بيت العدة حقها وحق الشرع واسقاطها لا يخل في حق الشرع حتى ولو شرط الزوج عدمه مؤنة السكنى ورضت السكنى في بيتها وفي بيت فانما سكنان فيه بل كراهه ورضها الاخر لا يخل في حقها **(قوله)** حق الله أي من وجه حيث أوجب عليها الإقرار في منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجه لها على الزوج **(قوله)** بعد البت أي الطلاق البائن واحدة أو أكثر وتبين الهداية والثالث اتفاق واحد به عن معدته الرجعي اذا طارعت ابن زوجها أو قبلها شبهة فلا نفقة له لان الفرق لم يقع بالطلاق بل بعصبتها **(قوله)** حتى ولو لم تحبس فلها النفقة يعني ان يثبت في بيته كالمهر صرح عبارة القهستاني في المار وحينئذ يستغنى عن هذه الجمل بعبارة القهستاني ويقال بذاتها فان عادت الى بيته عادت النفقة الا اذا لجفت بدار الحرب وحكم بملاقها ثم طالت اهـ ح والحاصل كافي البعارة لا فرق بين الردة والتكبير لان الردة بعد الحرب وحكم بملاقها ثم طالت اهـ ح

بأنقضائها فان حكمه بان أقام الزوج بيته على إقراره به برئ منها **(قوله)** ما لم تدع الجبل في بعض النسخ وما لم تدع العطف على (١) ما لم يكن وهي الصواب لانها اذا أقربت بأنقضاء عدتها في مدة تحتها ثم ولدت لا يثبت التسبف فكيف تحب النفقة ثم يثبت ولو ولدت لاقل من أقله من حين الإقرار ولاقل من أكثر من حين الطلاق لظهور ذلك في إقراره في كراهية بابه ولا يمكن حله على هذا لأنه يناقض قوله فلها النفقة إلى سنتين وعبارة الحر وان ادعت حلالا جزوا غار عليها **(قوله)** فلا رجوع عليها أي اذا قالت ظنت الجبل ولم أحض وأما مدة الطهر وقال الزوج قد ادعت الجبل وأكثرت من أن ينفق في قوله وتزيمه النفقة حتى تحض ثلاثا أو تلغ من الداس وتعفى بعده ثلاثة أشهر وتعامه في الحر فلو أقربت أن عدتها انقضت منذ كذا أو أنها لم تكن حاملا رجوع عليها أخذت بعد انقضائها كالأختي **(قوله)** في الخلاصة عدتها الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراهقة فنقضت عليها ما لم يظهر قرار غيرها كذا في المحط اهـ من غير ذلك خلاف وهو حسن كذا في الفتح وقدمناه في العدة باسط عما هنا **(قوله)** وان شرط الخ ذ كوفي الحر جوابا عن حادث في زمانه **(قوله)** وان يلخص لالهيته أي لا احتمال أن يعتد الطهر بها كذا في الفتح ومقتضاه أن الحمل كذلك هذا وقد ورد في التعليق المذكور أن جهالة المصالح عنه لا تضر ثم رأيت المقدس في باب الخلع اعترض كذلك وقد يجب بان المراد جهالة ما يثبت في التمتع بخلاف الذين الثابت في التمتع اذا صولح عنه فان جهالته لا تضر تأمل **(قوله)** ولو حاملا قال القهستاني وقيل للحامل النفقة في جميع المال كافي المضمرات **(قوله)** من مولاها لبس هذا من كلام الجوهري بل ذكره في الترحيب قال وينبغي أن يكون معناه اذا حبست أممن سيدها واعترف بان الحمل منه لك بما تلد لا بعد الموت أم ثم اعلم أن استنبطه هذا المسئلة ترجع فيه الصنف صاحب الجوهرة وقال إنها واردة على كثير من التوهم واعترضه الرشي بابه لم يذكرها الا صاحب الجوهرة وأمن تابعه وهذه العبارات الثلاثة لا تعارض المتون الموضوعة فنقل المذهب مع أنه لا وجه لها لأن أم الولد تنقض بوجه وتصور اجنبية عنه فلا وجه لها يجب نفقتها في تركه قلت يؤيد هذا في البائع اذا اعتقت أم الولد وأمن عنها مولاها فانها لا تنفق له ولا سكنى لأن عدتها عدلولة كعددة النكحة فاسدا وقال في موضع آخر لا تنفق لها اذا اعتقها وان كانت ممنوعة من الخروج لأن هذا الجبس لم يثبت بسبب النكاح بل لتعصين الماء فثبتت معدته الفاسد وفي الأخيرة وكذا لو مات عنها لا تنفق في تركه ولكن ان كان لها ولد فنفقها عليه ولو صغيرا فهذه العبارات تشمل الحامل وغيرها وان كانت معدته للوليد من نكاح صحيح لا تنفق لها ولو حاملا فكيف الأمة التي عدتها عدلولة لا عدتة فعلم أنه لا وجه لاستثنائها **(قوله)** عصبتها احتراز عن معصيته كتصغير بنتها أو ابلاؤه أو زوجه أو أباها ممن الاسلام وعما اذا لم يكن بعصته منه ولا منها كخيار بلوغ ونحوه ووطء ابن الزوج لها مكرهة فان النفقة واجبة لها بانواعها كما مر **(قوله)** فاستأنى في الكفاية اهـ الأولى فاستأنى عن الكفاية وعارضة وهذا الأخير خرج من بيته والا فواجب كما أشار إليه في الكفاية اهـ **(قوله)** كرهه وتقبل ابنه أي كرهته وتقبلها ابنه **(قوله)** لا غرهارها بل غر عطاقل السكنى **(قوله)** والفرق أي بين السكنى وغيرها وعن هذا قال في الأخيرة وغيرها بشرط في الخلع ان لا تنفق لها ولا سكنى فلها السكنى لا النفقة لان النفقة حقها والسكنى في بيت العدة حقها وحق الشرع واسقاطها لا يخل في حق الشرع حتى ولو شرط الزوج عدمه مؤنة السكنى ورضت السكنى في بيتها وفي بيت فانما سكنان فيه بل كراهه ورضها الاخر لا يخل في حقها **(قوله)** حق الله أي من وجه حيث أوجب عليها الإقرار في منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجه لها على الزوج **(قوله)** بعد البت أي الطلاق البائن واحدة أو أكثر وتبين الهداية والثالث اتفاق واحد به عن معدته الرجعي اذا طارعت ابن زوجها أو قبلها شبهة فلا نفقة له لان الفرق لم يقع بالطلاق بل بعصبتها **(قوله)** حتى ولو لم تحبس فلها النفقة يعني ان يثبت في بيته كالمهر صرح عبارة القهستاني في المار وحينئذ يستغنى عن هذه الجمل بعبارة القهستاني ويقال بذاتها فان عادت الى بيته عادت النفقة الا اذا لجفت بدار الحرب وحكم بملاقها ثم طالت اهـ ح والحاصل كافي البعارة لا فرق بين الردة والتكبير لان الردة بعد الحرب وحكم بملاقها ثم طالت اهـ ح



البنوة ولم تجس لها النفقة كالمكنة والمكنة اذا لم تلزمت العدة لان نفقة لها نفاس للزنا والتكسر دخل في  
الانقطاع وعنده بل ان وحدا الاحتسان في بيت العدة وجبت والا فلا وهو مشير الى **(قوله)** وهو مشير الى  
أى التعلل بأنه كالنوت قال في الشرح لئلا وهو مشير الى أنه قد حكم بطلاقها وهو محمل مافى الجامع من عدم عود  
النفقة بعدما لحق عودت ومحمل مافى النسخة من أنها تعود نفقتها بعد عودها على ما اذا لم يحكم بطلاقها فوفقا  
بينهما كآفى الفتح **(قوله)** والافقود نفقتها بعدوها كالتأثير اذا عادت زوال المانع بخلاف المانة لارادة  
انما سلبت لا تعود نفقتها سقوط نفقتها بمحضها والساقط لا يعود بجر **(قوله)** بانواعها من الطعام  
والكسوة والسكنى ولم أر من ذكر هنا جزء الطبيب وعن الادوية واعدا ذكر وعدم الوجوب لزوجة ثم صرحوا  
بان الاب اذا كان مرضا أو به زمانه يحتاج الى الخدمة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن **(قوله)** لطفله هو الولد حين  
يسقط من بطن أمه الى أن يحتلم ويقال جارية لطفل وطفلة كنفاء للمغرب وقيل أول ما ولد لصبي ثم طفل ح  
عن التهر **(قوله)** يم الاتنى والجمع أى يطلق على الاتنى كاعلته وعلى الجمع كآفى قوته تعالى والطفل الذين  
لم يظهر وافهم عما يستوى فيه الفرد والجمع كالجنس والهلك والامام واجلنا للمعتق ماما ولا ينافيه جعه  
على أطفال أيضا كجمع امام على أئمة أيضا فافهم **(قوله)** الفقير أى أن لم يبلغ حد الكسب لأن بقله كان  
اللاب أن يجره أو يدفعه في حقه لكسبه وينفق عليه من كسبه لو كان ذكر اختلاف الاتنى كآفده في  
الحضنة عن المؤبدية قال الحارثى الرضى واستغنت الاتنى بنحو خباطه وغزل يجب أن تكون نفقتها في كسها  
كأهلها وظاهر القول يجب على الاب سعة ذلك الانا كان لا يكفها فتصعب على الاب كفاها بدينه القدر المجهوز  
عنه ولم أره لاحصا بتاول ينافيه قولهم بخلاف الاتنى لان المنوع ايجارها ولا يلزمه عدم ازمها بحرفة تعطيها  
اه أى المنوع ايجارها للخدمة ونحوها مما فيه تسليها المستاجر بدليل قولهم لان المستاجر يخلوها ولا يجوز  
في الشرع وعليه دفعه الامراء تعطيها حرفة كطير زخاطة مثلا **(قوله)** على مالكة أى على أبيه  
الجرا والعبد بجر **(قوله)** والفقير في ماله الحاضر) يشعل المقار والاردية والنياب فاذا احتج الى النفقة كان  
للاب بيع ذلك كله وينفق عليه لانه غنى بهذا الاشياء بغير وقع لكن سدد كذا الشارح عند قوله ولكل رضى  
رحمهم عن الفقير من محل الصدقة ولوله منزل وشادم على المولوب وآفى تمام الكلام عليه **(قوله)** فال  
غائبا أى فلو كان الولد لال لكنه غائبا فنفقته على الاب الى أن يحضر ماله وسئل الرضى عما اذا كان له  
غلة في وقف فأجاب بأنه لم ير من صرح بالسلطة والظاهر أنه بمنزلة المال الغائب **(قوله)** ان أشهد أى على أنه  
ينفق عليه ليرجع وكالاته لانه اتفاق بين القاضى كآفى الجسر **(قوله)** لان نوى أى لا يرجع ان نوى  
الرجوع بلا اشهاد ولا ان قاض أى لا يصدق في القضاء أنه نوى ذلك وانما يشبهه الرجوع فيما بينه وبين ربه  
تعالى **(قوله)** يكسب أو يتكفف) قدم الكسب لانه الواجب ولا يجوز التكفف أى طلب التكفف  
عملة الناس الا عند المجهز عن الكسب قال في النخبة فان قدر على الكسب فترض النفقة عليه  
فتكسب وينفق عليهم وان عجز لكونه زنا أو مقعدا يتكفف الناس من قدر على الكسب فترض النفقة الحضاف  
وذكر انصاف في أدب القضاء أنه في هذه الصورة يفرضها القاضى على الاب أو بامر المرألة الاستدانة على الزوج  
فاذا قدر مالته عما استدانت عليه وكذا الورق عليه ثم امتنع مع قدرته اه وقال أيضا وان امتنع  
عن الكسب حبس بخلاف مسائر الدين ولا تجس والادوان علق في دين ولعمروا سفل الاتى النفقة لانه  
اتلاف الصغير **(قوله)** وينفق عليهم) أى على أولاد الصغار وقيل نفقتهم في بيت المال بجر وفي القهستاني  
عن المحطو تقرر على المسر بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما اراد الحاكم **(قوله)** ولولم يتسر) أى  
الاتفاق عليهم أولا لكسب قال في الفتح وان لم يرف كسبه محتاجهم أو لم يكسب لعدم تسر الكسب اتفق  
عليهم اقر بياخ ومثله في الجسر وظاهره ان اتفاق القريب يثبت بغير دعوى الاب عن الكسب ويناقض ما مر  
من أنه اذا عجز عنه يتكفف ولعل المراد أنه يتكففان لم يوجد قريب ينفق عليهم وبه يجمع بين الروايتين  
المقتولتين فانعاز الحضاف لكن في الثانية أمر الزوجة بالاستدانة والظاهر أنه محمول على ما اذا كانت معصرة

مطلب الصغير المكتسب  
نفقته في كسبه لآعلى  
أبيه

لانه كالنوت بجر وهو  
مشير الى أنه قد حكم  
بطلاقها ولا تعود نفقتها  
بعودها فليفتقر (وتجب)

النفقة بانواعها على  
الحرة (طفله) يم الاتنى  
والجمع (الفقير)

الحرة نفقة لماله  
على مالكة والغنى في  
ماله الحاضر فلو غائبا

فعلى الاب ثم يرجع ان  
أشهد لان نوى الاستدانة  
فلو كانا فقيرين فالاب  
يكسب أو يتكفف

وينفق عليهم ولولم  
يتسر أنفق عليهم  
القريب

مطلب الكلام على نفقة  
الافارب

فلوموسرة تنفق من مالها لترجع ويأتي قريباً أنها أولى بالتحمل من سائر الأقارب **(قوله)** ورجع على الأب  
 إذا أسير في جوامع الفقه إذا لم يكن للأب مال والجد والأولاد لموسر بحجر على نفقة الصغير  
 ويرجع بها على الأبا إذا أسير وكذا يحجب الأبا إذا غلب الأقرب فان كان له أموسرة فنفقة عليها وكذا  
 أن لم يكن له أب إلا أنها ترجع في الأول اه فتحفت وهذا هو المأول لما يأتي من أنه لا يسأرك الأب نفقة  
 أولاده أحد فيلجحل كليت بحجر دعالس له نفقة على من بعده بل يجعل ديناً عليه وسد كشر الشارح  
 تصحيح خلافه وأنه لا بد من إصلاح التورن ويأتي الكلام فيه وهذا إذا لم يكن الأب موسراً جازعاً عن الكسب والا  
 قضى بالنفقة على الجد إذا كان نفقة الأب حثت وواجبة على الجد كذا نفقة الصغار ولا يحث أن كلاً من الآن  
 في الأب العاجز عن الكسب تأمل **(قوله)** ولو خاصته الأم أي بان شكت منه أنه لا ينقأ وأنه بقدر علم **(قوله)**  
 ما لم تثبت خائنها أي أنه لا يقبل قوله أنها لا تنفق أو ينقض عليهم لأنها أمانة ودعوى الخيانة على الأمين  
 لا تنبع بلاحة فسال القاضي حبراً عما من بداخلها فان أخبره عما قال الأب جرحاً وهو متعاهن ذلك نظر الهم  
 ذخيرة **(قوله)** فدفعت لها الخ) هذا نقله في الذخيرة عن بعض المشايخ عقب ما مر فقال إن شاء القاضي دفعها  
 إلى نفقة يدفع لها صاحبها موصلة ولا يدفع لها جلة وإن شاء أمر غيرهما بنفقة عليهم **(قوله)** وصح صلحها قبل  
 في وجهه أن الأب هو العاقد من الجانبين وقيل من جانب نفسه والأمن من جانب الصغار لأن نفقتهم من أسباب  
 الحضنة وهي الأم ذخيرة **(قوله)** تدخل تحت التقدير تفسير للسيرة وذلك كالوقوف الصلح على عشرة واذن قطر  
 الناس فعضهم بقدر الكفاية بعشرة وبعضهم بنسبعة بخلاف ما لو وقع الصلح على خمسة عشر أو على عشرين  
 فان الزيادة حينئذ تطرح عن الأب قلت وتقدم متناً أنه لو صلح على نفقة الزوجة ثم قال لا ملحق ذلك فهو لازم  
 إذاذا تقير سحر الطعام الخ والفرق ما قدمنا من أن النفقة حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية وفي حق  
 الزوجة معاوض عن الاحتباس والذموضى الوقت وفي مناهي يقضى بخارى لها الله وكذا الوضاحت **(قوله)**  
 زينت) إلى أي قدر الكفاية **(قوله)** ولو وضاحت الخ الفرق ما ذكرته أنها **(قوله)** وهي أولى من الجسد  
 الموسر) أي لو كان مع الأم الموسر جسد موسر أيضاً فموسر الأم بالاتفاق من مالها ترجع على الأب ولا يؤمر  
 الجسد بذلك لأنها أقر بالى الصغير والأولاد بالتحمل من سائر الأقارب وتسلمه في الصرع الذخيرة قلت اعلم أنه  
 إذا مات الأب بالنفقة على الأم والجدة على قدر ميراثهما أثلاً في ظاهر الرواية وفي رواية على الجد وحده كسأسي  
 وأما إذا كان الأب معسراً فاهى على الأب وتستدين الأم عليه لأنها أقرب من الجد هذا على ظاهر التورن كما  
 قدمناه وأما على ما يأتي فيجده من أن المعسر يجعل كليت بنفقة أمها تجعل عليها أثلاً تأمل **(قوله)**  
 لا ولاد من الأم) بل نفقتهم على سبب الأم إلا أن شرط الزوج حرتهم فنقتهم عليه والمراد بالامه غير المكاتبة  
 أمهاى فنقتهم عليها تبعاً لهما في الكفاية ونفقت المسئلة **(قوله)** ولو من حرة بل النفقة عليها وإن كانت  
 أمة لولادة نفقة أجمع عليه وأولغيره فنقتهم على مولى الأم كملت نفقة البذلعي مولد **(قوله)** وعلى الكافر  
 الخ) في الجوهر تدعى زوج خمسة ثم ألحقت ولها منه ولد يحجبها بسلام الولاد تسعها ونفقة على الأب الكافر وكذا  
 الصي إذا تزودت رده جميع عند أي حنفية ومحمد ونفقة على الأب اه **(قوله)** وصحى) يأتي ذلك في عموم  
 قول المصنف ولا تنفقع الاختلاف ديناً إلا للزوج والأصول والفرع التبيين **(قوله)** ولادة الكبر الخ) فإذا  
 طلب من القاضي أن يقرضه النفقة على أبيه أبيه يدفعها إليه لأن ذلك حقه وله ولاية الاستيفاء ذخيرة  
 وعليه فلو قال له الأب أنا أعلم ولا أدفع البلى لا يصح وكذا الحكم في نفقة كل محرم محرم **(قوله)** كاتني مطلقاً  
 أي ولو لم يكن به زانية متعاهن الكسب فحرمها لاؤنه حراً إذا كان لها زوج فنفقة عليه مادامت زوجة وهل  
 إذا تزنت عن طاعته يحجبها النفقة على أبيها محلل تردد تأمل وتقدم ليس للأب أن يزوجها على وأخدمة  
 وأنه لو كان لها كسب لا يحجب عليه **(قوله)** وزمن) أي من مرض من والمراد منها من ما منعته عن الكسب  
 كصى وثلل ولو قدر على اكتساب مالاً يكفيه فعلى أبيه تكميل الكفاية **(قوله)** ومن يلحقه العار بالكسب  
 كذا في البصر والزليعي واعترضه المرحى بان الكسب ملوئته ومؤنه عليه فرض فكيف يكون عاراً والأول

ورجع على الأبا إذا  
 أسير ذخيرة ولو خاصته  
 الأم في نفقتهم فرضها  
 القاضي وأمره بدفعها  
 للأم ما لم تثبت خائنها  
 فدفع لها صاحبها موصلة  
 أو يأمر من ينفق عليهم  
 وصح صلحها عن نفقتهم  
 ولو يزيد نسبة تدخل  
 تحت التقدير وإن لم  
 تدخل طرحت ولو على  
 ما لا يكفهم زينت محرم  
 ولو وضحت رجعت  
 بنفقتهم دون حصتها  
 وفي النسبة أم معسر  
 وأموسرة تؤمر الأم  
 بالاتفاق ويكون ديناً  
 على الأب وهي أولى من  
 الجسد الموسر وفيها النفقة  
 على الحر لا ولاد من  
 الأمه ولا على العبد  
 لا ولاد ولو من حرة وعلى  
 الكافر نفقة ولده  
 للمسلم وسجى بحجر  
 (وكذا) تحجب (لوايه)  
 الكبير العاجز عن  
 الكسب) كاتني مطلقاً  
 وزمن ومن يلحقه العار  
 بالكسب وطلب علم  
 لا يتفرغ ذلك كذا في  
 الزليعي والعيبي وأقوى  
 أبو حامد بعلمها الطلبة

ما في المنع عن الخلاصة اذا كان من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عجز له ومثله في القنع وسياق تمامه  
**(قوله)** كما بسطه في القصة) حاصله أن السلف قالوا وجوب نفقته على الأب لكن أقي أو حمله بدعيه لفساد  
أحوال أكثرهم ومن كان بخلافهم نادر في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفع المخرج التميز بين المصطح والمفسد قال  
صاحب القصة لم يكن بعد القصة العامة بعض فتنة التنازل في ذهبها كثر العلل والمثقلين يرى المشتغلين  
بالفقه والأدب الذين همافواع الدين وأصول كلام العرب عنهم الاشتغال بالكسب عن التحصيل ويؤثر إلى  
ضياح العلم والتعطيل فكان المختار الآن قول السلف وهؤلاء البعض لا تمتع الرجوب كالأولاد والأقارب اه  
لمختصا وأقر في البحر وقال ح وأقول الحق الذي يقبله الطباع المستقيمة ولا تنفر منه الأذواق السليمة القول  
بوجوبها الذي الرشد لا غيره ولا خرج في التميز بين المصطح والمفسد لظهور مسائل الاستقامة وغيره عن غيره والله  
التوفيق **(قوله)** ولذا الخ أي يكونها لا يحب لظلمة زماننا الغالب عليهم الفساد **(قوله)** لا يشاركة) جلة استنفادة  
أحوالهم من الضيق المضاف إليه في تحب لظلمة الفقير الخ تأمل **(قوله)** ولو فقيرا) هذا مجاز لتفاخر المطلق  
المصنف الأب تبعا لطلاق الترتين فلا ينافيه قوله ما يمكن معسر تأمل **(قوله)** في ذلك) أي في نفقة طفله وولده  
الكبير العاجز عن الكسب **(قوله)** كنفقة أبوه وعمره) أي لا يشاركة أحد في نفقة أبوه ولا في نفقة زوجته  
**(قوله)** به يعني) راجع إلى مسئلة الفروع ومقابله ما روي عن الإمام أن نفقة الولد على الأب والأم أملا تابعي  
الكبير أما الصغير فعلى أبيه خاصة بخلاف قال الشرنبلالي ووجه الفرق أنه اجتمع للأب في الصغير ولاية  
ومؤنة حتى وجب عليه مدقة فطره فأخص بزوج من نفقته عليه ولا كذلك الكبير لعدم الولاية به بتشاركه الأم  
اه ط وصرح العلامة فاسم بن عدم الفرق بينهما هو ظاهر الرواية وإن عليه الفتوى فلذا تبعه الشارح  
**(قوله)** ما لم يكن معسر الخ) الضمير راجع للأب قال في الخيرة ولو كان فقيرا ولا يصغر وجهه موسر يؤمر  
الجد بانفاق صانعة لولده ولو يكون دنا على والدهم هكذا ذكر القدوري فلم يجعل النفقة على الجد حال عسرة  
الأب وهذا قول الحسن بن صالح والضعيف في المنه أن الأب الفقير يلحق باليسق استحقاق النفقة على  
الجد وان كان الأب زمانا يقتضي به على الجد الرجوع انفا فالان نفقة الأب حينئذ على الجد فكذا نفقة  
الصغار اه وقال في الخيرة لا يتقبل هذا ولهم أم موسرة أمرت أن تنفق عليهم فيكون دنا ترجع به على الأب  
إذا أسير وهي أولى بالتحمل من سائر الأقارب الخ قال في البحر وحاصله أن الرجوع على الأب المعسر امتا هو  
إذا أنفق الأم للموسر والأقارب كالتب والرجوع على غيره ولو كان ميتا لا يرجع عليه في الضمير وعلى هذا  
فلا بد من اصلاح المتن والشروح كما لا يخفى اه أي لأن قول المتن والشروح أن الأب لا يشترك في نفقة ولده  
أحد يقتضي أنه لو كان معسرا وأمر القاضي غيره بالانفاق يرجع سواء كان أمأ أو جندا أو غيرها فلا يرجع  
عليه لحصلت المشاركة وأجاب المقتضى بحمل ما في المتن على حالة اليسار لكن قال الرمي لأحاجة إلى ذلك  
لأن ما في المتن منق على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتن والشروح مقتصرين عليها اه قلت وعلى هذا  
فلا فرق بين كون المنفق أمأ أو جندا أو غيره ما في ثبوت الرجوع على الأب ما لم يكن إلا من زمانه حيث تدركون في  
حكم الميت اتفاقا وقدمنا عن جوامع الفقه ما يؤيد ما في المتن ومثله ما في الخاتمة من أن نفقة الصغار والأناث  
المعسرات على الأب لا يشاركة في ذلك أحد ولا نقط بفقرها وكذا ما في الدائع من قوله وإن كان لهم جد  
موسر لم ترض عليه بل يؤمر به الرجوع على الأب لا التحب على الجد عند وجود الأب القادر على الكسب  
الآرى أنه لا يجب على الجد نفقة ابنه المذكور نفقة ولدا أولى ثم لو كان الأب زمانا يقتضي بنفقته من الكسب  
على الجد اه على أن ما خصه في الخيرة يرجع عليه تسليم الرجوع الأهمع أنها أقرب إلى أولادهم الجد والأم  
وإنما لك فكيف يرجع الأقرب دون الأبعد ومثله الرجوع الأمه مخصص عليها في كل الحاكم وغيره وهي تثبت  
رجوع غيرها بالأولى وهذا مؤيد لما في المتن والشروح كما لا يخفى فافهم **(تنبيه)** في البحر الفقير لا يجب عليه  
نفقة غير الأصول والفروع والزوجة اه وشمل الفروع الولد والكبر المأخر والاشق وتقدم اتفاق غيرنا لما تابة  
**(قوله)** جوهره) كذا في عامة النسخ ولا وجه له أن هذا الكلام لم ينقله في البحر عن الجوهر ولا هو موجود فيها

زماننا كما بسطه في  
القصة ولذا قيل في  
الخلاصة بذى رشد  
(لا يشاركة) أي الأب  
ولو فقيرا (أحد في ذلك  
كنفقة أبوه وعمره)  
به يقتضي ما لم يكن معسرا  
فليقتضى الميت نصيب على  
غيره بل يرجع عليه  
على الضمير من المنه  
الأم موسرة بحر قال  
وعليه فلا بد من اصلاح  
المتون جوهره (فروع)  
للم بقدر الأعلى نفقة  
أحد والديه

وفي نسخة الرجى وفي الجوهره فروع الخ وهي الصواب فان هذه الشروع الى قوله وفي المختار ذكرها في الجوهره  
فيكون الجار والمجرور خبرا مقصدا وفروع مبتدأ مؤخر **(قوله)** والام أحق **(قوله)** لانها لا تقدر على الكسب وقال  
بعضهم الاب أحق لانه هو الذي يجب عليه نفقة الابن في مفرغ بدون الام وقد يسميها بينهما الجوهره قلت  
ورؤيد الاول لما رواه أحد وأودا ودواتره نفي وحسنه عن معاوية القشيري قلت يا رسول الله من أبر قال أمك  
قلت فمن (١) قال أمك قلت فمن قال أمك ثم الاقرب والاقراب أو رد الحديث في الفتح **(قوله)** وقيل  
بعضها فيها أي في المستثنى **(قوله)** وعلمه نفقة زوجة أبيه أي في دوايه وفي أخرى ان كان الاب مريضا أو به  
زمانه يحتاج للخمس قال في المحيط فعلى هذا الفرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب  
على نفقة علمه قال في الحر وظهر الخبره ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب وأجارتها أو أم ولده  
حيث لم يكن بالاب علمه وان الوجوب مطلقا وابقع أبي يوسف وفي حاشية الرمي والذي يخرج من المذهب انه  
لا فرق بين الاب والابن في نفقة الخادم وأنه اذا احتاج أحدهما للخادم وجبت نفقته كما وجبت نفقة الخدم  
فكان من جهة نفقته وانما لم يخرج اليه فلا يجب عليه فاعلم ذلك واغتنمه فإنه كثير الوقوع والله سبحانه وتعالى أعلم  
اه قلت في ما اذا كانت الزوجة أم الابن فهل يجب نفقتها في هذه الحالة على الابن أم لا كانت معسرة  
فالظاهر وجوبها عليه ولولم يكن الاب محتاجا اليه بالقول لم يشارك اليه نفقة أو به أحد وأما لو كانت موسرة  
والاب محتاج اليها فكذلك والظاهر أنه يؤمر بها للرجوع على أبيه أو تنفق هي للرجوع على الاب وهذا أقرب  
تأمل **(قوله)** بل وزوجته أو تسره **(قوله)** ذكر في الشرنبلالية أيضا عن الجوهره وهو مخالف لما مر في باب نكاح  
الرقق وعزته الى الزايلي والدرور شرار الهداية فيقدم على ما هنا **(قوله)** فعلمه نفقة واحدة **(قوله)** بالاضافة فهو  
موسرات فالوسط أو موسرات والون ولومختلفات والظاهر أنه يدفع نصف نفقة الوسط ونصف الدون أوله ط  
**(قوله)** ليزوجهما عليهن ولهن رفع امرهن للقاضي ليعلم من يستدانه الباقي من كفايتهن لتكون ديناً على  
الزوج ويجب الادانة على من يجب عليه نفقتهن كما تقدم ففهم **(قوله)** وفي المختار والملتقى الخ هذا خلاف نص  
المذهب كما قدمناه اول الباب ففهم **(قوله)** أو زمنا أي أو كبيراً زمناً **(قوله)** لقدري أفندي هو من متأخري  
علماء الروم بعد القادر **(قوله)** وبحر الاب الخ هذه العارضة في الشقة والحصى وقد علمت أن المذهب عدم  
وجوب النفقة لزوجات الابن ولو صغيراً فقيرا فلو كان كبيراً غائباً لا يملك الابن أن يحمل على أن الوجوب هنا يعني أن  
الاب يؤمر بالانفاق عليه للرجوع بها على الابن اذا حضر لكن تقدم أن زوجة الغائب يفرض القاضي لها  
النفقة على زوجها ولو أمرها بالاستدانة وأنه يجب الادانة على من يجب عليه نفقتها **(قوله)** وكذا الام الخ أي اذا  
غاب الاب ولم يترك نفقة فخير الام على الانفاق على الولدين مالها ان كان لها مال كافٍ لثانته وقدم الشارع عن  
الصرقرع على قول زفر القتيبي أنها تقبل يستعمل في النكاح ان لم يكن القاضي عالماً به ثم يفرض لها وبأمرها  
بالانفاق والاستدانة للرجوع اه ولا يخفى أن هذا كله فيما اذا لم يترك ما لا اعتدأ وعلى من يقربه وبالزوجة والولاد  
والاقدس مرته يفرض لها في هذا القول وكذا القول الثاني في ما مر به **(قوله)** وكذا الابن أي المورث اذا  
غلب زوج أمه الفقيرة هذا ظاهر السباق لان كلامه في النفقة ويستعمل أن يكون المراد اذا كان الزوج  
حاضراً وهو معسر لكن هذه تقدمت قبيل قوة قضى بنفقة الاعسار وهذا اذا كان زوجها غائراً  
فلو كان أباه وهو معسر فهل يرجع عليه اذا أسير قمنا الكلام عليه قريباً **(قوله)** وكذا الاخ الخ الظاهر  
أنه مقيد بما اذا لم يكن بلا ولاد أم موسر فلا يرهن أن الام أولى بالفصل من سائر الاقارب لانها أقرب الى  
أولادها **(قوله)** وكذا لا بعد اذا غلب الاقرب عطف عام على خاص فيشمل ما اذا كان الغائب ابناً أو أماً أو أماً  
أو أخاً أو حاضر المورث أو عم أو وجد وقد استند بما هنا وكذا ما قدمنا من جوامع الفقه أن النفقة  
كالاعسار في وجوب النفقة على الاعداء ورجوعه على الاقرب بعد حضوره أو أساره وليس الرجوع  
على الاب خاصاً بالاختلاف لقوله المار بالامهوسرة **(قوله)** أخى أنفق الخ ظهره أنه أنفق من مال نفسه  
مع أنه ذكر في جامع الفصولين قبل هذه المسئلة عن أدب القاضي ادعى وصي أو قومه أنه أنفق من مال نفسه

فلا ام أحق ولوله أب  
وطفل فالطفل أحق به  
وقيل يقسمها فيما  
وعليه نفقة زوجة أبيه  
وأم ولده بل وزوجته  
أو تسره ولوله زوجات  
فعليه نفقة واحدة  
ينفعها الاب ليسوزعها  
عليهن وفي المختار والملتقى  
ونفقة زوجة الابن على  
أبيه ان كان صغيراً فقيراً  
أو زمناً وفي واقعات  
المفتين لقدري أفندي  
ويجبر الاب على نفقة  
أمرأته بنسب الغائب  
ولدها وكذا الام على  
نفقة الولد للرجوع بها على  
الاب وكذا الابن على  
نفقة الام ليرجع على  
زوج أمه وكذا الاخ على  
نفقة أولاد أخيه ليرجع  
بها على الاب وكذا  
الابعد اذا غلب الاقرب  
انتهى وفي الفصولين  
من الرابع والثلاثين  
أجنى أنفق على بعض  
الزوجة فقال أنفق بغير  
الوصي

(١) قوله قال أمك الخ وكذا  
يخط الحصى أنه صلى  
الله عليه وسلم أجابه  
مرتين بقوله أمك والذي  
في الترمذي عن معاوية  
المذكور أجابه ثلاثاً

مطلب أمر غيره بالاتفاق  
وتجوز مغل رجوع

وأقره الوصي ولا يعلم  
ذلك لا يقبل الوصي بعد  
ما اتفق يقبل قول  
الوصي والمفتق عليه  
صغرا اه وفيه قال  
اتفق على أو على عيالي  
أو على أولادي ففعل  
قبل رجوع بلا شرطه  
وقيل لا ولو قضى بدشه  
بأمر رجوع بلا شرطه  
وكذا كل ما كان  
مطالبه من جهة العبد  
بكتابة وموئنه مالهية ثم  
ذكر أن الأسير ومن  
أخذ السلطان لصادره  
لوقال الرجل خلصني  
فسدفع للمأمور لا  
فضاضه قبل رجوع  
وقيل لا في الصغيره  
يقض (وليس على أمه  
أرضاعه) قضاهل ديانة  
(الا اذا تعينت) قصير  
كأمر بالخصانة وكذا  
التفريق على إبقاء  
الاجابة بزيادة  
(ويستأجر الاب من  
رضعه عندها) لان  
الخصانة لها والنفقة  
عليه ولا يلزم التلذذ  
المكث عند الامهالم  
يشترط في العقد

مطلب في أرضاع الصغير

وأراد الرجوع في مال النسيب والوقف ليس له ذلك اذ يدعى ذنبا لنفسه على النسيب والوقف فلا يصح بمجرد الدعوى  
فقد ادعى الاتفاق من مال الوقف والنسيب نفقة للمثل في ثلاث المرات ١٥ إلا أن يحمل على أن لا يجزى اتفق  
من مال النسيب أو يفرق بين مال الانسيب ومال الوصي لكن فيه استبعاد لان النسيب على النسيب بمجرد اقرار  
الوصي ولم أر أصري بمحضته نعم في القضية وغيره قالوا اتفق ماله على الصغير ولم يشهدوا وكان المفتق بأمر رجوع وفي  
الوصي اختلاف اه وقد ساقى باب المهر عند الكلام على ضمان الوصي المهر أن اشتراط الشهادة استحسان  
وعليه فلا فرق بين الوصي والاب وان كانت العادة أن الاب ينقض تبرعا ومهر بمثل الكلام هناك راجعه وساقى  
أيضا آخر الكتاب ان شاملة فعلى (قوله وفيه المخرج) أقول في الثالثة ذكر في الاصل انا أمر صريفا في  
المصارفة أن يعطى رجلا ألف درهم قضاه عنه أو لم يقل قضاه عنه ففعل رجوع على الأمر في قول أبي حنيفة  
فان لم يكن صريفا راجع الآن يقول عنى ولو أمر به بشرائه أو يدفع القدر رجوع عليه استحسانا فان لم يقل  
على أن ترجع على بذلك وكذا الوفاة اتفق من ماله على عيالي أو في بناء لرجوع رجوعا اتفق وكذا الوفاة  
اقض ديني رجوع على كل حال ولو قضى بانه غير بأمر رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح اه قلت  
والمراد بالصيرفي من يستدين منه العبد أو يرضع لهم فيرجع بمثل الأمر يعرف بان ما يرضع اعطاه هودين على  
الأمر بخلاف غير الصيرفي فلا رجوع بقوله أعط فلانا كذا الا لا يشترط الرجوع (قوله كناية) التي في  
جامع الفصولين جاية بالباء بعد الجيم لا بالتون والمراد بها ما يحبه السلطان بحق أو غيره وساقى في كتاب  
الكفالة قيل كفاة الأهلين انه يجوز الكفالة بالتواشؤ ولو يفرق كجبايات زمانا فانه في المطالبة كالديون  
بل فوقها (قوله وموئنه مالهية) الظاهر انه من عطف العام على الخاص لشمله مثل العشر وانما راجع لكن  
في جامع الفصولين أيضا الأمر باتفاق وأداء مخرج وصندوقات واجبة لا وجه الرجوع بلا شرط الاربعة عن  
ابن يوسف اه وعليه فيكون عطف مرادف الثلاث يشمل العشر وانما راجع (قوله لصادره) أي لا تخفنه ماله  
(قوله وقيل لا في الصحيح) سيذكر الشارح في كتاب الكفالة تصحيح الاول ومثله في الزاوية فلو قيد ما قلناه  
عن الثانية من تصحيح الرجوع بلا شرط في الثانية فلان الظاهر أن الثانية تشمل مشكلة الاسير والمصادرة  
وقاضيان من أجل من يعتق على تصحيحه كأمير عليه العلامه عليهم وساقى تمام الكلام على ذلك في  
مستقرقات السيوع (قوله وليس على أمه) أي التي في نكاح الاب والمطلقة ط (قوله الا اذا تعينت) بان لم يجد  
الاب من رضعه أو كان الولد لا يخذل ندى غيره او هذاهو الاصح وعليه الفتوى فانه يعتق وهو الاصح فخرج  
ونظائر أكثرها لا تجبر وان تعينت لتغذيه بالدهن وغيره في الزاوية وغيره في الزاوية وبالأول جزم في  
الهناية وعامة في الصر وقمع عن الخيانة وان لم يكن لالاب ولا الولد مال تجبر الام على أرضاعه عند المال اه  
قال ففعل الخلاف عند قدرة الاب بالمآل قال الراعي وما في الخاتمة قوله الزاوية عن الحاصف وزاد عليه  
قوله وتجعل الاجر تدنيا على الاب اه قلت ومثله في الجمع وبه على أنه لا منافاة بين اجارها وزم الاجر قلها  
خلافا لما قدمه في الخصانة عن الجوهر ومهر بمثلها (قوله وكذا التلذذ المخرج) في الصرع غاية البيان  
عن الصون عن محمد بن استأجر نظير الصي شهر افا انقضت الشهر بات أن ترضعه والوصي لا يقبل ندى غيرها  
قال أجبرها أن ترضع اه فالمراد بابقاء الاجارة سند امه حكمها ببعض مدتها كالوصية حارة السفينة  
في وسط البحر وهي في الحقيقة حارة مستبناة والظاهر أن مثلها ما اذا تعينت لأرضاعه قبل استيفاءه فقير  
عليها وان أمكن تغذيه بالدهن مثلا فلا ينقضه ترضع أيضا فصعوموته وهما جزوا اجار الام على ظاهر الرواية  
تأمل (قوله عندها) أي عند الام وظاهر التعليل أن كل من ثبت لها الخصانة في حكم الام ط (قوله)  
ولا يلزم التلذذ المكث المخرج أي بل لها أن ترضعه ثم رجوع إلى ماله فغيا يستغنى عنها من الزمان أو تقول أخرجه  
قروضه عندها الدار ثم تدخل الصي إلى أمه أو تحمل الصي معها إلى البيت ثم عر عن الزاوية وحاصله أن  
التلذذ غير من هذا الامور اذ لم يشترط عليها المكث عند الام ومقتضاها أن الام لو طلبت المكث عندها لا يلزم  
التلذذ وان كان ذلك حق الام فعلى الاب احضار امرضعه ترضعه وهو عند أمه لان النظر قد تعيب عند صاحب الرواية

الى الرضاع ولا يمكن الام حاضرها وقد لا ترضى باخراج ولدها الى الفناء الدار **(قوله)** لا يستاجر الاب أمه المخرج  
 عليه في الهداية بان الارضاع مستحق عليها دابة بقوله تعالى والوالدان رضعن فلا يحوز رأخذ الاجر عليه  
 واعترضه في الفتح يحوز أخذ الاجرة بعد انقضاء العدة مع أن الوجوب في الآية يشمل ما قبل العدة وما بعدها ثم  
 قال والحق أنه تعالى وحسم عليها مقصداً لمحابر زرعها على الاب بقوله تعالى وعلى المولود زرعته ففي حال  
 الزوجية والعدة هو قائم برزقها بخلاف ما بعد ما يقوم الاجر مقامه اهـ قلت وتحققه أن فعل الارضاع  
 واجب عليها ومؤتمره على الاب لانها من جملة نفقة الولد في حال الزوجية والعدة هو قائم بتلك المؤنة لا بعد  
 النشوة فصعب عليه بعدها وأن وجب على الام ارضاعه لقوله تعالى لا تضار والدة ولدها فان الزامها بارضاعه  
 يحتاج مع غيرها وانقطاع نفقتها عن الاب مضاراً لها فاساغ لها أخذ الاجرة بعد النشوة لانها التحجير على ارضاعه  
 قضاء واستناعها عن ارضاعه وفور شفيقها عليه دليل حاجتها ولا يستغنى الاب عن ارضاعه عندها فكونه  
 عندها أمه بالاجرة انفع ولها الآن توجب من غير عقد تكون أولى دفعها للضار عن الاب ايضا **(قوله)** خلافاً للنفقة  
 والجنسي أي لصاحبها لمحض قال يجوز استيفارها من مال الصغير لعدم احتياج الواجبين على الزوج وهما  
 نفقة النكاح والارضاع قال في التبر والادع عند عدم الجواز ويدل على ذلك ما قالوا من أنه لو استاجر  
 منكوسه لارضاع ولدهم غيرهما من غيره كخلاف لانه غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع أجره والارضاع  
 والنفقة في مال واحد ولو صلح ما تعالما جازها فتدبره اهـ قلت غاية ما يستدليه بقيد عدم تسليم التعليل  
 المار وأن احتياج الواجبين على الزوج لا يبقى حوازا للاستيفار ولا يجزى أن هذا لا يثبت عدم الجواز في المسئلة  
 الاولى لظهور الفرق بين المستثنين فانك قد علمت أن ارضاع الولد واجب على امه مادام الاب ينفق عليه فلا يعمل  
 لها أخذ الاجر مع وجوب نفقتها عليه في أخذها الاجر من مال الصغير أخذاً خلافاً لغيره الواجب عليها مع  
 استغنائها بخلاف أخذها على ولدهم غيرهما فان ارضاعه غير واجب عليها فهو ولخصها الاجر على ارضاع  
 ولغيره زوجهما فانه ماثر وان كان زوجها ينفق عليها والحاصل أن الفرق ظاهر بين أخذ الاجرة على ارضاع  
 ولدها الواجب عليها على ارضاع غيره ولنا على الثانية انه غير واجب عليها وأيضاً فقد نقل الجوى عن  
 البرجندي معز بالمشهور أن الفتوى على الجواز أي الذي مشى عليه في النفقة والجنسي **(قوله)** في الاصم  
 وذكر في الفتح عن بعضهم أنه ظاهر الرأيه ولكن ذكر أيضاً أن الاصم عدم الفرق بين عدها الحي والبارئ  
 وان في كلام الهداية اعلم انه المختار عند من علمه تأخير وجه القول المختار وكذلك هو ظاهر اطلاق  
 القدوري المعتبر وفي الترهات رواية الحسن عن الامام وهي الاولى اهـ وفي حاشية الرعي على المنع عن  
 التراجحة وعله الفتوى **(قوله)** لا تستاجر منكوسه المخرج أي فيجوز لان ارضاعه غير واجب عليها كما  
**(قوله)** وهي أحق أي اذا طلبت الاجرة ولنا فيه بقوله بعد العدة والأدهى أحق قبل العدة أيضاً **(قوله)** ولو  
 دون أجر المثل أي ولو كان الذي تأخذها لاجنسية دون أجر المثل وطلبت الام أجر المثل فالاجنسية أولى ط  
**(قوله)** أحق منها أي من الام حيث طلبت شيئاً لم يشقوا به وان يكون الأب معسراً كافياً الحضانة ط **(قوله)**  
 أما أجر الحضانة المخرج أو أن الحضانة تنبئ الام فترضع لاجنسية المتبرعة بالارضاع عند الام كما صرح به في  
 السد اثرو ونحوه ما مر في المتن وان الام أخذ أجر المثل على الحضانة ولا تكون لاجنسية المتبرعة بها أولى ثم  
 لو تبرعت بالحقح حضانته من غير أن تنعم الام عنه والاب معسر فالصحيح أنه يقال الام ما أنعم على الولد لا أجر  
 واما أن تدفعه اليها كما مر في الحضانة به ظهر الفرق بين الحضانة والارضاع هو أنها انتقال الارضاع الى  
 غير الام لا بتدبير طلب الام كمن أجر المثل ولا باعتبار الاب ولا يكون للمتبرعة عمه أو نحوهما من الأقارب  
 فانهم **(قوله)** كما مر أي في الحضانة **(قوله)** والرضع النفقة والكسوة فذلك صار على الاب ثلاث  
 نفقات أجره الارضاع وأجره الحضانة ونفقة الولد من صان ودهن وفرش وغطاء وفي المحسني وإذا كان  
 لصبي مال فزونة الارضاع ونفقتة بعد القطام في مال الصغير يحرم وسكت عن المسكن الذي تحضنه  
 فيه والتي في عين المفتي المختار له على الاب وهو الاظهر جوى عن شرح الوهبانية ط وفيه كلام قدمناه  
 في الحضانة **(قوله)** ولا الام أجره الارضاع ولا عقد اجارة بل تستحقه بالارضاع في السد مطلقاً كذا  
 في البحر أخذ من ظاهر كلامهم ورد المقتضى في الرمز شرح نظم الكذب بان الظاهر اشتراط العقدين

(لا يستاجر الاب أمه)  
 لمنكوسة (ولمن  
 مال الصغير خلافاً  
 للنفقة والجنسي أو)  
 معتد رجعي وجازي  
 البائن في الاصم جوهره  
 كاستيفار منكوسه  
 لولده من غيرها (وهي  
 أحق) بارضاع ولدها  
 بعد العدة (اذا لم يطلب  
 زاد على ما تأخذه  
 الأجنبية) ولودون أجر  
 المثل بل الاجنبية  
 المتبرعة أحق منها  
 زيل على أي في الارضاع  
 أما أجر الحضانة فلا م  
 كما مر والرضع النفقة  
 والكسوة ولا م أجرة  
 الارضاع ولا عقدا جارة

قال بخلافه فقبله انما هـ فافهموا يؤيد بما في شرح حسام الدين على أدب القاضي المتضاف فان نفقت  
عدها وطلبت أجر الرضاع فهي أحق به ونظر القاضي بجمعه امرأ غيرهما فامر بدفع ذلك اليها بالقول تعالى  
فان أراضعن لكم فأتوهن أجورهن الخ قال في الجبر وأكدر المشايخ على أن مدته الرضاع في حق الأجر حولان  
غند الكل حتى لا تستحق بعد الحولين إجماعا ونسحق فيها إجماعا وفيه لم يستغن بالحولين يصل لها أن ترضعه  
بعدها عند عامة المشايخ إلا عند خلف من أوب (قوله وحكم الصلح كالاستبصار) يعني لو صلحت زوجهما عن  
أجر الرضاع على شيء أن كان الصلح حال تمام النكاح أو في عقد زجري لا يجوز أن كان في عقد البائن وإحدى أو  
ثلاث حاز على إحدى الروايتين عن الجبر (قوله وفي كل موضع حاز الاستبصار) أي كأنها كان بعد انقضاء  
العدة أو في عقد البائن على إحدى الروايتين وهي المعتمدة كما هو قوله ووجب النفقة الظاهر أنه عطف مرافف  
والمراد به نفقة الرضاة بالاجرة التي تأخذها من الزوج بقربة التعليل يعني أن ما تأخذها من الزوج لا ينفقه  
على نفسها بما يقابل أجر الرضاة فإجماع الال لا يسقط هذه الاجرة به بل بحسبها في تركه  
وتشاركه غرامه فهي كغيرها من أصعب ديونه ولو كان نفقة لم تسقط كالسقط طلبت نفقة الزوجية والقريب  
ولو بعد القضاء ما لم تكن مستبعدة بامر القاضي هنالك يظهر في حل هذه الصابة وأصلها صاحب النخبة  
ونقلها عنه في الجبر بلفظها (قوله وتجب الخ) شروع في نفقة الأصول بعد الفراغ من نفقة الفروع (قوله ولو  
صغرا) لأنه كالأكبر فيما يجب ما لم يكن حتى يغد فطالب به وله كما طالب بنفقة زوجته (قوله بسائر القطرة  
على الأرجح) أي بان عاقل ما يحرمه أخذناز كأنه هو نفسه ولو غير تام فاضل عن حوائج الأصل وهذا قول أبي  
يوسف وفي الهندية يؤيده الفتوى وصحبه في النخبة ومضى عليه في من الملتقى وفي الصرة الأربعة في الخلاصة  
أنه نصاب الزكوة به بقى واختاره الولولي (قوله ورجح الزبلي) عبارة عن معجده قدره عاقل عن نفقة  
نفسه وعياله شهران كان من أهل الفقه وان كان من أهل الحرف فهو مقدرا يعقل عن نفقته ونفقة عياله  
كل يوم لأن المعتبر في حقوق العباد قدر تدون التصل وهو مستغن عما زاد على ذلك فصره في آثاره وهذا  
أوجهه وقالوا الفتوى على الأول أنه والذي في الفتح أن هذا قول بين يدينا عن محمد الأدي اعتبار فاضل نفقة  
شهر والثانية فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه دهما أو يكفه أربعمائة ووجب عليه دفن القريب  
قال ومال السرخسي الخ قول محمد في الكسب وقال صاحب النخبة قول محمد أرفق ثم قال في الفتح بعد كلام وان  
كان كسبه باعتراف محمد وهذا يجب أن يعول عليه في الفتوى به وبه علم أن الزبلي وصلح النخبة وبها  
قول محمد طلقا والسرخسي والكامل في حقاؤه لو كسبه ما هو الرواية الثانية عنه وفي الدائع أيضا أنه الأرفق  
قلنا لما حل أن في حد السار أربعة أقوال مبرورة كما قاله في الجبر أن الثالث محتمة قولان وعلى وفق الفتح  
هي ثلاثة فقط وبه علم أن الثالث ليس مقصدا لما ذكره المصنف بل هو قول آخر فافهم وقال في الجبر ولم أر من  
أقبح به أي الثالث المذكور كونه لا اعتمادا على الأولين والأرجح الثاني أنه قلت مر في رسم المفتي أن الأصح الترجيح  
بقوة الدليل فبحث كان الثالث هو الوجه أي الأظهر من حيث الترجحه والاستدلال كان هو الأرجح وإن  
صرح الفتوى على غيره ولما قال الزبلي قالوا الفتوى على الأول بصفة قالوا القبري وكذا قال في الفتح وهذا يجب  
أن يعول عليه في الفتوى أي على الثالث والكامل صاحب الفتح من أهل الترجيح بل من أهل الاجتهاد كإقتضاء  
في نكاح الأرفق وقد نقل كلامه لهذه الصلاة فاسم وكذا صاحب التهر والمقديس والشربلاني وأقر وعمله  
ويكنى بإضمار الامام السرخسي السبعون قول النخبة والبدائع له الأرفق حيث كان هو الأرجح وما لا رفق  
واعتمده المتأخرون ووجب التعويل عليه فكان هو المعتمد ثم اعلم أن ما ذكره المصنف من اشتراط السار في نفقة  
الأصول صرح به في كافى الحاكم والدرر والتعليق والفتح والملتقى والمواهب والبر والهر وفي كافى الحاكم  
أيضا لا يجبر المعسر على نفقة أحد إلا على نفقة الزوجة والولاء ومنه في الاختيار ونحوه في الهندية وفي الحاشية  
لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكما إلا أن كان والده غنيا لا يقدر على العمل ولا أن يعمل فقبله أن  
يضمه إلى عياله وينفق على الكل وفي النخبة أنه ظاهر الرواية عن أصحابنا أن طعام الأربعة إذا فرق على النخبة

وحكم الصلح كالاستبصار

وفي كل موضع جائز

الاستبصار ووجب

النفقة لا تسقط عت

الزوج بل تكون أسوة

الغرماء لأنها أجرة

لأنفقته (و) يجب (على

موسى) ولو صغيرا (سار)

القطرة على الأرجح

ورجح الزبلي والكامل

اتفاق فاضل كسبه

مطلب نفقة الأصول

مطلب صاحب الفتح

ابن الهمام من أهل

الاجتهاد

لا ضررهم ضرراً فاحشاً بخلاف ادخال الواحد حق طعام الواحد لتفاحش الضرر وفي البرازية ان رأى القاضي أنه يفضل من قوته شيء أجبره على النفقة من الفضل على المختار وان لم يفضل فلا شيء في الحكم لكن في ظاهر الرواية يؤمر بديانة بالنفاق ان كان الابن وحده ولوله عيال أجبر على ضم أبيهم معهم كإباضيع ولا يجبر على أن يعطيه شيئاً على حدته. والمحصل أنه يشترط في نفقة الأصول اليسار على الخلاف المارقي تفسيره الا اذا كان الأصل زمتا لكسبه فلا يشترط سوى قدرة الولد على الكسب وان كان لكسبه فضل أجبر على انفاق الفضل والا فلو كان الولد وحده أمراً حجة بنفس الأصل اليه ولوله عيال يجبر في الحكم على ضمه اليهم ولا يخفى أن الامم عزلة الابن من لان الأثرة يجبر دهاجاً وبه صرح في البدائع لكن صرح أيضاً بأنه لا يشترط في نفقة الأصول يسار الولد بل قدرته على الكسب وعزاً في المحتجى الى الخصاف وقد أكثرنا لك من النقل بخلافه لتعلم أنه غير المعتمد المذهب **(قوله وفي الخلاصة الخ)** هذا محمول على ما اذا كان الابن زمتاً لا قدرته على الكسب والا اشترط يسار الولد على اختلاف المارقي تفسيره وعلى ما اذا كان الولد عيال فلو كان وحده فلا يدخل أيامه نفقته بل يؤمر به بديانة والام كالابن الزنم وذلك كالمعلوم مما قرأناه أنفاً فهم وعباراً ما خلاصة هكذا وفي الأقضية الفقير أنواع ثلاثة فقير لا مال له وهو قادر على الكسب والمختار أنه يدخل الابن في نفقته الثاني فقير لا مال له وهو عاجز عن الكسب فلا يجب عليه نفقة غيره الثالث أن يفضل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البنت الكسرة والابن والا احداً وفي الرحم المحرم كالم يشترط التصالح قلت وهذا مني على رواية الخصاف من عدم اشتراط اليسار في نفقة الأصول بل قدرة الكسب كافية والمعتمد خلافه كما عرفت **(قوله وفي المتن الخ)** سألني قريباً بالوافق الابوان ما عندهما للفتاب من ماله على أنفسهم ما وهومن جنس النفقة لا ضماناً لوجوب نفقة الابن من واليه وحقة قبل القضاء حتى ولو طفر بجنس حقه فله أخذ منه ولو أقرضت في مال الغائب بخلاف بقية الأقارب ونحوه وفي المخ والزن يلى وفي كذا الجوهرة العاشرة اذا طفر بجنس حقه أخذ به لإرضاءه ولا ريب في الفتح عند قوله ويحفظه بالله ما أعطاه النفقة وفي كل موضع جاز القضاء بالدفع كان له أن يأخذ به في قضاء ماله شرعاًه فقول المتن ولا قاضي يتم محمول على ما اذا كان ما يأخذ من خلاف جنس النفقة كالعرض أماله للبراهم والذاتن فرقى من جنس النفقة فلا حجة فيها الى القاضي وعما في حاشية الرضى وقد أطل وأطلب **(قوله النفقة)** أشار الى أن جميع ما وجب للمهر أو زوج لاب والام على الولي من طعام وشرب وكسوة وسكنى حتى التامد بجر وقسمنا في الفروع الكلام على خادم الابن وزوجه **(قوله لاصوله)** الامام المتروجة فان نفقتها على الزوج كالنكاح المراهقة اذا زوجها أوها وقسمنا ان الزوج لو كان معسراً فلن الابن يؤمر بان يقرضها ثم يرجع عليه اذا أسير لان الزوج للعسر كالت كما صرح به في النخبة بجر والمحصل أن الام اذا كان لها زوج يجب نفقتها على زوجها لا على ابنها وهذا لو كان الزوج غير أبيه كما صرح به في النخبة ومفهومة أنه لو كان أباً يجب نفقته ونفقته على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام معسرة أيضاً ماله كانت موسرة لا يجب نفقتها على ابنها بل على زوجها وهل يؤمر الابن بالنفاق علم الرجوع على أبيه أم أنه نعم لو كان الابن محتاجاً اليها فقدر من نفقة زوجته محتجاً على ابنه وهذا يشمل ماله كانت موسرة فقامت **(قوله ولو أب أمه)** مثل التعمم الحد من قبل الابن والأام وكنا الجسد من قبل الام كافي الصر وغيره كالكثرة ولا يوجبها وجدانها **(قوله الفقراء)** بقية لانه لا يجب نفقة لموسر الا الزوجية **(قوله ولو قادرين على الكسب)** جزمه في الهداية بالمعتبر في إيجاب نفقة الوالد بن مجرد الفقر قبل وهو ظاهر الرواية فصرح ثم أبده بكلام الحاكم الشهيد وقال وهذا جواب رواية أحمد والحد كالاب بدائع فلو كان كل من الابن والاب كسول يجب أن يكسب الابن وينفق على الاب بجر عن الفتح أي ينفق عليهم من فضل كسبه على قول محمد كامر **(قوله والقول الخ)** أي لو ادعى الولد في الاب وانكره الاب فالقوله واليئنة لابن بجر **(قوله بالسوية بين الابن والبنت)** هو ظاهر الرواية وهو الصحيح هداية وبه ينقضى خلاصة وهو الحق فقروا وكذا لو كان الفقير ابناً أحدهما فاتى في التقى والآثر على تصالفيهم عليها سوية خاتمة وعزاً في الدخيرة الى مبسوط محمد نقل عن الحلواني قال مشايخنا هذا لو تقاوى اليسار تقاوى تيساراً فلو

وفي الخلاصة المختار أن الكسوب يدخل أويوه في نفقته وفي المتن الفقير أن يسرق من ابنه الموسر ما يكفهم ان يولوا قاضي غموا الأثم (النفقة لاصوله) ولو أب أمه نخبة (الفقره) ولو قادرين على الكسب والقول لمنكر اليسار واليئنة لمديعه (السوية) بين الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الشافعي



فلما أصبح التفاوت فيها بحر قلت بقي لو كان أحدهما كسوبا فقط وقلنا بحرهما الزلي والكال من  
 أعطاه فاضل كسبه فهل يلزم ههنا أيضاً تلزم الان التني فقط تأمل وفي الأخيرة نفى ما علمه ما في أحدهما  
 أن يعطى للاب ما علمه يومها الآخر بالكل ثم يرجع على أخيه بحسبه **هـ** ولا يخفى أن هذا ليس بممكن الاخذ  
 من منعتهما وعندهما ولا فكشف يومها الآخر بمجرد دلالة كماله المقدس **قوله** والمعتبر فيه القرب والجربة  
 (لا الارث) أي الاصل في نفقة الوالدين والمؤبدون القرب بعد الجربة دون المراث كذا في الفتح أي اعتباراً ولا  
 الجربة أي حصة الولاد أصولاً وأفرعاً وتقدم على غيرهما من الرحم ثم يقدم فيها الأقرب والأقرب ولا ينظر إلى  
 الارث فلو أنه أخ شقيق وبنت بنت فالتفقه عليها فقط لغير تيسر وان كان الوارث هو الاخ ولوله بنت وابن فلي  
 البنت لغيرهما في الجربة وان اشتهر في الارث بكافة الفتح وغيره قلت ويرد عليه قوله له أم وجد لاب أو أخ شقيق فعليه  
 أثلاثاً باعتبار الارث مع أن الأم أقرب في الجربة وكذا قوله له أم وجد لاب أو أخ شقيق فعلى الجد عند الامام  
 مع أن الأم أقرب أيضاً وغير ذلك من المسائل واعلم أن مسائل هذا الباب مما تحجب فيها الأول والابن لما  
 يتوهم فيها من الاضطراب وكثيراً ما رأيت من ضل فيها عن الصواب حيث لم يذكر كروا لها ناطقاً  
 وأصلها جامعاً حتى وفقى الله تعالى إلى جمع رسالة فيها سميتها بحسب النقول في نفقات الفروع  
 والاصول أعانتني فيها المولى سبحانه على شيء لم أسبق اليه ولم يحتمل أحد قبلي عليه ما اخترع ضابط كل  
 مبنى على تقسيم عقلى ما خوضن من كلامهم نصراً بحجاً وتلويحاً جامعاً لفروعهم جميعاً **بجيت**  
 لا يخرج عنه شأنه ولا ينادر منها فانه **و** بيان ذلك أن نقول لا يخلو إما أن يكون المرحوم من قرابة  
 الوارث شخصاً واحداً أو أكثر والأول ظاهر وهو أنه يجب النفقة عليه عند استيفاء شروطها والوجوب والثاني  
 لا يخلو إما أن يكون أفرعاً فقط أو فرعاً وحواشي أو فرعاً وأصولاً وحواشي أو أصولاً فقط أو  
 أصولاً وحواشي فهذه تستألف أقسام موقوفة سابع تمة الأقسام العقلية وهو الحواشي فقط نذكره تيمناً  
 للأقسام وان لم يكن من قرابة الوالدة (القسم الأول) الفروع فقط والمعتبر فيهم القرب والجربة أي  
 القرب بعد الجربة دون المراث كما عرفت في ودين نسلم فترولو أحدهما نصراً إننا وأثنى يجب نفقته عليهما  
 سواء خيرة أو للتساوي في القرب والجربة وأن اختلفا في الارث وفي ابن وابن على الان فقط لغيره بدائع  
 وكذا يجب في بنت وابن ابن على البنت فقط لغيرها خيرة ويؤخذ من هذا أنه لا يرجع لابن ابن على بنت بنت  
 وان كان هو الوارث لاستواءهما في القرب والجربة ولتصريحهما به لا اعتبار للارث في الفروع والواجب  
 أثلاثاً في ابن وبنت ولما لم يلزم الابن النصراً مع الابن المسلم شيء وبه ظهر أن قول الرملي في حاشية الصراحتها  
 على ابن الابن لغيره محال فكل كلامهم (القسم الثاني) الفروع مع الحواشي والمعتبر فيه أيضاً القرب  
 والجربة دون الارث ففي بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورتنا بدائع وخيرة ونسقط الاخت  
 لتقديم الجربة وفي ابن نصراً إلى وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ خيرة أي الاختصاص  
 الابن القرب والجربة وفي وابنت وأخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث خيرة أي الاختصاص بالجربة وان  
 استوفى في القرب دلالة كل منهما بواسطة والمراد بالحواشي هنا من ليس من عود النسب أي ليس أصولاً ولا فرعا  
 فدخل فيه ما في الأخيرة ولوله بنت ومولى عاتقه فعلى البنت فقط وان كان الاختصاص بالجربة (القسم  
 الثالث) الفروع مع الأصول والمعتبر فيه الأقرب جربة فان لم يوجد اعتبر الترجيح فان لم يوجد اعتبر الارث ففي  
 أب وابن يجب على الابن لترجيحه بآنت ومالك لا يملك خيرة وبدائع أي وان استوفى في قربة الجربة وموته أم وابن  
 لقول المتن ولا يشارك الولد في نفقة أبوه أحد قال في الجعلان لهما تأويل بلا في مال الولد والبص ولانه أقرب  
 الناس إليهما ههنا فليس ذلك تاماً بالاب كقصد توهم بل الأم كذلك وفي جدد وابن ابن على قدر المرات أسداساً  
 للتساوي في القرب وكذا في الارث وعدهما المرحوم وجه آخر بدائع وظاهره أنه له أب وابن ابن أو بنت بنت  
 فعلى الاب لانه أقرب في الجربة فانتفى التساوي ووجد القرب المرجح وهو داخل تحت الأصل المار عن  
 الأخيرة والبدائع وكذا تحت قول المتن لا يشارك الاب نفقة ولده أحد (القسم الرابع) الفروع مع الأصول

(والمعتبر فيه القرب  
 والجربة) فلوله بنت  
 وابن ابن أو بنت بنت  
 وأخ

مطلب ضابط في حصر  
 أحكام نفقة الأصول  
 والفروع

والحواشي وحكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع لترجيحهم القرب والجريمة فكان له لم يوحده  
سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه ( القسم الخامس ) الاصول فقط فان كان معهم أب  
فالتفقه عليه فقط لقول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد والادام أن يكون بعضهم وارثا وبعضهم غير  
وارث وكلهم وارثين في الاول يعتبر الاقرب بترتبة لما في القسمة له أم وجد لا مفعلي الأم أي تقرها ونظر منه  
أن أم الاب كل الأم وفي حاشية الزملي اذا اجتمع أحداد وجد انت على الاقرب ولو لم يدل به الآخر اه فان  
تساووا في القرب فالمفهوم من كلامهم ترجيح الوارث بل هو صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذا لم يوجد  
الترجيح اعتبار الارث اه وعليه في جد لا م وجد لا م يجب على الجد لا م فقط اعتبار الارث وفي الثاني اعني  
لو كان كل الاصول وارثين فكلا الارث في أم وجد لا م يجب عليهما أثلاثا في ظاهر الرواية خاتمه وغيرها  
( القسم السادس ) الاصول مع الحواشي فان كان أحد الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً  
لجريمة ولا مشاركة في الارث حتى يعتبر فيقدم الاصل سواء كان هو الوارث أو كان الوارث الصنف الآخر مثال  
الاول ما في الحاشية لوله جد لا م أخ شقيق فملي الجد اه ومثال الثاني ما في القسمة لوله جد لا م وعم فملي الجد  
اه أي لترجيحه في الثانيين بالجريمة مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول وأوارث وعم في الثاني  
وان كان كل من الصنفين أعني الاصول والحواشي وارثا اعتبر الارث في أم وأخ عصي أو ابن أخ كذلك أو عم  
كذلك على الأم الثلث وعلى العصمة الثلثان بدائع ثم اذا تعدت الاصول في هذا القسم نوعه ننظر لهما ونعتبر  
فيهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلالو وحيد المثال الاول للمار عن الخاتمة جد لا م مع الجد لا م تقدم عليه  
الجد لا م لترجيحه بالارث مع تساوهم في الجريمة ولو وجد في المثال الثاني المار عن القسمة أم مع الجد لا م  
تقدمها عليه لترجيحها بالارث والقرب وبهذا يقطع الاشكال الذي سذكروه عن القسمة بكلمة تعرفه وكذلك لو وجد  
في الاستثناء الآخر مع الامجد لا م تقدمها عليه لما قلنا ولو وجد معها جد لا م بان كان فقيرا أم وجد لا م وأخ  
عصي أو ابن أخ أو عم كانت النفقة على الجد وحده كما صرح به في خاتمة وجه ذلك أن الجد يجب الاخ وابنه  
والتم تنزله حيث تنزله الاب وحيث تحقق تنزله منزلة الاب صار كالوكان الاب موجودا حقيقة وان كان  
الاب موجودا حقيقة لتشاركه الام في وجوب النفقة فكذلك اذا كان موجودا كما يجب على الجد فقط بخلاف  
ما لو كان فقيرا أم وجد لا م فقط فان الجد لا م ينزل منزلة الاب فلا وجبت النفقة عليهما أثلاثا في ظاهر الرواية كما  
صر ( القسم السابع ) الحواشي فقط والمعتبر فيه الارث بعد كونه ذارحم محرم وتقريره واضح في كلامهم كما  
سأى ثم هذا كله اذا كان جميع الموجودين موسرين فلو كان فيهم معسر فتارة ينزل المعسر منزلة الميت  
وتجب النفقة على غيره وتارة ينزل منزلة الحي وتجب على من بعده بقدر حصصهم من الارث وسأى بانه أيضا  
فهنا خلاصة ما اشتملت عليه تلك الرسالة \* النافعة لجهالة \* فعرض عليه بالنواخذ \* وكن له أرغب أخذ  
\* وان أدبت الزائدة على ذلك فارجع اليها \* وعول عليها \* فانها فريدة في بابها \* نافعة لطالها \* وهي  
من محض فضل الله تعالى \* فله في كل وقت ألف حديث توالي ( قوله النفقة على الميت ) وبنتها لف ونشر مرتب  
في الاول النفقة على الميت وحدها القرب وفي الثاني على بنته الجريبة ومثله ابن نصراني وأخ مسلم وان كان  
الوارث هو الاخ كقدمناه ( قوله لانه لا يعتبر الارث ) عليه لقوله النفقة على الميت وبنتها ( قوله الا اذا استويا )  
أي في القرب والجريمة ففي هذا المثال يجب الفقير على جد ميسر النفقة وعلى ابن ابنه باقيا فان هذا الفقير  
لومات يران منه كذلك وقوله الالمرجح استثناء من هذا الاستثناء أي عند التساوي يعتبر الارث الا اذا ترجح أحد  
التساويين فعلى من معمره كان فيجب على ابنه دون أبيه مع استوائهما في القرب ويرد على هذا ما لو كان له ابن  
وبنت فانهما استويا في القرب والجريمة مع عدم المرحج والنفقة عليهما بالسوية وكذلك لو كان ابن نصراني وابن  
مسلم مع أن المسلم ترجح بكونه هو الوارث فتعين حل قولهم والمعتبر فيه القرب والجريمة لا الارث في حال اذا كان  
الواجب عليه النفقة فوطا فقط وأفرعوا حواشي وهو القسم الاول والثاني من الاقسام السبعة المارة ما بقية  
الاقسام فيعتبر فيها الارث على التفصيل المار فيها ثم اعلم أن قوله والمعتبر فيه الخ الصغير فيه راجع الى ما قبله

النفقة على الميت أو بنتها  
لانه لا يعتبر ( الارث )  
الا اذا استويا كجد وابن  
ابن فكل منهما الالمرجح



كدين على معسر واعترض بأنه لو ثبت الوجوب لما أخذ القريب على المعسر من جنس حقه وأوجب عنه الزم  
 لوقوع الشبهة باختلاف في باب الحرمة فترت منزلة اليقين خصوصاً في الاموال والقضاء ترقع الشبهة  
 فتأثر كثيراً وبسط ذلك في الجرح وفيما علقناه عليه **(قوله لكل ذي رحم محرم)** خرج بالاول الاخر رضا  
 وبالثاني ان المم ولا يضمن كون الحرمة بمجهة القرباء فخرج ابن العم اذا كان اعمان الرضاع فلا نفقة كذا في  
 شرح المعاري وأطلق فمن يجب عليه النفقة فمثل الصغير الغني الصغير الغني فمؤخر الوصي يدفع نفقة  
 قريبهما المحرم بشرطه كذا في أنفع الوسائل يخرج ان قول المصنف ولكل معطوف على قوله لاصوله أي اصول  
 كافٍ الحاشا كوفي تفسير السائر الخلاف المار **(قوله مطلقاً)** فدللنا في أي سواء كانت بالغة أو صغيرة صحيحة أو  
 زمنة كما فاده بقوله ولو كانت الخ والمراد بالصحة القادرة على الكسب لكن لو كانت مكتسبة بالفعل كالقابلية  
 والمصلحة لا نفقة لها كما **(قوله)** أو كان الذكر بالغاً لا يصح دخوله تحت المصلحة بعد تسديد بقوله صغير  
 فكان على المصنف أن يقول أو بالغ طاهر بالمجرع طافاً على صغير **(قوله)** لكن عاجزاً الاول اسقاط لكن لأن  
 العطف بهما بشرطه لا يقدم في أي **(قوله)** كهي الخ أقاد ان المراد بان مائة العاقله كافي القاموس وفي  
 الدر المنثور أن المائة تكون في ستة ألبي وقدر البدن أو الرجل أو الدلو والرجل من حائض والحرس والفيل  
 اه فان قلت ان من ذكره قد يكسب فالأخي بقدره على العمل بالدلو لا يقطع البدن على دوس العنب  
 برجله أو الحرامه وكذا الاخرس قلنا ان كسب ينفق واستثنى عن الاتفاق فلا وجوب والا فلا يكلف لأن  
 هذا الاعتراض عن الكسب عادة فلا يكفیه **(قوله)** وعنه بالمرحى نقصان العقل **(قوله)** لحرفة كذا في  
 بعض النسخ بلحاء والفاوق في المغرب الحرفة بالكسر اسم من الاحتراق لا كسب ولا يوجب أنه لا يناسب هنا  
 فالصواب ما في بعض النسخ فخرقه بلحاء الحمصة والقاف أو خرصه القية وهو عدم معرفة عمل اليد خرق  
 خرقان بل يخرقهما أو خرصهما أو معنى كخرق خرقة أو كونه من ذوى السيوف أي من أهل  
 الشرف قال في المغرب السيوف جمع بيوت جمع بيت ويختص بالاشراف وعبارته الفخ وكذا اذا كان من أبناء  
 الكرام لا يخدم من يستأجره وعبارته لا يلي أو يكون من أعيان الناس بلحقه العار بالتكسب واعترضه الرجعي بان  
 كسب الحلال فريضة ويان عليه سيد العرب كان يؤخر نفسه للجهاد كل دلو يزرعه من البر يترع والمصدق بعد  
 أن يبيع بالخلافه حل أو الموقد السوق فردوه وفرضه من بيت المال ما يكفيه وأهله وقال ساجد السليمان  
 في حالهم حتى أعوزهم ما أنفق على نفسي وعيالي اه وأي فضل لبيت فعمل أهلها أن تكون كلاً  
 على الناس اه ملتصقات لا يمتنع أن ذلك لم يكن عاراً في زمن العصابة بل يعدونه فقر اعطاف من بعدهم ألا  
 ترى أن الخلفه بل من دونه في زماننا لوقوع ذلك لسطط من أعين رعيته فضلعان أعداءه وقد أثبت الشارع  
 لولي المراء فسح النكاح لمفع العار عنه فثبت كان الكسب عاراً كالأبناء وأما الامراء ولقاضي القضاء  
 مثلاً بحسب النفقة عليه بشرطها **(قوله)** أو طالب علم أي اذا كان به رشده وحرى الكلام عليه **(قوله)**  
 حال من المجموع أي من مسفروا نثي وبلغ قال ط والاولى جعله حالاً من ذي رحم محرم لعمومه الكل وفي  
 نسخة فقهاء **(قوله)** بحث فعمل له الصدقة كذا قسر في الدائع وذلك بان لا يملك نصلاً لاساً أو غير تام اذا  
 عن حواشي الاصله وانما هو أن المراد به ما كان من غير جنس النفقة اذ لو كان يملك دون تصاب من طعام أو  
 نفقته فعمل له الصدقة ولا تحسب النفقة فيما يظهر لاهل ملة بالكفاية وما دام عند من يكسبه من ذلك لا يابزم  
 غيره كفايته تأمل **(قوله)** ولوله منزل ونام أي وهو محتاج اليها وهذا عام في الوالدين والمولودين وذوي  
 الارحام كما صرح به في النسخة وقوله لو كان يكفيه بعض المنزل امر يبيع بعضه وانفاقه على نفسه وكذلك  
 كانت فدية نفقة يؤمر بشراء الأدي وانفاق الفضل اه ومثله في شرح أدب القضاء وسماح البيت المحتاج  
 اليه مثل المنزل والدية كما في شرح أدب القضاء وهل مثله جهاز المرأة قد من في الزكاة خلافاً في أنها هل تحرم

(لكل ذي رحم محرم)  
 مسفروا نثي) مطلقاً  
 (ولو) كانت الانثى  
 (بالغة) صحيحة (أو)  
 كان الذكر بالغاً  
 لكن (عاجزاً) عن  
 الكسب (بغير مائة)  
 كهي وعنه وفي زاد  
 في المتن والمختار أو  
 لا يحسن الكسب لحرفة  
 أو لكونه من ذوى  
 السيوف أو طالب علم  
 (فقيراً) حال من المجموع  
 بحيث فعمل له الصدقة  
 ولوله منزل واحد على  
 الصواب بناءً على



لا يوافق لان الام يحزر كل للمرات فيجعل كالعدومة واما نفقة الام فعلى اخواتها اخصا على الشقة  
ثلاثة اخص وعلى الاخت لابن اخص وعلى الاخت لام اخص اه وعام ذلك في مسائلنا تحرير النقول **(قوله)**  
اذ لا يتحقق الخ محله ان حقيقة الوارث في الآخرة اتم من اتمه فلهن فاهم الارث بالفعل وهذا لا يتحقق الا بعد  
موت من تجبه النفقة ولا نفقة بعد الموت فكان المراد من ثبت ميراثه **(قوله)** ولو استوفى في الحرمة الخ  
أي وفي أهلية الارث ذخيرة قال في الفتح والحاصل ان قوله أهلية الميراث لا يخرج فيه انا كان الحار لم يرث  
غير محرم ومع محرم اما اذا ثبت محرمه كالميراث في الحال لا في الحال والم اذا جعلا فانه يعتبر  
اخر الارث في الحال ويجب على الم وانما اتفقوا في الحرمة في الارث في الحال وكان بعضهم فقيرا لجعل كالعدوم  
ووجب على الباقي على قدر انهم كان ليس معهم غيرهم اه وفي الذخيرة وله عم وعمه وخالة وسرون  
والنفقة على الم فلوا الم معسر افعلى العمة والخالة اثلا نأكلهما **(قوله)** وفي الفتنه الخ مكر مع مقدمه في  
الفروع عن الواقعات **(قوله)** وفي السراج الخ مكر اياض مقدمه قبل قوله قضى بنفقة الاعسار واما  
قدمه قبل الفروع من ان الرجوع انما ثبت للام فقط على الاب دون غيره فلا يراد اولا فله خلاف المعتد  
بالحرم ناهيك واما اذا تافلان الرجوع فاعلى الزوج على الاب فافهم **(قوله)** على من رجه كالميراث أي بان  
يكون محرما أيضا **(قوله)** وانا أي لا شرط كونه رجحا محرما وهو الرحم الكامل **(قوله)** فولهيم أي في  
مسئلة خال وابن عم **(قوله)** فيه نظر الخ عبارة الفهستانية فيه في مختلف الكلام المقوم اه فبين السراج  
المختلفة بقوله لا يمس محرم الخ وانما خبره بان غير مختلف لكلامهم اصلا بل هو مقرره ومؤكد مسألة  
خال وابن عم مذكورة في سنن المذهب ومن روجه قصر حوا وجوب النفقة فاعلى الخال لكون رجه كاملا  
كأن شرطه وان كان الميراث كله لان الم لكون روجه ناقصا وبهذه المثل على شيء آخر أيضا هو ان  
المعتبر أهلية الارث لا الارث حقيقة كما مر في ابن جات المختلف لكلامهم واهي من هذا ما نقله الفهستانية  
عن بعضهم من ان الاولى التمثل بخال وعم لاب فانه خطأ بعض كالاخي ان اراد ان النفقة على الخال وان  
اراد اهما على الخ فلا فائدة في كرا الخال ولم يبق لأهلية الارث مثال فافهم **(قوله)** مع الاختلاف دينيا أي  
كالكفر والاشلام فلا يجب على أحدهما الاتفاق على الآخر وفيه اشعار بان نفقة السبي على المورس الشيء كما  
أشهره في التكميل ففهم في المراد السبي المفضل بخلاف السلب القاذ فاهم من تدبقل ان ثبت عليه  
ذلك فان لم يقتل تساهلا في اقامة الحدود فالتأخر عدم الجواب لان مدار نفقة الرحم المحرم على أهلية الارث ولا  
توارث بين مسلم ومسلم ولو كان يجهل ذلك ولا يثبت تعامل بالظاهر وان اشتهر حاله بخلافه والله سبحانه اعلم **(قوله)**  
لا لزوج الخ لان نفقة الزوج جزء الاحتباس وهو لا يتعلق بالتحاد الملة ونفقة الاصول والفرع العبرية وجزء  
الميراث في معنى نفسه فكلا تمتنع نفقة نفسه بكفره لا تمتنع نفقة غيره لانهم اذا كانوا حرا بين لا يجب نفقتهم على  
المسلم وان كانوا مستأمنين لانناهم متاعن البر في حق من يعاين في الدين كافي الهداية **(قوله)** لانقطاع الارث  
تعليل لقوله ولا نفقة مع الاختلاف دينيا وقوله لا لحرين فان العلة فيه عدم التوارث كإص عليه في كافي  
الحاكم فقد أخر التعليل ليكون المستأمنين فافهم **(قوله)** لانه لا ولاية التصرف فيه نظر وعبرة الهداية وغيرها  
لان الاب ولاية الحفظ على مال القالب ألا ترى ان قوصي ذلك قال اب أولى لفرز بنفقه اه قال في الفتح وانا ما  
يحصار الحاصل عنده الثمن وهو جنس حقه فما أخذ من خلاف العقار لانه حصن نفسه فلا يحتاج الى الحفظ  
بالبيع اه وحاصله ان المنقول مما يخفى هلاكه فلا يبغى حفظه وبعد بيعه يصير الثمن من جنس حقه  
فله الاتفاق منه فلا يقال انه انما يكون حفظا اذ لم يتحقق ثمنه لان نفس البيع حفظا لينا في تعليل حقه في الثمن  
بعد البيع فافهم ثم استشكل الزبلي أنه اذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك فالمانع منه لا جيل من آخر قال  
في البحر وأوجب عنه في غاية البيان بان النفقة واجبة قبل القضاء والقضاء فيها اعادة لا قضاء على القالب بخلاف  
سائر الديون اه تأمل ثمن ما ذكره نقول الامام هو الاستحسان وعندنا هو القياس ان المنقول كالعقار  
لانقطاع ولاية الاب بالبيع وهل الجدة كالاب لم أره **(قوله)** لا الام ذ كرفي الاضية جواز بيع الابوين فيفضل

لاحيقته اذ لا يتحقق  
الابعد الموت بنفقة من له  
خال وابن عم على الخال  
لانه محرم ولو استوفى في  
الحرمة كعم وخال لرجح  
الوارث لخال ما لم يكن  
معسرا فيجعل كاليت  
وفي القضية يجبر الابعاد  
اذا غاب الاقرب وفي  
السراج معسره زوجة  
ولو رجهه أخ موسى  
أجبر أخوها على نفقتها  
ورجعه على الزوج  
اذا أبسر اه وفيه  
النفقة انما هي على من  
وجه كامل ولما قال  
الفهستانية فولهيم وابن  
الم فيه نظر لانه ليس  
محرم والكلام في ذى  
الرحم المحرم فافهم  
ولا نفقة بواجبة  
مع الاختلاف دينيا لا  
لزوجته والاصول  
والفروع علوا وفسلوا  
الثنين لا لحرين  
ولو مستأمنين لانقطاع  
الارث (بيع الاب) لان  
له ولاية التصرف (لا الام)

أن هذا رواية في أن الام كلاب ويحتمل أن المراد أن الاب هو الذي يتولى البيع وينفق عليهم عليه ما يبيعها  
بنفسها فبعد لعدم ولاية الحفظ كافي للفتح وغيره فأدرك جميع الثاني وفي الخبر أنه الظاهر ومنه في النهر  
عن الداية وفي القهستاني عن خلاصة أن ظاهر الرواية أن الام لا تبيع **(قوله ولا بقية آثاره)** وكذا أنه  
كافي للقهستاني عن شرح الطحاوي **(قوله يبيع عمار صغير ويحبون)** تقرير على قوله لأعقاره الرابع  
الى ابن الكبير وإذا لم ينجون لأنه في حكم الصغير **(قوله ولزوجه وأطفاله)** المتبادر من كلامه أن الصغير  
راجع للاب بصغيره وعارضة النهر لم يقل لنفسه من أمه ينفق على الام فاضامن النهر وينبغي أن تكون  
الزوجة وأولاده الصغار كذلك اهـ والمتبادر منها أن المراد زوجة الغائب وأولاده لأن المراد من الام أمه أيضا  
**(قوله بقدر حاجته)** قال في النهر وفي قوله للنفقة إيعاء إلى أنه لا يجوز له بيع زيادة على قدر حاجته فيها كذا في  
شرح الطحاوي اهـ وعزاه في الصلح إلى غاية السان قلت وهذا يخالف لخص النهر لأن الحمل على ما إذا لم يكن غيره  
ويؤيده أنه ينفق على أم الغائب أيضا كملته **(قوله ولا في دينه)** أي للاب على ابن الغائب **(قوله لمخالفة)**  
الخ) أشار إلى ما مر من أشكال الزبط وجواب **(قوله لا ديانة)** فلو مات الغائب حل له أن يحفل بحوائجهم  
ليس لهم عليه حق لأنه لم يرد بذلك غير الإصلاح يجرى الفتح **(قوله كدونه)** أي خاله إذا أنفق على من ذكر ما  
عليه ضمن يعني أنه لا يبرأ قضاءه بزيادة رضى **(قوله وزوجه وأطفاله)** أشار إلى أن ذكر الأولين غير مقتضى  
نفيه عليه في الصلح وفي النهر بما يخص الأولين لم يبرأ الزوجة والأولاد الأولى **(قوله إن كان)** أي أن يوجد ثم قاض  
شرع وهو من لم يأتها القضاء بمرشوة ولم يطالب رشوة على الابن والأفوه كالمعسر حتى **(قوله استسما)** لأنه لم يرد  
به إلا الإصلاح بخبرة وفيه وكذا قالوا في سفرين أنعي على أحدهما أومات فأنفق الآخر على من ماله وفيه  
مأذون مأت مولا فأنفق في الطريق وفي مصد بلا متولاه أو قاض عليه من بعض أهل المحلة لا ضمن  
استسما فإيما يمتدحون الله تعالى وحكي عن محمد أنه مات قبله فأنفق كتبه وأنفق في تجهيزه فقيل له أنه لم يوص  
بذلك فتلا محمد قوله تعالى والله يعلم الغيب المضمحل الصلح قال كان على قاس هذا الايض ديانة استسما أما في الحكم  
فضمن وكذا يعرف الوصي بدائي المقتضى له بأنهم وكذا الوصاية الأودية وعليه مثل ما دبر لاخر بقضه  
فقضاء المودع ومنه للدون أومات دأته وعليه من آخر مثله لم يقضه فقضاء المدون وكذا الوارث الكبير لو أنفق  
على الصغير والوصي فهو محسن ديانة متوقع حكما اهـ لمخلص الصلح لكن ذكر في التتارخانية في المسئلة  
الاخيرة أنه إن كان طعاما بنفق سواء كان الصغير في حجره أو لا وإن كان دأهم بملك شراء الطعام لم يجره وإن  
كان شأ يحتاج إلى بيعه لملك الابن كان وصيا **(قوله كالار حوج)** أي لو دعى على الابن أنفق عليه  
إذا ضمنه الغائب لأن المودع ملك المدفع والغائب فكان متبرعا بملك نفسه قال في الصلح وظاهره أنه لا فرق بين  
أن ينفق عليهم أو يدفع الهبة في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجوب العلة فيهم ولو ظهر أنه لا ضمان  
لو أحاز المالك لأن الإجازة أرا منه ولاهما كذا في السابقة اهـ **(قوله وكالوا لمحصار رثه الخ)** فإذا أنفق  
على أب الغائب مثلا بلا أمر من مات الغائب ولا وارث غير الاب فلا رجوع للاب على المودع لأنه وصل اليه عين  
حقه وهذا ذكر في النهر بحثا وشبهه عا الواطم المصوب للمالك بغيره **(قوله لغائب)** أي هو ولهها  
**(قوله أي جنس النفقة)** الاستيلاء كبر الصغير قول المخ من جنس حقهما أي النفقة **(قوله لو جوب)**  
نفقة الأولاد والزوجية) أشار بهذا إلى أن الابن في المثل ليس يقبل الزوجه وقبلة الأولاد كذلك كافي في الصلح  
ح **(قوله حتى لو طفر)** أي أحدهم لا **(قوله أنه أخذه)** أي بلا قضاء ولا رضا بحر وهذا مقيد بالابن وإن  
لا يكون ثم قاض كسلفط **(قوله حكم الحاكم)** كذا في بعض النسخ وفي بعض حكم الحاكم أي حال الأب يوم  
الخصومة فإن كان معسرا أو قوله استسما نافي بنفقة مثله والأقول لأن بحر **(قوله ولو برهنه فائنة الابن)**  
أي لاه ثبت أمره أراضا خاتمة أي لأن الأصل في الاعسار والبسار عارض ومقتضى هذا إطلاق ما سمع البينة  
لا ينظر في حكم الحاكم والأقضية ظاهر فيما إذا كان معسرا يوم الخصومة لأن الظاهر للاب وإذا كان القبول  
له فتكون البينة العبرة بينة الابن لا تبناها خلاف الظاهر أما لو كان موسرا ومها فبني على أن تقدم بينة الأب على

أجاء (عرض ابنه)  
الكسبر الغائب لا  
الحاضر أجاء (لأعقار)  
فيبيع عمار صغير  
وتحتون اتفاقا للنفقة  
له ولزوجه وأطفاله  
كافي النهر بحثا بقدر  
حاجته لا فوقها (ولا في  
دينه سواها) لمخالفة  
دين النفقة لسان الردون  
ضمن قضاء لداينة  
(مودع الابن) كدونه  
لو أنفق الأودية على  
أبيه) وزوجه  
وأطفاله (بغير أمر)  
مالك أو قاض) أن كان  
والأفلا ضمان استسما  
كالار حوج وكالوا  
المحصار رثه في المدفع  
له لاه وصل اليه عين  
حقه (و) الاوان (أو  
أنفقا ما عندهما)  
لغائب (من ماله على  
أنفسهما وهو من  
جنسه) أي جنس  
النفقة (لا) يضمنان  
لو جوب نفقة الولاد  
ولزوجه قبل  
القضاء حتى لو طفر  
بجنس حقها أنه أخذه  
ولما فرضت من مال  
الغائب بخلاف بقية  
الاقارب ووقال الابن  
أنفقته وأنت موسر  
وكذا في حكم الحاكم  
يوم الخصومة ولو برهنه  
قينة الابن خلاصة

مطلب في مواضع  
لا يضمن فيها النفق إذا  
قصد الإصلاح

أنه كان معسرا ولم الاتفاق على الورع وحده تأمل قلت ما مر من أن القول بالسكر اليسار واليمين لم ينع عليه فعليه عند عدم العلم بالحال تأمل (قوله غير الزوجة) يشمل الأصول والفروع والحارم والمالك (قوله زاد الزلي ولي والصغير) يعني استثناءه أيضا فلا تسقط نفقته المقضى بها على المدة كالزوجة بخلاف سائر الأقارب ثم اعلم أن ما ذكره الزلي نقله عن النخعي عن الخاوي في الفتاوى وأقره عليه في البحر والنهر وتبعهم الشارح مع أنه يخالف الإطلاق المتن والشروح وكافي الحاكم في الهداية ولو قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الأرحام بالنفقة قضت منسقط لأن نفقته لا تعقب كفاية للحاجة حتى لا يجتمع اليسار وقد حصلت على المدة بخلاف نفقة الزوجة إذا قضى بها القاضي لأنها تعقب يسرها فلا تسقط بحصول الاستثناء فيما مضى اهـ وقرر كلامه في منع القدر ولم يعرج على ما مر عن النخعي على أنه في النخعي مخرج بخلافه وعزا إلى الكتاب فإنه قال فيها قال أي في الكتاب وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الأبغيب الأب وتركهم بلا نفقة واستدانت بأمر القاضي وأنفقت عليهم ترجع عليه بذلك فإن لم تستدن بعد الفرض وكأولها يكون من مسئلة الناس لم ترجع على الأب بشئ لأنهم إذا سألوا أو علوا أصلهم كالمهم فوقع الاستثناء عن نفقة الأب واستحقاق هذه النفقة باعتبار الحاجة فإن كانوا أعطوا مقدار نصف الكفاية سقط نصف الكفاية عن الأب ونص الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس وليس هنا في حق الأولاد خاصة بل في نفقة جميع الحارم إذا كانوا من مسئلة الناس لا يرجع لهم لأن نفقة الأقارب لا تصرد بناء على المضاميل تسقط بحسب المدة بخلاف نفقة الزوجة اهـ ومثله في شرح أدب القضاء النصف وذو كرمه فاضطر جازما به وقد قال في أول كتابه إن ما فيه أقوال أقصرت فيه على قول وأقولين وقدمت ما هو الأظهر واقتضت عاها الأشهر وقد راجع الرحي نسخة من النخعي محترقة حتى أشبهت عليه ما مر بمسئلة الموت لا تنجح حكم على الزلي ومن يعمل الوهم وقال لأن مراد الخاوي أن نفقة الصغير لا تسقط بعد الاستدانة وأطال على يحيى ونفعا والصواب الرد على الزلي ما قدمناه (قوله وأما ما دون شهر) محترقة أي شهرا كثر ووجهه أن هذه المدة قصيرة وأن القاضي ما أمر بالقضاء فلو سقطت المدة القصيرة لم يكن لأمر بالقضاء فائدة لأنه إذا كان كل ما مضى سقط لم يمكن استغاضي كافي الغنى (قوله ونفقة الزوجة والصغير) محترقة غير الزوجة والصغير أو المصغر فقه ما علت وأما الزوجة فالحال تصرد بنا بالقضاء ولا تسقط بحسب المدة لأن نفقتها لم تشرع لحاجتها كالأقارب بل لحاجتها وقدرها من هذا أنها بعد القضاء لا تسقط بحسب المصنوع كانت شهرا أو أكثر أو أقل نعم تسقط نفقتها بحسب المدة قبل القضاء كانت شهرا أو أكثر كما قدمناه عند قول المصنف ونفقة لا تصرد بنا بالقضاء والحاصل أن نفقة الزوجة قبل القضاء كنفقة الأقارب بعد القضاء في أنها تسقط بحسب المدة الطويلة (قوله غير الزوجة) أمهي فترجع عما فرض لها ولو كانت من مال نفسها أو من مسئلة كافي الخاتبة وغيرها فاستدانتها بعد الفرض غير شرط نعم استدانتها الصغير شرط كما علمت عامر وبأن (قوله فلولم يستد) أفاد أن مجرد الأمر بالاستدانة لا يكفي وما فهمه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط كما علمت في أنفع الوسائل (قوله بل في النخعي) هذا جعل التعريض فكان المناسب أن يقول في النخعي الخ وهذا أيضا فيما إذا فرض القاضي لهم النفقة وأمر الأم بالاستدانة كما علمت من كلام النخعي وتأتي خبر بان هذا مخالف لما قدمه عن الزلي من قوله والصغير كما ينبغي أن يعلمه (قوله أو أنفق من ماله) هذا من كلام الخاتبة كما تعرفه وما قبله مذ كور في الخاتبة أيضا وقوله رجعت عازدت أي عازلتها أو أنفق من ماله التكميل نفقتها أو أفاد أن الاتفاق من ماله على الأولاد قائم مقام الاستدانة فهو تعبد لمقوله فلولم تستد بالفعل فلا يرجع لكن فهم لصاحب البحر وهو غير صحيح فإنه قال وفي النخعي من أجله ولم يرد الأولاد الصغار نفقة ولا مهم مال بحسب الأم على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اهـ قال في الضرر بشرط الاستدانة والأولاد بها فيفرق بين ما إذا أنفق عليهم من ماله وبين ما إذا علوا من المسئلة اهـ قلت لا ينبغي عليه أن ما في الخاتبة من مسائل أمر الأبعد بالاتفاق عند غيبة الأقرب وهي كثيرة تقدمت في الفروع عن واقعتا المقتن لتدري أفندي فضايا أمر القاضي الأبعد ليرجع على الأقرب كالأم

(قضى بنفقة غير الزوجة) زاد الزلي والصغير (ومضت مدة) أي شهرا فكثر (سقطت) لحصول الاستثناء فيما مضى وأما ما دون شهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء (الآن) يستدين (غير الزوجة) (بأمر قاض) فلولم يستد بالفعل فلا يرجع بل في النخعي لو أكل أطفاله من مسئلة الناس فلا يرجع لأنهم ولو أعطوا شئاً وأنفق من ماله رجعت عازدت خاتبة



لترجع على الأب فهو أمر بالادانة ويحبس المستع عنها لأن هذا من المعروف كإقلمه عن الزيلعي والاختصار  
 قليل قول المصنف قضى بنفقة الاعسار فلما كانت الأم موصورة بالادانة من مالها وإن كانت موصورة  
 بالاستدانة ففي كل منهما إذا أكل الأولاد من مسئلة الناس سقط نفقتهم عن أبيهم لحصول الاستدانة  
 فلا يرجع الأم شيء في صورتين وأما إذا أكرمت بالاستدانة ولم تستد من أبيها فلا يرجع عليها أيضا  
 بعنة ما إذا أكلوا من مسئلة لانها لم تفعل ما أمره به القاضي القائم مقام الغائب وانصاحوا بالمشترط  
 الاستدانة لم يفعل ولم يكف مجرد الأمر بما خلا فالنفل غلطه فإقلمه من أنفع الوسائل ويدل على أن اتفاقها  
 لا يقوم مقام الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وإن أنفقت عليهم من مالها أو من مسئلة الناس لا يرجع على  
 الأب وكذا في نفقة المحرم ما ههنا ما صرح به فيما قلناه وأشار إلى بعضه المقدسي والخير الرمي فافهم نعم لو أكرمت  
 بالاتفاق وهي موصورة لستدانت وأنفتت منه ترجع لأن ما استدانت عن عليا الأعلى الأب لأنه لا يصعد دينا على  
 الأب إلا بالأمر بالاستدانة عليه نعم ولاية القاضي فلما كان دينا على ما صرح من مالها فلا فرق بين الاتفاق وبينه وأ  
 من مال آخر بخلاف ما إذا أكرمت بالاستدانة وأنفقت من مالها فإنها تكون مشبعة فافهم بحر وهذا المقام  
**(قوله وينفق منها)** الأولى منه أي ما استدانه **(قوله لكن نظرفيه في النهر الخ)** قد يحجب عن الصر  
 بان المراد من قوله وينفق مما استدانه تحقيق الاستدانة فهو لا احتراز عما إذا لم يستد من أبيه من مالها  
 أو من صدقة ولذا قال في الصر بعد ذلك هذا الشرط قال في البسيط قالوا أنفق بعد الدن بالاستدانة من مالها  
 أو من صدقة فلا يرجع له لعدم الحاجة وحيث نفل خلاف سقط للتظير أفاده ط وحاصله أن الاتفاق بما  
 استدانه غير شرط بل كان الرعي لو أنفق من غيره فلما أن يكون من مالها فلا يستحق نفقة لقامه أو من  
 مال غيره فهو استدانه ويصدق أنه أنفق مما استدانه لكن صاحب النهر مولع بالاعتراض على أخيه في غير  
 محله اه قلت لكن هذا ظاهره إذا كان قبل الاستدانة أما بعد استدانه وصار ما استدانه دينا على المقتضى  
 عليه ثم تصدق عليه بشئ فهل تسقط نفقته من قريبها لا يجب كفاية للحاجة وقد حصلت بأصل ما مع من  
 الصدقة فليس له أن ينفق مما استدانه حتى ينفق ما معه وهذا الوجه لا يقر به بنفقة شهر نفق الشهر وبقي معه  
 شيء بقض له بأخرى ما ينفق ما بقي أم لا يسقط لكونه ما استدانه صار ملكه ولا يرجع له نفقة بعد ذلك  
 أحدهما قبل تمام الدن لا يسترد من مالها اتفاقا كما في البدائع وتظيره ما صرح في موت الزوجة وطلاقها فافهم الاستدانة  
 في حكم المصل فيما يظهر حيث ملكه فله أن ينفق منه أو من الصدقة لكن ليس له الاستدانة بأنما لم يفرغ جميع  
 ما معه لتصدق الحاجة والحاصل أنه إذا استدانه بأمر قاض صار ملكه وهذا الوفاة القريب بعد ما يؤخذ من  
 تركه لا يسقط الموت فلا فرق حيث تدان أن ينفق منه أو مما ملكه بعد الاستدانة بصفة أو غيرها لهذا ما ظهر  
 لفهمي القاصر فتأمل **(قوله أو من عليه النفقة)** أي من بقية الأقارب فالأب غير قيد **(قوله دين ثابت في)**  
 تركه) فلما أن تأخذها من تركه نخبة **(قوله فتأمل)** أي عند الفتوى ما هو الأولى من هذين  
 القولين المحصنين قلت لكن نقل الثاني في الأخير عن التصديق الأول عن الأصل قال الأخير الرمي وأنت على  
 علم بأن نصيب التصديق لا يصدم نصيب الأصل مع ما فيه من الأضرار بالناس فينبغي أن يقول عليه اه أي على  
 ما في الأصل لا ما بمجرد شرح المقدسي ولما تمت من عليه النفقة المستدانة بأن لم تسقط في الصحيح فتؤخذ  
 من تركه وان صح في الخلاصة خلافه اه ووفق ط بين القولين بما لا يظهر وما في المتن إلى الذكر والوقاية  
 والأصاح مع له غير الواقع من مسئلة الموت مما زادها المصنف على اللون تبع الشبهة صاحب العروة ففهم **(قوله)**  
 وفي البدائع الخ) تبع في النقل عنها صاحب العروة والهرم والأغور أي في البدائع عكس ذلك فانه قال ويحبس  
 في نفقة الأقارب كل زوجات ما عدا الأب فلا شئ فيه وأما الأب فلا في النفقة مقرر وقد دفع الهلاك عن الولد  
 ولانها تستحق في الزمان فالولم يحبس مطلق الولد أسا فكان في حبسه دفع الهلاك واستدراك الحق عن  
 القوات لأن حبسه يجعله على الأمان وهذا يوجد في ما تدون الولد لانها لا تقوت ولهذا قال أصحابنا إن المستع  
 من القسم يضرب ولا يحبس بخلاف سابقا الحقوق لأنه لا يمكن استدراك هذا الحق بل حبس لأنه يقوت بعض

(وينفق منها) عزاء  
 في العصر لليسوط  
 لكن نظرفيه في  
 التهرب له لأثر لاتفاقه  
 بما استدانه حتى لو  
 استدانه وأنفق من غيره  
 ووفي مما استدانه لم  
 تسقط أيضا اه (قوله)  
 مات الأب) أو من عليه  
 النفقة (بعد ما) أي  
 الاستدانة المذكورة  
 (فهو) أي النفقة  
 (دين) ثابت (في تركه  
 في الصحيح) بحرم نقل  
 عن البرازية نصيب  
 ما خلفه ونقله المصنف  
 عن الخلاصة قائلا ولم  
 يرجع حتى مات لم  
 تأخذها من تركه هو  
 الصحيح اجلها فتأمل  
 وفي البدائع المستع من  
 نفقة القريب المحرم  
 يضرب ولا يحبس لقواتها  
 بعض الزمن فيستدرك  
 بالضرب

بمجانا فوق الشهر لعدم سقوط مادونه كأم ولا يصح الأمر بالاستدانة

ليرجع عليه بعد بلوغه (و) يجب النفقة ماؤها (المملوكه)

منفعة وإن لم تكن رقة كوصى بمخدمته وفي القنية نفقة المبيع على البائع مادام في يده

الصحيح واستشكل في الصرا به لا ماله رقة ولا منفعة فبني أن تلزم

المشتري (فإن امتنع فهي في كسبه) إن قدر بأن كان جميعا

ولو غير عارف بصناعة فيؤثر نفسه كعين الله بحس (والا)

ككونه زمنا أو مارية (لا) يورث منها (أمه) القاضي يبيعه (وقالا

يبعه القاضي به بقي (إن محله) (والا كدبر وأم ولد أزم بالانفاق

لا غير) عبد لا ينفق عليه مولاه (كل) أو أخذ (من مال مولاه)

قدر كتابته (بلا رضاه عاجز عن الكسب أو لم يأذنه فيه (والا لا)

ياكل كالوقر عليه مولاه مطلب في نفقة المملوك

في قوله ولوله كبر الخ هكذا بالأصل المقابل على خطه ولعل القاهر اسقاط لفظ له

معصية

الزمان فيستدل بالشرب بخلاف سائر الحقوق اه لمصا به علم أن ما ذكره هو حكم المتع عن القسم بين الزوجات وقد منعنا من الأخيرة لا يحبس والدوان على دين ولده وإن سفل الا في النفقة لأن فيه اتلاف الصغير

وساقى في فصل الحبس التصريح بذلك وفي الكثرة لا يحبس في دين ولده الا اذا أبي عن الاتفاق عليه مذكر المصنف هناك مثله وعلى هذا فلا يصح أن يقال له يمكن أن تستدين بأمر القاضي فلا يلزم المحذور لأن الكلام

في المتع عن الاتفاق وهو شامل للاتفاق بالاستدانة فيحبس لتعق من ماله أو ليستدين وألهم وقول البائع فلو لم يحبس سقط حق الجوار ساقى كاله بخلاف ما اذا حبس فله انما يسقط حقه في مدة الحبس فقط وفي هذا

دليل على أن الصغير ليس في حكم الزوجة خلافا لما مر عن الزلي لولو كان في حكمها لكان يمكن القاضي أن يقضي عليه بالنفقة فلا يسقط منها شيء كسائر ديون الصغير (قوله وقيد) أي قيد عدم الحبس في نفقة القرب

وهذا مني على النقل لخطأ أما على الصواب الذي نقلناه فلا تصدق قوله عافوق الشهر حقه كافي ط أن يقال بالشرع عافوقه لأن القى لا يسقط هر القليل وهو ما دون شهر كأم (قوله ولا يصح الأمر الخ) في

التراخية امر أمه لأن صغيرا لماله لا لآراء استدانته وأنفقت على الصغير بأمر القاضي فبلغ لا يرجع عليه بذلك اه أي أمره القاضي بأن تستدين وترجع عليه بعد بلوغه كافي الرابة قال في المنع فقد أدانته لا على

الأمر بالاستدانة الا اذا كان صغيرا مال أو كان هناك من يجب نفقته عليه (قوله ويجب النفقة) أي على المولى ولو قفره فاستثنى ٣ (قوله لمالوكه) أي بقدر كفايته من غالب قوت البلد وأدامه وكذا الكسوة

ولا يجوز الاقتصاد فيها على ستر العوز ولا يلزم السيدان تمتع على أن يدفع لملته بل يستحب ولو قتر على نفسه ثيابا ورابطة لزمه الغالب في الأصح ويستحب التسوية بين عبيده وحراره في الأصح ويزيد بجارية الاستمتاع

في الكسوة المعروف وعليه شراء ثياب الطهارة لهم فينبغي أن يجلسه لياكل معه ط لمصاعن الهندية (قوله منفعة) تميز بمحلول عن نائب الفاعل وخرجه المكاين لأنه مال مشترك لنافقه ودخل فيه المدور وأم الولد فاعلمها

كالقن ولوله كبراء ذكر أحصوا ولوله أب حاضر ولواصة متروكة ماله يومها لمثل الزوج كافي البحر (قوله كوصى بمخدمته) الا انما مرضا يمنعه من الخدمة أو كان صغيرا لا يقدر على الخدمة فنفتت على الموصى

له بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة شهر (قوله هو الصحيح) وقيل يرفع البائع الأمر إلى الحاكم فيأذن له في بيعه وإجارته قنه وقها ان نفقة المبيع بشرط انما يرعى من له الملك في العبد وقت الوجب وقيل على البائع

وقيل يستدين ف يرجع على من يصره الملك كصدقة القطر اه (قوله فينبغي أن تلزم المشتري) تنه عبارة البحر هكذا وتكون تابعة للملك كالمروهن كايحتمل بعضهم كافي القنية أيضا اه ومنته في التهر والجواب أن المبيع باق في ضمان البائع وأحب تسليمه كالغصوب نفقته على الغاصب ولا ماله فيه رقة ولا منفعة ولانه قبل

القبض بعرض العود إلى ملكه اذا هلك ولذا يسقط عنه حتى (قوله كعين النعام) هو من يحن له الطين ويناوله ما يتي به وهو يمثل للصحيح غير العارف بصناعة (قوله والا) أي أن لم يكن له كسب (قوله وإجارته لا يورث

لا يأكل منه بل يكسب ان قدر يجتني وفيه تنازع في عبد أو دابة في (٧٠٧) أيهما يجيران على نفسه (تفقه العبد

المغصوب على الغاصب  
الى أن يرد الى مالكه  
فان طلب الغاصب  
من القاضي الامر  
بالتفقه أو بالبيع لا  
يحببه (لا مضمون  
عليه (و) لكن (ان  
خاف) القاضي (على  
العبد الضيع باعه  
القاضي لا الغاصب  
وأمكن القاضي (عنه  
لمالكه طلب المودع)  
أو أخذ الأبق  
أو أحضره بكى عبد  
غاب أحدهما (من  
القاضي الامر بالتفقه  
على عبد الوديعة) ونحوها  
(لا يحبه) ثلاثاً كله  
التفقه (بل يؤمره  
ونفق منه أو يبعه ويحفظ  
نفسه لمولاه) دفعاً  
لضرر والتفقه على الآخر  
والراهن والمستعير وأما  
كسوته فعلى العبر  
ونسقط بعقده ولو زنا  
وتلزمت المال خلاصة  
دائمة مشتركة بين اثنين  
استمتع أحدهما من  
الاتفاق أجبره القاضي  
لثلاثين رشة ربه  
جورته ونفقه (أو يؤمر)  
أما بالبيع وأما بالاتفاق  
على ما بهما دية لا قضاء  
على ظاهر (الذهب)  
لهم عن تعذيب  
الحوان واضاعة المال  
وعن الثاني يجبر ورجحه  
الطوارئ والكفال وبه  
قالت الامة الثلاثة ولا  
يجبر في غير الحيوان وإن  
كره تضييع المال ما لم يكن له شرك كما مر قلت وفي الجوهري وان كان العبد مشتركاً فلهما استمتع أحدهما أنفق الثاني ورجع عليه ونقل

(قوله لا يأكل منه) أي من مال مولاه (قوله يجيران على نفسه) وكذا ولأمة مشتركة كذا على الشرع بكان  
وعليه إذا كبرت نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية ولو أتت أحدهما الحق لم يرجع عليه الآخر لغيره  
حيث تعرض لمال غيره وألجوه عليه زعمه حتى (قوله لا مضمون عليه) فله وتجب عنه داهلك  
يضمن للمالك إلى أن يرد عليه والرد واجب وان كان المالك غائباً جاني عند الغاصب فهو متبرع عايقه  
(قوله ولكن ان خاف الخ) بان خاف هربه بالعبد ونحوه (قوله أو أخذ الأبق) ما كان ينبغي ذكره على  
هذا الوجه لان ذلك يحل صاحب الهر حيث قال ونفوا في أخذ الأبق إذا طلب من القاضي ذلك فان رأى  
الاتفاق أصح أمره وان خاف أن تأكله النفقة أمره بالبيع فيقال ان أمره بالاجارة أصح فلم يذكروه اه  
فالمغصوب في حكمه مخالف للمودع والمشتري على أن الرمي وغيره ما جاب بان الأبق يخشى عليه الاطلاق ثانياً  
فالغالب انتفاء أصله اجارته للغير فلا سكواعة ثم بحث الرمي أن الحكر ذم المبيع الاصلية حتى في المودع ولو  
كان الأصل الاتفاق عليه أمره فلا فرق بينهما تأمل اه قال في الصبر وكذلك أي للعبد الأبق إذا وجد دابة  
ضالة في المصر أو في غير المصر (قوله أو أحضره بكى عبد الخ) أي فرفع الشر بذلك الامر إلى القاضي ويضم  
البيعتي ذلك والقاضي بالخيار في قبول هذه البيعة وعدمه فان قبلها فله كذا كذا في الصبر عن الخاصة  
وبأني ما إذا استمتع أحدهما من الاتفاق (قوله ونحوها) وهو الأبق والمشتري (قوله لا يحبه) بل ذكر في  
الختصة أن القاضي ان رأى الاتفاق أصح أمره بذلك في القبط والقطعة وبه علم للمدار على الأصلية  
(قوله والتفقه على الآخر والراهن) أي تفقه العبد المأجور والمهر من على مالكه والمستعير على المستعير لانه  
يستوفي بنفسه بلا عوض فهو محجوب في منفعتي قدره أول الساب ان كل محجوب لمنفعة غيره تلزمه بنفسه  
وما في الصبر من قوله وكذا التفقه على الراهن والمودع فالتظاهر أن المودع بكسر الدال اسم فاعل والاخالف  
ما تقدم من أن القاضي يؤجره بنفسه أو يبعه (قوله وأما كسوته فعلى العبر) لعل وجه الفرق بين  
نفقته وكسوته أن الطعام يستهلكه العبد حال احتسبه في منفعة المستعير فلا عليه مال أو الكسوة يترتب  
فولزمته كسوته صارت ملكاً للمولى العبد والعبرة بتلك المنفعة بلا عوض في إيجاب الكسوة عليه إيجاب  
العوض تأمل (قوله ونسقط بعقده) أي إذا أعنى السلب عدم سقط عنه نفقته (قوله وتلزمت المال)  
أي إذا كان عاجزاً وليس له ربة بمن تلزمه نفقته (قوله أجبره القاضي) أي على الاتفاق عليها وهذا  
ذكر في المحيط وذكر الحاصف أن القاضي يقول لا فيما أن يبيع نصيباً من الدابة أو تنفق عليها رابة  
لجانب الشريك كذا في الفتح والبر (قوله جوره) لم يذكر في الجوهري مسألة الدابة المشتركة وأما ذكر  
ما بعدها فالتاسع وذلك لفتح أو الصبر كذا (قوله أو يؤمر الخ) أي يؤمر المالك الذي لا شر به بضمه  
فهنا لا يجبر قضاء بخلاف ما لو كان مع مشرك فله بحرر عايق الشريك كاعلت (قوله لا قضاء) لانها  
لست من أهل الاستحقاق بخلاف العبد كافي الهداية (قوله والكفال) قال والحق ما عايق الجماعة لا غاية  
ما فيه أن يتصور فيه دعوى حصة فيغيره القاضي على ترك الواجب ولا يبيع فهو أقرق الجور والنهر والنج  
(قوله ولا يجبر في غير الحيوان) أي كاللور والعقار والزرع (قوله ما لم يكن له شرك) أي فان كان له  
شرك فله فيه بحيث لم تكن الحصة ككرى نهر ومرة فتأمره ولا وبسبعة مائة وعاشق الا ان كان  
يمكن قسمه من أساسه بين كل واحد نصيبه الستة وسأني تمام الكلام علف في آخر الشركة ان شاء الله تعالى  
(قوله كما مر) أي نظراً ما مر أنافي الدابة المشتركة من أنه يجبر المتع لثلاثين رشة ربه (قوله أنفق الثاني  
رجع عليه) هذا خلاف ما تقدم من أن حكمه مع عبد الوديعة واجب بان هذا منع في الامتناع  
بخلاف ما تقدم فله معذور بنفسه اه قلت لكن لا بد من ان القاضي والشريك كأولاده الشارح بعنه  
وفي التراز به قال أحدهما ليس في شيء أنفقوا أنفق الآخر على حصته يبيع الحصة الا في من ينفق  
عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد أنفق من دية المال فان قال الشريك أنفق على حصته أيضاً يكون  
ذاً ينفع المولى فعل لكن لا يجبر عليه فان فضل عن قيمة العبد لا يكون يساع على العبد بل على المولى اه  
كره تضييع المال ما لم يكن له شرك كما مر قلت وفي الجوهري وان كان العبد مشتركاً فلهما استمتع أحدهما أنفق الثاني ورجع عليه ونقل

(قوله والوديعة والقطعة) أي إذا أقيم بينه على ذلك فإن شاء القاضي قبلها وأمره بالاتفاق إن كان أصليح والا  
 أمره ببيعها كإثافي الفخيرة والأمر بالاتفاق يحتمل كونه من أجرتها أو من مال المأمور  
 أيهما كان أصليح يأمره القاضي به كما علم مما مر (قوله إذا استقرت) أي  
 احتاجت للإصلاح كأنها تطلبه وفي الصباح رعت  
 الحائط وغيره ما من باب قتل  
 أصلته والله سبحانه  
 وتعالى  
 أعلم

تم الجزء الثاني من حاشية السلامة ابن عابدين على الدرر معصا للمقابلة المحررة على النسخة  
 المقابلة على خط المؤلف رحمه الله ويليه الجزء الثالث أوله كتاب العتق

المصنف تعالى الرحمن  
 الخلاصة أنفق الشريك  
 على العبد في غيبة شريكه  
 بلا إذن الشريك أو  
 القاضي فهو منطوع  
 وكذا الخيل والزرع  
 والوديعة والقطعة والدار  
 المشتركة إذا استقرت  
 والله أعلم

( فهرست الجزء الثاني من حاشية رد المحتار على الدر المختار )

١٠٣	مطلب مهم للمحقق في الوقائع الخ	٣	كتاب الزكاة
	مطلب في حكم الاستئمان المكلف	٤	مطلب الفرق بين السبب والشرط والعلة
١٠٩	مطلب في حواشي الاطراف البحرية	٦	مطلب في ذكر كاشف المبيع وفه
١١٣	مطلب في الكفارة	١٥	باب الساقطة
١١٥	مطلب فيما يذكره الصائم	١٧	باب تصديق الابل ١٨
١١٦	مطلب في الفرق بين قصد الجاهل وقصد الزينة	١٩	باب ذكر كاشف الغم
١١٧	مطلب في الاغتسل للصلاة	٢٣	مطلب محمد امام في الاغتسال الخ
	مطلب في حديث التوسعة على العيال	٢٥	مطلب فيما لو صدر السلطان رجلا فتوى
	والا اكتمال يوم عطوره		بذلك اذاه الزكاة له
١١٩	فصل في العوارض المهمة لعدم الصوم	٢٧	مطلب في التصديق لمال الحرام
١٢٦	مطلب بقدمهنا القائل على الاحتسان		مطلب استئصال المصيبة القطعية كفر
١٢٧	مطلب في الكلام على التندر	٢٩	باب ذكر المال
١٢٩	مطلب في صوم الستين شوال	٣٦	مطلب في وجوب الزكاة في دين مرصد
١٣١	مطلب في التندر الذي يقع الاموات من أكثر	٣٩	باب العائش
	العوامين سبع أوزيتاً ونحوه		مطلب لا يجوز اتخاذ الكافر في ولاية
١٣٢	باب الاعتكاف	٤٥	مطلب ما ورد في ذم العشار
١٤١	مطلب في ليلة القدر ( كتاب الحج )		مطلب لا يسقط الزكاة بالدفع الى العائش في زمانها
١٤٣	مطلب فيمن جهل حرام	٤٢	مطلب ما يؤخذ من النصارى في بارة بيت
١٤٨	مطلب في قولهم يتقدم حق الصديق على حق		المقدس حرام
	الشرع ١٥١ مطلب في فروض الحج وواجباته	٥٠	باب العشر
١٥٥	مطلب أحكام العمرة	٥١	مطلب مهم في حكم أراض مصر والشام
١٥٦	مطلب في المواقيت		السلطانية
١٦٠	فصل في الاحرام موصفة المفرد بالحج	٥٧	مطلب هل يجب العشر على المزارعين في
١٦٤	مطلب فيما يصح به محرما		الاراضي السلطانية
١٦٥	مطلب فيما يحرم بالاحرام وما لا يحرم	٥٩	مطلب في بيان بيوت المال ومصارفها
	مطلب من جنم رفس الخ أي من وقت الاحرام	٦٠	باب المصروف
١٦٩	مطلب في حديث افضل الحج والعجم والتج	٦٧	مطلب في جهاز المراتل تصريه غنية
	مطلب في دخول مكة		مطلب في الفروع الاصلية
١٧١	مطلب طواف القلوم	٧٣	مطلب الافضل أن يتوى بالصدقة جمع
١٧٥	مطلب في السعي بين الصفا والمروة		المؤمنين والمؤمنات ٧٣
١٧٦	مطلب في عدم منع المار بين يدي المصل عند	٧٩	مطلب في تحريم الصاع والدونان والراطل
	الكعبة		مطلب في مقدار القطرة ليلد الشاي
١٧٧	مطلب الصلاة افضل من الطواف وهو افضل	٨٢	( كتاب الصوم )
	من العمرة		مطلب لا عبرة بقول الموقنين في الصوم
	مطلب في الواح التي عرفات	٩٤	مطلب بما قاله السبكي من الاعتماد الخ
١٧٨	مطلب في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة	٩٨	مطلب في رؤية الهلال نهائيا
١٨٠	مطلب التماس على الكرم بطله	٩٩	مطلب في اختلاف المطالع
	مطلب في اجابة الجمعاء		باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده
		١٠٠	مطلب يذكره السهرقا في فوات الصبح

١٨٣	مطلب في الفاضلة بين ليلة العيد وليلة الجمعة	٢٧٧	مطلب هل يتعدى النكاح بالانقاط المحصنة
	وعشر ذبيحة وعشر رمضان		مطلب انصاف كير في
	الوقوف بمنزلة ١٨٤		المطلب في الاقتداء به ٢٨١
١٨٧	مطلب في طواف الزيارة		مطلب في عطف
١٨٩	مطلب في حكم صلاة العيد والجمعة في حق	٢٩٦	مطلب مهم في طه السراري الا ان يؤخذ
	مطلب في رمي الجرات الثلاث		غنية في زماننا ٣٠٠
١٩١	مطلب في طواف الصدر		مطلب في المولى
١٩٢	مطلب في حكم المجاورة عكة والمدينة		أمنه ٣٠٣
	مطلب في مضاعفة الصلاة عكة		باب المولى ٣١٣
١٩٥	باب القرآن ١٩٩		مطلب مهم هل
٢٠٤	باب الخنابات		للعصبة تزويج الصغير امرأة غير كف له
٢٢٨	مطلب لا يجب الضمان بكسر آيات الله	٢١٦	مطلب في فرق النكاح ٢٢٠
٢٣٨	باب الاحصار		قوله الصغير شغل خيراته ٢٢٥
٢٤١	مطلب كافي في المأكل من جمع كلام محمد في	٢٢٢	مطلب في الوكيل والفضولي في النكاح
	كتبه السنة كتب طاهر الرواية	٢٣٧	باب المهر ٢٤١
	باب الجمع الغير ٢٤٢		مطلب في أحكام المتعة
	مطلب في احد أبواب الاعمال الغير	٢٤٧	مطلب في خط المهر والابرا منه
	مطلب فيمن أخذ في عادات مشأمن الدنيا	٢٤٧	مطلب في أحكام الخلو
٢٤٣	مطلب في الفرق بين العادة والقربة والطاعة	٢٥٧	مطلب في زوجها على عشرة قدامه ونوب
٢٤٥	مطلب شروط الجمع الغير عشرين	٢٥٨	مطلب في سبعة قدامه النقش والحام ولعاقبة
٢٤٦	مطلب في الاستحجار على الجمع		الكتاب ونحوها ٢٥٩
٢٤٧	مطلب في جم الصرورة	٢٦١	مطلب في تصرفات الفاسدة
٢٤٨	مطلب العمل على القصاص دون الاستحسان	٢٦٣	مطلب في بيان مهر المثل
	هنا ٢٥٥	٢٦٥	مطلب في ضمان الولي للمهر
	مطلب في فضيل الجمع على الصدقة	٢٦٧	مطلب في منع الزوجة نفسها لقبض المهر
	مطلب في فضل وقفة الجمعة	٢٦٩	مطلب في السفر بالزوجة
٢٦١	مطلب في الجمع الاكبر	٢٧٠	مطلب مسائل الاختلاف في المهر
	مطلب في تكثير الجمع الكبار	٢٧٣	مطلب في ما رسله الى الزوجة
٢٦٢	مطلب في دخول البيت	٢٧٤	مطلب في اتفاق على معتدة الغير
	مطلب في استعمال كسوة الكعبة	٢٧٦	مطلب في دعوى الاب أن الجهاز عارية
٢٦٣	مطلب فيمن جنى في غير الحرم ثم تصاليه	٢٧٩	مطلب في الصغير المطلقة المهر
	مطلب في كراهة الاستصباح عزه		مطلب في مهر السر ومهر العلانية
	مطلب في فضيل مكة على المدينة	٢٨٠	باب نكاح الرقيق
	مطلب في فضيل قبره المكرم صلى الله عليه وسلم	٢٨٣	مطلب في الفرق بين الاذن والاحازة
٢٦٤	مطلب في المجاورة بالمدينة للشرقة ومكة المكرمة	٢٨٨	مطلب على أن النكاح من الهمام بلغ رتبة
٢٦٥	(كتاب النكاح)		الاجتهاد ٢٨٠
٢٦٨	مطلب كثيرا ما يساهل في الملاقاة المستحب		مطلب في حكم العزل
	على السنة ٢٧٢	٢٩٥	باب نكاح الكافر
	مطلب الزوج بلور سال كتاب		على أي النبي صلى الله عليه وسلم وأهل الفترة
		٤٠٠	مطلب في الصبي والمجنون يساهل لا يقع
			الطلاق بل الوقوع

٤٠٤	مطلب الأول يشيع خبر الأول من ديننا	٥١١	مطلب في مسئلة الكوز مطلب في ألقاط الشرط
٤٠٨	باب القسم ٤١٣	٥١٢	مطلب فيما لو حلف الفاء من الجواب
٤٢٥	(كتاب الطلاق) ٤٢٧	٥١٤	مطلب ما يكون في حكم الشرط
٤٣٢	مطلب في الإكراه على التوكيل بالطلاق الخ	٥١٥	مطلب المتعقد بكلمة كذا أيمان منعقدة الخ
٤٣٤	مطلب في نفي السكران وحكمه	٥١٥	مطلب في زوال الملك لا يطل العين
٤٣٥	مطلب في الحسنة والافون والنج	٥١٥	مطلب في الإضافة لغيره لا للتبديل الخ
٤٣٨	مطلب في طلاق الدهوش	٥٢٠	مطلب في اختلاف الزوجين في وجود الشرط
٤٣٩	مطلب اعتبار عدد الطلاق بالنساء	٥٢٠	مطلب فيما لو تكرر الشرط يعطف أو بدونه
٤٤٠	باب الصريح	٥٢١	مطلب لو تكررت أداها الشرط بلا عطف فهو
٤٤١	مطلب من يوش بغيره الرجعي	٥٢٢	مطلب في الاستثناء أو المشقة
٤٤٣	مطلب من يوش بغيره الرجعي وبين	٥٢٤	مطلب في الاستثناء أو المشقة
٤٤٤	مطلب في قول البحران الصريح يحتاج الخ	٥٢٤	مطلب فيما لو حلف وأثناه آخر
٤٤٤	مطلب في قولهم على الطلاق على الحرام	٥٢٤	مطلب فيما لو ادعى الاستثناء الخ
٤٤٤	مطلب في قوله على الطلاق من ذراعي	٥٢٦	مطلب مهم لفظ ان شاء الله هل هو باطل الخ
٤٥٢	مطلب في قول الشاعر فانت طلاق والطلاق	٥٢٨	مطلب أحكام الاستثناء الوضعي
٤٥٥	مطلب في قول الشاعر فانت طلاق والطلاق	٥٢٨	مطلب فيما لو تعدد الاستثناء
٤٥٧	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٠	مطلب في الامتنع بزيادة العادة والعرف
٤٥٩	مطلب في قول الامام اعاني كلمتان جبريل	٥٣١	مطلب لا بدع فلا نكاح في هذه الدار
٤٦١	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٢	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٤٦٩	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٤٧٧	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٤٨١	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٤٨٥	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٤٨٧	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٤٩٤	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٥٠٢	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٥٠٤	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٥٠٥	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٥٠٧	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٥٠٩	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل
٥١٠	مطلب في قولهم اليوم متى قرن بفعل محذوف	٥٣٨	مطلب في المحسوس ليس في الدنيا مطلب الاصل













Bibliotheca Alexandrina



0556892